



تاريخ الحضارات العام العهد المعاصر

موسوعة تاريخ الحضارات العام

في سبعة مجلدات بإشراف موريس كروزيه

١

الشرق واليونان القديمة

أندريه إيمار جانين أوبوايه
أستاذ في السوربون أستاذة في السوربون

٢

روما وإمبراطوريتها

أندريه إيمار جانين أوبوايه
أستاذ في السوربون أستاذة في السوربون

٣

القرون الوسطى

إدوار بيزوي أستاذ في السوربون

٤

القرنان السادس عشر والسابع عشر

رولان موسنيه أستاذ في السوربون

٥

القرن الثامن عشر

رولان موسنيه و إرنست لابروس
أستاذ في السوربون أستاذ في السوربون

٦

القرن التاسع عشر

روبير شنيرب أستاذ في الدراسات العليا

٧

العهد المعاصر

موريس كروزيه خبير المعاني العام في فرنسا

تاريخ الحضارات العام

تاريخ الحضارات العام

موسوعة في سبعة مجلدات بإشراف موريس كروزيه

١

الشرق واليونان القديمة

أندريه ايمار جانين أوبوايه
أستاذ في السربون أمانة متحف غيمه

٢

روما وأمبراطوريتها

أندريه ايمار جانين أوبوايه
أستاذ في السربون أمانة متحف غيمه

٣

القرون الوسطى

إدوار بروجي أستاذ في السربون

٤

القرنان السادس عشر والسابع عشر

رولان موسنيه أستاذ في السربون

٥

القرن الثامن عشر

رولان موسنيه أرست لابروس
أستاذ في السربون أستاذ في السربون

٦

القرن التاسع عشر

روبير شنيرب أستاذ فخري في الدراسات العليا

٧

العهد المعاصر

موريس كروزيه مفتش المعارف العام في فرنسا

تاريخ الحضارات العام

بإشراف

موريس كروزيه

مفتش المعارف العام في فرنسا

المجلد السابع

طبعة جديدة مع ملحق خاص حتى أيامنا

تاريخ الحضارات العام

العهد المعاصر

بحثاً عن حضارة جديدة

تأليف
موريس كروزيه
مفتش للآثار العام في فرنسا

نقله الى العربية
يوسف أسعد داغر
فريد م. داغر

منتورات عويدات
بيروت - باريس

جميع حقوق الطبعة العربية في العالم محفوظة لدار
منشورات عويدات
بيروت - باريس
بموجب اتفاق خاص مع المطبوعات الجامعية الفرنسية
Presses Universitaires de France

مدخل

تؤلف الحقبة التاريخية التي انتهت عام ١٩١٥ ، في رأي كينز : حقبة مدهشة من جهة التطور الذي حققه الانسان ، كما بلغت فيها الذروة التي سجلها المسالم الليبرالي والرأسمالي . ففي الوصف البليغ الذي رسمه لنا هذا العالم الاقتصادي المشهور بيان مفصل لهذه التطورات التي تحققت والتي تتمثل ، على الوجه الامثل ، في ازدهار الدول ، وفي هذا الفنى والبحبوحة التي توفرت للأفراد وبهذا الشعور العام بالطمأنينة . فالعالم كله يبعث الى اوروبا الغلال والمحاصيل التي ترضى بها عليها حقوقها ، كما ترسل اليها المحاصيل الاستوائية النادرة التي لم تكن لتخطر على بال احد في الامس القريب وهذه المحاصيل والغلال التي يؤلف وجودها اليوم ، علامة من علامات البذخ والرفاه . كذلك فتح العالم ابوابه على مصراعيها امام المصنوعات التي باستطاعة المصانع الاوروبية وحدها توفيرها له . فبرزت لنا صورة عالم مزدهر منفتح بحيث لم يبق من الحواجز العميقة سوى ظلتها ، وحيث تتوافد وتسير بحرية مطلقة ، الناس والبضائع والسلع ورؤوس الاموال ، والافكار ، وحيث بلغت حركة الانتاج والتجارة ، في اوروبا ، سدة المنتهى ، وسجلت أعلى مستوى عرفه تاريخ البشرية جمعا .

وهذا الموطن الاسطوري للثروة السابقة ، وهذه « الجمهورية المثالية » التي يصفها لنا كينز ، هي ابعد من ان تمثل العالم القديم حتى ولا اوروبا باجمعها . بل هي صورة قسم من اوروبا « اوروبا السائدة المسيطرة » ، بمثابة بعض اقطارها الواقعة الى الغرب او في القلب ، والتي يؤلف كل منها مشعلا من « مشاعل الحضارة الاوروبية » . والدول التي اطلت حديثا على العالم في الخارج ، كالولايات المتحدة الاميركية واليابان ، هذه الدول التي تطمع في ان تكون لها حصتها في المشروعات الاستثمارية الكبرى ، هي من حفيدات اوروبا ومن تلميذاتها الناهيات بعد ان اقتبست منها : مناهجها وطرائقها ومثلها واساليب عيشها . وعلى نسبة ما تمثلناه من الطابع الاوروبي استطاعتنا تمثيل هذا الدور الذي لعبته اوروبا من قبل .

وهذه السيطرة التي تمت للرجل الابيض - او بالاحرى لفريق منه - وهي سيطرة لا تعدو

مع ذلك ، القرن السادس عشر ، اعترفت بواقعها الشعوب التي دارت في فلكها ، بعد ان تناسى الناس اصولها الحديثة امام ما شهدته من التطورات المدهشة التي حققتها في القرن التاسع عشر والنجاحات الهائلة التي سجلتها . وبفضل هذه السيادة وفي سبيلها امكن ، على ما يبدو ، تحقيق الوحدة في كوكبنا الارضي هذا . فالنظام الاقتصادي والسياسي الذي مكّن لهذه النجاحات هو من المثانة والصلابة بحيث تحدث كل خطر . فالمشاعر التي تشد الناس الى الماضي واصحاب النظريات الخيالية والثورية التي قسال بها فريق صغير ، هي التي اخذت تنتقص من قيمة الرأسمالية الليبرالية والديموقراطية النيابية التي لم يشك مع ذلك ، احد بالمستقبل الزاهر الذي سيطر عليها .

وبعد ذلك بأربعين سنة ، وفي اعقاب حربين عالميتين وازمة اقتصادية ، لم يشهد التاريخ من قبل مثل هذا الاتساع او الشمول الذي اتخذته لها ، تغير الوضع بغيره تماماً . فالازمة التي تمخض عنها العالم منذ مطلع القرن ، والتي انفجرت مدوية عام ١٩١٤ ، هزت اوروبا من اساساتها . وهذه الحرب الاهلية التي اكتوت اوروبا بلبسها المحرق مدة اربع سنوات ، والثورة الروسية التي نشبت عام ١٩١٧ ، كل ذلك وما اليه ، انزل « بالنظام الليبرالي الرأسمالي » ، هزات لم يعرف له معها استقراراً بعد . والمحاولات العديدة التي بذلت لاعادة الوضع القديم الى ما كان عليه ولبعت العصر الذهبي الى الوجود ، والرجوع بالانسانية الى لذة العيش والطمأنينة التي كنعم بها العالم قبل ١٩١٤ ، باءت كلها بالفشل . وقبل ان يزرع العالم من جديد تحت ضغط الازمة الاقتصادية التي اطلت عليه عام ١٩٢٩ ويبتلى بمقابيل الحرب العالمية الثانية ، بدا المحلل اوروبا أمراً لا مرد له ولا يحصى عنه وكذلك النظام الذي كان اساس قوة اوروبا وسيطرتها . وإطلالة الاسبوع الاسود على وول ستريت في ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٩ كانت نذيراً بتدهور النظام الرأسمالي ، وبذلك قضي تماماً على هذه الاحلام الممسولة التي راودت خيال رجال السياسة كما راودت خيال رجال الاعمال وكلهم ينفو الى طلوع عهد جديد من الطمأنينة معللاً النفس بمستقبل زاهر بسام . وفي هذا الوقت بالذات تطل علينا حكومات وانظمة جماعية عبثت ساخرة ، بكل المبادئ الليبرالية ، هذه المبادئ التي كانت الركن الركين للحضارة الاوروبية منذ القرن الثامن عشر .

والحرب العالمية الثانية التي دهمت العالم قبل ان يستعيد قواه الخائرة في اثر الازمة الاقتصادية التي نزلت به ، حملت معها هذه النظم الفاشية كما استفعل معها انقسام العالم محاور واحلافاً ، كما راحت بلدان كثيرة استبيحت باحتيا تشرلب باعناقها الى الاستقلال متلزمة الحرية أينما هبت . فالقارة الآسيوية بأسرها تنفض عنها نير الدول المستعمرة واستخلاص بقايا

الامبراطورية من الاوروبيين بعد ان عاثوا بها وعبثوا، ولن يمضي كبير وقت حتى تستعيد حريتها الحليب . وبلدان اميركا اللاتينية التي كانت تعول على الولايات المتحدة ، زادت نفرة من الدولار الاميركي ومن استعلاء اصحابه .

فالحقبة تؤلف ازمة تجعل كل مكتسبات الحضارة تهتر وترتجف امام ثورة عارمة لامثيل لها ولا نظير . وقد ارتدى العالم وجهاً جديداً ليس في المجال السياسي والاقتصادي فعصب ، بل ايضاً في مجالات العلم والفن والفكر . وهي ثورة عميقة هزت عنيفاً النظريات الفيزيائية وطلعت علينا بكشوف علمية تأخذ بمجامع القلوب ، وتساعد على إعادة النظر في البنيان الفلسفي القائم . فرجال الفن والكتاب يبحثون عن اشكال وصيغ جديدة تساعدهم على فهم وتفهم كل معضلات العصر ومنجزاته ، كما تقلص لنسأ ، بأسلوب جديد ، الوشائج والاواصر الجديدة ، التي تشد الانسان الى نفسه والى العالم .

وهكذا تم للإنسان نجاحات علمية وفنية قادرة على تغيير اوضاع الحياة وظروفها ، وشرائط الحروب واصولها ، فتضع لأول مرة في التاريخ تحت تصرف البشر ، إذا ما ارادوا ذلك ، الوسائل التي تساعدهم تماماً ، على التغلب على الويلات التي اتاحت منذ القدم ، على صدر الانسانية ، وأرزحتها .

القسم الأول

أفول أوروبا

الكتاب الأول

أوروبا تفقد وضعها الممتاز

كل قوة مصيرها الفناء . فالقدرة على توجيه التاريخ
ليست من الهبات الثابتة . وأوروبا التي تسلمت هذه الهبة
من يد آسيا منذ نحو ثلاثة آلاف سنة ليس ما يضمن لها
الاحتفاظ بها إلى الأبد والاستمرار بها إلى ما لا نهاية له .

لافيس - ١٨٩٠

الفصل الأول

السيطرة الأوروبية قبل الحرب العالمية الأولى

في سنة ١٩١٣ لم تكن سيطرة أوروبا على العالم لتقوم على قوتها العسكرية ، واساطيلها الحربية ، وقواعدها البحرية ، وتفوقها في عتادها العسكري ، وكثرة جيوشها وحسب ، بل كانت ، علاوة عما ذكرنا ، قائمة على تفوقها المادي والتقني الذي جعل منها « مصنع » العالم ، وعلى تفوقها المالي الذي جعل منها مصرفه ، وتفوقها الفكري المعترف به في العالم بأسره .

يكن تفوق أوروبا المادي أول ما يكن في قوتها البشرية . لا تضم السكان في أوروبا تعدد أوروبا سوى ٤٦٠ مليون نسمة من أصل ١٨٠٠ مليون ، هم مجموع سكان الكرة الأرضية (٢٦ ٪) . ورغم ذلك ، فإن معدل نمو سكانها ، ظل دائماً مرتفعاً : ألمانيا تزداد ٨٥٠ ألف نسمة في السنة . والثلاثي المؤلف من النمسا والمجر ٢٥٠ ألفاً . والامبراطورية الروسية ما يزيد على المليونين . ولهذا السبب كانت الهجرة الأوروبية أم هجرة في العالم . وقد أسهمت في توطيد وتطوير الدول « البيض » الجديدة ، التي نشأت في وراء البحار ، كالولايات المتحدة ، ودول الدومينيوم ، والأرجنتين والبرازيل ، هذه الدول الجديدة التي راحت تستقبل كل سنة ٤٥٠ ألف مهاجر بريطاني و ٤٠٠ ألف مهاجر إيطالي ، ومئات الألوف من فلاحي أوروبا الوسطى والشرقية ، الذين ازعجهم البؤس في أوطانهم . وفضلاً عن ذلك فإن عدداً ضخماً ، لا يقل دون شك عن ٧٠٠ ألف فلاح روسي ، كان يغش كل سنة القارة الآسيوية ، ولا سيما المناطق الواقعة في وراء جبال الأورال .

وزيادة في تبيان الدور الذي تلعبه أوروبا في بلاد ما وراء البحار ، يلزمنا إلى جانب ذكرنا من أرقام ان نضيف أيضاً ، جميع أولئك المهاجرين ، الذين يتزحون عن أوطانهم ، إلى حين ، ليعملوا في استثمار المشاريع الاقتصادية التي كاقبل « تدبرها أوروبا لمصلحة أوروبا » .

انقسم العمل في العالم انقساماً عمودياً ، وذلك لمصلحة أوروبا ،
 طاقة أوروبا الصناعية والتجارية ولا سيما أوروبا الغربية التي أصبحت أهم مركز صناعي في العالم ،
 على الرغم من سرعة تطور الصناعة في الولايات المتحدة . ذلك ان بريطانيا والمانيا وفرنسا
 مجتمعة ، تملك وحدها $\frac{1}{3}$ ما تملك أوروبا كلها من طاقة إنتاجية ، وقدرة على العمل الموصوف
Travail qualifié . وتشك هذه الدول الثلاث أن تحتكر وحدها ، صناعة السلع الجاهزة
Fabrication des produits manufacturés ، إذ انها تنتج منها ما يوازي ٦٢٪ من مجموع
 الصادرات العالمية . وهي كذلك أهم الدول المستوردة للمواد الخام والمواد الغذائية . ففرنسا
 تستورد منها ٨٠٪ والمانيا ٧٦٪ وانكلترا ٧٥٪ من مجموع مستورداتها . وفي مقابل ذلك ،
 تصدر فرنسا من منتجاتها المصنعة ما يوازي ٦١٪ من مجموع صادراتها ، والمانيا ٧٥٪ ،
 وبريطانيا ٨٠٪ .

ان الولايات المتحدة وإن أصبحت الأولى بين الدول المنتجة للفحم الحجري ، والفولاذ ،
 والصلب ، فإن السلع الجاهزة التي تصدرها الى الخارج لا تساوي سوى ٢٣٪ من مجموع
 صادراتها ، واسطوطها التجاري لا يغطي سوى $\frac{1}{10}$ من مجموع تجارتها الخارجية . أما الصفقات
 التجارية الدولية ، فان حصة أوروبا منها ، هي بمثابة حصة الأسد ، إذا قيست الى حصة
 اميركا (١٤٪) والى حصة آسيا (١٠,٦٪) .

اما في الحقل التجاري ، فأوروبا هي الوسيط الذي لا مفر منه ، بين بلدان العالم بأسرها :
 فانها تسيطر على وسائل النقل وتملك وحدها الخبراء ودور التجارة المتخصصة الملمة بكل
 حاجات السوق العالمية وسائر إمكانياتها . وتملك فوق ذلك شركات الضمان ، والمصارف التي
 تحيط إحاطة تامة بحركة المشاريع الكبيرة في العالم اجمع . فلا عجب إذن ، ان تلعب لندن
 أولا ، ثم أمستردام ، وأنقرس ، وفرنكفورت ، وفيينا وباريس ، دور الحكم في التجارة
 العالمية ، وان يكون لها الكلمة الأخيرة في دنيا الاقتصاد .

ان أوروبا هي السوق الوحيدة - أو تكاد - لعدد لا بأس به من
 طاقة أوروبا المالية المواد الأولية كالصوف والفحم والنحاس والقصدير ، والممونة
 العالم بالسلع المصنوعة الجاهزة جديدة بأن تقرض على تلك المواد والسلع الاسعار التي تريد ،
 وبأن تستوفي ، لقاء خدماتها في شحن تلك البضائع ، وقاميتها وتسهيل معاملاتها المصرفية ،
 جمالات *Commissions* هي في الحقيقة موارد ، ان تكن غير مرئية ، فانها ذات شأن
 كبير . اما الموارد التي تسهم ، على افضل وجه ، في تقويم ميزان أوروبا التجاري وجعله في
 الوضع الاكثر ملاءمة لمصلحتها ، فإنها بلا شك ، تلك الموارد التي تطل عليها من توظيف رؤوس
 اموالها في الخارج . ان المؤسسات المصرفية ، وبيوت المضاربات المالية ، التي منها تتزود
 الحكومات والافراد بما تحتاج اليه من الديون الطويلة الاجل ، لا توجد في سوى متاجر أوروبا
 الكبرى . ان نشاط نيويورك لا يزال مقصوراً على تمويل الأمريكيتين : الشمالية والجنوبية .

وحدما أوروبا ، قادرة على بذل رؤوس الأموال الضرورية لفتح منجم ، أو مدّة سكة حديدية ، أو إنشاء مصنع ، في أي جهة من جهات الكرة الأرضية . إنها ، والحق يقال ، مصرف العالم بأسره . ثلاث دول أوروبية تقسم فيما بينها ٨٣٪ من مجموع التمويلات الخارجية ، موزعة على هذا النحو : ٤٥٪ لبريطانيا العظمى ، ٢٥٪ لفرنسا ، ١٣٪ لألمانيا . أما الولايات المتحدة فتأتي في المؤخرة مع ٥٪ لا غير . ان ربع الثروة القومية البريطانية ، وسدس الثروة الفرنسية ، لينتقلان بهذه الطريقة الى الخارج ، فيتحولان الى ادوات للسيطرة الاقتصادية ، ويشقّان الطريق للتجّار ، ولأصحاب الاختصاص والمهندسين الذين بتوليهم ادارة المشاريع الاستعمارية الكبرى ، يحولون البلاد الراحة تحت وطأة الديون الى بلاد تستورد من أوروبا السلع الجاهزة ، وتصدر اليها المواد الأولية .

ان الدول الدائنة *Créanciers* ، المسيطرة على الاسواق ، لا أوروبا ذات السيادة تمثل ، كما ألمنا الى ذلك ، أوروبا بأسرها . ان دول أوروبا الغربية « المتعمّعة بشق الامتيازات هي التي تكون » على حدّ تعبير فر . بيرّر ، أوروبا المسيطرة ، في مقابل « أوروبا المسودة *Passive* ذات الزراعة المتأخرة ، والصناعة التي لا تزال في مهدها . ان قطبي هذه الدول المسيطرة هما : بريطانيا العظمى وألمانيا ، وتأتي فرنسا في المرتبة الثانية ، لوفرة رؤوس أموالها ، ثم تليها الدول الصغيرة ذات الصناعات الراقية كبلجيكا وسويسرا ، او تلك التي أثرت بفضل مستعمراتها ، كالبلاد المنخفضة (هولندا) . ومن الشائع ان لندن هي « محور الاقتصاد العالمي » . ومردّد ذلك الى سوقها النقدي ، وهو اشدّ الاسواق اتساعاً ورخصاً ، وإلى وسائل نقلها البحري ، التي تملك انكلترا اكبر نصيب منها . وتحمل الليرة الاسترلينية مكان الصدارة في العملات الدولية خلفه ورائها ، الى ابعد مدى ، الفرنك والدولار . ان تفوق انكلترا في المسكّنة ، والعملة ، والاسعار ، هو الذي يجعل منها ، سيدة التجارة العالمية . احثر من ذلك . ان الدول الصناعية الاخرى التي اخذت ، بعد لأي ، تتصل اتصالاً مباشراً مع عملائها فيما وراء البحار ، ان تلك الدول نفسها لا تجد سبيلاً الى ذلك الا عن طريق انكلترا ، ويفضل وساطتها .

اما منافستها ، ألمانيا ، فانها ، بسكانها الذين يعدون ٦٧ مليوناً ، الاولى بين دول اليابسة . لقد دعيت « بفردوس التقنية والتنظيم » . واحرزت تقدماً صاعقاً يعود الفضل فيه الى ما تنتجه سنوياً من الصلب *Fonte* (١٣ مليون طن مقابل ١٠ اطنان لبريطانيا العظمى) والفولاذ والحديد (١٢,٥ طناً مقابل ٧,٥٠ اطنان لبريطانيا العظمى) والفحم الحجري (١٩٠ مليون طن) في السنة . كما يعود الى احتكارها لبعض الصناعات ، كصناعة الاصباغ مثلاً ، وإلى تنظيم سياستها في مجال التوسع المصرفي والتجاري ، تنظيماً جعل منها مركز التجارة الخارجية لأوروبا الوسطى ، والبلدان المجاورة لنهر الدانوب .

اوروبا السوداء
 في مقابل هذا العدد الضئيل من الدول المسيطرة ، تقوم البقية
 الباقية من بلدان العالم وفي مقدمتها اوروبا الوسطى واوروبا
 الشرقية ، وسكانها أهل قلاحة متخلفون ، وهم ، يشقون جاهدين ، في سبيل عيش بائس ، زري ،
 تحت امرة كبار الملاكين ، المتخبيثين ابدأ عن املاكهم . أما الصناعات في هذه البلدان جميعاً فلا
 تزال في عهدها البدائي ، ومن النوع القائم في المستعمرات . ، وهي تنشأ ، في الغالب ، بفضل
 رؤوس اموال اجنبية : فرنسية والمالية وبلجيكية . وتحت اشراف مهندسين اجانب . وقد
 يتولى الاجنبي احياناً الاشراف على ادارتها كذلك . إن اعظم هذه الدول الشرقية ، وأريد
 بها الامبراطورية الروسية المترامية الاطراف ، لا تملك سوى صناعة مبتورة ناقصة . واذا كانت
 هذه الامبراطورية تحتل المقام الاول بين الدول الممولة *Créanciers* للصين ، فالفضل يعود الى
 رؤوس الأموال الفرنسية ، التي تتوسل بها حكومة باريس ، لحمل القيصر الروسي على البقاء
 حليفاً لفرنسا . على ان العلاقات التجارية التي تربط اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية باوروبا
 الغربية لا تختلف في جوهرها عما هي عليه بين اوروبا ، صاحبة النفوذ والسلطان ، وسائر بلدان
 العالم الأخرى : انها في كلا الحالين ، علاقة مبادلة مواد أولية ، بمصنوعات جاهزة .

العالم الواقع تحت
 السيطرة الأوروبية
 للدول الصناعية الدائنة ، سيطرة اقتصادية *Monopole* قائمة على
 الدول غير الأوروبية ، ما خلا الولايات المتحدة ، واليابان ،
 والى حد ما الممتلكات البريطانية . فآسيا وأمريكا اللاتينية ،
 وافريقيا ، تخضع اجمالاً لنظام شبه استعماري ، اما المستعمرات بحصر الكلام ، فإن الدول
 الصناعية المذكورة ، تديرها بنفسها وتستثمرها استثماراً مباشراً .

الصين
 وخير مثل يقدم للدول غير الأوروبية ، الواقعة تحت سيطرة الدول
 الأوروبية الدائنة ، انما هو الصين ، هذه البلاد الشاسعة ، التي جعل منها
 الأوروبيون ، كما يقول صون يات سارن ، شيئاً هو دون المستعمرة *Hypocolonie* . ان الدول
 الثمانية عشرة الموقعة على المعاهدات التي فتحت طريق الصين لأوروبا ، تتمتع بامتيازات تضمن
 لهم وضعاً متفوقاً بالقياس الى الصينيين انفسهم . وتتلخص هذه الامتيازات في الأمور التالية
 وهي : حق التجارة في الموانئ الثمانية التي تنص عليها المعاهدات ، حق الترافع في المحاكم القنصلية
 دون المحاكم الوطنية الصينية ، عشرون منطقة حرة ، هي في الحقيقة عشرون مستعمرة ، داخل
 الاراضي الصينية ، حق اقامة حاميات عسكرية في بعض مناطق من البلاد ، حق الافضلية في
 التعامل التجاري ، تعرفه جمركية أخرى بها ان تكون ضريبة مالية لا شأن لها ، حق الاعفاء
 من الضرائب ، حق الرقابة على بعض المرافق العامة ، كالموانئ البحرية ، والجمارك ، وجباية
 ضريبة الملح ، على ان يتولى ادارتها مديرون غربيون . يضاف الى ذلك جميعه ، ان المصارف
 الاجنبية التي تمول التجارة الخارجية ، وتضطلع بمهمة الوسيط بين الحكومة والاسواق المالية
 الخارجية ، لمنح القروض ومدد السكك الحديدية ، ودفع التعويضات (لليابان مثلا سنة ١٨٩٨

او بعد حرب البوكسر) ، تفرض شروطاً عالية لا تعرف الرحمة ، من شأنها ان تضاعف قيمة القروض ثلاث مرات زيادة عما هي في الاصل .

ان عدم استقلال الصين استقلالاً اقتصادياً يحرمها الى الخضوع التسام للسياسة الأوروبية ، ويجعل أهلها أحط منزلة من الأجانب . وذلك ليس في مناطق النفوذ الأوروبية وحسب ، بل وفي طول البلاد وعرضها . ومن شواهد ذلك ، تلك الارشاليات المسيحية التي قلتها ترى حرمة التقاليد القومية ، والشركات الأجنبية التي تدفع للمواطنين اجوراً أدنى بكثير من اجور عمالها وموظفيها . ويدعي ان خروج الجمارك من يد السلطة المحلية ، يعيق تصنيع البلاد ، كما ان امتياز الأجانب في حقهم بالاجوء الى محاكمهم الخاصة ، يحول دون تمكن السلطات من قمع الظلم ، وقطع دابر الفساد (كل اوكر تعاطي الاقنون ، يديرها الأجانب) . ويدعي كذلك ان انشاء مناطق النفوذ ، يهيء البلاد للتفسخ وانفصال اجزائها بعضها عن بعض .

الشرق الأدنى
ان وضع تركيا ومصر لا يختلف في شيء عن وضع الصين ، فيما عدا بعض مظاهر أقل غلظة وسماجة . فالشركات الأجنبية هي التي ، في كلا البلدين : تركيا ومصر ، تنشئ وتستغل الموانئ والقطر ومصلحة التلغون ، وتولد الكهرباء والغاز وتقوم بتوزيعها ، وهي التي تستثمر موارد البلدين الطبيعية ، كالنفط الحجري والرصاص والزنك والكروم ، وموارد السكك الحديدية : « فما خلا سكة حديد الحجاز التي أنشئت لنقل الحجاج ، ولا تعود على البلاد بأي نفع آخر ، فان جميع السكك الحديدية التركية تملكها الشركات الأجنبية . فضلاً عن ان ٨٠ ٪ من وسائل النقل البحري في تركيا يعود كذلك الى هذه الشركات . اما منابع البترول ، والأموال العامة ، فتقع كلها تحت رقابة المصارف الأجنبية ، ولا تتيج البلاد سوى المواد الأولية .

اما مصر ، فان زهاء نصف ثروتها الوطنية تعود الى الأجانب وبخاصة الى الفرنسيين منهم والبريطانيين ، الذين يشغلون المراكز الأولى في الادارة العامة ، ويهيمنون على شركة قناة السويس ، وبنك مصر المركزي ، والصناعات والتاجر الضخمة . وعلى غرار تركيا ، تخضع مصر لنظام الامتيازات الأجنبية ، الذي يضمن للأوروبيين المصحة المنزلية ، والمنفعة القضائية ، وعدم الخضوع لشرائع الدولة ، ولا سيما ما كان منها متصلاً بحماية الضرائب والرسوم الجمركية . للحاكم الأجنبية وحدها صلاحية النظر في قضايا الأجانب ، المدنية والجزائية ، وقضايا الاحوال الشخصية ، وهي الناشئة بين اجانب منتسبين الى دولة واحدة ، وفي القضايا الجزائية وهي التي يؤلف الأوروبيون طرفاً فيها . واما الدعاوى المختلطة ، فالحاكم المختلطة هي التي تنظر فيها بمقتضى تشريع خاص ، مستوحى من الشرع الفرنسي .

ان لاوروبا ، هنا ، شريكة في المفاتيح ، هي الولايات المتحدة . « ان اميركا
 اميركا اللاتينية الجنوبية هي في حقيقة الامر ، مستعمرة اميركية اوروبية » . ان رؤوس
 الاموال الاجنبية الصرف ، هي التي تملك وتستغل ثروة البلاد المنجمية ، ومرافقها العامة ،
 والصناعات القليلة القائمة فيها . ولما كان اقتصاد هذه البلاد ، مبنيا على تصدير بعض المنتجات
 الصناعية ، فانه سريع العطب والانحسار . يمثل الكاوتشوك والقهوة ٩٠٪ من صادرات
 البرازيل ، والقهوة ٥٣٪ من صادرات كولومبيا ، والقصدير ٧٧٪ من صادرات البيرو ،
 والسكر ٧٧٪ من صادرات كوبا ، والمصنوعات الناجمة عن تربية المواشي ٨٤٪ من صادرات
 الاوروغواي ، ومنتجات النفط ٧٤٪ من صادرات فنزويلا ، واصناف النيترات ٧٥٪ من
 صادرات الشيلي . ان التصدير امر لا يحصى عنه ، لتستطيع البلاد وفاء ما يترقب على ديونها
 من فوائد . فإن يضعف ، انهار اقتصادها كله ، جارقا معه العملة الوطنية والحكومة في آن
 معا . ولما كانت الحكومة لا تملك الايدي العاملة في البلاد ، ولا وسائل التأثير على المصارف ،
 فقد لزمها ان تصدع بأمر هذه المصارف ، وان تتركها وشأنها توجه حياة البلاد الاقتصادية ،
 الوجهة الملائمة لمآربها الشخصية . وتخلص من هذا الى ان العميل الاجنبي هو الذي يحفز أو يقيد
 حركة الانتاج في البلاد ، ويحدد أسعار السلع على انواعها . ان الارجنتين « السادسة بين
 الممتلكات البريطانية » هي الصورة النموذجية للدولة التي تتمتع باستقلال إسمي . ولكنها في
 الواقع شبه مستعمرة لدولة صناعية : كل ما فيها من مصانع للغاز ، وسكك حديدية ، وقطر ،
 ومستودعات جبارة للتبريد ، ومعامل للمطبات ، ملك بريطانيا . والمراكب الانكليزية ،
 دون سواها ، هي التي تنقل الى اوروبا ، وخاصة الى بريطانيا العظمى ، صادرات الارجنتين
 الزراعية من حنطة ولحوم وجلود ، وهي التي كذاك تحمل الى الارجنتين المنتجات الصناعية
 الضرورية ، وفي طبيعتها السلع المصنوعة في بريطانيا .

لا نزاع في ان للدول الاوروبية الكبرى ، نجالا أوسع ، لبسط سلطانها
 المستعمرات الاوروبية الاقتصادي على مستعمراتها ، واستغلال مواردها الطبيعية ، ومجهودات
 سكانها على وجه يكون اشد ملائمة لمصالحها الذاتية . ان اقتسام الدول الاوروبية لافريقيا
 في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ، لم يسبقه مخطط مرسوم ، وإنما ارتجل على عجل ،
 نتيجة لللازمات التي رافقت بعث البعث الدينية الى تلك الاصقاع ، وغير ذلك من المناسبات
 والمواءمات الدولية . ولذلك كانت الحدود الفاصلة بين مختلف المستعمرات ، مجرد خطوط
 جغرافية ، يلبسها العبت المطلق احيانا ، وحيانا اخرى كان يكتفى باتخاذ درجات العرض
 والطول حدوداً لتلك المستعمرات دون اي اعتبار للفوارق العرقية ، او الفوارق الطبيعية .
 واذا بها تفرق بين الشعوب ، او تجمع بينها ، دون أي مسوغ من منطق او عرف . وهكذا
 تكونت تلك الامبراطوريات الاستعمارية المترامية الاطراف . فالامبراطورية البريطانية
 صاحبها توازي ١٨٠ مرة مساحة بريطانيا العظمى ، والامبراطورية البلجيكية ٨٠ مرة مساحة

بلجيكا . والامبراطورية الهولندية ٦٠ مرة مساحة هولندا . والامبراطورية الفرنسية ٢٠ مرة مساحة فرنسا . وسيطرت روسيا على آسيا الوسطى بالإضافة الى سيطرتها على سيبيريا . ان الدول الثلاث : روسيا وبريطانيا وفرنسا ، تسيطر وحدها على اكثر من نصف مساحة الكرة الارضية ، وعلى اكثر من ثلث سكانها . اما نظام استقلال هذه الممتلكات ، فهو نظام المقايضة . ويقوم بتصدير اكثر ما يستطيع من المواد الخام ، في مقابل استيراد المنتجات الصناعية . ورؤوس الأموال الاجنبية لا تستخدم الا بسبيل انتاج المواد الأولية . واما هوائ هذه الاموال فكلما تستثمر في البلدان التي انتجتها . وهكذا لم تجر اية محاولة لتصنيع هذه البلدان . لقد بقيت جافا ، في الهند البريطانية ، « المستعمرة النموذجية » كما يدعونها ، مرغمة على زراعة القهوة حتى سنة ١٩١٤ . وكانت اسعار المواد الأولية تحدّد في امستردام . وأما في الهند الصينية فقد خلقت سياسة الامتصاص *Assimilation* - ومن نتائجها انشاء الوحدة الجمركية في ١٨٩٢ - سوقاً ذات امتياز للصناعة الفرنسية ، مع تبادل بالمثل غير كامل . ذلك ان الشاي والقهوة والبهار الوارد الى فرنسا ، كان خاضعاً للرسوم الجمركية . وكان من جراء ذلك ان تدهورت تجارة الهند الصينية مع البلدان الآسيوية التي كانت السوق المثلى لمنتجاتها من الارز . وهنا كذلك نجد ان تمويل المشاريع الوطنية *Investissement* يكاد يكون معدوماً . فهو لم يظهر الا سنة ١٩١٠ في مشاريع استثمار الغابات وزراعة القهوة ، وخاصة في زراعة شجر المطاط *Hevéas* . وهكذا تمثل المواد الأولية في سنة ١٩١٣ (٩٥٪) من صادرات الهند الصينية ، والمنتجات الصناعية ٧٠٪ من استيراداتها .

اهتم البريطانيون في الهند في تنمية الحاصلات الزراعية المدة للتصدير : الهند
كالقمح ، والقطن ، والافيون ، والقنب الهندي . منعت الرسوم الجمركية ، باديء ذي بدء ، قيام صناعات النسيج والتعدين ، ثم راحت تزرع المراقيل في سبيل تطويرها . ان طغيان الآلات الصناعية الغربية ، هذا الطغيان الذي قضى على الصناعات والحرف الوطنية الصغيرة ، والتزام التجار الهنود بقصر استيراداتهم على المنتجات الصناعية البريطانية دون سواها ، - وهو التزام لا يخدم سوى مصالح المرابين ، والملاكين الكبار البريطانيين - كل هذا قد حمل جماهير الفلاحين ، وقد حل بهم الدمار ، على التزوح الى افريقيا الشرقية والجنوبية ، حيث عوملوا معاملة العبيد ، مما أهاب بغاندي الى رفع صوته ، بالاحتجاج والتهديد . ان ٩٠٪ من التجارة الخارجية يتم مع دومنيون الامبراطورية البريطانية . وتمثل موارد رؤوس الأموال البريطانية الموظفة وتقدّر بـ ٣٩٠ مليون ليرة ، وفوائد الديون العامة ، والالتزامات البيئية *Home Charges* ، وهي الرواتب التي تدفعها الهند للموظفين القدماء ، اجل ، يمثل كل ذلك ما يزيد على ثلاثين مليون ليرة يترتب على الهند ان تدفعها سنوياً لانكلترا . واخيراً ، ان الهند هي التي تحملت اعباء (مال ورجال) الحملات التي شنتها بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر على السودان والحبشة . وعلاوة على ما سبق ، تسهم الهند بحزء من نفقات الاسطول البريطاني ،

الم رابط في البحر المتوسط ، وثققات القنصليات البريطانية في بلاد الحبحم .

ان سيطرة اوروبا تقوم ايضاً على تفوقها ، غير المنازع ، في تفوق اوروبا في العلم والتقنية المجالات الفكرية . ففي اوروبا هذه نشأت التيارات الفكرية ، والاكتشافات الأشد خصوصية التي برزت في هذه القرون الأخيرة . ومن مختبرات اوروبا ، وجامعاتها ، يخرج الاطباء الذين يضمون الحواجز دون اجتياح الكوارث وتقشي الأوبئة . والتقنيون والمهندسون الذين يحققون الأعمال العظيمة ، ويغيرون وجه البسيطة . فلا عجب ان يُسمى اليها بحثاً عن اسرار عظمتها وفعاليتها . فالطلاب ، من كل صوب ، يتدفقون الى الجامعات البريطانية ، والالمانية ، والفرنسية والبلجيكية .. والكتب المدرسية التي تلقن اوليات العلوم لمن لا يستطيعون دخول الجامعات المذكورة ، من طلاب المدارس الثانوية او العليا ، انما هي كتب مترجمة عن الفرنسية او الالمانية . بعثات يابانية وصينية ، وتركية ... تفد الى اوروبا لتطلع على الاساليب العلمية لتكوين الدولة المصرية . وثمة ، من ناحية ثانية ، بعثات عسكرية المانية او فرنسية ، وأخرى بحرية بريطانية ، تكلف تنشئة الجيوش الوطنية ، وتثقيفها ، واحياناً تكوين ملاكتها . وكمن دول تحاول ان تحاكي المؤسسات التمثيلية الاوروبية . فاذا روسيا في سنة ١٩٠٥ ، وتركيا في سنة ١٩٠٨ ، والصين في سنة ١٩١٢ ، تتجه كلها شطر مبادئ التساهل والليبرالية وحتى الديمقراطية ، وهي المبادئ الركانز ، في الانظمة السياسية الاوروبية . ومن جهة ثانية ، نجد دعاة الاصلاح من الوطنيين الشباب ، يستلهمون الأمثلة التي يقدمها لهم تاريخ اوروبا : فاذا ببطرس الاكبر ، وكوتسون ، ومزيني وكافور وبسارك ، يصبحون المثل التي يقتدى بها ، ويترسم خطاها . ويصير الفكر الحر ، وليد الثورة الفرنسية . ومثله الفكر الوضعي ، مصدر إلهام لدعاة الاصلاح الصينيين ، في مطلع هذا القرن ، وللضباط الاتراك زعماء جمعية الاتحاد والتقدم ، وللقادة المناضلين في البلدان البلقانية .

اذن ، في عام ١٩١٤ ، والرأسمالية في أوج انتصارها ، نجد الاخطار التي تهدد السيادة الاوروبية اوروبا التي جمعت سلطان العلم ، وسلطان القوة ، تسيطر على العالم اجمع سيطرة كاملة . لقد أنشأت بفضل خبرائها ورؤوس أموالها ، جمهورية تجارية دولية ، تعمل تحت شعار بريطانيا ، ولكنها في الواقع تخدم مصالح البيض أجمع ، (أ . هاليفي) . ان استقرار العملات ، وسهولة انتقال رؤوس الأموال والرجال ، وتعدد وسائل النقل السريع ، والتوسع الاقتصادي الذي ما برح في ازدياد منذ نهاية فترة الانحطاط الممتدة من سنة ١٨٧٣ - ١٨٩٥ ، كل ذلك قد أوحى بالثقة المطلقة في فاعلية نظام ، قليلون هم الذين يأذنون لأنفسهم بالشك فيه .

مع ذلك ان اوروبا هذه ، اوروبا الأزمنة السعيدة ، التي يبعث الكاتب كينز ذكراها بشوق وحنان ، نراها مهددة بالفوضى المتزايدة في العلاقات الدولية ، وبالمنافسات التي تدفع الدول الامبريالية الى التناحر فيما بينها : ان المانيا ، اكبر دولة اقتصادية في العالم القديم هي وحدها

الدولة التي لا مستعمرات لها . وهي ترفض ان تنظر الى هذا الوضع كوضع عاجز ، لا تبديل فيه . وفي أوروبا كما في خارجها ، تتناحر الدول العظمى ، تتأخر أو يثقل أو يضعف بعضها للآخر ، وكل منها ، يأمل ان يستفيد من الصعوبات الداخلية التي يلاقها البعض منها ، في ايرلندا ، وبولونيا الألمانية والروسية ، وفي مقاطعة ألزاس ولورين ، وفنلندا ، وبين الأقليات السلافية أو اللاتيفية في الدولة المؤلفة من النمسا والمجر ، وفي كل مكان تشتد فيه النزعات القومية بازدياد الشعور الوطني في الجماهير الشعبية .

ومن جانب آخر ، يبرز لأوروبا مناقسون أجبرها تقدمهم في شتى المجالات ، على اعترافها لهم بحق المساواة : فهي لم تجد بداً من اخذها بعين الاعتبار نفوذ الولايات المتحدة في القارة الأميركية ، ونفوذ اليابان في الشرق الأقصى . وبالرغم من ذلك ، فان أوروبا لا تجد بعد في كل هذا ما يهددها أو يثير قلقها . أنى لها ذلك ، واسواقها لا تزال على حالها من التوسع والانتشار .

ان بوادر القلق التي تبرز أحياناً في سنة ١٩١٤ ، لا تصدر عن النظام الاضطراب الاجتماعي المستتب في القرن التاسع عشر لمصلحة أوروبا الاقتصادية ، بل عن الاضطراب الاجتماعي المتزايد يوماً بعد يوم . منذ سنة ١٩٠٥ بدأت الاضرابات الكبيرة ، ذات الطابع الثوري ، تنفجر في كل من انكلترا ، وفرنسا ، وإيطاليا . وكل سنة راحت مظاهرات اول يوم من ايار تؤكد قوة النقابات العمالية ، المتصاعدة . على ان القائمين بهذه المظاهرات لا يزالون ، في مجموعهم ، قلة ضئيلة ، موزعة كما يلي : مليون تقاي في فرنسا أي من ١٢ الى ١٣٪ من مجموع الطبقة العاملة . اما عمال المناجم ، وهم اكبر العمال عدداً ، فلا يتجاوزون ٣٪ من مجموع العمال النقابيين . وتتضخم الارقام في البلدان المصنعة تصنيعاً اشد : اربعة ملايين في بريطانيا العظمى ، وما يقرب من هذا العدد في ألمانيا . ان سلطان الماركسية اخذ هو ايضاً بنمو ويتوثق . وقد أوصى بالدولية الثانية التي ضمت اليها الاحزاب الاشتراكية . العمال يمثلون ٢٨٪ من اعضاء المجلس النيابي في ألمانيا ، و ٢٥٪ في النرويج ، و ٢٠٪ في بلجيكا ، و ١٧٪ في فرنسا ، و ١٠٪ في إيطاليا ، و ٩٪ في البلاد المنخفضة . يشغل حزب العمال البريطاني ٦٪ من مقاعد مجلس العموم . ولكنه في سنة ١٩١٠ قال ٤٢ ٪ من مجموع الاصوات . وبالرغم من كل هذا ، فانتنا لا نجد قط دولة ، يخشى حكامها ، يحذو وصانة ، انهيار النظام السائد . اما في روسيا ، حيث لم يعمل الا التزوير اليسير لمعالجة اسباب القلق الحتم ، منذ ان أخذت ثورة ١٩٠٥ ، فان النظام السائد هناك ، يبدو مهدداً تهديداً حقيقياً .

ان الحرب التي انفجرت سنة ١٩١٤ ، كانت بداية انهيار هذه السيادة ، حتى لم يبق لها أثر بعد مرور اربعين سنة على انفجار هذه الحرب . على حين ان الثورة التي ساعدت هذه السيادة على اشتعالها في روسيا ، قد اخذت منذ ذاك الحين تبدل تبديلاً كاملاً ، تطور الحركة العمالية ، ومعطيات المضخة الاجتماعية .

الفصل الثاني

الحرب العالمية الاولى تزعزع أركان البناء

هذه الحرب هي اول حرب خاضت غمارها ، في آن واحد تقريباً ، امّ دول العالم . فالحروب *Les Conflits* التي نشبت حتى الآن ، بما فيها حروب نابليون ، لم تكن في الواقع الاحروب اوروبية . كذلك لم يتهأ لاوروبا ان تتحالف وتقف معاً صفاً واحداً في وجه فرنسا إلا في فترة ما بين ١٨١٣ و ١٨١٥ . ان الدول التي اشتركت في حروب القرن التاسع عشر ، كانت تمتاز بطابعها الزراعي ، فلم يُمسّ اقتصادها قط ، او لم يُمسّ الا مساً رقيقاً ، لا سيما وان تلك الحروب قد جرت في حيز محدود من الزمان والمكان . اما الدول التي اشتركت في حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ فانها على عكس ذلك ، دول صناعية وتجارية ، راحت وهي في غمرة الحرب تحول قدرتها على الانتاج الى تقوية صناعة الاسلحة وتطويرها ، وتعبىء الجيوش ومعظمها من سكان الاقاليم ، مما يؤدي بالضرورة الى تقلص السكان وبالتالي الى نقص المؤن والاغذية . وهكذا توقفت حركة المبادلات التجارية ، وأصيب بناء الاقتصاد العالمي اصابة خطيرة .

ولم تكن إصابة البناء السياسي أخف وطأة . فلم يبق من سبيل للحكومات المختلفة ، وقد فوجئت بحرب طويلة الامد ، ومشاكل جديدة متنوعة ، لم تتأهب من قبل لحلها ، إلا ان تلجأ الى « سوابق » لا تتلاءم والوضع الجديد الذي صدمها ، او ان تبحث الحلول ارجحاً ، وفيها كثير مما يقيد المستقبل ويثقله .

اذا استثنينا الدول ذات النظام الملكي ، نجد ان سائر الدول الاوروبية كانت تأخذ بمبادئ تراها ثابتة ، لا تقبل الجدل . من هذه المبادئ نذكر الحكم المدني ، والديموقراطية البرلمانية التي تضمن لممثلي الشعب حق الرقابة على اعمال الحكومة والادارة العامة ، واحترام الحريات الفردية الاولى . ثمة اخيراً الحرية الاقتصادية التي كادت تكون مطلقة من كل قيد وحدّ . في مثل هذه الحقبة من الليبرالية المنتصرة ، والازدهار العام لم يكن يظهر ما في ضعف الدولة من

خطر حدد المصالح القومية العامة .

على ان الحرب من شأنها أن تقضي على هذه المبادئ والعادات ، وعلى كل تقدم وازدهار .
فهي ، بحجة انها تقوي السلطنة والنظام ، تنزع الحرب الى الفناء او تخفيف رقابة المجالس
النيابية . وتقدم سلامة الدولة على حقوق الافراد والدفع عنها . ودعم القوى الاجتماعية ،
وتقوية نفوذها ، هذا النفوذ الذي كانت الاظمة الديمقراطية تعمل على اضعافه والحد
من نشاطه .

١ - تنظيم الاقتصاد الحربي

ان هذا التنظيم ، هو الذي قضى على ما ألفه الناس من عادات وما درجوا عليه من تقاليد
وآراء موروثة . فلم تلبث أجهزة الانتاج ، وهي اجهزة دقيقة معقدة ، ان تعطلت فجأة
فالتزمت كل حكومة ان ترجل اجراءات ثورية ، وان تتولى بنفسها ادارة الاقتصاد الوطني ،
او تضعها تحت سلطتها لتمكن من إمداد الجيوش بالمعدات والمؤن ، وتأمين اسباب العيش
للمواطنين . لقد اضطرت كل دولة لسبب افتقارها الى وسائل النقل البحري ، والحصار
المفروض عليها من جانب اعدائها ، الى ممارسة ما يعرف بسياسة الاكتفاء الذاتي ، الذي أتى
على نظام توزيع العمل ، كما يمارس أيام السلم .

منذ الاشر الاول للحرب ، برزت مشكلة تموين الجيوش
بالرجال والعقاد على اثر الخسائر الفادحة التي منيت بها الجيوش .
هذه الخسائر قد جاوزت من بعيد كل التنبؤات . اذ سرعان ما افرغت المستودعات ،
ونفذت المؤن المعبأة ، عند الدول المحاربة كلها ما عدا روسيا . لذلك اضطرت هذه الدول
الى استباق مواعيد التجنيد المحددة لكل فئة من الفئات الشعبية ، واستنقار من تأجل استنقارهم
الى وقت لاحق ، واستعبادة المشرحين من الجنود القدامى ، والتوسع في تعبئة جيوش
المستعمرات ، والاستعانة بالفرق الاجنبية . وقد اضطرت بريطانيا نفسها وهي الدولة الوحيدة
التي تتألف جيوشها من المتطوعة الى فرض الخدمة العسكرية الاجبارية ، وذلك في شهر ايار من سنة
١٩١٦ عندما تبين لها ان طرقها المألوفة في استنقار المتطوعين ، بالترغيب والترهيب ، لم تعد
تكفي لحشد ما تحتاج اليه من الجيوش .

الى جانب التعبئة ، تقوم مشكلة تزويد الجيوش بالعتدة الحربية :
فالجيش بحاجة الى سلاح وكسوة وغذاء . لم تكن الدول
تتوقع حرباً طويلة الامد ، فلم تفكر في التحضير لصنع
العتدة الحربية ، ظناً منها ان ما تحترقه من مدافع كاف لكسب المعركة . واكتفت ان
وجهت اهتمامها لتوفير المؤن ، وما به يحافظ على ما لديها من المعدات الحربية . فلم يمض شهر
ايلول من سنة ١٩١٤ ، حتى شعرت كل الجيوش المتعاربة بالحاجة الملحة الى السلاح والذخائر .

وكان من أعقاب احتلال المانيا للمناطق الشمالية ، والشمالية الشرقية من فرنسا ، انها فقدت ٤٠٪ من فحمها ، و ٩٠٪ من مناجم الحديد التي تملكها ، و ٩٥ فرنا عاليًا من افرانها الخمسة والعشرين بعد المئة . على انها بدءاً من نيسان ١٩١٧ اخذت تنتج ما يسد حاجاتها الى الذخائر عيار ٧٥ . اما بالقياس الى الاسلحة الثقيلة والمعدات الحربية الجديدة ، فقد اضطرت كل من فرنسا وبريطانيا العظمى الى خلق الاجهزة القادرة على صنع هذه الاسلحة والمعدات والى تصميم غاذجها الاولى . فوضع لهذا الغرض ، في ايار ١٩١٦ ، برنامج عام ، تبدل مرتين متواليتين على الاقل ، تبعا لتبدل رأي القيادة العليا بحيث ان الجيوش الفرنسية لم تقتل نصيبها من تلك الاسلحة الثقيلة والمعدات الجديدة الا في شهر آب ١٩١٨ ، اي قبل ثلاثة اشهر فقط من توقيع الهدنة . اما في بريطانيا ، حيث يقوم مصنع وولفيتش للأسلحة ، وهو مصنع عفى الزمان على اجهزته وادواته ، فقد اقتضى ان يقوم الكولونل ريبنتون في صحيفة «التيمس» واللورد لورث كليف في صحيفة «الديلي مايل» باعنف الحملات الصحفية واشدها تشهيرا بالمجزرة البشرية التي كانت تلتهم الجنود المتفذين الى الميدان ، عزلاً من كل سلاح يدفع عنهم غمرات الموت ، لكي تنشط الحكومة الى انشاء وزارة للعتاد الحربي 'عهد بها الى لويد جورج . اما روسيا فكان عليها ان تضاعف مشترياتها من البنادق والمدافع والذخيرة قبتاعها من الولايات المتحدة واليابان وان تسمي انتاجها . ومع ذلك لم تتوفر لها حاجتها من القذائف Obus الا في تشرين الثاني ١٩١٥ ، وحاجتها من المدافع الرشاشة الا في مطلع ١٩١٧ . ومن ثم راحت صناعة الحرب تمتد الى كل مكان مستأثرة بالقسط الاوفر من موارد البلاد وبكل ما فيها من يد عاملة . في هذا السباق الدائم بين المعسكرين ، يبدو تفوق المانيا واضحا جليا . لقد أسرع في اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمضاعفة انتاجها الحربي وراحت منذ ١٩١٧ تصنع كل شهر ألفي مدفع وتسعة آلاف رشاش ، في مقابل ٢٠٠ رشاش كانت تنتجها ١٩١٣ .

بيد ان هذا الانتاج الحربي الضخم قد أثار مشكلة جديدة لم تكن متوقعة . أريد بها مشكلة اليد العاملة ، والتزود بالمواد الأولية ، وتنظيم هذا الانتاج تنظيمًا تعجز عنه المبادرة الفردية . فكان لا بد من العثور على من يعمل في الصناعات الحربية ، مكان ملايين الشباب المجهدين للقتال بحيث تؤمن حاجة الجيوش الى السلاح . من هنا مست الحاجة الى تعبئة حقيقية اقتصادية . على ان المانيا كانت الدولة الوحيدة التي لجأت الى التشغيل الاجباري . فأنشأت في الخامس من كانون الاول سنة ١٩١٦ شرعة العمل الوطني الاضافي للرجال المتراوحة اعمارهم بين ١٧ و ٦٠ سنة . اما انكلترا ، فان برلمانها قد صوت على قانون ، يسمح بالعمل في المصانع الحربية بموجب عقود خاصة ، ويتيح لغير اصحاب الاختصاص ان يتولوا وظائف العمال الاختصاصيين على الرغم من تصدي النقابات العمالية لهذا التعديل الذي اجري في نظام توظيف العمال . وتعالى الاصوات والصيحات من كل صوب تدعو النساء ، وعمال المستعمرات ، وأمري الحرب ، والاختصاصيين على جبهة القتال ، للعمل في المصانع الحربية .

وأستخدمت ألمانيا كل أولئك الذين اجلبتهم عن بلادهم من بلجيكيين ، وبولنديين وفرنسيين . وكانت في سنة ١٩١٨ تعد مليونين من الذين أرجئت خدمتهم العسكرية الى وقت لاحق ، نصفهم فقط كان اهلاً لهذه الخدمة . وهكذا وجد الرايخ نفسه في وضع مستهجن ، غريب . اذ بينما كانت جيهاقه الحربية بحاجة الى الجنود ، كانت المعدات من كل نوع تفيض عن حاجته ، وهي في اتم اهبة للعمل .

الدولة تتولى بنفسها
ادارة الاقتصاد الوطني
مسح قيام الحصار وانعدام المواصلات البحرية ، يصعب تنظيم الاقتصاد الوطني اقوى سلاح في تقرير المصير . ولذا كان لا بد للسلطات العامة ، في كفاحها ضد هدر القوى عبثاً ، وفوضى الانتاج ان تنظم المبادرات الفردية ، وتعطيها الوجهة الصحيحة . وانتهى الامر أخيراً بان تولت الدولة نفسها ادارة الاقتصاد الوطني في سائر ميادينه .

ان راقينو هو اول من لفت الحكومة الألمانية الى ضرورة السهر على مخازن المواد الأولية ومستودعاتها . لقد عهدت اليه الحكومة بادارة « قطاع المواد الأولية للحرب » واطلقت يده في مصادرة ما كان منها مخزوناً ، وقسمته بين المصانع وتوزيع طلبات الحكومة على شتى المعامل والورش . ان المانيا في سنة ١٩١٦ هي اول دولة انشأت لنفسها ما يدعى بالـ *Zwangswirtschaft* . لقد زود « مكتب الحرب » *L'office de guerre* ، بالسلطات المطلقة ، للفصل في قضايا صنع المعدات الحربية ، وقضايا الاستيراد والتصدير ، وفرض الرسوم على السلع المصنوعة ، والمحاصيل المختلفة . ولم تلبث سائر الدول ان اقتدت بألمانيا ، من قريب او بعيد . فراح تشرق اسرى الحرب وتدفح لهم اجور عملهم ، وتستعيد من جبهة القتال الجنود المنقذين اليها قبل موعد خدمتهم العسكرية ، او تهدد من تفاضت عن ارسالهم اليها حين يضربون عن العمل . كما انها اخذت تحدد الاسعار ، وتصادر المصانع ، وتشرف على صنع الناجح الاولى المعدة للدفاع الوطني ، وتتحكم بوسائل النقل في البر والبحر ، وتبيع او تحرّم الاستيراد والتصدير ، وتنظم زراعة الاراضي المهمة ، وتزود رجال الصناعة برؤوس الاموال اللازمة لانشاء مصانع جديدة لصنع المعدات الحربية ... وفي الجملة نجد ان حرية التجارة والانتاج والعمل قد ضيقت حدودها ، ونظمت تنظيمياً دقيقاً .

ان مثل هذه الادارة كانت تقتضي عدداً ضخماً من الموظفين ، والمجالس الادارية ، واللجان المختصة . فكان في فرنسا ، عند توقيع الهدنة ما لا يقل عن ٢٩١ لجنة ادارية ، منها ثمانون لجنة ملحقه بالوزارة الحربية وحدها ، فضلاً عن المجالس المحلية والاقليمية . ان هذه المصالح كثيراً ما كانت تتشابك ، ويقوم بعضها بذات العمل الذي كان يقوم به بعضها الآخر . اما في المانيا ، فان « المكتب الرئيسي للمجهود الحربي » - ومهمته الإشراف على سائر نواحي التجارة الخارجية - كان يعد أكثر من اربعة آلاف موظف ، ويكون اعظم منظمة تجارية في العالم . ان اصحاب المهن الحرة من تجار وصناعيين كانوا يشكلون ، تحت وصاية الدولة ، شركات حقيقية لاحتكار

مشتري المواد الاولية الضرورية لهم ، التي كانوا يتقاسمونها فيما بينهم .

للتاكل المالية منذ بداية العمليات الحربية ، اتخذت كل الاجراءات المعروفة ، والتي من شأنها ان تحول دون وقوع اية ازمة مالية : فمدد أجل استحقاق السندات التجارية والمصرفية ، وفرض نظام التعامل بالعملة الورقية بدلاً من الذهب . ومع ذلك فقد اضطرت سائر الدول الى الأخذ بسياسة القروض الداخلية والخارجية . اما مصدر هذه القروض فكان انكلترا ثم الولايات المتحدة . ونلاحظ من جهة ثانية ، ان قيمة المشتريات الخارجية التي كانت تفوق كثيراً امكانيات الدفع ، كانت تزيد على التوالي عجز الميزان التجاري لمصلحة البلدان المحايدة ، ومصلحة الولايات المتحدة . لقد خشيت فرنسا مراراً كثيرة كما خشيت بريطانيا ان يبلغ بها العجز الى وقف مدفوعاتها ، ولا سيما في سنة ١٩١٧ . لم تحل الأزمة الا بدخول اميركا في الحرب . وهكذا ارتفعت الديون العامة في فرنسا من ٣٢ ملياراً الى ١٧٣ ملياراً . وفي المانيا - بسبب القروض الداخلية - من ٥٥٠٠ مليون مارك الى ستين ملياراً . ان الرقابة التي فرضت على اخراج الذهب من البلاد ، والعمليات المصرفية ، بالإضافة الى العمون الاميركي المالي ، كل ذلك قد ساعد على حفظ التوازن بين الليرة الانكليزية والفرنك الفرنسي من جهة ، وبين الدولار الاميركي من جهة ثانية ، دون ان يتمكن من وقف تدهور اسعار هاتين العملةين بالنسبة الى العملات المحايدة ، وبالتالي الى وقف ارتفاع اسعار المعيشة .

مشكلة الغذاء سكان على الحكومات كذلك ان تؤمن الغذاء لشعبها . فقد هبط الانتاج الزراعي في كل البلدان ، لسبب نقص اليد العاملة بين الرجال ، ونقص الحيوانات ، والأسمدة . وأوشك تأمين الغذاء للسكان المدنيين ان يكون هو نفسه معرضاً للخطر . ان المانيا تمسها الحاجة الى الخيول والاعلاف : ان احسن كتابها المقاتلة لا تملك في سنة ١٩١٨ سوى ٨٠ ٪ مما كانت تزود به سابقاً . منذ تشرين الثاني سنة ١٩١٤ اخذ مكتب البطاطا ومكتب الحبوب يقنن استهلاك الخبز والطحين والبطاطا . ثم تناول التقنين اللحم والمواد الدهنية . ثم أدخل على صنع الخبز مواد غريبة ليس لها حظ كبير من القدرة على التغذية . للمرة الاولى في تاريخ البشرية ، اخضع شعب يعد ٦٧ مليون نسمة لنظام بطاقات التموين . وسارت سائر الدول على هذا النهج ذاته ، ولكن دون ان تذهب بعيداً فيه . لقد ضيقت انكلترا حدود استيراد السلع الكالائية واحتكرت استيراد السكر ، واخذت تشجع انتاج القمح الوطني الذي ازداد ٦٠ ٪ . وانتاج البطاطا الذي ازداد ١٠ ٪ . وهي قد فرضت الرقابة على دخول السلع الغذائية في البلاد ، واشترت كل انتاج حنكندا من اللجنة المصدرة الى الخارج ، وكل القمح الاوسترالي ، والـ *Bacon* الاميركي ، وراحت اخيراً تصادر كل غلة البلاد من الحنطة والحبنة ، والبطاطا ، وتحدد لها الاسعار . وهكذا انتهت الحكومة الى الاشراف على ٩٤ ٪ مما كان يستهلك في البلاد . وفي كل مكان ، بما في ذلك البلاد المحايدة ، انشئت الـ *Cantines* ، والمآوي المختلفة لعمال المصانع ، وطلاب المدارس الخ... وفي كل مكان مست

الحاجة الى السلع الغذائية والمحروقات ، واليد العاملة ، وارتفعت الاسعار على الرغم من ارتفاع الاجور ، ونقصت القوة الشرائية ، مما زاد في عسر المعيشة للجزء الاكبر من السكان .

٢ - المشكلات السياسية والاجتماعية خلال الحرب

الاتحاد المقدس
قاست الشعوب مريراً من التجربة القاسية التي ابتليت بها : فالهواجس التي راودت يوماً خواطر الطبقات الموجهة حول ما عسى ان يكون الموقف الذي ستقفه الطبقات العاملة في حال انفجار حرب ، اثبتت انه ليس ما يبررها ولا تنهض على اساس قط . فقد ادّعى تفوذ الاكليروس الارثوذكسي عند الشعوب الصقلية ، وتفوذ الاكليروس الكاثوليكي ، في الامبراطوريات المستبدة وفي كل من النمسا والمجر ، والولاء الصادق شبه الاجماعي الذي تمتع به ، الى التفاف الجماهير الشعبية حولها . فالمقدرة التي استطاعت معها روسيا ترتيب الحرب ، في نظر رعاياها من الروس ، بمثابة حملة دفاع عن السلافية ، وظهور المانيا مظهر دولة محاربة لنظام قيصري شديد الكراهية ، في نفوس الليبراليين والاشتراكيين ، حالاً دون ظهور اية معارضة للحرب في كل من روسيا والمانيا حيث اقر مجلس الريشتاغ بالاجماع التدابير والاجراءات التي رأت الحكومة فرضها بهذه المناسبة . اما الفرنسيون فقد كان شعورهم العام انهم راحوا فريسة عدوان لا مبرر له ، فقرروا ، بالاجماع ، الدفاع عن بلادهم ، والدفاع عن الحق والعدالة بعد ان ديسا بالاقسدام . اما في انكلترا فقد راح بعض حزب العمال وبعض دعاة السلم من حزب الاحرار يحاولون التصدي لاعلان الحرب . الا ان كل معارضة او احتجاج من قبل الرأي العام ، على الحرب ، ارتفع بعد الاعتداء على حياد بلجيكا . وهكذا اطل علينا في كل مكان « الاتحاد المقدس » ، وسرعان ما تناسى الناس التهديدات باعلان الاضراب العام ، كما تناسوا تلك المقررات التي سبق للمكتب الدولي الاشتراكي فاتها في ٢٩ تموز (يوليو) . وهكذا اقبل الناس على التجنيد والحشد العسكري في جو من الحماسة الملتهبة ، وبدا من صلاية الاتحاد الوطني في الداخل وشدة تماسكه بحيث ان التدابير التي رؤي قبل الحرب اتخاذها كتدبير وقائي احترازي للتخفيف من هياج العناصر الثورية ونفعتها الغاضبة (منها مثلاً ، في فرنسا ، تسجيل اسماء الاشخاص المقترح توقيفهم ، في السجل B) ، بقيت حبراً على ورق ولم تنفذ . وهكذا تبنت الشعوب وجهة نظر حكوماتها وعيونها مغمضة .

الا ان الاوضاع لم تلبث ان تغيرت بسرعة . فلأول مرة يشارك ملايين من المواطنين بمطية حشد وتجنيد عامة انتزعوا من بين أسرهم ومن اعمالهم ، في حرب ضروس أكل ، طويلة شاقة ، وكل طبقات المجتمع - وليس الطبقات السفلى وحدها - أخذت تهجس بالحرب ، وخضعت عن طيبة خاطر ، لمآسي ولا متحانات شديدة لم تخطر يوماً لها على بال . فالحرب الدائرة رحاها يتضرس بويلاتها وتمرك بثقالها المحاربين وغير المجندين على السواء . فالككل هجس بالمصير الفامض الذي يتهدد العاملين في خطوط الدفاع الاولى من ابناء الوطن ، ويهتم بالمصاعب

المادة التي تحف بالعيش ويصنوف الحرمان الذي لن يلبث ان يلف المحاربين لفتاً . فلم يمر الانسان يوماً بمثل ما يمر به المحاربون من اخطار وتجارب قاسية ، لاسيما بعد ان تركزت الحرب وتمركزت على جبهات معينة ، وقفوا معها وجهاً لوجه مع عدو ما كرم ترابص . فقد وقفوا على خط النار في شتاء ١٩١٤ - ١٩١٥ واحتفروا لهم خطوطاً طويلة من الخنادق والدماليز المتصالبة المتشابكة قلباين عمقا ، يتعرضون معها باستمرار ليس للقصف داور مصمم وللأستباكات اليدوية ، فحسب ، بل ايضاً للبرد القارس والمطر المتواصل . وقد تعطلت وسائل تموينهم وراحوا فريسة الهوام والحشرات القارصة اللاسعة تعيث بينهم وتعبث في اجسامهم ، فحرمت عيونهم لذة النوم وهم في حراسة موصولة وعس لا يفتئي ، يفترشون اذا ما نعموا ببعض الراحة ، ارضاً تحترقها المياه ويغوصون في الوحل حتى الركب . هؤلاء الجنود الذين رأيتهم عائدين هذا الصباح ، ليسوا بالحقيقة ، سوى مكمل متراصة من الوحل الكثيف ، كما بصرح الجنرال مسنتر ، بعد استبائك عنيف مع العدو . شيئاً فشيئاً يأخذ الوضع بالتعفن ، وتقوم شبكة من الاتصالات ربطت الجبهة بالمؤخرة ، يسرت « لسخرة الحساء » ، من الصفوف الاولى ، بما امكن ، من بعض الاطعمة السخنة ، كما ان استبدال الطلائع يؤمن للجنود المرهقين بعد بضعة ايام من السهر المضني والحرب في الخطوط الامامية ، احتمال اخذ بعض الراحة لهم في الخطوط الخلفية ، والاستمتاع بشيء من الراحة والهدوء في القرى والساكنر القائمة في الورا .

ففي القطاعات المشتعلة يرى الجندي نفسه دوماً عرضة لتوتر اعصاب مستمر . فالؤن والدخائر لا تصل في مواعيدها ، والقصف يستمر في دويه رامياً الى تحطيم شبكة المواصلات ودك الخنادق والملاجيء ، حيث تحدث القنابل الضخمة عند انفجارها فجوات فاغرة تجعل من ساحة الحرب حقلاً من فوهات البراكين لا تلبث ان تصبح بركة من الماء والوحل . ففي قطاع فردون ، شهد الناس ، لأول مرة ، قصفاً متبعماً هداماً يأتي في بضع ساعات ، على فرق بكاملها ، ويقتل في اقوى الفرق وافرسها ، كل قدرة على الهجوم ، كما يحصد افراد الجيش حصداً بالئات والألوف . ولذا كان لا بد من تأمين استبدال الوحدات المرهقة باخرى طازجة ، وهي عمليات مكلفة لان المؤخرة تتلقى ، هي الأخرى ، نصيبها من هذا القصف الهادر ليل نهار .

والموت أبداً يتلصص على فريسته في كل لحظة حتى في هذه القطاعات التي لا يأتي « البلاغ » الحربي على ذكرها إلا لماماً ، . ففي اواخر عام ١٩١٥ كان الجيش البريطاني قد خسر ثلث أفراد ، أي ٢٧٣,٠٠٠ و ١٦,٠٠٠ ضابط ، كما ان الجيش الفرنسي كان قد سجل في التاريخ نفسه ٥٩٠,٠٠٠ قتيل ، و ١٦,٠٠٠ ضابط ، والجيش الألماني ٦٢٨,٠٩٠ قتيل و ٢٠,٠٠٠ ضابط . ثم اطلق عام ١٩١٦ الحملات الضخمة ، فكلفت معركة فردون المانيا وحدها ٣٣٦,٠٠٠ قتيل وفرنسا ٣٦٢,٠٠٠ قتيل ، ومعركة السوم كلفت بريطانيا ٤٢٠,٠٠٠ قتيل انكليزي و ٢٠٠,٠٠٠ فرنسي . فعلى الجبهة الغربية وحدها ، عطلت الحرب ، في هذه السنة ، اكثر من

مليونى جندي وجعلتهم غير صالحين للحرب . وكلفت حملة الدرميل الحلفاء غالباً جسداً إذ اقتضت البريطانيين ٢١٥,٠٠٠ قتيل ، والفرنسيين ٢٧,٠٠٠ من مجموع ٧٩,٠٠٠ اشتركوا في هذه الحملة . أما روسيا ، فقد بلغت خسائرها في السنتين الاوليين من الحرب ٣,٨٠٠,٩٠٠ بين جريح وقتيل ومفقود ، مع العلم ان الجيش الروسي ، بلغ معدل خسارته بعد ذلك ، مليوناً من الجنود ، في كل فصل بين قتيل وجريح ، الى جانب ٥٠٠,٠٠٠ من الاسرى .

فالمذابات التي تجرّعها الجندي ، والمخاطر العديدة التي تهددت حياته أدخلت تغييراً جذرياً على حياته بحيث أصبح يختلف كلياً عما كان عليه عام ١٩١٤ . ومع انه بقي على شجاعته البطولية ، فقد زایل كل وهم وغرور . فمدى تعاطفه ومقاسمته الشعور يقتصر على رفاق السلاح الملازمين له وعلى صفار الضباط الذين يتقاسم معهم الخطر الواقف لهم بالمرصاد . فهذا الفريق الذي يعيش معه باستمرار في الخندق هم بالفعل المحاربون الصادقون . وهذه الحماسة التي جاشت بين ثنياه عند اندلاع شرارة الحرب ، حل محلها تسليم مرير بالامر الواقع ، بعد ان حلب أشرط الدهر وتوالت عليه عوامل الحسف والفشل . وبعد هذا التنكر او النفرة التي اقامتها حوله ، هذه الاقاييل والثرثرات التي غذتها صحافة ثرثرة وهؤلاء الاغرار الذين يجهلون كل شيء عن الحرب والذين يرغبون له مع ذلك ، المضي فيها على حسابه هو ، وبأساليب اكل عليها الدهر وشرب ، كما يؤكد لنا ذلك ج . نورتن كرو ، وبعد هذا الاعياء واحياناً الشعور بعدم جدوى هذه الاضاحي التي تبذل بدون حساب ، وهذه الآلام المبرحة التي يتحمل غصصها .

هذه المؤخرة ، تعيش ، هي الاخرى ، ظروفأ صعبة . فقد تجرّعت ، هي المؤخرة كذلك ، مرارة القصف الجوي وعانت طويلاً ، مباشرة او مداورة ، من عقابيل حرب الغواصات والحصار البحري الذي فرضته .

ان اقتتار البلاد لليد العاملة جذب إليها عمالاً من الخارج من رجال ونساء . ففي المصانع الحربية نسوة يعملن في خرط القنابر وتركيبها وتعبئتها ، كما ان المرأة في الريف ، اخذت تضم يدها الى يد الاولاد والشيوخ ، في حراثة الارض وتأمين الغلال . وقد زبدت الاجور بصورة عافها العدل والمساواة ، وفقاً لنوع الصناعة ولون العمل . ففي كل من انكلترا وفرنسا ، اخذت النقابات العمالية تتعاون مع الحكومة ، الا ان الاسعار اخذت ترتفع بينما انخفضت الطاقة البشرية . ولذا رأت الحكومات نفسها مضطرة للاخذ بالتقنين . ففرضت المانيا ، منذ عام ١٩١٦ ، مزج الدقيق بـ ٣٥٪ من نشا البطاطا للعامل الذي حدد استهلاكه اليومي ١١٠٠ غرام ، مع ٢٨٠ غراماً من اللحم ، و ٩٠ غراماً من الدهن والشحم . اما الحليب فاحتفظ باستعماله لبعض المستهلكين ، كما وضمت في التداول مواد بديلة للزيت والعسل . وفي سنة ١٩١٨ على اثر المواسم البائرة التي عرفت بها البلاد عام ١٩١٦ و ١٩١٧ ، جرى تخفيض في معدل الحصصة المخصصة للفرد وذلك من ٢٢٠ الى ١١٦ غراماً من الدقيق في اليوم الواحد ، وإلى ١٨ غراماً من اللحم و ٧ غرامات من الشحم . إلا أن عدم كفاءة المادة الشعبية والتحويل في الغذاء على

الوان قليلة المادة الغذائية ، واشتداد الحاجة الى الصابون والمواد المطهرة الاخرى ، كل ذلك وما اليه ، ساعد في انتشار الأوبئة الجارفة ، ومع هبوط معدل المواليد بنسبة ٤٠ بالمائة ، ارتفع معدل الوفيات بين السكان المدنيين ، من ١٤ بالمائة عام ١٩١٦ الى ٣٧ بالمائة عام ١٩١٨ .

وامور التغذية في الامبراطورية النمساوية المجرية هي اسوأ من ذلك بكثير . فان لم تعرف المجر ظلم الحرمان ، فالجوع اخذ يفتك بالسكان في المناطق الجبلية او الصناعية القائمة في النمسا . وقد عرف أفراد الجيش اياماً في الأسبوع ، لا يتناولون فيها طعاماً على الاطلاق . والتقنين الشديد المرزح للجسم ، والوضع الصحي المتردي باستمرار في البلاد ، عوامل اخرى تركت اثرها المخلخل على وحدات الجيش وعلى الاملين في المؤخرة . اما عند الاتراك ، فقد هبط معدل الوجبة الغذائية عند الجندي الى ٢٥٠ غراماً في اليوم الواحد .

وقررت فرنسا كذلك ان تجعل حصة الفرد من السكر كيلوغراماً واحداً في الشهر كما حددت استهلاك الخبز للفرد الواحد من ٢٠٠ - ٦٠٠ غرام بحسب عمر المستهلك . وقررت تحديد استهلاك الحليب والفحم والزيت والتبغ كما قننت استهلاك الغاز والكهرباء ، ومنعت في ربيع عام ١٩١٧ ، اكل اللحم مرتين في الاسبوع وبدون حلوى . وفي انكلترا جرى تقنين الزبدة والقهوة ، كما حدد استهلاك اللحم والسكر والخبز للجمهور ، وتسببت انكلترا عام ١٩١٨ في نشوب اضطرابات في مدينتي روتردام وامستردام .

وهذه العذابات التي تجرعها الناس صنوفاً والواناً ، والثروات الضخمة تقييد الحريات العامة التي جمعها « مستفيدو الحرب » الذين انشأوا صناعات حربية أو تعهدوا تأمين توريدات الجيوش ومهماتهما ، والشعور المتزايد باللامساواة الاجتماعية ، كل ذلك أدى ، في الدول المتحاربة ، الى نشوب أزمة سياسية واجتماعية حرجية .

فقد اشتد الخلاف في المجال السيامي بين الحكومات والجمهور الشعبية التي تمسك الجيش بالمحاربين . فقد طرحت ضرورات الحرب بشكل عنيف ، مشكلة الدفاع عن الحريات المدنية والسياسية . فـلاجراءات التي روي اتخاذها في اوقات السلم والتي وضعت موضع التنفيذ ، زمن الحرب ، هي واحدة تقريباً في كل البلدان المتحاربة . فقد أدت الى تجنيد الافكار في كل مكان ، كاعلان حالة الطوارئ ، اي إلغاء الحرية الشخصية ، وانشاء المحاكم العسكرية ، والمراقبة المسبقة على الصحافة ، وغير ذلك من الاجراءات التصفية كالسخرة والمصادرة ؛ وكلها اجراءات أولت المسؤولين عن السلطة التنفيذية ، صلاحيات واسعة . فقد ادى الحد من حرية الصحافة الى إلغاء مراقبة الرأي العام لشؤون الدولة ، والى تعطيل الانتخابات النيابية جزئياً (باستثناء انكلترا) . ففي الامبراطوريات العسكرية حيث نشاط الحكومة لا يتوقف على

البرلمان ، تتمتع السلطة التنفيذية « بملء السلطة » . أما في فرنسا ، فالعمل بالمراسم الاشتراعية مكن الحكومة من تعليق القوانين ، ومن الحد منها . وفي انكلترا ، أمنت « القرارات المتعلقة بالدفاع من الدومنيون » للحكومة ، تعديل القوانين المعمول بها ، على شرط « فحصها والتدقيق بها من قبل مجلس العموم » . وفي سويسرا المحايدة نفسها حول المجلس ، الاتحاد العام « صلاحيات غير محدودة » لضمان امن البلاد ، ولصيانة نشاطها الاقتصادي .

والحاجة الملحة أحياناً لاتخاذ اجراءات سريعة ليس في مصلحة الدولة المحاربة الاعلان عنها ، ساعدت هي الأخرى ، على تجريد البرلمانات من بعض صلاحياتها الأساسية التي تتمتع بها : فقد اضطرت الحكومة للحد من دورات هذه البرلمانات والاستعانة بالرقابة لكبت اصوات الناقدين . ومع ذلك ، فالبلدان التي تتمتع بنظام برلماني ، كثيراً ما كان اعضاء النواب فيها يتلقون من افراد الجيش العاملين في الجبهة او من الضباط ، رسائل يتظلم فيها مرسلوها من سير الحرب ومن طريقة توجيه الاعمال الحربية ، كما كانوا يشجبون فيها تجاوز الحكومة ، ومغالط رجال الادارة وهفواتهم . ان توجيه اعضاء البرلمان الاسئلة الى الحكومة في انكلترا ، وقرار الاعتمادات الحربية بالتصويت ، كانت وسائل رادعة للحكومة . وفي فرنسا كذلك كانت الاسئلة الموجهة الى الحكومة والى اللجان السرية التي جرى تشكيلها عام ١٩١٦ كافية الى جانب لجان المراقبة ، محاولات صادقة تمكن البرلمان من تمثيل دوره وتأمين اصلاح التجاوزات في كل ما يتعلق بتموين الجيوش وتأمين حسن سير الصناعات الحربية والمراقبة . وكثيراً ما كان النواب يلاقون معارضة او مقاومة عنيفة لم يكن في وسعهم دوماً التغلب عليها . وهكذا اطلت على البلاد « دكتاتوريات حرب » جمعت ملء السلطة في ايدي قلة . ففي المانيا نرى « فريق الديوسكور » الذي تشكل من هندنبرغ ولودندورف ، هو الذي يمسلي ارادته وتعليماته ، على الوزراء والمستشارين . وفي انكلترا ، هي اللجنة الحربية المؤلفة من خمسة اعضاء برئاسة لويد جورج ، وفي فرنسا « لجنة حرب » ايضاً مؤلفة من خمسة اعضاء برئاسة كليمنصو ، وهي لجنة تقوم باعمال مجلس الوزراء ، وتحكم بالفعل كما تشاء .

ومن جهة اخرى ، فالانضباط الذي فرضته ضرورات الحرب ، ساعد على تقوية سلطة « النبلاء » التي راح تطور الديمقراطية يقص من جناحها ، ليس سلطة العسكريين الذين يقارون على امتيازاتهم العسكرية ويشتبكون باستمرار مع رجال الحكم من المدنيين الذين لم تكن كلمتهم دوماً هي الكلمة الفصل فحسب ، بل ايضاً مع الطبقة البورجوازية التي تمد الجيش وحدها ، بما يلزم من أطروملاكات ، ومن ضباط عاملين وضباط الاحتياط ، كذلك محاربة الافكار الضارة بالدفاع الوطني وملاحقة « الانهزاميين » ، وهي اعمال ونشاطات تصدت ، ليس فقط لكل تصرفات القيادة او الحكومة ، بل ايضاً لكل رأي يحمل في طياته خطراً يهدد الاتحاد المقدس ، او يتناول بالنقد ، البنيان الاجتماعي او يتعرض لزاولة السلطة الادارية في المصنع او يتصدى للحريات الدينية .

والى التظلم من حد للحريات العمامة وتجاوزات السلطة ، يجب ان
 نهاية الاتحاد المقدس
 بضيف هنا الاشتمزاز الذي استحوذ على الناس ، منذ عام ١٩١٥ ،
 من جراء بعثرة موارد الدولة وهدرها جزافاً ، والوقوف في وجه سياسة متابعمة الحرب
 باعتبارها سياسة خرقاء ، لا طائل تحتها ، عاجزة عن تحقيق نصر نهائي حاسم . وهذه
 النزعات والبدوات التي ظهرت على اشكال شتى في الاوساط المطالبة بالسلام ، في انكلترا وفي
 اوساط بعض رجال المال والاعمال من الانكليز والالمان والفرنسيين ، ولدى بعض محترفي السياسة
 امثال كايو وبريان واللورد لاندسدون (الذي قدم استقالته من الوزارة في تشرين الثاني (نوفمبر)
 ١٩١٦ ، والذي نشر ، عام ١٩١٧ ، بياناً يطالب فيه ببدء مفاوضات للصلح) ، والفريق
 الآخر العامل مع الحكومت كارولي في البرلمان المجري ، وارزبرجر وجانب من حزب الوسط
 الذين حملوا مجلس الريشتاغ ، على اتخاذ قرار بالمباشرة بمفاوضات السلام ، وفريق من حزب
 العمال المستقلين من طلاب السلام ضم بين صفوفه : ماك دوثلد وسنودن وجويت . هذه الحركة
 تلتقي والمعارضة التي قام بها الاشتراكيون في القارة اخذ ساعدها يشتد ويقوى بتفاقم العذابات
 والآلام والشعور بالملل والسأم ؛ أضف الى ذلك عمل اشتراكيين روس لاجئين الى سويسرا ،
 وابطالين غضبوا لدخول بلادهم الحرب ، وفرنسيين والمان عقدوا في زيمروالد ، في ايار ١٩١٥ ،
 مؤتمراً دولياً خرجوا منه باحتجاج على الاتحاد المقدس ، وطالبوا بعقد صلح لا ضم فيه ولا
 تعويضات حرب . واخذت هذه النزعة تشتد وتقوى . ففي المانيا راح ليبخنخت مع
 عشرين من زملائه يطالبون بعقد صلح لا غالب فيه ولا مغلوب ، وأسوا من بينهم حزب اقلية
 مستقلاً . وعُقد في كينثال مؤتمر دولي ثانٍ في نيسان ١٩١٦ ودعا العمال للعمل على فرض
 هدنة في الحال ؛ وهذه الفكرة التي جاءت قدغدغ آمال عدد كبير من المحاربين والعمال الذين
 احتفظوا بولائهم لعقيدهم المثالية السابقة ، اخذت تشق طريقها الى اوساط اشتراكية
 عديدة ، والى الاوساط النقابية (كاتحاد العمال الفرنسيين للمعادن بزعامة ميرهام) ، كما راح
 الوزراء الاشتراكيون الفرنسيون يستقبلون من صفوف الحكومة . وراح ليبخنخت يؤسس
 في المانيا ، حزب سبارتاكوس بوند . وفي النمسا والمجر برزت بشكل واضح مقاومة القوميات .
 وفي روسيا اخذت البورجوازية المستنيرة التي آلمها كثيراً ما شهدت من اندحار الجيوش
 الروسية والتجاوزات المخجلة ، والفساد المسيطر على البلاط الامبراطوري وعلى الادارة معاً ،
 فتحاول هي الاخرى ان تتولى تأمين توريدات الجيش والمصنوعات الحربية ، عن طريق
 « اتحاد زمستوف » او عن طريق « اتحاد المدن » بالتعاون مع الدوما . الا ان القيصر امر بحل
 الدوما ، وبذلك حصل تقاطع تام بين البلاط وبين البورجوازية . ومنذ عام ١٩١٦ ، اخذ
 الوضع طابعاً ثورياً .

كان للثورة الروسية دوي عظيم بين الشعوب التي عيل صبرها
 اضرابات وحركات تورد
 واستنفذت قواها . فقد رأى فيها بعضهم مثلاً يجب السير على
 منواله تشجيعاً لهم في تعطشهم للسلام واحياناً للسلام بأي ثمن كان . فالمؤتمر الاشتراكي الذي

عقد في ستوكهولم قوى الامل في النفوس وحمل الناس على الاعتقاد بان السلام ممكن تحقيقه . ولذا رأينا رؤساء الهيئات النقابية الذين ساهموا في إقامة الاتحاد المقدس تغمرهم الحركات الجماهيرية . ففي المؤخرة كما في الجبهة قامت مظاهرات تعبر بوضوح عنها الروح المسيطرة على الأفهام والمسلبة بالنفوس : من اعتصابات ارتدى بعضها طابعا ثوريا لا يدع مجالاً للشك ، وحركات تمرد وحركات فرار من الجندية .

فقد انفجرت في ألمانيا اضرابات في ربيع عام ١٩١٧ ، في المعامل والمصانع التي تعمل لامور التموين في كل من برلين وليبزيغ ودوسلدورف ، كما قام مثل هذه الحركات في فرنسا في كل من باريس وسانت أتين بالرغم من القانون الذي يحظر الاضرابات كما يجد من حرية التسريح في المعامل . وفي بريطانيا العظمى ، راحت هيئات عمالية ، منتدبة تقف في وجه اتحادات العمال التي اهتمت بالتواطؤ مع الحكومة ، فقبلت بالتنازل عن حقها في الاضراب وسلت بوقف تنفيذ القوانين التقاعدية ، وراحت هذه الهيئات تحاول إثارة الاضرابات في المناجم ودور الصناعات الحربية ، فيستجيب لها اكثر من ٨٠٠،٠٠٠ عامل . وحدثت في ايطاليا نفسها اضطرابات خطيرة في آب وايلول ، في كل من ولايات تورينو وجنوى وألكسندريا . وفي كانون الثاني (يناير) ١٩١٨ ، عادت الاضرابات للظهور بشدة وعنف . الا ان التشويش بقي يخض النفوس . فقد كانت هذه الاضرابات تجديداً للثورة ودعوة صريحة اليها .

والمعجز في تأمين ما يلزم من المهات والدخائر ، والتقليل الى ادنى حد من المأذونيات العسكرية ، وخساعة بعض القادة ، والدعوة النشطة الى السلام ، ومثل التآخي بين الجنود الالمان والروس ، والبراءة التي اصدرها البابا بندكتوس الخامس عشر حول عدم جدوى هذه المذابح والاثر الشديد الذي كان لها بين الدول المتحاربة ، كل ذلك ادى الى حركات تمرد وعصيان بين صفوف الجيوش .

فالقتل الذريع الذي اصيب به الهجوم الذي امر به الجنرال نيغل في ١٦ نيسان ، ترك وراءه الحمية المريرة والحقد الضفين بين وحدات الجيش الفرنسي ، فاشترك بعض قطاعاتها بهذا العصيان ورفضت وحدات بكاملها القيام بعملية استبدال في الخطوط الامامية ، وعدم الانصياع والامتثال للأوامر الصادرة ، وكلها حركات استمرت بضعة اسابيع في منطقة سواسون . كذلك وقعت حوادث عصيان مماثلة في صفوف الجيش الايطالي ، وتكاثرت بين وحداته حوادث الفرار من الجندية . وقد حدث مثل هذا العصيان بين صفوف وحدات رجال الاسطول في عرض البحار ، في شهر آب ، كما رفضت فرقة رماة البحر الالمان التوجه لقمع حركة العصيان هذه . وعيناً حاولت القيادة العليا الحد من الدعاية للسلام وذلك بنقلها الوحدات الثائرة الى خطوط القتال وبفرض الرقابة على المراسلات في الجبهة . وكذلك الجيش النمساوي المجري الذي خلخلته المنافسات الداخلية والعصبيات القومية بين الاقليات الوطنية من جراء الدعاية التي عمل الحلفاء على بثها بين صفوفهم ، وعودة الاسرى النمساويين من روسيا ، بعد ان جرى الافراج عنهم في اعقاب

الثورة البلشفية ، وتأثير نقص المواد الغذائية بين صفوف الجيش الأمر الذي أدى الى فرار اكثر من ٣٠٠،٠٠٠ جندي من صفوف الجيش النمساوي في الداخل ، عام ١٩١٨ قالفوا من بينهم عصابات 'عرفت باسم 'الاحتياطي الاخضر' ، عاثت في البلاد نهبا وسلبا ، في ما تقوم به من اعمال لصوية . وانسجاما مع الحركات العمالية ، وقعت حوادث تمرد وعصيان بين الوحدات البحرية العاملة في الدانوب ، واخرى بحارية ، فأخذ بعضها بالانسحاب من الجبهة محدثة فيها فجوات كبيرة . وفي الجيش البلغاري رفضت وحدات عديدة ، قبل نيسان ١٩١٨ ، القيام بالهجوم ، كما تعددت حوادث الحرب من صفوف الجيش ، اسوة بما كان يجري في صفوف الجيش التركي ، إذ سجلت حوادث الفرار هذه ، نحواً من ٥٠ ٪ من الجيش التركي في العراق وفي فلسطين ، حيث رأت فرقتان شر كسيتان نفسها عاجزتين عن تقديم اكثر من ٢٥٠٠ جندي للوقوف في وجه الهجوم الذي شنه الجنرال أللبي ، فوقع كل الجيش التركي الرابع بكامله اسيراً في قبضة الفرقة القادمة من الصحراء . اما الجيش الالماني ، فالظاهرة المهمة التي تم عن تحاذله تقوم في العدد الكبير من الاسرى (٣٥٠،٠٠٠ في تموز وتشيرين الثاني ١٩١٨) . إلا ان حركة التمرد امتدت الى اسطول الفواصات . ووقعت حوادث تخريب ، كما حاول بعض البعارة الاستيلاء على نسافة والحرب بها الى الترويج ، كما وقع عصيان للأوامر بركوب البحر . وفي ٢٨ تشيرين الاول (اكتوبر) ، رفع البعارة في مرفأ كييل العلم الاحمر وانضموا في ٣ تشيرين الثاني (نوفمبر) الى باقي وحدات الاسطول . وهكذا لم تلبث لوبيك ومبورغ وكوكسهافن وبريمن ان وقعت جميعها بين ايدي البعارة والعمال الثائرين . وفي ٧ تشيرين الثاني اعلن كورت إيسنر الجمهورية في بافاريا . وفي ٨ منه ثارت كل من كولوني ودوسلدورف وكوبلنس وماينس ، فانهارت المانيا برمتها .

وهكذا أدى انقباض النفوس الناجم عن المذابح الهائلة والعذابات المريرة والشعور بعدم جدوى التضحيات الذكية التي بُذِلت ، وقسوة الحظ الغاثم والقسمة الضئلي ، الى حركات تمرد وانتفاضات عنيفة جلبت نهاية الامبراطوريات العسكرية ، كما هزت من الاساس الدول الليبرالية التي بفضل ما شعرت به من نشوة الظفر ، وظروف الحياة المادية الأكثر حلاً ساهمت طبقاتها الموجهة في تهدئة الخواطر ، كما ان انقضاء على الاضرار الدامية التي نشبت بعيداً عنها والتي ساء المنتصرون على كبتها ، كل ذلك استطاع ان يعيد الأمن الى نصابه وتأمين استتاب السلطة الشرعية ، وهي محاولات باءت ، مع ذلك ، بالفشل في روسيا .

الفصل الثالث

عملية ترسيخ صعبة وقليقة

(١٩١٩ - ١٩٢٠)

بعد الانهيار السريع الذي أصيبت به ألمانيا فأفقدتها السيطرة ، بدا نصر الحلفاء كاملاً ونهائياً ، وهو نصر أدّى الى تدمير خصوم الديمقراطية القدامى ممثلين بهذه الملكيات العسكرية التقليدية ، كما أدى الى زحزحة الطبقات الاجتماعية الرجعية التي تعتمد على الجيش والكنيسة . فجاء هذا النصر المبين معلماً من معالم الثورة الفرنسية الكبرى . ولم يبق في أوروبا ، من ذلك كله سوى نثر تزيير من الملكيات ، بينما الشكل الغالب لمعظم النظم والحكومات التي طلعت في أعقاب الحرب تواءم كان النظام الجمهوري الذي يكرس مبدأ سيادة الشعب ، هذا المبدأ الذي يعترف به الجميع . « والحرب دفاعاً عن الحقوق » تنتهي بانتصار القوى الليبرالية بعد ان زال من الوجود ، على ما يبدو ، معظم خصومها المعدودين .

ومع ذلك ، فالعالم لا يزال ابعد ما يكون عن الاستقرار والتهدة التي ينشد ، اذ لم تنته الحرب في كل مكان ولا تزال اعمال مقاومة قائمة بين قوميات متباغضة ، كما ان خطر التهدم الاجتماعي تلبس الوانا من الاشكال واللُبوس . فهناك عند المغلوبين على امرهم ثورت تضطرم في كل من ألمانيا وهنغاريا ، واضطرابات اجتماعية خطيرة تنفص الحياة على المنتصرين ، والحياديين ، على السواء .

فالقلق لا يزال يستبد بالجميع ، والكل يخشى من امتداد التيار الثوري البلشفي . ولذا اقتضى الدول التي خرجت منتصرة من الحرب ، سنتين كاملتين في محاولة جاهدة لاعادة السلام القديم الى عرابه وإرساء السلام على قواعد جديدة .

١ - الاضطراب السياسي والاعمال العسكرية الجديدة

الثورة في ألمانيا
انهزام حلفاء ألمانيا وانسحابهم من الحرب ، وضع ألمانيا في وضع يائس اذ رفض ولسون التعاون مع حكومتها ، كما ان حركة تمرد الاسطول الألماني وقيام اولى التشكيلات العسكرية ، اجبر غليوم الثاني على

اعتزال الحكم والاستقالة . وقام ايبرت الزعيم المعتدل للحزب الاشتراكي الديمقراطي
بؤلف حكومة ائتلافية مع «الحزب المستقل» . فالجماهير بقيت مصعوقة في شبه جمود كان
على رأسها الطير ، بينما أنهارت الى الحضيض احزاب اليمين والطبقات الموجهة . فالعناصر
الثورية الناشطة تألفت من الهيئات العمالية بعد ان انضم اليها الجنود والبحارة فأثاروا في
البلاد الفتن والاضرابات . والفئات الوحيدة التي كان في مقدورها الوقوف في وجهها والصمود ،
تتألف من حزب الاشتراكيين الديمقراطيون برئاسة ايبرت ، الذي همه ان ينشئ في البلاد
نظاماً ديمقراطياً برلمانياً وهيئة للاركان . ولم يلبث الفريقان ان عقدا اتفاقاً سريعاً منذ التاسع
من تشرين الثاني للحؤول دون الثورة البلشفية ، وللمعمل على انتخاب مجلس تأسيسى بأسرع
ما يمكن . وتمكن الجيش القديم ان يصفى بسرعة كلية كل حركات التمرد والعصيان التي
وقعت في جنوبي البلاد وغربيها ، بعد ان تفاقم خطرهما في الروهر على الاخص وفي برلين .
وامتطاع لوبسكيه ان يقمع بشدة «الاسبوع الاحمر» الذي قام في برلين ، في كانون الثاني
١٩١٩ مما ادى الى قتل بضع مئات بين صفوف المتمردين ، كما جرت تصفية كل من ليسخنخت
وروزا الكمبورغ . فكان هذا القمع فشلاً نهائياً للثورة الشيوعية التي حاولوا القيام بها . الا
ان الاضطرابات بقيت تقلق الأمن في بافاريا حيث تم قتل كورت ايستر ، وفي هامبورغ
وبريمن ، وفي الساكس والروهر ومجدبورغ والسار . واضطر المفوضون الثلاثة لمستقلون ان
ينسحبوا من الحكم في كانون الاول كما رأى حزب الاشتراكيين الديمقراطيون الذي ألف
اعضاؤه اقلية في مجلس الريشتاغ ان يدعوا الى مشاركتهم في الحكم الكاثوليكي
والديمقراطيون وهكذا امكن السيطرة على الثورة الاشتراكية والسياسية في المانيا .

الثورة في منغاريا
الثورة في منغاريا تختلف نوعاً واتجاهاً عن الثورة في المانيا ،
ولها مدلول خاص . فقد قامت على اكتناف اقلية صغيرة واستلام
الشيوعيين السلطة الفعلية مما اضفى عليها طابعاً مميزاً . فبعد انهيار جبهات الحرب ، واستقالة
الامبراطور الملك شارل ، قام الكونت كارولي ، الرئيس الليبرالي للمعارضة ، يعلن الجمهورية .
وقد أدى احتلال الحلفاء للبلاد ، والبؤس الخيم عليها ، والبطالة المتفشية بين اوساط العمال تشعذ
المشاعر القومية التي أثارها المطالب الجغرافية من قبل التشيكوسلوفاكيين والرومانيين
واليوغوسلافيين ، الى حركات من الفتن والاضرابات واعمال اللصوصية ضد كبار الملاكين .
فقد شدد الحزب الشيوعي قبضته ونفوذته في المدن وتسلم رئيسه بيلاكوف الحكم في شهر آذار
(مارس) بوصفها حركة وطنية مناهضة للاتفاق وحلفائه ، وحركة اجتماعية مناهضة لكبار
الملاكين العقاريين ، اخذت حكومة الكومون المنغارية بتأميم وسائل الانتاج والملكيات الكبرى
والوسطى وانضمت ادارتها الى تعاونيات اشتراكية ، والمؤسسات الصناعية والتعدينية ،
ومؤسسات النقل التي يعمل في الواحدة اكثر من ٢٠ عاملاً ، والمخازن الكبرى والمؤسسات
المصرفية والتأمينية والمؤسسات التربوية ، وهدوا بإدارة كل مؤسسة جرى تأميمها الى «مفوض

للانتاج ، يحري انتخابه من قبل العمال يساعده في عمله الاداري « لجنة مراقبة » ومكاتب توزيع المهات ، و « مكاتب اقتصادية في المحافظات » . الا ان الحصار والنشاطات المضادة للثورة التي قمت بتوجيه حكومة الاميرال هورتي والكونت بـتـلـن ، وهي حكومة قامت تحت رعاية الجيش الفرنسي ، اضعفت كثيراً الحركة الثورية . وفي تموز ١٩١٩ قام الرومانيين بهجوم على بودابست للقضاء على النظام الشيوعي الملحد الذي قام فيها وسحق الفرق الحمراء ، وقاموا بنهب البلاد خلال احتلالهم لها . وانتصرت الحركة المضادة للثورة بزعامة الاميرال هورتي الذي انقضى الجمهورية وفرض على البلاد الهول الابيض ، وبذلك عاد النظام الى هنغاريا كما اعيدت الى كبار الملاكين العقاريين .

هذه الاضطرابات والقتل الاجتماعية التي مزقت اوروبا لم تكن الاضطرابات الاجتماعية وفقاً على البلدان المقلوبة على امرها كروسيا وألمانيا وهنغاريا . فقد تمخضت بمثل هذه الاضطرابات بعض الدول التي خرجت من الحرب منتصرة وبعض الدول الحبيدية الاخرى . فالسخط الذي ولدته في النفوس اربع سنوات متصلة من الحرمان والمذابات كان عارماً يحيش في النفوس ، يستشيط ويستفحل بالتطلع الى الثورة الروسية والرغبة في عضدها ومساندتها لتقوى وتصمد في وجه الثورة المضادة التي تدعمها الدول الغربية ، خشية من ان « سلام الحق » الذي لقوا في سبيله ما لقوا من حروب وعنت وعذاب لا تفشله الحكومات التي تنتصب في وجه المبادئ التي اعلنها ولسون بحيث تخيب الآمال التي غذوها خلال هذه السنوات المعفاف من العمل الشاق والانضباطية العسكرية الآسرة لتحقيق نصيب اكبر من الرفاهية والحرية . فارتفع الاسعار الذي بلغ عام ١٩١٩ نحواً من ١٤٢ ٪ . مما كانت عليه عام ١٩٢٣ ، في انكلترا ، و ٢٥٦ ٪ في فرنسا ، و ٢٦٦ ٪ في ايطاليا زادت الثورة ضد النظام البورجوازي احتداماً . فالسنوات ١٩١٩ و ١٩٢٠ تميزت بحيشان الاحقاد الدفينة في القلوب ، وبهذا الفشل الذي منيت به المثل الاجتماعية التي نأقت الى العدالة والسلام بكل جوارحها ، وهي مثل كانت تقضي الآمال التي رفرقت على سني الحرب .

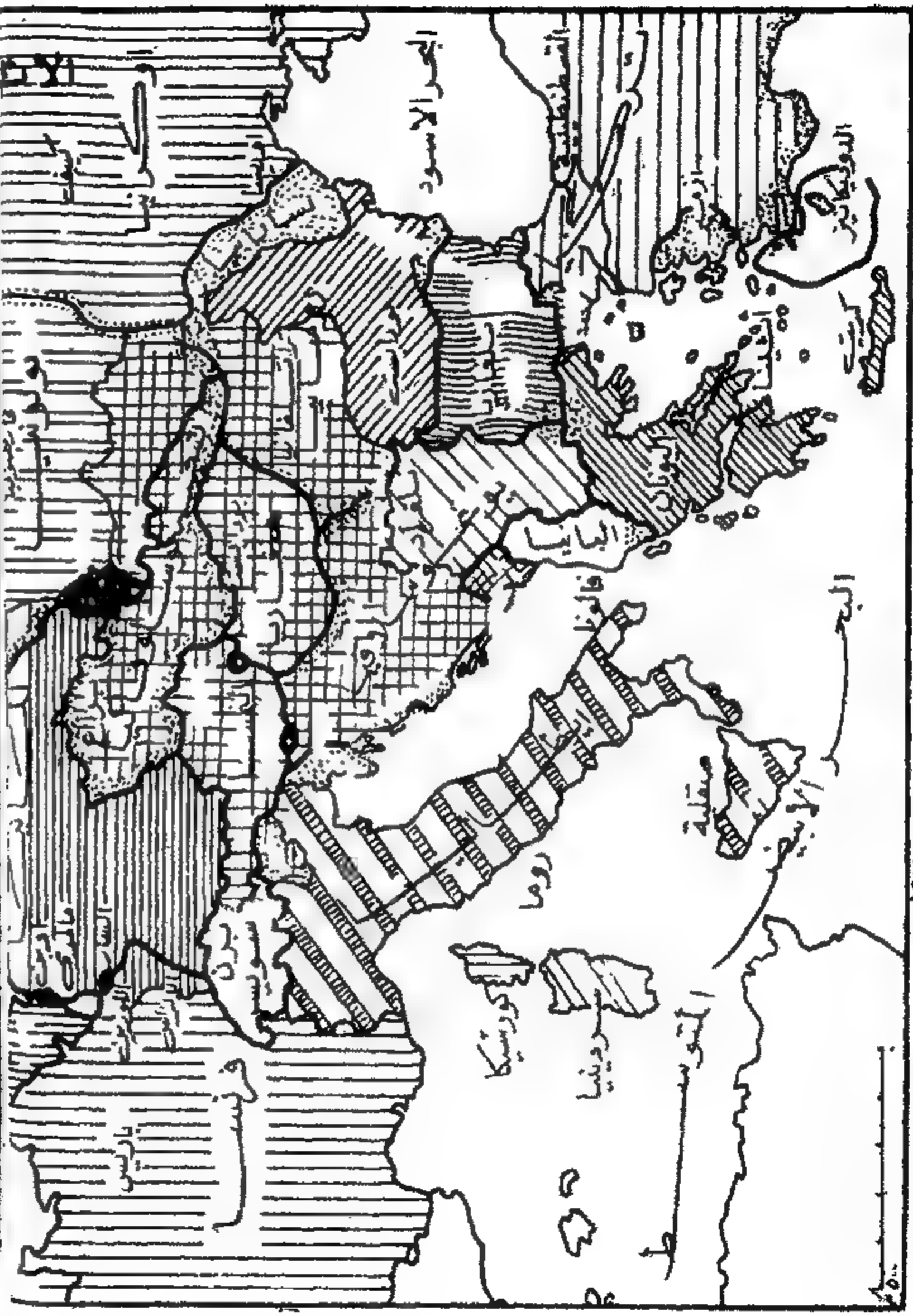
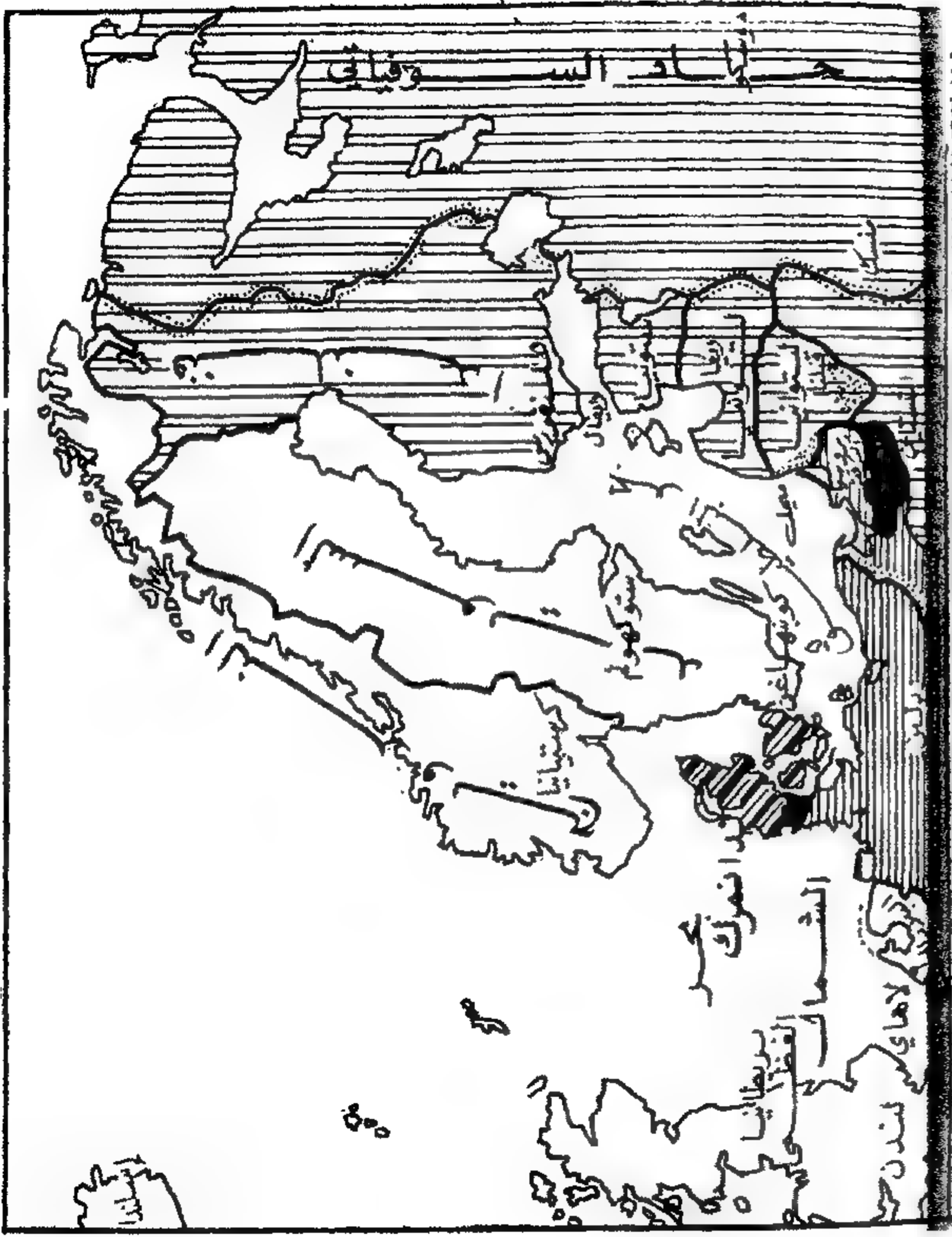
وقد ارتفع عالياً عدد اعضاء الاتحادات النقابية في كل مكان ، فقفز هذا العدد في بلجيكا من ١٢٠ الف عام ١٩١٣ الى ٧٢٠ ٠٠٠ عام ١٩١٩ . كما ان الاتحاد العام للعمل عد بين اعضائه ١ ٨٠٠ ٠٠٠ عضو في فرنسا والاتحادات العمالية في انكلترا ارفع عدد اعضائها من ٤ ملايين عام ١٩١٥ ، الى ٨ ٧٤٠ ٦٠٠ عام ١٩٢٠ اي بزيادة ٧٠ ٪ عن سنة ١٩١٧ ، والف اتحاد الحرف عصابة متماسكة قوامها التحالف بين المعدنين وعمال مناجم الفحم وعمال النقل كما ادخلت تعديلات اساسية على تشكيلها الداخلي . وطابع كفاح الطبقات الذي برز خلال الاضرابات التي قامت عام ١٩١٢ - ١٩١٣ ، اشتد واستبد اكثر فاكثر . ولكي تتمكن الدولة من التغلب على اضراب عمال مناجم الفحم ، عام ١٩١٩ اضطرت للجوء الى قوى الجيش .

اما في فرنسا ، فقد راحت دعاوة خبيثة تسم افكار العناصر النقابية التي ألقت اقلية

آنذاك ، في البلاد والتي كانت تطالب باتخاذ تدابير فعالة ، محاولة إقناعها بأن الثورة « ممكنة وهي آتية لا محيص عنها ولا مرد لها في انحاء أوروبا كلها » . وقد تميز عيد اول ايار عام ١٩٢٠ باضراب عام عن العمل وباشتباكات دامية مع قوى الامن وقعت في المدن الصناعية الكبرى . وفي حزيران ، اعلن الاضراب ٢٠٠ ٠٠٠ من عمال المصانع و ٨٠ ٠٠٠ من العاملين في الصناعات الكيماوية ، و ٥٠ ٠٠٠ من العاملين في التعدين . وقد ابنى زعماء اتحاد العمال العام في فرنسا ، كما في انكلترا ، توسيع هذه الحركة كما رفضوا استغلال هذه الفرصة السانحة لاعلان اضراب عام يرمي لاستلامهم مقاليد الحكم ، اذ لا ثقة لهم قط بوحداتهم غير المهيأة والتي تقتصر في الصميم ، الى النظام ، لاستلام الحكم والاحتفاظ به . وعندما راحت نقابة عمال النقل العاملين على الخط الحديدي بين باريس وليون ومرسيليا تعلن الاضراب العام ، عمدت الحكومة المتبثقة من هيئة التكتل الوطني ، الى التشهير بهذه الحركة ووصمها بأنها محاولة ثورية وتشكلت « اتحادات وطنية » لتعمل محل المضربين ، ودعت الى الخدمة العسكرية مواليد ثلاث سنوات . وفي اواخر نيسان ١٩٢٠ ، قام اضراب عام كان له بعض الاثر على الحياة الاقتصادية دون ان يتخللها ، نظرت اليه الحكومة نظرها الى مؤامرة ضد سلامة الدولة وامرت بتوقيف رؤساء الاتحاد وسوقهم الى السجن كما اصدرت محكمة السين حكماً يلغى نقابة العمال العامة . وهذا القتل « ثمنى به الحركة النقابية زادها انقساماً على نفسها وكانت تذبذباً بانقسامها على شاكلة الحزب الاشتراكي نفسه ، اذ راحت اكثرية اعضاء الحزب تعلن في اجتماع لهم عقدوه في مدينة تورس ، انضمامهم الى الدولية الثالثة ، الامر الذي حمل للباس الى قلوب العمال وحمل الكثيرين منهم على الخروج من صفوف الاتحاد .

اما في ايطاليا حيث لم تلق الحزب اية شعبية ، فقد ازدادت الطبقات بؤساً وشقاءً بعد انتهاء المارك ، وفي اثر التضخم المالي وارتفاع الاسعار الجنوني وخيبة الأمل التي احدثتها في النفوس مؤتمر الصلح ، الامر الذي ادى بالتالي الى تأمين سيطرة الاشتراكيين المتطرفين في الحزب الاشتراكي فنالوا ١٢٥ مقعداً من اصل ٥٠٠ مقعد في انتخابات عام ١٩١٩ . وقد تكاثرت في السنوات ١٩١٩ و ١٩٢٠ المظاهرات ذات الطابع الثوري ، منها مثلاً اضرابات العمال الزراعيين في ولايات فوفارا وبارما ، واحتلال الاملاك الواسعة ، وطلب المباشرة بتوزيعها ، والاضراب العام الذي اعلنه ٢٠٠ ٠٠٠ من عمال الصناعات الحديدية ، في نابولي وميلانو وبيومينو ، وعمال النسيج في مدينة كوزم ، وعمال دور الصناعات الحربية في ترسانة انسالدو في جنوى (احتلال مصانع الفا روميو في ميلانو . ومنه انتقلت العدوى الى ١٨٠ معمل من المعامل الخاصة بالصناعات الحديدية ، سام باحتلالها اكثر من ٦٠٠ ٠٠٠) وقد اخذ يبرز للعيان ، عام ١٩٢١ عمل « القمصان السود » هذه المنظمة الضيقة النطاق التي نظمها وسهر على ادارتها كبار الملاكين ورجال الاعمال والصناعة والحكومة ، وهي منظمة لم تلبث ان استشرت واستبشرت وهبات للحركة الاشتراكية في ايطاليا هزيمة نكراء دونها بكثير هزيمة

الشكل ١ - الحدود الجديدة والمناطق المتنازع عليها بعد الحرب العالمية الأولى.



في عام ١٩١٤ : ١ - فرنسا ، ٢ - ألمانيا ، ٣ - النمسا ومجاريا ، ٤ - إيطاليا ، ٥ - بلجيكا ، ٦ - الدانمارك ،
 ٧ - روسيا ، ٨ - رومانيا ، ٩ - بلغاريا ، ١٠ - صربيا ، ١١ - الجبل الأسود ، ١٢ - اليونان ، ١٣ - تركيا ،
 ١٤ - حدود ١٩١٤ ، الحدود الجديدة عام ١٩٢٠ ، ١٥ - للعاطلات المتنازع عليها عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ ،
 ١٦ - اراض خاضعة لانتداب ، ١٧ - اراض لم يملحها اي تعديل .

«كلوريتو» المشهورة .

وقد عرفت اسبانيا الحيادية ، هي الاخرى ، ازمة ثورية بين ١٩١٩ - ١٩٢٠ قوامها الثالث البلشفي : البؤس وغلاء المعيشة والفوضى السياسية في البلاد . فنشبت في اسبانيا سلسلة متصلة الحلقات من الاضرابات قام بها العمال الزراعيون في ولاية الاندلس . كما قامت اضرابات عمالية اخرى في ولايات : كتلونيا وفي المقاطعات الصناعية الواقعة الى الشمال الغربي من البلاد . وفي سنة ١٩١٩ اعلن الاتحاد العام للعمال ، وهي منظمة نقابية فوضوية تمسك ٣٠٠ . ٠٠٠ عضو الاضراب في الشركة الكهربائية الكتندية في سابا ديل ، عقبته حالة من الفوضى والبلية قعها الجنرال مارتينيز بالدم ، فطبق على العمال قانون التهرب من خدمة العلم .

اما الخطر الاجتماعي الادمي الذي يضي على هذه الحركات التدخل ضد روسيا والانتفاضات العمالية طابعاً مقلداً ، فيتمثل ، على أنه ، في قيام روسيا الاشتراكية ، وفي الخوف من امتداد عدوى هذا النظام الخطر ، الامر الذي حمل دولاً كثيرة على إصلاح هذه الثورة حرباً لا هوادة فيها مع انه لم يكن احد ليتوقع لها الديمومة والاستمرار . ومنذ عام ١٩١٧ ، راح الحلفاء يدافع منهم للبقاء على الجبهة الشرقية ، ضد المانيا يرسلون ، منذ عام ١٩١٨ ، تحت ستار الدفاع عن المعتاد الحربي الذي كدسه الاميركيون والحلفاء في اوكتوبالسك ومورمانسك وفلاديفوستوك ، حملات عسكرية الى هذه المراكز الحربية . وقد راح الحلفاء يردفون بمون سريع ، كل حركة مضادة للنظام البلشفي ، اينما طلعت او لاحت : في سيبيريا وجنوبي روسيا او في بلدان البلطيق واخيراً في أثر الحرب البولونية الروسية التي وضعت حداً لمعاهدة ريفاء بمقد السلم عام ١٩٢٠ . وقد استطاعت روسيا الثورة ان تصمد بنجاح امام خصومها ولذلك انقلبت نفسها وضمنت بقاءها لتزرع الخوف ولتشير الشكوك في النفوس . وقد استبدلت الحكومات سياسة التدخل المسلح المبائر التي منيت بالفشل ، سياسة فرض نطاق الحجر الصحي الذي رمت من ورائها الى عزلها وابقتها ضمن الحجر الصحي الى ان تسقط من نفسها . وفي البلدان البلطيقية حيث راح الألمان يحاولون الاحتفاظ بسلطتهم تساندم الارستوقراطية الالمانية في هذه المقاطعات ، اخذ الجنرال غولتريشكل كتائب حرة لم يلبث ان انضم اليها الجنود الالمان الذين تم تسريحهم من الخدمة العسكرية ، مما حدا بالحلفاء الى التدخل وراحوا يسلحون الكتائب الليتوانية ، فاضطرت الوحدات الالمانية ، في نهاية الأمر الى الانسحاب من هذه المقاطعات ، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩١٩ .

٢ - إعادة السلام

بدأت المحاولة الالمانية التي هدفت الى انهاء عهد طويل من السلام بقصد المبادئ العامة تحقيق توسع جغرافي واسع النطاق ولبسط سيطرتها على اوروبا جمعاء ، خروجاً على كل المبادئ التي اصطلحت الحضارة المتعاقبة على اعتبارها قضايا ثابتة كرمها

العرف وأقرها التقليد البشري ، تقوم على احترام حياة الأفراد والحق وتجنب اللجوء الى القوة في حل المشكلات القائمة بين المتنافسين . فالحرب الدفاعية التي خاضتها الديموقراطيات ضد الامبراطوريات القائمة في وسط اوروبا كانت بمثابة « حرب العدالة » . وبعبارة اخرى صليبية ضد العنف والعدوان في سبيل إنقاذ الشعوب التي ترسف في الذل والعبودية ، ولافامة سلام وطيد الاركان وإنشاء مجتمع دولي تتساوى فيه حقوق الشعوب وتضامن اسوة بالحقوق الشخصية ضمن المجتمعات القومية .

وقبل ان تضع الحرب اوزارها حرص الرئيس ولسون في خطبه الرثانة وفي رسائله الى مجلس الكونغرس الاميركي ، حرصاً شديداً على ان يحدد لبلاده الاهداف التي تنشدتها من دخولها غمار الحرب ، والاسس التي يجب ان يقوم عليها سلام دائم وطيد . وقد احدثت خطبه هذه والمبادئ التي حددها دويلاً عظيماً في الرأي العام العالمي ، وقطعاً لاسباب المنازعات التي شجرت بين الشعوب والدول خلال القرن التاسع عشر والتي جاءت الحرب الاخيرة تظهر ما يمكن تحتها من مخاطر . رأى ان يطبق الأخذ بمبدأ احترام مطالب القوميات الوطنية في هذه الامبراطوريات التي لا تزال تضرب هذا المبدأ بعرض الحائط ، والاعتراف ، بالتالي ، باستقلال هذه الشعوب التي لا تزال تعاني من الاحتلال الاجنبي لها والقضاء على كل مبرر لسياسة الضم القومية والقضاء بالتالي على الدبلوماسية السرية التي تفرض على الشعوب الخاضعة لسيطرتها حروباً يجهلون اسبابها ومسبباتها ويلزمون بها وهم لا فاقة لهم فيها ولا جمل ، وتأسيس عصبة لجميع الأمم تتولى فض جميع الاختلافات وحل المشكلات التي تنشأ بين الشعوب والدول ، وبذلك تصبح الاحلاف والاتحادات الدولية اموراً نافذة لا معنى لها ولا ما يبرر الأخذ بها قط ، واقامة سلام يبنى على العدالة حتى لمن كتبت عليهم القلبة . هذه هي المبادئ العامة التي حلم بتحقيقها الرأي العام العالمي وراحت الولايات المتحدة الاميركية تضغط بنفوذها على الشعوب لتبنيها والسير عليها – عن غير رضى منها وبعد كل تحفظ – هذه المبادئ التي تضمنها ميثاق الهدنة الذي وقعته المانيا بعد ان ارغما الحلفاء على الركوع .

وهذه المبادئ « طبقت بعضها جزئياً بينما بقي البعض الآخر منها حبراً على ورق . فالدول المنتصرة عالت النفس باستغلال نصرها المين وشطب الامبراطوريتين الروسية والالمانية من خريطة العالم ، ولو لأمد قصير ، وبزوال الامبراطورية النمساوية المجرية والسلطنة العثمانية توطيداً منها لسيطرتها على العالم ، بحيث يتاح لها إعادة اقتسام المستعمرات والبلدان التي احتلتها هذه الامبراطوريات وراء البحار ، وبذلك يتم لاوروبا وضع تبقي معه الدول المغلوبة على امرها ، مهينة الجناح ، مستضعفة ، كما تجعل من المستحيلات قيام حرب جديدة .

فالمعاهدات التي تم الوصول الى عقدها ، عام ١٩١٩ - ١٩٢٠
معاهدات ١٩١٩ - ١٩٢٠
جاءت بمثابة تسوية وفقت بين المبادئ التي نادى بها ولسون والمبادئ الاخرى التي قامت بها الدبلوماسية الاوروبية القديمة ممثلة خير تمثيل في شركائه

بالمفاوضات . فبانشاءهم الدول القومية وتحريرهم للشعوب المستعبدة في أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى ، رمت الدول المنتصرة في الحرب الى قطع دابر الخلافات الناشئة عن مطالب القوميات . وهكذا أطل على الوجود وقام تحت الشمس ست دول مستقلة جديدة طلعت من بين حطام روسيا والنمسا والمجر بينما جرى توسيع ثلاث دول أخرى توسعاً كبيراً (هي رومانيا و يوغوسلافيا واليونان) ، كما نالت كل من فرنسا وإيطاليا تعويضاً لها ، اراضي لها اهميتها الخاصة من الوجهتين الاقتصادية والاستراتيجية . وعلى الاجمال فالحدود الجغرافية التي رسمتها معاهدات عام ١٩٢٠ ، تحققت ، في مجموعها ، المطالب الوطنية ، والألماني القومية . فالأقليات القومية أصبحت أقل بكثير من الوجهة العددية مما كانت عليه عام ١٩١٣ ، وان لم تزل كلياً . فقد أخذ بعين الاعتبار ، عند تعيين الحدود الجديدة ، بعض مقتضيات رؤي مراعاتها اخذاً ببعض الحوافز الاقتصادية والاستراتيجية والعرقية التي جعلت من المتعذر إنشاء دول قومية صرفة . وكانت من نتائج هذه النظرة البديهية الخروج على مبدأ تقرير المصير ، هذا المبدأ الذي كان من الأسس التي قامت عليها المعاهدات الجديدة . ألم يكن من الواجب ، تأميناً لاستقلال هذه الدول الجديدة وضماناً لحياة كريمة لشعوبها ، التوقف ملياً عند ما يؤمن سلامتها وبصون كيانها سياسياً واقتصادياً وذلك بتأمين الموارد المدنية والحامات اللازمة وطرق مواصلات معينة والمرافق اللازمة لتقنية اقتصادها وتأمين مواصلاتها وغير ذلك من مستلزمات كل استقلال ؟ أفلم يكن من الواجب مراعاة مشاعر أكرية السكان في هذه المناطق التي تتشابه فيها المصالح وتتعاظم بين اكرية وأقليات عرقية تتصالب عندها الاهداف وتتنافر ؟ وهكذا استطالت فواصل الحدود في أوروبا الوسطى بحيث ارتفعت من ٦٠٠٠ كلم الى ١٣٠٠٠ كلم ، منها ٤٠٠٠ كلم لتشيكوسلوفاكيا وحدها . وقد رؤي الاستبقاء ، ضمن هذه الحدود ، على بعض الاقليات القومية تناوحت نسبة افرادها بين ٢٠ - ٣٥ بالمئة من مجموع السكان ، كما ان خط الحدود الفاصلة في بعضها بدا يتعارض والمنطق السليم ، لا بل بدا مغالفاً للعقل السليم ، كما يبرز هذا الوضع على اتم صورة في كل من مدينة فيومي وزارا وتيشن والاريج الاعلى وسيليزيا وفي مقاطعة باث (بين يوغوسلافيا ورومانيا) وفي مقدونية ، وفي المضيقي البولوني حيث نرى الحدود تباعد بين امكنة ومصانع واسواق تجارية بالرغم مما يجمع بينها من روابط وأواصر تشدها بعضاً الى بعض ، وبذلك قامت بين السكان نزعات ومطالب لا حد لها ولا حصر . والعيب بمبدأ القوميات الذي ضرب بتطبيقه عرض الحائط اثار في نفوس الالمان أحقاداً مريرة بعد ان استهانت المعاهدات المعقودة بمصالحهم وداستها بشكل ذريع (اذ خسروا اراضيهم و ١٢ ٪ من مجموع السكان) ، ولا سيما المجر اذ فقدوا ٧٠ ٪ من اراضيهم ونصف سكان بلادهم ، والاتراك بعد ان انتزع منهم ٤ ٪ اراضيهم .

ولما كان المنتصرون في الحرب يمثلون القوة العسكرية والسياسية ، فقد رموا الى بقاء المغلوبين على امرهم في هجز مدقع ، اقصرتهم عليه شروط تزع السلاح وشروط اقتصادية أخرى . فقد

نصت الموائيق المعقودة على تجريد المانيا المسؤولة الاولى عن الحرب، من كل سلاحها ، كما نصت على تخفيض عدد جيوشها ، وحظر عليها العمل بالخدمة العسكرية الاجبارية، ونصت على احتلال ضفة الرين اليسرى لمسدة ١٥ سنة ، كما قضت يهدم رؤوس الجسور المحصنة على ضفة النهر اليمنى . فاذا ما احترموا وحدتها ، فقد رأت نفسها ملزمة للتخلي عن اراضيها التي لا تقطنها اكثرية المانية كالآلزاس واللورين او جزء من سيليزيا العليا بشرط إجراء استفتاء فيه ، وعن الاراضي البولونية التابعة لها بما في ذلك دانترينج ومستعمراتها عبر البحار ، واخيراً مناجم السار على ان يقرر سكان هذه المقاطعة مصيرهم في استفتاء شعبي عام، بعد ١٥ سنة ، واتخذت إجراءات شبيهة لهذه مع بلغاريا وتركيا وهنغاريا والنمسا . فاقطعت من جسمها عدة أقليات المانية وهنغارية . كما اتخذت إجراءات احترازية للحؤول دون انضمام النمسا الى المانيا .

اما الاحكام الخاصة بالشؤون الاقتصادية ، فقد جردت الدولة المغلوبة على امرها ، الى جانب مستعمراتها ، من اساطيلها التجارية ، وفرضت عليها تعويضات لم يجر تحديد لها في وقت كانت فيه اوضاع التجارة الخارجية مضعضة لا بل منهارة بالفعل .

« وهذا الظلم القرطاجي الجائر ، ألم يكن بالفعل لا خيراً ولا ممكناً ولا عملياً ؟ ألم يكن تحدياً للعدالة والشفقة وللعقل السليم ، كما اكند ذلك كينز بصدق وحرارة ، فساعد كثيراً على تشكيك الرأي العام الانكلوسكوني كما ساعد على عدم تطبيقه وتنفيذه . ألم يكن بالرغم مما علق به من شوائب ، اقل الحلول سوءاً ، وكان قابلاً للتنفيذ ، على كل حال ، كما دلل على ذلك براهين قاطعة اتين منتو ؟ ومهما يمكن . فقد كان القصد من ابقاء المهورين على امرم ولمدة طويلة ، اعجز من ان يتصدوا المنتصرين او ان يزاحمهم على الاولوية في العالم .

اما روسيا التي تجاهل مؤتمر السلام وجودها رسمياً ، فقد حرص الحلفاء على ان ينشوا حولها ، عزلاً لها عن العالم ، حجراً صحياً تألف من جمهوريات صغيرة الحجم ، مثل فنلندا (٣,٥٠٠,٠٠٠ نسمة) واستونيا (١,٢٥٧,٠٠٠ نسمة) وليتونيا (١,٩٠٠,٠٠٠ نسمة) بينهم ٢٥ ٪ مختلفو العرق ، وليتونيا التي تضم مليونين بينهم ١٢ ٪ من عروق مختلفة . وكلها جمهوريات اقتضى لها بضع سنوات لتنظيم شؤونها ؛ ومن جمهوريات متوسطة الحجم ، أمثال بولونيا (التي تعد بين سكانها دخيلاً من اصل ثلاثة اصليين) ورومانيا التي ضمت اراضي روسية الاصل والطابع كانت من قبل تابعة لروسيا البيضاء « اوكرانيا وبسارابيا » . وفي قلب اوروبا وشرقيها ، قام عدد من الدول السلافية ، منها على الاخص تشيكوسلوفاكيا وبولونيا المتعالتين مع فرنسا القابعة على صفاف نهر الرين . كل هذه الكيانات تحيط بالرينح إحاطة السوار بالمعصم وتراقبه عن كثب .

عصبة الأمم وحماية الاقليات طرأ على المبادئ الولسونية ، في المجالين السياسي والجغرافي ،

تعديلات جذرية ، ببيان راح جانب كبير من معاهدات الصلح ، هو الجانب الخاص بمنع انفجار حرب جديدة ، كان تطبيقاً لها وتنفيذاً ، هذا الجانب المتعلق بميثاق عصبة الأمم . فانطلاقاً من المبدأ القائل : « ان كل حرب تنفجر تصيب المجتمع البشري بكامله » فقد ترقب على هذا المجتمع ان يتخذ من الاجراءات ما يصون سلام الأمم . فقد عُهد الى لجنة خاصة مؤلفة من ٩ اعضاء بينهم خمسة دائمون ، هم الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا النملى وايطاليا واليابان ، مهمة اتخاذ الاجراءات الاقتصادية والعسكرية ، ضد كل دولة تعلن الحرب على الاخرى . وقد نص الميثاق على امور كثيرة منها نزع السلاح من كل الدول واعادة النظر في المعاهدات « التي تصبح غير قابلة للتنفيذ » ، وعلى انشاء مكتب دولي للعمل ، واخيراً وليس آخراً ، مراقبة المستعمرات الالمانية القديمة والأقطار المنفصلة عن تركيا ، التي تولت مهمة الانتداب عليها وتهيئتها للاستقلال ، الدول المنتصرة . والنص المذكور نص موجز عام ، ناقص ، عبارته مبهمه على العموم ، ركيكة ، لا يستجيب كثيراً لاماني دعاة السلام (فهو يحترم مبدأ السيادة الوطنية ولا يحظر بصورة جازمة اللجوء للحرب ولا ينص على استعمال بوليس دولي للمحافظة على الأمن في الحال) . إلا انه نص طبعاً يستجيب لاتخاذ اجراءات تالية . وفي نطاق خاص هو نطاق حماية الاقليات ، فقد نص الميثاق على إجراءات دقيقة الفرض منها معالجة المشكلات الناجمة عن ادماج اقلية قومية في صلب الدول الجديدة . فقد نص على وجوب احترام هذه الاقليات واوجب معاملتها على قدم المساواة مع باقي رعايا البلاد ، دون اي نظر للعرق واللغة والدين ، لا سيما في كل ما يتعلق بالوصول الى الوظائف العامة وحرية استعمال لهجاتهم الخاصة وحرية معتقدهم والتعليم بلغتهم الام . فعصبة الأمم التي تضمن تطبيق كل هذه الحقوق هي الهيئة الصالحة للنظر في كل طلب يشكو من مخالفتها وعدم التقيد بها ، والقيام بالتحقيقات اللازمة .

وبالفعل ، فعصبة الأمم التي كان من المفروض فيها ان تصبح اداة صالحة في المجال الدولي ، لم تلبث ان استحوالت اداة تغليب وتسليط بين ايدي الدول المنتصرة التي تؤلف الاكثريه في مجلس التسعة ، وفي الجمعية العامة (صوت لكل دولة عضو) . فولايات الدومينيون وانكلترا تؤلف كتلة من ستة أصوات ، بينما تلتف دول اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية المتعالفة فيها بينها وتعتمد عسكرياً واقتصادياً على فرنسا وتقف الى جانبها . أما الولايات المتحدة الاميركية فقد رفضت الانسحاب الى عصبة الأمم بعد ان رفض مجلس الشيوخ الاميركي التصديق على مشروع معاهدة فرساي ، بينما حذر على روسيا وألمانيا والدول الأخرى المغلوبه ، التقدم الى العصبة بطلب الانسحاب .

بعد ان أعاد الحلفاء السلام الى اوروبا ، رأوا ان يعيدوه الى الشرق مؤثر راشرتوت الأقصى ، ليوقفوا عند حد ، تساعد النفوذ الياباني الذي أخذ يهدد جدياً ،

مصالح الدول الأوروبية والولايات المتحدة في المحيط الهادي . فقد اغتصمت اليابان من جهة ، الفوضى الضاربة اطنابها في الصين ، واستقلت ، من جهة ثانية ، حرية التصرف التي اضطرت انكلترا وفرنسا للتخلي لها عنها ، لتستولي على تركة المانيا في هذه الاصقاع ، وذلك باستيلائها على تسانغ تار وتشانتونغ وعلى الجزر الالمانية المتناثرة في المحيط الهادي . فقد تمكنت من ان تفرض على الصين مطالبها المؤلفة من ٢١ مطلباً ، وهي مطالب يؤمن لها تحقيقها ، امتيازات ومنافع اقتصادية وسياسية ، وبذلك وضعت الصين برمتها تحت ولايتها . وبالاتفاق المعروف باتفاق لانسنغ إيشي المفقود بين اليابان والولايات المتحدة ، اعترفت لها الأخيرة بمصالح اليابان الخاصة في الصين . ثم انتهى بها الأمر في آخر المطاف بمناسبة الثورة الروسية ، الى احتلال سيبيريا الشرقية حتى حدود بحيرة بيكال ، كما ان مؤتمر السلم أقر لها بكل الامتيازات التي نالتها على حساب الصين ، واستطاع مؤتمر واشنطن الذي دعت إليه الولايات المتحدة ان يفرض حدوداً على اليابان : حدوداً للتسلح واحترام سيادة الصين واستقلالها وسلامة اراضيها ، والتنازل عن الامتيازات التي نالتها كما تنازلت عن مقاطعة شانتونغ ، واخلاء سيبيريا والاعتراف بالباب المفتوح . ان تحالف انكلترا وولايات الدومينيون الى جانب الولايات المتحدة ، جعل سياسة الولايات المتحدة تشيل على السياسة اليابانية ، وأمن التوازن بين القوى هذا التوازن الذي اختل بدافع الحرب في الشرق الأقصى على حساب الجنس الأبيض .

٣ - اعادة النظام - الاصلاحات السياسية والاجتماعية

بعد ان امكن تجنب الثورة وتم توطيد السلام ، اصبح من الضروري ان توضع الحرب بين حاصرتين ، وذلك بإعادة المؤسسات الليبرالية الى الوجود ، والعمل على تعميمها ، بتقديم التنازلات للطبقات الشعبية بحيث تتحول بانظارها عن الدرس الروسي وما فيه من عبرة وعظة .

كان من شدة نفوذ المنتصرين وما لهم من سطو شديد والى عميق في النفوس الاصلاحات السياسية ان راح المغلوبون على امرهم والدول التي أطلت حديثاً على الوجود ترسم ما للدول المظفّرة من نظم ومؤسسات . فقد زال النظام الملكي من المانيا وطلّحات السلاط الملكية فيها برأسها الى الأرض امام طغيان الحركة الشعبية واستبطارها . فهنغاريا وحدها بقيت على النظام الملكي ولو خلا العرش من صاحبه امام رفض جيرانها لهذا النظام . فكل الدول الجديدة : من بولونيا الى تشيكوسلوفاكيا ، الى الدول البلطيقية رفضت النظام الملكي نظاماً لها . ولم يبق في اي مكان من يشكو او ينتقص من نظام الاقتراع العام . فانكلترا تبنته منذ عام ١٩١٨ وحذت بلجيكا حذوها عام ١٩١٩ بعد ان تخلت عن نظام تعدد الاصوات الذي عمات به من قبل . فالعمل الدستوري الضخم الذي تم في أوروبا في هذه الحقبة ، تميز بالنظام البرلماني الذي ساد وكرّس المبادئ الفردية التي قالت بها الديموقراطيات التقليدية : تغلب حقوق الفرد الحر على حقوق الدولة وحقوق الفئات المجتمعية الأخرى . فالدستور الذي

إرتضته تشيكوسلوفاكيا ، عام ١٩٢٠ ، والدساتير التي ارتضتها لها كل من بولونيا وبوغوسلافيا ، عام ١٩٢١ ، كلها مستوحاة من القانون الاساسي الفرنسي . ففي كل من المانيا والنمسا نرى دساتير جامعية اي يتولى وضعها مشرعون يحاولون « عقلنة » السلطة وذلك باعطائهم النظام الديموقراطي فيها شكلا او صيغة شرعية اكثر وضوحا مما هي عليه الدساتير المعمول بها في كل من انكلترا وفرنسا لتأتي منسجمة مع مطلب العرف والتقليد . وقد استوحيت بعض البلدان دستور سويسرا الذي يفسح المجال للمبادئ الشعبية وللإستفتاءات الشعبية (بروسيا وبادن وبافاريا واستونيا) ومعظم هذه الدساتير تقرر عالياً بتقديم المجلس المنتخب على السلطة التنفيذية (بافاريا - هس - بادن) كما اوجب البعض منها انتخاب الرئاسة العليا بالاقتراع الشعبي (المانيا - فنلندا) .

ففي الحين الذي راحت فيه الحكومات تكبح بشدة الاضطرابات الاجتماعية
الاجتماعية عمدت هذه الحكومات جاهدة ، على تحقيق بعض المطالب التي طالما طالبت المنظمات النقابية بتحقيقها . فقد اقرت فرنسا نظام العمل ٨ ساعات في اليوم كما اقرت قانون الاتفاقات الجماعية التي لم تكن مع ذلك ملزمة والتي لا تهم سوى ٧٠٥ ٪ من مجموع اصحاب الاجور العاملين في عالمي التجارة والصناعة ، الا انها تشريعات لها معناها ومفزاها بالنسبة لعددتها (٥٧٥ اتفاقاً جماعياً في عام ١٩١٩ و ٣٤٥ في عام ١٩٢٠) وقد امتاز بعضها بما له من طابع قومي مفرد . و اقرت بلجيكا قانون الثمان ساعات عمل في اليوم ، والضريبة التصاعدية على التركات ، والضريبة النوعية او الفرعية على الدخل الفردي . و اقرت انكلترا للمنظمات المهنية وللشركة المعروفة A. S. E. حق عقد اتفاقيات جماعية تعترف بشرعية ممثلي نقابة عمالية في مصنع ، وجعل استشارتهم إلزامياً في كل تعديل لمناهج تنظيم العمل وللجان المصانع . وفي سنة ١٩٢٠ ، اقر قانون العاطلين عن العمل وهو قانون يستفيد منه ١٢ مليون عامل في القسم الاكبر من القوة العاملة الذي يفرض بصورة الزامية التأمين ضد البطالة ، وهو قانون جرى تبنيه اثناء الحرب في مصانع الذخيرة .

قوانين اصلاح الزراعي في
اوربا الوسطى واوربا الشرقية
شكلت المشكلة الزراعية في البلدان الواقعة في شرقي اوربا ، القضية الكبرى التي تهدد النظام الاجتماعي فيها . فوجود املاك واسعة للغاية تعود ملكيتها ، في الغالب ، الى ارسوقراطية المانية او هنغارية او الى الكنيسة ، ووضع التبعية الذي يرسف فيه المزارعون الذين لا يكون تحت تصرفهم في الغالب سوى قطعة ارض صغيرة ويخضعون فيه لوضع نصف أرقاء عليهم سخرة ثلاثة ايام عمل في الأسبوع تسديداً لقيمة ايجار الارض ، كل ذلك كان مثاراً لقلق عميق في المجتمع زاد من حدته ازدياد عدد السكان في تلك البلاد . وتقاديا لثورات الفلاحين وتوزيع الاملاك كما حدث في روسيا ، راحت الدول الحديثة العهد تضع تشريعات جديدة عام ١٩١٩ و ١٩٢٠ ترمي من ورائها الى اصلاح الزراعي . فقد امنت تشيكوسلوفاكيا كل ارض زراعية قزيرد مساحتها على

١٥٠ هكتار او على ٢٥٠ هكتاراً مهما كان نوع الارض ، وذلك لقاء تعويضات معينة باستثناء قرارات اعداء الامة التشيكية . وهكذا امكن توزيع ربع مساحة الارض الصالحة للزراعة في البلاد بين المزارعين .. وقد صادرت الحكومة في يوغوسلافيا ، منه عام ١٩١٩ (وافر دستور فيدوفدان الصادر عام ١٩٢١ هذا الاجراء) املاك الطبقة الارستوقراطية الاسلامية في مقاطعة البوسنة واملاك نبلاء المجر والكروات . وفي رومانيا ، أقر ، بمناسبة الانهيار الذي حصل في روسيا عام ١٩١٧ ، مبدأ القيام باصلاح زراعي تناول املاك الوقف والاملاك الكبيرة الاخرى ، والقوانين الزراعية التي وضعت عام ١٩١٨ و ١٩١٩ ، ادخلت العمل بالاصلاح الزراعي في مختلف انحاء البلاد ، وهو اصلاح جاء اكثر جذرية في مقاطعة بسارابيا (المتاخمة لروسيا) منها في المقاطعات الاخرى . وفي بولونيا حيث يتمتع كبار الملاكين بنفوذ قوي ، وفي الوقت الذي كان فيه الجيش الروسي يقترب من فرصوفيا في تموز (يوليو) ١٩٢٠ اخذ قانون خاص صدر في بضع ساعات لا غير ، يحدد ظروف وكيفية القيام باصلاح زراعي . ومثل هذه الاجراءات المتسمة بالاعتدال والمتعلقة ، بالعقارات الكبرى ، اتخذت في فنلندا (قانون كاليو ، عام ١٩٢٢) ، واكثر جذرية منه القانون الذي صدر في استونيا حيث ٩٦٪ من الاملاك الكبيرة جرت مصادرتها وتأميمها ، وفي لتونيا حيث لم يسمح للملاك بحيازة اكثر من ٥٠ هكتاراً ، وفي ليتوانيا حيث كانت مساحة بعض الاطيان تزيد على ١٠٠٠٠ هكتار ، فاذا بقانون عام ١٩٢٢ يوزعها حصصاً من ٥٥ هكتاراً ، فاستفاد من هذا التوزيع ٥٥٠٠٠ أسرة ومعظمها اراض تخص الكنيسة الروسية ، او كبار الاشراف الذين نالوها من القياصرة .

كل هذه القوانين التي صدرت تحت التهديد بالثورة توصي بتعويضات على اصحابها تختلف سماحة ، هي تعويضات لم تطبق الا جزئياً وببطء كلي خلال السنوات التالية . فالاصلاح الزراعي لم يكن جذرياً الا في هذه البلدان التي لا اثر للارستوقراطية الوطنية فيها امثال يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا واستونيا ، او كما هي الحال في رومانيا ، حيث راح الحزب الحاكم يحاول ان يدك الى الاساس نفوذ الحزب المعارض الذي يعتمد الى حد بعيد ، على كبار الملاكين العقاريين . ففي بولونيا وهنغاريا حيث المشكلة كانت تبدو اكثر حدة وتعقيداً ، وقفت الارستوقراطية معارضة كل حركة اصلاحية بوشريها ، وذلك عند زوال كل خطر بالثورة او نشوب حرب . ولهذا احتفظت البلاد بالوضع الزراعي الذي كانت عليه من قبل .

وهكذا أعيد السلام والنظام الى هذه البلدان . كما بدا انه لا شيء هنالك يمنع العودة الى التوازن ، والى تنمية الاقتصاد الوطني والتهوض به بأسرع ما يمكن ، هذا الاقتصاد الذي جعل من اوروبا ، قبل عام ١٩١٤ محور العالم وقطبه الاكبر .

٤ - رصيد الحرب

رصيد الحرب في اوروبا متقل مرزح . أفلم تفقد اوروبا بضمة ملايين من الشباب الريات

وقد ترك وراءها خراباً يباباً ، مهیضة الجناح ، موزعة ، تكن فيها اسباب منازعات قد تنفجر بين لحظة واخرى ، فاختل توازنها بنوع منفع في وقت قام فيه عبر البحار منافسون لها اشداء اثروا بسرعة واشتد منهم الساعد المقتول .

الحسائر البشرية والمادية الحسائر في الارواح جسيمة جداً . فقد سجلت المانيا ١ ٨٢٦ ٠٠٠ قتيل اي ١٢٪ من م بين الخامسة عشر والخمسين كما سجلت فرنسا ١ ٤٠٠ ٠٠٠ قتيل اي ١٤٪ ، وانكلترا ٧٤٤ ٠٠٠ قتيل اي ٧ بالمائة ، وبلغ مجموع ما خسره مع مستعمراتها ٩٥٠ ٠٠٠ ، بينما خسرت الولايات المتحدة ٥٥ بالمائة اي ١١٥ ٠٠٠ . اما فيما يتعلق بالبلدان الاخرى فلعينا ان نقيم بتقديرات عامة منها ٧٠٠ ٠٠٠ قتيل لاطاليا ، و ١٦٣٥٠ ٠٠٠ قتيل للنمسا والمجر ، و ٣٧٠ ٠٠٠ منها للصرب . اما روسيا فيقدر عدد القتلى بـ ١٦٧٠٠ ٠٠٠ قتيل في الفترة التي مكثت فيها حليفة للحلفاء ، ونحواً من ٥ ملايين للفترة الواقعة بين ١٩١٤ - ١٩٢٠ والى هذه الحسائر في الارواح ، يجب ان نضيف الحسائر التي تكبدها السكان المدنيون من جراء الغزو والابوة الوافدة والتقنين الشديد في وسائل التغذية ، والمجاعة والنقص في معدل المواليد . ويمكن ان نقيم النقص العام الذي اصاب الرجال بين العشرين من عمرهم والاربعين ، نتيجة مباشرة للحرب بـ ١٦ بالمائة في فرنسا وفي المانيا ، و ٧ بالمائة في بريطانيا العظمى . اما تكاليف هذه الحرب فتختلف كلياً عن تكاليف الحروب السابقة . فالخراب الذي لحق للبلدان التي كانت مسرحاً للمعارك الحربية ، والخراب الذي نجم عن حمل القواصات سجل ارقاماً فلكية . ويعتري المرء الدوار بمجرد ما تقع عليها العين . فاذا ما اخذنا بعين الاعتبار ، فرق ارتفاع الاسعار ، فقد بلغ معدل كلفة الحرب في فرنسا ٣٢ بالمائة من مجموع الثروة الوطنية ، و ٢٢ بالمائة من الثروة الوطنية في المانيا ، و ٣٢ بالمائة في انكلترا ، و ٢٦ بالمائة في ايطاليا و ٩ بالمائة في الولايات المتحدة الاميركية . كذلك يجب ان نقيّد في قسم الديون في حساب اوروبا : انهاك وسائل النقل واجهزة المصانع التي برامها الاستعمال للحد الاقصى ، بعد ان دهمكت طاقتها وتعذر تجديد ما اوصياتها بصورة مرضية ، ونقص ملحوظ في الطاقة الاقتصادية .

هناك نقص ، ليس فقط في الانتاج وفي المواليد بل ايضاً اغراق الدول المحاربة بالديون اذ اضطرت هذه الدول للاستدانة او للتخلي عن قسم كبير من مخزون الذهب فيها (نصف هذا المخزون في فرنسا واكثر من النصف بقليل في ايطاليا و ٧٪ في النمسا والمجر ، فاهيك عن التنازل عن قسم هام من استثمارات في الخارج . والموازات الوطنية هي في عجز مستمر . فقد بلغت واردات الخزينة في فرنسا عام ١٩٢٠ عشرين ملياراً مقابل ٤٦ ملياراً للتفقات ، بينما لا تقضي الواردات في ايطاليا ثلث نفقاتها العامة ، وفي هنغاريا لا تقضي سوى ٥٢٪ . وفي النمسا ٢٢٪ ، وفي بولونيا ٢١٪ . فبامكان انكلترا وحدها ان تؤمن التوازن في موازنتها العامة .

فدين أوروبا الخارجي جعلها في تابعة الولايات المتحدة الاميركية التي امتست اقوى الدول مالياً في العالم .

تحويل التجارة الأوروبية والدولية
فقد انقلبت اوضاع الاقتصاد الأوروبي العامة كما اضطربت
أيما اضطراب التيارات التجارية شبه المستقرة التي كانت
سائدة عام ١٩١٣ . وقد وقفت هذه التغييرات عند الحد الأدنى في أوروبا الوسطى ، بعد ان
اضطرت ألمانيا وحلفاؤها والبلدان التي احتلتها ، امام الحصار البحري الشديد الذي فرضته
عليها الدول الحليفة ، ان تضع وارداتها في صندوق مشترك فحققت بذلك وحدة أوروبا الوسطى .
غير ان الدول القريبة التي توفرت لديها امكانيات التمويل في الخارج ، استبدلت متمهدي
توريداتها ، في منطقتي الدانوب وروسيا ، بتمهدين في كندا والولايات المتحدة الاميركية
والارجنتين ، في الوقت الذي توقفت فيه عن تصدير منتوجاتها الصناعية . فقد أدت الحرب
الى حدوث شلل كبير في الحركة التجارية الداخلية في أوروبا ، ونقلت الى ما وراء البحار
مصادر تمويل أوروبا ، فأوجدت بذلك تيارات جديدة ومجاري للمبادلات لم تكن قائمة من قبل
في الحركة التجارية ، في هذه الفترة التي ركذ فيها نشاطها الانتاجي . وقد أثرت هذه
البلدان وجعلت من رصيدها السلبي رصيداً موجياً ، واستبشراً منها بارتفاع الاسعار ، راحت
تنشط حركة الانتاج فيها ، فانشأت صناعات دقيقة تصد مسد العجز الذي اصاب حركة
الانتاج في أوروبا . ولذا كانت اليابان والولايات المتحدة اكثر الدول التي افادت بالأكثر من
هذه التطورات الطارئة التي لم يكن في وسع احد ان يتنبأ ما اذا كانت وقتية او نهائية .

أوروبا المستضعفة
أسس جديدة ، لم تحترمها المعاهدات ، كما رأينا ، الاحترام اللازم .
فقد كان لطلوع دول جديدة ان « تبتلنت » أوروبا ، إذ قامت
بين دولها الحواجز ، وعدلت فيها الحدود واوجدت فيها دولاً مستضعفة الجانب تفتقر جذرياً
للخامات والمواد الأولية التي لا بد منها لاي استقلال اقتصادي نسبي ، كما ان وحدتها
القومية كانت سريعة العطب لما قام فيها من عديد الاقليات القومية الزاخرة بالنشاط . وقد
توافرت نقاط الاحتكاك ليس في داخل هذه الدول فحسب ، بل ايضاً بين الواحدة والاخرى :
بين بولونيا وتشيكوسلوفاكيا مثلاً على قضية تيشن ، وبين ايطاليا ويوغوسلافيا بشأن فيومي
وسلوينيا ، وبين بولونيا وليتوانيا بشأن فيلنا ، وغير ذلك (راجع شكل ١ ص ٤٠ - ٤١) .
وبين الدول المنتصرة نفسها اشتدت المنافسة وتضاربت المصالح والمشارب الخاصة . فلم يرق
لانكلترا ولا لاطاليا رؤية الحاميات الفرنسية على ضفاف الرين والتفوق العسكري الذي تمتعت
به فرنسا في القارة حيث بدت كل من بولونيا وتشيكوسلوفاكيا من الدول التوابع لها الدائرة
في فلكها . وخارج أوروبا عبر البحار نرى الدول الامبريالية تتشاحن فيما بينها حول الاستئثار
بالقسم الاكبر من التركة العثمانية والامانية التي عاد معظمها لفرنسا واليابان ولانكلترا ، بالرغم

من الاحتجاجات التي ارتفعت في كل من البرتغال وبلجيكا التي قالت رواندا اورندي ، وايطاليا التي اضطرت ان تقنع بارض جوبالاند وتصحيح حدودها الصحراوية في طرابلس الغرب . ان توزيع بقول الشرق الأوسط والسيطرة على سوريا ، واقتسام مناطق النفوذ جعل الدولتين الكبيرتين اللتين استفادتا اكثر من غيرها من الحرب ، تنتصب الواحدة في وجه الأخرى .

والمانيا المهيضة الجناح التي 'مسخت مسخاً راحت تشكو من الحلفاء الذين استفلوا ثقتهم واسترخصوا نواياها بعدم احترام 'العقد' الذي وقعته عندما اعربت عن رغبتها في التفاوض في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨ ، واطمئنتانها الى بنود ولسون الاربعة عشر . فقد تحملت ، والحقد يقضم احشائها ، معاهدة فرساي ، كما راحت تتمرد وتلتئم ضد 'التطويق' العازل الذي اوجده حولها ، كما انها لم تستطع ان تسلي ولا ان تتغذى عن اقتطاع منطقة السار وسيليزيا العليا ودانترينغ عنها ، فاهيك عن التعويضات القاصمة المفروضة عليها . والنمسا ولا سيا هنغاريا وتركيا وبلغاريا التي تناقلت عليها جميعاً الضربات والويلات ، لم ترضخ قط للحيث الذي وقع عليها فاقطع بعض اعضائها وفصلها عن مقاطعات معظم سكانها من صميم مواطنيها ورعاياها . أما ايطاليا ، فلا تريد ان تتغذى ولا ان تنسى المعاهدات المعقودة معها سرّاً عام ١٩١٥ ، والتي لم يحترمها الحلفاء ولم يتقيدوا بنصوصها . فلم تلبث ان انضمت سريعاً الى جانب المهزومين نكابة بحلفائها وتشقياً منهم .

وروسيا التي 'عزلت جانباً وكانت باستمرار موضع مظنة وتشكك من قبل الجميع ، تعرضت ، هي الأخرى ، للبتر والقطع في بعض مقاطعاتها لم تقبل به ولم تسلم به كأمر واقعي . فالأقتسام الجديد للعالم تم بمزول عنها ورغماً منها . وقد جهزت نفسها ، بعد تجارب وامتحانات مريرة قاسية ، يجهز سياسي واقتصادي يناهض ويمارض المبادئ العامة التي ارتضاها له العالم اجمع . وهكذا سترى العالم المنقسم على نفسه شطرين متناقسين . بأخذ في تطوره ، في عدااء وخصومة متصلين .

وهكذا بدا السلام في نظر الكثيرين ، منذ عام ١٩٢٠ ، بعيداً كل البعد ، عن المدل والاستقرار . فهناك مشكلات عدة باتت تنتظر الحل المرجح او جرى حلها بصورة ملفقة او بشكل هزيل . وهذا الوضع العام الذي اتينا هنا على وصفه يهدد بالفشل ، احتمالات نهوض أوروبا وإنهاضها ، في الوقت الذي اخذت فيه سيطرتها على العالم ترتج وتترجح .

لم تتكامل جهود الحلفاء بفار النصر إلا بفضل تفوقهم العددي
ازدهار الولايات المتحدة الاميركية
والحصار البحري الذي فرضوه على المانيا ، فحال دون وصول
ليس فقط السلاح والعتاد الحربي اليها ، بل ايضاً زيوت التشحيم والمطاط والبنزين ولا سيما المواد
الغذائية على اختلافها . وبدخول الولايات المتحدة الحرب ، تم للحلفاء التفوق العددي بتزول
فرقها الى ساحة الوغى ، وامكنهم إحكام الحصار البحري عليها وجعله أداة فعالة لم تلبث ان

ظهرت نتائجها الحاسمة . ان الفضل في تحقيق الانتصار الحربي يعود بالدرجة الأولى للجيشين الفرنسي والانكليزي ، مع العلم ان القوة العسكرية برزت على اتنها في الدولة الكبرى الواقعة عبر البحار والتي عادت عليها الحرب بثروات طائلة ، فاصبحت بالتالي القوة الكبرى في كرتنا الارضية . واوروبا التي فقدت الملايين من أبنائها ، وُحِدَ من طاقتها على الانبساط ، تولاها الضعف وأخذ منها الوهن كل مأخذ فاضطرت ان تتقاسم والولايات المتحدة الاميركية ، السيطرة على العالم .

هناك حادث جديد جلل وقع عام ١٩١٧ ، له أهميته الكبرى يتمثل في الثورة الروسية . فبعد ان خففت عن كاهل المانيا مخاطر ومخاوف كثيرة وعقب الحرب على جبهتين ، بدا عليها ، في مطلع الامر ، الوقوف الى جانب الامبراطوريات المركزية ، في وسط اوروبا ، وبذلك تمكنت المانيا من تحقيق الانتصارات الباهرة الداوية على الحلفاء في ربيع وصيف عام ١٩١٨ ، إلا ان نتائجها جاءت في نهاية الامر ، تخدم قضية الحلفاء . ان سقوط القيصرية ، وقرّر للرئيس ولسون كل الامكانيات لوضع بنوده الاربعة عشر ولاظهار الحرب بمثابة صليبية تقوم بها الديموقراطيات . كما انها زعزعت في القواد الاتراك ، العزم واوهنت فيهم الرغبة في المضي في الحرب اذ لم يعودوا يرجسون شراً على عاصمتهم القسطنطينية من المطامع الروسية ، كما سهلت من جهة اخرى عملية فرار الفرق السلافية من الجيش النمساوي الهنغاري ، وشجعت احزاب المعارضة في المانيا ، والحزب المستقل فيها على الاخص ، ليقوموا بدور حاسم في إزالة النظام الامبراطوري . وعلى غرار الثورة الروسية انطلقت الثورة الالمانية باضرابات واسعة وتحركات تمرد في الجيش والاسطول . أما في النمسا والمجر ، فقد جاءت الثورة تتسم بطابع الثورة الاجتماعية والقومية . فقد كان للثورة بين وحدات الجيش الروسي نتيجة اخرى لها أهميتها الخاصة . فبعد الفشل الذي مُنيت به الاشتراكية الدولية عام ١٩١٤ ، جاءت الثورة درساً بليفاً كما جاءت تشجيعاً للجهاير العمالية التي بدت ، لفترة قصيرة ، متفسخة لا قوام لها ولا كيان .

فالعذابات والآلام التي تجرعاها المحاربون ومن هم في المؤخرة على تداعي المنظمات الاشتراكية السواء ، أدت بهم الى الجمع ، بصورة عفوية ، بين النظام الرأسمالي والحرب ، كما انها حملتهم على الاعتقاد بأن هذه الحرب لم تكن حريهم دم . ومن جهة اخرى ، فقد سجل نفوذ الطبقات الموجهة التي لم تعرف على السواء ، كيف تتفادى هذا الصراع وكيف تختصره ، ولا كيف تقتصد من حيوات الافراد ولا كيف تصونها ، هبوطاً ذريعاً ، في وقت عادت الحرب ، على هذه الطبقات بثروات طائلة وبارباح سابقة ومغانم عامرة بينما جلل السواد العديد من الاسر وجلبها بسحائب من الحزن الباري والاسى القتال . والفترة الاولى من الحرب ، التي سيطرت فيها الروح الوطنية والاتحاد المقدس على كل نزعة وشعور طبقي او عنصري ، لم تلبث ان عقيبتها رجعة عامرة من الحرب الطبقية ، زادت مرارة وعلقا ، اربع سنوات متصلة من البؤس والشقاء . وقد وعت الطبقات الطليعة هذا الواقع المرير ، وبعت

ففيها احتمال هدى الثورة خوفاً عميقاً تبلور عن رغبة او امنية قوية تدرك معالم الدولة الجديدة حيث خرجت الاشتراكية لأول مرة في التاريخ ، من دنيا الفكر او التخيل الى دنيا الواقع المتحيز . فقد تحطم اتحاد العالم الابيض ، ومنذ الآن لم يبق على الارض حياديون يؤمنون ومعرفة او بغير وعي ومعرفة . وهكذا أصبحت الثورة الروسية مثلاً للخوف والكراهة عند هذا الفريق من الناس ، ومناطق الامل المرجى لدى الفريق الآخر . وهما حزبان يستقطبان الحكومات والحزبان ومشاعر الافراد ، بين جذب ودفع ، وكر وفر .

والحرب لم تخلخل الانظمة الاجتماعية فحسب بل صدمت في
الصميم ، الانظمة الاقتصادية المعمول بها . فقد عزف الناس عن
المبادئ التي ارتضتها الليبرالية الاقتصادية وقد ثبت بالدليل ان
المنهج الاشتراكية التي توحىها الاوضاع القائمة ، هذه المنهج التي نبذها الناس باعتبارها خيالية
حاملة معها الدمار والخراب للبلاد التي تعمل بها وتمير عليها ، هي الوحيدة التي تفيد وتؤمن
خلاص الشعوب . ففي المجال السيامي بدا تقسخ الامبراطورية النمساوية الهنغارية وتحرير القوميات
المتعبدية للنظام القيصري والعثماني ، وانهزام الملكيات العسكرية « والروح العسكرية الالمانية »
تبدت وكأنها انتصار حاسم من الانتصارات الحربية . إلا ان « دكتاتورية الحرب » هزمت
للخطر الانجازات التي حققتها الليبرالية الديمقراطية في العصر الماضي ، كما ان الاذى الذي نزل
بالليبرالية السياسية لحساب السلطة التنفيذية ، ألف سابقة خطيرة كثيراً ما استوثقوا بها
ووصفوها فيها بعد دواء شافياً وعلاجاً مستطاباً لجميع المشكلات الاجتماعية . وكل بذور
المؤسسات والحركات التي ستطلع خلال السنوات الثلاثين التي تلت انتهاء الحرب ، في المجالات
السياسية والاقتصادية لقبت ، جذورها العميقة خلال هذا الصراع .

ومع ذلك ، فالحقبة التي امتدت من ١٩٢٠ الى ١٩٢٩ ، كانت « حقبة الاوهام » ، 'خيل
فيها الناس' الرجوع يسر إلى المؤمل لديهم والمرتبجى عندهم ، اي إلى الوضع الذي كانت عليه الأمور
من قبل . الا ان انسحاب الولايات المتحدة وضمف روسيا الآني حالا دون رؤية التغييرات التي
تعمل بها النفوس وتنبأ عميقاً في الطبقات المجتمعية ، منذ مطلع القرن ، فجاءت الحرب تبرزها
وتجملوها وتطلقها من عقالها .

الفصل الرابع

فشل محاولة إعادة الاستقرار الاقتصادي

« فشلت أوروبا المولجان الاقتصادي والسياسي بعد
ان استأثرت ، برهة وجيزة ، بأسيقية صناعية عابرة
خلقت ورامها ازدياداً مستمراً في السكان » .
رنيه درمون

تميزت الحقبة التي سبقت الحرب بقليل ، بتطور موصول في الاقتصاد العالمي بالرغم مما احاق
بها من أزمات عابرة ، بينما كانت الحقبة التي اطلت عام ١٩٢٠ ، بعد ان توقف الازدهار ،
بصورة وحشية ، مفاجئة ، حقبة ركود عام اختلفت مدى واتساعاً ودقماً باختلاف البلدان التي
تمرس فيها ، ادمت أوروبا وخلخلتها في الصميم . وهذا الإنتاج الصناعي الذي تميزت به البلدان
الأوروبية الصناعية الست ، الكبرى الذي تتراوح معدل تطوره السنوي ، من ١٨٨٠ - ١٩١٣
بين ٢,٥ - ٣ بالمائة ، هبط بحيث تراوح بين ١,٤ بالمائة وبين ٨,٥ بالمائة . فقد صعب على أوروبا
ان تتخلص بيسر من التضخم المالي الذي غرقت في لججه ، وفوضى النقد التي تحببت فيها ،
وعجزت بالرغم من الجهود الصادقة التي بذلتها عن سعة ، من ان تعيد الى اقتصادها ، ما كان
عليه من قبل من زخم ودفع وبطش ، ولم تستطع كذلك ان تتخذ يداً من الثورة الصناعية
الثانية التي وقعت اذ ذاك ، وان تكيف نفسها والاحوال الجديدة للسوق التجارية ، وان تعيد
الى سابق عهدها ، قيارات التبادل التجاري التي كانت سبب ثرائها و ثروتها . وهكذا وقفت
حيالها عاجزة لا تبدي ولا تعيد في وقف المصير المحتوم والحظ المقسوم .

١ - أزمة عام ١٩٢٠ واضطراب النقد

اشتدت الحاجة كثيراً ، في اعقاب الحرب ، الى الخامات والمواد
الاولية والمحاصيل الغذائية والملابس ، وذلك لاشباع الملايين من
الجوع واكساء الملايين من مسرحي الحرب ، واكفاء هذا الفريق الضخم من الناس الذي منهم التقنين

الأسر ، من تجديد ملابسهم وتجديد مخزونهم بعد ان استنفذوه ، واعادة بناء المصانع المتهدمة وتجهيزها ، وربط ما تقطع من وسائل النقل وطرق المواصلات ، والتمويض عن الاساطيل التجارية التي غارت في أغوار البحار ، واستبدال العتاد المنهوك . فالصناعة الأوروبية التي حملت للحرب تحولت فجأة الى صناعات تعمل لايام السلم ، وكلمة السر عندها : الانتاج بكثرة وازدياد تلبية للمطالب الآتية الملحفة ، مستعينة ، في هذا المضمار ، بالدول التي لديها المحاصيل اللازمة . فكان على اليابان والولايات المتحدة ، وكندا والبرازيل والأرجنتين ، ان تلي ليس فقط حاجات البلدان التي اعتادت ان تمتاز منها خلال الحرب ، بل ايضاً المانيا ودول أوروبا الوسطى التي حال الحصار البحري المفروض عليها طويلاً ، دون تموينها ، لتجد نفسها الآن مفتقرة الى كل شيء . والاسعار التي سجلت ارتفاعاً موصولاً خلال الحرب لاشتداد الطلب والتي هبطت بفضل توقف دولاب الحرب ، اخذت ترتفع من جديد بسرعة اكبر تتفق والحاجات التي لا حدة لها ولا حصر . فقد تضاعفت الاسعار اربع مرات فيما يتعلق بالبنترول والحبوب وزادت ثلاث اضعاف اسعار الحرير ، كما ان اسعار القطن ارتفعت هي الاخرى ٥٠ بالمئة . وهكذا نشطت حركة الاستيراد في أوروبا ، بينما بقيت حركة التصدير فيها متدنية للغاية وبذلك طرأ عجز قاضح على ميزان المدفوعات ، في الوقت الذي راحت فيه بريطانيا العظمى والولايات المتحدة تلقيان ، فجأة ، اتفاق التضامن والتكافل المقود بين مالية الدول الحليفة ، فامتنعتا عن تسهيل عمليات التسليف التي أتاححت ، الى ذلك الحين ، تأمين المعادلة بين الدولار والعملات الاخرى . فالاعتمادات الخاصة ، والسلفات التي قدمتها المصارف لتعزيز المبيعات وتنشيطها في أوروبا كانت اعجز من ان تعوض عن هذه القطيعة ، مما ادى الى نشوب أزمة حادة لا ترحم اصاب جميع البلدان على السواء .

ان انهيار العملات الاجنبية - فارتفع الدولار في سنة واحدة من ١١ الى ١٧ فرنكاً ، ومن ٨ الى ٢٨ ليرة ايطالية ، ومن ٨ الى ١٠٠ مارك الماني ، كما ان الليرة السترلينية هبطت ٢٧ بالمئة من قيمتها - ادى الى هبوط ملحوظ في الطلب ، اذ فقدت أوروبا كل قدرة او وسيلة للشراء ، فانخفض من جراء ذلك استيراد الحبوب الى النصف ، جاراً وراءه هبوط البن والسكر والنحاس والقصدير والخرصان (الزنك) والحرير الياباني . وهذا الهبوط ادى بدوره الى هبوط كبير في اسعار الشحن ، والى عرقلة حركة بناء السفن والصناعات الحديدية . وكذلك هبط انتاج الصلب في انكلترا الى اقل من نصف إنتاجه ، وانتاج الولايات المتحدة الى الربع ، كما امتدت الازمة الى الصناعات الميكانيكية وصناعة النسيج ومناجم الفحم والبنترول والبناء . وجاء هبوط الاجور قاسياً فتكاثرت حوادث البطالة والتوقف عن العمل ، وانكمشت المصارف عن التسليف ، ووقع عدد كبير منها في الفوضى والبلبلة ، كما هبطت اسعار الاسهم الى الحضيض . الا ان الامور اخذت بالانتعاش قليلاً في سنة ١٩٢٢ بعد ان خلفت الازمة وراءها آثاراً باقيات ، لا سيما في أوروبا ، حيث ادى التضخم المالي الى فوضى نقدية ذريعة .

هذه الطمأنينة وهذا الاستقرار اللذان استمتعت بهما الصناعة
 لتضخم المالي والفوضى النقدية . والتجارة ، في أوروبا ، خلال القرن التاسع عشر ، حل محلها
 عدم استقرار في النقد والعملات بدل كثيراً من المعاداة المرعية وغير من الاعراف المعمول بها
 وزاد من صعوبة نهوض الاقتصاد فيها . فانكسرتا وحدهما تبذل جهوداً جبارة لتؤمن استقرار
 نقدهما حتى انها تمكنت ، بفضل كبار رجال المال الذين يقفون الى جانب الاكثية الحاكمة فيها
 من اعادة التعادل بين الجنيه والدولار ، وقد بذلت عام ١٩١٩ جهوداً قوية لاستهلاك دينها وتأمين
 تعادل ميزانيتها والامتناع عن كل تضخم في النقد . فالجنيه التي هبطت قيمتها بحيث اصبحت
 تساوي ٣٤٢٠ دولارات ، عام ١٩٢٠ ، اخذت تساوي ، عام ١٩٢٣ ، ٤٧٠ دولارات ، وفي سنة
 ١٩٢٥ امكنها تأمين التعادل مع الذهب . وهكذا اصبحت في مكانة الجنيه ، ان تنظر الى الدولار
 بأنسان عينه ، وبذلك استعادت لندن مركزها واصبحت بالتالي اكبر سوق مالية في العالم .
 وعجزت الدول الأوروبية الاخرى عن ان تميد نقدها الى المستوى الذي كان عليه قبل
 الحرب . فقد كان عليها ان تثبته وان تتقلب على النتائج التي افضى اليها تضخم النقد . واشتدت
 الازمة ، على الاخص ، في بلدان أوروبا الوسطى . فقد شهدت ألمانيا ، وهي هاجزة ، هرب
 رؤوس الاموال بعد ان آل الحكم فيها الى الاشتراكين واستيراد مقادير هائلة من وراء البحار ،
 وتخلخل اسواقها الداخلية ، من جراء فقدانها بعض المقاطعات واحتلال الحلفاء للبعض الآخر
 فتدحرج المارك هاوياً الى الحضيض . فالثقة التي كان يتمتع بها فقدها تماماً والمضاربون الاجانب
 الذين اقبلوا على شرائه عام ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، اخذوا يبيعونه ، فجاء الهبوط خاطفاً ، وبعث
 استحالة تتبع خط سير انحداره . فبعد ان كان معدل المارك الذهب الشهري يساوي ٤٥٠٦٩
 مارك ورق ، في كانون الثاني ١٩٢٢ ، اذاب به ، يهبط الى ٤٢٨٢ مارك في كانون الاول ١٩٢٣ ،
 ويهبط من ٦ مليارات في تشرين الاول الى ٥٢٢ مليار مارك في تشرين الثاني ، والى ١٠٠٠
 مليار في كانون الاول . اما الاسعار فكانت ، ترتفع وتقفز صعوداً بين ساعة واخرى ، والمخازن
 لا تسعر سلعها الا على اساس الدولار او الفرنك او المارك الذهب . وقد امكن ايقاف الازمة
 في خريف ١٩٢٤ ، بانشاء مارك الرايخ .

وراحت الدول في وسط أوروبا وشرقها ، تعمل هي الاخرى ، على اصلاح نقدها ، في
 الدول البلطيقية ، عام ١٩٢١ و ١٩٢٢ ، وفي النمسا حيث ثبت الكرون عام ١٩٢٢
 واستبدل بالشلن عام ١٩٢٤ ، وفي بولونيا حيث لم تلبث الا ٨٠٠ مليون مارك ورق التي كانت
 في التداول ، عام ١٩١٨ ، بدون تغطية ذهب ، فأصبحت ١٧٨٠٠٠ مليار عام ١٩٢٤ .
 وبهذا التاريخ ، نزل الى التداول الزلوتي الذي جعل على اساس الفرنك الذهب ، وكان
 يستبدل بمعدل زلوتي واحد مقابل ١٠٠٠ و ٨٠٠٠ مارك ورق . ثم جاء دور هنغاريا التي وضعت
 في التداول البنغو ، ثم درر تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٢٥ . اما إيطاليا التي كانت غارقة في الدين ،
 فقد خاضتها معركة حادة بفضل سياسة حازمة في تخفيض حجم النقد المتداول وبفضل قرض
 اخذته من الولايات المتحدة الاميركية قيمته ١٠٠ مليون دولار استطاعت معه تسجيل فوز اللير

الاطالية عام ١٩٢٦ .

وكانت فرنسا آخر الدول الكبرى التي تبنت نقدها المتضخم بعد ان قالت عليه تقلبات لم يستطع الاستقرار معها على حال . فبقطع النظر عن فقدان الفرنك الفرنسي ١/٢ قدرته الشرائية خلال الحرب ، فالفضل في استمراره في التداول يعود لمساندة العملات الحليفة الاخرى له . وللاعتقاد بسان والبوش ، ثم على استعداد لدفع التعويضات ، فقد راحت فرنسا تمول عملية إعادة تعمير المقاطعات الفرنسية التي اناخت عليها الحرب بكليلها ، عن طريق تضخم النقد وعن طريق قروض اوصلت الدين العمومي فيها الى ٢٩٤ مليار فرنك عام ١٩٢١ ، مقابل ٣٢ مليار ، عام ١٩١٤ . ان استمرار المعجز في الموازنة ، واحتلال مقاطعة الرومر ، ساعدا كثيراً المضاريات على الهبوط ، مما ادى الى ارتفاع سعر الدولار بحيث اخذ يساوي ٢٠ فرنكاً عام ١٩٢٣ ، والليرة الانكليزية ٨٥ فرنكاً . وعندما وصل الى البرلمان الفرنسي عام ١٩٢٤ ، اكثرية نيابية لوحت بفرض ضريبة على اصحاب رؤوس الاموال ، احدث ذلك موجة من الذعر فهربت رؤوس الاموال الى الخارج ، وأقبل الناس على شراء النقد الاجنبي ، كما ان الاقبال على قبض السندات على الخزينة وسندات الاعتماد الوطني ، تجاوز بكثير المدفوعات . وقامت مضاربة بيع مكشوف للفرنك كانت من شأنها ان جعلت الجنيه الانكليزي تساوي عام ١٩٢٦ نحو ٢٤٠ فرنكاً ، والدولار ٤٩٠٣٢ . واستقالت وزارة هريو من الحكم عند تهديد مصرف فرنسا بوقف مدفوعاته ، تاركاً مهمة تشكيل الحكومة لبوانكاريه الذي قلب الوضع رأساً على عقب ، فأعاد الجنيه الى ١٢٦ فرنكاً والدولار الى ٢٥٠٥٢ فرنكاً . وفي حزيران ١٩٢٨ كان فرنك بوانكاريه ثابتاً منذ ١٨ شهراً ، كما كان خمس مرات ادنى من المستوى الذي كانت عليه في شهر جرمينال ايام الثورة الفرنسية .

سبب التضخم المالي حركة واسعة بين اصحاب رؤوس الاموال
التضخم المالي
وتتأجه الستمرة
بحشاً عن ملجأ لها تاري إليه تكون معه بعيدة عن التفتيش
المالي ، كما تكون بمنزل عن القلق وعدم الاستقرار . فقد اوجد
عند اصحاب رؤوس الاموال وعياً راحوا يبحثون عن قيم عينية (صور - تحف فنية)
وسبائك من الذهب وعملات قوية ، او الى ايداع اموالهم دولاً وبلداناً حيث تصبح بمنزل عن
كل خفة او رجة كسويسرا مثلاً . وهذا الظن في العملات تستلم له رؤوس الاموال ، لم
يلبث ان ضعف السوق المالية ، وكثيراً ما حال دون تأمين الاستثمارات الوطنية .

وأدى التضخم المالي ، من جهة اخرى ، الى إشاعة الفوضى في توزيع الثروات وذلك
بتخفيف الضرائب التساجمة عن قروض الدولة الخاصة ، حتى ولو أدى ذلك الى إلغائها لاسيما
الديون الزراعية التي يعقدها المزارعون برهن . وقد تسبب هذا الوضع عن إفلاس الدائنين
وأصحاب الدخل وأصحاب الاطيان وكبار الملاكين والتجار الذين عجزوا عن تجديد مخزونهم ،
واصحاب الاجور الذين لم تكن مرتباتهم تزداد وترتفع بنسبة ارتفاع اسعار الحاجيات . فقد

فقدوا جانباً كبيراً من القدرة على الشراء . وهكذا نرى كيف ان التضخم المالي ادى الى هبوط محسوس في مستوى عيش اصحاب الاجور ، كما ادى الى هبوط عدد كبير بين الطبقات الوسطى الى مستوى البروليتاريا بينما ساعد اصحاب رؤوس الاموال على استثمار ثرواتهم ، والمصدرين على النهوض بحركة التصدير ، لا سيما في هذه المشروعات الاقتصادية الكبرى بعد ان ساعد كثيراً على تركيزها وعقلنتها .

واخيراً وليس آخراً ، فالظروف التي تمت فيها شروط تثبيت النقد امنت للعملات القومية سيطرة نقدية حقيقية تجلت نتائجها فيها بعد . فقد نالت انكلترا ، في مؤتمر جنوى ، عام ١٩٢٢ تبني الذهب قساعداً للعملة الاجنبية ، بحيث يمكن للنقد الثابت ان يقوم مقام الذهب في المعاملات وان تؤلف تغطية نقدية احتياطية . وهكذا يستخدم مخزون الذهب ليس فقط تأميناً لنقد البلدين بل ان الدولة التي تبني نقدها على اساس الدولار او الجنيه الاسترليني تجد نفسها مشدودة الى هاتين الدولتين ، وتبقى شامت أم أبت ، مرتبطة بالبلدان الانكلوسكسونية .

٢ - ازدهار الدول الواقعة عبر البحار

ان المصاعب التي عانت منها اوروبا وتضرست بها يجب رد بعضها الى التغييرات التي وقعت خلال الحرب في التوزيع الجغرافي للمعاصيل الطبيعية ، والبعض الآخر الى هذه النجاحات التي حققتها بعض الدول الواقعة عبر البحار بعد ان تمكنت من انشاء صناعة ضخمة قوية في ارضها ، وتوسيع الصناعات التي كانت قائمة فيها من قبل ، وبذلك اوصدت في وجه اوروبا اسواقها الخاصة ، واخذت تنافسها في الاسواق التي كانت اوروبا تعتمد عليها حتى الامس الفابر .

الولايات المتحدة الاميركية
كانت الحرب امام الولايات المتحدة ، فرصة ذهبية للارواء ولتحقيق ثروات فلكية . فقد كانت هذه البلاد الازراء التي امدت الحلفاء ، خلال الحرب ، بما يحتاجون اليه كما اخذت تمد كل الدول التي خاضت غمار الحرب فيما بعد ، على السواء . فقد وجدت الدول الأوروبية فيها بديلاً للمنتوجات التي توقفت عن إنتاجها ، كما راحت اميركا توسع انتاجها للمواد الغذائية والمصنوعات الاخرى تلبية للطلب الذي اشتد عليها . والفائض الذي ادى اليه ميزانها التجاري جلب لها من رؤوس الاموال ما أطاح لها تسديد جانب كبير من الديون المترتبة عليها ، كما مكنتها من ان تصبح دائنة بدورها . فقد قرضت اوروبا ٣٠٠٠ مليار فرنك ، عام ١٩١٩ ، وحلّت محل الدائنين الأوروبيين في تمويل بلدان اميركا الجنوبية . وحملت الأزمة التي اشتدت وطأتها عام ١٩٢٠-١٩٢٢ ، معها البطالة والافلاسات المعيدة كما سببت انكماشاً خائفاً في النقد . الا ان الوضع لم يلبث ان عاد طبيعياً ، بعد لأي قصير . والانتاج الذي جاءت تعضده حماية جبركية شديدة ، ازداد بصورة

غربية . ففي سنة ١٩٢٣ ، تستثمر الزراعة في اميركا ١٦ مليون هكتار اكثر مما كانت تستثمره عام ١٩١٤ ، وزاد مردود الارض ٢٥ ٪ بفضل التحسينات التقنية التي أدخلت على مناهج الزراعة . وسجلت الصناعة من ناحيتها ، تطوراً اوسع واضخم . فاللدليل الاسمي ارتفع من ٧٣ في المئة ، عام ١٩٢٢ الى ١١٠ ، عام ١٩٢٩ ، وذلك بفضل زيادة الطاقة المحركة وبفضل المكتنة التي أخذت تحل محل اليد العاملة . وارتفع انتاج الصلب من ٣١ مليون طن عام ١٩١٥ الى ٤٢ مليون طن ، عام ١٩٢٩ ، وارتفع الفولاذ هو ايضاً من ٣٢ مليون طن الى ٥٤ مليون ، والاسطول التجاري العامل في عرش البحار ارتفع ، بفضل مؤازرة مشروعات بناء السفن ، من مليون طن ، عام ١٩١٣ ، الى ١١ مليون طن عام ١٩٢٩ . فليس من عجب بعد هذا ان تفرق البضائع الاميركية ، والحالة هذه ، اسواق العالم وتطرد الاوروبيين من الاسواق التي كانت بين ايديهم . ففي كل مكان تتقدم تجارتهم على التجارة الانكليزية في كل مقاطعات الدومنيون البريطاني وفي اقطار اميركا اللاتينية ، وبلدان الشرق الاقصى واندونيسيا بينما تعمل الرسوم الجمركية الجديدة المفروضة ، على ابعاد كل منافسة في الاسواق الداخلية . كل هذه الصادرات لا تمثل سوى جانب ضئيل من الانتاج الاميركي الضخم الذي يستهلك معظمه في الولايات المتحدة نفسها . فتم لها من جراء ذلك ان تبرز بعيداً الارباح المحدودة التي تجنيها اوروبا حيث كلفة الانتاج باهظة .

واصبحت الولايات المتحدة ، مع انكلترا ، مركزاً لمصارف العالم . فقد بلغ ميزان فائض حسابها مبلغاً تجاوز ٧٠٠ مليون دولار ، تُخصص جزء كبير منه في انشاء استثمارات جديدة في الخارج . فبينما لم تكن المصارف في اميركا لتمدد عام ١٩١٣ سوى ١٢ فرعاً في الخارج ، فقد ارتفع عدد هذه الفروع ، الى ٢٣٨ فرعاً عام ١٩٣٠ ، موزعة على ٣٨ بلداً مختلفاً . وبأقل من ٣ مليارات دولار ونصف استطاعت اميركا ان تنشئ لها فروعاً وان تشتري لها اسهماً في معظم الشركات الكبرى في الخارج ، وان تشترك في شركات قومية ، وقرضت اكثر من ٥ مليارات دولار للحكومات مختلفة وبعض المدن الكبرى .

وعلى شاكله الولايات المتحدة الاميركية وغرارها ، فتحت الحرب في اوروبا ، اليابان
امام اليابان ، امكانات ربح ، لا يمكن تصورها ، سواء أتمثلت في طلبات للاسلحة او للمواد الغذائية ، من اي جنس كانت ، جاءت من حلفائها او من الدول المحايدة لاسيما من بلدان الشرق الاقصى . وقد عرفت صناعتها كما عرف اسطولها كيف يفيدان ، في غياب منافسيها من الاوروبيين وبحققان تطورات جذرية . فقد ارتفع انتاجها الصناعي ٧٨ في المئة وتضاعف انتاجها من الفولاذ ، كما زاد انتاجها من الحديد ثلاثة اضعاف . وصناعة القطنيات فيها إذ زادت الربع ، كما تضاعف حجم اسطولها التجاري العامل على البحار ، وازداد اجور الشحن ارتفع من ٤٨ مليون ين ، عام ١٩١٣ ، الى ٣٨٢ مليون ين ، عام ١٩١٩ . والمنسوجات اليابانية وجدت لها موطئ قدم في هذه الاقطار الواقعة الى الجنوب الشرقي من

آسيا وفي اوقيانوسيا . ولأول مرة في تاريخها المعاصر اصبح الميزان التجاري في اليابان موجبا بعد ان كان سلبيا . ولأول مرة في التاريخ لم تشمر لليابان بأي عسر مالي في تسديد مدفوعاتها في الخارج . وبالإضافة الى ذلك ، فقد اتاحت لها مبيعاتها توفير امكانيات واسعة في اسواق لندن ونيويورك . وقد كانت اليابان لا تشمر بالازمنة القصيرة التي ظهرت عام ١٩٢٠-١٩٢٢ ، اذ بقيت معظم الصناعات التي رأت النور عندها ، خلال الحرب ، ناشطة تعمل ببله طاقتها . والهزة الارضية التي دكت معالم طوكيو ويوكوهاما ، عام ١٩٢٣ ، وأودت بحياة ١٠٠,٠٠٠ ضحية ، تسببت في هبوط الدين وأوهنت الوضع المالي في البلاد حتى سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ ، الا انها لم تحل دون تقويته ولا دون توسيع في التطورات التي حققتها من قبل . وقد ازداد ثلثة اضعاف عدد انوال الحياكة فيها بين ١٩١٣-١٩٢٩ ، ومثل تصدير المنسوجات القطنية فيها نصف ما كانت تصدره منها مقاطعة لانكشير . واصبحت الهند المشترية الاولى لهذه المنسوجات كما اصبحت الولايات المتحدة الاميركية اكبر سوق للحرائر اليابانية التي مثلت ٣٦ في المئة من صادرات هذه الدولة . والصناعات المعدنية والكيميائية فيها ، سجلت ازدهارا عظيما كما يشهد على ذلك ارتفاع استيراد المعادن غير الحديدية والمواد الاستهلاكية . اما المواد نصف المشغولة او نصف جاهزة التي عرفت صناعة اليابان الاحتفاظ بحق إكمالها ، فقد بلغت ٥٠ في المئة من وارداتها بعد ان كانت ٢٥ في المئة عام ١٩١٠ .

ان وفرة اليد العاملة ورخصها وتنظيم صناعة غاية في المركزية والتجهيز التقني والفني ، وازدهار التجارة ، كل هذه العوامل جعلت من اليابان منافسا يحسب له حسابا في كل من اوروبا واميركا ، لاسيا في الشرق الاقصى .

تصنيع البلدان الجديدة
تصنيع البلدان الجديدة
في العالم ، بعد الحرب ، يجب ردها لاسباب قريبة في طبيعتها من الاسباب التي أدت الى بعث الازدهار في اليابان والولايات المتحدة . فقد اكدت البرازيل من الاستثمارات الصناعية ، وطورت بعيدا انتاجها من الفحم ومن الطاقة الكهربائية المائية ، ومصانع الحياكة والنسيج (٣٠٠ مصنع ضمت معا اكثر من ٢,٥٠٠,٠٠٠ نول ، عام ١٩٢٩) مما ساعد هذه البلاد على التصدير . والارجنتين ، التي كانت تمتلك ، حتى ذلك الحين ، صناعة ناشطة تساعد على التصدير ، كما تمتلك صناعة صغيرة قادرة على سد حاجات الاسواق المحلية من البضائع المستهلكة - مصانع حرفية ، وغيرها من المشروعات الصناعية الصغيرة التي يملكها الاجانب - انشأت مصانع ضخمة للاحذية والخردوات والحيش المستعمل في صنع الاكياس اللازمة لشحن الحبوب . كذلك اخذت بتصدير انتاجها من البترول ، وهي حركة اقتصادية استمرت في نشاطها بالرغم مما حدثت منه اقلية من اصحاب الاملاك الضخمة تمسكت بسياسة حرية التجارة وترزعت الى انكلترا .

وقد كانت الحرب باعثا على النشاط الاقتصادي في الدومينيونات البريطانية ، التي هما منذ

زمن بعيد ، ان تراعي مستقبل صناعاتها الناشئة وتأخذ بيدها برفق ، كما مته على الأخص تأمين : « نضجها الاقتصادي » . وقد اعتاضت كندا عن خاماتها بإنتاج مواد مشغولة كالنفق ورب الورق ، والخشب المنشور والمعادن وغير ذلك من الاصناف الجاهزة الصنع . واصبح ميزانها التجاري إيجابياً كما ساعدها على تسديد جانب من دينها الخارجي وساعدها ، في الوقت ذاته ، على تصنيع البلاد ومكنتها . اما الاتحاد الجنوبي أفريقيا ، فلم يحقق مثل هذه الانجازات الباهرة ، الا ان اقتصاده القائم على تعرفه جمركية عالية ، لم يعد يعتمد كلياً ، على استخراج الخامات الثمينة (الذهب والماس) وعلى تصدير الاصواف والجلود . فقد تنوع هذا الاقتصاد وتلون ، وتضاعفت قيمة الانتاج الصناعي بين ١٩١٣ - ١٩٢٤ ، ووجد قسماً كبيراً من استهلاكه الداخلي في اسواقه المحلية . اما اوستراليا وزيلاندا الجديدة ، فقد كان لبعدها عن باقي اطراف العالم ، وعدم توفر اسباب النقل لديها ، ما ألفت حائلاً دون تصدير انتاجيهما الضخم من لحوم الغنم والبقرة ، ومن الصوف والقمح ، هذا الانتاج الذي احتجزته انكلترا لنفسها عام ١٩١٥ - ١٩١٦ . وقد انشئت دور صناعة لبناء السفن في مقاطعة غال الجنوبية ، كما انشئت فيها افران صهر ضخمة لمصانعها . وقد رأى جانب كبير من هذه الصناعة النور خلال الحرب ، حرصت الدولة على الاحتفاظ به وسيجت حوله بفرض رسوم وتعريفات جمركية ، عالية بحيث مثلت البضائع المصنوعة محلياً ، عام ١٩٢٩ ، ثلث الانتاج العام في البلاد .

وفي آسيا ، استطاعت الصين ، بالرغم مما ابتليت به من حروب اهلية مرزحة ان تزيد خسة اضعاف طاقتها على انتاج صناعاتها القطنية . أما الهند ، فقد كانت الدولة التي حققت اكبر الانجازات في هذا المجال . فصناعة الحياكة واستخراج المعادن وتأسيسها التي كانت لا تزال بعد في المهد ، قبل عام ١٩١٤ ، سجلت تطوراً عظيماً منذ ذلك الحين . وتوفيراً لتفقات الشحن الباهظة ، وتأميناً لتموين جبهات القتال في الشرق وفي العراق ، وصموداً في وجه غزو اليابان للأسواق الهندية ، انشئت في الهند صناعات جديدة جاءت التعرفه الجمركية ، تدعمها وتسيج حولها (٣٣ بالمئة) معدل الرسوم على المصنوعات الحديدية ، عام ١٩٢٤) . وقد بقي جانب من هذه الصناعات على نشاطه بعد الحرب ، لا سيما بعد الاعتراف باستقلال الهند الجمركي ، هذا الاستقلال الذي وضع حداً للامتياز الذي تمتع به المنسوجات القطنية ، في مقاطعة لانكشير . وقد زاد عدد مفازل النسيج في الهند ، بين ١٩٢٠ - ١٩٢٩ ، اكثر من ٣٣ بالمئة ، بينما هبط معدل استيراد المنسوجات القطنية في انكلترا ، الى النصف .

٣ - الثورة الصناعية الثانية والتطور الاقتصادي

ساعدت الحرب على تطوير التقنيات التي تم اكتشافها قبل عام ١٩١٤ كما وسعت كثيراً من نطاق تطبيقها العملي . وقد أطلقت تقنيات وكشوف جديدة بعد الحرب مكنت من تحقيق

منتجات وادّت الى وضع طرائق ومناهج جديدة ساعدت على الانتاج بمقادير هائلة . فكانت الولايات المتحدة الاميركية اكبر الدول التي افسدت من هذه الكشوف الجديدة مما ساهم في تعجيل الانحطاط الاقتصادي في اوربا .

الكهرباء وعمره
الاحتراق الداخلي
احدث انتشار هذه التقنيات وتطبيقها على نطاق واسع ثورة هارمة
يمكن مقارنتها ، من هذه الناحية ، بالثورة التي اطلقها اختراع البخار
في القرن التاسع عشر ، بدلت تماماً من مقومات الاقتصاد ومن
طاقة الانتاج . ان استخدام مساقط المياه الوطنية المنتظمة ، بالإضافة الى المساقط العالية
والمتوسطة زاد من الطاقة الكهربائية المولدة كما اردف من جهة اخرى ، التقدم الذي حصل من
جاء ربط المصانع الواقعة في المرافئ او القسائم على مقربة من مناجم الفحم او الليثيوم
(ضرب من الفحم الحجري) الواقعة بالقرب من مساقط المياه الواحد بالآخر بحيث امكن
اجراء تخفيض في نفقات الانتاج وتكييف أتم للانتاج وفقاً للحاجات العارضة وللطلب المتزايد .
ففي مقدور الكهرباء ، في وقتنا هذا ، ان تنافس الفحم الحجري بنجاح كقوة محرّكة صالحة
لكل الصناعات كما في مقدورها تحقيق مكنته اصغر المزارع وأبعدها عن المجتمعات .

وعملية المكنته هذه اولت المحرك الكهربائي نشاطاً حاسماً لموسائل الانتاج الجديدة ولا سيما
لاستعمال الحزام الناقل ، اي للعمل المسلسل ، هذه الطريقة التي كان فورد اول من استعملها
ولجأ اليها في معامل صنع السيارات التابعة له ، قبل عام ١٩١٤ ، وهي طريقة أدت اقتباسها
بالتالي ، الى الانتاج بالجملة والى تخفيض كلفة الانتاج ، كما سهلت تقييس عدد كبير من المنتجات
ولا سيما قطع الغيار ، وهي طريقة كانت من بعض نتائجها التقليل من العمل اليدوي وقصره
على بعض وجوه الاصلاح والصيانة .

والمحرك ذو الاحتراق الداخلي الذي يعمل على البترول ، انتقص من شأن الفحم اكثر مما
انتقصت منه الكهرباء . فقد سهل عملية توزيع جديدة للصناعة ، كما اوجد امام المناطق
التي لم يدخلها التصنيع بعد ، فرصة افضل لاقتسام العمل وتوزيعه ، اذ انه يساعد على نقل اليد
العامة ونقل البضائع والسلع ، كما يساعد على تشييد المصانع بالقرب من المجتمعات السكانية ،
المستهلكة اكثر من تخفيفه الضغط على هذه المجتمعات . فباستبدال الحصان بالشاحنة امكن
تحقيق وفرة في مساحة الارض التي كانت تُزرع علفاً من قبل للماشية ، كما انه اقتصد بالوقت
نفسه من اليد العاملة . والطيران الذي ساعد على تحقيق تطور مذهش ، اوجد ، هو الآخر ،
صناعة يمكن ان تقارن ، من بعض الوجوه ، بصناعة السيارات .

وهكذا ساعدت الكهرباء والمكنته على تنظيم الانتاج العلمي وتقعيده على اصول تقنية ، كما
زادت من طاقة الانتاج سواء في المجال الصناعي وفي مجال التوزيع .

فدخلت الاسواق مصنوعات جديدة وطرق تقنية جديدة في صنعها وذلك بفضل التطورات
التقنية التي ادخلت على الصناعات الاستخراجية وتأسيسها وعلى الصناعات الكيماوية ، كالاخلاق

غير الحديدية والفولاذ الذي يصدأ والألومنيوم المشغول بكلفة منخفضة في الفرن الكهربائي الذي حل محل الفولاذ ، ومعادن أخرى استعملت عنصراً من عناصر الخلط والمزج ، واستعمال اللحام الذاتي ، ومضاعفة طاقة الافران ، وافران الصلب العالية واختراع جهاز السحب المتتابع ، واكتشاف انواع من السمنت الخاص ، واختراع الوف اشكال المصنوعات الكيماوية والتأليفية (بواسطة الآزوت والمكربنات) ، وتحسين طرق تقطير البترول وتصفيته الذي اصبح كالقمح ، مصدراً لمخاضيل ومنتجات فرعية ، والمنسوجات الصناعية كالريون الذي عرفت صناعته ازدهاراً كبيراً والدائن الصناعية ، وغير ذلك . كل هذه الاختراعات ساعدت على احداث بليلة في مراتب الخامات الكلاسيكية ، وفي توزيع مراكز الانتاج المعروفة قبل الحرب وحدثت فيها تغييراً عظيماً . كل هذا جعل من المستحيل الرجوع الى الوضع الذي ساد من قبل .

فالبلاط المعروفة بنشاطها العام كالولايات المتحدة والمانيا مثلاً ،
التطورات الاقتصادية
هي التي عرفت ان تستفيد ، قبل غيرها من هذا الوضع . ولما كانت هذه الوسائل والذرائع الفنية الجديدة يقتضي لها رؤوس اموال ضخمة كما تتطلب تأمين خامات متنوعة بعضها من المواد النادرة ، فقد رأت معظم الدول ألا تقتبس منها سوى تلك التي تأتي بفائدة مباشرة محسوسة كتوفيرها المحروقات مثلاً ، كإنتاج الطاقة الكهربائية ، والنقل بالسيارات او بالسفن التي تدار بالمحركات او سفن الصهاريج ، وكذلك صناعة المطاط والمصنوعات الكيماوية . اما في القطاعات الاخرى ، فقد حالت اهمية رؤوس الأموال الضرورية لاستيراد الاجهزة والمعدات الفنية ، وفداحة التعريفات الجمركية التي تحتمي وراءها الصناعة التقليدية حرصاً منها على اسواقها الداخلية ، دون اقتباس هذه الاعتدة على نطاق واسع . وهكذا فأساليب تنظيم العمل التي اقترحوا وضعها موضع التنفيذ والاقبال عليها كل من تيلو وفورد قبل الحرب ، وتقييس الانتاج ، 'عمل بها على غير نظام واستواء ، وبعد تأخر ملحوظ في الدول الصناعية الكبرى ، بعد ان ادخلت تعديلات هامة على الاوضاع الحقيقة بالاقتصاد ، وذلك بتمجيل المشروعات وتركيزها في محاور او مراكز معينة .

أماحت الادارة العلمية اي الاخذ بمبدأ التقييد ، الانتقال من
بين المقايسة والتقييد
طور الصناعة التجريبية او الاختبارية الى طور الصناعة العلمية ، فتم بهذا ادخال أساليب تنظيم العمل التي قال بها وعلم فريدريك ونسلو تيلور ، على مشاريع الاستثمارات ، بعد ان جرى تحسينها بإدخال طريقة التنظيم العلمي التي اقترح الاخذ بها يبدو والتي أمنت ، في وقت واحد ، وقرأ في الخامات والجهد البشري ، وتحسيناً في مردود الانتاج ، وفي الكلفة العامة والانتاج بالجملة والتقييد . ومبدأ التقييد هذا سجل تقدماً ملحوظاً على يد اللجنة المعروفة بلجنة هوفر بعد ان عُهد اليها النظر في امور الهدر والتلف في الصناعة ، في كل قطاع من قطاعات الاختصاص الصناعي ، فاقصرت الانتاج على عدد محدود

من النافذ والعينات . فشكل القناني مثلاً جمل من ٢١٠ - الى ٤ ، والصوف من ٦٦ الى ٤ ،
وعجلات الهواء من ٢٨٧ الى ٣٢ . وهكذا بين ١٩٢٥ - ١٩٢٩ ، زادت الطاقة الانتاجية في
الولايات المتحدة الاميركية ٣١ بالمئة في صناعة السيارات ، و ٣٥ بالمئة في صناعة التعدين ،
و ٢٨ بالمئة في صناعة المنسوجات القطنية ، بينما انخفضت كلفة اليد العاملة بمعدل ٢٥ بالمئة في كل
قطاعات النشاطات الصناعية . وعملية التنظيم العلمي في الانتاج تحققت كذلك ، على نطاق واسع
في المانيا ، تحت إشراف الدولة ومؤازرتها عام ١٩٢٥ ، عندما راحت تشكل لجنة خاصة عهدت
اليها مهمة توحيد التهادج وعينات الاجهزة الآلية وتوزيع الادارة الى قطاعات صناعية ، ودرس
الشروط وظروف العمل الاداري والعلمي في مشاريع الاستثمارات . وعلى هذه المبادئ جرى
دمج عدد من الاستثمارات وإفراغها بعضاً ببعض ، كما جرت تصفية عدد آخر منها ، وبذلك
امكن تحقيق وفر كبير في اليد العاملة ١/٢ في حوض الروهر الفحمي . وارتفعت الطاقة
الانتاجية في المانيا عام ١٩٢٨ الى ٤٠ بالمئة بالرغم من فقدانها المناطق الصناعية الواقعة في السار
وسيليزيا العليا . اما في فرنسا ، فالتنظيم العلمي للانتاج على النمط الاميركي ، دخل قطاع
صناعة السيارات على الاخص ، والصناعات الحديدية الاخرى ، وذلك عندما راح اندريه
سيتروين يُدخل في اعقاب الحرب رأساً ، تعديلات هامة جداً على معاملة في جاقيل ،
ويتبنى طريقة السلسة في تركيب سياراته المعدة للطبقة الوسطى من الناس . وباستثناء هذا المجال ،
لم نر شيئاً يدخل ، من قريب او بعيد ، قطاعات الصناعة الفرنسية الاخرى ، كما حدث في
الصناعة الالمانية والاميركية في مجال الصناعات الحديدية . فالتنظيم العلمي للانتاج ، انما اقتصر على تنظيم
العمل وإدخال التخصص الى اقسام المصانع والاكثر من لجان البحث العلمي والتخطيط
والاتفاقات الخاصة بالمبيعات وغير ذلك . فالمستوى الفني في الصناعة الفرنسية بقي على الاجمال
متدنياً للغاية .

في مجموعة البلدان الصناعية الكبرى التي اتينا على ذكرها هنا والتي كان بالامكان الاستشهاد
معيها بالسويد وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا « معامل باطا » لم يظهر اسم بريطانيا العظمى حيث
الروح الفردية الابوية والخوف من تعقيد مشكلة البطالة فيها آخر ، الى عام ١٩٢٨ مشروع
عصرنة عتاد مصانع الانتاج وتنظيمه العلمي فيها .

وهكذا يصح التأكيد ان الإقبال على العصرنة والتنظيم العلمي للانتاج كان ضعيفاً على الاجمال ،
في أوروبا ، اذ ان ضعف الاسواق الداخلية فيها وضعف طاقتها على الاستيعاب حالت دون
إقبال دولها على تجهيز صناعتها بعدة واجهزة انتاجية ضخمة يصعب استيعابها وبحول دون
تشغيلها كاملاً ، كما ان الاتفاقات المعقودة بين المنتجين للحد من المنافسة صانت من افلاس
محم المصانع الهامشية السيئة التجهيز .

الائتلافات الوطنية والدولية
 حمل ضعف الاسواق وضعف التسويق ارباب الاستثمارات
 الكبرى المتنافسين، على الوصول الى اتفاقات فيما بينهم بدلاً
 من الاسرسل في مزاحمة حادة ، الامر الذي حدا بهم تدريجياً الى عقد اتفاقات وطنية واخرى
 دولية اخذ عددها يتكاثر بعد عام ١٩٢٥ ، وهو تاريخ سجلت فيه حركة الإنتاج تعادها مع ما
 كان عليه انتاجها قبل الحرب ، بعد ان تبينوا الاضرار التي ستلحق بالجميع من جراء منافسة
 حادة . وقد وضعت خطط للوصول الى تحديد كمية الانتاج ، وتقنية صفقات المبيعات و اقتسام
 مناطق التصدير ، اشتركت فيها دور صناعية من بلدان مختلفة . ومنذ سنة ١٩٢٦ ، طلع في
 فرنسا مكتب الصناعات الحديدية ، وعقبه ظهور مكتب توسيع مناجم الشمال ومقاطعة با دي
 كاليه ، والمكتب الفرنسي للآزوت ، وغيرها ، كما ظهر عدد كبير من التكتلات الصناعية في
 المانيا ، لها الاهداف ذاتها . اما في المجال الدولي ، فقد تأسس عام ١٩٢٦ ، حلف الفولاذ الذي
 ضم في عضويته منتجي الفولاذ من الالمان والفرنسيين والبلجيكيين والاسار واللكسمبورغ ، وهو
 حلف انضم اليه ، عام ١٩٢٧ كل من النمسا وتشيكوسلوفاكيا . وراحت لجنة ادارية خاصة تحدد
 في كل فصل من فصول السنة كمية الفولاذ التي يسمح للفريق الوطني انتاجه . والحلف الاوروبي
 للالومينيوم ، وشركة انتاج النحاس التي هيمنت على ٩٠ بالمئة من انتاج النحاس ، والاتحاد
 الفرنسي الالمانى للبوتاس ، وغير ذلك من التكتلات والاحلاف التي بلغ مجموعها ٢٠٠ حلف
 بينها ٤٨ للحديد والفولاذ ، و ٤٧ للمنتوجات الكيماوية . والستاندرد اويل وكتلة ي . ج .
 فارين ، وسيمس - هلسكه وكروب من جهة اخرى ، والجنرال الكتريك والي . ج فارين ،
 ودوبون دي نمر وغيرهم ، من جهة اخرى ، عقدت فيما بينها اتفاقات لتبادل شهادات المنشأ
 (او لتعطيلها لدى الاقتضاء) ولتوزيع الاسواق فيما بينها .

التفاوت في الانتاج
 كان من بعض نتائج هذه الترتيبات التي اتخذت والقسويات التي صير
 اليها ، هذا التباين في مستوى الانتاج لدى عدد كبير من الدول المنتجة .
 فقد زاد الانتاج الزراعي زيادة كبيرة في البلدان الجديدة . فبلغت نسبته من القمح ٢١٥ بالمئة
 في كندا و ١١٩ بالمئة في الولايات المتحدة الاميركية ، و ١٦٥ بالمئة في الارجنتين و ١٧٢ بالمئة
 في استراليا . اما انتاج الحرير فقد بلغت نسبة الزيادة فيه ٢٠ بالمئة ، وفي القطن والصوف
 ٢٥ بالمئة وتضاعف عدد نصوب البن في البرازيل وحدها كما ان المحصول المالي من البن تجاوز
 ١٤ مليون شوال في العالم ، ومحصول البطاطا ارتفع فيها من ١١٤٠٠٠٠ طن عام ١٩١٣ ،
 الى ٨٣٠٠٠٠٠ طن عام ١٩٣٠ ، وزاد انتاج السكر ، عام ١٩٢٩ ، مليوني طن عن الاستهلاك
 العالمي . وتمكنت الدول الاوروبية ليس من معادلة انتاجها قبل الحرب فحسب ، بل ايضاً
 تجاوزته بمراحل ، وهي في حى رسوم جمركية عالية . ومعدل الانتاج زاد على نسبته قبل
 الحرب في كل قطاعات الانتاج الصناعي ، كما زادت سيليزيا العليا انتاجها من الفحم ستة اضعاف
 وكادت المانيا تحقق معادلة انتاجها قبل الحرب بالرغم من اقتطاع بعض اقاليمها الغنية بالفحم ،

واقتاج العالم من الصب الذي كان بمعدل ٦٦ مليون طن ، عام ١٩١٠ ، تجاوز ٩٨ مليون طن ، عام ١٩٢٩ ، وارتفعت فرنسا الى المرتبة الاولى بين الدول المنتجة للحديد في اوروبا ، وحصل اقتاجها للصب المرتبة الثانية . كما كانت بين الدول الرئيسية في تصدير المحاصيل نصف الجاهزة او الجاهزة كلياً ، كالسيارات .

الا ان هذا التقدم لم يأت على قياس او وثيرة واحدة . فقد رأت بعض البلدان إنتاجها يزداد ويرتفع بينما نرى دولاً أخرى هي من الدول المهمة ، في تأخر وهبوط وأخرى في تقدم بطيء . ان حركة إعادة بناء اوروبا لم تنته الا في سنة ١٩٢٤ ، كما ان معادلة الدخل القومي في سنة ١٩١٣ ، تم تحقيقها في عام ١٩٢٥ . وتجاوزت هذه الزيادة ٣٠٪ في اوروبا بين ١٩٢٦ - ١٩٢٩ ، الا انها بقيت ادنى بكثير بالنسبة لمعدل الانتاج في الولايات المتحدة الاميركية . والصناعات التي عرفت ان تفيد بالاكثر من هذا التطور التقني ، هي التي سجلت اكبر معدل في هذه الزيادة ، كالصناعات الكيماوية وانتاج المصنوعات الكهربائية ، والمحركات وصناعة الاسمنت ، والمحاصيل الكيماوية والسيارات ، وهو مجال بقي انتاج اوروبا فيه متواضعاً . وعلى عكس ذلك ، فصناعة المنسوجات القطنية والمصنوعات الحديدية وبناء السفن ظلت تشكو من التخلف في التجهيز التقني ، لا سيما وان الطاقة الانتاجية في هذه الصناعات لم تستثمر الا بصورة جزئية .

٤ - بلبلة الاقتصاد العالمي

ان الاحوال الجديدة التي طرأت على استخدام اليد العاملة وتحكمت بالاسواق التجارية وتداول البضائع ورؤوس الاموال ، والضعف الذي طبع قوة اوروبا الانتاجية كان من بعض نتائج الحتمية هذا الركود الذي لازم التجارة العالمية فخلخل علاقاتها وتعادلتها بين اطراف العالم الأخرى وحدث في اقتصادها تفككاً يكاد يكون كاملاً .

مشكلات الناس وقضاياهم
فالقوران الديموغرافي الذي طبع القرن التاسع عشر ، استمر ، ولو وئيداً كما ان انخفاض معدل الوفيات بفضل التقدم الذي حققه العلم عوض ، الى حد بعيد ، الخسائر التي سببتها الحرب ، كما عوض نتائج الهبوط العام في معدل المواليد . ومن جهة أخرى ، فقد استمر عدد السكان يزداد ويرتفع في انحاء اوروبا الشرقية والجنوبية ، فازداد عدد السكان فيها ٣٦ مليوناً ، بين ١٩١٣ - ١٩٢٨ ، بعد ان ارتفع هذا العدد من ٤٩٨ مليوناً الى ٥٣٤ مليوناً ، بينما ارتفع عدد سكان الولايات المتحدة من ٩٢ مليوناً الى ١٢٠ مليوناً .

تيارات الهجرة بين الدول الأوروبية
والحال ان قسماً محترماً من هذا الفائض السنوي للسكان في اوروبا وجد طريقه الى الاغتراب والتزوج خارج اوروبا . هنالك زهاء مليونين من الأوروبيين كانوا قد نزحوا عن اوطانهم وديارهم ، عام ١٩١٣ ، بحثاً عن عمل لهم في بلد من بلدان اوروبا او غادروها الى ما وراء البحار . وحركة النزوح هذه بدت

ملحة ، بعد عام ١٩١٨ ، إذ ان جانباً معتبراً من سكان أوروبا كانوا يهيمنون على وجوههم بحشاً عن وطن جديد يأمنون اليه ، او عن وسيلة لكسب أود العيش . فاللاجئون الروس توزعوا في جميع انحاء أوروبا ، وفي بلدان الشرق الاقصى ، في اعقاب الثورة التي اندلعت عام ١٩١٧ والحروب الاهلية التي قتلها وقد قدر كوليشر عددهم بنحو ١٥٠٠٠٠٠ ، لم يعد منهم الى وطنهم الأم سوى ١٣٣٠٠٠٠ ، كما ان معظم النازحين عن اوطانهم التي غلبت على امرها ، عادوا قباعاً الى بلادهم . فألمانيا استقبلت ٧٠٠ ألف الماني نزحوا من بولونيا و ٢٥٠٠٠٠ نزحوا من المقاطعات البلطيقية ، و ١٢٠ ألف من مقاطعتي الازاس والورين ، فاهيك عن الالمان القادمين من المستعمرات الالمانية في ما وراء البحار .

وتحركات السكان وهجراتهم تهز هنغاريا فلستقبل ١٠٠٠٠٠٠ مجري قدموا من ترنسلفانيا وبوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ، كما ان بلغاريا تلقت ، هي الاخرى ٢٠٠٠٠٠٠ لاجئ ، نزحوا عن تراقية ومقدونية ودوبرودجه ، وتركيا واليونان ، وقد ألّف البلدان الاخيران مجالين كبيرين لحركة تبادل السكان تبرز بطابع خاص . فقد نصت معاهدة نوي صراحة على تبادل السكان بين اليونان وبلغاريا مع حق الاختيار والتعويض عن الاملاك التي يخلفها النازحون وراهم . قال ٧٠ ألف بلغاري الذين فروا امام الهجوم الذي قام به الحلفاء واليونان ، يجب ان يضاف اليهم ٥٣ ألف جرى تبادلهم مع ٤٦ ألف من اليونان الذين اضطروا للتزوج عن المقاطعات البلغارية . وقد أدّت هزيمة الجيوش اليونانية في ازمير ، عام ١٩٢٢ ، الى نزوح ٩٠٠٠٠٠ يوناني من آسيا الصغرى ، و ٢٥٠٠٠٠٠ يوناني عن تراقية ، كما حلت ألوف اليونانيين على مغادرة القسطنطينية . وفرضت معاهدة لوزان المعقودة عام ١٩٢٣ وجوب مقايضة ١٩٠ ألف يوناني بقوا في آسيا الصغرى بـ ٣٨٨٠٠٠٠ مسلم نزحوا بدورهم عن الاراضي اليونانية .

وهنا تطل علينا فئة جديدة من جماعة فاقدى اوطانهم او جماعة من لا وطن لهم ، معظمهم من قدامى رعايا النمسا وهنغاريا الذين لم يحصلوا على رعاية ما في أي من هذه الدول التي طلعت من بين حطام هذه الامبراطورية المتهدمة ، والنازحين عن تركيا (من الأرمن والاشوريين) ، وهؤلاء اللاجئون السياسيون الذين خرجوا من الاتحاد السوفياتي ، عام ١٩٢٠ ، او من ايطاليا ، عام ١٩٢٦ ، او من ألمانيا ، عام ١٩٣٣ ، بعد ان جردتهم تشريعات خاصة صدرت بحقهم ، من الرعاية التي كانوا يتمتعون بها باعتبارهم غير مرغوب بهم .

برزت في الولايات المتحدة بعد الحرب ، نزعة قديمة نزعته
توقف الهجرة الى ما وراء البحار الى الحد من التسهيلات الممنوحة للدخول بحرية اليها ، بعد

ان دخلها ، عام ١٩١٨ وحدها ، اكثر من ٨٠٠٠٠٠ مهاجر . فهاجس البطالة ومشاكلها الحادة ، وهذه القومية المهاجرة من مسلك الامير كين من اصل الماني وموقفهم المعادي ، خلال الحرب ، والاحتقار العنصري لهذه الجماهير البهيم غير المصقولة القادمة من بلدان شرقي أوروبا وبلدان حوض البحر الابيض المتوسط ، والرغبة الجامحة في الحفاظ على الطابع الانكليز .

سكسوني في البلاد ، والخوف من تسرب الشيوعية وتغلغلها بين الأميركيين - ، والازمة الاقتصادية الضاربة اطنائها ، اذ ذاك ، كل هذه العوامل وما يتصل بها من اعتبارات من قريب او بعيد ، أدت الى إقرار القانون الذي صدر عام ١٩٢١ فحد من نسبة المهاجرة اذ جعلها على اساس ٣٪ من جنسيات المهاجرين الاجانب الذين دخلوا الولايات المتحدة ، حتى عام ١٩١٠ ، وهو قانون كان الكونغرس الأميركي يحدد اقراره سنة بعد سنة ، حتى عام ١٩٢٤ . وفي هذه السنة اصدر قانوناً نهائياً خفضت بموجبه النسبة الى ٢٪ واتخذ أساساً لها الاحصاء العام الذي جرى سنة ١٨٩٠ ، اذ كانت النسبة الكبرى من المهاجرين الى الولايات المتحدة ، في تلك السنة ، من بين بلدان اوروبا الغربية او الشمالية . فقد كان المعدل المتدني للهجرة الى اميركا من نصيب البلدان الأوروبية التي تشتد فيها حركة المواليد . اما البلدان الأميركية الاخرى ، فقد جاء تحديد الهجرة اليها اقل قسوة ، و اكثر مكرراً . فقد راحت مناطق كثيرة في كندا تفضل استقبال مهاجرين من البلدان الأوروبية الشمالية او الغربية وسويسرا ، وهي تدابير وإجراءات جاءت تحمي مصالح البريطانيين وغيرهم من بلدان اوروبا الغربية .

من الطبيعي ان تبقى بلدان اميركا الجنوبية ، ولا سيما البرازيل والارجنتين ، ابوابها مفتوحة على مصرعها امام المهاجرين . فقد استقبلت البرازيل منهم اكثر من ٨٤٠,٠٠٠ بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠ ، كما جاء الارجنتين اكثر من ١,٤٠٠,٠٠٠ مهاجر ، معظمهم من الاسبان والاطليان والبرتغاليين . الا ان الظروف المعاشية غير المستقرة فيها حملت نصف هذا العدد من المهاجرين على مغادرة البلاد الى غيرها . وامام اشتداد البطالة في بريطانيا العظمى ، سنت الحكومة البريطانية عام ١٩٢٢ « قانون الاسكان في الامبراطورية » نص على تقديم مساعدة للمهاجرين . الا ان نتائج هذا القانون جاءت غير مرضية اذ رفضت معظم بلدان الدومينيون التقيد بأحكامه وأصرت على الا تقبل سوى المزارعين ، وانكلتروا لاسمها تصدير غير عاطلين عن العمل ، ولذا لم يهاجر سوى ٢٠٢,٠٠٠ من المهاجرين الذين تلقوا مساعدات .

والبلدان الاخرى التي بقيت مفتوحة الابواب امام المهاجرين هي المانيا التي كانت تستقبل مزارعين موسمين كانوا يأتونها موسمياً ، من بولونيا وفرنسا بعد ان اشتدت عليها وطأة الحرب فأوجدت فيها النقص في معدل المواليد ، ازمة حادة لليد العاملة . فقد امها بين ١٩٢٠ - ١٩٢٨ ، اكثر من ١,٦٠٠,٠٠٠ عامل من الخارج بين ايطاليين وبولونيين (معظمهم يعملون في المناجم) وسويسريين وبلجيكيين عمل معظمهم في الزراعة .

« فالطريقة الملطوسية الانتقائية التي من شأنها ان تؤمن تنويع وتكوين عيون الشباك على اساس من العرف او الاصل في القادمين ، والتي طرحها اكبر قطب جذب للهجرة ممثلاً في الولايات المتحدة الأميركية ، عادت على اوروبا بنتائج مهمة ، إذ ادخلت البلبلة على تيارات هجرة اليد العاملة وزادت من مصاعبها ، لا سيما من نقص اليد العاملة المزمين ، وجعلت من هذه القضية عاملاً في عدم الاستقرار الدولي .

وهذه الروح القومية المستشيدة تحد من حركة اليد العاملة
وتقلتها كما تحدث تشويشاً لا بـل شلاً في انتقال البضائع
وتبادل السلع . ان انقسام أوروبا الى ٣٨ وحدة سياسية أحدث
البلبل في اقتسام مصادر القوة وتوزيعها : كالفحم والمحاصيل

المراقيل في وجه
التبادل التجاري :
القومية الاقتصادية

الاستخراجية والطاقة ، كما باعد بين الصناعات المتممة بعضها لبعض والتي سبق لها فكانت
الباعث الأكبر على تأمين الازدهار والرواج لهذه النظم الاقتصادية التي أصبحت اليوم اعجز من ان
تتكيف وهذه الاطر الوطنية الضيقة . ثم ان تطور الروح الوطنية ، والعصية القومية ، والحذر
المبادل بين الدول والشعوب ، والمنافسات الحادة بين الدول القديمة والجديدة ، حمل كل واحدة
منها الى شيء من الانطواء على الذات كما دفعها الى الاعتزال والانكماش على نفسها . فالرغبة في
توفير مصادر الطاقة لها ، والتعويل على الغير بأقل قدر ممكن ، وتجربة الحرب الاخيرة والدرس
البليغ الذي اتخذته منها ، كل ذلك أثبت بشكل لا يترك مجالاً للشك ، ان أكثر الدول التي
في وسعها ان تصمد وان تستمر في صمودها هي تلك التي تستطيع ان تكفي نفسها بنفسها .
وما جس الاقتصاد السيامي الذي يقوم عليه كل استقلال سياسي ، والخوف الضاغط الذي يولده
في النفس تضخم النقد ، كل هذه العوامل وما إليها حملت الدول المعنية ، على التحصن وراء
رسوم جمركية حدت كثيراً من نشاط التبادل التجاري وشجعت إنشاء صناعات تعمل في
ظروف مصطنعة قليلة المردود والعطاء تكون معها بأمن من كل منافسة . فالعالم كله سار على
خطى الولايات المتحدة في اعتمادها سياسة جباية من الحماية الجمركية ، حتى انكلترا نفسها ،
موطن سامية حرية التبادل التجاري في العالم . وقد تخلت انكلترا ، منذ عام ١٩١٥ ، تدريجياً
عن هذه السياسة ، خلال الحرب ، أولاً بحجة عدم ايهاف رصيد مدفوعاتها الذي شكك دوماً العجز ،
واحتفاظاً منها بقدرتها على الشحن في سبيل الجهود الحربي ، كرسوم وقائية ، مؤقتة على
الكهاليات ، كالأفلام السينمائية والسيارات والآلات الموسيقية ، وكلها تدابير وإجراءات كانت
تؤخذ لسنة ثم يحدد العمل بها سنة بعد سنة . وبعد سنة ١٩١٩ ، اخذت تبرر سلوكها بدوافع
اقتصادية أكثر منها سياسية او مالية : والقانون المالي الذي كرس معاملة الدولة الأكثر رعاية
للدول الاعضاء في الامبراطورية ، خفض الرسوم الجمركية الى النصف للدول الاعضاء في
الكومنولث ، على بعض المحاصيل (كالبن والشاي والكافو والسكر والبنزين) ، وثلاث الرسوم
المفروضة بموجب قانون ما كينا الصادر عام ١٩١٥ . وتطل علينا عام ١٩٢١ ، مرحلة جديدة
مع قانون حماية الصناعات الذي يعتبر اول تدبير صريح على الحماية الجمركية ذات مفعول واسع
الذي هدف لصيانة الصناعات الرئيسية من الإغراق المالي في الدول المتدهور نقدها . من هذه
القوانين قانون المواد الصبغية الذي يحظر استيراد الصبغيات وقد تضمن قائمة الاصناف المحظور
استيرادها والاصناف الاخرى التي تخضع استيرادها لرسوم مختلفة كالحرير الخام والداقيل

ورق التغليف والادوات المنزلية المصنوعة من المينا ، والزيت والهيدروكربونات ، وغير ذلك .

وعلى غرار الدومينيون ، سارت دول اوروبا الوسطى واوربا الشرقية الموصوفة بدقة وضعها وضعف جانبها فرغت ، هي ايضا ، في ان تقوم فيها صناعات لا غنى لها عنها تحميها من تطاول الغير ، برسوم جمركية متفجرة . وهكذا نرى دول العالم اجمع تتحصن ضمن حواجز جمركية تحول بالطبع دون تحرك البضائع وتقلها اذ انها ترى نفسها عرضة لرسوم جمركية هي اعلى بكثير مما كانت عليه عام ١٩١٣ ، اذ بلغت احيانا ٤١ بالمائة من قيمة البضاعة في اسبانيا ، و ٣٧ بالمائة في الولايات المتحدة الاميركية ، و ٣٢ بالمائة في بولونيا ، و ٢٩ بالمائة في الارجنتين ، و ٢٧ بالمائة في استراليا وهنغاريا وتشيكوسلوفاكيا و ٢٣ بالمائة في يوغوسلافيا ، و ١٨ بالمائة في فرنسا ، و ١٦ بالمائة في الهند . وبالرغم من ارتفاع الانتاج في كل مكان ، لبثت المبادلات التجارية محدودة ومحصورة .

واخيراً وليس آخراً ، فقد اصبحت اوروبا بالسر والفقر بعد ان
الجديد في توزيع الاستثمارات في الخارج
فقدت الكثير من استثماراتها في الخارج . فالثورة الروسية ، والثورة في الصين ، والحرب الاهلية التي اشتدت فيها ادت للقضاء على جانب كبير منها ، كما ان الغنى الذي رفلت فيه بعض بلدان اميركا الجنوبية ، مكنها من شراء بعض هذه الاستثمارات واصبح ما سلم منها اقل مردوداً وعطاءً ، فاهيك عن ان النزعة نحو الاستقلال التي جاشت بها معظم البلدان ذات الاقتصاد نصف الاستعماري ، خلقت جواً من عدم الاستقرار لا تطمئن اليه هذه الاستثمارات . ومن جهة اخرى ، فقد ضعفت الى حد كبير طاقات اوروبا الصناعية ؛ بعد ان احتلت اميركا المرقبة الاولى من حيث الطاقة الصناعية ، كما ان هبوط كلفة الصناعة فيها مكنتها من فرض شروطها على التصدير وإقصاء المصدرين الاوروبيين على معدل من الربح ، ادنى من المتعارف عليه ، الأمر الذي حد كثيراً من قدرتهم على الاستثمارات في الخارج ، كما ان الواردات غير الملحوظة ، لم تعد تؤمن موازنة حساب المدفوعات ، وفقاً لما كان عليه الأمر قبل عام ١٩١٤ . وهكذا هبط كثيراً فائض رؤوس الأموال التي يمكن التصرف به . ولندن التي كانت تستثمر في الخارج ، اكثر من ١٦٠ مليون جنيه استرليني بين ١٩٠٧ - ١٩١٣ ، لم تعد تستثمر اكثر من ٤٧ مليوناً بين ١٩٢٠ - ١٩٢٧ . وبقيت فرنسا بين الدول الكبرى الدائنة في الخارج غير ان استثماراتها تكاد لا تزيد عن نصف ما كان لها منها ، عام ١٩١٣ . والربيع الذي تجنيه لا يزيد على ٢٠٥ في المائة من ريعها في تلك السنة . وعلى عكس ذلك نرى الولايات المتحدة الاميركية التي لم تكن استثماراتها عام ١٩١٣ تمثل سوى ٥ - ٨ بالمائة من مجموع الاستثمارات الدولية ، فقد ارتفعت خمسة اضعاف منذ عام ١٩١٣ ، وسوق السندات الاجنبية في نيويورك تتداول ضعفي ما تتداوله سوق لندن . والسوق المالية الاميركية الملزمة اساساً بالطابع المحلي عام ١٩١٣ ، انبثت تشع الآن ، الى جميع اطراف العالم ؛ ان ٤٧ بالمائة من استثماراتها هي وقف

على دول اميركا اللاتينية لاسيا على جزر البحر الكرايبي وكوبا والارجنتين والشيلي ، و ٢٧
بالمئة على كندا والارض الجديدة ، و ١٨ بالمئة على اوروبا .

وهذا التمهق تسجله اوروبا في هذا المضمار اضعف كثيراً من وسائل العمل لديها وحسد من
توجيه النشاط الاقتصادي في البلدان النامية ، كما أثر على سياستها التجارية ، وآخر نشاط لتيار
التصنيع فيها وعمل للحد منه ومن تأمين التنسيق بين رؤوس الأموال التي تصدرها وبين منتوجاتها
الصناعية . كذلك سجل تفوقها السياسي تمهقراً آخر لحساب الولايات المتحدة الاميركية التي
قامت بتقديم قروض لكل من بولونيا وايران . مما حمل مصارف بولونيا وايران على الاستعانة
بمستشارين ماليين وقنيين اميركيين راحوا يشجعون بالطبع ، تغفل تجارة بلادهم في
تلك الاقطار .

كانت اوروبا اعجز من ان تستعيد المركز التجاري الذي كان لها في
التيارات التجارية الجديدة - العالم ، قبل عام ١٩١٣ ، إذ جاء « انتاجها ... يتراكب مع

انتاج آخر يقع خارج اوروبا ، استثمر نشاطاً بدافع من الحرب ومن الاسعار المرتفعة التي
حظي بها خلال الحرب وبعدها رأساً . فقد عرفت ان تحتفظ بالمرتبة الاولى في التجارة
المالية ، الا ان حصتها انخفضت بصورة محسوسة فأصبحت ٥٢،٥ بالمئة مقابل ٦٣ بالمئة عام
١٩١٣ ، بينما ارتفعت حصة اميركا الشمالية من ١٤ الى ١٧ في المائة . وحصة آسيا ارتفعت
هي الاخرى ، من ١٠،٦ بالمئة الى ١٤ بالمئة . وهذا التأخر يبرز في كل من الدول الصناعية
الكبرى : في بريطانيا العظمى اذ انخفض فيها من ١٣،٩ بالمئة الى ١٠،٨ بالمئة ، وفي المانيا حيث
هبط من ١٣،١ الى ٩،٢ بالمئة ، وفي فرنسا حيث هبط من ٧،٢ بالمئة الى ٦،١ بالمئة ، بينما
ارتفع في الولايات المتحدة من ١٣،٣ بالمئة الى ١٥،٨ بالمئة ، وفي اليابان من ١،٧ بالمئة
الى ٣ بالمئة .

والبلدان المنتجة اقامت جميعها ، خلال الحرب ، إتصالات مباشرة مع زبائنهما وفازت
باستقلالها التجاري . فعملية التوزيع والعمولة وهما من اسباب إثراء انكلترا ، أخذاً في الزوال .
فالاصواف الاسترالية والنيوزيلندية وافريقيا الجنوبية ومقاطعات البلاا اخذت تباع مباشرة
الآن ولم تعد سوقها قائمة في لندن . والصناعة الاوروبية صعب عليها التكيف ومقتضيات
الاسواق المستوردة : فهي تضع تحت تصرفها المعادن والمنتجات الكيماوية والمنسوجات بينما
هي بحاجة الى الآليات ووسائل النقل . وقد أقفلت في وجه اوروبا منافذ كانت مفتوحة على
مصراعيها من قبل ، بينها مثلاً الولايات المتحدة الاميركية حيث الرسوم الجمركية التي فرضت
بموجب قانون فورني أصاب على السواء البضائع التي يمكن لها انتاجها ، وعملياً كل إنتاج
الصناعات المدنية والنسيجية ، بينما ضاقت منافذ اخرى واستدقت ، كالارجنتين مثلاً والبرازيل
التي لم تعد تعملان على اوروبا بأكثر من ٦٤ في المئة و ٥٠ في المئة من وارداتها ، مقابل ٨٠
و ٦٢ في المئة في عام ١٩١٣ .

فإذا ما انعمنا النظر ملياً في توزيع صادرات اربع دول كبرى من بين الدول المصدرة الواقعة وراء البحار ، نجد ان صادرات الأرجنتين والبرازيل الى فرنسا ، بين ١٩١٣-١٩٢٥ هبطت الى الثلث في الاولى والى النصف في الثانية ، كما هبطت الى النصف والى الربع في انكلترا . والصادرات الكندية الى بريطانيا لم تعد سوى ١/٢ مما كانت عليه من قبل ، وكذلك صادرات مصر التي لم تعد تمثل سوى ١/٢ ، بينما كادت الولايات المتحدة تضاعف وارداتها من الأرجنتين ، وضاعفت أكثر من مرتين وارداتها من البرازيل ، وزادت مستورداتها من مصر مرتين ونصف . وصادرات بريطانيا من الفحم « أحد دعائم الاقتصاد البريطاني » الى دول البلطيق ، انخفض الى الربع امام منافسة الفحم البولوني ، والى النصف في آسيا ، والى اقل من الثلث في الشيلي . اما صادراتها القطنية الى الشرق الاوسط ، فقد سجلت هي الاخرى تراجعاً ملحوظاً يبلغ الثلث ، بينما حلت صادرات اليابان والصين والهند محلها . وفي نطاق المحروقات والوقود ، انخفضت صادرات أوروبا من الفحم بينما ارتفع استيرادها من البترول .

والسوق الداخلية في أوروبا تتراخى عراها ، هي الاخرى ، بعد ان تعطلت تماماً حركة التبادل مع روسيا . وعندما عادت الإتصالات معها لم يكن من الممكن الوصول الى الرقم الذي سجلته سنة ١٩١٣ . وعندما امكن لأوروبا الشرقية ان تستأنف ، عام ١٩٢٥ ، سيرتها السابقة من التصدير ، قبل الحرب ، وجدت الاسواق في الغرب تحتلها مصنوعات مستوردة من وراء البحار . وبمكس ذلك ، لم يَعد إنتاج أوروبا الصناعي ليُجد ، بين هذه الاقطار ، سوى سوق محدودة الطاقة والصادر تحميتها تعريفات جمركية عالية ورسوم باهظة ، وحاجات أوروبا الغربية التي كانت تليها ، عام ١٩١٣ ، بنسبة متساوية ، بلدان أوروبا الشرقية ، والبلدان الاخرى الواقعة عبر البحار ، بعد ان تبدلت هذه النسبة وتعدلت ، لتصبح ١٨ في المئة للفئة الاولى ، و ٨٢ في المئة للفئة الثانية .

• - الهبوط المستمر

ان تحول مراكز الانتاج والتطورات الجذرية التي لحقت بها وحطت من شأنها ، حالاً دون نهوض التجارة العالمية ، وافضيا بالتالي الى انخفاض مزمن عضال فركود ، في الاقتصاد الاوربي وعدم تكيفه والمقتضيات الجديدة ، فأدّى الى انكماش ملحوظ في اسواق الخامات بعد ان كانت أوروبا ، سوقها المفضلى . وهذه البلدان التي فقدت الكثير من طاقاتها الشرائية أخذت بأسباب التصنيع تحت ستار من الحماية الجمركية المتفجرة الامر الذي ادى الى هبوط ملموس في الصادرات الاوروبية ، لا سيما في المنسوجات والاصناف المشغولة ، بينما اخذت الولايات المتحدة الامريكية ، التي كانت تعد زبنها بكثير من مهمات التجهيز ووسائل النقل ، تنزع الى زحزحة أوروبا في هذه الاسواق .

فالجهد التي بذلت في سبيل إعادة تنظيم الصناعة ، والاهمية التي
انكفاء النظم الاقتصادية اولتها كل من فرنسا وانكلترا لامبراطوريتها الاستعمارية ، كانت

اعجز من ان تحقق الآمال التي راودت هذا الفريق الذي حلم ، عام ١٩١٩ ، بعودة اوروبا الى
المراكز القوية التي كانت لها قبل عام ١٩١٤ . ان دول اوروبا الرأسمالية تجد نفسها في حركة
انكفاء كلية بالنسبة الى ما كان عليه وضعها ، قبل الحرب . فبالرغم من الزيادة الملحوظة التي حققتها
الصادرات الامريكية ، فالحجم الاجمالي الذي تمثله المنتجات المشغولة في التجارة العالمية ، بين
١٨٧٠-١٩١٣ والذي كان زاد ثلاثة اضعاف بقي تقريباً ثابتاً ، اذ ان الانخفاض تناول على الاخص
بلدان اوروبا وروسيا ، الدول الكبرى الثلاث التي قهمن مع الولايات المتحدة الامريكية ،
على التجارة الدولية .

فالوضع الممتاز الذي نعمت به بريطانيا اخذ يتردى وظهرت عليه اعراض الضعف والمرض
اثر ما اصبحت به صناعة التعدين عندها ، من تأخر وتقهر ، وكذلك حركة التصدير التي
هبطت ، عام ١٩٢١ ، الى ٤٩ ، باعتبار دليل ١٩١٣ مساوياً ١٠٠ ، وبعد ان سجل ارتفاعاً
عام ١٩٢٥ بلغ ٧٥ ، عادت فهبطت عام ١٩٣٢ الى ٤١٪ . ومستوى الحياة لم يعد ممكناً المحافظة
عليه الا بواسطة ربيع رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج ، كذلك فرنسا ، فقد سجل
اقتصادها هبوطاً محسوساً اذ ان المعجز في ميزانها التجاري كان اكبر بكثير مما كان عليه
عام ١٩١٣ . فاذا ما بقي ميزان المدفوعات لديها ، عام ١٩٢٩ ، عند المعدل الذي سجله بين
١٩١٠ - ١٩١٣ ، فالفضل في ذلك يعود اصلاً ، الى الزيادة في الارصدة الناتجة عن حومات
النقد بعد هبوط قيمة الفرنك . وفي عام ١٩٢٧ ، وهي سنة تثبيت الفرنك ، اخذت الزيادة
تتناقص تدريجياً . وربع رؤوس الاموال المستثمرة في الخارج مثل بين ١٩٢١ - ١٩٣١ مبلغاً
اقل ٥٦ بالمئة مما كان عليه في الفترة ١٩١٠ - ١٩١٣ ولا تغطي سوى ٧٢ بالمائة من النقص
التجاري في تلك الفترة ، بينما كان يمثل قبل عام ١٩١٤ مبلغاً يزيد ١٣ بالمئة عن هذا النقص .

والمانيا التي جاءت مع الولايات المتحدة ، في طليعة الدول التي قامت
مثل المانيا بتنظيم الانتاج العلمي وعملت دوماً على تحسينه ، حلت في المرتبة الثانية
بين الدول الصناعية . ومع ذلك ، فلم تستطع هذه الدولة الاحتفاظ بمرتبتها في مجال الاقتصاد العالمي ،
اذ مثل انتاجها ٤٠ بالمئة من مجموع انتاج اوروبا عام ١٩١٣ ، فلم يعد يمثل سوى ٢٩
بالمئة من هذا الانتاج ، عام ١٩٢٩ ، وسوى ١٧ بالمئة من الانتاج العالمي ، فهبطت الآن
الى ١١،٣ بالمئة .

وبعد أزمة المارك التي تخبطت فيها وعانت منها الامرين ، قاست كثيراً من تفساد رؤوس
الاموال لديها . ان بناء مصانع جديدة وعصرنة عتادها وتجديده الذي اقتضاها اموالاً كثيرة ،
وسر الفائدة العالي (حتى ١٨ بالمئة) كل ذلك جذب بالطبع اليها رؤوس الاموال الأجنبية
التي تمثلت ، في بادئ الامر ، بقروض قصيرة الامد ، الا انه جرى منذ سنة ١٩٢٦ ،

تسديدها او تجميدها بشروط باهظة جداً ، وراحت المانيا تمعد قروضاً طويلة الامد بلغت ٤ مليارات مارك ، عام ١٩٢٤ ، بمعدل سنوي يساوي ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ مارك ، خلال السنوات التالية . وراحت المدن والمؤسسات العامة فيها كالصناعات الخاصة ، تكثر من مندات الاصدار ، تحقيقاً لازدهار سطحي توصلت الى تحقيقه بواسطة نزع ملكية الطبقات المتوسطة وتخفيض اجالي للاجور الحقيقية عن طريق تضخم النقد ، من جهة ، وبواسطة قروض ضخمة جديدة ، من جهة اخرى ، جعلت البلاد مربطة بتبعيتها للاجنبي . وهكذا لم تلبث الفوائد المترتب دفعها ان اصبحت عبئاً ثقيلاً إذ بلغت ١٦٦ مليون مارك عام ١٩٢٤ ، و ١٢٥٥ مليون مارك ، عام ١٩٢٩ .

وقد حدث فيها بالفعل نوع من التضخم الصناعي . فهذا العتاد الضخم الذي تجهزت به البلاد ، لا يمكن له ان يُنتج ، في احسن الحالات ، الا اذا اشتغل بـ ١٠٠ ٪ طاقته ، اي الا اذا اتسعت امامه اسواق التصريف ورحبت بمجالات التسويق . والحال هـ هنالك فارق شاسع بين طاقة الرايح الاقتصادية ، والاسواق الصالحة للاستيعاب ، ولذا شهدت البلاد ازدهاراً مصطنعاً سريع العطب ، اي غير مستقر وقابل للتجريح في بلاد تعاني مريعاً من بطالة تضخمت صفوفها قبلت المليون من العاطلين ، اي انه يضم عدداً كبيراً ليس له القدرة على الشراء والاستبضاع . والطاقة الانتاجية لهذا العتاد زادت بالفعل من حدة البطالة بحيث اقبل على سوق العمل اعداد ضخمة من الشباب ولدوا قبل عام ١٩١٤ ، في وقت كانت فيه حركة المواليد في البلاد ناشطة للغاية . وهكذا ، استبدلت المانيا بدأ عاملة رخيصة لديها بوسائل للإنتاج وعدة كلفتها غالباً ، اذ ابتاعتها بأموال اقترضتها من الخارج بفائدة عالية .

من الظواهر المربكة والمزعجة معاً لتفكك الاقتصاد العالمي استمرار
الأزمة الزراعية
الازمة الزراعية التي نجمت عن الافراط في الانتاج ، في هذه البلدان ذات الانتاج الواحد . فازدياد الخزون من الانتاج الزراعي وتضخمه المتزايد ، وهبوط الاسعار التي افضى اليه ، جاء ضغناً على إباله ، على مجموع المبادلات التجارية .
ان ارتفاع الأسعار بين ١٩٢٠ - ١٩٢٩ ، جاء نذيراً بالخطر . فبين ١٩١٩ - ١٩٢٨ انخفض سعر القمح الى ٢/٣ في كندا ، والى النصف في الولايات المتحدة كما انخفض سعر الذرة الى ١/٤ والارز الى ٣/٨ والقطن الى ١/٤ . فالبلدان الزراعية المصدرة الكبرى للحبوب والتي يتوقف توازن ميزانها التجاري على السوق العالمية ، وجدت نفسها عرضة لذبذبة الأسعار وتقلباتها ، وهو بالفعل ، وضع بلدان اوروبا الوسطى على الاخص ، واميركا اللاتينية حتى ووضع كندا نفسها . فزراعة القمح التي نشطت في بريطانيا خلال الحرب عادت القهقري من جديد اذ لم تعد تعد البلاد بأكثر من ١٥ بالمئة من استهلاكها المحلي ، حتى فرنسا نفسها حيث الانتاج الزراعي هو في احسن حايات جهركية ، فمناقسة محاصيل المستعمرات والبلدان الاجنبية ، فازت في نهاية المطاف وتحكمت بالوضع . فسر الارض العالي وثن العتاد التقني يُزرع المزارعين في كل من

بريطانيا والمانيا والولايات المتحدة ، بالديون الثقيلة ، بحيث ان ٠.٤٢٪ من الارض الزراعية كانت مرتفعة ، عام ١٩٢٩ ، مقابل ٢٨٪ سنة ١٨٩٠ . ومستوى العيش متدن جداً في الولايات المتحدة لدى نصف الماملين في الارض ، هذه الفئة التي لم تعد تفتح سوى ١١٪ من المحاصيل الزراعية التي تدخل الاسواق التجارية ، إذ ان إنتاج الوحدة من مجموع ريعهم لم يكن يعادل ، سنة ١٩٣٠ ، سوى ٦٠٠ دولار من المواد الغذائية ، بما فيه المواد المدة للاستهلاك في المزرعة . ولما كانت المزارعون يمثلون ربع مجموع عدد سكان البلاد ، فهم لا يمثلون سوى ٨,٨٪ من وجهة الدخل القومي عام ١٩٢٧ ، مقابل ١٦٪ عام ١٩١٩ .

ففي ازمة الحرب وازمات التضخم المالي ، يمكن لطبقة المزارعين التي تنال اعلى نسبة من القتلى والجرحى في الجيش ، ان تحسن اوضاعها بصورة مؤقتة إذا ما عرفت ان تقيّد من ارتفاع اسعار المواد الزراعية ، (لقلتها اذ ذاك) ، لإيفاء ديونها . ولكن ما ان يعود النقد الى الاستقرار من جديد ، حق يسوء وضع المزارعين من جديد ، من جراء ارتفاع معدل الفائدة وهبوط الأسعار . ولذا راح المزارعون يطالبون بحماية الدولة لمصالحهم ، قبل ان تدمهم ازمة عام ١٩٢٩ وتوهم بكلها عليهم .

ففي كل مكان تقف التعريفية الجمركية الى جانب الصناعة على حساب الانتاج الزراعي ، وفي كل مكان يبيع المزارع غلاله بالسعر الدولي ، بينما نراه يبتاع حاجياته المشفولة في الاسواق المحلية ، بأسعار تجمّلها الرسوم الجمركية ، عالية . ومن جهة اخرى ، ان ارتفاع مستوى العيش يفضي الى الهبوط في استهلاك الحبوب على حساب اللحوم والألبان والخضروات الطازجة والفرايج ، بينما الاقبال على المنسوجات الاصطناعية ينخفض من اسعار الملابس القطنية والحريرية .

مثل فرنسا
ادى التضخم المالي في فرنسا الى تنقية الوضع المالي الذي أحاط بالمزارعين ، إذ ساعدتهم على التخلص مما يرسفون فيه من ديون ، بينما بقي الانتاج باستثناء النبيذ والبطاطا ، على اسعار ادنى من معدلها عام ١٩١٤ ، في حين كانت المواسم اطيب مردوداً نوعاً ، ولم يحرج تجديد قطعان الماشية باستثناء قطعان البقر . فالاستثمارات الصغرى هي في تأسخ مستمر ، والتشريع الخاص بتعويضات الحرب ، والترخيص لاصحاب الاملاك في المقاطعات التي نهكتها الحرب بالتنازل عن تعويضاتهم ، كل هذه العوامل قوت النزعة الى توحيد المزارع . فالاحصاء الزراعي الذي اجري عام ١٩٢٩ ، يساعدنا على تكوين فكرة صادقة عن فرنسا التي بقيت البلاد المثلى للاستثمارات الزراعية الصغيرة ، بينما هي ابعد ما تكون بسلداً من الملكيات الصغرى . فالابحاث الدقيقة التي قام بها آتين فايل رينال أثبتت بشكل لا يدع مجالاً للشك ان ٧٣٪ من الاستثمارات كانت مساحتها اقل من ١٠ هكتارات ، بينما ٩,٦٧٪ تمثل نصف المساحة المزروعة . فاذا ما وضعنا جانباً بعض المحافظات الاستثنائية ، كمحافظة السين والواز مثلاً ، حيث ٤٪ من الاستثمارات الزراعية تمثل نصف مساحة الاواضي

المستثمرة ، فان ٢٤ - ٢٥ ٪ من المستثمرين في المحافظات الاخرى ، يتصرفون بمساحات تساوي مجموعتها مساحة الاراضي الباقية مع الآخرين .

فالتزوح من الريف الى المدينة ، كانت بالاحرى وقفاً على اصحاب الاجور والفلاحين والمزارعين ، اي من نصيب هذه الطبقة من أفراد الشعب التي تتضرر اكثر من غيرها ، بارتفاع اسعار الحاجيات الصناعية ، بينما هي تعاني اكثر من غيرها ، من ركود اسعار المواد الزراعية . اما الذين يبقون على ولائهم للأرض وينصرفون للأعمال الزراعية ، يستثمرون اراضيهم مباشرة (٧٥ ٪ من المستثمرين عام ١٩٢٩) ، الا ان سوادهم الاكبر يتألف من صغار المستثمرين ، ويمارسون في منطقة باريس ، استثمارات ذات طابع رأسمالي ويخونون بالتالي محاصيل طيبة . فالريف ، يشكو هنا ايضاً ، انزعاجاً واقمياً ويلتمس حماية فعالة من الدولة .

الفائض من اليد العاملة
ادهى الاعراض البادية على تدهور قوى الاقتصاد الرأسمالي

الأخذة دوماً بالتأخر والتراجع ، هي بدون منازع ، الباتر المهدور من اليد العاملة في البلاد . فلاول مرة في تاريخ الحضارة ، قُتل على البشرية ازمة من البطالة المزمنة ظهرت اعراضها منذ عام ١٩٢٠ في اميركا ، لم تلبث ان امتدت جذورها الى اوروبا . فقبل عام ١٩١٤ ، كانت البطالة حادثاً فردياً لا يؤبه له حتى في هذه الازمات المنيعة القصيرة المدى ، اذ لم تكن البطالة تتناول اكثر من ١٠ ٪ من مجموع اليد العاملة . والحال ، فنذ عام ١٩٢١-١٩٢٢ ، لم يكن معدل العاطلين عن العمل في بريطانيا العظمى وهو ٢٤ ٪ ليزيد قليلاً عما كان عليه هذا المعدل في السنوات التي سبقت الحرب قليلاً ، فاذا به يرتفع فجأة الى ١٥ في المئة ، وبعد ان مرت الازمة لم يعد يسجل اقل من مليون عامل عاطل عن العمل (الشكل ٢) . وهذا الوباء المعدي هدد كل قطاعات العمل ، بدون تمييز . الا ان وطأته تناقلت ، بالأخص ، على الصناعات القديمة المألوفة وتمر كزت في المناطق والاحواض الفحمية (شكل ٢) . فقد عدت الولايات المتحدة الاميركية ١٤٠٠٠٠٠٠ عاطل عن العمل ، عام ١٩٢٠ ، وهو عدد ارتفع عام ١٩٢١ ، الى ٤٧٥٠٠٠٠٠ عامل (اي ١٤٠٢ في المئة) من مجموع الشفيلة في تلك البلاد ، من جراء الازمة ، مع زيادة مليونين عام ١٩٢٤ ، و ١٦٨٥٠٠٠٠٠ عام ١٩٢٨ .

اما في المانيا حيث لم يزد معدل البطالة فيها ، عام ١٩١٣ ، على ٢٠ في المئة فقد هبط الى ١٠ في المئة عام ١٩٢٢ . الا انه اخذ منذ عام ١٩٢٤ يبلغ ١٤٠٢ في المئة حتى وصل ، عام ١٩٢٦ ، الى ما يوازي ١٨٠٣ في المئة ، اي نحو مليونين من العاطلين عن العمل ، ليهبط فيما بعد ، بحيث بقي ١٥٠٠٠٠٠٠ عامل عاطلين عن العمل في السنوات ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٣٠٦ في المئة عام ١٩٢٩ ، اي في ابان ازدهار البلاد الاقتصادي .

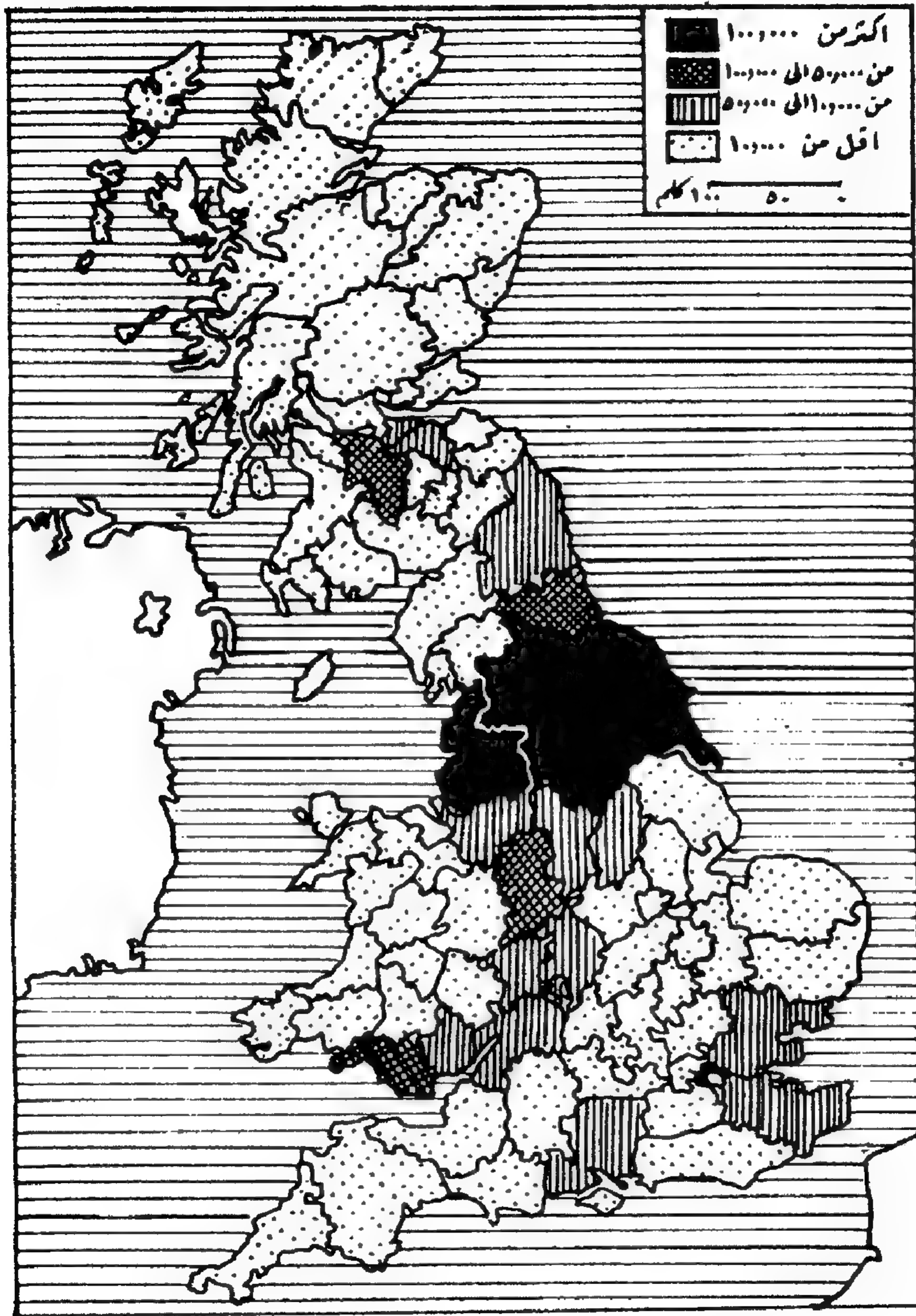
ولم تنجح في معالجة هذا الوضع كل الوسائل التي بذلتها الحكومات التي اضطرت ان تتحمل اعباء مالية ثقيلة . فانكثرت التي جعلت تعويض البطالة يتسع بحيث شمل ، منذ عام ١٩٢٠ ،

كل المال ، أصبح التعويض للعامل يتراوح بين ١٥ و ٢٠ شلن في الأسبوع ، ولم يلبث بالتالي ان أصبح عبئاً يهبط عاتق مالية الدولة وموازنة بعض المدن ، كمدينة بلاكبورن حيث ٥٢٪ من مجموع ٥٦٠٠٠ عامل ، هم عاطلون عن العمل ، او مدينة بوزنلي حيث ٤٢٪ من مجموع ٤٧٠٠٠ عامل . والبطالة التي تقفل فعلها الموهن في العامل وتقتل فيه العزم ، تنال على الاخص من هؤلاء الشبان الذين لم يجد بعضهم عملاً منتظماً ، فاهيبك عن نتائجها الوخيمة على موازنة الدولة فترزحها ، وعلى الموازنات الخاصة الاخرى التي يترقب عليها مد يد المساعدة لنسبة كبيرة من السكان ، عاطلين عن العمل .

لا شك بأن البطالة في انكلترا ، بما لها من صفة الاستمرار وبما ضف النظام الاقتصادي عرفت به من حدة ، هي التي استأثرت ، في الاكثر ، باهتمام اكبر بالاقتصاد وحللتهم على محاولة تفسير هذه الظاهرة وفلسفتها وردتها الى مسبباتها . فقد ردوها مجتمعين او منفردين ، فارة الى السياسة المتبعة لاعادة تقييم الجنيه الاسترليني ، هذه السياسة التي وضعت بالانتاج مقابل الاحتفاظ بسبق التبادل التجاري ، وحافظت على المستوى العالي للأسعار بالنسبة للمصدرين الاجانب الذين افادوا كثيراً من التضخم المالي ، ومنهم من ردها الى عجز ارباب العمل او عدم اهليتهم للاقليات من عاداتهم الفردية والتحرر مما يرسفون فيه من اعراف واساليب تقليدية ، وفشلهم في التكيف مع مقتضيات الانتاج الجديدة ومشروط المنافسة الدولية ، واخيراً وليس آخراً ، تعامل بعضهم بالسياسة الاجتماعية التي رمت الى ان تجعل العاطل عن العمل من اصحاب دخل اجتماعي ، فقتلت الاعانة التي يتلقاها من الحكومة فيه كل رغبة بالسعي وراء العمل . فاذا ما امكن الاخذ بهذه التعليقات المتناقضة فيما بينها ، وتطبيقها على بريطانيا العظمى ، فلا يصح لعمرى اطلاقها على البلدان الاخرى التي تختلف اوضاعها التقنية والاجتماعية والمالية ، اختلافاً كلياً عما يكتنف بريطانيا من هذه الاوضاع ، مع ان هذه البلدان تضرست بالمساوىء والمآسي ذاتها ، كالمانيا مثلاً ، والولايات المتحدة الاميركية حيث تميز ارباب العمل في كل منها بديناميتيتهم العارمة ، وحيث نعمت ادارة المصانع ، بتنظيم علمي دقيق للعمل وحيث كانت اليد العاملة لا تقفي بحاجة الاولى منها ، كما كانت ، تفيض عن حاجات الثانية ، وحيث ترك المتعطل عن العمل وشأنه ، لا سند له الا ما يتلقاه من مصادر خاصة ، كما هي الحال في الولايات المتحدة ، او كان يتلقى بعض المساعدة من صندوق الدولة ، كما هي حاله في ألمانيا .

وقد رد بعضهم إتساع ظاهرة البطالة هذه واستمرارها الى الفقر الذي تزل باوروبا . فليس من شك قط ان ما يلبث به هذه القارة من فواصل عازلة ، وما شهدت من قوران القوميات السياسية والاقتصادية فيها ، وانتشار التقنيات الجديدة ، كل ذلك وما اليه حال ، الى حد بعيد ، او آخر ، على الاقل ، الرجوع الى حلقة المقايضات التي رسمتها الحركة التجارية قبل عام ١٩١٢ . وهذه البطالة الموصولة الحلقات ، تطل علينا في بعض البلدان النامية ، وفي الولايات

المتحدة الاميركية ، بالرغم مما يتمتع به اقتصادها من ازدهار عظيم ونشاط عارم .
فاذا ما قصرت كل هذه الشروع والتعطيلات عن افهامنا مدى هذه الظاهرة والقومات التي



مراكز البطالة في انكلترا عام ١٩٢٨

شكل ٢

تنهض عليها فلسفتها ، أفما نكون هنا امام بطالة من طابع خاص لا تتأني قط عن الدبذبات الدورية التي تنال بالانتاج ، بل عن تغييرات جذرية راسخة نوات بالاقتصاد العالمي ؟ بعض هذه التغييرات التي دللنا عليها يتمثل في المخطاط اوروبا بالذات ، هذا المخطاط الذي يجب رده الى

فقدان التوازن السريع المطب الذي جاء في مصلحة عدد صغير من الدول الاثيرة، هذا التوازن الذي قام على توزيع العمل توزيعاً يتناقض والتوزيع الجغرافي للثروات الطبيعية في العالم . ويطلع علينا بعد ذلك المركزة والتنظيم العلمي الدقيق للانتاج ، فاستبدلا المنافسة الحرة « برأسمال يتألف من وحدات ضخمة ومن احتكارات مستبدة غاشمة » ، تحدها نزعة عارمة الى زحزحة ، ان لم نقل الى ربط هذا السديم من المشروعات الصغيرة بمجلته الصاخبة . فهذه الشركات الكبرى التي تقود الاقتصاد وتوجهه الآن وتتحكم به ، لا يمكن لها ان تزدهر وان تنشط الا مع مكننة في غاية الدقة من الاتقان ، لها من الدعاء ومن الطاقة ما تؤمن معه انتاجاً بالجملة ضخماً ، يتماظم حجماً وقدرأ وشأناً باستمرار ، له من طاقة الانتاج ما ليس في وسع الاسواق الوطنية المحدودة القدرة الاستهلاكية ، استيعابه . وهذا الانتاج الضخم ، لم يعبء بالامكان تصريفه في فتوحات جديدة ، اذ ليس ثمة من اراض تفتح وتستثمر ، كما في الماضي ، ولا في البلدان النامية التي هي من ضعف الطاقة وصغر الوسائل ما لا يستطيع معه قط ان تصبح اسواقاً رابحة .

هنالك ، والحالة على ما وصفنا ، تضاد قائم بين طاقة منتجة آخذة بالامتداد والتوسع المستمر ، وبين سوق ضيقة المجال ، قصيرة المدى ، سواء بسواء ، مع سكان بلد او قطر آخذين بالنمو المطرد ، في نظام اقتصادي ينهض على الربح ، نظام يحاول ان يخفض معدل الكلفة باحلال الآلة اكثر فاكثراً ، محل الانسان ، نظام يقوم احد اركانه باستثمار البلدان الواقعة عبر البحار في وقت تأخذ فيه هذه البلدان تطالب باستقلالها الناجز .

وهذه التناقضات لم تظهر بغد ، بوضوح ، لما لازمها من مصاعب وصاحبها من مشكلات كما برزت يجلاء للأوروبيين ، فاعتبروها عهداً من الرخاء ، لدى مقارنتهم لها بالمصائب التي انهالت على العالم في فترة السنوات العشر التالية . ففي اواسط العشرينات فقط ، قطع رجال الاعمال ورجال السياسة ، كل أمل لهم بالرجوع تلقائياً « الى الحالة العادية او الطبيعية للاعمال » ، اي الى التوسع المستمر فيها . واذا ذاك ، راحت لجنة بلفور ، في انكلترا ، عام ١٩٢٤ ، ومؤتمر جنيف الدولي المعقود عام ١٩٢٧ ، ولجنة التحقيق الالمانية سنة ١٩٢٩ ، تحاول ، كلا من جهتها ، البحث ، عما يعيد النشاط الى التجارة العالمية . ان انتباههم تسمربنوع خاص ، على مشكلة تداول النقد ، (الامر الذي ادى الى اتباع سياسة انكماش النقد مما زاد الطين بلة والبطالة تعقيداً) وليس الى توسيع الاسواق الداخلية والخارجية . وهكذا بقي التشویش قائماً بين ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وبدأت بالتالي ، في الافق ، علامات احتقان السوق العالمية . فالطاقة الصناعية زادت قوتها ٥٠٪ منذ عام ١٩١٣ ، والانتاج الزراعي سجل زيادة لا تنقص عن هذا المعدل بشيء والمرض زاد بدوره على الطلب . فالنظام بأجمعه اصبح تحت رحمة هزة جديدة ستأتي اعنف وادمى من الهزة التي وقعت عام ١٩٢٠ .

الفصل الخامس

البعث السياسي والاجتماعي

« جاء التكالب على السلطة والاستئثار بها مما لم يسبق له مثيل من قبل في شكل ما شاعنا من نزاعات ، نتيجة محترمة لزيادة سلطة الدولة التي طالما دعيت ، لدواع اقتصادية ، الى التدخل في شؤون المنظمات القوية الاقتصادية كانت ام عمالية ، او بوليتارية والتي كان في مقدورها ان تجر الى الخراب ، هذه او تلك من المنظمات المذكورة . فلم يعد الامر وفقاً قط على عمل القوى الاقتصادية ... »
لوسيان فيغر

اسوة بما حدث في اعقاب الثورة الفرنسية وحروب الامبراطورية ، راحت الرغبة العامة في السلام والخوف من ثورة على غرار الثورة الروسية ، يشجعان العالم الرأسمالي على اقامة نظام محافظ . وهكذا دخلت الديمقراطية في أزمة حادة في هذا الوقت بالذات الذي راح فيه خصومها التقليديون - الملكيات العسكرية - تنهار الواحدة تلو الاخرى . ولم يكفِ انه لم يقع اي اصلاح جذري ، بل راحت الطبقات العليا تشدد من قبضتها على السلطة ومن احتكارها لها ، مما ادى في الواقع الى ردة قوية ضد المبادئ التحررية التي طلع بها القرن التاسع عشر .

١ - القوى المحافظة

اثر الثورة الروسية في الوقت الذي كهرت فيه الثورة الروسية جانباً محترماً من الطبقة العمالية ، اثارته هواجس الطبقات الموجهة . فكما حدث بين ١٧٨٩ - ١٨٠٠ ، راح النازحون عن روسيا يروون العجائب والفرائب عن الفظائع والاستباحات ويصفون بمبارات ملؤها الامل والاسف ، الفتن والاضطرابات والمآسي التي وقعت ، بعد ان جثموا وضخموها وشوهوها ، بما نشرها عنها في الصحافة وانتشروا حولها جواً من النفرة

والهلع ، غموا فيه - من قريب او بعيد - كل من 'يشتَم' منه ميل 'اليها' ار حذب' عليها .
 فالأقاصيص المروية حول ' الهلع الاحمر ' والمعلومات التي لا تُصدق التي روتجوها عنها
 ' كتابم المرأة ' ، أوجدت بين الناس حالة من ' المستيريا الجماعية ' نرى صورة عنها في ما
 قصه لنا عنها فوستر ريدالس عندما يصف لنا الجلسات التي عقدتها لجنة التحقيق في مجلس
 الكونغرس الاميركي حول الدعاوة الشيوعية ، عام ١٩١٩ : « هؤلاء الشهود الذين كانوا على شيء
 من التحفظ والحذر في آرائهم ، كما يقول ، لم يدعوا للشهادة ولا من رَغِب في الاستماع اليهم » .
 فالنداءات الى « الثورة العالمية » ، والمطالبة « بجمهورية دولية للسوفيات الشغيلة » ، كل هذه
 الشعارات غذّت في الناس « الرعب الأكبر » . فالدور الذي لعبته الدولية الثالثة التي اطلقت
 هذه الشعارات اصبح يشار اليه بالبنان ، في كل فتنة يقوم بها العمال ، وفي كل مطلب اصلاحي
 يلوحون به امام الانظار .

وهذا الهلع وجد حليفا له وشريكا في هذه الروح الوطنية التي
 الروح القومية تجلت نابضة جياشة ، سواء في هذه الدول الحديثة العهد
 بالاستقلال التي ألقت بفضاظة كل اثر لسيطرة الاجنبي - عن طريق نزع الملكية او الإبعاد او
 تنفيذ معاهدات الاقليات تنفيذاً جزئياً - او في تلك الدول التي غلبت على امرها ، فاعدها
 لجولة ثانية تثار فيها لشرفها ، او عند الدول المنتصرة نفسها حيث يلقي ترحيباً حاداً لدى
 كل المحافظين التقليديين ولدى الاغنياء الهلعيين .

اما الولايات المتحدة ، فقد قلبت الردة فيها مظهر روح قومية بروتستانتية ، بيوريتانية
 متزمتة ، رذلت كل ما هو غريب ، وكل ما ليس باميركي مائة بالمائة : الملونين واليهود والكاثوليك
 والاشتراكيين والملحدين ، على السواء . وهذه الروح كتمج كل ما ليس بفكر اميركي وتتجسم
 على أمثل ما تكون ، في منظمة ككلوكس كلان التي بقيت بُعثت من جديد في جنوبي البلاد
 والغرب والغرب الجنوبي ، بعد ان لقيت دماطلاً كبيراً وراقت لمنطق صفار التجار وصفار
 البورجوازيين وصفار الملاكين ، فأثارت في البلاد هيجاناً ضد الزنوج ، في المدن الصناعية في
 الشمال ، كما تركت اثرها في التشريعات الرامية الى تحسين النسل والمحافظة على الجنس التي ظهرت
 في ١٦ ولاية من الولايات الاميركية ، للحد من عمل الفئات التي تعمل على فساد العرق الاميركي
 وإفساده ، كما تدخلت في قوانين الهجرة والاعتراب ، عام ١٩٢١ وعام ١٩٢٤ . وهذه الروح
 التي سيطرت على البلاد تقصر لنا كيف صدر قانون تحريم المشروبات الكحولية (قانون فولستيد
 عام ١٩١٩) الذي حظر تدريس نظرية التطور والارتقاء في المدارس الرسمية في بعض الولايات
 (تسي ، سكنتاكي ، فلوريدا) ، كما كانت هذه الروح بالذات وراء سياسة العزلة التي رفضت
 اقرار معاهدة فرساي وابتعدت الولايات المتحدة عن عصبة الأمم .

اما في فرنسا ، فالروح الوطنية التي استبطرت قبل الحرب وجاشت في النفوس توافقة
 للثأر ، تطرب لرؤية العلم والجيش ، والتي تتمثل خير تمثيل برابطة المواطنين ، وبالعامل الفرنسي ،
 اخذت تنتشر وتوسع حلقاتها بين رجال الفكر الفرنسيين وبين رجال السياسة ، بغذها في

النفوس ، نشوة النصر والغبطة لامتلاكها امبراطورية استعمارية تضم من الطاقات والموارد ما يدهش ويبهج ، يدغدغها الحلم الذي يحول في روع البعض برؤية فرنسا تضم مائة مليون نسمة ، والشعور بأن ثمرة النصر ذهبت جزافاً وراحت بدداً بفعل نفوس غريبة اجنبية مسودة ، وفريق أخرق أهوج من الساسة الفرنسيين ، كما ان الخوف من الثورة البلشفية بعثت في صفوف اليمين الذي يحيش بعاطفة قومية غلابية ، عذراً لاحتكار مفهوم « الوطن » ضد هذه الحركات التي يبعثها اليسار المتهم بضلوعه مع الدولية الثالثة . وهذه الروح القومية يلتف حولها رجال الاكثريوس والجيش الذي أصبح نفوذه اقوى من أي وقت مضى ، والطبقة البورجوازية العليا ، وتتغلغل في صفوف هذه الطبقة من ابناء الشعب التي جعلتها الاضرابات المتكررة تتعاطف مع اليمين ، كما ان الحركة النقابية ذاتها والجمعيات المهنية والمطالب العمالية التي تنزع للحد من سلطة رب العمل المطلقة في المصنع ، وللدخول في مفاوضات معه على اساس التساوي ، وكل الذين يستجيبون للشعارات المضادة للديموقراطية ، او المعارضة للروح البرلمانية او المعادية للوظفين الذين يفتنون النقابات وكل ما يمت الى الاشتراكية بسبب ، وخيبة الامل التي سببتها معاهدات الصلح ، وموقف المانيا ، والصعوبات التي أثارها قضية دفع التعويضات ، كل هذه العناصر عملت على التقاف جانب كبير من الرأي العام حول برنامج عام هدف الى الاكثار من التسلح وجمع الاحلاف والوقوف موقف الحذر من عصبة الامم ، واعتماد سياسة التشدد والحزم ، والتقييد بتطبيق نصوص المواثيق ، والمعاهدات المعقودة التي تنص على انضباط وطني آسر يعتمد على تسلسل اجتماعي والدفاع عن القيم الوطنية .

اما في المانيا ، فقد لقيت الروح الوطنية مغذياً لها وموقظاً ، في قسوة الشروط وصرامة الاوضاع التي فرضتها عليها معاهدة فرساي ، وفي هذه الروح الالمانية المستكبرة المستطية التي تصاغت امام الحسف الذي نالته في الحرب ، واضطرارها للنزول عند رغبات شعوب طالما نظرت اليها من عل باستخفاف وازدراء ، كالبولونيين مثلاً ، والمادة ٢٣١ من معاهدة فرساي التي تُرغم المانيا على الاعتراف بمسؤولياتها في إطلاق شرارة الحرب كما ارغمتها على الاعتراف باستعمالها أساليب بربرية وذرائع وحشية في النهوض بها . وقد وجدت هذه الروح غذاء لها في هذه المساعي الجاهدة التي قام بها فريق من الفرنسيين للقضاء على وحدتها باقتعالمهم إثارة حركات انفصالية ، وفي السياسة التي انتهجها بوانكاريه بتطبيقه المعاهدات المعقودة نصاً وروحاً ، وباحتلال فرنسا لفرنكفورت ولروهر ، وسياسة الاحلاف التي اتبعتها فرنسا متهمة ايها بضرب نطاق حولها يسهل معها التحكم بها ، وهذا الجيش « الذي لم يُهزم » بل راح ضحية طعنة خنجر في الظهر ، فحاولت المعاهدة الحد من قوته وبطشه ، والذي يحاول بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة ، الحفاظ على تقاليد الجيدة والبقاء حياً قوياً بعد ان يكثّر من وسائل التمويه والتعمية والتضليل ، وحول فرقة البلتيكوم التي تتألف من متطوعين احرار أولاً ثم حول تشكيلات عديدة شبه عسكرية قامت وراء مظاهر غرارة ، فراحت الروح

والوطنية الالمانية تغذي النفوس بروح الثأر كما تغذي فيها روح العداء للجمهورية ويمار بنت الثورة « التي فرضها الاجني » والتي وقعت في معاهدة فرساي الظالمة . ومقابل فريق من رجال السياسة ، لا مكانة لهم ولا شأن ، راح الجيش من جهته ، وارباب الصناعة الضخمة من جهة اخرى ، يشجعون المنظمات القومية التي تجتذب اليها انصار الملكية الذين كان عددهم كبيراً وخصوم الشيوعيين ، واعداء السامية ، والوطنيين المتأهضين للديموقراطيين ، وهذا العديد من الهيئات الشعبية ، حتى ومجلس الجمهورية للرايخ ، وهب على البلاد تيار فكري غامض المعالم يتميز بمعارضته للرأسمالية والسامية والليبرالية والروح الفردية والماركسية تبلور حول فريق من الكتاب وعلماء الاقتصاد الذين يحنون الى ذكريات الماضي الذي انقضى ويُعرضون عن حاضر يبعث الانقباض والاسف في النفس ، امثال ورنر سمارت ، رسول الاشتراكية الالمانية ، واوزوالد شينغلر ، صاحب الكتاب المشهور : « غروب الغرب » او مولر فان دن بروك الذي طلع علينا ، في كتابه الموسوم : « الرايخ الثالث » الصادر عام ١٩٢٢ ، بنظرية صفاء الدم او العرق ، والجهاد ومحاربة الرأسمالية الدولية واليهود ... وكلها مبادئ تبناها كتاب « كفاحي » الذي ظهرت طبعته الاولى ، عام ١٩٢٥ ، والذي لقي من الرواج واصاب من الانتشار والشيوع ما جعل منه خطراً مداماً .

وفي ايطاليا اتخذ التيار القومي الذي جرد الامة الى الحرب رغماً عنها ردة جديدة وارتدى نشاطاً زائفاً من جراء خيبة الامل التي سببتها له معاهدات السلم . فقد كانت ايطاليا احدى الدول التي عادت عليها الحرب بفوائد ومكاسب جمة ، منها مثلاً : ضم تريستا ومقاطعة استريا وترانت فتمت بذلك وحدتها الجغرافية بانضمام اكثر من ٢٠٠,٠٠٠ المساني واكثر من ٥٠٠,٠٠٠ كرواتي وسلوفيني واحتفظت لنفسها بحزر الدوديكانيز التي يقطنها يونان ، كما كرست المعاهدة زوال منافستها اللدود وعدوتها الكبرى : النمسا والمجر . وقد ساء لها جداً عدم تطبيق الاتفاق المقود ، عام ١٩١٥ الذي تعهد لها باعطائها دلمانيا ، وعدم مشاركتها باقتسام ترسكة السلطنة العثمانية ، والامبراطورية الاستعمارية الالمانية . وقد وجدت الروح القومية الايطالية امامها فرصة ذهبية لاستغلال الحقد الحقيق المتجمع في القلوب من جراء ارتفاع الاسعار واشتداد البطالة في البلاد ، والقلق الاجتماعي الناجم عن الاضرابات والاعتصامات ، والاضطراب البادي على ارباب العمل من تصرفات البروليتاريا المنظمة . واذ ذاك اي سنة ١٩١٩ ، استبدلت كتائب العمل الثوري التي رأت النور عام ١٩١٥ اسمها باسم كتائب المعركة الايطالية ، فاجتذبت اليها متطوعي غبريل دانونزيو ، واخذت بشن هجمات تأديبية ضد النقابيين والاشتراكيين ، والكانتوليك الشعبيين ، وبالتواطؤ مع الحكومة والجيش جاءت بموسوليني الى الحكم .

وفي اليابان حيث ينعم قادة الجيش بنفوذ قوي ، قامت منظمات وطنية ذات نزعة حربية زادت هذا النفوذ رسوخاً ووطدته . من هذه المنظمات : جمعية الحشد الشعبي ، والجمعيات المتأهضة للرأسمالية يعصدها صفار الضباط الذين يعودون الى اصل وضيع ويفقهون جيداً ما

يعني عندهم ضغط كبار الملاكين وشركات الاحتكار على أسرهم وعوائلهم ؛ والمنظمات السرية الطابع الاخرى كمنظمة «التنين الاسود» ، ومنظمة الاحتياطي وغير مما ظهرت اذ ذاك ، فعمل اعضاؤها دعاء لمثل القروسية والبطولة التابعة عن البوشيدو وعن عبادة الوطن العمياء التي غذتها في النفوس الحروب المظفرة التي قادوها ضد الصين وضد الروس ، والايمن بأن «التينو» او الامبراطور هو ابن الالهة ، والاعتقاد الراسخ في النفوس بأن اليابان هي محور العالم ونقطة الدائرة فيه . وفي احتقارهم الشامل لاعضاء البرلمان الذين لا سلطة لهم ولا شأن ، وللحزب المتفككة ، وللسياسيين الغارقين في الفساد والافساد ، راحت الهيئات والمنظمات تصفي بالقتل كل من تعتبره خونة (وهكذا تم اغتيال الرئيس هارا عام ١٩٢١ لأنه وقع اتفاق واشنطن ، وراحت تغذي في القلوب والنفوس مثالية تقول بالجامعة اليابانية ، على غرار الجامعة الجرمانية .

تنوعت مظاهر هذه الروح القومية المعادية وتلونت اهدافها . من مظاهرها الرئيسية مثلاً : العرقية او العنصرية التي قنطوي على عدااء ازرق جذري للعنصرية او العرقية الرئيسية مثلاً : العرقية او العنصرية التي قنطوي على عدااء ازرق جذري للاجناس السفلى الفازية . وقد برزت هذه النزعة في الولايات المتحدة الاميركية حيث لف التمييز العنصري كل الملونين ، في اي قطاع كانوا من قطاعات البلاد حتى في نقابات العمال التي حظرت عليهم دخولها كاعضاء والانتساب اليها ، وبصورة اخف ضد اليهود ، وهي نزعة امتدت الى اميركا الجنوبية حيث اشتد التمييز العنصري بين البيض وبين سكان البلاد الاصليين ، الذين تم حشدهم وتجميعهم في اماكن فقيرة ، بينما احتفظ بأطيب الارض وأجورها للبيض . وعلى هذه السياسة العنصرية سارت كل من استراليا وزيلاندا الجديدة اللتان اغلقتا منافذهما وابوابهما دون كل هجرة اسيوية اليها (استراليا البيضاء) ، لا تلتن الا بصعوبة كلية لكل هجرة غير انكلوسكسونية .

من اشكال هذه العنصرية وألوانها ايضاً مناهضة السامية ، وهي نزعة ارتكضت بها احشاء اوروبا الوسطى كما جاشت بها اوروبا الشرقية حيث يكثر نسبياً عدد اليهود لاسيما في المصارف والتجارة والاعواسط الفكرية والمهن الحرة . وراح صفار البورجوازيين والاعواسط الاكثريكية يتهمون اليهود « بتجسيد الرأسمالية الحديثة في ابغض مظاهرها » ، كما اتهمهم بلعب دور حاسم بين الاحزاب الثورية . ففي بولونيا ورومانيا حيث الدول الكبرى فرضت على هذه البلاد إعطاء الجنسية البولونية والرومانية لليهود بصورة آلية تلقائية ، كثيراً ما نرى من بيدم الربط والحل في هذه البلاد يخالفون القانون ويتجاوزون احكامه في ما يتعلق باليهود . فيوسعون لهم من أسباب العنف والتنقيص حتى المذابح بالجملة . وفي المانيا حيث لا يمثل لليهود سوى نسبة ضئيلة في السكان حتى بعد دخول ١٠٠،٠٠٠ يهودي اليها من الليتونيين والبولونيين والاوكرانيين ، فما زالت دعاوة ماكرة بغية تلتشر ضد لاسيما في ارتش بروقكولات حكاء صهيون ، تجطهم مسؤولين عن كل العذابات التي تقاسي منها البلاد ، كما تعزو اليهم تدبير مؤامرات ودسائس في

الحفء ضد المجتمع الألماني . وقد احتدم الحقد على الاخص ضد هؤلاء اليهود الذين نزعوا اليها من الشرق الذين يتفردون عن سواهم بلغتهم ونمط عيشهم ولا سيما ضد صغار التجار منهم . والامر يحري على الوثيرة ذاتها في فرنسا حيث مناهضة السامية تؤلف منذ حوادث درومون ودرافوس ، احد المواضيع التي تغذي الدماء وطنية .

وهذه الروح القومية التي اخذوا يردونها ، احتكرها أكثر ، الى دور الكنائس مصالح المحافظين والمصالح الاقتصادية الكبرى بدأت حركة تقارب من الكنيسة . فالباوية التي تميزت بموقفها الحيادي التام في الحرب ، والتي ظهر عليها الجزع من احتمال انكسار المانيا والنمسا والمجر ، اخذت منذ عام ١٩١٩ ، تواجه مشكلات حادة . ان انفجار الملكية المزدوجة - وهي الدولة الكاثوليكية المثلى - وضم اقلية كاثوليكية الى دول اكرثيتها تتألف من الارثوذكس (رومانيا ويوغوسلافيا) ، لم يعوض عنه قط بمت دولة بولونيا الكاثوليكية . وبالإضافة الى ذلك ، ان طلوع دولة جديدة ، معروفة بعدائها المكشوف للعقائد الدينية ، زاد كثيراً من هواجس البايوية وخافوها فراحت تحاول تكييف نفسها مع الظروف الجديدة عن طريق تقوية مركزيتها ، وذلك بتشرها الحق القانوني الذي باشرت بوضعه عام ١٩٠٤ . فالتوحيد الذي اجرته في الليتورجيا ، وفتح المزيد من الاكليات والمعاهد الوطنية في روما ، ومحاولة تحقيق الاتحاد مع الارثوذكس والانكليكان بواسطة طائفة « الاونيات » ، كما جاء في البراءة الرسولية (كنيسة الله) الصادرة عام ١٩٢٣ والتي تؤلف نداء اليهم بهذا المعنى ، وعقد اجتماعات دورية بين رجال اللاهوت ، من ارثوذكس وكاثوليك ، في وهر ، وبين كاثوليك وانكليكان ، في مالين ، عام ١٩٢١ ، و ١٩٢٦ ، وتقوية نفوذها بواسطة العمل الكاثوليكي الذي ينزع الى انشاء احزاب طائفية في كل بلد ، والى تنشيط العمل الرسولي بواسطة الملمانيين في الاوساط التي ينتمون اليها او يعملون فيها . واخيراً اخذت تتقرب من الحكومات ، وراحت تتعاون معها وتعد معها معاهدات تحالف . وهذه الفئة من البورجوازية التي اخذت على نفسها ، قبل عام ١٩١٣ ، الدفاع عن امتيازات الدولة ، خففت من غلوها ضد الكنيسة فوضعت جانباً القوانين التي تتعلق بالكنيسة وعزفت عن فكرة فصل الدين اساس السياسة التي رسمتها للمستقبل ، وجاءت تدلل عن استعدادها التام للتخلي الناجز عن العلمنة التشريعية ، التي عمل بها ووضعت موضع التنفيذ ، منذ عهد قريباً .

والبابا بيوس الحادي عشر الذي عمل سنتين سفيراً بابوياً في بولونيا عند تأسيس هذه الدولة وخلال حربها مع روسيا ، والذي بعثت فيه تجربته هذه وخبرته الواسعة ، الرعب من البلشفية ومن الافكار الثورية التي تحملها ، استن سياسة عقد معاهدات بين الكنيسة والدول التي تضمن للكنيسة امتيازات جزئية ومنافع محترمة . فمقد ١٥ معاهدة دينية تنائية للطرف ، بين ١٩١٩ - ١٩٢٩ تم عقدها بين ليتونيا وبافاريا ، وبولونيا وفرنسا وليتوانيا وتشيكوسلوفاكيا ،

والبرتغال وايطاليا ورومانيا . وعلى الاجمال ، تعكس هذه المواثيق ، ولو بصورة ضمنية على الاقل ، بعض احكام الحق القانوني ، كما ان بعض هذه المعاهدات يحمل النص الحرفي للحق القانوني . وتوجب اعتماده والتقيده لدى الاقتضاء ، و « يرجع الى نص الحق القانوني بالذات في كل شرح او تفسير يعود للمؤسسات الدينية » فالاساقفة يسميهم البابا بعد استشارة شهيكية للحكومة المختصة فتقطعهم الدولة ملكاً كنسياً بشكل وقف او بشكل معاش تدفعه لهم الدولة ، وتُعفى مباني العبادة من كل رسم ، وكذلك الكليريكيات والاسقفيات كما يُعفون من الخدمة العسكرية ، وتؤمن لهم الدولة كل سلطة في سبيل تنفيذ احكام الحاكم الروحية الصادرة بحق الكليريكيين الذي يجري ، لسبب من الاسباب ، فصلهم من الخدمة او طردهم من السلك ، كما تعترف السلطة الزمنية ، بمعقود الزواج التي تعقدها الكنيسة وبشكل ما يترتب على هذه المعقود من تبعات قضائية ومسؤوليات كنسية ، وتأمين حرية التعليم الديني مع مراقبة الاساقفة للتربية الدينية والادبية في المدارس الرسمية ، وحق تأليف الجمعيات والرهبانيات الدينية ، الخ . وقد رأت هذه السياسة تمامها وإكمالها باعادة التمثيل الفرنسي بدرجة سفير لدى الكرسي الرسولي ، وكما تمت المصالحة مع الدولة الايطالية بعقد معاهدة اللاتران ، عام ١٩٢٩ ، هذه المعاهدة التي اعادت ايطاليا الى الله كما اعادت الله الى ايطاليا ، كما انها اعترفت بدولة الفاتيكان . فالدولتان الاوروبيتان اللتان ذهبتا بعيداً في سياستهما المناهضة للاكليروس ورجاله ، اتتا بالدليل القاطع على التنكر لهذه السياسة وعلى شجبها .

وتمثل الكنيسة في اميركا ، سواءً أكانت بروتستانتية ام كاثوليكية ، قوة محافظة لا يستهان بها وتتعاطف ، الى حد بعيد ، مع الحكومات الشرعية في اوروبا ، لا سيما مع الفاشية ثم تعاطفت ، فيما بعد ، مع نظام فرنسكو في اسبانيا وسالازار في البرتغال ، وهذه الكنائس تحرص على الظهور بتمسكها الشديد بالقومية الاميركية وبمثالية قنبد كل حركة اصلاحية اجتماعية يشتم منها بجافاة اميركا او تخرج عن الطابع الاميركي او تمس من قريب ، او بعيد ، نظاماً سياسياً يقوم على مبدأ الكسب المشروع .

ان تعاضم نفوذ المؤسسات النظامية القائمة ضمن طبقة العمال
ازمة الديمقراطية الليبرالية والقوة التي حققتها الثورة الشيوعية الممديّة ، أدّت الى تطورات جذرية داخل النظام الديمقراطي الليبرالي . فطالما تعاقب على الحكم احزاب محافظة مهما كانت شكلها ولونها ، متفقة فيما بينها رأياً ونظراً حول المبادئ الاساسية العامة ، اي حول البنين الاساسي للمجتمع البشري ، كان من الطبيعي جداً ، وأيم الحق ، ان تقتناب هذه الاحزاب على الحكم دون ان تخشى الواحدة منها اية مفاجأة او ان توجس شراً من موقف الاخرى التي تحمل محلها في الحكم ، بأن توجه ضربة قاصمة لنظام الملكية . اما الآن ، ولم يُعد امامنا حزبان من نوع او جنس واحد ، بل نحن امام طبقتين متعاندتين متضادتين ، اما الآن ، ولم تعد الطبقة العمالية لتقنع باصلاحات جزئية لتحقيقها تدريجياً ، بل تحاول ان توسع مفهومها

لديموقراطية ولإبادة العامة بحيث تطال المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، وان المطالبة بإصلاح اجتماعي يمكن ان يتم بقوة متنامية . فالوضع الجديد وما يكتنه من احتمالات مزعجة يؤلف خطراً يهدد في التصميم النظام الاجتماعي القائم ... فالتوتر اخذ يشتد ، كما ان الطبقة الحاكمة ازدادت تصلباً في تحفظها وتخوفها ، للوقوف في وجه كل اصلاح يتناول الاساس . فهذه الهيئات تتغلى عن الاساليب التقليدية التي اتبعتها لترغم الحكومة على انتهاج سياسة تأخذ على نفسها الدفاع عن مصالحها . ففي بلد هو موطن النظام البرلماني الامثل ، راح عضو اشتراكي معتدل ، هو هارولد ج. لاسكي ، يتساءل ، بعد ان وعى حقيقة هذا التناقض ، ما اذا كان بالامكان ، التوفيق بين الحركة العمالية التي ترمي الى ادخال تطوير جذري على الهيئة الاجتماعية وبين النظام البرلماني الذي تتناقض طبيعته وهذا التطور . ومن جهة اخرى ، فالمشروعات الاستثمارية الضخمة التي تشرف او تهيمن على الصناعات الرئيسية لها من القوة والطاقة وفيها من سرعة العطب ما لم يكن لها من قبل ، اذ ان ازدهار هذه المشروعات يتوقف ، قبل كل شيء ، على السياسة الاقتصادية التي تفتحها الحكومة ، والتي تستطيع ان تشجعها كما تستطيع ان تحد منها عن طريق التشريعات الجمركية والضرائبية والاجتماعية . والنظرية الليبرالية التي كانت تتمنى من قبل ألا تتدخل الدولة في الشؤون الاجتماعية والقضايا الاقتصادية ، عفا امرها الآن ، اذ اصبح من اللازم ، اليوم ، وضع الدولة في إطار مصالح الطبقات المتحركة وابقائها في هذا الإطار ، لاستثمار هذه المشروعات ولمراقبتها عن كثب .

تقرية شؤون المشروعات الكبرى
تحت تصرف المشروعات الكبرى ومصلحتها الرئيسية اليوم ،
امكانات عمل لم تكن لتتوفر لها من قبل على هذا النحو من القوة .

وبين الهيئات الضاغطة ، الهيئات الوسيطة التي تدافع عن مصالح اعضائها لدى الحكومات وهي هيئات قوية النفوذ بفضل ما لديها من وسائل التأثير والاعراء ، وبفضل ما لها من قوة في الانتخابات ، باعتبارها المرجع الاخير الذي تعتمد عليه الادارات العامة عندما تود الحصول على معلومات فنية دقيقة ، لوضع تعريفات جمركية جديدة ، او لتحديد اسعار الحاجيات - وكلاهما مشكلتان لعبتا دوراً كبيراً في السنوات الاخيرة . وهذه الاقلية (الاوليفارشية) التي تتحكم بالشؤون الاقتصادية العليا ، لا توجس شراً على مصالحها ولا تخشى بأساً من الدولة ، لما بينها وبين الدولة ، « من اواصر وروابط صميمة (بعضها يتسم الى حد بعيد) بالسرية والحفية ، لا سيما ، كما جاء في تعليق للسيد ج. بيرو ، « والصحافة بأجمعها تقريباً باستثناء من احتفظ منها ببعض الجرأة والشجاعة ، تقع مباشرة او مداورة تحت اشراف هذه القوى التي طالما نعمتوها : « بالاخويات الاقتصادية » .

تنظم الاحزاب وتطور
بالحزب ، وهذه الاجراءات التي اتخذت ، خلال الحرب ،
لتنمية العنصر التنفيذي الضالع بمسؤولياتها ، ولتوسيع من نطاق صلاحياته ، اي نقل السلطة

الفعلية التي تتمتع بها الهيئة الانتخابية ، الى البرلمان على ان يتغلب عليها للحكومة ، وهو اسلوب اخذ يزداد ويتسع . فالتنظيم الحزبي اخذ يرتدي طابعاً يتسم بالتصلب ويتلبس بالمركزية ، وبذلك يضيف تأثير المناصرين على من يبدى دقة الامور ، بينما يصبح من يبدى العنصر التنفيذي ، على عكس ذلك ، كلى القدرة والسلطة : ففي بريطانيا مثلاً ليس من امل قط للمرشح المنفرد بالنجاح او لتجديد انتخابه وبعد ان يجري انتخابهم ، يخضع النواب ، ومعظمهم فكرة يعينهم رؤساء الحزب او اللجان المختصة ، عن طريق الاختيار ، في معظم الاحوال ، الانضباطية صارمة ، آمرة تراقب ، عن كثب ، حضورهم الجلسات ، وتصويتهم (بواسطة حامل السوط في مجلس العموم) وبذلك يصبحون آلات اوتوماتيكية في عملية التصويت ، ورئيس حزب الاكثرية في المجلس يصبح بصورة اوتوماتيكية ، بحكم الاكثرية التي تسانده ، رئيساً للحكومة ويرتبط مصيره بمصير المجلس ، اذ لا يمكن قلبه الا عن طريق انتخابات جديدة . فحق حل المجلس لم يعد يلعب في عملية تحكم يشتد حولها الخلاف بين الحكومة والمجلس بل يجب الرجوع فيها الى استفتاء شعبي أو اجراء انتخابات عامة في ظروف ملائمة للأكثرية . وفي المانيا ، يأتي تنظيم الاحزاب اقل مرونة وطواعية منها في دول اخرى . فنظام التمثيل النسبي الكامل يعطي كل حزب عدداً من النواب يتناسب وعدد ناخبيه ، في المجلس ، وعدداً من الوزراء ، يتناسب وعدد نوابه ، وفي الرايخ ، عدداً من الوظائف الادارية يتناسب واهمية الحزب . وهكذا نرى الحكم فيها يتقاسمه ، في الواقع ، عدد من الهيئات والمنظمات المتنافسة تمثل بمندوبين تختارهم ليتولوا باسمها ، مراكز في الحكم والوظائف الادارية . والمرشحون للانتخابات يجري انتقاؤهم نهائياً من قبل لجأت إدارية ، تتدخل في كل قضية هامة تعرض للبحث ويتعمق القطع بها ، في مفاوضات سرية تخضع للمساومات والمناقشات المحتدمة . ان عدم توفر اكثرية ثابتة يؤمن النفوذ للمصالح الاقتصادية الكبرى الكلية القدرة كما يقوي جانب ادارة تبقى امينة وتستجيب لتقاليد السلطة المرعية .

ومن جهة اخرى ، فالمشاغل المعقدة التي يترتب على الحكومات البت فيها ، والاضطرار لاتخاذ الحلول المرتجاة ، ومركزية التسهيلات التي توفرها الطائفة والتلفون والراديو للاعلان ولنقل الاوامر والتعليمات ، كل ذلك وسع كثيراً منذ الحرب من نطاق تبعاتها . فالمجلس والهيئات الاستشارية التي عليها ان تواجه الحلول التي تقتضيها مشكلات تقنية حادة ، كثيراً ما حال دون اعطاء الحل السريع المرجى ، اذ ان تناقل الآلة وضعف مردودها كان من بعض نتائج انتقال سلطة القطع او الجزم . وهكذا نرى جانباً كبيراً من سلطة المجلس الاساسية تنتقل اما الى ايدي الادارة ، واما الى العنصر التنفيذي في الحزب ، بعد ان قويت سلطته بمجرد اعتماده المتزايد على الخبراء الذين يتحكم بهم .

ففي بريطانيا العظمى تركزت السلطة التنفيذية ، بالفعل ، بين ايدي فئة ضئيلة من الوزراء ، عندما يكون على رئاسة الوزارة شخصية قوية ، كما كانه لريد جورج مثلاً . فهو الذي يتخذ في

الغالب القرارات المتوقعة اتخاذها . ان تشعب هذه المسؤوليات وتعقدها وتشابكها المربك قضى بأن يحيط نفسه بعدد من الدوائر والمصالح تؤلف نوعاً من امانة سر الدولة ، تتألف من خبراء وفنيين يتولون درس المشكلات العارضة التي تدخل ضمن اختصاص وزارة ما من الوزارات ، تولى رئيس الوزارة استقلالاً واسعاً عن زملائه في الحكم ، الامر الذي سوغ للقانوني البريطاني المشهور رمزي موير ان يتكلم عن « دكتاتورية الوزارة » في انكلترا .

اما في فرنسا ، فقد وسعت السلطة التنفيذية ، من نطاق سلطتها ، بالرجوع الى المراسم التشريعية ، بعد ان يحول المجلس الحكومة ، سلطة التشريع في موضوع او مواضيع لا تستطيع او لا ترغب الاكثرية تحمل مسؤوليته . ففي عام ١٩٢٤ و ١٩٢٦ ، تحولت وزارة بوانكاريه ، اتخاذ الوسائل التي توفر على البلاد مليار فرنك ، عن طريق الاصلاحات المالية في البلاد ، وتبسيط المعاملات الادارية براسم اشتراعية يقرها مجلس الوزراء . وهكذا يتغلب البرلمان عن صلاحياته للوزراء ، اي للحكومة ، والمراقبة التي يجرها فيما بعد تأتي ضعيفة ان لم نقل لا تأثير لها .

والدولة التي تتخبط في خضم المشكلات التي خلفتها الادارة العامة وتفوقها المتصاعد الحرب وراءها ، نرى الادارة فيها تتخذ المزيد من النفوذ وعظم الشأن ، من جراء تزايد مداخلات الدولة وتعقد تنفيذ القوانين ، الامر الذي يفرض قيام هيئة من الموظفين المتخصصين والتقنيين المجهزين . والحال ، فالادارة العليا تؤخذ من بين الطبقات الموجهة عن طريق الاختيار المعلن . وهكذا نرى في انكلترا مثلاً انه لم يعد من الممكن أخذ كبار موظفي الادارة الا من خريجي الجامعات الارستوقراطية : كابتن واكسفورد وكبريدج . اما الباقيون فيؤخذون من بين الطبقة البورجوازية العليا بحيث تستطيع البلاد ان تصون ما عرفت به من روح محافظة تعتمد المعاهد الرسمية العليا على تغذيتها والترسيخ لها في النفوس . وفي فرنسا ايضاً ان اعضاء الهيئات الادارية العليا ، كالتفتيش المالي ومجلس شورى الدولة الذي يلعب دوراً كبيراً في اعداد القوانين وفي تفسيرها وشرحها وقطبيتها عن طريق المذكرات الادارية العامة ، يؤتى بهم عادة من المعين نفسه اي من اوساط البورجوازية العليا ، كما ان عدداً كبيراً من موظفي هذه الفئة ينتقلون للعمل في المصالح الخاصة . ولم يجر اختيار هؤلاء الموظفين عن طريق صلاتهم العائلية او عن طريق صداقات خاصة ، للدفاع عن مصالح الطبقات الحاكمة . تضامناً مع طبقتهم او احتراماً لتقاليد فئتهم . فهم يقومون ، من حيث يدرون او لا يدرون ، تحت ضغط الهيئات الاقتصادية المعنية ، اذ منها يستمدون ، على الغالب ، المعطيات الفنية التي يحتاجون اليها ويعتمدون عليها في تخطيطهم .

في إطار الحضارة الديمقراطية حيث للجماهير مثل هذا الدور العظيم الرأي العام والصحافة
الشأن ، فالمصالح التي تحرك الأحزاب وتوجه الحكومات ، هي نفسها المصالح التي تحرك الرأي العام ، عن طريق الصحافة . فالجهاد الذي قامت بأمرة الصحافة

خلال القرن التاسع عشر لتأمين ما تحتاج اليه من حرية لم يكن سوى هراك ضد السلطات العامة يرمي للدفاع عن حرية هذه الصحافة ، من تعديلات الحكم . وقد ظهر خطر آخر على الصحافة ، منذ عهد بعيد ، جاء هذه المرة من « ارباب المال » الذين يتوفر لهم وخدم ، خارج الحكومة والاحزاب القوية ، موارد جسيمة لا بد من توفرها لإنشاء وسائل إعلامية يُرغب فيها . « فصناعة الرأي العام » ، أصبحت اليوم ، صناعة كغيرها من الصناعات القائمة ، وبذلك أصبح أرباب الجرائد ، رجال اعمال تعيش اعمالهم وتردهم من الاعلانات توزعها الشركات التجارية ، والصناعية الكبرى . والحال ، فالجريدة تكلف اكثر مما تدّر على صاحبها . فالجريدة التي تباع بفلس (بنى) في انكلترا والتي لا تدّر على الناشر سوى $\frac{1}{4}$ الفلس ، تكلف بالفعل ، ما لا يقل عن فلس وربع . ولذا وجب ان نبعد عن الجريدة كل ما من شأنه ان يفتقر المشركون ويقصي عنها الاعلان ، اذا لم نشأ الادارة ان تتعرض لصعوبات ومشاكل مالية . وهكذا يتحدد استقلال الصحيفة ، إلا ان تأثير الفئات الضاغطة او الفئات المؤثرة مع تأثير الاعلان ، يلحقان بعض الضعف بهذا الاستقلال . فعملهم الموهن او المعطل يقوم على الأخص ، بالاحتفاظ ببعض الاخبار او بالتقليل منها ، حتى إذا ما رفضت الجريدة الانصياع لرغبة هذه الفئة ، حرمت من الاعلان فيها فتقل مواردها ويتهددها الافلاس . وهذا ما أصاب بالفعل صحيفة « شاتها توغا » الاخبارية ، التي تأسست وماشت مشروع وادي تنسي ، والتي اوقلت أبوابها عام ١٩٣٩ بسبب قطع الشركات الكهربائية الخاصة ، الاعلان عنها ، لمعارضتها لمشروع الرئيس روزفلت .

وهذه الصناعة - صناعة الصحيفة - كغيرها من صناعات العصر ، تتركز وتتركز الى الاحتكار والتخصص . هنالك اتحادات احتكارية تملك : الجرائد اليومية والاسبوعية ، كما تملك الجرائد المصورة واثباتاً جرائد ذات لون سياسي معين . ففي كل البلدان تؤلف الصحافة عملية تجارية كبرى . فهي تحتل في انكلترا المرتبة الثانية عشرة بين الصناعات البريطانية ، اي انها تأتي قبل بناء السفن . فالدايلي نيوز في نيويورك تسحب مليون نسخة وربع المليون من كل طبعة تصدرها اي ما يوازي سحب كل صحف نيويورك مجتمعة . ففي عام ١٩٣٠ ، كانت عشر جرائد يومية بريطانية ، تسحب ٩ ملايين نسخة ، منها مليونان لصحيفة الدايلي ميرالد والدايلي اكسبريس . وجرائد يوم الاسد كجريدة نيوز اوف ذي وارلد ، والشعب ، كانت تطبع ٣,٧٥٠,٠٠٠ و ٣,٠٠٠,٠٠٠ نسخة وكل صحافة انكلترا موزعة بين سبع فئات جبارة ، منها فئة هرمزورث باسم اللورد نورثكليف واخيه اللورد روثمور ، وفئة اللورد كمروز وفئة اللورد كسلي وفئة وستمنستر التي تضم ٣٦ صحيفة ، وصحف المقاطعات التي تشرف عليها أسر تونري وبيرسن ، وفئة اودهامز التي تتعهد نشر جرائد حزب العمال . وعلى نسبة مختلفة ، هنالك مثل هذا التركيز في البلدان الأخرى . ففي كل بلد ، تملك الاستثمارات الكبرى مباشرة ، جرائدها ولها تأثير حاسم على الاتجاهات والتيارات السياسية ، حتى ولا سيما على الجرائد ذات الطابع الاخباري . وتشدّ عن هذه القاعدة الصحافة اليسارية المتطرفة ، اشتراكية كانت ام شيوعية

وجريدة التيمس التي تولاهما بعد وفاة صاحبها اللورد نورثكليف عام ١٩٢٢ ، الميجور أستور الذي عرف ان يؤمن لها استقلالها بوضعها تحت اشراف خمسة امراء . وفي المانيا يقوم الاحتكار الذي يتألف من شبرل واولشتاين وستينز ... ، وهذا الاخير كان يشرف ، عام ١٩٢٠ ، على ٦٠ صحيفة ووكالة اخبار ، وعلى دار نشر ، وغير ذلك من المؤسسات .

اما في الولايات المتحدة بين ١٩١٠-١٩١٢ ، فالجرائد اليومية التي كان سحبها يزداد ١٢٥ ٪ ، هبط ٣١،٨ ٪ ، كما ان نسبة الجرائد التي تقوم فيها الصحافة على المنافسة ، هبطت ، في الفترة ذاتها من ٥٧ الى ٥٧،٧ ٪ كما انها اختفت او انقطعت في ٩٤،٣ ٪ من المدن التي كانت تصدر فيها ، اذ ان ١٤ من مالكي الصحف يشرفون على عدد من الجرائد يمثل ٢٥ ٪ من مجموع السحب اليومي . وهناك ٥٦ سلسلة غالباً ما تكون مرتبطة بمحطات إذاعية ، تشمل رؤوس اموال ضخمة . ففي سنة ١٩٤٠ ، كانت سلسلة هيرست تقدر بـ ٩٠ مليون دولار .

وهذه النزعة تبرز ايضاً في بريطانيا . اذ ان ٤٧ ٪ من جرائد الصباح التي كانت تصدر بين ١٩٢٠ - ١٩٤٥ ، و ٢٥ ٪ من الجرائد المسائية ، اختفت وزالت من الوجود . فمن اصل الجرائد اليومية التسع عشر التي كانت تصدر في لندن عام ١٩٣٩ ، كان ١٢ منها فقط لا تزال مستمرة في صدورهما ، عام ١٩٥٥ . كذلك في فرنسا ، حيث كان يصدر ٢٣٨ جريدة يومية عام ١٩٣٩ ، فلم يبق منها على الصدور ، عام ١٩٥٣ ، سوى ١٦٤ جريدة لا غير . وفي باريس تناقص الى النصف عدد الجرائد اليومية في الفترة الواقعة بين ١٩٣٩ - ١٩٥٥ ؛ وفي المقاطعات هبط عدد الجرائد من ١٧٧ جريدة الى ١٢٣ ، وعلى هذه النسبة او المعدل ، قس باقي أنحاء العالم .

والاضطرار دوماً الى تخفيض نفقات اصدار الصحيفة وتأمين استثمار صدورها على نطاق تجاري واهلاني رابع ، يستدعي حتماً انتهاج وحدة المظهر والمحافظة عليه . وهكذا تكونت وكالات المراسلين وسلاسل توزيع مقالات قياسية ، يجري إعدادها وفقاً لخطط معين ويقتضي ظهورها فريقاً من المحررين بعقلية او ذهنية معينة ، وهي مقالات يجري التقاطها بعض الاحيان بالجهاز اللاقط او المسجل للاخبار اللاسلكية عن بُعد ، وهي طريقة تقتصد كثيراً من نفقات اصدار الصحف . ثم تتجه الصحيفة للصدور بنموذج معين ، من القاريء العادي ، اذ ان عدداً كبيراً من الصحف ينشر المقالات ذاتها والاخبار ذاتها والريپورتاجات ذاتها ، والصور ذاتها والرسوم الهزلية ذاتها ، والتعليقات ذاتها . وهي مركزية تؤدي حرية الصحافة في الصمم ، كما تؤدي الاستقلال في الخبر .

اما في المجال الفكري ، فالمكان المخصص للاعلان والذي يأخذ احياناً نصف الصحيفة في الجرائد الاميركية ، فالرغبة في ارضاء الجمهور الذي يفتش في جريدته ، عن وسيلة للتسلية والترفيه اكثر منها جريدة اخبار موضوعية ، ولذا فهي تخفض من الحيز المخصص للأخبار والمقالات العامة لتفسح مجالاً اكبر للأخبار المثيرة ، بعد ان يمن قلم التحرير في تشويقها وفي

اختصارها لتصبح من هذا اللون المرغوب فيه (ان جرائد اللورد نورثكليف ، نشرت بين ١٩١٧ - ١٩٢٢ ، خبرية مقتل لينين ٣٧ مرة) كما انها كانت تحرص على اخبار الجرائم والفظائع والاخبار التي تثير الفضول بين الناس ، والروايات البوليسية المسلسلة ، والصور الهزلية المتتابعة ، واخبار الألعاب والملاهي ، ومشكلات البريدج والشطرنج والكلمات المتصالبة ، . وضرورة استباق الغير على نشر الخبر المثير ، في اخبار طارئة قضاة الصحيفة الى نشر نصوص شوت او حرققت عن قصد عند نقلها ، او اخبار سابقة لأوانها لا تلبث الحوادث ان تكذبها (من ذلك مثلاً عدد خاص اصدريته احدى الجرائد الباريسية ، يوم ٩ ايار ١٩٢٧ ، حول وصول تنجسر وكولي الى القارة مع انها ضلّ في البحر ومات) .

فكما ان الصحافة هي مشروع استثمار صناعي وتجاري يتجه من الكبار ولا تمثل في اي مرحلة من مراحلها ، اي دور تربوي او اخباري نزيه ، فالصحافة التي تتجه من الصغار والتي راحت تزداد اهمية وشأناً ، تخضع ، هي الأخرى ، لاعتبارات تجارية . فهي تدعو لتمجيد القوة واللبطش ، وتمتدح السوبرمان وروح اللصوصية والمغامرات . فعملها المخلخل للأخلاق لا ينقص بشيء عن أثر الصحافة الماظفوية او الشمورية التي تصدر بعدد كبير من النسخ (٤ ملايين نسخة في الاسبوع ، خلال عام ١٩٥٥) ، فتلشر في المحيط النووي ، ادباً غلغلاً ، شديد التأثير على المشاعر والمواقف البشرية .

ولذا فالوصف الذي تركه لنا سيفريد ، عام ١٩٢٧ ، عن الصحافة الاميركية لم يفقد شيئاً من قيمته للآن ويمكن اطلاقه ، وتطبيقه على العالم اجمع :

« حشو الدماغ ، هي عملية موصولة في الولايات المتحدة . اذ ان لارباب المال من الوسائل المتنوعة ، والقدرة ما يمكنهم من اظهار الرأي العام بالشكل الذي يريدون ، فيخفون عنه ما لا يرغبون في كشفه له . ويتجهون به الى الموقف الذي يريدونه له من موضوع معين ، وبذلك يوقعونه في شباك لا منجاة له منها بحيث لا يعود يشعر بأي ازعاج قط » .

والطابع الرأسمالي الذي يطبع هذه الصناعة ، والتأثير الذي تتركه الصحافة بفضل الاعلان والدعاية التي تبثها ، بحيث لا يستطيع الافلات منها ، والمساعدات التي تلتاقها تضطر السواد الاعظم من الجرائد على التزام جانب الممتل والمحافظة وهو تأثير يتلبس الضغط والاكراه ، مع اشتداد الصراع الطبقي واهمية القضايا المطروحة للنقد .

في الولايات المتحدة الاميركية حيث قامت المشروعات الكبرى في الولايات المتحدة
على اسس دقيقة من التنظيم ، وحيث يساهم الناخبون ولا سيما الفقراء منهم على قدر ضعيف جداً ، كثيراً ما يقل عن ٥٠٪ ، وحيث جماعة الناخبين . مطواعة وجاهلة ، فتتظم الانتخابات واختيار المرشحين ، في المرحلة الاولى يتم على يدي قلة من الناخبين الثانويين . فالدور المهم الذي يمثله موجهو الحملة الانتخابية وزعماء الاحزاب ، يساهل كثيراً عمل المنظمات الثرية الناشطة التي هي دوماً على استعداد كلي لدفع الثمن بحافطة منها

على ما تتم به من امتيازات ومنافع ، ورغبة منها في انائها . ان وضع ولاية ديلاوير حيث تسيطر اسرة دوبون دي نور ، ومثلها ولاية مونتانا الواقعة برمتها تحت مراقبة شركة انا كوندنا لتعدين النحاس ، ليس بالوحيد . فالاغنياء الاعضاء في هذه الشركات هم الذين يتحملون نفقات الحملة الانتخابية ، ويمولون صندوق الحملة لدى كلا الحزبين المتنافسين . ففي حملة انتخابات الرئاسة عام ١٩١٢ و ١٩٢٨ ، ساهم في تمويل الحملة : ملون اغني اغنياء الولايات المتحدة ، وج . د . رو كفلر وايريني دوبون دي نور والفرد سلون وشركة جنرال موتورز وهارفي فايرستون ودومنيك غودريتش وغيرهم . ففي عام ١٩٢٨ ، كان عدد الذين جذبوا ترشيح الرئيس هوفر للرئاسة ٨٧٪ من الاسماء الواردة في قاموس الاعلام (من هو) في اميركا .

والكونغرس الاميركي يتعرض لضغط من قبل اصحاب المصالح المنظمة ، ليس فقط ابان حملة الانتخابات فحسب ، بل بصورة دائمة ، وذلك عن طريق الفئة الضاغطة المكلفة بعملية الضغط هذه . ولعدم وجود حزب العمال في البلاد يقوم بهذا الضغط النقابات العمالية التي كانت ضغطة خفيفاً قبل النهج الجديد ، اذا ما قورن بضغط اصحاب المشروعات الاستثمارية الكبرى . ونرى صورة واضحة من هذا كله ابان عهد الازدهار الذي رُفِر على البلاد بين ١٩٢٢-١٩٢٩ . فالحزب الجمهوري الذي يتولى الحكم ، آنذاك ، يستند رئاسة مختلف الدوائر الرئيسية ، الى كبار ممثلي المصالح الكبرى ولا سيما الى ملون إذ يعينه وزيراً للمالية الذي فرض على البلاد سياسة تخفيض الضرائب على الثروات الضخمة ، (بحيث ان مجموع ضريبة الدخل المنخفض من ٥٥ بالمائة ، عام ١٩١٩ الى ٥٠ بالمائة عام ١٩٢١ ، والى ٢٦ بالمائة في عام ١٩٢٩ .

في بريطانيا
تعطف بريطانيا ، في نظامها الانتخابي على المحافظين . فمن جهة ، يرمي الاقتراع الأحادي المنصب على مرشح واحد ، في دورة واحدة ، الى إعطاء الاكثريات البرلمانية الناجمة عن اقلية انتخابية ، فرصة تولى السلطة ، كما ان توزيع المقاعد النيابية على بعض الجامعات ، وعلى محلة الجيب في ما يسمى عند السيتي ، او يوقف على محل تجاري ، والاقتراع المتعدد ، وحق اقتراع النساء الذي أُقر عام ١٩١٧ لمن هن فوق الثلاثين (ولم يخف الى ٢١ الا في سنة ١٩٢٨) ، كل هذه المظاهر الشكلية ، هي في غالبية الأحوال ، لصالح حزب المحافظين في وجه حزب الاحرار وحزب العمال المنقسمين ، بحيث جاءت بالفشل كل الاقتراحات التي تقدموا بها لوضع حد لهذه الشواذات . وهكذا فمصادر السلطة لم تتغير قط بالرغم من التغييرات التي طرأت على البلاد . ففي انتخابات ١٩١٨ ، ثال المحافظون الذين التفوا حول لويد جورج ، ٤٨٪ من الاصوات واستأثروا بـ ٦٨ و ٣٪ من المقاعد . اما في انتخابات عام ١٩٢٢ ، فقد ثالوا ٣٨ و ١٪ من الاصوات و ٥٦٪ من المقاعد . وفي سنة ١٩٢٣ ، كان من جراء خسارة المحافظين ٥٠٪ من اصوات المقترعين ان تقدم ٨٦ مقعداً في مجلس النواب ، اي ١٤٪ و ربح حزب العمال ١٤٥٪ من الاصوات مما عدهم بـ ٥٣ مقعداً في المجلس (٨٦٪) . وقد طرأ تغير معاكس في

انتخابات عام ١٩١٤ ، اذ ان النسبة المئوية لاصوات المحافظين البالغة ٤٧٪ اعطتهم ٦٨٪ من المقاعد بينما نال حزب العمال ٣٤٪ من الاصوات و ٢٥,٦٪ من المقاعد . وعلاوة على ذلك ، ان اختيار أعضاء المجالس في بريطانيا ، يتم من بين الطبقة الارستوقراطية او من بين ممثلي المصالح المالية ويتمثلون فيها بمعدل كبير ، اذ ان اكثر من ١/٢ نواب المحافظين كانوا يشتمون الى اسر تحصل القاب شرف متوارثة ، وهم على الاجمال ، من خريجي المعاهد العليا الموقوفة على النبلاء (امثال ايتون وهارو) وهما أعلى المعاهد التربوية في انكلترا ومن اكثرهما اقتصاراً على النبلاء ، اذ قدما بين ١٩١٨ - ١٩٣٩ ، ما معدله ١٧,٥٪ و ٠,٧٪ من مجموع التمثيل النيابي . ان ٧٠ نائباً من أعضاء مجلس العموم ، عام ١٩٣٥ ، هم أعضاء في ٦٥٠ مجلساً ادارياً ، بينما الـ ٤٥٠ عضواً في مجلس اللوردات ، في فترة ما بين الحربين يتوزعون كما يلي : ٢٧٢ م من مديري شركات 'مفككة' ، و ١٠٦ يمثلون ٦٩ شركة تأمين ، و ٦٦ يمثلون ٤٢ مصرفاً و ٤٩ يمثلون الترسانات البحرية .

فهل من عجب ، بعد هذا ان يكون « معقل الرجعية » - السيتي - الذي شهر به لويد جورج من قبل وفضح امره ، وراء سياسة الانكماش المالي والرجوع الى عيار الذهب ، هذه السياسة التي اقترتها حكومة المحافظين ، بعد ان قضت على الاضراب العام الذي وقع عام ١٩٢٦ ، وجعلتها تقرر ، عام ١٩٢٧ القانون الذي صدر لمحاربة الروح النقابية ، واكثر من الامتيازات لرجال الصناعة وعارضت معاهدة واشنطن التي جعلت يوم العمل ٨ ساعات ووقفت وحدها في جنيف تنعم النظر في اقتراح رمى الى جعل اسبوع العمل ٤٠ ساعة .

فالانتخابات التي افضت الى فوز الحكومة الوطنية ، عام ١٩٣١ ، امنت للاستثمارات الرأس مالية الكبرى في البلاد ، عهداً من الطمأنينة لم تنعم بمثله منذ عام ١٩١٤ ، اذ لم يبق لحزب العمال من شأن يذكر بعد الهزيمة النكراء التي اصيب بها والانقسام القتال الذي آل اليه . فنذ الآن وصاعداً ، كل المراكز الاساسية ، هي وستبقى لامتد طويل ، في ايدي ممثلي المصالح الكبرى . فاتحاد الصناعات البريطانية هو الذي اخذ يرسم سياسة الحماية الجمركية التي سارت عليها الحكومة ، كما يضع هذا الحزب نفسه الخطوط العامة لهذه الاتفاقات الدولية التجارية التي تدخل فيها طرفاً الحكومة البريطانية ، والتي عقدت مع فرنسا ويلعب دوراً بارزاً في اللجنة الاستثمارية للجهارك التي من بين صلاحياتها تعديل التعريفات الجمركية دون الرجوع الى البرلمان . كذلك اخذت هذه اللجنة ، توسع ، اكثر فأكثر ، بعد عام ١٩٣٢ ، من نطاق هذه التعريفات ، وترسم سياسة مساعدة الصناعات والاعفاءات من الرسوم (٣٠ مليون استرليني في سنة) . فلا عجب ان تزداد الارباح التي قدرها كولن كلارك ، عام ١٩٢٩ بـ ٣١,٦٪ من الدخل القومي في البلد الأم ، و ٢٩,٢٪ عام ١٩٣٢ ، ليصبح في سنة ١٩٣٥ ، ما معدله ٣٤,٥٪ .

ان وجود هذا الحشد الكبير من صفار المستثمرين والمهنيين وصفار التجار في فرنسا والصناعيين الذين يؤلف المجتمع الفرنسي ، هو وراء عدم استقرار السياسة الفرنسية واتجاهها المستمر نحو اليمين . في هذا الصراع التقليدي بين اتحاد احزاب اليمين واتحاد احزاب اليسار ، كانت الطبقات الاجتماعية سر قوة اليسار ، الا ان الاوضاع الجديدة التي اطلت على الحياة الاقتصادية ، جعلها حياة قاسية صعبة . فواجهة لقوى اليمين التقليدي المعتمد دوماً على الكنيسة والمستند الى كبار الموظفين والتبلاء والبورجوازية الصناعية العليا والاطراف المالية والمصرفية ، انصرفت جهود الفلاحين وصفار الملاكين ، والمستثمرين وهؤلاء الصناعيين والتجار الصغار والمتوسطين للمحافظة على استقلالهم الشخصي والاقتصادي . فهم يشجبون بشدة الروح الثورية بالذات التي تجيش في صدور كبار رجال الاعمال : كالمركزية والتنظيم العلمي الدقيق للانتاج وانشاء مشروعات استثمارية متعددة الفروع والوكالات وغير ذلك ، ويرغبون الى الحكومة ان تحميهم من المنافسة الاجنبية . الا انهم من جهة ثانية هم محافظون ولا يحبذون كثيراً المستجدات ويعارضون وضع تسريع اجتماعي يعتبرونه سخاء في غير محله وتبذيراً لا مبرر له . ولذا فليس من السهل لديهم ان يتحالفوا مع طبقة عمالية تتشدد في مطالبها وتلحف فيحدث من جراء هذا ضعف في امكانيات العمل لدى اليسار المعروف الذي كان يتألف من تحالف الطبقات الوسطى ومن العمال بقصد مهاجمة « الكبار » والدفاع عن « الصغار » . وهكذا لم يعد اليسار متجانساً امام اليمين الذي نجح بيسر في تأليب كل احزاب البورجوازية . وعندما تأخذ الاجراءات المتخذة ضد رأس المال بتهديد التوازن في صلب الموازنة ومعدل القطع او الدخل ، وعندما يخشون « محكة التفتيش الامبرية » ، وعندما قلوح في الافق خطر الاضطرابات العمالية ، تعتمد آنئذ الطبقات الوسطى التي تتألف منها صفوف الحزب الراديكالي ، الى الانحياز لجهة اليمين ، فالأكثرية التي صوتت مع اليسار ترى اليمين يعود الى الحكم . وهكذا فالحالقات الانتخابية التي تمت عام ١٩٢٤ و ١٩٢٢ و ١٩٣٦ تنحط عندما يتعلق الامر بتأليف الحكومة . الا ان الراديكاليين الذين يؤلفون الجناح اليميني في كل اكثرية يسارية والجناح اليساري في كل اكثرية يمينية ، يدخلون فعلاً في كل حكومة بحري تشكيلها .

وهكذا تتجلى امامنا واضحة ، استمرار التغيرات التي تطرأ على السياسة الفرنسية ونفهم كيف ان اليمين الذي كان يستبعد من قبل ، في كل حكومة تشكل ، هو الذي كان يتولى الحكم خلال معظم هذه الفترة ، مع مجلس الكتلة الوطنية التي انتخبت عام ١٩١٩ ، والتي تألفت من ٤٣٧ عضواً من احزاب اليمين من اصل ٦١٣ عضواً ، ومن المجلس الذي تم انتخابه عام ١٩٢٨ بأكثرية من اليمين ، حتى ومع مجلس كتلة اليسار الذي انتخب عام ١٩٢٤ ، عندما راحت المصارف في البلاد ترفع عام ١٩٢٥ ، جدار الفضة في وجه حكومة هريو وجاءت بيوافكاره الى الحكم .

وبالرغم من الازمات الوزارية التسع عشر التي وقعت خلال السنوات العشر الاخيرة ،

تبرز للبيان صفة الاستقرار . فالانتخابات التي جرت عام ١٩١٩ تحت وطأة الخوف « من الرجل الحامل سيفاً بين استانه » ، وفي ظل نظام تمثيلي نسي هجين ، تقارب من احزاب اليمين قسم من الراديكاليين الذين اقلقتهم الاضطرابات العمالية ، بينما انقسم اليسار على نفسه وفي عام ١٩٢٤ ، امن القانون الانتخابي الذي جاء باكثريتين : الاكثرية المطلقة والمعدل الاكبر الى احزاب اليسار ، اكثرية مجلس النواب ، مع ان اتجاه اصوات اليمين نحو اليسار لم يزد على ١/٣ لا غير ، كما ان تشكيل الحزب الشيوعي حول عن التجمع اصوات اقصى اليسار . واعادت الانتخابات التي جرت عام ١٩٣٠ التعادل تقريباً بين الكتلتين ، اذ فالت احزاب اليسار ٥١٠٦٣ بالمائة من الاصوات ، بينما فالت احزاب اليمين ٤٨٠٣٧ ٪ ، اذ كان بين الذين صوتوا لليسار مليون مقترح من بين الشيوعيين ، وهي نسبة لم تأت بكبير فائدة ، اذ لم ينل الحزب الشيوعي اكثر من ٢٠٣ ٪ من المقاعد لقاء ١١٠٣٨ ٪ من اصوات المقترعين . ان احتفاظ اليمين بمرشحيه امن نجاح ٦٧ نائباً من احزاب اليمين او من الوسط في الانتخابات ، في الدورة الانتخابية الثانية ، كما ان ٤٠٠٠٠٠ من المقترعين عادة للحزب الراديكالي ، تمردوا على ما عرف من انضباطية تقليدية في الحزب الراديكالي الجمهوري ، اذ إلتفتوا ، في الدورة الثانية ، حول مرشحي الوسط ، وامنوا بهذه الحركة نجاحهم .. وهذه النسبة التي عادت ٥ بالمائة من الاصوات هي التي لعبت دوراً حاسماً وجعلت كفة الميزان تميل نحو اليمين .

كثيراً ما عرفت المصالح المركزية الكبرى ان تفرض ارادتها اما رأساً او بالمدافرة وذلك لتحكمها بمقاييد الحياة الاقتصادية في البلاد ، واحياناً بالاغراء . وقد اتضح من تحقيق اجري عام ١٩٣٢ « ان ٩٠ شخصية تحتل ٧٣٥ مركزاً ادارياً ، في عدد من الشركات صاحبة الشأن ، منها ٢٧٧ في شركات التأمين والضمان و ١٨٠ في المصارف المالية ، و ٥٤ في ادارة شبكة الخطوط الحديدية ، حظيت بمقاعد في المجلس النيابي » . ويلاحظ ج . بيرو بكل دقة ، ان ممارسة الحزب الراديكالي الاجراءات الاشتراكية ورفضه تبنيها يجب ردها ، في الدرجة الاولى الى « عجزهم عن مجابهة القوى المصرفية الكبرى دون ان يعرضوا للخطر ، متانة الفرنك » . ثم اضاف قائلاً : « ان العداء الكامن ، الذي يحمله هذا الحزب عندما طرح على بساط البحث امر تأميم شركات التأمين » دكا لحصن منيع من حصون الرأسمالية الكبرى ... انما يدل على ان كل شيء قد دبره المعنيون بالامر في حينه ، للحوول دون اتخاذ قرار بهذا الشأن ، . وقد فرضوا ارادتهم بعد نشوب الازمة الكبرى ، عن طريق الابقاء على معادلة الذهب ، لمدة طويلة ، بعد هبوط سعر الدولار والجنيه الاسترليني ، وعن طريق سياسة انكماش مالي صارمة ، والصمود في وجه اسعار الصناعات المتكثفة كصناعة الفلزات والمعادن والماصيل الكيماوية ، بعد ان وصل الى الحكم حكومة الجبهة الوطنية للوقوف في وجه هذه الاصلاحات الاجتماعية ومشروعات مكافحة الفس في الضرائب وجبايتها ، وتأسيس ديوان مراقبة القطع وتهريب رؤوس الاموال الى الخارج واختزان النقد الذي سيفضي في نهاية الامر

الى سقوط الفرنك ، وبارتفاع اسعار المصنوعات المتكثلة الذي افضى الى تفشيل سياسة مقاومة انكماش النقد . وقد امتنعت المصارف من شراء سندات الخزينة التي اصدرها فنسان اوربول وبلوم ، عام ١٩٣٧ ، كما فعلت مع هريو عام ١٩٢٥ ، وفي سنة ١٩٣٨ ، فرض مجلس الشيوخ وجوب الرجوع الى الاساليب المالية التقليدية ، بعد ان تولى مقدرات وزارة المالية جورج بونيه وبول رينو .

في ايطاليا حيث ضعف التجربة الديمقراطية أدى الى شل
ايطاليا تستعين بعدم الشرعية النظام النيابي ، وحيث الأزمة المالية أفضت الى ثورة عارمة قام بها معاً الفلاحون والعمال ، رأت الطبقات الموجهة التي أسقطت في يدها ، ان تستعين بالقوة والعنف ، محافظة منها على سيطرتها واختارت لها نظاماً دكتاتورياً . فالانتخابات الأولى التي جرت في تشرين الثاني ١٩١٩ على أساس الاقتراع النسبي سجلت فوزاً حاسماً للحزب الاشتراكي الذي قال ١,٨٠٠,٠٠٠ صوت وفاز به ١٥٧ مقعداً ، وللحزب الشعبي الكاثوليكي الجديد الذي تأسس بموافقة الكرسي الرسولي وتشجيعه ، على يد راهب يدعى دون لويجي ستورزو الذي قال ١,١٠٠,٠٠٠ صوت و ٩٩ مقعداً . وهكذا توفرت للاشتراكيين ولحزب الشعب اكثرية كبرى وقفت في وجه احزاب اليمين والوسط التي كان لها ٢١٥ مقعداً في مجلس النواب . إلا أن مشاريع اصلاح الزراعي التي وضعها الحزب الاشتراكي ، والاضرابات المتكررة ، واحتلال العمال للمصانع بعد ان عجزت حكومة نيني عن الوقوف بوجههم ، كل هذه العوامل سببت القلق للبورجوازية الصناعية وللكبار الملاكين . ولما أسقط في ايديهم استنجدوا بموسوليني الذي عرض عليهم مشروعه الديماغوجي الذي تميز بمعدائه للرأسماليين وللتأميم وعرف بروحه الوطنية ، فأخذ على نفسه شل حركتهم ثم القضاء على خصومهم بالشدّة والعنف . وراح الحزب الفاشستي الصغير يحشد حوله ليمّا من الأنصار والمغامرين والماعولين عن العمل واخذ يشن بهم حملات تأديبية ويقوم باعمال الحرائق والقتل ويرتكب ضد أصحاب الأجور والفلاحين أعمال وحشية فظة وضد المنازل الشعبية والبلديات المعروفة بروحها الاشتراكية ، ومنظمات الممل والتعاونيات ، الأمر الذي أدى الى قتل المشرات وإصابة عدد يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ شخص ، ونهب بضع مئات من البيوت بمؤازرة الجيش النظامي والبوليس والحكومة التي كانت تتولى عزل او نقل الموظفين الذين يقاومون هذه الاعمال . فعمت بذلك الفوضى صفوف الاحزاب والنقابات العمالية ، ثم كشف عن طابعه الرجعي عندما راحت النقابات الفاشستية تعمل ليس لتعطيل الاضرابات فحسب بل ايضاً تحاول إلغاء الاتفاقات والعقود المتعلقة بالأجور ، وغير ذلك من هذه الارتباطات الجماعية الخاصة بالعمل .

وقد انضم الفاشيست الى الكتلة الوطنية التي تألفت من المحافظين والأحرار وكبار الملاكين العقاريين . وفي تموز وآب ١٩٢١ طُلب الى عمال مناجم الفحم الذين أعلنوا الاضراب ، الرجوع عن اضرابهم والعودة الى العمل تحت طائلة التعرض للضرب بالهراوات ، والموجة الاخيرة من

تهديم منازل العمال في اكثر من ١٥٠ محلة ، مهدت الطريق أمام موسوليني « بالسير على روما »
ثم راح يتفارض مع زعماء الحزب البورجوازي والأسرة المالكة ، بينما امده الجيش بالسلحة
والعتاد الحربي وكلفه الملك بتشكيل حكومة جديدة .

شهدت المانيا في اثر أزمة ١٩١٨ - ١٩١٩ ، احزاب اليمين تشدد من قبضتها
في المانيا وتستولي على الحكم . تألفت الحكومات الاولى من الاحزاب التي شكلت
« حلف ويمار » ، اي من الاشتراكيين والوسط والديموقراطيين ، تحت سيطرة الحزب
الاشتراكي .. ولم يلبث هذا الحزب ان فقد تبعاعاً برئاسة الحكومة كما فقد ام الوزارات في
الحكم . فالكاثوليك ، منذ ١٩٢٠ ، والديموقراطيين منذ ١٩٢٢ ، يتوالون على الحكم في البلاد
وتوصلوا في نهاية الشوط ، الى التخلص من الاشتراكيين الديموقراطيين . وهذه النجاحات التي
حققتها احزاب اليمين ظهرت للعيان بوضوح ، عندما توفي عام ١٩٢٥ ، الرئيس ايبرت ، وراح
حزب اليسار يوزع اصواته بين المرشح الشيوعي لرئاسة الجمهورية ثلمان (الذي قال اكثر من
مليون صوت) وبين الكاثوليكي ماركسي (الذي قال ١٣ و ٧٠٠ و ٠٠٠ صوت) . الا ان كل
الاحزاب العمالية تكتلت واعطت اصواتها (١٤ و ٥٠٠ و ٠٠٠) للمرشال المسن هندنبرغ ، من
أشد انصار الملكية في المانيا الذي يحسم في شخصه الروح العسكرية البروسانية ، والذي كان
مه الأكبر إعادة تسليح الرايخ . إلا انه لم يلبث ان اصبح العوبة بين يدي حزب اليمين .
وتعاقب على الرايخ ، بين ١٩٢٠ - ١ٹ٣٠ ، سبع عشر حكومة قامت على أساس تحالف بين
الاحزاب . إلا ان ما اصابها من عجز ومن انقسام ، والدسائس التي حيكت حولها ، وتكالب
الاحزاب بعضها ضد بعض ولا سيما حزب الوسط الكاثوليكي الذي بعد ان كان لمدة طويلة
حليف الاشتراكيين ، داعياً لتوطيد الديموقراطية في البلاد ، أخذ يتقرب من الوسط ، عودة
منه للعمل بالنظرية العقائدية ، مما أدى الى الانتقاص من قيمة النظام البرلماني ، وخلقة هذا
النظام « الغليظ الخالي من كل عقيدة » . وبعد عام ١٩٢٨ ، واستعالة حصول الحكومة على
اكثريه تعضدها وتساندها ، أطل علينا نظام حكم رئاسي . فعلى غرار المقاطعات المستقلة إدارياً
التي تنعم كل واحدة بحكومتها الخاصة وبرئاستها الخاصة ، عرفت المانيا ٧٠ وزارة مختلفة ،
و ١٩ مجلساً نيابياً ضمت جميعها ٢١٤٨ نائباً ، تميزت كل منها بخصومات ضيقة صغيرة على غرار
ما كانت يجري في المانيا .

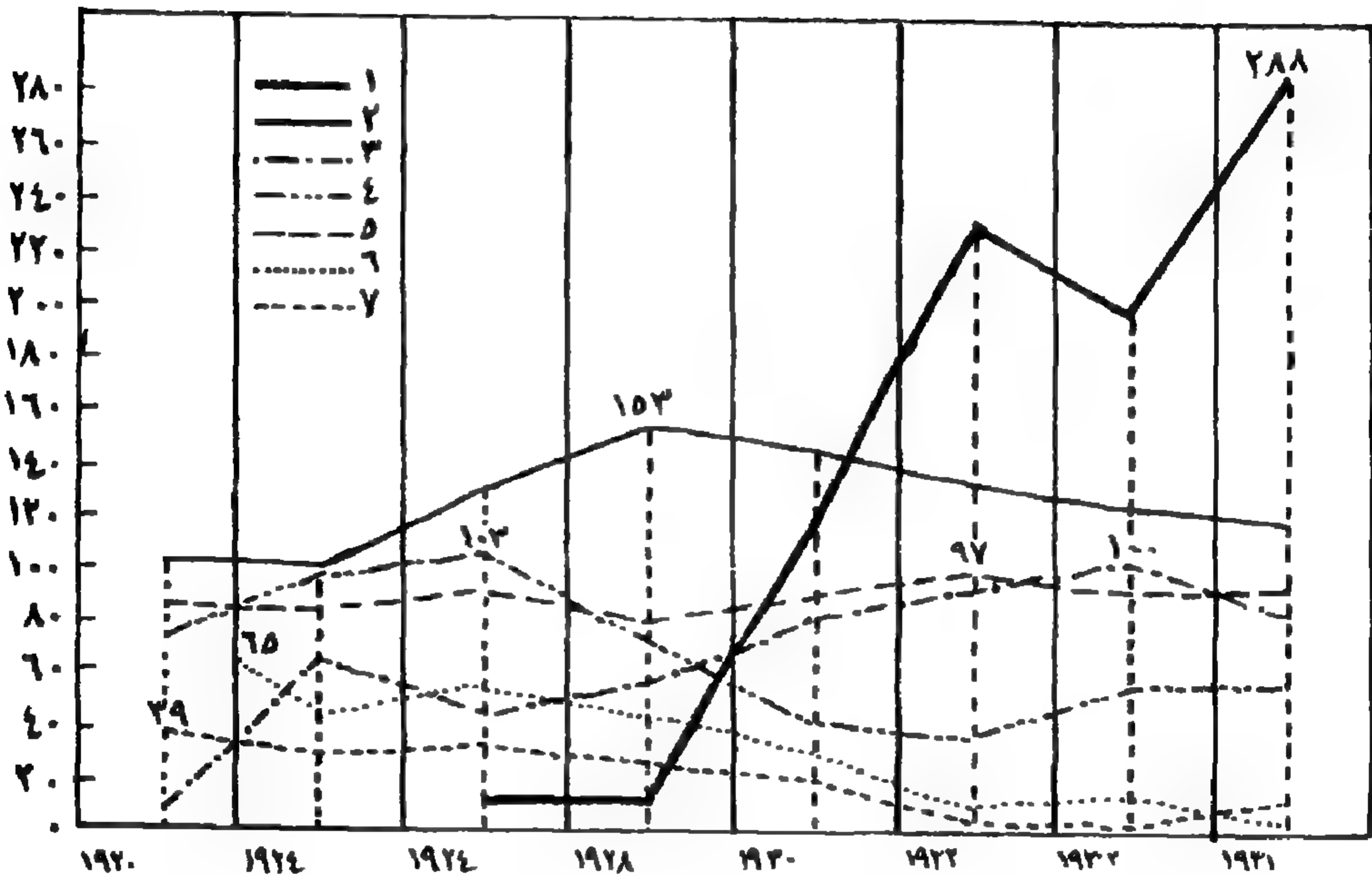
فمنذ عام ١٩١٩ ، وبالتعاون مع العسكريين المستترين ، أخذت « الاقطاعية » التي توجه
الاقتصاد الألماني ، أي هذا الفريق من رجال المال والصناعة وكبار الملاكين العقاريين تحول دون
إدخال أي تعديل أو تغيير على قوانين التملك المعمول بها في البلاد ، والعمل على صيانتها من كل
عبث . وسيطر كبار الملاكين على الغرف الزراعية في البلاد وعلى المجالس الزراعية وعلى اتحاد
المزارعين الرئيسي . فحالوا دون تنفيذ القانون الذي صدر عام ١٩١٩ والذي يحيز للدولة
استملاك ١/٣ الاملاك الكبيرة في هذه المقاطعات التي تعود ١٠ بالمئة من اراضيها الزراعية

ملكيتها لا أكثر من ١٠٠ شخص من سكان البلاد . وفي ألمانيا ، أكثر من أي بلد آخر ، باستثناء الولايات المتحدة الأميركية ، ترى كبار رجال الصناعة ينضمون الى كتلتين كبيرتين تسيطر على هذه الشركات العملاقة كما يصفها راتينو التي تتألف من *Konzern* يجمعون بين أيديهم القسم الأكبر من الثروة الوطنية ويضعون أنفسهم بأمن من سلطة الحكومة ليفرضوا عليها سلطتهم . فقد عارضوا تطبيق القانون الذي نص ، عام ١٩١٩ ، على القيام بتضحيات وطنية من ثرواتهم ، ووقفوا في وجه مجالس الشركات التي تألفت عام ١٩٢٠ ، وعارضوا قانون الثمان ساعات عمل ، وابطلوا مفعول الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة التكتلات التي انشئت عام ١٩٢٣ ، للإشراف على الاتفاقات الصناعية ، وابطال عقودهم وانظمتهم لدى الاقتضاء . فهم الذين سيطروا على مجلس الرايخشتاغ « بصورة مستمرة ولكن مطلقة » عن طريق « الحزب الوطني الألماني » وريث حزب اليمين الزراعي والعسكري القديم ، وحزب الشعب الذي كان يرأسه شترسمان وكلاهما يمثلان مصالح الصناعة الضخمة ، والذي يميز الأخير منهما بأسلوب أقل تعنتاً مما عرف به أقصى اليمين ، وبذلك يقترب من الحزب الديمقراطي ، هؤلاء البورجوازيون الملتفون حول الجمهورية ، هذا الحزب الذي ينعم برعاية ارباب المال من اليهود ، بزعامة راتينو دورنبيرغ ، والجرائد الكبيرة النفوذ ، امثال برلينر تاغبلات والفرنكفورتر زايتونغ . وهذان الحزبان الليبراليان من اليمين والشمال ، هما المسيطران الحقيقيان على كل مجالس الرايخشتاغ . الى اليمين وقف الوسط وحزب الشعب البافاري اللذان يضمنان بصموبة كانت تزداد اكثر فاكثر الطبقات الاجتماعية المتباينة فيما بينها ، وهما حزبان كاثوليكيان في الصميم ، قيادتهما بورجوازية ويتبعان سياسة انتهازية ، آخذان بالقهقري إذ سقطت نسبة اعضائهما من ٢٥ بالمئة قبل الحرب ، الى ١٩٠٧ بالمئة عام ١٩١٩ والى ١٦٠٦ بالمئة عام ١٩٢٤ ، والى ١٣٠٨ بالمئة عام ١٩٣٣ . أما الاحزاب الاشتراكية صاحبة الاكثية والمستقلة التي كانت تنال ٤٥٠٥ بالمئة من اصوات المقتربين عام ١٩١٩ الى ٣٠ بالمئة قبل الحرب ، فقد الفت ، منذ عام ١٩٢٢ ، الحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي كان يحظى بتأييد ٢٠٠٥ بالمئة من اصوات الناخبين عام ١٩٢٤ بينما كان الشيوعيون ينالون ١٢٠٦ بالمئة . وارتفع المعدل ، سنة ١٩٢٨ ، الى ٢٩٠٨ بالمئة بينما هبط معدل الشيوعيين الى ١٠٠٦ بالمئة (شكل ٣) .

لم تكن لدول اوروبا الوسطى والشرقية ، في الظاهر ، سوى
ازمة الديمقراطية في اوروبا
واجهة ديمقراطية بعد ان اشتدت عندها المنازعات القومية
الوسطى واوروبا الشرقية
والانشقاقات المذهبية ، واشتد الصدام بين جماهير الشعب
البائسة وبين الطبقة الموجهة الجشعة الضحلة الثقافة ، تقوم على الادارة والحكم فيها طبقة من
الموظفين الفاسدين الحشني الطباع . وقد استقر في ذهن هذه الدول ان الحريات الديمقراطية
لا بد لها ان تحترم القوى الهدامة العاملة من الداخل ، وان حرية الصحافة والاجتماع ، غير
المقيدة ، والانتخابات الحرة تؤلف سلاحاً خطراً بين ايدي اعداء البلاد في الداخل والخارج .

فلا عجب ، والحالة هذه ان تشيع الحكومات بوجهها عنها فتتجاهلها ، وان وُجِدَتْ عُبِثَتْ بها وعملت في النهاية على قتلها .

وبالفعل ، فلم يستقم الامر للنظام الديموقراطي في هذه البلاد ، خلال هذه المدة ، وان عمل فيها يوماً فبصورة سيئة . ولذا سيطر عليها وضع من نظام المراقبة الشديدة واعلانت حالة الطوارئ ، واستبداد قوى الأمن ، وتحكمت فيها وسيطرت ادارة حكومية لها ملء السلطة والصلاحيه ، كما ان اكثرية السكان الساحقة كانت على مستوى متدنٍ جداً من التربية الضعلة .



شكل ٣- عدد ممثلي الاحزاب في مجلس الرايشتاغ .

١ - الحزب الوطني الاشتراكي ، ٢ - الحزب الاشتراكي الديموقراطي ، ٣ - الحزب الشيوعي ، ٤ - حزب الوسط وحزب الشعب البقاري ، ٥ - الحزب الوطني الالمانى ، ٦ - حزب الشعب ، ٧ - الحزب الديموقراطي.

كل هذه العوامل شوهت النظام الديموقراطي وحالت دون قيام نظام سوري كما حالت دون تطور اي نظام ديموقراطي ، اذا ما وُجِدَ ، تطوراً طبيعياً . ولم تعرف معظم هذه البلدان يوماً معنى للانتخابات الحرة . ففي رومانيا ، كما في دول اميركا اللاتينية ، يشرف على الانتخابات ويقوم بها الحزب الحاكم ، وبذلك يؤمن له اكثرية ساحقة في المجلس التمثيلي ، وباستطاعة اي حزب ، في مثل هذه الظروف والاضاع ، ان يؤمن له الفوز بعشر مقاعد او بـ ٣٠٠ مقعد في البرلمان حسبما يكون في الوزارة او في صفوف المعارضة .

٢ - ضعف الاحزاب الاشتراكية والشيوعية المعارضة

لم يكن من العسير لعمري ، على القوى التقليدية المحافظة ، ان تقرض نفسها وان تسيطر على الاوضاع ومقدرات البلاد ، على ما ترى فيها من ضعف المعارضة الاشتراكية وانقسامها على نفسها .

فالحركة الاشتراكية التي اخذت تنمو ويستفعل امرها منذ مطلع القرن والتي باتت فوزها ، عام ١٩١٩ ، امراً لا يمكن تجنبه والحوول دون تحقيقه عما قريب ، عجزت تماماً مع ذلك ، عن تحقيق الاهداف التي رسمتها لنفسها ، بل امكن زحزحتها بيسر في هذه البلدات التي سيطرت عليها او كادت . والفشل الذي منيت به ، لا يمكن بوجه من الوجوه ، رده الى عزوف الطبقات العمالية عنها ، فقد عرفت ، على عكس ذلك ، ان تكتسب باستمرار ، المزيد من المريدين والانصار والمتعاطفين معها . الا انها راحت تشكو الضعف المتعدي ، للانقسام على نفسها ، من جهة ، بين اشتراكيين وشيوعيين ، ومن جهة اخرى لمعجزها عن تحقيق الاصلاحات الدستورية التي حاولت القيام بها في نطاق الديوقراطية التمثيلية .

فالانفصال الذي وقع خلال الحرب ، بين العناصر الاصلاحية في قلب الحركة الاشتراكية التي ألفت من ضمنها كتلة التفتت حول الحكومة ، وبين العناصر الانشقاق
الاخرى التي بقيت على ولائها للدولية وللثورية ، اكتمل بشكل نهائي في اثر الحوادث التي جاءت في اعقاب الحرب تواتاً ، ولا سيما في اعقاب الثورة الروسية .

فلاحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية انقسمت على ذاتها بوجه عام متأرجعة بين النزعتين الرئيسيتين ، بحيث اخذتا تزي يمناً ينزع ، اكثر فاكثراً ، الى الاعتدال ، فاذا ما ادعى الماركسية وانتسب لها ، فهو يتنكر لكل حركة ثورية ويمد يده لكل سياسة «قومية» ، ويرضى بالتعاون مع الاحزاب البورجوازية ، او يتقيد ، في اضعف الايمان ، باللعبة البرلمانية ، ويقنع ببرنامج تأميم واسع يطبّق على مراحل ، ولو جاء ناقصاً مبتوراً ؛ ونرى من جهة اخرى ، يساراً شيوعياً او نزاعاً للشيوعية ، بقي على ولائه لمبادئ الصراع الطبقي ، يعطل النفس بالاستيلاء على الحكم بواسطة البروليتاريا ، عن طريق ثورة شاملة . الا انه اعجز عن ان يحقق هذه الثورة بالقوة . ولما كان يتقص الحزبين المذكورين قاعدة شعبية كافية ، فلم ير فيها الرأسمالية خصمين رهيبين يخشى شرهما .

اما في المانيا ، فالصراع بين الاشتراكيين الديموقراطيين وبين
الاحزاب الاشتراكية
شيوعيين المستقبل ، انفجر منذ التاسع من تشرين الثاني ١٩١٨ ، بين وزارة إبيرت - هاز - شيدمان وبين لجنة برلين الثورية . والحلف الذي تم عقده بين إبيرت وميثة الاركان سبباً ، افاح لتوسك ، ان يطفئ ، في الدم ، كما رأينا ، الحركات السبارتاكية او الثورية . فمنذ الآن وصاعداً - باستثناء الحادث الذي أدى الى تحقيق وحدة

اشتراكية قصيرة الأمد ، ضد الانقلاب الذي قام به كاب - لوتوت ، في ايار ١٩٢٠ - تبقى المعارضة قائمة بين الحزبين الكبيرين في الحركة العمالية . ومنذ ذلك الحين ، تحلى الاشتراكيون الديمقراطيون عن برنامج ارفورت ، هذا البرنامج الذي وُضِعَ بإحسان كارل ماركس ، واقتصرت مطالبهم على حل التشكيلات والمنظمات العسكرية الى جانب اضعاف الطابع الاشتراكي على الصناعات الرئيسية في البلاد ، كالمناجم والصناعات الكهربائية . فقد كان مهم ، بالدرجة الاولى ، الحفاظ على مصالح اعضاء الحزب في اطار الرأسمالية ، ولم يمدوا سوى عنصر من هذه العناصر التي يتألف منها التحالف الحكومي ، تحت ادارة زعماء بورجوازيين هم اعضاء في حزب الشعب او الحزب الديمقراطي ، حزبي رجال الصناعة ، او من اعضاء الوسط الكاثوليكي . الا ان قوتهم الانتخابية لم تضعف قط وعرفوا ان يحافظوا على ما لها من شأن ونفوذ عظيمين ، إذ حققوا فوزاً باهراً في انتخابات عام ١٩٢٨ ، وزادت اصوات مناصريهم ثلاثة اضعاف ، في الانتخابات البلدية ، وذلوا ما يقرب من ثلث المقاعد في انتخابات الرايشتاغ ، الا انهم كانوا أعجز من ان يستأثروا بالحكم وحدهم . وفي قلب الحلف الكبير الذي انضموا اليه ، اصارهم حلفاؤهم الى الفشل وظهر عجزهم المزبح ، عندما منعت الفرصة ، لانشاء حركة شعبية للدفاع عن الديمقراطية .

وقد عرفت الحركة الاشتراكية ، في فرنسا ، المصير ذاته ، اذ انقسمت على نفسها في المؤتمر الذي عقدته في مدينة تور ، عام ١٩٢١ . الا اننا نرى هنا اكثرية ساحقة (٣٢٠٨ مندوبين مقابل ١٠٢٢ مندوباً) تقترح على الانضمام للحركة الشيوعية وتحافظ على جريدة « الاومانيتيه » - الإنسانية - التي سبق لجوريس وانشأها . وقد ألقت الأقلية ما عُرف منذ ذاك الحين ، بالحزب الاشتراكي الموحد (S.F.I.O.) ، تحت ادارة ليون بلوم وبراك وبول بونكور ورينو ديبل . وصحيفتهم : لو بويلير - لم تكن تعد ، عام ١٩٢١ ، سوى ٢٢٢٥ مشتركاً لا غير ، وقد ارتفع هذا العدد الى ٦٣٠٠ عام ١٩٢٣ مع ان الحاجة تبدو ملحة الى ١٥٠٠٠ مشترك لستم للجريدة المذكورة موارد تؤمن لها الاستقلال المالي . ومع ذلك فالحزب اخذ ينمو ويزداد . فقد عد ٣٩٠٠٠ مشترك ، عام ١٩٢١ ، و ٦٠٠٠٠ عام ١٩٢٤ ، وفي انتخابات عام ١٩٢٤ التي عقد خلالها محالقات له مع الحزب الراديكالي في عدد من الملحقات ، بلغ ما ثاله من الاصوات مليوناً وربع المليون ، وبفضل طريقة الاقتراع التي ساعدت التحالف بين تكتل اليسار ، ثال في الانتخابات العامة ١٠٤ مقاعد في مجلس النواب . الا انه عجز عن استلام الحكم وتقاعس عن الاشتراك فيه عندما عرض عليه الحزب الراديكالي ذلك . فساندته لهذا الحزب لم تصمد عليه بتحقيق اي إصلاح ذي شأن .

اما حزب العمال ، في انكلترا ، الذي بقي في مجموعه تقريباً على ولائه للدولية الثانية ، فقد وجد نفسه ، في اعقاب الحرب ، تحت قبضة الفايين . فقد سبق لسدني ويب ان وضع برنامجاً أقره الحزب في المؤتمر الذي عقده في شباط ١٩١٨ ، بعنوان : « العمل والنظام الاجتماعي

أما في إيطاليا حيث كشفت انتخابات عام ١٩١٩ عن وجود حزب اشتراكي قوي ونشط إذ ربح ١٤٨٤٠٠٠٠ صوت و١٥٧ مقعداً ، فقد انقسم على نفسه في مؤتمر ليفورنو الى اشتراكيين وشيوعيين . وقد أفضى الهجوم المضاد الذي قام به الفاشيست بمؤازرة قوى الحكومة الى هدم كلا الحزبين معاً . وبالرغم من الملاحقات والاضطهادات التي استهدفوا لها ، لم يستطع الاشتراكيون والشيوعيون ، بالرغم من الحماسة والنشاط الذي أبداه غرامشي وطفلياتي ان يصلوا الى توحيد عملهم حتى بعد مقتل ماتيوتي سكرتير الحزب الاشتراكي البرلماني على يد الفاشيست ، وبعد التطاهر بالانسحاب من الاكثريه ، انقطع الجميع للنشاط السري او الخفي فأصبحوا ابداء عرضة للتوقيف والابعاد الى الخارج ، ثم النزوح عن البلاد حيث يأخذ كل من الحزبين بعقد مؤتمراته العامة .

وفي اليابان حيث لا تشريع بتنظيم العمل ولا ضمانات اجتماعية ، ولا تحديد لساعات العمل في اليوم ولا أثر لراحة أسبوعية (عطلة يومين في الشهر لا غير) ، انفجرت الاضرابات بكثرة ، بعد عام ١٩٢٧ ، وأخذت الحركة العمالية فيها تتطور بتؤدة ، بالرغم من ضغط الامن العام فيها ومضايقاته ، وبالرغم من القوانين التي صدرت عام ١٩٢٥ و ١٩٢٨ ، وفي هذه السنة بالذات أتاح العمل بأحكام قانون الاقتراع العام ، لثلاث اشتراكيين ، الدخول الى المجلس الاسفل . فالحركة لا تزال بعد ضعيفة . ومع ذلك فهي آخذة بالتطور الصاعد والتقدم ، إذ ارقع عدد حزب العمال سنة ١٩٢٨ من ٣٥٠،٠٠٠ الى ٧٥٠،٠٠٠ عام ١٩٣٥ . إلا ان الردة العسكرية جاءت عنيفة إذ نصت الاوامر التي صدرت عام ١٩٢٩ ليس بحل النقابات العمالية فحسب ، بل أيضاً ، بحل الجمعية الصناعية الوطنية .

ليس في وسع الشيوعيين ، أينما كانوا ، ان يلعبوا دوراً بارزاً في اي الاحزاب الشيوعية برلمان او في الحياة السياسية في اي بلد ، بالنظر لما كانوا عليه من انعزالية وانكماش على النفس وبالتنظر لما قام بينهم وبين الاشتراكيين من ضمن وخصومة ، إلا عن طريق النقابات العمالية التي لهم في صفوفها نفوذ كبير جعل لتصرفاتهم بعض التأثير . فتمثيلهم في كل من انكلترا وفي الولايات المتحدة الاميركية ضعيف جداً . أما في ألمانيا ، فالحزب الشيوعي فيها يحد تعاطفاً لدى الجناح اليساري للحزب المستقل ، ولدى كل هؤلاء الذين خابت آمالهم من التعاون الذي قام بين الاشتراكيين والديموقراطيين وبين الاحزاب البورجوازية . فالحزب الشيوعي كان المحرض الأكبر والباعث الاول للحركات الثورية التي نشبت عام ١٩٢٣ في مقاطعات الساكس - تورنج وميبرغ وفي الروهر . الا ان اعمال القمع التي استهدفوا لها نزلت بهم سريعاً ، لا رحمة فيها ولا هوادة . ومع ذلك ، فقد نال مرشحهم ثلمان لرئاسة الجمهورية ضد هيندنبورغ ، أقل من مليون صوت بقليل في انتخابات عام ١٩٢٥ . وهذه الحيوية التي جاش بها الحزب لها دليلها القاطع ومدلولها الدافع في الانتخابات العامة التي وقعت عام ١٩٢٨ و ١٩٢٨ حيث بلغت النسبة التي سجلها من أصوات المقترعين له تبعاً ، كما رأينا ١٢,٦٪ و ١٠,٦٪.

والحزب الشيوعي الفرنسي من جهته ، عد ١٣٠,٠٠٠ عضو عام ١٩٢١ ، إلا انه انقسم واقتطع من عضويته الفئات القوضوية والانتهازية ، وأهتاء العشيرة الحرة (الماسونيين) ، ولم يكن له عام ١٩٢٥ سوى ٤٠,٠٠٠ عضو لا غير . واذ ذاك جرى تنظيمه على أسس جديدة ، هدف معها قبل كل شيء ، ليس الى العمل الانتخابي فحسب ، بل ايضاً الى تنشئة العناصر الناشطة لنشر الحزب ومبادئه ولتدريب الخلايا العاملة بين صفوف الانصار والمريدين وتأهيلهم للإعلام والدعابة . فالخلايا تنتظمها حلقات ثانوية تلتف حول حلقات رئيسية تؤلف بدورها التحادات وهو تنظيم فيه كثير من المرونة والطواعية ، تشد الأعضاء بعضاً الى بعض وتؤلبهم وفقاً للمصالح المادية التي تجمعهم بحيث يرتبط الناس ببعضهم البعض على اسس متينة قوية . وتشد

هذه الوحدات روابط شاقولية تجعلهم في مأمن من المراقبة ، ومفاجآت قوى الأمن ، والانتقال بسهولة الى العمل السري والنشاط الخفي . ويجهد الحزب بنشاط ليؤلب حوله الاشتراكيين المجاهدين ويكشف لهم ما هم عليه رؤسائهم من قواطع مع الطبقة البورجوازية فيكرر ، بكل مناسبة ، عرضه بتشكيل جبهة موحدة معهم ، وهي عروض طالما اعرض عنها الحزب الاشتراكي وضرب بها عرض الحائط . فنال الحزب في انتخابات عام ١٩٢٤ اكثر من ٨٧٥,٠٠٠ صوت و ٢٦ مقعداً في المجلس النيابي الفرنسي ، اي اقل من نصف المعدل الذي كان يؤمنه لهم توزيع نسي والعودة الى نظام الدائرة في الانتخابات العامة للحد من احتمالات نجاحهم في عملية اقتراع لاحقة افقد الميز من الاصوات في انتخابات عام ١٩٢٨ . فقد نال الحزب ١٤ مقعداً ، سجل ١,٠٦٤,٠٠٠ صوت . والصراع الانتخابي كان حاداً . فقد رفض الشيوعيون اعطاء اصواتهم لزعماء الحزب الاشتراكي في الانتخابات التكميلية فكان موقفهم المتصلب هذا سبباً في سقوطهم . وهذا الانقسام الذي باعد بين الحزبين أمث نجح انتخاب عدد من المحافظين في كثير من المقاطعات وضمن لهم اكثرية ملحوظة في المجلس النيابي . وخيبة الامل التي شعر بها كثيرون من جراء هذا الموقف والمواقب الوخيمة التي أدى إليها ، تساعدا على فهم ازمة العدد التي عرفها الحزب اثر الاستقالات وحركة الانسحابات التي جرت عام ١٩٢٠ و ١٩٣٠ . أما في البلدان البلقانية فالاحزاب الشيوعية هي محظورة في كل من هنغاريا ورومانيا .

وبالمقابل ، ونتيجة منطقية لهذا الضعف الذي نزل بالاحزاب السياسية الانقسام النقابي العمالية ، نرى الوهن والضعف ذاته يدب الى الحركة النقابية ، من جراء هذه الانقسامات والفشل الذي تسببه في الانتخابات العامة . ومع ان الحزب حقق في أخريات الحرب مكاسب سريعة وكبيرة ، فقد جاء الهبوط سريعاً والانهار عميقاً . وقد كان التباين بين النقابات ورؤسائها وتضارب الآراء حول الموقف الذي يجب وقوفه بالنسبة للثورة الروسية والسير على منوالها عند الاقتضاء ، والانقسام الذي افضى إليه الخلاف بين الاشتراكيين والشيوعيين أدى بالتالي الى انشقاق النقابات على بعضها فبنتنا نرى نقابات متضادة متعاضدة . وقد نجم ، عن ذلك ، في هذه الحقبة التي تميزت بارتفاع عام في الاسعار وفي الأرباح ، والتي كان من المفروض ان تستجيب مبدئياً لمطالب اصحاب الأجور ، رأت طبقة العمال نفسها فيها مثولة وعاجزة عن المطالبة بحقوقها والحصول على نصيبها منها .

وفي المانيا ، راحت النقابات العمالية تقف ، منذ تشرين الثاني ١٩١٨ الى جانب الاشتراكيين الديمقراطيين ، خوفاً منها دون الثورة العنيفة ، بعد ان تعهدوا لها بإدراج مبادئ الاشتراكية في صلب الدستور . الا ان القوانين التي صدرت عام ١٩١٩ ، أقصرت العملية على تشكيل هيئات اقتصادية بين الصناعات الاستخراجية وبين العاملين في الطاقة الكهربائية ، وصناعة البوتاس ، وتأمين نوع من الاستقلال الإداري لها تحت اشراف الدولة . وبعد محاولة الانقلاب التي قام بها كلب ، وتدخل النقابات باعلان اضراب عام انقضى الجمهورية من الانهار ، راحوا

يحاولون القيام باصلاحات جاء على ذكرها البرنامج الذي وضعته الرابطة العامة للنقابات . الا ان المجلس الاقتصادي الذي عهدت اليه الحكومة مهمة درس هذه المطالب ، سيطر عليه كبار رجال الصناعة ، فتولى ثلاثة منهم وضع صيغة اتفاق جعل منهم اسياد الموقف . فمن بين الوعود المسجلة في الدستور ، الحق للنقابات بتمثيل العمال ايضاً وانشاء سلسلة متماسكة تتألف من مجلس العمال العاملين في المصانع ، والمجلس الاقتصادي ، فقد تحقق فقط انشاء منظمة العمال العاملين في المصانع . الا ان قانون ثمان ساعات عمل الذي صدر عام ١٩٢٣ تم إلغاؤه بالفعل عام ١٩٢٣ . وهكذا فالنقابات التي كانت تتمتع ، منذ عام ١٩٢٠ ، بموقف متين جداً عادت القهقري . ان تدهور المارك وتضخم النقد وموافقة الاشتراكيين على مخالفة القوانين الاشتراكية اي البطالة ، كان السبب في الهبوط العظيم في عضوية النقابات اذ نقص عددهم الى اقل من النصف مما زاد في سلبية الطبقة العمالية امام الاقتراحات التي تقدم بها ارباب الاقتصاد الالمانى .

وفي فرنسا ادى فشل الاضرابات عام ١٩٢٠ الى إضعاف الحركة النقابية . فمن اصل المليونى حضر المسجلين في C.G.T. هبط العدد الى ٦٠٠,٠٠٠ في اواخر عام ١٩٢٠ ، ثم انقسمت الحركة على نفسها . وفي شهر كانون الاول ١٩٢١ ، اخذت العناصر الثورية تؤلف نقابة مستقلة تحت اسم C.G.T.U. اي النقابة العامة لاتحاد العمال ، كما ان النقابة العامة للعمال التي اربكها هذا الانقسام واضعفها ، لم يزد عدد اعضائها الا ببطء كلي وبمشقة . وقد اقتضاها عشر سنوات من الجهد الموصول ليرتفع عدد اعضائها عام ١٩٢١ ، الى ٣٧٣,٠٠٠ ، والى ٧٣٦,٠٠٠ عام ١٩٣٠ ، ومعظم الاعضاء الجدد من الموظفين ومن عمال المناجم وموظفي مراكز البريد الذين ألفوا في نهاية الامر ربيع الاعضاء المسجلين . فجزء اتسايهم للحزب تعديلات هامة في اساليبه وبرامجه ومناحي تفكيره . وبعد سنة ١٩٢٢ ، اخذت النقابة العامة للعمال تتغلى شيئاً فشيئاً عن عادة الرجوع الى الاضرابات . ووسائل العمال المثل لديها ، لم يعد العمل المباشر ، وهي الطريقة المحببة لدى النقابة العامة لاتحاد العمال ، بل الضغط على السلطات العامة والمفاوضات الرسمية ، والمناقشات النيابية التي أجادت استعمالها . فالرغبة في تأمين الطمأنينة والاستقرار في العمل تغلب عندها على الرغبة في تحقيق اصلاحات دستورية . فهي توجه جهودها لتحقيق الاتفاقات والتحكيم . فهي تعتمد اصلاً « طريقة الحضور » وتحاول جهودها في ايجاد « روح نقابية بناءة » ، ولذا رأت من مصلحتها التعاون مع الحكومة ومع الاحزاب بغية تطبيق القوانين الاشتراكية المعمول بها كقانون ٨ ساعات عمل في اليوم ، والضمان الاجتماعي على انواعه ، كما تشارك في اعمال مكتب العمل الدولي B. I. T. ، وفي اعمال عصبة الامم ، ومع المجلس الاقتصادي الوطني الذي تم انشاؤه عام ١٩٢٥ . وبجمل القول ، ان القسم الاكبر من العمال العاملين في الصناعة ، بقي بعد اليأس الذي انتابه منذ عام ١٩٢٢ على اثر الفشل الذي لحق بحركة الاضرابات ونشأ عن الانقسام ، بقي في منزل من جهود نقابتي

العمل العامتين .

كان من نتائج الحسف الذي لحق الحركة العمالية في البلدان السكندرية حيث لم تسجل الحركة اي انقسام نقابي ، ان وضع الحركة تحت رحمة خصومها . ففي الولايات المتحدة التي شهدت فشل المحاولات المبذولة لتحقيق حزب للعمال ، وحيث قال مرشحو الحزبين الاشتراكي والشيوعي لرئاسة الجمهورية ٢٦٧٠٠٠ ، و ٤٨٢ صوتاً فقد شهدت سنة ١٩١٩ وحدها ٣٦٠٠ اضراب يقوم بها اكثر من ٤ ملايين عامل ، وهي اضرابات قلما لقيت نجاحاً او إقبالا في الصناعات الفولاذية حيث امر ارباب العمل بتركيب رشاشات في نوافذ المصانع وضربوا حولها حواجز من الاسلاك الشائكة الكهربائية . ثم جاءت سنة ١٩٢٠ ، وجاءت معها حركة انكماش النقد والبطالة ، وهجوم ارباب الصناعة على الاتفاقات الجماعية وعلى النقابات العمالية . وقد اصدرت المحاكم ، ومن بينها المحكمة العليا ، أحكاماً مختلفة على البعض من هذه النقابات وأعلنت الاضرابات عملاً غير قانوني ، فلا عجب ، والحالة هذه ، من ان يصاب الاتحاد العام للعمال (A.F.L.) بالقمقري وينسحب منه أكثر من ٤٠٠٠٠٠٠ من اعضاءه المسجلين مع ان نشاطه اتم دوماً بموقف معتدل رمى ابدأ للتوفيق . وقد توصل ارباب العمل ، في بعض الصناعات للتخلص من كل تنظيم عمالي ، كما توصلوا أحياناً ، الى تأليف نقابة يكون امرها بين أيديهم .

وفي انكلترا اخذت الحركة العمالية الاتحادية تعاني ، هي الاخرى ، من بعض المشكلات الحادة ، ولا سيما من هذه المشكلات التي تثيرها الصناعات الاستخراجية ، وتثيرها البطالة . ان طريقة استخراج الفحم البالية وتكاليف الإنتاج العالية أدت الى جانب الوضع الزري الذي يتسكع فيه العمال ، الى تأليف لجنة خاصة تعرف عندئذ بلجنة هنكي ، كان بين الاقتراحات التي تقدمت بها ، تأمين المناجم ورفع الأجور . وقد رد العمال عام ١٩٢١ على اغلاق المعامل والمصانع في وجه العمال ، باضراب عام ، باء بالفشل الذريع ، بعد ان رفض عمال مناجم الفحم ، الانضمام الى العمال المضربين . وأطل الصدام من جديد ، عام ١٩٢٥ ، وطلب ارباب العمل أخيراً اجراء تخفيض في الأجور وزيادة ساعات العمل في اليوم . وأمام هذه المطالب ، قرر اتحاد العمل العام الاضراب الشامل ، فأدخل الرعب في قلب البورجوازية البريطانية . إلا ان الاضراب أخذت تضعف حدته بعد تسعة ايام ، والنفي القرار بالاضراب العام ، واستمر المعدنون خمسة أشهر في موقفهم يحاولون عبثاً الحصول الى نتيجة مرضية . وراحت حكومة المحافظين ، تستغل « اسوأ فشل تصاب به الحركة العمالية في تاريخها » لتقر قانون عام ١٩٢٧ حول النقابات ، فاعلن عدم شرعية اي اضراب عام او اي اضراب يعلن تضامناً معهم . وقد أدى هذا الفشل ، هنا ايضاً ، الى هبوط في عضوية النقابات في وقت جاء فيه الاستمرار في الاضراب ينشئ وضعاً غير ملائم لتحقيق المطالب العمالية . وهكذا بعد ان أسقط في يدها وأصيبت بالشلل والعجز ، اضطرت الحركة العمالية ان تخضع لسياسة المحافظين .

المنظمات الدولية
 عمد خصوم الرأسمالية ومناوئوها ، بمسد الانقسام الذي ابتلوا به
 والمنافسة الحادة التي نشبت بينهم في كل بلد ، وانشطارهم الى احزاب
 عمالية والى نقابات متخصصة متنافذة ، الى بعث المنظمات الدولية التي كانت قائمة قبل عام
 ١٩١٣ . ان اهم الاحزاب الاشتراكية هي التي قامت في المانيا (مليون عضو) وفي النمسا
 (٧٠٠,٠٠٠) والسويد (١٣٠,٠٠٠) وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا (٢٥٠,٠٠٠) اي ما
 يوازي مجموعه ٦,٠٠٠,٠٠٠ عضوا فيه الانصار والمتعاطفون مع الحزب من الأحزاب الأخرى :
 كالحزب الاشتراكية البلجيكية والانكليزية ، والفوا من مجموعهم الدولية الثانية . أما الدولية
 الثالثة الكومنترن ، التي تآلفت عام ١٩١٩ في موسكو ، فقد تآلفت من الأحزاب الشيوعية .
 الا أن بعض الاحزاب الاشتراكية ، كالحزب السويسري ، وحزب العمال المستقل في انكلترا
 والحزب الاشتراكي المستقل في المانيا رفضت ، بادية الامر ، الانضمام الى هذه أو تلك من
 المنظمات الدولية وفضلت ان تشكل وحدها الاتحاد الرابع المعروف باتحاد فيينا او المنظمة
 الدولية الثانية ، وقد باءت بالفشل محاولات التوحيد بين هذه المنظمات التي سعوا إليها في
 كل من مؤتمرات برلين وفيينا ومبورغ ، عام ١٩٢٣ ، وفي نهاية الأمر بقيت منتصبة وجهاً
 لوجه : الدولية الثانية والدولية الثالثة .

وهذه الانقسامات وما أدت اليه من منافسات حادة في مجال النقابية الدولية ، قابلها
 التحالف الدولي النقابي الذي ضم في صفوفه النقابات الاصلاحية وجمع عام ١٩٢٩ نحواً من
 ١٤ مليون عضو ، منهم ٣,٦٠٠,٠٠٠ في انكلترا ، و ٦٠٠,٠٠٠ في فرنسا ، وأحصت النمسا
 وتشيكوسلوفاكيا وبلجيكا والمكسيك مجتمعة أكثر من نصف مليون عضو في كل منها ،
 وهي على اتصال وثيق باحزاب الدولية الثانية ، وكلها تتعاون مع مكتب العمل الدولي
 (B. I. T.) ومع السكرتيرية العامة لمنظمة العمل الدولي (O. I. T.) وهي منظمة يشترك
 في اعمالها ونشاطاتها ممثلون عن الحكومات ورؤساء النقابات العمالية وممثلو أرباب العمل .
 وتنتصب أمامها المنظمة الدولية النقابية التي اعيد تشكيلها في موسكو عام ١٩٢١ وعرفت
 بتعاونها العام مع الدولية الثالثة ، ومن بين الهيئات المنتسبة اليها النقابات السوفيياتية ، والاتحاد
 العام للنقابات العمالية (C. G. T. U.) الفرنسية .

وهكذا نرى في كل المجالات ، الحركة الاشتراكية تنقسم الى قسمين يفرغان جهدهما
 ويكرسان قواهما في محاربة الواحدة الأخرى ، كل طرف منهما يحاول السيطرة على
 الطبقات العمالية ، مضمفاً الواحد منهما الآخر .

الخلاصة
 تنصرف أهم الدول في العالم التي تولى الامر فيها ، في هذه الفترة الواقعة بين
 ١٩٢٠ - ١٩٢٩ ، حكومات محافظة ، الى إعادة تنظيمها السياسي والاشتراكي
 في ظروف قاسية غير متكافئة وعلى اقدار متباينة من التوفيق والنجاح . وكل هذه الدول
 شهدت عن كثب الادوار التي قطعتها حركة التصنيع والمكننة وبالتالي التطور الديموغرافي

وحركة تكاثر السكان بين الطبقات العاملة ، سواء في الريف أو في المدينة وطابع التركيز الذي ميز المشروعات الاستعمارية ، و قبضة الطبقات الموجهة على أجهزة الحكم . فالولايات المتحدة وحدها بين هذه الدول هي التي عرفت ان قفيد ، الى حد بعيد من هذا الازدهار الموصول البارز للعيان بينما كانت بريطانيا العظمى تمر في أزمة مستمرة بعبدة الغور . وبين هذين الحدين والنهائيتين القصويتين ، عرفت البلدان الأخرى حياة مضطربة لا استقرار فيها ولا سكون ، كما عرفت فترات منقطعة من الازدهار تثبت بصورة لا تدع مجالاً للشك عجز الوسائل والاساليب التي استخدمها الانسان وسخرها لاعادة البناء ، والمعطب السريع الذي يستهدف لها هذا البناء . وهذا الوضع وسرعة المعطب الذي يتعرض له ، سيكون من شأن أزمة ١٩٢٩ الحادة ان توضحها وتبرزها بجلاء للعيان .

الفصل التاسع

بَحث الحياة الفكرية والفنية

« أخذ الانسان يدرك نفسه ويفهم حقيقته كحادث
طارىء زائل في هذا الوجود ، كما اخذ يدرك بأنه مرحلة
مؤقتة في عالم متحول متطور باستمرار » .
ج. ر. بلوك

في الوقت الذي شهدت فيه اوروبا تقلص سيادتها وزوال سيطرتها المادية ، كانت هذه القارة
مسرحة لنشاط فكري عارم طرح على بساط البحث من جديد - كنتيجة منطقية لهذه
الكشوف العلمية التي تم الوصول اليها منذ مطلع القرن - كل المبادئ التي قامت عليها المعرفة
العلمية وما الى ذلك من تيارات ونظريات فلسفية . وكان من بعض نتائج الجائحة الكبرى التي
مثلتها الحرب العالمية ، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ان زادت البلبلة والغموض اللذين
بعثتهما في النفوس ، النظريات العلمية والفلسفية الجديدة . والوعي الصادق لهذه التغيرات
الجذرية التي وقعت في العالم ، برزت ، على درجات وانساب متفاوتة من الوضوح ، في كل
مجالات الفن والفكر ، إرادة جامحة للتجدد والبحث . فنحن امام ثورة حقيقية تتناول كل
مظهر من مظاهر التعبير .

كان مطلع القرن العشرين حتى عشية الحرب العالمية الثانية ، مشبعاً بروح من التساؤل
العقلاني الذي تركه في النفوس ، القرن الثامن عشر وبعض القرن التاسع عشر ، وهو تفاؤل
يظاھر ويؤيده العلم المتطور ، بأن الانسان لن يحكم فيما بعد الا وفقاً لمعلومات ومبادئ عقلانية ،
اي علمية . ومع ذلك فقبل عام ١٩٢٤ ، شك كثيرون بهذه العقلانية وهذه التفاؤلية ، في
القرن التاسع عشر بشخص كير كيفارد ونيكشيه فاهترا من الاساس . وتبدو في الافق ازمة
هوجاء تهدد بالدمار والحراب ، ليس تراث فنّ وكونت الفلسفي فحسب ، بل ايضاً هذه
الانسانية نفسها المتعددة البنا من عصر الانبعاث في القرن السادس عشر .

١ - الجو الفكري الجديد

الثورة في العلوم الفيزيائية

جاوز العلم بعيداً ، في بضع سنوات ، النظريات القديمة التي قامت على تعاليم اقليدس ونيوتن والتي عليها نهض البنيان العلمي . فقد سبق للعالم الرياضي الالماني هلمبرت الذي سيطرت تعاليمه الى ان واقاه الاجل المحتوم ، عام ١٩٤٣ ، على العلوم الرياضية ، بمعد وفاة هنري بوانكاريه ، ان قال بوجود كون له من المقاييس ما لا يُحد ، وترك لنا « نظرية المجموع » ، هذه النظرية التي طرحت على بساط البحث من جديد ، أسس الرياضيات . وهكذا أطلقت علينا « علوم منطقية جديدة » تدعي بأنها تحطت بعيداً العلوم التي وضعها ارسطو .

وبرزت هذه النظريات الجديدة في الوقت الذي تطور فيه علم الفيزياء وطلع علينا بنظرية النسبية التي قال بها اينشتاين وعلمهم ، فنقضت من الاساس ، المبادئ المطلقة التي تقول بها هندسة اقليدس وعلم الميكانيك كما وضعه نيوتن . فاذا ما طبقنا على الحركات نظرية اينشتاين التي أقصرها حتى الآن على الحركات السوية المستقيمة الاتجاه ، فقد رأى في ظاهرة الجاذبية شكلاً من القصور الذاتي بينا رأى فيها نيوتن خاصية من خصائص الاجسام . فنظرية الفضاء الزمني التي قال بها اينشتاين افسحت المجال لهندسة تقوم على اربعة ابعاد اذ دخل الزمن بعداً رابعاً . والثورة التي تمت في المجال الذري ليست باقل خطراً وشأناً . فقد سلم العلم العقلاني في القرن التاسع عشر بالديمومة وباستمرار المادة . والحال ، فلسفة الاختبارات العلمية ، التي قام بها تبعاً علماء اعلام من عيار كروكس وجان برين ، ورتشجن و ج. ج. تومسن وبيكريل وبيار وماري كوري وماكس بلانك ونيلز بوهر ، قد قضت تماماً على هذا الوضوح المزدوج وادخلت الاضطراب والتشويش الى دنيا الفيزياء . ففي عام ١٩٢٤ ، انشا لويس دي برويل بالتعاون مع شرودنجر علم الميكانيكا التمجعية . وجاء الاخير منها بالدليل القاطع على ان الميكانيكا التمجعية هي نفسها الميكانيكا الكمية التي قال بها هايزنبرغ . وبقطع النظر عن ان الموجة والجُزَي ، هما شيان ينفي احدهما الآخر ، فهما يلتقيان متحيزين في الواقع . فالميكانيكا الكمية تجلب عنصراً جديداً من البلبلة على الفيزياء . فقد قال هايزنبرغ بنظريته اللاحدودية بعد ان اضفى عليها مدلولاً رياضياً واضحاً بقوله انها « نسبة عدم اليقين او الشك » الذي ينفي مبدأ المطلق الذي لم يتنكر له احد ، هذا المبدأ الذي يقول بالاحتمية المطلقة للظواهر . فكل علماء الفيزياء ليسوا على اتفاق رأياً حول هذا الموضوع . فايزنبرغ وبوهر يسلمان بمبدأ اللاحدودية الجذرية على مستوى الفيزياء الذرية ، بينما يقتصر لويس دي برويل على تفسير احتمالي ، في الوقت الذي يلزم اينشتاين ولانجين جانب الحتمية .

الثورة في الفلسفة

هذه النظريات العلمية والجدل العلمي الذي اشتد حولها كانت نواة لنظريات جديدة حامت حول العلم وتناولت مشتملاته وحدوده . ان تقهقر التجربة او الاختبار كعنصر اثبات بعد ان كانت الآن الاداة الوحيدة

الموصلة لليقين لصالح النظريات الرياضية (كنظرية الميكانيكا التمجعية) ، افضى بالعلم الى الاسمانية التي قال بها هنري بوانكاريه . فالعلم لا يعرف شيئاً ولا في مقدوره ان يتوصل الى معرفة شيء عن كنه الاشياء وجوهرها . فكل ما يستطيعه هو تحديد الروابط والنسب الموجودة بين الاشياء بالنسبة لبعضها البعض . وهذه الاسمانية العلمية غارقة في جو حيث النظريات الفلسفية المثالية المختلفة والتي تجعل من الانسان عقلاً منطقياً ورياضياً وتزرع في النفس القحط وعدم الشفقة ، لم يحرك تكييفها كما يجب لتتلاءم مع مجتمع تثير فيه الرأسمالية العاتية والبروليتاريا التي تنهض على العدد والنفوذ ، مشكلات اجتماعية تزداد ضغطاً يوماً بعد يوم . وهذه اللامبالاة التي تبديها الفلسفة المثالية تجاه القضايا والمشكلات الواقعية ، تقسر لنا النجاح الذي تلاقيه النظريات الفلسفية اللاعقلانية : كالدرائعية الاميركية التي حملها برغسون الى اوروبا . وفلسفة العمل او السلوك هذه « تفتح نافذة على اللامعقول واللامنطقي » الذي يشدد بنوع خاص ، على الدور الاساسي الذي يلعبه اللاوعي . وبالمقابل تقوم في المانيا ثورة فكرية سريعة وعميقة الجذور الى جانب الفلسفة الظاهراتية التي قال بها هوسير وعلم : فالحقيقة لا يُبلَّغ اليها لا بالتجربة او الاختبار ولا باليقين العقلي ، بل بشيء من المشاهدة او الاكتناء من نوع خاص يساعد على تبيان قوامها .

وأزمة العلم هذه والتي زادت حرجاً على حرج ، الفلسفة الحتمية ، قد هزت من جذورها العميقة الفلسفة العقلانية القديمة . فقد قام مع برغسون وجايمس واوفاونو ، تيار لاعقلاني اخذ يقوى ويشدد شيئاً فشيئاً ، تيار شوهد في المانيا خلال الحرب وبعدها ، اردفه ماكس شول بنهج هوسير الظاهراتي ، فبا يتعلق بالمسألة الادبية ، اذ اقام في وجه عالم حيث لا عمل مطلق ولا هدف اسمي ، نظاماً دقيقاً من القيم في القمة او الذروة منه معرفة اله شخصي مسيحي . وهذا التيار اللاعقلاني يعرف في الثلاثينيات مع هايدغر ، انتشاراً حاسماً من المظاهر التي تلبسها وبرزت معها الوجودية .

القسم الجوهري او الاساسي من فلسفة هايدغر ظهر في المانيا ، خلال هذه السنوات التي سبقت مباشرة وصول هتلر الى الحكم ، وذلك في مؤلفاته هايدغر « الوجود والزمن » الذي صدر عام ١٩٢٥ ، وكتابه الآخر « كنت وقضية الميتافيزيقا » الذي صدر عام ١٩٢٩ ، و « ما هي الميتافيزيقا » الذي صدر عام ١٩٣٠ . وبواسطة هذه المؤلفات وعن طريقها اطلت الوجودية على الحياة وتغلغلّت بين المألأ العلمي ولقيت ما لقيت في العالم ، من آذان صاغية وافكار واعية . فقد انبعثت من رومنطيقية شمالية مع فلسفة « الضنك او الكرب » التي قال بها كيركيغارد ، ثم انتقلت الى اوساط المفكرين والادباء مع هذا الجو الذي خلفته الازمة العلمية ، وعلى الاخص مع هذه الفوضى التي اجتاحت المانيا في فترة ما بعد الحرب والتي تميزت بهذه المجاري الفكرية التي تقول بالنسبية ، وقالت بعدم مقدرة الانسان للوصول الى واقعية الحقائق العلمية والى كل ما له قيمة ما ، وهو تيار وجد صداه الداوي في فلسفة

بارث اللاهوتية ، هذا اللاهوت اللاعقلاني ، لاهوت قانون الايمان المجرد من كل يقين فكري ، وهكذا طلعت فلسفة هايدغر تعبيراً صادقاً عما كانت عليه الحياة الفكرية في المانيا : اللاعقلانية المثالية .

ولما كانت هذه الفلسفة تنهض اساساً على المبدأ القائل بان العالم البشري مخلو تماماً من معيار للقيم المطلقة ولا معيار له سوى المعيار الذي يعطيه هو نفسه ، فقد نقل الى المجال الفلسفي المعايير والمقاييس التي استخدمها في المجالين الادبي والفني منذ مطلع القرن والتي راحت الحرب تركيبها وتبررها . منها إطلالة مبدأ الخلف او المحال لأول مرة . وان وجودنا ينهض على أرضية من العدم او اللاوجود ، وان « الفلسفة ليست سوى الانشغال بما يسبب الكرب واليأس » . فعلى الانسان والحالة هذه ان يخلق بنفسه قواعد سلوكه ومعايير القيم التي يعترف بها ، بينما نرى كارل ياسبرس الذي يعتبر مع هايدغر خير ممثل للوجودية متحرراً من اليأس والخلف عن طريق اعتقاده بالله .

ازمة العلوم البشرية : اضطر كل من علم النفس وعلم الاجتماع ان يعيدا النظر ، من السيكلوجيا وعلم الاجتماع الأساس ، في المناهج التي اعتمداها حتى الآن وسارا عليها . ففي مجال علم النفس تجاوز التفكير البشري بمراحل ، الاستبطان الذي لم يعد من العلم بشيء ، كما تجاوز بعيداً علم النفس الطبيعي . وطريقة الشكل او (الجشطل) ، وعلم النفس التجريبي او الاختباري الذي حاول الروس تشييده على ضوء الانعكاسات المشروطة التي قال بها بافلوف ، وسلوكية الاميركيين ، وطريقة الروايز التي جروا عليها في فرنسا والمانيا ، كل هذه الطرائق السيكلوجية ، قد كسفتها طريقة التحليل النفساني الذي وضعها فرويد في هذه المؤلفات التي اصدرها قبل الحرب وبعد عام ١٩١٧ والتي لقيت رواجاً عظيماً ولا سيما في اميركا تاركا اثرأ عميقاً في الأوساط الأدبية والفكرية والفنية ، وبين علماء الاجتماع والاحيائيين . فقد شدد فرويد على اللاوعي او اللاشعور خصوصاً مدلاً على ان المصابي هو انسان « مكبوت » (من جراء الصعوبة التي يلاقها في استحضاره لبعض الصور البديهية) . فاللاشعور هو المكان الذي تتجمع فيه المكبوتات التي تسبب الامراض ولا سيما هذا النوع من الكبت المتعلق بالجنس ، إذ ان الاصابة غالباً ما يكون منشؤها ، الأمور المتعلقة بالحياة الجنسية في المريض . ان ادق الاعمال التي نأثيها ، والافكار التي تجول في خاطرتنا هي مرتبطة ، بغير وعي منا ، بقوة لاشعورية قد يعود اصلها احياناً الى الطفولة الاولى . فهذه الحياة الخفية المستترة التي يحياها بمعزل عن الحس الواعي ، هي التي تحرك العالم وتقوده بالفعل . اما علم الاجتماع الذي اتخذ في اثر هربرت سبنسر ذريعة للبحث عن التواميس التي يخضع لها تطور المجتمعات البشرية باعتبار ان التاريخ ليس سوى تطور البشرية في خط سوي ، فهو يطبق في دراسات هذه المجتمعات ، الاكتشافات السيكلوجية ، الكبرى التي وقعت في مطلع هذا التاريخ ، كما انه يوجه الانتباه الى قضايا جديدة حرية بالدرس والبحث . فعلماء الاجتماع ، ولا سيما الاميركيون منهم يرون المجتمع

حولهم ، في تطور موصول . فالمدن تنشأ كالفطر ، وتطل علينا ، عن طريق الهجرات ، شعوب جديدة ، كما نشاهد عن صخب اختلاط العروق والسلالات البشرية ، ويولون اهتمامهم الاول لتفهم الحقيقة كما تبرز في حياة المدن بكل ما لها وفيها من حيوية عارمة ، والكشف عن العوامل التي تتحكم بالتطورات الاجتماعية ، وما عسى ان تكون عليه المسلمات العددية التي تربط ما بين هذه الظواهر وتشدها بعضاً الى بعض . وقد برز من هذه المناقشات السياسية والجدليات الاجتماعية ، نظريات عديدة حاولت ان تربط بين تسلسل الامور وبين غلاف الشمس او الاحوال الجوية المسيطرة ، كما تحاول ان ترى في العروق البشرية العوامل الاصلية في تكوين هذه المجتمعات البشرية ، من ذلك مثلاً علم الاجتماع السوري الذي قال به تونيز بعد ان تجاهل مادة الحياة المجتمعية ونظريات باريتو الذي لقب بحق « كارل ماركس البورجوازية » وونيارسكي الذي طلع علينا بنظرية اللامساواة الضرورية ، و « علم الاجتماع الشامل » الذي قال به ماكس WEBER الذي بعد ان ميّز في دراسته لرموز او الانماط اربعة « انواع من العمل » ردت كل شيء الى « سلوك الفرد الشعوري » . ونظرية دلتاي الذي يسيطر كلياً على التيار الذي يضع العلوم الطبيعية وجهاً لوجه مع العلوم الانسانية .

أما في فرنسا ، فقد ربطت مدرسة دوركهيم بين علم الاجتماع وبين الاثنوغرافيا او الاثنوبولوجيا الوصفية . وراح دوركهيم يشدد ، بعكس ليفي بروهل الذي شدد بدوره ، في القسم الاول من آثاره العلمية ، على التعارض القائم بين المنطق وما قبل المنطق (ميزة البدائي غير المتعصر) على استمرار او ديمومة هذه الروابط ، الأمر الذي ينقض من الاساس نظرية تفوق الابيض على الملون ، بينما يحاول موسى ان يثبت لنا « ان الواقع الاجتماعي الكامل ، لا يجد ملء مدلوله الا إذا دخل بنياناً اجتماعياً كاملاً . وهكذا نرى ان علم الاجتماع يتجه نحو « الجماعات » التي تتألف من الفئات الاجتماعية . وهذا ما يسميه سوروكين : الديناميكا الاجتماعية الحضارية للجماعات . وهكذا ينزع علماء الاجتماع الى التخفيف من شأن العوامل الاجتماعية الخارجية (كالمناخ مثلاً) ، وللاذراك المتضاعف بان اثر هذه العوامل ليس بالضرورة قاطعاً ، وبأن المجتمع البشري ليس مجرد طبائع سيكولوجية فردية متجاورة او متلاصقة ، وان هنالك « وعي اجتماعي » . ومع ذلك ، فالسيكولوجيا الاميركية التي تجاهلت باستمرار النظرية التي قالت دوماً بفئات مميزة واقعية ، تحمل عميقاً اثر الازمة الكبرى . فسوروكين يقف في وجه نظرية ماركس ، نظرية الطبقة الاجتماعية ، هذه النظرية التي تقول بان الشعور الطبقي انما ينشأ في الذهن ، من مجرد تصور الدور الذي يمكن لفئة مجتمعية ما ان تلعبه في وسطها الاجتماعي ، وليس من وعي الاحداث الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بهذه الفئة . فهو يرى ان « الطبقة » التي تتألف ، في نظره ، من عناصر ناشطة ، كثيرة الحركة ، لا يمكن لها ان تؤلف قبة مضادة لآخرى . وهذه الذهنية ، ومناهضة منه للايديولوجيا الماركسية ، راح العالم النفساني ج. ل. مورينو يضع نظريته في التحليل النفسي الاجتماعي الذي يرغب في ان يطبق على التصادم

الفنوي ، تقنية التحليل النفسي حلا منه للمشكلات الفردية (في كتابه « من سيبقى » الذي صدر عام ١٩٢٤) ، وذلك لانقاذ العالم من المشكلات التي تباعد بين ارباب العمل والعمال ، هذه المشكلات التي لا تخرج عن كونها امراضا اجتماعية عارضة لا بد من معالجتها معالجة سيكولوجية .

وهكذا يرقى علم الاجتماع ببطء كلي الى مرتبة علم مستقل يُعنى بالمجتمعات البشرية ويترك اثره الظاهر على العلوم البشرية الاخرى : على الاقتصاد مع فرنسوا سيميان ، وعلى التاريخ ، مع مارك بلوك ، فعلم التاريخ يفيد الى اقصى حد من عمل علماء الآثار وعلماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع فيوسع من نطاق افقه ويعمل على تجديد او عصنة معلوماته حول الحضارات التي سلفت والتي نرى انفسنا في جهل مطبق عنها : كالاتروسك مثلاً والصين القديمة والسومريين والحضارات الأخرى التي تقدمت كولبوس . وهو يؤثر ان ينصرف الى تحليل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والظروف التي اكتتفت حياة الناس في الماضي السحيق .

سدد التطور العلمي ، ولا سيما تطور العلوم الانسانية ، ضربة قاسية للعقلانية وللحتمية : فقضيا مما على العقل الشامل والقيا ضوءاً جديداً على مفهوم الذنبية وعلى الدور الذي يلعبه اللاشعور ، وشددت على الدور الذي تلعبه القوى الخفية اللاعقلانية التي تحرك الانسان وتوجه نشاطه . هذا الموقف اللاعقلاني عاد بفائدة ملحوظة على العقائد الايمانية وعلى التقريرية في بعض ملامحها ، مع انه اطلق ، في بدء الامر ، في كل المجالات ، ولا سيما في مجالي الادب والفن ، ردة فعل صاخبة ضد التقاليد التي اصبحت موضع شك في الوقت الذي اخذت فيه تجربة الحرب وما بعد الحرب ترسخ في قلوب الناس ونفوسهم التشاؤم والقلق .

٢ - الثورة الادبية والفنية

عندما يدور الحديث عن الادب والفن لا تعود الاشارة الى الزمن لتكفي او لتفي بالغرض ، اذ ان تجدد وسائل الاعراب عن المشاعر النفسية يتم في جو يحيش بالثورة والغليان هو على اتصال وثيق بالثورة العلمية والفكرية .

اول ما يطالعنا في هذا المجال منذ بزوغ القرن ، روح ثورية تهب في وجه المألوف ^{المنافج الجديد} البورجوازي « الثقيف » غير المتفهم والمتخلف في بواطن فخره ومباهاته ، وضد الاعراف الاكثر رعاية وقبولا لدى الرأي العام . وتحاول الموسيقى من جهتها التملص من هوس التلوين والميلوديا اللانهائية الواغترية ، كما يذهب فن الرسم بدوره للبحث عن البيان التصويري والتعبير عن الحجم بعد ان ادارت التعبيرية لها ظهرها واعرضت عنها اعراضاً كلياً . واخذ الكتاب بردة عنيفة ضد واقعية زولا بحيث يكونون لهم رؤى جديدة عن العالم . الا ان حركة التسارع التي اتخذتها حركة التطور التي آلمت بحضارتنا المادية ، والدوي الذي احدثته

في العالم الكشوف العلمية الحديثة ، والتفسيرات الجذرية ، التي تحمل هي الاخرى سمات النفسية :
ليس بعد من سلّم او معيار قائم بذاته ولا من فضاء قائم بذاته ، ولا من ابعاد قائمة بذاتها ، ولا
قواعد للقريض بعد ذاته . وهذه الثورة في وجه نواميس بدت فجأة وكأنها إصلاحية صحبتها
ولازمتها ردة فعل ضد « الواقعية » وضد موضوع المدلول العام الذي « تُخيل للجميع انه
قائم بذاته بينا المعنى او المفهوم الذي نوليّه اياه ينشع من سريرتنا نحن . فكل صاحب فن او موهبة
من رسام الى شاعر الى موسيقار الى كاتب اخذ يعني ، اكثر فاكثرا ، بان عليه ان يستنبط
طريقته التعبيرية الخاصة ، ولقته الخاصة لينقل لنا الصورة التي تبدو له عن العالم . وهذه الذهنية
تفسر لنا ما للفن الزنجي من اثر عميق اذ من بعض حسنات هذا الفن ان يأخذ ويبدأ بيد الفنان
الى دنيا الفن التشكيلي الجديد عنده ، كما يبين ما في الآداب الشعبية ، على انواعها من سحر
وفتنة واغراء ، وعنهما يصدر ريتان مترعاً مانوبل دافالا وجورج اينسكو ، وبيللا برتوك
وفيللا لوبوس .

والميزتان اللتان تسهان الادب والفن الحديثين هما العمومية او الشمول والاممية . فتحت
التنوع القومي والامزجة الفردية المتباينة ، نرى الثورة ذاتها تهب في وجه مجتمع بورجوازي
متعصب لقوميته وفعال في تفاؤله ، وشموراً مشتركاً بتأجيج ثورة عميقة في قلب الانسان وفي
صميم العلاقات التي تشده الى العالم . ففي البحث عن صور جديدة ، هنالك ليس ردة فعل
ضد ما هو رسمي او ضد ما هو موافق فحسب ، بل ايضاً البحث عن انسانية جديدة حيث لا
اثر قط لهذا الكائن العقلاني ، كما يراه المذهب العلمي راضياً ، واثقاً بنفسه ، المتشارف في خيلاء
انه سيد العالم حيث يسود اللامعقول واللاخلفي (في المفهوم البورجوازي للكلمة) ، له حق
الرعية ، بل ايضاً حيث الانسان الذي تحرر من معبوداته واورثانه ، وحصل على العلم الجديد
اخذ يعني ما أوتي من حرية خالقة ، مبدعة بالنسبة لعالم الكائنات بحيث ان في الوقت الذي
تبدو معه متحركة بالقضايا والمشكلات الخاصة بالطبع ، نحن بالفعل نكون امام محاولة للتعبير
عن الانسان الجديد الذي اطل علينا وعن مشاعره الجديدة ، وعلاقته الجديدة بالكون ، وهي
محاولة تطبع في الصميم كل مآثر هذه الحقبة . والفن لم يمد يفرق بصورة مصطنعة ، بين
مشكلات المبنى والمعنى او المحتوي والمحتوى . فهو يبحث بالاحرى عن صبغة تصلح للتعبير
عن المحتوى البشري .

الحرب وما بعد الحرب
هذا التقاطع المزدوج مع الصورة القديسة للاشياء ، ومع هذا
المجتمع الذي يتناقلها ، اضفى على الفن وعلى ادب ما بعد
الحرب ، السمة البارزة التي تميزها ونفرتها ، كانت الحرب في نظر الكثيرين ، حادثاً جهنمياً
وشروداً للعقل السليم عن محبة الصواب تحت ستار المحافظة على القيم الروحية والوطنية من
وراء الحفاظ على مصالح وسياسة .

فالسأم الشامل والردة العامة بعد هذه السنين المديدة من الضغط المرهق التي وجدت تعبيراً

لها في هذه الاضطرابات الاجتماعية التي انفجرت والمطالب السياسية التي انهارت ، يقابلها ، من الجانب الادبي والفني ، هذا الاختيار العام في الافكار الذي زرع الشك في كل ما اصطلح عليه المجتمع وتبنى من تقاليد واعراف ، ويبرز احيانا بفجور ما نشاهد من حمى الاندفاع نحو الملذات دونما تمييز او خيار ، وحمى التكالب على التحرر والانعقاد التي جاشت بها طبقات المجتمع على اختلافها . وهذا الغليان الشامل لم يبدأ الا بعد عام ١٩٢٥ ، عندما بدأ للجميع بارقة أمل بالوصول الى الاستقرار المنشود .

بعد ان هدا هزيم المدفع المدوي ، وبعد ان وضعت الحرب
عند المنتصرين اوزارها ، راح الجميع يحاولون تناسي كابوس الخنادق الذي

افاخ بكللكه على الصدور . فتحت ستار شفاف من التفاؤل واللامبالاة عند البعض ، نرى بوضوح ما يسامر افكار الناس وقلوبهم ، في هذه الحقبة ، من قلق او اضطراب وتشاؤم ، يتجلىان على اتم شكل بالتهرب بجميع الوسائل مما يرهق ويقلق ، وبالرغبة في التمتع بملذات « الحياة المادية » والتحرر من الاعراف والمهرمات . وفي هذه الانتاء أطل علينا محاطين بشهرة واسعة ج . كوكتو وهنري دي مونترلان وألدوس هكسلي ، واجداد اندريه جيد المشهورة الذي رأى ان العمل لا قيمة له الا في مجانيته ، اي خالياً من كل معنى إنساني (راجع كتابه : « اقية الفاتيكان ») . وراحت الشبيبة البورجوازية تلتهم كتابه الآخر : « قوت الأرض » المنشور عام ١٨٩٧ الذي لم يُبع منه خمسمائة نسخة في خمس وعشرين سنة لما فيه من دعوة الى نبذ ورذل كل القواعد باستثناء الركن وراء اللذة . وفي هذه الحقبة بالذات ظهر التحليل النفسي الذي جاء ظهوره تبريراً أو تركية لحركة التحرر من كل قاعدة أدبية فعظمي بوسع رواج في العالم كله . في هذه الحقبة بالذات نشرت مؤلفات مارسيل بروست فعادت على صاحبها بالمجد الأثيل (بحثاً عن الزمان الضائع ١٩١٣ - ١٩٢٨) وكتاب جويس « اوليس » الذي ظهر عام ١٩٢٢ ، اللذان يدخلاننا بما فيها من استبطان دقيق ، الى مرحلة جديدة من معرفة الانسان لنفسه معرفة جديدة . الا ان الرأي العام رأى فيها دعوة سافرة للقضاء على المتوارث من الأفكار والمبادئ الاخلاقية . ولهذا الاسباب ، كان اندريه جيد القائد الروحي لهذا الجيل كما رأينا كيف ان الفرداني الاهوج الذي على شاكلة هكسلي وبيرواندلو يمثل التنافر العميق الذي يتخبط فيه الانسان في وسط عالم هو الآخر مصاب بالتفكك والتنافر ، انما يدل على ان معظم الناس ينصرفون بصورة او توماتيكية خالية من الصدق ، وبان هنالك دوماً تعارض قاضح بين نوايا الانسان وبين مواقفه وحقيقته تصرفه .

هنالك كذلك كل هؤلاء الذين يحدو بهم القلق الى الهرب : « الهرب هو الكابوس او الفكرة المستبدة هؤلاء الذين تلهج قلوبهم بالتحرر وتشرب نفوسهم الى الحرية » . فالانسان يهرب من ذاته بعد ان هرب من الله ... يهرب ليقع في الغرور وفي هذه الخزعبلات التي تخفي ، ولو لفترة قصيرة ، ما هي عليه النفس من جوع وفقر (بابيني) . فريقت تقوده خطاه وهو هارب الى

الكلاسيكية الحديثة حيث لا وزن إلا للجمال الصوري . فالشعر المجنح هو الشعر الكاذب الذي يخلو من كل معنى ومن كل محتوى انساني حيث تحف بكلمة متناغم هالة من اللاعقلاني ومن الماطفي ، وهما المجالان اللذان يسرع فيهما الشعر المهفف ويمرح . وقصة « *La Jeune Parque* » كأختها : « الارض المقلودة » ، لأليوت ، هما مترامتان تماماً وتعبيران بما فيها من يأس ومن عجز ، عن ايمان انسان العصر ، بمعجزه وقصوره ، وعن رفضه للمجتمع الذي يحيق به . فهي كالوسيقى الصافية صدى للعبارة القائلة : « نحن الحضارات على يقين الآن باننا صاثرات الى المدم » ، هذه العبارة التي جاءت على لسان بول فاليري . فهذا الانسان الذي لم يعد ليهتم بشيء او يلتذ بشيء ، يتخذ من الجمالية ملجأ له ومعتكفاً لان الحضارة الغربية القائمة على نظرية تفوق الابيض وتفوق المرق الابيض الذي يستيع لنفسه ترف الفردانية هي الآن في سبيل الزوال . وهناك من يتلفت باتجاه الكشف عن عالم نسيجه من الخيالات والمرئيات (كوكتو وجيرودو) ، باحثين عن تغير المناظر في الرحلة لاجل الرحلة او بحثاً عن عوالم مجهولة (فالامير كيون هيربون من اميركا ويقصدون اوروبا ، والكاتب الشيلي بابلو نيرودا ومالرو يتوجهان نحو الشرق الاقصى) او هيربون باتجاه الخطر والعمل على شاكلة سانت اكزوبيري او نحو مغامرات الروح : الفكر الثابتة والسرالية .

خلافاً لما هو مسلم به عادة كشفت هذه المؤثرات تلك التي تركتها وراءها شخصيات بارزة على غرار رومان رولان . « ان ضمير ... النفس الغربية التي لا تزال ترجو وتؤمن بالرغم من الاجتياح الذي تعرضت له » وشال نفوذ السياسي على نفوذ الادبي ، وروجه مارتن دي غار الذي رسم لنا في روايته : آل تير (١٩٢٢ - ١٩٣٩) المظاهر التقليدية لمجتمع يختصر ، وكلاهما من الروائع الاثيرة التي خلفها لنا الادب الفرنسي في هذه الحقبة ، وبرنافوس وفرنسوا مورياك اللذان حررا القصة الكاثوليكية من الادب التقوي برسمها اناساً مسترسلين في الائم واحياناً فائرين في وجه ديانة متمسكة تمسكاً اعمى بالشكليات . هذا الجو المشبع بالمجانبة وبالهروب نجده كذلك في الرواية الانكلوسكسونية ، مع الكتاب الاميركيين من « الجبل الضائع » (سنكلير لويس الذي اعطانا بابيت) وسكوت فترزجيرالد وهمنفواي ودرايزر وجون دوس باسوس يملون جانباً وينبذون عالماً منصرفاً بكليته نحو الاستمتاع بالملذات المادية ، وينصرفون الى نقد الحياة الاميركية نقد المائد من اوهامه بعد ان زالت النشاة عن عينه ، او الذين يؤلهون العاطفة البهيمية أو يفرقون مع هنري ميلر في عبادة حقيقية للجنس . أما الكتاب البريطانيون ، وبينهم عدد بارز من مشاهير وشهيرات الروائيين امثال فرجينيا وولف وكليمانس داني ومارغريت كندي وروزاموند ليمان ، فهم يصفون لنا مجتمعاً رقيقاً وحيوات مترعة ، عابثة ، واقعية لا تتحرج من مواجهة الحقائق المرة كما لا تتحرج قط من التعرض للمشكلات المحرمة المائدة للمسكة فكتوريا ، واحياناً باحرج عبارة مع د. ه. لورانس او يسلقون بالسنة حداد عالماً يتخبط في الفوضى كما فعل الدوس هكسلي .

اما المسرح الذي كان يؤلف عام ١٩١٤ آخر معقل للمذهب الواقعي وللذوق في المسرح في سنة ١٩٠٠ ، فقد جرى بعثه من جديد مع المؤلفين المسرحيين الجدد ومع المخرجين الذين تمكنوا من احداث ثورة في دنيا التمثيل . هؤلاء المؤلفون المسرحيون امثال كوكتو وجيروودو و كلوديل الذين تعبر شاعريتهم « دونما حسيب او رقيب » عن « مآسي الحياة البشرية » ، وبيرانديلو الذي تنتصب امامنا من خلال مسرحه المكشائم ، هذه الخصومة القائمة باستمرار بين نيات الانسان ومشاعره وبين واقع سلوكه وتصرفاته . كل هؤلاء المؤلفين يسرون على الدروب التي عبدها جاك كوكوبو في مسرح فيو-كولومبييه عندما خفض الديكور الى أدنى حد ممكن ، واولى حركات الممثل بعد ان جردها من كل ما يشوه روح المؤلف ويمسخها ، ما يلزم من قناعة وبساطة ، كما فعل دولان في مسرح الأتلييه وجوفيه في الأثينيه ويتوف في مسرح الماثورين ، وباستقلال اوسع ، باقي في مسرح مونبارناس .

هذا مذهب جديد في الفن جاء بعد لقاء تم ، سنة ١٩١٥ ، في نيويورك ، بين الرسام الفرنسي مارسيل دوشان والاسباني فرنسيس بيكابيا وعمدوه بهذا الاسم في مدينة مونيخ ، تريستان تزارا في ندوة خاصة بالمبعدين السياسيين من مختلف البلدان ، ثم مركز ، منذ عام ١٩١٩ في باريس ومنها انطلق : البيان دادا ، هذا البيان الذي التف حوله واجتمع تحت شعاره فريق من الفنانين والشعراء الاحداث الذين يرون في الحرب القضاء على كل القيم المقدسة ، وعفاء كل المواقع المكتسبة وفشل « النخبة » الذين اتحدوا ليقوموا بالمذابح والقضاء على العلم الذي يشهد عدة القتل والابادة ، وعلى الفلاسفة الذين يسعون دوماً لتبرير هذه الاضاحي وتذككية الاسباب الدافعة اليها ، وعلى الفن الذي يحتفظ بروائعه الفنية لمصلى المريدن . والثورة التي تختلف عن الثورة التي قامت قبل ١٩١٤ ليست جمالية فحسب ، فهي تجيش يهيموم اجتماعية عندما تقع العين على التزييف المفجع الذي استنزف دم الغالب والمغلوب على السواء ، وعندما تلبين خواء اهداف الحرب (وهي اهداف لا تتعدى تعديل الحدود واقتسام المستعمرات بعد ان تكون الانسانية دفعت مثل هذا الثمن الباهظ) . فهم يرون في هذا كله انهيار النظم القائمة ولا سيما انهيار كل الحضارة . وقد عبر بول فاليري خير تعبير عن هذا كله عندما كتب قائلاً :

« بعض آلاف من الكتاب والفنانين الشباب لقوا حتفهم في هذا الصراع الدموي . فنحن امام مرأى انهيار حضارة اوروبا وبيدنا الدليل القاطع على عجز المعرفة البشرية عن اقتناذ اي شيء ما ، وعلى اصابة العلم اصابة مميتة بعد ان رأى حماه وحرمة ينتهك من جراء التطبيق الوحشي والجهنمي لاختراعاته ، وعلى هذه المثالية التي قلما خرجت منتصرة والمثخنة دوماً بالجراح ، خيبة واقعية بعد ان غلبت على امرها واثقل كاهلها بالجرائم والذنوب ، وهزى على السواء بالجشع والتجرد ، واختلطت العقائد وغام مفهومها مع الزمن ، اذ كنا نرى للصليب ينتصب في وجه الصليب ، والهلل يقارع الهلال ، وهؤلاء المتشككين انفسهم ، بعد ان صارحتهم الاحداث المفاجئة وصرعتهم الذين يتلاعبون بتفكيرنا وافكارنا نلاعب المر للقارة . فقد اضاع هؤلاء المشككون شكوكهم لتعاودهم من جديد ثم يعودون ليفقدوها من جديد (ازمة الفكر ، ١٩١٩) .

وطلع عام ١٩٢٠ فيليب فيهم العدمية ويطلع علينا بحو الدادية خلال هذه التمثيليات وهذه المعارض ، وهذه المظاهرات المخجلة التي تقتل في الصمم كل القيم ولا سيما الجمالية منها .

« ما من رسامين ولا من ادباء ، ولا من موسيقيين ولا من حفارين ، ولا من دباغات ، ولا من جمهوريين او ملكيين . ولا من امبرياليين ولا من قوضيين ، ولا من اشتراكيين ولا من بلاشفة ولا من سياسيين ، ولا من يروليتاريين ولا من ديوقراطيين ، ولا من يورجوازيين ولا من ارستوقراطيين ، ولا من جيوش ولا من امن عام ، ولا من اوطان ... كفاية من هذه السخافات والمحاقات . لم يعد شيء . لم يعد شيء . شيء . شيء . ولا شيء ... »

اما في المانيا ، فالحركة تلقى ترحيباً مزدوجاً للهزيمة التي انتهت اليها وللأزمة الاجتماعية التي نشبت اظافرها فيها ، فلم تلبث ان ارتدت طابعاً سياسياً . فهي بعكس ما كانت عليه في فرنسا ، فنية اصغر منها ادبية وأقل مركزية . فنة في برلين مع الرسام الهزلي للبورجوازية والروح العسكرية الالمانية هو جورج غروتر ، وفنة كولوني اكثر جذرية على الصعيد الاجتماعي مع بارغيسلد وماكس ارنست وهاتز آرب ، وفنة في هانوفر مع الرسام الشاعر كورت شويتزر .

من هذا الاضطراب الفوضوي أطل علينا مذهب السوربالية ، أخصب التيارات السوربالية الفنية التي طلعت علينا في منتصف هذا القرن . هو « المزوف عن كل مناحي الفكر والحس التي اعتمدتها الانسانية الكلاسيكية ، في سبيل الرجوع الى الصدق ، وفي سبيل « تفادي اثر العقل المشوه » ، وراح يستثمر اللاشعور . وفي سنة ١٩٢٤ نشر بريتون « البيان السوربالي » وفتح له « مكتباً للأبحاث السوربالية » . وفي سبيل تغيير المناظر واستبدالها بأخرى ، راح يقترح استخدام الوسائل الاوتوماتيكية للخط وترك الحبل على الغارب للفكر لكي يحلو نفسه ويبرز ذاته ، كما يقترح اللجوء الى التنويم المغناطيسي لوصف الاحلام التي لا تقع تحت مراقبة العقل وتدنيها من الواقع احسن بكثير مما يفعله العقل . ولم يمض كبير وقت حتى انقسمت الحركة على نفسها الى شطرين : تألف الاول من هؤلاء الذين يبحثون عن الثورة « بين الافكار » كما تشكل الثاني من هؤلاء الذين يتقربون ، ولو لأمد قصير ، من الشيوعيين بعد الذي شهدوه من تصلب البورجوازية ، عام ١٩٢٥ .

يتمثل هذا المذهب ، في الشعر ، بشخص أيلوار الذي يُعدّ مع اراغون وروبرت دنوس خير من يمثل هذه الحركة ، كما انه اكبر شاعر بالفرنسية عرفته هذه الحقبة لما أوتي من خصب في الصور ، ولما جاء به من المقارنات المفاجئة التي تعد بحق قوام الصدمة الشعرية ، ومن لباقة فنية ليست وليدة اي عنصر شعري او قريض مصطنع (كالقافية والبحر) ومن سهولة المحتوى مما لا يقع في نطاق العقلاني . والحركة التي أثرت عميقاً في الشاعر الاسباني الكبير فدريكو غارسيا لوركا ، ذاعت كثيراً وشاعت خارج فرنسا ، منذ عام ١٩٣٠ ، بعد ان اشتد منها الساعد بانضمام عناصر جديدة اليها كالشاعر رنيه شار والخرج السينمائي بونويل ، والرسام سلفادور دالي الذين اوغلوا في هذا المذهب درساً واستبعاداً ، وألحقوا بعض التغييرات

في معناه . والسوريالية التي اعتمدت حتى الآن التحليل النفساني اخذت تروى في اللاشعور مصدراً لكل شاعرية وينبوعاً لكل إلهام شعري . وبعد ان عوّل دالي على تحليل مرض عقلي معروف هو مرض « جنون الاضطهاد » رغب ان ينصرف الفن الى استثمار ليس مجال اللاشعور فحسب ، بل ايضاً مجال الهاجسية او الاستحواذية وبعض اشكال الهذيان . وهكذا اطلت السوريالية على مشارف النقدية التي تنبؤ عن كل رقيب لتفضي تدريجياً الى الفوضوية .

يختلف الجوهر هنا عنه لدى المتصرين : فهو مليء بالثورة والفوضى والارتباكات والتضخم المالي . ففي مجتمع ممزق ومضطرب ، فالجو الذي اتخذته التعبيرية في البلاد المنتصرة من الدادية والسوريالية لا يمكن ان يدوم طويلاً بهذا الشكل النقدي الذي يميزه . عليه ان يكون ايجابياً وبناءً . ومن جهة اخرى ، فالوقت سواء لدى العامة او لدى الفنانين ليس الذي يتلهم فيه الناس ولا يصلح فيه الفن للفن . ففي البلدان الجرمانية وحدها دون سواها ، تبقى هذه الروح الطليعة التي كان من طباعها الميزة قبل الحرب ، انصرفوا الى البحث . فالموجة التعبيرية حلت محلها حركة من المحاسبة الذاتية الايجابية باتجاه المستقبل . فنحن امام واقعية جديدة . وطلعت في طول البلاد وعرضها مذاهب رعت تماماً متطلبات المدنية التي ستشاد في المستقبل ، والاهتمام البالغ بالشكل او القوام ، اذ من المطلوب « بناء عالم جديد من حطام الماضي » . فالنفوذ الذي تمتع به هنريخ مان الممثل الاكبر لعقلانية القرن التاسع عشر ، قد اخذ بالانحطاط والهبوط بينما بقي نفوذ اخيه توماس أشد واطهر ، لما كان عليه من تشاؤمية عميقة الجذور . والجديد الذي ظهر على أتم صورته في البلاد ، هو التمرد ضد تأليه الدولة ، وجاذبية الفوضى والشعور بالتعاسة البشرية ، بعد ان غمرتها قوى غاشمة لا تعرف الرحمة ، صكالية القدرة ، روح تجلّت على خير وجه في مؤلفه « الفرد دوبلن » الذي يمور بالعنف والمرارة . اما اثر فرانز كافكا الذي لم يظهر مطبوعاً كاملاً الا بعد وفاته ، عام ١٩٢٤ ، ففيه الوصف الرمزي لعالم تتحكم به قوى خفية هائلة تطحن الانسان طحناً . من بين ابرز الآثار الفكرية الاقل شأناً التي ظهرت تحت علامة (الوضع الجديد) يحمل ان نذكر هنا الاثر الديني الذي خلفه برتول بريخت ولا سيما مسرحيته : « اوبرا بأربع نحاسات » (١٩٢٨) .

لا يمكن لفن الرسم ان يأتي تعبيراً وصافاً للانسان في مثل هذه الحقبة ، العنيفة
الرسم المعقدة حيث تتبدل ظروف الحياة وصروفها بسرعة متزايدة الا في انقلاب شامل تطل معه صيغ وصور جديدة لتعبر عن العلاقات الجديدة التي تربط بين الفرد ونفسه وبينه وبين العالم . وبिकासو الذي يلقي ظلاله على هذا الجيل بما أوتي من نبوغ خلاق ، يبرز خير ممثل له بما فيه من قدرة على التجديد . فقد عدل بعد الحرب من مذهب التكمينية ، واولى الالوان والاصباغ اهمية خاصة بعد ان عوّل كل التعويل على الازرق والاحمر والاخضر (الطالبة -

ارل كان - القيثارة - والعنب) . ولم يلبث ان وقع تحت تأثير السورالية مع انه بقي خارج ندوتها . . . واخذ منذ عام ١٩٢٢ ، يرسم لنا شغوصاً رمزية شوهاء ، واشكالاً من المسوخ اقت بعالم يصد المقل ويشير الضحك . وهو تعبير عن عالم تتقاذفه الامواج وتلاعب به الارباع . وفي سنة ١٩٣٧ ، اعطانا في ما تحفنا من روائع الفنية ، ما بلغ معه ذروة التعبيرية التصويرية في هذه الحقبة (غرنیکا) .

اما ماتيس ، فقد اخذ ، بعد عام ١٩١٩ يخفف من قننه ، فاصبح اكثر جاذبية برسومه « اوداليسك » وكذلك خوان غري ، ودي ديران ودي دوفي ودي براك الذي قطع كل صلة له مع التكميلية ، واضفى سحراً اكبر على رسوم الاشياء الطبيعية الميتة وعلى صورته للعري ، وعلى مناظره . اما فرنان ليبيج الذي طلع علينا خلال الحرب بمشاهد الحضارة الصناعية وبحقيقة اجتماعية تنبض بالحياة ، فيكرس فنه الاحتفاء بهذه الانسانية الجديدة ، مع ايلانه اهتماماً خاصاً للقوام الهندسي الذي يراعي ، بنجاح تام النسبة بين الصورة الجدارية والجدار ، ويستعمل ادوات الرسم ذاتها موضوعات تصويرية ويبدط ما للالوان من قوة تعبيرية . ان حسه للمدى التصويري وتحسسه ما يتحملة الموضوع في هذا المدى ، ترك أثره العميق على فن الاعلان ، فارتفع به من الواقعية .

اما السورالية ، فقد التفتت حولها هذه الفئات وبرزت في مجال الرسم خير دليل على ما لها من قيمة عالية في الحركة الفنية . وهذا لا يعني انها تتمتع بجمالية وبتقنية خاصتين بها ، بل هي العكس من ذلك ، هو تجاهل لكل ما خيل للانسان ، حتى الآن ، انه خير ما يحمله في ذاته بحيث تنبجس جاذبية شاعرية تصويرية هامة ترمي لايحاء تغيير كامل في المناظر والارتفاع بالمشاهد او بالناظر الى العالم من وراء الواقع اليومي . واول معرض للسورالية ظهر عام ١٩٢٥ جمع آثار ماكس ارنست وهانز آرب وميرو وبيكاسيا وغيرهم من الفنانين الذين وقعوا تحت تأثير السورالية ، امثال كلي وشيريكو .

وفي اعقاب عام ١٩٣٠ ، ظهرت تحت تأثير الفنانين الالمان والروس واليهود الذين فروا من اوروبا الوسطى ، معالم الفن التجريدي في فرنسا وفي الولايات المتحدة الاميركية . وتأسس في باريس « ندوة الفن التجريدي » ، عام ١٩٣٢ . وسيراً منهم مع التيار العلمي المعاصر القوي الذي يقول بان ليس من طبيعة بشرية تلقاها الانسان دفعة واحدة وبان تحت الظواهر البارزة للعيان تكن حقيقة متحركة ، أخذ الرسامون التجريديون يحاولون خلق آثار فنية لا تروى فيها شيئاً يمت الى « الطبيعة » والى الحياة اليومية بل يكون باستطاعتها ان توحي للانسان مواقف ومشاعر فيها من الشمول ما كان في مقدور « الطبيعة » ايجاءه حتى الآن . وهذا التيار هو التيار الفني الوحيد الذي تجسم او تحيز حول آرب وكالدير وديلوناي وموهولي - ناجي وفديريان وشويتزر وفي انكلترا حول بن نيكلسون .

عرفت الموسيقى في هذه البلدان التي خرجت منتصرة من الحرب ما عرفه
الموسيقى الادب والرسم من تنوع في الذرائع والميول . فالمدرسة الواغترية صُنّفي امرها

وجستد سترافنسكي ردة قسوية للنمو كلاسيكية وتقلب الشكلية بينما يمضي كل من رافيل
وروسل في « الثورة التي اطلقها ديبوسي » . والفئة المعروفة « بفئة السنة » التي كانت اريك
ساتي قطبها ونقطة الدائرة فيها ، راحت تقف في وجه « تعبيرية ديبوسي » . ونشأ
عام ١٩٣٦ ، حول اوليفيه ميسان فئة « فرنسا الحرة » كما راح خارج فرنسا كل من
مانوبل دي فاللا والبرازيلي فيلا لوبوس وبيللا بارنوك يستلمون لتقاليد الفولكلورية في بلادهم .
الا ان الجديد البارز الذي عم اوروبا باجمعها ، فهو موسيقى الجاز الذي استهوى عدداً كبيراً
من الناس دون ان يترك مع ذلك أثراً كبيراً في الموسيقى الغربية التي اختلف عنها اختلافاً
كبيراً حال دون نمثله واستمرائه . طلع هذا اللون الموسيقي الجديد من اغوار فولكلور
الملونين ، في اوساط اورليان الجديدة ، ثم اخذ ينتشر في جميع انحاء الاتحاد الاميركي وثبتت
قوته دون ان يفقد شيئاً من طابعه الشعبي باعتباره موسيقى جيّاشة تحرك في النفس الحنين الى
الوطن . فكثرت انصاره ومريدوه في اوروبا مع كنف اوليفر ولا سيما مع لويس ارمسترونغ .
بحماسة الحارة (جدد فيه النموذج النيو اورلياني بعد ان لقعه بالمونوديا تنشد بصوت مع
البوق) وجرشوين مع اغنيته (القصيدة الخضراء) . عرف الجاز في اعقاب ١٩٣٠ تطوراً
عميقاً اذ راح يتكيف اكثر فاكثراً ، مع حياة البيئة والمجتمع وتصارع الوزن . وزاد من بحشه
عن تجربته حول الانسجام الفني بحيث اخذت موسيقى الجاز تتطور بسرعة تذكرنا اكثر
بالسرعة التي ميزت التطور التقني منها تطور القوالب او الصيغ الموسيقية . وهكذا فالطراز
(Swing) الذي قام على خدمته عدد من الموسيقيين الاقوياء ، وعدد كبير من الاوركسترات
المتجانسة التي رأت النور ، بلغ بعضها مقاييس الاوركسترات السمفونية مع ديوك ألفتن الذي
توصل الى مساوقة ومزاوجة اوركستريه نعيمض فناً وغنى .

وتابعت النمسا ، في المجال الموسيقي ، ثورتها التي كان سبق لشونبرغ فأطلقها قبل الحرب
بقليل ، وراح تلاميذه : البان برغ (اندي انجز « Wozek » عام ١٩٢١) وانطون رويبرن .
والى شونبرغ يعود الفضل في استنباط المسلسلة الصوتية الاثني عشرية احسدى ابرز منجزات
العصر والتي لم يباشر باستثمار ما تخفيه من طاقات كامنة الا جيل عام ١٩٤٥ . ان استنباط
المسلسلة في الموسيقى هو من بعض نتائج رفض « طبيعة » بجهزة بقوانين محددة ومفروضة من
الخارج ، هذا الرقص الذي وصل في دنيا الرسم الى التجريد الهندسي ، بعد ان اسقط تدريجياً
الموضوع او المضمون . هي هذه الحركة بالذات التي حملت الانسان على ان يبدع في الموسيقى كما
ابدع في الرسم ، قواعده الخاصة وعالمه الخاص به .

أطلقت علينا ، قبل عام ١٩١٩ ، مستجدات تقنية مهدت السبيل
الهندسة الجديدة

امام الثورة التي انفجرت في هذا المجال . فالمشكلات الجديدة التي

كان على المدن الكبرى مواجهتها ، والتي اختلفت بطبيعتها عن المشكلات السابقة : كارتفاع
اسعار الارض ، وضيق المساحات القابلة للاستثمار ، والامور الاخرى المتعلقة بالقل العام
والمواصلات ، والتجديد في نموجية المباني والعمارات ، المصانع والمدارس والمستشفيات ،
والمطالب العصرية الاخرى التي يجب توفرها وتحقيقها (كالتدفئة المركزية وتكييف الهواء ،
والتبريد والاضاءة الكهربائية ، والمصاعد) ، كل هذه القضايا اقتضت لها حولا عجزت عن
تأمينها في الماضي ، الذرائع التي عول عليها الانسان من قبل . ومن جهة اخرى ، فقد طرأ
على شروط البناء ومستلزماته ، تطورات عديدة تناولت مواد البناء (مزج المادان الخفيفة
كالالومينيوم واللدائن والمواد التشكيلية ، والخشب المضغوط) ، والاساليب الجديدة ، كإنتاج
المصانع لبعض المواد المعمارية الجاهزة بعد ان كانت تُصنع من قبل في الورشة (كالابواب
والنوافذ وحجارة البناء ، والطوب ، وكتل الاسمنت والاعمدة) ، وكلها مهيأة للاستعمال حالا ،
بعيث ان البناء استحال الى عملية تجميع هذه المواد الجاهزة وتركيبها في اماكنها المعدة لها .
وفي مجال الانجازات المتواضعة ، فقد توصلوا الى صنع منازل جاهزة لا يستغرق تركيبها في
اماكنها سوى بضع ساعات . والتحويل اكثر فاكثرا على الاسمنت المسلح والفلواذ ، مكن
من تحويل كل ثقل البناء على الهيكل المصنوع من سلسلة من العواميد والجسورة المتشابكة
وكلها من الاسمنت المسلح . وبذلك يفقد الجدار اهميته باعتباره عمود ، وقد يستقل تماما عن
المكان الذي تقوم فيه الاعمدة . وقد يكتفى منه بعاجز زجاجي او تقوم فيه فتحات واسعة
جدا . وقد عرف المهندسون ان يتخذوا لهم يدا من كل هذه المواد والادوات الجديدة ليعودوا
القهقري الى هذه البساطة والى البناء المعقول وبمطابقة البناء الى اقصى حد مع الاهداف
الموضوعة له . وهذا بالذات ما يعرف « بالفن الوظيفي » الذي عبرت عنه خير تعبير نكتة
لكوربوزيه عندما وصف المنزل « آلة للسكن » .

فكل الحركة الهندسية منذ عام ١٩٢٠ فصاعداً ، وقعت تحت تأثير ميس فان در روه ،
ولتر غروبيوس ولو كوربوزيه ، وغروبيوس قولي منذ عام ١٩١٩ ، على ادارة مؤسسة
بوهوس دي ويمار التي انتقلت عام ١٩٢٥ الى ديسو ، فكانت هذه المؤسسة في وقت واحد
مدرسة للصنائع والفنون واكاديمية للفنون الجميلة . فيها يترك الطالب الوحدة التي تسيطر على
العنصر العقلاني الذي يلائم بانسجام واتساق ، بين الهندسة والرسم والحفر ويتجاهل تماماً
التمييز القديم بين ما يدعى العناصر البنائية والعناصر التزيينية ، والانسجام التام مع مقتضيات
الحضارة الصناعية التي عرفت كيف تُدخل الفن على احقر المواد وأخسها واكثرها اتصالا
بالحياة اليومية . والبوهوس الذي تشده الى التكميين والى ممثلي الفن التجريدي ممثلاً بالحركة
المعروفة بـ Merz وبالدادية ، والفن التجريدي الذي تمثله مجلة « Styl » وبقيادة المهندس

دوسبرغ والرسام وبييت موندريان يحدث تأثيراً كبيراً . فالدروس فيه يُعطىها فريق من كبار الفنانين المشهود لهم بالتفوق في اختصاصهم والذين يخضعون لنظامية بناء بينهم : بول كلي وكندنسكي وفيننجر ، والمجري موهولي ناجي . وهذه السيطرة تتمتع بها الهندسة الألمانية قضت عليها الحركة النازية اذ امرت باغلاق البوهناوس بعد ان شجبت هذا الفن المنحط ، الذي طلع به اليهود والشيوعيون ، بما يتصف به من عقلانية مفرطة ودولية جاعحة ، وبضلوعه بذكريات جمهورية ويمار ، مما يحصل المرء يشك بولائه للدولة الألمانية وللقومرر . والمهندس الاميركي فرانك لويد رايت الذي يتمتع اليوم بشهرة عالمية ، يحاول جاهداً تأمين الانسجام والمساوقة الى اقصى حد ، بين المباني التي يشرف على تشييدها ، وبين المكان او المحيط الذي يقوم فيه البناء ، وبين طبيعة المواد المستخدمة في البناء .

اما المهندس لو كوربوزييه فالنفوذ الذي يتمتع به يعود ، قبل كل شيء الى مؤلفاته النظرية والى هذه العمارات الناعمة الخفيفة التي تستمد اشكالها الهندسية من التكميلية ، والتي يبدو عليها الانقصال او الانقطاع عن الارض ، وهو نفوذ وتأثير يشتد في الخارج حيث له العديد من التلاميذ والمريدين اكثر منه في فرنسا بالذات حيث بقي في شبه عزلة .

السينما ومقتضياتها الاقتصادية لم تصبح السينما فناً قائماً بذاته له اخصائيوه ومتخصصه الا بعد والتقنية الحرب العالمية الاولى ، فخضع منذ هذا التاريخ لقوانين وقواعد وضوابط في الاخراج ، كما خضع لمقتضيات تجارية تُرزحه كلما تطور هذا الفن وتعمد وتشعب . والسينما مشدودة اكثر من اي فن آخر ، الى القوة الاقتصادية التي تعمل في انتاج الفيلم واخراجه وتوجد النظارة الذين ان اقبلوا عليه جاءت عملية الاخراج عملية ناجحة امنت مردوداً طيباً . ولهذا السبب لم تلبث العملية ان وقعت بسرعة قريبة الاحتكار من قبل اتحادات احتكارية جبارة بما لها من طاقات مالية ، منها في الولايات المتحدة الاميركية : الشركة السينمائية . التي تشدها الى شركة إيستمان كوداك روابط متينة ، التي لا تسلم بواكير افلامها الا لاعضاء الاتحاد ، وهي تشرف على سلسلة من الصالات السينمائية متصلة الحلقات . وفي المانيا يقوم الاتحاد المعروف بـ U. F. A. وشركة بافاريا وكلاهما شركتان ضخمتان هما موضوع اهتمام مصالح مالية واقتصادية قوية ، امثال : سليتز ، وفاربن والـ A. E. G. ، وفي فرنسا : باتيه غومون .

وفي سنة ١٩٢٧ ظهرت السينما الناطقة ، أو الصائتة التي تستنزف صناعتها رؤوس اموال ضخمة ، فادت التعديلات التقنية على الاخراج الى تغيير جذري في الاجهزة والعتاد المستعمل له . وبعد ان حاولت الشركات الكبرى الاغضاء عن هذا الاختراع الجديد ، رأت نفسها مرغمة لرعايته وتشجيعه ، اذ راحت شركة بل للتلفون وربيتها شركة وسترن الكتريك ، تؤسسان شركة الكتريكال بروداكت التي تمتعت وحدها بحق توزيع شهادة فيتافون . وبواسطة الشركات الكبرى للتجهيزات الكهربائية ثم المصرف الاميركي المعروف بمصرف رو كفلر-مورغان الاشراف النهائي الكامل على صناعة السينما في اميركا . ومنذ عام ١٩٢٣ اخذت تتوزع

به انكلترا بين ١٩٣٥ - ١٩٣٧، هل جاء نتيجة تخفيض قيمة الجنيه الانكليزي او العودة بالبلاد الى نظام الحماية الجمركية ؟ وما عسى ان يكون على العموم ، من التأثير الذي أحدثه هذا العامل المضاد لطبيعة الاقتصاد الذي يتمثل في التسلح ؟

ولكن هذا التحسن الطارىء لم تتوفر له عناصر البقاء والاستمرار اذ النكسة والتسلح قد ظهر في اواسط عام ١٩٣٧ ، لا سيما في نطاق الصناعات التي تعمل على توفير الحاجيات الانتاجية ، عوارض انكفاء وتقهقر الى الوراء ، يمكن مقارنتها بالعوارض التي بدت عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . ففي اوروبا ، حيث تمثل تقفّات التسلح جانباً هاماً من موازنات دولها ، فالتكسة فيها هي اقل عمقاً منها في البلدان التي لم تندفع نحو سياسة التسلح هذه ، كالولايات المتحدة الاميركية والدول الصغرى في اوروبا ، وكندا حيث لا تمثل اقتصاديات الحرب سوى جانب ضئيل من اقتصاديات البلاد . فالنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة هبط ٣٧ ٪ بالنسبة لما كان عليه عام ١٩٢٩ ، وتجاوز عدد الماطلين عن العمل فيها ، عام ١٩٣٨ ، عشرة ملايين عامل ، والعودة الى اتفاق مبالغ ضخمة على الانشاءات العامة فشل في احداث اي تحسن في الوضع الاقتصادي ، اذ ان عدد العمال الماطلين عن العمل ، عام ١٩٣٩ ، يزيد على تسعة ملايين عامل . فالحرب وحدها هي التي « صفت » الازمة ، اذ اقتضت استيعاب اليد العاملة بأسرها . فمنذ عام ١٩٣٧ ، اصبح التسلح الذي لم يكن الى ذلك الحين سوى حافز بسيط من الحوافز الاقتصادية بدا وكأنه السوق الكبرى لاستيعاب الانتاج الصناعي بحيث اصبح « العماد الوحيد » لمعظم البلدان الصناعية الكبرى . والامر واضح جلي في نشاط معظم البلدان الاوروبية التي لم تشرق بعد في التسلح ، كبريطانيا العظمى مثلاً ، حيث النشاطات الاكثر ازدهاراً هي التي تتمثل في صناعة بناء السفن ، وصناعة المحركات والطيران بينما احتدمت البطالة في صناعة النسيج واستخراج الفحم . والدور الرئيسي الذي تلعبه حاجات الجيش ومقتضيات التسلح ، أفكلم يبرز واضحاً في تصريح لوزير الدفاع البريطاني الذي صرح عام ١٩٣٧ بان انكلترا لن تعرف ازمة جديدة قبل خمس سنوات . وسعر الخامات مرتبط بعاجات الدفاع . وفي سنة ١٩٣٨ ، انخفضت اسعار الحبوب واسعار لحم الغنم والمنسوجات والكاكاو ، بينما ارتفعت اسعار المعادن على اختلافها .

فالتسلح هو وحده وراء ازدهار انتاج المواد الاولية . الا ان هذا الانتاج كانتاج المواد الزراعية يصعب ضبطه والتخطيط له ، بحيث ان المخزون الدولي اخذ منذ عام ١٩٣٨ ، يتضخم بصورة لا تخلو قط من الخطر . ففي هذا التاريخ بالذات كان مخزون المطاط يزيد ٥٢ ٪ على مخزون عام ١٩٢٩ ، كما ان مخزون الصوف زاد ٦٥ ٪ والحريير الخام زاد ٧٣ ٪ والنحاس الخام زاد مخزونه ٤٥ ٪ ، وزاد ٢٢٧ ٪ مخزون النحاس المكرر . فمخزون القصدير وحده كان دون مستوى عام ١٩٢٩ ، ومخزون القطن هو اعلى بكثير من مخزون أسوأ سنة من سنوات الازمة المالية ، بينما مخزون الفحم بلغ ٣٢ مليون طن ، مقابل ٢٩ في عام ١٩٢٩ . فهو نصف

تعد نحواً من ٢٠ صالة سينمائية .

ففي الوقت الذي قوت فيه الضائقة المالية من قبضة المصارف على صناعة السينما وفنهما ، بعثت فيها ، من جهة اخرى ، تجديداً كثيراً ما كان مشمراً في المخرجين والممثلين . ان عدداً كبيراً من الافلام التي صدرت في هذه الحقبة تبرز ، شأنها في ذلك شأن الرواية ، الازمة وردة الفعل التي أحدثتها ، والاتجاهات الاجتماعية والسياسية والمطالب التي تتسم بالاحاف احياناً منها مثلاً : ليس من جديد في الجبهة الغربية - اضواء المدينة - الازمنة الحديثة - الدكتور - عنب الغضب ... والموضوع الاجتماعي يوحى كذلك الى بابست الافلام التي قام باخراجها مثل : اوبرا بأربع نحاسات - قاجعة النجم ، والى لانغ ، الافلام التي اخرجها ، منها مثلاً : وصية الدكتور مابوز الذي منعه النازية ، وافلام ديداو . وعندما قلم هتلر السلطة العليا في البلاد اتجهت السينما في عهده ، جهة الدعاوة . فقد جرى تطهير الستوديوهات من اليهود والماركسيين والاحرار . وباستثناء الفيلم : انتصار الارادة ، والفيلم الاخباري الآخر : آلهة السناديوم ، من اخراج ليني ريفنشتول ، أصيبت في الصميم ، كغيرها من الفنون الاخرى والنشاط الفعكري الالاماني .

وفي فرنسا ، كما في المانيا ، مهدت السينما الناطقة السبيل امام السينما الوطنية . فالعصر عصر رئيسه كلير العظم (تحت سطوح باريس - المليون) ثم تطلع علينا سلسلة الافلام التي تتنزى بنتائج الازمة العالمية كما تنضح بالهواجس السياسية والاقتصادية والاجتماعية (١٤ تموز - لنا الحرية) . ويظهر التطور على أتمه ، مع جات رينوار عندما يعمل مع بانول الاختصاصي الضليع بتصوير الجماهير في مقاطعة بروفانس فيعطينا : طوني ، هذا الفيلم الذي يعالج قضايا هموم اليد العاملة النازحة ، ثم افلام من وحي الماركسية (الحياة لنا - الوم الكبير - المارسيلاز - الوحش البشري) ... والوحي ذاته نجده لدى جان فيدر في الفيلم : للسوق الحيرية الضعفة ، حق لدى دوقرييه (العصر الجميل) . والى جانب هذه الافلام الاجتماعية ظهر نوع جديد يشابه من قريب ، لون افلام رعيان البقر واللصوصية في اميركا ، وهي تنزع لوصف « البيئة » ، والتي تنزى بواقعية مريرة وبأسه امثال فيلم بابيه موكو لدوقرييه . وفي هذا اللون من الافلام المتشائمة الواقعية ، يبرز للعيان مارسيل كارنيه (ومساعدته الايمن جاك بريفيو) بالفيلم الذي اخرجته بعنوان : رصيف بروم - وفندق الشمال ... بعد ان اتسمت تشاؤميته بطابع اسطوري خلال الحرب بالفيلم : زوار المساء (١٩٤٢) وقبيل الحرب الاخيرة برزت للصناعة السينمائية الفرنسية ابرز فناً واتقاناً منها لدى هوليوود التي اتسمت افلامها بطابع متوسط جداً جعلت ستروهايم يصفها مازحاً مبسطاً : هذا الجهاز الجبار لاخراج المقاتل .

الكتاب الثاني

الأنهيار الاقتصادي ونتائج

الفصل الأول

الانهيار الاقتصادي

تتميز الازمة الاقتصادية التي وقعت عام ١٩٢٩ عن كل ما تقدمها من أزمات اقتصادية، في القرن التاسع عشر والرابع الأول من القرن العشرين . فقد كان لها من العنف والعمق والشمول ما أفضى الى انحلال النظام الاقتصادي وشله تماماً كما أدت الى افلاسات عملاقة ، في عالم تهتز منه العمدة والاركان ، ووضعت النظام الرأسمالي وجها لوجه مع مشكلات لم يستطع السيطرة عليها بشق المرائر وبعد تعديلات أساسية أدخلت عليه .

١ - انفجار الأزمة وامتدادها الى أقصى المعور

دورة الازمات الاقتصادية
خبر القرن التاسع عشر ، العديد من هذه الأزمات ونظر إليها نظرتة الى امراض ملازمة للنمو والتطور لا يلبث معها ما يساعده على تصحيح الاوضاع بيسر وبصورة تلقائية ، وذلك باستقطاعه المشروعات التي تشكو العسر او تلاقى المصاعب ، ثم يعود الازدهار وتعود العافية الى النشاط التجاري والوضع الاقتصادي بأجمعه . وهذه النظرة المشبعة بالتفاؤل التي اعتاد ان يلقيها على الازمات التي لم يكن من الممكن تفادها والتي ثبتت فائدتها في نهاية المطاف ، اخذ الماركسيون يعطلونها بالقول ان تقارب حدوث هذه الأزمات وتوالي وقوعها بعنف الواحدة منها بعد الاخرى ، عجبت كثيراً في حركة تركيز المشروعات وتركزها كما أبرزت ما تضاف به هذه الاستثمارات من نزعة عارمة الى الاحتكار ، وان التطورات التي ألحقتها بالهيكل الاقتصادي حتمت وقوعها وجعلتها أكثر تواتراً وأكثر ضرراً وأذى ، ليس فقط لمصالح الكادحين المأجورين ، بل أيضاً للمصلحة العامة .

فقد سبق لعلماء الاقتصاد وظنوا بوقوع أزمات دورية عقبها حقب من الازدهار ، ارتفعت خلالها الاسعار وقلت حوادث البطالة وازدادت الارباح ، وحقب من الانهيار الاقتصادي تكس

بسمات عكسية . ومع تضارب الآراء بينهم حول مدد هذه الدورات والاسباب الموجبة لها نقدية ، مالية هنا ، واقتصادية هناك وسياسية هنالك ، فقد سلخوا مع ذلك ان دورات قصيرة الامد (من ٤ - ٨ سنوات) عقيبتها دوماً دورات اطول مدى واوسع شمولاً ، تراوح معدلها بين ٤٠ - ٧٠ سنة . فالازمة التي كشرت عن انبيائها عام ١٩٢٩ ، كانت في زعمهم النهاية الطبيعية ، لحقبة طويلة الامد وان ما اتصفت به من عنف استثنائي وتعقيد وتشابك وطول امد ، يجب رده هنا الى تجمع اسبابها الخاصة مع الاسباب الاخرى التي هي وراء كل أزمة قصيرة ، ومنها يكن من الامر ، فقد برزت بخطورتها ، اية ازمة من هذه الازمات « المالية » التي هرفها التاريخ الحديث ، حتى تلك التي وقعت منها عام ١٨٥٧ ، والتي نظر اليها الكثيرون آنذاك ، بأنها أعنف أزمة عرفتها البشرية عبر تاريخها المديد ، هذه الازمة التي طلعت هي الاخرى ، اول ما طلعت ، في الولايات المتحدة الاميركية ، وامتدت عقابيلها الى كل من انكلترا وهبورغ والى كل بلدان اوروبا الشمالية والغربية .

انمازت الازمة الجديدة عن مثيلاتها في الماضي ، بعدة سمات
 لازمة ١٩٢٩ من الاتساع
 فرديتها وطبيعتها . لإعادة البناء الاقتصادي ، وإعادة تجهيز العالم
 والصناعي في أعقاب ازمة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ، بحيث تجاوز الانتاج
 العام معدل عام ١٩١٣ ، لم يتم إلا بعد التغلب على صعوبات كبيرة . ثم ان ازمة ١٩٢٩ لدى
 انطلاقتها ، لم يسبقها غيرها من الازمات الماضية ، ارتفاع عام في الاسعار والارباح والاعمال .
 فقد وقعت ، على عكس ذلك ، في فترة من انخفاض الاسعار وهبوطها وفي عالم بدت على القطاع
 الزراعي فيه ، عوارض خطيرة من الركود والهبوط ، وفي عالم قد يتجاوز عدد العاطلين فيه
 عن العمل ، العشرة ملايين عاطل ، في عالم معظم الدول الأوروبية فيه رأت نفسها اعجز من
 ان تصل الى ما كانت عليه تجارتها الخارجية قبل الحرب العالمية . وهذه الازمة تتميز ، من جهة
 اخرى عن الازمات التي شهدتها القرن التاسع عشر ، بما تم لها من شمول واتساع ، وهو شمول
 يفسره لنا القطاع الرأسمالي الذي كان يتأثر وحده في الازمات السابقة ، بينما نراه يسيطر الآن
 على البلدان الصناعية الكبرى . وهكذا نرى ان النظام المالي بأسره اهتز من اساساته . ففي
 الحين الذي كانت فيه الزراعة ، في القرن التاسع عشر تكاد لا تتأثر ، وكانت الازمة الكبرى
 الاخيرة التي وقعت خلال الربع الاول من القرن العشرين ، انها كانت ازمة اوروبية على الاخص
 وأملت بنوع خاص ، بنلال الحبوب ، فأزمة عام ١٩٢٩ كانت صناعية زراعية في آن واحد
 وتأثر بتأثيرها كل قطاع من قطاعات الاقتصاد في البلاد ، فانهضت على الولايات المتحدة الاميركية ،
 وعلى اوروبا وعلى البلدان نصف الاستعمارية والاستعمارية على السواء ، كما تضرس بها كل قطاع من
 قطاعات الحياة الاجتماعية . فالازمات الاقتصادية السابقة لم تعرك بثقلها سوى العمال وارباب
 العمل ، بينما احتفظ المزارعون والموظفون واصحاب الإيرادات بدخلهم سالماً غير منقوص ،
 بل كثيراً ما كانوا ينعمون ، من جراء انخفاض الاسعار في الوقت الذي كانت فيه مدخراتهم

تساعد على تصفية الازمة . اما ازمة ١٩٢٩ ، فقد اخذت بتلاييب كل فئات المجتمع وأصابته في الصميم دخل كل الطبقات ، مباشرة او مداورة عن طريق هبوط سعر النقد ، إذ أصيبت كل العملات بالهبوط والانهيار ، كما تسببت عن حسومات محسوسة في المداخيل والمربحات . فالعمال لم يعودوا وخدم فريسة البطالة ، بل وقع فريسة لها ايضاً كل من موظفي المكاتب والادارات وصغار الصناعيين وصغار التجار والعمال المهنيين الذين اضطروا الى اقفال متاجرهم والبحث عن عمل يستطيعون معه تأمين اودم وأود ذويهم .

نقطة انطلاق الازمة : انفجرت الازمة يوم « الجمعة الاسود » في ٢٤ تشرين الاول الولايات المتحدة ١٩٢٩ ، وعلى حين غرة وفي غفلة من الجميع ، وابتدأت بأزمة بورصة . صحيح ان اسعار اسهم النحاس والذهب والفلاد اخذت بالهبوط منذ ايار ، كما اخذت تهبط في الفصل الثاني من هذه السنة ، أرباح صناعة السيارات ، وبقيت في هبوطها الذريع في الفصل الثالث ايضاً ، بالرغم من تحسن المبيعات ، فقد استمر المعجز في تقهقر موصول . وهذه الدلائل والاعراض التي لم تكن لتخفى على الناس ، صحبتها ضجة مدوية من جراء افلاس المصرف الانكليزي هاتري الذي كان يستثمر فوتوماتون ، مما أدى الى رفع الحسم في بورصة لندن ، وهودة جانب من رؤوس الاموال الانكليزية الى البلاد ، والى بيع السندات والاسهم الاميركية من قبل المضاربين الانكليز . وفجأة وقعت معاملات مالية نهار الاثنين الواقع فيه الحادي والعشرون من تشرين الأول ١٩٢٩ ، ليعاد بيها ، نهار الخميس بعروض كبيرة بأي سعر كان ، تناولت نحواً من ١٣ مليون سهم . ولم يقد شيئاً تدخل ستة من اكبر مصارف بادرته للشراء ، ايقافاً منها حركة الهبوط الجارف ، في تهدئة الهلع العام الذي دب في القلوب ، وفي ٢٩ تشرين الاول بيع اكثر من ١٦ مليون سهم ، فازداد الهبوط اكثر فاكثر بحيث هبط دليل الاسهم الصناعية ، في منتصف تشرين الثاني من ١٦٩ الى ٢٢٠ .

وهكذا فالازمة الصناعية التي اطلت على الناس لن تلبث ان ازدادت حرجاً بعد الانهيار المالي والهلع الذي سمر الخوف في القلوب ، فأصاب الى الفشل الذريع ، كل محاولة كبح او تقييم ، لا سيما والعناصر الضرورية للتثبيت كاستهلاك الى اقصى حد وزيادة القيم ، اختفت بسرعة ، كما ان عدداً كبيراً من حملة الاسهم الذين لم يدفعوا إلا جزءاً ضئيلاً من قيمتها ، وجدوا انفسهم فجأة مديونين ، عدا عن ان عدداً كبيراً من التجار ومن ارباب الصناعة الذين اخذوا سلفات على ما لهم من اعتمادات مصرفية اساسها الاسهم التي يحملونها ، رأوا اساس هذه الاعتمادات يضيع ويختفي . كذلك توقفت تماماً صفقات البيع بالتقسيط ، وأجلت او ألغيت طلبات التوصية وتراكم الانتاج والتجهيزات . كل هذا الاستنزاف الضخم انزل الرعب في طول اميركا وعرضها .

وبعد انهيار الاسعار في البورصة اطلت ازمة الانتاج الصناعي ، فازدادت حرجاً يوماً بعد يوم . فقد تداعيت بسرعة كلية ادلة الانتاج على اقدار وانساب حسب الصناعات وهبطت الى

ادنى مما كانت عليه في السنة الماضية . فصناعة السيارات اخذ انتاجها منذ تشرين الاول يهبط بحيث بلغ معدل هبوطها في الاشهر الثلاثة التالية الى النصف . واستمرت الازمة في تصاعد مترججة ، بحيث اتصلت في النصف الثاني من عام ١٩٣٠ ، بكل قطاعات الصناعة ، فانخفض انتاج الصلب ، اذ ذاك ، الى النصف . وفورد الذي اضطر الى اعتماد خمسة ايام عمل في الاسبوع ، في ربيع عام ١٩٣٠ عاد فألقصها الى ثلاثة ايام عمل في آب . وهبطت كذلك واردات السكك الحديدية والتجارة الخارجية بالرغم من اعتماد التسعيرة القصوى لحماية التجارة التي أقرها قانون هولي سموت . وأدت البطالة الى انخفاض كبير في دخل الطبقة العمالية العام . وفي ربيع عام ١٩٣١ ، اجريت تخفيضات على الاجور بنسبة ١٠ - ٣٠ ٪ وازدادت اتساعاً في الصيف والخريف من تلك السنة .

كان من جراء الذعر المالي الذي اصبحت به نيويورك ان قضى تماماً على كل حركة تسليف لأوروبا . وتوقف تماماً خروج الدولار من البلاد بعد ان اخذت اميركا باستثماره وتوظيفه على نطاق واسع في الخارج منذ عام ١٩٢٢ ، مع العلم ان اقتصاد أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية ، ولا سيما ألمانيا ، لم يكن ليقف على قدميه الا بواسطة المساعدات الاميركية . وابتداءً من تشرين الاول ، اعلن افلاس بنك بودين للتسليف في النمسا ، وراحت الحكومة النمساوية تحاول تعويمه بواسطة بنك التسليف النمساوي . الا ان الانتخابات الالمانية العامة التي وقعت في ١٤ ايلول ١٩٣٠ والتي تميزت بأول نجاح حققته الحركة النازية في البلاد ، ومعارضة الحكومة الفرنسية والاطيالية لمشروع الاتحاد الجمركي بين النمسا والمانيا اقلقت الاوساط المالية واخذت تسحب اموالها . وفي ايار ١٩٣١ توقف بنك التسليف النمساوي نفسه عن الدفع وهبطت اسهمه ٢ ٪ من قيمتها الاسمية . واذا ذاك حدث اندفاع على المصارف في كل أوروبا الوسطى مما ادى الى سلسلة من الافلاس . والمصارف السويسرية والهولندية والاميركية التي كانت قد وظفت رؤوس اموال جسيمة لأجل قصيرة في ألمانيا (اكثر من ١٢ مليار مارك) حاولت سحبها واستعادتها الى البلاد . وامام اشتداد حركة السحب هذه ، قالت الحكومة الالمانية من الرئيس هوفر ، في ٢٠ حزيران ١٩٣١ ، امراً بتأجيل وفاء الدين لسنة في كل ما يتعلق بتعويضات الحرب ، وهو تدبير عاجز عن اصلاح الوضع المالي في ألمانيا حيث استمر سحب الودائع الاجنبية والوطنية على اشده . وقد جرّ افلاس شركة قطن الشمال في برين عن ٢٠٠ مليون مارك الى افلاس مؤسسة دائمت المالية وانهيار الوضع المالي بكامله . واذا ذاك قرر المستشار الالماني بروتنغ إقفال كل المصارف ومؤسسات التوفير والتسليف الاخرى . وعندما استأنفت هذه المؤسسات نشاطها في شهر آب ، بقيت كل الاعتمادات والارصدة الاجنبية في ألمانيا مجمدة واضطرت ان تنزل عند قرار جديد بتأجيل وفاء الديون .

مربوط سعر الجنيه
واخذت المصارف التي تعاني من صعوبات مالية تنهار الواحدة
بعد الاخرى في كل من ريفيا والنمسا ورومانيا ويوغوسلافيا ،
وفي فرنسا (مصرف اوستري ومجموعة مصارف اوكتاف همبورغ) . وراحت الدول تحاول
حيناً إعادة تنظيمها كما حدث في كل من تشيكوسلوفاكيا وفرنسا ، وفي ٢٤ ايلول ١٩٣١ ، لم
تبق فاتحة ابوابها سوى بورصات نيويورك وباريس وبراغ ، وموجة الافلاس هذه لم تتكسر
حدثها الا في ربيع عام ١٩٣٢ . إلا ان النازلة المالية لم تقف عند هذا الحد . فقد اهتزت
انكلترا من أساساتها أمام الخسارة الجسيمة التي لحقتها من جراء افلاس بنك التسليف الدولي
وتجميد رؤوس الاموال الموظفة في المانيا وفي اوروبا الوسطى ، اذ عجزت المصارف
البريطانية عن سحب ودائعها في الوقت المناسب (٧٣ مليون جنيه لأجل طويلة ، و ٩٠ مليون
جنيه لأجل قصيرة) ، مما ألحق هزة عنيفة بحركة القطع . وراح عدد كبير من الاجانب
القلقين على اموالهم ومدخراتهم يحولون ما لديهم من جنيهات الى ذهب أو فرنكات أو فلورين
أو دولارات ، بحيث رأى بنك انكلترا نفسه يفتقر كلياً الى رصيد كافٍ من الذهب . وحركة
سحب رؤوس الاموال هذه أخذت شكلاً خطيراً بالرغم من تقديم مصرف فرنسا له اعتمادات
قيمتها ٥٠ مليون جنيه ، وفي ٢١ تشرين الاول تخلت الحكومة الانكليزية عن قاعدة الذهب .
وهذا التخلي من قبل الانكليز عن تعادل الجنيه لليرة الذهب بعد ان ضعت انكلترا ما ضحت
في سبيل الاحتفاظ بهذا التعادل ، زاد الوضع سوءاً ، إذ أدى الى انهيار فظيع في الاقتصاد النقدي
العالمي . وهبط الجنيه في بضعة ايام الى ٣٠٪ من قيمته الاسمية بالنسبة الى سعرها الماضي ،
كما ان هذا الهبوط سبب هبوطاً مالياً لدى ٣٠ بلداً نقدها مرتبط بال نقد الانكليزي ، كالبلدان
السكندنافية والدومينيون (باستثناء اتحاد جنوبي افريقيا وكندا) والبرتغال والسيام ومصر
وبوليفيا ، حتى وفي اليابان في كانون الاول ١٩٣١ . وراح عدد كبير من الافراد والمؤسسات
الاقتصادية التي لها جنيهات انكليزية ، والبيوتات التجارية في كل البلدان التي ترتبط بعقود
محررة بالجنيه الانكليزية ، ومصارف الاصدار التي كانت حولت جانباً كبيراً من ودائعها الى
ليرات انكليزية ، وفقاً لقاعدة الذهب التي اصابها خسائر محسوسة : فقد اصاب بنك فرنسا
خسارة تقدر بـ ١٢٠ مليار فرنك ، وبنك البلاد الواطية ثلاثين مليون فلورين ، وبنك بلجيكا ٦٥٠
مليون فرنك بلجيكي .
وهكذا باستثناء فرنسا التي لحقتها الازمة عام ١٩٣١ ، كل دول العالم تضرست بها منذ
عام ١٩٣٠ .

الازمة في الدول الجديدة
تضرست هذه البلدان بنتائج الازمة من الخارج ، بعد ان
تأثرت عميقاً بالهبوط المفاجيء في صادراتها ومن جراء توقف
رؤوس الاموال من الخارج . ففي كندا هبط سعر القمح من ١٢٤ سنتاً عام ١٩٢٩ الى اقل من
٦٠ عام ١٩٣١ ، وزاد الطين بلة قحط موسم الحبوب في الغرب ، في سنة ١٩٣١ ففضى على

الموسم قضاءً تاماً في مليونين من الهكتارات الزراعية . وراح كبار المزارعين يصرفون عملهم ويستفنون عن الجرارات الزراعية لغلاء الوقود اللازم لها فيعودوا الى الاستعانة بالحصان . والمردود العام للمزارعين الكنديين الذي كان عام ١٩٢٧ - ١٩٢٨ نحواً من ١٨٠٠ مليون دولار هبط في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ الى اقل من ٨٠٠ مليون دولار ، كما هبط الدخل الصافي من ١٥٠٠ مليون دولار الى اقل من ٥٠٠ مليون . ودليل المحصول الزراعي هبط بنسبة $\frac{2}{3}$ بينا لم يهبط الدليل العام للأسعار الى ادنى من الثلث . والقدرة الشرائية عند المزارعين هبطت الى الصفر . وعندما اخذت الاسعار تعود الى الارتفاع بعد عام ١٩٣١ ، بقيت في معدل هزيل اذا ما قيست بكلفة النقل وتنفقات الحزن والعمولة التي لم تكن لتسمح باي عصر او ضغط . وقيمة الارض الزراعية في السهل حيث بلغ سعر الهكتار ٢٥٠ دولاراً عام ١٩٢٨ ، هبط الى ١٢٠٥ دولار حتى في هذه الظروف التي تشجع على البيع . والانتاج الحرجي هبط الى ادنى من الثلثين هو ايضاً كما ان انتاج المناجم الذي كان ٣١١ مليون دولار ، هبط الى ١٨٣ مليون دولار عام ١٩٣٢ ، ثم عاد وارتفع الى ٢٧٣ مليون دولار عام ١٩٣٤ .

وفي استراليا ونيوزيلاندا اخذت تهبط ، هي الاخرى ، اسعار الصوف منذ آب ١٩٢٩ وازداد الهبوط انحداراً حتى مطلع عام ١٩٣٣ . ومع ان حجم الصادرات من الصوف والقمح والقمح والبقرة والسكر والارز زاد بشكل ملحوظ واحياناً تضاعف مرتين وثلاثاً ، فان قيمة هذه الصادرات لم تكن تمثل عام ١٩٣١ - ١٩٣٢ سوى ٥٥٪ من قيمتها لعام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، ورافق حدوث الازمة في جنوبي افريقيا حدوث اطول جفاف عرفته تلك البلاد خلال السنوات الستين الاخيرة من تاريخها مع تعرض قطعان القمح فيها لامراض وافدة ، مما ادى الى هبوط ذريع في اسعار الذرة والصوف والمحاصيل الزراعية الاخرى . واستخراج الماس هبط الى ٥٠٦٠٠٠ قيراط اي $\frac{1}{9}$ محصول البلاد منه عام ١٩٢٧ . والمنجم الاول الواقع على مقربة من بريتوريا جرى سده واقفاله . ولم يبق للاتحاد من منجاة سوى انتاجه من الذهب .

وشمرت الهند من جهتها بشدة وطأة الازمة اكثر من غيرها من هذه البلدان التي عانت منها الامرين اذ ان $\frac{4}{5}$ السكان فيها يعملون على تصدير الحامات والمواد الأولية بعد ان هبطت اسعار هذه المواد الى اقل من النصف . فبين ١٩٢٨ - ١٩٢٩ و ١٩٣٢ - ١٩٣٣ ، هبطت قيمة الصادرات من ٢٣٩٠ مليون روبية الى ١٣٥٠ مليون كما انخفض الاستيراد الى النصف ، بينا الفوائد المترتبة على القروض والتنفقات العامة غير المجدية بقيت على يهاظتها كالمعتاد .

واجتازت البرازيل ازمة جديدة في زيادة انتاجها من البن اعنف واثقل من تلك الازمة التي مرت عليها في مطلع القرن ، كما ان افتقار البلاد الى مساعدة المصارف الاجنبية الكبرى سبب انهيار الاسعار في بورصة نيويورك ، اذ هبطت من ٢٣ سنتاً الى ٨ سنتات . وقد جر هبوط الجنيه وراهه الى الافلاس الذريع ، عدداً كبيراً من المزارعين ، والى نزاع السيد عن ملكية

الاراضي المرهونة واستخلاصها من ايدي اصحابها . اما الجزر المنتجة للسكر في اميركا الوسطى والبحر الكرايبي ، فقد عرفت ، هي الاخرى ، مثل هذا الهبوط ، كما ادى الى فقدان الكثيرين لاملاكهم بعد ان تزعت من حيازتهم . والارجنتين التي يقوم ازدهارها على بعض المحاصيل الزراعية ، فقد تكدست فيها محاصيل الحبوب واللحوم وغصت بها المستودعات والعناير الخاصة ، وانخفض بالتالي سعر البيزو كما هبطت قيمة الارض ، الامر الذي اضطر معه عدد كبير من الملاكين الى رهن املاكهم والتقدم الى السلطات المعنية بطلب تأجيل وفاء الديون بعد ان استحال عليهم الوفاء في المواعيد المضروبة له .

٢ - مظاهر الازمة

فإذا ما قارنا بين دلائل الانتاج الزراعي وبين دلائل الانتاج الصناعي
 الازمة الصناعية في العالم لظهر لنا ان الانتاج الزراعي بين ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، قلما تغير ولو لحقه بعض النقص الطفيف بينما نقص الانتاج الصناعي ١٥ ٪ من معدله العام .

فالظاهر البارز للازمة يتبلور على اتمه في هذا الانكماش العظيم الذي جاء اشد بكثير من اي انكماش مماثل وقع في الازمات السابقة ، (المانيا من ٣٩ ٪ الى ٦ ٪) من الانتاج الصناعي الذي بلغ ادنى دركاته في تموز ١٩٣٢ ، اذ سجل ٣٨ ٪ ادنى من المعدل المسجل في حزيران ١٩٢٩ . ثم أطلقت حركة ارتفاع بعد ان رسمت خطاً متكسراً بين هبوط وارتفاع لتستمر في الصعود في الحريف * وقد جاء هذا الانكماش اعنف واشد في البلدان الصناعية (اوروبا المصنعة والولايات المتحدة الاميركية) اكثر منه في بلدان اوروبا الزراعية واليابان ، وهكذا نرى ان اكبر خسارة وقعت تركزت على الاخص في مساحة ضيقة نسبياً ، اذ ان ٣ ٪ الانتاج الصناعي في العالم ، كان عام ١٩٢٨ ، موزعاً على اربع دول كبرى هي الولايات المتحدة الاميركية (٤٤،٨ ٪) والمانيا (١١،٥ ٪) والمملكة المتحدة (٩،٢٦ ٪) وفرنسا (٧ ٪) . وتملك هذه الدول مع الخمس التالية : بلجيكا - هولندا - سويسرا - النمسا - كندا ٨٠ ٪ من الانتاج الصناعي ، بينما يتقاسم الباقي كل من الاتحاد السوفياتي وايطاليا واليابان والهند واسبانيا والسويد وبولونيا والارجنتين ، وهي دول يبرز عليها بالاكثـر ، للطابع الزراعي . واكبر خسارة سجلت في هذا المجال ، وقعت على الولايات المتحدة (٩٠ ٪) من مجموع الانتاج في البلدان الصناعية الاخرى ، وهو انهيار لم يسبق له مثيل من قبل حتى في ازمات الحروب ، اذ لم يزد عن ٣٠ ٪ في الدول المتحاربة في اوروبا .

المزارعون والوضع
الحرج الذي تخبطوا فيه
لما كانت الانتاج الزراعي (ولا سيما انتاج المحاصيل الغذائية)
لم يتغير الا قليلا ، فالازمة في هذا القطاع كانت اقل انتشاراً
وأقل استواء منها في القطاع الصناعي . فقد ارتدت طابع

ازمة خانقة تأثرت بها اسعار المصنوعات بعد ان بلغ المعدل الوسط للهبوط في الولايات المتحدة
٥٧ ٪ ، من حزيران ١٩٢٩ الى كانون الاول ١٩٣٢ . وكان من نتائج انكماش القدرة الشرائية
في المدن ان تسبب عن انكماش مماثل في الريف ، وتكشف بالتالي عن انكماش في استهلاك
المواد المشتراة . فأينما تكاثرت الاستثمارات الزراعية ، ترى تلك المجتمعات تعود الى «الاقتصاد
الاستهلاكي» . فهي تعمل في معاشها على انتاج المزرعة دون ان تكثرت بمقايضتها بالمواد
المصنوعة . والبلدان التي سبق لها ووجهت اقتصادها الزراعي وجهة تخصص معينة معدة
للأسواق العالمية ، والتي زهد فيها هذا الاجنبي وامتنع عن استيرادها ، فالفائض من هذا الانتاج
كان في وضع يدعو للأسف الشديد . والبلدان التي تعمل على التصدير الزراعي خاصة هي
هذه البلدان بالذات التي تضررت بالأسوأ من اي فئة اخرى من السكان . وهذا
شيء ملموس في الولايات المتحدة واليابان وبولونيا وهنغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا
والارجنتين وكندا .

ففي كل هذه البلدان ، اضطر المزارعون لاجراء تخفيضات محسوسة في استهلاكهم للآلات
والاسمدة والاعتدة الزراعية ، ولغير ذلك من المستهلكات الزراعية ، مما زاد في حرج بطالة
العمال العاملين في الصناعة (في الولايات المتحدة الاميركية اكثر من مليوني عاطل عن العمل) .
ومن جهة اخرى ان تعذر تجديد الاعتدة الزراعية واجراء اصلاحات ضرورية في المباني كان
من بعض نتائجها هبوط ملحوظ في ثمن المزارع وقيمتها .

واخيراً وليس آخراً ، فهذه الازمة التي حدثت من حركة نزوح السكان في الريف باتجاه
المدينة ، قد تسببت في ازدياد حركة العرض في اليد العاملة في الريف ، اي ان الحركة أدت
الى نقص في الاجور جاء محسوساً وعلى نسبة كبيرة ، بحيث ان تطور الاقتصاد الاستهلاكي
شجع المزارعين على صرف العمال المأجورين ، والاستعاضة عنهم باعضاء الاسرة . وهكذا
فالبطالة في المدن تسببت الى حد كبير ، في البطالة في الريف .

وقد اشتدت وطأة الازمة بالاخص على الاستثمارات التي تزرع تحت الديون ، كما هو الوضع
في سويسرا مثلاً (٥١،٨ ٪ من رأس المال المستثمر) ولا سيما الاستثمارات الصغيرة في هذه
البلدان التي سبق لها وقامت باصلاح زراعي في الداخل . ولما كان يستحيل على المزارعين وفاء
لفوائد المترتبة على ما عقدوا من ديون ، فقد اضطروا الى الاستدانة من جديد . وهكذا
تراكمت الرهونات ووزحت الممتلكات تحت اعباء جديدة في كل من بولونيا وهنغاريا (٤٠ ٪)
وبلغاريا (اكثر من ٥٠ ٪) والمانيا . وفي الولايات المتحدة تحولت ملكية ألوف المزارع الى
المصارف الدائنة ومعاملات الحيز التي اجريت خلال الضائقة المالية انتهت كلها بتملك شركة

متروبوليتن للضمان على الحياة لأكثر من ٧٣٠٠ مزرعة . وفي ولاية مونتانا وحدها ، امتلكت الشركة المغفلة ، عام ١٩٣٧ أكثر من ١٥٤٦ ٪ من مزارع الولاية بعد ان ألقت عليها الحجز . وفي ولاية أيووا ١١٤٩ ٪ . وقصة صغار المزارعين هؤلاء في اوكلاهوما الذين انتزعت المصارف الدائنة مزارعهم المرتهنة واصبح اصحابها مرابحين بعد ان كانوا اسياداً لها ثم انتهى امرهم بالطرد عندما راحت هذه المصارف تقم المزارع الصغرى بعضها الى بعض ، تروها لنا رواية « عناقيد العنب » . فليس بقريب قط ان يرى ٢٩ ٪ في عام ١٩٣٩ ، انفسهم مرغمين على تسديد الاقساط المترتبة عليهم بالعمل في الخارج . والوضع الذي احاط بالمرابحين في الجنوب الشرقي من البلاد كان ادهى واقسى مما اتينا على وصفه ايضاً ، وعلى هذا قس وضع المزارعين ولا سيما من يعمل منهم في مواسم خاصة او يترحلون في مواسم خاصة عن مناطقهم في سبيل العمل في الخارج .

تسببت الازمة في قيام بطالة كثيفة بين صفوف العمال لدى عدد كبير من
اجور وبطالة البلدان بعد ان تناقلت وطأتها على الفئات والمجتمعات المالية في القطاع الصناعي ، لتنتقل منه فيما بعد الى القطاعات الاخرى . فالبطالة لا تصيب كل الحرف بالسواء ، فصفوف العاطلين عن العمل كانت اكثف بين عمال المناجم وصناعات التحويل والبناء منها في قطاعي الزراعة والنقل (باستثناء الولايات المتحدة الاميركية ، حيث الانكماش بلغ أشده ، بينما لم يعاني القطاع التجاري كثيراً .

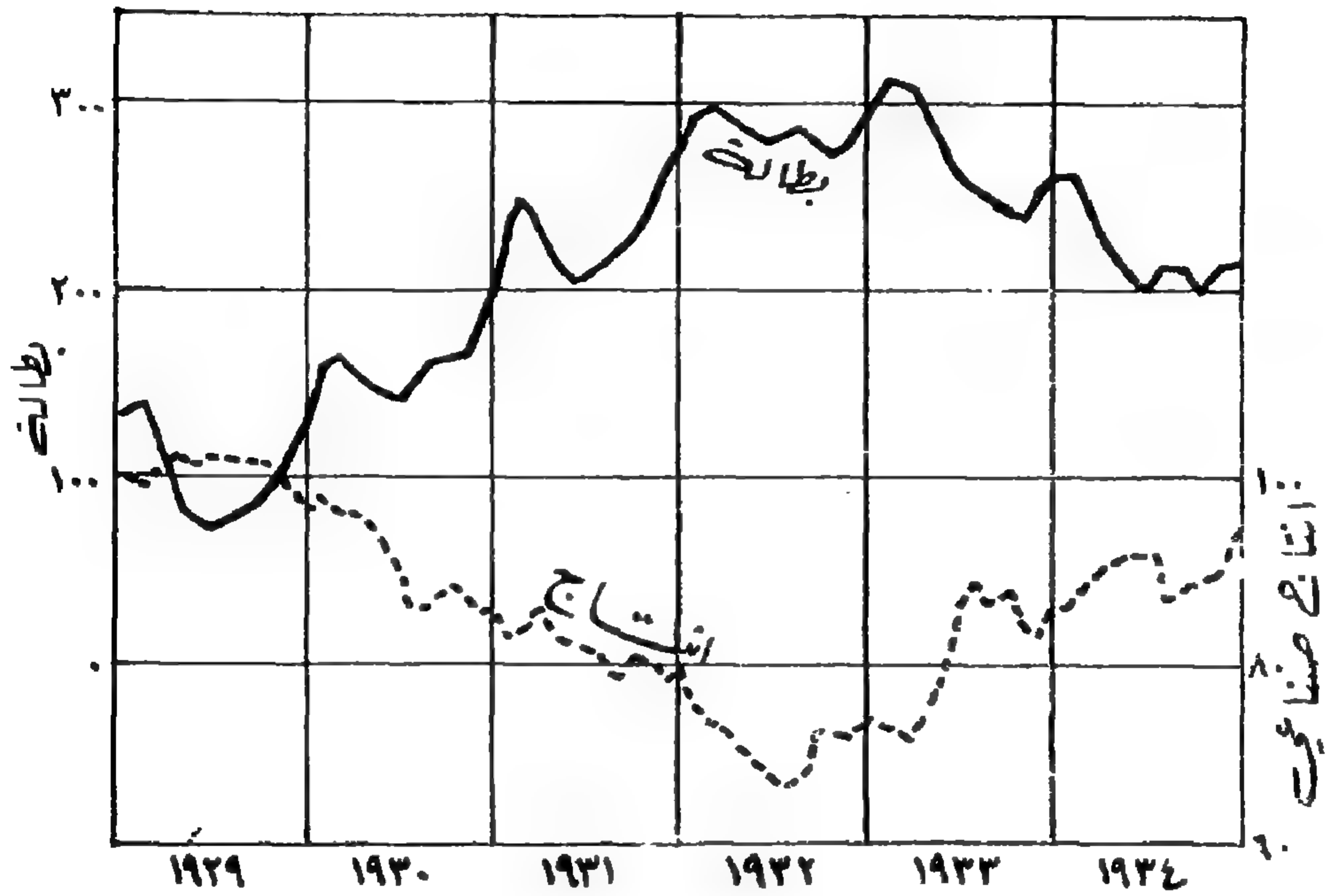
فانكثرتا وحدهما احتفظت باجور كانت مرتفعة نسبياً . فقد اتاحت القوانين الصادرة في الولايات المتحدة رفع هذه الاجور ، كما ان وصول الجبهة الشعبية الى الحكم في فرنسا تميز بحركة إنعاش في اجور العمال . فجاءت الازمة النقدية تقصد عليهم الفوائد التي تم لهم تسجيلها . وفي ايطاليا ، هبطت اجور العمال العاملين في المجال الزراعي ، بين ١٩٢٨ - ١٩٣٤ ما نسبته ٣٠ ٪ في كل من مقاطعة اميليا ، و ٣٢ - ٥٠ ٪ في مقاطعة لومبارديا . ومنذ عام ١٩٣٥ ، مع تطور صناعة النسيج وسياسة الاكتفاء الذاتي ، اصبحت الدولة الايطالية اكبر مستخدم للعمال في البلاد . فنتج عن ذلك ارتفاع في معدل ربح العامل بالساعة ، ولم يلبث هذا المعدل ان عاد الى نسبته عام ١٩٢٨ ، الا انها بالفعل كانت ادنى ، لان ساعات العمل لدى العامل كانت اقل مما كانت عليه عام ١٩٢٨ . وارتفعت الاجور كذلك في المانيا ، بمعدل ١٤ ٪ بين ١٩٣٣ - ١٩٣٩ الا ان ارتفاع تكاليف الحياة في البلاد ، والحسومات العديدة التي تعرضت لها الاجور ، اعادت النسبة الى ما كانت عليه من قبل . وبالرغم من هذا الارتفاع ، ومن ازدياد العمل ، فقد بقيت اجور العمال والمرتببات الموزعة عام ١٩٣٨ في المانيا ، اقل مما كانت عليه على العموم ، سنة ١٩٢٩ .

ومع ان النشاط الصناعي كان في هذا التاريخ على خير ما يكون من الازدهار ، فمسدد العاطلين عن العمل لم يكن لينقص عن ١٠ ملايين في العالم ، مع العلم ان هذا العدد ارتفع الى

ثلاثة اضعافه ، بين ١٩٢٩ و ١٩٣٢ . فاذا ما اضفنا الى هذا العدد ، عدد العاطلين جزئياً والعاطلين غير الملعوظين لبلغ عدد العاطلين عن العمل ٤٠ مليوناً تقريباً . وعدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة ، عام ١٩٢٩ الذي كان يتراوح بين ١,٥٠٠,٠٠٠ و ٢,٥٠٠,٠٠٠ ، ارتفع عام ١٩٣٢ الى رقم تأرجح بين ١١ مليوناً و ١٢ مليوناً ونصف ، وفي عام ١٩٤٠ لن يحيط هذا العدد الى اقل من ٧ ملايين . فالحرب العالمية الثانية وحدها هي التي استطاعت ان تضع حداً لهذا الوضع المحزن . وفي المانيا بلغ عدد العاطلين عن العمل ٣,٨٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٣٠ ، و ٥ ملايين بعد هذا التاريخ بشهرين ، و ٥,٢٠٠,٠٠٠ عام ١٩٣٢ . وكان في تشيكوسلوفاكيا ٤١,٦٠٠ عاطل عن العمل عام ١٩٢٩ فاذا بهذا الرقم يرتفع الى ١٠٥,٠٠٠ عام ١٩٣٠ ، والى ٥٥٤,٠٠٠ عام ١٩٣٢ . وعدت النمسا ١٩٠,٠٠٠ عاطل عن العمل سنة ١٩٢٩ ، فارتفع العدد عام ١٩٣١ الى ٣٠٠,٠٠٠ ، ليبلغ ٣٧٨,٠٠٠ عام ١٩٣٢ . فهذه البلدان الثلاث التي تضم معاً ٨٧ مليون نسمة منهم ٦٢,٥٠٠,٠٠٠ صالحون للعمل ، لحقت البطالة بـ ٦,٥٠٠,٠٠٠ عامل مع عائلاتهم . وعدت البطالة في ايطاليا ، عام ١٩٣٢ اكثر من ٣٠٠,٠٠٠ عاطل عن العمل حسب الاحصاءات الرسمية ، بينما كان اكثر من نصف عدد العمال هم عاطلون عن العمل باستمرار او قسماً من وقتهم . وارتفع عدد العاطلين في انكلترا من ١,١٤٢,٠٠٠ (٩,٧٪) عام ١٩٢٩ الى ٢,٦٦٣,٠٠٠ ، في كانون الثاني ١٩٣١ (٢١,٥٪) لتبلغ نسبتهم ٢٢٪ عام ١٩٣٢ من بينهم ٣١,٧٪ يعملون في المباني الجديدة ، و ٢٨,٣٪ في الصناعات الاستخراجية ، و ٢٨,٥٪ في الصناعات الحديدية . وفي فرنسا ، ارتفع عدد العمال العاطلين ، من ١٠٠,٠٠٠ عاطل ، عام ١٩٢٩ ، الى ٣٠,٨٠٠ عام ١٩٣٢ . ومن الملاحظ ان عدداً كبيراً من العمال الاجانب اضطروا للعودة الى بلادهم بعد ان تضاءلت وسائل العمل في فرنسا . وارتفع هذا العدد في شباط ١٩٣٨ الى ٣١٢,٣٨٦ . والى البطالة في المجال الصناعي يجب ان نضيف عدد العاطلين عن العمل في المجال الزراعي ، وهو رقم يستحيل تحديده .

طراً على الازمة ابان اشتدادها عوامل جديدة غير مسعفة . ففي الطور الاول منها قام توازن مطلق بين نشاط الانتاج الصناعي وبين تطور حركة البطالة ، ولوحظ ان تناقص الانتاج بنسبة ١٪ انما يعني نصف مليون جديد من العاطلين عن العمل . اما في الطور التالي فقد تعطلت هذه النسبة واختل هذا التوازن . فالبطالة لا تخف بنسبة حدة الانتاج الصناعي (راجع شكل ٤ ص ١٤٠) ومرد ذلك ان ملايين من العمال الجدد بين صفوف اليد العاملة اصبحوا الآن صالحين للعمل ، في الوقت الذي مكن التطور التقني الصناعة من زيادة حجم الانتاج بعدد اقل من العمال . وعلى الاجمال ، فقد سجلت البطالة اعلى ارقامها عام ١٩٣٢ و ١٩٣٣ ، وفي بعض البلدان ، عام ١٩٣٤ (امثال فرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ) بينما قباينت كثافة البطالة بين بلد وآخر . فقد كانت نسبة البطالة في المانيا ٤٣,٧٪ بين العاطلين تماماً عن العمل بين العمال التقايين ، و ٢٢,٦٪ يعملون ساعات مخفضة و ٢٣,٧٪ يعملون بصورة منتظمة كل اوقاتهم . ومن غرائب

الامور ان تقع العين على حرفة او مهنة نصف عمالها المؤهلين يعملون بانتظام . وهذه النسبة جاءت ادنى ايضاً في اليابان (اقل من ١٠٪) وفي بولونيا وتشيكوسلوفاكيا (من ١٠ - ١٥٪) ، وفي بريطانيا وبلجيكا (من ١٥ - ٢٠٪) ، وهذا المعدل نفسه في كل من كندا والسويد والولايات المتحدة (٢٠ - ٢٥٪) . وكان المعدل اعلى من ذلك في كل من النمسا وهولندا (٢٥ - ٣٠٪) وفي كل من الترويج والدانمارك (٣٠ - ٣٥ بالمئة) . وهكذا نرى ان التفاوت كان كبيراً بين الدول . وعلى هذا قس ايضاً البطالة بين مختلف العناصر والعروق البشرية . فقد



شكل ٤ - الإنتاج الصناعي والبطالة في العالم بين ١٩٢٩ - ١٩٣٤ .
(الدليل ١٠٠ عام ١٩٢٩)

نزلت البطالة بالملونين اكثر منهم لدى البيض ، في الولايات المتحدة الاميركية . فالعبيد كانوا آخر من يدخلون العمل واول من يصرفون من الورشات والمصانع .

ولكي نقيم البطالة كما يجب علينا ان نأخذ بعين الاعتبار ليس الحوادث الرسمية فحسب بل ايضاً حالات بعض الامر التي كان كل افرادها او جلهم يجدون لهم عملاً مأجوراً . والحال فليس ثمة اية احصاءات نستطيع معها تبين او تحديد الاوصاف والآلام المادية التي شعر بها ابو الامرة وزوجته واولاده من جراء وجودهم عاطلين عن العمل .

تسببت الازمة في كل مكان بعملية تصفية جماعية للاستثمارات القصيرة
الجوانب النقدية
الاجل ، كما ادخلت التشويش والبلبة ، في الوقت ذاته ، على نظام

المدفوعات بين الدول .

ان انكماش الاسواق الذي اصاب الجميع يرداه ، وانخفاض عام للاسعار في كل اطراف
العالم ، كان من شأنه اقصار الدول المستدينة على وضع يستحيل عليها معه وفاء التزاماتها وما
يترتب عليها من فوائد متراكمة ، كالمانيا وبلدان اوروبا الوسطى والدول البلقانية وجمهوريات
اميركا اللاتينية . ولذا ، اضطرت هذه البلدان لاعلان تأجيل وفاء ديونها والى اجراء تخفيض في
عملاتها ، مكسبة بذلك الدائنين الوف الملايين . وامام هذه الاجراءات والتدابير التصفية التي
اطال العمل بها مكتب مراقبة القطع واجراءات تأجيل دفع الديون ، كان من الطبيعي جداً
ان يتردد الدائنون في تكرار معاملاتهم المالية هذه . فرؤوس الاموال التي كانت حق الآن
تستثمر في هذه البلدان المتخلفة في تطورها الاقتصادي ، اصبحت الآن ترقد في صناديق اصحابها ،
وبجدة او مشغلة لآجال قصيرة او في مضاربات نقدية . فالخوف من مصلحة الضرائب ، ومن
تخفيض سعر العملة وتحويل السندات الى عملات ، كل ذلك أدى الى تنفير هذه الاموال
وتهربها ، لا يلوي اصحابها على شيء . فلم نر قط من قبل مثل هذا التجمع لرؤوس
الاموال الهاربة .

واخيراً وليس اخراً فانفجار الازمة كان من بعض نتائجها المباشرة ، هبوط تدريجي في
الاسعار ، وهو هبوط لم يكن الحد منه والتصدي له الا بإصدار قرارات تخفيض سعر العملات ،
بين ١٩٣١ و ١٩٣٣ ، بينما استمر هبوط الاسعار في الدول المحافظة على قاعدة الذهب ، الى سنة
١٩٣٥ . وقد بلغ هذا الهبوط مستوى لم يسبق له نظير في تاريخ العالم الاقتصادي : فبلغ
٣٦ بالمئة من الاسعار في التجارة بالجملة لدى انكلترا ، و ٣٧ بالمئة في الولايات المتحدة ،
و ٣٤ بالمئة في المانيا ، و ٥٠ بالمئة في هولندا ، و ٤٩ بالمئة في فرنسا (تموز ١٩٣٥) .

الاقتصاد العالمي يتسكع
في فوضى عارضة
وهذه البلبة والاضطرابات التي خلخلت الانظمة التقديمية ،
جرت وراءها الانهيار الكامل للنظام التجاري في كل اطراف
العالم . فالاسهم التي جرى تبادلها بين ١٩٢٩ - ١٩٣٤ كانت

في تقهقر ملحوظ . فالاسعار بالذهب انخفضت ٥٦ ٪ وحجم المبادلات الذي بلغ نهايته الصغرى
عام ١٩٣٣ ، هبط ٢٥٠٥ ٪ .

وقد كان في شبه المستحيل أي بحث عن اسواق جديدة تمتص رؤوس اموال جديدة ،
والبضائع الجديدة كانت عملية اشق بكثير مما كانت عليه في الماضي بالنظر للتصنيع العظيم الذي
حققته الدول الواقعة عبر البحار (كالولايات المتحدة واليابان) ، وبالنظر لأوضاع روسيا
والحرب الأهلية التي قامت في الصين ، وقد راح بعض رجال الاقتصاد يقترحون توسعاً موجهاً
في كل من افريقيا وبلدان اوروبا الشرقية ، فتكشفت النتيجة عن محاولة اتصفت بالفوضى الزرية

وبدهوة « للنجاة بنفسه اقتصادياً والمهرب لكل من أمكنه ذلك » . والكل يسعى للخروج من المأزق وتدير أمره بحسب طاقاته . وهذا الصراع يقوم به الفرد ضد الجميع ، للبحث عن أسواق عالمية جديدة لن يلبث ان يصبح ، شيئاً فشيئاً ، غير ذي أثر ، وكان من بعض نتائجها العمامة للتخلي عن سياسة حرية التبادل والركون الى الحماية الجمركية المتطرفة ، وتعمم اجراءات الدفاع عن النفس ، والاتزواء ضد البضائع وضد الناس ، وضد عملات البلدان الاخرى ، واحتدام المنافسة الدولية في المجال التجاري . وقد برهنت سياسة كل فرد لنفسه على عدم جدواها بالمرّة لالتجاء الجميع الى الاجراءات والتدابير الواحدة ، بعد ان نسي الناس او تناسوا الترابط الوثيق الذي يشد بصورة لا تنفصم ، الاسواق النقدية الكبرى وأسواق الخامات والمواد الاولية بعضاً الى بعض . وهكذا اخذ الاقتصاد العالمي بالتراخي والانحلال والانقسام الى كتل قومية واستعمارية تدير الواحدة منها ظهرها للآخرى . فانكلترا تنطوي على مستعمراتها وعلى الدومنيون ، وفرنسا تنكش على امبراطوريتها الاستعمارية ، والمانيا ودول اوروبا الوسطى تتطور نحو سياسة الاكتفاء الذاتي والاعتصام وواء الحماية الجمركية . اما في الولايات المتحدة الاميركية « فالخطة الجديدة » تتجه بالضرورة نحو السوق العالمية او الداخلية . وبمعكس ما كان يحدث في الازمات السابقة ، فعودة الاعمال إنما تمت عن طريق تطور الاسواق الوطنية او القومية الخاصة وليس عن طريق توسع الاسواق الخارجية . فالاسواق الداخلية الوطنية هي التي تستهلك القسم الادنى من زيادة الانتاج .

بلغ حجم التجارة العالمية ، عام ١٩٣٦ نحواً من ٨٥،٥ ٪ من المعدل الذي سجلته سنة ١٩٢٩ ، بينما قيمته بالعملة الذهب لم تكن لتزيد على ٣٧،٣ ٪ من اصل المبلغ الذي سجله من قبل . والحركة التجارية في اميركا تأثرت اكثر مما تأثرت به الحركة التجارية في اوروبا . فقد انخفضت نسبة حصتها من التجارة العالمية من جراء زيادة الرسوم الجمركية المنفرة عندها . وهكذا استطاعت اوروبا زحزحة التفوق الذي حققته الولايات المتحدة خلال الحقبة الماضية . ولا يتصور ان احد ان الوضع قد انعكس تماماً . والزيادة في الصادرات الأوروبية جاءت نتيجة اتفاقات عقدتها الدول على قاعدة الدول الاكثر رعاية ، ولا سيما بريطانيا العظمى مع بلدان الدومنيون ، والصادرات نحو الامبراطوريات الاستعمارية الفرنسية والانكليزية ، والاتفاقات الثنائية التي توصلت اليها المانيا الى عقدتها مع بلدان اميركا الجنوبية وبلدان اوروبا الوسطى . وهذا التحسن كان مع ذلك أعجز من ان يوقف الانحدار الذي اصاب اوروبا لأن صادرات الدول الكبرى الثلاث لم تستطع بلوغ المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٢٩ .

أما البلدان المتخلفة ، وهي هذه البلدان الواقعة عبر البحار او البلدان الزراعية في اوروبا الشرقية التي تأثرت عميقاً بهبوط أسعار المواد الاولية ، فقد اخذت تعمل بنشاط اكبر مما عرف عنها في الماضي ، للنهوض بعملية تصنيعها ، وللتخفيف من استيراد المنتجات الصناعية المشقولة .

وعندما تمت الرجعة ، وعاد النشاط الى سابق ازدهاره ، بقيت الحركة متواضعة يحد منها سياسة الاكتفاء الذاتي التي اخذت بها معظم البلدان ، والاقتصاد الموجه للحرب والتنافر المتزايد بين الاسعار في الداخل واسعار المواد المدة للتصدير التي سارت عليها كتلة الدول القائم نقدها على قاعدة الذهب ، كهذه الدول (المانيا مثلا) التي تحاول ان تحافظ ولو بصورة مصطنعة ، على استقرار عملتها . كل هذه البلدان تعتمد سياسة إغراق الاسواق بشكلا التقليدي المتعارف (المانيا) او بشكل إغراق نقدي ضمن كتلة دول الدولار او كتلة السترويني او كتلة دول الفرنك او كتلة دول الين . فالسوق المالية ضيقة هي : « فقد قامت فيما مضى وما تبقى منها لم يعد سوى سوق للسيطرة » كما يقول ل. لورات .

الفصل الثاني

تدخل الدولة ونتائج الأزمة الاقتصادية

لم يكن في وسع الدول المعنية ان تقف مكتوفة اليدين لا تدخل الدولة يفرض نفسه بنفسه تبدي ولا تعيد امام المشكلات التي تتخبط فيها والمصاعب التي تعانيها مشروعات ضخمة يعمل فيها احياناً عشرات الألوف من العمال ، والاتحاد المالي الذي آلت اليه معظم المصارف فهدد بخاطر مستطير ودائع المودعين لديها والعائدة لغالبية السكان للساحقة من مودعين ورجال الصناعة ، والخطر الذي أطل مع الأزمة النقدية والبطالة المتدهورة منها . وهكذا خلافاً لما سبق وجرى في الازمات الاقتصادية الماضية التي تركت معالجتها لتفاعل « القوى الطبيعية » ، شهدنا قدحاً مباشراً من قبل الدول وهو قد دخل اخذ يزداد ويستفحل نشاطاً يوماً بعد يوم . فاستلحت بيد من حديد شؤون اقتصادها الوطني ، واتخذت في هذا السبيل ، الاجراءات التي يقتضيها الوضع والتي كان من شأنها ان تحد من نشاط رأس المال الخاص في هذا المجال . وهذا الرأسمال المسيطر الموجود لدى اتحادات الشركات الكبرى او تحت تصرف التكتلات الاقتصادية للعلاقة من عامة وخاصة يعمل علانية او في الخفاء ، قد ألحق ضرراً كبيراً بالاقتصاد الحر وضيق عليه الانفاس . وهؤلاء المنتجون الذين عُرِفوا الآن بحرصهم على استقلالهم وصيانتهم من كل تدخل من جانب الدولة ، اخذوا هم انفسهم يتجهون اليها طالبين حمايتها والتدخل لاتخاذ ما يصبون مصالحهم . . من ذلك مثلاً لجنة هاريمان التي عينتها غرفة التجارة في الولايات المتحدة الاميركية بعد ان اخذت تطالب ، منذ تشرين الاول ١٩٣١ ، بوضع « خطة وطنية شاملة تضبط معها الانتاج والتصدير » ، و « التنسيب بين القضايا الاقتصادية » ، عن طريق مجلس وطني . وقام عام ١٩٣٢ ، احد اعضاء المجلس الاقتصادي في الرايخ هو الدكتور هرمان بوخر بصرح على رؤوس الاشهاد بأنه مضي الى حيث لا رجعة « عهد حرية التصرف وحرية المرور » ، وهذه الروح الفردانية التي لا حد لها ولا نطاق . وراحت الحكومات من جهتها وعلى اختلاف نزعاتها وألوانها تعمل وتسمى ليس لاتقاذ النظام الرأسمالي فحسب بل خوفاً من ان تسبب لشعوبها مجروح لا تستطع وضربات مميتة . ولهذا راحت الدولة توسع كثيراً من

نطاق عملها خلال هذه السنوات ليس باتخاذها الاجراءات والتدابير العامة فحسب ، بل ايضاً بفرض الضرائب والرسوم الجمركية وفرض نظام التقنين والقيام بنفسها بأشغال ضخمة في البلاد ، كما اتخذت ترتيبات نقدية واستلّنت قوانين اجتماعية وازافت الى هذا كله سلسلة من المداخلات الخاصة كمساعدة المشروعات التي تعاني الصعوبات ويتهددها الخطر ، والتشريعات المشجعة او القاضية بتأليف التكتلات والاتفاقات ومن بينها الركون الى التأميم ، وتوجيه الانتاج في بعض المجالات ، وفي البلدان المنتهجة سياسة الاكتفاء الذاتي في كل قطاعات الحياة الاقتصادية .

وهكذا وضعت الدولة كل نفوذها لتأمين تنظيم النشاط الاقتصادي بعد ان ألحقت به وادخلت عليه تشويشاً ، ايجابية الاستثمار الحر فكادت تجره الى الفوضى التامة . فقد حاولت جاهدة تحقيق تنظيم الاسعار والتحكم بها وترويضها ، ومعالجة المصاعب التي يلافيها الانتاج بعد ان تضخم واستشرى واستبطر ، وباقارة الطلب وتشجيع الإقدام عليه . وقد اضافت الى هذه الذرائع الاقتصادية الطابع ، وسائل اخرى تدخل في صميم السياسة كتعدد النفوذ الثابت لبعض الهيئات الاستثمارية الكبرى (تأميم البنك الاهلي في فرنسا وبعض المصانع الحربية) ، وتأمين بعض الخدمات للمواطنين ، بكلفة ادنى (كالتشريع الخاص بالبضائع الشعبية في الولايات المتحدة الاميركية) ، وادخال الطمأنينة وتوفيرها للجميع ، ومختصر القول انماء قدرة الامة وزيادة طاقتها في حالة حدوث حرب وغير ذلك من التدابير . كذلك اتخذت الدولة نفسها ، في كل مكان تقريباً الاجراءات ضد البطالة ، وتوجيهه ، وضد الشيخوخة والمرض ، وحلت اخيراً محل الجهود الفردي في القطاعات التي لا حول لهذا المجهود ولا طول لتأمين الفعالية المرجوة .

اولى وسائل التسييج حول المنتجين كان التفكير بفرض رسوم
سياسة الحماية الجمركية
جمركية تحمي السوق الداخلية وتصونها من المزاخمة الاجنبية .

وقد جاء هذا التدبير فورياً في هذه البلدان التي يسيطر عليها جو من تقاليد الحماية ألِفته الجماهير لم يلبث ان فرض نفسه حتى على هؤلاء الذين كانوا متمسكين ، ولو بشكل متراخ ، بسياسة التجارة الحرة او الباب المفتوح . ومنذ عام ١٩٣٠ ، راحت الولايات المتحدة الاميركية ، اكثر دول الارض اخذاً بسياسة الحماية ، تقوي من وسائل الحماية عندها ، وذلك بفرض التعريفات الجديدة المعروفة بتعريف هاولي سموط . وفي السنة ذاتها حذت حذوها كل من فرنسا وكنندا وايطاليا واسبانيا ، ولم تلبث ان نسجت على منوالها ايضاً كل من الهند والارجنتين ، والبرازيل والصين ، ولا سيما انكلترا التي بعد ان استكملت تطورها في هذا المجال ، اعلنت سياسة الحماية التجارية الكاملة . فمنذ تشكيل الحكومة الوطنية برئاسة مكدونالد ، هذه الحكومة التي اطلت على انكلترا اثر الانتخابات العامة التي أجرتها عام ١٩٣١ ، اقر مجلس العموم قانون التعريفات الجمركية على الاستيراد (غير العادي) . وهو قانون يتيح لوزير المالية ان يفرض لسته اشهر رسوماً جمركية تبلغ احياناً ١٠٠٪ من قيمة البضاعة على الاستيرادات غير العادية

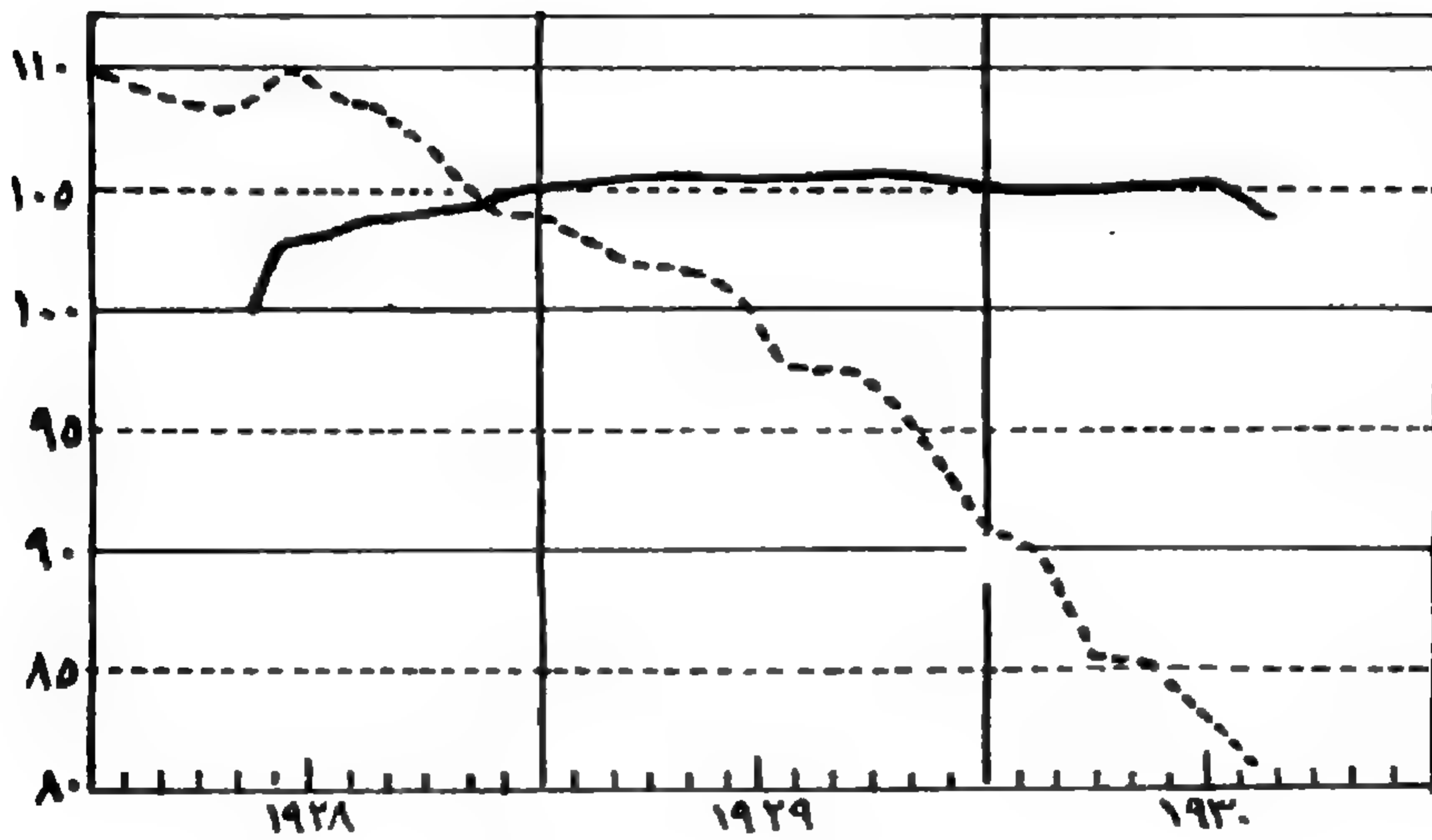
والكاليات / وعلى المصنوعات المشغولة وفي شباط (فبراير) ١٩٣٢ فرض القانون الخاص برسوم الاستيراد ، نظاماً جركياً متماسكاً كلياً . وهكذا رأت انكلترا نفسها مسلحة لتعقد سلسلة من المعاهدات التجارية ولتؤلف نوعاً من الاتحاد الجركي ، مع بلدان الدومينيون ، عن طريق اتفاقات اوتوا .

واخذت سياسة الحماية الجركية تلتسع وتشتد في السنوات التالية ، اذ اخذت كل دول العالم تلغي الواحدة منها تلو الاخرى ، المعاهدات والاتفاقات التي تنص على الدولة الاحتكار رعاية كما راحت تشن حرباً جركية على بعضها البعض اخذت تقسو وتشتد . وهكذا نرى معاملاً الحماية ترتفع تباعاً في فرنسا من ١٧٤٨ بالمائة عام ١٩٣٢ ، الى ٢٩٤٤ بالمائة عام ١٩٣٥ ، وفي ألمانيا من ٨٤١ بالمائة عام ١٩٢٩ ، الى ٢٩٤٢ بالمائة عام ١٩٣٧ ، وفي إيطاليا من ١١٤٩ بالمائة الى ١٩٤٤ ، حتى في انكلترا نفسها ارتفع هذا المعامل من ١٩٤٣ بالمائة الى ٢٣٤٣ بالمائة بين التاريخين المذكورين . الا انه كان من نتيجة هبوط الاسعار المتواصل ان عجزت الرسوم الجركية عن تأمين الدفاع المطلوب ، فعمدت الحكومات ، اذ ذاك ، الى وسائل انجع وافضل للحماية بفرض الحظر على الاستيراد ولا سيما الاعتصام بسياسة تقنين الاستيراد هذه السياسة التي كان من شأنها ان تحدد الكمية المستوردة من هذا الصنف او ذاك . وعلى مثل هذه السياسة سارت فرنسا الى الاخص منذ عام ١٩٣١ .

الى جانب تدابير الحماية ، اخذت الحكومة سياسة تعميم سياسة الانكماش المالي
المشروعات التي تعاني بعض الصعوبات ، وتأمين هامش للربح عن طريق تخفيض اسعار الكلفة . والوسيلة التقليدية المتبعة هنا هي سياسة الانكماش المالي ، اي التقليل من وسائل الدفع وتخفيض الاجور ، وتضييق عمليات التسليف المصرفي الامر الذي تضطر معه البيوتات الصناعية الى تصفية مخزونها كما تضطر بالنهاية الى تصفية المشروعات الهامشية ، والمحافظة على ميزان المدفوعات عن طريق خفض النفقات العامة وزيادة الضرائب .
الا ان سياسة الانكماش المالي تبقى أعجز من ان تؤمن الدعم المالي الذي كان يتم من قبل بصورة اوتوماتيكية ، وذلك بسبب الازمة المتزايدة لرأس المال المحدد في المشروعات وبسبب التكاليف العامة التي لا يمكن ضغطها او عصرها ، ولا سيما الاتفاقيات الصناعية التي باستطاعتها الصمود في وجه هبوط الاسعار . والامر يبدو بوضوح في ألمانيا حيث تهبط الاسعار غير المتكئة ٥٥ بالمائة بين ١٩٢٩-١٩٣٣ ، بينما الاسعار التي يفرضها التكتل الاحتكاري تبقى مستقرة ولا تهبط في آخر الامر الا بنسبة ٢١ بالمائة . هذا الانكماش المالي في مثل هذه الاوضاع والحالات ، كان قليل الاثر ، ضعيف الجدوى كما ان تخفيض الاجور جاء متفاوتاً بين فئة واخرى .

اما موازنة الدول فقد كان من الصعب جداً ضغطها وعصرها في الوقت الذي اخذت فيه تؤثر عليها جدياً جباية الرسوم المالية ، وترزح تحت وطأة الاعانات ، فمساعدة البطالة وتعميم

الاستثمارات التي يتهدها الخطر ، والتدخل في الاسواق مساعدة للمنتجين بواسطة اعانات توزع بمثابة تشجيع للانتاج او للتقليل منه . وقد امكن للدولة تخفيف الضرائب عن طريق اتفاقات المقاصة او المعاوضة ، وذلك تجنباً ، قدر المستطاع ، لتحويل العملات الصعبة . وقد فرضت في المانيا ، عام ١٩٣٦ ، عقوبات قاسية حتى عقوبة الموت ، على من يحاول تهريب امواله للخارج او يبقياها خارج البلاد . كل هذه التدابير أبقت الاسعار في مستوى أعلى من مستواها في البلدان التي تسير على سياسة الانكماش المالي وتثير الصعوبات والمراقيل في وجه عمليات التصدير . وهكذا راح الدكتور شاخت يحاول اختباراً اعتبره بديلاً لسياسة الانكماش ، منها مثلاً « الماركات المسجلة » او « الماركات السياحية » التي لم تختلف قيمتها في المانيا عن قيمة



شكل • - سعر الاحتكار وسعر المنافسة في المانيا بين ١٩٢٨ - ١٩٢٩

المارك العادي بينما كانت تشتري في الخارج بسعر ادنى من السعر العالمي ، ولشاريها الحق بالحصول على شكات محررة بالمارك تقبضها المصارف الالمانية داخل البلاد بسعرها الرسمي . وتكون هذه العملات الاجنبية التي دفعت بالمقابل لها في المصارف الاجنبية ، عملة احتياطية للتبادل تفيد في استهلاك الديون الممعدة . وهذه الطريقة الدقيقة للغاية يقتضي لها بالطبع محاسبة معقدة للغاية ، انما كانت تلبيح استهلاك الديون تدريجياً ويسهل المشتريات من الخارج دون ثقل او انتقال العملات وبدون ان تتعرض العملات الوطنية لقيود القطع وتطوراته ، كما انها ساعدت على التمويل بالتحامات وتأمين عملية التسليح ، وسهلت من جهة اخرى ، تأمين استقرار النقد في الداخل . وهكذا قل عن المارك (Aski) الذي لم يكن يصرف الا في شراء بضائع المانية . اما تمويل الاشغال الكبرى في الداخل ، فقد تأمن اما باستندات على الخزينة او بسعوبات خاصة من قبل متمهدين خصوصيين معتمدين لدى الاسواق العامة ، تعتمد الحكومة وقضيمهم . اما في ايطاليا ، ففي

أيار (مايو) ١٩٣٥ ، ألغت الحكومة ادارة خاصة لم تلبث ان اصبحت وكالة وزارية لمكتب القطع والعملة الصعبة . الا ان انشاء مكتب القطع لم يحل قط دون هبوط سعر اللير في تشرين الاول ١٩٣٦ ، ودون التضخم المالي فيما بعد .

والحكومات التي لم تؤسس فيها مكتباً لمراقبة القطع ، لم تكن اقل احترازاً من غيرها واهتماماً بتطورات نقدها . فقد انشأت بريطانيا العظمى مكتباً خاصاً لامور القطع تمكنت معه من توجيه هبوط الجنيه بحيث تبقى له الاسبقية على الدولار في كل معاملات التصدير ، بعد ان اتخذت ، عام ١٩٣١ ، الاجراءات اللازمة لذلك . وفي الولايات المتحدة الاميركية ، انتهجت الحكومة سياسة من التدابير النقدية عرفت معها ان « توجه » الدولار .

عملية انقاذ الشروعات
التي تعاني الضيق
من بين المهات الكبيرة التي كان على الحكومات المضطلة بمسؤولياتها مواجهتها ، مهمة إنقاذ مشروعات الاستثمار الكبرى التي تعاني الضنك ويتهددها الخطر . فقد انشأت الحكومة الاميركية ، منذ عام ١٩٣٢ ، الوكالة المالية للتعمير (R. F. C.) التي عهدت اليها بمهمة تسليف الاعتمادات اللازمة للمصارف ولشركات التأمين والتسليف الزراعي . وما كادت تظهر حكومة الديموقراطيين حق راح عدد من الولايات في الاتحاد يعلن تأجيل وفاء الديون على اراضي الولاية ، واغلاق مؤسسات التسليف . وعندما تسلم الرئيس روزفلت مهام الادارة في الرابع من آذار ١٩٣٣ لم يكن في البلاد مصرف واحد فاتح ابوابه . فعمد ، قبل كل شيء ، الى منع تصدير الدولار للخارج . واتخذ قراراً عاماً بتأجيل وفاء الديون ، وعمد الى تنزيل قيمة الدولار ، وانشأ مراقبة على المصارف . وقانون طوارئ المصارف أولى وزير المالية حق تعيين مراقب مالي مؤقت على كل مصرف وطني يعاني بعض الصعوبات ، مع تخويل هذا المراقب الصلاحيات الكاملة لاعادة تنظيمه بشرط موافقة ثلثي المساهمين او موافقة ٧٥٪ من اصحاب الودائع فيه .

واضطرت الحكومة للفرنسية ، من جهتها ، الى تعويم بعض المؤسسات المالية التي تعاني صعوبات كبيرة ، بضمانها سلامة المبالغ المودعة فيها والتي تعود للآلاف من المودعين في مصرف الازاس والورين والمصرف الاهلي للتسليف . وقد كانت الحكومة ، المقصد الاول للشركات العامة عبر الأطلسي ولشركة النقل الجوي . وهذه السياسة التي قامت على تأميم الخسائر انتهجتها ألمانيا هي الاخرى ، بعد ان اضطرت الى ان تضمن الودائع المصرفية . وتجنباً لانهايار عام في النظام المصرفي في البلاد ، اشترت قسماً كبيراً من اسهمها . وفي ايطاليا فتحت وزارة المالية اعتماداً خاصاً للشركة الصناعية المالية الايطالية ، التي بادرت في الحال الى انقاذ مؤسستين للأعمال المصرفية في البلاد ، هما بنك التسليف والبنك التجاري . وفي الوقت ذاته عمدت الحكومة الى تشكيل المعهد الصناعي للتعمير (I. R. I.) الذي حاكى من قريب المعهد الاميركي المعروف (R. F. C.) هووفر والمصرف العقاري الايطالي (I. M. I.) مهمتها اصدار سندات بضمانة الحكومة بقصد تصفية المؤسسات التي يترصدها الخطر ، او لتسليف الاعتمادات الطويلة الاجل

أو قصيرة الاجل للمؤسسات التي تنعم بالعافية . واكبر مثل على بعض الاعمال التي قام بها هذان المهندنان : عملية انقاذ الشركة الكهربائية المائية في مقاطعة (البيامونت S / P) بعد ان هبطت قيمة اسهمها من ٣٦٩ لير في شباط ١٩٢٥ الى ٢١ لير في ٣١ كانون الاول ١٩٣٢ ، ومعهد البناء الصناعي اعاد الى اسهمه القيمة الاسمية التي كانت لها عند الاصدار ، وحوّلها الى شركات اخرى طرحت في التداول اسهماً ضمنّت الحكومة فوائدها . وفي بلجيكا اضطرت الحكومة الى مد يد الانقاذ الى مصرف العمل والى مصارف آخر .

استعملت كل حكومة الاموال العامة كما استعملت كل سياسة المساعدات المالية والتوظيف سلطتها الادارية لتقديم مساعدات مالية الهدف منها تشجيع المؤسسات الانتاجية التي تعاني من الصعوبات ، او « لدعم الاسواق » بالحوّل دون مزاحمة بعض المنتوجات الاجنبية لها .

وفي سبيل دعم المزارعين وتوفير قوة شرائية لهم شبيهة بالقوة التي كانت لهم أثناء الحرب ، عمد الرئيس روزفلت الى اصدار قانون التسيب الزراعي المعروف بالحروف الثلاثة (A A A) وبموجب هذا القانون ، انشئ المكتب الزراعي الذي اتخذ اجراءات حازمة ، منها مثلاً تخفيض المساحات الزراعية الخاصة وبعض المحاصيل (التبغ والقطن) وذبح الماشية ، واجبار الولاية على دفع مكافآت تشجيعية للمزارعين برسم تعويضات لهم تقطع من الصناعات التي تجري عليها اول تحويل (فدفت مصانع الطحين رسماً مميّناً على القمح) . ودفعت في انكلترا مبالغ لمربي الماشية ، ولمنتجي الحليب (بشكل توزيعات بسعر مخفض لاولاد المدارس) ، ولمنتجي الشوفان والشعير . وفي فرنسا ، اشترت الدولة كل الكحول المستخرجة من النبيذ الفائض عن الاستهلاك المحلي ، وخصصت علاوة صيانة للمزارعين الذين يخزنون محاصيلهم من القمح ، ودفعت ، عام ١٩٣٥ ، تعويضات للكرّامين الذين اضطروا لاستبدال نصوبهم ، ومكافآت لمصدري الزبدة والمنتوجات الراتنجية .

مسلك الحكومة بشأن الاسعار والاجور لم يلزم تصرف الحكومة في مجالات الاسعار والاجور بذات الطابع . ففي الولايات المتحدة الاميركية ، انصرف نشاط الحكومة الى تنقية السوق الداخلية الضخمة قبل ان تهتم بتأمين اسواق جديدة لها في الخارج . ولذا حرصت قبل كل شيء ، على رفع الاجور واسعار المواد الزراعية بحيث تتوفر للمزارعين وللعمال القدرة الشرائية اللازمة ، وبالتالي اتخاذ الوسائل التي تؤمن انتاجية طيبة للمشاريع الاستثمارية . وحاولت فرنسا من جهتها عن طريق الاتفاقات المعروفة باتفاقات ماتسيون ، بعث النشاط في الحركة الاقتصادية بتقوية القدرة الشرائية ، وبحرصها على الايفسد ارتفاع الاسعار الغاية من رفع الاجور والمرتبات . اما في المانيا التي كان حجمها ، قبل كل شيء ، تشجيع حركة التصدير ، فقد حرصت حكومتها ، على تأمين الاستقرار ، للمارك الألماني ،

وبالتالي تأمين الاستقرار للأسعار والأجور . فقد جرى تثبيت الأسعار فيها على معدل سنة ١٩٣٢ ، وراحت الشركة الغذائية تفرض رسوماً عالية على المبيعات وتؤمن حاجة المستهلكين عن طريق الزامهم استلام حاجتهم من المواد الغذائية بأسعار محددة . وحاولت الحكومة الإيطالية ، من جهتها ، تحويل المستهلكين عن استهلاك اللحوم والخضروات والثمار الطازجة والزيت ، أي كل هذه المواد الغذائية التي إما لا تقي بالحاجة أو أنه يتوجب استيرادها من الخارج ، أو أنها تصلح للتصدير ، وتؤمن بالتالي قطعاً نادراً للبلاد . فقد انصرف جل عنايتها في هذا المجال إلى توجيه انظار المستهلكين للسك والاجبان والنشويات . وجرى في فرنسا ، عام ١٩٣٧ تحديد أسعار بعض المنتجات الزراعية .

انكى الرزايا واشدها هولاً ووطأة على الاطلاق البطالة . قال جانب هذا معالجة البطالة الفريق من العمال المحظوظين نسبياً الذين استمروا في عملهم ، هنالك ملايين منهم عاطلون عن العمل كلياً أو جزئياً أو بصورة متقطعة . ولذا نزام عرضة للهواجس والهموم والبؤس التي تنتابهم ليل نهار . فوسائل الاسعاف التقليدية كالضمان ضد البطالة ، والتأمين الخاص أو العام التي كانوا يعملون عليها عادة في المرحلة الاولى من مراحل الازمة ، لم تلبث ان اصبحت عاجزة عن بعث الطمأنينة في النفوس . ولذا كان لا بد من توزيع تعويضات بصورة منتظمة وفقاً للنظام المعمول به في انكلترا ، هذه التعويضات الخاصة اساساً من الحسومات المقتطعة من اجور العمال إلى جانب هذه المساعدات المالية التي قدفعها خزانة الدولة مما يوازي تقريباً نصف مرتب العامل أو اجره قبل انقطاعه عن العمل . وبالنظر لوفرة البضائع المكدسة في المناجر ، على اختلاف انواعها التي لم تكن لتفصح استخدام عمال عاطلين عند المباشرة بإنتاج بضائع جديدة ، لا يمكن تصريفها ، فقد لجأت الحكومات إلى اجراءات طالما لجأت إليها من قبل لامتصاص البطالة وتشغيل العاطلين عن العمل ففي كل بلدان العالم ، وفي جميع القارات على السواء ، تفتتح ورشات عمل لشق الطرقات وانشاء الاوتوسرادات ، وبناء الخزانات والسدود والمساكن الشعبية وقد بلغ قيمة المبالغ التي صرفتها الدول على هذه الاشغال عام ١٩٣٣ - ١٩٣٤ نحواً من ٦٠ ٪ من مجموع موارثاتها . وفي المانيا ، عام ١٩٣٧ ، كان ٧٢ ٪ من الانشاءات والمباني على حساب الدولة . وخصصت انكلترا ١١٥ مليون جنيه لبناء مساكن شعبية وتشكلت في الولايات المتحدة الاميركية ، تحت ادارة هاري هوبكنز وكالة خاصة عُرفت باسم وكالة النهوض بالاشغال ، كان من اهم اهدافها ، استخدام العاطلين عن العمل (بمعدل ٣ - ٥ ملايين عامل) وتدفع لهم اجور تأمينية ادنى قليلاً من الاجور المألوفة ، انما كانت تقي لتأمين حياة كريمة . وتبقى مساعدات التأمين وفقاً على اصحاب المعاهات والشيوخ وغير المؤمنين الذين لا يمكن الانتفاع بهم .

وهكذا نرى ان عودة الامور إلى مجاريها الطبيعية انما تمت ، في المرحلة الاولى ، بواسطة

مؤسسات الدولة ، كما ان هذه المؤسسات قامت بالمهمة نفسها ولو بصورة مستورة . وفي سبيل العاطلين الجدد ، انشأت الولايات المتحدة تجمعات عمل (١٥٠٠ تجم) ضمت بين ١٩٣٣ - ١٩٤٠ نحو ٢٠٠٠٠٠٠ عامل استخدموا في تخفيف المستنقعات واعمال توسيع الطرقات وغير ذلك من الاشغال العامة . وفي ألمانيا استقرت الانشاءات العمرانية عنداً كبيراً من المال . واخذ هذا المدد بالهبوط والتناقص من ٥٠٠٠٠٠٠ عام ١٩٣٣ ، الى ٤٠٠٠٠٠٠ عام ١٩٣٣ ، والى ٢٠٠٠٠٠ عام ١٩٣٦ . وجاءت خطة السنوات الاربع التي وضعت لتطوير انتاج المعدات الحربية السريع والكثيف تمكن معامل الصناعة الثقيلة التي لم تكن تستغل سوى ٣٠ ٪ من طاقتها الانتاجية ، من ان تمتص البطالة كلياً في البلاد . وسياسة الاكتفاء الذاتي التي فتحت اسواقاً جديدة للصناعات الكيماوية والميكانيكية ، عملت هي الاخرى في الاتجاه ذاته . كذلك انشاء مصلحة العمل الالزامي ، ثم في آخر المطاف العودة الى سياسة الخدمة العسكرية العامة سنة ١٩٣٥ .

والصناعة الحربية اتمت لايطاليا هي الاخرى ، ان تمتص قسماً كبيراً من العاطلين عن العمل . وفرنسا لم تتخذ اجراءات حاسمة بهذا الصدد الا عندما استلست الجبهة الوطنية الحكم في البلاد . وكان من نتائج العمل باسبوع الاربعين ساعة عمل ان انخفض عدد العاطلين عن العمل في البلاد ، وذلك بنسبة ١٣ و ٣ بالمئة بين ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ، ولم يخرج الامر عن كونه ، في الواقع ، سوى تدبير تخفيف ، وليس امتصاصاً كاملاً اذ ان البطالة الجزئية بقيت قائمة في البلاد ، وقد كان هنا تأثيره الظاهر للقانون الذي فرض الخدمة العسكرية ، وبذلك ازداد الجيش ١٠٠٠٠٠ جندي ، كما ان استخدام ادارة السكة الحديدية لـ ٨٠٠٠٠٠ عامل اضافي وتقوية الصناعات الحربية خففت كثيراً من وطأة البطالة . وهكذا ان عجز الاشغال العامة ، بعد سنة ١٩٣٤ عن استئصال البطالة في البلاد ، وتطور العلاقات الدولية ، كل هذه العوامل وجهت الدول الكبرى وجهة الصناعات الحربية التي جاءت تكمل الدور الذي لعبته الاشغال العامة وتحمل عليها . ومنذ عام ١٩٣٦ ، اخذت الاعتمادات المرصدة في موازنات هذه الدول تفوق بكثير الاعتمادات الاخرى . وهذه الصناعات كانت بالفعل وراء عودة النشاط الصناعي ، عام ١٩٣٤ والتي حالت دون وقوع نكسة اقتصادية عام ١٩٣٨ . وبالمثل ، فالبلدان التي على غرار ألمانيا انفقت كثيراً على تسليحها ، شهدت في هذا الوقت بالذات زيادة ملحوظة في نشاطها ، بينما الولايات المتحدة والدول الاخرى التي اتجه اقتصادها وجهة السلام عرفت نكسة محسوسة .

وتدخلت الحكومات ايضاً لتنظيم الانتاج والمبادلات التجارية . فقد انشأت تنظيم الاقتصاد حكومة الولايات المتحدة ، في هذا المجال ، مراقبة لم تراشد منها في كل الدول الحرة ، فانخذت عدداً من الاجراءات لتحديد معها الاصول والقواعد الخاصة بتأليف رأس المال ، وتعيين المحافظين والمديرين ومراقبة اعمال المصارف التجارية . فالمصارف التي تريد فيها

قيمة الودائع على مليون دولار ، رأت نفسها مضطرة للتأمين عليها في حلقة المصارف الاتحادية للاحتياطي . والمصارف المنتسبة للاتحاد وحدها حق بالاسهم . وأخضع اصدار اسهم جديدة لقوانين بقية الخوول دون تصريف السندات المشبوهة او المزورة او تلك التي لا رصيد فعلي لها .

وحاولت الحكومة في فرنسا ، منذ عام ١٩٣٦ ، الخوول دون تخفيض سعر الخمر وذلك بحصر قسم من المحصول في المزرعة . واتخذ التدبير نفسه عام ١٩٣٤ لمحصول القمح . وحظر القانون من زيادة زراعة الكرمة اكثر من ١٠ هكتارات ، كما حظر ري الكرمة وسقيتها ، وبيع قلاوي قمح ذات مردود طيب ، وقرض تغيير طبيعة الفائض من هذا المحصول وحظر من انشاء معامل جديدة للسكر . وانشىء عام ١٩٣٦ مكتب القمح الذي اخذ ينظم مبيعات هذا الصنف ويحدد من اسعاره . وتدخلت الحكومة في سويسرا في صناعة الساعات والصناعة الفندقية والتطريز . واصبحت الزراعة في انكلترا اكثر المجالات تنظيماً وتقييداً مع القوانين التي صدرت عام ١٩٣٣ ، وهي قوانين حددت السعر الادنى للحليب والكيه التي يمكن التصرف بها ، كما حددت المساحة التي يمكن زرعها بطاطا . وتدخلت الدولة لتنظيم الصناعات الفخمية والقطنية ، والصلب والورش البحرية . وفي البرازيل ، امرت الحكومة الاتحادية بحرق ٢٦ مليون شوال من البن الذي لم يمكن تصريفه او بيعه .

ففي المجال الصناعي في الولايات المتحدة الاميركية ، شكل قانون النهوض بالصناعة الوطنية (*N R A*) الصادر في ١٦ حزيران ١٩٣٣ ، والقوانين الاخرى التي تنظم المنافسة الشريفة ، والتي رمت الى مكافحة البطالة ، احدى المراحل الاقصر والاغرب الى الكمال لتجربة الاقتصاد الموجه التي عرفها العالم ، اذ ذاك .. فقد فرضوا اتفاقات ضمن كل حرفة او مهنة ، كما سمحوا بقيام اتفاقات بين مهنة واخرى فعالت القوانين المحرمة للتكتلات التجارية دون القيام بمثلها حتى الآن .. وفي ايطاليا راحت مكاتب الاحتكارات بمراقبة دقيقة حول عدد من الصناعات ذات المنفعة العامة . وقد صدرت ، عام ١٩٣٢ ، قوانين ايطالية واخرى المانية عام ١٩٣٣ ، جعلت التكتلات التجارية إلزامية في كلا البلدين . وفي فرنسا حيث كان قانون العقوبات المدني مضاداً للتكتلات الاحتكارية ، فقد فرضت المراسم الاشتراعية ، التي صدرت عام ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ، قيام تكتلات مهنية ، بين مصائد الاسماك والمطاحن وتجارة الخردوات ، وسكة الحديد والطرق ، او بين الخطوط الحديدية ، والترع المائية . كذلك حظرت الدول ، لمدة عشر سنوات ، إنشاء مصانع احذية جديدة ، وتوسيع الانشاءات القائمة فيها كما حظرت عام ١٩٣٦ ، انشاء مخازن جديدة موحدة الاسعار ، والاسواق النقلة على الشاحنات عام ١٩٣٧ .

وعلى هذا فليس ايضاً الاتفاقات الدولية . فقد سعت الحكومات المعنية جهدها لانجاح مثل هذه الاتفاقات التي تنظم انتاج المطاط ، عام ١٩٣٤ ، والسكر ، مع الخطة المعروفة بخطة

سأدبورن للتثبيت الموضوعة عام ١٩٣١ ، والاتفاقات الخاصة بالخشب المنشور ، عام ١٩٣٦ ، والاتفاق الآخر الخاص بالتصدير ، عام ١٩٣١ ، الذي استطاع ان يخفض عام ١٩٣٣ ، انتاج هذا الصنف الى ثلث انتاجه عام ١٩٢٩ . وهكذا طلع علينا بين ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، إثنان وخمسون اتفاقاً دولياً ، معظمها اتفاقات اقليمية عقدت بين دول الاتفاق الصغير . من ذلك مثلاً اتفاق اوتارا بين انكلترا ودول الدومنيون .. وبينها هذه الاتفاقات الثنائية العديدة التي عقدها ألمانيا . وفي عام ١٩٣٦ ، عقدت الدول السكندنافية مع بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ ، مدينة جمر صكية في مدينة اسلو .

وهكذا نرى الدول تتزع الى تشكيل كتلتا اقتصادية ، فأملت علينا في المجالين الوطني والدولي صورة مسعفة للتخطيط الاقتصادي لا تزال بعد غائمة في الازمان وغير مكتملة القسمة حتى في هذه الدولة بالذات التي عرفت بتمسكها بسياسة حرية التبادل التجاري كالولايات المتحدة الاميركية . فالاقتصاد ولا سيما الريفي منه خضع للتخطيط الى حد بعيد . فكيف الامر بتلك البلدان التي لم تكن وسخت فيها بعد اصول هذه السياسة واعرافها . فلا عجب والحالة هذه ان ياتي عمل الحكومة فيها اعمق توجيهاً واوسع مراقبة .

وتنشط القطاع العام للعمل بنسبة ما اصيب به القطاع الخاص من تطور القطاع العام عجز وقعود . فشمرت الحكومات عن سواعدها وقولت بنفسها القيام بالاعمال والنهوض بالمسؤوليات التي لم يسبق لها ان غرست بها من قبل . وهكذا برزت للعيان مشروعات حكومية جديدة وشركات اقتصادية مشتركة بينها وبين الشركات الخاصة . فقد خصت الحكومة الفيدرالية جانباً كبيراً من نشاطها للقطاع العام ليس بشراؤها اسهماً ممتازة في بعض المصارف فحسب ، بل ايضاً بإنشاء عدد من المؤسسات الحكومية التي لم يكن لها من وجود ، من قبل للتسليف العام ، في هذه القطاعات بالذات التي اعملتها المصارف من قبل . فقد وسّعت من نطاق تصرف المصرف الفدرالي في المجال الزراعي ومصارف التسليف لأجل قصير واوجدت مصارف التسليف العقاري في الداخل لتمويل المساكن الشعبية وانشائها وشركة الرهونات الفدرالية الزراعية لتسهيل معاملات التسليف مع الرهن ، ومصرف التصدير والاستيراد لتمويل اعمال التجارة الخارجية . ولعل امثل صورة لهذا النشاط في القطاع الخاص تبرز في مشروع استثمار وادي تنسي الذي كان مشروعاً عظيماً تقوم به الدولة لتطوير منطقة أهمل شأنها الى ذلك الحين . وقد أدى ترويض النهر وكبح جماحه الى جعله صالحاً للملاحة وتوفير القوى الكهربائية والمياه اللازمة للري بفضل سلسلة من السدود الضخمة .

وملأت الدولة في فرنسا الفراغ والعجز الذي وقعت فيه رؤوس الاموال ، وذلك بالاشتراك مع رجال المال واصحاب الثروات الخاصة لإنشاء شركات اقتصادية مشتركة . وبفضل مساعدتها المالية هذه التي جاءت مباشرة او مداورة ، طلعت في البلاد شركات احتكارية مغلقة ، منها مثلاً الشركة الوطنية للرون (١٩٣٣) وشركة SNCF التي أنشئت عام ١٩٣٧ برأس

مال بلغت حصة الدولة منه ٥١ بالمائة ، وشركة الرين للقوى المحركة ، وشركة البترول الفرنسية . و أبرمت الدولة اتفاقات مع منتجين في القطاع الخاص محتفظة لهم ببعض الأرباح على المبيعات (٣٢ بالمائة) كالكتب الوطني للآزوت . واصبحت الدولة في عداد الصناعيين عندما امت بعض الصناعات الحربية (١٩٣٦) . وتبدو مساهمة القطاع العام بشكل ابرز أيضاً في مجال التسليف ، وتتميز بزيادة حجم التسليف القومي الزراعي ، والمصرف الوطني للتجارة الخارجية للتسليف البحري . وانشأت عام ١٩٣٦ الصندوق الوطني للأسواق الذي اخذ على نفسه تأمين تسهيلات مصرفية لأصحاب الأسواق العامة ، ومصلحة الحوالات البريدية التي بلغت قيمة الودائع التي نقلتها ٤٣٥ ملياراً واصبح بالتالي مصرفاً عملاقاً للتحويلات المالية ، ومصرف التسليف الوطني وهو مصرف حقيقي متخصص في التسليف المتوسط والطويل الأجل في التجارة والصناعة ، وصندوق الودائع والامانات الذي اصبح تحت تصرفه عام ١٩٣٨ ، أكثر من ١٠٠ مليار فرنك ، فكان معاً شركة تأمين ومصرفاً وشركة رسملة الفوائد . وقامت في انكلترا شركات مختلطة ساهمت الدولة في تأسيسها ، منها مثلاً شركة المواصلات والنقل البريطانية عام ١٩٣٣ ، وشركة الاذاعة البريطانية عام ١٩٣٧ .

اما في البلدان ذات الانظمة الدكتاتورية او الجماعية حيث يشتد عمل الدولة ويقسو بعنف ليرتدي شكل مراقبة دقيقة للاقتصاد الوطني ، فالارتباط الوثيق بين الحكومة ورجال المال ، حال دون بروز اي شأن للقطاع العام . ففي المانيا مثلاً تؤلف مشروعات الدولة اصلاً ٩٣ بالمائة من الخدمات العامة (P. T. T.) ومن الخطوط الحديدية ، وتوزيع المياه والغاز والكهرباء . وبما هو ادهى من ذلك بكثير هو ان المؤسسات الأكثر مردوداً وعطاء فقد أعيدت الى القطاع الخاص عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ . والدولة التي كانت عام ١٩٣٣ ، المساهم الأكبر في المصارف الكبرى ، عمدت عام ١٩٣٧ ، الى تصفية مساهمتها في هذا القطاع ولم تبق بين يديها وتحت سيطرتها مباشرة ، سوى الشركات الاستخراجية كشركة هيرنيا التي كانت ملكاً للدولة في سنة ١٩١٤ ، وشركة هومان غورنغ التي كانت تضم شركات استخراجية وصناعية اعتبرت إذ ذاك قليلة الربح (مناجم حديد فقيرة) وشركة I. A. G. التي تمثل مساهمة الرايخ في عدد من الشركات الخاصة ، ومصانع توليد الكهرباء . ومصانع الألومنيوم ومعامل الصناعات الميكانيكية .

ادت القومية الاقتصادية الى سياسة الاكتفاء الذاتي بهذه الدول
 سياسة الاكتفاء الذاتي
 التي تقتصر الى احتياطي الذهب في صناديقها ، وكانت عاجزة عن القيام بالتزاماتها المالية لدفع الديون المترتبة عليها (ديون مجمدة) ، كما كانت عاجزة عن الحصول على قروض جديدة في وقت حرمتها سياسة الحماية الجمركية المشددة التي جردتها من كل وسائل الوفاء الممكنة . وهكذا تزعت كل من دول المانيا وايطاليا واليابان الى تشكيل وحدات منها منعزلة عن باقي اجزاء العالم ، محاولة ان تؤلف من ذاتها مراكز اقتصادية ، تتضارب

اساليبها بصورة جذرية مع مبادئ الرأسمالية التقليدية ، لا سيما مع حرية التجارة القائمة على أساس الذهب .

ولما كانت هذه الدول أعجز من ان تدفع ثمن المواد والحامات المستوردة بالعملات النادرة ، فقد حاولت جاهدة ان تستغني عنها وذلك بتشجيعها الانتاج الوطني في بلادها او بمبادلة هذه المواد المستوردة بالبضائع التي تصنع عندها .. وقد كان لندرة العملة الصعبة ، والخوف من فكرة الحصار البحري التي لا تزال ذكرياته المريرة عالقة في الازمان ، ان حمل كلا من المانيا وايطاليا على اتخاذ اجراءات تقصد كل عملية استيراد للواد الغذائية والحامات من منشأ زراعي . والتنظيم الذي خضعت له الزراعة في المانيا شجع على تأمين مواسم طيبة من الحرطل (بديلا عن القمح المستورد) ، وخيوط الغزل من انتاج البلاد كالقنب والكتان ، والسكر وتحسين عروق الماشية ، واستمرت في ايطاليا معتمدة ناشطة ، المعركة في سيل القمح التي ابتدأت عام ١٩٢٥ . فقد وضعت رسوم جمركية عالية على الاستيراد وزيدت كثيراً مساحة الأراضي المستصلحة للزراعة ، لا سيما في الجنوب وفي الجزر الايطالية ، مما أدى الى اعتماد سياسة غلاء الحيز (ضعفي سعره العالمي) ونجحت سياستها في هذا المجال الى حد بعيد . كذلك اخذت في تشجيع الزراعات نصف الاستوائية كالقطن وما شاكل .

وفي المجال الصناعي نشط كثيراً استثمار الموارد الطبيعية التي كانت مهمة للآن لما هي عليه من فقر (مناجم الحديد) ، او تلك التي تستثمر بشكل مرض (النحاس) وتضافرت الجهود لتنشيط استثمار مناجم الرصاص والتعدي عن البترول او البحث عن بديل له كالوقود المستخرج من الفحم الحجري ، والمطاط الصناعي (بوتا) والجلد الصناعي والمنسوجات الاصطناعية (كالحرير الصناعي واللاينيتال) ، ومواد التشعيم . وهذه الصناعات الجديدة التي امدت البلاد بخامات وطنية ، تنعم بتدويل الدولة لها ، بالرغم من التكاليف العالية التي تتطلبها ، وكثيراً ما تكون من جنس ادنى بكثير من المواد الطبيعية .

كذلك اخذوا بتنظيم مكافحة التلف والبذرة في المعادن المستوردة من الخارج . فقد فرضوا ان يستبدل النحاس بالالومينيوم في الاسلاك الكهربائية كما فرضوا جمع الحدائد العتيقة والنفايات على اختلافها التي يمكن صهرها وصبها من جديد والاستفادة منها بشكل من الاشكال ، والقصدير والكروم والنحاس .

كذلك خضعت التجارة الخارجية لتنظيمات دقيقة إذ كانت الأموال الأولى لمد البلاد بالحامات التي لا بد لها منها في أمور التسليح وفي إنتاج مواد صناعية في تصديرها تأميناً للعملة الصعبة ،

التجارة الخارجية في البلدان
المعتمدة سياسة الاكتفاء الذاتي

فقد اخضعت هذه التجارة لاجراءات خاصة من التقنين وإجازات مسبقة للاستيراد والتصدير ، ولاحكام مختلفة أدت الى انشاء عملات من نماذج مختلفة والتقن في وسائل توفير أسباب النقد اتينا على ذكرها ، وبفضل هذه التدابير أمكن الوصول الى سياسة من الاغراق التجاري مكنت

من تصدير منشوجات شعبية بيعت في الخارج بأدنى من أسعارها في الداخل تحت ستار مصنوعات جاهزة . وهكذا اتاحت اتفاقات تبادل ومقايضة عقدتها الحكومة الألمانية ان تؤمن لها عن طريق مبادلة البضائع المصنوعة ، ما تحتاج اليه من المحاصيل والحبوب والتبغ والفساكية ولحم الخنزير التي لم يكن بالامكان تصريفها في البلاد المنتجة لها ، كبلغاريا واليونان وهنغاريا ورومانيا ويوغوسلافيا وتركيا . وأولى التحكم بالتجارة الخارجية الحكومة الألمانية موقفاً قوياً في كل مفاوضات تقوم بها في المجال التجاري إذ مكنتها من ان تشتري بالجملة كل ما يُعرض للبيع من هذا الصنف او ذاك . فلم نرَ قط في النظام الرأسمالي الحرّ بلداً يتمتع بمثل هذا الموقف المتين المطمئن الذي وقفته المانيا تجاه دول صغرى ، تعاني على درجات مختلفة ، من وضع اقتصادي مهلهل . وهكذا أصبحت المانيا المتعهد الأكبر والزبون الأهم لهذه البلاد . فبين ١٩٣٤ - ١٩٣٨ ، ارتفعت صادرات ألمانيا الى بلغاريا من ٢٢ الى ٥٨ ٪ ، والى اليونان من ١٩ الى ٣٢ ٪ . والى يوغوسلافيا من ١٦ الى ٥٠ ٪ ، والى تركيا من ١٥ الى ٥٢ ٪ ، والى هنغاريا من ٢٠ الى ٤٨ ٪ . كما ان حركة الاستيراد في المانيا ارتفعت ، في هذه الفترة من ٣٠ الى ٦٣,٥ ٪ من بلغاريا ، ومن ٨,٥ الى ٥٠ ٪ من يوغوسلافيا ، ومن ١٣ الى ٤٧,٥ ٪ من تركيا ، ومن ٢٢ الى ٥٠ ٪ من هنغاريا . . . وهكذا نرى كيف ان كل هذه البلدان التي وجدت السوق التي هي بحاجة اليها لتصريف انتاجها ، وقعت بحكم الضرورة في تابعة شديدة للرايخ الثالث وأصبحت مدى حيوية ومنطقة نفوذ له . وقبل الحرب بكثير ، كانت هذه البلدان قد أصبحت من قوابعه الاقتصادية .

والطريقة ذاتها اتبعت مع اميركا اللاتينية : اتفاقات مقايضة والمارك أسكي يفضي الى النتائج ذاتها . فبين ١٩٣٢ - ١٩٣٧ ، زادت الصادرات الألمانية الى بلدان اميركا اللاتينية اربعة أضعافها ، وأصبحت المانيا بعد سنة ١٩٣٦ اول متعهد للبرازيل والشيلى والثاني في البيرو وبوليفيا وفنزويلا والمكسيك وغواتيمالا .

وسارت كل من ايطاليا واليابان على الخطة ذاتها ولا سيما ايطاليا بعد عام ١٩٣٥ ، بعد ان شرمت بوطاة العقوبات التي اتخذت ضدها بعد ضمها للحبشة ، وبعد ان تبينت ما هي عليه اوضاعها الاقتصادية والنقدية من وهن وضعف . فقد تألف فيها إذ ذاك ، عشر هيئات تقاسمت فيما بينها التكتلات الصناعية المختلفة ، وعملية تقنين الاستيراد ، كما أرغم المصدرون على التخلي عن ديونهم في الخارج لمعهد القطع الوطني . وقامت مراقبة شديدة على القطع . واقتصرت مساعدة الحكومة على رجال الصناعة ، بعد أن اطمأنت للخطط والتصميمات التي وضعوها ، ولقيت استحساناً عندها . فعظرت الدولة الاستثمارات في بعض المجالات والقطاعات ، وأصبح الاقتصاد الوطني بالفعل اقتصاد حرب وكانت الدولة زيونها الأكبر ورب العمل الأكبر ، إذ أن معظم الصناعات تعمل من قريب أو بعيد لحسابها .

وعقدت اليابان من جهتها ، عقوداً واتفاقات مماثلة . فقد تمهدت تجاه العراق بشراء كمية

محترمة من انتاجه الوطني تساوي ٢٥ ٪ من قيمة صادراتها اليه ، كما تعهدت بشراء حقل محصوله من القطن . ونص الاتفاق الذي عقده مع الهند على ان تبيعها ٣٢٥ مليون ياردة من المنسوجات القطنية مقابل كل مليون طن من القطن الخام تشتريه منها . وحاولت في الوقت ذاته ان تنشئ لها امبراطورية تؤمن لها الاكتفاء الذاتي ، تألفت من منشوريا والصين التي أخذت تنظم احتلالها تدريجياً منذ عام ١٩٣٧ .

كانت من جراء النتائج التقنية لهذه الاجراءات المالية موجبات تركيز الاستثمارات وتجميعها سياسة الاكتفاء الذاتي ، ان شجعت الضائقة المالية على تركيز الاستثمارات وحثتها وعلى اقامة قوة التكتلات الاحتكارية . وخسرت الرأسمالية من حدة طابعها التنافسي لتصبح أكثر فأكثر احتكارية . فقد تألف في انكلترا مثلاً كتلة الحديد البريطاني وكتلة الفولاذ البويطاني ، وأصبح تحت اشرافها أكثر من ٢٠٠٠ مصنع وشركة فرعية وذلك بعد ان عقدت عام ١٩٣٥ ، اتفاقاً المهود من الكتلة الدولية للفولاذ . « ثبتت » أي احتفظت لنفسها كل السوق الداخلية ، وحددت الاسعار وعينت حصص الانتاج ونسبها ، وراقبت مشروعات التوسع التي تضمها شركاتها في المستقبل . وهكذا بطلت كل منافسة لها وانعدمت ، وتم لشريكاتها الثمان عشر التحكم بثلاثي انتاج بريطانيا من الفولاذ . وفي الوقت ذاته ، طلعت علينا التكتلات الاحتكارية للمصنوعات الكيماوية بظهور شركة الصناعة الكيماوية الامبراطورية ، والارنيلفر والكورنوليس والشركة الامبراطورية للتبغ وشركة مصانع سيمنت بورتلاند و دنلوب « والست الكبار » التي راحت تنتج ٩٠ بالمئة من مجموع السيارات الخاصة و ٨٠ بالمئة من وسائل النقل التجاري .

كان عدد المؤسسات الصناعية في ايطاليا ، عام ١٩٣٧ ، اقل ب ٥٠٠٠ عما كان عليه عددها عام ١٩٣٤ ، يعمل فيها ٥٠٠،٠٠٠ عامل اكثر مما في السابق . فالمشروعات الصناعية التي تعد اقل من ١٠ عمال والتي كانت تمثل ٧٥ بالمئة من هذا المجموع ، لم تعد تمثل اذ ذاك ، سوى ١٠ بالمئة لا غير من مجموع الانتاج في البلاد ، كما لم تعد تمثل سوى ١١ بالمئة من مجموع المال . فعملية تركيز المصانع سارت جنباً الى جنب وعملية تركيز رؤوس الاموال . ففي عام ١٩٣٦ ، كان اقل من ١ بالمئة من الشركات الايطالية المغفلة يؤلف ٥٠ بالمئة من مجموع رأس المال والاسهم ، وأكثر من ٨٠ بالمئة من هذه الشركات لم يكن ليشكل سوى ٨ بالمئة من مجموع رأس مالها . ودليل الشركات المغفلة يشير بوضوح الى ان ١٢٨ من الشركات الكبرى تملك نصف مجموع رأس المال التابع لهذا النوع من الشركات .

وفي اليابان ، كانت ٦٥ بالمئة من الشركات اليابانية ، عام ١٩٢٩ ، تعود ملكيتها لـ ٧٠٠ شركة ينتمي معظمها لاتحادات تجارية كبرى ، وقد كانت تمثل ١٥ بالمئة من مجموع الشركات اليابانية . اما في اواخر عام ١٩٣٩ ، فقد كان ١٤ اتحاداً تجارياً كبيراً يهيمن على ٦٣ بالمئة من رأس المال المدفوع لهذه الشركات ، و ٧٥ بالمئة من مجموع الودائع المصرفية . وفي هذا التاريخ

بالبذات، كانت ١١٢ شركة تحت الاتحاد متساوي، عدا عن ٧٠ شركة أخرى تقع تحت اشرافه غير المباشر. وكان اتحاد متساوي يملك ٩٠ بالمئة من النفط الطبيعي، و ٩٢ بالمئة من مجموع الحديد، و ٧٠ بالمئة من الرصاص، و ٧٥ بالمئة من الكبريت، و ٣٠ بالمئة من الاسلحة، و ١٠٠ بالمئة من الحمض الاسطيكي، و ٦٥ بالمئة من البترول، و ١٠٠ بالمئة من السلويد، و ٩٠ بالمئة من الورق، و ٤٠ بالمئة من الصوف الصناعي، و ٥٠ بالمئة من الجعة والسكر، كما كان يراقب ٤٠ بالمئة من تجارة البلاد الخارجية. اما تروست متساويشي، فقد امتد اشرافه الى اربعة قطاعات رئيسية ودور الصناعة البحرية وصناعة الزجاجيات والقصدير والكحول، كما ان حصته من الانتاج في ٢٤ قطاعاً آخر كانت تتراوح بين ٢٠-٥٠ بالمئة من المجموع. وبعد عام ١٩٣٣، رسمت حركة التركيز الصناعي هذه خطأ لم يسبق اليه في اي بلد من بلدان العالم، سوى في القطاع الزراعي، حيث هبط عدد المنتجين للحبر من ٧٦٧٦، عام ١٩٢٥ الى ٥٣٢٤ عام ١٩٣٦، مع زيادة في الانتاج تزيد قليلاً عن الانتاج الصناعي. واتحاد تجار الاسمدة الكيماوية الذي انشئ عام ١٩٣٢، اخرج من السوق التجارية ٥٠٠ بائع بالفرق، كما غابت عن الانظار بضع مصارف (فلم يبق منها عام ١٩٣٩، سوى ٣٣٩ مصرفاً مقابل ٢١٦٠، في عام ١٩١٢.

وفي المانيا، حيث كانت حركة التركيز سجلت دوراً عظيماً من التطور قبل عام ١٩١٤، فقد شهدنا ظهور اتحادات تجارية كبرى بحيث بلغ عددها ٣٠٠٠ اتحاد عام ١٩٢٩، ضمت شركات من جميع الالوان والنشاطات. وتكاثر في الوقت ذاته، عدد المصارف. وفي سنة ١٩٢٤، انضم مصرف دارمستادت والمصرف الوطني بحيث القاماً بمصرف دانات. وفي سنة ١٩٢٩، انضم البنك الالمانى الى مصرف دسكوفتو. والقانون الذي صدر عام ١٩٣٣، بشأن ضرورة التكتلات التجارية عجل كثيراً في عملية التركيز هذه، وزادها نشاطاً وقوى نفوذ الـ (*Konzerns*) في قلب هذه التكتلات. وقد تناقص عدد المؤسسات التجارية بين ١٩٣٢-١٩٣٧ نحواً من ٣١٥٩٨ وحدة اي ٩ بالمئة، في وقت ازدادت فيه بشكل ملحوظ الاستثمارات وعدد العمال الذين ادخلوا الى العمل. وفي سنة ١٩٣٩ كانت ١٩٥ شركة تجارية، اي ٣٦٦ بالمئة من مجموع الشركات، تملك ٥٨ بالمئة من مجموع رأس المال والاسهم. وكانت الصناعة الكيماوية في البلاد، عام ١٩٣٨، تعد ٢٥٨ شركة بلغ رأسمالها الموزع اسهماً ١٩٢٤ مليون مارك، مقابل ٤٦٤ شركة عام ١٩٣٢ بذات رأس المال. وشركة سيمنس التي تهيمن على الصناعة الكهربائية توسع نشاطاتها بحيث تضم الكبلات (الاسلاك) والفراموفونات والصناعات الحربية، كما هيمنت شركة بوفا على الصيدلة والادوات المنزلية، واحتكرت شركة باتمان صناعة اجهزة تصفيح المعادن وصناعة الدراجات واستخراج الفحم الحجري. والصناعة السينمائية آلت الى يد شركتين كبيرتين هما *U.F.A* وتويدس وشركة ا. ج فارمن الصناعية التي كانت تستخدم عام ١٩٣٩ نحواً من ٢٥ بالمئة من مجموع الشفيلة الماملين في الصناعة الكيماوية

الالمانية ، كانت تملك ٣٣ بالمئة من الرأسمال الاسمي الموظف في هذه الصناعة بقطع النظر عن فروعها الاخرى القائمة في سويسرا والسويد ، والمعقود التي ابرمتها مع الشركات الاجنبية ، كشركة ستاندارد اويل في نيوجرسي وغيرها .

والشواهد على سياسة التركيز الصناعي في الولايات المتحدة الاميركية اكثر من ان تحصى بعد ان خضعت هذه الشركات للانصهار والتقوية من قبل اتحاد ارباب العمل بعد ان رأت تشجيعاً من القوانين المرعية . ففي مجال صناعة السيارات وشركات الانتاجية الكبرى : فورد والجنرال موتورز والكريسلر التي كانت تنتج ، عام ١٩٢٠ نحواً من ٧١ بالمئة و ٨٣ بالمئة من مجموع الانتاج ، عام ١٩٣٠ ، ارتفع انتاجها عام ١٩٣٨ ، الى ٩٠٪ . أما الشركات الكبرى لانتاج الفولاذ ، فقد ارتفع انتاجها ، عام ١٩١٩ من ٥٥ بالمئة الى ٦٤ بالمئة من مجموع الانتاج العام ١٩٣٩ . وفي قطاع تجارة المواد الغذائية ، كانت خمس شركات كبرى ، مع فروعها المختلفة تملك ٧٪ من حركة الأعمال ، عام ١٩٢٢ ، فارتفعت حصتها عام ١٩٣٩ الى ٢٤ بالمئة ، كما ان اربع شركات اخرى كانت تصنع ٧٧ بالمئة من اطارات السيارات . ونفس هذا العدد من الشركات كان يعطي ٧٣ بالمئة من انتاج و ٩١ بالمئة من انتاج الآلات الكاتبة ، و ٧٥ بالمئة من الاصواف ، الخ . ومن بين ال ٥٠٠,٠٠٠ شركة موجودة في اميركا عام ١٩٢٩ ، كانت ١,٠ بالمئة منها يحقق ٥٠ بالمئة من مجموع الارباح الصافية ، كما ان اقل من ٤ بالمئة من الشركات الصناعية كانت تحقق ٨٤ بالمئة من مجموع الارباح العامة . وفي الصناعة ، كان ١ بالمئة من هذه المؤسسات يشغل ٥٠٠ عامل فاكثر ويستأثر وحده بـ ٤٨ بالمئة من مجموع اليد العاملة في الصناعة . وفي نظر ستوب لم تكن بضع مئات بل بالاحرى بضع عشرات من هذه الشركات الكبرى او « شركات المراقبة » . كانت تملك القسم الأكبر من ثروة الشركات المختلفة .

وفي بلد انفتحت آفاقه على الصناعة من عهد قريب ، كالارجنتين مثلاً نرى التركيز الصناعي يجري فيه على نطاق واسع . ففي عام ١٩٣٩ ، كان نصف ايد العاملة في الصناعة تقريباً يعمل في ١٠٨ بالمئة من هذه الشركات . ومنذ عام ١٩٣٥ ، كانت ٤,٣ بالمئة من هذه الشركات يستخدم ٦٥,٥ بالمئة من العمال . وفي حقل الكهرباء ، كان ٦٦ بالمئة من العمال يعملون في ٢,٧ بالمئة من الشركات المعنية بهذه الصناعة .

وفي فرنسا حيث عدد الشركات الصغرى لا يزال هو الذي يطبع النشاط الصناعي في البلاد ، فقد نشطت النزعة نحو التركيز الصناعي ، إلا ان الأزمة اتت بأكملها على هذه المؤسسات التي كان لها بعض الشأن ، اكثر من الصغرى بحيث ان تيسار التركيز بقي ضعيفاً اذا ما قارناه بما يجري في البلدان الاخرى ذات الاقتصاد المتطور . وبالمقابل فسياسة الاتفاقات التي لم تنشط كثيراً في قطاع المنسوجات القطنية ، اوفضلت

تماماً في صناعة الحرير ، سجلت نتائج ملحوظة جداً في حقل المصنوعات الحديدية التي بذلت جهداً طيباً في تحسين عتادها واجهزتها التقنية . ففي سنة ١٩٣٢ ، جدد وكالة صناعة الحديد في فرنسا ، عتادها كما أنشئت وكالات أخرى للخرسان والحديد المضغوط . وعقدت اتفاقات ، عام ١٩٣٤ بين العاملين في إنتاج الصلب ، كما عقد اتفاق عام بين منتجي الصلب والفولاذ .

والظاهرة نفسها تبدو بوضوح في الصناعة الكيماوية التي قطعت خطوات حاسمة في مجال التركيز والتجمع الصناعي ، في الصناعات الميكانيكية ، عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ، وفي صناعة السيارات ، وفي الصناعات الأخرى التي فرض عليها القانون تحقيق مثل هذه الاتفاقات كصناعة الأحذية ، عام ١٩٣٦ ، وصناعة السكر عام ١٩٣٥ .

وكان بعض نتائج هذه الأزمة المالية ان حفزت الدولة على التدخل في المجال النتائج الاقتصادي ، وهو تدخل لم يسبق ان حدث مثله من قبل ، فتجاوز بعيداً ، باتساعه وشموله ، ما سبق وظهر من نشاط مماثل في هذا الصدد . وهكذا أطل علينا في كل البلدان ، مهما كان نظام الحكم فيها استبدادياً أو ليبرالياً ، اقتصاد موجه ، برز اثره في كل القطاعات ، متوسلاً الى ذلك ، بأساليب وذرائع تكاد تكون متماثلة وان تباينت منها الاشكال والمظاهر الخارجية ، حسباً تكون المصالح المعنية المنظمة تمارس أولاً نفوذاً حاسماً ، وفقاً للظروف السياسية والاجتماعية المسيطرة على هذه الدولة أو تلك . فالسياسة التوجيهية ليست مضادة بحذ ذاتها للرأسمالية ، بل على عكس ذلك . فكثيراً ما توطدها وقشد من أزرها ، لا تمس بشيء التركيب المجتمعي وكيانه القائم . ولم نر قط ان مراقبة الحياة الاقتصادية في الدولة وتثبيت الاسعار الجبري ، والحد بصورة قضيق أو تلسع من « الاستثمار الحر » قد انتقصت بشيء من مبدأ الملكية الفردية ، او ان يمهّد السبيل او ان يحقق اشتراكية الدولة . ومذهب التدخل الموسوم بطابع المحافظة ، لانتفاذ الاقتصاد المعرض للخطر ، تسلح بكل الاجراءات حتى ما ظهر منها بأنها ثورية متطرفة .

الا انه اذا كان باستطاعة بعض البلدان الغنية بما لديها من احتياطي النقد وبما تزخر به من الحامات الوافرة وتهيمن على مناطق رحبة تسرح فيها وترح ، ان تجد مصلحتها في بعض هذه التدابير والاجراءات دون ان تضطر لادخال تعديلات او تغييرات جذرية في تركيبها الاقتصادي ، فالدول الأخرى التي لم تتوفر لها مثل هذه الشروط والأوضاع ، رأت نفسها مضطرة لبلوك طريق كانت لا بد ان يقضي بها الى سياسة الاكتفاء الذاتي . فمن دول الفئة الاولى ، مثلاً ، الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا وفرنسا التي كانت تمتلك ، عام ١٩٣٧ ، ٨٠ في المئة من مخزون الذهب في العالم كما كانت تهيمن على اسواق رحبة في الداخل او في مستعمراتها الواسعة الاطراف ،

ومع سويسرا والسويد والارجنتين وبلجيكا والبلاد الديمقراطية امتلك هذا المجموع المتكون من هذه الدول الثمان ، ٩٢ في المئة من مخزون الذهب ، بينما حصة اليابان والمانيا وايطاليا منه لم تكن لتتجاوز ٥ في المئة ، وان اثنتين من مجموع هذه الدول الثلاث لم يكن لها بالفعل ممتلكات او مستعمرات عبر البحار . فاذا ما كانت عاجزة عن الحصول على الحاجيات التي كانت تفتقر اليها حتى تدفع اثمانها ، كالخامات والمحاصيل الغذائية والمصنوعات ، فقد كان عليها اما ان تطور انتاجها الصناعي او ان تبحث لها عن مواد بديلة او ان تخضع لسيطرتها الاقتصادية والسياسية البلدان المنتجة للمواد التي هي بحاجة اليها اما البلدان الاخرى في العالم ، سواءا اوقعت في اوربا الوسطى او اوربا الشرقية او في آسيا وفي اميركا الجنوبية ، فقد كانت في وضع قلق مزعزع . وهكذا تسببت الازمة الاقتصادية عن تغييرات جذرية في البنيان الاقتصادي لدى قسم كبير من دول العالم ، وأزكت المنافسات وزرعت بذور اصطدامات جديدة .

الفصل الثالث

الدول وجهاً لوجه مع الأزمة

١ - الحلول الوطنية المختلفة

ادت الازمة الى اضطرابات عميقة تباينت نوعاً وكمّاً هزت الاوضاع الاقتصادية في كل دول العالم ، كما احدثت ردات فعل لم يخف طابعها العام ، الفوارق التي قامت بين دولة وأخرى ، كما ان وسائل معالجة الازمة للتخلص منها لم تعط في كل مكان النتائج ذاتها . فلكل بلد والحالة هذه ، طابع خاص يختلف باختلاف طبيعة « التجربة » التي عانتها وكانت مسرحاً لها والطريقة التي سلكتها الازمة في تطورها عندها .

الولايات المتحدة الاميركية :
وتركه للهيئات والمؤسسات المحلية والمنظمات الخيرية ، مهمة معالجة الازمة كما ترى وفشلها في تدبير الامر ، والتدابير الاخرى التي اتخذها لمواجهة البطالة ، وفشل سياسته الزراعية التي اغضبت الولايات الشمالية الغربية ، المعروفة بوقوفها عادة الى جانب الحزب الجمهوري ، كل هذه العوامل ، مهدت الطريق لفوز الحزب الديمقراطي ، عام ١٩٣٢ . وعندما تسلم فرانكلين د . روزفلت مقاليد الحكم في البلاد ، في اذار ١٩٣٣ ، كانت الضائقة المالية في البلاد قد بلغت منها الأوج . ففي الحين الذي قرر فيه اتخاذ التدابير السريعة لانقاذ المصارف التي تعاني العسر ، بتقديم السلفات اللازمة لها ولوزارة المزارعين الذين كانوا في وضع منجع للغاية ، وخرج من هذه التدابير بخطة شاملة ترمي الى تحقيق اصلاح وطني عام . وهذا لا يعني قط ان القرارات التي اعتمدها قامت على مبادئ بديهية او انها استندت الى خطة موضوعة من قبل في كل جزئياتها ، بل على عكس ذلك ، مرت عليها سلسلة من التغييرات اوحثها الظروف والاضاع القائمة او ردة فعل الاوساط الاميركية وغالباً بدون اي تنسيق فيما بينها . فلم توضع في اي وقت ما ، خطة شاملة تتناول الاقتصاد الاميركي في مجموعه . فالمستشارون والخبراء الذين جمعهم حوله قالوا هيئة الخبراء كما تألف من

رجال القانون وعلماء الاقتصاد على مثال ألفن هانس الاستاذ في جامعة هارفرد وأحد اتباع مذهب كينز الذي كان له تأثير كبير على سياسة الحكومة حول الاعتمادات الكبرى المرصدة لاعادة الحياة والنشاط الى الاقتصاد الاميركي ، والنشاط الى المؤسسات الخاصة التي تعمل على تأمين البضائع الاستهلاكية وبالتالي على تأمين الانتاج . كذلك ضمت هيئة الخبراء هذه بين صفوفها رجال اعمال وصحفيين . وسياسة التدخل هذه عرفت عندهم باسم « النظام الجديد » الذي حدد روزفلت نفسه بأنه « مفهوم جديد لواجبات الحكومة ومسؤولياتها نحو الاقتصاد العالمي » ، وهي سياسة لا تختلف بشيء عن سياسة اشتراكية دافس عنها الرئيس في خطابه الانتخابي الذي القاه في ١٤ تشرين الاول ١٩٣٦ ، فشدّد قائلاً : « هي ادارتي التي اتفقت على نظام الربح الخاص وعلى سياسة المشروعات الحرة واوقفتها عند حافة الانهيار بعد ان بلغت شفاهاً حيث اوصلها هؤلاء بالذات الذين يحلو لهم تخوينكم الآن » .

فالخطة الجديدة انما هدفت الى اعادة التوازن بين التكاليف والانتاج ، وبين حياة المدن والريف وبين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية ، كما هدفت الى تحريك السوق الداخلية وتنشيطها ، السوق الوحيدة التي لها اهميتها ، وذلك عن طريق مراقبة الاسعار والانتاج ، واعادة تقييم الاجور والطاقة الشرائية لدى الجماهير ، اي لدى المزارعين والعمال ، وضبط ظروف العمل (رفع الاجور وتخفيض ساعات يوم العمل ، وغير ذلك من التدابير) . وهذا هو بالذات ما تهدف اليه الاجراءات التي اوجبت مراقبة المصارف وتنظيمها ومراقبة نشاط البورصة ، وعملية تخفيض قيمة الدولار مرتين : في ايار وتشرين الاول ١٩٣٢ ، وقانون تعديل الادارة الزراعية الذي افصح المجال امام تخفيض بعض الزراعات ، وقانون العودة الى الوضع السليم (R. A. A.) ، وهذه السلسلة من القوانين ، التي نصت على تخفيض ساعات العمل في اليوم ، ورفع المرتبات والاجور ، وحددت المنتهيات القصوى كما حددت الانتاج منعاً لكل منافسة او لكل مزاحمة غير شريفة . « فالغرض » الذي رمت اليه هذه الخطة ، يقول روزفلت ، هو تطمين الصناعة بتحقيق ارباح معقولة وتطمين العمال بالحصول على اجور مرضية . وكذلك قل عن القوانين الاجتماعية التي فرضت التأمين والضمان ضد البطالة ، ورسمت الحد الأدنى للارباح خلال اربعين ساعة عمل في الاسبوع ، بواسطة قانون العمل الذي صدر عام ١٩٣٨ ، وشجع تشييد مساكن شعبية رخيصة ، والحرب ضد المساكن الزرائب . ومن هنا جاءت هذه الاعمال الانشائية الكبرى تقوم بها الدولة ، وقانون قدامى المحاربين الذي اوجب توزيع اكثر من مليار دولار ، للمحاربين القدامى ونشط الى حد بعيد ، تنفيق المواد الاستهلاكية .

والخطة الجديدة قوبلت بنقد عنيف من قبل المحافظين الذين هالمهم تضخم الموازنة ، كما هالمهم من جهة اخرى ، التجاوز على حقوق الولايات وامتيازاتها والتشجيع المعطى للنقابات العمالية ، وكل الاجراءات التي جاءت في مصلحة اصحاب الاجور . وعندما اعلنت المحكمة العليا ، في ايار ١٩٣٥ ، عدم شرعية قانون N.R.A الصادر في كانون الثاني وقانون A.A.A لحقوق

الولايات ، امكن مع ذلك الحفاظ على سياسة الانتقاذ هذه بفوز روزفلت بانتخابات الرئاسة لعام ١٩٣٦ . وامام خطر استهداف المحكمة لمحاولة اصلاح جذرية تنزل بها ، اضطرت المحكمة العليا للرضوخ والاعتراف بحق حكومة الاتحاد تنظيم التشريع الاجتماعي في البلاد . فقد اقرت بشرعية قانون العلاقات الوطنية الصادر عام ١٩٣٥ ، هذا القانون الذي ضمن حرية العمل للمحركة النقابية ، اسوة بالقانون (*NRA* و *AAA*) وقانون حماية التربة الذي اعاد تحت ستار حماية التربة ، احكام قانون العلاقات الوطنية (*NRA*) . كذلك رفض النظر في الدعوى المقدمة من قبل الشركات الخاصة ضد مشروع سلطة وادي تنسي ، عام ١٩٣٦ .

ما عسى ان كانت نتائج هذا الجهد ؟ فالاصلاح جاء على غير استواء تشوبه النتائج مساوي عديدة ، وبدا ناقصاً في مجالات عديدة ، كما انه تم ، خلافاً لما جرى في عدد من البلدان ، بمزول عن أي سياسة تسليح . ففي عام ١٩٣٩ ، لم تكن الاعتمادات المخصصة لامور التسليح لتزيد على ١ بالمئة من مجموع الموازنة العامة ، كما ان خطط الانهاء الذي رسمه الانتاج الصناعي جاء متكسراً . ففي اذار ١٩٣٣ ، عندما تسلم الرئيس مقاليد الحكم ، كان الدليل المسجل ٤٩٦ بالمئة ثم اخذ يرتفع ليبلغ ٨٤ بالمئة في تموز ، ثم عاد وهبط في آب واذ ذاك جرى تخفيض الدولار للمرة الثانية واضيفت الى سياسة التضخم المالي سياسة الامتناس التدرجي . فالتقدم جاء بطيئاً طيلة عام ١٩٣٤ ، وفي الشطر الاول من عام ١٩٣٥ ، اذ لم يكن عدد العاطلين عن العمل في حزيران من هذه السنة ليقبل عن ١٢,٥٠٠,٠٠٠ عامل . وحركة العودة الى الوضع الطبيعي اخذت تنطلق من هذا التاريخ ، اذ ارتفع دليل الانتاج الصناعي من ٧١,٤ ٪ في ايار ١٩٣٥ ، الى ٧٩,٨ ٪ في تشرين الاول ، والى ٨٧,٤ ٪ في كانون الاول والى ٩١,٦ ٪ في ايلول ١٩٣٦ ، والى ٩٩ ٪ في اذار ١٩٣٧ . وقد وقعت ردة عكسية في هذا الوقت بالذات ، اذ كان دليل الانتاج الصناعي ، في ايار ١٩٣٨ يوازي ٦٤ ٪ الا ان العودة الى سياسة الامتناس جعلته يرتفع الى ٨٩ في كانون الاول . وبدا اذ ذاك ان الوضع قد استقر على الاجمال بالرغم من انه لا يزال في البلاد ٩ ملايين من العاطلين عن العمل ، كما ان اسعار البضائع ظلت هي الاخرى آخذة بالهبوط .

ارتدت الازمة في الولايات المتحدة الاميركية طابع ثورة فعلية كما اثرت عميقاً في الرأي العام الذي شعر بانه على شفير الهاوية . « فلربما كانت هذه الازمة الحادث الوحيد في تاريخنا الذي احدث تغييراً جذرياً في تاريخنا الوطني » كما يؤكد غيرارد ، كما ان هذه الازمة انطبقت ذكراها طويلاً في نفوس الاميركيين . فقد اتاحت من الوجهة السياسية ، لحكومة الاتحاد ، بسط نفوذها وتدخلها في مجالات كانت محرمة عليها حتى ذلك الوقت ، وذلك في ما يعود للحالة الاجتماعية ، كما ان الخطوة الجديدة امنت للروح النقابية الحرة تحقيق نجاحات حاسمة . فقد الزم قانون واغنر ، ارباب العمل ، الاعتراف للعامل التابعين لهم ، بحرية تنظيم نقاباتهم (وهذا انما يعني نهاية

المنشأة المفتوحة، أي رفض استخدام المصنع والمتجر للعمال النقابيين واللائقبيين على السواء، ونهاية سيطرة العمال المطواعين وأجبارهم على مناقشات ظروف العمل مع العمال أنفسهم تحديداً للاجور بالاتفاق فيما بينهم . وقد انشئت محكمة وطنية للفصل في المشكلات الناشئة بين العمال وأرباب العمل ، مع مراعاة الحق النقابي والعمل على تشجيع العلاقات الجماعية بين أرباب العمال والنقابات . ومع أن قرارات هذه المحكمة لا تكتسب الصفة الإلزامية ، فقد تمكنت من أن تحل بين ١٩٣٥ - ١٩٤٥ ، بفضل النفوذ الأدبي الذي تتمتع به ، أكثر من ٣٠.٠٠٠ قضية . ومع أن هذا التشريع دخل أميركا بعد أوروبا بمدة طويلة ، فقد قوتى من نفوذ العمال في المجتمع الأميركي .

جاءت الإزمة في بريطانيا أقل فداحة وفظاظة منها في أي بلد آخر .
بريطانيا العظمى
فالوزارة المالية التي وقف حزب الأحرار إلى جانبها وساعد بذلك على كبح جماحها ، حاولت عبثاً تجاهل الخطة التي وضعها حزب العمال الدولي (I.L.P.) بعنوان : اشتراكية هذا العصر ، وطبقت مع وزير المالية سنودن سياسة تخفيض النقد . فقد أرغمتها الإزمة ، تحت ضغط الخوف الذي ما فتئت صحافة المحافظين تنفذه في النفوس ، لتأليف حكومة اتحاد وطني شددت بدورها من سياسة تخفيض النقد وادت إلى تحقيق وفر بلغ ٧٠ مليون جنيه في صلب مشروع الموازنة ، عن طريق تخفيض تراوحت نسبته من ١٠ - ٢٠ ٪ من مرتبات الموظفين وتعويضات العاطلين عن العمل وعن طريق تخفيض مدة التخصصات إلى ٢٦ اسبوعاً في السنة . والانتخابات العامة الجديدة التي جرت سنة ١٩٣١ في جو مشبع بالتدهور المالي أمنت فوز حكومة وطنية قضت تقريباً على كل معارضة لحزب العمال . ومع أن هذه الحكومة هي برئاسة أحد أعضاء حزب العمال السابق ، فالبلاد تخضع لحكومة محافظة موالية للمبادئ الليبرالية يرعاها وزير المالية ، إذ ذاك ، نفيل تشمبرلين . وتخفيض قيمة الجنيه في أيلول ١٩٣١ قبل أن تعتمد أية حكومة إلى تخفيض قيمة نقدها في الخارج ، أدى إلى تحسين ملحوظ في حركة الصادرات ، إذ عرفت بريطانيا وحدها أن تفيد لبعض الوقت من الإعانة الخاصة بالتصدير التي اعتمدتها . وهكذا توقف الانتاج عن الهبوط الذي كان اخذ يعاينه ، ولا سيما في قطاع الصناعات الجديدة ، والصناعات الكيماوية والكهرباء وصناعة السيارات ، كما أوقفت حركة البطالة ، ونشطت حركة التصدير وسجلت بعض الارتفاع في صادراتها إلى أفريقيا الوسطى ومصر ، كما سجلت زيادة محسوسة في التصدير إلى الهند واليابان .

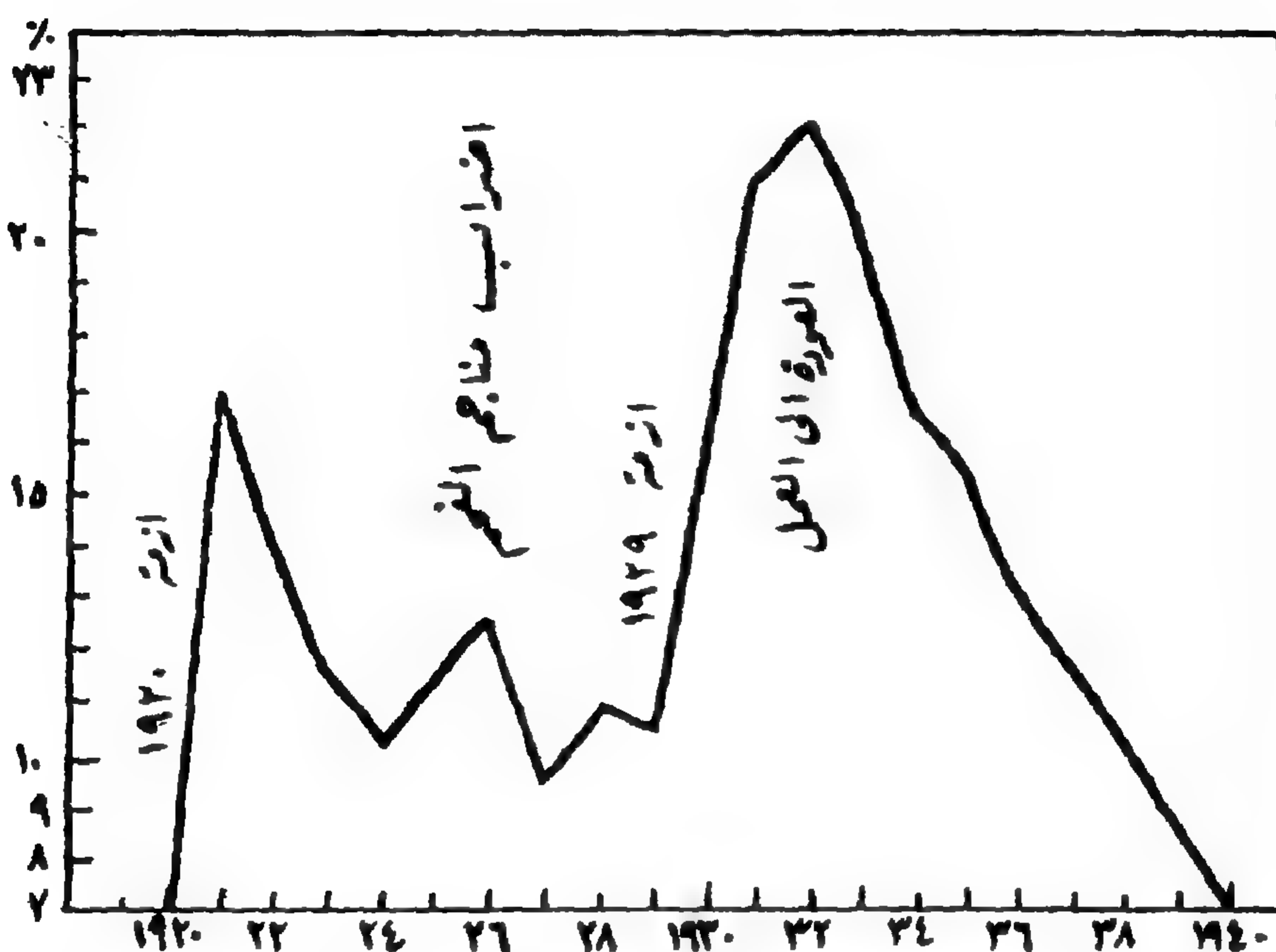
وتمكن على أثر هذا النشاط إعادة تخزين الذهب . وعودة البلاد إلى سياسة الحماية الجمركية ، واتفاقات أوتوا التي عقدت عام ١٩٣٢ (وهي اتفاقات جاءت في صالح بلدان الدومنيون أكثر منها في صالح انكلترا نفسها) فأناحت للحكومة سبيلاً أكبر للتدخل في الشؤون الاقتصادية : كمرافقة الواردات الزراعية والحد منها ، والرسوم الجمركية التي رمت إلى تشجيع الصناعات الرئيسية في البلاد يحملها أكثر مردوداً وأوفر ربحاً ، وتخصيص مساعدات

مالية لهذه الصناعات التي لم تسجح حولها الرسوم الجمركية كما يجب ، وإلى الحد الذي كان متوقفاً ، كالنقل وحركة الانشاءات البحرية ، وتأمين وسائل النقل في لندن ، عام ١٩٣٣ ، والنقل الجوي بدمج شركات الطيران الانكليزية تحت اسم شركة الخطوط البريطانية عبر البحار ، عام ١٩٢٩ ، وعقد معاهدة تجارية ترمي إلى تشجيع تصدير الفحم الحجري ، والجهود المبذولة لتشجيع الصناعات الجديدة وتشجيع حركة بناء المساكن الشعبية . ومختصر الكلام ، فالبطالة التي بلغت الذروة عام ١٩٣٣ (٢٢ بالمئة من مجموع اليد العاملة في البلاد) ، اخذت تهبط تدريجياً لتبلغ ١٢ بالمئة عام ١٩٣٧ ، وهو عدد لا يزال يبرز المعدل الذي كانت عليه البطالة عام ١٩٢٩ ، إلا أن عدد السكان ازداد بنسبة ٣٥ بالمئة (راجع شكل ٦) . وقد حدث بالرغم من انخفاض حركة التصدير ازدهار اقتصادي محسوس في الداخل ، عاد بفائدة كبرى على الصناعات التي تؤمن الاستهلاك الداخلي وحركة البناء . وسجلت انكسارا اذذاك ، ارتفاعاً في المستوى العام للحياة لدى السكان ، وعرفت أن تفيد كثيراً من هبوط اسعار المواد الغذائية وال خامات والمواد الاستهلاكية المترتب عليها استيرادها من الخارج ، كما تحسنت ظروف تمويلها كثيراً في الوقت الذي حلّت فيه مشكلة السكن في البلاد . والنسبة بين اسعار المواد المصدرة التي جرى تخفيضها إلى الثلث ، وبين اسعار الواردات التي انخفضت إلى ١/١ في المائة ، أصبحت أكثر ملائمة طيلة هذه الفترة بكاملها (شكل ٦) . والميزان التجاري كان إيجابياً عام ١٩٣٥ ، وبعد ذلك اختل هذا الميزان مع أنه لم يصل إلى ما كان عليه الوضع عام ١٩٣١ .

وهكذا ، ومع أن رصيد الموازنة كان واطياً ، فلم يتوقف يوماً ، وانتفت كل زيادة منذ عام ١٩٣٠ ، واخذ منذ عام ١٩٣٥ يظهر نقص مستمر ، كما أن الاستثمارات في الخارج هبطت هي الأخرى بحيث وصلت إلى درجة الصفر ، عام ١٩٣٧ . وجاء هذا الهبوط دليلاً جديداً على أن البلاد آخذة بالافتقار . وتأخر الوضع الاقتصادي ، كما سبق لكينز ونبأ به ، وقع ، عام ١٩٣٨ ، إذ سجلت البلاد خروج مبالغ كبيرة من الذهب كما سجلت هبوطاً في قيمة اجنييه . لم تقدم هذه الحركة طويلاً ، إذ أن تأزم الوضع الدولي حمل الحكومة على تقوية سلاحها مما أدى إلى نشاط حركة الأعمال في البلاد . وهكذا نرى أن انكساراً في عام ١٩٢٩ لم تكن استطاعت ، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة وفرنسا ، أن تجد الدواء الشافي والعلاج النافع للأزمة التي تعاني منها . والبطالة العامة بقيت مستبدة بالبلاد كما بقيت صناعات التصدير تتألم وتلكع في هبوط مزمن . وقد بقي التوتر الاجتماعي عتسداً . فكان على المحافظين ، أن يواجهوا الآن معارضة أشد من جانب العمال الذين ظفوا في انتخابات عام ١٩٣٥ ، ما يوازي ٣٨٤ بالمئة من مجموع الاصوات وهو أكبر معدل سجلوه حتى الآن .

فرنسا
ففي الحين الذي حافظت فيه الولايات المتحدة ، منذ عام ١٩٣٢ ، وبريطانيا العظمى منذ عام ١٩٣١ ، على الحكومة ذاتها بعد أن تباينت سياستها بالطبع تجانساً وتماسكاً مع أنها انبثقت من مبادئ لم تتغير كثيراً في هذه المدة بالذات ، فقد مرت

فرنسا ، في الفترة نفسها ، بعدة تجارب واختبارات متناقضة .
فاقتصادها لم يتأثر بالأزمة الدولية الا في عام ١٩٣١ . ومنذ عام ١٩٣٣ ، بدت اسعار
المواد المعدة للتصدير اعلى بكثير عندها من اسعار هذه المواد في الخارج . فالسوق الوحيدة
المفتوحة امامها هي سوق الامبراطورية الفرنسية . وهكذا هبط الدخل الوطني ٢٠ بالمائة ، كما
ان اسعار الجملة هبطت ، هي الاخرى ، ٤٤ بالمائة ، واسعار الفرادي او المفرق ٢٩ بالمائة وأطل
من جديد المعجز في الموازنة وفي الدين العام . وهذا الاضطراب الاقتصادي والمالي طرح على
بساط البحث متانة النقد الفرنسي . فمنذ عام ١٩٣٤ ، اخذت تهرب من البلاد مبالغ ضخمة



شكل ٦ - التغييرات الطارئة على حركة البطالة في بريطانيا بين ١٩٢٠-١٩٤٠ .
(الى اليسار : معدل العاطلين عن العمل)

من الذهب في الوقت الذي حدث فيه هيجان من قبل الاحزاب وتكتلات أقصى اليمين التي
تُعِد ضد الاكثريّة اليسارية التي جاءت بها انتخابات عام ١٩٣٢ ، ثورة ٦ شباط (فبراير) .
وعادت هذه المبالغ الى البلاد بعد ان شكل دومرغ وزارته ومعها عادت السلطة الى احزاب
اليمين . وعادت حركة هرب الأموال عودتها الاولى ، عام ١٩٣٥ . ومصرف فرنسا الذي
يعبر قيامه عن وضع بلد يتألف معظم سكانه من اصحاب الدخل ، وقف يعارض عملية تخفيض
الفرنك ، سيرا مع الحركة التي قامت بها انكلترا والولايات المتحدة الاميركية ، الامر الذي
ادى الى قَبْوط كبير في حركة التصدير ، اذ ان الاسعار الفرنسية بقيت أعلى بكثير من

الاسعار في البلدان التابعة لكتلة الجنيه . واعتمدت حكومة لافال سياسة شديدة لتخفيض سعر الفرنك ، معتمدة في ذلك على المراسم الاشتراعية الخاصة بمعالجة البؤس (تخفيض ١٠ بالمائة من نفقات الدولة العامة) مع سياسة صارمة ضد الملطوسيانة او تحديد الفسل التي ادت بدورها الى تحديد الانتاج الزراعي والصناعي . ولذا لم تشارك فرنسا بعودة الانفراج العام الذي عم العالم بين ١٩٣٣ - ١٩٣٧ . فقد جاءت في المرتبة الدنيا في سلم ارتفاع دليل الانتاج في العالم وحركة الانتاج عندها بين ١٩٣٣ - ١٩٣٧ ، بدت زهيدة للغاية ، اذ لم تزد عن ٤,٣ بالمائة ، بينما بلغ هذا المعدل ١٠٠ بالمائة في المانيا ، و ٧٤,٤ بالمائة في اليابان ، وسقطت وحدها بين دول العالم الى ادنى من مستوى عام ١٩٣٣ ، بينما نهضت كل الدول الاخرى وتحسنت فيها الاوضاع ، واستمر انتاجها الصناعي يتراوح بين ٨٢ - ٨٣ بالمائة مما كان عليه عام ١٩٢٨ . وازداد عدم التوازن سوءاً واضطراباً وشكل هبوط الانتاج الزراعي كارثة . وهكذا وجدت البلاد نفسها وجهاً لوجه مع هبوط اقتصادي فريع .

السياسة في جميع اطراف البلاد ، كان وراء نجاح الجبهة الوطنية في انتخابات عام ١٩٣٦ النيابية ، التي نص برنامجها الاقتصادي على اتخاذ اجراءات ترمي لبعث الحركة والنشاط في الحياة الاقتصادية ورفع القيمة الشرائية للفرنك . وعندما تولت حكومة بلوم مقاليد السلطة في البلاد انفجرت غضبة الشعب بعد ان كظمها طويلاً من قبل . فالصعاب التي أدت إليها الازمة ، منذ عام ١٩٢٩ ، افاحت لارباب العمل بنعمة « الحق الالهي » ان يعملوا بمساعدة الحكومة في السنوات السابقة ، كل تشريع يتعلق بالعمل (الاتفاقات المشتركة ، والضمان الاجتماعي) ، وان يفرضوا سلطتهم ومشيتهم العليا بضربهم كشعاً عن المطالب العمالية ، واللجوء بصورة اعتباطية الى صرف العمال وطردهم . وهؤلاء العمال الراحون تحت البؤس ، اخذوا ، بعد ان بلغ اليأس منهم في هذه السنوات الاخيرة ، كل مبلغ ، يقتفون الصمداء عندما رأوا في الحكم ، وهم لا يصدقون عيونهم ، حكومة تفهم الى حد بعيد ، المآسي التي يمسكون فيها والتي يعانون منها الأمرين ، فتدافع عن مصالحهم المشروعة : وعلى ضوء هذه الامور ، ندرك جيداً ، ما وقع من حوادث احتلال المصانع وحركات الاضرابات التي ادت في حزيران ١٩٣٦ ، الى اتفاقات ماتتيون ، في المؤتمر الذي عقده المنتجون الفرنسيون الذين يمثلون ارباب العمل في فرنسا . وفي بضعة ايام لا غير أقرت القوانين التي جاءت توضيحاً واعترافاً رسمياً بهذه الاتفاقات . فالاجور زيدت من ٧ - ١٥ بالمائة وتقرر دفع الاجور في الاجازات ، وشرع بمفاوضات حول اتفاقات جماعية مع المنظمات الاكثر تمثيلاً للحركة العمالية ، كما ضمن حق تأليف النقابات ، وتعيين انتخاب ممثلين في كل مؤسسات العمل التي يزيد عدد العمال في الواحدة منها على عشرة عمال . وصدر أخيراً قانون يحدد ساعات العمل في الاسبوع بأربعين ساعة عمل الامر الذي ادى الى امتصاص جانب من العاطلين عن العمل . إلا ان معارضة بعض

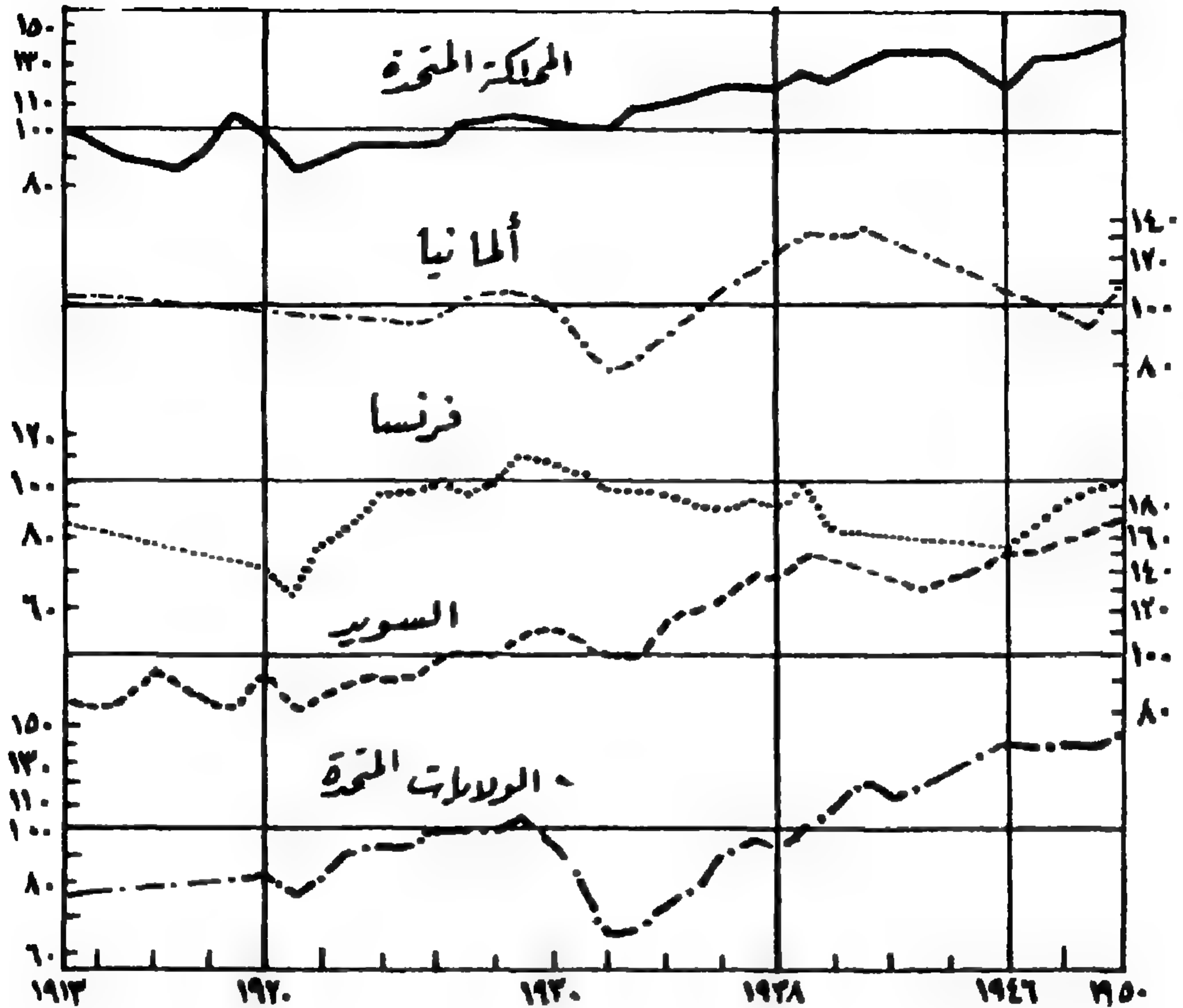
أرباب العمل لهذه الاجراءات القانونية وصمودهم في وجه تطبيقها ، ادخل القلق على أصحاب الثروات ، فأخذت رؤوس الاموال بالهروب الى الخارج ، كما اخذوا في الادخار ، إذ ان زيادة الاجور ، والاجازات المدفوعة وتخفيض ساعات العمل في الاسبوع كل هذه ادت الى زيادة في كلفة الانتاج وترك اثره ظاهراً على اسعار المبيع . والزيادات الجديدة التي لحقت الاجور لم يلبث ان عقبها ارتفاع في اسعار تكاليف الحياة ، كما ان التشویش والقلق اشتد بين الناس وساورتهم المخاوف . وفي ايلول ١٩٣٦ ، بلغ من ارتفاع الاسعار بعد الاصلاحات الاجتماعية ان انقطعت حركة التصدير تماماً . وجاء تخفيض قيمة الفرنك متأخراً جداً كما جاء معدل التخفيض عالياً ، بحيث ان رؤوس الاموال المهربة لم تعد الى البلاد خوفاً من هبوط جديد في الاسعار ، كما ان مبالغ جديدة جرى تهريبها خارج البلاد . وبدلاً من ان يوسع ارباب الاعمال اعمالهم واشغالهم ، راح فريق من ارباب الصناعة ورجال الاعمال والتجار يحولون مدخراتهم ورأس مال محلاتهم الى سباقك من الذهب او الى دولارات . واذ رأت السلطة نفسها عاجزة عن معالجة الامر وأسقط في يدها ، قررت حكومة بلوم « التمثل » اي التوقف في عملية الاصلاحات الاجتماعية ، ولم تلبث ان انهزمت عندما تقدمت من المجلس بالموافقة على اعطائها حق استصدار المراسيم الاشتراكية مكافحة منها للمضاربات المالية .

« فتجربة بلوم » اصبحت بالفشل في معظم قطاعاتها لانها عجزت عن تأمين الاصلاحات الاساسية التي كان من شأنها ، لو تمت ، حرمان خصومها ، مما لديهم من وسائل التأثير على الاعتماد والتسليف وبالتالي على النقد . فقد جاء اصلاح مصرف فرنسا ناقصاً ، كما لم تجر أية مراقبة على المصارف والمؤسسات المالية وعلى عمليات القطع في البلاد . اما مراقبة الاسعار فقد جاءت بدائية وكذلك وسائل التنفيذ التي اخذت بها ، ولذا لم يمكن لها من اي تأثير . والاسعار التي فرضتها الاحتكارات بقيت جامدة قائمة كما صمدت في وجه تخفيض قيمة النقد .

وعادت حكومة شوتان التي خلفتها الى سياسة التضخم المالي التقليدية ، اي الاستلاف من مصرف فرنسا بحيث تستطيع الحكومة مواجهة التزاماتها . وقد حدث في حزيران ١٩٣٧ تخفيض جديد في قيمة الفرنك بعد ان أخذ يدور في فلك الستليني ، وخسر ٤١.٥ بالمئة من قيمته الأصلية .

ومن جهة اخرى حدث منذ ١٩٣٨ ، مع وزير المالية الجديد بول رينو ، تحت ستار عملية « تطويع » ردة فعل قوية ضد القوانين والتشريعات الاجتماعية التي صدرت عام ١٩٣٦ ، والعودة الى سياسة الانكماش المالي ، وعصر اعتمادات الموازنة العامة ، والذي تسبب عن الاضراب العام الذي وقع في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٨ ، والذي كان من فله ان اضعف الحركة العمالية واثّر عليها الى حد بعيد . وسياسة نزع السلاح كانت اذ ذاك ضاربة اطنائها ، كما ان دليل الانتاج الصناعي كان قد ارتفع من ٧٦ بالمئة عام ١٩٣٨ الى ٨٧ بالمئة عام ١٩٣٩ .

وهكذا فقد مر الاقتصاد الفرنسي طيلة الضائقة الاقتصادية في فترة من الركود والجمود بينما كانت في الدول الاخرى فترة تميزت بالنشاط والديناميكية (شكل ٧) . ان ارتفاع الاسعار الفرنسية حرمت المنتجات الزراعية من اسواق قفي بعاجتها : فالقمح والنبذ والشمندر السكري محاصيل شكت فرط الانتاج والحماية الجمركية التي همها المحافظة على الوضع القائم



شكل ٧ - الدخل القومي للفرد في المملكة المتحدة ، ألمانيا ، فرنسا ، السويد ، الولايات المتحدة
بين ١٩١٣ - ١٩٥٠ (١٠٠ - المعدل لعام ١٩٢٥ - ١٩٢٩)

وحالت دون مقايضة البلاد الفائض من انتاجها الزراعي بما تحتاج اليه من مواد زراعية اخرى ، والاسعار الدارجة هي بالفعل عالية جداً بالنسبة للأسعار العالمية وان كانت واطية بالنسبة لاسعار الكلفة . والطحين والقمح واللحوم والمحاصيل الزراعية الاخرى هي في فرنسا اغلى منها في هولندا وانكلترا والسويد وبلجيكا . وغلاء ثمن المنتجات الصناعية التي لا غنى للمزارعين عنها تحد كثيراً من امكانيات الربح بتصدير المحاصيل الزراعية كما تحول دون تجهيز المزارعين

بالاعتدلة والتجهيزات التقنية . فالمكتنة لا تقي بالفرص كما ان الاساليب الزراعية وانماطها رديئة للغاية . وهكذا بقيت قائمة ، مرعية الجانب وسائل استثمارية متخلفة جداً ، تعمل في ظروف حياتية قاسية وتنتج في ظروف مرزحة ، « فالزراعة في فرنسا هي من هذه القطاعات المتخلفة عن ركب الحضارة وسير الزمن ضمن اقتصاد يشكو الضعف والجمود » . أما الصناعة الفرنسية على اختلاف مظاهرها ، فهي تعاني ، منذ عام ١٩٣٠ ، وضعاً هزئياً من الانحطاط الموصول من جراء ضعف انتاجية العمل ، اذا ما قيست بالولايات المتحدة وبألمانيا ، باستثناء الصناعات الحديدية والمطاط والكربون (المقوي) . فالمستوى التقني ، والتركيز الصناعي ادنى بكثير منه في البلدان الصناعية الاخرى . والتجارة الخارجية ، تأخرت هي الاخرى وأصبحت أكثر مما أصيبت به هذه المرافق في الدول الاخرى . فقد كانت تمثل ، عام ١٩١٣ ، نحواً من ٧٠٧ بالمائة من مجموع التجارة العالمية ، بينما لم تعد تمثل ، عام ١٩٣٧ ، سوى ٥٠١ بالمائة وهو تأخر بلغت نسبته ٣٨٠٨ بالمائة ، بينما لم يبلغ هذا التأخر في انكلترا سوى ٨ بالمائة وارتفعت الزيادة في الولايات المتحدة الاميركية ٣ بالمائة . والنقص في الميزان التجاري كان افدح من ذلك وأدمى ايضاً . فبينما كان يمثل ١٦٠١ بالمائة من مجموع الصادرات ، عام ١٩٢٩ ، إذا به يهبط الى ما نسبته ٧٠٥ بالمائة عام ١٩٣٨ . اما ميزان المدفوعات ، فالزيادة التي تميز بها في الماضي ، حل محلها نقص ملحوظ في الدخل السياحي ، وفي ربيع الخدمات ولا سيما ربيع الأموال المستثمرة في الخارج . ان خروج رؤوس الأموال الضخمة التي فرت الى الخارج لم تكن استثمارات منتجة بل مجرد عملية مضاربات مالية . فالأرصدة الفرنسية في الخارج ، التي بلغت قيمتها ١١٠ مليارات فرنك ، عام ١٩٣٧ ، هي في الغالب ، ديون قصيرة الاجل . وفي حماية من الرسوم المتفجرة وعمليات التقنين التي جاءت تحمي ليس فقط فروع الصناعة الآخذة بالنمو والتطور بل كل الصناعات على اختلاف انواعها ، راحت الهيئات المالية والصناعية تقصر كثيراً من حركة الانتاج ومن الاستثمار ، على امكانيات الامتناع والتفريق المباشرة المتوفرة للسوق المحلية التي كانت من الضيق والضعف يحول دون تحقيق ارباح كبيرة . فقد اعتمدوا سياسة مالطوسية تقوم على الاكتفاء الذاتي والانطواء التي لم تستهدف لا فتح اسواق جديدة في الخارج لها ، ولا العمل على توسيع وترحيب السوق الوطنية . أما بشأن صغار التجار ، فقد تضخم عددهم كثيراً دون أي اعتبار او نسبة للكليات المبيعة .

وهذا التأخر الاقتصادي جاء نتيجة سياسة مستوحاة من الروح المحافظة في هذا النظام الاجتماعي الذي حرص على ان يحافظ على البنيان الاقتصادي والاجتماعي القائم في البلاد . فالإبقاء على الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة الهامشية ، إذ عجز عن منافسة الشركات الكبرى كما عجز عن دفع اجور عالية ، افاح من جهة ثانية للتكتلات الاحتكارية التي تستطيع وحدها تأمين انتاج بكلفة ادنى من البضائع التي تنتجها المحلات الاولى ، ان تقرض رسوماً على المبيع تؤمن لها ارباحاً ضخمة .

كان للآزمة في ألمانيا ، نتائج مروعة بالنسبة للوضع الحرج الذي احاط باقتصادها
الناتجا نتيجة لحركة التصنيع الآلي ولضخامة رؤوس الاموال التي 'وظفت' بفوائد
عالية ، ولا سيما بالنسبة لتابعيتها ولتمويلها ، الى حد كبير ، على الاستثمارات الاجنبية الضخمة
التي يوشحها منذ عام ١٩٢٥ . وهذا التوازن الضعيف الذي حققته لم يلبث ان هوى هندما
هبطت الاسعار العالمية وعندما جعلت الآزمة الناشئة من الصعب جداً ، على الصناعة الألمانية ،
الحصول على اعتمادات تسليف جديدة سواء من خزانة الدولة او من اسواقها المعروفة .

فالانتاج الصناعي المبني على دليل ١٠٠ لعام ١٩٢٩ ، هبط من ١٠٧ ، عام ١٩٢٩ الى
٥٨,٥٪ في آب ١٩٣٢ ، كما هبط انتاج الفحم من ١٦٣ مليون طن الى ١٠٤ ، والحديد من
١٦ مليون طن الى ٥,٧٠٠,٠٠٠ ، وارتفع عدد العاطلين عن العمل في ألمانيا من ٩٩٤,٠٠٠ الى
٥,٥٧٩,٠٠٠ ، كما هبطت الاجور الى نصف معدلها ، وسجلت الصادرات هبوطاً بلغ ٤٥٪ من
قيمتها ، و ٦٢٪ من حجمها ، رغم سياسة الاغراق التي تمثت عليها الحكومة . والتجأ المستشار
بروننغ الى الوسائل التقليدية في معالجة الوضع ، كتخفيض قيمة النقد ، ومراقبة الارصدة
واقطاعات ضخمة في صلب الموازنة ، وهبوط الاسعار ، ورفع نسبة الحسومات وإعادة تنظيم
حركة التسليف وتخفيض اجور العمال ومرتببات الموظفين ، والقضاء رسوم الحماية الجمركية .
فقد حصل في مؤتمر لوزان في حزيران من عام ١٩٣٢ ، على إلغاء تعويضات الحرب . إلا ان
عنف الحركة واحتدامها والاصاب التي مرت بها الطبقات المالية بعد ان تضرست بالبطالة ،
والتطرف الذي اخذت تنزع اليه ، زاد كثيراً من عدد انصار الحزب الشيوعي العاملين على اعادة
الاضطرابات الاجتماعية . واذ رأت الطبقات الوسطى نفسها مهددة بالحركة البروليتارية ، فلم تر
الطبقات الموجبة واصحاب الصناعة الضخمة لها منجاة وخلاصاً الا في حل فاشي او دكتاتوري .
واذ ذاك قبض الحزب الوطني الاشتراكي في كانون الثاني ١٩٣٣ ، على السلطة في البلاد في وقت
كان فيه التدهور المالي بلغ الحضيض . فالهم ، في الدرجة الاولى ، اعادة الحركة والنشاط الى
الاقتصاد الوطني عن طريق فتح منافذ واسواق جديدة ، ومحاربة البطالة . لم يكن هنالك ،
في بادئ الامر خطة موضوعة منظمة . فالخطة الرابعة الاولى التي اطلقوا عليها اسم خطة
الخدمة ، لم تكن في الحقيقة سوى سلسلة من الاجراءات المتخذة لمعالجة البطالة في البلاد .
ووضع في خريف ١٩٣٦ الخطة الرابعة ، الثانية المعروفة « بخطة الانتاج » . لقرمت الى تأمين
عهد الحكومة المطلقة ، والدكتاتورية تحت سلطة غورنغ الذي طلع بالفكرة ، وهي عبارة عن
ادارة عملاقة جبارة تعمل على تنظيم الوضع الاقتصادي في الاساس . فالدولة هي ، عند الانطلاق
بالخطة ، الزبون الوحيد وسبقي فيما بعد الزبون الرئيسي . وهي المصرف الرئيسي وتحتكر كل
منافذ التجارة الخارجية . فبدون ان تؤمم الاستثمارات الكبرى او ان تديرها بنفسها ، فهي
تتولى ادارة الاقتصاد باعطائها التوجيهات التي تراها لازمة ، وبمراقبتها الاسعار والاجور بعد ان
حددتها ، وبتوجيه الاعتماد وحركة التسليف . ولاول مرة في التاريخ نشهد اقتصاداً رأسمالياً

يخطط له في وقت السلم . وكان من تحالف الحزب مع الرأسمال الضخم ، ان حال دون استعمال العلاج الذي يوسع من نطاق السوق الداخلية بزيادة القوة الشرائية لدى المجتمعات السكانية ، اي رفع المرتبات . ولذا اعتمدت الحكومة سياسة الاشغال الضخمة ولا سيما انشاء شبكة الاتوسترادات ، وسياسة التسليح ، وخلق مصلحة « العمل الالزامي » ، وتسليف الدولة مالا للزوجين الجديدين ، اذا ما تمهدت الزوجة بالانقطاع عن العمل خارج منزلها ، والى انشاء منظمة نقابية جديدة . فالانتاج استعاد بسرعة قدرته المنتجة . فقد حقق منذ عام ١٩٣٦ ، معدل عام ١٩٢٩ ، وتجاوزه عام ١٩٣٩ بنسبة ٣٣٪ ، وجرى امتصاص البطالة تدريجياً . ففي عام ١٩٣٨ ، لم يبق عاطلاً عن العمل سوى المسنين وغير المؤهلين .. فقد برزت في الطبيعة مصالح الانتاج (المواد الاولية ، والطاقة) ومصالح الاستثمار والتوظيف (البناء) ، فاخذت تنمو وتطرد وتتسع ، بينما ازداد انتاج المواد الاستهلاكية ١٣٪ عن معدله لعام ١٩٢٨ ، واصبح يفي تقريباً بمحاجات السكان الآخذ عددهم بالازدياد وتنفقات التسليح الضخمة الباهظة ، بحيث ان مستوى عيش السكان المدنيين ، بقي كما هو تقريباً دون اي تغيير . وهكذا بفضل خافز الطلب العام ، أصبحت المانيا الدولة الوحيدة التي امنت العمل لليد العاملة في البلاد ولجهازها الصناعي الضخم . وبما هو احسن من ذلك وافضل ، افتقار البلاد للمزيد من اليد العاملة الكفؤة ، وللمزيد من العمال المزارعين ، وهي ظاهرة برزت منذ عام ١٩٣٥ .

اليابان ارتدت الازمة العالمية في اليابان مظاهر مختلفة تعارضت مع الكثير من المظاهر التي سجلناها لها في البلدان الصناعية الاخرى . فقد كانت الازمة فيها قصيرة واتخذت بشكلها على القطاع الزراعي الا انها كانت اعجز من ان تحد من نشاطات عدد كبير في قطاعات الصناعة وحركة التصدير . وعلى الاجمال ، فقد كان اثرها ضعيف الوقع على البلاد واصابها من جانبيين معاً : تخفيض في حركة التصدير نتيجة للهبوط الذي اصاب التجارة العالمية ، كما ان هبوط الاسعار ادى الى خراب العاملين في القطاع الزراعي . فقد الحق هبوط « الازدهار الاميركي » ضرراً محسوساً في القطاعات الاكثر تعرضاً للتجريح في اقتصادها القومي ، وأدى الى هبوط في سعر الحرير الخام (٥٠٪ عام ١٩٣٠) وفي صادراتها من المنسوجات القطنية (٢٧٪ عام ١٩٣٠) كما ادى الى انهيار عدد كبير من المزارعين وفرض البطالة على عدد من مصانع النسيج والحياكة حيث تعمل الفتيات اليابانيات .

واشتدت الازمة فيها بعد عام ١٩٣١ ، اثر رفع معدل الرسوم الجمركية في الهند وحركة المقاطعة التي برزت في الصين . وجاء اخيراً تخفيض العملة اليابانية في الوقت الذي كان فيه الين تقريباً على سعره لعام ١٩٢٦ فيبدأ عالياً بالنسبة للدولار ، مما ادى الى هبوط في الاسعار بلغ معدله ٣٥٪ ، بين نيسان ١٩٢٩ وتشرين الاول ١٩٣١ . وجاء هبوط اسعار الارز ثلثة الاثافي في خراب الفلاحين الذين رأوا انتاجهم يهبط الى ٤٣٪ ، الا ان انكماش الانتاج الصناعي كان ابعد من ان يكون له الاتساع ذاته والاستمرار ذاته الذي نراه يحل في المنتوجات الزراعية ، فالهبوط لم يتجاوز ٨٪ ، ومنذ عام ١٩٣٧ ، ارتفع الدليل الى فوق ما كان

عليه عام ١٩٢٩ ، واستمر في تصاعده بحيث بلغ ١٧٣ عام ١٩٣٧ (مع الملاحظة ان ١٠٠ هو دليل عام ١٩٢٩) . وسبب ذلك هو ان حزب منسيو الذي عاد الى الحكم في صيف ١٩٢٩ ، سارع الى اعتماد السياسة التقليدية التي كانت دوماً تعتمد تخفيض قيمة العملة ، مما ادى الى اقالته من قبل الجيش الذي تسلم الحكم . وفي عام ١٩٣١ ، عمدت الحكومة العسكرية الى حظر اخراج الذهب من البلاد وتخلت عن قاعدة الذهب ، وخفضت سعر الدين ثلثي قيمته واعتمدت سياسة الانكماش المالي التي قضت بزيادة الاعتمادات الخاصة بالجيش والاسطول . وقد تضاعف دين الحكومة ، بين ١٩٣١-١٩٣٧ ، وارتفعت اسعار الحاجيات بالجملة حتى انها بلغت مستواها لعام ١٩٢٩ ، ودليل اجور العمال الذين يعملون في مصالح الجيش والتسلح ، ارتفعت بين ١٩٣١-١٩٣٦ ، من ٩١ الى ١٤٠ ٪ (باعتبار دليل ١٠٠ الحد الوسط بين ١٩٣١ - ١٩٣٥) ، بينما اسعار المنسوجات القطنية والحريرية بقيت ادنى مما كانت عليه عام ١٩٢٩ ، اما الازدهار فقد كان من نصيب الصناعات الثقيلة والصناعات الحديدية والميكانيكية والكبائية والانشاءات البحرية (عدد العمال العاملين في هذه الصناعات على اختلافها يمثل نسبة لم تلبث ان ارتفعت من ٢٥ الى ٤٠ ٪ ، في أواخر عام ١٩٣٧ . وفي عام ١٩٢٩ كان عدد العمال العاملين في هذه المصانع ٨٢٥٠٠٠٠ ، فارتفع عددهم ، عام ١٩٣٧ ، الى ٢٠٢٥٠٠٠٠ ، وساعد على هذا الارتفاع الضائقة التي نزلت في القطاع الزراعي اذ اجبرت عمالاً كثيرين على التزوح من الريف الى المدن بحثاً لهم عن عمل . وارتفع انتاج الفولاذ الخام من ٢٥٠٠٠٠٠ طن عام ١٩٢٩ ، الى ٥٠٥٠٠٠٠٠ طن عام ١٩٣٦ ، كما تضاعف انتاج البلاد من الحديد ، وازداد كذلك انتاجها من الفحم الى اكثر من الثلث . والحزب العسكري الذي يتولى الحكم في البلاد ويوسع من نطاق سلطته على الحكومة بعد العصيان الذي وقع في شباط ١٩٣٦ ، تابع بنشاط محموم ، تصنيع منشوريا كما واصل تأييد تغلغل الجيش في الصين ، حيث عادت الحرب المكشوفة الى الظهور عام ١٩٣٧ . وفي اليابان ، كما في المانيا وفي ايطاليا ، نحن امام اقتصاد موجه للحرب ، فيخضع المشروعات والاستثمارات الخاصة للاعتبارات الاستراتيجية ، ويوسع ، يوماً بعد يوم ، من اشراف الحكومة على حركة القطع وعلى التجارة الخارجية وحركة التسليف بعد ان وُجّهت نحو الصناعات الحربية ، ونحو الاستهلاك والاسعار والمبيعات .

فاليابان هي الدولة الاستعمارية الوحيدة التي تشجع التصنيع في مستعمراتها في الخارج بتأمين التنسيق التام مع صناعاتها . وبما لا شك فيه قط ان الاقتصاد الحربي الذي كان الدواء الناجع للآزمة في الوقت الذي بقيت فيه القطاعات الاقتصادية الاخرى تحت الضغط ، حتى اقتصاد الولايات المتحدة الاميركية نفسها ، تحيطه اليابان بمنايتها الكبرى وتوسع من نطاق اقتصادها ، مما ادى الى تسجيل ارتفاع محسوس في الدخل القومي . وقد عملت التجارة دوماً على سد العجز في الميزان التجاري ، عن طريق الخدمات المتنوعة ، والاسطول التجاري الذي ارتفع حجمه الى ٤٠٥٠٠٠٠٠ متر مكعب ، اصبح الآن الاسطول

الثالث في العالم . والاستثمارات الضخمة التي قامت بها الدولة والقطاع الخاص ، لم تتوقف سوى فترة قصيرة ، واستمرت في ارتفاعها حتى ارتفعت طلبات السلطات العامة .

ان تدابير الحماية التي لجأت اليها كل الدول وتبلعت بها ،
البلدان ذات الاقتصاد الزراعي
وتطور الانتاج الزراعي في كل من انكلترا والمانيا وايطاليا ،
ادخل الحلل والبلبلة على السوق الدولية ، وتسبب بانخفاض هام في المشتريات لدى الدول
المصدرة لها ، كما تسبب ، بالمقابل ، بانخفاض في شراء المنتجات المصنوعة في البلدان المعروفة
باقتصادها الزراعي ، اذ كانت عاجزة عن مواجهة اثمانها . واخذت هذه البلدان تشترى اكثر
من كل وقت مضى بتابعيتها ، وتنام من فقدان المنتجات المصنوعة . ولذا راحت تقبل على
التصنيع بهمة ونشاط . فقد تمكنت بما لديها من اعتمادات مادية ، وبواسطة مقايضة انتاجها ،
عملاً بسياسة المقايضات التي دشنتها المانيا ، وتوفر يد عاملة رخيصة في البلاد ، ان تستدرج
رؤوس الاموال . كل هذه العناصر وما اليها اتاحت لها تأمين الاجهزة والابعدة الآلية التي
تساعد على خلق الصناعة فيها . وهكذا راحت المانيا تطور صناعاتها الغذائية كما تطور
صناعة تركيب الآليات واجهزة الراديو بعد ان فرضت رسوماً جمركية عالية على الاجهزة
الجاهزة التركيب . وفي عام ١٩٤٠ ، كان باستطاعتها تقريباً ان تكفي نفسها بنفسها في عدد
كبير من المصنوعات المشغولة . واخذت الشيلي في تنظيم صناعتها ، سعيًا منها وراء مزاحة
التنترات الصناعية ، وتطور اجهزتها وعتادها في سبيل تطوير الطاقة الكهربائية المائية ، بواسطة
اعتمادات حصلت عليها من بنك التصدير والواردات في واشنطن ، قدمها لشركة التصدير
الشيلية التي تأسست عام ١٩٣٩ . وفي الهند وتركيا والبرازيل ، حققت صناعة النسيج
تطورات عظيمة وبذلت مثل هذا الجهود ، كل من بلدان اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية ،
كما سجل تقدم محسوس في كل من رومانيا واليونان ، وبولونيا وهنغاريا . ففي كل بلدان
اوروبا او البلدان الواقعة وراء اوروبا ، جاء الاقبال على شراء الآليات الجاهزة خلال عامي
١٩٣٧ و ١٩٣٨ ، دليلاً قاطعاً على هذا العزم الصادق في النهوض بسياسة التصنيع ، وتوفير
القوى المحركة ، وتأمين اسس الاستقلال الاقتصادي الذي ادى في بعض الدول الى الدكتاتورية
الفعلية .

وقد جاءت النتائج بليغة في لغتها . فالبلدان التي لا يزال لها انتاج مرتفع نسبياً خلال الازمة
والتي زادت نسبتها نسبة عام ١٩٢٩ ، هي هذه الدول الزراعية التي اعتصمت بسياسة التصنيع .
فالارقام البيانية او القياسية لصناعة النسيج عام ١٩٣٧ ، هذا النموذج بالذات لانتاج الحاجيات
الاستهلاكية ، بلغ ٢١٦ في ليتوانيا و ٢٠٥ في الشيلي و ١٧٦ في فنلندا و ١٦٣ في السويد ، ١٥٤
في النرويج (مع العلم ان ١٠٠ هو الرقم البياني لعام ١٩٢٩) .

٢ - الوضع الاقتصادي بين ١٩٣٧ - ١٩٣٩

جاءت نتائج هذه الجهود غير متكافئة ، كما رأينا بالنسبة لجميع
البلدان ، باستثناء فرنسا . فالأزمة التي ظهرت عام ١٩٢٩ ،
اخذت لتحتم وتشد حتى عام ١٩٣٢ ، ثم طرأ بعض التحسن على الوضع العام ، مع بعض
التقلبات ، تسع أو تضيق في بعض البلدان ، وبعض الارتكاسات هنا وهناك تتباين شدة
وحدة . وفي عام ١٩٣٦ ، امكن تسجيل المعدل الذي كان عليه الانتاج عام ١٩١٣ والعودة الى
النشاط المألوف ، عاد سيرته الاولى ، والتوازن بين مختلف قطاعات الانتاج من جهة ، وبين
الاسعار بعضها ببعض يتضع اكثر فاكثرا كما ازداد استهلاك البضائع المخترقة ، وخفت حدة
البطالة كثيراً كما تحسنت كثيراً اوضاع العمال . الا ان المصانع لا تعطي سوى ثلثي طاقتها ،
أشباعاً منها لحاجات السوق المحلية . واخذت ترتفع منذ عام ١٩٣٣ ، اسعار الخامات التي
اشتد حولها الطلب ، وازداد حجم التجارة العالمية . وارتفعت منذ مطلع عام ١٩٣٥ قيمتها على
اساس قاعدة الذهب ، الا انها بقيت ٢٠ ٪ دون قيمتها عام ١٩١٣ . فتجارة الحاجيات المشغولة
كانت اقل تقدماً من جهة الوزن ، نتيجة محتومة لظاهرة التصنيع في البلدان الجديدة ، وامور
التغذية التي كانت اقل تطوراً من حيث قيمتها من جراء سياسة الاكتفاء الذاتي التي سارت عليها
البلدان الكبرى الصناعية .

والتوازن بدأ يقع بين طاقتي الشراء المتممة الواحدة للآخرى : طاقة البلدان الزراعية
وطاقة البلدان الصناعية . والعودة الى الوضع الطبيعي بدت ظاهرة واضحة لاسباب تقدمية كما
هي الحال في بعض البلدان : كاليابان والبلدان السكندينية والشيلي وبريطانيا العظمى . وقد
بدت هذه العودة ظاهرة واضحة ، ولو اقل انشاءً ، في كل من ألمانيا وإيطاليا بدافع من
الانشاءات العامة فيها ومقتضيات التسليح ، كما جاءت ضعيفة جداً او لا اثر لها للبتة في بعض
البلدان كفرنسا حيث لعبت اسباب مقاومة الانكماش المالي دوراً كبيراً ولمدة
طويلة .

والخروج من هذه الضائقة استعملت المحاولات والوسائل والذرائع ذاتها وان تباينت حماسة
واسلوباً بين بلد وآخر ، ولا تزال الافكار تتضارب الآن حول انجح هذه الوسائل التي حملت
منها عوامل التحسين وامثلها . فهل يعود لعمرى فضل الابلال من هذه الضائقة للولايات المتحدة
بعد الاجراءات التي اتخذتها وأدت الى تخفيض قيمة الدولار ، أو الى سياسة الانشاءات الكبرى
والتدابير العديدة الرامية لرفع القوة الشرائية لدى الجماهير الشعبية ، بعد ان ضحت الدول
بسبب هذه المبالغ الضخمة ؟ والعودة باسعار المواد الزراعية ، بين ١٩٣٣ - ١٩٣٥ هل يجب
رده يا ترى ، الى تخفيض قيمة الدولار او الى سياسة التقليل من المحاصيل والحد من الانتاج
التي فرضتها الدولة وساهمت الاحوال الجوية على تحقيقها ؟ وهذا الازدهار النسبي الذي نعمت

به انكلترا بين ١٩٣٥ - ١٩٣٧، هل جاء نتيجة تخفيض قيمة الجنيه الانكليزي او العودة بالبلاد الى نظام الحماية الجمركية ؟ وما عسى ان يكون على العموم ، من التأثير الذي أحدثه هذا العامل المضاد لطبيعة الاقتصاد الذي يتمثل في التسلح ؟

ولكن هذا التحسن الطارئ لم تتوفر له عناصر البقاء والاستمرار اذ
النكسة والتسلح قد ظهر في اواسط عام ١٩٣٧ ، لا سيما في نطاق الصناعات التي تعمل على توفير الحاجيات الانتاجية ، عوارض انكفاء وتقهر الى الوراء ، يمكن مقارنتها بالعوارض التي بدت عام ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . ففي اوروبا ، حيث تمثل نفقات التسلح جانباً هاماً من موازنات دولها ، فالنكسة فيها هي اقل عمقاً منها في البلدان التي لم تدفع نحو سياسة التسلح هذه ، كالولايات المتحدة الاميركية والدول الصغرى في اوروبا ، وكندا حيث لا تمثل اقتصاديات الحرب سوى جانب ضئيل من اقتصاديات البلاد . فالنشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة هبط ٣٧ ٪ بالنسبة لما كان عليه عام ١٩٢٩ ، وتجاوز عدد العاطلين عن العمل فيها ، عام ١٩٣٨ ، عشرة ملايين عامل ، والعودة الى اتفاق مبالغ ضخمة على الانشاءات العامة فشل في احداث اي تحسن في الوضع الاقتصادي ، اذ ان عدد العمال العاطلين عن العمل ، عام ١٩٣٩ ، يزيد على تسعة ملايين عامل . فالحرب وحدها هي التي « صفت » الازمة ، اذ اقتضت استيعاب اليد العاملة بأسرها . فمنذ عام ١٩٣٧ ، اصبح التسلح الذي لم يكن الى ذلك الحين سوى حافز بسيط من الحوافز الاقتصادية بدا وكأنه السوق الكبرى لاستيعاب الانتاج الصناعي بحيث اصبح « العماد الوحيد » لمعظم البلدان الصناعية الكبرى . والامر واضح جلي في نشاط معظم البلدان الاوروبية التي لم تفرق بعد في التسلح ، كبريطانيا العظمى مثلاً ، حيث النشاطات لاكثر ازدهاراً هي التي تتمثل في صناعة بناء السفن ، وصناعة المحركات والطيران بينما احتدمت البطالة في صناعة النسيج واستخراج الفحم . والدور الرئيسي الذي تلعبه حاجات الجيش ومقتضيات التسلح ، أفلم يبرز واضحاً في تصريح لوزير الدفاع البريطاني الذي صرح عام ١٩٣٧ بان انكلترا لن تعرف ازمة جديدة قبل خمس سنوات . وسعر الخامات مرتبط بعاجات الدفاع . وفي سنة ١٩٣٨ ، انخفضت اسعار الحبوب واسعار لحم القمح والمنسوجات والكاكاو ، بينما ارتفعت اسعار المعادن على اختلافها .

فالتسلح هو وحده وراء ازدهار انتاج المواد الاولية . الا ان هذا الانتاج كانتاج المواد الزراعية يصعب ضبطه والتخطيط له ، بحيث ان المخزون الدولي اخذ منذ عام ١٩٣٨ ، يتضخم بصورة لا تغلق من الخطر . ففي هذا التاريخ بالذات كان مخزون المطاط يزيد ٥٣ ٪ على مخزون عام ١٩٢٩ ، كما ان مخزون الصوف زاد ٦٥ ٪ والحريير الخام زاد ٢٣ ٪ والنحاس الخام زاد مخزونه ٤٥ ٪ ، وزاد ٢٢٧ ٪ مخزون النحاس المكرر . فمخزون القصدير وحده كان دون مستوى عام ١٩٢٩ ، ومخزون القطن هو اعلى بكثير من مخزون اسوأ سنة من سنوات الازمة المالية ، بينما مخزون القمح بلغ ٣٢ مليون طن ، مقابل ٢٩ في عام ١٩٢٩ . فهو ضعف

التصدير العالمي المتوقع . وقد اشتدت جانباً من هذا الخزون الحكومات التي تنشئ
عندها احتياطياً للحرب ، الا ان تراكم هذا المخزون لم يكن سوى ذريعة ، لم يكتب لها النجاح
دائماً . فقد افادت في تقادي سقوط مفاجيء للأسعار بعض الوقت .

فالتقاع كانت قصيرة الامد وسريعة العطب . فالاضطرابات
الاقتصاد العالمي والقلق الذي يعانيه الداخلية التي اقامت بعض البلدان واقعتها انقطعت
باستثناء فرنسا . الا ان خطر تأزم الوضع السياسي الدولي ازداد تفاقمًا . ولذا لم تعد المبادلات
الدولية الى سابق نشاطها المعهود . فنذ ادنى نقطة وصلت اليها الازمة عام ١٩٣٢ ، ازداد
الانتاج بصورة ملحوظة في جميع المجالات ، الا ان الاستهلاك لم يرسم مثل هذا الخط السوي .
فالطلب بقي دون العرض بكثير ، مع ان مستوى العيش لدى غالبية السكان في العالم ، كان
دون مستواه ، عام ١٩٢٩ ، كما ان تراكم المخزون بعد ذلك بعشر سنين بقي في مستودعاته
ليس من يشتره في البلدان التي كانت من قبل في عداد الدول المصدرة له .

وهكذا استمرت البطالة من جراء تضخم اليد العاملة بطولوع اجيال جديدة من العمال ،
ولدت قبل عام ١٩١٤ وبعد الحرب ، في إثر عقلنة الصناعة ومكننة الزراعة ، وفي اعقاب
هذه السياسة التي أدت الى الإقلال من اليد العاملة الى اقصى حد في وسائل الانتاج ومعداته ،
كما جاء هذا الاستمرار نتيجة حتمية لجود اوركود قسم من الاجهزة المنتجة . فاذا ما كان
١٩١٤٪ من العمال لا يزالون بدون عمل ، عام ١٩٣٢ ، فالنسبة بقيت عالية جداً عام ١٩٣٨ ،
اذ كانت ١١٤٪ . وهكذا نرى انه بالرغم من عودة جانب كبير من العمال الى العمل ، فعدد
العاطلين عن العمل بقي عام ١٩٣٧ ، اعلى منه في عام ١٩٢٩ . وهكذا يمكن لنا ان
نكامل ما اذا كانت النظام الاقتصادي اصبح الآن عاجزاً عن تأمين العمل لكل العمال الذين
يستطيعونه .

كثيراً ما عمدت الدول الى عقد اتفاقات ثنائية قصيرة الأجل ،
الاقبال على الاتفاقات الثنائية غالباً بشكل مقايضات ، لتأمين ما تحتاج اليه من محاصيل وغلل
لا تنتج مثلها . فقد حل محل المبادلات المتعددة الجوانب التي ألفها الانسان من قبل طريقة
المبادلات الثنائية ، فاقصرت المبادلات مع الخارج على مقايضة المواد المنتجة اقليمياً او محلياً .
ففي الوقت الذي كانت فيه الدول الاستعمارية كبريطانيا وفرنسا مثلاً قوطدان علاقاتها
بمستعمراتها ، راحت الدول التي لا مستعمرات لها في الخارج ، كالمانيا مثلاً تحاول ان تنشئ لها
مجالاً حيوياً تعتمد في توسيع حلقه امتيازها من اوروبا الوسطى واميركا اللاتينية ، بينما راحت
الدول الثالوية تنشئ فيما بينها تيارات من المبادلات تتناول المحاصيل الاضافية . فاستيراد
بريطانيا من مستعمراتها ارتفع بين ١٩٢٩ و ١٩٣٧ من ٢٩،٤٪ الى ٣٩،٤٪ كما ان صادراتها الى
مختلف مستعمراتها ارتفعت في المدة ذاتها من ٤١،٤٪ الى ٤٤،٣٪ . اما فرنسا فالارقام

النسبية هي ١٣ و ١٧٪ (بين ١٩٢٨ - ١٩٣٨) في ما يتعلق بالاستيراد و ١٨ - ٢٧٪ للصادرات . وهكذا نرى العالم متجزئاً او متوزعاً بين كتل شبه موحدة بعضها بوجه البعض . كتلة الاسترليني وكتلة الدين وكتلة الالمانية ، وضمن هذه الكتل تشتد روابط التبادل التجاري وتقوى . فقد انهارت القواعد التي قامت عليها المبادلات المتعددة الجوانب كما زال عهدا وانقطع .

فحركة انحسار اوروبا وانكفائها التي ابتدأت في اعقاب الحرب اخذت انحسار اوروبا تشتد وتقوى . فقبل عام ١٩٢٠ ، لم يكن هذا الانحسار سوى حركة نسبية . فاوروبا تتطور بسرعة اقل من السرعة التي يتطور فيها باقي اقسام العالم . اما الآن فهناك انحسار قائم في عدد من القطاعات الاقتصادية . فنصيب اوروبا من هذا من الاقتصاد العالمي لم يعد ليتجاوز ، عام ١٩٣٧ ، ٣٩,٥٪ . فقد انخفض فيها انتاجها لمادتي الحرير الخام والصوف ، مع ان هذا الانتاج يزداد ويتضخم في جميع انحاء العالم ، بينما بقي انتاجها للفحم الحجري على معدله المعروف . وفي الصناعات الحديدية ، لم تعد اوروبا لتنتج سوى ٤٢,٥٪ من مجموع انتاج الصلب في العالم ، (مقابل ٥١٪ في عام ١٩١٣) ، و ٤٠,٩٪ من الفولاذ او الصلب ، مقابل ٥٠,٧٪ في عام ١٩١٣ ، ونصيبها من الالومينيوم تناقص كما تناقص كذلك انتاجها من النحاس المعد للصب (١٠,٥٪ مقابل ١٤,٦٪) .

واستئناف العلاقات الخارجية في العالم بين ١٩٣٢ - ١٩٣٧ ، يجب رده الى القارات الاخرى اكثر من رده الى اوروبا .

والتجارة الاوروبية لم تعد تمثل ، في سنة ١٩٣٧ ، سوى ٤٥٪ من مجموع التجارة العالمية لعام ١٩٤٩ ، والنكسة التي وقعت عام ١٩٣٨ جعلت هذا المعدل يهبط الى ٤٠٪ . ولهذا كانت حركة الجزر هذه حركة مطلقة تم عن حرج الوضع بعد ان شال هبوط الصادرات على الواردات .

وهذا لا يعني قط المزيد من الاستقلال لاوروبا في المجال الاقتصادي ، بل انما يعني المزاخمة الشديدة التي تلقاها تجارتها ومصنوعاتها في الاسواق العالمية . فلا عجب والحالة هذه ان يقع ميزان مدفوعاتها في عجز متصاعد . فبعد ان توقف دفع الفوائد والارباح ، تناقص ربح الاستثمارات الموظفة في الخارج ، كما ان اجور الشحن هبطت هي الاخرى من جراء التناقص التدريجي في حمولة الاساطيل التجارية في اوروبا بعد ان تضاعف اسطول اميركا التجاري ، وزادت طاقة الاسطول الياباني ثلاثة اضعاف ، منذ عام ١٩١٣ ، وتناقص حجم التجارة العالمية عن معدله عام ١٩١٣ .

وهكذا نرى ان الازمة سددت ضربات قاصمة لمركز اوروبا . فبعد ان اقصيت خلال الحرب من اسواقها المروقة لصادراتها ، فقد عجزت عن ان تستعيد كل الاسواق التي فقدتها كما ان الازمة الاقتصادية كالت لها ضربة جديدة اثرلتها بدمونها في الخارج . والى هذا يجب ان

نضيف التراجع النسبي الذي لحق بإنتاج الفحم فيها أمام سيطرة البترول النامية الذي كانت أميركا وآسيا أكبر منتجين له . وازدهار صناعة المعادن غير الحديدية التي كانت أوروبا تقتصر اليها (باستثناء الألومنيوم) ، وأخيراً وليس آخراً الحسارة المالية التي لحقت أوروبا في تصفية الحرب والخروج منها ، والاستعداد للحرب القادمة ، ابتداء من سنة ١٩٣٣ . أضف الى ذلك بهائلة الدين العام والضرائب التي ضخمت أسعار المنتجات ، في وقت كان فيه جانب كبير من الأجهزة الصناعية والمعدات التقني عندما يعمل للتسلح بدلاً من ان يعمل للتصدير .

لم يعد البحث عن الخامات والأسواق وفقاً على الأفراد والخاصة من أرباب الصناعة والتجارة ، يسمون كل من جانبها لما فيه نفعه ومصلحته بل آل الأمر إلى مؤسسات متكئة وإلى حكومات اضطرت أمام افتقارها الى عملة دولية ثابتة والى انعدام وسائل الإبراء التقليدية ، أن تبحث لها عن مناطق تموين تكون منسرباً لتجارها النامية ومنفذاً لها . هذا هو بالذات الوضع الذي تشجعه كلمة مأثورة لموسوليني عندما يميز بين « دول بروليتارية ودول بلوتوقراطية » (ثرية) ، كبريطانيا وفرنسا وبلجيكا والبلاد الواطية التي تعمل بنسبة جاءت عام ١٩٣٦ ، في انكتر ٤٨٠٪ من المواد الغذائية ، و ٣٨ بالمائة من الخامات الضرورية لها ، وفي فرنسا ، عام ١٩٣٧ بمعدل ١٨ بالمائة و ١٢ بالمائة وفي بلجيكا والبلاد الواطية مقادير كبيرة من الربح والنقد المالي . وبين الدول الأخرى « الراضية » الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي اللذين يملكان في أراضيها الثامنة ، مع كثافة ضئيلة من السكان نسبياً ، كل ما يحتاجان اليه من الخامات تقريباً ، بينما الأولى منها هي أكبر منتج للمواد الأولية في العالم .

قضايا الخامات
والأسواق التجارية

وبين الدول الراضية او غير القائمة تأني اليابان ، مع انها تملك امبراطورية استعمارية واسعة ، وقد وجدت في منشوكو وفي الصين الداخلتين في مداها الاقتصادي الحيوي ، الفحم والقليل من البترول وفول الصويا والفحم . إلا أن كل المستعمرات اليابانية لم تكن تعطي اليابان سوى ١ - ٢ من مجموع ما تستهلكه ، و ١/٩ استيرادها كانت تؤمنه من الهند (٤٢٠٤ بالمائة) ومن الولايات المتحدة الأميركية (٤٦٠٩ بالمائة) . أما إيطاليا ، فقد كان عليها أن تواجه ، أسوة باليابان ، المشكلات التي فرضتها عوامل نموها الديموغرافي وجهودها لتصنيع البلاد ، فالنضال في سبيل الفحم لم يوفر لها سوى نتائج متقطعة وضعيفة . ان جذب المواسم سنة ١٩٣٦ اضطرها لاستيراد ربع حاجتها للمواد الاستهلاكية لعام ١٩٣٧ كما أن مواردها من اللحم والزبدة لم تكن تسد حاجتها ، وكذلك النسيج (باستثناء القنب والحرير) ، والمنتجات الصناعية (باستثناء البوكسيت والكبريت) . ان اشرافها على آبار البترول في البانيا وتقوية استثمارها لمواردها الطبيعية ، والسياسة الجماعية التي اعتمدتها ، كل ذلك لم يوفر لإيطاليا سوى استقلال نسبي . ففي عام ١٩٣٧ ، كان استيرادها للمواد الأولية يؤلف ٤٥ بالمائة من مجموع استيرادها ، كما أن

استيراد المتوجسات نصف الجاهزة مثل ٢٠ بالمائة ، ومساهمة الامبراطورية الاستعمارية التي أنشأتها من عهد قريب لم يكن بوسعها قط أن يحررها من هذا العبء .

وتأتي ألمانيا في طليعة الدول « غير القانعة » أو غير الراضية . ان اتجاه البلاد نحو الدكتاتورية والتنظيم الشديد الشكيمة ، للاستهلاك ، استطاعا أن يؤمنا لها ، منذ عام ١٩٣٧ ، أن تكفي نفسها بنفسها تقريبا من الوجبة الغذائية . وفي مجال الخامات ، هي أوفر حظا من إيطاليا ومن اليابان . فهي من كبار البلدان المنتجة للفحم والبوتاس واللينيت والملح ، وفيها من المتفخيز ما يفي ، الى حد كبير ، بحاجاتها (٦٠ بالمائة) ، والرصاص ٣٢ بالمائة ، والفضة والنفريت ٧١ بالمائة ، فهي مضطرة لاستيراد ١/٨ حاجتها من النحاس وثلاثي حاجتها من الحديد . واستطاعت صناعتها الكيماوية أن تؤمن لها بديلا (عن البترول) بهدرجة الفحم الحجري واللينيت . ومع انها ضمت اليها عام ١٩٣٨ كلا من النمسا ومقاطعة السوديت اللتين أمنتا لها جانباً من حاجتها للمواد الغذائية وبعض الخامات الاخرى ، فقد زادت ، مع ذلك ، من مومها كما زادت من العجز الذي تعاني منه . واضطرارها للخامات ، ريثما يتم تنظيم مناهتها وتأمين التنسيق فيما بينهما وبين صناعات الرايخ ، ووضع خطة كاملة في هذا الصدد .

وهناك دول أخرى اعتبرت نفسها غير راضية وإن لم تبد اعتراضات رسمية في هذا الشأن ، وكانت هي الاخرى قلقة جداً لافتقارها للخامات . كان هذا هو بالفعل وضع بولونيا التي كان عليها أن تستورد القطن والأصواف والخرشوات والجلود الخام والنحاس ، مما كان يؤلف معاً ثلث استيرادها عام ١٩٣٧ ، في الحين الذي اشتد فيه الضغط الديموغرافي . وفي مثل هذا الوضع تقريبا تسكنت البرازيل وروسيا ، اذ بالرغم مما لديها من موارد احتياطية ضخمة ، كان عليها أن تغذي صناعاتها التحويلية باستيرادها المستمر للفحم والبترول بينما تفتقر اصلا للقمح .

في وسط هذا النقاش والجدل الذي قام حول الخامات ، كانت الدول غير القانعة تتعلم قبل كل شيء فيما تتعلم به من حرج ، افتقارها لوسائل الدفع . « ان ألمانيا تحتاج لمواد أولية تدفع ثمنها بالمارك الألماني ، كان يردد أحد خبراءها في علم الاقتصاد ، هو الدكتور شاخنت ، منذ ١٩٢٦ ، وان « ألمانيا لا تستطيع حل المشكلة إلا بإنتاجها هي نفسها للمواد الأولية الضرورية لاستهلاكها ، على أرضها وفي دارها بالذات » ، هذا هو السبب بعينه الذي يحدو بالدول المنتهزة للخامات ، للمطالبة بإعادة توزيع المستعمرات توزيعاً عادلاً . وهذا لا يعني قط أن المستعمرات التي لم تكن تعطي مجتمعة سوى ٣ بالمائة من مجموع الخامات ، كان باستطاعتها أن تقي بحاجات دولة واحدة من الدول غير الراضية ، إنما إعادة توزيع المستعمرات قد يكون فيه حل لقضية العملات الصعبة أو النقد النادر .

وقضية الخامات المرتبطة بتوزيع المستعمرات التي تطالب بها كل من ألمانيا وإيطاليا واليابان

وبولونيا ، ترتبط بسبب وثيق بقضية الاسواق التجارية . كل هذه البلدان ترى نفسها مرتبطة باسواق أجنبية في كل ما يتصل بتموينها بالمواد الأولية وبتصريف انتاجها أيضاً . ان توسع صادرات اليابان بواسطة سياسة الاغراق التجاري التي سارت عليها مثلاً في منسوجاتها ، مكنتها من تصريفها بأسعار تقل من ٤٠-٧٠ ٪ عن أسعار المنسوجات الأوروبية ، الامر الذي حمل الدول الاخرى على فرض رسوم حماية عالية والاخذ بسياسة التقنية والاجازة المسبقة . ففي دول كالألمانيا وإيطاليا مثلاً تستطيعان الحد من نتائج سياسة الاغراق التجاري والوقوف في وجهها بصورة فعالة ، فالاسواق الخارجية لم تكن تصلح سوقاً للتنفيذ الا باعتماد اساليب ووسائل نقدية معقدة ، او بواسطة عقود واتفاقات ثنائية تكسب في وضعها من قبل . ولعل أبسط الحلول واقربها مثلاً كان ولا شك الحصول على اراض جديدة . وهذا ما حمل اليابان على التطلع نحو الصين بقصد بسط سيطرتها وفرض الحكر على اسواقها الضخمة . وحاولت ألمانيا من جهتها إيجاد منطقة نفوذ اقتصادي وسياسي لها في أوروبا الجنوبية والشرقية ، وفي اميركا اللاتينية كما راحت إيطاليا من جهتها تتشبه لها مثل هذا المدى الحيوي في أوروبا الوسطى وفي البلقان ، وفي الشرق الأدنى .

وهكذا نرى كيف ان الازمة دفعت بالعالم نحو « اقتصاد معقد » جاء حركة النتيجة عكسية ضد النظام القائم على التوزيع الدولي للعمل وعلى حرية التبادل التجاري . ولذا رأى ان يوجه اقتصاده القومي نحو الاستقلال الذاتي . فنظرية الاقتصاد القومي والرغبة في تأمين الاستقلال السياسي ، والحاجة الشديدة الى القطع النادر والعملات الصعبة والاستعداد لحرب جديدة وشبكة الوقوع ، كل هذه العوامل مجتمعة ، تضافرت معاً لتعجيل عملية مكنت الدول التي لم تتمكن بعد ولم تصنع ، وعلى حمل الدول الاخرى لتحقيق استقلالها الذاتي في كل ما يتعلق بأمور التموين والتجهيز بالمواد الغذائية والحامات . فكل الدرائع والاساليب التي استخدمت في هذا السبيل أدت الى عزل الدول او مجموعات الدول ، كما أدت بالتالي الى انكفاء ذريع في الحركة التجارية العالمية . وبدلاً من عقد الصفقات الحرة بين الشاري والبائع ، وخلافاً لناموس العرض والطلب ، اخذت المقايضات تلعب دوراً هاماً في هذا المجال . فالحكومات هي التي تتفاوض وتساوم بعضها مع بعض ، فحلت بذلك محل الخاصة والافراط ، وفرضت عليهم ارادتها ووجوب التقيد برغبتها العليا ، حتى ان البعض من هذه الدول عمدت الى سياسة الاحتكار الشامل او الجزئي للتجارة الخارجية . وعلى كل حال ، ففي عام ١٩٣٩ الذي اندلعت فيه شرارة الحرب العالمية الثانية ، لم تكن الازمة الاقتصادية انقضت غيبتها وارتفعت كربتها بعد ، ولا يزال العالم يرى قسماً من عتاده واجهزته جامداً لا يعمل ولا يتحرك ، كما يرى الملايين من العمال العاطلين عن العمل يتعذر بل يستحيل دمجهم في دوامة الانتاج . فهم يؤلفون بالقمل جيشاً قائماً وليس جيشاً احتياطياً من العاطلين عن العمل . فالبنيان الاقتصادي العالمي مخلس ، مقعد ، اكثر من اي وقت مضى .

الفصل الرابع

الأزمة

ونتائجها الفكرية والاجتماعية

نحن في وقت تنتصب فيه بروجوازية فولتيرانية قلبية
مستمكة بفلسفة « الاتوار » ، تدافع عن المواقف التي
تحتلها ضد مبادئ حداثتها . فإذ بها تقلب فجأة لتقف
إلى جانب الذين يعارضون التقليد بحرية الضمير ويحاولون
المذهب الفلسفي محل التحليل الموضح ، والشك محل
اليقين .

ر. م. ألبيريس

١ - نتائج الديموغرافيا

ان الامة التي ارتدت الى الازمة وطول مداها واتساع البطالة وازدياد مشكلات
الحياة تعقيداً وإيهاماً ، كل هذه الامور بعثت في النفوس النزعات القديمة التي
تقول بنكوص او تفقر معدل المواليد ، بينما فقر التغذية بين اولاد الماطلين عن العمل كان
عاملاً في تأخر غوم وتكاملهم كما كان من العوامل التي زادت من نسبة الوفيات . فطرد
الزواج (باستثناء فرنسا) لم يبط معدلها الا قليلاً ولمدة وجيزة ، مع ان « الاجيال المجاف »
التي وُلدت خلال الحرب ١٩١٤-١٩١٨ ، بلغت سن الزواج ، كما ان معدل المواليد تناقص
في البلدان الصناعية شأنه في البلدان الزراعية .

فتم السكان الذي كان معدله في السنوات العشر الاخيرة من القرن التاسع عشر ١٢ ٪ في
انكلترا لم يعد ، بين ١٩٣٠-١٩٤٠ ، سوى ٤،٥ ٪ . وهبطت النسبة كذلك في السويد
من ٧ الى ٣،٥ ٪ ، وفي سويسرا من ١٣ الى ٤ بالمائة ، وفي المانيا من ١٤ الى ٩ بالمائة ، وفي
فرنسا من ٢ الى ١ بالمائة . والمعدل الاجمالي للتناسل الذي كان بين ١٩١١-١٩١٤ ، في جميع
بلدان اوروبا الشمالية والغربية ١،٤ بالمائة هبط الى ٠،٩ بالمائة عام ١٩٣٣ . والحركة السكانية

لا تحافظ على معدلها أو أنها لا ترتفع قليلاً إلا عن طريق انخفاض معدل الوفيات الذي هبط بين ١٩٢٥ - ١٩٣٥ ، من ١٧٤ في الألف ، إلى ١٥٧ في الألف في فرنسا ، ومن ١١٩ إلى ١١٨ في الألف في ألمانيا ، ومن ١٧١ إلى ١١٧ في الألف في انكلترا . والفرق بين المواليد والوفيات أصبح ٢٣٣,٠٠٠ في ألمانيا ، عام ١٩٣٣ و ١٢٢,٠٠٠ في انكلترا ، عام ١٩٣٥ . أما في فرنسا ، فتسجل السنة نفسها عجزاً بلغ ١٨٥,٠٠٠ . ويمكن أن نلاحظ في جميع بلدان أوروبا الشمالية والغربية التي تأثرت أكثر بالأزمة ، منطقة عمر واسعة ، حيث تعجز حركة المواليد عن تجديد السكان باستثناء البلاد الراحية . وهذا المعريبرز على أنه في المدن الكبيرة (جنيف ، فيينا ، مونيخ ، فرانكفورت على الماين - ميمبورغ - برلين ، الخ) حيث معدل الانجاب هبط إلى ٥ بالمائة .

وفي الولايات المتحدة ، جاءت الأزمة بالنتائج ذاتها في الحركة السكانية . فالسكان الذين ازداد عددهم ١٧ مليون نسمة بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠ لم يزد عددهم سوى ٨,٨٩٤,٠٠٠ بين ١٩٣٠ - ١٩٤٠ . فمعدل النمو هبط ، والحالة هذه من ١٦,١٪ إلى ٧,٢٪ وهو أدنى رقم سجله النمو السكاني في البلاد منذ عام ١٨٨٠ . ولعل سبب ذلك يعود لتقييد حركة الهجرة إلى البلاد لتقييداً شديداً ، كما أن عدد الذين هادروا البلاد ، زاد ٤٠٠,٠٠٠ فالزيادة ليست ، والحالة هذه ، سوى حيلة فائض المواليد على الوفيات لا غير .

حتى في هذه البلدان المعروفة بنمو السكان وتكاثرهم السريع ، فقد أصيبت الحركة الديموغرافية بالهبوط . ففي بولونيا حيث كان معدل الزيادة يتراوح بين ١٣ و ٢٠ بالألف وفقاً للولايات ، بين ١٩٢٦ - ١٩٣٠ ، إذ بهذا المعدل هبط من ١٤ - ١٠ في الألف بين ١٩٣٣ - ١٩٣٨ . ونمو السكان في اليابان ، بلغ القنوة ، عام ١٩٢٠ ، إذ سجلت الزيادة ٣٦,٢ بالألف . فقد هبطت هذه النسبة إلى ٣٠,٨ بالألف عام ١٩٣٨ .

رد الناس في البلدان الليبرالية ظاهرة البطالة إلى « ترايد عدد السكان »
نحو تشجيع الانجاب
بحيث بدا لهم أن الحد الأدنى من الأولاد هو خير دواء لتفادي هذا
الداء الوخيم . ولذا رأينا مؤتمر الكنيسة الانكليكانية المعقود في لمبث ، عام ١٩٣٠ يوصي بتحديد النسل . أما الحكومات الدكتاتورية ، التي تهتم كثيراً بالوضع الذي يسببه نقصان النسل في مقدرة البلاد الحربية ، فقد راحت تبذل جهداً طائلاً لعكس الأوضاع ولتأمين زيادة الانجاب والمواليد في البلاد . فمثلاً عام ١٩٢٧ ، راح موسوليني يدشن « معركة المواليد » . فقد زين للناس أن نفوذ إيطاليا وعظمتها في العالم إنما يقومان ، قبل كل شيء ، على نسبة عدد سكانها ، وراح يتخذ بعض الإجراءات والتدابير التي تساعد على نمو السكان وتكاثر الانسال والولدان بين الأسر الإيطالية : كتخفيض الضرائب ، والتسليف بقصد الزواج ، والمخصصات للعائلات الكبيرة ، وتفضيلها على غيرها في التوظيف والسكن ، وتوزيع الأوسمة ، وتخفيض الرسوم على التركات وغير ذلك . وهكذا ارتفع عدد السكان في إيطاليا من ٤١,٢٠٠,٠٠٠ عام ١٩٣٠ ،

الى ٥٠٠,٠٠٠ و ٤٤,٠٠٠ في عام ١٩٤١ ، وهي زيادة جاءت اكبر في ايطاليا الجنوبية ، المعروفة بتأخرها وبؤسها الاجتماعي ، منها في ايطاليا الشمالية الشديدة التصنيع والعديدة المدن . ومنذ ان استولى النازيون على الحكم في المانيا ، اتخذوا على شاكلة ايطاليا والفاشية فيها ، تدابير واجراءات للحد من « الانتحار القومي » ، وللمحد من هبوط حركة المواليد في « هذا الشعب الذي لا قتيان ولا احداث عنده » . وهكذا ارتفع معدل المواليد من ١٤٧ في الالف ، عام ١٩٣٣ الى ٢٠٤ في الالف عام ١٩٣٩ .

استمرت الحركة في المدن وان بدت عليها نزعة ملوثة الى التباطؤ
تباطؤ مركزية المدن والتهمل . فقد حدث في السنوات الاولى من الازمة ، وفي الولايات المتحدة الاميركية واليابان ، على الاخص ، حركة ارتداد بين السكان من المدن الى الريف . واخذ العاملون عن العمل يغادرون المدن ليسكنوا مع عائلاتهم وأسرهم في الريف ، واخذ البعض في انكلترا ، اتر استمرار بعض الصناعات التقليدية في قدهورها يتزحون مع اسرهم من هذه « المناطق الموبوءة » ، بالبطالة في الشمال ومقاطعة بلاد غال ، باتجاه لندن والمنطقة الوسطى حيث تنشط الصناعات الجديدة . وصدر عام ١٩٣٤ في انكلترا قانون بتشجيع تيار الهجرة والنزوح بين العاطلين . ومع ذلك ، فلندن الكبرى التي زادت ٢٧ بالمئة بين ١٩٢١ - ١٩٣١ ، لم يزد معدل نموها سوى ١٩ بالمئة خلال السنوات العشر التالية .

وحركة النزوح والانتقال في داخل الولايات المتحدة تميزت بهجرة الزوج من الولايات الجنوبية نحو الولايات الشمالية ، كما راح السكان العاملون في المرافق الزراعية يتزحون من الوسط نحو الغرب تقادياً للقط الذي يتعرضون له بعد جذب موسم ١٩٣٤ الذي تضرسوا به . والاحصاء الذي جرى عام ١٩٤٠ ، اوضح لأول مرة كيف ان معدل نمو السكان في المدن والريف جاء بنسبة واحدة اي في حدود ٧ بالمئة بالمقارنة مع السنوات العشر السابقة حيث كان نمو السكان بمعدل ٢٧,٣ بالمئة في المدن ، و ٤,٤ بالمئة في الريف . ومدن الجنوب والغرب هي التي سجلت اعلى نسبة من النمو ، بينما المدن الواقعة الى الشرق بقيت على وضعها او سجل بعضها هبوطاً طفيفاً (فيلادلفيا ٠,٨ بالمئة وكليفلاند ٠,٢ بالمئة) .

فقد استمرت حركة النزوح من الريف الى المدن بالرغم من التدابير والاجراءات التي اتخذتها السلطات المسؤولة للحد منها او للحؤول دونها . وهذا التأكيد لا يصح اطلاقه على الجزر البريطانية فحسب حيث لم يعد سكان الريف يمثلون سوى ٢٠ بالمئة من مجموع السكان ، عام ١٩٣٠ ، بل ايضاً على المانيا وايطاليا . فسكان الريف كانوا يؤلفون ٣٥ بالمئة من مجموع سكان المانيا عام ١٩٢٥ ، فاذا بهذه النسبة تهبط الى ٢٢,٨ بالمئة عام ١٩٣٣ ، والى ٣٠,١ بالمئة عام ١٩٣٩ ، بالرغم من التشريع الذي هدف الى تشجيع الملكية الصغيرة موطداً بذلك العلاقة بين الارض والانسان . فقد انخفض عدد العاملين في الزراعة ، بين ١٩٢٣ - ١٩٣٩ الى ١٠ بالمئة وجاء الهبوط في ايطاليا بمعدل ١٠ بالمئة لاسيما بين العمال المياومين وصغار الملاكين ، مع ان الهجرة « حدة منها او منعت تماماً » ، من جراء الاجراءات التقليدية التي اتخذتها البلدان التي يتجه

اليها تيار الهجرة او من قبل التشريع الفاشي .

فالحركة لا تقتصر بالطبع على أوروبا . فالبرازيل تشهد تطوراً كبيراً في مدنها الرئيسية كالريو وساو باولو (٦٠ بالمائة) وبلو هوريزنته . والهند شهدت ارتفاعاً كبيراً في سكان مدنها الكبرى . فقد ارتفع عدد سكان هذه المدن من ٤٦ مليوناً الى ٦٢,٣٠٠,٠٠٠ في عام ١٩٤١ كما ارتفع عدد المدن التي يزيد عدد سكان الواحدة منها على ٢٠ ألفاً من ٣٧٣ الى ٤٧٤ مدينة ، كما ارتفع عدد المدن التي تجاوز عدد سكان الواحدة منها الـ ١٠٠,٠٠٠ من ٣٦ مدينة الى ٥٧ . وشهدت المدن الكبيرة تطوراً ملحوظاً في امتداد رقعتها السكانية يتراوح بين ٢٠ - ٨٠ بالمائة . فقد تضاعف عدد سكان كوابور خلال عشر سنوات (من ٢٤٣,٠٠٠ - ٤٨٧,٠٠٠ . واحد آباد زادت ٩١ بالمائة وكلكتو ٧٩ بالمائة ، ودكا ٥٣ بالمائة ، ودلهي ٥٠ بالمائة وكراتشي ٤٥ بالمائة وهلم جرا) . وفي اليابان كان ٤٣ بالمائة من سكان البلاد يقطنون مدناً يزيد عدد سكان الواحدة منها على ١٠٠,٠٠٠ نسمة ، فارتفع هذا العدد ، عام ١٩٤٠ الى ٥٠ بالمائة ، بينما مبط عدد سكان الريف من ٥٤ بالمائة ، عام ١٩٢٠ الى ٤٥ بالمائة عام ١٩٤٠ .

قد تتمثل اخطر نتائج الازمة على الأخص في توقف الهجرة بعد ان اخذت
الهجرات حركتها تتباطأ منذ العقد السابق . فقد اقتصر تيار الهجرة ، بين ١٩٢٩ - ١٩٣٩ ، على بضع مئات الألوف من المهاجرين . وما هو ابلغ من ذلك ، ان عدد النازحين في بعض البلدان يزيد عدد الداخلين اليها ، كالولايات المتحدة مثلاً حيث جاءت نسبة النازحين ، بين ١٩٣٢ - ١٩٣٥ ، تشيل كثيراً على نسبة القادمين اليها . وخلال السنوات العشر الأخيرة ، لم يبلغ عدد القادمين اليها ٣٠ بالمائة من الحصص المحددة رسمياً الا في سنة ١٩٣٩ ، اذ بلغت فيها نسبة القادمين ٤٠ بالمائة من هذه الحصص . وعلة ذلك انه يُطلب من كل طالب هجرة عام ١٩٣١ ان يبرز شهادة تثبت قدرته المالية على العيش فيها دونما عمل ، وهو شرط يرحب بهجرة الاغنياء اليها او قدوم من يستطيعون التمويل على اصدقاء لهم فيها ، وهو قانون اوصد ابواب اغني البلدان مورداً واقواها في العالم ، في وجه المعرضين لطغيان النازية واستهدفوا لبطشها . وفي كندا ألغيت التشريعات المشربة بالحرية ، وفُرضت عام ١٩٣١ ، قيود قاسية حتى على الرعايا البريطانيين ، فالزارعون وحدهم ، باستثناء البريطانيين ، يقبلون دونما شرط . وهكذا ، فمعدل المهاجرين الذين كانوا يدخلون البلاد ، بين ١٩٢٠ - ١٩٣٠ ، البالغ ١٢٢,٠٠٠ في السنة مبط الى ٢٧,٠٠٠ عام ١٩٣١ ، والى ١١,٠٠٠ عام ١٩٣٥ ، ليرتفع قليلاً الى ١٧,٠٠٠ عام ١٩٣٨ . وسارت على هذا النهج كل من الأرجنتين والاوروغواي ، واتخذت فيها اجراءات مشابهة . وحاولت البرازيل ، منذ عام ١٩٣٤ ، ان تقف في وجه المهاجرين القادمين من جمهوريات اميركا الوسطى واميركا الشرقية ، واقتصر الدخول اليها على المزارعين دون سواهم . ومجمل القول ، ان المعدل السنوي للمهاجرين في أوروبا بين ١٩٣٥ - ١٩٣٩ هو ادنى من ٥٠,٠٠٠ ، الا ان هذا المعدل عاد وارتفع عام ١٩٣٩ الى ١١٠,٠٠٠ ، يقابله ١,٥٢٧,٠٠٠ عام ١٩١٨ . وفلسطين

وحدها فتحت ابوابها على مصراعها لتبار قوي موصول من مهاجري اليهود المضطهدين في المانيا . فقد دخلها ٩١,٠٠٠ مهاجر يهودي بين ١٩٣٠ - ١٩٣٤ ، و ٦١,٠٠٠ عام ١٩٣٥ ، بحيث بلغ عدد اليهود فيها ، عام ١٩٤٠ ، الى ٤٧٥,٠٠٠ ، بينما لم يكن عددهم فيها عام ١٩٣٠ سوى ١٦٧,٠٠٠ ، وهو اقصى ما قدرت هذه البلاد استيعابه منهم في تلك الفترة . وبقيت فرنسا الدولة الرئيسية في اوروبا التي تستقبل وفود المهاجرين الا انها وضعت في النهاية حدا لهذا التيار . فقد استقبلت عام ١٩٣٠ ، اكثر من ٢٢٢,٠٠٠ ، كما انها سدت ابوابها في وجه البولونيين .

وقد تأثر بهذه التدابير الزاجرة والاجراءات التقيدية على الأخص ، تلك البلدان التي كانت مصيلاً لا ينضب للهجرة كبولونيا وايطاليا اللتين الفتا اقوى مراكز الاغتراب في اوروبا . فقد هبط في الاولى معدل النازحين من ١٩٣,٠٠٠ بين ١٩٢٦ - ١٩٣٠ ، الى ٤٦,٠٠٠ ، بين ١٩٣١ - ١٩٣٥ ، ثم عاد فارتفع الى ١٢٩,٠٠٠ عام ١٩٣٨ . اما ايطاليا التي تزح منها ٨٧٣,٠٠٠ مهاجر عام ١٩١٣ ، و ٢٠١,٠٠٠ عام ١٩٢١ ، فلم يبارحها ، في الفترة الواقعة بين ١٩٢١ - ١٩٣٠ ، سوى ٥٢٩,٠٠٠ ، وهو عدد هبط الى ١١٨,٠٠٠ بين ١٩٣٨ - ١٩٤٠ ، نتيجة للاجراءات التي اتخذتها الحكومة منذ عام ١٩٢٨ للاحتفاظ بـ سكان البلاد او بالاحرى استعداداً لفتح افريقيا الشرقية .

ومن نتائج الازمة في القطاع الديموغرافي ومن عقابيلها المؤسفة ، طرد اليهود من الرايخ الثالث . فقد كان في المانيا ، عام ١٩٣٣ ، نحو ٥٠٠,٠٠٠ يهودي ، بينهم ١٠٠,٠٠٠ من يهود اوروبا الشرقية . فالاجراءات الرسمية القاسية التي تعرضوا لها منذ ربيع عام ١٩٣٣ ، ونفست عليهم الحياة ، والعنف الذي ذهبوا فريسة له ، حملهم على الهرب الا ان تصفية املاكهم قوبلت بصعوبات وتعقيدات شتى لم يبق لهم بعدها سوى ١٠٪ من ثرواتهم . فمن ١٩٣٣ الى ١٩٣٩ ، استطاع ٢٢٦,٠٠٠ تقريباً من اليهود مغادرة الرايخ . فاذا ما اضفنا الى هذا العدد « غير الاربين » والمهاجرين السياسيين لبلغ عدد الذين تزحوا عن البلاد ٤٠٠,٠٠٠ تقريباً توجه معظمهم الى فلسطين ، كما توجه ٢٧٪ منهم الى الولايات المتحدة الاميركية ، و ١٧٪ الى بلدان اميركا الجنوبية ، و ١١٪ الى فرنسا .

وفي اسبانيا حيث حطمت الازمة الحياة الاقتصادية والسياسية في البلاد ، فقد احدثت الحرب الاهلية فيها تيارات قوية للتزوج عن البلاد . فقد كان لتقدم القوات المنربية ولقص المدن الكبرى في المناطق التابعة للجمهورية ان حمل اكثر من مليونين من السكان كانوا استقروا عام ١٩٣٨ ، في المنطقة الواقعة تحت سيطرة الجمهوريين ، ثم اضطروهم زحف الكتائب الاسبانية التابعة للجنرال فرنكو ، لهجرات جديدة . وعندما تم عام ١٩٣٩ فتح مقاطعة كتلونيا ، دخل اكثر من ٤٥٠,٠٠٠ اسباني ، بينهم ٢٢٠,٠٠٠ من وحدات الجيش الجمهوري الى فرنسا حيث استقر ٢٠٠,٠٠٠ منهم نهائياً ، وغادر ١٥ ألفاً منهم الى اميركا اللاتينية . ويقدر العارفون ان

اسبانيا خسرت عام ١٩٣٩ اكثر من ٧٠٠,٠٠٠ بين قتيل ومهاجر .

ان اهمية القضايا الديموغرافية ، التي اثيرت منذ الحرب العالمية الثانية ، والتي زادت من الازمة الاقتصادية تعقيداً وتشابكاً ، لا يصح الانتقاص من اهميتها . فسياسة تعقيد الهجرة التي سارت عليها الولايات المتحدة الاميركية وحدثت حذوها فيما بعد ، الدول الاخرى ، اوجدت في اوروبا وضماً ازداد تعقيداً يوماً بعد يوم ، كما حالت الدكتاتورية ، لدى هذا الفريق ، والحماية القاسية لدى الفريق الآخر ، دون تبادل المحاصيل كما حالت دون تبادل الناس .

٢ - تأثير الازمة في البنيان الاجتماعي

اثارت الازمة في كل البلدان ، انكفاء في الدخل القومي كما احدثت فيها حركة توزيع من جراء التغييرات العميقة التي اوقعتها في البنيان الاجتماعي . فقد وسعت ، على الاجمال ، من نطاق الفروق الاجتماعية ، كما عملت في تسييم العلاقات بين هذه الطبقات وزادتها خصومة ومنافسة .

بين طبقات عليا وطبقات دنيا
ادى هبوط الاسعار الى زيادة القوة الشرائية للعملة ، كما ادى الى إعادة تقييم الديون والحقوق المكتسبة والاملاك العقارية .
فقد عادت بالنتيجة بفائدة على اصحاب الدخل وعلى الموظفين (في حال عدم اخضاع مرتباتهم للتخفيض) ، وعلى اصحاب الاملاك . فكل هؤلاء الذين استطاعوا الاحتفاظ بمواديهم ، افادوا كثيراً من كلا المبوط كما انهم حققوا بعض الوفرة . فقد حصل ، اقله في مطلع الازمة زيادة في الوفرة المتأخر ، إلا ان المتأخرين الصغار منهم والمتوسطين على السواء ، ما لبثوا ان استهلكوا بسرعة مدخراتهم ، حتى اذا ما كادت تتحسن الاسعار وترتفع انقلب وضعهم رأساً على عقب وذابت ثروتهم .

أما اصحاب رؤوس الاموال الضخمة ، فسقط الاسهم في البورصة ونقصان الاحتياطي لدى الشركات ، والتضييقات التي تعرضت لها مشروعات الاستثمارات او توقفها الموقت فقد كبدتهم كل ذلك خسائر باهظة ولو لفترة قصيرة . ومنذ عام ١٩٣٣ بالذات ، ومع عودة الاشغال واختفاء عدد كبير من الاستثمارات الصغيرة ، طلعت على الشركات الكبرى ، في معظم الحالات فرصة لتحسين اوضاعها . فقد اتاحت الازمة بكلكتها على صدر الطبقات الصغرى والوسطى اكثر مما اتاحت على الطبقة البورجوازية العليا . جاء تأثير الازمة على الطبقة المتوسطة متقلباً ، الا انها انتقصت كثيراً من وضع اصحابها على الاجمال وعملت على افقارهم . فرجال الصناعة ، الصغار منهم والمتوسطون واصحاب المهن الراحون تحت الدين او يعملون باجهزة واعتدة قديمة العهد ، وقد قست عليهم الحياة ، هم الذين استهدفوا اكثر من سواهم للاختناق وضيق التنفس من جراء التقييدات الرسمية القاسية ، ومزاحمة شركات الاستثمار الكبرى المتكئة . ففي

إيطاليا ، مثل نرى ان معظم الشركات الـ ٥٠٠٠ التي زالت من الوجود انما كانت شركات تشغل
الواحدة اقل من ١٠ عمال. وعلى هذا قس ايضاً المانيا وبريطانيا العظمى. وقد تحول وضع شطر
كبير منهم ، فامسى بعضهم منتجين مستقلين والبعض الآخر من اصحاب الوظائف الكبيرة أو من
متوسطيهم ، ومن تبقى ، عاش عيشاً نكدأ قاسياً . فاصحاب المهن وصغار التجار راحوا
يبحثون لهم عن وظائف في الادارة او يتحولون الى وكلاء متجولين .

ومعظم اصحاب المهن الحرة كالمحاميين والاطباء والصحفيين ، يعيشون في قلق مستمر . فهم
يتزاحمون على زبن فقراء قمد بهم الدهر ، يحاولون التخفيف من حدة المنافسة بالحد من وصول
اعضاء جدد للمهنة . ففي إيطاليا ، لم يُقبل في سلك المحاماة اكثر من ٢٠٠ من خريجي حملة
شهادة الحقوق . وبما لا شك فيه قط ان هذا الوضع جعل فريقاً من صغار التجار ومن اصحاب
الحرف الصغيرة ومن رجال الفكر اكثر حساسية للدعابة المناهضة للسامية التي نفخ في ريجها
ابواق قوية في كل من اوروبا الوسطى واوروبا الشرقية .

والعاملون في القطاع الزراعي تأثروا اكثر من غيرهم من فروق اسعار
بين المزارعين والمال
المواد الصناعية والمحاصيل الزراعية ، بعد ان راحوا فريسة هبوط
الاسعار فقصمت من دخلهم الصافي ، بينما النفقات التي يستهدفون لها (شؤون التغذية ،
والضرائب والديون المصحوبة بالرهن) لم يكن في استطاعتهم عصرها او ضبطها . فحسباً نعموا
بحماية جمركية كافية ، فقد وجدوا انفسهم يتمتعون بشيء من الضمان نوعاً ما . اما في البلدان
الزراعية الطابع ، فقد اصيب المزارعون فيها في الصميم ، بعد ان اضطروا للتقلييل من شراء
الملابس والبرول كما امتنعوا عن شراء اعتدة واجهزة ميكانيكية جديدة . والفلاح المسكين الذي
لا يستطيع تأمين تنفيق محصوله الا في السوق الداخلية ، فقد كان عرضة للشكوى والتذمر
اكثر من سواء ، اذ ان الملاك الكبير كان يقبض رسم مكافأة تشجيعية من قبل الدولة ، على كل
ما يصدره .

اما الطبقة العمالية ، فقد رأت نفسها ، هي الأخرى ، عرضة ليس للحرمان من الأمور
المادية فحسب ، بل استهدفت ايضاً للهوان والهبوط الاجتماعي. فقد اصابها الازمة مادياً ولاسيما
سياسياً . فعطمت ما كان لها من وحدة متماسكة وذلك بوقوف المستمرين في العمل ضد
الذين لا يجدون لهم عملاً . فقد خلقت طبقة دنيا في صميم البروليتاريا ، هي طبقة العاطلين عن
العمل ، وعطلت ضمن الطبقة العمالية ، الحركة القديمة التي كانت ترمي معها للمساواة بين الجميع .
وبسرعة كلية حولت الازمة « توزيع العمل الى توزيع البؤس والشقاء » .

وبعد ان اصابها هبوط الاجور في الصميم ، وبعد ان رأت نفسها متقسمة على ذاتها وروعته ،
وحطمتها البطالة ، لم يعد في مقدور هذه الطبقة اجبار ارباب العمل على تقديم تنازلات والقبول
بتقديم ترضيات لها . ان ما آلت اليه المنظمات العمالية من ضعف ، في الولايات المتحدة الى عهد
الخطوة الجديدة ، والقوة التي تمتع بها ارباب العمل في فرنسا ممثلة بهذه الاتفاقات الجماعية التي تم

الوصول اليها ، قبيل الازمة ، والتي لم يستفد منها سوى ، بالمائة من العمال ، ووجود جيش من العاطلين الاحتياطيين لدى ارباب الصناعة ولدى الفائض من سكان الريف ، والقضاء كل تشكيلات عمالية في ألمانيا وفي ايطاليا وفي اليابان ، كل هذه الاعتبارات والموامل ، جعلت ارباب العمل ، يملون شروطهم ويفرضونها قسراً على العمال .

اما العمال المنقطعون كلياً عن العمل ، فقد قطعت لهم مساعدات محسوسة في انكلترا . ثم في الولايات المتحدة الاميركية . وقدمت لهم الاستثمارات الكبرى ، في ألمانيا ، في عداد الاجراءات التي اتخذتها في سيلهم ، اجوراً متدنية . اما في فرنسا ، فعالتهم فيها لم يطرأ عليها اي تحسن يذكر ، الا بعد عام ١٩٣٦ ، وبقي وضمهم ، في كل مكان ، يترجع بين وضع متقلقل سريع المطب ، ووضع يائس بائس .

فكيف يستطيعون الى العيش سبيلا في هذه الفترة التي بلغ فيها الشقاء الذروة في العنف؟ لاسيما في هذه البلدان التي لا اثر فيها لتنظيم يذكر للاسفاف ، في بودابست مثلاً ، حيث نجد ، في سنة ١٩٣٢ ، نحواً من ١٨٥,٠٠٠ عامل من اصل مليون (اي ١٨ بالمائة) يتلقون بعض المون المالي ، وفي فرصاً حيث ٨ بالمائة من العمال يتساولون بعض المساعدات من الاسفاف العام . وبواسطة اشغال عابرة يقوم بها العاطل عن العمل او زوجته (كالاشراف المنزلية والفيل) وتربية الاطفال والتجارة الصغيرة بدون ترخيص في الاسواق ، والخدمات الصغيرة ، وبيع الملابس المتبقية والاثاث ، او تاجير زاوية في غرفة او أسرة وبعض الديون والصدقات . وكثيراً ما لم تنقلب بعض الامر على خطر الفناء والابادة الا بفضل تضافر اعضائها ، يعولهم الشخص الذي يجد لهم عملاً او بعض افراد الاسرة الذين بقوا في الريف . فالحياة المشتركة في الاسرة هي وحدها التي عرفت ان تحقق بعض الارباح الضئيلة التي يوفرها الجميع ، وهي التي انقذت الاسرة من فناء محتوم . كذلك يجب ان نأخذ بعين الاعتبار هنا مهنة الاستعطاء وتعاطي البغاء ، كما يجب ان نأخذ مورداً آخر ، يؤمنه العمل الاسود ، اذ كان الوف من العمال العاطلين ، على استعداد ليصنعوا اي شيء لقاء أجر زهيد ما . اما الذين لا طاقة لهم على العيش في جو من البؤس والشقاء ، فقد صرموا حبل حياتهم بالانتحار تخلصاً من البؤس الذي يتسكنون فيه . فقد بلغ عدد الذين انتحروا في متفاريما ، بين العاطلين عن العمل ، عام ١٩٣٣ ، ثلاثة اضعاف عددهم عام ١٩٢٩ ، اي ٧٥٠ منتحراً مقابل ٢٤٠ .

٣ - الحركات والاحزاب العمالية

بمشت الازمة الميل الى الثورة كما شجعت الاحقاد بين الطبقات .
الحركة العمالية خلال الازمة
فقد تباين الرها بين المنظمات العمالية : فادى الهبوط الاقتصادي ، في بادىء الامر الى تخفيض محسوس بين اعضاء النقابات ، كما حد من نشاطها وحلت المنظمات

القائمة في البلدان التي لم تقع تحت نظام دكتاتوري على ان تتطور باستمرار . والبلدان التي تضرست بالاكثر بهذه الازمة ، سجلت الحركة النقابية فيها تنهراً كبيراً . فقد جاء انهيارها ، في المانيا ، مبالغاً وصادعاً ، اذ فقدت النقابات الحرة اكثر من ٨٠٠,٠٠٠ من اعضائها المنتسبين ، اي ١٦ بالمائة من مجموع اعضائها المسجلين ، في عام ١٩٣٠ و ١٩٣١ ، كما عادت فقدت في اواخر سنة ١٩٣٢ ، اكثر من ٥٠٠,٠٠٠ ، ومن بين ٣,٦٠٠,٠٠٠ عضو الباقين ، نرى ٤٤ بالمائة منهم في عطلة مستمرة ، بينما ١,٢٠٠,٠٠٠ منهم يعملون بانتظام . وهكذا نرى ان قواها للنشيطه هبطت الى ربع ما كانت عليه عام ١٩٢٩ . والوضع بين النقابات الكاثوليكية لم يختلف كثيراً . وهكذا نرى ان المنظمات العمالية في الرايخ قد سحقتها الازمة قبل ان يسحقها النظام النازي الجديد . وكان من عنف الازمة وضراوتها في النمسا ان خفضت عدد الاعضاء المنتسبين الى النقابات نحواً من ٣٠ بالمائة بما كان لها من اعضاء بين ١٩٢٩ - ١٩٣٢ ، وخسرت النقابات في انكلترا خلال هذه الفترة ١٦,٣ بالمائة من مجموع اعضائها . وعلى هذا قس ايضاً : كندا والهند واستراليا ونيوزيلاندا . فقد تطورت الامور فيها على هذا النحو .

وعلى عكس ذلك فقد تطور عدد العمال المنتسبين الى النقابات العمالية في هذه البلدان التي لم تتجاوز فيها البطالة حداً معقولاً (سويسرا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا) او تلك البلدان التي عرفت فيها النقابات العمالية ان تحافظ على ما تم لها من شأن ونفوذ ، وبقيت الحلقة الموصلة بين الحكومات والعمال عن العمل بفضل مساهمتها في ادارة ضمان البطالة وتأمين استمرارها ، وهذا هو بالذات وضع البلدان السكندنافية وبلجيكا والبلاد الواطية . وتطورت الحركة النقابية في فرنسا ، عن طريق الذي خضع له بالفعل ، الفريق الذي جمع المستخدمين والموظفين ، اي هذه المهن التي بقيت على الغالب بمعزل عن البطالة .

وفي المانيا كما في ايطاليا حيث الطبقة العمالية حرمت من نقاباتها وصار دمجها في جبهة العمل وفي الحركة المهنية ، رأت نفسها مضطرة بعد ان حرمت من كل وسيلة للتعبير عن مشاعرها ، للتسليم والخضوع مرغمة لما رسم لها .

وكذلك قل من اسبانيا . فالاتحاد العام للعمال الاشتراكيين فيها الذي عرف ازدهاراً كبيراً ، والنقابة المعروفة بـ N.C.T. الفوضوية الاتجاه والنزعة 'قضي' عليهما تماماً من قبل الثورة العسكرية التي قام بها فرنكو بمحاولات اصلاح الزراعي والاصلاحات الاجتماعية التي قامت بها حكومة الجمهورية ، جرت تصفيتهما دون رحمة .

منذ مطلع عام ١٩٣٣ ، انخفض في الولايات المتحدة الاميركية ، عدد اعضاء اتحاد العمال الى مليوني عضو ، بعد ان جاءت الخطة الجديدة تمهد الطريق للطبقة العمالية لتنظيم ذاتها بشكل نهائي . فقد تحرر العمال من وجوب انضمامهم الى الاتحادات الشركات ، وهي نقابات قامت ضمن عمال المشروعات الاستثمارية الخاضعة لارباب العمل ، فقد ترك لهم الخيار بالانضمام الى النقابات التي يرغبون فيها ، ولذا

اقبلوا زرافات وروحانا على تسجيل انفسهم في الاتحاد العمالي القديم المعروف باسم *AFL* الذي ارتفع عدد اعضائه الى ١,٥٠٠,٠٠٠ عضو . واخذت الاضرابات تكثر بكثرة ، اذ وقع ١٧٠٠ اضراب عام ١٩٣٣ ، حملت البلاد خسارة ١٧ مليون يوم عمل ، ووقع ٢٠٠٠ اضراب عام ١٩٣٥ كلفت البلاد ٢٥ مليون يوم عمل .

وجاء انتصار روزفلت ، عام ١٩٣٧ على المحكمة العليا تشجيعاً للحركة العمالية . فقد وقع ١٧٥٠ اعتصاماً عندما جرى تعيين الشكل الجديد للاضراب ، وهو الانقطاع عن العمل والعودة في المصنع مما ادى الى اضرعة ٢٨ مليون يوم عمل . وقعت هذه الاضرابات بشمل هذه الذنية المعروفة عن الطبع الاميركي المتسمة بالعنف ، والوحشية التي خلقتها « لجان المواطنين الاحرار » المعارضة للروح النقابية ، وقوى الحرس الخاص ومعطمو الاضرابات ، وحراس المصانع الخاصة بتشجيع من السلطات والشرطة بغض النظر عن تصرفات ارباب العمل ، والضغط الذي قام به الوسط الاجتماعي ورجال الدين (راجع في ذلك فيلم «شارلي شبلن : العصر الحديث ») . وتسبب الحرس الوطني في شيكاغو بقتل وجرح ما يقرب من مائة عامل ، عام ١٩٣٧ في اجتماع لهم عقده في الهواء الطلق .

واحدث تهافت اعضاء كثيرين على الانتماء الى النقابات القديمة ازمة بين العمال وادى بالتالي الى انشقاق اتحاد العمال الى شطرين عام ١٩٣٧ ، اذ قام في وجه اتحاد *AFL* الذي يضم العمال الفنيين من كل حرفة ، اتحاد آخر تآلف على الاخص من اللانظاميين في كل حرفة برئاسة جون ل. لويس ، رئيس نقابة المدنين ، تشكلت اللجنة العامة للتنظيم الصناعي (*CIO*) التي تؤلف الاتحادات مستقلة قامت ضمن العمال في صناعة المطاط والفولاذ والسيارات ، فاصبحت بعدد اعضائها اقوى شأناً من الاتحاد المعروف *AFL* ، مع ان لويس اعترض على الاضرابات بالعودة في المصانع وشجبت لجنة التنظيم الاجتماعي . وهذا الانقسام لم يوقف الحركة ، اذ ان الاتحادين المذكورين ، ضمما معاً ، عام ١٩٣٩ نحو ٨ ملايين عضو .

تم تأليف اتحاد النقابات العمالية خلال فترة السادس من شباط . فامام الخطر في فرنسا الذي واجهها معاً قام الاتحادان المعروفان بتنظيم الاضراب العام الذي اعلنوه في ١٢ شباط وبعد مداولات استمرت طيلة اذار ١٩٣٦ ، تم توحيدهما في اتحاد عام . والنجاح العظيم الذي حققته الجبهة الوطنية جاء فوق ما كان متوقعاً ، وبعث الآمال في صفوف العمال وفي نفوسهم ، لا سيما ولاول مرة تشكلت حكومة في فرنسا اشتراكية الطابع والنزعة . وقد بدا للجميع ان الفرصة جد مؤاتية لتحقيق الاصلاحات الجذرية التي تليق لهم لتحقيق مطالبهم . فبعد حقبة من الضغط والكبت استمرت عشر سنوات ، انفجر في البلاد هيجان عام تجاوز الأطر النقابية من خلال سلسلة الاضرابات التي تكرار وقوعها منذ اواخر ايار . فال فشل الذي آلت اليه الاضرابات التي أعلنت من قبل وفقاً للاسلوب المعروف حمل العمال على احتلال

المصانع ، وهي طريقة اعتمدها المضربون في ايطاليا عام ١٩٢١ ، انما دون ان يحاولوا الاستيلاء على الادارة الفعلية . فالاحتلال المصحوب باللاهف اسلوب من اماليب الضغط على ارباب العمل في اطار النظام الرأسمالي . وقد كان من نتائج هذه الحركة التي همت فرنسا ان احدثت تطوراً عظيماً في عدد المنسبين الى النقابات ، اذ ارتفع عددهم من مليون الى خمسة ملايين في الاتحاد المعروف بـ *C G T* اي الاتحاد العام للعمال ، عام ١٩٣٧ ، كما ان النقابة العمالية الاخرى المعروفة بـ *C F T C* التي لم تكن تعد سوى ١٥٠,٠٠٠ عضو ، عام ١٩٣٥ ، ارتفع عدد اعضائها ، عام ١٩٣٦ ، الى ٧٧٩,٠٠٠ عضو ، كما ان اعضاء نقابة الصناعات الكيماوية ارتفع عددهم من ٤,٠٠٠ الى ١٩٠,٠٠٠ ، ونقابة الرسامين والتقنيين ، من ٥,٠٠٠ الى ٧٩,٠٠٠ ، ونقابة المعدنين من ٥٠,٠٠٠ الى ٧٧٥,٠٠٠ . اما المهندسون والتقنيون الذين بقوا حتى الآن على هامش الحركة النقابية ، فقد راحوا يتكثرون بدورهم . ان الاقبال على عقد الاتفاقات الجماعية (٢٤ اتفاقاً عام ١٩٣٤ ، و ٢٥٣٦ اتفاقاً عام ١٩٣٦ ، وحوالي ٧٠٠٠ اتفاق عام ١٩٣٨) يدل بوضوح على وجود نقابات لها شأنها . فانفجار الاضرابات التي واجهت رغبة ارباب العمل بالتأثر بعد ان عادوا من الملح الذي استحوذ عليهم في شهر ايار ، وارتفاع تكاليف الحياة بحيث حرم العمال الفوائد والامتيازات التي نالوها ، وجود الحركة الاقتصادية ، وفشل محاولة « التوفيق » وعدم امتصاص البطالة في البلاد ، كل ذلك سبب التهافت على الانتهاء الى النقابات وارتفاع عدد اعضائها . وهناك عوامل اخرى اخذت تنسحب من عضوية النقابات بعد تحقيق الاهداف المباشرة كما أن الوحدة التي تمت بشق النفس تحطمت هي الاخرى . والموقف الذي ترتب وقوفه من الحرب الاهلية الاسبانية ومن هتلر وسياسته وضع وجهاً لوجه « للنقابيين الخالص » من فوضيين ودعاة سلام باي ثمن المعارضين لكل صمود في وجه الفاشية التي من شأنها ان تتسبب عن حدوث حرب ، مع انصار الصمود الشديد الذين اخذوا يطالبون بعقد اتفاق وطيد مع الاتحاد السوفياتي . وهكذا اخذت بالدوران على درجات مختلفة ، التشكيلات النقابية . فقد انسحبت من الاتحاد العمالي *C G T* خمسة ملايين عضو عام ١٩٣٧ ، و ٢,٨٥٤,٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، وهزيمة مونيخ اتاحت الفرصة امام ارباب المصالح المالية الكبرى لتعطيم الحركة العمالية ، بعد ان ردوا الضعف الذي تلصق فيه البلاد الى تخفيض ساعات العمل في اليوم . والمرسوم الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٣٨ والذي يشار اليه في كل التشريعات العمالية ولا سيما قانون الاربعين ساعة عمل في الاسبوع ، كان سبباً في الاضراب الذي اعلن في ٣٠ ت ٢ ، الا انه باء بالفشل التام في نتيجة الامر . وفي داخل الحركة العمالية ، تابع المناضلون معارضتهم بعد ان انشقوا بين انصار اتفاقات مونيخ وبين المعارضين لها . وقبيل الحرب بقليل ، هبط عدد الاعضاء المنتمين الى اتحاد *C G T* الى ما كان عليه عام ١٩٣٦ ، ومنذ ايلول ١٩٣٩ ، طرد الاتحاد من صفوفه ، اعضاء الحزب الشيوعي الذين دخلوا غمار العمل السري .

وقد تغير خلال السنوات العشر الاخيرة كثير من معالم الحركة العمالية ومظاهرها فبينما كانت ايطاليا الدولة الوحيدة التي تغلت عن النقابية الحرة منذ عام ١٩٢٩ ، فقد سار في اوجها منذ هذا التاريخ ، كل من المانيا والبرتغال ، واسبانيا وفرنسا واليابان ، وفي وجه الدول الدكتاتورية ، لم يعد الاتحاد النقابي الدولي الذي نقل مركزه عام ١٩٣١ من برلين الى باريس ، يتلقى طلبات انضمام الا من اوروبا الغربية واميركا الشمالية . فحيط عدد اعضائه الى ٥ مليوناً ، بينما كان عدد اعضائه عام ١٩٣٠ نحواً من ٢٢،٧٠٠،٠٠٠ ، ثم مبط الى ٩ ملايين عام ١٩٣٣ ، بعد القضاء على الروح النقابية الالمانية . والاتحاد مدين بهذا الرقم الى انضمام الاتحاد العمالي الاميركي والاتحاد العمالي في المكسيك .

كان من عنف الازمة وخلخلة التوازن الذي احدثته ، والفرق الشاسع منافسة الرأسمالية بين الانتاج الصناعي وبين ملايين العمال العاطلين عن العمل والعمال الذين لا تكفي اجورهم بأودم وأود اسرم ، وزيادة الانتاج الزراعي ، وهؤلاء الملايين من الجياع وملايين المزارعين الذين يتسكعون في البؤس ، ان جعل الناس يتشككون في شرعية وقانونية النظام الرأسمالي الذي اقتصر شجبه حتى الآن على شجبه نظري او فكري اقتصر على بيئة محدودة المحصرت ضمن خبراء في الاقتصاد ، ودعاة ثوريين ومجاهدين . وقد ارتفعت اصوات الاستنكار حتى في هذه الاوساط المعروفة بروحها المحافظة تشجب هذا الوضع وتستنكره ، معتمدة في ذلك على دوافع ادبية واخلاقية ، منها مثلاً القول بان الخسائر التي سببها الانهيار الاقتصادي لم يتضرر بها هؤلاء الذين كانوا بالفعل مسؤولين عن هذا الانهيار . اما الدعايات الفاشية ، فقد انطلقت من ابواق كثيرة في العديد من البلدان ، تشير احقاد الجماهير وتلهب حفيظتها ، وتحرض الطبقات الوسطى ، اجتذاباً لها واعتناقاً لقضاياها والمطالب التي طالما اعربت عنها . وقد هاجم موسوليني ، في مناسبات عدة « النظريات القديمة التي تقول بها الرأسمالية الليبرالية ، وبين ما هي عليه من عجز وخواء . وكتاب « كفاحي » لنتار يفيض بالوعيد والتهديد معلناً استعداده لالغاء كل المداخل والواردات التي لا تأتي عن الجهد الناصب ، كما هدد بتأميم المناجم والكهرباء ووسائل النقل والصناعات الحديدية الكبرى والمصارف كما توعد بتأميم كل المخازن الكبرى ، وتحضير مشترى الاراضي لكل من ليس على استعداد للعمل فيها . و « الكتائب » الاسبانية تعلن من جهتها عالياً رذلتها للرأسمالية ... لا يجوز قط ولا من المحتمل ان تعيش جماهير ضخمة من الناس في البؤس والشقاء بينما يفرق قلة من الناس في التمتع بالذادات . مما لا شك فيه ان مثل هذه التصاريح الداوية وهذه الوعود المصولة لم توضع قط موضع التنفيذ . ان حكاماً من موسوليني ونتار وقرانكو الذين وصلوا الى الحكم على اكتاف الرأسمالية ، اضطروا ان يمالئوا وان يصانموا . فهذه التصاريح تشهد عالياً على الرغبة بتحقيق مطالب الطبقات الوسطى وامانيها التي يخشى عليها من التحول الى البروليتاريا ، والى طبقة العاطلين عن العمل ، عن طريق برنامج غوغاني ، خامس الحسدود توجهه مناهضة

الرأسمالية فيه ضد الاجني وضد اليهود ولا يسبب ضرراً لأحد .

حتى في الولايات المتحدة الاميركية التي هزتها الضائقة العنيفة من اساسها ، اقله في السنوات الاولى منها ، انفجرت المؤلفات والمجلات صاحبة النظريات القديمة منها والمستجدة : كالجمهورية الجديدة ، والامة ، وجرائد اليسار واقصى اليسار التي تأخذ على نفسها الدفاع عن الحرية الفردية ، وعن اللاجئين السياسيين والاقليات ، وعن الحق النقابي وحق الاعتصاب ، الا انها ترفع صوتها عالياً بالنكير ضد الرأسمالية . والحظوة المتصاعدة التي صادقتها افكار انصار الاقتصاد الموجه بين افراد التعليم والاطراف الدينية والابسكوبالية والمتوديست ، والموقف الدفاعي ، الذي وقفه المناضلون عن النظام ، كل ذلك يوضح ، بأجلى صورة ، الازمة التي تعرضت لها الرأسمالية في هذه الحقبة بالذات .

ولأول مرة في التاريخ ، نرى الطبقات العمالية والريفية في اميركا تهب للوقوف صفاً واحداً في وجه النظام الاقتصادي المعمول به في البلاد . فالمركا لم تبق في المجال النظري او التجريدي . وردة الفعل التي قامت بها الطبقات الوسطى ضد الرأسمالية ، ظهرت على اشدها في الولايات الشمالية الغربية على الاخص التي اشتهرت في الماضي بمعارضتها وصمودها في وجه رجال المصارف ورجال الاعمال في الولايات الشرقية . وخلال هذه الضائقة المالية والازمة الاقتصادية التي اخذت بخناق البلاد ، راح اتحاد المزارعين وجمعية البطالة الزراعية يطالبون في نيسان ١٩٣٣ بتبني النظام النقدي ذي المملتين وبمطالبة القانون باعتراف مبدأ حق الزراعة بسمرا دنى يتعادل ونفقة الانتاج ، وتنظيم الاضرابات ، ورفض نقل محاصيلهم الى الاسواق . وتفتحت الازمة في سكندا عن ظهور حزب اشتراكي جديد هو اتحاد الكومنفوث الفيدرالي (C.C.F.) الذي تسلم مقاليد الحكم والادارة المحلية في ولاية ساسكتشوان ، ووضع له برنامجاً مستوحى من الروح الفابية والمسيحية لتأميم وسائل الانتاج ، كما ادى الى تأسيس الحزب المعروف بالحزب الاجتماعي للتسليف الذي سيطر بدوره على ولاية ألبرتا ، في عام ١٩٣٥ ، وعارض بعنف الحزبين التقليديين القائمين في هذا الدومنيون .

كان من نتائج اتهام الرأسمالية والظن عليها ، انتشار الروح
الاشتراكية والشيوعية . فقد ازداد الناس اعتقاداً وإيماناً ان
قضايا التنظيم والاشراف الدقيق الذي تتطلبه زيادة الانتاج ،
لا يمكن حلها دون اصلاح المجتمع اصلاحاً جذرياً يتناول من الاساس ، فقد كثر اهتمام الناس
في هذه الحقبة واشتد فضولهم للتعرف الى الايديولوجيا الاشتراكية والشيوعية على السواء ، كما
راحت الطبقات الشعبية لتعقلن واخذ جانب كبير من حملة الفكر يديرون ظهورهم لليبرالية
الاقتصادية ويتجهون بشيء من الارتياح نحو النظريات والحزاب المرتبطة بالماركسية والشيوعية
بسبب وثيق ، كل ذلك خوفاً من الفاشية والاعتدية ، وعلا بردة فعل يدرت منهم ضد الرأسمالية المسؤولة
الى حد بعيد عن البؤس الذي يسيطر اليوم على العالم والفوضى الاقتصادية التي يتسكع فيها العالم

نرب الأفكار الاشتراكية
والشيوعية وتغلغلها

اليوم . واخذت تظهر في جميع بلدان العالم طبعات جديدة وشروح وتعليقات وتفسيرات يصدرها اصحاب هذه النظريات ومفكروها ، ولا سيما لنظريات كارل ماركس والمجازولينين .

ان تجربة « الجبهات الشعبية » لقيت تشجيع المؤتمر السابع الذي عقده الكومنترن ، عام ١٩٣٥ واستحصانه في كل من فرنسا واسبانيا والشيلي والمكسيك كما طرقت للنجاح الذي حققته الاحزاب العمالية . ففي عام ١٩٤٠ ، دخل مجلس النواب في الشيلي ٤٠ نائباً شيوعياً (مقابل ٤ عام ١٩٣٠) ، و ١٧ في البرازيل ، و ١٢ في كوبا ، و ٦ في كوستاريكا . وبدأت عليها بوادر الانقسام على نفسها حول الاشخاص وتطور الفئات التروتسكية الصغيرة ، جرى انتخابهم من بين العمال ورجال الفكر وضباط الجيش امثال لويس كارلوس برستس ، رئيس الحزب الشيوعي في البرازيل الذي كان من قبل ضابطاً في الجيش وماريا تيني في البيرو .

جاءت انتخابات عام ١٩٣٦ في فرنسا تشهد عالياً على التطور العظيم الذي حققه الحزب الاشتراكي في تلك البلاد . فبينما لم ينل الحزب المذكور في انتخابات عام ١٩٣٢ سوى ١٠٠٠٠٠٠٠٠ صوت ، فقد نال في انتخابات ١٩٣٦ ، نحواً من ١٠٠٠٠٠٠٠٠ صوتاً ، اي بخسارة طفيفة ذهبت للحزب الاشتراكي الجديد ، وهي خسارة عوضها عندما وقع الانفصال بينه وبين الشيوعيين . اما الدول الصغيرة التي رست فيها اسباب النظام الديموقراطي واعرقت فقد جاءت الازمة فيها تشد من جانب الاشتراكية . فالحزب الاشتراكي يشترك بالحكم مع الراديكاليين في الدانمارك ، ويعود الى الحكم في السويد ، واستطاع الحزب ان يؤلف حكومة متجانسة في النرويج عام ١٩٣٥ ، وفي فنلندا حيث كان الحزب الاشتراكي اقوى الاحزاب طراً . وعلى الاجمال ، رأت الاحزاب الاشتراكية او العمالية ، حيث لا تزال بعد قائمة ، نفسها تنمو وتطور بانضمام اعضاء جدد اليها ، في الفترة الواقعة بين ١٩٢٩ - ١٩٣٩ . فقد تراوحت الزيادة في فرنسا ، بين ١١٩٠٠٠٠ و ٢٧٥٠٠٠٠ ، وفي النرويج من ٥٣٠٠٠٠ الى ٨٢٠٠٠٠ ، مع فرق بسيط مع عام ١٩٣٧ (٨٩٠٠٠) ، وفي السويد من ٢٣٥٠٠٠٠ الى ٤٨٧٠٠٠٠ . وقد بقي الحزب على وضعه في انكلترا وتقهقر في سويسرا من ٤٤٠٠٠٠ الى ٣٤٠٠٠٠ .

اما الاحزاب الشيوعية فقد حققت نجاحاً باهراً في فرنسا وفي المانيا . ففي فرنسا ، انتقل الحزب في انتخابات عام ١٩٣٦ ، بعد ان خرج من عزله ودخل الجبهة الشعبية من ٧٩٦٠٠٠٠ وهو عدد الاصوات التي نالها عام ١٩٣٢ ، الى ١٠٥٠٢٠٠٠٠ ، وبيع ٦٠ مقعداً . وفي المانيا حيث تسببت الازمة بمفارقة جديرة بالملاحظة تمثلت من جهة في سلبية الجماهير العمالية في المعامل كما يشهد على ذلك العدد الضئيل للاضرابات التي اعلنت بين ١٩٢٩ و ١٩٣١ ، وهي ١٣٠٤ اضرابات مختلفة استجاب لها ٦٣٧٠٠٠٠ عامل ، (بينما وقع في فرنسا ٣٦٠١ اضراب اشترك فيها ١٠٠٨٠٠٠٠ عامل) ، كما تمثلت من جهة اخرى براديكالية الجماهير وعقلنتها السياسية . وقد خسر الحزب الاشتراكي بين ١٩٣٠ - ١٩٣٢ نحواً من ١٠٣٨٨٠٠٠٠ صوت بينما

ربح الحزب الشيوعي في المدة نفسها ١٠٠٠، ٣٨٤ صوت ، وزاد عدد أعضائه في المجلس على مائة عضو .

تطور الاشتراكية ليس من ينكر التطور الذي خضعت له الأحزاب الاشتراكية . وجاء هذا التطور ينزع ، أكثر فأكثر ، نحو الإصلاح ، واخذت تباعد عن الماركسية بعد ان تبنت نداءات ثورية ، اخذاً بلعية الديمقراطية البرلمانية . فقد قُبِئُوا وعضدوا مشروعات اصلاحية لم تختلف كثيراً عن التصاميم التي جاءت بها الحطة الجديدة التي وضعها ف. د. روزفلت ، اي الاصلاحات المباشرة ضمن نطاق الرأسمالية . كل هذا جاء نتيجة حتمية لهذه التطورات التي خضعت لها الأحزاب من الداخل بمجرد انحياز العناصر الفتية الناشطة نحو الشيوعية ، كما جاء هذا نتيجة لدخول عناصر بورجوازية صغيرة الى صفوفها ، من موظفين ومستخدمين وعمال يعملون في الدوائر الادارية .

وجاء طلوع الفاشية والهيترية يقوي هذا التطور وينميه . ان رسوخ الدكتاتورية بمثل هذا اليسر ، انما جاء دليلاً على ما كانت عليه الطبقة العمالية المنقسمة على ذاتها والاشتراكية من ضعف ووهن ، وعجزها عن الوقوف بوجهها والصمود لها ، هذا ان لم تقف الى جانبها وتشد من أزرها عناصر عديدة من الطبقات الوسطى التي انطوت على العداء لها والصكره لمقيدتها . وقد راح العديد من الاشتراكيين يستنجون من الوضع القائم حالياً ، مع اقتناعهم ان الجماهير ظاهرة سابقة لأوانها ليس من الممكن لا بل من المستحيل حدوث تطور عنيف كامل في وقت قريب . لا بد قبل كل شيء من وضع حد لهذه الازمة الاقتصادية الخائفة ، اذ ان البؤس بعينه هو باعث اليأس والقنوط في النفوس ، وهو الذي يدفع بشطر كبير من الطبقة العمالية نحو الشيوعية ، كما يدفع بالشطر الآخر نحو الفاشية . ولذا راح عدد من فلاسفة الاشتراكية ومفكرها يحاولون اعادة النظر في الماركسية ، تكييفاً لها مع الاوضاع الاجتماعية الجديدة ، ومن بين هؤلاء المفكرين دي مان البلجيكي الذي راح في كتابه الموسوم : « ما وراء الماركسية » الذي صدر عام ١٩٢٧ ، يركز على نظرية تبتمد كثيراً عن الماركسية بعد ان طرح جانباً قولها بالمسادية التاريخية . فهو يرى ان لا قاسم مشترك في الطبقة العمالية ، اذ ان المسامل الاشتراكي ليس سوى « رأسمالي مكبوت كل همه ان يصبح بورجوازياً » . اما في المجال العملي فالهم النضال ضد الرأسمالية الطفيلية التي تعيش على الحكر ، مستقطبة كل الذين يخشون المصير الى صفوف البروليتاريا ، كالتجار ورجال الصناعة الذين لا يزالون يتمتعون ببعض الاستقلال ، وأصحاب المهن والمزارعين والموظفين . يجب قبل كل شيء الابتعاد قدر المستطاع ، عن أي اضطراب أو قلق من شأنه ان ينكا الجرح ويزيد طنبور الاقتصاد ضيقاً وصخباً ، وتقادي كل محاولة تأميم المملكية المقاربة ، والتمويل على العاطفة القومية التي هي حقيقة واقعية ، ودعم سلطة الدولة في وجه كل من يحاول الانتقاص منها . ولتحقيق مثل هذا الحشد والتجمع في وجه التعسفات الكبرى ، يجب الا ننظر الى هذه القضايا من وجهة النظر العمالية ، بل

علينا ان نحاول التوفيق بين مصالح البروليتاريا والطبقات الوسطي . اما التأميم فيجب ان يقتصر على الصناعات الكبرى والمصارف التي لا تخرج عن كونها احتكارات قائمة . اما مؤسسات القطاع التنافسي التي تستهدف لخطر وقوعها تحت سيطرة التكتلات العارمة ، فيجب ان توضع فقط تحت اشراف الدولة .

كان لافكار هنري دي مان ولنظرياته تأثيرها البالغ على الاحزاب الاشتراكية في الخارج ، لا سيما على الحزب الاشتراكي الفرنسي . وقامت عصبة بقيادة رينوديل وماركيه ومنتانيون وديات ، هؤلاء المؤسسون الحقيقيون للاشتراكية الحديثة ، تلبنى هذه الافكار ، كما يستدل من العنوان الفرعي لكتاب : « نظام سلطة » امة ، المثبت على صفحة عنوان كتابه الآنف الذكر ، والمنشور عام ١٩٣٣ . فهم يمارضون « الجمودية والحتمية » التي انتهت اليها قدامى الحزب برئاسة ليون بلوم ، وحاولوا ان يمتدبوا الى هذه الاشتراكية الوطنية ، الحزب الراديكالي الذي يمثل الطبقة الوسطى ، والحزب الشيوعي نفسه الذي صرح رئيسه ليون بلوم بان برنامج ديات « صممه » ، ومع ذلك تبنى سياسة اصلاحية والاتلاف الحكومي الذي افه مع الراديكاليين ، اجبره على التخلي عن الاصلاحات البناءة الواردة في برنامج الحزب والاخذ بسلسلة الاصلاحات الضحلة النتائج ، كرده فعل لمكتب القمح وقام مصرف فرنسا ، اذ ان الضغط الذي تعرض له من الجناح المسالم في حزبه ومن اعضاء الحزب الراديكالي جعله يلتمز جانب عدم التدخل في اسبانيا ، واخيراً « التهدة الحثائية » التي أقرت بها اتفاقات مونيخ ، فكانت الضربة القاضية لمقاطعة العناصر التي بقيت على ولائها لمبادئ الحزب التقليدية .

اسباب هذا التطور الاصلاحي . ففي فرنسا وما شاكلها من الدول الليبرالية ، الاصلاحات البناءة التي تمنحها العقيدة الاشتراكية انما تقتضي افراغاً جديداً كاملاً للنظام الاقتصادي السياسي في البلاد ، وبعبارة اخرى ثورة فعلية اشتراكية . وقد كان عدد كبير من اعضاء الحزب الاشتراكي ، ولا سيما بين رؤساء الحزب قد اجمعوا عن تحقيقه خشية منهم اذكاه الازمة اشتعلاً وقمع البؤس الذي جرته ، كما اوجسوا ان يعرضوا للخطر البلاد ، بينما كانت الحكومات الدكتاتورية تتنمر وتستأسد . ومن جهة اخرى لما كان الحزب لا يعتمد في المجلس على اكثرية فعلية ، وتلصق منه لئوازرة الاحزاب القائمة الى جمعية (الاحرار في انكلترا وبلجيكا ، والراديكاليون في فرنسا ، فقد رأى نفسه مكبلاً من جراء تحالفه هذا ، ولم يفكر اعضاؤه بالوقوف امام تقلبات الاكثرية البرلمانية . ولئلا يهدوا السبيل امام الشيوعية ، انكفأوا عن مراكزم عندما راحت الطبقات الموجهة التي تسيطر على الادارة العليا والمصارف والصحافة والصناعات الاساسية يزدهون الرعب وينهرون اصحاب رؤوس الاموال ، داعين الى نبذ القوانين الاشتراكية الجديدة والتخلي عنها . وهكذا ، ففي كل بلد تسلطت فيه الاحزاب الاشتراكية مقاليد السلطة ، تراه يضطرون للتخلي عنها مصانة لخصومهم . وعلى مثل هذا كان الوضع في بريطانيا العظمى ، اذ اضطر مكندوالد ، عام ١٩٣٢ ، الى تشكيل حكومة

ائتلاف وطني ، ووضع فرنسا مع حكومة بلوم . ونظر الحزب الديمقراطي الاشتراكي في ألمانيا وبما هو المحتضرة ، الى سياسة برونغ التي اعتمدت « الانكماش النقدي » كشرادني ، ولم يحاربها . وفي بلجيكا ، اضطر الحزب العمالي البلجيكي بقيادة دي مان وسباك المعتدلين للتخفيف من غلوائه واللجوء الى المصانعة امام الضغط الشديد الذي مارسه النقابات العمالية والتعاونيات (لا سيما شعبة مدينة غانت العمالية) الذين اقوا ام مناصريه ومعاونيه ، وعندما دخل فان زيلاند ، مع وزرائه الخمسة ، حوالي عام ١٩٣٥ ، الحكومة الائتلافية التي فيها الكاثوليك لم يحاول هنري دي مان ، الذي كان وزيراً للاشغال العمامة اذ ذاك ، العمل على تطبيق برنامج . ولذا ادت الانتخابات النيابية التي وقعت في بلجيكا ، عام ١٩٣٦ الى خسارة الحزب الاشتراكي ١١٢،٠٠٠ صوت اي ١/٧ الاصوات التي تالوها ، بينما تمكن الشيوعيون من مضاعفة اصواتهم (اذ ارتفع عدد مناصريهم من ٧٧،٠٠٠ الى ١٤٤،٠٠٠) فكانت هذه الانتخابات تجربة قاسية عليهم اذ اضعفتهم وجعلت اليأس يدب الى قلوب المديدين ممن اولوم الثقة . افلا نستطيع بعد هذا ان نطلق هنا على المحاولات الاشتراكية المختلفة التي وقعت في ايطاليا ، قبيل ١٩٢٢ ، وفي ألمانيا وفرنسا ، الحكم الذي اصدره ا. هالفني حول الاشتراكية البريطانية ، في عام ١٩٢٩ - ١٩٣١ ، اذ قال : « لم تأت شيئا في سبيل استبدال النظام القائم على الربح ، مع انها جعلت احيانا من المستحيل تطبيق هذا النظام تطبيقاً حسناً . »

٤ - الازمة الاقتصادية وتأثيرها على الفكر

عكس طابع الحياة الفكرية والفنية ، منذ عام ١٩١٨ ، صورة مجتمع قلق متراجع عصي التآثر على اضمحلال المبادئ التقليدية ، اذا ما وقعت العين على ما يثير الشاعر ويلهب العاطفة وحاولت تجاهل واقع الحرب والمشكلات التي خلفتها ، كما ينم عن القلق الذي يخامر الافكار ، على العموم .

وقد حدث منذ ١٩٣٠ ، ما بدّل الجوتحت تأثير الضائقة المالية والظواهر المنبئة للعاصفة التي تتجمع في الافق ، جاء التخيير بنسبة السرعة التي راحت فيها الازمة تؤيد النزعات التي اخذت تبدو شيئاً فشيئاً للعيان ، منذ عام ١٩١٨ . فقد سددت ضربات صادعة للايمان بتطور مادي وديموقراطي يكون خير ضامن للسلام العالمي ، هذا الايمان الذي لطف كل اجواء القرن التاسع عشر .

مكتب رومان رولان الى هاندي ، عام ١٩٢٨ ،

الجو الجديد

قائل :

« من لهم ان تترك الشبية ، التي ستوء تحت زطاة نمف اللون الذي انقضى ، وثيقة صريحة يمكن ان

يتخذها قاعدة في هذه الحياة . ما هو ذا تلوح في الافق ، مشكلات هائلة لن تلبث ان تنقض عليها وتنزل بها . ليس لدي اي شك قط في ان عهداً من الدمار سيطلع عما قريب وستحل بنا حروب عالية تضؤل حياها كل ما عرف الماضي من امثالها التي تشبه لعب الاطفال: الحرب الكيماوية التي تقني الامم وتدمرها تدميراً .

وجاء في يوميات رولات ، بتاريخ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣١ ما يلي :

« بعد ١٢ سنة من التمس والتروء وصلنا الى هذه النتيجة ، وهو ان بقاء الوضع الاجتماعي القائم اليوم في الغرب (بالمعنى الشامل ، بما فيه اميركا) حتى حدود روسيا على حاله ، لمن الأمور المستحيلة » .

في هذه الاثناء ، وقعت أزمة ١٩٢٩ . فمئذ سنة ١٩٣١ ، والرؤى التي تجلت بوضوح امام العقول النيرة والبصائر النافذة ، وامام اهل الحبحى ، هي يؤس البروليتاريا والتهديد المتواصل بالحرب . أضف الى ذلك ، هؤلاء الذين يردون هذا الشقاء وهذه التهديدات الى حضارتنا الصناعية ، والذين يرفعون عقيرتهم عالياً احتجاجاً منهم على طغيان التقنيات وعلى كبرياء العلم الفاجر ، وعلى سحق الفرد ، والذين يظنون على حضارة الغرب برمتها . ان قسماً من النخبة العسكرية ، تتجه من الماركسية ولا تقف تصوراتها والاحلام التي تهددها عند مشروعات اصلاحية بسيطة . فالككل يحكم بالموت على الحضارة القديمة التي نهضت على الفردانية البورجوازية . فالككل يشمر في الصميم ، بأسف او بدون اهتمام ، انهم أمام نهاية العالم .

وخلافاً لما حدث في العشرينيات ، نرى الآثار الفكرية تأخذ جانب الالتزام ، والنظريات الفكرية تتجه ، على اختلافها صوب حل المشكلات الحيوية ، الحسية ، الواقعية ، ولم يعد بطل علينا فلسفات وتجريدات فكرية محضة . ان واقع العالم الخارجي يفرض نفسه ويستبد بالتفكير ، موضوع حساس انطلق من أزمة الحتمية ومن نقد المعرفة المتعمقة ، يشحذها التحليل النفساني ونظرية النسبية المطبقة في كل مجالات الفكر ، هو هذا العالم غير المعقول اخذ بالانتشار الآن تحت ظواهر مختلفة ؛ ادبية وفنية وفلسفية . وفي هذا الجو المشبع بالكشاؤم ، أخذ الانسان يمي نفسه اكثر فاكثر ، باعتباره فرداً حراً بان يتدع القيم وان يضفي على المراتب والاحداث ما يشاء من معان وافكار ، كما أخذ يمي ، اكثر فاكثر ، وضعه الزائل ودعوته للعزلة وللغناء ويندب فراغ الحياة البشرية من كل معنى . وعلى شاكلة الادباء ، شارك الرسامون (كوكوشكا ومارك شافالي وبيكاسو) في هذا الصراع ضد الايديولوجيا الفاشية ، بما وضعوا من رسوم رمزية وقاريحية مثيرة .

لم يتم للولايات المتحدة الاميركية بعض من كبار الكتاب
الرواية الاميركية وتأثيرها
ومشاهير حملة الافلام ، ما تم لها منهم في مثل هذا الزمن . فقد

نال سنكلر ، عام ١٩٣٠ ، وارجين اونايل ، عام ١٩٣٦ ، جائزة نوبل للادب . والرواية الاميركية تهيمن على هذه الحقبة وتلؤها ، بما تم لها من فن وقدره على تنويع المشاهد من جميع الزوايا استجابة لمطلب الفن السينمائي ومتطلباته . فالقصص لم يعد عبداً اسيراً للرد في صيغة الحاضر او الماضي . ان استحضار حوادث الماضي ويعبثها ، واحلام المستقبل تتنازع مع لحظة

الحاضر . ونجحت القصة على الاخص في ما فشلت بتحقيقه ريشة مارتق دي غار وجول رومان ، اي دمج القصة الروائية في تاريخ العصر ، وذلك باضفاء غلالة من الرمزية على بطل الرواية . حتى المدرسة الادبية في الجنوب التي هامت بالشعر اكثر منها بالواقع المتحيز ، اخذت هي الاخرى ، تصف لنا مع فولكنر ، نهاية حضارة .

فالمدرسة الرومانسية في الشمال التي اخذت تنزع آنياً الى الماركسية وتضطبع بنزعة شعبية ، اخذت تكثر ، بعد ١٩٣٠ ، من انتقاد الظلم الاجتماعي . قدوس باسوس يسام في روايته « الجماهير الجديدة » ويمر ، تحت تأثير الظرف القائم من نظرية البطل الحر ، البارز ، الى نقد اجتماعي مرير . والثلاثية التي وضعها بعنوان : « الولايات المتحدة الاميركية » والتي تركز حول قضية ساكو - فارتزي التي صرغته ، تنتهي بمشهد « امتين » متجاهتين : امة المستثمرين وامة المستثمرين . ومنغواي في روايته : « الحصول او هدم الحصول - ولمن تقرر الاجراس » (١٩٤٠) يقص علينا قصة اسبانيا الجمهورية التي كان احد المدافعين عنها . والجيل الجديد على الاخص ومن بينهم ج . شتاينبك وارسكين كولديويل ، وجيمس ت . فيرويل الملعب بـ « زولا الاميركي » يعبر عن نزعة جديدة هي النزعة : « الطبيعية الجديدة » ، ينحرف بعد عام ١٩٣٧ عن النزعة الماركسية بتأثير من الالتزامية الشاملة التي اخذت تمتد في جميع انحاء الولايات المتحدة . والى جانب هؤلاء ، برز للروائي الزنجي ريتشارد رايت الناطق باسم بني جلدته . اما يوجين أونيل فهو يمين على المسرح بمسرحياته التي يرسم لنا فيها صورة عن ضعف الانسان وعجزه امام عالم وامام مجتمع معادين .

وبريطانيا التي اخذت عليها الازمة بكلكلها منذ عام ١٩٣٠ ، قامت بردة فعل اشبه بالردة التي وقعت في الولايات المتحدة في مجالي القصة والمسرح . يرافقها نقد اجتماعي ماركسي النزعة وقيار موريلي مع دافيد غسكوني و رولاند بنروز ، و . و . هـ . اورين الذين عالجوا في كتاباتهم القضية المزدوجة الا وهما البؤس الاجتماعي وعلاقات الفرد بالمجتمع . وهنا ايضا ترى النزعة الماركسية تتحول عن الصدد : فالشعراء والكتاب الروائيون ينسحبون من الكفاح الى جانب الشيوعيين . وبالمقابل ترى جملة من الآفاق الفكرية ترفض رفضاً باتاً المدنية الصناعية المتصاعدة ، مع ألدوس هكسلي ومورغان (بروايته) وكاتبين آخرين اعتنقا الكتلركة هما افلين ووغ و غرامام غرين ، وكذلك إليوت في مسرحه الذي اخذ يتجه اكثر فاكثر نحو الماضي .

وفي فرنسا نرى الطابع ذاته يسم الادب الرومانسي والمسرح ، ويبدو ان الكتاب يهتمون فيها بالاكثر بالوجودية الالمانية وبالحوادث التي تقع في ما وراء الحدود المتصلة بها . فالآثار الفكرية التي تأثرت بالحوادث تبرز على الاخص الروايات المتعلقة بالثورة خاصة بمسألة برواية « اجراس بال » و « احياء اراغون الجميلة » و « الوضع البشري »^(١) و « الأمل » لالرو ، ولاسيا مسرح جيرودو وروايته « حرب طروادة لن تقع » ، هذه المسرحية التي ظهرت عام ١٩٣٦ ،

ومسرحية « إلكترا » التي ظهرت عام ١٩٣٧ حيث التوكيد على مصير الانسان وعلى حريته المطلقة . والعزلة او الانطوائية هي من هذه الادواء التي لا تستطع بحيث يصعب وجود الفرد خطراً على الحرية . وفي مسرحيته « الحلمة السرية » ، يذهب سارتر الى اقصى حدود هذا اليقين عندما يؤكد ان « الجمع هو الآخرون » . ويستمر جيد في تأكيد فردانيته الصميمية الداعية الى الفوضوية (عودة الاتحاد السوفياتي ، عام ١٩٣٦) . ويحاول جول رومان في آخر المطاف الى بحث الحياة الجماعية في مجتمع يفقره التفاؤل ويتعسر عليه (منذ ١٩٣٢ ، في رواياته « ذور الارادة الطيبة ») .

وجملة القول ، ان العصر لا يأنس الى البحث عن الجمالية المجردة الا في الرسم (مع ردة فعل تجريدية) ، والآثار التي برزت تنتزى بالالتزام حتى عندما تتبع من مثالية تتضح بالحياة الايجابي .

فالوجودية اي « الدعوة الى السأم ، الى الموت ، الى القلق » الماركسية وتجديد العقلانية ليست في نظر الجميع شرحاً مقنعاً لمصير الانسان . فالماركسيون يرون ان شقاء البشرية المعاصرة وآلامها لا يمكن ردها للعلم او للتقنيات ولجوهر الانسان نفسه ، بل لشطط الرأسمالية المحتضرة وتجاوزاتها . فالايديولوجيا الماركسية التي رحبت بكل ما يمثل رغبة صادقة في مقاطعة الطبقة البورجوازية ، اخذت تتضح معالمها وتتلور ، والفت جبهة واحدة تقف في وجه اللاعقلانية على مختلف اشكالها وصورها كالسوريالية والبرغسونية والسيكولوجية الاقباعية ، بحيث تصبح المنفعة عن حلبة العلم وعن نظرية الانسان العلمية (ففي سنة ١٩٣٩ ظهرت في باريس مجلة « الفكر ») . فالعلم يمدنا بتعميل مرض لاصول الانسان وبتعميل للمجتمع حيث تبدو منافسة الطبقات بعضها لبعض الحرك الحقيقي للتطور وتفسر لنا التاريخ المعاصر . فهو يولي الانسان القدرة على تحويل العالم بحيث يتلاءم ومعارفه وبحيث ينسجم ومطالبه التي تنمو باستمرار . والعلم الماركسي الذي يؤكده وحدة العلوم الطبيعية والعلوم البشرية يعد الانسان بنظام كامل حيث يمكن للانسان ان يركز وجوده الفردي وان يمي تطور العالم ويسهم به ، كما يعد الانسانية بمستقبل ملؤه السعادة . فهو متفائل في الصميم إذ كل الشرور الحاضرة سترقع وتزول في مجتمع شيوعي حيث تكون له المرتبة الأولى .

في الجهة الثانية من هذا الصراع الفكري ، يقوم هؤلاء الذين يقدرون العلم وفكرة الرقي يحملون العلم والتكنولوجيا مسؤولين معاً عن الشرور والويلات التي تنزل بالبشرية فهم يشتهرون ، في آن واحد ، بعجز العلم العقلاني عن الوصول الى الحقيقة ، كما يعترفون بما له من قوة هائلة على تغيير هذا العالم . وهذه النظرة تتجسد بآتم صورها في شخص غبريل مارسيل أحد قلامذة برغسون الذي يرفض التسليم بالحضارة الصناعية وبالعلم . فبعد ان ارتدت واعتنق المسيحية ، فقد حاول أن يستبدل الوسائل الكفيلة بتأمين المعلومات الطبيعية ،

بالإيمان والرجاء المسيحيين . الا ان تحرزه من العلم البشري تصعبه قسائية عميقة حول معنى تطور الحضارة ، اذ بنمبة ما تتطور الحضارة الصناعية ، فهي تخلق المراقيل أمام الايمان الذي وصل اليها من السلف الكريم . فنحن أمام حركة انكفاء وتقهقر ، يترتب علينا معها ان نلتصق بثبات المرتقى الذي المحدر منه الفكر الحديث خلال هذين القرنين .

فكل العناصر المحافظة التي تمي بصورة غامضة النتائج الاجتماعية التي يؤدي اليها تطور الصناعة الضخمة عاجلاً أم آجلاً تثير في أروءه وتكثيف به واذا ذاك يتكاثر النقد وتوالي المظالم التي سبقت وارتفعت عالياً ، خلال القرن التاسع عشر ، شاجبة بشدة الآلية والتقنية ، فتشارك في ازدهارها العلم والعقل معاً . ومنذ عام ١٩٣٠ ، برز جورج دوهاميل في كتابه : « مشاهد من الحياة الأخرى » كالناطق باسم هؤلاء الذين يرغبون في الدفاع عن الفردية ضد دكتاتورية « الآلة » ، الذين ينزلون باللائمة على الحضارة الآلية هذه « السلعة المسائلة » ، « حضارة الحشرات » هذه التي ستقضي في نهاية المطاف ، إلى امتصاص الجماعة للفرد ، والتي ستلتهم كلياً كنه الحضارة الحقيقية : التنوع والصفة .

ولما كانت الآلة شراً في ذاتها وتحمل في طياتها المصائب والويلات ، أفلا يتوجب ، والحالة هذه « تكييف بروموتيه الجديد » وتقييد هذا المجرم الحقيقي ، ليس « لأنه عدو الفكر » فحسب ، بل ايضاً لأنه مسبب البطالة واليأس ، بتحويل الاجور إلى حصص وأسهم رائجة . ولعل واحداً من أنشط المنابر لنسج التطور التقني ، هو جوزف كايو الذي يشتهر عالياً « بالتقنية المجرمة » مصدر الفوضى الاقتصادية وباعثة عدم التوازن الخلقي . هي هذه الاختراعات التقنية الكبرى بالذات التي جلبت البطالة لعشرين مليوناً من العمال العاطلين . ان درس سد كبس والعبرة المستمدة منه تؤيد ذلك وتثبت حسب زعمه . الى أي كارثة سيؤول بناء محطة كهربائية ، مركزية عندما تأخذ بالانتاج يديرها ٢٥ عاملاً بعد ان طوحت ودمت في البطالة ١٢٠٠ عامل كانوا يعملون في معامل كبس ، دون أن يؤول هذا كله الى أي تخفيض في سعر الكهرباء . فهو قلق ، مبهوم ، يحزع لسطوة وسيطرة « البدائيين » ، المثليين هؤلاء التقنيين . « قال أي مخاطر لا تستهدف » ، والى أي رزايا لا تترصص الشعوب ، اذا لم تسارع النخبة للتدخل بسرعة للحد من طغيان الحضارة الصناعية .

هذه الايديولوجيا اللاتقنية ، التي ترتبط وثيقاً بالحنين إلى الماضي الحرفية الجديدة وبالعودة إلى « القيم الروحية » تجد متفقاً طبعياً لها في هذه النظريات والآراء التي تكون النقيض لهذه الفردانية الليبرالية ولهذا النظام القانوني المنحدر اليها من الثورة الفرنسية الكبرى ، هو بالفعل الحرفية الحديثة التي ترغب في تنظيم الانتاج ، وفي القضاء على النزاع الطبقي عن طريق تنظيم المهن او الحرف بعد تحويلها الى هيئات بسيطة تستطيع الهيمنة على فردانية أرباب العمل والصمود في وجه العمال في وقت واحد . هي نظرية قديمة سبق ونادى بها دونما جدوى بعض الكاثوليك المناهضين للديمقراطية ، وللنظام الجمهوري

مما ، من اتباع دي لا تور دي بان الذي صوبت الأزمة الانوار اليه فجأة وأثارت حوله فضول كل هؤلاء الذين يرفضون التعرف بالاشتراكية ، والذين يبحثون ، مع ذلك ، عن علاج للفوضى التي يتخبط فيها النظام الليبرالي . هم في الغالب شبان من مثقفي الكاثوليك يسمون للفاشية ، والذين يبشرون بهذه المثالية الابوية المهنية . وبالفعل ففي كل مكان ارتفع فوقه نظام الحرفية ، أي في هذه البلدان الواقعة تحت النظام الدكتاتوري ، لم يكن هذا النظام تنظيمًا حرًا ينسّق مصالح الجميع ، بل أداة طيعة في أيدي القوى الكبرى المتحالفة مع السلطة الدكتاتورية لتأمين مصالحها الخاصة : ايطاليا الفاشية ، وبرتغال سالارز ، ونمسا دلفوس ، واسبانيا فرانكو . فلم يتحقق في أي مكان الادارة الذاتية ، لأصعب المصالح حتى لمجموع أرباب العمل .

نكاد نجد لدى جميع الدعاة للحرفية من فرنسيين وألمان وإيطاليين تجسيد الحرفية محاولات تمجيد لها وتقييم لمنظمات العمل القديمة على اختلاف مظاهرها كالمهنية والمزارعية . ففي ألمانيا ، سلطوا الأنوار نحو آثار الاقتصادي الكاثوليكي آدم مولر المتنافع الأكبر عن النظام الاقطاعي والداعية له . وفي كل من فرنسا وإيطاليا سلطت الادوار على جورج دو هاميل وكايو وجيسنا لمبروزو مزيرو الذين يمجّدون « النوع » الذي لا يمكن ان يتلاءم مع « الكم » ، العمل الاثير الذي هو في صميم ذوق العرق او الجنس . « على العالم ان يتجه وجهة فرنسا نحو الصناعة الزراعية والمهنية » التي تستعين في تجويد عملها ، بادوات دقيقة تيسر الكهرباء استخدامها ... « ان أغلى المصنوعات او المصوغات في وقتنا هذا هي التي لا تخرج من المصانع الكبرى ... » . كل بلدان العالم تبذل اليوم جهوداً طيبة في تنظيم الحرف بمساعدة الحكومات المعنية . فقد تأسس في فرنسا : الاتحاد العام للحرفية ، كما قام في ايطاليا : الاتحاد الفاشي المستقل للمجتمعات الحرفية ، وقامت في بولونيا جمعية عرفت بالغرف الحرفية . والدعوة إلى الحرفية ، انما تستهدف إلى جانب مهاجمة المكننة ، إنقاذ « طبقة اجتماعية تقع بين رأس المال وبين أصحاب الاجور » و « احياء كل ما اضطر الانسان للتخفف منه والعزوف عنه » . في اندفاعه نحو الاستمتاع الحين : « كالروح العائلية » والروح الحرفية ... و احياءاً الروح الدينية ... ، فبحث الحرفية الى الوجود يعتبر عند الداعين له علاجاً للأزمة التي يتخبط فيها العالم الرأسمالي ، من شأنه أن يحنّث الصناعة الضخمة والمكننة المخاطر التي تهددها دون أن تمس بشي البنيان الاجتماعي القائم . هذا هو بالذات الموضوع الاثير للدعاوة التي يقوم بها الحزب الوطني الاشتراكي في ألمانيا ، هذا الحزب الذي يكتب الفلاحين في وجه الاستثمارات الضخمة المصنعة ويعبّئ العمال الشباب في وجه التقنية التي تذل الانسان وتسخره كآلة وتؤدي به إلى اليأس والشقاء بحيث يجب تدريب الشبيبة الألمانية ضد عمل خالٍ من الروح الذي يقضي شيئاً فشيلاً ، على النفس البشرية ، ويهبط بالروح

الى درك الآلة او الجهاز الآلي . ولذا انصبت الاجراءات الأولى الحرية بالملاحظة والاهتمام التي اتخذها النظام ، على تنفيذ الاشغال الكبرى « بالربش والمعرفة والممول والمنكوش » .. « كل الاعمال يجب أن تتم عن طريق القوى البشرية بنسبة ما يمكن الاستغناء عن المسافات الآلية . ونحيث يكون من أثر العمل البشري زيادة الاثراء غير المتناسب » . ففي صناعة الزجاجيات ، في مقاطعة التورنج ، حظرت الحكومة استخدام الآلة الميكانيكية في نفخ الزجاج ، ففي هذا توفير « العمل والحيز لعدد كبير من العمال » .

في كل بلدان العالم ، جرت محاولات لبعث العمل اليدوي بعد ان جرى تحديد استخدام بعض الآلات . فالتشريعات التي صدرت في عهد روزفلت حددت من استخدام محولات بسمر كما حددت المدة التي يمكن خلالها تشغيل بعض ادوات الحياكة ، كما ان عدداً من البلديات في اميركا اوجبت تنفيذ بعض اعمال الحفر ونقل التربة بالربش والممول . ففي انكلترا وفرنسا ، جرى إتلاف آليات لنسيج القطن والكتان . فارباب العمل والعمال (عمال الموانئ وصانعي اليراميل ومدحرجيها) وقفوا في وجه استخدام سفن الصهاريج في نقل الحبوب من الجزائر بعد ان اتضح للجميع « ان التطور التقني يكون منافسة غير مشروعة » .

كل هذه المواقف على اختلافها ، تشهد عالياً على القلق والاضطراب الذي يسببه التطور الآلي والذي يبدي النظام الاقتصادي حياله عجزه التام عن تلافيه . « يترتب الآن تحرير الانسان من نتائج هذا الرقي المادي الذي لم يلاق بعد توازنه مع الرقي الفكري والادبي » كما صرح بذلك ب. فلانندان رئيس مجلس الوزراء .

فباستثناء الماركسيين ، قليلون جداً هم الكتاب والفلاسفة الذين بقوا على ولائهم لفكرة الرقي والتطور . وعندما يعلن اندريه جيد عن ايمانه الوثيق « بالآلة التي يعتبرونها ضارة ومؤذية والتي يمكن ان تصبح بدورها عوامل قوة ورقي » ، قم بقرر العودة الى هذا الموضوع في كتابه : الاغذية الجديدة ، يبقى في شبه عزلة ، ويشير بين اصدقائه هذه الشفقة والحسرة . عندما يرون كاتباً يهتم مثله بدقائق الامور ، يتجراً ان يتفوه بشأن الرقي المادي « بمثل هذه التأكيدات الضخمة التي تكاد تكون بدائية » . ففي نظر الفكر البورجوازي ، هذا المثال الذي تبنته النخبة في فرنسا ، منذ القرن الثامن عشر ، اصبح الآن « عقيدة بالية » ، وقيمة مهمة يتمسك بها « الفكر البدائي » .

شجعت الازمة التعجيل باعادة النظر في البنيان الاقتصادي
اعادة النظر في الايديولوجيا الاقتصادية
وخلخلة المبادئ والنظريات التي كانت سائدة بشأنه في مطلع هذا القرن . ان عبرة الحرب العالمية الاولى والقضايا التي طرحتها على بساط البحث مما يتصل بالنقد والتجارة الخارجية وتنظيم الانتاج القومي وتوجيهه والدرس المستمد من تاريخ الاتحاد

السوفياتي ووضعه حيث قام وترسخ نظام مضاد للرأسمالية ، كل هذه العوامل ، أرغمت علماء الاقتصاد على توجيه أبحاثهم ودراساتهم وجهة أكثر واقعية مما عملوا في الماضي ، وعلى إعادة النظر في النظريات الكلاسيكية على ضوء الوقائع المعاصرة . ان عدداً لا يستهان به من المعطيات او المسلمات التي اعتمدها الاقتصاد التقليدي أصبحت الآن قابلة للتجريح بعد ان اتضح بجلاء ان الاقتصاد الحر لم يكن ، كما كانوا يملكون ، اقتصاداً تتوازن معه تلقائياً المصلحة العامة ومصلحة المنتجين الخاصة ، وان اللطوسيانية الاقتصادية أصبحت من الأمور المصطلح عليها ، كما ان الحرية القضائية كانت تشجع على الاحتكارات على حساب اصغر الاستثمارات وعلى حساب المستهلكين على اساس اتفاقات يمدونها فيما بينهم ، تنافياً او بالأحرى تخلصاً من المنافسة . فالضائقة المالية الكبرى التي قضت بالتخلي تدريجياً عن هذه الليبرالية المشبعة بالتفاؤل ، قضت بإنشاء مصلحة او ادارة خاصة بالاقتصاد ، ومراقبة فعالة تحمي المجتمع من جشع المحتكرين ومن المتوججات الفرعية . فانتسح الاتفاق امام رجال الاقتصاد ورحب واخذوا يهتمون على الاخص بظواهر اختلال التوازن وبالازمات بحثاً عن الوسائل التي تؤول الى تقنية النشاط الاقتصادي . وفي الوقت ذاته ، وضعت تحت تصرفهم ادوات جديدة للتحليل في القياس الاقتصادي الذي يساعد على الوصول الى الحقائق والوقائع بصورة ادق وانجح كما تساعد على التنبؤ والتحكم وبالتالي بتطور الانماء . ومن جهة اخرى ، فالاقتصاد الماركسي وانجازاته في الاتحاد السوفياتي ، وانتفاء الازمات في « البلدان الاشتراكية » أصبح موضوع دراسات دقيقة . فالماركسية لما تعد لتبدو للبعض مرطقة او نشوزاً عن طريق الصام . فقد لقيت المزيد من الاهتمام والتحليل ، والتعليق والتفسير من قبل هذا الفريق بالذات الذي لا ثقة له فيها ولا ايمان بفعاليتها او من قبل الذين يوجسون خيفة من تفوقها (اميل جيمس) .

وهكذا برزت للوجود نظريات جديدة حول الربح والاجور والفائدة وطبيعة النقد والاسعار في نظام اقتصادي خاضع لمنافسة فاقصة وللاحتكار من قبل قلة من المحتكرين ، وقد اخضعت لتحليل دقيق النظريات التي تفلسف للازمات الاقتصادية « ولدوراتها » بعد ان راحوا يحاولون تحديد اسبابها ومسبباتها (قلة الاستهلاك ، تأخر في رفع معدل الاجور ، حركات التسليف ، الفلو في تصنيع الانتاج) ، والبحث عن العلاجات اللازمة لها . وينصح هؤلاء بالجوء الى التخطيط الكامل مع اعتماد اصلاحات شتى تتناول صميم البنيان الاقتصادي ، والمراقبة الشاملة والتوجيه البسيط للاقتصاد ، مع مراقبة القطاع المصرفي والصناعات الرئيسية . وفي وجه انصار التدخل انتصب انصار الليبرالية التي لا تزال ناشطة « كل مساويء نظامنا المحجبة يجب ردها اصلاً لتدخل الدولة » كما يؤكد (ويب) ولكن الليبرالية تختلف كثيراً عن الصورة التي بدت منها في مطلع القرن ، ليبرالية مستعدنة بالاحرى تستلهم نظريات ولتر لبيان (المدينة الحرة) وتتصدى لمراقبة الدولة دون ان تثبت بالعودة الى حرية التجارة المطلقة ودون ان تستثني كل مظهر من مظاهر تدخل الدولة .

ج. ٢٠٠٢ كينز في هذه الازمة المطبقة ، وفي الوقت الذي ارتدت فيه علاقات الحكومات ومداخلاتها طابعاً تطبيقياً دون اعتماد اي نظرية علمية متينة ، نشر كينز ، عام ١٩٣٦ كتابه المشهور : نظرية عامة للتوظيف والفائدة والنقد ، كان له من حسن الوقع والاثير ما حمل بعضهم على وضعه الى جانب كتاب آدم سميث المعنون : « نقي الامم » ، او الى جانب « النداء » الشيوعي . ويرى سوفي انت كينز هو متقد او مخلص النظام الرأسمالي بعد ان تخلت نظريته عن بعض وجوه الاكراه والقسوة في الحرية دون ان تستهدف من ناحية اخرى ، للسقوط في وجوه الاكراه التي تعتمد على الجماعية او التنظيم الدكتاتورية . ومع انه كثيراً ما يدنينا من كارل ماركس ، فكينز ليس من خصوم الرأسمالية . فهو لا يرمي قط لقلب هذا النظام عن طريق اصلاحات تعرض لتركيبه او ببقائه في الصميم . بل يهدف الى تحسين عمله : كحرية الاستثمار واحترام الملكية الخاصة ، كما انه لا يرمي لا بالاقتصاد الموجه ولا بالتخطيط . « فالثورة التي اتى بها كينز ، تقوم في تدليله القاطع على ان النظريات الكلاسيكية لا تصلح الى المجتمع تقتضي منه الاضرابات والاعتصابات وان المهم في الامر هو الانتاج وليس التسويق او الاتفاق او التنسيق . فالمظاهر الاقتصادية يجب النظر اليها ليس من الوجهة الفردية في نطاق المشروع الاستثماري الخاص بل من الوجهة الاقتصادية الاجمالية اي في مجملها او كليتها ، في نطاق النشاط الكلي او الشامل . ففي التفسير الخاص للعالم الاقتصادي الرأسمالي يوضح لنا كينز ان هنالك الآن توازناً في نقص العمل وان هذا التوازن ليس بعارض كما انه ليس باختيارى اورضائى ، بل انما هو حصيلة عدم تكافؤ في نفقات الحاجيات الاستهلاكية . وعدم التكافؤ هذا هو الذي يحد من التوظيفات وبالتالي من الاستثمارات . وللخروج من الازمة ، فالعلاج التقليدي الذي يعتمد تخفيض الاجور لا يحدي نقماً ، بل يقتضي بالاحرى العمل على تشجيع الطلب بحيث يكف المدخرون عن الادخار غير المجدى ، ويحملهم على توظيف اموالهم ، والتخلي مالياً عن عبادة المعجل الذهبي او قاعدة الذهب طالما مارسوها وانصرفوا اليها ، وذلك بطرحهم المزيد من النقد في التداول ، وبعتماد سياسة التسليف الطويل الاجل ، وبتخفيض نموذجي لمعدل الفائدة والتوظيفات العامة والاشغال الكبرى مما يؤول بالنتيجة الى توزيع جديد للدخل ويشير بدوره طلبات جديدة . وهكذا يتاح للاقتصاد الخروج من الجمود الذي يرسف فيه . فالحماية الجمركية من شأنها ان تؤول ، اذ ذاك ، الى زيادة في الدخل القومي والى رفع مستوى التوظيف حتى ولو ادى الامر الى استثمارات تكلف غالباً ويأتي مردودها بالطبع عالياً . وهذه النظرية « تترك بصورة متجانسة » الى حد كبير ، سياسة تدخل الحكومة . فقد اتاحت انقاذ الرأسمالية والارباح التي تحققها « بتجنيتها البطالة او بالحد منها » كما يقول ج. مارشال . ومع انها تمثل وضعاً خاصاً الى حد كبير (هو وضع بريطانيا العظمى) ، فهي تحوي الكثير من عوامل التشويق كما « استعملت منطلقاً لهذه التيارات الفكرية التي انطلقت منذ ذلك الحين » . (ا. جيمس) .

التعرض بالافنى لبعض
المبادئ الليبرالية التقليدية

رأينا كيف ان الليبرالية المستحدثة تختلف اصلاً عن الليبرالية
الكلاسيكية التي كانت تتوسل الى الدولة المحافظة على النظام
وصيانة الأمن ، والامتناع على الاخص ، عن كل تدخل ، في
الحياة الاقتصادية . وفي هذا دليل قاطع على ان عدداً من الافكار والمبادئ القديمة التي اعتبرت
لأن « لا تمس » ، اصبحت ، في نهاية الامر ، في الصميم .

من هذه المبادئ ، قبل كل مبدأ آخر ، فكرة الملكية او الحيازة « ففي الاستمناضة عن
بعض الجدران او عن بعض اجهزة المصنع برزمة من الاسهم » يقتل التطور الرأسمالي « كل
معنى لفكرة الملكية الخاصة التي اخذت تفيد ، اكثر فاكثراً ، معنى الخدمة الاجتماعية » كما
يؤكد شميتير . هذه هي الحجة التي يتذرع بها مناصروها لتبرير الريح كما يتذرع بها خصومها
الذين يطالبون باخضاعها للمراقبة من قبل المجتمع . فالتصوص القانونية العديدة التي تحد منها
او تقصرها او تدمجها احياناً ، تحاول ان تسبدل المعنى القديم للمالك الذي له ملء الحرية
بالتصرف بملكه كما يشاء ، بالمبدأ القائل بأن الاستثمار هو مصلحة اجتماعية ، وبأن « رب
العمل » لا يستطيع التصرف به على هواه او حسب مقتضيه مصلحة الخاصة ومنفعته الذاتية ،
فيخفض من انتاجه ويتوقف عن تأمين حصته من الانتاج وفقاً « للمعاجات المشتركة » . فالقوانين
التي تنظم العطلة الاسبوعية او الاسبوع الانكليزي ، كما يقولون ، واسبوع الاربعين ساعة
عمل ، والاجازة المدفوعة ، وحوادث العمل والضمان الاجتماعي ومندوبين يمثلون الموظفين ،
تحد من سلطته التي كانت من قبل مطلقة .

كذلك صاحب حرية التعاقد تغييرات جذرية . فقد كانت التعاقد ، فيما مضى ، افرادياً
لا يربط سوى الفريقين المتعاقدين ، ولم يكن بوسع الشارع تغيير مضمونه . اما اليوم ، فالمقد
موجهة هو وجماعي . فالقانون وضع فوق حرية الجانبين المتعاقدين مراعاة حقوق الشخصية
البشرية . فهو يقف الى جانب الافراد « الضعاف اقتصادياً » : كالعامل والمستخدمين والمدينين
والمستأجرين والزبائن ، ويعين التزاماتهم بينما يزيد من حقوق الاقوياء : كأرباب العمل والدائنين
واصحاب الأملاك ، ليس في وقت تحرير العقد فحسب ، بل ايضاً طيلة استمرار العقد :
كتخفيض الايجارات ورسوم المزارعة وسعر المحلات التجارية وطول يوم العمل وتنظيم شروط
تجديد العقد ، وتبقي مستأجراً في محله بالرغم من إرادة صاحبه ، وتلزم بالتقيد بنصوص الاتفاق
حتى من كان معارضاً أو معادياً له ، والاتفاقات الجماعية التي تعقدها المنظمات النقابية وأرباب
العمل والعمال « الأكثر تمثيلاً » .

وفكرة الأجر دخل تعدي على معناه وفحواه . فقد انقلب المعنى رأساً على عقب من جراء
القوانين التي تنظم التعويضات العائلية والضمانات الاجتماعية . فالعامل لم يعد يتناول أجره عن
العمل الذي يؤديه فقط ، وأجره هذا لم يعد مرتبطاً بقانون العرض والطلب ، إذ ان قسماً منه
يدخل في صميم تعويض الأسرة . والعقود الجماعية تأخذ بعين النظر الحد الأدنى للمرتب اذ لم يعد
الأمر محصوراً فقط بعامل الانتاج بل بالعنصر البشري أيضاً .



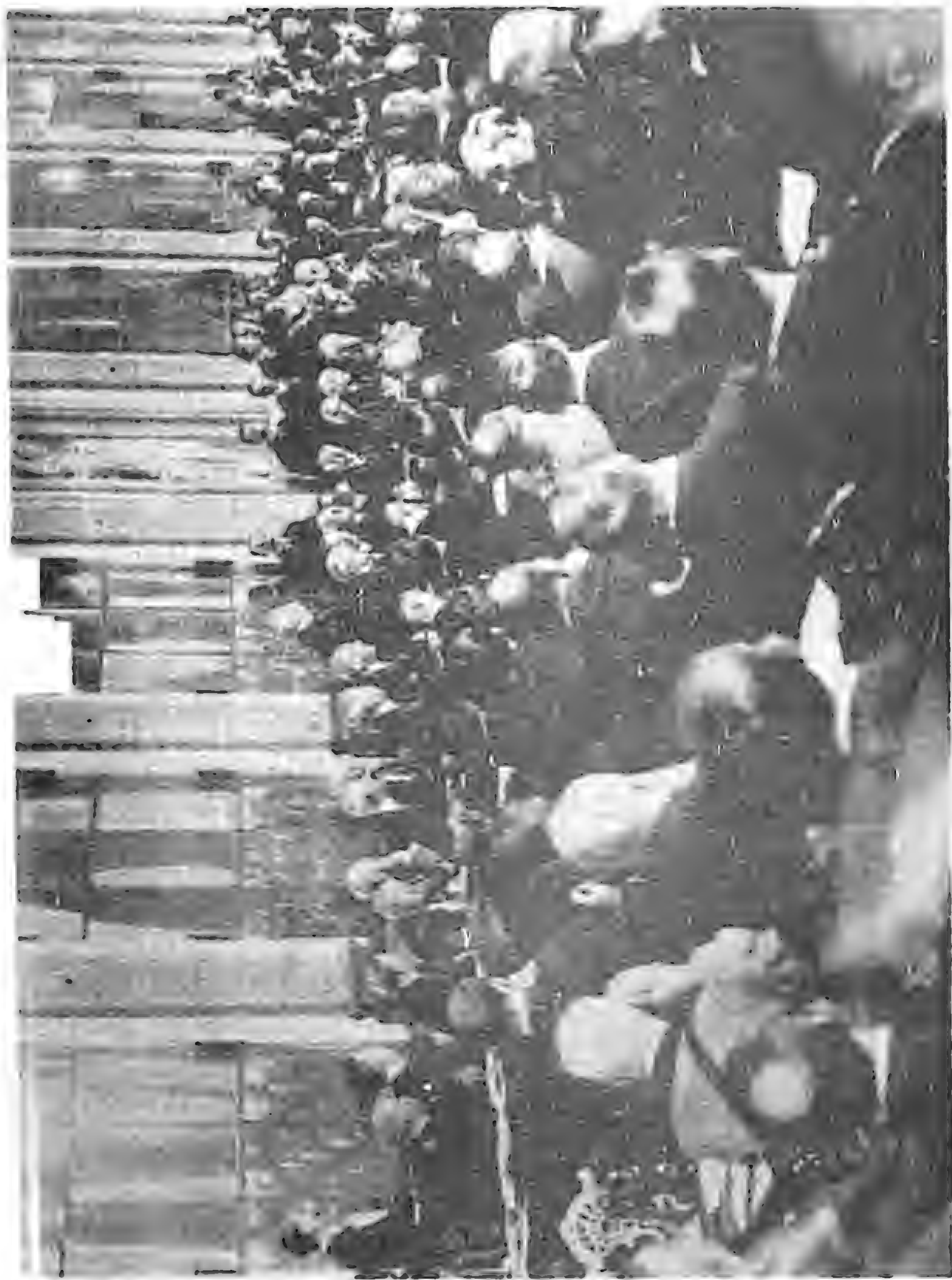
١ - لينين يتكلم الى الشعب في ١٩١٧ من على منبر مقام في ساحة بتروغراد .



٢ — خندق في ١٩١٧.

٥٢ - قمع المتنة السبازاكية في برلين في السنة ١٩١٨.





١ - توقيع معاهدة باريس مع ألمانيا قتي قصر فرساي ، ليل ٢٨ حزيران ١٩١٩



٥ - مصنف باريس . جلسة السوق اليومية للاموال المنقولة .



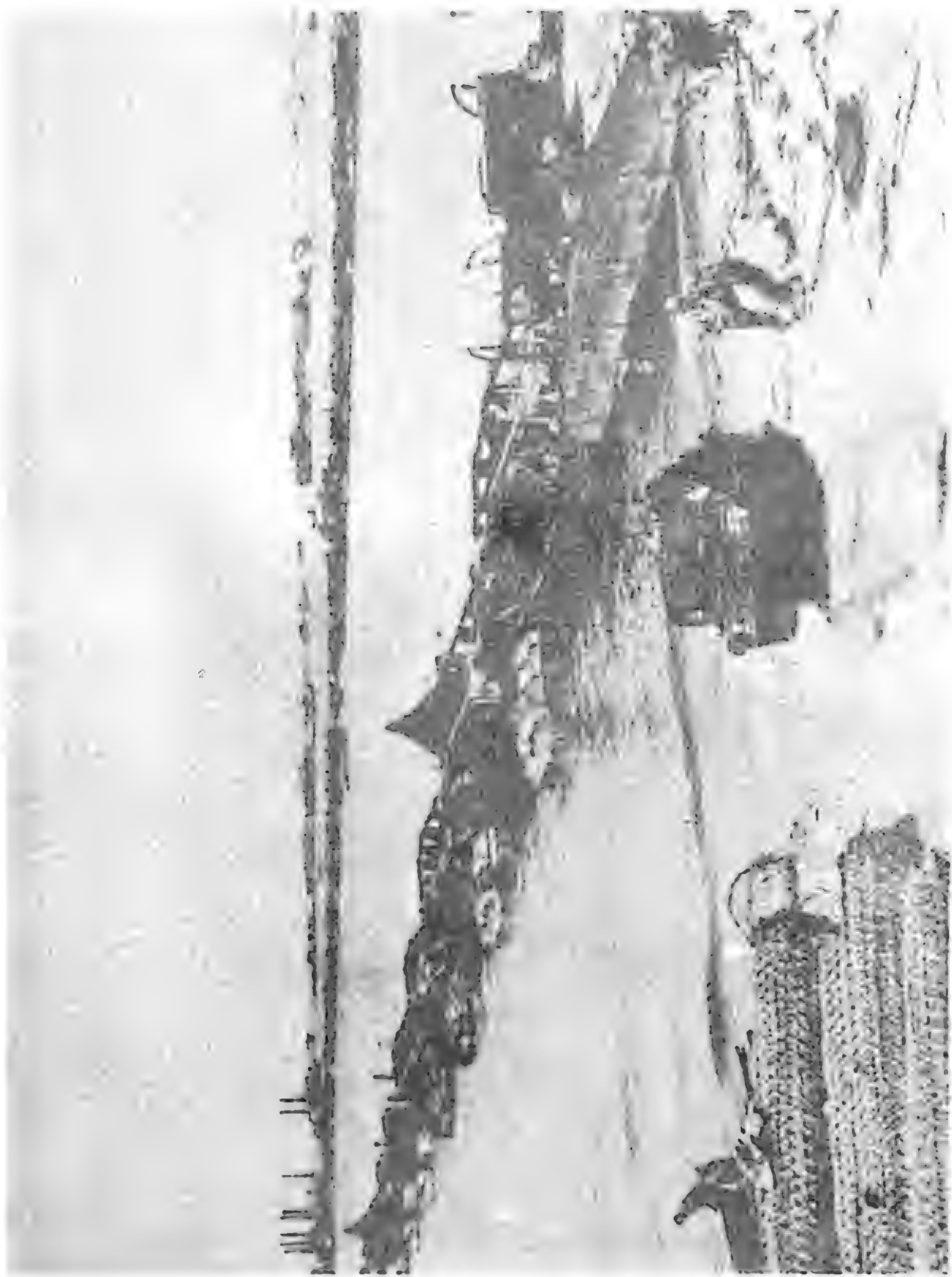


۷ - سواران تاري في لوزميرغ - موقت الخريف في ۱۹۳۸



٨ - حارسان من الدبابلا ، في روما . نموذج من الروح العسكرية التي خلقها الفاشية في الشعب









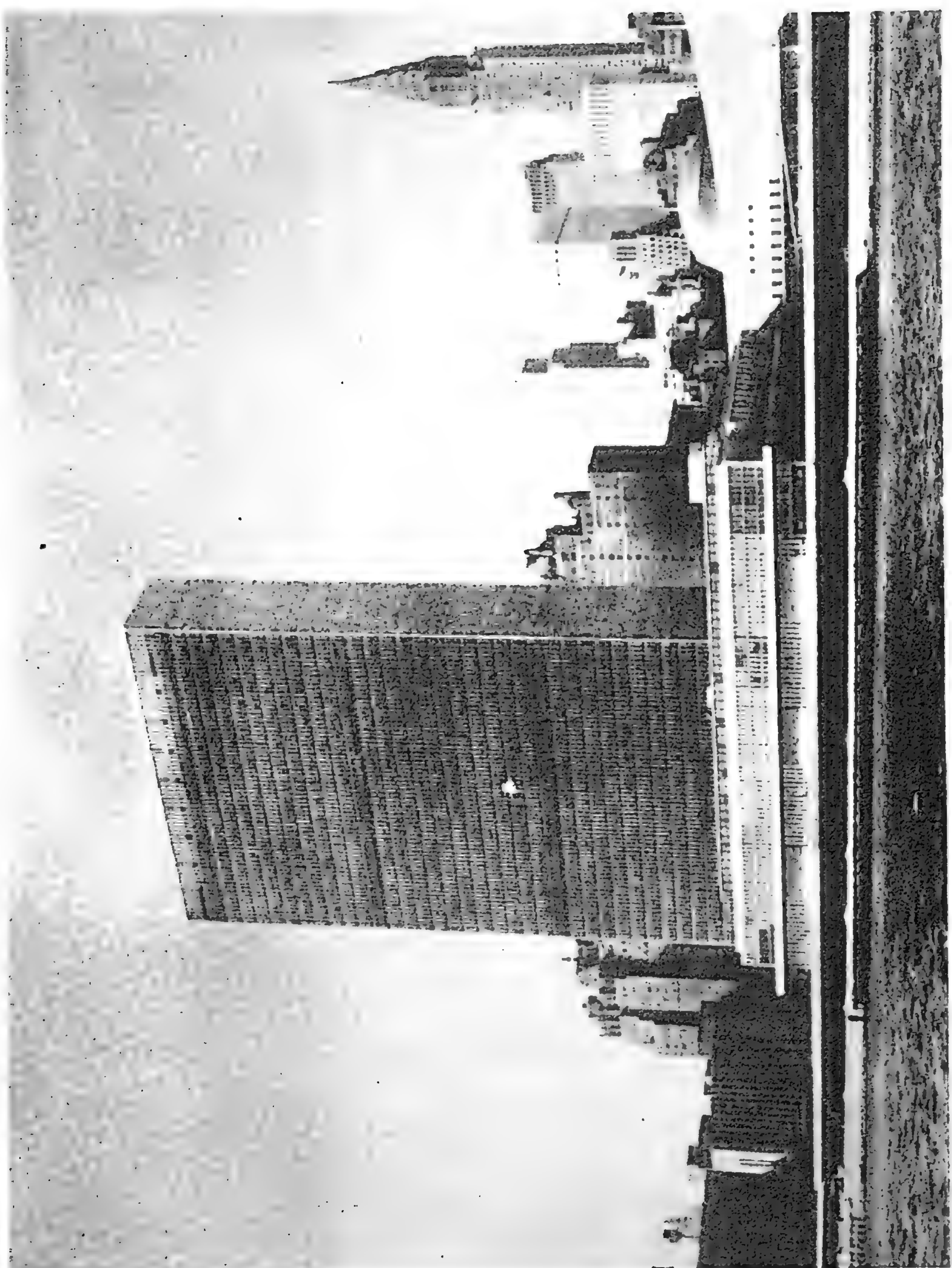


۱۳ - تحریر باریس . آب ۱۹۴۴ .



١٤ - مؤتمر بالطا : روزفلت ، وشرشل ، وستالين ، محنتون في القرم ، في ١١ شباط ١٩٤٥ .





الفصل الخامس

الأزمة ونتائجها السياسية

الفاشية ليست سوى الرأسمالية تتسكّر لاصولها
الليبرالية بحيث تكيف البنيان الاجتماعي للاتّجاه مع
الأوضاع التي تكون فيها الفكرة الليبرالية قاضية على
الفكرة الرأسمالية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .
« د . لاسكي »

١ - تقهقر الليبرالية وأزمة الديمقراطية البرلمانية

زعزعت الأزمة الاقتصادية النظم السياسية من أسسها ولاسيما النظام البرلماني الذي كان يرجى له أن يؤدي انتصار الحلفاء عام ١٩١٨ وخروجهم ظافرين من الحرب كما كان متوقّعا ، إلى توطيده وترسيخه أكثر فأكثر . الا ان التقهقر أخذ مع ذلك يدب إلى الليبرالية ايضا كانت كما ان صلاحيات السلطات التنفيذية رُحِّبت واتسعت هي الأخرى .

ساعدت الأزمة بالفعل على زوال الظروف والأحوال التي مكنت من قبيل سير النظام البرلماني سيرا سوياً ، اذ ان اتساع البطالة في العالم وانخفاض القدرة الشرائية ، والحرب الذي نزل بالطبقات الوسطى وبسكان الريف ، زادت من احتدام الصراع الطبقي كما ازدادت إلحافا المطالب الإصلاحية التي تبناها وأخذ ينادي عالياً بها انصار الماملين للإصلاح . ألم يكن ليوجس المرء خيفة على الحريات السياسية ، ولا سيما على حرية التجمع من ان تسيء الجماهير استعمالها بعد أن أخذت تهفو إلى حقوق جديدة وقطع في تحقيقها ؟ هذه الحريات التي تهدد التسلسل الاجتماعي خطيرة هي ولذا كان لا بد من قتلها أو أقله اغفالها وتجنبها . وفي سبيل إنقاذ الملكية او الحياة ، راح قسم من الطبقات الموجهة يتسكّر لليبرالية وينضم للثورة المضادة بسهولة أكبر بعد ان كشفت الأزمة عن عجز الديمقراطية النيابية وقصورها في حل مشكلات الساعة .

ان الاستئثار بالسلطة اي توفير الوسيلة التي تحمل الحضم مسؤولية خسارة الاشياء الضرورية او المصيرية ، هو المفهوم العالق للتخلي عن النظام البرلماني من قبل الدول التي كانت تلتزم وراءه راضية ، كما يقول لوفيفر . ففي عام ١٩٣٣ ، لم يعد قائماً على وجه الأرض أي نظام ليبرالي باستثناء الولايات المتحدة الاميركية وانكلترا ودول الدومينيون ، وفرنسا وهذه الدول الصغرى الواقعة الى الشمال الغربي او الى الوسط من القارة الاوروبية ، وبلجيكا ، والبللاد الواطية وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا والبلدان الكندينافية .

تقوية مقام الرئاسة في
الولايات المتحدة الاميركية
حتى في هذه الولايات المتحدة الاميركية المعروفة بضعف
حكومتها المركزية ، فقد أفاحت الأزمة للرئيس الاميركي ان
يقوّي من سلطاته الى حد بعيد . ان الاعتراف للرئيس ، في الحطة الجديدة حق توزيع
مساعداً على سبيل الهبة أو المؤازرة بلغت قيمتها ثلاثة مليارات دولار عام ١٩٣٩ ، دونما
قيد أو شرط ، مكّن السلطة الاتحادية من ان تفرض ارادتها على الولايات لا سيما في ما يتعلق
بالشروط والكيفية التي ترى صرف هذه المساعداً والتعهد من قبل الولاية المستفيدة بالتزام
بعض القواعد والتقيّد بالاصول والتدابير التي تتعلق بوضع العمال او بالخدمة العامة . وهكذا
تمكنت الحكومة الفدرالية من وضع يدها على اراض وممتلكات كانت ترجع من قبل للولايات .
وانشأ الرئيس روزفلت مصالح ودوائر جديدة امتدت صلاحياتها الى عدد من الولايات وأنشأ
مؤسسات تشترك الحكومة الفدرالية بادارتها مع ولايات أخرى (مشروع ملطة وادي تنسي)
وكثيراً ما استعالت الولاية الى مأمور تنفيذ لسياسة الاتحاد . ولم تعد وظيفة الكونغرس
الوحيدة ، منذ ذاك ، تحديد السياسة العامة للدولة . فهو يوسع عن طريق مشاريع القوانين ،
من الاختصاص التشريعي للسلطة التنفيذية . « فالتفسير الثنائي » للتعديل السادس للدستور
الاميركي الذي كان يمنع السلطة الاتحادية من التدخل في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المحتفظ
بها للولاية ، قد وضع جانباً منذ عام ١٩٤٣ ، عندما اعترفت المحكمة العليا بشرعية القوانين
الاتحادية حول علاقات العمل والضمان الاجتماعي وتنظيم سوق الفحم والاسواق الزراعية . وفي
سنة ١٩٤١ ، على اثر إلغاء كل التشريع القديم ، لم يبق من املاك تعود للولايات لا تستطيع
الحكومة الاتحادية ان تطالها . وكان الرئيس هو المستفيد الاكبر من توسيع السلطات الاتحادية ،
مهما بلغ من حرص مجلس الكونغرس على تشديد مراقبته على السلطة التنفيذية .

اشتدت وطأة الازمة في انكلترا وطن النظام البرلماني الاصيل .
في بريطانيا العظمى
فقد اخذت البلاد ، في المجال التشريعي ، إسناد صلاحية
التشريع لبعض الدوائر التابعة للسلطة التنفيذية وبعض وزراء التاج . فالقانون الذي فرض
عام ١٩٣٤ الرسوم على الاستيراد ، ترك لوزير المالية حرية الاعفاء او زيادة هذه الرسوم .
والقانون الآخر الذي صدر عام ١٩٣١ ، على المحاصيل الزراعية فوض الى الوزير المسؤول سلطة

فرض رسوم مائعة على المحاصيل التي يرى منعها او التقليل منها . والقانون الصادر في عام ١٩٣١ ، بشأن التوفير لا يشير من قريب او بعيد الى الوفرة الذي يجب تحقيقه . فعلى الوزراء ان يحددوها كل في ما يتعلق بوزارته . كذلك القانون المتعلق بالبطالة ، فهو يعهد بهيئة خاصة من الموظفين الاداريين وليس بالسلطات المحلية مهمة توزيع الاعتمادات المخصصة للتوزيع على المحتاجين . ولعل القانون الاكثر تعبيراً لظاهرة الابتعاد عن المبادئ الليبرالية هو قانون الاغراء على التمرد والتحريض عليه الذي صدر عام ١٩٣٥ الذي يمنع بكل شدة محاولات الاغراء والتحريض على المصيان او على التمرد ، فرمى الى حماية افراد الجيش من الدعايات المفرضة والدعاوة للسلم بأي ثمن . فهو ينص على امكان إصدار مذكرات استنابة على بياض التي لم يكن اصداؤها يُعد عملاً مشروعاً او قانونياً ، منذ نحو ١٥ سنة مضت . كذلك بطل العمل ، في ايرلندا الشمالية بالامر للملوك منذ عام ١٩٣٥ .

والاحتراز من بعض المؤسسات او من بعض النقاد ظهر جلياً بين جميع الاحزاب ، فقد قام افراد امثال ونستون تشرشل وسدني ويب يلاحظون ان البرلمان لا يستطيع الاهتمام ، كما يلزم ، بالقضايا الاقتصادية واقترحوا بان يتولى امر الاهتمام بمثل هذه الامور هيئة خاصة تتألف من خبراء مستقلين ينتخب افرادها من بين جميع الاحزاب ، وليس من بين اعضاء المجلس النيابي .

اما في فرنسا ، فقد ادت الازمة الى إضعاف النظام البرلماني ، فأل الامر الى في فرنسا شلل عام عطل او خلخل الانظمة الدستورية في البلاد . فالقاعدة التقليدية للسياسة الفرنسية التي تقول ان الاتجاه الى اليمين في تشكيل الحكومات يقضي عند الشعب على الخوف من اليسار ، لا تزال قائمة . فكتلة اليسار تفوز مرّتين بنجاح في الانتخابات العامة ١٩٣٤ و ١٩٣٦ . وقد تمكن اليمين من طردها من الحكم عام ١٩٣٤ و ١٩٣٨ . وفي سنة ١٩٣٤ فسخ الراديكاليون تحالفهم مع الاشتراكيين برفضهم مشروع مراقبة القطع ، كما وقفوا ، عام ١٩٣٨ في وجه كل مشروع يرمي لتأميم التسليف او يقترح اصلاحات جذرية ، بعد ان ادخلوا على القوانين الاخرى التي سبق للجبهة الشعبية ان أقرتها ، تعديلات جعلتها غير ذي جدوى . ولما كان للقضايا المالية والاجتماعية اهمية قصوى ، فقد احتدم حولها صراع الاحزاب التي اخذت تقف منها موقفاً متصلباً يتفق ومبادئها ، والامتناع عن المساومات التي تهدد بحرب اهلية .

فالنجاح الذي حققه الحزب الاشتراكي في انتخابات ١٩٣٢ ، ولا سيما انتصار الجبهة الشعبية عام ١٩٣٦ ، ادخلت القلق الى نفوس الطبقات الموجهة ، في الحين الذي كان فيه فوز الانظمة الدكتاتورية في كل من ايطاليا والمانيا يدعو للاحتذاء بها والنسج على منوالها . والحال ، فبعد انتخابات عام ١٩٣٢ التي اعطت المجلس النيابي اكثرية تشبه الاكثرية التي نالها التجمع عام ١٩٢٤ اخذ عدد من الاعيان ، المتربصين بالازمة المالية ، والذين كانوا يعيشون تحت كابوس الامثلة الروسية ، يفقدون كل ثقة باللجنة البرلمانية بعد ان كانوا رضخوا لها واستسلموا لها مسايرة ،

فراحوا ينضمون كأسلافهم عام ١٨٤٨ ، الى هذا الفريق الذي كان يقترح قيام حكومة قوية تكبح من جماح زعماء « الحركة » وتأخذ دونها خوف او وجل بسياسة حازمة تدافع عن مصالحهم ، لا تتغير دورياً مع الانتخابات ومعارضة العمال ، ولا تكون في كل مرة موضوع بحث ونظر .

فتقاليد اليمين الفرنسي ، وموقفه العدائي من النظم الديمقراطية والجمهورية لها عروقها القديمة . ان تقاومة بعض رجال السياسة ، والاعمال المريبة التي يأتونها في المجالات السياسية والمالية ، غدت في النفوس تقرة من النظام البرلماني اعترت افراد الشعب من قبل ، فراحوا يذكونها في صدور الشبيبة البورجوازية والمنظمات القومية : كالشباب القومي وعصبة القوميين الذين كان برنامجهم الغامض الوقوف الى جانب السلطة التنفيذية ويمت بسبب وثيق الى التيارات الاستقلالي البونابرتي . اما الفئة الاكثر تصلباً من هذه كلها بالرغم من قلة عدد اعضائها ، فكانت فئة « الاكسيون فرنسيس » التي كانت تعمل وفقاً لبرنامج سياسي معين هو اعادة الملكية الى فرنسا . والى جانب المؤسسات القديمة التي كانت تنادي على اقدار وانساب متفاوتة ، من التصريحات العنيفة الداوية ببرنامج اساسه المحافظة في الحقلين السياسي والاجتماعي ، أطل عدد من الاحزاب والهيئات السياسية الجديدة ، منها عصبة جورج فالوا ، والفرنسية ، والتضامن الفرنسي ، الذين لم يكن عدد اعضائها مجتمعين ليتجاوز بضعة آلاف ، الا انها كانت فاشية الطابع والصبغة في تنظيماتها شبه العسكرية وتفكيرها ودعوتها الى استعمال العنف . أما حزب « صليبان النار » الذي تألف من قدامى المحاربين والحاملين اوسمة حربية ، اعترافاً بأعمال البطولة والتضحية التي قاموا بها ، ويلقى مساعدة مالية من مؤسسة كوتي ومن ارنست مرسيه ، فقد انصرفت للعمل منذ عام ١٩٣١ ، فارتفع عدد اعضائها ، عام ١٩٣٢ من ١٥ ألفاً الى ٣٥ ألفاً ، الى ان ارتفع الى ٦٠ ألفاً عام ١٩٣٣ ، وتكون حوله تشكيلات فرعية ، كأبناء الصليبان النارية ، والتجمع القومي للمتطوعين الوطنيين . كل هذه الفئات والاحزاب اخذت تكثر من المظاهرات المضادة للروح البرلمانية . وفي ٦ شباط ١٩٣٤ واستغلاً منها للهبجان الذي اقام الشعب الفرنسي لفضيحة ستافسكي المالية ، وتعبيراً عن عدم ارتياحهم لعجز الحكومة وعدم تجانسها ، قام بمظاهرة اتجهت نحو مبنى المجلس النيابي ، انتهت بفتنة ، عقبها اصطدام دام مع البوليس ، الامر الذي أدى بالحكومة ، بعد انقسامها على نفسها ، وبعد عدم اطمئنانها لموقف بعض الموظفين المدنيين والعسكريين ، قدمت استقالتها ، وتخلت عن الحكم للسيد دومرغ رئيس الجمهورية السابق الذي الف وزارة ارتكزت قاعدتها بوضوح على اليمين ، مع المارشال بيتان ولافال وفلاندا . فهذه الوزارة والوزارة الاخرى التي عقبها برئاسة لافال سارت على سياسة انكماش مالي استمرت سنتين . واخذت الاحزاب التي استندت اليها تزداد نفوذاً ، اهمها حزب صليب النار الذي ضم اكثر من مليوني عضو . ولم تلبث هذه المنظمة ان اتخذت طابعاً شبه عسكري على مثال الحزب الفاشي ، بينما بقي برنامجه غامضاً اذ لم يخرج عن كونه

حزباً يمينياً ، ينزع الى فرض السلطة كما هي تقاليد المرعية . ولم يعد الصراع يقتصر على المجال السياسي والاجتماعي . ورغبة في عدم إضعاف « قوى النظام » العاملة في القارة ، تخلى اليمين عن سياسة الحزم والتشدد حيال ألمانيا ، وهي سياسة طالما حبذها واوصى باتباعها ، كما تخلى عن مشروع الاتفاق الفرنسي الروسي وانطلقت من جديد الروح الوطنية المتعصبة ضد بريطانيا . وما عثم ان اعرب الحزب عن رضاه وارتياحه لمهاجمة ايطاليا الحبيشة ولمساعدة الدول الفاشية لفرنكو وللاتفاقات التي عقدت في مونيخ .

والتهديد الذي تمثله هذه الأحزاب ، لم يلبث أن انعكس أثره في التجمع وتوطين الرأي بين الأحزاب والهيئات اليسارية : كالحزب الراديكالي والحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والاتحاد العمالي العام ، ورابطة التعليم ورابطة حقوق الانسان الخ . ليؤلفوا من بينهم لجنة متابعة وتوعية قوامها مفكرون من خصوم الفاشية ، أخذت تمهد للاتصالات وعقد الاتفاقات بين هذه الفئات ، مما أدى الى عقد ميثاق وحدة عمل والى انشاء جبهة شعبية فازت بانتخابات ١٩٣٦ . وكان من شدة وجوم الطبقة الموجهة وأصعاب الشأن في البلاد أمام تشكيل حكومة ذات ميول اشتراكية يعضدها حزب شيوعي قوي أن أخذ زعماءها يميلون أكثر فأكثر نحو حلول بالقوة . وعلى الأثر ظهرت من جديد تجمعات فاشية الطابع ، منها على الأخص الحزب القومي الفرنسي (P.P.F.) الذي تألف عام ١٩٣٦ بمسمى من العضو الشيوعي السابق دوريو الذي تلقى مساعدات ضخمة من رجال الصناعة ومن الحزب الفاشي الايطالي . ومن هذه الأحزاب ، الحزب المسمى « كاغول » ويشار اليه بالأحرف C.S.A.R. وهو عبارة عن جمعية سرية نعمت بحماية بعض الدوائر العليا في الحكومة والجيش . وأقامت هذه الجمعية علاقات مباشرة لها مع الحزب الشقيق الآخر بعد أن أمدته بالمساعدة ، وفي سبيله قام بعض أعضائه بقتل الأخوة روزلي .

وهذا الصراع الذي تجاوز حدة وعنفاً كل ما سبقه من عراك في الفترة السابقة حال ، ليس دون القيام بأي محاولة اصلاح للنظم والمؤسسات الفرنسية فحسب ، بل زاد عمل الحزب سوءاً في الوقت الذي استمر النظام في تطوره الوثيد الرامي لتعزيز السلطة التنفيذية . وهكذا أخذت شخصية رئيس الوزارة تبرز بوضوح من بين الوزراء بعد أن خلط بينهم الدستور الفرنسي الصادر ، عام ١٨٧٥ . ولأول مرة اعترف له القانون الصادر في ٣ كانون الأول ١٩٣٤ ، بوجود متميز ، كما خصه بخدمات وأدوار ادارية دائمة وفقاً عليه دون سواء . وبعد أن أصبح بالفعل رئيساً للحكومة أخذ رئيس الوزارة يمارس حقه بتأمين الانسجام والترابط بين مختلف الوزارات واللجان الوزارية المشتركة والتي ارتبطت صلاحياتها بعمله . كذلك أنيط به الاشراف على اللجنة الاقتصادية واللجنة المتوسطة العليا ، واللجنة العسكرية العليا ولجنة الشؤون الاسلامية ؛ والمراسم الاشتراعية بنوع خاص التي تتجلى فيها السلطة التشريعية عن بعض صلاحياتها تسهيلاً لعمل السلطة التنفيذية ، لم تلبث أن أصبحت أداة كثيراً ما تكرر اللجوء اليها لاعداد

مشروعات القوانين ، بحيث تفرض على البلاد تدابير واجراءات لا تحظى كثيراً بتأييد الشعب لها . ومنذ عام ١٩٣٣ ، ولا سيما منذ ١٩٣٧ ، تكرر مراراً طلب التسليح بمراسم اشتراعية بشأن التشريعات الاقتصادية المدة لتأمين التوازن في موازنة الدولة ، والدفاع عن الفرنك ضد المضاربات المالية ، وكبح التعديلات على أموال الدولة ، ومراقبة الاسعار والاصلاح الاقتصادي . وبعد سنة ١٩٣٤ ، تمت معظم الاصلاحات الكبرى في البلاد عن طريق المراسيم الاشتراعية . فقد عملت الحكومة بهذه المراسيم بين ١٩٣٧ - ١٩٣٩ ، ثلاثة عشر شهراً على ٢٦ شهراً .

هنالك بلدان ودول أخرى بقيت على ولائها لحرية
التجارة تركت فيها الأزمة الاقتصادية أثراً ظاهراً في سياستها.

الدول الليبرالية الاخرى

فمع استمرار العمل بالنظام البرلماني في بعض البلدان ، فقد قامت فيها ، بالرغم من ذلك أحزاب فاشية بعضها ضعيف يدعو للسخرية برئاسة موسلي في انكلترا ، مثلاً وبعضها انشط وأقوى ، كما في بلجيكا حيث أسس شاب كاثوليكي هو ليون دفريل منشور جريدة أسبوعية بعنوان « ركس » إشارة بذلك الى المسيح الملك كما أنشأ حزباً « ركسيا » أخذ على نفسه مهاجمة « حكومة الفاسدين » ، كما أخذ ينشر بين الملا ، صوفية الزعيم ، واستأنف العمل بأساليب الدعاوة مردداً : « الظفر للركس » ، منادياً بالشعارات التالية : مناهضة الرأسمالية . مناهضة الاشتراكية . مناهضة الليبرالية ، كما راح يطالب بتأسيس نظام يركز على الأسرة والمهنة ، مع هيئات ومجالس مهنية ، وسلطة تنفيذية قوية ، ومجلس نيابي له صلاحيات ضيقة للغاية . وبعد أن جمع أنصاره من رجال الفكر الكاثوليكي وتحالف مع القوميين الفلمنكيين الذين كانوا حصلوا على حق « فلنكة » التعليم في مقاطعة الفلاندر ، فقد كتب له الكتائب من سكان الريف ومن بين العمال الكاثوليك ، وحصل في انتخابات عام ١٩٣٦ على نحو ١٢ بالمئة من مجموع أصوات الناخبين وعلى ٢١ مقعداً . وأخذ يحدد سياسة موالية للدكتاتوريات .

وعرفت سويسرا نفسها تجمعات فاشية هي الأخرى ، تألفت منها « جبهة وطنية » ، بمساعدة عدد من الضباط « للعمل على البعث الوطني » ومكافحة الشيوعية ، وأخذ يُنادي بنهاية الديمقراطية والنقابية . وفي عام ١٩٣٥ ، ستة مقاعد في مجلس مقاطعة زوريخ ، وانتخب رئيسها مستشاراً وطنياً . إلا أن نشاط النازية في سويسرا بعث هزة في الرأي العام ، والغضب الذي سببه ضم النمسا الى الرايخ وضم المانيا مقاطعة السوديت اليها ، جعلت النواب النازيين يفقدون مقاعدهم في انتخابات عام ١٩٣٥ ، و ٣٠,٠٠٠ صوت عام ١٩٣٩ ، مع فقدان ٣ مقاعد في البرلمان . وفي النرويج ، اتحد الفلاحون المدينون للوقوف في وجه البيع القشري للأراضي . وفي عام ١٩٣٣ ، جرى التجمع الوطني ، يسمى كويسلنغ . وفي فنلندا قامت حركة وطنية في لاوا ، ذات طابع فاشي زرعت الاضطراب في البلاد ، بين ١٩٢٩ - ١٩٣٢ .

قبل وقوع أزمة ١٩٢٩ الاقتصادية ، كان النظام البرلماني ، في عدد من الدول الأوروبية ، قد انهار تماماً ، لتقوم مقامه نظم دكتاتورية . فبذ عام ١٩٣٤ ، أقام الجنرال بريمو دي ريفارا في إسبانيا دكتاتورية عسكرية ، ولن يلبث أن قام الجنرال كارمونا بتجربة مماثلة في البرتغال عام ١٩٢٩ ، بعد أن استولى على مدينة لشبونة على يد الجنرال غوميز دي كوستا ، وعرفت بلغاريا نفسها لبضع سنوات ، نظاماً دكتاتورياً بزعامة تسانكوف (١٩٢٣ - ١٩٢٦) ، كما اجتازت اليونان ، عام ١٩٢٥ ، مع الجنرال بنغالومس ، فترة مماثلة عقبها نظام شبه برلماني . وأخيراً قام الجنرال بلسدسكي بانقلاب عسكري في بولونيا ، اقضى به إلى تولي زمام الأمر في البلاد ، مع استبقاء حكومة ذات مظهر برلماني . إلا أن كل هذه النظم لم تكن سوى دكتاتوريات من طراز قديم ، بينما نظام الحكم الذي قام في إيطاليا ، منذ عام ١٩٢٢ اتصف بمميزات عديدة جديدة ، جعلت منه أول مثال يسجله القرن العشرون لثورة معاكسة حقيقية . فقد اقضى له بضع سنوات من التجارب والتطبيقات قبل أن يضع نهائياً فلسفته ، وقبل أن يوضح صفاته المميزة . فمبع وقوع الأزمة الاقتصادية فقط ، ولا سيما بعد سنة ١٩٢٣ ، عندما استولى الحزب الوطني الاشتراكي على السلطة في ألمانيا ، أخذت الدكتاتوريات الفاشية ، تؤلف الظاهرة الكبرى الأولى للبرالية ، كما تمثل في التاريخ المعاصر حدثاً له مدلوله العالي إذ أن الصورة الموسولونية لهذه الدكتاتورية كانت الصورة الأكثر نسخاً وتقليداً في العالم .

هذه النظم الفاشية التي فجرتها الأزمة في كل مكان في العالم تقريباً جاءت كلها على
الفاشية
منوال الدكتاتورية الألمانية والإيطالية ، تقتبس عنها في معظم الحالات ، مظاهرها الخارجية وتدين لموسوليني ولهنرلر بالشكر والولاء . وقد برزت حركات اتسمت كلها بالطابع الفاشي ، وإن اخفت في الباطن ، أوضاعاً اجتماعية وتباينت عنها واختلقت .

السمات المميزة للواقع الفاشي ، يمكن استنتاجها من درس الحوادث التي وقعت
أصولها
في إيطاليا حيث قامت الحركة ، ومن ثم في ألمانيا ، المسرحين الرئيسيين لها . برزت الفاشية بأوضح وجوها ، في بلدين « كان مطروحاً على بساط البحث في كل منها مشكلة اجتماعية ومشكلة قومية حادة » ، بلدين راحا ، إلى حد بعيد ، فريسة للاضطرابات والقلق الاجتماعي من جراء ما عانتا من حدة البطالة والصراع الطبقي ولعدم استقرار النقدي فيها . فقد شهد كلا البلدين ثورة شعبية حركت من الأعماق ، الجماهير الهائلة ، بعد أن ضمنها إلى مطالبها القومية والاجتماعية ما شعرنا به من ذل الانتقاص الوطني ، ومن وضع اقتصادي اعتبرناه لا يطاق ، ومن نظام سياسي اعتبرناه عاجزاً في الأساس وفاسداً في الصميم . وبما لا شك فيه قط أن الحركة وجدت مسعفاً لها ، افتقار كلا البلدين لتقاليد ديموقراطية عريضة ، سواء منها لدى الشعب

الاطيطالي او في المانيا ، حيث عجزت خمسون سنة من نظام تمثيلي ، عن ترسيخ مثل هذه التقاليد وتوطيدها في البلاد ، وحيث تصارعت الاحزاب ، وحيث عجزها واقتارها الى النفوذ كاد يؤدي بالبلاد ، الى الخراب . وفي مثل هذا الجو المؤاتي ، ليس من عجب ان تساعد الازمة ، بعد ان نشبت في ايطاليا منذ عام ١٩٢٠ ، وفي المانيا ، منذ عام ١٩٢٩ ، على انكفاء الصراع الطبقي بانارتها ردة فعل ، دفاعاً عن الامتيازات والمكاسب المهددة .

تساعدنا نظرة فاعمة محالة ، الى العناصر التي تؤلف القوى التي تعتمد عليها كل من ^{القوى} هاتين الدكتاتوريتين ، على تكوين فكرة اصح ، وفهم ادق ، للطابع الذي ارتدته الحركة . تتألف هذه القوى من عناصر متباينة ، اوسعها قاعدة ، وامضاه عزماء ، العناصر المستمدة من الطبقات الوسطى . ففي ايطاليا هذه التي تعاني بين ١٩٢٠ - ١٩٢٢ ، من ازمة اقتصادية حادة ، في الوقت الذي كان يعقد فيه مؤتمر روما عام ١٩٢١ ، فمن اصل الـ ١٥٠ الف عضو المسجلين في الحزب القمائي ، نجد ١٨ الف بينهم من الملاكين و ١٤ الفاً من التجار ، و ٤ آلاف من الصناعيين ، و ١٠ آلاف من اصحاب المهن الحرة ، و ٢٢ الفاً من المستخدمين (بينهم الثلث من الموظفين) ، ونحو من ٢٠ الفاً من الطلاب ، أي ما يوازي مجموعه ٩٠ الفاً ليسوا بعمال ، بينما الباقون يعملون في مرافق الزراعة (٣٧ الفاً) و ٢٤ الفاً يعملون في المدن ، معظمهم عاطلون عن العمل او مستخدمون في المصالح العامة . ونرى النسبة ذاتها تقريباً ، عام ١٩٣٠ اذ ان ٢٥٤ من أصل ٣٠٨ من زعماء الحركة الفاشية الايطالية ، طلوعوا من صفوف البورجوازية الصغرى .

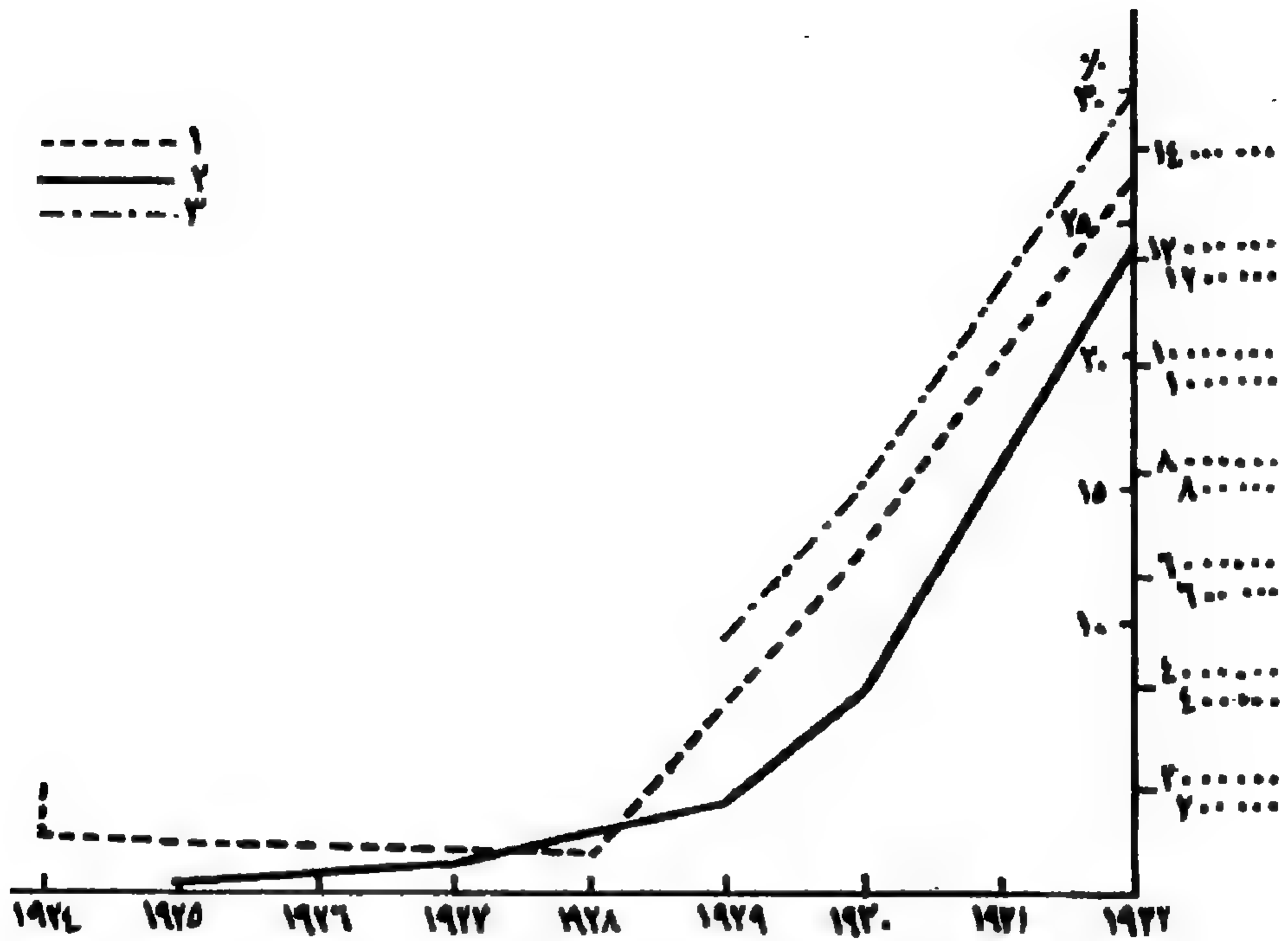
وفي المانيا حيث تعاني البلاد في الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٣ ، من بطالة مقعدة ، وحيث نكاد لا نجد ٢,٥٠٠,٠٠٠ شخص يملك الواحد منهم ثروة ادناها لا يتعدى ٥ آلاف مارك راينخ ، اي في بلد صارت فيه الطبقة الوسطى الى وضع البروليتاريا ، لا يختلف الوضع هنا كثيراً عنه في ايطاليا . واخذت الاشتراكية الوطنية تجمع انصارها ومؤيديها من بين صفوف الطبقة البورجوازية الصغرى ، والمستخدمين والموظفين واصحاب المهن الحرة ، ورجال الفكر المنبوذين وقدامى الضباط ، وصغار الملاكين ، ومتوسطي رجال الصناعة والتجار ، والعمال العاطلين عن العمل . والدليل القاطع على ان الطبقة العمالية لم تعضد الحرسكة ، يظهره عام ١٩٣١ من خلال الانتخابات للجان المصانع وهيئاتها ، حيث مرشحوا الحزب ، لم ينالوا سوى ٥٠٠ بالئمة من اصوات المقترعين ، بينما نالوا ٤٧,٥ بالئمة في الانتخابات لمجلس الرايشستاخ ، بعد ذلك التاريخ ، ببضعة اشهر ، اي في تموز ١٩٣٢ ، كانت اصوات البروليتاريا في صف اصوات صغار العمال . فالفاشية اذاً ، كما يتضح جلياً هي ثورة انتفجرت من جميع الطبقات الوسطى . فتكون تكونت من هذه العناصر بالذات المكونة من صغار البورجوازيين او من البورجوازيين (بروليتاريا اليافة المكوية) ، والبروليتاريا الفكرية او العقلية الذين اتزلوا منزلة البروليتاريا أو كانوا على وشك الصيرورة إليها بعد لأي قصير ، فثاروا ضد النظام القائم . وتمسكاً بشرف

طبقتهم رفضوا التسليم بأي تغيير جذري للمجتمع ، هذا التبديل الذي هدف الى تحقيقه ، كل ما في الاشتراكية والشيوعية . ومع ان بعض العناصر كانت تتناول اجوراً أدنى من اجور العمال فقد كانوا يشعرون مع ذلك ، بأنهم من طبقة اخرى ، او من طبقة أعلى مرتبة ، كما اعتبروا خطأ من شأنهم اجتماعياً وطبقياً ان ينزلوا منزلة العمال . والى هذه العناصر يجب ان نضيف هنا هؤلاء الشبان من ابناء الطبقة البورجوازية الذين لا عمل لهم ولا أمل لهم بالعثور على عمل ، ولا سيما الطلاب منهم و « طبقات السن » الذين ضحت بهم الازمة وسدت في وجوههم كل المنافذ اي هؤلاء المنبوذين في كل الطبقات . كذلك يجب ان نضيف الى هذا الملم ، عدداً كبيراً من صفار الملاكين الذين رزحوا تحت الدين ، وعاربين قدامى لم يجدوا لهم عملاً في ايطاليا ، بين ١٩٢٠ - ١٩٢٢ ، او الذين عادوا من الحرب لا مهنة لهم ولا حرفة ، فتطوعوا في القنصة أو في هذه العصابات العسكرية التي مارت بها المانيا ، فرأى اعضاؤها ، في الحزب النازي ، مغامرة بطولة ، وبينهم عدد كبير لم يتأثروا بالبؤس الاقتصادي الذي افاح على البلاد . بل اوجسوا خيفة من ان يخسروا مرتباتهم او « سعادتهم الاجتماعية » ووضعهم ، وان ينزلوا الى دركة الكادحين من رجال الصناعة ، والمساعدات التي قررت تقديمها المصالح الكبرى ضد الاشتراكية وضد الشيوعية ، لم تصل للحزب إلا بعد ذلك بكثير ، أي عندما حقق له بعض الشأن في البلاد .

ان إنعام النظر في تطور الحركة النازية في المانيا يرينا بوضوح مقدار ارتباطها ارتباطاً وثيقاً بتقلبات الحياة الاقتصادية في تلك البلاد ، هذه التقلبات التي تبرز صورتها في حركة البطالة وما آلت اليه من وضع مفرج . فعدد الانصار والاصوات التي ينالها الحزب يزداد بنسبة ازدياد معدل العاطلين عن العمل (شكل ٨، ٢١٨) ففي شهر أيار ١٩٢٤ ، أي مباشرة بعد تجربة التضخم المالي المرعبة ، نال الحزب قرابة مليون صوت (٦٠٦ /٠) وما كادت المانيا تتخطى الازمة بعد ذلك مباشرة في كانون الأول من السنة ذاتها حتى هبط المعدل الى ٣ /٠ ؛ وفي أيار ١٩٢٨ ، عهد « الازدهار » ، هبط هذا المعدل الى ٢٠٦ /٠ . واذا ذاك تطل الازمة العالمية ، فاذا بالمعدل يرتفع في ايلول ١٩٣٠ ، الى ٦٠٧٠٠٠٠٠ صوت (١٨٠٣ /٠) ليبلغ في تموز ١٩٣٢ ، نحواً من ١٣٠٨٠٠٠٠٠ (٣٧٠٣ /٠) . كل هذه الاصوات جاءت من بين صفوف الأحزاب البورجوازية غير الكاثوليكية : كاشعبيين والحزب الاقتصادي والحزب الديمقراطي والوطنيين ، بينما الأحزاب الوسطى والحزب الشعبي البافاري (كاثوليك) ، والأحزاب الاشتراكية والشيوعية بقيت ثابتة صامدة بصورة قدعو للدهشة .

جاء هذا التجمع مضاداً في الصميم للروح البرلمانية كما جاء الى
الدعاية وشعاراتها
حد مسا ضد الرأسمالية ، الا انه ضد البروليتاريا في جوهره .
فالأيديولوجيا الفاشية والنازية تستمد بعض شعاراتها ونداءاتها من صميم مطالب الطبقة العمالية بعد ان جردتها من طابعها الدولي والبروليتاري الذي يسمر الخوف في القلوب .

« فالاشتراكية أعجز من أن تؤمن العدالة للناس ان لم تسبقها عدالة بين الشعوب . فعلى العمال الالمان ان يعترفوا وان يسدوا انه لم يسبق لهم ان يلقوا مثل هذا الدرك من الرق والعبودية الذي اصارتهم اليه الرأسمالية الاجنبية والذي فيه يرسفون اليوم ... وهذا الصراع في سبيل تحريرهم ، هو حرب أهلية بعينها تقودها ضد البورجوازية العالمية ... »
 هذا ما كتبه مولر فان دن بروك . وبعد ان تبني غوبلز فكرة شينغلر نراه يكتب :



شكل ٨ - كشف بياني مقارن بازدياد وتطور الحزب الوطني الاشتراكي الالمانى مع تطورات الازمة الاقتصادية حسبما تعبر عنها ارقام البطالة

١ - عدد الناخبين ، ٢ - عدد الاعضاء ، ٣ - نسبة العمال عن العمل .

« اشتراكيتنا هذه ، هي التي جاش بها ملوك بروسيا والتي ألحبت خطى الفرسان التوتونيين ... اشتراكية الواجب » . فالروح المناوئة للرأسمالية في الفاشية ، تتلام تماماً وهذه الأمانى الغامضة التي تجيش بها صدور الطبقات الوسطى . فهي تتجه ضد المصرف ، وتستبدل الصراع الطبقي بالكفاح ضد الرأسمالية الأجنبية ، ضد « الثراء الأجنبي » . وهذه الدعاوة يرجى لها ان تضع حداً لهذه الشرور التي تعاني منها مختلف الفئات النشاقة لتعطيلها بوعود مبهمه غير محدوده ، وأحياناً متضاربة ، الا انها تعمل مجتمعة على تقادي انهيار اجتماعي وهو سبب النعمة والخوف الذي يبعثه الماركسية . وهذا يتفق تماماً بما لحظه لوسيان فيفر عندما كتب :

« فالامر لا يقتصر في هذه القيادات على الروح للضادة للنظام للبرلماني . فهناك الروح الضادة للتقاية . ومثلها للحرفية . هذه الصورة المسوخة للروح التقائية (أقله من بعض وجوها) . هنالك المظهر الخدام « الرجوع الى الحرفية » . هنالك سياسة اقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بانهار نظام متفسخ مهمل عن طريق اغلاق البلدان الجديدة والانتاج للقرط للأجهزة الداهية الى أقصى حدود الدماء » .

ونختصر القول ، فالفاشية هي في الأساس حركة رجعية مضادة للعمالية ، قامت على اسطورة القضاء على الصراع الطبقي : فالاجراءات التي عمدت اليها في بادىء الامر تجرد العمال من سلاحهم وتحيلهم الى وضع من الدونية لا خروج لهم منها أمام أرباب العمل ، وذلك بالقضاء على الأحزاب وعلى النقابات العمالية .

ظروف وصولها للحكم
قوة الفاشية تكن أصلاً في الحزب الذي خضع لتنظيم جديد
أساسه البزة والانضباطية والتدريب العسكري والاستعراضات
والحشود المتواترة بحيث تسيطر بالقوة . في خدمتها أجهزة داهية من الدعاوة الماكرة أساسها الصحافة والراديو والسينما ، كل هذا الى شيء من إيقاع الرهبة والتجسس والرقابة الشديدة . فلم تكن مشكلة الحزب الحصول على الحكم . ففي ايطاليا كما في المانيا توصلت الحركة الى السلطة بصورة شرعية ، وسيطرة الحزب على السلطة انما جاءت نتيجة سلسلة من تواطؤ السلطات : كالقضاة والشرطة والادارة والجيش الذين غضوا النظر عن مخالفات الحزب وتجاوزاته ، كما ان هيندنبيرغ نفسه استدعى هتلر لاستلام مقاليد المستشارية في المانيا ، وعن طريق هذا الدستور الذي طالما هاجموه ورجموه تقلدوا مقاليد الحكم بشكل تحلي بملء الشرعية . ففي كلا البلدين اضطرت الحركة لدخول الصراع مع المنظمات العمالية التي انهكها المراك الطويل بين الاشتراكيين وبين الشيوعيين ، وقضوا عليها قضاء مبرماً تحت ستار الحكومة الشرعية .

العقيدة
العقيدة الفاشية هي « مزيج من التراكيب والألفاظ الثورية الطابع ، وأفكار صغار البورجوازيين يجمعها إرلاط نصفي الثقافة وتعتبر ان الكفاح أمر ملازم للحياة . فالحزب هو ميليشيا مدنية في خدمة الأمة التي هي في حالة حرب مستمرة تناضل ضد الذين يحاولون خنق هذه الأمة ، فهو يحارب في سبيل تأمين السلطة للشعب وتوطيدها ، وهو ينبذ جانباً النزعة السلمية واللاعنف ، ويمكن الاحتقار لما تدعوه « الديمقراطية العاجزة » . ففكرتها العائدة للقرن الثامن عشر التي ترى السعادة والازدهار شيئاً واحداً . وقد أعلنها روزنبيرغ مدوية على رؤوس الشهداء : « لم نعد أمام صراع طبقة مع طبقة أخرى ، والعقيدة الدينية ضد عقيدة أخرى ، بل صراع الدم ضد الدم ، والعرق ضد العرق والشعب ضد الشعب » . لا مكان قط لحقوق فردية تتسارط ومصلحة الدولة وحاجاتها بعد أن أصبح الفرد خاضعاً لها بالكلية . كذلك في المجال الاقتصادي ، كل البنيان الاقتصادي يجب أن يخضع لمراقبة الدولة ، كالتوسع في التسليف والاسعار وتثبيت القطع

وغير ذلك . وفي المجال الديني يجب على الدولة أن تسيطر هنا أيضاً مع انه سبق للفاشية وأعلنت عالياً ان الدولة الفاشية تنظر الى الدين نظرتها إلى أسمى مظاهر الفكر . فهو ليس موضوع احترام فقط ، بل يجب الدفاع عنه ، كما ان النازيين أعلنوا من جهتهم : الحرية التامة لكل العقائد والأديان في الدولة . فعلى الدولة أن تراقب كذلك كل نشاطات الفكر .

ومن مميزات النظام الفاشي طابعه اللاعقلاني . فهو يستنير بالمشاعر والعواطف ويفغذي في الجماهير الحماسة بصورة مستمرة . وقد شدد توماس مان على « ترنح الثورة الهتلرية » . فالناطقون باسمها ، يتكلمون كمن أوتوا النبوة . « ليس هو العقل الذي شطر الشعر إلى أربعة أقسام وأنقذ ألمانيا من كربتها ، بل إيمانها » كما يصرح هتلر أمام كتابه . والعقل قد يكون نصحكم بعدم الالتفاف حوله . انما الايمان وحده هو الذي استمعتم الى صوته . زعيم الحزب معصوم عن الخطأ . له ملء المعرفة والعلم . فعادة الدوتشه أو الفوهرر والتسليم الكامل لارادتهما هي القاعدة المطلقة ! أفما نصت المادة الثامنة من وصايا نيليشيا الفاشية على ان الحق هو دوماً الى جانب موسوليني ، كما نصت المادة العاشرة « على ان حياة الدوتشه هي أثن من كل شيء » . فهتلر هو المختار من الله وله شخصية مكرسة وموضوع عبادة حقيقية . فهو أشبه ما يكون « بمسيح في السياسة » . آمن ، وطع ، وحارب ، هذه هي كلمة السر عند الشبيبة الفاشية .

الحزب ودوره الرئيسي يعتمد نظام الحكم ، في كل مكان ، على حزب وحيد أوحد يحسم رغبات الدولة ويمثل أمانتي النخبة . فهو يتألف أصلاً من عدة فئات تتميز بانضباطيتها وتخضع لارادة زعيم الحزب أو الدوتشه المطلقة الذي يوزع الوظائف ويعين الرؤساء . فالحزب يمثل الدولة ، ويتولى أعضاؤه كل نشاط في البلاد ويشرف على توجيهها ، كما تخضع له منظمات شبه عسكرية يواجه بها خصوم الحزب وأعداءه ، منها مثلاً : فرقة الهجوم (ك.م.ب.) وسرية الدفاع (S.S.) في ألمانيا ، ومنها الميليشيا في إيطاليا ، والكتائب البرتغالية ، والكتائب الاسبانية . ويعلق أهمية قصوى على إعداد الشبيبة وتهيتها وتوحيد تفكيرها ، ويراقب نظام التعليم الذي تخضع له ويكتب في كتاب خاصة . هنالك منظمات نسائية ومنظمات طلابية ، ومنظمات للفلاحين ، وأخرى للعمال تنظم فراغهم قبل العمل وبعده كجبهة العمل والنقابات الفاشية ، ثم الحرف ، ويخضعونها لنشاطات رياضية وثقافية بحيث لا يشذ أحد عن الطوق ولا يخرج عن الصدد المرسوم ولا يخرج عن نفوذ الحزب .

كل النشاط الثقافي أو الفني يقع تحت اشراف الحزب فيضع تحت مراقبته المباشرة اجهزة الاعلات والراديو والسينما والنصحافة والمسرح والادب ... كذلك انشأ الحزب في البلاد رقابة صارمة ، والنس كل صحافة معارضة أو حيادية ، ويوحى اليها بالموضوعات التي يجب ان تعالجها وبالطريقة التي يجب ان تعالج بها . والحزب وحده يسيطر على الشرطة الخاصة بالنظام بعد ان

اولاه سلطات واسعة جداً . فيستعمل اعنف الاساليب ومنها الضرب لانتزاع الاعترافات والاقراءات وارغام المتهمين على الاعتراف بما عليهم ان يعترفوا به ، ويرسل الى مخيمات الاعتقال كل من يرى وجوب اعتقاله . والقوانين النازية كالقوانين الفاشية ، عام ١٩٢٦ ، تلاحق بعنف كل كلمة شاردة او مشبوهة ، وكل ظاهرة عدائية . فقد جرى في المانيا ، بين ١٩٣٣ - ١٩٣٨ ، توقيف اكثر من ٣٥٠٠٠ شخص وجرت ملاحقتهم القانونية لمعارضتهم نظام الحكم . كما ان المحكمة الخاصة في ايطاليا للدفاع عن الدولة لم تكن تتقيد بأي شكل من اشكال القانون ، اذ كان بإمكانها ان تصدر احكاماً لا تقبل الاعتراض على اعمال او مخالقات تبقى فيها الظنة او الشبهة غامضة ، مبهمه ، كالاتهام مثلا بعمل جماعي من شأنه ان يחדش الشعور الوطني . فقد بلغ مجموع السنين التي حكمت بها المحكمة على ٣٠٠٠ ظنين ، ١٤٠٥٨ سنة .

ومحافظة على نقاء الحزب ، وتخليصاً له من الفاترين او الخصوم المتنكرين ، نزع الحزب ، منذ توليه السلطة الى عملية تطهير عامة ، واحتفظ منذ ذلك الحين ، بحق العضوية والانتساب اليه ، للشباب الذين جرى تدريبهم بعد ان اطمأن اليهم . اما الهيئات والمنظمات شبه المستقلة القائمة الى جانب الحزب : كالشاريع الانثائية الكبرى ، والكنائس والجيش ، فقد اخضعها للمراقبة وازال كل خطر عن طريق اقطاعها انعامات مادية وادبية ، بعد ان افهمت جيداً ان الحزب وحده يستطيع ان يكبح وان يمنع عنها اي اعتداء من قبل اعدائها التقليديين المعروفين وهم : الاشتراكيون والشيوعيون .

افراغ الشيبة وقرلبتها حرصت كل الاحزاب الفاشية على تمجيد القوة وعلى اعتماد سياسة عامة سداها النفوذ ولحمتها البطش والبأس ، مما يفترض اعتمادها على جيش قوي ، جلب ، وبالتالي على شعب مفتول العضل ينمو ويزداد بسرعة ، كما يفرض السهر على نقاء العرق والاصل : كالتخلص من اليهود ونبذهم بعيداً عن جسم الامة السليم ، وفقاً لقوانين نورمبرغ التي حظرت كل زواج او عقد زواج بين اليهود و « الآريين » ، وتعقيم الضعفاء والمرضى المصابين بمرض عضال ، والمجرمين في جميع انحاء المانيا ، وتشجيع الاهلين على الاخصاب والانسال في كل البلدان . وهؤلاء الاطفال الذين تود الدولة ان تراهم بأكثر اعداد ممكنة ، تعنى الدولة عناية خاصة بتنشئتهم وتربيتهم . فهم ملك الدولة وعلى الدولة ان تؤمن صبتهم وافراغهم وتنشئتهم بحيث يصبحون رجالاً اقوياء ، اشداء ، يزخرون بالقوة والصحة والنشاط والاستعداد للامثال والطاعة . فالتربية الرياضية التي تستهدف الطبع والاخلاق ، يجب ان تحتل مكانها البارز في عملية التربية والتعليم ، هذه التربية التي يجب ان تررع في نفوس النشء ، عبادة الابطال وروح البذل والتضحية في سبيل الوطن . وقد جرى تنقية الهيئة التعليمية فلم تعد لتعد في صفوفها اي يهودي ، كما نبت منها الماركسيون وخضعت لمراقبة دقيقة . فالتعليم والدعاوة ، عاملان متلازمان في كل عملية تنشئة . فالهيئة النازية يجب ان تفرس في نفس الطالب الابتدائي ، وكذلك في ايطاليا .

« على المدرسة ان تكون ذات طابع فاشي . ولا يعتقد احد قط ان يمكن الاستهداف للشطط او للفصالة في هذا المجال . انا احب التطرف في كل ما يتصل بالفاشية ... يتعلل بعضهم ان الجغرافيا والرياضيات ليست علوماً سياسية بطبيعتها ... يضع كلمات . نبرة صوت ، تليح بسيط ، رأي معلل ، واحصائية يستشهد بها الاستاذ في معرض الحديث من على منبر التدريس ، تكفي لافترة الشك او للدخول في السياسة . لهذه الاسباب كلها ، فمعلم الرياضيات له دور يلعبه في المجال السياسي ويجب ان يكون فاشياً ... » كما صرح موسولينى ، عام ١٩٣٣ .

والبيولوجيا كانت تدرس في المانيا باعتبارها علم للعنصرية او العرقية ، من وجهة الدور الذي مثلته عبر التاريخ السلالات الشمالية . فالتاريخ يرتكز اساساً على المعاني التي تمور بها كلمات : العرق ، الشعب ، الرايخ ، الزعيم . قال بجانب المدرسة ، يعتمد الحزب في افراغ الشبيبة على مجموعة من المنظمات التي تعمل في نطاق تربية الشبيبة من بينها المنظمات الرياضية والكشفية التي تتناول الولد من ابن ثمان سنوات وتتخلى عنه وهو في الرابعة عشر لمنظمات أخرى تتم عمل الاولى وتكمله : كالخدمة الالزامية للعمل وبعد الثانية عشرة يؤول امره الى منظمة *Mocidade* في البرتغال والى جبهة الشباب ، في اسبانيا .

فخلفاً لموسولينى الذي خلق الحركة الفاشية وأسسها بعد ان تولى مقاليد آراء هتلر ونظرياته الحكم في بلاده ، كان هتلر عندما تولى مستشارية الرايخ قد سبق له ووضع برنامجاً كاملاً وخطة واضحة وتحت تصرفه كتابات منظمة وعدد مهيب من الاداريين المدربين على استعداد تام للعمل ببناء من التطبيق التجريبي والارتجال .

فالمبادئ التي قال بها وعلم عبر عنها عالياً في *Hofbrau Haus* عام ١٩٢٠ وفي البرنامج الذي اعلنه وتآلف من ٢٥ بنسداً او نقطة محددة ، كما عبر عن مشروعاته مفصلاً في كتابه « كفاحي » الذي وضعه وهو في سجن لندسبرغ ، في اثر محاولة الانقلاب للفاشة التي قام بها في مونيخ عام ١٩٢٣ فنظريته للعالم تنهض على نظرية الدم او العرق وهي نظرية دان بها لغوبينو ولهوستن ستوار وتشمبرلن وبول دي لاغارد هذه النظرية التي سبق لمولر فان دن بروك ، وعرضها ببسطة ، عام ١٩٢٢ في كتابه حول الرايخ الثالث ، لقول يوجد عرق بشري اعلی او اسمی هو العرق الآري الذي يتعم بقاؤه نقياً بعد تنقيته من هذه العناصر التي حاولت ولا تزال إقصاءه . لا سيما العنصر اليهودي الذي كان دائماً وابدأ خیر فساد وافساد .

وفي المجال السياسي اتخذ موقفاً معارضاً من المبادئ التي نادى بها وعملت الثورة الفرنسية الكبرى : هذه الايديولوجيا الليبرالية التي فرضت فرضاً على جمهورية ويمار من قبل الحلفاء الذين خرجوا منتصرين من الحرب العالمية الاولى ، واقصارهم اياها على وضع من التسابعية والذي كان لزاماً « ايقاظ الشعور القومي » وبعثه في النفوس . ألم يكن شعار القمصان السود و« متافهم الحربي : « استيقظي يا المانيا » ، ودعوة الشعب الالماني الى ان ينبذ جانباً الفردية والليبرالية التي لا تخرج قط والمقلية الالمانية ، وكلها انظمة عقلانية تخلو من الطبيعة ، اذ ان المساواة والحرية هي مطالب مناقضة للعقل ، بخالفة للمنطق ومضادة للطبيعة البشرية ، فالانسان ليس معزولاً

فهو حلقة موصلة جميع الاجيال بعضها ببعض. فهمة الدولة المضادة للبرالية والمضادة للاحزاب والمضادة للمساواة ، القائمة على الترابط المسلسل ، هي المحافظة على وحدة الدم ، ووحدة اللغة ، والرجوع الى التقاليد الالمانية النوع والى كل ما انبتق من الشعب وصدر عن الشعب ، وتأمين المدى الحيوي الذي هو بحاجة ماسة اليه والذي يقتضيه تطوره ونموه . فمصدر السلطة لا يكن في اكثرية من الافراد بل في الشعب نفسه ، في الشعب ككل ، الذي يجد ملء تعبيرة الكامل في الزعيم او الفوهرر ، هذا الزعيم الذي هو تعبير لارادة الشعب والناهض بحقوقه .

اما اعداء الشعب فهم ، في الخارج روسيا وفرنسا ، وفي الداخل : الماسون ، واليهود والديموقراطية الاشتراكية التي استخدمها والتي جعل منها كارل ماركس اليهودي ، اداة لافساد المانيا والقضاء عليها . وفي المجال الاقتصادي ، ينزل هتلر باللائمة على الاحتكارات وعلى الاثرياء الجشعين ، هؤلاء الاجهزة الآلية التي لا نفس لها ولا روح ، ويعلم مناصرته للفلاحين والطبقات والملكية الخاصة . ومختصر القول فالشعب الالمانى هو شعب *Ohne Raum* يجب ان يمتد وان يتوسع نحو الشرق والجنوب والغرب من اوروبا .

كل هذه الافكار : من ازدراء للديموقراطية ولما تمثله ، والياس الذي وصوله الى السلطة تبعته معاهدة فرساي ، والمناهضة للرأسمالية وللسامية والتي تقول بالعنصرية او العرقية وتطمح الى الدكتاتورية ، ليست بافكار جديدة . فقد سبق لشتيفلر ولولر فان دن بروك ان عبر عنها كل من شميت وعثمان سيان وكل دعاة الرابطة الجرمانية . وقد عرف هتلر ان يعرضها بعنف وحاس وقوة بحيث تعبر عن مخاوف وعن احقاد وعن المشاعر التي جاشت في صدور الجماهير الالمانية . وقد لاقى كتابه رواجاً منقطع النظير . فقد كان يبيع منه ، حتى نيسان ١٩٤٠ ، ستة ملايين نسخة بعد ان ترجم الى معظم لغات العالم : « فهو يمثل اكبر نجاح سجلته دار نشر في العالم حتى الآن » ، وقد جرى تعميم هذه الافكار والمبادئ وسكبها من قبل فلاسفة النازية ، امثال غوبلز وداريه وروزنبرغ امثلهم جميعاً ، وقام بتلاوتها على الجماهير المتألبة وشرحها من قبل خطباء مفوهين يفيضون بلاغة وعاطفة وحاسة ، التفت حول الحزب وناصرته ، كما قامت منظمات القمصان السود التي تولى عمل رئاستها منذ عام ١٩٢٩ بمهاجمة العمال المضربين والاشتراكيين والشيوعيين وخاضوا معهم معارك واشتباكات دامية . فمنذ ١٩٢٧ ، عد الحزب بين صفوفه ٧٢٠٠٠ عضو ، والمؤتمر الثالث الذي عقده الحزب في نورنبرغ اكثر من ٣٠٠٠٠٠ من كتاب الصاعقة بقمصانهم السود . وارتفع عددهم ، عام ١٩٢٨ الى ١٠٩٠٠٠٠ كما ازداد يمثل هذه النسبة عدد المناصرين .

فالبرنامج المعروف بشيخ مطالب الطبقات الوسطى التي رأت في النازية حماة للنظام وللأمن من « الهول الاحمر » كما زين لصفار التجار الامل بقرب زوال الخازن والمحلات التجارية ذات السعر الواحد والتي لها فروع عدة في البلاد ، كما علهم بزوال التعاوينات كما لوح امام انظار المهنيين ورجال الصناعة بحرب سياسة التأميم ومهاجمة للرأسمالية وحلل الامل

في نفوس المزارعين بالتخفيف من اعباء الديون التي يرزحون تحتها ، وبشر العاطلين عن العمل الذين طالما دفعوهم لشاكسة العمال الذين لا يزالون في عملهم « بامتيازات ماركسية » ، ووعدهم بتدبير عمل لهم . وهاجم بعنف كلي اليهود الذين يحتكرون المصارف والمخازن الكبرى في البلاد والذين يتحكمون بالبورصة ، وبالمحاماة والمهن الحرة . فليس من عجب ان تتضخم صفوف الحزب ويشهد ساعده يوماً بعد يوم ، فقد عدد في صفوفه ، عام ١٩٣٠ ، نحواً من ٣٨٩٠٠٠ ، وفي نيسان ١٩٣٢ ، اكثر من مليون ، وفي عام ١٩٣٣ ، اكثر من ١,٥٠٠,٠٠٠ ، كما ازدادت عدداً وقوة المنظمات شبه العسكرية بما يقرب من هذا المعدل . وقام الحزب برئاسة غوبلز بدعاية جبارة اغرقت البلاد بفيض من الجرائد والنشرات التي توزع كالطر الهتان ، ونظمت دورات مناوبة حتى في اصغر وادق المجتمعات ، واكثر الحزب من عرض قوته وبطشه ، ومن المظاهرات الجماهيرية ، والرحلات ومن خطب الفوهرر الذي اخذ يقنع الجميع بان في مقدوره وحده ان يضع حداً لهذا الوضع المقيع الذي صارت اليه الامة من جراء عبث الحاكمين .

المانيا هذه التي عاشت الفترة الواقعة بين ١٩٣٠ - ١٩٣٣ حقبة من الفواجع وشهدت صراعاً مريراً بين الاحزاب بحيث راح كل حزب يكتب كتابه الخاصة للحرب والنزال ، كالجبهة الحمراء في الحزب الشيوعي ، « والاتيفا » لعصبة مكافحة الفاشية ، والجبهة الحديدية التي ضمت المنافحين عن النظام القائم والعاملة الى جانب العلم الالماني (نحو مليونين من الاعضاء) ، والـ *Stahlhelm* المرتبط بالحزب القومي الالماني ، برئاسة هوجنبرغ رئيس المجلس الاداري لمصانع كروب الخاصة بالفولاذ ، والمسيطر على جانب كبير من صحافة البلاد ، ولا سيما الجبهة السمراء للحزب الوطني الاشتراكي اقوى هذه الاحزاب وانشطها . فالنظام القائم يفتقر كلياً للسلطة ولا قوة له ، والانتخابات العامة عجزت عن اعطاء اكثرية ثابتة ، ولذا راح المارشال هندنبرغ يحلم بوزارة لا رأي للبرلمان في قيامها وبقائها . وبالاتماد الى المادة ٤٨ من الدستور ، كانت معظم المقررات التشريعية منذ عام ١٩٣٠ ، تصدر بشكل مراسيم (فقد صدر عام ١٩٣٢ ٥٩ مرسوماً بشأن خمسة قوانين اقرها المجلس) . وهكذا نرى ان النظام الليبرالي والبرلماني كان قد زال بالفعل من البلاد قبل ان يصل هتلر الى الحكم . وفي انتخابات تموز ، قال الحزب النازي ١٣,٨٠٠,٠٠٠ صوتاً و ٢٣٠٠ مقعداً في مجلس الرايشتاغ (شكل ٣، ص ١٠٨) ، وبالرغم من خسارة الحزب ٣٤ مقعداً في انتخابات تشرين الثاني ، فقد كان بإمكانهم ان يعطوا كل حركة في حكومة برونتغ ويشلوها تماماً ، كما كان باستطاعتهم ان يشلوا « حكومة البارونات » التي ألفها فون بابن . وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣ ، وبعد ان رفض هتلر مراراً وبعد مفاوضات غامضة ، خلف هتلر دون إهراق اي نقطة دم ودون اطلاق اي عيار ناري ، المستشار سليخر ، على كرسي المستشارية في البلاد .

فهو السيد المطلق في الحكم . وألغى بشطحة قلم كل الحقوق التي نص عليها دستور ويمار ، وراح المستشار وفقاً للسلطات العامة التي اعطيت له في ٢٤ من اذار ، يرسم القوانين الجديدة ،

واتخذ من حريق مجلس الرايشتاغ ذريعة لاتخاذ الاجراءات الشديدة ولتزويد البوليس بصلاحيات واسعة لمهاجمة خصوم النظام وتوقيفهم وسومهم اشد المعاملات قسوة وعنفاً ، وارسالهم الى مخيمات الاعتقال . ومع ذلك ، فقد ادت الانتخابات التي وقعت في ٥ آذار ، بالرغم من حوادث التوقيف والتهديد والترويع الى ٢٢٨ نائباً للحزب النازي مقابل ٣٥٩ نائباً غير نازيين ، فقد نال الاشتراكيون والشيوعيون ١٢ مليون صوت . ومع ذلك فالصراع بقي على احتدامه الشديد ، فصدرت الاوامر بإلغاء الاحزاب وحظرت النقابات العمالية ، كما اسقطت حقوق اليهود واعدلوا غير صالحين قانوناً وفقاً للبند الثالث من القانون الصادر في ٧ نيسان ، كما جرت تصفية الشيوعيين والنقابيين ، وأزيل من البلاد كل اثر للمطالب والنزعات الاقليمية . وجرت تنقية الإدارة العامة ووقعت باكملها تحت اشراف إدارة الحزب النازي ولم تلبث ان انصهرت بها ، كما اجبر كل الموظفين في آذار ١٩٣٤ على الانضمام لعضوية الحزب بعد ان جرى تنظيمه من جديد بحيث كان له اعضاء في اصغر القرى والساكن . وبعد مقتل روم في ٣٠ حزيران أعيد تنظيم فرقة الصاعقة التي كان يرأسها . وما كادت تفيض روح هندنبرغ في ٢ آب ١٩٣٤ حتى كان الحزب والبلاد بأسرها في قبضة الفوهرر .

زينت دعاوة الحزب الوطني الاشتراكي العنيفة للناس الآمال وهللتهم النظام الجديد بقرب وقوع ثورة . الا انه لم يحدث شيء من ذلك بعد ان آلت السلطة الى هتلر فلم يخطر له قط على بال مس التركيب الاجتماعي في البلاد حتى ولا التعرض بشيء للمصالح الكبرى التي سهلت له الوصول الى السلطة العليا . فنذ مطلع عام ١٩٣٣ ، اخذ يعلن « انتهاء عهد الثورة والازمات الذي استمر خمسة عشر سنة » ، مدخلا بذلك الطمانينة لأصحاب هذه المصالح . وفي هذا السبيل تنحى عن الجناح اليساري الاشتراكي في الحزب الذي كان بقيادة الاخوة شراسر كما تخلص من العناصر المقلقة الطموحة ومن طفلة المفارمين الذين كانوا يطمعون بان يروا تحت تصرفهم ، في « اعقاب الثورة الثانية » الثروات المحترقة لدى كبار المزارعين وفي المصارف ولدى رجال الصناعة . وفي ٢٠ حزيران ، يأمر هتلر نفسه باعتقال روم زعيم هذا الفريق من رجال الصاعقة ، خصوم التسلسل الاجتماعي وخصوم عقلنة النظام وينفذ الحكم بقتله في الحال . وقد جرت إذ ذاك تصفية كل هؤلاء الذين كان ولاؤهم موضع شك وارتباب او كان بإمكانهم ان يتزعموا حركة عصيان وتمرد امثال غريغور شراسر او الجنرال فون شليخز وجرى تنفيذ حكم الموت فيهم .

الترجييد والمركزية جرى بسرعة تطبيق مجموعة من التشريعات الدقيقة سبق لفلاسفة الحزب ان اعدوها من قبل . فقد جرى في المجال السياسي توحيد الرايخ وعلان المركزية بعد ان ألغى التنظيم الفدرالي وأزيلت من الوجود كل معالم النزعات والمطالب الاقليمية وإلغاء مجلس اللانداخ ونقلت الصلاحيات التي كان يتمتع بها

للحكومة المركزية وتوحدت المصالح العامة بعد إلغاء الوزارات والحكومات الخاصة بالمقاطعات والولايات واستبدلت الادارة بأشخاص يتمتعون بثقة الحزب .

وحل محل النظام النيابي نظام رقابي . فالقوهر المستشار يتمتع بسلطة شخصية لا حد لها . فإرادته هي التعبير بالذات عن روح الشعب الألماني ولا يعلو عليها أي قانون أو دستور تعمل به البلاد . فهو لم يتلق السلطة من احد ولا يتقاسمها مع أحد . فهو يجمع في شخصه السلطة التشريعية والسلطة القضائية . فالقانون الجديد الذي يتعارض مع القانون الكلاسيكي ، حرر القاضي من اعتماد حرفية النص والتقيدها ، إذ يكفي ان يأتي قضاؤه او حكمه منسجماً مع « الشعور الطبيعي » للشعب الألماني . كذلك أعيد النظر في قانون الجزاء بصورة جذرية ، وجرى التشديد على العقوبات . وقسا التشريع بنوع خاص على الجرائم التي تمس او تتعرض بشيء الى « ما فيه خير الأمة الألمانية وصلاحها » ، والحياة (بما فيه نشر الاخبار التي تقاري القول على الحكومة والجرائم الاخرى ضد العرق او الدم) .

بين النازية والمسيحية
في المجال الديني ، حمل العداء ضد الوسط الكاثوليكي ومحاربة السامية (ما المسيحية سوى ديانة يهودية) وعبادة الماضي الجرمانى ، الحزب النازي على اتخاذ موقف معادٍ من المسيحية ورجال الدين ، والى بحث الطقوس الوثنية ، او بعبارة اخرى ، الى جرملة المسيحية . وراحت المسيحية الجرمانية تظهّر العقيدة المسيحية من العقائد غير الآرية . واستهدفت الكنيسة المهاددة للاضطهاد وجرى توقيف عدد من القساوسة بينهم نيمولر . ومع ذلك فقد شجبت النازية المذهب المادي والشيوعية على السواء ، وكان من بين التدابير الاولى التي اتخذتها ، حل المؤسسات المناهضة للدين واعادة التعليم الديني الى المدارس في بروسيا . ولذا راحت الكنيسة الكاثوليكية تعلن رضوخها ، كما راح الاساقفة يشجعون المنشورات التي صدرت من قبل ضد النازية ، وعقدت الحكومة في تموز ١٩٣٣ معاهدة دينية مع الكنيسة نصت على الاعتراف بالدولة الوطنية الاشتراكية . وحظر على الكهنة ورجال الدين التدخل بالسياسة ، وفرض على الاساقفة الذين يحري تعيينهم من قبل البابا قاذية قسم الولاء للدولة قبل المباشرة بوظائفهم . والمهم في الامر كله هو ان المنظمات والهيئات الخيرية والتعليمات والاخويات لم يؤت على ذكرها بحيث ان الاختلافات كانت تنشب من جديد كلما جرى علمنة احدى المدارس او احد المستشفيات ، كما ان الملاحقات التي تجر اليها المخالفات التي يأتينا رجال الدين ومتاجرتهم بالقطع النادر وتهريب رؤوس الاموال الى الخارج او بعض الشطط في الاخلاق ، كانت موضوع دعاية فاجرة من قبل السلطة . والمرسوم البابوي الذي صدر عام ١٩٣٧ ، اعلن على رؤوس الاشهاد بان العرقية مذهب يتناقض والآداب المسيحية .

النازية والحياة الفكرية
« ان الثورة التي قمنا بها » هي ثورة شاملة جمعاء ، تناولت جميع الحقول والمجالات وقطاعات الحياة العامة ، وقلبتها ظهراً لبطن ورأساً على عقب ، اخذ يصرح غوبلز . فالادب والفن وقما كثيرهما من نشاطات الحياة في

المانيا تحت نفوذها ، وحرص النظام بكل ما يملك من قوة على بث فلسفة جديدة للجمالية الفنية . فالليبرالية والمذهب العقلي لا يعطيان سوى آثار يصب على الشعب تفهمها ، كما يفضيان الى فن شعوي لا اخلاقي . وعلى عكس ذلك تماماً ، فالمثالية « الشالية » للفن تقوم اصلاً على « الاعتماد الراسخ » بان الدم والارض يكونان كنه المجتمع الالماني ... وان « الفن في انطلاقه ليس من القضايا الجمالية بل هو في الصميم قضية بيولوجية » . فعلى الفنان ان يعبر عن المرق ، عن الأمة ، عن المثال الجمالي الالمانى ، كما عليه ان يوصل روح الشعب ويحملها تمي العناصر المقومة لوحدها ولقوتها . فالنظام يعارض والحالة هذه كل حركة تعبير او تحديث . وراح الحزب يقوم بعملية تطهير شاملة في المكتبات فينتزع من بين مجموعات ليس آثار الكتاب الاشتراكيين والشيوعيين واحرار الفكر ويحملها طعماً للنار والحريق فحسب ، بل ايضاً آثار كتاب كبار غيرهم امثال انشتاين وفرويد وويلز وجيد حتى جاك لندن ... كل الآثار الفنية التي نجبتها الكتاب البلاشفة والشعوبيون ، فانتزعت من المتاحف والمجموعات الفنية العامة ، كما جرى تنظيم معارض نقالة « للفن الفاسد الذوق » من وضع بورباخ وكورنث وكاندنسكي وكلي وكوشكا ولهمبروك والمزء من اصحابها . كذلك من غير المرغوب فيها آثار الرسامين الايطاليين المحدثين ، والانطباعيين الفرنسيين امثال مانيه وسيزان وفان غوغ . وقد بيعت آثار كثيرة بالزاد العلني في صالات لومرنت أو أحرقت .

وقد احيطت بالتشجيع والتقييم العالي الآثار الشعبية اي تلك التي تعبر عن « روح الشعب » وقصص البطولة ، لا سيما قصص الحروب . واستطاع المسرح وحده ان يخلق او يبتدع شكلاً اصيلاً من هذه المسارح التي اقيمت في الهواء الطلق حيث جرى قتل المسرحيات الشعبية التي يشترك الشعب بتمثيلها في الاغاني والانشيد التي تقوم بها الجوقة . كل مظاهر القصر على اختلافها تخضع لمراقبة المكتب المعروف بـ R. K. K. وفروعه السبعة الاخرى التي على كل من يعنى بأمر الفكر ان يقتضي الى واحد منها ، وهكذا اصبح المسرح احدى مصالح الدولة يراقب الفوهرر منها المحتوى والخراج والتوزيع . والفن الالماني الاسمي ، الموسيقى ، يخضع من الآن فصاعداً للمعهد الموسيقي الالماني . فما من فوطة واحدة يمكن لها ان تدوي في الجو الا باذن من هذا المعهد . فالفنان ورؤساء الفرق الموسيقية (اكثر من خمسين بينهم بروف ولفر) والكتاب (بينهم قرمان مان وواسرمان ودوبلن وريمارك) والعلماء ، جرى تصنيفهم جانباً عملاً بالتمييز العنصري او السيامي واضطروا لمقادرة البلاد .

للمل الاقتصادي هدف النشاط الاقتصادي للقضاء على البطالة قبل كل شيء والى تأمين استقلال ألمانيا اقتصادياً بحيث تكفي نفسها بنفسها . وبعد الاتفاق الذي عقده هتلر ، عام ١٩٣٢ ، مع كبار رجال الصناعة الثقيلة امثال هوجنبرغ وكيردوف ونيسن ومع شاخت (ممثل جبهة هارزبرغ) ، لم يحاول النظام الجديد شيئاً من شأنه ان يمس

حقوق الملكية او ليزيد من الطاقة الشرائية لدى الفلاحين والحرفيين وصغار التجار - باستثناء تخفيضه معدل الفائدة - ولدى العمال ايضاً .

طبقة الفلاحين
الشريع الزراعي لم يمس بشيء الملكية العقارية الضخمة (فقد عدت البلاد عام ١٩٣٨ نحواً من ٧٠٠٠ استثمار عقاري تزيد مساحة العقار الواحد على ٥٠٠ هكتار) فقد هدف الاصلاح المذكور ، محافظة منه على تركيب البلاد الاجتماعي ، الى توطيد اسس الملكية الصغيرة بتأمين ارتباط الفلاح بالأرض عن طريق انشاء ملكيات عائلية لا تخضع للتجزئة ولا للتحويل ولا المصادرة يكون بالاستطاعة توريثها لواحد من ابناء الاسرة . وصاحب الحيازة الذي تعرف الأرض باسمه يجب ان يكون من العرق الآري الصرف ، « فلاحاً حقيقياً ، أميناً » ويخضع لسلطة خاصة تتمتع وحدها بصلاحيات قرار التصرف بقسم من الأرض ، والسماح بتأجيرها لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات او لعقد قرض بشأنها . وقد كان في البلاد ، عام ١٩٣٨ ، نحواً من ٦٧٣،٠٠٠ قطعة أرض او مزرعة بهذه الاوصاف ، تكون ممّا ٣٢ ٪ من مجموع الاراضي الزراعية . وقد تسبب انشاؤها بعدد لا يحصى من الدعاوي والاختلافات بين افراد الاسرة الواحدة كما نجم عن هذا الوضع تعقيدات لا تحصى حالت دون ارتهان الأرض او الاستلاف كما حالت دون تغيير صاحب الحيازة مهنته او تعاطي مهنة اخرى .

وتأميناً لأسباب تموين البلاد في حالة تعرضها لحصار بري او بحري ، تألفت في الرايخ مؤسسة ضمت بين اعضائها كل الذين يعملون في مصالح التموين : كالفلاحين المزارعين ومقدمي التقاوي وتجار الأسمدة والاجهزة الزراعية ومربي المواشي والجزارين وشركات التسليف الزراعي ، والتعاونيات واصحاب المطاحن ومعامل السكر ومصانع المواد الغذائية والمعلبات على اختلافها . وقد وزعت الى زراعات محلية وزراعات اقليمية . ويرأس كل زراعية رئيس او فوهرر ، ويأتي في رأس السلم فوهرر الفلاحين الالمان الذي يترتب عليه اتخاذ التدابير التي تؤمن احسن مردود واطيب مواسم واحسن اصناف . وقد أدت التدابير التي اتخذت لتنظيم الاسواق ولتحديد الرسوم على الفلال عند جني المواسم ، الى تأمين الاكتفاء الذاتي بنوع عام في جميع انحاء المانيا . الا انه لم يحر تقييم المحاصيل الزراعية كما ان زيادة الانتاج لم تقض الى زيادة الأرباح بحيث لم يكن باستطاعة المزارعين تأمين تجديد اجهزتهم الزراعية او صيانتها كما عجزوا عن تأمين صيانة مبانيهم . ثم ان الغاء نقابات العمال الزراعيين الذين استثنوا من ضمان البطالة ، وتخفيض الاجور ، والتنظيم الدقيق الذي خضع له اصحاب الاملاك ، كل ذلك لم يضع حداً للقلق الذي كان يتسكع فيه المزارعون ، كما يشهد على ذلك حركة النزوح من الريف الى المدن بالرغم من التدابير الجزرية التي اتخذتها السلطة بهذا الشأن ، كمنع تشغيلهم في المدن ، ووسائل ابعادهم ، وارجاعهم .

وسياسة الاكتفاء الذاتي ، سار عليها الحزب كذلك في القطاعين الصناعي والصناعية والتجاري وأدت الى استثمار اشمل واوسع لموارد البلاد وان جاء اقل مردوداً

ورجحاً كما أدت الى زيادة كبرى في المواد البديلة وازدهارها ولكن لفائدة المشاريع الكبرى والمؤسسات الاستثمارية ، عن طريق حصر عمليات التسليف المالية (لهذه الشركات التي لها القدرة على « الرقاه ») ، وبفضل القانون الذي اوجب التكتلات الاحتكارية . وقد قنعت مشاريع الاستثمار الصغرى والحرفية بمظاهر خداعة من الاستقلال كما انه لم يطرأ اي تغيير على حق التملك ، الا ان التحديدات التي فرضت (كتحديد الاسعار ، وحظر رقعتها) اصابته الاستثمارات الهامشية اكثر منها الاستثمارات والمشاريع الكبرى التي جاء قانون ١٩٣٣ يقوي من شأنها على حساب التكتلات الالزامية ولا سيما على حساب المصارف (التي تحتكر سوق الاعتماد المالي) والتي تسيطر على النظام الاقتصادي والغرف التجارية . وقد انشأت برامة العمل الصادرة عام ١٩٣٤ ، الى جانب وزارة الاقتصاد الوطني ، المجلس الاقتصادي الالماني . وقد 'وزع' الاقتصاد عمودياً ، الى ست اقسام او فئات ، خضع كل واحد منها لتقسيم آخر ميز بين فئات رئيسية وفئات قانونية مهنية ، كما وزع أفقياً الى ١٨ غرفة تجارية توزعت مناطق البلاد المختلفة ، ألحقت بها ٩٠ غرفة صناعية وتجارية عملية ، تعمل كلها على مبدأ الفوهرر او الزعيم الذي يأتي على رأس كل فئة او قسم من هذه الفئات والاقسام . وكانت مهمة هذه الغرف التجارية والصناعية النظر في امثل الوسائل وخير الذرائع التي تؤول الى تحسين الانتاج وتطبيق القرارات التي تتخذها الحكومة في هذا المجال ، لا سيما ما تعلق منها بالخطط الرباعية . ولذا اخذت تتكاثر ، منذ عام ١٩٣٦ ، حوادث الافلاسات بين صفوف الصناعيين المهنيين ، بحيث هبط عددهم في البلاد الى ١٠٤٠٠٠ ، بين ١٩٣٦ - ١٩٣٨ . وفي اذار ١٩٣٩ ، صدر قرار جعل كل الحرفيين الذين « ينصرفون لعمل غير ملائم » اود لا يتفق ومؤهلاتهم ، عرضة لاستبدال نشاطهم بآخر . وبعد ذلك ببضعة ايام صدر قرار آخر الغيت بموجبه كل مشروعات الاستثمار التي لا يسجل نشاطها التجاري حداً أدنى ، كما ألزم كل من خسر عمله من جراء هذا القرار ، الانضمام الى المشروعات الكبرى والعمل فيها ، قبل اول نيسان ١٩٣٩ . اما العمال الذين 'حرروا' من نقاباتهم او من اتفاقاتهم الجماعية ، فقد حال تثبيت الاجور دون ادخال اي تحسين الى اوضاعهم . فقد جرى تحطيم النقابات من الاساس وأرغم الاعضاء المنتمون اليها الانكساب الى جبهة العمل ، هذه المؤسسة الوحيدة الالزامية التي تتألف من اتحادات ومن فئات مهنية لكل منها فوهررها الاعلى ويأتي في رأس السلم الدكتور لي الذي كان عليه ان « ينظم العلاقات التي تشد الرأسمال الى العمل بما فيه المصلحة المشتركة » . وذووا الخبرات ممن هم موضوع ثقة في قلب كل مهنة او حرفة الذين يكلفون التوسط في حال نشوب اختلاف او صعوبات ما ، فقد كانوا ينتقون من بين اعضاء الحزب النازي ، من اصل لوائح من المرشحين بعدها ارباب العمل بعد الاتفاق مع رئيس الحلية صاحبة العلاقة .

مع ان الفاشية كانت أطول عمراً من النازية ، فلم تتوصل قط
 انتهازية الفاشية الإيطالية
 الى ما بلغت من المتانة والقوة المطلقة زميلتها وحليفها النظام
 النازي . فقد رأيا النور في ظروف متشابهة وفي اثر انتفاضة للشعور القومي المجروح في كبرياته ،
 وأثر ردة عنيفة ارتكضت بها الطبقات الموجهة ضد المخاطر التي تبعثها الاشتراكية . فقد
 كانت الفاشية في تطور دائم وتحول مستمر . « نحن الفاشيين » كان موسوليني يصرح ، عام
 ١٩١٩ ، ليس لنا عقيدة مرسومة من قبل . فمقيدتنا هي الواقع القائم ، . وعلى شاكلة هتلر ،
 فقد كان صنيع نفسه ، « حنكته الأيام وعركته وتركته اعجز من ان يحدد الثورة التي يتزعمها » .
 ان طموحه الى السلطة وكبرياءه الجامع وعزمه السيطرة على المجتمع الذي نبذه ، جعله يلجأ الى
 كل الوسائل ويستغل كل المناسبات التي تساعد على تحقيق أمانه ، دون اي اهتمام او اكترات
 بالمبادئ الكلاسيكية . وهذا ما يفسر لنا مغالطاته الكثيرة وتراجعاته المتكررة . وباطلا
 يتبجح مدعياً انه تلميذ نيتشه وباريتو وسوريل ، فهو انتهازى «قرصي» في الصميم . وعندما تم
 له الاستيلاء على السلطة ، لم يكن احد يعرف ما الذي سيأتيه فيها بعد ، اذ لم تكن الفاشية بعد
 سوى حركة احتجاج واسعة تحاول ان تحافظ ، بشكل ديموغوجي ، على حق الحياة والنظام
 والملكية . ولم يستطع قبل مسيرته المظفرة ان يؤلف له وزارة فاشية الا بعد دخوله روما بسنة
 واحدة ، عام ١٩٢٤ ، بعد ان تمت له اكثرية محترمة في المجلس النيابي بفضل العنف الذي
 اعتمده والقانون الانتخابي الذي جاء يعضد اكثر الأحزاب قوة ونفوذاً . وبعد ذلك بسنتين ،
 اي في سنة ١٩٢٦ ، توصل الى طرد الاحزاب المعارضة في المجلس واعلنها رسمياً غير شرعية .
 وهكذا نرى ان استنثاره بالسلطة اقتضى له اربع سنوات لكي يرسخ النظام الذي وضعه
 ويوطده في البلاد ، بعد ان آمن مراقبة الصحافة ، ونظم الحرفية تنظيماً قاسياً ، ونحى جانبا
 خصومه السياسيين . والمؤسسة النوعية الوحيدة الجديدة التي طلع بها ، تبلور في المجلس الفاشي
 الاعلى ، وهو عبارة عن مجلس استشاري لتأمين الانسجام والتنسيق بين الحزب والحكومة .
 وفي هذا الوقت بعينه اخذ موسوليني يقع اكثر فأكثر ، تحت تأثير الزعماء الوطنيين امثال :
 كوراديني وركو وفدرزوني وأصبح منذ ذلك الحين حامياً للدولة والجيش والنظام الملكي ،
 حتى والكنيسة . والمقال حول « الفاشية » الذي ظهر في الموسوعة الإيطالية لول وضعه وكتابته
 الكاتب جيوفاني جنتيلي ، فيلسوف الفاشية ، ووقعه موسوليني ، وفيه تعريف دقيق بالنظام
 واهدافه .

والنقابية التي هي من اخص مميزات الراء والتي جعل منها ، اول
 الدولة النيابية
 رئيس دولة في اوروبا ، ابرز خصائص الفاشية التي اسسها ، لم
 يعمل بها الا متأخراً فظهرت المؤسسات وعُمل بها بعد ان اتصف النظام بهذه الصفة بوقت
 طويل . والفكرة مستمدة من نظرية التعاوان الطبقي التي المع اليها البابا في براءته
Rerum Novarum فهي تهدف للقضاء على الصراع الطبقي في المجتمع عن طريق دمج مصالح

كل الفئات في صلب البيان الدولي بحيث تتمكن من الاشراف عليها والتوفيق فيما بينها . والمقصود من هذا ليس تأميم المشاريع الاستثمارية بل بالاحرى اشراك العمال في ملكيتها ، في ارباحها وفي ادارتها ، واستبدال التمثيل الشعبي التقليدي القائم على المقاطعات بتمثيل آخر اقتصادي الطابع والسمة ، خلق بالتعبير عن مصالح معينة واضحة بدلاً من مجموع انتخابي وهي . وتم تنظيم هذه المؤسسات تدريجياً مع ازدياد التفاهم بين الدوقشي و ارباب الصناعة وثوقاً وقوطيد سلطته في البلاد . واولى مظاهر النقابات الفاشية تمثلت في الحلف الوطني للحرف النقابية وكانت مختلطة ، اذ كان المطلوب كما تقتضي الحركة الوطنية احلال تعاون الطبقات بعضها مع بعض محل تصارعها وتخاصمها . فالاتفاقات التي عقدت في قصر شينغي وقصر فيدونى مع ارباب العمل عام ١٩٢٣ و ١٩٢٥ ، ألغت هذه الهيئات واستبدلتها بنقابات فاشية احتفظ الصناعيون مقابلها بيهنتهم الخاصة : « تحالف الصناعيين » الذي اعترف به رسمياً وقد ألقي حق الاضراب كما ألغيت لجان الاستثمار المنتخبة ، وأنشئت عام ١٩٢٦ وزارة النقابات التي اسندت الى ج. بوتاى ، كما ان قانون روكو خلق « الدولة النقابية » . وبطل العمل بالنقابات المختلطة وحل محلها هيئات ارفقات عمالية وهيئات من ارباب العمل وخولت الحق باستيفاء اشراكات من جميع ابناء المهنة ، المسجلين منهم وغير المسجلين ، كما خولت سلطة وضع تنظيمات ادارية تلزم الجميع . وهكذا وقعت المنظمات العمالية تحت ناطية الحزب الفاشي الا انه لم يتم دمجها بعد في التشكيل الحكومي .

وجاء ميثاق العمل عام ١٩٢٧ يقر مبدأ التنظيم على أساس تعاون الطبقات . ولم ينشأ المجلس الوطني للنقابات الا في سنة ١٩٣٠ الذي ضم اعضائه ممثلين عن ارباب العمل وعن العمال ، واخيراً ظهرت عام ١٩٣٤ النقابات التي كان وجودها من قبل حبراً على ورق وعددها ٢٢ نقابة تألفت كل منها من ممثلين عن المنظمات الخاصة بالصناعة والزراعة ، والتجارة ، وهناك عنصر ثالث يتألف من ممثلي القطاع العام ، اي من موظفي وزارة النقابات . وتوج التنظيم ، عام ١٩٣٨ بتشكيل « غرفة الحزائم والنقابات » التي حلت محل المجلس النيابي . وقد تكونت هذه الهيئة بالفعل بضم هيئتين سابقتين معاً ، هما : المجلس الوطني للنقابات والمجلس الوطني للحزب الفاشي ، وقد هيمن عليها العنصر السياسي وشهد من قوتها اذ اناط بها تطبيق الاجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة ، بينما اقرارها نهائياً يبقى بيد الدوقشي ، بينما يتمتع فيها ارباب العمل بنفوذ قوي اذ ان ممثلي العمال ليسوا سوى موظفين في النقابات الفاشية جرى تدريبهم في معاهد خاصة محفوظة المقاعد فيها للشبان من الطبقة البورجوازية . اما ارباب العمل فقد مثلهم ممثلون عن القطاع الصناعي وممثلون عن اصحاب الاملاك وكانت لهم فيه الكلمة المسموعة والرأي الفصل ، لا سيما وعلاقاتهم الخاصة بزعماء الحزب الفاشي وثيقة جداً . وهكذا فالتعايش بين العناصر المضادة للديموقراطية : الأقلية الممثلة للاستثمارات الكبرى والأقلية الادارية على الوجه الامثل .

هنالك كما نرى ، « هوة سحيقة بين الروح النقابية وبين الواقع التحيز في ايطاليا » ، فالنقابية

رمت في الاساس الى ان تكون البديل للتأميم . والحال ، فالدولة ، في ايطاليا تسيطر على الحياة الاقتصادية سيطرة تكاد تكون شاملة ، الأمر الذي مكن ج بيرون ان يلاحظ قائلا : « القضية برمتها هي مجرد تمثيل لبق يخفي وراءه سلطة سياسية تمارس دكتاتورية مطلقة على المصالح الكبرى وعلى الفكر ، اقل منها طريقة تلقائية التنظيم للمصالح الاقتصادية » ، فالواجهة النقابية تخفي بشكل مفضوح سيطرة المصالح الكبرى .

السياسة الاقتصادية والاجتماعية
والسياسة الاقتصادية والاجتماعية تتميز بالواقع بصفات عدة منها الارتمجال والتنسيب مع مقتضيات الحال ، والتظاهر العلني .
فمعركة القمح عام ١٩٢٥ ومعركة الليرة عام ١٩٢٦ ، والمجهود الذي بذل في سبيل تصنيع البلاد ، بعد عام ١٩٣٠ ، وسياسة التسليح ، وبعد عام ١٩٣٥ المجهود الحربي ، وكلها احداث تتعاقب دونما توقف تقريبا ، بذلت جميعا نهوضا بسياسة الاكتفاء الذاتي في المجال الاقتصادي .
فقد جاءت النتائج غير متكافئة وغير سوية . فسياسة الاكتفاء الذاتي في الحقل الزراعي التي دشنها موسوليني مع معركة القمح عندما قبض بيده على المحراث في رابعة النهار وهو متخفف اللباس ، زادت الأرض الزراعية ٣٥٪ وقد جاءت هذه الزيادة في اراض لا تصلح كثيرا لمثل هذه الزراعات ، وعلى حساب تربية الماشية والفاكهة . وعملية استطلاع بطائح مقاطعة البونتن التي استنفدت مبالغ طائلة ، لم تؤد الى نتائج متكافئة مع المبالغ الضخمة التي تطلبتها عملية الاستصلاح ولم يستفد منها غير ١٩٠٠٠ مزارع . وفي المقابل لم يعمل شيء يذكر لحل المشكلة الرئيسية ، مشكلة المزارعين الذين لا اراض لهم . فالاجراءات التي سبق واتخذت قبل عام ١٩٢٢ في سبيل الفلاحين كحماية المستأجرين من العبث بحقوقهم ، ومن زيادة معدل الايجارات وفي سبيل توزيع العقارات الكبرى التي تمثل ثلث مساحة الارض الزراعية ، « صرف النظر عنها واهمل امرها . وعلى عكس ذلك ، فقد اخذ يلوح نوع من الاقطاعية الحديثة مع سيطرة نظام مزارعة يرمي الى ربط الفلاحين المزارعين بالارض . وصدرت براءة بتنظيم هذا الشكل من المزارعة ، وتحدد انواع عقود الاستثمار في الحين الذي كان فيه العمال الزراعيون يفقدون تدريجيا المكاسب التي سجلوها منذ عام ١٩١٩ : ثمان ساعات عمل في النهار ، والتأمين ضد البطالة ، كما اخذت تدرج عادة دفع المرتبات عينا . ومن يحاول منهم ان ينزح من الريف الى المدينة بحثا عن عمل او مورد رزق كان يجري طردهم وارجاعهم الى منازلهم بالقوة .

اما العمال فقد اخذ وضمهم القانوني بتغير . فبراعة العمل كبراعة الـ *mezzadaria* لا تأتيان قط على ذكر القانون الذي ينص على ثمان ساعات عمل ، كما انه لم يتخذ اي تدبير فعال تجاه المخالفين للقوانين الجارية المفعول من ارباب العمل او ضد البطالة .

والفاشية كالنازية ، لم تحاول قط تغيير المجتمع الايطالي . فقد مدى نفوذ الفاشية وحدودها قنعت من الامر بتوطيد وتقوية الطبقات الموجهة التي مادت بها ازمة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ، وقد عجز موسوليني في ان يجعل الجماهير تجيش بروح الحرب . فهذا

الوضع من الضغط والافارة المستمرين على الشعب ، لم يتمرس به سوى قلة من الناس : الشباب ، ولفترة قصيرة . فالسواد الاعظم من هذا الشعب الصابر ، العامل بقي يتسكع في حياة قاسية مستسلة . فالازمة زادت الناس سأمًا ومالا : فقد غاص الفلاحون والعمال في اليأس والباس بحيث رفر ف على النظام جو مشبع بالشك وبعدم الانضباط ايضا . فبعد عام ١٩٣٣ ، نرى اقل من نصف الاولاد ينخرطون في التشكيلات الفاشية على اختلاف انواعها ، بعد ان اعرض عنها العمال والفلاحون . فالطبقات الموجهة وحدها توجه اولادها شطر هذه المنظمات لانها المفتاح الذي يفتح امامهم ابواب الوظائف الادارية والمهن الحرة . ومن جهة أخرى ، ان اشراف الحزب على البلاد ، حتى على الاعضاء المسجلين فيه لم يبلغ قط من القدرة ما بلغه النظام النازي في المانيا . وقد حدث في وقت مبكر جداً تراخ امتد من اعلى السلم الاداري الى اسفله ، كما ان الفساد اخذ يدب في صفوف الحزب وكثرت مساوئ الادارة .

فطالما عرفت الفاشية ان تشدد من قبضتها على الفقراء والمساكين وعرفت ان تصون المكاسب والمنافع وحققت انتصارات سهلة في المجالات الدبلوماسية ، فقد حظيت برضى الطبقات الموجهة وحظوتها ، وقد حرص فريق من بنيتها ان لا يتورط بعيداً معها ، وبقيت متحفظة للغاية لأن دستور عام ١٨٤٨ لم يجر القاءه رسمياً ، وهكذا فقد انتصب دوماً في وجه موسوليني نظام ملكي كامل غير منقوص . فالملك الذي عرض نفسه للنقد باستدعائه موسوليني للحكم وبموقفه المشبوه من مقتل متيوتي ، قد ارتضى بواقع السلطة الثنائية وسلم بها ، الا انه بقي مع ذلك ، في نظر عدد كبير من الايطاليين ، ولا سيما في نظر الارستوقراطية الغنية الشديدة البأس ، الرئيس الحقيقي للبلاد ، وكذلك في نظر كبار ضباط الجيش ، والدبلوماسيين ، وفي نظر كل العناصر التقليدية التي لا تزال تنعم بنفوذ قوي في البلاد . وهذه الطبقة المتشككة والمتحيرة للفاشية واحياناً معادية لها ، عرفت ان تحافظ على البعد الذي يفصل بينها وبين الحزب . اما طغمة الاكليروس فقد اخذت تأني بالدليل تدو الدليل على رضاها عن الفاشية (ألم يحیی بيوس الحادي عشر منذ عام ١٩٢٦ ، في موسوليني ، رحل العناية الالهية) كلما توفرت لديه امارات الرضى والحظوة ثملة باعادة تعليق الصليب في المباني الرسمية ، واعادة التعليم الديني الى المدارس الرسمية ، ولا سيما بعد عقد اتفاقات لاتران التي اعترفت للكنيسة بمركز ممتاز . ولذا راح رجال الاكليروس من جميع الطبقات والدرجات ، وجريدة الفاتيكان الرسمية : الاوسرفاتوراه رومانو ، يؤيدون بقوة مشروعات الدوتشييه ، لا سيما حرب فتوح الحبشة والتدخل المسلح في اسبانيا . الا ان الكنيسة احتفظت لوحدها بالمنظمة الوحيدة التي لا تخضع لمراقبة الفاشية ، اعني بها العمل الكاثوليكي . وما عتنت هذه المنظمة ان اصبحت محور معارضة سياسية حيث اخذت تظهر للوجود أطر الحزب الشعبي الذي حل وضعي به عام ١٩٢٢ . وعندما اعلنت الحكومة حل منظمات الشيوعية والمنظمات الطلابية ، رد البابا على ذلك برسالة عنيفة شجب فيها وندد عالياً بهذه الروح الوثنية التي تجيش بها الدولة الفاشية ، كما ان البابا احتج ، عام ١٩٣٨ على التشريعات المضادة للاسامية (مع انه كان سبق لجريدة شيفلنا

كاثوليكاً ان اثنت عالياً على التدابير الأولى التي اتخذتها . ومن ناقل القول ان تعاون
الأكليروس مع الدولة لم يفتر قط .

والمعارضة التي انتهكتها ملاحقات البوليس وتحرياته الشديدة ،
والمعارضة في الداخل والخارج والانشقاق المؤسف الذي تعرضت له بعد مقتل متيوتي ، ارغمتها
على السكوت أو على اللجوء الى التستر والتخفي . والمعارضة الوحيدة التي بقيت قائمة - دونما
خطر - تنحصر في مجلس الشيوخ حيث كان باستطاعة بعض الشيوخ التكلم بحرية ورفع عقيرتهم
هالياً ، كما انحصرت في مجلة النقد حيث حافظ كروتشيه على تقاليد الفكر الحر . فالمعارضة
الصامتة كانت منحصرة في الأوساط الجامعية والاساتذة الذين أدوا عام ١٩٣١ ، باستثناء ١١
استاذاً منهم بين الولاء للنظام الفاشي ، مع وجود بعض خلايا تركز فيها الفكر الحر ، وبعض
زعماء حزب الشعب . الا ان هذه « الهجرة » في الداخل لم يكن لها أي شأن كما انها لم تحاول
قط ان تلعب أي دور . اما المناضلون ، فبعضهم - وهم الشباب - يعملون في الخفاء والسرية في
جميع أنحاء إيطاليا ، يطاردون البوليس ، ويوزعون الصحافة المعبرة عن المقاومة من بينها مثلاً
جريدة كارلو روسلي ، وينتهي بهم الأمر عاجلاً ام آجلاً الى يد البوليس الذي يسيمهم العذابات
الليمة او يرسل بهم الى معسكرات الاعتقال في اقاصي إيطاليا او الى الجزر الموحشة في البحر
التيرونتي ، حيث قضى المديدون منهم امثال انطونيو غرامشي ، ومنهم من يفر تاجياً بنفسه الى
الخارج ، ليعمل في الخفاء ، امثال دون ستورزو وفرنيسكو نيتي ، والكونت سفورزا ،
وبيترو نيتي ، وجيوزيب سراجا وفيليب طوراتي الذين لقوا في باريس « التمرکز اللافاشي » ،
وكارلو روسلي اخيراً الذي نظم الحركة المعروفة بحركة : « العدالة والحرية » واصمة نصب
اعينها معالم الاشتراكية الليبرالية . وقد لقيت نجاحاً كبيراً في صفوف رجال الفكر ونجحت
بتأسيس خلايا كثيرة لها في إيطاليا ، وهي خلايا لم تلبث ان صفاها البوليس الواحدة بعد
الأخرى بحيث أصبح التأكيد انه بعد عام ١٩٣٦ قضى تماماً على مناهضة الفاشية ذات النزعة
الليبرالية . وفي سنة ١٩٣٤ ، اخذ الشيوعيون الإيطاليون ، في المنفى ، يتقربون من الاشتراكيين
وعقدوا مع بيترو نيتي ، في آب من تلك السنة اتفاقاً خاصاً ينص على وحدة العمل المشترك .
ثم ان مساهمة اللاجئين الإيطاليين بأعداد كبيرة في الحرب الأسبانية ، شددت من موقف
الشيوعيين الذين ألقوا الطوابير الدولية برئاسة شخصيات شيوعية ، باستثناء راندولفو بتشاردي ،
قائد فرقة غاريبالدي ، واخيراً وليس آخراً مقتل الاخوة روسلي ، عام ١٩٣٧ فانزل ذلك
ضربة قاصمة بالمعارضة غير الشيوعية في إيطاليا .

٣ - انتشار الأنظمة الدكتاتورية في أنحاء أوروبا

في أوروبا الوسطى جاءت الازمة الاقتصادية في أوروبا الوسطى بتغييرات اساسية وتسببت بانهار عام لكل ما بقي فيها من اثر للأنظمة الديمقراطية البرلمانية، التي رأت النور في اعقاب الحرب العالمية الاولى . وتشيكوسلوفاكيا بقيت وحدها امينة للنظام البرلماني لما كان عليه تركيبها الاجتماعي وتقاليدھا الادارية من مائة وتشابه لمؤسسات أوروبا الغربية . وكل البلدان الاخرى التي سيطرت عليها ديموقراطية صورية دبت اليها عدوى النظام الايطالي والاماني .

كان من الصعب جدا في هذه البلدان الزراعية الطابع التي رزحت تحت واقع الازمة ، ابقاء جماهير الفلاحين البائسة والبروليتاريا الصناعية التي تراصت صفوفها وتكاثفت على اثر الازدهار الصناعي الذي عرفته مؤخراً ، مسترسلة في خضوعها واستسلامها . فالاصلاحات الزراعية لم تدخل اي تحسين يذكر على اوضاع الفلاحين والمزارعين ابداً وقعت وحيثما تمت ، فبقوا يرسفون في يأس ميمت ، بعد ان ناؤوا تحت وطأة الضرائب وثقل الديون المتراكمة عليهم ، في الوقت الذي جعلهم فيه عبيوط المحاصيل الزراعية عاجزين تماماً عن شراء بعض ضرورات المعيش من المدينة . فأوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية تكتظ بالسكان ، والسواد الاعظم من السكان اي ما يتراوح بين الثلثين والثلاثة ارباع من هؤلاء الفلاحين يملكون مزارع لا تفي بأودهم وأود ذويهم . كما ان معظمهم يحتاج الى العمل ، اذ ان اليد العاملة الفائضة في هذه القرى تتراوح بين ثلث السكان ونصفهم . وطبقة الفهاء في هذه البلدان ، التي تعود جذورها الرئيسية الى الطبقات الفقيرة او الى الطبقة البورجوازية الصغرى والمتوسطة ، تعد بين صفوفها الكثيرين ممن يعانون من البطالة . والطبقة المالكة نفسها التي تتضخم صفوفها وتنمو باستمرار ، تشكو من نجس الاجور كما ان البوليس يلاحق بوحشية كلية وفظاظة ، كل شكل من اشكال النقابات اذ يرى فيها خلية محتملة من خلايا البلشفية ، كما تميز بالعنف قمع الاعتصاب عمال مناجم الفحم في وادي جيو ، عام ١٩٢٩ ، وورش الخط الحديدي في غريفلسا من اعمال رومانيا ، والاعتصاب العام الذي اعلن في قولا ، من اعمال اليونان . وقد نجم عن هذا الوضع احتدام العنف بين طبقات المجتمع المتصارعة بعد احتدام التنافس بين القوميات المستاءة . فلا عجب ، والحالة هذه ان تقلق الحواطر بين الملاكين ورجال الأعمال والحكومات الرجعية من جراء الهدير المتصاعد من هذه الاوساط التي يتأكلها الحقد والبؤس . فالحل الوحيد ، في نظرهم ، للتغلب على المصاعب الاقتصادية التي يترتبون بها ، وعلى الضغط الاجتماعي الذي يرزحون تحته ، يقوم في تقوية سياستهم المحافظة . وهكذا طلعت في تلك البلدان ، أنظمة دكتاتورية شكت من الضعف والهزال في وجه معارضة ناشطة .

الاحزاب الفاشية قامت الى جانب الاحزاب القديمة التي انقسمت على نفسها امام الضائقة الاقتصادية الى فئات تناصر الدكتاتورية واخرى تطالب

بتحقيق اصلاحات ديموقراطية جذرية ، احزاب جديدة طلعت من بين الدماء اخذت تنسج على منوال الفاشية والهندرية بعد ان تبنت مناهجها ونظم عملها . وقد اشتد ساعد هذه الاحزاب لا سيما في هذه الاقطار التي تقوم فيها اقلية يهودية قوية تتمتع ببعض النفوذ والشأن : كبولونيا وهنغاريا ورومانيا ، لا سيما في هذه البلدان بالذات حيث اخذ عدد حملة الشهادات العليا وخريجي الجامعات يزداد ويتماظم ، وقد تناقصت امامهم ان لم نقل 'سدت' منافذ الرقي الاجتماعي التي توفرت من قبل واخذوا يشعرون ، اكثر فاكثرا ، بمزاحمة اليهود لهم على المهن الحرة . فقد ألقت هذه الشبيبة المستنيرة الصفوف الأولى للحزب الوطني الراديكالي (فار) ، و « معسكر الاتحاد الوطني » بقيادة الكولونيل سكوك واخذوا يطالبون بدكتاتورية عنصرية تأخذ على نفسها تطهير البلاد من اليهود ويقطع دابرهم من الاساس مع دابر الديموقراطيين . كذلك شهدت هنغاريا طلوع « الصليبان ذات الأسهم » كما شهدت رومانيا « الحرس الحديدي » يجمع اعضاءه ومناصريه من أبناء الطبقة نفسها وتحدث دويًا قويًا بين صفوف الفلاحين والعمال . والحركتان تسجلان المزيد من الانصار والمريدين بين الفلاحين اثر حملة قوية مطالبتين بالاصلاح الزراعي ، شاجبتين بعنف وقوة اصحاب رؤوس الاموال ولا سيما اليهود . وكلمة السر عند الحرس الحديدي : « لكل انسان فدان من الأرض » والذي عرف ان يحتذب الى صفوفه العمال العاملين في هذه الصناعات الجديدة الذين تزحوا من عهد قريب من الريف ، ولم يلبث معمل مالاكسا الكبير للأسلحة في بوخارست ان اصبحت قلعة الحرس الحديدي في البلاد . وعلى شاكلة ما تم في كل من المانيا وايطاليا ، فقد تلقوا تبرعات ومساعدات ضخمة من ارباب الصناعة ومن احزاب اليمين ، كما ان الادارة والمحاكم احاطوهم بالكثير من مظاهر العطف .

النظام الدكتاتوري في النمسا اما النمسا فقد احتدم الصراع فيها واشتد بين الاشتراكيين المسيطرين على فيينا تساندم منظمة خاصة من الميليشيا افرادها

من العمال ، وبين الكاثوليك اصحاب الامر والسلطة برئاسة المستشار دولفوس ، يشد من أزرهم ميليشيا خاصة بقيادة الامير ستاهرنبرغ . وفي اذار عام ١٩٣٣ ، اصدر المستشار دولفوس قراراً بتأجيل انعقاد البرلمان ، وامر بحل الحزب الشيوعي والحزب النازي وفرض على البلاد دكتاتورية . وقد اصبحت الميليشيا التي تسانده ، البوليس الرسمي في البلاد ، فقمعوا بشدة فتنة اطلقها الاشتراكيون في فيينا ، بعد معركة حامية دامت ثلاثة ايام بطولها (شباط ١٩٣٤) . وخلافاً للدكتاتوريات المجاورة لم تكن الحركة التي قامت بها حركة جماهيرية ولم تعز الحركة بأن تولي الحكم في البلاد إطار جديد من الحكم ، اذ ان وحدات الميليشيا قألت صفوفها من رجال النظام القديم . فالحكومة القائمة برئاسة دولفوس الكاثوليكي وخلفه شوشنيغ ، هي حكومة شرعية في الصميم ومضادة للجماهير . وهذا النظام الدكتاتوري الجديد الذي تقاسمه

نزعة فاشية ممثلة بالميليشيا ، وقدامى العسكريين والارستوقراطية القديمة ورجال الاكليس ، ونزعة مضادة للفاشية تدعمها البورجوازية اليهودية التي توجس شراً من الفتنة الاشتراكية ومن المذابح النازية ، بدت عليه معالم الضعف . والدستور الجديد الذي استلهم فيه واضعوه ايدولوجيا كاثوليكية صرفة ، وضع الدولة تحت سلطة « الله العلي العظيم مصدر كل حق وسلطان » . وهو لا ينص على انتخابات ولا على استفتاءات ، بل يؤسس دولة اساسها النقابية .

فليس من عجب بعد هذا ان يستفحل أمر النازية في ظل هذا النظام وفي مثل هذه البلاد المعروفة بعداؤها الشديد للسامية ، حيث الشباب والعمال وكل هؤلاء الذين يكونون في صدورهم حقدًا دفينًا لكل حكومة مسيحية اشتراكية تركز على الارستوقراطية وعلى الرجال العسكريين من الملكية الماضية ، هم على اتم استعداد للأخذ بعهود ووعود التجدد . وفي ٩ اذار ١٩٣٨ ، وتمت كابوس الغزو وخطر الاجتياح ، حاول المستشار شوشنيغ أن يقوم باستفتاء هام ، في سبيل الحفاظ على « نساء حرة ، مستقلة ، اشتراكية ومسيحية » . فقد سبق السيف العذل ، إذ وقع بعد ذلك بثلاثة أيام ، ضم النمسا إلى الرايخ .

أعلن دستور عام ١٩٣٥ في بولونيا ، في اثر وفاة بلسودسكي
في بولونيا ومنتقاريا
عام ١٩٣٥ نظاماً دكتاتورياً ظاهراً ، إلا انه لقي معارضة عنيفة من مجموع السكان الذين تبعوا كلمة السر لدى أحزاب المعارضة وامتنعوا عن الاشتراك « بالانتخابات الميئة » ، التي اشترك فيها ٤٧ ٪ لا غير من مجموع الناخبين . جرى الغاء ١٣ ٪ من أصواتهم . وقد اعتبر ثلثا الناخبين معارضين . ومع ذلك ، فموت المارشال ترك المجال حراً امام كتلة الزعماء في الجيش الذين يشددون على الدكتاتورية بدون دكتاتور ، مع اقتصارهم سياسة تقام مع هتلر .

أما في منتقاريا ، فعزب المحافظين استمر بالحكم منذ عام ١٩٢٠ بدعمه النبلاء وأرباب الأعمال ، إلا انه اخذ ينزع الى الفاشية بعد عام ١٩٣١ عندما حل على رأس الحكومة الجنرال كبوس قائد المنظمة الارهابية المعروفة بمنظمة « المجر المستيقظين » محل الكونت بثلن . وقويت النزعة واشتدت اكثر فاكتر مع خلفه المالي إمردي الذي تأثر كثيراً بعزب الصليبان ذات الاسهم .

ومنذ كانون الثاني ١٩٢٩ ، اصدر الملك اسكندر امراً بحل
المجلس ووقف العمل بدستور فيدوفدان ، واعطى يوغوسلافيا
عام ١٩٣١ دستوراً استبدادياً ، جعل الوزراء مسؤولين أمام
الملك وحده . وبعد وفاته عام ١ٹ٣٤ ، خفف بولس الوصي على العرش من قبضة النظام دون ان يعيد الى البلاد الحريات المدنية والسياسية . وتآلفت في البلاد نقابات Jugos في عام ١٩٣٥ ، على شاكله النقابات الفاشية بيزاتها الرسمية .

في اوروبا الجنوبية
الشرقية والشمالية

اما في بلغاريا ، فقد انشأ الملك بوريس ، في اثر الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال جورجيف (٢٩ ايار) ادى الى حل المجلس وحل الاحزاب في البلاد ، دكتاتورية ملكية . ومع ذلك بقيت المعارضة قوية . وبالرغم من عنف البوليس وفضاظته والعذابات التي ساءها ، وبالرغم من الفساد والمهلع ، كان ثلث النواب الذين انتخبوا ، عام ١٩٣٨ ، من رجال المعارضة .

وفي رومانيا ، طرد حزب الفلاحين من الحكم بعد ان استأثر به منذ عام ١٩٢٨ ، وذلك في اثر القلق الذي ساد البلاد من جراء الازمة المالية . وانتهر الامير كارل هذه المناسبة للعودة الى بلاده ، ١٩٣٠ ، ويخلع ابنه عن العرش ويوسع حكمه وسلطته تدريجياً وبعد ان نجح في شباط ١٩٣٨ ، بنسف الاحزاب التقليدية في البلاد ، انشأ على المكشوف بمساعدة حكومة اتحاد وطني برئاسة البطريرك ميرون كريستيا ، دكتاتورية ذات دستور مسيحي لانيابي ، انفى الاحزاب السياسية كما انفى النقابات العمالية ، ولم يبق قائماً سوى حزب جديد المعروف بجهة البعث القومي الذي جاء تشكيكه على غرار الحزب الفاشي بيزقه الرسمية ، كما استعمل المصطلحات والتراكيب الفاشية .

اما اليونان التي اشتدت عليها قبضة فيزولوس منذ ١٩٢٧ ، فقد أعيدت الملكية اليها ، عام ١٩٣٥ ، وكان الجمهوريون والملكيون على توازن فيما بينهم ، في البرلمان . ولما تكررت فيها حوادث الاضرابات التي دعا اليها الشيوعيون ، اتخذ الجنرال من ذلك ذريعة لحل المجلس وانشاء دكتاتورية ، كما اعلن في البلاد الاحكام العرفية وقد حاكى النظام الجديد بقوته ، والعنف الذي قمع به الاضطرابات الناجح الدكتاتورية التي نسج على غرارها ، بتأسيسه كتائب *Neolaia* شبه ما تكون بفرقة الصاعقة في النازية وبدعاية شخصية تحمي « مؤسس الحضارة الهلينية الثالثة » .

وقام النظام الدكتاتوري في بلدان البلطيق ، في استونيا مثلاً ، عام ١٩٣٣ ، حيث حل البرلمان وانفيت الاحزاب ، وفي ليتونيا كذلك حيث لم يلبث أولمانيس ان اصبح ، عام ١٩٣٤ ، قادونيس او القوهمر .

شهدت دول شبه الجزيرة الايبيرية هي ايضاً قيام دكتاتوريات . في اوربا الجنوبية : برتغال سالازار فالجنرال كرمونا الذي اصبح رئيساً للجمهورية بعد ان طرد الجنرال غويز داكوستا الذي استأثر بالحكم اثر حركة انقلابية قام بها عام ١٩٢٦ ، سلم مقاليد الحكم في البلاد الى سالازار استاذ الرياضيات في جامعة كوامبره الذي اخضع البلاد لنظام دكتاتوري من جنس معين . فقد كان كاثوليكياً مترمناً تلمذ على شارل موراس فحاول اخضاع البلاد وحكمها وفقاً لمعطيات السيلابوس او جريدة التعاليم المحرمة التي تحظر من اي تناسلات ليبرالية والاشتراكية والديموقراطية . وبصفته رئيساً لنظام حكم محافظ في الصميم ، واعتماداً منه على الجيش والكنيسة ، هدف سالازار للدفع عن الحضارة المسيحية التي تهددها تعاليم

عصرنا هذه وفلسفاته الناشئة : كالشعبوية والشيوعية والاشتراكية ، وكل ما من شأنه ان يمس بأذى « العقول والعقائد الاساسية » ويحمل النفوس تشككاً « بالحقائق الخالدة » . وأنشأ الدستور الجديد الذي نشر عام ١٩٣٣ ، أنشأ « دولة جديدة » نقابية ، مناهضة للديموقراطية والنظام البرلماني . فالدولة البرتغالية هي في الصميم ، دولة مسيحية ، قومية تقوم على الاسرة والحرفية والادارة البلدية ، تلتقى منها الاحزاب والماسونية . فالبلاد تتخلى عن نظام الانتخابات العامة وتعتمد بديلاً عنه نظاماً حرفياً او مهنياً يتصدى للروح الطبقية ويحاول ان ينظم البلاد بعد ان رزحت تحت وطأة الضائقة المالية . فالتعليم بيد الكنيسة في جميع مراحلها ، و « قانون العمل » فيها ، هو صدى قريب لبراءة العمل في ايطاليا : نقابات عمالية وحيدة ، غير ملزمة تمثل مجموع العمال ، ونقابات ارباب العمل ، بعضها إلزامي ، يعهد اليها بتحديد الحد الاعلى للاسعار ، يكونون بحكم وظيفتهم وسطاء المنتجين ، فيسهلون بيع محاصيلهم ويفصلون في الاختلافات الناشئة . ويتألف من الفئتين تحالفات مهنية واتحادات ، تعمل تحت اشراف الدولة ، على تأمين الانسجام في المجال الاقتصادي . وهذا النظام النقابي هو أقل خضوعاً في البرتغال للسلطة التنفيذية منه في ايطاليا . هنالك مجلس نقابي استشاري يبدي رأيه في مشروعات القوانين التي تعرض عليها ثم تحال امام مجلس وطني يتألف من ٩٠ عضواً ينتخب لاربع سنوات . وتعمل الدولة على استفتاء الرأي العام بعملية اقتراع عام يحرم من التصويت فيه كل من يحمل القراءة والكتابة الا اذا دفعوا ضريبة معينة ، وذلك بتقديم لائحة موحدة من المرشحين « للاتحاد الوطني » يحق للناخبين فقط شطب اسم من لا يرغبون فيه . والوزراء مسؤولون امام رئيس الحكومة وحده الذي يبقى مسؤولاً امام رئيس الجمهورية ، وهذا الاخير ينتخب بواسطة استفتاء شعبي لمدة سبع سنوات وتتمتع السلطة التنفيذية بحق رفض اي مشروع قانون اقره المجلس الوطني كما تتمتع بحق حل المجلس المذكور .

انخفضت اسبانيا بحركة اختار سياسي واسعة في هذه الحقبة من تاريخها الحديث
اسبانيا حيث ازدهرت الفنون والآداب بكتابة وفنانين لموا في سماء البلاد ، أمثال
ميغال او تامونيو واورتيغادي غاست والشعراء خوان رامون خيمينيس وفريدريكو غارسيا
لوركا والموسيقار الشهير مانويل دي فاللا . وكان من جراء الضائقة الاقتصادية ان زاد الناس تأقفاً
من نظام الجنرال بريمو دي ريفارير الدكتاتوري ، ولم تلبث الحركة الجمهورية فيها ان طغت بعد
ان اشتد ساعدها إثر الاضطرابات الاجتماعية العنيفة التي هزت البلاد واشاعت الفوضى فيها
في نيسان ١٩٣١ . وتماقت على الحكم في اسبانيا ، بين ١٩٣١ - ١٩٣٦ ، حكومات ذات
ميول متضاربة : تناوحت بين تحالف اليسار بعد ان انقسموا الى اشتراكيين شيوعيين ،
وجمهوريين بورجوازيين ، واشتراكيين معتدلين الذين اقرروا مجتمعين ، دستوراً ديموقراطياً
علمانياً ووضعوا مشروعاً لاصلاح زراعي شامل . الا ان عملية الاصلاح هذه اعترضتها صعوبات
جدة اخرت تطبيقها الامر الذي حمل الفلاحين على الثورة واخذوا يحتلون الاراضي . وجاءت

النتائج تحيب الآمال بما أدى في انتخابات عام ١٩٣٤ الى دخول المجلس اكثرية رجعية ساحقة تمثلت في المحاد اليمين المستقل بقيادة جيل روبلس وتوجيهاته ، والفت كتاب ميليشيا عرفت عندهم بالاحرف J. O. N. S. كانت تتنزه بالمبادئ الهتلرية والنازية ، مناهضة للماركسية وذات مطالب قومية (ضم طنجة وجبل طارق) كما أدت الى ظهور الكتائب الاسبانية بقيادة خوزه ابن بريو دي ريفيرا . وحاولت الحكومة المستندة الى احزاب اليمين خلال سنتين انتهاز سياسة انكماش مالي ، كما سمت جهدها لالغاء التشريعات الزراعية وتعديل نصوصها بإنشاء ملكية عائلية ، على الطريقة الالمانية ، لا تجزأ ولا تقبل الا للارملة او لاحد البنين ، ولا يجوز بصورة من الصور تأجيرها او رهنها ولا بيعها (الا لعائلة اخرى تكون مؤهلة هي ايضا لمثل هذه الحيازة) . الا ان هذه السياسة التي اتسمت بالرجعية ، وقمع الاضطرابات العمالية التي وقعت في مقاطعة استوريا ، بالدم والنار على يد الفرقة الاجنبية وفرقة المغاربة والطيران ، كل ذلك ساعد على تشكيل جبهة شعبية في البلاد . ولما كانوا تلقوا درسا بليغا من انهزام الاشتراكيين في فيينا ، ومن الامثلة الفرنسية التي حدثت في باريس في السادس من شباط فقد تكتل الاشتراكيون والشيوعيون ودخلوا الانتخابات العامة في ١٦ شباط ١٩٣٦ كتلة واحدة أدت بهم الى فوز مبين لاحزاب اليسار التي رجحت ٢٦٥ مقعداً ، منها ٨٨ للاشتراكيين و ١٥ للشيوعيين بما اتاح للجمهوريين العمل بنشاط لتحقيق مشروع الاصلاح الزراعي فجرى عليك ٧٥,٠٠٠ مزارع في مقاطعة استرامادور . وقد حمل هذا الفوز الطبقات الموجهة والجيش والاكليروس لاستعمال العنف ، وراح الكتائبون والفاشيون بقيادة زعمائهم خوسيه انطونيو بريو دي ريفيرا وكالفو سوتيلو ينظمون انفسهم حربياً ويستعدون للقتال . وترأس الجنرال فرنكو حركة ثورية نشبت في ١٨ تموز ، فجاء انقلاباً كلاسيكياً أعد بكل اعتناء . الا انه لقي مقاومة شعبية مفاجئة لم تكن في الحسبان . فقد تمكنت الجماهير في برشلونة ومدريد من تجريد الجند من سلاحهم . ولم يستطع الضباط ، بعد ان تخلت عنهم وحداتهم الا الاحتفاظ بقسم ضئيل من البلاد بمساعدة الفرقة الاجنبية وكتائب المغاربة وبعض المقاطعات والجزر ، ومناطق اراغون وقافار الجبلية وقشتالة وغاليسيا ، وراح الفلاحون والعمال في كل مكان يتسلحون ، بعد ان انضم اليها ١٠ رجال الاسطول وعدد كبير من افراد الجيش بتواطؤ مع احرار البورجوازيين . وهذا الصدام بين شقي اسبانيا : شق شعبي متحرر بمضده الكاثوليك الكتولونيون والباسك ، وشق ثان يعضده رجال الدين والضباط تشد ازهم ايطاليا الفاشية والمانيا الهتلرية ، لم يلبث ان استحال الى حرب اهلية دامية هوجاء .

وفي الوقت الذي كانت تدور فيه الأعمال الحربية ، اخذت الحكومة الجمهورية في المناطق الخاضعة لنفوذها تقوم باصلاحات جذرية : فوسعت من نطاق الاصلاح الزراعي كما اخذت في تطوير الملكية الفردية الصغيرة . فقد امت في مقاطعة كتلونيا كل مشاريع الاستثمار التي يزيد عدد العمال في الواحدة على مائة عامل ، بينما اعيدت الاملاك الى اصحابها في المناطق التي سيطر

عنها الوطنيون . واخذت الدولة بعد هزيمة الجمهوريين بتنظيم البلاد على غرار التنظيم المعمول به في النظام الفاشي . فقد برهن الزعيم فرنكو على انه عسكري فطِن ، عنيد وكاثوليكي لمجيش نفسه بالبغض للماسونيين وللشيوعيين . فهو يتمتع عن طريق الجيش والبوليس والادارة والمحاكم بسلطة لا حدود لها اتخذ منها اداة لتصفية الثورة واجراء مذابح في صفوف مناوريه اثناء المعارك وبعدها ، كما ارسل الى المعتقلات مئات الالوف من الخصوم . فقد صرح منذ عام ١٩٣٧ قائلا : « ان اسبانيا لتحذو حذو النظم الدكتاتورية كإيطاليا والمانيا ، وستعتمد الى تبني الهيئات النقابية وبذلك تضع حداً نهائياً للمؤسسات الليبرالية التي سمحت للشعب » . وهو في ذلك انما يعتمد على القوى التقليدية في اسبانيا : الكنيسة الاسبانية التي وضعت عام ١٩٣٧ في رسالة راعوية عامة ، الحركة الانقلابية « استفتاء ملاحا » ، والتي احتفلت عام ١٩٢٩ « بانتصار الصليبيين » والجيش والبوليس اللذين يستترقان لوجودهما ، نصف موازنة الدولة ، وكذلك « الكتاب » التي انصهرت فيها ، عام ١٩٣٤ وحدات الجونز . وان انضم الحزب الكارلي المعروف بروحه الرجعية الى الحزب اصبح قانون الحزب عام ١٩٢٧ ، « مصدر الوحي والقانون للحكومة الاسبانية » . والكتاب هذا الحزب الاوحد الذي انصهرت فيه الدولة يمددها بالمنصر الحكومي والاداري ، كما يضع تحت تصرفها بوليس امن مري ، يوجه الصحافة والدعابة والتعليم ومنظمات الشباب والنقابات العمودية في هذه « الدولة الوطنية النقابية » ، وبذلك تتم لها السيطرة على الطبقة العمالية .

وهكذا خضعت اسبانيا لنظام دكتاتوري يختلف في وجوه عديدة عن النظامين الالماني والايطالي لوقوعه تحت قبضة الحزب اكثر منه تحت قبضة الجيش ، وبروحه الاكليركية البارزة وبروحه الوطنية التي لم تكن تهتم كثيراً بالتوسع الخارجي ، وبسيطرة المصالح الزراعية دون الصناعة الكبرى . وقد جاء هذا النظام في طبيعة البلاد والعقليات الاسبانية اكثر منه في صنويه الآخرين .

اما البلدان المرتبطة بغيرها والتي تأثرت عميقاً بالازمة فقد انفلتت في باقي انحاء العالم هي الاخرى بالمبادئ الفاشية . ففي بلدان اميركا اللاتينية حيث تكاثرت حوادث الانقلاب السياسية والثورات ، قامت حركات اخذت كثيراً من ملامح الفاشية في ايطاليا والنازية في المانيا . من ذلك مثلاً « الميغال التكاملي » في البرازيل وقصانه الخضراء مع شارة خضراء على الساعد تذكرها بالصليب المعقوف « والقمصان الذهبية » في المكسيك بادارة الاكليروس الذي ينعم بمطف الجنرال فرنكو ، و « الحزب الوطني للأمن العام » المعروف بعداؤه للسامية .. وقام في الأرجنتين : الحزب الوطني الاشتراكي في الأرجنتين كما قامت منظمات تسير على هذا المنوال في كل من البيرو والشيلي وكولومبيا وبناما .

العالم الرأسمالي عام ١٩٣٩

العالم الذي شهد انفجار الحرب العالمية الثانية يختلف كل الاختلاف عن هذا العالم الذي روع ، قبل ذلك ، بخمس وعشرين سنة ، بالحرب العالمية الاولى .

فمنذ عام ١٩١٤ ، اشتد التطور الذي بدت معالمه قتلوح في الافق سرعة ، واخذ يحمل من الرأسمالية المتنافسة في القرن التاسع عشر ، رأسمالية اكثر احتكاراً ، تحت سيطرة قبضة من الشركات الكبرى وثقت علاقتها بالرأسمال المصرفي للسيطر سيطرة تامة على الانتاج وعلى الاسواق التي تشرف عليها هذه الشركات . وقد كان من تركز رأس المال بيد قلة من الناس ، ومن انضمام رأس المال المصرفي الى الرأس المال الصناعي ان غير كثيراً من تقنية الرأس المال المصرفي والوسائل التي يعتمد عليها . فالشركة المخفلة حلت محل الشركة الاسمية ذات الطابع العائلي ، و « الاتفاقات » المبرمة حلت محل المنافسة ، وسياسة الحماية الجمركية التي اخذت تشدد وتقسو اكثر فاستكثر ، والتي انتقل امرها من يد الحكومات الى بعض هيئات اقتصادية مهددة ، حلت محل مبدأ حرية التجارة . كذلك حل محل رأسمالية ترغب في التوسع ، رأسمالية تميل الى الانكماش او الانطواء وشابه شيء كثير من المملطوسية الاقتصادية ، التي باستطاعتها وحدها - في اوقات البعبوحة - المحافظة على ارتفاع الاسعار عن طريق لجم وسائل الانتاج ، والتخفيف من طاقتها حسبما ترى . وعندما وقعت الازمة ، اضطرت حكومات الدول الرأسمالية للتدخل مباشرة . وسياسة التدخل التي ميزت الحقبة المنصرمة والتي لم يكن لتظهر الا لماماً ، وفي بعض قطاعات خاصة ، حل محلها ، منذ عام ١٩٣١ ، توجيه عام للاقتصاد الوطني هدف الى استغلال القوى الانتاجية تحت تصرفه ، استغلالاً اكثر عقلانية ، كما حرص شديد الحرص على تقادي الخسائر والهزات في تطوير الانتاج ، مستعينة على ذلك بوسائل مختلفة : كالتضييق والمناصرة ، والاستئصال الكبرى ، ومراقبة المؤسسات الصناعية والمبادلات التجارية ، وسياسة التسليح . والروح الوطنية الاقتصادية المقرنة ، كل هذه الوسائل ادت الى خلق تيار من المقايضات العقلية بين النظم الوطنية للاقتصاد . وهذه السياسة سارت عليها ونسجت على منوالها كل الحكومات ولا سيما الدول ذات النظم الدكتاتورية ، وعلى الاخص المانيا ، وطبقوا مبادئها بصورة منهجية .

غني عن القول ان الازمة التي انفجرت في الولايات المتحدة ، عام ١٩٢٩ ، سددت ضربة قاسية للحركة الاقتصادية في العالم اجمع واخرتها ، الامر الذي احدث حركة انتفاض وبقظة في

اقتصاديات كل الدول التي تجيش بالقومية ، وهيأت ، كما حدث في المانيا السبيل لظهور هتلر واستلامه السلطة في البلاد ، كما أدت الى الجهود التي بذلتها البلدان الديمقراطية للحد من مساوئها ، استنفدت قدراً كبيراً من طاقات تلك الدول وقدراتها كان بإمكانها استخدامها للصمود للتعديات التي تعرضت لها ، وهكذا مهدت الضائقة المالية الكبرى ، الى حد كبير ، الطريق امام انفجار الحرب العالمية الثانية .

وهذا التفسير لم يقتصر على البنيان الاقتصادي بل اصاب ايضاً القوى السياسية كما نراها موزعة توزيع القوى السياسية واجرى فيها تبديلاً جذرياً . فالدول الكبرى في العالم عند اعلان الحرب العالمية الاولى ، كانت : الولايات المتحدة ومانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا وتأتي دونها درجة ومرتبة : النمسا والمجر واليابان وروسيا وايطاليا . والنظم الديمقراطية التي كانت تستند في اكثر الاحياء الى تقاليد قديمة ، كانت مزدهرة كل الازدهار ، في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا والدول السكندينية والدول الصغرى الواقعة الى الغرب من اوروبا . اما في ما عدا هذه البلدان ، فقد كانت هذه النظم تطلع وتأخذ بالتطور كما هي الحال في المانيا حتى وفي روسيا القيصرية .

اما في عام ١٩٣٩ ، فالصورة تختلف كلياً عما كانت عليه عام ١٩١٤ والوضع اصبح غيره تماماً . ففي منزلة الدول الكبرى ، تأتي الولايات المتحدة في الطليعة ، حتى ان قوتها برت بكثير اية دولة أخرى ، سواءً أكان بانتاجها الصناعي او بمستوى العيش الرفيع الذي حققته في بلادها . فهي ارسخ دولة اجتماعياً ، كما انها رأس المال العالمي ومحوه الصناعي والمالي الاكبر . وتأتي المانيا في المرتبة الثانية من حيث القوة ، ولكن وراء الولايات المتحدة برأجل ، يتبعها من قريب الاتحاد السوفياتي الذي يبرز قوة وقدرة اليابان ، وحتى بريطانيا العظمى وفرنسا .

وقد كشفت الازمة في المجالين الاجتماعي والسياسي المتناقضات والمفارقات التي احاطت بالديموقراطية البورجوازية ، هذا التعبير السياسي للرأسمالية الليبرالية : هذا التناقض القائم بين السلم الاجتماعي وقوى الانتاج ، والتناقض بين سيادة الجماهير السياسية وبين السيطرة الاقتصادية التي تمارسها اقلية متميزة . فالبطالة الجماهيرية الدائمة ، هذه الظاهرة الجديدة التي لم يعرفها القرن التاسع عشر ، وعدم المساواة المتزايدة في توزيع دخل المجتمع ، وتركز السلطة الاقتصادية في عدد من البيوتات آخذاً ابداً في الهبوط والنقصان ، زادت في حدة المتناقضات الاجتماعية . وراحت الجماهير ، بعد ان احسنت تنظيمها ، تحاول تطبيق مبادئ الديمقراطية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ولاول مرة ، قامت حكومات اشتراكية او بدخلها اشتراكيون وبذلك كسروا الطوق وابطلوا الحكر الذي فرضته الطبقات الموجهة على الحكومة . والحال ، فكل نظام ديموقراطي يحتاج ، ليقوى ويرسخ في المجتمع ، الى نظام اقتصادي يأخذ بالتوسع والامتداد .

والحد الذي بلغه توسع الاقتصاد الرأسمالي لم يعد يسمح للطبقات الموجهة القيام بتننازلات جديدة التي عملت حتى الآن ، على تهدئة المتذمرين بعد ان رفعت من مستوى عيش الطبقة المالكية . « فمبادئ المجتمع الرأسمالي أصبحت اعجز من ان تؤمن الرفاهية الشاملة التي تقتضيها الديمقراطية » (هـ . لاسكي) . فالاستيلاء على السلطة كان له أهمية كبرى في هذا الصراع القائم بين الطبقة السائدة والطبقة المسودة . وإذا ذلك انقطع التيار الذي كان يغذي المؤسسات الديمقراطية . ففي بريطانيا العظمى وفي دول غربي اورويا حيث كان الوضع الاقتصادي أقل تعرضاً للتخفيض ، استمرت هذه المؤسسات تعمل ضمن اطارها الرأسمالي ، مع تعرضها للشك والجدل واحابتها بالضعف عن طريق تقوية السلطة التنفيذية . أما البلدان الاخرى ، وفي اقوى البلدان الاوروبية صناعياً ، أي في المانيا بالذات التي اصبحت اكثر من غيرها من الهزيمة في الحرب ومن الازمة ، ومنها ايطاليا واوروبا الوسطى والشرقية ، اخذت الطبقة الحاكمة ترى انه لا سبيل للبقاء والحفاظ على الحياة الا بالتخلي تماماً عن هذه المؤسسات الديمقراطية . فالثورة الفاشية المضادة قضت تماماً على منظمات الطبقة المالكية القائمة ، واعتمدت سياسة محومة قدهو للسلح ولبسط سيطرتها الامبريالية ، كان من شأنها تعقيد المشكلات القائمة بين الدول وبين الشعوب . والنجاحات الباهرة التي حققتها سياسة اليابان في آسيا انزلت الوهن في مراكز الدول الاستعمارية ، بينما ادت ، من جهة ثانية ، الى خلخلة النظم الاجتماعية التي قامت عليها الطبقة الحاكمة في الصين . كذلك اخذت الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال تنشط وتستفعل سواء في الهند او في مستعمرات فرنسا وانكلترا وهولندا .

ومع ان النظام الرأسمالي لا يزال معمولاً به في القسم الاكبر من الكرة الارضية ، فقد اخذ يشكو الضعف وتبدور عليه امارات الوهن . ونجم عن هذا الوضع المزيد من الاصطدامات الاجتماعية التي اتخذت لها مكاناً مرموقاً واصبحت عنصراً هاماً من عناصر السياسة الخارجية واخذت تلعب دوراً بارزاً في العلاقات الدولية . ففي الوقت الذي راحت فيه الشعوب تدخل حرب عام ١٩١٤ ، راضية مرضية ، نجد الطبقات المسؤولة - التي نواها منقسمة فيما بينها عام ١٩٣٩ ، ينتابها الشك والخوف من عدم اقرار الجماهير الشعبية لخططها السياسية . فخلف الصراع الناشب بين البلدان الفاشية والبلدان الديمقراطية البرلمانية بطل علينا شبح الامبراطورية القيصريّة حيث قامت ، منذ نحو ٢٢ سنة ، دولة اشتراكية تجاهلت الازمة التي تضرس بها الجميع والتي لها من التأثير البالغ على الطبقات الحاكمة وعلى سكان المستعمرات ما يجعلها مفزعة للجميع .

القسم الثاني

العالم السوفياتي

« بيتا يتراجع النظام الاقتصادي والسياسي الحر في البلدان
الرأسمالية ، نراه يزول كلياً في سدس اليابسة حيث كانت
الثورة الروسية أول مراحل تحول انساني في البشري ،
الاجتماعية الحضارة الغربية » .

٥ . لاسكي

كانت اهم نتائج الحرب العالمية الاولى الثورة الروسية - « اعظم حدث تاريخي منذ
الاصلاح ... » - لانها حطمت ، وحيدة العالم التي كانت شبه محقة في السنة ١٩١٣ . فتحت
قيادة الدول الاوروبية الكبرى والولايات المتحدة ، اضطرت كافة الدول « المتخلفة » اقتصادياً
وعسكرياً ، طوعاً او كرهاً ، الى اعتماد نظام اقتصادي واجتماعي واحد ، وتبني مثل عليا
واحدة وطرائق تفكير واحدة وتقنية واحدة . ثم جاءت السنة ١٩١٧ لتحداث انقصاصاً
مفاجئاً . فمنذ هذا التاريخ اخذت تتكون في وجه عالم النظام الحر والرأسمالي طريقة جديدة
كل الجدة ، تختلف مبادئها الاساسية كل الاختلاف ، ستتطور وفقاً لقواعدها الخاصة . فقد
انطلقت روسيا البلشفية من اقتصاد فردي بدائي لتتحول الى دولة صناعية وعسكرية من المرتبة
الاولى . وقد استطعنا - في الصفحات السابقة - تقدير التأثير الذي كان للدولة الروسية
الجديدة على تطور العالم الرأسمالي : تأثير ايجابي محدود نسبياً اذ انه ارغم على انكماش وعزلة
اصبحا تامين في بعض الاحيان ، واذ ان تدخلاته المباشرة وغير المباشرة قد انتهت في النتيجة
الى قتل ، وتأثير سلبي عظيم جداً بافقاده توازن العلاقات بين الدول ؛ فلم يسهم هذا « الفراغ »
السياسي والاقتصادي في تشويش نظام المقايضات والاتّاج فحسب ، بل ميزان القوى بين
الدول ايضاً ، كما زاد من حدة التوتر بين هذه الدول وبين الطبقات الاجتماعية في كل منها .

الفصل الأول

الثورة الروسية

انهيار النظام القيصري خلال ايام معدودة بفعل ضربات حركة ثلثائية لم يلعب الثوار في اعدادها ، في البدء ، سوى دور محدود . فها لبثت الملكية الدستورية التي رغب زعماء الثورة الاولون في تحقيقها ان افسحت المجال لجمهورية بورجوازية قدين بالنظام الحر انهارت بدورها ، بعد اشهر قليلة ، بفعل ومن هذا النظام وافلامه ؛ فأقدم الحزب البلشفي حينذاك على تأسيس دولة اشتراكية .

١ - النار في البيت

يفسر سرعة حدوث هذا الانهيار المحلل النظام القيصري المحللاً كلياً . فان امبراطورية نقولا الثاني ، المرتكزة الى الضغط على القوميات الخاضعة لها والى سيطرة ارستوقراطية قليلة العدد ، قد تعرضت لحزة عنيفة بفعل الهزيمة والمحاولات الثورية في السنة ١٩٠٥ ؛ ولم يتيسر توطيد السلطة الا بفضل عملية قمع حازمة سهلتها مساعدة مالية فرنسية ؛ ولكن المنازعات الداخلية استمرت في كافة المستويات ؛ وقد زادت الحرب من حدتها وجعلتها صعبة الاحتمال .

ان سياسة الترويس ، التي اعتمدتها الحكومة والكنيسة
الارثوذكسية والجيش ، لا حيال القوميات الغريبة فحسب ،
بل حتى حيال الاوكرانيين ايضاً ، قد ثقلت وطأتها منذ
١٩٠٥ - ١٩٠٦ واقامت في وجه النظام الشعوب الموحدة الرأي ، فتسببت في كل مكان بنشأة
أحزاب قومية انفصالية الميول . كما ان تزايد عدد السكان قد ضاعف « سعار الارض » بين
الفلاحين بينما أدى نمو الصناعة الكبرى الى قيام طبقة عمالية وفيرة العدد سهل تجمع
الصناعات ، في صفوفها ، ولادة وعي طبقي . أضف الى ذلك ان البورجوازية ، القليلة العدد

المنازعات الاجتماعية
والقومية

نسبياً ، لم تكن راضية بل كانت تشكو من تجبر الادارة وفسادها وعجزها ، ومن نظام بالـ
يتجاهل مصالحها ويقيم العقبات في طريق تقدمها .

ثم جاءت الحرب تزيد من حدة منازعات القوميات والطبقات . فالبولونيون ، الذين خاب
املهم بسبب نكث اليهود المقطوعة لهم في بيان الفراندوق نقولا ، ولتوا وجههم شطر النمسا
والمانيا ، والفنلنديون وسكان البلدان البلطيقية لم يخفوا ميولهم الألمانية او الثورية ، بينما افضى
تشویش الاقتصاد والمحن الشعبية والهزائم الى تفاقم الاختلافات بين الفلاحين واصحاب الاملاك ،
وبين العمال والبورجوازيين ، وبين الجنود والضباط .

اذن انهار النظام شيئاً فشيئاً بدون مقاومة تقريباً تحت ضغط
الحكومة المؤقتة
والبورجوازية
العمال والجنود الثائرين ، اذ ان مستلمي زمام السلطة - باستثناء
بعض اجهزة الشرطة - قد تخلوا عنه . فشكل المنتصرون
تلقائياً ، كما في السنة ١٩٠٥ ، مجلساً (سوفيات) مؤلفاً من مندوبي العمال والجنود ترأس
لجنته التنفيذية احد المنشفيك و « كرنسكي » الذي كان اشتراكياً ثورياً . وشكلت الـ « دوماء »
من جهتها ، حكومة مؤقتة برئاسة الامير « لقوف » وزير الداخلية .

كانت نتيجة ذلك ان زوال الملكية ، التي كان البورجوازيون والاشراف القائلون بالنظام
الحر راغبين في الابقاء عليها بغية اعادة الانضباط العسكري والنظام الاجتماعي ، افسح المجال
لنظام ثنوي تقابلت فيه حكومة مؤقتة « شرعية » تمثل بورجوازية الاحرار دون ان تتمتع
بالسلطة اللازمة ، ومجلس السوفيات النشط والقوي الذي يضغط عليها ويتعاطم تأثيره بقيام
مجالس السوفيات حتى في اصغر القرى . فحققت الحكومة المؤقتة اصلاحات ادخلت الى روسيا
الحريات الكلاسيكية التي تتمتع بها الدول الغربية : استقلال الكنيسة الارثوذكسية ، تعيين
المعلمين في المحاكم ، مجالس ادارية محلية منتخبة بالاقتراع العام ؛ وحددت ساعات العمل بثمان
في اليوم ، ولكنها تشبثت بمبدأ « روسيا واحدة ممتعة التجزؤ » ولم تعترف بالاستقلال
بولونيا ، وواصلت الحرب ، وأرجأت اصلاح الزراعي وتقربت من الطبقات الحاكمة القديمة .
فهل موقفها هذا نجاحات حزب البولشفيك الذي استمال الشعب ببرنامجه الاصلاحى العاجل :
سلم ، حرية القوميات ، انتزاع الاراضي من مالكيها وقائم الارض والمصارف والمشاريع
الكبرى ، رقابة عمالية على الانتاج . فجاءت ثورة تشرين الاول ، التي كانت دون ثورة آذار
إراقة للدماء الى حد بعيد ، تسقط حكومة كرنسكي ، الذي تخلى عنه كافة من كان يعتبرهم
أنصاره ، والسكان يشاهدون ما يحدث بلا مبالاة .

اخذ كافة المعارضين ، انصار الحكومة المؤقتة ومقاوموها ،
الاشتراكيون والضباط يجمعون شملهم . ورفضت لجنة انقاذ
الوطن والثورة ، المؤلفة من بعض اعضاء مجلس بتروغراد
البلدي ، ولجان اخرى مائة تأسست في المدن الهامة ، الاعتراف بحكومة لينين . فلم يكن

طلبة اعمال
الحكومة البلشفيكية

للحكومة الجديدة أية وسيلة عمل في مثل هذا الجو من الفوضى الغريبة . ولكنها ، على الرغم من ذلك ، تصرفت بحزم وجرأة احبطا تدابير خصومها المتحالفين . فاتخذت بسرعة ، على التوالي ، تدابير كثيرة بالغة الاهمية : نداء الى المتحاربين من اجل صلح مستعجل ، التخلي مجاناً عن الاراضي للفلاحين ، وفي كانون الثاني من السنة ١٩١٨ ، المتناداة بـ « اعلان حقوق شعوب روسيا » الذي اعدّه ستالين مفوض الشعب الجديد للقوميات ، والذي بني على « سياسة تحالف حرّ وصادق بين شعوب روسيا » ، ثم « نداء للشعوب الاسلامية العمالية في روسيا والشرق » ، وصهر مجالس سوفيات الفلاحين وسوفيات العمال والجنود ، واخيراً حل الجمعية التأسيسية المنتخبة في تشرين الثاني بعد ان اقرت قانوناً زراعياً . وحل الحزب بمناضليه محل كل الموظفين الذين بذلوا جهدهم لشل نشاطه ، مزيلا بذلك كل ما كان من شأنه اطالة بقاء جهاز الدولة القديم وتقاليدته . وفي تموز من السنة ١٩١٨ تبني المؤتمر الخامس لمجالس السوفيات دستوراً يكرس النظام المعمول به منذ عدة اشهر . فكان دستور كفاح احظى البروليتاريا ، السند الرئيسي للنظام : يمثل لـ ٢٥٠٠٠ نسمة من سكان المدن مقابل يمثل لـ ١٢٥٠٠٠ نسمة من سكان الارياف ، اقتراع عام على عدة درجات يتيح معرفة المنتخبين معرفة فضل ، حرمان الفئات المشتبه فيها بتملقها بالنظام القديم من حق التصويت : النبلاء ، اعضاء الاكليروس ، ارباب العمل ، السياسيون القدماء . واسندت السلطة الى مجالس عدة تتفاوت شأناً وتؤلف مرماً يرتكز في قاعدته الى مجالس سوفيات المدن او القرى المنتخبة وحدها بالاقتراع المباشر ؛ وفي القمة ، المؤتمر الاعلى الشامل لمجالس السوفيات الذي ينتخب لجنة قومية تنفيذية يفوض اليها بكافة سلطاته في الفترات الممتدة بين دورات التشامه وتعين مفوضي الشعب الذين تسند اليهم السلطة التنفيذية . هذه هي « جمهورية مجالس سوفيات مندوبي العمال والفلاحين والجنود » ، ولكنها ابعد من ان تكون ثابتة الاركان اذ انها اجتازت ازمة رهيبه تخللتها حرب اهلية وحرب خارجية ولم تنته الا في السنة ١٩٢٢ .

لم يواجه مفوضو الشعب الصعوبات المادية الكبرى الناجمة عن تشوش
الاقتصاد وانهاره ، وانحلال الجهاز الحكومي والاداري ، ومعارضة
الطبقات الحاكمة القديمة والاطر الاجتماعية القديمة فحسب ؛ بل
توجب عليهم مجابهة حرب اهلية رهيبه نهضت بها عناصر مسلحة ساندتها الحلفاء القدماء ،
وحتى حرب خارجية حقيقية أيضاً .

فمنذ ان انتقلت السيطرة الى العناصر العازمة على عقد الصلح ، وقفت الحكومات الخليفة منها ، وفقاً عدائياً . وبموجب معاهدة « برست - ليتوفسك » التي اقتطعت من روسيا اكثر اراضيها سكاناً و ثروات طينمية ، احتل الالمان اوكرانيا القنية بالخطه حيث ساندوا حكومة « سكورا بادسكي » الانفصالية ؛ وانزلوا كذلك في فنلندا جيوشاً ساعدت القائد « مانرهايم » على سحق الحكومة البلشفيكية التي كانت قد تولت الامور فيها ؛ ولبوا نداء الجمهورية المنشفيكية

التي تأسست في جيورجيا بأسراعهم في ارسال الجيوش اليها، بينما كان الاقراك يدخلون القفقاس وباكو ويحتلون اذربيجان ويقومون بدعارة طورانية شاملة في تركستان وحتى في القرم. فكان ان الامبراطوريات الوسطى قد سلخت بذلك عن الاراضي الروسية طريدة تمتد من فنلندا الى قزوين فوضعت ايديها على خير الاراضي واوفر المناجم والصناعات ثروة وبتترول روسيا القديمة .

احتج الحلفاء على هذه « الخيانة » وسعوا لاعادة حكم يدخل روسيا الحرب مرة اخرى ويميد انشاء جبهة في الشرق ، ويضع حداً للدعارة البلشفية في الخارج ويعترف بالديون التي عقدتها الحكومة القيصرية ويحترم الممتلكات الاجنبية . فكان هذا منطلق سياسة التدخل التي تحولت تدريجياً ، بعد هزيمة المانيا ، الى سياسة حرب مباشرة تستهدف اسقاط النظام الجديد . وقد تميزت هذه السياسة اما بازالة جيوش حليفة في الاراضي الروسية ، واما بمساعدة الروس البيض ، المحافظين على اختلاف ميولهم ، والاشتراكيين الثوريين والمنشفيك ، انصار النظام القديم وانصار النظام البرلماني الحر ، وانصار القوميات ومعارضى استقلالها ، الراغبين جميعاً في إعادة وحدة روسيا ، بارسال الاسلحة والتجهيزات والاموال والبعثات العسكرية اليهم .

احتل البريطانيون مراكزم على شواطئ بحر قزوين ، واقاموا حكومة منشفيكية - اشتراكية - ثورية في اشكباد واستولوا على مرو . وفي الشمال ازلوا جيوشاً في مورمانسك واركنجلسك بغية اهابة الجيوش الالمانية الموجودة في فنلندا . وفي الشرق ازلت جيوش يابانية الى البر في فلاديفوستوك بحجة لمجبة لجميع الجيوش التشيكوسلوفاكية المؤلفة من جنود فارين او من اسرى حرب قدماء ينسحبون نحو شاطئ المحيط الهادىء للذهاب الى فرنسا والاشتراك في الحرب .

الحكومات
المنافسة للحكومة البلشفية

في الوقت نفسه الذي ابتداء فيه هذا التدخل المباشر ، ساعد الحلفاء مناهضي الحكم البلشفية الذين تنظموا في الداخل ولا سيما في الولايات الدائرية . فقامت ولايات ثائرة مستقلة قلصت الى حد بعيد الاراضي الخاضعة خضوعاً فعلياً لسلطة حكومة موسكو (شكل ١١) : ثورة « سافتكوف » في « ياروسلاف » في شهر تموز ، تنظيم جيش مناهض للحكم البلشفية في اراضي قوزاق ال « دون » بقيادة « كورنيوف » و « الكسياف » من بعده ، قيام حكومة « بيضاء » في اركنجلسك ؛ وفي الوقت نفسه اوقف الجنود التشيكوسلوفاكيون انسحابهم وعادوا واتجهوا شطر الغرب واحتلوا سامارا وقازان . وفي ايلول تألفت في « أومسك » حكومة اشتراكية ثورية . ثم أتاح عقد الهدنة في ١١ تشرين الثاني تدخل الحلفاء بنشاط وقوة : تزات جيوش فرنسية في « اوديسا » ، وفي شهر كانون الاول من السنة ١٩١٨ استولى جنود فرنسيون وبولونيون ويونانيون على طريدة ساحلية حول البحر الاسود يناهز

عرضها ١٥٠ كيلومتراً . ومن جهة أخرى قلب بعض ضباط سيبيريا حكومة اومسك وبادوا بالاميرال « كولتشاك » ، رئيساً اعظم لروسيا ، ؛ وتحقق توحيد النضال ضد البلشفيك : فان دينيكن الذي خلف « الكسياف » في قيادة جيوش « كوبان » اعترف بسلطة كولتشاك . وقد كتب كليمنصو في ٢١ كانون الاول : « ان مخطط عمل الحلفاء يستهدف محاصرة البلشفيك اقتصادياً وتنظيم الامن على ايدي العناصر الروسية » . فتفقد البرنامج في اوائل السنة ١٩١٩ وخلال الاشهر الاولى منها ؛ ففي الشرق توفق الاميرال كولتشاك ، بمشورة القائدين « جانين » و « نو كس » ، الى ارغام البلشفيك على الانسحاب نحو الفولغا . وتوفق القائد « يودنيتش » ، الذي جهزه البريطانيون بالعتدة ، الى الاستيلاء على بسكوف وبلغو مشارف بتروغراد ، كما ان دينيكن هدّد موسكو بفضل فرقة فرسانه المختارة ؛ ولكنه منذ اواخر السنة ١٩١٩ ارتد الى الوراء امام الفرسان الحمر وتخلّى عنه القوزاق كما تخلّى الاستونيون عن يودنيتش . وفي اوائل السنة ١٩٢٠ كان الانسحاب عاماً . فقد ارغمت جيوش كولتشاك على الهرب سيراً على الاقدام او بواسطة المزالج الى سيبيريا ، وقتل الاميرال رمياً بالرصاص منذ شهر شباط . كما ان دينيكن ، الذي حل « رانجل » محله ، قد عاد يجهّش الى القرم التي سيجلو عنها في شهر تشرين الثاني . وجاء التهديد الاخير من بولونيا التي قامت بهجوم في اوكرانيا ، فاستولت على كييف في شهر نوار ، ولكن جيوشها ردت الى الوراء وغزيت بولونيا وهددت فارصوفيا ، فألقدها هجوم معاكس في شهر آب ووقعت في شهر تشرين الاول الخطوط الكبرى لمعالجة الصلح التي ستعقد في « ريفنا » . وفي اوائل السنة ١٩٢١ توقفت الحرب الاهلية والحرب الخارجية وابيدت الجيوش البيضاء او نقيت ، وفي السنة نفسها سقطت جمهورية جيورجيا المنشفيكية التي كان الحلفاء قد اعترفوا بها اعترافاً قانونياً . وحين جلا اليابانيون ، تحت ضغط البريطانيين والاميركيين ، عن الولاية البحرية في شهر ايلول من السنة ١٩٢٢ ، انهار الحكم الابيض في جمهورية الشرق الأقصى التي اعيدت اراضيها الى الوحدة الروسية .

اذن حالف النصر الحكم البلشفيكي . أما اسباب نصره فكثيرة ومتنوعة . فنل التدخل
 فالحلفاء الذين حاربوه توخوا اهدافاً متناقضة احياناً ، كما ان الرئيس
 ولسون ، الذي عارض كل تدبير من شأنه النيل من وحدة الاراضي الروسية قد كبح بصورة
 دائمة جماح القائلين بوجوب التدخل . اضيف الى ذلك من جهة ثانية حوادث العصيان والفرار
 في وسط الجيوش التي ملت الاستمرار في الحرب ؛ ووقوف العمال الفرنسيين والبريطانيين موقفاً
 عدائياً صريحاً من هذه السياسة : اعتراضات الاتحاد العام للعمل والحزب الاشتراكي الفرنسي ،
 واعمال الشغب والاضرابات في المدن العمالية الانكليزية ، وتبني حزب العمال هذا الشعار :
 « لائتموا روسيا » . واقتضى اخيراً إرسال جيوش الى الهند ، وايرلندا ، ومقاومة الثورة
 الهنغارية ، كما ان الاضطرابات في المانيا والحشية من اعراض الحكومة الالمانية عن توقيع معاهدة
 الصلح قد حدت بالحلفاء الى الفطنة والحكمة . زد على ذلك ان الحملة العسكرية تستلزم ، كي

تكون مجدية ، ٤٠٠,٠٠٠ رجل لم تكن تعبتهم لهذه الغاية موضوع بحث . واخيراً اقتنع
انصار إعادة بناء أوروبا في أسرع وقت ممكن ، ومنهم العديد من رجال الأعمال البريطانيين ،
بأنها عملية مستحيلة إذا بقيت روسيا على انفراد . وكان من شأن مساعيهم النافذة من أجل
إعادة العلاقات الاقتصادية بكافة البلدان ان ضعفت سياسة التدخل . فتغلب الحلفاء من ثم عن
التدخل المباشر ، وجعلوا عن أوديسا والقفقاس ، واعتمدوا سياسة الحبر الصحي .

اما مناهضو البلشفيكية الروس ، فكانوا هم ايضاً ضعفاء ومنقسمين :
قال اليسار مثل اعظم قوة شعبية شأنها الاشتراكيون الثوريون
والمنشفيك ، ولكنهم اناطوا الاصلاح الزراعي باقتراح جمعية تأسيسية .
والى اليمين حيث عدد الضباط الشباب لم يكن مرتفعاً ، كانت القوة الى جانب عناصر اليمين
واقصى اليمين : كبار الملاكين ، وكبار الموظفين ، ولا سيما الضباط ، وجلهم ملكيون ، الذين
لم يتراجعوا عن اعمال العنف في سبيل إزاحة خصومهم واقامة حكومات دكتاتورية . وهو هذا
الموقف الهجومي تقفه الطبقات الحاكمة القديمة ما حدا بالطبقات الشعبية الى الالتحاق
بالبلشفيكية . ففي الاقاليم الخاضعة للحكومات المناهضة للبلشفيكية استعاد الملاكون الاراضي
التي انتزعت منهم وحاولوا استعادة سلطتهم على « فلاحهم » ، وكان العمال المشتبه ، دون
برهان ، بيوهم البلشفيكية ، موضوع مراقبة وعرضة للتوقيف ، فافتقرت من ثم هذه
الحكومات الى مرتكز شعبي ، ولم تتمكن في يوم من الايام من تعبئة جيوش على بعض الأهمية ؛
لا بل انفجرت ثورات قروية هائلة ، حين تألفت وراء جيوش كولتشاك ودينكين زمر انصار
ميالة الى مجالس السوفييات او زمرفوضوية فقط كزمر « ماكنو » في اوكرانيا ؛ وجساعات
القوميات اخيراً تقف في وجه سياستهم التوحيدية . فان انتصارات يودنيتش الاولى قد احرزت
بفضل مساعدة الاستونيين ، ولكن حين رأى هؤلاء ان انتصاره سوف يخضعهم مرة اخرى
للسيطرة الروسية ، احبطوا هجومه الذي انتهى الى الفشل ؛ والسبب عينه تخطى قوزاق الدون
وكوبان و« ترك » عن كراستوف ودينكين ؛ وفي اوكرانيا وقف السكان منهم موقفاً عدائياً دائماً ،
ولم يقاوم « بتليورا » البلشفيك مقاومته لمناهضهم . زد على ذلك ان غطرسة القادة وجهلهم
وتحكمهم وتقصيرهم ، وما سيطر على ادارتهم وقياداتهم العسكرية من فوضى وتبذير وفساد ،
كل ذلك قد ابعد عنهم السكان ، لا سيما وقد ظهروا لهم وكأنهم عملاء الاجني . فالهجوم البولوني
بصورة خاصة وغزو اوكرانيا قد اثارا شعوراً وطنياً متاجباً انضم بتأثيره الى الجيش الأحمر
القائد بروسيلوف ، القائد العام الاخير للجيش القديم ، والعديد من الضباط القيصرين .

وفي وجه « البيض » المنقسمين ، انتصرت الحكومة البلشفيكية بفضل عزم لينين ومعاونيه
وذكائهم ؛ وان سلطتها المسلم بها قد اعطت الجيوش التي قامت بعملياتها في مثل هذه المساحات
الشاسعة وحدة عمل عجز خصومها عن تحقيقها . وقد طمأنت سياسة السوفييات الاتحادية
القوميات وسياسة الحكومة الزراعية الفلاحين ، بينما انطوى برنامج البيض على العودة الى

«الوحدة» وعلى إعادة الاراضي الى مالكيها السابقين ، وبدأ النظام الجديد اخيراً وكأنه الذائد عن حياض الوطن ضد حلقاء الاجنبي. وقد دعم هذا الموقف المعنوي القوي تنظيم الجيش الاحمر الذي تأسس ، في صيف السنة ١٩١٨ ، من جنود قدماء وعمال شباب وفلاحين استلم زمام قيادتهم ضباط من بينهم او من الجيش القديم نفسه . فان هؤلاء الجنود والفلاحين الذين سبق لهم ، منذ اشهر قليلة ، ولوا الادبار عن الجبهة الالمانية ، ولاذوا بالفرار ، ورفضوا القتال ، قد قبلوا بان يجندوا مرة اخرى حين ادركوا اهمية هذا الصراع ضد عودة قوى الماضي . ولا عجب بعد ذلك اذا ما ارتفع عدد افراد القوى المسلحة من ٣٥٠.٠٠٠ في تشرين الاول من السنة ١٩١٨ الى ١.٥٠٠.٠٠٠ في ايار من السنة ١٩١٩ . وحين اقترب يودنيش من بتروغراد وبلغت جيوش دنيكين «اوريل» حمل عمال المصانع السلاح وتجنّدوا وعباً الحزب الشيوعي في اوكرانيا ٩٠٪ من عماله وارسلهم للاشتراك في القتال . فكان الجيش الاحمر متفوقاً هداً ومناقبية ، وقد استفاد بالاضافة الى ذلك من مركزه الوسطي ، اي من قدرته على المناورة في الخطوط الداخلية ، ومن وسائل نقل فضلى .

انتهت الحملة على البلشفيكية الى الفشل اذ ان القوى الحليفة كانت اقل نتائج التدخل والحرب الاهلية عدداً من ان تلب دوراً حاسماً ، و «الحكومات» المساعدة ، المحدثه ، والمؤلفة تأليفاً صنعياً في بعض الاحيان ، قد برهنت عن عجزها . فهي لم تتقدم يوماً من السكان الا ببرنامج ملكية دستورية يكتنفه الغموض ، بينما تم سلوكها عن تصميمها على إعادة النظام الاجتماعي القديم .

اطال التدخل امد الحرب الاهلية وزاد في تقشي الفوضى الادارية واغرق البلاد ، ولا سيما اوكرانيا وسبيريا ، في بلبلة لم تسمع بها اذن من قبل . فكانت نتيجة الحرب الاقتصادية والحرب الخارجية ، طيلة ثلاث سنوات ، مزبداً من السلب والتقتيل والنهب والبؤس والدمار في كافة الاراضي الروسية .

اختار المهزومون المنفى : فان الروس البيض على اختلاف نزعاتهم ، ويناhez عديم المليونيين نسمة بين ارستوقراطيين وضباط وصناعيين وتجار وممثلي طبقات الاحرار وافراد جيوش رانجل وكولتشاك ، ورجال فكر ، واشتراكيين - ثوريين ، وجيورجيين واوكرانيين ، قد اقاموا في منشوريا والصين وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وكافة انحاء الشرق واميركا ، وفرنسا بنوع خاص ، متكيفين جهد المستطاع وفاقاً لظروفهم الجديدة ، وغارقين احياناً في اسوأ حالات البؤس . وقد انقسموا سياسياً الى فئات متعادلة حمل بعضها البعض مسؤولية فشل الثورة المعاكسة وتبادلت تهم الخيانة ، ولكنهم ، على الرغم من ذلك ، اثروا على الحكومات وعلى شطر من الرأي العام في البلدان التي لجأوا اليها ، تأثيراً كبيراً وطد العداء ضد روسيا البلشفيكية .

لذلك تركت الحرب الاهلية اثرها العميق حتى بعد زوال الدمار الذي خلفته وراها . فان سياسة التدخل وتأثير المهاجرين على الحكومات قد اثبتت للموفيات تصميم العالم الرأسمالي على

قلب نظامهم بكل وسيلة ممكنة ، وهذا هو مرد حذرهم امام كل تكتل وخوفهم من التطويق والحصار الذي سيرافقهم ابداً . وبسبب عزلتهم التي فرضها عليهم نظامهم الاجتماعي الجديد وحصار اعدائهم الحاقدين المحيطين بهم ، سيصادفون صعوبات جمة في اعادة الحياة الى اقتصادهم ، وسوف يعوج تطورهم الداخلي الى حد بعيد بفعل اضطرابهم الى تجهيز وابقاء آلة حربية قوية مستعدة لمواجهة كافة التهديدات ، ويفعل حرصهم على ملاشاة كل معارضة من شأنها اضعاف طاقات الامة وعزمهم على الدفاع عن النظام . وليست بعض مميزات الدكتاتورية سوى نتيجة التدخل الحليف وذيله .

٢ - الشيوعية الحربية والسياسة الاقتصادية الجديدة

١٩٢١ - ١٩٢٤

اقتضى عشر سنوات لاقتفـال النظام البلشفيكي من الاقتصاد الرأسمالي الى الاشتراكية . فالتطبقات الحاكمة القديمة لم تفقد قوتها الاقتصادية والسياسية فحسب ، بل زالت بمعظمها من الوجود مادياً . وصودرت اراضيها ومصانعها وكل الرأسمال الاجنبي . فبدت الظروف من ثم مؤاتية لمراقبة وادارة الانتاج والسيطرة على مفاتيح الاقتصاد والمصارف ووسائل النقل . ولكن روسيا كانت اكثر البلدان الاوروبية تخلفاً في حقل الصناعة ، من حيث ان المزارعين كانوا يمثلون ٨٠٪ على الاقل من مجموع السكان (نسبة اوروبا الغربية حوالي السنة ١٨٠٠) ، والطبقة العمالية ، التي كانت الركن الرئيس للحزب البلشفيكي ، لم تمثل سوى اقلية ضئيلة ، واذا وقف ملايين الفلاحين في وجه « البيض » ببسالة ، فهم لم يفعلوا ذلك من اجل السوفيات ، بل لانهم كانوا عاقلين بأن هزيمة البلشفيك سوف تفقد الارض التي حصلوا عليها .

ولذلك ادرك البلشفيك الحاجة الى مرحلة انتقالية تؤمن
مرحلة الانتقال
ازالة الحراب الذي تركته الحرب الخارجية والحرب الأهلية وتعد
التي تكلم عنها لينين
الرأي العام لبناء الاشتراكية .

خلال اشهر الثورة الاولى . اشبعت التدابير المعتمدة ، على الفور ، رغائب الفلاحين والعمال والجنود ، ولكن واحداً منها لم يرتد طابع الاشتراكية او الشيوعية المميز ؛ فقد نادى بالكثير منها بعض البورجوازيين الراديكاليين . فلم يواجه لينين من ثم - على الفور - اشتراكية وسائل الانتاج وانتزاع املاك الرأسماليين ، بل رقابة الدولة عن كتب على مراكز الاقتصاد الاساسية ، أعني بها المصارف ، فبان هذه الأخيرة سوف تؤمم ، كما ستؤمم شركات التأمين والشركات الاحتكارية (سكر ، بترول ، فحم حجري ، صناعة المعادن) ، ويرغم الصناعيون والتجار على الاتحاد في نقابات والتخلي عن السر التجاري ، ويجمع السكان جماعات استهلاكية . ولم يكن المقصود من ثم برنامجاً اشتراكياً ، اعتبر سابقاً لاوانه ، بل نظاماً انتقالياً معداً لأن يؤدي الى الاشتراكية التي لا يمكن تحقيقها ما لم يستطع العمال تأمين المشاريع بأنفسهم ، وما لم يبع سواد

السكان « الحاجة الملحة الى ثورة اشتراكية » .

وزاد من عزم لينين على السير في طريق الفطنة هذه اعتقاده بأن من شأن الثورة الأوروبية الشاملة وحدها ان تتيح لروسيا تحويل النظام الرأسمالي الى نظام اشتراكي . وهو المخطط الذي تعتمد عليه الطبقة الرأسمالية ، كما لفت الانتباه الى ذلك ، ما ارغمه على الشروع في اصلاحات اقتصادية عميقة الجذور قبل ان ينوي القيام بها . فان هذه السياسة كانت تفترض تعاون الطبقات المتملكة ، والموظفين القدماء ، والفنيين البورجوازيين . والحال رغبت كل هذه القيادة الاقتصادية وسواد المثقفين في جعل كل حكم مستحيلاً وارغام رجال النظام الجديد على الانسحاب ، فقاطعت النظام . لذلك كان من الصعوبة بمكان تنفيذ التدابير المقررة خلال الاسابيع التي تلت الثورة والمدخلة بعد ذلك في قانون العمل الذي صدر في السنة ١٩١٨ : فرض العمل على كافة المواطنين (« من لا يعمل لا يأكل ») ، رقابة عمالية على الصناعة ، تأميم المصارف والارض والتجارة الخارجية ، تنظيم تعاونيات استهلاكية ، مصادرة الاملاك الكبرى دون تعويض ، الغاء حق الملكية العقارية ونقله الى الدولة ، نقل حق التمتع بالارض الى أولئك الذين يحرقونها بأيديهم وتحريم كل عمل زراعي مأجور . ونص القانون على تأليف لجان زراعية من صغار الفلاحين ومتوسطيهم تكون مهمتها مراقبة التقسيم .

الا ان تلف الآلات وسوء حالة وسائل النقل قد حالاً دون استثمار الارض استثماراً معقولاً ومنظماً ، وأرباب العمل الذين ما زالوا يمتلكون مشاريعهم ساندوا الحركات المناهضة للبشفيكية وأثاروا ارقاب العمال الذين اهتموم بالتخريب . وعلى الرغم من تدني عدد سكان المدن الكبرى الى أكثر من نصفه في بتروغراد ، و ٤٥٪ في موسكو ، و ٣٣٪ في عواصم اربعين ولاية ، فان تموينهم وتموين الجيش قد اثارا شجونا كبرى كادت تقضي على النتائج المرقبة من التدابير المتخذة . وان الحكم الجديد ، الذي حرم من آلة جباية الضرائب القديمة ، لم يستطع تمويل المدن والجيش الا عن طريق المصادرة في الارياف . فلما كان تموين المدن مؤمناً من قبل بفائض انتاج الاملاك الكبرى ، افقد توزيع هذه الاخيرة أسواق المدن ٤/١ القمح الذي يرد عليها . لذلك توجبت المصادرة .

اما الانتاج الصناعي فقد تأخر تأخراً محزناً : ففي السنة ١٩٢٠ لم يبلغ انتاج الحديد المصبوب سوى ٢٥٪ من معدله في السنة ١٩١٣ ، وانتاج الفولاذ سوى ٤٪ ، وانتاج معامل الفطن سوى ٥٪ ، وانتاج معامل السكر سوى ٥٨٪ ؛ ولم تواز قيمة البضائع المصنوعة المسجلة للاستهلاك سوى ثمنها في السنة ١٩١٢ . وكانت نتيجة التعبئة وفقدان العديد من العمال ابان الحرب ، وتزوج الكثير من الجياع الى الارياف ، انخفاض عدد العمال ٢٤٪ بالنسبة للمجموع ، و ٣٧٪ في اعمال الخطوط الحديدية ، و ٢٤٪ في أعمال البناء .

شيوعية الحرب في مثل هذه الظروف اعتمدت التدابير التي تميز ما دعي به شيوعية الحرب . فقد استهدفت هذه الاخيرة تنظيم الاستهلاك والانتاج تنظيمًا دقيقًا ملزمًا في بلاد محاصرة ، ولكنها احدثت في نظام الاقتصاد تغييرات نهائية . فهناك اولاً تأمين كافة المشاريع التي تستخدم خمسة عمال على الاقل ، اذا كان لديها محرك واحد ، وعشرة عمال في الحالات الاخرى . وهذا يعني انتزاع ملكية الصناعة الكبرى ومعظم المشاريع الصغرى والمتوسطة ، واستبدال مجرد الرقابة العمالية بالادارة العمالية ، واستبدال ادارة كل مشروع الى مدير تعينه النقابات ويعاونه مجلس عمالي منتخب ، وتنظيم انتاج كل فرع من فروع الصناعة الى ادارات مركزية . فأحدثت حينذاك ادارة حصر الحبوب الرسمية و«لجان الفلاحين الفقراء» المكلفة معارضة النفوذ السيامي الذي كان للزراعيين الميسورين من اصحاب الماشية والمعدات والمحرشين على العصيان والمقاومة ، ومصادرة مخازن الحنطة من الفلاحين الاثرياء . واسندت الى هذه اللجان كذلك مهمة توزيع البذار والتجهيزات الزراعية ، وتحديد الاسعار والاجور ، ومراقبة التعاوينات والاسواق . واخذت تنظم اخيراً ، كلياً او جزئياً ، مزارع جماعية للانتاج والاستهلاك لم يحاوز عددها ، في السنة ١٩٢١ ، ١٪ من كافة الاستثمارات القروية .

الا ان الحرب التي عاثت فساداً ، منذ ست سنوات ، في اغنى الاراضي الزراعية (اوكرانيا) ، لم تخلف فيها سوى الخراب والدمار ؛ فتوجب اللجوء الى فائض انتاج الفلاحين المتوسطين والفقراء والاقتطاع من مؤنهم العائلية ، مما اثار استياءهم وجعلهم يشورون على اعمال المصادرة وينكثون على انفسهم ؛ فاجتمعوا عن انتاج كميات تفوق ما يستلزمه استهلاكهم الشخصي ، لاسيما وقد استحال عليهم الحصول على الادوات المنتجة في المصانع والبارول والصابون التي كانوا بحاجة اليها ؛ وانخفضت المساحات المزروعة من ثم ٣٠٪ ، ولم يبلغ محصول السنة ١٩٢٠ سوى ثلثي محصول السنة ١٩١٧ ونصف محصول السنة ١٩١٣ . وبعد ان تخلص الفلاحون ، بفضل هزيمة البيض ، من خطر فقدان الارض وعودة النظام القديم ، وقفوا آنذاك من الحكومة موقفاً معادياً . وبلغ اخيراً من زيادة التضخم المالي ان هذه الاخيرة حاولت جهد المستطاع الحد من دور النقد بتنظيمها ، بين العمال ومستخدمي الدولة ، طريقة معادلة مجانية للخدمات المتمثلة ببطاقات خاصة تؤمن المقايضة والدفع عيناً دون ان توقف ، من جهة ثانية ، تيار التضخم وارتفاع الاسعار الجنوني ؛ فدفعت الاجور عيناً ، وسار النقد ، الذي تزايد انخفاض قيمته يوماً بعد يوم ، في طريق التلاشي والزوال .

وهكذا امسى الاقتصاد السوفياتي اقتصاداً طبيعياً ، بفعل تفكك المجتمع والقضاء على القوى المنتجة وندرة المحاصيل واليد العاملة . ولكن مقاطعة خطيرة قامت بين الريف والمدن ، فصرف النظر عن شيوعية الحرب .

السياسة الاقتصادية الجديدة
في الوقت الذي انتهت فيه الحرب الاهلية ، وجه النداء الى المبادرة الشخصية من اجل اعادة بناء الاقتصاد ، فاستبدلت المصادرات بالضريبة العينية ، وشجعت نهضة الصناعة الصغرى الضرورية لتمكين

الفلاحين من تنمية انتاجهم ، واعيدت معها الرأسمالية الى حدمها . انه « انكفاء استراتيجي » لم يكن سوى حيلة مؤقتة ، لان جزءاً من تدابير شيوعية الحرب سيعتمد مرة اخرى وسوف يصبح عنصراً اساسياً من عناصر الخطة الخمسية (تأميم ، رقابة الصناعة ، تعبئة العمل) ؛ ولكن تدابير اخرى تتعلق بالشؤون المالية والنقد قد صرف النظر عنها نهائياً . ووضع نظام اقتصاد مختلط صادرت الدولة بموجبه قطاعاً هاماً يشمل وسائل النقل والمصارف والتجارة الخارجية والصناعة الكبرى والمتوسطة . وقد استخدمت مشاريع الدولة هذه من جهة ثانية ٨٤،٥ ٪ من مجموع اليد العاملة انتجت ٩٢،٤ ٪ من الانتاج النقدي ، بينما انتج اقل من ١٥ ٪ من اليد العاملة المأجورة ٢،٧ ٪ منه في التعاونيات ، ووفرت المشاريع الخاصة - ولا سيما التغذية والجلود - ٤،٩ ٪ من قيمة البضائع بواسطة ٢ ٪ فقط من العمال . فيتضح من ثم ان القطاع الصناعي الذي بقي حراً كان ضيقاً جداً .

ان السياسة الاقتصادية الجديدة التي اصبحت سارية المفعول في شهر اذار من السنة ١٩٢١ كانت في جوهرها تنازلاً للفلاحين والمنتجين الذين مست الحاجة الى ترغيبهم في الانتاج . فقد خففت وطأة الضرائب ، وكان للفلاح ، بعد تسديدها ، ملء الحرية في بيع باقي حصيده في الاسواق ؛ وعمل مجدداً ، في الوقت نفسه ، بالاقتصاد النقدي ؛ وألغيت المقايضات المباشرة الالزامية ، وأجيز لصغار الصناعيين اليدويين - على غرار الفلاحين - بيع مصنوعاتهم بحرية ؛ واعاد مصرف الدولة ، الذي تأسس في تشرين الاول ، الحسابات الجارية ، والذي لتحديد المبالغ المائنة الممكن اقتناؤها ، وأجيز انتقال الاراضي بالارث ، وحظرت بيع العقارات وسمح بتأجيرها ، واجيز اخيراً استخدام العمال المأجورين . وفي السنة ١٩٢٤ استبدلت الضريبة العينية بالضريبة النقدية ، وأوقف تيار التضخم باصدار نقد جديد اطلق عليه اسم « تشرفونتز » .

وانسجاماً مع مبادئ السياسة الاقتصادية الجديدة ، لم يعد قانون العمل ، الصادر في السنة ١٩٢٢ ، مبنياً على الزامية العمل (التي يؤكدتها دستور السنة ١٩٢٥ مع ذلك) ؛ فهو قد اوقف العمل بها بالنسبة لشطر كبير من السكان ، ملغياً « عملياً ان لم يكن قانوناً » احد المبادئ الاساسية التي عمل بها في الفترة السابقة ، وعاد الى بعض مفاهيم الاقتصاد الرأسمالي ، فاعتبر عقد العمل بمثابة عقد بيع لطاقة العمل ، وحددت الاجور باتفاقات جماعية تعقد بين النقابات وارباب الاعمال ، وواجه القانون حداً أدنى من المكافأة وحماية العامل معاً ونص في الوقت نفسه على دفع الاجور عن ساعات العمل والقطع المتجزئة .

اما الجدة الكبرى في السياسة الاقتصادية الجديدة فكانت في محاولة تنشيط انتاج المواد

الاستهلاكية و تنمية « استقلال ومبادهة » مشاريع الدولة ، بحيث تصبح مسؤولة عن ادارتها الخاصة وتؤمن سيرها بمواردها الخاصة ، وقد واجهت جميع هذه المشاريع في الاتحادات تعتمد الطرائق نفسها . وفي اواخر السنة ١٩٢٢ كان هناك ٤٢١ اتحاداً خارج صناعة الفحم الحجري والبتروكول ضم ٣٨٠ منها ٨٤٠٠٠٠ عامل ، وكان اعظمها شأنًا اتحاد صناعات النسيج في « ايفانوفو - فوسنسك » الذي ضم ٥٤٠٠٠ عامل ، واستخدم ٢١ اتحاداً اكثر من ١٠٠٠٠ في الاتحاد الواحد . وبات اتحاد الدولة الشكل الرئيسي لتنظيم الصناعة في الدولة السوفياتية .

بفعل هذه التنازلات تقدم انتاج الزراعة تقدماً سريعاً . وعلى الرغم من الجفاف النتائج الذي قضى في السنة ١٩٢١ على محاصيل اوكرانيا ومناطق الفولغا الوسطى ، متسبباً في حدوث مجاعة رهيبة ، فقد ارتفعت المساحات المزروعة من ٦٣ مليون هكتار في السنة ١٩٢٢ الى ٨٢ في السنة ١٩٢٣ ، و ٨٧ في السنة ١٩٢٤ ، و ٩٤٤٠٠٠٠٠ في السنة ١٩٢٧ . وتحسن الدخل ، وارتفع عدد الماشية من ٤٦ مليوناً في السنة ١٩٢٢ الى ٦٢ في السنة ١٩٢٥ . وبفضل حصادي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ الوفيرين كاد الانتاج يبلغ مستواه في السنة ١٩١٦ . وتفسر سرعة هذه النهضة بالطابع البدائي للزراعة الروسية : فلم تفس الحاجة لا الى رؤوس اموال ، ولا الى آلات ، ولا الى طرائق معقدة ، بل اغري الفلاح الروسي بمودة التجارة الخاصة ، فعاد الى محراثه الخشبي ومنجله . فكان تحسن مصيره من ثم عظيماً جداً اذ ان السياسة الاقتصادية الجديدة قد مكنته من بيع محاصيله بسعر مرتفع ، وقانون الفلاحين الصادر في السنة ١٩٢٢ ضمن له اقتناء الارض ، واستقرار النقد التدريجي حماه من عودة التضخم الذي كان هو اولى ضحاياه ، فرأى نفسه بعد حصاد السنة ١٩٢٢ الوافر ، الذي اتاح تصدير بعض المحاصيل ، على خير ما يرام منذ الثورة .

كان حدوث نهضة على مثل هذه السرعة امراً مستحيلاً في حقل الصناعة . فقد دمر العديد من المصانع أثناء الحرب واعملت الآلات وصدنت وبقيت دون استعمال . وكانت الحرب الاهلية قد شلت العمال ، فهلك اكثر عناصر الطبقة العمالية نشاطاً واعظمها وعياً اجتماعياً في ساحات المعارك ، او وزعت على الادارات الجديدة للاشراف عليها . وكان عدد كبير من العمال قد تشتتوا في الأرياف وعادوا مجدداً الى صفوف الفلاحين التي كانوا ينتسبون إليها منذ زمن قريب . أضف الى ذلك ان طلب المواد الاستهلاكية المتزايد واستعادة التجارة الخاصة واقتصاد الكسب نشاطهما قد دفعا بصناعة المواد الاستهلاكية الى الامام ، ولكن الصناعة الثقيلة بقيت مصابة بالشلل . وارتفع الانتاج - مع بقاءه متأخراً جداً - ، ففي الصناعات الريفية او اليدوية بلغ ٥٤٪ من مستواه في السنة ١٩١٢ ، وفي الصناعات الصوفية ٥٥٪ ، وفي الصناعات الكتانية ٧٢٪ ، وفي صناعة القطن ، الذي لم تأت مادته الخام الا من تركستان طيلة اكثر من سنتين ، ١٥،٥٪ فقط ؛ وفي الصناعات الاستخراجية ٣٦٪ ، وفي البتروكول ٣٩٪ ، وفي صناعة استخراج

المعادن التي تعتبر انطلاقتها ضرورية جداً لتصنيع البلاد لم يبلغ سوى ٧٪ في السنة ١٩٢٢ . وفي السنة ١٩٢٣ لم يستعد مجموع الصناعة سوى ٣٤٪ من طاقتها . وجملة القول ان الزراعة بلغت ٣٪ انتاجها قبل الحرب بينما لم تبلغ الصناعة سوى ١٪ انتاجها فقط .

يرد ذلك الى ان السياسة الاقتصادية الجديدة لم تستلزم ، اكراماً للعامل ، تنازلات شبيهة بتلك التي استفاد منها الفلاح . فان طرائق المحاسبة الجديدة التي فرضت على الصناعة ، والزام المشاريع بان تكفي نفسها بنفسها قد حرماها من اعتمادات الدولة المالية ، بينما ارغمتها الحاجة الى دفع الاجور عيناً على تصفية مخزوناتنا في السنة ١٩٢١ بأسعار منخفضة نسبياً ، ادنى من اسعار الانتاج . ولذلك عمدت المشاريع ، للتخفيف من الأعباء الملقاة على عاتقها ، الى تسريح شطر من المستخدمين ، فارتفع عدد العاطلين عن العمل من ١٥٠ ألفاً في تشرين الاول ١٩٢١ الى ٦٥٠ ألفاً في كانون الثاني ١٩٢٣ و ١,٢٤٠,٠٠٠ في كانون الثاني ١٩٢٤ ، لا سيما في منطقتي موسكو وبتروغراد . وتدنّى عدد النقابيين من ٨,٤٠٠,٠٠٠ في تموز ١٩٢١ الى ٤,٥٠٠,٠٠٠ في تشرين الاول ١٩٢٢ ولم يرتفع ثانية الى ٥,٥٠٠,٠٠٠ الا بعد مرور سنة كاملة . ولم تلبث ان برزت نتائج اخرى للسياسة الاقتصادية الجديدة سبق للينين ان ارتقبها منذ السنة ١٩٢١ .

« اذا نحن تكلمنا عن التجارة الحرة ، فهذا يعني تشجيع الاحتكارات ، كما يعني استبدال الاقطاعات العينية بالضرائب ان طبقات المحتكرين ستغدو اقوى واعظم ثأناً منها من ذي قبل » .

والواقع هو ان ازدهار الزراعة عاد بالفائدة على ارباء الفلاحين وقد شوهد في الارياض تمييز متزايد مطرد بين الاثرياء والفقراء . فقد هبط البعض الى دون المستوى الضروري للحفاظ على استقلالهم ، واضطروا الى تأجير اراضيهم وسواعدهم لمن هم اوسع ثروة منهم ؛ ومنذ السنة ١٩٢٣ استخدم ٤٠٠,٠٠٠ فلاح و ٦٠٠,٠٠٠ عامل مأجور ، وفي السنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ كان هناك ٥,٨٠٠,٠٠٠ عامل زراعي ، واتسعت هجرة الفلاحين الفقراء الى ما وراء الاورال أو الى المدن حيث رفعوا عدد العاطلين عن العمل .

وفي الصناعة قضت الحاجة الى الانتاج المجدي بنقل الادارة الى « اختصاصيين » ينتسبون الى الطبقات الحاكمة القديمة ، فاعطوا صلاحيات واسعة لتناول الاستخدام والاجور والتسريح . أما التجارة الداخلية ، واعني بها شراء الانحسادات والتعاونيات للخامات التي تحتاج اليها وتوزيع ما يصنع منها ، فقد كانت حرة وسيطر عليها (بنسبة ٨٣٪ في اوائل السنة ١٩٢٤) رجال الاعمال السابقون وجماعات جديدة ايضاً من المضاربين والمغامرين الذين فرضوا وجودهم وتسللوا الى التعاونيات التي امسى بعضها مجرد مشاريع خاصة . وقد اتفق هؤلاء دون حساب وحققوا ثروات طائلة هربوا منها قسماً الى الخارج . و « يروي » كراسين ، ان موسكو استعادت وجه ما قبل الحرب بملبها الليلية ومقاهيها ومقارمها وبنائها وسائقى سياراتها العمومية وخدام مقاهيها الذين حيوا زبائنهم من جديد بلقب « بارين » .

واخيراً اشتد التوتر بين الصناعة والزراعة الذي لم تتوقع السياسة
 أزمة القص الاقتصادية الجديدة الا الى اخفائه بظواهر كاذبة فترة من الزمن . وفي
 اواخر صيف السنة ١٩٢٣ انفجرت أزمة القص . فان التفاوت بين الاسعار الزراعية والاسعار
 الصناعية ، الذي اعتقد المسؤولون بانهم تمكنوا من ايقافه ، قد ازداد بروزاً يوماً بعد يوم .
 فكانت اسعار الحمل والمفرق للمنتجات الصناعية ، في شهر تشرين الاول ، ١٨٧ و ١٨١ ٪
 بالنسبة لمستواها في السنة ١٩١٣ ، واسعار الحمل والمفرق للمحاصيل الزراعية ٥٨ و ٤٩ ٪ .
 وعلى نقبض الازمات السابقة التي كانت منذ السنة ١٩١٧ ازمات حاجة وعوز ، فالمخازن
 آنذاك كانت ملاءى والحصاد وفر فائضاً هاماً من المحاصيل الزراعية . فليست علة الازمة من ثم
 نقصاً في الانتاج بل استحالة تأمين مقايضة المنتجات الصناعية والزراعية . فالفلاحون ، على
 الرغم من حاجتهم ، كانوا عاجزين عن ابتياع المنتجات الصناعية الباهظة الثمن . ومن جهة
 ثانية برز قلق العمال باضرابات واسعة انفجرت تلقائياً في الصناعة الثقيلة . فبات لازماً إعادة
 الرقابة على اسعار الحمل ولا سيما المفرق التي سلت من الرقابة بفعل وجودها في ايدي التجارة
 الخاصة ، وتخفيض عدد الوسطاء ، فألقي القبض على الوف المضاربين والمغامرين وأبعدوا عن
 موسكو . وفي أواخر السنة ١٩٢٣ خفت حدة أزمة القص . ففي سنتين متواليتين اتاح حصاد
 وفير تصدير كميات هامة افضى الى رفع الاسعار الزراعية في الوقت الذي ادى فيه تقلص الديون
 والتدابير الرسمية المتخذة لمراقبة الاسعار الى تخفيض الاسعار الصناعية . ولكن الانتاج الصناعي
 في السنة ١٩٢٣ لم يبلغ بعد سوى ضعفه في السنة ١٩٢٢ (اسوأ سنة منذ الثورة) ، والصناعة
 الثقيلة ، اكثر قطاعات الاقتصاد صعوبة ، لم تجاوز ٣٤ بالمائة من مستواها في
 السنة ١٩١٣ .

في السنوات التالية ، واصل الانتاج الزراعي تقدمه ، ولكنه لم يبلغ في السنة ١٩٢٧ الا
 ٧٢٧ مليون قنطار ، اي اقل من انتاج السنة ١٩١٣ بـ ٤٠ مليوناً ، بينما ارتفع عدد السكان
 ١٠ ملايين نسمة وبلغت نسبة الارتفاع ٣ ملايين نفس كل سنة ؛ وفي السنتين ١٩٢٨ و ١٩٢٩
 استقر الانتاج حوالي هذا الرقم بسبب حد الفلاحين من تسليمهم بعد ان لمسوا ان الحبوب لا توفر
 لهم كسباً وفيراً . وبات تموين المدن اكثر صعوبة يوماً بعد يوم بسبب نقص الحبوب المرسلة الى
 الاسواق التي لم تجاوز ١١ ٪ في السنة ١٩٢٨ (مقابل ٢٥ ٪ في السنة ١٩١٣) . فتكشفت
 السياسة الاقتصادية الجديدة من ثم عن عجزها عن تنمية الاشكال الزراعية الانتاجية ، وباتت
 البلاد على « ابواب المجاعة » . وزادت حدة التفاوت الاجتماعي ، فاكثرت الفلاحون المسورون
 مزيداً من الاراضي واليد العاملة وجمعوا بين ايديهم استخدام الأرض ووسائل الانتاج . ففي
 السنة ١٩٢٧ كان لدى ٦ ٪ من الاستثمارات الزراعية ٥٨ ٪ من الحبوب المعدة للتجارة ، وكانت
 الاستثمارات « الفقيرة » سائرة نحو الزوال . فتكونت بسرعة من ثم بورجوازية قروية كانت
 خطراً على النظام بمصالحها الاقتصادية ونزعاتها الايديولوجية .

في سبيل استمالة هذه الطبقة اضطرت الحكومة الى رفع سعر شراء القمح كل سنة ، جعالة حياة سكان المدن وتوازن الموازنة ، وبالتالي تصنيع البلاد ، اشد صعوبة سنة بعد سنة ، فبات الكولاك ، بفضل المحزونات التي كدسوها ، قادرين في السنة ١٩٢٨ على تجويع المدن . اما الانتاج الصناعي ، اذا استثنينا الطاقة الكهربائية ، فلم يحقق سوى نتائج متوسطة ، وسكانت الصناعة الثقيلة متأخرة بصورة خاصة . واذا اخذنا تزايد عدد السكان بعين الاعتبار ، رأينا استهلاك الفرد ينخفض في كافة الحقول بالنسبة للسنة ١٩١٣ ، ونقص البضائع يتزايد اكثر فاكثرا ، واسعار الكافة ترتفع ارتفاعاً كبيراً (اعلى منها في الاسواق المالية بمرتين ونصف على الرغم من ان الاجور كانت اكثر تدنيا) بسبب دروس المعدات وبعثرة المواد الخام والنفايات الادارية . ولم يكن الوضع المالي احسن حالاً : فالدولة لم تستطع سد عجزها الا بقروض عقدها بفوائد مرتفعة جداً لدى الكولاك الذين تعاظم تأثيرهم الاقتصادي بفعل ذلك ، وباصدار اوراق نقدية خفضت قيمة الروبية ، وبالتالي قيمتها الشرائية .

ونحسب كذلك الامل في الحصول على رؤوس الاموال من الخارج .
« السياسة الاقتصادية الجديدة »
فيموازاة السياسة الاقتصادية الجديدة في الداخل ، اعتمدت
الدبلوماسية
سياسة اقتصادية جديدة في السياسة الخارجية . ومع ارتجاء
لينين نجاح الثورات البروليتارية الخارجية ، فانه تدارك ان روسيا اعجز من ان تتطور داخلياً
وتواجه حرباً خارجية في آن واحد ، كما ادرك اهمية حاسب الوقت بالنسبة لها ؛ وهذا ما
جعله يوقع في « برست ليتوفسك » ، « معاهدة تلسيت » التي عيره خصومه بها . ومع ان حروب
التدخل قد اثبتت له بطلان ارتجاء المساعدة من البلدان الرأسمالية ، فانه قد سعى لاعادة العلاقات
الطبيعية بالدول الاخرى الى حالها . وقد تحدت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة بالمفاوضات
التجارية مع انكلترا في ١٩٢٠ - ١٩٢١ ولا سيما بمعاهدة « رابالو » في السنة ١٩٢٢ - التي
حطمت حصار الدول لروسيا - وبمعاهدات الصداقة والحياد التي عقدت مع البلدان المجاورة ،
وبالاسهام في المؤتمرات الدولية المنعقدة باشراف جمعية الامم ، الخ . ولكن هذه الجهود لم تضع
حداً للمداء الذي استهدف روسيا ، حتى في آسيا ، حيث عقدت معاهدات مع تركيا وايران
واقغانستان تخلت فيها روسيا عن « المعاهدات غير المتساوية » وعن الامتيازات التي كان
الحكم القيصري قد حصل عليها ؛ وهي معاهدة السنة ١٩٢٣ مع « صن بات صن » وحدها
ما افاح لروسيا ان تلعب دوراً نشطاً خارج حدودها . ثم اعترفت معظم الدول الكبرى
والصغرى بحكمها في السنتين ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ، ولكنها بقيت منعزلة عملياً . يضاف الى ذلك
من جهة ثانية ان فشل محاولة الثورة البلشفية في المانيا في السنة ١٩٢٣ ، بعد ازمة الرور ،
قد جاء دليلاً على ان الآمال في اندلاع الثورة في اوروبا كانت سابقة لاوانها .

فقد اثبت الاختبار من ثم ، على الصعيد السياسي والصعيد الاقتصادي معاً ، ان الاتحاد
السوفياتي يجب ان يعتمد الا على نفسه .

خلال السنوات التي شككت، منذ مرض لينين، ما عرف بفترة
الحل، بين السنة ١٩٢٣ والسنة ١٩٢٩، أعدت، تحت تأثير
مصاعب السياسة الاقتصادية الجديدة في الداخل وفشل السياسة
الاقتصادية الجديدة الدبلوماسية، الحل الذي سيقرر اعتماده، اعني به حل « الاشتراكية في
بلاد واحدة » .

ان عداء الحكومات والطبقات الحاكمة، التي اعتبرت السياسة الاقتصادية الجديدة بمثابة
اقرار بالضعف، والخطوة الاولى التي خطاها « كلب اوروبا الكلب » نحو « العودة الى العقل »،
والمساعدة والحماية اللتين توفرنا للهاجرين، والمجلات الصحفية المستمرة، وذكريات حرب
التدخل، وضعف الاحزاب الشيوعية الخارجية الذي خيب الآمال، كل ذلك يفسر وقوف
الحكم السوفياتي الدائم، طيلة هذه الفترة، موقف الحذر من العالم الرأسمالي، وكابوس الخشية
من التحالف المناهض له الذي تخيل له قيامه في كل يوم. وفي كافة مجموعات الوثائق الدبلوماسية
السوفياتية ما يثبت هذه الحالة النفسية. فقد « ظن » بشروع « داووز » انه يعد « جبهة متحدة
من الدول الرأسمالية ضد الاتحاد »، و« باتفاق لوكارنو انه يطلق أيدي المانيا في الشرق » لمواصلة
سياسة تطوير الاتحاد السوفياتي. وفي السنة ١٩٢٧ اثار قطع العلاقات الدبلوماسية بين
بريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي، ومقاطعة « تشان كاي تشك » للشيوعيين الصينيين قلقاً
وجزعاً كبيرين، فصرح ستالين ان « المسألة الهامة اليوم هي خطر حرب استعمارية جديدة »؛
وقد اضاف الى ذلك قوله: « ان التعايش السلمي بين الاتحاد السوفياتي والبلدان الرأسمالية،
الذي قام حتى الآن، قد دخل في التاريخ » .

توفقت السياسة الاقتصادية الجديدة الى انهاء الزراعة واستمالة الفلاحين الى النظام الجديد
والدفع بالصناعة الى الامام؛ ولكنها تسببت في قيام طبقة قروية ميسورة وبورجوازية مؤلفة
جزئياً من أعضاء الطبقات الحاكمة القديمة لعبت دوراً متزايد الأهمية في الحياة الاقتصادية.
فلم يتأخر بناء الاشتراكية فحسب، بل ارقست في الافق عودة النظام البائد الهجومي. بينا
اتضح ان الطبقة العمالية التي قامت بالثورة وكانت خير حماة لم تستفد استفادة تذكر من النظام
الاقتصادي؛ واخيراً كانت الصناعة الثقيلة، المعول عليها في بناء مجتمع اشتراكي مستقل
ومزدهر، اعجزت ان تتقدم، في اطار السياسة الاقتصادية الجديدة، تقدماً هاماً وسريعاً،
بسبب افتقارها الى رؤوس الاموال في الدرجة الاولى.

انعكست كافة هذه المتناقضات في تضارب الاتجاهات داخل الحزب الشيوعي نفسه حين
افقده موت لينين زعيماً كبيراً اعترف بفضل كافة الاعضاء. وبعد سبع سنوات في ظل السياسة
الاقتصادية الجديدة وجد الاتحاد نفسه امام مأزق؛ فانطلاقة الزراعة اعاقبتها تجزئة الاراضي
وفقدان المعدات العصرية، والمنتجات الزراعية والصناعية لم تتوفر للأسواق الداخلية،
وتدني الصادرات هدد بالحد من استيراد الحامات الضرورية، والتوتر بين المدن والريف زادت

حدثه ، وروسيا عجزت عن توفير رؤوس الأموال التي كانت بحاجة إليها لتنمية اقتصادها ، لذلك اضطر النظام السوفياتي الى التخلي عن السياسة الاقتصادية الجديدة خوفاً من ان يرغب على اعادة نظام رأسمالي صرف ، وان يرغب من ثم على الزوال . لذلك فرضت اعتبارات السياسة الداخلية والخارجية هذه ،التبديل الذي اقره المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي حين شرع في تنفيذ الخطة الخمسية الاولى .

الفصل الثاني

الارتقاء الى مصاف الدول الاقتصادية الكبرى الانكماش والتنظيم الاقتصادي الجديد

١ - الخطط الخمسية

هي الاسباب العملية ، لا الاسباب النظرية ، ما فرضت سياسة الخطط الخمسية ؛ المنفذ الوحيد الذي كان امام الحكم السوفياتي للخروج من مأزق السياسة الاقتصادية الجديدة ، وهو حل متأخر وشبه ميؤوس منه يفسر طابعه الجذري منذ البدء .

اثبتت الاملاك الصغرى المألوفة انها غير خليقة بزيادة الانتاج والطاقة الانتاجية ، ولن يكون خليفاً لها سوى استثمارات زراعية رسمية كبرى او تعاونيات تستخدم آلات متقنة وتعتمد طرائق علمية . وكي توضع في تصرفها مسمدات عصرية وفيرة ، من جرارات ومحاصد ومركبات واسمدة كيميائية ، وكي يؤمن كذلك استقلال البلاد ، يقتضي صناعة قوية ولا سيما في حقل استخراج وانتاج الحديد والحديد المصبوب والفولاذ ؛ وسوف يتيح استخدام الآلات في الزراعة تزايد الانتاج بيد عاملة اقل عدداً ، فيتحول العمال الذين يستغنى عنهم الى الصناعة ، ويمكن اذ ذاك رفع مستوى الجماهير القروية والمدنية ، وازالة الاختلافات جزئياً بين المدن والارياف ، وجعل الانسان سيد الانتاج لا مقيداً بقوانين الاسواق التجارية .

هذا هو البرنامج الذي اتجه اليه الحزب الشيوعي خلال الستين ١٩٢٨

اعداد الخطة

و ١٩٢٩ ؛ فقد وقف ستالين موقفاً عدائياً صريحاً من الاقتصاد القروي

الصغير في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩٢٩ بمقاله الشهير ، « سنة الازمة الكبرى » ، الذي برر التصنيع وعمله . وسوف يبدأ حينذاك الاختبار الكبير الاول للتخطيط المعد « لان يحدث »

على مستوى قارة وفي إطارها ، انظمة اقتصادية جديدة . . وسينفذ التصنيع والتأمين لمصلحة الجماعات في وقت واحد ، وفاقاً لتصميم واضح مدروس بكل دقة . وقد سبق ، منذ سنوات عدة ، ان يشر جمع وثائق احصائية ، وان وضعت برامج اقتصادية لهذا الفرع او ذاك من فروع الصناعة ، وان اسند منذ السنة ١٩٢٠ الى لجنة الكهربية الروسية الشاملة (غويلرو) ، ومنذ السنة ١٩٢١ الى لجنة مجلس العمل والدفاع (غوسيلان) اعداد تصميم شامل واحد ؛ وقد استمرت هذه الاعمال والدروس حتى بعد ان افضى اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة الى ارجاء كل تخطيط .

ما ان تقرر « المدول عن حافز المنافسة الرأسمالية » ، حتى عهد الغوسيلان ، بالاتفاق مع لجأت التصميم المؤلفة في المناطق (اوبيلان) والدوائر (رايبيلان) والمدن (غوريلان) وخلايا المشاريع ، الى مباشرة عمل مراجعة الدروس السابقة وتنسيقها . فلم تكن الخطة الخمسية الاولى من ثم مرتجلة ارجحاً ، اذ ان اعدادها الفطري استغرق سبع سنوات واعدادها التقني استلزم سنتين .

بعد اقراره « شمول التصميم كافة النشاطات الصناعية » ، اتخذ الحكم السوفياتي قراراً ثانياً بالغ الاهمية : حصر الجهود في القطاعات التي تتحكم بكافة القطاعات الاخرى : الطاقة ، الصناعة الثقيلة ، صناعات المواد الانتاجية التي سوف تتيح ، في المستقبل ، زيادة المواد الاستهلاكية بسرعة ، واضعاً بذلك رفع مستوى معيشة السكان في المرتبة الثانية . « وبعد مدة طويلة اثبت هذا البرهان انه ينطوي على مزيد من الفطنة والفعالية » (الاب شامبر) ، ولكن الصعوبات التي اصطدم بها كانت عظيمة جداً : وفي الدرجة الاولى الافتقار الى رؤوس الاموال واحجام العالم الرأسمالي عن الاقراض ، الذي جعل استيراد التجهيزات بكميات كبرى امراً مستحيلاً . فتوجب البحث من ثم عن الوسائل الضرورية لبناء صناعة قوية في الموارد الداخلية دون غيرها ، وتطوير الاقتصاد في استقلال اقتصادي حقيقي . وتوجب كذلك ، من جهة ثانية ، تحقيق تصنيع سريع وقائم زراعي معاً ، اي احداث ثورة اجتماعية عميقة في هذا الحقل . واخيراً ، في الفترة التي تلت السنة ١٩٣٠ ، فرض خطر الحرب ومستلزمات الدفاع خطوة سريعة جديدة في التصنيع وتحويرات غير مرتقبة في التصاميم الجاري تنفيذها . ولكن هذا التنفيذ قد غير شكل العالم في سنوات معدودة ؛ ففي غضون عشر سنوات جعل من بلاد متخلفة دولة اقتصادية عظمى ؛ وقلب في الوقت نفسه نظام المجتمع السوفياتي رأساً على عقب .

لحظت الخطة (بياتيلسكا) ان مجموع الانتاج سيضعف ، ولكن من حيث هي استهدفت تصنيع البلاد ولا سيما تنمية الصناعة الثقيلة بنوع خاص ، فقد توجب ان ينتقل نصيب الصناعة من ٦٠٠ ٨

الخطة الخمسية الاولى

١٩٢٨ - ١٩٣٢

مليون روبية الى ٨٠٠ ٢٥ اي بزيادة ٣٠٠٪ ، ونصيب الكهرباء من ١٠٠٠ مليون الى ٥٣٠٠ مليون اي بزيادة ٥٣٠٪ ؛ اما نصيب الزراعة فلن ينتقل الا من ٢٨,٧٠٠,٠٠٠ الى ٣٨,٩٠٠,٠٠٠

أي زيادة ٣٦ ٪ . وقد اختلفت نسبة الزيادة في كل فرع من فروع الصناعة : ٣,٣ في وسائل الانتاج ، و ٢ فقط في المواد الاستهلاكية ، وعلى صناعة التعدين ان تزيد طاقتها الانتاجية ثلاثة اضعاف ، والصناعة الكيماوية خمسة اضعاف ، وصناعة مواد البناء ثلاثة اضعاف ونصف الضعف ، وصناعة انتاج المحروقات الجامدة ضعفين ونصف الضعف . وسوف ينتقل عدد عمال الصناعة من ١١ الى ١٦ مليوناً . وسوف يؤمن التمويل ، الذي سيستازم ٨٠ مليار روبية ، من زيادة قيمة العمل القومي : كل سنة تقطع الموازنة ٣٠ ٪ من الدخل القومي لتوظف في المشاريع ، وتضاف الى ذلك القروض التي يؤمنها التوفير وزيادة الصادرات على الواردات الضرورية بغية التمكين من شراء الادوات اللازمة من الخارج (سيتوجب تصدير خمسة الى ثمانية ملايين طن حبوباً) .

يجب ان يحقق هذا التصنيع في اطار الوحدات الاقتصادية الكبرى : المشاريع والمناطق . وسوف يكون للمصانع الجديدة اتساع وطاقات اعم المصانع الاميركية : محطة دنيبر الكهربية ، المجموعات التعدينية في ماغنيتوغورسك وكوزنتسك وكريفوي - روغ وزابورويه ، ومصانع الجارات في ستالينغراد ، ومصانع الآلات الزراعية في روستوف ونيجنني - نونفورو ؛ وسوف تنشأ مراكز صناعية جديدة واستثمارات منجمية جديدة في الشرق ، في الاورال وآسيا ، بعيداً عن المواسم والحدود ، في ماغنيتوغورسك وكوزنتسك وقاراغندا ، الخ ...

كان تحقيق هذه الخطة الاولى ناقصاً وغير متساو وتميز بتوقيفات فجائية تحقيقها وصعوبات غير مرقبة نجحت اما هن حصاد سيء ، واما عن الازمة العالمية التي خففت حجم وقبة التجارة الخارجية الى مستوى متدن جداً . وجاء النقص في اليد العاملة ، المؤهلة وغير المؤهلة على السواء ، ووسائل النقل للتجارة المتزايدة ، يزيد في الطين بلة . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان نتائج السنة الاولى ، التي فاقت كل التقديرات ، قد ولدت تفاؤلاً عظيماً حمل على الاسراع في تنفيذ الخطة واطلاق صيغة «تحقيق الخطة في اربع سنوات» ؛ ولكن سرعان ما توجب التغلبي عن هذه الصيغة امام الاستياء الذي اثاره الاسراع في التأميم وانتزاع الملكية وانخفاض مستوى المعيشة الذي فرضه هذا المجهود . وخلال السنة الثانية انتهت بعض القطاعات الهامة ، كالقمح الحجري والفولاذ والحديد المصبوب ، الى عجز حجم بالنسبة للتقديرات ؛ ولكن الوضع تحسن خلال السنة الثالثة حين بوشر العمل في بعض المصانع الكبرى ، وحين ادت زيادة الانتاج الزراعي ، بفضل استخدام الآلات ، الى جعل التموين اسهل منالاً . وجملة القول ان النتيجة النهائية انطوت على بعض التفاوت : اذا ما تحقق مشروع صنع الآلات بنسبة ١٨١,٢ ٪ ، والتجهيز الكهربائي بنسبة ١٣٦ ٪ ، وانتاج البترول بنسبة ١٠٢ ٪ ، فان استخراج الفحم الحجري لم يحقق الا بنسبة ٨٦ ٪ والفولاذ بنسبة ٥٧ ٪ والحديد المصبوب بنسبة ٦٢ ٪ . والصوفيات بنسبة ٣٤ ٪ (نتيجة لابادة المواشي) ، والسكر بنسبة ٣٢ بالمائة . اما الاموال الموظفة ، فاذا بدا انها وظفت ١٠٠ ٪ بالارقام المطلقة ، فان ارتفاع الاسعار الذي بلغ ٣٢ بالمائة

(بنينا قدّر انهاستتخفّض بنسبة ٢٣ ٪) قد كذب كافة التقديرات .

الخطتان الحسيتان
الثانية والثالثة

بينما ضحي بكل شيء في الخطة الخمسية الاولى على مذبح ما اعتبر
جوهرياً : الصناعة الثقيلة وزيادة المساحات المزروعة ، على
حساب فروع الانتاج الاخرى : الصناعة الخفيفة ، وسائل النقل
محاصيل الزراعة ، الخ . ، تميزت المرحلة التالية بتخطيط كافة قطاعات الاقتصاد لمخططاً اكبر
تساوياً على الرغم من ان بعضها قد اعير اهمية خاصة . يضاف الى ذلك ان تحقيق الخطة قد اصبح
اكثر سهولة بفضل اعتمادات اكثر وفرة وتمويل اكثر تيسراً .

في آخر الخطة الثانية (١٩٣٣ - ١٩٣٧) ازدادت الصناعة الثقيلة ، منذ السنة ١٩٢٨ ،
٦,٩ اضعاف والصناعة الخفيفة ٣,٩ اضعاف . وبلغ تحقيق الخطة العام ١٠٢ ٪ ، ولكن
التوزيع كان على بعض التباين : ١٠٧ ٪ في صناعة الاحذية و ١٠٤ ٪ في صناعة السكر ،
١٠٠ ٪ في صناعة تصنيع المعادن و ١٠٤ ٪ في صناعة الفولاذ ، و ٩٦ ٪ في الكهرباء ، و ٩١ ٪ في
الحديد المصبوب ، و ٨٩ ٪ في استخراج الفحم الحجري ، و ٦٤ ٪ فقط في صناعة القطنيات و ٤٦ ٪
في صناعة الصوفيات . أما الخطة الثالثة المطلوب منها إنشاء صناعات التخصص ، ولا سيما الصناعات
الكيميائية ، فكان مقدراً لتقدمها ان يكون اعظم سرعة من تقدم الخطتين السابقتين ؛ ولكن
الحرب العالمية الثانية اوقفت تحقيقها الذي ربما كان بلغ ٧٠ ٪ في السنة ١٩٤١ على الرغم من
ارتفاع النفقات العسكرية ارتفاعاً كبيراً (منذ السنة ١٩٣٦) .

النتائج في السنة ١٩٤٠

حين ادخل الهجوم الالماني الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية
الثانية ، كان التصنيع واقماً راحناً والتأميم الزراعي امراً منجزاً
عملياً ؛ فالنيت التجارية والصناعة الخاصة ، واضطربت كافة علائق الدولة الصناعية : لقد غدا
الاتحاد الدولة الاقتصادية الثالثة في العالم والثانية في اوروبا ، وغدا الدولة الثانية في العالم في حقل
انتاج الحديد والبرول والذهب ، والثالثة في حقل انتاج الطاقة الكهربائية والحديد المصبوب
والفولاذ والقطن ، والرابعة في حقل انتاج الفحم الحجري ومحركات السيارات ، الخ . . ولعل
خير مثل على هذا التطور انطلاقة الكهرباء التي قفزت من انتاج ٢٥٠٠ مليون كيلوات ساعة
في السنة ١٩٢٨ الى ٤٠ ملياراً في السنة ١٩٣٨ . وقد انتجت هذه الطاقة معامل حرارية واسعة ،
ومعامل مائية ايضاً لان اهمها معمل الدنيبر السفلي الذي انشئ بين السنة ١٩٢٧ والسنة ١٩٣٢
وامح تسيير ٩ عنفات بقوة ١٠٠,٠٠٠ حصان ، وحدث الشيء نفسه في صناعة المطاط - شبه
المعدومة حتى هذا التاريخ - التي سدت نصف الحاجات ، وقد استخدمت النباتات الصمغية
المبلدة وانتجت المطاط التركيبي .

وحسنت وسائل النقل تحسيناً عظيماً ، ولكنها ما زالت احد عوائق الاقتصاد الرئيسية .
وحسنت كذلك شبكة الأتنية والانهر بقناة البلطيك - البحر الابيض التي فتحت في السنة
١٩٣٣ ، وقناة موسكوفا - فولغا التي انجزت في السنة ١٩٣٧ وجعلت من موسكو مرفأ نهرياً

كبيراً ؛ ولكن وسيلة النقل الرئيسية كانت السكك الحديدية. فقد ألحزت أعمال كبرى جدت الخط الحديدي عبر سيبيريا بين أومسك وتشليابنسك ، والخطوط الحديدية بين موسكو ولينينغراد والدونباس ، وبين أركانجيلسك وموسكو ، وأعيد بناء الخط الحديدي بين موسكو وخاركوف ، وتحقيق خط «تور كيب» وخطوط الأورال - كوزنيتسك ، وقاراغندا - بالكاش ، والأورال - قاراغندا ، ووضع أخيراً مشروع خط ستراتيجي من شأنه تسهيل استثمار وادي «آمور» الأسفل بغية ربط بايكال بالمحيط الهادي ، هو خط بايكال - آمورسكي - ماجيسترال .

الميزات الجديدة
هذه الانطلاقة الصناعية
تبدل وجه هذه الصناعة تبديلاً كبيراً لأن أهميتها المطلقة قد ازدادت إلى حد بعيد فحسب ، بل لأن نظامها وتوزيعها الجغرافي قد انقلباً رأساً على عقب أيضاً. فان صناعة انتاج المواد الاستهلاكية التي كانت في السنة ١٩١٣ ضعف صناعة مواد الانتاج والتي ما زالت في السنة ١٩٢٩ تفوقها بنسبة ٥٠ بالمائة ، لم تبلغ في السنة ١٩٤٠ سوى ٦٧ بالمائة منها إذ ان نسبة الزيادة قد بلغت ٢٢ في مواد الانتاج و ٦٠,٥ فقط في المواد الاستهلاكية . وزاد الانتاج الزراعي ٥٧ بالمائة بالنسبة للسنة ١٩١٣ (٣٢ بالمائة للحبوب ، ٩٨ بالمائة للشمندر السكري ، ٢٨١ بالمائة للقطن) ، ولكن الانتاج الصناعي زاد بنسبة ٧١٤ بالمائة . أما مركز الاتحاد في التجارة العالمية ، الذي كان ابدأ محدوداً ، فقد تضاعف أكثر فاكتر : بعد ان تدنى إلى ١,٤ بالمائة من التجارة العالمية ، ارتفع إلى ٢,٣ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ثم عاد فهبط إلى ١,٣ بالمائة في السنة ١٩٣٧ ، وكان ذلك نتيجة الازمة العالمية وتزايد الاستهلاك الداخلي الذي لم يترك للتصدير سوى ٨ بالمائة من الانتاج القومي مقابل ١١,٦ في السنة ١٩١٣ . وهناك تبدل آخر يظهر تطور النظام الاقتصادي في البلاد ، اعني به تزايد نسبة المنتجات المصنوعة في الصادرات ، التي ارتفعت من ٢٩,٤ بالمائة في ١٩٠٩ - ١٩١٣ إلى ٦٨,١ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ، وفي الوقت نفسه تزايد نسبة استيراد الخامات .

ويزيد في أهمية هذه الانطلاقة انها صادفت في الزمن الازمة الاقتصادية الدائمة التي ثقلت وطأتها على العالم الرأسمالي ، حين هبط فيه الانتاج بسرعة وبشكل محسوس لم يعرفها من ذي قبل . ففي السنة ١٩٢٨ بلغ الانتاج الصناعي في الولايات المتحدة ٤٤,٨ بالمائة من الانتاج العالمي ، وفي ألمانيا ١١,٦ بالمائة ، وفي بريطانيا العظمى ٩,٣ بالمائة ، وفي روسيا ٤,٧ بالمائة ؛ وفي السنة ١٩٣٢ تغيرت النسبة في كل من هذه الدول كما يلي : ٣٤,٤ ، ٨,٩ ، ١١,٣ ، ١٣,١ بالمائة . ويتضح من ذلك ، خلال السنوات العشر الممتدة بين اوائل الازمة والحرب العالمية الثانية ، ان العالم الرأسمالي لم يستطع بلوغ مستوى الانتاج في السنة ١٩٢٩ الا بصعوبة كبرى ، بينما رفع الاتحاد السوفياتي مستواه مرات عدة . وبينما لم تبلغ اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، خلال عهد انطلاقتها الكبرى ، سوى نسبة زيادة سنوية تقارب

هـ بالمائة ، حقق الاتحاد السوفياتي بين السنة ١٩٢٨ والسنة ١٩٤٠ زيادة ١٣ - ١٤ بالمائة سنوياً ، اي ضعفين وثلاثة أضعاف واربعة أضعاف نسبة الزيادة الطويلة الأجل في البلدان الرأسمالية . وان مقارنة هذا الرقم بأرقام أوروبا الغربية التي كان معدل الزيادة فيها ٣,٥ بالمائة بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٢٩ ، وبرقم أوروبا جمعاء (باستثناء الاتحاد السوفياتي) بين السنة ١٩١٣ والسنة ١٩٣٨ ، حيث تراوح معدل الزيادة بين ١,٤ و ١,٧ بالمائة ، لدليل على ان هذا التقدم كان بالغ السرعة .

أحرز التقدم بفضل اعداد الاختصاصيين بتعليم تقني تأسست مدارس كثيرة بغية توزيعه ، والاستعانة بأكثر من ٢٠.٠٠٠ فني واختصاصي اجني ، الماني او اميركي - من امثال « هيو كوبر » الذي وضع التصاميم لسدة الديبر - ، وتنظيم العمل تنظيماً عقلياً جعل عامل المناجم « ستاخانوف » يستخرج أكثر من ١٠٠ طن فحماً حجرياً (مقابل معدل ٦,٥) في يوم عمل واحد ، و « المنافسة الاشتراكية » التي دفعت ، في كافة فروع الصناعة ، الى ضرب ارقام إنتاجية قياسية .

لم يتوقف الاتحاد السوفياتي من ثم في مراحل الثورة الصناعية . فحقى ذاك التاريخ لم تحقق البلدان الزراعية تصنيفها الا ببطء ولم تتوفق الى ذلك الا بالارتباط مالياً بالدول الرأسمالية المتقدمة ؛ اما الاتحاد السوفياتي فقد بات في السنة ١٩٣٩ الدولة الصناعية الثالثة في العالم دون ان يضحي بشيء من استقلاله لمصلحة الدائنين الأجانب ، وبات لديه الآن المركز الصناعي المتين اللازم لكل دولة عسكرية . الا ان مستوى الانتاج بالنسبة للشخص الواحد ما زال ادنى منه في البلدان الصناعية الأخرى الى حد بعيد : ٣,٤ مرات اقل منه في الولايات المتحدة ، ٢,٧ اقل منه في انكلترا ، نصفه في المانيا ، ادنى منه قليلاً في فرنسا .

وقامت الجدة الكبرى أخيراً في الطابع النظامي والشامل الذي ارتداه تدخل الدولة في الاقتصاد .

فحتى ذاك التاريخ أقرت بعض انواع الرقابة خلال الحرب وبذلت الجهود في كافة الدول الحاربة لتوجيه الاقتصاد ، ولكن هذه الرقابة وهذه الجهود لم تكن سوى حيل فرضتها الظروف وقد أهملت منذ توقف الأعمال الحربية . وحين أقدم الاتحاد السوفياتي على تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، كان هو الدولة الأولى التي تتولى ، عن قصد وتصميم ، وفي أيام السلم ، رقابة مجموع نظامها الاقتصادي وإعادة تنظيمه . فاعطى بذلك مثلاً سارت عليه دول كثيرة فيما بعد . يضاف الى هذا ان الهدف هنا لم يكن تفسيق نشاط اقتصاد بلاد في إطار النظام القائم فحسب ، بل تحويله كلياً وتبديل النظام الاجتماعي بأكمله .

٢ - تحول قارة

ادى التصنيع والتأميم الى تحول عميق في الشكل الطبيعي « للجزء السادس من العالم » الذي يؤلفه الاتحاد السوفياتي ، فقد انقلب توزيع الكتل البشرية وتوزيع مراكز الانتاج رأساً على عقب ، بينما تبدلت طرائق الانتاج نفسها ايضاً .

على غرار الولايات المتحدة التي يبرز فيها التضاد الكبير نفسه بين
الانطلاقة الديموغرافية سكان قليلي العدد نسبياً وموارد وفيرة ومتنوعة ، استطاع الاتحاد السوفياتي الاستفادة في وقت واحد من انطلاقة ديموغرافية عظيمة الشأن ومن تقدم اقتصادي سريع الخطى . فقد قدر عدد السكان بـ ١٤٥ مليوناً في السنة ١٩١٤ (في حدود ما بعد الحرب) ، فبلغ في السنة ١٩٢٦ ، عند الاحصاء الاول ، ١٤٧ مليون نسمة . وقدرت الخسائر بالارواح الناجمة عن الحرب ، والابوة - لاسبيا التيفوس - وسوء التغذية والمجاعة في ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، ومذابح الحرب الاهلية ، والهجرة السياسية ، بـ ١٥ الى ٢٥ مليوناً . ومنذ نهاية الحرب الاهلية ، اصبح الازدياد سريعاً على الرغم من الوفيات الناجمة في ١٩٣٢ - ١٩٣٣ عن المجاعة الكبرى التي فتكت قتلماً ذريعاً بسكان اوكرانيا ومنطقة الفولغا الاسفل وبعض النحاء سيبيريا الغربية . فارتفعت زيادة الولادات بالنسبة للوفيات ، في القسم الاوروي ، من ١٩٤٣٪ في السنة ١٩٢٣ الى ٢٤٪ في السنة ١٩٢٤ ؛ وبلغت ١٩٪ في مجموع النحاء الاتحاد في السنة ١٩٣٠ ، ثم ارتفعت الى ٢٠،٥ بالمائة في السنة ١٩٣٨ . وقد بلغ عدد السكان ، في السنة ١٩٣٩ ، ١٧٠ مليون نسمة اي بزيادة ٢٣ مليوناً منذ السنة ١٩٢٦ ؛ واتسفت الزيادة بمزيد من السرعة عند الاعراق غير الروسية حيث تحسنت الظروف الصحية تحسناً كبيراً ؛ كما اتصف هؤلاء السكان اخيراً ، في السنة ١٩٣٩ ، بنسبة عليا من الشباب ، اذ ان الذين كانوا دون العشرين من سنهم بلغوا آنذاك ٤٥،١ بالمائة .

كانت حركة الانتقال عظيمة جداً ، شبيهة بها في الولايات
حركات انتقال السكان المتحدة بين السنة ١٨٧٠ والسنة ١٩٢٠ ، او في انكلترا خلال القرن التاسع عشر . اجل ان هذه الحركة لم تترك اثرأ يذكر خلال الحرب ، ولكن ما ان شرع في تنفيذ سياسة التصنيع حتى بدأت عملية توزيع السكان توزيعاً نظامياً . فقد كان الهدف استثمار الموارد الطبيعية استثماراً منظماً وصوابياً ، وفي مكان وجودها ، اذا امكن ذلك ، بغية الحد من نفقات النقل ، وتقريب المصانع من مراكز انتاج الطاقة والمعادن الطبيعية ، وانشاء مراكز صناعية جديدة في داخل البلاد بعيداً عن مناطق الحدود ، وتوزيع مراكز الانتاج توزيعاً اكثر تساوياً . لذلك وجّه الفلاحون الكثيرون ، الذين لم يقد الارياض بحاجة اليهم بعد اعتماد الآلات ، نحو المناطق الغنية بالموارد غير المستثمرة او المستثمرة جزئياً ، او نحو نقاط قريبة من خطوط المواصلات ، ولا سيما خطوط المواصلات المائية .

الإعمار منذ السنة ١٩٢٦ حتى السنة ١٩٣٩ ، أي خلال ١٢ سنة ، انتقل ٢٣ مليون نسمة ، على هذا النحو ، من الارياف نحو المدن . وقد حدث قبل ذلك ، أي بين السنة ١٩٢٣ والسنة ١٩٢٧ ان ارتفع عدد المدن التي تضم أكثر من ١٠٠.٠٠٠ نسمة ، من ٢٢ الى ٣١ ، ثم ارتفع في السنة ١٩٣٩ الى ٨٢ ضم ٤١ منها أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ نسمة ، وبين السنة ١٩٢٧ والسنة ١٩٣٩ قفز عدد سكان المدن من ٢٦٣٠٠.٠٠٠ الى ٥٥٦٠٠.٠٠٠ ، أي ما يوازي ٣٢،٨ بالمائة مقابل ١٧،٩ بالمائة ، بينما تراجع عدد سكان الارياف من ١٢٠.٧٠٠.٠٠٠ الى ١١٤.٦٠٠.٠٠٠ ، أي من ٨٢،١ الى ٦٧،٢ بالمائة ، وفي السنة ١٩٣٩ كان خمسا سكان المدن فلاحين استقروا فيها منذ اقل من ١٢ سنة . وللمرة الاولى في تاريخها ، بلغت روسيا درجة التطور التي مرت بها أوروبا الغربية منذ زمن بعيد : كانت المدن المستفيد الوحيد من زيادة عدد السكان . ففي ١٢ سنة استوطن موسكو زهاء مليوني نسمة (١٣٧.٠٠٠) في السنة (١٩٣٩) ، وارتفع عدد سكان اقليمها بنسبة ٧٤ بالمائة ، وبلغ عدد سكان لينينغراد ٣.١٩١.٠٠٠ نسمة . واستقبلت منطقة الحديد والفحم الحجري في أوكرانيا الشرقية ، مع مدينتي خاركوف ودينير وبتروفسك الصناعيتين ، أكثر من مليوني شخص جديد ، وارتفع عدد سكان ماريوبول من ٦٣.٠٠٠ الى ٢٢٢.٠٠٠ نسمة ، وسكان ماكيافكا من ٧٩.٠٠٠ الى ٢٤٠.٠٠٠ ، كما ارتفع سكان اقليم ستالينو بنسبة ٩١ بالمائة ، وسكان اقليم فوروشيلوفسك بنسبة ٣٧ بالمائة ، وخلال ١٢ سنة ارتفع عدد سكان ٩ مدن في هذه المنطقة الى ثلاثة اضعاف ؛ وقفز عدد سكان خاركوف من ٤١٧.٠٠٠ الى ٨٠٠.٠٠٠ ، وسكان روستوف من ٣١٨.٠٠٠ الى ٦٣٠.٠٠٠ . وفي الشمال ، قفز عدد سكان مورمانسك من ٨.٠٠٠ الى ١٠٠.٠٠٠ نسمة . ولم تنحصر المدن السريعة النمو في أوروبا وحدها ، اذ ان المراكز الصناعية الجديدة في آسيا قد عرفت نمواً سريعاً جداً ايضاً .

وتغير مظهر المدن القديمة ، اذ انها فقدت احد ادوارها القديمة الرئيسية ، اعني به دور السوق التجارية ، بفعل زوال التجارة الخاصة ؛ فاحيطت بمدن تابعة حين قامت الصناعة في ضواحيها ، والا عاشت في ضيق وتأخرت . اما المدن الجديدة التي نشأت على مقربة من الخيام فكانت مدناً - مصانع استخدم كافة سكانها في المشاريع الصناعية . ونجم عن ارتفاع عدد السكان حركة بناء واسعة لم تتوفق الى حل « ازمة إسكان » حادة جداً ؛ وكانت الابنية الجديدة اما مساكن - مدناً عمالية كبرى احياناً ، او بيوتاً فردية صغرى احياناً اخرى ، وفقاً لمواد البناء المتوفرة - واما مساكن جماعية وابنية عامة بأعداد كبرى : مدارس ، مستوصفات مجانية ، دور توليد ، مستشفيات ، امكنة اجتماع ، قاعات لعب ، مسارح ، ملاعب ، نواد رياضية . وتشابه السكان في كل مكان ، فكانوا عمالاً او موظفين لا يميز بينهم لا نوع المعيشة ولا الزي .

وفي الوقت نفسه الذي اعمرت فيه بورات الفولغا الاسفل وصُنعت ، استقرت قبائل

البدو الرحل ، ولم يستمر في حياة البداوة ، في السنة ١٩٣٥ ، سوى ٤٥٠٠٠٠ من اصل مليونين او ثلاثة ملايين عائلة بدوية : ففي قازاخستان نقص عدد سكان الارياف اكثر من مليون نسمة بفعل زراعة المراعي والتصنيع ، بينما ارتفع عدد سكان المدن من ٥٠٠ ٠٠٠ الى ١٢٠٠ ٠٠٠ . وتحولت كذلك قبائل الـ « واروت » في الالتاي والـ « بوريات - المغول » ، البدو او شبه البدو ، والكرغيز والكالموك الى رعاة يتنقلون مع الفصول من مكان الى مكان ويسلكون مسالك ثابتة . وما لبث هؤلاء ان استقروا وتحضرُوا تدريجياً ، حيثما انشئت المروج الصناعية واستثمرت الغابات والمناجم .

تبدل ظاهر البلاد نفسه تبديلاً عميقاً . مظهر الحقول اولا ، التي تحول مظهر البلاد تمتد الى ما لا نهاية له في كافة الاتجاهات دون اثر للحدود ، والتي حلت محل فيفساء الطرائد القديمة المحددة تحديداً دقيقاً ، بعد ان افاح انشاء تعاونيات الانتاج زراعة مئات الهكتارات زراعة مماثلة في وقت واحد ؛ وغير الاقتصاد الزراعي الجديد طابع القرية ؛ فالجموعة السكنية ، المؤلفة من بيوت عمال التعاونيات وما يحيط بها من حظائر وحدائق ، منفصلة عن ابنية الاستثمار التي باتت جماعية : المطامير والزرائب والسقائف والمخازن التعاونية والمستوصفات المجانية وقاعات الاجتماع والمدارس تتجمع حول مستودع المياه . وامتدت المساحات المزروعة التي ارتفعت من ١٠٥ ملايين هكتار في السنة ١٩١٣ الى ١١٣ في السنة ١٩٢٨ و ١٤٠ في السنة ١٩٣٨ . وان تصريف المياه والري والاحتياطات المتخذة للحوول دون ضياع التربة وغزو الرمول قد وفرت للزراعة اراضي باثرة ومهمة : ٤ ملايين هكتار من المستنقعات المخفضة في بيلوروسيا ومنطقة لينينغراد وموسكو وسيبيريا وكوبان ، حيث تحولت الى مرزات ، وفي منطقة بحر ازوف حيث تحولت الى بساتين . ووفر الري مساحة مماثلة . وافاح تحسين التربة وتقدم فن الزراعة استثمار الاراضي استثماراً افضل : اتسمت زراعة القطن في روسيا الجنوبية والارز في الشمال وفي آسيا الوسطى . وادت دروس معهد ليننكو للانتاج النباتي حول اختصار فترة نمو النباتات المزروعة الى امتداد الزراعات حتى المناطق القطبية حيث زرعت في شبه جزيرة « كولا » ، في ما وراء الدائرة القطبية ، الحنطة والاشجار المثمرة والبقول . وادخلت زراعات جديدة (البسلى الصلبة الى اوكرانيا) ، ووسعت في كل منطقة الزراعات الاكثر ملاءمة لطبيعة الارض والمناخ : احتل دوار الشمس مساحات شاسعة في اوكرانيا وكيرغيزيا والقرم ، وزراعة البقول والاشجار المثمرة في تاجيكستان . ولم تحتل شجرة الشاي ، في السنة ١٩١٣ ، اكثر من الف هكتار ولم تنتج اكثر من ٢٠٠٠ قنطار ، فاحتلت في السنة ١٩٤١ اكثر من ٥٠٠٠٠ هكتار و انتجت اكثر من ١٤٥٠٠٠ قنطار . وادخلت الى تركمانيا واذربيجان ، من آسيا الوسطى والمكسيك ، نباتات برية تنتج المادة الصمغية التي يصنع منها المطاط . اما القطن الذي لم يزرع في السنة ١٩١٥ الا في ٨٢٥٠٠٠ هكتار ، و ٩٧١٠٠٠ هكتار فقط في السنة ١٩٢٧ ، فقد احتل

٢٥٠٠٠٠٠ هكتار في السنة ١٩٤٠ بفضل بناء السدود الكبرى على الـ « فاخه » وتنظيم مياه الـ « سكورا » والـ « اراكس » ونجاح زراعة القطن « البعلية » على ضفاف البحر الاسود .

ارتكز تنظيم الصناعة الجديد الى تأسيس المحاديات تضم بعض
نظام الصناعة
الوحدات الصناعية على الصعيد الافقي ، بلغ عددها ٦٤٠ في
السنة ١٩٤٠ وادارت ٥٧٣٠٠٠ مؤسسة ، ووحدات صناعية كبرى توحد على الصعيد العمودي
المشاريع المترابطة النشاطات ؛ هذه كانت « جبارة » الصناعة : « وحدة » ماغنيتوكورسك
التي تأسست في السنة ١٩٢٧ عند لحف « ماغنيتنايا غورا » ، جبل المعدن الحديدي الاليس
اللون ، وانتجت في السنة ١٩٤١ مليون طن فولاذاً ، وتوفرت لديها افران الحديد المصبوب
ومصاهر الحديد وآلات تصفيح المعادن ومعامل المواد الكيميائية ومعامل انتاج الكهرباء ،
الخ . ، ووحدة كوزراد على مقربة من بحيرة بالكاش التي استثمرت معدن النحاس الطبيعي
المكتشف في السنة ١٩٢٨ ، وانتجت ، بالإضافة الى النحاس ، كبريتور الكربون والمخض
الكبريتي ، الخ ؛ ووحدة « ميكويان في موسكو » للعوام التي استخدمت ١٠٠٠٠ عامل
وامتدت فروعها المختلفة على طول ٤٣ كلم ؛ فقد جزر فيها ١٠٠٠٠ حيوان في اليوم ، وصنع
فيها الآحين ، والمواد الصيدلية ، والمواد المجردة عن الماء ، والفراء ، الخ . واستلزمت هذه
الوحدات مصانع جبارة خاصة ، كصنع كراماتورسك الذي انتج الآلات وامتد على مساحة
١٠ كلم^٢ ، ومصنع موسكو للاجهزة الكهربائية « الكيتروسيل » الذي استخدم ١٠٠٠٠ عامل
وامتد ، مع المدينة العمالية ، المتسعة لـ ٢٠٠٠٠ شخص ، على مساحة ٥ كلم^٢ . وان الوحدة
الصناعية المزدوجة « اورال - كوزنتسك » التي جمعت بين حديد الاورال الطبيعي وفحم
كوزباس الحجري اتاحت للمنطقتين الكبيرتين اللتين تفصلهما مسافة ٢٠٠٠ كيلومتر تبادل المعدن
والفحم وتنمية مركزين ضخمين لصناعة التعدين .

الا ان قبلاً ارقسم عند الشروع في المشروع الخمسي الثالث ، فلم يعد « الجبار الصناعي »
ليعتبر خير مثال للتنظيم ، بل بدا من الافضل ، على الصعيد الاقتصادي والصعيد الاجتماعي
معاً ، توزيع المؤسسات الصناعية على كافة انحاء البلاد وتقسيمها الى مراكز صناعية اكثر عدداً
وادخالها في الوقت نفسه في مجموعة اقليمية واسعة .

ان البحث عن مناجم جديدة غنية والتصميم على نقل مراكز
تحول مراكز الانتاج
الانتاج الى الشرق قد ادخلا تغييراً كبيراً على الامة النسبية
للمراكز المنجمية والصناعية . اجل ما زالت منطقة دونباس تتقدم تقدماً مستمراً ، وقد بقيت
اهم منتج للفحم الحجري ، ولكنها ما عادت لمنتج سوى ٦٠ ٪ من الفحم الحجري السوفياتي
مقابل ٨٧ ٪ في السنة ١٩١٣ ؛ ومرد ذلك الى تقدم هذا الانتاج في مناطق آسيوية مختلفة :
منطقة كوزباس التي كانت تنتج اقل من مليون طن في السنة ١٩١٣ وباتت تنتج اكثر من ٢٠

مليوناً في السنة ١٩٤٠ ، وحوض قاراغندا الذي بوشر استثماره قبل الحرب ، ثم توقف ، ثم تجدد في السنة ١٩٣٠ ، والذي بلغ انتاجه ٥ ملايين طن في السنة ١٩٣٨ ، وحوض الاورال الذي انتج اكثر من ٥ ملايين طن ، وحوض « بتشورا » الذي انتج ٣ ملايين .
ويصح هذا القول كذلك في البترول الذي ارتفع انتاجه ، بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٤٠ ، من ١٤,٤٤٧,٠٠٠ الى ٣٥,٥٠٠,٠٠٠ طن ، والذي لم يعد ينبع في المنطقة القفقازية وحدها بعد ان افضى استثمار بترول « باكو الثانية » ومنطقة « قولغا - الاورال » ومنطقتي « امبا » و « نفتياد » الى خفض نسبة انتاجها من ٩٥ بالمائة في السنة ١٨٣٥ الى ٨٠ بالمائة في السنة ١٩٤٠ .

ونحول استخراج الحديد بفعل اكتشاف واستثمار مناجم جديدة غنية جداً في الاورال (ماغنيتو كورسك) وشبه جزيرة كرتش ، ولا سيما في منطقة كورسك ، في آسيا الوسطى ، وفي منطقة « خوريا » الجبلية ، قبات حوض كريفوي - روغ لا ينتج سوى نصف الحديد السوفياتي . وتقاسمت منطقة الاورال ومنطقة كوزراد و « الملك » قرب طشقند انتاج النحاس .

وانتقلت الصناعات النسيجية تدريجياً كذلك نحو مناطق انتاج الحامات ، اي نحو آسيا الوسطى حيث يزرع القطن ، ونحو آسيا والقفقاس واوكرانيا الجنوبية حيث يفتح الصوف ، ونحو الشمال الغربي حيث يزرع الكتان ؛ وانتقلت صناعة الجلود من الوسط نحو مناطق جزر المواشي وتربيتها ، وصناعة التبغ نحو الجنوب ، في جيورجيا ، على مقربة من مواطن زراعة التبغ .

لعل التغييرات الكبرى حدثت في آسيا الروسية (ثلث اسيا)
آسيا السوفياتية
وعالم المناطق المتجمدة الشمالية . وكانت في آسيا نتيجة سرعة
الاعمار وتنقل السكان وتطور طرائق معيشتهم . فقد استقبلت سيبيريا ١٠ ملايين شخص لم يكونوا ، كما في اوائل القرن ، موظفين ، وعسكريين ، وفلاحين جاؤوا لاعمار الارياض ، بل كان معظمهم عمالاً اتوا - هنا كما في آسيا الوسطى التي استقبلت ٥ ملايين مهاجر - للعمل في المناجم والمصانع . وفي مناطق الشرق الأقصى حيث بلغ عدد السكان ٣ ملايين نسمة في السنة ١٩٤٠ ، ارتفع هذا العدد الى خمسة اضعافه منذ السنة ١٩٢٣ ؛ وارتفع عدد سكان اقليم « خاباروفسك » بنسبة ١٣٦ بالمائة . ونشأت بعض المدن بسرعة خاطفة : ارتفع عدد سكان « تشليابينسك » خلال ١٢ سنة ، من ٥٩.٠٠٠ الى ٣٠٠.٠٠٠ نسمة ، وعدد سكان ماغنيتو كورسك من بضع مئات الى ١٥٠.٠٠٠ .

وفي القفقاس عجل التخصص الاقتصادي ، والتصنيع حول باكو وتقليس ، وري مزارع القطن في الشرق وفي الغرب ، وادخال المزارع التخصصية (شجرة الشاي ، والكرمة ، والتبغ والمحاصيل) ، في تفكيك الوحدات الاقليمية القديمة ولا سيما في الحياة الراحوية ؛

وتقلصت الحياة البدوية ، هنا أيضاً ، لتحل محلها طريقة الانتقال بالمواشي الى المراعي الجبلية . وارتفع عد السكان بنسبة ٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٢٦ والسنة ١٩٣٩ ، ولكن عدد سكان المدن تضاعف بينما لم يرتفع عدد سكان الارياف ارتفاعاً يذكر . وصنعت كذلك ارمينيا المهمة والمتمزلة نسبياً ، بفضل احتياطياتها الهامة من طاقة توليد الكهرباء من القوة المائية .

امما في آسيا الوسطى فهي منطقة قازاخستان ما عرفت اعظم تطور . فان ثروة باطن ارضها التي تشمل ، بالإضافة الى نفطول امبا ، وفحم قاراغندا ونحاس بحيرة بالكاش ، الرصاص والخارصين والقصدير والمنتقز والكروم والمولبدن والذهب ، اجتذبت المسال الى « بورة الجوع » القاسية المناخ شتاء وغير الصالحة الزراعة والمقفرة حتى هذا التاريخ ، فنمت مدن - مصانع جديدة نمواً سريعاً جداً : بريبالكاش ، كارساك - باي ، تشمكنت ، قاراغندا ، جزكازغان ، بينما تضاعف عدد سكان العاصمة « الما - آتا » . واقاحت الزراعة غير المروية الزراعة حول الوحدات الصناعية ، واخذت المنطقة الجنوبية التي التفت من قبل سلسلة من الواحات المتشعبة ، تتحول كلها الى منطقة مروية متصلة ؛ وفي « اوستاليا السوفياتية » هذه حولت نباتات الكلأ البدو الرحل الى تماورين يربون الماشية ، ولكن عدد سكان الارياف تدنى بنسبة ٣٠ بالمائة . وبات باستطاعة آسيا السوفياتية ، التي لم تلتج في السنة ١٩٢٨ سوى ٦,٦٠٠,٠٠٠ طن فحماً حجرياً ومليون طن فولاذاً ، انتاج ٥٧ مليوناً و ٦,٥٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٤٠ ، اي ٣٤,٣ ٪ من فحم الولايات المتحدة الاميركية و ٣١,٦ بالمائة من فولاذها .

على الرغم من ارتفاع عدد السكان في هذه المنطقة ، منذ السنة ١٩٢٦ حتى السنة ١٩٣٩ ، بين ٢٥,٦ بالمئة و ٤٥,٧ بالمئة ، بحسب الجمهوريات ، فان هذا الارتفاع لم يحصل الا في المدن بصورة خاصة ؛ فبلغ هذا العدد ثلاثة اضعافه في تاجيكستان واكثر من ضعفه في تركمانستان و ١٥٠ ٪ في ازبكستان ؛ واصبحت هناك عشرة مدن جاوز سكانها ٥٠,٠٠٠ نسمة ، مقابل ٦ في السنة ١٩٢٦ ؛ ومنذ السنة ١٩٢٦ ، ارتفع عدد سكان « تشارجوي » بنسبة ٤٠٠ بالمائة ، وعدد سكان « فروزيه » واشقباد ٢٥٠ بالمائة ، وطشقند قرابة ٢٠٠ بالمائة . وانمت المزارع المروية بفضل السدود والاقنية . وساعد بناء خط توركسبب المعد لتصريف القطن نحو الشمال وتموين البلاد عن طريق سيبيريا ، على تسهيل التخصيص الذي جعل المساحة المزروعة قطناً في الجمهوريات الاربع ترتفع من اقل من نصف مليون هكتار الى مليون ونصف المليون . وتقدمت الصناعة النسيجية ولاسيما صناعة الصوفيات والقطنيات في اشقباد وفرغانا وستاليناباد وخوجند وتشارجوي وكبروفاباد وطشقند . وبات مجموع آسيا الوسطى منذئذ المركز الاول في الاتحاد لتعدين المعادن غير الحديدية .

اما بلدان المنطقة المتجمدة ، فقد استفادت من مجهود منظم
بلدان المنطقة المتجمدة انتهى ، بفضل العزم العنيد ، الى خلق مراكز نشاط ما كان احد ليحلم بها من قبل . وكان استثمارها وتطويرها ثمرة اتعاب « معهد المنطقة المتجمدة »

و « مصلحة استكشاف الطريق البحرية الشمالية » التي استخدمت منذ السنة ١٩٢٢ عدداً كبيراً من علماء طبقات الأرض ، وعلماء النبات ، وعلماء الحوادث الجوية ، والملاحين ، وعلماء آخرين كثيرين ، وزودتهم بالطائرات والبواخر المعدة لتعظيم الجليد ، فتوسعت بفضل استكشافاتهم معرفتنا للمنطقة القطبية والقطب نفسه (باباين) . واجتازت الـ « سيبرياكوف » منذ السنة ١٩٣٢ ، والـ « تشليوسكين » منذ السنة ١٩٣٣ ، المجاز الشمالي الشرقي في رحلة واحدة ، فعُرفت مواطن الموارد النجمية وأنشئت تحت سطح الأرض (بغية تجنب اضرار الجليد في فصل الشتاء) مصانع لتوليد الكهرباء انتجت مليون كيلوات في شبه جزيرة كولا حيث افاح اكتشاف فلوروفوسفات الكالسيوم في جبل « خيبيني » تنمية صناعة هامة لانتاج الفوسفات . فقامت في هذا « الجو القمري » وفي هذه المنطقة الباردة مدينة صناعية تضم ٤٠.٠٠٠ نسمة ، هي كيروفسك ، التي انتجت الفوسفات والمعادن غير الحديدية . وعلى الشاطئ غدت مورمانسك مرفأً كبيراً ، وقد انشئت فيها ، بفضل خط لينينغراد - مورمانسك وقناة البلطيق - البحر الابيض ، منطقة صناعية هاشت من استثمار المااجم ، وصناعات خشبية وسلولوزية ومصانع لبناء السفن ، ومصانع لحفظ الاسماك . وادى مجهود العلماء الروس العنيد في توسيع نطاق المزروعات الغذائية أكثر فأكثر نحو الشمال الى نتائج هامة جداً ، فبات الملفوف والجزر والبصل والبقول تنتج منذئذ ، في ما وراء الدائرة القطبية ، بكية كافية لسد الحاجات المحلية . واينعت البقول في مدافئ منشأة تحت الأرض تنارب كهرباء تنتجها مراوح هوائية مثبتة فوق سطح الأرض (لذلك قيل : « عواصف الشمال تنبت البقول ») . والى الشرق باتت اركانجلسك التي ضمت ٢٨١.٠٠٠ نسمة في السنة ١٩٣٩ (مقابل ٣٥.٠٠٠ في السنة ١٩١٣) مركزاً صناعياً كبيراً ايضاً . وفي آسيا الشمالية ، عند الـ « ياقوت » الرحل ، وفي اقصى الشمال الشرقي ، عند الـ « كمشدال » والـ « تشوكتش » اخذت في الترعزع حضارة شمالية جديدة بفضل تعاونيات ضمت مربي الابل والبقرات وساعدت على استقرار السكان ، ومحطات اشتاء انشئت على الشاطئ بغية اعداد النقل ، خلال فصل الشتاء الطويل ، الذي لا يمكن تأمينه الاّ خلال اسابيع معدودة والذي يجري منذ السنة ١٩٣٥ بدون محطات اشتاء بين مورمانسك وفلاديفوستوك عن طريق المرافئ على مصاب الـ « اوب » و « ينيسايي » و « لينا » .

الفصل الثالث

قلب الأنظمة

في السنة ١٩١٨ ، كتب لينين ما يلي :

« الاشتراكية هي إلغاء الطبقات . وإلغاء الطبقات يقتضي أولاً قلب مالكي الأراضي والرأسماليين . لقد نفذنا هذا الجزء من المهمة ، ولكنه ليس سوى جزء وليس أصعب ما علينا تنفيذه . وإلغاء الطبقات يتوجب علينا ثانياً تحويل كافة العمال والفلاحين الى « عمال » ... »

كان « التوقف » ، الذي شكلته السياسة الاقتصادية الجديدة ، خطراً مهدد بالقضاء على النتائج الأولى التي حققتها ثورة تشرين الأول ، لأنه أتاح قيام طبقة المحتكرين البورجوازية المدنية وطبقة الكولاك الريفية ؛ ولكن هذه النتائج أصبحت نهائية بفضل سياسة التخطيط والتصنيع وتأميم الأرياف .

١ - النظام الاقتصادي الجديد

ليس هناك ما يشبه استثمار « القارة السوفياتية » ، من حيث اتساعه ، سوى استثمار القارة الأميركية ، ولكنه يختلف عنه ببعض المظاهر الأساسية . فهو أولاً عمل الدولة بدالة تصميم وضعته هي ، لا عمل أفراد بدالة السعي وراء كسب مرتقب . و أعطيت الأولوية لانتاج مواد التجهيز بحسب مفهوم معين للصالح العام ، ونظم الانتاج في مجموعه دونما اهتمام لدخول الأفراد ولطاقاتهم على الشراء . وأخيراً اختلف النظام القانوني للملكية اختلافاً جذرياً : فبينما ارتكز الاقتصاد الرأسمالي الى الملكية والمبادأة الشخصيتين ، ارتكز الاقتصاد السوفياتي الى الملكية والمبادأة العامتين .

الملكية الاشتراكية	النقى الحكم السوفياتي الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وحول الى
والملكية الفردية	ملكية الدولة الارض والغابات والمناجم والمصانع والمصارف ؛
	والى جانب هذا القطاع العام ، سمح باستمرار قطاع خاص قوامه
	بعض استثمارات ، اما جماعية كالتعاونيات ، واما خاصة وفردية ، زراعية أو صناعية ، ترتكز

الى العمل الشخصي وتكتافى واستثمار عمل الغير ؛ وقوامه كذلك الملكية الخاصة التي يحقها المواطنون بدخول عملهم . لذلك كان لحق الملكية الخاصة عند مواطني الاتحاد السوفياتي دور « استهلاكي » في جوهره ، وهو يقوم باستخدام دخل العمل والتوفيرات الممكن تحقيقها للاستعمال على مواد الاستهلاك والرفاهية : المساكن ، الادوات المنزلية الخ . . فباستطاعة الفرد « استثمار معمل صغير شريطة الا يستخدم فيه اي عامل » اي ان لا يحقق كسباً بفضل عمل شخص ثالث ؛ هذه هي حال الحرف الصغرى ، كحرفة الحداد وحرفة الاسكاف ، أو بعض التجارات الصغرى .

والملكية الشخصية « لا تشمل الا المواد التي تستخدم لسد الحاجات الفردية او العائلية » ؛ فوظيفتها ، كما حددها دستور السنة ١٩٣٦ ، هي سد حاجات الفرد الشخصية وحاجات عائلته وتمكينه من بلوغ حياة ثقافية رحية . وحق ارض مواد الاستهلاك الشخصي والانتاج الفردي من ثم حقيقة راحة ، فـ المسكن والدخول والتوفير وثمره العمل والاقتصاد البيتي الاضافي وأدوات المنزل والأدوات الشخصية والترفيه ، تدخل في هذه الملكية الشخصية .

كان الهدف منه إعادة تنظيم الزراعة وفقاً لأسس جديدة ، اعني بها
تأميم الأرياف
ضم ملايين الاستثمارات الخاصة التي كانت تتناول مئات ملايين قطع
الارض الصغرى على العموم ، والتي كانت تؤلف عائناً في طريق تنمية زراعة منظمة . ففي
شهر كانون الاول من السنة ١٩٢٧ قرر المؤتمر الخامس عشر للحزب « الانتقال الى الهجوم
الاشتراكي » ضد الاقتصاد الفردي ، وتنمية القطاع الاشتراكي الذي لم يضم في السنة ١٩٢٨
سوى ٣٣.٠٠٠ تعاونية تنتمي اليها ٣٧٠.٠٠٠ عائلة (١,٥ بالمائة من الاستثمارات القروية)
و ٤.٠٠٠ مزرعة رسمية مثالية تضم ٦٠٠.٠٠٠ عامل وتوفر بمجموعها بين ٣ و ٤ بالمائة من الانتاج
الزراعي . وعند البدء بتنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، دفع بتنظيم التعاونيات دفعا سريعا الى
الامام منذ السنة ١٩٢٩ ، فارقد ٢٥٠.٠٠٠ عامل الى الأرياف بغية تشجيع تأسيسها
وتسيير « محطات الآلات والجرارات » التي ستؤجر الفلاحين معداتها . ونجحت عملية التأميم
لمصلحة المجموع ، التي منحت الفلاحين المنضمين الى التعاونيات حق الاولوية في بيع الدولة
حاجاتها ، نجاحاً كبيراً مطرداً ، ولا سيما في المناطق التي يزيد انتاجها عن طلب السكان :
اوكرانيا ، منطقة الفولغا الاسفل ، شمالي القفقاس ، الغرب ، المناطق المجاورة لموسكو ؛ وفي
الوقت نفسه تفرز الهجوم على الكولاك : ضريبة تصاعدية ، مصادرة ممتلكاتهم ، نفي . وخلال
شباط ١٩٢٩ - ١٩٣٠ تقدمت عملية التأميم تقدماً ناشطاً ، وإنما برزت بوادر استياء كثيرة .
فطمان ستالين الفلاحين في مقاله « التجاح ينفخ في رأسنا » ؛ فسمح للفلاحين بالانسحاب من
التعاونيات التي انخفض عددها - المتفاوت تفاوتاً كبيراً بحسب المناطق - الى نصفه بصورة
عامة ؛ ثم تجدد التقدم في السنة ١٩٣١ ولم يتوقف بعد ذلك : فارتفع عدد المشاريع المؤمنة من

٢٣,٦ بالمائة في السنة ١٩٣٠ الى ٥٢,٧ بالمائة في السنة ١٩٣١ ، و ٧١,٤ بالمائة في السنة ١٩٣٤ ،
و ٩٠,٥ بالمائة في السنة ١٩٣٦ ، و ٩٦,٩ بالمائة في السنة ١٩٤٠ .

في غضون هذه السنوات الاولى حدد التشريع شروط الاستثمار الجماعي : عمل بالقبالة بغية
ارغام الكسالى على الانتاج ، منع قاعم الابقار والحيوانات الداجنة الاخرى ، حق البيع في
الاسواق حين تقدم التعاونية ما هو مطلوب منها . وفي السنة ١٩٣٥ صدر « نظام الشركة
التعاونية الزراعية » : للتعاونية حق التمتع الدائم بالأرض التي تملكها الدولة ، ولكل عضو
حق تملك بيته وبستانه او مبقلة (بين ١/٢ هكتار وهكتار) رامتلاك بقرة او عدة عنزات .
فلم يشمل التأمين من ثم المساكن والمواشي الصغيرة والحديقة القريبة من المساكن . وقد اختلفت
التعاونيات اختلافاً كبيراً ، فاستثمرت بين ٥٠٠ و ٣٢٠٠ هكتار وضمنت بين ٦٠
و ٢٠٠ عائلة .

اما المزارع المثالية ال ٤٠٠٠ فمشاريع زراعية تملكها الدولة وتخضع لنظام شبيه بنظام
الصناعات . وهي تؤلف استثمارات كبرى اذ ان مزرعة مثالية لزراعة الحبوب قد تبلغ بين
٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ هكتار ، ومزرعة مثالية لتربية المواشي قد تبلغ ٢٠٠٠٠ هكتار وتمتلك
هذّة آلاف من المواشي . كما انها تقوم بأعمال تخصيصية (قطن ، حنطة ، اغنام ، حليب
وزبدة ، الخ .) وتعتمد الآلات المتوفرة لديها ، وتؤلف المحادات بحسب تخصصها . وقد
ارتفعت مساحتها من ١٧٠٠ ٠٠٠ هكتار في السنة ١٩٢٨ الى ١٣٢٠٠ ٠٠٠ في السنة
١٩٣٠ والى ١٦ مليوناً في السنة ١٩٣٦ ، ثم تدنت الى ١٢ ١٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٣٨
(٨,٩ بالمائة من المساحات المزروعة مقابل ١٢,١ بالمائة) ، حين وزعت الحكومة اراضي
بعضها على التعاونيات المجاورة ، فهبط عددها من ثم من ٤٣٣٧ في السنة ١٩٣٢ الى ٣٩٦١ في
السنة ١٩٣٨ ؛ يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان وضع الممال اخذ يشبه وضع التعاونيين حين
منحوا حق تملك قطعة ارض صغيرة .

تنظيم التعاونيات
تحتل التعاونية من ثم المركز الاول بين اشكال الاستثمار الزراعي .
فهي تملك ، جماعياً ، الارض وابنية الاستثمار والآلات والماشية وكل
ما ليس ملكاً شخصياً لعضو التعاونية كما حدده النظام . وفي داخل التعاونية بعدة قواعد
العمل مجلس الادارة المنتخب وتلبنها الجمعية العامة . ويقوم الاعضاء بعمل مشترك ، ولكن
الربح يوزع عليهم بنسبة العمل الذي يأتيه كل منهم ؛ اما وحدة القياس فهي « يوم العمل »
الذي يوافق عدداً معيناً من الآلات المحروثة او كمية معينة من الحب المدروس . وقد قسمت
كافة الاعمال الزراعية الى سبع فئات عودلت بأيام عمل توجب على كل عضو تأمين حد أدنى
منها يتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ وحدة . وتجمع الآلات الزراعية ، التي هي ملك الدولة ، في
محطات الآلات والجرارات بمعدل واحدة لثلاثين تعاونية تقريباً ، وتوضع بتصرف هذه
التعاونيات مقابل فريضة عينية او نقدية .

يسلم الربيع جزئياً للدولة التي تحدد قيمته وفقاً لسعر تقررته ، ويخصص جزء من هذا الثمن لمكافحة خدمات محطات الآلات والجرارات ، وجزء آخر لشراء البذور اللازمة للتعاونية وجمع حبوب احتياطية ، ويوزع الباقي على الاعضاء بحسب ايام عملهم . فيستفيد عضو التعاونية من ثم من مكافأة عمله في الاستثمار الجماعي ومن انتاج الأرض والماشية الذي يعود له شخصياً والذي يستطيع بيعه بسعر حر اما في السوق واما في التعاونية ، ومن اجر العمل الذي قد يقوم به اما في القرية واما في المدينة .

الدولة تملك وسائل الانتاج والمقايضة : المناجم والمصانع ووسائل النقل التنظيم الصناعي والمصارف ، كما تملك الارض ، وتساعد ادارتها الى جماعات خاصة تنفذ موجبات الخطة . فالاقتصاد في هذا الحقل اشترائي كله ، ان من حيث التملك وان من حيث اشكال الاستثمار .

تتناول الخطط كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد . وقد بنيت اعداد الخطة كل خطة على دراسة دقيقة لكافة الموارد المستثمرة او الدفينة التي وضع بها جدول منظم ، ولحالة القوى الاقتصادية وامكانيات نموها ، وهي تعد بالاتفاق مع الاقتصاديين والاختصاصيين في مختلف الحقول ، فهي « خطة ابعادية » ، اي انها ترسم برنامجاً لفترة طويلة الاجل (٥ سنوات) - الطريقة الوحيدة لتحقيق تغييرات هامة في الانظمة - ، ولكنها تنطوي في الوقت نفسه على خطط قصيرة الاجل (سنوية بصورة عامة) تعين الاهداف العملية الواجب بلوغها في آخر كل من السنوات الخمس ، او حتى في آخر كل فصل ، آخذة بعين الاعتبار الامكانيات الجديدة التي ترسم خلال الاعمال ، بحيث يصبح التكيف الدائم امراً ممكناً .

فالحكومة ترسم التوجيهات والد « غوسبلان » ، وهو مجرد جهاز فني استشاري ، يحدد مهام كل فرع من فروع الصناعة ، ثم تدرس اجهزة التخطيط الدنيا هذه المشاريع ، وترفع ملاحظاتها او مقترحاتها ، التي ليست مجرد كتب بالموافقة ، الى الد « غوسبلان » الذي ينقح المشروع الشامل النهائي . حينذاك يؤمن صفار الموظفين تنفيذه تحت اشراف ورقابة الادارات المتخصصة المعروفة باسم « غلافكي » .

تعين الخطة كميات ونوعيات المنتجات الاستهلاكية والتجهيزية المفروضة على كل فرع من فروع الانتاج وعلى كل دائرة اقليمية ، وطريقة توزيعها ، والنسبة الممكن تصديرها ، وتنطوي كذلك على نصوص خاصة بالتعليم بسبب الحاجة الماسة الى التقنيين والعمال الكفاء ، وتحاول مراعاة النسبة بين تخصصهم وكفاءتهم وبين حاجات العمل .

ولما تمذر الاعتماد على قروض خارجية هامة لتوفير الاموال اللازمة حول في تمويل الخطة على فائض العمل القومي بشكل ضريبة على قيمة الاعمال ، وضريبة على الارباح ، وضريبة استهلاك ، ويرد ذلك الى ان القروض الخارجية واحتياطي الذهب والبلاطين (بعض مئات ملايين الروبيات) وزيادة دخل الصادرات بالنسبة الى الواردات (بضع عشرات الملايين) لم

تقل سوى مبلغ زهيد جداً . فضحي من ثم برفسامة السكان على مذبح رفاهية اخیال المستقبل .

سير المطة لكل مشروع مخططة للفني ومخططة الخاص المرتكز الى هذا المبدأ : « كل زيادة انتاج يجب ان يقابلها تدني مستوى اسعار البيع بالتفصيل وزيادة حجم الاجور . وتتمتع المشاريع باستقلال حقيقي وبمحاسبة مستقلة ، وتصرف باموالها المتداولة الخاصة ، ولها محاسبتها الخاصة وحسابها الجاري في المصارف ، وتسدد ديونها ، فيما بينها ، بعمليات تقييم ومقايضة . ويجب ان يؤمن سيرها ارباحها دون ان تحتاج يوماً الى مساعدة مالية . ولكل منها مدير تعينه السلطة العليا او تعزله عند الاقتضاء ، ويتحمل مسؤولية نشاط مصنعه ادارياً وجزائياً . وينص قانون الجزاء على عقوبات صارمة يتعرض لها المهندسون والمديرون والمراقبون الفنيون المسؤولون « عن عمل تخريبي ضد الثورة ، او عدم تنفيذ واجبات معينة عن قصد وتصميم ، او افعال مقصود في تنفيذها ، ، وكذلك عن مخالفات النظام الاداري المرتكبة دون قصد مناهضة الثورة ، التي تزعزع مرتكز الدولة الاداري وطاقتها الاقتصادية » . فيتضح من ثم ان العقوبة تتناول سوء الادارة والاهمال وسوء النية والانتاج الدولي .

باستطاعة المصانع ومجموعات المصانع والاتحادات والوحدات الصناعية الحصول على اعتمادات قصيرة الاجل من مصرف الدولة ، وعلى اعتمادات طويلة الاجل ، لتمويل الاعمال الكبرى ، من المصارف الخاصة : مصرف الصناعة ، ومصرف الزراعة ، ومصرف التجارة ؛ وهناك ايضاً مصرف الاشغال العامة . ويكرس كل مشروع محصول بيع منتجات مصانعه لدفع ثمن الخامات المشتراة والطاقة التي احتاج إليها عند الاقتضاء ، وصيانة معداته ، ولدفع الضرائب والاجور وأقساط التأمينات الاجتماعية (وهي على عاتق المشاريع لا على عاتق الاجراء) وفقاً لنسبة مئوية تختلف باختلاف الصناعات ويبلغ معدلها بين ٦ و ٩ ٪ من الاجور .

وباستطاعة المشاريع من ثم - ومن واجبها - اذا ما احسنت ادارتها تخفيض اسعار الكلفة المقدرة في تخطيط الـ « فوسبلان » وتحقيق بعض الادخارات . وقد جاءت النتائج مختلفة باختلاف الصناعات ، ولكن اسعار الكلفة كانت في السنة ١٩٣٧ ادنى على العموم منها في السنة ١٩٣٢ بنسبة ٣٢,٥ ٪ في الصناعة الثقيلة ، و ٤٠ ٪ بالمائة في صنع الآلات ، و ٣٣ ٪ بالمائة في صناعة الفولاذ و ٣٢,٤ ٪ في استخراج الفحم الحجري .

موازنة الدولة هي ما يؤمن رؤوس الاموال والمساعدات بواسطة المصارف الخاصة ؛ فتمويل الاقتصاد من ثم يرتكز بمظمه لالى الادخار الخاص الفردي بل الى الادخار الجماعي والالزامي اذ ان اكثر من نصف واردات الموازنة يصرف في هذا السيل ؛ وتؤمن هذه الواردات الضريبة على مجموع المعاملات (٥٠ بالمائة في السنة ١٩٣١ و ٧١,٤ بالمائة في السنة ١٩٣٨) والضريبة على ارباح مشاريع الدولة (بين ٨,٦ بالمائة من الواردات) ، والقروض من صناديق التوفير والقروض العامة (٦ بالمائة في السنة ١٩٣٧) .

اما الصناعة اليدوية فلا تلعب بعد اليوم سوى دور ثانوي ، اقله الصناعة اليدوية الفردية ، ولكن هناك صناعة يدوية تعاونية يؤلف فيها الحياطون والحذاؤون والحلاقون تعاونيات انتاجية ؛ اجل لا يخضع عملها لمخطط انتاجي ولكن نشاطها مراقب (لجهة نسبة الخامات الموزعة بنوع خاص) كي لا تتحول الى مشاريع رأسمالية تستخدم الاجراء .

التنظيم التجاري
الغاء كلياً . والتجارة الداخلية اما في ايدي الدولة واما في ايدي التعاونيات . الا ان تجارة الدولة لم تمثل في السنة ١٩٢٩ سوى ١٣ بالمائة من عدد المخازن و ٢٠ بالمائة من مجموع المعاملات التجارية ، فارتفعت هذه النسبة في السنة ١٩٣٧ الى ٧٤ بالمائة بفضل انضمام المئات من تعاونيات المستهلكين المدنيين . وابقى قسم هام من التجارة الريفية (١٥ بالمائة من تجارة التفصيل) للسوق التعاونية ، « سوق بدون تجار » - التي اوقدت طابع الفردية والمنافسة ، من حيث ان الباعة هم المنتجون انفسهم ، يصرفون في السوق المحلية المراد الغذائية التي يحق لهم التصرف بها بحرية ويسمر يحدد بحرية ، ولكنه يكاد لا يختلف عن سعر مخازن الدولة باستثناء ايام الحاجة والفاقة .

كائناً من كان مالك المشروع التجاري ، الدولة او المشروع المؤمم او التعاونية ، فان البيع والشراء في اطار التخطيط كائناً حريين وكان ممكناً ان يوفر ارباح او يخسر الخسائر . فهناك من ثم سوق تنافسية . والكل يدفعون ضرائب على الارباح ومجموع المعاملات التجارية ويوظفون قوائد ما لهم .

« لا نستطيع تكوين فكرة عن النظام التجاري السوفياتي الا بتأمل النظام التجاري في مدينة فرنسية صغرى فرعيها « كوب » و « بوتين » (« ج. روموف ») .

في تجارة الدولة لتحديد الاسعار في الخطة وتكون الزامية للمشاريع البائعة والمشتري . وهي تتكون من حاصل عناصر ثلاثة : سعر الكلفة ، والضريبة على مجموع المعاملات ، والمبالغ التي تدخل في الاموال المعدة للتجميع (القوائد المدفوعة للمصارف ، الكراء ، النخ .) ، ويضاف اليها زيادة تجارية . وكان من شأن عدم الحاجة الى نفقات الاعلان وضآلة اعباء القوائد وانعدام المزاحمة في منطقة بيع واحدة وضآلة عدد المستخدمين العاملين في التجارة ، ان نفقات التوزيع لم ترفع الاسعار الا بنسبة ٧ الى ٨ بالمائة تقريباً . ولما كان سعر الحمل وحده خاضعاً للتخطيط ، فكما كانت نفقات الادارة قليلة تدنت اسعار بيع التفصيل وزادت الارباح . ولما كان مستخدمو المخزن نصيبهم من الارباح ، كانت من مصلحتهم حصر كلفة التوزيع ؛ اضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الارباح التي حققتها الاجهزة التجارية كانت زهيدة جداً : ٢٢ . بالمائة في السنة ١٩٣٤ ؛ و ٦٤ . بالمائة في السنة ١٩٣٦ . فالتجارة السوفياتية هي تجارة لا تعمل « من اجل الربح بل من اجل المستهلكين » (بتلهايم) . وفي السنة ١٩٣٤ اسند الى مفوضتين - تجارة داخلية وصناعة المواد الغذائية - مهمة الاشراف على التوزيع وتحديد الاسعار ورقابة مؤسسات

البيع بالتفصيل وإدارة مخازن الدولة، مخازن البيع بالجمل ومخازن البيع بالتفصيل. وتأمين
تأمين منطقة معينة بجهاز خاص (تورغ) ، متخصص أو غير متخصص ، يتمتع في أغلب
الاحيان بالاستقلال المالي ويوزع المنتوجات بواسطة قروعه في المنطقة . وهناك بالإضافة الى
ذلك مخازن كبرى ومخازن عامة للتغذية . وإلى جانب شبكة أجهزة الدولة هذه ، تمثل
تجارة البيع بالتفصيل في الأرياف بمخازن تعاونية (سلبو) في القرية ومجموعات تضم بعض
المخازن التعاونية الصغرى (ريزويوز) .

تميزت سنوات التخطيط الأولى بنقص كافة المنتوجات تقريباً ؛ فاضطرت
الحكومة إلى الالتجاء إلى التقنين كي تتمكن من تأمين السلع الضرورية
لكل شخص . وقد اعتمد التقنين في موسكو في السنة ١٩٢٨ ، ثم شمل المدن الكبرى ،
وأخيراً شمل كافة أنحاء الاتحاد السوفياتي ، وطبق على كافة السلع المعتادة ، شرط التسجيل
الإلزامي في مخزن معين عرف باسم « المخزن المغفل » . وغالباً ما قامت ، إلى جانب هذه
السوق القانونية ، سوق غير قانونية ، غرض النظر عنها حيناً وتعرضت لمكافحة قاسية حيناً آخر ،
ارتكزت في معظم الأحيان إلى المقايضة واستعمال الحلي والذهب والنقد الأجنبي . وبغية
مكافحتها مكافحة فعالة ، تأسست في السنة ١٩٣٢ سوق قانونية ثانية شملت مخازن عرفت
بـ « المخازن التجارية » ، سمح بالشراء منها دون تسجيل ودون تقديم بطاقات ، ولكن بأسعار
أعلى منها في المخازن المغلقة بصورة ملغوسة ؛ وحين زال التقنين في السنة ١٩٣٥ ، لم يبق ما
يميز بين السوقين . فكان هنالك في آن واحد ثلاث حلقات تجارية تختلف الأسعار فيها بعض
الاختلاف : تعاونيات المشاريع أو القرى (أفضلها) وأسعارها أدنى من أسعار التجارة العادية
بنسبة ١٠ إلى ١٥ بالمائة ، سوق التعاونيات الانتاجية المقتصرة على المواد الغذائية ، سوق
مخازن الدولة ذات الأسعار الحرة ومخازن الدولة ذات الأسعار القانونية المحددة . ولكن
المواد الاستهلاكية لم تفتج يوماً بكيفية كافية لسد كافة الحاجات نظراً لتزايد عدد السكان تزايداً
أسرع من تزايد انتاج المواد الاستهلاكية ، مما أدى ، حتى بعد زوال التقنين في السنة ١٩٣٥ ،
إلى استمرار التباين بين العرض والطلب ، وإلى مأساة الحاجة مأساً دائماً إلى الأحذية ،
والمنسوجات ، ولا سيما الألبسة . ولذلك عمدت الدولة إلى الحد من طلب المستهلكين أما برفع
أسعار البيع بالتفصيل وتخفيضها وأما باللجوء إلى السوق المزدوجة .

التجارة الخارجية - أما التجارة الخارجية فقد أتمت دون أن يترك فيها أي مكان للبادعة
الخاصة . فوزارة التجارة الخارجية هي ما تعد مخططات التصدير
والاستيراد وتراقب نشاط « الوكالات التجارية المركزية » المتخصصة في تصدير بعض المنتوجات
أو الأدوات ، التي يجب أن تجري بواسطتها كافة العمليات التجارية . ولا توجد وكالات تجارية
خاصة بكل بلد إلا للتجارة - بشروط معينة - مع الشرق الأدنى والأقصى . فإن هذه
الوكالات ، التي تتمتع بالاستقلال المالي ، بمثابة استمرار في الخارج بعملاء ، عرفوا باسم « الممثلين

التجارين ، ، سهل معاملاتهم المالية مصرف الدولة او مصرف التجارة الخارجية او المصارف السوفياتية المؤسسة في الخارج (مصرف التجارة الروسية في لندن ، المصرف التجاري لاوروبا الشمالية في باريس ، الخ.) او المصارف الاجنبية التي تفتح الاعتمادات للمستوردين السوفيات ، واخيراً القروض الطويلة الاجل التي تعطيها بعض الحكومات الاجنبية للشراء من بلدانها (تشيكوسلوفاكيا في السنة ١٩٣٥ ، بريطانيا العظمى في السنة ١٩٣٦) .

لم يكتمل مثل هذا التنظيم دفعة واحدة وبدون صعوبات جديدة
صعوبات التطبيق
احياناً، ولم يتح الاختبار اصلاح اخطاء السنوات الاولى الا تدريجياً.
فاستراكية الصناعة قد تحققت عملياً خلال فترة الخطة الخمسية الاولى ، اذ هبطت حصة القطاع الخاص الى ٥٠ بالمائة في السنة ١٩٣٢ بعد ان كانت ٥٦ بالمائة في السنة ١٩٣٠ . اما تأمين الزراعة فكان اقل سرعة الى حد بعيد وقد اصطدم بمقاومات عنيفة من قبل الفلاحين الذين تعرضوا لتدابير قسرية وتسببوا في تأخير الانتاج وانقاصه احياناً ، ولا سيما في حقل تربية المواشي . وهي « محطات الآلات والجرارات » ، الموقع الاستراتيجي الرئيسي للدولة في الارياض ، ما سهلت تحقيق هذا التأميم بفضل رقابتها على الزراعة وعملها التنسيقي .

اصطدم تنفيذ الخطة الصناعية بصعوبات من نوع آخر اكثر تعقيداً الى حد بعيد ، فهي قد استلزمت تنسيقاً وثيقاً بين الخطط الجزئية المترابطة : خطة التمويل ، والتجهيز ، واليد العاملة ، والطاقة ، ووسائل النقل ، الخ. ، وكانت ضرورياً ، كل سنة ، ان تصحح الخطة السنوية الخطة الابعادية وتكيفها وفقاً للمتطلبات الجديدة والنتائج المحققة . والحال كان الكثير الكثير من اقسام الخطة الاولى قد رسم « تقديرياً » دون معرفة كافية بالشروط العامة لتنفيذها ، وانطوى تخطيط اسعار البيع بالمجمل على عيوب كثيرة احياناً لانه لم يترك اي مجال لارباح المزارعين ، فحدث تشويش جزئي بين قروص الاقتصاد المختلفة مما ادى الى الفشل احياناً .

اضف الى ذلك من جهة ثانية ان تطبيق الخطة الاولى قد جرى بسرعة فائقة ادت الى نهكة المستخدمين وخلق المعدات ، فبرزت عيوب في المصنوعات نجمت عن استثمار سريع وتقديرات خاطئة للموارد ، وحاجة الى المستعدين الاختصاصيين او المعدات الضرورية ، وسوء توزيع في الاموال (بين مصانع غزل القطن ومصانع حياكته مثلاً) ، وعجز في بعض مراحل التنفيذ (ولا سيما في وسائل النقل) ، وسوء تقدير للحاجات . الا ان الخطة الخمسية الثانية توفقت الى ازالة هذه الصعوبات جزئياً . وحينذاك تعززت اللامركزية في هذه البلاد التي قامت احدى نقاط الضعف فيها في نقص وسائل النقل ، وفضلت مصانع اكثر تواضعاً ودخلا على المصانع « الجبارة » الاولى . وكانت هناك صعوبة اخرى غير مرتقبة : فخلال الخطة الخمسية الاولى ، بلغ التجاوز في خطة اليد العاملة نسبة ٥٠ بالمائة ، مما ادى الى تجاوز كبير في خطة الاجور تسبب في مزيد من التشويش بين ازدياد حجم الدخول الاسمية وزيادة حجم المواد الاستهلاكية المتوفرة في السوق التجارية .

بيد ان اجهزة التخطيط تكاملت تدريجياً يوماً بعد يوم ، ففي اوائل الحطة الخمسية الثالثة تيسر تكييف التنظيم وفقاً لقاعدة تتطور تطوراً دائماً ، ولانت اساليب ادارة الاقتصاد كما يثبت ذلك توسع المحاسبات المستقلة والتمويل الذاتي وانخفاض مساعدات الدولة . فان المشروع الذي اعتبر في الاصل « كمجموعة مهام حسية واجبة التحقيق » قد اخذ يتحول شيئاً فشيئاً الى مجموعة تدابير اقتصادية تضابق متطلبات الشخص اكثر فأكثر .

ولم يرسم تخطيط استخدام اليد العاملة بطريقة استبدادية بعد اليوم ، فقد كان حساب الاجور التفاضلي كافياً لاجتذاب اليد العاملة نحو فروع الصناعة الحاسرة ، كما افاح تقدم المدارس والدروس التقنية التغلب على الصعوبات التي صودفت في البدء بسبب يد عاملة جاهلة آتية من الارياف وعاجزة عن تطبيق التقنيات الجديدة .

بينما كانت الدول الاخرى غارقة في الازمة الاقتصادية
الاتحاد السوفياتي
في الازمة الاقتصادية العالمية
الخطيرة التي ابتدأت في السنة ١٩٢٩ ، خلص التخطيط
واشتركية الاقتصاد الاتحاد السوفياتي من نتائج الازمات
الكلاسيكية : البطالة ، هبوط الاسعار ، تضخم الانتاج . فان الاقتصاد الروسي قد عمد
- خلال اسوأ سنوات الازمة - الى توظيف رؤوس اموال كبيرة جداً ، واستخدم مزيداً من
العمال وزاد انتاجه زيادة كبرى حين كان هذا الانتاج آخذاً في الهبوط في كافة البلدان
الاخرى . وفي العالم اجمع لم تجد منتجات الزراعة والصناعة من يشتريها ، لا لأن الحاجات
كلها كانت مشبعة ، بل بسبب عدم توفر طاقة الشراء الكافية للاستعصال عليها ، فالبطالة
كانت نتيجة استخدام التقدم التقني والتنظيم اللذين خفضا عدد الاجراء ، فحداً من عدد
المستهلكين ، وأدى هذا الحد بدوره الى تفاقم البطالة . اما الاتحاد السوفياتي ، الذي توفرت
له موارد عظيمة في ارضه وباطن ارضه ، فقد تمكن في آن واحد من تحسين تقنياته
وانتاجيته واستخدام كافة عماله ورفع مستوى الاستهلاك تدريجياً .

في الحقل الصناعي احرز الانتاج تقدماً عظيماً ، ففي السنة ١٩٣٢ ارتقى الاتحاد السوفياتي
الى المرتبة الثانية بين البلدان الصناعية ، ويبدو ان هذا الارتقاء كان مريع الزوال ، لان المانيا
تفوقت عليها بسرعة مرة اخرى بفعل نشاط صناعات السلاح ، إلا ان روسيا توفقت في السنة
١٩٣٩ الى احتلال مرتبة القوة الكبرى الثالثة بصورة نهائية ، قبل بريطانيا العظمى وفرنسا ،
وقد بلغ انتاجها آنذاك ١/٤ انتاج المانيا .

هل يعني ذلك ان الازمة العالمية لم تترك انمكاساً على تطور الخطط ؟ ان الازمة قد شوشت
تشويشاً خطيراً النتائج المقدرة للخطة الخمسية الاولى باحباطها الصادرات الى ما دون المعدل
المرتقب او المرجحى ؛ قبات لزاماً ، من اجل استيراد معدات التجهيز الضرورية ، اللجوء الى
احتياطي الذهب والنقد الأجنبي ، وعلى الرغم من ذلك بقيت المعدات المستوردة دون تقديرات
الخطة . لذلك فان الحصة المقدرة للتجارة الخارجية في الخطة الخمسية الثانية قد خفضت تخفيضاً

هاماً لا بالنسبة للسنوات السابقة فحسب بل بالنسبة للسنة ١٩١٣ التي لم يُبلغ سوى ٢/٣ مستواها. فاضطر الاقتصاد السوفياتي من ثم الى الانعزال اكثر فاكثر والاتجاه نحو مزيد من الاستقلال عن التجارة الخارجية ؛ ففي السنة ١٩٣٩ بلغ من هبوط هذه الاخيرة انها لم تمثل سوى ١,٠٣ بالمائة من التجارة العالمية بينما بلغ الانتاج الصناعي ١٢ بالمائة (في السنة ١٩١٣ : ٤ بالمائة من الانتاج الصناعي ، و ٣ الى ٤ بالمائة من التجارة العالمية) .

في حقول اخرى ، زادت الازمة العالمية من حدة التوتر بين الدول
عبد التلح
فتركت ائراً عظيماً في تطور الاتحاد السوفياتي . فمنذ ان اصبحت
النازية سيدة المانيا ، اتضح الخطر الذي خشيته الاتحاد السوفياتي ابداً . وكانت النتيجة
الطبيعية لتعزيز الاقتصاد الحربي الالماني ارغام الاتحاد على بذل مجهود عسكري عظيم . وعلى
نقيض ردود الفعل الضعيفة والبطيئة في الدول الغربية امام الخطر الالماني ، عمد الاتحاد
السوفياتي دون تأخر الى زيادة نفقاته العسكرية ؛ ومنذ السنة ١٩٣٥ بلغت هذه النفقات ثلثها
في المانيا الى ان بلغت خمسة اضعافها في السنة ١٩٤٠ ، اي ان المجهود السوفياتي كان مساوياً
للمجهود الالماني ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار طاقة الاتحاد الصناعية .

لا شك في ان الأموال الطائلة التي استلزم توظيفها انتاج الاسلحة هذا ووجوب تخزين كميات
كبيرة من المنتجات الغذائية والمواد الخام ، لمواجهة حرب محتملة ، وتعزيز الجيش الاحمر بانتزاع
ملايين الشبان من الصناعة والزراعة ، قد زادت صعوبات تنفيذ الخطط . وعلى نقيض هتلر الذي
جمع جنود جيشه وعمال مصانعه الحربية من بين ملايين البطالين ، اضطر الاتحاد السوفياتي الى
جمعهم من بلاد لم يكن فيها بطال واحد . وكانت النتيجة تأخراً في انتاج مواد الاستهلاك (عينت
الخطوة الخمسية الثالثة الهدف الواجب بلوغه في السنة ١٩٤٢ في حقل المنسوجات بمستوى ادنى
من المستوى الذي قدرته الخطوة الثانية في السنة ١٩٣٧) . وبلغ من نقص اليد العاملة ان التدابير
قد اتخذت لاستقرارها وتأمين تعبئتها : منذ السنة ١٩٣١ عقدت اتفاقات مع المزارع المؤمنة
لتقديم عدد من العمال بأجر محدد لفترة تتراوح بين ستة اشهر واثنى عشر شهراً ؛ وفي السنة ١٩٣٨
بلغ عدد مثل هؤلاء العمال ١ ٥٠٠ ٠٠٠ ؛ وفي هذه السنة نفسها ، وبغية الحد من ابطال العقد من
طرف واحد ، وضعت « بطاقة » لدون فيها ظروف انتهاء الاستخدام الاول . ونظمت
الاجازات المدفوعة وخدمات الضمان الاجتماعي ؛ وفي حزيران من السنة ١٩٤٠ ، تحولت
الصناعة الى انتاج الامداد الحربية ، وحدد يوم العمل بثمانى ساعات بدلا من سبع ساعات ،
وحظرت مفادرة العمل بدون اجازة . ونظم في شهر تشرين الاول - بغية اعداد مسؤولين
يشرفون على الاعمال - « احتياطي عمل » يضم بين ٨٠٠ الف ومليون شاب تتراوح اعمارهم بين
الرابعة عشرة والسابعة عشرة ، يلحقون بمدارس فنية حيث تتمهدم الدولة وتعلمهم وتدريبهم على
نفتها ؛ وكانت عليهم بعد ذلك العمل طيلة اربع سنوات في احد المصانع او احد المشاريع ،
فيصفون بالمقابلة من كل واجب عسكري . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان المفوضيات الصناعية

منحت صلاحيات مطلقة لنقل العمال والفنيين الى حيث تمس الحاجة اليهم .

الدخل القومي

اتاحت انطلاقة الانتاج الصناعي وزيادة الدخل القومي مواجهة هذه النفقات العسكرية الباهظة . وقد قدره كولين كلارك ، ارتفاع الدخل القومي للشخص العامل الواحد من ١١٧ في السنة ١٩٢١ الى ٢٩٠ في السنة ١٩٢٨ ، و ٣٧٩ في السنة ١٩٣٧ ، وهو ارتفاع اسرع منه الى حد بعيد في الدول الاخرى ، وان بقيت النسبة في هذه الدول اكثر ارتفاعاً (للسنة ١٩٢٨ والسنة ١٩٣٦ او ١٩٣٧ ، ١٠٩٠ و ١٢٧٥ في بريطانيا العظمى ، ٢٩٣ و ٣٣٧ في اليابان ، ٦٧٥ و ٧٤١ في ألمانيا) ، في حين هبطت في الولايات المتحدة من ١٥٥٧ الى ١٤٨٥ وفي فرنسا من ٧٢٩ الى ٦٤١ (في السنة ١٩٣٤) . وعلى الرغم من هذه النجاحات الجبارة فان الاتحاد السوفياتي كان في السنة ١٩٤٠ ابعد من ان يدرك منافسيه .

اذا كان هدف الاشتراكية «تأمين اشباع حاجات المجتمع المادية والثقافية المتزايدة تزايداً دائماً بتنشيط واقتدار الانتاج الاشتراكي ابدأ على اساس تقنية رفيعة» (ستالين) ، جاز لنا القول ان هذا الهدف لم يتحقق تحققاً كاملاً قبل السنة ١٩٤٠ وان توزيع المنتجات مع مراعاة اذواق المستهلكين لم يكن ممكناً في يوم من الايام ، وذلك بسبب الاخطار الخارجية وارتفاع عدد السكان والفرق المتعاظم بين الاجور المتزايدة ومواد الاستهلاك التي لم يرتفع حجمها بالنسبة نفسها .

٢ - النظام الاجتماعي الجديد

تحديد الاجور

ليس شكل البلاد المادي ما تحول فحسب ، بل المجتمع ايضاً . فان الاقتصاد السوفياتي ، الذي لم يكن بعد اقتصاداً شيوعياً ، لم يحاول تطبيق المبدأ القائل : « من كل شخص بحسب طاقاته الى كل شخص بحسب حاجاته » . والى ان يمكن تحقيق مجتمع يتقاضى كل شخص فيه اجره عيناً ودون اي تحديد سوى حاجاته ، يجري توزيع مواد الاستهلاك بدالة القيمة الاجتماعية التي ينطوي عليها العمل المؤدى للجماعة . وقد سبق للينين ان لفت الانتباه الى ما يلي :

« الزعم باننا نجعل كافة البشر متساوين فيما بينهم كلام اجوف وبلاهة ادباء » ؛ ثم قال ستالين موضعاً : « المساواة في كافة حاجات الحياة الخاصة بلاهة بورجوازية رجعية خليقة بشيخ لتساك القديمة » ، لا مجتمع اشتراكي منظم تنظيمياً ماركسياً ، لاتنا لا نستطيع ان نفرض على الناس ان تكون لهم حاجات واحدة واذواق واحدة وان يعتمدوا في حياتهم الشخصية معياراً مميثياً واحداً » .

فعدم المساواة في مكافأة العمل هو من ثم القاعدة ، وسلم الاجور غايته تشجيع الانتاجية والمساعدة على ترقية العمال . وقد قال ستالين في السنة ١٩٣١ :

« لن تتحقق زيادة الانتاج الصناعي الا بوضع سلم للدخول يبرز الفوارق بين العمل . الاختصاصي والعمل غير الاختصاصي ، وبين العمال المتميزين والعمال المبتدئين » .

ولكن الاجر ، خلافاً لمفهومه في الاقتصاد الرأسمالي ، اي « ثمن طاقة العمل المبذولة في سوق العمل » ، هو « نتيجة توزيع القسم القابل للاستهلاك من الدخل القومي بنسبة العمل الذي ينجزه كل شخص » . ويحري هذا التوزيع بناء على « مخطط اجور » يوازن بين حجم الاجور الموزعة في كافة حقول الاقتصاد وبين حجم - و ثمن مبيع - المواد الاستهلاكية : يحدد « مال الاجور » لكل صناعة وفروع الاقتصاد المختلفة بدالة عدد العمال في كل منها ، ومستوأم التقني ، و انتاجيتهم ، والصعوبات الخاصة التي قد تعترضها ، وينفذ العمل بعد ذلك بين المصانع بواسطة اتفاقات جماعية ، اما عامة (معقودة بين الوزارات او الادارات المركزية للصناعات المختلفة وبين النقابات المحلية) ، واما محلية (معقودة بين الاجهزة والنقابات المحلية) ، توزع في كل مشروع الاموال المخصصة لعماله . وتعد هذه الاتفاقات لمدة سنة ، اي انها تدخل في صلب الخطط السنوية وتعديل بدالة تقديرات السنة . اما موظفو ومستخدمو الادارات الذين يتقاضون اجورهم مباشرة من موازنة الدولة ولا ينتسبون لمؤسسات تتمتع بالاستقلال المالي ، فهم الوحيدون الذين لا تشملهم العقود الجماعية .

يتألف الاجر من ثم من عدة عناصر : الاجر الاساسي ، عناصر الاجر المكافآت ، الاجر الجماعي . ويؤلف « الاجر الاسمي الاساسي »

الحد الادنى اللازم للمعيشة ويؤمن لكل شخص سبل الحصول على المنتجات والخدمات الضرورية له . هذا هو اجر القبالة الذي اصبح هو القاعدة منذ السنة ١٩٣١ (٨٠ ٪ في السنة ١٩٣٥ و ٩٠ ٪ في بعض الصناعات) . ويختلف هذا الجزء من الاجر لا بحسب كمية ونوعية العمل المنجز فحسب ، بل بحسب طبيعة الاعمال (المتفاوتة مشقة وظروفاً صحية) والكفاءة الشخصية وحاجات اليد العاملة ايضاً ، بحيث يجتذب العمال نحو فروع الصناعة المفقرة اليهم . ويتوزع العمال على ثمان فئات اولاً ما فئة العمال المبتدئين العاديين واخيراً فئة العمال الكفاء جداً ، ففي سنوات الخطة الاولى كانت النسبة بين هاتين الفئتين القصويتين نسبة ١ الى ٢٤٨ ، وفي السنة ١٩٣١ اتسعت الفوارق بين الفئتين وارتفعت النسبة الى ٣٤٦ (في فرنسا : خمس فئات كانت النسبة بين درجتيها القصويتين نسبة ١ الى ١٤٧٠) . وبصورة عامة كاد متوسط الاجر الاسمي يتضاعف خلال كل من الخطط الخمسية ، مرتفعاً من ٩٢٩ روبية في السنة ١٩٢٩ الى ١٥٧٩ في السنة ١٩٣٣ ، و ٢٩٠٠ في السنة ١٩٣٧ ، و ٤٠٦٧ في السنة ١٩٤٠ . اما الاجر الحقيقي فلم يسلك الطريق الصاعدة نفسها ، وربما بدا ، كما يقول بتلهام ، ان ارتفاع الاجر الحقيقي كان بنسبة ٢٥ ٪ بينما ارتفعت اسعار البيع بالتفصيل الى اربعة اضعافها خلال الفترة نفسها . كما يبدو ، بعد السنة ١٩٣٧ ، ان هذا التحسن اصبح اكثر ظهوراً وانه ربما بلغ ٣٠ ٪ .

يضاف الى هذا الاجر الادنى مكافأة انتاج حين يتخطى العامل المستقل او الفريق الذي

ينتسب اليه المعدل المحدد ، وهي مكافأة تصاعدية بحيث يتضاعف الاجر ، كما في المناجم مثلا ، اذا بلغت نسبة تخطي المعدل ١٠ بالمائة ، ويرتفع الى ثلاثة اضعافه اذا بلغت ٢٠ بالمائة ، الخ . وهناك طريقة اخرى للمكافأة تأخذ بعين الاعتبار نوعية الانتاج ، بحيث ترتفع المكافأة اذا كانت هناك نسبة معينة من القطع المنتجة « غاية في الجودة » . ويضاف اليه كذلك مكافآت اقدمية تستهدف استقرار اليد العاملة ، قد تبلغ ١٥ بالمائة بعد مرور ٥ سنوات ، و ٣٠ بالمائة بعد مرور ١٥ سنة . وباستطاعة العمال اخيراً تقاضي حصة من ارباح المشروع الذي يعملون فيه . وكان هذا التوزيع سهلاً في التعاونية الزراعية او المصنع اليدوي ، ولكن عمال الصناعة الثقيلة استفادوا منه اما بشكل فوائد يقدمها لهم المشروع وقدخل في الاجر الجماعي ، واما بشكل مكافآت فردية تحدد قيمتها التقابلات نفسها . ففي الحقيقة يشمل الاجر قسماً لا يقبض نقداً ، هو « الاجر الجماعي » المتساوي للجميع الذي يكفي الانتقال الى جماعة للاستفادة منه . الا انه ينطوي على الرغم من ذلك على بعض التفاوت لأن هنالك ، الى جانب الاجر الجماعي الذي هو واحد في كافة أنحاء الاتحاد ، « اجر المشروع الجماعي » الذي تغذيه ارباح المشروع . ويشمل هذا الاجر معاش التقاعد في سن الخمسين ، وبعد عشرين سنة عملاً للنساء ، وفي سن الخامسة والخمسين وبعد خمس وعشرين سنة عملاً للرجال ، وهو مساو لنصف الاجر الاخير ، وقد يبلغ الـ ٦٠ بالمائة في بعض فروع الاقتصاد ، والعناية الطبية المجانية ، والمعالجة الوقائية ، وخدمات الامومة ، والتعويضات العائلية منذ السنة ١٩٣٦ للعائلات التي تضم سبعة اولاد على الاقل (ثلاثة اولاد منذ السنة ١٩٤٤ ، حين اقرت في الوقت نفسه منح ولادة) ، واجازات الامومة ، والاجازات المرضية ، والملاجيء النهارية للأطفال ، والخصومات الصيفية ، والتعاونيات ومحلات بيع المأكولات والمشروبات ، والاجازات (بين ١٢ و ٤٨ يوم عمل بحسب طبيعة العمل ، مع اضافة تتراوح بين اسبوعين و ٣٦ يوماً للحرف الشاقة : عمال المناجم وعمال مصانع الفولاذ والتعدين ، وبين ٢٤ و ٤٨ يوماً للعمال المثقلين ، و ٤٨ يوماً للهيئة التعليمية) ، والنوادي والمكتبات والمسارح والملاعب الرياضية ، الخ . وان هذه الفوائد ، التي كانت في السنوات الاولى نظرية اكثر منها حقيقية ، تمثل في السنة ١٩٤٠ زهاء ٣٠ بالمائة من الاجر الاسمي ، وسوف تزداد اهمية يوماً بعد يوم ، حتى اذا ما مثلت ١٠٠ بالمائة من الاجر يكون المجتمع الشيوعي قد تحقق .

اما اجور مستخدمي التجارة والمكاتب وصغار الموظفين فقد حددت بالاستناد الى قواعد الاعمال المأجورة الاخرى نفسها ، ولكن معدلها ادنى من معدل اجور فئات العمال الاخرى ، ففي السنة ١٩٣٩ كانت تتراوح بين ١٠٠ روبية شهرياً لادنى البياعين اجرا شهرياً و ٢٠٠ الى ٣٠٠ روبية لمدير المتجر او المكتب ، وكان يضاف اليها مكافآت نسبية للدخول المبكرات .

وحددت اجور المهندسين والمستخدمين الفنيين استناداً الى القواعد نفسها التي حددت بموجبها

اجور العمال ، مع سلم تصاعدي ومكافآت انتاج قد تضاعف الاجر الاسمي . وعلى العموم تقاضى المستخدم الفني المبتدىء اجراً يفوق اجر العامل الاختصاصي . فاذا تقاضى العامل غير الماهر ١٠٠ ، فان العامل يتقاضى بين ١٠٠ و ٣٧٠ ، ورئيس العمال بين ١٥٠ و ٤٠٠ ، والمهندس المبتدىء بين ٢٠٠ و ٦٠٠ والمهندس المدرب بين ٣٠٠ و ١٠٠٠ ، ومدير المشروع الصغير بين خمسةة و الف ، ومدير المشروع الكبير بين ٨٠٠ و ٢٠٠٠ ، اي بنسبة ٢٠ الى ١ . وحددت اجور العلماء والمهندسين المشتغلين في المختبرات استناداً الى القواعد نفسها ايضاً وبالنسبة عينها مع امكانية تقاضي مكافآت تعادل الفوائد التي يمكن ان يحنوها ، في البلدان الاخرى ، من براءات الاختراع ، فتتراوح مرتباتهم من ثم بين المعدل ٤ والمعدل ٢٥ الاستثنائي (بالنسبة للعامل غير الماهر) . وبصورة عامة « يمتاز وضع الفنيين عن وضع اقرانهم من الاجانب ، (ج. روموف) . أما مرتبات كبار الموظفين والقادة ، وهي ادنى من مرتبات ارفع الفنيين رتبة ، فتبلغ المعدل ٢٥ بالنسبة للمستخدم المبتدىء ، ويصل بعض كبار الموظفين الى المعدل ٣٠ . وتفرض على الاجور ضريبة تصاعدية متفاوتة تمثل ٢١ بالمائة من مرتب موظف اعزب يتقاضى ١٢ الف روبية .

اما ذوو « المهن الحرة » ، من اطباء ومحامين ، فموظفون ايضاً ، وهم يتقاضون مرتباً يوافق ، فيما خص الطبيب ، خمس ساعات عملاً ويختلف باختلاف المكان وقيمة الشخص الذي قد يتقاضى عدة مرتبات (في عدة مشاريع معاً مثلاً) ويقبض بعض المكافآت .

منذ ثورة تشرين الاول تأكد الهدف الاخير للحزب الشيوعي الفئات الاجتماعية وهو خلق مجتمع بدون طبقات . فقد شرع في تصفية الطبقات المتسلطة منذ تشرين الاول بالقضاء على قوتها السياسية ، ثم قضى نزع الملكية قسراً على طبقة الملاكين العقاريين والبورجوازية الكبرى ، واخيراً وجه الانتصار على مناهضي الثورة ، خلال الحرب الأهلية ، ضربة قاضية لكل ما تبقى منها . بيد ان تصفيتهما لم تكن في السنة ١٩٢٨ لا كاملة ولا نهائية لان السياسة الاقتصادية الجديدة اتاحت لبورجوازية جديدة من المحتكرين والكولاك ان تبرز الى الوجود بسرعة ، فلم يتبدل نظام المجتمع السوفيياتي من ثم تبديلاً نهائياً الا بفعل سياسة التخطيط . ففي السنة ١٩٢٨ كان العمال والمستخدمون يمثلون ١٧ بالمائة من المجتمع ، وفلاحو التعاونيات الزراعية ٣ بالمائة ، والمستثمرون الفرديون والصناعيون اليدويون غير المتنسبين الى التعاونيات ٧٣ بالمائة ، والعناصر البورجوازية (محتكرون وكولاك) ٥ بالمائة ، وباقي السكان (الجيش والطلاب وذوو المرتبات ، الخ .) ٢ بالمائة . وبعد انقضاء عشر سنوات اصبح ٩٠ بالمائة من السكان عمالاً ومستخدمين (٣٥ بالمائة) وفلاحين (٥٥ بالمائة) يشتغلون في قطاع الدولة الاشتراكي وفي التعاونيات الزراعية ، ولم يمثل المستثمرون الفرديون والصناعيون اليدويون آنذاك سوى ٦ بالمائة ، وتلاشت الفئة البورجوازية ، وارتفعت نسبة العناصر المختلفة ، من

طلاب وجيش ، النخ . ، الى ٤ بالمائة . فالفتتان الاساسيتان من ثم هما العمال والفلاحون ، ويجب ان يضاف اليها فئة ثالثة هي فئة المتقنين . وقد خفت فوارق ما قبل الثورة بين هذه الفئات الثلاث ، ولكن بعضها ما زال قائماً . وقد نجمت في الدرجة الاولى عن وجود شكلي ملكية : ملكية الدولة و ملكية التعاونيات . فالعمال يشتغلون ، بصورة حصرية ، في اطار مشاريع الدولة (مناجم ، معامل ، مصانع ، محطات الآلات والجرارات ، مزارع نموذجية كبرى ..) ، ويكافون على اتمائهم بشكل اجور ، بينما يقوم الفلاحون ببعض عملهم في اطار ملكية التعاونيات الجماعية (التعاونيات الزراعية) وبالبعض الآخر في اطار الملكية التي يتمتعون بها شخصياً ، ويكافون على اتمائهم باجور عينية او باجور نقدية توفرها لهم دخول تعاونياتهم ، ويكفلونها بالمواد الزراعية التي تنتجها اراضيهم الخاصة . وكانت نتيجة ذلك - بين العمال والفلاحين - اختلافات في العقلية وفي مستوى التقدم التقني والثقافي . فن العمال ، الذين اشتركوا منذ البدء في النضال الثوري ، وتنظموا نقابات منذ ابعد من ذلك ، قد استسلموا النظام الاقتصادي الجديد ، بينما حافظ الفلاحون على مثالية وسيكولوجية صغار الملاكين . الا ان الفوارق خفت حدتها مع الاجيال الطالعة : فان العمل في التعاونية الزراعية قد خلق فيما بينها ذهنية مشتركة بين العمال والفلاحين ، واسهم اعتماد الآلات بصورة خاصة في تبديل مفهوم الفلاح تبديلاً جذرياً ، اذ انه قد قرب العمل الزراعي من العمل الصناعي بالتجهيزات التقنية المشابهة اكثر فاكثر للتجهيزات الصناعية ، وبادخال الاساليب والمعارف العلمية . وفي السنة ١٩٤٠ كان اعتماد الآلات في العمل الزراعي قد احرز تقدماً عظيماً : فقد بلغت نسبة اعتماد الآلات في اعمال الحقول (حرثة ، اسلاف ...) ٦٦,٦ بالمائة في زراعة الحبوب الربيعية ، و ٨٢,١ بالمائة في الزراعات الخريفية ، و ٥٢,٤ بالمائة في البذر الربيعي و ٥٣,٤ بالمائة في البذر الخريفي ، وفي هذا التاريخ ايضاً ، جمع ٤٢,٦ بالمائة من الحبوب و ٧٧,٦ بالمائة من الشندر بواسطة الآلات . وكما يلاحظ ذلك « هنري اردان » ،

« يفرض ارتفاع المعدل العام لانتاج الحنطة ، من ٧ قناطير في الهكتار قبيل الحرب العالمية الاولى الى قرابة ١٢ قنطاراً قبيل الثانية ، ارتفاع مستوى للفلاح التقني ارتفاعاً بلغت الانتباه » .

وهكذا اصبح عدد كبير من الشبان الفلاحين فنيين مهرة فتمثلوا اكثر فأكثر بالعمال بفعل ثقافتهم وظروف عملهم . وأخذت تتلاشى الفوارق بين سكان القرية وسكان المدينة .

وتألفت الفئة الثالثة في المجتمع السوفياتي من العلماء والفنيين والاساتذة والاطباء والبياطرة ، النخ . وقد أسهم التعليم الابتدائي الالزامي ، والمدرسة الوسيطة المؤلفة من ٧ الى ١٠ صفوف ، والتعليم العالي ، اسهاماً كبيراً في زيادة أفرادها ، كما ان ديوساً قد لقيت في المشاريع الكبرى والتعاونيات الزراعية بغية اقامة الفرصة للعمال والفلاحين ، في اية فترة من حياتهم ، لتوسيع معارفهم العلمية وتمكين كفاءتهم المهنية . فارتفع عدد الطلاب في التعليم العالي من ١١٢.٠٠٠ في السنة ١٩١٤ الى ١٧٦.٠٠٠ في السنة ١٩٢٩ و ٦٥٧.٠٠٠ في السنة ١٩٤١ . واذا ما استندنا الى

الارقام الواردة في احصاء السنة ١٩٣٧ ، كان في الاتحاد آنذاك ١٧٥٠.٠٠٠ رئيس للمشاريع والمؤسسات الادارية والمعاهد الثقافية ، الخ. بينهم ٣٥٠٠٠ مدير لمشاريع صناعية ، وكان هناك من جهة ثانية ٢٥٠ ألف مهندس ومهندس معماري ، و ٨١٠ آلاف فني متوسط الاختصاص في الصناعة . كما كان هنالك ايضاً ٨٢٢ ألف عالم اقتصادي واحصائي ، و ٥٨٢ ألف رئيس تعاونية زراعية ومدير مزرعة لتربية المواشي في الحقل الزراعي ، و ١٩ ألف مدير مزرعة نموذجية ومحطة آلات وجارات ، و ٨٠ ألف مهندس زراعي و ٩٦ ألف فني متوسط الاختصاص في الزراعة ، فيكون المجموع زهاء ٥ ٠ / . من السكان المتعاطين عملاً من الاعمال .

ودون ان يكون هناك مجال للكلام عن قطاع ثالث ليس اقل اهمية منه في البلدان الاخرى ، فمن الثابت اطراف نمو فئة الفنيين والاداريين وكل من لا يأتي عملاً يدوياً . فهل يسعنا القول والحالة هذه اننا امام بوجازية جديدة في طريق التكون ، او امام « طبقة حاكمة » تتألف من كافة المسؤولين عن ادارة الاقتصاد الذين قد يميلون الى جمع السلطة السياسية بين ايديهم ؟ ام اننا امام عناصر من الطبقة العمالية والفروية يقرمون اليوم بوظائف اقصوا عنها في ظل العهد القديم ويحتفظون باتصال وثيق بالبيئة التي انحدروا منها ، وأنواع المعيشة نفسها وطرائق التفكير نفسها والمثل العليا نفسها ؟ كل ما يسعنا قوله ان الكثيرين من هؤلاء « المطوقين بطوق ابيض » ابعد من ان ينتسبوا الى الفئات التي تتقاضى الاجور المرفوعة وان تسلسل الاجور والتمييز بين الوظائف لا يبدوان منتهين الى استتباع تميز بين مستويات المعيشة وارتفاع الحواجز الماثلة لها في البلدان الرأسمالية .

مستويات المعيشة
فالفرق في الاجور من ثم كبير جداً بين فئات العمال المختلفة ، وفاقاً لكفاءتهم ومنعة الانتاج والاقدمية التي يتقاضونها ، وبين الصناعات ، وبين المدن الكبرى والصغرى ، ولكن الفرق في المستويات ، كما يلاحظ ذلك « م. سوفي » ، اقل بروزاً بفعل وجود حركتي بضائع احداً ما تليح الحصول بأسعار معتدلة على الكميات التي تقابل الحد المعيشي الادنى ، والثانية التي لا يمكن الحصول فيها على البضائع نفسها الا بسعر اكثر ارتفاعاً الى حد بعيد ، وبفعل ندرة المنتجات « البذخية » ايضاً .

ونظراً الى نقص المقارنات المبنية بسبب الدمار الذي تركته الحرب وتزايد سكان المدن ، كانت المساحة الموضوعة بتصرف العائلة الواحدة محدودة بنسب تختلف باختلاف المناطق والمهنة ، اي ١٢ م^٢ للعامل العادي ، و ١٦ م^٢ للعامل المحكم ، و ٣٠ م^٢ للمهندس . واختلف السعر الاساسي للمتر المربع باختلاف الاجور بحيث لا يتجاوز ١٠ بالمائة لأفضل الاختصاصيين ، اي بين ٨ و ١٠ بالمائة على وجه متوسط . وثبتت مؤلفات « روموف » والموازنات النموذجية التي وضعها ان الكلفة ضئيلة نسبياً فيما خص الكراء والتدفئة والاضاءة والانتقال ، وان المواد الضرورية للتغذية تحافظ على مستوى متوسط ، ولكن الاسعار ، فيما خص المنتجات غير الضرورية ، ترتفع ارتفاعاً عظيماً ، اما الملابس فباهظة الاثمان . ونادراً ما يتناول العامل

وجبة الطعام الممول عليها خارج محلات بيع المأكولات في المزارع ، وتختلف كلفتها باختلاف وضعه المادي . و « بمقدور العامل ان يعيش حياة محترمة اذا ما تقاضى ٦٠٠ روبية ، وحياة كريمة اذا ما تقاضى ٩٠٠ روبية » (ج. روموف) . وان المقارنات المجرأة بين مستويات المعيشة السوفياتية والفرنسية تسمح بالاستنتاج (المقبول في السنة ١٩٥٣) ان مستوى معيشة عامل الصناعة السوفياتي اذن قليل من مستوى عامل الصناعة الفرنسي (١٠ بالمائة تقريبا) وانه يوافق العزّاب ولا يوافق العائلات ، ولكن المساعدات غير المباشرة المقدمة للعائلات الكثيرة الافراد تعيد التوازن الى حاله .

الفصل الرابع

النظام السياسي الجديد

منذ ثورة تشرين الاول حتى الحرب العالمية الثانية ، خضعت روسيا لثلاثة دساتير متعاقبة - ١٩١٨ ، ١٩٢٤ ، ١٩٣٦ - قلبت التنظيم القديم واقامت دولة جديدة ، الاتحادية ، متعددة القوميات لا وحدوية ، ديموقراطية لا استبدادية ، ولكنها مبنية على مدلول للديموقراطية يختلف كل الاختلاف عن المدلول التقليدي .

ترد مميزات النظام ، في مرحلة الانتقال هذه نحو الشيوعية الكاملة ، الى الظروف التاريخية التي بني فيها وتوطد ونما . فمنذ ان اوضح لينين في السنة ١٩١٧ وضع الاتحاد على حقيقته : « ان جمهورية الاتحاد السوفياتي حصن يحاصره الرأسمال العالمي .. لذلك كان من حقنا ومن واجبنا تعبئة كافة السكان لمواجهة حرب محتملة » ، اعتبر الاتحاد نفسه وكأنه يعيش تحت خطر الحرب الدائم . وهذا ما يفسر بعض مواقف حكوماته ، كالتخلي المؤقت عن بعض الاهداف ، والدكتاتورية وتطبيقها الواقعي على الظروف غير المرتقبة الناجمة عن اتفاق الظروف الاقتصادية او السياسية العالمية . فالمؤسسات المعتمدة هي من ثم اختلاط ابتكارات اوجحتها المبادئ الماركسية اللينينية وتمهد الطريق لتحقيق الشيوعية ، ومؤسسات مؤقتة فرضتها الظروف ويجب ان تزول حين يُبلغ الهدف .

١ - الاطار السياسي

كان احد مواطن الضعف في الامبراطورية القديمة الجور الذي عانت منه القوميات غير الروسية المنخفضة لنظام روسيا الكبرى المركزي ، مضطهد تقاليداً ولغاتها واديانها . لذلك اسهمت هذه القوميات اسهاماً فاعلاً في الازمة الثورية ، وقد اثار تردد الحكومة المؤقتة حركات انفصالية شجعها الاجانب تشجيعاً متفاوتاً ، الالمان اولاً والحلفاء من بعدهم . فكانت مسألة القوميات من ثم غاية في الامة ، على الصعيد النظري والصعيد العملي على السواء . وكان لينين ، قبل الحرب بزمان بعيد ، قد دافع عن

الدولة المتعددة القوميات

مبدأ حق الشعوب بحرية تقرير مصيرها ، لأن من شأن هذا الحق وحده ان يقضي الى « انصهار حر وطوعي » . ولكنه كان مقتنعا بأن تحقيق الاشتراكية يستلزم دولة مركزية السلطة ، فلا يمكن من ثم ان يكون النظام الاتحادي سوى وسيلة لوقف موجة الانفصالية التي خلفتها الثورة ، او « احد اشكال الانتقال الى طريق الوحدة » . ومنذ السنة ١٩٢١ ، اشار ستالين ، مفوض شؤون القوميات ، الى وجه حل المسألة :

« في الحقيقة تنحصر المسألة القومية ... في إزالة تأخر القوميات (اقتصادياً وسياسياً وثقافياً) الذي ورثناه عن الماضي بقية السماح للشعوب المتخلفة بالحقاق بروسيا المركزية من الجهة الدولية والثقافية والاقتصادية » .

منذ نهاية ثورة تشرين الاول ، اذاع مجلس مفوضي الشعب « ميثاق امم روسيا » الذي اعترف بمساواة شعوب روسيا وسيادتها وحقها في تقرير مصيرها ، بما فيه حق الانفصال ، وإبطال الامتيازات الممنوحة لبعضها ومبدأ حرية نمو الاقليات القومية والعنصرية . ومنذ هذا التاريخ اعاد الحكم البلشفيكي الفئات الاسلامية انقلباً خاصاً ، فتوجه الى كافة مسلمي روسيا والشرق اعلام بطمئنتهم الى ان معتقداتهم وعاداتهم و « مؤسساتهم ... القومية ... والثقافية » هي بعد اليوم حرة ومصونة . واتخذت في الحال تدابير تستهدف ازالة آثار الاستعمار ، فأقصى المهاجرين القوزاق المستعمرون عن مناطق اورنبورغ وسميرتشيه وقازاخستان واقلم الجمهورية التتشتينو-انغوشيه ، واعترف باللغات البلدية لغات رسمية في الجمهوريات المستقلة استقلالاً ادارياً ، وتأسست جامعة عمال الشرق في موسكو ، كما تأسست فروع لها في اشكباد وطشند وباكو . ثم كلما توطدت السلطة السوفياتية المركزية وتراجع التدخل الاجني ، تحولت القوميات التي كانت قد اعلنت استقلالها الى « جمهوريات اشتراكية سوفياتية » وانضمت الى « جمهورية مجالس السوفيات الروسية الاشتراكية الاتحادية » التي تأسست في السنة ١٩١٨ ، وارتبطت جمهوريتا اوكرانيا وروسيا البيضاء ، وجمهوريات اذربيجان وجورجيا وارمينيا - التي التحدت والفت جمهورية ما وراء القفقاس الاتحادية - الى الجمهورية الروسية لتؤلف معها ، في السنة ١٩٢٢ ، « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية » المنفتحة لكل دولة مرتدي طابع جمهورية اشتراكية سوفياتية . والى هذه الجمهوريات الاربع انضمت جمهوريتا اوزبكستان وتركمانستان في السنة ١٩٢٤ وجمهورية تاجكستان في السنة ١٩٢٩ . وفي السنة ١٩٣٦ سيكون هنالك ١١ جمهورية متحدة بعد انضمام جمهوريات قازاخستان وكرغيزيا وجمهوريات اتحاد ما وراء القفقاس الثلاث (الذي « حل ») و ٢٢ جمهورية و ٩ مناطق مستقلة استقلالاً ادارياً و ١٢ اقليماً قومياً . فاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو من ثم دولة اتحادية تألف من جمهوريات اتحادية تضم داخل اراضيها جمهوريات واقاليم مستقلة استقلالاً ادارياً . وقد قامت فيها كلها المؤسسات نفسها ، وكان لكافة سكان الاتحاد ، الى اية منطقة انتسبوا ، الحقوق نفسها والواجبات عينها .

ان هذا الاتحاد ، المنشأ على النحو المذكور منذ السنة ١٩٢٤

والمحدد في دستور السنة ١٩٣٦ ، قد نُظِم على غرار كافة

الدول الاتحادية في العالم : حكومة اتحادية تمسك بزمام

السلطة في الشؤون المشتركة التي يتولاها مفوضون (ثم وزراء) للشؤون الخارجية والتجارة

الخارجية ، والحرب والبحرية ، والنقل ، والبرق والبريد ، وإدارة الدولة السياسية ، والخطط

المحسية بما فيها اعداد الخطة والاشرف على تنفيذها . وبقي في ايدي الحكومات المحلية : القضاء

والادارة الداخلية ، والتعليم العام ، والصحة والخدمات الاجتماعية ، وكلها شؤون قد تصدر

بها للحكومات المذكورة توجيهات عامة من الاتحاد .

اجهزة الحكم هي : مؤتمر سوفيات الاتحاد الذي ينعقد اقله مرة كل سنتين ، لجنة الاتحاد

المركزية التنفيذية (سيك) وقد اصبحت مجلس السوفيات الاعلى ، التي ينتخبها المؤتمر وتجتمع

مرتين في السنة وتتألف من مجلسين متساويين في الحقوق ، مجلس سوفيات الاتحاد (المنتخب

بنسبة سكان كل جمهورية او اقليم) ومجلس سوفيات القوميات الذي يشمل - بعدد متساو من

النواب - الجمهوريات المتحدة (٥ نواب ثم ٢٥ لكل منها) والجمهوريات المستقلة استقلالاً ادارياً

(١ ثم ٥ لكل اقليم) ، على اساس مجلس لكل جمهورية او اقليم ، مما جعل العنصر السلافي

اقلية . وينتخب المجلسان رئاسة مجلس السوفيات الاعلى المؤلف من ٢٧ عضواً (مكتباً المجلسين

و ٩ اعضاء آخرين ينتخبهم المجلسان) ، وهي اشبه برئاسة دولة مجمية تمارس بالفعل الوظائف

الحكومية بتفويض صلاحيات مجلس السوفيات اليها تفويضاً دائماً خلال الفترات التي تفصل بين

دورة وأخرى وتشبه امتيازاتها امتيازات رئيس الولايات المتحدة . اما مجلس مفوضي الشعب ،

او « سوفناركون » ، فمرتبط برئاسة مجلس السوفيات الاعلى وبمجلس السوفيات الاعلى .

فالنظام الاتحادي السوفياتي ، من ثم ، « يتعلق بالاجهزة اكثر من الاختصاصات » اذ ان

صلاحيات الحكومة الاتحادية واسعة جداً وصلاحيات السلطات المحلية محدودة . وان اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو في الواقع دولة يخلب فيها طابع المركزية على الرغم من ان

لكل دولة دستورها واجهزتها الخاصة .

ان هذا النظام الاتحادي المحدود اتاح للقوميات المحافظة على لغتها وتقاليدهما الثقافية ،

وممكن من اجراء الاختبارات المحلية في الحقل الاجتماعي ودرجات التعليم الثلاث التي ارتبطت

(باستثناء التعليم العالي) بالجمهوريات . وبفضل اتساع الاراضي وكثرة المهام الملقاة على عاتق

السلطات العامة ، تمتعت الاجهزة المحلية بجزية عمل مكبرى . ولذلك فان النظام الاتحادي

« يرتبط بسياسة متلاحمة وحاذقة » وحازمة اذا اقتضى الامر ، انطوت على احترام القوميات

وقنيتها » (ر . بنتو) .

انطلاقة القوميات
حيال هؤلاء السكان اتجه النظام الاستعماري القيصري ، تسانده الاقلية
المستأجرة بالاراضي ، اما سياسة تمثيل حيث استقر المستعمرون السلافيون
بأعداد كبرى ، واما سياسة لامبالاة واهمال حين يكون هؤلاء السكان منعزلين .

منذ الايام الاولى وجد النظام الجديد حلاً للمسألة الزراعية - وهي شغل الجماهير الشاغل -
وعمل كذلك على ازالة التفاوت في التطور الفكري والاقتصادي ، وضمن ان تطور السكان
الفكري في اطار كل ثقافة من الثقافات القومية ، والمحافظة على لغتهم وعاداتهم المحلية ، بينما
سمى على الصعيد الاقتصادي لانهاض الاقاليم المتخلفة . وقد اعلن ستالين في السنة ١٩٢٥ مايلي :

« بروليتارية في مضمونها وقومية في شكلها ، تلك هي الثقافة الانسانية الشاملة التي تبرز نموها الاشتراكية .
فالثقافة البروليتارية لا تلاشي الثقافة القومية بل تقدم لها مضمونها » .

ولذلك فقد شجع تطور القوميات الثقافي بتأسيس المدارس والصحف وبطبع الكتب باللغة
الام ؛ وبمقدار بلوغها درجات معينة من الوعي ، ترقى الى مرتبة الاقليم المستقل ادارياً (هذه
هي حال التركس في السنة ١٩٢٨) او الجمهورية المستقلة استقلالاً ادارياً (« الموردف ») او
الجمهورية الاتحادية (تاجكستان) . وحين يسمح المستوى الفكري بذلك « قبلت » الاقاليم ، فتحل
اللغة المحلية محل الروسية في الادارة والقضاء والمدرسة ، ويزداد عدد البلديين في الوظائف
الادارية تزايداً مطرداً . وتلقن الدروس ، التي كانت تلقن من قبل باللغة الروسية في الجامعات ،
بلغة روسيا الصغرى ولغة روسيا البيضاء واللغة الجيورجية في كييف ومنسك وتفليس . وتحل
الاسماء التاريخية القديمة او القومية محل الاسماء الروسية : ف « ايكاترينوغراد » تصبح ماركسنادت
عند المان الفولغا وتحمل عاصمة تركمانستان اسم اشكباد القديم . وتبتكر كتابة وايحديية عند
اكثر القوميات تخلفاً وبعداً ، التي لم تكن لغاتها سوى لهجات لفظية . وتوضع قواميس
واجروميات لاستعمال الكاريليين الذين لم يكن لهم لغة مكتوبة . وللمرة الاولى في التاريخ تنشر
كتب باللغة البورياتية ، واللغة الراكسية (لغة اترك التاي) . وتجمع المؤلفات الشعبية المنقولة
في كتب وترجم الى اللغة الروسية كما تترجم الى اللغات القومية مؤلفات الادب العالمي الكبرى ،
وتولد آداب قومية عند هذه الشعوب التي لم تعرف الكتابة نفسها حتى ذاك التاريخ والتي تنتج
مؤلفات تستحق الاعتبار ، كسيرة جانسي كيمونكو ، المكتوبة بقله وعلى ضفاف السوكباي ،
حيث يصف المؤلف معيشة اخوانه ، « اودينه الرحل » ، القناصين والصيادين في اقصى
سيبيريا الشالية الشرقية . وتنشأ المسارح بأعداد كبرى وتشجع الفنون البلدية . وهكذا تنطلق
الآداب السوفياتية غير الروسية انطلاقة كبرى ، الادب الارمني بفضل اسحاقيان ، والادب
القازاخستاني بفضل « اوازوف » ، و « جبول جاباييف » ، والادب الجيورجي بفضل
« لورد كيبانيتزه » ، والادب اللسخي بفضل « سليمان سنالسي » ، والادب للكاراكلباكي بفضل
« كوربانباي » ، والادب الاوزبكي بفضل « نافوي » ... ووضعت كتب مدرسية في المنسة
١٩٣٦ باللغات البلدية الثلاثة عشر لاستعمال القوميات الثلاثة عشر في المناطق المتجمدة الشالية .

واسست في هذه المناطق مراكز ثقافية تضم مدارس ومستشفى وفرع طب بيطري .. كما اعتمد فيها تعليم متنقل لمرافقة البدو الرحل ، « الاخوية الحمراء » .

وفي اذربيجان ، حيث لم يوجد سوى ١٨ مدرسة قبل السنة ١٩١٣ ، احصي ٢٠٠٠ مدرسة في السنة ١٩٤٠ ، واصبح هناك ٦٦ معهداً للابحاث العلمية واكاديمية علوم في باكو ، واصبح عدد تلامذة المدارس في جيورجيا ٨٠٠ الف بعد ان كان ١٥٧ الفاً ، واصبح عدد المدارس في جمهورية اجيرستان (باتوم) المستقلة استقلالاً ادارياً ٢٥٠ مدرسة لـ ١٦٠ الف نسمة . وفي اوزبكستان تدنت نسبة الاميين من ٩٧ - ٩٨٪ الى ٣٢,٢٪ في السنة ١٩٣٩ . وكانت لكل من طشقند وسمرقند جامعتها التي ضمت ١٢ معهداً و ٤ كليات في الاولى ، و ٥ معاهد و ٥ كليات في الثانية ، وارتفع عدد التلامذة في الجمهورية من ١٧ الفاً الى اكثر من مليون ؛ وفي كيرغيزيا كذلك ، تدنى عدد الاميين بين السنة ١٩١٤ والسنة ١٩٤٠ من ٩٨٪ الى ٣٠٪ . وارتفع عدد التلامذة من ٨ آلاف الى ٣٢٧ الفاً ، وتأسست جامعة في دفرورزيه ، واصبح في قازاخستان ٦٠ الف طالب وزهاء ٢٥٠ صحيفة باللغة القازاخستانية مقابل صحيفة واحدة في السنة ١٩١٣ . كانت نهضة الحضارات القومية وسيلة لمكافحة الأمية ، ولكنها كانت كذلك وسيلة لرفع مستوى الشعوب غير الروسية وتأمين المساواة في قلب الاتحاد تأميناً فعلياً .

يعود الفضل في الدرجة الأولى الى تنمية اقتصاد هذه الجمهوريات
حل المسألة الاستعمارية
بتحويلها من مستعمرات الى جمهوريات مشاركة تركز المساواة
في الحقوق فيها الى أساس اقتصادي متين بفضل سياسة اللاحصرية الصناعية التي نشأت عليها
الخطط ، ولا سيما الخطة الثالثة منها . فقد رافق الجهود الجبار الذي بذل لرفع المستوى الفكري والثقافي فيها تنمية اقتصادها التي هي شرط تحقيقه الاكبر .

وضع تأمين الأراضي حداً للحقد الذي تولد بين البلديين والمستعمرين الروس ؛ وكان للتصنيع كذلك دور اكثر فعالية بصهره السكان ، وبخلق حاجة كبرى للبدا العاملة ، وبدفعه البلديين الى التحصيل العلمي : هندسة ، ادارة ، فن ، وبتسهيله تقدم الرفاهية وارتفاع مستوى المعيشة . ولم تعد هذه الاقاليم مناطق استثمار استعماري لتزويد الوطن الام بال خامات ؛ فقد اخذت تحول منتجاتها اكثر فاكثر يوماً بعد يوم ، واتاحت لها الخطوط الحديدية الجديدة استثمار كافة مواردها . وكان غوها اسرع منه في اوروبا ، كما ان الاموال الموظفة فيها كانت اضخم منها في الجزء الاوروبي من الاتحاد الى حد بعيد . ففي السنة ١٩٣١ ، لم تبلغ زيادة موازنة الجمهورية الروسية الا ٣١٪ بالنسبة للسنة ١٩٣٠ ، بينما ارتفعت موازنة اوزبكستان بنسبة ٦١٪ وموازنة تركمانستان بنسبة ٨٧٪ وموازنة تاجيكستان بنسبة ١٠٨٪ . لذلك عرفت كل هذه البلدان تحولاً يسبب الدور بسرعه ، جعلها تدخل اقتصاد الاتحاد نهائياً على قدم المساواة . فاستطاع « ج . باراكوف » ان يكتب ما يلي : « اثبت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان مسألة القوميات قابلة الحل على صعيد المساواة الاقتصادية » ، و اضاف الى ذلك قوله « انه ادى لسكان

المناطق المتجمعة الشمالية والقفقاس ، خلال ربع قرن ، خدمة اجل من تلك التي اداها البريطانيون للهند اثناء احتلال دام قرابة قرنين .

اذا تحققت المساواة بين الافراد ، فالواقع هو ان المساواة بين الثقافات واللغات كانت نظرية اكثر منها حقيقية لان العنصر الروسي قد حافظ ، في الحياة الاقتصادية والسياسية ، على تفوق هدي ودور قيادي امنا للفته مركزا مسيطرأ ، هو مركز الثقافة العلمية والتقنية ، يضاف اليه انها كانت الرابطة اللازمة بين كافة القوميات ولغة التعليم الالزامية في المرتبة الثانية بعد اللغة الام .

انبتق التنظيم السياسي للاتحاد السوفياتي من الفعكر الماركسي
تطور النظام السياسي واللينيني ، ولكن مصادره الايدولوجية اقدم عهداً ، نجدها عند جان جاك روسو في الدستور الجبلي (١٧٩٣) ، وعند سان - جوست وبابوف ، وعند كل اولئك الذين شدوا على الطابع الخادع الذي ترقديه المساواة النظرية في الحقوق التي تنادي بها الديموقراطية السياسية وانتهوا الى ان هذه المساواة لا يمكن ان تكون فعلية الا اذا انتقلت السلطة الاقتصادية من ايدي بعض الافراد الى ايدي الدولة ، اي الى ايدي الجميع . وهي الاشتراكية وحدها ما تستطيع تحقيق هذه المساواة فعلياً ، لانها «تبقى على كافة الحريات السياسية» ولكنها تزيل الحريات الاقتصادية المزعومة ، التي ليست سوى « وسائل سيطرة في ايدي اقلية مقتدرة » . « وهي تضمن حرية الجميع بحماية الضعفاء » ، وتضمن المساواة بتأمينها للجميع المساواة في الامكانات على الاقل .

كيف 'تحقق' الاشتراكية وشرطها اللازم ، المجتمع بدون طبقات ؟ لقد اشار لينين الى ذلك في كتابه « الدولة والثورة » الذي وضعه في ايام ثورة تشرين الاول وعرض فيه بقوة المبادئ التي ستطبق . على البروليتاريا ان تقوم بثورة عنيفة وتستولي بفتيجتها على آلة الدولة (جيش ، شرطة ، وظائف ادارية) وتتحول الى طبقة مهيمنة ، اي تفرض دكتاتوريتها ، وليست هذه الاخيرة غاية في حد ذاتها بل وسيلة فقط يتوقف عملها حين تزول الطبقات القديمة صاحبة الامتيازات وحين تتوطد الاسس الاقتصادية للاشتراكية . هذا هو النظام الذي اقره ، في عهد شيوعية الحرب ، دستور السنة ١٩١٨ ، دستور النضال الذي وضع اسس الاقتراع العام ، ولكنه حرم الطبقات الحاكمة القديمة ومؤيديها من حق الانتخاب ، واعطى بروليتاريا المدن ، وهي دعامة النظام الرئيسية ، تمثيلا اوفر هداً من التمثيل الذي اعطاه سكان الارياف . وتنتخب مجالس المندوبين (المدنية) على درجتين ومجالس المندوبين الريفية على ثلاث درجات مجلس مندوبي كافة المناطق الروسية الذي يعين بدوره اللجنة المركزية التنفيذية ، التي تؤلف الـ « سوفناركون » . وبعد الانتصار ، وحين تأمن انضمام السكات غير الروس ، اسس دستور السنة ١٩٣٤ دولة اتحادية لها مجلسها الاعلى المؤلف من مجلسي القوميات والاتحاد ولجنتها المركزية الادارية ورئاسة مجلسها الاعلى ، ولكنه ابقى على النظام الانتخابي غير المتساوي .

ومرد ذلك الى ان الامة المدنية والاقتصادية لجماهير الفلاحين الذين وقفوا موقفاً حذراً من التامع ، وعزلة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المحاط ببلدان معادية قد فرضنا على النظام عدم الثقة بكل من لم يعلن اخلاصه المريح له . وبصورة خاصة كان التصنيع السريع المشروع فيه ، بالنسبة للنظام ، مسألة حياة او موت ، ولا يمكن تحقيقه الا بتضحيات كبرى يفرض بذلها على الشعب بكلية وتستلزم سلطة مركزية حازمة . وقد احسن « هارولد لاسكي » إظهار منطق الطريقة المتبعة التي افضت الى الابقاء على الدكتاتورية وتعزيزها :

« كان من الواجب ، في هذه البلاد الواسعة الآهلة بأكثرية قروية امية ، ان يفرض على السكان نظام تستطيع الدكتاتورية وحدها تأمينه ... وربما كان الاعضاء عن استمرار وجود طبقة كبرى من الكولاك المهادين للتدابير التقنية التي استلزمها سياسة التصنيع خطراً كبيراً محتملاً على هذه السياسة . وكل من يتذكر الثمن الباهظ الذي دفعته اوربا الغربية لثورتها الصناعية وقرأ ما افارته من اعتراضات عنيفة يستطيع تكوين فكرة عن طابع الجسامة الذي ارتدته محاولة الزعماء السوفييات . ولست اعتقد ان تحقيقها كان ممكناً ، بعد اقرارها ، بواسطة ديموقراطية . قالت حكومة ترضى بالخضوع لانتخاب شعبي فان على اساس التضحيات التي فرضها البلشفيك ، ستقصى كلياً ، بدون اي ريب ، عن السلطة : وبالنظر الى الهدف المطروح تحقيقه ، كان الحل الداخلي ، بصرف النظر عن غيره ، يستلزم اعتماد الدكتاتورية » .

وليس من باب الاتفاق من ثم ان تصادف الخطط الخمسية في الزمن دكتاتورية ستالين والحزب الشيوعي .

بعد مرور اثني عشرة سنة ، ارسخ نجاح الخطط ، وتصفية الكولاك والمقاومات الرأسمالية الاخيرة « اركان النظام ارساخاً نهائياً ، واتاح له ادخال نصوص جديدة في دستور السنة ١٩٣٦ : اصبح الاقتراع شاملاً بالفعل ومتساوياً للرجال والنساء بعد سن الثامنة عشرة ، دون اي استثناء لاي شخص ، وتماثلت الحقوق الانتخابية في المدن والارياف ، وبات الاقتراع سرياً ومباشراً لانتخاب نائب عن ٣٠٠ الف نسمة لمدة ٤ سنوات ، واعطي الناخب حق طلب عزل النائب « خادم الشعب » ، اذا لم يسلك بمقتضى وكالة ناخبيه . وقدمت التشريعات على لائحة واحدة تضم « الشيوعيين وغير الحزبيين » « المنظمات الاجتماعية وجمعيات العمال » .

عدد الدستور اخيراً الحقوق الاساسية المعترف بها للمواطنين وواجباتهم : الحق في العمل ، الحق في الاستراحة ، الحق في الضمان المادي في سن الشيخوخة وفي حالة المرض والمعجز عن العمل ، الحق في التعليم ، مساواة المرأة ، مساواة المواطنين دون تمييز في القومية او العرق ؛ حرية المعتقد ، وكافة الحريات السياسية ، حرية التعبير عن الرأي ، وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع . اما الواجبات فهي احترام الدستور وقانون العمل و « الواجب الاجتماعي » و « نظام الحياة في المجتمع الاشتراكي » ، وحماية الملكية الاجتماعية وارساء قواعدها ، والخدمة العسكرية للدفاع عن البلاد .

الحزب الشيوعي نحن في الحقيقة امام « مجتمع ديموقراطي تحكمه دكتاتورية » ، هي دكتاتورية الحزب الشيوعي . فان المادة ١٢٦ من دستور السنة ١٩٣٦

حين تعدد المنظمات الاجتماعية التي يحق للمواطنين السوفيات تأسيسها او تنميتها بحرية : النقابات المهنية ، الاتحادات التعاونية ، الجمعيات الثقافية ، المنظمات الرياضية ، الخ . ، انما تكرس امتياز الحزب باعلانها ان « اكثر المواطنين وعياً في الطبقة العمالية وطبقات الفعلة الاخرى تتحد في الحزب الشيوعي الذي هو طليعة العمال » . وتوافق « دكتاتورية البروليتاريا » التي يمارسها الحزب الواحد المذهب الماركسي الذي ليست الاحزاب السياسية في نظره التعبير عن نزعات ايديولوجية ومفاهيم عقلية ، بل عن نزعات جماعات ذات صوالح اقتصادية هي الطبقات ؛ وان زوال هذه الاخيرة ، الذي يحمر وراءه زوال كل خصومة اجتماعية ، يحمل من النافل قيام احزاب متميزة . وتبررها كذلك متطلبات مرحلة الانتقال الراحنة نحو الاشتراكية : فطالما لم يكن المجتمع بدون طبقات ، اي طالما يوجد هناك خطر انبعاث الطبقة البورجوازية ، فان الطبقة العمالية التي استولت على السلطة لا تستطيع الاحتفاظ بها ، ما لم تقتزع - بسلطة مستبدة - من الطبقات صاحبة الامتيازات وسائل العمل الكثيرة التي توفرت لها منذ قرون وقرون .

فما هي وظيفة الحزب ؟ انها في الدرجة الاولى اختيار الخاصة الجديدة التي سوف تؤول اليها زعامة الامة ، واعدادها لوظيفتها القيادية . وهي في الدرجة الثانية رقابة اجهزة الدولة وبعث نشاطها واستثبات ولائها . وهو الحزب اخيراً ما يبقى المسؤولين على اتصال دائم بالجماهير : فبواسطة خلاياه وفروعه الكثيرة يطلعهم على حالة الرأي العام وردود فعله ويتعاضى بذلك ان يتعد النظام عن الشعب . اضاف الى ذلك انه يؤمن ، في كل وسط من اوساط الشعب ، تعميم التوجيهات الصادرة من المراجع العليا ويشرح معناها وضرورتها للجماهير .

الحزب الشيوعي هو من ثم « العنصر الاساسي الاول في قاعدة النظام اختيار اعضائه السياسي الروسي » . وقد تميزت نجاحاته بتعاقب ارتفاع وتدنّي عدد اعضائه تعاقباً دورياً ، بفعل حرص رؤسائه المسؤولين على ان يقصروا عنه ، بين حين وآخر ، العناصر غير المرغوب فيها التي تمكنت من التسلل اليه . ففي السنة ١٩١٧ ، حين خرج من الحقاء ، كان عدد اعضائه ٨٠ ألفاً ، وفي شهر آب من السنة نفسها ارتفع هذا العدد الى ٢٤٠ ألفاً وبعد ثورة تشرين الاول ، اطرد ارتفاع هذا العدد الى ان بلغ ٢٧٠ ألفاً في شهر آذار من السنة ١٩١٨ ، ولكن مؤتمره الثامن المنعقد في شهر آذار من السنة ١٩١٩ اوجب « اعادة تسجيل » الاعضاء ، فكان ذلك بمثابة عملية تطهير اولي ؛ ثم نُظِم في آخر السنة « اسبوع الحزب » اي اسبوع اختيار فاشط رفع عدد الاعضاء الى ٣٠٠ الف في شهر آذار من السنة ١٩٢٠ ، والى ٧٣٢٥٢١ في شهر آذار من السنة ١٩٢١ بينهم ٤١٪ من العمال ، و ٢٨،٢٪ من الفلاحين ، و ٣٠،٨٪ من المستخدمين . واندس بين الاعضاء « بعض صفار البورجوازيين وسواهم ممن لا يؤمنون بالروح الشيوعية » ، و « الوصوليين » ، و « العناصر البيروقراطية » من عادمي

الاستقامة ، والتردد ، والمنشفيك ، والمتمنعين ، والمخاتلين ، ؛ وفي السنة ١٩٢١ اجريت عملية تطهير جديدة خفضت العدد بنسبة ٢٥ بالمائة تقريباً ، وحدد المؤتمر الحادي عشر للحزب ، في شهر آذار من السنة ١٩٢٢ ، شروط الانتماء التي ميزت بين الصناعيين اليدويين والفلاحين الذين لا يستثمرون عمل الغير ، وبين الجنود والعمال المنكسبين الى اوساط الفلاحين والعمال ، وبين غيرهم من المواطنين . ففما يعني الفئتين الاوليين يقتضي توصية من ثلاثة اعضاء من الحزب وتدرج ثلاث سنوات ، وفيما يعني الفئة الثالثة ، توصية من خمسة اعضاء وتدرج خمس سنوات . وبعد وفاة لينين حدثت حركة انتمايات هامة جداً ؛ فارتفعت نسبة العمال في السنة ١٩٢٥ الى ٥٧,٩ بالمائة وارتفع عدد كافة الاعضاء الى اكثر من ٨٠٠ الف . وقد عدلت آنذاك شروط انتماء العمال الصناعيين المتعاطين عملاً جسمانياً مأجوراً : فاكثفي بتوصية من عضوين من الحزب وتدرج سنة واحدة ، كما اكثفي لانتماء العمال غير الصناعيين ، والجنود المنكسبين الى اوساط العمال والفلاحين بثلاث توصيات وتدرج ثلاث سنوات . وفي السنة ١٩٢٧ ضم الحزب ١١٤٧٠٧٤ شخصاً ، وفي السنة ١٩٢٩ ، مليوناً و ٥٠٠ الف ، وفي السنة ١٩٣٠ ، مليوناً و ٦٧٧ الف ، وفي السنة ١٩٣٣ ، مليونين و ٥٥٥ الف ، وبلغت نسبة العمال آنذاك ٦٨,٢ بالمائة . وارتفع كذلك عدد النساء : ٨,٢ بالمائة في السنة ١٩٢٤ و ١٥,٩ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ، كما ارتفع كذلك عدد المواطنين من غير الروس . ثم اجريت عملية تطهير جديدة في السنة ١٩٣٤ والسنة ١٩٣٥ ، ولا سيما بعد مقتل كيروف ، فتدنى عدد الاعضاء الى ٢٣٥٨٠٠٠ في السنة ١٩٣٥ ، والى مليون و ١٩٢ الف في السنة ١٩٣٨ ، ثم ارتفع الى مليونين و ٣٠٦ الف في السنة ١٩٣٩ ، والى ٣ ملايين و ٤٠٠ الف تقريباً في السنة ١٩٤٠ . وفي السنة ١٩٣٩ عدل المؤتمر الثالث عشر للحزب شروط الانتساب مرة اخرى : فقد اتاح توطد اركان النظام وزوال الطبقات الحاكمة القديمة اعتماد نظام واحد للانتماء حل محل التمييز بين الفئات بحسب وضع المرشحين الاجتماعي : بتوصية من ثلاثة اعضاء مضت عليهم ثلاث سنوات في الحزب ويعرفون المرشح في مركز عمل مشترك منذ سنة على الاقل ، وتدرج سنة واحدة . وبالنظر الى زوال خطر تسلل عناصر الافساد ، وبقطة العناصر القديمة ، حظرت منذئذ التطهيرات الجماهيرية وقولت منظمات الحزب عملية اختيار المرشحين .

يتميز المرشحون المختارون تميزاً يلفت الانتباه بفتوتهم ؛ فبحسب احصاء السنة ١٩٢٧ كان عمر ٢٥,٣ بالمائة من الاعضاء دون الـ ٢٥ سنة ، وعمر ٨٥,٨ بالمائة دون الـ ٤٠ . ولذلك فقد نيطت مسؤوليات كبرى بالشبيبة ؛ والدليل على ذلك ان ٥٦ شخصاً من اصل ١٢١ انتخبهم المؤتمر الخامس عشر للحزب اعضاء في اللجنة المركزية ، اي ٤٦,٣ بالمائة ، كانوا دون الـ ٤٠ سنة ، و ٩٠ ، اي ٧٤,٤ بالمائة ، كانوا دون الـ ٤٥ ، و ١٠٥ ، اي ٨٦,٨ بالمائة ، كانوا دون الـ ٥٠ . وبعد عملية التطهير الكبرى في ١٩٣٦ - ٣٨ التي تناولت عدداً كبيراً من قدماء الحزب ، سدت الفراغات بالجيل الجديد ، ثم ارتفعت نسبة الشباب في مؤتمر السنة ١٩٣٩ ،

اذ ان ١٩٤٥ بالمائة من المتدربين كانوا دون الـ ٣٥ سنة ، و ٨١٤٥ بالمائة دون الـ ٤٠ و ٩٧ بالمائة دون الخمسين ؛ وقول الوظائف القيادية عدد كبير من موظفي الحزب الذين انخرطوا فيه بعد موت لينين . وهو جيل ما بعد الثورة هذا ما ارسخ تفوذ ستالين .

اما المستوى الثقافي فقد ارتفع تدريجياً . ففي السنة ١٩٢٧ ، كان في الحزب ٥٠٨ بالمائة فقط ممن تابعوا دروسهم العليا ، و ٦٢٤٨ بالمائة ممن تابعوا دروسهم الثانوية ، و ٢٦٤١ بالمائة ممن تلقوا دروساً خاصة ، و ٢٤٤ بالمائة من الاميين . وقد تعذر آنذاك وجود هدد كاف من الاعضاء القادرين على تولي مهام ادارية او قيادية ، في حين زادت الحاجة اليهم بسبب التصنيع . ففي السنة ١٩٢٨ كانت ٨٩ بالمائة من مدراء مشاريع الدولة اعضاء في الحزب ، ولكن ٢٤٨ بالمائة فقط من بينهم كانوا قد تلقوا تعليماً عالياً ، و ٧٨٤٦ بالمائة تعليماً ابتدائياً عالياً . وكان ٧٠ بالمائة منهم عمالاً رفعوا الى مراكز قيادية . وفي السنة ١٩٣٩ عدل نظام الحزب تعديلاً ملحوظاً ؛ فاستقبل الحزب بأعداد كبيرة افراد طبقة المثقفين الجديدة ، اي الفنيين والمهندسين والعلماء الكثيرين الذين افترق اليهم تحقيق الخطط الخمسية ، فارتفع مستوى المسؤولين الثقافي ارتفاعاً كبيراً .

تنظيمه
ابتداء من السنة ١٩٢٥ ، وكلما توطلد تفوذ ستالين ، امين سر الحزب منذ السنة ١٩٢٢ ، اتضع التنظيم وتعرز . فمنذ السنة ١٩٢٥ ، ضم الحزب هدداً من الاجهزة لا يقبل موظفوها عن الخمسة والعشرين الفا ؛ وفي المقدمة الـ « بوليتبورو » (المكتب السياسي) المؤلف من ٩ ، ثم من ٢٥ عضواً تنتخبهم اللجنة المركزية المؤلفة من عدة فروع اهمها الـ « اورغراسبرد » اي فروع التنظيم الذي يعنى بتعيين ورقابة مختلف مسؤولي الحزب ، والمفوضيات ، والنقابات ، والتعاونيات ؛ ويعد كذلك التوجيهات في كافة المسائل المتعلقة بنظام الحزب ، وتعنى فروع اخرى بالدعابة (اجيتبروب) ، والصحافة ، والنساء ، الخ . وتحت تأثير الاحداث : تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، ثم انطلاق الاقتصاد بفضل نجاحات التصنيع والتأميم ، واخيراً الحاجة الى اصحاب الكفاءات بعد عملية التطهير الكبرى التي عقت موت كيروف ، أعيد التنظيم تكراراً بحيث تعاقب اقرار اللاحصرية وما تستتبعه من انشاء فروع ذات اختصاص يوافق كل منها قطاعاً خاصاً من الحياة الاقتصادية (١٩٣٠ ، ١٩٣٤ ، ١٩٤٨) واقرار العودة الى التوحيد والمركزية (١٩٣٩) .

ان تنظيم الحزب - على غرار تنظيم الحكم - اشبه بهرم ذي ٤ او ٥ درجات مختلفة . فتحت تنظيم الاتحاد العام تقوم تنظيمات كل من الجمهوريات ، وتنقسم هذه بدورها الى وحدات اقليمية (اوبلاستي) . اما الجمهورية الروسية ، وهي اوسعها طراً ، فتتقسم الى ٨ تنظيمات اقليمية (كراي) تضم وحدات اقليمية وموائر (او كروغ) . وتنقسم كل وحدة اقليمية الى وحدات صفري (على اساس المدن والنواحي) ، وتتألف المدن الكبرى بدورها من عدة وحدات صفري . وفي ادنى درجات الهرم تقوم التنظيمات الابتدائية للصانع (٣٥٠ - ٥٠٠ تقريباً) ، ومحطات الآلات والجرارات ، والمزارع النموذجية ، والمزارع التعاونية ، والوحدات

العسكرية ، الخ . ، التي يبلغ متوسط اعضاء كل منها اقل من عشرين . اما التنظيم العام فواحد من اعلى الى اسفل : مؤتمرات ، لجان ، امانات سر . وكما ان ارفع جهاز في الحزب هو المؤتمر الرومي الشامل ، كذلك لكل من الجمهوريات مؤتمرها ولجنتها المركزية وامانة سرها ، المنظمة على غرار اللجنة المركزية في موسكو ، وللوحدات الاقليمية مؤتمر حزبي ولجنتها وامانة سرها ، وللمدن والنواحي مؤتمر ولجنة وامانة سر تتنصب موظفي مكتبها . والمهام واحدة في اطار الدائرة الانتخابية : تقديم وتثبيت مسؤولي الدرجات الدنيا ، رقابة تنفيذ مقررات الحزب ، دعاوة ، اعداد المنتمين الجدد .

يرتكز الحزب الى « المركزية الديمقراطية » التي يحددها نظامه كما يلي : « انتخاب كافة اجهزة الحزب القيادية ، من ادناها مرتبة الى اعلاها ، علائق منتظمة بين هذه الاجهزة وتنظيمات الحزب ، انضباط كلي وخضوع الاقلية للاكثرية ، إلزامية مقررات الاجهزة العليا بالنسبة للأجهزة الدنيا » .

فهو يضم من ثم اكثر المواطنين نشاطاً الذين يطلب منهم اخلاص مطلق وتيقظ دائم ، ويفرض عليهم ان يكونوا في كافة الحقول مرشدين لمواطنيهم . فدوره في حياة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دور رئيسي لأنه هو ما يؤلف العنصر الجوهرى لوحدة الاتحاد ، انه يلائم النزعات الى الابتعاد عن المركز الناجمة عن التنظيم الاتحادي وتجزئة السلطة بين مئات آلاف الدوائر الاقليمية والمهنية التي قد تؤلف كل منها ، مع مجلسها المنتخب ، جمهورية صغرى منعزلة . واخيراً يتولى شطراً هاماً من الوظائف الادارية والحكومية اعضاء من الحزب ، بحيث ان الحزب ، « بفضل وحدته ومركزيته » قد يستطيع ابداً ترجيح وجهات نظره على آراء لا يمكن ان تكون الا آراء محصورة (دوفرجيه) . وتؤلف الـ « كومسومول » المؤسسة الرئيسية لاعداد اعضاء الحزب .

على غرار كافة الاحزاب الثورية ، علق الحزب البلشفيكي آماله على الكومسومول والرواد الشباب الذي له المستقبل . وحين انعقد ، في تشرين الاول من السنة ١٩١٨ ، المؤتمر الاول لجمعية الشباب الشيوعية (كومسومول) ، كان عدد اعضاء هذه الجمعية ٢٢٥٠٠ ، وفي تشرين الاول من السنة ١٩١٩ ، تمثل في المؤتمر الثاني ٩٦ الف شاب اشترك عدد كبير منهم في الحرب الاهلية في فرق الاصطدام ، وفي السنة ١٩٢٠ ، ارتدت الحركة طابع حركة جماهيرية حين بلغ اعضاؤها ٤٨٠ الف عضو تقريباً حدد لهم لينين مهمتهم : « بناء المجتمع الشيوعي » . الا ان انتهاج السياسة الاقتصادية الجديدة ، التي بدت للعديد من الشباب وكأنها استسلام الاشتراكية ، والبطالة ، وصعوبات الحياة المادية ، ولدت خيبات امل كانت نتيجة تدني عدد اعضاء الحزب الى ٢٤٧ الفا في السنة ١٩٢٢ ؛ ثم ادى تحسين ظروف المعيشة والتدابير المتخذة لمصلحة العمال الشباب وتنظيم مدارس المصانع الى رفع العدد الى مليون في كانون الثاني من السنة ١٩٢٥ ، والى مليونين في السنة ١٩٢٧ قبيل الخطوة الحسية الاولى . ثم

ولدت هذه الأخيرة ، بفعل ضخامة المشروع والدعوة الى التضحية ، موجة حماس وحمية في صفوف هؤلاء الشبان . فهم من قدموا الوف العمال الذين حققوا «الجبايرة» : مصانع الجرارات في ستالينغراد ، وسد دنيبروغ ، والمصانع الجديدة في الاورال وسيبيريا ، وهم من انموا استخراج الفحم الحجري من مناجم الـ « دونت » حين كادت الحاجة تمس اليه ، وهم من توجهوا بالآلاف الى الارياف للاسهام في عملية التأميم وتصفية الكولاك ولتأسيس التعاونيات الزراعية واعداد موظفي ادارات محطات الآلات والجرارات ، وهم من الفوا فصائل الاصطدام التي تنافست في خدمة الاشتراكية وقدمت معظم منظمي العمل من العمال . وهم من توافدوا على مؤسسات التعليم التقني الحديثة واصبحوا مسؤولي الصناعة الجديدة والدولة الجديدة . وفي السنة ١٩٣١ جاوز عدد الكومسومول المليون الثالث ، وفي السنة ١٩٣٦ المليون الرابع . حينذاك وسعت المنظمة اطار الاختيار ، فاستقبلت الشبان دونما نظر الى منشأهم ، فاصبح عدد اعضائها تسعة ملايين في السنة ١٩٣٩ و ١٦ مليوناً في السنة ١٩٥١ .

اختير الكومسومول من بين « الرواد الشبان » (بين ٩ و ١٥ سنة) وخضعوا لتنظيم مماثل لتنظيم الحزب . فنحن هنا ايضاً امام هرم تقوم في اسفله منظمات المصنع ، والمزرعة الجماعية ، ومؤسسة التعليم ، والناحية ، والمدينة ، والاقليم ، والجمهورية ، والاتحاد . اما نشاط المنظمة فهو في الدرجة الاولى تثقيف الاعضاء والشبان غير المنتمين تثقيفاً سياسياً ، والرياضة ، والاعداد العسكري ، والاسهام في تنفيذ اوامر الحكومة ، والتربية الاجتماعية والثقافية . فملى الكومسومول ان يكون في كل مكان قدوة ومثلاً للشبان الآخرين ، وان يذهب الى حيث ترسله منظمته . وعليه ، في المدرسة او المصنع ، ان يكون عاملاً ممتازاً ومدرباً لرفاقه ومساعداً لرؤسائه . وعليه ان يتثقف حتى يصبح انساناً كاملاً ، وان يكون في الحياة المدنية والحياة العسكرية على السواء مثلاً مشعاً بالتفاني والانضباط .

٢ - «الانسان اعز راسمال»

ان احد الاهداف الاولى التي سعى وراها النظام الجديد هو رفع مستوى السكان مادياً وثقافياً ، فبذل النظام البلشفيكي من ثم نشاطاً عظيماً في حقول الصحة والتربية الشعبية والثقافية المتأخرة .

تناول مجهود تجهيز البلاد بالوحدات الصحية تأسيس المستوصفات ودور الصحة العامة التوليد والمستشفيات ومستشفيات التدريب ... التي اتمحت ، بالإضافة الى مجانية الخدمات الطبية ، تخفيض نسبة الوفيات بسرعة الى ١٥ ٪ اي الى نسبتها في فرنسا ، وتناولت كذلك تأسيس المصحات ودور المعالجة والراحة للشيوخ والمعزة والنقمة . وكانت الطفولة موضوع عناية خاصة : ملاجئ للأطفال ، استشارات طبية للحبال والرضع ،

واجازات للرجال لمدة ٣٥ يوماً قبل الوضع و ٢٨ يوماً بعده في مؤسسات الدولة ومشاريعها ،
ولمدة شهر قبل الوضع وشهر بعده لنساء للتعاونيات الزراعية ، ادت كلها الى تخفيض نسبة
الوفيات بين الاطفال ، وساعدت حدائق الاطفال وتشجيع الالعب الرياضية ، وانشاء الملاعب
الرياضية الكثيرة على تنمية متناسقة .

بموازاة هذه التدابير التي لم تفضل من حيث النوعية خير ما اتخذ منها في
العائلة
وتحرر المرأة
اكثر الدول الغربية تقدماً ، كما يقول لاسكي ، وانها « ما تحقق يصعب
تصوره في اي مجتمع رأسمالي » ، قامت العائلة على اسس جديدة . فنذ
الثورة ، نرى العائلة التقليدية ، المبنية على دونية المرأة وعلى طابع الزواج الديني المتمنع الانفساخ
وسلطة الاب المطلقة ، تنهار بفعل علمنة الزواج وزوال سلطة الزوج المطلقة . وقد حددت ،
حيال الاولاد ، حقوق الرعاية والتمثيل ، وواجبات العناية والتربية والتعليم . وبرز مفهوم جديد
للعلاقات بين الزوجين التي بنيت على المساواة الكلية بينهما ، وشرعية الزواج الواقع المعفى من كل
تسجيل والطلاق برضى الطرفين او بناء على رغبة احدهما المطلقة ، وابطال التمييز بين الاولاد
الشرعيين والاولاد غير الشرعيين . واستهدف قانون صدر في السنة ١٩٢٠ حول « حماية
صحة المرأة » منع الاجهاض في الحفاء باجازة الاجهاض تحت شروط معينة . وهكذا تحررت
المرأة والاولاد من وضعهم القانوني الدولي ، بينما خففت ملاجىء الاطفال ، وحدائق الاطفال ،
ومحلات البيع من العمال في المشاريع ، والمطاعم النفايية والتعاونية ، وتبييض الانسجة
الصناعية ، الخ . من اعباء ام العائلة وحررتها من عبوديات الحياة المنزلية ، وذلك نتيجة
لسمي المسؤولين وراء تحقيق المساواة المطلقة بين الجنسين التي ينص عليها القانون . وهذا ما
اطح للامهات تمثيل نسبة كبرى - اكثرية احياناً - في الصناعة (حتى الثقيلة منها حيث بلغت
هذه النسبة ٥٠ ٪) ، والعمل في مهن تعتبر في البلدان الاخرى محصورة في الرجال (ميكانيكي
القاطرة الحديدية مثلاً) ، وممارسة وظائف قيادية في المزارع التعاونية (٢٠ ٪ من وظائف
المدراء اسندت الى النساء) او المصانع او المجالس على مختلف مستوياتها . وفي البلدان الآسيوية
بصورة خاصة ، كان تحرر المرأة ، « المظلومة على ايدي المظلومين » ، كما قال لينين ، ثورة وضمت
حدا لعزلتها ولارتداء الحجاب ، وفتحت امامها ابواب المدارس والجامعات والمصانع والحياة
العامة . لا بل ان التدابير الكثيرة التي حسنت وضع المرأة الحبلى او ام العائلة ، واستقرار
المجتمع عند تنفيذ الخطط الخمسية الذي استلزم بدا عاملة نسائية وفيرة وزيادة الطاقة البشرية ،
قد استوجبت اتباع سياسة تشجيع الولادات والعائلات التي برزت منذ السنة ١٩٣٦ بمنح
الاجهاض الاتحت شروط معينة ، وبدابير استهدفت ارساخ وثاق الزواج بالحد من عدد
الطلاقات وتكررها (منيع الطلاق بناء على رغبة زوج واحد وارتفعت نفقات الاجراءات) ،
وبفرض عقوبات صارمة على من يتغلى عن عائلته او يمتنع عن دفع النفقة المترتبة
للام والاولاد .

بذلت الجهود لزيادة عدد السكان ولخلق شبيبة قوية ونشيطة ، كما بذلت الجهود التعليم أيضاً . في السنة ١٩١٣ ، كانت نسبة الاميين بين ٧٥ و ٨٠٪ ، وحتى ٩٧٪ بين شعوب آسيا غير الروسية ؛ ومنذ السنة ١٩٤٠ ، اختلف الى المدارس الابتدائية والثانوية ٣٢ مليون تلميذ ، فسيطت نسبة الاميين الى ثلاثين بالمائة في اكثر المناطق تخلفاً . وقد هدفت المؤسسات الدراسية « لخلق الظروف البشرية الضرورية لقيام المجتمع الشيوعي » ، إذ ان على المدرسة ضمان « تحقيق الثورة السياسية والاجتماعية » ، ولا يجوز لها ان تكون « لا خارج الحياة ولا خارج السياسة » . وان في هذه الصيغ لدليلاً على الاهمية المعترف لها بها والاهتمام الذي اعاره النظام المسائل التربوية ، « الجبهة الثالثة » ، « الجبهة التربوية » ، التي كانت موضوع احدي قصائد « ماياكوفسكي » . وارتبطت التربية ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع الذي اوجدته الثورة ؛ فالانسان ليس لا صالحاً ولا شريراً عند ولادته ، وهو المجتمع ما يكونه ويكون مسؤولاً في النهاية عما ينتهي اليه . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان تفاوت الاجور ، التي هي نسبية لكيفية ونوعية العمل المؤدى ، لا يمكن الاعاضة منها الا اذا كانت هنالك « المساواة عند نقطة الانطلاق » ، اي الا اذا تمكن كافة الاولاد من تنمية معارفهم واستعداداتهم على قدم المساواة . ولذلك اعلن الدستور ان « لمواطني الاتحاد الجمهوريات الاشتراكية الروسية الحق في التعليم » ؛ لهم الحق في ان يتعلموا بلغتهم الام ، وهي الوسيلة الوحيدة لتأمين المساواة الفعلية للقوميات ، ولاتاحة بروز الكفاءات ، وتوزيع التعليم في اسرع وقت ممكن دونما اضطرار لتعلم لغة اجنبية .

تؤمن المساواة عند نقطة الانطلاق مدارس كثيرة جداً وسهولة دخول الجميع ، في اي وقت ، الى التعليم العالي . قابواب المدرسة مفتوحة في كافة درجات التعليم ، وتتوفر تسهيلات عديدة - ولا سيما التعليم بالمراسلة الذي استفاد منه ٦ ملايين شخص في السنة ١٩٤٠ - للوصول الى المعاهد والكلية بأعداد كبرى عن غير طريق المدارس . فتقوم وحدة التعليم من ثم في روح البرامج والكتب المدرسية الواحدة في كافة انحاء الاتحاد المستوحاة من التعليم الماركسي-اللينيني في تفسيرها للعالم والعلاقات البشرية .

من بين اكثر النظريات التربوية بياناً ولفناً للانتباه تلك التي طلع بها « ماكارفكو » : كان مديراً لاصلاحاتي احداث مجرمين ، فاستخلص من خبرته مذهباً تعليمياً في مؤلفه المشهور « القصيدة التربوية » . لقد اقتنع ماكارفكو بان البيئة الحسنة التنظيم تأثراً فاعلاً قوياً على الفرد ، فـ « يبوسة طينة الولد كلام محال » ، وليس من اولاد مطبوعين على الجريمة ، واولاد يستحيل اصلاحهم ، وهي الجماعة التي يكون منخرطاً فيها ما تكتيفه بالمنافسة التي تثيرها والرقابة التي تقارسها ، وهذا يفسر اهمية الجو العائلي الذي يصنع الولد على صورته . فالتربية تستهدف تدريب الاولاد على ان يحلوا بانفسهم المسائل التي تواجههم في الحياة اليومية ، وان يوافقوا بين الحرية الفردية والتقييد الضروري بموجبات الجماعة . ويستند ماكارفكو من ثم على الصلة التي

يجب ان تقوم بين التربية والحياة . فعلى العائلة والمدرسة ومنظمات الشبيبة ان تضع نصب اعينها تحقيق تفتح الفرد ، اذ ان الوالدين لن يستطيعا الى ذلك سبيلا الا اذا فكروا ابدأ بتأثير مثلها على ولدهما . وعلى المربي ان يكون متطلباً جداً ، على ان يوفق في الوقت نفسه بين متطلباته وامكانات الولد . وكلما طلب من الولد بذل مجهود جديد ، شعر الولد بتعاضد الثقة الموضوعية فيه . فنحن من ثم امام تربية تلتكر للنظام التقليدي العارم ، لكنها تربية لا يعترف بها وهن ، « لتطلب ابدأ أقصى ما يستطيع الولد اعطاءه ، ولكنها لا تضن بالابتهاجات التي غالباً ما يسع الولد اعدادها بنفسه » ، وتقول الى « اقامته بفرح يسيطر على كافة مستويات وجوده » (هـ . قالون) .

التعليم نظري وعملي ويشمل علوماً وفنوناً شتى ، ويجمع بين العمل الفكري والعمل اليدوي . وهو علماني تتولاه الدولة التي تعدد التوجيهات العامة ، والزامي ومجاني في مدرسة السنوات السبع (التعليم الابتدائي و ٣ سنوات من التعليم الالزامي) بين سن السابعة (بعد حديقة الاطفال) والرابعة عشرة . ويُلَقَّن باللغة القومية ، على ان تعلم اللغة الروسية الزامي . وتليه اما ٣ سنوات دراسة قهي التعليم الوسيط الكامل في مدارس العشر سنوات ، واما التعليم المهني . ويقود كلا التعليمين ، بعد التقدم الى امتحان ، الى تعليم الدرجة الثالثة ، جامعات ومعاهد . وبعد ذلك يلتحق الراغبون في البحث العلمي او التعليم بدروس « المرشحين » (في السنة ١٩٤٠ بلغ عدد الطلاب في التعليم العالي ستماية وعشرين الف طالب) .

كانت الثورة قد تسببت في هجرة عدد من الكتاب والفنانين والعلماء ،
الثقافة الجديدة :
ولكن الكثيرين الذين لم يهاجروا اسهموا في تجديد الحياة الفكرية بعد
الواقعية الاشتراكية
الحرب الاهلية . فقد اتجه مجهود النظام الجديد ، منذ البدء ، الى ازالة
الثقافة الى مستوى الشعب بمكافحة الامية والجهل ، ويتميم التعليم على كافة الطبقات ،
وبتأسيس كليات عمل (رابفاك) تستقبل العمال وتوزع عليهم تعليمًا سريعاً ، وبالاكثار من دور
الكتب واعادة طبع المؤلفات الكلاسيكية الكبرى . وكانت النتيجة ان شغف المعرفة العظيم
الذي سيطر على العمال وانتشار التعليم هذا لم يلبث ان خلقا جمهوراً وفيراً اختلفت متطلباته كل
الاختلاف عن متطلبات جمهور النظام القديم . وطالما بقيت الحكومة على الحياد بين النزعات
المختلفة والفئات الفنية والادبية التي تقاسمت الكتاب والفنانين . وكان معظم هؤلاء اتباعاً
لمدرسة الرمزية او مدرسة المستقبل ، وانضم بعضهم ، من امثال ماياكوفسكي والرسام بونين ،
بصرامة الى البلشفيكية ، ولكن كثيرين غيرهم بقوا منعزلين عن هذا الجمهور الجديد بفعل
مناشئهم ونزعاتهم الادبية ولغتهم المقفلة وفرديتهم . امثال (بروتكولت) ، او الثقافة
الشعبية ، فقد استقطبت كتاباً ماركسيين حاولوا خلق ادب بروتيتاري .

في السنة ١٩٢٩ ، دعي الكتاب ، الاعضاء في الجمعية الروسية للكتاب البروليتاريين ، الى
الاشتراك في معركة التخطيط ، وفي السنة ١٩٣٢ ، انضموا كلهم الى جمعية الكتاب السوفيات
التي اسندت اليها مهمة « دعم قاعدة السلطة السوفياتية » والاشتراك في الصراع الى جانب

البروليتاريا بغية اعداد ادب اشتراكي .

بينما شدد في التعليم على الماركسية والمادية الجدلية ، وبقي بعض المستقلين من امثال «فيدين» على وفائهم للأدب السيكلوجي ، اخذ الادب الجديد على عاتقه ، بحسب امنية لينين ، ان يصبح «مرآة وعي الامة» . وهكذا صدرت مؤلفات تأثرت تأثراً بعيداً بـ «غوركي» ، وانتسبت الى ما عرف بعد السنة ١٩٣٢ بـ «الواقعية الاشتراكية» التي ألقت مذهباً رسمياً حقيقياً . فأمام عظمة تطور المجتمع والانسان الذي شاهده الكاتب ، توجب على هذا الاخير تحليل الواقع وإظهار الانسان في حربه وعمله ، وطرح المسائل الانسانية الناجمة عن كل ذلك ومساعدة القراء على حلها والتخلص مما يحملونه في انفسهم لمجاعة العالم المادي الآخذ في التطور . والادب الجديد واقعي لأنه يقمص في الواقع ويصف «الانسان من حيث هو عضو في المجتمع» ، بعيداً عن عبادة الذات ، وعن «عذابات رجال الفكر المترددين» ، ولذلك فانه يلاشي ابتذال الحياة اليومية ويمجد البطل الفرد ، وبطولة الجماهير المغفلة التي تصارع وتقدم نفسها ضحية للدفاع عن الوطن او لبناء عالم جديد ، وكل من تتحول حياتهم الى معركة ضارية يشتركون فيها بكليتهم من اجل تحقيق الاشتراكية . هذه هي حال «فورمانوف» الذي يصف بطولة «تشاباييف» (١٩٢٣) المغوار ، وحال «الكسي تولستوي» في «الف وتسماية وثمانية عشر» ، وحال «سيرافيموفيتش» في «السيل الحديدي» ، وحال «فادياف» في «الهزيمة» (١٩٢٧) ، وحال ايفانوف («الانصار» ، «القطار المصفع رقم ١٤ - ٦٩») ، وحال «ماياكوفسكي» الذي اصبح بفضل قصائده النضالية («مائة وخمسون مليوناً») وشعره الغنائي «الشاعر الهامي عن حقوق الشعب» بالذات . وهذه حال «نقولا اوستروفسكي» الذي تظهر رواية سيرة حياته بخط يده ، «وُسْقِيَّ الفولاذ» (١٩٣٢) ، ما هي حياة التضحية التي يعيشها احد اعضاء الحزب . وتبرز مأساة المحلل المجتمع القديم ونشأة اخلاق جديدة في المصنع والعمل ، في كتاب «الاسمنت» (١٩٢٥) لـ «غلادكوف» ، ومأساة ملاشاة الكولاك وتأميم الاراضي في «الاراضي المحياة» (١٩٣٦) لـ «شولوكوف» الذي وصف كذلك الحرب الاهلية عند قوزاق الـ «دون» في «الدون الهادي» . ووصف كاتاييف تأسيس وحدة ماغنيتوغورسك الصناعية . هو الاهتمام باعطاء الجماهير الشغفة بالمعرفة والتعليم فناً وادباً يسهل تمثلها ولا يبتعدان عن التقاليد القديمة ما يفسر كذلك المجادلات الكتابية المتكررة التي تناولت الادب المقفل والفن المجرد والموسيقى العسيرة : مهاجمة طابع التمسك المفرط بالشكليات في فن «بيكاسو» او فن «ماقيس» ، ومهاجمة بعض مؤلفات «بروكوفياف» و«شوستاكوفيتش» ، ثم التخلي ، بعد السنة ١٩٢٨ ، عن قوانين هندسة العمارة العصرية التي حظيت بمزيد من التقدير والعطف في السنوات الأولى للثورة ، والعودة الى نمط كلاسيكي - جديد عادم الرشاقة وعلى نمي من الابتذال .

انما انتج الفن الجديد اشهر روائعه في الموسيقى والسينما بفضل «سرج بروكوفياف» و«ديمتري شوستاكوفيتش» و«ارام خاتشادوريان» و«ديمتري قبلفسكي» .

كان لينين قد كتب ما يلي : « السينما ، اعظم الفنون شأنًا في نظرنا » ؛ فقد بذل الاختصاصيون مجهوداً كبيراً لكي يحملوا منها الفن الشعبي بالذات . فحرصوا في الدرجة الاولى على ان يعدوا عنها كل ما ليس طبيعياً ، فكانت مدرسة الـ « كينو غلاز » (السينما المين) التي رفضت كل اخراج وابتغت ، قبل اي شيء آخر ، تصوير الحياة على حين غرة ، « مباغتة الانسان في وسطه الاجتماعي وفي حياته » . وكان لهذه النظرية تأثير كبير على كافة العاملين في حقل السينما بلقتها الانتباه الى اهمية اختيار وجمع المشاهد واستنادها الى الواقع . وقد تميز في هذه السينما غير الناطقة اربعة مبتكرين عظام : « ايزنستين » الذي حقق الرائعة السينمائية السوفياتية الاولى في « المدرعة بوتكين » ، و« دوفوكين » الذي انتج « الام » المقتبسة عن رواية غوركوي ، « نهاية سان بطرسبرغ » ، و« عاصفة على آسيا » ، الفيلمين الاجتماعيين اللذين يتوصل فيها الابطال شيئاً فشيئاً الى « رؤية واجبات الطبقة التي ينتمون اليها رؤية واضحة » ، و« دوفجنكو » في « الارض » ، و« فروتوف » الذي انتج ، في اوائل عهد السينما الناطقة ، رائحته « اغاني لينين الثلاث » . وبعد هذه الفترة الاولى التي سيطرت فيها السينما السوفياتية على كافة السينمات الاخرى ، كانت السنوات الاولى للسينما الناطقة سنوات جهود وجذب ، الى ان حدثت في السنة ١٩٣٤ ، بفضل المبتكرين الاخوين فاسيليف ، مخرجي « تشاباييف » ، فيلم الحرب الاهلية ، نهضة غاية في التآلق كرسها انتاج الافلام التاريخية : « بطرس الاكبر » لـ « بروف » ، و« اسكندر نوسكي » لـ « ايزنستين » .

ان المبادئ نفسها التي استوحيت في التعليم استوحيت في ادارة القضاء
القضاء
(باستثناء الجرائم السياسية) الذي يسمو عليه الى حد بعيد في الدول الاخرى
بفهمه الواقعي والانساني .

فقد اظهرت الدراسة التي قام بها « هارولد ج. برمان » حول القرارات المتخذة في المحاكم السوفياتية ، طابع الابوة والحماية الذي يرتديه القانون السوفياتي . وقد يشبه جو محاكمة جنائية سوفياتية - بحسب المؤلف الذي هو اميركي - جو محاكم الاحداث الاميركية ، كما قد يشبه جو محكمة مدنية جو محاكم المصالحة العائلية . ومرد ذلك الى ان القانون يعتبر الجريمة وكأنها صورة البيئة الاقتصادية التي حدثت فيها ؛ فالجرم من ثم ضحية المجتمع اكثر منه عدوه ، والسجن يجب ان يكون مكان تربية جديدة لا مكان عقاب . وهذه الاراء ، التي لم تكن خاصة بالحقوقيين السوفيات والتي بشر بها القاضي براندس في الولايات المتحدة ، هي ما عمل بها في نظام المحاكم الجزائية والاصلاحيات . والمقصود في الدرجة الاولى هو اعادة تربية المحكوم عليهم ، و« تبديل طبيعتهم » بحسب تعبير غوركوي ، و« تنمية الخصال التي تتسم بقيمة اجتماعية عند الافراد » . وتتعلق اعادة التربية هذه بفضل اسهام المحكوم عليهم اسهاماً فاعلاً في الاعمال المفيدة اجتماعياً ولا سيما اعمال الانتاج الوفير التي تساعد من جهة على فهم الاساليب الاشتراكية في تنظيم العمل (المنافسة الاشتراكية ، الدعاوة التقنية ، النقاش حول الانتاج)

وتوفر لهم من جهة ثانية تربية مهنية تعدهم لاحتلال مركز مفيد في المجتمع بعد الخروج من السجن. يذكر القانون الجزائري ثلاثة اشكال « للعمل الاصلاحي » (حل هذا التعبير محل تعبير العمل الشاق في السنة ١٩٣٣) : عمل دون حرمان الحرية ، عمل مع تحديد الإقامة ، عمل مع حرمان الحرية في معسكرات العمل . وتطبق العقوبة الاولى على الاحكام التي لا تتعدى السنة وتنفذ على العموم في مكان العمل العادي او في دائرة محددة الشعاع بالنسبة لمركز الإقامة . وتنفذ عقوبة الاحكام المتراوحة بين سنة وثلاث سنوات في « مراكز الاعتقال العادية » او في معسكرات العمل ، والعقوبة التي تتعدى ثلاث سنوات في معسكر عمل اصلاحي يقوم في منطقة بعيدة من مناطق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛ وهناك اخيراً « تحديد إقامة مع عمل اصلاحي » لعزل المحكوم عليه عن بيئته السابقة . ويتقاضى المحكوم عليهم الاجر نفسه الذي يتقاضاه العمال التعاقدون المساوون لهم جدارة وكفاءة وانما يحتفظ لهم بنسبة ١٥ ٪ من هذا الاجر ، ويخضعون لشروط العمل نفسها .

٣ - الديمقراطية الحرة والديموقراطية السوفياتية

كان من نتيجة انقسام العالم الى معسكرين انقسام الرأي ايضاً بحيث لم يبق على الحياد سوى نزر قليل من الناس امام المؤسسات السوفياتية والنظام السوفياتي ؛ وغضت المجادلات ما قد توصل اليه من معرفة بها وما قد نعطيه من تفسير لها ، الا ان مؤلفات علماء الاقتصاد والحقوقيين واصحاب النظريات في العلوم السياسية ، على اختلاف اتجاهاتهم ، تليح استخلاص مميزات النوعية الاساسية . هو مفهوم « الحرية » ما قدور حوله الانتقادات الموجهة للنظام السوفياتي .

الرأي الحر
والنظام السوفياتي

بتأسيسه الحزب الواحد ، الذي يسيطر عليه رجل واحد لا يتميز عن الدولة التي يمسك هو بمراكزها الحساسة ، ويستحيل انتقاد سياسته العامة ، وينحصر فيه حق تقديم المرشحين لانتخابات قد يعتبر الامتناع عن التصويت فيها اعلان معارضة ، ويحتكر كافة وسائل التعبير والدعابة ، وتؤول فيه المجالس الى مجرد مجالس للتسجيل ، لم يترك النظام السوفياتي لمواطنيه سوى حرية ظاهرية وصورية ، بحيث ان الديمقراطية ليست سوى خديعة . وليست الحرية الفكرية والادبية ما قضي عليها من ثم فحسب ، بل الحياة المادية نفسها التي تعرضت للخطر بفعل ملء سلطة الدولة السوفياتية ، المالكة الوحيدة والمنتجة الوحيدة والمرزعة الوحيدة للمواد الاستهلاكية . وبالفعل زادت اشتراكية وسائل الانتاج من قوة الدولة زيادة عظيمة ، وجعل منها تخطيط الاقتصاد سيده حياة كافة سكان الاتحاد . وحتى في الحقل الزراعي ، الذي ابقى فيه على « قطاع حر » ، وانعم فيه على المزارع الجماعية « بالتمتع تمتعاً دائماً » بالارض التي تستثمرها ، توفرت للدولة وسيلة تأثير غير مباشرة وحاسمة على الفلاحين ، لان الجرارات

والمعدات الآلية الضرورية الأخرى بقيت ملكاً لها ، وكانت هي التي تحدّد شروط استعمالها في التعاونيات الزراعية . وجلة القول ان « كسب المعيشة منوط بالرأي المستقيم » . لا بل ان أهمية دور الشرطة ، وقوتها ووسائل عملها ، وتمثيل كل معارض بـ « عدو الشعب » ، قد خلقت هلعاً حقيقياً ، شبيهاً به في البلدان الفاشستية ، يضع النظام السوفياتي في عداد الانظمة الاستبدادية . فالمواطن ليس حراً ، وكرامته تتهن في كل وقت لانه اصبح آلة في ايدي سلطة قضائية به دوناً اية مراعاة للروح الانسانية الاولى ، ولا يتمتع بآية حرية من الحريات المعتبرة ضرورية ، ولا سيما حرية الاجتماع والصحافة والقول ، الخ .

ان تمثيل النظام السوفياتي بالانظمة الفاشستية على هذه الصورة يعارضه العديد من اصحاب النظريات في العلوم السياسية . ففي النظام السوفياتي والفاشستية الدرجة الأولى ، كما اثبت ذلك « دوفرجييه » ، تختلف مصادر وحيها الفلسفي اختلافاً اساسياً . فالماركسية تبدو وكأنها مذهب عقلي وعلمي يرتبط بفلسفة الانوار والايان بالتقدم . وهي تعلم ان الانسان ، اذا هو لا يولد لا صالحاً ولا شريراً ، يستطيع ان يتحسن بزوال النظام الرأسمالي ، وان الغد سوف يصبح ، بفضل قيام الاشتراكية ، افضل من اليوم ، ولا سيما افضل من الامس . وفلسفتها متلاحمة الاجزاء ، تعطي « تفسيراً شاملاً ومتناسقاً للكون » ، يحمل على التفاؤل حقاً . اما فلسفة الفاشستية فمتشاؤمية . النصر الذهبي قد ولى ، والانسان المطبوع على الشر يجب ان يخضع لرؤساء لا يطلب منهم تأدية حساب للجرائم المحترقة والعاجزة ، التي يتوجب عليها الامتثال للمقررات المتخذة دون ارادتها . فامام التعاليم الفاشستية التي تسند الى الابتغاءات الغريزية المخالفة الصواب التي هي ارستوقراطية في جوهرها ، نرى ان النظام الشيوعي صوابي ومحب للمساواة في مبادئه وفي اهدافه .

اما تركيب الحزب الواحد فينطوي على خلافات جوهرية . فاذا استعانت الاحزاب الفاشستية بالطبقات الشعبية ، خلال فترة الاستيلاء على السلطة ، واذا هي افلحت في ضم جماهير عمالية وقروية هامة ، فان سياستها تكون محافظة بعد استلام زمام السلطة ، وقد استندت احكاماً فاكثراً ، في الدرجة الاولى ، الى الطبقات المتوسطة والغنية . ثم ان انتخاب المسؤولين ، في حياة الحزب الداخلية ، قاعدة قانونية في الحزب الشيوعي ، بينما يعين المسؤولون في الاحزاب الفاشستية من قبل السلطة العليا . اما دور خلايا الحزب ، فبينما هو ازداد شأنًا في الاتحاد السوفياتي الى جانب الدولة وفي داخلها ، وازداد النقاش فيها حدّة ، نرى ان تأثير الجماعات الحزبية المنظمة في ايطاليا والمانيا قد تضائل بسرعة كلية .

ونرى أخيراً ان الاختلاف عظيم جداً في اختيار اعضاء الحزب ايضاً . فقد وقفت الاحزاب الفاشستية موقفاً حذراً من اللامبالين والعاميين النشيط الذين لم يلتحقوا بها قبل استلام السلطة ، ورفضت كل طلب انضمام جديد (في السنة ١٩٢٥ في ايطاليا ، وبعد السنة ١٩٣٣ في المانيا) ، باستثناء انضمام انضمام الشبان الذين كانت تقدم في جماعات الـ « باليلا » والـ « پلاتان » والـ « هتلر جوجند » .

اما الحزب الشيوعي السوفيياتي فقد محض المواطنين ثقته وقتح ذراعيه لا للكومسومول فحسب، بل لكل مواطن تتوفر فيه شروط تقديم الطلب والتمرس التي خففت تخفيفاً مستمراً ، لا سيما في السنة ١٩٣٩. لذلك ابتعدت الاحزاب الفاشستية عن الامة والفت طبقة مقفلة ذات امتيازات، بينما وسع الحزب الشيوعي يوماً بعد يوم عملية اختيار خاصته . ويرد ذلك الى ان دور الحزب قد نُظر اليه نظرة مختلفة في كل من النظامين . ففي البلدان الفاشستية ، تسلم النظام السلطة بفضل ردة فعل الطبقات المتوسطة والبرجوازية امام خطر البروليتاريا . وعلى الرغم من ان الكلام تناول « الثورة المستمرة » احياناً ، فان وظيفته كانت وظيفة محافظة حقاً . والغاية المنشودة هي تمكين التركيب الاقتصادي والاجتماعي الراهن ، والابقاء عليه بعد اصلاحه . وعلى الحزب ان يراعي المصالح الكبرى والجيش الذي تتخبط فيه جماهيره المنظمة والمسلحة . ويفسر هذا التطور الرجعي سرعة التنفيذ ، وطرد او تقتيل العناصر البروليتارية وانصار « ثورة ثانية » محتملة . اما في الاتحاد السوفيياتي فوظيفة الحزب هي المساعدة على تطوير المجتمع والاقتصاد والحؤول دون التوقف والجمود بشعذ المزائم ومقاومة التبارد واللامبالاة وشرح الحاجة الى الاصلاحات والتضحيات . وعلى الرغم من ان الدستور السوفيياتي لم يخص الحزب الشيوعي بمركز كبير فان دوره قد تماظم يوماً بعد يوم ، والانتماء اليه قد سهل تسهلاً مستمراً .

يفسر هذا الاختلاف كذلك طابع السياسة الخارجية في كل من النظامين . فبينما رفض الحزب الفاشستي تحقيق تطور داخلي ووجه الطاقات القومية شطر الفتوحات الخارجية ولم يحافظ على النظام الا بسياسة نفوذ لحتتها الاستفزازات وسداها اعمال القوة ، استخدم النظام السوفيياتي كافة موارده وطاقاته في تطوير المجتمع والاقتصاد وانتهج سياسة مسالمة لأنه كان بحاجة الى الهدوء لتحقيق هذا التطوير . اضاف الى ذلك اخيراً ان الدكتاتورية السوفيياتية لم تظهر يوماً بمظهر نظام سيامي نهائي يحل ، « لمدة الف سنة » ، محل الديمقراطية الفاسدة . فهي وسيلة لا غاية ، وقد صرحت بانها انتقالية ومعدة للتواري حين تزول الاخطار الداخلية والخارجية ، وحين ينهي النظام مرحلة الاشتراكية الحالية التي هي « طور الشيوعية الأدنى » ويدخل « طوره الاعلى » الذي تتلاشى فيه الدولة وتنتهي الى الزوال .

هل ان النظام السوفيياتي « مثل الديمقراطية الحققة » ام انه
الديموقراطية السوفيياتية
دكتاتورية لا وجود للحرية فيها « في الحقول الهامة » ؟ ان السيد

« فيديل » ، بعد تحليله المستفيض لجميع الخصوم والانصار قد خلص الى القول :

« من المبت البحث في مفهوم الديمقراطية بالذات عن المقياس الذي يتيح اصدار الحكم في الرأيين المتقابلين . فكلاما صحيح من وجهة نظر الديمقراطية فقط . وكلاما يتولد عن الاندفاع نحو الحرية الذي هو المعنى العميق لكل ابتغاء ديموقراطي » .

واضاف الى ذلك قوله :

« ان تربيتها وتضادها يعزبان كلياً الى توبة مفاعم العالم التي تتكرران عبرما ... وان مقياس صحتها او

بطلانها ... يفتح الباب امام فلسفة اسانية ومنصب يتناولان الكون » .

يمكن ان نجد ايضا المعنى السوفيياتي لكلمة الديمقراطية في شرح ستالين لدستور
السنة ١٩٣٦ :

« ما هي الديمقراطية ؟ ان الديمقراطية في البلدان الرأسمالية ، حيث توجد طبقات متخصصة ، هي باختصار
ديمقراطية الاقوياء ، وديمقراطية الاقلية الحاكمة . اما في الاتحاد السوفيياتي فالديمقراطية هي ديمقراطية العمال ،
اي ديمقراطية الجميع » .

وفي شرح احد الحقوقين السوفييات :

« ان البلاد التي يبطل فيها استتار الانسان للانسان ؛ والتي تتوفر فيها السراة السياسية ، والاقتصادية ايضا ،
لكافة المواطنين ؛ والتي لا تعلن فيها الحريات الديمقراطية رسمياً او قانوناً فحسب ، بل تؤمن عملياً بالظروف المادية
للحياة الاجتماعية ؛ والتي ليست مساواة الشعوب فيها كلمة كاذبة ولا تزول فيها صداقتها ، ان هذه البلاد قد
قطعت لعمري شوطاً بعيداً على طريق الديمقراطية . فالديمقراطية قبل ان تكون مبدأ سياسياً من مبادئ
الحكم هي نظام اقتصادي اجتماعي يحدد واقع النظام السياسي ، ولا يمكن ان تتحيز الديمقراطية الا في مجتمع
خال من الطبقات يوجد وحده ظروف تفتح القرد » .

تظهر هذه النصوص ان الاتحاد السوفيياتي يشدد على « الشروط الموضوعية للحرية » .
ويأتي بعض الضوء عليها الحديث الذي نقله « وندل ولكي » المنافس الجمهوري الفاشل
لـ « ف. د. روزفلت » . فهو قد لفت في السنة ١٩٤١ نظر رئيس مصلحة في احد المصانع
السوفيياتية الى انه لا يمكن ان يكون حراً حقاً ما دام يعترف بأنه لا يستطيع لا التعبير ولا
الدفاع عن آراء غير آراء الحكومة ، فسمع منه الجواب التالي :

« انك لا تفهم مني » ايها السيد ولكي . انا اتمتع بحرية لم يعرفها ابني وجدي قط . فلم يسمح لهما بتعلم القراءة
والكتابة . وكنا عبيدين مرتبطين بالارض . وحين كنا يصالبت بمرض لم يكن هناك مستشفى للاعتناء بهما . انا
اول شخص في سلسلة جرددي الطويلة استطاع التعلم والتقدم والوصول الى نتيجة ما . هذه هي حريتي . ولعلك
لن تعترف بأنها الحرية . ولكن يجب ألا تنسى اننا ما زلنا في اول عهد نظامنا . فسوف يأتي يوم تتمتع فيه نحن
ايضاً بالحرية السياسية » .

وكما يلاحظ « م. س. ستلنغ - ميشو » ، الذي نتقل عنه هذه النصوص ، ان « الحرية » ،
في نظر السوفييات ، تقوم في جوهرها في الانعتاق الاقتصادي والاجتماعي ، في « التحرر من
الاستثمار » . وهكذا فان العسكريين يقصدان خدمة حرية الانسان ولكنها ينفذان قصدهما
بطريقتين مختلفتين . فبزوال الطبقات زال مبرر تعدد الاحزاب ، اذ ان زوال كل مصلحة طبقية
يستتبع آلياً زوال الخلافات السياسية . ولذلك لا تشمل حرية تأسيس الشركات الاحزاب
السياسية ولا تتعلق الا بالمؤسسات الاجتماعية . وكذلك فان حرية الرأي واقع راهن ، ولكنها
لا تبرز بقيام الاحزاب السياسية . ان المناقشة حامية في داخل الحزب وحول المسائل التي
يواجهها نشاط الحزب . وانما تنتقد ادارة الحكم والموظفين في خلايا المخابرات والنقابات
والصحف ، وطبعي في النهاية ان تتصاع الاقلية لقرار الاكثية كما هي الحال في كافة

الديموقراطيات الاخرى . اصف الى ذلك من جهة ثانية ان الديمقراطية موجودة هنا في نطاق هي قريبة عنه في البلاد الرأسمالية : في التعارضات الزراعية ، في المصنع ، حيث لا يتولى ادارة المشروع مالك واحد حر التصرف في عمله وقادر على ايقاف استثماره وحتى اقفاله اذا استصوب ذلك . والرقابة العمالية هنا رقابة فعلية وتمارس في كل آن ، لا سيما وان انتفاء مفهوم الكسب يستهل البحث عن الخير العام ؛ فيصبح الاضراب في مثل هذا التنظيم امراً غير وارد لا يمكن تصوره . وهو هذا المبدأ نفسه ما وضع في ايدي الدولة كل اجهزة الدعاوة : التعليم ، والكتب ، والصحافة ، والسينما ، والاذاعة ، التي تشرف عليها ، في البلدان الرأسمالية ، الصوالح الخاصة سيده الاقتصاد .

فهل ان النظام السوفياتي كما كتب « هـ . لاسكي » ، ليس سوى مجتمع ديمقراطي تحكمه دكتاتورية ؟ على هذا السؤال يجيب انصاره ان الدكتاتورية كانت ولا تزال حاجة ملحة . اقلا يعترف فلاسفة الديمقراطية باستحالة تجنب فترة تكون فيها الدكتاتورية امراً ضرورياً ؟ وقد شدد « جون مولتون موري » على :

« ان اشتراكية مصادرة الاملاك الشاملة والحكومة البرلمانية ... امران متناقضان لسبب بسيط هو ان التبدلات في النظام الاجتماعي ترتدي طابعاً من الصرامة لا نستطيع معه ، من الوجهة البشرية ، توقع تسليم الاشتراكية بها ، حتى اذا جمعت مثل هذه الاشتراكية حولها اكثرية برلمانية » .

وبلاحظ « ف . غوغيل » :

« ان الديمقراطية لم تقم في اي مكان ... حتى في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، بدون منازعات وبدون اقضاء بعض الفئات الاجتماعية عن الحياة السياسية اقضاء مؤقتاً ط الاقل » .

كان من شأن حرية النقابات والاضراب من اجل تحسين الاجور كلما تزايد الانتاج ان يعرضه للخطر تنفيذ الخطط الخمسية ، ولا سيما تقديم الصناعة الثقيلة على المواد الاستهلاكية ، اي المستقبل كله .

النظام « متلاحم ومتماسك منطقياً انطلاقاً من المقدمات الماركسية » ، كما يلاحظ ذلك حقوقي آخر ، هو « مارسيل والين » ، الذي يضيف الى ذلك قوله : « من الصعب عدم الاعتراف بان الماركسي قد يكون حسن النية عندما يدعي بانه ديمقراطي » . فالمسألة لتتناول في النهاية مفهوم العالم في نظرنا ، والماركسية تقترح ، في وجه المذاهب الحرة ، مذهباً كاملاً يستطيع « كما يعتقد ممثلوها ، حل « كافة المناقضات بين كل شخص والاشخاص الآخرين ، بين الفرد والمجتمع ، ويكون اتحاداً في الحق والسعادة » .

« قد تنفي الديمقراطية الماركسية عن نفسها صفة احتكار السلطة ، لان احتكار السلطة هو استعباد الانسان للامراء والصوالح الخاصة . ولكن المجتمع الماركسي احتكاري حقاً لان شيئاً مما هو انساني ليس غريباً عنه . انه تفسير كامل وحي للانسان والعالم » . (ج . فيديل) .

٤ - قوة النظام والمعارضة

لتحقيق تدعيم النظام بفضل احراز الاقتصاد الجديد نجاحات شاملة اتاحت تحسين مستوى معيشة المواطنين تحسناً تدريجياً، وبفضل جمع كافة السلطات في ايدي الحزب الواحد والحكومة التي لا يتميز الحزب عنها والتي توفرت لها كافة الوسائل اللازمة لمراقبة كل نشاط عدائي وقمعه بصرامة . ولتحقق كذلك بفضل انتهاز سياسة كريمة حيال القوميات ازالته كافة آثار النظام القديم الاستعماري بتأمينها المساواة الفعلية بين الحاكمين القدماء والمحكومين القدماء . ولكن هذه العوامل ما كانت لتخلق امة سوفياتية وقضمن المستقبل لو لم تشترك معها عوامل اخرى ، وبخاصة التوجيه الماركسي اللينيني في التعليم والصحافة والاذاعة والسينما ، ودأب هذه الاجهزة على استئالة السكان الى النظام وعلى افناعهم بانهم يعيشون في ظل نظام اكثر موافقة من النظام القديم ، مهما كانت الاخطاء وخيبات الامل الناجمة عنها ، وعلى حملهم على الدفاع عنه ضد الهجمات الداخلية والخارجية ووعدهم بمستقبل افضل اكيد .

الانسان الجديد
ابتدع النظام البلشفيكي انساناً جديداً . فعلى غرار الثورة الفرنسية من ذي قبل ، فتحت الثورة الروسية ، بتوسيعها قواعد المجتمع ، حق عمل فسيحاً وغير مؤمل امام المواهب والقابليات . وحررت الطاقات الجديدة ، المهمة والمكبوتة حتى ذاك التاريخ ، الكامنة في شعب يحاوز المائة مليون نسمة عدداً ، والمؤلفة احتياطياً هكبيراً من الاهليات لحكافة المهام الممكنة . فليس زعماء الثورة ، لينين وتروتسكي وستالين ومولوتوف ... وحدهم من كان مقدراً لهم بدونها ان يبقوا « منفيين حزانى » او « متآمرين مغمورين » ، ومن كشفت الظروف كفاءاتهم القيادية ، او قادة الجيش والضباط الادنون وصفوف الضباط والجنود العاديين والعمال ، الذين اصبحوا في وقت قصير قادة الجيش الاحمر الشبان ، بل عدد كبير من الافراد الموزعين على مكافة انحاء البلاد الذين « اكتشفوا قدرتهم على النشاط الخلاق الذي لم تسمح الظروف السابقة باقتراض وجوده ... فمنذ السنة ١٩١٧ ، ربما لم توجد قرية واحدة في الاتحاد السوفياتي لم تنتج ، في اطار حاجاتها الخاصة ، احد امثال « هامبدن » القادرين على الاهابة بها الى بذل جهود لم تكن تتصور قدرتها عليها من ذي قبل ، (هـ . لاسكي) .

ان الانسان السوفياتي الجديد ، المختلف كل الاختلاف عن الفلاح الروسي القديم ، قد تكوّن في اثناء معارك الحرب الاهلية والتدخل الاجني ، وخلال سنوات الجهود الطويلة التي فرضتها اعادة اعمار البلاد وتحقيق الخطط الخمسية . واتجهت التربية التي اكتسبها بفضل المدرسة والكومسومول والجيش الاحمر والصحافة والسينما والاذاعة والادب الى تنمية الشعور فيه بان « المجتمع الجديد لا يمكن ان يبنى الا باتحاد كافة طاقات الشعب الحية » ، وبان « نعمة الانسان

الشخصية مرتبطة بالازدهار الاجتماعي ، وبأن الشخص لا يستطيع الافادة افادة كلية من قابلياته المختلفة الا في المجتمع فقط .

منذ السنة ١٩٣٦ ، تألفت اكثرية الشعب السوفياتي من اماس لم يعرفوا قط النظام القديم أو لم يحفظوا عنه سوى ذكرى بعيدة ، وترعرعت في هذا الجو الحماسي الذي خلقت له الثورة ، مقتنعة بان الحياة الجديدة لن تكون الا اكثر جمالاً يوماً بعد يوم وارفر ارضاء يوماً بعد يوم ، ولم يثر المستقبل مخاوفها ، ولا سيما من زيادة الانتاج ، لانها على يقين بان المستقبل سوف يكون افضل سنة بعد سنة . وسيظهر الاثر العميق للتربية الاخلاقية السوفياتية هذه في الحرب ضد المانيا وفي سنوات اعادة بناء البلاد الصعبة .

الجيش الأحمر بغية مواجهة الحرب الأهلية والتدخل الاجني ، توجب على النظام الجديد انشاء جيش مخلص وقوي . وكان عليه ، في هذه المهمة ، ان يتغلب على الصعوبات نفسها التي قامت في وجه الثورة الفرنسية . ففي شهر تشرين الاول من السنة ١٩١٧ ، حل محل الجيش القديم ، السائر بخطى سريعة في طريق الانحلال ، جيش اشترافي اختير افراده عن طريق التطوع : « جيش العمال والفلاحين الاحمر » المؤلف من « عناصر الطبقات المجددة والمنظمة » المتأثرة اكثر من غيرها بالروح الطبقية . فجاءت النتائج مخيبة للآمال ، ان لجهة عدد المتطوعين (اقل من ٣٠٠ ٠٠٠ في شهر ايار من السنة ١٩١٨) ، وان لجهة الانضباط . لذلك ادخل تروتسكي اصلاحات حازمة منذ شهر اذار من السنة ١٩١٨ : انشاء سلطة عسكرية مركزية ، خدمة عسكرية الزامية وقيد اسماء الشبان البالغين سن الخدمة العسكرية ما بين السنة ١٩٢١ والسنة ١٩٢٥ في المناطق الغربية التي يحددها الجيش الابيض . وأبطل انتخاب الضباط منذ صيف السنة ١٩١٨ ، وانزلت عقوبات صارمة بالفارين والمتمردين . واخيراً بذلت جهود كبرى لاستخدام قادة الجيش القيصري القديم ربيعاً يتوفر للجيش الاحمر اعداد ضباط يحضهم ثقله الكاملة . الا ان الحكومة ، التي لم تغتر بدقة واحدة باخلاص هؤلاء الضباط ، عينت في مختلف الوحدات مفوضين يمثلون النظام رغبة منها في استدراك الحيات واعمال التخريب ، وتربية المهندسين الجدد تربية سياسية . واسندت ادارة العمليات الحربية للقيادة ؛ ولكن الاوامر والتقارير يجب ان تحصل توقيع المفوض . واستدعي كذلك صفوف ضباط الجيش القديم (٢١٥٠٠٠) الذين رفعوا الى رتب ضباط ، وانشئت مراكز تدريب تعلم ، خلال اشهر معدودة ، ضباط الفد المنحدرين من عائلات عمالية قروية . فارتفعت نسبة الشيوعيين بين الضباط من ٥٤ ٪ في السنة ١٩١٩ الى ٦٥ ٪ في السنة ١٩٢١ . وضممت الى الوحدات ، ولا سيما وحدات الاصطدام ، فرق جديدة هامة من المهندسين الشيوعيين . وهي هذه الوحدات ، مع المفوضين والضباط الشيوعيين ، ما لفت ، بحسب تعبير تروتسكي ، « طاقة شيوعية جديدة من الساموراي عرفت ، بدون اي امتياز طبقي ، كيف تموت وعلمت الآخرين كيف يموتون من اجل قضية الطبقة العمالية » . وحين قضى البلشفيك ، في ربيع السنة ١٩٢١ ، على الجيوش

البيضاء وارغموا الحلفاء على الانسحاب ، كان قد برز جيل جديد من القادة العسكريين المهنكين ضم ضباطاً قدماء (شابر شنيكوف ، كامنيف ، توكانتشيف) او صفوف ضباط قدماء (فوروشيلوف ، تيموشنكو ، بلوشير ، بودينسي ، ايجوروف) ، او مدنيين (فرونزيه) . اما الضباط المتحدرون من اصل قروي وعالي ، الذين اتوا اعمالاً بطولية خلال الحرب الأهلية ، فقد حصلوا في الاكاديميات العسكرية الدروس التي اناحت لهم بلوغ الرتب العليا ، ولم يبق في الخدمة ، في السنة ١٩٣٠ ، سوى عدة مئات من ضباط الجيش القديم (١٠٪ من الضباط مقابل ٧٨٪ في السنة ١٩١٨) ؛ وفي السنة ١٩٣١ كان ٥١٪ من الضباط اعضاء في الحزب الشيوعي . وارتفعت هذه النسبة الى ٦٨,٣٪ في السنة ١٩٣٤ . ومنذ السنة ١٩٢٨ ، كانت هذه حال ٥٣,٦٪ من قادة الفرق ، و ٧١,٩٪ من قادة الفيلق و ١٠٠٪ من قادة الجيوش . وقد قلل تزايد العنصر الامين هذا في المراتب العليا من شأن دور المفوضين الذي انحصر في تربية المهندسين السياسية والمعنوية . ولكن سلطتهم توسعت مجدداً في اعقاب عملية تطهير كبار الضباط ، التي اجريت في السنة ١٩٣٧ ، ورفعت في الوقت نفسه ضباط الصف الثاني ، الاوفياء للحزب والواقفون على التقنيات العصرية ، الذين احتلوا المراكز الشاغرة الهامة .

كانت الحكومة السوفياتية ، وهي حكومة ثورية لمحقق بها الاخطار
من الداخل والخارج على السواء ، اعجز من ان تستمر وتقتصر بدون
دكتاتورية ، وكانت هذه اعجز من ان تقوم بعمل مجد بدون مساعدة
شرطة ناشطة تمارس رقابتها في كافة الاوساط وفي كافة أنحاء البلاد . وهو ستالين من شرح هذا
الوضع ، في السنة ١٩٢٧ ، لوفد من العمال الاجانب :

« نحن بلاد تحيط بها الدول الرأسمالية . واعداء ثورتنا في الداخل هم عملاء رأسماليي كافة البلدان ... ،
بمحاربتهم نحارب العناصر الرجعية في كافة البلدان ... ، وما دام هناك تطويق رأسمالي ، فسوف يكون هناك
مخربون ومنفذو اعمال جارية وجواسيس وارهبايون آتون من وراء حدود الاتحاد السوفياتي لخدمة دوائر التجسس
في الدول الأجنبية ... لا . احبسا الرفاق . يجب الا ترتكب الاخطاء التي ارتكبها الثوار الباريسيون في السنة
١٨٧١ . ان جهاز الشرطة السياسية في الدولة ضروري للثورة وسوف نبقى عليه لارهاب اعداء البروليتاريا » .

نظم جهاز الشرطة السياسية (G.P.U. ، ثم O.G.P.U. ، ثم N.K.V.D. - اي مفوضية
الشعب للشؤون الخارجية - في السنة ١٩٣٤) في السنة ١٩٢٢ في اعقاب الثورة الاهلية ، ومارس
نشاطه في اثناء السياسة الاقتصادية الجديدة ضد انصار النظام القديم ويمثلي الطبقات الحاكمة
القديمة ، وضد السياسيين ، : المنشفيك ، والاشتراكيون الثوريون ، والفوضيون . وعند البدء
بتنفيذ الخطط الخمسية ، تناول نشاطه المحتكرين والكولاك وكافة مقيمي العقبات في طريق
التصنيع والمنسوب اليهم « تخريب » الانتاج : كاختصاصيي الصناعات الغذائية الى ٨٠ الذين
ادينوا في خريف سنة ١٩٣٠ ، ومهندسي « الحزب الصناعي » في موسكو الذين حوكموا في
شهر كانون الاول وعفي عنهم في السنة التالية . . وحتى اوائل السنة ١٩٣٥ انزلت العقوبات

الصارمة : كالحكم بالموت الذي ابقى عليه في الشؤون السياسية ، والنفي الى معسكرات المناطق المتجمدة وسيبيريا ، بتمهضي الثورة . من محتكرين وكولاك بصورة خاصة ؛ اما المعارضون الخارجون من صفوف الحزب فقد استفادوا من قانون غير صارم شبيه بالقانون « السيامي » في السجون الغربية ، ولكن هذه المعاملة زالت بعد مقتل كيروف الذي يبدو انه زاد من حذر ستالين .

المعارضة
كان النظام مقتنعاً بان الرأسمالية مصممة منذ السنة ١٩١٧ على تفويض الدولة الاشتراكية الجديدة ، ثم ايد مخاوفه هذه التدخل الاجنبي والمساعدة المقدمة للمهاجرين ومشاريعهم من قبل الحكومات الاجنبية وتهديدات الصحافة والعديد من الشخصيات العسكرية والمدنية الاجنبية ، فرأى طبعاً في كافة مظاهر المعارضة والمؤامرات و« اعمال التخريب » اثر التدخل الاجنبي . فاتهم كل معارض بأنه متواطئ مع الاجنبي واداة في يديه ، وهذا ما يفسر ضراوة المنازعات والقمع الذي لم يعرف للرحمة معنى .

ان زوال معظم الطبقات الحاكمة القديمة لم يقض على كل معارضة . فان بعض ممثليها ممن بقوا في الارض السوفياتية قد ظهوروا علانية مرة اخرى خلال سنوات السياسة الاقتصادية الجديدة ، ولكنهم ما لبثوا ان تواروا امام المحتكرين . اما معارضة الكولاك والمقاومة الريفية في اوائل عهد التأميم فكانتا اعظم شأناً الى حد بعيد . وقد تحيزتا بشורות مسلحة قمعت دونما صعوبة بتدابير التوقيف والنفي ، وبمقاومة انشاء التعاونيات الزراعية (كما يصفها شولو كوف في روايته « الاراضي الحية ») في العلى او في الخفاء ، وبتخفيض مساحة اراضي زراعة الحبوب ، ولا سيما بجزرة المواشي التي ربما قضت بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٣٣ على نصف الخيول و٣٠ مليون ماشية كبرى و١٠٠ مليون خروف ، مما يستلزم عشر سنوات لبلوغ ارقام السنة ١٩٢٩ مرة اخرى .

المعارضة
في داخل الحزب
وقامت هناك معارضة اخرى ، شديدة الخطر على النظام ، هي التي تكونت في داخل الحزب في اثناء مرض لينين في اصعب ايام السياسة الاقتصادية الجديدة . فان الخلاف الذي طالما نشب منذ السنة ١٩١٧ بين تروتسكي ولينين قد اتسع خرقه حين هاجم تروتسكي السياسة الاقتصادية الجديدة وكانها استسلام امام الرأسماليين ، ثم بعد وفاة لينين حين تجابه الرأيان المتناقضان حول توجيه سياسة الاتحاد : الرأي التروتسكي القائل بالثورة المستمرة ، والرأي القائل بالثورة الاشتراكية في بلاد واحدة ، الذي دافع عنه ستالين . وخلال خمس سنوات قاوم ستالين « ثالث » تروتسكي وزيموفياف وكامنيف ، فتجابه الجناحان في اجهزة الحزب المختلفة والصحافة والمؤتمرات الى ان قرر النصر الستاليني لتحقيق الاشتراكية في بلاد واحدة ، ومن ثم ، التخلي عن السياسة الاقتصادية الجديدة ، وتأميم الارياك ، والتصنيع بواسطة الخطط الخمسية . فنفي تروتسكي الى « المآتات » واقصى اخيراً عن الاتحاد السوفياتي في شهر كانون الثاني من السنة ١٩٢٩ . وفي السنة ١٩٣٠ قضى كذلك

على معارضة بوخارين اليمينية المعادية لتأميم الارياض . ومنذ ذلك التاريخ لم تبرز المعارضة الا بأعمال التخريب وسلبية الاختصاصيين الذين كانوا يتحسرون على النظام القديم ، والذين بقوا على اتصال بأوساط الهجرة .

في حقلين آخرين - تشدهما الروابط في اغلب الاحيان - اصطدم النظام بين آن وآخر بمعارضة عنيفة جداً : الحقل الديني وحقل القوميات . لقد كانت الكنيسة الارثوذكسية حليفة السلطة المطلقة ، فقدت بسبب الثورة امتيازات فخرية ومادية كثيرة ؛ واذا هي استعادت حقها في اختيار بطريرك ، فانها قد فقدت ممتلكاتها ودورها السياسي وخشيت خطر حكم ينادي بالاحاد رسمياً ؛ فاستهلت ، في اثناء ولاية البطريرك تيخون ، صراعاً عنيداً ضد النظام الجديد ، وحرمت الزعماء الشيوعيين وحاربت سياستهم بعزم وقوة . فأجاب النظام بفصل الكنيسة عن الدولة فصلاً مطلقاً ، وبعدد من التدابير التي زادت اكثر فأكثر من عزلة الكنيسة وأقصتها عن كل حياة سياسية : اقرار الحالة المدنية ، وحرمان الكهنة من الحقوق المدنية ، وفي السنة ١٩٢١ ، حظر تعليم الشبيبة تعليماً دينياً ، الا بصفة خاصة ، وتعليم مضاد للدين في المدارس والكتب المدرسية ، والغاء كل ادب ديني ، واقفال مراكز التعليم الكنسي ، ومصادرة ادوات العبادة ... ولم يسمح عملياً الا بالاحتفالات الدينية . فقد طورد الرهبان والكهنة والقي القبض عليهم ، بحجة مخالفة منع التعليم في اغلب الاحيان . وفي السنة ١٩٢٥ ، تأسست « عصبة الملحدن المناضلين » التي استهدفت دعاوتها النشطة نشر احتقار الدين وتقويض سلطة الكنيسة التسلسلية . ووقلت بعض المتاحف اللادينية ، والصحافة ، والاعلان ، مهاجمة الظلامية والخرافات الدينية ، ونشر التعاليم المادية . وعلى غرار ما حدث اثناء الثورة الفرنسية ، قاطع شطر من الاكليروس كافة القوى المناهضة للثورة وأسس « الكنيسة الحية » التي سمح لها بعقد ثلاثة مجامع . وفي السنة ١٩٢٧ اخيراً ، أوصى رئيس الاساقفة سرجيوس رعاياه بالوقوف موقفاً مخلصاً من الدولة وأمر بإقامة الصلوات من اجل البلاد والحكومة . فأناحت هذه المصالحة للكنيسة ان تعيش كؤوسة خاصة في ظل حرية الضمير التي ينادي بها الدستور . اجل لقد استمرت الدعاوة المضادة للدين ، ولكن قوتها تضائلت كلما تضائل الخطر على الثورة وحكماً اعربت الاجيال الجديدة المؤمنة عن موالاتها ؛ ثم اعاد دستور السنة ١٩٣٦ الحقوق المدنية للاكليروس ؛ ويشير احصاء يعود الى السنة ١٩٤١ الى وجود ٣٠.٠٠٠ جمعية دينية مختلفة ، و ٨٣٣٨ مكان عبادة مسموحاً بها منها ٤٢٢٥ كنيسة ارثوذكسية (مقابل ٤٦٤٥٧ في السنة ١٩١٧) ، و ٨٧٦٥ كاهناً ارثوذكسياً وشماساً (مقابل ٦٦١٧٠) ، و ٣٨ ديراً (مقابل ١٠٢٦) .

بينما كان السبب الرئيسي للتزاع مع الكنيسة الارثوذكسية تحالف الكنيسة مع الطبقات الحاكمة القديمة ، كان السبب الرئيسي للتزاع بين الحكومة السوفياتية والسكان المسلمين التحالف الوثيق بين المسلمين والحركات القومية المحلية ، وتناول الاصلاحات العصرية التقاليد الدينية

بصورة حتمية بسبب ارتباط الحياة المدنية والحياة الدينية ارتباطاً وثيقاً . فعولج الوضع في البدء بمزيد من الإدارة، وتأخرت العلنة عنها في أوروبا ، وبقي التعليم القرآني مسموحاً به حتى السنة ١٩٢٨ : لم تؤمم الممتلكات الوقفية الا في هذا التاريخ . وكانت نتيجة المقاومة التي جمعت بين القوميين الانفصاليين من ذوي النزعات الطورانية الشاملة وبين العناصر الدينية في جميعات مناهضة للثورة تحت الستار الديني (شوري الاسلام) اثاره نزاع على جانب كبير من الخطورة ، فردت الحكومة بقوة بتشجيعها الدعاوة المضادة للدين : سخر المسرح والسينما من اولياء الاسلام ومن الاعياد الدينية ، ثم ابدت عصبة « الله - زيسلاف » ، وهي احد فروع عصبة الملحدن التي تأسست في السنة ١٩٢٥ ، نشاطاً كبيراً وواسعاً جداً ، فاقفل ٨٠٠٠ جامع والمدارس القرآنية في الجمهوريتين التتارية والبشكيرية ، و ٥٠٠ جامع في مناطق القفقاس الشمالية ؛ وطورد الحانتون . وفي السنة ١٩٣٨ ، بدت الحركة الطورانية الشاملة مشلولة ، وماتى الدين الروح المصرية وبات اكثر مرونة ، وسلم على ما يبدو بمنع تعدد الزوجات وزواج القصر ، وبحرية النساء في الخروج من منازلهن ؛ فتوقفت من ثم الحملة الهادفة الى محاربة الدين الاسلامي ، والدعاوة المضادة للدين . الا ان التقاليد والعادات الموروثة عرفت البقاء بالرغم من القانون واستفادت من حلم سلطات محلية كثيرة : فما زال تعدد الزوجات ، وارغام القاصرات على الزواج ، وارتداء الحجاب ، واقامة النساء في الحرم ، اموراً غير نادرة ، بينما استمرت الروح القومية .

ان المعارضة السياسية او القومية - اقله في أوروبا - لم تظهر الدعوى الكبرى
قط بعد السنة ١٩٣٠ (تاريخ دعوى الانفصاليين الاوكرانيين
في كييف) ، على الرغم من استمرار وجود الفئات المنظمة (١٩٣٦ - ١٩٣٨)
في داخل الحزب حتى السنة ١٩٣٤ . ولكن ذلك لا يعني زوالها ، كما تؤيد ذلك عمليات
التطهير المتكررة التي لم تقص الفاترين والفاستين والمعزة فحسب ، بل اعداء الفريق
الحاكم ايضاً .

كان مقتل كيروف الذي صادف في الزمن فترة نازم دولي على جانب كبير من الخطورة ،
مثاراً لسلسلة من الدعاوى امام المحاكم العسكرية رفعت على زيموفياف وكامنيف من « مركز
ليتنفرد » في السنة ١٩٣٦ ، ثم على راديك وأحد عشر معارضاً آخر في شهر كانون الثاني من
السنة ١٩٣٧ ، ثم على سبعة قواد والمارشال توكاتشفسكي في تموز ، واخيراً على بوخارين وريكوف
وبافودا في شهر آذار من السنة ١٩٣٨ . وقد اتهموا كلهم ، بدرجات مختلفة ، بانهم عملوا
بالاتفاق مع عملاء الاجنبي اما على اغتيال ستالين وسحب الزعماء الآخرين ، واما على تهديد
الطريق لهجوم مسلح على الاتحاد السوفياتي ، واما على اعداد انقلاب عسكري . فأجريت
خلال هاتين السنتين عملية تطهير عام تناول عدداً كبيراً جداً من المسؤولين وكبار الموظفين ،
ولا سيما في الهيئة الدبلوماسية والادارة الاقتصادية والجيش ومحاكم الحزب ؛ وقد احدثت

الأحكام الصادرة بالطرد من الحزب والتوقيف والاعدام جواً رهيباً من الضمضة والقنوط ، وفوضى خطيرة في كافة الإدارات والمصالح ؛ وبعد عزل « اياجوف » اعتمدت تدابير تهدئة اصلحت الاخطاء والظلامات المرتكبة ، فأخلى سبيل اكثر من ٦٠٠٠ ضابط ومهندس وموظف ، أو اعيد لهم اعتبارهم .

الخلاصة

هكذا قام في الاتحاد السوفياتي ، خلال سنوات ما بين الحربين ، عالم جديد يختلف عن باقي الانسانية . ففي ظروف مادية غاية في الصعوبة ، وفي وسط كون معاد كان يرثى ويرجو كل يوم نهاية النظام ، بنى البلشفيك - دون اية مساعدة خارجية - دولة اقتصادية من المرتبة الاولى . فكان الهدف المعين للشعب السوفياتي تعويض خسارة الوقت والتساوي بأعظم الدول : الولايات المتحدة ؛ اجل ما زالت المسافة كبيرة ، في السنة ١٩٣٩ ، بين الجبارين ، ولكن سرعة النمو بعثت اعظم الآمال لمستقبل قريب . فأوجه الشبه بين البلدين كثيرة : الثروة نفسها وتنوع الموارد الطبيعية نفسه ، وتدني نسبة كثافة السكان نفسه ، وحضارة جماهيرية واحدة يحركها الايمان بالتقدم العلمي والتقنية المبيلة على العقل ، و وثقة غير محدودة واحدة في فاعلية تأثير الانسان على البيئة .

وهو هذا التقدم غير الاعتيادي ما يفسر نفوذ الاتحاد السوفياتي في العالم اجمع على الرغم من الحصار الذي فرض عليه ، وعلى الرغم من عزله وانكاشه على نفسه ؛ وهو ما جعل منه نظيراً للولايات المتحدة التي اصبحت زعيمة الدول المتمسكة بالرأسمالية والحرية السياسية . ان المبادئ التي يعمل بوحيتها ويبثها ليست جديدة ما دامت ترقى في معظمها الى كارل ماركس ، ولكن الاتحاد السوفياتي هو ما اخرجها من حقل النظرية ليجعل منها قوة سياسية ، وما جعل تفسير الكون الوارد في الفكرة الماركسية والحلول التي تقترحها امام متناقضات العالم الرأسمالي تنتشر انتشاراً جديداً .

منذ السنة ١٩١٧ ، لم يعد نقد الديمقراطية الحرة نقداً ايديولوجياً امراً يستهان به ، بعد ان انتزع قناعة عقول كثيرة ومصلحين كثيرين . فان مفهوم الاقتصاد المخطط ، الذي اعتبر خيالاً لفترة طويلة ، قد فرض نفسه على علماء الاقتصاد والسياسيين . وهكذا طرحت المبادئ والامثلة مسائل جديدة وادخلت على أنظمة الدول الحرة تعديلات عميقة . وفي العلاقات الدولية لم يكن تأثير الاتحاد السوفياتي اقل شأنًا . فان استخدام الدعاية الرسمية ، واحتكار التجارة الخارجية ، قد ارغما الدول المتقاربة على اعتماد وسائل مماثلة او تعديل طرائقها التقليدية .

ولم يكن اقل شأنًا كذلك تأثير الاحزاب الشيوعية الوطنية التي بدت نشاطها ظروف حياة الدول الغربية وتطورها السياسي تبديلاً عميقاً احياناً . وكان هذا التأثير مباشراً وغير مباشر .

افلم يلاحظ ان حركة فاشستية كانت تولد ابدأ في كل بلاد يوجد فيها حزب شيوعي قوي ؟ اولم تمزج الخشية من الاتحاد السوفياتي ، في بعض الاوساط ، الوعي الرأسمالي ؟ اولم تدفع هذه الاوساط الى الوقوف موقفاً متساهلاً من الحركات الفاشستية ؟

في الواقع تطور العالمان المختلفان كل على حدة دونما تخالط تقريباً . فمن جهة ، اشمئزاز ووجوم ودمشة لرؤية قيام واستمرار ونمو نظام اقتصادي وسياسي مبني على مبادئ تعتبر متنافية والنظام الطبيعي ، وخاطئة ، وحتى غير معقولة ؛ وجزع امام هذا الاستقرار وهذه القوة المتزايدة النمو من جانب الدول الرأسمالية . ومن جهة ثانية ، قناعة في الاتحاد السوفياتي بأن المخطاط الرأسمالية المحتوم تستعجله الازمات ، وبأن اشتداد هذه المتناقضات وتزايد عدم القرار يولدان الاضطرابات ويهددان السلم تهديداً اكثر خطورة يوماً بعد يوم . 'وجاءت عملية التطهير الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٨) ، التي تناولت بصورة خاصة القادة العسكريين والمدنيين المعروفين اسماؤهم واشكالهم خارج الاتحاد السوفياتي ، تمزج فقدان الثقة بدولة بغيضة وتحدث انطبهاً بان الاتحاد السوفياتي اقل قوة وركانة مما يعتقد الناس . وهو الخطر المشترك وحده ما سوف يزيل هذا الاختلاف جزئياً بعد السنة ١٩٤١ .

القسم الثالث

العالم المنقسم

تأثر الأمبراطوريات الاستعمارية

الحرب العالمية الثانية

لم تضعف أوروبا بفعل تأخرها الاقتصادي وحركات التحرر الآخذة في النمو بين الشعوب المسودة فحسب ، بل ضعفت كذلك بفعل الانقسامات العميقة التي أقامت الدول بعضها في وجه بعض . فان الخلافات التي برزت بين المنتصرين في مؤتمر الصلح قد استمرت وتفاقمت حين أدى رجحان كفة الانعزالية الأميركية إلى اعراض الولايات المتحدة عن كل تعاون دولي فعلي . وازداد سوء التفاهم الودادي ، بين فرنسا وبريطانيا العظمى في المسائل المتعلقة بالشرق ومسائل التعويضات ونزع الأسلحة على السواء . فبرز هذا الانشقاق موقف المطالبين بإعادة النظر : المستائنين منهم كإيطاليا ، والمهزومين ، ولا سيما ألمانيا التي قوقلت ، على مراحل ، إلى تصفية التعويضات ، واستعادت مركزاً من المرتبة الأولى في الدبلوماسية الأوروبية بفضل معاهدة « لوكارنو » .

لم تفسر هيئة الأمم محكمة الرقابة العالمية التي حلم بها الرئيس ولسون ، ولم تكن سوى جهاز أوروبي في الدرجة الأولى ، تسيطر عليه الدول الكبرى ، ولا سيما فرنسا وبريطانيا العظمى ؛ وقد برهنت عن عجزها في إقامة التعاون العام التلقائي ضد التعديات . وبقي نشاطها محصوراً في المسائل الصغرى ، بينما عولجت كافة المسائل الهامة بمزلة عنها عن طريق مفاوضات مباشرة بين الدول الكبرى . لذلك فإن تقسيم الكرة الأرضية ، الذي تحقق في معاهدتي السنة ١٩١٩ والسنة ١٩٢٠ ، والذي ما لبثت إيطاليا والاتحاد السوفياتي والبلدان المهزومة أن اعترضت عليه ، لم يرق طابع الديمومة .

فمنذ السنة ١٩٣٠ ، شقت الطريق أمام الفاتحين ، وخلق « وضع قابل الانفجار » بفعل ادعاءات اليابان وإيطاليا اللتين استندتا فيها إلى كثافة سكانها المطردة الارتفاع ، وادعاءات الشعب الألماني الآخذ في الاختناق في رقعة ضيقة جداً . وقد يسر نجاحات هذه الدول تقور الحكومات من تنظيم الأمن الجماعي والتسليم بتعاون دولي ضد التعدي ؛ وبرزت حينذاك مثل هذه الأشعة الشعبية : « العقوبات تعني الحرب » ، ويجب « حصر النزاعات » لا توسيعها . ومن جهة ثانية ، رأى شطر هام من الرأي العام ، في الدكتاتوريات العسكرية ، حاملاً أساساً من

هوامل مقاومة الاتحاد السوفياتي ، وكانت مناهضة موسوليني وهتلر للبشفيكية واحداً من اعظم عناصر تفوقهما ؛ يضاف الى ذلك اخيراً ان الخوف من تحول ايطاليا والمانيا الى الشيوعية ، والرغبة في تحاشي استياء اليابان التي قد تهدد مستعمراتهم الآسيوية ، حملاً خصوم هذه الدول على مراعاة جانبيها وتجنب تكبيدها هزائم معنوية من شأنها اسقاط حكوماتها .

وهكذا نجحت اعمال القوة اليابانية في منشوريا والصين ، واحتلال ايطاليا لاثيوبيا ، والتدخل الجرمانى الايطالى في الحرب الاهلية الاسبانية ، وضمّ النمسا (انشلوس) وتجزئة تشيكوسلوفاكيا (الشكلان ٩ و ١٠) وبالمقابلة تفكك جهاز التحالفات الذي انشأه المنتصرون ، وعُزلت تشيكوسلوفاكيا ، فأُسِّرعت بلدان اوروبا الوسطى والشرقية الى انتهاج السياسة التي توافقها : ابتعدت رومانيا ويوغوسلافيا وبولونيا عن فرنسا وولت وجهها شطر ايطاليا والمانيا ، بينما عادت بلجيكا الى انتهاج « سياسة خارجية بلجيكية بحتة » . ثم جاء اسلام مونيخ الذي تحلى لهتلر عن بوهيميا ، الحصن الامامى للدفاع الروسى ، يقلب التوازن الاوروبى لصالح المانيا ، وينحصر الامن الجماعى ، ويقضى في المهد على التحالف المرقم بين انكلترا وفرنسا والاتحاد السوفياتي . فكان مقدراً للحرب العالمية الجديدة ، التي اندلعت بعد مرور خمس وعشرين سنة على الحرب الاولى ، ان تستعمل التطور الذي ابتدأ في السنة ١٩١٤ .

الفصل الأول

الحربان العالميتان

« لقد حدث لي مرتين ، في حربين مختلفتين ، يفصل بينهما أكثر من عشرين سنة ، ان سمعت ضابطين من حاملي الشهادات يقولان عن التعليم الذي تلقوه : « ان للدرسة الحربية خدعتنا » .

« مارك بلوك »

طوال فترة الخمس وعشرين سنة هذه ، استوطن القلق والجزع قلوب البشر ؛ ومرد ذلك الى ان الحرب تسلطت على العقول : الحرب التي خيشت بين السنة ١٩١٤ والسنة ١٩١٨ ، وذكرى فظاعاتها وآلامها ، والخشية من تجددها ، وتجدها بالفعل في السنة ١٩٣٩ . فقد كان من شأن ضخامة عدد المجندين الواقفين في وجه العدو بحكم الخدمة العسكرية الالزامية التي اصبحت شاملة حقاً ، وانقلاب ظروف الحياة الذي عانت منه كافة طبقات المجتمع وكافة بلدان العالم ، واتساع مدى الخسائر في الارواح والثروات التي يمتد بها المنتصرون والمهزومون على السواء تقريباً ، ان الحرب لم تعد ، في حياة الشعوب ، حدثاً عابراً يستعاد النشاط والعافية بعده بسرعة متفاوتة ، بل ارتدت طابع كارثة وطنية لا تسد ثلثتها . وطيلة ما بين الحربين ، غدت قلقلة الاقتصاد ، واضطراب العلاقات الدبلوماسية ، وعنف الادعاءات القومية وحدة المنازعات من اجل ايجاد الاسواق ، والعداء بين العالم الرأسمالي والعالم السوفياتي ، توتراً دبلوماسياً شبه دائم دفع بالدول الى تكريس شطرها من مواردها لاعداد العدة للحرب ، والى تطبيق اخر ما توصل اليه العلم والتقنية في تعليم جيوشها وتجهيزها . ولذلك حدثت في دفن الحرب ، واساليب المعركة واستخدام الاسلحة تطورات عميقة غيرت وجه المعركة البرية والمعركة البحرية تغييراً كلياً . وقد اسهمت محاولة الدول الفاشلية البائسة فرض هيمنتها على العالم في طبع الحرب العالمية الثانية بطابع الحرب الشاملة ، الضارية ، التي تجاوزت تجاوزاً بعيداً كل ما شوهد من ذي قبل .

١ - فن الحرب والعدد الحربية خلال الحرب العالمية الاولى

منذ السنة ١٨٧١ لم تحدث نزاعات تقابلت فيها جيوش الدول الكبرى . فلم تتوفر من ثم لاركان حربها ، المسؤولية عن اعداد وادارة العمليات ، خبرة حربية شخصية باستثناء خبرة الغزوات الاستعمارية في بعض البلدان . وقد استوحيت مفاهيمها من درس النزاعات الاخيرة في افريقيا الجنوبية ومنشوريا والبلقان ، والاكتراعات التي طورت عدد الحرب ، وطورت من ثم ظروف المعركة . وكان الكل مقتنعين بان الحرب لا يمكن ان تطول ، وبان النصر سيحرز بمعارك طاحنة قصيرة . فاعدوا العدة من ثم لمثل هذه الحرب . وقد قال غليوم الثاني في شهر آب من السنة ١٩١٤ : « سوف نعود الى ديارنا في عيد الميلاد » .

الا ان الحرب التي اندلعت في هذا التاريخ قد دامت اربع سنوات ظهرت خلالها اسلحة جديدة وظروف معارك غير مرتقبة ارغمت اركان الحرب على اعادة النظر كليا في مفاهيمها واساليبها . فتطور الجيش ووجه المعركة من ثم تطورا كبيرا خلال العمليات ، وكافا في السنة ١٩١٨ مختلفين اختلافا كبيرا عنها في السنة ١٩١٤ .

للمرة الاولى ، استجاب الدول الكبرى - باستثناء بريطانيا العظمى مفهوم المعركة
- بجيوش وطنية استند في تأليفها الى مبدأ « الامة في حرب » . فان في السنة ١٩١٤
هذه الجيوش المعبأة بحكم الخدمة العسكرية الالزامية ، اتاحت ارسال أعداد كبرى من المهندسين الى خطوط القتال في حين زادت التحسينات التقنية من قوة النار . لقد اصبح اطلاق النار اكثر دقة وتواصل بفضل استعمال البارود B (وقد حل محل البارود الاسود) الذي لا ينتشر دخانا ، ولا يوسخ جدران المدافع الداخلية ، فيتيح من ثم رماية سريعة ، وبفضل استعمال بندقية تطلق طلقات ثورية متواترة ، وبفضل استعمال المدفع الرشاش . وكان من شأن هذا الاخير منع كل تجمع عسكري كثيف حتى مسافة ٢٠٠٠ متر ، ومن شأن البندقية الفرنسية (ليبل) ان تصيب الهدف على مسافة ٨٠٠ متر ، وامتدت فاعلية المدفع من عيار ٧٥ حتى مسافة ٥ كيلومترات ، والمدفعية الثقيلة الالمانية حتى ١٢ كيلومترا . وفي منطقة المعركة هذه المتراوح عمقها بين ٦ كلم و ١٢ كلم ، وجب ان تتوزع القوى كي لا تؤلف هدفا سهلا للاصابة ، وان يطبق « فراغ ساحة المعركة » الذي سبق للبوير ان حققوه ، وان ينتشر المشاة ويطلقوا النار بتواتر ويتقدموا الى الامام تباعا على ان يعتمدوا بين تقدم وآخر الى الانبطاح ارضا واستخدام الملاجىء الطبيعية او حفر ملاجىء فردية بواضحة الادوات التي ينقلونها . وقد بوشر استخدام ثورقين تقنيتين حديثتي العهد : فمن جهة ، محرك الانفجار الذي افاح نقل وتوزيع الجيوش برا بمزيد من السرعة وجمع المعلومات جوا بواسطة الطائرة او المنطاد المسير ، ومن جهة ثانية ، التلغراف اللاسلكي والهاتف اللذان افاحا الاتصالات السريعة .

قواعد استخدام الاسلحة
في المانيا تمخضت قيادة الاركان العامة ، المشبعة بتعاليم « مولتكه » و « شليفن » ، بمذهب متلاحم يتفق والحرب المرتقبة على جبهتين وظروف النزاع ضد الجيش الفرنسي الذي توفر له المدفع الممتاز من عيار

٧٥ والتحصينات القوية التي شيدها « سيريه دي ريفير » . فان الوضع يفرض نصراً مريعاً وحاسماً على فرنسا ، وانقضاء على العدو سوف يتحقق بهجوم ضار يستلزم مناورة تطويقية وهجوماً جانبياً . لذلك شددت أنظمة المشاة الموضوعة في السنة ١٩٠٦ وأنظمة الخدمة في الأرياف الموضوعة في السنة ١٩٠٨ ، على الروح الهجومية وضبط وقوة إطلاق النار ، وعلى عامل المفاجأة الاساسي . وانما النصر حليف الفريق الذي يتغلب على ثار الفريق الآخر بمزيد من السرعة ؛ فيجب ان تسيطر على اعمال المشاة فكرة واحدة : « الى الامام ، هجوماً على العدو ، مهما كان الثمن » ... « ويقوم الهجوم بإطلاق النار على العدو من اقرب مسافة . وفي الهجوم بالسلاح الابيض يتكرر النصر على العدو » . فسلح المشاة هو من ثم السلاح الرئيسي لانه وحده يتغلب على المقارمة الاخيرة . انه يحمل عبء المعركة الرئيسي ويقدم اسمى التضحيات . بيد ان هذه الانظمة تعترف « بمحتمية المراحل الهجومية » التي يفرضها اقتصاد القوى قبل العودة الى الهجوم . ولذلك وُجّه تعليم الضباط والجنود نحو الاعداد الدقيق لاستخدام طبيعة الارض والاعمال في الأرياف ؛ وتحقيقاً لهذه الغاية اعتمدت عدة ملائمة كاملة : عتاد متحرك يستخدم بالجملة ، كالمدافع القصيرة من عيار ١٠٥ و ٢١٠ لاجل تقديم التحصينات (اطاحت مادة المينيت خرق عقود مبنية تبلغ المتر سماكة) ، والمدافع الطويلة البعيدة المدى والمدافع الثقيلة من عيار ١٥٠ لاجل ضرب مدفعية العدو .

اما في فرنسا ، فان « قوش » ، الذي علم « ان معركة خامسة هي معركة نمتقد باننا خسرناها » ، لان المعركة لا تُخسر معنوياً ، « والكولونيل « دي غرانيزون » ، قد نوها بتفوق السلاح الابيض وروح الهجوم على الرغم من كل شيء » . وان اراء الكولونيل دي غرانيزون ، التي « هي دقيقتا تعاليم الحرب المنشورية » ، قد اعتمدت في التعليمات حول ساوك الوحدات الكبرى والخدمة في الأرياف ، التي وضعت في شهري تشرين الاول وسكانون الاول من السنة ١٩١٣ . فيصدد سلاح الفرسان ، جاء « ان الهجوم على صهوة الحصان وبالسلاح الابيض هو اسلوب العمل النظامي العادي » . اما سلاح المشاة فهو السلاح الرئيسي ... الذي [يمكن القول] عن سيره الى الامام حتى الالتحام بالعدو انه حاسم ومحم وفي هذا القول تأكيد لتفوق الحركة بالنسبة الى النار ، ولتفوق العدد بالنسبة الى العتاد . فتصبح المدفعية من ثم سلاحاً تكميلياً ، ويحمل إطلاق النار واستخدام الادوات ، وتعتبر مفاهيم السلامة وتوزيع الجيوش على مسافات مختلفة من الجبهة اموراً ثانوية .

وقد لخص القائد « هير » هذه الآراء كما يلي : « سوف تكون الحرب حرباً قصيرة الامد ، تنتقل فيها الجيوش بسرعة وتلعب فيها المناورة دوراً رئيسياً : سوف تكون حرب حركة . وسوف تكون المعركة في جوهرها نزاعاً بين سلاحي المشاة ... يجب ان يكون الجيش جيش مجندين كثيرين لا جيش عتاد ... لن تكون المدفعية سوى سلاح ثانوي ... وقد يكون التلبك بمدفعية وفيرة دون اية جدوى ... »



الشكل ١٠٢ - التغييرات الإقليمية في أوروبا بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩.

- ١ - عودة النمسا إلى ألمانيا (١٣ كانون الثاني ١٩٣٥) ، ٢ - المنطقة غير المحصنة التي احتلتها ألمانيا ثانية (٧ آذار ١٩٣٦) ، ٣ - ضم النمسا (١١ آذار ١٩٣٨) ، ٤ - ضم السويد (٣٠ أيلول ١٩٣٨) ، ٥ - استقلال سلوفاكيا (١٤ آذار ١٩٣٩) ، ٦ - إقامة محمية بوهيميا - مورافيا (١٦ آذار ١٩٣٩) ، ٧ - ضم ميكل (٢٢ آذار ١٩٣٩) ، ٨ - احتلال إيطاليا لألبانيا (٧ نيسان ١٩٣٩) .

المبادأة
في ايدي الالمان

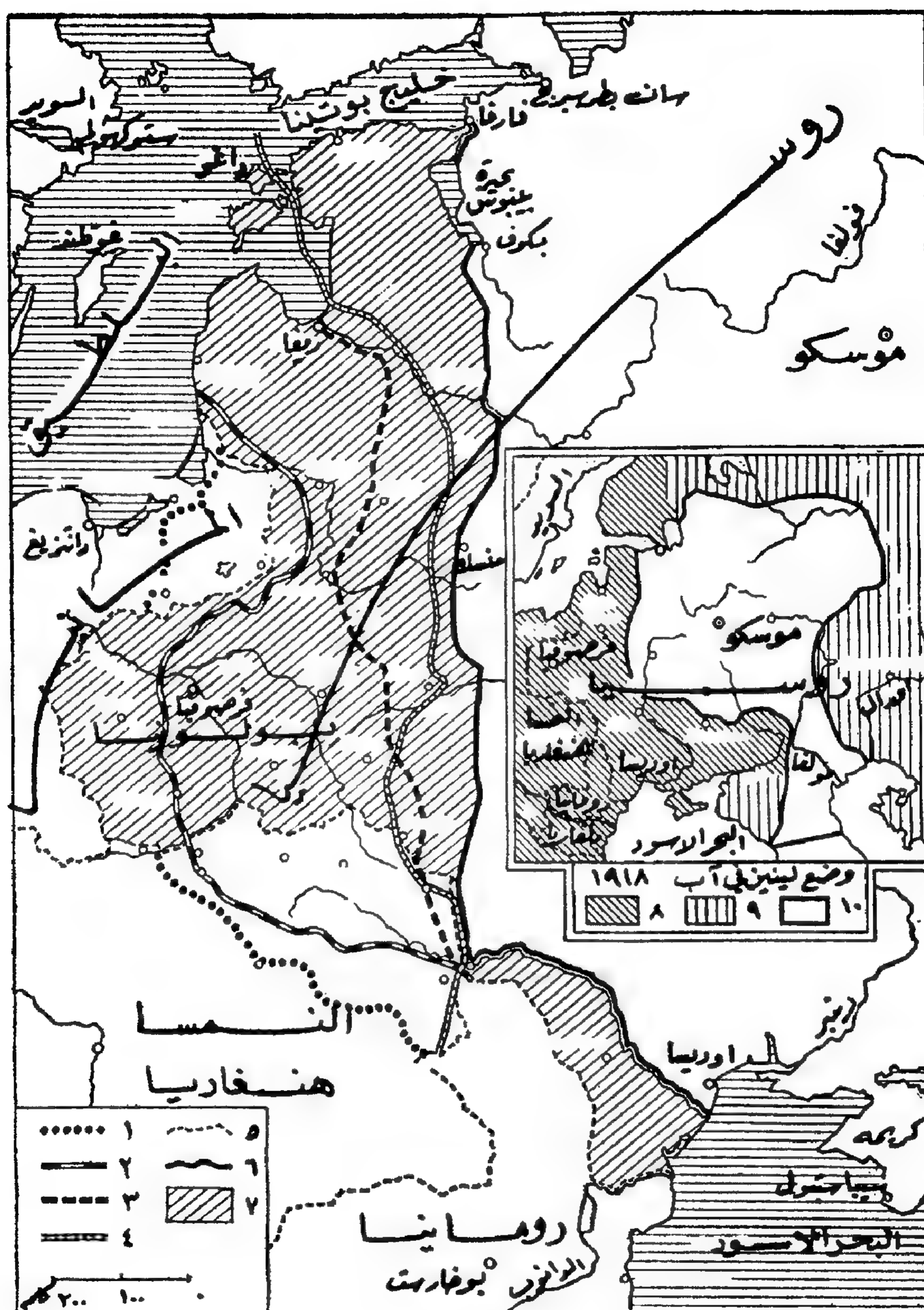
حين اندلعت الحرب ، ارتكب كافة القادة العسكريين من ثم
الاطباء نفسها بتقديرهم قوة الهجوم اكثر من قوة الدفاع الى حد
بعيد . وبعد حين ، تكييفوا بحسب الظروف الجديدة غير المرقبة .

ولكن فريق هندنبرغ - لودندورف - هوفمن هو ما احسن التكيف قبل سواه . فهم الالمان
من استلوا زمام المبادأة استلاماً شبه دائم تقريباً ، في ما يتعلق بالعمليات وبالعتاد على حد سواء :
مبادأة حرب الخنادق واحكام تقنية التحصن وراء الخنادق في الجبهة التي بلغت درجة من الكمال لم
يعرفها اي جيش آخر . اساليب القصف المتواصل الشامل الذي يحق مواقع العدو الدفاعية ،
ثم القصف القصير المركز على نقطة واحدة الذي يتيح فتح ثمة في الجبهة . وكانوا السابقين في
استخدام الاسلحة الجديدة (باستثناء الدبابة) : الغازات السامة ، قاذفات اللهب ، قاذفات
الالغام . كما انهم اتقنوا استعمال المدافع الرشاشة والنواصات ، واستخدموا الطائرات قبل غيرهم
لقذف القنابل .

الشكل الجديد للحرب في الغرب
الخنادق

بعد الهزيمة الالمانية في معركة المارن التي اوقفت محاولة
اندفاع جانبي والتفاف استهلكت بنجاح في بلجيكا في شهر
آب من السنة ١٩١٤ ، وبعد فشل « السباق نحو البحر »

بغية بلوغ « كاليه » ، استقرت الجيوش المنهكة في خنادق محفورة على عجل . وقد بدا استقرار
الجبهة هذا للقيادة الالمانية وسيلة اقتصادية توفر لها حرية العمل في الشرق حيث كانت تنوي
التوصل الى نتيجة حاسمة ؛ ولذلك سوف يرتدي تنظيم الجبهة طابع الديمومة بحيث لن يتمكن
اي من الخصمين المتحاربين ، طيلة اربع سنوات ، من اختراقها ؛ وستصبح الجبهة مجموعة كاملة
من التحصينات الممتدة على طول اكثر من ٧٠٠ كلم بين بحر الشمال والحدود السويسرية لن يطراً
عليها في بعض النقاط اي تبدل حتى السنة ١٩١٨ . فتغلبت النار على الحركة ولم تكن الحرب
بعدئذ سوى « صراع يائس ضد المدفع الرشاش » وضد المدفعية . واتصلت الخنادق العميقة
والتوازية والموجة الخطوط (بغية تأمين الحماية الجانبية والافادة جهد المستطاع من طبيعة
الارض) بجمرات ضيقة وطويلة ، وتقدمتها شبك من الشريط الشائك ؛ وانشئت فيها « مراكز
صغرى » للمراقبة وملاجئ عميقة ، وزودت بعدد وفير من المدافع والمدافع الرشاشة . فألف
المجموع حصوناً حقيقية . وانشئ وراء الخط الاول ، القريب من خطوط الاعداء ، خط ثان ،
وخط ثالث احياناً بغية درء انهيار الجبهة بتوزيع القوى على مسافات مختلفة من الخط الاول .
كانت نتيجة هذه الحرب الموضعية ثورة في الفن العسكري . في العدة الحربية اولاً : فقد
توجب ، حتى عند الالمان الذين كان لديهم مدفعية ثقيلة سريعة الاطلاق من عيار ١٠٥ و ١٥٠
و ٢١٠ ، قدرة على قذف القنابل وفقاً لخطوط مختلفة الانحناء ، الاكثر من استخدام مدفعية
الخنادق : مدافع لقذف القنابل وفقاً لخطوط منحنية جداً ، مدافع لقذف القنابل الصغيرة ،
مدافع خاصة بالخنادق ، الخ . ، بينما اصبح المدفع الرشاش ، القادر على ضرب الزوايا المنبسطة



الشكل ١١ - الجبهة الشرقية ، ١٩١٥ - ١٩١٨

١ - أقصى تقدم روسي ، ٢ - الجبهة في نيسان ١٩١٥ ، ٣ - الجبهة في ايلول ١٩١٥ ، ٤ - الجبهة عند وقف إطلاق النار في السنة ١٩١٧ ، ٥ - حدود ١٩١٤ ، ٦ - حدود ١٩١٧ الجديدة ، ٧ - اقاليم خسرتها روسيا ، ٨ - اقاليم تحت نفوذ الماني في آب ١٩١٨ ، ٩ - اقاليم تحت نفوذ حليف ، ١٠ - اقاليم تحت سلطة حكومة موسكو .

ضرباً فاعلاً بقذاته والخوول دون اجتياز منطقة معينة امام الخطوط ، مع القنبلة الصغيرة ، خير سلاح دفاعي في ايدي المشاة .

بيد ان القيادة الفرنسية ، التي لم تسلم بسهولة بتنظيم اجهزة دفاعية شبيهة بأجهزة الالمان ، فقد تكيفت مرغمة بحسب هذه الظروف الجديدة المناقضة لتعاليمها . وقد عذت وقتاً طويلاً في العودة ، بأسرع وقت ممكن ، الى « الحرب في الارض المكشوفة » . ورغبة منها في تجنب « تواني الجنود » والمحافظة على روحهم الهجومية ، و « تهديد العدو بخطر دائم » ، واهيان جنوده احياناً متواصل - هذا هو المقصود بتمبير « القضم » - قامت طوال السنة ١٩١٥ بهجمات محلية كثيرة طاحنة من اجل الاستيلاء على اهداف لا أهمية حقيقية لها في اغلب الاحيان : كتركز مراقبة أو جزء من خندق ... ، لم تستهدف المناورة ولا المفاجأة ولم تسفر الا عن خسائر فادحة في الارواح لا يبررها مبرر ، لا سيما وان الحاجة الى الذخائر لم تكن لتسمح بضرب العدو بالقنابل ضرباً كافياً وفعالاً . وهكذا كانت « نوردام - دي - لوريت » و « بواله برتر » ، و « اكمة ال » ايبارج » ، و « هارتمسويلر كوف » ، ومنطقة « سواسون » والد « ارغون » (التي زرعت بالالغام) ، و « قتل » فوكوا » ، وغابة « غروري » ، مسرح نزاعات دامية ، هائلة ومثبطة ، طوال أشهر كاملة .

محاولات الهجوم في الغرب
امام هذه التعصينات القوية في الجبهة الغربية ، بات من الضروري التوصل الى نتيجة حاسمة ، اما على ساحة معركة اخرى - حاول الالمان البحث عنها في الشرق ، ولن يحدوها الا في السنة ١٩١٧ (الشكل ١١ ، ص ٣٣٥) ، وبحث الحلفاء عنها فترة من الزمن في الشرق - ، واما بواسطة « منفذ » استخدمت من اجل فتحه اما اسلحة جديدة : كالغازات السامة ، والديابا ... ، من شأنها اذهال العدو ، واما بسحق مركز العدو بالقنابل ، الذي يفترض تفوقاً عظيماً في الوسائل . وعلى اية حال ، توجب تحطيم هذا الدرع الدفاعي ، وفي سبيل ذلك تطورت العدد الحربية وفن الحرب . وقد اقنعت مجازر الشتاء باستحالة هجوم المشاة دون اعداد دقيق ، ودون ان تسبق المدفعية تقدمهم وترافقه . ولكن توزيع النجعات على اماكنها ، وتنظيم نقاط الانطلاق وتجهيز الخطوط الخلفية ، تتطلب اسابيع عدة ولا يمكن ان يغرب امرها عن مراكز رقابة العدو ودوائر استخباراته . يضاف الى ذلك ان الضرب بالقنابل طيلة ايام عدة بغية تقويض تحصينات العدو لا يترك اي مجال لعامل المفاجأة ، واذا تم الاستيلاء على خطه الامامي ، اصطدم المشاة المهاجمون بخط ثان سليم وتوجب عليهم القيام بالاستعدادات الطويلة والباهظة النفقات نفسها . وهذا ما يفسر الفشل الذريع الذي انتهت اليه الهجمات الحليفة في منطقة « ارتوا » ، في اشهر آذار وايار وايلول ، وفي منطقة « شامبانيا » ، في شهري شباط وايلول من السنة ١٩١٥ .

حين قام « فالكنهاين » بهجومه على « فردان » ، في السنة ١٩١٦ ، لجأ الى اساليب جديدة

لتحقيق عامل المفاجأة : اخفاء النجذات والمعدات في غابات المنطقة الكثيرة ، ضرب عنيف جداً بالقتال لفترة قصيرة (٩ ساعات عوضاً عن عدة ايام) يتولاها اكثر من الف مدفع ، قنابل مدفعية على الخط الاول ، قنابل من العيار الثقيل ، ٢٨٠ ، ٣٠٥ ، ٣٨٠ ، ٤٢٠ على الخط الثاني ، هجوم ٦ فيالق معاً على جبهة لا تتجاوز ٧,٥ كلم طويلاً . لقد كان لنجاحات الالمان وقع كبير في النفس ، ولكنها انتهت الى الفشل ، اذ ان القيادة الفرنسية نجحت في تأمين وصول النجذات والذخائر والمؤن الكافية بفضل تنظيم النقل بالسيارات على « الطريق المقدسة » . ويغلب ان القوى استبدلت تكراراً ، فقد اوهن ٦٦ فيلقاً بين شهري شباط وتموز ، ولكن الهدف المطلوب لم يُبلغ : فالجبهة الفرنسية لم تتصدع ، واذا كانت الخسائر الفرنسية فادحة ، فانها لا تكاد تتجاوز خسائر الالمان الذين حسبوا انها ستكون اعلى من خسائرهم بمرتين ونصف المرة .

اما الهجوم الفرنسي البريطاني على الـ « سوم » ، في شهر تموز من السنة ١٩١٦ ، فقد ابرز مرة اخرى دور المدفعية المتفوق : ليس دور المشاة بعد اليوم سوى احتلال الارض التي استولى عليها المدفع والدفاع عنها . فزيد من عدد المدافع البعيدة المرمى لمقاومة هجوم مدافع العدو بمثله ، ومن المدافع الثقيلة لاجل حرب الخنادق ، واقتن تعيين مكان المدفعية بواسطة الصوت ، والرقابة البرية والرقابة بواسطة المناطيد المقيدة . ونظم جهاز كامل للاتصالات والتحويل استطاعت المدفعية بفضلها ، ليلاً ونهاراً ، وكلما طلب المشاة منها ذلك ، تركيز نيرانها على الاهداف الهامة وتوجيه ضرباتها على الفور الى مدافع العدو لاسكنتها ، واطالة عملية قصفها الخاصة .

وزود سلاح المشاة بمعدات اضافية تساعد على « الدرع » (خنادق ومدافع رشاشة وشريط شائك) الذي جعل الدفاع عملية رابحة منذ سنتين : مدافع خفيفة ، مدافع لقذف اللهب ، مدافع من عيار ٣٧ ، مدافع هاون . كما زود بقنابل صغيرة تقذف بواسطة البندقية (V. B.) ، وببنادق رشاشة ، ومدافع رشاشة بلغت اربعة اضعافها من ذي قبل . وعلى الرغم من تدني عدد افراد هذا السلاح بالنسبة للأسلحة الاخرى (من ٧١ الى ٥٠ ٪) ، فان تزايد الاسلحة الذاتية الحركة قد زاد قوة ثار المشاة زيادة عظيمة .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اعداد عملية الهجوم وتنفيذها قد ساعدتها الرقابة الجوية واجهزة معقدة للاتصال والتحويل بواسطة الهاتف والتلغراف اللاسلكي ولوحات تعيين المسالك والاسهم النارية ، التي امنت الاتصال بين المشاة والمدفعية والقيادة . وفتح التصوير من الجو ، الذي احكم في السنة ١٩١٥ ، تعييناً مسبقاً لنقاط الارتكاز الواجب تدميرها على جبهة الهجوم ، كما ادارت الطائرات عملية اطلاق النيران وراقبت نتائجها . وكانت نسبة المدافع مرتفعة جداً : فقد اقتضى هجوم ١٦ نيسان من السنة ١٩١٧ مدفعاً خفيفاً ومدفع خنادق لكل ٢٣ مجزداً ومدفعاً ثقيلًا لكل ٢١ .

بيد ان هذه الاستعدادات ، على غرارها في السنوات السابقة ، لم تكن لتخفى عن البصر .
فقد اقامت القيادة الالمانية جهازاً دفاعياً مؤلفاً من ٣ او ٤ خطوط موزعة على مسافة ٥ او ٧
كيلومترات من الجبهة ، في ارض غير متساوية تكثر فيها الوديان والغابات . وقد سيطرت جواً
في القطاع المهاجم ، فاستطاعت من ثم منع او مضايقة ادارة عملية القصف والرقابة ، وتعيين
مراكز المدافع الفرنسية بسهولة . لذلك فان الضرب بالقنابل طيلة ثلاثة اسابيع من اجل شق
طريق في الشريط الشائك ونيران المدفعية بالجملة طيلة خمسة ايام ، لم تحل دون انتهاء هذا
الهجوم الى فشل ذريع دام .

وهكذا فبقدر زيادة المدفعية التي اصبحت سيدة ساحة المعركة من
تقدم الاسلحة الجديدة حيث كثافتها ومرماها وقوتها التدميرية ، تحسنت التحصينات كذلك
واثبتت اجهزة خنادقها وممراتها الطويلة الضيقة قدرتها على مقاومة كل هجوم . فبدت المناورة
وكأنها مستحيلة وتحتم ان لا تكون المعركة سوى هجوم الى الامام يحاول الامتداد الى الجناحين.
وبالمقابلة تطور شكل الجيوش . فان الفيلق الفرنسي في السنة ١٩١٨ يختلف عنه كثيراً في
السنة ١٩١٤ : ضم في السنة ١٩١٤ ١٠٠٠٠ جندي راجل ، مسلحين ب ٩٦٠٠ بندقية و ٢٤
مدفعاً رشاشاً ، فاصبح يضم ، في السنة ١٩١٨ ، ٤٣٠٠ جندي راجل مسلحين ب ٢٣٠٠
بندقية و ٤٢٠ سلاحاً حربياً آخر . وارتفعت قوة ثار مدفيعته الى اربعة اضعافها ، وقد استغني
عن الاسلحة غير الجديرة بالبقاء وحلت الطائرة والسيارة محل سلاح الفرسان الذي اقتصر دوره
على الاشتراك في المعركة على غرار سلاح المشاة ، وبالمقابلة احكت انواع اسلحة جديدة ازدادت
اهميتها يوماً بعد يوم : الاسلحة الذاتية الحركة . وقنابل الغاز او الايبريت ، التي من شأنها
جعل مناطق واسعة غير صالحة للسكنى ، والطيران والدبابات بصورة خاصة . فقد
استخدمت الطائرة منذ السنة ١٩١٤ للمراقبة والاستكشاف وادارة عملية القصف ، ثم
اصبحت سلاح مطاردة منذ ابتكار الـ « فوكر » التي اناحت اطلاق نيران المدفع الرشاش عبر
محجر المروحة ؛ ومنذ السنة ١٩١٧ نشبت معارك ، لا بين طائرات منفردة ، بل بين اسراب
يضم كل منها حتى ٥٠ او ٦٠ طائرة . وفي السنة ١٩١٨ اخذت الطائرات تهاجم تجمعات
الجيوش على الارض . وحلت طائرات قصف خطوط المواصلات والمطارات والمستودعات محل
المناطيد منذ صيف السنة ١٩١٥ ، ولكن النتائج ما زالت متوسطة بسبب ضآلة عدد الطائرات
المشاركة في مثل هذه العملية (٤٠ في اقوى غارة على لندن) . وانتقلت السيطرة على الجسو
بالتناوب من معسكر الى آخر بحسب تقدم التقنية : فكانت في ايدي الالمان حتى السنة ١٩١٦
ثم في شهر ايار من السنة ١٩١٧ ، وفي ايدي الحلفاء ابان معارك فردان والسوم ، ثم في السنة
١٩١٨ . اما الدبابة التي جمعت بين النار والحركة ، فقد استخدمت استخداماً صوابياً للمرة
الاولى في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩١٧ . فبدون اعداد مدفعية ، قذف الجيش البريطاني
في قطاع « كبريه » بدباباته الـ ٣٨١ وكأنها مدفيعات مدرعة باغتت العدو وشقت الطريق امام

سلاح المشاة محدثة في الخطوط الألمانية جيباً بقياس ١٢ كلم طولاً و ٩ عرضاً . أجل ان الهجوم الذي شن على جبهة ضيقة جداً لم يؤد الى انهيار تحصينات العدو ، ولكنه اثبت امكان الاستيلاء ، بواسطة الدبابات ، على عدة خطوط متعاقبة دون اعداد مدفعية وبخسائر طفيفة نسبياً . وهكذا اعدت الطريقة التي سوف تضمن نصر الحلفاء في السنة ١٩١٨ .

كانت احدى نتائج استخدام هذه الاسلحة الجديدة اشتداد الحاجة الى المهندسين . فهي قد ارغمت القيادة على تخصيص عدد متزايد منهم لخدمات الداخل او المؤخرة : فان الدبابات التي تشترك في المعركة يهندسين والطائرة التي تطير بلاحها ومطلق مدفعها الرشاش تفترضان على التوالي ٤٦ و ٦٠ رجلاً في المؤخرة لاصلاحها وتجهيزها وتموينها والاعاضة منها .

لم يعد هناك من جبهة شرقية بعد الثورة الروسية وانسحاب
مركة السنة ١٩١٨ الجيش الروماني . فكان من ثم لدى هتندنبورغ ولودندورف ، في وجه ١٨٠ فيلقاً فرنسياً - بريطانياً وبلجيكياً ، ١٩٨ فيلقاً سيحاولان بواسطتها شق طريق لها في الجبهة الغربية . فاعد الهجوم على ضوء دروس معركتي كمبريه وريفا ، حيث اختبرت بنجاح الطريقة الهجومية الجديدة التي نادى بها الكولونيل « بروشمولر » والتي بموجبها تسحب خيرة الفيالق من الجبهة الى مناطق بعيدة في المؤخرة . وتسند اليها مهام المناورة وتجهز بعناد جديد ، وقعود طرائق التسلل : على فرق الهجوم امتعان النقاط الضعيفة واختراقها والالتفاف حول النقاط المحصنة التي سوف تقهرها الخطوط التي تليها . ومن الطبيعي بعد ذلك ان يؤدي احكام عمل المدفعية في الكتان ، وتجميع المدافع بالجملة في مراكز معينة ، واطلاق قنابل الغاز بوفرة - مما يقصر فترة الاعداد على ساعات قليلة - ونقل الجيوش من جبهة الهجوم تحت جناح الظلام كي لا يثار انتباه العدو ، واستخدام اسراب كثيفة من الطائرات تقذف بقنابلها ، من علو منخفض ، محطات السكك الحديدية ، والمطارات ، ومؤخرة الجبهة وتهاجم المشاة والمدفعية بمدافعها الرشاشة ، الى مباغنة العدو والسلاح بفتح المنفذ والافادة منه .

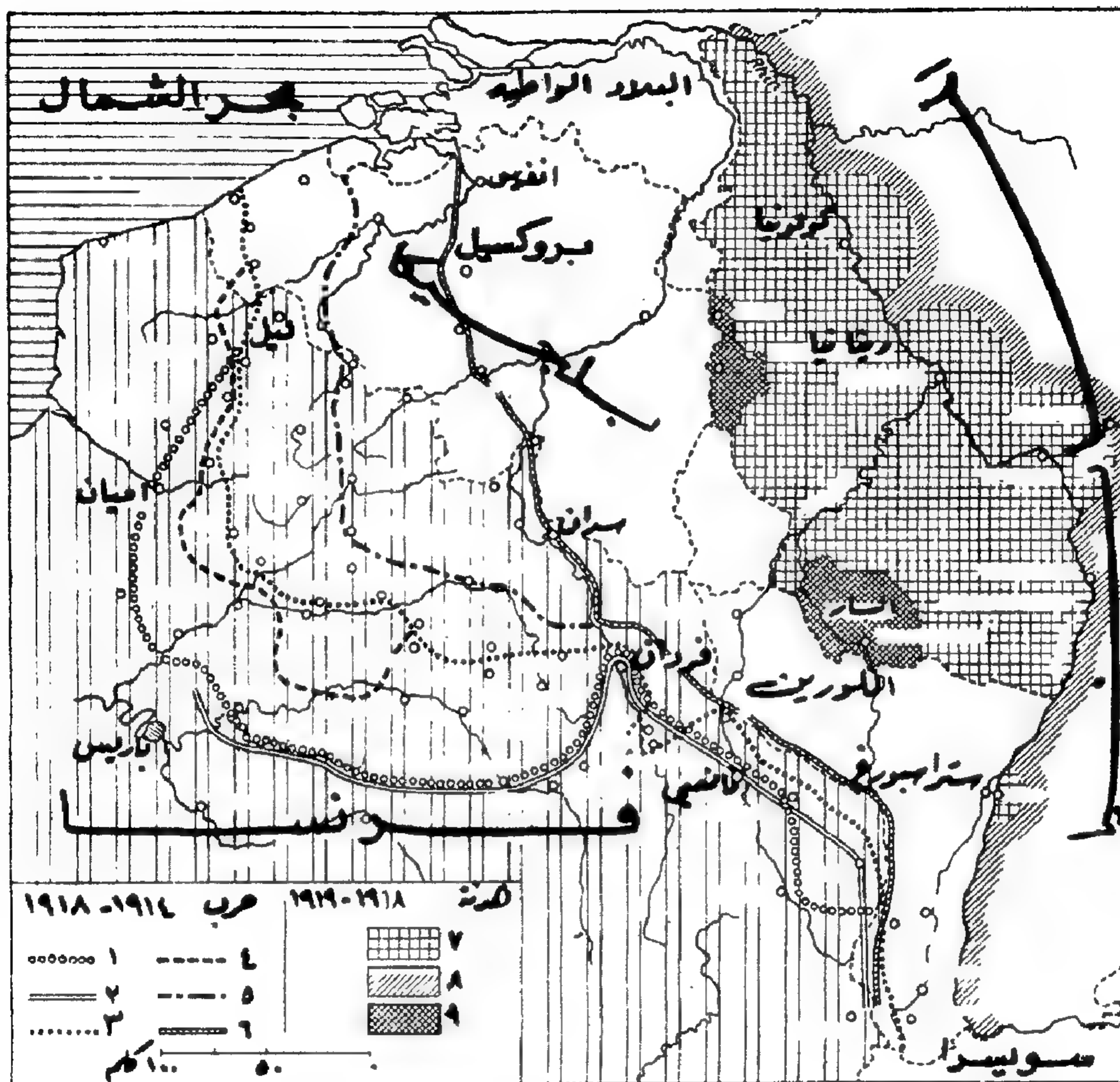
استعد الحلفاء من جهتهم الى صد الهجوم مستفيدين من المثل الألماني : اتقان استخدام الاسلحة الذاتية الحركة ، انشاء نقاط ارتكاز على مسافات مختلفة من الجبهة ومراكز مقاومة في داخل كل خط . ولم يكونوا آنذاك ليعتبروا دفاع الخط الاول امراً ضرورياً كما في السنة ١٩١٥ ، بل ارتأوا لتجميع معظم الجيش في خط متوسط (بين ٣ و ٤ كلم الى الوراء) او في الخط الثاني (بين ٦ و ٧ كلم) . فهنا يكون خط الصمود الذي سوف يصطدم به المهاجمون بعد ان تكون نقاط المقاومة ، المتروكة في الخنادق الاولى ، قد فرقت بينهم . ولا يزال الحلفاء يستبعدون امكان فتح منفذ في الجبهة : فاذا نجح العدو في اختراق الخط الاول ، فانه لن يلبث ان يصطدم بجبهة جديدة معززة يستحيل اختراقها .

الا ان هذه الثقة امتحنت امتحاناً عسيراً في ربيع وصيف السنة ١٩١٨ (الشكل ١٢، ص ٣٤١) . لقد ردت قوات الحلفاء الى الوراء اربع مرات متوالية بهجمات سريعة خارية جعلت الالمان على قارب

قوسين من النتيجة الحاسمة بفضل مدفعيتهم السريعة الاطلاق ومهارة ضباطهم في استثمار عامل المفاجأة وفي استخدام سهولة تحرك معداتهم. ففي الحادي والعشرين من شهر آذار ، وبعد قصف بقنابل الغاز والقنابل الداخنة دام اربع ساعات ونصف الساعة ، فتحت ثلثة بطول ٨٠ كلم عند نقطة التقاء الجيوش البريطانية والفرنسية ، لم تسد الا بكل صعوبة ؛ وفي التاسع من ايلول شن هجوم جديد في الفلاندر ، فوصل الالمان الى مسافة ١٦ كلم من اميان و ٦٠ كلم من كاليه ، وجعلوا ربع الجيش البريطاني عاجزاً عن القتال . وفي السابع والعشرين من شهر ايار ، بعد ضرب دام ثلاث ساعات بقنابل ١٢٠٠ « بطارية » مدفعية ومئات مدافع الحنادق ، وعلى جبهة يبلغ طولها ٦٢ كلم بين سواسون و « ريمس » ، تقدم ٢٠ فيلقاً مسافة ٢٠ كلم وسيطرت على جسور «الدين» ؛ وقد اشترك في هذه المعركة ثلث الجيش الفرنسي ، الذي اوهن جزئياً ، وفقدت معدات كثيرة ، وواجه الجنرال « بيتان » انكفاء عاماً . وفي الثامن من حزيران ، شن هجوم جديد الى الشرق من « نوايون » على جبهة طولها ٧٤ كلم ، اوقف عند خط « شاتو تيارى » - « مونديدييه » . وفي كل مرة استفاد الجيش الالماني من عامل المفاجأة واستطاع الاستيلاء على جيوب عميقة في الخط الخليف . ولكن المفاجأة لم تلعب اي دور في الهجوم الجديد الذي شن في الخامس عشر من شهر تموز بين « شاتو تيارى » ؛ والد « ارغون » : فقد اخلى الخط الفرنسي الاول بغية تجنب نيران مدافع الهاون واحتل معظم الجيش مركز المقاومة ، وصدرت الاوامر لفرق الاحتياط في المؤخرة بالتأهب . فقبل ان تفتح المدفعية الالمانية نيرانها القوية ردت المدفعية الفرنسية على النار بنار كثيفة جداً ، وانتهى الهجوم الالماني على طول ٤٠ كلم من جبهة شيبانيا الى الفشل .

اوهنت هذه الهجمات فرق لودندورف الاحتياطية . فقد رسم الخط الالماني جبهة غير منتظمة تألفت من جيوب يسهل شن الهجمات الجانبية عليها ؛ ومنذ الثامن عشر من شهر تموز تحولت المبادأة الى ايدي الحلفاء الذين استخدموا عدداً كبيراً من الدبابات ، الاداة الحاسمة في استراتيجية التفكيك الجديدة ؛ وفي ليل ١٧ - ١٨ ، وبدون اعداد مدفعية ، ادى استخدام الدبابات بالجملة الى فتح ثلثة عرضها ٥٠ كلم وعمقها ١٠ كلم في خط العدو الى الجنوب من « سواسون » . ومنذئذ اضطر الجيش الالماني ، الذي ارغم على الوقوف موقف الدفاع وعانى من حاجته الملحة الى المهندسين ، للتراجع امام سلسلة من الهجمات السريعة ، المتكررة ، التي لم تستهدف اي منها التوصل الى نتيجة حاسمة ، ولكنها شنت في قطاعات متباعدة فمنعت لودندورف من ان يستخدم فرق الاحتياطية الضئيلة وينقلها الى ميدان المعارك . وفي الثامن من شهر آب ، « يوم حداد الجيش الالماني » ، حدثت مفاجأة تامة ؛ فان نقل الجيوش تحت جنح الظلام ، ودوريات الطائرات المستمرة التي منعت كل رقابة ، واحكام نيران المدفعية التي وضعت في اماكنها دون اثرة الانتباه ، واستخدام القنابل الداخنة التي اعمت الرقابة البرية والمدافع المضادة للدبابات ، واستخدام ٤٥٦ دبابة على جبهة طولها ٢٣ كلم ، قد جعلت الحلفاء يحرزون نصراً كاملاً . وابتداء من شهر ايلول شن هجوم عام بشكل كاشة ارغم الالمان على

الجلأ عن الشاطئ البليغيكي والانسحاب الى خط « ميرمن » دون أن تتصدع جبهتهم .
ولكن الجبهات الشرقية انهارت في ذاك التاريخ ؛ فطلب الاتراك والبلغار والنمساويون وقف



الشكل ١٢ - الجبهة الغربية بين ١٩١٥ و ١٩١٨

- ١ - أقصى تقدم الجيش الألماني (ايلول ١٩١٤) ، ٢ - جبهة الجيش الفرنسي في ايلول ١٩١٤ ،
٣ - جبهة الحرب الموضعية ، ٤ - الجبهة في تموز ١٩١٨ ، ٥ - الجبهة في تشرين الاول ١٩١٨ ،
٦ - الجبهة في ١١ تشرين الثاني ١٩١٨ ، ٧ - ارض احتلتها الحلفاء بعد الهدنة ، ٨ - منطقة
جعلت محايدة بعرض ١٠ كلم ، ٩ - اقاليم تقرر اجراء استفتاء فيها .

اطلاق النار ، وسلمت المانيا بالواقع فطلبت وقف اطلاق النار قبيل هجوم كان مقرراً شه
على جبهة اللورين في الرابع والعشرين من شهر تشرين الثاني .

٢ - المفاهيم الاستراتيجية وفن الحرب اثناء الحرب العالمية الثانية

المذاهب الاستراتيجية
بين الحربين

حين نشبت الحرب مرة اخرى بعد مرور احدى وعشرين سنة ، كانت المانيا اكثر تقدماً على اعدائها منها في السنة ١٩١٤ ، بفضل تعزيز تسليحها ثانية منذ السنة ١٩٢٣ . ولكن هذا التفوق المادي كان دون الدعاوة التي احاطت بها اهمية ؛ وقد تخلف الحلفاء عنها في نطاق المفاهيم الاستراتيجية بصورة خاصة .

المذهب الفرنسي

كانت النتيجة الكبرى المستخلصة من الحرب العالمية الاولى قوة الجبهة المتصلة التي تدافع عنها نيران قوية تطلقها المدفعية والاسلحة الذاتية الحركة ، اذ ان الهجمات الامامية بواسطة وسائل على جانب كبير من الامية قد برهنت وحدها عن قدرتها على تصديعها . الا ان بطء التقدم ، بعد كل تصديع ، كان يتيح للدفاع سد الثغرة المفتوحة وانشاء جبهة جديدة وراء الخط المتصدع . لا بل وضع جدول بياني حدد العمق الممكن بلوغه بنصف طول جبهة الهجوم . اجل لقد أسهمت الاسلحة الجديدة ، كالذبابات والطائرات التي ازداد شأنها ازدياداً مطرداً ، في تحسين ظروف العمليات : فان الذبابة ، التي اعتبرت « عشاً متنقلاً للدفاع الرشاش » ، كانت ترافق سلاح المشاة وتشق امامه الطريق او تسانده في تقدمه بتدميرها الاسلحة الذاتية الحركة ، وكان الطيران يستكشف مراکز دفاع العدو وحركاته ويحول دون قيام طيران العدو بآلة مهمة استطلاعية . واذا هزمت المانيا في السنة ١٩١٨ فمرد ذلك افتقارها الى الرديف الضروري لسد الجيوب التي احدثتها الهجمات الخليفة .

الى هذا الاختبار ارتكزت الاستراتيجية الفرنسية التي لم تجر اية محاولة ، منذ السنة ١٩١٨ ، لتجديدها او تبديلها . فان الاقتناع بمناخة الجبهة المتصلة وبالامية الاولى لقوة النار وبتأثير طبيعة الارض « الاستبدادي » على كل مناورة ، قد حملت اركان الحرب على انتهاج استراتيجية دفاعية بحتة . ولما كان نصر السنة ١٩١٨ قد احرز على ايدي دول متحالفة ، فكان على فرنسا الاحتفاظ بموقف دفاعي في وجه قوات المانيا المتفوقة والدفاع عن سلامة ارض الوطن طيلة الفترة اللازمة لان يعبر حلفاؤها الوسائل القوية التي تليح الانتقال الى الهجوم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اختبار المعركة القديمة الذي ابعد كل فكرة مناورة هجومية ، قد جرّ الى نوع من الحصرية في عمل اركان الحرب التي تعودت تطبيق انظمة ثابتة والتدخل في اصغر التفاصيل وانتزاع كل مبادعة من المسؤولين عن التنفيذ . وبالرغم من ان دبابات السنة ١٩١٨ البطيئة والسريعة المطب قد اصبحت حصوناً سريعة الحركة ومزودة بالمدافع والتلغراف اللاسلكي ، فان المهمة التي اسندت اليها ما زالت مهمة سلاح في ايدي المشاة يحتاج الى حماية

المدفعية . وبداية هذه المبادئ نظم الجيش الجديد ودرّب ، ونشئت بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٣٩ التحصينات القوية الثابتة بين « بال » و« لوتفويون » .

اما الطيران الذي اصبح سلاحاً مستقلاً في السنة ١٩٢٨ ، فقد عانى في تنظيمه من المنازعات بين المدارس المختلفة ومن تردد التعليم . فان آراء الجنرال الايطالي « دوهيه » الذي اعتبر الطيران « القوة الدفاعية الحاسمة » ، القادرة « بغاراتها الكثيفة » على تدمير طاقة العدو الحربية ومن ثم على احراز نصر سريع بمفردها ، قد وقعت في نفوس القادة العسكريين الفرنسيين موقعا جيلا ؛ واخيراً انشئت في السنة ١٩٣٦ وحدات جوية مستقلة ، وصممت غاذج طائرات جديدة كثيرة ؛ الا ان فرنسا لم تمتلك في السنة ١٩٣٩ الا عدداً قليلاً من قاذفات القنابل ؛ اجل كان لديها طائرات مطاردة ذات فعالية كبرى ، ولكن عددها لم يكن كافياً . فبقيت الطائرة من ثم مساهداً للجيش البري ولم تعتبر سلاح معركة (وقد كتب المارشال بيتان : « ان العمل المباشر للقوى الجوية في المعركة باطل ووهمي ») . ولم يكن هناك طيران هجوم انتقاضي ولا طائرات لنقل الجيوش جواً . اما انكلترا فقد توفر لديها طيران استراتيجي من قاذفات القنابل قادر على مهاجمة الاهداف الصناعية الالمانية ، ولكنها افتقرت ، على غرار فرنسا ، الى طائرات قادرة على تقديم المساعدة للوحدات البرية .

ان قيادة الاركان الالمانية التي اختلف نشاطها عن « الجمود الفكري » المذهب الالمانى الذي اتصفت به قيادة الاركان الفرنسية والبريطانية قد استخلصت

دروساً اخرى من هزيمتها في السنة ١٩١٨ . فقد ارتكز مذهبها الى الحاجة الى هجوم سريع من شأنه مفاجأة العدو محلياً بقوى متفوقة ، في اضعف مراكزه ، ومنعه بعد ذلك من توطيد جبهته ؛ فيجب من ثم مباغتته بضرب سريع وقوي بغية القضاء عليه . ويحذر بالتالي الاستفادة جهد المستطاع من وسائل النقل الآلية ، التي توازي سرعتها خمسة اضعاف سرعة الوسائل القديمة وتتيح مرونة كبرى في المناورة ودرعة في تجميع القوات في مركز الثقل ؛ ويكفي من ثم تحقيق تفوق ساحق على جبهة ضيقة ، في النقطة الحاسمة ، وفتح ثلثة فيها ، وتوسيع هذه الاخيرة ، والاندفاع نحو الداخل قبل ان يكون للعدو مجال للمقاومة . وبعد اجتياز الثلثة المفتوحة ، يستغل النجاح استغلالاً منظماً باندفاعات جانبية تحمي جناحي الوحدة المتقدمة . وسوف تسند هذه المهمة المزدوجة الاساسية الى الدبابات . وان هذا الفن الحربي الجديد ، الذي احكه « غودريان » منذ السنة ١٩٢٩ ، واوضحه في مقال داو (*Achtung Panzer*) في السنة ١٩٣٧ ، يستلزم جمع الدبابات في وحدات كبرى - فيالتي ووحدات مدرعة - تتوفر لديها كافة الاجهزة التي تتيح لها الاندفاع اندفاعاً مستقلاً الى مسافات بعيدة امام الجيوش ، واثارة الفوضى في صفوف العدو ، وتحقيق انهيار مقاومته بالمباغنة وسرعة الحركات ، ومنه من جمع شمله في مركز انكفاء . هذا هو فن الحرب الجديد (*Blitzkrieg*) الذي سيضمن لالمانيا انتصاراتها الداوية بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٢ .

اما الطيران فقد اسندت اليه ايضاً مهمة هجومية ؛ فان اسرابه الكبرى المستقلة ، تنقل الفوضى الى قلب بلاد العدو ، ولكنها ، في الدرجة الاولى ، تتعاون تعاوناً وثيقاً والقوات البرية ، لا بالاستكشاف والرقابة وكتمان سر المنطقة المهاجمة فحسب ، بل بالحلول محل المدفعية بأعداد الهجمات عن طريق قذف القنابل بالجملة ، وبالتعاون والمدركات والمشاة بالانقضاض والقاء القنابل على جيوش العدو . والحقت المدفعية المضادة للطائرات بالجيش الجوي الذي يعمل بالاتفاق مع الجيوش البرية ، وتطورت تطورا عظيماً . واخيراً اعيرت الاتصالات الكهربائية للاسلحية اهتماماً خاصاً لأن الاتصال السلبي لا يليق بسرعة الحرب الصاعقة ؛ فان التعاون بين الاسلحة والاتصال بالوحدات المندفعة بعيداً وراء خطوط العدو منوطان بتقدمها ودقتها على السواء .

لم تكن هذه الآراء وهذه الاستعدادات مجهزة خارج ألمانيا ، ولكن الجهود التي بذلت لابرازها ذهبت مع الريح . فان انشاء جيش مناور قوي ، مؤلف من ٧ فيالق مدرعة ، الذي اقترحه القومندان ديفول في كتابه ، « نحو جيش محترف » ، الصادر في السنة ١٩٣٥ ، قد صرف النظر عنه اجمالاً باعتبار انه « مناقض لمنطق التاريخ » . ولم يستخلص احد مغزى امتحان الحرب الاسبانية ، « المختبر النازي » الحقيقي الذي احكم فيه الالمان استخدام قاذفة القنابل الانقضاضية والمدفع الرشاش والاتصال بين الدبابات والطائرات ، ودور المدن او القرى المستخدمة كنقاط مقاومة منعزلة قادرة على الدفاع عن نفسها في كافة الاتجاهات والصمود في وجه تطويق كامل ؛ ولم يستوقف نظـر المراقبين سوى فشل الدبابات في عمليات « غوادالاجارا » و « برونيت » ، دون ان يأخذوا بعين الاعتبار الاساليب الجديدة التي ظهرت في معارك اراغون وكاتالونيا منذ السنة ١٩٣٨ والتي كانت الظواهر الاولى لفن الحرب الجديد .

بيد ان فرنسا اخذت تنشئ ، في خريف السنة ١٩٣٨ ، فيالق مدرعة ما زالت تختلف اختلافاً كبيراً عن مثال البانزر . فان الفيلق المدرع بقي سلاحاً من اسلحة المشاة ، ولم يكن استخدامه ممكناً الا في اطار وحدة مشاة كبرى ، وكان سلاحاً للهجوم المعاكس معداً لسد الثغرات في الجبهة ، اي لاحتراز نجاح محدود . ولم يزود لا بوسائل استكشاف ولا بوسائل دفاع ضد الطائرات والدبابات ، ولا بفرق مشاة ومدفعية تنقل بالسيارات . وكان عاجزاً عن العيش وخوض المعركة مستقلاً ، بينما كان البانزر سلاحاً سريع الحركة ترتبط به كافة الاسلحة الاخرى .

في وجه الدبابات الألمانية الـ ٢٧٠٠ ، امتلكت فرنسا القوات المتقابلة ٢٣٠٠ تضاف اليها الدبابات البريطانية ، اي زهاء ٣٠٠٠ . وفي النطاق الجوي ، كان لدى الالمان ، في اوائل شهر ايار من السنة ١٩٤٠ ، بين ٧٠٠ و ٨٠٠ طائرة مطاردة (٧٠٠ لدى الفرنسيين والبريطانيين) و ١٢٠٠ قاذفة قنابل (مقابل ١٥٠ الى ١٧٥) و ٤٠٠ طائرة انقضاضية (Stuka) . فيكون المجموع

٢٦٠٠ طائرة مقابل ١٧٠٠ طائرة فرنسية وبريطانية قد لا توازيها سرعة واستقلالاً ، ولكنها انزلت بالامان ، خلال معارك السنة ١٩٤٠ ثلاثة اضعاف خسائرها . فلم يكن الجو من ثم خاليا كما اعتقدت الجيوش البرية التي تأثرت تأثراً قوياً بنشاط الطائرات الانقضاضية ، بينما كانت الطائرات الفرنسية موزعة ، و « ذائبة الى اللانهاية » (« سانت - اكزوبيري ») بين الوحدات البرية في الجبهة . ولم يكن في الحقيقة من تفوق « ساحق » للقوات الالمانية الا في نطاق الدفاع ضد الطائرات (٩٣٠٠ قطعة مقابل ١٦٠٠) ، وقاذفات القنابل الانقضاضية والسلاح المنقول جواً التي لم يجهز بها لا الجيش الفرنسي ولا الجيش البريطاني . وبالمقابلة كانت المدفعية الفرنسية متفوقة عدداً ونوعية - ولكنها كانت معدة لحرب جامدة (ولذلك كان معظمها 'يُحرر بواسطة الجياد') ، وكان الاسطول البريطاني متفوقاً على الاسطول الالمانى تفوقاً اعظم منه في السنة ١٩١٤ الى حد بعيد .

ولكن الجيش الالمانى لم يخل من نقاط ضعف خطيرة بسبب اعادة تنظيمه بسرعة كلية . فقد افترق الى الضباط - ولا سيما الصغار منهم - والفرق الاحتياطية المدربة ، وسلم عتاده المتفاوت النوعية الى مجندين تعوزهم الخبرة ، ثم الى « الجدار الغربي » الذي انشأه على عجل لسد الطريق في وجه هجوم يشن من الغرب ، لم يكن في الواقع على جانب كبير من الركائز . ولعل نقاط الضعف هذه تفسر مخاوف القيادة الالمانية الخطيرة وقلة حماسها وثقتها في السنة ١٩٣٩ ، على الرغم من « الحدة » المتأخرة .

٣ - تطورات التسليح والاستحداثات في فن الحرب

خلال العمليات الحربية ، سيطر على ظروف المعركة البرية رجحان دور السلاح المدرع والطيران . وفي البحر أصبح الطيران العنصر الاساسي في المصارعة ، التي عرفت منذئذ بـ « الجوية البحرية » ، وحتى في الصراع ضد الغواصات . وان كافة الابحاث التي اجريت ، والتي افضى بعضها الى اختراعات هامة جداً ، قد استهدفت اما تحسين هذه الاسلحة واما توفير دفاع فعال ضدها . فتكيف فن الحرب من ثم بحسب التطورات التقنية التي طرأت على الدبابة والطائرة ، وبحسب الوسائل الجديدة المكتشفة لاتقائها . وكانت النتيجة ادخال تغييرات على تنظيم الجيش وتجهيزه وظروف الحرب نفسها .

تطور الاسلحة المختلفة
هما الدبابة والطائرة ما طبعتهما الحرب العالمية الثانية بالطابع الذي
يميزها كلياً عن الحرب العالمية الاولى : السرعة القصوى في تحرك
الجيوش . وبينما كادت الجبهة الرئيسية تكون ثابتة بين السنة ١٩١٥ والسنة ١٩١٨ ، استعادت
الحركة في السنة ١٩٣٩ تفوقها على النار ، واعادت وسائل النقل السريع الى الحرب عاملي

المباغتة والسرعة اللذين قد تلاشيا من ذي قبل . فقاذفة القنابل ، والجيش المنقولة جواً والوحدات الآلية الكبرى قد أعادت تقييم عامل المباغتة . وكان باستطاعة الدبابات المسلحة بمدافع من عيار ٥٠ و ٧٥ و ٨٨ و ٩٠ ان تسحق الآن نقاط الدفاع في طريقها وتتلغف الاسلحة الآلية التي كانت توقف ، فيما مضى ، سلاحى الفرسان والمشاة ، بينما تهاجم قاذفات القنابل الامدادات وتدمر المواصلات والقوافل المتوجهة الى ميدان المعركة وتفكك الوحدات قبل وصولها الى مراكزها في الجبهة ، وتجعل استخدام قوات الاحتياط الاستراتيجية امراً مستحيلاً . وهو عامل المفاجأة هذا ما افاح للاقوى الافادة من تفوقه واحراز كافة الانتصارات الحربية .

بدالة هذا المركز الرئيسي الذي احتلته الدبابة والطائرة ، تطور تجهيز وتنظيم الاسلحة الاخرى . فامام الدبابات التي اصبحت سيده ميدان المعركة تسلم سلاح المشاة التقليدي اسلحة ذاتية الحركة متزايدة القوة والفعالية (المدفع الرشاش الصغير ، والبندقية الذاتية الحركة) ومدافع هاون خفيفة وثقيلة ، واخيراً اسلحة لالقاء القذائف ذات الحشوة المحرقة التي افاحت للمشاة مجابهة الدبابة على مسافة قريبة . وزود سلاح المشاة كذلك بمدافع رشاشة مضادة للطائرات مثبتة في القسم الامامي من الشاحنات للدفاع عن القوافل . وتحسنت الاتصالات تحسناً عظيماً ، فبات المذيع وسيلة الاتصال الاعتيادية حتى مستوى قائد الفصيلة . وزود اخيراً بالآليات ، ففقد كافة حيواناته ، باستثناء الوحدات الجبلية التي احتفظت بينهاها .

وقد وفرة مدافع الهاون وتزويد وحدات المشاة بالمدافع على المركز المتعاضد اهمية الذي احتلته اسلحة الاطلاق المنعني المتزايدة على حساب الاسلحة الذاتية الحركة . وقد برزت افضلية المدفع القصير على المدفع الطويل ، التي اتضحت منذ ما بين الحربين ، في كافة العمليات الحربية . فبذات السنة ١٩٣٩ سلح الفيلق الالماني بـ ١١ مجموعة مدافع قصيرة مقابل مجموعة مدافع طويلة واحدة ، وفي آخر الحرب لم تسلم الفيلق المدوغة الالمانية والاميركية سوى بمدافع قصيرة . اما التطورات الهامة التي طرأت على المدفعية فهي نقلها الآلي ، اذ ان المدافع المجرورة جراً قد استبدلت اكثر فاكثر بمدافع مثبتة على اسناد تتحرك آلياً ، وظهور المدفع الذي لا يندفع الى الوراء . فخفف بذلك وزن المدفع وسنده ، وبات بمقدور المظليين والمقاوير استخدامه ، ولكن الرمي اصبحت ادنى مسافة وتعين الموضع اسهل منالاً .

اما سلاح الهندسة فقد تعاضد دوره جداً في المعركة . فهو لم يعد يعمل منفرداً ، وقد لحقت وحداته ، التي ارتفع عدد افرادها ارتفاعاً كبيراً ، بوحدات المشاة والمدفعية ، وغالباً ما تقدمتها لاستكشاف المسالك ، وترزع الالغام او زرعها تحت نيران العدو ، وتركيب الجسور . وقولت صيانة او شق الطرق ، ومهدت ارض المطارات بالجرافة . وقد زودت كذلك بالآليات

والمعدات القوية المختلفة .

الدبابة
تنتظم المعركة حول الوحدات المدرعة الكبرى وبدالتها ؛ ولكن النجاح ليس منوطاً بها وحدها ، اذ انه يستلزم السيطرة على الجو ايضاً ؛ فهو من ثم تنسيق الهجوم بين الدبابة والطائرة ما اتاح انتصارات الالمان العظيمة في بولونيا وبلجيكا وفرنسا (الشكل ١٣، ص ٣٤٩) والبلقان وافريقيا في المرحلة الاولى من الحرب، وانتصارات الحلفاء ابتداء من السنة ١٩٤٢ . وهو الجيش الالماني من ثم ما تسج على منواله وما عتبت الطرائق في البدء ، بسبب نجاحاته الجديرة بالاعتبار . وقد سبق ورأينا ان الباتزر كانت وحدة تستطيع التصرف باستقلال واسع ؛ وقد ضمت فرقة استكشاف مؤلفة من كافة الاسلحة : فصائل مدافع رشاشة سيارة ودراجات بخارية ، وفصائل مدافع مشاة ومدافع مضادة للدبابات ، وفصائل من سلاح الهندسة والمخابرات . ثم لواين يضم احدهما ٤٨٨ دبابة وبتألف الثاني من رماة ينقلون في السيارات وفرقة مدافع سيارة من عيار ٧٥ ومدافع مضادة للدبابات من عيار ٣٧ ، وفوج من سائقي الدراجات البخارية مع مدافع رشاشة ، ومدافع هاويت من عيار ٨١ ومدافع من عيار ٣٧ ، وفرق صغيرة مسلحة بمدافع مضادة للطائرات والدبابات وفرق من سلاحى الهندسة والنقل وفرقة مدافع تخرج جراً من عيار ١٠٥ ، وفوج مخابرات ، ووحدات سيارة في المؤخرة تؤمن تمويناً منتظماً ؛ فكان بإمكانها ، بالاتفاق التام مع سلاح الطيران الموجود ابدأ فوق ساحة المعركة ، ان تحقق عامل المفاجأة . وقد اناحت لها سرعتها ومرونة مناورتها فتح ثغرات عميقة والقيام بعمليات تطويقية .

خلال الحرب ، تقابلت وتوازت التحسينات الدفاعية والتعسينات الهجومية : ازدياد تصفيح الابراج (حتى ٢٠٠ مم في القسم الامامي) ، وعيار المدافع : ٧٥ و ٨٨ و ١٠٥ و ١٥٠ ... ، ومن ثم وزن الدبابة : مارك ٦ (٦٥ طناً) ، فردينان (٧٠ طناً) ، شرمن الاميركية (٣١ طناً) ، شرشل (٣٥ طناً) ، كونيغستيجر وجاغدبانتر (٦٨ و ٤٦ طناً) ، يرشنغ (٤٣ طناً) وجوزف - ستالين (٥٠ طناً) ، د ارهب سلاح بحزر حققه اي من المتحاربين ، بمدفعه البالغ ١٢٢ سم طولاً ومدفعيه الرشاشين تحت البرج .

الا ان الدبابة قد اخضعتها حقول الالغام (التي كانت متصلة على طول ١٤ كلم امام موسكو وتخللتها اغار ضد الدبابات) . فلكي تتمكن من التقدم ، يجب تزع الالغام - تحت نيران العدو - من الممرات الضيقة التي ستسلكها ، واكتشاف الالغام بواسطة كاشف مغناطيسي واخراجها من الارض ، وقد بقي ذلك عملية خطيرة حتى السنة ١٩٤٤ حين ظهرت دبابات شرمن المزودة بجهاز يكفس الالغام (حتى تلك التي لا يكشفها الكاشف المادي) على مسافة عدة امتار امام الجنازير . ولكن اهم ما تعرضت له هو نيران المدافع الكثيفة التي حققها الروس ولا سيما المدفع كوستيكوف ، (الذي اسماء الالمان « ستالينورجيل » والروس « كاتيوشا ») المركب على جنازير ، الذي يطلق في آن واحد ١٦ او ٢٤ قنبلة من عيار ١٥ كيلو غراماً ،

وبصورة خاصة الـ « بازوكا » ، الابتكار الاميركي العظيم ، الذي كان اول سلاح فردي مضاد للدبابات في ايدي المشاة . فحتى ظهوره لم تبرهن كافة الاسلحة المستخدمة ، كالمدافع من عيار ٢٥ و ٣٧ ، والبندقية الروسية المضادة للدبابات من عيار ١٤ ، الخ . ، عن فعالية كافية امام ترايد سماكة تصفيح الدبابات ، مما ارغم تدريجياً على زيادة عيار - ومن ثم وزن - المدافع المضادة للدبابات : فعند الانكليز انتقل العيار من ٥٧ الى ٧٦ ، وعند الالمان من ٥٠ الى ٧٥ و ٨٨ ، دون ان يمكن ذلك المشاة من الدفاع عن انفسهم بوسائلهم الخاصة . اما البازوكا فأنبوب بسيط من الحديد المصفح يطلق من على الكتف او على الحاصرة فيقذف قبلة ذات حشوة مجوفة قادرة على خرق سماكة ١٠ الى ١٢ سم من الحديد . وهي هذه الحشوة المجوفة ما اثاحت انقلاب الموقف وما شكلت منذئذ ارباب عدو للدبابات . وتتألف في جوهرها من مادة متفجرة ، تلتصق مغناطيسياً بجدار البندقية ، قادرة على ان توجه الى الحديد المصفح غازاً ملتهباً بسرعة تبلغ ١٥٠٠٠ م في الثانية ينفذ الى الداخل . وابتكر البريطانيون كذلك من جهتهم الـ « بيات » . كما ابتكر الالمان ، في السنة ١٧٤٤ ، الـ « بانزر شريك » من عيار ٨٨ مم القادر على اختراق سماكة ١٦٠ مم من الحديد المصفح على مسافة ١٠٠ م بواسطة قذائفه المهنحة ، و « البانزر فوست » القادر على اختراق سماكة ٢٠٠ مم من الحديد المصفح على مسافة ٥٠ متراً . ومهما بلغ من قوة تصفيح الدبابات وقوة اسلحتها ، فقد اصبحت اصغر وحدات المشاة ، بعد اليوم ، مزودة بأسلحة فعالة ضدها .

وحتى قبل ظهور هذه الاسلحة الجديدة في ساحة المعركة ، اخذت
 انخراط الدبابات
 اهمية الدبابات تتدنى شيئاً فشيئاً . فمنذ السنة ١٩٤٢ ، عاد الالمان الى اساليبهم القديمة : لم تعد الدبابات اداة اختراق مستقلة ، بل اصبحت مرة اخرى سلاحاً مواكباً . وقد اوضحت مذكرة صادرة عن قيادة اركان الجيش « ان مهمتها هي تسهيل تقدم المشاة » . وتطور من ثم تأليف البانزر . فبينما ضمت هذه الوحدة في السنة ١٩٤٠ فرقتين من الدبابات مقابل فرقة من المشاة ، انعكست النسبة في السنة ١٩٤٢ : فرقة من الدبابات مقابل فرقتين من المشاة . والدبابات بحاجة الى حماية المشاة ولا سيما الى حماية المدفعية التي حلت محل الطائرات الانقضاضية ، وهذا هو الدور الذي اسند الى المدافع السيارة اي الى فصائل المدفعية التي نظمها الالمان في السنة ١٩٤٣ . فالبانزر الرابعة التي طلب اليها انقاذ فون بولوس في السنة ١٩٤٢ لم تضم سوى ١٩٠ دبابة . وفي السنة ١٩٤٤ لم تضم فيالق البانزر الاربعة التي اسندت اليها مهمة قطع خطوط مواصلات الجيش الاميركي الثالث في « مورتين » سوى ١٢٠ دبابة فقط . وتفسير ذلك ان هشاشة الدبابات امام قتابل الطائرات والالغام والاسلحة الذاتية الحركة قد ظهرت بكل وضوح . ثم جاء المدفع الذي لا يندفع الى الوراء والمطارادات التي تقذف القنابل تستعمل انخطاطها . فمع المشاة ونازعوا الالغام من شحلوها وراء جبهة المدورقية الجسر التي انطلقت منها الدبابات البريطانية الى المعركة ، لا من اجل فتح ثمة بل من اجل المطاردة . واصبحت

المدفعية مرة اخرى السلاح البري الحاسم لانها تشق الطريق امام الدبابات . وهذا ما يفسر كثافة المدافع التي استخدمتها منذئذ فرق المدفعية الروسية .

ومكثدا اعتمد كافة المتحاربين ، منذ صيف السنة ١٩٤٣ ، حلولاً متشابهة جداً لاستخدام دباباتهم : فان الفرقة المدرعة السوفياتية والبانزر الالمانية والفرقة المدرعة البريطانية قد ضمت عدداً محدوداً من الدبابات (زهاء ٢٥٠) تساندها مدفعية سيارة هامة وسلاح المشاة . ومن جهة ثانية ، ظهر في كافة الجيوش ميل الى جمع مجتدين من كافة الاسلحة في وحدة جديدة اصغر من الفيلق وقادرة على التوفيق بين النار والحركة . وهم الاميركيون من سبقوا سواهم الى تطبيق هذه اللاحصرية ، بينما توصل الالمان الى النتيجة نفسها بزيادة عدد الفيلق التي تدنى عدد افرادها وعدد دباباتها تدنياً مطرداً . فكانت الجدة عند الاميركيين في احلالهم ، في مستوى الفرقة ، وحدة الاسلحة المتألفة التي احلها الالمان في مستوى الفيلق والروس في مستوى الفصيلة . فاصبحت الوحدة الحربية الاميركية ، القادرة على القيام بعمليات مستقلة ، وحدة « قيادة المعركة » - المؤلفة من فوج دبابات خفيفة ومتوسطة وفوج رماة ينقلون في الشاحنات وبمجموعة مدافع سيارة من عيار ١٠٥ - يفصل الفيلق اليها مجموعة استكشاف مؤلفة من سيارات مصفحة ودبابات خفيفة ، ومدافع سيارة مجنزرة .

كما رأينا بصدد الدبابة ، تحسنت الطائرات تحسناً مطرداً طيلة ايام الحرب ،
الطيران وتحسنت بالمقابلة وسائل مقاومتها ؛ ولكن بينما اتضح يوماً بعد يوم ان الدبابة اعجزت من ان تعمل بمفردها وانها في الواقع سلاح هش ، وصعب الاستعمال ، ومعرض لاختار كبير ، لعب الطيران دوراً حاسماً مطرد الاهمية ؛ وفي حين لم يستطع اي من الاسلحة الاخرى الاستغناء عنه ، برهن هو عن ان باستطاعته الاستغناء عن سواء اذ انه ربح وحده معارك بحرية وحتى جوية بوحداته الثقولة جواً والمثولة بواسطة المظلات .

جاءت تحسينات الطيران نتيجة نوعين من التقدم : فمن جهة ازدادت قوته الحركة ازدياداً عظيماً منتقلة من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ وحتى الى ٥٠٠٠ حصان (Me - ٢٢٣) ؛ ومن جهة ثانية ازدادت قوة ثاره بفضل ازدياد عدد وعيار وسرعة اطلاق نار المدافع الرشاشة (من ٦ مم الى ١٢,٥ و ١٣,٥) والمدافع (٢٧ ، ٤٠ ، وحتى ٧٥ مع قنابل متفجرة) واطلاق الصواريخ .

وهي المانيا ، هنا ايضاً ، ما يعود اليها فضل الابتكار في المرحلة الاولى من الحرب باستخدامها الطائرات الانقضاضية المطلوب منها « احداث الفراغ في ميدان المعركة والسباح لوحداث الهجوم باختراق صفوف العدو دون التعرض تعرضاً كبيراً لنيارانه » . فقد قامت مئات الطائرات بضرب العدو وتفريق متفجراتها وكفى ساحة المعركة بطيرانها المنخفض ومهاجمة القوافل على طول الطرق وقدمير الجسور ومراكز المدفعية الثقيلة وضعيفة المجتدين غير المتمرنين على الحرب بالدوي الجهني الذي تحدته الطائرة اثناء انقضاضها ، فتعظم الاعصاب

وتشل الدفاع . ولكن كلما اكتشف سر طريقتهما الحربية ، نرى فعاليتها ، الكاملة في بولونيا وحتى في الغرب في شهر ايار من السنة ١٩٤٠ ، تمدني قدنياً محسوساً خلال المرحلة الثانية من معركة فرنسا على السوم والايين في شهر حزيران من السنة ١٩٤٠ ، واكثر فاكثراً في السنوات التالية . وان طائرات «لايتنغ» و «موستنغ» وتدريبول الانكلوساكسونية و «ستور موفيك» السوفياتية سوف تستخدم بدورها هذه الطريقة نفسها في اوروبا وافريقيا ، وفي الغرب كما في الشرق .

كانت معركة انكلترا المعركة الجوية الحاسمة الكبرى الاولى في الحرب . فان ٣٠٠٠ طائرة ، ثلثها مطاردات من طراز *Me ١٠٩* و *Me ١١٠* لحماية قاذفات القنابل ، قد وجدت أمامها ٥٤٠ طائرة مطاردة من طراز *Spitfire* و *Hurricane* انقذت البلاد من الغزو بمساعدة سلاح الدفاع ضد الطائرات واجهزة الرادار . ومنذ ذاك التاريخ اخذ تفوق الحلفاء يتعاظم وانتقل اليهم زمام المبادرة في الحرب الجوية .

حول الانكلوساكسون مجهودهم الرئيسي الى الغارات الجوية الاستراتيجية . فقد كان المقصود تدمير طاقة العدو الصناعية والاقتصادية والمسكرية بضرب المراكز الصناعية الألمانية الكبرى . ولذلك جهز الانكليز طائرة قادرة على قذف عدة اطنان من القنابل خلال هجوم واحد : بلنهايم ٤ - افرو لنكستر ، افضل قاذفات القنابل في السلاح الجوي البريطاني ، ولنفتون ، هاليفكس ٦ ، وموسكيتو التي كانت خير طراز ناجح . واحكم الامير كيون « القلمة الطائرة » المسلحة ب ١٣ مدفعاً رشاشاً ثقيلاً ركبت بحيث لا يبقى اية زاوية ميتة . فقد بلغت سرعتها ٤٨٠ كلم وتراوح مداها بين ٢٠٠٠ و ٥٠٠٠ كلم وفقاً لوزن محمولها . ثم انتجت القلمة الطائرة الجبارة التي استخدمت في المحيط الهادي . وكان لدى الامير كين « ليراتور » و « مارودر » ايضاً .

ومع السرعة والحمول والمسافة ، ازداد ايضاً وزن القنابل القابلة للانفجار : ١٨٠٠ كيلوغرام ، ثم ٣٦٠٠ ، و ٥٥٠٠ ، و ١٠٠٠٠ بالاضافة الى الصواريخ والقنابل المحرقة الفوسفورية . وقد جهزت كافة الطائرات بالرادار ، واستخدمت نظام « جي » (*Gee*) وطريقة « لوران » (*Loran*) اللذين اتاحا ارشاد الطائرات عبر الاطلسي او فوق ألمانيا ، ونظام « اوبو » (*Oboe*) (١٩٤٣) الذي اتاح للسائقين معرفة مركز وجودهم مع فارق ٥٠ متراً تقريباً وسلوك الطريق المرسومة امامهم على شاشة مضاءة ، ونبته السائقون حين يقتربون من الهدف وحين تأزف ساعة القاء قنابلهم . واستخدمت في السنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ العلبة « جن » (*Gen*) التي عرضت امام اعينهم على شاشة الرادار ، حتى على ارتفاع شاهق وعبر الفيوم الكثيفة ، صورة صحيحة للارض التي يطيرون فوقها . وبغية جعل المدافع والمطاردات والانوار الكاشفة تخطئ هدفها استخدمت « النوافذ » (*Windows*) ، وهي اشربة صغيرة من الورق المقضض تحدث موجات عكسية تشوش اجهزة الرادار الألمانية . وقامت بالغارات عدة مئات من الطائرات التي كانت تتقدمها طائرات تلقي قنابل ملونة وقنابل مضية .

بينما تخصص الطيران الجوي البريطاني بالفارات الليلية ، هاجم الطيران الاستراتيجي الاميركي نهاراً ، ولكن الحسائر كانت قاذفة - اذ ان متوسط عمر قاذفة القنابل لم يتجاوز ١٦٠ يوماً حينذاك - حتى ظهور طراز الـ « موستانغ » الذي قلب الاستراتيجية الجوية رأساً على عقب في اواخر السنة ١٩٤٣ . ومنذ هذا التاريخ اصبحت التفوق الاميركي في المعركة النهارية تاماً : ففي ٣٠ كانون الثاني من السنة ١٩٤٤ هاجمت مدينة فرانكفورت ٨٠٠ قاذفة قنابل ، تخفروها ٧٠٠ طائرة ، ولم تفقد سوى ٤٤ طائرة . ولكن هذه الفارات بالجملة لم تسفر من جهة ثانية عن نتيجة كبرى ، لانها لم تدمر سوى جزء يسير من الانتاج الصناعي الالماني .

بات الجيش الجوي من ثم وفيير العدد جداً ، واستلزم عشرة اضعافه على الارض : ٢٥٠٠ جندي لسرب مؤلف من ٢٤ « لنكستر » يضم ٢٥٠ طياراً . واستلزم كذلك موارد ضخمة . فكل غارة من الفارات التي اشتركت فيها ١٠٠٠ طائرة ، والتي ابتدأت في شهر ايار من السنة ١٩٤٢ ، وتعددت ابتداء من السنة ١٩٤٣ استهلكت بضعة ملايين لتر من البنزين ، والقي فيها ٦٠٠٠ طن من القنابل . وان غارة الثاني من شهر شباط من السنة ١٩٤٥ على برلين ، التي قامت بها ١٥٠٠ قلعة طائرة تخفروها ٩٠٠ طائرة ، قد استهلكت ١٦ مليون لتر من البنزين .

الطيران التكتيكي على صعيد الطيران التكتيكي الذي اشترك في المعركة البرية ، نرى ان تفوق سلاح الجو الالماني ، الذي ما زال حاسماً على الجبهة الشرقية في شهر حزيران من السنة ١٩٤١ ، قد تلاشى في السنة ١٩٤٣ امام الوف طائرات المطاردة من طراز « ميغ » و طراز « ياك » ؛ فان هذا الاخير ، المسلح بمدفع من عيار ٢٠ مم ومدفعين رشاشين ثقيلين وستة صفوف من صواريخ يزن كل منها ٢٥ كيلو غراماً ، كان سلاحاً رهيباً جداً ، على غرار طائرة الستورموفيك ، المسلحة بمدفعين من عيار ٣٢ وممدفعين رشاشين ثقيلين و ٨ صفوف من الصواريخ ، التي تهاجم بسرعة ٤٠٠ كلم في الساعة ، انقضاضاً او على ارتفاع منخفض جداً ، الدبابات والمؤسسات الصناعية واستخدام الانكليز المحوريكين والـ « سبتيير » من اطرزة مختلفة ، والـ « تيفون » التي حسنت واصبحت الـ « تيمست » التي بلغت سرعتها ٧٠٠ كلم في الساعة وكانت احدث طائرة مطاردة خلال الحرب . وكان لدى الاميركيين الـ « مارودر » والـ « ثندربولت » اللتين بلغت سرعتهما ٧٠٠ كلم في الساعة ايضاً وامكن تجهيزهما بالصواريخ والـ « دوغلاس » A - ٣٦ - انقادر ، التي استخدمت للمرة الاولى في السنة ١٩٤٥ ، وصكانت اسرع الطائرات طراً وافضلها تسليحاً . ولكن منذ السنة ١٩٤٥ ظهرت الطائرة النفائة الاولى التي استعاض فيها عن محرك الانفجار بعنفه احتراق تنفث بسرعة الى الورا غازاً محترقاً يدفعها في الاتجاه المعاكس . وكانت هذه الطائرة الجديدة اخف وزناً واصغر حجماً اذ ان طريقة دفعها الى الامام قد اتاحت الاستغناء عن قطع كثيرة ، من جملتها المروحة ، وبلغت سرعة ٩٠٠ كلم في الساعة . وكان « هنكل » قد اجري تجربة ، منذ السنة ١٩٤١ ، على طائرة نفائة ، ولكن قراراً طائشاً اصدره الفوهرر قد اخر استخداها حتى السنة ١٩٤٣ حين ظهرت الطائرة Me ٢٦٢

وفي هذا التاريخ استخدمت الـ « غلوستر متيور » التي بلغت سرعتها ٩٧٠ كلم في الساعة وكانت اولى الطائرات المشتركة في عمليات حربية في شهر آب من السنة ١٩٤٤ ، باسقاطها صواريخ ١٧٠ ، والـ « فامبير » التي بلغت سرعتها ٨٧٠ كلم في الساعة . ومن الجهة الالمانية . كانت طائرات الـ « ثاير » (ثعبان) ، بالإضافة الى الـ ٢٦٢ II و الـ ١٦٢ II ، متفوقة بسرعتها على حكاية الطائرات الحليفة ، ولكن استخدامها جاء متأخراً ، فلم يكن لها تأثير على العمليات .

استخدم هذا الطيران التكتيكي اسراباً كثيفة ، في مصر اولاً حيث سحلت الف مطاردة وقاذفة قنابل هجوم الجيش الثامن وتجاوزته في تقدمه وحالت دون التموين الالماني ببحراً . وهو هذا الطيران ما اعد وساعد عمليات ازال الجيوش في صقلية و « سالرن » و « انزوي » ونورمانديا (الشكل ١٤، ص ٣٦٠) ففي اليوم المحدد، انقلب وضع السنة ١٩٤٠ لصالح الحلفاء، اذ لم تصادف ٦٠٠٠ طائرة ، نصفها من المطاردات القاذفة القنابل ، امامها سوى ٩٠٠ مطاردة المانية . وفي اعظم معارك تقويض الجبهات شأناً ، في « سان - لو » ، اغارت طائرات الـ « ثندربولت » ، كل دقيقتين او ثلاثة ، بالقنابل الفوسفورية ، ثم المتفجرة ، على خطوط العدو الاولى . والقت ٣٠٠ طائرات ٧٠٠٠ طن من القنابل في « منديل الجيب » ، هذا البالغ ٩ كلم طولاً و كيلومترين عرضاً ، وفتحت الثمة التي اندفعت فيها جيوش الجنرال « باتون » . وقد اسندت الى الطيران وحده مهمة حماية جناحيه . ونشرت طائرات الـ « تمبست » والـ « ثندربولت » والـ « موسكيتو » الذعر في كافة الطرقات . فاشتركت في المعركة بكثافة وبسرعة مذهشة وصدت الهجمات المعاكسة ، كما في « مورتين » في السادس من آب وفي الاردن في شهر كانون الاول من السنة ١٩٤٤ .

كان من اهم مستحدثات الحرب استخدام المظليين والجيوش المنقولة جواً
الجيوش المنقولة جواً
استخداماً واسم النطاق . فافاح ذلك بلوغ الهدف الذي سمت وراءه الاستراتيجية منذ عهد قديم : مهاجمة العدو من الورااء بقوات هامة . وفي السنة ١٩٣٩ لم يكن هناك من وحدات مظليين الا في الاتحاد السوفياتي وفي المانيا ، ولم يفكر الحلفاء بانشاء وحدات مماثلة بدورهم الا بعد الفتوحات الالمانية . وتحسنت كذلك المعدات اللازمة من طائرات نقل وطائرات هوائية متطورة ، فاثاحت نقل عدد متزايد من الجنود والمدافع والعربات والدبابات . الا ان استخدام المظليين والنقل بواسطة الطائرات الهوائية لم يتسع اتساعاً كبيراً الا منذ غزو جزيرة « كريت » . فحتى ذاك التاريخ اقتصر هذا الاستخدام على ازال مجموعات صغيرة من الجنود البواسل وراء الخطوط للقيام بعمليات تدمير او باحتلال نقاط هامة رئيسية : المطارات ، كطيار اوسلو ، والجسور الهامة على الـ « موز » والرين في هولندا وبلجيكا ، وجسور قناة الملك « البير » ، وحصن « ابن - اميل » . وليس من يشك في اهمية هذه العمليات التي يقدم احتلال النروج مثلاً على نجاحها التام ، ولكن عدد الجنود المشتركين فيها ما زال محدوداً . اما احتلال

كريت - المركز الاستراتيجي الهام جداً - فقد استلزم وسائل اعظم شأناً الى حد بعيد : ١٢٣٠ طائرة منها Ju ٥٢ - ٥٢ تحميتها مطاردات وطائرات انتحاضية ؛ ٧٣٠٠ مظلي (فقد ٤٠٪ منهم) واكثر من ٢٠٠٠٠ جندي نقلوا جواً . وفي اواخر السنة ١٩٤٢ ظهرت الوحدات الحليفة الكبرى المعدة للنقل الجوي ، التي اشتركت في كافة العمليات الهامة : في صقلية ، في رقبة جسر سالرن ، في نورمانديا حيث انزلت من الجو ثلاثة فيالق وراء الخطوط الالمانية في « سانت - مار - اغليز » و « بيو » وفقدت ٥٠٪ من افرادها ، وعلى الرين الذي سبق اجتيازه انزال ١٤٠٠٠ من المظليين والجنود المنقولين جواً (فيلقان) مع ٧٠٠ سيارة و ١٠٠ مدفع وذخائرهم التي نقلتها ٣٠٠٠ طائرة و ١٣٢٦ طائرة هوائية .

انت تفوق الحلفاء الجوي الساحق دفع الالماني الى البحث عن
الاسلحة الذاتية الاندفاع وسائل جديدة لبلوغ اهدافهم . وكان ذلك منطلق تقنية ثورية تستخدم اسلحة ذاتية الاندفاع قد يقودها او لا يقودها ملاحون . فبذ السنة ١٩٤٢ احسك الالماني في « بينموند » ، في جزيرة « اوسدوم » ، اسلحة يوشر درسها منذ السنة ١٩٣٧ هي ال ١ (اسلحة الانتقام : Vergeltungswaffe) و ال ٢ . وكانت ال ١ صواريخ تبليغ سبعة امتار طولاً تسيرها قوة اندفاع عكسي وتحمل طنناً من المتفجرات . وكانت تطلق في قواعد خاصة ثابتة ، حتى مسافة ٢٥٠ كلم . ولكن الطيران والمدفعية المضادة للطائرات اللذين كانا مزودين بأجهزة رادار للتصويب آلياً وبأبواب مسيرة تطلق صواريخ تعمل عملها حين تمر على مسافة دون ال ١٠ متر ، قد تغلبا بسهولة عليها ؛ فلم يبلغ الهدف سوى ربعها ودمرت قاذفات القنابل قواعد اطلاقها او ازالتها كلياً . اما ال ٢ ، فكانت اعظم خطراً : فهي صواريخ سدبية تبليغ ١٤٠٥ م طولاً وتزن ١٣٠٥ طنناً ، كانت تطلق اطلاقاً يكاد يكون عمودياً بواسطة جهاز خاص ، فتبلغ ارتفاع ٥٠ كلم ، وحين تصل الى الارض مسيرة بسرعة ١٣٠٠ متر في الثانية ، كان يستحيل سماعها ، مما جعل الدفاع ضدها محالاً وجعلها تترك وراءها دماراً وخراباً كثيراً . ولكن ٦٠٠ طائرة من سلاح الجو البريطاني ضربت بالقنابل تجهيزات بينموند في السنة ١٩٤٣ مما أخر اطلاقها وحال دون تعريضها نصر الحلفاء للخطر .

طرأت على الحرب البحرية تغييرات كبرى ايضا ، فتبدل
الحرب البحرية منذ السنة ١٩١٤ حتى السنة ١٩١٨
وجه المعركة البحرية تبديلاً كلياً . وان تبدلاتها خلال الحرب العالمية الاولى لا تقارن بتبدلات الحرب البرية . فامام اسطول بريطاني ، كان على الموم اكثر من ضعف اسطولها ، وقفت المانيا موقفاً دفاعياً ، ولم تستلم المبادهة الا في عهد متأخر في نطاق حرب الغواصات الخاص .

قامت في البدء ببعض غارات سريعة على شواطئ « نورفولك » و « يوركشاير » . وكانت اكبر عملية ، بعد معركة « دوغر بانك » ، في اوائل السنة ١٩١٥ ، عملية « جتلند » في شهر ايار من السنة ١٩١٦ ، حيث ارغم الاسطول الالماني على الانحناء امام الانكليز والانزواء في

مرافقه على الرغم من المهارة في المناورة التي برهن عنها اسطول الاميرال « فون سي » في « كورونيل » و « فالكلند » منذ اواخر السنة ١٩١٤ .

وهاجت السفن التجارية الحليفة بسفن قرصنة اتقن امدادها بالموث والمعلومات ، ولكنها دمرت بسرعة . وفي السنة ١٩١٦ ظهرت مرة اخرى بعض السفن الشراعية او التجارية التي ما كان احد ليشك في هويتها : « سيدلر » ، و « مو » ، و « وولف » (التي بقيت ٤٥١ يوماً في البحر) ، ولكن مآثرها لم تؤثر قط على مجرى الحرب . الا ان الاستحداث الالماني الهام على الصيد البحري كان في اتساع مدى استخدام الغواصات التي هاجت بدون تبصر وبدون سابق انذار ، ابتداء من السنة ١٩١٧ ، كافة السفن التي تصادقها في المياه البريطانية . وقد استخدمت المانيا غواصات كثيرة مسلحة بمدافع من عيار ٨٨ ، يقودها ضباط مهرة جداً في الهجوم بالمدفع و « الطوربيد » ، قادرة على القيام برحلات طويلة جداً (حتى ١٠٠ يوم) لمراقبة الملاحية ، ازلت بالحلفاء خسائر كبرى وهددت تموين الجزر البريطانية بالخطر : ففي شهر نيسان من السنة ١٩١٧ ، أغرقت سفينة من كل اربع سفن تقادر الارخبيل .

ردّ الحلفاء بزيادة انتاج السفن المعدة للاعاضة من المحمول المدمر ؛ وألفوا قوافل تحميها المدمرات واشكثروا من سفن الاستطلاع ومطاردة الغواصات ، وشجعوا تركيب اجهزة اللاسلكي ، وسلحوا السفن التجارية وزرعوا الالغام في الممرات البحرية التي تركها الالمان مفتوحة في جون « هلفينولند » وبحر الشمال ، وضربوا قواعد الغواصات في « زيبروغ » و « اوسلند » وهرقلوا الحركة فيها ... ومنذ اواخر السنة ١٩١٧ ، زال الخطر وبلغ من الخسائر الالمانية (دمرت ١٩٩ غواصة) ان اولى بوادر الثورة ظهرت بين البحارة الذين قتل منهم عدد كبير جداً .

اما « امثلة الحرب » فكانت ان الطائرات والالغام والغواصات قد اثبتت انها اسلحة رهيبه بالنسبة للسفن السائرة فوق سطح المياه . وان الغواصة بصورة خاصة استطاعت ان تلعب دور سفن القرصنة القديمة وتفرض حصاراً فعالاً . فبدت من ثم اهمية السفن الحربية متدنية جداً : انها تستهلك كميات كبرى من الوقود كما انها معرضة ابدأ لخطر الالغام والطائرات والغواصات ، فلم يمكن ابقاؤها وقتاً طويلاً في البحر ، بل اقتصر دورها على القيام بالغارات او منع غارات سفن الاعداء . الا ان الجهود المبذولة بين الحربين قد اناحت اصلاح بعض هذه النواقص : فان انشاء قوة خفر من الطائرات والسفن الصغرى المضادة للغواصات ، وتعزيز دفاعها ضد الطائرات ، ولا سيما زيادة محمولها ، وتحسين آلاتها وزيادة سرعتها ، واخيراً امكانية توينها في عرض البحر بفضل المازوت ، قد اناحت لها البقاء في البحر طيلة اسابيع عدة والعمل في نطاق اوسع منه في ما مضى . وعزز الطيران واسندت اليه مهمة الاستكشاف وقذف القنابل والنسف ، ولكن اليابانيين وحدهم فكروا بالنسف الانتقاضي . ومن جهة ثانية ، كانت

البحريتان الاميركية واليابانية وحدهما قد بنتا عدة حاملات طائرات ، وهي سفن اعتبرتها الدول الاخرى ملكة وسريعة العطب .

والحال ابرزت معركة التروج فجأة اهمية الغطاء الجوي ، فاقنضى معركة الأطلسي ذلك - كما رأينا - اعادة نظر شاملة في المفاهيم ، وتوزيعاً جديداً للقوات ، واللجوء الى اساليب قتال جديدة . فبات السلاحان الاوليان ، منذئذ ، الغواصة والطائرة .

في الغرب اقتصرت « معركة الأطلسي » بالنسبة للبريطانيين ، اذا ما استثنينا مراقبة وتدمير بعض الوحدات الالمانية السطحية الكبرى (بسمارك) ، على مطاردة غواصات العدو التي حاولت قطع مواصلات الارخبيل بانحاء العالم الاخرى .

وخلافاً لما حدث في الحرب العالمية الاولى ، لم تعد الغواصة تستطيع المهاجمة بالمدفع لانها لم تستطع الظهور على سطح البحر دون خطر . فان الاميرالية البريطانية قد استخدمت جهازاً كاشفاً يثبت موجات فوق الصوتية يتيح صدها ، الذي يمكنه الجسم الموجود في مياه البحر ، كشف هذا الجسم وتحديد مكانه . فتتدفق الطائرات ومطاردات الغواصات والمدمرات حينذاك بسيل من القنابل . وخفرت القوافل البوارج والحراقات والمدمرات ؛ وامنت حماية السواحل بالالغام ، وراقبت طائرات قيادة الشواطئ البحر رقابة دائمة . أما الغواصات الالمانية التي كانت في السنة ١٩٤٠ عمارات يتراوح وزنها بين ٥٠٠ و ٨٠٠ طن ويبلغ شعاع نشاطها حتى ثلاثة اسابيع ، فقد تحسنت وبات باستطاعتها بلوغ ٢٠٠ متر عمقاً ؛ وفي السنة ١٩٤١ ظهرت غواصات تزن ١٥٠٠ طن ويبلغ شعاع نشاطها ٢٠٠٠ ميل (٣٧٠٠٠ كلم) ، يمكن استخدامها حتى في المحيط الهندي في ما وراء ال « كاب » . وقد اعتمدت طريقة سرب الضراء (Rudeltaktik) : ما ان تكتشف الغواصة قافلة ما حتى تنبه اليها القيادة في فرنسا التي توجه اليها كافة غواصات المجموعة (١٥ او ٢٠) ؛ وقد آثرت العمل في « الكوة السوداء » في الأطلسي حيث تستعمل الرقابة على الطائرات . ولكن الدفاع تحسن وتكامل ، فتزايد شعاع نشاط الطائرات واتاح الجهاز الكاشف آنذاك ليس معرفة مكان وبعد الغواصة فحسب ، بل عمقها عن سطح البحر ايضاً ، واستطاعت الطائرات المزودة بالرادار واجهزة الكشف الضوئي البقاء على اتصال بالغواصة بعد غوصها بفضل الكاشف المغنطيسي . وجهزت السفن بشباك تقيها من خطر الطوربيد ؛ وفي شهر آب من السنة ١٩٤٣ استخدمت للمرة الأولى القنبلة الحائمة المسيرة . واستخدمت بعض سفن القوافل كحاملات طائرات ؛ وزودت بجهاز يطلق في آن واحد ٢٤ صاروخاً تتفجر عند اصطدامها بالهدف . وفي أواخر السنة ١٩٤٣ ظهر ال « سكويذ » ، مدفع الهاون المحكم الذي يسدده الجهاز الكاشف ، ويطلق ثلاث قنابل كبرى في آن واحد . وباتت الطائرات بصورة خاصة ، بعد ان طال شعاع عملها ، وزاد عددها ، قادرة الآن على سد « كوة الأطلسي » . وقد استخدمت قنابل محشوة بمادة متفجرة عظيمة الفعالية (Minol) . وخفرت القوافل

المتزايدة أهمية (٧٠ ، ٩٠ سفينة) خفراً قوياً ، وقتكت الطائرات المجهزة بعاكسات الوار قوية فتكاً قريباً بالفواصات التي تحاول الاستفادة من ظلام الليل للصعود الى سطح الماء . وقد اعطت هذه التدابير مفعولها : فان الخسائر التي بلغت ٨٠٠ . ٠٠٠ طن في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩٤٢ قد هبطت الى ٩٦ . ٠٠٠ طن في شهر حزيران من السنة ١٩٤٣ ، ودمرت ١٧ غواصة المانية . ومنذ شهر كانون الثاني من السنة ١٩٤٣ ، اخذت مصانع السفن الانكلوساكسونية تبني سفناً جاوز محمولها الخسائر الى حد بعيد . ومنذ ذاك التاريخ ، اختل التوازن نهائياً ، في البحر والجو على السواء ، لمصلحة الحلفاء . ففي اواخر السنة ١٩٤٣ ، بلغ عدد الفواصات الالمانية والاطالية المدمرة ٤٧٥ ، وهبط محمول السفن المفرقة في شهر ايار من السنة ١٩٤٤ الى ٢٤ . ٠٠٠ طن ، بينما ارتفعت الخسائر في الفواصات ارتفاعاً مطرداً . ففي شهر كانون الثاني من السنة ١٩٤٥ ، لم يبق في عرض البحر سوى ٦٠ غواصة فقط (الشكل رقم ١٥) .

الآن ان ظهور الـ « شتورشل » في ربيع السنة ١٩٤٤ ، اي حين تعرضت الفواصة لضربات حاسمة ، قد احدث ثورة في ظروف الملاحة تحت سطح الماء . فقد تألف من انبوب عازل للهواء يرتفع فوق الفواصة الغائصة ؛ واتاح تأمين الهواء التنظيف الضروري للحياة في الفواصة تحت سطح المياه ولسير المحركات واخراج الهواء الفاسد وغازات الاحتراق ؛ فاستطاعت الفواصة من ثم النجاة من رادار الطائرة والاحتفاظ بسرعة تكاد تعادل سرعة سفن خفر القافلة والبقاء تحت سطح الماء طيلة اسابيع عدة . ولكن الاوان قد فات ، في هذا المجال ايضاً ، اذ ان الاختراع الجديد لم يستطع قلب الموقف لصالح المانيا .

بينما نسبت الفواصات لنفسها ٥٠ ٪ من محمول السفن المفرقة والطيران ٣٥ ٪ ، لم يعد للالغام سوى ٦ - ٧ ٪ ، بالرغم من ان حرب الالغام قد عرفت نشاطاً عظيماً متزايداً . فلم تستخدم الالغام الكلاسيكية المتزايدة القوة فحسب ، بل الالغام المغنطيسية منذ السنة ١٩٣٩ ، والالغام السمعية في السنة ١٩٤١ ايضاً ؛ كما استخدمت الالغام الضغطية التي تنفجر تحت تأثير المياه التي تحركها السفن ، والتي اتاح لها تركيبها ان تعمل سمعياً ومغنطيسياً وضغطياً . ولكن الايطاليين توفقوا منذ كانون الاول ١٩٤١ ، بغية الوصول الى السفن في المرافئ والدوران حول شبكات الحماية او المرور من تحتها والاقتراب من الهدف جهد المستطاع ، الى استخدام طوربيد يسيّره رجلان تنزلها الفواصات قرب الهدف ، والى اصابة مدرعتين وفاقلة بتروول في مرفأ الاسكندرية نفسه . وفي اواخر الحرب استخدم الالمان الطوربيد « ماردر » المؤلف من طوربيد يحمل ملاحاً يقذف بطوربيد متفجر حين يصبح على مسافة قصيرة من الهدف ، واستخدم اليابانيون الطوربيد « كايتن » الانتحاري الذي يسيّره الملاح حتى الهدف وينفجر معه ؛ وفي سبيل بلوغ الغاية نفسها انتج المزيد من غواصات الجيب التي قد تبلغ سرعتها ٢٢ عقدة تحت المياه ، فبنى البريطانيون الـ « مدجت » (وقد استخدمت احداها في ضرب الـ « تريتر » في احد الخليجان الضيقة) وبنى الالمان الـ « سيهوند » .

إذا ما قورنت حرب الغواصات في الحرب العالمية الثانية بحرب الغواصات في الحرب العالمية الأولى ، لا تضح أنها كانت أقل فعالية وأقل ارضاء للألمان : فانهم قد اغرقوا متوسط المحمول الشهري نفسه تقريباً ، ولكن عدد السفن المفرقة أقل منه بنسبة النصف بسبب تزايد محمولها ، وكانت الخسائر الألمانية قاصمة جداً .

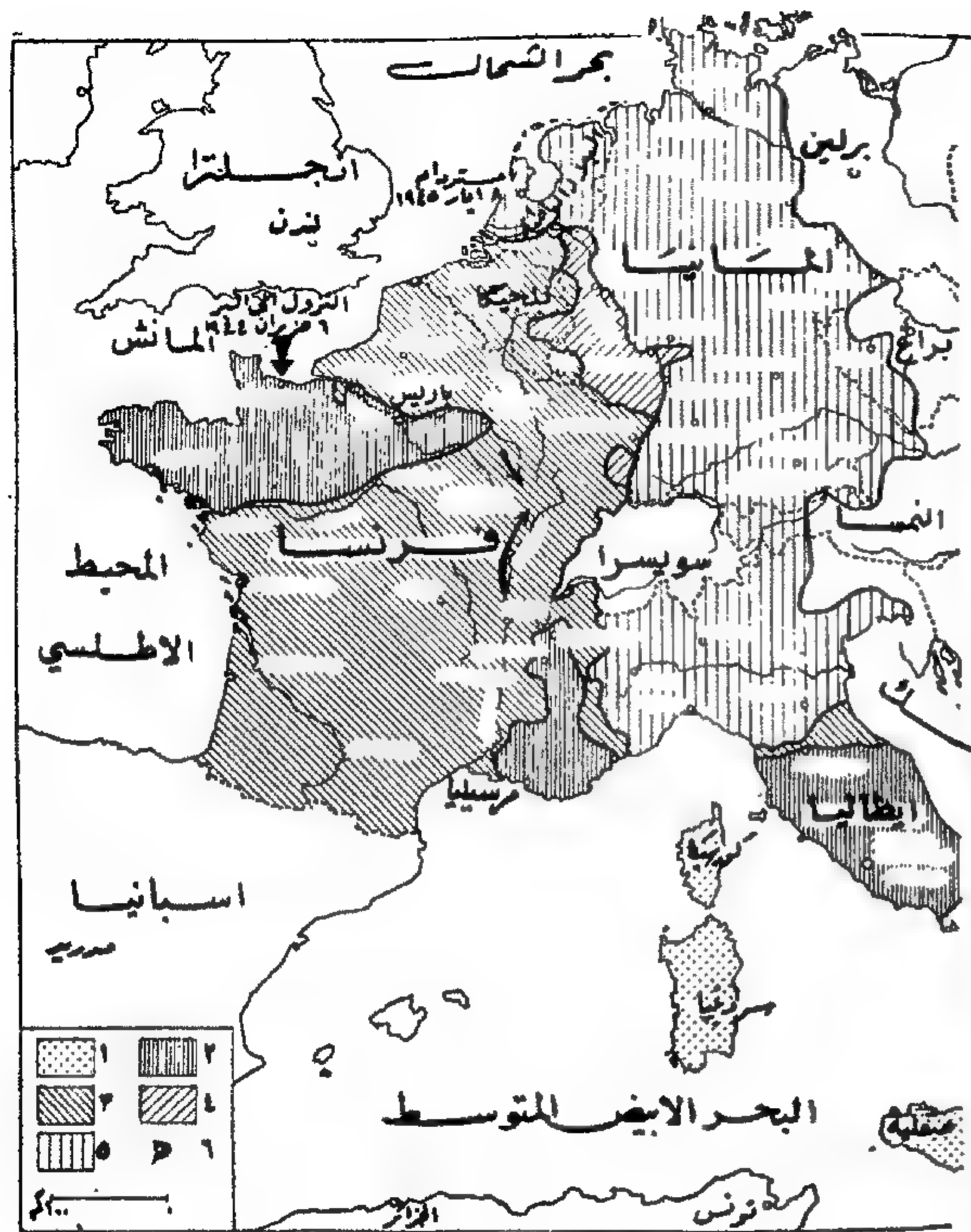
المركة في المحيط الهادي
يختلف وجه المركة في الهادي اختلافاً كلياً ؛ فقد توفرت هنا للطرفين وسائل العمل نفسها ، وكانت السيادة هنا للأسطولين الجوي والبحري . فبعد النجاحات العظيمة التي أحرزها اليابانيون في الأشهر الأولى من الحرب (بيرل هاربور ، وقدميرالد برنس أوف وايلز ، وال « ريبلس » بواسطة الطائرات الانقضاضية) ، سعت الطائرات والغواصات الأميركية إلى تدمير سفن تموين الجيوش اليابانية الموزعة على كافة أنحاء آسيا الجنوبية الشرقية والأرخبيلات ، موقعة بها خسائر ما لبثت أن ارتفعت حجم الكارثة . وقد استعاد الأمير كيون سيطرتهم على المحيط الهادي بفضل سيطرتهم الجوية .

إن الممول عليه بعد اليوم ، أكثر من عدد السفن المسلحة بالمدافع ، هو عدد حاملات الطائرات والطائرات المنقولة ، لأن النتيجة الحاسمة تنتزعها هذه أو تلك . وقد ارتفع عدد الطائرات المشتركة في المركة ارتفاعاً مطرداً : ١٨٠ طائرة يابانية مقابل ١٤٤ طائرة أميركية في معركة بحر المرجان ، و ٣١٢ طائرة يابانية مقابل ٣٠٥ طائرات أميركية في معركة جزر « مدواي » ، و ٤٩٨ طائرة يابانية مقابل ٨٢٠ طائرة أميركية في جزر « ماريان » . وفي شهر أيلول من السنة ١٩٤٤ ، في معركة الفلبين الثانية من أجل الاستيلاء على جزيرة « لايت » التي انتهت بتدمير الأسطول الياباني ، كان لدى الأمير كيون ١٢ حاملة طائرات يدخل في عدادها ست حاملات كبرى ، و ١٨ حاملة طائرات خافرة ، و ١٢٨٠ طائرة ، مقابل ٤ حاملات طائرات لدى اليابانيين و ٦٠٠ طائرة في المطارات ، أي مجموع ٧١٦ طائرة . وكانت الجودة الهامة ، من جهة ثانية ، مدى وهدد الممارك البحرية الكبرى التي تصادمت فيها أساطيل قوية والتي لم تعرفها الحرب العالمية الأولى قط . فقد تقابلت أساطيل ضخمة بمقدورها البقاء في البحر طيلة أسابيع عديدة ، كما في عهد السفن الشراعية ، ولكن بصورة غير منتظرة . فلا تدور الممارك النهارية على مسافة ١٠ أو ١٥ كلم كما كان مرتقباً ، ولا تدور الممارك الليلية على مسافة ٥٠٠ أو ١٠٠٠ متر : دارت ١٣ معركة نهائية كبرى على مسافات تتراوح بين ٣٠٠ و ٧٠٠ كلم ، ودارت ٦ ممارك ليلية ، بحيث لم تصل المدرعات إلى مرمى المدفع ولم تلعب الدور الذي كان منوطاً بها من ذي قبل . وفي المركتين الحاسمتين في حرب المحيط الهادي : معركة مدواي في حزيران ١٩٤٢ ، ومعركة الفلبين الأولى في حزيران ١٩٤٤ ، لم تشترك أية مدرعة كبرى إلا بدافعها المضادة للطائرات . أما في الليل فقد نشبت المعركة ، بفضل الرادار ، بواسطة المدفع والطوربيد ، على مسافة ١٥ كيلومتراً . وباستثناء حاملة طائرات واحدة اغرقها المدفع ،

دمرت ٤٠ حاملة طائرات أثناء الحرب بفعل الطائرات أو الغواصات . أما المدرعات الاميركية والانكليزية والالمانية الـ ٢٤ التي دمرت ، فقد غرق ٩ منها في معارك بحرية و ٥ فقط بفعل المدافع بينما ٣ اصبحت بالطوربيد ايضا .

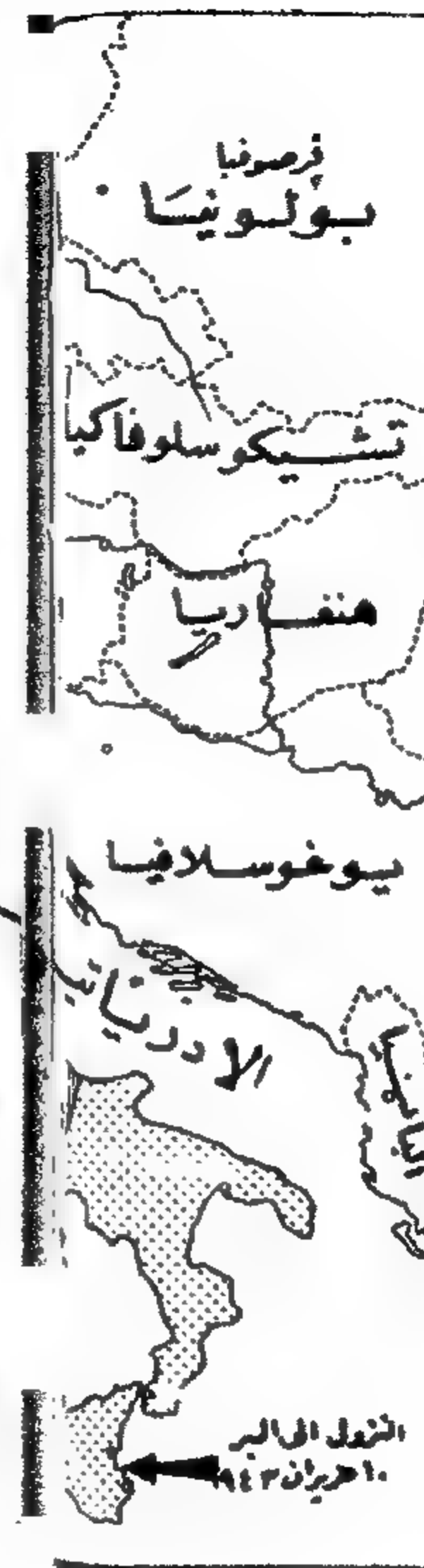
لذلك فان تأليف الاساطيل في السنة ١٩٤٥ يوضح تدني دور المدرعة الكبرى التي لم تعد « السفينة الحربية الرئيسية » المعهودة . ليست بعد اليوم سوى سفينة تابعة اعظم نفعا بمدافعها المضادة للطائرات منها بمدافعها الضخمة . فان الاسطول الذي كان يستعد ، في شهر آب من السنة ١٩٤٥ ، لتنفيذ عملية « اولمبيك » (النزول الى اليابان) قد ضم ٢٣ مدرعة كبرى و ٢٦ حاملة طائرات حربية و ٦٤ حاملة طائرات خافرة . وبينما كانت النسبة بين قوتي السفن نسبة ٩ الى ٤ ، فقد انتقلت الى نسبة ٢،٣ الى ٩ . لقد اصبحت حاملة الطائرات محور كافة العمليات .

العمليات البرمائية من المظاهر المميزة لهذه الحرب ايضا عدد واتساع العمليات البرمائية التي تجاوزت المئة واختلفت اهمية ، فاقنصر بعضها على اعمال المغاوير واتسع بعضها الآخر ، كعملية « اوغرلورد » في نورمنديا ، التي انطوت على ائزال ٧٥ فيلقا وتموينها . لقد برهنت حملة الدردنيل الفاشلة واخفاق ائزال الجيوش على ساحل الفلاندر خلال الحرب السابقة ، على ما يبدو ، على استعالة نجاح ائزال جيوش بالقوة على ساحل منيع التحصين . ولذلك لم يكن اي من الجيوش معداً لمثل هذه العمليات . الا ان اخفاق ائزال الجيوش الحليفة في التروج ، والنجاح الالماني المقابل ، واجهاض خطة « سيلو » لانزال الجيوش في انكلترا ، ونجاح احتلال كريت الباهر على يد جيوش وبواسطة معدات نقل معظمها جواً ، قد اثبتت ان شرط النجاح هو امتلاك معدات نقل وانزال معدة خصيصاً لهذه الغاية ولا سيما امتلاك غطاء جوي يتيح « اقتراب » وحدات الهجوم . وبعد السنة ١٩٤٢ اجريت عمليات ائزال الجيوش الكبرى الحاسمة في افريقيا واوروبا والمحيط الهادي : وقد تاهز عددها الستين - ١٠ في اوروبا وافريقيا ، و ٥٠ في المحيط الهادي - وتحسنت خلالها المعدات والاساليب . ففي الدرجة الاولى تأمنت الحماية بالطيران ومدافع الاسطول الضخمة . واستخدمت للنقل زوارق بإمكانها الجنوح على بضعة امتار من الشاطئ او القيام برحلة طويلة في عرض البحر : زوارق ذات طبقتين مسطحة القعر لا تدخل كثيراً في الماء وتفتح فيها مصاريح ضخمة لتنتقل عليها السيارات والدبابات . وسفن كبرى قادرة على نقل زوارق ائزال صغرى مختلفة الحمول (اكثر من ٤٠ نموذجاً) : ناقلات دبابات ، زوارق هجوم ، سيارات برمائية ، ودبابات ، الخ . ولما كانت عملية الانزال في « دياب » قد اظهرت المخاطر التي تنطوي عليها محاولة الاستيلاء على احد المرافئ ، فقد تقرر ، لعملية الانزال في نورمنديا ، اختيار ساحل لا مرفأ فيه ، يكون من ثم اقل تحصيناً ، وانشاء خمسة مرافئ اصطناعية ، ثلاثة منها للسفن الصغرى واثنان للسفن الكبرى ، مع ما يستلزمان من ارصعة ثابتة متوازية مؤلفة من سفن قديمة مهملة مثقلة في قعرها بالاسمنت المسلح والفولاذ ، و ارسعة عائمة (من الفولاذ) تستطيع زوارق الانزال الاقتراب منها .



الشكل ١٤ - الحرب في الغرب : حزيران ١٩٤٤ - أيار ١٩٤٥ .

- ١ - إقليم مستردة قبل النزول الى نورماندي . ٢ - اراض مستردة في ٢٨ آب ١٩٤٤ . ٣ - اراض مستردة في ٣١ كانون الاول ١٩٤٤ . ٤ - الموقف في ٢٦ آذار ١٩٤٥ . ٥ - الموقف في ٨ أيار ١٩٤٥ . ٦ - جيوب ما زالت تحت سيطرة الجيش الألماني في ٨ أيار ١٩٤٥ .



وإنما كثرت العمليات البرمائية في المحيط الهادي . فلأجل رد اليابانيين الى الوراء انتهج الاميركيون خطة ازال نظامية كان الهدف منها تجسوز معظم المواقع البحرية حيث وزع اليابانيون اكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ جندي بغية الاستيلاء على قواعد توصل الاميركيون ، انطلاقاً منها ، بفضل تفوقهم الجوي والبحري ، الى ملاشساء تأثير الارخبيلات او الجزر الصغيرة المنزلة الباقية وراهم او الى اخضاعها . وبعد الانتصارات البحرية الكبرى في شهري ايار وحزيران من السنة ١٩٤٣ في بحر المرجان وفي مدواي ، اقصى هذا الهجوم المعاكس اليابانيين عن غينيا الجديدة وجزر سليمان ، وتم عن « راجول » في بريطانيا - الجديدة ، واتاحت سلسلة جديدة من القفزات الاستيلاء على جزر جيلبرت ومارشال والماريان (سايبان) وغوام ، واخيراً تم الاستيلاء على الفلبين بعد النصر الحاسم في جزيرة « لايت » في شهر تشرين الاول من السنة ١٩٤٤ . وفتح الاستيلاء على ابوشيا ضرب طوكيو والمرافئ والمراكز الصناعية اليابانية بالقنابل . وفي اشهر نيسان وايار وحزيران وقور اتاح الاستيلاء على او كيناوا رقابة الحركة التجارية بين الصين الجنوبية واليابان . ومنذ ذلك التاريخ حوصر الارخبيل وأخضع لضرب كثيف بالقنابل توجه في السادس من شهر آب من السنة ١٩٤٥ القنبلة الذرية الاولى على هيروشيما التي دمرت ٦٠ ٪ من المدينة وأودت بحياة ١٥٠ ٠٠٠ نسمة . وفي التاسع منه القبت القنبلة الثانية على ناغازاكي .

تولت كل عملية ازال قوة تكتيكية مستقلة مؤلفة من حاملات طائرات ومدافع وسفن حربية صغيرة وناقلات جيوش . وكانت السيطرة الجوية هنا ايضاً للشرط الاول الضروري للنجاح . فهي طائرات افريقيا الشمالية ما امنت نجاح عملية الانزال في صقلية ، ثم في سالرنو وانزير . ومن انكسرتا جاءت ألوف الطائرات التي كانت بمثابة « مظلة » لأسطول الانزال في نورمانديا . وهي حاملات الطائرات ومطارات الجزر في المحيط الهادي ما امنت لكل فيلق ١٢٠ طائرة اعبرتها القيادة ضرورية لنجاح عملياته .

الأنصار والسكان ، يصبح بمقدور الأنصار تنظيم جبهة حقيقية وراه العدو وارغامه على التجمع في بعض النقاط كالمدن وخطوط او عقد المواصلات ، ومهاجمة مراكزه الضعيفة ، واضعاف معنوياته ، وجعل الاتصال بين وحداته وتكوينه غير مستقرين ، الى ان يسمح تجهيز القوات اللازمة بتطويقه وابادته . وان هذه الاساليب التي حالت دون تمكن اليابانيين من السيطرة على معظم الاراضي الصيلية قد اعتمدت في كافة البلدان المفزوة . فاحدثت حرب الأنصار من ثم ثورة حقيقية في مفاهيم الحرب الكلاسيكية باثراكها في المعركة جماهير كبيرة من المدنيين المسلحين ، العاملين باتصال يختلف وثوقه مع الجيوش النظامية . وباتساعها وضعت دول المحور امام مسائل غير مرتقبة على جانب كبير من الخطورة . وقد اتخذت اشكالاً مختلفة باختلاف جرياتها في فرنسا ، او روسيا ، او بولونيا ، او البلقان ، او المناطق الكثيفة السكان ، او المناطق الصحراوية ، او الغابات المتلبدة ... وفي كل مكان - باستثناء الاتحاد السوفياتي - وقفت الحكومات المؤلفة في المنفى او الحكومات الخليفة موقفاً حذراً من هذه الثورات الشعبية المؤدية الى تسليح جماهير اعتبرت شيوعية لم تكن الحكومات لتضمن في المستقبل الاشراف عليها وانكر المستشارون العسكريون المحترفون فعاليتها . وهنا يكن سر التباطؤ والتردد في تزويدها بالاسلحة من الجو ، وسر الجهود المبذولة لعرقلة او ايقاف نشاطها ، مما ادى احياناً الى منازعات داخلية وخيانات .

في اوروبا ، اتسمت حرب العصابات في البلقان أولاً . ففي
في البلقان وبولونيا
اوروبا ضمت جيوش تيتو ، منذ آخر السنة ١٩٤١ ، الوف
المحاربين - ١٥٠.٠٠٠ في السنة ١٩٤٣ - وحررت اقاليم واسعة ، وفي اليونان تنظمت حركة التحرير الوطني التي ألقت بعد ذلك جيش التحرير الوطني . وفي البانيا تنظمت جيوش الأنصار بقيادة انور خوجه . ولكن هذه الجماعات المتميزة بارتفاع عددها ونشاطها الفعال ضد الغازي كانت بقيادة الشيوعيين ، فقاومتها جماعات عاقلة اقل عدداً حالفت الالمان انفسهم احياناً : كجماعات ميخالوفتش ، وجماعات الكولونيل زرقاس ، والد « بالي كومبتار » الالبانيين . ولكن الأنصار البلقانيين ارغموا زملاء ثلاثين فيلقاً ايطاليا وبعض الفيلق البلغارية وجيوش بافليك الكرواتية وبعض الجيوش الالمانية احياناً على البقاء في البلقان .

وفي بولونيا ، حيث تشكل منذ السنة ١٩٣٩ جيش سرّي لمقاومة الالمان والروس معاً ، كان الانقسام عميقاً ايضاً بين الشيوعيين وخصومهم . وبعد السنة ١٩٤١ ، أثار نشاط العصابات السوفياتية في بولونيا الشرقية التي استولى الاتحاد السوفياتي على بعض أراضيها ، مسألة الحدود الشائكة . ولذلك كان التعاون ضد الالمان محدوداً . فقد دخلت العناصر الشيوعية في جيش « برلنغ » الذي حارب في اطار الجيش الأحمر ، بينما قامت العناصر المرتبطة بحكومة بولونيا في لندن ، بمزلة عن الجيش السوفياتي ، بنشاط أدى الى تدمير فرسوفيا .

في روسيا
في روسيا أمر ستالين ، في نداء وجهه في شهر تموز من السنة ١٩٤١ ، باعتماد خطة « الارض المحرقة » ، وفي الوقت نفسه بتشكيل جماعات من الانصار في المناطق المحتلة . فلسنا هنا ، كما في غير مكان ، امام فلاحين مسلحين بأسلحة عادية يرتجلون تنظيمهم ، دون ارتباط بالحكومات او ضدها أحياناً ، بل امام مدنيين منظمين ، قادرين على العمل ككتائب صغيرة منفردة او مجتمعة ، وحق مع الجيش النظامي ، وخاضعين لقادة هم ممثلو الحكومة الشرعيون المختارون على العموم من بين رؤساء التعاونيات الزراعية او اعضاء الحزب الشيوعي او ضباط الجيش . وينضم اليهم أحياناً عدد من الجنود المحاصرين الذين نجحوا في الافلات من قبضة الالمان . وقد ساعدتهم مساعدة كبرى نادرة خطوط المواصلات والمسافات بين القرى ، واتساع الاحراج والمستنقعات والمناطق الوعرة ، التي يستحيل اجتيازها الا باستخدام فرق عسكرية كبرى ، مما افاح لهم تأليف جماعات وثابة اخذت منذ شهر آب من السنة ١٩٤١ تهاجم قوافل التموين وتخرب الخطوط الحديدية وتدمر الجسور وتمنع الالمان من دخول مناطق واسعة في البلاد . فأرغمت القيادة الألمانية على ترك فيالق كاملة في المؤخرة لحماية قوافلها والتجرد لعمليات انتقامية : كاعدام الرهائن وتدمير القرى الذين زادوا من عطف السكان على الانصار وحلوا الرجال الأصحاء على الالتحاق بمصابات الجوار هرباً من الاخطار المحدقة بهم . وهكذا تشكل جيش عظيم ، مؤلف من جماعات ، قد تضم عدة مئات ، بل عدة الوف من الاعضاء ، « زودت من الجو ، بالأسلحة (والمدافع أحياناً) والذخائر والادوية » وكانت على اتصال لاسلكي بالقيادة المركزية لحركة الانصار ، وتلقت منها التعليمات ونقلت اليها المعلومات . وقد ساعدت الانصار النساء والاولاد ، كذلك الكومسومول الصغيرة « زويا » ، البالغة من العمر ١٧ سنة ، التي حكم عليها بالموت شنقاً بتهمة احراق مستودع ألماني ، وكنساء واولاد الانصار الـ ١٠٠٠٠ المختبئين في « دياميس » اوديسا ، الذين أمنوا لهم مؤنهم بانتظام وانحوا لهم ، طيلة سنتين ونصف السنة ، الصمود والحيلولة دون اعمال تخريبية كثيرة حين كان الجيش الأحمر يقترب من المدينة ، والاسهام مع هذا الجيش في تحرير مدينتهم .

في فرنسا
في فرنسا ، بدأت حرب العصابات منذ السنة ١٩٤١ حين تشكل الجيش السري وأعيد تباعاً تنظيم الحزب الشيوعي الذي والت منظمته العسكرية ، « المتطوعون والانصار الفرنسيون » ، اعتداءاتها على الالمان . ثم اتسعت الحركة حين انضم اليها شبان كثيرون مهددون باخطار شتى رغبوا في الحياة السرية وتأسيس جيوب مقاومة عززها أحياناً بعض الجنود الفارين من الجيش الألماني . ولكن جيوب المقاومة التي نظمت في جبال الالب والجورا والسلسلة الوسطى افتقرت الى الأسلحة ، لان الحلفاء ، جهلاً منهم او تجاهلاً ، لم يزودوها من الجو الا بأسلحة غير كافية ومتأخرة ، فجاء القمع الذي تولته الجيوش الألمانية غاية في القساوة والوحشية : ففي قضية الـ « غليار » ، وفي شهري شباط واذار من السنة ١٩٤٤ ، لم يخضع ١٢٠٠٠ الماني ، مع الطائرات والمدفعية ، جيب المقاومة المنظم فيها الا بعد ١٨ يوماً . وتوجب

على الالمان ارسال ثلاثة فيالتي ضد جيب المقاومة في الـ « اين » ، وفيلقين ، احدهما مدرع ، ومظليين ، للقضاء على جيب المقاومة في فركور في شهر تموز من السنة ١٩٤٤ ثم توحدت الحركات المختلفة بعد قيام المجلس الوطني للمقاومة الذي اسند الاشراف عليها الى لجنة عمل هي الـ « كوماك » . واثناء معركة التحرير ادت هجمات جيوب المقاومة على الخطوط الحديدية ، بالاتفاق مع هجمات الطيران الحليف ، الى عرقلة في سير القطارات الحديدية استتبت تأخيراً في نقل الجيوش الالمانية بلغ خمسة ايام احياناً . وفي بريتانيا ساهمت جيوب المقاومة مساهمة فعالة مع المظليين الاميركيين بتنظيفها المنطقة بعد فتح ثمة افرائش . والى الجنوب من الـ « لوار » ، وفي الجنوب الشرقي ، حالت اعمالها دون انسحاب ٢/ القوات الالمانية . وقد اسرت ٢٥٠٠٠ جندي في الجنوب الغربي و ٤٢٠٠٠ في الجنوب الشرقي . وقد قدرت فعالية عملها بفاعلية زهاء هشرين فيلماً .

منذ اعلان الهدنة التي عقدها المارشال « بادوليو » مع الحلفاء ، نزع الالمان في ايطاليا الاسلحة من الجيش النظامي في ايطاليا واسروا اكثر من ٦٠٠٠٠٠ . ولكن بعض الوحدات بادرت طوعاً الى المقاومة : في بيومينو ، وكورسكا ، وسردينيا ، والدوديكانيز ، وكورفو وكيفالونيا .. ؛ والف العديد من الجنود الذين فروا من الاسر جماعات انصار في « بيمون » ، ومنطقة البندقية حيث توحد خصوم الفاشستية الايطاليون والسلوفينيون ، وفي اميليا وليغوريا انضموا الى جماعات العمال والفلاحين الذين رفضوا الحرب الى جانب الالمان ، فلم يستطيعوا هرباً من انتقام حكومة سالو الفاشستية الجديدة - الا رفع علم المقاومة . وامتدت الحركة الى منطقة الـ « مارش » في اواسط ايطاليا ، وتوسكانه ، ولاسيوم ، والـ « ابروز » ، وراء الخطوط الالمانية . ثم احكت خطة الانصار وتكاملت : تسلل ، انسحاب فجائي ، وتفرق ، ثم مباغتة جديدة وتفرق جديد ، وتشكيل وحدات سريعة الانتقال تهاجم الالمان في كل مكان وترغمه على تشتيت قواته اكثر فاكثراً . وفي ايطاليا الشمالية بلغ عدد الانصار ٨٠٠٠٠ في شهر حزيران من السنة ١٩٤٤ بالرغم من الارهاب البوليسي وعطيات « الشراذم السوداء » الانتقامية الدامية . وبذلت المساعي للاعاضة من « حرب العصابات » بمنظمة ذات شأن ، بغية توحيد القائمين بها في قوة عسكرية . فانشئت « قيادة عامة » كان الجنرال « كادورنا » مستشارها العسكري . وقد اوجد اتفاقاً « برشلونيت » و « فريول » تعاوناً وثيقاً بين المقاومة الفرنسية والانصار السلوفينيين شمل تبادل المعلومات . وهكذا وضعت اسس « دولية الانصار » التي ضمت في حروب العصابات كافة خصوم النازية والفاشستية في كافة البلدان ، اذ ان بعض الفارين من الاسرى الانكليز والاميركيين والاورستاليين والروس والتشيكوسلوفاكيين قد انخرطوا في صفوفهم . وقد تسلم بعض هؤلاء الاجانب زمام قيادة جماعات الانصار . وكما في الخارج ، حارب الايطاليون الى جانب السوفييات واليوغوسلافيين والاليابانيين واليونان والفرنسيين .

في صيف السنة ١٩٤٤ ، لم تعد اعمال الانصار هجمات فجائية او اعمالاً تخريبية فحسب بل

معارك حقيقية كمركة « مونليفورنو » بين « ريحيو » و« مودينا » حيث صمد ٨٠٠٠ نصير في وجه ثلاثة فيالق المانية مزودة بمدفعية قوية ودبابات وقاذفات لحب ثم انسحبوا بعد قتل ٢٠٠٠ الماني . وفي اواخر الصيف كانت هناك مناطق محررة فعلا في ايطاليا الشمالية : الوديان العليا في البييمون و« مونتقرا » ، وجزء من لومبارديا ، و« جمهورية توريليا » بين جنوى وبلينانس في ليفوريا ، ومدن الابنين الرئيسية بين بارم ومودينا في اميليا ، و« كارنيا » ومنطقة واسعة في الـ « فريول » ، ولكن الهجوم الحليف على الخط القوطي قد فشل وفقد معه الأمل بتحرير ايطاليا الوسطى كلها في وقت قريب . فكان ان الأنصار ، الذين تغلت عنهم القيادة الحليفة وأشارت عليهم في شهر تشرين الثاني بـ « التسرح » ، قد سحقوا وتفرق شملهم . ولعنهم تنظموا مرة أخرى في السهل اثناء شتاء ١٩٤٤ - ١٩٤٥ . فتجدد القتال في شهر آذار من السنة ١٩٤٥ وتم الاستيلاء مرة أخرى على المناطق المحررة من قبل . وفي شهر نيسان اندلعت الثورة الوطنية . واثاء تقدم الحلفاء هاجم الانصار الجيوش الألمانية المنسحبة في الابنين وانفذوا جنوى من التدمير . ثم ثارت ميلانو وتورينو ونجرنا . وفي الثامن من شهر ايار ، حين توقفت العمليات الحربية في اوروبا ، كان عدد القتلى من الانصار قد بلغ ٤٦٠٠٠ وعدد الجرحى والمشوهين ٢١٠٠٠ ، يضاف اليهم ٣٠٠٠٠ ايطالي قتلوا في حروب المصائب خارج بلادهم .

اهتم الالمان بدورهم بتنظيم المصائب حين احدث خطر الغزو ببلادهم .
ومنذ شهر نيسان من السنة ١٩٤٥ طلب الى الرجال المتميزين بمهارة وخبرة وشجاعة نادرة ان يستعدوا لمثل هذه الحرب . فكان ذلك الـ « وهروولف » المطلوب منها مواصلة القتال في جيوب المقاومة في الالب ، ولكن نشاطها لم يكن ذا شأن عمليا .

ان العمليات التي جرت في كل الفصول وفي كل المناخات ، طيلة
خمس سنوات تقريبا ، قد ارتدت ، كما هو طبيعي ، مظاهر
مختلفة كل الاختلاف . لا بل ان ظروف المحاربين نفسها ، وقد

بعض مظاهر الحرب الخاصة
الحرب في روسيا

تميزت ابدأ بالقساوة ، كانت كذلك مختلفة جدا .

في روسيا ارتدى القتال طابعا بالغ اللفظاعة بفعل الظروف الطبيعية وشدة عنساد الطرفين المتحاربين . وكان اتساع الرقعة الروسية وندرة خطوط المواصلات كافيين لتطلب مجهودا لحد له من المحاربين ومعداتهم (الشكل ١٧ ، ص ٣٨٦ - ٣٨٧) . فان ندرة القرى والشكنات ، واطار رجال المصائب الذين يخرجون فجأة ، وفي كل وقت ، من الغابات ليهاجموا المنفردين والمقارز الصغرى والقوافل ، قد اوجدت عند الغازي حالة عصبية متوترة وسببت له مشقات غير اعتيادية . وجاء المناخ يزيد في الطين بلة : ففي الصيف الغبار والمسيرات المنهكة تحت اشعة الشمس المحرقة ، دون ماء في أغلب الاحيان ، وفي الربيع والحريف الامطار التي تحول الارض الى بحيرات وحول يصعب السير فيها ، لا بقوى سوى الحصان على اجتيازها وتأمين قوين غير مؤكد وغير كاف ، وتحول الطرقات وراطا ومستنقعات يقوص الاتمان فيها فلا يستطيع التقدم ، وفي

فصل الامطار القرم الذي يجمد الدم في عروق الالمان المفتقرين الى الملابس الدافئة وحتى القفافيز احياناً ، ويعطل الاسلحة الذاتية الحركة ويجمد البنزين والزيت ، والحريف الذي يخفض الحرارة الى ٤٠ - او ٥٠ ° - ، والمواصف الثلجية التي يجب خوض معارك ضارية اثناء هبوبها ضد عدو لا يمكن على ما يبدو تصور جلده وطاقته على مقاومة المذاب وهمته القمصاء في القتال . ويضاف الى الدمار الذي يخلفه الالمان اثناء تقدمهم ، التخريب الذي يأتيه السوفيات بانتهاجهم خطة « الارض المحرقة » ، ثم ذاك الذي يخلفه الالمان - بصورة منظمة - اثناء تراجعهم وانسحابهم .

فقد كتب « بولفوي » في اوكرانيا في السنة ١٩٤٣ :

« الارض كلها منطقة صحراوية . فبدافع نوع من البغضاء الجنونية احرق الالمان القرى احراقاً شاملاً ، وقطعوا اشجار البساتين ، واثقلوا المزدروعات ومحو كل اثر لاقامة الانسان . وفي المزارع ، جمعوا الحارث والآلات الحاصدة والآلات الفاصلة ونسفوها بـ«التفجرات» .

وفي المعارك الرهيبة التي خاضها الطرفان المتحاربان استخدمت جيوش واعتدة لم يشاهد مثل كثافتها وقوتها في اي بلد آخر . ففي شهر تموز من السنة ١٩٤٣ ، وصف احد الصحفيين الالمان معركة بياالغورود كما يلي :

« بلغ عدد الدبابات المشتركة في المعركة في آن واحد حوالي ٢٥٠٠ دبابة ، وحي وطيس المعركة طيلة ثلاثة انهر وثلاث ليال ... سار في المقدمة الاختصاصيون الذين شقوا الطريق امام الدبابات وسط حقول الالغام ، وسارت وراء الدبابات مدافع الهجوم . ففتحت الدبابات الهجوم واطلقت نيرانها الى مسافات بعيدة . واضطر رماة القنابل تكررأ الى القفز من على الدبابات لتطهير الحقول من القناصة الروس المختبئين بين المزدروعات والاعتشاب . واكتشفت مدافع وشاشة تارة الى اليسار وتارة الى اليمين ، وحتى في المؤخرة احياناً . ومن اعالي الجو انقضت الطائرات ، واطلقت المدفعية نيراناً جهنمية متواصلة وارتدت المعركة طابعا من العنف لا يتصوره انسان ، والليل لم يوقفها . راضي السهل الواسع الاطراف اضاءة عزنة بوميض الانفجارات ، وارتسمت في السماء خطوط مفاجئة تتركها القذائف اللشابة ورامها .. » .

في الشرق الاقصى
في الشرق الاقصى لم تجر العمليات الحاسمة بحراً وجواً فحسب ، بل برأ ايضاً . وقد ارتدت في كل مكان طابع الضراوة القصوى . ففي الغابة والدغل ، حيث كانت شاقة جداً بفعل المناخ الرخم ، توجب احباط المكائد اليابانية الكثيرة ، ومعرفة المسالك في وسط الاجام ، ومواجهة الاحابيل والنيران المطلقة من كل صوب ، وفي اغلب الاحيان ، من الاشجار التي برع اليابانيون في تسليقها والاختباء فيها والتعلق بغصونها ، والتسلل الى الخطوط حيث تبلغ « فرقهم الانتحارية » مجموعات المدفعية وتنفسها بالمتفجرات التي تقضي عليها وعلى المدفعية معاً . فتجيم عن كل ذلك توتر عصبي لا يطاق وتعب مضم . واستمات اليابانيون في المقاومة ولم يخلفوا سوى عدد ضئيل جداً من الأسرى : جنود جرحى او مرضى عاجزين عن القتال . ففي اوكتيناوا قتل ١١٠ ٠٠٠ ياباني ولم يقع في الاسر سوى ٧٤٠٠ جندي . وفي شهر تموز من السنة ١٩٤٤ ، اقيمت حامية جزيرة تينيان الصغيرة في ارخيل الماريان ، قرب

سايبان ، حيث استخدمت قنابل النابالم للمرة الاولى ، افناء تاماً ، وكانت مؤلفة من ٩٠٠٠ رجل . وفي بورما كانت النسبة ٦ امري مقابل الف قتيل . وفي كل مكان قاوم المدافعون حتى الموت هجوم الدبابات وقاذفات الالب والمدمعية الثقيلة والطائرات . وحين انزل الطيران الاميركي بالاسطول والطيران اليابانيين خسائر لا تموض ، ظهرت « الطائرات الانتحارية » (كاميكازيه) التي يلقي ملاحوما بانفسهم مع طائراتهم على الاهداف المهاجمة ، و« القنابل الانتحارية » (باكا) ، الشبيهة بالصواريخ ١٧ ، التي يقودها حتى الهدف ملاحون يتفجرون معها . وشكل الاسطول من جهته وحدة « كاميشيو » من الطرايد الانتحارية التي يوجهها رجل او رجلان الى الهدف ، وزوارق محملة بالقنابل او الطوربيد تهاجم بها السفن ، وحتى سباحين يحملون مواد تنفجر عند اصطدامها بالسفن الاميركية .

الحرب ضد المدنيين
هوجم السكان المدنيون هجوماً مباشراً ومنظماً . فخلال الحرب العالمية الاولى عانوا من حرب القواصات ، والحصار ، والاقتسارات المختلفة التي استهدفت سكان المناطق المحتلة ، والخرق الصريح للاتفاقات الدولية حول العمل الازامي في صناعات الغازي الحربية او في اعماله التحصينية . اما اليوم فقد عانوا مباشرة من قنابل الطائرات . ومنذ قبل السنة ١٩٣٩ ووجه احتمال قصف المراكز الصناعية الكبرى والعواصم بالقنابل . وارتقت خسائر مرتقعة في الارواح (في انكاترا ٦٠٠ ٠٠٠ قتيل مدني وضعفهم من الجرحى في الايام الستين الاولى) ، مما حمل الحكومات على وضع خطط لاجلاء السكان باعداد كبرى عن المدن الكبرى بغية تلافي الذعر واختلال نظام الادارات العامة : وبصورة خاصة اجلاء تلامذة المدارس والاولاد الصغار وامهاتهم . فمنذ شهر ايلول من السنة ١٩٣٩ اجبر في بريطانيا العظمى اكثر من مليوني شخص بينهم ١ ٥٠٠ ٠٠٠ طفل مع امهاتهم . وفي فرنسا اجلي سكان مدينة ستراسبورغ كلهم وعدد كبير من الالزاسيين واللورينيين ، وتلامذة كثيرون من مدارس باريس ، الخ .

وحين حدث الغزو ، حدث ما يشبه « الخروج » حين هرب ملايين الهولنديين والبلجيكيين والفرنسيين هائمين على وجهم ، تلقائياً وبدون نظام ، في طرقات تهاجمها الطائرات الانتحارية بمدافع الرشاشة ، ودون موارد كافية احياناً . فاستقبلت مقاطعات فرنسا الغربية وحدها ٩٠٠ ٠٠٠ لاجيء توجب اعالتهم واسكانهم . وتسبب التقدم الالماني في الاتحاد السوفياتي في مشاهد السكان الهاربين نفسها . وفي السنة ١٩٤٥ عرفت المانيا بدورها هذه الصفوف الطويلة من الهاربين الذين عرقلوا السير على الطرقات وتركوا على ضفاف ال « اودير » ، جثث الشيوخ والنساء والاطفال ، رغبة منهم في السير بمزيد من السرعة باتجاه الجنوب .

احدثت كافة الدول ، لمواجهة خطر القصف بالقنابل ، مصالحي « دفاع » سلمي دائمة استخدمت مئات الالوف من الاشخاص (٤٠٠ ٠٠٠ في فرنسا ، ١ ٢٠٠ ٠٠٠ في انكاترا) الذين كلّفوا الاهتمام بفتح الملاجئ منذ بداية اطلاق صفارات الخطر ، واطفاء الحرائق ، ومساعدة

الجرحي، وتقديم العون لمن حرمتهم القنابل من مساكنهم ومن كل ما يملكون. ولكن الخسائر، على بعدها عن التقديرات، كانت فادحة: في انكلترا ٦٠.٠٠٠ مدني قتل و ٢٠٠.٠٠٠ جريح وبيتان مدمران او متضرران من كل ٧ بيوت، و ٩ من كل ١٠ في وسط لندن. وان القصف المتواصل الذي اخضعت له المانيا قد حول عدداً من المدن الكبرى، كـ «كارلسروه»، وشتوتغارت ومونيخ وبرلين ودرسدن الى حقول انقاض، واثت الحرائق الهائلة على عدة كيلومترات مربعة من مدينة هامبورغ. وعانت اليابان كذلك، حتى قبل قنبلي هيروشيما وناغازاكي وضحاياهما الـ ٢٠٠.٠٠٠، من تدمير الابنية والخسائر المرتفعة في الارواح خلال الغارات الكثيفة على طوكيو والمدن الصناعية.

الفصل الثاني

النظام الأوروبي والآسيوي الجديد

طيلة سنوات عدة ، احتل القسم الأكبر من أوروبا وقسم هام من آسيا ، واديرا واستثمرا على أيدي المنتصرين في الحرب الصاعدة : الألمان واليابانيين الذين أزالوا الحدود (الشكل ١٨) وأعلنوا عن رغبتهم في إقامة « نظام جديد » وإيجاد « نطاق ازدهار مشترك » يكون ضماناً للرفاهية والسلم . وكان هذا شعار معداً لاختفاء استثمار الموارد والبشر الذي تستلزمه آلتهم الحربية . الا ان المنتصرين استطاعوا ، الى جانب هذا الاستثمار ، تخطيط تطوير اقتصادي واجتماعي مبنياً على العنصرية والمبادئ « الفاشستية » .

١ - النظام الجديد الألماني

بموجب الاتفاق الثلاثي ، الذي عقد في شهر أيلول من السنة ١٩٤٠ بين ألمانيا وإيطاليا واليابان ، والذي وصف بـ « الميثاق العظيم للنظام الجديد » ، قبلت اليابان بسيادة ألمانيا وإيطاليا في أوروبا من أجل إقامة نظام جديد ، واعترفت لها حليفاتها بالمهمة نفسها في آسيا . فماذا كان المقصود بهذا النظام الجديد يا ترى ؟

ان خطب بعض الوزراء الألمان ، ومقالات الصحف وكتب الصحافيين النازيين تكاد لا تعطي اي ايضاح بهذا الصدد ، لا سيما وان الآراء قد تبدلت بتبدل احوال الحرب . اما بحسب المبادئ الايديولوجية الواردة في « كفاحي » ، فقد كان المقصود إيجاد مناطق حيوية مؤلفة من عدد معين من « المجالات الكبرى » المستقلة سياسياً واقتصادياً والمرتبطة باتفاقات ثنائية ، لمصلحة بعض الأمم الجديدة بذلك . فتقام قبل كل شيء وحدة اقتصادية بإدارة ألمانيا تحمل عمل النظام الحر الفوضوي تخطيطاً مركزياً وتقسماً دولياً للعمل ، ما أمكن التقسيم ، شيئاً بذاك الذي نظمته الاتفاقات الثنائية المعقودة بين الـ « راينخ » وبلدان أوروبا

الجنوبية الشرقية قبيل الحرب . وبصورة عامة ، يستغنى عن تصنيع قسم من أوروبا غير الألمانية ، وتحترك ألمانيا معظم الانتاج الصناعي في ارضها ، وتقدم أوروبا الشرقية والغربية المنتوجات الغذائية والاعلاف . وحين خيضت الحرب ضد روسيا فسر احتلال الاقاليم الشرقية بأنه وسيلة للمحافظة محافظة دائمة على المجال الحيوي لأوروبا الكبرى التي تديرها ألمانيا ؛ ولم تكن مهمة النظام الجديد محاربة البلشفية فحسب ، بل ضم هذه الأقاليم الى أوروبا واقامة « سور من الفلاحين » فيها بواسطة كل من يأتي لاستعمارها والاستقرار فيها . وتستمر الدول الصغرى في هذه المجالات الكبرى تحت ادارة شعب قائد تخضع له بحكم الطبيعة . ولكن اللهجة تبدلت بعد هزيمة ستالينفرايد . فقد صرف النظر عن القيادة الألمانية في أوروبا وعن تنظيم الاقاليم الشرقية ، واقتصر الكلام على الدفاع عن أوروبا ضد الخطر البلشفيكي والمطامع الإقليمية السوفياتية . ولن يبنى النظام الجديد على القوة بل على الحرية ، وسوف تكون الدول الصغرى والوسطى والمعظمى متساوية فيما بينها .

نجاح العنصرية
 اما هتلر فلم يحدد في يوم من الايام ما يقصده بالنظام الجديد . ولم يوضح قط ما يمكن ان تنتظره الدول المغلوبة من تسوية الصلح النهائية ، ولم يسلم قط بمقدار معاهدة صلح تستوفي شروطها القانونية ؛ ولم يخف قط قصصه على ضم كل اقليم يمكن تمثيله بالرقعة الألمانية . وكان أول عمل تلقائي قام به بعد هزيمة فرنسا الاسراع الى ضم شطر كبير من اراضيها الى الرايخ ، ثم قرر ارجاء هذا الضم املاً منه بأن تساعد فرنسا المهزومة على محاربة انكلترا . وفي اواخر السنة ١٩٤٠ ، رسم مخططاً يقضي بتقسيم الامبراطورية البريطانية بين ايطاليا ، واليابان ، والولايات المتحدة ، وألمانيا (في افريقيا الوسطى) ، ثم عاد الى مشاريعه التوسعية القديمة في الشرق ، حين لم يحصل على المسون الاسباني الضروري . ففي الشرق ، سوف تصبح المناطق البلطيقية المضمومة الى الرايخ منطقة استعمار للمستعمرين الالمان والدانماركيين والنرويجيين والهولنديين . وسوف تصبح اوكرانيا دولة حليفة ، والقفقاس دولة اتحادية يعين فيها مفوض سام الماني . وكل ما ليس ألمانيا ، كالحلفاء والتوابع والشعوب الخضعة ، يجب ان يؤول الى وضع دوني ، وضع سكان الامبراطورية الاستعمارية الأوروبية للرايخ الألماني الاعظم . وبهذه الروح نفسها ، اعتبر زمناً طويلاً ان الشعب الألماني وحده هو ما يجب ان يسمح له بحمل السلاح . ولم يسمح الا في المرحلة الاخيرة من الحرب باستخدام اسرى الحرب من قوميات الاتحاد السوفياتي غير الروسية والجنود المنتمين الى الأحزاب المتعاونة والالمان . ولكنه لم يقل قط كلمة واحدة تسمح لحلفائه بالاعتقاد بأنه يعتبر مصيرهم ممثلاً لمصير الشعب الألماني . لقد عوملت الشعوب النيرلندية والفلمنكية والسكنديناوية معاملة دونها معاملة الشعوب الاخرى ، لأنها اعتبرت قروعا من العنصر الجرمانى ومعدّة للتمثيل . اما في الشرق ، فان الشعوب السلافية ، التي هي شعوب متخلفة ، فمصيرها المعلن هو الاستعباد والإبادة . ويجب ان تستثمر الحميات لمصلحة ألمانيا دون غيرها ، وسوف يبقى السكان الاصليون في ادنى مستوى

عقلي ممكن ، وسوف يكون الارهاب سبيل الحكم : « ان الجيوش التي يمكننا الاستعانة بها لتوطيد سيطرتنا على الاقاليم الشرقية لن تكون كافية بسبب اتساع هذه الاقاليم ... (فبجب) على الدولة المحتلة ان توحى الارهاب القادر وحده على إزالة كل رغبة في المعارضة عند السكان » . ففي المنطقة الغربية من بولونيا المضمومة الى الرايخ ، التي بلغ سكانها ١٦٠٠.٠٠٠ نسمة ، بينهم ١٢٠.٠٠٠ الماني فقط ، اقصي كل من ليس المانيا ، اي البولونيون واليهود ، الى الشرق في شتاء ١٩٣٩ - ١٩٤٠ ، والحق اقتصاد هذه الاقاليم باقتصاد الرايخ . وان الجزء الذي الف « الحاكمة العامة » كان مجرد بلاد استعمارية لم يحدد نظامها قط . وقد اوضحت التعليقات التي اعطاها غورنغ ان « كل الحامات والادوات الممكن استخدامها في الاقتصاد الالماني » يجب الاستيلاء عليها . وان « المشاريع التي لم تكن جوهرية للمحافظة على ادنى مستوى معيشي كاف للسكان يجب ان تنقل الى المانيا او ان تستثمر لمصلحة المانيا » حيث هي موجودة . وقد استهدفت التدابير التي اتخذها الحاكم العام « فرانك » وهمل القضاء على اليهود والطبقة البولونية المثقفة : فالنيت كافة مؤسسات التعليم العالي ، ولم يحتفظ للبولونيين الا بالتعليم الابتدائي والتقني . وعلى الصعيد الاقتصادي ، عريت البلاد واستثمرت لمصلحة الالمان وحاولت سلطات الاحتلال الحد من ارتفاع عدد البولونيين واضعاف العرق بسوء التغذية . كما حاولت في الوقت نفسه جرمنة بعض مناطق ولاية « لوبلين » بواسطة المستعمرين الالمان . ومنذ خريف السنة ١٩٣٩ نقل عمال بولونيون كثيرون الى المانيا ، وبلغ عددهم زهاء المليون في شهر آب من السنة ١٩٤٢ .

في الـ « اوستلند » والاقاليم السوفياتية الاخرى ، انتهج الالمان السياسة اللفظة نفسها ، الا في الجمهوريات البلطيقية الثلاث التي كان الاتحاد السوفياتي قد ضمها في السنة ١٩٣٩ والتي عومل سكانها معاملة اقل سوءاً لأنهم اعتُبروا انساباً في العرق . اما روسيا البيضاء واورانيا فقد عانتا من مصير اشبه بمصير بولونيا . فقد الفت اوكراينا « مفوضية المانية » لم يسند الى الاوكرانيين فيها سوى ادارة شؤون القرى والنواحي . واحتل الالمان كافة المراكز الادارية المتوسطة والعليا . وان روزنبرغ ، وزير الاقاليم الشرقية المحتلة ، الذي كان راغباً في اقامة دول تكون بمثابة صمام امان بين الرايخ والاتحاد السوفياتي ، والذي سعى وراء تشجيع قومية اوكرانية ، قد اصطدم بمفوض الرايخ ، « اريك كوخ » ، الذي جاهر بأنه لا يسعى وراء إقامة « اوكرانيا حرة » بل وراء « تشغيل الاوكرانيين لمصلحة المانيا » . وقد قال في كيف في الخامس من آذار ١٩٤٣ .

« لم آت الى هنا لاشيع السعادة ، انما جئت لابعاد الفوهرر ... لسنا هنا لتأتي بلن ، بل لايحاد قواعد النصر . نحن عرق اسياذ عليه ان يتذكر ابداً بان أوضاع عامل الماني يفضل الف مرة سكان هذه البلاد اجتماعياً وبيولوجياً » .

فاستهدفت سياسته من ثم اضطهاد المثقفين الاوكرانيين اضطهاداً منظماً بغية حرمان الشعب من قادته ، والقضاء على مظاهر القومية الاوكرانية واستئثار الفلاحين ما امكن الاستثمار لمصلحة المانيا . واراد روزنبرغ إعادة حق تلك الارض وتطبيق « النظام الجديد الزراعي »

بتحويل الثعالبات الأتاجية الى مزارع اقليمية وثعالبية ، ولكن كوخ ، للذي كان يتوخى ملء اوكرانيا بالاستثمارات الألمانية الكبرى التي تستخدم اليد العاملة المحلية المأجورة ، أسس شركة خاصة استثمرت هذه المزارع الإقليمية الجديدة كما تستثمر المزارع النموذجية الكبرى : في بحية بوهيميا - مورافيا حيث سبق لهن ان قرر قتل نصف السكان - بتشتيت العمال التشيكيين في مناطق الرايخ المختلفة بنوع خاص - وابعاد النصف الثاني ، ولا سيما العناصر « المفولية » (٢) ورجال الفكر ، اقلت الجامعات التشيكية لمدة ثلاث سنوات منذ شهر تشرين الاول من السنة ١٩٣٩ . وجرمت المدارس الثانوية وحتى الابتدائية تدريجياً . ومن جهة ثانية سهلت غارات الطائرات الحليفة على ألمانيا جرمنة البلاد بدفعها العديد من الألمان الى نقل مشاريعهم الى بوهيميا حيث تمتعوا بحق الحصانة الدولية .

وفي الشرق خضعت كافة القضايا الجنائية ومعظم القضايا المدنية ، التي اشتركت فيها قوات الألمان المختلفة ، من مواطنين ، ورجال دولة ، وألمان أصليين او منجدرين من اصل ألماني ، لاحد القضاء الألمان والقانون الألماني . كما ان النظر في بعض التحالفات المرتكبة ضد السلطة المحتلة وقراراتها والحزب النازي والمنظمات الملحقة به ، قد حصر في المحاكم الألمانية مهما كانت قومية المتهم المدعى عليه . والمحصر صلاحية المحاكم المحلية في القضايا المدنية بين الأطراف غير الألمانية وفي القضايا الجنائية ، واحتفظ للمحاكم الألمانية بحق اعادة النظر في احكامها .

« امبراطورية الـ S. S. » في الواقع لم يوضع قط مخطط شامل ومتناسق لتنظيم أوروبا الألمانية تنظيمياً نهائياً . فقد رسمت توجهات كبرى عامة جداً :

ابادة اليهود ، ابعاد « الماركسيين » : شيوعيين ، واشتراكيين وبنسائين احرار ، والقضاء على المبادئ الديمقراطية والنقابية ، واعادة تنظيم الاقتصاد الأوروبي لمصلحة الرايخ بحيث يؤمن للشعب الألماني دور قيادة ممتاز في وسط الشعوب المستعمرة المقنصر نشاطها على الزراعة فقط . واذا ما انتهجت سياسة شاملة ما فان الفضل في انتاجها يعود الى ادارة الـ S. S. (مصالح الامن) . فقد الفت هذه الادارة دولة ضمن الدولة ولم تخضع لقوانين الرايخ وحتى لانظمة الحزب ، وكان لها تسلسلها الاداري الخاص ودوائر أمنها ، المستقلة ، فكانت السيدة المطلقة على الشعوب الخضعة . ففي كافة البلدان المحتلة اشرف على الشرطة احد كبار ضباط الـ S.S. الذي كان واقفاً من ان الكلمة الاخيرة ستكون له حين تنشب الخلافات بينه وبين السلطات المدنية والعسكرية المحلية . اما رئيسها هملمر ، الذي كان رئيساً لـ « هنزب » (ومكلفاً بالدفاع عن « الدم والارض والعرق ») ، فقد عين في السنة ١٩٣٩ واعطي صلاحيات مطلقة واسندت اليه مهمة تنظيم استعمار البلدان المحتلة ، اي امكانية اعادة رسم خريطة أوروبا الديموغرافية والعنصرية . وفي السنة ١٩٤٢ اعطي صلاحية الاشراف على الجماعات القومية الجرمانية في الدانمارك والنرويج وهولندا وبلجيكا ، وحتى الرقابة ، لا على المنظمات النازية الميول فحسب ، بل على ادارات الرايخ الرسمية في هذه البلدان ايضاً . ولتحت اشرافه قامت ادارة الـ S.S.

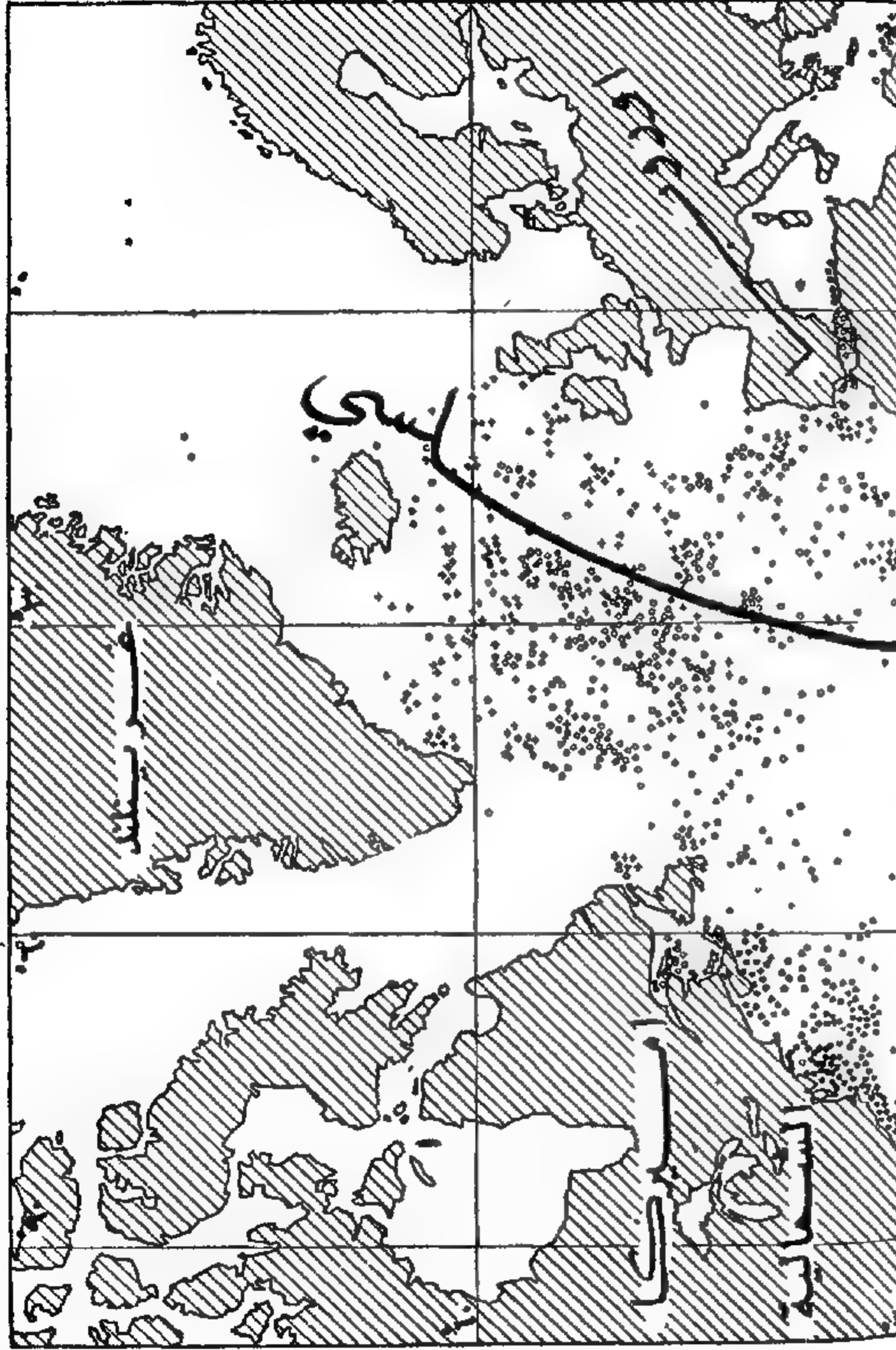
بارساح السيطرة الألمانية سياسياً واقتصادياً بتوطينها ، في نقاط مختارة ، الأقليات الألمانية الملتقطة في أوروبا ، التي أعيدت إلى الرايخ : في الأراضي البولونية المضمومة ، والد « وورتلند » ، واللازاس - لورين ، واللوكسمبورغ ، وسيليزيا العليا ، وكارنيول العليا ، وستيريا السفلى . واجتهدت إدارة الـ s. s. كذلك في إعادة الجماعات المرغوب فيها عنصرياً إلى « الشراصة الجرمانية » : الألمان المنصهرون في الشعب التشيكي والشعب البولوني وأنسال المهاجرين إلى السويد من الألمان ... وقد عبأت من بين هذه الجماعات « جنود الاصطدام في النظام الجديد » : الـ *Waffen s. s.* ولم تصرف النظر عن هذا التجنيد المتركز إلى اعتبار عنصري ، مستعينة بالعناصر غير الجرمانية التي استثمرت خوفها من البلشفية ، إلا بعد معركة ستالينغراد .

ان النظام الجديد ، المبني على تفوق العرق الجرمني واستثمار أوروبا على أيدي الإبادة « شعب السيادة » واحتقار واستعباد كل ما ليس المانياً ، قد اقتضى ، بالإضافة إلى ذلك ، القضاء « الطبيعي » على كل من يعتبرون خطراً طبيعياً أو ادبياً على الرايخ الثالث . وكي يتأسس تأسيساً راسخاً « لألف سنة » ، كان من الضروري القضاء على كافة أعدائه بدون شفقة .

بين الألمان عُقم غير « الاجتاهيين » والمنحطون والمعتوهون والفاسدون جنسياً ؛ أما « المهرطقة » الماركسيون أو الاحرار فقد سجنوا وأعدموا الحياة . ففي المسكرات التي اعتقلوا فيها لم تلبث المعاملات السيئة وسوء التغذية والعمل المضني ، التي اخضعوا لها ، ان حطمتهم معنوياً وجسمانياً وقادتهم إلى الموت . واما اليهود الذين كان القضاء عليهم فكرة متسلطة على غيلة هتلر فقد فجعوا بقوانين نورمبرغ في السنة ١٩٣٥ ، المكتملة بمراسيم السنتين ١٩٣٧ و ١٩٣٨ التي حكمت عليهم بالموت البطيء . وأثناء الحرب اشتدت هذه السياسة وتناولت فئات اجتماعية وقومية أخرى ، كالنور والسلافين عمومًا وكافة الشعوب المعتبرة متخلفة . فبالإضافة إلى التدابير الممددة للحيلولة دون تكاثرهم : كالتعقيم والاجهاض وفصل الرجال عن النساء ، لم يتراجع هتلر أمام تقتيلهم ، كما شرح ذلك لـ « رومشونغ » :

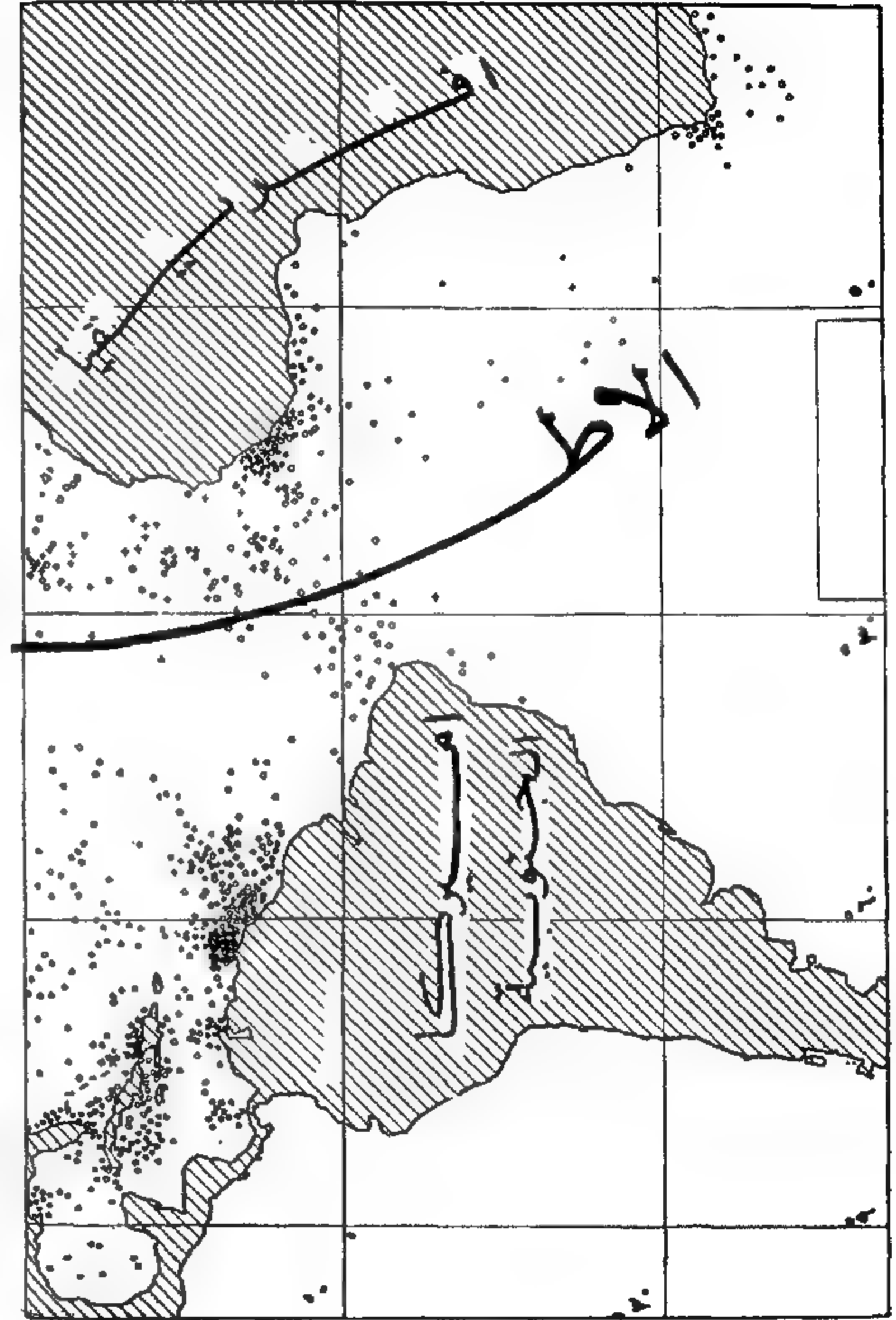
« اذا كان يوسفي ارسال نخبة الشعب الالمانى الى جميع الحرب دون اية شفقة على امراق الدم الالمانى العزيز ، فليس من شك في ان من حقى القضاء على ملايين الاشخاص المنتسبين الى عرق متخلف يتكاثر تكاثر القمل والبراغيث والبق وغيرها من الهوام » .

اهملت من ثم ، اكثراً فاكثراً ، اساليب الموت البطيء ، واعتمدت طرائق اسرع نتيجة تطبق مخططاً منظماً للإبادة . فبينما فرغت مدن المانية كثيرة من طرد اليهود الباقين فيها متباهية « بنخلوها من اليهود » ، طبقت على يهود البلدان المحتلة قوانين نورمبرغ . وخلال اسابيع الحرب البولونية الثلاثة ، قتل افراد الـ s. s. واهباء السامية البولونيون ٢٥٠.٠٠٠ شخص منهم ، وصودرت ممتلكاتهم ، وعينت لهم حصص غذائية زهيدة جداً ؛ وزرخوا في احيائهم او نقلوا إلى المانيا لتأدية اعمال الزامية . ومنذ شهري ايار وحزيران من السنة ١٩٤٠ عانت الجماعات اليهودية



جارية للفرقة في الاطلسي

- بين ١ كانون الثاني ١٩٤٢ و ٣١ تونز ١٩٤٢ -



الشكل ١٥ - توزيع السفن

١- بين ١٥ اذار ١٩٤١ و ١ كانون الثاني ١٩٤٢ -

٢- بين ١ آب ١٩٤٢ و ٣١ ايار ١٩٤٣ -

في الدانمارك والنرويج وهولندا وبلجيكا واللوكسمبورغ وفرنسا بدورها من المصير نفسه ، ويدخل في عدادها الوف اللاجئتين الالمان والنمساويين الذين وقعوا في ايدي النازيين . وعرفت الدانمارك وحدها تشريعا خفيف الوطأة ضد الساميين بفضل معارضة الملك . اما في فرنسا فقد عمل بنظام شبيه جداً بالنظام الالماني . وفي كل مكان اتخذت التدابير المعادية للسامية على انصورية التدرجية نفسها : نفي اليهود اللاجئيين ، فرض غرامات ثقيلة وتبرعات الزامية على الآخرين ، مظالم شتى جعلتهم يؤولون الى حال البهائم المطاردة ، مصادرة الممتلكات الخاصة والمؤسسات الثقافية ، حرمان من الحصص الغذائية العادية . وبعد الهجوم على الاتحاد السوفياتي ، اشتدت الاقتسارات والمظالم ، واعتبر استعجال اباده اليهود امراً واجباً للوصول الى « حل نهائي » للمسألة اليهودية . فأحدثت للقضاء عليهم فرق خاصة مجهزة بشاحنات غاز تتبع لها اباده ضحاياها باعداد كبرى . وانشى المزيد من معسكرات الاعتقال التي جهزت بغرف غاز وافران احراق في « تريبنكا » و « مايدانيك » ، و « بوكنوولد » ... ولا سيما في « اوشويز » حيث امكن امانة ٢٠٠٠ شخص بالغاز دفعة واحدة في مدة نصف ساعة ، وتنفيذ العملية نفسها اربع مرات في اليوم . ففي غرف الغاز هذه هلك ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ ضحية بينما مات ٥٠٠ ٠٠٠ من الحرمان وشظف العيش .

في معارك اوكرانيا وبسارابيا ، حيث اشترك الرومانيون في حركات شعبية ضخمة ضد اليهود ، مات اكثر من مليوني يهودي قتلاً . وكان العمل الاخير تدمير احياء اليهود . ولكن يهود « لودز » قد نجوا من الابداه بسبب الحاجة الى اليد العاملة في مصانع النسيج . اما في فارصوفيا حيث ما زال هناك ٤٠٠ ٠٠٠ يهودي في السنة ١٩٤٢ ، فقد اندلعت ثورة يائسة حين اراد الالمان ، في كانون الثاني من السنة ١٩٤٣ ، تصفية الـ ٤٠ ٠٠٠ يهودي الباقين على قيد الحياة . فاقضى لهم ٤٢ يوماً من الممارك الضارية لابادتهم . وهكذا بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٥ ، مات قتلاً اكثر من ستة ملايين يهودي (عباد ٦٠٠ يهودي هولندي من اصل ٩٠ ٠٠٠ منفي ، اي اقل من ٧٠ ٪ . وعاد ٢٨٠٠ يهودي فرنسي من اصل ١١٠ ٠٠٠ ، اي ٢٠ ٪) .

ان تدابير الابداه المنظمة هذه استهدفت « اعداء » الرايخ « معسكرات الموت » الآخرين ايضاً . فالعذابات والعمل الالزامي وسوء التغذية (بين ٦٠٠ و ٧٠٠ وحدة حرارية في اليوم في بوكنوولد) ، والاعدام للعاجزين عن العمل ، كانت المصير الذي ينتظر الماركسيين والمقاومين والسلافيين والمظليين الحلفاء والامري الفارين . وقد نفذت هذه الابداه المنظمة في معسكرات الاعتقال التي مرت فيها زهاء عشرة ملايين ضحية ، زال اثر القسم الاكبر منها ، ولا سيما خلال الاشهر الاخيرة من الحرب - اذار ونيسان ١٩٤٥ - اذ نظمت في كل مكان تقريباً عمليات تقتيل واجلاء بالجملة في ظروف وحشية رهيبة . فقد تعرض المعتقلون لعبودية مطلقة ، ولم يكن لهم من ملاذ يقيهم مظالم الـ « كابوس » - رؤساء

فرق اختيار جلهم من بين الالمان المحكومين وسعوا جهدهم لاذلالهم واساءة معاملتهم - وافتقروا الى الغذاء واللباس ، واخضعوا لنظام قاس ، وارغموا على القيام بأعمال شاقة وخيمة في المعامل والمصانع ، فهاقوا ضعفاً او ضرباً ، وحكم على المرضى والسقياء منهم بالموت في غرفة الغاز او فرن الاحراق حيث كانوا يحتفون دون ان يتركوا اي اثر . وقد وصف لنا الحياة في المعسكرات الشهود الذين عادوا من هذا « الجحيم المنظم » ؛ وليس سوى التضامن والحياة الداخلية القوية ما انقذ اولئك الذين اطاحت لهم قوتهم الجسدية والمعنوية احتمال العذاب والعناء ؛ الا ان النضال السري الذي استطاع « السياسيون » - ولا سيما الشيوعيون - من كافة الجنسيات ، المنظمون في الحفاء ، القيام به ضد اسيادهم الـ « S.S. » وعملائهم محكومي الحق العام ، من اجل قبض زمام الامور في المعسكرات (امانة السر ، رسالة المرضى ، رقابة التجمعات) ، قد ساعد على انقاذ حياة العديد من المعتقلين .

ابتداء من السنة ١٩٤١ ، لم يعد الهدف الرئيسي للمعتقلات ابادة اعداء الرايخ فحسب ، بل اصبحت لها هدف اقتصادي ايضاً . فان اليد العاملة الاجنبية التي لم تفلح ادارة العمل الالزامي وجهود « سوكل » ، المفوض العام لليد العاملة ، في احضارها الى المانيا ، قد تمزقت بثبات الالوف من العبيد الذين وجهتهم الـ « غيتاو » نحو ١٥ معسكراً كبيراً : « داشو » ، « فوننهام » ، « موتوزن » ، « رافنسبروك » ... ، واكثر من ٩٠٠ معسكر ثانوي . فاستخدموا بصورة خاصة في المعامل المنشأة تحت الارض ومعامل المنتجات الكيميائية ، دون تحديد لمدة العمل ، حق النهرة التامة . واسندت الاعمال الى الرجال الاقوياء دون غيرهم ؛ اما الشيوخ والنساء والاولاد فقد سيقوا مباشرة الى غرف الغاز . واستخدم بعض الاسرى للاختبارات الطبية : فقد اختبر بعض اطباء الـ « S.S. » فيهم تأثير الضغوط المنخفضة على الطيارين المحلقين على ارتفاع عظيم ، او تأثير التجمد على الفريق . ولقح بعض السجناء والسجينات الاصحاء بجراثيم الامراض ، كالتيفوس والسرطان والملاريا ، المرغوب في مراقبة تطورها ، واختبرت فيهم ادوية جديدة (جربت مؤسسة « باير » مخدراً في ١٥٠ يهودية قضين كلهن) ، واستخدم الرجال والنساء محل الارانب لاجراء الاختبارات : « احدثت قروح والتهابات بحقن منتجات بترولية تحت الجلد . وقتل التوائم بنفية « تشريحهم » واجريت اختبارات تشريح اشخاص احياء . ومن لم يميت بهذه الطرق حقن بالفينول النقي في القلب .

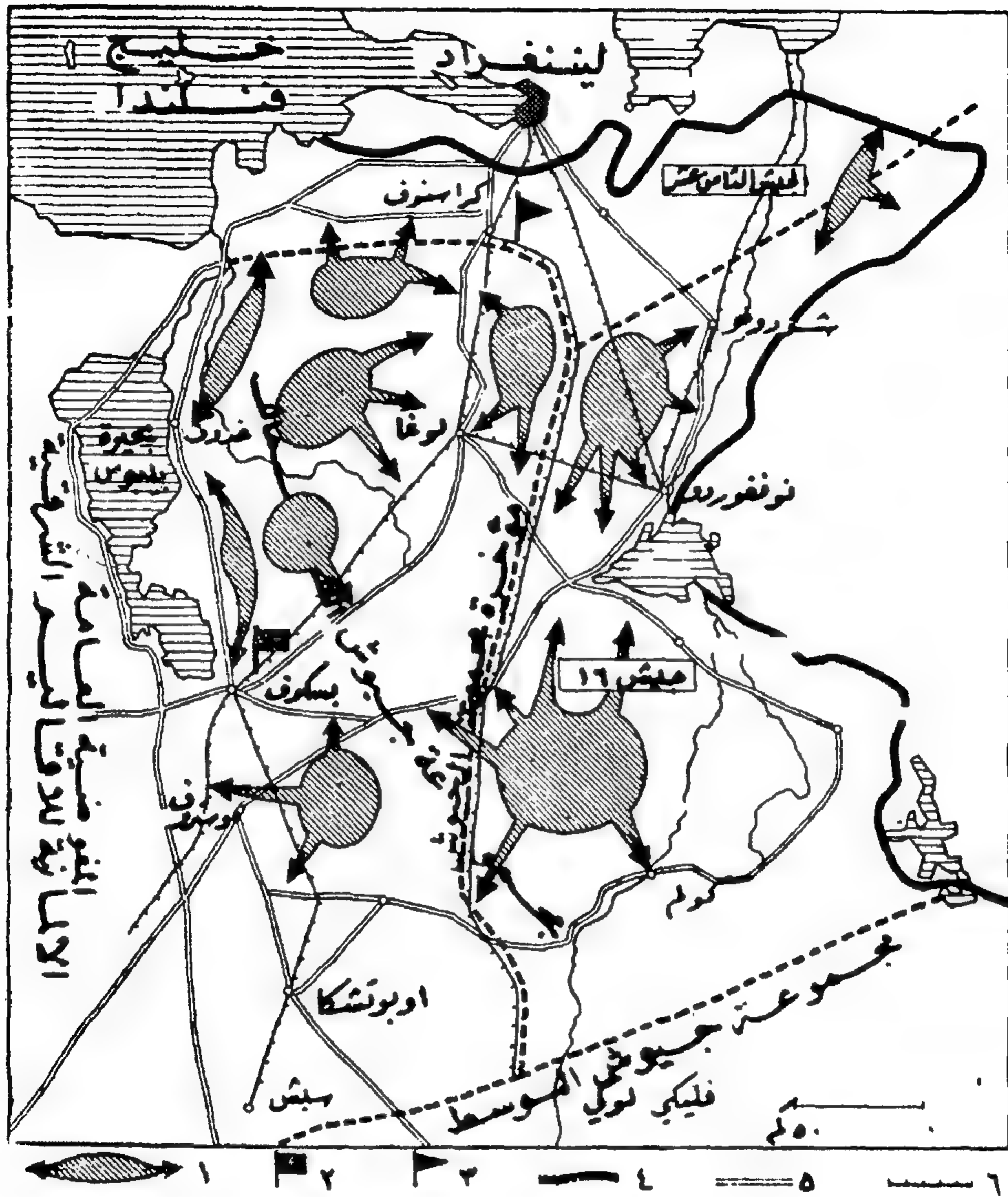
لجميع هذه الاسباب كان عدد الوفيات مرتفعاً جداً ؛ ففي رافنسبروك كانت نسبة الوفيات ٢٤٪ في السنة ١٩٤٣ ، فارتفعت الى ٦٠٪ في السنة ١٩٤٥ ، وزادت ارتفاعاً في الشهرين الاخيرين . ومن المعلوم اليوم ان الجيوش البريطانية ، حين دخلت الى معسكر « برغن - بلسن » ، قد شاهدت مستودعاً ضخماً للجثث يضطجع فيه ، بين ٣٣.٠٠٠ جثة قلقة تنتشر منها الروائح الكريهة و ١٠.٠٠٠ مصاب بالتيفوس يلفظون انفاسهم الاخيرة معانين عذابات العطش .

استثمار البلدان المحتلة
احتل استثمار البلدان المحتلة (الشكل ١٩) مركزاً هاماً في اقتصاد
الحزب النازي . فحين امكن استخدام الطاقة الصناعية في البلدان
المحتلة للمساعدة على بلوغ اهداف الحرب الالمانية ، ابقى على الانتاج ، لا بل عززاً حياناً ؛ اما
اذا استحال ذلك فيضحي به : فان الصناعات النسيجية والزجاجية المتوفرة في المانيا قد اوقفت ،
وحين توجب توزيع المواد الاولية على الصناعات ، كان للصناعات القائمة في الارض الالمانية حق
الأولية في استلام نصيبها من هذه المواد والمعدات واليد العاملة . وفي كافة الاراضي التي سقطت
تبعاً في ايديهم ، اتخذ الألمان التدابير الأولية نفسها : تعتمد الدوائر التابعة لمصاحبة الحرب
الاقتصادية ، والمرافقة جيوش الغزو ، الى لاستيلاء على مخزونات المواد الأولية والمنتجات
المصنوعة واعادة تسيير المصانع . وكانت تتخذ بعد ذلك تدابير مختلفة باختلاف البلدان المحتلة
ومركزها المستقبل في « النظام الجديد » ، موزعة الى اربع فئات : البلدان المضمومة او المتوحي
ضمها الى الرايخ : الالزاس - لورين ، اللوكسمبورغ ، محمية بوهيميا - مورافيا ، سيليزيا العليا
البولونية . البلدان الاستعمارية : حاكمية بولونيا العامة ، البلدان البلطيقية . المناطق المحتلة في
اوروبا الغربية . فرنسا حكومة فيشي .

الصناعة
في بلدان الفئة الاولى ، اخذ الالمان على عاتقهم الاشراف المباشر على الحياة
الاقتصادية ؛ الا ان التشيكيين قد احتفظوا ، في المحمية المعتبرة مستقلة استقلالاً
ذاتياً ، بنصيب غير مستقل من الادارة . وحدث الشيء نفسه في بلدي اوروبا الجنوبية الشرقية ،
صربيا واليونان ، حيث شكلت حكومات صورية . وفي الحاكمية العمامة والاراضي الشرقية
المحتلة : الدول البلطيقية ، وليتوانيا ، وروسيا البيضاء واوكرانيا ، حيث لم يبق اي جهاز حكم
ذاتي ، ادير الاقتصاد كما لو كان جزءاً لا يتجزأ من اقتصاد الرايخ ، فاسندت الى شركات تتمتع
بمقوق احتكارات رسمية وترقبط بالمشاريع الالمانية الكبرى ، مهمة استثمار الموارد في الاطار
الذي تعينه سلطات الرايخ . اما في البلدان المضمومة ، فان الصناعات قد الحقت باقتصاد الرايخ
الحاقاً مباشراً و كلياً ، وقد عزز بعضها حين كان من شأن بعضها ان يحلها في مأمن نسبياً من
الغارات الجوية : كانت هذه حال مصانع سكودا ومصانع الاسلحة في « برنو » ومراكز سيليزيا
العليا البولونية ، حيث انمي استثمار الفحم الحجري وانشئت مصانع بتزين تركيي . واما في
البلدان الاستعمارية فقد اقتصرت الصناعة على انتاج المواد الأولية والمحاصيل الضرورية لتموين
القوات المسلحة والحاجيات الضرورية جداً لحاجات السكان .

في الاقاليم التي لم تكن لا معدة للضم الى الرايخ ولا معتبرة منطقة استعمارية : البلدان
السكنديناوية ، وبلجيكا ، وهولندا ، وفرنسا ، وايطاليا الشمالية بعد ايلول ١٩٤٣ ، اقيمت
ادارة الاقتصاد في ايدي السلطات المحلية التي كانت تتلقى من الالمان توجيهات عامة ؛ وقد
انشئت الى جانب كبار موظفي الادارات المحلية دوائر المانية غالباً ما اقامت في الابنية نفسها
لمراقبة تنفيذ التدابير المتخذة .

استخدمت كافة الصناعات القادرة على توفير الاسلحة والعمل لمؤسسة «تودت» او لحاجات الرايخ ؛ فلهلحة هاتين الفئتين الاخيرتين اقتطعت نسبة علبا من انتاجها ، كما في فرنسا مثلا :



الشكل ١٦ - مناطق تحت سيطرة المصابات وراء الجيوش الألمانية

في الشمال في كانون الاول ١٩١٨ .

١ - مناطق تحت سيطرة المصابات واتجاهات مجباتها ، ٢ - مركز قيادة مجموعات الجيوش ، ٣ - مركز قيادة الجيش ، ٤ - الجبهة ، ٥ - طرق ، ٦ - خطوط حديدية .

٧٥٪ من الالومينيوم والنحاس ، ٨٠٪ من البترول ، ٤٠٪ من البوكسيت ، ٣٨٪ من المطاط ، ٥٩٪ من الصوف ، ٥٣٪ من القطن ، ٦٧٪ من الجلد ، ١٠٠٪ من الادوات الدقيقة ،

٩٠٪ من انتاج مصانع الطائرات ، ٧٥٪ من انتاج مصانع السفن ، ٧٠٪ من السيارات ، ٤٥٪ من الاجهزة الكهربائية واجهزة الراديو ، الخ . وقد توفرت للامان وسائل ضغط لا تقاوم . فانهم قد اشرفوا على كافة مصادر التموين بالمواد الاولية ، بحيث كان كل مصنع لا يريد اقفال ابوابه مضطراً لاستلام المواد الاولية منهم ، واجازات الاستيراد والتصدير عند الحاجة ؛ واشرفوا كذلك على كافة المصارف ، فكان من ثم بوسعهم رفض الاعتمادات الضرورية ؛ وقد اتاحت المبالغ الطائلة التي وفرتها لهم ضرائب الحرب اخيراً عرض اسعار مرقعة جداً للمؤن التي كانوا بحاجة اليها . وفي حال الرفض ، كان المصنع يتعرض لخطر تفكيك آلاته ، كما تتعرض المعدات غير المستعملة لخطر المصادرة والنقل مع العمال الى المانيا .

في الوقت نفسه اتسعت المساهمات الصناعية الالمانية اتساعاً
الاستيلاء على المشاريع
كبيراً جداً في كافة انحاء اوروبا: فقد بسطت المصارف والمصالح الحكومية والمشاريع الخاصة سيطرتها على مؤسسات اجنبية كثيرة، ولاسيما في البلدان المضمومة وبلدان اوروبا الجنوبية الشرقية ، بالشراء والمصادرة والحجز . وكثرت المصادرات بصورة خاصة في الاراضي السوفياتية حيث اعلن الرايخ نفسه خليفة الدولة السوفياتية، ومن ثم صاحب كافة الممتلكات . وقد انتقلت هذه الأخيرة الى الشركات الاحتكارية التي استتها الدولة الالمانية ، والمؤسسات التعاونية للصناعيين الالمان المتصرفين تصرف عملاء للرايخ . وأجرت بعض المصانع لمؤسسات ألمانية كبرى : مانسهاين ، سيمنس ... وفي الحاكمية العامة صودرت كذلك ممتلكات الدولة البولونية القديمة ، وصودرت في كافة المناطق المحتلة ، كما هو طبيعي، ممتلكات اليهود و « اعداء الرايخ » .

في اوروبا الغربية انتهجت المانيا طريقة المشتريات « المعادية » ، ولكن مركزها المسيطر غالباً ما فرض المعاملات والصفقات التي ترغب فيها ؛ فاقدمت على مشتريات مساهمات ، حتى في المشاريع المتوسطة الاهمية ، في الدانمارك وهولندا . واتخذت التدابير لرفع يد الفرنسيين والبريطانيين عن اموالهم الموظفة في اوروبا الجنوبية الشرقية : فقد ارغم اصحاب الاسهم المالية على بيعها بالسعر الذي يحدده الالمان ، والا تعرضوا لمصادرتها منهم . وهكذا اضطر مصرف « ميرابود » للتخلي عن الاشراف على مناجم « بور » للمصرف البروسي . وأسس الالمان كذلك شركات مختلطة كان لهم فيها الحصة الكبرى ، وارغموا المغلوبين على الانضمام الى الاتحادات الالمانية (اتحاد الزجاج ، واتحاد الاسمنت) . وانتهجوا كذلك طريقة مشتري المؤسسات المصرفية المستفيدة استفادة كبرى من المشاريع الصناعية ، فحققوا بذلك الاشراف على عدد من المصارف الكبرى في المحمية والبلدان البلطيقية وبوغوسلافيا وبولونيا وهنغاريا وهولندا .

حدث في البلدان المحتلة ان ادارة الزراعة والتموين التي انشئت منذ اوائل الحرب قد عززت وماتلت على العموم الادارة القائمة في المانيا .

فقد اخضعت اوروبا البرية كلها لقانون تحديد المساحات الواجب زرعها والجوب الواجب بذرها والكميات الواجب تسليمها للتموين . وانشئت في كل مكان مؤسسات تعاونية بلدية ، مستوحاة من المؤسسات الالمانية ومكلفة تنفيذ اوامر السلطة المحتلة : التعاونية القروية في فرنسا وبلجيكا والـ « بوند سامبند » في النرويج ... ونظم التقنين بحسب المبادئ الالمانية : تقنين مطلق تناول الخنطة والطحين والحبوب والاعوم والحليب والمواد الدهنية ، والبطاطا احيانا ، باسعار تختلف باختلاف المستهلكين . وكان التقنين اشد قساسة في الدانمارك واكثر فعالية في اوروبا الشمالية والشمالية الغربية منه في فرنسا وايطاليا . وفي كل مكان كانت نسبة النخالة في الطحين مرتفعة ، وبلغت ٩٠ ٪ احيانا ، الامر الذي استتبع تحضير خبز صعب الهضم كريبه المذاق ، وفرزت الكثافة عن الحليب ، وحدد استهلاك اللعوم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان ظروف الزراعة لم تلبث ان ساءت ، وان تعذر العناية بالمعدات الزراعية واستخدام الاسمدة الكيميائية (ولا سيما بعد نزول الحلفاء في افريقيا الشمالية) قد خفض المحاصيل بحيث هبط الانتاج الزراعي - كما في الحرب العالمية الاولى تقريبا - بنسبة ١٠ ٪ عموما في المرحلة الاولى من الحرب ، و ٢٥ ٪ حين وضعت الحرب اوزارها . اجل لم يبلغ معدل النقص النظري في كمية الوحدات الحرارية اكثر من ربع مستواها في السنة ١٩٣٨ ، ولكن الفلاحين استمروا في التغذي كما قبل الحرب ، ولما كانت الحصص التي اعطيت للقائمين بالاعمال الالزامية اكبر حجما ، فقد تاء النقص بوطاته على سكان المدينة من غير العمال ، والمستخدمين والاولاد والشيخوخ ، حين لم تتوفر لهم موارد كافية لشراء موادهم الغذائية من السوق السوداء ؛ فاضطر ملايين الاشخاص من ثم للاكتفاء باقل من ٢٠٠٠ وحدة حرارية في اليوم ، اي اقل من ٤/٣ او ٦/٣ الكمية في السنة ١٩٣٨ ، وقد حصل النقص في الدرجة الاولى في المواد الدهنية والبروتينات الحيوانية ، وفي الدرجة الثانية في مركبات الهيدروكربيد والبروتينات النباتية . وفي كل مكان ، باستثناء الدانمارك ، كانت الحصص غير متساوية ، واقل منها في المانيا . ففي بولونيا استلم سكان المدن اقل من نصف الحصص الموزعة في المانيا على الفئات المماثلة من المستهلكين . وفي السنتين ١٩٤١ و ١٩٤٢ انخفضت هذه الحصص لمعظم السكان في منطقة اتيينا - البيرييه الى ٦٠٠ - ٨٠٠ وحدة حرارية متسببة في حوادث وفاة كثيرة بفعل الحور .

كان لكل ذلك نتائج طبيعية على صحة السكان : انخفاض وزن الجميع مع تأخر في نمو الاولاد ، وخرافة ، واضطرابات معوية ، ووذمات الجوع في اكثر المناطق اصابة . وارتفعت نسبة الوفيات بين الاطفال ، كما ارتفع عدد المصابين بالتدرن الرئوي : الا ان الحسائر في الارواح كانت على العموم اقل منها في الحرب العالمية الاولى بصورة محسوسة .

استخدمت اليد العاملة في البلدان المحتلة محلياً ، إما في بناء التعصينات
العمل الإلزامي (سور الأطلسي ، سور ليفوريا بين طولون ولاسيزيا) في إطار مؤسسة
« نودت » التي شغلت زهاء ٧٠٠ . ٠٠٠ عامل اجنبي ومسؤول الماني في شهر ايار من السنة
١٩٤٣ ، وإما في المصانع الحربية العاملة لمصلحة المانيا التي توصلت في السنة ١٩٤٤ الى انتاج
٢٥ - ٣٠ ٪ من الاسلحة الالمانية وتشغيل زهاء ٣ ملايين عامل ، واستخدمت كذلك خارج
الرايخ .

وفي معاملة العمال الاجانب ، استوحيت السلطة الالمانية مبدأ تفوق العرق الالمانى :

« اننا لا اكثرث البنة لما يحدث للروسي او للتشيكي ... ولا اهتم لازدهار حياة الامم او لموتها خوفاً الا بنسبة
حاجتنا الى استعبادها لمصلحة « ثقافتنا » والا فليس لها في نظري اي شأن . واذا ما سقطت ١٠ . ٠٠٠ امرأة
روسية منهوكة من حفر خندق مضاد للدبابات ، فان ذلك لا يعني الا بنسبة انجاز حفر الخندق لمصلحة المانيا » .

هذا ما قاله هملر في اجتماع ضم قادة ال S.S. في باريس في شهر تشرين الاول من السنة
١٩٤٣ . لذلك فان طرائق اختيار العمال ، وظروف المعيشة ، وظروف الاستخدام قد استوحيت
مبدأ التفريق العنصري . ففي ادنى المراتب كان اليهود الذين انتهجت حيالهم سياسة الابادة
بصرف النظر عن الخدمة التي قد يستطيعون تأديتها . وفي المراتب التالية ، يأتي « الشرقيون » ،
الروس الذين احتلوا مركزاً ادنى من مركز البولونيين والبلطيقين ، ثم عمال الدول الغربية ، وقد
احظي بينهم الهنغاريون والدانماركيون والفلمنك ، ثم الفرنسيون والهولنديون ، وقد احلوا فوق
العمال الايطاليين والبلغاريين والرومانيين والاسبان الذين كانوا دونهم تخصصاً واسماً . وانطلاقاً
من الاعتبار العنصري نفسه ، كان مسكن وغذاء الاجانب دون مسكن وغذاء الالمان .

اعتمد العمل الإلزامي منذ اوائل الحرب في الدول الشرقية ، ورافقه توقيف عائلات الفارين
واختطاف الرجال من الشوارع والمنازل والكنائس ، بينما تأخر اعتمادهم في الغرب الى ان ساءت
حالة اليد العاملة في السنة ١٩٤٢ . وقد لجأت السلطات الالمانية في البدء الى الاقتناع : وعهد
بأجور مرتفعة وسهولة في النقل من مركز الى مركز ، وظروف معيشة مغرية ، وفي فرنسا ،
وعد بتحرير اسير مقابل ثلاثة عمال متطوعين . ثم لجأوا الى ضغوط غير مباشرة : إلغاء
مساعدات البطالة ، سحب بطاقات الاعاشة ، اقفال المصانع بغية توسيع نطاق البطالة ، حجز
الأجور . ومنذ السنة ١٩٤٢ اوجب العمل في بلجيكا وهولندا على الرجال المتراوحة اعمارهم بين
١٨ سنة و ٥٠ سنة وعلى البنات المتراوحة اعمارهن بين ١٨ سنة و ٢٥ سنة . ولم ينج من العمل
الإلزامي حق شهر آب من السنة ١٩٤٣ سوى الدانمارك « المحمية النموذجية » . وفي هذا التاريخ
اي بعد سقوط موسكو ، ارغم العمال في ايطاليا على العمل الإلزامي كما في البلدان الاخرى .

خضعت معاملة العمال لما جاء في برنامج سوكل لتعبئة العمل في ٢٠ نيسان من السنة ١٩٤٢ :
« سوف يعامل كافة الرجال ويؤمن لهم غذاؤهم ومسكنهم بحيث يعطون اعلى انتاج بأدنى
الاسعار » . فكان للعمال الاجانب يجمعون في مساكن خشبية جماعية تقتقر الى التدفئة والتجهيز

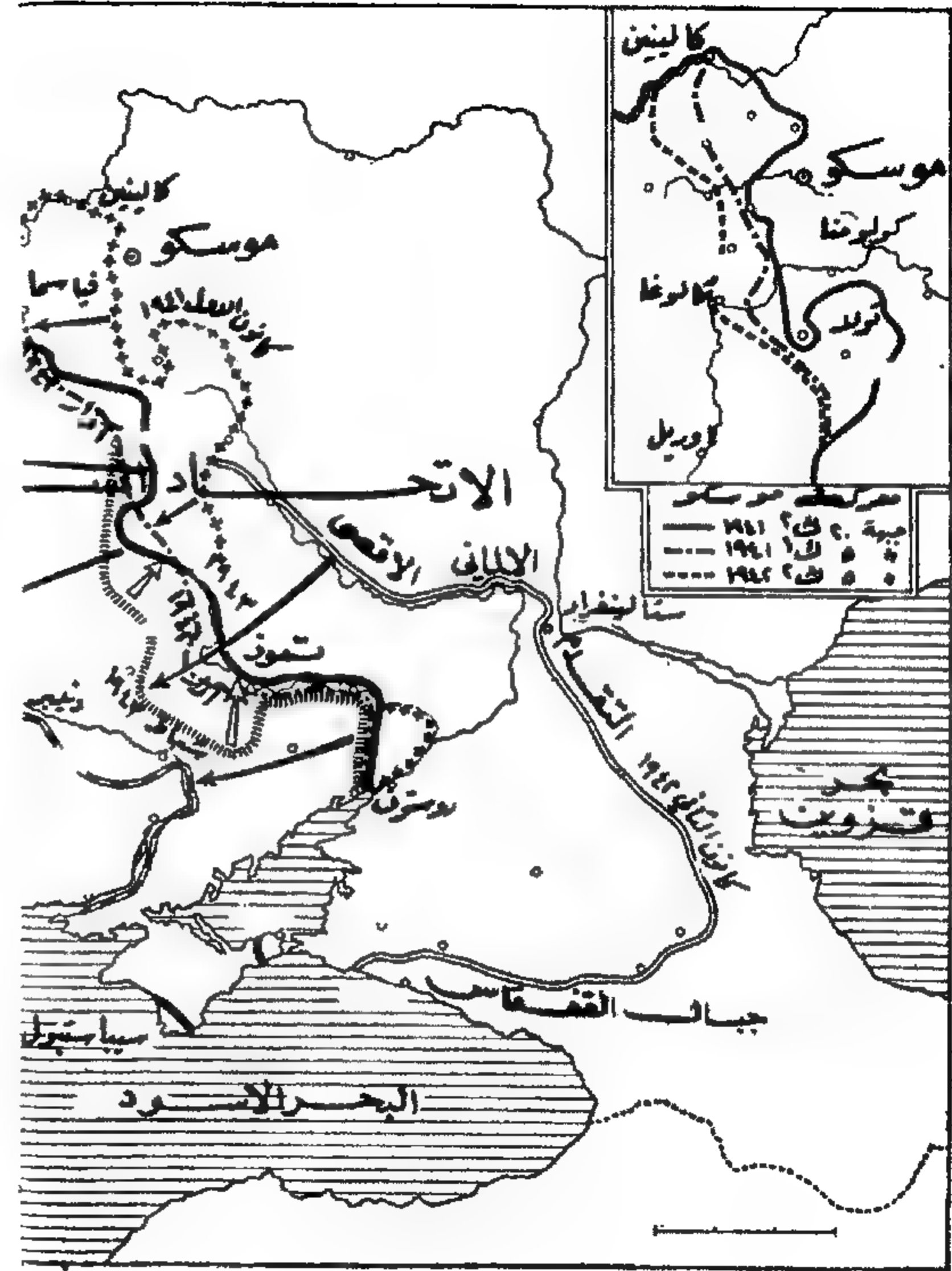
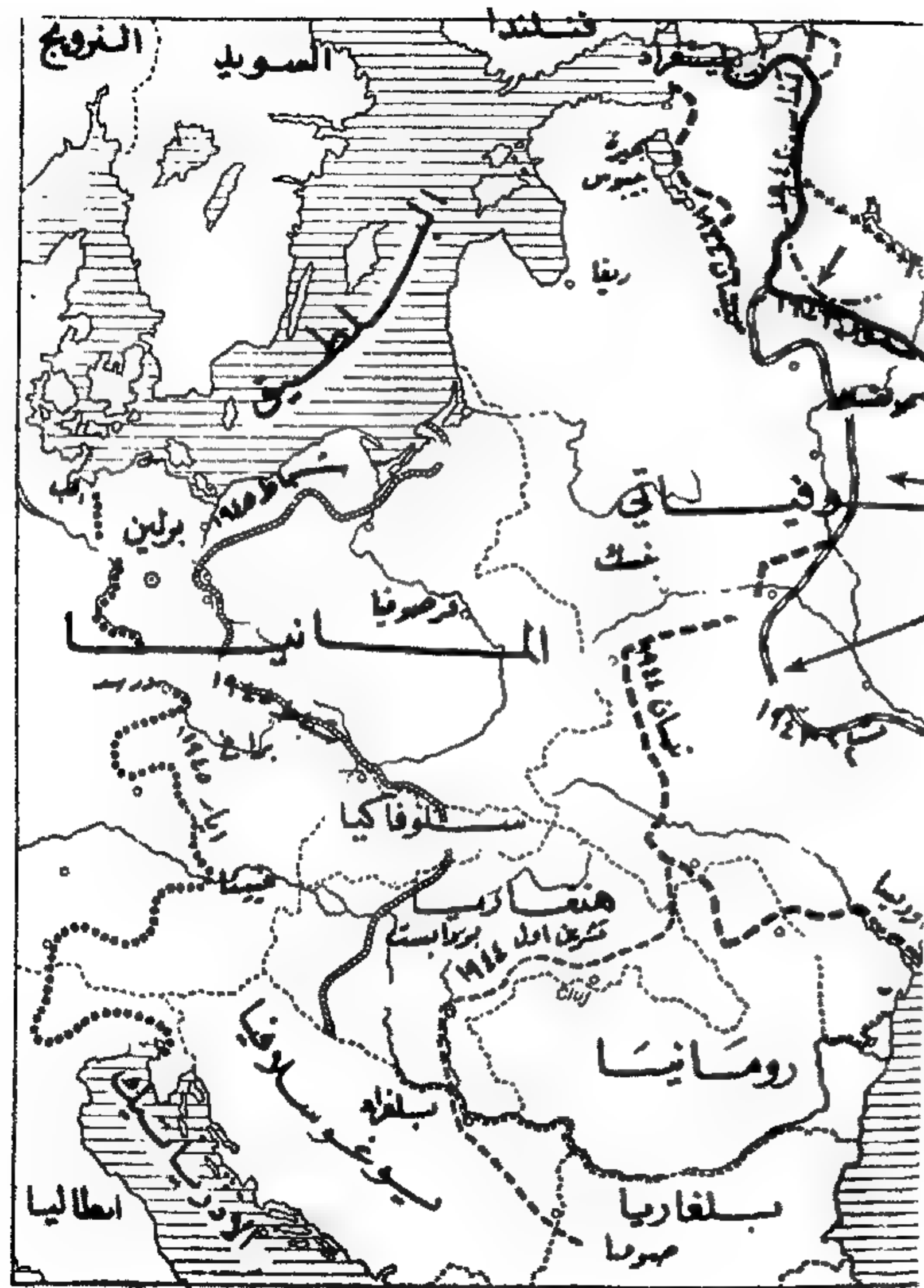
الصحي اللائق ، ويتناولون الغذاء في محلات خاصة بهم ، عاجزين عن شراء الاطعمة في السوق بسبب احتفاظ قادة المعسكرات ببطاقات اعاشتهم .

في الحقل المالي ، تحقق استثمار البلدان المحتلة باعتماد تقنيات مختلفة الاستثمار المالي تحتفظ بظواهر الشرعية : غرامات مختلفة ، وإلزام بيع الذهب والنقد النادر وبعض الاوراق المالية الاجنبية ، واصدار كميات كبرى من النقد الورقي الالماني لتداولها البلدان المحتلة ويستحيل تبديلها بالاوراق النقدية التي يصدرها مصرف الرايخ ، ومصادرة الذهب من مصارف الاصدار في البلدان المحتلة ، وفرض اتفاقات مالية مضرّة بصوالح المغلوبين : اقرار سعر قطع متدن جداً بالنسبة للمارك الالماني (في فرنسا ٢٠ فرنكا لكل مارك مقابل ١١ في السنة ١٩٣٩) ، ايجاب تحمل نفقات احتلال مرتفعة جداً لتحديد بحيث تليح لا تعهد الجيوش فحسب بل مشتريات اخرى كثيرة ايضاً . ففي فرنسا مثلاً ، باستثناء القتاد الحربي ووسائل النقل ، دفع الالماني ثمن كل ما استولوا عليه . وامنوا وسائل الدفع بمجرد الاستفادة من اتفاقية وقف اطلاق النار التي حملت فرنسا عبء نفقات تعهد جيوش الاحتلال ؛ فاستوفوا بذلك مبالغ طائلة تفوق حاجات هذه الجيوش . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الاتفاقات المالية قد أفادت منها المانيا وحدها لانها لم تسلم المغلوبين شيئاً مقابل كل ما يقدمونه لها ، فأرغمت الحكومات من ثم على تحمل ما تنفقه هي في بلدان هذه الحكومات .

جاءت النتائج بصورة عامة وبالأعلى على البلدان المحتلة : فمن جهة اقتطع الالماني حصة مطردة الزيادة من الانتاج ، ومن جهة ثانية وسعوا حجم وسائل الدفع ، فخلقوا بذلك وضعاً تضخيمياً . وتسبب ارتفاع النقد المتداول ، وما رافقه من نقص في السلع ، في اتساع نشاط السوق السوداء التي شجعها الالماني لانها افاحت لهم الحصول على البضائع التي كانوا بحاجة اليها بالإضافة الى الكميات المحددة في الاتفاقيات والعقود الخاصة ؛ ولجأت مكاتب الشراء في بعض المصالح الكبرى (البحرية ، الطيران ، مؤسسة تودت ...) الى خدمات كبار التجار للحصول على كافة البضائع المتوفرة .

كانت نتيجة الطابع القومي للحرب الالمانية ، التي تعذر معها البقاء على الحياد ، في العلائق بين الغالب والمغلوب ، تعزيز موقف المقاومة والتعاون المتناقضين تعزيزاً لم يسبق له مثيل . فقد اثار النظام النازي نفسه ، والعصبية والوحشية اللتان عومل بهما السلافيون ، واليهود ، واللاتين المعتبرون متخلفين عنصرياً ، والماركسيون والديموقراطيون المعتبرون اعداء خطرين ، مقاومات ضارية شجعتها الانكلوساكسون والسوفييات وجهازها من الخارج .

في كافة البلدان المحتلة ، حيث اعترفت المانيا بالحكومات او شكلتها كما يطيب لها ذلك ، جرت هذه الحكومات ، مسيرة أو مخيرة ، الى انتهاج سياسة تعاون اقتصادي وسياسي وحق عسكري مطرد الوثوق . فبعد ان استغلت في البدء الغضب الشعبية على الحكم السابقين الذين



الشكل ١٧ - الحرب في الشرق ١٩٤١ - ١٩٤٥

اعتبروا مسؤولين عن الهزيمة ، لم تلبث ان ظهرت على حقيقتها : مطية للاجنبي ؛ ولذلك اشتدت المقاومة كلما طالت الحرب ، وتضائل خط الالمان في احراز النصر ، وثقلت من جهة ثانية وطأة الجور والاستغلال على الشعوب .

اذن « تعاونت » الحكومات التابعة وبعض سكان المناطق المحتلة مع الالمان - اي ساعدت آلهم الحربية ونظامهم الجائر . وكانت فئات « المتعاونين » كثيرة ومتنوعة . فكان هناك اولئك الذين دخلوا ، منذ قبل السنة ١٩٣٩ ، وبدافع من ميولهم الفاشستية او مطامعهم الشخصية ، في خدمة دول المحور ، وساعدوها اثناء فتح بلادهم وبعده ؛ ويتمثلون خير تمثيل بـ « كويستلنغ » . والى جانب هذه الفئة يمكن افصاح مكان لـ « مثل فلاسوف » ، القائد السوفيياتي الذي اسر في السنة ١٩٤٢ وحاول ان يجمع الفارين واسرى الحرب حول بيان وضعه في سمولنسك اعلن فيه ان « روسيا الجديدة » المحررة من ستالين والبلشفية ، سوف « تظهر من اليهود » وتعيد الملكية الخاصة ، الخ . فعبئت افواج من المتعاونين في المعسكرات حيث كان الروس مخضعين لحطة ابادية ، وبالتفضيل بين الاوكرانيين والجيورجيين وتتر القرم ومسلمي القفقاس وآسيا الذين تمثل بعضهم في الوحدات البوليسية التي تولت العمل في صربيا وفرنسا . وهناك اولئك الذين كانوا يقتسمون الى اقلية قومية او الى قوميات تابعة فقالوا بشرعية كل تحالف يساعد على قطع اوصال الدول التي يخضعون لها ، وتحالفوا مع المحور على رجاء تحرير امتهم الخاصة : وهذه حال السلوفاكيين والد « اوستاشي » الكرواتيين ، والاقليات الرومانية واليوغوسلافية والتشييكوسلوفاكية . وهناك اولئك الذين ساروا وراء حكومتهم حتى الهزيمة وتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار (اليوتان ، يوغوسلافيا) والذين اقتنعوا بعد ذلك بأن المحور كسب الحرب فتعاونوا مع الالمان ظناً منهم بانهم ربما استطاعوا حماية مواطنيهم بانتهاج سياسة تصالح واتفاق مع الظافر ؛ وهذه حال الجنرال « ناديك » في بلغراد . ولكن هؤلاء « الترقبين الانتهازيين » لم يلبثوا ان ارغموا على تحديد موقفهم على صعيدين هامين لم يسمح لهم تجنب الوقوف الى جانب العدو فيها : مكافحة المقاومة وتقديم اليد العاملة للآلة الحربية الالمانية . وهناك اخيراً اولئك الذين استمروا في هدايتهم للغزاة ، ولكنهم باقوا اكثر قلقاً وجزعاً يوماً بعد يوم امام نمو حركات المقاومة بادارة رؤساء جدد ، بجهولين ، ثوريين ، فساعدوا الغزاة حرصاً منهم على السلامة الاجتماعية . وقد خشوا في صميم قوادهم من ان يؤدي نصر ساحق بحوزه الانكلوساكسون ولا سيما الاتحاد السوفيياتي ، الى تدمير السور القائم في وجه البلشفية الذي يمثل ، في نظرهم ، بالجيش الالمانى .

لذلك يمكننا القول بصورة عامة ان التعاون على مفارقاته المختلفة ، الطوعي ، والمعلن ، والمتردد ، والخافر ، قد استند في معظمه الى العناصر المحافظة في البلدان المحتلة .

فرنسا فيشي
في شهري ايار وحزيران من السنة ١٩٤٠ ، انضمت فرنسا ، التي اغرقها
الغزو وجلاء السكان عن منازلهم في خضم نشوش حقيقي ، امام
الحكومة التي ألغى المارشال بيتان ؛ فأقدم المجلسان التمثيليان ، دون صعوبة ، وبدافع ادراكها
عدم شعبية النظام البرلماني ، وخوفها من عنف الدعاوة المادية للجمهورية التي حملتها وحدها
مسؤولية الكارثة ، وتأثير بيار لافال ، على اقرار مبدأ اعادة النظر في القوانين الدستورية ،
واعطيا المارشال بيتان - ب ٥٦٩ صوتاً مقابل ٨٠ معارضاً - صلاحيات استثنائية لاعتماد
دستور جديد .

« الثورة القومية »
فكان ما ينتظر فرنسا ، تحت سلطة بيتان ، نظاماً جديداً ، دكتاتورية
رئاسية تعيد الى الذاكرة دكتاتورية الامير الرئيس في السنة ١٨٥٢ .
وعاد معه الى الحكم « الاعيان » الذين سيطر اجسادهم على الجمعية الوطنية المنتخبة في السنة
١٨٧١ ، والذين اقصتهم « الطبقات الاجتماعية الجديدة » - البورجوازية الصفراء والطبقة
المالية - طيلة الجمهورية الثالثة . فكان ان الملاكين العقاريين ، والضباط المحترفين ، وكبار
الموظفين ، والاكليروس ، والافراد الريفيين ، وكل الذين تولوا ادارة المقاومة الاكثريكية
الرجعية في عهد الجمهورية الثالثة وحاولوا اسقاطها بمناسبة ازمت « الحركة البولونجية » ، وبأنما
وقضية دريفوس ، اتحدوا مع ممثلي المصالح المالية والصناعية المعادين لتشريع الجبهة الشعبية
الاجتماعي ، بضجة الاستيلاء على الحكومة والادارات ؛ وقد ساعدتهم مساعدة قوية كبار الموظفين
واعضاء « الهيئات الكبرى » الذين اتحدوا وحدهم للنظام الجديد حكم البلاد . وقد اغتبطوا
بتخلصهم من رقابة البرلمانيين الذين احتقروا عدم كفاءتهم وهجزم ، ورقابة نقابات العمال
والموظفين ، فاداروا البلاد ادارة مطلقة بالروح الابوية التي اشتهرت بها « الثورة القومية » .

ثم حدثت عملية تطهير شديدة تناولت موظفي الادارات البلدية والموظفين المشتبه بتعلقهم
بالمبادئ الجمهورية : اليهود ، البناؤون الاحرار ، الاشتراكيون ، المدافعون عن المدرسة العلمانية
التي ألقيت عليها مسؤولية اضعاف الروح المدنية والوطنية . وارتجلت ادارة جديدة اسندت
اعمالها الى عناصر مختلفة غير منسجمة ، بل الى جمهور من « الصخابين والهوآشين » ، كما يصفها
رئيس غرفة المارشال ، « هـ . دي مولين دي لباريت » .

كان قوام النظام الجديد السيامي والاجتماعي الذي حلم به هؤلاء الموظفون ، ولا سيما بطانة
المارشال حيث سيطر رجال أقصى اليمين ، تطبيق مبادئ اليمين التقليدية : محاربة « العقائد
الباطلة » التي ظهرت في السنة ١٧٨٩ ، اقضاء الآراء الديمقراطية ، محاربة الفردية والنظام الحر
والماركسية ، الصراع الطبقي (« انما الشعب تسلسل عائلات ومهن ومسؤوليات ادارية وعائلات
روحية ») ، واحياء مجتمع تسلسلي مبني على مبادئ سلطة الرئيس (« يجب ان تكون الدولة
استبدادية وتسلسلية ») ، وتنظيم مهني تعاوني ، واحترام القيم العائلية التي لا يستطيع المحافظة
عليها سوى مجتمع بطريركي وقروى ومجتمع صناعيين يدويين . فعل شعار « العمل ، العائلة » ،

الوطن ، محل الشعار الجمهوري « حرية ، مساواة ، أخوة » . وكما حدث بعيد ثورة السنة ١٨٤٨ وفي أيام « النظام الأدبي » ، استند الحكم الى الدين لمحاربة فوضى الافكار والتعاليم الخطرة . وقدمت له الكنيسة مساندة فعالة بصوت الكردينال « جرلييه » : « بيتان هو فرنسا وفرنسا هي بيتان » ، واهلن الراعي بوغتر ، رئيس الكنيسة البروتستانتية من جهته ان ليس هناك سوى واجب واحد : « السير وراء المارشال » .

وقد نفذ هذا البرنامج : زوال اسم « الجمهورية » ، اعطاء سلطة شخصية (« نحن ، فيليب بيتان ... ») للمارشال الذي ادعى لنفسه بالسلطة التشريعية حتى تشكيل المجلسين الجديدين . إلغاء كافة الانتخابات في القرى التي يتجاوز عدد سكانها ٢٠٠٠ نسمة ، وحل الاتحادات العمل . تنظيم الحرف على اساس تعاوني على يد لجان تنظيم الصناعة (التي يديرها كبار الصناعيين) ، والاتحاد العمالي وميثاق العمل . وابطال التشريع المتعلق بالجمعيات الدينية ، وتقديم المساعدات المالية لمؤسسات التعليم الدينية . والغاء دور المعلمين الابتدائية ، ومحاولة ادخال التعليم الديني في برامج المدرسة الابتدائية (« لقد ولي عهد المدرسة بدون اله ») . والعمل بالتشريع المعادي للسامية المستوحى من قوانين نورمبرغ : فأقصى اليهود عن الوظائف العامة وعن بعض الحرف ، وانشئت مفوضية عامة للشؤون اليهودية وابطل قانون كريمو . وحلت كافة الاحزاب السياسية وطورد الحزب الشيوعي (كان هناك ٣٠ ٠٠٠ شيوعي في السجن في شهر ايار من السنة ١٩٤١) .

اتفق رجال الثورة القومية على عاربة النظام البرلماني ومقاومة المبادئ تطور النظام الديمقراطية والاشتراكية . وقد اقتنعوا كلهم بأن نصر المانيا اكيد وقريب وان مقاومتها امر مستحيل . ولكنهم شككوا فئات ذات مصالح ومطامع متناقضة . ففي فيشي تفوق ممثلو اليمين القديم الوطني والمحافظ والكاثوليكي ، تلامذة « شارل موراس » ، واعضاء الحزب الاشتراكي الفرنسي الذين لم يكونوا ضد الانكليز فحسب بل ضد الالمان ايضاً ، واستندوا الى « جوقه المحاربين » . ووقف في وجههم بعض العناصر المنحدرة من اليسار ، من امثال محبي السلم القدماء والاشتراكيين الجدد كـ « مرسيل ديا » الذي سيؤسس « التجمع القومي الشعبي » ، والنقائيين المحبي السلم كـ « جورج ديولين » ، وبعض الشيوعيين القدماء كـ « جاك دوريو » الذي طرد من الحزب في السنة ١٩٣٤ ثم اسس الحزب الشعبي الفرنسي في السنة ١٩٣٦ ، وضموا جهودهم الى جهود بعض الفئات اليمينية ، كـ « الكاغولاد » واللجان السرية للعمل الثوري ، للطالبة يتعاون وثيق مع المانيا . واسوا جوقه معادية للبشفية (لن تضم يوماً اكثر من ٣٠٠٠ متطوع) للمحاربة الى جانب الالمان في الاتحاد السوفياتي . وقامت في حقل المصارف والصناعة الثقيلة عناصر المانية الميول ذات تفوذ قوي قالت بالتعاون الاقتصادي الفعلي : « بارنو » ، من مصرف « وورمس » الذي سيمسي مندوباً عاماً للعلائق الاقتصادية الفرنسية الالمانية ، و « لوهيدو » ، صهر « رينو » ، الذي سيمسي مندوباً عاماً لتجهيز الوطني ،

و « بيشو » مدير الجمعيات الصناعية التعديلية ، الذي سيمسي وزيراً للداخلية ، الخ . فحدث في جوار المارشال بين هذه النزعات صراع من اجل النفوذ والاستيلاء على السلطة من احداثه الخطيرة إبعاد لافال في ١٣ كانون الاول ١٩٤٠ ثم عودته الى الحكم في نيسان ١٩٤٢ .

هو لافال من مثل في الحقيقة سياسة التعاون الوثيق التي كانت في نظره الوسيلة الوحيدة للتخلص من نتائج الهزيمة او أقله لتخفيف وطأتها . وكانت باكورة هذه السياسة ، التي نمت اكثر فاكثرا كلما تزايدت المتطلبات الالمانية ، اجتماع مترا بالمارشال في « موقتوار » . « وان بين فيشي ١٩٤٠ الوطنية والمحافظة وفيشي ١٩٤٤ المتماوتة والفاشية تسلسلاً صارماً ... وتضامناً سليماً ضد النظام المبطل » (هوفمان) .

فان استمرار الحرب في روسيا وهزائم المحور في افريقيا قد جعلت نصر المانيا النهائي امراً مشكوكاً فيه جداً . وباتت المقاومة أشد نشاطاً ، والقمع اكثر وحشية بإدارة « بيشو » ، وزير الداخلية ، مع محاكمه الخاصة ومجلس « غاناء العرفي » ، ومحاكم الدولة في ليون وباريس . واشتد القمع حين أصبح « داربان » اميناً عاماً للمحافظة على الامن في كانون الثاني ١٩٤٤ ، فقدم للامان مؤازرة الميليشيا والمحاكم العرفية الخاضعة للرقابة البوليسية . ومن جهة ثانية عزز نزول الحلفاء في افريقيا الشمالية واحتلال كافة اراضيها موقف التعاونيين الفرنسيين : كان ذلك نهاية فيشي الثورة القومية التي خسرت الامبراطورية ، فاقدم اسطولها على اغراق نفسه ، وتضامل نفوذها في البلاد ، فلم يبق للامان اية مصلحة في الابقاء على حكومة مستقلة وهمية . واكتفوا بالابقاء على شبكة الموظفين والادارات التي يستغلون بواسطتها البلاد . ومنذ اواخر السنة ١٩٤٣ سيطر « التعاونيون » الباريسيون نهائياً على فيشي ، فدخل داربان وهنريو الوزارة التي ضمت « كاتالا » و « دي برينون » و « آيل بوتار » و « بيشلون » و « ماريون » ، الخ . واصبح « ديا » اخيراً وزيراً للعمل . فانتهجت سياسة تعاون كامل ، ولكن البلاد كانت في حالة حرب اهلية غير معلنة ، والاطراف المحافظة التقليدية - ولا سيما البورجوازية الكاثوليكية التي استألتها نفوذ المارشال - اصبحت ترقية على غرار الدهاة والمتعذرين . فكان ذلك ، قبل النزول في نورمانديا والتقدم الحليف ، نكبة نزلت بالتعاونيين .

ان الدول الصغرى في اورربا الشمالية الشرقية ، التي احتلت دون الدول المحتلة الاخرى اعلان حرب في اعقاب غزو صاعق ، قد لاقت ، مع بعض المقارقات ، المصير الذي لاقت فرنسا . فان التصريحات الاولى الرسمية حول ابقاء واحترام المؤسسات التقليدية والعودة باحترام نظامها السياسي والاقليمي ، والتأكيد بأن الاحتلال لا يستهدف سوى حمايتها من غزو الفرنسيين والبريطانيين القريب الوقوع ، لم تلبث ان قلتها تدابير يقصد منها اما ضمها فوراً الى الرايخ العظمى ، واما تجزئتها بالذات ، وتستهدف في كل مكان استثمار مواردها استثماراً منظماً . وبالرغم من ان الحكومات اللاجئة الى بريطانيا العظمى كانت لاسمعية في بعض هذه البلدان (حكومة بييرلو ، الحكومة النرويجية) ، ومن ان الرأي العام قد اتصف ببعض

الاضطراب ، فان الموقف كان اكثر جلاء منه في فرنسا حيث استمر مع حكومة فيشي وهم الحكومة المستقلة . ولم تلبث المقاومة السلبية ، ثم النشطة ، ان تنظمت دون ان تتبرأ منها الحكومة الشرعية . وفي كل مكان لم تفلح الفئات التعاونية والحكومات الصورية في استمالة سوى جزء لا شان له من السكان .

حلت النقابات والاحزاب السياسية باستثناء الحزب النازي المحلي : ففي بلجيكا اقصى الالمان « دغريل » الذي اسس الجوقة الفالونية وحارب في روسيا ، ومعضوا تقتهم حزب « اصدقاء الرايخ » . كما محضوها « موسير » رئيس الحزب الوطني الاشتراكي في هولندا ، وكويسلنغ رئيس الحزب الوطني في النرويج ، الذي شكل الحكومة في السنة ١٩٤٢ ، الخ . وهكذا عين « التعاونيون » في كل مكان في المراكز الادارية الهامة .

الا ان الدانمارك شذت عن القاعدة واستفادت من بعض المراعاة لأن حكومتها الشرعية لم تغادر البلاد ولأن المانيا ارادت ان تجعل منها « محمية نموذجية » . فقد سبق للملك ان اصدر اوامره بعدم مقاومة الغزو واعترف بواقع الاحتلال ، وان اعترض عليه . ورغبة منه في الحيولة دون قيام حكم عسكري او استيلاء النازيين الدانماركيين برئاسة « كلوزن » على السلطة ، لم يتراجع امام بعض التنازلات : اتفاق مالي مضر بمصالح الدانمارك ، سحب الحاميات الدانماركية من « جتلند » ، انضمام الى ميثاق مكافحة الشيوعية ، الخ .. ولكن الدستور الدانماركي لم يبطل ابطلا صريحا ، فنجبا اليهود من الابداء والجور واستمرت الادارات المركزية والمحلية في عملها .

٢ - المقاومات

بينما لم يكن « التعاونيون » في كافة البلدان المحتلة سوى طائفة قليلة العدد ، تنظمت مقاومة الغازي - السلبية او النشطة - واتخذت اشكالا مختلفة بحسب الاوقات والازمنة واستهوت اعدادا كبرى من السكان ترايدت يوما بعد يوم كلما اتضح لهؤلاء هدف الصراع على حقيقته . على غرار التعاون ، تميزت المقاومة بمفارقات كثيرة ، وبعض الصفات المشتركة ايضا : نقمة شديدة على الغازي كانت فورية عند البولونيين والعرب والتشيكين واليونان والسكندنافيين ، وفي اوروبا الغربية حيث كانت وطأة الجور ثقيلة بصورة خاصة ، واكثر تأخرا عند السلوفاكيين والكرواتيين الذين بدا لهم النصر الالماني وكأنه سوف يحقق استقلالهم ، واقل حرارة عند الرومانيين والهنغاريين . ومن جهة ثانية اتسعت المقاومة بسرعة في المناطق الحرجية والجبلية حيث سهل احتواء المتمردين ، وحيث لم يكن يوسع الالماني مطاردتهم بسبب افتقاره الى الجيوش اللازمة . فكانت يوغوسلافيا والبانبا واليونان وجبال الألب والاحراج البولونية ، من هذا القبيل ، اكثر موافقة لمقاومة ناشطة من تشيكوسلوفاكيا حيث

كانت السهول مكتظة بالسكان وحيث اهل الجبل بأكثرية المائبة . واتضح بسرعة اخيراً ان حركات المقاومة لم تحارب الالمان فعصب ، بل حاربت من اجل بلوغ أهداف خاصة ، من اجل تنظيم اجتماعي وسياسي هو نقيض النظام الذي كان قائماً قبل الغزو .

لا ريب في انه يصعب تحديد النزعات السياسية التي سيطرت الداخلين في المقاومة . وإنما يبدو جلياً - من مطالعة الصحف الصادرة في الحفاء - ان الأكثرية الساحقة ابتغت تبديل النظام الاقتصادي والاجتماعي تبديلاً جذرياً . فان كافة البرامج التي وضعتها وحدات المقاومة المختلفة في الغرب قد وعدت بإدخال اصلاحات ديموقراطية على النظام السياسي ، وبخاصة على النظام الاجتماعي والاقتصادي ، ولا سيما بتأميم الصناعات الرئيسية . أما في أوروبا الوسطى والشرقية ، فقد طالب المقاومون باصلاح زراعي جذري ومصادرة املاك كبار الملاكين قبل كل شيء . وحين غزا الالمان الاتحاد السوفياتي اصبح الوضع اكثر تعقيداً : فقد برز الخلاف بين معلمي الآمال بتحريرهم على الانكلاوساكسون وبين متوقعيه من الاتحاد السوفياتي . فبصورة عامة كانت العناصر المحافظة اشد ميلاً للانكلاوساكسون ، وكان كافة المتطلعين الى الاتحاد السوفياتي تواقين الى اصلاح النظام ، ولكن المطالبين بمثل هذه الاصلاحات لم يتجهوا كلهم نحو الاتحاد السوفياتي ، كما ان انكليزي الميول لم يواجهوا ، بمجرد ميولهم ، احباء النظام القديم . وفي بولونيا بقي العديد من انصار الاصلاحات اوفياء لمبادئهم التقليدية للروس ، بينما مالت اكثرية المقاومين في يوغوسلافيا واليونان ، منها كانت نزعاتهم السياسية والاجتماعية ، الى الشعب السلافي العظيم .

الا ان تماظم تقود الشيوعيين في حركات المقاومة ، وتماظم نشاطهم من ثم ضد احتمال احياء النظام القديم ، قد اسها في حل بعض اشباع التنظيم السابق وبعض المخلصين لحكومات المنفى على الالتفاف حول الالمان لانهم اعتبروا الشيوعيين اخيراً اعداء ادهى خطراً من الالمان (اليونان ، يوغوسلافيا ، بولونيا) . وإنما اعرضت الطبقات الحاكمة عن المقاومة في البلدان التي كان فيها التأثير الشيوعي كبيراً . ويرد الخلاف الى سبب آخر هو ان انتقام العدو قد استهدف الفلاحين اليسوريين او الأثرياء بصورة خاصة . ولم ينظر هؤلاء من ثم بعين راضية الى نشاط المقاومين الشيوعيين . فتعاون البعض عليهم وحملوا السلاح الى جانب القوات المحتلة لمنع أعمال التخريب . وقد انفجرت نزاعات مسلحة منذ السنة ١٩٤١ في يوغوسلافيا ، ومنذ السنة ١٩٤٣ في اليونان وبولونيا ، بين الوطنيين والشيوعيين . وفي اوكرانيا ايضاً ، انفجرت هذه النزاعات بين الالمان ، والوطنيين الأوكرانيين المعادين للسوفيات ، والانصار الشيوعيين الأوكرانيين الذين كانوا في حربهم على اتصال بالجيش الاحمر . وكلما اقترب النصر الحليف انتهى الصراع من اجل الاستيلاء على السلطة بعد وقف اطلاق النار الى التقدم على الصراع ضد الالمان: وقد شوهد ذلك في اليونان حيث حاربت قوات « زرقاس » القوات الشيوعية ، وفي يوغوسلافيا مع حركة ميخالوفيتش ، وفي اوكرانيا مع القوات الأوكرانية المعادية للسوفيات ، وفي ألبانيا حيث

جرت له « باتي كومبتار » الى دعم المجهود الحربي الالماني المائل الى الزوال .

حكومات التنفى
ساعدت المقاومات الداخلية وشجعته وادارتها ونسقتها من الخارج
اجهزة لجأت الى لندن وكان بعضها حكومات شرعية افلقت من الغازي .
نظمت كافة هذه الحكومات في محطة الاذاعة البريطانية برامج اذاعية شجعت الشعوب
المخضعة ، وبثت الاخبار وعلمت عليها ، ووجهت الى المقاومين التعليمات و« الرسائل الشخصية »
وجمعت معلومات عسكرية او سياسية مفيدة للقيادات والحكومات الحليفة ، وجندت جيوشاً
اشتركت في العمليات العسكرية ، وألقت من الجو اسلحة ، وضباطاً ، ومقاوير لتولي اعمال
التخريب في البلدان المحتلة . ومن جهة ثانية غالباً ما كانت علائقها بالمقاومة الداخلية غير وثيقة ،
وغالباً ما انقسمت هي على نفسها بسبب المناقشات والدسائس ، واختلاف نزعاتها المحافظة
والثورية ، فانقطع الاتصال بينها وبين السكان الذين دفعت بهم آلامهم الى الحلول الجذرية .
ووقفت موقفاً حذراً من الحركات الطوعية التي لم تكن تحت اشرافها . فالكمل يعلم اليوم ان
« جان كافاييس » الذي ذهب الى لندن في شهر شباط من السنة ١٩٤٣ قد عاد منها متقرز
النفس من « ذهنية المهاجر » و« روح المعبد » اللتين لمسها في الأشخاص القليلين الدائرين في فلك
الجنرال « دينول » . وقد نجم عن كل ذلك سوء تفاهم ، ونزاع ، حاد احياناً ، كما حدث في
برغوسلافيا واليونان ، وحتى بين الجيوش ، كما يتضح ذلك من تمرد الأسطول والجيش اليونانيين
في مصر .

وبرزت كذلك مقاومة خارجية ايطالية قبل السنة ١٩٤٣ ، نهض بها « الفارون » المهاجرون
منذ السنة ١٩٢٤ الى جنيف ونيويورك ولا سيما باريس ، الذين توحدت قواتهم خلال الحرب
الاسبانية . وفي السنة ١٩٤١ تأسست في تولوز « لجنة تجمع ضد الفاشية » من ممثلي الحزب
الشيوعي ، وبخاصة « نيني » و« ساراغات » و« سيلفيو ترنتين » و« نيتشي » وفي نيويورك اذاع
الكونت « سفورزا » بيان النقاط الثماني « من اجل ايطاليا بعد الفاشية » ، وكذلك عملت
الجمعية المازينية في نيويورك ولجنة « ايطاليا الحرة » بنشاط الى جانب الحلفاء من اجل اعداد
التحرير .

رأى المقاومون عديم يتزايد كلما ثقلت وطأة الاحتلال واصبح النصر الالماني مريباً . فكم
من متعاونين خاضعين للألمان او متحمسين لهم اصبحوا ترقبين في السنة ١٩٤١ ثم اصبحوا
مقاومين بعد السنة ١٩٤٢ . لقد تجمع المقاومون الأولون كما هو طبيعي من بين الأحزاب اليسارية
التي كان الألمان والحلفاء على السواء يحاولون القضاء عليها : الشيوعيين ، الاشتراكيين ، الاحرار .
ثم انضم اليهم ممثلون عن البورجوازية اليسارية اوفياء للقيم التي دافعت عنها ، في ما مضى ،
القومية والحقد على « المانيا الخالدة » . وتزايد عديم بعد انزال الجيوش الحليفة في افريقيا الشمالية
واحتلال المنطقة الجنوبية .

المقاومة في اورربا الشمالية الغربية على نقيض فرنسا حيث حاربت الحكومة المقاومة ، اتسعت الحركات في الدول الاخرى المحتلة ، وغالباً ما حظيت بتشجيع وهدي السلطات الاجتماعية . فكثر من تم في كل مكان اعمال التخريب والاعتداءات على الألمان والتعاونيين . وقد تجملت من جهة ثانية بطرائق مختلفة . ففي بلجيكا رفضت الكنيسة قبول تقدم مرتدي البزات السياسية لتناول القربان المقدس والسماح برفع الاعلام السياسية في بيوت العبادة . واعترضت على ترحيل العمال الى المانيا وعلى الزام القصر بالعمل ايام الاحاد . وقاطع الطلاب الاساتذة التعاونيين الذين يمينون في الجامعات . واصلوا الاضراب استنكاراً لقانون العمل الازامي ، طيلة سنة كاملة ، قبل تسجيل اسمائهم في الجامعات . وأعلنت محكمة التمييز الاضراب كذلك اعتراضاً على توقيف بعض قضاة محكمة الاستئناف . وبين شباط وايار ١٩٤٣ ، أعلنت اضرابات كبرى في لياج (٦٠.٠٠٠ مضرب) ، و « شارلروا » ، و « لوفير » ، و « مون » ، و « فرنيه » ، ضد ترحيل العمال بالجملة الى المانيا .

لم تكن المقاومة أقل تصلباً وعناداً في اللوكسمبورغ . ففي احصاء تشرين الأول ١٩٤١ ، وبالرغم من منع الادعاء بجنسية لوكسمبورغية « مزعومة » ، وبلغه « لتزورجيش » لم يكن لها من وجود في يوم من الأيام ، تمصب ٩٦ ٪ من سكان المدن و ٩٩ ٪ من سكان الارياف للجنسية اللوكسمبورغية واللغة الـ (لتزورجيش) ، مما تسبب في ترحيل عدة ألوف من السكان وابطال الاحصاء . وفي شهر آب أعلن اضراب عام كان اول اضراب أعلن في بلد محتل . وفي السنة ١٩٤٣ تنظم الحزب الوطني اللوكسمبورغي الذي قام باعمال تخريبية كثيرة . وفر من الجيش اكثر من ٥٠٠٠ شاب لوكسمبورغي ورُحلت بين ١١٠٠ و ١٢٠٠ عائلة الى بولونيا ، وفي الأشهر الأخيرة شكل ألوف المقاومين عصابات مسلحة في احراج الآردن .

في هولندا اضطبغت المقاومة بلون سياسي اقل بروزاً . ففي شهر شباط من السنة ١٩٤١ ، أعلنت اضرابات لمدة ثلاثة ايام في امستردام ثم شملت المدن الاخرى . وادان الاكليروس الكاثوليكي والبروتستانت ، من على منابر الكنائس ، اضطهاد اليهود وترحيل العمال الى المانيا . وفي شهري نيسان وايار ١٩٤٣ أعلنت اضرابات جديدة حين تقرر حجز كافة قدامى صفوف الضباط الهولنديين في معسكرات اعتقال المانية . وفي ايلول أعلن مستخدمو السكك الحديدية وعملها اضراباً عاماً .

في الدانمارك تنظمت المقاومة ، بعد تشتت طويل ، بفضل « مجلس الحرية » الذي تألف في شهر آب من السنة ١٩٤٣ من ممثلين عن كافة الاحزاب النشطة ، وقد ركز كافة الجهود على الصناعات الحيوية التي تخدم المصالح الالمانية وعلى وسائل النقل ، ففي ٢٤ حزيران ١٩٤٤ مثلاً قام ٧٠ وطنياً في مرفأ كوبنهاغن الحر ، بتخريب مصنع للدفاع الرشاشة والمدافع المضادة للدبابات والبنادق ذات الاطلاق المتواتر تخريباً كاملاً ، وكان الوحيد من نوعه في الدانمارك .

وفي الترويج كانت اعمال المقاومة الاولى من مآثر رئيس المحكمة العليا ، « بال برغ » ، اهل
قضاة الدولة ، واسقف اوسلو ، حبر الكنيسة اللوثرية ، « برغراف » ، الذين اسما « جبهة
الوطن ، الصرية . فانتشرت « الجبهة » في كافة أنحاء البلاد واصدرت زهاء ٣٠٠ صحيفة غير
شرعية ونظمت ادارة مهاجرة الى السويد او انكلترا استفاد منها ٥٠.٠٠٠ شخص . وفي شباط
١٩٤٢ استقال اساقفة الترويج السبعة ومعظم الرعاة . وعرقلت المصالح الادارية اعمال قيد الشبان
للمعمل في المصانع الالمانية ؛ ففي كانون الاول ١٩٤٣ ، اوقف ١٥٠٠ طالب من طلاب جامعة
اوسلو - المقلدة - و ٦٥ استاذاً بسبب اعتراضهم على فرض الاختبارات السياسية من اجل
تسجيل اسمائهم في الجامعات .

ان نظام القوة والجور الذي اخضع له السكان ليفسر نشاط
وعنف حركة المقاومة التي نمت في كافة أنحاء الارض البولونية .
فان تقليد المقاومة القديم الذي يرقى الى عهد الاقسامات ،
والمهارة في التنظيم السري التي انتقلت من جيل الى جيل ، قد افلح ، منذ خريف السنة ١٩٣٩ ،
بناء جهاز سري ضخم كان بمثابة حكومة حقيقية على اتصال وثيق بحكومة المنفى ، بفضل
الاحزاب السياسية الاربعة الرئيسية : الحزب القروي ، الاشتراكيين ، الوطنيين الديمقراطيين ،
الديموقراطيين المسيحيين . واعيد تأليف جيش بري (ضم ٣٨٠.٠٠٠ رجل في السنة ١٩٤٤) .
وزاولت السلطة الادارية « مندوبية حكومية » ضمت عملاء لكل منطقة ، وادارات بمثابة
وزارات ، و « تمثيلاً سياسياً » سرياً ضم ممثلين عن الاحزاب الاربعة . ومهما بدا ذلك غريباً
فقد استمر ، بعد اقفال مؤسسات التعليم الثانوي والعالي ، في توزيع العلم في الحفاء بحسب التقليد
البولوني وفي اجراء الامتحانات . وطبعت صحف سرية ووزعت ، واستمر العمل في بعض
مصانع الاسلحة والذخائر . وارتدى الصراع ضد العدو طابع ادهاب ووحشية لا يعرفان
للرحمة معنى .

تجزأت يوغوسلافيا بعد حرب لم تدم سوى ايام معدودة ؛ فبينما حظيت كرواتيا بعطف
الايطاليين والالمان ، وتقاسمت الدول المجاورة اشلاء الدولة القديمة ، اخضع ما تبقى منها اي
صربيا ، لنظام جاء ثقيل الوطأة . ولكن القسم الاكبر من البلاد قفري وجبلي ، وعرف البقاء
هنا ايضاً تقليد مقاومة قديم جداً ضد تصف الاجني . فقد نجحت بعض وحدات الجيش
المهزوم ، بقيادة الكولونيل ميخالوفيتش ، في الاتجاه الى الجبال . وكان لدى الشيوعيين
اليوغوسلافيين من جهتهم ، بقيادة ليتو الكرواتي منظمة قوية وواسعة الانتشار . ولكن
الخلاف لم يلبث ان ذو قرنه بين الفريقين : فقال فريق ميخالوفيتش بالتقليد المركزي الصربي ،
الارثوذكسي والملكي ، بينما قال فريق ليتو بنظام المحادي وديموقراطي يحقق اصلاحات عميقة .
فاستمال الشيوعيون بنشاطهم وحيويتهم كل من رغب في محاربة الالمان والاوستاشي ، بينما خشي
فريق ميخالوفيتش (تشتيك) من انتقام الالمان الوحشي وتعاون على الكرواتيين والانصار

الشيوعيين مع حكومة الانقاذ الوطني الخاضعة للامان التي اسسها الجنرال « نديك » في بلغراد ومع الايطاليين العسكريين في الجبل الاسود .

بفضل سرعة حركتهم ومهارتهم في المناورة نجح الانتصار في الاقلات من الجهات المختلفة التي شنت عليهم ، لا بل جمعوا في « بيهاك » ، في تشرين الثاني ١٩٤٢ ، (جمعية تحرير يوغوسلافيا الوطنية المعادية للفاشية) - افنوج - التي تبنت مبدأ اتحاد يوغوسلافي . وفي ١٩٤٣ اشتركت قوات ميخالوفيتش جهاراً في عمليات الهجوم الالماني الرابع على الانتصار ، والعمليّة البيضاء ، ، فوقف الحلفاء عنها حينذاك كل مساعدة مادية وحصروا مساعدتهم كلها في تيتو . وعند الاستسلام الايطالي ، كان هذا الاخير قد نجح في الاستيلاء على « دالماتيا » باستثناء « سبليت » وعلى مخزونات هامة من الاسلحة الايطالية فتوطدت سلطته على اسس متينة ؛ وفي السنة ١٩٤٣ قرر مجلس التحرير الوطني ان مسألة الملكية سيسويها الشعب بعد تحرير البلاد .

وكانت اليونان المحتلة كذلك مسرح منازعات غامضة بين عدة قوات مختلفة ومتنافسة ومنقسمة على نفسها : الحكومة اليونانية في المنفى مع انتصارها ، المقاومة الداخلية غير الشيوعية (أدس) وأكتا ، واخيراً الحزب الشيوعي اليوناني والمنظمات التي يشرف عليها .

في ايطاليا ، زال نفوذ الحكم الفاشستي زوالاً كلياً بفعل عجزه عن المقاومة الايطالية اعداد الحرب وتسييرها ، وبفعل فساد وفساد وتكتلاته المختلفة . وفي الحقل الاقتصادي ارتدى الوضع طابع البلبلة . ففي شهر آذار ١٩٤٣ حددت حصة الفرد من الخبز ٢٠٠ الى ١٥٠ غراماً (نصف الحصة الالمانية) . ثم ان نقص الحامات والفحم الحجري والبترول قد خفضت انتاج الصناعة الى ٤٠ او ٦٠٪ من امكاناتها الاولى ، فأقفلت عدة مشاريع ابوابها او ضمت الى المشاريع الالمانية الكبرى . فاحرز مناوئو الفاشستية تقدماً ملموساً : ارفع عدد الشيوعيين والاشتراكيين في جنوى وميلانو وتورينو ، وانضمت الاوساط الجامعية الى مناوئو الفاشستية ، وبات شطر كبير من البورجوازية انكليزي الميول ، فصدرت صحف سرية في كل الجهات . وفي ربيع السنة ١٩٤٣ ، انفجرت اضرابات في تورينو تطالب بـ « الحيز والسلم والحرية » ، وفي مؤسسة كابروني في ميلانو ، وفي مصانع بيرلي وفيات - مينايفوري . ومنذ السنة ١٩٤٢ عقد تحالف بين الاحزاب السرية : الشيوعيين ، والاشتراكيين ، والديموقراطيين المسيحيين ، وحزب الوسط اليساري الصغير الذي سيدعى الديموقراطيين العمال ، واليسار المازيني الذي سيؤلف (حزب العمل) . وحدد التحالف هدفاً له قلب موسوليني وعقد الصلح . وكان البلاط والعائلة المالكة على اتصال بهم وعلى علم بما يدبر . ومن جهة ثانية فكر عدد من كبار المسؤولين الفاشستيين المستائين ، كـ « شيانو » (وبوتاي) و (غراندي) بفاشية تسدين بالحرية بدون موسوليني . وفي ٢٥ تموز ١٩٤٣ قرر المجلس الفاشستي الاعلى بالتصويت المطالبة باعادة كافة الصلاحيات الدستورية الى التاج . فوقف موسوليني وحل محله

المارشال « بادوليو » الذي دخل في مفاوضات سرية لوقف إطلاق النار . الا ان موسوليني ، الذي حرره هتلر ، قد اسس حكماً وطنياً فاشتياً أمسى في كانون الاول (الجمهورية الاجتماعية الإيطالية) التي لم تكن اكثر استقلالاً من الدول التابعة الاخرى .

تميزت المقاومة الإيطالية بفعالية خاصة على الرغم من انها تاضلت في ظروف صعبة بسبب تصرفات بادوليو الخرقاء ومتاورات الحلفاء الخادعة وعدم ادراكهم الذي جعل الالمان يستفيدون من فترة الـ ٤٥ يوماً الثمينة التي انتقضت بين سقوط موسوليني ووقف إطلاق النار لاحتلال روما وتثبيت اقدامهم في كافة أنحاء البلاد . ولكن المقاومة عبات الامة في حركة وطنية عامة ، في موجة عارمة من الحماس للمدالة والحرية مثلتها : (ثورة ثانية) اشتركت فيها هذه المرة الطبقة العمالية وشر من الفرويين ، على نقيض الثورة الاولى التي قامت على اكتاف سكان المدن البورجوازيين .

لم ترد هذه المقاومة الطابع نفسه في كل مكان : فقد كانت اقل نشاطاً في ايطاليا الجنوبية وايطاليا الوسطى حيث ادارتها الاحزاب الديمقراطية المعتدلة في لجنة التحرير الوطني التي يشرف عليها الحلفاء الانكليز والامريكيون والحكومة الملكية منها في شمالي الابنين حيث تشددت احزاب اليسار - حزب العمل والشيوعيون بنوع خاص - في تصميمها على تحقيق « ديموقراطية تدريجية » وتجديد البلاد تجديداً كاملاً . وكان لجيوش الانصار فيها ، على العموم ، لون سياسي وصريح جداً ، اقله عند القادة الذين لم يفرضوا قط اعلان الاخلاص للملكية . ففي اودية جبال الالب ، وفي ليفوريا ومنطقة البندقية الجولية ، تمكنت بعض جماعات المقاومين المسلحين من تأليف وحدات محاربة حقيقية . وقد الفت لجان تحرير وطني اقليمية ومحلية ، ولجان مصانع ، واحياء ، واخيراً لجنة التحرير الوطني العليا التي ضمت ممثلين عن الاحزاب الخمسة الرئيسية . فجمعت كل هذه اللجان الاموال والمؤن للانصار وشجعت الصحف السرية ونظمت اعمال التخريب ، والاضرابات (في ميلانو في كانون الاول ١٩٤٣ واذار ١٩٤٤ ، وفي تورينو في حزيران) وحتى الاضرابات الثورية في جنوى وميلانو في شهر نيسان ١٩٤٥ . وهكذا كانت مخافة المدن الهامة في ايطاليا الشمالية في قبضة الوطنيين قبل وصول الجيوش الحليفة .

في المانيا ، افضت قوة تنظيم الحزب النازي وقوانينه ، والفظاظة
المقاومة الألمانية التي لجأ اليها في تشيت كل من يقف حجر عثرة في سبيله قبل استيلائه على السلطة وفي قمع كل معارضة ، والنجاحات الباهرة التي احرزتها سياسته الخارجية ، الى ملاشاة كل بادرة معارضة صريحة . اجل مازال للشيوعيين الموجودين في السجون او في معسكرات الاعتقال او في المنفى ، بعض الخلايا المنتشرة في البلاد ولكن نشاطهم كان مشلولاً شلاً تاماً . وآل الديموقراطيون والاجتماعيون الديموقراطيون الى العجز نفسه . وأزيل كذلك المعارضون معارضة مبدئية . وقد جاز للعناصر المحافظة وحدها ، على نطاق محدود جداً ،

مخالفة نظام الحكم بعض المخالفة : القادة والدبلوماسيون الذين اقضت مضجهم جسارة المشاريع هتلرية فاقصروا عن مراكزم ، والاشراف الريفون الذين ابتعدوا عن اسياد المانيا الجدد ، مقتاضين من فسادهم ومن دناءة الحكم وبهيته ، والمسيحيون وعظام الاسياد الملكيون والاحرار ، والكنائس التي لم تهددها مبادئ فلاسفة النازية فحسب ، بل سيطرتهم على الشبيبة والتهجمات الصريحة وغير الصريحة على اعضائها والجمعيات المنتمية اليها . ولكن المقاومة لم ترد سوى طابع فردي : اعتراضات الراعي « نيمولر » الذي دافع عن « الكنيسة المعروفة » ، أو اسقف « مونستر » ، الكونت « غالن » . ومنذ السنة ١٩٤١ ، اعترض بعض الاساقفة - حاذين حذو اسقف فريبورغ - في رسائلهم الراعية على مصادرة الاديرة (التي حوت الى مستشفيات) واقفال المدارس وإلغاء صحف الاسقفيات ومخالفة الاتفاقية المعقودة مع الفاتيكان وتعميم المرضى الزمنيين والمعتمدين وقتلهم . ثم حدثت بعض المبادرات كتوزيع منشور « الوردة البيضاء » على طلاب مونيخ بواسطة كريستوف بروست و هانس و صوفي شول في السنة ١٩٤٣ ، ولكنها مبادرات افراد او جماعات صغرى اعجزت من ان تقوم بعمل فعال .

من هذه الاوساط خرجت ، منذ السنة ١٩٣٩ ، المقاومة الالمانية المحدودة التي بلغت اخبارها : فقد حاكت المؤامرات واتصلت بالمصالح السرية الخليفة . وكلما طالبت الحرب - التي لم يرض عنها الشعب قط - وثقلت اعباؤها وتزايدت الفجرات الجوية الانكلوساكسونية وبدت الهزيمة النهائية اكيدة ، ابتعدت جماهير السكان عن الحكم . ولكن هذه الجماهير كانت اعجز من ان تبدي اي نشاط بسبب ضغط السلطات ، ولا وجود للمنظمات التي كان باستطاعتها استثمار استيائها . فليس سوى الجيش المتمتع بالقوة ما قد يستطيع القيام بعمل ما . وقد كان عدد كبير من القادة معادين للنازية : رئيس الاركان السابق (بك) ، والمارشال (فون وتزلين) ، و (اولبرخت) ، و (هالدر) ، و (فون تروشكوف) و (اوستر) . وكانوا على اتصال بامير البحر (كاتاري) الذي كان يسهل نشاطاتهم ويديرها ، بالاتفاق مع (فون كلوج) و (رومل) ومعظم كبار القادة الآخرين . واشترك في المؤامرة بعض كبار الموظفين المدنيين السابقين والحاليين : (غوردلر) الذي كان حاكم مدينة ليبزيغ ثم مفوض مراقبة الاسعار ، ووزير المالية البروسي (بويتز) ، و (جيزفيوس) احد موظفي ال (ابهر) ، والجنرال (س. س. نبي) رئيس الشرطة الجنائية ، والكونت (وولف فون هلدورف) ، مدير شرطة برلين ، وبعض الدبلوماسيين من امثال (اولريخ فون هاسل) ، و (فون وايزاكر) ، و (ورنر فون دير شولتبورغ) الذي كان قد تزوج من ابنة الاميرال فون ترييتز ، و (اريك كوردت) ، النخ . فقد كان كل هؤلاء محافظين ملكيين يمثلون المانيا ما قبل السنة ١٩١٤ ، على غرار اعضاء (جمعية كريزو) التي يعود الفضل في تأسيسها الى (هلموت فون مولتكه) ، حفيد شقيق مارشال السنة ١٨٧٠ ، و (بيتر يورك فون وارتنبورغ) ، ورئيس الكنيسة اللوثرية (اوجين جريستاپر) ، النخ . الذين شكلوا النواة

الاساسية للمقاومة ، واتصلوا ببعض الزعماء الاشتراكيين الديمقراطيين (بيرندورف وتيودور هوباخ) وربما بالحزب الشيوعي السري ايضاً . فتوصلوا في صيف السنة ١٩٤٤ الى الاتفاق على برنامج مشترك وعلى الوزارة التي سوف تتولى السلطة بعد اقضاء هتلر . الا ان الحاجة كانت ماسة الى حل القادة - المقتنعين منذ زمن بعيد بضرر الفوهرر - على فرض وقف العمليات ، وازالة هتلر وغورنغ والمقربين اليها . فاصطدم المتآمرون بتردد ضمايرهم ، ويمين اخلاصهم لهتلر ومخاوفهم ، واحترافهم الطاعة ، وقد قيل ان اخفاقهم دليل على استقامة المحافظين الالمان الشخصية وعجزهم السياسي . وكان من الواجب ، في الحقيقة ، ان تحدث موجة عصيان عميق الجذور تشمل جنود الجبهة والطبقات الشعبية ، ولكنها لم تحدث . واخلقت كذلك محاولة الكولونيل (فون ستوفنبيرغ) قتل هتلر في ٢٠ تموز . ولكنها ادت الى عمليات قمع ضارية تناولت كافة المشتبه بهم دون تمييز (اوقف ٧٠٠٠ اعدم منهم ٥٠٠٠ او عذبوا حتى الموت) .

لعل المتآمرين كانوا على اتصال بالحركة المعادية للنازية (المانيا الحرة) التي تكونت في الاتحاد السوفياتي في اعقاب معركة ستالينغراد وتمثلت بلجنتين: اللجنة الوطنية المؤلفة من قدامى الالبيين السياسيين ، ولجنة الضباط من اسرى الحرب . اما اللجنة الاولى التي كان نائب رئيسها الكونت (فون اينسيدلن) ، ابن حفيد بسمارك ، فقد أسسها شيوعيون يدخل في عدادهم الكاتب (اريك واينرت) ، والعامل في صناعة استخراج المعادن (ولهم بيك) . واما اللجنة العسكرية فقد ترأسها الجنرال (فون سيدليتز - كارسباخ) واشترك في عضويتها ٢٤ قائداً انضم اليهم ، بعد اخفاق محاولة العشرين من شهر تموز ، الجنرال « فون ارنيم » والمارشال « فون بولوس » . وقد انحصر نشاط اللجنتين في معسكرات اعتقال اسرى الحرب ، والمهندسين الالمان الذين امكن الاتصال بهم بواسطة الاذاعة ، والصحف ، والمنشور التي كانت تلقى فوق الخطوط داخية ايام الى ايقاف القتال .

جاء القمع وحشياً ومتعدد الاشكال ، وقد تولته قوات الرايخ البوليسية
القمع الالمانى
المختلفة : غستاو ، ابوهر ، S.D. ، امن هام ، استخبارات ، بالاتفاق مع قوات الشرطة في الحكومات التابعة ، مستخدمة كافة وسائل الضغط الممكنة : وبصورة خاصة مصادرة اجهزة الراديو اللاقطة ، منع التجول ، توقيف الرهائن ونقيها ، تعذيب ، اعدام ، وتقتيل .

لم تلبث الوسائل الشرعية ان املت لان المحاكم العادية قد برهنت عن عجزها عن معاقبة المسؤولين عن اعمال التخريب الموجهة ضد الجيش ، ولأن هتلر الذي استشهد بمثل هوفر وشلاجتر .. قد انف من استخداها خوفاً من ان يظهر المحاكمون بمظهر الشهداء . فلجأت السلطات بسرعة الى توقيف الرهائن . ومنذ السنة ١٩٤١ قرر الجنرال (فون ستوليناغل) اعتبار كافة الاسرى المحتجزين لدى السلطات الفرنسية كرهائن . ثم شمل مبدأ المسؤولية الجماعية عائلات المشتبه بهم وطبق للمرة الاولى حين حدوث مجزرة (ليديس) في شهر حزيران من السنة ١٩٤٢ . وفي

هولندا اوقف ٤٦٠ شخصاً من لعبوا دوراً هاماً في الحياة العامة واعتبروا مسؤولين ، تحت طائلة الاعدام ، عن « دسائس اللاجئين الى لندن » . وفي بولونيا اصدر الحاكم العام فرانك أمره بقتل ١٠٠ عضو من اعضاء المقاومة رمية بالرصاص مقابل كل الماني يعتدى عليه ويقتل . وأصدر كيتل في ايلول ١٩٤١ امراً باعتبار كل عمل مقاومة صادراً عن الشيوعيين وباعدام ٥٠ - ١٠٠ شيوعي مقابل كل جندي الماني قتل ؛ واخيراً صدرت الاوامر في كانون الاول بإبعاد كل متهم لا يحكم عليه بالموت الى المانيا ، حيث لن يعرف شيء بعد ذلك عن مصيره . وفي تموز ١٩٤٤ ، بعد زول الحلفاء في نورمنديا ، صدر قانون اشد قسوة يقضي بقتل « الارهابيين » والمخربين في مكان اعتدائهم بالذات .

في كافة الاقاليم المحتلة ، نقلت حالة الطوارئ ، السلطة القضائية الى محاكم خاصة (مجالس عرفية) برئاسة ضباط من ال S. S. تصدر احكاماً سريمة ، غير قابلة للاستئناف ، دون استماع الى محامي دفاع ، وتقضي احكامها اما باعدام المتهم واما بتسليمه الى الفستايو . واعتمدت احياناً تدابير لـ « مكافحة الارهاب » و « مكافحة التخريب » ، اي جرائم قتل انتقامية يكون ضحاياها المقاومون او المشتبه بهم ويكون ابطالها افراد ال S. S. او النازيون المحليون .

واخضع الرف الوطنيون من ابطال اعمال المقاومة أو من المشتبه بهم فقط بسبب آرائهم السابقة ، او من الرهائن الابرياء الموقوفين في احدى عمليات الخطف السريمة ، لمذاباة برعت الشرطة النازية في تنويعها . وقد اعتمد « التعذيب الاعدادي » منذ زمن طويل ضد مقاومي النظام ، الا انه اصبح مرعي الاجراء رسمياً بموجب مذكرة اصدرها هتلر في ١٢ حزيران ١٩٤٢ ونصت على استخدام « الدرجة الثالثة » : حرمان من الغذاء والنوم ، قمارين مضنية ، جلد ، عقوبة المنقطس ، تعذيب كهربائي ، الخ . ، لانتزاع اعترافات بعض فئات المساجين « كالشيوعيين والماركسيين و « شهداء يهود » والمخربين والارهابيين ، واعضاء حركات المقاومة ، والعملاء الاجانب المنزليين من الجو والعناصر المصادية للمجتمع ، والفارين البولونيين والسوفييات من الجندية » . فقتل عشرات الرف التمساء شتقاً او رمية بالرصاص او ضربت اعناقهم بالفأس أو ماقوا اثناء التحقيق ؛ وجرت اعدامات بالجملة كما حدث في « فوس اردياتين » (حيث قتل ٣٥٠ رهينة ايطالية رمية بالرصاص) ، وشتت هجمات انتقامية افنت سكان مدينة او سكان قرية باجمعهم ، بمن فيهم الاولاد والنساء ، كالهجمات على « ليديس » و « كراكيافانس » (٧٠٠٠ قتل) ، و « اورادور - سور - غلان » ، وآسك ، ومرزاپوتو ، الخ . وقد رحل المنفيون في ظروف فظيعة مستهجنة ، مكذسين في قاطرات نقل البهائم ، هاجزين عن الحركة ، محرومين طيلة سبعة ايام متعاقبة احياناً من الغذاء والماء ، فكانت الوفيات بينهم مرتفعة جداً :

« كتابا ٢٥٢١ عند مغادرتنا « كرميانيه » فمات منا ٩٨٤ في الطريق . ولم يعد منا من الاسر سوى

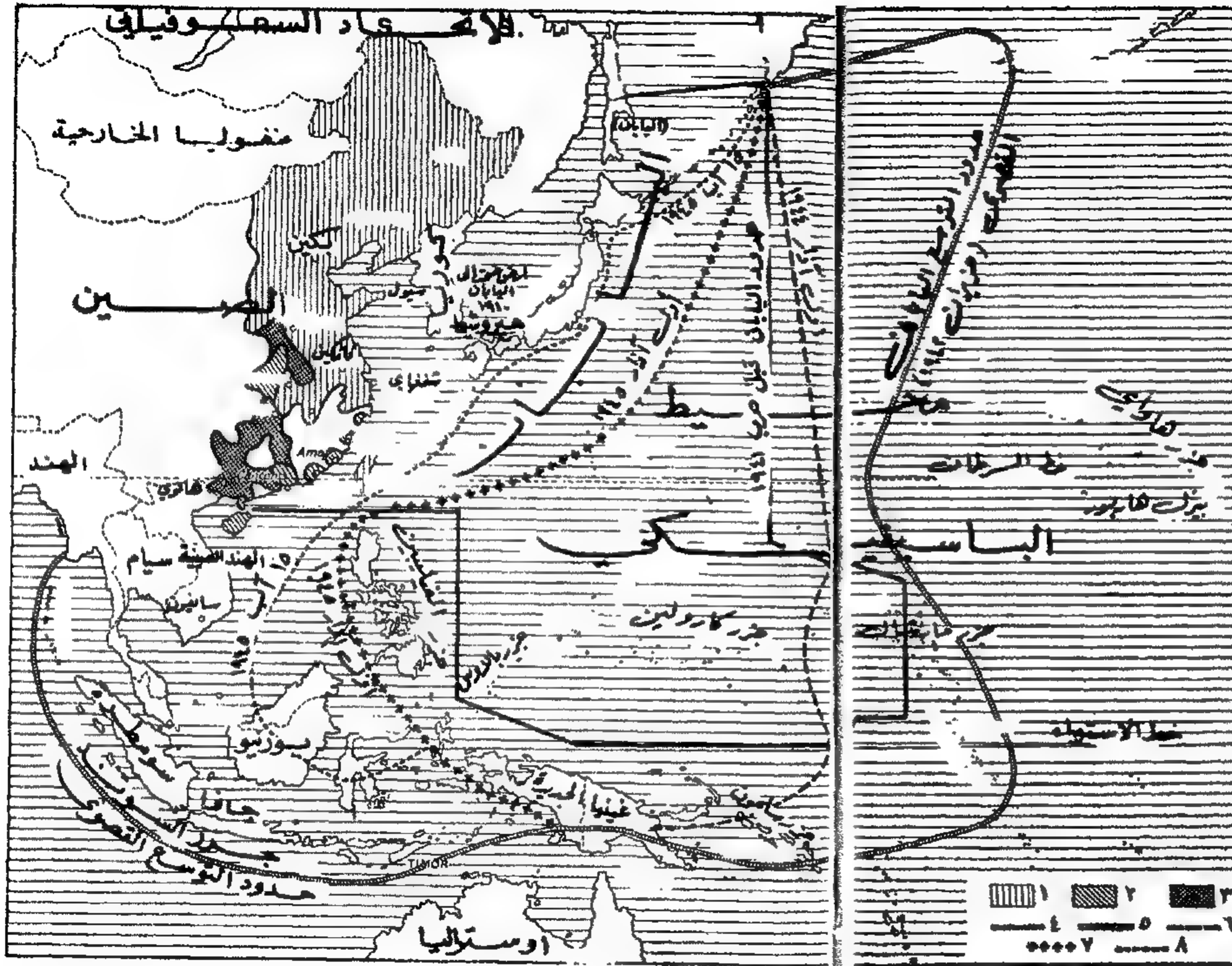
١٨١ فقط » .

هذا ما يحتبه احد منفيي قافلة الثاني من
تموز ١٩٤٤ . ولكن نسبة الناجين هنا أعلى من
المعدل العام .

٣ - النظام الياباني الجديد

النظام الياباني
الجديد
ان التوسع الياباني ، الذي
ابتدأ منذ أواخر القرن
التاسع عشر وازدادت
سرعته بعيد الحرب العالمية الاولى ، قد
استوحى - على غرار للتوسع الالماني - الايمان
بتفوق العرق ، وبعض الشواغل الاقتصادية
والاجتماعية ، واستهدف بسط السيطرة اليابانية
على القسم الشرقي من القارة الآسيوية بكليته
وعلى أرخبيلات و البحور الجنوبية .

آسيا الشرقية
الكبرى
شجعت النجاحات الالمانية
في أوروبا الحزب العسكري
الياباني ، ففرض في النهاية
سياسته التوسعية على الاسطول والامبراطور .
ومنذ شهر تموز ١٩٤٠ المحدد ما يجب ان تكونه
منطقة الاردهار المشترك في آسيا الشرقية
الكبرى : تطرد اليابان من الشرق الأقصى
الدول الاستعمارية : انكلترا ، فرنسا ، الولايات
المتحدة ، هولندا ، وتزيل تأثيرات الفلسفة
المادية الغربية ، وتتطور الشعوب المحروقة على
الصعيد السياسي والاقتصادي يدها . ويقام
حينذاك (نظام جديد) تدخله الصين والهند
الصينية وتايلندا وماليزيا والهند النيرلندية ،
وبحكم الطبيعة ، المناطق الخاضعة للنفوذ الياباني
كال (منشو كو) . فأناحت الغارة على الاسطول
الاميركي في (بيرل هاربور) ، في ٨ كانون الأول
١٩٤١ ، وتدمير طيران الفلبين ، تحقيق



الشكل ٢٠ - الحرب في الشرق الأقصى

- ١ - في اول ايلول ١٩٣٩ ، ٢ - في تموز ١٩٤٣ ، ٣ - في شباط ١٩٤٥
- ٤ - في السنة ١٩٣٩ ، ٥ - حين توسعها الأقصى ، ٦ - في اول
- ١٩٤٥ ، ٨ - في ١٥ آب ١٩٤٥ .

ارض صينية احتلتها اليابان :
حدود الامبراطورية اليابانية :
اذار ١٩٤٤ ، ٧ - في اول آذار

فتوحات عظيمة خلال اسابيع قليلة : الفيليبين ، بورنيو البريطانية ، ماليزيا ، هونغ - كونغ ، وايك ، غوام ، انغولندا . وكانت الهند الصينية قد سقطت في ايدهم ، فانضمت تايلندا الى اليابان وارسلت جيوشاً تشترك في غزو بورما الذي عزل الصين عزلاً تاماً . وكانت خسائر الحلفاء فادحة : بالإضافة الى البوارج الحربية المدمرة او المعطلة ، و ٢٠٠ ٠٠٠ طن من السفن التجارية ، و ٣٠٠ ٠٠٠ اسير أو قتل ، وإضرار لا تسد ثلثته بنفوذ البيض ، وفقدان امبراطورية آهلة بـ ٤٥٠ مليون نسمة وغنية بالحامات الهامة جداً ، وانفجار حماس فريد من نوعه بين الشعوب المستعمرة . وكان من شأن سرعة وسهولة هذه الفتوحات ان شجعت القيادة اليابانية على محاولة توسيع محيط دائرة دفاعها حتى ميدواي وجزر سليمان ، وحتى كاليدونيا الجديدة ، وجزر ساموا وجزر فيدجي اذا امكن ذلك ، وفي الشمال حتى الجزر الاليوسية ، بغية ملاشاة شأن آلاسكا من جهة ، وشأن أستراليا وزيلندا الجديدة من جهة اخرى . وعلى الرغم من فشل هذه المحاولات فشلاً جزئياً ومن ايقاف التقدم الياباني في صيف السنة ١٩٤٢ ، فقد امتدت آسيا الشرقية الكبرى من منشوريا الى غينيا الجديدة والفت منطقة شاسعة الأطراف يستطيع النظام الجديد ان يقوم فيها (الشكل ٢٠) .

تجلت رسالة اليابان ، قبل أي شيء آخر ، كرسالة ثقافية
حكومات الشعوب الخضعة
تستهدف المحافظة على التأثيرات التقليدية الاجتماعية والدينية واقصاء التأثيرات الاجنبية . ففي كل مكان سمعت اليابان جامدة الى تقوية المثل المتسلطة على المجتمع الآسيوي : سلطة رئيس العائلة ، معنى تضامن الدم الواحد ، عقيدة مسؤولية الجماعة ، تبعية المرأة . وفي الصين ومنشوكو حاولت احياء الكونفوشيوسية ، وفي سيام وبورما شجعت البوذية وتعزيز الروابط بالطوائف البوذية اليابانية . وفي ماليزيا واندونيسيا جاهرت بالاحترام نفسه للإسلام ، وفي الفيليبين للكاتوليكية ، التي هي دين سلطة ، وان كانت غريبة ، وحافظت على علائق صداقة بالفاتيكان ، اذ ان الدعاوة المضادة للغرب استهدفت التأثيرات الاميركية اكثر من ارث روما واسبانيا . وعن اليابان يجب ان تقتبس الشعوب المحتلة مثلها الادبية والروحية ، ويجب ان تكون لغتها اللغة الثانية للجميع ، وان تكون الاعياد الوطنية اليابانية (عيد مولد الامبراطور ، وعيد تأسيس الامبراطورية) أعياداً وطنية في كل مكان ، وان تسلط الاضواء على تجانس العرق بين اليابانيين والفيليبينيين والماليزيين والسياميين .

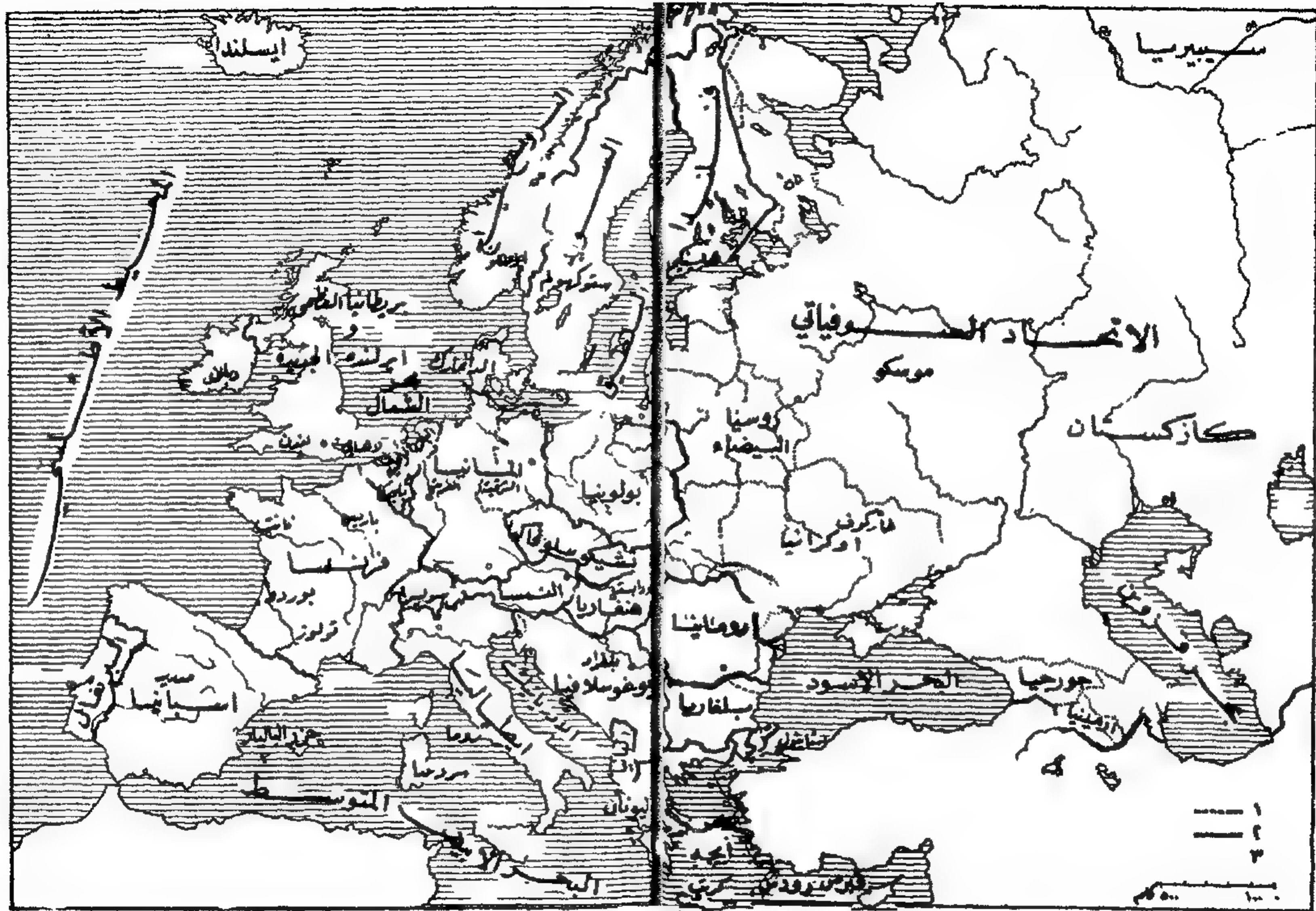
ان التنظيم السياسي لآسيا الشرقية الكبرى كان في الواقع بسيطاً جداً : تتولى اليابان القيادة ، وعلى الدول التابعة المرتبطة بها ارتباطاً سياسياً وثيقاً ان تسهم في تكوين دائرة الازدهار المشترك . وسوف تقسم الاقاليم المحتلة الى ثلاث فئات : الاقاليم التي سوف تظم الى اليابان بسبب اهميتها الاستراتيجية بغية المحافظة على تفوق اليابان البحري والعسكري : هونغ - كونغ ، سنغافورة ، بورنيو ، غينيا الجديدة ، تيمور ؛ الدول التي تحكمها اليابان حكماً مباشراً وقد تمتع استقلالاً محدوداً : الدول الماليزية ، الاتحاد الاندونيسي ؛ وأخيراً البلدان

الحليفة : مندشوكو ، الفيليبين ، الصين ، الهند الصينية ، سيام ، بورما ، التي سوف تستقبل حاميات عسكرية يابانية في النقاط الاستراتيجية وتوقع معاهدات تحالف عسكري .

في الحقل الاقتصادي ، خططت اليابان للاقتصاد الاستعماري المبني على نظام المفارص ورفض انشاء الصناعات ، ووعدت بالازدهار المشترك والاستقلال الاقتصادي : ان كل قطاع من قطاعات دائرة الازدهار المشترك سوف ينتج مايتناسب وامكاناته ويحصل من القطاعات الاخرى على ما يفتقر اليه . وكان الهدف في الحقيقة تنظيم البلدان المحتلة بحيث تحصل منها على الخامات التي تحتاج اليها وتبيع مصنوعات منها . ويبدو ان هناك خطة اقتصادية طويلة الاجل قد ووجهت : تكون اليابان ومندشوكو ، وكوريا ، والصين الشمالية الى حد ما ، مركز انتاج الفولاذ والحديد والمواد الكيميائية والآلات على اختلاف أنواعها وتوفر آسيا الجنوبية الشرقية الخامات ، وتصنع الانسجة والمطاط : وتنشأ فيها صناعات خفيفة لاستخراج المعادن وتنقيتها ومعالجتها . ولكن حاجات اليابان يجب ان تتقدم حاجات الدول الاخرى ، ويجب ان ينحصر التنظيم الاقتصادي في اليابانيين ، اذ ان مؤسساتها التجارية وشركاتها الملاحية تشرف على معظم النشاطات المالية والتجارية في كافة بلدان كتلة الـ « ين » ، والتخطيط الاقتصادي منوط بالوزارة اليابانية لآسيا الشرقية الكبرى .

طيلة استمرار العمليات الحربية ، خضع الاقتصاد في الواقع لحاجات القوات المسلحة المحاربة واملأه تطور العمليات الماكس . ففي كل مكان تكررت الوقائع نفسها : منذ السنة ١٩٤٣ ، شلت الحركة التجارية بسبب الخسائر الفادحة في الاسطول الياباني بفعل الغارات الجوية وهجمات الغواصات ؛ وكانت نتيجة ترايد حاجات قوات الاحتلال الى الغذاء واليد العاملة ، والتضخم المالي الذي اقترعه اليابانيون ، والنقص العام في المصنوعات التي كانت تستورد من اوروبا واميركا ، وندرة المواد الغذائية في المدن والبلدان التي تعودت الحصول عليها من الخارج ، ضيقاً وحرماناً وتشويشاً عاماً في الاقتصاد ، وبالتالي استياء بين السكان .

في كل مكان اصطدم النظام الجديد الياباني - على غرار نظام الالمان ، وللأسباب نفسها - بالصعوبات عينها وانتهى الى فشل يكاد يكون تاماً . فقد استقبله السكان - باستثناء الصينيين - بعطف ، ولكنه ما لبث ان صدمهم واثار استياءهم : عواقب الحرب ، والاحتلال ، والصعوبات الاقتصادية والحرمانات ، وخصوصاً عواقب الفظاظة والعجرفة اللتين عاملهم بهما الجنود والضيباط المدليون الذين غالباً ما اتزلت بهم عقوبات جسدية قاعتهوا يحواز كل شيء لهم حيال السكان المدنيين . يضاف الى ذلك ان تأجيل تنفيذ الوعود بالاستقلال خيب آمال الوطنيين الذين رفضوا ابداً تمثيل مصالحهم القومية بمصالح اليابان والقبول بأن يصبحوا مجرد اعوان قوابع . والحقيقة هي ان معظم الذين سلمهم اليابانيون زمام الحكم ، كـ « سوكارنو » ، و « هاتا » ، و « لوريل » ، و « بامار » ... لم يكونوا تعاونيين على طريقة كويسلنغ : آمنوا بالوعود المقطوعة



شكل ٢١ - أوروبا في السنة ١٩٦٥
 ١ - حدود ١٩٢٠ ٢ - الحدود الحالية ٣ - حوامع الدول

بالاستقلال، ولكنهم ما ان استثبتوا عدم خلوص النية حتى استعدوا للاستفادة من هزيمة الفزاة .
ففي اندونيسيا وسيام وبورما والهند الصينية استخدم الوطنيون اليابانيين ضد الهولنديين
والبريطانيين والفرنسيين ، ثم انقلبوا عليهم .

الهند الصينية في الهند الصينية ، اتصف الموقف بالتناقض ؛ فان اليابان التي نشطت
دعاوتها ضد السياسة التوسعية والاستعمارية الغربية قد تركت للفرنسيين امر
حكم البلاد بسبب افتقارها الى جهاز فني كاف تحله محلهم . فقد كان بمقدور الفرنسيين وحدهم
المحافظة على النظام وتنمية الانتاج في هذه البلاد التي كانت ضرورية لمواصلاتهم مع الجنوب والهند
والتي كانت توفر لهم منتجات ثمينة . وفي شهر آب ١٩٤٠ ، اعترفت حكومة فيشي بتفوق
اليابان سياسياً واقتصادياً في الشرق الاقصى ومنحتها امتيازات اقتصادية في الهند الصينية ،
وقواعد جوية وبحرية مقابل وعد الحكومة اليابانية باحترام السيادة الفرنسية . ولكن تطلبات
الحكومة اليابانية لم تقف عند حد : وضع اليد على منتجات المناجم ، ربط القرش بالبن ،
المساواة بين المشاريع الفرنسية واليابانية ، الخ ، وقد اخذت في الوقت نفسه تهديد السيل
لاقصاء الفرنسيين بتشجيع العناصر البلدية المعادية للشيوعية كشعبة الـ « كاروداي » . يضاف
الى ذلك من جهة ثانية ان وجود الجيوش اليابانية ، وغطرسة الطافرين - العسكريين والمدنيين
الموافدين على السواء - الذين استطاعوا اذلال البيض والظهور بمظهر انصار الاستقلال الانامي ،
قد اضعفا نفوذ الفرنسيين اضعافاً خطيراً . وفي ٩ اذار ١٩٤٥ ، قلب اليابانيون الادارة
الفرنسية واعتقلوا الفرنسيين الذين استطاعوا ايقافهم وانشأوا « المحاد تونكين الوطني » ؛
فاعلن امبراطور انام « باو - داي » ، وملك كيبوديا من بعده ، ابطال معاهدة الحماية الموقعة
في السنة ١٨٨٤ ، واستقلال البلاد استقلالاً تاماً ، ووعدا بالتعاون مع اليابان ، في حين ان
المقاومين الـ « قيات منه » رفضوا الانحناء امام اليابانيين وعززوا الصراع ضدهم ؛ وبعد استسلام
اليابانيين اعلنوا استقلال فيتنام .

اذن انتهت خطة احتلال الشرق الاقصى التي وضعها العسكريون اليابانيون الى الفشل ، وغمر
النصر الحليف فكرة آسيا الشرقية الكبرى ؛ الا ان نجاح الحركات القومية التي ساعدتها اليابان
مساعدة كبرى ، ولا سيما بمثلها وبأثرة نفعتها على سياستها التوسعية ، قد قوض الامبراطوريات
الاوروبية الاستعمارية . ومن هذا القبيل يمكن القول ان اليابان لم تخض غمار الحرب عبثاً .

الخلاصة

تسببت الحرب العالمية الثانية بخراب ودمار دونها ما تسببت به الحرب الاولى ، اذ انها على نقيض الاولى كانت شاملة بعدد القوات المتجابهة في آن واحد ، وباتساع وشمول مبادي العمليات الحربية ، وبتعبئة كافة طاقات وموارد الدول المشتركة فيها ايضاً . لقد كانت الحرب العالمية الاولى حرباً بين الدول الاوروبية من حيث ان نصيب اليابان فيها لم يكن بذى شأن وتدخل الولايات المتحدة فيها جاء متأخراً ومحدوداً . اما في الحرب الثانية فقد تدخلت هاتان الدولتان تدخلاً كلياً وتدخل معها القسم الاكبر من العالم الآسيوي ، في الوقت الذي كانت فيه اوروبا مسرحاً للعمليات الكبرى .

لم يكن تدمير الآلة الصناعية ، التي ما كان العدو يستطيع بدونها مواصلة القتال ، دون تدمير الجيوش امية . لذلك آمن المتحاربون في مهاجمة القطاع المدني حيث تتجمع هذه الطاقة الصناعية . فقد عانت كافة الدول المحاربة - باستثناء الولايات المتحدة - من الغارات الجوية الكثيفة ، ولا سيما بريطانيا العظمى واليابان . اما الاتحاد السوفياتي والمانيا حيث قاتل ملايين الرجال ، فقد جمل منها القصف الجوي والقصف البري ومعارك الشوارع وخطوة الارض المحرقة ، والتدمير المنظم اثناء الانسحاب ، مسرحاً لدمار شامل رهيب .

ولكن بينما قامت في السنة ١٩١٨ ، الى جانب الدول الظافرة ، الولايات المتحدة ، وانكلترا ، وفرنسا ، دول هامة اخرى ، وحتى من المرتبة الاولى - يدخل في عدادها المانيا وروسيا بالرغم من اقول نجمها الى حين - ، ففي السنة ١٩٤٥ ، سيطرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بطاقتها العسكرية والاقتصادية ، وتلتها انكلترا من مسافة بعيدة . اما اوروبا البرية ، المحرقة والمقطعة الاوصال ، فليست بعد اليوم مؤلفة الا من دول ثانوية آلت الى وضع دوني . وفي آسيا لم تعد اليابان المغلوبة على امرها سوى ارجيل صغير مكتظ بالسكان ، تحتلها الجيوش الاميركية ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسة الولايات المتحدة . وفي كافة انحاء منطقة الازدهار المشترك ، التي سيطرت عليها خلال سنوات قليلة ، حرك انهيار الامبراطوريات الانتفاضات القومية البلدية تحريكاً حاسماً ، وانبأت الحركة التي انتشرت في العالم الاسلامي بهجوم شامل على الامبراطوريات الاستعمارية .

الكتاب الثاني

العالم الحرّ الجديد

« في معظم العواصم راقبت الدوائر الاميركية ودود
فعل الاقتصاد وتقدم التسليح قبل توزيع القروض ومراقبة
استخدامها . فجعلت المساعدة الاقتصادية من الدول
الاوروبية شريكات عمدة بالمال ، وجعلت منها المساعدة
العسكرية حليقات منصورة . وكانت الولايات المتحدة ، في
الواقع ، حامية اوروبا الضعيفة » .

« في دي كارموا »

« ان خير حل للحرب هو السلم ، وانت كافة أنظمة
الحرب ، وحتى أنظمة الحرب الباردة ، صائبة حتماً الى
الحصرية والاستبداد والتحكم » .

« رولتر ليهان »

الفصل الأول

انقسام العالم واختلال توازنه

على غرار الحربين العالميتين تتميز الفترتان اللتان تلتها بخلافات هامة . ففي اعقاب الحرب العالمية الاولى مباشرة سرّحت الجيوش تسريحاً شاملاً في كافة البلدان وتوقف انتاج الاسلحة . لا بل حين حدثت الازمة الاقتصادية العالمية لم يفكر احد قط بمعالجتها بتنشيط الصناعات الحربية . ولم يشاهد اقتصاد دولة كبرى يكرّس ، في وقت السلم ، معظم طاقته الانتاجية لصناعات الاسلحة ، لأول مرة في تاريخ البشرية ، الا حين استلم النازيون الحكم في المانيا ؛ فاكثفت حينذاك الدول المهتدة الاخرى - باستثناء الاتحاد السوفياتي - بتنشيط صناعة بمائة على نطاق أقل اتساعاً .

فقدان الثقة بين الحلفاء
اما بعد هزيمة المانيا واليابان في الحرب العالمية الثانية ، فلم تنقص الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي طاقتها الحربية الا انقاصاً جزئياً ؛ فأبقت كلها على جيوش قوية وصناعات حربية هامة ، وواصلت ابحاثها المحمومة في نطاق الاسلحة الجديدة . ثم أفسح نزع الاسلحة الجزئي والوقفي هذا المكان لتسلّح جديد واسع النطاق ؛ لا بل ان الحرب قد اشتدت عنفاً وشمولاً خلال النزاعات المحلية التي اندلعت ، ولا سيما خلال حرب كوريا ، حيث فاقت ضراوة القصف ضراوة الحرب العالمية في أوروبا .

يرد ذلك الى ان العالم قد انقسم انقساماً عميقاً الى كتلتين ، قرب بينهما الخطر المشترك الى حين ، وفرقت بينهما خلافات النظام الاقتصادي والاجتماعي ، والاهواء والمصالح . فقد حل محل نظام التوازن المتعدد الاطراف الذي كان مركزه أوروبا نظام توازن بين طرفين اثنين هما دولتان كبيرتان غير أوروبيتين : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ؛ وقد عزز هذا التوازن الجديد ان هاتين الدولتين كادتا تحتكران الاسلحة الذرية . فقد افضى النصر السوفياتي ، وانشاء ديموقراطيات شعبية في أوروبا الشرقية والوسطى ، ثم انتصار ماوتسي تونغ في الصين بعد سنوات قليلة ، الى توسيع « معسكر الشيوعية » توسيعاً مدهشاً ؛ ومنذ السنة ١٩٤٣ ، كان الاثر الذي تركته

الاتصارات الروسية ونجلى قوة الدولة العسكرية وركانة النظام الذي وصف بالهشاشة منذ زهاء ثلاثين سنة ، ضربة هائلة للمجتمع القديم اقضت مضجع الدول الانكلوساكسونية . ولنتذكر هنا مساهمي ونستون تشرشل من اجل توجيه « الجبهة الثانية » ، التي طالب بفتحها ستالين ، نحو « بطن أوروبا الرخي » - حوض الدانوب - ونصائحهم الى ايزنهاور ببلوغ برلين قبل السوفيات . ولنتذكر كذلك حسن التفات المسؤولين والدبلوماسيين الانكلوساكسون ومراعاتهم للحكومات والشخصيات المحافظة في كافة البلدان : حكومة فيشي ، حكومة بادوليو ، حكومتى اليونان ويوغوسلافيا الملكيتين ... ، وتردد حيل « المقاومة » ، فيتضح لنا ان الثقة بين الحلفاء ، حتى قبل نهاية الحرب ، ابعد من ان تكون عامة . فان السيطرة الاقتصادية والسياسية التي حسبت الولايات المتحدة انها ستفرضها بدت محدودة ومعتزاً عليها منذ السنة ١٩٤٥ ، في الوقت الذي أدت فيه احلام الاصلاح العميق التي حرّكت « المقاومة » في كافة البلدان الى القاء الذعر في الطبقات الحاكمة وحملها على الانضمام الى المعسكر الاميركي .

منذ نهاية العمليات العسكرية في أوروبا وآسيا ، اشتد الحذر المتبادل وتراكت في كلا المعسكرين بوادر سوء التفاهم والشكوك والشكاوى ؛ فاشتدت من ثم الخلافات بين الحلفاء وأفضت خلال سنوات قليلة الى نزاع ارتدى في كافة الحقول - باستثناء حقل الاسلحة - طابع حرب حقيقية ؛ هذه هي الحرب الباردة التي رافقها انقلاب غريب في التحالفات والتي ميزت فترة ما بعد الحرب الثانية ؛ بدأت في السنة ١٩٤٧ ، ولم تبد بوادر الانقراج الا في السنة ١٩٥٣ . وكانت نتيجة الخلاف بين الدولتين الكبيرتين اشتداد الانقسامات في داخل كل بلاد : فان انصار وخصوم النظامين قد تعادوا وعباراً كافة طاقاتهم ودخلوا في صراع لا هوادة فيه وفرضوا على الجميع تحديد موقفهم دون ان يتركوا لاحد امكانية البقاء على الحياد او التردد . وخارج أوروبا حاول كل معسكر توسيع منطقة نفوذه وتعزيز مراكزه مما اثار في كل مكان منازعات تحوّل بعضها ، في آسيا ، الى حروب محلية محدودة . وقد ارتبطت المسائل السياسية والمسائل الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً في هذا الاستعداد لحرب عالمية ثالثة يعتقد كل طرف ان يتظاهر بالاعتقاد بان الطرف الآخر قادر على اعلانها وخوضها ؛ فطُبعت كافة مظاهر الحضارة المعاصرة بطابع جديد من التقلقل المتزايد ، واشتد في الوقت نفسه التوتر القديم .

سار تفكك التحالف من ثم بخطى سريعة . وبغية سدّ فراغ جمعية

تأسس

الامم التي برهنت عن عجزها في الحلولة دون نشوب الحرب ، أقر

الامم المتحدة

الثلاثة الكبار في « يالطا » انشاء منظمة دولية جديدة حدد مؤتمر

سان فرانسيسكو في السنة ١٩٤٥ دستوراً في « ميثاق الامم المتحدة » . ولم يكن الهدف منها

« المحافظة على السلام والامن الدولي » فحسب ، بل اقامة تعاون دولي يفرض احترام حريات

البشر الاساسية دون تمييز ويشجع التقدم الاجتماعي ايضاً . وبموجب هذا الميثاق ، يقوم ، الى

جانب جمعية عامة ليس لها سوى دور استشاري - درس المسائل والتصويت على التوصيات -

جهاز اساسي هو مجلس الامن الذي تنتخبه . ويخضع هذا الاخير لسلطة الدول الكبرى دون غيرها اذ ان اعضاءه الـ ١١ يضمون خمسة اعضاء دائمين (الولايات المتحدة ، بريطانيا العظمى ، فرنسا ، الصين ، الاتحاد السوفياتي) يتمتع كل منهم بحق النقض : فكل خلاف بين اثنين منهم يؤدي من ثم الى شل عمل المجلس . وقد اسندت الى هذا الاخير مهمة تسهيل تسوية الخلافات سلمياً ، واتخاذ مقررات مؤقتة فورية اذا ما بدا نزاع وشيك الحدوث ، والنظر في الشكاوى المرفوعة اليه . وضمت منظمة الامم المتحدة كذلك مجلساً اقتصادياً واجتماعياً ارتبطت به اجهزة عدة كالـ « اونسكو » الذي اسندت اليه مهمة التعاون الثقافي والعلمي ؛ وقامت كذلك منظمة العمل الدولية ومجلس الوصاية الذي انتقلت اليه اختصاصات جمعية الامم المتعلقة بالمناطق المشمولة بالانتداب ، ومجلس القضاء الدولي ، وامانة السر .

زاوت المؤسسة اعمالها مزاوله غير ناجحة بسبب الخلافات التي قامت بين الدول الكبرى منذ البدء ، وفي معظم المنازعات ، وبسبب استخدام حق النقض الذي لجأ اليه ، بصورة خاصة ، الاتحاد السوفياتي المنزول امام تحالف الدول الاخرى . وغالباً ما بدت منظمة الامم المتحدة وكأنها اداة في ايدي الولايات المتحدة - كما كانت جمعية الامم وسيلة للسيطرة في ايدي انكلترا وفرنسا قبل السنة ١٩٣٩ - ولا سيما بعد السنة ١٩٤٩ حين بقيت عضوية المجلس الدائمة الخاصة بالصين في ايدي حكومة فورموزا .

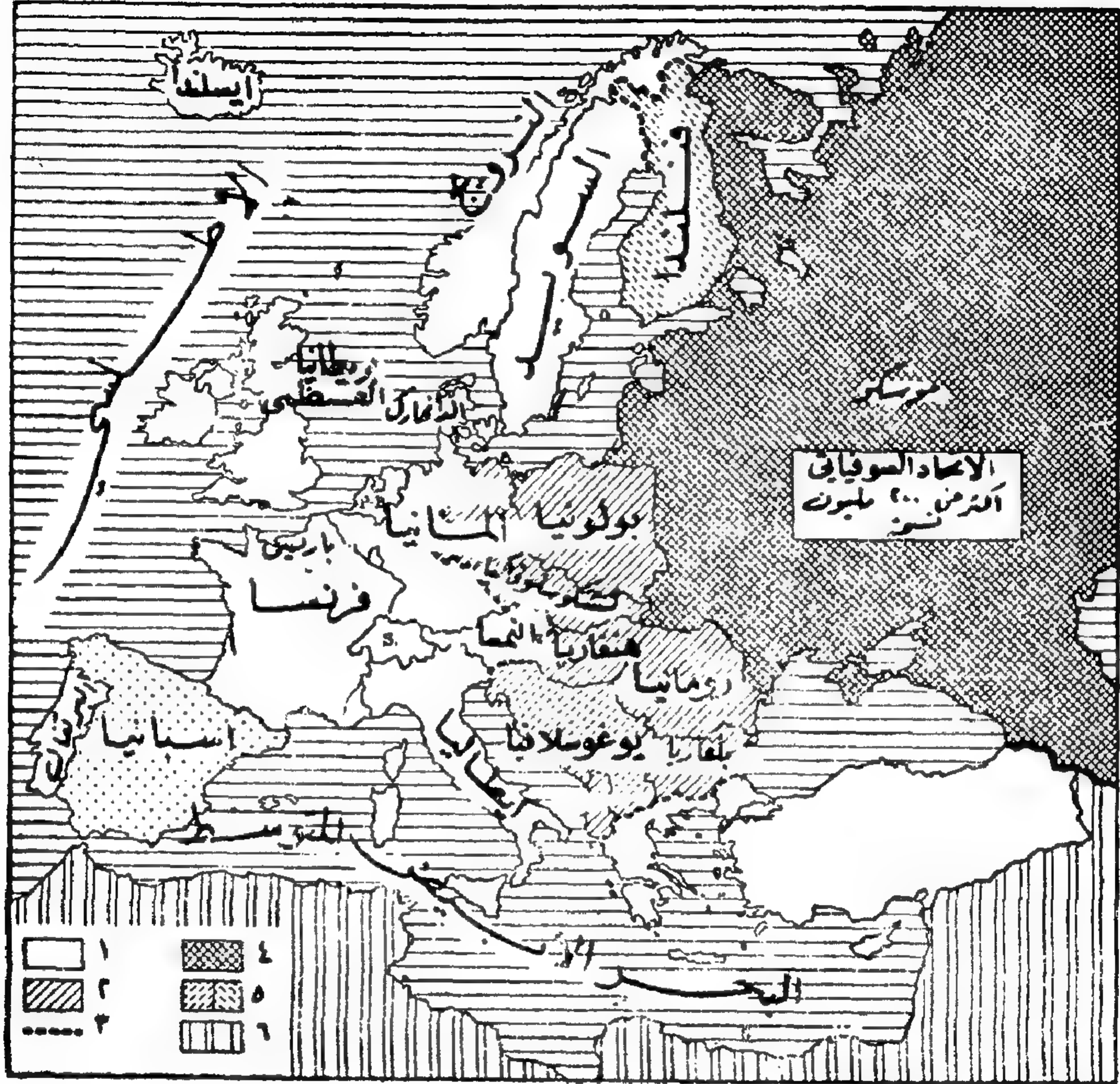
تكرست القطيعة بعد خطبة الثاني عشر من اذار ١٩٤٧ التي عبرت
الحرب الباردة
عن « رأي ترومان » . فقد اعلن الرئيس الاميركي تصميم الولايات المتحدة على الحلول محل انكلترا في تقديم المساعدة العسكرية للحكومة اليونانية ضد المصائب الشيوعية والتركيا ، واوضح ان هدفه هو « كبح » الشيوعية والنفوذ السوفياتي في هاتين البلادين .

« لن نبذل اهدافنا ... ما لم تكن مصممين على مساعدة الشعوب الحرة على الاحتفاظ بمؤسساتها الحرة ووحدةها القومية بمقاومة الاعمال العدوانية التي تحاول فرض أنظمة غير ديمقراطية . وليس ذلك سوى اقتناع صريح بان الأنظمة غير الديمقراطية المفروضة على شعوب حرة باعتمادات مباشرة او غير مباشرة تقوض ركائز السلم الدولي وتقرص بالفعل نفسه ركائز امن الولايات المتحدة ... فاني اعتقد بان سياسة الولايات المتحدة يجب ان تبنى على مساعدة الشعوب التي تقاوم محاولات الاقليات المسلحة او الضغوط الخارجية لاختضاعها » .

وأبان وزيره « دين اتشون » بمزيد من الوضوح ، بعد ذلك بشهرين ، انه ينبغي حصر المساعدة الاميركية في الدول التي تقر الولايات المتحدة نظامها السياسي والاقتصادي .

« ان تدابير مساعدة واعادة بناء (البلدان التي خربتها الحرب) لم تنبثق عن روح انسانية الا جزئياً . فان مؤثرهم قد اجاز ، وحكومتكم تنتهج ، سياسة مساعدة واعادة بناء هي اليوم بمثابة قضية من قضايا المصلحة الوطنية ... وبما ان الطلب العالمي يفوق قدرتنا على تلبية ، فانا سوف نحصر مساعدتنا في البلدان التي ستكون المساعدة فيها اكثر فعالية لبناء عالم مستقر سياسياً واقتصادياً ، بمساعدة الحرية الانسانية والمؤسسات الديمقراطية وتشجيع سياسة التجارة الحرة وتعزيز سلطة الامم المتحدة . وبدعي ان هذا التدبير يفرضه الصواب ... ولذلك

فان الشعوب التي تسمى للمحافظة على استقلالها والمؤسسات الديمقراطية والحريات الانسانية في وجه الضغوط غير الديمقراطية الداخلية او الخارجية سوف تستفيد من المساعدة الاميركية قبل سواها .
كانت النتيجة الفورية لمشروع « مارشال » الذي نظم هذه المساعدة تدعم الكتلتين وتوسيع



شكل ٢٢ - أوروبا المقسمة

- ١ - بلدان انضمت الى مشروع مارشال ، ٢ - ديمقراطيات شعبية مرتبطة بالاتحاد السوفياتي بمعاهدة فرسوفيا ، ٣ - « الستار الحديدي » ، ٤ - ارض الاتحاد السوفياتي ، ٥ - بلدان بقيت خارج الكتلتين ، ٦ - بلدان غير تابعة لاروبا .
- ملاحظة - اسبانيا لم تكن منضمة الى مشروع مارشال .

الهوة التي تفصل بين العالم الشيوعي والغرب . ففسد انصرفت السياسة السوفياتية الى توثيق الروابط بين دول الشرق هادفة من وراء ذلك الى خلق ميا يشبه مشروع مارشال في الشرق

وجعل الكتلة الشرقية ، ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، مستقلة استقلالاً تاماً عن الغرب .

منذ هذا التاريخ نظر كل من الكتلتين الى كل قرار يتخذه الطرف الآخر كما الى عمل هجومي يستلزم جواباً ، واعتبر كل جواب بدوره تهديداً يجب ان يستتبع استعدادات دفاعية جديدة . وهكذا استمر الخلاف وازدادت الشكوك . واقتنع كل طرف مخلصاً بان اعماله دفاعية بحتة ، وبأن اعمال الطرف الآخر هجومية . فكان من الغرب ، الذي اعتبر الاتفاقات الاقتصادية وانشاء مكتب الاعلام الشيوعي (كومنفرم) بادرة هجومية شيوعية ، ان امرع في وضع الخطط لتحالف سياسي وعسكري متين : حلف بروكسل بين بريطانيا العظمى وفرنسا ودول البلوكس (بلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ) ، ومعاهدة الاطلسي الشمالي التي وقعتها اثنتا عشرة دولة انضمت اليها اليونان وتركيا في السنة ١٩٥٢ .

بينما كانت المعاهدات المعقودة في اعقاب الحرب معاهدات الميثاق الاطلسي
ثنائية موجهة ضد اعتداء الماني محتمل الوقوع فحسب ، تجاهل هذا الميثاق كلياً امكانية اعتداء الماني ؛ فقد وجه بوضوح ضد الاتحاد السوفياتي ، وان لم يرد فيه اسم هذا الاخير . وجاء في مادته الرابعة ما يلي : « سوف تتشاور الاطراف كلها بدا ، في رأي احدها ، ان سلامة اراضي احد الاطراف او استقلاله السياسي او امنه عرضة للخطر » . وجلي ان هذه التعابير المبهمة لا تعني الهجوم المسلح على احدى الدول الحليفة فحسب ، بل استلام زمام السلطة من قبل اكثرية تعطف على الشيوعية . فالميثاق الاطلسي يكمل من ثم مشروع مارشال ، وتصبح المساعدات العسكرية والاقتصادية مظهرين مختلفين لمساعدة واحدة . وقد قدمت مساعدة عسكرية للبلدان الاوروبية الموقعة على الميثاق واليونان وتركيا وايران وكوريا والفيليبين ايضا . وانشئت « منظمة معاهدة الاطلسي الشمالي » (اوتان) التي ضمت قيادة اركان مشتركة تشرف على عمليات المجموعات الاقليمية الخمس . وتوجب على كافة الدول الموقعة تعزيز تسليحها والحقاق بشريكاتها على الصعيد العسكري والصعيد الاقتصادي على السواء ؛ فعمزت جيوش دول الحلف ووحدت معداتها واساليب قيادتها وقتالها . وانصرف الحلفاء بصورة خاصة الى اعادة انشاء جيش الماني قوي اعتبر السبيل الوحيد لاقامة حاجز فعال في وجه هجوم سوفياتي محتمل الوقوع .

بصرف النظر عن الرأي النافذ القائل بشن حرب وقائية قبل زوال التقدم
الاميركي في حقنل الاسلحة الذرية ، اعتمد التحالف الاطلسي سياسة
الحرب الباردة
« احتباس » و « توزيع قوى » انطوت على امتلاك اسلحة قادرة على اصابة
الاتحاد السوفياتي و « بناء حاجز عسكري وبوليسي وسياسي » في وجهه ولكن انصار
السياسة الهجومية و « تحرير » البلدان التي تؤلف الديموقراطيات الشعبية ، واعضاء « الكتلة »
الصينية التي تدافع عن شان كاي شك وتطالب لمصلحته بمساعدة عسكرية ومالية متزايدة ،

قد احرزوا نجاحات هامة في انتخابات السنة ١٩٥٢ . فنجم عن ذلك تعصب سياسي تشهد عليه الاعمال الاولى التي قامت بها الادارة الجمهورية في الصين وكوريا والمانيا . الا ان السياسة الاميركية اضطرت للتسليم بـ «التعايش السلمي» ، والمعدل عن التدخل مباشرة في حرب الهند الصينية وكبح مبادرات فورموزا الحربية والدخول في حوار جديد مع الشرق .

ان حلفاء الولايات المتحدة ، ولا سيما بريطانيا العظمى ، قد الامتناع السريعة الزوال راقبوا مبادرات الحكومة الاميركية بتردد . فمنذ السنة ١٩٤٩ امتلك الاتحاد السوفياتي القبلة الذرية ولن يلبث ان يمتلك القبلة الهيدروجينية ؛ وكان من الواضح ان حرباً عالمية جديدة لن تهدد باحداث أضرار لا يمكن قلاقيها والقضاء ، بكل ما للكلمة من معنى ، على أمم كاملة فعصب ، بل ستكون دول أوروبا الغربية ، ولا سيما بريطانيا العظمى ، القاعدة الجوية الاميركية الرئيسية ، من بين الدول الاولى التي ستعاني من ويلات الحرب . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان تجدد القوة الصناعية الالمانية واليابانية لن يلبث أن يخلق منافسة تجارية خطيرة ، بينما سيهدد تسليح المانيا بقيام حرب انتقامية ضد بولونيا والاتحاد السوفياتي . وفقد اقضاء الصين عن منظمة الأمم المتحدة شيئاً فشيئاً ما يبرره كلما توطد نظام حكمها وأقدم عدد متزايد من الدول ، ومنها بريطانيا العظمى ، على الاعتراف رسمياً بحكومتها . وأخيراً ردت الصعوبات الاقتصادية في أوروبا الغربية ، جزئياً ، الى قطع الملائق التجارية اما بالصين واما بدول أوروبا الشرقية ، وقد استدعت مصالح هامة في أوروبا ، وحتى في اميركا ، اعادة المفاوضات الى سابق حالها . ثم ان نجاحات سياسة الحياد في الدول الأوروبية ، ولا سيما في فرنسا ، قد حملت أنصار سياسة القوة على التفكير ، كما ان السباق الى التسليح قد زاد الخطر والحذر بدلاً من ان يساعد على ازالتهما ؛ فبدأ أكثر وضوحاً يوماً بعد يوم ان التعايش السلمي دون غيره بين العالمين هو الحل الوحيد الممكن اذا اريد تجنب حرب عالمية ثالثة . وجاء موت ستالين في الخامس من آذار ١٩٥٣ يمهّد السبيل امام انفراج مرتسم في الأفق . وكانت اولى الظواهر الهامة لهذه الحالة النفسية ، مؤتمر جنيف الذي انعقد في السنة ١٩٥٤ ، والذي سلكت فيه دولتان هامتان من دول الغرب ، هما بريطانيا العظمى وفرنسا ، سلوكاً مستقلاً عن الولايات المتحدة ، ففارضتا الصين الشعبية في موضوع الهند الصينية ، على قدم المساواة .

بيد ان الانفراج أخرته الارتيابات والخاوف التي اثارها في الدول الغربية النفوذ السوفياتي في آسيا الشرقية ولا سيما في الشرق الأوسط ، اذ بدا وكأنه على كف عفريت بسبب تدخل الاتحاد السوفياتي المسلح في هونغ كونغ ؛ ولكنه بات ضرورة ملحة حين مهددت الحملة الفرنسية البريطانية على قناة السويس في تشرين الاول ١٩٥٦ ، لا بنشوب حرب محدودة ، بل بنشوب حرب عالمية . وقد صادف للمرة الاولى ان اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على فرض ايقاف العمليات العسكرية . وفي الوقت نفسه أدت النجاحات التي احرزها الاتحاد السوفياتي في حقل الصواريخ العابرة القارات الى اقامة «توازن ارهاب» جعل اخطار الافناء

في حرب ذرية أكثر فاعلية في النفوس . فخفت منذئذ حدة الخلافات و « ذاب الجليد » ، مما افضى الى قيام رئيس الحكومة السوفياتية بزيارة الولايات المتحدة في شهر ايلول من السنة ١٩٥٩ .

منذ هذا التاريخ ، ميّز دخول الدول الآسيوية والافريقية الحديثة منظمة الأمم المتحدة ، بصورة مؤثرة ، الوحدة العضوية لكرة لا تستطيع اية دولة من دولها الوقوف موقف لامبالاة من سواها . فلم تعد احداث اوروبا وحدها ما ترتدي طابع الاهمية العالمية ، بل هي احداث بحر الكرايب (كوبا) واحداث افريقيا (الكونغو وحق حرب الجزائر) ايضاً ما أرغمت كل دولة على تحديد موقفها وهددت السلم العالمي بالخطر . لا بل قام اتصال وثيق بين القضايا الأوروبية وقضايا الانحاء الاخرى من العالم - ولا سيما العالم الباسيفيكي - التي كادت تحتل المرتبة الاولى . ومن جهة اخرى كان للانفراج اثره في الثقاف العالم حول الكبيرين المتوازنين : فاتجهت الروابط في داخل كل كتلة الى الارتقاء ، لا بل ان الازمة الصينية السوفياتية ايقظت عند بعض الدول الغربية الامل بأن تستفيد منها لاضعاف الكتلة المنافسة . وعلى اية حال ، فان جو « الحرب الدينية » او الصراع الذي لا يكتمر عنه بين الخير والشر كما تصوره عضو مجلس الشيوخ « ماك كارتي » و « جون فوستردالس » قد تبدل ، وتطورت الكتل واتجهت نحو فقدان طابعها السياسي : فان الباكستان مثلاً ، وهي احدى موقعي المعاهدة المركزية ، واحد اعضاء ميثاق بغداد بعد ذلك ، قد تعاونت مع الصين ، الصديقة ان لم تكن الحليفة ، على الاتحاد الهندي . وان هذا الموقف الاستقلالي تقفه الدول الحديثة ، التي غدت عصبية قومية متصلة بغية تعزيز تلاحمها الداخلي ، ليعيد الى الذاكرة العصبية القومية القديمة في الدول الغربية الحريصة على ان لا تتخلى عن عظمتها السالفة ، وعلى صيانة او احياء نفوذها المتفوق في ما وراء البحار ، اقله في الحقل الاقتصادي . وليس هذا التضاد بين عالم يسلك فيه الميـل الى التدويل طريقه في الدول المتطورة (التي تعي ان التكتلات السياسية او الاقتصادية وحدها قابلة الحياة والتقدم) وبين عالم يضم عدداً كبيراً من الدول الصغيرة المتنازعة والاقليميات الاقتصادية المضرة ، بأقل مغايرات ايماننا هذه للصواب .

واخيراً ، أدى وجود الاسلحة النووية الى تبديل توازن القوى تبديلاً ظروف الحرب الجديدة
عميقاً وخلق ظروف جديدة كل الجدة في العلائق بين الدول . لقد انحصرت هذه الاسلحة عملياً في ايدي الكبيرين دون غيرهما ، فأوجدت « توازن ارهاب » اثبت فعاليتيه حين ارتسم في الأفق خطر نزاع بالغ الاهمية بمناسبة انشاء قواعد للصواريخ السوفياتية في كوبا . فعنتى ذاك التاريخ ، استخدمت في الحروب المندلعة منذ السنة ١٩٤٥ الاسلحة « الكلاسيكية » ، اي الاسلحة التي استخدمت خلال الحرب العالمية الاخيرة ، والحرب بين امرائيل وجيرانها ، وحروب كوريا والهند الصينية والجزائر وفيتنام الجنوبية ... ولكن الابحاث العلمية لم تتوقف منذ نهاية الاعمال الحربية - على تقيضها في ما بعد الحرب العالمية

الاولى - وتوصلت الى نتائج حاسمة . فان الطاقة التدميرية قد ازدادت ازدياداً يكاد يكون غير محدود ولا يتصوره عقل : ان القوة التدميرية للقنابل الحالية توازي الف ضعف بالنسبة لقوة قنبلة هيروشيا (وقد قدرت قوتها بـ ٢٠.٠٠٠ طن من الـ ت. ن. ت.) التي كانت خاتمة الحرب العالمية الثانية . والحال لم تستخدم هذه الاخيرة اجمالاً سوى قنابل ١٠ اطنان من الـ ت. ن. ت. كحد اقصى ، لا تتناسب كذلك وقنابل الـ ٥٠ او ١٠٠ ليرة في الحرب الكبرى ! وفي الوقت نفسه بلغ مرمى المدافع ١٥٠ ميلاً ومدى الطائرات بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ ميل ، ومدى الصواريخ ٨٠٠٠ . فليس بعد اليوم مركز واحد اهل بالسكان بمنأى عن الاسلحة النووية المطلقة من البر او من الغواصات . وباستطاعة هذه الاسلحة احراق مساحات تبلغ عدة كيلومترات مربعة ، وتلويث الجو والمياه ، ويمكن ان يبقى اثر اشعاعاتها القتال طيلة اشهر عدة في مساحات قد تبلغ ٥٠ ضعفاً بالنسبة للمساحات المحرقة . فارتكز الدفاع منذئذ الى مبدأ ابتكار ما يصعب ابتكاره : يجب ايجاد « قوة دفاعية » تكون قدرتها النارية كافية لاهابة من قد يفكر بالاعتداء ومنعه من المخاطرة بالاقدام على نزاع مسلح . وتستلزم هذه القوة ، بالاضافة الى كميات كبرى من الاسلحة النووية ، محاولة تحقيق السيطرة في الجو ، وإنشاء شبكة رادار للمراقبة والاتقاء ، وتكوين مدفعية قوية مضادة للطائرات ، وصواريخ مسمّرة ، وطائرات تعترض سبيل الطائرات المهاجمة ، وتشتت مستودعات الاسلحة والمصانع ومراكز التموين ومراكز القيادات ، وحفر ملاجئ فسيحة للسكان . وبالاختصار ، نفقات باهظة تفوق كل تصور تقرر كاهل موازات بعض البلدان الغنية جداً وتعجز عن تأمينها موازات كافة البلدان الاخرى .

حدثت الحرب انطلاقة لا سابقة لها في الانتاج . فان المشاريع التي كانت مقفلة الابواب او كانت ابعيد من ان تستخدم طاقتها الانتاجية الكاملة اخذت تعمل مجدداً وتنتج ما أمكنها انتاجه ، وانشئت مصانع جديدة ومعامل جديدة ، لا في الولايات المتحدة وكندا فحسب ، بل في البرازيل والارجنتين والشيلي وافريقيا الجنوبية واوستراليا واسبانيا وتركيا والسويد والدول المحتلة في اوروبا الوسطى التي كانت اقل تعرضاً للغارات الجوية ايضاً . وانغى الاتحاد السوفياتي من جهته طاقته الانتاجية إغناء كبيراً . وفي الوقت نفسه تحسنت الاساليب وارتفع الانتاج ارتفاعاً عظيماً ربما بلغ ٢٠٪ .

اشتداد اختلال

التوازن الاقتصادي والسياسي في العالم

كانت النتيجة ان اختلال الاقتصاد العالمي ، الذي برز جيداً بعد الحرب العالمية الاولى ، قد تعاضم بفعل هذه الزيادة الكبرى في الانتاج . فحرصت الدول الصناعية اكثر من أي وقت مضى على حماية سوقها الداخلية والبيع عن اسواق خارجية . وسوف تتصف المنافسة الدولية والصراع من اجل هذه الاسواق بمزيد من الحدة لا سيما وان البلدان التي افقرتها الحرب كانت اكثر حاجة الى التصدير منها قبل الحرب لتسديد اثمان مستورداتها ، والحصول على الدولارات ،

وتوظيف الاموال في المشاريع الضرورية . وهو تدخل الحكومات المتيقظ وحده ما حيى هذا الاقتصاد من الازمات التي كانت تهدده . والحال اعتمد شطر من العالم اقتصاداً اشتراكياً يحنبه الحلقة الاقتصادية القديمة ويقلل من ثم من الاسواق المحتملة . وليست روسيا وحدها ، كما في السنة ١٩١٨ ، ما كانت معزولة أمام عالم حر ورأسمالي . ففي السنة ١٩٤٥ ، كانت هنالك ، من جهة ، كتلة الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية ، التي ستضم اليها بلاد الصين الشاسعة في السنة ١٩٤٩ ، ومن جهة ثانية عالم رأسمالي اعيتته ثورة الشعوب المستعمرة وحركة تحرير الشعوب المسودة . ففي آسيا بنوع خاص نمت الحركة القومية نمواً سريعاً غير منتظر وفازت بالاستقلال . وفي افريقيا انهارت الامبراطوريات الاستعمارية . لقد رفض العالم بصراحة الانحناء ابداً أمام سلطة اوروبا والولايات المتحدة .

وهكذا فان هذه الفترة قد شاهدت تقهقر اوروبا والمخطاط النظام الحر الاقتصادي والسياسي اللذين برزا منذ السنة ١٩١٤ ، لان جو الحرب الباردة وانقسام العالم الى كتلتين لم يكونا موافقين لباديء الحرية . وفي الوقت نفسه ابرزت تصفية الامبراطوريات الاستعمارية واستقلال الشعوب الملونة والانسحاب من السويس ، نهاية هيمنة دول تولت منذ خمسة قرون امر استعمار الكرة الارضية . لا بل هددت مرتكزات ازدهارها بالذات .

الفصل الثاني

الولايات المتحدة

اصبحت الولايات المتحدة ، بعد الحرب العالمية الاولى ، اعظم دولة في العالم ، فبات بمقدورها ، بعد السنة ١٩٤٥ ، فرض نفوذ متفوق ساحق ، لا بل هيمنة حقيقية ، على كافة الدول الاخرى المضعفة او المهزومة .

تضم الولايات المتحدة ٧٪ من سكان الكرة الارضية وتحتل ٧٪ من مساحة الارض ، ولكن دخلها القومي يفوق ثلث الدخل العالمي ، ويتيج سكانها ، الذين كانوا ١٥١ مليوناً في السنة ١٩٥٠ واصبحوا ١٩٠ مليوناً في السنة ١٩٦٣ ، ٦٠٪ من مصنوعات العالم بأسره ، اي اكثر من الملياري نسمة الموزعين على كافة انحاء العالم الاخرى . ومثل احتياطياتها من الذهب والنقد النادر ٧٨٪ من الاحتياطي العالمي في السنة ١٩٥٧ (باستثناء الاتحاد السوفياتي) . وهي تمتلك في كل قطاع اقتصادي نسبة انتاج مثوية تتيح لها تحديد الاسعار وسن القانون في السوق العالمية ، بينما يتعذر على الدول الاخرى الاستغناء عن مساعدتها المالية للقبول بشروطها في الحقلين الاقتصادي والسياسي . وفي اعقاب الحرب ، التي لم تكن بالنسبة لها سوى د امتحان ثانوي ، اذا ما قورنت بالازمة الكبرى ، مارست « زعامة » لا جدال فيها على العالم الحر .

بصورة عامة ، تعاضمت الطاقة الصناعية خلال الحرب في كافة الدول ترابيد الانتاج المحاربة - وحتى في المانيا التي عانت ما عانت من الغارات الجوية - وفي الدول التي حافظت على حيادها . ولكن الولايات المتحدة امتلكت طاقة صناعية ضخمة دونها طاقتها في اعقاب الحرب العالمية الاولى . فان انتاجها الصناعي في السنة ١٩٤٥ كان ضعفه في السنة ١٩٣٩ . وقد تحققت هذه النتيجة باستخدام الآلة الانتاجية واليد العاملة استخداماً كاملاً وبانشاء مصانع او استثمارات جديدة كبرى . ففضي على البطالة قضاء تاماً ، اذ هبط عدد البطالين من ٩ ٤٨٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٣٩ الى ٦٧٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٤ . لا بل ارتفع عدد العمال ارتفاعاً عظيماً على الرغم من رفع عدد القوات المسلحة ، بفعل استدعاء النساء والفتيان والكهول الذين عادوا الى المصانع ، بينما انخفض عدد عمال الزراعة . وبالاختصار ارتفع عدد

العاملين في المشاريع المدنية المختلفة من ١٥ ٧٥٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٣٩ إلى ٥٤ مليوناً في السنة ١٩٤٤ .

هند نهاية الحرب ، كان انتاج الولايات المتحدة ٦٨٤ مليون طن من الفحم الحجري (نصف الانتاج العالمي) ، و ٢٤٤ مليون طن من البترول ($\frac{1}{3}$) ، واكثر من نصف الانتاج العالمي من الكهرباء . وكانت الصناعة الاميركية مجهزة لانتاج ٩٥ مليون طن من الفولاذ ، ومليون طن من الالومينيوم ، و ٢٠ مليون طن من السفن ، و ١٠٠ ٠٠٠ طائرة ، و ١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ طن من المطاط التركيبي . وكان لديها اكبر اسطول تجاري (يوازي محوله ثلاثة اضعاف محمول اسطول المملكة المتحدة) والطيران التجاري الوحيد الذي يضم ١٥ ٠٠٠ طائرة .

طرحت نهاية العمليات الحربية وتسريح جزء من القوات المسلحة وتوقف جزء من صناعات الاسلحة مسألة العودة الى احوال ما قبل الحرب . فهل سيؤدي الافراط في تجهيز البلاد الى قيام أزمة اقتصادية جديدة وانتشار البطالة مرة اخرى ؟ كلا فان المخاوف من حدوث ذلك لم تتأيد ؛ وقد تمت العودة الى احوال ما قبل الحرب بسرعة ودون اثاره صعوبات كبرى . فان الصناعات الحربية الهامة (السفن والطيران والالومينيوم والآلات) قد خففت تخفيضاً كبيراً ، ولكن هذا التخفيض قد اعاض منه ازدياد نشاط فروع صناعية اخرى ، وبصورة خاصة فروع صناعة المواد الاستهلاكية التي انبثت من اجل تلبية حاجات السوق الداخلية والخارجية . فعافظت نسبة الانتاج على مستوى واحد تقريباً : ١٧٠ في السنة ١٩٤٦ ، ١٨٧ في السنة ١٩٤٧ ، ١٩٢ في السنة ١٩٤٨ ، ١٧٥ في السنة ١٩٤٩ . واتاح التقدم التقني انماء صناعات جديدة : المنتجات الكيميائية والالياف التركيبية ، والمصنوعات البلاستيكية ، وانواع الوقود السائل (انطلاقاً من الغاز الطبيعي) واجهزة التلفزة ، والمأكولات المجمدة ... وانطلقت الخدمات العامة (غاز ، كهرباء ، هاتف) كذلك انطلاقة عظيمة جداً . وزادت الابحاث العلمية والتقنية مخبراتها ، على غرار مصالح الدولة الاتحادية والولايات .

بالرغم من انتشار البطالة مرة اخرى - ارتفع عدد البطالين من ١ ٠٧٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ٢ ١٢٤ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٧ ، ثم الى ٣ ٣٩٥ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٩ - فان الانتاج نفسه ، وان انخفض بالنسبة لارقام الانطلاقة الكبرى في ايام الحرب ، قد حافظ اجمالاً على مستوى رفيع جداً اذا ما قورن به في السنوات الاخيرة من فترة ما قبل الحرب ؛ فقد بلغ تقدمه التدريجي ، بين ١٩٤٥ و ١٩٤٩ ، معدله خلال القرن التاسع عشر ، واتاح ارتفاعاً محسوساً في مستوى المعيشة العام . واذا قورن الانتاج الاميركي بالانتاج الاوروبي (باستثناء الاتحاد السوفياتي) ، لا تضح انه مثل ١٥١٪ منه في السنة ١٩٤٧ و ١٣٥٪ في السنة ١٩٤٨ ، في حين لم يمثل سوى ٧٦٪ في السنة ١٩٣٧ .

خطر الازمة
في السنة ١٩٤٩
يرد هذا الوضع الممتاز في السنوات الأولى من فترة ما بعد الحرب الى اسباب عدة : امكن الاحتفاظ بالقدرة الانتاجية بفضل ارتفاع عدد الاميركيين وبفضل « ارجاء طلب » المواد الاستهلاكية التي حرم منها السكان في سنوات الحرب . فبيعت من ثم اعداد كبرى من السيارات والادوات المنزلية واجهزة الراديو اللاقطة . وشيدت مساكن كثيرة . وسهلت هذه المبيعات والابنية وفرة وسائل الدفع الناجمة عن التوفيرات الجبرية المحققة خلال الحرب وسرعة زيادة حجم الاعتمادات المفتوحة للاستهلاك . ويجب ان يضاف الى انطلاقة التجارة الداخلية هذه الدور الذي لعبته التجارة الخارجية . فقد كانت الولايات المتحدة قادرة وحدها آنذاك على ان توفر للسوق العالمية المواد الأولية ، والآلات الضرورية لاعادة بناء اوروبا ، والمواد الغذائية التي تحتاج اليها اوروبا وآسيا .

الا ان الانجساع انقلب في السنة ١٩٤٩ وارقسم في الاقن فأخر اقتصادي ناجم عن تحسن الانتاج الزراعي والصناعي في الدول الاوروبية وتدني الطلب في الاسواق الداخلية . فانخفض انتاج الصناعات الاساسية . واشتدت بصورة خاصة الازمة الزراعية بفعل تعاقب الحصائد الجيدة التي استتبعته انخفاض الاسعار انخفاضاً محسوساً جداً . فبلغ عدد البطالين زهاء ٤ ملايين شخص وجاوز الـ ٥٠٠ ٠٠٠ في اوائل السنة ١٩٥٠ .

هو تدخل الدولة والعودة الى سياسة التسليح ما اوقف خطر الازمة .
التدابير المتخذة
لايقاف
لقد عمل الرئيس بمشورة خبراءه الاقتصاديين واستخدم صلاحياته للتأثير قاتراً سريعاً وفاعلاً على الاقراض (بواسطة الخزنة العامة

ودائرة الاحتياط الاتحادى) وعلى الدخل القومي (بسياسة الجباية) . فتمكن من ثم من ايقاف الازمة بتنظيم المبيعات بالدين (تخفيض الاجال الى ١٥ او ١٨ شهراً ، ايجاب دفع ٢٠٪ من قيمة السلع عند البيع ، و ٣٣٪ من قيمة السيارات) ، وبزيادة معدل احتياطي المصارف بالنسبة للودائع ، مما يحد من امكاناتها الاقراضية ، وبمراقبة الرهونات المعقودة من اجل بناء المساكن ، وباعتماد سياسة اعمال كبرى او بتخفيض الضرائب ، وبمنح المزارعين قروضاً وقيمة شراء الفوائض المخزونة او بفتح الاعتمادات ، وبضمان المساواة التي قامت قبل السنة ١٩١٤ بين الاسعار الزراعية والاسعار الصناعية لمساعدة « سعر المساندة » . واخيراً بالاكتار من طلبات البضائع المعدة للدول المقررة مساعدتها في اوروبا وآسيا .

وبغية الابقاء على ما يشتريه من الولايات المتحدة الاجانب المفقرون ، والمفتقرون الى النقد النادر ، والعاجزون عن التصدير ، رفعت الحكومة - او مصرف التصدير والاستيراد - قيمة القروض ، وحتى الهبات ، اي انها « امدت المشتريين المحتملين بقيمة مشترياتهم » . ومنذ السنة ١٩٤٨ زادت أهمية الهبات وتدنيت أهمية القروض : فان الدول التي قد تدفعها البطالة والاضطرابات الاجتماعية الى اعتماد خطة اشتراكية ، وتكون محالقتها ضرورية للولايات المتحدة بغية اقامة « نظام دفاع اميركي » في وجه الاتحاد السوفياتي : الصين ، الفيليبين ، كوريا ،

اليابان ، تركيا ، إيطاليا ، فرنسا ، النمسا ، اليونان ، ألمانيا ، قد استفادت بموجب مشروع مارشال من قروض لا تسدد ، و سلع مجانية ، وقروض طويلة الاجل .

ثم ان النهضة الاقتصادية ، التي بدأت قبل انفجار الحرب ، قد تعززت بعد السنة ١٩٥٠ بفعل الحرب الكورية واعادة تسليح اوربا الغربية . فقد اجريت تعبئة صناعية واقتصادية جديدة خزنت المواد الاستراتيجية الطابع . وارتفع انتاج الفولاذ (١٩٥١ = ١٠٣ ملايين طن) وأعيد فتح بعض المصانع المغفلة في السنة ١٩٤٥ ، كمصانع المطاط التركيبي ، والمطاط التركيبي ، والطيران . وفتحت مشاريع ومعامل جديدة . وجرت نهاية الحرب الكورية في السنة ١٩٥٣ الى تأخر اقتصادي جديد . فرفع هبوط الانتاج الصناعي مرة اخرى عدد البطالين الى زهاء ٤ ملايين في شهر آذار من السنة ١٩٥٤ . ولكن الابقاء على ميزانية عسكرية مرقعة (٦٤٪ من الميزانية الاتحادية في السنة ١٩٥٨) ، وتوسع حركة بناء المساكن بفضل توسيع القروض مقابل رهن العقارات ، وانطلاقة صناعة السيارات بصورة خاصة (٨ ملايين سيارة في السنة ١٩٥٥) والمبيعات التقسيطية التي بلغت ٦٢ مليار دولار في السنة ١٩٥٥ ، وزيادة تعويضات البطالة وتخفيض الضرائب ، كل ذلك قد اوقف حركة الهبوط .

وهو تدخل الدولة كذلك ما مكن الاستهلاك وحال دون انفجار ازمة جديدة عند نهاية الحرب ، ولكنه لم يحل المسألة التي طرحها ابدأ الفرق الكبير بين حجم انتاجي ضخمة والامكانات الاستهلاكية التي لم توازن قط . فان الطاقة الانتاجية الصناعية التي ارتفعت بنسبة ٥٥٪ بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٣ ، وربما بلغت ، في السنة ١٩٥٥ ، ١٩٠٪ من مستواها في السنة ١٩٤١ ، كانت ابعد من أن تستخدم كلها ، ولا سيما في انتاج المواد الاستهلاكية : فهي لم تبلغ سوى نسبة ٧٥٪ في صناعة السيارات وصناعة اجهزة التلفزيون ، و ٥٠ بالمائة في صناعة الأدوات الكهربائية المنزلية ، و ٣٠ بالمائة فقط في الصناعة القطنية بفعل انطلاقة المنسوجات الاصطناعية بصورة خاصة . وفي بعض الحقول الهامة ، كالمنسوجات والملابس ، لم يرتفع الانتاج عملياً منذ السنة ١٩٤٧ ، فشملت البطالة ٢,٥٦٤,٠٠٠ عامل . وفي السنة ١٩٥٤ جر حجم المبيعات التي توقر دخول المشترين لمدة طويلة ، وحجم القروض مقابل رهن العقارات ، الى تدني معدل الصفقات وتكديس المخزونات . وفي هذه الاثناء ارتفعت قيمة الأموال الموظفة في الصناعة ارتفاعاً مطرداً ، فزادت الطاقة الانتاجية ، وبالتالي المخزونات التي لن ينقصها سوى ارتفاع عدد المستهلكين وقدرتهم على الشراء .

كانت الولايات المتحدة « دار صناعة الديمقراطية » ، وفقرت التوسع الاميركي لكافة الحلفاء ، بموجب قانون الاعارة والتأجير ، الاسلحة والمنتجات الضرورية للحرب . ولكن البلدان المدينة لم يتوفر لديها ، لتسديد ديونها ، لا دولارات ولا ذهب بكمية كافية ، ولا سلع . يضاف الى ذلك انها كانت كلها بأمر الحاجة الى رؤوس الأموال من اجل الحصول على المواد الغذائية والمواد الأولية والأدوات الضرورية . فأناحت هذه الظروف

١ للولايات المتحدة ، بفضل تفوقها المالي الساحق ، احتلال مراكز من المرتبة الاولى في العالم غير الشيوعي .

وبغية تسهيل المقايضات ، اضطرت الولايات المتحدة الى منح قروض للبلدان صاحبة العلاقة بواسطة مصرف التصدير والاستيراد ، وبعد السنة ١٩٤٧ ، بواسطة مشروع مارشال الذي لحظ هبات (٨٠ بالمائة اجمالاً) وقروضاً طويلة الاجل (٢٠ بالمائة) . فارتدى التوسع الأمريكي في جوهره من ثم طابعاً مالياً ، وزاد اتفاق الأموال في الخارج بعد السنة ١٩٤٩ بواسطة النقطة الرابعة التي أقرها الرئيس ترومان من أجل تنمية المناطق المتخلفة عن طريق اتفاق أموال اميركية خاصة .

وهي الصناعة البترولية والمنجمية (معادن غير حديدية) بصورة خاصة ، وصناعة المطاط والصناعات الكيميائية ما اجتذبت رؤوس الأموال الأميركية : في كندا - حيث اشرفت على انتاج النيكل والبترول والفولاذ والالومنيوم والكتان الحجري - واميركا اللاتينية ، ولا سيما البرازيل ومنطقة الكرايب (امتصت القارة الاميركية من ثم ٢/٣ الاموال الموظفة) والبلدان الاوروبية (٢٠ بالمائة) وممتلكاتها الافريقية بصورة خاصة ، والشرق الادنى . وفي الشرقين الادنى والأوسط الذين يمتلكان ٢/٣ احتياطي البترول في العالم ، ساعدت الدولة الاميركية الشركات الاميركية ، ستاندر داول ، وسوكوني فاكوم ، وارامكو ، على حصر واقصاء المصالح البريطانية في العراق وايران والكويت ومصر والمملكة العربية السعودية ؛ وفي اميركا الجنوبية اشرفت الولايات المتحدة على ثلثي الانتاج وثلاثة أرباع التكرير في فنزويلا .

وفي الحقل الجوي ، حيث وقفت الولايات المتحدة موقف الدفاع عن «حرية الاجواء المطلقة» ، اي عن حق التحليق فوق اراضي الدول الموقعة اتفاقات دولية ونقل المسافرين والبضائع اليها ، بصرف النظر عن نقاط الانطلاق والوصول ، أمنت شركات الطيران الاميركية اتصالات مباشرة بكافة بلدان العالم الحر .

مشروع مارشال
ان مشروع مارشال الذي اوجته دوافع انسانية والتصميم على الدفاع عن مفهوم معين للحياة تهدده الشيوعية ، قد كان كذلك افضل وسيلة لبسط وتدعيم النفوذ الاميركي في العالم واحدى ادوات توسعها الكبرى . فان هذا المشروع المعد لان يمد البلدان الاوروبية ، عن طريق القروض او الهبات ، بالدولارات الضرورية لانتعاشها الاقتصادي ، قد دخل في حيز التنفيذ في السنة ١٩٤٨ ، بعد انشاء منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبية التي ضمت ١٦ دولة غربية . واشترط القانون بعض التدابير «لحماية الاقتصاد الاميركي» : على كل دولة ان تتعهد باستخدام المساعدات الاميركية لتعديل موازنتها وتمكين نفسها ، وللتعاون مع الدول الاخرى الداخلة في المنظمة ، وتسهيل نقل الخامات الضرورية (الكروم ، التونغستين ، الالتيومون ، الخ .) الى الولايات المتحدة . واخضع استخدام المساعدات لمراقبة دقيقة تتولاها ادارة التعاون الاقتصادي - باشراف بعض رجال الاعمال -

التي حق لها مراقبة الادارة المالية والاقتصادية في الحكومات المستفيدة. وقرض القانون على هذه الاخيرة اتفاقات ثنائية تمكن اميركا من الحصول على الخامات النادرة والستراتيجية التي تفتجها اراضيها الاقليمية والاستعمارية والتي تشجع توظيف الاموال الاميركية الخاصة في هذه الاراضي. ثم برز هذا الطابع المعتدل التجرد حين انصهر مشروع مارشال في المشروع المعروف بـ «مشروع الامن المتبادل» ، وارتدي بعد السنة ١٩٥٢ طابعا عسكريا بصورة خاصة .

اتاح تطبيقه للحكومات الاوروبية إعادة بناء اقتصادها بالوسائل الحرة الكلاسيكية دونما حاجة الى اللجوء الى النظام الموجه والتخطيط اللذين يتبعان على كل اقتصاد متقهقر. فاستطاعت الولايات المتحدة من ثم نشر مبادئها الاقتصادية والسياسية في البلدان التي كاد البؤس وفقدان الامن فيها يتسببان في اثار اضطرابات اجتماعية ويهددان من ثم مراكز نظام الحكم الرأسمالي بتضييق نطاق ممارسة النظام الحر بانتقال هذه البلدان الى معسكر الشيوعية ؛ واستطاعت كذلك تصريف مخزوناتهما من المحاصيل غير المبيمة وحل مسألتها الزراعية الخطيرة جزئيا . وأفادت اخيرا من تدعيم تفوقها الاقتصادي ، اذ ان القروض والهبات الموفرة للبلدان الاوروبية قد ربطت هذه الاخيرة بالدولة المقرضة .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان حق رقابة استخدام الاموال الذي أولاها إياه قانون مساعدة الدول الاجنبية ، قد اتاح للسلطات الاميركية الاشراف على المشاريع الصناعية وابداء الرأي في ملاءمتها وجانب اهميتها (اقتضى عرض مشروع مونيه عليها) ، فتدخلت في اتفاق الاموال العامة وتمكنت من مقاومة انشاء مشاريع قد تعيق مشاريع مواطنيها . ولم تشمل مراقبتها السياسية الاقتصادية فحسب ، بل ميزانيات الدول ، اي سياستها المالية ايضا ؛ فاثاحت لها من ثم التدخل تدخلا مستمرا في السياسة العامة للدول المساعدة . ولما كانت المساعدات « قابلة الابطال حين لا تتفق ومصلحة الولايات المتحدة الوطنية » ، فقد كانت منوطة بانقياد الحكومات .

واخيرا ، كانت نتيجة منع تصدير « المواد الاستراتيجية » الى الدول الشرقية اشبه بانعدام العلاقات التجارية بين الشرق والغرب وزيادة ارتباط الغرب اقتصاديا بالولايات المتحدة .

الازمة الزراعية . ان القطاع الزراعي ، وهو موضع الضعف في الاقتصاد الاميركي ، قد استمر في التأخر اكثر فأكثر ؛ فقد تدنى قطعه في الدخل القومي الى ٧,٢٪ في السنة ١٩٥٠ والى ٥,٦٪ في السنة ١٩٥٥ ؛ وفي السنة ١٩٤٧ لم يعمل فيه سوى ١٩٪ من مجموع السكان ، وفي السنة ١٩٦٢ ٧,٧٪ فقط . الا ان الحرب وفترة ما بعد الحرب قد اعطتا الزراعة ازدهارا حقيقيا . فان الانتاج ، الذي حركه طلب داخلي وخارجي متزايد ، قد أدى في الزراعة الى استخدام المزيد من الآلات والاسمدة والمواد المبيدة للحشرات وطرائق تحسين الاصناف . فارتفع عدد آلات كثيرة الى اربعة اضعافه خلال عشر سنوات . ولكن حركة تجميع الاستثمارات ، بالمقابلة ، كانت آخذة بالاتساع ، بحيث ان المزارع الضاممة

أقل من ٤٠ هكتاراً ، التي كانت تمثل ١٣,٥ ٪ من المساحة المزروعة في السنة ١٩٤٠ ، لم تمثل سوى ١١,٤ ٪ منها في السنة ١٩٤٥ وأقل من ١٠ ٪ في السنة ١٩٥٥ ، بينما ارتفع معدل مساحة الاستثمارات من ٧٠,٤ هكتاراً في السنة ١٩٤٠ الى ٨٨ في السنة ١٩٥٤ ، وإلى ١٢٨ في السنة ١٩٩٤ . وهبط عدد الاستثمارات الزراعية من ٥٨٩٥٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ٣٤٧٤٠٠٠ في السنة ١٩٦٤ . وقد انتج زهاء ٨٠ ٪ من كافة المحاصيل الزراعية ٣٣,٧ بالمائة من المزارعين ، بينما لم ينتج الثلثان الآخران سوى ٢٠,٥ بالمائة . وإذا ما تطلعتنا في ملكية الأرض ، لتبين لنا ان ٧٣ بالمائة من المزارعين كانوا ملاكين في السنة ١٩٥٠ مقابل ٦١ بالمائة في السنة ١٩٤٠ ، ولكن ١,٩ بالمائة من بينهم يملكون أكثر من ٤٠ بالمائة من الأرض الصالحة للزراعة ، و ١٣ بالمائة يملكون ٦٥ بالمائة ، بينما لا يستثمر ٦٩ بالمائة من بينهم سوى ١٧,٨ بالمائة . وإنما قامت في الجنوب والجنوب الشرقي بصورة خاصة الاستثمارات الصغرى الحفيرة حيث اقتصرت المزرعة على حكوخ خشبي بسيط ، والقوة المحركة على بغلة واحدة ، بينما قامت في الغرب الاملاك الكبرى المصنعة ، « المصانع الريفية » ، حيث يدفع استخدام المزيد من الآلات الى تجميع الاملاك لانه لا يعطي إنتاجاً كبيراً الا في الاستثمارات الكبرى . فمجل ذلك في تقهر المزارع التي لم يبلغ رقم مبيعاتها السنوية ٢٥٠٠ دولار . وكانت النتيجة ان الثورة التقنية التي بدأت منذ السنة ١٩٣٠ ، وتحسين طرائق الاقتراض ، والتمويل والتجارة ، « أدت الى رأسمالية زراعية جديدة وقوية ، يحكم عليها بتوسع مستمر ، لا يفيد منها سوى عدد مطرد الانحصر من الافراد والمشاريع » (ج. غوتن) . ومنذ السنة ١٩٦٤ ، أنتج ٣ بالمائة من المزارعين ثلث قيمة كافة الانتاج الزراعي المعد للتجارة .

استمر الانتاج من ثم في الارتفاع ، ولكن على الرغم من ازدياد الاستهلاك الداخلي والصادرات ، ازدادت مخزونات الحبوب كل سنة ، فبلغت ١٥ مليون طن في السنة ١٩٥٢ ، و ٢٤ في السنة ١٩٥٣ ، و ٣٨ في السنة ١٩٦١ ، فأصبح الوضع عسيراً لان المخزونات المالية الفائضة عن الحاجة تتكدس سنة بعد سنة .

بغية معالجة هذه الازمة العميقة ، الناجمة عن تضخم الانتاج ، فكر بعضهم بتحسين التغذية القومية . وهذا ما استهدفه مشروع قانون « ايكس » في السنة ١٩٤٨ ، الذي اقترح ان تؤمن لكل مواطن حصة سنوية اساسية تضمن « الصحة الكاملة » ، وان ينظم كذلك التصدير الى مئات الملايين من سكان الكرة الأرضية الذين تعنى بهم منظمة التغذية (فاور) . ولكن مشروع قانون ايكس قد رُفض في السنة ١٩٤٩ ، وكان التصدير المجاني عرضياً وغير ذي أهمية . فخذ من الازمة الزراعية بتدخل مستمر من قبل الدولة التي اعتمدت سياسة مساندة الاسعار (٧ مليارات دولار في السنة ١٩٥٥) : قروض ، شراء الفائض ، تعويضات عن تخفيض مساحات زراعة الحبوب ، التي لم يفد منها سوى كبار المزارعين ومتوسطيهم . ومنذ السنة ١٩٥٠ انخفضت الدخول الزراعية انخفاضاً مطرداً منتظماً . فبلغت في السنة ١٩٥٥ ادنى مستوياتها

منذ السنة ١٩٤٢ ، بالرغم من ان الانتاج قد بلغ رقماً قياسياً ، وهبطت قوتها الشرائية بنسبة ٣٤ ٪ منذ السنة ١٩٤٨ .

يتضح من ثم ان تدخل الدولة كان مستمراً في كافة الحقول . وعلى تدخل الدولة المتزايد
الرغم من ارتفاع الاسعار خلال الحرب وسهولة تحويل المصانع العسكرية
حالت ذكرى الازمة الكبرى دون العودة الى النظام الحر القديم . وقد اعرب « قانون
الاستخدام » الصادر في السنة ١٩٤٦ عن شاغل الاطمئنان الذي سيطر على كافة الافكار : كل
حكومة ملزمة ببعض الواجبات حيال المواطنين . عليها ممارسة صلاحياتها للابقاء على « حد
اقصى من الاستخدام والانتاج والقوة الشرائية » فدولة النظام الحر خلال العشرينيات قد دخلت
التاريخ ، ونحن اليوم امام « نظام اقتصادي يرتكز الى مبدأ الحرية ، ولكنه لا يستقيم ولا يتسع
ولا يقوم عيوبه الا بالافادة من نظام تدخلي قوي » (د . فوشيه) . لقد تعود المتعهدون
والنقابات العمالية الاعتماد على الدولة ، على غرار المزارعين الذين ما كانوا يستطيعوا العيش بدون
مساعدتها . وقد رفضوا كلهم نظاماً موحها يكون بمثابة تخطيط ملزم ويحرم المتعهد من حق
التقرير ، ولكنهم طالبوا جميعهم بتدخل يسهل التسليم به . ان الادارات الاقتصادية في الدولة
غالباً ما تكون مسندة الى صناعيين وصيارفة مقتنعين بان صوالح الاعمال وصوالح الامة تتطابق
مطابقة تامة (« ان ما هو صالح لـ « جنرال موتورز صالح لاميركا ») . يضاف الى ذلك ان
هناك بداية تخطيط اعلامي : فقد ضمت معظم المشاريع الكبرى دوائر تخطيط معدة في الدرجة
الاولى لدور اعلامي . اما تخطيط السياسة الاقتصادية فقد تحقق في « التقرير الاقتصادي »
السنوي الذي يضعه الرئيس ويوضح الاهداف التي يفرضها اتفاق الظروف (الاستخدام ، نسبة
الزيادة ، الاسعار ، ميزان المدفوعات ...) والتي اضيفت اليها ، في وقت متأخر ، اهداف
يفرضها نظام الدولة وتتمثل بالصحة والتربية الوطنية .

ان هذا الدور تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية ليس الدور الوحيد الذي رأتته يتماظم
ويتسع . فان ميزانية الدولة الاتحادية التي بلغت ٣ مليارات دولار في السنة ١٩٢٩ قد ارتفعت
الى ٤٢ ملياراً في السنة ١٩٤٨ حين اخذت موازنة السلم العسكرية فتزايدت تزايداً فقط ، كما ان
نفقات الاتحاد العامة التي مثلت ٩,٩ بالمائة من الدخل القومي في السنة ١٩٢٩ ، قد مثلت
٢٥,٨ بالمائة في السنة ١٩٥٥ . وانشئت ونظمت نهائياً في السنة ١٩٤٩ هيئة موظفين ينعمون
بنظام خاص . وفي هذا التاريخ ارتفع عدد الموظفين الاتحاديين من ٥٧٠.٠٠٠ في السنة ١٩٢٩
الى اكثر من مليونين ، وجاوز مجموع العاملين في مصالح الخدمة العامة الستة ملايين . وكان
لدى الدولة احتياطي مدني وعسكري من الممتلكات المنقولة يساوي اكثر من ٢٧ ملياراً
ويشتمل على مليون وسيلة نقل واكثر من ١٠٠ مشروع صناعي وتجاري . فالقت « اوسع
مشروع مستقل في العالم » بحسب تعبير لجنة « هوفر » .

فلا عجب ، والحالة هذه ، اذا ما زادت سرعة التطور الذي سبقت الاشارة اليه والذي

اتجه اكثر فاكثر الى احلال العمل الاتحادي محل العمل المحلي ، واذا ما حل « نظام المحادي جديد » ، يحول الولايات الاعضاء الى وحلاء تنفيذ سياسة الاتحاد ، محل النظام الاتحادي التقليدي . وقد تأيدت السلطة الاتحادية نهائياً منذ ان ابطال التفسير الثنائي للتعديل العاشر الذي سبق وغيره قرار المحكمة العليا في السنة ١٩٣٧ . وكان ان هذه الاخيرة ، التي غالباً ما تعدت صلاحياتها الاساسية للوقوف في وجه الكونغرس ، لم تعد منذئذ سوى محكمة تنحصر مهمتها في تأويل القوانين وايداء الرأي في مطابقتها للدستور .

امام هذا الطغيان ، اكتفى مجلس الكونغرس بالتصويت على القوانين - الاطر ، مما افضى الى تعزيز السلطة الرئاسية المطلقة التي لم يتوفق لاحق مجلس الشيوخ بالنقض ولا الرقابة اليقظي الحد منها كما من قبل . ومن اجل مقاومة اتساع صلاحيات الرئيس هذه « ودكتاتورية » ف.د. روزفلت الذي اعيد انتخابه في السنة ١٩٤٤ للمرة الرابعة ، اقر في السنة ١٩٤٧ التعديل الذي حظر اعادة الانتخاب للمرة الثالثة والذي اصبح ساري المفعول في السنة ١٩٥١ .

كانت نتيجة الازدهار العام ، على الرغم من تأخر الانتاج في نظام المجتمع :
السنة ١٩٤٩ ، والسنتين ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ، والقوانين الاجتماعية
ضمن الطبقة العمالية
الموروثة عن « النهج الجديد » ، ابقاء القوة الشرائية في مستوى
على بعض الارتفاع . الا ان التفاوت الاجتماعي ما زال كبيراً جداً ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار
ارتفاع الاسعار وارتفاع مستوى المعيشة الذي جعل دخل الـ ٣٠٠٠ دولار في السنة ١٩٥٨
مجاوراً للفقر . فان نسبة الدخل المثوية التي لم تبلغ ٢٠٠٠ دولار والتي كانت ٦٤ بالمائة في
السنة ١٩٤١ قد هبطت في السنة ١٩٤٨ الى ٢٦,٥ بالمائة ، والى ١٤,٩ بالمائة في السنة ١٩٥٧ .
اما الدخل التي تجاوزت ٥٠٠٠ دولار ، والتي لم يحصلها سوى ٤ بالمائة من السكان في السنة
١٩٤١ ، فقد حصلها ٢٦,٥ بالمائة منهم في السنة ١٩٤٨ و ٣٤ بالمائة في السنة ١٩٥٤ (٤٤ بالمائة
من مجموع الدخل) . فيتضح من ثم ان عدد الفقراء الذين يحصلون اقل من ٢٠٠٠ دولار تدنى كثيراً ،
ولكن ارتفاع كلفة المعيشة قد ثقلت وطأته عليهم . فان ١/٦ السكان قد عاشوا عند حدود
الفقر ، وبقي عدد الاغنياء ضئيلاً نسبياً ؛ وما زال التفاوت كبيراً جداً في مستويات المعيشة ،
على الرغم من تساؤله منذ ١٥ سنة ، لا سيما وان معظم الدخل المتوسطة والمرتفعة هي دخول
العائلات التي ما كانت لتبلغ هذا المجموع لولا عمل عدد من اعضائها (الـ ١/٣) . وان
الـ ٦٥٠٠٠٠٠ شخص الذين امتلكوا اسهم الشركات المغفلة مثلوا اقل من ٧٪ من مجموع السكان
البالغين وتقاضى ربعهم اكثر من ١٠٠٠٠ دولار وحصل ١ بالمائة منهم ٤٢ بالمائة من مجموع
الربائح . و يبدو ٠,٢ - ٠,٣ بالمائة من الاميركيين ، كحد اقصى ، تقاسموا الفوائد المالية التي
وفرتها الاعمال الكبرى ، (و. رايت ملز) . زد على ذلك ان تفاوت الدخل الظاهرة قد
ازداد بفعل شتى اشكال المكافآت غير الخاضعة للضرائب او الخاضعة لرسوم ادنى من رسوم
الدخل ، ولا سيما بفعل قوائم النفقات التي يتقدم بها مسؤولو الادارات ، والفوائد العينية

(سيارات المشروع ، الاجازات المدفوعة ، الرحلات ، عطلات الاستحمام ، الاشتراك في النوادي الخاصة ، شراء البتزين بموجب بطاقات) ، التي يجب ان يضاف اليها طريقة التمويل الذاتي ، التي انقضت ، ولا ريب في ذلك ، الرباط المدفوعة الخاضعة للضريبة ، ولكنها اناحت توزيع الأسهم المعفاة منها ، بصرف النظر عن التهرب من الضرائب ، الذي سهله تعقيد غريب في التشريع ومهارة خبراء الجباية .

كانت نتيجة كل ذلك مجتمعاً يختلف كل الاختلاف عن مجتمع اوروبا بنظامه وايدولوجيته ؛ فقد بدت القوى النقابية وكأنها تتمتع بقدرة عظيمة ، وضمت اعداداً كبرى ارتفعت من قرابة ٩ ملايين عضو الى قرابة ١٥ مليوناً . اما في الواقع فانها لم تضم سوى ٢٥ ٪ من العمال وكانت اعجز من ان تعادل خصومها . اجل لقد نظمت الاضرابات وفازت احياناً برفع الاجور الذي اعاد الاجور الحقيقية بعد ان كاد ارتفاع الاسعار يفقد ما قيمتها ، ولكن تدخلاتها في الحياة السياسية كانت متفاوتة الفعالية : ففي السنة ١٩٤٨ او عزت النقابات بالتصويت للرئيس ترومان ؛ اما في السنة ١٩٥٢ فلم توزع بانتخاب المرشح الديمقراطي ، ولكنها بالمقابلة قامت بدور حاسم في فوز الرئيس كيني في السنة ١٩٦٠ . ويرد ذلك الى ان الحركة النقابية في هذه البلاد ، التي ليس فيها لا حزب اشتراكي (٨٠ ٠٠٠ صوت في انتخابات السنة ١٩٤٤ ، اي ١٢٥ ٠٠٠ بالمائة من المقترعين) ولا حزب شيوعي ، بقيت منقسمة بين اتحادين لم ينصرا في اتحاد واحد الا في السنة ١٩٥٥ وبين النقابات المستقلة ؛ انها « حركة نقابية مصلحية » يديرها موظفون نقابيون يتقاضون اجوراً مرتفعة تشبعوا من مبادئ الحرية وبقوا اوفياء لأحلام المهاجرين الاول الذين اعتبروا الارتقاء الاجتماعي شأناً فردياً : اعتبروا صوالح التجارة والعمل متكاملة واعتبروا التعاون بينهما ضرورياً ؛ فلم يحاولوا سوى تحقيق فوائد جزئية خاصة وبلوغ اهداف قصيرة الاجل ، بل نفروا من مبدأ الصراع الطبقي .

على ان في الولايات المتحدة طبقات ، ولكن الوعي الطبقي نادر الوجود . فان ازدهار البلاد العام ، ونظام التقاعد ، والتأمين على الحياة الذي افاد منه اكثر من نصف الاجراء ، والتأمين ضد البطالة ، والاجازات المدفوعة ، وتحديد مدة العمل الاسبوعي بقرابة اربعين ساعة ، وقيام الاتفاقات الجماعية التي أمنت ، في العديد من المشاريع ، ضد المرض ، وحوادث العمل ، والعمليات الجراحية ، وتوفير المتاجر التعاونية ، ودور التوليد ، والمكتبات ، والمدارس احياناً ، وإقدام شركتي فورد وجنرال موتورز على تعيين اجر سنوي ادنى مضمون - وكان من شأن مثلها هذا ان امتد الى مؤسسات اخرى - ، وارتفاع الاجور الذي غالباً ما عقب ارتفاع كلفة المعيشة ، واخيراً بعض التجانس في اشكال الحياة والملبس ، وفقدان وسائل التعبير الخاصة بالطبقة العمالية ، كل ذلك قد اسهم في خلق مناخ غير ملائم لنشوء الصراع الطبقي . ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك التطور الذي حدث في المجتمع الاميركي بفعل ارتفاع عدد المنتمين الى « الطبقة المتوسطة » . فان طبقة صغار اصحاب المشاريع المستقلين في حياتهم والعاملين

لحسابهم ، ولا سيطرة اصحاب المشاريع الريفيين المستقلين ، قد هبطتا عددياً امام توسع حركة جميع المشاريع ، وبالمقابلة احرز القطاعان الثاني (٢٦ بالمائة في السنة ١٩٥٠) والثالث (٥٧ بالمائة في السنة ١٩٥٣ مقابل ٤٠ في السنة ١٩٢٠) نجاحاً وتقدماً كبيرين . كما ان عدد المستخدمين ، والمهال الاختصاصيين واعضاء المهن الحرة ، كان آخذاً في الارتفاع بينما كان عدد المهال غير الاختصاصيين آخذاً في التدنّي . اجل لقد كان العديد من « ربط العنق البيضاء » اجراء ولم يفضل مستوى معيشتهم مستوى معيشة المهال ، وغالباً ما كان عملهم ، بفعل استخدام الآلات ، شبيهاً بعمل مهال المصانع ، ولكن هذه العناصر المتزايد عددها يوماً بعد يوم قد ألقت ما يشبه بوجوازية صغيرة تفرص على اعتبار نفسها متميزة عن الطبقة العمالية بذهنيتهما ونوع معيشتها . لذلك فان شطراً كبيراً من البروليتاريا قد ارتبطت شخصياً بالطبقات المتوسطة ولم تصطبغ بأية صبغة من الذهنية البروليتارية ، بينما خفف ارتفاع مستوى المعيشة من حدة العداء لأصحاب الامتيازات .

على ان تصلياً لا يمكن انكاره قد حدث في موقف الطبقات الاجتماعية . فان سهولة الانتقال من طبقة الى أخرى ، التي كانت كبيرة نسبياً في اوائل القرن ، والتي اتاحت الامكانيات المتشابهة بفضلها ارتفاعات كثيرة وسريعة ، قد تضاعفت تضاعفاً كبيراً . كما ان الدرجات الوسيطة قد تكاثرت بينما تضاعفت امكانيات الوصول الى المراكز القيادية . فقد احتل المزيد من الوظائف العليا في الصناعة ائس متخرجون من معاهد مهنية او معاهد هندسة او جامعات . وانتمى نصف ارباب الصناعة الى الطبقة العليا . وبلغت النسبة بين رجال السياسة اكثر من الثلث ، وبات انتقال الوظائف بالوراثة امراً كثيراً الوقوع يوماً بعد يوم (٥٧ بالمائة بين ارباب الصناعة ، مع العلم ان هذه النسبة اكثر ارتفاعاً في المهن الحرة) ، والارتفاع العمودي ابطأ منه في ما مضى ، والمحصرت التخييرات الوظيفية في الانتقال من الدرجة الدنيا الى الدرجة العليا . ووفر الصناعيون وارباب المهن الحرة ، الذين القوا ١٠ بالمائة من السكان ، ٧٠ بالمائة من رؤساء المشاريع . فتتضح من ثم النزعة الى تأليف طبقات مغلقة شبيهة بها في اوروبا ، على الرغم من ان الثروة ما زالت هنا ، اكثر من اوروبا ، الطابع المميز للطبقة .

كان هناك من ثم اميركا محبوبة ، « اميركا الاخرى » ، التي وصفها اميركا الاخرى « ميكائيل هارنفتون » ، والتي تشمل بين ٢٠ و ٢٥ بالمائة من السكان تقريباً . ان اميركا غير المنظورة هذه هي اميركا الفقراء الذين « لا وجه ولا صوت » لهم ، ولا يتسبون الى اية نقابة او جمعية اخوية ، وليس لهم اية « كتلة » تدافع عنهم ، ويتجاهلهم رجال السياسة ، ويتضورون جوعاً ، ويفتقرون الى مساكن لائقة (١٢ مليون مسكن من اصل ٥٥ مليوناً اعتبرت في السنة ١٩٥٦ غير صالحة للسكنى) ، ويعيشون دون مستوى المعيشة العادي . لقد تألف هذا « العالم السفلي » من المهال الاتفاقيين ، والمهال غير الاختصاصيين ، ومهاجري الزراعة الفصلين ، و « المزارعين » ، الكثيرين الذين يعيشون حياة بائسة في استثمارات ضيقة جداً او ينزحون الى

المدن (١٥٠٠ ٠٠٠ غادروا مزارعهم في الابلات خلال ١٠ سنوات) ، وعمال بعض المناطق المتأخرة ، (عمال المناجم في الشمال الغربي الباسيفيكي ، وفرجينيا الغربية ، ومنسوتا) ، والطاعنين في السن المضطرين للاكتفاء بمساعدة المحادية حددت ، منذ السنة ١٩٥٩ ، بـ ٧٠ دولاراً في الشهر بعد سن الـ ٦٥ ، وبعض الاقليات العنصرية : البورتوريكيين ، والمكسيكيين ، والزواج بصورة خاصة . فقد تعاطى هؤلاء الاعمال الدوفية واكثر المهن قذارة واقلها دخلاً ، وعاشوا في احياء مغلقة شبيهة بالاحياء اليهودية القديمة (في هارلم ، بلغت نسبة الوفيات بين الاطفال ٤٥,٣ بالمائة في السنة ١٩٥٩ ، بينما لم تبلغ ١٥,٤ بالمائة في اوخم احياء البيض) . فهم من يعانون من البطالة قبل غيرهم واكثر من غيرهم ، لانهم اول من يسهون في ظروف الازمات .

نجحت هذه البطالة عن التقدم التقني ولم تنخفض منذئذ الى اقل من ٤,٣ بالمائة (رقم السنة ١٩٥٤ الذي بات عادياً) . وفي السنة ١٩٥٨ بلغت ٥,١ بالمائة (رقم التأخر الاقتصادي في السنة ١٩٤٩) ، وفي السنة ١٩٦١ ، ٧ بالمائة . وفي اواخر السنة ١٩٦٥ انخفضت الى ٤,٤ بالمائة من مجموع اليد العاملة . فلم يحل « المجتمع الميسور » من ثم مسألة اشباع الحاجات الضرورية الاولى لمجموع المواطنين .

وهكذا تألفت طبقة موجهة ضئيلة العدد سيطرت على الحياة الاقتصادية وقامت منذ نصف قرن بدور متزايد الهمية في التطور المحافظ المتزايد

ادارة البلاد السياسية . فكما قدمت الدليل على ذلك مؤلفات « و. رايت ملاز » (النخبة المسيطرة) ، المحذر اوفر الاميركيين ثروة (اولئك الذين يملكون اكثر من ٣٠ مليون دولار) ، بنسبة متزايدة ، من الطبقات العليا : ٦٨ ٪ في جيل السنة ١٩٥٠ ، مقابل ٥٦ ٪ في جيل السنة ١٩٢٥ و ٣٩ ٪ في جيل السنة ١٩٠٠ . وحدث الشيء نفسه في وظائف الحكومة الاتحادية الهامة : فبين الشخصيات الـ ٥١٣ التي شغلها منذ السنة ١٧٨٩ حتى السنة ١٩٥٣ ، لاحظ ملاز ان ٦٠ بالمائة المحذروا من اوفر عائلات البلاد ثروة (وهي تمثل بين ٥ و ٦ بالمائة من عدد السكان) وان ٥ بالمائة فقط المحذروا من عائلات العمال وصغار التجار والفلاحين المتواضعين . وقد تكامل امتزاج ادارة الاعمال بالادارة الحكومية تكاملاً متزايداً . ومع عودة الجمهوريين الى الحكم في السنة ١٩٥٢ تألف اكثر من نصف موظفي الادارة الاخيرة من رجال جاؤوا مباشرة من الاوساط المرتبطة شخصياً ومالياً بالاعمال الكبرى واختيروا بالتميين لا بالانتخاب ولم يسبق لهم قط ان تعاطوا السياسة . لقد اصبحت الدولة والاقتصاد ، اكثر من اي وقت مضى ، في ايدي الطبقة نفسها .

فلا عجب والحالة هذه اذا ما تمززت النزعتان الانتهازية والحفاظة واذا ما املت روح « النهج الجديد » او حوربت . فان المعارضة العنيدة التي صادفها ف.د. روزفلت وبعض مستشاريه لدى بعض الصوالمح الكبرى والقوى المحافظة ، قد استعادت كل قوتها بعد موت

الرئيس . وتشهد المؤلفات الادبية على زوال حظوة هذه « اليسارية » التي احرزت ذاك النجاح العظيم في الثلاثينيات ؛ وهي تعكس تشوش الرأي العام امام زعزعة النظم التقليدية ؛ فحتى في الاوساط الجامعية والفكرية برزت حركة مناهضة للتقدمية عممت الرأي المضاد للمساواة الذي قال به ادباء ومؤرخون من امثال « ت.س. اليوت » و « ارنولد توينبي » ، ودلت على حنين الى حقيقة ثابتة وشغف بما هو مخالف للصواب اذاعتها كافة وسائل التعبير : السينما ، والراديو ، والتلفزة ، والصحافة طبعا . فتجم عن ذلك ازدهار حقيقي بالقيم الفكرية في حقل التعليم ، وحذر عميق من كل روح نقدية ورفض البحث في الآراء المقبولة . وهكذا تآدى تأثير جوهرى في القرن التاسع عشر ، واولئك الذين ابدوا في العشرينيات عدااء الـ « كوكلوكس كلان » لليهود والكاثوليك وتحريم تعليم فلسفة التطور ؛ واولئك الذين قاوموا النهج الجديد الذي سار عليه ف.د. روزفلت بعد السنة ١٩٣٠ ثم اصبحوا انصاراً نشاطاً للماكارتيه و « مطاردة الساحرات » ، قبل ان يصوتوا لمصلحة « ب. غولدووتر » ويؤيدوا نشاط « جمعية جون بيرتش » . وهكذا وجد جو عزز الانتهازية كما ابان ذلك دافيد ريسمن (الجمهور المهمل) ، واحترام السلطات الاجتماعية ، والروح القومية ، والاعتقاد بان الطريقة الاميركية في الحياة اعلى شكل حضاري وبأن الذين يتجادلون فيها يكونون « غير اميركيين » اي خونة بالقوة يجب على قوى الامن مراقبتهم .

على الصعيد الداخلي ، كانت الغلبة لسياسة ثورة اجتماعية : انه انتقام ارباب الاعمال من التشريع الاجتماعي روزفلتي الذي اقره قانون « فاغتر » في السنة ١٩٣٥ ؛ فالتى هذا القانون بمشروع قانون « هارتلي - تافت » الذي حد من ممارسة حق الاضراب في النشاطات القومية الصالح واعطى الرئيس حق تحريمه في الصناعات الرئيسية . ومن ظواهر هذه الحالة النفسية ، في السنة ١٩٥٢ ، اقرار قانون الهجرة (قانون ماك كارن - وولتر) الذي ادخل المزيد من الصعوبات على قوانين الهجرة السابقة ، اي على هجرة سكان اوروبا الشرقية والجنوبية . ولكن السلطات الاتحادية بذلت مجهوداً يهدف الى تحسين وضع الزوج - الذين بلغ عددهم ١٧٣٠٠٠٠٠ في السنة ١٩٥٧ - كما يدل على ذلك قرار المحكمة العليا في ١٧ ايار ١٩٥٤ الذي جعل قبول الزوج الزامياً في كافة المدارس ، ولكنه اصطدم بمقاومة ضارية وظافرة عملياً ابداهها السكان البيض في الولايات الجنوبية (قضية « لتل روك ») . بيد ان الزوج خرجوا من سلبيتهم ولجأوا الى المظاهرات السلمية والعصيان المدني بغية الفوز بالمساواة الممنوعة عنهم - بالرغم من ورودها في التعديل الرابع عشر للدستور - ووضع حد للتمييز العنصري في المؤسسات ووسائل النقل العامة ، والمدارس والجامعات ، والاحياء المقتلة التي يعيشون فيها . وتوصل عناد الرئيس كينيدي وجونسون الى اقرار قانون وفر لهم ضمانات هامة لاحترام حقوقهم المدنية (اب ١٩٦٥) ، ولكنه اثار موجة جديدة من اعمال العنف والتقتيل التي استهدفت القائلين بالغاء التمييز ، وعيل في الوقت نفسه صبر الزوج . ثم تخلى عن سياسة اللاعنف حين بدا انها

انتهت الى الفشل ؛ فبرزت حركة « الزنوج المسلمين » الذين قاموا بهجوم معاكس متصلين كلياً من الثقافة الغربية اليهودية - المسيحية . وكان لهذه الحركة ، بالرغم من قلة عدد الناضحين بها ، جاذب قوي على الجماهير السوداء التي تغلت اكثر فاكثر عن انقيادها كما تشهد بذلك انفجارات الهيجان الحربية والدامية في ديترويت (١٩٤٣) وهارلم ولوس انجلوس في تموز ١٩٦٤ وآب ١٩٦٥ .

الحياة السياسية
يضاف الى ذلك ان نطاق المهادلات السياسية اصبح اكثر انحصاراً يوماً بعد يوم . فان تدخل الدولة ، وتوجيهها للحياة الاقتصادية ، ودور النقابات ، والتدابير المتخذة لتوطيد الدخول الزراعية ، اي كافة الاستعدادات التي اعتبرت ثورية في زمن النهج الجديد ، لم تكن لتثير منازعة جدية من قبل الجمهوريين منذ ان استمالوا اليهم شطراً من الطبقات المتوسطة والعمالية المتخلقة بالاخلاق البورجوازية ، وشطراً من الزنوج ايضاً . اما الحزب الديموقراطي فلم يتقدم من المنتخبين ، منذ فشله ، بأية فكرة جديدة حقاً . فكانت المسائل التي تناولتها المناقشات مسائل ظرفية : التعريفات الجمركية ، تأثير التجارة الكبرى ، مناهج السياسة الخارجية ؛ فكانت النتيجة إعادة انتخاب الرئيس ايزنهاور في السنة ١٩٥٦ بـ ٥٧,٢٨٪ من الأصوات ، بينما هو لم يفز الا بـ ٥٥,٤٪ منها في السنة ١٩٥٢ .

بيد ان فوز كنيدي بأكثرية ضئيلة في السنة ١٩٦٠ بدا وكأنه احدث تغييراً في حياة البلاد السياسية . فان الآمال التي بعثها اسلوب ادارته الجديد ، وتأليف وزارته التي ضمت - كما في عهد روزفلت - عدداً كبيراً من رجال الفكر واساتذة الجامعات ، وبرنامج « الحدود الجديدة » الذي انطوى على اصلاحات عميقة بغية ازالة بؤس « اميركا الاخرى » ، والحزم الذي اعتمده الرئيس في مقاومة ملوك الفولاذ والقائلين بالتمييز العنصري في الجنوب رغبة منه في الدفاع عن الزنوج ، قد زالت كلها بزواله . واذا استفاد خليفته ج. لندون جونسون من اكثرية استثنائية تشهد بوجود تيار حرة قوي بمثابة ردة فعل للتيار الفاشستي الطابع الذي تزعمه منافسه « باري غولدووتر » ، فانه قد عاد الى انتهاج سياسة محافظة في الداخل (باستثناء ما يتعلق بحقوق الزنوج) وسياسة تدخل في الخارج تميد الى الذاكرة عهد « القضيبي الطويل » .

فهل كان تجديد الحياة السياسية امراً ممكناً يا ترى ؟ ان النظام الانتخابي الذي يشوه التعبير عن الرأي ، والمؤسسات نفسها قد ساعدت بقوة على الجمود . فان عدد « كبار الناخبين » ، لا يطابق ، عند انتخاب الرئيس ، عدد الاصوات المجموعة : في السنة ١٩٣٦ جمع روزفلت ٩٨٪ من المقترعين بـ ٦٢٪ من الاصوات . وفي السنة ١٩٦٠ فاز جون كنيدي على منافسه بـ ٥٠,١ فقط من المقترعين ، بأكثرية ٨٤ صوتاً من اصوات كبار الناخبين . وفي السنة ١٩٦٤ ، فاز « ج. لندون جونسون » ، بأكثر من ٦٠٪ من المقترعين ، بـ ٤٨٦ صوتاً من كبار المنتخبين مقابل ٥٢ صوتاً لمنافسه . وساد انتخاب اعضاء المجالس التشريعية وانتخاب الممثلين كذلك

تباين كبير جداً: فإن الأصول المحددة في السنة ١٩٢٩ تعيد آلياً توزيع المقاعد في مجلس الممثلين على الولايات بدالة التغييرات الديموغرافية الطارئة في الاحصاءات العشرية ، ولكن تقسم الدوائر في كل ولاية - وهو من اختصاص السلطة المحلية دون غيرها - متباين جداً ومؤات - كما في أوروبا - للمناطق الريفية التي لا تقم فيها سوى اقلية ضئيلة جداً ؛ وهكذا فإن المناطق الآخذة بالاستيعاش تمتعت بنفوذ كبير جداً بالنسبة للمناطق الآمة بالسكان (في كونكتكت تجد دائرة صغرى تضم ١٩١ شخصاً ودائرة كبرى تضم ٨١٠٠٠) . وقد استلبح تساوي عدد الشيوخ بين الولايات ، بصرف النظر عن عدد سكانها ، رجحان كفة اقل الولايات سكاناً في مجلس الشيوخ ؛ فإن آلاسكا التي لا يمثلها سوى نائب واحد تتمثل بشيخين على غرار ولاية نيفادا التي يبلغ سكانها ٢٨٥٠٠٠ نسمة ، وولاية نيويورك التي تضم ١٧ مليوناً . وفي مجلس الشيوخ كما في مجلس النواب تقوم بالدور الاسمي اللجان الدائمة حيث يقضي العرف بان يكون الرئيس ، الذي يتمتع بصلاحيات شبه مطلقة ، لا منتخبا من قبل زملائه ، بل اقدم عضوين اعضاء اللجنة . فهو من ثم ممتنع العزل عملياً ومستقل عن الذين يحدد انتخابهم بين دورة واخرى ، ويحتل المراكز الشاغرة زعماء الاحزاب . فنحن من ثم امام حكم شيوخ يمارسون نفوذاً راجحاً لانهم احرار في تعجيل المناقشات أو تأخيرها الى ما لا نهاية له . واذا ما اضفنا الى ذلك ان النفقات الانتخابية باهظة وتجاوز مليون دولار لمجلس الشيوخ ، لانضحت لنا الفائدة الكبرى التي يمكن ان تجنيها من هذا الوضع الفئات النافذة التي باتت مؤسسات رسمية والتي تدافع بكافة الوسائل (الحملة الصحفية ، الافلام ، الاذاعة ، وحتى الرشوة) عن مصالح الدول الاجنبية (كتلة الصين الوطنية ، كتلة تشومي) ، ومصالح التكتلات الاقتصادية (كتلة السكر) .

وأثر التأثير نفسه نفوذ آخر حذر الرئيس ايزنهاور مواطنيه منه في خطابه الوداعي الذي لقيه في كانون الثاني ١٩٦١ : « في مجالسنا الحكومية يجب ان نحترز من النفوذ الكبير جداً الذي يتمتع به المسكرويون والصناعيون ... فيجب الان سمح البتة لهذه القوة المزدوجة ان تمس حرياتنا الديموقراطية ، . وجلي ان هذه الكلمات تشدد على المكانة الكبرى التي يحتلها الجيش اليوم في بلاد لم يكن لها قبل السنة ١٩١٧ سوى نواة جيش لا اهمية لها . فان الحرب الباردة ، وفقدان الاستقرار العالمي ، والدور النافذ الذي تقوم به الولايات المتحدة منذ السنة ١٩٤٥ ، وتدخلاتها الكثيرة في « العالم الحر » ، وقواعدها البحرية والجوية وبعثاتها العسكرية الموزعة على كافة القارات ، ودورها البوليسي في مقاومة الشيوعية او ما يعتبر شيوعياً ، والسباق الى التسلح النووي ، والدفاع عن المصالح الاقتصادية حيثما بدت مهددة بخطر الاصلاحات الاجتماعية ، كل ذلك يفسر اهمية الجيش الذي يخصص بميزانية ضخمة يغذي قسم منها دعاوة ناشطة جداً ومتعددة الاشكال غالباً ما ترتدي طابع التخويف والوطنية المتطرفة .

يضاف الى ذلك اخيراً ان اهمية طلبيات الدولة في حياة المؤسسات الصناعية ، التي يعمل معظمها للدفاع الوطني ، تحمل هذه المؤسسات على التأثير على الادارة واقامة العلاقات بالسلطة العسكرية من اجل الحصول على الطلبيات ، خصوصاً بواسطة العديد من كبار الضباط والقادة

المتقاعدین الداخلین فی خدمتها ، وعلى تغذیة الحملات التي تظهر امیركا و كانها مهیة بخطر التخریب ، ومن ثم تغذیة الروح الوطنیة والوطنیة المتطرفة وذهنیة المحافظة السیاسیة .

هدهذا الاستقرار الخطر الناجم فی تموز ١٩٥٧ عن ظهور
الهبوط الاقتصادي الاخير
ازمة اقتصادية جدیدة ، هی الثالثة واطغر ازمة منذ السنة
والتوسع الجدید
١٩٤٥. فان التوسع الذي اتاح منذ السنة ١٩٥٣ ارتفاعاً متواصلاً
فی الدخل القومي والاموال الموظفة ، ومن ثم فی الطاقة الصناعیة ، قد أفسح المكان حينذاك
لركود واضح المعالم جداً عقبه تأخر بارز منذ تشیرین الاول : فلم یبلغ ارتفاع الاستهلاك القومي
سوى ١ بالمائة ، وهو رقم لا یوازي الحاجات الناجمة عن التزايد السنوي (الذي یبلغ ٢٧٠٠ ٠٠٠
شخص) فی عدد السكان ، وتدنّت ارباح الشركات بنسبة ٣ - ٤ بالمائة عنها فی السنة ١٩٥٦ ،
وانخفضت مبيعات المخازن الكبرى ، وتكدست المخزونات ، وانخفض معدل الانتاج الصناعي
بنسبة ٩ بالمائة فی كانون الثاني ١٩٥٨ عنه فی كانون الثاني ١٩٥٧ ، وتواصل الغاء الاستثمارات
الزراعیة الهامشیة ، واستمر عدد المزارع فی التمدني ؛ واهيراً ارتفع عدد البطالین فی نیسان
١٩٥٨ الى ١٩٨ ٠٠٠ ٥ ، اي ٦,٧ بالمائة من اليد العاملة الموجودة فی البلاد ، وهو رقم لم یبلغ
قط منذ ١٩٤٢ . وكانت اكثر الصناعات تأثراً بالازمة صناعة الفولاذ حیث هبطت نسبة طاقة
الانتاج المستخدمة الى ٥٣ بالمائة فی شهر آذار من السنة ١٩٥٨ ؛ وقاخرت كذلك تأخراً بیتاً
الصناعات الكیمیائیة (المنتجات المعیقفة) وصناعات الاجهزة المنزلیة الكهربائیة ، وصناعة
مواد البناء ، بیتاً استمرت كلفة المعیشة فی الارتفاع . وقد أدت حدة اعراض التقهقر هذه الى
ظهور « شبح فقدان الثقة الاقتصادية » ، وتطلبت علاج « المرستحات الآلیة » التي باتت
كلاسیكية : تدخل الدولة بواسطة تعویضات البطالة ، وزيادة القروض من اجل تأمین حاجات
الدفاع الوطني ، والاعمال الكبرى ، وخطط التجهیز ، والمساعدات للشیید الابنیة ...

انفجرت الازمة ، وفی السنة ١٩٦٠ ، دخلت الولايات المتحدة ، التي احرزت أقل تقدم بین
الدول الصناعیة الكبرى منذ السنة ١٩٥٣ ، فی طور ازدهار عظیم لم تعرفه منذ السنة ١٩٢٩ . فان
معدل الانتاج الصناعي الذي ارتفع بنسبة ٤,٩ بالمائة خلال السنوات ١٩٦١ - ١٩٦٣ قد ارتفع الى
٧ ٪ فی السنة ١٩٦٤ و ٨ بالمائة فی تموز ١٩٦٥ . ولم تعرف البلاد قط ، منذ ١٩٣٣ - ٣٧ ، فترة نمو
متواصل على مثل هذا التمدني . وكان ذلك نتیجة سیاسة تدخلیة قمشت علیها ادارة كندي التي
استهدفت النمو والمحافظة على نسبة نمو مرتفعة بتنشیط التجارة الخارجية وضمنان العمل لمكافة
السكان . وشجّع توظيف الاموال فی الصناعة بسلسلة من التدابیر المالیة والنقدیة وبتخفیف
الضرائب ، الخ . فی الوقت الذي زیدت فیه زیادة محسوسة المساعدة الاقتصادية للدول غیر
النامية . فبلغت التجارة الخارجية فی السنة ١٩٦٤ مستوى قیاسياً اذ بلغ الرصيد الدائن الصافي
٧ ملیارات دولار . الا ان میزان المدفوعات قد بقي فی عجز بفعل النفقات الحکومیة
والمسکریة واطراد اخراج رؤوس الاموال الخاصة الموظفة فی الخارج ، ولا سیما فی بلدان السوق

المشاركة (هولندا ، بلجيكا ، ألمانيا ، فرنسا) ؛ وهكذا فقد انشأت فروع الشركات الأميركية أكثر من ٣٠٠٠ مصنع نافست الشركات الأصلية نفسها أحيانا في العالم وحتى في الولايات المتحدة . وهي الاتجاهات نحو التضخم المالي المتسببة عن ارتفاع الأجور والنفقات غير المنتجة ، و تسليح ، مكافآت تخفيض المساحات الزراعية ، ، ما حدد قيمة الدولار المعتمد اليوم ذا قيمة مرتفعة على العموم .

ما تزال الولايات المتحدة أقوى دول الكرة الأرضية ولكن مركز الهيمنة الذي احتلته بعيد النصر الحليف أخذ في التضاؤل يوما بعد يوم . فإن النجاحات التقنية التي حققها الاتحاد السوفياتي قد أرغمتها منذ اليوم على إعادة النظر في سياستها الخارجية التي أضحت دفاعية . وإذا ما أضيفت هذه النجاحات الى تجديد بناء أوروبا الاقتصادي ، فإنها تهددها - في اجل بعيد - بصعوبات شبيهة بصعوبات البلدان القديمة .

الفصل الثالث

اوروبيا الغربية واليابان

حين وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها ، كانت اوروبيا الغربية في حالة يرثى لها . فان اقتصادها كان اكثر تلفاً وزعزعة منه بعد الحرب السابقة ، وهبط معدل الانتاج الصناعي في فرنسا وبلجيكا وهولندا الى ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ بالمائة من مستواه قبل الحرب ، وفي المانيا الغربية الى ٣٤ بالمائة . وتدنى انتاج الحبوب ، واقتلف اكثر من نصف وسائل النقل او اصيب باضرار كبرى . وفي بعض المناطق عرفت اوروبيا المجاعة ، وفي كل مكان تقريباً عرفت بؤساً حقيقياً . وانفدت الخزونات والمؤن . وخلال ست سنوات لم تجدد اية آلة ولم يشيد اي بناء ، بل على نقيض ذلك درست كافة الآلات بسرعة بينما اقفلت اسواق اوروبيا التقليدية وتعدت المحاء العالم الاخرى الاستغناء عنها . واخيراً تبدل نظام المقايضات تبديلاً عميقاً بحيث ان الدول ، التي كانت من قبل دائئات العالم ، اضطرت لتصفية اموالها في الخارج واستدانة مبالغ طائلة : لقد انتهت الى الافلاس .

قبل السنة ١٩٤٠ ، لم يكن تفوق الولايات المتحدة ساحقاً بعد ، وبالرغم من ان اوروبيا لم تعد سوى المركز الصناعي الثاني في العالم ، فانها قد بقيت المركز التجاري الاول . ففي السنة ١٩٤٥ كان الانهار كاملاً في الحقل التجاري والمالي ، وعلى الرغم من اعادة بناء سريعة ، فان تأخرها سيزداد يوماً بعد يوم . ويرد ذلك في السنة ١٩٤٥ ، الى ان البيئة التاريخية التي بنيت فيها قوتها قد تغيرت في اتجاه اكثر معاكسة لها منه بعد السنة ١٩١٨ . وليست روسيا وحدها بعد اليوم ما اخذت تتخلص من نفوذها الاقتصادي كما في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، فاوروبيا الشرقية جمعاء وجزء من اوروبيا الوسطى لم يعودا مستودعاً لحاجاتها من المنتجات الغذائية والمواد الاولية . ومنذ السنة ١٩٤٩ ، اصبح للصين الشاسعة الاطراف ، والمستعمرات المتحررة ، كالمهند واندونيسيا ، سياسة اقتصادية لا تهتم الا بصوالحها الخاصة . ولم تعد هذه البلدان مدينة لاوروبيا ، لا بل رغبت كلها رغبة متزايدة الوضوح في استخدام خاماتها الخاصة وتنظيم نقلها البحري وغيره . وغالباً ما صادرت الحكومات رؤوس الاموال الاجنبية وابطلت

امتيازات المشاريع الاجنبية . وفي مناطق ما وراء البحر التي ما تزال مخضعة ، وفي آسيا وحتى في افريقيا ، وفي بلدان الشرق الاوسط النصف مستعمرة ، هددت الحركات القومية المكاسب التي تحققت في اوروبا من استثمار الثروات الطبيعية . اما تفوق الولايات المتحدة الاقتصادي فقد اصبح ساحقاً .

الحاجات المتناقضة
كان لزاماً إعادة بناء كل شيء في اوروبا ؛ والحال خلفت الحرب إرثاً ثقيلاً تناقضت ردود فعل الرأي العام حوله تناقضاً لا شعورياً . فمن جهة اثرت وطأة الاقتصاد الموجه ، والتقنين الذي فرضه « اقتصاد الحاجة » ، استياء كبيراً لا في اوساط الصناعيين بسبب الحد من سلطتهم في عملهم وفي اوساط التجار فحسب ، بل في اوساط المستهلكين الذين تضايقوا في عاداتهم وحرمو ما يرغبون في اتياعه أيضاً . فكان هناك من ثم ترقى شامل الى العودة الى الحرية ، والغاء الرقابات الادارية المختلفة والتحديدات . وبرزت في الوقت نفسه رغبة مماثلة في العودة الى الحرية الفردية ، الى حرية الفكر والتعبير التي عطلت في البلدان الخاضعة للنازية ، والتي حددت تحديداً متبانياً في البلدان الحرة بفعل الرقابة والتشريع الحربي . فبدأ النظام الاقتصادي الحر والنظام السياسي الحر من ثم متضامين ، ولكن الفوضى الاقتصادية والاضطراب السياسي اللذين قادا المانيا ، قبل سنة ١٩٣٣ ، الى النازية وقادا الدول الحرة ، بعد السنة ١٩٣٩ ، الى الهزيمة ، قد خلقا رغبة في نظام اقتصادي وسياسي لا تكون فيه المصلحة الشخصية القاعدة السائدة ؛ وظهر اختبار الأزمة والحرب ان المنافسة الحرة غير المحدودة والسعي وراء المكسب غالباً ما يضران بالمصلحة الوطنية ، وان قوة الدولة وحدها قادرة على استثمار كافة موارد البلاد في سبيل المصلحة العامة ، وان هذه الاخيرة تقضي بأن تسند الى الجماعة رقابة قطاعات الاقتصاد الرئيسية . وأثارت ذكرى ضائقة العمال والفلاحين ابان الازمة الرغبة في نظام يؤمن العمل للجميع ويبعد عن الناس كابوس الخوف وعدم الاطمئنان ؛ « العمل للجميع في مجتمع حر » ، هذه كانت الصيغة التي توجز نظرية « بفردج » الذي أحدثت خطته ، وقد أقرها البرلمان البريطاني في ايام الحرب ، دويماً عميقاً جداً . وعلى الصعيد السياسي طالب كل من فكر بالاصلاحيات الواجب ادخالها على النظام البرلماني بسلطة تنفيذية قوية قادرة على فرض الانحناء أمام المصالح الكبرى ، وبإعادة تنظيم الاحزاب ، وتجديد البشر والاساليب تجديداً كاملاً .

ومكثدا وجدت في البلدان المحررة حديثاً على ايدي « المقاومة » رغبات في نظام شبيه بالاشتراكية لا يتفق كثيراً والنظام الاقتصادي الحر ، وفي تنظيم لا تكون فيه الديمقراطية شكلية فحسب . اما في الواقع فيكون فشل هذه الابتغاءات كاملاً ، لأن إعادة بناء اوروبا ستم في اطار النظام الاقتصادي والسياسي القديم .

١ - التطور الاجتماعي

النزوحات البشرية
في أوروبا
انضاف الى الدمار المادي الذي خلغته الحرب، والخسائر الفادحة
بالارواح التي سببتها، مثار آخر للصعوبات، هو تجدد النزوحات
البشرية التي لم تبلغ قط مثل هذا الاتساع منذ قرون العهد
الميلادي الاول، والتي غيرت وجه أوروبا تغييراً هاماً (الشكل ٢٣) .

إبان العمليات الحربية بالذات ارغم ملايين البشر على النزوح بفعل النفي (البولونيون ،
اليهود ، الاوكرانيون ، الروس) ونقل اسرى الحرب والعمال للقيام بالاعمال الالزامية ، وسياسة
الارض المحرقة ، واخلاء المناطق من السكان اخلاء منظماً . ومن جهة ثانية ، انتهت الاتفاقات
التي عقدها هتلر في السنة ١٩٣٩ مع ايطاليا والاتحاد السوفياتي الى نقل الاقليات الالمانية في
السيرول والبلدان البلطيقية ... الى الرايخ . ثم اقصى الالمان عن الالزاس - لورين اكثر من
١٠٠٠٠٠ فرنسي ، وادى دخولهم البلدان البلقانية الى فرار العديد من اليوغوسلافين ويونانيي
اقليمي مقدونيا وتراقيا الذين ضمتهما بلغاريا الى اراضيها واحلت فيها مستعمرين بلغاريين محلهم .
وفي رومانيا كذلك تزح ٢٠٠٠٠٠ روماني عن ترانسلفانيا الشمالية و ١١٠٠٠٠٠ عن دوبرودجا
الجنوبية ، بينما تزح ١٦٠٠٠٠ مجري عن ترانسلفانيا الجنوبية . وقد قدر « كولشر » باكثر
من ٣٠ مليون اوروبي، يدخل في عدادهم المدنيون الفارون امام الغزو ، عدد المنقولين والمشردين
والمنفيين بين تاريخ اندلاع الحرب واولائل السنة ١٩٤٣ . وبعد ذلك جر انسحاب الجيوش
الالمانية معه اللاجئين الالمان من « الشرق » ، وروسيا البيضاء ، والبلدان البلطيقية ، وبولونيا
(١١٠٠٠٠٠) ، وبلدان جنوبي شرقي أوروبا ، لانهم كانوا يخشون انتقام الشعوب التي تسلطوا
عليها واستغلوها . وقد تم الجلاء اثناء انسحاب الجيوش ، في ظروف صعبة جداً ، في الثلج
والزمهرير ، سيراً على الاقدام او في شتى وسائل النقل ، صفوفاً طويلة على الطرقات . فهذا ما
حدث فعلاً لـ ٣٥٠٠٠٠ الماني كانوا في القرم واوكرانيا واجلوا الى بولونيا الغربية وما لبثوا ان
تزحوا نحو الغرب امام التقدم السوفياتي . وهذا ما حدث كذلك لـ ٢٠٠٠٠٠ الماني كانوا في
رومانيا ، والالمان الذين كانوا في يوغوسلافيا ، وهنغاريا ...

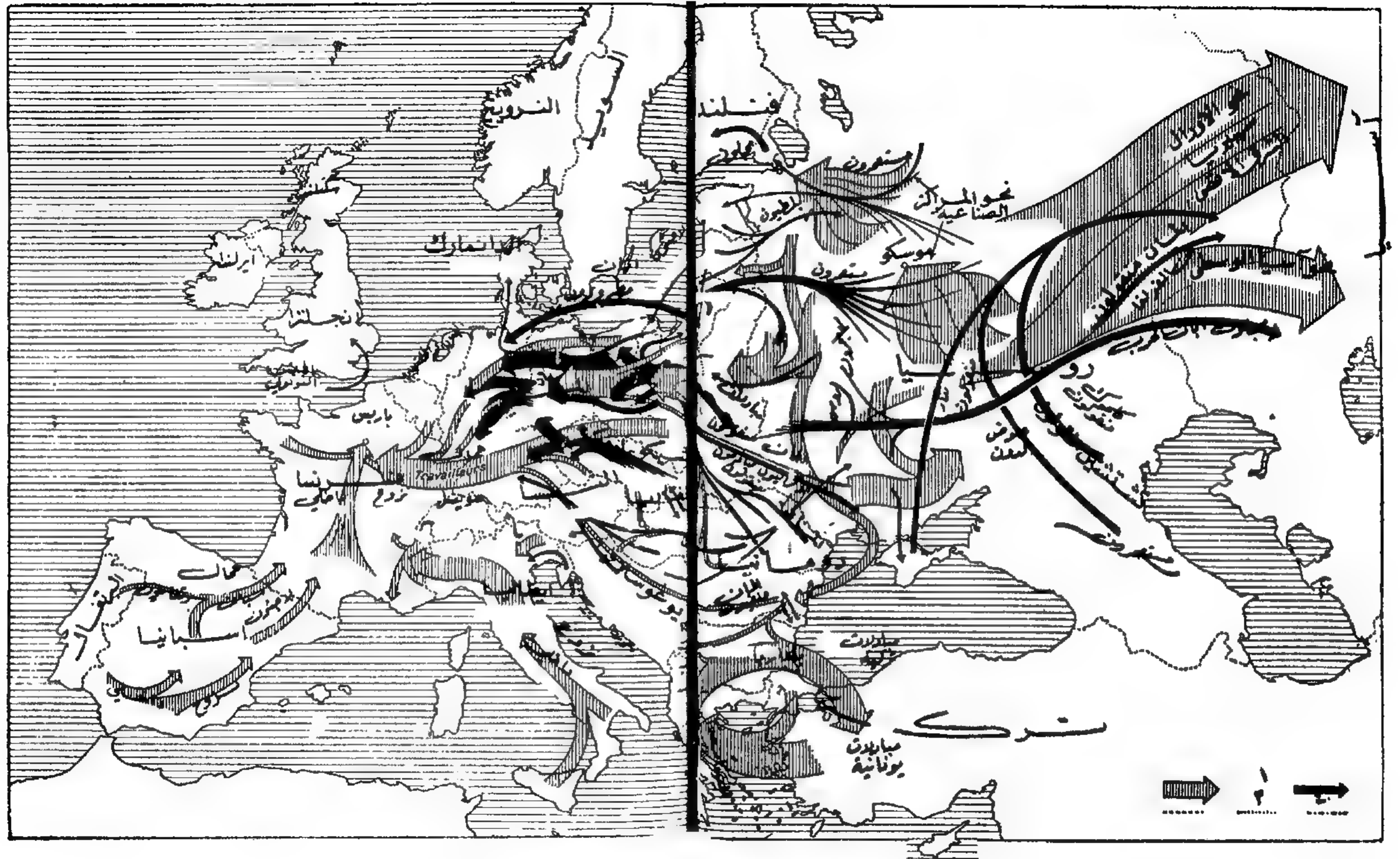
لم يكن النزوح بسبب الحرب من نصيب الالمان وحدهم . فان الكاريليين - ربما بلغ عددهم
٢٥٠٠٠٠ - الذين فروا الى فنلندا في السنة ١٩٣٩ خلال الحرب الفنلندية الاولى ، قد عادوا
في السنوات ١٩٤١ - ١٩٤٣ الى كاريليا اثناء الحرب الثانية ، ثم فروا مرة اخرى في السنة
١٩٤٤ . وارغم كذلك عشرات الوف الفنلنديين والفروجييين الى الابتعاد عن ميادين المعارك في
لابونيا . ولجا اسوجيو استونيا و ٦٥٠٠٠ انغري الى السويد وفنلندا . واضطر كذلك الى الفرار
نحو الغرب الفلاحون الاوكرانيون والروس الذين ما كانوا يستطيعوا البقاء في مناطق الحدود ،
و « المتعاونون » مع الالمان الذين خافوا من تأدية الحساب ، والرومانيون الذين استوطنوا

ترانسستريا حديثاً ، ورومانيو بوكوفينا ويسارابيا ، وربما بلغ مجموعهم ٧٠٠ ٠٠٠ . وكذلك في الغرب دفعت الجيوش الحليفة المتقدمة امامها الالمان المقيمين في البلدان المحتلة و «التعاونيين» الفرنسيين والبلجيكيين والهولنديين ...

اوقف سيل اللاجئين الآتين من الغرب بسرعة . اما سيل اللاجئين الآتين من الشرق فلم يكن من اليسير ايقافه . فان ملايين الالمان الفارين من الشرق قد لحق بهم سيل آخر . وفي مؤتمر بوتسدام تحلى الحلفاء كلياً عن سياسة حماية الاقليات التي انتهجت في معاهدات ١٩١٩ - ١٩٢٠ والتي أمكن تقدير مدى فشلها . وقادم الخوف من مطالبة ايطاليا بالاقاليم الايطالية اللغة والسكان ومن انبعاث الحركة الجرمانية الشاملة الى اعتماد سياسة تقضي بان ينقل الى المانيا الالمان الموجودون في بولونيا (٣ ٥٠٠ ٠٠٠) وتشيكوسلوفاكيا (٢ ٥٠٠ ٠٠٠) والنمسا وهنغاريا . فنقل زهاء ٩ ٥٠٠ ٠٠٠ لاجيء لا موارد لهم تقريباً الى المانيا التي انخفضت مساحتها بنسبة ٢٥ بالمائة . وعقدت اتفاقات بين الاتحاد السوفياتي ورومانيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا بغية تبادل اقليتها او اقله تسهيل عودة مواطنيها . ومن جهة ثانية احتل قرابة مليوني تشيكي وسلوفاكي الاقاليم التي غادرها الالمان . ووطنت بولونيا في الاقاليم الالمانية التي استولت عليها في الغرب ، وكانت شبه خالية من السكان ، ٣ ملايين فلاح بولوني ، بينما استقبلت اكثر من مليون بولوني من الاقاليم الواقعة الى الشرق من خط كورزون التي اصبحت سوفياتية ، وانتقل زهاء ٧٠٠ ٠٠٠ اوكراني بغية استيطان اوكرانيا .

في يوغوسلافيا غادر استريا اكثر من ١٠٠ ٠٠٠ ايطالي ، واجريت مفاوضات مع هنغاريا لتبادل السكان ؛ وبالمقابل وصل ٢٠ ٠٠٠ يوغوسلافي من مقدونيا و ١٠ ٠٠٠ من بلغاريا . وفي الاتحاد السوفياتي ، استوطن الجمهورية القومية الارمنية ٦٠ ٠٠٠ ارمني جاؤوا من مختلف أنحاء الشرق الاوسط ، ولكن ال ٤٠٠ ٠٠٠ الماني المقيمين في جمهورية الفولغا المستقلة قد نقلوا بتدبير التحذقة السلطات حرصاً منها على سلامة البلاد ، واتخذت التدابير نفسها بعد الحرب في اربع جمهوريات مستقلة تقع فيها اقلية غير سلافية بسبب تعاونها والالمان : ترانسمانيا ، الكلوك ، التشنشين - افغوش ، الكبرد البلغار (وقد بلغ مجموعهم ٥٦٠ ٠٠٠ شخص تقريباً) الذين نقلوا الى آسيا الوسطى وحل محلهم فلاحون روس . وهم الفلاحون الروس كذلك من استوطنوا الاقاليم المحتلة او المستردة في الغرب ولا سيما بروسيا الشرقية القديمة .

ارتدى معظم هذه التنقيلات ، التي ربما تناولت ٢٥ مليون شخص ، طابعاً نهائياً ؛ وبدلت تبديلاً كلياً خريطة توزيع الاعراق في اوروبا الوسطى والشرقية التي لم تتبدل منذ اواخر القرون الوسطى . فنقلت بعيداً نحو الغرب حدود استيطان السلافيين ، من روس وبولونيين ، على حساب الفنلنديين والبلطيقين ولا سيما الالمان ، وحدود اليوغوسلافيين بعض الشيء على حساب الايطاليين . وكانت النتيجة ان المستعمرات الالمانية في اوروبا الشرقية والجنوبية الشرقية ، التي كانت تؤولف جالية مزدهرة ونافذة من ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ الماني بين البلطيق



الشكل ٢٣ - القوقاز الروسية بين ١٩١٨ و ١٩٥٠

١ - نزوحات بين الحربين العالميتين ، ٢ - نزوحات خلال الحرب العالمية الثانية ، ٣ - حدود ١٩١٨ ، ٤ - حدود ١٩٤٦ ، ٥ - حدود بين قسمي ألمانيا .

والبحر الأسود وبين الكريبات والفولغا ، والتي يعود تاريخ بعضها الى القرن الثاني عشر ، قد صفت تصفية نهائية خلال سنوات معدودة .

تجمع العدد الأكبر من هؤلاء اللاجئين (١٠ ملايين) في ألمانيا الغربية ، وقد أثار وجودهم مسائل صعبة من حيث التكيف وفقاً للبيئة الجديدة وللحياة الاقتصادية . وتوجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك اللاجئين ، او « الأشخاص المرتحلون » الذين ما زال بعضهم في النمسا وإيطاليا وبريطانيا العظمى . هؤلاء يؤلفون جمهوراً ينيف على المليون شخص نزحوا مخبرين أو مكرهين منذ السنة ١٩٣٩ : أسرى حرب لم يعودوا الى بلدانهم ، عمال مدنيون من غير الألمان ساروا على أثر الجيوش الألمانية ، لاجئون من بعد الحرب ، وقد جاء معظمهم من أوروبا الشرقية : بولونيون ، سبق ان انخرط منهم ١٦٠ ٠٠٠ في جيش اندرز ، بلطفيون ، اوكرانيون ، يوغوسلافيون ... من المتعاونين والالمان ، او اعضاء الطبقات الحاكمة القديمة ، الذين لم يرغبوا في العودة الى بلادهم بعد ان اصبحت شيوعية ، او اليهود الحاثقين من اعداء السامية ، الخ . لقد تعهدتهم منظمة الأمم المتحدة التي اصطلحت بمقاومة الدول الراغبة عن قبول المهاجرين ، فشكّلوا طيلة سنوات عدة عنصراً يثير القلق والارتياب في أوروبا المضطربة والمتقسمة .

لقد زالت امكانية الهجرة . وهناك في أوروبا اربع بلدان

مسألة

عجزت عن تأمين الميمنة لسكانها الزائدين عن طاقتها السكانية :

الهجرة الأوروبية

اليونان ، إيطاليا ، ألمانيا الغربية ، هولندا . وقد بلغ مجموع

هذه الزيادة في أوروبا وحدها بين ٣ و ٤ ملايين شخص لا يجدون مكاناً لهم في اقتصاد بلادهم ويرتفع عددهم كل سنة بفعل زيادة الولادات على الوفيات . وكانت الهجرة داخل أوروبا محدودة وغير ذات شأن . الا ان الهجرة الى ما وراء البحار ، التي توقفت عملياً منذ السنة ١٩٣٠ ، قد استؤنفت مجدداً في السنة ١٩٤٧ . فسافر كل سنة ، بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥١ ، زهاء ٤٦٠ ٠٠٠ شخص ، جلهم من « الأشخاص المرتحلين » ، بفضل القانون الخاص هؤلاء الذي سمح في السنة ١٩٤٨ بدخولهم الى الولايات المتحدة دونما تعيد بالانظمة المرعية . الا ان منظمة اللاجئين الدولية التي كانت تشرف على تسفير « اللاجئين المرتحلين » قد ألغيت آنذاك ، ولم يسمح قانون ماك كارن - وولتر ، الذي عمل به في اواخر السنة ١٩٥٢ بقبول سوى ١٥٤,٠٠٠ مهاجر سنوياً ، اي قرابة ٣٠,٠٠٠ في السنة من البلدان الأوروبية المكتظة بالسكان ، ولكن عدد المهاجرين بلغ ٢٥٣,٠٠٠ في السنة ١٩٥٨ التي انتهى فيها العمل بقانون استثنائي لمساعدة اللاجئين .

بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥١ قبلت كندا بدخول ٧٦,٠٠٠ مهاجر في السنة ، أما أستراليا التي بدلت سياستها حيال الهجرة تبديلاً كلياً ، فقد استقبلت ٥٣,٠٠٠ مهاجر اتوا من أوروبا ، ولكن الافتقار الى الاموال والصعوبات الاقتصادية قد أدت الى تخفيض هذا العدد

منذ السنة ١٩٥٢ . ولم تستقبل منهم دول اميركا اللاتينية ، البرازيل والأرجنتين وفنزويلا والشيلى ، سوى عدد ضئيل جداً . فقي كل مكان اصطدم اتساع الهجرة الاوروبية بعراقيل خطيرة : خوف من فقدان التوازن الاجتماعي والعنصري في بلاد المهجر ، رقابة سياسية شديدة جداً ، تعذر استيعاب المهاجرين في المؤسسات الراهنة ، حاجة الى الاموال التي تتيح ادخالهم في اقتصاد البلدان غير النامية ، لان بلدان المهجر باتت ترغب في المتخصصين في الادارة والاعمال لا في اليد العاملة . ولم يبق هناك سوى تيار هجرة واحد ، ولكنه محدود بطبيعته الدينية ، اعني به تيسار هجرة اليهود الى دولة اسرائيل . وربما قدر بـ ١,٥٠٠,٠٠٠ شخص عدد الذين غادروا اوروبا بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٥٢ . وبالمقابلة ادى تحرر المستعمرات الى عودة زهاء مليوني فرنسي وبلجيكي الى اوطانهم .

النظام الاجتماعي
كاد نظام المجتمع لم يتغير قط ، لا بل ازداد التباين بين المستفيدين من اجور ودخول محدودة ثابتة من جهة ، وبين المنتجين والمشرفين على توزيع السلع من جهة اخرى . وزاد التجمع الصناعي وتقدم التصنيع نسبياً من اهمية المشاريع التي تقدمت تقدماً كبيراً ، ولا سيما بفعل تقدم الاسعار على الاجور . ويصح هذا القول في فرنسا حيث ارتفع عدد الاجراء بهض الارتفاع - منتقلاً من ٦٢ الى ٦٤٪ من السكان العاملين بين ١٩٤٦ و ١٩٥٤ - ولكنهم تقاضوا اجوراً تمثل ابدأ النصيب نفسه من الدخل القومي ، بينما ارتفعت قيمة المواد الاستهلاكية وطالت مدة العمل . اما ارتفاع الاجر الاجتماعي بالنسبة للاجر المباشر (الذي هبط من ٨٦٪ من المجموع في السنة ١٩٣٨ الى ٧٧٪ في السنة ١٩٥٣) فقد ادى الى توزيع اجور موافق لارباب العائلات على حساب العمال الآخرين . وتعمل الطبقة العمالية عملها وكأنها تعاونية كبرى معدة لان تتيح لأقل العمال حظوة تربية اولادهم .

ويصح هذا القول كذلك في ايطاليا : امام طبقة غنية جداً وقليلة العدد ، يعيش جمهور الشعب حياة فقر متدنية المستوى جداً . فالصناعيون والملاكون العقاريون الذين أفادوا من ارتفاع الاسعار ومن التضخم ، والارستوقراطية التي ما زالت ، بفضل قاعدتها العقارية المتينة ، القوة الرئيسية في المجتمع (اذ ان العائلات النبيلة القديمة لم تحتفظ في اي بقعة من اوروبا ، باستثناء اسبانيا والبرتغال ، بامتيازاتها الاجتماعية والاقتصادية مثل هذا الاحتفاظ الكلي) يؤلفون طبقة عليا تستفيد من نظام جبائي خفيف الرطاة جداً (لا تمثل ضريبة الدخل سوى ١١ بالمائة من المداخيل ، وهناك مجال واسع للنش) . اما الطبقات المتوسطة التي افلسها التضخم المالي فقد انفقت اموالها المدخرة ، وسدت في وجه ابنائها سبل العمل . فهناك بطالة حاملي الشهادات لان المهن الحرة ووظائف الدولة كانت في زحمة من اهلها ، بالرغم من ضالة الرواتب التي كانت ادنى منها في السنة ١٩٣٨ بصورة جلية . وفي المناطق الجنوبية ، عاش المجتمع الريفي بأجمعه ، من ملاكين صفار (١,٥٠٠,٠٠٠ عائلة في اراض تتراوح مساحتها بين نصف هكتار و ٥ هكتارات) ومزارعين وعمال زراعيين ، في جو يسيطر عليه القلق وعدم الاطمئنان .

وأثارت سرعة ارتفاع السكان للملاكين التوفيق أبداً الى استخدام عمال بأجر ادنى من الاجر القانوني. وكثيراً ما شوهد هنا اولئك العمال الذين ينتظرون سعادة ايام كاملة في شوارع القرية وساحتها بحجة احد المستثمرين ليجتار بينهم واحداً او اثنين بسبب حاجته الى « يوم عمل » كان اجره ١٥٠ ليراً في السنة ١٩٥٤ !

كان البؤس من ثم شديداً جداً . وفي السنة ١٩٥٣ اظهر التحقيق الذي اجرته لجنة فينورلتي البرلمانية ان مستوى معيشة ربع السكان تقريباً (١١ مليون نسمة) كان متدنياً او متدنياً جداً ، اي ان نصفهم كان يعيش في الاكواخ الخشبية او المفاسور او المرائب او السقائف ، والنصف الآخر في ابنية مكتظة بالسكان ؛ وان ٥٠٪ كانوا يرتدون الحراق والريثا ، واكثر من ٥٠٪ لم يستهلكوا اللحم ولا سكر ولا نبيذاً ؛ وان هذه الفئة البائسة لم تؤلف سوى ٦ بالمائة من سكان ايطاليا الشمالية ، ولكنها جاوزت نصف سكان الجنوب ونصف سكان الجزر .

وفي المانيا حيث استهدفت سياسة الوزير اهرارد توظيف الاموال بفائدة مرتفعة جداً وتنشيط حركة الصادرات ، اقيمت الاجور متدنية جداً بحيث ان ٦٤ بالمائة من السكان تقاضوا في شهر ايار من السنة ١٩٥٠ اجراً لم يبلغ ٢٥٠ ماركاً في الشهر وتقاسموا ٢٥,٦ بالمائة من مجموع الدخل ؛ وان ١ بالمائة من العمال و ١٥ بالمائة فقط من المستخدمين تقاضوا اكثر من ٤٠٠ مارك في الشهر ، بينما تقاسم ٢,٣ بالمائة من السكان ١٦,٥ بالمائة من مجموع الدخل بدخول شهرية تفوق ١٠٠٠ مارك . زد على ذلك ان المانيا الغربية لم تعرف اي اصلاح زراعي ، اذ ان بضعة آلاف هكتار فقط قد اعيد توزيعها ، وان حل « المشاريع » الكبرى التي تتحمل قسطاً كبيراً من مسؤولية وصول هتلر الى الحكم ، لم يؤد الا الى انقاص التجميع الصناعي العمودي . وان الرغبات المترددة في تأميم الصناعات الاساسية لمصلحة المجموع في القطاع البريطاني ، التي ابداهها حزب العمال في السنة ١٩٤٥ ، قد اصطدمت بالمعارضة الاميركية . فسرعان ما عاد المسؤولون القداماء عن الاقتصاد الى مراكزهم القيادية ، وما استعاد الملاكون القداماء ممتلكاتهم . واستؤنفت عمليات التجميع والصهر ، ولا سيما في الصناعات الفولاذية حيث شجعتها ادارة الوحدة الاوروبية للفحم الحجري والفولاذ .

في بريطانيا العظمى ، اعتمدت سياسة اجتماعية متلاحمة تؤمن للجميع حداً ادنى من الدخل وتضمن العمل لكافة السكان وتوفر الخدمات الاجتماعية ، كخدمات الضمان الاجتماعي والادارة الصحية ، كما اعتمدت بصورة خاصة سياسة جباية صارمة فرضت ضرائب تصاعدية على الدخل الكبرى والمتوسطة ، فادت هاتان السياستان الى الحد من التفاوت الاجتماعي حداً اقوى منه في اي بلاد غربية كبرى .

ان دخول رأس المال الذي مثلت في السنة ١٩٣٨ ٢٢,٦ بالمائة من مجموع الدخل ، لم تعد لتمثل في السنة ١٩٥٠ سوى ١٤ بالمائة قبل اقتطاع اية ضريبة . وارتفعت الدخول المختلطة (اي دخول الذين يعملون ويديرون في الوقت نفسه رأسمال استثمار : التجارة ، المشاريع الزراعية ،

الصناعيون اليدويون ، المهن الحرة) من ١٢ الى ١٢,٣ بالمائة . اما دخول العمل ، واعني بها الاجور والمرقات التي تضاف اليها «الدخول الاجتماعية» : الضمان الاجتماعي ، التعميمات العائلية ، معاشات الشيخوخة والتعميمات عن حوادث العمل ، والمساعدات المرضية ، فقد ارتفعت من ٥٩,٧ بالمائة الى ٦٦,٧ بالمائة . فقد حدث من ثم انخفاض كبير في دخول رأس المال (٣٠ بالمائة) ، وزيادة في الدخل المختلطة ، وزيادة كبرى في دخول العمل (٢٦ بالمائة) . فهل يعني ذلك ان الحكومة العمالية قد قامت والحالة هذه « بثورة صامتة » واعادت النظر في توزيع الدخل ؟

قطعاً لا ، اذ ان معظم الخدمات الاجتماعية المشتركة الجديدة قد امنتها زيادة الضرائب المفروضة على الطبقات الفقيرة ، في حال ان الثروات الطائلة بقيت طائلة . لا بل ان جمع الاملاك في ايد قليلة العدد قد بات اكثر بروزاً منه في عهد لويد جورج الذي احتج عليه بحدة . فقد قدر في السنة ١٩٤٧ بأن ١ بالمائة من السكان البالغين كانوا يملكون نصف الثروة القومية ، و ١٠ بالمائة يملكون الـ ١/٤ . لقد حققت حكومة العمال « الدولة المزدهرة » ، وتوفقت حسب تعبير كروسمن ، « الى تحديد المرحلة الاخيرة من مراحل قرن تخللته اصلاحات المجتمع الرأسمالي وتنظيمه » ولكنها لم تفتح قط عهد الاشتراكية .

ما زال التفاوت الاجتماعي بارزاً على العموم شأنه في اليهود
انطلاقاً
السابقة ، ولكن تطورات الاقتصاد استبعت توزيع السكان
القطاعين الثاني والثالث
توزيعاً جديداً بين مختلف قطاعات النشاط ، وتحول النظام
الاجتماعي تحولاً تدريجياً .

منذ زمن بعيد ، أدى اعتماد الآلات في الأرياف الى نزوح واسع مطرد السرعة الى القرى ، في البلدان القديمة التصنيع ، كالولايات المتحدة ، كما في البلدان الفتية التطور اقتصادياً ، كبلدان أوروبا الشرقية حيث كان اكتظاظ الأرياف بالسكان سبباً هاماً من اسباب البؤس الشديد . اجل لا يرد هذا النزوح الى اعتماد الآلات دون سواء ، اذ ان استثمار المستعمرات قد رحل عن الوطن الام الى المستعمرات جزءاً من انتاج المواد الغذائية او الخامات الصناعية النباتية الأصل ، بينما جمع من المستعمرات جزء من اليد العاملة اللازمة للأعمال الشاقة ، او غير الصحية ، او البالية الصعبة . الا ان انكماش القطاع الاول (زراعة ، احراج ، صيد) ، بحسب تصنيف « كولن كلارك » ، قد لوحظ في كافة البلدان ، بينما اتسع القطاعان الثاني (الانتاج الصناعي ، المناجم ، النقل) والثالث (كل ما تبقى) . ففي الولايات المتحدة زاد عدد المستخدمين بنسبة ٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٤٠ ، بينما لم يرتفع عدد العمال الا بنسبة ٢٧٥ بالمائة . وفي فرنسا كان هناك ١٠ مستخدمين مقابل ١٤٥ عاملاً في السنة ١٩٠٠ ، ومقابل ٧٦ في السنة ١٩٣١ ، ومقابل ٤٧ في السنة ١٩٤٨ . وهبطت نسبة السكان العاملين المستخدمين في القطاع الاول ، بين السنة ١٩٢٠ والسنة ١٩٤٠ ، من ٢٦,٣ بالمائة الى ١٧,٦ بالمائة (وحتى الى ١٦ بالمائة في السنة

(١٩٥٠) في الولايات المتحدة ؛ ومن ٦,٨ بالمائة الى ١,٨ بالمائة في بريطانيا العظمى ؛ ومن ٤,٣ بالمائة الى ٢٨,٨ بالمائة في السويد ؛ ومن ١,٥ بالمائة الى ٣٥,٦ بالمائة في فرنسا . اما القطاع الثاني فقد تأخر بعض الشيء في الولايات المتحدة : ٣٣,٤ بالمائة و ٣١,٤ بالمائة (ومببط الى ٢٦ بالمائة في السنة ١٩٥٠ ، وفي بريطانيا العظمى : ٤٥,٧ بالمائة و ٤٥,٥ بالمائة ، بينما استمر في التقدم ببطء في البلدان التي لم تصنع سوى تصنيع محدود كالسويد (٣٠,٨ و ٣٥,٦ بالمائة) وفرنسا (٣٠ و ٣٠,٩ بالمائة) . واما القطاع الثالث الذي استقبل كل من ليس له محل في عمل الارض او في المصنع ، فقد انتقل من ٤,٣ بالمائة الى ٥١ بالمائة (و ٥٧ بالمائة في السنة ١٩٥٠) في الولايات المتحدة ، ومن ٤٥,٧ الى ٤٩,٧ بالمائة في بريطانيا العظمى ، ومن ٢٨,٩ بالمائة الى ٣٥,٦ بالمائة في السويد ، ومن ٢٨,٥ الى ٣٣,٥ بالمائة في فرنسا .

يرد ذلك الى ان تقنيات الانتاج تستلعب احداث وظائف عديدة ذهنية الطابع . ويشمل هذا القطاع الثالث من جهة ثانية نشاطات عديدة منتجة بصورة غير مباشرة من حيث انها تحسن ظروف العمل : التعليم ، الخدمات الطبية والاجتماعية ، الخدمات العامة ، المصارف ... او توجهها : الفنيون ، موظفو ادارة المشاريع ، وكذلك النشاطات التجارية و الخدمات ، كالتشيليات مثلا ، وجهازاً اعلانياً موزعاً ايضاً (غالباً ما يكون طفيلياً ، ولا سيما في فرنسا) يفرضه الانتاج الكبير ، الذي يجند لخدمة صغار التجار الكثيرين جداً جمهوراً من الجوالين التجاريين والوسطاء والمعلمين . ويجب ان ندخل فيه كذلك ابناء الوطن الام الذين يقيمون في المستعمرات حيث يارسون وظائف ادارية وتوجيهية .

رأت كافة البلدان من ثم اتساع قطاعها الثالث وانكاش قطاعاتها المنتجة . وتوقف نمو الطبقة القروية والعمالية عديداً بينما ارتفع عدد المنتمين الى الطبقات الاجتماعية في حين انها لا تنتج انتاجاً مباشراً .

ليس من الصعب استخلاص النتائج السياسية لاتساع القطاع الثالث وانخفاض عدد عمال القطاع الأول انخفاضاً نسبياً . فان تحليل السلوك السياسي الذي يسلكه هؤلاء والاطواق البيضاء ، مستخدمين كانوا ام موظفين مرؤوسين ، يكشف القناع عن طابع التناقض في ردود فعلهم : فهم يورجوازيون صغار انتهازيون يجانبون في عملهم الطبقات الموجهة التي يحملون بالتشبه بها ، أو أقله تمثيل اولادهم بها ، ويقتبسون ازياها ، ويقرأون صحفها ، وبها - أقله في المشاريع الخاصة - ترتبك ترقيتهم ، فيرغبون في الانضمام الى الطبقة المسيطرة ، ولكنهم في الوقت نفسه عمال مستغلون واصحاب مطالب يمكن مقارنتهم بالعمال من حيث قدرتي اجورهم (وهي ادنى من اجور العمال اليدويين في اغلب الاحيان) وظروف العمل التي فرضها عليهم اعتماد الآلات المتزايدة . لقد دخلوا صفوف البروليتاريا باعداد كبيرة بفعل التطور الاقتصادي والتقني ، فشمعروا انهم يورجوازيون صغار ثارة وعمال ثارة اخرى . فنحن لنعري امام بروليتاريا حقيقية ، ولكنها خلو من الوعي الطبقي ، وسريعة التأثير بسبب ضعف تربيتها السياسية وميولها الى نفوذ

الصحافة الكبرى . وهي تقوم بدور سياسي متعاضد يوماً بعد يوم وتسلك الاتجاه المحافظ نفسه الذي يسلكه الصناعيون اليدويون وصغار التجار الشاعرون شعوراً غامضاً بانهم ضحية التطور الاقتصادي .

٢ - التطور الاقتصادي

عرف اقتصاد « المشروع الحر » ، بصورة عامة ، منذ السنة ١٩٤٥ ، انتشاراً سريعاً تخللته بعض الازمات حدثت في السنة ١٩٤٩ حين انجزت عملية إعادة البناء ، وفي السنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ حين توقف الانتاج الوفير الذي اوجبه الحرب الكورية وطراً التأخر الاقتصادي الاميركي .

خلفاً لما حدث في القرن التاسع عشر أو في الفترة التي سبقت الحرب
التطور العام العالمية الثانية ، لم يعرف العالم ، منذ السنة ١٩٤٥ ، ازمات كبرى خافقة ذات طابع دوري . فخلال هذه السنوات العشرين تقدم الاقتصاد تقدماً متفاوت السرعة ماراً بمراحل توسع وتأخر ، على ان مراحل التأخر كانت « فترات توقف في الارتفاع » ، لا فترات هبوط حقيقية . وفي رأي « جان مارشال » ان علماء الاقتصاد يعتبرون ان الازمات الكبرى الشبيهة بأزمة السنة ١٩٣٠ والازمات التي قدوم ثلاث سنوات واكثر لم تعد بمكنة الحدوث . ويرد ذلك الى التطور العميق الذي طرأ على الانظمة العامة للاقتصاد الغربي .

ان المحافظة على النظام العام ، والحرص على تجنب الازمات الاجتماعية وتوزيع الدخل القومي على مختلف الفئات الاجتماعية ، قد فرضا على الحكومات واجب تأمين العمل والرفاهية للجميع بواسطة اقتصاد يختلف توجيهاً وتخطيطاً وينمو نمواً منتظماً . فعليها من ثم مراقبة تغير الفرص عن كسب واستخدام « المثبتات » . زد على ذلك من جهة ثانية ان ذوي العلاقة : فئات المستخدمين ، ونقابات العمال والمستخدمين ، وجمعيات المزارعين ، قد تضامنوا وألفوا تكتلات قوية النفوذ ، وبات بوسع الشركات الكبرى ، التي ألفت الاتحادات واسعة ، والتجمعات المالية التي كانت تشرف على مشاريع كثيرة ، التأثير على الحكومات تأثيراً قوياً . وكان لدى المشاريع والحكومات كلها دوائر مراقبة متخصصة تحلل يوماً فيوماً وضع الاسواق وتراقب الميزان التجاري ، وتوجه الاقتصاد ، كما كان بمقدورها ان تلجأ على الفور الى عدد من هذه المثبتات . وفي كل مكان - باستثناء المانيا الاتحادية ، حيث لم يسيطر سوى التخطيط الخاص - انتهجت التخطيط انتهاجاً متفاوتاً . فحتى في الولايات المتحدة ، كما سبق ورأينا ، حيث تمتع الاحرار الجدد بنفوذ قوي وشنوا هجمات معاكسة قوية على كل تدخل ، استخدمت الحكومة الاتحادية ، في لجنة مستشاري الرئيس الاقتصاديين ، وفي لجنة البيان الاقتصادي المختلطة لدى الكونغرس ، خبراء كثيرين اسندت اليهم مهمة درس الفرص . واخذت بريطانيا العظمى بدورها رسمياً بالتخطيط في السنة ١٩٦٥ .

في عداد هذه المثبتات يدخل تحديد القروض الممنوحة لهذا الفرع أو ذاك من فروع النشاط (هذه هي إحدى وسائل محاربة التضخم المالي بتخفيضها الأرباح وبارغامها المستخدمين على رفض زيادات الأجور) ، وتصدير الذهب أو النقود الأجنبية ، ورفع الرسوم الجمركية بغية توقيف انخفاض سعر النقد الذي ينجم عن العجز في الميزان التجاري . يضاف إلى ذلك تشجيع توظيف الأموال بتخفيض الضرائب ، والمحافظة على مستوى الأسعار بالمكافآت والتخزين ، وتحديد بعض الانتاجات ، والتأثير على التوسع اما بزيادة واما بتخفيض النفقات الادارية والثقافية الرسمية والنفقات المتعلقة بالقطاع المؤم . واستطاعت المشاريع المجموعة من جهتها ان تقاوم الانخفاض مقاومة اجدى بانتهاج خطة آخذة بالانتشار ، اعني بها اللجوء الى ادخار شطر هام من الأرباح وإلى التمويل الذاتي . أما الاجراء فكانوا يأمن نسي من هبوط هام يطرأ على مستوى معيشتهم بفضل الفوائد التي أمنتها لهم القوانين الاجتماعية : الاجازات المدفوعة ، معاشات التقاعد ، تحديد الأجور بموجب اتفاقات جماعية ، الاجر غير المباشر المتقاضى عن طريق الضمان الاجتماعي والتعويضات العائلية ، وتعريف الحد الأدنى ، الخ .

استلزم هذا الجهاز المعقد عدداً كبيراً من الخبراء الأكفاء ، القادرين على ان يؤمنوا تأميناً فعالاً مراقبة دقيقة على مختلف فروع الاقتصاد : الاقراض ، الانتاج الزراعي والصناعي ، أهمية اليد العاملة نوعاً وكماً ، وضمان تنسيقها ونموها المتوافق . والحال تمتع هؤلاء الرؤساء الفنيون ، الذين أصبح دورهم رئيسياً في المجتمع المعاصر ، بنفوذ عظيم (تفسره كفاءتهم وخبرتهم) على الحكومات التي اضطرت ، شامت ام أبت ، الى العمل بأرائهم وتنفيذ مقرراتهم .

ارتدت هذه الانطلاقة طوابع جديدة ترد الى التغيرات الطارئة على العوامل الجديدة
التوزيع الجغرافي للمنتجات الكبرى وعلى نظام التجارة العالمية . فنحن نرى من جهة ان الدول المنتجة المواد الأولية الاساسية : (الهند ، استراليا ، كندا ، الأرجنتين) قد خفضت صادراتها لان استهلاكها قد ازداد بازدياد عدد سكانها وحاجات تصنيعها . كما ان الدول المستوردة المواد الأولية والمواد الغذائية قد خفضت استيرادها على كل حال لانها اخذت تنشط الانتاج الداخلي ، ولان التحسينات التقنية اثحت اما توفيرها اصح من ذي قبل واما استخدام منتجات اخرى بديلة . ونرى من جهة ثانية ان التجارة العالمية توزعت قطاعات متباينة الحصرية : لقد حدث انفصال يكاد يكون تاماً بين البلدان الشيوعية والبلدان الرأسمالية ، بينها أصبحت المقايضات في داخل كل كتلة ناشطة جداً ؛ كما حدثت اتصالات - اقل عمقا ، ولكنها على جانب كبير من الأهمية - بين المناطق النقدية المختلفة : مناطق الدولار ، والسترليني ، والفرنك الفرنسي والبلجيكي ، والفلورين ، والاسكودو وبلدان الاتحاد الاوروبي للمدفوعات . فتألفت ٣/١ الصادرات العالمية تقريباً في السنة ١٩٥٣ من مقايضات في داخل مناطق المقايضة الثلاث الرئيسية : البلدان الشيوعية ، منطقة الدولار ، منطقة الاتحاد الاوروبي للمدفوعات ؛

وجرى ١/٥ المقايضات بين المناطق الثلاث ، ومثل الـ ١/٥ الاخير تجارة الحاء العالم الاخرى .

سهل اعادة البناء واقع مزدوج هو ان قسماً كبيراً من الصناعة انتج
اعادة البناء
قبل الحرب انتاجاً اقل من طاقتها الى حد بعيد ، ولا سيما في الصناعات
الثقيلة والمنجمية ، وكذلك في الصناعات التي تغذي التصدير : المواد الكيميائية ، الصوف ، الخ . ،
وان الطاقة الصناعية قد ازدادت في كل مكان بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٤٥ ، حتى في المانيا
حيث اقتطعت التموينيات - التي تمثل ٥٪ من طاقتها الانتاجية - من الصناعات المجهزة خير
تجهيز التي لم تتضرر بفعل الفارات الجوية ؟

وقد جرت بأسرع مما كان منتظراً وفي وقت اقل منه بعد الحرب السابقة ، بالرغم من ان
التدمير كان اكثر تخريباً وشمولاً . يضاف الى ذلك ان تحويل الصناعات الحربية قد كان ايسر
بما امكن تصوره . فمنذ آخر السنة ١٩٤٨ - اي اقل من اربع سنوات بعد توقف العمليات
الحربية - استطاعت اوروبا الغربية بلوغ مستوى انتاج ما قبل الحرب . وفي أواخر السنة
١٩٤٩ بلغت مستوى الصادرات نفسه .

هو تدمير ودروس معدات النقل ما اثار اكبر الصعوبات في عملية اعادة البناء . ففي السنة
١٩٤٧ نفسها ، ما زالت قاطرات ومقطورات السكة الحديدية ادنى عددا منها في السنة ١٩٣٩
بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٥ بالمائة ، وما زال محمول الاسطول النهري سوى ١/٤ محموله ما قبل
الحرب . اما خسائر الاسطول التجاري فكانت اكثر فداحة ايضاً : ٢٤ مليون طن من اصل
٤٤ ، ولم يعض منها جزئياً سوى ابتياع السفن وبناء السفن الجديدة . فان الاسطول الاوروي
قد انخفض في السنة ١٩٤٥ الى ثلثيه في السنة ١٩٣٩ . فكان من ثم على عملية اعادة البناء تحمل
عبء ثقل هو دفع اكلاف الشحن للاسطول الاميركي . واخيراً كانت الابنية الخاصة والعامة قد
دمرت بنسبة ٢٠ بالمائة في المانيا ، و ٩ الى ٩ بالمائة في بلجيكا ، وهولندا ، وفرنسا ، والمملكة
المتحدة ، و ٥ بالمائة في ايطاليا . فلا عجب من ثم اذا ما كانت آثار الحرب في هذا القطاع ،
الذي يمثل اموالاً ضخمة ، اكثر عمقاً واطول ديمومة ، لا سيما وان توقف حركة البناء ابان الحرب
قد اضاف الى الخراب حاجة اخرى . فكان عدد المساكن الواجب تشييدها ٥٠ مليون مسكن ،
اي ١٦ بالمائة من مجموع المساكن العام .

لقد يسرت اعادة البناء القروض والهبات التي قدمتها الولايات المتحدة ولا سيما تنفيذ مشروع
مارشال ، والطلب الذي اوجده الحرب الكورية وتنفقات التسليح . وقد اعيتت في بعض
البلدان بعدم استقرار الاسعار وبالتضخم المالي الذي لم يوضع له حد في فرنسا الا في السنة
١٩٥٢ بعد تخفيض الفرنك في السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٩ الذي رفع قيمة الدولار من ٤٣ و ٦٠
في السنة ١٩٢٩ الى ١١٩ و ١٠ ، ثم الى ٣٥٠ فرنكاً ، وفي ايطاليا حيث ثبت سعر اللير في
السنة ١٩٤٧ بـ ١/٥ من قيمته في السنة ١٩٣٨ . وفي المانيا الغربية حيث افاح الاصلاح النقدي
للاقتصاد ان ينطلق في السنة ١٩٤٨ من اسس سليمة .

كانت اعادة البناء اكثر تباطؤاً عند المهزومين ، في المانيا واليابان اللتين ابدى المنتصرون رغبتهن في اقتلاع جذور قوتها العسكرية . واذا كانت المزارع المدة اثناء الحرب لجعل المانيا دولة زراعية بحتة لم تعد واردة ، فان التصديم على نزع الاسلحة منها ومن اليابان قد حمل على اقرار تخفيض طاقة انتاجها الصناعي بنسبة ٥٠ بالمائة من مستواها في السنة ١٩٣٨ : فليس بعد اليوم من صناعة بتزين ومطاط تركيبي ، ومن مواد مشعة ، وقد خفضت الصناعة الكيماوية الاساسية الى ٤٠ بالمائة (من مستواها في السنة ١٩٣٦) ، وانتاج الفولاذ الى ٧٥٠٠٠٠ طن . وان معدل الانتاج الصناعي الذي كان ٣٣ (بالنسبة لمستواه في السنة ١٩٣٨) في السنة ١٩٤٦ ، لم يبلغ سوى ٥١ في شهر حزيران من السنة ١٩٤٨ . وفي اليابان لم يبلغ في شهر آب من السنة ١٩٤٧ سوى ٤٠,٥ بالمائة من مستواه في ١٩٣٠ - ١٩٣٤ . ولكن النهضة بدأت في ١٩٤٧ - ١٩٤٨ حين قررت الولايات المتحدة تحويل المهزومين الى حلفاء على الاتحاد السوفياتي ودشنت التطور العكسي ، الذي اعاد تسليح من نزع سلاحهم واعاد لهم طاقتهم الصناعية وعززها .

منذ منتصف السنة ١٩٤٠ حتى اواخر السنة ١٩٥٢ ، ادى تجديد التسليح .
 الى ارتفاع الانتاج بسرعة ؛ ولكن الهبوط حدث منذ السنة ١٩٥٢ ،
 حين اتضح ان العمليات العسكرية في كوريا سوف تبقى محدودة . الا ان
 الازمة التي حدثت في الولايات المتحدة في ١٩٥٣ - ١٩٥٤ لم تؤثر تأثيراً يذكر على الاقتصاد
 الاوروبي الذي دخل ، بعد السنة ١٩٥٣ ، مرحلة توسع على نطاق كبير . اما اليابان فقد بلغت
 منذ السنة ١٩٥١ ، بفضل الحرب الكورية ، مستوى انتاجها في السنوات ١٩٣٠ - ١٩٣٤ .
 فان ضعف المراقبة وسخاء الاقراض قد شجعا انتاج المواد الاستهلاكية ، ولا سيما السيارات ،
 وتشيد الابنية ، وتوظيف الاموال . فليس ثمة من تأخر الا في الصناعات النسيجية التي تراجعت
 امام الجيوب الاصطناعية وامام اقفال الاسواق التدريجي في افريقيا والشرق الادنى حيث
 كانت منافسة اليابان والهند ناجحة بفعل تدني الاجور فيها . اما زيادة الانتاج الصناعي
 والزراعي والمنجمي بين السنة ١٩٤٠ والسنة ١٩٥٤ فقد تجاوزت ٤٠ بالمئة كماً . وكانت منذ
 السنة ١٩٤٨ اسرع في اورب الغربية منها في الولايات المتحدة ، وانما عوض عنها جزئياً بارتفاع
 عدد السكان وبتباين تقدمها ، من حيث ان جزءاً كبيراً من اورب الحرة قد ضم مناطق
 غير نامية كإيطاليا الجنوبية واسبانيا والبرتغال واليونان . يضاف الى ذلك انها اختلفت باختلاف
 البلدان ، فكانت اكثر تباطؤاً في فرنسا مثلاً حيث لم ترتفع بين السنة ١٩٣٩ والسنة ١٩٥٤ الا
 بنسبة ١٨ بالمائة ، بينما ارتفعت بنسبة ٦١ بالمائة في بريطانيا العظمى ، و ٧٠ بالمائة في إيطاليا ،
 و ٨٦ بالمائة في المانيا ، و ٩٩ بالمائة في هولندا (و ١١١ بالمائة في الولايات المتحدة) . وكانت
 نهضة المانيا الغربية سريعة جداً منذ السنة ١٩٤٨ : فان معدل انتاجها الصناعي قد انتقل من
 ٧٩ في هذا التاريخ الى ١٥٠ في السنة ١٩٥٢ والى ١٧٦ في السنة ١٩٥٤ ، كما ان نصيبها من

الاتاج الصناعي الاوروي ، الذي كان بنسبة ٢٠ بالمائة في السنة ١٩٣٨ ، ومبسط الى ٨ بالمائة في السنة ١٩٤٧ ، قد ارتفع في اواخر السنة ١٩٥٠ ، فاحتلت الاسواق الخارجية مرة اخرى ، وبات المارك احد اقوى نقود اوروبا . وهي الصناعات المدنية والميكانيكية (٦٠ بالمائة) ، والصناعات الكيميائية - بما فيها مصافي البترول - ما احرزت اكبر تقدم وما بلغت اعل الارقام بالنسبة لمستواها قبل الحرب ؛ وتضاعف انتاج الكهرباء خلال عشر سنوات بينما استقر انتاج الفحم الحجري وارتسم فيه اتجاه نحو التراجع .

بعد السنة ١٩٥٠ ، تواصلت انطلاقا الانتاج الصناعي بسرعة : فان معدل التقدم السنوي ، في العقد السادس ، قد اختلف في اوروبا بين ٧،٤ بالمائة في المانيا الغربية و ٢،٥ بالمائة في المملكة المتحدة ، و ٦ بالمائة في النمسا وايطاليا ، وبين ٤،٢٥ و ٥،٢٥ في سويسرا وهولندا وفرنسا ، وبين ٣ و ٣،٧٥ بالمائة في التروج والسويد والدانمارك وبلجيكا . ولكن السنة ١٩٦١ التي رأت اقتصاد الولايات المتحدة يخرج من الازمة وينطلق انطلاقا جديدة ، تشكل نهاية التقدم السريع في صناعة بلدان اوروبا الغربية . وقد اختلف التطور باختلاف البلدان : فاحتفظت المانيا الغربية وحدها بمعدل تقدمها المرتفع (٧ بالمائة في اوائل السنة ١٩٦٥) ، بينما لم يبلغ معدل تقدم فرنسا سوى ٣،٣ بالمائة فقط ، بفعل خطة الاستقرار وتحديد القروض وتجميد الاسعار . اما التقدم الايطالي فقد طرأ عليه هبوط كبير بفعل الازمة التي حدثت في اعقاب الانتخابات التي كانت نتائجها مؤاتية لـ « منفذ الى اليسار » : ارتفاع الاسعار ، تهريب رؤوس الاموال ، عجز في ميزان المدفوعات . فكان ذلك نهاية « المعجزة الايطالية » ، التي ترد في الدرجة الاولى الى وفرة اليد العاملة الضئيلة الاجر ، وكانت النهضة في السنة ١٩٦٥ بطيئة ومترددة . اما بريطانيا العظمى ، التي كانت عنصر الاختلال الرئيسي في مدفوعات اوروبا الغربية ، فكان معدل الزيادة فيها ابطأ منه في حكاية الدول (٢،٤٥ بالمائة) ، وميزان مدفوعاتها في عجز ، ونقدها مهدداً ابداً .

يرد هذا الوضع الى تدني الطلب من خارج اوروبا ، بحيث اصبحت زيادة الاستهلاك آتئذ العامل الاول بين عوامل التقدم . ولكن العائق الرئيسي كان الحاجة الى اليد العاملة (ولا سيما المتخصصة) قبل نقصان الطاقة الانتاجية لانها هي كانت السبب الاول في ارتفاع الاجر والاسعار الزراعية ، الذي لم يلبث ان بلغ نسبة عالية في المانيا وايطاليا وجاوز تقدم الانتاجية الى حد بعيد . فقد صادفت في الزمن زيادة في الاحتياط التقني ، واسهمت من ثم في زيادة التضخم . ومع ارتفاع الانتاج احرز تجمع المشاريع تقدماً سريعاً جداً ، بغية مواجهة المنافسة في الدرجة الاولى ، في البلدان التي تحققت فيها فكرة السوق المشتركة تحقّقاً بطيئاً . وقد تم التجمع عن طريق الانصهار ، وانشاء فروع مشتركة ، واقامة علائق مالية على جانب كبير من التعقيد : زهاء ٩٠٠ علاقة بين المشاريع المرنسية المئة التي جاوز رأسمالها مليار فرنك في السنة ١٩٥٨ (تمثل ٦٠ بالمائة من اموال الشركات المسعرة اسهمها في المصنق والمستخدم

٧٠٠ ٠٠٠ هـامل) ، و ٦٧٧ بين المصارف التجارية الفرنسية الاثني عشر وحدها ... ثم اتسعت الحركة . فتحقق بين السنة ١٩٦١ والسنة ١٩٦٤ مائتا انصار بين المشاريع الصناعية الكبرى الـ ٥٠٠ في المانيا الاتحادية . وفي السنة ١٩٦٤ حقق ٣٤٠٠ بالمائة من المشاريع (الصناعية والتجارية) الفرنسية ٥٠٠٩ بالمائة من مجموع المبيعات ودفعت ٥٤٠٩ بالمائة من الاجسور . وبالرغم من ذلك كان التجمع في اوروبا اقل تقدماً منه في الولايات المتحدة ، اذ ان ام مشروع الماني لم يأت في السنة ١٩٦٤ الا في المرتبة التاسعة والعشرين في لائحة المشاريع الصناعية العالمية الكبرى ، وام مشروع ايطالي في المرتبة الثامنة والثلاثين ، وام مشروع فرنسي في المرتبة الخمسين .

نجم عن ذلك انخفاض سريع في عدد مشاريع الصناعة اليدوية المستقلة والمؤسسات الصناعية المستخدمة اقل من ٥٠ اجيراً . وفي فرنسا ، حيث نعلم ان المشاريع الصناعية والتجارية الكبرى اقل عدداً واقل شأناً منها في الولايات المتحدة او في المانيا ، لم يرتفع ، بين احصاءي السنة ١٩٥٤ والسنة ١٩٦٢ ، سوى عدد المشاريع المستخدمة بين ٥٠ و ٢٠٠ اجير (١٥٠ بالمائة) واكثر من ٢٠٠ اجير (١٢ بالمائة) ، بينما زال من الوجود ٨٤ ٠٠٠ مشروع صناعة يدوية و ٤٣ ٠٠٠ مؤسسة صناعية تستخدم بين اجير وعشرة اجراء .

الوضع الزراعي
كان التقدم بطيئاً بصورة عامة بعد السنة ١٩٤٩ حين بلغ الانتاج الزراعي مستواه قبل الحرب . فان المعدل السنوي الذي بلغ ١٠ بالمائة بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٩ قد هبط بعد ذلك الى ٧ بالمائة ثم الى ٢ بالمائة (في ١٩٥٢ - ١٩٥٣) . فتكاد الزيادة توازي من ثم زيادة مجموع عدد السكان ، بالرغم من ان المساحة المخصصة للانتاج الزراعي قد انخفضت منذ السنة ١٩٣٨ بنسبة ٢ - ٣ بالمائة . وقد اعاض تحسين الانتاج من انخفاض المساحات المزروعة بفضل استخدام المزيد من الاسمدة ومن الآلات الزراعية (جرارة لكل ٢٠ هكتاراً من الأراضي الزراعية في المملكة المتحدة وسويسرا ، ولكل ١٤٠ هكتاراً في فرنسا ، و ٢١٠ هكتارات في ايطاليا) ، ولكن الاموال الموظفة في الزراعة كانت اقل شأناً الى حد بعيد من الاموال الموظفة في قطاعات الاقتصاد الاخرى : ٧٥٠ بالمائة في المملكة المتحدة ، ٤٢٠ بالمائة في المانيا ، ٣٥٠ بالمائة في بلجيكا ، ٣٤٠ بالمائة في فرنسا ، ١٣٠ بالمائة في ايطاليا ، واستقر الانتاج في مستوى لم يتبدل تبديلاً يذكر . الا ان تنظيم الزراعة الاوروبية ، المتباين تقدماً ، غالباً ما اعاقه عجز العمال عن شراء ما يريدون ، ووجود ملايين صغار الملاكين الذين كانت املاكهم اضيق من ان تؤمن لهم طيلة ايام السنة عملاً منتجاً ، والذين اقتفروا الى الاموال اللازمة لتنظيم استثمارها ، فعدوا من الانتاجية والتقدم الاجتماعي .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الزراعة الغربية لم تضمن الازدهار الا لجزء من مزاويلها . فبالاضافة الى قلة العمل ، وبالتالي الى قلة الاستخدام ، اللذين ولدا يؤسا حقيقياً احياناً ، ليس

من شك في وجود املاق لا جدال فيه بين الفلاحين ، فاجم عن الفرق الكبير بين الدخول الزراعية والدخول الصناعية وعن انخفاض اسعار البيع بالجملة . ومرد ذلك الى ان نصيب الزراعة الاجمالي في البلدان الصناعية ذات الدخل القومي المتزايد ، اخذ في التدنّي يوماً بعد يوم (هبط من ٣٥ الى ١٢ بالمائة من الدخل القومي في فرنسا بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٦٠) ، بحيث انخفض معدل مستوى معيشة الفلاحين انخفاضاً كبيراً بالرغم من انخفاض عوّدهم انخفاضاً كبيراً ايضاً . وقد اقضى هذا الانخفاض في مستوى المعيشة بالنسبة له في المدينة الى انحدار طبقي حقيقي والى امتعاض عام سببه « شعور بالحرمات والحيف والاهمال وعدم الاطمئنان للغد » .

فلا عجب والحالة هذه اذا ما اتسعت حركة الهجرة الريفية : فان نسبة العمل الزراعي بين الذكور ، التي انخفضت في النصف الاول من القرن العشرين في كافة البلدان (بمعدل ٥٢ بالمائة في بلجيكا و ٤٨ بالمائة في السويد ، و ٤٦ بالمائة في انكلترا ، و ٤٠ بالمائة في سويسرا وهولندا والمانيا الغربية ، و ٣٠ بالمائة في فرنسا) ، قد استمرت في الانخفاض ، اذ ان فرنسا قد « حرمت » بين السنة ١٩٥٤ والسنة ١٩٦٠ من اكثر من ١/٢ فلاحينها ، ولا تزال « تحرم » من ٥٠.٠٠٠ فلاح تقريباً في السنة ، كما ان المانيا الغربية « حرمت » من ١٦,٤ بالمائة ، وهولندا من ١١,٧ بالمائة ، وايطاليا من ١٠ بالمائة ، وبلجيكا من ٥ بالمائة ، الخ .

تجلى هذا الامتعاض احياناً باضطرابات وانفجارات استياء عنيفة تستهدف ارغام الدولة على التدخل لمصلحة الفلاحين الراغبين في التوصل الى وضع اجتماعي يعادل مستواه مستوى الفئات الحرفية الاخرى المماثلة . وبهذا الصدد شجعت الانظمة الانتخابية الغربية الدوائر الريفية ، حتى القليلة السكان منها ، لان وجود طبقة قروية راضية عنصر من عناصر استقرار المجتمع وديمومته . لذلك تنبّهت الحكومات ، بصورة عامة ، الى تلبية مطالبها : فهذه كانت الغاية في المانيا الاتحادية من « المشروع الاخضر » الذي اقر في السنة ١٩٥٥ ، والمشروع الاخضر الايطالي (١٩٦١) ، والقانون الزراعي السويسري الاساسي (١٩٥١) ، وكافة التشريعات الفرنسية منذ السنة ١٩٦٤ ، التي يمكن مقارنتها ، من اوجه عديدة ، بالتدابير التي سبقت الاشارة اليها في الولايات المتحدة .

في اليابان تحققت اصلاحات اقتصادية اساسية بغية جعل تنظيم الانتاج الزراعي والصناعي في متناول الجميع . وكان أهمها الاصلاح الزراعي الذي فرضته السلطات الاميركية في السنة ١٩٤٦ . ففي هذا التاريخ كان ٦٤٪ من سكان الأرياف يعملون في اراض مكثرة جزئياً او كلياً ويدفعون كراء يبلغ نصف الحصيد او اكثر من نصفه . وكان الهدف من الاصلاح وضع حد لبؤس هؤلاء المكثرين باعطائه اولئك الذين يزرعون الارض امكانية امتلاكها . فاضطر الملاكون الذين لا يقيمون في اراضيهم الى بيعها من الحكومة بأسعارها في السنة ١٩٣٩ ، اي ان هذه الاراضي انتقلت الى الحكومة بما يشبه المصادرة والاستملاك . ولم يسمح للفلاحين باستلاك

أكثر من سبعة أضعاف ونصف ولغير الفلاحين من اكرين ونصف ، باستثناء « هو كابدو » ، حيث سمح بامتلاك اربعة اضعاف هذه المساحات . وتمكن المكثرون من الحصول على هذه الاراضي اما بدفع ثمنها ، واما بدفع فائدة سنوية توازي ٣,٢٪ من ثمنها طيلة ٣٠ سنة . وحددت بدلات الكراء بحيث لا تتجاوز ٢٥٪ من محاصيل الأرز و ١٥٪ من محاصيل الزراعات « البعلية » . وصادف تطبيق الاصلاح صعوبات كثيرة بفعل معارضة بعض الوزراء الذين عرقلوه (خصوصاً في تسجيل انتقال الملكية) ولا سيما معارضة الملاكين السابقين الذين غالباً ما اشرفوا على عمليات اللجان المحلية وخوفوا المشترين . ولكن ٧٠٪ من المستثمرين الريفيين ، مقابل ٣٦,٥٪ في السنة ١٩٤٥ ، اصبحوا منذ السنة ١٩٤٩ يملكون ٨٢٪ من الارض الزراعية مقابل ٥٤,٢٪ . وبالرغم من هذه النتائج ، فان اكثر من ٦٠٪ من الفلاحين كانوا يستثمرون في السنة ١٩٥٦ حقولاً لا تبلغ مساحتها الا « شو » (١,٢٤ هكتار) . ولذلك اعتمدت منذ السنة ١٩٤٩ سياسة تحديد النسل التي نجحت في تخفيض معدل الولادات (الذي كان ٣٤,٣ بالآلاف في السنة ١٩٤٧) الى ١٨,٥ بالآلاف في السنة ١٩٥٦ ، بينما تدنى معدل الوفيات من ١٤,٦ الى ٨ .

اما في ايطاليا الوسطى ، وخصوصاً في ايطاليا الجنوبية ، فلم يحقق اصلاح واسع بغية تسوية المسألة الزراعية ، بالرغم من استيلاء فلاحي كلايريا وصقلية ، في السنة ١٩٤٩ ، على املاك كبرى ، وبالرغم من الاضرابات العامة التي اعلنها العمال الذين ينتظرون في شوارع القرى من يستخدمهم . ولم يطبق سوى قانون خاص عمل به في منطقة « سيل » ، هو قانون « سترالسيو » الذي اتاح استملاك ١٠٠,٠٠٠ هكتار ، وقانون خاص آخر عمل به في صقلية . فبلغ مجموع الاراضي الموزعة حتى هذا التاريخ ٥٠٠,٠٠٠ هكتار ، وبمجموع المستفيدين من هذا التوزيع ٩٠,٠٠٠ عائلة .

لم ينقطع الاستخدام عن التقدم ، وقد أتاح تشغيل الجماهير الغفيرة التي هاجرت الارياف الى المدن . لقد زالت آفة البطالة في البلدان الصناعية الكبرى باستثناء بلدان اوروبا الجنوبية . لا بل لوحظت في كثير من البلدان حاجة كبرى الى العمال الاختصاصيين . ففي ايطاليا حيث استقر عدد البطالين زمناً طويلاً حول رقم الـ ٢,٠٠٠,٠٠٠ (بطالة كلية) ، اي ١٠٪ من اليد العاملة ، وحول نسبة مماثلة من البطالين الجزئيين ، هبط هذا العدد الى ١٧٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٦٠ والى ١,٢٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٦٤ . وفي المانيا الاتحادية هبط عدد البطالين من ١,٨٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٥١ الى ١,٣٠٠,٠٠٠ في اواخر السنة ١٩٥٤ والى الصفر منذ السنة ١٩٦٠ . لا بل جاءها منذ السنة ١٩٦٤ اكثر من مليون عامل اجنبي (٣٥٠,٠٠٠ ايطالي ، والمديد من اليونانيين والاسبان والأتراك والبرتغاليين وسكان الدول المتاخمة) . ويصح هذا القول في سويسرا ايضاً حيث يوجد عامل اجنبي من كل ثلاثة (٢٧١,٠٠٠ في السنة ١٩٥٥ و ٩٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٦٤) . لذلك باتت نسبة البطالة ضئيلة جداً : ٥,٠٪ في المانيا ، ٨,٠٪ في هولندا ، ١,٢ بالمائة في فرنسا ، ١,٤ بالمائة في المملكة المتحدة ، ٢,٩ بالمائة في ايطاليا .

وبالمقابلة ارتفعت الاجور الاسمية .

الانبعاث التجاري
استلزم الانبعاث التجاري تكييفاً جديداً عسيراً، ولكن تقدمه كان سريعاً بالرغم من المراقيل الكثيرة التي أقامتها في طريقه الرقابات ، والانظمة النقدية ، والتعريفات الجمركية . ففي السنة ١٩٥٥ جاوزت التجارة العالمية ، بنسبة ٥٠ بالمائة ، مستواها في السنة ١٩٤٨ (وستين بالمائة ، مستواها في السنة ١٩٣٨) . الا ان اوروبا الغربية خسرت جزءاً كبيراً من دخل الاموال الموظفة في ما وراء البحار والمقدرة في ١٩٥٠ - ١٩٥١ بأكثر من خمسة مليون دولار في السنة ١٩٣٨ . وان هذا الدخل ، الذي كان يمثل ٣٢ بالمائة من حجم الصادرات في السنة ١٩٣٨ ، لم يمثل سوى ٩ بالمائة فقط في ١٩٥٠ - ١٩٥١ . وأضيف الى هذه الخسائر عبء تسديد الديون الجديدة المتراكمة اثناء الحرب . فحتى البلدان التي توفرت لديها اموال احتياطية بفضل صادراتها في النحاء اخرى من العالم (كبريطانيا العظمى وخصوصاً البلدان التي لم تتضرر تضرراً كبيراً من الحرب كبلجيكا وسويسرا والسويد) قد اضطدمت بصعوبات كبرى نجمت بصورة خاصة عن استحالة تحويل كافة النقود تقريباً ، باستثناء الدولار والفرنك السويسري .

اذن كانت مسألة سد هذا العجز الكبير في ميزان المدفوعات على جانب كبير جداً من الخطورة . فان اوروبا الغربية ، باستثناء ايطاليا ، لم تستفد من المساعدات المخصصة للبلدان الفقيرة ، بحيث لم تؤمن المدفوعات الا باتفاق احتياطي الذهب او الدولار ، او بفضل القروض التي منحتها الحكومة الاميركية : اعفي بها القروض المعدة لدفع قيمة « فائض » الخزونات الحربية المتروكة في اوروبا ، او ثمن السفن المعروفة بـ « سفن الحرية » . والحال كانت الحاجة الى معدات التجهيز والمواد الغذائية كبيرة جداً ، والموارد اللازمة لدفع قيمة هذه الواردات المتزايدة اخذت في التناقص ، وتقدم الانتاج الصناعي مؤدياً ، كما هو طبيعي ، الى انقاص الفوائض المعدة للتصدير ؛ كما ان الاسطول التجاري قد خسر جزءاً كبيراً من محموله ، والتقنين الغذائي قد منع السياحة من استعادة اهميتها القديمة ، والجزء الاكبر من الاموال الموظفة في ما وراء البحار ، ولا سيما في اميركا الشمالية ، قد صفى حسابه . وهكذا كانت اوروبا الغربية ، اقله خلال السنوات الاولى ، مدينة للولايات المتحدة ، حتى في حقل الخدمات . اما العلائق باوروبا الشرقية ، التي كانت في البدء متوقفة توقفاً تاماً ، فلم تتجدد بعد ذلك الا على نطاق ضيق ، بسبب الدمار الذي خلفته الحرب فيها وحاجات اعادة بناء هذه البلدان وادخال الاصلاحات الزراعية من جهة ، واتجاه تيارات التجارة الجديدة نحو الاتحاد السوفياتي ، من جهة ثانية . ثم كادت تنقطع انقطاعاً كلياً حين اشتدت الحرب الباردة .

وهكذا ازداد العجز في المبادلات بين اوروبا الغربية ومنطقة « هرة الدولار » الدولار . فارتفع من ٧٠٠ مليون دولار في السنة ١٩٣٨ الى ثلاثة آلاف وخمسة مليون في السنة ١٩٤٦ والى خمسة آلاف وسبعة مليون في السنة ١٩٤٨ فيما

خص الولايات المتحدة وحدها .

وزاد تأخر صادرات المنتجات الأساسية من بلدان ما وراء البحار من هذا الارتباط بالولايات المتحدة لان معظم الواردات الأوروبية التي حلت محلها قد ابتيعت من منطقة الدولار (٣٠ بالمائة اكثر من السنة ١٩٣٨) .

كادت الصادرات الأوروبية تتضاعف بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٤ ، بفضل ألمانيا والسويد بصورة خاصة ، ولكنها ما كانت لتزيل اختلال التوازن ، اذ ان أوروبا ما كانت لتستطيع زيادة وارداتها من الدولارات باستغنائها عن المنتجات الأميركية في أوروبا او في انحاء منطقة الدولار الاخرى . أما بريطانيا العظمى وفرنسا فقد حققت صادراتها اعلى ارتفاع (٨٥٪ بين السنة ١٩٣٨ والسنة ١٩٥١) في منطقة السترليني او في منطقة الفرنك اي في مستعمراتها في ما وراء البحار ؛ ولكن القضية كانت ، في الدرجة الاولى ، قضية توظيف اموال من اجل تنفيذ خطة تجهيزية او اتفاق عسكري (ماليزيا ، الهند الصينية) . واذا تدنى العجز فليس ذلك بفضل الحصول على الدولارات بل بفضل القروض التي قدمتها المشاريع الخاصة والحكومة الأميركية والمصارف المرتبطة بها ، وبفضل ارتفاع نفقات القوات الأميركية المتمركزة في أوروبا وطلبات بلدان ما وراء البحار . ولكن المقصود هنا هو مساعدة مرتبطة بالوضع السياسي والعسكري لم تفلح سوى في « اخفاء » عجز دائم بلغ زهاء ٢٤٠٠ مليون دولار في السنة ١٩٥٤ و ٣٤٠٠ مليون في السنة ١٩٥٥ . فان اطراد ارتفاع صادرات الولايات المتحدة (خصوصاً صادرات البترول والقطن في اعقاب أزمة السويس واقفال التربة) ، وتباطؤ انتاجها الصناعي الذي خفض مشترياتها من المواد الأولية واحـدث تدنياً جلياً في اسعارها ، ورفضها تخفيض تعريفاتها الجمركية ، قد ادت في السنة ١٩٥٧ الى اتفاق كـيـات كبرى من احتياطي الذهب والدولارات في بلدان كثيرة - البلدان المنتجة الخامات والبلدان الصناعية على السواء - وزادت من عجزها التجاري وفرضت على البعض منها تدابير تقييدية واكرهتها على استدانة مبالغ باهظة من صندوق النقد الدولي . تلك هي الازمة الأميركية في السنة ١٩٥٨ التي كان اثرها على التجارة الأوروبية غير ذي شأن ، وذاك هو انخفاض سعر المواد الأولية التي اتاحت وحدها للاقتصادات الأوروبية ان تجدد مخزوناتا من النقد النادر وتستعيد مكاناً اكبر في التجارة العالمية .

من اجل تنظيم اقتصادات أوروبا تنظيمًا صوابيًا ، ومن اجل تنسيقها

تنسيقاً اكثر فاعلية ، ومن اجل تأليف « قوة ثالثة تكون على قدر

كاف من الركائز والازدهار لتعيش مستقلة عن الكتلتين ، الولايات

مشاريع توحيد

أوروبا الغربية

المتحدة والاتحاد السوفياتي ، نشأت الحركة الهادفة الى توحيد دول أوروبا غير الشيوعية . فان « حركة اوروبية » تأسست في لاهاي ورأسها و. تشرشل ول. بلوم وسباك وغاسبري اقترحت في السنة ١٩٤٨ انشاء « اتحاد اوروبي » مع جمعية استشارية تكون نواة لبرلمان النقد الاوروبي ؛ الا ان المشروع أثار معارضة البريطانيين المتسكنين بعلائقهم بالملكيات ولم يؤد الا الى انشاء

« مجلس أوروبا » الذي عين مركزه في ستراسبورغ ولم تتوفر له اية وسيلة عمل . ولما كانت الوحدة السياسية وحق « الدستورية » صدمة كبرى للمشاعر القومية ولا سبيل الى تحقيقها ، فقد فكر محرروها بالتوصل الى خلق جو مؤات بتحقيق وحدة اقتصادية تضع حداً لاضطراب الاقتصاد الدولي الناجم عن نظام الحماية والاكتفاء الذاتي وعن القيود المفروضة على انتقال السلع ، والبشر (بايقاف الهجرة) ، ورؤوس الأموال . وكانت المقصود جعل أوروبا « سوقاً واحدة » تمكن من توزيع العمل توزيعاً صوابياً وتوزيع الصناعات توزيعاً جديداً من شأنه تحسين الانتاجية وتوفير فوائد الانتاج الكثيف . ويفترض هذا التحول ، في كافة المناطق الموحدة ، ان تنتقل السلع واليد العاملة ورؤوس الأموال بحرية . ولكن اقتصادات أوروبا المنقسمة هذه كانت عرضة ومسرحةً للمنافسة . فان اقرار حرية التبادل بين الدول الأوروبية قد يعني بالنتيجة تقويض اقتصاد عدد كبير من الدول والمناطق . وهكذا طرحت مسألة المناطق الفقيرة التي تتعرض لان تسمي اكثر بؤساً اذا تركت الحرية لنشاطات السوق ، كما حدث في ايطاليا بعد التوحيد اذ رأى الجنوب ، وقد كان ضحية الشمال الذي يفضل تجهيزاً ، ان صناعاته تفقرت بسرعة لانها لم تعد محمية بالحواجز الجمركية . فبدون تدابير تحمي مناطق أوروبا الجنوبية التي يكثر فيها الفلاحون ، قد يزداد الفرق بين مستويات النمو الاقتصادي في المناطق الأوروبية ذات الدخل المرتفع والمناطق ذات الدخل الزهيد .

اتضح من ثم ان مشروع انشاء وحدة جمركية واسعة ، الذي حظي بمطاف الاميركيين ، كان مشروعاً خيالياً ، وقد اهل واستفيض عنه بفكرة انشاء وحدات جمركية ضيقة النطاق ، ولكن المفاوضات ، هنا ايضاً ، اظهرت صعوبات يستحيل التغلب عليها ، ولم تنته اية محاولة الى نتائج عملية ، باستثناء اختيار وحدة البنلوكس (١٩٤٨ - ١٩٤٩) « التي تعتبر نجاحاً اذا ما قورنت بالمحاولات العديدة الفاشلة في مناطق اخرى » : فقد كان انتقال اليد العاملة محدوداً جداً ، وانتقال رؤوس الأموال محصوراً جداً ، والمبادلات التجارية ، على الرغم من ترايدها ، قليلة جداً بسبب اختلاف الانظمة في البلدان الداخلة في الوحدة : زراعة بلجيكية متقدمة معدة لتنفيذ بلاد مصنعة واسعار مرتفعة ، وزراعة هولندية موجهة نحو التصدير . وصناعة بلجيكية تهددها المنافسة الهولندية . وخيبت الآمال كذلك الوحدة الجمركية الفرنسية الايطالية في السنة ١٩٤٩ ومحاولة الوحدة السكندينية في السنة ١٩٥٠ .

اكتفي آنذاك بصيغة اكثر تواضعاً هي صيغة « وحدة القطاعات » ،
ولا سيما القطاعين اللذين لم تؤد حرية التجارة فيها الى نتائج ثابتة :
صناعات الفحم الحجري والفولاذ (خطة شومان، في شهر ايار ١٩٥٠)،
والزراعة . فقد أسست خطة شومان «وحدة الفحم الحجري والفولاذ»
وانطوت على مقاصد سياسية بعيدة اذ كان مفروضاً فيها ان تهبط لاتفاق فرنسي الماني يكون بمثابة خطوة اولى نحو أوروبا موحدة سياسياً ؛ وقد استهدفت بادىء ذي بدء ايجاد تضامن

خطة شومان ،

السوق المشتركة

والأوراق

اقتصادي فرنسي الماني يجمعها في وحدة اوسع نطاقاً الدول التي تتجمع فيها صناعات الفحم الحجري (الفرنسية والبلجيكية والالمانية واللوكسمبورغية) في رقعة ضيقة نسبياً ، والتي تحول فيها عوائق الحدود دون استخدام الموارد الطبيعية استخداماً صوابياً . فانخرطت فيها من ثم المانيا وفرنسا وإيطاليا والبنلوكس ؛ اما بريطانيا العظمى فقد اعرضت طوعاً عن الانخراط فيها . أسندت الى « سلطة عليا » الصلاحيات الضرورية لتنظيم السوق المشتركة والاشراف عليها ، وتنسيق توظيف الأموال ، وتمويل او ضمان المشاريع المرغوب فيها ، والحوول دون قيام اتحادات مهنية او اية اتفاقات اخرى احتكارية الطابع ، ومن جهة ثانية ، لاتخاذ التدابير المجدية في حال ازمة او حاجة .

في الحقل الزراعي ، اصطدمت شتى خطط « الاتحاد الاخضر » التي حاولت توحيد اسواق اوربا الغربية توحيداً تدريجياً ، فيما يتعلق بعدد من المحاصيل الزراعية ، بصعوبات كبرى مختلفة ، اذ ان الحكومات كانت كثيرة الاهتمام بان تضمن لطبقة فلاحها دخلاً ثابتاً كافياً لم تتغل ، حفاظاً عليه ، عن جزء من مهامها لمصلحة جهاز دولي .

خطبت الخطوة الحاسمة في شهر آذار من السنة ١٩٥٧ حين وقعت في روما المماهات التي انشأت الـ « اوراتوم » (من اجل اشتراك الاعضاء في مصادر الطاقة النووية) ولا سيما « الوحدة الاقتصادية الاوروبية » او « السوق المشتركة » التي تخطت الوحدة الجزئية التي حققتها وحدة الفحم الحجري والفولاذ . وكانت الغاية من السوق المشتركة التوصل ، خلال ١٢ او ١٥ سنة ، الى إقامة وحدة جمركية مع تعريف خارجي واحدة وحرية انتقال كاملة ، داخل الوحدة ، للأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات ؛ وسن قوانين وانظمة تتوافق والسياسات التجارية الموحدة تدريجياً . وقد سبق لوحدة الفحم الحجري والفولاذ ان اظهرت في نطاقها الخاص الفوائد الجلى الناجمة عن انشاء نطاق اقتصادي واسع : الملاءمة بين التعريفات الجمركية وظروف النقل ، تنظيم العمل الصناعي ، تأسيس شركات كبرى (عن طريق الصهر) قادرة وحدها على جمع رؤوس الاموال الضخمة التي تستلزمها معدات واجهزة متقنة ، تنسيق السياسات التجارية . الا ان التقسيم الدولي للعمل لما يكن متقدماً .

اصبحت الوحدة الاقتصادية الاوروبية سارية المفعول في السنة ١٩٥٩ ، بعد ان اصبحت العملات الاوروبية الرئيسية قابلة التحويل ، وبعد ان اطلقت حرية (٤٠ الى ٩٠ ٪ من) المبادلات الاوروبية الداخلية . وفي الوقت نفسه دشن مؤتمر بروكسل مرحلة ثانية بتبني ميثاق زراعي كان منطلقاً لمفاوضات طويلة ممدّة لان تنسق اوضاعاً مختلفة كل الاختلاف (كانت الاسعار الزراعية الالمانية اعلى من الاسعار الفرنسية بنسبة ٢٥ ٪ ، وقد احتلت فرنسا مركزاً مسيطراً بعد ان كانت مصدرة كبرى للمحاصيل الزراعية ، الخ.) . وانضمت الى السوق المشتركة اخيراً اليونان وتركيا و١٨ جمهورية افريقية وبلغاشية . اما بريطانيا العظمى التي لم تبال بكل هذه المساعي ، ولم تؤمن بان الوحدة الاقتصادية الاوروبية سوف تعرف البقاء ، واهاقها « ثقل

امبراطوريتها ، ، قد انشأت في السنة ١٩٥٩ ، في وجه الوحدة الاقتصادية الأوروبية (أوروبا الدول الست) ، جمعية أوروبية للمبادلة الحرة ، أو « أوروبا الدول السبع » (مع السويد والنرويج والدانمارك والبرتغال وسويسرا والنمسا) التي لم توجد سوى مجرد تعاون جمركي .

في أواخر السنة ١٩٦٢ برزت فوائد السوق المشتركة بارتفاع في المبادلات بين الدول الست بنسبة ٩٣ بالمائة خلال خمس سنوات ، وتقدم صناعي كبير ، وتدنّي البطالة ، ان لم يكن زوالها كلياً . إلا ان الصعوبات المتكاثرة كادت توقف تطور المؤسسة . ويرد ذلك الى ان أوروبا مقتصرة على الدول الست ، تكون منطقة الرور قطبها الرئيسي ، بعثت الخوف من ان توفر الوحدة الناجزة لمانيا الاتحادية مركزاً مهيمناً في أوروبا الغربية ، لاسيما وان التوحيد الاقتصادي يستتبع حتماً قيام سلطة سياسية تتقدم كافة الحكومات في الدول الموحدة ، كما هو « منطق الأحداث » (ج ويلر) ؛ هذا كان موقف الذين قالوا غير ما قاله الجنرال ديغول ومشايعوه : « أوروبا الاوطان » . وكان من شأن انضمام بريطانيا العظمى الى السوق المشتركة ان يعيد التوازن ، او اقله التوازن السياسي ، ولكن هذا الحل قد طرح جانبا بممارسة رئيس الحكومة الفرنسية طلب الانضمام الذي تقدمت به (كانون الثاني ١٩٦٣) . وأخيراً انتهت المفاوضات بين الدول الست من اجل تنظيم تحويل السياسة الزراعية المشتركة الى الفصل (تموز ١٩٦٥) ، بينما كانت تعدّ معارك جديدة حول « جولة كندي » ، اي مفاوضات من اجل تخفيف الحواجز الجمركية الذي اقترحه الولايات المتحدة . فقد أقر الكونغرس بالفعل مشروع « قانون التوسع التجاري » الذي اعطى الرئيس صلاحيات واسعة للتفاوض في موضوع تخفيض التعريفات . ويبدو اليوم تحلي الولايات المتحدة عن مذهب حماية الصناعة ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار تفوق صناعاتها والوسائل المالية المتوفرة لديها ، غير متفق والغاية التي نشدها مؤسسو السوق المشتركة : ايجاد « قوة اقتصادية ثالثة » مستقلة عن « الكبار » .

٣ - تراجع الديمقراطية الكلاسيكية

في السنة ١٩٤٥ ، خرج المبدأ الديمقراطي ظافراً من الصراع ضد الانظمة « الفاشستية » في المانيا وايطاليا واليابان . فلم تثبت الفكرة الديمقراطية قوتها الاشعاعية فحسب باجتهاها المزيد من الدول ، بل اثبتت الانظمة الديمقراطية فعاليتها وتفوقها عملياً حتى في النطاق الذي بدا فيه خصومها على خير استعداد ، اي في نطاق تسيير الحرب . ففي كافة بلدان العالم - باستثناء اسبانيا والبرتغال والارجنتين - تسلمت الاحزاب الديمقراطية السلطة ووضعت خططاً لإصلاحات معدة لتجديد اصول الدولة وتقنينها ولتحديد حقوق الانسان الاجتماعية . إلا ان تحالف المقاومين قد اضطر الى مماشة اكثر اعضاءه اعتدالاً ، فلم تتناول الإصلاحات المحققة من ثم سوى المؤسسات السياسية العليا ، دون ان تحدث اي تبديل في المؤسسات الاجتماعية الدنيا ؛ واقترت دساتير جديدة ، ولكن السلطة بقيت في ايدي الطبقات الحاكمة القديمة .

بيد ان خطط الاصلاحات العميقة هذه ، الهادفة الى وضع حدٍ للتناقض المتمثل « بمجتمع متساو قانوناً وسياسياً ، ومتسلسل السلطات اقتصادياً واجتماعياً » ، قد اثارت لدى الطبقات الحاكمة ارتياحات زادت من شدتها ان تعاضم قوة الاتحاد السوفياتي وقيام الديمقراطية الشعبية قد جسما خطر نفوذ الشيوعية على الطبقات العمالية التي كانت الضحايا الرئيسية للحرب والاحتلال . وبدا زوال الفاشستية ، التي اعتبرها شطر كبير من البورجوازية ، قبل الحرب وخلالها ، ضمن خط دفاع ضد اخطار انتشار البلشفية ، وكأنه ترك هذه البورجوازية دون دفاع . وامام سيل المطالبات الاجتماعية واطار التأميم بالجملة ، اعيت الحيلة الطبقات الحاكمة ، فأعربت بمزيد من القوة ، خلال سنوات ما بعد الحرب ، عن ميولها المحافظة والتسلطية وعدائها للحركات التقدمية والشيوعية . وقد شجعا في هذا التصلب الدهم الذي جاءها من الحكومات الانكلو ساكسونية التي انتهجت على الدوام نهجاً محافظاً جداً : دعم حتى الساعة الاخيرة للملكية التي اعتبرت عنصر استقرار في ايطاليا ويوغوسلافيا ، اعادة الملكية الى اليونان ، مراعاة ورعاية للدكتاتوريات الاخيرة التي عرفت البقاء في اوربا الغربية (البرتغال ، اسبانيا) ، مساعدة وتشجيع للأحزاب المحافظة في كافة البلدان بوجه عام .

بإستثناء بلجيكا ، وهولندا ، والنرويج ، والسويد ، والمملكة المتحدة
الدساتير الجديدة
(حيث خفض مفعول حق النقض في مجلس اللوردات من سنتين الى سنة) ، عدلت كافة مؤسسات دول اوربا الغربية الحرة في السنوات التي عقيبت الحرب . فان الدساتير السارية المفعول بعد السنة ١٩١٩ والممارسة الدستورية في كافة الدول الاوروبية قد اتجهت الى جعل النظام البرلماني نظاماً « صوابياً » يعين شروط الاستقرار الحكومي . الا انه في كل البلدان - باستثناء انكلترا - تلاشى او تفكك بفعل الازمة « موهناً بدساتن متوسطي الذكاء ومؤامرات المفسدين » ؛ ولذلك اعد كافة وطنيي البلدان المشتركة في المقاومة مشاريع عدة انطوت كلها على الفكرة المشتركة التالية :

« تكوين طبقة حاكمة جديدة ، وحكام جدد ، يحلون محل الطبقات التي اتضعت دونيتها وعدم جدارتها في تسيير الشؤون قبل السنة ١٩٣٩ ، والتي اقدم شطر كبير منها على مماشة الحكومات التي تعاونت والنازية . لقد اجمعت الآراء على الاحتفاظ بالمبدأ الانتخابي والتصويت العام ، ولكن الكثيرين ميزوا بين الديمقراطية والنظام البرلماني ... فالنظام البرلماني ليس الشكل الوحيد والناصح والضروري للديمقراطية ... ليست هاتان الكلمتان ، بأي شكل ، متعادلتيْن او متماثلتيْن » (ليون بلوم) .

ان النظام الذي مكنْ عندم كان نظاماً على الطريقة الاميركية يضمن للسلطة التنفيذية صلاحية واسعة ومستقلة . ولذلك فان النصوص الاساسية التي تضمنتها الدساتير الجديدة (فرنسا ، ١٩٤٦ ، ايطاليا ، ١٩٤٨ ؛ المانيا الاتحادية ، ١٩٤٩) قد جعلت المؤسسات اكثر فعالية ورغبة من واضعها ، كما اعتقدوا ، في ضمان الاستقرار الحكومي لمدة معينة وتعزيز سلطة رئيس الحكومة الذي هو رئيس الاكثرية ايضاً . وسهلت هذه النصوص ممارسة حق حل المجلس

ووضعت اصولاً استهدفت الحد من الازمات الوزارية (في فرنسا : تولية رئيس مجلس الوزراء بالاقتراع العلني والاكثرية المطلقة ، احتمال الحل اذا حدثت ازمستان خلال ١٨ شهراً) . وفي ايطاليا ، اقتضى للتصويت على اقتراح بعدم الثقة ، ان يحمل الاقتراح توقيع عشر اعضاء المجلس وان لا يطرح الاقتراح على المناقشة قبل انقضاء ثلاثة ايام على تقديمه ؛ وفي المانيا الاتحادية ، لا تُسقط الوزارة سوى اكثرية « بناءة » : « لا يحق للمجلس الاتحادي ان يعبر عن عدم ثقته بالمستشار الاتحادي الا بانتخاب خليفته بأكثرية الاعضاء وبدعوة رئيس الاتحاد الى اعفاء المستشار الاتحادي من مهامه » ... « ويجب ان تمر ٤٨ ساعة بين تقديم الاقتراح بعدم الثقة والتصويت عليه » . وباستثناء المانيا الاتحادية اتضح في كافة البلدان ان هذه النصوص لم تكن ذات فعالية كبرى .

اتسعت مهام الدولة في كافة الحقول . ففي السنوات التي عكبت
التحرير ، سنت قوانين اقتصادية توجيهية كثيرة دونها سياسة
التدخل في سنوات الازمة . وليس المقصود هنا التدابير المؤقتة
التي استلزمها مرحلة العوز والحاجة ، كالبقاء على التقنين الغذائي ، وتوزيع المواد الاولى ،
وتحديد الاسعار ورقابتها ، ورقابة التجارة الخارجية وحركات النقود النادرة ، وتنظيم الاجور ،
حتى ولا تدخل السلطات العامة بغية « اعادة النظام الى الاجور » اي بغية تنظيم ارتفاعها
(ارتفعت سبع مرات في فرنسا بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٨) ، بل تدابير هامة جديدة
ونهاية كالتأميم واعداد الخطط الاقتصادية .

هكذا ولدت اشكال جديدة للملكية العامة اقامت في البلدان الغربية نظام اقتصاد مختلط
حيث شوهدت مؤسسات غير مؤمنة تستثمر قطاعاً هاماً من النشاط الاقتصادي غير الخاضع
للملكية الخاصة . هذه هي حال « التعاونيات العامة » البريطانية (الفحم الحجري ، الكهرباء ،
وسائل النقل العام ، الغاز) و « المؤسسات العامة الاقتصادية » الايطالية : « ادارة المعادن
الايطالية » و « ادارة الهيدروكاربور الايطالية » التي اسسها انريكو ماتيني ، ومصرف ايطاليا ،
والمعهد الوطني لاعادة بناء الصناعة ، الذي احتل المرتبة الرابعة بين المؤسسات الاوروبية
الكبرى واشرف على قطاعات واسعة من الاقتصاد الوطني (نقل الركاب ، بناء السفن ، الصناعات
الميكانيكية ، الفولاذ ، اربعة مصارف كبرى ، « ايطاليا » ، شركة « اوتوسترادا » ، الاذاعة ،
الخ .) وشطر كبير من صناعة الفولاذ في النمسا ، و « كهرباء وغاز فرنسا » ومصانع رينو في
فرنسا ، ومصانع آردال للألومينيوم و « موراي - رانا » للصب في الترويج ... فقد خضعت
كافة هذه المؤسسات لانتظمة خاصة ، وتمتعت بالاستقلال المالي ، وكانت لها موازنات بمائة
لموازنات المصاريف الخاصة ، ونجحت ، اقله نظرياً ، من التدخل الحكومي .

التأمينات
ادى عجز الاقتصاد الرأسمالي عن التغلب على الازمة والبطالة وعن اعداد الحرب
اعداداً فعلاً ، ومن ثم عن صيانة الاستقلال الوطني ، والنمو العظيم في الانتاج
الذي حققه الاقتصاد البريطاني المراقب خلال الحرب ، على نقى رصوده قبل الحرب ، الى
القناعة بان اعادة البناء بعد الحرب وتحويل الصناعات الى اقتصاد ايام السلم لا يمكن
ان يتركاً للمبادرة الخاصة ، وبأنها يجب ان يخضعاً لتخطيط الدولة وتوجيهها اقله في
القطاعات الرئيسية .

وكانت هنالك بواعث اخرى قامت بدورها ايضاً : كالموقف الذي وقفه في البلدان المحتلة
عدد كبير من اعضاء الطبقات الحاكمة الذين تعاونوا مع المحتلين وعملوا في خدمة آلتهم الحربية ،
فنقلت مصانعهم الى اسم الدولة وامرك العمال في ادارتها . يضاف الى ذلك ان
الامان اسهموا خلال الاحتلال في مشاريع كثيرة واشرفوا على معظم المشاريع الكبرى ؛
فاصبحت هذه الملكيات الالمانية ، بعد التحرير ، املاك دولة ايضاً ؛ وهكذا تحقق تأمين
قطاع هام .

واخيراً بدا من الضروري ضمان ادارة اكثر فعالية منها في السابق . وكان ذلك باعث تأمين
الصناعات القديمة المتقهقرة كصناعات الفحم الحجري البريطانية حيث برهنت الملكية الخاصة
عن عجزها عن توظيف الاموال اللازمة وتحقيق اعادة التنظيم الضرورية لزيادة الانتاج .
وهي الرغبة في تنظيم ادارتها ما حمل على تأمين المصارف الفرنسية الكبرى التي كثرت
في ادارتها الوظائف المزدوجة ، وما حملت على تأسيس مثل « معهد الصناعة الوطني »
في اسبانيا و « المعهد الوطني لانماء الصناعة » في ايطاليا اللذين اسهما إسهامات واسعة في عدد
من المشاريع .

يجب اخيراً ان نضيف الى ذلك الاقتناع بخطر الاحتكار الخاص بسبب التجاوزات التي قد
تنجم عن اثره السياسي . ففي بريطانيا العظمى ، ولا سيما في فرنسا ، مازال الناس
يتذكرون السنوات الاخيرة التي نجحت الرأسمالية المالية فيها في احباط محاولات الاصلاحات
الاجتماعية التي قامت بها الحكومات اليسارية ؛ وهو هذا العداء للاحتكارات ما دفع الى
تأمين السكك الحديدية البريطانية وشركات الضمان والمصارف الكبرى في فرنسا ، والخدمات
العامة (غاز ، كهرباء) في البلدين .

لم تجر في اي مكان ، من جهة ثانية ، محاولة تأمين كامل ، وباستثناء حالات الاحكام ،
دفعت التعويضات لاصحاب المشاريع المستملكة . اذن اجريت تأمينات صناعات رئيسية .
ليس في الديمقراطيات الشعبية فحسب ، بل في بلدان اخرى عديدة . ففي السنة ١٩٤٥ والسنة
١٩٤٦ قضى عدد من الاحكام والقوانين الفرنسية بتأمين مصانع رينسو ، وشركة محركات
« غنوم ورون » ، والنقل الجوي ، ومصرف فرنسا ، ومصارف الودائع الاربعة الكبرى ،
والمصرف الجزائري ، و ٣٤ شركة ضمان ، وانتاج وتوزيع الكهرباء والغاز ، ومصانع الفحم

الحجري . وفي الترويج امت المناجم والجزء الاكبر من الصناعة الكهربائية - التقنية . وفي بريطانيا العظمى اقدمت الحكومة العمالية بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٩ على ثماني عمليات تأميم كبرى تناولت : مصرف انكلترا ، الاسلاك والاتصال اللاسلكي ، الطيران المدني ، مصانع الفحم الحجري ، النقل الداخلي ، الكهرباء ، الغاز ، وفي السنة ١٩٥١ ، الفولاذ .

وفي كل الدول ، من جهة ثانية ، تدخلت الدولة في الاقتصاد بتخفيف الضرائب ، ^{الخطط} واستئجار المصانع ، وتسهيل الاقراض او تقييده . واسندت الابحاث المتعلقة بالطاقة النووية وبناء منشآت تحليل الذرة ، التي تستلزم اموالا طائلة ، الى ادارات رسمية في انكلترا وفرنسا والمانيا . وبرز تدخل الدولة كذلك في رسم الخطط الخاصة ، كخطط وصل الشبكات الكهربائية ، والخطط الشاملة للاقتصاد الوطني . ففي انكلترا حيث لم ترسم خطة شاملة لازمة تنفذ طيلة سنوات عدة ، كانت السياسة الاقتصادية ، بالرغم من ذلك ، منسقة ومخططة : في السنة ١٩٤٨ اعلنت خطة موضوعة للسنوات ١٩٤٨ - ١٩٥٢ كان الهدف منها اعلام الأمة بالمهام الاقتصادية الواجبة التحقيق وابرار ما يمثل بينها مركز الأولوية ، على ان تستخدم الحكومة صلاحيتها الرقابية من اجل توجيه الصناعيين نحو تحقيقها . واعتمدت هولندا بعد الحرب خطة اثنائية يستغرق تنفيذها اربع سنوات كان من المنتظر ان تعيد ، في السنة ١٩٥٠ ، مستوى المعيشة الى ما كان عليه في السنة ١٩٤٠ ، وتصلح ما هدمته الحرب ، وتعوض خسارة دخول الأموال الموظفة والتجارة مع المستعمرات الاندونيسية السابقة ، وخسارة تجارة الترايزيت مع المانيا . ورسمت ايطاليا الخطة المعروفة بـ « خطة قانوني » المدة لايحاد ٤ ملايين وظيفة او استخدام . الا انها لم تتوفق حق السنة ١٩٦٠ لا الى ازالة البطالة ولا الى ادخال اي تعديل على الفرق العظيم بين الدخول في الشمال والدخول في الجنوب .

بالإضافة الى هذه الخطط الجزئية التي فرضتها الظروف ، اعتمد تخطيط قياسي طويل الاجل في ثماني دول غربية : فرنسا والترويج أولا ، ثم هولندا والسويد وفنلندا والبرتغال واليونان وتركيا ، ثم ايطاليا (١٩٦٥) وبلجيكا والمملكة المتحدة . لقد اختلفت هذه الخطط الجديدة فيما خص هدفها وطرائقها ، ورسمت ابدأ بالاتفاق بين القطاع الخاص والدولة ، وانطوت في جوهرها على تقديرات تتناول معدل الزيادة ، وعلى نصوص بيانية غير الزامية معدة لان توجهه او تنظم تطورات الانتاج ، وتوزع الموارد والاعتمادات المالية في اطار النظام الرأسمالي . فكان المقصود منها لمعري « تنظيمًا مخططًا » وتخطيطًا محافظًا يوطد النظام القائم ، لا تخطيطًا حقيقياً كما اريد تحقيقه في مستوى المشروع او في البلدان الاشتراكية .

في فرنسا ، انشأ « جان موني » في السنة ١٩٤٦ « لجنة التخطيط » التي تمخضت في السنة ١٩٤٧ بخطة وطنية « للتجهيز والتجديد وفقاً لمتطلبات المصير » ، كانت اوسع خطة في اوروبا الغربية ، ووضعت في السنة ١٩٦٥ خطة خمسية خامسة .

نظيف الأموال
بات دور الدولة رئيسياً في حقل توظيف الأموال بصورة خاصة . ففي
السنة ١٩٣٨ خصص ٥٪ فقط من موارد الموازنة الفرنسية للتوظيف في
المشاريع . وارتفع هذا الرقم الى ٢٩٪ في السنة ١٩٤٦ ، و ٤٠٪ في السنة ١٩٤٩ ، ولكن تزايد
ارتفاع الاعتمادات العسكرية جعله يهبط الى ٣٠٪ في السنة ١٩٥١ . فمن اصل الـ ١٢٠٠ مليار
الموظفة في الاقتصاد الفرنسي في فرنسا في السنة ١٩٥٠ ، جاء ٧٤٩ ملياراً (٦٢٪) من الأموال
العمومية بشكل اعتمادات واعانات مالية ، وتمويضات عن اضرار الحرب ، وخصوصاً بشكل
قررض منحها صندوق التجهيز والتجديد وفقاً لمتطلبات العصر . وعلى نقيض ما حدث قبل
الحرب ، كان دور اصدارات الاسهم والسندات غسير ذي شأن ، ودور التمويل الذاتي اكثر
اهمية (٢٥٪) ، ولكن شطراً كبيراً من رؤوس الأموال المتوفرة للانتاج قد تأمن باللجوء
الى الأموال العامة .

مثل سويسرا
في سويسرا ، ادخل التعديل الدستوري على الدستور في السنة ١٩٤٧
« بنوداً اقتصادية » جديدة أعطت بالصلاحية الاتحادية تشريع العمل
والضمان الاجتماعي ، وسمحت لها بنقض حرية الصناعة والزراعة من اجل المحافظة على التوازن
الاقتصادي في البلاد واستدراك الازمات الاقتصادية والبطالة . والحال كانت السلطة الاتحادية
قد هزرت وسائل تأثيرها على سلطات الولايات بالاعانات المالية التي منحتها اياها بشكل اعفاء من
بعض الضرائب ؛ فاصبحت بعض الولايات ، التي تألف ٢٠ بالمائة من مواردها من هذه الاعادة ،
خاضعة لها ، شأن الولايات بالنسبة للدولة الاتحادية في الولايات المتحدة .

اتساع الوظيفة للعامة
ومن ظواهر توسع سلطة الدولة هذا الارتفاع التدريجي ، الذي سبقته
الاشارة اليه في الولايات المتحدة ، في عدد الموظفين في كافة البلدان ؛
فالنسبة في انكلترا اعلى منها ، بشكل ظاهر ، في فرنسا حيث ارتفع العدد الى ثلاثة اضعافه
منذ السنة ١٩١٤ ، كما هي الحال في سويسرا حيث ارتفع عدد موظفي الادارة المركزية الى اكثر
من خمسة اضعافه بين السنة ١٩١٣ والسنة ١٩٤٩ ، وارتفع عدد الموظفين الاتحاديين ، في الوقت
نفسه ، بنسبة ٣٧ بالمائة ، وموظفي الشؤون الخارجية الى ثلاثة اضعافه ، وموظفي الاقتصاد
العام الى عشرة اضعافه ، وموظفي البرق والبريد والسكك الحديدية الى اربعة اضعافه .

تدخل الدولة في الحقل الاجتماعي
ان التدخلات التي دفعت بعض الحكومات - وحكومة
المانيا البسماركية قبل سواها - ، قبل الحرب العالمية الاولى
بسياسة الازدهار والرفاهية
بزمن طويل ، الى ولوج الحقل الاجتماعي ، قد تكاثرت
منذ السنة ١٩١٨ ، وباتت مألوفة اثناء الازمة الكبرى . وجاءت الحرب العالمية الثانية ، التي
عبأت كافة طاقات الدول المتعارية ، تحتها احتثاً حاسماً ، حتى في الولايات المتحدة حيث لم
تلق المقاومة التي تعرضت لها سياسة « النهج الجديد » ، على عرقلة اتساعها .
لم تتدخل الحكومات تدخلاً شبه دائم ، بصورة مباشرة او غير مباشرة ، في العلاقات بين

المستخدمين والمستخدمين ، وفي تحديد الاجور الدنيا وشروط العمل (المدة ، الاجازات المدفوعة ، الخ) فحسب ، بل كان الابتكار الكبير بعد الحرب اعتماد انظمة حماية اجتماعية تستجيب لها جس الضمان والاستقرار الذي تسلط على كافة الطبقات الاجتماعية . اما اسباب ذلك فكثيرة . فهناك ذكرى الازمة الكبرى والبطالة المزمنة ، والتصميم على تأمين العمل الكامل بدافع النظام الاجتماعي وتمكين الاقتصاد وضمان الفاعلية ، والسياسة المالية السليمة والحرص على توفير المزيد من الرفاهية والاطمئنان للطبقات الفقيرة ومقاومة المرض مقاومة فعالة باتقائه اولا وبمعالجته ثانياً في افضل ظروف ممكنة ؛ وهناك اخيراً سياسة التجهت الى تعديل توزيع الدخل بالمساواة بين الاعباء الاجتماعية بحيث تتحمل الموازنة ، اي الامة بكاملها ، الاعباء التي كانت فردية من ذي قبل : العلاجات الطبية ، تقاعد الشيخوخة ، الضمانات الاجتماعية بوجه عام . فالضمان الاجتماعي بمفهومه هذا يفوق من ثم كل مفهوم تقليدي للضمان الذي لم يؤمن على بعض الاخطار المعينة سوى عدد من السكان فحسب . وهو لم يعد مرتبطاً بمقد العمل بل ارتكز الى مبدأ التضامن القومي : على الامة ان تؤمن رفاهية الجميع . وخلال الحرب ، اي منذ السنة ١٩٤٢ ، اعتمدت بريطانيا العظمى ، التي عانت اكثر من غيرها من فقدان الضمان الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي ، المبادئ التي وضعها السير وليم بفردج في التقرير التاريخي الذي ارتبط به اسمه . ومنذ السنة ١٩٤٥ ، رسمت معظم الدول خطط ضمان اجتماعي استوعبه استيعاء متفوقاً .

بالامكان ربط النظام البريطاني بالنظام الذي تديره الدولة ويشمل كافة السكان والاطار كما في الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية . وقد أقرت بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٥٦ قوانين عدة مؤلف كلاهما كاملاً ومتلاحماً : تقاعد شيخوخة يبلغ ٣٢ شلناً في الاسبوع ، تأدية كل او بعض النفقات الطبية (معالجة ، ادوية ، استشفاء) ، على ان يؤمن التمويل بواسطة الضريبة . فاستتب النظام تأمين المستشفيات وبلدية المهنة الطبية ، اذ اخضع الطبيب لقانون شبيه بقانون الوظيفة العامة . وبدهي ان ثمن هذا الاجراء كان مرتفعاً جداً : فقد مثل ١٥ ٪ (٦٩٣ مليون سترليني) من موازنة ١٩٥٣ .

وقام في السويد كذلك نظام كامل لضمان شيخوخة يضاف الى تقاعد الاجراء (الذي يضمن دخلاً يوازي ٢/٣ معدل الاجور خلال سني العمل الاخيرة الـ ١٥) ، وتعويضات عائلية ، وتعويضات سكنى وتدفئة ، وتنظيم صحي فعال وزهيد الكلفة ، وطبابة مؤمنة عملياً اذ ان ٨٠٠ طبيب فقط من اصل ٥٠٠٠ كان لهم مجموع زبن خاص .

وهناك دول اخرى ، كالولايات المتحدة مثلاً ، لم تسلم بالضمان الالزامي الا لبعض الفئات وبعض الاخطار (البطالة ، الشيخوخة) ، على ان توفر الاموال اللازمة اشتراكات العمال وأرباب العمل ؛ لذلك فان الاجر المباشر وغير المباشر لم يختلف على العموم بالنسبة للدخل القومي ، ولا يصح الكلام هنا عن اعادة توزيع الدخل لمصلحة الاجراء . واعتمدت

فرنسا في السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ نظاماً وسيطاً قضى بإنشاء «صناديق» مختلفة وأجهزة مستقلة بحسب الفئات الاجتماعية المختلفة ، اذ ان ذوي الدخول قد رفضوا الاختلاط بالاجراء . على ان الاستفادة من الضمان الاجتماعي كانت محصورة في البدء في القطاع الصناعي والتجاري ، والتمويل امنه الاجراء دون غيرهم ، وانتفاع فئات الاجراء المؤمنين الاخرى من الفوائد نفسها قد تم بعد ذلك تدريجياً .

وهو هذا الحرص نفسه ما دفع الحكومات الى الحلول محل المبادرات الخاصة من أجل حل مسألة السكنى . فان كافة الدول قد واجهت هذه المسألة بعد الحرب بسبب تزايد سكان المدن والدمار الذي خلفته الحرب واكتظاظ الاحياء القديمة والاحياء المرتجلة بسكان عاشوا فيها في ظروف يرثى لها صحياً واخلاقياً ، مما جعل حركة البناء الواسعة فوق وسائل وامكانيات الافراد . لذلك ، وحتى في الولايات المتحدة ، حيث معظم الناس يقيمون في المدن وحيث كثيراً ما ينتقل السكان من مدينة الى اخرى ، بنيت بعض الوحدات السكنية بمساعدة الاموال العامة : قيام الحكومة الاتحادية ببناء مساكن زهيدة الثمن ، منح قروض من أجل البناء او سلفات من اجل احدث الخدمات الجماعية (ماء ، بوليع ، طرقات ...) . وفي بريطانيا العظمى كذلك ، اكرت الحكومة من القروض المباشرة ، والمساعدات المالية للسلطات المحلية من اجل تشجيع البناء .

في حقل التعليم اخيراً ، اضطرت حتى اكثر الانظمة تشجيعاً للمبادرة الخاصة ،
التعليم لمواجهة اقبال عظيم على التعليم في كافة درجاته ، هو احد الطوابع المميزة لـ « حضارة الجماهير » . لقد ولي زمن المفاهيم القديمة التي كانت تحصر التعليم في نخبة محدودة العدد تنتسب الى الطبقات الحاكمة ، وتخصصها بمنح تعليمية قلما يخص بها سواها ، ولا توفر لباقي السكان سوى تعليم ابتدائي . الم تقبّل الامم المتحدة مبادئ حق الجميع بالتساوي وبحسب استحقاقهم ، في التربية والتعليم العالي ؟

لقد فرضت مستلزمات المصلحة الوطنية ، هنا ايضاً ، رقابة شديدة ، وتعليماً إلزامياً أخرت فيه السن القصوى جهد المستطاع : يجب اعداد اجيال متعلمة قادرة على استساغة التقنيات والعلوم العصرية . يجب ان يربى المزيد من النحاتين والاطباء والمهندسين والفنانين والاساتذة . فأبرزت هذا الاتجاه ثورة حقيقية في بريطانيا العظمى احدثها قانون بتلر الصادر في السنة ١٩٤٤ الذي اطال مدة الدراسة حتى ١٥ سنة منذ السنة ١٩٤٧ وحتى ١٦ سنة حالما يصبح ذلك ممكناً ، ووفر التسهيلات للوصول الى التعليم العالي . اما الشبان الذين لن يواصلوا تحصيلهم ، فسوف يتلقون حتى سن الثانية عشرة دروساً تكميلية خاصة مدة يوم او يومين في الاسبوع .

اعلنت الحرب على الامة (٨٠ ٪ في الشرق الادنى ، بين ٥٠ و ٧٥ ٪ في اميركا اللاتينية ، بين ٩٠ و ٩٥ ٪ في افريقيا السوداء) في كافة البلدان بتعليم الاولاد في المدرسة الابتدائية

والفتيان بطرائق التربية الاساسية المختلفة . فمن الواجب ان يضع تنظيم التعليم يتصرف كل فرد وسيلة إنماء كفاءاته خير إنماء : تكاملت الاساليب التربوية الجديدة بأبحاث سيكولوجية الطفولة ، فسعت الى تنمية قوى المبادأة والملاحظة والتفكير عند الاطفال بواسطة تعليم مباشر وحسي وفردى يضيف الى الثقافة العامة ثقافة هنية . ووضعت فرنسا منذ السنة ١٩٤٤ ، بفضل ابحاث لجنة « لانجفين - فالون » اسس اصلاح في هذا الاتجاه . حال الظرف السياسي دون وضعه في حيز التنفيذ .

شروط نشر الفكر والاعلان
اذا كان التعليم الذي تتولاه الدولة او المؤسسات الخاصة لا يخلو من الغرض احياناً ويفرض على الاولاد والفتيان رأياً قوياً وطنياً ، او سياسياً (لنفكر مثلاً بالايمان التي فرضتها بعض الولايات في الولايات المتحدة على اعضاء الهيئة التعليمية) ، او معتقدياً ، فان الوسائل الجديدة لنشر الفكر قد اصبحت صناعة عظيمة وظفت فيها رؤوس اموال هامة ؛ فان الاعلام بأشكاله المختلفة : الصحافة ، والاذاعة ، والتلفزة ، ومستوياته المختلفة : وكالات الصحافة ، المطابع ، الاعلان ، المبيع ، قد خضع من ثم ، شأن كافة الصناعات الاخرى ، لقوانين الكسب والتجمع ، عوضاً عن ان يكون وسيلة لا مثيل لها للتربية ونشر الثقافة . « ان اهمية رؤوس الاموال اللازمة للحصول على المعدات العصرية الضرورية لاصدار صحيفة كبرى قد جعلت من امكانية التعبير وفقاً على عدد ضئيل من الناس ... لقد خلفت صحافة الاحزاب والافراد وصحافة الرأسمالية ، (ب. لازاريف) . فأصبح الاعلام من ثم ، اكثر منه قبل ٢٥ سنة خلت ، احتكاراً في ايدي المصالح الكبرى او حكومات او فروع البلدان ثروة .

وكالات الاعلام
لما كانت الصحف كلها عاجزة بمكاناتها الخاصة عن تحمل اعباء النفقات التي يستلزمها في العالم الحالي استقصاء الاخبار ، فهي وكالات الاعلام ما توفر للصحافة ٣/٤ الاخبار التي تنشرها . وبين الـ ٧٥ وكالة التي ترتدي اهمية عظيمة ، ترتدي ست فقط طابعاً عالمياً وتوزع على كافة انحاء الكرة الارضية الاخبار الدولية ، وهي : وكالة « رويتر » البريطانية ، ووكالة الصحافة الفرنسية ، ووكالة ناس السوفياتية ، وثلاث وكالات اميركية ، « الصحافة المشتركة » وهي اكبر وكالة في العالم وتؤمن الاخبار لأربعة آلاف صحيفة ، و « جمعية الصحافة المتحدة » ، و « دائرة الاخبار الدولية » . فيجب ان تتوفر لهذه الوسائل موارد عظيمة لتتمدد مراسليها في الخارج ، وتقتني وسائل الاتصال السريعة الضرورية ، ونقل الاخبار في اسرع وقت ممكن برقياً او بواسطة التلغراف اللاسلكي ، او بواسطة التلغراف اللاسلكي الآلي التسجيل . فمن اين تأتي هذه الموارد يا ترى ؟ ان رويتر اتحاد دولي في ايدي الصحف الاقليمية البريطانية وصحف بعض الممتلكات ؛ وترتبط كلياً بالدولة و كالتان : وكالة الصحافة الفرنسية التي هي جهاز تؤمن موارده الاشتراكات والاعتمادات التي يقرها البرلمان - مديرها تعينه الحكومة الفرنسية التي من حقها عزله من منصبه ايضاً -

دو كالة ناس ؛ اما الوكالات الاميركية الثلاث ، المسيطرة على اكبر قطاع ، فانها مشاريع خاصة . وهكذا فان ٨١٤٧ ٪ من سكان العالم يطلعون على اخبار الاحداث بواسطة وكالات اجنبية توزع كذلك على العالم اخبار بلدانها .

ان ارتباط معظم سكان الارض بالدول التي تنتسب اليها وكالات الاعلام العالمية الست قد استتبع بالضرورة مساوئ خطيرة ؛ فمن الطبيعي ان تترك المصالح والآراء المقبولة في الدول الاربعة التي تمتلك هذه الوكالات اثرها في طريقة نشر الاخبار ، وبطء او سرعة نقلها ... وعدم نقلها . أما الوكالات الوطنية ، فلا تجدي اية واحدة منها في صحافة بلادها الموارد الكافية لان تتوفر لها موازنة مستقلة . فتضطر من ثم الى الحصول على المساعدات المالية من الموازنات العامة او السرية في بلدانها او من مقرضي مال آخرين .

أما بصدد الصحافة حيث - كما رأينا - ما زال التجمع يتزايد يوماً بعد يوم ، فان التفاوت بين البلدان ليس اقل شأنًا : فان ست بلدان فقط توفر ١/٣ الانتاج العالمي من ورق الصحف ؛ اما المعدات الآلية ، فان صناعتها محصورة في بعض الدول : كندا ، الولايات المتحدة ، اوروبا الغربية والشالية ، الاتحاد السوفياتي ، استراليا ، زيلندا الجديدة ، التي تمتلك وحدها ، بدرجات مختلفة كل الاختلاف ، الوسائل الاعلامية المادية الموافقة .

ان الاذاعة ، التي اصبحت خلال ٢٠ سنة « احد العوامل
الاذاعة والتلفزة
الاساسية للحضارة المعاصرة » ، جاءت تكمل الصحافة وتحل محلها في اغلب الاحيان كوسيلة الاعلام . فهي تتيح الوصول حتى الى الاميين والى المناطق التي تحول صعوبة المواصلات دون وصول الصحافة بسهولة اليها . وكان دورها عظيماً خلال الحرب العالمية الثانية ؛ فقد كانت آنذاك اداة دعاوة وإعلام من الدرجة الاولى تسد في الدول المحتلة مسد صحافة لا يثق احد بها . فأصبحت من ثم وسيلة مألوفة للاعلام واليهو زاد انتشارها يوماً بعد يوم . وهي في بعض البلدان ، كالولايات المتحدة مثلاً ، مشروع تجاري خاص يوفر الاعلان فيها موارد الشركات التي تمتلك وتستثمر محطات الارسل . « تبيع المواقيت » من الشركات المملوكة . وهنا ايضاً تتدخل سنة التجمع . فهناك ٢٦٣٦ محطة اميركية مجازة فلك نصفها اربع شبكات رئيسية . والاذاعة في بلدان أخرى مصلحة من مصالح الدولة التي تشرف عليها وتراقبها مراقبة متفاوتة الكتمان .

ولكن نوعية برامج الاذاعة والتلفزة ضحية العدد ، كما في الصحافة . فهي البرامج المبتذلة ، تلك التي تتوجه الى المثقفين « ثقافة ابتدائية فقط » ، ما تحظى بالمزيد من الشعبية . وقد لفت الانتباه تكراراً في الولايات المتحدة الى ما تتركه الاذاعة والتلفزيون من اثر سيء على الاخلاق ، اذ ان اعمال العنف التي تشاهد في البرامج ربما كانت ، مع السينما ، سبب تزايد الاجرام بين الفتيان في هذه البلاد .

اما التلفزة فقد احرزت تقدماً كبيراً ان من حيث التحسينات التقنية وان من حيث سرعة

الانتشار : ففي ١٩٦٠ بلغ عدد المحطات المرسل في الولايات المتحدة ٦٠٠ مقابل ١٢٥ في السنة ١٩٥٣ ؛ وفي سنة ١٩٤١ ، كان هناك ٥٠٠٠ محطة لاقطة ، فارتفع هذا العدد في السنة ١٩٦٥ الى ٧٣ مليوناً من اصل ١٧٣ مليوناً الموجودة في العالم. وقد وفر هذا التقدم ٦٨٩ مليون دولار من ربيع الاعلان في السنة ١٩٥٥ (وهو رقم ارتفع الى اكثر من ثلاثة اضعافه خلال ثلاث سنوات) ؛ وسيطرت على التلفزة كذلك بعض الشبكات القوية ، اذ على الرغم من ان القانون يحظر امتلاك اكثر من ٥ محطات مرسل ، فان اربع شبكات تسيطر على كافة الشبكات الاخرى. وقد تأيد دور التلفزة كسلح للدعابة بين الجماهير بشهادات واستبانات كثيرة ؛ ففي الحقل السياسي بنوع خاص ، كان تأثيرها حاسماً خلال الانتخابات الاميركية منذ السنة ١٩٥٢ ، اذ ان اسعار الاستئجار (بين ٥٠ و ٦٠ الف دولار للشبكة الواحدة ولمدة ١/٢ ساعة) قد اظهرت ضعف الحزب الديموقراطي بالنسبة لمنافسه .

العودة الى الماضي ان الاحزاب والمصالح المحافظة ، التي نبذت في السنة ١٩٤٥ بسبب انهامها بالتعاون والفاشستيات ، قد نجحت ، بسرعة متفاوتة ، في استعادة مركزها المسيطر كلما خفت وطأة الفاقة واشتد الخوف من الاتحاد السوفياتي . ففي فرنسا وايطاليا تألفت في ايام التحرير حكومات اتحاد وطني ضمت الحزبين الشيوعي والاشتراكي وبعض الاحزاب الجديدة : الحركة الجمهورية الشعبية في فرنسا ، والديموقراطية المسيحية ، وحزب العمل ، والاحرار في ايطاليا . وفي ايطاليا ، اتفق الحزبان اليمينيان ، الديموقراطيون المسيحيون والاحرار ، منذ اواخر السنة ١٩٤٥ ، وتوفقا بمساندة السلطات الحليفة الى قلب الحكومة التي يرأسها « فروشيو بارتي » ، احد زعماء حزب العمل . فانتقلت رئاسة الحكومة الى « السيد غاسبري » ، زعيم الديموقراطيين المسيحيين . وفي السنة ١٩٤٧ حدثت العطلة الكبرى . فقد حدثت في تلك السنة التعبئة الكبرى ضد الشيوعية في كافة انحاء العالم الغربي : في بلجيكا وفرنسا وايطاليا اقصى الشيوعيون عن الحكم ، وانقسمت القوى اليسارية ، وتخلل الاشتراكيون ، باستثناء اكثرية الحزب الاشتراكي بزعامة « نيتي » - عن فكرة تحقيق المدينة الاشتراكية ، واكتفوا اكثر فاكثر بتكييف النظام الرأسمالي بسياسة اصلاحية تستهدف تأمين العمل للجميع والضمان الاجتماعي ، وانضموا الى سياسة المعتدلين الكاثوليك . وكلما ارتسمت خطوط الحرب الصليبية بمزيد من الوضوح ، قضت الحاجة الى استخدام اشد العناصر عداء للاتحاد السوفياتي بتسليم زمام السلطة والمراكز الهامة في الادارة لاقوى الاحزاب نزعة محافظة ، حق لتلك التي تعاونت والنازيين ، ومراكز الادارة في المانيا الغربية للنازيين القدماء انفسهم . وتعرز هذا الاتجاه في السنة ١٩٤٨ بالذعر الذي اثاره استيلاء الشيوعيين على السلطة في تشيكوسلوفاكيا ، وباشتداد الحرب الباردة . ففي ايطاليا اعتمدت حكومة غاسبري ولا سيما الوزير « شلبا » سياسة صارمة لمحاربة تضخم ورق النقد وابتقت ، دون اي تغيير تقريبي ، على تشريع ومؤسسات الفاشستية . واستمرت منظمة الصناعيين ، التي بقيت عملياً كما كانت في ظل النظام السابق ،

في التأثير تأثيراً عظيماً على الحكومة . ولم يحرق قط بحث في التأمين كما حدث في فرنسا وبريطانيا العظمى . وارجئت كافة الاصلاحات التنظيمية ، ولا سيما الاصلاح الجبائي والاصلاح الزراعي . ومنذ السنة ١٩٤٨ اعيد كافة الموظفين الفاشستيين السابقين تقريباً ، حتى الكبار بينهم ، الى وظائفهم . وفي اليابان استلم زمام السلطة اولئك الذين كانوا يتولونها قبل السنة ١٩٣٩ ، وقد « طهر » معظمهم في السنة ١٩٤٥ ، لا بل لوحق بعضهم (هاتوياما) قضائياً كمجرمي حرب . في فرنسا تعاقبت تحالفات ظهر اتجاهها اليميني يوماً بعد يوم ، ويبرز هذه الظاهرة تطور الديغوليين الذين انتقلوا من المعارضة الى الحكومة بينما خرج منها الاشتراكيون . فلم يؤد ذلك الى الغاء التأميمات المحققة في السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ ، ولكن المشرفين السابقين على المشاريع المؤممة ويمثلي مصالحها غالباً ما عينوا في مجالس ادارتها وحتى في مراكز المسؤولية فيها الى جانب ممثلي الدولة ، بحيث لم تتغير الطرائق قط .

كملت نتيجة الحركة العسكرية التي اطلاحت بالجمهورية الرابعة رجبان نفوذ المحافظين قيام « ملكية » حقيقية استثنائية الطابع اعطت السلطة التنفيذية امتيازات عظيمة . فمن جهة استبقى لرئيس الحكومة نطاق خاص به ، ولا سيما ادارة السياسة الخارجية والشؤون العسكرية والاقتصادية . ومن جهة ثانية قيد نشاط البرلمان التشريعي الذي آل دوره ، بحسب تعبير بعض اساتذة الحق الدستوري ، الى دور « تمثيلي » بحيث : اعطاه الاولوية ، في جدول اعمال المجالس ، للمشاريع التي تتقدم بها الحكومة ، اخضاع تقديم مشاريع تعديل القوانين والاستجابات لنظام شديد ملزم ، تخفيض عدد الاعيان الدائمة التي كانت تقوم بدور هام جداً في عهد الجمهوريتين السابقتين ، حصر صلاحية اعداد الموازنة في الحكومة دون غيرها . ثم ان واقع قيام المركز الذي تصدر عنه المقررات الهامة فوق الحكومة نفسها ، والسلطة الواسعة التي تمتع بها كبار الموظفين ، قد افضى عملياً الى انتزاع كل سلطة اشراف حقيقي من البرلمان . وانتهج النظام الجديد بالمقابلة سياسة جبائية عاطفة على المصالح الكبرى بالغاء الرسوم المفروضة على ربايح المساهمين وارباح الشركات ، وبتخفيض الرسوم على انتقال الارث ، في حين انه فرض رسوماً ثقيلة على عدد متزايد الارتفاع من الاجراء ، اذ ان معدل الضريبة التصاعدية على الاجور لم يعدل تعديلاً يذكر .

في المانيا ، نشاهد بعد السنة ١٩٤٧ توقف العمل بحظر جمعيات التجار والصناعيين وحظر النازية الذي لم يكن ذا فعالية هامة كما يظهر ذلك ، بعد انقضاء عشرين سنة على انهيار النازية ، اكتشاف العديد من مجرمي الحرب - الناجين من العقاب - في وظائف هامة احياناً .

في بريطانيا العظمى ، ألغى تأمين الفولاذ والنقل البري منذ عودة المحافظين الى الحكم . وبعد ان بقي حزب العمال بعيداً عن الحكم طيلة ١٢ سنة ، احرز في السنة ١٩٦٤ فوزاً انتخابياً هزيباً (بأكثرية ٣ اصوات) جعله رهين حزب الاحرار القليل العدد . فاصطدم منذ تأليف الحكومة بأزمة مالية خطيرة جداً وبانخفاض مقلق في سعر الاسترليني قيداً حريته في العمل ،

وارغماء على اتخاذ تدابير تقشفية لم يرض عنها الشعب ، كان الاجراء ام ضحاياها ، ومنعاه من تحقيق برنامجه . واصطدمت بصعوبات مماثلة حكومة « الوسط اليساري » الايطالية التي تألفت في السنة ١٩٦٠ ، بعد ازمة وزارية دامت شهرين ، بفضل اتفاق حزب « نتي » الاشتراكي وحزب الديموقراطيين المسيحيين . الا ان خروج رؤوس الاموال ، وارتفاع الاسعار السريع ، والازمة الاقتصادية ، قد نجحت - بفعل تأثير الجناح الايمن في حزب الديموقراطيين المسيحيين وتأثير الكنيسة ومنظمة الصناعيين - في شل هذا التحالف وفي مقاومة كافة مشاريعها الاصلاحية باستثناء تأميم الطاقة الكهربائية .

طُهرت الادارات العامة من العناصر الشيوعية او العناصر اليسارية المعتبرة « شيوعية متسترة » ، بالرغم من النصوص الدستورية التي تضمن المساواة في الحقوق دونما تمييز في المعتقد أو الرأي ، ومن مبادئ ميثاق الامم المتحدة واعلان حقوق الانسان الذي أقرته الجمعية العمومية للامم المتحدة في السنة ١٩٤٨ . وأدى انشقاق القوى النقابية ، الذي حدث في السنة ١٩٤٨ (فرنسا) والسنة ١٩٤٩ (ايطاليا) الى اضعاف احدى القوى القادرة على الوقوف في وجه سياسة مكافحة التضخم المالي وعودة العناصر الحاكمة السابقة الى الحكم .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الحركة النقابية الغربية - باستثناء الاتحادات الايطالية والفرنسية الكبرى التي يسيطر عليها النفوذ الشيوعي - قد اصبحت « نقابية موحدة » تهدف الى الحصول على الفوائد المادية عن طريقة التعاقد في اطار النظام الرأسمالي . فهي مرتبطة بالاحزاب الاشتراكية التي ازداد تطورها الاصلاحى نحو التعاون بين الطبقات ، كما يتضح من موقف الحزب الاشتراكي الفرنسي وموقف الاحزاب السويدية والنمساوية ، ومؤتمر الحزب الاشتراكي الديموقراطي الالماني في « باد - غودسبرغ » (تشرين الثاني ١٩٥٩) الذي دافع عن « الملكية الخاصة لوسائل الانتاج » و « حرية تأسيس المشاريع » ، ومؤتمر حزب العمال في « بلاكبول » حيث فادت اقلية يمينية بالتخلي عن التأميمات . واخيراً من مذكرات مؤتمر الاتحاد الدولي الاشتراكي في قل ابيب في شهر نيسان ١٩٦٠ . ثم لم يستكمل « بيترو نتي » نفسه ، في السنة ١٩٦٦ ، تطوره نحو المطالبة المعتدلة بالاصلاحات بسعيه من اجل صهر حزبه مع حزب ساراغات (الحزب الاشتراكي الايطالي) وبالمصاداة ، على غرار ساراغات ، بـ « اشتراكية خلو من الصراع الطبقي » ؟ زد على ذلك ان الاحزاب الاشتراكية في البلدان ذات العلاقة المباشرة بتصفية الاستعمار لم تختلف قط عن المحافظين في قمع الحركات الاستقلالية سواء في اندونيسيا ، ام في الكونغو البلجيكي ، ام في قبرص واfrica الغربية ، ام في الهند الصينية والجزائر . ويجب ان لا تغفل هنا الحملة الفرنسية البريطانية على بورسعيد والسويس .

كانت من المقرر ، في فكر الطافرين ، ان تخضع المانيا واليابان ، الخاضعتان تطور المانيا لاحتلال الحلفاء وادارتهم - وقد خلت الاولى من كافة اجهزة الدولة - لفترة طويلة من الوصاية الضرورية لازالة الطابع النازي عنها وجعلها ديموقراطيتين . الا انه استحال

ابعد سبعة ملايين نازي مع عائلاتهم عن كل نشاط ، كما ان السلطات المحتلة افتقرت الى العدد اللازم من الموظفين الاختصاصيين لمواجهة كافة الاعباء ، فاضطرت من ثم الى استخدام كافة « الفنيين » الذين كان الكثيرون منهم نازيين او نازي الميول . ثم جاءت الحرب الباردة والحرب الكورية ، كما سبق ورأينا ، تدفعان الى التخلي عن استئصال النازية ، باعتبار ان النازيين خير حلفاء لـ « محاربة مبادئ الشيوعية والاستراكية » .

ان عملية استئصال النازية التي بوشر تنفيذها بأساليب اختلفت باختلاف القطاعات قد فشلت من ثم في كل مكان . وبرز مثل على ذلك مثل القطاع الاميركي حيث توجب على محاكمة الالمان البالغين اكثر من ١٨ سنة ان يحبوا على عدد من الاسئلة في السنة ١٩٤٦ ؛ فبين ان ٣٥٠٠٠٠٠ اي ٢٧ ٪ من الجيبين ، نازيون . فصدرت قوانين عفو متعاقبة خفضت هذا العدد الى ٢٣٧٣٠٠٠ ، ثم الى ٩٠٠٠٠٠ ، ثم الى ٢٣٠٠٠ مجرم كبير ، واخيراً الى ١٨٠٠٠ برّيء اعظمهم مسؤولية .

شاهد من ثم في كافة الحقول رجوع القوى القديمة والتقليدية الى مراكزها الاولى : فالتعليم على كافة مستوياته في ايدي اكثر العناصر نزعة محافظة ، وجميعيات المحاربين القدماء اخذت في الانتشار من اجل الدفاع عن شرف الجيش الالماني والـ S.S. . وباستثناء « ادب الدمار » الذي وصف آلام الحرب والامر ومشاق وضغائن فترة ما بعد الحرب ، انحصرت النجاحات الادبية في مؤلفات (كـ « ذكريات » لغودريان ، و « اسئلة » لـ « ارنست فون سلون ») تؤيد نفوذ التقاليد القومية الراسخ ، « الشرف » ، والبطولة . وعلى غرار الادب ، عبرت الصحافة الكبرى احياناً عن بعض الحنين الى النظام المنهار وعن عدائها للمهاجرين من مقاومي النازية ، ولا سيما اليهود ، ولـ « مجرمي » اعتداء العشرين من تموز ١٩٤٤ .

تطور اليابان
سلكت اليابان في تطورها الطريق نفسها . فمرت اولاً ، بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٧ ، في مرحلة تحول ديموقراطي : فقدت « اعلان حقوق » بحرية المعتقد وحرية الصحافة والمساواة التامة بين الاعراق والاجناس . وافصيت العناصر الرجعية عن المراكز الهامة في الادارة ، والمؤسسات الاقتصادية ، والصحافة . وظهرت الاحزاب مرة اخرى ، ولا سيما الاحزاب اليسارية . وللمرة الاولى اصبح الحزب الشيوعي شرعياً ، واعلن في شهر اذار من السنة ١٩٤٦ دستور جديد تمخضت به اعمال تمهيدية كثيرة ، بالرغم من نفور الحكومة من تبديل جوهر النظام القائم . وبوجب الدستور الجديد ، لم يعد الامبراطور ، الذي تخلى بصراحة عن فكرة الدخول في حرب ، سوى رمز الدولة ووحدة الشعب ، وقيدت صلاحياته . وكان الجهاز الرئيسي للحكم « المجمع » المؤلف من مجلسين هما الامينان الوحيدان على الوظيفة التشريعية والسلطة . وكان لمجلس الممثلين المنتخبين وحده حق اعداد الموازنة ، وكان اعلى من مجلس المستشارين ؛ وكان على هؤلاء ان يعلنوا موقفهم من كل قانون يقره الممثلون خلال مدة ٦٠ يوماً ، وفي حال الرفض ، حق للممثلين فرضه باكثرية الثلثين . وحددت بدقة صلاحيات مجلس الوزراء المسؤول ؛ فوجب ان يكون كافة الوزراء مدنيين وان

يكون نصفهم اعضاء في المجمع . وهو رئيس الوزراء ، الذي ينتخبه المجمع ، من بينهم . وكان استقلال القضاء مضموناً . واتخذت التدابير من اجل حماية حقوق الانسان والحريات الرئيسية ، ولا سيما المساواة بين الجنسين ، والحريات النقابية ، ومنع التوقيفات التعسفية . واصلحت وسائل عمل الدكتاتورية ، واصبحت قوى الامن لامركزية ، ورفعت عنها سلطة وزير الداخلية ، ووضعت قوانين جديدة : القانون المدني المبني على المساواة بين الافراد والحرية الفردية ، الذي احدث ثورة في المجتمع القديم بإبطاله النظام العائلي التقليدي ، ونص على تقسيم الارث بالتساوي ، واجاز الطلاق ، والقانون الجنائي الذي عدل . وكان اصلاح التعليم كذلك احد شروط التحول الى الديمقراطية . وقد استوحى المبادئ المناقضة مناقضة مطلقة للمبادئ المقبولة حتى ذاك التاريخ . وطهرت الهيئة التعليمية من عناصرها العسكرية والمتطرفة الوطنية ، ومنع التدريب العسكري منعاً باتاً . كما منعت الكتب القديمة الموضوعية لتعليم الاخلاق والتاريخ والجغرافيا . واشهرت براءة امبراطورية المفهوم الخاطيء لالهوية الامبراطورية وللتفوق العنصري للشعب الياباني المدعو لحكم العالم ، وفقد الـ « شنتو » طابعه الرسمي . وبني التعليم على حرية رأي الهيئة التعليمية ، واعطيت المبادرة الفردية اهمية خاصة . وأقر التعليم الالزامي حتى سن التاسعة ، والتربية المشتركة ، ونظام متلاحم الأجزاء يوجب قضاء ٦ سنوات في المدرسة الابتدائية ، و ٣ سنوات في التعليم الثانوي الادنى ، و ٣ سنوات في التعليم الثانوي الأعلى ، و ٤ سنوات في الجامعة . وغدت المراقبة لامركزية ، واستندت ، كما في الولايات المتحدة ، الى ادارات مدرسية محلية تنتخبها الجماعة . ووضع تشريع للعمل ، واستحدثت وزارة العمل ، وأقرت الحرية النقابية والتأمين ضد البطالة والحوادث ، وحدد يوم العمل بثمان ساعات ، وفرض دفع الاجور نقداً ، كما أقرت قوانين الضمان في المساجم ... وبموازاة تنفيذ اصلاح الزراعي حلت الـ « زيباتسو » مع ٥٠ جمعية صناعية وتجارية و ٦٧ جمعية لتوظيف الاموال ، واقصيت العائلات الكبرى عن كل وظيفة ادارية ، وحظر تأليف الاتحادات .

في السنة ١٩٤٨ ، انقلبت هذه السياسة على غرارها في المانيا والاسباب عينها ، واستهلت عملية تطهير معاكس بينما أعيدت الحقوق السياسية والمدنية لـ ٢٠١.٠٠٠ شخص من اصل الـ ٢٢٠.٠٠٠ الذين تناولهم التطهير . فطرّد الصحفيون والاساتذة والموظفون والنقابيون المناضلون اليساريون ، ثم اتخذت بعض التدابير ضد العمال : حظر الاضراب العام في السنة ١٩٤٧ ثم حظر كل نوع من أنواع الاضراب وكل مطالبة جماعية في القطاع العام في السنة ١٩٤٨ . ولم يحدد القانون القاضي بمنع تأليف الاتحادات الذي انتهى العمل به في السنة ١٩٤٩ ، فاتيح للاتحادات السابقة استعادة نشاطها . وفي السنة ١٩٥١ اخيراً أجاز الجنرال ريجواي للحكومة اليابانية اعادة النظر في كافة القوانين الصادرة في ظل الاحتلال . وهكذا استعادت الاحزاب اليمينية التي لم تُقص قط عن السلطة ، والسلطات الاجتماعية التي لم تفقد قط نفوذها ، والـ « زيباتسو » كل قوتها الاقتصادية والسياسية .

جميع هذه الاسباب كانت اعادة البناء الاقتصادي في اليابان موفقة ومريمة ، فجاءت « معجزة » على غرار المعجزتين الالمانية والايطالية . فمنذ السنة ١٩٥٤ ، يُبلغ مستوى انتاج السنة ١٩٣٩ ، ومنذ هذا التاريخ ، وبفضل وفرة رؤوس الاموال (وجعلها اميركي المنشأ) واليد العاملة الاختصاصية ، وقوة ميل السكان (١٠٠ مليون نسمة) الى الادخار ، تقدم الدخل القومي بمعدل ٦٠٥ بالمائة في السنة . وبحسب تقليد الميجي ، قدمت الدولة مساعدة عظيمة للشركات الخاصة الكبرى التي مازال يقوم الى جانبها قطاع مستقل يضم عدداً كبيراً من المشاريع الهامشية الصغرى المجهزة تجهيزاً دولياً . وقد الف عمال هذا القطاع الـ ١٠ ملايين جيشاً صناعياً احتياطياً جليل الفائدة معداً للدخول في الاتحادات .

اذن خابت آمال المقاومين في الحقل السياسي والحقل الاقتصادي على
ازمة النظام الحر
السواء . « انتظرت الشعوب واملت طيلة ليال عديدة غير منجمة .
المقاومون كلهم - فرنسيين كانوا ام بلجيكيين ، يونانيين ام يوغوسلافيين ، ايطاليين ام بولونيين -
انتظروا التحرير - الثورة الذي قدروا انه لن يطرد الحونة فحسب ، بل سوف يؤسس
ديموقراطية جديدة ايضاً ، (مركين - غترفيتش) .

لم تؤسس هذه « الديموقراطية الجديدة » في اوربا الغربية . ولم تصهر الدولة صهراً جديداً شاملاً في اي بلد من بلدان الغرب ؛ ولذلك تقاومت ازمة النظام البرلماني المفتوحة منذ السنة ١٩٣٩ . لقد ثلاثى التقسيم القديم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ثلاثياً تاماً . فاذا كان هنالك حزب واحد ، كما في تركيا حتى السنة ١٩٤٦ ، فان واقع السلطة بجميع اشكاله في ايدي زعماء الحزب ؛ واذا كان هنالك حزبان ، كما في البلدان الانكلوساكسونية ، فان الحزب المنتصر يؤلف الحكومة التي يكون رئيسها في الوقت نفسه زعيم الاكثية ، وان السلطتين التنفيذية والتشريعية تكونان مرتبطتين ارتباطاً وثيقاً ، ويستحيل عملياً على المجلس اسقاط الحكومة . وهذا ما حدث في بريطانيا العظمى : ففي الحالين دكتاتورية حزبية حقيقية . اما اذا كانت هنالك احزاب متعددة ، فتقوم تحالفات معرضة للتفكك بين احزاب مختلفة ، وتكون الحكومة ضعيفة ويسيطر عليها الجمود ، لان كل مبادعة من مبادعاتها قد تهدد بنسف التحالف . وهي غالباً ما تُسقط ، فتحاول البقاء بتخفيض عدد ممثلي خصومها . وهذا هو الهدف من الاصلاحات الانتخابية المدة لا الى ضمان خير تمثيل بل اقضاء عناصر الاقلية عن المجالس وضمان اكبر عدد ممكن للاكثية . تلك كانت الغاية من القانون الانتخابي الالمانى في السنة ١٩٤٩ : يُختار ١/٣ أعضاء المجلس بموجب لوائح فردية باكثية الاصوات ، ويختار الثلث الآخر بالاكثية النسبية : يُسَم كل منتخب بطاقتين ، احدهما لانتخاب مرشح بموجب اللائحة الفردية ، والثانية لتعيين حزب سوف يتمثل في المجلس بنسبة عدد الاصوات التي يفوز بها ؛ واعطى القانون الانتخابي الفرنسي الصادر في ايار ١٩٥١ مجموع مراكز الدائرة الانتخابية للوائح التي تحصل على اكثية الاصوات ، على ان لا يؤخذ بالاكثية النسبية الا في حال وجود مرشحين منفردين . اما

القانون الإيطالي الصادر في السنة ١٩٥٣ ، فقد أعطى اللوائح ٦٤,٥ ٪ من المراكز ، اذا فازت بأكثرية الاصوات . وقد اسفر القانون الفرنسي عن النتيجة التي سعت وراءها الاكثرية التي اقرته : فان احزاب الوسط المتحالفة قد فازت في عدد كبير من الدوائر الانتخابية بالاكثرية المطلقة على حساب الحزبين المطرفين ، تجمع الشعب الفرنسي والحزب الشيوعي ، اللذين جاء تمثيلهما دون اهميتها الحقيقية في البلاد . وكان من جهة ثانية ان القانون نفسه قد خيب في كانون الثاني ١٩٥٦ آمال المستفيدين السابقين منه بتسييره فوز الاحزاب الشيوعية . اما في ايطاليا فلم تعط النصوص النتيجة المتوخاة منها اذ ان الحزب الديموقراطي المسيحي لم يحصل على الاكثرية المطلقة .

ذهبت القوانين الانتخابية الفرنسية الصادرة في السنة ١٩٥٨ الى ابعد من ذلك : فقد قسمت البلاد تقسيماً موفقاً امن للناطق الزراعي تمثيلاً كبيراً على حساب سكان المدن ، بحيث « اقتضى معدل ٢٢٠ ٢٨٨ مقترعاً لانتخاب نائب شيوعي و ٧٣٣ ٤٧ لانتخاب ممثل للحركة لجمهورية الشعبية و ١٩ ١٧١ لانتخاب ممثل للاتحاد الوطني الجمهوري » . اما الهيئة الانتخابية لمجلس الشيوخ فقد تمتع فيها الاعيان الريفيون بتفوق ساحق جعل التصويت تصويتاً محصوراً حقيقياً .

ان التطور الذي برزت معالمه قبل ١٩١٤ قد ازدادت سرعته في كافة سلطة الاختصاصيين البلدان الحرة ، بريطانيا العظمى وملكاتها ، فرنسا ، ايطاليا ، البلدان السكندنافية ، المانيا الاتحادية . فشاهد تراجع مستمر في الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية ، وبالمقابلة تزايد نفوذ الاختصاصيين والخبراء الذين اكتظت بهم الادارات والاجهزة الفنية شبه حكومية .

يرد ذلك الى الطابع الفني المتعاطف في المسائل المطلوب حلها من الحكومات ، خصوصاً في الحقول المالية والاقتصادية والعسكرية ، والمكان الذي احتلته التقنيات الحسابية في اقرار العمليات العسكرية والتجارية والصناعية والبحث عنها (التي تفرض لمة رياضية لا يدرك معناها سواد الموظفين السياسيين) قد اضيفا اهمية متصاعدة على الخبراء والاختصاصيين . فان الصعوبات المالية والتقنية التي تعترض الموازنة من الضخامة والاهمية بحيث ان الادارة التي تضمها - مديرية الموازنة في فرنسا - تكلّف طبعا الاشراف على كل النشاط الاداري ، وبالتالي على كل النشاط السياسي . ويصح القول نفسه في مستلزمات الدفاع الوطني الذي يحتاج اليوم الى استخدام كافة موارد البلاد . فليس من ثم اية مسألة اقتصادية او مالية او سياسية - بما في ذلك التعليم والترقية المدنية - لا تخضع ، حتى في ايام السلم ، لبعض الرقابة من قبل الاركان العامة .

الا ان عدد هؤلاء الاختصاصيين محدود . فقد قدر « م . دبريه » ب ٧٠٠ او ٨٠٠ عدد الشخصيات النافذة حقاً في فرنسا : موظفين مدنيين (منتسبين الى الهيئات الكبرى) وعسكريين ، ورجال سياسيين (يناهزون المئة) يحتلون مراكز وزارية ، ومستشاري حكومة (اقتصاديين ، علماء) . وقدر « ف . م . ج . ولسون » هذا العدد في بريطانيا العظمى وحدها ب ٣٥٠ يدخل في عدادهم زهاء خمسين رجلاً سياسياً كحد اقصى . فاذا اضمنا الى ذلك ان امر تحرير منشور وانظمة

الادارة العامة المعدّة لتوضيح حكيافيات تطبيق القوانين متروك ابداً لصغار الموظفين الذين يستطيعون الانحراف بسهولة عن مقاصد المشرع ، رأينا الدور المحدود جداً المتبقي للهيئات المعنية ديموقراطياً .

الاختصاصيون اكثرية بين هذه الشخصيات النافذة القليلة العدد . ويتخرج معظمهم في فرنسا من مدرسة الـ « بوليتكنيك » ومن « معهد الادارة الوطني » ، وفي انكلترا من « المدارس العامة » التي ينتسب معظم طلابها الى الطبقتين البورجوازيتين العليا والمتوسطة (وينتسب ٦٥٪ من طلاب معهد الادارة الوطني الى فئتين : فئة الصناعيين وارباب المهن الحرة ، وفئة كبار الموظفين) . وينتمي هؤلاء الموظفون الكبار الى الطبقة الاجتماعية نفسها التي ينتمي اليها ارباب الاعمال ، وغالباً ما تجمع بينهم الثقافة الواحدة وأواصر القربى ، والطرائق والآراء المشتركة . وكثيراً ما يقوم بين هذين العالمين تبادل الموظفين (ولعكن على نقيض الولايات المتحدة حيث ارباب الاعمال « يعيرون » الحكومة موظفيهم الاختصاصيين) . فيها يؤلفان « الاقطاعية الاقتصادية والادارية والعسكرية الجديدة » التي اشهرها « جورج غورفيلش » ، و « نجبة السلطة » غير المسؤولة والكلية القدرة التي سبق لـ « رايت » ان اشار اليها في الولايات المتحدة ، والتي انتزعت عملياً من الزعماء السياسيين زمام الامور وباتت « تهدد بابتلاع الدولة » . فنشأ عن هذا التقارب بين « نظرية اولوية ارباب العمل ونظرية اولوية بيروقراطية الدولة » (ج. بيردو) « استبداد مستنير » قد يصحكون - في افضل الاحوال - مجدياً وفعالاً ، ولكنه غير مسؤول لأنه هو من يعين معظم ممثليه .

اضطر البرلمانيون المنتخبون اكثر فأكثر الى التخلي عن بعض
استمرار تدني الرقابة البرلمانية
صلاحياتهم للجنة التشريعية والسلطة الادارية بالتصويت على
« قوانين مبدئية » ومراسم اشتراعية (١٦٠ في ظل وزارة لانفال ، ١٣٠ في ظل وزارة منديس - فرانس ، ١٦٥ في ظل وزارة ادغار فور) ، حيث يترك تفصيل الانظمة لمقررات خبراء الادارة . واذا كان من المفالة القول ان « بريطانيا العظمى دكتاتورية مستترة في ايدي الادارة الدائمة » فلماكانا التأكيد ان نفوذ الادارة في كافة دول اوروبا الغربية يحاربي نفوذ الهيئات المنتخبة وغالباً ما يشله .

اما السبب في ذلك فهو ان رقابة اعمال البيروقراطية تصبح ومماً خادعاً كلما توسعت المصالح الحكومية . فان انكلترا وسويسرا والولايات المتحدة تعرف هذا الوضع ، والدول الاخرى ، كفرنسا مثلاً ، حيث تسقط الحكومة بسهولة ، تعرفه معرفة فضلى ايضاً . وان طريقة « الاسئلة » والاستجابات التي يلجأ اليها النواب للتنبيه الى تجاوزات الادارة ، ليست مجدية قط لأن وزيراً تسانده الاكثرية غير ملزم بالإجابة . فالادارة العليا ، المسيطرة سيطرة شبه مطلقة على كافة دوائر الدولة ، والمستيقنة من عدم المسؤولية وغير القابلة للعزل ، تشل عمل الوزراء والنواب على السواء . وينبثق معظم مشاريع القوانين عن دوائر الوزارات والمصالح ،

فليست المجالس النيابية من ثم سوى جمعيات تبحث فيها هذه الاقتراحات . أليس جديراً بالملاحظة ان المجلس النيابي الفرنسي كان غريباً عن فكرة وإعداد الخطتين الاوليين للتجديد والتجهيز وفقاً لمقتضيات العصر بالرغم من اهميتها بالنسبة لمستقبل البلاد ؟ وتصح المناقشات نفسها شكليات لا طائل تحتها بسبب تصلب مواقف الاحزاب التي تلبس مبدئياً وجهة نظر لا تقوى أية مناقشة على تغييرها . فلم تعد المناقشات من ثم وسيلة فعالة للوصول الى الحقيقة .

يرد ذلك الى ان القرارات الهامة تتخذ في داخل الاحزاب لا في الجمعيات . ولكن تطور هذه الاحزاب العام يزيد اكثر فاكثراً من تصلبها . فمركزية السلطة المتزايدة في الاحزاب تحد من نفوذ الاعضاء على المسؤولين . ولم يعد اختيار المسؤولين لمعاونيهم سرّاً خفياً ، لا بل قد يحدث احياناً ان تنص الانظمة الاساسية على شرعية هذا الاختيار . ولذلك فان الاعضاء اصبحوا يخضعون اكثر فاكثراً لنظام ملازم صارم . والبرلمانيون انفسهم ملازمون بطاعة تعولهم الى آلات انتخابية يسيرها رؤساؤهم .

على غرار « التكتلات » الاميركية اخيراً ، التي قيل عنها انها « الحكومة غير المنظورة » ، برز اكثر فاكثراً تأثير « الجماعات الضاغطة » الفعال . فهي تؤثر على الرأي العام (لأنها توصلت الى الاشراف على كافة الصحف تقريباً) وعلى الاوساط البرلمانية أو الحكومية بالتهديد بالامتناع عن انتخابها مرة اخرى وتمويل الاحزاب السياسية ، وبتقديم مشاريع القوانين أو مشاريع تعديل القوانين ، وبالاسئلة الخطية أو الشفهية التي يوجهها الى الوزراء النواب المتقانون في خدمتها وبالمساعي المنطوية على التهديد وحتى بالعمل المباشر : عرقلة السير في الطرقات العامة ، إقامة الحواجز في الشوارع ، اضرابات المنتجين ... وهي متعددة الاشكال : جمعيات محاربين قدماء (الجوقة البريطانية) وجمعيات مهنية كالاتحاد الوطني للمستثمرين الزراعيين ، والاتحاد العام لكرامي الجنوب ، والمعهد التقني الفرنسي للشمندر الصناعي ، والاتحاد الوطني للمالكي وسائل النقل البري ، واتحاد الصناعة البريطانية ، وجمعية صانعي الجمعة ، وجمعية المزارعين الوطنية ، الخ . وقد سيطرت كلها على فئات برلمانية معروفة أو مستترة يؤثر نشاطها على استقلال السلطات العامة والمنتخبين . فنجحت من ثم في عرقلة نشاط المؤسسات البرلمانية .

لم يستطع البرلمان التكيف وفقاً للظروف الجديدة الناجمة عن واجب
تجديد السلطة
حل المسائل بسرعة وفي كل مكان ، فلم يعد من ثم المصدر الوحيد للسلطة الحكومية . فقد اضطرت هذه الاخيرة - كي تكون فعالة - الى التمرکز والتوحد في ايدي عدد من الرجال او في ايدي رجل واحد احياناً . ففي هذا الاخير - الذي قد يكون مجرد رمز او رئيساً فعلياً - تجسدت السلطة . فكانت النتيجة ان ضرب عرض الحائط بفصل السلطات شيئاً فشيئاً ، لا بل كاد البرلمان في بعض البلدان يفقد دوره في رقابة السلطة التنفيذية الذي كان رئيسياً في القرن التاسع عشر .

ليست ظاهرة تجسد السلطة ظاهرة جديدة ، ولكن وسائل عمل قوية جداً برزت حين طرأ هذا التأخر على المجالس التمثيلية . فان الاذاعة والتلفزة والسينما قد قربت المسؤولين من الجماهير الشعبية ، وجعلت اسماءهم وصورهم مألوفة ، وساعدت على ان تتكون حولهم اسطورة استتبعت المشايعة العاطفية ، اي عاطفة اعجاب او تقدير نحو « المنقذ » ، نحو « الرجل الذي لا بديل له » . وان تجسيد السلطة هذا ، الذي استفادت منه الحكومات الدكتاتورية قبل الحرب ، لم يخل دائماً من عبادة الشخصية ، لانه ينطوي على تعلق للرجال العظام الذين حذرهم ديموقراطيون القرن الاخير لأسباب وجيهة كثيرة .

الخلاصة

اذن واجهت العالم الرأسمالي والحرب ، بعد الحرب ، صمويات مردها وجود عالم شيوعي عرف نهضة صناعية واسعة وتحرر الشعوب المستعمرة ، ولكن مردها كذلك متناقضات داخلية ليس أقلها شأنًا فقدان التوازن بين القوة التي تتولى ادارته وقوة الدول التي يتألف منها . فقد خرجت الولايات المتحدة من الحرب دون خسائر مادية وبشرية هامة ، وببطاقة صناعية واحتياط مالي متزايدين ، فاستطاعت ، بفضل تفوقها الاقتصادي والمالي الساحق ، ان تفرض زعامتها باستغلالها ، بصورة خاصة ، الخوف من الثورة الاجتماعية المسيطر على الطبقات الحاكمة في اوروبا . وأدى النفوذ الاقتصادي والمالي الذي عناه مشروع مارشال بعد السنة ١٩٤٨ ، ثم الارتباط بالميثاق الاطلسي في الحقل العسكري في السنة ١٩٤٩ ، والاشراف على القوات المسلحة (ومن ثم على الموازنات) ، والحرب الباردة ، الى توسيع الهوية بين اوروبا الغربية واوروبا الشرقية ، واستمرار ارتباط الغرب اقتصادياً بالولايات المتحدة الاميركية - بالرغم من نهضته الاقتصادية . فهل كان ذلك تمهيداً لـ « امبراطورية الاميركية » التي حلم بها « بورنهام » ، المبنية على السيطرة الاقتصادية والمالية ، وشبكة متصلة الحلقات مؤلفة من ٩٠٠ قاعدة عسكرية بحرية وجوية موزعة على كافة القارات ، واحلاف عسكرية قوية تحاصر الاتحاد السوفياتي وحلفاءه (الشكل ٢٤ ، ص ٤٨٤ - ٤٨٥) والشبيهة بالامبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر ؟

ان هذا التفوق الاميركي قد خلف في الحقيقة التفوق الذي حققته بريطانيا العظمى في القرن السابق ، ولكنه اختلف عنه بعض الشيء . فبينما كان التفوق البريطاني يمثل اوفر الحضارات حرية واكثرها تقدماً في ذاك العهد ، ويساعد الحركات التحررية والديموقراطية على المؤسسات المحافظة المسيطرة على البر الاوروبي ، استندت الولايات المتحدة الى القوى المحافظة في العالم التي تقاوم حركات التحرر القومي والاجتماعي . وهكذا فان الزعامة الاميركية ، التي

تساند النظام الرأسمالي المتغلغل في كل بلاد، تعرضه لخطر بعيد الاجل بإبقائها في مراكز السلطة القوى التي تحول دون تحقيق الإصلاحات الضرورية .

لا ريب في ان تحسن العلاقات الدبلوماسية منذ السنة ١٩٥٧ ، والتقدم الذي احرزه الاتحاد السوفياتي ، ونهضة الاقتصاد الاوروبي ، وتعاظم النزعات الجهادية البارزة في العالم الثالث التابع ، قد اضعفت هذه الهيمنة الاميركية وشجعت قيام سياسة داخلية ذات طابع حر في الولايات المتحدة . وانما ازداد في الوقت نفسه ، في الحقل الاقتصادي ، تجمع المشاريع الذي عزز قوة الشركات الكبرى ووسائل تأثيرها على الحكومات ؛ وفي الحقل السياسي ، توطدت بالمقابلة معائم الحكومات المحافظة في الدول الغربية . فان الاحزاب اليسارية – حتى اكثرها اعتدالا – آلت في كل مكان الى المعجز او وقفت موقف الدفاع .

الفصل الرابع

الفكر والفن والحياة الدينية في فترة ما بعد الحرب الثانية

ان انتصار السنة ١٩٤٥ ، الذي عقبه على الفور تازم دولي جديد ، لم يتسم كآخر الحرب العالمية الاولى بالاسترخاء على الصعيدين الفكري والفني . فهو لم يولد لا تفاؤلاً ولا غروراً حيال المستقبل . وان ادب هذه الفترة قد « انف من العواطف النبيلة » ، وحرص على ان يكون واضحاً ويتجنب الاكاذيب والصور الخادعة على السواء . « لقد اختبر الانسان ، على مقياس العالم ، قوته المادية وفشله الاخلاقي » ؛ ولا يمكن اعتبار توسع الحضارة المادية تقدماً او تأخراً : « انه النتيجة الطبيعية للنشاط البشري » التي اصبحت ضرورية بفعل تزايد سكان الكرة الارضية وتزايد متطلباتهم . انتهت الحرب ولكن مسائل اخرى تستوجب الحل ، وفي مقدمتها بناء السلم :

... « ان نهاية الحرب تعني نهاية « هذه » الحرب فقط . ليس المستقبل مضموناً : نحن لا نؤمن بنهاية الحروب ... رانا يجب ان نراهن . فحين تضع الحرب اوزارها تترك الانسان عارياً ، وغير مفتر مدركاً اخيراً انه لا يمكنه الاعتماد الا على ذاته » .

(ج. - ب. سارتر)

تعلم الانسان تمييز عقله ، وعرف ما يمكن ان ينتظره منه وما لا يمكن ان يؤمله : الاطلاق ، والكمال ، والمثالية ، وكل المفولات التي خلت من معناها والتي اعاض عنها بالقيمة والذسية ... لذلك تحشن الحس في كافة الحقول ؛ وبات الارتباب والتشكك بعد ذلك يحومان حول كل مذهب مقفل يبدو في الظاهر نهائياً .

١ - الفكر وفنون الادب

لقد سيطر على كل فترة ما بعد الحرب هذه ج. - ب. سارتر - البعيد عن اوهام سلفه « هايدغر » - الذي عرض اسس فلسفته في « الوجود والعدم » (١٩٤٣) . ففي هذا المؤلف نرى الانسان في جوهره محكوماً عليه بحرية مطلقة

ج. - ب. سارتر

وغير معقولة ممّا ، وبالعيش في عزلة وانفراد . ولا معنى لحياة كل انسان الا ذاك الذي يعطيها اياه ، وليس للاحداث نفسها من حقيقة ومعنى سوى ما يعزوه اليها « ذاك الضمير الزاقل على غير هدى الذي هو الانسان » ؛ ومن هذه الزاوية وهذا المنظور ، تفقد المعرفة العلمية والموضوعية قيمتها كحقيقة ، ولا يبقى لها سوى قيمة وجودية . ولكن هناك شيئاً آخر في فكرة سارتر ؛ ان عدم التقدم لا يستلزم بالضرورة انحطاط البشرية ، فانما هو انعدام مفهوم عام وموضوعي للتاريخ ، ويعود لكل انسان تحديد هذا التاريخ ، وتاريخ الماضي ، والتاريخ الذي يعيشه ، والتاريخ الذي يستشعره . « اذا كان كل شيء جائزاً ، فلا شيء سواء » ، حتى السواء نفسه . وفي الواقع ، ان ما يبرز في « الوجود والعدم » ، هو المهارة في الجدل على صعيد الاسلوب الفلسفي : الانسان متفرد وليس متفرداً قط . انه حر ، ولكن « في وضع معين » . واذا صرفنا النظر عن الآراء الماركسية ، فان هذا المفهوم للانسان والعمل الانساني الذي يعبر عنه هو بالنشر والطبي مفهوم ما بعد الحرب : انعدام اي نظام سام ، انعدام اي فعل ايمان . ولكن القلق امام غير المقول لا يحوز ان يستحيل الى يأس ، انه يقود الانسان الى اختيار واضح للعمل ، الى تولي امر مصيره الخاص ولوضع الذي هو ملقى فيه .

تكاملت علوم الانسان ، بعد ازمة اوائل القرن ، واصبحت علوماً
النسبية والعقل
مختلفة عن علوم الطبيعة ؛ وباتت كلها ، ولا سيما علم الاجتماع الذي
احرز اكبر تقدم خلال السنوات الـ ٣٥ الاخيرة ، تعلمنا نسبية شاملة بما فيها نسبية
العقل البشري .

كانت هذه النسبية حصيللة كل الحركة الفكرية في اوائل القرن التي اجتمعت في احتقار العقل كدالة للحقيقة وافضت ، عبر علم الظواهر ، الى رفض العقل المعقل بواسطة الوجودية . فقد سبق لـ « هايدغر » ، في العشرينيات ، ان جاهر بازدرائه الشامل لكل المعارف التي قد تنبثق عن العلم : « ان ضبط اي علم لا يوازي ركادة علم ما وراء الطبيعة » . ان علم ما وراء الطبيعة والعلم على طرفي نقيض : فهو يبحث عن الوجود في اختبار عاطفة الانسان وتأثره . ومنذ الثلاثينيات رغب علم الظواهر في ان يكون معرفة الانسان فقط ، وهي معرفة ناقصة في جوهرها كما يعرف علم الظواهر ذلك . فهو يضاعف من ثم ، بوصفه الظاهرة ادق وصف ممكن ، كما تبدو للضمير الناقد ، نتائج علم تحليل النفس . وينطلق هذا الاخير ، من جهة ، من تحليل اعماق العقل الباطن لتقديم الدليل على عدم موضوعية اكثر الافكار صوابية في الظاهر : وهو يجد مصادر هذه الافكار في غريزة الجنس على غرار « فرويد » ، او في طلب العظمة ، على غرار أدلر ، او في الامثلة الرمزية ، الشاملة والثابتة في طبيعتها ومغزاها على السواء ، لعقل باطن جماعي أبانه « يونغ » .

تبني علم الاجتماع مدلول العقل الباطن هذا ، فأثار ابحاثاً كثيرة : علم اجتماع المعرفة ، الذي

ابتغى تحديد المفازي الحفية اللاشعورية للأفكار المعبر عنها . ومنذ ماركس الذي طالب له ان يرى في افكار الانسان انعكاساً لطبقته الاجتماعية ، تعددت واختلفت تحولات الافكار الى غير جوهرها ، ولكنها انطوت كلها على ان الافكار ليست سوى مجرد حصيلة عقل خالص : تصدر عن شعور او عن ردة فعل يحدثها موقف معين ، فهي نسبية بفعل منشأها . ويظهر تحليل النفس في مدلوله الواسع (البحث عن المصادر اللاشعورية للأفكار) ان تعريضه ليس سوى احتمال من جملة الاحتمالات .

ويبدو تحول الفلسفة في حقل علم الاخلاق ماثلاً للبيان : فبعد ان جعل نسبياً ككل شيء آخر ، استحال قيام مذهب اخلاقي متلاحم ، صوابي ، يمكن تعليمه . وحين يقترح « كامو » ، في « اسطورة سيزيف » ، علماً أخلاقياً معيناً ، فهو يعترف بعجزه عن تبرير بنائه الا بالحاجة الى جعل الحياة جديرة بأن تعاش . ولعل سارتر نفسه ، بتأجيله تكراراً نشر كتاب « بحث في الانسان » ، يعترف بعجزه عن اقتراح علم اخلاقي مبني على أسس ركيكة . « ان مدلول استحالة العالم يبدو مثبتاً اثباتاً نهائياً في الفلسفة ، ويرد ضمناً في كل مؤلف فلسفي . ولا يتخلص المؤمن منه الا « بقفزة » في الايمان ، كما يقول كامو ، ولكنه يسلم بالفاصل الكبير بين قدرة الفكر البشري واثبات وجود الله ، ويزعم في الوقت نفسه بأنه يكمل بفعل الايمان حركة انعكاس الفكر على الانسان والعالم .

وهناك قطاع من قطاعات البحث بات توسعه ذا شأن كبير بالرغم من حداثة عهده ، واصبح له في العهد المعاصر اهمية ومغزى خاصان ، اعني به قطاع تاريخ العلوم : ففي الوقت الذي يفقد فيه العقل ، في الفلسفة والعلوم البشرية ، قيمته كمصدر للحقيقة ، لا يسعنا سوى مشاهدة تحقيقاته في حقل العلوم وتطبيقاتها التقنية . فالعقل البشري يعني هنا فعاليته وركانه مساعبه . وهو يؤثر على مدلول الحقيقة مدلول « المعرفة الدانية » (باشلار) ؛ وليس موضوع العظام ، على كل حال ، العودة الى الايمان الكلي بإمكانات العلم أو الى التفاؤل المطلق الذي جوهر به في أواخر القرن التاسع عشر : فان نمو العلم ليس نمواً خطياً دون اخطاء وتراجعات ، ومن الضروري تحليل المعرفة العلمية تحليلًا نفسياً ؛ فان صوراً كثيرة شبه اسطورية وأمثلة كثيرة تتسلط على الضائر وتغرب خلسة الى براهين علمية مزعومة . وانما قام غاستون باشلار بتحليل العناصر الاربعة (ماء وهواء وتراب ونار) تحليلًا نفسياً رغبة منه في تبيان هذه الامثلة .

من جهة ثانية تغلب العلم المعاصر على الازمة النظرية التي برزت
التغلب على أزمة الحتمية
في أوائل القرن : فان ظهور علم الطبيعة النووي مع تطبيقاته

الرهيبه (القنبلة الذرية ، القنبلة الهيدروجينية) ، وتأسيس علم كيميائي عقلي مبني لا على وصف اختباري لخصائص الاجسام كما في السابق ، بل على معرفة التركيب الذري الذي يعين هذه الخصائص ، قد اعاد للعقل اطمئنانه كان قد فقده . وان النظريات المحيرة التي رأت النور في اوائل القرن قد مكنت من ادراك الظواهر ادراكاً جديداً ، ولا سبيل لانكار حقيقتها بحجة

انها بالغة الجرأة او متناقضة : لقد اثبتت صحتها، ولكن عقل العالم قد تحول بسببها لحوالاً كلياً. لا بل انه في تحول دائم ، إذ أن النتائج الجديدة تخلق مسائل جديدة، وتعتبر هذه التجديدات منذئذ شرط التقدم بالذات .

تسير أزمة الحتمية نفسها في طريق الحل . فان خطوات العلم الذري الاولى (تفجير الذرة في السنة ١٩٣٨) كانت تأكيداً كافياً بأن العلم ما زال يتمتع ببعض القدرة على صيد الذرة . ولكن الابحاث الأخيرة التي قام بها الفرنسي « ج . - ب . فيجيه » والاميركي « دافيد بوم » قد اثبتت ان نظرية عدم تحديد الظواهر على الصعيد الذري كان مردها الى ادخال مبدأ ضمنى وغير ضروري مسلم به دون برهان البرهنة : ليس عدم التحديد الموضوعي للظواهر ما اثبت ، بل الحدود الراهنة لقدرة على معرفة هذه الظواهر فقط . فبقى نسب الارتياح التي يقول بها « هايزنبرغ » مقبولة عملياً ، وانما لم يعد لها المعنى النظري الذي كان يعزى اليها . فان انشتاين لم يستطع قط التسليم بعدم الحتمية . ولكن « لويس دي بروي » نفسه اعلن في السنة ١٩٥٢ ان ابحاث فيجيه وبوم قد قادت الى اعادة النظر في التفسير الاحتمالي الصرف لم الالات التمجوي الذي سبق له وسلم به منذ عشرين سنة وانه يواجه امكانية حل حتمي من شأنه وضع حد للمأساة علم طبيعة الاجسام الصغرى المعاصر ... اكتشاف ثوية الموجات والجسيمات ، . (وهل يبقى علم الطبيعة الكمي غير حتمي ؟) .

المدلول الجدلي للم
من جهة ثانية ، ولتى زمان فلسفة العلوم القديمة بدورها ايضاً : انبثقت عن موقف فلسفي تأملي صرف ، فتحولت الى مذهب عقلي اعتدالي اعتبرت الاشياء فيه بسيطة وثابتة ، والمعرفة سحينة مقولات مقبولة كأنها ازلية . فجاءت سرعة تقدم العلم والتقنيات بعد السنة ١٩٣٠ ، والصعوبة القصوى التي اتصف بها العمل العلمي ، فظهر ان نشاط العقل يبرز بشكل آخر مختلف جداً . وهو المنطقي « كافاييس » من برهن ان العلم ليس مستقلاً عن موضوعه ، وان ليس هناك من عقلية مجرد ذاتها ، بل ان عقلية العلم قائمة في بنائه الاجمالي : ان نسيية العلم هذه انتقدته من مخالفة الصواب اذ انها لم تأت من ضعف تركيبه ، بل من طبيعته الجدلية في جوهرها التي تجعله لا وجود له الا في الجهد الذي يبذله للسيطرة على موضوع حقيقي .

في هذا الاق الجدلي نفسه توجد فلسفة العلوم التي طلع بها « ج . باشلار » : انها تعطي تاريخ العلوم كل معناه ، لأن « العقل يتكون بتبصره في العالم » ، ولأننا نكتشف من خلال توسع الآراء العلمية شروط تطبيق الفكر على موضوع ما ، والاطفاء الواجب تجنبها في المستقبل ، وقولنا الافكار العلمية الراهنة . فلا عجب من ثم اذا ما طلب ج . باشلار الى العالم ان يمتلك كل ماضي العقل ، اي كل ماضي علمه ، وفي الوقت نفسه كل حاضر التقنية («المقلية التطبيقية» ١٩٤٩) ، وهذا جديد كله : « المجهود العلمي ليس مجرد تأمل في الموضوع ، انه التحام بالمادة ، ومعرفة هذه المادة ممتعة الاتصال عن القدرة عليها . . وهكذا يبرز مدلول جدلي للعلم هو

على ملتقى « عقلية تطبيقية » و « مادية متهدبة » ، يقابل بها بإشلال المادية الفلسفية الغليظة (« المادية العقلية ») .

اذن هو مدلول الجدل ما يبدو جوهرياً في الفلسفة المعاصرة . وقد افاح إحكامه بعلم الظواهر (خصوصاً بشكله الوجودي مع سارتر) خلال العقود المتصرمة استخدامه استخداماً شاملاً . أجل لا يعرف الانسان قط سوى فكره الخاص ، لا واقع الاشياء ، ولكنه يكتفي طوعاً بهذا التأكيد شرط الاعتراف بصحة تفكيره في بعض الظروف . « هو تضامن الانسان الفاعل والموضوع المادي ، وهو تضامن الفرد والمجتمع في الزمان والمكان ما يتيحان التبصر جدلياً في العلم وحياة الفرد في المجتمع » .

علم الاجتماع
اما بصدد حجم الابحاث ، فهي مدرسة علم الاجتماع الاميركية لعمرى ما تفوقت تفوقاً كبيراً على سواها ، حتى في فرنسا حيث لا يزال مركز الدروس الاجتماعية مدينياً للأبحاث الاميركية . وتسيطر على هذه المدرسة مؤلفات « ر. بندكت » ، و « م. ميد » ، و « ر. لينتون » الذين يؤمنون الفكرة التطورية ، و « بيتيريم ا. سوروكين » الذي يرى ان المجتمعات البشرية تنمو ، لا في اتجاه تقدم قد يكون تحسناً ، بل « بموجات ودورات نسقية » . ولكن اتجاه بعض ممثليها ، ممن يعتبرون المجتمعات مجرد آليات ، الى اقصاء البحوث على درس وقائع تفصيلية كثيرة وعلى « اختبار كاذب » بصرف النظر عن كل تفكير فلسفي ، وعلى التعبير عن « صورة الواقع هذه » بصيغ حسابية ، ينطوي على خطر الاقضاء الى « مرض الاختبار » و « جنون الكم » ، الفارغين والعقيمين حقاً .

ارتبط علم الاجتماع الفرنسي منذ نشأته ارتباطاً وثيقاً بعلم الشعوب ، ونما تحت تأثير « مارسيل موس » ، وتلميذه « ليفي - شتراوس » باتجاه درس الهيئات الذي يعتبر ان التحليل البحث في علم الاجتماع لا يمكن ان يؤدي لاية نتيجة ، لأن كل عنصر لا مغزى له سوى في مجموع هو فيه ضروري وقابل للتغير بدالة كافة العناصر الاخرى .

ان لـ « كلود ليفي - شتراوس » الفيلسوف والعالم باصول الشعوب واخلاقها تأثيراً بتخطى جمهور مستمعيه في كلية فرنسا الى حد بعيد . فان مؤلفاته « دوائر الانقلاب الحزينة » ، و « الفكر البائر » ، و « النية والطبوح » ، و « الوثنية المعاصرة » ، وسواها ، قد جعلت الكثيرين يألّفون افكاره وأسلوبه . وبالفعل ، فتح علم الانسان التركيبي آفاقاً جديدة أمام العلوم البشرية التي اعطاها اسلوباً يخالف التحليل الجدلي على الطريقة الماركسية الذي يقول به سارتر ، وربما كان « ليفي - شتراوس » - في رأي « جان لاكروا » - آخذاً في بناء الفلسفة « الاسحتر الحاداً عنيفاً في أيامنا هذه » .

بصورة عامة تسود علم الاجتماع المعاصر روحٌ نسبية شاملة : ليس بعد اليوم من تسلسل مجتمعات ، وليس من تفرق للبيض وحضارتهم . وتمنع فكرة الشخصية الاساسية التي ترافقها فكرة « التجميع الثقافي » فكرة تسلسل القيم أو التقدم التاريخي ، فكل مجتمع ينمو نمواً خاصاً به .

واذا حول المجتمع الغربي كل جهده المنطقي نحو العلم والتقنيات ، فقد حولته مجتمعات اخرى نحو الدين ، او النسب ، وأسست في هذه الحقول مذاهب معقدة جداً . لقد زال تعبير «المجتمع البدائي» من اللغة العلمية . فنحن هنا أمام توسع مفهوم الانسان ، وتشاء انسانية تعترف بسمو انسانية القيم الغربية عن الغرب . وهذا لعمرى حدث غريب وهام جداً في الوقت الذي يتجه فيه مثال الحضارة الغربي الى الانتشار في العالم كله والى قلب مجتمعات كاد الجمود يسيطر على تنظيمها منذ آلاف السنين رأساً على عقب .

تقدمت السيكولوجيا تقدماً هاماً في الحقل العملي بنوع خاص . فالطب النفساني الاميركي قد نوع طرائقه بغية تطبيقها على الاضطرابات العقلية المختلفة ، لاجئاً الى المزيد من الاختبارات والاستلثة الدقيقة .

السيكولوجيا
و «العلائق البشرية»

ومن جهة ثانية اتجهت السيكولوجيا المختبرية ، خصوصاً بعد السنة ١٩٣٠ ، نحو طرائق تقدير انفعالات الفرد النفسية ومساائل التوجيه المهني . فقد استخدمت أولاً من قبل حكومة روزفلت في اطار « النهج الجديد » ، ثم من قبل المشاريع الكبرى التي وضعتها في خدمة تنظيم وسائل الانتاج ، الذي كان في الواقع تنظيم استثمار الانسان بالانسان والآلة . وبعد ان اثبتت اختبارات عدة ان تحسين الانتاجية هو دالة عوامل سيكولوجية واخلاقية ، فبات لازماً ، لا تحسين ظروف العمل المادية فحسب ، بل الجو نفسه الذي تنمو فيه الحياة المهنية . هذا هو مذهب قياس الظواهر الاجتماعية لـ «العلائق البشرية» ، المنبثق عن الاختبارات المجرأة في السنة ١٩٢٧ في مصنع « كهرباء الغرب » في « هوثرن » - أحد احياء شيكاغو . وقد كان هذا المذهب منطلقاً لبحاث جامعية كثيرة حول «العلائق البشرية» في الصناعة ، وحول السيكولوجيا الاجتماعية التطبيقية ، وحول دراسات سلوك فريق العمل والوكالات التي تقدم للمشاريع سيكولوجيين اختصاصيين . وجر عجز رؤساء المصانع الكبرى عن معرفة من يستخدمونهم معرفة جيدة الى اعتماد تقنيات سيكولوجية اخرى : اختبارات الشخصية : التوازن التأوي ، الصدق (بواسطة «بوليغراف» ، اي جهاز كشف الاذنب) ، النزاهة ، التي اضيفت الى الاختبارات الكلاسيكية المقتصرة على درس الحركات الانعكاسية لمراكز الحواس والدلائل الطبيعية على الكفاءة .

كان دور هؤلاء « المهندسين البشريين » الذين درسوا « حركات » الجماعات - بحسب روح سوروكين - والسيكولوجيا العمالية ، معرفة العمال شخصياً (حتى باممائمهم) ، وتوجيههم ، وكسب ثقتهم ؛ وكان على المسؤولين من جهتهم الابتعاد عن كل غطرسة او تصرف استبدادي ، وعلى « المعلم » ان يكون مرشداً . فالمطلوب هو حث المستخدم والعامل على الانتاج اكثر فاكثر وذلك باقناع المستخدمين والعمال بان المشروع يؤلف نظاماً اجتماعياً مترابط عناصره بعضها ببعض الآخر ، وبمث عبة المصنع في العامل بخلق روح التضامن ، وبالخدمات الاجتماعية ، وصحف المصانع التي تخلق روحاً جماعية ، وتنظيم المحاضرات ، والنوادي

والنشاطات المختلفة ، والمباريات الرياضية ، والاعیاد « العائلية » ، واستشارات العمال والمستخدمين في امر تنظيم العمل ، ومراعاة حق الأقدمية في المؤسسة مراعاة كبرى . ويجب ان يؤدي زوال الاستبداد الى اثاره الانطباع في العامل بان كرامته محترمة وفضله معترف به .

في الواقع ، وجد اختصاصيو درس الانفعالات السيكولوجية ، وهم رجال بحث علمي ومستشارون صناعيون للإدارة التي تشيهم في وقت واحد ، في وضع مشتبه قليل من سلطتهم وتأثيرهم . فان التدابير المتخذة بناء لمبادئهم بدت للعمال وكأنها بوادر مذهب « ابوة سيكولوجية » ، واعتبرت « احساناً ممنوحاً مفرضاً » ، لا اعترافاً بـ « حق » ؛ وقد نظر اليها المستخدمون والعمال بحذر لانها تستهدف ، في رأيهم ، ابعادهم عن منظماتهم السياسية الخاصة وعن نقاباتهم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان تقنيات الاستقصاء السيكولوجية الاجتماعية قد اعتبرت جاسوسية تشجع الوشاية والرقاء ، وتهدف القضاء على حركات المطالبة بالحقوق وابقاء العامل في حالة خضوع دائم .

في هذا الحقل توزعت الطاقات توزعاً جديداً . فان مدرسة باريس قد عرفت البقاء ، ولكن النهضة لم تحدث على غرارها عشية الحرب العالمية الاولى . ولم تعد باريس المركز الوحيد لاجتذاب الفنانين الشبان . وفي هذا الحقل كما في غيره برزت قوة الولايات المتحدة الجديدة . وما جعلها تراحم باريس مزاحمة ظافرة توزيع المنح التعليمية (على الاجانب والمواطنين الاميركيين على السواء) . فقد فازع متحف الفن المصري في نيويورك متحف باريس بأكورة المعارض الكبرى . واذا ما احسنت اميركا منذئذ وفادة الفنانين والكتاب ، فانها حرصت كذلك على تهذيب شخصيتها الخاصة ؛ فقد اصبح هنالك سوق داخلية على بعض الاهمية وعزة وطنية جعلتا اثرياء الاميركيين والمتاحف يؤثرون شراء اللوحات المعاصرة الاميركية .

الميزات الجديدة
للإبداع الفني

من جهة اخرى ، وسمت الحياة الفكرية والفنية آفاقها توسيعاً عظيماً . فقد اخذت البلدان السكندنافية والشرق الاقصى واميركا الجنوبية توفى قسماً لشؤون الثقافية ، لا باهتمامها بالفن والادب في الغرب التقليدي بل باهتمامها في هذين الحقلين اسهاماً خاصاً ميزاً . وبالمقابلة بحثت فرنسا والولايات المتحدة في الشرق الاقصى عن تقنيات ومصطلحات من شأنها تجديد تقنياتها ومصطلحاتها او توسيع حقل بحثها .

لم الفنان ، شأن الكاتب ، بانه يدخل حضارة جديدة لا يمكن ان يعتمد الانسان فيها الا على نفسه . واذا ما زال الملحن والرسام والنقاش يعيشون من ثورة اوائل القرن (التي تمادت ، فيما يعني الموسيقى ، حتى في العشرينيات بفضل ابتكار التقنية التوافقية) ، فان البحث ما زال متواصلاً بنشاط . فكل شكل من اشكال الفن بحث عن لغته الخاصة وتحرر من كل شاغل ادبي . وقد شوهدت تصفية عامة للمذهب التعبيري (اقله في الجيل الذي بلسنغ سن الرشد في السنة ١٩٤٥) وقتح الفن التجريدي . فلا مبرر بعد اليوم لأن يفرغ الفنان نفسه في قوالب صنعها

الآخرون اذ انه لم يعد ليرى في السلم الموسيقية او في الموضوع الطبيعي المطلوب منه تمثله سوى مصطلح من جملة المصطلحات ؛ فالمتوالية التوافقية ليست اقل « طبيعية » من السلم الموسيقية ، والموضوع الطبيعي ليس اقل تحكما من اي ابتكار تصويري . فالتصميم على عدم التشكيل في الفن التصويري وعلى كتابة المتوالية التوافقية في الموسيقى ، « لرغبة في اعطاء شكل لما هو دون اي شكل وتمييز وجود شيء جديد كلياً » . والتميز عن تأثير خاص بالفنان يُدخل بعض الذاتية والسيكولوجية مما في الحقل الجمالي ، كما يقضي على استقلاله وشموله ، فيجب من ثم المزوف عنه . وليس المقصود بعد اليوم ذاك الجمال « الخالص » والخلو من الروح ، الذي نادى به سترافنسكي وفاليري في العشرينيات ، بل جمالا يكون اشبه « بيئة » يحتاج اليها الانسان كما يحتاج الى الهواء الذي يتنشق .

هذا هو تقيض علم سنن الجمال التقليدي ؛ وفي الوقت نفسه ، توسع البحث الفني توسعا كبيرا واصبح نسق تطوره اكثر سرعة بفعل المواد الجديدة التي توفرها الصناعة المعاصرة دون انقطاع . ويلبس هذا الاسهام خصوصا في حقل النقاش حيث جارت المادة البلاستيكية الحديد والحجر والاسمنت ... ، وفي حقل الموسيقى حيث جاء العلم الالكتروني يحدد امكانيات الفرق الموسيقية والآلات الموسيقية .

نادراً ما ينحصر الفنانون في تقنية خاصة ؛ فالرسام قد يكون نقاشاً
الفنون التصويرية
كـ « ارب » و « بفسنر » وقد يمارس فن صناعة الخزفيات كما فعل بيكاسو في « فالوريس » او يمارس فن جمع القطع الزجاجية على الطريقة القديمة كـ « ليجيه » ، او فن صناعة المديجات كـ « لورسا » ... وبالمقابلة قد يصبح مهندس العمارة رساماً (له كوربوزيه) او نقاشاً (الهنتاري « ا. بيوتي » ، والاسباني « ادواردو شيليدا ») ؛ وان في تنوع حقول نشاطهم لدليل ، لا على حق وحدة المسائل ، وروح البحث التي تحرك الفنانين فحسب ، بل على اهتمامهم بالتوفيق التام بين الانتاج والسكن البشري وبخلق اطار يتجاوب ويتكامل فيه التفصيل التريني واللوحة والخط الهندسي .

عبر عن الرسم التجريدي في فرنسا ، منذ السنة ١٩٤٦ ، في « صالة الوقائع الجديدة » (حيث نجد مرة اخرى « هرين » ، و « بفسنر » ، و « ارب » و « غليز » و « دل مارل ») ؛ وفي السنة ١٩٥٤ ، فتحت اول صالة للنقاش التجريدية التي ضمت اثنا مئتين بقومياتهم ومنتجاتهم الفنية ، من امثال الاميركين « كالدر » و « داي شابل » ، والدانماركي « روبير جاكوبسن » والاسباني شيليدا ، والاطالي « فرانسينا » ، الى جانب « ارب » و « بيوتي » و « اندريه بلوك » و « ن. شوفر » و « جيلولي » و « ستاهلي » .. وعشية الحرب كادت النزعة « الهندسية » وحدها تقريبا ان تكون ممثلة على هذه الصورة ؛ ولكن وفرة المنتجات والنجاح الذي صادف ، على غير انتظار ، هذا الشكل التجريدي الذي بلغ عهده الكلاسيكي ، منذ « كاندنسكي » و « لاريونوف » و « ديلاوني » و « جوندريان » في الرسم ، و « برانكوزي » و « خوتاليس » في النقاش ، قد

تو كما انطباع تمسك مفرد بالشكليات يراعى وكأنه تله بالملح ؛ ولذلك تحول الجيل الطالع نحو دروس الواقعية المفرطة ، فبرز تقفح نزعة واقعية مفرطة تجريدية (« بولياكوف » ، « ديبرول » ...) « قد تبدو » بازدرائها ، اقله ظاهرياً ، بالتركييب والشكل المحدد تحديداً واضحا (البقية) وكأنها عودة الى مادة بسيطة جداً واقل ما تكون اعداداً وروحانية . واستوحى بعض الاميركيين ، ولا سيما « طوبي » و « طوملن » و « كلين » و « الكوبلي » و « ستاموس » السخ . وبعض الفرنسيين ايضا من امثال « هارتونج » و « بوت » و « ماتيو » و « سولاج » و « شنايدر » ، الخط الصيني او الياباني في الشرق الاقصى . اصف الى ذلك ان الاتصالات تعددت بين الخطاطين اليابانيين والرسامين الغربيين (في السنة ١٩٤٥) عرض منتبجات الخطاطين اليابانيين المصريين في متحف الفن المصري في نيويورك ، عقبه عرض مماثل في متحف الفن المصري في باريس) .

اشرت هذه النزعات ردة فعل واقعية : عمم « بازين » (تعليقات على الرسم المعاصر) فكرة التجريد ، فأبان ان كل رسم تجريدي من حيث انه لا ينقل موضوعه بل « يستخدمه كنقطة انطلاق للابداع التصويري » . فلا مبرر من ثم لان ينحصر في ما هو غير تمثيلي : بمقدوره انتقاء مواضعه حيث يحدها . ويحيز بازين لنفسه ، استناداً الى هذه الملاحظة ، ان لا يبقى واقعياً ، على نقيص « سنجيه » و « مانسيه » و « بينيون » و « استيف » و « لايلك » و « له مول » . وقد استهدف هؤلاء الاخرون التعبير لا عن الشعور فحسب بل خصوصاً عن التأثير الذي يتركه الشعور ، فأفضى بهم هذا الاهتمام بالتعبير الى تشويه الموضوع والاستغناء عن الكثير من مظاهره بحيث يفقد هويته .

يبدو ان الجدة الهامة في هذا النصف الثاني من القرن العشرين هي ولادة « فن الابتعاد عن الشكل » الذي انما هو « فن تعبير داخلي ووحى » يغوص مباشرة في اعماق الوجود ويبرز المسوخ والاشباح واختراعات الخيلة المعجبية ، بكل حرية وحتى بسخرية من اشكال التعبير السابقة . وكان تأثير بولوك وهارتونج كبيراً جداً على هذا الاتجاه الخصب الذي سلكه « فوتريه » و « وولز » وخصوصاً « جان دييوفيه » .

ان تقنية المتواليات التوافقية التي ابتكرها « شونبرغ » لم تأخذ بالانتشار الموسيقي بين الملحنين الشبان الا بعد السنة ١٩٤٥ . فقد وفرت دليل المقام للخط الموسيقي ، واصبحت من ثم الالحان التوافقية الاثنتا عشرة القاعدة الاساسية للابحاث في الخط الموسيقي واجتذبت الملحنين الشبان الجسارين ، طلاب معهد الموسيقى في باريس و « ماسيان » ولييوفيتز . الا ان الموسيقى التجريدية التي ابتكرها الفرنسيون « بيار بوليز » و « موريس له رو » و « اندريه هودير » ، والبلجيكي « هنري بوسور » ، والالمانى « ستوكهوزن » ، لم تصادف النجاح نفسه الذي صادفه التجريد التصويري . ويجب ايضا ان تؤخذ بعين الاعتبار الصعوبات التقنية التي يتوجب على الملحن تذليلها عند كل خطوة في هذا الحقل الجديد ، والتي تجعل من

التلحين التوافقي نظاماً شاقاً غير مضمون النجاح . فالمؤلفات هي بعد اليوم من صعوبة الأداء بحيث تتراجع الفرق الموسيقية امام عدد التهارين الضرورية ، باستثناء فرقة اذاعة مونيخ للمؤلفات السمفونية وفرقة اذاعة باريس حيث 'تحيا بعض الحفلات الموسيقية . وباتت الظروف من ثم غير ملائمة لانتشار موسيقى مستصعبة لا يتعودها الحس في وقت قصير .

بانتظار تحقق الثورة الموسيقية التي تعدها مؤلفات «ابله» و «ايمرت» في «بون» و «كولونيا» بواسطة الموسيقى الالكترونية ، تبدو الالحان التوافقية الاثنتا عشرة الآن وكأنها اغنى مذهب موسيقي بمكانات المستقبل ، وانما يجب الاعتراف بأنها مجرد اصطلاح . فلا عجب والحالة هذه اذا ما اثارت اعتقادية الملحنين الشبان ، ثم اعتقادية المدرسة التقدمية (التي تستوحى « الواقعية الاجتماعية ») ، منذ السنة ١٩٤٧ ، مقاومة عدد ضئيل من الملحنين الذين يؤلفون فريق « الزودياك » . وبهذه الصفة يتميز الفريق (موريس اوهانا ، ستانلاس سكروفلشفسكي ، سرجيو دي كاسترو) في الدرجة الاولى برفض المدارس والمذاهب وبتصميم على الاستقلال التام . في حقل موسيقى الجاز ، شوهد اثناء العمليات الحربية ما يشبه العودة الى اسلوب «اورليان الجديدة» مع ارمسترونغ و « سيدني بيشيه » ، وانما ظهرت في آخر الحرب اشكال تحيي لغة الجاز او قد تستطيع على الاقل احياها ، اسلوب « بي - بوب » اولاً الذي اشتهر جلبي وباركر ، ثم الاسلوب « البارد » ، في عهد متأخر .

السينما بعد الحرب . استفادت السينما ، اكثر من اي شكل آخر للتعبير الفني ، من تقدمات التقنية ، وارتدت طابع حضارة الجماهير التي تميز العصر . وقد التفت نحو اعطاء المشاهد صورة اقرب الى واقع الابعاد الثلاثة بواسطة «السينما البارزة» ، اما بتحقيق صورة مجسدية ، واما بالشاشة البانورامية (سينراما ١٩٥٢) ، سينماسكوب (١٩٥٣) ، وبالسينما الملونة التي تحققت بفضل طرائق مختلفة (تكنيكولور ، اخفاكولور ، سوفكولور ، روكولور ، النخ .) . ولكن الحدث الاساسي كان ، في الدرجة الاولى ، ظهور المدارس الوطنية ، ولا سيما في البلدان التي استلظت فيها الوعي القومي والتي فازت بالاستقلال وحرية التعبير . فمنذ السنة ١٩٤٥ ، انبعثت سينما ايطالية است « واقعيتها الجديدة » مدرسة في العالم كله ، بيتا اخذت دول اوروبا الوسطى ، بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبلغاريا ، قلتج افلاماً قومية معدة لارضاء رغائب زين يتزايد عددهم تزايداً مطرداً . وليس بعد اليوم سوى افريقيا - باستثناء مصر التي توزع الافلام على الشرق الادنى - وزوج اميركا (اذ ان البيض يشرفون على انتاج الافلام « الزنجية ») من هو محروم من التعبير السينمائي . وهي السينما اليابانية بصورة خاصة ما حلت اسرع تقدم في كية (٣٥٠ فيلماً في السنة ١٩٥٤) ونوعية انتاجها . فبينما اخذت الاتحادات الخمسة الكبرى ، التي تشرف على معظم مراكز التصوير السينمائي وصلات السينما ، تكثر من انتاج الافلام التجارية ، والافلام السامورائية المنتعة التاريخ (على ان بعضها من الدرجة الاولى « راشومون » ، « باب الجحيم » ،

« الساموراي السبعة ») ، انضمت إحدى المنظمات التعاونية ، بفضل مساعدة النقابات وعطف الجمهور ، لبعض المنتجين من أمثال « كينوشيتا » و « كوروساوا » ، إنتاج أفلام تتميز بالواقعية الجديدة (« اوكاسان » ، « أبناء هيروشيا » ، « كزهرة الحقل » ، « لو علت الطيور » ...) احتلت المرتبة الأولى في العالم . وبعد الهند ، التي تستطيع إنتاج ٣٠٠ فيلم في السنة (كلكوتا المدينة الطاغية ، اباراجيتو ، باتر بنشالي ، ...) ، والصين منذ السنة ١٩٤٩ ، ومركيا (٥٠ فيلماً في السنة) ، اخذت إيران وباكستان وسيلان واندونيسيا وتايلاند وبورما تنتج بعض الأفلام . وفي اميركا اللاتينية ، تحتل المركز الأول السينما المكسيكية التي تسيطر على العالم الاسباني بفضل المخرج السينمائي لويس بونويل ، وممثلين موهوبين من أمثال بدرو ارمانداريز (ماريا كندلاريا ، ١٩٤٢ ، لوس اولفيدادوس ، ١٩٥٠ ، فيريديانا ، ١٩٦١) ، ولكن السينما الأرجنتينية والسينما البرازيلية الناشئتين اخذاً تنتجان افلاماً طريفة .

نجم عن ذلك تراجع السينما الهوليوودية بالرغم من قدرتها المالية التي جعلت اتحاد « ارثور رانك » البريطاني الكبير تحت سلطتها المطلقة ، والفوائد المالية التي وافقت لها عليها بعض البلدان (اتفاقات « بلوم - بيرتز » في السنة ١٩٤٦) . وزاد في خطورة هذا التراجع انحطاط فني يرد اما الى نظام « مطاردة الساحرات » الذي ابعده عن اميركا وحرم من العمل بعض المخرجين والفنانين المهيدين من أمثال « تشارلي تشابلن » الذي انتج « لايملايت » في اوروبا (١٩٥٢) ، واما الى انتشار التلفزة . فيبدو ان المرتبة الأولى في إنتاج الفيلم ، التي استأثرت بها هوليوود منذ السنة ١٩٠٨ ، تنتقل شيئاً فشيئاً الى اليابان التي تتبعها عن حشبة السينما الهندية والسينما الصينية (٢٠٠ فيلم في هونغ - كونغ وحدها) ؛ وتأتي بعد ذلك السينما الإيطالية (١٤٠ فيلماً) والسينما الفرنسية (١٠٠ فيلم في السنة ١٩٥٥) . وفي اوروبا كانت السينما الإيطالية المنتصرة الكبرى في فترة ما بعد الحرب بفضل مخرجيها « روبرتو روسيني » و « فيتوريو دي سیکا » و « لوتشينو فسكوني » و « فديريكو فليني » و « ميكالنجلو انطونوني » . اما السينما الفرنسية التي حافظت اثناء الاحتلال ، وفي ظروف صعبة ، على إنتاج يتصف بخير نوعية (« زوار المساء » ، « العودة الدائمة » ، « بونكارال » ، « الغراب » . .) ، فقد استطاعت مقاومة سيل الأفلام الاميركية بفضل أفلام ذات قيمة كبرى (« السكوت من ذهب » ، « ابواب الليل » ، « رصيف الصاغة » ، « أحق الحق ») تعالج المسائل الاجتماعية : عقوبة الاعدام ، اجرام الشبان ، مآسي الحياة اليومية .

بين المخرجين البارزين في السنوات الاخيرة ، من أمثال « باردم » الاسباني (« اهلا وسهلا يا سيد مارشال » ، « موت راكب دراجة هوائية ») ، و « فاجدا » البولوني (« قنال » ، « رماد وماس ») ، و بوندارتشوك الروسي (« حين يمر اللقلق » ، ١٩٥٨) يمكن الجزم بأن الاسوجي انتمار برغمن ، الى جانب فليني (« عذوبة الحياة » ، ١٩٦٠) ، قد برهن في ما اخرجته (« بسمات ليلة صيف » ، ١٩٥٦ ، « الحاتم السابع » ، ١٩٥٧ ، « على عتبة الحياة » ، ١٩٥٨ ، « ثمر التوت الافرنجي »

البري، ١٩٥٩) هو أقوى وأغرب شخصية وأنه يعبر بمزيد من النبوغ والقوة عن قلق العالم الحاضر و«شؤم» الحياة . وفي فرنسا ظهرت في السنة ١٩٥٨ ، الى جانب كلير و كلوزو و «بكر» و بشون و كليمان و تاتي، موجة جديدة بالغة الاختلاط برز فيها ، الى جانب كلود شابرول ، فرنسوا تروفو ، وآلان روسنيه (هروشيا حيبتي ، ١٩٥٩ ، وخصوصاً « السنة المتصرمة في مارينباد » الذي هو خير فيلم تجديدي في ايامنا) ، ومارسل كامو (اله الموسيقى الزنجي ، ١٩٥٩) .

في فرنسا ، كان تأثير القصة الاميركية في الثلاثينيات عظيماً جداً . القصة في فرنسا اما ما اكتشفه الجمهور فيها ، من خلال الطرائق التقنية الجديدة ، فهو الرؤيا الخيالية المطبقة على العالم الذي يعيش فيه : صورة يذوب فيها الفرد في الواقع الاجتماعي ، تحركها حياة نابضة ، يزداد نسقها بفعل التطورات المادية . واكتشف فيها كذلك مثلاً جديداً للموضوعية ، لا موضوعية القرن التاسع عشر الصناعية ، بل تلك المنبثقة عن عالم زالت منه كل قيمة سامية وكل مركز اسناد مطلق .

يبرز هذا التأثير في مؤلفات سارتر منذ السنة ١٩٤٥ . فهو في « طرق الحرة » (١٩٤٥) يتغلى عن وجهة نظر الضمير الفردي ، الذي اكتفى به حتى هذا التاريخ ، بنية ايقافنا ، بشكل خيالي ، على كيفية نظره الى التاريخ المعاصر . ومنذئذ حول نظره الى الواقع الاجتماعي ، ولكن ميوّله اليسارية تركته في موقف المناادي بالحرية الذي يرى في تطرف هذه الجهة وتلك شططاً يجب تجنبه . ولم يؤمن بعمل جذري ونهائي للمسائل المعلقة ، وانما شددت مؤلفاته آنذاك على نسبية كل عمل انساني (الايدي القدرة ، ١٩٤٨) ، وتجده الدائم ، دون تقدم يذكر ، بسبب جاذبية الحتميات الاقتصادية والاجتماعية (اتفاق الظروف الصعبة ، ١٩٤٦) . اما كامو فقد حاول ، بعيد الحرب ، ان يلحق الناس علماً اخلاقياً جديداً : لا ريب في ان العالم والحياة البشرية محالان (الغريب ، اسطورة سيزيف ، ١٩٤٢) ، وانما يمكننا الاعتقاد بعدد ضئيل من القيم ، كالوضوح والصدق اللذين يجعلان هذه الحياة الهشة ممكنة ومقبولة (الطاعون ، ١٩٤٧) . ويبدو الانسان مثقلاً بمصير لا يتحكم به ولن يتحكم به البتة ، ولكن له القدرة على رفض هذا المصير ، والثورة على الظلم والكذب ، وهي قيم يستمر واقعها حين يزول تبريرها بحسب علم المعقولات .

ولكن مفهوم العالم هذا ، الخالي من التعزية ، الذي يقترحه علينا الكتاب عشية الحرب ، ما زال جميلاً جداً ؛ فهو ما يزال يفترض وحدة البشر حول قيم اساسية . ولكن الحرب الباردة قضت على هذا الوم الخادع الاخير اذ ان المفردات التي تعبر عن القيم اختلفت منذئذ معانيها باختلاف المعسكر الذي تنتمي اليه . ولذلك فان تأثير كامو ، الذي كان كبيراً جداً في اعقاب الحرب ، قد تدنى بسرعة كلية . فعدل عن مقاومة فساد العالم ، وباتت رسالته سلبية تماماً : ليس للانسان بعد ذلك سوى رفضه الوضع الراهن (الانسان الثائر ، ١٩٥١) ، وليس بوسعه

سوى المجاهرة بثورته ما دام كل عمل مشوباً بالفساد . وكانت هذه كذلك رسالة افويل الذي كان موضوعه الوحيد المطالبة بحرية لا هدف لها (انتيفون) .

يضاف الى ذلك ان سارتر ، تحت تأثير الاحداث ، قد تحلى عن اسلوبه في المؤلفات التي اصدرها في اعقاب الحرب . فقد كانت مقاومته للحرب ، التي ادخلته الصراع الایدولوجي تدريجياً ، اشدّ إلحاحاً من مذهب اخلاقي او اسلوب ادبي . لذلك قل انتاجه الادبي (الشيطان والله) كلما عالج المسائل السياسية ، فانطلق سارتر من تحقيقه اليائس لعدم جدواه ، وانقذ الانسان من عزله ... بحمله على العمل .

عرفت القصة السيكلوجية البقاء مع ذلك ، ولكنها غالباً ما اصبحت نقدية او هجائية ، متباهية باحتقارها القيم الاخلاقية او مبدئة بالاحرى انها غير موجودة بالنسبة لاي شخص (مارسيل ايمه) . وبلغ من عدم اهتمام الروائي بالواقع الاجتماعي انه لم يتردد في الانتقال الى عالم خيالي تماماً . وتناول الوصف المحبة بكافة اشكالها وانحرافاتهما وافراطاتها ؛ وغالباً ما يكون البطل لواطياً ، رغبة من الكاتب في الاستهزاء بالانظمة القائمة . ولكن شتان ما بين هذا الجو وجو التعثير الذي اكتنف اعتراف « جيد » في العشرينيات : فليس المقصود بعد اليوم الاستسلام للفجور والطيش لان الحرب قد انتهت . فلم ينبثق ادب هذه الايام من ردة فعل لسنوات الحرب القاسية فحسب ، بل من طرح مسألة الحالة الانسانية طرحاً جديداً ؛ لا بل ليس المجتمع بعد اليوم ما يثير المسألة ، بل الانسان الملقى في الكون دون ان يدرك سبباً لذلك ، والمستعد اكثر من اي يوم مضى للاعتقاد بان ليس هنالك من سبب . ولذلك فان القصصيين المعاصرين يصفون عالماً محالاً لا قيم فيه .

لا يختلف الجيل الادبي الطالع بهذا الصدد عن الاجيال السابقة ، ولكنه ، على نقيضها ، ينحرف عن « التاريخ » وعن النزاعات الحقيقية التي تمزق البشر او تشير الاختلاف فيما بينهم . هذه هي « مدرسة مقاومة القصة » التي لا تكترث بالسيكولوجيا والحياة الداخلية وترفض الحياة في الحاضر . اما مقصدها فهو وصف عالم حيادي ، او « واقع مادي بحصر المعنى » خلو من مفزاه التاريخي ، او عوالم صغيرة مقفلة « منفصلة عن كون ليس الزمان ولا الحركة التاريخي تأثير عليه ويكاد الانسان يكون غائباً عنه » . هذه هي الملامح المشتركة بين كتّاب يختلفون اختلافاً بيناً من جهة اخرى : « آلان روب - غرييه » الذي يبدو وكأنه مقسّم الصف ، فاطلي ساروت ، مرعريت دورا ، ميشيل بوتور ، كلود اوليه ... ونجد رفض الدسيمة نفسه والتصميم على بناء مسرح عار و طاهر في تمثيلات « يونسكو » (بانتظار غودو ، الكراسي ، المغنية الصلدة الراس ، وحيد القرن) ، و صموئيل بكت (وهو قصصي ايضاً) ، وأداموف .

في الولايات المتحدة ايضاً اختلفت حال الكاتبات عنها في العشرينيات .

القصة الاميركية

وليس المقصود بذلك انه فاز باجتناب مزيد من القراء ، ولكنه كان

مشغل الفكر بجو الانقياد المحيط به ، فسر ابطال الثورة القدامى انفسهم (همنغواي ، دوس

باسوس ، ستاينيك) في النهاية بان يعيشوا في مجتمع يجعل حياتهم مريحة . وقد تأثرت مؤلفاتهم بهذا المناخ الجديد ، وانحنى باخلاص امام غريزة الحياة الاجتماعية المتجلية في كل مكان . ولكن الشبان يبحثون البنا مع ذلك ، من بلادهم او من بلاد المنفى التي اختاروها ، بصورة عالم او جيل احمق تأثراً الى حد بعيد منها في العشرينيات . فالذين اشتركوا في الحرب كان اختبار الحرب قاسياً عليهم : الظلم ، وعدم جدوى التضحيات ، هي الذكريات التي احتفظوا بها عنها . اما اوروبا التي اكتشفوا فيها حضارة اوسع حرية على صعيد الاخلاق وصعيد الافكار فقد اخذت روحهم المحافظة وجعلتهم يستشفون امكانية التحرر من المحرمات الجنسية والعنصرية ، ولكنهم ، على الرغم من اعجابهم بها ، قد احتقروها ورفضوها . وقد خضع بعضهم (بورتر ، بولز ...) لجاذب ايطاليا واقرىقيا الشمالية ، رغبة منهم في البحث عن اختبارات جديدة ، ولكن حياة بطلهم تنتهي بالفشل او بالموت الناجم عن شتى الافراطات . وتبرز خيبة الامل نفسها عند رسامي الارستوقراطية الاميركية التي لم تبحث عن علاج في المنفى والتي يسيطر عليها الخوف من الحرب والشيوعية والازمة الاقتصادية ؛ وانقلب الشبان على جيل الاباء الذين لم يعد لهم الاعداد الحسن للحياة في العالم المعاصر . وتتجلى في هذه القصص سيكولوجيا معقدة ورقيقة تتم عن التحليل النفسي بالاضافة الى تأثير هنري جيمس وسكوت فترجرالد . فهي تتم عن الميل للكحول والانتحار ، وعن تسلط الحياة الجنسية الذي يتضح بوفرة الرموز الجنسية نفسها كما عند المنفيين (جون فيلبس ، فردريك بوشر ، وليم ستايرون) ، وعن فلسفة الفشل نفسها والمعجز عن امساك الانسان بزمام حياته وانتهاج علم اخلاقي والسير وراء هدف (جون كلي) .

بيد ان الشمال والجنوب ما زالا مختلفين ومتناقضين ، الشمال صناعي ومدني ، والجنوب نزوع الى الاحلام التي تنمر بالشعر اكثر الكائنات حرماناً وكافة القباحات . ولكن الشمال تخلى عن القصة الاجتماعية التي انتشرت في الثلاثينيات وعن جو الثورة الذي رضي عنه . فقد اقتصرت واقعيته الآن على وصف الزوايا المظلمة في المدن الكبرى ، كنيويورك وشيكاغو حيث تتعمل اقلية عنصرية ، بولونية (نلسون الغرف) ، او يهودية (شاوول بلو) ، تسهم في ما تنطوي عليه الحياة الاميركية من تشويش وفوضى . وقد تكلم بعضهم في هذا الصدد عن انبعاث قصص المغامرات : مزيد من المغامرات غير المألوفة ، ابطال عاطفيون لا دين ولا شريعة لهم ، السجن والبيت المقفل لبيئة احتيادية ، والملاكمة كرياضة مفضلة . وميل طبيعي الى المشاجرة والجريمة التي لا تخضع لاي حكم ادبي . وفي المسرح ابرز المؤلفون - واشهرهم ادوارد البى (من يخشى فرجينيا وولف ؟ ، ١٩٦٣) - انعدام مغزى العالم بتشديد على بعض الملامح الاميركية المميزة .

في فترة ما بعد الحرب برز في ايطاليا ادب حالت الدكتاتورية
القصة الإيطالية
الموسولينية دون ظهوره ، وكانت في الوقت نفسه مصدر وحيه :
نقد عنيف للنظام ورسم واقعي وبؤس البلاد . وانتفض هذا الادب كذلك ، تحت تأثير بيارو

غوبتي وانطونيو غرافشي ، ضحيتي الفاشستية ، الاول فيلسوف سياسة تقدمية والثاني فيلسوف ماركسي مبدع قوي ، على دكتاتورية عنادية كروتشي الذي خلط ووفق بين التعابير المتناقضة بدلاً من ان يتخطاها ، فأقضى به الامر الى فجور حقيقي « يبرر اكثر الشرور جلاء باسم غايات التاريخ البعيدة الغور » كما برر التفاضل اللاهوتي الزلزال الذي ضرب لشبونة بأن الغاية منه تكوين عالم افضل ، . وامام « فلسفة الامر الواقع هذه ... او الحتمية التاريخية التي تبرر وتقديس كافة الاحداث » ، بحث العديد من الكتاب الايطاليين في الماركسية عن درس واقعي ، او عن وسيلة لتمكين البشر من التحكم بتاريخهم . وينقلب على الظن ان هذا ما يفسر اهتمام هذا الادب الجديد بالمسائل الاجتماعية . فان هؤلاء الكتاب الذين اشتركوا كلهم اشتراكاً فعلياً في مقاومة الفاشستية قد استوحوا مشهد الوقائع الاجتماعية ، وبؤس المساكين والظلم الذي تعرضوا له ، بينما هم وصفوا فساد البورجوازية ودونيتها بحفاء وقساوة . وقد ارتبطوا في عملهم ارتباطاً وثيقاً بفنساني السينما والمخرجين (زافاتيني وفيتوريو دي سىكا) ، فاقتبسوا في اغلب الاحيان تقنياتهما : مشاهد متعددة ، صور آنية مثيرة تعرض على التوالي دون تلاحم يذكر . وان هذه الواقعية الجديدة التي تبرز في الافلام الكبرى كـ « شوشيا » و « سارق الدراجات » و « معجزة في ميلانو » ، هي كذلك واقعية قصص كارلو ليفي (توقف المسيح في ايبولي) وايليو فيتوريني (حديث في صقليا ، ١٩٣٨ ، السبلون يطرف بعينه للفريخوس ، ١٩٥٠) ، الذين يعيدان الى الذاكرة فظاعة بؤس الفلاح الصقلي ومأساة الجوع في العائلات العمالية ، وقصص شيزاريه زافاتيني ، وانياسيو سيلوني الذي كتب القسم الاكبر من مؤلفاته في سويسرا حيث اختار له مقاماً ، وفاسكو براتوليني الذي استعمل في « يوميات العشاق المساكين » طرائق مدرسة التعبير الاجماعي الفرنسية في وصف الحياة يوماً بعد يوم في احد شوارع فلورنسا ، والذي وصف في « بطل معاصر » (١٩٤٨) ، على غرار سيلفيو ميشيلي (الحبز الجاف ، ١٩٤٥) و كارلو كوشولي (الامل العسير ، ١٩٤٧) صراع الانصار في المقاومة وفي اعقاب الحرب . ومع هذا الاخير ، من جهة ثانية ، ومع غوليملو بترولي (العالم سجن) ، وشيزاريه بافيزيه ، والبرتو مورافيا ، والامير دي لمبدوزا ، تعود القصة السيكلولوجية الى الظهور وتصف عالماً وثني الاخلاق بطبيعته وتمسكاً بأهداب الايمان التقليدي .

ان فترة ما بعد الحرب لم تحدث فيها نهضة فكرية شبيهة
 انكلترا ومحاولات التجديد
 بها في فرنسا وايطاليا . ففي الثلاثينيات كان الادب الانكليزي
 في البلدان الانكلوساكسونية
 « مجتهداً » وعبر بروح متساهلة على بعض العمالية عن قلق
 عهد شاهد ، باضطراب وعجز ، نشأة النازية وتحقيقاتها ، والحرب الاهلية الاسبانية ، والعدوان
 الايطالي على اثيوبيا ، والازمة الكبرى والبطالة . اما الجيل الطالع الذي حارب في الشرقين
 الادنى والاقصى ، وفي افريقيا الشمالية واوروبا ، فقد انتش عن المسائل الراهنة ؛ واذا ما قورن
 بالجيل الذي تآلق ما بين الحربين ، فانه يبدو على بعض الإعتماد ويحافظ من جهة ثانية على التقليد

الطبيعي بحصر المعنى : فمع جورج اوروك وانفوس ولسون ، بقيت القصة وفيية للتقليد الكلاسيكي في القصة الفكتورية ، وخفيت عليها محاولات تجديد الالوان والمواضيع في البلدان الاخرى . ولم يشذ عن القاعدة سوى المؤلفين المسرحيين : ت. س. اليوت وجون وايتنغ ، ولا سيما لورنس دورك (جوستين ، بلشتر ، كليا) . فان فنه في سرد القصة على مراحل متعاقبة تبرز في النهاية ، بشكل مؤثر في النفس ، اللوحة التي يرسمها المجتمع متحرك ومتلون جداً ، يضعه في المرتبة الاولى بين القصصين البريطانيين .

الا ان جيلا غير متلاحم ومختلف العادات من الكتاب قد ظهر في البلدان الانكلوساكسونية : « الشبان الساخطون » البريطانيون و« الجيل الضارب » في سان فرانسيسكو الذين جمعت بينهم الثورة على النظام القائم والمحرمات الجنسية والرثاء البورجوازي والتمثل الاجتماعي والاخلاقي . فقد دفعتهم مقاومتهم لمجتمع لا يعرفون ولا يستطيعون الانصهار فيه الى الاكثار من الانكارات والتحديات : ارتداء ثياب غير لائقة ، فظاظة ، حياة تشرد ، عدم احترام للمرأة التي انحصرت تقديرها باهليتها او عدم اهليتها ل« فراش » ، عداء للثقافة الجامعية المتمسكة بالشكليات وغير المطابقة للحياة ، وحق لكل ثقافة . وانضاف الى هذا الاعجاب المكموس ، الذي صدر احيانا عن سابقهم ، عدم اكتراث نام بكل عمل سيامي او اجتماعي . فهم ضد « اكاذيب المحافظين ووهود الاشتراكيين الكاذبة » . ولم يكن عداؤهم للطبقات الحاكمة مبنيا من ثم على وعي طبقي ، او حتى على مفهوم مقبول للعالم ، بل كان حلا شخصيا بحثوا عنه لمواجهة صعوباتهم ، بحث بعضهم منه في الاختطاف الصوفي الذي بلغوه بواسطة المقاقير ، والبعض في ايدولوجية دينية طُلِبَت في آسيا ، والبعض - وهذه حال « الضاربين » بصورة خاصة - في العودة الى الطبيعة الوحشية ، في بلدان لما تتأثر « بحضارة الاعمال » . اما هؤلاء « المتمردون بدون سبب » فهم ، بدرجات متفاوتة ، من انصار مذهب الفردية اليائسين او الثائرين الذين يأبون ان يصبحوا « اعضاء المؤسسة » . وقد تحلى بعضهم بنوع حقيقي ، كما هي حال مقدم صف « الضاربين » ، جاك كيرواك (في الطريق ، ١٩٥٥) ، وادم « الشبان الساخطين » ، كنفزلي اميس (جيم المحفوظ) ، وجون واين ، المؤلف المسرحي ، وجون اوسبورن (تطلع الى الورا ساخطا ، ١٩٥٦) ، والقصصي كولن ولسون ، وجون براين .

في المانيا لم يعكس الادب قط المسائل الاجتماعية ، بل رافق الجيل الطالع الذي تولى قصصه حول احداث الحرب وما بعدها « ادب

الدمار » الذي شاركه اياه ايضا كتاب الجيل السابق (باستثناء هرمن هس) من امثال اريك ماريا رمارك (جزيرة الامل) وارنست اريك نوت (الماضي العاري) وهنريخ بول (وصل القطار في الوقت المحدد) ، وارنست فيشرت (ابناء جيرومين) الذي رسم اللوحة التاريخية للسنوات العشرين الاخيرة في قرية صغيرة من اعمال بروسيا الشرقية ، وارنست فون سلمون (الاسئلة المطروحة) ، وارنست جوفنكر ، وفرايز ورفل . اما مؤلفات النمساوي روبرت

موزيل التي لم تعرف حقاً ولم تقدر حق قدرها الا بعد صدور كتاب «الانسان الخلو من الصفات» في السنة ١٩٥٢ ، فقد اشتهرت ، على غرار مؤلفات هرمن بروخ (التومشون) ، مسؤولية اتانيه ورثاء البورجوازية في الازمات السياسية . وفي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ارتهن الأدب بمزيد من الجلاء لوزير الثقافة فيها، الشاعر جوهانس ر. بشر ، والقصصيين ارنولد زوينغ ، وانا سفرز ، ولودفيك رن ، وبودو اوس ، وبصورة خاصة لأعظم كاتب الماني معاصر ، برتولد برخت الذي ادار مع امرأته هلم هيجل جريدة «برلينر انسامبل» حيث استطاع اخيراً اختبار نظريته حول « المسرح الملحمي » . وتشكل مؤلفاته كلها انتقاداً لسوء تنظيم المجتمع . وتقترح على البشر - وعلى الألمان بصورة خاصة - كوناً ذا قيمة نسبية لا ابطال فيه ولا قديسين ، بل حياة بشرية هي نضال من اجل تغيير « وضع هذا المجتمع الهش والمؤقت » (الأم الشجاعة واولادها ، روح القديسة تشوان الطيبة ، الدائرة الطبشورية القفقاسية ، الخ .) .

٢ - الحياة الدينية

ان الحياة الدينية في البلدان ذات النظام الديموقراطي الحر تعبر كذلك عن القلق الناجم عن الانتقال الى حضارة جماهيرية ، وعن حضارة احتكرت طبقة حاكمة قليلة المدد فيها توجيه الافكار والميول وتوجيه الحياة الاقتصادية والسياسية .

تسبب قيام مثل هذه الحضارة ، ورفض الطبقات الشعبية التسليم بانقياد بحالة تكاثر الشيح خضوعها وتبعيةها ، والاعتراض على فقدان المساواة بشتى اشكاله ، في خلق مناخ اشته بمناخ النكبة يسوده الشعور بالزوال والافناء . هذا هو سبب تكاثر المبدء المتسولين (الفقراء) والمرافقات والمنجمين وانتشار شيع دينية وفلسفية عديدة : بعضها صوفي النزعة من وحي بوذي او هندي ، وبعضها الآخر - نشأ معظمها في افريقيا الشالية - مرتبط ارتباطاً قريبا او بعيداً بالمسيحية وقائل بمقيدة دينية غامضة وساع لأن يبعث في اعضائها او في بيئتها معنى الأخوة ووحدة المصالح اللتين كادت تقضي عليها الحضارة الصناعية المصادمة الانسانية . وقد انتشرت شيح الفئة الاولى بصورة خاصة في الاوساط البورجوازية والارستوقراطية التي تشعر بأنها ابعدت عن محيطها الطبيعي في الحضارة الجديدة وتقضي ، عوضاً عن ذلك ، ابتغاءات روحانية غامضة : فالتجهت نحو حضارات تنتظر منها الخلاص لانها لا تقوى على ترجي مستقبل قابل للحياة في مجتمع لم تعد تجد فيه محلها . فبقيت الحياة الفكرية فقيرة وغير متطلبة ، وحقر المنطق (الغربي) لمصلحة صوفية كاذبة ادعي بانها شرقية . اما شيح الفئة الثانية فقد انتشرت بصورة خاصة بين الازمراء وصغار البورجوازيين واصحاب الدخول السنوية والمستخدمين... الذين وفرت لهم بيئة بشرية قادرة على ان تستجيب لحاجاتهم العاطفية (المعرفة المسيحية ، مسيح موثقاه ، شهود يهوه ، مجيئيو اليوم السابع ، الخ .) .

الكنيسة الكاثوليكية
 اما الكنيسة الكاثوليكية فقد ادركت منذ عشية الحرب العالمية الاولى ، بوضوح تدريجي ، المسائل التي اثارها ظهور قوى جديدة في العالم ، وحاولت التكيف بحسبها على كل صعيد . فعند السنة ١٩٤٦ لم تعد الاكثية ايطالية في مجمع الكرادلة ، قبات « مجلس شيوخ » الكنيسة « صورة لشمول الكنيسة » اكثر وضوحاً . وفي الحقل الفكري ازيل الخطران اللذان هدهداها ، الخطر الخارجي واعني به الايمان المطلق بإمكانات العلم ، والخطر الداخلي واعني به الروح المعنوية : الاول بفعل التيار الفكري الذي نما خارج الكنيسة على كل حال والذي سبق لنا واستعرضناه ، والثاني بفعل توضيح المسائل التي اثارها تفسير الكتاب المقدس واللاهوت المعتقد . فقد صدر في السنة ١٩٤٢ رقم بابوي ، هو « الرقم المنقذ » ، دعا مفسري الكتاب المقدس من الكاثوليك الى ان يلجأوا « بفرح شديد » الى كافة الموارد التي تضمنها منجزات العلوم الكتابية المختلفة تحت تصرفهم . ومن جهة ثانية تقدم العمل الراعوي على العمل العلمي : نهضة طقسية حول الرهبان البندكتيين في « ماريا لاش » افضت الى ازمة الطقسية ، وفي السنة ١٩٤٠ الى انشقاق حقيقي بين الاكليروس الالماني والاكليروس النمساوي اللذين سيوفق بينهما رقم « وسيط الله » في السنة ١٩٤٨ . وترجم كتاب القديس الى اللغة العامية ، واحتفل بالقديس الحواري بواقفة الكرسي الرسولي في السنة ١٩٤٣ ، وترجم كتاب الفروض الكهنوتية ترجمة حديثة ، ففتح كل ذلك للمؤمنين الاشتراك في كافة الصلوات الطقسية . ومنذ قبل السنة ١٩٤٠ كان الكتاب المقدس موضوع اهتمام المؤمنين ، فتأسست جمعيات كتابية رعائية ، ونشرت تراجم عديدة طوعية للكتاب المقدس : ترجمة « ماردسو » و ترجمة « ليل » و ترجمة « اورشليم » ، بين التراجم الفرنسية . وعاد الفضل في شرح الكتاب المقدس للمؤلفات البروتستانتية التي اعتمدت في بعضها الاساليب العلمية . فمعرضت العقائد والمواضيع الدينية الكبرى ، لا من زاوية الازل ، بل بصورة حية وبحسب ظهورها التاريخي ، اذ ان المسيحية ليست عقيدة فحسب ، بل تاريخاً ايضاً ، اي تاريخ « الاقتصاد التدريجي الذي بواسطته اخذ الله الانسانية في حالتها البدائية ورفعها شيئاً فشيئاً ... الى ان حملها قادرة على تقبل الصلوة المتجسد » . واستوحت كتب اللاهوت للاكليريكيين وكتب تلقين التعليم المسيحي كذلك مصادر الايمان استلحاء اكثر مباشرة . واثرت الوجودية في الوقت نفسه على الفكر المسيحي واسهمت في حمل اللاهوت على الاهتمام بالانسان الحسي المتورط في العالم .

الكنيسة والمجتمع
 يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان المسيحيين اكتشفوا انهم لا يعيشون في مجتمع مسيحي بل في مجتمع علماني تفقد فيه الكنيسة تأثيرها ونفوذها اكثر فاكثر كل يوم . ولذلك لم تواجه مسائل الرسالة والتبشير في بلدان الرسالات التقليدية حيث تنشأ الاسقفيات الجديدة بحسب مقتضيات الحاجة والظروف (في السنة ١٩٤٦ عين اول كردينال صيني ، وفي السنة ١٩٥٣ كردينال هندي ، وفي السنة ١٩٦٠ كردينال ياباني واول كردينال زنجي) ، ويعين المزيد من الكهنة البلديين ، وحيث قام الاب « لاب » في

الصين والاب مونتانيان في الهند بمحاولات تبشيرية جديدة - صادفت مقاومة عنيفة على كل حال - بنية جعل الاساليب اكثر فعالية . فاذا ما زال الواجب التبشيري يستهدف « خلاص غير المؤمنين » ، فانه يبدو وكأنه التعبير عن المحبة التي حلت اكثر فاكثرا في صميم الحياة الروحية المسيحية . ووجهت في البلدان المسيحية القديمة كذلك بعض المسائل التبشيرية : تشييد العديد من الكنائس في ضواحي المدن الكبرى ، ودرس منظم لتطور ظاهرة زوال الروح المسيحية ، واستحداث طرائق تبشيرية جديدة : في السنة ١٩٤١ تأسست « رسالة فرنسا » بنية توفير الكهنة للارياف التي اضمحلت فيها الروح المسيحية ، وانشئت في الوقت نفسه اكاديمية مشتركة بين كافة الابرشيات الفرنسية في ليزيو تخرج منها اكثر من ٤٠٠ كاهن ، وفي السنة ١٩٤٣ تأسست جمعية « الاخوة المرسلين الى الارياف » ، وفي السنة ١٩٤٤ « رسالة باريس » التي انتسب اليها الكهنة العمال .

وفي الوقت نفسه الذي غام فيه العمل الكاثوليكي منذ السنة ١٩٣٠ ، نضجت بين العلمانيين فكرة « لاهوت الحياة العلمانية » - وكان المقصود منها تقديم البرهان على عدم وجود حاجز منيع بين الحياة الدينية والحياة العلمانية ؛ فيجب التدخل في الحقل المهني والنقابي والسياسي والفكري بنية جعل المجتمع مطابقا للمسيحية في روحه ومؤسساته . وتأسست كذلك جمعيات كهنة علمانيين مكرسين لخدمة الرعاية بمساعدة الكاهن على الاحتراس من عزلة النسق الاداري المطرد . « ان الكهنوت والحياة العلمانية وظيفتان كنسيتان لانها في خدمة حياة الكنيسة الذاتية . فلا الكهنة من ثم في خدمة العلمانيين ولا العلمانيون في خدمة الكهنة . انهم كلهم في خدمة الكنيسة » .

جرى هذا التصميم على العمل شطراً من الرأي العام المسيحي الى الانخراط بعزم في المجتمع العلماني حيث رضي بالنضال الى جانب الملحد من اجل الدفاع عن قيم انسانية بجثة هي من هذا القبيل بالذات ذات اهمية كبرى للمسيحي . هذه كانت ، عند اشتداد الازمة ، في فرنسا ، نزعة مجلّة « الروح » التي تأسست في السنة ١٩٣٢ والتي شرح مؤسسها موقفها المستند من مذهب الشخصية القائل بان القيمة المركزية هي الشخص البشري بكلية : « امام الازمة ... قال الماركسيون : ازمة اقتصادية كلاسيكية ، ازمة نظام . اجرؤا عملية جراحية للاقتصاد ، يتعاف المريض . فرد علماء الاخلاق على ذلك بقولهم : ازمة الانسان ، ازمة الاخلاق ، ازمة القيم . غيروا الانسان ، تشف المجتمعات ... » فاقترح مونييه ، في وجه هذين الحلين ، حلاً هو ثورة زمنية بحصر المعنى مبررة باختيار الوسائل . وعشية الحرب العالمية الثانية ظهرت جماعات اخرى يسارية الميول ، كجماعة الاتحاد المسيحيين التقدميين التي اقترحت تعاوناً حازماً بين اعضائها والحزب الشيوعي .

عقب اندفاع الكنيسة هذا نحو العالم انتكفاء رسمي على الاقل . فان النجاحات التي احرزها الاتحاد السوفياتي ، وتوسع نفوذه حتى اوروبا الوسطى ، والحرب الباردة قد قوّت اتجاه

البابوية العنيف العداء « للشيعوية الملحدة » ، وافضت الى تصليب الكنيسة في كافة الحقول : اداة الاشتراكية والشيعوية برقيمي السنة ١٩٣١ والسنة ١٩٣٨ ، وقدابير اخرى كثيرة : قرار (١ تموز ١٩٤٩) بحظر كل عمل يتفقد بالاتفاق مع الحزب الشيوعي (حتى قراءة صحفه) ، انكار اختبار الكهنة العمال ثم منعه منعاً نهائياً (١٩٥٩) في اعقاب مساع عديدة قامت بها الاوساط القائلة بالوحدة الشاملة ، حل الاجهزة والجمعيات المتعطفة على هذا الاختبار : « فتوة الكنيسة » و « الخمسة عشر » ، والمطف على مشروع توحيد الدول الاوروبية الست وبعض الدول الاوروبية التي تلعب الاحزاب الديموقراطية المسيحية فيها دوراً سياسياً هاماً جداً ، وتحذير الكردينال اوتافياقي الرسمي بصدد علائق رجال الدولة الغربيين والشرقيين (٧ كانون الثاني ١٩٦٠) ، ورسالة الاحبار الايطاليين الجماعية ضد الملمانية في نيسان التالي ، وتدخل السلطات الكاثوليكية في الانتخابات الصقلية (١٩٥٩) والازمة الوزارية الابطالية (شباط - نيسان ١٩٦٠) ، والمواقف العدائية الصريحة من الاحزاب الاشتراكية (حتى المعتدلة) التي وقفتها صحيفة « الرقيب الروماني » في اوائل السنة نفسها . ويجب ان يرد الى هذا الموقف المتصلب نفسه رقيم « الجنس البشري » (١٩٥٠) الذي يضع حداً للحرية الفكرية ويشهر خطر « التاريخية » ، والايماز بتعزيز التهذيب النظري في تعليم الاكليريكيين ، وانتقاد الاكاديمية البابوية اللاهوتية لاراء الاب « تيار دي شاردن » اليسوعي .

تأثرت فرنسا اكثر من غيرها بفعل ردّة الفعل هذه لانها كانت على رأس حركة لتجديد الأساليب والفكر . اما في المانيا فقد احرز « الكاثوليك اليساريون » بعض التقدم حتى السنة ١٩٤٩ ، وجزم بعضهم بان حق الادارة المشتركة يدخل في الحق الطبيعي ويجب ان يعترف به كما يعترف بحق الملكية . ولكن الاحبار تراجعوا تراجعاً واضحاً بالنسبة لهذا الموقف وتمسكوا بوجهات نظر المناشير البابوية دون ان يتدخلوا البتة في المنازعات الاجتماعية .

الحياة الدينية
الا ان الاحصاءات الدينية ، التي تكاثرت في فرنسا بنوع خاص ، قد اظهرت مدى تأثير ظروف الحياة المصرية على الكنيسة . فاذا تحققت نهضة دينية بين بعض فئات المفكرين - وهم دونهم عدداً وشأناً في الفترة السابقة - ، فقد لجلى زوال العاطفة الدينية في الجماهير العمالية ، وكانت هذه الظاهرة ملموسة في المسدن الصناعية ومناطق الزراعات الكبرى على السواء .

ارتبطت هذه الظاهرة ببروز حضارة جديدة «مرتكزة الى التقدم التقني» ،

« حين تحدث ، تصطبغ ... مركباً من التقدم التقني (الذي هو خير مجد ذاته) والمادية ايضاً : انها تنقل الاثنين معاً . ويرافق هذه الحضارة من جهة ثانية نظام اجتماعي هو الرأسمالية الحرة التي يكمن عيبها العميق في ان المصنع لم ينشأ لخير عماله وبجبرحتهم ، بل لفائدة رأس الماثل في الدرجة الاولى ؛ وهو بذلك يتسبب في ضغط يضر بالحياة الروحية . ولا ينجم هذا الاضرار عن العمل الصناعي بل عن تقديم المال على الانسان . وترافق هذه الحضارة كذلك ثقافة جديدة مستندة الى العلوم الوضعية : تقضي الى نشأة مثال جديد من البشر ليست انسانيتهم ، المشبعة بالتقنية ، ضد الاكليروس بالضرورة ، ولكنها وضعية بالطبيعة » (الكاهن القانوني « ف. بولار ») .

وقد أيد هذه الملاحظة «غابريال له برا» :

« ان للبخر والكهرباء تأثيراً مديماً على ممارسة اعمال التقوى لم تحوز الفلسفة والتاريخ مثل نجاحهما في ايجاده .
وانما فقدت الكنيسة الكثير من مؤمنيهما بفعل اضطراب الاخلاق المشتركة، لا بفعل اضطراب الافكار الارستوقراطية
والشاعر الشعبية » .

ان تسلط المال « الذي ووجهت معه كافة المسائل من زاوية الانتاج فقط » ، وتأثير الرفاهية
والتخلق باخلاق البورجوازية ، والتحرر الذي نجم عن ذلك حيال السلطات الاجتماعية ،
وتداخل المدن والارياف بواسطة الخدمة العسكرية ، والسهول المتزايدة في المواصلات (« هي
الدراجة ما ارالت الروح المسيحية من رهيقي ») ، « والصحافة العاطفية » التي زينت الحسن... قد
اشهرت من قبل الاكليروس الذي اعتبرها سبب زوال الروح المسيحية هذا . وقد تبديلت اجهزة
الاتصال والتأثير : « فلا مجال بعد اليوم للكلام عن انتقال العقيدة الكاثوليكية آلياً » . وافضت
ابحاث علم الاجتماع الديني في ايطاليا الى النتائج نفسها . فقد اجري تحقيق في السنة ١٩٥٣ ،
بحسب طريقة استفتاءات «غالوب» ، بين سكان غالارات في ولاية فاريز الصناعية ، كشف القناع
عن تطور هام في الآراء حول نقطتين اخلاقيتين وقفت الكنيسة بصددهما حتى تاريخه موقفاً
متصلاً جداً : هل الاجهاض مائع شرعاً ؟ وهل الطلاق شرعاً ؟ فحيال النقطة الاولى كانت
الاجوبة سلبية بنسبة ٣٨٪ فقط ، وحائرة بنسبة ٢٦٪ ، وحيال النقطة الثانية لم تبلغ نسبة
خصوم الطلاق سوى ١٢٪ في السنة ١٩٥٣ بعد ان بلغت ٥٣٪ في السنة ١٩٤٨ .

واظهرت التحقيقات المجراة بين المؤمنين في مناطق وخورنيات مختلفة كل الاختلاف خطأ
منحنياً عاماً ، وان الكثير من الممارسات الدينية « سربع الزوال خارج بيئته الطبيعية ولا اثر
له تقريباً على الحياة » . ففي البرتغال ضمت اسقفية لشبونة ٣٢٠ كاهناً مقابل ١٤٠٠ ٠٠٠
مؤمن في السنة ١٩٣٠ ، وضمت ابرشية فارو في اقصى جنوب البلاد ٨٪ فقط من المؤمنين
المتدين واجباتهم الدينية . وفي اسبانيا لاحظ الاب بيرو في السنة ١٩٣٣ ان ٥٪ من السكان
يقومون بواجبهم الفصحى في خورنيات كثيرة من ابرشيات كوانكا وطليلة ومدريد وان
المدن تضم « اعداداً كبيرة من السكان الوثنيين كلياً » . وفي باريس اظهرت بعض التحقيقات
المجراة في السنة ١٩٥١ ان ٢٣٪ يحضرون القداس في خورنية سان جرمان دو بريد ، و ١٩٪
في خورنية سان - سفيرين و ٢٠٪ في خورنية سان - سوليس ، و ٢٢٪ في سان بيير دي نوي ،
و ٦٪ في سان - ايوليت دي بوتو . وان الخورنيات الجيدة تضم ٢٠٪ من متممي واجباتهم
الدينية ، والخورنيات الشعبية ١٠ بالمائة فما دون ، والخورنيات العمالية اقل من ٦ بالمائة . وفي مرسيليا
تبلغ نسبة من يحضرون القداس في سن الرابعة عشرة فما فوق ١٠,٥ بالمائة ، وفي ليل ١٩,٥٪
وفي غرينوبل ١٤ بالمائة ، وفي تولوز ١٠,٨ بالمائة . وفي بلجيكا يبلغ معدل حاضري القداس في
ايام الاحاد ٣٥ بالمائة في الولايات ، و ٢٦,٣ بالمائة في بروكل ، و ٣١,٧ بالمائة في انفرس . وفي
المانيا الاتحادية حيث تم ٥٤ بالمائة من الكاثوليك واجباتهم الفصحى في السنة ١٩٤٩ ، يحضر

القداس ٢٩,٤ بالمائة منهم في كولونيا ، و ٢٦,٥ في مونيخ ، و ٢٢,٧ في هامبورغ . ويختلف السلوك الديني باختلاف المهن المتعاطاة . « هو النظام المهني ما يحدد تميم الواجبات الدينية » (الكاهن القانوني ف. بولار) ، كما نرى خير مثل على ذلك في منطقة لنس المنجمية : ان متممي واجباتهم الدينية من الذكور يبلغون ٢,٥٥ بالمائة بين عمال الاعماق ، و ٥,٥١ بالمائة بين العمال خارج المناجم ، و ٢٢ بالمائة بين موظفي الادارة ، و ٦٥,٣ بالمائة بين المهندسين ، و ٤٩,٦٣ في البورجوازية .

في ايطاليا اظهر التحقيق الذي اجراه مركز الدروس ، « الحياة في المسيح » ، في السنة ١٩٤١ - ١٩٤٢ ، « اهمالاً متزايداً ونحيفاً في اوساط الجماهير ، ولا سيما العمالية والمدنية منها » للواجبات الاساسية في الحياة المسيحية . ففي بعض الخورنيات ما زال ٨٠ - ٩٥ ٪ من الرجال يحضرون القداس في منطقتي البندقية وال « مارش » . ولكن هذه النسبة تنحدر الى ٢٠ - ٣٠ ٪ في خورنيات اخرى من توسكانا واومبريا وليغوريا حيث لا تشمل هذه النسبة سوى رجل واحد مقابل ٢٠ امرأة . وفي بعض خورنيات ابرشية فولتيرا ، لا يحضر قداس يوم الاحد سوى ٥ ٪ من السكان في السنة ١٩٥٢ . وفي روما لا يتجاوز عدد متممي واجباتهم الفصحية الـ ١٠ ٪ ، وفي ميلانو تتراوح هذه النسبة بين ٢,٥ و ١٧ ٪ ، وقد تدنى عدد المناولات فيها بنسبة ٣٠ - ٥٠ ٪ بين السنة ١٩٣٨ والسنة ١٩٤٨ .

في البلدان المختلطة الاديان ، يشهد بتدني تأثير الكنيسة ارتفاع عدد الزواجات المختلطة التي استتبعت المحرافات معتقدية كثيرة في هولندا ، والولايات المتحدة (٣٥ - ٣٠ ٪) ، والمانيا حيث ادى تدفق اللاجئين منذ السنة ١٩٤٥ الى تصدع وحدة الكتلة الكاثوليكية البافارية والرينانية ، وحيث ارتفعت نسبة الزواجات المختلطة من ١١,٣ ٪ من عدد الزواجات الكاثوليكية الى ٢٨,٢ ٪ في السنة ١٩٤٩ .

واصطدم اختيار الكليروس واعداده بصعوبات كبرى . ففي فرنسا نرى ان معدل الترقية الى الدرجات الكنسية (اي النسبة بين الترقية الى الدرجات المقدسة خلال خمس سنوات متوالية و مجموع عدد الشبان بين سن الخامسة والعشرين والتاسعة والعشرين) ، الذي هبط منذ قانون الفصل من ٥١,١ بالالف الى ٣٦ بالالف في السنوات ١٩٠٩ - ١٣ ، قد حافظ على هذه النسبة تقريبا حتى السنة ١٩٢٩ ، ثم ارتفع ببطء الى ٤٩,٥ في السنوات ١٩٤٠ - ١٩٤٧ وهبط مرة اخرى الى ٣٩ بالالف في السنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٥ . فالنقص من ثم في تزايد مطرد ، اذ ان عدد الكهنة العاملين الذي بلغ ٥٦.٠٠٠ في السنة ١٩٠٤ ، اي ١٣,٥ بالمائة قد هبط الى ٤٦.٥٠٠ في السنة ١٩٦٩ ، وهبطت النسبة الى ٩,٧ بالالف في السنة ١٩٤٦ بما فيها ٣٥ ٪ من الستينيين . اجل لقد ارتفع عدد الكليروس القانوني من ١٣.٠٠٠ الى اكثر من ١٤.٠٠٠ ، ولكن النقص العام واقع ثابت ، وقد حدثت الظاهرة نفسها في كافة البلدان تقريبا ، حتى تلك المشهورة بحيويتها الدينية كهولندا وبلجيكا واسبانيا ودول اميركا الجنوبية . وفي ايطاليا نفسها هبط عدد

الكليروسيين الذكور من ٩٢.٠٠٠ في السنة ١٨٨١ الى ٦٨.٠٠٠ في السنة ١٩٢١ والى ٥٨.٠٠٠ في السنة ١٩٥٣ . وفي ألمانيا تجاوزت نسبة هبوط الدورات الكهنوتية منذ السنة ١٩١٤ الى ٢٠٪ .

جمع الفاتيكان الثاني كان ترايد اللامبالاة والابتعاد عن الدين في العالم الغربي ، ونحو سكان العالم المطرد الذي قلل يوماً بعد يوم من أهمية الكاثوليك النفسية ، باعثاً على التنامي مجمع الفاتيكان الثاني في السنة ١٩٦٢ . فقد كانت البابا الجديد يوحنا الثالث والعشرون ، بفضل بعثاته الدبلوماسية في الشرق وفي أوروبا ، على بينة من المسائل التي تطرحها نخالة الاقليات الدينية في البلدان التي تتعايش فيها طوائف مسيحية كثيرة والصعوبات التي يصادفها الكاثوليك في المجتمعات المتحولة تحولاً عميقاً الى العالمية ، فحدد لأعمال المجمع اتجاهات واضحة جداً نحو اصلاحات عميقة تستهدف انفتاح الكنيسة انفتاحاً عاماً على العالم وتجدد نشاطها والتوفيق بينها وبين المجتمع الذي خلقته ثورات القرن التاسع عشر السياسية والثورة الصناعية . ورافقت هذا العزم الرغبة في الابتعاد جهد المستطاع عن الاعراف والوسائل التي تعيق حوار وتقام الكنيسة مع المسيحيين من غير الكاثوليك ، وحتى مع غير المؤمنين . فنحن من ثم امام مشاريع اصلاح تناقض ، استيحاء ، ما تضمنه الـ Syllabus منذ قرن خلا . ويبدو ان البابوية قد اقتنعت باستحالة المحافظة على مواقفها التقليدية اذا استندت في حكمنا على الرقيم « السلام في الارض » الذي اصدره البابا يوحنا الثالث والعشرون قبيل وفاته ، في الفترة الفاصلة بين الجلستين الاوليين . فهو يؤيد صراحة اعلان حقوق الانسان الذي تبنته منظمة الامم المتحدة في السنة ١٩٤٨ ، ويشدد بالحاج على مسائل اقرار السلام بين البشر ، ويعلم امكانية التعاون في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع من يستوحون « التعاليم الزائفة » التي يدينها في الوقت نفسه . ويشدد كذلك رقيم خلفه بولس السادس ، « الام والمعلمة » ، على شرعية سياسة تأميم وسائل الانتاج والمقايضة .

ويبرز هذا الاتجاه كذلك احداث امانة سر من اجل الوحدة ، والدعوة للاشتراك في المجمع التي وجهت الى مراقبين تتديهم الكنائس البروتستانتية والكنيسة الانكليكانية والكنيسة الارثوذكسية (بينهم روسيان) ، والى علمانيين وعلمانيات من الكاثوليك . وقد تأيد بأكثرية المطالبين بالاصلاح بين آباء المجمع الـ ٢٣٠٠ بادرة كرادلة ينتسبون الى اكثر البلدان تطوراً : ألمانيا ، هولندا ، انكلترا ، فرنسا ، بلجيكا ، الولايات المتحدة ، يساندهم العديد من الاحبار الابطالين واحبار العالم الثالث . فأفضت المناقشات ، الحادة احياناً ، التي اثارها معارضة اساليب الادارة البابوية التي تعرضت لانتقادات شديدة ، ومناورات المرقلة ودساتير الاقلية المحافظة ، الى اقرار عدد من المشاريع العامة المتعلقة اما باصلاح الليتورجيا وتيسير فهم الرموز والطقوس (بالاكثار من استخدام اللغات الوطنية والتخلي عن لغة الفلسفة المدرسية) ، واما بالمشاركة الاسقفية التي اعترف بسلطتها المطلقة ونبوعها من حق الهي ، واما ببعث خدمة الشماس

الانجيلي الدائمة التي يمكن استنادها لرجال متزوجين ، واما بالوحي (وهو اكثر حرية من اساليب مجمع الايمان الى حد بعيد) ، واما بالحركة المسكونية في روح متعطفة على الطوائف المسيحية غير الكاثوليكية ، واما بادانة العداء للسامية . الا ان الحماس الاول عقبه بعض خيبة الامل حين انتهت الجلسة الاولى (تشرين الثاني ١٩٦٤) . وقد نجمت عن جو الدسائس والمقاومات الحفية الذي خلقته الاقلية ، لا سيما اثناء مناقشة مشروع القرار رقم ١٣ بصدده علائق الكنيسة بالعالم المصري ، والحرية الدينية التي طالبت الاكثرية في سبيلها باعلان لا لبس فيه . ويرد تعوق الاعمال وتردد المجمع ساعة الشروع باتخاذ المقررات الحاسمة الى اسباب عدة اهمها الحرص على مراعاة ظروف بعض الشعوب الكاثوليكية التي ما زال نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي متخلفاً جداً ، وشخصية البابا الجديد ، وربما حرص بولس السادس على استمالة المحافظين الى الحركة اصلاحية مقابل بعض التنازلات .

في البلدان التي يدين اكثر سكانها بالبروتستانتية ، برز الضعف نفسه البلدان البروتستانتية في العاطفة الدينية . ففي بريطانيا العظمى مثلاً لم يعقب الحرب العالمية الثانية تأخر شبيه به بعد السنة ١٩١٨ ، وانما يقدر ان ٥٪ على الاكثر من الانكليز و ٢٠٪ من الاسكتلنديين يسهمون اسهاماً متفاوت النشاط في اتحاد مذهبي ما ؛ وان عدد الطلاقات الذي بلغ ٧٦٢١ في السنة ١٩٣٨ قد ارتفع الى ١٠ ٧٦٤ بعد مرور عشر سنوات ، ووهنت التقاليد الدينية ، وزال عن واجب الانقطاع عن العمل في ايام الاحاد الطابع الالزامي . ولعل ذلك يرد الى علنة التعليم كما اثبت ذلك التحقيق الذي اظهر فتور العاطفة الدينية بين طلاب التعليم الثانوي في السنة ١٩٤٥ ، والى عدم تأثير الكنائس بالظواهر الاجتماعية (لتحقيق اجري في السنة ١٩٤٢ بين مشيخي اسكتلندا) . وقد رافق فتور الايمان هذا في الكنيسة الانكليكانية ارتداد الى الكتلكة الانكليزية : فاحيت بعض اشكال الحياة الرهبانية وبعض الاحتفالات والطقوس الكاثوليكية : صور للقلب الاقدس والقديسين والمذراء في الكنائس ، سجود ، رسم اشارة الصليب ، قداديس مع تكريس القربان ورفع ، صلوات من اجل الموتى ، عبادة القربان المقدس ، عفة الكهنة ، اعتراف . وقد تأيد تدني تأثير الكنيسة القائمة ، من جهة ثانية ، بالهزيمة النكراء التي منيت بها في السنة ١٩٢٧ في قضية « كتاب الصلاة » الذي رفض البرلمان ترجمته المتوقعة بروح طقسية .

كان تأثير غير الانكليكانيين ، الذي برز في انكلترا خصوصاً بين الطبقات المتوسطة والشعبية ، قوياً جداً في الولايات المتحدة على الرغم من ان ٤٨٪ فقط من سكانها اعلنوا انتمسائهم الى كنيسة ما في السنة ١٩٢٩ . وانما يجب القول بأن الـ ٧٧ مليون اميركي الذين عرفوا بلا مبالاهم كلوا مع ذلك بروتستانتية الثقافة والميول . وبين البروتستانت المحصين ، انتسب زهاء الـ ١/٨ (٨٨٪) الى ثنائي كنائس هامة وتوزع الباقون على ٢٥٧ شعبة معروفة رسمياً ، تشعبت كلها الى اتجاهات مختلفة كثيرة تبتدىء بأرمن المؤمنين ايماناً قوياً ، الذين يفسرون الكتاب

المقدس تفسيراً حرفياً دون أقل تحفظ ، وتنتهي بالاحرار الذين يحصرون جهنم في العمل الاخلاقي والاجتماعي .

قاومت الكنائس البروتستانتية ، بصورة عامة ، على غرار الكنيسة الكاثوليكية ، اتجاه ما قبل الحرب نحو اعتبار المسيحية لا كنمط حياة كما اعتبرت من ذي قبل ، بل كمجموعة تعاليم . وهكذا برز على الصعيد اللاهوتي ، في قلب الكنيسة الانكليكانية ، اتجاه نحو اعادة اثبات الوحي واعادة مزبد من السلطة اليه . وكان تأثير « كيركيفارد » و « بارت » ، المعتبر خليفته ، جلياً في هذه النهضة المعتقدية التي سلطت الاضواء على « المسيح السيد والمخلص الوحيد » ، والمبرر بفعل النعمة الالهية وحدها ، وفي الاهتمام الجديد الذي اعبرته الاسرار ، والاهمية المتعاضمة المعطاة للكنيسة والخدمة الروحية التي اثارت ندرة الدعوات الراعية بين الذكور بصدد هذا مسألة فوقشت تكراراً هي مسألة الخدمة النسائية ، ومسألة دور الملائين في الكنيسة ، واهتماماً متزايداً بطقوس قد تضر احياناً بالوعظ الذي بدا من الضروري اعادة اثبات أهميته .

الحركة السكونية ان اختلاف الشيع والتسميات الكثيرة قد دفع الكنائس المتشعبة عن الاصلاح ، منذ زمن بعيد ، الى القيام بمجهود توحيدى ، على الصعيد القومي والصعيد الدولي ، بغية تجنب ازدواجية العمل في حقل الرسالات التبشيرية التي احرزت نجاحات مدوية في البرازيل وبلدان اميركا الجنوبية الاخرى ، وافريقيا الجنوبية الوسطى ، والانسولند وآسيا . فعلى الصعيد القومي تأسست جمعيات او كنائس بغية تحقيق هذا التوحيد في المانيا ، والولايات المتحدة حيث ضمت « الكنيسة الميثودية » ثلاث كنائس ميثودية مختلفة ، وكندا بنوع خاص حيث توحد المجمعيون والمشيخيون والميثوديون . وعلى الصعيد الدولي وجه رئيس اساقفة كنتربري منذ السنة ١٩٢٢ « نداء الى عموم المسيحيين » ، وفي ١٩٢٥ ، التأم في ستوكهولم المجمع المسكوني ، « حياة وعمل » ، الذي تخلف عن حضوره الكاثوليك وحدهم ؛ ثم التأم في السنة ١٩٢٧ مجمع لوزان ، « ايمان ونظام » ، الذي حضره ٥٠٠ مندوب عن ٩٠ كنيسة . ولكن الحركة المسكونية توقفت عملها في السنة ١٩٢٨ في اعقاب الرقيم ، « نفوس الموتى » ، الذي رفض مصافحة اليد المدودة وتصلب في تمسكه ببداً استحالة الخلاص خارج الكنيسة الرومانية . وبعد الحرب العالمية الثانية ، عقد مجلس الكنائس المسكوني الذي تقرر تأسيسه في السنة ١٩٣٨ ، جلسته الاولى في امستردام في شهر ايلول من السنة ١٩٤٨ ، وقد اشترك في اعماله مندوبون رسميون عن معظم الكنائس البروتستانتية والانكليكانية وبعض ممثلي الكنائس الارثوذكسية الشرقية ؛ فأقر تأسيس هيئة دائمة ، وانعقاد جمعية كل خمس سنوات ، وتعيين جهاز اداري ، هو المجلس العام للكنائس ، ولكن اتفاقاً معتقدياً واحداً لم يتحقق بين الكنائس .

الا ان ذلك لم يحل دون استمرار الخلافات ؛ فالكنائس « الكاثوليكية » الاتجاه اي تلك التي تشدد على حقائق الايمان والسلطة الكنسية التسلسلية والاسرار ، قد ألقت منذ زمن بعيد

« التحالف الدولي للايمان الرسولي والنظام » ، بينما تجتمعت الكنائس التي تخشى العودة الاحتمالية الى الكنيسة الرومانية في « المجلس الدولي للكنائس المسيحية » و« جمعية الدفاع عن البروتستانتية المهددة بالخطر » .

امام نجاحات الاسلام ، واستقلال الدول المستعمرة التي غالباً ما رفضت نفوذ الغرب السياسي ونفوذه الديني في وقت واحد ، وامام نجاحات الشيوعية ايضاً ، بدا انقسام المسيحيين مؤسفاً جداً ، ولكن معارضة الكنيسة الارثوذكسية (على وجه غير واضح ومطلق) والكنيسة الكاثوليكية اللتين تعتبر كل منهما انها الكنيسة الحقيقية الوحيدة ، قد حالت دون اي تقارب . بيد ان الرقم المنشور في السنة ١٩٤٤ ، الذي سلم بالزواج الذي يعقده الكهنة الارثوذكس ، ووعد الشرقيين بانهم لن يرغبوا قط على تبني طقوس اللاتين ومؤسساتهم ، لا بل منع انتقال الشرقيين المتحدين الى الكنيسة الرومانية ، كان خطوة خطتها الكنيسة الرومانية نحو الكنائس الشرقية ، ولكنه لم يترك اصداً تذكر . الا ان الجمع الفاتيكاني (باعترافه علناً بان اخطاء ومظالم قد ارتكبت بحق المسيحيين الشرقيين « المنفصلين » (لا « المنشقين » كما دعوا في الماضي) ، ورحلة بولس السادس الى الشرق ولقاءه بالبطريرك اثنوغوراس ، قد غيرا هذا الجو .

اما من الجهة البروتستانتية ، فقد بقيت روما على موقفها من الحركة المكونية : فهي لم تتمثل في امستردام ، واذا هي تمثلت في السنة ١٩٥٢ في جمع « الايمان والنظام » الذي التأم في لوند ، فقد بدا تحديد عقيدة انتقال السيدة العذراء في السنة ١٩٥٠ تعبيراً عن رفضها كل تسوية واثار معارضة البروتستانت الاجماعية . الا ان الجمع الفاتيكاني قد حاول هنا ايضاً خلق جو جديد ومدّ يده تكراراً للبروتستانت : فروقت اعماله بشغف كبير وعطف حقيقي ، ولكن بتعفظ عززته بعض المقررات (اعلان مريم امّاً للكنيسة) ؛ ولعل خير ايجاز لهذا التعفظ ما قاله الراعي بورغيه : « لقد نزع الثلج من جوار قصر « كانوسا » وزين مدخله بالزهور ، ولكن كانوسا ما زال كانوسا » .

الكتاب الثالث

العالم الشيوعي

في السنة ١٩٤٥ ، كان الاتحاد السوفياتي الدولة المسيطرة في البر الاوروبي الآسيوي ، اذ ان منافسته الرئيسيتين قد هزمتا وازيل خطرهما : في الشرق ، اليابان ، وفي الغرب ، المانيا ، المستظهرة والمجزأة . فعندما وضعت الحرب اوزارها ، كانت جيوشه قد بلغت قلب اوروبا الوسطى واقامت في بلغاريا ، ورومانيا ، وجزء من يوغوسلافيا والنمسا ، وهنغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وبرلين وجزء كبير من المانيا . وفي كافة هذه البلدان المحتلة تألفت حكومات من منظمات التحرير ما لبثت ان حولتها الى ديموقراطيات شعبية ؛ وبعد السنة ١٩٤٨ ، التحدت هذه الاخيرة اتحاداً وثيقاً فيما بينها ومع الاتحاد السوفياتي ، بينما اقتبست مؤسسات الاتحاد . وفي هذه الاثناء ، افضى انتصار جيوش ماو - تسي - تونغ الشيوعية في الشرق الى طرد حكومة تشان - كاي - شك من البر في السنة ١٩٤٩ . وهكذا تألفت ، في اقل من خمس سنوات بعد توقف العمليات الحربية ، كتلة برية متراسة تمتد من ضفاف نهر الايلب حتى المحيط الهادي وتضم اكثر من ٩٠٠ مليون نسمة تختلف فيها اصول المعيشة والنظام الاقتصادي والاجتماعي اختلافاً كلياً عنها في العالم الغربي والاميركي . وكادت هذه الكتلة ، اقله حتى السنة ١٩٥٦ ، تعيش خارج التيارات التجارية والايدولوجية في الحما العالم الاخرى ولا تتصل به تقريباً .

الفصل الأول

الاتحاد السوفياتي

ان الاتحاد السوفياتي هو الدولة الوحيدة بين الدول الأوروبية التي طورتها الحرب اقل من سواها : فان اعادة بنائها وانماؤها قد انجزا بحسب اصول ما قبل السنة ١٩٣٩ نفسها والتخصيص نفسه ، على الرغم مما لحق بها من تخريب هائل ، دون مجافاة للماضي ودون قطع سياق الحقل الاجتماعي والحقل السياسي . لقد عاشت مرحلة استقرار وهدوء لم تعرفها قط قبل الحرب ؛ ولم تعاني من الانقلابات العميقة التي عانت منها أوروبا الوسطى والشرقية ، ولا من الاضرابات السياسية والاجتماعية التي كانت فرنسا وإيطاليا مسرحاً لها .

كانت اعادة البناء هنا ايضاً اسرع منها بعيد الحرب العالمية الاولى . فقد اقتضى ثماني سنوات آنذاك لبلوغ مستوى انتاج ما قبل الحرب ، بينما كانت اربع سنوات كافية بعد السنة ١٩٤٥ لبلوغ هذه النتيجة ، على الرغم من فداحة الخسائر (ربما ٢٠ مليون نسمة) وحجم الابنية المدمرة (٦٠ مليون متر مربع للسكنى وجب اعادة بنائها) ، وألوف المصانع المحترقة ، والمناجم المعطلة الانتاج ، وطرق المواصلات المفككة . الا ان صعوبات اعادة البناء قد تزايدت بفعل عزلة الاتحاد السوفياتي المالية . فعلى غرار ما حدث عشية الحرب العالمية الاولى ، وجب تحقيقها بدون مساعدة رأس المال الاجنبي . وبينما تدفقت رؤوس الاموال الاميركية على أوروبا الغربية بعد انتهاء العمليات الحربية ، توقف العمل باتفاقات الاعارة والتأجير مع الاتحاد السوفياتي وتوقف استيراد السلع الاميركية توقفاً فجائياً . يضاف الى ذلك اخيراً ان الظروف الدولية وتآزم العلاقات بين الحلفاء السابقين قد دفعت الاتحاد السوفياتي الى ابقاء قوة مسلحة كبرى تحت السلاح ، والابقاء على صناعة هامة للتسلح ، لا سيما في حقل الاسلحة الجديدة والسلاح الذري بنوع خاص (في الاتحاد السوفياتي فجرت القنبلة الذرية الاولى في شهر ايلول من السنة ١٩٤٩) ، والانصراف الى سباق تسلح كانت نفقاته اثقل منها قبل السنة ١٩٤١ . فاستهلكت اعادة البناء من ثم شطراً هاماً من الانتاج الجديد ، في حين ابعدت صناعة الاسلحة ، عن ترميم البلاد

ظروف اعادة البناء
والانطلاقة الاقتصادية

الاقتصادي ، جزءاً من اليد العاملة . وقد سهلها - خلافاً لما حدث في السنة ١٩٢١ - توفر العديد من الاداريين ، والفنيين ، والمهندسين ، والعمال الاختصاصيين ، المتعودين طرائق الاقتصاد المخطط ، الذين لم يحتاجوا الى ارجال اساليب العمل والادارة . وساعدتها كذلك التعويضات التي دفعها المهزومون او فرضت على المناطق المحتلة : تفكيك مصانع ، نقل آلات الى الاتحاد السوفياتي ، تسليم جزء من الانتاج المنجمي او الصناعي .

بينما اتخذت بعض التدابير بغية تشجيع النسل وسد الفراغات الخطط الخمسية الاخيرة الهائلة التي تركتها الحرب ، وبينما جعل التشريع الخاص بحماية العائلة معاملات الطلاق اكثر صعوبة واعاد للزواج معناه وقيمه ، كانت اعادة البناء المادية سائرة بخطى حثيثة . وحين انتهى تنفيذ الخطة الخمسية الرابعة في السنة ١٩٥٠ ، بلغت نسبة الانتاج الصناعي ١٧١ (١٠٠ في السنة ١٩٤٠) ، وبلغ انتاج الفحم الحجري ٢٥٠ مليون طن ، وانتاج الفولاذ ٢٧ مليوناً ، وكان الانتاج اعلى منه في السنة ١٩٤٠ بنسبة ٦٠٪ في صناعة الآلات ومعدات التجهيز ، وبنسبة ٨٠٪ في صناعة المواد الكيميائية . اما انتاج المواد الاستهلاكية فكان ادنى منه في الخطط السابقة ، باستثناء الصوفيات والقطنيات . ومن مميزات الخطة الرابعة انطلاقة الصناعات الاساسية في الشرق السوفياتي ، فقد احدثت في قازاخستان وسمرقند وطشقند صناعات كثيرة : مصاهر حديد ، ومصانع فولاذ ومصانع آلات . وبالرغم من ان المراكز الصناعية القائمة في الغرب قد رعمت ووسعت ، فان انتاجها لم يرتفع الا بنسبة ١٥ بالمائة بينما بلغ ارتفاع الانتاج الاجمالي في الاتحاد السوفياتي ٤٨ بالمائة ، وهكذا فان مركز الثقل في الاقتصاد السوفياتي قد استمر في الانتقال بشكل متزايد للوضوح نحو الشرق : فهي مناطق كوزباس وقازاخستان والاورال والاحواض السيبيرية التي وفرت منذ السنة ١٩٥٠ اكثر من نصف الفحم الحجري والفولاذ ، وارتفع كذلك اكثر فاكثرت انتاج البترول في « باكو الثانية » بين الاورال والفولغا ، التي احتلت المركز الانتاجي الاول في السنة ١٩٥٢ ، وفي آسيا الوسطى والشرق الاقصى .

ولكن الاتحاد السوفياتي واسع الارحاء وسكانه موزعون على غير قساو ، بسبب وجود مساحات كبرى يحملها انخفاض الحرارة او الجفاف غير صالحة للاستثمار والاستيطان ؛ فان ٤٨ ٪ من السكان يعيشون متجمعين في ٦ ٪ من الارض ، ولا يعيش في ٣ ٪ المساحة سوى ٦ ٪ من مجموع السكان . والحال يرتفع عدد هؤلاء السكان بنسبة ٣٥٠٠٠٠٠ في السنة ، اذ انه ازداد بنسبة ٢٤ مليون نسمة بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٦ ، فجاوز في السنة ١٩٥٩ الـ ٢٠٨ ملايين . وطرات الزيادة على سكان المدن في الدرجة الاولى (٤٨ بالمائة من مجموع السكان في السنة ١٩٥٩ ، و ٥٢ بالمائة في السنة ١٩٦٣) ، وارتفع عدد المدن الكبرى الضامة اكثر من ٥٠٠٠٠٠ نسمة من ١١ في السنة ١٩٣٩ الى ٢٥ في السنة ١٩٦٢ ، وارتفع عدد سكان بعضها بسرعة استثنائية بسبب اتساع حركة التزوج عن الارياف : فان غوركي وكوبيشيف

وساراقوف قد زادت بنسبة الثلث ، وسفردلوفسك واومسك وتشيليابنسك قد تضاعف سكانها تقريباً ، وارتفع عدد سكان نوفوسيبيرسك من ٣٠.٠٠٠ نسمة الى ٤٠٠.٠٠٠ بين الحرب الاولى والحرب الثانية ، وبلغ ٩٨٢.٠٠٠ في السنة ١٩٦٢ (الشكل ٢٥) . فتوجب من ثم تعزيز الزراعة واستثمار المساحات التي لما تستثمر او امتهنت استثمارها . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ، اهدت في السنة ١٩٤٨ ، بعض المشاريع لاستحداث طرائد حرجية واسعة تسير بمحاذاة الوديان من الشمال الى الجنوب وتقف حاجزاً في وجه الرياح التي تهب من آسيا الوسطى وبحر قزوين على روسيا الجنوبية . وزرعت اشجار اخرى كثيرة ثبتت الثمرة وحالت دون انجرافها . وشيدت على الدون والدينير والقولغا سدود كبرى رفعت مستوى مياه الانهر وكوتت وراءها خزانات واسعة للسياح ، فأتاحت انتاج الطاقة الكهربائية وتغذية اقية الري بالماء ، وتأمين ري البورات الجنوبية وتحويلها الى اراض زراعية . ووفرت المعامل الكهربائية على القولغا في كوبيشيف (١٩٥٦) وفولوغراد ، وعلى الدينير في كاشوفكا (١٩٥٥) ، ٥٠ مليون طن من الفحم الحجري وأتاحت القناة التي حفرت بين الدون والقولغا ، بالإضافة الى دورها الهام لجهة المواصلات - اذ انها ربطت بين البحار الروسية الخمسة - ، ري كافة اراضي منطقة روستوف وفولوغراد . وبوشرت في آسيا كذلك اعمال انشاء معمل كهربائي في براتسك على الد « انقارا » واعمال حفر قناة تركمانستان الكبرى التي ستصل بين كراسنوفودسك على بحر قزوين وبين بحيرة ارال وتؤمن ري كل القسم الغربي من قراخوم .

اما الخطة الخمسية الخامسة التي بوشر تنفيذها في السنة ١٩٥١ وتحققت بنسبة ١٠٣ بالمائة ، فقد انصرفت الى رفع مستوى الانتاج الصناعي الى ٧٠ بالمائة ، اي بمعدل ١٢ بالمائة في السنة ، و ١٣ بالمائة لمواد الانتاج : استخراج المعادن ، معادن غير حديدية ، بترول ، كهرباء ، و ١١ بالمائة لمواد الاستهلاك .

الا ان الخطة الخمسية الرابعة ، التي نفذت كلياً ، لا بل تمخطيت في انتاج مواد التجهيز ، قد بقيت دون الهدف المحدد لانتاج المواد الاستهلاكية (٩٥ بالمائة) والزراعة (٨٤ بالمائة) ؛ وفي السنوات الاولى من تنفيذ الخطة الخمسية الخامسة حصل كذلك تأخر محسوس في هذين الحقلين كان نتيجة للحرب الكورية والحظر المفروض بسببها اللذين افضيا الى نقصان رؤوس الاموال والخامات النادرة . ولذلك عدلت الخطط منذ السنة ١٩٥٢ بغية زيادة انتاج المواد الاستهلاكية وتحسين لوعيتها ، بحيث تتحقق تنمية صناعات المواد الاستهلاكية بمزيد من السرعة دون ان يطرأ اي تغيير على نظام الصناعة . وقد ظهر هذا الاتجاه في الخطة السادسة الموضوعة للفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٠ ؛ فقد اعطت الاولوية ، على غرار سابقتها ، للصناعة الثقيلة ، مع مراعاة الصناعات الاخرى : زيادة المواد الانتاجية بنسبة ٧٠ بالمائة والمواد الاستهلاكية بنسبة ٦٠ بالمائة . زيادة انتاج الحديد المصبوب بنسبة ١٥٠ بالمائة ، ومضاعفة انتاج البترول والطاقة الكهربائية ، وكذلك اللحوم والحليب والبطاطا . وزيادة انتاجية الصناعة بنسبة ٥٠ بالمائة

على الأقل ، وإنتاجية المزارع النموذجية بنسبة ٧٠ بالمائة ، وزيادة الأجور الحقيقية بنسبة ٣٠ بالمائة وأجور أعضاء التعاونيات الزراعية بنسبة ٤٠ بالمائة . أما الجودة العظمى فهي الأهمية الكبرى (أكبر منها في السابق) المعطاة للبحث العلمي ، والمكننة والآلية اللتين ستليحان زيادة الانتاج بنسبة أعلى الى حد بعيد من زيادة اليد العاملة التي نقصت على كل حال بفعل إطالة مدة الدروس حتى ١٦ سنة . وبالفعل تحقق في المدن والمراكز الريفية التعليم الثانوي الموزع على عشرة صفوف ، واقسمت شبكة المدارس المسائية والدروس بالمراسة . فتخرج مليون حامل شهادة من المدارس الثانوية والعليا في السنة ١٩٦٠ . ومنذ السنة ١٩٥٧ تابع مليون طالب دروس التعليم العالي .

في الحقل الزراعي لم تبلغ النتائج تقديرات الخطط الخمسية . أجل لقد ارتفع عدد محطات الآلات والجرارات من ٦٠٠٠ في السنة ١٩٣٩ الى ٩٠٠٠ في السنة ١٩٥٥ ؛ وخطت مكنتة الاعمال الزراعية المختلفة خطوة كبرى الى الامام : حراثة ، بذر ، حصاد ، وبات عدد الخبراء الزراعيين مرتفعاً جداً . ومن جهة ثانية حسنت طرائق الانتقاء واتساع المساحات المروية المحاصيل المختلفة ولا سيما القطن والشمندر السكري . الا ان نسق زيادة الانتاج الزراعي كان ابطأ من ذلك الذي قدر له ، فلم يبلغ سوى ٢ - ٣ بالمائة اي ما يقارب معدل زيادة السكان : ويرد ذلك الى قساوة شتاء السنة ١٩٤٦ والجفاف الكبير في الفترة ١٩٤٦ - ١٩٤٩ الذي تسبب بنكبة دونها النكبة التي تسبب بها جفاف السنة ١٩٢١ ، والنقص المزمن في الاكلاء الذي زاد النقص في الحبوب من خطورته . يضاف الى ذلك ان السياسة التي استهدفت حصر مساحات زراعة الحبوب وتوسيع مساحات زراعة الاكلاء ، وزيادة الانتاج بتحسين التقنيات والدورات الزراعية المدروسة قد اسفرت عن نتائج خيبت الآمال ، مما حمل الحطة الخمسية الخامسة على اعادة الاولوية لتوسيع مساحات زراعة الحبوب . فزادت هذه المساحة اكثر من ٢٥ مليون هكتار بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٧ ، وجاءت الحطة السادسة لتحقيق زيادة ٣٦ مليون هكتار من الاراضي الجديدة التي لم تحوثر قط من ذي قبل ، في سيبيريا وقازاخستان . واستتبعت المكننة من جهة ثانية لجميع التعاونيات الزراعية في وحدات كبرى . فانخفض عددها من ٢٥٢٠٠٠ في السنة ١٩٥٠ الى ٧٨٩٠٠ في السنة ١٩٥٧ . وقد استلزم اتساع مساحات المزارع التعاونية هذا اسناد ادارتها الى فنيين . فمنذ السنة ١٩٥٣ اختير اكثر من نصف مديري التعاونيات من بين الزراعيين المتخرجين من المدارس الثانوية والعليا ، وعين مهندسون زراعيون للعمل ابدأ في محطات الآلات والجرارات . وبموازاة هذا التطور ، تجدر الاشارة الى تعاظم دور المزارع النموذجية لا في اراضي قازاخستان وسيبيريا الاستعمارية فحسب ، بل في الاراضي الزراعية الفقيرة في روسيا الاوروبية ايضاً التي تأثرت بالهجرة الريفية . فقد ارتفع عددها من ٤٨٥٧ في السنة ١٩٥٣ الى ٥٠٩٩ في السنة ١٩٥٦ . وقد تضاعفت مساحتها منذ السنة ١٩٥٠ وتضاعفت في الوقت نفسه المساحة المخصصة لزراعة

الحبوب (٥١ مليون هكتار في السنة ١٩٥٧ تمثل ١/٤ الاراضي الصالحة للحرث في الاتحاد السوفياتي) .

اما تربية المواشي فلم تتقدم تقدماً كبيراً بصورة عامة ؛ فان اللحوم والحليب والصوف قد انتجت بكمية غير كافية . لا بل ان الابقار قد انخفض عددها منذ السنة ١٩٤٨ . فاتخذت من ثم ، منذ السنة ١٩٥٣ ، سلسلة تدابير تهدف الى زيادة الانتاج : رفع اسعار محاصيل تربية المواشي ، زيادة مساحات زراعة الاكلاء (بنسبة ١٦٦ بالمائة بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٦) ، سياسة منسقة لتسمين المواشي ... ، مما ادى الى ارتفاع عدد المواشي وتحسين نوعيتها بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٧ .

بسبب الافضلية المعطاة للصناعة على الزراعة ولانتاج المواد التجهيزية
مستوى المعيشة
على المواد الاستهلاكية ، وبسبب ابتلاع حاجات اعادة البناء والتسلح لجزء كبير من الانتاج ، لم يتح ارتفاع مستوى الانتاج احياناً حق العودة الى مستوى المعيشة السابق . الا ان تقنين المواد الغذائية والمصنوعات الاستهلاكية ، الذي فرضه ابان الحرب ، قد ألغى في الحقل الغذائي في اواخر السنة ١٩٤٧ حين قضى اصلاح نقدي بتنظيم الاسعار تنظيمًا شديداً وفتح وضع حد لازدواجية قطاع المخازن « التجارية » والقطاع المقتن . وقد طرأت من جهة ثانية سلسلة انخفاضات في عهد لاحق (سبعة انخفاضات عامة وبعض الانخفاضات الخاصة في عدد من المصنوعات) تقابل ارتفاع اسعار المواد الاستهلاكية ، وقد اختلفت باختلاف السلع ، ولكنها بلغت ، بحسب تقديرات روموف ، ٢٥ و ٣٠ وحتى ٥٠ و ٦٠ بالمائة .

ولتحسنت الأجور بشمول « الاجر المشترك » اي الفوائد المختلفة التي يحصل عليها كل عامل بصرف النظر عن عمله . فقد منح قانون السنة ١٩٤٤ تعويض ومكافأة ولادة ابتداء من الولد الثالث (وليس من الولد السابع كما في السنة ١٩٣٦) ، وفي السنة ١٩٤٧ أقرت بعض التعويضات للامهات - العازبات . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان ارتفاع الاجر الحقيقي (٢٠ بالمائة لصغار الاجراء ، ١٥ بالمائة للعامل الاختصاصي ، ١٠ بالمائة للمهندس) قد تحقق بسرعة نسبية اذ امكن التأكيد في شهر تموز من السنة ١٩٥٣ « ان بمقدور المواطنين السوفيات شراء ضعف ما كانوا يشترونه في السنة ١٩٤٧ » . ولعل الطاقة الشرائية زادت بين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٣ ، بحسب تقديرات روموف ، بنسبة ٧٨,٥ بالمائة للعامل ، و ٧٨ للمعامل الاختصاصي ، و ٥٧ بالمائة للمهندس ، و ٥٠ بالمائة للفلاحين .

لا مناص والحالة هذه من مقارنة هذه الطاقة الاقتصادية بطاقات
مقارنة بالبلدان الرأسمالية
بلدان « المشروع الحر » . فاذا ما نظرنا الى الخط البياني المنحني الذي رسمه انطلاقاً من صناعة اساسية في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لاستعمال الا يسترعي انتباهنا انتظام نمو انتاج الاتحاد السوفياتي والتقلبات البارزة في انتاج الولايات المتحدة (الشكل ٢٦) ؛ ويرد انتظام نمو الاقتصاد السوفياتي الى انعدام الازمات ، كما قد ترد

سرعته الى مستوى الانطلاق المنخفض جداً وتوفر تقنية متقدمة جداً اتاحت للاتحاد السوفياتي ان يستخدم دفعة واحدة ادوات جديدة وطرائق مضمونة النتائج . فحتى السنة ١٩٤٧ ، اي في مرحلة البناء الاشتراكي ، بلغ المعدل السنوي في تقدم الانتاج الصناعي ٢٠ بالمائة ، وبين السنة ١٩٤٧ والسنة ١٩٥٠ ، ٢٣ بالمائة ، وفي السنة ١٩٥١ ، ١١ بالمائة ، ومنذ السنة ١٩٥٢ ، ١٠ بالمائة . اي ان المعدل العام كان ١٧,٥ بالمائة ، بينما كان ٤,٥ بالمائة في الولايات المتحدة . وعلى الرغم من ذلك ، ما زال الفارق كبيراً بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ففي السنة ١٩٥٣ ، كان معدل الانتاج ، المعتبر ١٠٠ في السنة ١٩٤٧ ، ١٢٩ في الولايات المتحدة و ٢٦٦ في الاتحاد السوفياتي ، ولكن هذا الاخير لم ينتج آنذاك سوى ١/٣ الانتاج الاميركي من الفولاذ ، و ٥ بالمائة من انتاج السيارات و ١/١٠ انتاج الجرارات ، و ٣٣ بالمائة من الفحم الحجري ، و ١٤ بالمائة من البترول و ٢٥ بالمائة من الكهرباء المولدة من القوة المائية ، بصرف النظر عن الغاز الطبيعي . وربما بلغ مجموع الدخل القومي غير الصافي بحسب تقديرات مختلفة - ١٨ - ٣٦ بالمائة من الدخل الاميركي غير الصافي . ولكن الفارق يتجه نحو النقصان ، والتأخر يتلاشى سنة بعد سنة .

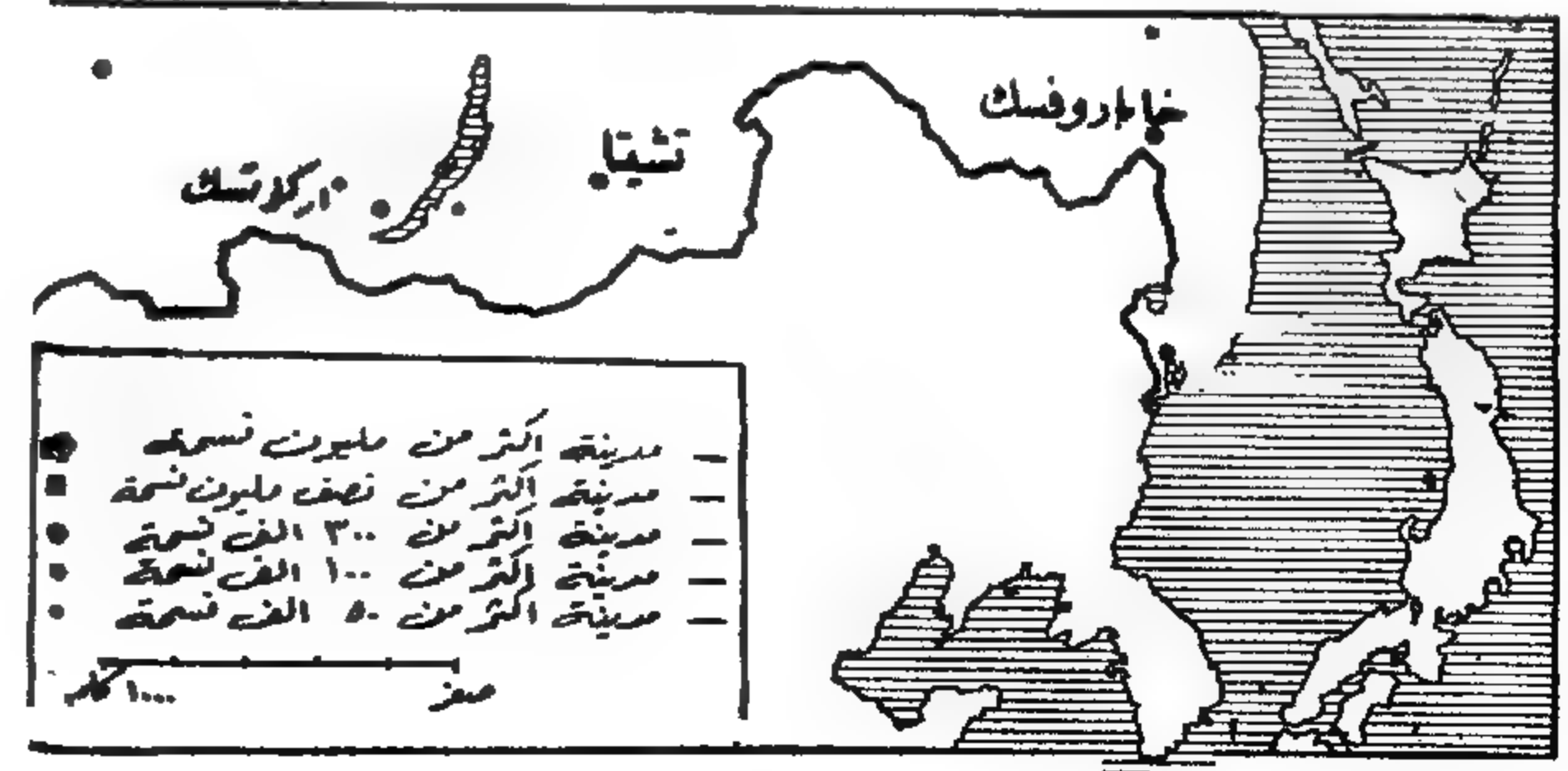
الحياة الفكرية
ان الظروف الخاصة التي عاش فيها الاتحاد السوفياتي منذ السنة ١٩١٧ ادت الى قيام صلة اكثر وثقاً منها في اي مكان آخر بين الحياة الفكرية والفنية من جهة ، وبين الظروف السياسية والدولية من جهة اخرى : ادب وفن رومنتيقيان وعارمان بالقوة اثناء المرحلة « الثورية » في العشرينيات ، ثم اثناء العمل بالخطط الخمسية ؛ اما المذهب الذي نال الحظوة فهو « الواقعية الاشتراكية » التي اتجهت شطر تعجيد نشاط الانسان في العمل اي في المصنع والتعاونية الزراعية . وقد عزز هذا الاتجاه منذ السنة ١٩٣٨ الخطر الالمانى الذي وجهه الافكار نحو ايقاظ الشعور القومي ، والعودة الى ايجاد الماضي ، والاشادة بذكر الملوك والقادة ورجال الدولة الذين صنعوا روسيا العصرية بمقاومتهم السيطرة الاجنبية ؛ وهكذا فان روايات « الكسي تولستوي » وموسيقى بروكوفياف وافلام ايزنستين قد عظمت بطرس الاكبر « وايفان الهائل » و « اسكندر نوسكي » وسوفوروف . واوحت الحرب مؤلفات ادبية كثيرة تجسد الوطنية السوفياتية التي وحدث بين احترام ماضي روسيا القومي واحترام روسيا الجديدة الشيوعية . فمنذ السنة ١٩٤١ وضع « ايليا اهرنبورغ » كتاباً يتجلى فيه عداؤه للامان : « سقوط باريس » ؛ وكانت حراجه وضع الاتحاد السوفياتي في السنة ١٩٤١ والسنة ١٩٤٢ مصدر وحي لشعراء كثيرين من امثال سيمونوف وسوركوف ، ومؤلفات ليونوف وكازاكييفيتش (الكوكب) واوفيلتشكين وبولغوي (رجل رجل) ، ومجدت افلام بطولية المدافعين عن موسكو وستالينغراد والمتصرين في برلين ، بينما الف شوستاكوفيتش سمفونياته السابعة والثامنة ، والف شولوكوف ، الذي بلغ الشهرة بكتابه « الدون الهادي » (١٩٢٨ - ٤٠) ووصف فيه سنوات الحرب الاهلية العشر من خلال

تزايد سكان المدن الرئيسية في الاتحاد السوفياتي من ١٩٢٦ الى ١٩٥٩

(احصاء ١٥ كانون الثاني ١٩٥٩)

الشكل ٢٥ - نمو المدن في الاتحاد السوفياتي ١٩٢٦ - ١٩٥٩

١٩٥٩	١٩٢٦		١٩٥٩	١٩٢٦	
٨٨٧ ألفا	١٢٠ ١٢٨	نوفوسيبيرسك	٤٥٥ ألفا	٤٥ ٣٩٥	ألماتي
٦٦٧ ألفا	٤٢٠ ٨٦٢	أوديسا	٩٦٨ ألفا	٤٥٣ ٣٣٣	بأكو
٥٧٩ ألفا	١٦١ ٦٨٤	ارمسك	٦٥٨ ألفا	٢٣٦ ٧١٧	دنيبروبتروفسك
٥٤٦ ألفا	٩٨ ٥٣٧	أوقا	٩٤٣ ألفا	٢٢٢ ٣٥١	غوركي
٦٢٨ ألفا	١١٩ ٧٧٦	بيرم	٣٦٥ ألفا	١٠٨ ١٢٩	اركتسك
٢٨٢ ألفا	١٠٧ ٠٠٠	ريفا (١٩٣٩)	٣٣٢ ألفا	١١١ ٤٦٠	إيفانوف
٥٩٧ ألفا	٣٠٨ ١٠٣	روستوف	٣٩٨ ألفا	صفر	كر اغاندا
٥٨١ ألفا	٢١٩ ٥٤٧	سرانوف	٦٤٣ ألفا	١٧٩ ٠٢٣	كازان
٧٧٧ ألفا	١٤٠ ٣٠٠	مفردوفسك	٣٢٢ ألفا	٥٢ ٠٤٥	خاباروفسك
٩١١ ألفا	٣٢٣ ٦١٣	طشقند	٩٣٠ ألفا	٤١٧ ٣٤٢	خاركوف
٦٩٤ ألفا	٢٩٤ ٠٤٤	تيليسي	١ ١٠١ ٠٠٠	٥١٣ ٦٣٧	كييف
٦٨٨ ألفا	٥٩ ٣٠٧	تشيليابينسك	٨٠٦ آلاف	١٧٥ ٦٣٦	كوبيشيف
٣٠٥ ألف	٦١ ٥٢٦	تشيكا	٣ ٣٠٠ ٠٠٠	١ ٩٩٠ ٠٦٥	ليننغراد
٣٤٥ ألفا	١٥٥ ٠٠٥	تولا	٤١٠ آلاف	٣١٦ ١٧٧	لغوف (١٩٣١)
٥٩١ ألفا	١٥١ ٤٩٠	فولغوغراد	٣١١ ألفا	٣٠ ٠٠٠	مانيلاو غورسك
٤٥٤ ألفا	١٢١ ٦١٢	فرونيج	٣٥٨ ألفا	٢٤٢ ٠٠٠	ماكايكا (١٩٣٩)
٤٠٦ آلاف	١١٤ ٢٧٧	يوسلاف	٥٠٩ آلاف	١٣٤ ٨٠٣	منسك
٥٠٩ آلاف	٦٤ ٦١٣	يريفان	٥ ٠٣٢ ٠٠٠	٢٠٢ ٩٤٢٥	موسكو
٤٣٥ ألفا	٥٥ ٧٤٤	زيروي	٣٣٨ ألفا	٣٨ ٨٤٩	نجني تاغيل



نخبة الفلاحين والجنود الوضاعاء ، كتابه « حاربوا من اجل الوطن » (١٩٤٣) الذي استعاد فيه ذكرى الانسحاب من الدون في السنة ١٩٤٢ . اما بعد السنة ١٩٤٥ فهي الحرب الباردة وخطر السلاح الذري ما افرا حذر السوفيات من الحلفاء السابقين ، قيات لزاماً ان تبقى قوات البلاد على استعداد لمقاومة الحرب الوقائية التي خيل لهم ان الاميركيين يعدونها : فنجم عن ذلك عداء للتأثيرات الفكرية الآتية من البلدان الرأسمالية ، خلق حالة نفسية « سبارقية » تقاوم كل تراخ وكل تمويه . وهو جدانوف ، امين سر الحزب بين السنة ١٩٤٦ والسنة ١٩٤٨ ، من تولى هذا النضال ضد الوطنية الشائعة وضد المثالية ، وضد التشبه بالاجني ، وضد « التمسك بالاشكليات » . وقد وُجّه اللوم الى الشاعرة اكاتوفا والمجتاء سوشستشنيكو لانهما اعطيا فكرة خاطئة عن العالم السوفياتي ، والى شوستاكوفيتش بسبب تشاؤمه . واستمر الفن في انحرافه عن الاتجاهات الجديدة المخصصة التي ظهرت في اوروبا الغربية . واتصف الادب بالتفاؤل واعطاء القدوة الصالحة ولم يترك مكاناً كبيراً لتحليل المشاعر الشخصية : الحب ، والطمع ، والحسد ، والبخل . وطارد الانانية والاخلاق السهلة ، واطرى النخوة الوطنية والحياة الجماعية والبطل السوفياتي واعادة البناء وجمال الارض الروسية في مؤلفات غالينا نيقولائينا ، وفييرا بانوفا ، وبابنسكي (الجواد المكوكب) الذي وصف تجدد العمل في احدى تعاونيات كوبان الزراعية ، واجاييف (بعيداً عن موسكو) .

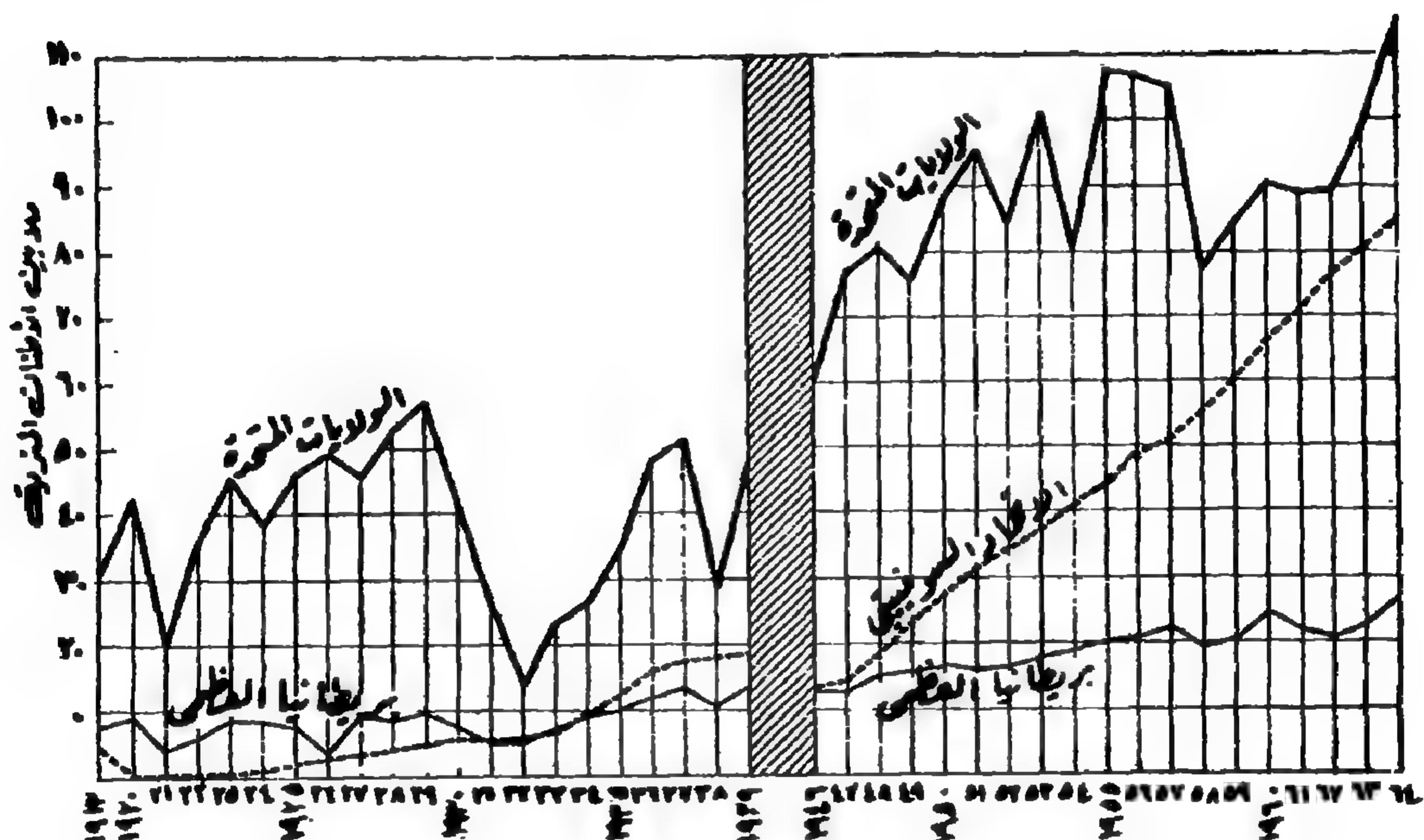
بعد النصر الشيوعي في الصين وزوال الاحتكار الاميركي للنفط الذرية ، عرف عالم الكتاب والفنانين بعض الراحة والاطمئنان ، وتلاشى جو التعبئة الفكرية : قالف بروكوفيف سمفونيته السابعة وشوستاكوفيتش لحنه المسرحي الديني « غناء الغابات » ، وكلاهما نشيد لروح السلم والعمل السلمي ، وأخذ مؤتمر الكتاب السوفياتيين المنعقد في السنة ١٩٥٤ يناقش مسائل النقد الادبي والمسرحي دونما نظر الى الناحية العقائدية . واتصفت مقاومة التقليد الاعمى والانقيادية الستالينية بمزيد من الحرية حيال « الواقعية الاشتراكية » ، وتجلت بمزيد من الاهتمام بالمؤلفات الغربية (او اقله برغبة حقيقية في التعرف الى الفن المجرد والرسم غير التمثيلي) ، وطالبت بحرية الابداع الفني واكدت ضرورة « تسهيل تفتح روح المبادعة والافكار والهيبة الشخصية » . وتجلت كذلك بالمناقشات الحامية في اوساط الفنانين والكتاب امام لوحات فالك رنيكونوف ، وقصائد افنوشنيكو التي كانت احداها موضوع سمفونية شوستاكوفيتش الثالثة عشرة (١٩٦٣) ، ومؤلفات بوريس باسترك ، ورواية اسكندر سولجنستين حول المسكرات الستالينية .

سبق لهذه الحرية ، التي نمت بعد وفاة ستالين بنوع خاص ، ان ظهرت ابان الحرب في الحقل الديني . فقد ضمن دستور السنة ١٩٣٦ حق ممارسة العبادة ، ثم حصلت الكنيسة الارثوذكسية في السنة ١٩٤٥ ، بسبب اخلاصها للعهد القائم ، على حق عقد مجمع انتخاب البطريرك الكسيوس .

ومنذ ذلك الحين لم يسمح للاكديروس بعضوية الجمعيات الدينية فحسب ، بل ألزم بان يكون المسؤول الرئيسي فيها .

لم تتبدل المؤسسات تبداً يذكر بعد السنة ١٩٤٥ ، ولكنها عرفت ، منذ وفاة ستالين تغييرات عميقة في سير حركتها ، ولا سيما بعد انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في شهر شباط من السنة ١٩٥٦ ، وإذاعة تقرير خروتشوف (وثيقة اتهامية حقيقية ضد الدكتاتورية) ، ونشر وصية لينين . فتمخطت « عبادة الشخصية » واتخذت

الاتحاد السوفياتي
منذ المؤتمر العشرين
المؤسسات



الشكل ٢٦ - انتاج الفولاذ الخام في الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة بين ١٩١٣ و ١٩٥٥

الحكومة شكل ادارة مشاركة تعزز في السنة ١٩٦٤ حين أقصي نيكيتا خروتشوف القوي الشخصية عن الحكم . واذا ما سلطنا ، مع جورج غورفيتش ، « بيان الطابع الحصري للانظمة الشيوعية مرده ... الى طابع التخلف او نصف التخلف في البلدان التي قامت هذه الانظمة فيها » ، فان التحول الراهن الى الحرية انما يقابله تطور اقتصادي يسمح اليوم بتخفيف الضغوط ، وتلبية بعض المطالب ، والكف عن التضحية باليسار على مذبح القوة وبلاستهلاك على مذبح التجهيز ؛ فقد توفرت من ثم الشروط اللازمة لقيام نظام ديموقراطي وحر . اجل لم تفقد الدولة شيئاً من مقومات وصايتها : فهي ما زالت سيدة الجيش وقوى الأمن ، والحياة الاقتصادية ايضاً ،

اذ انها تتصرف في الموارد الانتاجية . واحتفظ الحزب من جهته بمراكز القيادة وبادارة القطاعات الرئيسية ، ولكن اساليب جديدة في الحكم والادارة خلقت جواً جديداً كل الجدة . فان الغاء عدد من الوزارات الاتحادية ، وزيادة مهام مجالس العمال ، ونقل مصالح كثيرة من موسكو ومن عواصم الجمهوريات المختلفة الى مراكز الانتاج ، كل ذلك قد احدث يقظة حقيقية في الحياة العامة . وبفضل تعاظم استقلال المجالس الذاتي ، بات باستطاعة المواطنين الاسهام مباشرة في ادارة الشؤون المحلية ، بينما دعي المجلس السوفياتي الاعلى ، من جهته ، لمناقشة وتعديل مشاريع القوانين التي يتقدم بها الحزب . وتستدعي الانتباه هنا ظاهرة لا تخلو من المفزى ، هي تعاظم شأن احدى المؤسسات منذ المؤتمر الثاني والعشرين ، مع انها ، بالرغم من قدمها (١٩٢٢) ، لم تقم منذ زمن بعيد بأي دور بارز ، اعني بها الد بروكاتورا ، التي فوض إليها مراقبة شرعية عمل الأجهزة الادارية او القضائية (وزراء ، مشاريع ، مؤسسات مختلفة) على مختلف مستوياتها . فان النائب العام ، الذي يعين لمدة سبع سنوات ، مستقل عن وزير العدل وعن الحكومة ولا يرتبط الا بالمجلس السوفياتي الاعلى في الاتحاد السوفياتي ، وعليه تنبيه المجلس الاعلى الى مخالفة القانون التي يرتكبها هذا الجهاز أو ذاك .

أنكرت الاساليب البوليسية واعيد الاعتبار الى ضحاياها كما اعيد الى الشعوب الشراكسية ، ال كابر - بلكار والتشتين - انفوش ، والمان الفولغا الذين كانوا قد نقلوا الى سيبيريا . والقيت النصوص التي تفرض عقوبات جزائية على من يتغيب عن العمل او يتركه دون اشعار سابق ، ورفعت الاجور المتدنية (بنسبة ٢٣٪) ، وحدث بعض الشيء من المكافآت ، وحدد يوم العمل مرة اخرى بسبع ساعات في السنة ١٩٦٠ ، واعيد تنظيم المعاش والتقاعد ، ويجب ان يضاف الى هذه التدابير الاسراع في بناء المساكن ، ولا سيما البناء الذي يتولاه الافراد بمساعدة الدولة والمشاريع ، وتوسيع شبكة المؤسسات المدرسية والمؤسسات التي تعملها ، وتوزيع النشاط الصناعي على المناطق خدمة للجمهوريات المتحدة . وبذل مجهود هام جداً بغية تحسين مستوى معيشة الفلاحين تحسيناً سريعاً : تخفيض الضرائب على دخول مزارعي التعاونيات الشخصية ، ورفع اسعار المواد الضرورية من جهة ، وزيادة كمية المواد الاستهلاكية في الاسواق من جهة ثانية ، وزيادة القيمة المالية للوحدة الحسابية التي تستخدم قاعدة لمكافأة الاعمال الزراعية ، ال «ترومودن» .

كانت التغييرات العضوية في النظام الاقتصادي اعظم اهمية وابعد
اصلاح الاقتصاد
خطورة من حيث النتائج . فاللجان النقابية المنتخبة للمشاريع قد اتسمت مهامها واعطيت حق ابداء رأيها في المرشحين لمراكز الادارة ، وتوجب استشارتها قبل اي تسريع . واخيراً حصلت على المزيد من النفوذ للجمعيات الانتاجية الدورية التي تضم ادارة ومجال كل مشروع بغية مناقشة المسائل المتعلقة بهم . وكان التصنيع المخطط ، الذي استهل منذ زهاء ثلاثين سنة ، قد اخضع لتنظيم مركزي ناجح في السنة ١٩٢٩ ، ولكنه اقصى

بسبب نجاحاته بالذات ، الى تعدد الوزارات الصناعية (٣١ في السنة ١٩٥٥) وتشابك صلاحياتها ، فنجم عن ذلك ثوان وازدواجية وتبذير وفصل عمودي صارم بين القطاعات المتكاملة . فآدى الاستياء من هذه الحصرية البيروقراطية ، الثقيلة الوطأة والباهظة الاكلاف ، حين توجب ادارة ٢٠٠ ٠٠٠ مشروع صناعي و ١٠٠ ٠٠٠ مشغل في انحاء البلاد المختلفة ، الى الغاء معظم هذه الوزارات في شهر ايار من السنة ١٩٥٧ والاعاضة منها بـ ١٠٥ اجهزة (سوقنار كوز) حصرت صلاحياتها في الاقاليم (٧٠ في الجمهورية السوفياتية الاتحادية الاشتراكية الروسية ، ١١ في اوكرانيا ، ٩ في قازاخستان ، ٣ في اوزبكستان ، ٢ في كيرغيزيا ...) واشرفت على كافة مشاريع اقليمها وليس على هذا الفرع او ذاك من فروع الانتاج كما في السابق . وكان الهدف من هذه اللاحصرية ، عن طريق التقسيم الاقليمي الصوابي للعمل ، للتقريب بين الادارة الاقتصادية والمشاريع ، واتاحة قيام مزيد من التناسق والاختصاص ، وتسهيل التمويل ، وتحقيق وفرة هام في النقل ، واستخدام اليد العاملة استخداماً افضل ، لا سيما وقد اخذت الحاجة تمس اليها . وقد خضع كل سوقنار كوز لاشراف لجنة يعاونها مجلس اقتصادي وقني ، وعمل تحت رقابة الـ «غوسبلان» الذي لم يعد جهازاً ادارياً بحتاً بل حصرت مهمته بعد اليوم في مطابقة التخطيط بتنسيقه الخطط في الجمهوريات والمناطق . ووفرت له دوائر الاحصاء الموحدة الموضوعة تحت تصرفه واموال المصرف المركزي التي يوزعها كافة الوسائل الضرورية للقيام بمهمة الادارة هذه .

واقر في شباط وحزيران من السنة ١٩٥٨ تدبيران ليسا دون هذه التدابير اهمية ، اعني بهما نقل ملكية معدات « محطات الآلات والجرارات » الى المزارع التعاونية في مدة سنة واحدة - وكان الهدف من ذلك ، كما في الحقل الصناعي ، ازالة البيروقراطية من الزراعة واستخدام المعدات خير استخدام - وإلغاء التسليمات الإلزامية المفروضة على المزارع التعاونية . وقد استجاب هذان التدبيران لرغبات الفلاحين وسهلا زيادة الانتاج . ووسعت كذلك صلاحيات مديري المزارع التعاونية لجهة حرية التقرير بصدد نظام الانتاج وحجمه ، وتوزيع الاراضي والعمال ، ومكافأة اليد العاملة ، وذلك بمنح اجهزة الدولة والحزب المحلية ، في شهر آذار من السنة ١٩٦٤ ، من التدخل في تفاصيل الانتاج . ووصل اخيراً إلغاء المزارع التعاونية المتدنية الانتاج ، باعتبار انها اصغر من ان تفيد من التقدمات التقنية . فلم يبق سوى ٦٧ ٠٠٠ مزرعة في السنة ١٩٥٩ معدل مساحة الواحدة منها ٢ ٢٠٠ هكتار ، وقد اعتمد الكثير منها نظام مكافآت اعتبار ضمانه ثابتة تقرب بين ظروف عمل المزارع التعاوني وظروف عمال الصناعة . وزيد كذلك عدد المزارع النموذجية التي توازي انتاجيتها ثلاثة اضعاف انتاجية المزارع التعاونية ، فارتفع من ٥ ٨٠٠ في السنة ١٩٥٨ الى ٨ ٢٨١ في كانون الثاني من السنة ١٩٦١ . وقد بلغت مساحتها في هذا التاريخ ٢٧ بالمائة من مساحة الاراضي الزراعية .

كانت نتيجة مرونة طرائق التخطيط واستعالة تحقيق الخطة الخمسية
السادسة التي لوحظت في السنة ١٩٥٧ احلال خطة سبعة للفترة
الخطية السبعة
١٩٥٩ - ١٩٦٥
كانت الخطة الجديدة محصورة

(تناولت ٣٠٠ صنف فقط مقابل ٥٠٠٠) وهدفت الى السماح لكل مشروع بتجديد برنامج الصناعات
لفترة اطول مدى . وقد وضعت وفقاً لاصول سابقاتها نفسها ، ولكنها ابتغت نموا اقل سرعة
(٧ بالمائة للدخل القومي بدلاً من ١٠ بالمائة) وشددت على اولوية اعادة تجهيز السكك الحديدية ،
والصناعات الكيميائية ، والطاقة (ولا سيما البترول والغاز) ، والاسمنت ، والمعادن غير الحديدية .
وبذل مجهود خاص (مسمى ٢,٥ للتقدم) لزيادة الانتاجية (٨ بالمائة في السنة ١٩٥٩) بغية
تلافي النقص في اليد العاملة ، الناتج عن دخول بعض الطبقات القليلة العدد في الحياة العامة .
وكان مقدراً للمناطق الشرقية من الاتحاد - التي استفادت من نزوحات داخلية هامة جداً - ان
تتفع اكثر من سواها من هذه الانطلاقة : مضاعفة الاموال الموظفة في قازاخستان وسيبيريا
حيث ستبلغ المسمى ٢,٧ . وبفضل المراكز الصناعية الجديدة والمهمة في كوستاناييسك
و بافلودار - اكيباستوز و اتشفسك - كرانويارسك وبراتسك تايشت ، انتجت المناطق
الشرقية في السنة ١٩٦٥ نصف الفحم الحجري والفولاذ والاسمنت والطاقة الكهربائية في الاتحاد .
فقد استمر الانتاج الصناعي من ثم في تحقيق تقدمات كبرى ولكن سرعته اخذت تخف منذ
السنة ١٩٦٠ : فان معدل الزيادة الذي لم يبلغ قط ١٠ بالمائة (على غرارها في السنوات السابقة)
قد اخذ يتدنّى تدنياً منتظماً ؛ فبلغ ٧,١ بالمائة في السنة ١٩٦٤ بالنسبة للسنة ١٩٦٣ (وكان في
اوربا الغربية بين ٥,٤ بالمائة ، وفي بريطانيا العظمى اقل من ٢ بالمائة) .

اما الانتاج الزراعي ، الذي زاد بنسبة ٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٨ ، فما زال
مع ذلك مركز الضعف الحقيقي في الاقتصاد السوفياتي . فاذا كانت زراعة القطن اكبر نجاح
حققته هذه الزراعة ، فان انتاج الحبوب وتربية المواشي لم يحققا سوى نتائج متوسطة جداً .
وقد بقيت الانتاجية السنوية للفلاح السوفياتي متخلفة جداً عن انتاجية المزارع الاميركي (التي
ربما بلغت ثمانية اضعافها بحسب تقدير رينه ديمون) ، كما ان معدل انتاج السنوات ١٩٥٨ -
١٩٦٢ - ١١ قنطاراً في الهكتار - ضئيل جداً بالنسبة لزراعة متقدمة المكننة لا يزال يعمل
فيها ٣٨ بالمائة من السكان العاملين الذين لا يستفاد من ثم من بعضهم استفادة كافية . اما في حقل
تربية المواشي فقد بقي عدد البقرات على حاله وحليب الابقار غير كاف ، بحيث تعذر تنفيذ
خطط تسليم اللحوم والحليب والزبدة . ويرد ذلك الى ان اراضي باثرة كثيرة ، حولت الى
اراض زراعية الى الشرق من الاورال ، لم تكن خصبة التربة . وكانت معرضة بالاضافة الى ذلك
لنقص المياه وانجراف التربة وظروف جوية غير مؤاتية (كارثة الجليد المبكر في السنة ١٩٦٣) .
فأرغم الفشل الذي انتهت اليه محاولة حل مسألة الانتاج بتوسيع المساحة المزروعة وخيبة
الامل التي سببها توسيع مساحة زراعة الذرة الصفراء المعدة لتربية المواشي (وقد تجاوزت

هذه المساحة هشة اضعافها بين السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٦٢ ، اذ ارتفعت من ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ هكتار الى ٣٧ مليوناً) على البحث عن زيادة الانتاج باستعمال المزيد من الاسمدة ومبيدات الحشرات . وهذا هو سبب الاولوية المطلقة التي اعطيت في المشروع الجديد لتوظيف الاموال في الصناعات الكيماوية (التي قدمت على الصناعة الثقيلة والتنفقات العسكرية) . وفي الوقت نفسه ، زيدت اعتمادات الدولة للري والاعمال المائية ٥٠ ٪ في السنة ١٩٦٥ بالنسبة للسنة ١٩٦٣ . وارتسم كذلك مجهود هام في اتجاه اساليب التخطيط وادارة الاقتصاد . اجل لقد سبق ورأينا ان اجماع الانتقادات الموجهة لجهاز اداري فضفاض ولاساليب تنظيمية جامدة ومتردة وبيروقراطية عادمة الجدارة احياناً ، قد ادت الى تخفيف وطأة الرقابة ، والى اللاحصرية التي اعترفت للمشاريع باستقلال ذاتي في موضوع اختيار العمال وتحديد الاجور . ولكن مدرسة كاملة من علماء الاقتصاد من امثال ترايزنيكوف وارزومانيان وليبرمان قد عادت بالعودة الى فكرة الكسب وتقدير دخل المشروع ، وشددت الكلام على اهمية تعيين الاسعار واوصت باستخدام بعض الحوافز (مكافآت ، غرامات ، ضرائب) المعدة لحل المشاريع على العمل في اتجاه يوافق الاقتصاد العام ، وتحقيق ارباح تتيح توظيف اموال جديدة ، وإقامة علائق مباشرة بين الميآرة والزبن بغية مطابقة الانتاج على الطلب ومن ثم تحسين نوعية السلع المعروضة للبيع .

تطور المجتمع السوفياتي تطوراً سريعاً جداً ، وتبدل توازن
التغيرات الطارئة على المجتمع
الطبقات الاجتماعية تبديلاً كلياً منذ السنة ١٩٤٥ . فان سكان المدن الذين زادوا زهاء ٨٠ مليون نسمة منذ اربعين سنة قد جاوزوا ٥٥ ٪ من مجموع سكان البلاد؛ كما ان عدد عمال المصانع ومستخدمي المكاتب الذي كان ٤٤ مليوناً في السنة ١٩٥٣ قد زاد بنسبة ٧٠ بالمائة خلال اثني عشرة سنة ، فبلغ ٧٥ مليوناً في السنة ١٩٦٥ . اما الفلاحون الذين قدنى عددهم بفعل الهجرة الريفية التي دفعت نحو المدن بـ ٥ ٥٠٠ ٠٠٠ فلاح بين السنة ١٩٥٦ والسنة ١٩٥٩ ، فقد حدث نقص مليون في عدد عائلات المزارعين التعاونيين بينهم (٦ بالمائة من الاستثمارات الزراعية) . فأقام العديد من اعضاء هذه الطبقة الاجتماعية الجديدة في المدن منذ جيلين او ثلاثة وتلقوا تعليماً ثانوياً جعلهم اهلاً للوقوف على اسرار المسائل التقنية ، وفتح على هذا الجيل برباطة الجأش التي يعطيها التعليم . وكان اكثر تطلباً لجهة الحرية والرفاهية واقل استعداداً من الجيل السابق لتحمل الوصاية البيروقراطية . وبرزت في الوقت نفسه فئة تمثل ٢٢ بالمائة من كافة الاجراء (وهي نسبة تكاد توازي نسبة المزارعين التعاونيين) ، وتتألف من فنيي ومستخدمي الاقتصاد (١١ مليوناً مقابل مليونين في السنة ١٩٤٠ ، تلقى ٦٠ بالمائة منهم تعليماً عالياً) والمعلمين والمربين (٦ ملايين) ، والاختصاصيين في البحث العلمي (٢ ٥٠٠ ٠٠٠) ومستخدمي دوائر الصحة (٤ ملايين) ، والموظفين الاداريين (١ ٨٠٠ ٠٠٠) . وليس محتملاً والحالة هذه ان تصبح طبقة المثقفين هذه المؤلفة من الفنيين والموظفين ، والمتعاطف شأنها

في حياة كافة المجتمعات الصناعية ، طبقة حاكمة من الفنيين المستقلين الذين يفرضون مقرراتهم وتنتقل صلاحيتهم الادارية بالوراثة ؟ فان السبيل الوحيد للارتقاء الاجتماعي في مجتمع يستحيل فيه جمع رأس مال ينتج الدخول ، هو التعليم العالي الذي يفتح باب الوظائف الهامة ؛ والحال ينتسب ٦٠ بالمائة من الطلاب الحاليين الى هذه الطبقة . ولكن الدولة السوفياتية والحزب اللذين واجها هذا الخطر قد اخضعا مديري المزارع التعاونية والمصانع ورؤساء دوائر التخطيط لرقابة اعضاء الحزب العشرة ملايين ورقابة الادارة الذاتية لذوي العلاقة ؛ وهذا كان احد اهداف الاحصارية الاقتصادية التي طلع بها خروتشوف . وتوجب كذلك التوفيق بين متناقضات متطلبات العقيدة الهادفة الى إلغاء كل تفاوت بين العمل الفكري والعمل اليدوي (بنشر الثقافة تشراً واسعاً جداً) وفكرة المراكز الهامة المتوفرة نسبياً (التي تقرض الحد من التعليم العالي) : بين السنة ١٩٥٤ والسنة ١٩٥٧ تعذر على اكثر من ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ تخرجوا من المدرسة الثانوية الانتقال الى التعليم العالي والمدارس التقنية . اما الحل القليل الجدوى الذي اعتمدته اصلاح السنة ١٩٥٨ فقد قضى بفرض فترة تمرين على العامل اليدوي قبل دخول التعليم العالي .

كانت من ثم نتيجة ازالة « الصبغة الستالينية » ارقياحاً داخلياً حقيقياً ، دون ان تتعرض مع ذلك لمبدأ دكتاتورية البروليتاريا او تدخل اي تغيير على نظام المجتمع . ووفرت كذلك ارقياحاً خارجياً استعجل تحسن العلاقات بين الدول في العالم . وقد أسهم كذلك في هذا الارقياح اعتراف المؤتمر العشرين بشرعية استخدام كل امة طرائقها الخاصة للوصول الى الاشتراكية ، حتى عن الطريق البرلمانية ، بواسطة تقارب دائم – لا مؤقت كما كان تقارب الجبهات الشعبية – مع الاحزاب التقدمية الاخرى ، والموافقة على السياسة الخارجية الحيادية التي تمشى عليها عدد من الدول الآسيوية والافريقية وحتى الاوروبية ، والحرية التي مكرت للاحزاب الشيوعية القومية في الاتصال فيما بينها اتصالاً مباشراً .

الفصل الثاني

الديموقراطيات الشعبية في أوروبا الوسطى والشرقية

ان أوروبا الوسطى والشرقية تؤلف ، مع الشرق الأقصى ، الجزء من العالم الذي امتعن ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بأعمق ثورة شاملة . فعلى غرار ما حدث في روسيا في السنة ١٩١٧ ، قوّضت العروش ، وُسّئت الارستوقراطية القديمة ، ومحمت الملكية الاقطاعية ، وألغيت الامتيازات ، وقلائى السياسيون القدماء الذين اقصوا او نُفّوا او حكم عليهم بالموت ؛ وقفسخت الاحزاب او تحولت واخيراً زالت من الوجود : ان الطبقات الحاكمة السابقة كانت تتطلع الى لندن وباريس وواشنطن وروما لتتلقى منها التوجيه الفكري او الاقتصادي ؛ اما بعد السنة ١٩٤٥ فانما استنزل الوحي من موسكو ؛ « لقد قضت الثورة في عقد واحد على عادات وتقاليد الف سنة » .

الى الشرق من الخط الذي يلفه الجيش السوفياتي في أوروبا الوسطى ، دخلت سبع بلدان في منطقة احتلاله ونفوذه : التشيكوسلوفاكيا ، بلغاريا ، رومانيا ، هنغاريا ، يوغوسلافيا ، البانيا ، قتل ٩٠٩ . ٠٠٠ كم^٢ مساحة و ٧٠ مليون نسمة سكاناً ، يجب ان يضاف اليها القسم الشرقي من المانيا . وكانت تختلف اختلافاً كبيراً ، إن لجهة النظام الاجتماعي او لجهة الوضع المادي الراهن . فان تشيكوسلوفاكيا لم تعان مادياً ما عاناه سواها من ويلات الحرب ؛ وكانت اقل تعرضاً للغارات الجوية ، فتعززت طاقتها الصناعية بنقل بعض الصناعات الالمانية اليها . اما بولونيا والمانيا الشرقية ورومانيا وهنغاريا فقد كانت مسرحاً للمعارك الضارية والنهب والتدمير . وخرّبت سلوفاكيا ويوغوسلافيا والبانيا تخريباً كاملاً بفعل حرب العصابات والعمليات الثورية ، وعوملت معاملة قاسية . ولم يسلم نسبياً من الأذى سوى بلغاريا في الجنوب الشرقي . ففي كل مكان اتى الالمان اعمال عنف وابادة رهيبة : قتل ٦ ملايين بولوني نصفهم من اليهود ، ابادة حملة الشهادات العليا

ابادة منظمة (اكثر من نصف الاطباء مثلا) ، نفي اكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ تشيكوي وقتل ٢٨ ٠٠٠ رهينة رمياً بالرصاص ، نفي مئات الالوف من الهنغارين ، ابادة ٥٠٠ ٠٠٠ يهودي مجري . وهكذا فقدت بولونيا ويوغوسلافيا ٢٠ و ١٧ ٪ من سكانها . وان الاضرار التي قد قدرت بما يقارب ضعف هذا لجنة التعويضات بـ ١٠٧٤ دولاراً للشخص الواحد في فرنسا ، قد قدرت بما يقارب ضعف هذا المبلغ في بولونيا (٢١١٨ دولاراً) ويوغوسلافيا (١٨١٣) . وهكذا ففي كل مكان اقتصاد مقوّض ، وحاجة تكاد تكون كلية الى المواد الضرورية ، بما فيها المواد الغذائية ، وخطر مجاعة عامة ، وتضخم مالي مفرط لا مثيل له في التاريخ (في السنة ١٩٤٦ ، سوف يرمز الى الـ «بنغو» بعدد يضم ٢٧ صفرأ ! وسوف تبدل السترلينية بـ مليون «لاي» في السنة ١٩٤٦ بعد ان كانت تبدل بـ ٣٢ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥) ، ونفقات احتلال مرتفعة جداً ، وتعويضات يجب تسديدها ؛ وجملة القول ان الوضع كان يائساً حقاً .

الى هذه الصعوبات تضاف الصعوبات الناجمة عن تغيير الحدود ونقل السكان . فان بولونيا قد انكشئت مساحتها بنسبة ٢٠ ٪ بفعل فقدانها الاقاليم الشرقية ، وعلى الرغم من حصولها على سيليزيا وجزء من براندبورغ وبوميرانيا وبروسيا ، فان عدد سكانها قد تدنى الى ٢٤ مليون نسمة ، اي ان نسبة التدنّي بلغت اكثر من ٣٠ ٪ من عدد سكانها ؛ ولكنها بالمقابلة باقتـ متجانسة عنصرياً ولم يبق فيها اقلّيات عملياً . وفقدت تشيكوسلوفاكيا من جهتها منطقة رولينيا واكثر من ٣ ملايين نسمة ، بينما اصبحت مساحة هنغاريا موازية لها في السنة ١٩٣٧ ؛ واقتطع من رومانيا ١ ٪ مساحتها : بيسارابيا وبوكوفينا ودوبرودجا ، و ٢٢ ٪ من سكانها ؛ أما بلغاريا فقد ضمت اليها منطقة دوبرودجا ، وضمت الى يوغوسلافيا منطقة البندقية الجولية مع « فيومه » وجزر الادرياتيك .

اضطر معظم هذه الدول (بولونيا ، بوهيميا ، رومانيا) من ثم الى القيام باستعمار داخلي حقيقي ، وتخفيف حدة المنازعات القومية والاجتماعية بازالة فوارق النمو الاقتصادي (بين بوهيميا وسلوفاكيا مثلاً ، وبين صربيا القديمة والجبل الاسود) ، وتجديد مختلف اجهزة الانتاج ، ولا سيما وسائل النقل التي يجب ان توافق البناء الاقليمي الجديد في الدول ، وتحسين وضع طبقات الفلاحين التي باتت بائسة بفعل ندرة العمل وضآلة الانتاج ، ووضع حد لارتباطها الشبيه بالارتباط الاستعماري بالنسبة لرؤوس الاموال القريبة ، وضمان استقلالها الوطني .

في سبيل مواجهة هذه الازمات ، تألفت منذ التحرير حكومات الاتحاد
حكومات
الاحزاب المتحدة
(الجبهة الشعبية ، الجبهة القومية الديمقراطية ، الاتحاد الوطني المعادي
للفاشستية ، جبهة الوطن ...) ضمت ، في وجه الطبقات الحاكمة
السابقة التي تشوّهت سمعتها بتعاونها مع الالمان وتدنّي نفوذها بسبب سياستها ، كافة عناصر
السكان التي قاومتها . وقد اختلفت الاحزاب التي اشتركت فيها بأسسها الاجتماعية وايدولوجيتها
واهدافها البعيدة ، ولكنها اتفقت حول برامج قصيرة الاجل بوشر تنفيذها على الفور : تطهير

ومعاقبة العناصر الفاشستية والتعاونية ، اصلاحات اجتماعية عن طريق توزيع الاراضي العائدة ملكيتها للامان والتعاونيين والملاكين الذين هاجروا البلاد ، رقابة الطاقة الاقتصادية عن طريق تأميم الصناعات .

الا ان تقسيم الاملاك الكبرى بواسطة لجان شعبية قروية ، وتأميم الصناعات قد زادا في حينها من خطورة الصعوبات الاقتصادية والمالية : فقد ارتدى التضخم المالي طابع الكارثة ، واستولى الجزع على الاحزاب غير الاشتراكية المعادية للاصلاحات العميقة . وحدثت آنذاك ظاهرة كلاسيكية في الفترات الثورية ، هي انضمام انصار النظام المغلوب على امره الى صفوف الاحزاب المعتدلة في التحالف الحكومي والتأثير عليها . وقد سبق للشيوعيين ان اختبروا ذلك في روسيا بعد السنة ١٩١٧ مع المنشفيك والاشتراكيين الثوريين والاشتراكيين الديمقراطيين ، فشاهدوا حدوث الظاهرة نفسها في فرنسا وايطاليا اثناء الانتخابات التي اعطت المزيد من الاصوات لحزبي الوسط ، الحركة الجمهورية الشعبية والحزب الديمقراطي المسيحي . وكان لأثر الحرب الباردة التي قامت بين حلفاء الامس دور حاسم جداً ، لانها جعلتهم اكثر تنبهاً لانبعاث معارضة قد تنجح في إعادة السلطة للاحزاب البورجوازية ؛ وهكذا فان المعارضة ، شاءت أم أبت ، قد ارتدت طابع المقاومة للسوفيات ولقيت تشجيعاً ومساعدة من الحكومات الغربية او بدت وكأنها تلقاهما .

يضاف الى ذلك ان الاحزاب الشيوعية قد استألت العديد من الاعضاء . ففي تشيكوسلوفاكيا ارتفع عدد هؤلاء من ٥٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ١ ٣٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٧ . وفي بولونيا من ٣٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٥ الى ٨٠٠ ٠٠٠ . وفي رومانيا ارتفع هذا العدد الى ٧٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٤٧ ، وفي هنغاريا الى ٧٥٠ ٠٠٠ . فتعاظم نفوذها وقوتها في كل مكان .

في مثل هذا الجو تطور الوضع الداخلي في هذه الدول : فقد قيام النظام الشيوعي تدريجياً اشتد الصراع بين الاحزاب ، وافضى خطر انتهاء السلطة مرة اخرى الى التأثيرات السابقة المعادية للاصلاحات ، الى تصلب الاحزاب الشيوعية والاتحاد السوفياتي الراغب في ان لا يرى بعد اليوم على حدوده حكومات تناصبه العداوة . ومنذ السنة ١٩٤٥ حتى السنة ١٩٤٨ ، وفي كل بلد من هذه البلدان ، اقصيت الاحزاب المعارضة تدريجياً وتحولت حكومة الاحزاب المتحدة الى نظام يكاد يكون بكليته تحت اشراف الشيوعيين . الا ان التشديد على الاصلاحات الاجتماعية الجذرية قد استتبع في البدء انقساماً في قلب كافة الاحزاب الديمقراطية بين العناصر المتمسكة بالاصلاحات التي انجرت الى اللحاق بالحزب الشيوعي ، والعناصر التي خشيت هذه الاصلاحات واتجهت شطر العناصر الرجعية : فتصدعت من ثم كافة الاحزاب القروية والديموقراطية . واقصي زعماء جناحها الايمن المعادي للاتحاد . وعرفت الاحزاب الاشتراكية - الديمقراطية المصير نفسه . فان الفئة العاطفة على الاحزاب الغربية التابعة للدولية الثانية والمنحرفة عن الماركسية ، قد اقصيت بينما الفت الاكثرية مع

الحزب الشيوعي « جبهة ديموقراطية » . واضطر الزعماء المعتدلون اما الى الانسحاب واما الى مغادرة البلاد . ومنذ ذاك الحين ، وبعد ان احرزت «الجبهة الديموقراطية» النصر في الانتخابات اكملت الحكومة المنتصرة العمل الثوري ، فوسعت التأميمات وانجزت تطهير العناصر المعادية . اما الاحزاب القروية والبورجوازية فقد انضمت الى معارضة اغضي عليها ولكنها اصبحت اكثر صعوبة يوماً بعد يوم . ومنذ اوائل السنة ١٩٤٨ ازيلت كل معارضة علنية في كافة بلدان اوروبا الشرقية ، بينما فر زعماء المعارضة او لقي القبض عليهم .

الفت الجمهوريات الست ويوغوسلافيا جمهوريات شعبية . ففي تشيكوسلوفاكيا وبولونيا انتخب رئيس جمهورية يتمتع بصلاحيات واسعة . وفي البلدان الاخرى حل محل الملوك مجلس اعلى تنتخبه الجمعية من بين اعضائها ويمارس وظيفة رئيس الجمهورية جماعياً . واصبح لكل جمهورية مجلسها التشريعي المنتخب بالاقتراع العام ، باستثناء دولة يوغوسلافيا الاتحادية التي قام فيها مجلسان . وكانت المبادئ الاساسية واحدة في كافة البلدان : مساواة أمام القانون وفي الثقافة ، وحق في العمل والضمان الاجتماعي . وتولى الادارة المحلية هرم من المجالس شبيه به في الاتحاد السوفياتي ، وكان النظام القضائي كذلك شبيهاً به في الاتحاد السوفياتي ايضاً ، وهو الحزب الشيوعي ، المنظم على غرار الحزب البلشفيكي ، وفاقاً لمبدأ « المركزية الديموقراطية » ، ما كان القوام الاساسي للنظام .

الجمهورية الديموقراطية الألمانية
اختلف وضع القطاع السوفياتي في المانيا حيث يقيم زهاء ١٧ مليون الماني ، اختلافاً ملموساً عنه في تحليلنا اعلاه ؛ فان هذا القطاع ، الذي خربته الحرب والفقرات الجوية كما خربت بولونيا تقريباً ، قد اخضع لاحتلال صارم . فقد وضع السوفيات يدهم فيه ، بحجة التعويضات ، على اجهزة كثيرة حصلوا عليها بتفكيك آلات المصانع ، وعلى كميات كبرى من السلع واعداد وفيرة من المواني ؛ وأسسا شركات سوفياتية مساهمة - اكثر من ٢٠٠ شركة استثمرت عسداً من المصانع والصناعات الرئيسية ، وقدرت ارباحها بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٨ بـ ٢٥ بالمائة من مجموع انتاج القطاع السوفياتي . وبالرغم من ذلك ، تحقق الاصلاح الزراعي ، وتناول تأميم المشاريع الصناعية على انواعها ، في السنة ١٩٤٨ ، ٣٥ - ٤٠ بالمائة من مجموع المصانع ، ومثلت الشركات السوفياتية المساهمة ٢٥ - ٣٠ بالمائة ، والصناعة الخاصة ٣٠ - ٣٥ بالمائة .

وتألف بالمقابلة ، على الصعيد السياسي ، في السنة ١٩٤٦ ، الحزب الاشتراكي الموحد بانصار الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي ، والاتحاد المسيحي الديموقراطي ، وحزب ديموقراطي حر ؛ وسمحت السلطة العسكرية السوفياتية بالانتخابات في البلديات ، ثم في البلاد كلها في السنة ١٩٥٠ . ومنذ السنة ١٩٤٧ انعقدت في كل سنة « مؤتمرات الشعب » التي تمثل مختلف الاتجاهات في القطاع . واتسعت الهوة تدريجياً بين الالمانيتين ، فقبول كل تدبير غربي لتنظيم المانيا الغربية على نحو استقلال ذاتي بتدبير مماثل له في الشرق . وفي تشرين الاول ١٩٤٩ ، اخيراً ، أعلنت

الجمهورية الديمقراطية الألمانية التي أعادت لها السلطات السوفياتية الشركات المساهمة السوفياتية الثلاث والثلاثين الأخيرة التي كانت قد احتفظت بها ، وتخلت لها عن صلاحياتها للحكومة في السنة ١٩٥٣ . فبات منذ ذلك الحين دخول الكتلة الشرقية امراً ميسوراً ، وقد تحقق بسرعة .

الا ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية لم تسر ، على الصعيد السياسي ، في طريق تطور الجمهوريات الديمقراطية الشعبية نفسه : فقد جرى الانتخاب في ظل نظام القائمة الواحدة ، ولكن مبدأ تعدد الأحزاب ما زال سائداً . فقد تعاون حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الحر الديمقراطي مع الحزب الاشتراكي الموحد ، وقامت في البلاد أحزاب أخرى كالْحزب الوطني الديمقراطي والحزب القروي الديمقراطي .

الاصلاح الزراعي
في الديمقراطيات الشعبية
أخذ الاقتصاد يستعيد بعض نشاطه في الوقت نفسه الذي يوشع فيه اجراء اصلاحات عميقة في النظام ، وفي الدرجة الاولى الاصلاح الزراعي الذي طالما طوَلب به ، والذي ارجىء ابدأ او تحقق تحقيقاً جزئياً فقط . وقد قطع الاصلاح المراحل التي قطعها في الاتحاد السوفياتي تقريباً : توزيع الارض على الفلاحين ، وضع نظام للمقايضات بين المدن والقرى بواسطة تحديد الرسوم وانشاء مخازن تعاونية رسمية وتعيين نسبة المواد المقروضة تسليمها ، تصفية الدكولاك ، وتأميم الزراعة . وقد بلغ مجموع الاراضي المستملكة ٢٠ مليون هكتار وزع ١٢ مليوناً منها على اكثر من ٣ ملايين عائلة قروية .

وانما كانت المسألة على مزيد من الصعوبة والاحاح في هنغاريا حيث لم ينفذ اي إصلاح حقيقي بين الحربين . فمنذ السنة ١٩٤٥ بلغت الاملاك التي لم تجاوز ٨ هكتارات ٦٥ بالمائة من الارض الزراعية (مقابل ٣٢ بالمائة في السنة ١٩٣٥) ، وفي السنة ١٩٤٧ ، انجز الاصلاح ، وجاوزت الاراضي المصادرة مساحة ٣ ملايين هكتار . فاحتفظت الدولة بالغابات والمراعي ، ووُزِعَ ما تبقى على ٦٤٢ ٠٠٠ عائلة . وبالرغم من ان منطقة الاملاك الكبرى في بولونيا قد ضمت الى الاتحاد السوفياتي ، فقد صودر ٣ ملايين هكتار في السنة ١٩٤٧ في بولونيا الوسطى والغربية . فاحتفظت الدولة بـ ٤٠٠ ٠٠٠ هكتار من الغابات ووزعت الباقي على ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من صغار الفلاحين . واذا ما اخذنا بعين الاعتبار اراضي الولايات الغربية الجديدة ، يكون هناك مليون فلاح قد استفادوا من توزيع ٦ ملايين هكتار . ووزعت اراضي المليون الماني المقصين عن تشيكوسلوفاكيا وارضى الهنغارين والامان والتعاونيين السلوفاكيين في سلوفاكيا على ٢٥٠ ٠٠٠ مالك جديد . وفي البانيا حيث كان ثلث الاراضي الخصبة ، قبل السنة ١٩٤٠ ، من ملك ٢٠٠ شخص من كبار الملاكين ، وزعت منذ السنة ١٩٤٥ كافة الاملاك التي تجاوز ٢٠ هكتاراً (او ٤٠ هكتاراً اذا ما اعتمدت فيها طرائق «تقدمية») . وفي رومانيا انتزع ١ ٤٤٠ ٠٠٠ هكتار من طبقة كبار الملاكين التي برزت مرة أخرى الى الوجود بعد اصلاح السنة ١٩٢١ ، ووزعت على ٦٠٨ ٠٠٠ فلاح . وفي يوغوسلافيا ، وزع الـ ٤٠٠ ٠٠٠ هكتار المصادرة من الاقلية الألمانية

في فوجفودينا وسلوفينيا على ٥٠.٠٠٠ فلاح من المناطق المتخربة ، كما ورع مليون هكتار مستملك على ٢٦٠.٠٠٠ عائلة اخرى . وفي بلغاريا ، حيث كانت الاملاك الصغرى واسعة الانتشار ، وزرع الـ ٢٣٠.٠٠٠ هكتار ، التي انتزعت في السنة ١٩٤٨ من الكنائس والاديرة والاملاك التي تجاوز ٢٠ هكتاراً ، على ١٢٨.٠٠٠ عامل زراعي . وفي المانيا الشرقية اخيراً ، حيث بلغت الاملاك الكبرى ٣٦ بالمائة من الارض الزراعية ، صودرت كافة ممتلكات النازيين ومجرمي الحرب والاملاك التي تجاوز ١٠٠ هكتار . فوزع اكثر من مليوني هكتار تمثل ٢٣ بالمائة من المساحة الزراعية ، على ٥٤٤.٠٠٠ فلاح .

وجملة القول ان طبقة الاشراف الريفيين قد صفت نهائياً وما عادت لتلعب الدور السياسي الذي لعبته حتى ذاك التاريخ .

التأميمات
في البلدان التي احتلها الالمان او تحالفت معهم ، وضع المحتلون يدهم على المشاريع والمؤسسات الهامة ، اما مباشرة بمصادرة ممتلكات الدولة (البولونية ، التشيكية) واليهود ، واما بصورة غير مباشرة بواسطة شركات المانية . ومنذ التحرير ، انتزعت هذه المشاريع من واضعي يدهم عليها ، بدون اي تعويض ، ثم سنت قوانين نظمت ووسعت التدابير المعدة لوضع مفاتيح الاقتصاد تحت اشراف الدولة . فمنذ السنة ١٩٤٥ امتت تشيكوسلوفاكيا المصارف وشركات الضمان والمناجم ومصانع الاسلحة والذخائر ومعظم الصناعات الحديدية والكيميائية وكافة المؤسسات التي يعمل فيها اكثر من ٤٠٠ شخص . وفي السنة ١٩٤٨ ، خفض هذا العدد الاخير الى الـ ٥٠ . وشمل القانون البولوني الصادر في السنة ١٩٤٦ كافة الممتلكات الالمانية دونما نظر الى اهميتها وطبيعتها ، وكافة مؤسسات المناجم ، والمواصلات ، والطاقة ، والتسلح ، والسكر ، والنسيج ، والطباعة ، وكافة المؤسسات التي يعمل فيها اكثر من ٥٠ شخصاً ، باستثناء صناعات البناء . فبقي في اواخر السنة ١٩٤٨ ، ٦ بالمائة من الصناعات في ايدي المؤسسات الخاصة . وفي يوغوسلافيا امتت منذ السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٤٦ المؤسسات التي عملت لمصلحة الالمان ، اي كافة المؤسسات تقريباً . اما في البلدان العدو القديمة ، حيث استولى السوفييات على الممتلكات الالمانية ، فقد تقرر التأميمات تدريجياً في عهد اكثر تأخراً . ففي هنغاريا امتت المناجم منذ السنة ١٩٤٦ ، ثم المؤسسات الكبرى لاستخراج المعادن ، وفي السنة ١٩٤٨ امتت المصارف وكافة المؤسسات التي يعمل فيها اكثر من ١٠٠ شخص . وفي رومانيا سن قانون في حزيران ١٩٤٨ امتت بموجبيه كافة المؤسسات المرتدية طابعاً على بعض الاهمية . وفي بلغاريا امتت منذ السنة ١٩٤٦ شركات الضمان ، والمناجم الهامة وصناعة وتجارة التبغ والكحول بالمجمل ، وفي السنة ١٩٤٧ اخيراً ، امتت عملياً كافة المؤسسات ، باستثناء مؤسسات الصناعة اليدوية . وفي المانيا الشرقية ، اتخذت تدابير متوالية امم بموجبها ٧٧ بالمائة من الانتاج الصناعي .

وهكذا لم تكن الصناعات والمصارف مؤمنة وحدها في اواخر السنة ١٩٤٨ ، بل التجارة

ايضاً ، اذ ان التجارة بالمجمل كانت مرتبطة بمخازن الدولة او التعاونيات التي تشرف عليها الدولة وتراقبها . ففي بولونيا لم يبق سوى ٢,٥ بالمائة من التجارة في ايدي المؤسسات الخاصة ، وكانت التجارة بالفرق نفسها آخذة في التدهور بسرعة . وقد اديرت كل هذه المؤسسات وفقاً لمبدأ الاستقلال الاداري المعمول به عند السوفيات .

الشرع في التخطيط
ان الاصلاحات الزراعية والتأمينات ، بقلبها نظام الاقتصاد رأساً على عقب ، شقت الطريق امام تخطيط من شأنه اقاحة توجيه كل النشاط توجيهاً عاماً وفقاً للمثل الذي اعطاه الاتحاد السوفياتي منذ السنة ١٩٢٩ . الا ان الخطط الاولى اختلفت عنها في الاتحاد السوفياتي لان العملات لما تعرف الاستقرار ؛ فلم يكن المقصود بعد تحويل النظم الاقتصادية والاجتماعية تحويلاً كلياً ، بل في الدرجة الاولى الانتاج بسرعة واعادة البناء وبلوغ مستوى ما قبل الحرب في اقرب وقت ممكن ، دونما اهتمام بالدخول . وكانت هذه الخطط برامج انتاج وتوظيف اموال ، لا خططاً اقتصادية حقيقية . زد على ذلك من جهة ثانية ان كل بلاد تصرفت بمنزل عن غيرها قبل ، منعطف ، السنة ١٩٤٨ ، وهذا ما يعرف بعهد الخطط القصيرة الاجل : ستان في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ، ثلاث سنوات في بولونيا وهنغاريا . وهي يوغوسلافيا وحدها ما وضعت في السنة ١٩٤٧ خطة لمدة خمس سنوات . وحتى السنة ١٩٤٨ في المانيا الشرقية ، والسنة ١٩٥٠ في رومانيا ، لم توضع في هذين البلدين سوى خطط سنوية او نصف سنوية ذات طابع تقني بحت . ووظفت كافة البلدان اموالها في الصناعة واعادة بناء المساكن بنسبة اعلى منها في الزراعة الى حد بعيد : ٣٦ و ٣٥ ٪ مقابل ٧ ٪ في تشيكوسلوفاكيا ، ٣٩ و ١٨ ٪ مقابل ١٣ ٪ في بولونيا ، ٣٢ و ٢٢ ٪ مقابل ٩ ٪ في هنغاريا ، ٤٥ و ٢٨ ٪ مقابل ٦ ٪ في بلغاريا . ووظف القليل الباقي في وسائل النقل . فكانت التضحية المطلوبة من السكان عظيمة جداً ، وكان معدل الاموال الموظفة اعلى منه في اوروبا بشكل ملموس . وقد قدر في بولونيا بـ ٢٠ بالمائة من الدخل القومي غير الصافي ، وبـ ١٦ بالمائة في تشيكوسلوفاكيا ، و ٩ بالمائة في هنغاريا ، و ٧ بالمائة من الدخل القومي الصافي في بلغاريا . وتقدم انتاج مواد التجهيز على انتاج مواد الاستهلاك ، وكلما كانت البلاد اكثر تخلفاً كان الفارق كبيراً بين الانتاجين .

من الطبيعي ان نجاح هذه الخطط لم يكن متساوياً . فان الخطة الهنغارية الثلاثية قد تحققت كلياً ، وتحققت الخطة البولونية بنسبة ٨٥ بالمائة ، والخطة البلغارية كلياً في المنتجات الصناعية ، وبنسبة ٧٠ بالمائة فقط في الزراعة ، والخطة التشيكوسلوفاكية بنسبة ادنى بقليل . اما الخطة اليوغوسلافية التي كانت اكثر طموحاً . فربما لم تبلغ ٥٠ بالمائة من اهدافها . وقد انتهت ابحاث جان ماركزفسكي الى الاستنتاج ان الاستهلاك الخاص الاجمالي في هنغاريا في السنة ١٩٤٩ ، الذي كان ادنى منه بعض الشيء في السنة ١٩٣٨ ، قد كان مع ذلك اعلى بنسبة ٥٠ بالمائة منه في لسنة ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، وانه جاوز في بولونيا استهلاك السنة ١٩٣٨ ، وزاد عنه بصورة

ملموسة في تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا . وحصلها نتائج جدية بالملاحظة اذا ما فكرنا بان الاحداث السياسية قد حرمت هذه البلدان من القروض الاجنبية التي كانت معتمدة عليها ، وان الظروف الجوية كانت معاكسة في السنة ١٩٤٧ ، وان تأمين الزراعة قد استلبح تأخراً في الانتاج ، وان يوغوسلافيا اخضعت لحصار اقتصادي مكدر منذ السنة ١٩٤٨ .

رأينا أعلاه ان التأميمات قد امتدت اكثر فاكثر خلال السنتين
توحد الديمقراطيات الشعبية ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، بموازاة تبدل انظمة الحكم وتعاظم نفوذ
الاحزاب الشيوعية الوطنية : وذلك نتيجة للنطق الضمني للثورات الاجتماعية التي لا
يمكن ان تتجبع بدون دكتاتورية ، ونتيجة كذلك لتأزم العلاقات الدولية الذي تجلى في
الحرب الباردة ، وبصورة خاصة لرفض الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية لمشروع
مارشال .

كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة المنصرفه في اعتيادات مالية وفيرة ، فعرضت
تقديمها للدول الأوروبية شريطة وضع برنامج اقتصادي عام تراقبه لجنة ادارية يسند اليها امر
توزيع الاعتيادات . الا ان الاتحاد السوفياتي اعتبر هذا المشروع محاولة تهدف الى عزله
واستئالة الدول الفقيرة الآخذة في النهوض في اوروبا الوسطى الى المسكر الاميركي بغية فرض
رقابة اقتصادية عليها تحول دون استمرار الثورة القائمة . فرفضت يوغوسلافيا وبلغاريا العرض
الاميركي . ثم حذت حذوها الديمقراطيات الشعبية الاخرى في شهر تموز من السنة ١٩٤٧
حين اتضح عداء الاتحاد السوفياتي للمشروع .

ولكن تكوين كتلة اقتصادية غربية من المنضمين الى مشروع مارشال قد هدد بعزل
الديموقراطيات الشعبية التي تستلزم اعادة بنائها وتصنيعها وارادات كبرى وتمعجز هي عن تأمين
الاموال اللازمة لها الا بصادراتها والقروض الاجنبية . ففي سبيل دفع هذا الخطر قوبل
مشروع مارشال بمشروع مولوتوف ؛ ووقع الاتحاد السوفياتي مع هذه البلدان المختلفة اتفاقات
تجارية طويلة الاجل استكلت بمعاهدات تجارة وملاحة ، ومنح قروض ، وتقديم خرائط
ومشاريع واجهزة ، وارسال فنيين . وكما تأسس الكومنفورم بغية تنسيق النشاط السياسي بين
الديموقراطيات الشعبية والاتحاد السوفياتي ، تنظم في كانون الثاني ١٩٤٩ مجلس المساعدة
الاقتصادية المتبادلة ، الذي اسند اليه امر تنسيق سياساتها الاقتصادية ؛ وفي
السنة ١٩٥٠ انضمت اليه الجمهورية الديمقراطية الالمانية بينما بقيت يوغوسلافيا على حدة ، بعد
ان ابتعدت عنها الديمقراطيات الشعبية الاخرى في حزيران ١٩٤٨ . فسوف تسبح هذه
الاتفاقات والكوميكون وضع خطط طويلة الاجل في كل بلاد وتناسقاً بين الاقتصادات وتعاوناً
اكمل فيما بينها وتوحداً يجعلها اوتق تضامناً بعضها ببعض الآخر . الا ان ما قتباً به مولوتوف
حين عرض مشروع مارشال ، أي انقسام شطري اوروبا ، قد اصبح اكثر عمقاً من اي وقت

مضى . فقد نشبت حرب اقتصادية ادت الى ايقاف المبادلات ايقافاً يكاد يكون كلياً بين بلدان الشرق وبلدان الغرب . وتمتع رئيس الولايات المتحدة بحق مطلق في رقابة الصادرات لاسباب تتعلق بالامن ، وكان باستطاعة ادارة مشروع مارشال حظر تصدير بعض المواد الاولية الى البلدان الغربية حين يمكن تحويلها الى بعض الادوات التي قد ترسل الى احدى الدول الشرقية . وفي شهر كانون الاول ١٩٥١ نشرت لائحة بعدة مئات من المواد الاولية والمنتجات الاستراتيجية المحظور تصديرها الى البلدان الشرقية . ومن الطبيعي ان الاقراض قد حظرت على المصرف الدولي لاعادة البناء والتنمية ومصرف الاستيراد والتصدير . وبالمقابلة تعززت العلاقات التجارية بين الديمقراطيات الشعبية ، واصبح نصيب الاتحاد السوفياتي ، الذي شكل سوقاً واسعة تكاد تكون مسعورة ، عظيماً جداً ، شبيهاً بنصيب المانيا في اوروبا الشرقية قبل السنة ١٩٤٠ .

لقد استحال ، والحالة هذه ، وضع خطط طويلة الاجل . ولما كان قد تحقق انهاض بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، بوشرفيهما تنفيذ بعض الخطط منذ السنة ١٩٤٩ ، ثم في بولونيا وهنغاريا ورومانيا في السنة ١٩٥٠ ، وفي المانيا الشرقية في السنة ١٩٥١ . وكانت هذه الخطط خمسية في كل مكان باستثناء بولونيا حيث كانت سنية . وقد وضعت خلال السنوات ١٩٤٩ - ١٩٥١ التي ازدادت خلالها حدة الحرب الباردة . فاعدت في كل بلاد على ضوء اختبار التخطيط السوفياتي ، واعاد النظر فيها خبراء روس ساعدوا على تنسيقها . وعين هؤلاء للزراعة معدل زيادة سنوية يفوق اعلى المعدلات المعروفة من ذي قبل : ٨ بالمائة في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ، و ١١ بالمائة في بلغاريا . وكذلك في الصناعة حيث عين لبولونيا ورومانيا وبلغاريا معدل ١٧ بالمائة ، وتشيكوسلوفاكيا ١٤,٦ بالمائة ، وهنغاريا ٢٦ بالمائة . وقد شكلت الاعتمادات المخصصة لهذه الغاية ، والتي بلغت ٢٣ بالمائة من الدخل القومي غير الصافي ، عبئاً ثقيلاً جداً ، اذ ان دولاً قليلة ، كالنرويج والسويد ، قد حققت معدلات اكثر ارتفاعاً . وهي الصناعات الاستخراجية والفولاذية والميكانيكية ما احتلت المركز الاول وابتلعت معظم الاعتمادات ، وتأتي بعدها الصناعات الكيميائية . وتأتي الصناعة الخفيفة والزراعة بعيداً وراء الصناعة الثقيلة .

الا ان دولة واحدة من هذه الدول ما كانت لتستطيع - على غرار الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة - ان تكفي نفسها بنفسها . ولذلك فقد استلبح التوفيق بين الخطط توسعاً عظيماً في المقايضات بينها وبين الاتحاد السوفياتي ؛ وهكذا توطلت كتلة الديمقراطيات الشعبية . فمنذ قبل السنة ١٩٤٨ ، كانت تجارة الاتحاد السوفياتي الخارجية مع رومانيا وبلغاريا واسعة جداً . ثم جاءت المعاهدات الموقعة في السنة ١٩٤٨ تزيد من نصيبه ؛ ولكن خير مثل تقدمه لنا تشيكوسلوفاكيا التي كانت تصدر سلعها في النصف الاول من السنة ١٩٤٧ الى سويسرا والسويد وهولندا في الدرجة الاولى ، ولا يحتل الاتحاد السوفياتي سوى المرتبة الرابعة

بين زبائنهما ، بينما كانت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وسويسرا مائزتها الرئيسية . ومنذ توقيع معاهدة التجارة في شهر كانون الاول ١٩٤٧ ، جهزها الاتحاد السوفياتي بالحبوب والخامات والقروض التي اتاحت لتشيكوسلوفاكيا شراء خامات اضافية : استورد منها الآلات والمواد الكيميائية والالبسة والسكر . فارتفع نصيب الاتحاد السوفياتي من التجارة التشيكوسلوفاكية بنسبة ١١ - ١٦ بالمائة . وحدث الشيء نفسه في بولونيا التي منحها الاتحاد السوفياتي قرضاً بقيمة ٤٥٠ مليون دولار افاح لها شراء تجهيزات الصناعات الفولاذية والنسيجية والكيميائية . فارتفعت المبادلات من ثم ارتفاعاً عظيماً : ارتفعت من ١٧ بالمائة في السنة ١٩٤٨ مع بولونيا الى ٣٣,٢ بالمائة في السنة ١٩٥١ ، و ٦٧,٥ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . ومن ١٥ بالمائة مع تشيكوسلوفاكيا في السنة ١٩٤٨ الى ٣٢ بالمائة و ٧٢ بالمائة . ومن ١٨ بالمائة مع هنغاريا الى ٣٨ و ٧٢ بالمائة . ومن ٢٢ بالمائة مع بلغاريا الى ٣٤ و ٨٩ بالمائة . ومن ٣٣ بالمائة مع رومانيا الى ٨٢ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . ومن ٤٠ بالمائة في السنة ١٩٤٩ مع المانيا الشرقية الى ٨٦ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . والحال ، زادت تجارة كافة هذه البلدان زيادة كبرى ، ربما باستثناء تجارة رومانيا : مرتين بين ١٩٣٨ و ١٩٥٢ في بولونيا ، ومرة ونصف المرة في تشيكوسلوفاكيا . وبالمقابلة تدنت نسبة الملائق التجارية بالدول الغربية تدنياً مريعاً بعد السنة ١٩٤٨ ، ولن تعود الى الارتفاع الا في السنة ١٩٥٤ .

يتضح من ثم ان حصار المواد الاستراتيجية الذي ضربته الولايات المتحدة ، والحاجة الى المال للمبادلة ، لم يحولا دون تصنيع هذه البلدان ، ولكنها ارغماها على ان تنتج بسعر مرتفع جداً مواد التجهيز التي كان من الطبيعي ان تستوردها في الظروف الطبيعية ، وذلك على حساب مستوى معيشة السكان .

كانت نتيجة الاصلاحات الزراعية والتأميمات القضاء على قوة الطبقات
المجتمع الجديد
الحاكمة السابقة اقتصادياً وسياسياً : الاشراف الريفيين ، كبار
الملاكين ، الصناعيين ، التجار المالكين . وأدت الخطط الخمسية الى تغييرات أخرى في نظام
المجتمع القديم .

في كافة هذه البلدان تدنى معدل السكان الريفيين بالنسبة للسكان
الفلاحون
العاملين من الذكور . وقد هبط هذا التدني في بولونيا من ٥٣ بالمائة في السنة ١٩٣١ الى ٤٩ بالمائة في السنة ١٩٥٣ ، وفي تشيكوسلوفاكيا من ٣٣,١ بالمائة في السنة ١٩٤٠ الى ٢٨ بالمائة في السنة ١٩٥٣ ، وفي هنغاريا من ٥١ بالمائة الى ٤٤ بالمائة ، وفي يوغوسلافيا من ٧٦ بالمائة الى ٦٦ بالمائة وفي رومانيا من ٧٨ بالمائة الى ٧٢ بالمائة (في السنة ١٩٥٠) . ولكن حياة الارياف بصورة خاصة قد انقلبت رأساً على عقب بزوال الاملاك الاقطاعية الكبرى وبقسمة الاراضي بين صغار الفلاحين الذين لا يملكون ارضاً ، وفقاً للبدا القائل ان « الارض ملك يمين من يحرثها » . وقد أدت هذه الاصلاحات الى توزيع الارض املاكاً

صغيرة جداً (اقل من ٥ هكتارات) ، عادمة الدخول اقتصادياً وتقنياً ، استحال معها تجديد الزراعة على مستوى الفرد وتحسين الانتاج . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان الفلاح قد بقي فقيراً جداً ، فمجز مرة اخرى عن تعاطي زراعة مجدية وكان معرضاً لان يخضع لفلاحين ميسورين عليه ان يستعير منهم الماشية وادوات العمل . فاذا اراد المسؤولون تجنب زوال هذه الاملاك الصغيرة بسرعة ، كما حدث ذلك بعد اصلاحات العشرينيات ، وتحسين حال الفلاحين ، وجب عليهم وضع المعدات تحت تصرفهم ، وتنظيم عملهم وتعليمهم طرائق فعالة . فمُنحت قروض مختلفة الاجل من اجل بناء وتحسين ابنية الاستثمار او تأمين سير العمل الزراعي ، ووزعت مزارع الدولة البذار المنتقى ، وحدثت محطات آلات وجرارات ، وادخلت زراعات جديدة ، ولا سيما بعض الزراعات الصناعية . وتأسست بصورة خاصة تعاونيات مختلفة الانواع ، ابتداء من الشكل البدائي ، حيث تنظم الحراثة والزراعة وحدهما بالاشتراك ، حتى المزرعة التعاونية حيث تجري قسمة المحاصيل بحسب كمية عمل كل شخص . ولكن ملكية الارض تبقى خاصة في كافة الحالات ، وغالباً ما يحافظ على نظام المساحة القديم . الا ان هذه التعاونيات ، التي تستفيد من القروض ، وهبات الحيوانات والمعدات ، والمستشارين الزراعيين الملحقين بمجموعة من القرى ، قد باثرت نشاطها على نطاق ضيق ، اي في مساحة محصورة وبعدد محدود من الاعضاء . ثم تقدم الاستثمار الجماعي واتسعت المساحات المستثمرة بفضل تأسيس محطات الآلات والجرارات ، وتعميم الطرائق التقدمية بواسطة مزارع الدولة . ففي تشيكوسلوفاكيا مثلاً انشئت في السنة ١٩٥٠ اربعة انواع من التعاونيات التي طبق فيها استثمار جماعي متزايد : استخدام اليد العاملة والآلات والحيوانات بالاشتراك للأعمال الموسمية الهامة ، ثم زراعة الارض بالاشتراك وقسمة المحاصيل بنسبة الاراضي المزروعة ، وفي مرحلة ثالثة تربية الماشية بالاشتراك وقسمة المحاصيل بنسبة كمية وفوعية العمل المؤدي . وفي مرحلة اخيرة مكافأة العمل وحده .

اصطدمت حركة تأميم الزراعة بتمسك الفلاحين بتقاليدهم الفردية ، وفي معظم الاحيان يجهلهم وعدم خبرتهم في ادارة التعاونيات ، بحيث كان تقدمها بطيئاً نسبياً واضطرت الحكومات في السنة ١٩٥٣ الى كبح الاندفاع ، الطائش احياناً ، الذي كان يدفع الى ابتكارات سابقة لأوانها ، بتشديدها على الطابع الطوعي الذي يجب ان يكون شاملاً . ففي السنة ١٩٥٥ شمل قطاع الاستثمار المشترك (املاك الدولة والتعاونيات) ٣٠ بالمائة من المساحات الزراعية ، وفي بولونيا لم تضم التعاونيات سوى ٢٠٠ ٠٠٠ عضو يستثمرون ١ ٨٠٠ ٠٠٠ هكتار ، اي ١٠,٦ بالمائة تقريباً من المساحة الزراعية ، فلم يشمل قطاع الاستثمار المشترك من ثم ، مع مزارع الدولة ، سوى ٢٠ بالمائة فقط من هذه المساحة ؛ وفي تشيكوسلوفاكيا ، كان الاستثمار المشترك اكثر تقدماً وضم اكثر من ٧٠٠٠ تعاونية ، فشمّل زهاء ٣٠ بالمائة من الاراضي الزراعية . وفي بلغاريا شمل التأميم ٦١ بالمائة من الاستثمارات و٦٠ بالمائة من الاراضي الزراعية ؛ وكان في

رومانيا ، في التاريخ نفسه ، ٢٠٠٠ تعاونية تضم ١٨٠.٠٠٠ عائلة وتشمل ٩٠٤ بالمائة فقط من الاراضي الزراعية . وفي المانيا الشرقية ، حيث بوشر تنفيذ التأمين في النصف الثاني من السنة ١٩٥٢ ، ادارت ٥٠٠٠ تعاونية ٣٠ بالمائة من مجموع الاراضي الزراعية .

قلبت هذه التغييرات حياة الفلاحين بالذات ، الذين لم يأتوا من قبل عملا كافيا ، واقاموا في مزارع لم تكفهم لتأمين معيشتهم ، فكانوا مرغمين على البحث عن موارد اضافية في اعمال غير ثابتة وزهيدة الاجور . ولتذكر هنا التشريع المنفاري واليوغوسلافي الذي عمل به حتى السنة ١٩٤٥ ومنع استخدام الآلة الحاصدة والرابطة ، بغية توفير العمل للحصادين ، . او لم يقدر بعضهم ان ١٨ بالمائة من الفلاحين البلغاريين ، و ٢٠ بالمائة من الفلاحين الرومانيين ، و ٢٤ بالمائة من الفلاحين البولونيين ، و ٢٨ بالمائة من الفلاحين البلغاريين ، و ٣٥ بالمائة من الفلاحين اليوغوسلافين ، و ٥٠ بالمائة من الفلاحين السلوفاكيين ، وحتى ٨٦ بالمائة من الفلاحين الروتينيين ، لم يحدوا لهم عملا في قراهم ؟ لقد شاهد الناس فجأة معدات عصرية حين انشئت محطات الآلات . فأوحى لهم هذه المشاهدة عالما جديداً تعبر عنه هذه الملاحظة التي ابداهها لـ « رنيه ويمون » فلاح سلوفاكي استخدم آلة حاصدة للمرة الاولى : « لو اشتريتها قبل عشر سنوات لطال عمري عشر سنوات ، ولشعرت بانني في مستقبل العمر ، ولكنت تمكنت من الشرب حين اكون ظمناً ... هؤلاء الشبان سوف يستخدمون هذه الآلات بينما عملت ابدأ بساعدي : ليس ذلك عدلاً ، . الا ان هذه الآلات التي وفرت المشقة على الناس قد اثارت بيزيد من الالحاح مسألة اكتظاظ الارياف بالسكان التي لم يكن لها من حل سوى التصنيع . فنقلت منذئذ جماهير ريفية كبيرة الى القطاع الصناعي ، مما استنزف احتياطي اليد العاملة الزراعية في بعض الاماكن . ولكن الفلاحين ، في مرحلة الانتقال هذه ، كانوا « الضحايا المؤقتة لهذا التوزيع الاجتماعي الجديد » : فقد توجب بناء المصانع دون التمكن في الوقت نفسه من بناء المساكن اللازمة ، ولم ينقل كذلك الى الصناعة عدد اكثر فاكثرا أهمية من الفلاحين الا بصورة تدريجية . وفي هذه الاثناء ، بقي انتاج الحبوب متدنياً بسبب افتقار الاستثمارات الى التجهيزات وتقسيمها الى اجزاء صغيرة ، مما حال دون سرعة ادخال الزراعات الصناعية الجديدة وتنمية تربية المواشي . فتأخر من ثم تحسين مستوى المعيشة وتزايد التفاوت بين الصناعة الآخذة في الاتساع وبين الركود الزراعي . وهكذا فقد زال العمال الزراعيون ... وتشمل اجراء الدولة بعمال المصانع بوضعهم الاجتماعي . فليس في الارياف بعد اليوم سوى ملاكين ينضم صغارهم الى التعاونيات .

كانت نتيجة تحول هذه البلدان الزراعية الى بلدان صناعية ارتفاعاً كبيراً في
العمال عدد العمال . فبأدت الطبقة المحترمة والمريسة في نظام الحكم السابق قوة
كبرى وطبقة موجهة في نظام الحكم الجديد . وقد بلغت زيادة عديم نسبة عالية : ففي هنغاريا
تضاعف عديم بين السنة ١٩٤٥ والسنة ١٩٥١ ، وجاوز المليون . وفي بولونيا ارتفع عديم
من ٩١٣.٠٠٠ في السنة ١٩٣٨ الى ٤.٢٠٠.٠٠٠ في السنة ١٩٥٢ . وفي رومانيا بلغ

١٨٠٠٠٠٠ مقابل ٥٠٠٠٠٠ في احسن احوال ما قبل الحرب ، وبالرغم من ذلك مست الحاجة بالحاج الى اليد العاملة في هذه البلدان التي كانت في ماضى مكتظة بالسكان . وهم العمال الاختصاصيون من مست الحاجة اليهم بصورة خاصة لان الكثيرين منهم قد استخدموا في المصالح الادارية او السياسية بسبب الثقة التي اوحوها لنظام الحكم . فتوجب اتخاذ بعض التدابير في تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا لتشجيع النسل وتوسيع التعليم التقني . واتخذت تدابير مماثلة لها في الاتحاد السوفياتي تهدف الى زيادة الانتاج : منافسة بين المصانع من اجل خيرات انتاج ، لقب « عامل الاصطدام » او « بطل العمل » ، اعزاز العمال الستاكاروفيين الذين يسهمون بنشاط في زيادة الانتاج وتبسيط العمل ، اوسمة ، مكافآت مالية ، التخصص في انتاج القطع ، اجور مرتفعة جداً للساعات الاضافية ... تحديد الاجور بالاستناد الى الاهلية ، اللجوء المتزايد الى اليد العاملة النسائية ، نظام مشدد للعمل بغية مقاومة عدم الثبات والتغيب .

من اجل هذه الجماهير القروية والعمالية ، البائسة والامية بنسبة مرتفعة احياناً (٢٣ بالمائة في رومانيا وبولونيا ، ٣٢ بالمائة في بلغاريا ، ٤٥ بالمائة في يوغوسلافيا ، ٦٥ بالمائة في البانيا) ، لحظت الخطط مجهودا كبيرا للتجهيز الصحي وبناء مؤسسات مدرسية كثيرة لكافة الاعمار ، ودور كتب ، الخ ... فالغني كل « عدد مقفل » وزيد عدد التلاميذ والطلاب زيادة كبرى ، واستقبلت مدارس المشاريع والمدارس التقنية ومكليات العمل والعمال والفلاحين الذين تعذر عليهم في صباهم تحصيل العلم اللازم لشغل وظائف قيادية .

رأينا ان احدى نقاط الضعف في دول اوروبا الوسطى والشرقية قبل
الحل المتعمد
السنة ١٩٤٥ كانت انعدام التجانس العنصري والمنازعات القائمة بين
للسائل الوطنية
الاقليات القومية والاكثورية المسيطرة . فنجم عن هذا الوضع قلق عميق في نفس كل شخص ، وحين تولت النازية الحكم في المانيا ، خلق هذا الوضع جو حرب اهلية قابله تصلب البلدان المهزومة السابقة .

اختلف وجه الدول التي اعيد النظر في حدودها بعد النصر الحليف اختلافاً كبيراً جداً عنه في السابق ، لا من حيث الشكل الجغرافي فحسب ، بل من حيث الشكل العنصري ايضاً ، بفعل انقلاص او نقل الاقليات العنصرية . وحيث ما زالت هناك عناصر مختلفة ، اعتمد التنظيم الاتحادي - كما في يوغوسلافيا الجديدة مثلاً - او منحت منطقة الاقليات بعض الاستقلال الذاتي الاداري : كما حدث لسلوفاكيا داخل الدولة التشيكوسلوفاكية . أما في الدول الاخرى فقد حلت المسألة بسهولة اذ ان الاقليات الباقية في هذه الدول كانت ابعد من ان تمثل الكتل المتراصة الكثيرة العدد التي كانت موجودة فيها قبل الحرب . فلم يقف في تشيكوسلوفاكيا سوى بضعة مئات الالوف من الالمان والهنغاريين بين سكان البلاد البالغين ١٢ مليون نسمة . وفي بولونيا وهنغاريا لم تجاوز الاقليات العنصرية نسبة الـ ٥٪ . وكانت اقل الدول تجانساً رومانيا التي ليست رومانية الا بنسبة ٨٥,٧٪ بسبب ضمها ٩,٤٪ من الهنغاريين و ٢,٢٪ من الالمان وأقليات عنصرية اخرى .

وكان الحل الذي اعتمد في هذه البلاد حكومة مركزية ووضع اللغات على قدم المساواة في الادارة والمدارس الوطنية حيث توجد الاقليات في البلاد. أما الادارات المحلية فقد تألفت من الهنغارين في الاقاليم الهنغارية ومن ممثلين عن القوميتين في الاقاليم المحتلة . وللمرة الاولى في التاريخ قامت في « كلوج » جامعتان احدهما هنغارية والثانية رومانية .

التنظيم المدني الجديد
على غرار ما حدث في الاتحاد السوفياتي ، ادت الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة الى قيام تنظيم مدني جديد : زالت الطبقة وزال معها التمييز الاجتماعي ، « فامتصت المدينة ضواحيها » . زال الدخيل العقاري ، فامكن تشييد المزيد من الابنية في المساحات المتوفرة ، وتشييد مجموعات كبرى تحيط بها مساحات واسعة خضراء . فأطلت بيوت كل مجموعة على ساحات كبرى اعدت فيها اقسام خضراء وحدائق للاطفال ؛ وتألفت وحدة الاقامة الرئيسية من مجموعات سكنية متقاربة توفر فيها كل ما هو ضروري لـ ١٠.٠٠٠ او ١٥.٠٠٠ شخص الذين يقيمون في دائرة شعاعها ٥٠٠ متر تقريباً : مدارس ، مخازن ، مستوصفات ، سينما ، منتديات ... وشيدت في الحي - مجموعة من وحدات الاقامة - ابنية هامة من الدرجة العليا : مؤسسات التعليم التقني والثانوي ، المستشفيات ، مراكز الادارات ... فعلى هذا الشكل شيدت المدن الجديدة ، كـ « نوافهوتا » التي نشأت قرب كراكوفيا وبلغ عدد سكانها ٦٥.٠٠٠ نسمة في السنة ١٩٥٤ ولم يلبثوا ان بلغوا ١٥٠.٠٠٠ ؛ وعلى هذا الشكل اعيد بناء المدن القديمة كفرصوفيا وبودابست حيث شيدت ، الى جانب الاحياء القديمة التي رمت بحسب النمط التقليدي ، احياء جديدة تتميز بشوارعها العريضة وحدائقها الكبرى وساحاتها العامة .

معارضة المعارضة
ان عملية الاقصاء التدريجي التي تناولت معارضي تطور الحكم الجديد نحو الشيوعية قد انتهت في السنة ١٩٤٨ ؛ فبعد هذا التاريخ لم يبق من مكان لمعارضة شرعية قادرة على إعادة النظر في الاصلاحات الزراعية والتأمينات . ولم يبق للطبقات الموجهة القديمة من امل الا في النشاط السري والتدخل الاجنبي . فتوجه انصار نظام الحكم السابق بأنظارهم الى المؤسسة القائمه الوحيدة ، اعني بها الكنيسة الكاثوليكية ، « لاسيما وان الكاثوليكية غالباً ما ارتدت شكل اكليروسية على ارتباط وثيق بالارستوقراطية العقارية في هذه البلدان التي سيطر عليها اقتصاد زراعي ونظام متخلف » (م. دوفرجيه) . فان كبار رجال الاكليروس المنتسب بعضهم الى الطبقات الممتازة - والمتضامن معها - قد كانت اقوى سند لحكم الاميرال « هورتني » في هنغاريا وحكومة الكولونيالات في بولونيا والملوك الدكتاتوريين في يوغوسلافيا ورومانيا ؛ وكانوا حريصين على الاحتفاظ باملاكهم الواسعة واحتكارهم المدرسي .

ومنذ السنة ١٩٣٩ ، بصورة خاصة « ايدت الكنيسة انفصال سلوفاكيا وبوهيميا الذي حققه المطران « تيزو » بعد اجتماع مونينخ ، وأيد رئيس اساقفة « زغرب » ، المطران « ستيبيناك » ،

نظام الحكم الذي اقامه « انتي بافليك » في كرواتيا ؛ فان هذا النظام الاخير « قد مثل بأجلى صورة وطنية الاكليروس الكرواتي المتطرفة التي لم تسلم بقيام الدولة اليوغوسلافية » (فختو) . وفي السنة ١٩٤٥ ، اعترض الكردينال « مندزنتي » على اعلان الجمهورية الهنغارية « التحالف للدستور الهنغاري الالفي » . وحين ادخلت الدساتير الجديدة ، المتبناة بعد السنة ١٩٤٥ ، الاصلاحات التي اقترتها دساتير الدول الغربية منذ زمن بعيد : فصل الكنيسة عن الدولة ، الحالة المدنية والزواج المدني ، اعلن الاحبار معارضة شديدة جديدة تميزت بمزيد من القوة عندما طبق الاصلاح الزراعي على املاك الكنيسة . فاحتج الكردينال مندزنتي ورئيس اساقفة براغ ، « بيران » ، ورئيس اساقفة بولونيا الجديد ، « وسرنسكي » ، ورفض الفاتيكان كل تسازل . وكما اوضح ذلك « فرنسوا فختو » .

« كسبت الكنيسة ، بموقفها هذا المعادي للشوعية مزيداً من الشعبية ... فأصبحت الكنيسة محط شكاري وآمال الملاكين الذين سلبت املاكهم والموظفين الذين عزلوا من وظائفهم ، وصغار البورجوازيين الذين سيطر عليهم الخوف ، والفلاحين الذين شعروا بالخطر يهدد املاكهم ... وقد شجعت هذه الشعبية الفاتيكان وحملت الاساقفة على الوقوف موقفاً متزايد الحزم يوماً بعد يوم . »

الا ان بعض الكهنة انتظموا في جمعيات رغبت في الاتفاق مع الحكومات وعطفت على الاصلاحات الاقتصادية المحققة . فكان الوضع شبيهاً بذلك الذي تسبب في ايام الثورة الفرنسية بنزاع خطير بين الحكومة والكنيسة وبانشقاق في داخل الكنيسة نفسها . وفي السنة ١٩٤٨ ، كانت علمنة المدارس وتأميم ممتلكات الاكليروس (الذي اعطي مرتباً بالمقابلة) في هنغاريا وبولونيا بمثابة اعلان حرب . فاوقف الكردينال مندزنتي وحكم عليه بالسجن المؤبد في السنة ١٩٤٩ . ثم جاء دور رئيس اساقفة براغ في تشيكوسلوفاكيا الذي حرم جمعية الكهنة المتعاونين مع الحكومة . وفي السنة ١٩٥١ اوقف خليفة مندزنتي ايضاً مع عدد من الاساقفة والكهنة . وقطعت المفاوضات بين السلطات الكنسية والحكومات البولونية والهنغارية والتشيكوسلوفاكية وذلك ، كما يبدو ، تحت ضغط الكرسي الرسولي الذي تميز موقفه المعادي للشوعية بمزيد من الحزم (اعلن الحرم في شهر تموز ١٩٤٩) . بيد ان هذه المفاوضات انتهت في السنة ١٩٥٠ الى اتفاق مع بولونيا حيث استاء السكان ، بالرغم من ايمانهم العميق ، من استمرار البابوية في رفض الاعتراف بالحدود الغربية الجديدة المعينة لبولونيا .

اعطت سنوات تنفيذ الخطط الاولى النتائج المرتقبة . فان الاهداف
نحول السنة ١٩٥٣
المحددة للصناعات الثقيلة قد تخطيت الى حد بعيد ، ومعدل زيادة الدخل القومي قد بقي مرتفعاً جداً : ٩,٥ بالمائة في تشيكوسلوفاكيا ، ١٠,٢ في المانيا الشرقية ، ١٢,٢ في بلغاريا ، ١٢,٦ في بولونيا ، ١١ في هنغاريا ، اي انه جاوز معدل الارتفاع الطبيعي في عدد السكان مجاوزة كبرى . فللمرة الاولى نجحت الحكومات الجديدة في اوروبا الوسطى والشرقية ، حيث اخفقت حكومات النظام السابق ، في التغلب على عدم التناسب بين ازدياد

السكان وازدياد الموارد . فان هذه الاخيرة ستزداد بعد اليوم اكثر من السكان .

ولكن تقدم الصناعة الثقيلة على انتاج المواد الاستهلاكية والزراعة قد افقد التوازن بين الانتاج الصناعي الذي تضاعف في خمس سنوات (١٩٤٨ - ١٩٥٣) وبين الانتاج الزراعي الذي لم يتجاوز مستواه في السنة ١٩٤٠ الا بنسبة ١٠ - ٣٠ بالمائة . ويرد ذلك الى ان الانتاج الزراعي قد تدنى بنسبة تتجاوز الـ ١٠ بالمائة . وقد افضى نزوح الشبان الى المدينة ، وهم اكثر السكان انتاجية ، قبل ان يعاض منه بمعدات آلية كافية ، الى نقصات وسائل الانتاج في الارياف وزيادة طلب المنتجات الزراعية والمساكن في الاوساط المدنية والصناعية . فنجمت من ذلك صعوبات في تموين المدن بالمواد الغذائية والمواد الاولية الزراعية المنشأ اثاره الاسيئة وازمت العلاقات بين الممال والفلاحين .

يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان نقص انتاج المواد الاستهلاكية شجع السوق السوداء واخذ نشاط الفلاح الذي بات عاجزاً عن تأمين المنتجات التي يحتاج اليها . وتأمينت الأموال اخيراً في هذه البلدان المقترة الى رؤوس الأموال عن طريق الاقتراض الذي جعلها تسير بخطى سريعة نحو التضخم المالي . وعبثاً حاولت بعض الاصلاحات النقدية اصلاح الحال ، فان الاجور الحقيقية قد تدنت تدنياً محسوساً بصورة هامة بالنسبة لمستواها في السنة ١٩٥٠ . فكانت من ثم نتيجة الخطط المفرطة الطموح والمفتقرة الى الدرس ، والاموال غير الكافية الموظفة في الزراعة ، وسياسة الاسعار التي ضعت بالزراعة ، وتدنى مستوى المعيشة ، قلقاً عبّر عنه في ١٧ حزيران ١٩٥٣ ، في برلين الشرقية وبعض المدن الصناعية في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، بثورة عمال مستائين من الازمة الغذائية وقوانين العمل المتزايدة التي قيدوا بها .

ومن جهة ثانية ، ارتدى التشديد المفروض على الاقتصاد اخطر طابع في البلدان الزراعية التي خضعت لتصنيع قوي وسريع . وفي بولونيا كما في هنغاريا ، كان عبء الاموال الموظفة (وقد خصص معظمها للصناعة الثقيلة) ثقيلاً جداً . فان بولونيا قد كرست لها ١٩٤٤ بالمائة من الدخل القومي في السنة ١٩٥٣ ، وهنغاريا ٢٤٠٥ بالمائة (مقابل ٨٠٨ بالمائة في الجمهورية الديمقراطية الالمانية) ، اي اكثر مما استطاع الاتحاد السوفياتي تكريسه لها في خطته الخمسية الاولى . وفي سبيل وضع حد لهذا القلق ، حدث حينذاك تبدل في السياسة الاقتصادية ، وذلك بالعودة الى مبادئ السياسة الاقتصادية الجديدة ، اي الى اقتصاد انتقالي . فمنئذ - ودون اعمال اولوية الصناعة الثقيلة - زيد نصيب المواد الاستهلاكية وانتجت بمزيد من السرعة . انه لاتجاه جديد تأيد بخطب مالنكوف وخروتشوف وميكويان في السنة ١٩٥٣ والسنة ١٩٥٤ ، وتجلى في الديمقراطيات الشعبية بعدم زيادة الاعتمادات المخصصة للصناعة الثقيلة وزيادة الاعتمادات المخصصة لصناعة المواد الاستهلاكية والبناء والزراعة ، ورفع الاجور الحقيقية ، وتشجيع الزراعة : ازالة التمييز تدريجياً بين التعاونيات والاستثمارات الفردية ، رفع قيمة مكافآت الانتاج ، تخفيض الضرائب ، تخفيض التسليمات الالزامية .

ازمة تشرين الاول ١٩٥٦
في بولونيا وهنغاريا
ان هذه المقررات، التي رافقتها بعض التدابير السياسية، واصلاح
القضاء والشرطة، وتخفيف الانظمة الادارية، وإعادة الاعتبار
لضحايا الحكومات « الستالينية »، واصلاح البيروقراطية،

وتخفيف وطأة التخطيط العقائدي في المجال الفكري، قد اناحت لمختلف البلدان الشيوعية
تحسين وضعها الاقتصادي وتدشين عهد نظام حر شامل. ففي تشيكوسلوفاكيا وجمهورية المانيا
الديموقراطية، اللتين كانتا اكثر البلدان تطوراً، كما في رومانيا وبلغاريا اللتين
كانتا اقلها تطوراً، امكن حل مسائل التكيف بسهولة نسبية. اما بولونيا
وهنغاريا فقد كانتا مسرح احداث مؤثرة. فهنا لم تقض التدابير المتخذة الى ازالة كل عدم
توازن اقتصادي، لا سيما وان التعديلات المتكررة المدخلة على الخطط قد زادت مظاهر فقدان
التوازن بروزاً، ولم تقض كذلك الى تخفيف حدة الاستياء الشعبي. ويرد هذا الاخير الى
اسباب عديدة؛ فهناك، بالإضافة الى مستوى المعيشة المتدني جداً، حذر الجماهير التي حيرتها
ترددات قادة الحكم الجديد وانقسامهم الى « ساليين » و « مطالبين بإعادة النظر » في السياسة
السابقة، والتي لم تتعود الانضباط وحياة المصنع، كما هي حال مئات الوف العمال الجدد المنتسبين
اما الى طبقة صغار البورجوازيين وصغار التجار والصناعيين اليدويين، واما الى طبقة
الفلاحين. ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار كذلك هزال الاحزاب الشيوعية التي يفسر نموها
العظيم باقبال الاعضاء الجدد (ارتفع عدد اعضاء الحزب الهنغاري من عدة آلاف الى ٩٠٠.٠٠٠)
الذين كان بعضهم « طلاب وظائف »، او انتهازيين، او عناصر غير وطيدة العقيدة، وتضعف
المسؤولين امام بيروقراطية غير ذات جدوى وحكم مستضعف سائر في طريق الانحلال، واخيراً
تفوذ الكنيسة الكاثوليكية وتأثير العداء التقليدي للروس الذين كان احتلالهم ثقيلاً الوطأة.
فبدأ الانفجار الشعبي في بولونيا في شهر حزيران ١٩٥٦ بالاضرابات الدامية التي اعلنت في
بوزنان، والهجمات على الابنية العامة، وبوادر العداء العنيف للجيش السوفياتية والاتحاد
السوفياتي، ولكن زعيماً شيعياً كبيراً، هو « غومولكا »، لم يلبث ان ألف منذ تشرين
الاول حكومة وطنية بولونية ابدتها انتخابات ظافرة في كانون الثاني ١٩٥٧، ونجح في اقناع
الاتحاد السوفياتي بسحب جيوشه وأعاد الهدوء الى البلاد.

اما الازمة الهنغارية فكانت اكثر خطورة الى حد بعيد: كانت حرب الشوارع عنيفة
جداً، واغتيل عدد كبير من المدافعين عن نظام الحكم، وتألقت وزارة برئاسة « ناجي »،
حولتها التعديلات المدخلة عليها شيئاً فشيئاً الى حكومة بحسب صيغة السنة ١٩٤٥. فعلت
مقرراتها الاولى التعاونيات الزراعية واعادت المشاريع الخاصة في التجارة الصغرى والصناعة
الصغرى، واعلنت حياد البلاد، وتركت انطباعاً بأن الحركة الشعبية والعمالية اخذت في
الانهيار اكثر فأكثر امام العناصر المتصاعدة منذ السنة ١٩٤٧ وامام انصار الحكم السابق؛ فجاء
التدخل السوفياتي حينذاك يسحق الثورة.

في اعقاب هذه الاحداث الجسيمة، تبنت البلادان تدابير تكاد تكون متماثلة: التدخل من

تأمين الزراعة ، وفي هنغاريا ، الحرية في شراء الاراضي (٢٥٥ هكتار) مباشرة ، تخصيص
 الفلاحين بمزيد من الآلات ومواد البناء ، إلغاء النظام القاضي بتسليم الدولة جزءاً من منتجاتهم ،
 زيادة الطاقة الصناعية (يحمل المشاريع القائمة عممية ، واستحداث مشاريع جديدة احياناً) .
 اما نظام ادارة الاعمال فقد عدل باخضاع الاقتصاد للمركزية شبيهة ، الى حد ما ، بتلك التي
 تحققت في الوقت نفسه في الاتحاد السوفياتي : فأعطى مزيداً من الاستقلال للمشاريع
 الاشتراكية ، تاركاً لها حرية اختيار اساليب ووسائل تحقيق الاهداف الاساسية التي لم تحدد
 الخطة العامة سواها . والغيت في هنغاريا المجالس العمالية المقتبسة عن المجالس اليوغوسلافية ،
 بحجة ارتدادها طابعاً سياسياً في الدرجة الاولى ؛ اما في بولونيا فقد ابقى على هذه المجالس ،
 ولكن صلاحياتها قد قيّدت في شهر نيسان ١٩٥٨ بالتدبير الذي ضمها ، مع الممثلين النقابيين
 وخليئة الحزب ، الى « مؤتمر الاستقلال العمالي » الذي يمارس نوعاً من الشراكة في ادارة الاعمال
 مع رؤساء المشروع . وفي البلدان الاخرى ، لم يتوقف تأمين الاراضي قط ؛ ففي السنة
 ١٩٥٩ بلغ ما تناوله ٩٥ ٪ من الاراضي الزراعية في بلغاريا ، و ٨٢ ٪ في تشيكوسلوفاكيا ،
 و ٧٥ ٪ في البانيا ، و ٦٤ ٪ في رومانيا ، و ٤٧ ٪ في الجمهورية الديمقراطية الالمانية . ثم
 عمل به ثانية في هنغاريا (حيث تناول ٣٠ ٪) ، وبصورة بطيئة جداً في بولونيا ، بواسطة
 الجمعيات الزراعية (الضامة ٦٠٠ ٠٠٠ فلاح - اي مزارع واحد من اصل ٦ - في شهر كانون الاول
 ١٩٥٩) ، التي تتلقى المساعدات المالية وتتمتع بحق الاولوية في شراء المعدات الزراعية .

فبصورة عامة - اذا ما استثنينا بولونيا ، نرى ان كافة الديمقراطيات الشعبية ذهبت
 بعيداً في تأمين الاراضي وشرعت في جميع الاستثمارات الصغرى المتوسطة في وحدات زراعية
 كبرى وفرت لها تدريجياً كافة التجهيزات العصرية .

بعد خضوعها عشرين سنة للنفوذ الشيوعي ، تطورت بلدان
 الوضع في السنة ١٩٦٦
 اوروبا الوسطى والشرقية من ثم تطورا عميقاً . فهي مع محافظتها
 على وحدة المبادئ الماركسية سلكت « الطرق المختلفة نحو الاشتراكية » التي توافق حاجاتها
 الخاصة المميزة . فبلغ اقتصادها في كل مكان معدلات مرتفعة جداً : بلغ الانتاج الصناعي في
 تشيكوسلوفاكيا ثلاثة اضعافه بالنسبة الى انتاج ما قبل الحرب ، وفي بولونيا بلغ في السنة ١٩٦٣
 تسعة اضعافه بالنسبة الى انتاج السنة ١٩٣٨ واربعة اضعافه بالنسبة الى انتاج السنة ١٩٥٠ ؛ وفي
 الجمهورية الديمقراطية الالمانية تضاعف هذا الانتاج وبلغ معدل الزيادة ١١٠٧ بالمائة بين السنة
 ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٧ ، وحتى ١٢٠٣ بالمائة في السنة ١٩٥٩ . ففدت بولونيا الدولة الصناعية
 الخامسة في اوروبا منذ الاكتشاف الذي اتاح لها تحويل « ذهبها القاتم » ، اي الفحم الحجري
 غير المتكامل المتوفر لديها بكميات كبرى ، الى وقود لتقنية المعادن (١٩٥١) . وان هذه
 البلدان التي عرفت قبل السنة ١٩٣٩ بطالة أليمة ومهاجرة واسعة في صفوف العمال ، عانت
 آنذاك من حاجة حقيقية الى اليد العاملة ، باستثناء بولونيا حيث عمل معظم الفلاحين في املاكهم

الصغرى . أما الأمية فقد قهرت عملياً والكفاءة المهنية تحسنت . وعرفت رومانيا في السنة ١٩٦٤ اعلى نسبة في ارتفاع عدد السكان (٨ بالمائة) ، وتجاوز الدخل القومي ضعفه (٢,٧ بالمائة) في السنة ١٩٣٨ . وعلى الرغم من ان نجاحات الزراعة - على غرارها في الاتحاد السوفياتي - قد بقيت دون نجاحات الصناعة بشكل ظاهر ، فان مستوى المعيشة قد تحسن تحسناً ملموساً في رومانيا ، وفي الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ولا سيما عند سكان الارياف ، وفي بولونيا حيث لم يعد استهلاك المواد الغذائية دون اعلى المستويات في اوروبا الاربعة عشرة - ١٠ بالمائة . ووفرت السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي انتهجتها الجمهوريات الشعبية لكل مواطن ولوج ابواب العلم والارتقاء الاجتماعي وآفاق تقدم عظيم . فأسهمت من ثم في « ازالة معظم الفوارق الاجتماعية القديمة والعميقة » ولكن الاولوية الممنوحة للانتاج الصناعي وضالة انتاجية العمل قد أخرقتا تحقيق تقدم يفي بالحاجات .

الا ان خلوداً في التقدم ، شبيهاً به في الاتحاد السوفياتي ، قد برز منذ السنة ١٩٦٣ . ومرد ذلك الى ان سير التخطيط والتوزيع لم يعد هنا ليوافق متطلبات الاقتصادات المعقدة التي اخذت تواجه مسائل الاعتماد والانتاج المتوع . وهذا ما يفسر اصلاحات ادارة الاعمال والتخطيط ، وليونة الرقابة الحكومية ، والاعتراف للمشاريع بتحقيق الارباح ومطابقة برنامجها على طلب الزبائن .

ومن جهة ثانية ، تم تصنيع الديمقراطيات الشعبية ، منذ السنة ١٩٤٥ ، الكوميكون بصورة فوضوية في اطار كل دولة ، على الطريقة السوفياتية ، اي باعطاء الاولوية للصناعة الثقيلة . ففي كل بلاد وجدت من ثم مصانع يفوق انتاجها حاجات البلاد وطاقاتها الحقيقية وتنتج دون اي اعتبار للدخول السقي يجب ان توفرها . وهو لمعري وضع محال وخطر في ظل نظام الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على المواد الاستراتيجية اثناء الحرب الكورية والذي بقي معمولاً به جزئياً .

وحين تأسس في السنة ١٩٤٩ ، رداً شرقياً على مشروع مارشال ، مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (كوميكون) ، لم يلعب لمدة طويلة سوى دور محدود في درس مشاريع التنسيق وخطط مطابقة الانتاج ؛ فهو الاتحاد السوفياتي ما منح القروض ، وسهل بين الديمقراطيات الشعبية المبادلات التي تمت بشكل اتفاقات ثنائية على مقايضات يحدد اجلها سنة واحدة . الا ان ازمة السنة ١٩٥٦ في بولونيا وهنغاريا ، وتوقيع معاهدة روما في شهر آذار ١٩٥٧ ، الذي جعل من المجلس الاقتصادي الاوروبي حقيقة راهنة ، ابرز الحاجة الملحة الى اعتماد تدابير حية . فتقرر منذ السنة ١٩٥٨ مد انايب لنقل البترول بين الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وتنسيق وتوحيد انتاج بعض المصنوعات الكيميائية والصفائح المعدنية والانايب ؛ وفي السنة ١٩٥٩ تم الاتفاق نفسه حول تجارة القطن والفواكه والبقول ؛ وفي السنة ١٩٦٠ ، تم الاتفاق بين بولونيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية

من اجل زيادة انتاج الفحم الحجري البولوني ، وبين تشيكوسلوفاكيا ورومانيا من اجل بناء
معمل لانتاج الطاقة الكهربائية يفغديه الفاز الطبيعي الروماني ، وتوحيد بعض شبكات توزيع
الطاقة وجعل مركز تنظيم التوزيع في براغ ، الخ . وفي السنة ١٩٦٢ قطع مؤتمر موسكو
المرحلة الخامسة بتقريره تنسيق الخطط الطويلة الاجل والتوفيق بين السياسات الوطنية على اساس
« التقسيم الاشتراكي الدولي للعمل » . فاستلزم التنظيم لجائاً دائمة ، ودائرة تخطيط ، وامانة سر ،
ولجنة تنفيذية يكون كل عضو فيها متحكماً بالقرار المطلوب اتخاذه ، لأنه يتمتع بحق النقض .
وجلي ان تحقيق مثل هذه الوحدة قد اثار صعوبات جمة : صعوبات تنسيق شتى السياسات
الزراعية والخطط المختلفة الآجال والافتقار الى النقد القابل التحويل ، الخ . وشعرت بعض
الدول بصعوبة الخروج من قومية ضيقة (بولونيا ، ولاسيا رومانيا) ، فرفضت التضحية
ببعض الصناعات التي اوجب التخصيص التضحية بها ، وأسفت على هذا الارتباط الالزامي
بالدول الاشتراكية الاخرى ، وطالبت بحرية كاملة في الاتجار مع الدول الغربية ، وتمت ان
تعمل الوحدة « لا ككل تنصهر فيه الاجزاء » بل كمجموعة اقتصادات وطنية مستقلة . وانما
على الرغم من هذه الاختلافات ، سار التعاون في طريقه : ففي السنة ١٩٦٤ تأسس مصرف على
مثال « الاتحاد الاوروبي للمدفوعات » اسندت اليه مهمة تمويل مجموعات المشاريع الكبرى ؛
وبعد مرور اشهر معدودة ، أسست تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وهنغاريا ، التي انضمت اليها
بلغاريا والجمهورية الديمقراطية الالمانية والاتحاد السوفياتي ، جهاز « المعادن المشتركة » الذي
ارتدى طابع التخصص في انتاج الالفابيب والمصنوعات الفولاذية الاخرى ، واستهدف تنسيق
الدروس والمبادلات وبرجة الانتاج ، اللذين سيتيح تحقيقهما تنسيق التجارة الخارجية وتأسيس
مشاريع مشتركة . ويجب الاشارة كذلك الى سلسلة التدابير المتخذة منذ السنة ١٩٦٣ لتنسيق
النقل في مختلف البلدان بغية تجنب ازالة وتحميل البضائع (الداخلة الى الاتحاد السوفياتي او
الخارجة منه) ، وانشاء استثمار محطة دولية لشاحنات البضائع ، وإقرار مشروع ضخيم لاستثمار
الدانوب الاسفل ابتداء من الحدود النمساوية - التشيكية بواسطة ١١ محطة لتوليد الكهرباء
تبلغ طاقتها ٢٧٠٠٠٠٠٠ كيلوات في الساعة ، تليح بالاضافة الى إنتاج الكهرباء ٥٠٠٠٠
كيلومتر مربع وجعل معدل عمق النهر ٣٦٥ م .

عمل الكومبيكون بعد المجلس الاقتصادي الاوروبي وقصد تحقيق اهداف تختلف كل
الاختلاف عن اهدافه ، واستخدم اساليب ووسائل مختلفة . ولكنه استوحى الحرص نفسه على
التوحيد والتنظيم . وحقق نتائج ذات قيمة في كافة الحقول ما عدا الحقل الزراعي . وباستطاعته
اليوم الاسهام اسهاماً فعالاً في اعادة الوحدة الى الكتلة الشيوعية بعد ان زعزعها النزاع الصيني
السوفياتي .

الفصل الثالث

يوغوسلافيا

ان الظروف التي عاشت فيها يوغوسلافيا اثناء الحرب تفسر طابع تطورها الخاص في المرحلة التي عقيتها . فالبلاد حققت ثورتها ابان الصراع بالذات ؛ ولذلك كانت ثورتها امراً واقعاً حين توقفت الاعمال الحربية - في الوقت الذي بدأت فيه في بلدان اوروبا الوسطى والبلقانية الاخرى . وكان لدى تيتو جيش شعبي كبير العدد تعود الحرب وخضع لنظام سيامي مرن وقوي ، وحظي بنفوذ وشعبية كبيرين حصل عليهما في المعركة من اجل تحرير البلاد الذي كان لليوغوسلافيين انفسهم اليد الطولى في تحقيقه . ولكن عداء حكومة المنفى في لندن ، والجنرال ميخالوفيتش ممثلها في البلاد ، الذي لم يتعاون مع الايطاليين والالمان فحسب ، بل اعلن الحرب على الانصار ايضاً ، قد اعطى المعركة من اجل التحرير طابع صراع ثوري ضد ممثلي الطبقات الحاكمة القديمة والحكومة الملكية .

تكونت الدولة الجديدة اثناء الحرب بالذات . فمئذ اواخر
النظام السيامي الجديد
السنة ١٩٤٢ ، مثل جيش تيتو أقوى قوة محاربة والقوة الفعالة
الوحيدة في الصراع ضد الغازي ؛ وفي كل مكان - حتى في المناطق المحتلة - تألفت لجان شعبية
للتحرير من ممثلين انتخبهم الفئات الوطنية المحلية استلقت زمام السلطة فور انسحاب الالمان .
وفي تشرين الثاني ١٩٤٢ ، التأمت جمعية ثورية تضم الممثلين المنتخبين المنتسبين الى كافة المعتقدات
والاديان والاحزاب والفئات المعادية للفاشية ، عرفت بـ « المجلس المعادي للفاشية » لتحرير
يوغوسلافيا الوطني ، الذي كان الجهاز الموجه للصراع ، دون ان يكون برلماناً او حكومة ؛
فاختارت المجلس الذي اسندت اليه السلطة التنفيذية ومهمة البت بالمسائل الاقتصادية والسياسية .
الا ان الدولة لما تنظم تنظيمياً جديداً ، بناء على اشارة صريحة من الاتحاد السوفياتي الذي خشي
من ان يخلق اعتماد التدابير الثورية بعض المتاعب مع الحلفاء الغربيين . وفي السنة ١٩٤٣ قرر
مجلس التحرير ، الذي اصبح « الممثل الاعلى للسيادة اليوغوسلافية » ، ان البلاد سوف تنظم
تنظيماً اتحادياً يجمع بين الشعوب المتساوية في الحقوق في صربيا وكرواتيا وسلوفينيا وبوسنيا -

- هرزيغوفينا والجبل الاسود . وافر بالتصويت القوانين الدستورية الثورية الاولى التي انتزعت كل سلطة من الملك الموجود في المنفى واعدت قيام الجمهوريات الشعبية الست التي سيؤلف اتحادها الدولة اليوغوسلافية . ولم يتخذ أي تدبير شامل بصدد القاعدة الاقتصادية المقبلة التي ستمشي عليها البلاد . ولم تقرر مصادرة المصانع والاملاك ، حين قررت ، الا اذا كانت هذه المصانع والاملاك ملك الفازي او المتعاونين معه . الا ان المساحة القصوى للأملاك ، في الحقل الزراعي ، قد حددت بـ ٢٥ هكتاراً ، باعتبار ان حركة التحرير قد ارتكزت في جوهرها على طبقة صغار الفلاحين الفقراء . وفي كانون الثاني ١٩٤٦ ، أعلنت الجمهورية الاتحادية اليوغوسلافية بواسطة الجمعية التأسيسية التي فازت الجبهة الشعبية فيها بـ ٦٧٢٥٠٠٠ صوت مقابل ٧٠٧٠٠٠ للمعارضة . وهكذا ازيلت الملكية الصربية المنشأ التي كانت منذ السنة ١٩١٩ العقبة الرئيسية في سبيل المساواة بين القوميات والتي ساندت على الدوام اقوى العناصر نزعة محافظية في المجتمع السابق . وقد اعطيت الدولة الجديدة دستوراً اتحادياً : ست جمهوريات شعبية ، وفي اطار جمهورية صربيا اقليان مستقلان استقلالاً ذاتياً توجد فيهما اقليات قومية : فوجفودينا التي يستوطنها الهنغارون والسلوفينيون والرومانيون ، وكيروفو - ميتوهيجا التي يستوطنها الالبانيون . وكان لكل جمهورية جميعتها ودستورها . واحتفظت الحكومة الاتحادية بالدفاع الوطني والسياسة الخارجية والمالية الاتحادية والخطط الاقتصادية العامة والملائق التجارية والمواصلات . وتألفت « الجمعية الشعبية » ، كما هي الحال في كل نظام اتحادي ، من مجلسين هما « المجلس الشعبي » المنتخب على أساس ممثل لكل ٥٠٠٠٠ نسمة ، و « مجلس القوميات » الذي تنتخبه الجمهوريات والاقاليم والمناطق . وتنتخب الجمعية الشعبية مجلساً اعلى يمارس رئاسة جماعية ومجلساً تنفيذياً .

تركت الحرب البلاد مخربة تخريباً كاملاً ، وأفقدتها زهاء مليوني نسمة
النهضة المادية
 لاقوا حتفهم وزهاء ٦٠٠٠٠٠ من العناصر الغريبة ، ولا سيما من
 الألمان ؛ وقد هلك ١/٨ السكان القرويين . وقد درت الاضرار بـ ١٠٥٠٠ مليون دولار
 (١٩٣٨) تكاد تمثل زهاء اربعة اضعاف الدخل القومي في هذه السنة . وانتشرت المجاعة لا في
 المناطق الجبلية الجنوبية الغربية التي لم تنتج قط مواد غذائية كافية لسد حاجاتها فحسب ،
 بل في اغنى مناطق سلوفينيا وصربيا الشمالية ايضاً . فتوجب على منظمة اغذية
 اللاجئين تغذية اكثر من ثلث السكان ، وقدمت لهذه الغاية اكثر من ٦٠٠٠٠٠ طن من
 المواد الغذائية .

كما حدث في الديموقراطيات الشعبية الاخرى ، تحقق اصلاح زراعي صادر في السنة ١٩٤٥ ،
 لقاء دفع تعويض ، تناول كافة الاملاك التي تزيد مساحتها عن ٣٥ هكتاراً من الاراضي الزراعية .
 فبانت الاملاك التي لا تبلغ مساحتها ٥ هكتارات تمثل ٧٥ ٪ من مساحة البلاد ، وتلك
 التي تتراوح مساحتها بين ٥ و ١٥ هكتاراً تمثل ٢٢ ٪ ، والاملاك التي تتجاوز ١٥ هكتاراً
 ٣ ٪ فقط . ومن جهة ثانية صدر في السنة ١٩٤٦ قانون سوف يعدل في السنة ١٩٤٨ أمت

بموجبه كافة فروع النشاط الصناعي ، والموارد المتجمية ، ومصادر الطاقة . وامت كذلك التجارة الخارجية ، ثم ٨٨ ٪ من التجارة التفصيلية ، وامت الـ ١٢ ٪ الباقية بدورها في السنة ١٩٤٨ . ولكن نهضة الصناعة تقدمت تقدماً بطيئاً جداً . ففي السنة ١٩٤٦ لم يبلغ الانتاج سوى ٥٠ ٪ من انتاج ما قبل الحرب .

وخلافاً لما حدث في الديمقراطيات الشعبية الاخرى التي لما تضع سوى خطط لستين او ثلاث سنوات ، بوشر في السنة ١٩٤٧ بتنفيذ خطة خمسية (١٩٤٧ - ١٩٥١) . فقد نهضت يوغوسلافيا من ثم على الفور بخطة طويلة الاجل معدة لانهاض المناطق المتخلفة : الجبل الاسود ، بوسنيا ، مقدونيا ، بغية الحد من التفاوت الاقتصادي بينها وبين الجمهوريات الاخرى . وكان المقصود تحقيق تنمية سريعة للطاقة الصناعية التي يجب ان تبلغ خمسة اضعافها بمعدل زيادة سنوية خيالية يجب ان يبلغ ٣٧ ٪ ، خصوصاً في انتاج المناجم وانتاج الطاقة الكهربائية والصناعة الثقيلة .

يجب ان تكون الاعتمادات الملحوظة مرتفعة جداً : في السنة ١٩٥١ بلغت ٢٧,١٥ ٪ من الدخل القومي السنوي . ويجب ان يتضاعف عدد العمال الصناعيين ويصبح ٧٥٠.٠٠٠ . اما نجاح هذه الخطة التي استلزمت اموالاً طائلة بسبب كلفة تجهيز المناطق المتخلفة ، فكان رهين استيراد بعض المصنوعات الجاهزة وبعض الخامات : آلات وتجهيزات مختلفة للصناعة ، تجهيزات كهربائية ، فحم حجري ، بترول ، منسوجات ، مطاط ... واقتصرت الصادرات على المعادن والمنتجات الزراعية .

الا ان الخطة اليوغوسلافية كانت اقل الخطط نجاحاً في الديمقراطيات الشعبية . فان معدل الزيادة المقرر لم يتحقق في يوم من الايام : في الحقل الزراعي انتهت الخطة الى فشل ذريع ، وفي الصناعة لم تبلغ سوى ٥٠ ٪ من اهدافها فقط .

اما اسباب هذا الفشل فمعدية : الحاجة الى اصحاب الكفاءات لادارة كافة المشاريع المؤممة ، الحاجة الى اليد العاملة الاختصاصية في الصناعة ، بطء انتشار التعاونيات : ١٣٠٠ في السنة ١٩٤٨ تعمل في ٣ و ٨ ٪ فقط من المساحة الزراعية ، اسياء الملاحين العاجزين عن الحصول على المصنوعات التي يحتاجون اليها . ويجب القول بصورة خاصة ان المصانع الكبرى ، ومحطات انتاج الطاقة الكهربائية التي انجزت ، وطرق المواصلات التي حسنت شبكتها ، لم تستخدم استخداماً يتناسب وطاقاتها الانتاجية ، لان الخامات الضرورية لاستخدامها قد اقتبعت او استوردت بكميات ضئيلة بسبب قلة التصدير .

وهكذا كانت الخطة في طريقها الى الفشل حين حدثت القطيعة
عزلة يوغوسلافيا
بين يوغوسلافيا وبين الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية
الاخرى ، وحين اقصيت يوغوسلافيا عن الكومنثورم . اما الحجج التي اسلند اليها لتبرير هذا القرار فكانت الاتجاه القومي العام ، والموقف المعادي للسوفييات ، والتنظيم البيروقراطي

للحزب الشيوعي اليوغوسلافي الذي لا يقوم سوى بدور ثانوي الى جانب الجبهة الشعبية المؤلفة من عناصر غير متجانسة ، وخصوصاً السياسة الاقتصادية غير المعتدلة التي تسرعت في تأميم الصناعة والتجارة المتوسطتين وتصفية العناصر الرأسمالية في طبقة الفلاحين ، فمرضت النجاح للخطر وشقت « الجبهة الاشتراكية الموحدة ضد التوسعية » . وعقب قطع العلاقات الاقتصادية القطيعة السياسية ، واستتبع تغييرات عميقة في تطور الخطة الخمسية المترددة منذ قبل القطيعة . لقد عوقبت يوغوسلافيا بسبب عدم انقيادها الذي عزلها في « الشرق » ، فقطع عنها البترول الالباني والروماني والآلات التشيكية ، وفي السنة ١٩٤٩ هبطت مبادلاتها مع الاتحاد السوفياتي الى ثمنها في السنة السابقة . وكانت يوغوسلافيا مصممة على متابعة تنفيذ خطتها ، فطلبت حكومتها من الدول الغربية المعدات التي تحتاج اليها . ولكن تجارتها الخارجية شلت شللاً تاماً بسبب هبوط صادراتها التي كان تصريفها في الغرب اصعب منه في الشرق ، وتوقف استيراداتها من الفحم الحجري والاسمدة والبترول والحديد المصبوب ومعدات التجهيز . أضف الى ذلك من جهة ثانية ان البلاد اخذت تنتج المزيد من الاسلحة (ابتلعت ميزانية الحرب ٢٠٪ من اندخل القومي) . وقد قال « ف. برتو » عن الخطة اليوغوسلافية : « خطة لا يمكن ، في احسن الاحوال ، الا ان تكون فشلاً محدوداً » ، انتهت الى فشل ذريع . الا ان التأميمات تواصلت بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٠ ، بموجب قانون اقر في السنة ١٩٤٨ ، واسرع في وضع وسائل الانتاج والمقايضة في خدمة الجماعة ، فارتفع عدد التعاونيات من ١٣٠٠ في السنة ١٩٤٨ الى ٧٢٦٢ في السنة ١٩٥١ استثمرت ٢٥٪ من الاراضي الزراعية .

ثم ان يوغوسلافيا التي تقربت من جيرانها الجنوبيين وعقدت معاهدات دفاع متبادل مع اليونان وتركيا قد عدلت سياستها . فتوقفت عن تقديم المساعدة لعصابات « ماركوس » و« الاس » التي لم تلبث ان هزمت هزيمة منكرة امام الجيوش الملكية اليونانية ، وتقربت من الدول الغربية ، التي فتحت لها اعتمادات انقاذ ووسعت علائقها التجارية معها . وفي خريف السنة ١٩٥٠ ، اخذت يوغوسلافيا ، بفضل الاعتمادات الغربية ، تحاول تجارتها الخارجية . ففي السنة ١٩٥١ ، اشترت الولايات المتحدة و كندا ١٥٪ من صادراتها مقابل ٢٪ في السنة ١٩٤٦ ، وباعت منها ٣٩٪ من وارداتها مقابل ٣٪ فقط قبل خمس سنوات خلت . الا ان الصعوبات الاقتصادية ما زالت على جانب كبير من الخطورة ، فاعادت الحكومة النظر في سياستها الزراعية ، وغضت الطرف عن ارتفاع الاسعار ، بينما ابقت الاجور على حالها تقريباً ، ولكن الانتاج لم يسجل ارتفاعاً يذكر بالنسبة لمستواه قبل الحرب الا في الصناعة الثقيلة . وبعد سنوات التكيف العسير بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٢ ، لم يبلغ مستوى انتاج السنة ١٩٤٩ الا في السنة ١٩٥٤ ولم يحاوز الا في السنة ١٩٥٥ .

الطريقة اليوغوسلافية ابتداء من السنة ١٩٥٠ ، اخذ يبرز الى الوجود تنظيم سياسي مميز ، شيوعي وماركسي في جوهره ، مختلف عن النظام السوفيياتي . فان الحاجة الى تغيير نظام اقتصادي مشوش والنزاع المتأدي مع الاتحاد السوفيياتي قد دفعا بالحزب الشيوعي اليوغوسلافي ، خلال فترة الانتقال ، الى ايجاد طريقة جديدة لتطبيق الماركسية تختلف اختلافاً كلياً عن طريقة حلفائه السابقين .

كان الهدف من هذه الطريقة ازالة رأسمالية الدولة والبيروقراطية التي ترافقها ، واشراك الجماهير اشراكاً دائماً في « بناء الاشتراكية » ، ونقل مهام الدولة - في بلاد غير متجانسة آخذة في تكوين وحدتها - الى اجهزة مستقلة استقلالاً ذاتياً . فلم تحتفظ الدولة الا بالشؤون الخارجية ، والجيش وامن الدولة . وانتقل كل ما تبقى من الادارة الى اجهزة منتخبة في كل جمهورية اتحادية ، والى لجان شعبية في التقسيمات الادارية الصغرى تتخذ القرارات وتراقب الادارة بحصر المعنى . وانما تستلثب السلطة المركزية شرعية اعمال هذه الاجهزة واللجان ، دونما اهتمام للملامتها ودون ان تكون موافقتها المسبقة ضرورية .

وتقرر الشيء نفسه في الحقل الاقتصادي : اسندت ادارة المشاريع الى مجالس عمالية ينتخبها المستخدمون وتعين لجنة ادارة . وقد ألفت مشاريع عديدة « تجمعا اقتصادياً اعلى » تختار ادارته ، التي تعينها الدولة ، مدراء كل مشروع . ويهتم المجلس العمالي ، لجنة الادارة بحماية العمل وتطبيق الخطة ، وميزان الدخل ، والتدابير الآتية الى تحسين الانتاج . وهي « لجنة الاقتصاد الوطني » ، التي تألفت بموجب دستور السنة ١٩٥٣ ، ما نضع « الخطط العامة » ، التي ترمم الخطوط الكبرى التي تضع لجان الادارة والتجمع ، بحرية ، خطط وحداتها بالاستناد اليها . وتوزع ارباح المشروع الصافية (اي الدخل غير الصافي بعد ان تحسم منه الضريبة والأجور والأموال المستهلكة والفوائد) بين الدائرة الصغرى (الضريبة المقارية) والجمهورية والاتحاد (الضريبة على الارباح) و « صندوق العمل » الذي يمنح العمال علاوة على أجورهم . فليس استقلال المشاريع من ثم مقيداً إلا بالرقابة على شرعية اعمالها والرقابة الجبائية ورقابة المصرف الدائن . ولا تشترك الدولة لا في تحديد الأجور ولا في مراقبة تنفيذ الخطة .

يتضح من ثم ان دستور السنة ١٩٥٣ المعدل قد حدد ، ما امكن الحد ، من تدخل السلطة المركزية باقراره « حكماً ذاتياً » ادارياً حقيقياً على مستوى الدائرة الصغرى والقضاء والجمهورية المتحدة التي يدير مصالحها الجماهيرية الشعب نفسه ، وحكماً ذاتياً اجتماعياً اذ ان المنتخبين يديرون مشاريعهم . وقد ادخل على دستور السنة ١٩٤٦ تعديل واحد هام : ضم مجلس القوميات الى المجلس الشعبي واحلته محله جمعية المنتخبين التي تنتخبها الفئتان الكبريان : العمال والفلاحون ، بنسب غير متساوية على كل حال (ممثل لكل ٣٠٠٠٠ عامل ، وممثل لكل ١٥٠٠٠٠ فلاح) . وهناك ، تحت هذه المجالس ، بضع مئات من اللجان الشعبية في الاقضية والمدن ، التي تنتخب بالتصويت العام ، وبضعة الوف من المجالس التي ينتخبها عمال المشاريع الصناعية والتجارية ، وعمال التعاونيات الزراعية ، وتؤلف كلها شبكة ادارية لامركزية واسعة تضمن البروليتاريا لها فيها مركزاً

مسيطرًا . ونص دستور السنة ١٩٦٣ على ان واحداً - باستثناء المارشال تيتو - لا يمكن إعادة انتخابه مرتين متواليتين للمركز الواحد ، مما يفرض حركة دورية سريعة في كافة أجهزة الدولة .

تحول الحزب الشيوعي في السنة ١٩٥٢ الى « عصابة الشيوعيين » ، والجهة الشعبية الى « التحالف الاشتراكي للشعب العامل » ؛ فاصبحت مهمة الحزب منذئذ لا التدخل في تفاصيل النشاط السياسي والاقتصادي (الذي انيط بالتحالف) بل اعطاء التوجيهات وتسيير هذا النشاط بتثقيف الجماهير الشعبية .

ان تأخر النمو الاقتصادي الذي لوحظ منذ السنة ١٩٦١
الازمة الاقتصادية الراهنة
قد افصح المجال لتحسن ملموس في اواخر السنة ١٩٦٢ وفي السنة ١٩٦٣ (ارتفع معدل النمو العام من ٥ بالمائة الى ١٢ بالمائة تقريباً) . ولذلك فقد بوضر تنفيذ الخطة السبعية الجديدة (١٩٦٤) في جو من التفاؤل ابدته زيادة الانتاج الصناعي وازدهار المشاريع ، ولكنها لم تلبث ان تعرضت لخطر تضخم مالي سريع الخطى وارتفاع مفرط في الاسعار . ويفسر هذا الوضع فقدان التوازن بين الصادرات والواردات ، وتزايد الاموال الموظفة بسرعة وعلى غير انتظام ، وتزايد الاستهلاك الداخلي بفعل ارتفاع الاجور والرواتب والشراء بالدين . الا ان الافتقار الى النقود النادرة اللازمة لتأمين الاستيرادات الضرورية من الحامات والمصنوعات قد ارغم الحكومة على تجميد الاسعار في شهر آذار ١٩٦٥ وتخفيض قيمة الدينار في شهر تموز . اي على انتهاج سياسة تقشفية تهدف الى اكراه المشاريع على إعادة تنظيمها وزيادة انتاجيتها والاستغناء عن الاعانات المالية التي تدفعها الدولة (باستثناء المناطق الفقيرة كمقدونيا والجبل الأسود) بغية جعل الانتاج قادراً على مزاحمة غيره في الأسواق الدولية . فلم تستلزم الازمة من ثم تدخل الدولة بشدة مرة اخرى ، وانما اتجه الاصلاح الى تطبيق قوانين اقتصاد الأسواق تطبيقاً فعالاً .

في الحقل الزراعي شمل قطاع الملكية الاجتماعية ١١٨٠.٠٠٠ هكتار ، اي ١١,٤ بالمائة فقط من المجموع . وقد تألف من مزارع وطنية في الاستثمارات الكبرى التي صودرت ، ومزارع عمل (موازية للمزارع التعاونية السوفياتية) ، وتعاونيات زراعية من الطراز العام ، مبط عددها من ٧٢٦٢ في السنة ١٩٥٠ الى ١٢٠٠ في السنة ١٩٥٤ ، ثم عاد فارتفع الى ٢٢٠٠ وحدة في السنة ١٩٦٣ ضمت ١٣٠٠.٠٠٠ عضو . اما القطاع الخاص ، فقد تألف من استثمارات صغرى - حددت الاملاك الفردية بـ ١٠ هكتارات بغية الحؤول دون ظهور الكولاك مرة اخرى - يبلغ معدل مساحتها ٤,٢ هكتارات في الوحدة ، ولم يتجاوز اكثر من ثلثها الهكتارين وجلي انه نظام لا يساعد على تحقيق الاصلاح العمري ، وقد زاد من سوءة اكتظاظ الارياف بالسكان الذي استتبع بطالة ريفية حقيقية متفاوتة الظهور احياناً ، بالرغم من هجرة ريفية هامة . فنجم عن ذلك انتاجية متدنية واستهلاك ذاتي مرتفع (١/٢ الانتاج الزراعي) ، وهكذا كانت

معظم الاراضي خاضعا لنظام زراعي قديم جدا في بلاد تشكو من المعجز في منتجات اساسية كثيرة .

هنالك من ثم ، والحق يقال ، « طريق يوغوسلافية » نحو الشيوعية هي نظام تسوية بين التخطيط المركزي والمفصل الشبيه بالمثل السوفياتي ، وبين اللامركزية الفعلية المتحققة بالادارة الصناعية الذاتية و « المزاحمة الاشتراكية » مع توزيع الارياح والابقاء على الدخل العقاري . انه لعمري « نظام شيوعي حر » مميز ، اعاد منذ وفاة ستالين العلاقات التجارية بالديموقراطيات الشعبية ، شريكاته الطبيعية في التجارة . فيوغسلافيا دولة شيوعية تخلت عن مبادئ الاقتصاد والديموقراطية الحرة ، ولكنها ترفض الانضمام مرة اخرى الى الكلمة التي يؤلف الاتحاد السوفياتي عنصرها الموجه ، وتنتهج سياسة « حيادية » تتمتع بنفوذ حقيقي في دول آسيا وافريقيا الحديثة الاستقلال ، وقد تكون - بحسب الظروف - موافقة للكتلة الشرقية حينما والكتلة الغربية حينما آخر .

الفصل الرابع

الصين تسمى شيوعية

انتقلت الصين الى المعسكر الشيوعي في السنة ١٩٤٩ ، ولكن انقلاب التوازن بين الكومنتانغ والحزب الشيوعي الصيني ، الذي سوف يؤمن نصر هذا الاخير ، قد حدث اثناء الحرب بالذات .

الحرب الاهلية
في السنة ١٩٢٠ ، كانت الصين غارقة في فوضى هائلة شبيهة ببعضهم بالفوضى التي عرفتتها فرنسا في ايام الشركات الكبرى . فقد كانت البلاد فريسة لـ « لوكيون » ، اسيااد الحرب ، الذين تصرفوا في كل ولاية تصرف الملوك المستقلين ، وحاول كل منهم تعزيز جيشه وموارده ، وحالف جيرانه قارة وخاصمهم قارة اخرى ؛ وكانوا كلهم على علاقة بالحكومات الاجنبية التي منحوها شتى الامتيازات ، واحتفظوا لأنفسهم بحصيلة الضرائب في ولايتهم ، وأودعوا ارباحهم بعض المصارف الاجنبية احتياطاً لادبار الزمان بهم ؛ فكانت حكومة بكين وحكومة كانتون ، والحالة هذه ، مفتقرتين الى القوة والموارد .

كانت نتيجة ذلك عدم امن وبؤساً شاملين - الا في الامتيازات الاجنبية ، ملاجئ الطمانينة الاخيرة - أدت الى نقص عام في نسبة الولادات وزيادة هائلة في نسبة الوفيات بين الاطفال . فانتقلت القرى الى المواقع الدفاعية ، وتوقفت اعمال صيانة سدود « يانغ - تسي » و « هان » والقناة الامبراطورية و « هوانغ - هو » ، فانهارت السدود وغمرت بالمياه مساحات كبرى من الاراضي الزراعية . وجاءت البلبلة التي احدثتها الحرب الاهلية تضيف نتائجها الى نتائج عتئين تقليديتين هما بؤس البلاد واكتظاظها بالأهالي : تقسم الارض المفرط ، ازدياد وطأة الدخل المدفوع لكبار الملاكين ، استحالة استخدام كل هذه اليد العاملة في صناعات المدن . فنزح العديد من الفلاحين الى منشوريا . وأمسّت الهجرة نهائية بعد ان كانت موسمية . وكان عدد المهاجرين ٤٠٠ ٠٠٠ في السنة قبل السنة ١٩٢٦ ، فبلغ المليون في السنة ١٩٢٧ ، و ٥٤٦ ٠٠٠ في السنة ١٩٢٨ ... وقد ذهب سوادهم سيراً على الاقدام ناقلين ما يملكونه على العربات ، فكان تزوجهم مسيرة مجاعة يموت فيها الكثيرون على قارعة الطريق . فكان ان

عدد سكان منشوريا قد ارتفع ، بين السنة ١٩٢٢ والسنة ١٩٣٠ ، من ٢٢ مليون نسمة الى ٣٠ مليوناً . وطلب غيرهم العمل في مفارس ماليزيا واستثماراتها المتجمية . وقد بلغ عدد المهاجرين ٣ ملايين بين السنة ١٩١١ والسنة ١٩٢٧ ، استقر نصفهم في ماليزيا .

الصين الجديدة
العمال
الا ان الصين الاقطاعية القديمة ، صين اسياد الحرب ، مع جماهيرها القروية الخاضعة لسيطرة الملاكين العقاريين ، كانت آخذة في التحول . فان صناعات جديدة قد نمت في ظل الحرب ، كالصناعة الثقيلة ، واستفادت الصناعات القديمة (قطنيات ، مطاحن ، تبغ ، اسمنت) من تدني اجور اليد العاملة . وتأسست مدن جديدة . وغدت هانكيو وشنغاي وتيان تسين مراكز صناعية كبرى ، وضمت طبقة عمالية متجانسة ، قد تبلغ المليون شخص ، عاشت فيها حياة مختلفة عن حياة الفلاحين ، ولكنها حافظت على علائق وثيقة بطبقة الفلاحين . وكانت الاجور متدنية ويوم العمل طويلاً (١٢ - ١٥ ساعة) ، وعدد النساء والاولاد المستخدمين مرتفعاً ، ووضع البروليتاريا البريطانية والفرنسية في الربع الثاني من القرن التاسع عشر ، وقد ساعد على قيام منظمات عمالية ، قامت باضرابات متتالية ومتكاثرة ، وبلغ عدد المسجل منها رسمياً في شنغاي ٤٧ منظمة .

البورجوازية الوطنية
غالباً ما حظيت هذه الاضرابات بمساعدة ومساندة البورجوازية الوطنية - التجار وصغار الصناعيين - التي كانت هي ايضاً ضحية امتيازات الاجانب . فان رؤوس الاموال التي جمعها التجار بوفرة في المرافىء ودخول الملاكين العقاريين قد ساعدت نمو صناعات ومصارف صينية بحصر المعنى . ومنذ السنة ١٩١٩ ، جاوز عدد صنايع الحياكة القطنية في المصانع الصينية عدد الصنايع نفسها في المصانع الاجنبية . اجل لقد بقي الاميركيون والاوروبيون واليابانيون اسياد الصناعة الثقيلة ، ولكن رؤوس الاموال الصينية قد حققت السيطرة في الصناعات الخفيفة . وكانت هذه الرأسمالية الوطنية بحاجة الى النظام وتوحيد البلاد والى اصلاح اداري وقضائي على الطريقة الغربية ، واستلزمت وضع حد للامتيازات التي يفيد منها الاجانب بالاستناد الى معاهدات غير متكافئة . ولذلك فهي قد اسهمت في حركة الاستقلال الوطني الموجهة ضد الـ « توكيون » والتجار الاجانب . واستخدمت الموجه الوطنية التي حركت الفلاحين والعمال ، متقربة في الوقت نفسه من الملاكين العقاريين ، وحتى من الاوروبيين والاميركيين حين تنطوي الموجه القروية او العمالية على خطر محقق (في كانتون في السنة ١٩٢٤ ، وفي شنغاي في السنة ١٩٢٧) .

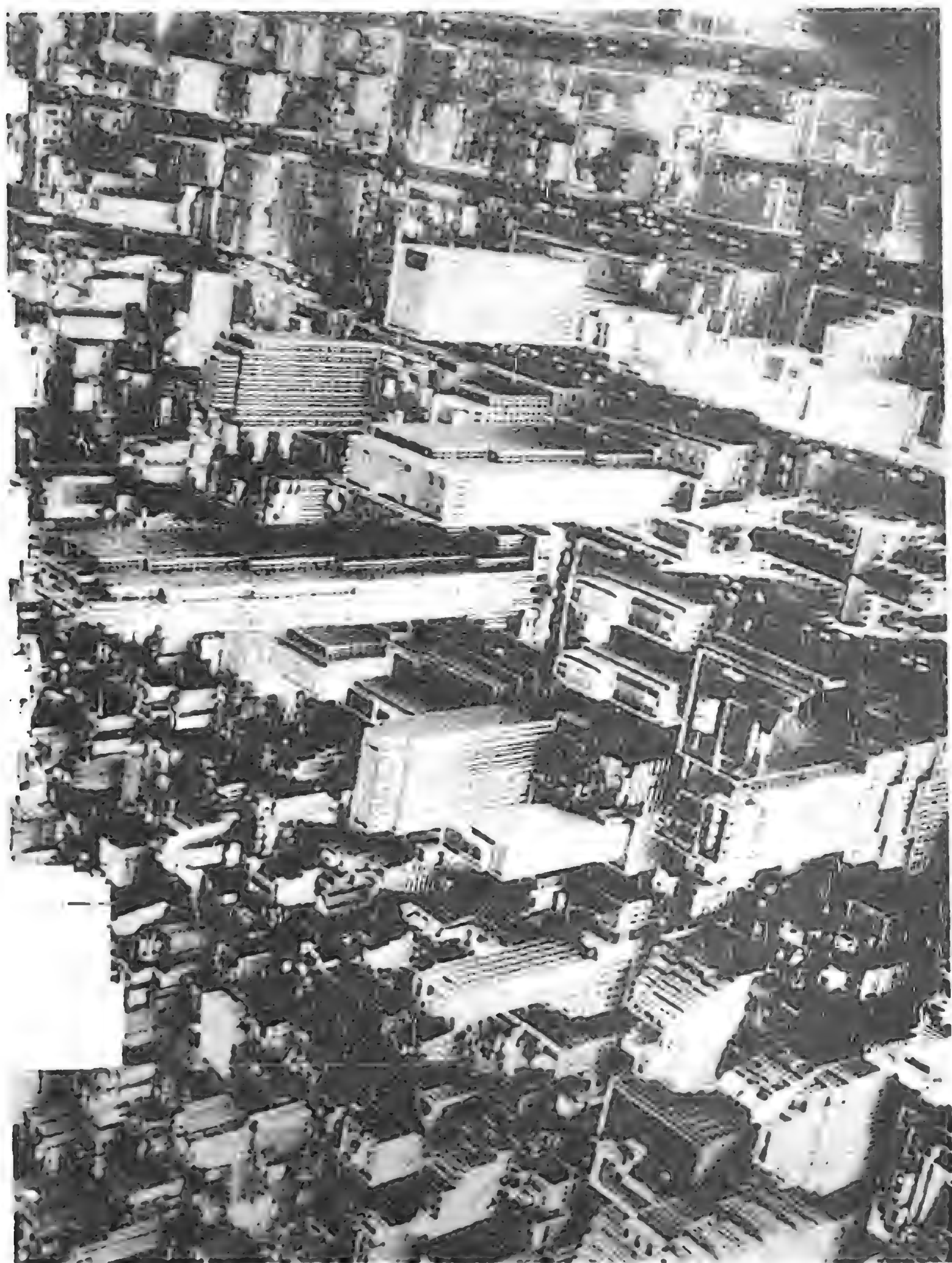
الثورة الثقافية
يعتبر المثقفون القوة المحركة لتطور الصين . فقد نمت بينهم ، كما نمت بين العملة ، وطنية صينية حية كانوا هم دعائها النشاط . لقد ولد تعليم ديموقراطي على كافة المستويات : تعددت الجامعات ، وازال اصلاح اللغة والكتابة المراقيل

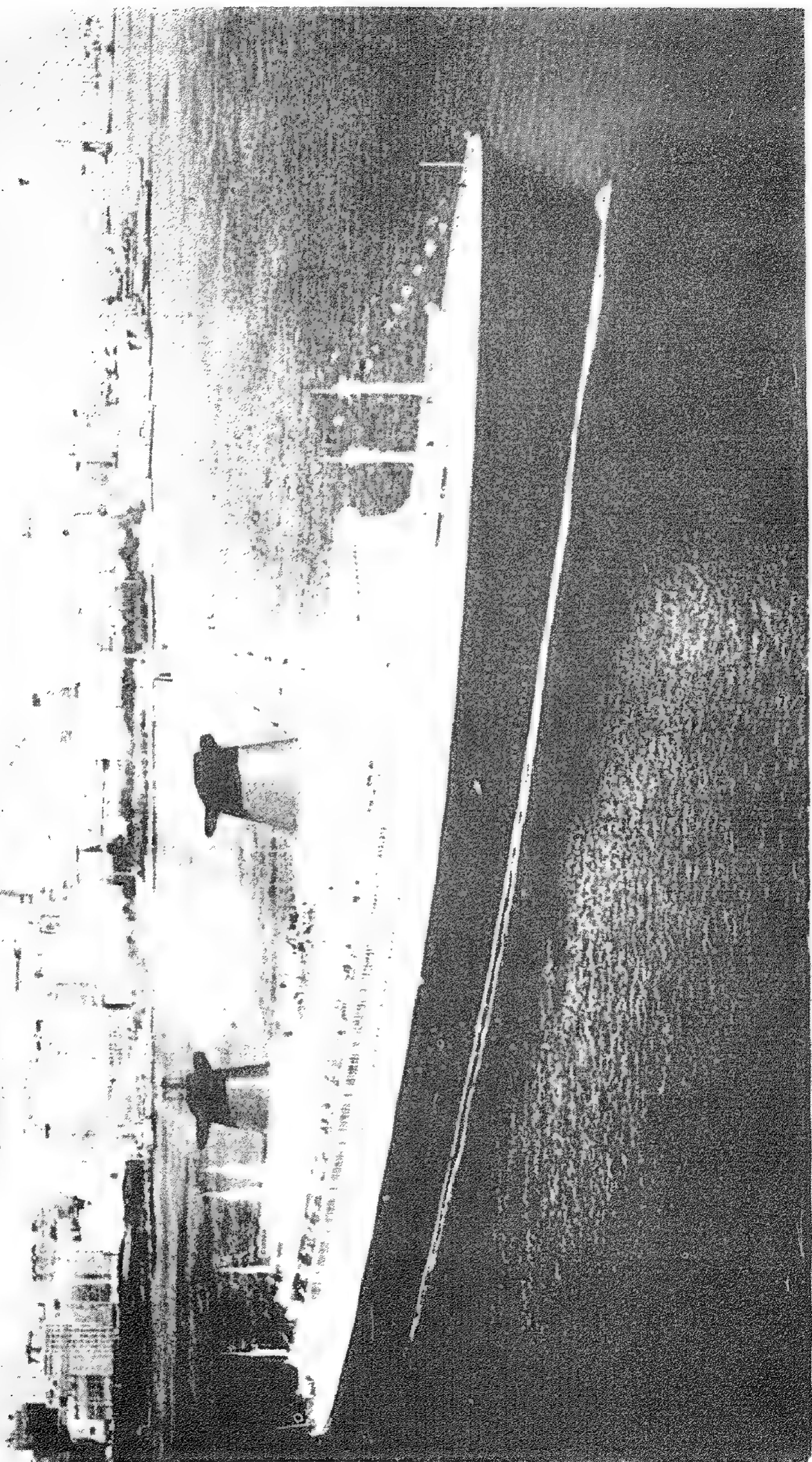
التي كانت تعترض تثقيف الجماهير الشعبية . هذا هو « اصلاح الالفه العامية » ، « ال باي - هوا » وقد اصبح الزامياً في السنة ١٩٢٠ - الذي اعرض عن اللغة الادبية الكلاسيكية واعتمد اللغة اليومية ، المستعملة منذ قبل ذلك في ادب المهازل والروايات المألوف ، بعد ان اعطاها شكلاً كتابياً . وفي الوقت نفسه ، اتاحت « طريق الالف حرف » ، المبنيه على استخدام اكثر الحروف استعمالاً ، التغلب على اهم الصعوبات التي انطوت عليها الكتابة الصينية وتعليم القراءة بسرعة . ثم جاء النجاح كاملاً حين نشر كتاب « هو - شو » ، « موجز في تاريخ الفلسفة الصينية » ، الذي اثبت امكانية استعمال الاسلوب الجديد في المناقشات المجردة .

مهدت هذه الاصلاحات السبيل لثورة ثقافية كانت بمثابة نهضة حقيقية . فقد نشرت ترجمات عديدة مؤلفات الغرب الكبرى ومكتشفاته العلمية ، وهاجمت روايات واقعية ومؤلفات انتقادية النظام السياسي والاجتماعي السابق . كما هاجمت تنظيم العائلة البطريركية ، والمعتقدات الدينية ، ولا سيما الكونفوشيوسية « غير الصالحة للحياة المصرية » و « المنافية للجمهورية » ، والمسيحية .

ان الحركة الوطنية التي ازادت استقلال البلاد ووحدةها وتجديدها
الحركة الوطنية
المصري قد ضمت في عمل مشترك العناصر النشطة في المجتمع الجديد :
البورجوازية الرأسمالية ، البروليتاريا العمالية ، المثقفين . هذه هي « حركة الرابع من نوار » (١٩١٩) - يوم اعتراض الطلاب من معاهدات الصلح - التي كانت اعلاناً للثورة الوطنية . وكان تأثير الثورة الروسية عظيماً جداً على كل حال ، بالمثل الذي اعطته ، وبتعليمها ان على الصين ، اذا ارادت التقدم ، القضاء على الرأسمالية الاجنبية ، وبالمساعدة الفعالة المباشرة التي قدمتها . وبالرغم من انه لم يتعصب للشيوعية ، فان سن - يات - شن ، الذي اعاد تنظيم الكومنتانغ ، قد اوفد تشانغ - كاي - شك الى موسكو للاشتراك في دورة تدريبية ، وتعاون مع الحزب الشيوعي الصيني . ووقع على اتفاقات تتخلى روسيا بموجبها عن المعاهدات غير المتساوية وترسل الى الصين مدربين عسكريين ومنظمين سياسيين . وانما نجح الكومنتانغ في استعادة الصين الشمالية وهزم اسياد الحرب بواسطة الجيش الذي دربه وتولى قيادته الضباط الذين اعدوهم .

وقفت الحركة الوطنية الصينية بحزم في وجه الدول الاوروبية التي اثبتت ، في السنة ١٩١٩ في فرساي ، وفي ١٩٢٠ - ١٩٢١ في واشنطن ، انها لا تريد لا مساعدة الصينيين على بناء صين مستقلة سياسياً واقتصادياً ، ولا التخلي عن امتيازات المعاهدات غير المتساوية . وحين تعددت الاحداث الدامية في مراكز الامتيازات ، رد الصينيون بمقاطعة التجارة البريطانية . فاضطر المرسلون والتجار الانكليز - وقد كانوا اكثر الاجانب تعرضاً للخطر لأن مصالح انكلترا الاقتصادية والسياسية في الصين كانت اعظم شأناً من مصالح سواها - الى الجلاء عن الداخل نحو المرافئ .









٢٠ - شبكة طرقات عمرية في لوس انجلوس : هاربور فريواي .



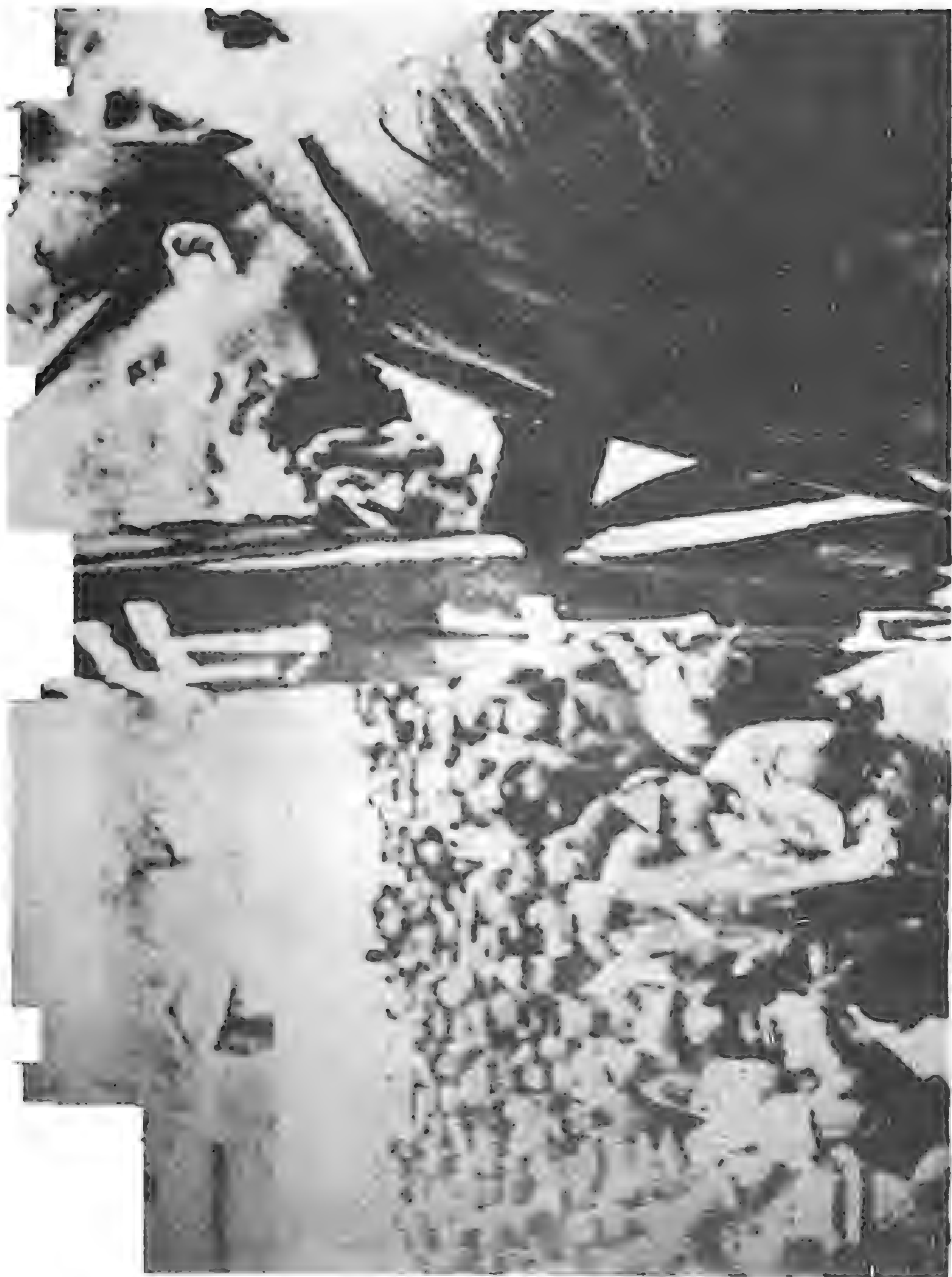


٢٢ - جامعة موسكو . منظر لموسكو التي يشرف عليها بناء الجامعة الرائع .





٢١ - المهاجرة عائدي بحيط به تلامية .







٢٧ - عرض الجبلين امام موططور البايان وباسية رأس السنة .



٢٨ - عيد الحصاد في مزرعة جماعية .





٣٠ - رباط : المدينة الأوروبية والمدينة البلدية .



۳۱ - ارلکین و کولومبین ، بریشت بابلو بیکاسو . متحف لینینغراد .



ارتبطت الحركة المعادية للمسيحية ارتباطاً وثيقاً بهذه الحركة
ارتداؤهما طابع العداء للمسيحية الوطنية . فبينما كانت هذه الحركة من قبل وقفا على القوى
المحافظة التقليدية ، قادتها آنذاك العناصر الثورية والوطنية ، اي الطلاب والعمال . لقد فرّق
حتى ذاك التاريخ بين المسيحية كدين وبين المرسلين حملة « الغزو الثقافي » . وان عمل المرسلين ،
الذي غالباً ما ارتبط في الماضي بالتدخلات المسلحة الاجنبية ، قد اعتبر منذئذ لا ك « طليعة
التوسعية » ، فحسب ، بل كدعابة لافكار باطلة مناهضة للتقدم ايضاً . وطولب بارجاع « حق
التعليم » الذي يجب ان يعاد للصينيين . فوضعت الحكومة في السنة ١٩٢٦ ، رغبة منها في تحقيق
هذه الامنية ، مدارس المرسلين تحت إشراف حكومي ، وقررت الا يكون المديرون اجانب
بعد اليوم وان يكون التعليم الديني اختيارياً . وفي اثناء المظاهرات خرجت املاك الارساليات
واعتدي على المرسلين بالجرح والقتل ، فاضطر عدة آلاف منهم الى الجلاء عن داخل البلاد ؛
فكان الرد على هذه الاصطدامات « سياسة السفن الحربية » التي اطلقت نيران مدافعها على مدن
الساحل انتقاماً . وقد صادقت الحركة في الزمن فترة التحالف بين الكومنتانغ والحزب
الشيوعي ؛ الا ان عنفها قد تضاعف حين اتجه تشانغ الجهاً يمينياً وانفصل عن العناصر المعالية
والشيوعية .

بعد وفاة سن - يات - سن ، في السنة ١٩٢٥ ، انتهت حكومة
اصلاحات الكومنتانغ الكومنتانغ ، التي استعادت سيطرتها على كافة اجزاء الصين
تقريباً ، الى مناخدة الحزب الشيوعي الذي كان يطالب باصلاح زراعي عميق والذي اقضت
لجأحاته مضاجع جامعي الثروات من التجار . وكان ان جناح الكومنتانغ الايمن الذي كان
لصهري تشانغ ، « ت . ف . سونغ » و « ه . كوتغ » ، تأثير كبير عليه ، والذي حظي بتأييد
الجيش الظافر ، قد تقرب من الاجانب في شنغاي . فحرّم الحزب الشيوعي وقتل اعضائه
المقبوض عليهم بعشرات الالوف ، ولاذ المستشارون الروس بالفرار . واستولى تشانغ على
هان - يانغ و هانكيو ؛ فبدا الحزب الشيوعي وكأنه قضي عليه قضاء تاماً .

اعترفت الدول الكبرى بلشانغ وساندته انكلترا والولايات المتحدة ، فتولى القيام بعمل
عظيم تناول التصنيع وتجديد الاقتصاد والادارة بحسب مقتضيات العصر : احداث الطرق
والسكك الحديدية ، تنمية الصناعات ؛ ولكنه لم يحاول اي اصلاح اجتماعي . واهلن ابطال
المعاملات القديمة عند انتهاء مدة العمل بها . فتخلت بلجيكا وايطاليا والدانمارك والبرتغال
واسبانيا عن امتيازاتها كما تخلى عنها مهزومو السنة ١٩١٨ بين ١٩٢١ و ١٩٢٥ . واسترد
استقلاله الجرماني والرقابة على مصلحة الجمارك البحرية والضريبة على الملح . وفي السنة ١٩٣٠
تخلت انكلترا عن اقليم واي - هاي - واي . الا ان محاولة إعادة التنظيم هذه قد اعاقها
التدخل الياباني من اجل احتلال الصين قطعة وراء قطعة .

١ - مصير الكومنتانغ

حكومة تشانغ كاي - شك
منذ السنة ١٩٣٧

الا ان وحدة المقاومة الصينية ضد الياباني قد تحققت مرة اخرى في السنة ١٩٣٦ . فان الشيوعيين - بالرغم من الحرب التي شنها حكم الكومنتانغ عليهم طيلة اكثر من عشر سنوات - قد وقفوا الى جانب تشانغ كاي - شك حين توقيفه في « سيان » لانهم اعتبروه خبير من يتولى مقاومة الغازي . ووافق تشانغ على الجبهة الموحدة التي عرضوها عليه ، واخذ على نفسه اعادة تنظيم الجيش الذي سوف تنضم اليه القوات الشيوعية ، والوقوف بعزم في وجه اليابان . فاعتمد الجيش فن الحرب الشيوعي : التخلي عن بعض الاراضي بغية كسب الوقت . واستمر الصراع بالرغم من استسلام مونيخ الذي قضى على الامل بتدخل اوروبا ، وبالرغم من الهزائم . فانتقلت الحكومة الى تشونغ - كنج بعد انتقالها الى هانكيو . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان اليابان ، التي استألت اليها رجال الاعمال وعدداً كبيراً من الوطنيين المعادين للبيض في الدرجة الاولى ، والتي الفت حكومة صينية صديقة في نانكين ، قد اعتبرت ، بين السنة ١٩٤١ والسنة ١٩٤٣ ، ان الولايات المتحدة هي عدوها الاول . واكتفت بالنقاط التي احتلتها ، ولم تقم ، ضد مقاومة بدت لها غير منظمة ، سوى بعمليات معدة لإشاعة الذعر : قصف جوي ، وغارات سريعة على ارض العدو تستهدف القتل والنهب .

ربما اسهم خلود الحرب اليابانية هذا في التبدل الذي طرأ على سياسة حكومة الكومنتانغ . فان هذه الحكومة التي اثبتت بين السنة ١٩٢٧ والسنة ١٩٣٧ « انها خير حكومة عصرية ونافذة عرفتها الصين » قد ارتدت طابعاً آخر . لقد كانت في نانكين تحت تأثير التجار ورجال الاعمال في المرافىء ، المرتبطين ارتباطاً وثيقاً بكبار الملاكين العقاريين . فحافظت من ثم على النظام الاجتماعي القديم في الارياض دون ادخال اي تغيير عليه ، ولكنها حققت بعض الاصلاحات : نشر قانون جزائي ومدني جديد ، توحيد النقد ، اعادة تنظيم اعمال المصارف . وقد بذل مجهود كبير لاقامة حكومة عصرية موحدة . اجل لقد تحقق التجديد المصري لمصلحة الطبقة الوطنية العليا ، وانما اصبح هناك تجديد مصري . اما في تشونغ - كنج ، اي في قلب احدى اكثر الولايات تخلفاً في البلاد ، فكان الجور مختلفاً . فان الحكومة هنا كانت بعيدة عن العناصر القوية التي من شأنها الضغط عليها : الجماهير الشعبية والطلاب . فليست السيطرة لنفوذ صيارفة شنغاي بعد اليوم ، بل للملاك العقاري المحافظ الذي يفسر شعار الحرب مقاومة واعادة بناء ، بأنه مقاومة للاصلاحات الاجتماعية وتدعم لركزه (فيربانك) . اما عناصر الاصلاح فقد شلت نشاطاتها ، ولا سيما ان اكثرها نشاطاً كان على خط القتال . واقصي الاحرار والشيوعيون عن الادارة ، وعطلت صحف المعارضة ، وراقبت قوى الامن عن كتب المثقفين والاحرار الذين هاجروا باعداد كبرى الى هونغ - كونغ وسنغافورة او التحقوا بالجاليات الصينية في جنوبي شرقي آسيا . وقطعت

العلاق مع الشيوعيين ، ولم يُطوّر ذكر نجاحاتهم في الحرب ضد اليابان فحسب ، بل نظم « حصار طبي » حول جيوشهم - الثامن والرابع - التي لم تستلم بعد ذلك معدات صحية ومواد صيدلية . وزال بصورة خاصة طابع القوة والعنف عن الحرب ضد اليابان . فلم يوضع اي مخطط لتعبئة طاقات البلاد ، ونقلت المصانع الى الداخل دون مخطط شامل ودون تنظيم هام ، ولم تفرض رقابة على القطع والمؤسسات المالية ، فلم يلبث التضخم المالي ان ظهر بمظهر الكارثة ، واطلق العنان للمضاربة في المواد النادرة غير المحددة .

ورافق الفساد النهاون والتقصير . وتسبب التبذير وسوء الادارة في موت ملايين البشر في الجيوش المفتقرة الى المؤن والملابس والعتاد ، وفي السكان المدنيين الذين فتكت مجاعات السنة ١٩٤٣ بثلاثة ملايين منهم في هونان وكواتونغ وشي - كيانغ . وزادت في الطين بلة سرقة اموال الحزبة ، والمتاجرات التي استفاد منها القادة العسكريون والموظفون والوزراء - وفي طليعتهم صهر القائد العام بالذات ، ت . ف . سونغ ، وزير المالية ، ثم وزير الشؤون الخارجية ورئيس مجلس الوزراء . فابتيعت المقاررات المبنية في القطاعات الممنوحة للاجانب ، والاراضي و « القيم المضمونة » كالمواد الصيدلية ، والآلات ، والاقمشة ، ولم يبلغ الجيش شيء من « المصنوعات المرسله اليه (بموجب قانون « الاعارة والتأجير ») . فكل هذه المصنوعات بيعت في طريقها الى الجيش بواسطة الوزراء وحكام الولايات او حتى الضباط انفسهم . وقد ادانت الشهادات الاميركية والبريطانية نظام الحكم الذي شبهه الجنرال « ستيلول » بالنازية : « حكومة مهائلة .. ولصوصية مهائلة .. » ومال قادة الجيش طبعاً الى الاحتفاظ بالاعتدة الحربية ... « يعدون بشن الهجوم » ، ثم يراجعون ؛ .. يصدرون الاوامر ، ثم يعززون الى الرؤوسين بعدم تنفيذها . « يدفع قادة الجيش مرتبات الجيوش كما يطيب لهم الدفع .. ولا يُحتد سوى المساكين المقتقرين الى المال او الى حياة النافذين . »

وفي الحقل العسكري شوهد الارتجال نفسه والفوضى نفسها . فالجيوش ضعيفة لأن الحكومة لا تريد تسليح الفلاحين خوفاً من الشيوعية ، والقيادات تسند الى العناصر المعروفة بميوها المحافظة ؛ وحدث ما هو ادهى من ذلك كله حين تجددت الحرب الاهلية في السنة ١٩٣٧ ؛ فنذ السنة ١٩٤١ استبقى تشانغ ، بغية محاربة الشيوعيين ، العتاد الحربي الحديث الذي شحنه اليه الحلفاء . وقام ما يشبه هدنة ضمنية مع اليابانيين وجرت اتصالات غير رسمية بين ممثلي تشانغ وممثلي وانغ تشنغ واي ، رئيس الحكومة الموالية لليابان في نانكين ، وتوقفت محطتا الاذاعة عن التهاجم . ولم يواصل الحرب ضد اليابانيين ، بالإضافة الى الشيوعيين ، سوى الطيارين الاميركيين الذين ينطلقون من القواعد الصينية لالقاء القنابل على اليابان ، وهذا ما حمل اليابانيين في السنة ١٩٤٤ على شن هجوم ادى الى الاستيلاء على هذه المطارات ، وعلى التقدم في شي - كيانغ ، وهونان الغنية ، فلتشتت الجيوش مرة اخرى ، وكان الاندحار العسكري تاماً . فلم يبق من الصين الحكومية ، في اوائل السنة ١٩٤٥ ، سوى دولة اقطاعية صغرى .

وضع الحزب الشيوعي
بين ١٩٢٨ و ١٩٣٥

محق الحزب الشيوعي بعد مجازر كانتون وشنغاي وهانكيو وحملات تشانغ في السنتين ١٩٢٧ و ١٩٢٨ ، فانصرف الى اعادة تنظيم صفوفه ببطء تحت اشراف ماو - تسي - تونغ و « شوت » في المساقل التي احتفظ فيها ببعض الجماعات المسلحة عند حدود هونان وكيانغ - سي والى الجنوب من هانكيو . وفي اواخر السنة ١٩٢٩ ضم حوالي ٦٢ ٠٠٠ جندي زود ٤٠ ٠٠٠ منهم بأسلحة نارية . فأقصى جبهة الضرائب وكبار الملاكين عن الاقاليم التي كان يحتلها الشيوعيون ووزعت الارض على الفلاحين . فوجه تشان كاي - شك ضد جيش الحزب الشيوعي سلسلة من « حملات الابداء » التي تخللتها الهزائم والانتصارات غير الحاسمة . اما الحملة السادسة التي ضمت ٤٠٠ ٠٠٠ جندي و ٤٠٠ طائرة ، والتي اعدتها بعثة الجنرال فالكنهوزن الالمانية ، فقد حققت في السنة ١٩٣٣ النتائج الهامة الاولى : في تشرين الاول ١٩٣٤ قررت الجيوش الشيوعية الجلاء عن كيانغ - سي والانسحاب غرباً الى « سوتشوان » . فبدأت حينذاك « المسيرة الطويلة » ، التي تعتبر اغرب احداث هذه الحرب : طيلة سنة كاملة ، انسحب ١٣٠ ٠٠٠ رجل وامرأة وولد سيراً على الاقدام ، بمعدل ٤٠ كيلومترا في اليوم الواحد ، معرضين كل ساعة لغارات الطائرات ، مكثرين من المسيرات الليلية بغية النجاة من هذه الهجمات ، ومن المناورات الالهائية بغية التمكن من عبور الانهار ، تاركين وراءهم العتاد والمرضى والجرحى وضحايا البرد والجوع ، مقاتلين في سبيل اجتياز الخطوط المحصنة ، قاطعين سلاسل جبال يبلغ ارتفاعها ٥٠٠٠ متر (تاهسويه سان) . وفي ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٥ اخيراً ، استقر الناجون الـ ٢٠ ٠٠٠ في شالي شلي حيث كانوا في مأمن من حصار كامل بسبب وجود الصحراء من ورائهم ، وحيث توجب عليهم تجديد كل شيء (الشكل ٢٧) .

هنا ، في ينان ، وضع ماو تعاليم « ديموقراطية الصين الجديدة »
« الديمقراطية الجديدة »
التي نشرها في السنة ١٩٤٠ . وقد قادته قوة العنصر القروي الصيني الى بناء الحركة الشيوعية على اساس قروي لا عمالي اسوة بالاحزاب الشيوعية الاوروبية . فسوف تكون المرحلة الاولى للثورة الشيوعية « الديمقراطية الجديدة » التي ستحول المجتمع القديم الاقطاعي الطابع ، بمساعدة الاتحاد السوفياتي ، الى مجتمع ديموقراطي مستقل . وسيحكم هذه الدولة تحالف عدة طبقات ثورية ، لأن البورجوازية الصينية ، على غرار البورجوازية الفرنسية في السنة ١٧٨٩ - كانت ثورية جزئياً . وخلال فترة الانتقال هذه ، ستخضع الصين لنظام لن يكون لا بورجوازيًا فعبس ، ولا بروليتاريًا فعبس ، بل حكماً ديموقراطياً مركزياً مبنياً على انتخابات (يحق للجميع الاشتراك فيها) يختار بموجبها اعضاء سلسلة جمعيات شعبية ابتداء من جمعيات القرى حتى المؤتمر الوطني . وعملاً بقرارات الكومنتانغ المتخذة في السنة ١٩٢٤ ، يتوجب على الدولة ، منذ هذه المرحلة الاولى ، ان تضع يدها على النشاطات الاحتكارية : المصارف الكبرى ، الصناعات الهامة ، وسائل النقل . وبغية

ويتألف من جنود يساعدون الفلاحين الذين هم منهم ويعيشون فيما بينهم ، ويدفعون لهم ثمن ما يأخذونه منهم ، ولا يعتدون على ممتلكاتهم ولا يعاملونهم بفظاظة . فكانت النتيجة ان الجماهير الشعبية قد تأثرت للمرة الاولى بالدعابة السياسية ، بعد ان كانت تقف في هذا الحقل موقفاً سلبياً تقليدياً .

وكانت النتيجة كذلك ان الوضع في الارياف اصبح اشد صعوبة على الفلاحين يوماً بعد يوم . ولم ينجم ذلك عن « ويلات الحرب » التي كانوا هم اولى ضحاياها : عنف واستلاب ، وتدمير وتقتيل فحسب ، بل عن التضخم المالي المفرط الذي استتبع انهيار النقود . فكل من توفر له المال وبمحت عن « قيم حقيقية » اخذ يشتري الاراضي ، حين اضطر الملاك الصغير المدن الى البيع ، وارتفع من ثم ثمن الارض ، فقفز معدل سعر ٧٥٠ آر في المرزات من ٤٥ دولاراً صينياً في السنة ١٩٣٧ الى ٢٥٠٠ في السنة ١٩٤١ ؛ وهكذا نشأت طبقة جديدة من كبار الملاكين العقاريين المضاربين الذين لا يكتفون حتى بزراعة الارض . وحذا حذوهم العديد من الاسياد الاقطاعيين ، بحيث تبسط النظام الاجتماعي في الارياف الصينية وبرز التضاد بين من يملكون الارض ومن يزرعونها دون ان يملكوها .

تخلت حكومة ينان مؤقتاً عن برنامج مصادرة الاراضي وعن الصراع الطبقي رغبة منها في ان تسهم الطبقات صاحبة الامتيازات في النضال الوطني . واكتفت بتخفيض قيمة ضمان الارض وفائدة الديون (١٠ ٪ / كحد اقصى) ، وجعلت عقد الضمان إلزامياً ، وحددت الضريبة بحيث لا يتجاوز معدلها ١٥ ٪ من الربح . واستغنت عن المجالس بتنظيم انتخابات اقتصت فيها بثلاث المقاعد . وشجعت قيام التعاونيات التي يعمل فيها الجنود والفلاحون معاً ، رغبة منها في ان تسد كل منطقة حاجتها من المواد الغذائية ، ومن القطن اذا امكن ذلك . فقامت وحدة مطلقة بين الجيش والسكان الفلاحين . وأدى التعاون بين القرى المتجاورة في مقاومة غارات اليابانيين وفي الاعمال الزراعية الى تنمية روح التضامن وتولد وهي قومي تعزز يوماً بعد يوم . فكانت سياسة الحكومة ، بصورة عامة ، سياسة حريصة على المصالح الشعبية ، وانسانية حق حيال الاسرى اليابانيين الذين يخلى سبيلهم او يهذبون تهديفاً جديداً على ايدي « عصبة تحرير الشعب الياباني » ، فاستهوت احراراً كثيرين من اعضاء الحزب الشيوعي الصيني . ولم يجتذب التنظيم الشيوعي بفعاليته ونزاهته ونشاطه في محاربة العدو الياباني طبقة الفلاحين فحسب ، بل الطلاب ايضاً الذين تدفقوا كالسيل على جامعة ينان المعادية لليابان وانضموا الى الحزب الشيوعي ، والاحرار الذين ارغمهم نظام تشونغ - كينغ البوليسي على الفرار الى ما وراء البحار ايضاً . وقد ألف هؤلاء في هونغ - كونغ ، في السنة ١٩٤١ ، « اتحاد الاحزاب الديمقراطية » الذي سيصبح « عصبة الصين الديمقراطية » في السنة ١٩٤٥ والذي تقرب من الحزب الشيوعي الصيني .

يتضح مما تقدم التضاد الكبير بين هذه « الجمهورية السبارتية » التي تحارب اليابانيين بعزم وبين حكومة تشونغ - كينغ المتميزة بضعفها وفسادها وجودها .

الحرب الأهلية
ان النزاع بين الحكومتين ، الذي نشب قبل نهاية الحرب بزمان بعيد ،
قد شمل البلاد بأكملها منذ توقيع الهدنة . وقد توخت كل منها
احتلال ما أمكن من الأراضي ومن النقاط الاستراتيجية . فتمكن

الشيوعيون ، بفضل سيطرتهم على الصين الشمالية ، احتلال أهم منطقة صناعية ، هي منشوريا
غير البعيدة عنهم ، في ربيع السنة ١٩٤٦ . وتلقت حكومة تشونغ - كنج المساعدة العسكرية
والاقتصادية من الاميركيين الذين نقلت طائراتهم واسطولهم ثلاثة جيوش وطنية الى الشمال
والشرق ، ومساعدة القادة والحكام والموظفين الذين كانوا قد تعاونوا مع اليابانيين وحاربوا
الشيوعيين تحت امرتهم . ولكن الجيوش الشيوعية التي لفتت الانظار بحسن قيادتها وتدريبها ،
وتسلحت بعتاد الجيش الياباني وعتاد الجيوش الوطنية الذي استولت عليه ، اصبحت الآن
قادرة على التخلي عن حرب العصابات والشروع بمعمليات كبرى حتى ضد جيوش تفوقها عدداً
وتسلحاً .

سواء وضع تشانغ اسكتر فاكتر . فقد رفض القيام بالاصلاحيات العميقة التي اشار عليه بها
الاميركيون ، وتأثر اكثر فاكتر بنفوذ العناصر الرجعية . ثم تكاثرت الاعمال المخيرة للقانون ،
وتعرض الاحرار لقمع بوليسي متزايد العنف . ولعل السياسة المنتهجة حيال الولايات المتحدة
كانت ، قبل تفاقم الحكم الدكتاتوري والفساد الاقتصادي والبؤس الناجم عن التضخم المالي
- كان الدولار الاميركي يعادل ٢٠ دولاراً صينياً في السنة ١٩٤١ ، فبات يعادل ١٢ مليوناً في
السنة ١٩٤٨ - العامل الحاسم في انفراد القائد العام . فموجب معاهدة « الصداقة والتجارة
والملاحة » الموقعة في ٩ كانون الاول ١٩٤٦ ، استفادت الولايات المتحدة من حق التوقف
لجيوشها ، وقواعد بحرية وجوية ، وحق جنودها وموظفيها بالتصرف وكأنهم في بلادهم ،
والمساواة مع الصينيين لتجارها وصناعيها ، وحق الانراف على تعريف الاسعار وتنظيم الجمارك ،
وامتيازات هامة جداً كشركة الطاقات الكهربائية في شنغاي ، والسكة الحديدية بين كانتون
وهانكيو ، ومناجم الفحم الحجري ، ومصانع السكر والاسمدة ... وعين مستشارون
اميركيون في الوزارات المختلفة . لا بل اعطيت اللجنة الصينية الاميركية المختلطة لادارة صندوق
التجهيز واعادة البناء ، في السنة ١٩٤٨ ، حق رقابة الصناعة والمناجم والمواصلات . فكانت
ذلك عودة النظام نصف الاستعماري الذي توحدت في وجهه الامة . ولم تعد الحرب ضد الوطنيين
من ثم حرباً أهلية ، بل حرب تحرر وطني ، على غرار الحرب ضد الحكومات الموالية لليابانيين
منذ السنة ١٩٣٩ .

ردت الانتصارات الشيوعية الوطنيين الى الورا : حملة سريعة ، « تجلية فريدة من نوعها
في التاريخ العسكري العالمي » ، بدأت بسقوط « موكدن » (٨ تشرين الثاني ١٩٤٨) وانتهت
بسقوط كانتون في ١٥ تشرين الاول ١٩٤٩ ، اي بمعدل ١٠ كلم في اليوم ، تستحق بعض
معاركها ، « التي تعتبر نماذج حقيقية للاستراتيجية والفن الحربي ... ان تدرس بعناية من قبل

ضباط الدول الغربية ، (الجنرال شاسين) . انهارت مقاومة جيوش تشانغ في منشوريا ، فهرب الكثيرون من الجندية ، والتحققت فرق كاملة مع اسلحتها بالجيش الشيوعي الذي استولى على كميات كبرى من الذخائر والاعتدة الحربية وعلى مصانع كثيرة للسفن ، واستسلم العديد من الحكام الوطنيين ، كحاكم منطقة قياتسين - بكين التي انضم ٢٥ فرقة منها الى الجيش الشيوعي . ففي اواخر نيسان لم يعد هناك مقاومة وطنية منسقة ، وفي تشرين الاول اعلنت الجمهورية الشعبية الصينية .

٢ - الصين الجديدة

في هذه البلاد التي يبلغ سكانها (تقديرات السنة ١٩٥٨) ٦٥٦ مليون نسمة ، اي ربع سكان الكرة الارضية ، بينما لم يبلغوا في الاربعينيات سوى ٤٧٥ مليوناً في السنة ١٩٣١ ، يعيش ٥٠٠ مليون (٧٧ ٪) من الزراعة ، ولا يتجاوز ٤١ ٪ منهم سن الثامنة عشرة . فيقلب من ثم طابع الشباب على السكان الذين يتزايدون تزايداً عظيماً (١٥ مليوناً في السنة) . اما مستوى المعيشة فمتدن جداً . وبحسب مبادئ « الديمقراطية الجديدة » ، اعتمدت حكومة ماو ، حتى السنة ١٩٤٩ ، برنامجاً لم يكن شيوعياً بكلية في المناطق الواقعة تحت سلطته ؛ فكان نظام الحكم انتقالياً : تحالف بين صغار الفلاحين والمثقفين والعمال وصغار الملاكين والبورجوازية الوطنية (التي لم تتعاون مع الكومنتانغ واليابانيين) ، وانتخابات بالاقتراع العام لمجالس البلديات والاقضية والاقاليم والمناطق ، واشتراك كافة الاحزاب والطبقات في الحكم ، واصلاح زراعي وقائم النشاطات الرئيسية ، مع الاحتفاظ بقطاع حر كبير ، يُبقى فيه على كل مشروع لا يرتدي طابعاً احتكاريّاً . فهو في الاصل نظام اقتصاد مختلط يعمل فيه ، في آن واحد ، قطاع حر وقطاع اشتراكي التنظيم ، وقام فيه قطاع ثالث ، هو قطاع التعاونيات .

في المناطق المحررة تحققت اصلاحات تدريجياً ؛ فقد جرت الانتخابات ، وعمل الحزب الشيوعي الصيني بفطنة : بالمثل والايحاء و « التفسير » . وهكذا فان اصلاح الزراعي قد جرب في البدء على نطاق ضيق في بعض القرى ولم يشمل المناطق كلها الا بعد نجاح التجربة . وقد اتاح النقد الذاتي ورقابة الصحافة اصلاح الاخطاء وتجنب الحرق . وعين مسؤولون لتشر التعليم في ادنى درجاته بكافة الوسائل ، وقد طلب احياناً الى المرسلين الاوروبيين تعليم الفلاحين الكتابة والقراءة والحساب . وفرض الشيوعيون انفسهم بالمثل اولاً : بساطة الملبس ، والغذاء ، شرف الحياة الخاصة ، التأثير ، النزاهة ، قمع التجاوزات . « اجمع الاجانب المقيمون في الصين على اطراء سلوك الشيوعيين المثالي ... واثرت في تقسيم بساطة الموظفين والجنود وتزاهتهم ... لقد زالت السرقات والمحسوبيات والافلتسات التي رافقت ممارسة الادارة والقضاء منذ قرون طويلة » (بربر) .

الاصلاح الزراعي
ان اول اصلاح اساسي اجري في هذه البلاد التي تعتبر ، بفضل
سكانها الريفيين ، الدولة الزراعية الاولى في العالم ، هو الاصلاح الزراعي
الذي تناول مساحة توازي مساحة فرنسا مرة ونصف المرة . وقد افضى الى د اعظم عملية
توزيع زراعي في التاريخ .

لم تستهدف التدابير المتخذة ابان الحرب سوى زيادة الانتاج وتحسين وضع الفلاحين دون
ادخال اي تغيير على نظام الارض القانوني . ومنذ السنة ١٩٤٦ صودرت املاك الاسياد
والاملاك الفائضة عن حاجة اثرياء الفلاحين ووزعت على الفلاحين ، وفي السنة ١٩٤٧ ، عمل
بقانون زراعي في كافة المناطق التي يحتلها الشيوعيون . وبعد قيام الجمهورية الشعبية ، عمل
بقانون ٢٨ حزيران ١٩٥٠ الذي اعطى مزيداً من الحريات لان الوضع الاقتصادي كان حرجياً . وقد
ادت الحرب الاهلية ، وقنابل المدفعية ، والمجماعات ، واممال صيانة السدود الى تخفيض الانتاج تخفيضاً
اثار القلق والذعر . وكان لزيادة الدخول القروية اهمية اولية اذ انها الشرط الاساسي لتحقيق
التصنيع : فان قدرة الفلاحين المتزايدة على الشراء سوف تفتح الاسواق امام الصناعة ، كما ان
ادخاراتهم ، التي يسرها الغاء الكراءات المرتفعة ، سوف توظف اخيراً في الصناعة . وكذلك
سوف يصدر فائض الانتاج الزراعي بغية الحصول على النقد النادر الذي يتيح شراء المعدات
التجهيزية . فالواجب يقضي من ثم بحماية اقتصاد « الفلاح الري » ، الذي ينتج للأسواق
التجارية اكثر من سواء . وانطلاقاً من هذا المبدأ ، لم تصدر منذئذ سوى ممتلكات الملاكين
العقاريين في الارياف ، اي ممتلكات اولئك الذين يعيشون من عمل الاجراء او من فوائد
كراءاتهم ، وارضى الجماعات الدينية والارقاف التقوية التي تحملت الحكومة الاعباء الاجتماعية
المطلوبة منها . فاحتفظ الفلاحون الاثرياء (الذين يحققون ٤٥٪ من دخولهم من « الاستثمار »)
بالاراضي التي يزرعونها ، ولم يفقدوا سوى تلك التي يؤجرونها . وبقيت الاحراج والبحيرات
ومغارس الشاي الكبرى ، والمشاتل ، والمزارع النموذجية ، ملكاً للدولة . فكانت هذه
التدابير مرحلة نحو النظام الشيوعي ، يجب ان تدوم طالما لا تستخدم الآلات في الزراعة
استخداماً كافياً لاعتماد طرائق الاستثمار الجديدة على نطاق واسع . اما المستفيدون من الاصلاح
فكانوا الفلاحين الفقراء ، والاجراء ، والفلاحين المتوسطين احياناً ، ولكن التوزيع لم يكن
متساوياً ، اذ ان مصالح الانتاج قد روعيت مراعاة كبرى . فان نصيب من يملك المواشي
والادوات ويحسن الزراعة كان اكبر من نصيب سواء .

التاميات
ان التصنيع ، شأنه في كافة البلدان المتخلفة ، هو شرط الاستقلال وتحسين
مستوى المعيشة ، وهو حاجة اشد إلحاحاً في بلاد متركزها الزراعة بفعل تزايد
سكانها تزايداً مطرد السرعة . لقد أدى الحرص على تنمية الانتاج تنمية سريعة ، ومراعاة
جانب « الرأسماليين الوطنيين » ، والافتقار الى مديري الاعمال والفنيين ، الى قيام اقتصاد
مختلط واعتماد سياسة مصادرة وسائل الانتاج بصورة بطيئة وتدرجية ، وابقى على رأسمالية

خاصة معينة وغض الطرف عن « كسب عادل » . ولم تؤم سوى المصارف والمشاريع الرئيسية التي كان معظمها ملك يمين رجال حكم الكومنتانغ - الم تشرف العائلات الاربع الكبرى ، تشانغ ، وكونغ ، وسونغ ، وشن ، على ٥٠ بالمائة من الصناعة النسيجية ، و ٦٥ بالمائة من الكهرباء ، و ٣٥ بالمائة من استخراج الفحم الحجري والرصاص ؟ ولم يمثل القطاع المؤم في السنة ١٩٥٢ ، سوى ٥١ بالمائة من مجموع الانتاج الصناعي ، وفي النصف الاول من السنة ١٩٥٥ ، سوى ٦٢,٣ بالمائة . فما زال هناك من ثم قطاع خاص في الصناعات الغذائية والنسيجية - ١٣٠.٠٠٠ مشروع تقريباً - مثل ، في السنة ١٩٥٢ ، ٤١ بالمائة من الانتاج ، وفي النصف الاول من السنة ١٩٥٥ ، ٢١,٧ بالمائة . وما زال هناك اخيراً ، بالاضافة الى قطاع الصناعة اليدوية ، الذي ابقى عليه استدراكاً لكل بطالة ، والتعاونيات الريفية والقروية ، قطاع مشترك يسهم فيه الرأسمال الخاص والدولة ، بشكل كراء ابنية ومزروعات وطنية ، كالمناجم والملاحات التي يستثمرها الملتزمون من بين الافراد بصورة عامة . أما التجارة ، فقد بلغ نصيب اجهزة الدولة والجهزة التعاونية منها ٨٩ بالمائة بالنسبة لمجموع تجارة الجملة في السنة ١٩٥٥ ، وكانت التجارة الخارجية وفقاً على اثني عشرة شركة رسمية تشرف على الواردات والصادرات بواسطة الاجازات .

نما القطاع التعاوني نمواً كبيراً في الصناعة الصغرى والصناعة اليدوية ، وفي الزراعة ايضاً حيث يتوجب على التعاونية ان تؤمن ، دون صعوبات ، انتقال الملكية الخاصة الى الملكية الجماعية . اما الصيغ المعتمدة فكانت اكثر مرونة منها في ديموقراطيات اوروبا الشرقية : تتألف اولا فرق مساعدة متبادلة موسمية الاعمال المشتركة في مواعيد الحصاد والزرع ، ثم تصبح هذه الفرق دائمة وتتحول الى تعاونيات انتاج . ولكنها « نصف اشتراكية » لان ايراد الارض عرف البقاء والدخل توزع بين كراء الارض المستثمرة والعمل . فهي تختلف عن المزارع التعاونية بهذا الفارق اولاً ، وبابعادها الصغرى ثانياً . فقد شملت التعاونيات الزراعية في اول عهدها ٦٠٠ هكتار من الارض الزراعية ، اما هنا فلا تضم التعاونية سوى بعض العائلات - قرابة العشرين - وقدرها مماثلاً من الهكتارات ، وتتيح من ثم اعتماد تقسيم العمل وتطبيق التقنيات العصرية تطبيقاً افضل ، والاستفادة من ملايين الهكتارات التي تمثلها الطرائد الضيقة الفاصلة بين قطع الارض الفردية ، وتنشيط اعمال الري ، والسدود ... ، و « تلاشي الفردية في مستوى العمل اليومي وفي اطار محدود » ، وتؤلف مدرسة يتعلم فيها الفلاحون العمل الجماعي . فكانت النتائج المحققة مشجعة جداً ، اذ ارتفعت نسبة العائلات القروية في التعاونيات الى ٩٠ بالمائة في السنة ١٩٥٥ . وتعتبر التعاونية اشتراكية وتصبح مزرعة تعاونية حقيقية حين يزول الايراد العقاري وتوزع الارباح الصافية بنسبة العمل المؤدى فقط . ففي اواخر السنة ١٩٥٥ ، كان هناك ٢٦٠.٠٠٠ تعاونية من هذا الطراز ضمت ٥٦ بالمائة من المائلا - القروية . وفي منتصف السنة ١٩٥٦ لم يبق سوى ١٠ ملايين عائلة قروية من اصل ١٢٠ مليوناً ، خارج النظام الجماعي . ومن المفروض ، في المستقبل ، ان تنمو

التعاونيات وتوسع بحيث تصبح مساحتها موازنة للعمل الآلي والجرارات . ولكن هذه الأخيرة لن تخرج من المصانع بأعداد كبرى إلا في المرحلة الأخيرة من الخطة الثانية . وهكذا . فإن التعاونية ، على نقيضها في الديمقراطيات الشعبية الأخرى ، قد تقدمت الجرارات في هذه البلاد ، و قد تقدم الإصلاح الاجتماعي الإصلاح التقني تقدماً كبيراً ، (رنيه ديون) . وقد ساعدت مزارع الدولة ، والمحطات الاختبارية ، ومراكز الأبحاث الزراعية التي تعمم التقنيات المصرية ، وتأسيس مصرف الصين الزراعي (١٩٥٥) ، الذي وزع قروضاً لآجال قصيرة أو طويلة ، وتعاونيات الإقراض ، على تحسين الإنتاج ورفع مستوى المعيشة . أضف إلى ذلك الأعمال المائية : السدود التي تحمي من الفيضانات ، والتعريب الضروري لبلاد لا تبلغ مساحة أحراجها سوى ٥ بالمائة من مساحة أراضيها ، وأعمال الري ، واستصلاح ٣٠ مليون هكتار من الأراضي البائرة في الشمال الشرقي والشمال الغربي وجبال الجنوب الغربي .

تمارس الدولة رقابة تنسيقية على هذا الاقتصاد المركب المنطوي على أشكال نشاط مختلفة جداً . فمن حيث هي سيدة التجارة الخارجية ومالكة الصناعات الرئيسية ومصادر الطاقة ، تتوفر لديها وسائل عمل قوية تضاف إليها سياسة مالية تتبع لها التأثير بصورة فعالة على الاستهلاك والإنتاج على السواء . وتستفيد أكثر الصناعات نفعاً من القروض وتخفيف الأعباء الجبائية وطلبات الدولة . وتوفر هذه الأخيرة بالتخطيط الطويل الأجل أيضاً . فإن الخطة الخمسية الأولى قد استهدفت ، على غرارها في الديمقراطيات الشعبية الأخرى ، تحويل هذه البلاد الزراعية ، المتخلفة تقنياً ، إلى بلاد صناعية ؛ وقد شددت من ثم على تنمية الصناعة الثقيلة والمواد الانتاجية : فحم حجري ، طاقة ، فولاذ ، آلات . وبالرغم من الحاجة الماسة إلى الاختصاصيين على مختلف درجاتهم ، ومواجهة بعض الصعوبات (الحاجة إلى الفحم الحجري بصورة خاصة) ، وقلة الإثاء والريع بسبب سوء الأحوال الجوية والفيضانات في السنة ١٩٥٦ ، فقد تخطيت الأهداف المرسومة لها . وإن النجاحات المحققة في الصناعة ، ولا سيما الصناعة الفولاذية والكيميائية ، وسرعة نمو شبكة وسائل النقل (بفضل الجسر العظيم الذي بني فوق الد - يانغ - تسي ، في ووهان واتسع لخط حديدي وطريق واسعة) والشروع في بناء سد « سانغ » الكبير (على الد - هوانغ - هو) الذي سوف يضع حداً لفيضانات النهر ويزود بالطاقة المراكز الصناعية الكبرى في المنطقة الوسطى ، لشاهد على هذا التطور الذي جعل من الصين منذ اليوم الدولة الصناعية الثانية في آسيا ، بعد اليابان . وأخيراً وزعت الخطة الصناعات توزيعاً أكثر صوابية من ذاك الذي أقامها ، تحت التأثير الأجنبي ، على مقربة من السواحل . فقد « شرع » جدياً في أواخر السنوات الخمس بإنشاء مراكز جديدة في جوار مصادر الطاقة والموارد المتجمية في الشمال والشمال الغربي والوسط : باوتوف ، ووهان ، شو - تشو ، شونغ - ونغ ، لان - تشو ، في مناطق شنسي ، ومنشوريا وشنيانغ ، و « انشان » بصورة خاصة .

ظروف الحياة الجديدة أصبحت الصين بلداً تكثر فيها الأملاك القروية الصغيرة والمتوسطة .
 فبينما كان ١٠ ٪ من السكان يملكون من قبل ٧٠ - ٨٠ ٪ من الارض ،
 ارتفعت نسبة الملاكين اليوم الى ٨٠ ٪ من السكان في الشمال الشرقي ، و ٧٠ ٪ في الشمال . وقد
 استفاد ٧٠ مليون عائلة قروية من تقسم ١١٠ ملايين هكتار (بمعدل ٢/٣ هكتار للعائلة
 الواحدة) . وقد ادى زوال الكراء والمراعاة ، وتخفيف عبء الضرائب الى زيادة قدرة الفلاحين
 الشرائية بنسبة ٥٠ ٪ . ولكن كثافة سكان الارياف مرتفعة جداً ، ولا مناص من نقل جزء من
 هؤلاء السكان الى قطاعات نشاط أخرى ، بعد اخذ استثمار الاراضي الجديدة بعين الاعتبار .
 من جهة ثانية استتبع تقدم التصنيع منذئذ تأخر الصناعة اليدوية ، وخفضت انطلاقة تعاونيات
 الاستهلاك ، اكثر فأكثر ، عدد صغار تجار التفصيل . فتوجه فائض السكان هذا نحو الصناعة
 والمدن . وارتفع سكان المدن بنسبة ٤٠ ٪ بين السنة ١٩٥٠ والسنة ١٩٥٣ ، ولكن عددهم لم
 يبلغ آنذاك سوى ١٤,٢ ٪ من مجموع السكان . لقد تقدمت المدن القديمة ، وبلغ عدد سكان
 بعض المراكز الصناعية ، شأن المدن السبيرة ومدن الاورال ، ثلاثة اضعافه واربعة اضعافه
 خلال خمس سنوات ، اي بين السنة ١٩٤٨ والسنة ١٩٥٣ : قفـز في « فو - شون » ،
 من ٢٢٠ ٠٠٠ الى ٦٩٣ ٠٠٠ ، وفي انشان من ١٢٠ ٠٠٠ الى ٦٢٠ ٠٠٠ . وفي السنة ١٩٥٦ ،
 احصي في الصناعة زهاء ٢٤ مليون اجير . وتدخلت النقابات في تنظيم العمل ، فوضع من ثم
 نظام ادارة مختلطة بفضل لجان المشاريع التي تمازجت مع المديرين على التنظيم ، وبفضل العقود
 الجماعية ، وخفضت ساعات العمل من ١٤ او ١٦ الى ٨ او ١٠ ، ووضعت الجداول بالأجور
 بالاستناد الى اسعار السلع الضرورية (الذرة البيضاء في الصين الشمالية) . واخيراً اتاحت سياسة
 مالية حازمة التغلب على الازمة المالية التي خلقها حكم الكومنتانغ وثبتت الاسعار . « بالنسبة
 الى الوضع في السنة ١٩٤٩ ، كان الاصلاح المالي نجاحاً كبيراً جداً ، (ج. شاردونيه) .

بيد ان مستوى معيشة الفلاحين والعمال بقي متدنياً جداً ، والاجور قليلة الارتفاع ، وتقدم
 الانتاج الزراعي بالنسبة للسكان بطيئاً ومتواضعاً : اقل من ٢ ٪ في السنة . فنجم عن ذلك ان
 فلاحين كثيرين لم يجدوا لهم عملاً كافياً في الارياف ترحوا الى المدن المكتظة بالسكان . لقد ارتفع
 مستوى معيشة مجموع السكان بالنسبة للسنوات التي سبقت ١٩٤٩ : وقد تجلت البساطة بمائة
 اللباس القطني الازرق الذي يرتديه الرجال والنساء ، ولكن البطالة توقفت ، وارتدى كافة
 السكان ثياباً محتشمة ، وخلا المجتمع من ملايين المعوزين والمسولين والبنايا . وفي الوقت الذي
 اعلنت فيه الحرب على اليأس ، بذلت الجهود لتطوير الاخلاق ، ولا سيما لتحرير المرأة - التي
 ربما كانت أكبر مستفيد من كافة التطورات التي شاهدها في العالم كله - : مساواة تامة بين
 الزوجين ، وحدة زواج إلزامية ، انقلاب عظيم في العائلات بفضل ابطال العرف القاضي بخضاع
 الزوجة للحياة ، اعلان مساواة حقوق الجنسين في الدستور ، حق المرأة في التعليم الوسيط والعالي
 وفي تولي الوظائف ، رقابة النسل (منذ ١٩٥٥) . ولعل أكبر مجهود يلفت الانتباه تنمية

التعليم العام في كافة درجاته (٥٧ مليون تلميذ في المدارس الابتدائية ، اي ، منذ الآن ، ٧٠ بالمائة من عدد الاولاد البالغين سن الدخول الى المدرسة) ، مع انه ما زال ابعد من ان يستجيب لشغف المعرفة النادر المتجلي في كافة انحاء البلاد ؛ وقد اتخذت بالموازاة بعض التدابير لتحسين الحالة الصحية وتخفيض نسبة الوفيات : حملات تلقيح حالت منذ السنة ١٩٥٠ دون انتشار اوبئة الجدري والتيفوس والطاعون ، حملة ناجحة على القذارة ، والذباب ، والبعوض ، والجربان .

تخلصت الصين الشعبية ، بفعل الحرب ، من المعاهدات غير المتساوية ، واصبحت سيادة على اراضيها البرية - باستثناء اقليم كو - لون البريطاني المواجه لهونغ - كونغ ، واقليم ماكاو البرتغالي - فأزالت النفوذ الاجنبي في الحقل الاقتصادي بتأميم الصناعات ، وفي الحقل الثقافي والروحي بطرد المرسلين الاجانب . وانتهجت سياسة مماثلة لسياسة الاتحاد السوفياتي حيال الاقليات القومية والدينية ، ولا سيما الاقليات الاسلامية ، التركية اللهجات ، المستوطنة سن - كيانغ ، وكان - تشو ، وجزءاً من يونان ؛ اسهمت في اصلاح الزراعي واعتمد العديد من البدو الرحل الحياة الحضرية ، وبيعت اصوافها من المخازن الشعبية ، بدلا من التجار السابقين ، وصدرت صحف ومجلات باللغات المغولية والويغورية والقازاخستانية والتبتية ، ووزعت المدارس التعليم على كافة درجاته باللغات نفسها ؛ وانشئت اخيرا بعض المناطق المستقلة استقلالاً ادارياً : منقوليا الداخلية ، سن - كيانغ (وينغور) ، التبت . فليست الجمهورية الصينية من ثم دولة اتحادية ، وبرلمانها يتألف من جمعية واحدة .

من الصعوبات الكبرى التي اصطدم بها النظام نقصان الموظفين المسؤولين والفنيين والمتقنين اللازمين لادارة هذا المشروع التجديدي والتطويري الكبير . وهذا هو سبب الاهمية الكبرى التي أُعيرت تنمية التعليم في كافة درجاته ونشر المعارف التقنية والعملية . وقد افضت الجهود المبذولة لتجديد اللغة ، في السنة ١٩٥٦ ، الى توحيد لغة الكلام ؛ واصبحت لهجة بكين (المندرينية) الواسعة الانتشار لغة التعليم في المدارس ، واستعملت في الاذاعات ، ومهتدت بعض الابحاث لتبسيط الكتابة بحيث ينخفض عدد الاحرف من ٤ - ٥ آلاف الى ٥٠٠ او ٦٠٠ حرف تقريباً ؛ ولحظ كذلك اعتماد الالهجة اللاتينية تدريجياً . فقد يقضى بذلك على الامية خلال بضع سنوات .

بالرغم من خيبة الآمال التي عاقتها الحكومة الاميركية على حكومة تشانغ كاي - شك ، أصرت الولايات المتحدة ، بعد هزيمة محييتها النكراء ، على مساندته في جزيرة فورموزا حيث يقبضه الاسطول الاميركي من كل هجوم ، وفي منظمة الامم المتحدة حيث احتفظ نظام الحكم الساقط بمركز دائم في مجلس الامن . وقد حال رفض الحكومة الشيوعية الاعتراف بشرعية

توحيد

الكتلة الصينية - السوفياتية

التمهيدات التي التزم بها تشانغ ، والسياسة الرادعة ، والحرب الكورية وما رافقها من تدابير حظر تناولت عدة مئات من المواد الاستراتيجية ، دون قيام علائق اقتصادية طبيعية بين الصين ودول العالم الاخرى . الا ان الولايات المتحدة لم تستطع ان تفرض على حلفائها ضرب حصار شامل ؛ فمنذ السنة ١٩٥٠ ، اعترف الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية ، ثم بريطانيا العظمى و بورما والهند وباكستان بالنظام الجديد ، وسوف تعترف به فرنسا في السنة ١٩٦٤ . ولكن هذا الحظر قد أعاق إعادة بناء الاقتصاد الصيني اعاقه كبرى ؛ فوالت الصين وجهها شطر الاتحاد السوفياتي الذي ربطتها به معاهدة صداقة ومساعدة متبادلة لمدة ثلاثين سنة ، بغية الحصول منه على القروض ، وخصوصاً على معدات التجهيز والفنيين . وتمززت كذلك العلائق التجارية بالجمهوريات الشعبية الاخرى . فقد اضطرت الصين والكتلة السوفياتية الى انتاج التجهيزات الواجب شراؤها مبدئياً من الخارج . ونسقت العلائق التجارية بين الديموقراطيات الشعبية المختلفة بحيث امتصت العلائق التجارية بين دول الكتلة /٤ مبادلاتها وهبطت نسبة اسهام هذه البلدان في التجارة الدولية الى ٢ بالمائة في السنة ١٩٥٢ . الا ان العلائق بالدول الآسيوية والافريقية كانت آخذة في النمو : فقد نافست القطنيات الصينية القطنيات الهندية واليابانية منافسة كبرى حتى في الشرق الاوسط . كما ان ارتقاء شدة الحصار والتحالفات المتزايدة للوائح المواد المحظرة قد افاحت زيادة الكميات المشتراة من السويد وسويسرا وبريطانيا العظمى والمانيا الاتحادية وفرنسا .

« الطريقة الصينية » قبل ان يسلم المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي بتعدد الطرق المؤدية الى الاشتراكية ، وقبل ان يلفت القلق الذي اثارته القطيعة بين الحكومة المنغارية والشعب المنغاري انتباهه الى ان « الخلافات مع العدو ، اي مع الرأسمالية » ليست هي الخلافات الوحيدة التي قد تقوم في النظام الشيوعي ، شعر الحزب الشيوعي الصيني بإمكان قيام « خلافات داخل الشعب ايضاً » تجدر معالجتها . وعلى نقيض الطريقة التسلطية التي اعتمدتها الحكومة السوفياتية - اقله حتى وفاة ستالين - ، اراد « المذهب الصيني » التغلب على هذه الخلافات بالاقتناع والتفهم قبل الاقتتار . وقد سبق ورأينا في سياق هذا البحث ان الطرائق الجديدة المعتمدة منذ قبل انتصار السنة ١٩٤٩ قد وفقت بين مبادئ ماركس ولينين والظروف الخاصة بالمجتمع الصيني وطبقتها بمنتهى المرونة بحسب البلاد ، التي عانت ما عانت خلال نصف قرن من الحروب الاهلية والحروب ضد الاجانب ، الثمن الغالي الذي دفعته روسيا من اجل تطويرها . ففي رأي مار ، كما اكد ذلك في خطاب ألقاه في ١٧ شباط ١٩٥٧ ، ان الفائدة كل الفائدة في استمرار « تفتح المائة زهرة في آن واحد » و « تنافس المائة مدرسة » ، ما دامت المقاييس الاساسية الستة مقبولة بها : وحدة القوميات الصينية ، تطوير المجتمع اشتراكياً ، الدكتاتورية الشعبية الديموقراطية ، المركزية الديموقراطية ، قيادة الحزب الشيوعي ، التضامن الاشتراكي الدولي .

• الا ان فترة الحرية هذه لم قدم طويلا ، وفي السنة ١٩٥٧ بدأت مرحلة جديدة

القفزة الكبرى
الى الامام

جذرية من مراحل السير نحو الشيوعية باختيار لا مثيل له في تاريخ العالم .
فان « حملة المائة زهرة » قد عقيبتها حملة « تقويم » ضد « رجعية »

و « اعتقادية » بعض المعارضين . وان العمل الحكومي الذي تميز ابدأ حتى الآن باعتدال حقيقي
وبمزيد من الفطنة ، قد انتقل فجأة الى التطرف : كان المقصود بلوغ الشيوعية وقطع المرحلة
الانتقالية بمنتهى السرعة ، وذلك بتعبئة الجماهير ، اي بالاستفادة ، ما امكنت الاستفادة ، من
هذا الرأسمال البشري الكبير الذي يؤلفه له ٦٠٠ مليون صيني . وقد توجب « السير على
القدمين » اي تأمين خير تناسق بين الانماء الزراعي والانماء الصناعي . فما هو سبب هذا التبدل
يا ترى ؟ لا شك في ان سرعة زيادة السكان ، الذين هبطت نسبة الوفيات بينهم ، منذ السنة
١٩٥٢ ، من ١٧ بالآلاف الى ١٢ بالآلاف ، قد استلزمت سرعة زيادة الانتاج ، ولكن هذه
المقررات تصادف في الزمن بداية فتور العلاقات الودية بالاتحاد السوفياتي . ففي هذه الفترة اخذ
هذا الاخير يقلل من ارسال المعدات الى الصين ويزيد من ارسالها الى الهند ، ورفض الوفاء بوعده
قطعه في السنة ١٩٥٥ بايقاف حليفته على سر القنبلة النووية . ومنذئذ عدلت الصين عن الظهور
بمظهر التلميذ المنقاد للسوفيات والمقتدي بهم ؛ وطاب لها التحدث عن طرافة حلولها ، بينما انتقد
الاتحاد السوفياتي من جهته حركة التصنيع السريعة وانشاء الدوائر الريفية . وفي ربيع وصيف
السنة ١٩٦٠ ادت حدة الخلاف الى نزوح ألوف المهندسين والفنيين السوفيات الذين استدعوا الى
الاتحاد السوفياتي ، تاركين الاعمال المشروع فيها ومستصحبين التصاميم التي كانوا قد وضعوها .
فهل اعتقدت الصين آنذاك بوجود اعتمادها على نفسها فقط ، ورغبت في تقدم الاتحاد السوفياتي
سرعة يا ترى ؟

ارتكزت « القفزة الكبرى الى الامام » - دوغما نظر الى الانتاجية - الى استخدام الثروة
الكبرى التي تزخر بها الصين الحالية في اعمال تؤول للمصلحة العامة : اعني بها طاقة اليد العاملة
التي لا تستخدم استخداماً كافياً في الارياض . اجل ان الافتقار الى رؤوس الأموال وعدم توفر
الفنيين يحولان دون تصنيع سريع الخطى ، وانما يمكن تعبئة ملايين العمال مع ادواتهم المألوفة ،
كالجرفة ووعاء نقل الرمل... من اجل حفر الاقنية والاحواض ، وبناء السدود وشق الطرق ،
وتنظيف الانهار والمستنقعات للحصول على السهول . وبناء على ذلك تمكن مليون فلاح ، في شتاء
١٩٥٧ - ١٩٥٨ ، من مضاعفة مساحة الاراضي المروية واثاثوا زيادة الانتاج زيادة كبرى . وفي
سبيل استخدام موارد اليد العاملة هذه خير استخدام انشئت الدوائر الريفية الصغرى التي تضم
زهة ثلاثين تعاونية قروية (٢٠٠٠ عائلة تقريباً ، اي حوالي ١٠٠٠٠ شخص) في تجمع
لامركزي يتمتع بحرية مبادعة كبرى من اجل استخدام اليد العاملة والحامات جهد المستطاع ،
ولتحسين الانتاج ، وسد حاجاته الخاصة . فنظمت حياة جماعية وانشئت عملات لبيع المأكولات
والمشروبات ، وحدائق وملاجيء نهائية للاطفال ، وحمامات عامة ، ومآثر المعجزة ، وذلك

بغية تخليص المرأة من اعبائها المنزلية واستخدامها في الاعمال الآتلة الى الخير الجماعي. ثم امتدت الحركة بسرعة مدهشة الى المدن حيث انشئت « دوائر مدنية صغرى » كان الهدف منها جمع الاشخاص البطالين ، وتنظيم الاستهلاك بواسطة محلات بيع المأكولات والمشروبات ، ومحاربة الامراف . الا ان المشروع ، الذي ارتجل ارتجالا كما يبدو ، قد انتهى ، بعد ثلاث سنوات ، الى فشل ذريع .

منذ السنة ١٩٦٠ بدأ التراجع التدريجي : نزع من الدوائر الصلاحيات الواسعة التي اعطيتها في السنة ١٩٥٨ ، وحلت محلها الشراذم (٧٠٠ ٠٠٠) ، وهي دونها عددا الى حد بعيد ، ثم « فرق الانتاج » (٢٠٠ ٠٠٠) التي اصبحت الوحدات الانتاجية الحقيقية . الا ان الحياة الخاصة لم تخضع قط لنظام جماعي (كما يشهد بذلك « جليير اتيان » و « رنيه ديمون ») ، وليست منامات الرجال ومنامات النساء في ابنية مشتركة كبرى ، وتناول ٥٣٠ مليون صيني وجبات طعامهم في محلات بيع المأكولات ، وتربية الاطفال بعيدا عن والدهم في الملاجئ النهارية ، سوى من نسج الخيال ، ولكن سرعة هذا التنظيم الجماعي تطلبت من الجميع جهدا مفرطا لم يلبث ان لامى الحماس . وهو من ثم فتور الجهد ما ادى الى الفشل ؛ ويضاف الى ذلك ان الاختبار قد افسد بللايا طبيعية تبادت ثلاث سنوات (جفاف وفيضانات تسببت في ازمة غذائية كبرى وأوجبت تقنيناً صارماً) ، والافتقار الى مسؤولين ذوي خبرة ، وعدم أهلية اولئك الذين سلخوا زمام ادارة المشروع . وقد أدت كافة هذه العوامل الى ابراز مساويء الجهاز الاداري وتشويش الانتاج .

في الحقل الصناعي ايضا اتصفت حركة الانتاج بسرعة محومة : استمر انشاء الوحدات الصناعية الكبرى ، واكثر في الوقت نفسه ، في المناطق الريفية ، من المشاريع الصغرى المتوسطة التي لا تستلزم عددا كبيرا من المسؤولين والفنيين ، والتي تستخدم محليا اليد العاملة المتوفرة وتخفف من عبء وسائل النقل : مصانع احذية واسعة واسمنت ، وخصوصا استثمار مناجم الحديد والفحم الحجري الكثيرة غير المستثمرة ، وجمع نقايات الحديد واحداث اكثر من ١٣٠٠٠ فرن يتراوح ارتفاعها بين مترين وثمانية امتار . تلك هي حملة « الفولاذ الشعبي » التي انتجت كثيرا من الحديد المصبوب والفولاذ ، المتدني النوعية في اغلب الاحيان ، الذين كانت ثمنها تبذيرا كثيرا في المدن والطاقة . الا ان ميزان الحساب لم يكن سليما : فعالبا ما استبدلت هذه المصاهر الريفية بمصاهر عصرية صغرى ايقظت صناعة الآلات الزراعية الريفية ، واوجدت صناعات تستخدم الحامات المحلية دون غيرها ، وتمولها موارد الدائرة الاقليمية ، ويوفر العمل للفلاحين الكثيرين الذين لا عمل لهم . « لم يكن الفشل حليا ، ولكن الفارق بين الاهداف والنتائج كان كبيرا » .

الميزان الاقتصادي والاجتماعي
اذن توجبت العودة الى الاعتدال واعادة ضبط الاقتصاد بالاستفادة من
الخبرة المكتسبة . الا ان الاقتصاد الصيني - الذي استعاد عافيته -
بعد الاضطراب الناجم عن « القفزة الكبرى الى الامام » - ما زال

بالرغم من ذلك اقتصاداً هشاً سريع العطب ، لانه سيبقى ، لمدة طويلة ، رهين الزراعة غير
المنتظمة الانتاج تحت تأثير عوامل طبيعية كثيرة : جفاف ، فيضانات ، اعاصير ؛ قال هذا
يرد الاهتمام الذي اعبته اعمال رقابة تصريف المياه والري ، واعادة التحريج ، واحياء الاراضي
البائرة . وان نقص الانتاج الزراعي في السنة ١٩٦٠ قد ارغم الصين على استيراد كميات كبرى
من الحبوب باسعار مرتفعة ، ولكن كمية المواد الغذائية والمواد الاربعية الزراعية المنشاء قد
تزايدت منذ حصاد السنة ١٩٦٢ ، فالقي التقنين وتحسن تصدير الارز . وتوجب كذلك اشارة
الانماء الزراعي على الصناعة الثقيلة واحلال انتاج المواد الاستهلاكية في المرتبة الاولى . ويرد
ذلك الى ان عدد السكان الذي ربما جاوز ، بحسب التقديرات ، ٧٠٠ مليون نسمة منذ السنة
١٩٦٢ ، وقد يبلغ المليار في السنة ١٩٨٠ ، يزداد بسرعة مطردة ، بالرغم من السياسة الهادفة
الى تحديد النسل (عدم اعطاء اي تعويض عائلي ، واية فائدة اخرى بعد الولد الثالث ، اظهار
مساوية الزوجات المبكرة ، تشجيع وسائل منع الحمل) .

تقدمت النهضة الصناعية تقدماً مستمراً . فان المصانع الصينية قادرة اليوم على انتاج معظم
الآلات والتجهيزات الضرورية ، والمصنوعات الكيميائية الهامة ، وقد نشأت اخيراً صناعة
نووية فبعت قبلتها الاولى في تشرين الاول ١٩٦٤ . وان في ذلك لدليلاً واضحاً على ان الصين
قد احتلت مكانها في الصف الاول بين الدول العظمى . فقد كتب « روبير غيلين » في السنة
١٩٦٤ ، بعد انقضاء تسع سنوات على رحلة رجع منها بانطباعات تشاؤمية نسبياً ، ما يلي :
« انتصر النظام على كافة الآفات القديمة : فساد ، فوضى ، مرض » ، وارسخ « التفسيرات
الخارقة » المحققة منذ السنة ١٩٥٥ : وحدة الصين ، تربية ، نزاهة ، اخلاق ، صحة (الاذية لم
تعد) ، والصينيون « يأكلون اليوم حين يحوجون » ؛ وانتصر على المعارضة (او اقنعها) « بخلفه
سبعماية مليون مطيع » !

ان طرافة هذه الطريق الصينية نحو الشيوعية ، ومسدى تحقيقاتها ، وسرعة تحول هذه
الامبراطورية الآسيوية المستضعفة والمذلة الى دولة صناعية عصرية كبرى ، بفضل جهود وتضحيات
عيرة طلبها من شعب نشيط وصبور وحاذق زعماء يتحلون « باخلاق فادرة » ، وذكاء ، وواقعية ،
وتصلب ومرونة معاً ، (ج. ايتان) ، لتضفي على مثلها اهمية ثورية دونها اهمية مثل الاتحاد
السوفياتي .

الخلاصة

ان المجال البري والاقتصادي والسياسي العظيم ، الذي قُدِّر للنشاطات المخططة في الديمقراطيات الشعبية المختلفة ان تلتحق فيه ، والذي يضم ثلث سكان الكرة الارضية ، قد رأى وحدته المعنوية تتصدع بفعل الانشقاق الكبير الذي ما زال يباعد منذ السنة ١٩٦٠ بين الاتحاد السوفياتي والصين . وكانت النتيجة تراخياً في الروابط التي قامت بين الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية الاوروبية وتشوشاً في الاحزاب الشيوعية المختلفة المنتشرة في العالم . ولكن ذلك لم يمنع العالم الشيوعي من استهواء شطر كبير من الطبقات العمالية في الغرب ، والبلدان الآسيوية والافريقية . فقد اخذ الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية تخرج من عزلتها وتقدم للدول غير النامية مساعدتها التقنية والمالية ؛ وان الشروط التي تضمنها لذلك تفضل شروط الدول الاطلسية التي لا تبحث شركاتها ، الحريصة على تحقيق كسب جزيل وفوري ، الا عن استثمار المناجم والبتروك ، وشروط « مصرف التصدير والاستيراد » الذي لا يمنح قروضاً لا فائدة منها للصناعة والتجارة الاميركيتين . وكان المثل الصيني بصورة خاصة جليل الفائدة بالنسبة لهذه الدول ؛ فلا الدول الاستعمارية القديمة التي رفضت ان تطبق في ما وراء البحار مبادئها الحرة ، ولا الولايات المتحدة التي لم يأت نظامها الاقتصادي الحر بحديد من اجل رفع مستوى معيشة الجماهير الآسيوية ، والتي تطمع في ان تفرض عليها مرة اخرى حكومات عاجزة وفاسدة في اغلب الاحيان ، ولا الاشتراكية الغربية التي لم تسلك سلوكاً يختلف عن سلوك الاحزاب الاوروبية الاخرى في ماليزيا او الهند الصينية ، اوحث لها بالثقة . وهذا هو ما يفسر عظمة نفوذ الصين في آسيا وفي كافة البلدان التابعة ، بالرغم من الانشقاق الذي شطر العالم الشيوعي شطرين . فالصين قدوة وهداية لشعوب العالم الثالث التي تعاني من التأخر الذي تعيض هي منه . وكل يوم تقصدها وفود آسيوية وافريقية واميركية - جنوبية بغية درس منجزاتها عملياً ، ويختلف الى جامعاتها طلاب افريقيون وآسيون بغية تعلم طرائقها ؛ وتنتشر بعثاتها الدبلوماسية والتجارية في العالم اجمع . ومنذ اليوم تستفيد من مساعدتها الاقتصادية او قروضها او هباتها الجمهوريات الجديدة في افريقيا السوداء ، ومعظم دول جنوبي شرقي آسيا الحياضية ، ودول الشرق الادنى ، وكوبا والباثيا . وتحاول بعض البلدان : غينيا ، ومالي ، وحق الهند - بالرغم من النزاع الدبلوماسي والعسكري الحاد بينها وبين الصين - التمثل بتمبئة الجماهير المنظمة في الصين من اجل تنفيذ اعمال تقتضيها المصلحة العامة .

الكتاب الرابع

حول البلدان النابعة والبلدان الخاضعة للاستعمار

الفروق الاجتماعية لم تكن بالمساوىء الوحيدة التي عيل صبر الناس بها ، فقد برموا بالأكثر من الفروق العرقية والعنصرية اذ استأثرت قلة من العنصر الابيض ، في اوروبا واميركا بخيرات الارض واختصتها بنفسها . فقد اخذت جماهير الشعوب الملوثة ، او المتخلفة التطور التي تؤلف الشطر الاكبر من البشرية — اسوة بالطبقات العمالية والفلاحية — تخرج من سلبيتها وتلتزم لوضعها ، اذ قد هبت على العالم اجمع حركة تحرر تطلت في ثنايا شعوب اميركا وآسيا وافريقيا ، المستعمرة منها او المستقلة مبدئياً ، وأخذت تشرئب بنفوسها الى الحرية والاستقلال .

الفصل الأول

أقطار أميركا اللاتينية

/

فقد تأثرت بعيداً ، في نصف القرن الأخير ، اقطار اميركا الجنوبية واقطار اميركا الوسطى بهذه الازمة الاقتصادية التي رزحت تحتها . وقلبت ظهراً لبطن اوضاعها الاقتصادية والسياسية وهي لا تدري من اسبابها ومسبباتها شيئاً . فقد اتخذت المشكلات الخاصة بالبلدان المتخلفة اقتصادياً طابعاً حاداً في اعقاب حربين عالميتين وضائقة اقتصادية اخذت بخناقها . وقد ازدادت بؤساً وشقاءً من جراء الازدهار الديموغرافي الذي سجل فيها اكبر معدل عرقه العالم من قبل ، والبنيان الاجتماعي البالي الذي قام فيها . وبقاوم الوضع وزاد حرجاً من جراء العراقيل والصعوبات التي لقيتها في استثمار خيراتها لاقتنارها لرؤوس الاموال اللازمة ولليد العاملة الصالحة بما زادها تبعية وارتباطاً بمعجلة الدول المستعمرة الكبرى في نصف الارض الغربي .. فقد حيل بين هذه الاقطار عام ١٩٤٠ كما حيل بينها عام ١٩١٤ ، والى حيد ما عام ١٩٣٠ ، طياً او جزئياً ، بين زبائنها ومموليها من هذه الدول الاوروبية . فقد اضطرت للإتكال على نفسها او التمويل على دول جديدة في ما يساعدها على تأمين حاجاتها او تطوير انتاجها تأميناً لمقتضيات الحرب ومتطلباتها . وهكذا خضع التطور الاجتماعي فيها لتغييرات جذرية ، اذ ظهرت عندها طبقة صناعية جديدة ، كما اخذت طبقة العمال العاملة في الصناعة الكبرى تزداد اهمية وشأناً مما ادى الى المزيد من الضغط الاجتماعي والعرقى واخذت تبرز بصورة اشد وأعنف روح التمرد على السيادة الاجنبية . وبالرغم من هذا كله ، فقد بقيت الاقطار الواقعة الى الجنوب من نهر ريو غراندي في اميركا اللاتينية ، في وضع نصف استعماري ، بالرغم من كل الجهود التي بذلتها والنتائج الطيبة التي حققتها .

١ - المشكلات الاجتماعية والاقتصادية

شهدت القارة الاميركية الجنوبية ، اكثر من اي قارة
المشكلات السكانية والتمديدية
اخرى في العالم ، اكبر زيادة في السكان تمت في أي بلد آخر ،
اذ ارتفع عدد السكان منذ عام ١٩٢٠ من ٩٤ مليون نسمة الى ١٣٤ ٥٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٧ ،

ليبلغ ، عام ١٩٦٣ ، أكثر من ٢٠٠ مليون . وكانت نسبة الزيادة ٣٨،٥ ٪ في السنوات الخمس عشر الأخيرة ، وارتفع هذا المعدل الى ٥٢ ٪ في فنزويلا والى ٤٥ ٪ في المكسيك . وهو أكبر من أي معدل سجل في أي بلد آخر في أي من القارات الخمس (مصر ٣٣،٧ ٪ ؛ كندا ٣١ ٪) . وبأني البلاد الواطئة ٢٠،٥ ٪ - وهو أعلى معدل سجلته أوروبا - ، والهند أقل من ٢٠ ٪) . وبأني البرازيل في الطليعة إذ بلغ عدد سكانه ١٢٣٥٠٠٠ نسمة في احصاء عام ١٩٤٠ ، و ٦٥،٧ مليون ، في احصاء عام ١٩٦٠ . وبذلك زاد عدد سكانه ٢٥ مليون نسمة في ٢٠ سنة ، مع الهجرة الى البلاد بين ١٩٤٥ - ١٩٥٠ ، كانت في حكم العدم ، واقتصرت على بضعة آلاف بين ١٩٤٥ - ١٩٥٠ . وفي الأرجنتين ، ارتفع عدد السكان من ١٣٥٠٠٠٠٠ عام ١٩٣٧ الى ٢٠ مليون ، عام ١٩٦٠ ، كما ان عدد سكان المكسيك بلغ ٢٢ مليون ، بعد ان كان عددهم ١٩٦٠٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، وجاء معدل الزيادة في كل من الشيلي وجزر البحر الكاريبي على هذه النسبة . ومع ذلك فقد بقيت كثافة السكان في القارة متدنية جداً إذ لا تزيد على ٧ في مجموع القارة ، وهي في حدود ٦ في البرازيل ، و ٨ في الشيلي ، و ١٢ في الاورينغواي ، و ٢،٣ في بوليفيا ، كما ان الواحات السكانية متفرقة جداً . ففي المكسيك ، نرى ١٤ مليون نسمة أي نصف سكان البلاد . يقطنون رقعة من الأرض حول العاصمة ، شعاعها أقل من ٣٠٠ كلم ، كما ان أكثر من نصف سكان البرازيل يتمركزون جنوبي خط العرض العشرين ، في ١/٦ مساحة البلاد ، كما ان الولايات المركزية الثلاث في الشيلي تحتفظ بـ ٤٥ ٪ من مجموع السكان الذين يمثلون ٤ ٪ فقط من مساحة البلاد . وفي الأرجنتين ، نرى ٧٣ ٪ من مجموع السكان يعيشون في ربع مساحة البلاد ؛ وفي فنزويلا نرى ٦٠ ٪ من مساحة حوض نهر الاورينوك ، لا يتعدى عدد السكان فيها ٧ ٪ من المجموع . وهكذا نرى ان السكان يتوزعون رقماً معدوداً ، في قارة تشكو من قلة وسائل الاتصال ومعظم أراضيها موات لا تزرع . وتيارات الهجرة في الداخل تحفز سكان الريف على الزواج من القرى الى المدن أو لجنتها مقاطعة معينة دون أخرى ، كما ان سكان المناطق شبه الصحراوية الواقعة الى الشمال الشرقي او في وسط البرازيل ينزحون بالأكثر نحو ولاية ساو باولو أي الى الغرب البرازيلي ، وإلى المقاطعة رائدة ، حيث تزدهر مزروعات القطن وقصب السكر وتنشط تربية الماشية . في كل مكان تسجل حركة الاسكان في المدن ازدياداً مطرداً . ففي المكسيك ، هبطت نسبة السكان في الريف من ٩٠ بالمائة في عام ١٩٠٠ ، الى ٥٤،٧ بالمائة عام ١٩٤٠ ، وقد تضاعف سكان مكسيكو العاصمة في عشرين سنة . وبينما ازداد عدد السكان العام في البرازيل بمعدل ٢٨ بالمائة بين ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ، ازدادت نسبة السكان في المدن ٤٩ بالمائة . ان نصف سكان المدن يقطنون ١٤ مدينة ، كما يقوم ثلث سكان هذه المدن في اثنتين منها هما الريف وساو باولو ، فازداد عدد سكان الريف ٣٦ بالمائة في ١٠ سنوات ، كما ازداد سكان ساو باولو ٦٠ بالمائة وبذلك برزت العاصمة الريف ، إذ بلغ عدد سكانها ٣٠٠٠٠٠٠ نسمة .

وفي الأرجنتين كان ٥٧٠٣ بالمائة من مجموع سكان البلاد من سكان المدن عام ١٩١٤ ، فارتفعت النسبة ، عام ١٩٥٩ ، الى ٧٠ بالمائة . وبونس ايريس التي تعد ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة تقع في قلب منطقة يزيد عدد سكانها على ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة وفيها يحتشد اكثر من ربع سكان هذه الجمهورية . وفي عام ١٩٦٣ ، نرى ٤٦ بالمائة من الاصلين يعيشون في المدن ، بينما ٢٦ بالمائة يعيشون في تحشيدات تعد ١ ٠٠٠ ٠٠٠ نسمة ، كما ان ثلثي سكان الشيلي يقطنون المدن .

تتكس هذه انجماهير في مساكن يقيم عليها البؤس والشقاء ويحتشدون في احياء تفتقر اصلا الى الشوارع ومصلحة الطرقات والوسائل الصحية ، اذ اعداد كبيرة من الاولاد والنساء والرجال يعتمدون التسول ويعيشون على الصدقات والحرف الصغيرة النقلة . والنقص في التغذية هي من الامور المادية والشقاء فيها مع ذلك اخف وطأة مما هم عليه الفلاحون والزارعون .

الملكية العقارية الضخمة هي القاعدة . ففي هذه القارة ، نرى ٥٠ ٪ من الاراضي الزراعية تقع ضمن ملكيات تزيد مساحة الواحدة منها على ٦٠٠٠ هكتار وتعود ملكيتها لـ ١٠٥ ٪ من كبار الملاكين . وفي الشيلي ان ٨٩ ٪ من الاراضي يملكها ٥٩٣٦ ملاك لا غير ، كما ان ما لا يقل عن نصف المساحات تتكون من عقارات تزيد مساحة الواحد منها على ١٢ ٠٠٠ هكتار . وفي الأرجنتين نرى ١/٦ ولاية بونس ايريس وهي اغنى ولايات الأرجنتين على الاطلاق تعود ملكيتها لـ ٢٢١ شخصا ولـ ٥١ شركة عقارية . وفي « الاراضي الوطنية » يملك ١٨٠٤ شخصا املاكاً يساوي مجموعها مجموع مساحة بلجيكا وهولندا والدانمارك ، وملكيت عشر شركات لوحدها من الاراضي ما يوازي مساحة بلجيكا وسويسرا مجتمعين . وتمثل الممتلكات التي تزيد مساحة الواحدة منها على ١٠٠ ٠٠٠ هكتار في الاورغواي ٤٣ ٪ من مساحة البلاد ، وهنالك عقارات يبلغ مساحتها معاً ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ هكتار ، كما ان ٩٨٠٦ بالمائة من الممتلكات تمثل ٧ بالمائة من مساحة الارض فيها . وفي فنزويلا ، ان ٨٤ بالمائة من الاراضي في المقاطعة الاتحادية ، تعود ملكيتها لـ ١٩ شخصا ، وان ٤ بالمائة من السكان يملكون ٥٦ بالمائة من مجموع الاراضي الزراعية في البلاد . وفي كولمبيا ، يملك ٨١٢٣ من اصحاب الاملاك العقارية اكثر من ٣٣ بالمائة من الاراضي الزراعية ، بينما تقاسم ٥٠٠ ٠٠٠ هائلة ٣٠٥ بالمائة من مساحة الارض ، كما ان مليونين من الصيالي الذين يعملون في الزراعة لا يملك الواحد منهم اية قطعة ارض . وعلى مثل هذا الوضع نرى جمهوريات الاكوادور والبيرو وبوليفيا . وفي غواتيمالا ، يعود ثلث مساحة الارض الزراعية ، لبعض كبار الملاكين . ومزروعات البن وقصب السكر الكبيرة في كوبا تعود ملكيتها للملاكين اجانب عن البلاد ؛ وفي نيكاراغوا وهوندوراس تعود ملكية هذه الاراضي الزراعية للشركات الثمانية الكبرى وهي ايضاً غريبة عن البلاد . وفي المكسيك ما قبل اصلاح الزراعي ، كانت ٤٩ بالمائة من الاراضي تتكون من املاك تزيد مساحة الواحدة منها على ٥٠٠٠ هكتار ، كما ان ٣٠٠٠ اسرة كانت تملك اكثر من نصف مساحة البلاد ، وبضع مئات من الافراد كان

يملكون كامل اراضي ولاية تشيهواهوا ، وكان الجنرال طرازاز يملك لوحده ستة ملايين هكتار كما ان شركة الخط الحديدي الغربي كانت تملك ٩٨٨ ٠٠٠ هكتار ، ويملك هيرست ٥٠٧ ٠٠٠ هكتار . أما في ولاية سان لويس دي بوتوسي فكان ٩٦ بالمائة من العمال العاملين في الشؤون الزراعية لا املاك لهم . وفي جمهورية الدومنيك كان الدكتاتور تروخولو قبل ان تخلفه الثورة ، عام ١٩٦١ قد تمكن من تحويل ٦٠ بالمائة من الاراضي الزراعية في البلاد ، الى ملكية اسرقه . والملكية الصغيرة لا وجود لها الا في بعض المناطق : في جنوبي البرازيل وفي جمهورية كوستاريكا .

وفي نظام عقاري على هذا الشكل يتقسم المجتمع الريفي الى طبقتين تتباينان في كل شيء : اقلية من كبار الملاكين من اصل اوروبي او من الخلاسين ، وسكان الريف الذين يتألف معظمهم من الهنود الحمر ، ومن مهاجرين وضعت عليهم وضع العبيد يعيشون في وضع زري من العبودية ويرسفون في البؤس والشقاء . ويخضع هذا المجتمع لنظام بطريركي في اطار الملكيات الكبيرة ، صاحبها يكون على الغالب بعيداً عنها ، ويترك امر العناية بها لوكيله . فكل العاملين في الزراعة ، سواء في البرازيل او الشيلي هم في وضع ارقاء الارض . فالمزارع يرتبط بالارض ارتباطاً وثيقاً اثناء ثلثي السنة . ويرتقب عليه وعلى افراد عائلته ان يعملوا لصاحب الارض لقاء قمصهم بمحديقة صغيرة تقوم امام زربته او كوخه المصنوع من الدلفان ، ولقاء بعض المحاصيل الزراعية التي تعطى له خلال فصل العمل في الارض . ويقدم صاحب الارض عادة للمزارع سلفة من الدرام والمواد الغذائية الذي لا يستطيع تغيير عمله قبل ان يسدد دينه . ولما كانت الاجور واطية جداً ، فقد يستحيل عليه وفاء دينه الذي ينتقل عند وفاته ، الى اولاده . ففي ظروف كهذه ، ليس من الغريب قط ان يتردى الوضع الاقتصادي في البلاد ، اذ لا يخطر قط على بال هذا الملاك الامي المهمل ان يدخل اي تحسين فني او تقني على وسائل استثمار ارضه . فهو يمارس زراعة صنف واحد ويبقي جانباً كبيراً من ارضه مهمل . وهكذا نرى ان ١٤٤١ بالمائة من الاراضي الزراعية في هذه القارة هي قيد الاستثمار (٧٤٥ بالمائة في البرازيل ، و ٧٤٨ بالمائة في الأرجنتين) . والحصاد يتم بالمنجل ، والفلة هي من الفقر بحيث ان بعض هذه الاقطار التي لا يستثمر القسم الاكبر منها ، تضطر لاستيراد موادها الغذائية من الخارج .

هذان العالمان العائشان معاً جنباً الى جنب يتفاوتان تفاوتاً عظيماً من جهة العرق والاصل : للعالم الاوروبي او المتحضر مشكاة الهنود الحمر
اوروبياً (الهجناء) ، فالارستوقراطية : ارفع أسر ليها الخمس والعشرون ، وكبار الملاكين المقاريين والأثرياء المحدثون الذين تمت لهم النعمة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، أمثال سيموز باتينيو هذا الممدن الهندي الذي اصبح ملك القصدير واغني اغنياء اميركا الجنوبية على الاطلاق ، واصحاب الانوار في المكسيك ، وغيرهم الذين تتألف منهم الطبقة العليا وينعمون وخدم بنعم وخبرات حضارة العصر ، يعتمدون على كنيسة ثرية ، غنية ، بالرغم من قلة عدد رجال

الأكليروس الغريب ، وبالرغم من عدم وجود أكليروس وطني في بعض البلدان ، كما هي الحال مثلا في البرازيل . فهذه الطبقة تستأثر بالسلطة السياسية وتمارسها لما يؤمن مصالحها .

ويلي هذه الطبقة العالم الهندي الذي اهل شانه تماما ، ومنها يتألف السواد الاكبر من الشعب ، يزيد عددها كثيراً عن الارقام الرسمية التي توفرها الاحصاءات مصدر معلوماتنا عن العرق او الاصل بالاستناد الى اللغة او اللسان اذ ان عدداً كبيراً من اهل البلاد لم يعودوا يتكلمون لهجتهم الخاصة . فالهنود المختص او الهجناء يؤلفون ، بلاريب ، اكثرية السكان في المكسيك ($\frac{1}{10}$ ، وفي فنزويلا $\frac{1}{4}$) ، وفي البيرو وبوليفيا (لا تزيد نسبة البيض في هذين البلدين عن ٨ بالمائة) وفي جمهورية الاكوادور (٥ بالمائة من البيض) وفي كولومبيا والباراغواي حيث ٩٠ بالمائة من الاهالي هم من دم غواراني وحيث الجميع يتكلمون اللغة غواراني ، وفي الفواتيالا ، والسلفادور ، وغيرها . وهناك مجتمعات اخرى في البرازيل مثلا حيث تمثل ٢٠ بالمائة من مجموع السكان .

فحروب الاستقلال والثورات المتعاقبة التي انفجرت تباعاً في القرن التاسع عشر لم تدخل اي تحسين قط على وضعهم . فهم يعيشون في شبه عزلة بعد ان ارغموا على السكن في مناطق غير صالحة للسكن ، كما يبدو ، تقوم فيها الغابات الظليلة ، او الاغوار المرتفعة ، يعيشون من نتاج الارض الزراعية او من العمل في المناجم التي يستغلها البيض او الخلاسيون فيشترون محاصيلهم الزراعية بأبخس الاثمان ويدفعون لهم اجوراً لا تذكر . وقد منحهم ما هم عليه من فقر مدقع من استهلاك المحاصيل المستوردة وحتى تلك التي تؤمنها بعض المصانع المحلية ، فيعتمدون في معاشهم مما يشبع جوعهم من الذرة والفاصوليا ، عرضة لنسبة عالية من الوفيات ، ولذا بقوا ابدأ على هامش الحياة القومية وقلما استبدلوا سيداً بآخر . فهنود المكسيك وخدم توصلوا ليلعبوا دوراً بارزاً في حياة البلاد ، كما ان قسماً منهم يساهم فعلاً بتطوير حضارة البلاد . اما في البيرو وبوليفيا وفي الاكوادور ، وفي الجمهوريات الاخرى الواقعة بين جبال الاندس او في اميركا الوسطى .

« فقد اصبح الهندي في هذه الاقطار منطوياً على نفسه ، سكوتاً خشناً يوحى الرعب ، هو في منتصف الطريق بين الانسان والحيوان ، يتفر من كل اتصال بأي عرق آخر ، يتسكع في جهل مطبق وقد بلغ عقله لادمانه الحكوكا والمشروبات الروحية ، لا يتذكر شيئاً عن هذا التراث المجيد الذي تركه له آباؤه الأقدمون » .

هنالك الى جانب الهنود مشكلة الملونين او الزنوج تفرض نفسها في
مشكلة الزنوج
جزر بحر الكرايبي حيث حل الزنوج محل سكان البلاد الاصليين بعد ان تم افناؤهم (فهايتي هي دولة من الزنوج) ، أو في جمهوريات اميركا الوسطى ، لاسيما في نيكاراغوي ١٠٪ ولا سيما في البلدان الواقعة في المناطق المدارية في اميركا الجنوبية : الغويان وفنزويلا ١٠٪ وفي الشمال الشرقي من البرازيل . ومع ان هجرة البيض وعملية التهجين ساعدتا كثيراً على « تبيض » السكان تدريجياً بحيث نرى بينهم كل فوارق اللون الابيض والاسود ،

فهناك ، مع ذلك ، ما لا يقل عن ١٥ مليون من الزنوج ومن الهجئات يمكن تمييزهم بسهولة . اما مستوأم الحضاري فمتدن جداً ، على الاجمال . فسأت افرقيا تبرز في امور الدين والقولكلور الشعبي والاقاصيص الشعبية ويتبين العلماء الاجتماعيون ، بيسر ، تحت اسماء القديسين الكاثوليك ، اسماء قدامى الآلهة والمراسم الدينية المعمول بها عند الداوميين واليوروبا ، إذ انتقلت من السلف الى الخلف ، عبر الاجيال بصورة غامضة . كذلك اخذت تبدو لدى بعض رجال الفكر من الملونين معالم المذهب الطبيعي للفرد الاميركي .

فالنخبة التي طلعت من بين الهنود المحر والزنوج هي من القلة والضعف بحيث لا تصلح بعد اساساً لشد الروابط بين المروق والحضارة اسوة بما يجري في البلدان المستعمرة . ومن جهة اخرى اخذت الخصومات والمفارقات تخف وتلين بفضل التهجين وبفضل تأثير الثقافة الاسبانية . التي اخذت تؤثر منذ القرن السادس عشر على سكان البلاد الأصليين وعلى الملونين ، بحيث تنامي كثيرون لغتهم الام . ومع ذلك هنالك بوادر يقظة تلتصع في الافق يخشى معها من احتدام التوتر .

هذه اليقظة التي نشاهد ظهورها في اوساط الهنود والزنوج ليست الطبقات الاجتماعية الجديدة بالاشارة الوحيدة لهذا التغيير الآخذ به المجتمع . فالنمو الديموغرافي هو مظهر آخر من مظاهر هذا التبدل . فالإقبال على التصنيع ، والبؤس المسيطر على الريف اللذان ادبا بسرعة الى حركة التحضر هذه ، ساعدا كثيراً على تطوير الطبقات الاجتماعية الجديدة التي اخذت تطل على البلاد في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى مباشرة . ففي كل مكان ، ساعدت حركة التصنيع على بروز نخبة بين البورجوازية ، وزادت من نطاق رجال الصناعة ومن التجار ، كما زادت من عدد التقنيين والمهندسين ومن العاملين في المهن الحرة او في الادارة العامة او في مصالح الجيش .

في هذه الاقطار التي تنطبع مدنيته بالنشاط الزراعي ، نرى ابناء الطبقة الوسطى التي تتألف من رجال الفكر من ذراري المهاجرين او من التجار ، يعملون ضباطاً في صفوف الجيش ويؤلفون العناصر التقدمية اذ لا مكان لهم في المجتمع التقليدي . فهم يطعمون في تجريد ارستوقراطية كبار الملاكين من استئثارها للسلطة واحتكارها لها ، نجيش فيهم الروح القومية وينفرون من الرأسمالية الاجنبية ، ولا سيما الرأسمالية الاميركية التي تستثمر لحسابها الخاص ولمنفعها موارد البلاد الطبيعية وثرواتها ، هذه الرأسمالية التي تعارض قيام صناعات كبرى في البلاد وتتعاقد دوماً مع الطبقات الموجهة فيها . فالمركون الستراتييجي ، الذي يتمتعون به في المدن يوليهم نفوذاً ويعطيهم شأنًا لا يتفق قط وعددهم الضئيل . الا انهم يتعذر عليهم استلام السلطة عن طريق الاكثريه بعد ان يتحكم الاشراف بالانتخابات ويفرون الجماهير الشعبية على الاقبال عليها لمصلحتهم ، فطريقهم الوحيد الى السلطة قيام دكتاتورية مصلحة تهد لهم الوسائل المؤدية الى السلطة هذه الطبقة بعينها تلعب دوراً يبرز أثره يوماً بعد يوم ، في هذه الانتفاضات

السياسية التي وقعت منذ عام ١٩٤٣ . فهي النواة ونقطة الدائرة في الحزب المعروف بحزب Apriste في البيرو ، وحزب استنورو في بوليفيا الذي ساند الانقلاب الذي قام به بتنكور في فنزويلا ، عام ١٩٤٤ ، والانقلاب الذي قام به فرغاس في البرازيل ... وهذه النخبة تطالب بتشريع خاص ينتظم العمل ، ويطور التربية والتعليم في البلاد ، ويكفل الازدهار لمرحلة التصنيع بحيث يرتفع مستوى الحياة في البلاد ، وينتقد الأمة والشعب من الروابط التي تشدها الى الاستعمار الاقتصادي . فالبرنامج الذي تطالب به هو برنامج اصلاحي ليبرالي ، معتدل ، مناهض للشيوعية ، وهذا ما يفسر لنا إيجابها عن معالجة اصلاح الزراعي والتعرض للبنيان الاجتماعي ، وكلاهما من مشكلات البلاد الاساسية . وأثرها يبرز جلياً في هذه الدساتير الجديدة التي تطل علينا والتي تشهد عالياً ، على اقدار متفاوتة ، على شدة اهتمامها بالمشكلات الاجتماعية من خلال هذه التشريعات الجديدة المتعلقة بالعمل .

والعمال الذين يتسكعون في اشق بؤس عرفه العالم ، كما يؤكد لمبرت ، أخذوا يؤلفون بالفعل بروليتاريا استفاقت على ذاتها وادركت ما لها من شأن واخذت تطالب بتأليف نقابات لها . فقبل عام ١٩٤٠ ، لم نر اثراً لهذه النقابات الا في بعض البلدان كالمكسيك والارجنتين والشيلي وكوبا وبعض قطاعات خاصة من قطاعات الصناعة : كالبحرية التجارية ، والسكك الحديدية وصناعات التبريد ، والصناعات الاستخراجية . اما بعد عام ١٩٤٤ ، فقد ظهرت النقابات في كل مكان بعد ان شجعها على ذلك تطور الصناعة والاتفاق الذي يشد بعضاً الى بعض احزاب اليسار الشيوعيين والاشتراكيين ، نجاح الحركة النقابية في بلدان اميركا الشمالية . وتمثل تجمع القوى العمالية عندما تألف اتحاد العمال في اميركا اللاتينية (C.T.A.L.) بزعامة فيسانته لمبردو تولقدونو ، وهو اتحاد عده٢١٦٦١٩١٦ ، خمسة ملايين عضو متنسب . والتدابير المضادة للشيوعية التي اتخذت ضد الحركة بايعاز من الولايات المتحدة بعد عام ١٩٤٧ ، ادت الى انشقاق الحلف في السنة التالية ؛ فقد انشق عن هذا الاتحاد المعروف بنزعته نحو الشيوعية نقابات عدة تشكل منها منظمة جديدة عرفت بالمنظمة الاقليمية لعمال اميركا اللاتينية ، O.R.I.T. التي اوحى بتشكيلها وساعدت على قيامها المنظمات C.I.O. و A.F.L. وانضمت الى اتحاد النقابات الحر الذي كان بعد عام ١٩٥٥ حوالي عشرة ملايين عضو ..

ويؤلف العمال ، مع ذلك ، اقلية محظوظة بالنسبة الى هذه الدماء التي تتألف منها اكثرية السكان ، ومن هؤلاء الجياع الذين يؤلفون ٢٠ بالمائة من الجماهير الريفية ، الذين يحملهم تكاثر السكان في الريف على النزوح ، منذ ٢٥ سنة ، الى المدن ليضخموا عدد الزرائب والاكواخ في المخيمات القائمة في ضواحيها . فالشركات الاجنبية العاملة في البلاد تدفع لهم عادة اجوراً اعلى بكثير من المألوف ، الامر الذي يباعد بينهم وبين الفلاحين ويحملهم يعرضون عن مواجهة المشكلة الاجتماعية الاساسية ، مشكلة الارض . ومن جهة اخرى ، فالبيروقراطية النقابية لا تتورع قط ، كما هو شأنها في الولايات المتحدة الاميركية ، عن اللجوء الى الاغراء والافساد

والتواطؤ مع ارباب الاعمال ومنظمي الانقلابات السياسية ، فيبيع زعماءها « الاضرابات » بما تيسر ويعيشون برخاء على شاكلة ارباب الاعمال ، ويتعاونون مع الحكومات .

ومن الملاحظ ان هوة تأخذ بالظهور بين هذين المجتمعين كما يأخذ الصراع الطبقي والضمري التوازن باختلال في هذه المناطق والاقاليم التي تعتق اسباب الحياة الاقتصادية الحديثة ، والمناطق المتخلفة القابعة في ريفيتها ، وبعبارة اخرى ، بين المناطق المنفتحة على اقتصاد اساسه التبادل والمقايضة والمناطق الاخرى التي تشد بتواجدها على اقتصاد حياتي بدائي . وهذا التفاوت يبدو على اشده ويبرز على ابشع صوره في كل انحاء القارة كما يصفه لنا جاك لمبرت : بين البرازيل الاستوائي الاطلسي بمنزله المبني بالحجارة والاسمنت ، وبين برازيل الامازون او برازيل الشمال الشرقي بمنزله المتخذة مواده مما تيسر منها في المنطقة او من اللبن المجهول على لوح خشب او من الخيزران . في هذه المناطق التي لم تخرج عن عزلتها والتي لا تزال متمسكة بهذه الاطر التقليدية التي كانت في عهد الاستعمار ، والتي يقوم فيها ، جنباً الى جنب ، مجتمع أبوي على رأسه طبقة من الاشراف يصدرون الاوامر من علّ ويحيون حياة بذخ وامراف ، وفي الحضيض شعب رازح ، مقعد ، من ابناء البلاد المقدمين او من الملونين ، يتسكع في الجهل والجهالة ، باتس ساء غذاؤه واخشوشن ، مستوى العيش عنده شبه بأحط مستوى للعيش في اكثر البلدان تخلفاً كمصر والهند مثلاً . وعلى ذلك هذه المناطق التي استقبلت وفود النازحين من الاوروبيين حاملين معهم تقنياتهم وطرق معاشهم الجديدة ، التي عرفت ان تنشئ صناعات كبيرة بفضل ما تم لها من رؤوس اموال حاشدة ومن تطوير لوسائل النقل فيها ونجد فيها طبقة وسطى ومزارعين ينعمون باستقلالهم ، وبروليتارية مدنية يحيشون جميعاً بالعداء للحكومة المنسلطين من النبلاء . وهذه الهوة تقوم كذلك بين منطقة بونس ايرس والريف في داخل البلاد حيث تعيش الارستوقراطية فاعمة البال ، قريرة العين بين عمال يتأكلهم البؤس ويقلبهم الجوع ، وعلى هذا النحو في البرازيل بين المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الشرقية من ساو باولو ، وكذلك قل عن الشيلي ، بين المناطق الصناعية والتعدينية والمدن الكبرى ، والمنطقة التي ترسف في تقاليدها الزراعية البالية مع مزارعيها الخائعين .

حق في المكسيك الذي بذل جهوداً مشكورة لتحسين اوضاع العمال والفلاحين وحيث يلعب قسم من الهنود دوراً يزداد شأنه في حياة البلاد الوطنية ، فالجناهير الريفية لا تزال تحيا حياة نباتية وترسف في بؤس مخيف ، تشكو دوماً من نقص مزمن في اسباب التغذية ، وتعمل في تربة ممسكة تفضن بالمطاه ، وتزاول خلفاً عن سلف صناعات عائلية بوسائل واعتدة بدائية .

فالتفاوت الاجتماعي يبدو على اشده . ففي البرازيل ٢٥٠ بالمائة من السكان العاملين يصيبهم ٣٠ بالمائة من الدخل العام في البلاد ، كما يروح اكثر من نصف هذا الدخل الى ٥ بالمائة من السكان . وعمال المدن المسجلة اسماؤهم لدى مختلف صناديق الضمان الاجتماعي ، والذين يمثلون ٢٤ بالمائة من مجموع اليد العاملة في البلاد ، يتناولون ٢٠ بالمائة من الدخل العام . وما تبقى من

اصحاب الاجور : كصغار المزارعين والمزارعين والعمال الزراعيين ، اي ما يوازي ٧١ بالمائة من مجموع السكان ، فلم يكن ليصيبهم ، عام ١٩٤٤ ، سوى ٣٠ بالمائة من الدخل الوطني العام . كل هذا يساعدنا على تفهم الضغط او التوتر الاجتماعي الذي كثيراً ما ارتدى طابعاً عنصرياً او عرقياً .

وفي كل مكان ينزع عامل العنصر بما له من شأن ، باعتباره دليلاً اجتماعياً ، الى تقوية التفرقة العنصرية ، التي لم تكن ، في هذا الوقت بالذات الذي كان فيه الزوج من طبقة الفقراء ، لتعتبر من الامور الموجبة ، اخذت تبرز اكثر فاكثراً للعيان . اذ « بنسبة ما يتمكن منها الزوج والخلاسيون من تحسين اوضاعهم الاقتصادية وتحسين وسائل التربية والتعليم لديهم ، ترى الطبقة البيضاء المسيطرة ، الخطر يتهددها اكثر فاكثراً » ، كما ان المضي في عملية التمدين من شأنه ان يوطد الاواصر بين هذه الطبقات ويساعد على توعية الزنجي والهندي على الوضع الزري الذي يحمله في السلم الاجتماعي . لم تصل البلاد بعد الى التمييز العنصري في المدرسة او في الحياة العامة كما انها لم تصل بعد الى حظر عقود الزواج المختلط . ومساءلة اللون ليست بعد من هذه القضايا التي تقيم الولايات المتحدة وتقعدها ، مع العلم ان « اللون الضارب الى السمرة يؤلف عائلاً او حائلاً دون الترقى في السلم الاجتماعي ، واخذت تظهر في البلاد اجراءات تمييزية الامر الذي حمل مجلس الكونغرس في البرازيل على اصدار تشريع خاص يعتبر مثل هذا التصرف من الجنح . وهكذا نرى ان فارق او عامل العنصر اخذ يزداد شأنًا ويتخذ اهمية في المجال الاجتماعي ، في الوقت الذي اخذ التوتر بين مختلف الفئات واجراءات التمييز العنصري تهدد بالاشتداد والاحتدام .

مشكلة الهنود المحر مشكلة طرحتها على بساط البحث منذ اواخر القرن التاسع عشر ، الحركة الهندية التي سجلت نجاحاتها الكبرى الحركة الوطنية الاولى في المكسيك والتي كان روادها الاوائل من البيرو . فقد راح مانويل غونزالس برادا يرفع عقيرته احتجاجاً ، بالشعر نارة والنثر طوراً ، ضد الاضطهادات التي يتعرض لها الهندي الأحمر . ثم آلت حركة الدفاع عن الهنود الى الزعيم هايا دي لانورتيه ، المؤسس الحقيقي لحزب Apriste الذي تختصر حروفه ، الاسم الذي عرف به وهو : الاتحاد الشعبي للثورة الاميركية ، والذي وضع نصب عينيه العمل على توحيد الفلاحين ورجال الفكر والعمال حول برنامج سياسي . جاء مزيجاً من الاشتراكية الزراعية والروح القومية الهندية الاميركية ، وعمل على نشر الحزب والترويج له : سيرو اليغريا ، والشاعر خوسيه سنتوس كوكانو ، والفيلسوف خوسيه كارلوس مارياتيفي الذي اسس عام ١٩٢٨ ، الحزب الشيوعي في البيرو ، وفريق من علماء السلاسل البشرية والمؤرخين . وتحت تأثير هذا الفريق من الدعاة والانصار ، لم تلبث الحركة الهندية التي اقتصر في بدء امرها على حركة من سكان البلاد الاصليين ، ان تحولت الى حركة اصلاحية كبرى تناضل في سبيل تحسين اوضاع البؤس والشقاء والجهل التي تتسكع فيها جامير الشعب الهندي . وقد تباينت الحركة اصالة وعقلنة بتباين المناطق والاقاليم المختلفة . فقد برزت حيناً

كحركة حضارية ، وحيانا كحركة سياسية ، مناهضة لاوروبا وللرأسمالية . وقد حققت لها شعبية كبرى في كل من البيرو والمكسيك والاكوادور وبوليفيا . وراحت قلوح بوجه الاستعمار الاسباني الذي جردته من كل قيمة وبوجه الحضارة الاوروبية بالصفات السامية التي قطبش الحضارات الوطنية ، كما افسحت في برنامجها ، مجالا واسعا ، لبعث الحضارات الوطنية التي سبقت مجيء كولمبوس ، واقتباس الوسائل التقنية والعلمية التي توفرها الحضارة الغربية ، بعد تجريدها تماما من روحها . فالحركة حركة سلبية في الكثير من مظاهرها ، وكثيرا ما بدت خيالية ، عندما فكرت ببعث المنظمات المجتمعية القديمة (L'ayllu) عن طريق الجمعيات الحرفية او المهنية ، والتي راحت تحاول ، انقاذ العرق الهندي من الفناء والاضمحلال الذي يتهدهده ، بتحسين مستوى العيش عنده ، وببشر التربية الشعبية بين افراده ، وتحقيق الوحدة بين كل دول القارة .

كان من بعض نتائج الحرب العالمية الثانية الحد من استيراد المحاصيل الاندفاع نحو التصنيع الصناعية ، ولا سيما المصنوعات الاوروبية ، وبالمقابل نشطت حركة التصدير بالرغم من ندرة وسائل الشحن ، كما انه جرى التوسع في تصدير بعض المحاصيل الأخرى . وقد طلعت في البلاد مصانع جديدة لا بد منها لتأمين المعدات اللازمة للزراعة وللخطوط الحديدية ، ومصانع التمكير ، واخرى لصنع الترابية والاسمنت ، ومصانع النسيج والحياكة ، ومصانع الورق والزجاج ، وأطر السيارات والاسمدة لتأمين حاجة البلاد من المواد والاصناف التي توقف استيرادها . وقد انصرف الحلفاء من جهتهم ، ولا سيما الاميركيون ، منذ عام ١٩٤١ ، الى انشاء نظام اقتصادي يؤمن لهم ما كانوا بحاجة اليه . وتأسست عام ١٩٣٩ ، اللجنة الاستشارية المالية والاقتصادية المشتركة بين الدول الاميركية ، كما انشئت ، في كل جمهورية من الجمهوريات الاميركية ، لجان خاصة تعمل على تطوير وتحسين وسائل انتاج الحامات والمواد الأولية : كالمطاط والنحاس ، والفلازات النادرة الوجود مثل : التنغستين والفااديوم والمولبدن والقصدير ، وانشأت معامل جديدة بمؤازرة التسهيلات المالية التي امنها قانون : الايجار والتأجير ومصرف الاستيراد والتصدير والشرطة المالية للتمير .

وهذا الدفع الاقتصادي توليه الحرب جاء حاسما ويختلف اصلا عن الدفع الذي احدثته الحرب العالمية الاولى ، اذ اقتضت الحركة ، اذ ذاك ، على تأمين الحامات والمواد الاستهلاكية ، بينما استهدف الجهد في هذه المرة ، انشاء صناعات ضخمة ، واعطاء الاقتصاد تركيبا عسريا ، ونشطت وسائل الانتاج وتنوعت . واستأثر الامر باهتمام الحكومات كما وقس موقع الرضى من الخاصة الذين أثروا وجمعوا ثروات طائلة ، بفضل هذا النزاع الدامي ، كيف لا يثرون ويكسبون الثروات بعد ان ضاعفوا من صادراتهم وخففوا من استيرادهم ، وتجمع في صناديقهم مقادير هائلة ومبالغ طائلة من القطع والاصفر الرنان ، وظفوا جانباً منها في صناعات جديدة . وبذلك تمكن المكسيك من رفع طاقته الصناعية ٣٠ ٪ لا سيما في الصناعات النسيجية والكيميائية ،

كما ان البرازيل زاد من طاقته على استثمار موارده الطائلة من الحرير والبوكسيت ، واستطاعت الشركة الوطنية للصناعات الحديدية ان تشيد المجمع الصناعي الضخم في فولتا ريدوندا وزادت من طاقتها الانتاجية في الصناعة ثلاثة اضعاف ، كما زادت اربعة اضعاف من انتاجها للخامات الاولى . والانتاج الصناعي الذي لم يكن ليتمثل ، عام ١٩٣٠ سوى عشر الدخل القومي ، اصبح يمثل نصف هذا الدخل عام ١٩٥٥ ، والصناعة القطنية التي انتقلت الى طور التصدير ، اخذت تستثمر القسم الاكبر من محصول القطن في البلاد . وضاعفت جمهورية الارجنتين بين ١٩٤٠ - ١٩٤٥ ، عدد فباركها الصناعية واخذت حركة التصنيع بعد عام ١٩٤٣ ، بتأثير من الجنرال بيرون ، تتم جميع اطراف البلاد . وقد ارتفع معدل اليد العاملة في الصناعة من ١٢ و ٨ ٪ عام ١٩٣٩ ، الى ما يزيد على ٢٠ ٪ منذ عام ١٩٤٥ . وراحت كولمبيا من جهتها تنشيء ، هي الاخرى ، مجموعة متناسقة من معامل صناعة الحديد ، في باز دل ريو ، بمساعدة رؤوس الاموال والصناعة الفرنسية . ودليل التجارة في الارجنتين ، ارتفع من ١٠٠ عام ١٩٣٧ الى ١٦٢ ، عام ١٩٤٧ ، وفي الشيلي الى ١٤٨ ، وفي المكسيك الى ١٤٣ .

٢ - الحياة السياسية

ان التركيب الاجتماعي المناهض اصلاً للنظام الديمقراطي ،
عدم الاستقرار السياسي والتفاوت العظيم بين اوضاع البلاد ، وعدم توفر طبقة متوسطة كبيرة العدد ، والبؤس الذي تتسكع فيه الجماهير البدائية التي لا تزال ترسف في دياجير الجهل ، كل ذلك وما اليه يساعد على تكوين حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد ، كما يساعد على تغفل النفوذ الاجنبي وتسربه اليها . فبالرغم من اقرار مبدأ الاقتراع العام ، فالنظام المعمول به هو قيام حكومات من الاقلية بين اصحاب الاملاك . وكثيراً ما أدى انقسام هذه الاقلية وانشقاقها على نفسها الى حدوث ازمات سياسية كان يوضع حداً لها قيام دكتاتوريات عابرة . والنزعات الاقليمية حتى وهذه الخصوصات التي كان يزيد من حدتها قلة طرق المواصلات ، وتفاوت كثافة السكان واختلاف التطور الاقتصادي بين مقاطعات واقاليم الدولة الواحدة ولدت فيها نزعات انفصالية هددت الدولة بالانحلال والذوال . وكثيراً ما كان الدكتاتور يعتمد في بقاء نظامه ، على الجيش والبوليس ، ولذا كانت سلطته دوماً سلطة مزعزعة يتهددها الخطر باستمرار ، مصيرها متوقف دوماً على هذه الاقليات وعلى المصالح الاجنبية تؤثر عليها المظاهرات غير المنتظمة التي تقوم بها الجماهير المحتاجة ، التي لم تكن تتحرك دوماً من تلقاء ذاتها وبصورة مستقلة ، بل بدافع وبتحريض من الطبقات الجديدة المتوسطة الناشطة والمفامرة ، هذه الطبقات التي ظهرت للوجود ، مع التطور الذي خضعت له المدن وحركة المعصرة التي اخذت بأسبابها . ولذا تكاثرت الازمات في البلاد وكثيراً ما اخذ بعضها برقاب البعض تعبيراً عن توق الجماهير

الى تحقيق التوازن بين التركيب الاقتصادي والاجتماعي الجديد وبين الوضع الاقتصادي القائم من قبل . فالمجتمع القديم الذي يشد من ازره المصالح الاجنبية في البلاد يحاول - واحياناً بالجوء - اذا ما اقتضت الحاجة ، لدكتاتورية من الطراز التقليدي المعروف - ان تحتفظ او ان تعيد الى الوجود ، انظمة ودساتير تخفي وراء ستار مزعوم من الحرية والليبرالية ، كيانات اجتماعياً مناهضة للديموقراطية وفي وجه حكومة من الاعيان او في وجه نظام ديموقراطي تمثيلي مسخته عملية مزدوجة من التزوير والمصانعة وقعت فريسة لها ، هذه الجماهير الفقيرة الجاهلة . تحاول الطبقات المتوسطة ، ولو بأساليب غير شرعية ولا قانونية كانقلابات عسكرية او دكتاتوريات شخصية ، ان تقيم في البلاد حكومات تولى المزيد من اهتمامها مصالح الطبقات الشعبية والدفاع عن استقلال البلاد . والى جانب دكتاتوريات محافظة ترعى مصالح الاميركيين ، كثيراً ما وقعت دكتاتوريات تأخذ على نفسها تأديب العناصر المعادية لواشنطن ، بعد ان تكون هذه الطريقة الاسلوب الوحيد لتحطيم سلطة النبلاء ولتفادي لعبة الاكثريّة المزورة التي تصانع الماضي وتبسم له .

وهكذا نرى ان الاوضاع والظروف التي تكتنف النشاط السيامي في هذه البلدان ، تكن لتساعد على توطيد وترسيخ الافكار الاقتصادية فيها . فالحياة السياسية تبقى فيها وفقاً على اقلية ناشطة متحركة بينما تبقى جماهير الشعب قابعة في سلبية سادّة . فأينما أجلنا النظر نرى مستوى العيش متدنياً للغاية كما ان مستوى الفكر يتردى في حالة مزريّة ، فالمجتمع المديني الجديد يفتقر للكثرة والعدد ، ولا يزال مشتتاً يلعب الدور الرئيسي الذي يلعبه في الغرب . فالأمية تسيطر في كل مكان باستثناء الأرجنتين التي تعرف اقل نسبة من الاميين ، ١٠ بالمائة ، اما النسبة في غير هذه الدولة فتبقى عالية جداً : ٩٢ بالمائة في هايتي ، و ٧٩ بالمائة في سلفادور ، و ٧٠ بالمائة في نيكاراغوى ، و ٦٧ بالمائة في غواتيمالا وفي جمهورية الدومنيك ، وأعلى من ٥٧ بالمائة في البرازيل ، و ٥٠ بالمائة في المكسيك ، و ٤٨ بالمائة في هوندوراس ، و ٤٠ بالمائة في كوبا ، و ٣٥ بالمائة في بناما ... ولذا كانت المعاناة بنشاط البلاد السياسي ضعيفة اما لأن الاميين هم مستثنون من حق الاقتراع واما زهداً وعدم اكتراث . ففي المكسيك ٥ ملايين ناخب من اصل ٢٨ مليون نسمة ، وفي البرازيل كان عام ١٩٦٠ عدد الذين يتمتعون بحق الاقتراع ١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ من اصل ٣١ مليون هم في سن الاقتراع ، بينما يشترك بعملية الاقتراع فعلاً منهم ٨ ٢٥٢ ٠٠٠ لا غير ، اي اقل من ١٧ ٪ من مجموع السكان . وفي الشيلي كان عدد من يتمتعون بحق الاقتراع ٥٩٢ ٠٠٠ عام ١٩٤٩ من بين ٥ ٧٦٥ ٠٠٠ نسمة ، وفي عام ١٩٤٧ ، اشترك في عملية الاقتراع ٣٥ بالمائة من الرجال و ٩ بالمائة من النساء . وفي بوليفيا ، جرى انتخاب الرئيس هرزوخ عام ١٩٤٧ ب ٤٠ ٠٠٠ صوت لا غير ، كما ان عدد البوليفيين الذي كانوا يتمتعون بالمواطنة الكاملة ، لم يزد عام ١٩٥١ ، على ١٥٠ ٠٠٠ .

الازمة وتأثيرها على الحياة
السياسية

عندما انفجرت الازمة الاقتصادية ، كان الوضع الاقتصادي في
في دول اميركا اللاتينية من التبعية للدول الكبرى والارتباط
بها بحيث كان لا بد له من ان يتأثر عميقاً بالازمة ونتائجها الموهنة

الامر الذي جلب عليها انهيار العملة الوطنية . وأدى الى هبوط ذريع في اسعار المواد الزراعية .
والمواد الغذائية (كالحبوب والبن والماشية) والمواد المعدنية التي سببت هبوطاً ذريعاً في التجارية
الخارجية . كما احدث قلقاً وتشويشاً في موازنة هذه البلدان انخفاض الاستثمارات الاستخراجية
العائدة للشركات الاجنبية او توقفها . واستتبع هذا الوضع ، اتخاذ اجراءات عدة منها مراقبة
النقد ، والتوقف عن دفع فوائد الديون فاهيك عن موجة جديدة من البؤس والشقاء وفقدان
المنتجات الصناعية المستوردة من الخارج . واذ ذاك ، اخذت الحكومة تبحث عن وسيلة
تؤمن التوازن في المجال الزراعي ، وذلك بفرض تنويع طبيعة المحاصيل الزراعية ، فعمدت
الحكومة في الأرجنتين الى الاكثار من زراعة النباتات الزيتية والكرمة والاشجار المثمرة
كما عمدت البرازيل على تشجيع زراعة القطن بعد ان تعذر على رجال الصناعة تأمين العملات
الصعبة لشراؤه من الخارج . ولم تلبث هذه البلدان ان تبينت ما هو عليه نظامها من وضع حرج
سريع المطب ، وشدة تبعيتها وارتباطها بالخارج . ان تحلف المشتريين الاميركيين والاوروبيين
لمتوجاتهم اية حظ فيهم روحاً قومية اقتصادية كما اثار نقمة الشعب ضد الطبقات الموجهة التي
كثيراً ما تتواطأ مع الرأسمال الاجنبي . ووقع اذ ذاك « جائحة من الثورات والانقلابات » ،
جاء بعضها بوحى من الانظمة الفاشية ، في هذه البلدان التي تكثر فيها عناصر الهجرة الإيطالية
والألمانية ، حيث تلقى قادة الحرب وكبار ضباط الجيش تدريبهم العسكري في ألمانيا ، وحيث
يشدد ويظهر نفوذ اسبانيا الجنرال فرانكو .

ففي كوبا حيث جيراردو ميشادو سيد هذه الجزيرة غير المنازع منذ عام ١٩٢١ ، هوى الى
الحضيض ، عام ١٩٣١ ، تعاقب على رئاسة البلاد ستة رؤساء خلال ٢٢ شهراً ، وتمكن الكولونيل
باتيستا من إقامة دكتاتورية على غرار دكتاتورية موسوليني ، وفي البيرو ، سقط حكم الرئيس
لينغويا عام ١٩٣٠ ، على يد الكولونيل تشيرو . وسيلس الذي سيطر على بوليفيا منذ عام ١٩٢٦ ،
خر صريعاً تحت ضربات الكولونيل غورو الذي لم يلبث ان اغلى محله لبوش . وفي فنزويلا
غوميز ، وفي هايتي الجنرال تراخولو ، وفي غواتيمالا أوبيكو ، وفي هوندوراس كارياس ، وفي
سلفادور مارتينيز ، انشأوا حكماً دكتاتورياً في بلادهم . وفي الاكوادور تعاقب على اريكة
الرئاسة ١١ رئيساً بين ١٩٣١ و ١٩٣٩ ؛ وفي الأرجنتين عاد المحافظون الى الحكم بفضل الانقلاب
الذي قام به الجنرال اوريبورا ، وفي الاورينغواي قامت دكتاتورية دي تروا التي زادها احتداما
وعنفاً وصول الجنرال بلدومير الى الحكم ، وفي البراغواي ، قامت الدكتاتورية على يد الكولونيل
فرنكو الذي لم يلبث ان خلعه عن الحكم الجنرال استيفاريس ، عام ١٩٣٩ ، وايبانيز في الشيلي
طرده من الحكم عام ١٩٣١ ، ليتعاقب على كرسي الحكم ، من بعده ثمانية رؤساء في عشر

سنوات . وبعد المتناداة بجمهورية اشتراكية استمرت ١٢ يوماً ، عاد الى استلام الحكم الرئيس القديم أيسلندرو ، بعد ان تحالف مع حزب المحافظين ، الى ان امنت انتخابات سنة ١٩٣٨ ، فوز الجبهة الشعبية التي وضعت للبلاد تشريعاً اشتراكياً كان من اكثر التشريعات تقدمية في العالم اجمع ، اذ نص على حد ادنى للاجور وعلى معاش تقاعدي لمن هم في سن الشيخوخة ، والبطالة ، والضمان ضد حوادث العمل ، والتعويضات العائلية .

ففي كل اميركا اللاتينية ، كان يوجد عام ١٩٣٩ ، اربع جمهوريات لا غير تتمتع بنظام ديموقراطي ثابت : الشيلي التي تخضع لحكومة إئتلافية برئاسة الجبهة الشعبية ، والمكسيك حيث اوشك الرئيس كارديناس بلوغ نهاية ولايته ، وكوستاريكا وكولمبيا التي تقوم عليها حكومة محافظة بالاشتراك مع الاحرار . أما في ما عدا ذلك ، فدكتاتوريات مستترة .

الحياة السياسية وادعائها الجديدة واستفحل عدم الاستقرار في هذه البلدان ، خلال الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلت الحرب مباشرة . فالبنيان الاقتصادي في كل من هذه الجمهوريات ، ارتكز أصلاً على تصدير صنف او صنفين من انتاجها للخارج ، وبذلك ارتبطت حياتها السياسية وتبعيتها بالمشتريين في الخارج : فاذا ما تأخروا أو تلكأوا - وهو امر بيد الزبون الرئيسي اي بيد الولايات المتحدة - هبطت الاسعار وكشرت المجاعة عن أنيابها ولاح في الافق شبح التضخم النقدي . وبعبارة اخرى ، شبح الفوضى وسقوط الحكومة .

وهكذا يبدو ، كما يلاحظ جاك لمبرت ، ان التخلف الاقتصادي الذي تلسكع فيه دول هذه القارة ، وبرز طبقات اجتماعية جديدة في حياة البلاد السياسية هما وراء عدم استقرار الاوضاع في هذه البلدان . فالنقص العددي وانتفاء التجانس بين الطبقات الوسطى والطبقة العمالية ، جعل واهياً كل تحالف تعقدانه لهذا التناقض بين رغبات كلا الجانبين في مجال التصنيع وعجزهما عن تحقيق شيء من هذا كله دون اللجوء الى رؤوس اموال اجنبية ، التي لا يمكن ان تأتي الا من بلدان اميركا الشمالية ودولها على اساس ضمانات اقتصادية وسياسية لا يمكن ان يرضى بها او يستأنس لها الوطنيون في هذه البلاد . ومن جهة اخرى ، فالنفوذ العظيم الذي حققته الطبقة العاملة وضعف امكاناتها الشرائية زاد من مطالبتها كما زاد من صلابتها . فالقطيعة تأتي سريعاً عندما يحري قمع الاضطرابات العمالية وكبح الاضرابات والحد منها ، وبذلك تمهد الطريق امام المناضلين عن البنيان التقليدي ، لاستلام الحكم في البلاد او للوقوف في وجهه اي محاولة اصلاحية فيها ، فهياج الطلاب ومشاغباتهم التي لا ينكر احد اهميتها في الحياة السياسية ، تبقى عديمة الاثر ، ولا طائل تحتها . وبالفعل ، فالطلاب الذين ينتمي معظمهم ، هنا وفي الشرق الادنى او في اقطار آسيا الشرقية ، الى الطبقة البورجوازية الصغرى ، والذي يفتح التعليم الجامعي امساحهم امكانات الرقي والتطور في السلم الاجتماعي ، في مجتمع اساسه التسلسل ،

هم التعبير البليغ والعنيف لهذه القومية التي لا تصانع ولهذا الصراع ضد النخبة التقليدية في البلاد .

ومن العوامل الاساسية في الحياة السياسية ، في هذه البلدان ، الجيش .
دور الجيش
والجديد هنا ليس في تدخل الجيش في الامور السياسية وهو تدخل حصل باستمرار منذ ان نالت هذه البلدان استقلالها التاجز ، بل الجديد هو في هذا الطابع الذي اخذ يطبع قدخل الجيش منذ مطلع القرن العشرين . فالجيش في هذه الجمهورية هو جيش محترف ، وصفار الضباط فيه اخذ يقل انتسابهم الى الارستوقراطية العقارية (باستثناء البحرية) . فهم من ابناء رجال الادارة والصناعة والتجارة الذين يرون في البزة العسكرية علامة من علامات التصعيد الاجتماعي . وقد تلقوا في الاكاديميات الحربية التي خرجتهم تدريباً تقنياً يشعرون عميقاً بندورته في بلدان اميركا اللاتينية . ولما كانوا على شيء محترم من الثقافة ، وأعدوا الحياة زاخرة بالنشاط مع انها اقتصرت بالفعل على شبه عطالة لخلو اوضاع البلاد من مشاكل الدفاع ، أو على القيام بأعمال ، كالمحافظة على النظام ، فهم يتوقعون من كل جوارحهم الى تصنيع الاقتصاد والى تأمين استقلالها والمحافظة عليه ، فيشق عليهم ويشعرون بشيء من الحزني والعار من جراء مساعدة الولايات المتحدة المالية ومن تدخلها في شؤونهم السياسية . فهم يكتنون العداء لهذه الاوليفارشية القديمة وهذه الدكتاتوريات من الجنس البالي التي طالما ساندتها اسلافهم ووقفوا الى جانبها ، بعد ان عرف عنها بمآلاتها للمصالح المالية الاجنبية ولسياسة الاجنبي في البلاد ، ولذا نراهم يحبذون اي اصلاح اجتماعي يعود بالخير واليمن على الطبقات الوسطى والسفلى معاً .

وهكذا يتدخل الجيش في الازمات الاجتماعية والاقتصادية التي تنزل بالبلاد ، بصفته عاملاً من عوامل النظام والانضباط ، او عندما تبرهن مؤسسات الدولة عن عجزها التام وقصورها ، فيصبح الجيش الحكم الفصل في الحياة السياسية . ليس من طائل قط في بحث هذه التدخلات والتفصيل المسهب في قضاياها . فبينما كان في القارة عام ١٩٢٨ ، ست جمهوريات تخضع لنظام عسكري من اصل ٢٠ جمهورية ، فقد ارتفع هذا العدد الى عشرين عام ١٩٣٩ والى ١٣ عام ١٩٦٤ . وبين ١٩٣٠ - ١٩٥٧ ، تولى ٥٦ عسكرياً رئاسة الدولة في مختلف جمهوريات اميركا اللاتينية ، استمر ١١ منهم في الحكم لاكثر من سنة . وهذا التدخل لم يجر دوماً لصالح التجاه معين او نزعاً محددة ، فقد استجاب الجيش ، قارة لنداء جساءه من الطبقات الممتازة لتأمين استمرار الوضع القائم (في الأرجنتين عام ١٩٣٠ ، وفي البيرو ، عام ١٩٤٨) وطرراً لمساندة ثورة معينة (في فنزويلا ، عام ١٩٤٥) وآونة كحكم للفصل في نزاع لا نهاية له بين حزبين : بين الاحرار والمحافظين في كولمبيا ، (عام ١٩٥٢) .

ومع ذلك فهذا التدخل له طابعان متناقضان . هناك ، ولا شك ، طابع إصلاحي ، يرمي

إلى عصنة البلاد ، يعطف على تأمين مساواة اجتماعية أكبر ، وتأمين أكبر قدر من التقدم المادي ، وهكذا يمكن ان نجمل في عداد الخدمات التي أدى اليها تدخل الجيش وضع حد لحكم استبدادي ظالم (فرغاس - بيرون) . الا ان هنالك طابعاً آخر يتسم بالسلبية ، عندما تظهر محدودية هذه الرغبات التقدمية حتى في هذه الحالات بالذات التي تمت فيها محاولات اصلاح وعصنة للبلاد ، فالجيش يبقى دوماً فوق القانون ويشكل دولة في الدولة ويولي نفسه حق التدخل لالغاء نتائج الانتخابات مثلاً ، او لفرض اصلاحات مالية او لزيادة الاعتمادات الحربية . والغالب ، بعد كل هذا ولا سيما بعد ١٩٣٠ ، هو ان صفار الضباط الذين يتطلعون الى الشهرة ، يتزعون دوماً ليس للوقوف الى جانب النظم الدكتاتورية والقوى المحبذة للركود الاجتماعي فعسب ، بل ايضاً ، الى جانب الولايات المتحدة الاميركية ، المدافعة عن العالم الحر ، والتي تجود بمساعدات حربية سخية . فالجيش يكبح التطور الاجتماعي اكثر من ان ينشطه . فهو يعمل عادة في اتجاه الاصلاح ، انما يقف مكتوف اليدين امام تغيير أو مسّ الاوضاع الزراعية التي هي محور كل الاوضاع . ومهما يكن ، لا بد من ان نلاحظ هنا ان البلدان الثلاثة التي امكن فيها تحقيق اصلاح زراعي (المكسيك منذ عام ١٩١٤ ، وبوليفيا منذ ١٩٥٢ ، وكوبا منذ ١٩٥٩ - ١٩٦١) ، هي هذه البلدان بالذات التي جاء الجيش بضباطه النابعين من الطبقة الوسطى او الطبقة العليا ، جرى الفاؤها بصورة جذرية من قبل ثورة شعبية .

وهكذا فعدم التوازن القائم بين الطبقات ، والسرعة التي يتم الحياة السياسية منذ عام ١٩٤٠ فيها التطور الاجتماعي ، هما من انقوة والعنف بحيث ان بقاء استمرار القوى الاقطاعية القديمة امام تطور البورجوازية والبروليتاريا يجعل من المستحيل تحقيق اصلاحات ثورية جذرية مستعجلة .

ومثل هذا الوضع يتوفر في البلدان الآخذة بالتطور حيث تستدعي الحاجة غالباً الى سلطات استثنائية . غير ان تاريخ اميركا اللاتينية المضطربة بدلنا بصورة نهائية انه بقطع النظر عن بعض الدول الصغيرة فيها ذات التركيب الاجتماعي البالي والتي تعيش باستمرار تحت نظام دكتاتوري وحيث « تحول الوضع فيها الى نظام كفي ظالم » فالنظام الدكتاتوري ليس سوى أسلوب سياسي لا يلجأ اليه الا في الازمات الاقتصادية الحادة . فالسواد الاعظم من الدول اللاتينية يحتضن نظاماً رئاسياً تشيل فيه سلطة الرئيس مستوحى من نظام الولايات المتحدة ، انما يختلف معه اختلافاً بيناً في الروح ، إذ تنقصه عادة الهيئات القائمة في هذه الولايات والتي تؤمن التوازن في سلطات الرئيس . فالجائلس والهيئات البرلمانية ، كما يلاحظ جاك لمبرت بحق ، لا تلعب سوى دور مغمور وتبقى سلطات الرئيس عملياً دوناً رقيب او حسيب ، لا حدود لمداها الا بانتهاء ولايته الذي يضع حداً لسلطاته الكيفية .

ففي السنوات الاولى من الحرب ، نرى الحكومات « تجمع » في سلطاتها ، ثم يأخذ الجليل بالدوران بعد عام ١٩٤٣ ، عندما أخذ يشتد نفوذ الطبقة المتوسطة : ففي حزيران تنشب في

الاربعين ثورة الزعماء الموالية للنازية ؛ وفي بوليفيا ، يقوم في كانون الأول قدماء المحاربين في حرب تشاكو الى جانب فاشيين يساعدهم مدنيون من « الحركة الوطنية الثورية » بقيادة بار أستنسورو ، باعلان دستورية لم تعمر قط ، من برنامجها تأمين الخطوط الحديدية في البلاد ، والكهرباء ، والدخول في صراع مع فئة كبار الملاكين لمناجم القصدير . وفي ايار ١٩٤٤ ، نشبت في جمهورية الاكوادور ثورة حملت الى كرسي الرئاسة فيلاسكو ايبارا الذي وضع مشروع دستور جديد للبلاد ، وضاعف ٥٠ بالمائة عدد العمال الزراعيين الذين يعملون في المزرعات الكبيرة ، كما يقوم بمحاولة اصلاح زراعي ، ويقرر الضمان الاجتماعي والزامي وخطط لاصلاح زراعي مع تمثيل العمال في المجلس النيابي ، وفي عام ١٩٤٥ ، قام البيرو بانقلاب ابيض تسلمت معه الجبهة الديمقراطية التي يرئسها مؤسس الحزب A. P. R. A. الذي غير اسمه في السنة التالية وعرف باسم حزب الشعب ، يستلم دفعة الحكم ، على شاكلة الاشتراكي رومولو بيتانكور في فنزويلا . وفي عام ١٩٤٦ ، يمهّد الرئيس فيدلا بثلاث وزارات الى الشيوعيين بينهم وزارة الزراعة .

واشتد الضغط الاميركي كما اشتدت الحاجة الى رؤوس اموال لا مندوحة عنها وقد أدى انهزام دول المحور الى سقوط عدد من الحكومات في البلدان الاميركية الجنوبية : في غواتيمالا وفنزويلا والبرازيل وبوليفيا . وقد تجاهلت الحكومة في فنزويلا مشروعات التأمين ، كما لم تلبث حكومة الشيلي ان حلت الحزب الشيوعي واعلنته غير شرعي ، وجرى قلب استنصورو في بوليفيا ، كما ان المكسيك تخلت تدريجياً بعد انتخاب كاماكو للرئاسة عام ١٩٤٠ ، عن السياسة الاصلاحية التي تمشى عليها الرئيس كارديناس ، أقرت سياسة عدم التأمين اجتذاباً لرؤوس الأموال الاجنبية . وفي عام ١٩٤٦ ، تحول « الحزب الشيوعي المكسيكاني » بعد ان تجرد من كل نزعة ثورية الى « الحزب الدستوري الثوري » ، واستمر الرئيس ألتمان في سياسة حسن العلاقات مع الولايات المتحدة والتقرب من الكنيسة .

ووقعت انقلابات دبرها كبار الملاكين العقاريين بمساعدة الجنرال اودريا في البيرو والباراغواي وفنزويلا حيث حل الجنرال شلبو محل بيتانكور . وظهرت ردود فعل ومقاومة قوية ، في الاكوادور اعرب الرئيس الذي تم انتخابه عام ١٩٤٨ عن رغبته القيام باصلاحات تكون في صالح الهنود المحرومين ، وصمد بنجاح في وجه عدة محاولات للاطاحة به ؛ وفي بناما جرى عسّام ١٩٥١ قلب الحكومة التي تمثل « الحزب الثوري الاصيل » المعروفة بعدائها الشديد لاميركا ، وفي بوليفيا قام فريتي بمحاولة الانتخابات التي أمنت اكثرية في المجلس التمثيلي لباز استنصورو ، الذي تغلب على المحاولة وقام بثورة فعلية كان من بعض اهدافها : تأمين مناجم القصدير وتوسيع التعليم وتطويره ، والاصلاح الزراعي الذي يوشع به عام ١٩٥٣ وهدف للقضاء على وضع الاراضي الزراعية الواسعة التي لا تستثمر او انها تستثمر بشكل لا يفي بالغرض . وفي غواتيمالا ، قام الكولونيل اربنز ، عام ١٩٥٢ ، باصلاح زراعي من اهدافه توزيع المزارع الضخمة ، منها مزرعة تخص شركة الفاكهة الاميركية مساحتها ٨٣٠٠ هكتار وهي شركة تملك ١/١٠ مساحة

البلاد . وتسجل الاحزاب الاصلاحية نجاحات باهرة منها الحزب الزراعي العمالي الذي يرأسه الجنرال ايبانيز في الشيلي عام ١٩٥٢ ، وانتخاب الرئيس فيغوراس ، رئيساً لكوستاريكا ، ١٩٥٣ . وليس بغريب قط ان تصمد المصالح المهددة في وجه هذه المحاولات وتدافع عن نفسها . ففي عام ١٩٥٤ ، قامت بعض عصابات من المهاجرين ، مزودة بالاسلحة اللازمة وبطائرات مقاتلة اميركية بمهاجمة غواتيمالا بينما فرض الاميركيون حصاراً على مرافئ البلاد لمنع وصول الاسلحة التي اوصت عليها الحكومة . وقد ارغم اربنز على التخلي عن الحكم كما ان خلفه ألغى الاصلاح الزراعي الذي كان بوشربه . وفي سنة ١٩٥٥ ، جاء دور الرئيس فيغوراس الذي ضاعف الضريبة المفروضة على الشركة الاميركية للفاكهة . وجرى اسقاطه من الحكم على يد « جيش التحرير » تم تدريبه في نيكاراغوي وزود بقاذفات اميركية ... فأصحاب هذه المصالح القوية ينجحون في قلب الاوضاع القائمة في اكبر دولتين بين دول اميركا اللاتينية : ارجنتين بيرون ، وبرازيل فرغاس .

دور الاحزاب الشيوعية
فالشيعوية المحظورة تقريباً في كل مكان ، باستثناء بعض فترات قصيرة ، هي دوماً عرضة لمطاردة الحكومات ومحاربتها . ومع ذلك فليس من ينكر او يشك بالنفوذ القوي الذي تتمتع به في الخفاء وان كان من الصعب تقييمه على وجهه الصحيح . ففي سنة ١٩٥٥ جرى الغاء الحزب وحظره في ١٣ بلداً ، وسمح له بالبقاء والعمل ضمن تقييدات شديدة في خمس منها ، واطلقت له الحرية التامة في بوليفيا وحدها . فهو يجتذب بعض كبار المفكرين اليه امثال كارلوس برستس رئيس الحزب الشيوعي البرازيلي وهو ضابط كبير وكان معروف ، والشاعر الكوبي غوبليان ، والشاعر الشيلي بابلو نرودا ، ويرسخ بشكل قوي في البلدان التي تقوم فيها صناعات حديثة ويعتمد فيها على الطبقة العمالية وينشط للعمل بين النقابات ، وفي البرازيل حيث نال الحزب في انتخابات عام ١٩٤٥ ؛ اكثر من ٥٧٠.٠٠٠ صوت ، يأتي الحزب في المرتبة الرابعة بين الاحزاب ، كما يبدو نشاطه في كل من المكسيك ، والشيلي حيث آزر ايبانيز على انتخابه رئيساً ، وكوبا وغواتيمالا . فليس في مقدوره ان يلعب بعد ، دوراً حاسماً في اي من هذه الاقطار ، ويراعى جانبه في كل مكان لمؤازرته قيام الدكتاتوريات التي يعتمد برنامجا اصلاحياً وتعمل على مناهضة النفوذ الاميركي . الا ان انتصار الكاسترية في كوبا الذي الهب عداء العناصر المحافظة في هذه الجمهورية بدّل كثيراً من اوضاع نشاطه وظروف عمله .

٣ - الصراع في سبيل الاستقلال

بالرغم من الازدهار الاقتصادي الذي عرفته خلال الحرب ،
التبعية الاقتصادية والمالية
ومن دفع قسم من ديونها للدول الأوروبية الدائنة بقيت دول
اميركا اللاتينية تعاني من تبعيتها وتربطها . فقد بقيت ، مدة طويلة مسرحاً لصراع عنيف

أحشد بين رجال المال البريطانيين وبين المولدين الأمريكيين ، وهو صراع شالت كفته لصالح الفريق الأخير منذ عام ١٩٢٨ . ففي هذا التاريخ بالذات بلغت رؤوس الاموال البريطانية الموظفة في هذه الاقطار ، ١٢٠٠ مليون ليرة انكليزية ، منها ٢/٣ هذا المبلغ قدمت قروضاً للدولة ولشبكة الخطوط الحديدية في حين انطلقت حركة الانكماش من بيع بعض المصالح العامة لفرقاء يشرف عليهم ممولون اميركيون . ومنذ ذلك التاريخ ، وبالرغم من محافظة الدول الأوروبية على مراكزها القوية في كل من الأرجنتين والبرازيل والمكسيك والشيلى ، فرؤوس الاموال الاميركية ، اخذت تبرز بشدة وتحاول السيطرة جلياً : فهي تمثل ٣٠ ٪ من ديون البرازيل الخارجية . والمال الاميركي يوظف في مشاريع استثمار المناجم والصناعة والمزروعات الواسعة النطاق ، كما انها توزع سلفات لبعض الزعماء ، وتعمل على توثيق ارتباطها مع بعض الاقليات المسيطرة على السلطة في البلاد . وفي الوقت ذاته ، زادت حصة الولايات المتحدة في تجارة هذه البلدان مع الخارج بصورة محسوسة (فبلغت ٣٨ ٪ من مجموع استيراد الدول اللاتينية لقاء ١٥ ٪ منها لانكترا) .

والضائقة المالية الكبرى والحرب العالمية الثانية اللتان عملتا كثيراً على التخفيف من روابط هذه الدول الاقتصادية بأوروبا ، لم تخففاً قط من تبعيتها وارتباطها بالخارج . وعلى عكس ذلك تماماً ، فقد ادت الحرب الى توثيق قبضة الولايات المتحدة . وهذه القبضة تبرز على الاخص في المجال الاقتصادي : فالمبادلات مع الولايات المتحدة هي اقوى من اي وقت مضى اذ ارتفعت الواردات من ٢٢ ٪ والصادرات من ٣٨ ٪ ، عام ١٩٣٨ ، الى ٥٥ بالمائة و ٥٨ بالمائة عام ١٩٥٢ ، وفي المكسيك ٩٠ بالمائة من الواردات و ٧٥ بالمائة من الصادرات ، وفي الشيلى ٤٢ و ٥٣ بالمائة ، وفي البرازيل ٥٨ و ٤٦ بالمائة ، وفي فنزويلا ٥٠ و ٢٥ بالمائة ، وفي كولومبيا ٥٠ و ٦٦ بالمائة وباستثناء الأرجنتين ، الاورينغواي ، تحتل الولايات المتحدة ، المرتبة الاولى في تجارة هذه الدول مع الخارج ، وتعارض نحوها بالفعل سياسة خنق ، (فرنسوا بيرتو) ، والوضع الاقتصادي في كل من هذه الجمهوريات سريع العطب كما هو سريع النيل منه ، اذ بدلاً من ان تعمل على تنويع تجارتها الخارجية ، فهي ترتبط ، اكثر فاكثراً ، بعدد من اصناف الانتاج آخذ بالتناقص ، اسعارها تحدد في الخارج بمعزل عنها في الاسواق العالمية (النترات ، النحاس ، البن ، السكر ، البترول ، القمح ، الصوف) بينها ما يشكو الفاقص او التخمة ، بينما يشتد فيها الطلب على المنتجات الغذائية والمحروقات . ومن جهة اخرى ، فرؤوس الاموال فادرة هي والتوفير ضعيف للغاية والضرائب قليلة المردود اذ ان المواد التي تعيبها الضرائب قليلة ، وفائدة التسليف عالية ٨ بالمائة للقروض التي تعقدها الدولة ، واعلى من ذلك في القروض الخاصة .

ثم ان الولايات المتحدة لا توظف اموالها الا في البلدان التي تسودها ظروف سياسية مؤاثية وتتمتع باستقرار اقتصادي وتطمح بمعاملة عادلة سوية تتيح لها توزيع ارباح عادلة على اصحاب الاسهم . فهي لا توظف اموالها في الصناعات التي تسهم في تطوير البلاد الاقتصادي

والأجتماعي ، ، بل في المجالات التي تنعم بأسواق قريبة مربحة ، أي في هذه الاقطار التي حقق قسم من سكانها مستوى رفيعاً من العيش اللائق ، وهذا الشرط لا يتوفر كثيراً في بلدان تتسكع في البؤس والشقاء كهذه الاقطار الواقعة في قلب منطقة جبال الاندس او في اميركا الوسطى حيث تشتد الحاجة الى مثل هذه الاستثمارات .

وهكذا نرى ان رؤوس الاموال الاميركية حلت محل رؤوس الاموال الاوروبية . فمنذ ١٩٤٣ ، ان نصف استثمارات الولايات المتحدة ، في الخارج ، تتركز على الأرجنتين ، وفنزويلا والشيلى والبرازيل . وبعد عام ١٩٤٥ يرتفع هذا الرقم من ٤٣٠١ مليون دولار الى ما يقرب من ٨ مليارات دولار عام ١٩٥٣ ، تقال ست دول منها ، هي فنزويلا والبرازيل ، والشيلى والأرجنتين ، وكولمبيا والبيرو ثلثي هذا المبلغ الضخم ، ويذهب نصف هذا المبلغ للبرازيل وحدها . وهذه الاستثمارات يطلب اليها ، قبل اي شيء آخر ، تأمين المزيد من الخامات والمواد الأولية اللازمة للحرب . وقد حدث بعد الهدنة رأساً هبوطاً بالاسعار آثار أزمة . وقد وجب ، عام ١٩٥٠ ، العودة الى انتاج المواد الاستراتيجية مما ادى الى ارتفاع الاسعار ، وبعد انتهاء الاعمال الحربية في كوريا ، أدى الخزون من المواد الأولية غير المباعة الى اثار أزمة اخرى في البلاد .

وربع هذه الاستثمارات الجسم الذي يعادل ١١٦٢٪ من قيمة رأس المال الاسمي الموظف عام ١٩٤٥ ، و ٢٠٥٥٪ من المبالغ الموظفة عام ١٩٥١ ، و ٣٠٪ من الاستثمارات البترولية ، يرسل قسم كبير منه خارج البلاد وقلما يعود اليها للاستثمار فيها ، ولذا يبقى مستوى العيش فيها متدنياً جداً ، لا بل ينخفض معدله بالنسبة للضغط الديموغرافي الناجم عن ازدياد عدد السكان .

فمنذ عام ١٩٤٠ ، لم تعد بلدان اميركا الجنوبية سوى دولة واحدة . فهي بحاجة ماسة للعون المالي الاميركي ولا ميركا بالذات كزبون لا بد منه ولا ندحة عنه ليس لتحسين الاوضاع التي يرسفون فيها بل ايضاً منعاً للتدهور الى ما هو اسوأ ، اذ ان عدد السكان يتزايد باسرع من تزايد الانتاج الوطني فيها . ولذا رأت نفسها دوماً بحاجة ماسة لرؤوس أموال أجنبية .

وهذا التغفل الاقتصادي يصحبه إنشاء شبكة واسعة من الخطوط الجوية (كالبان اميركان والبان اغرا) ، وخطوط الملاحة البحرية ، وكلها تستدعي وجود فنيين واخصائيين باعداد تتزايد يوماً بعد يوم ، وانشاء مؤسسات تعليمية وبعثات دراسية الى الولايات المتحدة يتابعون فيها تحصيلهم الجامعي ، والاكثر من مكاتب الاستعلامات ومن الجرائد التي تتلقى الوحي والالهام من مصادر اميركية ، واستيراد كميات هائلة من الافلام السينمائية (٨٠٪ من مبيعات هذه الافلام في الخارج) التي من اهداف الترويج لنمط العيش الاميركي في طول البلاد وعرضها .

تمتد سيطرة الولايات المتحدة الى كل اطراف نصف الارض
التبعية السياسية
الغربي . فسياسة العصا والعريض التي رسمها الجمهوريون مع
ثيودور روزفلت منذ منتصف القرن العشرين تجاه « اللاتين المتحطين » و « انفال الكلاب » ،

بقيت جارية المفعول، ومطبعة لاسيا في منطقة البحر الكاريبي حيث اخذت مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية والاقتصادية تزداد شأناً وخطورة. فالمصالح الكبرى تحرص حرصاً شديداً على قيام حكومات طيعة، سلسلة الانقياد تتركها وشأنها لتتصرف كما تريد مع انها تلاقى نفوراً وكرهاً لها لدى الشعوب، وعرضة للخطر والتهديد. ولذا توجب مساعدة هذه الحكومات عن طريق القروض التي تنفق على تقوية تشكيلات الجيش والأمن العام او مؤازرتها عند الاقتضاء بالسلاح. والطريقة التي تعتمد عليها الدبلوماسية الاميركية عادة هي الحصول على تنازلات جمركية او في شبكة الخطوط الحديدية وتنازلات عن منافع اخرى متنوعة تأتي على غرار الاساليب والخطط التي ركنت اليها الدول الأوروبية، في توطيد حمايتها على ما تبقى من الدول المستقلة في القارة الافريقية.

ففي منطقة جزر البحر الكاريبي جاء التدخل العسكري في سلسلة متصلة الحلقات. ففي كوبا حيث أرسل عام ١٩٢٠ الجنرال كرودر للفصل في قضايا انتخابية واشترط تحقيق بعض الاملاحات المالية قبل عقد اي قرض مالي، وفي نيكاراغواي التي جرى احتلالها من سنة ١٩٠٩ الى ١٩٢٩، حيث تتركز القواعد العسكرية الاميركية في خليج فونسا كا، ولن تلبث مصلحة الجمارك والخطوط الحديدية ان وقعت تحت اشراف الاميركيين، وفي هوندوراس التي تضطر للتخلي عن مراقبة جماركها، وفي هايتي، في سان دومينيك بالذات، حيث يتسلم ادارة الشؤون المالية خبراء اميركيون. كما ان الحكومة الوطنية في سان دومينيك تستبدل لمدة اربع سنوات بحكومة عسكرية تحت اشراف البحرية الاميركية، ومنذ عام ١٩٢٣، ما من دولة من دول هذه المنطقة تعقد قرضاً مالياً خارج الولايات المتحدة، وتنهال عليها رؤوس الاموال الاميركية، لاسيما بعد هبوط الاسعار عام ١٩٢٠ وخلال السنوات التي تم فيها الاحتلال العسكري الذي اتاح لهم حيازة عدد كبير من الاراضي. وفي كوبا تملك شركات السكر خمس مساحة الجزيرة و ٦٠٪ من معامل تكرير السكر بينما ٨٠٪ من المعامل الاخرى تعيش على السلفات المالية التي تقدمها لها المصارف الاميركية؛ فالمصارف وشركات التأمين الاميركية، يقيمون بالفعل احتكاراً كاملاً للجزيرة. اما على القارة، فنحن امام «امبراطورية الموز»، مملكة الشركة الاميركية للأثمار التي تملك، في سنة ١٩٣٠، مزروعات شاسعة، لقصب السكر والكاكاو، واسطولاً من ١٠٠ سفينة (الاسطول الابيض الكبير)، وتشرف على ١٦٠٠ ميل من الخطوط الحديدية والخطوط البرقية التي تكون، على الغالب، الوحيدة في هذا البلد الذي تعمل فيه الشركة. وهذه الشركة بما لها من سفن تعمل في نقل الثمار والركاب ومن ارضية واسعة في المرافق، ومن فنادق ومعامل تكرير، ومصانع ضخمة ومن مدن عمالية هي اليوم من أهم الشركات الكبرى في العالم، شبيهة من نواح كثيرة بستاندر د اويل. فهي تشرف مباشرة او بواسطة فروعها العديدة على مساحة ثلاثة ملايين هكتار من المزروعات (اي ما يزيد على مساحة بلجيكا)، ولها في ولاية كوستاريكا وحدها ١٠٧٠٠ هكتار من الاراضي المزروعة شجر الكاكاو،

و ٧٠٠٠ هكتار من حقول الموز ، ويستغل فرعها في غواتيمالا ، المعروف بشركة غواتيمالا الزراعية ٥٠٠ ٠٠٠ ٤ قطعة موز من مزرعات للموز مساحتها ١٢١ ٠٠٠ هكتار ، اي ما يوازي كل انتاج الجزر الخضراء او كناري . ويعمل في استثمار هذه المزارع جيش من العمال ، يؤتى بهم من سكان جامايكا ومقاطعة الاندلس في اسبانيا وجزر الكناري ومن الهنود الحمر ، والصين . وهي تتحكم هؤلاء المزارعين المعزولين الذين يضطرون للتعاقد معها بعقود بيع ويتخلون لها عن جميع الارباح التي تجنيها من اعمال التسويق .

فالسكان يبقون عاجزين تماماً في وجه احتكار هذا الانتاج الضخم وهذه التجارة الواسعة بحيث تبقى الحكومات حيا لها مستكينة ضعيفة ، لا تبدي ولا تعيد امام ما لهذه الشركات من غنى و ثراء وحول وطول ، والتي باستطاعتها ان ترفع الدكتاتوريات وتخفيضها كما تريد ، وان تفسد ضمائر الموظفين ورجال السياسة ، وتلاعب بالمنافسة السياسية وتبني الانقلابات السياسية والثورات . والترايط الشديد بين مصالح مزارعي الموز والخطوط الحديدية ، وسيلة من وسائل الضغط والاكراه الفعالة تزرع كل من لا يقف الى جانبها . والنشاط الاثاني الذي تبذله هذه الشركة يتعارض كل المعارضة مع مصالح السكان ، اذ انها تعتمد على الزراعة الاحادية اي زراعة الصنف الواحد الذي يؤلف خطراً حقيقياً على اقتصاد هذه البلدان ، وتهمل جانباً قسماً كبيراً من الاراضي الصالحة لاعطاء المواد الغذائية اللازمة . كذلك هي ضد كل اصلاح اجتماعي الذي يقوي جانب العامل ويحرره من ربطة هذه الشركة ويجعله اقل طواعية لها .

وهكذا فالولايات المتحدة التي لا تمارس الاستعمار بمدلوله المتعارف ، خلقت في اميركا اللاتينية بحيات خفية او مستترة كوضع اليد الكامل على جمهورية سان دومينيك او بمراقبتها الحيات الاقتصادية والمالية للبلاد كما يحري الامر تماماً مع الشركة الاميركية للاثمار في غواتيمالا .

وقامت في البلاد حركة تسمى لنزع سيطرة الاجنبي وحبته بمواردها في سبيل التحرر الوطنية ، حاولت اشراك العمال وابناء الطبقة الوسطى فيها للاسهام معاً في المجاح هذه الحركة . وهذه الجبهة وقفت في وجه الولايات المتحدة والحكومات الوطنية الخاضعة لسيطرتها التي لا تستمر في الحكم الا بدعم منها . واتخذت المعارضة اشكالا مختلفة من المقاومة والصمود وارتدت طابعاً عنيفاً في هذه البلدان التي تم فيها تدخل عسكري : في نيكاراغواي ، اصلي سندينو الاميركيين ، سلسلة من المناوشات والحروب دامت اكثر من ست سنوات . وظهر في هايتي وفي سان دومينيك « عصابات » ، منها العصابة التي ألفها الهايتي بيرالت ووجدت تجاوباً في الاوساط الشعبية وشنت سلسلة من الهجمات ضد المحتلين والحكومات المتواطئة معهم ، واضطرت الحكومة لشن حرب فعلية للتغلب عليها استمرت سنتين . وفي كولمبيا قام العاملون في زراعة الموز باضرار عنيفة اودى بحياة الف واحد منهم . ان نفور الشعب من هذه الاستملاكات ، والحد الذي واجهت به كل اميركا اللاتينية الاساليب التي تلجأ

اليها المفارز الاميركية ، اجبر حكومة الرئيسين هاردينغ وكوليدج على تصفية هذه الممتلكات وعلى انتهاج سياسة جديدة من « حسن الجوار » . وهذا النفور من الاميركيين الذي كان تجلي في مؤتمر الجامعة الاميركية في سنتياغو ، عام ١٩٢٣ ، بلغ من العنف في المؤتمر الخامس لهذه الجامعة الذي عقد في هافانا ، عام ١٩٢٨ ، بحيث اضطر وزير خارجية اميركا للتمييز بين « التداخل » *Interposition* ، و « التدخل » *Intervention* . وعندما أقر مجلس الكونغرس ، عام ١٩٢٩ ، اتفاق كيلوغ الذي ينص على عدم اللجوء للحرب اضطر للتخلي عن الملحق الذي وضعه روزفلت الذي كان ينص على ان للولايات المتحدة ، في نصف الارض الغربي ، سلطة « بوليس دولي » .

ومنذ ذلك الحين اخذت بعض الحكومات تنهج لها سياسة استقلالية جديدة سواء في مجال سياستها الخارجية كالاربعينتين مثلا التي عقدت علاقات تجارية مع الاتحاد السوفياتي كما عقدت معاهدات تحالف مع الدول المجاورة لها ، او في مجال سياستها الاقتصادية بإنشائها صناعة وطنية ثقيلة ، وبالحمد من مكاسب شركات الاستثمار الاجنبية وارباحها ، عن طريق مشروعات اصلاح الزراعي كزيادة التعويضات التي يتوجب عليها دفعها ورسوم جديدة واجبارها على دفع اجور اكبر للعمال الذين تستخدمهم ، او عن طريق سياسة التأمين التي انتهجتها حكومات المكسيك وبوليفيا وفنزويلا وغواتيمالا وكوستاريكا والبرازيل . وقد اضطرت جميع هذه الدول في نهاية الامر للتقيد بسياسة الولايات المتحدة . فالمحاولات التي قامت بها لسن تشريعات عمالية او لوضع خطة لتطوير اقتصادياتها ، دونما نظر الى مصالح الاستثمارات الاجنبية هوجمت بعنف . وقد تمكنت « سياسة حسن الجوار » التي سارت عليها اميركا في الثلاثينيات الى تهدئة الخواطر وازالة سوء الظن في السياسة الاميركية بعد ان كانت لوحت « بالعصا الكبيرة » . وساعدت الحرب في اعقاب ١٩٣٩ ، على تقوية النهج الاميركي الجديد الذي قام على التعاون والتشاور ، مما حمل دول اميركا اللاتينية على الاتجاه من الولايات المتحدة للحصول منها على عون اقتصادي ومالي . وقد تغير الوضع بعد وفاة ف. د. روزفلت . وقد امتعضت بعض الجمهوريات في اميركا اللاتينية من المداخلات المكشوفة التي اخذ يقوم بها فريق ممثلي اميركا الدبلوماسيين ، منها مثلا تدخل السفير الاميركي برادن ضد الجنرال بيرون ، في انتخابات عام ١٩٤٦ ، كما ساء لها جداً المطالب الملحقة التي تنهال عليها والضغط الذي تتعرض له من قبل هؤلاء الممثلين وفي مجال العلاقات الدولية بين الاميركيين ، رأت ان قضية الأمن التي تذرع بها الولايات المتحدة والتي طالما اثارتها في مؤتمر شاولتبيك (١٩٤٥) وفي مؤتمر بوغوتا (١٩٤٨) لا تتعلق بها كثيراً وان تقوية امور الدفاع عن نصف الكرة الغربي تعود بالنفع على الولايات المتحدة بالأكثر . ولذا فقد أبت التسليم بمبدأ مراقبة أدق للعلاقات الدولية التي تنوي وضعه موضع التنفيذ . كما نفرت من الالتزامات الحربية والمالية التي تقنع عليها من جراء هذه السياسة ، وأعربت من جهة ثانية عن امتعاضها الشديد للاعتمادات القليلة التي

بلاحظها مشروع مارشال ، اذا ما قورنت بما يخص من هذه الاعتمادات والمساعدات للبلدان
العدوة من قبل ، ولكيفية تطبيق النقطة الرابعة . فلم تقتل جمهوريات اميركا الوسطى المتخلفة
والجمهوريات الاخرى الواقعة في جبال الاندس سوى ١ - ٦ ٪ من مجموع السلفات التي وزعت
على العالم وبلدان الشرق الادنى وافريقيا ولا سيما اوروبا الغربية لأسباب سياسية لا تخفى
على احد .

ولذا برزت في جميع المجالات ردة فعل عدائية ، ضد السياسة الاميركية ، ففي هذه
الآثار الفكرية والادبية التي اخذت تمجد ماضي الهنود التي جاد بها الكاتب البوليفي شيرو
الينغريا ، والكاتب الآخر الشيلي غبريل ميترال ، والشاعر بابلو نيرودا اشهر شعراء اميركا في
وقتنا هذا ، مع الشاعر البوليفي فلنسيا فيرغا والشاعر دانيال فلكرسيل البوليفي الذين اخذوا
ينادون بثورة عارمة تؤمن الاستقلال التام نحو كل نفوذ اجني . والكاتب ميكل انجلو
استدرياس الذي تصف لنا مؤلفاته جهاد المواطنين في غواتيمالا وصراهم الدامي ضد شركات
الاحتكار ورجال الاعمال التي يوجهونها الذين يستثمرون دونما شفقة او رحمة سكان هذه البلاد
الفقراء (قصة : البابا الاخضر . وعيون سكان القبور) وظهرت هذه الشاعر على الاخص في
المؤتمرات الاميركية الدولية ، في واشنطن عام ١٩٥٤ ، وفي كراكاس ، عام ١٩٥٤ ، ولا
سيما بعد وصول الحزب الجمهوري الى الحكم اذ اخذ يحدد اصحاب رؤوس الاموال بالرجوع
الى سياسة التدخل .

وتفتح الشخصية الاميركية ووقوفها في وجه اوروبا ولا سيما
اللزعة الاميركية الاسبانية
في وجه الدول الانكلوسكسونية ، هذه الحركة التي انطلقت
من المكسيك ، لم تلبث ان عمت كل اقطار اميركا الجنوبية . وقد وجدت تعبيرها في هذه
التوعية التي تغلغل في العنصر القومي الاصيل ، وفي هذه الردة التي تطالب باحياء الحضارة
الاميركية الاسبانية الفائرة . وقد عبرت هذه الحركة عن الروح الجياشة التي غلغلت فيها ، بهذا
الادب الاميركي الاصيل الذي اخذ يعالج المشكلات القومية في بلدان اميركا اللاتينية والف سداً
يقف في وجه العملاق المنتصب في الشطر الشمالي من القارة . وهذه الوحدة او الاتحاد السهلة
التحقيق في المجال الثقافي او الفكري ، كان من العسير جداً تحقيقها او الوصول اليها في
المجالات السياسية والاقتصادية . فقد اتخذت الحكومات المعنية موقفاً متبايناً بعضها من بعض ،
بالنسبة لموقعها الجغرافي ولما هي عليه من يسر وبسطة عيش وبنسبة العلاقات التي تشدها من
الولايات المتحدة . فمن منها شدا الى اميركا وشائج وثيقة واواصر متينة ، كالارجنتين مثلاً ،
انست من نفسها حرية اكبر وقدرة اشد للحد من النفوذ الاميركي ، بينما بقيت الجمهورية الاميركية
الاخرى تحت تأثير الحزب الاميركي ، عاجزة عن كل مقاومة ، ليس من حليف يقف الى
جانبها للشد من أزرها . والضغط الاميركي شق طريقه الى هذه الجمهورية ، عن طريق
الانقسامات التي مكر جيداً في تغذيتها ، والتيها بعضاً في وجه البعض الآخر . فقد نجحت

اربع دول منها ، على اقدار متفاوتة ، في توطيد استقلالها ، هي المكسيك والارجنتين والبرازيل وكوبا .

ثورة المكسيك ، وحدها بين هذه الدول ، قامت بالفعل ، بثورة اجتماعية .
فالعمل البناء فيها يوشى به ، عام ١٩٢٠ ، عندما وضعت الحرب الاهلية اوزارها بعد ان الحقت الخراب والدمار بالبلاد ، وهي حركة تميزت بوضع حد للسلطات الواسعة التي تمتعت بها الكنيسة في تلك البلاد ، مما أدى الى حركات عصيان وتمرد غدتها مروييات عن ظهورات عجائبية للعدراء مريم . والى اضرابات قام بها رجال الاكليروس فامتنعوا عن ممارسة واجباتهم الدينية لمدة ثلاث سنوات ، وحروب عصابات نظمها « الناصريون » ، وتطبيق اهم مواد الدستور الاساسي التي تنص على اماكن مصادرة املاك الكنيسة ، وبعث الممتلكات الجماعية للمجتمعات القروية بعد ان نزعنت منها في الماضي ، والقضاء الديون المترتبة على المزارعين وانشاء نقابات للعمل والاصلاح الزراعي الذي تمهل بتطبيقه رؤساء الجمهورية الثلاثة : كارانزا واوبريغون وكلاس ، ادى بالرغم من هذا التباطؤ في وضعه موضع التنفيذ ، الى توزيع ٤ ملايين هكتار من الاراضي على الاهلين ، كما ادى الى انشاء مصارف زراعية في البلاد ، الا انه لا يزال في البلاد ، عام ١٩٣٠ اكثر من ١٢٠ مليون هكتار من الاراضي تنتظر من يوزعها على مليون من الاسر المكسيكية لا املاك لها . وتوقف المشروع الاصلاحى ، عند هذا الحد ، كما لم تطبق ، كما يجب ، سياسة تأميم الصناعات الاستخراجية . والمادة ٢٧ من دستور البلاد التي تعلن باطن الارض ملكية لا يمكن التصرف بها ، اعتبرت لا مفعول رجعي لها . والانجازات المهمة بالفعل والتي كان لها تأثير بعيد ، هي التي نمت على يد وزير التربية والتعليم خوسيه فاسكونسلوس الذي انشا عدداً كبيراً من المدارس في القرى وقام بمجهود ضخم في سبيل تعميم التربية الشعبية . ومع ان الثورة تعالت في سيرها ، فقد سجلت ، مع ذلك ، حدثاً بارزاً في تاريخ القارة الاميركية . ولأول مرة في تاريخ هذه القارة قامت ثورة زراعية عضدتها الجماهير الشعبية وهدفت للعمل في ما يؤول لحيرها ، وخرجت عن كونها مجرد تغيير فريق ليحل محله فريق آخر . وتمكن الفائزون في هذه الثورة من تقليم اظافر هذه الاقلية الاقطاعية التي طالما عبثت بمقدرات البلاد وعرفوا كيف يصمدون بنجاح في وجه ضغط المصالح الاجنبية .

وهذه الحركة الاصلاحية لقيت دفعا كبيرا ابان استداد الازمة المالية عندما انتخب كارديناس رئيساً للبلاد . فبين ادارته والخطة الجديدة التي وضعها ف. د. روزفلت اكثر من شبه واحد ، فقد وقف كارديناس الى جانب الفلاحين والمزارعين ، واولى اهتماماً صادقاً حركة بعث البلاد وتجديدها عن طريق تأمين الاستقلال الاقتصادي للبلاد وتحقيق الاشتراكية العمالية والزراعية وهي المطالب التي جاش بها وتبناها الجناح اليساري للحزب الوطني الثوري (P. N. R.) وأخذ تحت رعايته وتوجيهه تنظيم الجبهة الوطنية المكسيكانية التي لم تلبث ان اصبحت الحزب الثوري المكسيكاني ، الذي جمع حوله الجناح اليساري لحزب الاحرار وعدداً كبيراً من المنظمات

الصغيرة ، والاتحاد المكسيكاني للأعمال الذي اسمه لمباردو توليدانو ، عام ١٩٣٦ والاتحاد الوطني الريفي (C. N. C.) . واعيد العمل بمشروع توزيع الاراضي وجرى تنفيذه بسرعة لم نمهدا من قبل . فقد جرى توزيع ٢٠ مليون هكتار ، عام ١٩٤٠ على ٧٧٤ ٠٠٠ أسرة . وقد وزعت هذه الاراضي على اصحابها ، كمقارات شخصية او فردية ، بينما حاولت الحكومة - خلافا لما جرت عليه الحكومات السابقة التي هدفت لجعل هذه الاراضي الموزعة مرحلة يتهيا معها الهنود ليصبحوا من صفار الملاكين ان تجعل منها مزارع تعاونية مجهزة تجهيزا حديثا . وقد تولى كريدناس بنفسه تنفيذ هذه العملية في قضاء لاغونا ، حيث الفت ٣٩ ٠٠٠ أسرة من ٢٨٠ ٠٠٠ هكتار اقطعت لها ، مزارع تعاونية ، كان لها من النجاح والازدهار ما شجع على توسيع هذا الاختبار ، الى مقاطعات يوكاتان وسونورا .

وبتأثير من المنظمات العمالية التي اخذت تطالب بأجور أعلى ، ورغبة منه بتأمين موارد جديدة للبلاد ، وعلا بالسياسة العامة التي اعتمدها والتي رمى من ورائها للاحتفاظ بموارد البلاد للبلاد عملا بالشعار : « المكسيك للمكسيكيين » راح الرئيس كريدناس يطبق قانون التأميم الذي صدر عام ١٩٣٦ ، لارغام ارباب العمل على القبول بمقود جماعية . وسند بنفوذه حركة الاضرابات وصادر الاستثمارات الاجنبية وحولها الى تعاونيات . فقد أمم ، عام ١٩٣٧ ، الخطوط الحديدية (وهي بريطانية في معظمها) ، كما أمم عام ١٩٣٩ ، شركات البترول التي يعود معظمها للأمير كين بعد أن تآزمت العلاقات بين اصحابها والنقابات العمالية . الا ان خلفاءه تراجعوا عن هذه السياسة من بعدها ، عام ١٩٤٠ امام الشركات التي اخذت تعرقل بيع البترول المكسيكاني وتسببت بنشوب ازمة مالية في البلاد .

وبعد ان غطت الثورة المكسيكانية في نومها بين ١٩٢٩ - ١٩٣٤ ولا سيما بعد ١٩٤٠ ، فقد برهنت عن حيوية زاخرة ونشاط عارم يبعث الفن الوطني الاصيل في البلاد فسجلت بذلك عملا ندر مثله في عصرنا هذا ، إذ افرغت هذا الفن في حياة المجتمع المكسيكاني : فالرسامون والنقاشون والحفارون المكسيكيون يعملون وثيقا مع الجماهير الشعبية ، وبذلك بعثوا من جديد التقاليد الاصلية التي سارت عليها البلاد من قبل وترسمتها ، فجاءت بذلك دليلا على المثل العالية التي جاشت بها الثورة ، فعبروا بالآثار الفنية التي وضعوها على الآلام والمصائب التي انهالت على الشعب المكسيكاني . فن قاس ، خشن ، بليغ هذا الفن ، الا انه فن ، النبيل والاباء ملء وفاضه ، يزخر بالقوة مع اوروزكو وريفيرو وسيكويروس . الا ان الثورة تخلت ، على ما يبدو عن الصورة التي تمثلتها لديموقراطية عمالية زراعية . وبالرغم من الامم الذي عرف به الحزب الحاكم وهو : الحزب الثوري المكسيكاني ، الذي كان الجهاز الممثل للطبقات الوسطى في المدن ، فقد اصدر تشريعات اخذت تماليه ، اكثر فأكثر ، قيام المقارات الكبرى وتراعي جانب الكنيسة الكاثوليكية . فالبطالة والحاجة الى الارض والتضخم المالي المتصاعد كل ذلك

وجد له صمام امان في الهجرة الجماهيرية المتسعة غالباً ، والبائسة دوماً ، باتجاه الولايات المتحدة الاميركية .

ارجنتين يرون فالامثلة البليغة التي نستمدّها من سلوك الدولتين الكبيرين في اميركا اللاتينية تدل بوضوح ، بالرغم من الارتجاجات وحركة النكوص التي ارتسمت عليها ، على عمق التطور الذي وقع منذ نصف قرن في هذه البلدان وسيرها الحثيث نحو تحقيق استقلال اكبر .

ولما كانت الارجنتين مرتبطة الى حد بعيد ببريطانيا العظمى من الوجهة الاقتصادية ، فقد تأثرت بعيداً بالازمة الاقتصادية الكبرى واصبحت على حافة كارثة مالية تهددها لا سيما بعد اتفاقات اوتوا حيث نالت منافستها الكبيرة : كندا واستراليا ، من المنافع والامتيازات ، في الاسواق البريطانية ، ما كانت تتمنى ان تنال منه تزرأ تزرأ . ولذا اخذت هذه الاقلية الصغيرة ، المبالة للانكليز والتي تطالب بتنشيط انتاج الحبوب في البلاد والتوسع في تربية الماشية ، والتي استطاعت ان تسقط الراديكاليين وتبعدم عن الحكم ، تثير معارضة التجار وسكان المدن المبروفين بعدائهم لسياسة تغليب الزراعة في البلاد التي من بعض نتائجها تعزيز استيراد المواد المشغولة واجتذاب رؤوس الاموال البريطانية . وقد راح الحزب الراديكالي المحافظ ينحى باللائمة على كبار الملاكين العقاريين المتولين الحكم في البلاد ، بمرقة الازدهار الاقتصادي فيها واخذوا يطالبون بسياسة أشد واقوى تأخذ على نفسها تصنيع البلاد وتعمل على تنويع الاقتصاد وتلويحه بحيث تتوفر ليس ظروف الكسب والربح امام الصناعيين وزبائنهم من التجار فحسب ، بل ايضاً اجتذاباً للمهاجرين وللبد العاملة . ان سياسة توسيع المزارع والحداد الالوف من صفار الملاكين ، من شأنه ان يخلق في الداخل سوقاً لا بد منها لتصريف الانتاج الصناعي ، كما انهم - يُحِبِّذون من جهة اخرى بأن يساهموا مساهمة اكبر بسياسة الجامعة الاميركية بحيث تتأمن مصالح البلاد العليا ، وتستقيم المنافسة الانكلو الاميركية . وأدت المضاربات ، خلال الحرب والعسر المالي الذي عانت منه البلاد الى ارتفاع الاسعار والى المزيد من الاستياء العام بين الاهلين ، وفي الرابع من حزيران ، أدت حركة زعماء الجيش الى قلب الحكومة . فنحن ليس امام انقلاب عسكري تقليدي من النوع المعروف . فالضباط الذين هياؤوا استجابوا بالأكثر لروح التقاليد الارجنتينية كما ظهرت عبر الاجيال وللروح الكاثوليكية المحافظة التي اثارها رجال الدين المعجبون بفرنكو ، كما استجابوا للشاعر المضادة للديموقراطية وللسامية التي جاش بها الجيش ، واعجابها بالجيش الالماني وبيغضها لكل ما هو اجنبي ولكل ما ينسجم مع رسالة الارجنتين المقدسة التي تعمل في سبيل وحدة اميركا الاسبانية ، وللدعاية الفاشية وللنازية والفرنكوية . فنحن هنا امام مزيج من نوع خاص تألفت عناصره من رجمة كلاسيكية ومن روح قومية ثورية حديثة شاعت بين الطبقات المفكرة والضباط وشيية الطبقة المتوسطة عدوة الرأسمالية والليبرالية والديموقراطية التي ترغب بأن يوضع حد نهائي للفساد في البلاد والى عجز الحكام الذين

أخذوا ينظرون اليهم نظرم الى عملاء الرأسماليين الأجانب ، ولا سيما عملاء البريطانيين وراح الضباط الشبان ذوو النزعة النازية يُنحَثون جانباً الجنرالات ذوي الميول الرجعية والمشاهير التقليدية ، ويطبقون برنامجهم : فالوصول الى مركز القيادة في اميركا الجنوبية يقتضي له صناعة قوية تستطيع ان تؤمن للجيش الوسائل التي تساعد على تعادل ما للبرازيل ، الجارة المنافسة الكبرى التي تساندها الولايات المتحدة ، من صناعة قوية ومن قوة حربية . والنظام الجديد ينسج على منوال الفاشية : تقوية قوى الأمن العام (وجعلها من القوة والبطش في بونس آيرس كما هي في نيويورك التي تزيدها اتساعاً ثلاثة اضعاف) ، وانشاء « مصلحة خاصة » تكون نسخة طبق الاصل من الغستابو الالماني ويلجأ الى الاساليب ذاتها ويقوم بعمليات مذابح بالجملة بين احياء اليهود في المدن ، ويضع تحت اشرافه الصحافة والاذاعة ، والمراقبة وحل الكونغرس ، ومراقبة التعليم الديني وينشر المبادئ التي تقول بها الدكتاتورية وتعلم ، والتدريب العسكري لكل الجنسين من سن ١٢ سنة فصاعداً ، ومضاعفة خمسة اضعاف ميزانية الدفاع والحربية .

ولكي تعترف بها الامم المتحدة ، اضطرت الحكومة للاعتراف بالاحزاب ، حتى بالحزب الشيوعي ، انما تخضعها لمراقبة دقيقة وتخضع الانتخابات التي تقوم بها للإرهاب . وجرى ترسيخ النظام الجديد على يد بيرون الذي دخل للحكومة عام ١٩٤٥ وقد أنيطت به وزارة العمل والضمان الاجتماعي وقام فيها باصلاحات أمنت له شعبية جنونية ، اذ أدت الى زيادة محسوسة في اجور العمل ، وثبتت اسعار المواد الغذائية ، وتحديد حد أدنى للعمال الزراعيين ، وظهر للجميع بأنه الشخص الوحيد الذي يستطيع الوقوف في وجه الاستثمار الاجنبي البغيض وان يضع حداً للبؤس والشقاء المسيطرين على المدينة والريف معاً . واصحاب القمصان السوداء كلهم يتهاككون في خدمته ويتدخلون لمصلحته بتنظيم مظاهرات ضخمة هادرة تأييداً له كلما كانت سيطرته أو نفوذه في خطر .

« المدلانية » فهو صاحب « النظام المدلاني » ، وهو نظام دكتاتوري يؤلف حلقة ثالثة في سلسلة هذه الانظمة الجماعية ، يفبذ على السواء الرأسمالية والشيوعية . ويعرف هذا النظام بكونه « نظاماً فلسفياً في جوهره » ، يتميز عن الفردانية الرأسمالية كما يختلف عن الجماعية من جميع الوجوه . و « النظام المدلاني » هذا مستوحى في اصوله العامة من انظمة موسوليني وسالازار وكديراتو ، ولذا فهو يمت الى الفاشية بسبب وثيق . فهو كمثلها المهتدى ، يشدد على الاستقلال الاقتصادي ، وعلى العدالة الاجتماعية والسيادة الوطنية دون أي رغبة في تحقيق الدولة الحرفية او المهنية وبدون ان يولي النقابات اية وظيفة عامة . واسوة بالنظم الفاشية ، فقد علل النفس بالقضاء على الصراع الطبقي واستبداله بالتعاون المتبادل فيما بين الطبقات . اما القومية عنده فأساسها العرق دون الفكرة البيولوجية ، « فهي نظرية روحية محض » .

والنقابات التي تعين الحكومة رؤسائها ، تضم طبقة عمالية ينفذ عليها النظام عوارفه :

كالمقود الاجتماعية ، ومرتب شهر اضافي في آخر السنة والضمان الاجتماعي الإلزامي والمشاركة في الارباح ، وقوانين مضادة للتكتلات الاحتكارية .

وقد صدر في البلاد ، عام ١٩٤٩ ، دستور جديد شدد كثيراً من جانب السلطة التنفيذية ، يضمن حقوق العمال الاجتماعية ، وأشار من طرف خفي على ان الملكية الاجتماعية ، ستاتي بديلا للملكية الفردية . وإيفا بيرون ، سيدة الامل ، أخذت على نفسها تأسيس منظمة خيرية تمد يدأ مسعفة للشيخ وللأولاد وللنساء ، وتؤمن للنظام القائم شعبية واسعة . من مفارقات هذا النظام هو انه في الوقت الذي برز فيه نصيراً للطبقات الراححة والمضطهدة يبعث فيها الشعور الطبقي المبني على البروليتاريا العمالية او الـ *Negada* (طبقة الصماليك) ، راح يشدد من جانب القوى الرجعية في البلاد : كالجيش والبوليس والاكليروس . وقنع بأن 'يحتد الامر القديمة ويراعي جانبها بعد ان امتنع من تطبيق القانون بحقها ، هذا القانون الذي يميز له مصادرة املاكها الواسعة وتوزيعها على الشعب .

وانجازاته الاقتصادية لم تأت اقل شأناً وقدرأ . ولكي يحرر البلاد من وصاية الاجنبي عليها ، كان لا بد من انشاء صناعة وطنية قوية . ولذا سار على سياسة الاقتصاد الموجه والتأميم ، هذه السياسة التي تضع بين ايدي الدولة القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني . وعلى هذا الاساس جرى تأميم البنك الاهلي وفرض الرقابة على كل مؤسسات التسليف ، وانشأ اسطولاً تجارياً ملكاً للدولة كما عهد الى شركات وطنية باستثمار ثروات البلاد من البترول والفحم الحجري . أما الصناعات الاخرى ، فعملت الدولة على تشجيعها وسهلت لها وسائل النهوض بالخطة الاقتصادية التي وضعتها ، وذلك عن طريق تسهيلات مالية واعفاؤها من الضرائب ، ومعدل قطع تفضلي . . . وتمويل مشروع تصنيع البلاد يجب ان تؤمنه الزراعة . فعلى مكتب تأمين النقد النادر ان يشتري محاصيل البلاد بالعملة الوطنية (البيزوس) من المنتجين لها ، على ان يبيعها للخارج بأعلى سعر ممكن تأمينه بالليرات الانكليزية . وهكذا دخلت الخطة الخامسة الأولى (١٩٤٧ - ١٩٥١) دور التنفيذ ، وجاءت نتائج الانتاج الوطني مرضية متفقة تماماً مع التصميم الموضوع حتى عام ١٩٤٨ ؛ الا انه حدث بعد هذا التاريخ ركود عام في الخطة . والتأميمات الوحيدة التي اجريت انحصرت في شراء شبكة الخطوط الحديدية من الشركات الفرنسية والانكليزية ، وشراء شبكة التلفون من الشركة الاميركية بل محتكرة هذه الشبكة . ومن الواضح ان هذه الخطة الجديدة الواسعة لم يكن من الممكن تطبيقها لعدم توفر رؤوس الاموال اللازمة في البلاد ، وللبلية القائمة بين التوسع الصناعي وركود الزراعة . وقد حدث بالفعل تأخر ملحوظ في المجال الزراعي ومن جراء نقص في اليد العاملة التي مالت للعمل في المصانع ، وللتفاوت العظيم بين اسعار المواد الزراعية والمنتجات الصناعية ، وهو سعر متدن جداً تدفعه الحكومة كان من بعض نتائج تناقص الاراضي المزروعة قحاً وبالتالي نقص يلحق التصدير . وقبل انجاز الخطة الموضوعية ، عام ١٩٤٩ ، كان لا بد من « قلب البغار » وانتهاج سياسة تعمل على تشجيع الزراعة في البلاد .

وعصر النفقات العامة . وارتقاع حركة التصدير التي نتجت عن التسليح الاميركي واشتباكها بحرب كوريا افسدها ارتفاع الاسعار العالمية فزادت من كلفة الاستيراد بحيث انخفضت جداً القدرة الشرائية في البلاد وعمد كثيرون من رجال الصناعة والتجارة الى التخفيف من نشاطهم وعادت البطالة تكثر عن انبيائها ، عام ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، وزاد التضخم المالي في البلاد . ومع ذلك فقد اعطت الانتخابات العامة الجنرال بيرون ، عام ١٩٥١ اكثرية اقوى من التي تمت له عام ١٩٤٠ .

وجاءت الخطة الخمسية الثانية ١٩٥٣ - ١٩٥٧ تختلف تماماً عن سابقتها . فقد حلت فيها لزراعة وتربية الماشية المرتبة الاولى من العناية ، ووضعت للتصنيع برنامج متواضع جداً كان لا بد للنهوض به ، من الاعتماد على رؤوس الاموال الاجنبية . وحاول بيرون ان يستدرج الممولين الاميركيين ، واضطر في هذا السبيل لتوقيع اتفاقات مع شركة ستاندرد اويل . وقد بعثت هذه المصاعب التي لقيها المعارضون من مكنها مع انها لم تلتق سلاحها . وقام في البلاد حلف ضم كبار الملاكين العقاريين بعد ان كان بيرون راعى جانبهم وابقاهم دوماً تحت التهديد ، والتجار والطبقات المتوسطة ، والطلاب ورجال الفكر الذين استهدفوا للاضطهاد ، والكنيسة التي اقلتها انشاء اتحاد بيروني ضم الطلاب والجيش والبحرية ، واسقط من الحكم في ايلول عام ١٩٥٥ .

ان مقاومة العنيفة للولايات المتحدة الاميركية ، والدور الذي لعبه كالدافع الاكبر عن اميركا اللاتينية ضد خصم عنيد بطاش ، اكسبه نفوذاً كبيراً . فالنجاحات التي حققتها انجازاته في الحقل الاجتماعي ، بعد عام ١٩٤٥ ، والجهود التي بذلها لبعث ثورة سياسية واقتصادية تم اميركا اللاتينية بطولها ، ضد الاميركيين ، قوبلت بدوي عظيم تجاربت ارجاؤه في كل جمهوريات هذه القارة ، وامنت له العديد من الانصار والمريدين ولم تلبث ان استوثقت علاقاته بكثير من الدول في الخارج ولا سيما مع الفئات العسكرية والمدنية التي جاشت مثله بالاماني نفسها ، وراح « الملحقون التجاريون » في سفارات الارجننتين في الخارج ومفوضياتها ييثون تعاليمه ومبادئه العدلانية . وقد قام بعد عام ١٩٤٣ ، في طول البلاد وعرضها زملاء او رصفاء لبيرون ، اثر الثورة التي اندلعت نيرانها في بوليفيا ، والانقلابات المتتالية التي وقعت تباعاً في باراغواي ، وانتخاب فيلاسكو ايبارا في الاكوادور ، وباز استنسورو في بوليفيا ، والجنرال ايبانيز في الشيلي الذين وقفوا موقفاً استقلالياً شديداً من الاحتكارات الاميركية وقاموا بحركات تأميم في بلادهم . وعقدت معاهدات تجارية رمت كلها الى تأمين التعاون بين النظم الاقتصادية المعمول بها في هذه الدول وراح كل منهم يقف موقفاً استقلالياً باتجاه الولايات المتحدة . ولذا جاء هبوطه انتقاماً ثارياً اعدته الاحزاب القديعة والطبقات الموجهة التقليدية ، كما ساهمت في احكامه المصالح الاجنبية التي وجدت في وضع الارجننتين المالي الصعب ، فرصة لها سانحة لاستعادة ما خسرت في هذا المجال .

تأثرت البرازيل التي شذتها الى الولايات المتحدة روابط اقتصادية متينة ، الى
برازيل فرغاس حد بعيد من الانهيار المالي الذي اصاب الولايات المتحدة وخلق اقتصادها ،
عام ١٩٢٩ ، اذ انخفضت الاسعار فيها ١/٢ قيمتها ، وافلس عدد كبير من اصحاب الاملاك
العقارية فآلت املاكهم فجأة الى ايدي ممثلي البورجوازية . والثورة العسكرية التي وقعت
عام ١٩٣٠ ، ورفعت فرغاس الى السلطة ، وضعت حداً لسيطرة الأُطر التقليدية وجلبت الى
الحكم عناصر جديدة مما دها الطبقات المتوسطة في البلاد ، وخلقت الدولة الجديدة : قومية
اصلاحية . وتمكن فرغاس من التغلب على المراقيل والصعوبات التي اثارها في وجه الحزب الفاشي ،
وتحطم المقاومة المحلية والحركة الانفصالية التي ظهرت في ولاية ساو باولو ، عام ١٩٣٢ .
ووطد سلطته عام ١٩٣٧ ، بوضعه دستوراً جديداً اعترف له بحق تجديد ولايته : بحيث بقيت
دكتاتوريته قائمة حتى سنة ١٩٤٥ . وقوى من سلطات الحكومة الاتحادية ، وألغى الجيوش
المحلية ، وانتهج سياسة اصلاحية انتهازية استهدفت تحسين وضع الفلاح والحلالي والمولدين ، عن
طريق تحديد ساعات العمل في اليوم . وقد حاربت النخبة الفكرية المتحررة في البلاد ، كما لقي
حرباً عواناً من قبل المجتمع القديم ، المؤلف من الأسر القديمة والارستوقراطية العقارية ،
والاعيان ، بعد ان خلخل ما كان لهم من شأن ونفوذ ، كما ان انتشار الطبقات الوسطى
بالسلطة حرمهم من وسائل العمل والتأثير في البلاد .

وقد احتفظ بمقاليد السلطة حتى عام ١٩٤٥ بفضل الشعبية التي تمتع بها والتي اعادته الى
مركز السلطة والقيادة عام ١٩٥٠ ، في اعقاب الفترة الدستورية التي شغلها الجنرال دورا ،
واحتفظ بها حتى وافاه الاجل المحتوم ، عام ١٩٥٤ . وعلى شاكلة « المدلانية » ، التي اسسها
بيرون ، قال « Gélutisme » التي اقامها فرغاس ، قامت مع محاربتها الشيوعية ، بجهود طائفة
لتحسين اوضاع الفلاحين والعمال في البلاد . وتولى وضع تشريع اجتماعي لم يعرف مثله الى ذلك
الحين اقتصر اثره على المدن الا انه ترك حالة من اليأس والشقاء وعدم المساواة في المجتمع
البرازيلي ، وجمع حوله العناصر الشعبية ، كما ان السياسة التي انتهجها في تصنيع البلاد اكسبته
عطف رجال الاعمال بعد ان غض النظام النظر عن الارباح الطائلة التي كانوا يحنونها . فدكتاتورية
من هذه الدكتاتوريات الانتهازية « الاكثر فطنة والاقل وحشية .. لا عنف فيها ولا مبادئ
لها » . وفرغاس لا يفي بوعوده ، الا انه يتدبر الامر في ارضاء الجميع ، فقد غض النظر عن
تعدد الاحزاب في البلاد ، وحرية الصحافة لا أثر لها في عهده ، ومع ذلك فحرية الكلام تبقى
كاملة غير منقوصة . فالاحزاب الجماعية التي ظهرت قبل عام ١٩٤٠ والشيوعية تكافح وتعتبر
غير شرعية الا انه يحافظ على علاقاته مع زعمائها . فبعد ان عبر عن مشاعرها نحو دول المحور ،
عاد وتعالف مع الولايات المتحدة الاميركية وارسل حملة تشترك بالحرب في ايطاليا . ومع انه
يعتمد على الروح الوطنية في البرازيل المعروفة بعدائها للاميركيين ، فقد استخدم الاعتمادات
الطائلة التي وضعتها الولايات المتحدة تحت تصرفه ، لتشجيع حركة التصنيع في البلاد ، من جميع

وجوهرها . ووضع عام ١٩٤٥ خطته الانمائية لتطوير البلاد المعروفة S. A. T. E. (الصحة العامة - التغذية - النقل والطاقة) ، وهو برنامج رعى من ورائه الى رفع مستوى العيش بين العمال . وبعبارة اخرى : الانتاج ووسائل النقل ومصادر الطاقة التي تكون الاعمدة الاساسية لكل تطوير في الزراعة والصناعة . وادى انتصار الحلفاء على المانيا، هنا كما في اي مكان آخر من بلدان اميركا اللاتينية الى زوال النظم الدكتاتورية . فقد اجبر الجنرال دوتروا ، فرغاس على التخلي عن الحكم وأقر دستور جديد للبلاد عمل بموجبه ابتداء من عام ١٩٤٦ .

وفي خلال خمس سنوات قرى الحكم في البرازيل حكومة منبثقة عن تحالف بين الكاثوليك والمحافظين ، زاد خلالها التضخم المالي من جراء الازمة الاقتصادية التي عقت الحرب ، وارتفعت الاسعار اكثر مما ارتفعت الاجور . وكشف الازراء الهائل المتجمع في ايدي قلة من الناس البؤس المدقع والشقاء المسيطر على البلاد . واعادت انتخابات عام ١٩٥٠ فرغاس الى كرسي الرئاسة ومع برنامج اجتماعي اجراً من اي وقت سبق . وفي ايار ١٩٥٤ ، رفع الاجور ١٠٠٪ وانشأ ال Petrobas الذي هو عبارة عن احتكار الدولة للبترول ، كما انشأ l'Electrobas الذي لم يكن حتى ذلك التاريخ سوى بناء مركز ضخيم لتوليد الطاقة الكهربائية تابع للدولة الا انه يؤلف بالفعل تهديداً لرؤوس الاموال الاجنبية التي وظفت في البلاد قبل عام ١٩٤٥ ، واذا ذلك حدث انقلاب عسكري دعاه للتنازل والانسحاب . فانتحاره المؤثر ووصيته البليغة قوت شعبيته ، وقام حزبه اي الحزب العمالي بانتخاب الرئيس بوبتشيك لتولي مهام الرئاسة الاولى ، كما انتخب نائباً له ج. غولار ، وزير الاشغال العامة في عهد فرغاس . وانتصار ال Gélutisme انما يعني انتصار حزب اليسار . وقد نصح الحزب الشيوعي الممنوع في البلاد التصويت الى جانبه ، وهو بالحقيقة فوز العناصر التي تهتم بتطوير الصناعة بين الشعب البرازيلي ، وتقوية السوق الداخلية ، والتجارة مع جميع الاقطار في وجه الطبقات الموجهة القديمة المتحالفة مع الرأسمال الاجنبي . بينما الطبقات الشعبية لم تكن حتى الآن سوى عنصر تكميلي ليس الا .

قام النظامان البيروني والجيوتولي على التباس : هو محاولة تحويل انتفاضات الجماهير عن الاجنبي ... فقد احترما الامتيازات التي نعمت بها الاقليات القديمة وحافظا عليها ، لا سيما الارستوقراطية المقاربية القديمة وشركات الاستثمار الخاصة في الوقت الذي جهدا للعمل في سبيل تحسين ظروف العيش بين الجماهير والنهوض بالتصنيع الذي هو أساس كل استقلال اقتصادي . وقد رفضا كلاهما الاخذ باصلاحات جذرية او المس بأرباح رأس المال ، مؤثرين اللجوء الى التضخم المالي لمواجهة متطلبات الاستثمارات والنفقات الاجتماعية . وهكذا تسببا في رفع الاسعار وزادا الوضع تشويشاً بزيادة اختلال التوازن في الميزان التجاري . فلم يكن من العسير على هذه الاوليفارشيات ، والحالة هذه ، ان تزيحهما معاً بؤازرة المصالح الكبرى العائدة لدول اميركا الشمالية .

٤ - وضع القارة بعد ثورة كوبا

أثار الفوز الذي حققه رجال المقاومة (*Maquisards*) على دكتاتورية باتيستا الدامية ، في كانون الثاني ١٩٥٩ ، في الحياة الدولية ، أزمة حادة في العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي عن طريق احتمال المجاهبة المسلحة بين القوتين العملاقتين ؛ كما ساعدت على أحداث تغيير جذري في اوضاع القارة من الوجهتين السياسية والاجتماعية .

الثورة الكوبية و نتائجها
فقد كانت كوبا بالفعل مستعمرة للولايات المتحدة تستثمرها وتمتص خيراتها عن طريق الشركات الضخمة التي كانت تتصرف بمتلكات شاسعة يزيد بعضها على نصف مساحة محافظة من المحافظات الفرنسية ، وبواسطة مصانع هامة كانت جميعها تتحكم بجميع مرافق النشاط الاقتصادي في الجزيرة . وقد باثرت كوبا ، منذ سقوط حكومة باتيستا الأخذ بسلسلة من الإصلاحات رمت الى تحسين مستوى العيش بين الجماهير الكادحة : كتخفيض الاجور ، وتحويل المزارع الكبرى الى تعاونيات زراعية ، ومكافحة الامية في البلاد ، وتسليح الميليشيا الشعبية . وقد استهدفت هذه التدابير الاصلاحية لمقاومة كبار الملاكين ولرجال الاعمال ، كما واجهت عقوبات صارمة من قبل الولايات المتحدة ، ونالت اكمالها بالقانون الزراعي الذي صدر في ١٧ ايار ١٩٥٩ . وعندما قررت اميركا عام ١٩٦٠ ، ادخال تعديلات على الحصص المسموح استيرادها من السكر ، تحول الصراع الى صراع مكشوف . فحاولت اميركا من جهتها ، انشاء جيش لغزو كوبا يتألف من المهاجرين الكوبيين عندها ، وفرض الحظر على التصدير لكوبا بجميع اشكاله كما ردت كوبا من جهتها على هذه التدابير باتفاق عقده مع الاتحاد السوفياتي تعهد معه شراء السكر والفاكهة والفزول النباتية ، وتقديم مساعدات مالية ، كما صادرت الشركات الاميركية العاملة في الجزيرة (معامل السكر ومصافي البترول ، ومعامل توليد الكهرباء والتلفون) ، وقام المصارف في البلاد ، والوقوف سياسياً الى جانب الاتحاد السوفياتي . وكلها تدابير واجراءات جذرية مضادة لبعضها من كلا الجانبين ، وانتهت في كانون الثاني ١٩٦١ الى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، والى محاولة فاشلة بائزال المهاجرين على شواطئ الجزيرة في خليج كوشون ، وهي محاولة دبرتها السلطات الاميركية .

المشكلة الزراعية
فالنجاح الذي حققته الثورة في كوبا وعجز الولايات المتحدة في الوقوف في وجه الإصلاحات التي قام بها فيدل كاسترو ، وهي دندنة عرفت عنهم وعمدوا اليها في كل مكان آخر ، أثارت في البلدان التي تشمل من تابعيتها للولايات المتحدة ، آمالاً عراضاً ، كما أثارت فيها الرغبة بالسير على منوالها . والقضاء على الجيش الذي اوفدته الدكتاتورية كان الفضل فيه للفلاحين والمزارعين . فأثار هذا الدرس البليغ تعطيه المقاومة الكوبية حركة احتياج في كل مكان : وظهرت في جميع هذه الدول تكتلات زراعية ، واحتلال

للأراضي من قبل الفلاحين في المقاطعات الواقعة إلى الشمال الشرقي من البرازيل وولاية ريو غراندي في الجنوب ، واضطرابات المزارعين في البيرو ، وفي الكوادور وكولمبيا وفنزويلا وغيرها . ومرد ذلك يعود إلى تطور وسائل الإعلام والاتصال ، كما أن تفلن الصحافة والراديو وضع هذا العالم الريفي على اتصال بالعالم أجمع ، فأخذ يعبئ نفسه ويبي حاجاته وما فيه من قوى وامكانات .

ولذا راحت الحكومات تتخذ من التدابير والاجراءات ما يحول دون امتداد العبودية الثورية وانتشارها . ولذا نرى ان من النتائج الأولى للثورة الكوبية جعل الرأي العام يشعر بضرورة القيام باصلاحات زراعية هي الأساس لكل تطور جذري يراد ادخاله على هذه البلدان والدفع الديموغرافي الضيف الذي يفجر الانتاج عن متابعته والحقاق به (المعدل السنوي للانتاج بالنسبة للفرد الذي كان يزداد بمعدل ٣٠٣٪ عام ١٩٤٥ ، لم يعد ليزداد ، عام ١٩٦٣ ، سوى ١٪) وحركة النزوح بالجملة للجماهير من الريف إلى المدينة التي ألحقت الخلل بالاقتصاد أكثر فأكثر كل ذلك قضى بزوال السلطة المطلقة التي اعتادت ممارستها السلطات التقليدية على سكان الريف ، اذ ان نظام المزارع الواسعة الذي تعتمد من شأنه ان يؤخر تطور الانتاج الزراعي في البلاد ، كما يمتد ازدهار القطاع الصناعي فيها ، ويبقى خارج الاسواق ، في نظام اقتصادي أساسه الاستهلاك ، جانباً مهماً من السكان ، كما يترك دونها استثمار واستغلال مساحات زراعية شاسعة بينها هنالك العديد من العمال الذين لا عمل لهم . في هذا الوقت بالذات الذي سجل انتاج اميركا الجنوبية للمحاصيل الزراعية نسبة اقل من عام ١٩٣٩ بالنظر للفرد .

وهكذا نرى بين السنوات ١٩٥٩ - ١٩٦٣ ، تطل علينا قوانين زراعية ومشاريع قوانين ، عديدة في الكوادور (العمل عام ١٩٥٩ بمشروع قانون بقي حرقاً جامداً منذ عام ١٩٥٤) ، وفي فنزويلا ، عام ١٩٦٠ ، وسان سلفادور وكوستاريكا ، عام ١٩٦١ ، وبناما والبيرو ، وكولمبيا والسيل والبرازيل وجمهورية الدومينيك وهايتي وهوندوراس ، عام ١٩٦٢ . وقد لقيت هذه التشريعات ، في كل مكان مقاومة يائسة انما ناجحة للآن ، من قبل الملاكين . وهذا الوضع أدى إلى نشوب ثورة في البرازيل في ربيع ١٩٦٤ أدت إلى سقوط الرئيس غولار عندما اراد ان يطبق القانون الذي اصدره عام ١٩٦٢ ، الرئيس كوادروس ، وهذا ما يفسر لنا ايضاً الثورة التي قامت عام ١٩٦٥ بمساعدة الجنود الاميركيين في جمهورية دومينيك وقلبت الحكومة الدستورية القائمة فيها التي اظهرت استعدادها لتطبيق قانون اعده معهد الاصلاح الزراعي فيها .

وفي اربعة بلدان لا غير ، تحقق اصلاح زراعي له شأنه أو هو في طريقه إلى التطبيق الفعلي . فالكسيك الذي كان رائداً في هذا المجال منذ عام ١٩١٠ والذي جاء فيه الاصلاح على مراحل ، لاسيما في الحقبة الواقعة بين ١٩٢٠ - ١٩٢٨ ، والحقبة الاخرى الواقعة بين ١٩٣٤ - ١٩٤٠ ، وفي عهد رئاسة الرئيس ادولفو لوبيز متيوس . وعمدت بوليفيا ، بتطبيقها

منها لقانون اقرته عام ١٩٥٣ الحركة الوطنية الثورية (M. N. R.) برئاسة فكتور باز استنمورا، الى مصادرة الاراضي الزراعية التي كانت في وضع « نصف اقطاعي » ، وذلك عقب احتلال الهنود المفاجيء للاراضي . وبعض الاحيان الى مصادرة بعض الاطيان ، اذا ما تجاوزت مساحتها حداً معيناً ، التي يطبق في استثمارها الوسائل والاعتدة الحديثة وبالرغم من قلة الاشخاص المؤهلين واقتدار البلاد للاعتادات اللازمة ، فقد خضع عام ١٩٦٣ ، نحو ١٠٪ من مجموع الاراضي الزراعية التي اصحابها الاصلاح (٣٤٠٠ ٠٠٠ هكتار) للتوزيع ووزعت بالفعل على ١٤٥ ٠٠٠ مزارع . وفي فنزويلا حيث العمل الديمقراطي وهو حزب الرئيس رومولو بيتانكور كانت وزع الاراضي المصادرة (والتي امر الدكتاتور بيريس خيمينس بإعادتها الى اصحابها ، عام ١٩٤٨) ، فقد صدر عام ١٩٦٠ قانون في البلاد وزع الممتلكات الكبرى الواقعة في قلب المنطقة الشمالية ، حيث يشتد الضغط الديموغرافي . وفي عام ١٩٦٤ ، قال اكثر من ١٠٠ ٠٠٠ أسرة حصصاً وزعت عليها . وقد جاءت عملية الاصلاح هنا اقل جذرية وشمولاً اذ تعلق الامر على الاخص بتمير الارض واحيائها . وفي كوبا وحدها جاء الاصلاح الزراعي الذي تم عام ١٩٥٩ اكمل ما يكون . فقد وزعت فيها المزارع التي تزيد مساحتها على ٤٠٠ هكتار بين الفلاحين الذين لا ارض لهم ولا مزارع . وهو اصلاح وضع اسسه : المعهد الوطني للاصلاح الزراعي ونظمه على اساس تعاونيات استعالت ، عام ١٩٦٢ ، الى مزارع للدولة ، وتحتل ٨٠٪ من مجموع الاراضي الزراعية .

سياسة الولايات المتحدة الاميركية
وتفور دول اميركا اللاتينية من الولايات المتحدة الاميركية
كما تجلت مظاهره الواسعة ، عام ١٩٥٨ ، خلال الرحلة التي قام بها نائب رئيس الجمهورية السيد نيكسون ، وفشلها في القضاء على نظام كاسترو ، هذه العوامل وما اليها أحدثت فيها ردات فعل متناقضة . فقد قامت من جهة بعرض مساعدات ضخمة على هذه الدول ، فأنشأت في هذا السبيل مشروعاً مشتركاً للمساعدات لتطوير الاوضاع الاجتماعية فيها وفتحت لها اعتمادات لتحسين الاوضاع الاقتصادية في هذه الجمهوريات . ومنذ انتخاب الرئيس كينيدي ، فقد لوح بفكرة لم تلبث ان اصبحت مشروعاً عُرف بمشروع بونتا دل استيه أوضحه عام ١٩٦١ ، وأصبح وثيقة التحالف في سبيل التطور ، رمى من ورائه الى حل المشكلة الاقتصادية في القارة الاميركية (وأهمها التخلف الاقتصادي ، ونقص الاحتياطي والقطع النادر) . وفرضت الوثيقة على الدولة التي تفيد من هذه الخطة التعهد بالقيام باصلاح زراعي . ورفع الدخل وزيادة الانتاج الاجالي وتأمين توزيع الدخل القومي بصورة اقرب للعدالة والانصاف والنهوض بعملية التصنيع . وتعهد الولايات المتحدة من جهتها بتقديم عون مالي ووضع تحت تصرف الدولة المعنية سلفات ومساعدات مالية جسيمة . الا ان بنود هذا الاتفاق بقيت بالفعل حبراً على ورق اذ ان مجلس الكونغرس لم يصادق ، متأخراً جداً ، الا على اعتمادات أقل بكثير مما كان اقترحه المشروع المذكور ، وهذه التسهيلات لم يقدمها البنك الدولي للتطوير الاقتصادي

الذي يعود ١٩٤٢ ، بالمائة من رأس ماله للولايات المتحدة التي تهيمن على الجانب الأكبر من إدارته ، الا وفقاً لما تراه . ولم يلبث ان ساء الوضع الاقتصادي في هذه البلدان ، كما ان فشل المشروع زاد الدول الاميركية نفعة وكرهاً كما تجل ذلك في مؤتمر الدول الاميركية الذي عقد في مدينة ساو باولو في تشرين الثاني ١٩٦٣ ، الامر الذي زاد في الاضطرابات والفلاقل . فاهيك عن ان ضعف النتائج أوجد خيبة أمل بين الاميركيين أنفسهم . وقد ردت الاميركيون على هذه المشاعر خلال رئاسة الرئيس ليندون جونسون وإدارته بالرجوع الى سياسة « العصا الكبيرة » ، وأخذوا يتهمون المصلحين الاحرار المعروفين مع ذلك باعتدالهم بالماركسية والشيوعية ، وزادوا من حدة الحصار البحري على كوبا . كما ضغطوا على الدول الاخرى لكي تنقيد بهذا الحصار وتساهم به بصورة فعالة ، وبذلوا مساعدات سخية لهذه الدكتاتوريات التي لا يمكن الدفاع عنها ، كالدكتاتورية التي يقوم بها فرنسوا دوفالييه في هايتي ، وتشجيعهم الانقلاب العسكري الذي اطاح بالرئيس غولار في البرازيل ، عام ١٩٦٤ . والتدخل العسكري المكشوف في جمهورية الدومنيك لمساندة الانقلاب العسكري ضد الحكومة الشرعية والاشراك الفعلي بالحرب الاهلية الدامية التي نشبت في البلاد في اعقاب هذا الانقلاب .

فشل الحركة الليبرالية وحركة الاستقلال الوطني التي قامت في وجه هذه الدكتاتوريات التي تؤيد مصالح اميركا الاقتصادية ، استطاعت ان تؤمن ، خلال السنوات العشر الاخيرة ، نظاماً ديمقراطياً قام في اعقاب انتخابات قانونية وبمشاركة الاحزاب القائمة . وهكذا تم انتخاب جوميلينو كوبتشيك رئيس حزب العمال ، رئيساً للجمهورية في البرازيل ، اثر وفاة ج. فرغاس (١٩٥٥) ، كما ان النظام العسكري الذي انشأه الجنرال اودرياز جرت تصفيته على يد الحزب A.P.R.A. الذي اتصف بالشرعية عام ١٩٥٦ ، كما اسقط في كولمبيا النظام الدكتاتوري الذي اعلنه الجنرال روخاس بنفلا ، في ١٩٥٧ ، كما ان الجنرال ايديفوراس فوانس فاز في الانتخابات التي جرت في غواتيمالا بفضل عدائه المكشوف للشركة التابعة لاميركا الشمالية . وفي فنزويلا ادى اتحاد احزاب المعارضة فيها الى سقوط بيريس خيمينس (كانون الثاني ١٩٥٨) ، وانتخب لمركز الرئاسة رومولو بيتانكور . وفي الأرجنتين تم انتخاب الدكتور فرونديزي بفوز عظيم ، لموقفه المعروف الى جانب البترول واخيراً في كوبا ، انتصار حركة ٢٦ تموز على الرئيس باتيستا بفضل « اصحاب اللحي » التابعين لفيدل كاسترو .

جاءت هذه الانتصارات عابراً ولفترة وجيزة ، اذ يسود هذه البلدان اقتصاد مفكك نجد فيه جنباً الى جنب قطاعات حديثة التنظيم وقطاعات «هلهلة القوام والتركيب » حيث الانتاج ضعيف ورؤوس الاموال الوطنية لا تتدخل الا في المضاربات العقارية وفي القمار بدلاً من ان يوظفها اصحابها بشكل معقول ، وحيث وجدت الحكومات الليبرالية نفسها عاجزة عند

حدث اول ازمة نصيب صادراتها ، نتيجة محتومة لهذه النكسة التي وقعت ، عام ١٩٥٨ ، في البلدان الرأسمالية . وقد وجدت نفسها عاجزة تماماً عن النهوض باصلاحات جذرية : من اصلاح زراعي ، وتخطيط اقتصادي ، وتحديد ارباح الشركات الاجنبية ، والبورجوازية الكبرى المسيطرة على مرافق التصدير وكبار الملاكين العقاريين . وتطور الامور في مثل هذا الوضع ، وفقاً للأعراف المألوفة التي تتسم عادة بأزمة مالية وتفتت قيمة النقد وارتفاع اسعار الحاجيات والاجور ، والبطالة وتخفيض قيمة النقد . اما علاج هذا كله فقد قام بالرجوع الى الليبرالية الاقتصادية ، وسياسة التقشف ، اي تثبيت الاجور الذي كان يتم عن طريق زيادة محسوسة في الاسعار ، والمدول عن سياسة تأمين مصادر الثروة في البلاد والتسليم بامتيازات جديدة للتمولين الاجانب استثناء لهم . والاضطرابات الاجتماعية التي كانت تؤدي اليها هذه السياسة ، كثيراً ما سمحت لعلاقات الحكومة مع النقابات والاحرار الذين اوصلهم الى الحكم ، وعلى التعاون مع الطبقات صاحبة الامتيازات للبحث عن اعتمادات مالية لدى المصارف الاميركية . وهذه هي السياسة التي سار عليها فرونديزي في الارجنتين الذي امر فاعاد الى القطاع الخاص شركتي الكهرباء والتبريد الوطنيتين التي سبق للدولة ان امتتها في عهد الرئيس كوبتشيك بعد ان عجز عن مداواة الجماعة الهائلة التي حملت عشرات الالوف من البائسين على مفادرة اراضيهم المنهوك الواقعة الى الشمال الشرقي من البرازيل الذين اخذوا يقضون جوعاً في منطقة واسعة ٤/٣ مساحتها تعود الى ٨ بالمائة من كبار الملاكين .

وهذا المعجز والشعور القوي بالحرمان الذي جاش في صدر النخبة التي صدمها الفشل بتحقيق امانها ، يفسر لنا ازدياد تفتح الوعي بين افراد الشعب وادراكهم انه لا سبيل للخروج من الحلقة المفرغة التي يتخبطون فيها والتي تجعل من المستحيل تحقيق اي اصلاح جذري ، ما لم يتخذوا تدابير حاسمة دون ان تؤدي الى القطيعة مع اصحاب المصالح الخاصة التي تعيش في شبه نظام اقطاعي ، ومع اصحاب رؤوس الاموال الاحانب . وفي هذا الاتجاه الصريح ، سارت بوليفيا عندما راحت تؤمم مناجم القصدير التابعة لشركات باتينيو وهوبشيلد وارامايو ، وقرار الاقتراع العام ، والغاء الجيش وتسليح الميليشيا العمالية والفلاحية ، وجاء ذلك مقدمة يهد بها لاصلاح زراعي يجب ان يؤدي الى زيادة القوة الشرائية لدى الجماهير الشعبية ، وتنويع الانتاج الزراعي ، و« تحطيم احتكار التصدير » وهو الوسيلة الوحيدة لفتح السوق الداخلية امام الصناعة الوطنية . وهذا هو السبيل الذي سار عليه رئيس فنزويلا ، بيتانكور ، الذي قام في البلاد باصلاح زراعي ولا سيما باصلاح ضرائبي فحدد كثيراً من ارباح شركات البترول الاجنبية .

وقد طرأ على الوضع العام بعض التحسين منذ عام ١٩٦٠ اذ لم
 رضع القارة عام ١٩٦٦
 بعد قائماً في طول القارة وعرضها سوى اربع دكتاتوريات هي
 براغواي ونيكاراغواي وجمهورية الدومنيك وهايتي . وقد وقعت منذ عام ١٩٦١ ، عدة
 انقلابات عسكرية على اقدار متفاوتة من النجاح والفشل ، في جمهوريات البيرو والاكوادور

وغواتيمالا وسان سلفادور والأرجنتين ، والبرازيل وبوليفيا وجمهورية الدومينيكا . ونرى في كولومبيا والبيرو وفي فنزويلا الجيش يقوم بمناوشات متصلة مع معارضة كبيرة قوية الجانب . وبقيت الأرجنتين يسودها الاضطراب من جراء سيطرة العسكريين على الحكومة المستضعفة التي اقامها الرئيس ايليا ، ومن جراء الشعبية القوية التي لا يزال بيرون وانصاره يتمتعون بها في طول البلاد ، اذ كان حزبه لا يزال اقوى حزب من حيث العدد والنفوذ . وبعد ان استقر الامر للعسكريين في البرازيل ، فقد عجزوا عن تأمين الاستقرار لنظام هزيل ضعيف . والديموقراطية المثالية التي كانت تتمثل بالفعل في جمهورية الاورينغواي ، رأت الاستقرار فيها والازدهار الاقتصادي يتعرضان لخطر مدام من جراء تدهور الوضع الاقتصادي فيها (تخفيض متكرر لسعر البازو فاصبح يساوي جزءاً من عشرين من الدولار ، وهبطت الصادرات الى ٥٠٪ من قيمتها وزادت تكاليف الحياة فيها ضعفين بين ١٩٥٩ - ١٩٦١) .

فبين الدكتاتوريات شبه المتخفية والديموقراطية الشعبية القائمة في كوبا التي عرفت بأصالتها ، تبرز الحكومات الاصلاحية ممثلة بفنزويلا الاشتراكية المعروفة بموقفها العدائي من كوبا والتي كانت تدربص بحرب اهلية فعلية ضد احزاب اليسار ، وبالشيلي حيث تسلم الحكم لأول مرة في اميركا اللاتينية الحزب الديموقراطي المسيحي الذي تغلب في الانتخابات على اتحاد احزاب اليسار وأسس حكومة باسم جبهة العمل الشعبية . وقد وضع الرئيس ادوارد فراي مشروع قانون حول مساهمة العمال بملكية الاستثمار وادارته ، كما وضع مشروع اصلاح زراعي . وقد حمل الكتلة القوية التي تتألف من الشركات الاميركية المحتكرة للنحاس التي رأت نفسها مهددة بالتأميم ، على تشكيل شركة اقتصادية مختلطة نصيب الدولة ٥١٪ من اسهمها وفي المجال السياسي اتخذت الشيلي موقفاً معادياً لكوبا ، وقررت انشاء علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، كما هدفت من جهة اخرى الى النجاح مشروع اقتصادي ضخم يقضي بدمج ٢٠ جمهورية في السوق المشتركة الاميركية اللاتينية ، هذا المشروع الذي وضعت خطوطه الكبرى في معاهدة مونتفيدو ، عام ١٩٦٠ . وهذه الحركة الاصلاحية التي لقيت معارضة قوية من قبل احزاب اليمين الحريصة على امتيازاتها ، ومن احزاب اليسار ، هل يمكن لها ان تنعم طويلاً بالحياة ، بدون معاضة وزارة الشؤون الخارجية الاميركية؟ فاذا جاء الجواب بالاجاب وقدر لهذه المشاريع الاصلاحية النجاح المرجى ، شكلت هذه المحاولة الجريئة تحدياً للكنترية رادت بالتالي الى احداث تغيير عميق في تطوير القارة بأكملها .

الفصل الثاني

ثورة الشعوب المستعبدة

« ... اعلنت الاكثية الساحقة للجنس البشري الثورة على هذا النظام الاقتصادي الذي فرضه عليها الغرب ... حتى اليوم » .

تيرور مائد

لم يقتصر النجاح العظيم التي حققته الحركة القومية خلال العقود الاخيرة على اميركا الاسبانية وحدها . فايما اجلنا النظر ملياً ، في العالم اجمع ، نرى الشعور الوطني واليقظة القومية تجيش في صدور الشعوب الملونة التي راحت تطالب بالاستقلال . فاذا ما القينا نظرة عجيلى على خريطة آسيا وافريقيا السياسية ، عام ١٩٤٥ حيث لا نرى غير اليابان وقيلاند تتمتعان بالاستقلال والسيادة - بينما ترسف الصين المشتبكة بالحرب تحت وطأة « المعاهدات غير المتكافئة » - وعلى هذه الخريطة ، عام ١٩٦٥ ، امكنا ان نحكم على قوة دفع هذه المشاعر الاستقلالية وضخامة النجاحات الباهرة التي حققتها . فقد اخذ الاستعمار يعاني من ازمة خانقة ، ولم يلبث ان قام على انقاض هذه الامبراطوريات الاستعمارية التي انشأتها اوروبا الغربية في افريقيا وآسيا مجتمعات مستقلة لم تغم ان اصبحت دولاً عصرية . وهكذا قضى تماماً على النظام الاستعماري القديم . وحيث لا يتطور ما بقي منه قائماً بالرضى والوفاق ، فهو في سبيل الزوال ، بينما يطل علينا مظهر جديد من الاستعمار من الصعب تحديده الآن .

تأثير الحرب العالمية الاولى
كان للحرب تأثير بالغ ودوي عميق بين الشعوب المستعمرة اما
بمشاركتها الفعلية بأعمال الحرب عن طريق ارسال المهندسين
والعمال الى الدول الام للاشتراك بالحرب او بالعمل في مصانعها - وهذا هو بالفعل وضع المستعمرات
الفرنسية والانكليزية - واما عن طريق الاقتصاد بعد ان طلب اليها تقديم المأون والتجهيزات
اللازمة لدول الاتفاق : كالتوسع بالاعمال الزراعية ، والاخذ بأسباب التصنيع . وقد اتبع لهذه
الشعوب ان تشاهد ، عن كثب ، اوروبا تشبك « بحرب اهلية دامية » وتتصارع دولها فيها

بينها وتطاحن ، بعد ان كانت سيادتها في نظرهم ، فوق كل شك ونظر . وكثيراً ما لوحّت دول الاتفاق هذه امام انظار هذه الشعوب والبلدان المستعمرة ، بمبادئ التحرر والعنق ، واخذوا يتوقعون تحقيقها بفارغ صبر . وقد عم العالم بأسره ، هنا كما لدى شعوب اوروبا المتعاربة أمل بسلام بطوع وضع جديد يتسم بالعدالة والروح الانسانية السمحاء .

ومع ذلك فقد بقيت الحضارة الاوروبية تتمتع بسحر وتقوذ عظيمين . وقد بدا للجميع احتمال الفوز برضى المستعمرات وشعوبها ، اذا ما راحت دول الاتفاق تطبق مبادئ الحرية والتحرر التي طالما تبجعت عالياً بالدفاع عنها . الا ان الاستعمار في القرن العشرين جاش بمطامع اشعبية ، وحدثته نفسه بتحقيق المزيد من الاستثمارات ومناطق النفوذ وامتيازات وتنازلات جديدة ، كما ازداد تكاليفاً في استثمار هذه الشعوب والموارد الطائلة التي تخفيها اراضيها . وهكذا أطل علينا في المستعمرات وضع ينذر بالانفجار شبيه من وجوه عدة ، بهذا الوضع الذي احاط بالمجتمعات الصناعية ، في تطورها المصاعد ، خلال القرن التاسع عشر . ان ا تزال ابناء المستعمرات منزلة البروليتاريا في الصناعة الكبرى ، اصبح من الامور العادية المتبدلة في نظر علماء الاقتصاد والفلاسفة الاجتماعيين « فالعلاقة بين المستعمرة والبلد الام لا يختلف البتة عن العلاقة بين رأس المال والعمل » كما يؤكد غيتون .

« فالامر لم يخرج ، في كلا الوضعين ، عن اناس ينتجون كل اسباب الثروة والفنى مستثنين من كل حقوق سياسية او اقتصادية ، وضعهم وضع « طبقة مستنفة مرفقة » .

وراحت الدول المسيطرة قهر سياستها الرامية الى استغلال المستعمرات واستنزاف مواردها الاولى الطائلة بالاحتجاج بمبادئ ارتقضتها لنفسها عديدة ، منها : تسامي العرق الأبيض ، وعجز سكان البلاد الاصليين عن حكم انفسهم بانفسهم واستثمار مواردهم الضخمة بما فيه نفعهم ، وضرورة المحافظة على سيادة البيض ونفوذهم ؛ واتخذت منها « نكاة وذريعة لاستثمار خامات المستعمرات على نطاق واسع ، ولتحويل الاغلبية العددية من سكان البلاد الاصليين ، الى وضع « اقلية اجتماعية » واستعملتها اداة لراء وإثراء ، لا تعود عليها حتى خيرات بلادها بكبير امر .

وقد خابت آمال المصلحين الاجتماعيين في هذه المستعمرات من هذه السياسة وفقدوا كل ثقة لهم بهذه المبادئ التي طالما فادت بها الدول الغربية ملوحة امام انظار الجماهير بالحرية والتقدم ، وتلاشت كل امكانيات التعاون مع اوروبا ، ولم يلبثوا ان اصبحوا اعداء اوروبا وخصومها الالقاء ، والعاملين على شجب حضارتها والتشديد بها عالياً . فالحوف من اوروبا والحقد على الغرب قريهم اكثر فاكثر ، من دعاة الرجعية والمتمسكين بتقاليدهم القومية والوطنية ، وألهبت آسيا وافريقيا . ففي كل مكان هبت تيارات عنيفة تطالب بالاستقلال وانتصبت في وجه المستعمرين الذين لم يروا بداً من التسليم ببعض التنازلات : وهكذا اجبرت الهند المسيطر البريطاني على التسليم بتنازلات مهمة ، وسارت على الطريق ذاتها مصر والصين ،

بالرغم من الحرب الاهلية التي قامت فيها .

واخذ العالم الاسلامي يشدد من روابطه ويوثق من هوى التضامن التي تشد المسلمين بعضهم الى بعض . واستيقظت في كل مكان ، هذه الحضارات النائمة او المتخلفة محاولة حث الخطى للاتحاق بالركب المتقدم وللأخذ بأسباب الحضارة والرقى للحد من سيطرة الاجنبي الغاشم . ولتحقيق السيطرة التامة والسيادة الكاملة لبلادها وكثيراً ما اصطيفت هذه الحركات الوطنية بحركات او بمشاعر عرقية تحمل البغض والحقد للابيض ، الذي يستأثر بخيرات البلاد ويأخذ منها حصة الاسد .

كان الرئيس ويلسون والرأي العام الاميريكي منامضاً لفكرة الاستعمار
صفة الانتداب
من الاساس ، ولذا فقد اصطدم بالامبرياليين البريطانيين والفرنسيين الذين تشددم بعضاً الى بعض موافق الحرب ، كما شدت بينهم رغبة جامحة بالمحافظة ليس على مستعمراتهم السابقة فحسب ، بل ايضاً ، بتوسيع رقعة هذه المستعمرات عن طريق ضم المستعمرات الالمانية السابقة والولايات التي اقتطعت من السلطنة العثمانية . وهكذا اطلت علينا صيغة جديدة او مصطلح جديد استنبطه خيالهم الحصب من شأنه ان يؤمن بعض التعديلات في النظام المقترح ، هو الانتداب الذي اقترحه الجنرال سمطس ، ونص على انتداب الدول الكبرى الاعضاء في عصبة الامم على هذه المقاطعات الالمانية والتركية القديمة ، فتديرها باسم المنظمة وتسهر على تأمين التربية والتعليم لابناء البلاد واعدادها تدريجياً للاستقلال الناجز ، على ان تشرف لجنة خاصة تابعة لعصبة الامم على الطريقة التي تحقق بها الدولة المنتدبة ، المهمة الموكولة اليها . هذا الحل المؤقت ، في نظر الولايات المتحدة ، وهذا التوكيل الذي يخلو من كل اهمية في نظر الدول المنتدبة ، هذا الانتداب ، لم يراع جانبه ، ولم تحترم اهدافه كثيراً . فلم يعمل شيء تقريباً في سبيل اعداد البلاد المنتدبة وتجهيزها للاستقلال . فالعراق وحده بين هذه البلدان أعلن استقلاله عام ١٩٣٠ ، دون ان تلقى اي مشكلة من مشكلاته السياسية والاجتماعية الكبرى ، حلها المرجى . فمناقصة الدول ، خلخلت اعمال لجنة الانتدابات حتى ان اليابان واتحاد جنوبي افريقيا رفضا التسليم او القبول بأي اشراف من قبل المنظمة .

وهكذا نرى كيف ان النظام الاستعماري القديم بقي قائماً غير
الغرب وتأثيره الثوري
منقوص . وقد بقيت البلدان الخاضعة او التابعة عرضة كما في السابق ، لتصرفات البلد الامم الكيفية . والتطور الذي لحق بمواردها انما جاء لحساب الرأسمال الاجنبي وليس لمصلحة ابناء البلاد بشيء ، واقتصادهم الانتاجي للخامات ارتبط اكثر فاكثر بأسواق الدول الاكثر تطوراً وتقدماً . ان اقصار انتاجهم الوطني على التصدير ، كان من بعض نتائج المباشرة نقص في الزراعات الغذائية ، وانخفاض بالتالي في مستوى العيش . ومن جهة فقد كان لسيطرة رؤوس الأموال الاجنبية على البلاد ، وللالاتصال المباشر بين حضارتين غير متساويتين ومتباينتين ان حطم عادات سكان البلاد الاصليين ، وخلخل نط العيش عندهم ،

وقضى على الأطر الاجتماعية وأثبتة المتعارفة في البلاد كما قضى على تنظيمهم التقليدي المتوارث عبر الاجيال ويعمل على نشر البؤس المدقع والفقوى فيها .

وقد لفتهم سيطرة الغرب درساً بديعاً امتد اثره في اعماق نظامهم الاجتماعي فعلمهم ان المقرر ليس امراً منوطاً بمشيئة الله بل هو نتيجة محتومة لعدم الكفاءة الفنية وامدتهم بجامعات ونشرت التعليم الذي ايقظ فيهم الوعي والتحمس بمظمة ايجادهم ، بينما بعث فيهم مفهوماً جديداً للحرية والتطور والمساواة . وكل الزعماء الذين تولوا قيادة الحركات الوطنية تخرج معظمهم من معاهد الدول المستعمرة منهم مثلاً : جناح رئيس العصبة الاسلامية ، ونهرو رئيس حزب المؤتمر ، وسوكارنو في اندونيسيا ، وداتو او بن جعفر في ماليزيا ، ونكروما في الشاطئ الذهبي وبورقية وفرحات عباس في تونس والجزائر . وقد قوتى عزم معظمهم على الصمود والكفاح الاعتقالات المتكررة التي استهدفوا لها مراراً ، في سجون الدول المستعمرة . وعلى نسبة اقل ، فالزعماء الذين تولوا قيادة الشعوب التي لا يورجوازية عندها ، طلعموا من بين صفوف صفار الضباط و صفار الموظفين والاطباء الوطنيين ، الذين يمكن مقارنتهم ، من هذا القبيل ، بقدامى موظفي الصحبة ، عندنا ، من اطلعمهم القرن التاسع عشر في اقطار البلقان او في روسيا القيصرية .

وكما ساعد الغرب على تلقيح هذه البلدان بأفكار جديدة ونظرات جديدة ووسائل انتاج جديدة ، فقد تسبب في خلخلة النظام الاقتصادي الذي ساد في هذه البلدان منذ عهد بعيد : إذ سهل استيراد المواد الصناعية ونشط حركة التصنيع مما أدى الى تأخر محسوس في الصناعة اليدوية المحلية ، وساعد على طلوع طبقات جديدة في هذه البلدان : كالبروليتارية العمالية ، وطبقة وسطى من الفنيين ، وبورجوازية رأسمالية رحبت امامها وانفسحت آفاق العمل والنشاط . وقد راحت هذه الهيئات على اختلافها تطالب بمجتمعات تحثلية وتحثج بشدة على الامتيازات الممنوحة للاستثمارات الاجنبية الموظفة في البلاد على حساب الاستثمارات الوطنية .

والفشل الذي منيت به حركة الارساليات والبعثات الدينية من الوجهة النظرية - اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الارتدادات التي حصلت - لم يأت مع ذلك كاملاً ، في المجال العملي . فقد علم المرسلون عالياً واعطوا يتصرفهم المثل ، ان النفوس يمكنها تأمين خلاصها الابدي ليس فقط بالانقطاع عن هذا العالم والاعتصام بالتأمل والتفكير ، بل ايضاً عن طريق محبة القريب وخدمته خدمة نصوحة مجردة عن الهوى . كذلك ان التعليم العلماني ، وروح النقد ، ومثل هؤلاء الاوروبيين المستنيرين الذين يشكون بكل شيء ، كل ذلك كثيراً ما أدى الى اضعاف الشعور الديني في النفوس ، كما احدث هذا كله بين اتباع الاديان الكبرى كالهندوسية والبوذية والاسلامية محاولات جريئة لاعادة النظر في الامور المتافيزيقية بحيث ينسبون بين عقائدهم وبين مطلب العلم الغربي الحديث ، ويعمل على صهرها في بوتقة جديدة بعد ان يطهرها مما علق بها من الاساطير

والخرافات ومن الاعتقادات التي أكل الدهر عليها وشرب .

الحرب العالمية الثانية
وازمها في هذا المجال

هذه الحركات الاستقلالية التي اختمرت بها آسيا واطار الشرق منذ الحرب العالمية الدولية ، ازدادت حدة واشتعالاً من جراء الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها الضائقة المالية الكبرى . وقد حققت هذه الحركات في افريقيا حيث تجلت متأخرة عن مثيلاتها في البلدان الاخرى ، نجاحات سريعة . ولم تعد نرى بلداً في العالم كله الا وتجيش فيه مثل هذه الحركات الوطنية التي تحاول التحرر من النير الذي ترسف تحته وتسعى الى تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادي .

وجاء تأثير الحرب العالمية الثانية حاسماً في هذا المجال . وضعف النظام الاستعماري تجلّى بأجلى مظاهره في الانهيار الذريع الذي آلت اليه الامبراطوريات الاستعمارية في آسيا امام الغزو الياباني . فقد وجد الانكليز انفسهم في ستافورده بعد احتلال دام ١٢٠ سنة ، والهولنديون في اندونيسيا بعد ثلاثة قرون من استعمارهم لها ، وحيدى ومنفردى في الدفاع عن مراكزهم امام الغزو الياباني . والقوز المبين الذي سجلته دولة من الملونين بمثل هذه السهولة على الدول الكبرى ، قضى تماماً على الخرافة التي تؤكد تفوق العرق الابيض ، هذه الخرافة التي اصيبت في الصميم منذ عام ١٩٠٥ ، فالمعاملة المشينة التي تعرض لها أسرى الحرب واذلالهم من قبل الياباني المحتل ، سواء المدنيين منهم والعسكريون ، والاشغال المحقرة التي فرضوها عليهم علانية ، والمعاملات الفظة التي استهدفوا لها من قبل افراد بسيطين من الجيش الياباني او من رجال الشرطة ، قضى تماماً على كل ما تبقى لهم بعد من منزلة وشان . عندما كانت تهب في وجه اليابانيين حركة مقاومة ، فقد ارتدت طابع حركة وطنية ضد احتلال اجنبي ، لا تعني بشيء بأمر الدفاع عن مصالح الدولة المستعمرة التي ذاق طعم الحسف والذل . فانتصارات رومل المدوية ، وهزيمة فرنسا ، احدثا رجة عنيفة تجاوبت ارجاءها كل بلدان الشرق الادنى وشمالى افريقيا . والحرب التي جندت مئات الالوف من الهنود او من الافريقيين للدفاع عن الدول الأوروبية ، افاحت لهم الفرصة ان يقارنوا بين ما هم عليه من مستوى حياقي متدنٍ ومستوى العيش الذي يرقى به الأوروبيون ، كل ذلك حرك فيهم الهمم وبعث فيهم الرغبة الشديدة لوضع حد لما يستهدفون له من وخيرات بلادهم ، من استقلال مشين ، وعولوا على المطالبة بحرية بلادهم واستقلالها الناجز .

وقد سبق للحلفاء ان عللواهم بمثل هذه الحرية ولوحوا لهم بمثل هذا الاستقلال . أفلم يعطن الميثاق الاطلسي « حق الشعوب باختيارهم الحكومة التي يرغبون العيش في ظلها » . وراح الرئيس روزفلت يوضح بعد تفسيرات ضيقة جاءت على لسان ونستون تشرشل ، في ٢٢ شباط ١٩٤٢ : وان هذا الحق لا يقتصر قط على البلدان التي تطل على المحيط الاطلسي بل يعم ايضاً جميع اقطار العالم . وقد اجتمع فيما بعد ممثلو الدول الحليفة الثلاث في مؤتمر موسكو عام ١٩٤٣ ، ووضعوا الاسس التي تركز عليها عملية تدويل المستعمرات القديمة ، كما حاولوا تحديد

المبادئ التي يقوم عليها نظام الوصاية المفروض على البلدان التي لا تتمتع باستقلالها الإداري ، و وضع مؤتمر سان فرانسيسكو بعد ما ظهر من معارضة الانكليز ، (في ايار - حزيران ١٩٤٥) ، نظام الوصاية الذي ينص على توجيه شعوب البلدان المفروضة عليها الوصاية ، وهي عملية يعهد بها الى دولة موضع ثقة الجميع . ومن جهة ، فقد كان من قوة نفوذ الاتحاد السوفياتي الذي اخذ منذ عام ١٩١٧ يدافع عن البلدان الواقعة تحت الاستعمار ، ومناصرة الممثلين الاميركيين من أي وزن كانوا ، ووقوفهم الى جانب زعماء الحركات القومية وتشجيعهم للسلطات الوطنية ، في كل من بلدان الشرق وافريقيا ، ان شجع شعوب هذه الاقطار على الصمود في وجه الدول المستعمرة عندما راحت تحاول توطيد نفوذها وتأييد سلطتها على تلك البلدان .

اوربا وعجزها المقعد
منذ ١٩٤٥

وفي نهاية الحرب ، وقبل ان يسدد ماوتسي تونغ دعمه القوي لحركة الثورة و « يغير وجه العالم » بقلبه ميزان القوى في العالم ، دخل الاستعمار في ازمة لم تلبث ان شملت العالم بأسره . فمنذ عام ١٩٤٦ ، تخلت الولايات المتحدة الاميركية للفيليبين عن كل سلطتها في البلاد واعترفت لها بالسيادة المطلقة . وفي عام ١٩٤٧ ، اعلنت انكلترا استقلال الهند والباكستان ، كما اعلنت استقلال بورما ، عام ١٩٤٨ ، التي قطعت كل صلة لها بدول الدومينيون . وفي سنة ١٩٤٩ ، اعترفت هولندا باستقلال اندونيسيا وفقاً لاتفاقات لاهاي . كما نشأت دول مستقلة بالفعل في كوريا الشمالية وفيتنام الشمالية . وفي الشرق الاوسط الذي يعتبر بحق « محور الامبراطورية البريطانية ونقطة الدائرة فيها » قامت حكومات « مستقلة » كانت مع ذلك خاضعة لنظام الوصاية لما قام فيها من قواعد جوية وعسكرية ، و احياناً لوجود حاميات بريطانية ، ومن ارساليات اقتصادية والمصالح المالية العائدة لرجال اعمال تشدّم الى الشركات البترولية الكبرى او اصر متينة ، مما أدى الى حركات مقاومة عنيفة تجلّت بانقلابات (في كل من سوريا والاردن والعراق ومصر وايران) ، وبتأميم موارد البلاد الطبيعية . وتجمّلت في افريقيا على اتم صورته وأشكاله معارضة عنيفة من قبل الملونين في افريقيا ووقوفهم في وجه سياسة حكومة جنوبي افريقيا القائمة على التمييز العنصري . وقد تجلّت هذه الروح ايضاً ، في هذه الحركات الوطنية التي قام بها سكان المستعمرات البريطانية في افريقيا الغربية وافريقيا الشرقية . وقامت في روديسيا ونياسالاند مقاومة عنيفة من قبل سكان البلاد ضد اتحاد افريقيا الوسطى . وظهرت حركات جماهيرية في جميع بلدان افريقيا الغربية وافريقيا الاستوائية ، وبلدان شمالي افريقيا ، تلوح كلها بمطالب قومية استقلالية . وفي قلب اميركا ، راحت جزر الهند الشرقية ومقاطعة غويانا البريطانية تطالب بتحررها ونالت نصيباً كبيراً من الاستقلال حولها تتمتع بنظام الدومينيون .

فاذا ما اضطرت الدول الأوروبية للتخلي عن الكثير من امتيازاتها ، فلانها كانت عاجزة عن تدعيم نفوذها بالقوة في هذه البلدان ، بعد الحرب مباشرة . ففي الماضي كان سكان

المستعمرات يقبعون خائمين ، اذ يكفي ان يظهر في عرض البحر عمارة من الاسطول الحربي أو يرد على البلاد لجمدة عسكرية مها كانت صغيرة لتفرض الدولة المستعمرة ارادتها على الحكومة المحلية . فمنذ عام ١٩٤٥ ، بعد أن استيقظ الضمير الوطني في هذه الشعوب وبعد ان عمد الناس لأعمال المناوشات ، لم تعد وسائل التخويف التي كان يركن اليها في الماضي ، لتفي بالغرض . فالضرب من البحر أو من الجو لم يكن ليجدي كثيراً ، لخلو البلاد من منشآت عسكرية أو من وحدات حربية لها اهميتها ، وكذلك الحصار البحري لم يكن ليأتي بنتيجة تذكر بعد ان يتحول اقتصاد البلاد من اقتصاد قائم على تصدير الخامات للخارج الى اقتصاد يؤمن المواد الاستهلاكية الضرورية ، كما حدث ذلك بالفعل ، خلال الحرب ، في كل من ماليزيا وبورما والفيليبين . وكثيراً ما رأينا الانكليز والفرنسيين والهولنديين يسيطرون في ماليزيا والهند الصينية واندونيسيا على قواعد البلاد الكبرى ومرافئها الرئيسية ، دون ان يتوصلوا مع ذلك ، الى نتائج حاسمة .

والوسائل التي اعتمدها المستعمرون من قبل لكبح الحركات الاستقلالية والانتفاضات الثورية التي تقوم في المستعمرات ، اقتصر على كبح هذه الحركات بقوة السلاح والعمل على تفشيها بكل وسائل الاغراء . كذلك ان اللجوء الى القوة المسلحة التي تتكون من السنغاليين والفرقة الاجنبية والجاكس وغيرهم ، تؤلف عملية غالية الثمن ونجاحها يتوقف ، الى حد بعيد ، على حسن ولاء القوى المستخدمة ، وهو ولاء اخذ يضعف شيئاً فشيئاً ، والتمرد الذي اعلنه الاسطول الهندي ، عام ١٩٤٦ كان حاسماً في ارغام الانكليز على التراجع ، وتكاثرت منذ هذا التاريخ حوادث ، حوادث الانكفاء والانسحاب بين القوى الوطنية التي استخدمت لكبح الحركات الاستقلالية في المستعمرات . ومن جهة اخرى ان التفاف الزعماء الاقطاعيين حول الدولة المستعمرة ، كما جرت العادة بذلك ، لم يعد له التأثير الذي كان له في الماضي . فهذا الفريق من الناس الذي وقف موقفاً يتعارض وموقف الاكثية في البلاد يرى نفسه مشلولاً لمخافة الرأي العام له في البلاد ، وعمل هذا الفريق ، كان في اكثر الاحيان قليل الجدوى ، هذا ان لم يلعب على الحبلين ويتأرجح بين الجانبين . وهذه الشعوب التي كانت من قبل منقسمة على نفسها والتي كثيراً ما اقاموها بعضاً على بعض ، أصبحت الآن اكثر اتحاداً وتضامناً ، وتشد بعضها بعضاً ، ويظهر الواحد منها الآخر . فالدول المسيطرة تلاقى في كل مكان روح المقاومة ذاتها ، وتسمع النداءات ذاتها ، هذه النداءات التي تتناولها الهيئات الطلابية ومنظماتهم في كل المدارس والجامعات ، في القاهرة ودمشق والصين والهند ، وبين عمال الارصفة في الموانئ البحرية . فما من شعب مستعمر يحيد نفسه منفرداً في جهاده الوطني . فالشعوب الاخرى تظاهره وتشد من أزره ، كما يحظى بالكثير من العطف لدى الرأي العام في الغرب . وهكذا نرى الحركات والمطالب الاستقلالية تعضد بعضها البعض في كل زمان ومكان . فاعادة تنظيم الجبهة مثل تحذيه نيجيريا ، واستقلال الهند تنهج على منواله بورما وغيرها كثيرون ، فلي الدول المستعمرة ان

تكون متيقظة في كل القطاعات . والضرورة تقضي بإرسال المزيد من القوى والنجادات قباعاً الى كل من مصر و كينيا وماليزيا ، ونقل القوات الفرنسية من شمالي افريقيا الى الهند الصينية . وجبهة الدول الغربية ابعد من ان تكون موحدة . فبريطانيا العظمى التي اوروبا وانقساماتها كانت اعجز من ان تصون قواعدها الحربية ومواقعها الحصينة وتدافع عنها ، اضطرت للتخلي لاميركا ، عما يقع من هذه المواقع في الشرق الاقصى وفي المحيط الهادي ، وتغض النظر عن الوجود الاميركي في بلدان الشرق الاوسط . الا انها تنهج في هذه المنطقة سياسة تضرب بمصالح اميركا عرض الحائط كما تحاول ابعادها عن هذه المنطقة . الا ان المواقف التي اتخذتها اميركا ، في اليابان وفورموزا وفي كوريا ، والمؤازرة التي قدمتها لنشان كاي شيك ولسفيان ري في كوريا الجنوبية ، والحصار البحري الذي فرضته على الصين الشعبية ، والمنافسة الحادة التي اشتدت بين شركات البترول الضخمة حول بترول ايران والعربية السعودية هي اكبر برهان على هذه الاختلافات التي تباعد فيما بينها والتي عرفت الشعوب المستعمرة الافادة منها . وهذا التأثير يلعب دوره ويضغط على الهولنديين للتساهل مع اندونيسيا ، وتقف موقفاً معادياً من السياسة الفرنسية في الهند الصينية وتشد من أزر الفيتناميين اعداء فرنسا .

فنفوذ الاتحاد السوفياتي ومثل الصين منذ عام ١٩٤٩ ، لا يمكن الاستهانة بها . فقد وجد الاتحاد السوفياتي لمشكلة العلاقات بين الشعوب التي تلبان في تطورها الاقتصادي والثقافي ، حلاً اساسه المساواة امام القانون ، بعيداً عن كل نزعة عرقية وعن كل تمييز عنصري ، وينهض على سياسة تطوّر سريع في الامور المتعلقة بالاقتصاد والحركة الفكرية ، هذه السياسة التي تعهد الى ابناء البلاد الاصليين المؤهلين ، بأعلى المسؤوليات والمعدات ، وتحاول ازالة كل أثر تفضيلي ، بين رئيس ومرؤوس . وكل مرة يثار في الامم المتحدة البحث حول الدول المستعمرة والبلدان المستعمرة ، فهي تقف دوماً الى جانب الشعوب المألونة بينما تستعين الديمقراطية الغربية بوسائل الاكراه وتعتمد الى القوة المسلحة لتبقي هذه البلدان تحت طاعتها ، وسيطرتها . وهكذا فالشعوب الراضحة تحت الاستعمار ترى في الاتحاد السوفياتي وفي الصين رمزاً لاستقلالها ، والديموقراطية توطد هي نفسها مثل هذا الاعتقاد في نفوس الشعوب المستعبدة ، اذ لا تلبث ان تصف الحركات الاستقلالية التي تقوم بها هذه الشعوب ، بأنها حركات شيوعية .

مطالب الحركات القومية وظلاماتها
فالحركة القومية والثورة الاجتماعية امران يأخذ الواحد منها بيد الآخر ، اذ المطلوب توجيه العمل الثوري ضد سيطرة الاجنبي على البلاد وضد استثماره لمواردها والاستثمار بها لنفسه . وقد يتجه هذا العداء احياناً

ضد غير الاوروبيين: فقد قامت مثل هذه الحركة ضد اليابان في كوريا ، وضد الهند في بورما وفي بلدان آسيوية اخرى ، وارتدت طابعاً معادياً للصين احياناً الا انها كانت مضادة لأوروبا في أغلب الاحيان . والعداء الذي اتجه الى اليابان والحروب التوسعية التي قامت بها ، لم يلبث ان

سكن وهذا . فذكرى كفاحه المديد ضد سيطرة الرجل الابيض والنداء الذي طالما نادى به
الهاتف ولوح : « آسيا للآسيويين » ، والاعتراف بفضل اليابان على تدريب ابن البلد على اساليب
الادارة الاستقلالية ، كل هذه الاعتبارات اخذت تشيل على شعور البعض الذي تجلّى ضدها
خلال الاحتلال . والتشكيات التي طالما عبروا عنها والتهم التي طالما وجهوها للاوروبيين تركز
في حكونهم حصروا كل نشاطهم في اثناء ثرواتهم من موارد البلاد الاقتصادية ، ولم يابهوا قط لما
يؤول لتحسين مصير الشعوب التي طالما تبجحوا بأنهم انما جاؤوا البلاد لتأمين الخير لهم ولتمدينهم .
فانصرف جل مهمهم الى تحسين وسائل استثمار ثروات البلاد وإعداد ما يصلح منها للتصدير
للخارج مما يفي بحاجتهم . والخطوط الحديدية التي أنشأوها ، والطرق التي شقوها ، والجسور
والاقنية التي بنوها ، والمرافىء التي أنشأوها ، قصد منها تسهيل وصول هذه الخامات من
مصادرها في المناجم والمزدرعات التي تجود بها بسخاء الى مرافىء تصديرها وشحنها ، وتمهيد
وسائل الاتصال امامهم دونما اكترات بحاجات أبناء البلاد الذين كانوا يعملون في تحركاتهم
وتجوالهم على الجبل او الحمار . وكذلك وقفوا حائلاً دون انتاج المواد والبضائع المصنوعة محلياً ،
ومنموا تأسيس اي صناعة او انشاء اي مصنع يمكن ان ينافس يوماً مصنوعات البلد الام .
وانتهجوا في كل ذلك سياسة تقوم على الابتزاز والاستغلال وحرصوا شديداً على ان يؤمنوا لهم
اسواقاً شاسعة لتموينهم ، واخرى لتصريف انتاجهم ومصنوعاتهم . وقد كان من بعض نتائج
الضغط الشديد الذي مارسوه ان قتلوا في البلاد الزراعات الغذائية او الاستهلاكية ولو عرض
ذلك ابناء البلاد للنقص في المواد الغذائية التي يعملون عليها ، كما افقرروا الطاقة الانتاجية للتربة
لعدم تقديم بأصول الدورات الزراعية المعمول بها ، وبتشجيعهم انتاج المحاصيل المعدة للتصدير ،
فقد جعلوا اقتصاد البلاد عرضة لكل ازمة ولكل تطور في سعر النقد .

ووضع بورما هنا خير مثل نضربه على ذلك . فقد تغيرت البلاد تماماً في اقل من قرن ، اذ
تحولت عشرات الالوف من هكتارات البطائح والمستنقعات الى مزارع للارز واستخرجت من
بطن الارض معادن وفلزات دفيئة جرى شحنها للخارج ، وجرى استغلال احراجها
الظليلة ، كما انشئ في طول البلاد وعرضها شبكة واسعة من الخطوط الحديدية والطرق
الواسعة والاقنية والترع المائية لتسهيل السقاية . وكان من نتائج هذه السياسة ان البورمانيين
نبذوا جانباً ليس السيطرة الانكليزية فحسب بل رفضوا الانضمام الى نظام الدومنيون ، وعلّة
ذلك هو ان هذا التطور المادي لم يعد بأي فائدة على الوضع الاجتماعي في البلاد لسبيين رئيسيين :
تكاثر عدد سكان البلاد من جهة ، ومن جهة اخرى ، لأن الذين أفادوا من هذا التطور المادي
هم التجار الاجانب والموظفون والمرايون . فقد كثر عدد الاغنياء في بورما ، ولكن قلة منهم
كانت من البورمانيين ، بينما ساءت اوضاع السواد الاعظم من سكان البلاد ، اذ ان التوسع في
الزراعات التصديرية زاد من تبعية الفلاح وتمويله على المربين ، اذ ان الشرائع الاوروبية التي
طبقت في البلاد قضت تماماً على الاعراف والعادات المتوارثة جيلاً بعد جيل والتي كانت تقضي

بقاء الأسرة وبنيتها في الأرض ومنع خروجها من بين أيديهم ، فإذا بالقوانين الجديدة تبيح التصرف بالأرض بيعاً وشراءً ورهنًا ، بحيث أن نصف عدد المزارعين فقدوا أملاكهم وأصبحوا عمالاً مياومين اضطروا للبحث عن عمل لهم خلال المواسم . كذلك أن استيراد المواد المصنوعة بكليات ومقادير هائلة وبأسعار رخيصة قضت قباعاً على الصناعات اليدوية في البلاد ، وهذا ساعد الاستثمار ، من حيث يدري أو لا يدري ، على خلخلة التوازن الاجتماعي الذي عرفته البلاد من قبل ، وخلق فيها مجتمعا لا جذور له ولا اصول ، يفتقر أصلاً لكل ما يوطد اسباب الطمأنينة الاقتصادية والاستقرار في البلاد ، ويتسكع في فقر مدقع .

فالسواد الأعظم من ثروات البلاد الطبيعية كان يجد طريقه الى هواصم البلاد المستعمرة فلستأثر بحصة الأسد منها بينما يصيب ابن البلاد قسمة ضئيلة منها . فإذا ما انعمنا النظر ملياً في موازنة شركات الاحتكار البريطانية التي تشغل القسم الأكبر من رأسمالها في الخارج ، ولا سيما في البلدان الواقعة عبر البحار ، نجد الشركة الانكليزية الايرانية تجني من الارباح ما يوازي ٥٦ ٪ من رأس المال ، عام ١٩٥١ ، وان شركة اونليفر تبيع ٣٨ ٪ ، وان شركة رويال دتش شل تبيع ٤٤ ٪ وان شركة التبغ الامبريالية تبيع ٣١ ٪ وشركة دنلوب للمطاط تجني ٤٠ ٪ ، وشركة كابيت ولايل تبيع ٣٩ ٪ ، وان شركة اورينتال وبينانسولار تبيع ٢٣ ٪ . كذلك ترى ان هذه الشركات السبع الكبرى التي لا يزيد رأسمالها المستثمر عن ١١١٥ مليون جنيه انكليزي ، تؤمن لها في السنة ربحاً صافياً يبلغ ٤٦٨ مليون جنيه ، اي ٤٢ ٪ من رأسمالها الموظف ويمكن تحقيق مثل هذه الارباح الباهظة لأن مستوى الاجور متدن جداً ، كما نرى ذلك بوضوح في مناجم القصدير في نيجيريا . فقد بلغت قيمة الصادرات من هذا المعدن ، عام ١٩٣٧ ، نحواً من ٢ ٥٠٠ ٠٠٠ جنيه انكليزي نصفها (اي ١ ٢٤٩ ٠٠٠) هي ارباح صافية ، بينما لم يكن العمال الوطنيين العاملين في المناجم وعددهم ٣٦ ٠٠٠ عامل ، لا يتقاضون من المرتبات سوى ٣٢٩ ٠٠٠ جنيه ، اي ما يساوي من ٣ - ٦ شلن في الاسبوع ، اي جزء من سبعة من قيمة الانتاج . اما استغلال جماهير الفلاحين الذين يؤلفون السواد الأكبر من السكان ، فيبرز أكثر فأكثر . ولا يكفي قط ان يحرم النظام الضرائي والضغط الذي يتعرضون له من قبل الادارة للتخلي عن زراعتهم الغذائية للانصراف الى زراعات تصديرية ، فالشركات التجارية تدفع لهم اجوراً واطية جداً ، كما ان هذه الشركات تبيعهم بأسعار عالية جداً المواد المصنوعة التي لها وحدها حق استيرادها وبيعها . ففي افريقيا الغربية ، ان شركتين فقط من هذه الشركات ، هما : شركة S. F. A. O. وشركة S. C. O. A. كانت تملك ، عام ١٩٣٨ ، أكثر من نصف رأس المال الذي يعود لـ ٣٨ شركة افريقية مسجلة في البورصة ، والارباح التي كانتا تصرحان بها لم تنزل قط عن ٢٥ ٪ من رأس المال وهما لا تتدخلان الا ما ندر في الانتاج ، باستثناء مساهمتها في بعض الاستثمارات الزراعية او في بعض الشركات العاملة في شؤون النقل . وهما لا يستثمران ارباحهما في البلاد ، وتقنعان بتوزيع بعض حصص من الارباح لاصحاب الاسهم في انكلترا .

والحركة الوطنية او القومية محثراً ما اضطجبت بحركة تصدت لمحاربة الفقر وعدم
الاطمئنان . فالبون الشاسع بين الوضع الزري البائس الذي تتسكع فيه الجماهير وبين الغنى
الفاحش الذي ترفل فيه قلة ضئيلة من الناس فاسدة ومفسدة عميلة للرأسماليين الاجانب ، خلق
بين شعوب المستعمرات شعوراً حاداً باحرمان الذي ضاعف من روح الثورة وزادها ضراماً .
وقد بلغ معدل دخل الفرد في الهند ، عام ١٩٠٠ ، (بالدولار الاميركي لعام ١٩٤٦) ٤٣
دولاراً في الهند و ٣٥ دولاراً في اندونيسيا وفي ٢٥ بلداً من بلدان العالم يمثل عدد سكانها نصف
عدد سكان العالم جاء دخل الفرد الواحد اقل من ١٠٠ دولار ، بينما هو ١٤٧٦ دولار للفرد
الواحد في الولايات المتحدة الاميركية ، و ٦٦٠ دولاراً في انكلترا . وهذا الفقر المدقع الذي
لا يوصف ، يردده سكان البلاد لهذا الظلم ولهذا الاهمال الذي تعرضوا له طويلاً من قبل الدول
المستعمرة .

سياسات الدول المستعمرة
استقر رأي بريطانيا العظمى ، عام ١٩٤٦ على القيام بما لا بد
منه ، وعدلت عن اتخاذ الوسائل اللازمة لفرض سيطرتها على
الهند وعلى بورما التي قررت عدم الانضمام الى الكومنولث البريطاني ، وعلى سيلان حيث احتفظت
لها بقواعد حربية ومراكز اقتصادية قوية . وركزت جهودها العسكرية في هذه الاراضي التي
تؤمن لها السيطرة عليها ، اكبر ما يكون من المنافع والارباح ، على ماليزيا ، منتجة الدولارات .
وسارت الولايات المتحدة من جهتها في الفيليبين على سياسة تحررية ، مع الاحتفاظ بما يؤمن لها
السيطرة الاقتصادية على البلاد . وعلى عكس ذلك ، راحت هولندا وفرنسا تحاولان فرض
هيبتها على البلدان التي تستعمرها بعد ان تخلتا لها عن بعض الامتيازات الثانوية . وقد تجاهلت
الدولتان المذكورتان عمق الحركات الوطنية التي هزت البلاد والمدى الذي بلغته ، والمعارضة
العنيفة التي انتصبت في وجهها ، واتبعتا بعين مغمضة ، نصائح شلة من « خبراء » الاستعمار
الذي يعللون النفس بالرجوع « الى ذلك الماضي الجميل الذي ولى » وراحوا يرشقون بالسنة حداد
هؤلاء « الزعماء » الذين يقودون الحركة ، هذه « القبضة من الزعماء المغالين » الذين في تصفياتهم
عن طريق الشرطة بالوسائل التقليدية المعروفة التي تتادي بالمباديء : فرق تسد ، وتوصي
بالاعتماد على الزعماء الاقطاعيين الذين تخرم القساد ، ضمان لعودة الهدوء الى البلاد ، وبذلك
جرى فقدان كل شيء . واضطرت البلاد الواطية للمهادنة منذ ايلول ١٩٤٨ تحت ضغط الدول الاخرى ،
كبريطانيا والولايات المتحدة والهند واستراليا وللتزول عند رغبات الامم المتحدة وتوصياتها ،
التي همها ان ترى الهدوء والاستقرار يعودان الى تلك الاقطار ، بمد ان وثقت بتطمينات
وتصريحات سوكارنو بموقفه المعادي للشيوعية . وقامت فرنسا ، في الهند الصينية بحرب كثيرة
التكاليف كلفتها دماء زكية انتهت بفشل ذريع وانكسار مذل ، وفقدان ليس مركزها
السياسي في هذه البلاد ، فعسب ، بل ايضاً مركزها الاقتصادي والثقافي مع ما بدا عليه من
قوة ومنعة . وعلى مثل هذا جاء الوضع في افريقيا الشمالية حيث اضطرت للاعتراف بتباعاً

باستقلال تونس والمغرب وفي النهاية باستقلال الجزائر .

كان لحرب كوريا تأثير بالغ وعميق الثور على تطوير الحركات
 تأثير حرب كوريا
 القومية في القارة الآسيوية . فالتدخل الاميركي حمل الأمم
 المتحدة المترددة على التدخل في هذه الحرب في الوقت الذي وقفت في المحيط الهادي ، موقفاً
 مؤيداً لتشان كاي شيك : أدى الى اعلان حياده فورموزا وحمايتها من قبل الاسطول الاميركي
 السابع ، والتصريح بربط مستقبل الجزيرة ووضعها بإعادة الطمانينة والهدوء الى المحيط الهادي
 وقرار السلام مع اليابان ، مع انه كان تقرر في مؤتمر بالطا وبوتسدام ، اعادة فورموزا الى
 « جمهورية الصين » . وفي الوقت نفسه راح الرئيس ترومان يصرح بمضاعفة مساعدته لفرنسا
 ولباو داي في الهند الصينية وقد نظر الزعماء الوطنيون في آسيا الى موقف الولايات المتحدة
 من فورموزا ، نظرتهم الى تدخل هذه الدولة بشؤون الصين الداخلية ، كما نظروا الى مساعدتها
 لفرنسا ولباو داي كتأييد من الولايات المتحدة للاستعمار في الشرق الأقصى . وفي الوقت ذاته ،
 استطاع جيش آسيوي يتألف من وحدات كورية وصينية ، من الصمود سنتين في وجه جيش
 اميركي عصري السلاح والى اجباره على التقهقر احياناً ، بينما برزت حكومة كوريا الجنوبية
 حكومة مستبدة تزور الانتخابات ، وتبقى في الحكم بفضل نظام بولييسي ، واعلانت حالة
 الطوارئ في البلاد ومساعدة دولة اجنبية ، كما برزت الأمم المتحدة كحلف مقدس في الغرب
 يتحرك في الشرق الأقصى وفي الشرق الأدنى وفقاً لرغائب الولايات المتحدة المعادية للآسيويين ،
 لتفرض عليهم نظاماً مهلهلاً ، فاسدة لا شأن لها (سينهان ري وتشان كاي شيك وباو داي ونوري
 السعيد ومافندريس) ، وابقائها خاضعة لنفوذ الدول الغربية . فليس من عجب قط ان يتأثر من
 هذه السياسة نفوذ الرجل الابيض ، وسلطة الأمم المتحدة الادبية ، كما انها حملت الآسيويين على
 ان لا يعملوا على احد وان لا يعتمدوا الا على انفسهم ليؤمنوا استقلالهم الناجز .

وبعد الفوز بالاستقلال كان لا بد للدول الجديدة التي أطلت على
 الحياة ، ان تنشئ لها - احياناً من الاساس - ما هي بحاجة
 اليه من الاطر والملاكات الحكومية والادارية ، هذه الملاكات التي
 لم تعمل الدولة المستعمرة ، شيئاً ، على الاجمال ، لإيجادها ولتدريبها ، كما كان عليها ان تعالج
 المشكلات السياسية والاقتصادية التي تتيح لها الاستمتاع بالحرية التي حققتها والتي طالما حلت
 بتحقيقها . والمهمة الاساسية الاولى ، هو ايجاد ، وان أمكن ، رفع مستوى الحياة في البلاد لدى
 هذه الجماهير البائسة ، كما بدت الحاجة ملحة ملحفة لاصلاح زراعي جذري ، ولتحسين العتاد
 الزراعي ، وخلق صناعات جديدة في البلاد ، وتحقيق ردة ضد ضيق السوق ، عن
 طريق تنويع الانتاج وتوسيع نطاق السوق الوطنية فيها ، والتحرر من الاسواق ورؤوس
 الاموال الاجنبية عن طريق تأمين مصادر الثروة في البلاد والصناعات الاساسية فيها .
 والوسائل التي تؤول الى هذا كله تختلف اصلاً عن الذرائع التي ألف الركون اليها رأس المال

الكلاسيكي . فعلى الدولة ان تشرف بنفسها على تطوير اقتصادياتها بحيث تتوازن وتتكافأ مجالاتها المتعددة عن طريق التخطيط الاقتصادي والتنسيق بين القوى المنتجة ، ودرس وجوه الاستثمارات التي يجب الركون اليها دونما التوقف عند اعتبارات الانتاج المباشر القريب ، ودون ان تقتصر من القطاع الخاص ان يسبقها او يتقدمها في حركة الاستثمار هذه ، ووجوب مراقبتها لهذه الاستثمارات وتأمين التنسيق العلمي فيما بينها ، مراعاة للمصلحة العامة ولخير المجموع ، والحد من استيراد المواد او المصنوعات غير الضرورية لانتظام الحياة في البلاد ، ومراقبة اصدار الاسهم والسندات . فعلى الدولة ان تتولى هي نفسها مباشرة الانشاءات الكبرى : من سدود وأقنية وطرق وخطوط حديدية ، كما عليها ان تستثمر ثروات الارض الطبيعية كالنخاجم والملاحات . فالدولة في باكستان اخذت تشيد المعامل والفبارك الخاصة بالنسيج والجوت والسكر . وانشئت في الهند وفي اندونيسيا مصانع تؤمن حاجة البلاد من الاسمدة الزراعية والاجهزة التلفونية والادوات الصناعية ، ومصانع للفولاذ والصلب . كذلك على الدولة الناشئة ان تشجع الصناعات الناشئة وتمفيها مثلا من الضرائب ، وتقدم لها حاجتها من النقد النادر لتأمين استيراد الامتاد والاجهزة التي هي بحاجة ماسة اليها . وتنشأ في كل مكان من اطراف البلاد شركات اقتصادية مشتركة بين ابناء البلاد والاجانب . كما ان اجراءات التأمين التي اتخذتها السلطة في كل من الهند واندونيسيا ، امنت لها صنع ما تحتاج اليه من السلاح والعتاد البحري ، ومراقبة الطاقة الذرية ... على كل هذه الدول الجديدة ان تشق طريقها بحراً واقدام نحو طرق واساليب تختلف كلياً عن الاساليب التي طالما عول عليها واعتمدها الرأسمال الاجنبي دون ان تشتط الى اشتراكية مدروسة مخطط لها ، والتي هي ، شاءت او أبت ، السبيل الوحيد الى الاشتراكية الصحيحة .

الفصل الثالث

آسيا الجنوبية وآسيا الشرق الأقصى

فالحركات القومية التي جاشت بين هذه الشعوب المعتمدة الى حد كبير على الاجنبي، تكلمت بالنجاح بسرعة لم تكن لتوقعها . فهذه الافطار الشاسعة التي تمتد من حدود ايران غرباً الى غينه الجديدة شرقاً ، هي اكثر بلدان العالم من جهة التغييرات التي طرأت عليها بعد الحرب . ان اعتراف بريطانيا باستقلال الهند ، عام ١٩٤٧ واستقلال الصين هما من هذه الحدثان المميزة لعصرنا هذا ، ويعنيان تغييراً جذرياً في ميزان العلاقات الدولية ، تحولاً عظيماً في نظام العالم القديم . فمنذ الآن خرج الاشراف على آسيا من يد اوروبا والولايات المتحدة . فكل هذه الافطار الواقعة ضمن هذا المدى النسيج - باستثناء فيلاند التي كانت مستقلة - زالت أو حققت استقلالها السيامي بعد ان كانت من قبل مستعمرات لانكائرا والبلاد الواطية وفرنسا . وراحت تطبع هذا الاستقلال بميسم خاص باكمالها باستقلالها الاقتصادي .

١ - الهند

الحركة الوطنية في الهند
حققت الهند استقلالها بعد جهود جسارة وقضحيات عزيزة في ظروف اجتماعية مقنطة . ترأس الحركة الوطنية فيها منذ عام ١٩١٤ ، حزب المؤتمر ، هذا الحزب الذي تألف عام ١٨٨٥ بموافقة الحكومة البريطانية ، فصلاً منها بين « العناصر الموالية » و « العناصر المتطرفة » واقتصر برنامج الحزب السيامي ، حتى ذلك التاريخ على امور سياسية كادخال الجماهير الشعبية حلبة السياسة بعد الحرب العالمية الأولى، وهي حركة اخرجت الحزب عن موقفه المتأرجح بين الاجنبي وبين الجماهير الهندية التي اخذت ميولها الثورية طابعاً خطراً . وبعد ان حاول الحزب التعاون مع الحكومة ، مال عنها بعد ان صدمته وتفترقه ووقف الى جانب الجماهير الشعبية يستعديها ويثيرها ضد السلطة الفاشية العابثة باقدار البلاد .

وتأزم الوضع وساء منذ الحرب مع شخصية مهاتما غاندي المتضاربة النزعات الذي دعا

« للاعنف » . فمثاليته مثالية أدبية في الأساس ترمي لتقويم ضمير الشعب وإيقاظه ، واتباع حياة تلمس بالبساطة والتمسك بالاعراف التقليدية وذلك عن طريق العودة الى حياة الأرض في الهند وإلى أحياء حضارة الهند الهندوكية ، والعودة إلى المردن والمغزل بمساعدة الانكليز أو بدونهم ، وهي نقطة ثالثة ، في نظره بعد أن استقر في اعتقاده أن خلاص الهند يتم عن طريق تحول روحي وليس عن طريق السياسة ، إذ لم يكن غاندي ليهتم كثيراً بالإصلاحات الدستورية والاجتماعية . فالحكم الذاتي الذي تطمح به الهند إنما يأتي عن طريق *Satyagraha* أو المقاومة الفعالة البعيدة عن كل عنف ، ووقوف العمل بالـ *Hartal* بعد أن كان أوصى باعتدائه منذ عام ١٩١٩ ، على أثر خروج بعض أتباعه عن سياسة اللاعنف ، ورأى نفسه مضطراً ، مراراً كثيرة لوقف الحملات التي يكون باشر بها « بسبب سلوك الجماهير غير الانساني » . فالنفوذ المنقطع النظير الذي تمتع به لقداسته الشخصية وزهده وقنوقه ، ومبادئه التواضع ومحبة الفقر التي طالما نادى بها ، كثيراً ما اخفت عن أنظار الناس ، الطابع الرجعي والمطلب الخيالي دعوته الحارة للاستمساك بالصناعات اليدوية - التي لو نجحت لارقت الهند في ركود اقتصادي مريع - كما اخفت عنهم المغالطات أو المفارقات المديدة التي جبل بها ، واحتقاره للمشكلات الاقتصادية ، في الوقت الذي كان فيه يطالب باستقلال الهند ، ودفاعه عن الـ *Zamindara* وعدائه للنقابات العمالية ، في الحين الذي كان يحاول إحياء دواء ناجع للبؤس المدقع الذي رسفت فيه جماهير الفلاحين والعمال .

وحزب المؤتمر الذي كان ينطق بلسان الطبقة البورجوازية العليا والذي ضم بين صفوفه العناصر التقدمية سليمة كبار الملاكين العقاريين ، ومفكرين وأدباء مشهورين ، لم يطلب في بدء الأمر سوى تمثيل أكبر للهنود في نظام الحكم والإدارة البريطانيين ، تجرأ وطالب بالاستقلال الإداري للمنظمات الوطنية في الهند كما راح يؤيد المطالبة باستقلال البلاد الاقتصادي . ولم يتصل بالجماهير الشعبية في الهند إلا عند اشتعال الحرب العالمية الأولى وعند اشتداد شعلة الثورة العالمية ، بحيث أخذت البورجوازية الصغرى في المدن تنتسب إلى صفوف الحزب . فالحرب زادت من وطأة الضرائب المالية وتسببت في رفع الأسعار ، وعقبت الحياة ، كما أن وافدة الانفلونزا قضت على أكثر من ١٤ مليون شخص ذهبوا جريماً فريسة هذا الداء الوبيل ، وقد قامت في البلاد حركات تمرد وعصيان في مقاطعة البنجاب ، وراح تيلاك ، بمؤازرة آني بيزان ، يؤسس عام ١٩١٦ ، عصبة الوطن القومي توفق حزب المؤتمر في لكتونه أن يجمع معاً « المغالين المتطرفين » و « المعتدلين » بعد أن تفرقوا وتباعدا منذ عام ١٩٠٧ ، كما عقد تحالفاً مع الرابطة الإسلامية التي تألفت عام ١٩٠٥ . وهذا الاتفاق الذي تم بين الأحزاب الهندية أدى إلى وضع خطة عامة للإصلاح رمت إلى الاستقلال التام ضمن رابطة الامبراطورية البريطانية . وعندما نشبت الثورة الروسية ، سارعت الحكومة البريطانية ، إلى قطع الوعود بالعمل على « تطوير مؤسسات الحكم الذاتي تدريجياً في سبيل تأليف حكومة مسؤولة عن الهند تكون قسماً متمماً للامبراطورية

البريطانية» . ونظام السلطة الثنائية الذي اقترحت الاخذ به لجنة مونتغوميلسفورد ، لم يباشر بتطبيقه ووضعه موضع التنفيذ الا في سنة ١٩٢٠ .

وزع هذا النظام المسؤوليات بين الحكومة المركزية التي احتفظت لنفسها بـ «الامور الخاصة» كالشؤون العسكرية والجمركية وامور الامن العام والقضايا المالية ، وبين الحكومات المحلية العامة التي انيطت بها ادارة الشؤون «المنتقلة اليها» كأمور الصحة العامة والزراعة والتربية والتعليم . واستندت الحكومة المركزية الى نائب الملك ومجلسه التشريعي المعين لمدة ثلاث سنوات ٢٧/٩ عضواً في السنة الاولى ، و ١٤٦/٢ في السنة الثانية يجري تعيينهم من قبل الحكومة . كما اقيس مجلس الامراء . لكل من الولايات العشرين حكومتها الخاصة ومجلس تنفيذي ومجلس تشريعي . فنائب الملك والحكام مسؤولون امام الحكومة البريطانية فقط ، وهم يتمتعون بحق الفيتو للمشاريع التي تقرها المجالس ، ويمكن لهم ان يقرضوا - بالرغم من اقتراح معار في المجلس - الاجراءات التي يرون ان لا بد من اتخاذها .

وفي ظل هذا النظام البعيد جداً عن نظام الحكم الذاتي الذي وعدوها به ، عاشت الهند بين ١٩٢٠ - ١٩٣٥ . وعلى غرار الاصلاح الذي قامت به لجنة مورلي - منتو قبل ذلك بعشر سنوات ، قال هذا النظام موافقة الممثلين الذين اظهروا استعدادهم التام للتعاون مع بريطانيا العظمى ، وبذلك تم شق المعارضة الوطنية . واخذ حزب المؤتمر ، في نهاية الامر ، قراراً بتبني هذا النظام مع استمراره في المطالبة باصلاحات اكثر جذرية وعمقا ، وتكاثرت حركة الاضرابات في البلاد بالرغم من محاولة الحكومة لكبحها ، واتخذت نطاقاً أوسع . واعلنت الاحكام العرفية في مقاطعة البنجاب ، واذ ذاك راح غاندي بعد ان اقلقته الحركة الثورية ، يوقف حركة العصيان المدني التي دعا اليها ، وتبني بديلاً عنها سياسة « اللاتعاون واللاعنف » ومقاطعة المحاكم في البلاد والشرائح المعمول بها ، والمؤسسات التعليمية ، وعدم دفع الضرائب . وفي سنة ١٩٢٢ ، دخل اكثر من ٣٠ ٠٠٠ هندي السجن لأسباب سياسية . ودب اليأس الى الحركة وتولاهم القنوط وانخفض عدد الاعضاء المنتسبين اليها الى ٢٠٠ ٠٠٠ . واغتصمت الحكومة هذا الظرف بالذات لتراجع عن التنازلات الاقتصادية الجزئية التي كانت قد منحتها ، وحددت عام ١٩٢٧ قيمة الروبية بسعر مرتفع الامر الذي عاد بالازعاج الشديد على عدد كبير من ارباب الصناعة في البلاد ، وخفض من الحماية الممنوحة عام ١٩٢٤ ، لصناعة الفولاذ وأدخل على البلاد تعريفات تفضيلية لصالح الفولاذ البريطاني .

التطور الجذري
امام هذا الموقف تقفه الحكومة البريطانية رأت البورجوازية المعتدلة ان تقطع تعاونها مع الحكومة ، وفي اواخر عام ١٩٢٧ ، راح جواهر لال نهرو الذي قضى سنة ونصفاً متجولاً في ارجاء اوروبا واتيح له ان يقوم باتصالات عديدة مع اوساط اشتراكية ، يطالب مع صبحاس بوز ليس بالحكم الذاتي كما في الماضي ، بل بالاستقلال الناجز التام . وتحت تأثير غاندي شرع بالمفاوضات وراح زعماء حزب المؤتمر يقدمون ، عام

١٩٢٩ ، الحكومة لائحة عامة عرفت بمذكرة دلهي التي تقترح سياسة التماثل مقابل انشاء دومنيون الهند . فرفضت الحكومة هذه المذكرة . وراح مؤتمر لاهور يطالب في اواخر عام ١٩٢٩ بالاستقلال التام ، هذا الاستقلال الذي تحتفل الهند بيوم ذكراه لأول مرة منذ ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٣٠ .

وهكذا فالحركة الوطنية التي كانت تنهض بها قبضة من رجال الطبقة الوسطى المستنيرة والتي كانت ترضى ببعض اصلاحات محدودة في إطار الامبراطورية ، ارتدت بعد نصف قرن من العمل الموصول والجهد المستمر ، طابع مطلب تؤيده جماهير الشعب الهندي التي لم يمد يرضيها سوى الاستقلال التام والانفصال عن الامبراطورية البريطانية .

وبعد ان عرفت انكلترا كيف تستمر وكيف تحافظ على الوضع مستعينة قارة بالضغط مساندة انكلترا والاكرام وطوراً بالوعود البراقة ، رأت البقية انواع الامبرياليات وأكثرها اليونة وطواعية واغناها خبرة وحكمة في العالم ، تتحقق بالرغم عنها وحدة الهند . الا انها تستطيع ان تعتمد على تردد العناصر المحافظة في حزب المؤتمر ، وعلى طبقة كبار الملاكين التي كونتها وانشأتها وعلى الامراء الذين حافظت عليهم وابقتهم على رأس الـ ٥٦٣ ولاية التي اوجدتها في الهند منذ عام ١٨٥٧ ، بينهم ١٠٠ يتمتعون بالفصل بأهمية وشأن كبيرين ، اذ كثيراً ما غضت الحكومة البريطانية الطرف عن الابتزازات واعمال العنف التي قاموا بها وضربت صفحاً عنها ، ولها كل الفضل عليهم لانهم مديونون لها بمراكزهم ومراتبهم وسيجت حوالهم من عوادي الدهر ، فحفظوا لها الولاء واسلخوا لها الطاعة . وانشأ البريطانيون عام ١٩٢٥ مجلس الامراء احتفظوا له بدور كبير في نظام الحكم الذي رسموه للهند . الا ان الاستعمار البريطاني اعتمد قبل كل شيء على الاقلية الاسلامية في البلاد التي تعد ٢٥ ٪ من مجموع سكان الهند ، الذين كانوا أقل تطوراً فكرياً واقليمياً ، واقل غنى واثراً ، واقل تطوراً من الوجهة الاقتصادية من الهندوس ، على الاجمال ، الذين يؤلفون غالبية السكان ويزرعون الخوف في قلوب المسلمين . وقد تحلق المسلمون حول الرابطة الاسلامية وخضعوا لنظام انتخابي خاص بهم ولتمثيل نيابي مختلف له امتيازاته الخاصة . وهكذا أعدت بكل دراية ودهاء وبدت بشكل بارز الاختلافات الدينية والمنافسات السياسية التي اخذت بعين الاعتبار في تقسيم الهند عام ١٩٤٧ .

يتميز هذا المجتمع على الاجمال بالفقر المدقع الذي يزداد عمقاً وسوأ يوماً بعد يوم . ولم يأت هذا الوضع نتيجة للحركة الديموغرافية ولا لزيادة السكان المفرط ، اذ ان هذه الزيادة كانت في بادئ الأمر ادنى منها في انكلترا ، ولم ترتفع لتبز معدل نمو السكان في غربي اوربا الا بعد عام ١٩٢١ ، اذ سجلت الزيادة اذ ذاك ٢١ بالمائة . وبعد هذا التاريخ ارتفع معدل الزيادة اكثر بكثير ، اذ زاد عدد السكان بين ١٩٢١ - ١٩٣١ ما يفوق ٢٧ ٧٠٠ ٠٠٠ كما ان هذه الزيادة بلغت ٢٧ ٧٠٠ ٠٠٠ بين ١٩٣١ - ١٩٤١ . وهذا النمو العظيم لا ينم عن اي خطر لو جاء في بلاد تتم بازدهارها الصناعي ، فقد جاء في الهند نذيراً بخطر

مدام في بلد زراعي كالهند حيث الانتاج الزراعي يبقى جامداً وحيث الصناعة لا توفر اي بديل لسد حاجة البلاد من المواد الغذائية المستوردة من الخارج . فالهند هي من هذه البلدان حيث تنخفض الى الحضيض احتمالات العيش ومعدل الحياة ، اذ بلغ هذا المعدل ٢٣ سنة للرجال ، عام ١٩١١ ، و ٢٧ سنة عام ١٩٣١ ، و ٣٢ سنة في عام ١٩٥٥ .

يؤلف الفلاحون اغلبية السكان . ويمكن رد بعض هذا الشقاء الذي
بؤس الفلاحين وشقاوم يتردّدون فيه الى الاصلاح الذي قام به البريطانيون في اواخر القرن
الثامن عشر ، اذ فرض على الهنود نظريات وافكار غربية تتناقض وتقاليدهم المرعية ، اصاب
في الصميم نظام الملكية الشخصية ، وحق بيع الاراضي ورهنها . والضريرية الاميرية القائمة على
اساس الغلة والمحصول حلت محلها ضريبة ثابتة تدفع نقداً ، حتى اذا ما تعذر عليهم دفعها امكن
للجباة وللمحصيلي الضرائب استملاك الارض - التي كانت تعود ملكيتها للمجتمعات القروية -
وبذلك يستحيل الفلاحون مرابمين ويتعرض وضعهم للمخاطر من جميع الجهات وبذلك مهد
البريطانيون السبيل لطلوع طبقة من كبار الملاكين المقاريين ، يستثمرون المزارعين ويستغلونهم
بأبشع الطرق ليس من يحميهم ، يوطدون لسلطة البريطانية على البلاد ، كما ان فرض النظام
التقدي على البلاد ساعد المرابين على تكوين ثروات طائلة . وهكذا اذ يرى الفلاح نفسه رازحاً
تحت وطأة ثلاث ضرائب مختلفة : دينه للمرابين ، وضريبة الحكومة وإتاوته لصاحب الأرض ،
تستهلك ثلثي ايراده ، لا يرى من سبيل امامه للخلاص الا بيع ارضه او النزوح .

ويزداد بؤساً على بؤس مع بوار الصناعة اليدوية في الريف بعد المنافسة الشديدة التي تعرضت
لها من قبل البضائع والحاجيات المستوردة من اوروبا ، ومع مشتري الأغنياء للأملاك . فبين
١٩٠١ - ١٩٢١ ، تضاعف عدد المرابمين في ولاية مدراس وحدها كما ان معدل المزارعين فيها
انخفض حد الاجر بمعدل ٢٠٪ والديون المترتبة على الفلاحين في الولايات المتحدة التي قدرت
بـ ٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٢١ ، ارتفعت الى ٦٧٥ مليون عام ١٩٣١ . وهكذا ازدادت
الأزمة الزراعية احتداماً في الهند مع تكرار حوادث نزاع الملكية ، والتباين المتزايد بين الطبقات
وتقهقر الزراعة . فالاحصاء العام الذي جرى عام ١٩٣١ يقدر بـ ٣٨٪ عدد الفلاحين الذين لا
ارض لهم يحرثونها ، والاحصاءات التي اجريت في المناطق الاكثر ازدهاراً كالقوجارات
والبنجاب والولايات المتحدة تشير بوضوح الى ان ما بين ثلثي وثلاث ارباع الاسر تزرع تحت دين
يفوق قيمة غلة السنة ومواسمها ، بفائدة تبلغ احياناً ٧٥٪ من قيمة غلة الموسم . كذلك ظهر
في الجنوب ان ٨٧٪ من السكان هم ايضاً غارقون في الدين ، وفي ولاية اسام ٨٥٪ . ان ثلثي
عدد المزارعين هم عاطلون عن العمل جزئياً ، اذ ان اقتنارهم للارض يقصرهم على البطالة من ١٠٠
الى ٢٠٠ يوم في السنة ؛ والغلال ضعيفة جداً لحاجة الارض للسباد والعتاد الزراعي ولعدم توفر
الاساليب الفنية في استئجار الارض . وهم يتعرضون لنقص في اسلوب التغذية اذ لا يصيب الواحد
منهم ١٦٠٠ سعر حراري في اليوم الواحد للفرد البالغ ، (بينما مصلحة التغذية البريطانية كانت

توفر للفرد الانكليزي ما يعادل ٢٩٩٠ سعر حراري ، عام ١٩٤١) .

والعاملون في الصناعة من السكان لم يكونوا في وضع افضل . ففي عام ١٩٣١
كان ٤٣٪ من مجموع السكان لا غير يعملون في معاشهم ، على الصناعة .
فلم يكن في تلك البلاد ، بهذا التاريخ اكثر من ٢٥٠٠٠٠٠ عامل يعملون في الصناعات الكبرى
(بينهم ٨٠٠٠٠٠ يعملون في مناجم الفحم و ٢٦٠٠٠٠ في مناجم التعدين) اي ما يوازي
١٥٪ من مجموع السكان العاملين . وطبقة العمال هذه يعوزها عنصر التجانس ، اذ انها تتألف
بالأكثر من مزارعين مأجورين او من صغار الملاكين مهبطوا المدينة طمعاً بعمل اضافي او بأجر
اكبر بينما بقي افراد عائلاتهم في الريف ، فهم غير مستقرين ، لم يألوا قط العمل المنظم
السريع ، اتاجهم ضعيف ومردودهم محدود لما هم عليه من سوء الصحة .

حياتهم تنقضي في اسوأ الظروف . ففي عام ١٩١١ ، كان ٦٩٪ من مجموع السكان
يسكنون بيوتاً تتألف من غرفة واحدة يأوي اليها ٤٥ اشخاص . ويشير احصاء عام ١٩٣١
ان ٧٤٪ من السكان يعيشون في مثل هذه الظروف . فالنسبة في مدينة احمد آباد هي ٧٣
بالمائة ، وفي كراتشي ، فان ثلث سكان المدينة يتوزعون على غرف تضم الواحدة من ٦ - ٩
اشخاص . فليس بغريب قط والحالة هذه ان تبلغ نسبة الوفيات ٥٧٧ بالآلف من المواليد في
مساكن تتألف من غرفة واحدة في بومباي ، و ٢٤٦ بالآلف في معظم المدن الاخرى ، و ٢٣٩
بالآلف في كلكتا و ٢٢٧ بالآلف في مدراس .

والاجور المتدنية : شلن واحد ونحاستان هو معدل ما يكسبه ٦٠٪ من العمال في بمباي ، في
اليوم ، تعطينا فكرة صحيحة عن الوضع الزري الذي يكتنف حياة العامل ، كما تفسر لنا
وضع النقابات العمالية والاضطرابات الاجتماعية التي اخذت تبرز وتلفت النظر بعد عام ١٩١٩ .
وهذا الاضطراب ابتداء باضراب ١٢٥٠٠٠ من عمال النسيج في بمباي في كانون الاول ١٩١٩ ،
ومنها امتد الى جميع اطراف البلاد عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ . وفي هذا الوقت بالذات جرت
المحاولات الاولى لتشكيل نقابات . والنقابة الاولى تشكلت في مدراس اثر المؤتمر الذي عقده
اتحاد عمال الهند برئاسة لاجبات راي . وتعاقب على رئاسة هذا الاتحاد شخصيات هم اعضاء في
حزب المؤتمر امثال جواهر لال نهرو وس . ر . داس وصبحاس شندرابوز . ولما كان عدد
العمال قليلاً نسبياً فلم تستفق فيهم بعد روح الطبقة كما انه لم يطلع من بينهم زعماء يتولون
امرهم . ومع ذلك فقد اخذت تتسرب الى صفوفهم مبادئ الاشتراكية والشيوعية . وفي سنة
١٩٢٦ ، تكون في البنغال اول حزب تألف من العمال والفلاحين ، كما نشأ بعد ذلك مثل
هذا الحزب في البنجاب وبمباي والولايات المتحدة . وقد اندمجوا معاً ليؤلفوا فيما بعد اتحاد
عمال وفلاحي الهند ، الذي اخذ ينظم حركة الاضرابات في البلاد ويهيء لظاهرات واسعة .
والحركة العمالية برزت هنا ، كما في الصين وجاءت في طليعة الحركة الوطنية في صمودها امام
الاجنبي . وعدد العمال الذي دخلوا النقابات في بمباي كان عام ١٩٢٦ نحو ٦٠٠٠٠ ،

فارتفع الى ٢٠٠ ٠٠٠ في اذار ١٩٢٩ . والاضرابات التي وقعت عام ١٩٢٨ سجلت لوحدها اكثر مما سجلته الاضرابات في السنوات الخمس السابقة مجتمعة من ايام العطالة .

استقلال الهند وانقسامها
انتفجرت الحرب والهند تتمثل وتمطى محتجة عالياً على الدستور الاتحادي الجديد الذي اعلن عام ١٩٣٥ ، كما

اتضح من الفوز الذي حققه حزب المؤتمر في انتخابات ١٩٣٧ ، اذ مال فيها ٧٠ ٪ من الاصوات . وعندما راح نائب الملك يعلن سنة ١٩٣٩ ، دون ان يستشير ممثلي الشعب بان الهند بلد محارب ، ويعطيه قرار الدفاع عن الهند كل السلطات ، قدم جميع الوزراء استقالتهم ، كما امتنع حزب المؤتمر عن تقديم اي معونة للمجهود الحربي . وبالرغم من الهزائم التي توالى على انكلترا فقد رفضت الحكومة البريطانية اعطاء اي تعهد بالاستقلال ، فكبحت كل معارضة وزادت من الضغط (وجرى توقيف اكثر من ٦٠ ٠٠٠ شخص بينهم ٤٠٠ عضو من مجالس الولايات ، بينهم ٣١ وزيراً سابقاً ، وكل زعماء الحركة امثال نهرو وغاندي وبائيل) . وفي هذا الوقت راح احد زعماء حزب المؤتمر ، ومناقسه الاكبر ، يؤلف حزب : « الهند الحرة » (*Azad Hind*) ، ويدعو للثورة ضد الانكليز ويحشد من بين معسكرات الاعتقال جيشاً وطنياً حارب الى جانب اليابان في بورما .

وفي عام ١٩٤٥ ، رأت الحكومة البريطانية نفسها غارقة الى فوق اذنيها في المشكلات والصعوبات التي تواجهها في كل من مصر وفلسطين وماليزيا والهند نفسها حيث تكاثرت حركات الاضراب والانتفاضات الشعبية ، وحركات العصيان والتمرد في الجيش وقوى الطيران والاسطول . والمقاومة التي قام بها موظفو الادارة جردت السلطة البريطانية من كل وسيلة لفرض ارادتها . ولم يعد لانكلترا من اسباب اقتصادية قوية كما كان لها في الماضي لتحفظ بمراقبتها السياسية على الهند . ففي عام ١٩٣٩ كانت تجارتها مع الهند انخفضت الى الثلث ، كما ان اموالها الموظفة في شبه القارة الهندية هبطت الى ٧٥ ٪ وعلى هذا الاساس وقع تقارب عام ١٩٤٥ بين حزب المؤتمر والرابطة الاسلامية التي اوجست شراً من الحركات الشعبية ، والى ممثلي هذين الحزبين كان من المتوقع ان يؤول الحكم في البلاد . وراحت اول حكومة عمالية تألفت في انكلترا تستعجل المفاوضات حول الموضوع ، وفي تموز ١٩٤٧ اعلن استقلال الهند وقسمت الى دولتين مستقلتين ذات سيادة لم تلبثا ان دخلتا في منافسة حادة ، تماماً كما وقع في ايرلندا ، تعمل بريطانيا على ان تلعب دور الحكم بينهما .

جاء انقسام الهند الى دولتين لاسباب دينية محضة ، الا ان تشابك السكان وتخالطهم بين مسلمين وهنود في بعض المناطق لم يسهل كثيراً عمالية الانقسام هذه اذ ان الاحصاء الذي تم عام ١٩٤١ دل على ان سكان باكستان يضمون ٧٥ بالمائة من المسلمين كما ان اتحاد الهند ضم ٣٥ مليوناً من المسلمين الى جانب الـ ٢٨٠ مليون هندي . والمذابح الدامية التي وقعت في آب وايلول من عام ١٩٤٧ اودت بحياة ١٠٠ ٠٠٠ قتيل وشردت على الطرقات وفي مهب الريح

أكثر من ١٣ مليون نسمة من هؤلاء البائسين الذين يقتفرون لكل شيء وكلوا يقضون جوعاً وسخياً ، اذ ان عدداً كبيراً منهم (أكثر من ٥٠٠.٠٠٠) قضوا لحبهم وهم هائمون على وجوههم . وغاندي نفسه ذهب ضحية ، أحد المتعصبين الذي غاظه جداً انقسام الهند الى دولتين ، ولاقى حتفه على يد أحد أبناء ملته الذي اخذ عليه موقفه المتسامل تجاه المسلمين .

يتألف الباكستان من قسمين مختلفين يبعد الواحد عن الآخر التركيب الاجتماعي والسياسي ١٨٠٠ كيلومتر ، كما ان ٣٧٪ من مساحته غير صالحة للأعمال في الباكستان الزراعية ، ثلثها مروي ولا يمكن زيادة هذه الأراضي الزراعية الا بعد اقامة سدود وانشاءات تكلف غالباً والدولة الجديدة غنية بالقمح والحبوب والقطن والجلود ، وتكفي بخلاف الهند ، نفسها من المواد الغذائية وسجل ميزانها الاقتصادي فائضاً محسوساً . الا ان ٧٠ بالمائة من سكانها البالغ ٨٦ مليون (عام ١٩٦٠) يعملون على الزراعة ويعيشون في البؤس والشقاء ، إذ ان معدل الدخل الحقيقي لعائلة تتألف من ٥ أشخاص لا يزيد على ١٥٠ روبية في السنة (١٥٠ فرنكاً) في الباكستان الغربية ، و ١٢٥ روبية (١٢٥ فرنكاً) في الباكستان الشرقية . ويملك بعض كبار الملاكين العقاريين من ٦٠ - ٨٠ بالمائة من مجموع الأراضي في بعض الولايات . والسواد الأعظم من الفلاحين هم مزارعون او مرابعون ، يتراوح ما تزرعه العائلة الواحدة بين ٢ - ٤ دونم ، ولا يصيبهم من غلة الأرض سوى ٥٠ - ٣٠ بالمائة كما يترتب عليهم ان يقدموا حيناً ونقداً للمالك الأرض ائقاة أخرى من الفضة أو أشغالاً أو من غلة الأرض تؤلف في مجموعها من ٣٠ - ١٢٠ بالمائة من المبالغ المدينون بها . والاصلاح الزراعي الذي نص عليه مشروع الرابطة الاسلامية عام ١٩٤٦ ، لقي مقاومة عنيفة من قبل كبار الملاكين العقاريين الذين يؤلفون اركان الرابطة المذكورة . فالشق الشرقي من الباكستان وحده حيث يشتد البؤس وحيث الجماعة اودت بحياة اكثر من ثلاثة ملايين نسمة عام ١٩٤٣ ، حقق عام ١٩٥٠ ، اصلاحه الزراعي ، وفي غرة عام ١٩٥٥ لم يحرق سوى استملاك ٢٣٧ قطعة ارض من اصل ٢٨٢ ، ١٢٣ قطعة خاضعة للمصادرة والتوزيع ، ولم يستفد الفلاح الا من إلغاء الاقاة المترتبة عليه . اما في الولايات الاربع الاخرى ولا سيما في البنجاب اغنى هذه الولايات على الإطلاق ، حيث « تصطبغ الرابطة الاسلامية فيها بصبغة نادر يضم كبار الملاكين العقاريين » ، فلم يكن من أثر قط لهذا الاصلاح ، وفي الولاية الواقعة على الحدود في الغرب ، جرى تخفيض الاعباء عن الفلاح : كإلغاء الرهونات ، وتخفيض القسم المتوجب على المزارع تقديمه وجعله ٤٠٪ من مجموع الغلة وبعض تسهيلات أخرى تسمح له باستملاك الأرض .

والتصنيع وحده كقيل بتخصيص هذا الوضع الزراعي ، ولكن هيات ان تتوفر في البلاد الشروط الاساسية للصناعات الثقيلة ، فالصناعات الوحيدة القائمة هي صناعة النسيج والدباغة وبعض المعامل الكهربائية ومصانع الترابية وهي كلها تقتصر جذرياً للموظفين الفنيين ، بحيث ان

الحل الوحيد يقتضي اصلاحاً زراعياً من الاساس ، يزيل من الوجود العقارات الفخمة او يؤمن للدولة الوسائل المالية التي تفتقر اليها . فنحن اذن أمام مشكلة سياسية في الاساس اذ ان ترتيب البلاد الاصلي الاجتماعي والاقتصادي يحول دون هذا الحل أو ذاك .

وجاعة العلماء الذين وقعوا تحت تأثير الاشتباكات الدينية وقت الانفصال ارتاحوا جنحاً لقيام دولة دينية في الصمم قامت على « المبادئ » التي نص عليها الاسلام ، يكون فيها القرآن والسنة أساساً لتشريعات البلاد ، كما يفرض التخلي واخراج الموظفين غير المسلمين من دوائر الحكومة الرئيسية ، كما على المرأة الا تظهر في الحياة العامة . والدستور الذي نشر عام ١٩٥٦ انشأ في البلاد دولة اسلامية مع كل ما يترتب على ذلك من نتائج . وقد نال انصار التجدد في البلاد ترضية بان تقوم المؤسسات السياسية في البلاد على غرار المؤسسات البريطانية : مجلس تمثيلي يجري انتخابه بالاقتراع العام ، وحكومة مسؤولة ، ومع ذلك فالأطار المصري المفروض يظهر مع ذلك بوضوح السلطة شبه المطلقة التي يتمتع بها كبار الملاكين . وهذا الاضطراب والقلق الاجتماعي الذي تعاني منه الدولة الجديدة افصح المجال لظهور عدد من الاحزاب المعارضة : كحزب الفلاحين ، والرابطة الشعبية ، والرابطة باكستان الحر في باكستان الغربي يجري انتخاب الزمندان ويتجدد انتخابه في دائرته الريفية بصورة آلية من قبل الفلاح الامي ، الجاهل الذي يعيش في جوار هذا الزعيم وفي تبعيته الضيقة ، أما في باكستان الشرقي حيث الفلاح البنغالي لا تشده الى صاحب الارض مثل هذه الرابطة الآصرة ، فقد تقوم جبهة المعارضة ممثلة « بالرابطة الشعبية » التي هي العامل الاساسي والحرك الاكبر في هذه المقاطعة وقد نالت في انتخابات عام ١٩٥٤ العامة ٩٠ بالمائة من الاصوات . ففي اربع من ولايات باكستان الخمس ، تبدو الديمقراطية واجهة برانية . تبقى معها العناصر الديمقراطية عاجزة عن تحقيق اي اصلاح ، وحيث لا يستطيعون التنفيس عن مشاعرهم واحاسيسهم الا بواسطة مؤامرات يحسنون حبكها كالمؤامرة التي شهدتها روالبندي عام ١٩٥١ ، او كهذه الفتن التي قامت في كل من لاهور وكراتشي عام ١٩٥٣ .

ان عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناجم عن الفساد
الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨
العام الضارب بمرادفه على البلاد ، وتجاوزات القانون التي يأت بها كبار المسؤولين الى جانب الفقر المريع الذي تسكع فيه الجماهير الشعبية شجع - على غرار ما جرى في مصر - المارشال ايوب خان . عام ١٩٥٨ ، على القيام بحركة انقلاب عسكري واستلام الحكم . فعمد في بادئ الامر الى حل الاحزاب السياسية ، واعلان الاحكام العرفية في البلاد ، والغاء الدستور ، و « كبح » الصحافة ، ونشر قانوناً زراعياً نزع الى تقسيم الاملاك الكبرى والى انشاء طبقة وسطى من الفلاحين ، وهي تدابير واجراءات جاءت بالأكثر في صالح صغار الملاكين ومتوسطيهم بينما يحول الفقر الذي يتسكع فيه المرابعون ومكثرو الارض دون امتلاكهم لهذه الاراضي التي يتعهدونها بعرق جيوبهم .

ورصيد النظام الجديد الذي سيطر على البلاد لم يكن كله سليماً . فقد فرض عام ١٩٥٩ على كبار الملاكين العقاريين في باكستان الغربية إصلاحاً زراعياً قارموه دوماً من قبيل بالعنف الشديد (اذ حدد ملكية الاراضي الزراعية بـ ١٢٥ هكتاراً) ، وحاول التخفيف من فساد الموظفين ، ونشر قانوناً للأجرة حدد فيه حقوق المرأة ، وشجع على الحد من النسل بالرغم من معارضة العلماء . كذلك شجع التطور الاقتصادي في بلاد ، اذ زاد عدد سكان المدن فيها ضعفين في خلال عشر سنوات ، مع ان الطابع المسيطر على السكان فيها هو الطابع الريفي ٨٠ ٪ . ومعدل النمو السنوي للزراعة جاء مع ذلك واطياً جداً ، اذ لم يزد على ١٠٦ بالمائة بينما بلغت الزيادة في السكان ٢٠٥ بالمائة ، وهكذا فالدخل الفردي بقي تقريباً على حاله في مستوى متدنٍ للغاية ، والسواد الاعظم من الناس يستمرون في حالة فقرية مدقعة ، بينما ترتفع الامية الى ٨٥ بالمائة ، و ٦ بالمائة من مجموع السكان تتوفر لهم مياه صالحة للشرب . وعدد الذين يحتاجون الى عمل في الريف ، بلغ عام ١٩٦٥ ، ٨ ملايين نسمة (مقابل ٥ ملايين في عام ١٩٦٠) ومعدل استثمار الارض يتراوح بين هكتار واحد في الاراضي الزراعية في باكستان الغربية ، و ٢٠٠ هكتار من الهكتار في باكستان الشرقية .

اما اصلاح الدستور ، فعمليته جاءت بالفشل التام ، بعد ان استقر في خلد الذين قاموا بالانقلاب العسكري ان فشل الديمقراطية البرلمانية سببها عدم وعي الضمير الوطني لدى الفلاحين الذي لا يتجاوز نظر الواحد منهم افق ارضه الضيقة او قريته . ارتضو بديلاً عنها بديموقراطية اساسية ، هدفها تمديهم على ادارة شؤونهم المحلية في نطاق القرية اولاً . وكان من المقرر ان يقوم على شكل هرم مجالس وهيئات تقوم بالاقتراح العام ، في القرية والناحية والمنطقة والقضاء والمحافظة بحيث تتم معه تدريبهم السياسي والمدني معاً ، بعزل الفلاحين وجعلهم في مأمن من الاعيب رجال السياسة والملاكين العقاريين . وجاء الاختبار قصير المدى والتجربة قصيرة الاجل ، اذ لم تمر ثلاث سنوات حتى كان الموظفون السابقون عادوا الى مراكزهم من جديد والدستور الجديد سلم بتشكيل احزاب جديدة في البلاد بعد ان منع قيامها من قبل ، وبذلك عاد الى اعيان القوم ووجوههم ما كان لهم من شأن ونفوذ . وبفضل الاقتراح المحدود حيث الكلمة الاخيرة لسكان الريف ، انتخب المارشال ايوب خان رئيساً لدولة باكستان في مطلع عام ١٩٦٥ ، بأقل من ٢/٣ اصوات المقترعين .

الاتحاد الهندي ومشكلاته
فالهند المستقلة التي نالت ٨١ بالمائة من الاراضي في شبه القارة الهندية ، وكان عدد سكانها ٣٦٩ مليون في عام ١٩٥٠ ، تعد

٤٣٩ مليون من السكان في عام ١٩٦٣ ، يتسم معظمهم بالطابع الريفي هنا ايضاً .

وعلى غرار باكستان ، ان ٨٠ بالمائة من سكان البلاد يعملون في الارض ويحدون في الاعمال الزراعية حرفة ثانية لا بد منها لتأمين أودهم ، وهذه الجماهير الهندية ترسف في الجهل اذ ان ٨٨ بالمائة اميون ، وهم فريسة رخيصة لعصابة من المرابين الجشعين ولعدد من الوسطاء ، عرضة

دوماً للجوع والمجاعة ، كما ان ٦٨ ٪ من هذه الدماء لا زرع لهم ولا ضرع ، يعتاشون من عملهم كمزارعين (٣٥ بالمائة) او كمرايعين تحت تصرف الواحد منهم على الاجمال ، مساحة هكتار من الارض للفرد الواحد ، و ٣٣ بالمائة بينهم عمال لا يخرج وضمهم عن وضع الارقاء المستعبدين . فهم يفتقرون اصلاً الى اي نوع من السداد ، كما ان عتادهم الزراعي من النوع البدائي ، فليس من عجب ان تأتي مواسمهم السنوية حقيرة شحيحة ، و « الغلة تكاد تلامس الحاجة ولا تقي بالفرض » . والاصلاح الزراعي العام الذي طبق عام ١٩٥١ ، قضى على نظام الزمندان مع التعويض على صاحبه وتركت للولايات المختلفة مسؤوليات اعداد واصدار القوانين الخاصة بتطبيق هذا الاصلاح ، فجاءت هذه التدابير تختلف مدى واتساعاً واثراً ، ونصت على جعل الحد الاكبر للمزارع يتراوح بين ٢٠ - ١٠٠ هكتار ، بينما حاولت معظم هذه الولايات على التلطيف من وضع الفلاح وجعله اكثر استقراراً من قبل ، بعمود ايجار واستثمار طويلة الامد ، على ان تحدد المحاكم سعراً عادلاً للاستثمار او للاستكراء ، عن طريق جعل حد ادنى للاجور وغير ذلك . وقد لقي تطبيق هذه القوانين معارضة شديدة من قبل اصحاب الزمندان وعن طريق فرض مبالغ عالية للتعويض عن الاستملاكات (بلغت ٤ مليارات روبية) ، دفعها يزيد كثير من التضخم المالي في البلاد .

وتطورت الطبقة العمالية في الهند من جراء الحرب ، بعد ان اصبحت الهند ترسانة الجيوش البريطانية العاملة في اقطار جنوبي شرقي آسيا او في بلدان الشرق الاوسط ، مما ادى الى تنشيط الصناعة فيها ، والى صنع الاسلحة الخفيفة والمعدات الخاصة بالمدفعية والعربات المصفحة وبناء السفن الصغيرة ، كما تلقت طلبات توصية خاصة بتجهيزات الجيش وصيانتها . ولاول مرة في تاريخها ، تمكنت الصناعة الهندية من صنع صفائح من الفولاذ لتدريع العربات المصفحة ، ونوعاً من الفولاذ الخاص يستعمل في المدافع المضادة للدروع كما تمكنت من صنع ادوات فولاذية قدخل في مهات الجيش الاساسية كالناقيات والمخارط وماكنات النحت ، ومواد كياوية وصيدلية . واقبل على العمل في المدن عدد كبير من العمال ، فارتفع عدد العمال في البلاد من ١٧٤٥٠٠٠ عامل الى ٣١٤١٠٠٠ بنهم ، والحق يقال ، عدد كبير من عمال فصلين او موسمين . فالأوضاع التي تكتنفهم مريعة . فالقوانين الاجتماعية التي تسبج حولهم ناقصة ويحري تطبيقها بشكل سيء جداً . فهذه المدن التي تنص سكانها تقتصر للمزيد من المساكن ، والاراكم الفظيع الذي شهدناه في الفترة السابقة ازداد حدة وشدة . فليس بغريب قط ان نرى عائلات او ثلاثاً يعيشون في غرفة واحدة ، كباراً وصغاراً جنباً الى جنب وبعضهم فوق بعض . ففي عام ١٩٤٩ ، نرى في مدينة بمباي نفسها ١٥٠٠٠٠٠ لا ملجأ لهم قط او يسكنون زرائب في ظروف واوضاع مخيفة ، واكثر من نصف مليون نسمة يذرعون الشوارع طحولا وعرضا وينامون على قارعة الطريق يلتحفون السماء . وقامت حول المدن « مخيمات عمل » هي خليط من الاكشاك والخيام والمضارب والاكواخ تنقر المارة لرؤيتها او لرائحتها . ويذهب ٢/٣ اجر

العامل ليؤمن له ولذويه غذاء يبقى دوماً ناقصاً ، الامر الذي يضطر معه اكثر العمال للاستدانة (ففي عام ١٩٤٦ ان ٩٥ بالمائة من اسر العمال في مدراس ، و ٦٣ بالمائة من هذه الاسر في بمباي تزرع تحت الدين لمبالغ تتراوح بين ٨٠ - ٣٣ دولاراً بينما الفائدة تتراوح بين ١٠٠ و ١٢٥ بالمائة . والطبقات الوسطى ، مع انها قليلة ، تعاني هي الاخرى ، من الحرمان ، فتضطر ان تخصص نصف ما تربحه على تأمين قوتها وغذاءها ، وتسوء وسائل التغذية لديها يوماً بعد يوم .

المشكلات الاقتصادية
بعد التقسيم بقليل سجل النشاط الاقتصادي في الهند هبوطاً محسوساً في كل مرافق الصناعة اذ هبط الانتاج من اعلى نقطة

سجلها عام ١٩٤٣ ، وبلغ الدليل العام للانتاج ١٣٦،٨ في هذا التاريخ بالذات ، و ١٤ في عام ١٩٤٩ ، كما كان من نتائج التضخم المالي حدوث تخفيض في الدخل الحقيقي تراوح بين ١٥ - ٢٠ بالمائة بالنسبة لسنة ١٩٣٩ ، اذ كانت الاسعار دوماً في الارتفاع .

والسرعة الهائلة التي ميزت نمو السكان فكان ٨ ملايين عام ١٩٥٩ لم تمد بانتاج الحبوب الى معدل عام ١٩٤٦ الا في سنة ١٩٥٨ ولذا اقتضت علاجاً سريعاً لمشكلة المواد الغذائية . فكيف السبيل الى تأمين الغذاء لـ ٢٠ بالمائة من سكان العالم يقيمون في ٣ بالمائة من مساحة الارض ؟ ولذا « يجب ان تكون الارض اكثر خصباً ، والنساء اقل الحجاباً ونسلاً » كما يلاحظ العالم الجيوغرافي سبات . فالضغط الديموغرافي شديد الوطأة ، والاراضي التربة والمحصول المتناقص باستمرار ، تحتاج للسماح . (فالاستهلاك لا يزال حرياً بالسخرية ٢٠٠.٠٠٠ طن فقط في عام ١٩٥٠ ، مقابل ١٣ مليوناً في الولايات المتحدة الاميركية) . في الهند ٤٠ مليون هكتار من الاراضي الجذباء ، منها ربع هذه الكمية يمكن استثمارها بشكل مفيد . فرؤوس الاموال اللازمة لفتح الترع والاقنية غير متوفرة ، ومراقبة النسل عملية لم يعمل بها بعد .

والخطة الخمسية التي يوشعها عام ١٩٥١ ، خططت لتحسين وسائل النقل عن طريق شراء الاجهزة والعتاد اللازمين ، ولتطوير الانتاج الزراعي عن طريق زيادة المحصول وتقويته ، وعلى اساس توسيع شبكة الري وعلى بناء السدود الضخمة ، كما نصت على النهوض بالصناعة عن طريق تشييد معامل لتوليد الكهرباء وانتاج الآلات الصناعية اللازمة . وقد جاءت نتائج الخطة مرضية للغاية وتجاوزت الاهداف المرسومة لها ، وارتفع الانتاج الصناعي الى النصف كما زاد الانتاج الزراعي ١٥ بالمائة بحيث تجاوزا خطر هبوط الانتاج الحقيقي والدخل الحقيقي للفرد ، كما امكن تفادي خطر المجاعة .. الا ان القدرة الشرائية بقيت متدنية ، ولجئ عن هذا الوضع عاجز في التوصية على المواد المصنوعة الامر الذي يزيد من البطالة (اذ كان في البلاد اكبر من ٥ ملايين عاطل عن العمل عام ١٩٥٥ ، بينهم عدد محترم من حملة الشهادات) . والخطة الخمسية الثانية (١٩٥٥ - ١٩٦١) التي جاءت اكثر تطلباً وطموحاً من الاولى ، اعطت الاولوية للصناعات الثقيلة والمناجم ووسائل النقل ، كما ادت الى انشاء ثلاثة معامل ضخمة لصنع

الفولاذ قولى انشاءها الاتحاد السوفياتي وشركة كروب وعدد من أرباب الصناعة البريطانيين بينما أعمل امر المواد الاستهلاكية وشؤون الزراعة ، اذ المطلوب ايجاد من ١٠ - ١٢ مليون مصلحة أو وظيفة لاستيعاب اكبر قدر ممكن من العاطلين عن العمل الذين تحملهم الأجيال الطالمة ، كما ان أهمية الاستثمارات الضرورية التي يعرضها مشروع كولمبو ، تفرض التطور النموذجي للقطاع العام ولعبه الدور الاول بالنسبة للقطاع الخاص ، وبالتالي لرأس مال الدولة ، شاء أم أبى . ويبقى من العوامل المهمة في الموضوع مساهمة الرساميل الاجنبية من انكليزية واميركية بعد اتفاقها بالطبع ، مع الشركات الهندية ، وتكوين شركات جديدة يشترك فيها رأس مال اميركي انكليزي هندي ، كالاتفاق الذي توصلت الى تحقيقه شركة بيرلا مع مؤسسة نافيلد في موضوع السيارات ، والاتفاق الذي عقدته مؤسسة تانا مع شركة الصناعات الكيماوية الامبريالية ، وشركة بيرلا مع ستوديبكر ، بشأن تجميع قطع التركيب المرسله من قبل نافيلد وستوديبكر ثم تباع السيارات الجديدة تحت ماركة مصنوعات هندية . ففي الصناعات الخاصة بالبتترول والمطاط وعيدان لكبريت والجوت ، كان نصيب رؤوس الاموال الاجنبية يزيد في سنة ١٩٤٨ ، على مايساوي ٦٠٪ من مجموع الاستثمارات ؛ اما في مجال الاعمال المصرفية والكهرباء والبن والورق وغير ذلك ، فقد بلغت الزيادة ٢٥٪ ومن جهة اخرى فقد سارت الولايات المتحدة ، بعد ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، في الطليعة واحتلت المرتبة الاولى في استيرادها من الهند ، وانتشرت في البلاد مصاف للبتترول ومصانع اخرى برؤوس اموال اميركية . وراحت الحكومة تشجع هذه الاستثمارات بعد ادخال الطمانينة الى قلوب اصحابها بانه لا يوجد اي مشروع للمصادرة او التأميم ، وبتخلي الحكومة عن كل مراقبة تدخل القلق الى نفوسهم .

عادت الخطتان الاولى والثانية وان لم تتحققا بكاملها ، الى نتائج ملموسة . فقد انتقلت مساحة الاراضي المروية من ٢٠ مليون هكتار الى ٢٨ مليوناً ، والانتاج الصناعي ارتفع هو الآخر ٦٪ ، وزاد انتاج الفولاذ اربعة اضعافه ، والطاقة الكهربائية يجب ضربها بـ ٢٠٠ . الا ان السكان زاد عددهم في السنوات العشر الاخيرة ٦٠ مليون نسمة . فمعدل النمو الاقتصادي وتطوره بالنسبة للفرد الواحد لم يزد عن ٢٪ فالخطة الخمسية الثالثة (١٩٦١ - ١٩٦٦) التي تتوي رفع معدل الاستثمارات من ١١ الى ١٥٪ وبتطوير المصانع التي تؤمن التجهيزات الثقيلة والميكانيكية وجعل التعليم الابتدائي إلزامياً ، تخشى ان تصاب بالفشل امام متطلبات الدفاع الوطني والمصروفات الحربية التي تبلغ ثلث الواردات (استباكات مع الباكستان ومع الصين) ، ويزيادة ديموغرافية تفوق كل ما يمكن للمرء تصوره . فالمساعدات الخارجية وحدها سهلت استيراد ٣٠٠٠٠ طن من الحبوب التي اقتضتها محاربة المجاعة والحد من الاضطرابات الخطرة التي سببتها المجاعة في البلاد : كالحرائق ونهب المخازن ، وغير ذلك ، واخيراً قضية البطالة التي لا تزال مرتفعة بين العمال (٥٠٠٠٠٠) والشبان المتعلمين مليون شاب مثقف عاطل عن العمل في السنوات الواقعة بين (١٩٥٠ - ١٩٦٠) .

يتولى الحكم في البلاد حزب المؤتمر الذي يمثل الطبقة البورجوازية الهندية العليا
جمود الهند والحكومة التي تخرج معظم أعضائها من المعاهد الأوروبية حافظت على
طابع الجهاز الإداري القديم وعلى البيروقراطية ذاتها والمحاكم والشرطة الممول بها في عهد
الاحتلال البريطاني . والسياسة التي تسير عليها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي سارت على
عمود السياسة التي انتهجها الإنكليز من قبل ، ويمكن من هذا القليل مقارنتها بسياسة
الكومانتنغ قبل تفسخه . فالملكية الكبرى والاستثمارات هي في حي القانون ، وتأميم الصناعات
الرئيسية التي أوحوا بها في البدء والذي كانت من شأنه لو طبق ، القضاء على نفوذ رؤوس
الأموال الأجنبية في البلاد ، أجل تطبيقه إلى أجل غير مسمى ، كما روعي جانب الأمراء ،
فوزعت عليهم إعطيات ملحوسة وانيطت بهم مراكز هامة في الإدارة والسلوك الدبلوماسي .
ولا تزال الحكومة تعتمد إلى كبت التذمر الذي تعب عنه الصحافة والنقابات والمنظمات الزراعية ،
كما فعلت من قبل عام ١٩٤٧ ، وقانون الأمن العام الذي ورثته من الإنكليز ، يملأ السجون ، بعدد
من المساجين السياسيين لم تشهد البلاد مثله حتى في أحلك أيام الاستعمار البريطاني ، وقدّر
تيسور مائد عدد هؤلاء الموقوفين ، عام ١٩٥٠ بين شيوعيين واشتراكيين ونقابيين ، جرى
اعتقالهم وزجهم في غياهب السجون في ظروف مخيفة دونما تحقيق معم أو محاكمتهم ، لمدة طويلة
بين ٥٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠ سجين .

وجود الهند هذا الذي يؤلف أكبر عقبة في وجه تطورها الاقتصادي والاجتماعي يجب رده
أصلاً لهذا التضاد القائم بين نظريات العصر الحديث والنظريات الفلسفية والدينية المتوارثة في
الهند . وقد شدد أحد المراقبين المعروفين ببعد النظر على استمرار الطوائف في هذه البلاد
وحضورها في كل مكان والأيديولوجيا المسيطرة عليها . فبدلاً من أن تولد أو تضاعف نرى هذه
الطبقات تقوى وترسخ أكثر فأكثر وتغلب دوراً عظيماً في الانتخابات والشؤون الإدارية ، إذ
تؤلف من بينها عوامل ضغط لمصلحة ممثلها . ويسرعي النظر على الاختصاصات الجلود الغريب الذي
يتسكع فيه الهندي الفقير ، وعدم شعورية المثري الهندي الخيفة وفساد السياسي الهندي ،
وعدم كفاءته وعدم الأهلية المطلقة التي تجلت في الخطط الهندي ، والتقاليد المرحية والجلود الهائل
يحملان من الصعب جداً الأخذ بالشرائع المصرية ووضعها موضع التنفيذ ، هذه الشرائع التي تلتزم
دولة علمانية . وتعلن عدم المساسية مستوجبة للقصاص ، وتحرر المرأة عن طريق الطلاق ،
وتمنع تعدد الزوجات ، هذه الشرائع التي تعترف بشرعية خلافة البنات ، وتسهل مراقبة النسل
بإيجاد مستوصفات وعيادات خاصة . والامر شبيه بهذا في المجالين الاجتماعي والاقتصادي : فلم
يحدث فيها لمعري جديد يسدّل بعض الشيء من الوضع المقاري الذي يكاد يكون إقطاعياً في
جميع مظاهره ، وهو وضع قائم على المزارعة والقدانة وأوضاع العبيدين من هؤلاء الفدنيين أو هي
من خيط المنكبوت ، وكذلك لم يطلع فيها شيء يذكر في المجال الاجتماعي يخفف من التبعية التي
ترسبها وتلتسكع الطبقات السفلى . وقد ظهر في الآونة الأخيرة بعض معالم التطور في الأوساط

المجتمعية التي تحاول ، على غرار ما فعلت الصين ، ان تجد بديلاً لرأس المال ، في تجنيد العمال العاطلين في كل مجتمع محلي أو قروي ، وتكليفهم القيام بأنشاءات مائية وبأعمال التشجير على أمثل الأساليب التي يوصي بها الفن الحديث . وقد كان نجاح المشروع حتى الآن ضئيلاً ومردوده ضئيلاً في هذه «الواحات التطورية» التي قامت بالتجربة المذكورة ، وذلك لافتقار هذه الخلايا الأخذة بأسباب التطور ، لمرشدين أكفاء يكونون دوماً على أتم استعداد للبذل والتضحية ، ولحاجتها بنوع أخص لفئة يتطوعون للعمل ، ولناخضة وجوه الناحية لهذه المشروعات ويمثلي الطبقات العليا الذين يرفضون بجميع الأساليب المساهمة بهذه الاشغال المجتمعية او مديد رفيعة اليها .

الاضطراب الاجتماعي ومعاله وهذا التباين الخفيف في الاوضاع - اذ ان ٢٪ من السكان يصيبون ٥٠٪ من دخل البلاد - واشتداد البؤس والشقاء ، يخلقان في الهند شعوراً عميقاً بالاضطراب والازعاج . قالناس يتدبرون امور معاشهم بالتي هي احسن يشكون دوماً النقص في الغذاء وقلتايم باستمرار الامراض المرافقة للفقر والحاجة ، ويتمرضون لحركة من الوفيات عالية النسبة ، ولذا بدأ التمر وعدم الرضى يظهر بأجلى صورته يوماً بعد يوم . قالفلاحون يشورون في بيهار وفي الولايات الشرقية ، عام ١٩٤٢ وفي عام ١٩٤٦ . والفلاح الذي كان يُضرب المثل بصبره وقوة احتماله ، لم يعد يرد الأوصاب والآلام التي يتجرع كأسها الى ربه Karma ، بل يرى سبب شقائه وقماسته في هذا النظام الاجتماعي الظالم الذي ارادوه له والذي اخذ يشور عليه . وبالرغم من كبح البوليس بعنف وقسوة بالغين لهذه الانتفاضات التي تعبر عن تدمره وتقلله ، فالفلاح يقاوم بشدة ما يتمرض له من احوال العنف والتوقيف . وقد نظم الفلاحون عام ١٩٤٧ - وهو اول حادث من نوعه يقع في الهند - اول ثورة مسلحة ومنظمة لهم في مقاطعات تلنغا وحيدرآباد ، اذ اخذت اكثر من ألفي قرية منتشرة في مساحة تقرب من مساحة الدانمارك ، ينظم فلاحوها نوهاً من حكم جمهوري ويؤلفون لهم لجائناً قروية او محلية وينشئون مطامير مشتركة فيما بينهم لحزن الحبوب ، ويقسمون المزارع فيما بينهم ، ويلغون ديونهم ، كما حددوا معدل الفائدة المترتبة على الدين ٦ بالمائة ، ولم تقمع الثورة بشكل نهائي الا في سنة ١٩٥١ . وزاد عدد الاضرابات بين العمال : اشترك في بعضها احياناً اكثر من ١٣٠٠٠٠٠ عامل عام ١٩٤٨ ، كذلك ارتفع عدد النقابات كما ارتفع عدد المنتسبين اليها بحيث تشكل ١٩٥ اتحاداً عام ١٩٤٠ ضم أكثر من ٣٧٤٠٠٠ عضو ، وارتفع هذا العدد الى ٦٠٨ ، عام ١٩٤٧ ، بلغ عدد اعضائها ٧٢٦٠٠٠ عضو . واحزاب المعارضة ، كالحزب الاشتراكي مثلاً الذي يطالب بالآتريد مساحة الممتلكات الخاصة على ٣٠ قداناً ، دعا الفلاحين لأن يقوموا بأنفسهم بتوزيع الاراضي فيما بينهم . والحزب الشيوعي الذي يهيمن عن كثر على اتحاد النقابات الهندية كما يشرف بعض الشيء على تحالف النقابات المتحدة ، كل هذه الاحزاب وسعت من دهايتها بين الفلاحين والمزارعين في الريف . وفي الانتخابات العامة التي أجريت عام

١٩٥١ - ١٩٥٢ ، والتي بلغ عدد الناخبين فيها لأول مرة في الهند ١٧٥ مليون ناخب (٨٠ ٪ بينهم من الاميين) تمكن حزب نهر وغاندي المسيطر على الحكم في البلاد منذ عام ١٩٤٧ ان ينال اكثرية المقاعد (٧٤ ٪) ولكن بفضل ٤٤ بالمائة من اصوات المقترعين ، كما نال الحزب المذكور ٢٧ بالمائة من مجموع اعضاء المجالس التمثيلية مع العلم ان ٦٨ مليوناً ممن لهم حق التصويت امتنعوا عن الاقتراع . فان كان ثم ما يستحق ان يسمى فوزاً فقد جاء محدوداً للغاية ، اذ لم ينل الحزب المذكور اكثرية الاصوات الا في ٦ ولايات لا غير من اصل ٢٢ ولاية ، وهي ليست من الولايات الرئيسية في البلاد . فالولايات الاربع التي ذهب معظم اصوات الناخبين منها للمعارضة ، والولايات الأخرى التي نالت فيها المعارضة قسماً ضئيلاً من الاصوات ، تضم ثلث سكان الهند . كل هذا دليل قاطع وبرهان ساطع على القلق الاجتماعي وعلى خيبة امل الجماهير الهندية التي تتوق من الصميم الى الاخذ باصلاحات جذرية ، والى معالجة الشقاء المريع الذي تتسكع فيه معالجة في الصميم .

ودليل آخر على هذا القلق العميق الذي يساور القلوب والنفوس في الهند وعلى التوتر الذي تعيش فيه الجماهير الشعبية فيها ، هو هذا الطابع الثوروي الذي اتخذته الاضطرابات الدامية في هذه المقاطعات الواقعة الى الجنوب من الهند من جراء اللغة . فراح مئات الألوف من المتظاهرين يستولون عنوة على مراكز البحرية ويشعلون فيها النار ، كما اضرموا الحرائق في محطات القطر الحديدية ومراكز عديدة للبوليس ، وينهبون دور السينما التي كانت تعطي افلاماً هندية ويمشون بها فساداً . ويذهب ضحية اعمال الشغب هذه عشرات القتلى ومئات الجرحى في اشتباكات عنيفة مع قوى الامن والجيش ، وذلك احتجاجاً منها على عزم الحكومة بتطبيق دستور عام ١٩٥٠ الذي نص على ان تكون اللغة الهندية ، هي اللغة القومية في الهند في خلال خمسة عشرة سنة .

ان بروز الهند جمهورية مستقلة ذات سيادة هي ثاني دول العالم الهند احدي دول العالم الكبرى بعدد سكانها ، بما لها من موقع جغرافي ممتاز وبما تمثل من قوة اقتصادية في قلب القارة الآسيوية التي لا تزال متخلفة جداً بالنسبة لها ، كل ذلك يوليها مركزاً من الدرجة الاولى ويجعلها تلعب دوراً بارزاً في مضمار السياسة العالمية . فقد اجتمع في نيودلهي عام ١٩٤٨ ، المؤتمر الذي كلف النظر في مشكلة اندونيسيا ويجاد الحل اللازم لها . ومن جهة ثانية ، فالجهود التي بذلتها الهند لاعلان الهدنة في كوريا ووضع حد للحرب الدامية فيها ووضع تسوية سلمية لمشكلتها ، والدور الذي لعبته في الكتلة العربية الآسيوية النزاعة للحياد الايجابي في اجتماعات الامم المتحدة ، وعملها المتصل في جنيف في وضع حد لحرب فيتنام ، عام ١٩٥٦ ، ولوقف الحملة الفرنسية الانكليزية ضد قناة السويس ، وتعاطفها مع الشعوب الآسيوية والافريقية ومناصرتها ، لها هذه الشعوب التي تعاني الامرين من السيطرة الاجنبية ، واصرارها المتكرر على عدم انضمامها لاي كتلة بالرغم من اصطدامها الدامي مع الصين حول مقاطعة لاداخ (عام ١٩٥٩) ، وقرارها بالبقاء خارج الحرب الباردة ، ومحاولاتها الصادقة للحوار دون وقوع

الاصطدام بين اقوى دولتين في العالم ، اي بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ، كل هذا وما اليه عاد عليها بالذكر الحسن واعلاء الشأن والنفوذ العظيم كما اولاهما سلطة محترمة انتقص منها كثيراً حريها الاخيرة مع الباكستان.

اما الباكستان ، فتحاول من جهتها ان تلعب دورا بارزا بين الشعوب الاسلامية ، بصفتها اكبر الدول الاسلامية طرأ واكثرها سكانا . وفي هذا السبيل عقدت في كراتشي ، منذ عام ١٩٤٩ ، عدداً من المؤتمرات الاسلامية العالمية ، توطيدا للعلاقات الثقافية والدينية بين الشعوب الاسلامية ، والعلاقات السياسية ايضا . فقد تحالفت مع تركيا والعراق ، ودخلت في فلك الولايات المتحدة بانضمامها الى حلف بغداد ، الا ان اصطدامها الدموي مع الهند بشأن كشمير قربها جدا من الصين كما ابعدتها من الولايات المتحدة الاميركية .

ويتولى مقدرات الهند منذ ان حققت استقلالها السياسي ، كما يلاحظ تيبورماند بمعنى ، فريق من الناس ، مستغربون في تربيتهم وثقافتهم . فنهرو الذي كان والده محاميا ومتطبعا بطابع الانكليز ، والذي تخرج هو الاخير في معاهد انكلترا العليا وكرع من معين الثقافة والتقاليد الانكليزية ، وغيره كثيرون من اعضاء حزب المؤتمر ، من ابناء الطبقة الوسطى في الهند التي تكاد لا تؤلف سوى ٥ بالمئة من مجموع سكان الهند ، كل هؤلاء مشبعون بنظريات الغرب التحررية ومنه اقتبسوا المنظمات والمؤسسات التي امدتوا بها البلاد ، ونسجوا على منوالها في ديارهم .

الا ان بليانهم في الهند بقي عرضة لمهب الرياح . فالجهود التي بذلوها للخروج بالخطبة الخمسية الثالثة الى حيز الوجود ، اصطدمت بصعوبات يتعذر حلها والتغلب عليها . وهكذا وجدوا انفسهم امام امرين لا ثالث لهما : اما التخلي عن الخطبة واهمالها بالكلية ، وبعبارة اخرى قطع كل امل بادخال اي تحسين على الوضع الزري الذي تتخبط فيه الهند ، او اللجوء الى القوة والبطش والى انتهاج سياسة شديدة عنيفة قوامها المراقبة والتقنين ، لا يمكن التفكير بها واعتمادها الا اذا تغير الوضع الاجتماعي في البلاد رأساً على عقب : فاذا ما قارنا معدل الدخل السنوي الذي مكنت له الخطبة الخمسية الثانية وهو بنسبة ٨ ، ٤ بالمئة بالنتائج التي حصلت عليها الصين وهي تتراوح بين ٧ - ٨ بالمئة ، وسياسة المعصرة التي انتهجتها ، وضالة النتائج التي تحققت وعجز نظام الحكم احياناً وفساده بالاكتر ، كل ذلك يشير الى المعارضة القوية التي واجهوها بالرغم من تشدد الخطبة الخمسية الثانية على الطابع الاشتراكي ، وبالرغم من النفوذ العظيم الذي يتمتع به نهرو في المجال الدولي ، ونجاح سياسته الحيادية التي تعبر تماماً عن حذر الجماهير الهندية من اوروبا والولايات المتحدة الاميركية . فمن جهة اليمين هم عرضة لهجوم الاحزاب التقليدية التي تمثل الطوائف العليا في الهند والتي ترى الخطر يتهدد ما تتمتع به من امتيازات ، منها مثلاً المهازيها ، هذا الزعيم الوطني ومن اشد مآخذها بالعنصرية والمنافع الاكبر عن التقاليد ، والحصم العنيد لسكل اصلاح زراعي ، ولكل فكرة تأميم لصناعات البلاد ، ومن المطالبين حول بتحرير المرأة

والغناء الوضع الذي يحمي بالمنبوقين بينما يعرض سياسة الحكومة ويؤيدها ارباب الصناعة ،
 لمحاربتها للشيوعية بأساليب شديدة وبفرق للهجوم تذكرها بالنظام الهتلري ، والحزب المعروف بـ
 R. S. S. الذي قتل احد اعضاءه غاندي. والى يسار حزب المؤتمر ، الحزب الشيوعي المعروف
 بنشاطه والذي جاء الثالث بين الاحزاب الهندية في انتخابات عام ١٩٥٢ . اذ قال ٨ بالمائة من
 اصوات الناخبين ، و ٩٨ من هذه الاصوات عام ١٩٥٧ . ومع ان القطيعة بين الاتحاد السوفياتي
 والصين ، ادت الى انقسام الحزب الى شقين متميزين احدهما مع الاتحاد السوفياتي والآخر مع
 الصين ، الاول يسار الاتحاد السوفياتي ويناصر بالتالي حزب المؤتمر ، بينما يميل الثاني الصين ،
 وتعرض لهذه الاسباب لملاحقة شديدة اذ ان اكثر من ١٠٠٠ من مناضليه ، جرى اعتقالهم في
 كانون الاول ١٩٦٤ . وليس ما يدل على انه توقف عن الانتشار . والحزب نفوذ كبير في
 ولايات انديراه وولاية كيرالا التي تعد اقل نسبة من الاميين في البلاد كما انها تضم عدداً كبيراً
 من المسيحيين - فقد تمكن الحزب الشيوعي ان يستولي على الحكم في هذه الولايات بعد الانتخابات
 النيابية التي جرت عام ١٩٥٧ ، وقد طردته من الحكم الحكومة المركزية بعد ان اقر مشروعاً
 اصلاحياً في المجال الزراعي - كما ان الحزب حقق ايضاً فوزاً كبيراً في الانتخابات العامة التي
 جرت في اذار ١٩٦٥ ، وجاء فوزهم يؤيد الصين ويناصرهما .

٢ - آسيا الجنوبية الشرقية

انتهج الهولنديون في اندونيسيا سياسة ابوية محافظة تشبه من وجوه عدة ،
 حول اندونيسيا السياسة التي انتهجها البلجيكيون في الكونغو . فلم يحاولوا يوماً توفير
 أسباب التعليم لهذه الشعوب التي استعمروها ولا هيأوها للاستقلال - كما جرى احياناً للبريطانيين
 ولا جربوا تمثيلها ، كما فعل الفرنسيون . فاعتمدوا ، في ادارتهم ، لهذه الشعوب والبلدان التي
 وقعت تحت استعمارهم ، على زعماء البلاد الوطنيين واولوهم مناصب ووظائف جعلوها وراثية في
 ذرارهم ، كما هددوا الى ملتزمين ومتعهدين صينيين بحماية الضرائب المفروضة . وبالرغم من
 « السياسة الاخلاقية » الجديدة التي اعتمدها ، فالعمل بنظام السخرة الذي وضعه عام ١٨٣٠
 بقي معمولاً به في جاوا الى سنة ١٩١٦ ، في كل ما يتعلق بالاشغال العامة ، والى سنة ١٩١٩ في
 الزراعات الخاصة بالبن . أما في الجزر الأخرى ، فلم يتوقف العمل بهذا النظام قط .

هذه السياسة المحافظة التي تميزت باحترام التقاليد والعادات الشعبية
 التركيب الاجتماعي المرعية ، كان من نتائجها الحسنة الحفاظ على الملكية الفردية الصغيرة ،
 بشكل افضل بكثير مما تم في غير قطر من هذه الاقطار الآسيوية ، ولذا جاء فيها التفاوت
 الاجتماعي اقل بروزاً للعيان منه هنا في اي مكان آخر . ففي عام ١٩٢٥ ، كان ٤٩٪ من
 العائلات في جاوا وفي مادورا من اصحاب الاملاك ، والقرية كوتنت خلية اجتماعية حية تأخذ

على عهدتها مسؤولية تأمين أود اليتامى والشيخ والمرضى والأشخاص العاطلين عن العمل ، شأنهم شأن ما الفوه من سالف الأزمان ، حيث يشترك الجميع ويساهمون معاً بأعمال بناء المنازل والحصاد . والطمانينة التي يعتمها التضامن بين افراد القرية حالت طويلاً دون قيام مظاهرات عنيفة تتم عن تأفف او عدم رضى الجماعات فاذا ما قلّ في البلاد عدد كبار الملاكين العقاريين ، فقد كان مع ذلك معظم صغار الملاكين يرسفون في فائمية آسرة لدائيتهم ولا سيما للصينيين الذين كانوا يفرضون عليهم بعض الزراعات المحددة ويحددون بانفسهم اسعار المواسم ومحاصيل الارض . وهكذا استحال عدد كبير من صغار الملاكين الى وضع شبيه بوضع المكترين للأرض اذ كانت القلة تذهب لجيوب المرابين . وهذه الزيادة المحسوسة في مواسم الأرض وغلالها التي طالما تباهى بها الهولنديون ، كانت فاقدها تعود ، على الأخص لجيوب المصدرين من صينيين وأوروبيين ، وليس الى جيوب الفلاحين . ومن جهة ثانية ، ففي الوقت الذي كان عدد سكان البلاد ينمو بسرعة مذهلة ، كانت المهن والحرف الريفية آخذة بالانحطاط والذبول أمام المصنوعات الهندية أو اليابانية التي كانت تدخل البلاد بأسعار بخسة ، فاهيك هن ان التجارة كانت بأيدي الاجانب ، اذ ان من أصل ١٩٧٠ مشروعاً استثمارياً ، يشغل أكثر من ٦ أشخاص ، عام ١٩٢٥ ، كان منها ٨٦٥ مشروعاً تعود ملكيتها للاندونيسيين ، والباقي كان يعود ثلثه للاوروبيين والثلث الآخر للصينيين . فالطبقة البورجوازية الاندونيسية ، كانت تتألف أصلاً ، في حال وجودها ، من اصحاب الاجور (٨٣٪ من اصل المجموع ، بينهم عدد كبير من موظفي الادارة الذين كانوا تعلموا اللغة الهولندية وتلقوا تربية اوروبية ابتدائية .

بذلت جهود ضعيفة في البلاد لتطوير التعليم ورفع مستواه ، اذ لم يزد عدد الحركة القومية الطلاب الاندونيسيين في المعاهد الثانوية ، على بضع مئات لا غير ، والوظائف التي كانت تقتطرم لدى تخرجهم ، سواءاً في الادارة الحكومية او في الشركات التجارية ، كانت ثانوية جداً وتعويضاتها متدنية ، باستثناء الذي يعملون مدرسين في المدارس الخاصة ، بينما مجال العمل في المجتمع الاندونيسي نفسه كان ضيقاً للغاية وهذه المראה الفساجة هن التمييز العنصري والتي جاشت بها صدور القوم بعد أن رأوا قسمتهم الضئيلة من خيرات بلادهم ، هي التي دفعت الطبقة المفكرة والطبقة الوسطى الصغيرة في البلاد وحملتها على ان تقف موقفاً ثورياً ، في الوقت الذي اخذت تطالهم حوادث التمرد على قوة الغرب العسكرية ، كما تجلت في ثورات الفيليبين وحركة اناثورك ضد الاحتلال العسكري لبلاده ، والنشاط الذي قام به حزب المؤتمر في الهند ، والنجاح العظيم الذي بلغته حركة التصنيع في اليابان ، كل ذلك ادخل في روعهم انهم لا ينقصون بشيء ذكاه عن الاوروبيين ، وان في مقدورهم ان يحكموا انفسهم بأنفسهم دون مساعدتهم .

والجمعية التجارية الاسلامية التي قُدم بتأسيسها ، عام ١٩١١ ، كجدار النطبيع الباتيكبي في سوراكارتا ، دفاعاً عن مصالحهم ضد الواردات الاوروبية واليابانية ، لم تلبث ان استند منها الساعد بعد ان التفت حولها الجماهير ، واخذت تطالب بالاستقلال . وظهر في البلاد ، عام ١٩٢١ ، الحزب الشيوعي الاندونيسي ، كما راج سوكارنو يؤسس بعد تخرجه مهندساً من معهد

البوليتكنيك العالي في باندونغ ، الحزب الوطني الاندونيسي (P.N.I.) . وعرفت هذه الاحزاب ان تجتذب حولها كل هذه العناصر الحاكمة على الاوروبيين والفاضية لكرامتها مما تعرضت له من قبل الاوروبيين ، من تحقير واذلال ، كما جمعت حولها كل هؤلاء الذين ينعمون احتكار الاوروبيين لخيرات البلاد ويستطيعون مواردها الطائلة (اذ ان نصف ارباح الاستثمارات ومكاسبها الطائلة كان يرسل خارج البلاد) ، كما انضم اليها كل هؤلاء الذين ذهبوا فريسة التمييز العنصري ، في الادارة والمحاكم والقوانين الجزائية والمحاكم الوطنية التي تعقد جلساتها بحراسة البوليس . واشتد ساعد هذه الاحزاب وتآلب حولها الانصار بانضمام هذا الفريق الذي رفع عقيرته عالياً محتجاً على فرض التقنين (الكوتا) المحدد ٣٠٪ فقط في المباريات المفتوحة للوظائف الادارية ، وضد رجال القانون والاطباء الاوروبيين الذين أخروا بتفويضهم المريض ، الى سنة ١٩٢٤ و ١٩٢٦ ، موعد افتتاح مدرسة للحقوق واخرى للطب في البلاد ، كما امتنعوا في صميم نفوسهم من عدم المساواة في المدارس حيث التعليم مجاني لبعض الاوروبيين ، بينما يحسب الاندونيسيون على الدفع ، كما ساءم جداً افعال الاوروبيين ، تأمين وسائل التعليم لابناء البلاد . والتنازلات الوحيدة التي رضي الهولنديون القيام بها لا تتعدى بعض اجراءات لتوسيع اللامركزية الادارية ، وذلك بانشائهم عام ١٩١٨ ، مجلساً تمثيلياً محلياً ، فقد صفته الاستشارية عام ١٩٢٧ ليتمتع بسلطة تشريعية ، تألف من ٦٠ عضواً ، بينهم ٢٥ من الهولنديين يأتي ثلثهم بالتعيين المباشر ، ويجري انتخاب الثلثين الباقين بواسطة اقتراع غير مباشر ، ويبقى بعد هذا كله للحاكم العام حق الفيتو او الرفض لكل قرارات المجلس المذكور .

كان من جراء تدني مستوى العيش بين ابناء البلاد للضرائب النازحة المفروضة عليهم ، ولنمو السكان السريع ، ان قوى من جانب الحركة القومية في البلاد . فالسلطة الهولندية على البلاد كانت قوية ومتينة : فاذا ما قورنت الاساليب الادارية التي متوا عليها بهذه الاساليب والطرق الاستعمارية التي سار عليها الفرنسيون والانكليز في هذه الاقطار المجاورة ، لاحت لنا اكثر فاعلية وأشد رقماً من الاخرى ، اذ كان ههما كثيراً المحافظة على القوانين والتقاليد المتبعة في البلاد ، والحد من بيع الاراضي من الاجانب والتصرف بها ، وحماية المجتمعات والمنظمات القروية من العوامل والمؤثرات المحلية ، والجهود الفعلية ، ولو جاءت غير كافية ، المبذولة لمعالجة مشكلة الديون التي يزرع تحتها الفلاح الاندونيسي ، وتوفير ما يحتاج اليه من مساعدات مالية بشروط ملائمة ، كل ذلك يفسر لنا هذا التوازن النسبي الذي يتمتع فيه المجتمع الاندونيسي . ومن جهة اخرى ، ان اعتماد الحكومة ، ولو بصورة غير مباشرة ، سياسة المحافظة على الطبقة الارستوقراطية والدفاع عن مركزها في البلاد ، كل ذلك خفف من حدة المعارضة وخفف من التصادم بين الحاكمين والمحكومين . ثم ان التباين العظيم بين الفئات السكانية من الوجهة العرقية او العنصرية ، والتركيب الاجتماعي الذي ساد البلاد ، كل هذا كان في صالح الدولة المستعمرة . فالزعماء يرون انفسهم مشدودين شداً بالوضع القائم في كل ما يتصل

بمصلحتهم الاقتصادية والسياسية ، وأطر الادارة وملاكات البوليس والجيش والادارة ، التي هي بيد الاوروبيين والاورآسيويين الذين يتفرون جداً من المطالب التي ينادي بها الوطنيون ويكرهونها كره الهولنديين لها وأكثر . وهذه الفئة التي تتألف منها الطبقة الوسطى في البلاد ترى نفسها مضطرة لحماية الجماهير ، والصحافة مراقبة ، وليس أكثر من ٦٤٪ من سكان البلاد يحسنون القراءة ، والمادة ١٥٥ من قانون الجزاء تحكم بأربع سنوات حبس ، كل مظاهرة احتقار او ازدراء خطية كانت ام شفوية ، نحو اي فئة من فئات البلاد العنصرية المتعددة ، كما ان الاجتماعات وانشاء الجمعيات خاضع للمراقبة الشديدة ، فالحركة النقابية وحدها دون سواها ، يسمح لها الى حد ما ، بالقيام بنشاط وطني مشروع (١٩٢٣ و ١٩٢٦) كما ان يد البوليس السري الطويلة تصل الى كل نشاط او حركة تقوم في الحفاء ، ويحق للحاكم العام ان ينفي او ان يبعد من البلاد ، اياً كان ، اذا ما رأى ذلك ضرورة لما فيه الحفاظ على السلام والنظام . فالحركة الوطنية وقف اذاً على سكان المدن حيث تشتد رابطة اللغة الماليزية ، كما تشترك فيها بعض العناصر الهامشية بين طبقة الفلاحين . والجيش ، في نهاية الامر ، يتألف من عناصر ووحدات مأخوذة من بين الاقلية المسيحية في امبوان وتيمور ، وللعكومة ملء الثقة بولائهم لها والوقوف الى جانبها ضد الاكثرية الاسلامية .

ومع ذلك ، فقد انهار نظام الدفاع الهولندي عن البلاد وبسرعة هائلة ، اذ ان الاستقلال احتلال اليابان لاندونيسيا مدة ثلاث سنوات ، اتاح للحركة الوطنية ان تقوى وتستأسد ، بحيث تعذر على الهولنديين ان يعيدوا عام ١٩٤٥ ، الى تلك لبلاد ، السيطرة التامة التي كانت لهم فيها . فاحتلال الياباني ، حرر من السجون الزعماء الاندونيسيين المعتقلين فيها . ومراكز التوجيه التي شغرت بعد تنحية الاوروبيين وابسادهم عن البلاد ، تسلمها الموظفون الاندونيسيون ، والفت الجماهير حكم ابناء البلاد وأُنست الى ادارتهم بعد ان غاب كل اثر للادارة الاوروبية . واخذت الحركة الوطنية تنظم نفسها : فبينما راح شهور احد زعمائها البارزين ينظم المقاومة السرية ، راح سوكارنو وحتما ، يعملان علانية ، بالاتفاق مع اليابانيين ويبدلان المزيد من النشاط ، يشد من أزرهما الجمعية الوطنية في جاوا بعد ان علل اليابانيون لنفس باستخدامها يوماً لمصلحتهم فالفا ما يعرف بالمليشيا الوطنية واماها اليابانيون بالاعتدة للارمة والسلاح ، هذه المليشيا التي اصبحت فيما بعد نواة الجيش الوطني . وعندما تزلت وحدات من الجيش الانكليزي تقد على البلاد ، في اثر استسلام اليابان في ايلول ١٩٤٥ ، وجدت هذه لوحدات امامها في البلاد حكومة قائمة ، وجيشاً مجهزاً بالعتاد الذي خلفه اليابانيون وراءهم ورأياً عاماً موطداً العزم على الدفاع عن استقلال البلاد والدود عن حياضها . وجرت بين ١٩٤٥ - ١٩٤٩ تحت ضغط قوي من البريطانيين والامير كين والاورستاليين مقارضات بين الهولنديين والاندونيسيين تخللتها اشتباكات مسلحة ادت في نهاية المطاف الى اتفاقات متتالية لم تلبث ان تخطتها الحوادث بسرعة ، فبعد اتفاقات شريبون (او لتندجاتي) المعقودة في تشرين الثاني

١٩٤٦ ، التي اوجدت دولة اتحادية او الاتحاد الهولندي الاندونيسي التي تتركب الولايات المتحدة الاندونيسية شطراً منها ، والدولة الفيدرالية نفسها شطرها الثاني ، حاول الهولنديون « بلفنة » الارخبيل ، كما حاولوا ان يستغلوا المسافات الفاصلة بين الجزر ، والعناصر العرقية التي يتألف منها السكان ، للتفريق بين زعماء الحركة والتخفيف من شأن زعماء الحكومة الاندونيسية المنتهين كلهم الى جزيرة جاوا ، وراحوا يشجعون تكوين حكومة مستقلة ، ويقوون من النزعات الانفصالية ضد الامبريالية الجاوية ، ، كالحركة السوندية التي قامت في قلب جاوا نفسها . وقام الهولنديون بهجوم ادى الى إلغاء الهدنة المعقودة بين الطرفين ، والى ابرام اتفاقات رتيقل بالتالي بين الطرفين ، التي وقعت على ظهر السفينة الاميركية المعروفة بهذا الاسم ، وذلك في كانون الأول ١٩٤٧ ، وخلال كانون الاول ١٩٤٨ بينما كانت المفاوضات تجري بين الطرفين لتحديد وسائل تطبيق هذه الاتفاقات ، قام الهولنديون فجأة ، بحملة تأديبية ثانية ، ، وضرب جاكرتا العاصمة من الجو ، واعتقال الرئيس ، ورئيس مجلس الوزراء واحتلال النقاط الاستراتيجية الرئيسية في البلاد ، على يدمظليين هولنديين وقد تدخل مجلس الامن هذه المرة في الوضع وشجب العملية ، وفرض على هولندا الرجوع الى الوضع القائم . وفي أواخر ١٩٤٩ ، تم عقد اتفاق نهائي تشكل بموجبه اتحاد هولندي اندونيسي ، تشترك فيه ولايات اندونيسيا المتحدة المتطرف باستقلالها وسيادتها . وهذا « الاتحاد » الذي سار بصورة عرجاء ، نقضته اندونيسيا ، عام ١٩٥٥ ، دون ان يكون تقرر مصير القسم الغربي من غينيا الجديدة المعروف بإيربان الذي الف قسماً متمماً من الهند الهولندية عام ١٩٤٥ ، والذي فالت اندونيسيا عام ١٩٦٢ ضمها اليها .

كان على اندونيسيا بعد ان تحررت من استعمار هولندا لها ، مصاعب اندونيسيا في عهد الاستقلال ان تواجه المشكلات ذاتها التي تربصت بها الاقطار الاخرى التي تحررت من ريقه الاستعمار ، باستثناء المشكلة الزراعية التي لم تكن مطروحة فيها على بساط البحث ، من تدعيم الوحدة الوطنية ، وتحقيق استقلال البلاد الاقتصادي بإيلائها نظاما اقتصاديا حديثا وتأمين اسباب الغذاء لشعب باتس أخذ بالنمو بسرعة مذهلة .

فالوحدة الوطنية رأت نفسها مهددة في الصمم من جراء تشتت هذه الألوف المؤلفة من الجزائر المتباعدة التي يأخذ بعضها برقاب البعض الآخر على مسافة ٥٠٠٠ كيلومتر ، وبما تمور به من تنوع العروق بين السكان (١٧ عرقاً رئيسياً و ١٥٠ فرعاً ثانوياً ، وتباين الاديان واللغات ٢٥ لغة و ٢٥٠ لهجة محكية ، وتفاوت توزيع السكان على هذه الجزر) فجزيرتا جاوا ومادورا اللتان تمثلان ٧ ٪ من مجموع مساحة اندونيسيا ، تضمان معاً ثلثي مجموع سكان البلاد . ولذا رأينا الدولة الجديدة تتغلب بسرعة عن النظام الاتحادي او الفدرالي الذي فرضته عليها هولندا والدستور الذي وضع لها عام ١٩٥٠ لتنتش بدلا عنه جمهورية أحادية قسمت اداريا الى عشر ولايات تنعم باستقلالها الاداري .

الا ان العوامل والقوى النافذة التي ترفو شراً الى خيرات هذا الارخبيل ومواردها الطائلة

كما تتحرق على ما يتمتع به من موضع استراتيجي ممتاز في سنغافورا والفلبين وبورت دارون في غربي أستراليا ، راحت تستثمر وتستغل لمصلحتها هذه المنافسات الدينية والعرقية ، والنفرة التي تجيش في صدر الجزر المتباعدة ضد الحكومة المركزية المتهمه باحتكار هذه الموارد والخيرات لمصلحة جاوا وحدها لا غير ، وبمالة الشيوعية ومشاغلتها . وهذا ما يفسر لنا الانتفاضات الثورية التي وقعت تباعا في جزر بورنيو وسيليبس ، ولا سيما في سومطرة (١٩٥٨) في سبيل تأمين استقلالها ، والحركة الانفصالية التي قام بها حزب دار الاسلام الذي حاول ان ينشئ على انقاض جمهورية الكفار هذه ، دولة اسلامية صرفة .

والسكان الذين قدر عددهم عام ١٩٦١ بنحو ٩٦ مليوناً بعد ان كان ٦١ ٥٠٠ ٠٠٠ في سنة ١٩٣٥ ، تبلغ ثقافتهم في جاوا بنسبة ٤١٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد ، بينما يهبط هذا المعدل الى ادنى من ذلك بكثير ، اذ لا يتجاوز في بورنيو وفي غيرها من الجزر العديدة ٤٠٥ / مع العلم ان معظم السكان يعملون في الزراعة بنسبة ٧٥ بالمائة منهم . ويجب تأمين اعاشة هذا العدد الوفير من السكان والحل الوحيد الذي يفرض نفسه هنا كغيرها من البلدان المتخلفة ، اقتصادياً يقوم على عصرة النظام الاقتصادي والتصنيع الحديث . والحال ، فوضع البلاد الاقتصادي الذي رزح الى الحضيض خلال الاحتلال الياباني وفي سني الحرب ، كان يعاني ، في سنة ١٩٤٩ ، الامر بن ، من جراء اطلاق وسائل الانتاج وتوقفها ، ومن جراء فقدان البلاد للأطر الاقتصادية ولأصحاب الاختصاص والتقنيين ولرؤوس الاموال . ففي عام ١٩٥٢ فقط ، تمكن الانتاج القوي ان يبلغ المستوى الذي كان عليه عام ١٩٣٨ ، مع العلم ان عدد السكان كان قد زاد في هذه الفترة ، ١٤ مليوناً ، فالانتاج يبقى والحالة هذه ١٥ بالمائة ادنى من مستواه في تلك السنة . ولتأمين الاستقلال الاقتصادي ، كان لا بد من رفع معدل الانتاج في البلاد فحسب ، بل ايضاً تغيير الاوضاع الاقتصادية تغييراً جذرياً ، بعد ان استمرت على ما هي عليه مدة ثلاثة قرون استغلال اليها الاستعمار الهولندي الذي حرص على ان يربط اقتصاد هذه المستعمرة بالاسواق العالمية وبأسواق هولندا على الاخص . ولذا وجهت الحكومة جهودها نحو تطوير التعاونيات في الاوساط الريفية لما تؤمنه لصغار المنتجين ولرجال الصناعة من نصع وتوجيه تقني ، ومن مساعدات مالية تكون معها في مأمن من حياثل المرابين . وهكذا عدت البلاد ٨٦٠٠ تعاونية عام ١٩٥٤ ضمت بين ١ ٤٣٢ ٠٠٠ من الاعضاء . أما الانتاج الصناعي ، فقد حدثت منه ، حاجة البلاد الماسة الى القوة الكهربائية الحركة والفنيين من أصحاب الكفاءات بالرغم من الازدياد المتواصل في اليد العاملة ، فليس من عجب الا تتمكن من تحقيق مستوى ١٩٣٨ . والخطة التي وضعها سومترو عام ١٩٥٠ والتي عرفت بخطة سومترو للتصنيع ، كانت مشروعاً متواضعاً لتأمين المزيد من الحاجيات الاستهلاكية : كانشاء المطابع ومصانع الورق والترابة واكياس الخيش ومعامل النسيج ، وفبارك تصنيع المطاط ومصانع للاسمدة الزراعية لتأمين اكبر قدر من حاجات البلاد . والثابت ان مشاريع التصنيع تقوم اصلاً على المشروعات

الاستثمارية ولا سيما على رؤوس الاموال الاجنبية التي يقدمها بنك التصدير والواردات ، في نطاق مشروع مساعدة البلدان المتخلفة او النقطة الرابعة . ومحافظة منها على الاستقلال الوطني ، تسلمت الحكومة بكل الوسائل واتخذت كل الاحتياطات التي تقتضيها هذه الاستثمارات ، وهي وسائل أدت الى انشاء مصانع جديدة اجازت الدولة انشاءها ، تخدم الاقتصاد الاندونيسي ، يساهم الرأسمال الوطني فيها بنسبة ٥١ بالمائة ويكون الموظفون مناصفة بين ابناء البلاد والاجانب ، وتحفظ الدولة بحق الاشراف على بعض الصناعات الاساسية : كمصانع توليد الكهرباء ، ومصانع الترابية والمصانع الكيماوية . وقد بقيت على حداثها مستعصية الحل القضايا السياسية ومستوى الحياة في البلاد والانتاج ، كما ان ركود الحركة الاقتصادية والخوف من فشل الخطة الخمسية هما وراء قلق الرأي العام ومن عدم استفادة البلاد بالقدر الذي ترغب فيه من ثرواتها الهائلة التي تشترك في تصديرها للخارج ، الشركات الهولندية والاميركية التي تملك مزارعات شاسعة وتشرف على اهم المناجم وتهيمن على وسائل النقل ، وتتحكم بالجانب الاكبر من التجارة الخارجية . وهكذا تبرز امامنا بوضوح كلي الميكان الوطني الشديد وثورة الرأي العام ، عندما اصطدم ، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ ، برفض هولندا التسليم بالطريقة التي حلت بها قضية ايربان . وكان رد الدولة على هذا التمنت ، مصادرة وسائل النقل الهولندية في البلاد والغاء ديونها نحو البلاد الواطية . والانتخابات النيابية التي جرت عام ١٩٥٥ ، أمنت للحزب الوطني في المجلس والحزب الشيوعي ولاتحاد الاحزاب المناهضة للاستعمار ، عدد كبير من المقاعد في المجلس التمثيلي وراحوا يلتفون حول سوكارنو ، كل ذلك جاء تعبيراً صادقاً عن هذه النزعات العنيفة التي تعتمل في قلوب المواطنين الذين لا يفرقون قط بين الاستقلال الوطني وبين التطور الاقتصادي . الا ان عجز الحكومة الذي جاء هنا كما في الباكستان ، نتيجة محتومة لعنف الصراع السياسي ، حمل الرئيس الذي يؤازره الجيش ، على التخلي عن « الطراز السيامي الغربي » اذ استبدل النظام التمثيلي ، بنظام « الديمقراطية الموجهة » ، هذا النظام الذي يمثل فيه الجيش دوراً بارزاً ، وقضى بمنع الاحزاب السياسية من اي نشاط سياسي باستثناء الجبهة الوطنية ، بتعطيل الحياة النيابية التي كادت تغيب عام ١٩٦٠ ، معالمها عن آسيا برمتها ، بما فيها اليابان والهند .

فالحكومة الضالعة بالحكم يشترك بتأليفها اربعة احزاب بينها الحزب الشيوعي ، وحل محل البرلمان مجلس وطني ضم ممثلين عن المؤسسات المهنية والحرفية ، بين عمال وفلاحين وصناعيين ورجال اعمال . الا ان الجناح اليميني في الجيش الذي لم يرقه قط مثل هذا الحل ، قام في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٥ ، بانقلاب عسكري احتفظ فيه سوكارنو بالرئاسة ، الا ان الحكم تولاها فريق من ضباط الجيش لم يلبث ان قام بعراك عنيف ضد الشيوعيين ، فألقى الحزب ، وقام باعتقالات عديدة في صفوفه واصدر الوف الاحكام بحق اعضائه .

الفيليبين
وانتهجت الولايات المتحدة في الفيليبين إثر احتلالها لها عام ١٨٩٩ سياسة
تغاير تماماً السياسة التي سارت عليها البلاد الواطية . فقد قام في تلك البلاد
بفضل قانون جونز الصادر عام ١٩١٦ مجلس تشريعي تألف من مجلس للشيوخ (ضم ٢٢
شيخاً منتخبين و ٢ معينين) ومن مجلس تمثيلي جميع أعضائه منتخبون ، على ان يصادق الحاكم
العام ومجلس الشيوخ الاميركي ، على كل القوانين التي يقرها المجلس التشريعي الجديد . ولم تلبث
ان احتل ابناء البلاد الوظائف الرئيسية في البلاد ، ومنذ عام ١٩٢٥ ، وبدافع من ضغط متتبعي
السكر ، من اميركيين وكوبيين ، الذين تأثروا ، الى حد بعيد ، بمنافسة محاصيل الفيليبين ،
اخذت حكومة الولايات المتحدة تعد البلاد للاستقلال التام .

وبالرغم من هذه الحركة التحررية ، برزت الحركة الوطنية في الفيليبين هارمة ناشطة بعد
ان اشتدت تابعة للفيليبين الاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية . ان توافد رؤوس الاموال
الاميركية على هذه البلاد ، والقانون الاميركي الصادر عام ١٩٠٩ الذي أطلق الحرية المطلقة
امام استيراد البضائع والمصنوعات الاميركية ، كان من بعض نتائجها ان خلخل اقتصاديات
البلاد . اذ ان ٨٠٪ من صادرات البلاد كانت توجه الى الولايات المتحدة كما ان الفيليبين كانت
تستورد منها بمثل هذه النسبة . وزراعات التصدير حلت على نسبة كبيرة ، محل الزراعات
الغذائية ، فاضطرت البلاد بعد ان ارتفع عدد السكان فيها ، الى استيراد ٢٠٪ من حاجتها للواد
الغذائية ، كالارز مثلاً . وهكذا اصبح اقتصاد البلاد ، ككل بلد يرسف تحت الاستعمار ، سريع
المعطب ، اذ ان ٧٥ بالمائة من سكان البلاد يعيشون من الاعمال الزراعية ، ووجدت الصناعات
التحويلية بالتالي نفسها عاجزة عن التطور الذي ترغب فيه ، لمزاحة المصنوعات
الاجنبية لها .

والازدهار التجاري العظيم الذي عرفته تلك البلاد لم يستفد منه سوى قلة من الاغراب ومن
سكان البلاد ، دون ان يعود ذلك بفائدة محسوسة ، على جماهير الشعب . ان انتاج سكر
القصب والكوبرا المعدني للتصدير للخارج ، يتطلبان مساحات شاسعة من الارض ورؤوس
اموال طائلة ، الامر الذي حمل صغار الملاكين على الاستدانة والاستلاف ولم يلبثوا ان وقعوا
تحت وطأة كبار الملاكين ومعظمهم بعيدون عن البلاد .

فالذين من جهة ووطأة الضرائب من جهة اخرى جرت على البلاد المصادرة والاستملاكات كما
اخذ بالتناقص عدد المزارع المستثمرة من قبل اصحابها ، وتدننى جداً مستوى العيش في البلاد .
نجحت الولايات المتحدة في تحسين الوضع الصحي في البلاد : فتراجعت الملاريا والتيفوس والهيضة
كما ضاعفت عدد المدارس ودور التعليم ، الا ان الشعب الذي كان يأمين من الامراض الوبائية ،
بقي يعاني نقصاً مريعاً في وسائل التغذية لديه ، ولذلك كان معدل الوفيات عنده عالياً ، ولم
تخف وطأة الوفيات بين الاطفال وقتك التدرن الرئوي الا بصورة تدريجية . فالاجانب يملكون
اكثر من ثلث ثروات البلاد الطبيعية ويهيمن الاميركيون على ثلاثة ارباع التجارة الخارجية ،

كما ان الصينيين واليابانيين يستأثرون بثلاثي التجارة بالفرادى .

استقلال الفلبين
مع انه نودي باستقلال الفلبين عند انتهاء الحرب عام ١٩٤٦ ، فالدولة الجديدة بقيت مشدودة الى الولايات المتحدة ليس من الوجهة الاقتصادية

فحسب بل ايضا ولا سيما من الوجهة العسكرية . فقانون بيل الذي صدر عام ١٩٤٦ ، اعترف للفلبين ببنافع وامتيازات فعلية عديدة : فتح السوق الاميركية امامهم لمدة ثماني سنوات ، وتخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات الفلبينية اليها لمدة عشرين سنة ، الا انه نص على عدة تحديدات وقيود انتقصت من سيادة البلاد . فالى جانب ٢٣ قاعدة بحرية وحربية وجوية احتفظت بها اميركا ، فقد فرضت على البلاد تقييدات محسوسة في تصدير اهم منتوجاتها كالسكر وزيت البلح ، وللحكومة الاميركية الحق باضافة مواد اخرى الى قائمة القيود هذه حسبما تراه . فالمحاصيل المستوردة من اميركا يجب ان تبقى معفاة من اي رسم او قيد يفرض عليها لمدة ثماني سنوات ، وقيمة البيزو لا يجوز مسها بشكل من الاشكال ، كما لا يجوز الحد قط من حرية توظيف الاموال الاهلية في الولايات المتحدة الاميركية . وفرضت بنوع خاص التجاوز على نصوص دستور البلاد الذي يحظر انتقال ملكية الاراضي والمناجم والنفابات والخدمات العامة الى ايد اجنبية او الى شركات يعود اليها ٦٠ بالمائة من مجموع رأس المال . والحال ، فقانون بيل يلزم التساوي في هذا المجال مع الرعايا الاميركيين وهو امتياز لا تنعم بمثله اية جنسية اجنبية اخرى في البلاد . واخيراً وليس اخراً ، فرووس الاموال الاميركية تستثمر بحرية مطلقة في القطاعات الام من قطاعات الاقتصاد الوطني : كالسكر والتعدين ومزروعات الكوكو ، والمنافع العامة .

فالتعالف القائم بين رجال الاعمال الاميركيين والفلبينيين ، وبين المصارف وكبار اصحاب الاملاك العقاريين الذين يقدون بانتاجهم حركة التصدير في البلاد ، يقف حائلاً دون ادخال اي اصلاح جذري على وضع اقتصادي سريع العطب قابل للتجريح ولا سيما ادخال اي تعديل او القيام باي تنويع في زراعات البلاد ومجالات الاقتصاد الكبرى .

هذا الفريق المحدود جداً من رجال الاعمال ومن كبار الملاكين العقاريين ، هو الذي فاز بالاكثر من الازدهار الاقتصادي الذي نعمت به البلاد في اعقاب الحرب العالمية الثانية . وتقرير بيل الذي وضع عام ١٩٤٦ ، يؤكد بان السواد الاعظم من السكان : يعانون كثيراً من وضع صحي سيء ، قيامه وبقاؤه على الكرامة الانسانية في الصميم . فالاجر اليومي المادي الذي يتقاضاه العامل في الصناعة يتراوح بين ٢ - ٥ بيروس ، بينما يهبط في الاعمال الزراعية الى ادنى من ١،٥ بيروس ، في حين يحتاج العامل لـ ٢،٥ بيرو لتأمين الحد الأدنى من معاشه . فالفلاحون الذين يؤلفون ٧٥ بالمائة من مجموع سكان البلاد هم في وضع ادنى بكثير من الوضع الذي يحقّ بهم في المدن . فالقانون الذي صدر عام ١٩٤٦ والمعروف بقانون ٧٠ - ٣٠ من محصول الغلة الذي ينص على ان يتناول متعهد الارض ٧٠ بالمائة من غلتها ، لا يراعي قط ، والمواسم بسات

دون معدلها قبل ١٩٤٠ . والنظام الضرائبي المبني على الضريبة المباشرة يصيب على الاخص الفقراء والضريبة التي فرضت عام ١٩٤٩ على الدخل وعلى التركات لا قدر على الخزينة اكثر من ٥٠ مليون بيزوس بينما يبلغ دخل الضريبة المباشرة ٢٦٢ مليون .

واخذ العمال والفلاحون يلاحظون منذ عام ١٩٤٦ ، ان استقلال البلاد السياسي ، لم يعد عليهم بأي نفع يذكر ، وانه لم يتقدم بما يتخبطون فيه من بؤس وشقاء وما يساورهم من شعور بعدم الطمأنينة كما شعروا ان السلطة لا تزال بيد الاجنبي . قال شعور الوطني الذي امتننه قانون بيل ، والذي يؤله هذا الازدراء والاستخفاف « بالاخوة الصغار السمر » ينتصب متمراً غاضباً في وجه حكومة مانيللا صنينة الامير كين والموهبتهم . ولذا قامت في البلاد حركة مهمة هي حركة *Hukbalahaps* التي تؤلف جيشاً شعبياً حارب الاحتلال الياباني ، تأسس عام ١٩٤٢ ونظم حركة المقاومة ضد في جزيرة لوسون ، وراحت تعمل في المقاطعات التي تسيطر عليها ، على توزيع الاراضي الزراعية التي يعيش اصحابها في الخارج ، على المزارعين . وأخذت الحركة بعد عام ١٩٥٠ ، تعرف « بقوة التحرر الوطنية » ، بعد ان وضعت لها برنامج عمل وتسلحت بذرائع اقتبستها عن الحزب الشيوعي الصيني ، وأخذت تناهض الامير كين وكبار الملاكين المقاريين ، وتعمل على تكوين « ديموقراطية جديدة » في البلاد ، يتولى الحكم فيها الفلاحون والعمال والبورجوازية الوطنية . ولم يحرق قمع هذه الحركة الا في سنة ١٩٥٤ .

ومثل الفيليبين في هذا المحيط والجو الجغرافي الذي يحيش بالثورات والانتفاضات له دلالة الخاصة ومعناه الخاص . لا شك بأن الولايات المتحدة الاميركية وقفت اكثر من اية دولة استعمارية اخرى ، موقفاً يتصف بالتحرر ونهجت في هذا المجال ، نهجاً يتسم باللين لم تنهج مثله اية دولة اخرى ، فلم يعرف عنهم انهم حاولوا امتصاص مالية البلاد ودفعوا دوماً تكاليف احتلالهم العسكري ، وعملوا جاهدين على تطوير الخدمات الصحية في البلاد مما أدى الى هبوط محسوس في معدل الوفيات ، وشجعوا التربية والتعليم فيها ، مما جعل الفيليبين تأتي في الطليعة ، في هذا المجال ، من الدول الاخرى في الشرق الاقصى ، بالنسبة لعدد الطلاب الذين يرادون مناهل العلم في البلاد في أي مستوى كان . وعرفت التجارة الخارجية توسعاً وازدهاراً لم يتم بمضه أو مثله لأي من هذه البلدان . ومع ذلك فقد انتصب في وجههم بغض حقين وعداء ازرق عمّ جميع طبقات الشعب ، لهذا الاستعلاء العنصري ، ولهذا التمييز العرقي الذي ينتقص في الصميم ، من شخصية ابناء البلاد ويشعرهم بالذل والمهانة ، ولا سيما ما شهدوا منهم من سياسة خرقاء . فمن جهة اعطوا البلاد استقلالها السياسي ، وراحوا من جهة ثانية ينهجون سياسة اقتصادية ابقت الفيليبين مشدودين الى تابعيتهم . فقد حافظوا على النظام الاسباني القديم للملكيات العقارية الكبرى ، احدى مخلفات « النظام الاقطاعي » الذي يتعارض اصلاً مع التطور الذي يأخذ به نظام اقتصادي حديث . شجعت حرية التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الزراعات التصديرية التي يستفيدون منها وحدهم دون سواهم من اصحاب الاملاك العقارية ، ولا تعود بأي نفع على

الجمهير التي ساء وضعها وتدهور الى الحضيض . فالحوف الذي يحجم على النفوس من نشوب ثورة يقوم بها الفلاحون ، والامتيازات التي يؤمنها نظام الحكم لارستوقراطية الدم الاسباني المسيطرة على الثروة العقارية في البلاد هو الضمان الوحيد لاستمرار الولاء لهذه الحماية الفعلية التي تمارسها الولايات المتحدة الاميركية على هذا الارخبيل .

سبق وفوهنا بالنجاح الذي اصابته بورما في المجال التجاري والفشل الذي بليت
بورما به في الحقلين الاجتماعي والسيكولوجي خلال العهد الاستعماري الذي عرفته هذه البلاد . وطلائع الحركة القومية في بورما برزت من صفوف الرهبان البوذيين الذين لعبوا هنا الدور الذي لعبه الرهبان الكاثوليك في ايرلندا ، بعد ان ساءم المصير البائس الذي آلت اليه اديارهم ، وعدم مبالاة السلطات الهندية التي انتقصت كثيراً من شأنهم وازدورت بعلمهم ومعارفهم . فقد كانوا وراء الاضطرابات التي افارتها رابطة الشبيبة البوذية ، عام ١٩٠٦ ، وترأسوا عام ١٩٢٠ ، حركة حث القرى على التمرد ضد موظفي الحكومة ، كما كانوا وراء الاضطرابات الاولى التي قام بها الطلاب ، وانشأوا في البلاد شبكة من المدارس لا تخضع لمراقبة الدولة .

والحركة تلتسم في صميمها ليس بالعداء ضد الانكليز فحسب ، بل ايضاً ضد الهند الا انها قبل كل شيء مضادة لكل ما هو اوروبي . فاخذت الحركة تطالب بالاستقلال وبانتهاج سياسة اجتماعية جذرية . وعندما غزا اليابانيون البلاد ، عام ١٩٤٢ ، استقبلوا بحماس ظاهر . فاعلن استقلال البلاد ، وتآلفت في البلاد حكومة بورمية مئة بالمئة . وفي عام ١٩٤٥ ، اخذت عصبة تحرير الشعب المناهضة للفاشية تشد من أزر الحلفاء لطرد القوات اليابانية من البلاد . وعندما راح البريطانيون يحاولون ارجاء الحكومة البورمية القائمة في سمرلا ، تحولت العصبة المذكورة الى منظمة متطوعي الشعب ، واجبرت البريطانيين ، يشد من ازرها العمال وقوى الشرطة في رانغون على اعلان البلاد جمهورية مستقلة لا تشدها الى بريطانيا اية رابطة أو آصرة . تتميز بورما اليوم بان الحكم فيها بيد حزب اشتراكي سار منذ البدء ، على سياسة تأميم المؤسسات والاقتصاد ، والتي تستوحى في سياستها الخارجية مثال يوغوسلافيا . يحرم الدستور المعلن عام ١٩٤٧ الشركات الاحتكارية ، كما ينص على ان يستثمر الاتحاد ثروات البلاد الطبيعية كالاحراج والمناجم ومصايد الاسماك والبتروول ومصادر الطاقة الحركة ، ويعلن ان الدولة هي المالك الحقيقي للارض كما تحرم قيام المقارنات الكبيرة . ومنذ عام ١٨٧٨ اصبحت التجارة بالارز فيها من الاحتكارات التابعة للدولة التي احتكرت ايضاً التجارة بخشب التيك ، وأبنت شركة الملاحة في نهر الاير"واادي . والقانون الخاص بتأميم الارض اخذوا يطبقونه منذ عام ١٩٣٥ ، فهو يخول الدولة بمصادرة الاملاك الغائب اصحابها عن البلاد ، كما يصار الممتلكات العقارية التي تزيد مساحتها على عشرين هكتاراً ، ويعمل صفار المزارعين في مزارع لا تزيد مساحة الواحدة منها على ١٠ هكتارات . الا ان الاراضي التي يملكها اصحاب لا يعملون في الزراعة ، تصادر وتوزع على الفلاحين الذين لا ارض لهم ، كما ان تعمم التسليف الزراعي بفائدة

منخفضة تتراوح بين ٢ - ٧ بالمائة تؤمنه الدولة او التعاونيات الزراعية وضع حداً لنشاط المربين . ففي هذه البلاد التي يزيد عدد سكانها على ٢٠ مليون نسمة ، منهم ٦٦ بالمائة يعملون في المجالات الزراعية ، فكثافة السكان لا تتعدى ٢٨ نسمة في الكيلومتر المربع ولا يزال جانب كبير من الاراضي القابلة للزراعة غير مستثمر بعد . وهكذا فالمشكلة الزراعية هي في طريقها الى الحل المنشود . وأنشئ في البلاد ، عام ١٩٥٤ ، شركة اقتصادية مختلطة تعرف باسم شركة بترول بورما ، ساهم في تأليفها كل من الحكومة والشركات ، الخصوصية القديمة التي كانت تعمل في مجال الاستثمارات البترولية ، كما سبق وتألقت عام ١٩٥١ ، شركة مختلطة لاستثمار مناجم التنفستين . الا ان النظام السياسي يشكو التقلب هنا ايضاً ، اذ ان الجيش استلم الحكم بعد انقلاب عسكري وقع عام ١٩٦٢ .

ماليزيا والهند الصينية هما القطران الوحيدان في القارة الآسيوية اللتان وقف
ماليزيا
فيها الاوروبيون بحزم وعزم ضد الحركات القومية التي جاشت بها شعوب
هذه الاقطار ، والتي جعل منها تطور الاحداث الدولية حلقة صراع وتصادم بين نظريتين متعاندتين تتقاسمان العالم اليوم .

فماليزيا هي القطر الآسيوي الهام الوحيد حيث استطاعت دولة أوروبية مستعمرة ان تؤمن سيطرتها عليها الى عام ١٩٥٥ ، بالرغم مما تعرضت له من هجوم ومقاومة عنيفة ، بعد حروب شاقة كلفتها غالباً .

كانت ماليزيا ، على غرار بورما وجزر الهند الهولندية نموذجاً مثالياً لهذه المستعمرات المدارية التي عاود الازدهار الاقتصادي العظيم الذي عرفته الى هذه المشروعات الاستثمارية التي حققها الاوروبيون ونهضوا بها . ان استثمار مناجم القصدير ومزارع شجر المطاط ، وزيت البلح والافاناس ساعد كثيراً على رفع مستوى الدخل القومي في البلاد ، قريب من مستوى اليابان واتاح للبلاد ان تتمتع بوضع اقتصادي احدث جداً مما تم منه لليابان ولجاوا . فوضع الضرائب فيها اختلف كلياً عن مثله في الاقطار الآسيوية الاخرى ، ودخل الحكومة الضخم كان يتألف معظمه من الرسوم المفروضة على البترول والتبغ وضريبة الدخل ؛ ولم تكن البلاد لتعاني كثيراً من تضخم مزرع لعدد السكان ، ولذا بقي فائض كبير من الاراضي الصالحة للزراعة . ومن جهة اخرى ، فالحكم غير المباشر ، الخفيف الوطأة ، أقصر السلاطين على دور الملوك العاطلين ، وهو دور أنسوا له وألقوا الاخذ به ، فقد ساعد نظام الحكم البريطاني ، على إغنائهم وعلى تأمين سلامتهم . وماليزيا التي تؤلف استطلاة للامبراطورية الهندية لم يرق فيها حكومة مسؤولة ، ولا انتخابات نيابية ولا احزاب سياسية ولا اتحادات نقابية . والهيئات التمثيلية التي قامت فيها تألفت اصلاً من اعضاء عينهم الحاكم العام ومن موظفين . اما النظام الاقتصادي فيها ، فقد كان في وضع سريع العطب ، على شاكلة الوضع الذي تم للفلبين ولبورما ، اذ كان يتوقف اساساً على تصدير بعض المحاصيل كالقصدير والمطاط اذ ان /

مساحة البلاد كانت تعطي محاصيل معدة في الاصل للتصدير .

وقد اجتذب حسن استثمار ثروات البلاد الطبيعية سيلاً من المهاجرين قدموا اليها من البلدان المجاورة واستقروا فيها : فجاءها من الهند ٢٦٧ ٠٠٠ عام ١٩١١ و ٦٢٤ ٠٠٠ عام ١٩٣١ ، ولا سيما من الصين (٩١٦ ٠٠٠ عام ١٩١١ و ١ ٧٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣١) . ولن تلبث هذه الهجرة الكثيفة ان جعلت سكان البلاد الاصليين اقلية في ديارهم ، فالفوا ٤٢ بالمائة من مجموع السكان مقابل ٣٩ بالمائة من الصينيين الامر الذي تسبب عن غفلة وتوتر شديد بين العناصر العديدة التي يتألف منها المجتمع الماليزي .

فقد ساعد الحكم البريطاني في ماليزيا على اثراء البلاد وإغنائها بسرعة وادخل عليها زراعات جديدة غيرت ملامحها وبدلت من قسماها ، وزاد من عدد السكان في البلاد بنسبة كبيرة الا انه انشأ فيها نظاما اقتصاديا توكليا ، شديد التبعية ، سريع العطب ورصف جنباً الى جنب ، مجتمعات سكانية دون ان يحاول زجها ، ليس بينها شعور عاطفي مشترك ، ولا تتحس بمصالح مشتركة . والفضل في إبقاء الضمير القومي وبعث الشعور الوطني الحاد في البلاد انها يعود اصلاً لاحتلال اليابان لها خلال الحرب . إن انهيار الحكم البريطاني بعد حرب صاعقة لم تطل اكثر من ستة اسابيع اثر بليغاً في شعور الرأي العام ، كما ان سقوط سنغافوره الذي يعد اكبر كارثة ألمت ، عبر التاريخ ، بالاستعمار البريطاني ، كان له دوي قاصف في تلك الارحاء . فلم نرى في اي مكان ما ، العناصر الوطنية ، باستثناء العنصر الصيني ، تنهض للدفاع عن البلاد . فالموقف السلبي الذي وقفته يعبّر تعبيراً عميقاً عن ضعف الاستعمار البريطاني لهذه البلاد . والدعارة اليابانية التي نشطت منذ اليوم الاول من احتلال الجيش الياباني للبلاد ، لطمس كل اثر للسيطرة الانكليزية (كتحريم استعمال اللغة الانكليزية واعادة تنظيم الادارة من الاساس) ، غدت الحقد والضغينة ضد البيض ، الا انها عجزت عن استمالة اي عنصر من العناصر الرئيسية الثلاثة اليها وحملها على التعاون مع الغازي المستببح ، بل ادت ، على عكس ذلك تماماً ، الى وقوفها ضدها والصمود في وجهها ، للعنف الذي تعرضت له من جراء قبضة اليابان وقسوة شكيبتها وللعيب الذي استهدفت له موارد البلاد . كل ذلك حرك شهوة السلاطين في البلاد الى الاستقلال ، كما حمل الشيبة في البلاد التي تخرجت من المعاهد الاوروبية وتشربت روح الحرية على المطالبة بسيادة البلاد ، واثارت ضد العناصر الصينية المتمركزة في البلاد ، والتقسمة بين الكيومانتنغ وبين الشيوعيين ، الذين اشتدت عليهم يد اليابانيين وتعرضوا لسوء المعاملة ، فلمبوا دوراً حاسماً في الجيش الشعبي الذي حارب الاحتلال الياباني ، وساعد كثيراً الجيش البريطاني على استعادة سلطته على البلاد .

فشل المحاولة البريطانية
في إعادة حكمهم على البلاد

فقد ساعدت مع ذلك السياسة التي نهجتها اليابان في ماليزيا
على تعميق الهوة الفاصلة بين الصينيين والماليزيين وعلى خلق بغض
حقين بين المنصرين الاساسيين اللذين يؤلفان سكان البلاد . فبعد

ان عاد البريطانيون الى البلاد عام ١٩٤٥ ، قاموا بعدة تنازلات ، ارضاء للشعور الوطني ،
ورغبة منهم في توحيد هذا القطر المنقسم على نفسه الى ما يزيد على عشر سلطنات تباعد بينها
حواجز جمركية . فشكّلوا بآديء ذي بدء « اتحاداً ماليزياً » فالولايات التي تتم بالحراسة
اصبحت ولايات محمية او تحت الحماية ، خاضعة مباشرة للحكام ، كما انشئت حكومة مركزية
بشكل بقي معه واقع الحكم والادارة للموظفين . ومواطنة الجامعة الماليزية اعطيت بسخاء
بحيث ينعم بها على السواء الصينيون والهنود . وقامت معارضة قوية في وجه هذا التنظيم الجديد .
وبعد ان انس السلاطين مؤازرة قوية من قبل الطبقات الموجهة المحافظة ، ومن قبل السكان
الماليزيين في البلاد الذين شعروا بخطر اغراقهم بالمنصر الصينيين الحصب الانسال ، واطمانوا الى
عطف العناصر الليبرالية ، وأخذوا درساً من مسلك اندونيسيا ، راحوا يتعدون ويؤلفون
تحالفاً فيما بينهم ، مما اجبر الحكومة البريطانية على العدول عن سياستها .. فالاتحاد حل محله
حكم فدرالي ماليزي تمتت معه الولايات باستقلال اداري اكبر ، كما قال الماليزيون ضمانات
بالحصول على الأغلبية في المجالس التمثيلية وفي الحكومة المركزية . وادخلت قيود وتقييدات
جديدة ضيقت من عملية التجنيس امام الصينيين ، كما بقيت سنغافورة مستعمرة تابعة للتاج
البريطاني ، وهي الوحيدة في كل آسيا . كل هذا حمل العناصر غير الماليزية على المعارضة الضيفة
وتنظيم المظاهرات الضيفة ضد البريطانيين . كذلك تحركت الرابطة الصينية الماليزية وغرفة
التجارة الصينية ، كما تحرك للعمل الحزب الشيوعي الذي يلعب دوراً بارزاً في نشاط الاتحاد
نقابات الجامعة الماليزية . وفي عام ١٩٥١ ، راح داتو ارون بن جعفر ، ابن رئيس الوزراء في ولاية
جوهور ، يؤلف له حزباً يطالب باستقلال ماليزيا وسيادتها التامة وينص البرنامج الذي وضعه على
اعطاء الأولوية للغة الماليزية في كل المعاملات الرسمية ، واتخاذ اجراءات فعالة ضد الموجة
الديموغرافية الصينية العارمة ، والحد من مغبة تنوع الثقافات والحضارات والانتقال بالبلاد من
وضع اقتصادي « استعماري » الى وضع اقتصادي « وطني » واتخاذ الوسائل الفعالة لازالة
القلق الاجتماعي المسيطر على البلاد من جراء التركيب الاقتصادي الشاذ الذي يحيق بالبلاد ،
واخيراً استقلال ماليزيا .

وهكذا تجلت لاسباب ودوافع متضاربة احياناً معارضة السكان الضيفة للسيطرة البريطانية
على البلاد ، التي اخذت تعبر عن استيائها وعدم رضاها عن الوضع بتنظيم الاضرابات وبهذه
الاستباكات الدامية التي نظمها الحزب الشيوعي الماليزي ، اقوى الاحزاب طراً في هذا الجزء
الجنوبي الشرقي من آسيا واحكمها تنظيمياً . وهذه المناوشات الدامية التي نالت رضى جامهر
الفلاحين والمزارعين ، اخذت تهاجم المزدروعات ، ومراكز البوليس . ولم يقد في تهدتها أو

التخفيف من شرها اعلان البلاد لحالة الطوارئ، وتشكيل فرق دفاع حبزها اصحاب المزارع ، والكبت العنيف الذي تعرضت له من قبل البوليس والاعمال الحربية التي جرت لقمعها . فقد عجزت كل هذه الوسائل عن القضاء على حركة المقاومة ، التي اخرت كثيراً في انتاج المطاط والقصدير وحدثت من تصديرهما ، وبذلك قطعت عن بريطانيا سيلاً من الدولارات . وهذا ما يفسر لنا تماماً العنف الذي اظهرته بريطانيا في المحافظة على مواقعها ومركزها في هذه البلاد التي تؤلف قاعدة حربية من الدرجة الاولى لها . وفي هذا السيل ، استقدمت جيشاً زاد عدد أفرادها على ٣٠٠ ٠٠٠ عدا عن الحرس الوطني ومؤازرة الطيران الاوسترالي والنيوزيلاندي للوقوف في وجه بضع آلاف من رجال المقاومة ليس من سبيل الى القضاء عليهم . وقد اتاحت هذه الحرب للعناصر غير الشيوعية الوقوف موقف المتصلب . وأخذ رئيس الوزراء في حكومة الاتحاد في ايلول ١٩٥٥ ، يهدد بمقاطعة الادارة مقاطعة قامة اذ لم قتل البلاد استقلالها الناجز . وفي آخر المطاف رأت الدولة الجديدة النور في آب ١٩٥٧ ، بعد ان توصلوا الى عقد اتفاق ، كما جرى في الهند ، لعقد بين الدولة المستعمرة وبين الطبقة الموجهة احتفظت بريطانيا معه بقواعدها الحربية .

ونمكنت بريطانيا من ان تشدد من نفوذها في هذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لها ، عندما أنشأت في ايلول ١٩٦٣ ، « اتحاداً أعلى » ، تألف من الاتحاد الفدرالي الماليزي الذي انضمت اليه سنغافوره عام ١٩٦١ ، ومن مقاطعات سراواك وبروني وصباح (القسم الشمالي من بورنيو) . فاذا ما عدلت الفلبين عن معارضتها لهذا الحلف الجديد ، فقد اهربت اندونيسيا عن عدائها المكشوف له ، اذ شنت عليه حرباً فعلية اضطرت معها انكلترا الى تقوية حاميتها في سنغافوره ، التي تتألف من ٣٥ ٠٠٠ جندي ، وهي أهم حامية لها في المحيطين الهندي والهادي . الا ان انفصال سنغافوره الحديث عن هذا الاتحاد (١٠ آب ١٩٦٥) اضعف كثيراً من جانب الدولة الجديدة ، وطرح من جديد ، على بساط البحث توازن القوى في هذه المنطقة وبالتالي سياسة بريطانيا الاستراتيجية في هذا الجزء من العالم .

كانت السياسة التي سارت عليها فرنسا في الهند الصينية سياسة
 الهند الصينية الفرنسية
 تمثيل وامتصاص رمت الى جعل هذه البلاد « امتداداً » لفرنسا
 قبل ١٩٤٠
 في آسيا . الا ان الهيئتين الاجتماعيتين القائمتين - الفرنسية والوطنية - والنظامين الاقتصاديين المعمول بهما ، عاشا جنباً الى جنب دون أي تداخل او تمازج فيما بينهما . فالعناصر الاوروبية ومن لف لهما (من الحلاسين ، ومن قبضة من اليابانيين والفيليبين ، وسكان جزر الانتيل ولا سيما هنود بونديشري) لم يؤلفوا ، في سنة ١٩٣٧ ، سوى إطار غبقي تألف من ٤٠ ٠٠٠ نسمة بينهم ٣٠ ٠٠٠ من البيض ، معظمهم من الشبان ، تتراوح اعمارهم بين الـ ٢٠ - ٣٠ سنة ، اكثر من نصفهم عازبون غير متزوجين . من هذه الكتلة تشكل « المجتمع الاستعماري » (نصفه من رجال الجيش) ومن بعض موظفي الادارة ، ومن

اصحاب الحرف الحرة، ومن موظفي المصارف ومن اصحاب الاستثمارات التجارية والاستخراجية. أما المعمرون فعلاً، فلم يكن عددهم ليتجاوز بضع مئات معظمهم موظفون في أهم الاستثمارات الحرجية والمنجمية. ولم يطرأ على وضع البلاد السياسي شيء جديد منذ عهد دومر، فقد أقصر وضع الكوشنشين على وضع المستعمرات القديمة، لها نائب يمثلها في البرلمان الفرنسي ومجلس استعماري، كلاهما منتخبان من قبل الفين أو ثلاثة آلاف ناخب يتمتعون بالجنسية الفرنسية، معظمهم من صغار الموظفين أو من الهنود. وباستثناء بضع مئات من المتجنسين بالجنسية الفرنسية أقصر وضع معظم أبناء البلاد على وضع رعايا. أما في مقاطعتي الآلام والتونكين فقد حل محل نظام الحماية تدريجياً حكم فرنسي مباشر، أقرته المعاهدة التي عقدت في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٥ والتي جرت المصادقة عليها في أثر وفاة الامبراطور خاي دنه. فقد نصت هذه المعاهدة على انه: «لما تكاثرت نواحي الأعمال الادارية في البلاد وتشعبت»، بحيث أصبح من المستحيل «على الامبراطور الاطلاع شخصياً على شؤون الادارة اليومية بنفسه»، فقد قبل مجلس الوصاية «على ان ينحصر اهتمامه على ترأس الحفلات الطقسية ومراسم العبادة»، وينقل جميع السلطات للادارة الفرنسية. قال جانب صيانة الاملاك والأشخاص بوضع حد لأعمال اللصوصية، فقد تمكنت السلطات الفرنسية من تطوير الجهاز الاقتصادي في البلاد والاضاع الصحية فيها، وانشأت شبكة من الخطوط الحديدية، والطرق المعبدة، وبناء السدود، وفتح الترع والاقنية المائية تسهلاً للري وبناء المستشفيات، ومعهد باسور، ومكافحة الملاريا والهيضة ورفعت من مستوى التعليم العام. وهذا التطوير العام لمرافق البلاد، وتضاعف عدد الموظفين، بين ١٩١٩ - ١٩٢٥، حمل مالية البلاد أعباء ثقيلة نادت عن النهوض بها لخروجها عن طاقاتها الاقتصادية: ضرائب باهظة اصابت الأملاك، وضرائب مباشرة وقع عبؤها على أبناء البلاد (الاصليين) مما أدى الى عقد قروض بشروط ثقيلة ترتب عليها فوائد عالية ووضعت لها وسائل لاستهلاكها ارهقت خزانة الدولة.

والاتحاد الجمركي مع فرنسا الذي جرى معه «تقيل» المستعمرة، حدث عام ١٨٩٢ واخذ بالطبع جانب المصالح الفرنسية بالحد من تجارة البلاد مع البلدان الآسيوية المجاورة التي أمكن لها تجهيز المستعمرة بمواد ومصنوعات ارخص بكثير من المصنوعات الفرنسية، كما كان باستطاعتها ان تؤلف سوقاً لفائض انتاجها من الارز والقمح. وقد ازداد الوضع حرجاً، عام ١٩٢٨، بعد فرض تعريف كيرشيه التي أولت حماية اكبر ايضاً للمؤسسات الفرنسية في الهند الصينية والمنتجات الفرنسية مما أدى الى ارتفاع عظيم في أسعار المصنوعات الفرنسية المستوردة، اذ أنس عدد كبير من رجال المال طمأنينة اكبر في عملة البلاد «القرش» ضد تقلبات الفرنك الفرنسي وتخفيض سعره. وهكذا ظهرت في البلاد انشاءات فرنسية واستثمارات جديدة: كمزارع المطاط والشاي والبن والتتقيب عن المعادن، وإنشاء معامل الترابية، ومعامل الورق ومصافي البترول، ومعامل الجعة. ونعم عدد كبير من هذه الاستثمارات بامتيازات عريضة في

هذه الأراضي ذات التربة الحمراء الواقعة عند صعيد دارلاك ، وفرضت احتكاراً على المطاط بحيث لم تترك للمزارعين من أبناء البلاد جزءاً ضئيلاً من الأرباح لا يتعدى ٦٪ بينما كان معدله في ماليزيا البريطانية ٣٩٪ وفي جزر الهند البريطانية ٥٠٪ وهذا النشاط الاقتصادي هبمن عليه شركتان كبيرتان للاستيراد والتصدير ، ومصرفان كبيران هما : المصرف الفرنسي الصيني ومصرف الهند الصينية . وكان السواد الأعظم من أرباح هذه الشركات يذهب هنا ، كما في المستعمرات الأفريقية إلى فرنسا دون أن تفيد المستعمرة منها شيئاً لا سيما وهذه الرساميل واصحابها الأوروبيين هم معفون من الضرائب .

وهذا التحسن الاقتصادي بطراً على وضع ابن البلد لم يقترن
ازدياد البؤس والفقاء
بتحسن اجتماعي . فالاستعمار ادى ، باستثناء اندونيسيا ، إلى قتل العادات والاعراف المحلية . فالقرى التي ساد فيها حتى الآن ، نظام مئة:ل وشدها تقاليد متينة العرى من التضامن والتعاقد ، ساعدها النظام النقدي ، على أن تنشئ لها على حساب النواحي المحلية وصغار الملاكين الفارقين في ديونهم مشاعات واسعة تتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ هكتار (كما في الكوشنشين مثلاً) المتمتعة إلى حد كبير بالإدارة الفرنسية الرشيدة ، وبفضل تواطؤ الحكام المحليين واعيان المنطقة والربا الذي كان يتقاضى بين ٣ - ١٠٪ شهرياً على الأقل ، من رفع بعض صغار المستثمرين إلى مصف الملتزمين (فلم نشاهد فلاحاً بائراً الموسم الزراعي دون أن يستدين بعض الشيء من صاحب الأرض التي يستغلها) ، والمرابعون الذين يستغلون شقة صغيرة استحال وضعهم إلى وضع الرق 'شدوا إلى الأرض ، دون أن تتوفر لهم أية فرصة لتحسين وضعهم الفني بحيث أن غلتهم السنوية من الارز هي من ادنى ما سجلته المواسم عندهم . ففي الكوشنشين مثلاً ان ٧١٪ من السكان لا يملكون سوى ١٢،٥٪ من مساحة الأرض الزراعية ، بينما ٢،٥٪ يسيطرون على ٤٥٪ . وفي دلتا النهر الأحمر ٩٠٪ من مجموع السكان (أي ما يوازي ٨٧٠،٠٠٠ أسرة) ، لا يتصرفون بغير ٣٦٪ من مجموع الأرض الزراعية .

ففي هذه المقاطعة التي لا يزيد عدد سكان المدن فيها على ١٠ بالمائة لا غير ، يقل فيها عدد العاملين في دور الصناعة (١٪) والاجور فيها متدنية للغاية . ان دخل المعدن الاثامي هو اقل ، بالنظر لما هو عليه من ضعف العضلات ، من ٢/٤ ما يكسبه زميل له فرنسي او ياباني . والبؤس الذي يحيط بالعمال العاملين في مزدروعات المطاط هو من الشدة بحيث يبلغ معدل الوفيات بينهم عام ١٩٢٧ ، ما يزيد على ٥٤ بالمائة . فالنمو السريع للسكان (٦٠،٠٠٠ بالسنة في الكوشنشين ، و ١٠٠،٠٠٠ في التونكين ، وعدم التساوي في توزيع الاملاك ، وتجزؤ الاستثمارات والوسائل الزراعية البدائية التي يعملون عليها ، كل ذلك عرض سكان الريف لنقص مريع في التغذية وجعلهم يتسكعون في البؤس والشفاء (فاستهلاك الفرد للارز هبط ٣٠ بالمائة بين ١٩٠٠ - ١٩٣٠) . وانشاء بنك التسليف الزراعي ، عام ١٩٢٧ ، على غرار ما حدث في جاوا ، لمساعدة صغار المزارعين للصمود ضد حياثل المرابين ، لم يحسن الاوضاع كثيراً . وعلى هذا فـ

ايضاً وضع النخبة في الهند الصينية . فواضعها المادية ليست احسن مما ذكرنا بكثير . ففي عام ١٩٢٠ ، لم يكن حاكم كبير لاحدى الولايات ليزيد مدخوله في الشهر على ٣٠٠ غرش (اي ٣٠٠٠ فرنك) . بينما شرطي اوروبي واحد كان يتقاضى عند بدء عمله في هانوي ، ٣٥٠ غير التمويزات والخصصات الاخرى التي كان ينالها .

وحاصل القول نرى ان الطبقة الممتازة (المؤلفة من اوروبيين وصينيين والطبقة الغنية او الموسرة والطبقة الوسطى من سكان البلاد) اي ١٠ بالمائة من مجموع سكان البلاد تقريباً ، يصيبون ٣٧ بالمائة من دخل البلاد السنوي في كل الهند الصينية ، عام ١٩٣١ ، و ٥٣ بالمائة في الكوشنشين وحدها . وال ١٠ بالمائة من مجموع السكان كانوا يستهلكون ٤٩ بالمائة من مجموع واردات البلاد ، بينما مدخول الفرد الواحد من الطبقة الفقيرة في سنة لم يكن يقدر باكثر من ٢٧ قرشاً (٢٧٠ فرنكاً) . وهكذا نرى ان بضعة الوف فقط من سكان البلاد الاصليين ، كانوا يستفيدون من النظام الجديد .

ان هذا الوضع الذي أتينا على وصفه بالتدقيق كان ينفذي في النفوس الحركة القومية
الشعور العميق بالحرمان ويحمل الناس على التذمر والشكايه ، وهو شعور بدت معالجه مع الفتح ، وزاده حدة واحتداماً الانتصارات اليابانية عام ١٩٠٥ ، وانفجار الثورة الصينية ، والحرب العالمية الاولى حيث ساء فيها اكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من ابناء البلاد ، محاربين او عمالاً خدموا في فرنسا . فالتعليم كان من نصيب فريق صغير ممن هم في سن الدراسة . ففي عام ١٩٢٤ ، كان ١/٨ من الاولاد يرتادون المدارس . والمعاهد الخمسة للتعليم الثانوي الفرنسي الوطني لم تكن تعد اكثر من ٢١٦٧ طالباً موزعين على ٦ ملايين نسمة وجامعة الهند الصينية لم تكن تعد خريجياً الا للوظائف الثانوية ، في الخدمات العامة وفي الطب . ومع ذلك ، فقد طلعت في البلاد طبقة من اهل الفكر ، ضمت الاساتذة والاطباء ورجال القانون ، وعملوا مكتبة سر ليحلوا محل طبقة المثقفين القديمة التي اخذت بالزوال ، والتي صغانت متشعبة بمبادئ الحرية الفرنسية ، واكتسبت قدراً كبيراً ، واحياناً بشكل ممتاز ، من الثقافة الفرنسية ، وقد اخذت تتألم من الوضع الحقيير الذي اقصرت عليه ، كما اخذت تمي ، اكثر فأكثر ، الفوارق التي تباعد بينها وبين السلطة المسيطرة . وراحت هذه العناصر الوطنية تطالب بسياسة فيها قدير اكبر من التعاون والمشاركة ، واجراء اصلاحات في البلاد تضع حداً للتجاوزات لاسيما في ما يتعلق بحماية الضرائب ، ووضع حد نهائي في التمييز بين ابن البلد ، وجارولوا تشريعاً من التعليم لا يعتمد معه الطالب عن تقاليد الوطنيه بمد الاصلاح الذي ادخل على الكتابة . وحوادث التمرد الفردية ، والاعتصامات التي اخذت تتكرر منذ عام ١٩١٨ من قبل اعضاء الجمعيات السرية ، كانت لا تزال تثق بتقاليد فرنسا التحررية التي جاء النصر يزيد من نفوذها وهيبتها . إلا ان فشل المحاولات الاصلاحية التي قام بها الكسندر فارين ، والذي استدعي الى فرنسا إثر فوز أحزاب اليمين بانتخابات عام ١٩٢٨ ، كان له وقع أليم في نفوس هذا الفريق الذي يشمر بالحرية وهو في عقر داره ، والذي لا أمل له في ثورة

عارمة تأكل الاخضر واليابس . واخذت الجمعيات السرية تتملل وتتحرك ، وظهرت في البلاد احزاب سرية ، منها مثلاً : بقظة الفيتنام ، وبعث فيتنام ، والحزب الثوري لفيتنام الفتاة ، ومنها الحزب الوطني الفيتنامي الذي ترأسه نغوين ثاي هو الذي استمد برنامج عمله من برنامج الكيومنتانغ ، ونظم نفسه على نظام الحزب الشيوعي ورمى الى طرد فرنسا من البلاد عن طريق الثورة . وقد كان انشأ له خلايا عديدة في كل انحاء التونكين ، منذ عام ١٩٢٩ . والى جانب هذه الاحزاب ، تشكل حزب شيوعي قزعه نغوين اي كوه المولود عام ١٨٩٢ والذي قضى جانباً من حياته في فرنسا ، والذي عمل في كتون ، عام ١٩٢٥ ، سكرتيراً لبورودين رئيس البعثة الروسية لدى تشان كاي شيك . وشكل في الصين أطر الحزب ، ومنها أخذ يوسع سبلاً من الصحف معرضاً على المقاومة والوقوف في وجه فرنسا .

وجاءت حركة قمع هذه الاحزاب والتشكيلات دامية لما اتصفت به من شدة وعنف أدى الى تفشيل حركة انقلاب عام كانت الاشارة المملنة انطلاقة عصيان حامية ، ين باي في شباط ١٩٣٠ . ولأول مرة في تاريخ الحركة القومية في هذه البلاد ، يحري حشد جماهير الفلاحين وتجنيدهم ، وانضموا الى الحركة الوطنية التقليدية بقيادة نخبة من المفكرين أمهنت في صميم شعورهما .

والانهيار العسكري الذي اصبحت به فرنسا عام ١٩٤٠ تبعه
تأثير الفتح الياباني
انهيار آخر لحق الجيش الفرنسي في الهند الصينية الذي كان مهيناً للأعمال البوليسية التي يستدعيها الحفاظ على أمن البلاد وليس للوقوف في وجه اليابان او السيام . واتخذت حكومة فيشي بالنسبة لاحتلال اليابان للهند الصينية موقفاً يتسم بالتعاون « للدفاع المشترك عن الهند الصينية » ، محافظة منها على ماء الوجه أمام سكان البلاد الأصليين ، وصيانة لهيبة فرنسا وكرامتها ، وللتوسط بين اليابانيين وسكان البلاد الوطنيين ، ولاستغلال مصلحة اليابانيين بالابقاء على الفنين الفرنسيين في مناصبهم والمحافظة على الملاك الاداري الفرنسي ، إذ لم يكن في وسع الغزاة استبداله بغيره ، « ولعجزهم عن فرض ارادتهم في الحال ، اينما وجدوا » . وراح النظام الجديد يلقي في المجال السياسي الهبات الاستشارية القائمة في البلاد . ولثلا يتركوا لليابانيين وحدهم فضل الدعوة للمطالب الوطنية ، عهد المسؤولون الفرنسيون في البلاد الى تشجيع اللغة والادب الفيتناميين ، والى استعمال اللغة الوطنية في المدرسة والادارة ، وعمدوا الى انشاء حركة شبه عسكرية بين شبيبة البلاد .

ولم يهاجم اليابانيون ، بعكس ما فعلوا في الاقطار الأخرى التي دوخوها واحتلوها ، « الاستعمار الغربي » مواجهة . إلا انهم أخذوا بتشجيع الحركة القومية الفيتنامية ودعموا على الأخص ، بعض الحركات المناهضة للفرنسيين وللشيوعيين ، أو المعروفة بروحها المحافظة بالحركة « الكاكودائية » . ان احتلال الجنود اليابانيين من البيض واذلالهم لهم . خلخل شيئاً فشيئاً النفوذ الفرنسي . وفي نهاية الامر ، وضع اليابانيون حداً لسياسة التريث التي انتهجوها ، فامروا بأسر القوات الفرنسية المرابطة في البلاد ، واحلوا ادارتهم محل ادارة الاميرال ديكو ، وأوعزوا الى الامبراطور باو داي وال ملك كمبوديا باعلان استقلال بلادهم .

المقاومة الفيتنامية وفي ١٩٤١ ، عقدت أحزاب فيتنامية عديدة من نزعات متباينة

اجتماعاً لها على الاراضي الصينية وألفت من بينها عصبة المنظمات

الثورية في فيتنام ، وجهت نشاطها ضد اليابانيين المحتلين و ضد السلطة الفرنسية . وكان أهم هذه الفئات والفئة الوحيدة بينها التي كانت تتمتع بشبكة واسعة تمتد الى جميع اطراف البلاد من الاستعلامات والعناصر النشطة ممثلة بحزب فيت منه وريث الحزب الشيوعي بزعامه نغوين آي كوك (الذي سيمرف فيما بعد باسم هو شي منه) . وبعد التاسع من آذار ، استمرت هذه الفئات المقاومة كفاحها واخذت توسع من نشاطها في جميع جهات البلاد . وقد افاح لهم انهيار اليابان وموت الامبراطور باو داي بعد ذلك بقليل ان يؤلفوا حكومة مؤقتة برئاسة هو شي منه أعلنت استقلال البلاد ، في الوقت الذي راحت فيه الحركات القومية في كل من بورما واندونيسيا والفلبين تهاجم اليابانيين وتلاحقهم بمناوشات دامية ، وقفت في الحين ذاته موقفاً معادياً من السلطات المسيطرة على البلاد .

ولاقى الفرق الفرنسية مقاومة عنيفة عندما راح الاميرال دارجنليو يحاول اعادة السلطة الفرنسية على البلاد . وقد بدا للفيتناميين ان السلطات الفرنسية تحاول العبث بالاتفاقات المعقودة التي تعترف بجمهورية فيتنام كدولة حرة لها حكومتها ومجلسها النيابي وجيشها ونظامها المالي ، وهي عضو في الاتحاد الهندي الصيني وفي الاتحاد الفرنسي . كذلك اتهموا السلطات الفرنسية بانتهاج الاساليب ذاتها التي انتهجها الهولنديون في اندونيسيا ، بالاكثار من الوحدات القومية بقصد بلقنة فيتنام . وكان قصف الاسطول الفرنسي لمدينة هايفون بدء حرب عنيفة قاسية شبيهة بتلك الحرب التي نشبت بين وحدات مار تسي تونغ وبين الوحدات التابعة للكيو منتانغ واليابانيين ، وحيث طبقت الاساس والمبادئ التي اوصى بها ماو تسي تونغ عام ١٩٣٦ في حرب العصابات وكان التفاوت كبيراً بين الوحدات العسكرية الفرنسية التي يدعمها الاسطول وطيران قومي ، وجيش الفيتنام المؤلف من وحدات نظامية وفي الميليشيا السيئة التسليح . ومع ذلك فقد استطاع الجيش الفيتنامي السيطرة تامة على الموقف وفرض استراتيجيتهم للعطف الذي يحظى به في الاوساط الشعبية . فالجيش هنا ، كما في الصين ، موجود في قلب الشعب كالسك في وسط الماء ، فهو لا يُرى ومستمر ، الكل في خدمته ومناصرته ، بينما الوحدات الفرنسية تتقيد بالطرقات وبمراكزها والمدن ومهابط الطائرات . وبينما راحت حكومة فيتنام تنظم نفسها في الجبال بعد ان تمثلت فيها كل العناصر المختلفة التي يتألف منها الرأي العام ، اخذت تنشئ لها معامل لصنع الاسلحة اللازمة للنهوض بالحرب ، واقتصرت المناوشات الحربية على اعمال اهلاك الجيش الفرنسي .

تميزت الحرب حتى عام ١٩٤٨ بكونها حرباً استعمارية تأثرت فيها الولايات اتساع نطاق الحرب المتحدة الاميركية ، الى حد بعيد ، بالاعتدال الذي ميّز موقف هو شي

منه ، واخذت تظهر عطفها الشديد لهذه الحركة القومية ، الا انه ما كاد الامر يستتب للشيوعيين

في الصين حتى بادرت حكومة الولايات المتحدة الى إرسال بعثة عسكرية وامدادات حربية ضخمة الى هوشي منه ، ساعدت على إذكاء نار الحرب . وفي عام ١٩٤٩ ، اهدت الحكومة الفرنسية الى منصبه الامبراطور باو - داي ، وتنازلت له عن امتيازات اوسع بكثير من التنازلات التي اقترتها هوشي منه عام ١٩٤٦ أملا منها باجتذاب العناصر الوطنية غير الشيوعية الى جانبها ، دون ان تصل به الى الاستقلال التام . ولم تأتِ المحاولة بأي نتيجة لدى الرأي العام وفشلت تماما ، اذ رأى فيها الشعب تجسيدا للسلطة الفرنسية ومحاولة منها للحفاظ على الامتيازات العريضة التي كانت لها ، ومنها استثناء الرعايا الفرنسيين من المحاكم الوطنية واجراء محاكمتهم وفقا للقانون الفرنسي . ولذا اخذ عدد كبير من خصوم الفيات منه ، يقولون باعتماد القتل السياسي ، من بينهم عدد كبير من الكاثوليك الذين آزروها ، والذين بقوا مع ذلك يكتنون الكره الشديد والعداء الازرق لكل ما يذكّرهم بالحكم الاستعماري البغيض ، وكل هذا الفريق الذي يشجب الحكومة لابقائها على هذا النظام المؤلف من نصف حماية ، وفساد الادارة والموظفين ، وشراء الوظائف والخطوة التي لا يزال ينعم بها كبار المزارعين للارز ورجال الاعمال ، وعدم وجود اي خطة لاصلاح زراعي على الاخص . وبالرغم من الانتصارات الحربية التي سجلها الجنرال دي لا تر عام ١٩٥١ استطاع معها ان يستعيد قسما من الاراضي التي خسرتها فرنسا منذ عام ١٩٤٩ ، اشتد الصراع عنفا ومرارة ، بعد ان اخذت المساعدات الصينية تعادل في المجال العسكري ، المساعدات التي تلقتها فرنسا من الولايات المتحدة . وهكذا اخذت فيات منه تسيطر على ٢/٣ مساحة البلاد وتهيمن على ٥٣٪ من عدد سكان البلاد . والى جانب الاراضي التي تسيطر عليها ، وفي موجودة في كل مكان ، فالقوات الفرنسية تسيطر في النهار على القرى بينما تنتقل السيطرة عليها ، خلال الليل قوات جمهورية فيتنام الديمقراطية ، ، وفي داخل كل امرة وعائلة اعضاء ينتسبون الى فيات منه . واقتصرت مهمة الوحدات الفرنسية على الدفاع عن المدن الرئيسية وضواحيها ، وشواطئ نهر الميكونغ السفلى ، ومزارع المطاط في الكوشنشين والمنطقة الصناعية في التونكين . في كل مكان في هذه المنطقة تقوم د لجان مقاومة ، تعمل في الخفاء كما يوجد ممثلون لفيات منه الذين يمارسون السلطة الفعلية تجاه السلطات العسكرية الفرنسية أو السلطات التابعة لباو داي . فانهارت الحياة الاقتصادية في البلاد بعد اختلال الأمن ، وتخلى الكثيرون عن الاعتناء بمزروعاتهم . وأخذ سكان الريف ينزحون الى المدن (فارتفع عدد سكان بنوم بنه من ١٠٠ ٠٠٠ عام ١٩٣٩ ، الى ٤٠٠ ٠٠٠ في السنة ١٩٥٢ ، وتجاوز عدد سكان ساينون - شولوم مليوني نسمة لقاء ٣٠٠ ٠٠٠ عند البدء بالاعمال الحربية .

والمحاولة الاخيرة التي جرب فيها الجيش الفرنسي تسجيل نصر حاسم ، أدت الى انهزامه الذريع أمام ديان - بيان - فو في ايار ١٩٥٤ ، كما أدت بالتالي الى اتفاق جنيف الذي قسم البلاد الى شطرين : شمالي يحتله الفيات منه والجنوب ، نصت بعض فقراته على وجوب توحيدهما فيما بعد .

وهذه الحرب التي دامت من سنة ١٩٤٥ الى ١٩٥٤ والتي كلفت فرنسا ضحفي قيمة

الاستثمارات الفرنسية الموظفة في هذه البلاد ، ارتدت طابعاً مختلف عن طابع صراع يقوم به شعب آسيوي لتحرر من ربة السيطرة الاجنبية ، إذ استعالت الى حرب هدفت للحسد من انتشار الشيوعية الى جميع اطراف آسيا واتخذت لها مظهراً جديداً من مظاهر الصليبية التي تقوم بها الولايات المتحدة في مجال الحد من اتساع الشيوعية وسيطرتها العالمية .

تحويل الفيتنام الى كوريا ثانية ويقسمه خط العرض ١٧ الى دولتين
شطر الفيتنام
متميزتين : الشمال الذي كان دوماً بلداً فقيراً مكتظاً بالسكان يحاول القيام باصلاحات جذرية بنسأة ، والذي اخذ بأسباب التصنيع بالرغم من افتقاره للرسميل التي تنهض بالاستثمارات الضخمة ، والجنوب الذي بعد ان تخلص من دكتاتورية نفوذته ديم واسرته ، شهد بعد عام ١٩٦٣ ، سلسلة من الانقلابات العسكرية وموجة من الاضطرابات الدينية والاجتماعية ، كما ان الثورة التي اعلنها الفيتكونغ تحولت الى حرب عصابات ، وارقدت بتدخل اميركا فيها ، طابع حرب فعلية .

ودكتاتورية ديم الرهبانية التي جاءت بديلاً آسيوياً للطريقة الفرنسية ، استمرت متحركة بالبلاد بفضل المساعدات المالية الاميركية التي غطت دوماً ثلثي المعجز الذي عانت منه ميزانية البلاد ، وبفضل ركنين آخرين هما : الكاثوليك وعددهم فيها ١٣٥٠.٠٠٠ ، نصفهم نازحون من القسم الشمالي ، والبوليس الذي اعتمد عليه . سيطر ديم وحكم البلاد بالرعب وعرف ان يستغل في هذا السبيل الشعور الوطني والتعصب الديني الشديد ، ويتفانى ، تحت ستار مكافحة الشيوعية ، في ملاحقة كل اثر للمقاومة المتحررة . والاصلاح الزراعي الذي حاول القيام به عام ١٩٥٥ أصيب معظمه بالشلل للمعارضة العنيفة التي لعبتها من قبل ارستوقراطية النبلاء الفاسدين الكلي القدرة . وفي سنة ١٩٥٨ بلغ عدد من استفاد من عملية الاصلاح هذه ٨٠.٠٠٠ مزارع من اصل ١.٥٠٠.٠٠٠ كان يجب ان يفيدوا منها كما لم تحترم قط المبادئ التي جعلت في حدود ٧٥٪ معدل تخفيض الايجارات . وعملية تصنيع البلاد سارت ببطء كلي ، إذ ان الرسميل الاجنبية يجري تشغيلها في الصناعات الكيماوية والاستهلاكية ، على الاخص ، وعدم المساواة في مستوى الحياة هو اقوى من أي وقت مضى ، كما ان ازدياد الاضطراب جعل الامن في الريف بعد سنة ١٩٥٩ ، عندما اشتدت حرب العصابات التي شقتها الفيات منه ، أدت في بادىء الامر الى تجميع سكان القرى وحشدهم في « دساكر استراتيجية » (على غرار ما جرى في الجزائر) ، والى التغلي عن الاراضي الزراعية ، والى النزوح الى المدن التي اخذت تتضخم ويزداد فيها عدد العاطلين عن العمل ، والى مراعاة مصالح الاقارب والانساب وغير ذلك من المضاربات ووسائل الافساد ، والى المحسوبية التي حلت عدداً من الكاثوليك الى المراكز السياسية والعسكرية الموجهة العليا ، مما أدى الى الاحتجاج الصارخ ضد الظلم السياسي والاجتماعي الذي عبرت عنه مظاهرات ضخمة قام بتنظيمها البوذيون (٨٠٪ من سكان البلاد) . ومعارضة البوذية ، التي ظهرت هنا ، كما بدت في بورما منذ عهد بعيد ، قوة سياسية ودينية يجب ان يحسب لها حساب ، كانت ضربة

قاضية نزلت بنظام الحكم . ان الزعماء البوذيين هم الناطقون باسم جبهة ضمت معاً كل العناصر المناهضة للكتاتورية والكتاتوليك ، وكل انصار السلام في البلاد ، وصغار القوم فيها واصحاب الحرف ، والتجار الذين نزل بهم الفقر ، والفلاحون الذين طردوا من اراضيهم وكل ما كثر لهم الجوع عن انيابه الحادة ، والشبان الذين يتهددونهم خطر تجنيدهم في الجيش . وقد وقعت حوادث انتحار علانية قام بها عدد من الرهبان البوذيين ، كما تكاثرت حركات التمرد في البلاد والفتن العسكرية ، وأخذ يتعاقب على الحكم قواد عسكريون بعد ان اشتدت بينهم المنافسة ، عن طريق انقلابات عسكرية ، يؤازرها حيناً وينامضها اخرى المنظمات والهيئات الاميركية ، المختلفة المنافسة فيما بينها القائمة في سايبون

وفي هذه الفضون اخذت الجبهة الوطنية لتحرير البلاد بتنظيم نفسها وعملت عام ١٩٦٠ على توحيد المقاومة السرية ، كما أخذت قطالب منذ عام ١٩٦٢ باستقلال فيتنام الجنوبية وحيادها . وتمثل في لجنتها المركزية ، المقاومة من اي فئة سياسية انتسبت ابرزها جميعاً الفئة ذات النزعة التقدمية الشيوعية . وهكذا وجدت حكومة فيتنام الجنوبية نفسها بذات الوضع الذي أحاق بالسلطة الفرنسية عام ١٩٥٤ . تسرب رجال الجبهة الوطنية الى صفوف الجيش والدولة ، واعتماد سياسة الترويع في المدن ، ووقوف سكان الريف موقفاً مائلاً أو محايداً ، واعتماد قتل بعض الموظفين وبعض السياسيين ، وحصر الوحدات العسكرية التابعة للحكومة في بعض مراكز محصنة ضعيفة الرغبة في المقاومة ، مع سيطرة الوحدات التابعة للفيتهكونغ على الريف سيطرة تامة ، اقله خلال الليل . والمساعدة العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الاميركية من عتاد حربي ضخمة ومن « مستشارين » لم تتمكن من قلب الاوضاع واستعالت تدريجياً الى تدخل عسكري مكشوف استدعى ارسال قوات اميركية ضخمة يوماً بعد يوم ، برهنت عن عجز تام أمام عدو لا يرأى ولا يمكن الاتصال به ، ينعم بعطف الشعب ومناصرته . كل هذا جر الولايات المتحدة الى سياسة تصعيد الحرب بقصف أراضي فيتنام الشمالية قصفاً عنيفاً متصلاً بغية إخافة الخصم الشيوعي الذي يمد الفيتكونغ بالمساعدة الحربية التي تتيح له الاستمرار في مقاومته العنيفة . ومحاكاة الوضع للوضع في كوريا اخذ يبرز اكثر فاكثراً ، كما ازداد الخوف من اشتداد التوتر الدولي الذي ظهر عام ١٩٥٢ .

الفصل الخامس

البلدان الاسلامية في الشرق وشمال افريقيا

ان الـ ٢٤٠ مليوناً من المسلمين عام ١٩٢٠ ، في هذه البلدان التي تمتد من المغرب الأقصى حتى حدود الهند واندونيسيا ، همزتهم هزاً عنيفاً أحداث الحرب العالمية الاولى . فقد أسهم مسلمو شمالي افريقيا وغربي افريقيا والهند والجزيرة العربية بالأعمال الحربية ضد المانيا وتركيا . وبرنامج التحرر الذي وضعه الحلفاء وفادوا فيه بحرية كل شعب ان يحكم نفسه كما يريد وروجوا له في جميع اطراف العالم الاسلامي لبث ينتظر تحقيقه في سنة ١٩١٩ . وقد بلغ مسامحه ايضاً انه في الوقت الذي قطعت فيه للعالم الاسلامي مثل هذه الوعود والفرارة ، جر عقد معاهدات سرية نصت على اقسام بلدان الشرق الأدنى ، كما رأى مؤتمر السلام في باريس يرفض الاستماع الى ممثلي ايران - بعد ان ضحي بالصين في سبيل ارضاء اليابان - وجولتها انكلترا الى عمية فعلية كما يرفض الاستماع الى مندوبي مصر وممثليها ، وقسم تركيا وهشمها ، ووضع تحت الوصاية ما يبقى من دول اسلامية مستقلة . وبعد خيبة الامل واليأس الذي اقتابه من الخنث بالوعود المقطوعة له ، رأى هذا العالم الاسلامي نفسه محملاً الى الثورة وقد شجعها عليها ما شهد من منافسة حامية قامت بين الانكليز والفرنسيين زادت حدة وعنفاً مقاومة ايطاليا والمانيا المكشوفة للمتصرين في الحرب ، وهذه الصرخات الدارية الصادرة عن الحزب الشيوعي التي تدعو للانتفاض على الاستعمار . وستعمل الشعوب الاسلامية على توسيع وتوحيد الحركات التحررية في الاقطار الشرقية ، هذه الحركات التي بدت مظاهرها الاولى قبل ١٩١٤ . وهذه الحركة القومية ازدادت اتساعاً وعنفاً وارتدت طابع الشمول بعد عام ١٩٣٠ ، وفي السنوات العشر التي عقت الحرب العالمية الثانية اخذت معها البلدان الاسلامية بأسباب التطور السريع ، وعقدت كثيراً كما ازدادت معها احتداما العلاقات بين السيد والمسود .

وقد وجدت القومية العربية الطريق امامها ممهدة اثر البعث العربي
الذي تهيأت اسبابه في الربع الاخير من القرن التاسع عشر في هذه
الحركة التحررية التي نادى بها جمال الدين الافغاني (المتوفي عام ١٨٩٧) ، وتلميذه محمد عبده

ومصطفى كامل . وقد تجلت حركة البحث هذه على اتمها في مصر التي لجأ اليها واعتصم فيها فريق من رجال الفكر والقلم تخلصاً من مضايقات بوليس السلطان عبد الحميد وملاحقاته العنيفة ، وحيث راح الانكليزيذ كون الشعور القومي ويشجعون احياء اللغة العربية وبعث الثقافة العربية الاسلامية ، اسوة بما جرى في اوروبا ، خلال القرن التاسع عشر ، وارتدت الحركة مظاهر الحذب على لغة الضاد وبعثها من جديد بعد عهود متطاولة من الجهود والعمود المحدثت معها اللغة والادب العربي الى الحضيض . وحرث الادب العربي وبعثه ، والكشف عن اجماد العروبة والاسلام بعد ان عفا عليها الدهر وتناستها الازهان والتلويع بها في وجه النفوذ الاوروبي والتركي ، والسعي الحثيث لتطويع اللغة العربية بحيث تستجيب لمقتضيات العصر الحديث وذلك عن طريق اغناء مفرداتها بالوضع والبحث وادخال المصطلحات الجديدة ، والمفردات التقنية التي تقتقر اليها للتعبير كما يجب عن الافكار والنظريات العلمية المستحدثة وبفضل هذه الجهود الكبيرة التي قام بها فريق من حملة الاقلام والمفكرين بينهم عدد كبير من اللبنانيين النصاري ، اطل علينا ادب حديث واقعي ومسرّح شعبي ، كما نقلت الى العربية ، عدد من المؤلفات الاوروبية التقنية ، بما هاد على اللغة بالاثرء عن طريق تعريب عدد كبير من المصطلحات والمسميات ، واقتباس العديد من التراكيب والصور البيانية المستعملة في الغرب . كذلك جرت تقليد اللغة الفصحى مما علق بها من الشوائب وحوشي الكلام ، واصبحت بالتالي اداة ربط واتصال بين المسلمين كما ان الصحافة الكبرى اخذت قلمي الرأي العام وتغذيه بالمستحدثات بما استلبطه الراديو ، هذه الاداء الداهية التي تشد من اواصر الوحدة والاتحاد ولها من الوقع وبعد الاثر ما لا يتوفر بعضه للجريدة والصحيفة .

القضية المطروحة على بساط البحث هنا كما في الشرق الأقصى ، هي
 عصرة الاسلام
 كيف يمكن استمرار العلوم وتمثل الفنون العصرية التي هي أساس
 قوه أوروبا وحماد سطوتها ونفوذها ، بحيث يمكن مواجهة استعداد الغرب ورد عاديته والتخلص
 من السيطرة الاجنبية ، والتسيج حول التقاليد الشرقية وصيانة مقدسات الشرق ولا سيما اللغة
 والدين من الشبهات التي يحاول الغرب إلصاقها بها . كل هذه المطالب اقتضى تحقيقها والاخذ بها
 جهود شاقفة رمت الى ترسيخ اصول البحث العربي وعصرة الاسلام . وراح عدد من كبار
 المصلحين في الاسلام امثال الافغاني ومحمد عبده وبعض قلاميدهم يدعون الى تنقية الاسلام من
 الشوائب التي علقت به مع تمادي الزمن ، مع الفتوحات الاسلامية ومن جراء الاتصال بعبادات
 واعراف الشعوب التي دخلت في حوزة الاسلام . وراحوا يشددون على الاخص على تنقية
 الاسلام من بعض معالم الصنمية ومما علق به من اعراف التعزيم والسحر مما يتبرأ منه الاسلام في
 الصميم ، وتكريم الأولياء هذه العادة التي تحمكت بالاعراف الشعبية ، كما راح بعضهم وعلى رأسهم
 المرحوم رشيد رضا صاحب مجلة المنار يتبرأ من تعاليم بعض فقهاء الاجيال الوسطى والتقييد
 بقوال السلف وأخذوا يطالبون باصلاح جذري لنظم التعليم العالي الاسلامي ، وتطوير مناهج

للعلم الحديثة والتاريخ وادخال مادة الدين المقارن وكل ما يتعلق بالمعينة والمذاهب الاسلامية المختلفة . إلا ان هذه الدعوة الصريحة الى التجدد لقيت مقاومة عنيفة ومعارضة قوية من قبل علماء الدين الملتزمين بالتمسكين بأهداب الرجعية البيضاء ، الذين راحوا يقطعون من جماهيرهم الشيخ مصطفى عبد الرازق الذي طالب بفصل أمور الدين عن أمور الدنيا ، وبفصل الشيخ محمد ابي زيد الذي وضع تفسيراً للقرآن يعتمد فيه على موضوعية العلم الحديث ، كما حاولوا الوقوف في وجه ترجمة دائرة المعارف الاسلامية لما كتبه في زعمهم من شكوك . إلا ان حماسة الشيعة لم تتأثر كثيراً بهذه الحركة الرجعية ، كما ان المطالب والاماني التي اثارها في نفوس النشء الجديد المدارس الاوروبية والتعليم الجامعي الذي يؤمنه عدد من الجامعات نشأت في المدن الكبرى على غرار الجامعات الاوروبية ، حملت الجامعة الازهرية والمعاهد الدينية الاخرى على اصلاح مناهج التعليم التي تسير عليها وعلى اقتباس العلوم الحديثة واعتماد مادتها في التدريس ولا سيما العلوم الفيزيائية . هذه الافكار الجديدة لم يتأثر بها سوى قلة من النخبة بين المفكرين باستثناء من يقيمون العقل حكماً . ويلاحظ المستشرق الانكليزي جب ان كل مفكري الاسلام وحمة العلم بينهم وجدوا انفسهم في ذات الوضع الذي احاط بحملة الفكر في الغرب في القرن الثامن عشر بالنسبة للمعينة المسيحية . وبالرغم من موقف العلماء السنة ومن ان النقد العلمي الحر في أمور الدين لم يسلم به في اي قطر من الاقطار الاسلامية بعد ، فالتفكير العلماني اخذ يظهر ويمتد ، وراح الدعاة لعصرنة الاسلام يضعون على بساط البحث والتحليل ويعرضون للتشريح والنقد المتحرر اصول الدين الاسلامي وقواعده ، واخذوا يعتمدون في جدلهم ورد الشبهات عن الاسلام اسلوباً جديداً يتعرض على الاخص لكهال القرآن وصعته مقابل الفساد والتعريف الذي ادخل على الكتب اليهودية والاسلامية ، وحول شخصية الرسول العربي .

وفي الهند حيث التعليم العالي الجامعي على الطراز الاوروبي يجري الاخذ به منذ عهد بعيد ، تأثرت الطبقات المستنيرة الى حد بعيد بمناهج الانكليز وأفكارهم ولا سيما في كلية ألبان التي اصبحت جامعة منذ عام ١٩٢٠ حيث تسير جنباً الى جنب تدريس العلوم الدينية وعلوم العصر ، وحيث حركة عصرنة الاسلام ارقدت مع محمد إقبال شدة وإقبالاً لم يعرفها الشرق الأدنى .

انتشار الاسلام
هذا الاسلام المغلوب على امره ، والمنقسم على نفسه الى اقطار ودول تختلف ارتباطاً وتلباتين تبعية ، يشعر في الصميم حضارته ويحاول جاهداً تحقيق وحدته وجامعيته . فالجامعة الاسلامية والعروبة هما صورتان اللتان تلبور عنها هذه النزعة . فبعد عام ١٩١٩ ، تبرز على الاخص حركة الجامعة العربية والحركة العلمانية في تركيا تؤيدها بريطانيا ، وتضطبع هذه الحركة بطابع قومي يرافقها وعي ديني اسلامي يشتد يوماً بعد يوم . فالاسلام لا يزال ديناً حياً ناشطاً آخذاً بالانتشار والتوسع . فهو بين الديانات الكبرى الدين الذي كان اوسع انتشاراً من اي ديانة اخرى منذ الحرب العالمية الاولى

وكان له اكبر مد بين الشعوب الموصوفة بالبداية في هذه المناطق ما بين المدار الاستوائي وخط الاستواء ، وعلى حساب كل الاديان الموجودة فيها تقريباً .. وهذا التوسع الديني يوسع كذلك لانتشار اللغة العربية . وهكذا تتسع باحة الاسلام في الشرق الاسلامي ، باحة رحبة الجنبات في المدى الافريقي . وهكذا راح ا. بارترز ، مؤرخ نيجيريا يلاحظ بعمق يلفت النظر ، انه أينما التقى الاسلام والمسيحية وجهاً لوجه سجل الاول عشرة ارتدادات مقابل واحد يعتنق المسيحية ويعتمد ، وخير مثل على ذلك ما يقع كل يوم في ربوع اوغندا وتنزانيا والكامرون والكونغو. والاسلام يتمتع بافضل مركز ليصبح بالفعل دين القارة الافريقية .

فهو يحمل الى اتباعه وبنيه المساواة في الحقوق والدم والطبقات ويبحث بين اتباعه شعوراً عميقاً بالوحدة والتضامن ، يلزمهم القول بالله القويم القدير ويعدم بحياة ابدية دون ان يفرض عليهم عقائد ومراسم منعقدة . فالمسلم الجديد ينزه الاسلام عن كل اتفاق او قواطع مع السيطرة الأوروبية ، كما يجد فيه اكبر درع له يقيه من النفوذ الاوروبي . فالاسلام يحمل في نظرم حضارة وثقافة ساميتين ، دون ان يكون له ما للحضارة الغربية من أثر هدام للعادات والاعراف المتوارثة اباً عن جد . وهذا الواقع يبدو على أنه في مصر حيث تجتذب المدارس القرآنية الصغار من ابناء الاقباط ، اذ ان اعتناقهم للاسلام يفتح امامهم ابواب الطبقات العليا وحيث الألوف من اطفال الاقباط المسيحيين يقبلون على الاسلام مع كهنتهم .

وخير دعاة للاسلام هم هؤلاء التجار وهؤلاء الجنود ، وهذه الجمعيات الدينية التبشيرية التي تآلفت عام ١٩٠١ في مصر ، وشركة البعث الاسلامية في الهند ، والنشاطات التي تقوم بها طوائف الاحدية والحمدية الذين يقومون بنشاط واسع في سبيل نشر الاسلام في كل من افريقيا والصين ، واليابان واندونيسيا واميركا حتى وفي اوروبا مستعنين على ذلك حتى بالاساليب التي يعمد اليها المبشرون المسيحيون ، شاجبين في المسيحية ديانة الاجانب ، ومتبينين في الاستعمار الاوروبي بعثاً للحروب الصليبية . أفلم يشبه الجنرال أللني دخول جيشه فاتحاً الى القدس الشريف عام ١٩١٧ ، بدخول الصليبيين اليها ؟

١ - فترة ما بين الحربين

وجد الشرق الادنى نفسه بعد الحرب العالمية الاولى ، مجزأ الى العالم الاسلامي مجزأ ومسود منطقتي نفوذ ، وفقاً لاتفاقات سايكس بيكو . فقد اعطت عصبة الامم فرنسا الانتداب على دول الشرق الادنى ولن تلبث ان قضت سريعاً على دولة سوريا تحت رئاسة الملك فيصل وطردته من البلاد كما اولت انكلترا الانتداب على فلسطين بعد ان اعلنتها بلفور وزير خارجية انكلترا وطناً قومياً لليهود ، وعلى شرقي الاردن وعلى العراق . ومن هذه الوعود التي قطعها البريطانيون للعرب لم تحترم سوى استقلال الجزيرة

العربية النسبي . فالوضع في العالم الاسلامي يبدو على هذا الشكل : خمسة اقطار تتمتع رسمياً بالاستقلال هي تركيا وايران وأفغانستان والجزيرة العربية واليمن ، الا انها تخضع عملياً للحماية ولو بصورة غير مباشرة ، او تعجز اصلاً عن ان تحيا حياة مستقلة . أما ما تبقى فيخضع لدولة اوروبية : ففرنسا تهيمن من جهتها على دول الشرق الادنى وشمالى افريقيا وافريقيا السوداء الاسلامية ، كما تهيمن انكلترا من جهتها على مصر وفلسطين وشرقي الاردن والعراق وعلى مشيخات الخليج العربي ، وعلى الهند وماليزيا ، وتحكم هولندا باندونيسيا ، وايطاليا بليبيا والاريتريا وبلاد الصومال ، واسبانيا بشمالى المغرب وافني ، والاتحاد السوفياتي بالتركستان . ففي فترة ما بين الحربين بينما تبقى المستعمرات الفرنسية بمنأى عن نشاط المراكز الاسلامية الكبرى وتأخذ لها موقفاً سلبياً ، نرى الاقطار الاخرى تحاول على اقدار متفاوتة من النجاح والفشل ، زحزحة نير السيطرة الأجنبية عليها .

كانت تركيا أول دولة تحررت من عقابيل هزيمتها النكراء في الحركة الإصلاحية في تركيا الحرب العالمية الاولى . فبعد ثورتها الاصلية ، تمكنت من تأسيس دولة حديثة على الطراز الغربي .

فقد جردتها معاهدة سيفر في ١٠ آب ١٩٢٠ من كل ممتلكاتها الواقعة الى الجنوب من آسيا الصغرى ، ومن ازمير وملحقاتها ، ومن تراقيا الشرقية باستثناء الاستانة وضواحيها . وقد وجدت خلاصها في هذه البقعة الوطنية التي قامت بها على يد المصلح الاسكندر مصطفى كمال ، الذي انزوى في آسيا الصغرى وحذر الرأي العام والسلطان من القبول بأي تنازلات جغرافية جديدة واجتمع في انقرة والمجلس الوطني وشكل حكومة تولى هو رئاستها .

بعد قبل أي شيء آخر الى إعادة تنظيم الجيش وطرد اليونان بعد ان ألحق بهم عام ١٩٢٢ هزيمة نكراء في معركة أفيون وبذلك حرر كل بلاد الاناضول . وبعد هذا النصر المبين فرض في لوزان عام ١٩٢٣ معاهدة جديدة حررت تركيا الى الابد من الامتيازات الأجنبية واصبحت تركيا دولة ذات سيادة ، قومية ، لا تعرف من الاقليات غير اليونان والارمن المحصورين في استانبول وادرنه والاكراد الذين خضعوا لسياسة تترك شديدة ، توصلاً لنزع عنصريتهم المميزة والذين استهدفوا للتنفي والتشريد بالجملة بعد الثورة التي قاموا بها عام ١٩٢٥ .

انصرف مصطفى كمال الى تنظيم العهد الجديد باصدار عدة مراسيم يؤلف مجموعها ما يدعى بالكهالية التي تقوم على دكتاتورية لها قاعدة شعبية مؤلفة من حزب الشعب وضع له برنامجاً مؤلفاً من ست نقاط انشئت بموجبه جمهورية علمانية تقدمية ، وطنية ثورية وبالاقتناع حيناً والضغط أحياناً جرت عصرة المؤسسات الوطنية : كاختيار انقرة عاصمة جديدة للجمهورية ، وإلغاء الخلافة الاسلامية عام ١٩٢٤ ، وهي تدابير تشير بوضوح الى التحول الكامل عن الماضي . فالدولة القومية اساسها نظرية تاريخية تقول بأن الاتراك ليسوا مغولاً ولا طورانيين ، بل من العرق الآري الاصيل يتصل بالسومريين والحثيين بنسب متين . وعلى هذه الدولة ان تتحرر تماماً

من كل نفوذ اجنبي واعتبارات دينية ترتب استقلالها وتحدد منه . وفي هذا السبيل اتخذت عدة اجراءات حولتها الى دولة علمانية تفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية ، كالفاء المحاكم الشرعية ، وفرض التعليم العلماني واستبدال الجمعة كيوم عطلة بيوم الاحد . واعتماد التقويم الغريغوري ، وتحريم الطربوش وتحريم التحل الدينية والغاء الدراويش وترجمة القرآن الى اللغة التركية . كذلك اعطى البلاد تشريعاً مدنياً مستوحى في مجموعه من القانون الالماني والايطالي والسويسري . الا انه اضطر ان يحسب حساباً للمقاومة التي تبديها الاوساط الاسلامية المحافظة ففي عام ١٩٢٨ ألغيت من الدستور المادة التي تجعّل الاسلام دين الدولة الرسمي . وفي هذه السنة بالذات حل الحرف اللاتيني محل الحرف العربي تسهيلاً منه لعصرنة البلاد ولتسهيل تعلم اللغات الاوروبية ، وقطع كل صلة مع ماضي البلاد بنقل الامة التركية الى جو ثقافي جديد . ولعل هذا هو من أهم الاصلاحات التي حققتها البلاد مع القانون الذي ساوى في الحقوق المدنية والسياسية بين الرجل والمرأة وحرر المرأة وفتح أمامها ابواب المعرفة والتعليم على مصراعيها ، وبذلك احتلت المرأة المقام الذي يجب ان يكون لها في المجتمع ، كما ألغى الحجاب . والتعليم الذي يستوي أمام المرأة والرجل يوصي بالتعليم المختلط وهو مجاني وإلزامي في المرحلة الابتدائية كما ضاعف من عدد المدارس والمعاهد التربوية في البلاد لتأمين المزيد من اصحاب الاختصاص والتقنيين الاتراك ليعملوا محل الاجانب .

تغيير الوضع الاقتصادي أما السياسة التي انتهجتها الكمالية في المجال الاقتصادي فتتسم بالروح القومية والتأميم . فصفى قبل كل شيء العناصر غير التركية التي استأثرت حتى الآن باقتصاديات البلاد: كالدائنين واصحاب الامتيازات ووضع حداً للقروض ، باستثناء بعض منها قصيرة الامد اخذها من الاتحاد السوفياتي واشترى قباعاً الاستثمارات التي يملكها الاجانب ، ولا سيما شبكة الخطوط الحديدية . وحاول ان يجعل تركيا دولة تكفي نفسها بنفسها ، والاستغناء قدر المستطاع عن الاستيراد بتشجيعه الصناعة لكي تستفيد من خامات البلاد ومواردها الاولى كما رعى بنوع خاص الصناعة الكبيرة . وانتهج سياسة شديدة من الحماية الجمركية كما خفض الضرائب وشجع الطلب كما شجع الصناعات بتسليف الاعتمادات اللازمة عن طريق البنك الاهلي . ولما كان ١/٤ السكان يعملون في معاشهم على الزراعة كان لا بد من توجيه عناية كبيرة لمرافق البلاد الزراعية وتشجيعها ، اذا ما شاء توسيع السوق المحلية وتشجيع الصناعة في البلاد . والحال ان معظم الفلاحين هم من صغار الملاكين تتراوح مساحة الارض التي يستغلها الواحد منهم بين ٤ و ٦ هكتارات نصفهم لا ارض لهم ولا مزارع ، وهناك مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية في الجنوب لا يستغلها اصحابها من كبار الملاكين المقاريين لبعدهم عنها ، كما ان أساليب الزراعة والاعتدة المستعملة هي بدائية جداً ومتأخرة . وضريبة العشر التي كانت جبايتها تؤدي الى تجاوزات كثيرة استبدلت عام ١٩٢٥ بضريبة عقارية على الايراد ، وتأسست في البلاد تعاونيات عديدة للتسليف الزراعي

ولبيع المحاصيل ، والمصرف الزراعي الذي يقوم بمراقبة هذه التعاونيات ويشرف على السوق المحلية يشتري المحصول ويسلف الاعتمادات اللازمة بعد اجراء معاملات الرهن .

لم تكن نتائج هذه الجهود في عام ١٩٢٩ مهمة بمد : فالعمال الموصوفون او المهرة يتوفر وجودهم في البلاد ، واصحاب رؤوس الاموال المحليين يتحفظون جداً ، كما ان عدم توفر الرغبة في الاستثمارات وضعف الوفرة ، كل ذلك حداً كثيراً من قدرة البلاد على التطور . فعدد الالميين في تركيا اوروبا لا يقل عن ٦٦٪ بينما هو ٨٨٪ في تركيا آسيا بين الرجال ، و ٧٩ و ٩٧ بين النساء ، وكان عدد المحارث الزراعية المستعملة في طول البلاد وعرضها لا يتجاوز ٢١٠ ٠٠٠ محراث من الحديد لقاء ١ ٢٠٠ ٠٠٠ محراث خشب . والمعجز في الميزان التجاري لا يزال في حدود ٢٥٪ . وعدم المساواة الاجتماعية يبدو فاضحاً ، إذ ان قلة ضئيلة من السكان عرفت ان تستفيد من الجهود التي بذلتها الحكومة ، وهي جهود اقتصرت على المجال الصناعي وحده دون المجال الزراعي . وتمتع اناطورك بنفوذ دولي عظيم ، حتى في العالم الاسلامي حيث اثارت اصلاحاته العلمانية ، حفيظة الرجعيين والمتزمطين . فقد كانت تركيا الكهالية لجيرانها مثلاً يجب الاحتذاء به والنسج على منواله بعد الجهود العظيمة التي بذلتها لتعظيم الطوق الذي ضربه حوله الفاعزون في الحرب .

لمصر مظهر خاص ومقام محترم في العالم الاسلامي . فبالرغم من معدل الوفيات العالي فيها فمعدل المواليد يبقى مع ذلك مرتفعاً (٤٢،٥٪) الامر الذي افاح زيادة في السكان تلفت النظر (١١٥٠ شخصاً في اليوم) في رقعة ضيقة من الاراضي الزراعية . تحف بها الصحراء فهي واحدة تزخر بالسكان بمعدل لا مثيل له في العالم . فالاجانب فيها وعددهم ٢٢٥ ٠٠٠ ، عام ١٩٢٠ ، بين ١٦ مليون نسمة من سكان البلاد ، كانوا يملكون ٥٣٪ من الثروة العامة في هذه البلاد ، وكان عدد من الفرنسيين والانكليز يشغلون في الادارة مناصب عالية . فليس بغريب قط ان يتبرم ابناء البلاد من سيطرة الاجنبي فيها وهي مركز النهضة العربية الادبية والفكرية وباعثة الروح الاسلامية . اجبرت على دخول الحرب فقد استباح الجيش الانكليزي ارضها وراحت فريسة ألوان من اعمال المصادرة لمصولها من القمح والقطن ، كما تضررت كثيراً من اعلان الاحكام العرفية . ثم ان اعلان الحماية البريطانية على البلاد في كانون الاول ١٩١٤ ، أريد به تحويل الاحتلال الذي وقع سنة ١٨٨٢ الى نظام موصول من الحماية ، فليس من عجب ان تنتفض المشاعر القومية فيها وتقيم المظاهرات الضخمة عام ١٩١٨ .

فالنشاط السياسي والكفاح ضد الاحتلال البريطاني انحصر على الاخص في حزب صغير من المجتمع المصري . وهذه الدهماء من الجماهير الشعبية التي يرسف معظمها في الجهل المطبق ، لم تكن تأثرت بعد بالافكار الجديدة . فبين كبار الملاكين ، بعض العناصر التي اخذت بأسباب المدنية الحديثة ، وتألفت في القاهرة ، اكبر مدن القارة الافريقية ، طبقة وسطى تعود بأصولها

الى الريف ، تخرج اصحابها من المدارس التقنية ، ومن الجامعة ، وبقيت مع ذلك محافظة على تقاليدھا في حياتھا اليومية ، تحسن الفرنسية والانكليزية وتأثرت بالافكار الاوروبية . وقد ضمت هذه الطبقة بين صفوفھا العديد من الموظفين من صفار ووسط ، وتجاراً ، وألفت مع طلاب المدارس ، القسم النشط في البلاد . والبروليتاريا الصناعية التي لم تهتم كثيراً بمد للمشكلات الاجتماعية ، كانت تشكو من قلة العدد ومن عدم التنظيم الذي يشل حركاتھا : فهي وطنية في الصميم . ومن بين صفوفھا طلع معظم زعماء الحركة المضادة للإنكليز كزغلول باشا . واخذت تطالب الانكليز بالخروج من مصر ، وارجاع السودان اليھا ، والغاء الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة التي لم يعد الشعب يطبق وجودھا وقيامھا بعد ان نصت معاهدة لوزان على إلغائها في تركيا كما زال كل اثر لها في دول الشرق الادنى والعراق وايران . ان انشاء صناعات جديدة مختلفة في البلاد كمصانع الزيت والمطابع والمطاحن وحاج القطن ... والنجاح الذي صادفه بنك مصر الذي تأسس عام ١٩٢٠ برؤوس اموال مصرية وانشائه شركات مختلفة تابعة له كشركة الملاحة والطيران ، والمصارف ، والشركات التجارية والصناعية والتأمين على الحياة ، وشركة استثمار المسارح والسينما ، كل ذلك شجع الناس على المطالبة بتحرير البلاد واستقلالھا في المجالين السياسي والاقتصادي .

من بين الاحزاب السياسية في مصر ومن أهمھا على الاطلاق ، كان حزب الوفد برئاسة سعد زغلول الذي تمتع بشعبية كبيرة . فقد تبنى هذا الحزب المطالب الوطنية ونظم نفسه تنظيمياً قوياً واقاموا له شبكة من الوكلاء والمراسلين ينشرون في جميع قرى البلاد وداكرھا كلمة السر لاقفال المحلات التجارية وقيام المظاهرات والاضرابات ، ومقاطعة البضائع الانكليزية واضراب طلاب المدارس . وتحكاثرت بين ١٩١٨ و ١٩٢٢ ، حوادث الاضرابات ، والمقاطعة ومهاجمة القطر الحديدية المحملة بالجنود البريطانيين ، واستقالة الوزارات احتجاجاً على اعمال القمع الشديدة ، وعلى نفي زغلول وابعاده عن البلاد . ورفضت الامة المصرية رفضاً باتاً مشاريع الانظمة الدستورية التي وضعھا كل من اللورد ملتر واللورد كورزون . واصدرت الحكومة البريطانية من جانبھا عام ١٩٢٢ تصريحاً بالغاء نظام الحماية واعلنت استقلال مصر وسيادتها . الا ان هذه السيادة بقيت نظرية دون تطبيق فعلي ، اذ انها احتفظت لنفسھا بأربع نقاط اساسية الى ان يتم وضع اتفاق نهائي بين الطرفين : ضمان مواصلات الامبراطورية البريطانية (اي قضية القتال) . ووضع السودان ، والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء او تدخل اجنبي ، والمحافظة على الاقليات والمصالح الاجنبية .

والحلم الذي خطر لبريطانيا بفرض سيطرتها التامة على السيطرة البريطانية في الشرق الادنى البلدان الآسيوية في الشرق الادنى ، كاد يتحقق بكامله . فبواسطة مندوبيها وممثلها في هذه البلدان امثال لورانس وسانت جون فيلبي ، هيات اسباب « الثورة في الصحراء » بعد ان قطعت الجهود للشريف حسين بتأمين استقلال الحجاز وبانشاء

مملكة عربية . الا ان معارضة فرنسا التي تشبث باحترام الاتفاقات السرية الموقعة عام ١٩١٦ ، ووقوفها في وجه الملك فيصل واجباره على الحرب من دمشق ، افاح لانفكلا الفرسه لتنصيبه ملكاً على العراق ، وتعيين اخيه عبدالله اميراً على شرقي الاردن ، وبذلك كونت دولتين اصطناعيتين لا موارد مالية لهما ولا جيوش تقوم على حراستها ، ولا سيا الثانية منها ، وضمتا تحت الانتداب البريطاني واستندت الوظائف الكبرى فيها لموظفين بريطانيين . فالجيش العربي الاردني بقيادة الضابط البريطاني غلوب باشا ، أمن لها سلامة المواصلات بين العراق وساحل البحر الابيض المتوسط . وخط انابيب البترول الذي يمتد من الموصل الى البحر . وقد ثال فيصل ، عام ١٩٣٠ لمسايرته السياسة البريطانية ، استقلال العراق ، بعد ان عقد مع بريطانيا حلفاً عسكرياً يخول بريطانيا استعمال وسائل النقل ومطارات البلاد .

لما في الجزيرة العربية فلم تلاق السياسة البريطانية مثل هذا التوفيق . فالملك ابن السعود ، ملك الوهابيين والعدو اللدود للهاشميين الذين ينعمون بحماية بريطانيا وعطفها ، استطاع ان يؤلف له جيشاً قوياً (الاخوان) تألف معظمه من البدو والحضر . واستطاع عام ١٩٢٦ ان يستولي تباعاً على المدن الاسلامية المقدسة مكة والمدينة وان ينادى به ملكاً على الحجاز والمجد . فحركة التحضر ، هناك في اليمن ، انحصرت في مجال التسليح اذ ان الملكية الوراثية التي قامت على اسس دينية كانت تقف في وجه كل فكرة عصرية الى البلاد .

ومن مواقعها القوية في العراق وشرقي الاردن ، استطاعت انكلترا ان تفرض السلام على القبائل المتنافسة بفضل بعض الحاميات ، وبفضل الاعطيات السخية التي كانت توزعها ولا سيما بفضل فريق من معتمديها المختصين احسنوا اللغة العربية كأبنائها وتخرجوا بالمعادات والتقاليد المرعية لدى القبائل العربية ، كما اجادوا الى حد بعيد بتوجيه المناقشات القبلية والمبعث بها . ثم هنالك قوى الطيران الملكي البريطانية . اذ يكفي ان يخلق بعضها ، كما جرى في عدة مناسبات فوق الوحدات العسكرية السعودية حتى يعود السلام الى نصابه ويرسكن الجميع للهدوء .

وفي فلسطين يأخذ اليهود بتنظيم وطنهم القومي الجديد بعد التصريح الذي اطلقه اللورد بلفور عام ١٩١٧ . الا ان الغموض والاشكال الذي قام عليه هذا التصريح ، جر على تلك البلاد عواقب وخيمة . فبينما راح البريطانيون يؤكدون ان هذا التصريح لا يعني سوى انشاء مجتمع حضاري يتمتع باستقلاله الاداري راح زعماء الحركة الصهيونية يتخذون منه قاعدة لانشاء دولة يهودية لهم .

الى الشرق من هذه القلعة القوية التي تحصن ضمنها البريطانيون والتي تتألف من البلدان المتاخمة للبحر الاحمر ، وقعت اقطار سكانها مسلمون نعمت ظاهرياً بالاستقلال . وراحت الدولتان القائمتان في هذه المنطقة وهما ايران وافغانستان ، تنهجان على منوال تركيا ، في جهودهما لمصرة بلادهما ، هذه السياسة التي انتهجها عاملاهما التفت

حولهما العناصر المتطورة فكرياً وثقافياً . الا انهما اصطدما بالتقاليد الدينية التي تمسك بها
بعض سكان البلاد الذين يتسكعون في مهاوي الجهل والجهالة .

فالمعجم ، التي لم تعرف رسمياً باسم ايران الا في سنة ١٩٣٥ ، تعرضت خلال الحرب للاحتلال
من قبل الروس والانكليز لجعلها في مأمن من الدسائس التركية والالمانية التي استهدفت لها ، وما
كاد الروس ينسحبون منها بعد ثورتهم الكبرى ١٩١٧ ، حتى فرض عليها الانكليز حمايتهم
الفعلية عليها . وكان من شدة استياء الشعب لهذه السياسة ان قام احد ضباط الجيش ، يدعى
رضا خان ، بانقلاب عسكري عام ١٩٢١ ، حمله في نهاية الامر الى تبوء العرش في عام ١٩٢٤
تحت اسم رضا خان بهلوي الذي انتهج سياسة ترمي الى عصرة البلاد على غرار ما تم في تركيا ،
محاذراً مع ذلك ان يمس مشاعر الاهداب الدينية . كذلك اخذ بتحضير القبائل الرحل في البلاد
وتوطينهم ، وحدث من الملكيات الشاسعة وقلتم بالتالي من اظافر كبار الملاكين العقاريين ، واعد
البلاد بادارة حديثة وبمعاكم قانونية أدت الى الغاء الامتيازات الاجنبية في البلاد ، عام ١٩٢٨ ،
كذلك قام باصلاح في زي السكان ، اذ الفى لبس الطربوش وفرض ارتداء الكاسكيت او القبعة ،
واعطى الجيش تنظيمًا حديثاً ، واستعان بفنيين اجانب لاصلاح النظام المالي وانشاء شبكة
عصرية من الخطوط الحديدية ، والطرق المعبدة ، والاقنية المائية للري ، وتأسيس المصانع .
وفرض على الشركة الانكليزية الفارسية للبترول شروطاً افضل استفادت منها
ميزانية البلاد .

أما في افغانستان ، فالمحاولة التي قام بها الملك امان الله الذي تبوأ كرسي الملك عام ١٩١٩ ،
باعت بالفشل . فبعد حربه الناجحة ضد الانكليز حرر نفسه من الشرط المفروض عليه بمحصر
علاقاته السياسية في الخارج مع حكومة الهند الانكليزية . وأسس علاقات دولية مع الدول
الاخرى ، وفرض على سكان العاصمة كابول لبس الزي الاوروبي واستعان ببعض الخبراء الفنيين
من الاجانب . وحظر عام ١٩٢٨ تعدد الزوجات للموظفين وسمح للملكة بالسفور وطرح
الحجاب ، الا انه تم خلمه عام ١٩٢٩ ، على يد نادر خان . وتوقفت بذلك عملية
عصرة البلاد .

تأثير الازمة الاقتصادية الكبرى ساعدت الازمة الاقتصادية التي اطلت عام ١٩٢٩ والنظم
الدكتاتورية التي ظهرت هنا وهناك على تطوير الحركات
القومية في بلدان الشرق الادنى وبين دوله . فالمشكلات الاقتصادية التي نشأت عن الازمة
زادت كثيراً في خلخلة مجتمع وراثي مهلهل ، كما ان افتقار البلاد للتقاليد الليبرالية ، اوجد
فيها جواً لانتشار النظريات والانظمة الفاشية والعسكرية . فالمثل الذي تركه اتاتورك ، هذا
البطل الذي عرف ان يصمد بنجاح ويقف في وجه اوروبا ، والذي خلق امة قوية مهيبة الجناح ،
لحجة قاطعة وبرهان ساطع على امكانية دولة قومية قوية تتمتع بالاستقلال الناجز ، في مدة
وجيزة نسبياً . ان التطور العظيم الذي اخذ بأسبابه الوطن القومي اليهودي في فلسطين حيث

توافد المهاجرون اليهود بأعداد ضخمة هددت بإغراق العناصر العربية في بحرهما ، اثار هياجاً عنيفاً بين سكان البلاد . وراح المؤتمر العربي المعقود عام ١٩٣١ يوصي بوقف الهجرة اليهودية وراح يستنهض الشعور الاسلامي .

ان احتلال ايطاليا للحبشة ، عام ١٩٣٥ شكل خطراً مدهماً على الدول المجاورة ووطد نفوذ الدول الدكتاتورية وبعث فيهم الشعور بان في مقدور اي دكتاتورية ان تحقق كل شيء . وقامت الدعاية الالمانية والفاشية بعد هذا تؤمن كل شيء . ودشن المارشال بالبو في ليبيا منذ عام ١٩٣٣ سياسة تهدة تجاه ابناء البلاد ، كما ان الدبلوماسية الايطالية وقفت الى جانب العراق ، في عصبة الامم ضد الانكليز ، عام ١٩٣٠ ، والى جانب سوريا ضد فرنسا ، عام ١٩٣٤ ، وعضدت القضية العربية ضد الصهيونية . وسارع الالمان لم يد المساعدة للعرب في ثورتهم ضد الانكليز في فلسطين ، واخذوا يحتدبون الى جامعاتهم عدداً كبيراً من الطلاب في الدول الواقعة في الشرق الادنى ، كما راح الجنرال فرانكو من جهته يؤازر الحركة القومية التي نهض بها السيد عبد الحالح الطريس بين المغاربة . وتشكلت في جميع بلدان الشرق جمعيات وهيئات نظامية قوامها الشباب ، لها شارتها وزيا وتنظيماتها شبه العسكرية الخاصة ، منها مثلاً « مصر الفتاة » بمصانهم الحضراء تحت اشراف مؤسس الحركة المرشد احمد حسين ، والحزب الوطني السوري ، والكتلة الوطنية والمنتدى العربي في العراق ، وغيرها . وحملت الاضطرابات التي وقعت في مصر عام ١٩٣٦ الحكومة المصرية على تقديم استقالتها ، وتمكنت من حمل البريطانيين على بدء مفاوضات ادت بها الى الاعتراف من جديد باستقلال مصر . وفي سوريا ، وقعت مظاهرات عنيفة وحوادث اضرابات عامة ادت الى اقفال الاسواق والمحلات التجارية اكثر من خمسين يوماً ، كما ان الاشتباكات الدامية بين قوى الامن والمتظاهرين في دمشق وغيرها من الدول السورية الكبرى ، كل ذلك ادى الى عقد معاهدة مع فرنسا وعدت البلاد بالاستقلال الناجز . وفي فلسطين حمل الانتقجار الوطني العنيف ، الانكليز للبحث عن حل سريع للمشكلة الصهيونية ، والى تبديل محسوس في سياستهم في هذه البلاد .

٢ - نتائج الحرب العالمية الثانية

كان للحرب العالمية الثانية التأثير الحام على التطور الذي اخذ الشرق الادنى بأسبابه . فالروح القومية التي كانت ، حتى ذلك ، وفقاً على قسم من الطبقات الموجهة ، عمت الارسطا الشعبية وكهربت منها المشاعر والاحاسيس في هذا الوقت بالذات الذي اشتد فيه تسلل الغرب واستعكاه . واسوة بما جرى في كل البلدان الراحة تحت السيطرة الاجنبية فقد وضعت الطبقة المفكرة كل ثقلها ووزنها في الحركة القومية التي جاشت بها البلاد وذلك دفعاً منها للحوادث واستثناءاً لانتقليات المصيرية بعد ان ضاقت الصدور بهذا الاقتصاد المتخلف الذي كانت

عليه اوضاعهم وهذه الاحوال والاضاع الاجتماعية البالية التي تعمق سيرم الى الامام. وفي الوقت ذاته اصيب الاسلام بوصفه نظاما دينيا صدمة عنيفة . مع العلم ان هذا التصادم بين الملتزمين الرجعيين وبين انصار التجدد لم يمس بشيء طاقته على الانتشار والتوسع الذي بدا على اشده في افريقيا خاصة .

ففي الحرب العالمية الاولى ارتدت الاعمال الحربية في بلدان الشرق الادنى طابعاً قانونيا . والنصر المبين الذي حققه الحلفاء اتاح لهم ان يعيدوا الى اقطاره تفوذهم كاملاً غير منقوص وان يوسعوا بالاضافة الى ذلك ، من رقعة سلطنتهم على بعض بلدانه . والاهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها هذه البلدان برزت بأجلى وضوح خلال الصراع الجبار الذي قامت به امبراطورية هتلر ضد القوى البحرية الانكلوسكسونية ، وقد شهد شمالي افريقيا معارك طاحنة للسيطرة على قنال السويس ، كما ان الحلفاء احتلوا جزءاً من ايران وشهدت سنة ١٩٤٢ مواقع مدوية في الوقت الذي كانت اليابان تسجل في الشرق انتصارات وفتوحات ادخلت تحت سيطرة شعب فتي ينبض بالقوة والنشاط ، اكثر من ٦٠ مليوناً من المسلمين ، كما بلغ رومل في زحفه الحاطف عبر الصحراء ، الى ٦٠ كيلومتراً لا غير عن الاسكندرية ، واذا باسلام شمالي افريقيا يقع فجأة تحت سيطرة الانكلوسكسون .

فقد عادت الحرب على الاجمال بالقائدة لمجموع هذه البلدان . فباستثناء ليبيا وتونس اللتان ألفتا ساحة حرب ، فلم تتألم هذه البلدان كثيراً من احوال الحرب . والخسائر التي اصابته المجندين من ابنائها كانت خفيفة جداً بالنسبة لعدد السكان وللتطور السريع الذي سجلته . فقد باع بعض هذه الاقطار انتاجها من السكر والقطن بأسعار عالية وربحوا كثيراً من هذه الانشاءات الضخمة التي استدعت القيام بها الأعمال الحربية في اراضيها : كالخط الحديدي ، وانشاء المرافئ وشق الطرق وبناء المطارات . والمؤسسة الانكليزية التي اصبحت انكليزية اميركية عام ١٩٤٢ وعرفت باسم « مركز تمويل الشرق الاوسط » تولت تنسيق الحياة الاقتصادية في هذه الشعوب ، وساهمت في تطوير بعض الزراعات وبعض الصناعات كما نظمت حركة التبادل التجاري بين هذه الاقطار التي استفاد بعضها من قانون الاعارة والتأجير . وفي مؤتمرات فرنسيسكو كان لاكثر هذه الدول ممثلون حضروا المؤتمر المذكور بينما لم يحضر أحد منها مؤتمر السلام في باريس عام ١٩١٩ ، فقد وجدوا انفسهم وجهاً لوجه مع الدول الاستعمارية المنهوكة وأمام منتصرين عملاقين هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية ، اللذين اخذا يؤكدان عداوتهما للنظام الاستعماري القديم .

كذلك جاءت الحرب تثبت لابناء هذه البلاد، من جديد خرافة تفوق الاوروبي كما ادخلت في روعهم ان تبني التقنيات الغربية واقتباسها يعود عليهم بنيل استقلالهم وتأيينه .

النفط واثره من هذه العوامل المهمة في تطوير دولة الشرق خلال الحرب وما بعد الحرب النفط والدور العظيم الذي لعبه في توفير ثروات طائلة عاد به عليهم هذا السائل الاسود الذي يفيض به بطن الارض عندهم والذي يمثل ٧٠ بالمائة من الخزون في العالم ، و ٣٨ بالمائة من انتاج العالم له عام ١٩٥٧ ، مقابل ٥٧ بالمائة عام ١٩٣٨ . وقد دخل انكلترا واميركا المستمر بأمور هذه البلدان وشؤون هذه الاقطار السياسية والاقتصادية بحسب رده اساساً ليس الى ما لها من موقع ستراتيجي يكون محور الامبراطورية البريطانية وملتقى نفوذ الاتحاد السوفياتي والغرب فحسب ، بل ايضاً وبلاكثر لوجود هذا الاحتياطي الضخم من النفط في العالم . فقد كان الشرق الاوسط حتى عام ١٩٣٣ ، المجال الذي كان او كاد ان يكون وقفاً على شركة نفط العراق وشركة النفط الانكليزية الايرانية ، ثم اخذت شركات كبرى عديدة من انكليزية واميركية تسهم في استثمار هذه الثروة البترولية الضخمة ، واثاحت الحرب لها الظروف المواتية لتسجيل تقدم كبير في هذا المجال . ففي أواخر عام ١٩٤٤ ، ظهرت الشركة العربية الاميركية للنفط (ارامكو) ، وتوصلت الشركات الاميركية ، عام ١٩٤٦ من الحصول على امتيازات جديدة للتنقيب عن البترول اثر الصعوبات المالية التي ألمت بانكلترا . وتشكلت كتلة قوامها السوكوني فاكوم والستاندر د اويل واثلت امتيازاً مدته ٢٢ سنة حصلت بموجبها على قسم من نفط الشركة الانكليزية الايرانية . والشركات الانكليزية والاميركية المتنافسة فيما بينها تقوم باعمال التنقيب في كل بلدان الشرق الأوسط والبحار المحيطة بها في الوقت الذي اخذت فيه الحكومات تكثرت من بناء القواعد الجوية والبحرية . كما تشدد فيها سياسة التدخل لدعم نفوذها وتقوية مواقعها .

والنشاط المتزايد في استثمار الثروة البترولية كان من بعض آثاره قلب نظم الحياة في بعض هذه البلدان رأساً على عقب ، وذلك بإنشاء منطقة رأسمالية متقدمة في هذا الشرق الاوسط المتخلف الذي اقتصرته فائدته على بعض منافع مادية معظمها مالية . صحيح ان عدداً من رجال البدو تركوا حياة البداوة وعملوا موظفين لدى بعض شركات النفط او في محطات الضخ او في حراسة خط الانابيب ، الا انهم يمثلون نسبة هزيلة من اليد العاملة المحلية ١٣٤ ، بالمائة من مجموع السكان . والانتاج في مجموعته تقريباً لا يخضع لأي تصنيع محلي ، فالفائدة تنحصر في بعض العائدات تدفعها الشركات لشيخوخ هذه الامارات وحكام تلك الاقطار . فالشركات تدفع مبلغاً مسبقاً قبل المباشرة بأي استثمار كما تدفع رسماً معيناً بالنسبة لوحدة الانتاج . وتتمتع هذه الشركات الى جانب هذا بحرية تكاد تكون كاملة ، دون اي مراقبة البتة لا على وسائل الاستثمار ولا على الجهات المستفيدة منه . فنحن امام « امبراطورية صناعية في قلب دولة محلية » لها كل مميزات دولة اجنبية مع حق نزع الملكية واستيراد الاعتدة معفاة من كل رسم جمركي ، واعداد الموانئ وانشاء الطرقات والخطوط الحديدية . والشركة الانكليزية الايرانية للبترول التي لها امتياز استثمار حقول البترول في جنوبي ايران هي مثل على القوة التي تتمتع بها شركة

استثمار من هذا الشكل في قطر من اقطار الشرق . فقد كان في خدمتها اكثر من ٧٠.٠٠٠ موظف وكانت المعاشات والرواتب التي تدفعها لعمالها وموظفيها تؤلف عنصراً هاماً في حياة البلاد المالية . فالضغط الموصول الذي تمارسه على اولى الامر والمسؤولين في ايران ، يشكل مرتكزاً هاماً للسياسة البريطانية في ايران ، ولذا كنت لها الحركة القومية في هذه البلاد بنفذاً عيقاً ، لا سيما اذا ما عرفنا ان الرسوم التي تدفعها الشركة والاجور وثمان الادوات والحاجيات التي تشتريها من البلاد لا يوازي $\frac{1}{10}$ من الدخل القومي ، وهو شيء زهيد جداً بالنسبة للـ ٣٢ مليون طن من البترول الذي تستخرجه وتصدره للخارج ، والذي يحصل من ايران الدولة الرابعة بين الدول الكبرى المنتجة للبترول في العالم . وعندما قرر مصدق رئيس وزارة ايران عام ١٩٥١ تأميم الشركة وموجوداتها ، فكل قوة بريطانية تحركت دفاعاً عن الشركة ومحافظة عليها : وضع الحجر على البترول الايراني الذي استمرت الدولة باستخراجه والضغط على الشركات الاميركية حتى لا تحمل محل الشركة البريطانية الايرانية . وحدث في آخر لحظة ، وفي الوقت المناسب ثورة اطاحت بالحكومة الوطنية واعادت الى الحكم حكومة اظهرت استعدادها لاعادة الامور الى مجراها .

والمنافسة الشديدة التي تقوم بها شركات النفط الكبرى ومن ورائها حكومات الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا تظهر على انها في كل اقطار العالم العربي . فالمشكلة التي اثارها حادث احتلال مفرزة من الجيش البريطاني لواحة البوريمي في قلب الجزيرة العربية ليست سوى مثل بسيط لهذا التنافس بين الارامكو وشركة نفط العراق ولم تلبث ان ارتدت طابعاً دولياً . والحادثة الجديدة التي وقعت عام ١٩٥٧ وراحت تهدد في الصميم المكاسب العظيمة التي تجنيها هذه الشركات ، ترتبط بالاتفاق المعروف باتفاق مائي بين شركتي دولة وليس بين شركتين خاصتين ، هما الشركة الوطنية الايرانية للبترول والشركة الوطنية للوقود اللتين اقترحنا عقد اتفاق جديد توزع بموجبه عائدات الشركة ليس ٥٠ - ٥٠ كما هو متبع اليوم ، بل ٧٥ - ٢٥ ؛ وهي شرط في صالح الدول المنتجة للبترول . فالاغراء كبير والتجربة لا تدفع امام هذه الدولة بالخذ بل هذا الاتفاق المغربي والدخول في سباق التأميم .

حتى في هذه الحالات التي تستخدم فيها العائدات والمبالغ المسبقة لتحسين اوضاع هذه البلاد ، فهذه الثروات الهائلة التي هبطت فجأة على هذه المشيخات والامارات لتتيح لهم المجال بتكوين ثروات اسطورية يبددون معظمها في اللهو والعبث دون ان يكون لها كبير اثر في تحسين اوضاع البلاد الاقتصادية ورفع مستوى العيش بين افراد الشعب . ان استثمار رأس المال الاجنبي لثروات البلاد الطبيعية يثير الاستياء الشديد بين الزعماء الوطنيين ويقوي فيهم العزم على التحرر من السيطرة الاجنبية ، لا سيما وهم يعتبرون ان هذه الموارد التي يعبت بها على هذا الشكل والتي تنفق على تأمين وسائل الاستمتاع واللذة على اختلافها ، يجب ان تخصص في سبيل

تصنيع البلاد وبذلك يضمنون حداً لهذا البؤس ولهذا الشقاء المريع الذي تتسكع فيه الجماهير الشعبية .

نظام الملكيات الكبيرة والبؤس الاجتماعي في الشرق

فالتغيرات التي طرأت على الاقتصاد في الشرق من جراء اقتباس التقنيات المصرية في فترة ما بين الحربين كان من نتائجها ارتفاع عدد السكان في المدن ، الذين مثّلوا ٢٩٪ من مجموع السكان في سوريا ، و ٣١٪ في العراق و ٣٥٪ في مصر ، و ٤٠٪ في لبنان و ٦٩٪ في إسرائيل . ففي مصر بلغت الزيادة ٥٣٪ بين ١٩٣٧ و ١٩٤٧ ، بينما لم يزد ارتفاع عدد السكان إلا بنسبة ٢٠٪ ، وفي تركيا ٣٧٪ على ارتفاع في السكان بلغ ١٧٪ فقد تجاوز عدد سكان الاسكندرية والقاهرة المليون في الاولى والمليونين في الثانية وسكان طهران ارتفع عددهم من ٥٣٣،٠٠٠ الى ٩٩٠،٠٠٠ بين ١٩٤٠ و ١٩٥٠ ، وفي عمان ، ارتفع عدد السكان من ٢٥،٠٠٠ الى ١٠٠،٠٠٠ . وفي هذه المدن التي ارتفع عدد سكانها بهذه السرعة ، يحتشد افئس بائسون . فالتفاوت في الدخل اتسع ورحب اكثر فاكثر ، ومستوى العيش بين هذه الجماعات البشرية انخفض وهبط نتيجة محتومة للتفاوت العظيم في توزيع الملكية العقارية والتصاعد الديموغرافي . ففي العراق راح رؤساء القبائل التي جرى تخضيرها واسكانها ، والنبلاء وكبار الموظفين في البلاد ، يطالبون بملكية القسم الاكبر من هذه الاراضي التي كانت القبائل الرحل تقيم عليها . وفي خلال ٢٠ سنة ظهرت طبقة جديدة من الاغنياء العقاريين الذين استملكوا هذه الاراضي . والمزارعون الذين لم يصيبوا سوى ٢٠٪ من هذه العقارات اضطروا للعمل فيها بأجر لا يبلغ احياناً ١/٧ غلة الارض واحياناً ١/١٤ حتى ١/٢١ . فنحن امام وضع من اسوأ ما نرى من امثاله في كل الشرق . وهذه الاقطاعية العقارية نجدها في كل من سوريا ويران حيث كبار الملاكين العقاريين الغائبين عن اراضيهم يملكون ٦٠ - ٧٠٪ من الاراضي الزراعية ويصيبون ٥٠ بالمائة على الاقل من غلال الارض . ففي مصر حيث ٧٢ بالمائة من مجموع السكان يملكون ١٣ بالمائة لا غير من الاراضي الزراعية ، نرى ٢٢ بالمائة منهم يملكون ٢٠ بالمائة من الارض و ٤٠ بالمائة (اي ١١٤،٠٠٠ عقار) يملكون ٣٧ بالمائة ويزداد عدد السكان هنا بسرعة مذهلة (فعدد المواليد فيها يبلغ ٤٠ بالمائة) كما ان اليد العاملة متوفرة جداً في الوقت الذي بقي اجر العامل اليومي على حاله بين ١٩١٤ - ١٩٣٩ . وفي قلب البلاد العربية ، فالمشايع الذين يقومون بامور السلطة يستأثرون بالعوائد التي تدفعها لهم شركات الزيت كأمير الكويت مثلاً الذي يصيبه ٦٠ مليون ليرة إنكليزية (بحيث اصبحوا اغنى اغنياء العالم في اكثر اقطار العالم فقراً) . وهم يروون مزارعهم بواسطة طلبات عصرية . ففي كل مكان نرى اغنياء الملاكين العقاريين يجهزون اراضيهم باعتدة زراعية تكلف غالياً ، ويحصلون من الغلال ضعفي او ثلاثة اضعاف ما يحصل عليه جارهم الملاك الصغير ولن يلبثوا ان يبتاعوا ارضه المجاورة لهم . وهكذا ففي الحين الذي ينهار فيه النظام القبلي القائم على المساواة تبرز اقلية قوية تأخذ بالارتفاع بينما تتسكع الجماهير الريفية في الشقاء وتتكون في المدن بروليتاريا جديدة بائسة هي الاخرى .

والسكان يتزايد عددهم بأسرع مما تزداد موارد الرزق ووسائل العيش في البلاد ، في وقت يحول نظام الملكية دون استثمار مساحات شاسعة من الاراضي الصالحة للزراعة وتمعجز فيه موارد الدولة عن تأمين اعمال الري والسقاية التي هي اساس كل انتاج زراعي . فالتطور الصناعي في المدن ضعيف ، والصناعة اليدوية التي تأثرت كثيراً من استيراد المواد الجاهزة اخذت بالانحطاط ، وبمجموع الانتاج الصناعي (بما فيه النفط) لا يزيد عن ١ بالمائة من الانتاج العالمي . ففي اي من بلدان الشرق الادنى هذه فالانتاج الصناعي لا يساهم بأكثر من الدخل القومي والقدرة الانتاجية ضعيفة جداً وكان على هذه الصناعات التي بعثتها الحرب في كل من تركيا ومصر ، ان تكيف نفسها ، بعد ان وضعت الحرب اوزارها ، لتستطيع الوقوف بوجه المنافسة الدولية التي اصابها في الصميم . ولذا رأينا دخل الفرد الواحد منخفضاً جداً ، ادنى من ١٠٠ دولار في السنة في معظم هذه الافكار ، فهو ٨٠ في العراق ، ٤٠ في الجزيرة العربية و ١٥٠ في لبنان وفي تركيا ، ومعدل الاستهلاك الذي يمكن مقارنته من هذه الناحية بالمعدل الذي تسجله اميركا اللاتينية ، هو ادنى من مثله حتى في بلدان شرقي آسيا . فالدولة اعجزت من ان تواجه نفقات الاستثمارات الضرورية للمعارضة التي تلاقىها من طبقة الاغنياء ، كما ان وارداتها مصدرها الضريبة على الاستهلاك والرسوم الجمركية (٦٠ - ٧٠ بالمائة من واردات الخزينة) . فالتفقات العامة تروح في معظمها مرتبات لموظفي الادارة وتبذل في وجوه اخرى .

وهذا الفقر المدقع يصحبه دوماً الرزايا المألوفة : قلة التغذية ، وسوء الحالة الصحية والامراض التي يجرها البؤس ورائه ، والامية (يتراوح معدلها بين ٨٠ - ٩٠ بالمائة من مجموع السكان) . ففي كل مكان يعيش الفلاح في ظروف واوضاع لا تحتمل .

فلم نرَ في اي محل كان : الدول المنتدبة في الماضي القريب ولا هذه الاوليفارشيات التي عقيبتها ، تحاول اصلاح نظام الملكية العقارية كعلاج موصوف لسد المعجز في الانتاج الزراعي . فكبار الملاكين العقاريين ، تشد من ازرم المصالح الانكلوسكسونية في هذه البلاد ، يقفون بعناد في وجه كل محاولة اصلاح من هذا القبيل . ومن جهة أخرى ، فالتوسع في حركة تصنيع البلاد يقتضي لها العديد من التقنيين الذين تقتصر اليهم البلاد . والدخل القومي المتدني وتوزيعه غير العادل يجعلان الوفرة واطياً ومسيء التوزيع ، وتبقى القدرة الشرائية متدنية ، الامر الذي يحد كثيراً من قدرة السوق المحلية . فالتسليف القصير والطويل الاجل تبقى عملياته ضيقة محدودة ، والاستثمارات عاجزة .

الا ان التوسع في التعليم وانتشاره المتواصل منذ الثلاثينيات حتى الآن ، سواء أكان محلياً او يمثل في هذه البعث التي ترسل الى الجامعات والمعاهد الأجنبية في الخارج ، خلق في البلاد طبقة من المفكرين والمعلمين جاؤوا على الاجال من طبقة ادنى من الطبقة التي اخرجت الطبقة الموجهة في الغرب . وقد تأثرت هذه الطبقة الجديدة ، على اقدار مختلفة بالنظم الفاشية التي استبطر شأنها

القلق الاجتماعي ونتائجه
السياسية

حتى عام ١٩٤٣ ، وهي على علاقات وطيدة برؤساء الجيش وقادته الذين كثيراً ما المحذروا هم ايضاً من طبقة متواضعة . وهذه الطبقة الجديدة هي التي تلعب اليوم دوراً بارزاً يزداد اهمية يوماً بعد يوم في اثاره الهيجان وتنظيم الاضطرابات ضد الدول الغربية المسيطرة ، وتهاجم الطبقات الموجهة القديمة بما فيها من المتعصين والمترمتين والرجعيين . وهي تطالب باصلاحات اجتماعية وتحسين وسائل الري والاساليب المستعملة في الزراعة ، كما تطالب بالتخطيط الشامل في كل ما يتصل بالتجهيز الصناعي ، وتطوير التعليم . فالصحافة والراديو يثان الافكار الجديدة بين جماهير الشعب التي وقعت اكثر فاكتر تحت تأثيره المباشر واخذت تمي شيئاً فشيئاً ان في زوال الطبقة القديمة التي تتألف من الباشوات والبكوات المؤيدين للدول الغربية ، على الاجمال ، يمكن الشرط الاول لكل استقلال حقيقي .

ينتج من هذه الاوضاع مجتمعة حالة من عدم الاستقرار السياسي . والطبقة البورجوازية المتخرج معظم بنيتها من المدارس الاوروبية تبنت نظاماً برلمانياً ليس فيه من الديمقراطية سوى الاسم . ففي كل مكان ، تحاول الاقطاعية التي لا تزال قائمة في هذه البلاد والطبقات الشعبية الجاهلة المربطة الى حد بعيد بكبار الملاكين العقاريين الابقاء على هذه الاوليفارشية الضيقة التي تتألف من محترفي السياسة الذين يعتمدون على الفساد والافساد والنفس ويسخرون سياسة الحكومة لتأمين المصالح الشخصية العائدة لنواب الامة وممثليها ولناخبهم معاً ، كما ان عدم توفر الاطر الفنية المتخصصة في البلاد يساعد على انتشار الفوضى والفساد في الادارة كما يدعو الى الاسراف والاتلاف في الاعتمادات المالية . وفي سبيل تصفية هذه الطبقات الموجهة القديمة ، التي ترسف في المعجز والفساد والافساد والتي كثيراً ما تتخذ لها قكاة من الاجنبي ، تحاول الحركات الثورية والانتفاضات التحررية التي يقوم بها الوطنيون ان تحرر الحكومة ، كما وقع بالفعل في اميركا اللاتينية ، من هذه الهيئة الانتخابية التي لم تتوفر لها اسباب التعليم ولا تزال في مجموعها تتسكع في الجهل ، والتي تتأثر الى حد بعيد بمخاذبة المال وتخضع لوجوه البلاد واعيانها والقوى الاقطاعية . فالثورة والدكتاتورية هما الوسيلة الوحيدة لجعل السلطة بآمن من نفوذ كبار الملاكين العقاريين الذين يتحكمون بموارد البلاد ويسيطرون على السياسة العامة وهذا شرط اساسي لا بد منه لانجاح كل عملية اصلاح زراعي شامل في البلاد . وقد تتسم هذه الروح القومية احياناً بصفات وسمات متناقضة فهي تؤيد بكل قواها المطالب الدينية الرشيدة التي تطالب باصلاح الحياة الروحية وتنقيتها من كل ما علق بها من شوائب والتزام التقاليد القديمة التي كانت موضوع احترام الجميع ، كما انها تعارض تحرير المرأة وعصرنة الحياة الفكرية ؛ الا انها تبني مطالب اجتماعية جريئة جداً د تكاد تصل الى الصراع الطبقي ، مع انها حرب عوان على الشيوعية ودعاتها .

هذه التيارات والتزعجات والعمار الذي لحق بالشعور العربي من جراء انكسار الجيوش العربية امام اسرائيل عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، وهي اهانة يجب ردها قبل كل شيء الى خيانات

الحكومات العربية وعجزها ، أدت الى انتفاضات شعبية وثورات والى عدد من الانقلابات في كثير من الدول العربية . فلم يبق في كل هذه الدول العربية من اثر او ظل لهذه الديموقراطية النيابية . ففي عام ١٩٤٥ ، قُتل احمد ماهر بعد ان اعلن الحرب على المانيا باسم مصر ، وهوى بعده بضربة خنجر كل من النقراشي باشا والامام يحيى امام اليمن . وفي عام ١٩٤٩ يقوم الزعيم حسني الزعيم بانقلاب عسكري لم يلبث ان سقط هو الآخر وقتل بانقلاب عسكري قام به اللواء الشيشكلي . وفي عام ١٩٥١ ، قتل الملك عبد الله ، ملك الاردن ، بعد ما عرف من ولائه لبريطانيا واتهم بخيائته للقضية العربية . وفي عام ١٩٥٢ قام بطل حرب فلسطين اللواء نجيب ، رئيس اركان الجيش المصري ، بانقلاب عسكري ادى الى طرد الملك فاروق الذي اعتبر مسؤولاً عن الفساد والقوضى المتغلغلين في مصر ، وعن المعجز الذي تكشف عنه الجيش المصري .

وفي هذه البلدان العربية المتخلفة حيث اخذ المجتمع القبلي فيها يزول تدريجياً ، اطلت علينا طبقات اجتماعية جديدة تألفت من التجار ورجال الفكر والمتعلمين وعمال النفط اخذت تطالب باعطاء البلاد دساتير ومؤسسات جديدة وبوضع حد لعهد الفساد والتبذير الذي وقع فيه امراؤهم ومشايخهم ، والذين راحوا يستلهمون آمالهم من هذه المثالية الوطنية التي يلوّح بها « صوت العرب من القاهرة » . وقامت في العربية السعودية اضطرابات وحوادث تخريب أدت الى توقيف عدد ممن كانوا وراء هذه المظاهر وتنفيذ الاعدام ببعض منهم ، ولم تقض حركة القمع هذه على بعض الجمعيات والمنظمات العمالية التي بقيت تعمل في الخفاء وهي تتلقى المساعدات من بعض النازحين عن البلاد والمقيمين في الخارج ، في دمشق حيث تأسست الجمعية السعودية الاصلاحية ، وغيرهم ممن لجأوا الى الحبشة ومصر الاربترية ، وفي عدن او اقاموا بين عمال المرافىء في ليفربول وكرديف ومرسيليا الذين التفوا حول حزب اليمنيين الاحرار .

تأخذ الدول الغربية ، على الاجمال ، بالتأخر . فقد استطاعت انكلترا خلال الحرب ان تزعزع فرنسا من سوريا ولبنان . وبعد ان سيطرت بريطانيا في اعقاب عام ١٩٤٣ والانتصارات الدولية التي سجلها الجيش الثامن فترة من الدهر على كل بلدان الشرق الادنى ، وهيمنت بذلك على كل الشرق بواسطة الجامعة العربية التي اشرفت على انشائها والتي تشكلت نهائياً عام ١٩٤٥ ، تخلت عن دولة اسرائيل بعد ان اغدقت عليها من الحماية والرعاية ما اغدقت . الا ان معاضدتها هذه الدولة والمشكلات التي نشبت بينها وبين مصر حول مستقبل السودان وحول قناة السويس ، مست كثيرة من هيبتها وخلخلت سيطرتها وتقوذاها ، وساعدت في تصفية النظام القديم الذي اعتمدته والسياسة التي انتهجتها في هذه المنطقة ، حتى في المملكة الاردنية صنيعتها التي اقصت من اراضيها في غرة ١٩٥٦ بكل خشونة ، الجنرال غلوب بات مؤسس الجيش الاردني . واخذت الثورة تهدر في عدن حتى وفي البحرين . وتعددت المظاهرات العدائية

في المشيخات التسع . وفي محميتي حضرموت وعمان ، عجز المعتمدون البريطانيون فيها عن القضاء على اسباب التذمر والشقاق ، بالرغم مما عرفوا به من مقدرة ودهاء . واضطرت الحكومة البريطانية للجوء الى الطيران الملكي البريطاني للقضاء على حركات التمرد المتكررة .

لا شك قط في ان الولايات المتحدة الاميركية حلت ، الى حد ما ، محل بريطانيا في هذه الارزاء الشرقية ، ووسعت من نفوذها في الحقلين الاقتصادي والثقافي ، في الحين الذي راحت فيه المدارس الفرنسية ، ومعظمها من المدارس الكاثوليكية ، تتأخر وتسير القهقري ، وذلك لتحويلها على الطوائف المسيحية في المنطقة وللأهمية التي اتخذتها اللغة الانكليزية في هذه البلدان ، وهي الوسيلة التي تؤمن الاتصالات مع الدوائر العسكرية ولا سيما مع الشركات الصناعية والتجارية الاميركية القوية . فاليسوعيون الاميركيون في بغداد ، والمرسلون المشيخيون البروتستانت الملتفون حول الجامعة الاميركية في بيروت ، اخذوا يكثررون من انشاء المدارس ويحذون اليها الطلاب وهم على شبه اليقين بانهم سيجدون وظائف لهم في هذه الشركات الاميركية . الا ان الحركة الوطنية لم تخف او تضعف من جراء ذلك ، لا سيما والاعتبارات الاستراتيجية التي يخضع لها الاميركيون ، تحملهم هنا ، كما حملتهم في اميركا اللاتينية وفي بلدان آسيا الشرقية ، على مؤازرة الحكومات المحلية ، وهم في ذلك انما يعارضون الاهداف الاساسية المرجوة من المساعدات الاقتصادية والفنية التي يدفعونها للدول المتخلفة والتي هي بحاجة ماسة الى اصلاحات سياسية واقتصادية اساسية . فالوقوف الى جانب النظام السياسي القائم انما يعني الامتناع عن كل اصلاح في البلاد . وهذه الجهود التي تبذلها اميركا لتحافظ في وقت واحد على صداقتها لاسرائيل وصداقتها مع الدول الاسلامية ، من شأنها ان تثير الشك وتبعث سوء الظن بها . ومن جهة اخرى ، فالتنافس القوي القائم بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة الاميركية في المجال الاقتصادي ، يوفر للدول العربية ظروف وامكانيات الافادة من هذه المنافسة القائمة بين المعسكرين القائمين ، للحصول من هذا المعسكر او من ذاك على المزيد من العون المالي والتقني ، دون ان يمس ذلك من استقلالها مع بقائها على الحياد التام بين الجانبين .

امية العامل الديني
تأثر الاسلام ولا يزال بالفكر الغربي ، والازهر نفسه حصن الاسلام الحصين ، اخذ يستجيب شيئاً فشيئاً لهذا التغفل . ففي عام ١٩٤١ ، قرر مجلس العلماء وضع مجموعة من الاحاديث « الصحيحة » التي جيء على ذكرها في تفسير القرآن المتصلة البناء من القرون الوسطى ، والفصل بينها وبين الاحاديث الفاسدة الموصوفة « باسرائيلية » . وهكذا نرى انصار الجديد يقدمون على النظر في الاسس التي ينهض عليها الدين الاسلامي . ويتفق انصار الجديد وانصار القديم على تفسير القرآن تفسيراً يؤيد المطالب القومية . وهذا ما يفسر لنا هذه الحركة الدينية الرجعية ، التي تبدو لنا في كل الاقطار الاسلامية والجهود المبذولة الصادقة التي تهدف الى جمع شمل الاسلام وتوطيد الوحدة بين شعوبه . فالايان على أشده حيوية ، والحجاج يتوافدون الى الاماكن الاسلامية المقدسة بأعداد متزايدة

سنة بعد سنة ، وقامت في المجتمع الاسلامي حركات دينية لقيت تأييداً حاراً من قبل الطبقات الشعبية ، منها مثلاً جمعية الاخوان المسلمين ، ومنها مثلاً حركة مسجومي ودار الاسلام في اندونيسيا التي تطالب بدولة اسلامية تقوم على اصول الشريعة الاسلامية ، وحزب المولى في ايران الذي يطالب بتقوية الدروس الاسلامية في المدارس الرسمية ، والجمعية الاسلامية في باكستان ، حيث الدستور الجديد الذي وضعته البلاد ، يقوم ، كما رأينا ، على مبادئ الشريعة الاسلامية ، كما نودي بالباكستان عند ظهورها : الجمهورية الاسلامية ، وجمعية العلماء في الجزائر . وفي سوريا ، استطاعت الاقليات المسيحية ، بعد جهود كبيرة بذلتها عام ١٩٥٠ ، اسقاط العبارة التي اقترح دمجها في صلب الدستور ، الاخوان المسلمون . وتأسست في باكستان ، عام ١٩٤٨ ، الجمعية الاسلامية العالمية ، التي وضعت برنامجاً واحداً تحت اسم : اسلامستان . وهذه الرغبة الشديدة بتأليف الجامعة الاسلامية هي ذريعة للدفاع عن الاسلام ضد موجة روح العصر والمؤثرات الاجنبية ، كما انها محاولة للتوفيق بين الاسلام والمطالب الفكرية في عصرنا هذا . وهذه الحركة تصطدم ، بنسبة رغبتها في الانفلات من الضواغط الدينية ، بصعوبات كبيرة تلبيح حدة ودفعاً بلبان الفوارق الجغرافية والتاريخية ومدى التطور في مختلف البلدان الاسلامية ، والمنافسات القائمة مثلاً بين مصر والعراق ، وبين سوريا والمملكة العربية السعودية ، وهذا التنافس القائم بين عواصم الاسلام الكبرى : بين القاهرة وبغداد وعمان ودمشق والقدس . ونلاحظ ان الدسائس التي تحيكها الدول الكبرى ، يجري احباطها بسهولة ، وقد زال الخوف تماماً من ان تصبح الجامعة العربية العوبة في يد الانكليز ، وبالرغم من هذه المنافسات الشخصية التي نراها قائمة بين بعض رجالات الاسلام وزعمائه ، فالشعور بالتضامن يزداد قوة ومثانة بين الدول الاسلامية كما تزداد المشاعر بالوحدة فيما بينها ، وكلها تتبض بالعداء الازرق لدولة اسرائيل .

تطور المجتمع الاسلامي بما لا شك فيه قط ان بعض الاقطار العربية اخذت باسباب التصنيع ، كما نرى ذلك مثلاً في تركيا ودلتنا النيل في مصر وبعض المناطق النفطية في جنوبي ايران والعراق والعربية السعودية ، كما ان البروليتاريا لا أثر كبير لها في هذه المناطق . ومع ذلك ، فلا تزال تطالعا في بلدان عديدة من بلدان الشرق الاوسط : في جميع الحماة الافغانستان وايران وفي داخل الجزيرة العربية واليمن والعراق العديد من القبائل الرحل تشتد فيها العصبية القبلية والشعور بشيء من المساواة . ومع ذلك فالمجتمع القديم اخذ بالتفسخ والنظم الاقتصادية التي اطلت على البلاد حديثاً زادت من تحضير البذور (في شمالي سوريا والعراق وايران وشرقي تركيا) كما ان حركة استملاك الفرد للارض شددت من الفروق بين طبقة الاثرياء ، وهم قلة ، والطبقة الفقيرة ، كما امكن تسجيل تطور عميق في العادات والاخلاق ولا سيما العائلية منها . فباستثناء تركيا ، كل ما يتصل بحقوق الاسرة يعود للمحاكم الشرعية كما ان تعدد الزوجات لا يزال معمولاً به . اما في المدن ، فإن كثيراً من عادات الاسرة

غلب عليه الطابع الغربي ، نتيجة محتومة لازمة السكن والرغبة بالتمتع بحياة مستقلة في منزل وضمن اطار موازنة مستقلين . والامر الذي لا تزال تسيطر عليها الحياة العائلية التقليدية محصورة على الاخص ضمن المدن الصغيرة والريف حيث الناس لا يزالون متمسكين بالعادات القديمة ، ويستلبد نظام الملكية المقاربية وينحصر طرق استثمارها بشكل جماعي يبقيا موحدة . اما النظام القبلي وما اليه من بطون وافخاذ تقيم رئاسة شيخ القبيلة وتعارف له بالولاية ، فقد اقتصر على القبائل الرحل او القبائل الحضر . ومن النادر الآن ان يعقد زواج زوجين بالاتفاق مع اولى الفريقين دون اي تعارف سابق بين الزوجين او اتخاذ رأيها في الامر . فالمساواة بين الزوجين اصبحت عادة مرغية في المجتمعات الكبرى كما ان مراكز تعليم المرأة آخذة بالازدياد والتوسع ، واخذت المرأة تعمل او ترافق زوجها في ما يشترك فيه من اجتماعات وافراح وحفلات وزيارات . وللرأة حقوق سياسية متساوية مع الرجل في كل من تركيا وايران وسوريا (١٩٤٩) ولبنان (١٩٥٢) ، وللرأة حق الاقتراع في مصر منذ ١٩٤٢ . والحجاب المنوع استعماله في كل من تركيا وايران ، آخذ بالزوال تدريجياً في جميع هذه الاقطار . وازياء الملبس والوان الطعام والاثاث والمفروشات تأخذ اكثر فاكثر طابعاً غربياً .

الا ان انصار القديم والرجعيين يستمرون في معارضة هذه الحركة التجديدية ، ويقاومونها بكل ما لديهم من حول وطول ، ويهاجمونها على المكشوف كلما سنحت لهم الظروف المسعفة . ودشن الشاه محمد رضا ، في ايران منذ عام ١٩٤١ ، « عهداً جديداً » بتخليه عن السياسة الاصلاحية التي سار عليها منذ عام ١٩٢٧ رضا بهلوي ، واعاد العمل بالحجاب ، وفتح الباب على مصراعيه امام نشاط الجمعيات الدينية الاسلامية ، وطبقة المولوية الذين عادوا الى الزي الذي كان لهم من قبل ، كما عاد الاتراك منذ عام ١٩٤٨ ، للعمل بفريضة الحج .

الحركة الرجعية ضد الكهالية
في تركيا

وقامت في تركيا حركة رجعية مناوئة لحزب الشعب الجمهوري الذي شكله مصطفى كمال ، والذي انشأ في البلاد نظاماً جديداً قضى على كل العناصر غير التركية المسيطرة على مرافق البلاد الاقتصادية ، وانتهج سياسة الاكتفاء الذاتي ، اخذت تشجع الانتاج الزراعي والصناعي في البلاد . لم تعان البلاد كثيراً من الحرب الاخيرة وعرفت كيف تحافظ على الحياد بعد ان خطب ودّها كل من العسكريين المتحاربين محاولين جرّها للخروج على سياسة الحياد لما فيه مصلحته الخاصة . كذلك رحتت بحرارة بكل الطلبات التي شجعتها على الانتاج كما ان البريطانيين ساعدوها كثيراً على تجهيز موانئها والنهوض بصناعتها . ومع ذلك فقد استولى على البلاد منذ وفاة اتاتورك عام ١٩٣٨ شعور بالقلق واستعادت العناصر الرجعية الكثير من نفوذها ، واخذت بمنافسة حزب الشعب ومحاربتة على المكشوف ، هذا الحزب الذي استأثر بالحكم منذ عشرين سنة واقضى نشاطه في ادارة البلاد . كما ان مطالب السوفييات حول الملاحة في المضائق عززت التيار الرجعي ومن جهة ثانية ، فقد اصبحت تركيا ، منذ عام ١٩٤٧ عاملاً قوياً في الخطة الاستراتيجية

الاميركية في الشرق الأدنى . وكانت مع اليونان من اوائل الدول التي أفادت من مشروع رومان ، كما ان الولايات المتحدة الاميركية امدتها بنصف المبالغ اللازمة لتنفيذ الخطة الخمسية لعام ١٩٤٨ - ١٩٥٢ . وبعد ان ارتدت المساعدة الاميركية طابعاً عسكرياً في بادئ الأمر اتخذت لها فيما بعد طابعاً اقتصادياً صرفاً ، وقامت على شروط واضحة جليلة استوجبت التغلّي عن المبادئ التي سارت عليها السياسة الكمالية ، منها التزام الحكومة التركية اعطاء الأولوية للشركات الاميركية ، للبحث عن النفط في البلاد ، مع ابراء هذه الشركات حق استثمار موارد البلاد النفطية والتسليم باشراف الحكومة الاميركية على كيفية انفاق هذه الاعتمادات ، وبعبارة اخرى حق مراقبة السياسة الاقتصادية التي تنتهجها ، والتعهد بعدم فرض رسوم تمييزية على رؤوس الاموال الأجنبية .

وهذا التبدل في سياسة تركيا الاقتصادية ادى بالتالي الى تعديل سياستها العامة . وهذا التعديل اوجبه الانتخابات العامة التي جرت في البلاد عام ١٩٥٠ ، والتي أدت الى فوز حزب المعارضة ، الممثلة في الحزب الديمقراطي ، اقوى الاحزاب التركية الذي نال ٥٣٪ من اصوات الناخبين وفاز بـ ١١١ مقعداً من أصل ٤٨٧ مقعداً . وعلى اثر هذا النجاح ، سمح رئيس الوزارة التركية الجديد مندريس بدخول رؤوس الاموال الأجنبية الى البلاد ، كما اجاز اخراج ١٠ بالمائة من مجموع الفوائد . واضطر عام ١٩٥٣ للتسليم بسحب رؤوس الاموال المستثمرة مع فوائدها بالحال دونما اي حد او قيد والتلطيف من احكام القانون التجاري التركي في كل ما يتصل بالشركات الأجنبية . وكان من بعض نتائج « سياسة التدخل هذه من قبل الولايات المتحدة الاميركية » ، زيادة محسوسة في انتاج البلاد الزراعي والمعدني قابلها من جهة ثانية فرض ضرائب ورسوم مرزحة لتقوية الدفاع ، كما ادى الامر الى خلخلة ميزان التجارة الخارجية والى ارتفاع سريع في الاسعار اصاب بالاضطرار الطبقات الشعبية . ان قسماً طفيفاً من سكان البلاد عرف ان يفيد من ارتفاع الانتاج . فالبلاد تزرع تحت وطأة بطالة قوية (قد تبلغ ٣ ملايين عاطل عن العمل في عام ١٩٦٤) كما ان اكثر من ٨٠ . ٠٠٠ عامل تركي نزحوا عن البلاد بحثاً عن عمل مجد لهم في الدول الصناعية في غربي اوروبا ، ولا سيما في المانيا .

ومن جهة ثانية راح الحزب الديمقراطي في الوقت الذي يعلن فيه ولاءه لمبادئ الدولة العلمانية ، يعتمد على احزاب اليسار اي على هذه العناصر الاسلامية الرجعية التي لم تلق قط سلاحها . والقانون العقاري الذي صدر عام ١٩٤٥ ، والذي جعل الملكية الخاصة في حدود ١٢٠٠ فدان ، لم يحر تطبيقه ، وهذه الحرية السياسية التي مهدت الطريق امام الاحزاب للظهور في البلاد من جديد ، مكنت الاحزاب الرجعية على اختلافها من دينية وسياسية واقتصادية ، من الافادة من هذه لاسترجاع السلطة التي فقدتها .

وهذا الدفع الرحمي الذي ادى الى فرض دكتاتورية فعلية على البلاد ادت الى مظاهرات بين الطلاب وضباط الجيش ضد حكومة مندريس البوليسية الفاسدة والى استيلاء الجيش على السلطة

في أيار ١٩٦٠ . ومنذ هذا التاريخ ، بقيت السياسة التركية كريشة في مهب الريح وأكثر اضطراباً من أي وقت مضى لما انتهت من انقلابات عسكرية ومن مظاهرات صاخبة ضد اكرية نيابية رجعية . ومن جهة ثانية ان خيبة الامل التي سببتها الازمة القبرصية ، وتعدر الوصول الى حل مرض سبب شيئاً من التراخي في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الاميركية ، كما احدث في البلاد دفعا قوياً للالتزام موقف محاييد .

اعلنت الجمهورية في مصر اعترفت المعاهدة المعقودة عام ١٩٣٦ باستقلال مصر ونصت على قيام تحالف دائم بينها وبين بريطانيا العظمى . الا ان بريطانيا ابقت لها حاميات عسكرية استقرت في القواعد التي احتفظت بها في منطقة القنال ، محافظة عليها كما ان قضية السودان لم تلاقِ الحل الذي نشدته مصر . كل هذه الامور كان من شأنها ان تهيج الرأي العام المصري بدلاً من تهدئته من روعه . وجاءت الحرب تريد من نفرة البلاد وتذكي الحفائظ ، وتنكأ الجروح . اصف الى ذلك غطسة الجنود البريطانيين الذين ما زالوا ينظرون الى مصر نظرتهم الى بلاد محتلة ، وتجنيد الالوف من المصريين للعمل خداماً في مصالح الجيش البريطاني ومصادرة جماهم لتأمين وسائل النقل في الجيش واستياء المدن لارتفاع اسعار الحاجيات فيها ، وعندما سجل القائد الالماني رومل انتصاراته الباهرة في الصحراء ، قابله الطلاب المصريون بمظاهرات داوية يهتفون فيها بأعلى اصواتهم . « نحن رجالك يا رومل » ، وكان لا بد من ان توجه قيادة الجيش انذاراً مدعوماً بمناورات عسكرية اضطر معها الملك من استبدال رئيس الوزراء . ودارت عام ١٩٤٥ ، ومفاوضات بين الجانبين لتحديد موعد مغادرة الجيش البريطاني مصر وحل مشكلة السودان ، انتهت الى فشل ذريع عام ١٩٤٧ ، وزادت من الهياج في البلاد . وفي نهاية الامر ، عمد الوفد وهو الحزب الحاكم ، عام ١٩٥١ ، الى إلغاء المعاهدة المعقودة عام ١٩٣٦ « ونادى بالملك فاووق ملكاً على مصر والسودان » . واشتدت اذ ذاك المظاهرات وحوادث الاعتداء على الاجانب في البلاد ، كما اشتدت المناوشات مع وحدات الجيش البريطاني وراح الاخوان المسلمون يغذون الاضطراب في البلاد ، وهو حزب ديني عرف برجميته وبتعصبه جمع معظم انصاره ومؤيديه من الطبقات الشعبية في الريف تجاوز عددهم في مصر الـ ٥٠٠،٠٠٠ من الاعضاء . وهناك قوة اخرى تألف معظمها من بروليتارية المدن ، والنقابات العمالية التي اصبحت قيامها شرعياً منذ عام ١٩٤٢ وقعت هدفاً رئيسياً للدعاية الاشتراكية والشيوعية . واخذ نفوذها يتعاظم ويشتد ، ملقية بكل ثقلها في الكفاح الوطني وحركة التحرر . وقد زاد من حدة الاضطراب الاجتماعي ، مستوى العيش المتدني كثيراً سواء بين سكان الريف او بين سكان المدن ، والانكسار العسكري امام اسرائيل من جراء خيانة الحكومة ، والقلق الاجتماعي المستحوذ على البلاد ، افضيا في تموز ١٩٥٢ الى سقوط الملكية . وتم الوصول الى اتفاق مع انكلترا حول تأمين الدفاع عن القنال بعد ان تقرر اخلاؤه من الجيش البريطاني عام ١٩٥٥ . والنظام الجديد الذي اطل على البلاد وامن لها الاستقلال الناجز حرص على تحقيق اصلاح زراعي

فيها . وصدر عام ١٩٥٢ قانون صودرت بموجبه الاملاك التي تزيد مساحتها على ٢٠٠ فدان (٨٤ هكتاراً) وهكذا أصبح في الامكان توزيع ٦٥٥٠٠٠ فدان ، اي ١١ ٪ من الارض القابلة للزراعة في البلاد انتزعت من عدد من كبار الملاكين يتراوح بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ لتوزع على صغار الفلاحين . كذلك الفيت الاوقاف الخاصة التي تقطع جانباً كبيراً من مساحة البلاد ووزعت على عدد من المصريين لا اراضي لهم .

واخذت مصر تلعب دوراً بارزاً في هذه المنطقة باعتبارها مركز الجامعة العربية وام دولة اسلامية في الشرق الادنى من حيث عدد السكان وازدهار الثقافة العربية التي هي مركز من مراكزها الهامة ، وبفضل هذه الحيوية العارمة التي ميزت عهدها الجديد ، وهذه الاصلاحات الاجتماعية التي باثرتها ، والسياسة الخارجية النشيطة التي انتهجتها . فقد لجأ اليها واحتمى في حماها عدد من الزعماء الوطنيين جاوها من شمالي افريقيا ومن جميع اطراف القارة الافريقية . وهي محور نشيط بين هذه المحاور الداعية الى الجامعة الاسلامية .

ورغبة مصر هذه التي يشاركها فيها جميع العالم الاسلامي بأمره الشرق منذ « حادثة السويس » بانتهاج سياسة تحضير واستقلال وحياد ايجابي لم تكن بعيدة عن هذه الازمة الدولية الحادة التي ساعدت كثيراً منذ عام ١٩٥٦ في اضرام الثورة في جميع بلدان الشرق الاوسط . وتوطد مركز مصر على اثر شجب الامم المتحدة لاسرائيل عندما قامت بمساعدة بريطانيا العظمى وفرنسا بمهاجمة ترعة السويس وفشل هذه السياسة العدائية . وقد اجريت تغييرات جذرية في نظام مصر الاقتصادي الذي أصبح بمجموعه تحت مراقبة الدولة ، وبذلك اكملت عملية تأميم السويس ، وعملية تمصير المصارف وشركات التأمين (معظمها بيد الفرنسيين والبريطانيين) ، وانشاء الهيئة الاقتصادية العليا التي كانت في الوقت ذاته شبه ما تكون بشركة مركزية ووكالة استثمار مكلفة بمراقبة كل الانشاءات الاستثمارية العامة في البلاد والاستثمارات الاخرى التي تقوم بها الدولة نفسها . ومن جهة اخرى ، وسعت مصر ، بفضل المساعدة المالية والفنية التي تلقتها من الاتحاد السوفيتي من نطاق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول شرقي اوربا وآسيا لاسيما الاعتمادات المالية التي سلفها الاتحاد السوفياتي بغائدة ٢٠٥ بالمائة لشراء الاجهزة والاعتدة الصناعية ولبناء سد اسوان الذي من شأنه ان يزيد انتاجية مصر الزراعية اكثر من الثلث ، اي توفير الغذاء لما فيه كفاف العيش لهذه الاجيال التي ستطلع على البلاد في السنوات العشر القادمة . والقوانين الزراعية التي صدرت عام ١٩٥٢ (والتي قضت بتوزيع الاراضي على مليون من الفلاحين) والقوانين الاخرى التي صدرت عام ١٩٦١ التي خفضت الملكية الفردية الى ١٠٠ فدان لا غير (٢ هكتاراً) ، لم ترفع الانتاج الزراعي الى ما يتفق مع معدل زيادة السكان الذين ارتفع عددهم من ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ عام ١٩٥٠ الى اكثر من ٢٦ مليوناً عام ١٩٦٠ (وهي زيادة جاءت بنسبة ٢٧ بالمائة) . ولذا كان لا بد من زيادة مساحة الاراضي الزراعية عن طريق ري المناطق الصحراوية ، وتطوير الصناعة في البلاد التي يعمل فيها الآن

أكثر من ٧٠٠،٠٠٠ عامل وتؤمن ٢٠ بالمائة من الدخل القومي (مقابل ١٠ بالمائة في عام ١٩٥١). ومع ذلك فالبؤس لا يزال على أشده في البلاد . وعدد العاطلين عن العمل ، لا سيما في صفوف الشباب ، كبير جداً في المدن ولا سيما في الريف (من ١٥٠ - ٢٢٠ يوم عمل في السنة لا غير) . وهذه الدولة الاشتراكية المستبدة منذ عام ١٩٦٣ التي تتألف منها مصر يتولى الامر فيها الجيش . فالجيش هو الذي يؤلف ملاكها الرئيسي منذ ان ابدت الاصلاحات الاقتصادية وعملية التأميم والاستملاكات ، العناصر الاجنبية وهذه البورجوازية العقارية والصناعية التي كانت مهيمنة عليها . وهذا الجيش المستمد عناصره الأولى من صفار البورجوازيين والذي يرتفع افرادة فوق مستوى الشعب بما تم لهم من تدريب فني ، والذي يرغب صادقاً في عصرة هيكل دولة وادارتها ، يحتل المراكز الهامة في الادارة وفي المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام او للقطاع المزدوج ، كما يحتل معظم المراكز الدبلوماسية ، اذ ان ١٠ اعضاء من اصل ١٢ عضواً الذين يؤلفون مجلس الرئاسة الذي يحيط بالرئيس عبد الناصر هم من الضباط . وقد استحال الجيش الى طبقة موجهة مهمة يعتمد كلياً على البورجوازية الصغرى في المدن وعلى صفار الملاكين ، الذين ينعمون بعيش اهنأ من العيش الذي يحياه اصحاب الحظوظ البائسة في الارياف (١٤ مليوناً من اهل الريف لا املاك لهم من اصل ١٩ مليوناً) ومن المدن (٤٠٠٠٠٠٠) من اصل ٨٠٠٠٠٠٠ الذين يشكون قلة التغذية وبؤس البطالة . وهذه الطبقة الجديدة تنهض عالياً بالتقاليد الوطنية والاسلامية ، وتحاول ان تنشئ دولة علمانية عصرية . ومنذ ان فشلت تجربة وحدتها مع سوريا (التي دامت ٣ سنوات) وحملتها على اليمن وسياسة التقرب من العراق ، فهي تشدد على الجامعة العربية ، اي تفشد التعاون الفعلي بين الدول العربية لما فيه خير التطور الاقتصادي للمجموعة العربية .

فمنذ الثورة التي قامت بها سوريا عام ١٩٥٨ وادت الى الوحدة مع مصر ، وثورة العراق التي اطاحت بنظام الملك وبمملكة نوري السعيد ، تحاول هذه البلاد ، على غرار مصر ، تحقيق اصلاح زراعي شامل . فقد صادرت الحكومة في سوريا ١٥٠٠٠٠٠ هكتاراً من ٣٢٠٠ مالكيها من كبار العقاريين والحد الاعلى للملكية العقارية جعل ٤٠ هكتاراً من الاراضي المروية ومن ٣٠٠ هكتاراً من الاراضي البعلية . الا ان العملية تجري ببطء كلي . اما في العراق فقد حدد القانون الصادر عام ١٩٥٨ الحد الاعلى للملكية الخاصة بـ ٢٥٠ هكتاراً (من الاراضي المروية) و ٥٠٠ هكتار (من الاراضي البعلية) . وفي ايران ، صدر عام ١٩٦٢ قانون ، كان ايسر تطبيقاً وتحقيقاً ، جعل الحد الاعلى للملكية الخاصة ما يوازي مساحة قرية ، ومن من اصحاب الاملاك يملك اكثر من مزرعة او قرية عليه ان يختار احدها ليتخلى عن الاخرى للحكومة التي تشتريها منه ثم تعمد الى قسمتها بين المزارعين . وعلى الملاكين الجدد ان يؤلفوا من بينهم تعاونيات زراعية . ففي عام ١٩٦٣ ، جرى تقسيم مساحة ٨٠٠٠ قرية او ضيعة على ٢٧١٠٠٠ أسرة من الفلاحين ، كما الفوا من بينهم ٢٣٠٠ تعاونية زراعية .

٣ - اسرائيل المعجزة (١)

في هذا العالم الاسلامي الآخذ بالاختار والتفاعل ، قام عامل جديد سمم العلاقات بين دول هذه المنطقة وعمّرها وساعد في نهاية الامر على اثارة الشهور القومي واذكاء الحقد ضد الدول المسيطرة على المنطقة ، تمثل بإنشاء دولة اسرائيل .

كانت هذا الوطن القومي لليهود في فلسطين الذي أنشأه انكلترا من الوطن القومي الى دولة ذات سيادة
خلال الحرب العالمية الأولى يضم عام ١٩٣٥ نحو ١٣٦٠.٠٠٠ نسمة منهم ٢٨٪ من اليهود . الا ان شراء المنظمات الصهيونية لأطيب الاراضي ، والتطور العظيم الذي اخذت باسبابه المدن والصناعات في البلاد ، اثار بين اكثرية سكان البلاد من العرب موجة عارمة من الاستياء والهياج لما استهدفوا له من كبت وضغط وتضييق اقتصادي اضطرت معه الحكومة البريطانية للتخلي عن سياستها التقليدية المشوبة بالمطف على السامية . فقد أبت عليها الاعتراف رسمياً بالقومية الفلسطينية ولم تسلم الا في سنة ١٩٤٤ بتشكيل فرقة يهودية خاصة لها اعلامها وشاراتها الصهيونية . ومراعاة منها لجانب عرب فلسطين والبلدان المجاورة الاخرى التي كانت انكلترا ترغب جداً في بقائها على الحياد في الوقت الذي اخذ تقدم الجيوش النازية في شمالي افريقيا يهدد البلاد ، وراحت تطبق بكل دقة القوانين التي وضعتها عام ١٩٣٩ ، للحد من الهجرة ، الامر الذي اغاظ اليهود واثار حفيظتهم بعد ان سدت ابواب الدخول الى فلسطين في وجه بضعة آلاف من اخوانهم وأبناء جلدتهم ذهبوا فريسة للظالم النازية واضطهادهم الشديد . وما كادت الحرب تضع اوزارها حتى قامت بين بريطانيا واليهود مناوشات دامية كانت اشبه بحرب مكشوفة . واخذ الانكليز يوقفون في طريق سفرهم النازحين سرّاً من اليهود الى فلسطين ويرسلونهم الى معتقلات اقاموها في قبرص ، واخذ الاسطول البريطاني يطارد كل سفينة من أي نوع كانت تحمل على ظهرها مهاجرين يهود الى فلسطين ولا سيما من يفر منهم من المعتقلات التي كانوا يرسفون فيها في بلدان اوربا الوسطى ، او يهربون من اعمال التصفية التي تعرضوا لها في بولونيا حتى ان بعضهم اخذ يقتل ويضع بيده حداً لحياة بائسة يائسة . ولعل افظع هذه الحوادث وابرزها هو حادث السفينة اكسودوس التي خرجت من هامبورغ في ايار ١٩٤٧ حاملة عدداً من اليهود ، اذ ما كادت تطل على ارض فلسطين حتى أجبرت على العودة من حيث أتت وعلى ظهرها هذه القطعان من مهاجري اليهود . وراحت المنظمات الصهيونية شبه العسكرية السرية كمنظمة شترن والارغون تشن سلسلة من الهجمات على الحاميات البريطانية المربطة في البلاد ، وقامت باعمال تخريبية كنسف الخطوط الحديدية ، ومهاجمة وحدات الجيش ، واعمال تاربية اخرى مضادة لتنفيذ الاحكام الصادرة ضد اليهود . وفي تشرين الثاني ١٩٤٧ ، أقرت الجمعية العامة في الامم المتحدة تقسيم فلسطين الى دولتين : يهودية وعربية ، وفقاً لتوزيع السكان ، ونصت على اعطاء النقب ، هذه المنطقة

الصعراوية للدولة اليهودية . وقد رفض العرب هذا الاقتراح وقامت تحشدات من المتطوعة المسلمين في سوريا والعراق ولبنان حتى ومن الباكستان ، كما دخلت جيوش ست دول عربية مجاورة تهاجم المناطق اليهودية في فلسطين وبالرغم من ضعف تسليحهم ومن تفوق الجيوش العربية العددي ، استطاع اليهود الصمود لهذا الهجوم بعد ان اخذت الجاليات اليهودية في جميع أنحاء العالم تقدم بالمتطوعة والاسلحة والمال ، وبرهنوا عن روح حربية وعن كفاءات عسكرية لم تكن المرويات المروجة عنهم لتعترف بها بل تنكرها عليهم . وقد استطاعوا التغلب على هذا الحشد العسكري العربي وتقادي ما كان يتوقعه الجميع .

الحركة السكانية الجديدة
ومنذ ذلك الوقت اخذت وفود اليهود تنزح قادمة الى الدولة الجديدة التي كانت مساحتها توازي نصف مساحة سويسرا ، مع العلم ان ٧٢ بالمائة من هذه المساحة هي ارض صحراوية تتألف من النقب . وقد قدم هذا السيل من مهاجري اليهود من جميع أنحاء العالم ولا سيما من هذه البلدان الواقعة حول حوض البحر الابيض المتوسط والاقطار الشرقية . ففي عام ١٩٥٤ كانت الدولة اليهودية تعد ١ ٧١٧ ٠٠٠ نسمة ، بينهم ١ ٥٢٦ ٠٠٠ من اليهود ، وبعض المسيحيين واقليّة من عرب فلسطين (١٨٠ ٠٠٠) ضعف جانبهم بعد تزوج أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ عربي ، غادروا البلاد خوفاً او بسبب الاعمال الحربية . وقانون العودة الذي صدر عام ١٩٥٠ ينص على ان كل يهودي له الحق بالعودة الى البلاد كهاجر ، وان بمجرد عودته الى البلاد يصبح تلقائياً من الرعاية الاسرائيلية . وكان من نتائج هذا التشريع ان من اصل عشرة من سكان البلاد ، ٩ منهم يهود . الا ان قبائل الاجناس واختلاف المشارب والعادات ونمط العيش وتباين المستوى الحضاري بين هذه العناصر المتعايشة جنباً الى جنب جعل من العسير جداً عملية مزج الجوالي اليهودية القريبة الاصل : من روس بيض وبولونيين وبلطيين والمان وعبر وبلغاريين مع يهود شمالي افريقيا وبلدان الشرق الاوسط الذين دخل نصفهم البلاد بعد عام ١٩٤٨ ، كما قامت صعوبات اعترضت عملية تنظيم هذه العناصر وصهرها معها . وهؤلاء السكان الجدد يختلفون اختلافاً كبيراً عن السكان القدامى في البلاد الذين تألف معظمهم من طلائع الصهيانة الذين قدموا الى فلسطين ومن بناء الوطن القومي من اصحاب رؤوس الأموال . فألفوا معاً فئة اشتراكية النزعة متجانسة من اصل اوروبي واحد ، ضعيفة النزعة الدينية ، كانت وضعت منذ عام ١٩٤٠ ، على النمط الاوروبي او الاميركي ، جميع أطر الدولة ومؤسساتها . فالموجة الجديدة من المهاجرين اليهود تألف معظمها من يهود نجوا من مخيمات الاعتقال في أوروبا حيث رسفوا في الذل والمهانة عرضة لصنوف الاضطهاد ولألوان العذاب او من يهود تزحوا من الاقطار العربية المجاورة او جاؤوا من الاقطار الاسلامية الآسيوية من شمالي افريقيا ، من يمنين وعراقيين وليبيين ، لا مال عندهم ولا حرفة لديهم يعملون عليها في معاشهم ، بعد ان عاشوا في ظروف واوضاع صحية سيئة . مستوى العيش هندم من ادنى المستويات ، معظمهم اميون ، لا يفتقرون شيئاً من ابسط المبادئ التي تقوم

عليها الحضارة الغربية يستهجن الأوروبيون منهم نمط العيش الذي يسرون عليه ، . وقد أدى هذا الوضع الى ايهان روح الريادة والطلائعة والى إضعاف المثل العليا التي جاشت في صدور من كانوا طلائع الحركة الصهيونية ، ولا سيما إضعاف روابط التعلق التي تشد الدولة الجديدة بالديموقراطية ، وبالتوجيه الغربي كما اشتد جانب اليهود الشرقيين في البلاد . وهكذا فالمجتمع اليهودي في اسرائيل يتقسم الى شطرين متباينين في المجال الحضاري ولا سيما الاجتماعي منه ، اذ ان للعناصر الشرقية في البلاد شأن ادنى من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية من العناصر اليهودية الغربية . والاختلاف بينها يشتد على الأخص حول فكرة تشكيل المجتمع الجديد ، الذي يقترح القدامى منهم ان يكون مجتمعا علمانيا بينما يرى القادمون حديثا الى البلاد ان يكون وفقا للتقاليد اليهودية المتوارثة . فالهم الأكبر الذي يحول في خاطر الطبقة الموجهة الغربية النزعة والاتجاه هو طبع الدولة الاسرائيلية بطابع « دولة غربية » في قلب المحيط العربي ، وهي فكرة تحاربها العناصر الحديثة العمر في البلاد يشد من ازرها الفرقة المعروفة بالآشكنازيم *Ashkenazim* التي تتألف من ضمنها عدة أحزاب سياسية ناشطة .

التنظيم الاقتصادي في البلاد
هذا التيار العارم من المهاجرين أفقد البلاد توازنها واضطرها الى انتهاج سياسة شديدة ، صارمة من التقييدات والتضييقات عرفت عندهم بسياسة شد الحزام (*Tsénâa*) لم يستطع تقبلها والعمل بها عناصر عديدة من الوافدين الى البلاد حديثا ، مما عقد العلاقات بينهم وبين العناصر الاخرى المستقرة في البلاد من عهد بعيد مما ادى ببعضهم الى مغادرة البلاد والنزوح عنها من حيث اتوا . ولتأمين اسباب العيش لهؤلاء السكان الآخذ عددهم بالارتفاع السريع في رقعة من الارض ضيقة وفقيرة ، يحتشد في مدنها الكبيرة نصف السكان ، كان لا بد من تطوير الصناعة ولا سيما الزراعة . فقد كان سبق لادارة البلاد ، قبل عام ١٩٤٠ ، ان شجعت كثيرا الاهتمام بالزراعة الى جانب القطاع الخاص ، وتشجيع التعاونيات المجتمعية « الخيبوز » . وقد استمر الاتحاد العام للعمال (المستدروت) المرتبط بحزب العمال (الماباي) ، هذا الاتحاد اندي يضم ٧٥ بالمائة من مجموع العمال في البلاد (بين يهود وعرب) في مراقبة حياة البلاد الاقتصادية بما له من تعاونيات تؤلف شبكة تتصل حلقاتها بجميع اطراف البلاد ، وبما لها من مصارف وشركات تأمين تسلف الاعتمادات اللازمة للنهوض بالمشروعات الاستثمارية على اختلاف انواعها من تجارية وصناعية وزراعية ، وبما لها من ضمان اجتماعي ومدارس ومعاهد ومشاريع عمرانية واشغال عامة ، وهي منظمات تعمل الى جانب تعاونيات خيبوتزين التي لا تزال قائمة مع انها فقدت جانبا من اهميتها ، اذ كانت تضم ٣٠٧ بالمائة من مجموع السكان في سنة ١٩٥٦ مقابل ٧٠٥ بالمائة عام ١٩٤٧ ، وهو دليل واضح على تفهقر القطاع الاشتراكي بالنسبة للقطاع الخاص . ان ازمة تضخم النقد خلال فترة الحرب كان من نتائجها المحتومة قبول بعض التنازلات للقطاع الخاص ، وبذلك مهدت الطريق لطلوع « طبقة جديدة من الأثرياء » . ومن جهة اخرى اعرب المهاجرون الجدد الى البلاد عن رغبتهم في العيش في المدن ، او كمنزاريين

يعملون في مستعمرات زراعية كملاكين صغار ، يملكون منازل سكنهم وحيوانات أليفة وحظائر لتربية الدجاج ، يحصلون على رزقهم من خبايا الأرض . فالأرض تؤجر لمدة ١٩ سنة ، إلا أن أدوات العمل فيها والأجهزة الزراعية الصناعية تستعمل مشاركة وقباج مواسمها وغلاتها لأحدى التعاونيات الزراعية ، وتشتري منها المواد الاستهلاكية . وهكذا نرى أن الحيوتين المعروفة تجتاز أزمة شديدة من جراء تناقص عقود الأيجار ومن جراء اجتذاب رواد الحركة وطلاتها الذين ساهموا في الحرب ، للعمل كموظفين في الإدارة العامة أو على رأس التعاونيات والنقابات العمالية .

إن تحسين الانتاج الزراعي وتطوره يتوقف قبل كل شيء على أعمال الري التي أشرف على تنفيذ قسم منها في وادي النور وفي النقب المهندس المعروف لودرميلك ، والذي يقترح فتح قناة تصل بين البحر الأبيض المتوسط وبين البحر الميت وهو مشروع يمكن استخدامه لتوليد طاقة كهربائية هائلة . وقد زادت مساحة الأرض المروية في البلاد أكثر من ستة أضعاف .

إن عملية إفراغ السكان وصهرهم في بوتقة واحدة وقولبة هذه العناصر المتباينة في قوالب اجتماعية وثقافية واحدة أمكن تحقيقها بواسطة الشيبة . فالوسط المدرسي أو الجامعي هنا كما في الولايات المتحدة نجح إلى حد بعيد ، في إقلمة الطالب أو تدجينه ودخوله في المجتمع الإسرائيلي كما أن الجيش والخدمة العسكرية هما من خير الوسائل لتصفيق هذه الوحدة والمجاء عملية الصهر الاجتماعي ، إذ الشعار المعمول به هو : « خلق أحسن جندي من كل مواطن وخلق أحسن مواطن من كل جندي » ، وهو شعار أمكن تنفيذه وتحقيقه إلى الحد الأكمل بواسطة تعليم اللغة الواحدة ، ودروس التاريخ ودروس التربية المدنية ، التي تعطى للجندي كما تعطى دروساً مهنية أو حرفية توليه مهنة يمناش منها عند نهاية خدمته في الجيش . واللغة عامل أساسي في عملية التوحيد والصهر : فجميع من يحسنون اللغة العبرية ويحوتونها يشكلون من بينهم الوفا من خيرة الاساتذة والمدرسين يتبرعون لتدريس هذه اللغة ولتلقينها لمن يحملونها في ساعات فراغهم كما يخصصون كل أسبوع ، ساعة أو ساعتين من أوقات فراغهم لتعليم العبرية لشخص أو اثنين أو لتدريس بعض الفئات المتأخرة . وهذا الترابط والتضامن الوطني يشد من أزره ويقوي من لحمته عامل خارجي ، هو عداء الدول العربية لإسرائيل .

ودولة إسرائيل هذه هي الوحيدة بين دول الشرق الأوسط التي تشيل فيها الصناعة على الزراعة : هنالك طبيب واحد لكل ٣٨٠ شخصاً من سكان البلاد . كما أن معدل دخل الفرد الواحد هو ٤٠٠ دولار في السنة . فهي في غاية الازدهار ، هو ازدهار يقوم على قواعد اقتصادية مريعة المطب ، ولا يستمر إلا بفضل ما يتلقاه باستمرار من رؤوس أموال ترد عليه من الخارج . وإسرائيل التي تحيط بها دول معادية تحلم دوماً بأخذ الثأر من الهزائم النكراء التي لحقت بها عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، ترى نفسها دوماً أكثر فأكثر بحاجة ماسة للتجهيز والتنظيم والحفاظ على جيش قوي يكلف بقاؤه على خير استعداد ، غالباً ، والدفاع عن حدودها الطويلة

لمنع تسرب عناصر معادية الى داخل البلاد ولرد تعديات المهاجرين من الفدائيين ولتقوية وحدة البلاد . ولذا تبدو لنا الروح القومية فيها متشددة وتمتلك باستمرار وراء العنصر الديني . فالتقاليد والمشاعر الدينية قوية جداً ، ومؤسساتها راعت دوماً في تشكيلها طابع الديانة الموسوية (كعقود الايحات المعقودة لاجل ٤٩ سنة كما جرى على ذلك البنك الوطني اليهودي للتسليف الزراعي) . وتلعب الاحزاب الدينية التي يتألف من مجموعها حزب ديني موحد ، دوراً بارزاً في حياة الأمة وتطبعها بطابع ديني بارز وفقاً لمناسك العبادة الموسوية ، كاحترام العطلة يوم السبت والتقيد بلحم الكاشير *Kasher* في كل ما يتعلق بأمور التغذية ، والامتناع لكل الاجراءات الدينية التي تفرضها المحاسن الدينية في كل ما يتصل بأمور الزواج بين الاسرائيليين مع غير الاسرائيليين . وهكذا تقف اسرائيل في وجه العالم الاسلامي الذي يحيط بها احاطة السوار بالمعصم ، معتمدة كلياً على العون المالي الاميركي ، وتؤلف كما يقول نهرود رأس جسر للاستعمار الانكليزي الاميركي في الشرق ، . ان مهاجرتها لثروة السويس عام ١٩٥٦ ، والفوز الباهر الذي حققته في سينا ، مع ان التدخل الاميركي حال بينها وبين قطف ثماره البانعة ، يؤيد كل ما ذهبنا الى تأكيده هنا .

٤ - البلدان الاسلامية - افريقيا الشمالية

حققت الاقطار الاسلامية الواقعة الى الشمال من القارة الافريقية استقلالها بعد ان حققت بلدان الشرق الاوسط الاستقلال ببعض الوقت . فليبيا هذه المستعمرة الإيطالية القديمة في هذه المنطقة ، نالت استقلالها منذ عام ١٩٥٠ ، بفضل الانتصارات الباهرة التي حققها الحلفاء ، وجعلت منها دولة مستقلة ذات سيادة ، . فقد قامت العناصر الوطنية فيها بمقاومة عنيفة للاحتلال الإيطالي الذي لم ينته من فتح البلاد الا في سنة ١٩٣٢ ، بعد ان ارسل الإيطاليون الى مخيمات الاعتقال ثلث سكان البلاد ، وبعد ان قتلوا وشردوا عدداً كبيراً من رجال تلك البلاد وصادروا اطياب اطيانها ، ومع ذلك فقد بقي عمود السنوسية فيها قوياً بالرغم من لجوء زعماء الحركة السنوسية الى مصر ، وعرفت ان تؤجج الحقد والبغضاء في قلوب الليبيين ضد الإيطاليين ، يشد من ازرم عدد من اللجان قامت في دمشق والقاهرة ضمت العديد من الليبيين الذين تزحوا عن اوطانهم . وقد خلا الامر في ليبيا للبريطانيين الذين احتلوها في اثر الانتصارات الباهرة التي حققها الجيش الثامن ، فعادها عدد كبير من المعمرين الإيطاليين ومن اليهود وبذلك أصبحت ليبيا محمية بريطانية بالفعل تأتمر فيها الحكومة بأوامر المستشارين الانكليز وتأتهم يدهم بعد ان انشأ البريطانيون والاميركيون فيها قواعد حربية لهم منيعة .

وقامت في بلدان شمالي افريقيا : المغرب الاقصى والجزائر وتونس ، حركات قومية اخذت تطالب باستقلال هذه البلدان وتجاهد بمرارة لاجبار فرنسا وارغامها على اعطاء البلاد تنازلات مهمة .

المجتمعان التجاريان: المجتمع الأوروبي ان استيطان ١٦٠٠.٠٠٠ أوروبي في بلدان أفريقيا الشمالية،

و «فرنسة» ونصف مليون يهودي فيها إلى جانب عشرين مليوناً من أبناء البلاد الأصليين كان من بعض نتائج خلق مجتمعين وجهياً لوجه : مجتمع وطني احتفظ بوسائل الانتاج والمقايضات التي توارثها عبر الاجيال أباً عن جد ويعيش في مستوى من العيش متدن جداً ، ومجتمع مستعمر تتوفر له رؤوس اموال وافرة ويتحكم بحياة البلاد الاقتصادية ويسيطر من على مراكز التوجيه في الادارة وفي الحياة السياسية ، ويتمتع بمستوى عيش رفيع . فلو وضع القائم صارخ : فهو من جهة يختلف تماماً عن الوضع الذي يحيط ببلدان أفريقيا الجنوبية حيث يسمح الجو ويتسع لاستيطان البيض بأعداد كبيرة وبصورة مستمرة ، انما اقام فارق اللون فيها حاجزاً وتميزاً عنصرياً بين مختلف المروق لا يمكن تجاوزه ، ومن جهة ثانية فاقطار أفريقيا السوداء حيث تقيم جوال أوروبية قليلة العدد ، لا يهتم بها من البلاد سوى استثمار خيراتها الطائلة ولا تتدخل في شيء لتقرير انتاجها ، فلا نجد في أي قطر من اقطار العالم ، مثل هذا العدد الفقير من الأوروبيين يعيشون منذ اجيال متعاقبة بين الجماهير الاسلامية حيث تشابكت المصالح وتداخلت ، وحيث يشتد اثر الغرب الاجتماعي والثقافي ويعرف في الاقطار الاسلامية بشكل لم نر له مثيلاً من قبل . وهذا المليون ونصف من الأوروبيين ، اكثرهم من الفرنسيين ، يؤلفون اقلية ضئيلة حتى في هذه الجزائر التي يمثلون ١١ بالمائة من سكانها ، وفي تونس حيث يمثلون ٧,٢ بالمائة ، وفي المغرب حيث لا تزيد نسبتهم إلى مجموع السكان عن ٤٠ بالمائة وهي اقلية آخذة بالتضاؤل يوماً بعد يوم ، امام ترايد عدد السكان في هذه الاقطار ، وهو عدد ٨٠ بالمائة منهم من سكان المدن ، فمدينة الجزائر وحدها تضم ربع عدد سكان البلاد ، كما تضم تونس ٢/٣ عدد سكان البلاد ، وفي المغرب ، ٤٢ بالمائة من السكان يقيمون في الدار البيضاء .

وهذه الاقلية تلعب ، مع ذلك ، دوراً بارزاً في كل قطر من هذه الاقطار الواقعة إلى الشمال من القارة الافريقية . ففي حيازتها قسم كبير من مساحة البلاد ، بالرغم من هذا التهميش الذي سجله الاستعمار الأوروبي في الريف منذ عام ١٩٤٠ (لا سيما هذا النوع من الاستثمار الذي لم يعد يدر كثيراً على القائمين به) ، وهي وحدها تستفيد من تسهيلات التسليف الذي توفرها لهم المصارف ومن الاستثمارات الاستخراجية في البلاد . وبعد ذلك بمدة طويلة ، في سنة ١٩٣٩ في تونس ، وفي سنة ١٩٤١ ، في الجزائر ، تكونت شركات مختلطة ساهمت الدولة في رأس مالها اسوةً بما تم في المغرب بين ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، حيث قام مكتب الابحاث العلمية والمساهمة في الاستثمارات الاستخراجية . فالمعمرون هم الذين ينتجون أكبر قسم من المواد التي تصدرها البلاد: كبواكير أنهار الفاكهة والزراعات الخضراوية والنيبذ والفوسفات وقلزات الحديد والزنك والرصاص . فهم ينتجون في الجزائر ٢/٣ محاصيل البلاد من القمح الطري ، وثالث القمح الصلب ويؤمنون القسم الأكبر من صادرات البلاد إلى فرنسا على الاخص حيث تتمم الجزائر بحرية تصدير كل ما ترغب في تصديره بفضل اتحادها الجبركي مع فرنسا وحيث تتم كل من تونس

والمغرب بفوائد خاصة . ويتباين هؤلاء المعمرون من حيث مساواتهم : ففي الجزائر يسيطر ستة آلاف من المعمرين على $\frac{1}{8}$ الاملاك التي في حيازة الاوروبيين ، بينهم ٩٠٠ شخص يملك الواحد منهم مزارع تزيد مساحة الواحدة منها على ٥٠٠ هكتار ، كما ان ١٢ من كروم الاوروبيين تزيد مساحتها على ٥٠٠٠ هكتار ، و ٢٨ كروماً منها تتراوح مساحة الواحدة منها بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ هكتار ، و ٥٪ من منتجي النبيذ يملكون نصف الحقول المزروعة كروماً . ففي الوقت الذي تستثمر فيه ٢٥٠٠٠ مؤسسة استثمارية ٢٠٧٢٢٠٠٠ هكتار نرى ٥٣٢٠٠٠ من الاستثمارية الاسلامية لا تستثمر سوى ٧٠٠٠٠ هكتار . وفي تونس نرى ٧٧٠٠٠٠ هي ملك ثمانية او تسعة آلاف مزارع فرنسي ، وفي المغرب نرى ٦٥٠٠٠٠ هكتار خاضعاً للاستثمار (اي $\frac{1}{8}$ مساحة الارض المزروعة) ، تعود ملكيتها لـ ٤٠٠٠ مستثمر تقريباً ولعدد صغير جداً من الملاكين المغاربة ، بينها ٩٠٠ مزرعة تزيد مساحة الواحدة منها على ٣٠٠ هكتار (١٤٠٧٪ من عدد الاستثمارات وتمثل ٦٠٪ من مساحة الارض المزروعة) .

وعلی عکس ذلك ، فالمجتمع الوطني مجتمع فقير ، معدم ، تنقصه اصلاً المجتمع الوطني الدرائع التقنية ورؤوس الاموال ، مسترسل في استعماله الاجهزة الزراعية البالية والحيوانات البائسة ، تنكر للاسعدة الصناعية ويغلّ معها الهكتار من ٤ - ٥ قناطير اي نصف ما تدره الارض على المستثمر . هنالك عدد ضئيل من اغنياء الملاكين ، بين قدامى ومحدثين حاولوا ان يطبقوا الاساليب الفنية التي يستعين بها الاوروبيون ، ولا يتورعون ، والحالة هذه عن قضم صفار الملاكين المتأخمين لهم . واذا لم يكن في وسعهم استخدام الوسائل التي يستخدمها الاوروبيون لتمنعهم عن تقديم الضمانات التي يقدمها هؤلاء للمصارف ، ولا رغبة فنية لهم ، فهم اعجز من ان يطوروا اساليبهم الزراعية او ان يدخلوا عليها ما يكفل لهم مردوداً اطيب والاندماج مع النظم الاقتصادية الاوروبية ، ولذا لم يكن في وسع الشركات التعاونية سوى تسليمهم من المبالغ ما يؤمن لهم البزار او « الموسم » ، كما ان اصحاب الحرف منهم استمروا في ممارسة حرفهم المتوارثة وفقاً للأساليب المرعية ولذا لم يستطيعوا تقادي منافسة المنتجات المستوردة .

تألفت الملكية التابعة لابناء البلاد على الاجمال من قطع زراعية صغيرة الحجم لتستغل وفقاً لشروط الاستثمار المألوفة . هنالك في الجزائر ٣٩١٠٠٠ ملكية عقارية تخص ابناء البلاد تقل مساحتها عن ١٠ هكتارات ، ٧٠ بالمائة منها لا يرجى لها الحياة ولا يمكن ان تأتي بفائدة في هذه الظروف المناخية التي تفرضها الزراعة التوسعية حتى الزراعة البطيئة ، وبعد ان أقصوا عن اطيب الاراضي واجودها ، فقد اضطر الوطنيون ان يزرعوا اراضي فقيرة ، بخيلة المردود ، او اكثر ارتفاعاً عن سطح البحر ، واحياناً تقع على سفح مرتفعات شديدة الانحدار يحرق استثمارها إلى خطر تدمير التربة . ان نصف سكان الريف في بلدان افريقيا الشمالية هم عاطلون جزئياً عن العمل لعدم توفر الارض الزراعية لهم ، كما ان مكتنة المزارع الكبرى عملية مرزحة لاصحابها .

فقد جرّت الحيازة حتى الآن الى قتل الملكية الصغيرة واقتضى استثمارها بدأ عاملة رخيصة . فالاقبال على المكننة الزراعية قتل اليد العاملة وعرضها للزوال بالاستغناء عنها . فالمكننة تؤلف خطراً كبيراً على طبقة الفلاحين وتهدد مصيرها في الصميم ، اذ تقضي على حركة السكان في الريف وتحملهم على النزوح نحو المدينة .

فالجهد الذي بذلت عام ١٩٤٥ لتحسين طرق الانتاج في البلاد بفضل قطاعات النهوض بالزراعة (S. A. R.) في الجزائر ، وبفضل قطاعات تحسين وسائل الانتاج (S. A. P.) في المغرب ، وعلى مشروع الخطة الزراعية في تونس ، تزعت كلها الى مكننة الزراعة وتجهيزها بالعتاد الصناعي الحديث ؛ الا ان مكننة الريف ، هنا كما في الولايات المتحدة الاميركية من قبل ، وفي الاتحاد السوفياتي وفي دول اوروبا الشرقية لا يمكن الاخذ به او مجرد التفكير به الا في ضوء عملية تصنيع سريعة ، والا نشأ عنها ازمة اجتماعية حادة . فقطاعات النهوض بالزراعة في الجزائر لم تجني سوى نتائج ضئيلة . فلم تكن تضم عام ١٩٥٣ ، سوى ١٠ بالمائة من فلاحي البلاد ، و ٤٢ من مجموع الاراضي ، فليس من عجب ان يأتي مردود الارض غير واف بالقرض ، وقطاعات تحسين وسائل الزراعة في المغرب التي تعمل بها منذ عام ١٩٤٥ نصّدت للمنظمات التي تتوفر لديها التقاوى والاعتدة الفنية فوق جمعيات صغار الملاكين القديمة ، مما اثار معارضة بعض المعمرين (الذين اخذوا يشبهونها بالكولخوزات الروسية) وخشوا من فقدان اليد العاملة ، ولذا حدث كثيراً من عملها وغيرت كثيراً من قدرتها .

المشكلة الديموغرافية ونتائجها
بفضل تناقص معدل الوفيات ، اخذ عدد السكان في النمو سريعاً بمعدل ٥٠ الف في السنة ، في تونس وب ١٨٠ ٠٠٠ في المغرب ومن ١٢٠ الى ١٨٠ ٠٠٠ في الجزائر ، اي ما مجموعه ٣٥٠ ٠٠٠ في السنة . فالمسلمون زاد عددهم ٣٨ بالمائة بين ١٩٣٦ - ١٩٤٦ في الجزائر وحدها ، و ٢٥ بالمائة في تونس . وهكذا قام في الاقطار الثلاثة الواقعة في شمالي افريقيا ٢١ ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة بمعدل النمو عندهم هو من اعلى ما عرف العالم من امثاله (المغرب ٢ بالمائة ، وتونس والجزائر ١ بالمائة) . ان التوسع في زراعة الكرم ، هذه الزراعة الاوروبية في الصميم التي يكثر حولها القول والنظر ، وزراعة الخضراوات التي تضاعف حجمها بين ١٩٣٨ و ١٩٤٨ في الجزائر وفي تونس ، والتي زادت في المغرب عام ١٩٤٨ ، ١٥ ضعفاً عما كانت عليه عام ١٩٢٠ ، قد خفضت كثيراً من مساحة الاراضي الموقوفة على الزراعات الاستهلاكية لدى المواطنين . ففي الجزائر وحدها اكثر من ١ ٥٠٠ ٠٠٠ امرة لا ارض لها ، والمساحة المزروعة لا تزال آخذة في التناقص بالنسبة للفرد . فبينما كان يصيب الجزائري المسلم ، عام ١٨٧٢ ، ثلاثة وثمانين آراً من الاراضي الزراعية ، هبط هذا الرقم عام ١٩٥٢ ، الى ٢٤ آراً . ان اتساع الاراضي الزراعية التي تكلف عمليتها غالباً لم تكن لها اهمية تذكر بالنظر لضعف الطاقة الشرائية لدى الطبقات الشعبية التي لا تشجع قط المزارعين على الاتجاه نحو هذا النشاط . واخيراً وليس آخراً ، الاستثمار الواسع النطاق عندما

تم للزراعة الاجهزة الميكانيكية اللازمة لها وتجري على الاصول المرعية ، واحياء الاراضي البور او الموات للزراعة من قبل ابناء البلاد الذين يبحثون لهم عن اراضي زراعية جديدة قد يمر الى تراجع الاراضي الحرجية واث تعرية الارض وتأكلها نتيجة حتمية لهذه الطريقة . فهامي كل افريقيا الشمالية « تعمل الآن على ارسال تربتها نحو البحر » ، لا سيما المناطق الجبلية فيها حيث يتكاثف عدد السكان ، كما هي الحال مثلا في منطقة القبيلي الصغيرة . ويقدر رنيه دومون ان عوامل تعرية الارض في السنة تقفر البلاد ما مجموعه ٣٥ ٠٠٠ هكتار من الاراضي الطيبة . فكل يوم يمر تخسر الجزائر فيه ما يساوي ١٠٠ هكتار من الاراضي الزراعية ويزيد عدد البطون التي يترقب ملؤها ٥٠٠ بطن في اليوم الواحد .

وهذا الاختلال المتزايد كل يوم بين عدد السكان وبين تقصير مواردها البؤس بين ابناء البلاد الطبيعية عن تأمين أود العيش لهم يزداد عمقا . ففي منطقة الساحل وهي اكثر مناطق تونس خطرا ، كما يؤكد ل. شفالبيه ، ان عشر سكان هذه المنطقة من اهل البلاد الاصليين يعيشون بيسر نسبيا ، بينما ١/٢ السكان هم في وضع وسط ، ونصفهم في حالة فقر وعشرهم يرسف في بؤس مدقع ويعيش على الاحسان والصدقات . ومنذ عام ١٩٣٥ كانت الجماعة من هذه الاربئة التي تكون دوما خطرا تهدد البلاد . ففي كل سنة يترقب على البلاد ان ان تشتري القمح والشعير والارز لتضمن إعالة السكان المعوزين . ان مستوى العيش متدن جدا . وكان من يتصرف من افراد الشعب عام ١٩٥٣ ، باربعة آلاف فرنك في الشهر ، كان من اصحاب المظلوظ . فبينما كان تحت تصرف كل مواطن ، عام ١٨٧١ ، خمسة قناطر من الحبوب لاستهلاكه السنوي ، لم يعد لديه في سنة ١٩٠٠ ، سوى اربعة ، وهبط هذا الرقم الى اقل من ٢٠٥ بالمائة سنة ١٩٤٠ . وعلى هذه النسبة قس ايضا تونس حيث الامكانية تبقى ضمن هذه الحدود ، وتأتي فوق هذا الحد بقليل في الغرب . كذلك نقصت ايضا المواد الغذائية الاخرى : كالزيتون والتين والتمر والبقول المجففة والماشية . ان ٢/٣ السكان محرومون عمليا من الحليب واللحوم والبيض والمواد الدهنية الجيدة . وهذا النقص التدرج في المواد الغذائية كان القاعدة العامة التي تحيط بالسكان قبل الحرب العالمية الثانية . ولعل خير مثل لهذا البؤس الذي يتكع فيه السكان هو وضع القبيلي الكبرى حيث تبلغ كثافة السكان ٢٤٠ واحيانا ٤٣٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد .

« ان قضية توين نصف سكان القبيلي بالمواد الغذائية في عام ١٩٤٥ ، لم تكن من الامور الواردة على الاطلاق . ان الغذاء الاساسي يتألف من طحين البلوط الذي كثيرا ما يجري خلطه بقرش البلوط بعد قشطها . ففي قرى القبيلي القائمة في الجبال ، هذا الطحين الاسود الحشن المزوج بمادة خشبية هو الذي تضطر ربة المنزل لتقديه طوال النهار كوجبة رئيسية للأسرة . ان قطعة من الطمية المصنوعة من هذا الطحين وبعض اطراب من التين المجفف ، يكون اساس الغذاء الذي تقدمه لاسرتها » ، (كما يؤكد لويس شفالبيه) .

فالنقص في التغذية يسبب الضعف للمرء والهزال كما تثبت ذلك النتائج التي ادت اليها اللجان . ففي مقاطعة قسنطينة عام ١٩٣٦ ، كان ٢٦٪ فقط من الذين تقدموا للكشف الصحي اعتبروا

صالحين للخدمة . واللامساواة بين أبناء البلاد والاوروبيين تبرز في كل المجالات والقطاعات . وقد اظهرت لجنة ماسينيول لدرس توزيع الدخل القومي في الجزائر ، ان دخل الاسرة الاوروبية السنوي يبلغ ٢٤٠ ٠٠٠ فرنك ، بينما هو في الاسرة الجزائرية ٣٠ ٠٠٠ فرنك ، ويهبط الى ٢١ ٠٠٠ فرنك في السنة عند ٦ ملايين من الفلاحين . وفي المغرب كانت ٣٦٠ ٠٠٠ فرنسي يصيبون ١/٢ الدخل العام ، ويتقاسم ٧ ٥٠٠ ٠٠٠ مغربي الثلاثة اخصاس الباقية ، فيكون دخل الفرد الواحد اقل من ٣٠ ٠٠٠ فرنك في السنة ، أي ١٦ مرة اقل من دخل الفرنسي . وعدم المساواة هذه بين شقي السكان تبدو اكثر بروزاً ووضوحاً في مجال التعليم . فبينما اولاد الاوروبيين الذين هم في سن الدراسة واولاد اليهود كلهم يذهبون الى المدارس ، فأولاد الاسر الاسلامية ممن هم بين ٦ - ١٤ سنة ، يذهب ١٢٪ منهم الى المدرسة في تونس ، و ١٥٪ في الجزائر ، لعدم توفر الابنية المدرسية والمدرسين . ان ولداً من اصل ثلاثة من اولاد الاوروبيين يذهب الى المدرسة الثانوية ، بينما ترى طالباً واحداً من ١٢٥ طالباً من اولاد الاسر الاسلامية يتلقى تعليمه فيها .

والتصنيع يبدو الوسيلة الوحيدة لحل المشكلات الحادة التي يثيرها الدفع الديموغرافي في البلاد . وقد جرت اول محاولة من هذا القبيل عام ١٩٤٠ عندما اصبح من المتعذر جداً استيراد مواد البناء والاقمشة والسكر والمواد الاستهلاكية المصنوعة العادية التي لم يكن احد منها يصنع محلياً . ففي هذه السوق التي انعدمت فيها كل منافسة غريبة ، تم انشاء عدة صناعات لم تلبث ان ضاقت امامها شروط العمل عندما امكن استئناف العلاقات التجارية مع الخارج . فروؤوس الاموال الوطنية تستثمر بالاحرى في شراء الاراضي والعقارات السكنية . فاستثمارات الكبرى جاءت من الخارج كما تزحت الى افريقيا الشمالية صناعات فرنسية ، واستثمرت اموال اميركية في مناجم زليجة بحثاً عن النفط . وحركة التصنيع هذه أعاقها فقر البلاد لمصادر الطاقة : فالفحم الموجود الى الجنوب من وهران لا يمكن استخراجها الا عن طريق مساعدات مالية ويبقى اغلى سعراً من الفحم المستورد .

كان من بعض نتائج الاستثمار في هذه البلاد ان دمج نشاط التنظيمات الاجتماعية الجديدة بعض القطاعات في حياة العصر الاقتصادية ، وبذلك خرج هذا النشاط عن الطوق القبلي البدائي ، ان توطين القبائل في المناطق المحددة لها بكل دقة ، والانتقال بالبلاد من نظام الملكية المشتركة الى الملكية الفردية ، والتمويل على الاقتصاد النقدي في هذه المناطق بالذات التي عرفت بانطوائها على نفسها ، كل ذلك ساعد على تطوير الروح الفردانية كما زاد في اللامساواة الاجتماعية المتزايدة . فالقبائل الموجودة في الجنوب تتجزأ وتتفتت الى أسر بائسة عاجزة عن التحضر والاستيطان لاقتنارها لموارد ضخمة من الآبار الارتوازية هي بحاجة ماسة اليها . وسكان الجبال الذين يخضعون لموجبات الظمن والتنقل اضطروا للحد من ظعنهم ولزراع الوديان التي يقيمون فيها ، والبدو الرحل في الفياقي اضطروا هم ايضاً لاستثمار اراضيهم المعرضة دوماً للجفاف ، واصحاب الحرف والمهن الصغيرة في المدن تعرضوا للغراب

من جراء منافسة الحاجيات المصنوعة لهم . هذه التغييرات والتسهيلات التي وفرت اسبابها حالة الحرب ، واعمال الرشوة ، كل هذه العوامل ساعدت الاعيان ووجوهها ان يزيدوا كثيراً من ثرائهم ونفوذهم ، ووسعوا املاكهم على حساب صغار الملاكين بعد ان اضطروهم للتخلي عن اراضيهم . وعلى غرار ما جرى في بلدان الشرق الاوسط نرى رؤساء القبائل الضاربة في القسم الاوسط من جبال الاطلس مثلاً التي كانت آخذة بالاستيطان في هذه المنطقة ، اقتطعوا لأنفسهم مساحات واسعة . وقد استطاع بعض التجار من سكان المدن ان يجمعوا ثروات طائلة وحدث في الوقت ذاته انحطاط اقتصادي شمر بوطأته على الاخص سكان المغرب وسكان تونس وهذه الطبقة البورجوازية التقليدية المعروفة في المدن التي تلقت ثقافتها في المعاهد الثانوية الفرنسية والتي تطبعت بالطباع والعادات الغربية . الا ان ضحالة ثقافتها لم تكن لتساعدها على منافسة الغربيين . ومن هذه الطبقة بالذات ، ظهرت الاطر والملاكات التي انتظمت الحركات الوطنية .

في المدن تضخمت البروليتاريا بأعداد ضخمة وذلك بعد ان غادر عشرات
بروليتاريا المدن
الوف العمال الريفيين القبائل التي ينتمون اليها ونزلوا الى المدن . كما كشف عن هذا كله الاحصاء الذي جرى عام ١٩٣٦ وبين الخطر الذي يكن تحت هذه الظاهرة التي ستشهد وستطور مع كل اختلال يطرأ على الوضع الاقتصادي في البلاد ، ومع كل مجاعة او جفاف يتهدها .. وهذه الألوف المؤلفة تزحت عن مقاطعات جربا والمزاب والقبيلي ومقاطعات بربر تراراس الى الشمال من تلمسان ومن منطقة الريف الشرقي ومن المنطقة الغربية في جبال الاطلس المغربية ومن سهول صوصة او انتي اطلس ، ليعملوا بضعة اشهر في المدن ليوفروا من اجورهم ما يسمح لهم بتسديد الضرائب المترتبة عليهم ، ولشراء الحاجيات المصنوعة ولا سيما الالبسة والمواد الغذائية لعائلاتهم . وهنالك نحو ٢٠ بالمائة من هؤلاء النازحين هاجرون كما هاجر عدد من النساء ايضاً ، فيتجهون في هجرتهم هذه الى فرنسا التي تستقبل ٢٠ ألفاً من المغاربة ، و ٣٠٠،٠٠٠ من سكان القبيلي ليعملوا بما يوفرون ، المتخلفين في الديار وعدم لا يقل عن ١،٥٠٠،٠٠٠ نسمة . وفي سنة ١٩٥٠ ان ٦٧ بالمائة من متوسط الدخل في القبيلي كان يأتي عن طريق الهجرة كما ان ٧٣٪ لا غير كانت موارد المنطقة تؤمنها لهم . والذين يبقون في البلاد ، كلوا يحلشدون في المدن او يتكدسون في هذه الخيمات الضخمة او في هذه التخاشيب التي تكثر مثلاً في بن مسيك التي تعد ١٥،٠٥٠ نسمة عند مداخل الدار البيضاء او في هذه القرى السوداء ، القائمة في اراض مشاعية بالقرب من تونس وعنابة ومدينة الجزائر . او في المدن الساحلية في المغرب التي تضاعف سكانها في خلال عشر سنوات ، او في الدار البيضاء التي زاد عدد سكانها ثلاثاً اضعاف هي الاخرى . وهذا التزوح نحو المدن اقضى الى تعظيم أطر الحياة التقليدية وارتدت معه الحياة المائلية طابعاً جديداً يختلف عما كان لها من قبل : لا استقرار في المحلة والحياة الداخلية في الاسرة مهددة بالمطب والخطر لاخطار رب الاسرة للتغيب عن منزله بحثاً له عن اجر طيب كما ان امرأته تعمل هي الاخرى في ما يزيد من دخل الاسرة ، وتصبح بالتالي اكثر استقلالاً مما كانت عليه ؛ بما ادى الى تكاثر حوادث الطلاق والروابط غير المشروعة .

وبالرغم من هذا التغيير العميق ومن اقبال الناس على ارتداء الملابس الداخلية الغربية الطراز، والتطور الذي طرأ على المسكن والاثاث واسباب اللهو، كلعبة الكرة والاقبال على رياضة العدو وركوب الدراجة، والاقبال على حضور السينما، فتأثير الشرق على الناس بقي قوياً كما بقي مسيطرأ، كما ازداد قوة واثراً عن طريق الصحافة والمسرح والراديو، هذه الاختراعات ووسائل الاتصال الحديثة، التي تغلغلت بين سكان المغرب الأقصى مع التيسار الثقافي والدعوة للعروبة والجهود التي قام بها علماء الدين لتنقية الاسلام من الشوائب التي لحقت به متجهة لمحاربة الجمعيات والاخويات الدينية لم تخفف من حدة هذا النفوذ، والتخفف من احكام الدين ومراسمه في المدن ابقى الروابط الدينية والشعور الديني قوياً في النفوس، اطلت فجأة على البلاد جمعيات دينية جديدة وزوايا كما نشأت كتائب قرآنية يأخذ فيها الصغار باستظهار القرآن. فالخضارة الاسلامية في المغرب قوية ناشطة ولم يعد هذا المغرب يشمر ان اسقامه تخلوا عنه او انه لا يزال معزولاً عن باقي العالم الاسلامي. ويلجأ زعماء الحركة الوطنية الذين يتعرضون للملاحقة السلطات الى القاهرة فيتلقون منها العون المالي والادبي، ومن القاهرة تتطلق الدعوة للجهاد ضد السلطة المسيطرة على البلاد.

نجاح الحركات الوطنية
وقتح الجزائر وتونس الذي تم منذ عهد بعبد، انتهى في المغرب، عام ١٩٣٤. فمنذ عام ١٩١٤، لم يضطرب الامن في هذه البلاد بصورة خطيرة الا خلال الحرب التي شنها زعيم الريف المغربي عبد الكريم ضد اسبانيا اولاً (هزيمة انوال عام ١٩٢١)، ثم ضد فرنسا، عام ١٩٢٥. ووقع اول انفجار وطني في هذه البلاد، عام ١٩٣٠ عند نشر الظهير الشريف حول قضاء البربر، الذي رأى فيه الرأي العام الاسلامي محاولة لتجريد المغرب من الاسلام الذي هو عليه، ومناصرة الحركة التبشيرية التي تقوم الكنيسة الكاثوليكية بها في هذه المنطقة.

وفي هذا الوقت بالذات نشطت للعمل ونشأت الحركات الوطنية الثلاث التي تجاهلت بعضها البعض ولو في الظاهر، مدة طويلة، من جراء هذه الحواجز الادارية التي اقامتها السلطات الفرنسية في البلاد ومن جراء هذا التباين في الاوضاع السياسية انتهت باقامة علاقات وطيدة فيما بينها. وبوصفها فرعاً من الحركة التحررية الشاملة المضادة للغرب هذه الحركة التي اطلقها المسلك الاوروبي نفسه في البلاد، كما جاء على لسان ه. دي مونتيقي، فهي تنقسم في كل قطر من هذه الاقطار الى ترحتين رئيسيتين: الاولى دينية، رجعية محافظة في المجال السياسي والاجتماعي، تتمثل في تونس في حزب الدستور القديم الذي تأسس عام ١٩١٨، وفي الجزائر بجمعية العلماء، وبالرابطة الاسلامية الذي اسسها الشيخ ابن باديس (١٩٣٦)، وفي المغرب، وفي جناح اليمين من الحزب الوطني. واساس هذه التزعة هو الشعور الديني الذي لجيش به الجماهير الشعبية، وتشجب الروح الغربية وتوصي باحياء الثقافة العربية وتطالب بالاستقلال الوطني ضمن حلف شامل يضم الدول العربية. اما التزعة الثانية فهي التي عليها هذه النخبة التي ظلت

تعليمها في المعاهد الفرنسية الكبرى والتي تطالب بوطن مستقل على النمط الاوروبي ، وتمثل في حزب الدستور الجديد الذي اسسه بورقيبة عام ١٩٣٤ ، وبحزب الشعب الجزائري (P. P. A.) ، والحركة التي تطالب بانتصار الحريات الديمقراطية (M. T. L. D.) ، التي اسسها مصالي الحاج عام ١٩٢٥ والتي تطالب باستقلال الجزائر ، وبالجناح اليساري في لجنة العمل المغربي. والفكرة القومية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالفكرة الدينية والشعور الديني العميق لم تلبث ان تحظت الاوساط الفكرية . وقد وجدت لها العديد من الانصار في اوساط اصحاب الحرف والمهن وفي الاوساط البروليتارية في المدن ، ولم تعدم ان اتصلت بالجمهير الريفية . وهذا الشيوع والانتشار السريع انما جاء نتيجة لهذا التوجيه السياسي والمادي الذي وقع في كل من هذه البلدان وهو من صنع الادارة الفرنسية والنظرية الاقتصادية الحديثة ، والتغيير الجذري الذي طرأ على المجتمع التقليدي الذي اكثر من اتصالاته ووطده من علاقاته مع باقي اجزاء البلاد . وعملت الصحافة والراديو والسينما على تنشيط بقضة الرأي العام ، كما ان سهولة الاتصالات والاسفار ساعدت هي الاخرى على ذلك.

فحركة القمع التي قامت بها السلطات في كل من تونس والمغرب عام ١٩٣٧ و ١٩٣٨ وفشل المشروع الذي تقدم به بلوم وفيوليت عام ١٩٣٦ الذي اقترح الاخذ بسياسة تمثل البلاد سياسياً والتخلي عن التدخل في ما يتعلق باحوال المسلمين الشخصية لابتناء البلاد ، والحظر الذي وقع على الحزب الجزائري المعروف P. P. A. عام ١٩٣٩ ، كل هذا أدى الى تقوية جانب الزعماء الوطنيين امثال مصالي الحاج وبورقيبة وعلال الفاسي ، ومناهضة نظام الحماية ومقاومتها التي تتمثل في تونس بشخص الباي منصف تستمر بعد ان جرى خلع وإسقاطه عن الحكم عام ١٩٤٣ ، في هذه السنة بالذات التي نشر فيها فرحات عباس «البيان الجزائري» ، ومشروعاً عاماً للإصلاح ينص على قيام دولة جزائرية لها دستورها الاساسي ونظامها الخاص ، وعمل في اثر ذلك على انشاء «جمعية اصدقاء البيان والحريه» التي تطورت فيما بعد واصبحت ، عام ١٩٤٦ : «الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري» (U. D. M. A.) ، الذي انضم اليه عدد كبير من اعضاء الحزب الشعبي الجزائري القديم . وفي سنة ١٩٤٣ ، ظهر في المغرب حزب الاستقلال الذي اخذ يطالب باستقلال المغرب . والفتنة التي قامت في مقاطعة قسنطينة ، عام ١٩٤٥ جرى قمعها بقسوة كلية ، وفي عام ١٩٤٧ ، ظهر «النظام الاساسي للجزائر» ، وفيه ابتعدت الحكومة عن سياسة التمثيل والاستمرار ، واعطت الجزائر نظاماً لامركزياً موسعاً مع مجلس تمثيلي جزائري له صلاحيات واسعة ، ينتخب على دورتين يشترك في الاولى ٥٠٠ ٠٠٠ فرنسي او من لف لفهم ، ويشترك في الثانية مليونان من المسلمين . الا ان هذا النظام لم يعمل به قط . وقد عقب ذلك اجراءات زجرية تناولت المقاطعات الثلاث ادت الى توقيف عدة الوف من الجزائريين في اثر المظاهرات الوطنية التي وقعت في البلاد .

استقلال تونس والمغرب وراح يناهض المطالب الاستقلالية ومشاريع الإصلاح ،
« المواطنون الفرنسيون » في شمالي افريقيا : كالمعمرين والموظفين

والتجار وهذه « النخبة » التي لا قاعدة شعبية لها ، الذين يهيمنون على المراكز الرئيسية في الادارة والحياة الاقتصادية ، مع قلوب مواقفهم : فرجال الصناعة والتجار هم على الاجمال اقل دعماً من المعمرين لهذه التغييرات ، الذين يستغلون رخص اليد العاملة ، وكبار الموظفين الذين اعتادوا اعمال الادارة التي لا رقيب عليها كما القوا « الروح الابوية الصلبة » التي لا تتحمل المتناقضات ، و « هؤلاء البيض الصغار » المتمثلين بصغار الموظفين والمستخدمين الذين يهمهم جداً الاحتفاظ بوضع قانوني يميز بينهم وبين ابناء البلاد الذين لا يثيرون تفوقهم العددي وذهنية « البيض المساكين » التي عرفتها اميركا الجنوبية من قبل ، تقصر الهجمات التي تعرض لها المقيمون العامون والحكام المتهمون بمآلاتهم المشاريع الاصلاحية ، ومذكرات لفت النظر الى « المحافظة على النظام » ، اي الاستعانة بالتدابير العسكرية والبوليسية والقتل الذي استهدف له فرحات حشاد عام ١٩٥٢ ، ولوميفر دوبروي عام ١٩٥٤ . وهذه الشدة هي وراء الفشل الذي اصيب به النظام الاساسي الذي وضع عام ١٩٤٧ للجزائر ، وهو حادث خطير الشأن اوحى للوطنيين الشعور بأن وعود الاصلاح التي قطعت لهم انما هي وعود عرقوبية وان لا أمل لهم في الاعتماد على فرنسا .

وبين هذا الموقف يقفه الفرنسيون في شمالي افريقيا يشد من ازرم الفريق المحافظ من الرأي العام الفرنسي ، وبين الرغبة في الوقوف الى جانب الوعود المقطوعة للوطنيين اخذت الحكومات تتردد وتتمهل ، على ان ضحت في نهاية الامر بالحكام المصلحين (امثال شاتينو ، لابون) ، وترك الحرية لكبار الموظفين المدنيين والمسكرين وللخبراء المختصين بشؤون افريقيا الذين اوصوا بانتهاج سياسة الشدة ، كالتوقيف وتمشيط المنطقة واعلان حالة الطوارئ ، وفرض المراقبة على الصحف وانشاء مخيمات الاعتقال وتزوير الانتخابات بالرشوة والضغط الاداري مما أدى الى تلاثر الاضرابات والمظاهرات المعارضة واخيراً محاولات القتل والتخريب والوصول الى توحيد الاقطار الثلاثة وهي فكرة لم تكن لتخطر على بال احد قبل ذلك ببضع سنوات . وقد بلغت هذه السياسة ذروتها من العنف عام ١٩٥١ - ١٩٥٣ عندما وقف الفلاوي ، باشا مراکش ، موقفاً معادياً على المكشوف ضد السلطان ، وبالتواطؤ مع الادارة ، سارت قبائل البربر باتجاه مدينة فاس والرباط لفرض خلع السلطان سيدي محمد بن يوسف .

وراحت الحركة الوطنية في المغرب وتونس تتهم فرنسا بتحويل نظام الحماية المفروض على البلاد الى نظام حكم مباشر ، وذلك « بانشاء ادارة مواقبة مباشرة في جميع المراحل وخلق ادارات جديدة اسندت اعمالها الى موظفين فرنسيين » ، كما اتهموها بتدخل المعمرين الفرنسيين بشؤون البلاد الداخلية عن طريق الغرف الاقتصادية والجمعيات وغير ذلك . والمناداة بان عرقه سلطاناً من قبل الفرنسيين اذكى حركة مناهضة نظام الحماية ، هذه الحركة التي امتدت الى

الجنوب من البلاد ، الى هذه المنطقة التي تعتبر « الاقطاع » الخاص بالفلاوي ، وامتدت الثورة الى قلب هذه القبائل التي كان يُظنّ فيها انه طوع بنان السلطة ، ثم انقلاب الفلاوي باشا الذي انضم للسلطان الخلع بما أدى الى عودته منتصراً الى البلاد والى اعتراف فرنسا « باستقلال المغرب ضمن ارتباطه بفرنسا » وذلك في تشرين الثاني ١٩٥٥ .

وفي تونس امكن تطبيق بعض الاصلاحات الموعودة بحيث ابرزت الشخصية التونسية مؤلفة بذلك مرحلة نحو الاستقلال الداخلي مع مجلس نيابي منتخب . الا ان « الجبهة الوطنية التونسية » بقيادة حزب الدستور الجديد ، اعتبرت هذه الاجراءات غير كافية ، وقام الفلافة بمناوشات دامية في منطقة الكاف ، وقد امتدت الحركة التي عادت بضعة آلاف من الانصار حتى بلغت حدود الجزائر ، الامر الذي اضطر معه مندوب فرانس ، رئيس مجلس الوزراء في فرنسا الى اعلان استقلال البلاد الداخلي والدخول بمفاوضات مع الحكومة الجديدة التي تألفت برئاسة بورقيبة بعد ان افرج عنه في فرنسا واطلقت له حريته . وفي آذار ١٩٥٦ ، تم الاعتراف رسمياً بدولة تونس ، فألغيت المحاكم الشرعية ، كما ألغيت فيها تعدد الزوجات . وفي تموز ١٩٥٧ ، تم الغاء الملكية ، واعلنت الجمهورية في البلاد .

وفي الجزائر اخذ نشاط الفلافة يمتد في هذه المنطقة الواقعة بين سوق الامراس وتبسة لتصل بجبال الاوارس ومنها الى مقاطعة قسنطينة وكل المنطقة المجاورة لها . وقد كان لاعلان « حالة الطوارئ » ، وفرض المراقبة وعمليات التوقيف بالجملة ان عمقت الهوة الفاصلة بين المعمرين الفرنسيين ومسلمي البلاد حتى المعتدلين منهم . والاعضاء الجدد الذين جرى انتخابهم في الدورة الثانية رفضوا رفضاً باتاً كل فكرة بالدمج ، ولقي الثوار ترحيباً حاراً في الاوساط الشعبية التي تواطأت معهم ، واحتلوا مناطق غير مأمونة زادت رقعتها اتساعاً بالرغم من وجود جيش قوي وحركة القمع العنيفة التي قام بها . ولم تلبث ان قامت بين الجبهتين حرب فعلية شاقة ودامية اضطر معها الجيش الفرنسي الذي تألف من ٤٥٠,٠٠٠ جندي ان يواجه وحدات نظامية لها بزتها الرسمية وتجهيزاتها واسلحتها الثقيلة ، مدرية على الهجوم المساجيء وعلى الكسل والتي بالرغم من الخسائر الكبيرة التي تكبدتها ، بقيت تنمو وتزداد وتزيد من قوتها . وهكذا طال الحرب وامتدت ، كما ان رفض المعمرين ومن بعدم انصار جبهة التحرير الوطني F. E. N. مشروع قانون برنامج يرمي الى اعطاء الجزائر نظاماً جديداً ابعد كل امل بالوصول الى اتفاق بين الطرفين . وفي اثر قصف القرية التونسية ساقية سيدي يوسف برزت امكانية تدويل الحرب الجزائرية ، كما ان المؤتمر الذي عقد في طنجة بين ممثلين عن حزب الدستور الجديد وحزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية شدد على توحيد المغرب بضم اقطاره الثلاثة . وقد تمرد ضباط الجيش والعناصر الناشطة في الجزائر في ١٣ ايار ١٩٥٨ ضد سلطة حكومة فلان التي اتهموها ببدء المفاوضات مع المتمردين .

افريقيا الشمالية منذ الاستقلال
ان استقلال الجزائر لم يعترف به نهائياً الا في تموز ١٩٦٢ ،
وبذلك وضع حداً للمعارك التي غطت البلاد بالنساء منذ ثمانين

سنوات . وقادت القوى الوطنية الحرة الحرب وفقاً للبادئ والنظريات الجديدة لحرب
المناورات . وقلقت المساعدات المالية والمادية من قبل الدول العربية والاسلامية كما حظيت
بمعطف الامم المتحدة ، وبمعطف عدد من الدول أخذ يتزايد يوماً بعد يوم ، كما تقوى بالولاء الذي
لقبته من قبل سكان البلاد الاصليين . وبذلك استطاعت ان تجند الجيش الفرنسي الذي يتفوق
عليها بكثير من حيث العدد والمعدن والتسلح ، والذي لم تسفر الانتصارات التي حققها عن
نتائج تذكر . والى هذا الصراع الذي قام بين الجيشين ، قام صراع عنيف لا هوادة فيه ولا رحمة
تخللتها اعمال إرهابية جرت الى حوادث انتقامية قامت بها وحدات البوليس والمستوطنون
الاوروبيون اتخذت طابعاً وحشياً لا مثيل له جرت وراءه الحراب والدمار واثارت الضغائن
والاحقاد . وهكذا شهدت البلاد تطورات عميقة الجذور : ازدياد مدهش لعدد السكان في
المدن بعد ان همت البلاد موجة من تزوح سكان الريف الذين هجروا مساكنهم بعد ان اضطرب
حبل الامن في البلاد . وانشاء مراكز تجمع ، خاضعة لمراقبة الجيش الفرض منها عزل
الفدائيين الجزائريين ، وذلك بمحشد سكان الدوار في قرى اصطناعية . وهكذا رأينا اصهار من
٢٠٠٠٠ من سكان الريف (اي جزائري واحد من كل اربعة جزائريين) وجدوا انفسهم
عام ١٩٦٠ محشدين على هذا الشكل ، بعيدين عن اماكن سكنهم . وهذا الاقتلاع الذي لم
يسبق له مثيل من حيث الاتساع والشمول ، غير كثيراً من عادات القوم واخلاقهم وقلب رأساً
على عقب نمط العيش الذي ساروا عليه ابا عن جد كل يوم . وذلك باحداث تغييرات في العلاقات
بين الرجال والنساء والاولاد بعد ان ارغموا على العيش معاً في هذا الاختلاط والبطالة القسرية ،
بعد ان تركوا جانباً الاعمال الزراعية واهملوا اراضيهم الامر الذي قتل اقتصاديات البلاد سكناً
قضى على المجتمع الريفي وزاد من تفسخ الاخلاق والشقاء .

والاستفتاء الذي جرى في ٨ كانون الثاني ١٩٦١ والذي اعطى بين ابناء البلاد وبين
المستوطنين الفرنسيين اكثرية تجبذ حل القضية الجزائرية على اساس « حرية تقرير المصير » اوحى
للاوروبيين المستوطنين في الجزائر فكرة صحيحة عن العزلة التي تنتظروهم وتبينوا ان كل الآمال
التي عقدوها بفرض ارادتهم الاخيرة على البلاد كما تم لهم عام ١٩٥٨ ، قد ذهبت ادراج الرياح .
وقد عقب ذلك موجة من العنف الذي لم يسبق له مثيل لا سيما بعد الثورة التي اعلنها القواد
الاربعة والتمرد الذي قاموا به ضد الحكومة الفرنسية ، مما ادى الى قتل وتعذيب عدد من
الجزائريين قام هؤلاء باعمال مماثلة للنار من ضحاياهم ، في مجازر بشرية دموية اشترك فيها حتى
الاولاد . والمفاوضات سرية اولاً ثم علنية بين الحكومة الفرنسية وممثلين للجزائر في ايفيان ،
ادت في ١٨ اذار الى اتفاق وقف اطلاق النار دون ان يضع حداً لاعمال العنف والتكيد واعلن
المتوردون الفرنسيون سياسة الارض المحروقة ، وحاولوا ان يوجدوا مراكز مقاومة في الاحراج

والغابات كما حاولوا القيام بحركة انقلابات نظمها فدائيون . والاستفتاء حول تقرير المصير اتاح الفرصة امام الحكومة الفرنسية لاعلان استقلال الجزائر في ٣ تموز في الوقت بالذات الذي نشبت فيه ازمة حادة في قلب جيش التحرير خرج منها بن بللا منتصراً . فالجزائر تؤلف اذ ذاك بلداً منهوكة قضت الحرب فيها والاعمال العسكرية على مئات الآلاف من سكان البلاد ، كما ان ١/٤ المستوطنين الاوروبيين كانوا قد غادروها الى فرنسا في بضعة اسابيع ، في هذه الموجه العارمة من اعمال العنف والسلب ولم يبق فيها سوى ٢٠٠٠٠٠٠ منهم مع العلم ان كل العناصر التي تكون الاطر الادارية والتقنيين والمدرسين كانوا غادروا البلاد ، وسادت اعمال اللصوصية في جميع اطراف البلاد ، كما ان زعماء جيش التحرير كانوا على وشك حرب اهلية فيما بينهم .

اقرت الحكومة الجديدة دستوراً جديداً وراحت تحاول اعادة تنظيم البلاد على مبادئ الاشتراكية : فأممت الاملاك الشاغرة وعدداً مهماً من المشروعات الرئيسية كما صادرت جميع املاك المزارعين الاوروبيين ، وانشأت لجاناً صغيرة لادارتها وبدأت تفاوض فرنسا التي لم يكن بد من مساعدتها المالية والثقافية ، ولأجل الوصول الى اتفاق حول ترحيل وحدات الجيش الفرنسي الذي غادر البلاد نهائياً في حزيران عام ١٩٦٤ . وهكذا تم الوصول الى اتفاقات تنظم مساعدة فرنسا المالية والفنية واستثمار نفط الصحراء الكبرى .

وقد توصلت كل من الحكومة التونسية والمغربية الى عقد اتفاقات مع فرنسا لاخلاء البلاد من الجيش الفرنسي واستعادة الاملاك التي كان يستثمرها المعمرون . وقد ادت السلطة الاستبدادية التي مارسها رئيس الحكومة في كل من هذه الاقطار الى قيام معارضة في وجهه ، وهي معارضة بقيت عاجزة في وجه ابو رقية في تونس الا انها كانت اعنف واشد نشاطاً في وجه الملك حسن الثاني ، تمثلت على الاخص في اتحاد القوى الشعبية وحزب الاستقلال . اما في الجزائر فقد انتصرت المعارضة في الانقلاب العسكري الذي قام به العقيد هواري بومدين وأدى الى قلب بن بللا وإبعاده عن الحكم في (حزيران ١٩٦٥) .

وقد ادى هذا الصراع ككل الحركات الوطنية التي وقعت في القرنين التاسع عشر والعشرين الى توحيد ممثلي كل الاحزاب وكل طبقات الشعب في هذه المعركة المشتركة لتقرير المصير الذي يؤمن استقلال البلاد وسيادتها . ووراء القضية السياسية تكن قضايا ومشكلات اخرى اهمها المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها كل البلدان المتخلفة : فكيف السبيل الى تأمين اود العيش لهذه الجماهير البائسة ، وهي نفس القضايا التي اعترضتنا في معرض الحديث عن اقطار جنوبي شرقي آسيا التي نالت استقلالها منذ عهد قريب .

الفصل الخامس

تطور افريقيا السوداء

خضع هذا القسم «من افريقيا الواقع جنوبي الصحراء» هو الآخر لتطورات عميقة ارتكبت معالمها في الاقن خلال السنوات الخمس والعشرين الاخيرة وذلك بتأثير مزدوج من الازمة الاقتصادية التي رزحت بكل ثقلها على البلدان ذات الاقتصاد السريع العطب ، ومن الحرب العالمية الثانية ، غيرت أوضاعها وبدلت من ظروفها وصروفها ، واوجدت فيها توتراً عنيفاً اشتد بين الدول المستعمرة والبلدان الخاضعة للاستعمار التي راحت تتطلع الى السيادة والاستقلال. فأثار ذلك امام الاول منها مشكلات ومصاعب معقدة كان من المسير عليها حلها بعد ان ايقنت ان ليس أمامها من بلدان تستثمرها وتستغل خيراتها سوى القارة الافريقية .

١ - تطور الاقتصاد والمجتمع

والسرعة التي تعاقبت فيها هذه الحوادث يجب ردها في الدرجة الاولى الى حدة التنافس الاقتصادي بين الدول الأوروبية على استثمار خبرات امبراطورياتها الاستعمارية ومواردها الطبيعية ، والى استبطار الرأسمالية التي أنست الى استثمارات الناجحة عبر البحار فرأت ان تشغل جانباً من هذه الاموال التي كانت تستثمرها من قبل في آسيا الجنوبية الغربية ، في افريقيا ، واخيراً الى ازدياد الاتصالات بين الأوروبيين وسكان البلاد الاصليين .

يسرت هذه المواصلات ولانت بعد ان تكاثرت عدد الأوروبيين طرق المواصلات واثروا الذين استقروا عبر البحار مع انه بقي ضعيفاً نسبياً : ففي نياسالاندا ١,٠٪ وفي افريقيا الشرقية الانكليزية ٣,٠٪ ، وفي افريقيا الشرقية الفرنسية ٤٦,٠٪ ، وفي الكونغو البلجيكي ٧,٠٪ ، وفي افريقيا الغربية الفرنسية وانغولا ١٪ ، وفي زوديسيا الجنوبية ٦٪ ، وفي افريقيا الجنوبية ٢٠٪ . كذلك ساهم في هذا اليسر تجنيد عدد كبير من ابناء هذه البلاد واستخدامهم في الاعمال الحربية التي دارت رحاها في اثيوبيا وشمال افريقيا وفي بورما واوروبا . وهكذا اخذ يزداد عدد الوطنيين يوماً بعد يوم الذين تضطروهم

الاعمال والظروف للاتصال الشخصي بالاوروبيين والتغفل الى قلب المظاهر المميزة للحضارة الاوروبية ، وبذلك تم لهم الاطلاع على ما فيها من عوامل القوة والضعف ، وأنسوا في اوروبا جواً لا تشوبه بشيء مظاهر العرقية والعنصرية خلافاً لما يجري في بلادهم. وقد كان في نهاية الامر لتطور وسائل المواصلات ولا سيما وسائل النقل بالسيارات التي سهلت من اسباب الرحلة والتنقل ان نشطت حركة التبادل بين اجزاء افريقيا النائية بعضها عن بعض . فالطرق المعبدة ، شأنها شأن الخط الحديدي بالذات ، هي خير حل . فهي تقضي الى تحرير الاسود ، اذ تحمل اليه المال بشكل اجور ومرتببات ، كما تحمل التاجر الذي ينقل معه وسيلة اتقاؤه ، وبفضل هذه الطريق يتحرر المرء من العبوديات التقليدية التي كانت تشده اليها تنقلاته بين القرى والمدن . وخير مثال على الدور الثوري الذي يمكن ان يلعبه شق طريق جديدة هو الخط الحديدي المعروف بخط باس - كوتغو - كاتنغا (B. S. K.) ، الذي يصل بورت فرانكي وبوكاما وتم بناؤه بين ١٩٢١ - ١٩٢٨ . ففي اقل من عشر سنوات حدث سيل من تنقلات السكان بحيث اننا نجد عام ١٩٦٠ ربع سكان الولاية يقيمون على مقربة من الخط المذكور ، في رقعة من الارض مساحتها ١/٤ مساحة الولاية . وقد انتقلت قرى برمتها لتستقر بجوار الخط ، وصار قمازج وتخالط بين طبقات السكان ، والوضع الاقتصادي القديم في البلاد الذي جهل اصول الزراعات التجارية انقلب تماماً من جراء التقاوى الجديدة التي مكن لها بناء الخط ونشاط الحركة عليه (اجور العمال ونفقات صيانتهم) ، والزراعات الجديدة التي نشأت على جانبيه كالقطن والقطن والمانيوك والذرة الصفراء التي حلت محل الزراعات الغذائية القديمة وامكن بالتالي تصديرها الى مقاطعات كاتنغا وروديسيا الشمالية . والغابات التي استعمل خشبها للوقود اخذت تتقهقر وراحت احدي الشركات الفرعية اكسفوركا (استثمار الاحراج) تستثمر الغابات الكثيفة استثماراً نموذجياً ، بعد ان نالت امتيازاً باستثمار ارض مساحتها ٣٥٠٠٠ هكتار . كذلك تأسست شركات كبرى لتربية الماشية تربي اكثر من ١٠٠٠٠٠ رأس من البقر ، كما اقطعت الحكومة مساحة ٥٢٠٠٠ هكتار لمعمرين اوروبيين لكي يستغلوها . وهكذا زالت من الوجود قرى وقصبات ظهرت مع دخول الاوروبيين الى تلك البلاد لتعمل عملها مجتمعات تجارية قامت على مقربة من الخط المذكور .

فلم يبق في كل افريقيا قرية مهما فأت وبعدت ، لا يستعمل الوطنيون من ابناء البلاد فيها المصنوعات الاوروبية ، كما ان الافكار والامور التي يتكلمون عنها او يبحثونها والاحداث التي يطلقون عليها كلها تمت الى اوروبا . وهذا التجاور بين حضارتين متعارضتين وهذا التواصل بين مدينتين ، ادى بالطبع الى تطورات عديدة في حياة هذه المجتمعات البدائية قضت تدريجياً على عاداتهم وتقاليدهم المتوارثة .

الاقتصاد القائم على النقل نهض هذا الاقتصاد المفلتق القائم على عزلة القرية والمجتمع كما قام على عزلة القارة الافريقية نفسها حيث تنتج القرية كل ما يحتاج اليه سكانها من صنع العائنة (الكوخ واللباس والمواد الغذائية) واصحاب الحرف في القرية (من خزافين وحدادين) حل اقتصاد السوق المحلية المرتبطة بالطرق والحطوط الحديدية ، والتجار والعرض والطلب ومطالب الادارة . وبدافع من هذه العوامل المختلفة ، مال المزارع الافريقي الى الاهتمام بالماصيل التجارية التي تشتد اليها حاجة الاوروبيين لصناعاتهم المختلفة ، وهي في الاساس خامات ومواد زراعية ومواد استخراجية ثمينة غير حديدية : كالكافور والفول السوداني وزيت البلح والسيرال والحبيوط القاسية واللبن والخشب الثمين المستخرج من غابات البلد واللباس والنحاس والمنغنيز والاورانيوم والكوبالت والكروم وغير ذلك . وهذه المماصيل تدور على الفلاح الافريقي وتؤمن له التقيد الذي يحتاج اليه لدفع الضرائب المترتبة عليه ولشراء المماصيل المشغولة المستوردة من الخارج التي يحتاج اليها : كالآلة القطنية والخردوات والصابون ، وماكينات الخياطة والعراجات وغير ذلك ، لا سيما واستيراد هذه الحاجيات يقضي على الصناعة اليدوية بحيث يتعذر عليه الحصول عليها الا عن طريق الاستيراد . وهكذا قام في البلاد ، محل الزراعات الغذائية والصناعة اليدوية اقتصاد خاص قوامه شحن منتجات البلاد ومماصيلها نحو المرافىء بقصد تصديرها وتوزيع المماصيل المصنوعة المستوردة . وهذا الاقتصاد القليل التنوع وبالتالي السريع المطب (من اصل ٢٧ بلداً رئيسياً من بلدان افريقيا ، عام ١٩٤٩ خمسة عشر بلداً منها نهض ٧٠ بالمائة من صادراتها على ثلاثة اصناف لا غير) ، الخاضع دوماً حماية قط ، على تقلبات الاسواق الخارجية يسيطر عليه من جهة ثانية بضع شركات تجارية كبرى متخصصة بأمور النقل . وهذه الشركات هي التي تحدد اسعار المنتجات والخامات التي تعنى بتصديرها كما تحدد اسعار الحاجيات التي تستوردها وتبيعها لتجار القراى ، هذه التجارة التي هي بيد بعض الاوروبيين : من يونان وبرتغاليين ولبنانيين وسوريين وهنود وعرب ويبد تجار آخرين من اجناس اخرى كالآلوف والماس والنفط .

بعض هذه الشركات تكاد تحتكر حركة التصدير والاستيراد في هذه الاقطار ، منها مثلاً الشركة الفرنسية لافريقيا الغربية (F. A. O.) ، والشركة التجارية لغربي افريقيا (S. C. O. A.) في افريقيا الفرنسية ، وشركة الكونغو الاعلى والاسفل (C. F. H. B. C.) ، وشركة جون هولت ، هاتون وكوكسن احد فروع شركة اونيليفر ، وشركة زيوت الكونغو البلجيكي المعروفة بـ (U. A. C.) او الشركة الافريقية المتحدة ، والشركة المعروفة باسم (Nosoco) او الشركة التجارية الجديدة وشركة الفيجر الفرنسي ، وشركة كنف في الكرون وشركة كونباري يلبو التجارية (S C K N) . ويتخذ حشد رؤوس الاموال احيانا نسبة لم تعرف مثلها عواصم البلاد المستعمرة حتى في الولايات المتحدة الاميركية ، كما نرى ذلك مثلاً في الكونغو البلجيكي حيث تملك الشركة العامة وفروعها الـ ٦٥ ، احتكاراً يمتد الى كل تجارة

التصدير في المستعمرات : كالنقل البحري والجوي والبري والنهري ، كما تملك مناجم المواد غير الحديدية ومولدات الطاقة المحركة . وهي تهيمن بها من امتيازات وديون على عشرات الألوف من الهكتارات تمتد لعدة ولايات . وانشأ في بلجيكا صناعة خاصة تعنى بتحويل المعادن الكونفوية غير الحديدية : كالتنجاس والقصدير والكوبالت وغير ذلك .

ولعل ليبيريا هي خير مثال يضرب لهذا الاقتصاد القائم على النقل . فقد نالت فيها عام ١٩٢٦ شركة فيرستون للمطاط الموجودة في مدينة اكرون (اوهايو) ، امتيازاً مدته ٩٩ سنة يخولها استثمار مليون إيكر « تحتارها » بسعر ٦ سنتات للإيكر الواحد ، فاختارتها بالطبع من الأراضي الطيبة في البلاد بحيث ان اصحاب الاراضي المجاورة لاراضي الشركة المذكورة من قبائل تلك البلاد والذين لم تنزع ملكيتهم عنها مباشرة سلخوا بطيبة خاطر بتلقيها حتى ان كل النظام الاقتصادي التقليدي الذي كان سكان القرية يسرون عليه من قبل ، تبدل ليأثلف مع النظام الجديد الذي وضعته الشركة . فالمطاط هو من هذه الزراعات الأحادية التي تغطي ٩٠ ٪ من صادرات تلك البلاد . وفي المقابل على ليبيريا ان تستورد الجانب الأكبر من الأشياء التي تحتاجها . فالشركة تستورد الارز بما يكفي لاعالة عمالها البالغ عددهم ٢٥٠٠٠ عامل من ابناء البلاد ، كما تستورد كل شيء « من اللحم الى حبة البندورة بشكل معلبات اميركية » . وهي تستورد نصف ما تستورده هذه البلاد بواسطة احد فروع هذه الشركة المعروف باسم الشركة الاميركية للتجارة . والدور الذي يمثله سكان ليبيريا في الحركة التجارية في بلادهم هو دور ضعيف للغاية : فالتجارة بالفرادى هي بيد الآسيويين ، وما تبقى من النشاط التجاري يقع بيد الاجانب . وهكذا ان مليونين من السكان لم يكن لهم عام ١٩٥١ ، سوى ٣٤٧ مدرسة ابتدائية تضم معاً ٣١٠٠٠ طالب وطالبة .

وهكذا نرى كيف يقوم في البلاد نظامان اقتصاديان متجاوران : هنا ، اقتصاد استهلاكي يعتمد السوق المحلية تهيمن عليه شركات كبيرة وتغذيه مزدروعات اوروبية واميركية تستخدم في سبيل تأمينه يد عاملة متوفرة رخيصة ، وهناك اقتصاد عائلي لا عدة له ولا عتاد ، ولا عمال مأجورين يؤمنونه ، يتألف اصلاً من مجتمعات تتبادل الخدمات وعمليات التسليف ، تباع بالاسعار التي تعينه الشركة ولا تنتج سوى كمية ضئيلة من المواد الغذائية لا تفي بالحاجة .

كانت من بعض نتائج الاهتمام بتأمين المواسم الزراعية المعدة
تأزم وضع ابناء البلاد للتصدير ، اتساع الاراضي الزراعية ، وبالتالي إنهاك الاراضي التي تمت تعريتها من الشوك والعوسج باحراقها . فقد اعملت الطرق والوسائل التي سار عليها ابناء البلاد باعتماد الزراعة المتبدلة التي تحافظ على غنى التربة باراحة الارض وتدويرها مدة كافية . وهكذا ضاع التوازن الذي قام من قبل بين امكانيات تربة فقيرة على العموم ووسائل وادوات تقنية تستخدم في استثمارها ، مراعية نظام الامطار ومقتضيات فصول السنة والمواسم المزروعة ، ولم تلبث ان ظهرت النتائج . فالتوسع في زراعة الفول السوداني في السنغال جرّ الى إنهاك

التربة في مقاطعة لوغا وكايور والتوسع في زراعة شجر المطاط في الشاطئ، الذهبي جعل الاراضي الحرجية تنقهر بشكل مخيف ، كما ان التمويل على المحاربت التي تخرق التربة عميقاً في استثمار الارض عجل في انهاء التربة وفي تعريتها. فالحرثة العميقة وزيادة مساحة الاراضي المزروعة والتقليل من الاراضي المهولة ، وتراجع الغابات والاحراج والمساحات العشبية ، كل ذلك كشف عن تربة حديدية جذباء هي طبقة الصلصال الاحمر الفقير . وها هو اوغست شيفالييه الذي اخذ يتجول عام ١٩٥٠ في المنطقة الصحراوية والسودانية الواقعة في هذا القسم من افريقيا الغربية الفرنسية والتي زارها لأول مرة قبل ذلك بخمسين سنة يعرب عن دهشته امام ما شاهد من موت النباتات وائر الرمل الزاحف . والملاحظة ذاتها تبدو للويس شيفالييه عند زيارته مدغشقر حيث تنهال التربة الى الوديان والى البحر تكشف الطبقة الصخرية وقد تجردت من تربتها وحشيشها .

نظام الاراضي المحفوظة والعمل الاجباري ويزداد وضع ابناء البلاد سوءاً على سوء من جراء نظام الارض المحفوظة والامتيازات الممنوحة للاروروبيين. فقد وزعت في كينيا ، عام ١٩٥٠ على ٢٣٤.٠٠٠ معمر اوروبي ، ٤٢٤.٠٠٠ كيلومتر مربع من اطياب الاراضي واجودها، بينما نرى ٣.٣٠٠.٠٠٠ من ابناء البلاد الاصليين يحشرون في ١٠٨.٠٠٠ كلم مربع من الاراضي المحفوظة بعضها اراض قاحلة جذباء ، وبذلك نال المعمر الاوروبي ٢٤٠ هكتاراً من الاراضي الطيبة ، سهلت طرق الاتصال بها وتمهدت بيئنا ليس تحت تصرف رب عائلة من ابناء البلاد ، سوى ٣ هكتارات من الاراضي المتوسطة الانتاج . وفي روديسيا الجنوبية ينال ٦٥.٠٠٠ من الاروروبيين ١٨٥.٠٠٠ كيلومتر مربع بينما لا ينال ١.٥٠٠.٠٠٠ من ابناء البلاد ، سوى ١١٥.٠٠٠ كيلومتر مربع . وفي تنغانيكا يعيش ٢/٣ السكان من ابناء البلاد على عشر مساحة البلاد ، وفي الكونغو البلجيكي ، نرى تحت تصرف شركات بلجيكية ضخمة ، مثل شركة زيوت الكونغو البلجيكية وشركة السكر الكونغولية ، عشرات الألوف من الهكتارات من الاراضي الزراعية الطيبة .

والقصد من نظام الاراضي المحفوظة ، توفير اليد العاملة للاستثمارات الخاصة . فالسكان الذين هم بحاجة الى موارد كافية ، او يضطرون الى دفع ما يترتب عليهم من رسوم نقداً ، عليهم ان يعملوا في المزرعات الاوروبية كيد عاملة مأجورة ، وان ينتجوا في الاراضي الواقعة تحت تصرفهم ، محاصيل معدة للتصدير . وهذا بالذات ما عناه حاكم كينيا العام ، سنة ١٩٦٣ عندما كان يؤكد :

« الضريبة المفروضة هي السبيل الوحيد لارغام ابن البلاد على مغادرة الاراضي المحفوظة بحثاً عن عمل له ... فهي الوسيلة الوحيدة لرفع مستوى الحياة لدى ابن البلد ، وبهذه الطريقة وحدها تتوفر اليد العاملة في البلاد وتحدد الاجور . ان رفع الاجور من شأنه ان يخفض الطلب على اليد العاملة ، اذ ان اجوراً اكبر تمكن لابناء البلاد من دفع الضرائب والرسوم المترتبة عليهم بأقل قدر من العمل » .

والعمل الاجباري يهدف لمثل هذا الغرض تحت ستار اما زراعات مفروضة « الغرض منها

التدريب على العمل الزراعي، كما هي الحال في افريقيا الاستوائية الفرنسية، اود برسم القرية، (كما هي الحال في الكونغو البلجيكي عام ١٩٣٣)، وأما تحت ستار مصادرة وتسخير من قبل الادارة لتأمين القيام ببعض الانشاءات العامة : من طرق وخطوط حديدية ... فالاشغال الشاقة حرمتها معاهدة جنيف المعقودة عام ١٩٣٠ حتى لو كان الغرض منها تأمين المصلحة العامة، الا ان العمل بهذه المعاهدة وتطبيقها اقتضى سنين عديدة قبل وضعها موضع التنفيذ. وقد صدرت بين ١٩٣٠ - ١٩٣٧ في كل من مقاطعة افريقيا الغربية الفرنسية وفي مقاطعة افريقيا الاستوائية الفرنسية عدة قوانين للحد من اشغال السخرة الشاقة، ثم جرى استبدالها بفرض رسم بديل عنها او باقتكاكها نقداً. اما في الكونغو البلجيكي وفي مدغشقر، فباشغال فرضت على المجندين. وفي سنة ١٩٤٦ فقط ألغى العمل بالاشغال الشاقة بصورة نهائية في الممتلكات الفرنسية الا ان الاخذ بهذه الطريقة بقي جارياً في المستعمرات البرتغالية، وبالجمهورية الجنوبية الافريقية ولو بصورة غير مباشرة.

تقل السكان
هذه الاوضاع الجديدة التي طبعت الحياة الاقتصادية في هذه البلاد هي وراء هذه التغيرات التي لحقت المجتمعات الوطنية، من مميزات البارزة التغير الجذري الذي طرأ على توزيع السكان. فقد شهدنا حركة توطين او تحضير واسعة النطاق من جراء الانهيار السريع الذي اصاب المجتمعات البدوية القائمة عند تخوم العالم الاسود. ففي الصحراء الكبرى كما في الجزيرة العربية وبادية سوريا، قامت قبائل مهمتها الغزو سريعة الحركة والتنقل، تستخدم في غزواتها ومجوماتها الخاطف، ضرباً من النوق والجمال النشيطة السريعة العدو تجملها في مأمن من كل مطاردة او ملاحقة، يخضع لسيطرتها سكان الواحات حتى سكان مناطق السودان. وهذا بالتام هو وضع قبائل رغبة الضاربة على حدود روم اورو وحدود موريتانيا. ومنذ ان اصبح بالامكان، منذ عام ١٩١٤، تأليف وحدات الهجانة، مزودة بالاسلحة الحديثة، اخذت الصحراء تفرغ وتخلو من روادها، واستهوتهم حياة المدر فاستكاثروا واستقروا واستأنسوا الى المراكز الآمنة، وبذلك فقدوا كل سلطة لهم على الزنوج او البربر الذين الفوا السيطرة عليهم.

ومن جهة اخرى، فالسكان اخذ عددهم بالنمو والارتفاع ولولم تستطع تحديد النسبة او المعدل بالدقة المطلوبة. ان تطور الطب الاستوائي على يد تلاميذ باستور واتباعه مكن من طرد الحمى الباردة على أشكالها، والهيضة والدنك والبرص والهواء الاصفر ومرض النوم والزحار الاميبي، والحمى الصفراء والتدود الحيطي وداء الانكلوستوما. الا ان جانباً كبيراً من هؤلاء السكان يشكون من سوء التغذية ويتعرضون بالتالي للعصر الحياه كما ان هجرة الشباب منهم يعرض جدياً للخطر نسبة المواليد. مع العلم ان معدل الوفيات بقي عالياً من جراء قتل بعض الامراض الرئوية والامراض الزهرية، ومن اشتداد الادمات على المكورات، وسوء التغذية، ونقص المواد الغذائية. ومع ذلك فحركة المواليد تفوق الوفيات لزيادة في المواد الغذائية، (ففي

مدغشقر مثلاً زادت المواليد على الوفيات من ١١.٠٠٠ عام ١٩٤٦ ، الى ٥٩.٠٠٠ عام ١٩٥٣ ، الامر الذي اضطر معه جانب من السكان للانتقال الى حيث يستطيعون تأمين ما يقوم بأودعهم . وهكذا نرى كم هي كبيرة حركة التنقل والانتقال بين العمال . فهم يشكون الضيق في هذه المناطق المحفوظة التي اخذت اتاجيتها تضعف وتتناقص ، فهم مضطرون للبحث لهم عن عمل في الاراضي التابعة للمعمرين او يبحثون عن الاماكن الفارغة او يقيمون على مقربة من القرية المجتمعة او يذهبون للعمل في هذه الورشات القائمة في المدن . فالمباشرة بالاشغال الكبرى كبناء الخطوط الحديدية أدى ، في بعض الاحيان ، الى اخلاء مناطق بأكملها . فبناء خط الكونغو - المحيط اقتضى تحقيقه ، بين ١٩٢٠ - ١٩٤٠ من ٢٠.٠٠٠ - ٣٠.٠٠٠ عامل ، والتعهدات التي أبرمت اقتضت تشغيل نصف سكان الغابون من ٢٠ - ٤٠ سنة حتى انهم تعاقدوا مع عمال أوقي بهم من نيجيريا .

هنالك مهاجرة وقتية او نهائية نحو البلدان التي تدفع اجوراً طيب من المستعمرات الفرنسية الى المقاطعات الانكليزية ، في الشاطئ الذهبي وفي نيجيريا ومن الغابون نحو غينيا الاسبانية . ان اكثر من نصف سكان الداهومي قاموا برحلة او اكثر في مقاطعة الشاطئ الذهبي ، وكان الزوج ينزحون بالآلاف من الموزمبيق ومن الكونغو البلجيكي ليعملوا عمالاً في روديسيا او في افريقيا الجنوبية . وكثيرون من الشبان ، فروا تقادياً منهم للخدمة العسكرية التي كان عليهم ان يؤدونها ، من المقاطعات الفرنسية الى المقاطعات الانكليزية حيث لا خدمة عسكرية مفروضة . وحركة التنقل هذه شجعت عليها ودعت اليها رغبة العمل في المدن اذ كانت تتيح للأسرة فرصة الظهور والبروز اجتماعياً ، وهي فرصة رأى فيها الشبان ساحة لهم للتخلص من هذا الوضع الثانوي الذي كثيراً ما أقصر عليه في أسرهم ، او للتخلص من سيطرة وثابعية رئيس القبيلة المشدودين اليها بحسب تقاليدهم ، او للحصول على بعض النفوذ او بعض الشأن لدى الاقارب المتخلفين في قريتهم . هنالك قرى تنتقل احياناً بكاملها ، فبدلاً من ان يفرقوا في عزلتهم ، كما في السابق ، فهم يقيمون على مقربة من الطرق بحيث يسهل عليهم الامتزاج في الحلقة الاقتصادية المحلية .

من نتائج هذه الحركة المحتومة ، إقفار الريف تدريجياً .
 الزوج من الريف وازدهار المدن
 هنالك قرى كبيرة عديدة في الغابون او في الكونغو زالت من الوجود او انتهى بها الامر الى بضع زرائب او بضعة اكواخ . فهم يعودون الى الغابة ، بعضهم يبدو وكأنه محارة جوفاء ، لا تقع العين فيها الا على النساء والشيوخ والاولاد ، فاضطرب ميزان الجنس وتغلب عدد النساء على عدد الرجال . وبلغ من حدة حركة الزوج من الريف في السنغال ، حتى اصبح سكان المدن فيها ٥٠٠.٠٠٠ من اصل ٢.١٠٠.٠٠٠ من سكان الريف . وفي مقاطعات الكونغو الاوسط نرى ١/٨ السكان يقيمون في المدن ، وفي كاتنغا ٢٨٪ منهم يسكنون المدن وفي الشاطئ الذهبي ١٤ بالمائة وانجراد الريف من سكانه في عدد كبير من

المقاطعات ادى ليس الى خلخلة المجتمع الريفي وبلبلته فحسب بل تسبب ايضاً في تأخير النظام الاقتصادي بين الاهلين وأدى الى فقدان خطير في التوازن بين الريف والمراكز الصناعية . فمن اصل ١٢ مليون نسمة في الكونغو البلجيكي ، هنالك ٢١,٥ بالمائة (اي ٢ ٦٠٠ ٠٠٠) ، كانوا يعيشون ، عام ١٩٥٤ بميدن عن نطاقهم القبلي او من وسطهم التقليدي ، في مخيمات الاشغال والمراكز الخارجة عن التقاليد او في المدن الافريقية مقابل ٨,٣٣ بالمائة عام ١٩٣٨ و ١٤,٩ بالمائة عام ١٩٤٦ ، اي ٣٤ بالمائة من الشبان المقتولي العضلات ، مقابل ١٩,٢١ بالمائة عام ١٩٤٠ ، و ١٤,٣٦ بالمائة عام ١٩٣٥ ، فاذا ما وضعنا جانباً الـ ٦٠٠ ٠٠٠ من الكهول الذين لا ينتجون (بين جنود وشرطة وشيوخ ومرضى) ، نجد ان مهمة تأمين الاعمال الزراعية و انتاج المحاصيل الغذائية انما يقع معظمها على عاتق النساء ، وعلى نحو ١ ٧٠٠ ٠٠٠ من الذكور البالغين ، وهو عدد قليل جداً . ثم ان هذه الهجرة الضخمة بين الذكور القادرين على الانجاب والانسال يهدد البلاد بأزمة حادة من قلة المواليد .

وقد سجلت المدن في السنوات الخمس عشر الاخيرة تطوراً في حركة السكان والاسكان لا كفاء لها ولا نظير من قبل . « فالمدينة » بنت الانسان الابيض اصبحت مسكناً للاسود . وعدد السكان في مدينة برازافيل يرتفع من ٣٨ ٠٠٠ في سنة ١٩١٢ ، الى ٧٥ ٠٠٠ عام ١٩٥١ ، ٩٠ بالمائة من سكانها لم يولدوا فيها ، و ٧٠ ٠٠٠ منهم عمرهم اقل من ٣٠ سنة . وفي اتحاد جنوبي افريقيا حيث عدد السكان زاد ٦٤ بالمائة عما كان عليه من ٢٠ سنة ، كانت هذه الزيادة بنسبة ٧٦ بالمائة عند الافريقيين ، وان ١/٢ الاوروبيين والاسيويين و ٢/٣ الحلاسين و ٤ بالمائة من الزوج يسكنون المدن . فمدينة جوهانسبرج زادت ٥٢ بالمائة بين ١٩٣٦ - ١٩٤٦ ، اذ ارتفع عدد سكانها من ٥٢٠ ٠٠٠ الى ٧٩٠ ٠٠٠ ، ومدينة الكاب ، ارتفع عدد سكانها من ٣٤٥ ٠٠٠ الى ٤٥٤ ٠٠٠ ، والمرافق الثانية الكبرى في الاتحاد المذكور زاد سكانها اكثر من الضعفين منذ عام ١٩٢١ . فقد زاد عدد سكان بريتوريا ثلاثة اضعاف . وفي روديسيا الشمالية فالمدن الخمس التي تؤلف منطقة النحاس وبروكهل تعد من ١٤ الى ١٦٠ ألف نسمة وفي روديسيا الجنوبية ٢٠٠ ٠٠٠ عامل من الزوج يعيشون في المدن الصناعية او حولها . وفي الكونغو البلجيكي نرى ليوبولدفيل يرتفع سكانها من ٤٠ ٠٠٠ ، عام ١٩٣٩ ، الى ١٩٠ ٠٠٠ عام ١٩٥٠ ، ثم بلغ ٢٨٣ ٠٠٠ عام ١٩٥٤ . وفي افريقيا الغربية البريطانية ، لاغوس تعد ٢٦٧ ٠٠٠ زنجي مقابل ٢ ٠٠٠ من الاوروبيين ، واكرا تعد ١٣٦ ٠٠٠ نسمة وفريتون ٦٤ ٠٠٠ ، وعبدان ٤٥٩ ٠٠٠ ، وكانو ١٣٦ ٠٠٠ وفي افريقيا الشرقية ، نيروبي تعد ١٢٠ ٠٠٠ نسمة .

وحركة الهجرة هذه قد لا تتخذ لها حداً نهائياً . فمعظم المهاجرين يبحثون لهم عن أجر لفترة معينة من الزمن يستطيعون معه دفع ما يترتب عليهم من ضرائب وللإقتصاد ببعض الدرام يقدمونه صداقاً لعروسهم عند الزواج ، وهكذا نراهم ينقرون من العقود الطويلة الاجل ويؤثرون عليها العقود القصيرة الاجل . ومع ذلك كثيرون منهم لن يعودوا لقرام فيقطعون كل

صلة لهم مع عاداتهم واعرافهم الموروثة ، وحتى لو عادوا الى اوطانهم الاولى ، فانهم لا يمتزجون تماماً مع مجتمعاتهم . فقد حملوا معهم عادات جديدة واساليب جديدة وانماطاً جديدة في معاشهم وطرق تفكيرهم كثيراً ما حملتهم على الزواج والاعتراق من جديد . ففي الشاطئ الذهبي ، هذا القطر الذي يعد من اكثراقطار افريقيا الغربية تطوراً ، نجد ان ٥٠ بالمائة من عمال الصناعة هم من المتنقلين . وفي مقاطعة وتووتزر سrand ٩٠ بالمائة من اليد العاملة يجب تغييرهم كل سنة . ففي الفترة الواقعة بين ١٩٢١ - ١٩٢٥ ، نرى اتحاد المناجم في كاتنغا الملياً يشغل سنوياً ١١٢ عاملاً من اصل عدد يبلغ ٥٦٢ عاملاً . وهكذا يكون معدل التجديد ٩٦٧ بالآلف ؛ وبعد سنة ١٩٢٧ ، اتخذت الشركة المذكورة اجراءات فضلت معها التعاقد مع عمال متزوجين لعقد عمل مدته ٣ سنوات . وهكذا يهبط معدل التجديد الى ٣٢ بالمائة . وبذلك يبقى حالياً نسبياً . وقد أدت هذه النتائج الى تثبيت ٩٠ بالمائة من اليد العاملة ، وهو مثل نصربه لك لا مثيل له قط ولا كفاء في تاريخ افريقيا السوداء .

وهكذا وهنت الأطر الاجتماعية المعروفة : القبيلة والفخذ
خلقة التركيب الاجتماعي القديم
والاسرة (التي تؤلف الخلية الاساسية) وتولاها الانحلال
والاضمحلال سريعاً وقد أخذوا يشعرون بالدور المخلخل للاستعمار حتى في هذه المناطق حيث يكاد لا يشعر الناس بالوجود الاوروبي ، وحيث الحياة الاقتصادية لا تتمدى اصغر اشكال حركة النقل والانتقال وحيث تغفل المؤسسات والنظم الجديدة هو في ادنى حدوده . فالمجتمع مهما كان صلباً متيناً لا يكاد يقوى امام رفض الشبان القبول بالعمل الاجتماعي ، والتقييد بالنظام القروي وبالتقاليد التي تتحكم بالزواج . والمهم في الأمر هو الدور الذي يلعبه المال . قال جانب الانتقال الى الاقتصاد النقدي ، فقد حرصت سلطات الاستعمار على تكوين طبقة من الفلاحين وتشجيع الاستثمار والملكية الفردية للارض ، والى تقوية الروح الفردية الزراعية . فالاملاك الخاصة بالقبيلة تبقى مشاعاً بينما الاستثمار يخرج عن ذلك ، فكل واحد يستثمر حقله كما يريد . فالارض اصبحت بذلك مصدراً من مصادر الرزق الفردي ، وبالتالي موضوع تبادل تجاري . وراح بعض زعماء القبيلة يزرعون القطن في مساحات شاسعة والكافور والفول السوداني ، وقد تغير هنا كما في بلدان الشرق الادنى وبلدان شمالي افريقيا مستوى الحياة ، فبعد ان كان موحداً يسير على صراط واحد ، أخذ يتلون ويتنوع ، وظهرت طبقات جديدة في المجتمع اساسها الثروة العقارية . ومع زوال الروح المجتمعية زالت كذلك الوحدات السياسية القديمة العهد وضعفت سلطة الزعماء التقليديين ؛ والعلاقات الادبية والوشائج الخلقية التي كانت تشد افراد العائلة بعضاً الى بعض ، تراخت عراها . وزعم العائلة لم يعد ، كما في الماضي الوسيط ، في مجتمعه بين مجلس الاختيارية ، فهو مكلف بتأمين الخدمة الدينية . فقد اصبح خادماً لدى الابيض يتناول منه الاوامر وينفذها ، ولم تعد القبيلة سوى قيادة محلية . وفي المدينة لم يعد شيخ الحارة رئيساً روحياً بل موظفاً مكلفاً على الاخص بامور الاحصاء وبحماية الرسوم المتوجبة ، فسلطته

موضوع اخذ ورد وتقوذه كضعف للغاية . والمؤسسات التقليدية التي كانت تضم كل شبان القرية تحت سلطة رئيس واحد حيث كانوا يتلقون مبادئ المساهمة بالاشغال المشتركة ويقومون بنصيبهم في تحمل الواجبات المفروضة على الهيئة والذين كانوا يلعبون دوراً بارزاً في شد او اصر المجتمع القروي ، ويمدون الشبان للحياة ، قد اخذت بالانعلال بعد ان تخلص عدد كبير من الشبان من عضوية هذه المؤسسات . والطريقة العشائرية التقليدية التي اصبحت في نظرم قياسية مرهقة ، جرى رذلها واسقاطها من الاستعمال . وراح الكبار يتساقفون ويتذمرون من تراخي الانضباط ، ومن عدم الاحترام الذي يبديه للشباب نعوهم ، بعد ان صاروا يتنبهون عن القرية دون ارادتهم ، كما يرفضون الامتثال لاوامرهم عندما يعودون اليها ويشيرون المشاكل .

والكتلة التقليدية الصلبة التي كانت تتألف منها الاسرة اخذت بالانعلال والتراخي . والامر الكبيرة اخذت تنقسم على نفسها الى عائلات صغيرة مستقلة والانضباط العائلي قام من يتنكر له وينتقص منه باسم حق الفرد ان تكون له واراداته الخاصة . وتطور الزواج هو من هذه الملامح المميزة للقطيعة الجذرية التي تمت ضمن هذه القيم التقليدية ، كما ان وضع المرأة دخل عليه كثير من الخلطة والبلبة . في هذا النظام الاقتصادي القديم القائم على التبادل والتعاوض في الخدمات ، لعبت المرأة دور العامل الرابط بين الأسر المتصارمة كما ان الزواج كانت تبت بأمره الفئات العائلية المعنية بالامر . اما اليوم ، فالاقتصاد النقدي والمالي جعل من المرأة موضوع منافسة وعملية رابحة لاسرتها ترضى بزواجها طمعاً بالبائنة التي اصبحت ثمن سلعة عادية سجلت احياناً رقماً عالياً جداً (في الكامرون ١٠٠،٠٠٠ فرنك في عام ١٩٥٢) . ولما كان عدد كبير من الشبان يعجزون عن تقديم مثل هذا المبلغ ، فقد آثروا ان يبقوا خارج حظيرة الزواج ، لما يزيد من حظ الاغنياء ومن حظ الكهول ايضاً . فالمرسلون من جهتهم حاربوا تعدد الزوجات ، والادارة التي لا تحب ان تتعامل في تخصيصاتها وفي التعميمات التي توزعها الا مع الافراد او مع رب المنزل ، تشجع هذه الروح الفردانية . فالمرأة تستفيد من هذا الوضع : فهي ترفض الانصياع لرب الاسرة او الاخذ بنصائح من يكبرها سناً ، فهي ترغب في ان ينظر اليها كرفيقة ، ينبغي معاملتها ومراعاتها بكل لطف وسخاء . فالاختطاف ضمن العشيرة ، والتسري والمعاشرة غير الشرعية وحوادث الطلاق حوادث تتعدد وتتكاثر كما يزداد البقاء بين الجماعة . ففي كل مكان نرى الصعوبات والمشاكل تقوم سواء في النظام الاموي او في النظام الابوي ، كما تشتد النزعة لاحلال سلطة الاب محل سلطة الحال .

ففي داخل الاسرة بمعناها الواسع او بمعناها الحصري الضيق ، فالعلاقات بين الاب واولاده وبين الزوج وامراته ، طراً عليها بعض التغيير . فانتشار التعليم والتوسع فيه اثار مشاكل وصعوبات في الإطار العائلي . فعلى مقاعد التدريس يتلقى الطلاب افكاراً ويتحسسون بأمور لا تخطر على بال ذويهم ، فيكتسبون في المدرسة معلومات لا يتم مثلها او بعضها لوالديهم وكثيراً ما تتناقض والاعراف المعمول بها في الاسرة . وفي المدن ، حلت الالعاب الرياضية والسينما والرقص الاوروبي

وغير ذلك من اسباب اللهو محل الملامى التقليدية التي شتوا عليها . ومن جهة ثانية فالمرأة هي اقل تعلماً واقل تطوراً من زوجها ، فهي ألصق بالخرافات والقول بها وبالأعراف والتقاليد المتوارثة من زوجها ، وهو وضع ينشأ عنه طلاق روحي يباعد فكراً بين الزوجين .

وظهرت في المدن جمعيات جديدة - جمعيات تسلية وجمعيات تعاونية - ، وقامت على مبادئ جديدة تغاير ان لم تناقض ما عرف منها في الماضي وكلها تدل صراحة على ان الشبان لم يعودوا ليرضون بالتقاليد الماضية ويحاولون استبدالها . وقد زالت شيئاً فشيئاً الديانات والعقائد المتوارثة مع زوال أطر الحياة الدينية القديمة : فالديانة الطبيعية حلت محلها المسيحية او الاسلام هذه الديانة المسيطرة في الشمال ، او اشكال عدة من هذه الكنائس الزنجية المنشقة ذات النزعة التلقيفية ، ومع ذلك فلا يزال عالماً في اعماق النفوس بقايا راسخة من الصنمية ومن العقائد الطبيعية ، كالاعتقاد مثلاً بتناسخ ارواح السلف ، والاعتقاد بالحرمان الدينية وعبادة الآباء والتعزيم ، والرغبة في مواراة اجسام الموتى حسب تقاليد السلف .

لا شك قط في ان الثورة ضد القيم التقليدية ليست شاملة او عامة ومعظم الشبان يقتنون بالعودة للحياة القروية والاستمساك بأعرافها ، التي لم تعد تنهض على التقاليد فقط ، وهذا التفكير الذي بدت معالمه يستمر متصاعداً . وهكذا نشهد تناثر المجتمعات والفئات الاجتماعية ، كما يقوم التضاد بين سكان الريف وسكان المدن وبين المحدثين والقدامى والشبان والشيخوخ ، بين المجتمع الجديد الذي اتخذ قاعدة الفلوس او الثراء الشخصي والافكار المستوحاة من الاوروبيين .

افضت حركة هجرة المدن وتجميلها ، وتنقل السكان وانتقالها المجتمع الجديد : المتطورون وتطوير التربية والتعليم ، وعلى الاجمال الاتصال بالبيض ، الى ظهور عنصرين اجتماعيين جديدين ، تألفا من : بورجوازية أشير اليها عادة باسم « المتطورين » وبروليتاريا . فكل الوطنيين بلا استثناء الذين يدخلون في خدمة المؤسسات الأوروبية او تكون لهم علاقات مع البيض ، يقضون على نسبة تكبر او تصغر وبشكل يختلف سرعة ، علاقاتهم مع الفئات التي ينتمون اليها . ان اختلاطهم وتمازجهم بمجال من فئات ومجتمعات عرقية مختلفة ، لهم افكارهم ونظرياتهم الخاصة ونمط معيشي يختلف عما عندهم من افكار ونظريات وانماط عيش اتصلت بهم من اعراف القرية وتقاليد المتوارثة ، ينمي فيهم الاعتقاد ان هذه الافكار والنظريات والمناهج الحياتية ليست بالافضل . ومن جهة ان اكتسابهم لاساليب وطرق عمل جديدة ، والاقتداء بعادات واخلاق البيض الذين يلزمونهم يحط بهم ويشعرون بالقلق والازعاج من هذه الأطر والعادات القديمة التي تلازمهم ، كما ان تحسن مستوى عيشهم واقبالهم على الملابس والازياء والوان الطعام الأوروبية (كالحبز والحليب الخبز والمعلبات) مما ألف الابيض استعماله ، قد يحذوهم الى نزع العادات القبلية التي ورثوها ، والى الاطراح جانباً حياتهم الروتينية .

كل هؤلاء الملونين الذين نزحوا الى المدن بالملايين ، والذين تميزوا عن غيرهم بما تم لهم من تربية وتعليم ويحيدون الفرنسية والانكليزية حسب المناطق التي ينتمون اليها ، تؤهلهم للتعامل مع

البيض ، والذين تؤهلهم عاداتهم المكتسبة وتطبعهم بالطباع الأوروبية ، يؤلفون فئة المتطورين بما فيهم من تجار واطباء ومربين ومعلمين وكتاب ومستخدمين وموظفين ، كل هؤلاء يتحسسون عميقاً بحاذبية الحضارة الغربية ويتألمون في صميمهم من هذه المتناقضات والمفارقات القائمة بين نزعاتهم وامانيهم ورغائبهم بالعيش كالأوروبيين ، وهذه الاوضاع الغربية المستهجنة التي لا تزال قائمة في الأحياء الافريقية . فهم ينهجون نهج الأوروبيين في حياتهم عندما تقودهم الاقدار الى زوجة مستنيرة « متطورة » ، شعار رمز النهوض الاجتماعي الذي يؤذن بالانتقال من العيش في الكوخ الترابي الى بيت سكن مبني بالحجارة او بمادة صلبة قوية ، على النمط الاوروبي . فهم يؤلفون بالفعل الطبقة المفكرة التي بالرغم مما لها من وضاعة النسب والاصل والمحتد والمستوى التربوي الذي لا يزال بدائياً تطمح للقضاء على هذه الفوارق القائمة في الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتذكر بما لها من نفوذ ومزلة في اعين بني جلدتهم واقاربهم ، ببعض قنات برزت في المجتمع الروسي بين ١٨٦٠ - ١٩٠٠ .

قتل الروح القبلية يتم بحركتين مترامتين : من جهة إطراح العادات والأعراف التقليدية ، والاتجاه « نحو العالم الابيض الذي برغم من قربيه لا يزال مع ذلك بعيداً ومغلقاً » . ومن هنا الرغبة الجامحة الى العلم والدرس : يجب ان تتعلم كل ما يحسنه الرجل الابيض لنحصل على ما له من كفاءة وجدارة ، وما له من اختصاص تقني ، وللتساوي معه في الامور الاقتصادية ، ولبلوغ المراتب والوظائف المفتوحة امامه ، والتمتع على مثاله وغراره بالاحترام والنفوذ والسلطان .

بروليتارية المدن الى جانب طبقة المتطورين او الطبقة البورجوازية تقوم بروليتارية العمال الصناعيين المهاجرين الذين لا يزالون قلة . فهي تعد في تقدير البعض مليون وخمسة الف نسمة من اصل ١٣٠ مليوناً يقطنون افريقيا السوداء . هي نسبة ضئيلة انما آخذة بالنمو بسرعة وتؤلف منذ الآن قوة تقف في وجه النظام الاقتصادي الاستعماري التقليدي . فهي تمثل ٣ بالمائة من مجموع السكان في الشاطئ الذهبي ، و ١ بالمائة في نيجيريا ، و ٧ بالمائة في تنغانيكا ، و ٨ بالمائة في كينيا ، و ١٧ بالمائة في روديسيا الجنوبية ، و ١٨ بالمائة في روديسيا الشمالية . واذا ما قورنت بالبالفين ، فهي تمثل ٤٢ بالمائة في روديسيا الشمالية ، و ٥٨ بالمائة في مقاطعة ليوبولد البلجيكية ، و ٤٧ بالمائة في ولاية كاتنغا .

يختلف وضع هؤلاء العمال باختلاف الاقطار التي يعملون فيها ، سواء أكانوا في المدن حيث لا تتنظم صفوفهم اية جمعية او مؤسسة ، ام كانوا في هذه المناطق التي تقوم فيها مشروعات كبرى انشأت في سبيلهم مراكز يقيمون فيها تؤمن لهم اسباب العيش كما انها جهزت بالانشاءات الصحية ووسائل التعليم ، وعلى هذا الشكل قامت المراكز الصناعية الخمسة الكبرى : في لاند والشاطئ الذهبي ، ومناجم القصدير في نيجيريا ، ومناجم النحاس في كاتنغا وروديسيا الشمالية (في برونكس هل) . وهذا الوضع بالذات توفر في مزدروعات الاونيلفر في الكونغو البلجيكي . والوضع يبدو سيئاً في كل مكان لعدم استقرار اليد العاملة ولعدم توفر المقدرة الفنية

و المهنية فيما بينهم . وحركة تجديد العمال لملء الفراغ الذي يتركه في صفوفهم العمال الذين يغادرون بسرعة عملهم ، تزداد حدة وحرجاً عدم توفر التدريب المهني الفني في بعض الحرف الموضوع . وقلة انتاج العمل لـ $\frac{1}{2}$ او $\frac{1}{3}$ ما ينتجه الابيض ، يجب ردها اصلاً الى سوء التغذية وظروف الحياة المادية السيئة التي تحيط بهم وعدم توفر التدريب التقني بينهم . ومن نتائج هذا الوضع بالطبع تدني الاجور الذي كثيراً ما يدفع العامل الى ترك عمله ، وهذا التقلب الذي يخضع له يحول حتماً دون اكتسابه قدرة فنية صحيحة . ومن جهة اخرى ، هنالك مشاريع استثمارية اغلبها استثمارية ، تقوم على الهامش . تمنى هذه المشروعات باستخراج فلزات قليلة المردود واستغلال هذه المناجم لا يعود بالربح على اصحابها الا اذا كانت الاجور التي تدفع لليد العاملة هي ادنى ما تكون . وهكذا فالوضع يدور ضمن حلقة مفرغة تتألف من مردود ضعيف وأجور واطية جداً تؤدي الى سوء التغذية والى هذه الاوضاع التي تحف بحياة ملؤها الشقاء . وهذه الظروف والاحوال هي اسوأ ما تكون في اوساط المدن . من اصل ٥٠٠٠٠ عامل صناعي في السنغال ، ٦١٪ منهم صناع بنائين ، و ٢١،٥٪ عمال موصوفون . و ١٧٪ مستخدمون . وفي الغابون ٨٣٪ من العمال هم صناع بنائين ، و ١٣٪ عمال موصوفون . فالاجور واطية في كل مكان : فعمدها اليومي في الكونغو البلجيكي ١٦،٦٠ فرنكاً بلجيكيًا عام ١٩٤٩ ، وفي الكامرون ٤٥ فرنكاً ، وفي التوغو ٣٠،٦٠ فرنكاً ، وفي دكار ١٠٧ فرنكات ، وفي النيجر ٤٢ فرنكاً ، وفي مدغشقر ٣٩ فرنكاً ، وفي الشاطئ الذهبي يتراوح اجر العامل بين ٢ - ٣ شيلن ، وفي نيجيريا من ٩ د - ٣ شيلن ، وفي اتحاد جنوبي افريقيا يتراوح الاجر الاسبوعي بين ٢٧ شيلن و ١١ د . لعمال الخط الحديدي والصناعة الميكانيكية في كمبرلي ، و ٣٦ شيلن للعاملين في تجارة الفرق في جوهانسبرغ . اما في المنطقة النحاسية في روديسيا الشمالية ، فالمعدن الافريقي يتقاضى اجراً وسطاً ٤٦ جنياً انكليزيا في السنة كلها بينما يتقاضى المعدن الابيض ٩٢٠ جنياً اي ٢٠ ضعفاً اكثر .

ان السرعة التي يتم فيها الدفع الديموغرافي في المدن ادى الى الفصل بين السكان الاوروبيين والسكان من ابناء البلاد ، وهو تميز له طابع رسمي في المستعمرات البريطانية واتحاد جنوبي افريقيا وهو يختلف عتوية في مناطق الاستعمار البلجيكي والفرنسي ، حيث مدينة سانت لويس ، هذه المدينة الاستعمارية القديمة ، تشذ وحدها عن القاعدة . وهذا الدفع تسبب في حدوث ازمة سكن مخيفة وأدى الى ظهور احياء من الزرائب والاكوخ الوسخة حيث تنكدس حشود من هذه الاقوام التي فقدت طابعها القبلي . وهذا هو وضع هذه التعاشيب وهذه المدائن التي تطالع الناظر في اكرا ودكار وبوتو وبوتو والكونغو الاسفل في برازافيل وأبيدجان... حيث نجد الظروف الحياتية التي نجدها في الدار البيضاء او في بمباي . والابحاث النادرة التي اجريت بدقة حول هذا الموضوع تعطي الصورة الواحدة في كل مكان : فها هي ، عام ١٩٥٠ المدينة الاستعمارية القديمة بمباسباً حيث الظروف والاحوال المعاشية هي احسن بكثير من اوضاع

مدن كثيرة غيرها ، نرى ٢٦٪ من بيوت السكن تضم الغرفة الواحدة خمسة اشخاص ، و ٤٣٪ من هذه الغرف يحتل الواحدة منها من ٤ - ٥ اشخاص ، وفي ٥٪ من هذه المنازل يوجد غرفة واحدة او اكثر للشخص الواحد .

هنالك نسبة كبيرة من السكان لا تأتي عملاً : « فالطُفيلية العائلية ، تسودها ، كما تسيطر في جميع انحاء افريقيا وتزيد الوضع بؤساً وشقاءً والناس اختلاطاً . هنالك العديد من القرويين غادروا قراهم وهم غير واثقين ان يجدوا لهم عملاً . ينزلون ضيوفاً ، وهم جادون في البحث عن عمل ، على قريب لهم او نسيب او نصير يعمل ولا يستطيع التهرب من واجب الضيافة هذا . ففي السنغال ، من اصل ٥٠٠،٠٠٠ من سكان المدن ، ٥٠،٠٠٠ منهم فقط هم عمال في الصناعة . وفي الكونغو الاوسط ، ١٪ يعمل بصورة مستمرة .

٢ - التوتر الاجتماعي

الشعور المتزايد بهذه التبعية التي تشد الشعوب المستعبدة ، وبقطة « المجتمع الاستعماري » الروح الاستقلالية فيهم ، اثار فيهم مطالب جديدة وحالة من التوتر تختلف شدة وقدرها باختلاف هذه الاقطار . ففي المستعمرات ذات المناخ المعتدل حيث يقوم استعمار ابيض مستقر تأسل في الارض او في سبيل التأصل والاعراق ، كما هي الحال مثلاً في افريقيا الجنوبية ، في كينيا او في روديسيا ، فالقضية لا تبدو على الوضع الذي تبدو عليه في هذه المستعمرات الاستوائية حيث يؤلف البيض فئات عابرة يتجددون باستمرار . يعمل في هذا النوع من المستعمرات على الاخص شبان معظمهم عزب (معدل السن في دكار ٢٧ سنة ونسبة الرجال البيض الى النساء ١٧٠ رجلاً الى ١٠٠ امرأة من البيض) جاؤوا يبحثون لهم عن ظروف حياتية أفضل واطرب : من عسكريين وموظفين ومستخدمين لدى الشركات الخاصة ، وعمال وحرفيين الذين يرون في العيش في المستعمرة خطوة وقطوراً الى الامام من بقائهم في بلدهم الأم ، بشرط ان « يتحلوا بذات الاوصاف وان يكونوا من اصل اجتماعي واحد ، حيث ينعمون بظروف مادية احلم وأرفق ، وحيث يتاح لهم الوصول بسهولة اكبر الى مراكز قيادية او ملاكية ويلفون مستوى من العيش هو في البلد الأم من حظ ابناء الطبقات المتأخرة » . كما يؤكد بول مرسية . في هذا « المجتمع » الاستعماري ، تبنيهم معالم الفوارق الطبقية ، وتضيق الحواجز الفاصلة بيننا يبرز هذا كله في البلد الام ويشدد التمسك به ، اذ يشد الجميع شعور مشترك بوحدة المصالح الواحدة ، والرغبة في الحفاظ على « هبة الابيض ونفوذه » هذا النفوذ الذي يتمثل على الاخص في حضور « صفار البيض » موظفين من الدرجات الدنيا وعمالاً غير موصوفين او يرون انفسهم عرضة لمزاحمة الملونين لهم ، والذين يوجسون شراً من تصاعد السود الذين كثيراً ما يفوقونهم علماً وتهذيباً وكفاءة . « فهم يمثلون اضيق أنواع الاستعمار تفهماً واكثره رجعية

وعنصرية ، كما يصرح ا. فيليب .

فالتوتر يشتد على الاخص في المناطق ذات المناخ المعتدل حيث استقر الاوروبيون بصورة دائمة وحيث يعملون مأجورين . فالعنصر المسيطر هنا يستعيز عن عدم طمأنينته بتشديده على عدم المساواة العنصرية وباعتصامه ضمن حواجز وفواصل حادة . والتوتر العنصري يخف ويضعف حيث لا توجد بين عناصر اوروبية بروليتاريا تنافس ابناء البلاد ، وحيث يعيش الناس ضمن تقاليد تقسم بالحرية . وكلما اشتد ضغط النخبة السوداء على المواقع والمراكز التي يحتلها الاوروبيون ، نرى المجتمع الاوروبي ينكش على نفسه ، ويزهد في الحضارة والحياة الافريقية . فالمدينة الاوروبية والمدينة البلدية منفصلتان الواحدة عن الأخرى ، كما لا تقوم اي علاقة قط بين الجمعيات والمنظمات الرياضية ، كما ان النوادي لا يفتح بعضها على اعضاء البعض الآخر ، والتعليم الابتدائي المشترك بين مختلف العروق والعناصر هو موضوع نقد ، وعندما لا يقوم انفصال بين المدارس ينزع الابيض الى ارسال اولاده للمعاهد والمدارس الخاصة . ففي المقاطعات الواقعة تحت الاستعمار الفرنسي يؤلف المستخدمون والعمال البيض فيما بينهم نقابات خاصة بهم مع العلم ان ابناء البلاد هم الذين كانت تتألف منهم حتى عام ١٩٥٦ ، النقابات المنتسبة الى الاتحادات العمالية القائمة في البلد الأم . والكشف الذي جرى في دكار يبين ان اقل من ٢ بالمائة من البيض يرتبطون بعلاقات ود وصداقة اي بعلاقات من المساواة مع الزوج وان ثلاثة أرباع الاشخاص الذين تناولهم البحث المذكور « لم يتصلوا قط ولم يفتدوا علاقات مع الزوج ، حتى ولا بشكل طارئ ، باستثناء ظروف العمل » .

جهل وعدم اكتراث يحملاننا على الاعتقاد ان المساواة امر يستحيل تحقيقه لا بل هو امر يستوجب الشجب والذم . ومن هنا كان الصمود في وجه كل مطلب . حتى عندما تكون الادارة في هذه البلدان الخاضعة للسيطرة البريطانية والتي تتمتع بالحكم الذاتي هو المطلوب المرجو تحقيقه ولا ترضى قط ان يُنتقص من وصايتها على البلاد ، فالوظفون ولا سيما الصغار منهم ، يرفضون التعاون مع المتطورين ، « فالحزب الاداري » الذي شتهر به ليوتيه عام ١٩٢٠ ، سلم مكرها بالعمل على تطوير ابناء البلاد وفقاً لما يرتأون او ان يتخلوا لهم عن مسؤوليات فعلية ، فهو معني بالحفاظ على نظام ابوي وصيانتته من كل عبث بقوة البوليس . وهذا الموقف هو مستلهم اصلاً من هذه الاحكام المتناقضة حول السودان الذين يرمونهم بالعجز وبقصور عضال . فالزنجي لن يكون قط غير « ولد كبير » كما يوجد « الزوج الاخيار » الذين سيقون يوماً تابعين وخاضعين ، وكما يوجد « الاشرار » منهم اي هؤلاء المتطورون الذين « يقلدون البيض » . ان ارتقاء الزوج والخوف من اضطرار قبولهم في مجتمع البيض أوجد حركة عنصرية تختلف شعوراً لم يكونوا يشعرون بها من قبل وهو شعور يشتد عنفاً وحدة في اوساط البيض الأقل حظاً وقسمة وهو شعور ظهر منذ اليوم الاول الذي اخذت فيه الشعوب المستعمرة قسطنكر « هذا الوضع من التبعية التي أقصرت عليه » .

والعنصرية الافريقية ليست سوى ردةٍ ضد العنصرية الأوروبية،
موقف المستعمرين (١)

كما يقول ر. ب. فان دنغ . وهذه الذهنية او الوضع الفكري
اخذت تظهر بين الزوج منذ عام ١٩٤٠ ، على الاخص ، اي منذ ان اخذ الافريقيون يتلقون
العلم في اوروبا واصبحوا في وضع أهملهم للمطالبة بمراكز الادارة والتوجيه التي كان يحتفظ بها
حتى الآن للاوروبيين . فقد اصطدموا بممارسة الدول المسيطرة او المجتمع الحاكم الذي
أقصرهم حتى الآن على دور ثانوي في ادارة البلاد وادارة المشروعات الخاصة ، وعرضهم
لمنافسة العمال والموظفين البيض الثانويين (كالكتاب والضاربين على الآلة الكاتبة وغيرهم) ،
الذين يرفضون من جهة ان يتلقوا الأوامر والتعليمات من الزوج ، كما طمعوا ، من جهة اخرى،
للاستئثار بالوظائف الفضلى . هذا هو بالذات وضع النقابات القائمة في اتحاد جنوبي افريقيا
التي تسلمت بحاجز اللون ، وهو وضع ما لبث ان امتد الى الاقاليم والاقطار
الخاضعة للاستعمار البلجيكي والفرنسي ، اذ اخذ العمال الاوروبيون الذين يعملون في مشروع
استثماري في دكار ، يحتجون عام ١٩٥١ ، لأول مرة ، على تشغيل العمال الافريقيين الذين يتعاملون
بذات القدرة الفنية . وهكذا رأى العمال الافريقيون الحواجز تقام في وجههم ، بالفعل أو
بحسب القوانين المرعية ، للوصول الى بعض الوظائف ، وهكذا بقي التفاوت عظيماً في سلم
الرواتب والأجور بين الاوروبيين والافريقيين .

ونجم عن ذلك شعور مرير بالحerman ، وحقد ضفين ضد الفئة المسيطرة وضد البطء الذي
يتطور معه التعليم ، هذه الذريعة الوحيدة للترقي في السلم الاجتماعي ، محتجين على التدابير
والاجراءات الرسمية او الطوعية التي تتمثل في التمييز العنصري الذي يسرون عليه ، وضد سوء
المعاملة التي يتعرضون لها كل يوم والتي تُشعر الزنجي انه لا يتساوى مع الاوروبي : كالفصل بين
البيض والسود في وسائل النقل المشتركة ، وفي ادارة البريد ، وفي المخازن ، واللهجة التي يخاطب
بها الاوروبي الافريقي ، والمؤازرة التي يضمن بها الابيض على الاسود في المستعمرات البلجيكية
والانكليزية على الاخص . والنخبة الزنجية التي طبعوا فيها الشعور بالنقص ، اخذت بردة عكسية
هي الاخرى لفكرة مأخوذة عن الابيض ، مرددا انه ليس هناك من « ابيض خير او طيب » ،
باستثناء بعض شواذات : كالرسلين ورجال الفكر... ، وكثيراً ما تلقف موقفاً معارضاً لفلسفة او
النظرة التمثيلية التي تقول بها الجامعة والكنائس المسيحية . وهذا الافريقي المتفرنج الذي يتلقى
العلم على الاوروبيين ويستمنحهم الشهادات التي يحملونها ويستلمهم المناهج التي تطبق عليهم
بعيت يستحق لقب غير مستعمر ، يشعر في صميم نفسه بوجود حضارة افريقية مضت وسبقت
قدوم البيض الى بلاده . وفي وجه هذا الاوروبي الذي يدعي القيام بمهمة استعمار و الذي
يتبجح عالياً انه اعاد الشباب والنظارة الى المجتمع الوطني الضالع في الانحلال والتفسخ ، يحلو
لابن البلاد ان يتصور الماضي الذي غير ويستحضر في ذهنه « هذا العصر الذهبي الذي حطمه
الاوروبي » . ومما يكن من امره ، فلا يستسلم للتمثيل او للتحويل كما اكد ذلك المرسل

(١) بفتح الميم .

الميثودستي جيمس غراي الذي أصبح وكيلاً لجامعة اشيمونا في الشاطئ الذهبي ، عام ١٩٢٤ بعد ان درّس في جامعة لفنغستن بكارولينا الجنوبية : « كل ما ارجب فيه واقناه ، هو ان يتمدّن الزنجي لا ان يتفرّج » او يستقرب .

وهذا العداء يحمله الاسود ضد الابيض قد تغذيه فيه مشاعر دينية . ان عدداً كبيراً من زعماء الحركات الوطنية ، تتلمذ على المبشرين ودرس عليهم وثنى عليهم كثيراً ان يضطروا في سبيل تحصيل العلم وضمن تربيتهم ، ان يتظاهروا بمحود دينهم ونبذ معتقداتهم ، وهو وضع عدد من زعماء المار - مار بالذات ، كما ان تهجمات المبشرين على الاعراف والعادات القبلية القديمة وعلى مناسك الطقوس الدينية التي يتقيدون بها ، تخرج من كبرياء الزوج ونس من شعورهم بعد ان تبين لهم ان الارساليات رغبة منها في حملهم على التكرار لاعتقاداتهم وجعلد ليلتهم ، تحاول تحقيرهم واذلهم . وهذه الاحتكاكات التي طالما تكررت بين الارساليات وبين الذين يجري تدريبهم وتعليمهم اصول الدين المسيحي من الافريقين ، كانت وراء هذه الشيع المحلية والكنائس المنشقة بين الزوج ، كالكنيسة الافريقية الارثوذكسية كيكويو في كينيا ، والكنيسة المخلصية في بالوكولا ، والكنائس الانثيوبية او الصهيونية ، والطائفة المعروفة بـ *Kimbanguisme* او كنيسة القلب الاقدس الكاثوليكية التي تأسست في روديسيا عام ١٩٥٨ ، وغيرها .

ومظاهر هذا القلق والتوتر تختلف باختلاف المناطق وتلبّان بتلبّان السياسات التي ينتهجها ابناء البلاد . الا انه مهما كان عليه التنضيد الاجتماعي والحصومات او المناقشات القائمة بين فئة واخرى ، فهي تلتف على بعضها وتتعد عند اول بادرة لازمة حادة تنشب بين الجانبين ، ويشد التضامن فيما بينها ليس على اساس من الطبقية بل وفقاً للخطوط والروابط العنصرية او العرقية . فالقضية الوطنية ، كما لاحظ لينين ، تبرز في البلدان المحكومة ، كل صراع او خصام يهوم أو ينشب بين مختلف الفئات الاجتماعية الاقتصادية .

امام هذا القلق المتباين المعالم ، وهذا الاختار الفكري الآخذ ردة الفعل بين الدول المستعمرة ، بالازدياد في هذا المجتمع الضالع في الانحلال والتفكك ، راحت الادارات المعنية في هذه المستعمرات تسمى ، وهي تشدد من وسائل الكبت والقمع والضغط الى ان تبعث الحياة في السلطات البلدية القديمة ضمن الممتلكات البريطانية وان تقوم ببعض الاصلاحات فيها . من ذلك مثلاً اعادة الحق القبلي في الاقطار الواقعة تحت الاستعمار البريطاني ، ومحاولة تسريع العادات والاعراف منذ عام ١٩٣٠ ، والاعتراف بالوضع الشرعي للقبيلة ، في كل من افريقيا الغربية الفرنسية (١٩٣٤) وفي التوغو (١٩٣٦) ، والعودة الى العمل بمجلس القرية او الحي عن طريق بعث القوانين والتوسع في النصوص كما جرى في مدغشقر عام ١٩٤٤ ، ١٩٤٨ و ١٩٥٠ ، واتخاذ اجراءات عديدة في الكونغو البلجيكي عام ١٩٣١ و ١٩٣٤ ، اعادة الحياة الى الهيئات والمؤسسات الوطنية التقليدية ، وتقوية سلطة الرئيس او الزعيم على الفئة التابعة له ، وانشاء مؤسسة جديدة جرى انشاء مثلها في روديسيا الشمالية ، عام ١٩٣٦ ،

وذلك بإنشاء « مركز أكسترا عرقي » هو مركز استعماري جرى تجريد السكان التابعين له من عاداتهم القبلية إلا أنهم لم يصبحوا بعض متفرنجين ، يستثنون من الحق العرقي الذي كان يفتظم الفئة من قبل ويخضع لنظام خاص . ويدار المركز من قبل مجلس يتألف من ٥ أو ١٢ عضواً يعينهم مفوض القضاء يكون رئيسه مسؤولاً عن حسن سير النظام والامن .

جرى تطوير التعليم ، إلا أن التوسع فيه واجه قضية اللغة التي يجب استعمالها في التعليم . ففي المناطق الخاضعة للاستعمار الفرنسي ، كانت اللغة الفرنسية هي لغة التدريس في كل درجات التعليم وفقاً للبرامج وللامتحانات المتبعة في البلد الأم . أما في المناطق الخاضعة للنفوذ البلجيكي فالتعليم الابتدائي كان يعطى باللغة الدارجة في المنطقة ، وكان التعليم الثانوي من نصيب نخبة مختارة وتلقنه باللغة الفرنسية . وقد لبشت نواة جامعة في دكار ، عام ١٩٥٠ ، كما تأسس فرع لجامعة لوفين في الكونغو البلجيكي . وأسس البريطانيون ، من جهتهم ، جامعات في آسيموتا ، من أعمال الشاطئ الذهبي . وفي عبادان وكاتو ، والفوا في نيجيريا لغة علمية أو لغة العلم هي الهاووسا التي كانت تكتب بالأحرف اللاتينية ، وساعدت على تغلغل الثقافة الحديثة عن طريق الاكثار من كتب التدريس والنصوص والكتب التقنية والترجمات . ففي الكونغو البلجيكي كان ٣٠٪ من الاولاد الذين هم في الدراسة ، يذهبون الى المدارس ، أما في المناطق الفرنسية النفوذ فقد قفز معدل التلاميذ الذين يؤمون المدارس ، في افريقيا الفرنسية الغربية من ٤٧ ، ٤٪ عام ١٩٤٦ ، الى ٨٦٪ عام ١٩٥٣ ، والى ١٠٩٪ عام ١٩٥٥ . أما في افريقيا الاستوائية الفرنسية ، فقد قفز هذا المعدل من ٣٣ ، ٥٪ الى ٨ ، ١٠٪ ثم الى ٢١٪ . وفي الكامرون من ١٢ ، ٢٧ بالمائة الى ٧ ، ٣٤ بالمائة ثم الى ٢ ، ٤٣ بالمائة . وفي مدغشقر من ١٦٪ عام ١٩٤٣ الى ٤٤ بالمائة عام ١٩٥٥ . أما في افريقيا الجنوبية والشرقية ، فالنسبة لم تكن مرضية قط .

ولكن كان لا بد من إشراك المجتمعات الريفية التي تتألف من البالغين وحملها على المساهمة بحياة البلاد الاقتصادية والسياسية ، وهي مهمة ترك امر تحقيقها لمشروع التربية الاساسية التي شجرتها الاونسكو وسام في تنفيذها ، ونشرها في المستعمرات البريطانية والفرنسية والبلجيكية والبرتغالية . المهمة المطلوب تنفيذها وتحقيقها هي تربية الجماهير ، واثارة روح المبادرة فيها وتدريبها على بعض الاساليب الزراعية وتربية الماشية . وعلى ضوء الخبرات المكتسبة في المكسيك التي حققتها الارساليات الثقافية واساليب التعليم المتبادل ، تألفت فئات نقالة تشكلت من اختصاصيين واساتذة واطباء ومهندسين زراعيين واطباء بيطريين ، لتقضي بضعة اسابيع او بضعة اشهر في قرية ما او في قضاء معين . وتحاول تعلم الاميين مستعينة على ذلك بالوسائل السمعية والبصرية ، فتوزع على الطلاب كتب النصوص الابتدائية مكتوبة باللغة الدارجة المحكية في المنطقة لتعليم الكبار ، وفقاً لحاجاتهم الماسة ولمصالحهم الملحة ، وبذلك يتعلمون القراءة والكتابة في اقل من شهر . وفي الوقت ذاته يعطون دروساً اولية في امور الصحة العامة ، وتزويد

بالمعلومات الأولية لمكافحة تآكل التربة ، والطفيليات المؤذية والحشرات الضارة ، ومراقبة المراعي وكيفية استعمال الاسمدة ، وانشاء التعاونيات الزراعية ، وشروط انشاء مستوصفات صحية وادارتها ، وتحسين الطرق والابار . وعلى مستوى اهل ، أنشئت ، في المقاطعات البريطانية لجان استشارية في كل قضاء تشارك في تنظيم العمل والسير على راحة المجتمع . وفي الكونغرس البلجيكي ولا سيما في مقاطعة رواندا أوروغندي برز عمل « منظمة رفاهية المواطن » التي اخذت « تدرس وتحقق كل الوسائل الكفيلة بتأمين ما فيه راحة المواطنين في المحيط الريفي المادية والادبية » . وفي المقاطعات الفرنسية قامت « التعاونيات العميرية الريفية المادية من ابناء البلاد » في مدغشقر ، والجمعيات الخيرية وقطاعات عصرة الزراعة ، وغير ذلك من هذه المؤسسات التي اخذت تعمل في هذا المجال .

ففي كل نظام استعماري ، جرى تطبيق هذه الاساليب والعمل بهذه التدابير ببطء وبصعوبة كلية ، بالنظر لعجز الاعتمادات الملحوظة او لعدم توفرها بالكلية ، ولا سيما بالنسبة لعداء البيض والادارات لهذه المشروعات او لعدم رضاها عنها او التشكك بفعاليتها .

توارد على افريقيا ، منذ ١٩٤٥ ، من رؤوس اموال للاستثمار
ما لم تشهد له مثيلا من قبل ، وذلك بعد ان اصبحت الامبراطوريات
الاستعمارية محصورة في هذه القارة . بعد ان خرج الاوروبيون
من آسيا ، توفر لديهم المزيد من رؤوس الاموال والمزيد من التقنيين للاستثمار والتشغيل وبذلك
يخفضون عجز الدولار الذي يشكون منه في منطقة القرنك وفي منطقة السارليني عن طريق
تشجيع الانتاج في مستعمراتهم لما كان يستوردونه من المحاصيل من الاقطار الاخرى : كالمعادن
غير الحديدية والزيت ، والقطن وغير ذلك من محاصيل الارض . ولذا ترتب عليهم تجهيز هذه
المستعمرات بالموانئ البحرية والخطوط الحديدية ، والطرق ، وان يوجهوا اهتماما اكبر
للناس اي ان يهتموا بادخال تحسينات على اوضاعهم الصحية والتعليم ، وانشاء اقتصاديات سليمة
في هذه المستعمرات بتشجيع وتوزيع الانتاج الزراعي والصناعي معا . كل هذا كان موضوع
سياسة خاصة تخطط لوسائل عصرة العتاد والاجهزة الفنية التي من شأنها ان تساعد على انتاج
بعض المحاصيل الزراعية واستخراج بعض الفلزات المعدنية وصيانة الغابات والتربة وتوسيع
شبكة الري ، وتوليد الطاقة الكهربائية وانشاء بعض الصناعات المحلية وطرق المواصلات . فنذ
عام ١٩٤٠ اقر مجلس العموم في بريطانيا قانون اول خطة للتنمية الاقتصادية ، تلتها خطط اخرى
عام ١٩٤٥ و ١٩٥٠ ثم اقرت الحكومة البريطانية قانون تحسين الموارد عبر البحار سنة
١٩٤٨ ، وانشأت في سنة ١٩٥٣ رابطة التطوير المالي التي اخذت تبحث عن مشاريع استثمارية
للصناعة في عدة مقاطعات . ومن الجانب الفرنسي ، وضعت « الخطة العشرين » عام ١٩٤٦ التي
نصت على انشاء صندوق الاستثمار للتطور الاقتصادي والاجتماعي في الاقطار الواقعة عبر البحار
تفذية الدولة الفرنسية بمخصصات ، عهد اليه بتمويل المشاريع غير المستثمرة (كالرفاه)

والطرق ومحطات توليد الطاقة الكهربائية) . وفي سنة ١٩٤٧ ، حل محل هذه الخطة ، خطة رابعة راح القسم الأكبر من الاموال المستثمرة لتأمين الانتاج الزراعي والمواد الاستخراجية الاخرى . ثم اطلت الخطة العشرية للتطوير الاقتصادي والاجتماعي في الكونغو البلجيكي ، التي نشرت عام ١٩٤٩ . اما الخطة الخمسية البرتغالية للسنوات ١٩٥٣ - ١٩٥٨ ، فلم تكن سوى برنامج عام للاشغال العامة التي يجب النهوض بها .

وبالرغم من الفشل الذريع الذي آلت اليه بعض المشروعات : كمشروع الفول السوداني في تنزانيا عام ١٩٤٧ ، ومشروع تربية الدجاج في غينيا ، عام ١٩٤٨ ، فقد قامت مع ذلك صناعات للتحويل واخرى زراعية او متعلقة بصيد الاسماك ، ومشاريع استثمار الغابات وغير ذلك . ومع ذلك فهذه الاستثمارات والتعسينات الاقتصادية التي امكن النهوض بها لم تخفف كثيراً من مساوئ الزراعة الاحادية ولا استطاعت ان تحرر الاقتصاد المحلي من ارتباطه وتابعيته للدول المستعمرة . فالبن والفول السوداني شكلا عام ١٩٥٠ ٢/٣ صادرات افريقيا الغربية الفرنسية ، كما الف البن والكافور ٦٠ بالمائة من صادرات الكامرون ، والقطن والخشب ٦٥ بالمائة من صادرات افريقيا الاستوائية الفرنسية . وفي عام ١٩٥١ ، كان محصول الفول السوداني ٩٩ بالمائة من صادرات غينيا ، والتبغ والشاي ٧٨ بالمائة من صادرات نيبالا لاند والكاكاو ٦٩ بالمائة من صادرات الشاطئ الذهبي ، والسيغال ٥٥ بالمائة من صادرات تنزانيا ، والمعادن ٩٥ بالمائة من صادرات روديسيا الشمالية .

كانت الاقطار المستعمرة ابعد ما تكون عن استقلالها الاقتصادي ولذا رأت نفسها اسكاث فأكثر تابعة لاوروبا ، والسبب هو ان هذه الاستثمارات مصدرها الاساسي من البلد الام صاحبة السلطة ، بينما توجه الاعتمادات المستوفاة من الاقطار المستعمرة نحو القطاعات التي تؤمن لها مزيداً من الارباح والفوائد وذلك بدافع من المصلحة الخاصة . والسبب الآخر هو ان افريقيا اخذت تعتبر اكثر فاكث كتابع لاوروبا . فيجب ان تكون القاعدة العالمية لاوروبا في وجه الاتحاد السوفياتي وآسيا . فهي القارة الاخيرة الباقية تحت الاستعمار حيث تحاول انكساراً من جهة وفرنسا من جهة اخرى ان تلتشاً ، كل في ما يختص به ، اقتصاداً إضافياً لاقتصادها . ولما كانت تعجز اية دولة استعمارية من استثمار موارد هذه القارة ، فقد نشأ عن ذلك مشروع اورافريقيا الذي ينص على استثمار مشترك لهذه الموارد من قبل الدول الاوروبية مجتمعة . فنحن والحالة هذه ، امام ميثاق استعماري موسع غايته الاحتفاظ لاوروبا وليس لبعض دولها ، بالسوق الافريقية وبالطامات والمواد الأولية التي هي بحاجة ماسة اليها .

فالمجتمع الافريقي الذي اصيبت مصالحه المادية والادبية في الصميم ردة فعل ابتداء البلاد من جراء سيطرة الاوروبيين عليها ، قام برودة عكسية وذلك

باقتباسه بعض عاداتهم واعرافهم وبتبليبه بعض نظرياتهم ، وبنفيده بعيداً الاخرى منها . فقد احدث تفتت التجمع القبلي والضعف الذي تزل بالتقاليد الدينية ازمة فكرية ودينية لدى عدد

كبير ، خلقت « فراغاً روحياً » يمكن تبيينه وتبعه بشكل مختلف جلاءً ووضوحاً ، على طول الساحل الأفريقي ، هذه المنطقة التي سيطر عليها نفوذ الأوروبي منذ عهد بعيد ، والتي اخذت تتسع الى الداخل ، وهذا الفراغ يبدو بأشكاله السياسية والدينية او السياسي الدينية مكنّ لظهور احزاب سياسية ونقابات واتحادات ضمت بين صفوفها جماهير المتحمسين ، منها مثلاً : R. D. A. في افريقيا الغربية الفرنسية ، والكتلة الديمقراطية السنغالية ، والحزب التقدمي التوغوي ، والحزب السوداني التقدمي ، والحركة الديمقراطية للبث الملاغاثي ، والاتحاد سكان الكامرون (U. P. C.) ، وحزب الاتفاق الشعبي الذي شكله نكروما في الشاطئ الذهبي ، والمؤتمر الوطني في نيجيريا والكامرون (N. C. N. C.) الذي ألفه أزيكيويه ، وكتلة العمل في نيجيريا الغربية والاتحاد الوطني للتفانيكي الافريقي الذي شكله يوليوس نبيديريه . والنقابية الوطنية اصطدمت طويلاً بصعوبات كبيرة . فقد منعت تماماً في افريقيا الجنوبية وخضعت للمراقبة الشديدة في الكونغو البلجيكي ، ولا سيما لمراقبة البوليس الشديدة . وفي نيجيريا أُجيز تشكيل النقابات منذ عام ١٩٣٨ مع الاعتراف بحقوقها بتنظيم الاضرابات والاعتصابات ، واتشئ في الشاطئ الذهبي ، اتحاد النقابات عام ١٩٤٦ ، وفي المقاطعة الفرنسية وروديسيا الشمالية سمح في السنة ذاتها اي في عام ١٩٤٧ ، بتأليف النقابات العمالية .

واحياءاً تظهر بشكل مختلف سرية منظمات للدفاع وتجمع القوى ، منها مثلاً : « جمعيات العمل » في الكامرون وفي القابون ، ومحاولة التجمع القبلي ، مؤتمر البامون عام ١٩٤٧ الذي جرب ان يشكل بين قبائل الفانقر ، جمعية وفقاً للتقاليد الافريقية المعاصرة تكون بنأى من الوصاية الادارية التي تقوم بها الزعامة التي تقيمها السلطات المستعمرة . وهذه الفئة لا تزال تتقيد بالملك القبلي ، الا ان من ابرز ما يميز بقظة هذه القوميات ، هو الشعور بالتضامن الذي أخذ يظهر من خلال هذه المنافسات العرقية والسياسية ، اقله بين رؤساء هذه القبائل وزعمائها .

هذا الفراغ الروحي يفسر لنا النجاح الذي يحققه انتشار الاسلام على بين الاسلام والسيحية
اختلاف مظاهره « الزنجية الطابع والسمة » ، كالاخويات التي تمكن الشبان من التحرر والتخفف من الروابط التقليدية والاعراب عن مشاعرهم القومية ضد الاحتلال الاجنبي والتي تستعمل من الاساليب والوسائل ما يتفق تماماً وذهنية الزوج . واعتناق الاسلام قد لا يتعدى احياناً الظواهر السطحية ويخفي وراءه كثيراً من بقايا الديانة الطبيعية انها يكون بذاته حدثاً مهماً بما يترتب عليه من النتائج ، اذ ان عدداً كبيراً من هذه الجمعيات السرية السودانية لم تلبث ان استحالَت تدريجياً الى اخويات اسلامية تعمل في الحفاء وتنتشر بين هذه الاقوام التي تجردت من طابعها القبلي التي تسكن المدن والتي اصبحت مراكز نشيطة للدعوة للاسلام ونشره بين السكان . ولما كان الاسلام يسيطر في هذه المناطق الواقعة شمالي خط العرض العاشر ، فقد اخذ يمتد جنوبي هذا الخط بسرعة ٥٠٠ من المعتنقين له في السنة ، حسب تقديرات الاب بوشو . ففي افريقيا الشرقية ، تأخذ محطة اذاعة القاهرة ومحطة اذاعة الباكستان

وخريجو المعاهد الدينية في كل من مصر والباكستان ، والتجار ، والدعاة الذين ترسلهم طوائف الاحدية ينشرون القرآن ويلوحون به في وجه المسيحية فلتشيل كفته (غويي) . والنسبة المئوية للمسلمين ، في عام ١٩٤٦ ، كانت ٩٠ بالمائة في النيجر و ٨٥ في السنغال و ٨٠ بالمائة في الغينة ، ارتفعت الى ٦٠ بالمائة في السودان وفولتا العليا حيث يصطدم بكتلة موسي ، و ٤٥ بالمائة في نيجيريا و ١٥ بالمائة في شاطئ الماج ، و ٧ بالمائة في الدهوماي وفي الكونغو ، وزهاء ٢٠ بالمائة في مدغشقر وفي الكامرون . وفي الشاطئ الذهبي ازداد عدد المسلمين بين ١٩٣٠ - ١٩٤٥ ، اكثر من الثلث ، وفي غينيا اكثر من ٢٥ بالمائة وفي الغينة البرتغالية حيث نسبتهم لا تزيد على ٢٠ بالمائة فقد ازدادوا الى النصف ويوجد كتل اسلامية في افريقيا الاستوائية الفرنسية وفي افريقيا الجنوبية . ويزيد عدد المسلمين في كل اقطار افريقيا الغربية من فرنسية وانكليزية وبرتغالية وفي ليبيريا على ١٥ مليون من اصل ٣٦ مليون . فمن اصل ١٣٠ مليون من السود ١٤ مليون هم مسلمون منهم ١١/٢١ موجودون الى الشمال من خط الاستواء . والباقي موزعون على ساحل المحيط الهندي .

ففي الحين الذي يبدو فيه الاسلام وكأنه جاء خصيصاً لافريقيا ، يعمل معظم الزعماء الوطنيين على مناهضة المسيحية بعد ان يشجب الروابط التي تشدها الى الاستعمار ، كما يرون بخضوع الكنائس المحلية لسلطة غريبة عن البلاد : لندن أو روما والتي يلزم تطورها وتقدمها بالبطء الكلي وليس فيه ما يكفل او يضمن بقاءه . فالتصادم الرسولي في افريقيا الفرنسية تعد اربعة ملايين من اتباع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية على خمسين مليون من السكان ، كما تعد افريقيا الجنوبية ٨٠٤ ، ٠٠٠ منهم ، من اصل ٧٠٠ ، ٠٠٠ نسمة ، وافريقيا الشرقية والوسطى ٤ ، ٥٠٠ ، ٠٠٠ على ٦٧ مليون ، والكونغو البلجيكي وروندا اوروندي ٤ ، ٦٦٠ ، ٠٠٠ على ١٥ ، ٥٠٠ ، ٠٠٠ نسمة . والارسلالات البروتستانتية التي هي اسبق الى العمل التبشيري في افريقيا تهتم كثيراً بمطابقة ظروف وشروط الحياة في هذه المجتمعات الزنجية ، كما تحرص على الاكثار من المدارس والمعون المادي والاسعاف الطبي ، وعلى تكوين اكليروس محلي بأسرع ما يمكن فهي تنمو بسرعة بدافع من التأثير الاميركي الذي اشتد جداً لا سيما بعد عام ١٩٣٦ في هذه البلدان التي تستعمرها الدول الكاثوليكية : كالكونغو البلجيكي والكامرون وافريقيا الغربية الفرنسية ، والمستعمرات البرتغالية . وقد انشأت خلال الحرب نوعاً من تحالف قدر الى تبشيري وحققوا تقدماً كبيراً في الكونغو بالرغم من الامتيازات المربضة المحصورة في المدارس الكاثوليكية وحدها . فهم يملكون عدداً كبيراً من الاولاد ويعدون اكثر من ١ ، ٥٠٠ ، ٠٠٠ من الاتباع .

والى هذه الاسباب يجب ان نعزو النجاحات التي سجلتها الكنائس المنفصلة التي نشأت عن التبشير الذي قام به الانبياء البانتو الذين حاولوا ان يوفقوا بين د عمل الارسلالات المسيحية ذات الطابع الافريقي ، ود بعث الحياة ، ضمن

الكنائس السوداء

إطار مسيحي أو شبه مسيحي ، للعناصر الحية في الديانة التقليدية .

فمنذ عام ١٨٩٢ ، ظهرت الكنيسة الاثيوبية التي اقامت لها علاقات مع كنائس الزوج في الولايات المتحدة الاميركية ، والتي قطعت كل صلة لها مع الارسلالات لاسباب عنصرية مسع الابقاء على تنظيمها وعلى روحها . ثم اطلقت علينا كنائس « صهيونية » وكنائس عنصرية (اي تمت الى العنصرة) التي استبدلت الصورة الباهتة لمسيح البيض بمسيح فرنجي ، واخذت بمناهضة الكنائس المسيحية مناهضة ضارية التي تأخذ بمبدأ التمييز العنصري . ومع ان هذه الكنيسة تعد بضع مئات من الاتباع والمريدين ، فهي ترمم طقوس معقدة للتطهير ، كما تفرض تحريمات اكثرها غذائية ، وتنتشر تعاليم وتعلم نبؤات لها تأثيرها على الجماهير المحرومة من وسائل التصرف والعمل ، وهو تأثير يشتد بنسبة ما يلوح بحضارة البلاد القديمة في وجه البيض . من هذه الطوائف في افريقيا الجنوبية الكنيسة المسيحية البدائية ، وكنيسة بافانوفو الافريقية والكنيسة الميثودية الافريقية دلفيجا ، والكنيسة الافريقية الاتحادية في نيجيريا ، والكنيسة المعمدانية في دوالا . والحركة الدينية المعروفة بساعة البرج التي تنتظر قدوم مسيح جديد يولد من عذراء زنجية ، وهي حركة لها اتباعها في افريقيا الغربية وافريقيا الوسطى ، والكنيسة الزنجية لدلتا نهر النيجر ، واتباع ابولونيوس في مدينة غران بسم ، وعبادة ماسا او القرن التي دخلت عام ١٩٥١ الى شاطئ العاج . وهي المعروفة بكنيسة كيكوبو المنصرية المستقلة ، وغيرها كثيرون . وقد تصادف احيانا حركات رمزية الطابع كالحركة التي اسسها وليم هاريس احد المرشدين في الارسلالية الميثودية الاميركية سابقا في ليبيريا الذي بعد ان ظهر له رئيس الملائكة غبريل ، كما يقول ، راح عام ١٩١٣ يبشر بالانجيل في شاطئ العاج ، وبجارب « الاصنام » وينهي عن السرقة والزنى ، ويعد الاخيار بالسماء ، والاشرار بالجحيم ، ونصر بيده اكثر من ١٠٠٠ زنجي واسس كنائس تابعة له في شاطئ العاج والشاطئ الذهبي .

وهذا القلق الروحي ذاته هو وراء النجاح الذي حققته بعض الفئات الجديدة ذات الطابع الديني او الثقافي او السياسي التي تكون مظاهر مختلفة ضد حركة التثاقف التي تعرضت لها الثقافات الافريقية المختلفة ، كما تؤاف حركة مقاومة في وجه الاستعمار . والى هذا يجب ان نرد حركة بويكي Bwiti التي انتشرت في الغابون وفي الغينة الاسبانية ، فكانت عبارة عن مجتمعات قبلي يحاول بها من هياكل وطقوس عبادة ، من ان يجمع حوله اقواما من عقائد متباينة يعملون في هذه الورشات القائمة في الاحراج والغابات . من هذه الحركات ايضا الحركات المشيخية التي اعطت في الكونغو البلجيكي والكونغو الفرنسي الحركة المعرفة بالكبانجية من اسم داعيها الاكبر كمانجو ، عام ١٩٢١ ، والحركة الاميكالية التي ظهرت عند اشتداد الازمة الاقتصادية سنة ١٩٣٠ ، و ١٩٤٠ ، و ١٩٤٧ . وبعد وفاة مؤسس الاميكالية في سجنه ، اندريه متسوى الذي عمل في فرقة الرماة في الحرب العالمية الاولى وفي حرب الريف والذي اسس هذه الحركة في باريس عام ١٩٢٦ الذي سعى الى ضم شمل ابناء افريقيا الاستوائية الفرنسية وراح ينادي

بالمقاومة السلبية تجاه الادارة ، رفض اتباعه الاعتراف بموته ، وراحوا يقيمون عبادة : يسوع ماثسوى ، وينتخبون في انتخابات ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، النبي المتوفي ، كما يقترعون له في انتخابات ١٩٥١ . اما الحركة الكمبانجية فقد تناسخت بعد عام ١٩٤١ في الحركة الكاكية ، التي اسسها المبشر القديم والملازم في جيش الخلاص سيمون مبادي جعل نقطة الدائرة فيها سيمون كمبانجو الذي يمثل الـ *Gounza* او « المخلص وملك الزوج » يخضع اتباع هذه الديانة لنظام مسلسل ، ولها طقوسها كما ان قواعدها الصارمة الشديدة تفرض الزواج بين اتباع هذه الديانة ، وتحرم الزنى وشرب المسكرات ، وتفرض مقاطعة الارساليات الاجنبية مقاطعة تامة ، كما تقاطع ممثلي الحكومة . وملة الكيتاوالا التي انبعثت من كنيسة البرج ، نشأت في روديسيا الجنوبية وفي نياسالاند ، وعم انتشارها ثلاثة ارباع الكونغو البلجيكي في عام ١٩١٦ ، وعلم ان سيمون كمبانجو هو مسيحا جديد بعث الى الارض ليخلص الزوج وينقذهم من ربقة البيض ، الذين امروا بقتل السيد المسيح ولينقذهم من السحر الذي يتعرضون له . وعبادة الـ *Vgol* (المنشقة من كلمة *Vgolo*) التي تعني القوة والسيطرة ، انتشرت بسرعة كلية في مقاطعة الكونغو الاعلى وفي الغابون وكانت ترمي الى توحيد كل النشاطات التي تصدر عن عبادة الديانة الطبيعية ، وتفرض على الاتباع الاخوة ، وتحارب طقوس السحر ، والسرقة والزنى ، وتريد من قوة الحرمات القديمة . وهي تفرض طقوساً خاصة على المريدين الجدد ومراسم مخيفة وضواغط مقدسة واقتبست مراسم كثيرة من الديانة الكاثوليكية : كالهيككل مع الشموع والاجراس والاعترافات . وهي عبادة الديا التي استلها النبي مازي لالو التي كانت تعد ، عام ١٩٥٨ ، اكثر من ٩٠٠.٠٠٠ من الاتباع في شاطئ العاج .

ان معظم هذه العبادات المسيانية التي جاءت عند منتصف الطريق بين التعاليم المسيحية والفلسفة الدينية ، المتناقلة عن السلف ، تلتقي حول ميزات مشتركة : محاربة بعض العقائد والطقوس القديمة وضد السحر والتعاويد ، وهي الى هذا كله حركة رجعية ضد سيطرة البيض وسيادتهم . فاذا ما تسببت عن حوادث فهذه الحوادث من نصيب المناطق والاقطار التي يشتد فيها التمييز العنصري ، وحيث تشتد وطأة النظام الاقتصادي الحديث ، لا سيما في هذه المناطق المنجمية الواقعة في الكونغو البلجيكي ونياسالاند وكينيا ، عام ١٩٣١ و ١٩٤١ و ١٩٤٤ ، وبالرغم مما لها من طابع نصف سري ونصف تسري وطابع زجري ، فلها تأثير عظيم ولها قدرة كبيرة على الذبوع والانتشار . وهي تجتذب اليها عدداً كبيراً من المارقين عن الارساليات الدينية ويقارن *B* هولاس الحماسة التي تلاقىها هذه الطقوس ، بهذه الجهالة من الامل التي احاطت بأوائل المسيحيين في دياميس روما .

فهذه الاحقاد العنصرية والدينية ، وهذه المطالب الاجتماعية تكون تهديداً مباشراً لهذه الاقلية البيضاء التي طالما تحكمت وعيشت ، وبعثت فيها شعوراً او حركة دفاعية على اساس عنصري تؤلف معها هذه الاقلية كتلة متراصة ، سواء في افريقيا الجنوبية ام في افريقيا

الشالية . وفي كينيا وروديسيا ايضاً .

فالاضطرابات والفلاقل التي تؤلف خطراً على البيض تثير فيهم الهياج ثم الملح . فالاستعانة بالسلطة بحج وراممها القمع والكبت الذي يولد هو الآخر ، الارهاب ، وهذا يبعث بدوره الملح الذي يحرك بدوره الى تكوين فئات للدفاع عن النفس . فنحن امام حلقة جهنمية تتألف من السلطة ومن القمع (ر . موقتاني) .

وهكذا فالجتمعان ينزعان الى الانعزال والتقاطع وينظران الواحد الى الآخر نظرة ملؤها العداء .

٣ - السياسات الاستعمارية المتباينة الاتجاه

تباينت الحلول التي اتخذتها الدول المستعمرة في المجال السياسي باختلاف تقاليدھا والاحوال الخاصة بكل قطر من الاقطار التي تسيطر عليها . فالبريطانيون انتهجوا سياسة يحافظون معها على الزعامات الوطنية القائمة محاولين تسخيرها كأدوات لهم في احكام نظامهم الاستعماري ؛ هذه الطريقة التي رحب بها ليوتي وحيد انتهاجها موصيا « بوضع الطبقات الموجهة الى جانب مصالحنا اي تشويق الارستوقراطية الوطنية واشراكها . الا ان التقاليد الادارية التي اعتمدها المستعمرون الفرنسيون خالفت هذا المسلك ونهجت نهجاً آخر ، مفضلة عليه الحكم المباشر وطريقة التمثيل التي تهدف الى إعداد طبقة ادارية جديدة مشبعة بمبادئ الادارة الفرنسية . اما البلجيكيون فقد آثروا سياسة ابوية واعتماد التمييز العنصري تخضع الوطنيين لوصاية ضيقة .

سياسات بريطانيان
انتهج البريطانيون في مستعمراتهم الحكم غير المباشر وهي سياسة اتبعوها ووضعوها موضع التجربة والاختبار ، رفعها اللورد لوغارد الى مرتبة نظام في مذكرته السياسية التي وضعها عام ١٩١٨ وفي تقريره المعنون الانتداب الثنائي في افريقيا الاستوائية البريطانية (١٩٢٢) . ففي نيجيريا الشمالية احتفظ امراء المقاطعات المحليون بمراكزهم وبسلطاتهم الاستقلالية وامنت لهم الموارد القانونية وشبكة من المحاكم كما قامت في بعض المدن الكبرى مثل كانو وعبادان هيئات بلدية تتمتع بسلطات واسعة .. فالمدن الساحلية وحدها حيث يشتد النفوذ الاوروبي بعد ان اعرق فيها ورمخ ، وحيث يكثّر عدد المتطورين ، تقوم فيها بلديات على الطراز الاوروبي . وفي الشاطئ الذهبي ، اعيدت الى الزعماء المحليين ما كان اقترع من سلطتهم ومن نفوذهم ، عندما اعيد عام ١٩٢١ العرش الذهبي الذي كان للشعب اشنتي ، وعندما تم الاعتراف عام ١٩٢٥ بسلطات الـ ٦٣ زعيماً من اهم زعماء المستعمرة . ففي هاتين المقاطعتين كما في مقاطعة السيراليون وفي غينيا ، فالادارة غير المباشرة نظرت اليها ، منذ هذا التاريخ ، كمرحلة من مراحل اعداد البلاد للحكم الذاتي . اما الاقطار التي وجدت فيها اقلية كبيرة من البيض ، فقد انشأوا او نزعوا الى انشاء نظام من التمييز العنصري لمصلحة الجنس الابيض .

افريقيا الجنوبية
 ففي اتحاد جنوبي افريقيا تتمثل على ايشع صورها سيطرة اقلية من البيض على اكثرية مستعبدة مستذلة من ابناء البلاد. فامام ٢١٪ من الاوروبيين، معدل المواليد عديم اعلى نسبة سجلتها من المواليد سجلتها جالية اوروبية مقيمة عبر البحار (باستثناء اميركا اللاتينية) و ٢٦ بالمائة عام ١٩٥٢ ، وحيث معدل الوفيات واطر جداً (٦ ، ٨ بالآلف) يقوم ٦٩ بالمائة من ابناء البلاد و ٨ بالمائة من الحلاسين و ٢ بالمائة من الآسيويين معظمهم من الهنود ، عرفوا كلهم بخصب المواليد والانسال يزيد معدل الانسال لدى البيض على ارتفاعه . وهكذا نشهد في هذه البلاد تأخراً او تقهقراً بطيئاً للعرق الابيض ولحكنه مطرد ، يزداد الشعور به ويبرز بوضوح بالرغم من نمو السكان السريع في المدن ، حيث العرق الابيض اصبح اقلية فيها (٣٩ بالمائة عام ١٩٥١) لقاء ٥٠ بالمائة عام ١٩٢١ ، مما يبعث فيه الشعور بأنه سيفرق عما قريب تحت هذا المد العارم الذي لا سبيل لدفعه او صدّه . والى هذا الخوف الذي يخامرهم يجب ان نضيف هنا وهم العرق المستبد بالبويرز على الاخص وهمهم المحافظة على الوضع المتميز للانسان الابيض الذي يشتد على الاخص عند الطبقة الفقيرة . فالهجرة التي تولف خير طريقة لرفع نسبة الاوروبيين في البلاد ، اصبحت من الامور المستعبدة جداً ان لم نقل من المستحيلة من جراء المقاومة المزدوجة التي يبديها صغار البيض الذين يتخوفون جداً من قضية البطالة والارستوقراطية العقارية المسيطرة على البلاد بهذه العنصرية العمياء التي يقول بها البويرز ، الاعداء الالاء لكل ما هو غريب والذين يغشون بان تقلب اكثرية *Afrikaaner* الضعيفة الى اقلية من جراء وصول مهاجرين يقاتلون الانكليز ويكرهونهم .

فالانقصال الجغرافي او الارضي الذي يوشر به منذ عام ١٩١٣ ، ترك للسكان من ابناء البلاد ١٢ بالمائة من مساحة البلاد . فلا يحوز لاي اسود ان يشتري ارضاً تقع خارج هذا النطاق . فالاراضي المحفوظة لسكن الوطنيين يعيشون فيها وفقاً لتقاليدهم المتوارثة اصبحت تنقص بالسكان ، والاهلون فيها يتكاثرون وينمون بأسرع من نمو المواد الغذائية اذ ان الزراعة لاتزال فيها متأخرة جداً ، والتربة فيها عرضة للتآكل والتحات كما تنهكها ماشية تزداد وطأتها باستمرار . ولذا يضطر عدد كبير من هؤلاء الزوج للنزوح عن مساكنهم أنتجساعاً للعيش في خدمة الاوروبيين . وهكذا فهناك ٥٠٠ ، ٣ عامل زنجي من العمال الزراعيين يعملون خارج نطاق الاراضي المحفوظة ، مياومين او مرابعين او متعهدين لاراضي تخص البيض ، تدفع اجورهم عينا من محصول الارض اما مواد غذائية او بالترخيص لهم رعي مواشيهم ، مستوى العيش لديهم متدن جداً ولا امل لهم ان يصبحوا يوماً من الملاكين . من منهم يعمل في المدن او في المناجم يعيشون في تخايب او في مجمعات ، هي اقرب ما تكون من خيامات التجمع التي تنقص بساكنها حيث التدرن الرئوي وسل النعائين يقتلكهم فتكاً ذريعاً ويحمل معدل الوفيات بينهم ٣ او ٥ اضعافه لدى البيض الذين يقطنون المنطقة ذاتها . والانقصال الى احياء متميزة الذي خطط له منذ عام ١٩٢٦ دخل موضع التطبيق بكل قسوة منذ عام ١٩٥٠ ولكن هذا

الانفصال الارضي او الجغرافي يتعذر تطبيقه اكثر فأكثر كلما اتسع الدمج الاقتصادي .
والانتاج الصناعي الذي تطور كثيرا بحيث انتقل دليله من ١٠٠ عام ١٩٢٩ الى ١٣٦ عام ١٩٣٨ والى ٤٣٥ عام ١٩٥٠ ، وازدهار الصناعات المتنوعة بفضل الحرب ، جعل من العمل غير الاوروبي جزءاً مقوماً وعنصراً أساسياً من الحركة الاقتصادية في البلاد ، اذ يؤلف ٨٠٪ من مجموعة طاقة العمل في الاتحاد . هنالك ٧ عمال زنوج لقاء عامل ابيض في مناجم الذهب الواقعة في ويتواترزد ، ١٧١ على عامل واحد ابيض في مناجم الفحم . وبالرغم من قانون اللون الصادر عام ١٩٢٦ الذي يحتفظ بمعظم الاعمال التي تقتضي الاختصاص للعامل ابيض والذي يقصر الزنوج على الاعمال المحفوظة لعامل مساعد ، فعدد العمال نصف المدربين او المتخصصين بزيادة . حتى العمال المساعدون الذين تتجاذبهم قطاعات الزراعة والصناعة اصبح عددهم لا يفي بالغرض ولا بالطلب ويجب استقدام العمال من خارج الاتحاد . انه لغريب جداً وضع هؤلاء البيض تحيط بهم المفارقات من كل جانب ، اذ انهم يعيشون في خوف موصول بان يفرقوا في خضم الزنوج فيضطرون لاستقدام بعضهم من الخارج .

فالازدهار الذي ترتع فيه هذه الاقلية البيضاء التي تستأثر بـ ٧٤٪ من الدخل القومي ، ينهض اساساً على الاجور المتدنية التي تدفع لليد العاملة السوداء وعلى استعبادها . فالبروليتاريا الاوروبية تنعم باجور اكبر . فما من عامل ابيض يربح اقل من ١٥ جنيهاً في الشهر الواحد ، منها تواضع عمله او ضؤل ، بينما العامل الممدن الاسود في مناجم الفحم يحصل ٥ جنيهات لا غير . اما في مناجم التعدين ، فالاجر الذي يتقاضاه العامل ابيض يزيد عشرة اضعاف عن اجر العامل الاسود ، ان ٧٠٪ من العمال الوطنيين هم من الاميين ، والمدارس الوطنية لا يصيها سوى ١٪ الاعتمادات المخصصة لتعليم البيض . ففي عام ١٩٥٢ كان التعليم الذي يعطونه يعدم للعمل اليدوي وليس لتزويدهم بثقافة ومعلومات عامة . فالنظام والتشكيل الذي يقوم عليه العمل لا يترك للاسود اي اختيار او اي بارقة امل باي عمل غير العمل البدوي في الارض او في المنجم او في المصنع . فبعد ان اقصى عن التعليم الذي يفتح امامه ابواب الترقى الاجتماعي ، أبعد الزنجي ايضا من كل نشاط سياسي . فالانتصار الانتخابي الذي حققه الدكتور مالان عام ١٩٤٩ ، مكن من فوز سياسة التفريق الكامل : فحرم زواج الابيض بغير الابيض ، والفصل بين احياء منفصلة بعضها عن بعض في المدن ، وسحب الترخيص الذي كان يخول الحلاسي حق الانتخاب في ولاية الكاب . وقد صدرت قوانين تمييزية ، اخضعت الاسود الذي يقطن المدينة لنظام جواز مرور ورخصة كان من الصعب جدا الحصول عليها بحيث ان ٧٠٪ من المحالفات التي يأنها غير الاوروبيين كانت مخالفات عدم الامتثال لهذه الرخص . ونجم عن ذلك نوع من الاشغال الشاقة . فالحكوم عليهم بالسجن ، تؤجرهم الادارة للمتهدين او لارباب الصناعة لتأمين الاعمال الزراعية او للعمل في المناجم .

وهذا الانفصال الذي يشتد يوماً بعد يوم ، ومقاومة الزنوج لها الذين يتمردون عليها اكثر

فاكثر ، فالاجراءات التمييزية لا تؤدي الا الى اذكاء الحقد والبغضاء العنصرية وعدم الطمأنينة والقلق . فكل مظاهرة عداوية او اعتداء من قبل الزوج ، حتى ولو لم تكن الا لفظية او شفوية تجر على صاحبها عقوبة قاسية في الحال . وقد يتحول استيائهم احيانا نحو الحلاسين او الآسيويين (هيجان دوربان عام ١٩٤٩) ، وقد يتجه احيانا ضد البيض كالاضطرابات التي وقعت عام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ في بورت اليزابث وجوهانسبرغ وكمبرلي والكاب وايبست لندن ، او يعبرون عن هذا الاستياء بعمل مشروع قليل او متواضع الاثر : كالمقاومة السلبية او المقاطعة التي نظمها المؤتمر الوطني الافريقي ، والانضمام الى بعض النقابات العمالية التي تقبل في عضويتها العمال غير الاوروبيين . وحركة القمع ترتدي طابعا بربريا عام ١٩٥١ ، والتعديل الذي ادخل على قانون عام ١٩٥٠ حول حظر الشيوعية اعطى هذه الكلمة تعريفاً بحيث يمكن ان يطبق او ان يطلق على كل شخص يمكن ان يعرب عن آراء او افكار يعتبرونها في انكلترا ليبرالية او متحررة ، فقانون عام ١٩٥٣ يفرض عقوبات يمكن ان تتراوح بين ٥ سنوات حبس مع غرامة ٥٠٠ ليرة انكليزية ، نقداً ومهاجمة اي نص شرعي او تطبيق هذا النص . غير ان الزوج لا يجهلون قط الحركة العامة نحو الحرية والاستقلال التي تتمخض بها افريقيا السوداء ، فهم يشددون من مقاومتهم السلبية . فبالرغم من تدخل البوليس العنيف (اذار ١٩٦٠) ، فهم يابون الرضوخ لهذا النوع من الاسترقاق الذي يتمثل في تذكرة المرور لاقبل انتقال يقومون به .

هذا هو البؤس والشقاء ، هذا هو القلق واليأس الذي يحيش في قلب مجتمع مضطهد ، متمسك بعناد بتقاليده ، هذا هو دراما الصدام الصارخ بين العناصر والعروق القائم على اذلال الاسود والخوف الذي يسمر الابيض ، موضوع رواية آلان باتون المعنونة : « استفيقي يا بلادي العزيزة » التي ظهرت عام ١٩٤٣ ، وعرفت الناس بهذا الوضع الذي يسود تلك البلاد .

بين الاتحاد افريقيا الجنوبي والسودان تقع مقاطعات بريطانية افريقيا الشرقية البريطانية حيث تقوم جاليات بيضاء ، استقرت نهائياً على الصعيد الجبلي معطية الدليل على مقدرة البيض في استثمار المناطق المدارية .

هنا تقع منطقتا روديسيا ونياسالاند وتنفانكا وكينيا . وفي هذه الاقاليم تستخدم مشكلة اتصال العناصر والعروق البشرية المختلفة ، غير ان وزارة المستعمرات البريطانية تعرف كيف تمارس نفوذها وتحاول ان تخفف من نتائج عنصرية البيض في هذه المنطقة .

ففي روديسيا الجنوبية حيث البيض لم يكونوا يعدوا ، عام ١٩٣٤ سوى ٤٠ ، ٠٠٠ ثم ارتفع عددهم عام ١٩٥٣ الى ٦٥ ، ٠٠٠ . وقد اقتطعوا لهم ، كما رأينا ١٨٥ ، ٠٠٠ كيلومتر مربع من الاراضي الطيبة بينما لا يوجد تحت تصرف ١٤٥٠٠ ، ٠٠٠ زنجي سوى ١١٥ ، ٠٠٠ كلم مربع . وهم لا يقبلون عندما سوى المهاجرين الذين يملكون رؤوس اموال قوية خوفاً ان تنشأ عندهم بروتاريان « فقراء البيض » كما هي الحال في افريقيا الجنوبية . فالاقطار الثلاثة : روديسيا الشمالية والجنوبية ونياسالاند التي الفت عام ١٩٥٣ « اتحاد افريقيا الوسطى » تضم ٦ ، ٥٠٠ ، ٠٠٠ نسمة من

السكان ، بينهم ٢٠٠ ، ٠٠٠ من الاوروبيين الذين يتجهجون سياسة لا تختلف كثيراً عن السياسة التي يسير عليها اتحاد جنوبي افريقيا . واليد العاملة التي لا بد منها لاستثمار المناجم لا يمكن توفيرها الى عن طريق الالتزامات المالية التي تتقاضى رسوماً لها من الفداحة ما يجعل ١٠٪ من ابناء البلاد الوطنيين مضطرين للبحث لهم عن عمل مأجور خارج الاقاليم المحفوظة المخصصة لهم . وقانون الاقتراع يخضع لشروط ضرائبية ثقيلة ليس في وسع الكثيرين تحملها ، قد ترتفع احياناً (الى ٥٠٠ جنيه في روديسيا الجنوبية) ، فمئات الدم ليس من الاسباب الشرعية في نظر الحكومة ، ومع ذلك فهو يطبق في كل مكان ، ولهذا السبب فرضت وزارة المستعمرات ، وجود اربعة ممثلين عن الزوج في المجلس التشريعي القائم في روديسيا الشمالية بالرغم من معارضة المعمرين فيها . ومقاومة السود الذين يمثلون « المؤتمر الافريقي » تتلبس هنا شكلاً سلبياً ، ورفض التسليم بانع الدم والخضوع له والعمل بمقتضاه في الفنادق ومكاتب البريد ، والاضرابات في مناجم الفحم في ونكي وفي مناجم النحاس في روديسيا الشمالية وعدم التعاون مع سلطات الاتحاد ، واستقالة الزعماء الوطنيين .

واعلى الى الشمال تقوم تنغانيقا واوغندا وكنيا حيث قامت انكلترا بعد ان خسرت جانباً من مواقعها الحصينة الحربية والجوية والبحرية في البحر الابيض المتوسط ، شبكة دفاع قوية صالحة لتكون مركز دفاع مقاومة شديدة ونقطة انطلاق لهجوم محتمل باتجاه آسيا الصغرى او المحيط الهندي او الشرق الاقصى . ولذا فهي حريصة على ان تشجع استيطان المنصر الابيض في هذه المنطقة ، وكurst مبالغ طائلة لتجهيز هذه البلاد وتطوير الزراعة فيها ، ففي كل قطر من هذه الاقطار الثلاثة يتمتع الحاكم العام بسلطة مطلقة ، والمجلس التشريعي المؤلف من الموظفين وممثلين منتخبين عن الاوروبيين والهنود والعرب ، ومن اعضاء معينين بينهم بعض الافريقيين بحيث تؤيد قراراته دوماً أكثرية من البيض يُرطح اليها .

والمقاومة ترتدي هنا طابعاً اشد من الطابع الذي لها في روديسيا . فالمعمرون البيض في تنغانيقا قليلو العدد (٧٠٠ ، ٢٧ من اصل ٨٥٠٠ ، ٠٠٠ نسمة واحتياجات الارض ليست ملحفة بالرغم من الاضطرابات التي وقعت في بعض الاماكن عام ١٩٥٢ ؛ وكذلك قس اوغندا : حيث يقوم رئيس او زعيم وطني تحت الحماية البريطانية ، هو ادورد موقوزا الثاني ، ملك يوغندا ، اغنى الممالك واكثرها ازدهاراً والذي نفاه البريطانيون عام ١٩٥٣ لتزعته الاستقلالية ، واضطرت الى اعادته الى كرسي الملك امام احتجاجات السكان الصارخة .

اما في كينيا فالمعمرون الاوروبيون هم اكثر مما هم في اي من هذه الاقطار والتجارة فيها يسيطر عليها البريطانيون والهنود ، والتوتر المنصري بين الشعوب الثلاثة اقوى منه في اي مكان آخر . فالمستعمرون البيض استقروا وازدهرت اعمالهم في السهول المرتفعة . فهم يرغبون في تشكيل دومنيون ابيض كما انهم يخططون لتقوية الاستثمار الاوروبي في البلاد . فالشعور المنصري يحمش عالياً فيهم وحائل اللون لا يقل شدة وعنفاً عنه في افريقيا الجنوبية . فهم

يطالبون بالحكم الذاتي حتى يزيدوه صلابة ولكي يتمكنوا معه من طرد الـ ١٥.٠٠٠ من الآسيويين ولا سيما الهنود والباكستانيين الذين يسيطرون على النشاط التجاري في البلاد وسجل بعضهم درجة عالية من الثراء . كل أبناء البلاد الوطنيين يذهبون فريسة لهذا الوضع ولا سيما لندرة الاراضي التي تتعرض باستمرار للتآكل السريع . كما يتأقنون من الالتزامات التي تفرض على الرجال من ابن ١٥ الى ٤٥ سنة فيرون انفسهم مضطرين للعمل في الخدمات العامة وفي مزارع البيض (اذ عليهم ان يقضوا بين ثلاثة وخمسة اشهر في العمل ليؤدوا ما عليهم من ضرائب) . واكثر الجماعات الحاحاً ومطالبة باسترجاع الاملاك التي نزع من قسرا وعنوة هم قبائل الكيكويد . فهم يلمون السلطات المسؤولية لاعتبارها ارضاً حراماً وتركها الحرة للمعمرين باستملاكها ، اراض شاسعة حسبوها غير مملوكة بينما كانت مراعي لمواشيهم ومناطق للصيد ، « استملاك لاشعوري » كما يؤكد غورو ، حز كثيراً في نفوسهم لا سيما والاراضي التي يقيمون عليها كثيفة السكان ١٠٧ واحياناً ٢٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع الواحد . « جمعية كيكويد المركزية » التي تأسست عام ١٩٢٢ ، والتي عرفت فيما بعد باسم : « اتحاد كينيا الأفريقي » ، اصبحت جمعية سياسية قوية ونشطة عام ١٩٤٦ بعد عودة جومو كينيا من اوروبا . وفي اواخر سنة ١٩٤٨ تظهر حركة الماوماو وهي جمعية سرية يؤدي اعضاؤها القسم ويرافق انضمامهم الى الجمعية مراسم وطقوس خاصة ، وهي معروفة بمعداتها المكشوفة للبيض والمسيحية . وتهاجم باستمرار البيض والمواطنين الذين يوالونهم ويخلصون لهم العمل ، فردت السلطات المحلية على هذه الاعمال بساندها الطيران ووحدات من الجيش البريطانية باعمال قمع عنيفة استعالت الى حرب ابادة فعلية . وفي عام ١٩٥٤ كان اكثر من ١٦٢.٠٠٠ وطني جرى توقيفهم واعتقالهم ، وحكم على ٦٩.٠٠٠ منهم ، بينهم ١٣.٠٠٠ ثبت انهم اعضاء في جمعية الماوماو واشتركوا باعمالها ، وكان لا يزال في هذا التاريخ اكثر من ٣٠.٠٠٠ لا يزالون موقوفين . وهذه الارقام العالية ، تكون دليلاً قاطعاً على شعبية هذه الحركة . ولم يوضع حد لاعلان الطوارئ في البلاد بعد ان خفت الاضطرابات التي تثيرها الا في كانون الثاني عام ١٩٦٠ بعد اعلانها عام ١٩٥٣ .

في هذه الاقطار الثلاثة استطاعت السياسة البريطانية ان تزيل تدريجياً العراقيل والمصاعب التي تعترض سياستها التحررية : انشاء مجالس وطنية لابناء البلاد الاصليين كانت لها صفة استشارية في بادئ الامر ، ثم اعطيت سلطات لاتخاذ قرارات . ورفع عدد الموظفين الوطنيين ، واخيراً الاجتماع حول طاولة مستديرة لمناقشة الافكار والنظريات المتعارضة ، افضت في نهاية المطاف الى اصلاح جذري في النظام الانتخابي حققت بفضل كل من تنغانيقا وكينيا استقلالهما عام ١٩٦٠ ، وانشاء مجلس تشريعي يضم اكثرية افريقية على مثال ما تم ليوغندا .

منذ البدء تم استثمار ثروات الكونغو البلجيكي بشكل منهجي على يد الكونغو البلجيكي شركات خاصة قوية تحت اشراف فئات مالية قوية : مثل مصرف امين ، وشركة الكونغو التجارية والمعدنية ، والاونيليفر ، واهمها طراً شركة بلجيكا العامة

التي تألفت من الشركات الفرعية التالية : الاتحاد المنجمي في كاتنغا العليا ، ولجنة كاتنغا الخاصة ، ولجنة كيفو الوطنية ، والخط الحديدي من مجري الكونغو الاسفل الى كاتنغا ، والشركة الحرجية المنجمية ، وشركة زيوت الكونغو البلجيكي ، وشركة كاساي ، والجيومين وغيرها . وسيطرت هذه الشركات على امتيازات واسعة أقطعت لها ، ووجهت جل نشاطها على الاخص الى تصدير منتجات المعادن والمحاصيل الزراعية برسم الاسواق الخارجية : وقد نهضت باستثمار موارد البلاد خلال الحرب قلبية منها لطلبات الحلفاء ولتلبية حاجاتهم الى المطاط والبن والفولفرام والقصدير والاورانيوم والنحاس والكوبالت وغير ذلك من المحاصيل . وهذا الاستثمار الذي اعمل جانباً المحاصيل اللازمة لغذاء السكان برهن عما يكن تحته من ضعف ووهن خلال الازمة الاقتصادية ولم تبرز هذه المخاطر بشكل واضح الا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . خرج الكونغو من الازمة بعد ان طرأ تطور عظيم على مراكزه الاقتصادية والمدنية التي تضم ربع سكان البلاد تقريباً ، الا ان اقتصاده اصبح كالوضع الاقتصادي في جمهوريات اميركا اللاتينية سريع المطب في اثر الضعف الذي حل بأسواقه الداخلية والاهمية المتزايدة لصادرات البلاد . ان ثلث ميزانية الكونغو في عام ١٩٥٢ كانت تقوم على الرسوم والضرائب المترتبة على شركة الاتحاد كاتنغا العليا المعدنية . وبكفي بهذا اشارة الى الحد الذي ارتبطت به مالية هذه البلاد بتصدير بعض منتجاتها التي ترتبط هي نفسها ، الى حد بعيد بتقلبات الاسواق العالمية . ان الهبوط الذي سجلته اسعار المواد الزيتية عام ١٩٥١ يبين مرة اخرى ، سرعة عطب الوضع الاقتصادي في الكونغو .

وقد بذلت فيها بعد جهود صادقة لتصحيح الاوضاع وجعلها اقل عطياً وخطراً . وقد وضعت في هذا السبيل خطة عشرية دخلت موضع التنفيذ عام ١٩٥٠ خططت لتطوير وسائل النقل وتشيد محطات لتوليد الطاقة الكهربائية وتجهيز المصالح العلمية والدوائر العامة ، ورفع مستوى التعليم والصحة وتطوير الزراعة بين سكان البلاد من الوطنيين ، بتزويد المزارعين بالمساحج والاساليب التي تحافظ على خصب الارض وحسن انتاجيتها ، وتحسين المواسم الزراعية ، ولتقييم المحاصيل الزراعية عن طريق انشاء تعاونيات في البلاد ، والنهوض بالمؤسسات والاعمال الاجتماعية عن طريق تأسيس صندوق خاص يدعى : « صندوق رفاهية المواطن » ، وتطوير طرق المواصلات وتحسين اوضاع المجتمعات الريفية . وقد بقي مستوى عيش الوطنيين متدن جداً كما بقي السكان عرضة للنقص في التغذية لضعف انتاج البلاد للمواد الغذائية ، كما ان اقتصاد البلاد يشهد للبدعامة كان من شأنه ان يزيد هذا الوضع حرجاً ما لم تبادر البلاد الى مكتنة الزراعة بأسرع ما يمكن .

هذا الوضع المادي الهزيل الذي حف بالسكان يشجع كثيراً على إسقاط الروح
نظام ابوي الوطنية وبعث الرغبة في تقوس الجميع بأجراء اصلاحات سياسية في البلاد . فقد عرفت السلطات البلجيكية ان لحفاظ على نظام اداري ابوي حتى الحرب العالمية الاخيرة ، في

المجالين الاقتصادي والاجتماعي : التعليم يعطى باللغة الدارجة تؤمنه الارشاليات المستفيدة من المساعدات الرسمية ٨٠ بالمائة منها كاثوليكية ، اذ ان الاتفاق التعليمي المعقود عام ١٩٢٦ ، يضع بين ايدي « الارشاليات الوطنية » شبه احتكار للتعليم - فالارشاليات البروتستانتية لم تستفد من هذه المساعدات الا منذ عام ١٩٤٦ ، وهو في مستوى وسط ، فني وعلمي في آن واحد . ويحصر تعليم اللغة الفرنسية بين سيكونون على اتصال موصول بالاوروبيين ، ويمنعون عنهم كل تعليم ثقافي وعلمي . والتعليم يهدف « الى بث الموضوعات الادبية والنظريات الخاصة بالصحة العامة والرقى ، والاحترام والتعاطف مع العمل الاستعماري الذي تقوم به الحكومة البلجيكية » . اما فيما يتعلق « بالتربية الادبية او الاخلاقية » فيجب التمويل على التبشير بالانجيل ، وهذه التربية تختلف بروحها عن المناهج التربوية التي تسير عليها الحكومات الاستعمارية في افريقيا ، هذا التعليم الذي يمكن ان ينحصر ، كما يزعم الحاكم العام في الكونغو ريكرمانس « نصيب نخبة مختارة » ولا بد له من ان يبعث في نفوس القوم ادعاءات تفوق عنصرية في قلب مجتمع تسوده الامية ؛ اذ المطلوب من التعليم تهيئة « افريقيين صالحين » وليس فقط صورا طبق الاصل للاوروبيين الذين سيبدؤا « افاسا من الطبقة الثالثة » .

اما في المجال الاقتصادي ، فقد وُضِعَ الوطني من ابناء البلاد تحت وصاية ضيقة : فعلى رب العمل ان يقدم للعامل ولامرته ، السكن والاثاث والعناية الصحية ، حتى اذا ما برهن فيما بعد « عن قدرة في العمل وعن حسن سلوك في المجال الاجتماعي » ، أعطي له مرتب شهري ولم يعد رب العمل مسؤولاً عن إعالته انما يكفل له المسكن والعناية الصحية . وهو يخضع لمثل هذه التبعية ، في المجالين السياسي والاداري : لا حق له بالاقتراع ، والمجالس القائمة لا تخرج عن كونها مجالس استشارية ، مع اعتبار ابن البلاد قاصراً عن الدفاع عن مصالحه التي تتولاها الادارة ؛ ولا مجال بالطبع لنشاط نقابي ، ولا حرية تعبير . وقانون للعمل يعاقب بالسجن كل مخالفة « لنظام العمل » ، بعقوبة ثلاثة اشهر من الاشغال الشاقة ، وبالفناء عقد العمل ، وجميعات العمال الوطنيين التي تهدف للمس من حرية العمل ... ويكلف « مستشارون اوروبيون » بمراقبة نقابات العمال الوطنيين التي يخضع الانكساب اليها لشروط عدة . ليس هنالك من حد او عائق اللون مع ان القانون الذي صدر في نيسان ١٩٥٢ يجعل بحكم المستحيل الزواج بين ابناء البلاد الوطنيين وغير الوطنيين ، كما يوجد قيد العمل والتطبيق اجراءات تمييزية مهنية ، والهوة بين البيض والسود عميقة لا يمكن تجاوزها . والفصل المادي والادبي يزداد شدة وضراوة يوماً بعد يوم حتى بين المرسلين الذين بالرغم من قلة عددهم ، يحاولون ان يؤلفوا اكليروس البيض وحدهم . ففي المدن التي تقيم الانفصال بين الوطنيين والاوروبيين ، كمدينة ليوبولدفيل مثلاً ، لن يسمح للزنج بالمدخل الى المدينة الاوروبية بعد الساعة ٢١ مساءً والعكس بالعكس . وفي عام ١٩٥٩ فقط بطل العمل باطفاء الانوار مع منع التجول للافريقيين واخضاع المخالفين لعقوبة الجلد . وكل الوسائل تستخدم لمنع الكونغوليين من الذهاب لاوروبا والاطلاع على اساليب العيش بين

الناس فيها . ومن جهة اخرى ، فالمعمرون الحقيقيون البلجيكيون المستقرون في الكونغو ،
والذين يتراوح عددهم بين ٦ - ٧ آلاف معمر من اصل ٨٠٠ ، ٨٠٠ ابيض يقطنون هذه البلاد ،
يخشون كزملائهم البريطانيين في المستعمرات البريطانية ، من ان تتخذ حكومة بروكسل سياسة
ملاطفة وبمالة للوطنيين . ولذا فهم يطالبون بحقوق سياسية خاصة ويطمحون باستقلال اداري
يؤمن لهم السيطرة والنفوذ في المجالس القائمة في الكونغو . فهم يتمتعون بنفوذ قوي يفلق له
المتطورون من ابناء البلاد الاصليين الذين يتألمون من التمييز العنصري الذي يطبق عليهم
ويذهبون ضحية له ، فيقارنون بمرارة ولوعة وضمهم بوضع المستعمرات الفرنسية او بوضع
نيجيريا او الكامرون حيث تقوم مجالس منتخبة ويوجد اطباء ومهندسون زوج . فالروح الاموية
التي اتبنت بها الادارة البلجيكية في الكونغو قد طفت عليها ليس المطالبات الملحة فحسب ،
بل ايضاً عجزها المدقع وقصورها عن مواجهة مسؤولياتها ، في الوقت الذي لم يعد كافياً اعطاء
الاوامر واصدار التعليمات والتوجيهات ، بل يجب فيه ايجاد العمل امام جمعية من الفلاحين ،
او امام تعاونية ، تأمين وسائل العيش لمدينة وتأمين اداراتها . يجب والحالة هذه اسناد مهمة
سياسية للوطنيين ، وتأمين مساهمتهم بنشاط في الامور التي تؤمن لهم الرفاهية والراحة ، وان
يشيروا فيهم الاهتمام بامورهم ومصالحهم ، وعملية التنظيم هذه تزداد إلحاحاً امام الانحلال الذي
بدت اعراضه تظهر على هذه الدوائر الادارية التقليدية التي هبط عددها من ١٢١٢ عام ١٩٣٨ الى
٤٦٧ في عام ١٩٥١ ، وهي في طريقها الى الزوال تماماً في ولايات ليوبولدفيل او في ولاية كاساي
حيث استبدلت بدوائر اوسع . فالتطور الذي اخذت باسبابه المستعمرات الانكليزية والفرنسية
المجاورة والتي لا يمكن ان تتمزل عنها ، حتمت على الادارة الاستعمارية في الكونغو ان تتغير
بأسرع ما يكون .

وقد بدت حركة وجهة آخية ، حركة رفع الحواجز الاجتماعية وعملية تمثيل
الفنل النرويج الوطني لحقوق الغريبين . ان انشأ «قسيمة» الاستحقاق الوطني عام ١٩٤٨
أمن للوطنيين بعض المنافع - لا سيما في حال حدوث جنحة مثلاً - واعطائهم حق المحاكمة امام
محكمة اوروبية ، لا تعرضهم محاكمة يتعرضون معها لعقوبة الفلكن او الجلد امام الناس ، وهو حق
اعطي لكل مواطن في مكنته ان يبرهن عن حسن سلوكه وعن حسن اخلاق ينبض بالرغبة
الصادقة بالوصول الى درجة محترمة من التمدن ، اي ان يكون متزوجاً من امرأة واحدة
يحسن العكثابة والقراءة ومبادئ الحساب ويثبت اختصاصه ومهارته في الحرفة التي يمارسها ؛
الا ان عدد الذين اعتبروا حائزين على هذه الشروط كان مدعاة للهمز اذ لم يكن ليتجاوز
١٢٥ - ١٥٠ في السنة كلها . وفي سنة ١٩٥٢ فرض تسجيل الخضوع للقانون المدني الاوروبي .
على كل مواطن كونغولي «يستطيع ان يزكي بما له من تربية ومن سلوك حسن ، بلوغه وضماً من
التمدن يحمله صالحاً للتمتع بهذه الحقوق ، ومستعداً للقيام بالواجبات التي تنص عليها القوانين
المرسومة . الا ان عملية التسجيل هذه كانت توجب على صاحبها اتخاذ بعض الاجراءات والتدابير
القانونية التي كانت للآن من حق الاوروبيين وحدهم كما تقضي باتمام بعض المعاملات المعقدة

بحيث لم يستفد منها سوى بعض الزوج . وقد اتخذت اجراءات خفيفة ضد حازر اللون : فمنذ عام ١٩٥٢ قبول الطلاب النجباء من الوطنيين الذين يبرهنون « عن كفاءات تربوية واخلاقية » في المدارس الخاصة بالأوروبيين واجبار شركات النقل المشترك على قبول الزوج في الدرجة الاولى الخاصة بالبيض ، وانشاء لجان وطنية للعمال وللتقدم الاجتماعي ثلاثية التركيب (ارباب العمل والعمل وممثلو الادارة) واخيراً تولي جامعة لوفين انشاء جامعة في ليوبولدفيل ، في تشرين الاول ١٩٥٤ ، كما انشأت الدولة جامعة اخرى في اليزا بتفيل ، حالتان معاً دون سفر الطلاب الوطنيين الى اوروبا لتلقي العلم فيها ، ولا سيما لدراسة الطب والعلوم الزراعية دون ان يقوم فيها اي معهد لتدريس الحقوق او الفنون الهندسية ؛ وضم ثمانية اعضاء وطنيين الى مجالس الولاية والى مختلف المجالس الاقليمية وهي هيئات استشارية لا سلطة فعلية لها .

ولما كان الكونغو البلجيكي « منطقة صامته للاستعمار » في افريقيا حيث الاستثمار المنهجي لموارد البلاد الطبيعية قلب اعمق ما يكون التوازن الاجتماعي الذي كان سائداً في البلاد ، والنظام الأبوي الذي ساروا به الى الكمال والذي جاء بأطيب الاثر ، قد جنب البلاد الاعمال الوحشية العنيفة التي ميزت التمييز العنصري في افريقيا الجنوبية وحسنت كثيراً من اوضاع الزنجي فيه اذ اخضعت لمراقبة دقيقة واحياناً لعملية قمع عنيفة ، بحيث حال - مدة طويلة - دون تنسيق التذمر وتنظيم اسباب الشكوى . الا ان التطور الاقتصادي لم يلبث ان اظهر بوضوح الفوارق والمفارقات بين سياسة تفصح مجالاً اكبر للعمال الافريقيين يتسع شيئاً فشيئاً في حياة البلاد الاقتصادية ، وبين سياسة اخرى تمنع عليهم كل تنظيم سياسي وتحول دونه . وقد بقيت تعمل في السر ، متخفية مدة طويلة ، بالرغم من تحريمها ومنعها قنات سرية دينية مناهضة للبيض في ولاية كاساي وولاية خط الاستواء كالكيثاوا والتي ما لبثت ان تجاوزت حدود المقاطعة والكبانجية او النغونزية في منطقة ستانليفيل . وقد ظهرت اذ ذاك حركة نقابية عنيفة بين الزوج لها مطالبها ونشاطها السياسي ، كما يشهد على ذلك مظاهرتان لا تخلوان من معنى قط ، من ذلك مثلاً البيان الذي نشره في تموز ١٩٥٦ « الضمير الافريقي » وهي فئة قريبة جداً من مرسلتي شويت الذي يرفض كل اتحاد او تحالف بلجيكي كونغولي يفرض على البلاد بغير رضى الشعب الكونغولي الحر ، ولا سيما الاكثرية الساحقة التي نالتها الاحزاب المناهضة للبيض في الانتخابات البلدية التي وقعت في كانون الاول ١٩٥٧ ، لأول مرة في احياء ليوبولدفيل الرئيسية الثلاثة وفي اليزا بتفيل وجادوتفيل . والعزلة التي احاطت بالسكان وضربت حولهم نطاقاً ضيقاً لم تلبث ان زالت وارتفعت . وبالرغم من « معركة التأخير والتسويق » التي تعرضت لها من قبل الحكومة البلجيكية ، فقد اضطرت هذه الحكومة في نهاية الامر للسير على غرار انكلترا وفرنسا في هذا المجال .

ولكن كان قد فات الاوان ليم هذا التغيير ولكي يتحقق هدوء وسلام . فعلى اثر الفتنة التي قامت في ليوبولدفيل وعاثت فيها فساداً والتي جرح او قتل بها عدد كبير من الافريقيين (٤ كانون الثاني ١٩٥٩) اضطرت الحكومة البلجيكية بعد ان عجزت عن ضبط الامور

وقمع الفتنة، لتتمهدها بإعطاء البلاد نظاماً ديموقراطياً، ثم - بعد أن خففت المهلة المقترحة - دعت إلى طاولة مستديرة في شباط ١٩٦٠ للبحث في أمر استقلال البلاد. وفي أول تموز أعلن استقلال الكونغو وتشكلت فيه حكومة مركزية. واذ ذاك حدثت فبنة حركة تمسرد قوي الأمن ضد ضباطهم البلجيكيين واخذت ولاية كاتنغا تنزع الى الانفصال واهلان استقلالها. والاصطدامات القبلية ادت الى انفجار عام في البلاد وجرت عليها وضما من الفوضى الشامنة وضعت الكونغو امام خطر تدخل اجنبي من قبل الدول المتنافسة في المنطقة بما حل تهديداً للسلام العالمي.

منطقة اخرى من « مناطق الصمت الافريقي » ندرت حولها المعلومات افريقيا البرتغالية
وضعت، تكونت من هذه المناطق الواقعة تحت الاستعمار البرتغالي والتي لم تكن لتؤلف بمحد ذاتها مستعمرات او محميات برتغالية بل ولايات ضمن دولة البرتغال الاتحادية، وتخضع لمراقبة دقيقة من قبل حكومة لشبونة، كما نص على ذلك القانون الاساسي، اي انه كانت واقعة كالبلد الام تحت النظام الدكتاتوري. والنظام المعمول به في هذه الممتلكات كان يشبه من وجوه عدة النظام القائم في الكونغو، يبرز هنا الطابع الايوي أكثر منه هناك وإن كان أكثر فعالية هناك منه هنا، إذ كانت هذه الممتلكات تخضع لدولة متخلفة، ترسف في وضع ما قبل عصر الصناعة. مستوى الحياة فيها متدن جداً (فالأجر الوسط في الموزمبيق كان ٩ بلسات عام ١٩٥٠)، ومعدل الامية فيها هو من أعلى ما نرى في كل اقطار افريقيا، وقانون الاشغال الشاقة الذي لا تزال البلاد خاضعة له يطال أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ من أبناء هذه الممتلكات. والقانون المعمول به محلياً يوجب على كل افريقي ان يأتي بالدليل القاطع على انه أدى ستة اشهر عمل خلال السنة التي سبقت التحقيق او انه يعمل في الوقت الذي يجري فيه، والا ارسلت به السلطات الى العمل الازامي، واصبح منذ ذلك الحين *Contratado* اي عرضة للسخرة يضعه الحكام البرتغاليون تحت تصرف المتعدين المحليين الذين يوقعون بالنيابة عنه عقد عمل. اما الـ *Voluntarios* او المتطوعون فانهم يوضعون تحت تصرف الزعماء ورؤساء الورش الذين ترغمهم الادارة على حشد العدد المطلوب من لدن رؤساء المشروعات، فارتباطهم وقهمدم ليس أكثر حرية من « العقد الذي يوقعه الـ *Contratados* » ان عدم وجود حائل اللون رسمياً او تمييز عنصري مرده الفقر المدقع والجهل المطبق الذي يرسف فيه أبناء البلاد فيجعل من المستحيل كل اتصال او تقارب على اساس المساواة مع البيض. هنالك مع ذلك، مؤسسة قريبة جداً من مؤسسة المسجلين الكونغوليين، تتألف من المتدينين، وهم من الوطنيين الذين انزلهم منزلة البيض والذين ينعمون مثلهم بالحقوق والواجبات ذاتها، وذلك بقرار تتخذه محكمة محلية عندما يثبتون انهم يحسنون البرتغالية، وهم على الدين الكاثوليكي. ولهم بعض الريع، وانهم على استعداد للعيش وفقاً لنهج الحياة الاوروبية. وفي الواقع ان عدم القدرة التي تكاد تكون كاملة على التعلم، اذ ان عدد المدارس محدود جداً وهي كلها كاثوليكية، ومستواها

متدنٍ للغاية ، والفقر المسيطر على البلاد ، كل هذه الاسباب معاً لا تسمح الا لنفر صغير ولقلة محدودة ان ترقى الى درجة المتحضرين او المتمدنين . ففي عام ١٩٥٠ ، كان عددهم في انغولا ٣٠٠٠٠ من اصل ٤ ملايين نسمة ، وفي الموزمبيق ٤٣٧٨ من اصل ٦٠٠٠٠٠ نسمة ، و ١٤٧٨ في الغينية من اصل ٥١٠٠٠٠ . ان عدم الاخذ بفارق اللون يعود بالفائدة هنا ، كما في البرازيل ، على عدد كبير من الخلاسين الذين أتزلوا منزلة البيض بشرط ان يحيا حياة اوروبية . انما التمييز العنصري اخذ يذوق قرقاه ويظهر بتعطير الزواج المختلط . ان وضع البلاد المتخلف اقتصادياً والامية الغالبة على السكان يفسران لنا سبب عدم ظهور رداات وطنية في هذه البلاد .

اذا ما قارنا الممتلكات الفرنسية بالبلدان المجاورة لها
فرنسا في افريقيا الغربية الفرنسية
كالشاطيء الذهبي ونيجيريا والكونغو البلجيكي ، وجدنا
وافريقيا الاستوائية ومدغشقر
ان هذه الممتلكات هي فقيرة ، على الاجمال ، بمواردها الطبيعية وبمصادر الطاقة وسكانها هم في حدود الوسط . فالاوروبيون فيها قلة ، بين موظفين ، ومستخدمين في بعض الشركات التجارية الكبرى ، او يؤلفون الملاك الاداري لبعض الصناعات ولا سيما الاستخراجية منها ، وعسكريين وبضعة ألوف من المعمرين والتجار . ان معظم المعمرين في مدغشقر هم من الاوروبيين المولودين في المستعمرات يستثمرون بأنفسهم الاستثمارات التي اعطوها يماونهم في عملهم هذا رجال ولا سيما مرابعون يتمهدون بعض القطع الصغيرة التي استأجروها ، بعضهم يصبح للديون الفارق فيها عبداً مرتبطاً بالأرض . والحياة الاقتصادية فيها ، يسودها - كما رأينا - بعض الشركات التجارية الكبرى وما لها من فروع تابعة لها تعمل في قطاع النقل الذي يدر ارباحاً كثيرة : « اذ ان ربح هذه الشركات في بعض السنين يوازي رأس المال المشغل ، كما يؤكد رنيه دومون . وعلى الموازنات المحلية ان تتحمل اعباء ادارة مكلفة . ففي افريقيا الغربية الفرنسية يمتص موظفو الادارة ومصالح الجيش ٦٢ ٪ من دخل الخزانة ، وفي مدغشقر ٧٥ ٪ وتنقل هذه الشركات كثيرها من الشركات الكبرى ، ارباحها كاملة الى البلد الأم . والاقتصاد ينهض على بعض المنتجات الرئيسية : كالكافور والبن والمواد الزيتية والخشب والموز في مقاطعة افريقيا الغربية الفرنسية ، والارز والبن في مدغشقر . فالاسعار مرتفعة لان المستخدمين الفرنسيين يتقاضون مرتبات عالية واليد العاملة الوطنية لا تتوفر فيها مقتضيات الكم والنوع . اما الصادرات فقيمتها ضعيفة - فهي في كل افريقيا الغربية الفرنسية اقل مما يصدره الشاطئ الذهبي ، والميزان التجاري هو دوماً في عجز لا سيما في مدغشقر . وخلافاً للمستعمرات الانكليزية والبلجيكية فما من مقاطعة واحدة من هذه المقاطعات الفرنسية تدخل دولارات . والاستيراد الذي ينشط ويزداد سنة بعد سنة يدور حول حاجيات مشغولة ومواد للتجهيز تدفع القسم الاكبر من ثمنها البلد الأم ، ومشروبات كحولية زاد حجمها بين ١٩٣٨ - ١٩٥٢ أكثر من ٣٨ ضعفاً في مقاطعة افريقيا الغربية الفرنسية ، و ٢٦ ضعفاً في الكامرون . فأصحاب الاموال الخاصة قلما يتجهون نحو افريقيا في استثمار اموالهم ، فهذه الاستثمارات تتجه

بالأحرى نحو استغلال مناجم الحديد في موريتانيا، ومناجم البوكسيت في الغينية والينغانيز في الكونغو الأوسط . أما المعجز في الموازنة فتسده البلد الأم التي تتحمل القسم الأوفى من هذه الخسارة (٩٠ ٪ منذ ١٩٥٦) من اشغال البناء وعمليات سكهربية الخطوط واصلاح طرق المواصلات ، وهي تتحمل ايضاً نفقات التجهيز الاجتماعي والزراعي والصناعي والصحي والتعليم بكامله عن طريق شركة F. I. D. E. S. .

تركت الحرب العالمية الثانية اثرها عميقاً في هذه الممتلكات . فالقتل الذي اعترى جامهر السكان في المدن التي ارتفع عددها بسرعة وبشكل تجاوز الحد ، كما اعترى سكان الريف ايضاً نظراً لما تعرضوا له من ويلات الحرب : كالأشغال الشاقة والمصادرات على أنواعها ، والإفقار ، والضرائب والرسوم التي فرضت عليهم ، كل هذا وما إليه ساعد على ايقاظ الوعي الوطني في هذه البلدان . ان حكم فيشي حرك فيهم « غنصرية محدودة » تميزت بالقضاء المجالس المحلية وكل الحريات التي كانت تتم بها ، بعد ان احيا نظام المواطنين الذي اخضع ابناء البلاد الاصليين لعدد من عدم المكفآت الشرعية : كالحاكم الخاصة ، ومنهم من مفادرة المستعمرة دونما اذن مسبق ، والعمل الاجباري او التعهد بتوفير هذا العمل لصيانة الطرقات ، والاعتراف للسلطات الادارية بحق فرض بعض غرامات او بعقوبات حبس . ان دخول هذه الممتلكات الحرب من ١٩٤٠ - ١٩٤٢ بانضمام حاكم التشاد فيلكس ايبويه الى فرنسا الحرة ، ثم انضمام الكامرون وافريقيا الاستوائية الفرنسية ، كان من نتائجه تقديم مجهود حربي لا مثيل له من قبل : نظام الاشغال الشاقة ، والمصادرات التعسفية العنيفة ، واجبارهم على تقديم بعض المحاصيل ولا سيما المطاط ، كان من شأنه إنهاك هذه المقاطعات لقاء نتيجة هزيلة لا يؤبه لها . واحتجاجاً على هذه « النتائج الجنونية » والذكرى المريعة التي تركتها في النفوس والاذهان ، صدر عام ١٩٤٦ كرده فعل لها ، القانون المعروف بقانون لامين غيبه الذي ألغى قانون المواطنين وضمن الحريات العامة : كحق تأليف الجمعيات وتشكيل النقابات والاحزاب السياسية ، والقضاء الاشغال الاجبارية ، وغير ذلك . وصدر قانون آخر عام ١٩٥٠ ، بشأن المساواة في الرواتب والاجور بين الموظفين التابعين للبلد الأم والوطنيين من الرتبة ذاتها .

الاتحاد الفرنسي
اخذ مؤتمر برازافيل الذي عقد في غرة ١٩٤٤ لاعداد مبادئ السياسة الاستعمارية التي تدير عليها فرنسا بعد التحرر ، ينزع الى نظام من شأنه ان يعطي كل مقاطعة مستعمرة نظاماً خاصاً به ، ويستبعد « كل فكرة استقلال وكل امكانية تطوير خارج كتلة الامبراطورية الفرنسية » ، او التوقف عند احتمال سن دستور للحكم الذاتي ، ولو من بعيد ، والمجلس التأسيسي لم يتوقف حق عند الفكرة الفيدرالية . والنص الذي أقر في نهاية الامر في اكتوبر (تشرين اول) عام ١٩٤٦ ، أقر الاتحاد الفرنسي . وهذا الاتحاد ليس بدولة فيدرالية . فهو يتألف ، من جهة ، من الجمهورية الفرنسية التي تضم فرنسا الأم والمقاطعات والممتلكات الواقعة عبر البحار ، ومن جهة اخرى ، المقاطعات والدول المشاركة ، تحسب

مقاطعات افريقيا السوداء ضمن د المقاطعات الواقعة عبر البحار ، . فهو يحافظ على دولة اتحادية تتمتع مقاطعاتها بنظام اداري اكثر لامركزية من المحافظات في البلد الام . فكل السكان من ابناء البلاد الاصليين هم من الآن فصاعداً مواطنون دون ان يطلب اليهم التخلي عن احوالهم الشخصية المتعارفة ، وبذلك تلغى المحاكم الوطنية في كل ما يتعلق منها بالجزاء وتبقى في عملها ، في كل ما يتصل بالامور المدنية ، مع ملء الحرية لصاحب العلاقة ان يختار اختصاص الحق العام . وكل المقاطعات تمثل في البرلمان .

وهكذا ، فالسياسة الفرنسية اذ تعلن عالياً عن رغبتها في حمل البلدان المستعمرة د على ادارة نفسها بنفسها ، لا تقبل بهذا الوضع الا ضمن نطاق المجتمع الفرنسي . فالممتلكات الواقعة عبر البحار هي جزء متمم او مقوم لفرنسا ، ويترتب على ابناء البلاد الوطنيين ان يعتنقوا الثقافة الفرنسية . ففي هذا استمرار لسياسة التمثيل التي قفزت الى فرنسا افريقيا عن طريق المدرسة والخدمة العسكرية . فحق الانتخاب الذي يحصر ، في بادئ الامر ، في الافراد الحائزين على الوضع المدني للحق العام ، وسع بسرعة ، فيما بعد ، عام ١٩٥١ و ١٩٥٢ بحيث يضم هذه الفئات الجديدة من الوطنيين الذين تتوفر فيهم بعض شروط الكفاءة والاهلية او الذين ادوا بعض الخدمات اللازمة ، او الاشخاص الذين يمكن فردتهم بكل ثقة . فعدد الناخبين ارتفع بين ١٩٤٦ - ١٩٥٢ من ١٣١ ، ٠٠٠ الى ٤٢٥ ، ٠٠٠ في الغينية ، ومن ٩٥٧١ الى ٥٠ ، ٠٠٠ في التوغو ، ومن ٣٨ ، ٠٠٠ الى ٥٦٦ ، ٠٠٠ في الكامرون ، ومن ١٩٢ ، ٠٠٠ الى ٦٦٠ ، ٠٠٠ في السنغال ، ومن ١٧٦ ، ٠٠٠ الى ٩٠٦ ، ٠٠٠ في السودان ، ومن ٢٧ ، ٠٠٠ الى ٢٥٠ ، ٠٠٠ في التشاد ، دونما تمييز قط بين انتخابات خاصة للاوروبيين وانتخابات خاصة للوطنيين ، باستثناء مدغشقر وافريقيا الاستوائية الفرنسية والكامرون . وفي النطاق المحلي ، لكل قطر مجلسه التمثيلي الخاص اختصاصاته اوسع بكثير مما كان للمجالس العامة المتروبوليتية من اختصاصات . واخيراً ، فافريقيا الاستوائية الفرنسية وافريقيا الغربية الفرنسية لكل منها د مجلسه الاعلى ، منتخب ، حيث للاوروبيين عادة ثلث المقاعد ، صالح للتصويت على الموازنة وقرار الامتيازات الاستثمارية وخطط الاشغال الكبرى والتعليم ، وهو نظام ليبرالي جرى اكماله بوضع قانون عمل في الاقطار الواقعة عبر البحار (١٩٥٢) لاقى تطبيقه بعض المقاومة من قبل الزعماء التقليديين ومن قبل د الحزب الاداري ، الذي يسوؤه جداً التنازل عن سلطته السابقة الواسعة . اما النظام الاقتصادي الذي نهض على الميثاق الاستعماري ، فالبلد الام فيه لتحديد الاسعار وتحفظ لنفسها بانتاج المقاطعات بحسب الاولوية وهي تتولى توزيع رخص التصدير .

الحركات الوطنية جاءت الاحزاب الاولى التي تألفت على شاكلة الاحزاب القائمة في البلد الام ، كالحزب التقدمي السوداني ، والحزب الديمقراطي في شاطئ العاج الذي اصبح فيما بعد ، التجمع الديمقراطي الافريقي (R. D. A) الذي لاقى نجاحاً عظيماً وحظي بأكبر تمثيل في المجلس الوطني وفي المجلس الاستشاري للجمهورية عام ١٩٤٦ و ١٩٤٧ . وجاء في

برنامج الموضوع في تشرين الاول ١٩٤٦ على « تنظيم الجماهير الافريقية بصد تحرير كل البلدان الافريقية وانقاذها من نير الاستعمار عن طريق إظهار شخصيتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحضارية ». وكان يرفع عقيرته بالاحتجاج ضد مبادئ التمثيل الذي نص عليها دستور الاتحاد عام ١٩٤٦ . ويطالب « بالتحاد بحري بحرية تامة قائم على المساواة في الحقوق والواجبات » .

وقد انتشر هذا الحزب في كل الاقطار والمقاطعات التي قطعت فيها عملية قتل الروح القبلية شوطاً بعيداً كالكونغو الاوسط والسودان، مدخلا في صفوفه المتطورين كالكتاب والمستخدمين والموظفين الذين يؤلفون في صفوفهم بورجوازية صغيرة ويطمعون اساساً الى إلغاء عدم المساواة في كل ما يتصل بالاحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبالفعل ، باستثناء مدغشقر والتوغو حيث اخذت الحركة الوطنية ايديه تطالب باعادة تنظيم الوحدة بعد ان حطمتها تقسيم البلاد ، وتنزع الى الاستقلال، نرى كل الاحزاب السياسية الوطنية تطالب قبل كل شيء بالمساواة التامة مع الاوروبيين ، وبنصيب اكبر في ادارة الشؤون العامة ، دون ان تذهب الى المطالبة بالانفصال حالاً .

ففي شاطئ الذهب عام ١٩٤٩ وفي الكامرون ، وفي تشاد عام ١٩٥٢ ، قامت اضطرابات وحوادث تعبر عن القلق الاجتماعي وعن الدفع المادي للبيض، بينما مدغشقر قامت وحدها بثورة لاهية . فالحركة الوطنية في هذه البلاد بقيادة الحركة الديمقراطية للبعث الملائحي التي نالت في انتخابات عام ١٩٤٦ مجموع الاعضاء في المجلس التمثيلي الوطني ، تطالب بإبقاء نظام الحماية وتحويل مدغشقر الى دولة مشتركة في الاتحاد الفرنسي . والى جانب هذا الحزب ، هنالك لعمري جمعيات سرية تتمتع بنفوذ كبير لا سيما بين قبائل رتسيمايرا على الساحل الشرقي من الجزيرة ، وهي من أهم المناطق في هذه البلاد تنتج البن بمقادير كبيرة حيث الممرور من مواليد الاوروربيين يتكالبون على الربح ويتشددون كثيراً على اليد العاملة . هذه المقاطعة التي تؤلف فردوس التجار الصينيين، والتي تأملت كثيراً من مصادرات حكومة فيشي التصفية وحكومة فرنسا الحرة خلال الحرب . ومن هذه المنطقة انفجرت الثورة وامتدت الفتنة في آذار ١٩٤٧ وتكونت اطرها العسكرية من مجندين مالغاشيين بعد تسريحهم من الجيش الفرنسي . مما ادى الى قتل ١٥٠ اوروبياً . وقد جاءت حركة القمع عنيفة اتسمت بالوحشية ويقدر عدد الضحايا ، مباشرة او غير مباشرة من ١١٠٠٠ الى ٨٠٠٠٠ قتيل .

ان مثل المستعمرات الانكليزية المجاورة وتطورها السريع نحو الاستقلال حمل المتطورين على المطالبة بالمزيد من السلطة والتوسع في صلاحيات المجالس المحلية ودوراً اكبر في ادارة البلاد ، وتوسعا اكبر في التعلم الثانوي والعالي يؤهلهم لاستلام مراكز القيادة . فاصطدموا بمطالبهم هذه ، او حاولوا المصانعة مع الزعماء الاشداء في الريف المستودين من قبل الادارة والذين زاموا نفوذاً وبأساً مع الاقتراح العام . كما جرى مثل هذا في فرنسا في القرن

التاسع عشر . اذ يمارسون نفوذاً عظيماً على الجماهير ودمهاء الفلاحين المتسككين في الجهل والامية . وبعد ان اتهم التجمع الديموقراطي الافريقي باقامة علاقات مشبوهة مع الشيوعيين ، تبني سياسة معتدلة طمعاً منه في كسب عطف الادارة كما أخذ يتقارب من البرلمان مع فريق من نواب الوسط . والمؤتمر العام الذي عقده في بوبو ديولاسو ، عام ١٩٥٣ ، اقترح اقامة « جمهورية واحدة قابلة للتجزؤ » اي اقترح حلاً فيدرالياً . وعلى الاجمال ، فالاحزاب الافريقية على اختلافها تعارض كلها سياسة التمثيل التي لم تعد تقني بالغرض ، في نظرم ، كما تعارض فكرة الدولة الشريكة . فهي تطالب « بدولة مستقلة في قلب الجمهورية الفرنسية » وهو مطلب ترجو ان يتحقق دون ان يضطروا الى استعمال العنف .

وفي الحين ذاته ، اخذت الاحزاب تجمع صفوفها وتتنصر بعضها في بعض وترتدي اكثر فأكثر طابعاً افريقياً يختلف عن التشكيلات والهيئات السياسية في البلد الام التي حاكتها في بدء الامر . وهذا الاتجاه الواحد نحو « الأفرقة » برز في مجال الحركة النقابية اذ أن المنضمين الى عضويته C.G.T. شكلوا لهم اتحاداً عرف بـ C.G.T.A. والاعضاء المنضمين الى الاتحاد العالمي C.F.T.C. القوا الاتحاد الافريقي للعمال المؤمنين المنضم رأساً الى الاتحاد الدولي للنقابات المسيحية .

ايلاء الاستقلال
ان قرب حصول المستعمرات البريطانية في افريقيا الغربية على استقلالها ، والخوف من استباق الحوادث في افريقيا السوداء كما استبقته حوادث الهند الصينية و افريقيا الشمالية ، حملت البرلمان الفرنسي على سن قانون - ملاك (قانون دوفير في ٢٣ حزيران ١٩٥٦) تتخلى بموجبه عن سياسة التمثيل واولى صلاحيات واسعة للمجالس التشريعية المنتخبة في كل مقاطعة بحيث تتمتع بسلطة تشريعية ، وانشأ ادارات تنفيذية محلية (مجالس الحكام) تنتخب من قبل مجلس المقاطعة برئاسة الحاكم العام ، العنصر الوحيد المأخوذ من خارج المنطقة . فكل المصالح الادارية - باستثناء القومي منها - سلمت لحكام وطنيين من ابناء البلاد جرى انتخابهم . والقانون - الملاك او الهيكل اقام نظاماً لامركزياً واسماً واستقلالاً داخلياً يكاد يكون كاملاً ، الا انه اعتبر في نظر عدد كبير من الافريقيين نقطة بداية او نقطة انطلاق نحو تشكيل اتحاد المقاطعات ، بشكل اتحادات فيدرالية افريقية مستقلة - ستصبح فيما بعد دولاً تشترك مع الجمهورية الفرنسية في الاتحاد الفرنسي وتتقاسم ادارة المصالح المشتركة مع حكومة باريس . والفوز في الانتخاب الذي حققه التجمع الديموقراطي الافريقي (R. D. A.) في معظم المقاطعات الفرنسية والاحزاب الوطنية في مدغشقر والحزب المناهض لها (لجنة الاتحاد التوغولي) في التوغو في انتخابات نيسان ١٩٥٨ ، واستمرار الاضطرابات الدامية في مقاطعة سناغا البحرية في الكامرون ، تحت تأثير اتحاد الشعوب الكامرونية الذي يعمل في الحقاء ، ومعارضة فئة العمل القومي في الكامرون لهذا النظام ، كل ذلك جاء برهاناً على ان هذه الترتيبات لم تكن مرحلة نحو الاستقلال .

الاستقلال
تم قطع هذه المرحلة بأقل من سنتين. فبدلاً عن الاتحاد الفرنسي المعلن عام ١٩٤٦ ،
قام عام ١٩٥٨ ، بنظام الأسرة الـ *Communauté* الذي عاش أقل من سنة. فقد حدد
دستور الجمهورية الخامسة اختصاص وصلاحيات كل المؤسسات والهيئات المشتركة التي ستنشأ
هنا : الرئاسة والمجلس التنفيذي ومجلس الشيوخ والمجلس التحكيمي ، واعترف للمقاطعات
بجمرية الانضمام الى هذه الأسرة او الانفصال عنها ، وحرية الانتخاب بين وضع المحافظات او
وضع المقاطعات او الدولة المستقلة ادارياً . وهذه الوحدة ، هل تتطور باتجاه تأليف اتحاد دول
ذات سيادة كما يتمنى ذلك « انصار المطالبين بجامعة الدول الفرنسية » (سیدار سنغور) او
لحو دولة فيدرالية فرنكو افريقية ، كما يقترح هوغويه بواني * فالحل الاول يفوز عندما اعترف
باستقلال مالي وجمهورية مالاغاشي (كانون الاول ١٩٥٩) ثم استقلال المقاطعات الاخرى . أما
التوغو والكامرون اللذان بقيا خارج الجامعة ، فقد رفعت عنها الامم المتحدة الوصاية التي كانا
يعملان تحتها ، وذلك بطلب من فرنسا نفسها ، وحققا استقلالهما في كانون الثاني وفي نيسان
١٩٦٠ . وهذا الاتحاد لم يدم اكثر من سنة ، ولم يمد بين مستعمرات فرنسا القديمة « سوى
علاقات وفقاً لاتفاقات بين دول مستقلة » .

افريقيا الغربية البريطانية
سارت السياسة التي انتهجتها بريطانيا العظمى في افريقيا الغربية
على طرفي نقيض مع السياسة التي تبناها واضعو الدستور الفرنسي
عام ١٩٤٦ ، عندما خلقوا دولة اتحادية امتصاصية ممثلة بالاتحاد الفرنسي . كذلك تتعارض هذه
السياسة مع السياسة التي سارت عليها كل من افريقيا الجنوبية وافريقيا الشرقية حيث توجد
فئات من المعمرين البيض استمكنتوا في تلك المقاطعات ويفارون جداً على سيادتهم وسيطرتهم
على ابناء البلاد . فالسياسة التي تقوم على مساعدة الوطنيين هنا على التطور وفقاً لروح حضارتهم
التقليدية طبقت دونما صعوبة . ففي افريقيا الغربية هذه التي بقيت شبه مغلفة في وجه المعمرين
الاوروبيين تكونت دول وطنية ، شبه مستقلة هي اليوم اكثر دول افريقيا السوداء تطوراً
سياً . فالشاطيء الذهبي هي اكثر هذه الدول تطوراً بملايين سكانها الاربعة ، معظمهم من
صفار المنتجين للكاكو وبجباتها الاقتصادية على الطراز المصري الحديث ، هذا الاقتصاد الذي
ينهض على انتاج الذهب والماس والبوكسيت ولا سيما الكوبرا والكاكو (٧/٥ من قيمة صادراتها) .
ونيجيريا التي كان تطورها اقل بروزاً وتجلياً ، واقل سرعة هي اكثر اقطار افريقيا الغربية سكاناً
اذ تضم ٥٥ مليوناً من الناس ، وهي غنية بما فيها من مناجم القصدير والفحم ومن كبريات البلدان
المصدرة للكوبرا ولزيت البلع والكاكو . في كل مكان تعج اقطارها بطبقة كثيفة من الفلاحين
الهنئيين العيش ، اذ ان مستوى العيش فيها هو اعلى مستوى في افريقيا ، وطبقة متوسطة نشيطة
هيناميرية . وقد افاح الازدهار الاقتصادي الذي تتمتع به ظهور طبقة من الاعيان الاثرياء لا سيما
في المدن الساحلية ارتفعوا عالياً فوق بروليتاريا ترسف في البؤس والشقاء : تجار اغنياء وكبار
الملاكين واطباء ورجال قانون تلقى عدد كبير من بينهم تخصيصه الجامعي في انكلترا او في

الولايات المتحدة الاميركية مستكتين ، وموظفين في الادارات الحكومية او لدى الشركات الخاصة الكبيرة، بينما رُفِعَ عدد من كبار الموظفين الزنوج الى رتبة الشرف وقالوا لقب « Sir » ، وطبقة كبيرة من رجال الفكر والادب في البلاد ساعد قراؤهم والبعبوحة التي ينعمون بها على تحرير البلاد بسرعة ، ويطالبون بشاركتهم الحكومة والادارة . وفي المقابل يحاول زعماء القبائل في الداخل الذين ينهجون على التقاليد المتوارثة ، معظمهم على الاسلام ، وبينهم عدد من المسيحيين ، الحفاظ على ما لهم من سلطة سياسية او قروا طية ، ودينية على الجماهير الريفية . وقد عرفت الحكومة البريطانية كيف تتلاعب ، حفاظاً على مصلحتها ، بهذا التفاوت وكيف تحرك هذه الفوارق العرقية والدينية ، مغذية بينها الشقاق والانقسامات تنشئ نارة النظم الادارية المتباينة ، وتقيم طوراً الزعماء التقليديين في وجه الطبقة المتطورة التي اعتنقت عن الغرب افكارها ونظرياتها التقدمية ، باعثة المناطق الداخلية ذات الحضارة الاسلامية حيث القوى الرجعية لا تزال قوية وتنعم بالنفوذ ، على الوقوف في وجه المناطق الساحلية سكانها على الوثنية أو على المسيحية ، وحيث يعم التعليم الابتدائي ٢٥٪ من الطلاب الذين هم في سن الدراسة وحيث تطلع القوى الفتية المشبعة بالافكار التحررية .

وأمام مهاجمة الطبقة المستنيرة ، جرى التخلي عن نظام الحكم غير المباشر وأقيمت في نيجيريا والشايطي الذهبي وسيراليون ، بين ١٩٢٢ - ١٩٢٥ نظم ودساتير جديدة نصت على انتخاب مجالس تشريعية استشارية . ولم تلبث هذه المجالس ان شال فيها تدريجياً عدد الاعضاء من غير الموظفين على الموظفين الذين يتمتعون بعضويتها . تحققت هذه المرحلة في الشايطي الذهبي وفي نيجيريا وغمبيا ، سنة ١٩٤٥ ، وفي السيراليون عام ١٩٤٨ ، غير ان الحكومة فيها ليست بعد مسؤولة وستتحمل كامل مسؤولياتها خلال الحرب . ان عودة الـ ٨٠.٠٠٠ عسكري جرى تجنيدهم من ابناء الشايطي الذهبي ، والـ ١٠٠.٠٠٠ مجندين من نيجيريا ، اثار مشكلات سياسية واجتماعية شائكة . ان عدم رضى المسرحين من الجيش البريطاني الذين لم يرجع عدد كبير منهم الى قراهم ، وسوء سم الكاكاو اثار في البلاد حركة هياج واضطراب لم تكن طبقة المتطورين وحدها مسؤولة عنها . ولأول مرة ، تجاوزت الحركة الشعبية صفوف طبقة المستنيرين هؤلاء ، ونشأت في البلاد احزاب سياسية واخذت تضخم صفوفها عن طريق الراديو والصحافة . وفي عام ١٩٤٧ ، ظهرت رابطة الشايطي الذهبي المتحدة تولى اعمال السكرتيرية فيها الدكتور نكروما ، الذي انفصل عام ١٩٥٠ ، عن رفاقه واسس حزب اتحاد الشعب (C. C. P.) ، كان من ضمن برنامجه انشاء دومنيون جديد باسم غانا . هذا الاسم الذي يشير فيهم اجداداً وطنية قديمة ، وهو عبارة عن حزب شعبي اخذ على نفسه الا يحسب حساباً لاي معارضة ولاي اختلاف عرقي او عنصري ، قبلي او ديني ، هذه الاعراق التي لا تزال حية تنبض على أشدها في الشمال وفي مقاطعة الاشنتي . وفي نيجيريا قام الحزب الوطني في نيجيريا والكامرون (W. C. N. C.) بزعامة ازيكيوه ، الذي قام بحملة هوجاء ضد البريطانيين في الجرائد اليومية او الاسبوعية

الحمة التي يقوم على اصدارها الوطنيون والتي قام بتأسيسها ، وحشد حوله الانصار حتى من مقاطعة الداهومي . وقامت في البلاد اضرابات وحركة مقاطعة البضائع الانكليزية في المخازن البريطانية ، كما قامت مظاهرات عنيفة ، والدعوة الى العصيان المدني ، ردت عليها الحكومة باعلان حالة الطوارئ في البلاد وبنح التجول وبحركة قمع دموية في اكرام عام ١٩٤٨ ، وفي مناجم اينوغو عام ١٩٤٩ ، وفي مدينة كانو عام ١٩٥٣ ، وبتعطيل الجرائد الوطنية وتوقيف الزعماء الوطنيين . ومنذ ذلك الحين ، اخذت تتوالى مشاريع الدساتير ، فظهر في الشاطئ الذهبي دستور بُرنز (باسم حاكم المنطقة) عام ١٩٤٦ ، ومشروع دستور وضعته لجنة كوساي رفضه نكروما عام ١٩٥٠ واستبدله بمشروع دستور مضاد نص على الاستقلال التام . وفي نيجيريا طلع دستور رتشردس ، عام ١٩٤٦ ، ودستور ماك فرسون ، عام ١٩٥٢ ، الا ان معارضة الولايات الاسلامية في الشمال التي تولتها الهواجس من احتمال وقوعها ضمن تقسيمات ادارية مسيحية ، ادت الى عقد مؤتمر في لندن ، عام ١٩٥٣ ، يضم ممثلين عن المناطق الكبرى الثلاث في البلاد ، اتفقوا على اسس دستور فيدرالي عام ١٩٥٤ . وهكذا فمنذ عام ١٩٥٢ ، قال الشاطئ الذهبي برلمانه ، كما قام فيه رئيس وزراء ، تم انتخابه من قبل المجلس النيابي ، على الحاكم ان يستشير لتعيين الوزراء الاحد عشر ، بينهم ثلاثة (الدفاع والشؤون الخارجية والمالية) هم بريطانيون . والوزراء مسؤولون امام البرلمان الذي يمكن ان يطلب من الحاكم العام عزلهم . فالادارة اخذت تتأفرق اكثر فاكثر (١٣٧٧ موظفاً كبيراً من الزوج عام ١٩٥٦ لقاء ٣٠٠ ، عام ١٩٤٩ ، و ٣١٠ عام ١٩٣٨) والموظفون البريطانيون يجب ان يخضعوا لرؤسائهم من الزوج . وقد جرى تعديل للدستور ، عام ١٩٥٤ ، ووسع من نطاق المجلس التشريعي الذي اصبح ينتخب بالاقتراع العام ، كما نص على ان جميع الوزراء يعينون من داخل المجلس المذكور . كان هذا النظام انتقالياً اذ غير من طبيعة وضع المستعمرة الانكليزية الى وضع دومنيون . وفي سنة ١٩٥٦ وضع دستور جديد (هو الرابع في خلال عشر سنوات) ، هيا البلاد للاستقلال واقام فيها نظاماً يقوم على اللامركزية . وقد تم التطور في كل مكان بصورة منهجية ، وجرى تقنيته على الطريقة الغربية ، على يد بريطانيا العظمى ، وبمساهمة لجان عدة اشتركت في عضويتها شخصيات افريقية بارزة وموظفون محليون هياوا التوصيات والاقتراحات كما اشتركت فيها عناصر وطنية بعد استشارة السكان . وافرج عن نكروما وخرج من السجن رئيساً للوزارة بعد انتخابات عامة جاءت كلها في مصلحته .

ففي السرياليون وفي نيجيريا الاقل تطوراً من الشاطئ الذهبي ، تلتف الاحزاب حول شخصيات بارزة او تتألف من مجتمعات عرقية تساعد بها عليها من انقسامات قبلية ودينية على المعارضة وتقسيمها ، بينما يفضل بعض الوطنيين البقاء تحت السيطرة الاوروبية ولا الوقوع تحت حكم مجتمعات زنجية يحتقرونها او يخشون شرها . الا ان النجاح الذي حققه حزب ازيكيويه في مقاطعة يوروبا في انتخابات ١٩٥٤ ، جاء دليلاً على ان الشعور الوطني ينتشر في

البلاد على حساب التضامن العنصري وهكذا نالت نيجيريا استقلالها في تشرين الاول ١٩٦٠ .
اما السيراليون وغينيا ، فقد نالت كل منها عام ١٩٥١ و ١٩٥٤ دستوراً سار بها نحو حكومة
مسؤولة عام ١٩٦٢ و ١٩٦٥ .

انتهجت بريطانيا منذ عام ١٩٤٥ سياسة « تخلي خلاق » تقوم على « الرحيل في سبيل تأمين
البقاء » . فالمؤسسات السياسية كادت كلها تأتي على الطابع الانكليزي ، فما من زعيم مسؤول
يطالب بترحيل الفنيين البريطانيين من البلاد او فسخ العلاقات مع بريطانيا العظمى ، بينما تبقى
الروابط الاقتصادية اقوى من اي وقت مضى . والاختيار يتجاوز بكثير حدود هذه المقاطعات ،
والدرس يطلع من الشاطئ الذهبي . فمنذ ايلول ١٩٥٤ ، لا يزال حكم هذه البلاد في يد اول
وزارة تشكلت برمتها من افريقيين ظهرت في افريقيا الغربية . وفي اذار ١٩٥٧ عندما تمحوت
المسؤولية الى غانا المستقلة ، شقت هذه طريق الاستقلال الناجز امام كل الاقطار الواقعة في هذه
الناحية من القارة .

افريقيتان وجهاً لوجه

منذ عام ١٩٦٠ ، تتمتع كل افريقيا الغربية والوسطى باستقلالها
افريقيا الاستعمارية
التام ، بعد ان اصبحت دولة نيجيريا الفيدرالية الجمهورية
السادسة في الكومنولث البريطاني . كذلك نالت المقاطعات البريطانية ، في افريقيا الشرقية
استقلالها هي الاخرى : يوغندا عام ١٩٦٢ ثم كينيا وزنجبار التي اتحدت في نيسان ١٩٦٤ مع
تنغانيكا لتؤلفا معاً تنزانيا ، ونياسلاند اصبحت ملاوي في تموز كما استقلت روديسيا الشمالية
تحت اسم زامبيا .

ولكن الى الجنوب من خط وهمي يقطع افريقيا، من شمالي انغولا الى الجنوب من روديسيا
الشمالية شطرين ، تقوم آخر قلعة لسيطرة البيض تؤلف مع كاتشكا المجاورة لها منطقة من اغنى مناطق
القارة الافريقية . وتسيطر شركات قوية على مناجم النحاس ومعادن ثمينة اخرى فادرة (الكوبالت
والمنغنيز) وتستثمر مزرعات لها من التبغ والشاي ، وتركزت فيها حركة اسكان من البيض
كبيرة نسبياً (٣٠٠٠٠٠٠ ، ٧٠٠٠٠٠) يعودون باصولهم الى منتصف القرن السابع عشر ، اقوام من
اغنياء المزارعين ورجال الصناعة ، واعضاء المهن الحرة ولا سيما من صفار البيض (يشاهيون
كثيراً البيض في منطقة وهران وباب الواد او سكان الولايات المتحدة الجنوبية النابضة
بالتعصب وبالاقتدار الملونين) ، هي المستعمرات البرتغالية وروديسيا الجنوبية واتحاد جنوبي
افريقيا .

وفي القطر الاخير من هذه الاقطار تستفحل سياسة التمييز العنصري وتقوى فيها . ان سيطرة
البيض على الزنوج - وبين البيض على الاخص ، طائفة الافريكندر - التي تطبق الى اقصى حد ، ما يترتب
على سياسة التمييز العنصري من نتائج تقوم على هذه السياسة . هنالك ٢٦٤ ناحية او منطقة محفوظة منذ

عام ١٩١٣ ، يؤلف مجموعها ١٧ ٪ من مساحة هذه البلاد ، يحتشد فيها ويعيش ضمنها ٤٠ ٪ من الزنوج بحيث يؤلفون فيها وحدات يسكنها الزنوج لا غير ويتولون ادارتها بانفسهم (على رأس كل واحدة مقيم ابيض) وتتمتع باستقلال اداري في المجالات المالية والعقدية والتربية والصحة العامة والاشغال . واولى هذه الوحدات Bantoustans قامت في منطقة ترانسكي التي يأهلها اقوام الخوزاس . وهذا التقسيم على الطريقة الاسرائيلية ليس سوى حل لا يفي بالغرض ، لان هذه الوحدات المعزولة لا تشكل في حقيقة الامر ، سوى « ضواحي منامات » لهذه اليد العاملة الرخيصة ، وما الاستقلال الاداري الذي تتمتع به سوى قيلة او « نظام بوليسي » متأخر يذكرنا « بأوروبا الجديدة » في عهد النازية (G. B. Béké) وهكذا ، وبالرغم من قسوة حركة القمع التي يتعرضون لها ، فمقاومة الزنوج لم تضعف ولم تخبت . وهنا كما في الولايات المتحدة الاميركية ، فالاندماج ، وقياس مجتمع متعدد العروق ، وسياسة عدم المقاومة التي دعا اليها زعماء بانتو اتصفوا بالاعتدال ، مثل لوثولي ، (جائزة نوبل ١٩٦١) ، كل هذه التدابير والاجراءات لم تعد تعتبر كافية في نظر العديد من الملونين ، اذ تهب عليهم عنصرية او دعوة عرقية زنجية شبيهة بالروح التي جاش بها المسلمون الزنوج . فبعد ان صدعت الاقلية البيضاء من نيل الاقطار المجاورة لها استقلالها الناجز ، وبعد ان وقعت اسيرة الهلع الذي استحوذ عليها ، اخذت تسلح بقوة وتساند طلاب الانفصال في كاتنغا ، كما راحت تساعد الحكومة البرتغالية على النجاح في قمع حركة التمرد التي يقوم بها رعاياها . وهي تحاول ان تضم اليها المحميات البريطانية الواقعة ضمن اراضيها (والتي تعمل انكلترا على اعدادها للاستقلال) فالباروتولاند والبتشواتالاند ، نالا استقلالهما الداخلي عام ١٩٦٥ ، وعلا على التحالف مع روديسيا الجنوبية التي تشابه اوضاعها الداخلية مع اوضاعها .

وهذه المستعمرة المستقلة يسيطر عليها ١٥٧ ٠٠٠ من البيض يحتكرون فيها السلطة ويملكون نصف مساحة البلاد ، في وجه ٣ ملايين من الزنوج جرى كبتهم في هذه الاراضي المحفوظة التي تنقص بالسكان الذين ذهبوا ضحية الفقر بعد ان دهمكت اراضيهم مما دهاها من التعري والانجراد . هنا كما في افريقيا الجنوبية يسود تفاوت عظيم في الاجور (اذ ينال العامل الزنجي ٦ جنيهات في الشهر في المدن الاحدى عشر الرئيسية في البلاد ، بينما يُعطى العامل الابيض ٧٠ جنيهات في الشهر) . كذلك ان نظام جواز المرور والتمييز العنصري والفصل بين البيض والملونين خلق جو أمن التوتر الشديد حال دون انفجاره واستحالته الى كارثة تدخل الحكومة البريطانية . فقد رفضت الحكومة البريطانية - امام صرخة الزنوج - ان تعطي هذه البلاد استقلالها ما لم تقطع لهم الضمانات التي يطالبون بها . وبالفعل فان التمسك افريقيا الوسطى الذي تألف ، عام ١٩٥٣ ، من مقاطعتي روديسيا ونياسالاند لم يقو على الصمود امام الصعوبات الناجمة عن المشكلة العرقية . فقد انحل بعد عشر سنوات من تشكيله ، وروديسيا الجنوبية حيث الجبهة الروديسية ، هذا الحزب الابيض النشط قال انتصاراً صارخاً في الانتخابات ، يشدد من التمييز العنصري ، وخرج عام ١٩٦٥ ، ومهدد

بالانضمام الى الاتحاد جنوبي افريقيا .

خفت في المستعمرات البرتغالية حرب العصايات التي يشنها الوطنيون من جراء المنافسات التي تفرق بين الفئات السياسية التي تقضيها (جيش تحرير انغولا ، حركة تحرير انغولا) ، وتحاول الحكومة البرتغالية قمعها بالشدة التي تسمر الخوف في القلوب : كتهديم القرى من الجو ، وتنفيذ عقوبة الموت بالجملة مما أجبر مئات الالوف من الاهلين على الجلاء واللجوء الى دولتي الكونغو المجاورتين .

كل افريقيا الجنوبية التي يرغها الرعب والقسوة الوحشية على بقائها تحت وطأة سيطرة قبضة من البيض الحاكين ، وهي اساليب احسن البوليس والجيش استعمالها ، تشهد طلوع كتلتين سيحملها الاحتياج والخوف على الانحسام في حروب عنصرية دامية لم يشهد لها العالم مثيلا حتى الآن .

تميزت الحياة السياسية لدى دول افريقيا المستقلة بصراع عنيف بين الاحزاب التي جاء تنظيمها كما جاءت افكارها ونظرياتها مستوحاة الى حد بعيد من الاحزاب القائمة في الغرب ، مع انها ليست في الواقع سوى احزاب زعماء ألقوا ان يروا أنصارهم يطيعونهم طاعة عمياء ، سواء أكانوا عبيدا مشدودين الى الارض ، أو أتباعا أو احزابا عنصرية أو اقليمية أو دينية .

الحياة السياسية لدى
هذه الدول المستقلة

اعتادت هذه الاحزاب ان تنقسم الى ثورية والى محافظة مقيمة المتطورين وصغار الموظفين والبروليتاريا الناشئة في وجه الزعماء التقليديين وفي وجه بورجوازية الاعمال الجديدة . الا أن روابط التضامن العائلي ، وتقاليد الالتزامات تجاه الفئة وتجاه الذرية هي من المتانة بحيث لم يعم بعد بالمعنى الصحيح صراع طبقي في قلب الجماهير الافريقية ، باستثناء بعض حوادث محلية .

هذا الصراع صحبه احيانا حروب أهلية بالفعل ، منها مثلا: ثورة اتحاد الجماهير الكامرونية (U. P. C.) تألفت نواتها الكبرى على الغالب من اقوام الباميليكية فذهب زعيمها أم نيويه وفيلكس موميه قتلا ؛ وتبرز في السودان فتنة السكان غير المسلمين في الجنوب ، وفي رواندا - اورندي حيث قامت ثورة الهوتو (٨٥ ٪ من السكان) ضد اسيادهم التوتسي (١٥ ٪) وأدت الى مذابح تقشعر لها الابدان ، وفي موريتانيا وفي النيجر . وقامت ثورات بيضاء لم تسفك فيها الدماء ، طردت من الحكم الاب فولبرت بولون في كونغو - برازافيل . وحاولوا القيام بواحدة منها في الغابون (حيث تدخل المظليون الفرنسيون واعادوا النظام باعادة الرئيس مبا) ، وفي تنغانيقا ، وفي كينيا وفي يوغندا حيث أدى تدخل وحدات من الجيش البريطاني الى قمع الفتنة التي قامت بها وحدات وطنية . ووقعت محاولات قتل ضد الدكتور نكروما في غانا ، وقتل الرئيس سلفانوس اوليو في التوغو ، واخيراً « مؤامرة » فعلية أو وهمية أدت الى دعاوى كان من بعض نتائجها تصفية بعض المعارضين في السنغال (مامادو ضيا الذي حكم عليه) ، وفي النيجر وفي كونغو - برازافيل وغانا . وفي كانون الاول ١٩٦٥ ومطلع عام ١٩٦٦ ، حدث ثلاثة

انقلابات عسكرية - على غرار ما وقع في كوتفو - ليوبولدفيل - انتقلت معها السلطة الى ايدي الجيش في جمهورية افريقيا الوسطى ، وفي الداهوماي وفي فولتا العليا. واخيراً وليس آخراً التور الذي وقع مؤخراً بين الرئيس ازيكيويه ورئيس وزرائه ، أي بين الشمال المسلم والساحل المسيحي الذي هدد الاتحاد القيدرالي في نيجيريا بالانتحار : فأدت في كانون الثاني ١٩٦٦ ، الى استيلاء الجيش على الحكم بعد اضطرابات وحوادث دامية ومقتل رئيس الوزراء الاتحادي .

في سنة ١٩٦٥ ، كانت البلدان ذات اللغة الفرنسية حيث تبرز شخصيات سيدار منغور وهو فويه - بواني ، وزمبيا مع حكينيت كاوند ، وتنزانيا مع يوليوس نيري و كينيا مع جومو كينيا ، وملاوي مع الدكتور بندا ، يارسون سلطة استبدادية ذات نزعة معتدلة ومحافضة مع ميل ظاهر نحو الغرب. وقام في وجههم غانا والفيثيه ومالي وكوتفو - برازافيل التي انتهجت سياسة اشتراكية النزعة بالفعل وتنمي - مع فترات من الانقطاع او التحفظ ، علاقات وثيقة مع البلدان الشرقية ومع الصين . فنانا تافرت تماماً ، ونشأت فيها جمعيات مختلطة تتولى تنفيذ المشروعات الرئيسية او مصانع النسيج ، والككاو والحشب والالومنيوم . ان تأميم النقل والراديو ومخازن البيع بالفرادي وصناعة صقل الماس ، والشركات الاستخراجية الخمس من اصل السبع الموجودة فيها ، اضممت من نشاط القطاع الخاص وقولت تعاريف خاصة بيع عدد من محاصيل البلاد ، تحت اشراف الدولة ، كالككاو ، كما انشئ عدد من التعاريف الزراعية . الا ان دكتاتورية نكروما اصطدمت بمقاومات عدة جاءت من جهات مختلفة ، كما ان الازمة الاقتصادية التي انفجرت في غانا ، في تموز ١٩٦٦ ، تسببت بقيام اضراب عام اعقبته حملة من الارهاب ، ومن الارهاب المضاد استمرت سنتين .

اما جمهورية الفيتيه التي نالت استقلالها عام ١٩٥٩ بتصويتها السلمي في الاستفتاء الشعبي ، فقد تلقت مساعدات مالية وتقنية من الولايات المتحدة الاميركية ، ولاسيا من الاتحاد السوفياتي ، في اثر انسحاب الفتيين الفرنسيين المفاجيء . ولما كان الرئيس سيكوتوريه يعتمد قبل كل شيء على نفوذه القوي وعلى مساندة النقابات له ، فقد ازال من الوجود التقسيات الادارية القديمة النزاعة الى الفيدرالية ، فقد أمم وسائل النقل في البلاد والانتاج وتوزيع الطاقة والمصارف ومعامل النسيج باستثناء بعض شركات التعدين والشركات الصناعية المختلطة (كامتكا فريا وشركة بوكيت بواكيه) .

هو البلد الوحيد في افريقيا الذي لم يحقق استقلاله الا بعد حرب اهلية
كونفو - ليوبولدفيل
دائمة . فالصراع الذي قام بين المتطورين المنضمين الى الحركة
الكونفولية الوطنية (M.N.C) التي يتزعمها باتريس لومومبا الذي كان يدعو الى انشاء دولة
اتحادية ذات حكومة مركزية قوية ، وبين تحالف الجمعيات القبلية في كاتنغا بقيادة موييز تشومي
المعروف بنزعته الفيدرالية ، ادى الى انفصال كاتنغا وهو انفصال دام سنتين ونصف ، وبمساعدة
الاتحاد المنجمي ، استطاع تشومي ان يحند فرقة من المرتقة من افريقيا الجنوبية وروديسيا ومن

أوروبا، وان يشترى معدات حربية وان يؤمن له في كل من أوروبا وأميركا مؤازرة بعض العناصر المحافظة الانفصالية ، كما ان مكتب حكائنا قام بتنظيم حملة دعائية واسعة النطاق في الولايات المتحدة جاعلة من تشومي « اكبر زعيم مناهض للشيوعية ومن انصار الغرب في كل الكونغرس » . الا ان تدخل « الحوذ الزرقا » التابعين للأمم المتحدة وضع في نهاية الامر حداً لهذا الانفصال . غير ان الدسائس التي حاكها الدول الغربية المتنافسة على المنطقة والنزعات الانفصالية ، سببت حالة من الفوضى والبلبلة زال معها لمدة سنة كل اثر او فعالية للحكومة المركزية (من ايلول ١٩٦٠ الى آب ١٩٦١) . وقد اعلنت ولاية كاساي نفسها دولة مستقلة كما اعلنت انفصالها كل من ولاية كيفا وكاتنغا الشمالية وكويو ، كما ان انصار لومومبا تجمهروا في ستانليفيل بعد موت زعيمهم وانشأوا فيها جيشاً حاول عبثاً استعادة السلطة . ان تفاقم البطالة والبطس ، والمخلال اقتصاديات البلاد ، والفساد الفاضح الذي تفشى بين الموظفين السياسيين والاداريين ، زاد كثيراً من تدهور الحالة في البلاد ، ومن اشتداد الفوضى والبلبلة فيها . وعملت الشركات الكبرى التي تعرضت للخطر من جراء هذا الوضع ، رفعت الى الحكم موبيز تشومي بموافقة الولايات المتحدة وبلجيكا وبريطانيا العظمى . وقد حاول ان يجمع حوله جانباً من الوطنيين وان يعيد الى الوحدة الولايات التي اعلنت انفصالها عنها ، الا ان استمرار الاضطراب مكن الرئيس كاسافويو من ابعاده عن السلطة ، واخيراً تمكن الجنرال موبوتو من فرض دكتاتورية عسكرية على البلاد (تشرين الثاني ١٩٥٦) .

تجاه فريق افريقيا الجنوبية القوية التسليح والتي يجبها الخوف
افريقيا المستقلة مبلقنة
تقتصب افريقيا المستقلة والمجزأة الى ٢٥ دولة تم تحريرها على
اشكال مختلفة بينا جاء تطورها الداخلي على وتيرة واحدة تقريباً (انظر الفصل السابق) .

ولم قلبت ان برزت اخطار هذه البلقنة : كتمارض المصالح بين البلدان الغنية التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية (كالأروكومه والمنغنيز في الغابون ، والبن والكافور في شاطئ العاج) ، وبين البلدان الفقيرة (النيجر) ، والمنافسات بين رؤساء الدول والمطالب الجغرافية بين الواحدة والاخرى نتيجة لهذا الاقتطاع العشري الذي قامت به الدول المستعمرة نفسها ، وصعوبة تأمين التوازن ووسائل العيش لبلدان صغيرة المساحة او قليلة السكان المتخلفين جداً مما يمرضها باستمرار للتخلف الاقتصادي ، او يشجع على دس الدسائس وحيلك الاحاييل من الخارج والمحاولات العديدة باعادة الاستثمار ولو بصورة غير مباشرة . شعر الافريقيون بهذه الاخطار وتحسوا ما تحمله من تهديد . وحاولوا ان يتفادوها وان يتغلبوا على هذه النزعات والمطالب الخاصة ولو بشكل او بطريقة تقتصر الى الانسجام احياناً ، اما بالتأكيد على شخصية زنجية افريقية تميد الى هزها لغة البلاد وحضارتها حتى والعادات التقليدية ، واما عن طريق افراغ الدول الجديدة في وحدات اوسع رقعة .

الزنجية واخذوا يلوحون بوجه المستعمرين « بالزنجية » اي بما للحضارة الافريقية
الاساسية من اصاله . واول من قال بالزنجية هو ايميه سيزير ، الذي يعود اصله
الى جزيرة المرتنيك ، وسار في اثره فريق من المفكرين ردد صدى مقالاتهم « الحضور الافريقي »
الناطق بلسانهم . فالمطلوب هو رذل وعدم الاخذ بالتمثل الفكري الذي خنق الشخصية
الزنجية ، واعادة المباشرة الى افريقيا ، بماضيها الاثيل ، في اثر الدروس والابحاث التي قام بها
الاب بلاسيه تملز (فلسفة البانتو) ، ومرسيل غريول والاب الكسي كيفان الذين ابرزوا للعيان
اصاله الفكر الزنجي وماله من قيمة عالية ، وشرح المعاداة والاعراف والمؤسسات القبلية
وتركيبتها ، وتمجيد الابطال الافريقيين والامبراطوريات الافريقية النابرة (غانا ومالي وامبراطورية
سنهاري ، ومملكة الكونغو وموتوموتيا) ، واحياء هذه الحضارة الافريقية الاصلية وذلك
بتقييم التقاليد وال فولكلور الشعبي والاساطير والقصص الشعبية .

الا ان تعدد الهجات حد للاسف من انتشار الآثار الفكرية في لغة من هذه اللغات . ومن
جهة اخرى فالافريقيون المثقفون والذين باستطاعتهم ان يكتبوا ويؤلفوا قولوا تعليمهم كاملا او
القسم الرئيسي منه باللغة الفرنسية او باللغة الانكليزية بحيث - وهذا من المفارقات المضحكة -
ان هذا الادب الذي يشيد بالزنجية في وجه الاستعمار الغربي ، يستعمل لغة المستعمرين ،
باستثناء بعض الابحاث التي ظهرت باللسان البازوتي او البانتو او الخونسا ، ومع ذلك بقي اثر
من وحي افريقي حقيقي صميم ، كما يشهد على ذلك الادب الشعري لليوبولد سيدر سنغور الداعية
الى ادماج الزنجية ضمن القيم الحضارية الكبرى ، عن « طريق تقييم الثقافة الغربية تقييماً زنجياً » ،
وعن طريق « مختارات جديدة للشعر الزنجي والملاغاني » ، التي كان لها وقع الوحي عندما
صدرت عام ١٩٤٨ .

فشلت حتى الان كل المحاولات التي بذلت في سبيل تجميع
محاولات التجميع والافراغ اقليمي ، وهي محاولات تتصل بالحلم الذي راود الافريقيين بقيام
جامعة افريقية تضم الزنوج ، ولا سيما الدكتور دوبرا ومارقوس غارفي اللذين اخذا بعملان على
تحقيقه وبسعيان الى الدعاوة له ونشره في اعقاب الحرب العالمية الاولى ، بعد ان راح جورج
ياد مور الذي يعود باصله الى جزيرة الثالث (عربتي) احد جزر البحر الكاريبي ، يركز على
مبادئها فكان اكبر داعية لها ومن انتظم نفوذاً وحماسة . الا ان القانون - الملاك المعروف
بقانون دي فير (١٩٥٦) والذي توسع نطاقه عند صدور دستور ١٩٥٨ ، حطم بالفعل هذه
التشكيلات الكبرى التي قامت في افريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية بتجاهله لها وحل محلها
حكومات مستقلة في هذه المستعمرات ، وبذلك قوى المطالب الانفصالية ومحاولات التوحيد
المحلية التي بذلت فيما بعد كانت بمثابة محارلات رمزية قامت بنت ساعتها : كاتحاد الفينيه وغانا
(١٩٥٨) ، وتحالف مالي (١٩٥٩) الذي اقتصر على السودان وعلى السنغال وصار امره الى
الانحلال عام ١٩٦٠ ، واتحاد ساحل - بنين الذي اصبح مجلس الاتفاق (الشاطئ الذهبي

داهومي - نيجر وفولتا العليا) وهو عبارة عن مجلس استشاري وتعاوني تسيطر عليه شخصية هوفونه - بواني البارزة ، واتحاد جمهوريات افريقيا الوسطى (التي رفض القابون الانضمام اليها) ، الذي لم يكن سوى اتحاد «جركي» له هيئات او مصالح مشتركة للنقل ومعهد علمي للابحاث الخاصة بالمعادن ، وهي مشروعات ولدت ميتة كمشروع الولايات المتحدة لافريقيا اللاتينية الذي وضعه الاب بورغاندا ، ومشروع الولايات المتحدة لافريقيا الوسطى الذي وضعه هو الآخر ، الاب يولو ، واتحاد بنين دايبني ، ومشروع صوماليا الكبرى (التي بعد ان تألفت من المقاطعات البريطانية والاطالية السابقتين ، اخذت تتطالب بساحل الصومال الفرنسي وبجزء من اراضي اثيوبيا) .

وفي عام ١٩٦١ ، ألقت المستعمرات الفرنسية القديمة الاتحاد الافريقي وملاغاني الذي لم يلعب سوى دور محدود ، وتحول عام ١٩٦٣ الى الاتحاد الافريقي الملاغاني للتعاون الاقتصادي (U. M. O. E.) مقصراً نشاطه على هذا المجال . وفي شباط ١٩٦٥ انضم اليه كونغو ليو بولدفيل ورواندا وبذلك بلغ عدد الدول التي تألف منها الاتحاد ١٤ دولة فرنسية اللغة تشكل منها جميعاً المنظمة المشتركة الافريقية والملاغانية .

أما بشأن المقاطعات البريطانية في افريقيا الشرقية ، فاتحاد افريقيا الوسطى الذي تألف عام ١٩٥٣ من اتحاد مقاطعتي روديسيا ومن نياسا ، فقد انحل عام ١٩٦٣ ، ليحل محله دولة مالاوي (نياسا سابقاً) وجمهورية زيمبيا (روديسيا الشمالية سابقاً) بينما بقيت روديسيا الجنوبية مقاطعة بريطانية تنعم باستقلالها الداخلي . فمع تزايا التي تشكلت من انضمام تنغانيكا ومن زنجبار ، نجد ، ما بين اثيوبيا وبين روديسيا الجنوبية ، مجموعة من البلدان التي اتحدت عام ١٩٦٣ تحت اسم PAFMECA (اي حركة جميع اقطار افريقيا الشرقية والوسطى) الذي اصبحت عام ١٩٦٣ PAFMECSA اي حركة تجمع اقطار افريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية) التي اندمجت بدورها في منظمة الوحدة الافريقية التي انشئت في ايار من عام ١٩٦٣ في اديس أبابا بقصد تحرير افريقيا الجنوبية .

وفي خط مواز لهذا التجمع الاقليمي الذي قامت ضمنه هذه الدول ، قامت بحار اخرى هدفت الى توحيدها جميعاً في اتحاد واحد . وهكذا طلعت علينا فئة الدار البيضاء التي ضمت عام ١٩٦١ : غانا ومالي والسنغال والمغرب ، والجمهورية العربية المتحدة ومثلي اتحاد (M. P. R. A.) اي اتحاد الدول ذات النزعة التقدمية المسيرة للجامعة العربية وللومومبا ، والفئة المضادة التي تكونت في موزوفيا وضمت ٢١ دولة من دول افريقيا السوداء المعروفة بنزعتها المعتدلة المحافظة . كلا الفئتين كانت متفتنتين ، من حيث المبدأ ، بحيث تتجاوز الحركة المناهضة للاستعمار الواقعي الاستعماري ، وتحافظ على ما حققته من تحرير للدول الافريقية ، لتوجيهها وفقاً للتقاليد السالفة . وفي كانون الثاني ، تشكلت فئة اخرى اجتمعت في لاغوس وضمت كل فئة موزوفيا ، وتنغانيقا والكونغو ليو بولدفيل . الا ان نشاط الحركة الوطنية الصغيرة بقي قوياً (حدوث عدة فتن

أدت إلى طرد الرعايا التوغويين والداهوميين من الشاطئ الذهبي (وإلى الاشتباكات الدامية بين الرعايا الغابونيين والكونغويين ، كما أن بعض الدول الأفريقية لم تخف نواياها التوسعية وخططها بضم بعض مقاطعات الدول المجاورة لها ، ومحاولة للوقوف في وجه هذه المحاولات فادت معاهدة أديس أبابا بمبدأ المحافظة على استقلال الدول واحترام أراضيها ، قد يكون هذا ضماناً للسلام وقد يكون تكريماً لواقع بلقنة الدول الأفريقية الذي أصرها إلى المعجز تماماً كما حدث في مؤتمر بناما ، عام ١٨٢٦ ، مع دول أميركا اللاتينية . وقد يكون هذا أيضاً نقطة انطلاق لبعثة أفريقية صميعة : إذ أن ظهور منظمة الاتحاد الأفريقي ، في هذا الوقت بالذات لتتولى فض المنازعات التي تنشب بين الدول الأفريقية ، إنما يكون إلى حد بعيد « تصريح مونرو أفريقي » من شأنه أن يبعد عن القارة كل نفوذ أجنبي .

الفصل الثامن

إلغاء الاستعمار والاستعمار الجديد

« أدركت الدول الأكثر وعياً التصنيع انه من الأفضل لها ان تتخلى للدول التي « تدعي الاستقلال » عن مسؤولية معيها ، على ان تحتفظ بالنفوذ والسيطرة بالوسائل التي تضمن لها ذلك »

ر. هارون

(من كتابه : التاريخ وتفسيراته ، ص ١٥٣)

يحصل إلغاء الاستعمار عندما تأخذ البلدان المتخلفة صناعياً تسهم بحماية ونشاط ، بالحركة الصناعية في العالم ، وذلك باستعمالها للتكنيات لحسابها الخاص وبوسائلها الخاصة »

فرانسوا بيرو

(اقتصاد الدول الفتية)

إلغاء الاستعمار

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية توالى التنازلات السياسية والتدابير المتخذة لتحسين اوضاع الشعوب المستعمرة ، بتوالي الحسف والفشل الذي حل بالدول المستعمرة ، وكلما شعرت هذه الدول بعدم قدرتها ، بعد الآن ، على تحمل الاعباء الثقيلة ، حربية كانت ام مالية ، التي تسببها لها سيطرتها المباشرة بالطرق التقليدية التي سارت عليها ، من جهة ، ومن جهة اخرى ، كلما شعرت بطغيان الافكار والنظريات التحررية التي جاشت بها الدول التي ترسفت تحت نير الاستعمار . فايما اجلنا النظر طالعنا « معركة انسحاب » يظهر بوضوح مع تغيير الالفاظ والمصطلحات بعد ان سقط شيئاً فشيئاً من الاستعمال : كلمة « امبراطورية » وكلمة « مستعمرة » لتحل محلها كلمة « مقاطعة » ، وكلمة « كومونولث » وكلمة « رابطة » . فالامبراطورية البرتغالية الاستعمارية اصبحت بعد الآن : « الولايات الواقعة عبر البحار » في دستور البرتغال

الذي صدر عام ١٩٥١ . ومن وسائل التعمية التي استخدموها فيما بعد ، الاستماعة بكلمة : « الترابط » الى ان الفيت نهائياً ما اصطلمحوا عليه من اوضاع استعمارية ، وحل محلها دساتير تكرس الاستقلال الناجز ، بينما تصبح كلمة « عون » و « مساعدة » مرادفاً لكلمة « تعاون » .

السياسة الاستعمارية الجديدة وهكذا فالدول الكبرى التي قامت سيطرتها منذ عام ١٩٤٥ ، على استثمارها المقاطعات التابعة لها وراء البحار ، كما كانت تستثمر ، كشبه مستعمرات لها ، دول أوروبا الوسطى ودول أوروبا الشرقية ، اضطرت للتخلي نهائياً عن الاساليب والوسائل المملية التي مارست بها وصايتها . وقد حاولت ، في هذا كله ، ان تتخذ لها بدأ من الوطنيين المحافظين وان كانوا تعاونوا مع اليابانيين ، امثال او اونغ سان في بورما ، وروكاس وكيرينو في الفلبين ، وبار داي في فييتنام ، وداتو اون في ماليزيا ، حتى في حال ممارستهم لنظام دكتاتوري يتناقى اصلاً مع القيم التي يدعي الغرب الدفاع عنها : امثال سنغان ري في كوريا الجنوبية ، وتشان كاي شيك في فورموزا ، ونغون ديم في فييتنام الجنوبية ، والمارشال ايوب خان في الباكستان . وبريطانيا العظمى على الاخص ، عندما قامت بانسحابها السلمي و « وقتته في اللحظة الاخيرة » نجحت في نقل السلطة لحكومات ضمت شخصيات شتى من تجار او ارباب اعمال وطنيين . وعرفت فرنسا متأخرة ان تعدل من سياستها تحت تأثير الدرس البليغ الذي لقنته اياه الحوادث الدامية في الهند الصينية وفي الجزائر ، وان تعرض بصورة طوعية الاستقلال الكامل على افريقيا السوداء ، مع العلم ان البلاد الواطية ، وربما بلجيكا اخفقتا ، على ما يظهر في سياسة الفائتها الاستعمار .

فتمعالف هذه الدول المستعمرة مع اليورجوازية الوطنية اينما قامت ، ومع كبار الملاكين العقاريين او مع زعماء القبائل او الزعماء الدينيين في اماكن اخرى ، وبالتخلي لهم عن السلطة السياسية وعن جانب من ارباحها في المجال الاقتصادي ، استطاعت الحد من نتائج الفائتها الاستعمار . فوسائل العون والمساعدة التي قدمتها للدول الجديدة قبل ان تصل الى الاستقلال الناجز ، تثبت الى حد بعيد كيف حاول النظام الاستعماري ان يواصل عمله متسترأً بأشكال اسلم . « فالروح الاستعمارية » لم تعد تجسر على الظهور بوجهها السافر . فهي تواصل البقاء والاستمرار تحت ستار شفاف من التعاون والتحرر التدريجي ، (فرنسوا بيجرو) . فقبل عام ١٩٦٠ وهي السنة التي توالى فيها حوادث الاستقلال ، راحت النقطة الرابعة ، ومشروع كولمبو ، والمعاهدات الثنائية تمهد السبيل لما اصطلمحوا على تسميته « بالاستعمار الجديد » الذي تؤلف الفلبين ، خير مثال له .

كان من البؤس الشديد الذي تلمكع فيه الجماهير السادرة في الجهل والجهالة والمعرضة لسوء التغذية والمرض واليأس القتال ان يجعل هذه الجماهير هدفاً للدعارة الشيوعية . وفي سبيل درأ هذا الخطر عن الجماهير وفي سبيل مساعدتها على تأمين وضع اقتصادي سليم ومعادلة تعادل مدفوعاتهما ،

النقطة الرابعة ومساعدة

الدول المتخلفة

وثأمين الاسواق اللازمة للولايات المتحدة وما تحتاج اليه صناعتها الآخذة بالتوسع ، من الحامات ، واستثمار رؤوس اموالها في الخارج ، تم عام ١٩٤٩ وضع اول برنامج شامل لمساعدة الدول المتخلفة في عهد الرئيس ترومان . صحيح ان المساعدة الفنية التي تمت بها دول اخرى ، لم تكن حادثاً جديداً : فقد سبق للرئيس ف. د. روزفلت ان قرر مثل هذه المساعدة لدول اميركا اللاتينية على نطاق واسع ، لا سيما خلال الحرب العالمية الثانية . اما الرئيس ترومان فقد اراد التوسع في هذه الخطة بحيث تصبح خطة شاملة تلصق الى جميع اطراف العالم . فطالما لا يتوفر للدول المتخلفة العدد الكافي من الاختصاصيين في بلادهم - فيصير تزويدهم - بالتقنيين تقدمه البلدان المتقدمة تقنياً . فعلى الدول المعنية ان تطلب هؤلاء الاختصاصيين من الامم المتحدة او من الولايات المتحدة الاميركية .

وفي هذا السبيل انشأت الامم المتحدة ، منذ عام ١٩٥٩ ، مكتباً خاصاً يعرف بمكتب المساعدة الفنية (وانفذت ١٧٥٧ خيراً من خبراءها وزعتهم على ٦٣ بلداً) ، كما وزعت بمعرفة الحكومات المعنية ، منعا دراسية للتخصص على مستحقها بحيث يتاح لهم اكتساب المهارات التقنية اللازمة . الا ان نشاطهم لم يكن ليتعدى هذا الحد لافتقارها الى الاعتمادات المالية اذ لم تكن لتمول الا على مساهمة الدول الاعضاء في المنظمة . اما مجلس الكونفرس الاميركي الذي لم يكن متحمساً جداً للمشروع ، فقد ادمج الاعتمادات المخصصة للنقطة الرابعة كمساعدات للدول المتخلفة ، ضمن برنامج الامن المتبادل الذي عمل من ضمن نشاط وكالة الامن المتبادل الذي يختلف في روحه ومجال العمل المخصص له كثيراً عن الهدف الاول الموضوع له . وهكذا فالاعتبارات الاستراتيجية تغلبت في نهاية الامر على الاعتبارات التي كانت دعت الرئيس ترومان ، عام ١٩٤٩ ، الى وضع هذا المشروع . والمعون الاقتصادي والتقني الاميركي « الذي قام على تفهم صحيح للمصلحة الاميركية والمثالية الاميركية » (كما يقول فرنسوا بيرو) والذي اقتصر في نهاية الامر على مبالغ ضئيلة نسبياً ، لم يكن امامه حظ بالنجاح وبالموافقة عليه الا بقدر ما يستجيب لاعتبارات الأمن ، و « لما يسمح به من تطور اقتصادي يرتبط الى حد بعيد بالموجبات التي تقتضيها محاربة الشيوعية » . (جاك ماليه) . وبعد حرب كوريا ، عام ١٩٥١ ، فالاتفاقات الثنائية حول المساعدة الفنية لم تعقد الا مع الدول التي كانت ترضى بالتعهد بمساعدة عسكرية في حال نشوب حرب . فالاعتمادات التي قدمها ، عام ١٩٥٢ ، بنك التصدير والاستيراد ، اشترط في تقديمها للدول المعنية ، على ان تطور الحامات التي تتطلبها الاستراتيجية الاميركية والدفاع عن سلامتها . اما القسم الخاص بافريقيا من مشروعات المعون المالي ، فالاعتمادات الاميركية ذهبت ليس الى الاقطار التي يشكو سكانها من العوز ، بل الى هذه الاقطار الفنية بالمعادن الاستراتيجية ، كالعحاس في روديسيا والكونغو البلجيكي ، والمنغنيز في الشاطئ الذهبي ، والماس والكوبالت في افريقيا الوسطى .

مشروع كولبو لم تكن افريقيا بالبلد المتخلف الوحيد في العالم . فقد ضمت آسيا جـمـاهـير لا تحصى من السكان الذين يشكون النقص في التغذية ، وسوء الكساء ويعيشون في البؤس والشقاء في اراض ممسكة جـدباء ، لا صناعات ثقيلة فيها ولا فنيين ولا اموال . هذا هو الوضع الذي رسف فيه ٨٠ ٪ من سكان العالم المتخلفين . وهكذا فما كادت تـهل سنة ١٩٤٧ ، حتى عمدت منظمة الامم المتحدة الى تأليف لجنة اقتصادية تعنى بشؤون آسيا والشرق الاقصى الاقتصادية ، نوعاً من وزارة اقتصادية تعنى بشؤون المنطقة تأخذ على نفسها درس وضعها الاقتصادي ، وتتقدم بالاقتراحات التي تؤول الى تحسين اوضاع تلك البلدان الغذائية عن طريق تطوير الانتاج الزراعي واخذ تدريجياً بأسباب التصنيع ، ويقوم في قلب هذه الرقعة التي تمتد من الهند الى كوريا منطقة تنتج المطاط والقصدير والتنغستين والنفط والكوبرا حيث تؤلف ماليزيا دعامة من دعائم النظام الدفاعي لانكلترا في هذه الناحية ، والدفاع عن الليرة السترلينية ولها اهمية عظيمة من الوجهتين الاستراتيجية والسياسية .

وفي هذه المنطقة بالذات يتم الاتصال بين الشرق الادنى واستراليا وافريقيا ، من جهة ، وبين الشرق الاقصى من جهة أخرى . ومن هذه النقطة ينطلق الطريق الكبير الذي يؤدي من بورما الى الصين الجنوبية الغربية . فقد كانت المنطقة ، فيما مضى ، منطقة نفوذ بريطاني حيث احتفظت المملكة المتحدة لها بدومنيونات وبمستعمرات في ماليزيا لم تكن قط على استعداد للتخلي عنها . وبعد سنة تماماً من وضع اميركا لمشروع النقطة الرابعة ، قامت بريطانيا بوضع من جهتها ، رداً عليه مشروعاً تعاونياً يرمي الى تطوير بلدان آسيا الجنوبية من الوجهة الاقتصادية ، وهو الذي عرف فيما بعد بمشروع كولبو . في هذا الوقت كان الصينيون بزعماء ماوتسي - تونغ قد بسطوا سيطرتهم على جميع اطراف الصين فتجاوبت اقطار آسيا الجنوبية الشرقية ذوي هذا النصر المبين الذي ارتجت له الجماهير الآسيوية . ولكي تحول بريطانيا دون اتجاه الشعوب الآسيوية الى الشيوعية بعد هذا الانتصار الكاسح الذي حققته ، كان لا بد من رفع مستوى المعيش لدى ٥٧٠ مليون من السكان يمرون هذه المنطقة الواسعة . والخطوة التي وضعت لست سنوات كانت بمثابة برنامج مفصل لتطوير اقتصاديات كل من هذه البلدان التي تقبـد مبدئياً من هذا المشروع ، وهي في الاساس من البلدان الداخلة في مجموعة الدول البريطانية . ولكن لما كانت مساهمة الولايات المتحدة في هذا المشروع ضرورية ، جرى توسيع المشروع ، منذ عام ١٩٥٢ ، وتمثلت كل من الولايات المتحدة وبورما والنيبال والفيتنام وكمبوديا وسيام في اللجنة الاستشارية ، كما دخلها مراقبون من اندونيسيا واثيلاند والفيليبين . واللجنة التي تألفت اصلاً من سبعة اعضاء يمثلون دول الكومنولث البريطاني جرى توسيعها بحيث ضمت ممثلين عن تسع بلدان اخرى وهكذا اصبحت لجنة دولية تحت اشراف اميركا ، فالمشروع الاول استبدل بخطة عامة وضعتها الولايات المتحدة الاميركية ، تشمل جميع بلدان جنوبي آسيا التي يجب العمل على تطويرها ، لا سيما تشجيع انتاج الحامات والمواد الأولية التي هي بحاجة اليها .

مؤتمر باندونغ وهذا الضغط الذي تعرضت له هذه البلدان مباشرة او غير مباشرة يفسر لنا التحفظ الذي استقبلت معه الدول المتخلفة هذه المساعدة المعروضة عليها، واثارت فيها الشكوك حول الاهداف السياسية والمسكرية الكامنة وراء امدها الطويل ، وقبذت لها من خلالها محاولة التدخل بشؤونها الداخلية واستئثار سكانها ، كما رأوا في هذا المشروع محاولة للحد من مساهما للاخذ باسباب التصنيع الضخم .

وكلما اتضحت للسكان اكثر فاكثر الظروف الوضعية التي تحيط باستقلالها ، فقد رفض الاهلون ان يكونوا دوماً مسخرين للدول الكبرى البيضاء . وهذا الوعي الكامل لما فيهم من قوى وطاقات وامكانيات هو الميزة البارزة والاهمية البالغة التي اتصف بها المؤتمر الافرواسيوي الذي عقد في باندونغ في نيسان ١٩٥٥ ، اولى المؤتمرات الدولية في تاريخ الحضارة البشرية التي عقدتها الشعوب الملونة .

وهذا المؤتمر الدولي الذي لم توجه لاي دولة بيضاء دعوة لحضوره اشترك باعماله مندوبون عن ٢٩ دولة اسيوية وافريقية سكانها يبلغون نصف سكان الكرة الارضية والتي لم يكن معظمها ، من نحو عشر سنوات سوى مقاطعات مستعمرة او شبه مستعمرة من قبل الدول الاوروبية ، حضر هذا المؤتمر ممثلو ست دول افريقية مستقلة هي مصر والسودان واثيوبيا والشاطيء الذهبي وليبيريا وليبيا ، وقد شدد المؤتمر بنوع خاص على التضامن وعلى ضرورة الاتحاد بين آسيا الجديدة وافريقيا الجديدة ، كما عبر سوكارنو عالياً عن امانتهم الصادقة لشعوب المغرب وتونس والجزائر عندما هتف قائلاً : « كيف لنا ان ندعي ان الاستعمار لفظ انقاسه طالما ان اقطاراً واسعة في آسيا وافريقيا لم يتم تحريرها بعد ولم قتل استقلالها ؟ » وعندما راح نهرو يؤكد « ان آسيا تؤكد رغبتها بمد يد المساعدة لافريقيا » .

مع ان هذا المؤتمر ضم ممثلين عن دول ترتبط بعضها بروابط وثيقة مع الاتحاد السوفياتي كما تشد البعض الاخر وشائج وثيقة مع الاتحاد السوفياتي ، فقد شجب اعضاء المؤتمر بالاجماع الاستعمار والعنصرية والسياسيات الداعية الى التفرقة والتمييز العنصري .

« ذقنا ولا يزال بعضنا يذوق المهانة والذل والضة التي اقصرونا عليها في عقر ديارنا ، وكيف أذلونا بصورة منهجية ووضعونا في ظروف محنة ليس سياسية واقتصادية وعسكرية فحسب بل ايضاً عنصرية . واثركوا في هذه الوحمة دوننا تمييز او تفریق: الغني والفقير ، والامير والصعلوك والسيد والمسود ، والرئيس والمرؤوس والعامل ورب العمل ، والفلاح والبروليتاري ، والعالم والجاهل . ولتعزيز سيطرته وشد شكيمته والتشديد من قبضته اصبح من الامور المسلم بها لدى الابيض في الغرب ان تفوقه يكمن في نبوغه وعبقرياته وفي لون بشرته . وهذه الأولية ، جعلت في المجتمعات المستعمرة ، اكثر الناس حمقاً وأخسهم فكراً اسمى واعلى من اي نابغة او من اي عبقرى لدى الشعوب المستذلة في مجالات العلم والثقافة والصناعة » (كارلو . ب . رومولو) .

فقد اكد المؤتمر المساواة بين العناصر الانسانية والعروق البشرية ، وان الناس الى اي

عرق انكسبوا ، ومن اي لون كانوا ، عليهم الواجبات الاساسية والاحتياجات الماثلة ، لا سيما في كل ما يتصل بالطمانينة الاقتصادية والاجتماعية . وقد عبر كذلك عن المبادئ الاساسية التي تقتضيها كل سياسة استقلالية في المجال الاقتصادي لتضع حداً لسيطرة الجنس الابيض : كالتعاون الاقتصادي بين الدول الآسيوية والافريقية في كل ما يتصل بالمساعدة الفنية والمالية والتشجيع على انشاء صناعات وطنية ، وتحويل الخامات والمواد الأولية التي كانت تصدر حتى الآن الى الخارج بأسعار تعددها الاسواق الغربية ، وانشاء مصارف وطنية ووضع حد لاحتكار النقل الذي تتمك به الدول البحرية في الغرب .

جاء التثام المؤتمر ، في المجال الدولي ، عقب اتفاقات جنيف والتهديد بتوسيع الحرب في الوقت الذي راح فيه مؤتمر مانبلا يضع مشروع ميثاق دول الشرق الاقصى الذي جاء رجع صدى للميثاق الاطلسي ، وهو المعروف بالسيو ، وانشاء منظمة الدفاع التي يشار اليها بالاحرف O T H S E . واكد المؤتمرون رفض الدول الآسيوية والافريقية وعدم التسليم بحرها الى الحرب من قبل احد المعسكرين المتنافسين الكبيرين في العالم ، وهو موقف حياد ايجابي هام جداً في هذا الوضع السياسي العام ، وام من ذلك تأكيد على انتهاج سياسة مستقلة من الآن فصاعداً ، لدى الدول الآسيوية والافريقية التي حز في نفسها كثيراً تصرف الدول بها في هذه المؤتمرات الدولية التي لم تكن ممثلة فيها او لا يحق لها التعبير فيها عن رغباتها .

كانت شعوبنا خلال اجيال متطاولة لا يسمع لها صوت في العالم... كنا كمية مهمة ليس من يكثر لها او يؤبه بها ، وكانت مصافرها تبت بها دول غريبة عنا وتقرر امورها وفقاً لقتضيات مصالحها التي هي فوق كل مصلحة ، وتطرح بنا الى الفقر والمهانة والذل (سوكارنو) .

كل هذه المبادئ جرى توضيحها وبراؤها بشكل اقوى وأرفع ايضاً في المؤتمرات التالية التي عقدت في القاهرة في كانون الاول ١٩٥٧ - وكانون الثاني ١٩٥٨ ، او في كوناكري في نيسان ١٩٦٠ (هذا المؤتمر الذي تمثل فيه ليس فقط مندوبو الدول الافرو - آسيوية بل ايضاً ممثلون من الاحزاب السياسية او التيارات الفكرية البارزة في هذه الاقطار ، كما أكدت عليها المؤتمرات الافريقية الصرفة المعقودة قباعاً في تونس واكرا واديس ابابا ، عام ١٩٦٠) الا ان المصاعب ، ولا سيما الاقتصادية منها ، التي قامت في وجه هذه الدول ، ابرزت مشكلات اخرى مهمة ، فخلقت معارضات واثارت مناقشات لم تكن مؤاتية لروح باندونغ ، كما سنرى فيما بعد .

التطور العام الذي اخذت بأسبابه الدول الجديدة

في كل مكان ، سواءاً في آسيا ام في افريقيا ، جاء التطور الذي اخذت به هذه الحكومات الجديدة واحداً تقريباً ، فالسير وحده ومدى خطاه اختلف سرعة او حدة باختلاف تقاليد هذه

البلاد والظروف التي أحاطت بها . فقد تألفت الدول الجديدة ، على العموم حتى التي تم استقلالها عن الدولة المسيطرة بالعنف ، ضمن الحدود التي كانت لها ، وهي حدود مفتعلة حيناً ومصطنعة أحياناً ، وفي نطاق القطر المستعمر فقد احتفظت الدولة الجديدة بما كان لها من أطر وملاكات إدارية ومؤسسات قضائية قائمة في عهد الاستعمار ، وقد اختارت لها على العموم نظاماً ديموقراطياً يشبه من قريب نظام البلد الأم . ثم إن الهيئة الإدارية التي تسلمت مقاليد الحكم والإدارة كانت على الأجمال من قدامى الموظفين في العهد الاستعماري أو منتخبين ، بين أطباء وأساتذة ورجال قانون وصحفيين كلهم تلقوا العلم في معاهد أوروبا ، وكلهم نشأوا تنشئة غربية لبعضها مسحة نصرانية وتأثروا إلى حد بعيد بالأفكار والنظريات ونمط الحياة لدى الأوروبيين . إلا أنه بعد مضي عدد قليل من السنين، وأحياناً من الأشهر ، رأينا هذه الأطر والآراء والمؤسسات تزول أو يدخل عليها تعديلات جذرية ، فعل محل بعضها أحياناً نظم جديدة مغايرة لها بالكلية كدكتاتورية عسكرية أو نظام رئاسي استبدادي ، ونظام ديموقراطي موجه ، ذو حزب واحد بعد تصفية كل معارضة .

فقد اتضح بسرعة أن المؤسسات الليبرالية الغربية التي احتفظوا بها أو قلدها بعد أن خضعت لتطور طويل في القرن التاسع عشر ، بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المختلفة أصلاً عما ساد في آسيا وأفريقيا ، كانت عاجزة من أن تحمل معها للدول الجديدة حلاً لما تعاني من مشكلات تعترض سيرها .

وهذه النخبة المختارة من هؤلاء المفكرين المستغربين التي
مشكلة الدمج والانصهار
استأثرت بالسلطة وجدت نفسها فجأة أمام جماهير ريفية كانت
من السهل إثارتها في وجه السيطرة الأجنبية وجدت نفسها مع ذلك عائشة في وسط عالم مادي وأدبي ليس فيه ما يربطها بالدولة الحديثة . ولما كانت تجهل كل شيء عن ضرورة التماسك الوطني ، وترتبط بنظام اجتماعي تقليدي ولا تزال بعد إقطاعية قريبة من أوضاع أوروبا في الأجيال الوسطى : علاقة رب العمل بالزبون والشيء الذي له أهميته عندها هو الوضع وليس المقعد ، والعرف وليس القانون ، هذه الجماهير شدتها روابط وثيقة ضمن إطار القرية المحدود أو القبيلة أو العرق ، إنما تجهل جهلاً مطبقاً كل ما لا يتصل بالقلة ، أو تنظر إلى الجار نظرتها إلى العدو . هذه الجماعات غير المندمجة ، التي تتألف من مجتمعات محلية متجاورة ، ينقصها الحد الأدنى من وحدة لا بد منها لتأليف أمة وعليها أن تؤلف مواطنين لتبلغ هذا الحد . وهذا النقص الجذري في الوحدة الداخلية الذي لا يظهر بوضوح في هذه الدول الآسيوية ذات الماضي المحترم ، يبرز بشكل أوضح في إفريقيا . ومع ذلك هنالك بلدان مثل الهند وبورما والهند الصينية كانت تعاني من هذه العلل وكان عليها أن تتغلب ، هي الأخرى ، على صعاب من هذا اللون .

فعلى الدول الجديدة أن تحارب ، إلى هذا ، القوى التي تهدد هذه الوحدة المريعة المعطية : كالأقليات العنصرية والفئات القبلية ؛ وكان عليها أن تخوض غمار حروب قاسية لقمع ثورات

وحركات تمرد قامت بها اقوام الكارنيز والشان والاركانيز في بورما ، وتكبت المحاولات التي قامت لتأسيس جمهوريات مستقلة في جزر المولوسك وفي جزيرة امبوان . ومثل هذا الصراع يقوم في افريقيا حيث وحدة نيجيريا مهددة بمعارضة يوروبا (في الغرب) ، والايبو (في الشرق) والهاوسا في الشمال ، وفي كاساي في المراك القائم بين اللوبا واللولا ، وفي رواندا بين الهوتو واسيادم التوتسي حيث ذهب الوف القتل . وتعدد اللهجات واللغات هو عامل من عوامل التفرقة : هنالك اكثر من ٦٠٠ لهجة زنجية في افريقيا تتقاسم سكان هذه القارة ، و ٧٠ لهجة في الفلبين و ٣٠ لغة في اندونيسيا ، و ٦٠ لغة في الهند ، و ٢٥ لهجة صغرى دارجة بين ٥٠٠ ٠٠٠ من السكان ، والكل يعرف جيداً العنف الذي تميزت به مقاومة التامول في غرة ١٩٦٥ ، في جنوب الهند ، ضد سيطرة « اللغة الهندية » .

كذلك علينا ان نحسب حساب الديانات المتنافسة المفرقة : بين السوسو المسيحيين والاقوام الاسلامية في القوطا دجالون في الفينيه ، والدوغون في الشمال والفوليس في مالي والمسلمين والهندستانيين في شبه القارة الهندية ، والكاثوليك والبوذيين في جنوبي الفيتنام والبوذيين البورمين والكارنيز المسيحيين ، وغيرهم . وبعض الشعوب تعاني القسمة الى عدة اجزاء وفروع عبر الحدود والتخوم المصطنعة : فالاشانتي موزعون بين غانا وشاطيء العاج ، والنانز بين الكامرون والفينيه الاسبانية والخابون ، والاويه بين غانا والتوغو . ومعارضة الائمة والرهبان البوذيين والبراهما الذين كثيراً ما وقفوا ضد الاصلاحات ، وقد اتخذت منها الارستوقراطية المحلية في آسيا اداة لتوطيد نفوذها وكذلك الزعماء التقليديون في افريقيا السوداء ، ولا سيما في هذه المقاطعات التي استخدمت كل الوسائل لديها للاحتفاظ بسلطتها ونفوذها .

ان عدم تكافؤ المؤسسات والظروف وعدم مطابقتها للاوضاع ، عجز الاعتمادات التي قدمها الغرب زاده حرجاً عدم كفاءة موظفي الادارة . فباستثناء بعض الممتلكات البريطانية ، حيث كانت السلطات المستعمرة قد اخذت تختار من ابناء البلاد ، ليس صغار الموظفين فحسب ، بل ايضاً ملاك موظفي الطبقة الوسطى والعليا ايضاً ، كما جرى في الهند وسيلان وباكستان ، فقد جرى استبدال موظفي الاستعمار فجأة بموظفين جدد لم تتوفر لهم الكفاءة والمقدرة والقدرة على تحمل التبعات والمسؤوليات ، وبسياسيين تم اختيارهم من قبل جماهير جاهلة أمية لا تفقه احياناً معنى للاقتراع وللأصوات التي يعطونها . ولم يلبث ان قامت في البلاد طبقة من متهني السياسة ، همهم في الدرجة الاولى ان يفيدوا الى أقصى حد من الوظائف الموكولة اليهم ، ويقومون بالابتزاز والاعتصار والإفساد . وتعدد الموظفين يجب رده اساساً الى المركز والهيبة التي توليها الوظيفة الحكومية لصاحبها وفقاً لما خبروه في عهد الاستعمار . كما ان بعض القطاعات كالقطاع الاقتصادي مثلاً يقوم بنشاطاته ويحتكر الوظائف فيها موظفون من الاقليات الاجنبية : من عرب وصينيين وماليزيين ولبنانيين واروروبيين من اصحاب الاختصاص او من اصحاب رؤوس الاموال . فالوظيفة والسياسة هما المسلكان الوحيدان

المفتوحة ابوابها للنخبة في هذه البلدان الآخذة بالنمو والرقى. فالوظيفة هي «صناعتهم الكبرى». ويشير ر. دومون الى ان في البلدان التي تتكلم الفرنسية في افريقيا الغربية اكثر من ١٥٠ وزيراً ، ويضع مئات من وكلاء الوزارات ، وبضعة آلاف من الاعضاء البرلمانية يتقاضون مرتبات اعلى من المرتبات المقطوعة لاعضاء البرلمان البريطاني . فالغايون الذي لا يتجاوز عدد سكانه الى ٤٥٠.٠٠٠ ، يعد ٦٥ نائباً ، اي نائب لكل ٦.٠٠٠ . فليس بغريب قط والحالة هذه ، ان تستهلك مرتبات الموظفين ، القسم الاكبر من واردات الخزينة (٦٠٪ مثلاً) و ٥٦٪ (في السنغال) . ان بلداً سكانه ٧٥٠.٠٠٠ نسمة كالكونغو برازافيل وميزانيتها العامة هي اقل بكثير من موازنة مخزن كبير من المخازن الكبرى في باريس ، فيه محكمة استئناف ، ومجلس شورى الدولة ، ووزارات وله سفراؤه ومندوبوه في الامم المتحدة . والتكاليف العسكرية فيه عالية جداً بحيث تهدد بتغذية روح الفتح . ومهما يكن فهي تحول الاعتمادات والموظفين عن النشاطات المنتجة .

بين هذه « النفقات التمثيلية » تأتي النفقات الخاصة بقصر الرئاسة في ابيدجان الذي دخل في بنائه ٢٥٠٠ طن من المرمر المستورد من ايطاليا بالطائرة (٩ مليارات فرنك) مقطوعته الكهربائية (بين قنوير وتبريد وتهوية ونقل) تزيد على استهلاك مدينة فرنسية سكانها ٢٥.٠٠٠ من الطاقة الكهربائية .

وجدت هذه الدول نفسها تنعم بجهاز اداري يتجاوز كثيراً طاقة دخلها القومي ويسبب تبذيراً يدعو للشك والريبة في النفقات العامة . ثم ان هذه البورجوازية الادارية تؤلف من اعضائها طبقة ممتازة ، او ارستوقراطية جديدة غنية تقتطع من القطاع المنتج ، منافع بشرية ومالية كبيرة . فهي تتناول مرتبات عالية شبيهة بهذه التعويضات التي كان يتناولها كبار الموظفين في العهد الاستعماري ، ويعمل فيها عدد من الخبراء الاميركيين والاوروبيين لهم داراتهم وحشهم وسياراتهم وسائقوها وكلها على حساب ميزانية الدولة . وهي ادارة كثيراً ما تكون فاسدة مختلطة يسمى الكثيرون بين افرادها للوظيفة ذات المرتبات العالية : في البوليس والجمرك والاشغال العامة او الدفاع الوطني . ويستشهد شيفرني بالجيش في لاوس الذي تدفع له الولايات المتحدة مرتباته ، واكتشفوا ان المبلغ النهائي كان يضاف اليه « سهواً » ٤٠٪ من قيمته . ثم ان سرعة تقلبات الوزارات وعدم استقرار الوظائف كثيراً ما حداً بأفراد هذه الطبقة الموجهة على السلوك مسلك « مهاجرين محتملين » فينهمكون التوازن المالي السريع العطب في بلادهم وذلك بتحويلهم مدخراتهم الى المصارف الاجنبية بحيث يكونون بآمن اذا ما قلب لهم القدر ظهر المحن .

الروح القومية يقوم صراع عنيف بين الاحزاب القائمة في البلاد والتي لا مناهج لها على الغالب تسير عليها وليست في الحقيقة سوى سوق للمنافسة بين زعمائها . فالنشاطات التي تنفقها هباءً منثوراً ، والفساد الذي يحول دون اي اصلاح يحاولون القيام به ،

وعجز السلطة عن تنظيم الانتاج او على اقتناع سياسة لا تأخذ بالوجوه ، كل هذه الامور أدت الى نبذ المؤسسات الليبرالية وحرية تشكيل معارضة وتعدد الاحزاب ، باعتبارها اموراً كاليمة زائدة لا طائل تحتها وكأجماً خطراً. ففي سبيل تكوين طبقات شعبية وبعث روح القومية بينها، وفي سبيل تطويعها وبعث روح النظام والانتظام فيها وتعويدها على البذل وروح التضحية التي يقتضيها تطبيق المشروعات العامة ، وفي سبيل تأمين التوازن بين المصالح والفصل في المشكلات القائمة ، وفي سبيل تحويل هذا التركيب الاجتماعي الذي لا يساعد كثيراً على التطوير الاقتصادي وعلى تأمين النظام السياسي في البلاد ، لا بد من قيام سلطة قوية لا تستطيع ان تحظى بتأييد الجماهير الشعبية الا باعتمادها مثالية عليا تهدف الى تحقيقها ، قد تكون الروح القومية في آسيا او المثالية الزنجية او الافريقية في افريقيا ، التي تساعد على ايجاد السبيل الذي يؤدي الى « الاشتراكية الافريقية » والى « الديمقراطية الآسيوية » الحقة . كل هذا مزيج من الايمان بالتقاليد التي سادت العصر الذهبي السابق للاستعمار ، ومن المطالبة بحق السير حالاً في طريق التطور ، وبالشعور بالحرمان والتعدي الذي يبعثه مظهر الدول المتطورة والارادة الصريحة بالتمييز بين المعصنة التي تهضم الاقتباسات التي وقع عليها الاختيار ، والاستغراب الذي يكون اساساً ، شكلاً جديداً من اشكال التغير .

وهكذا نرى كيف ان البلدان التي استقلت جديداً عام ١٩٥٠ نبذت الانظمة الجديدة جانباً مبادئ الحرية والنظام البرلماني : اما فجأة بعد انقلاب عسكري مفاجيء ، واما مداورة بعد ان ادخلت على نظامها الاصلي تعديلات حاولت معها التوفيق بين مؤسساتها وبين الواقع ، كما حدث مثلاً في الكونغو برازافيل حيث توالى على البلاد ١١ دستوراً جديداً بين تشرين الثاني ١٩٥٨ و كانون الاول ١٩٥٩ . ومن مميزات هذا التغير هو عدم الاماع بشيء مالى الديمقراطية في هذا التصريح الطويل المؤلف من ٣٣٠٠ كلمة الذي انتهت به مداولات مؤتمر باندونغ في نيسان ١٩٥٥ ! واخذت تبرز اكثر فاكثراً ، طبقة جديدة من القادة الوطنيين تتمثل بالاحسن في هؤلاء المسكرين الذين يأخذون على انفسهم محاربة الفساد وتدريب الامة ضد التفنت والانحلال ، وهم على الغالب خصوم الاقطاع واعداء الارستوقراطية ، كما نرى في اميركا اللاتينية مثلاً ، وفي بلدان الشرق الادنى ، ويحاولون النهوض بالشؤون الاقتصادية وتطويرها ، الا انهم مناهضون للديمقراطية في الصميم ، وقلما يكونون بنائين حقيقيين . واهتمامهم في الدفاع عن النظام ، كثيراً ما حملهم على كبح حركة النمو في الوقت الذي يحتملون ميزانية الدولة مطالب ترزح الدولة تحت ثقلها . فقد مكثت آسيا ودول الشرق الاوسط حتى الآن خير مثال على الانقلابات العسكرية . ففي عام ١٩٥٨ وحده حدث انقلاب عسكري وتحد بين سوريا والجمهورية العربية المتحدة ، واصل الى السيطرة اللواء قاسم في العراق ، والمارشال ايوب خان في باكستان ، واللواء عبود في السودان ، والجنرال نه وين في بورما ، والغاء النظام التمثيلي في فيلاند على يد المارشال ساريت . ففي عام ١٩٦٥ كانت الوزارة التي

شكلها الرئيس عبد الناصر تضم بين اعضائها عشرة عسكريين من اصل ١٢ عضواً ، كما ان وزراء الاقتصاد والشؤون الاجتماعية الثمانية في حكومة بورما التي اكتمل تأليفها في اواخر سنة ١٩٦٤ ، كانوا كلهم عسكريين .

وعندما لا تتحول هذه التورات او الانقلابات العسكرية الى حكم دكتاتوري ، فهي تؤول على الغالب ، الى نظام جديد لا يتميز كثيراً ولا يختلف عن هذه النظم التي قامت في بلدان اخرى بصورة شرعية ، قد يكون نظاماً رئاسياً على شاكله الكمالية في تركيا او على غرار الديفولية التي عرفت بمهارة كلية ، ان تمارج بين انفصال السلطات وتعاونها ، لترغم مجلس النواب على الوقوف موقف القبول والنصح ، (كما يقول بوشمان) ' يعهد معها الى السلطة التنفيذية بسلطات استثنائية (وتعطى على الاخص سلطة مطلقة لحل المجلس) كما تلغى مسؤولية الوزارة امام المجلس النيابي . وهذه الشخصانية التي تعطى للسلطة والتي تعيد الى الظهور الصورة الغربية المألوفة لرئيس الحزب ، هي ظاهرة عامة تستكمل وجودها بالحزب الواحد . وهذا الحزب الذي يصدر عن ايدولوجيا وطنية يحتكر لنفسه ، تمثيل الجماهير ، ومهمته الاولى الكبرى هي تحقيق افراغ عناصر الامة في بوتقة واحدة . فهي تراقب معاً السلطة التنفيذية ومجموع السكان ، بفضل انشاء خلايا او مربعات يعهد اليها افعال كلمة السر والتأكد من الامتثال لها ، ومد الناخبين بملاكات على كل المستويات ، وتأمين مراقبة الرأي العام . ورئيس الحزب الواحد الذي يمثل السلطة ، قد يطلع احياناً من بين الأطر التقليدية : كزعماء قبليين على شاكله هوفويه يوانسي ، وبوغندا ، وآرولوه ، او من سلالة ملكية ، على شاكله سيكو توريه او الامير سيهانوك ، والامير سوفانا فوما في اللاوس .

ان تركيز السلطة كلها بيد الحزب الواحد 'يفضي الى التضييق ان لم تقل الى الغاء الحريات العامة كما يفضي الى الغاء الضمانات الدستورية : فالصحافة تُراقب او يحرق كبتها ، تنكاثر حوادث التوقيف الاحترازي والسجن الكيفي ، و ' الكشف عن المؤامرات ' . وبفضل قانون الطوارئ الذي يعطي البوليس سلطات واسعة تجري تصفية المعارضة بصورة عنيفة ، بالغاء زعمائها او بامتناعها ، او بوضعها في حالة ترى نفسها معها عاجزة تماماً عن العمل بالطرق الشرعية بفضل التلاعب بالنظام الانتخابي ، لا سيما عن طريق العمل بنظام الاكثرية ، على اساس لائحة وطنية موحدة او عن طريق الضغط الاداري .

مشكلة الاستقلال الاقتصادي

استطاعت الدول الاستعمارية ان تؤمن حضورها في البلاد ، ليس فقط
روابط التبعية
سياسياً وادارياً ، بل ايضا ولا سيما ، اقتصادياً . فمن جهة وسائل
النقل : كالخطوط الحديدية والطرق والمرافئ ، وتوجيه التيارات والتيارات التجارية التي تم

تنظيمها في الماضي وفقاً للاعتبارات التي تليها السياسة السرايقية والاقتصادية التي يضمها المستعمر لم يكن من الممكن تغييرها بالسرعة المطلوبة ، كما ان البلدان الواقعة تحت الاستعمار تقوم في وجهها صعوبات وعراقيل كثيرة تقف حجرة عثرة في سبيل تطورها نحو نظام اقتصادي مستقل ، بعد ان تكون عدة « مصارف اختناق » قتل نموها : كندرة رؤوس الاموال البلدية ، وعدم توفر الاختصاصيين واليد العاملة الموصوفة وبالتالي اضطرارها الى الاستدانة بشروط ثقيلة والتزامات سياسية خطيرة ، واتعاقد مع موظفين اجانب لا يمكن استدناؤهم او اجتذابهم الا بأجور مغرية وبتعويضات ضخمة الامر الذي يبعث الرغبة في الموظفين والاختصاصيين الوطنيين على المطالبة برفع مرتباتهم لتعتدل وتستقيم كما يزيد في كلفة إعداد الأطرو والملاكات اللازمة لإدارة البلاد في المستقبل : والتعليم الثانوي في نيجيريا يكلف ثلاثين مرة دخل الفرد في جميع البلاد (مرقين في الولايات المتحدة الاميركية) والتعليم الجامعي من ثلاثة الى خمسة اضعاف كلفته في أوروبا .

ومن جهة اخرى ان التقسيم الدولي للعمل (من مخلفات العهد الاستعماري) وارتباط المستعمرات القديمة بالظروف المتحركة يجعلها في وضع غير ملائم : فهي تنتج محصولاً او بعض المحاصيل الخام اسعارها عرضة للتقلب تميل باستمرار الى الهبوط . والحال ان معظم هذه الغلال والمحاصيل تنافس بعضها البعض واسعارها ترتبط الى حد كبير بالدول الصناعية الكبرى التي تختار من بينها ما يتفق ومصالحها بينما تزودها هذه الدول بالعتاد والاجهزة التي لا غنى لهذه الدول الجديدة عنها . « فهي ترى نفسها مشدودة واكثر ارتباطاً بأسواقها من ارتباط هذه الاسواق بمناطق تمولها » . فالكامرون الذي صدر عام ١٩٥٩ ، نحو ٥٣ ، ٠٠٠ طن من الكاكاو بقيمة ١٠٠ ، ٨ مليون فرنك بفرنك المستعمرات ، لم يصدر من هذا الصنف ، عام ١٩٦٠ سوى ١٠٪ زيادة عن تلك القيمة ، اي ٥٩ ، ٠٠٠ طن لم تعد تعطي سوى ١٠٠ ، ٧ مليون فرنك . والحال ان هبوطاً يلحق احد المحاصيل المعدة للتصدير ، يكفي لالغاء المساعدة الممنوحة ، سنة او عدة سنوات .

ويحدث بصورة عامة شيء من الهبوط او النزول في شروط المبادلة على حساب البلدان المصدرة للانتاج الزراعي والمستوردة للواد الصناعية . وسبب ذلك هو ان هذه المحاصيل الاساسية تخضع لمراقبة شركات الاحتكار والتكتلات الدولية التي تشبه الى حد بعيد ، كما يقول فرنسوا بيرو « دولا استعمارية فعلية » (كلاونيلفر في افريقيا وشركة الاثار المتحدة في اميركا الوسطى ، وألوكام في الكامرون ، والشركات البترولية في الشرق الاوسط مثلاً) . وهذه الوحدات الكبرى التي تشترك فيها دول عديدة مركزها الرئيسي في احدى الدول الصناعية الكبرى ، باستطاعتها ان تسيطر على استثمارات مهمة جداً في البلدان التي كانت من قبل مستعمرات لها ، انما ترفض رفضاً باتاً ادماجها في الاقتصاد القومي ، فهي تربط كل ما لها من نشاط بالسياسة العامة التي تتبعها في هذه البلدان ، دون ان يكون لها اي علاقة او ارتباط

بالاقتصاد المحلي ، فهي تراقب الانتاج وتتحكم به ، وتدخل مع الدول الاخرى في منافسات دون اي اكرات منها لنمو هذه الاقطار او لمصالحها الخاصة ، كما انها قلما تعود تستثمر الربح الذي تربحه في البلد الذي يقع فيه الاستثمار .

فليس من عجب ، بعد هذا ، ان تبقى هذه البلدان ، باستثناء البعض بينها مما حالها الحظ ، كغانا مثلاً والفيثيه ومالي وبورما التي استطاعت ان تتخطى مراحل التخلف الاقتصادي ، لتسكن في ذات الاوضاع التي كانت لها في عهد الاستعمار وان يتولى مقاليد الادارة فيها الاشخاص ذاتهم في العهد الاستعماري ، « فالاستقلال الشرعي قد لا يكون سوى تعمية تختفي وراءه قبضة المستعمر الاقتصادية » ، كما يؤكد رنيه جاندارم ، « فالدولة المستعمرة القديمة لا تزال ماثلة حاضرة بشكل محسوس » ، كما يرى زينغر . فالتيارات التجارية تبقى على اتجاهها نحو البلد الام ، سواء في تونس والمغرب او مالي والفيثيه نفسها التي نشزت ، اذ ان ٧٤ بالمائة من صادراتها عام ١٩٦٠ تقع في منطقة الفرنك . فما عسى ان تكون موريتانيا مثلاً وما عسى ان يكون مصيرها لولا استثمار شركة ميفورما لمناجم الحديد الواقعة في حصن غورو ؟ الم يثبت رنيه جاندارم ان « الاقتصاد القائم على النقل ، لا يزال قائماً دونما تغيير تقريباً ، في جمهورية مالاغاش حيث الشركات نفسها تؤمن تصدير المحاصيل الاستوائية وتستورد الحاجيات المصنوعة وحيث الشركات الثلاث الكبرى : المساجيري مارتيم والهافريز والسكندينايفان ايست افريقان لاين عقدت فيما بينها اتفاقاً احتكرت بموجبه العلاقات التجارية بين هذه الجزيرة الكبيرة وبين فرنسا ، وحيث الشركات الكهربائية الخاصة ، تفرض « ليس تعرفه منفرة فحسب ، بل انها توصلت الى فرض تعرفه تصاعدية » ، معرضة بذلك للفشل الذريع ، كل محاولة للتصنيع .

ينجم عن ذلك اخضاع البلاد لعبودية او لتابعة لا خلاص منها الا بواسطة التصنيع . فإلى عدم توفر رؤوس الاموال ورجال الاختصاص والتقنين يجب ان نضيف منافسة البضائع الأوروبية او الأميركية ، وضيق السوق الداخلية الناجم عن تجزؤ البلاد الامر الذي يجعل بحكم المستحيل استثمار أي مشروع رابح .

الى هذه الشوائب او النواقص ، يجب ان نضيف كذلك قطاعاً ثالثاً آخذاً بالازدياد والاستفعال يتعذر معه كل انتاج ، شبكة من الاجور والمقبات التي تصدع الخاطر بما فيها من قفلوت ، ونفقات السيادة والادارة الباهظة والتي لا تحمل فيها الاعتمادات المخصصة للتجهيز الا محلاً زهيداً مع انها باستطاعتها وحدها تأمين رفع الدخل القومي .

الاستثمار الجديد
هذه الروابط التي تشد هذه البلدان الى الدول الصناعية تخلق علاقات تبعية وتربط تنتج عن هذا التفاوت العظيم بين التشكيلات الاقتصادية في هذه الدول والبلدان التي نالت استقلالها حديثاً . فهي تجعل غير ذي جدوى التدخل المسلح كما كانت يجري في الماضي ، الا عند الضرورة القصوى ، كالحالات التي وقعت في الغابون واfrica الشرقية وكونغو ليوبولدفيل ، عام ١٩٦٤ ، و ١٩٦٥ . ومهما تكن وسائل التعمية المستعملة

لتفطيتها ، او الاحتياطات المتخذة لتجنبها فهي تليح للدول الصناعية الكبرى ، ان تحافظ اقله جزئياً ، على مواقعها الممتازة وان تقويها حتى انها تحقق امتيازات جديدة .

فالاستثمارات الخاصة غير كافية وتبقى فائدتها محدودة ، إذ ان منها الاول تأمين الارباح بأسرع ما يمكن وإخراج هذه الارباح خارج البلاد ، ولذا سيطرت على الاستثمارات التي تقوم بها الدولة . وهذه الاستثمارات تزرع ، على الغالب ، تحت شروط صعبة مستترة . فالانتقالات الاقتصادية الثنائية ، سواء أكانت لتثبيت سعر النقد او امتيازات جمركية ، او اعتمادات للتصدير او تعاوناً مالياً تخفي وراءها دوماً مقابلاً ما . وكذلك قل عن الهبات والسلفات التي تعطاها الدول الجديدة ، اذ يترقب عليها ان تقابل هذه الهبات بتنازلات تمكنها من تشديد مراقبتها لاقتصاديات البلاد والتحكم بها : كامتيازات جمركية وضرائية ، والتعهد بتخصيص هذه الهبات والقروض لشراء حاجياتها من البلد الدائن والتعهد بعدم اللجوء الى التأميم او المصادرة ، وإطلاق الحرية امام تصدير رؤوس الاموال والارباح الى الخارج (وهي وسيلة اخرى من وسائل الضغط الدائم على النقد) ، وفرض نظام اولوية على الاستثمارات (وبذلك تستطيع الحد او الحؤول دون إنشاء صناعة متوازنة في البلاد) . وهذا « الاستعمار الجديد للدولار » تستعمله اليوم وتلجأ اليه كل الدول الصناعية التي أسست في هذا المييل مؤسسات مصرفية خاصة . وكثيراً ما يفرضون مع هذا كله شروطاً سياسية ترمي في اكثر الاحيان ، الى منع الدولة الجديدة من « الانتقال الى المسكر الثاني » (هذا هو الفرض الاكبر من العون العسكري او المالي الذي تقدمه الولايات المتحدة الاميركية) وهو تأمين معاضدة البلاد المستعمرة القديمة في المجال الدولي ، لا سيما تأمين صوتها في الامم المتحدة ، كما هي الغاية الاساسية من المساعدة التي تقدمها الحكومة الفرنسية . واكثر من ذلك فقد اكدوا انه في حال عدم تحديد الشروط السياسية بشكل واضح ، فالدول التي تطلب المعونة المالية ، تدرك جيداً « اي تصرف يجب ان تسلكه بحيث لا يقابل طلبها بالرفض » . ان لائحة البلدان التي استفادت من العون الاميركي المالي هي هذه الدول التي تتمتع بمركز استراتيجي على طول حدودها مع « الاتحاد السوفياتي » والعكس بالعكس ، والامثلة كثيرة عن هذه الدول التي رفض طلبها المساعدة لحرصها على استقلالها كمصر عام ١٩٥٦ ، والفيتية عام ١٩٥٨ ، اذ رفض طلبها فجأة . والعين رأت كل الفتيين الروس يغادرون اراضيها عام ١٩٦٠ كما ان اميركا أنقصت مساعداتها لباكستان ولسيلان . كما ان انضمام الدولة الى مجلس نقد قوي (كالدولار والجنيه والفرنك) من شأنه ان يسهل انتقال الارباح وخروج رؤوس الاموال الخاصة التي يرغبون في استثمارها في الخارج .

اما التعاون الفني فيتم بارسال خبراء وفنيين كالمهندسين والاطباء والاساتذة والضباط (لتنظيم الجيش ومده بالملاكات التقنية) او عن طريق تخصيص منح دراسية لجذب الطلاب الى جامعات البلاد . فالغاية البارزة هي العمل على نشر لغة الدولة الصناعية ، ونشر منتجاتها (فالتصدير يولد التصدير) كما يقول المثل الانكليزي وبذلك يشتد نفوذها على الملاكات الوطنية

لتي تلقت تحصيلها في هذه الدول . ففي عام ١٩٦٤ أرسلت فرنسا أكثر من ٢٠.٠٠٠ من خبراءها الى هذه البلدان الجديدة على اساس التعاون الفني ، منهم ١٠.٠٠٠ الى المغرب وحده .

فاذا ما ساهم عدد من الدول المتطورة في هذه المساعدة على تنوع مظاهرها ، فالدول التي تلعب الدور الأهم في هذا المجال هي الولايات المتحدة ، من جهة ، والاتحاد السوفياتي والصين ، من جهة أخرى . فالاعتمادات التي تخصصها الولايات المتحدة هي الاضخم والأهم ، الا انها أقل تأثيراً ، على ما يبدو : فهي تتوزع على عدد كبير من البلدان تراعى فيها بالدرجة الاولى الأهمية الاستراتيجية . وقد تهدر أحياناً ، او انها تصرف ليس في استثمارات منتجة ، بل على الغالب ، في استيراد مواد ترفيهية بذخية يفيد منها على الاخص ، اصحاب الطبقة الموجهة في البلاد ، الامر الذي يزيد من الفروق الاجتماعية بين السكان . فالمعونة « الشرقية » ، هي على عكس ذلك ، أكثر تنظيماً وتنسيقاً : فقلما ترتدي طابع الهبة ، بل هي قروض طويلة الاجل (من ١٢ الى ٢٥ سنة أحياناً) ، بفائدة بسيطة (من ٢ - ٢.٥ ٪) مع شرط تسديدها بالعملة المحلية (دون مشاكل للتحويل او النقل) او انها تسدد بمنتجات محلية لاسيما الزراعية منها تحدد اسعارها لأمد طويل . تستعمل هذه القروض دون ان يكون لها أغراض تجارية وتخصص لانشاء استثمارات صناعية ، تتولى ادارتها ، عند الفراغ من انشائها ، الدولة المستفيدة من القرض ، دون اي تدخل من قبل الاتحاد السوفياتي . وهذه القروض التي تكلف أقل بكثير مما تكلفه القروض الاميركية ، تبدو أكثر تجرداً في الظاهر ، وينظر اليها الناس بارتياح ، على العموم .

اما المعون الذي تقدمه الصين ، فهو الذي يحقق نجاحات أم وأكبر بالرغم من ضآلة الاعتمادات المخصصة حالياً : فالقنيون الصينيون ملزمون بالتقيد بعيش مقصد سكان البلاد الوطنيين . فهم أكثر التصاقاً بهم وأقل تطلباً ، ويستوحون وجه الشبه في الظروف التي أحاطت بالصين عام ١٩٤٩ ، والظروف التي تعاني منها الدول الجديدة . فهم مثال حي للنجاح وللتوفيق الذي لاقتنه « الطريقة الصينية » .

ومهما يكن من الامر ، فالدول التي حققت استقلالها حديثاً ،
اتفاقات متعددة الاطراف
تفضل عقد موائيق متعددة الاطراف ، على اتفاقات ثنائية
افرو - اوروربية
الاطراف ، حتى منها هذه الدول التي تنعم بموقع استراتيجي
مهم يتيح لها ان تلعب بين الشرق والغرب سياسة مزايدة او تأرجح . ان توسيع حلقة
الزبائن والمجهزين يجعلهم في مأمن من ضغط الدولة المسيطره التي يتعرضون لها . فالمساعي
التي يقومون بها تسير كلها في هذا الاتجاه ، ولذا يتنا توقع بعض التراخي في العلاقات
التجارية وانخفاضاً في الاستثمارات التي كانت تشد - في أعقاب استقلال البلاد - الدولة المستعمرة
الى مستمرتها القديمة . الا ان هذه الحركة لا تزال بعد بطيئة ، ونتائجها محدودة . ويبدو ان
الاتفاقات التي تعقد مع منظمة دولية هي التي يرجى منها ان تخفف من « وطأة السيطرة »
التي تمكن لها الاتفاقات الثنائية . من المؤسف جداً ان تكون B. I. R. D. المؤسسة الرئيسية

الوحيدة في هذه المجال ولا تتوفر لها مبالغ طائلة ، كما ان الشروط التي يفرضها هذا البنك للتسليف دقيقة جداً وتقتصر المنتفعين منه على عدد قليل ، بحيث يمكن وصفه بأنه لو كان مصرفاً عادياً، فهو لا يسلف سوى الاغنياء . وقد انشأت المؤسسة C. E. E. من جهة اخرى ، عام ١٩٦٠ ، صندوقاً خاصاً للتطوير الاقتصادي في اوروبا (Fedom) الذي يفتح الطريق امام التعاون الاقرو - اوروبي ، اي امام دمج شؤون افريقيا الاقتصادية بالشبكة الاقتصادية الدولية C. E. E. ، فتفتح لها اسواقها لتتفق محاصيلها ولتسواء انتاج البلدان الافريقية بأسعار مربحة . الا ان هذا الدمج قد يعرض الاقتصاد الاميركي - بالنظر للتفاوت الكبير القائم بين الاوضاع الاقتصادية من كلا الجانبين - للبقاء ، مدة طويلة ، في وضع البلدان المنتجة للخامات والمواد الغذائية ؛ وبالتالي يؤخر ، الى ما لا حد له ، عملية تصنيع الدول الافريقية . ومن شأن هذا الوضع ان يفضي ، الى تكوين كتلة دولية ثالثة تخضع لسيطرة اوروبا شبه ما تكون « بشراكة الحصان والفارس » كما يقول سيكو توريه ، و « الشكل الابرز والصورة الأوضح للاستعمار الجديد » .

النتيجة

من هذه الحلول الكلاسيكية الثلاثة المعارضة التي من شأنها ان تؤمن سرعة النمو ، وبالتالي ، الاستقلال الاقتصادي لهذه الدول الجديدة ، حل هو الاكتفاء الذاتي ، يجب ابعاده وطرحه جانباً باعتباره لا يمكن تطبيقه ولا احد يرغب فيه ، وحل آخر هو التخطيط من النوع الاجباري ، سوفياتياً كان او صينياً ، وهو حل تعارضه كل الحكومات تقريباً ، وسيبقى الحل الثالث او الأخير ، وهو التوحيد الذي يبدو ملحاً في افريقيا ، في مجموعات اقليمية كبرى . وفي هذا الاتجاه تسير كما رأينا - ولو ببطء - الدول الافريقية المتخلفة . وقد لوحظ انه بعد عام ١٩٥٥ ، « لا يزال روح مؤتمر باندونج حياً نشيطاً » بالرغم من الاختلافات المعقدة التي باعدت بين مصر والاردن ، وسوريا وتركيا ، والعراق وايران ، والباكستان والهند ، وافغانستان والباكستان ، والمغرب وجمهورية الجزائر الشعبية ، واثيوبيا والصومال ، وتونس والجامعة العربية ، واندونيسيا وماليزيا ، الخ ... هذا الروح الذي تجلى بكل وضوح خلال ازمة السويس عام ١٩٥٦ ، وبدا للجميع ان سيطرة الغرب على آسيا وافريقيا ، لا يمكن لها ، من الآن فصاعداً ، ان تستمر او ان تدوم طويلاً حيث لا تزال قائمة .

فالقوارق الدينية والعنصرية ، والاطماع التي يقذفها زعيم هذه الدولة او ذاك ، والاتجاهات المؤقتة للغرب او للشرق او للصين وبالرغم من هذا الحياء الايماني الذي يعطون عنه عالياً في كل مكان ، قد اضعفت كثيراً الروابط التي شددت العلاقات الاقرو - آسيوية ، هذه العلاقات التي تربط

هذه الدول والتي من شأنها ان تلعب دوراً حاسماً في الأمم المتحدة ، لو عرفت ان تؤلف منها كتلة متماسكة . فالهروب بين الباكستان والاتحاد الهندي ، والاختلافات النظرية بين الصين والاتحاد السوفياتي من شأنها ان تسمم ، اكثر فاكتر ، هذه الاختلافات الناشئة بين هذه الدول . ومن جهة اخرى ، بينما راح مؤتمر باندونج يشدد على الحياد الايجابي وعلى التضامن المتبادل فيما بينها تجاه اوروبا وتجاه الاستعمار الذي لا يزال ناشطاً ، فجهود الدول الافرو - آسيوية تتجه نحو الوقوف في وجه الاستعمار الاقتصادي الجديد . فبعد ان وضع حدت تقريباً للاستعمار السياسي ، أخذ المناهضون للاستعمار ، يعون ، اكثر فاكتر ، المشكلات الجديدة المشتركة بين الدول المتخلفة اقتصادياً في العالم الثالث : مقاومة الاستعمار الاقتصادي الجديد عن طريق تشجيع التصنيع ، والاصلاح الزراعي ، وتزعم السلاح . ولذا تسمى كتلة الدول الافرو - آسيوية الى التوسع والامتداد بحيث تبلغ دول اميركا اللاتينية التي كانت بعض دولها تتوي ايفاد ممثلين عنها الى مؤتمر باندونج الثاني ، المقرر عقده في حزيران ١٩٦٥ ، في الجزائر . وبالفعل ، ان الدول المتخلفة اقتصادياً ، تتأرجح اليوم وتتمرج ، ليس بين كتلتين بل بين خمس دول كبرى : الاتحاد السوفياتي والصين والولايات المتحدة الاميركية ، وبريطانيا وفرنسا ، فهي اكثر تشبهاً بمصالحها القومية الخاصة التي تتعارض فيما بينها - من ذكريات صراعها وجهادها الماضية ، ومن رغبتها في تحرير شقيقاتها التي لا تزال ترسف تحت نيد الاستعمار . الا ان مؤتمر القارات الثلاث الذي انعقد في هافانا ، في مطلع ١٩٦٦ ، والذي حضره اكثر من خمسمائة مندوب يمثلون الحكومات او الحركات الثورية والذي كان من المتوقع ان يكون احمد بن بركة روحه النابض ، كان ولا شك ، تشجيعاً قوياً لحركات المقاومة ، حق المسلحة منها ، تقوم بها الدول المحكومة ، في وجه الاستعمار الجديد .

انطلاقة العلوم والتقنيات

تماظمت قدرة (الانسان) على تنظيم معارفه والاستفادة منها تماظمتاً معروفاً ، وتماظمت معها سيطرته على الطبيعة وعلى نفسه ... ذلك هو التبدل الكبير في موقف الانسان العام الذي توصل تدريجياً الى احلال المآلة محل السر والتحليل الفيزيائي الكيميائي ومعالجة نتائجها حسابياً على الحرافة ؛ والعمل المدروس والمخطط على ردة-الفصل النظرية .

(ا. م. م.)

« المجلة الفلسفية : تشرين الاول - كانون الاول ١٩٥٢ »

في هذا العالم المنقسم الذي تتجابه فيه الايديولوجيات المتنافسة والاجناس للتعادية ، ليست المجتمعات والدول وحدها ما تطورت تطوراً عجيبياً منذ أقل من نصف قرن ، بل الحياة الفكرية ايضاً ، التي تميز قوتها الحارقة عصرنا الحاضر ، وعن طريقها ، قوة الانسان .

لقد حدثت ثورة علمية ثانية منذ مستهل القرن لا تقل شأناً عن ثورة اوائل العهد المعاصر ؛ ففي خمسين سنة ، حقق العلم نجاحات اعظم من كل ما عرفه تاريخ البشرية حتى اليوم . وهو قد وضع منذ اليوم بتصرف الانسان وسائل طرح عبء المرض والبؤس والموت الذي ثقل عليه منذ آلاف السنين .

يبدو هذا العصر من ثم وكأنه عصر العلوم والتقنيات بالذات ؛ وقد اصبحت هذه الاخيرة في نظر بشرية القرن العشرين التي وعت شأنها وتطورها السريع جداً ، رمز حضارتها بالذات ايضاً . لا بل انها تشعر في هذا المضمار افضل شعور بـ « استعجال التاريخ » ، فان الاختراعات والنجاحات التقنية تتوالى توالياً مطرد السرعة ، ولا تقتصر نتائجها الواحدة الى الاخرى بل تؤلف كرة ثلجية يزداد حجمها وقوتها ومفعولها ازدياداً مطرداً اتساع انتقالها . ومن جهة

ثانية ، افلا ترسم منذ الآن في أفق السنوات المقبلة ثورة علمية وتقنية جديدة بفضل نحو الطاقة النووية ؟

ان هذا السير المنتظم الذي سارته المعارف البشرية والنجاحات التقنية قد رافق في الزمان الانقلابات العالمية الكبرى التي تشكلها الحروب والازمات الاقتصادية في هذه العقود الاخيرة ؛ وهي قد اسهمت فيها لا بتقنيات التدمير فعصب ، بل بالنظرة الجديدة الى العالم التي فرضتها نظرياً وعملياً . فعين يتنكر الملتاثم لمصره ، فاتما هو يرفض العلم قبل الحرب لانه يحمله مسؤولية كافة المصائب الراهنة . اما نظرة المتفائل الى المستقبل فتستند الى الدفاع عن العلم والتقدم التقني : ان العلم سوف يتغلب على كافة مصائب الانسانية . وعلى غرار ما حدث ابان الازمة الكبرى رافق العداء للآلية عداء للعقلية ونظرة تشاؤمية الى مصير الانسان ، بينما ترتبط العقلية المناهضة بصوفية انسانية « ايامها المقبلة تقني » ويتقي فيها كل قلق ميتافيزيقي بفضل سير العلم الطليق الذي يعزز فاعلية العمل البشري وقدرة الانسان ، ويضع في حوزته وسائل تحسين ظروف حياته ، وحتى مداها ، تحسيناً فعلياً ، والتخلص من خطر البؤس ، ويتيح لكل فرد تنمية شخصيته حتى اقصى حدود التنمية . ولكن البشر يشعرون بالقلق وعدم الاطمئنان ، لا بالثقة التامة ؛ فان اختبار الحريين العالميتين والازمة الكبرى قد جعل الحياة البشرية تظهر وكأنها مهددة ابدأ بنجاحات العلوم بالذات ؛ لا بل ان العلوم المكرمة للمحافظة على الحياة تبدو هي نفسها مخيبة للآمال ومثبطة للعزائم . وفي مضمار آخر ، ترسم اليوم في عالم العمال ، ردة فعل غير منسقة ، متزايدة الوضوح يوماً بعد يوم ، ضد التحسينات التقنية الاخيرة واططار البطالة الجديدة المحدقة يحامير العمال الممكن الاستغناء عنهم بعد اليوم بسبب احلال الآلات محلهم . ومن هذه الزاوية ، يجب ان يُنظر الى مسؤولية العلم والحضارة ومصائب العقود الاخيرة في الضمير البشري . والنظران مترابطتان ترابطاً لا يقبل الانحلال . فان موضوع قيمة العلم النظرية والعملية لا ينفصل بعد اليوم عن موضوع مصير الانسان ومعناه .

ازدياد اتصال العلم وثقافة
بحياة الانسان

الفصل الأول

ثورة العلوم الطبيعية

١ - الظروف الطبيعية للبحث العلمي والنظري

المركز الجديد للعلم والتقنيات
في حياة المجتمع

ان الثورة الصناعية التي حدثت في النصف الاول من القرن العشرين لنتيجة مباشرة لنمو العلوم والتقنيات ، ولا سيما في الحقل الفيزيائي والكيميائي ، فليس من مصنع يستطيع العيش بعد اليوم بدون اجهزة مخبرية وموظفين فنيين يكرسون كافة اوقاتهم للبحث . وسواء في البلدان الاشتراكية ، حيث يسمى استثمار الاكتشافات العلمية وراء الفاعلية الفورية القصوى ، اما في البلدان الرأسمالية ، حيث تدفع المنافسة الوطنية ، ولا سيما المنافسة الدولية ، بصورة عامة ، الى تحسين المصنوعات وطرائق الانتاج تحسينا مستمرا ، نرى ان العالم الصناعي الجديد عالم متحرك في جوهره يخضع النجاح فيه لتقدم دائم ، ويخضع هو نفسه بدوره للتقدم العلمي بحصر المعنى .

والحال ان الاجهزة التقنية وتعهد المختبر يجمدان رؤوس اموال كبرى لا تستطيع سوى المشاريع العظمى توظيفها ، بحيث ان تأثير العلم ، اقله على بعض فروع الصناعة ، يعزز تأثير التقنيات التي تشرف على انتاج كبير : فهو ايضا يحمل على تأليف اتحادات كبرى تضمن لنفسها احتكار احدى الاسواق . وليس من باب الاتفاق ان توسع بعض الشركات الكبرى ابحاثها العلمية على نطاق واسع .

يتصل التوتر الدولي المتزايد اتصالا مباشرا ومتبادلا كذلك بالتقدم العلمي بسبب البحث عن تقدم تقنيات التدمير تقدما مستمرا . فتحت تأثير هذا البحث تتدخل الحكومات اكثر فاكثرا ، ولا سيما بعد السنة ١٩٤٠ ، في تنظيم ورقابة العمل العلمي ، ويستبقى بالمقابلة للحاجات العسكرية شطرها من الاموال المكرسة للبحث .

اخيرا ، ولا سيما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، انتصب في وجه العالم الغربي ، الذي

ينعم بمستوى معيشة مرتفع نسبياً ، جزء كبير من الكرة الأرضية يفتقر الى المزيد من التغذية استطاع الغرب من قبل ابقاءه تحت سيطرته . وقد فرض تزايد السكان في مختلف مناطق العالم والوعي القومي او الاجتماعي الذي برز عند هذه الشعوب غير النامية المجتذبة نحو الشيوعية ، انتباه شطر الانسانية الممتاز الذي طلب من العلم حل المسائل الخطيرة التي اثارها هذا التمرد . ولكن العلم والتقنيات التي افاح تقدمها قد فرضت نفسها على انتباه الجميع بصورة مستعجلة جليلة . فهي لم تعد ، بفضل انتاجها الوفير ، لتختص بطبقة ممتازة محدودة من المجتمع فحسب ، بل بمجموع المجتمعات المصنعة . لقد غزت الاكتشافات التقنية الحياة اليومية اكثر فاكثراً (كهرباء اذاعة ، سينما ، تجهيزات منزلية ...) ، وبدلت تطوراتها السريعة ، في كل حين ، اطار الحياة المادي ؛ لذلك فان الابتكارات العلمية والتقنية الاخيرة تختص بالعالم كله بفعل الانعكاسات التي تنبئ ببعدها في مستقبل ليس ببعيد . وهذا ما يفسر لنا النجاح العظيم الذي تصادفه صحافة ومنشورات تتوخى تعميم المعرفة العلمية ، ونغولون ادبي قلماً طرق حتى اليوم هو العلم - الخيال ، الذي يشدد فيه على الناحية الخييفة قارة ، والناحية الجميلة قارة اخرى ، في مستقبل الحضارة العلمية .

لقد زال مثال العالم المنفرد العامل بدافع محبة العلم الصحيح . فان تطورات امتهان العلم العمل العلمي الداخلية ، وتمدد فروع البحث ، وتزايد عدد الباحثين اللازمين لادارة الابحاث في حقول مختلفة مترابطة ، قد اعطت هذه المهام طابعاً جامعياً . وقد قدر الباحثون في اواخر القرن التاسع عشر بـ ١٥٠٠٠ في العالم اجمع ، بينما بلغ عددهم ، في السنة ١٩٥٤ ، ٤٠٠ ، ٠٠٠ باحث على الاقل يحذر ان يضاف اليهم كل من يقوم بأعمال علمية خارج البحث الصرف . ويكسر شكل من هؤلاء نفسه لمهمة محصورة تستلزم تخطيطاً وتنسيقاً مع مهام الآخرين حتى يكون لها معناها وفعاليتها . وقد ادت الحرب العالمية الثانية الى زيادة كبرى في عدد الباحثين والى تقسيم العمل في داخل هذا العالم ، وازيف اخيراً قانون السرية الى قانون التخصص .

ومن جهة ثانية ، لم يلبث هؤلاء الباحثون ان ارتبطوا ارتباطاً وثيقاً بالتنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، اوجبته اعتبارات مالية في الدرجة الأولى . فان العالم ، الذي تمتع زمناً طويلاً بحرية مطلقة قد انتهى ، شاء ام أبى ، الى الارتباط بمن يوفر له الاموال اللازمة لمواصلة اعماله . وهي الدولة على العموم ما تمد بالمال الجامعات ومراكز الابحاث العلمية ، ولكن المشروع الرأسمالي ، خصوصاً في الولايات المتحدة ، يقدم كذلك المساعدات للجامعات او للمعاهد والمختبرات الخاصة المرتبطة مباشرة بالصانع . وبعد السنة ١٩٤٠ ، تدخلت الحكومات لا من اجل التمويل فحسب ، بل من اجل رقابة الابحاث حتى تلك الجارية في اطار الجامعات . وكانت رقابتها اكثر شدة اذا تعلق البحث بالدفاع العسكري ؛ يضاف الى ذلك ان كل شيء استرعى في النهاية اهتمام الحكومات في جو الحرب الباردة بعد السنة ١٩٤٧ والقلق الذي عاشت

فيه الدول . ففي الولايات المتحدة مثلاً أصبحت العلوم الاجتماعية نفسها ، بمعظمها ، في أيدي الحكومة . ولذلك فمن أجل بحرية الولايات المتحدة الاميركية اجري التحقيق ، « جماعات وقيادة ، ورجال » ، ومن أجل دوائر استعلامات الجيش الاميركي اجري هذا التحقيق الاخير ، « الجندي الاميركي » . اما الغاية من هذه التحقيقات فهي اقامة معرفة الرجال بغيا اختيار المهمة الواجب اسنادها اليهم ، وقد اقيمت سرية في بعض الحالات .

يُعدّ العالم شيئاً قشياً وسيلة التخلص من ظروف النشاط هذه ومن كافة العبوديات التي تستلزمها : فهو يعمل في الاطار المفروض عليه ، ويحجب عن الاسئلة التي يطرحها عليه موزع الاعتمادات والتي تعين بحد ذاتها اتجاهها خاصاً للابحاث يسيء الى الموضوعية العلمية ، في العلوم الانسانية بصورة خاصة . وان امتحان « الولاء » الذي يخضع له العالم في بعض البلدان يضطره الى اختيار صلاته ، والاعراض عن بعض فضوله العلمي ، والامتناع عن التعبير عن آرائه .

ومن جهة ثانية استلعب تدخل الدولة والمشاريع الخاصة في تنظيم البحث العلمي ، منذ نصف قرن ، تبديلاً هاماً في مراكز الابحاث . فهي قامت ، في السنة ١٩٠٠ ، في البلدان الاوروبية القديمة التصنيع : انكلترا ، فرنسا ، المانيا ، ولم تمّ فيها بعد ذلك سوى نمو بطيء ، في حين انها نمت نمواً عظيماً في الولايات المتحدة الاميركية من جهة منذ اوائل القرن ، وفي الاتحاد السوفياتي من جهة ثانية بعد ثورة السنة ١٩١٧ . ثم زاد الفرق بين هذه الدول المختلفة بالنسبة للتجهيز العلمي منذ السنة ١٩٤٠ وظهور الطاقة النووية .

يضاف الى ذلك ان الاعمال العلمية قد خضعت خلال نصف القرن الاخير ، بسبب ارتباطها بالحاجات الاقتصادية والعسكرية ، لتنظيم بات اكثر تنسيقاً يوماً بعد يوم . فبينما حرص الاتحاد السوفياتي منذ البدء على انجاز واستثمار اكتشافاته العلمية انجازاً واستثماراً صوابين ، توجب ان يواجه الغرب صدمة السنة ١٩٢٩ وصدمة السنة ١٩٤٠ حتى يسلك طريق تخطيط مطرد النمو ، ومطرد السرعة بعد السنة ١٩٤٠ ؛ وقد تعددت آنذاك اجهزة التنسيق والتوحيد على مستوى الدول ، واستفيد آنذاك دون تأخر من المعارف الجديدة المكتسبة . وبينما كانت الاكتشافات تتحقق اتفاقاً من ذي قبل ، ولا تستثمر الا بعد سنوات طويلة ، وحتى بعد قرون احياناً ، بات اليوم « الفارق الزمني بين الاكتشاف وتطبيقه الصوابي المنظم على الحياة الاقتصادية .. اقصر مدى يوماً بعد يوم » . ولنا في الطاقة النووية خير مثل على ذلك ، اذ ان فصل النواة عن الذرة تحقق للمرة الاولى في السنة ١٩٣٨ ، والقنابل النووية القيت على هيروشيما وناغازاكي في السنة ١٩٤٥ . وقد انشئت بعد الحرب منظمات دولية ، كالاونسكو ، معدة لتيسير استفادة العالم كله من المعارف الجديدة وتطبيقاتها الممكنة .

لا يسع العالم من ثم جهل ارتباطه بالعالم بعد اليوم . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان بعض الاحداث ، كاستلام هتلر زمام السلطة ، وارتحال العلماء والمفكرين الالمان الذي كان نتيجة له ، ثم الحرب العالمية الثانية ، قد جعلته يسهم في التاريخ اسهاماً قوياً . ولا يمكن ان يكون للسائل

الادبية التي يطرحها على نفسه قيمة نظرية فحسب بالنسبة اليه . « انها مسائل حيوية توتن مستقبله كإنسان » . وتحتل المسائل الادبية التي يتوجب عليه طرحها على نفسه مكاناً اكبر يوماً بعد يوم في تفكيره ، لانه لا يستطيع بعد اليوم الوقوف موقف لامبالاة من الانعكاسات العملية التي تتركها اكتشافاته النظرية . انه لوضع مفعج احياناً يبرزه مثل البير أينشتاين الذي اوصى المسؤولين الاميركيين بالعمل بنشاط على صنع القنبلة الذرية خوفاً من ان يصنعها النازيون قبلهم ، ولكنه شذب استخدامهما . وكذلك فان مطاردة العلماء الالمان من اسهموا في الابحاث الذرية او الابحاث المتعلقة بتوجيه القذائف ، التي نظمها الاميركيون من جهة والسوفييات من جهة ثانية ، والقاء القبض عليهم وارغامهم على مواصلة ابحاثهم لحساب المنتصرين ، خير مثل كذلك على الاستعباد الذي يهدد البحث والفكر ، كاستئثار الملاحظات المجموعة خلال الرحلات الفضائية التي قام بها كوبر وكونراد واقرائها لاهداف عسكرية او اقله لاهداف « استعلامية » .

٢ - ثورة العلوم الطبيعية

بينما كان علم الحياة مركز المناقشات الفكرية الكبرى في القرن التاسع عشر ومشاراً لأم النظريات طابعاً ثورياً ، تحققت أهم التجديدات ، خلال القرن العشرين ، في حقل العلوم الطبيعية . ففي سنوات قليلة ، برزت ، تحت تأثير اكتشافات اواخر القرن السابق ، نظرية قلبت قواعد المعرفة رأساً على عقب . وبفعل ثورة الفيزياء هذه ، تبدلت العلاقات بين العلوم المنفصلة والمتميزة بشكل واضح حتى ذاك التاريخ ، وزال التقسيم القديم الى فيزياء وكيمياء وعلم فلك ، او بالاحرى لم يبق عليه الا لاعتبارات عملية ؛ وتوطدت وحدة العلم التي كان التخصص يهددها بالانقسام ؛ فكل هذه العلوم تتناول في الواقع المادة نفسها ، في آن واحد ؛ وفي الوقت نفسه باقت وحدة العلم والتقنية اكثر وثوقاً يوماً بعد يوم .

برزت الى الوجود نظريات جديدة انبثقت من الاكتشافات او بنيت على الحساب ، ثم تأيدت بالاختبار ، فقلبت المفاهيم التقليدية للفيزياء القديمة . تلك هي النظرية النسبية لاينشتاين ونظرية « الجزيئات » لماكس بلانك والنظرية التجمعية للويس دي برويل . فان اختبارات ميكلسون ومورلي (١٨٨٧) التي افضت الى التخلي عن النظرية القائلة بوجود اثير مادي بلاء الفضاء ، قد حملت اينشتاين على ان يسلم في « نظرية النسبية المحصورة » (١٩٠٥) بأن الوقت لا يرتدي طابع المطلق - اذ انه لا يجري بالسرعة نفسها سواء كان المراقب متوقفاً او سائراً بسرعة كبرى - وبأن الفضاء هو ايضاً قيمة نسبية . وفي « نظرية النسبية الشاملة » (١٩١٥) ، التي درس فيها الحركات المتزايدة السرعة ، خاص الى القول بتعادل الحجم (m) والطاقة (E) ($E = mc^2$) ؛ فان جسم يشع طاقة يفقد من حجمه ، وقد تحول المادة من ثم باعطائها الطاقة ؛ اما الذرة فليست سوى طاقة متكاثفة في نطاق ضيق جداً ، وهي قابلة التحول الى ضوء او حرارة . وأعاد النظر

كذلك في سنة نيوتون بتقديمه الدليل على ان الفضاء مقوّس في جوار الاجرام الوازنة ؛ ويرر بذلك النظريات الهندسية غير الاوقليدية ، وفسر بعض الظواهر الفلكية ، كشذوذ مَرَكُور ، وطريقة وصول الضوء اليّنا من نجوم قاعة وراء الشمس ، حين تتكسف الشمس .

ناقضت نظرية « الجزيئات » ، في السنة ١٩٠٠ ، المبدأ المقبول حتى ذاك التاريخ ، الذي يسلم باستمرار الطاقة ، كاستمرار المادة والكهرباء : الطاقة تشع اشعاعاً غير متواصل بشكل حبيبات او « جزيئات » تختلف قيمتها باختلاف تواتر الاشعاع ؛ وهكذا فان الطاقة مركبة من حبيبات على غرار المادة (المركبة من ذرات) والكهرباء (المركبة من كهيدات) . فناقضت هذه النظرية نظرية الضوء التجمعية المرتكزة على الاستمرار ، ولكن لويس دي برويل طلع منذ السنة ١٩٢٤ بالآلية التجمعية ؛ فوفق بين المفهومين المتناقضين بتمثيل الموجة بالجسم الشديد الصغر . وفي السنة ١٩٢٦ ، اثبت « شرودنجر » تعادل الآلية التجمعية التي قال بها دي برويل والآلية الجزيئية التي قال بها هايزنبرغ . وكان هذا الاخير قد اثبت مبدأ « لاحتمية » الظواهر ورفض الحتمية في حقل حركات الذرات التي كانت مبدءاً أساسياً ، لا جدال فيه ، من مبادئ الفيزياء القديمة . فكانت النتيجة ان كافة هذه النظريات الثورية – التي تناوّلها الجدل على كل حال ، كما سبق ورأينا – قد ارغمت الفيزيائيين على اعادة النظر في مفاهيم الوقت والفضاء والمادة ، وقد برز اخصاها عظيمًا في كافة الحقول ، ولا سيما في الحقول الجديدة المتصلة بالظواهر التجمعية والجزيئية .

ان مدلول الذرة ، الذي رفضته الفيزياء في القرن التاسع عشر ، قد استرعى انتباه الفيزيائيين منذ اكتشاف الكهبرات وطلوع ج . طومسون بالنظرية انطلاق الفيزياء الذرية القائلة بان الكهبر هو مادة الكهرباء بالذات . ثم جاء اكتشاف وجود اجسام مشعة يزعم نظرية ثبات العناصر ونظريات ديمومة الطاقة . فيبدو ان الطاقة المتولدة من الاجسام المشعة لا يمكن ان تصدر الا عن الذرة نفسها ، وان الذرة تحتوي على كمية كبيرة منها ؛ ثم اكتشف « كوري » ومعاونوه بعد ذلك ، بفضل البولونيوم والراديوم ، مصادر طاقة دونها مصادر الاورانيوم . ولاحظ « رودرفورد » و « سودي » بدورها ان كل عنصر مشع يطلق اشعة (الفا وبيتا وغاما) وان العناصر ليست من ثم لا بسيطة ولا متجانسة ، وان كلا منها يحتوي على عدد معين من الذرات المتماثلة كيميائياً ، ولكنها قادرة على ان تنقسم بشكل مختلف : تلك هي « متشابهات الخواص » .

بات ممكناً درس الذرة مباشرة وتوضيح تركيبها بعد ان اكتشف « فون لو » ان الاشعة (X) يمكن كسرها بمعاذاة جسم صفيق ، وحين اثبت « براغ » الاب و « براغ » الابن امكان حساب طول موجتها القصيرة جداً . وكان سبق لروذرفورد ان اكد ان في الذرة نواة مشحونة بكهرباء ايجابية تحيط بها كهبرات مشحونة بكهرباء سلبية ، ولكن احد العاملين في مختبره ، الدانماركي الشاب ، « نيلز بوهر » ، « كبلر الجديد » ، هو من اعطى صورة الذرة ، التي قارنها

بنظام شمسي يسير فيه كل كيرب في مدار خاص به ، ولا تتكون الاشعة X الا حين ينتقل من مدار قوي الطاقة الى مدار اقل قوة . فامكن من ثم معرفة عدد الكيربات التي تحتوي عليها ؛ فكل تركيب فري يمكن ان يوجد في حالات كثيرة ويتميز بصفات قوجية مختلفة ، وقد امكن معرفة اختلافات الطاقة بين الحالات بقياس قواثر الضوء المنبعث او المتلاشي . فافاحت ذرة روفر فورد - بوهر منذئذ تفسير اختلافات خاصيات الاجسام الكيميائية ؛ اذا كان بعض هذه الاجسام يؤلف المعادن والبعض الآخر الغازات العادمة الحركية ، فان ذلك يرد الى عدد كيرباتها ؛ وهكذا اصبح جدول الاجسام الذي وضعه « مندليف » قريب المأخذ ؛ هو عدد الشحنات الايجابية في كل نواة ما يميز الاجسام الطبيعية الـ ٩٢ الواردة فيه ، ابتداء من الهيدروجين وانتهاء بالاورانيوم .

لما كان روفر فورد قد اكتشف في السنة ١٩١٩ امكان تحطيم نواة ازوتية بصدم جزء صغير (الفا) صدماً مباشراً بواسطة تفريغ كهربائي يقذف بذرات هيدروجينية عبر اقاييب مخضعة لتوتر عال (بين مليون ومليون فولت) ، اصبح درس النواة مركز اهتمام الفيزيائيين الكبير ، وسوف تقود سلسلة من الاكتشافات متصلة الحلقات الى رقابة التحولات النووية . وكانت الاكتشاف الاول الكبير اكتشاف جزئيات النواة الخالية من الشحن الكهربائي (وقد لاحظها « بيت » منذ السنة ١٩٣٠) على يد « شادويك » الذي حصل عليها في السنة ١٩٣٢ بقذف الـ « بيريليوم » بواسطة جسيمات « الفا » ، ثم اكتشف اندرسون الكيرب الايجابي (بوزيترون) واثبت « مع « نيدرماير » ، في السنة ١٩٣٦ ، نظرية الياباني « يوكاوا » الذي كان قد افترض وجود الـ « ميزون » ، كرابطة بين الاجزاء الايجابية والاجزاء الخالية من الشحن لتكوين الذرة . ويبدو ان الـ « ميزونات » التي امتدى اليها في الاشعة الكونية والتي لا تزال شبه مجهولة تلعب دوراً اساسياً في تركيب المادة .

اثبتت كافة الاكتشافات المحققة بين السنة ١٩٣٢ والسنة ١٩٤٠ أهمية دور اجزاء الذرة الخالية من الشحن ؛ واظهر اهمها سائناً ، حين اكتشف جوليو - كوري الاشعاع الصناعي ، ان كافة الذرات تصبح مشعة حين تقذف بهذه الاجزاء . فاستنتج بعضهم من ذلك ان الاشعاع الطبيعي انما يمثل رواسب نشاط ذرات لم يمر عليها الوقت اللازم لبلوغ حالات ثابتة ، وهكذا امكن قياس عمر الارض (المقدّر بـ ٤.٥٠٠ سنة) او اي شيء آخر بقياس اشعاع الكربون ١٤ ، لا بل تفسير كيفية تولد العناصر ، وتفسير حرارة الشمس ، والاعتقاد بان كل انتاج طاقة في الكون انما يرتبط بالتحولات النووية . وقد استطاع « فرمي » ، في السنة ١٩٣٦ ، بقذف اجسام ثقيلة باجزاء خالية من الشحن ، توليد عدد من اجسام جديدة اقل من تلك التي نجدها في الطبيعة ؛ فولدت كيمياء جديدة هي الكيمياء النووية . وفي السنة ١٩٣٨ ، اكتشف « هان » و « ستراسمن » قدرة بعض النويات الثقيلة ، كنويات الاورانيوم ، على تحرير عدة اجزاء خالية من الشحن مقابل جزء ايجابي واحد ، مما خلق امكانية احداث سلسلة لا متناهية من التفاعلات

اذا ان الاجزاء الخالية من الشحن تصطدم بنويات جديدة فتفجرها بدورها ، مما يؤدي الى قذف اجزاء جديدة خالية من الشحن ؛ وهكذا يمكن ان تتبث كمية عظيمة من الطاقة ، اذا ان من شأن غرام واحد من الاورانيوم انتاج طاقة تعادل طاقة ٢٥٠٠ كيلو غرام من الفحم الحجري .

منذ السنة ١٩٣٤ ، بنى لورانس مفاعلاً نووياً في بركلي ، ولكن اعمال فرمي وفرديريك جوليو - كوري هي ما اثحت الانتقال من الصعيد المختبري الى الصعيد الصناعي ، واجازت النظر الى المادة نفسها - عملياً ، لا نظرياً بعد اليوم - كما الى خزان دائم للطاقة . وفي السنة ١٩٣٩ ، تحقق تقسيم الذرة الذي من شأنه احداث تفاعلات متصلة على نطاق واسع ؛ فاسترعت هذه الآفاق انتباه كافة الحكومات ؛ ففي المانيا كلف هايزنبرغ ادارة الابحاث ، ولكن النازية حرمت البلاد من خيرة باحثيها الذين هربوا الى انكلترا او فرنسا او الولايات المتحدة . وفي هذه البلاد الاخيرة ، الغنية بالموارد الطبيعية والمتقدمة تقنياً صناعية اسهم العلماء اللاجئون من كافة البلدان ، « بيت » ، « وليميتز » ، وفرمي ، مع الاميركيين من امثال « لورانس » ، « اوري » و « اندرسون » ، وابرزوا اهمية اكتشاف جوليو ، وميزوا في الاورانيوم ثلاثة « متشابهات خواص » متباينة الفعالية ؛ وهو متشابه الخواص رقم ٢٣٥ ما يستخدم فوق يروشيا وناغازاكي في ٦ و ٩ آب ١٩٤٥ ، كأسهل عنصر يساعد على التفاعل المتصل في القنبلة لذرية . وقد بني مبدأ هذه القنبلة على تقريب كتلتين من الاورانيوم تزن كل منها ٧٠٠ غرام ؛ اذا عزلتا ، بقيتا على حالهما ؛ ولكنها اذا اجتمعتا ، باسقاط الاولى على الثانية ، يحصل لانفجار ، ويفسخ التفاعل المتصل عدداً كبيراً من الذرات ويطلق من ثم طاقة تحدث نتائج غريبة خيالية . اما القنبلة الهيدروجينية التي سوف تنتج في عهد لاحق ، فتستخدم الهيليوم الذي من شأنه اطلاق طاقة تفوق الى حد بعيد الطاقة التي يطلقها الاورانيوم .

الموجات والعلم الالكتروني في هذا المضمار ايضاً حققت الفيزياء ثورة حقيقية ، موازية لتقدم التقنيات الصناعية التي ترتبط بها ارتباطاً وثيقاً على كل حال ، منذ ان حولت نجاحات الاتصال اللاسلكي غرابة مختبرية الى مادة تجسارية . فان اكتشافات وليم كروكس للاشعاع المهبطي ، الذي اوضح « ج. برين » ، طبيعته ، واكتشافات « ج. ج. طومسون » المتعلقة بالكهرب ، قد اثحت تفسير عدد كبير من الظواهر المعروفة غير المفهومة : طبيعة التيار الكهربائي ، الفرق بين الاجسام العازلة والاجسام الناقلة ، التحليل بالجرى الكهربائي ، الخ. لقد اتجهت الابحاث نحو درس تقنيات الفراغ والصمامات القادرة على احداث موجات مطردة القصر . وفي السنة ١٩٢٤ اظهر اكتشاف الجسو الدافقي المؤلف من ثلاث طبقات عاكسة تقع على بعد ٧٠ و ١٢٠ و ٢٥٠ كلم في الجو ، ناتجة عن تفكك جسيمات الهواء باسعة ما وراء البنفسجي الشمسية ، ان الموجات القصيرة وحدها تعكسها الطبقتان الاوليان ، وانها هي ما يفضل استعماله في الاتصال اللاسلكي الى مسافة بعيدة ؛ اما الموجات البالغة القصر ، فتستخدمها « الاسلاك الهوائية » في الاتصالات اللاسلكية . وتنتج هذه الموجات

مصاييح « فلنغ » ذات القطبين ، ومصاييح « لي دي فورست » (١٩٠٧) ذات الاقطاب الثلاثة او انواع اخرى من الصمامات التي يحصل عليها بملء الاطبيب بغازات فادرة كالجهاز المغير التواتر المستخدم في رقابة الآلات الناقلة ، او بواسطة الترانزستور الذي يكبر الذبذبات الكهربائية والذي تحقق في السنة ١٩٤٩ على يد « شوكلي » . واتاح تطبيق التواتر السريع تطبيقاً تقنياً انشاء شبكة عالمية للاتصالات البعيدة بواسطة الاقمار الاصطناعية ، كانت اولى مراحلها اختبار نقل اذاعة تلفزيونية اميركية بين « اندوفر » في الولايات المتحدة من جهة و « بلومور - بودو » في فرنسا وغوفهيلي في انكلترا من جهة ثانية ، في وقت واحد ، بواسطة القمر الاصطناعي « تليستار » ، الذي يؤلف محطة - مرحلة للاشعة المهرتية .

في السنة ١٩٣٢ ولد علم البصريات الالكتروني الذي اتاح في السنة ١٩٤٠ صنع اول مجهر الكتروني تبلغ طاقته الفاصلة العملية ... ١/١٠٠٠ من المليمتر (وتغوق قوته قوة المجهر ما وراء البنفسجي عشر مرات) ، وفي السنة ١٩٥٥ تحقق انشاء اول مرقب الكتروني على مقربة من « فوركالكيه » صورت بواسطته مجموعات النجوم البعيدة المكفهرة في اربع دقائق بدلاً من ثماني ساعات . واتسئ كذلك منظار الاجسام الطيفي الذي اتاح فصل متشابهات الخواص واكتشاف متشابهات خواص جديدة ، واستخدم في الصناعة التركيبية من اجل تحليل المركبات الكيميائية تحليلاً نوعياً وكمياً . وفي السنة ١٩٣٣ ، اناحت الكهرباء الضوئية ، التي حققتها اعمال بلانك ، صنع الخلية الضوئية الكهربائية او « العين الكهربائية » التي تحول الظواهر الضوئية الى ظواهر كهربائية ، والتي اثبتت انها افضل بكثير من العين البشرية لمراقبة الآلات وللمعالجة الاجهزة في المؤسسات الصناعية المصرية . واستخدمت في السينما الصوتية (تقابل « العين » كل فارق تدريجي في الضوء او الظل بتغيرات كهربائية تتحول الى تغيرات صوتية تصل الى مكبرات الصوت الموضوعة وراء الشاشة) . وهذه التمججات المتصلة هي كذلك مبدأ الساعة الناطقة ، والتلفزة التي تنقل صوراً صوتية تتحول الى موجات كهربائية ، والتصوير عن مسافة بعيدة (بليوغرام) ، وتسيير الطائرات ، والرادار الذي احكم غداة الحرب العالمية الثانية . وفي السنة ١٩٦٠ حقق « ميان » اول « لازر » (جهاز يقوي الضوء بزيادة الاشعاع) بواسطة بلور الياقوت الاحمر ، فهو يبعث حكنة من الموجات الضوئية المتجانسة اللون توازي قوتها الف مرة قوة الضوء ؛ وقد استخدم اللازر منذ اليوم استخداماً واسعاً جداً في الجراحة لنزع شبكية العين وازالة بعض التورمات السرطانية .

اتاح العلم الالكتروني تحقيق آلات حاسبة ضرورية لحل مسائل رياضيات عالية حلا سريعاً ، « وآلات مفكرة » حقيقية . وان الآلة الالكترونية الاولى ، « مارك ١ » ، التي صممها « هوارد آيكن » في السنة ١٩٣٨ ووضعت قيد الاستعمال في السنة ١٩٤٤ ، قد تلتها آلات جديدة اخرى (مارك ٢ ومارك ٣ ومارك ٤ ...) تكاملت تكاملاً مطرداً ، وتمثل العمليات والارقام فيها بثقوب تمر فيها دفعات كهربائية ، تسيئر ، بحسب الثقوب ، هذه الآلة

او تلك لهذه العملية او تلك . وتعطى النتائج الجزئية كذلك بواسطة الثقوب ؛ واخيراً تحول النتيجة الى ارقام . وقد استخدمت « مارك ١ » في ضبط اطلاق النار وحساب انسياب الاجسام ، ولكنها اعتبرت بطيئة جداً بسبب ظواهر توقف الحركة الناجمة عن حركات الدواليب ؛ فأحلت الآلات الجديدة كتلا من الكهبريات محل اللقائف المثقوبة والدواليب المرققة ؛ وهكذا ولد اول دماغ الكتروني حمل اسم « انياك » استخدم في الحسابات التي افضت الى القنبلة الذرية ؛ اما النتائج الجزئية للحسابات التي ستستخدم في مرحلة لاحقة من العمليات فتحتفظ في احدى الحلقات الزئبقية الـ ٣٢ المصممة لهذه الغاية ، وتحول الى موجات آلية ثم الى دفعات كهربائية حين تواصل العملية . وبينما تطلبت « مارك ١ » $\frac{1}{3}$ ثانية لجمع ٢٣ رقماً ، لم تتطلب الآلة الجديدة سوى $\frac{1}{100}$ من الثانية ؛ وهي قادرة على ان تحل بسرعة فائقة اكثر المعادلات تعقيداً . وتوفرت للجهاز « دافيل » ، الذي ابتكر في اوائل السنة ١٩٥٢ ، « ذاكرة » تستوعب ٢٢ مليون علامة يمكن قراءتها في بعض اجزاء من الف من الثانية . أما هذه التقنية فضرورية جداً لابحاث الفيزياء النووية ، ولحسابات القذف والانسياب ، ولا سيما لنيران المدافع المضادة للطائرات ؛ وقد شرع في استخدامها (١٩٥٤) لنقل نص من لغة الى اخرى . اضاف الى ذلك ان العلم الالكتروني يتجه اكثر فاكثراً نحو استعمال الاجهزة الصغيرة جداً ؛ فبعد ان حقق الترانزستورات ، ابدلها بعناصر نصف ناقلة متزايدة القوة وسريعة جداً تسمح بصنع اجهزة خفيفة جداً اقل ازعاجاً ، ومن ثم اسهل استعمالاً .

ومن المشابهة ، التي اكتشفها الاميركي نوربرت واينر في السنة ١٩٤٨ ، بين الدماغ الالكتروني والدماغ البشري (بخلاياه العصبية - التي تتناقل الاشارات التي تلقاها من اعضاء الحواس - التي يمكن مقارنتها بالانابيب الالكترونية) ولد العلم الذي يدرس طرائق انتقال الحركة والرقابة في الكائنات الحية والآلات ، ويبدو وكأنه « علم جديد مشترك بين الفيزياء وعلم الحياة » . فقد حقق هذا العلم حيوانات صناعية ذاتية الحركة ، ليست مجرد اجهزة متحركة ، بل « ترى » و « تحس » ، و « تتجه » نحو المكان الذي يجتذبه « حسها » ، لا بل إنها متجولة بذاكرة بدائية ، كذلك السلحفاة الالكترونية التي ابتكرها « غراي وولتر » في السنة ١٩٥١ ، فكانت قادرة على التوجه نحو الضوء ، والدوران حول العقبة التي تعترض طريقها ، والرجوع الى الوراء اذا كان الضوء ساطعاً جداً ، والاختباء تحت احدى قطع الاثاث ، او الفأرة الالكترونية التي ابتكرها « شانون » ، فكانت تهتدي الى طريقها نحو اشارة كهربائية عبر تيه من الحواجز والابواب .

تجدد الكيمياء
على غرار الفيزياء عرفت الكيمياء انقلاباً كبيراً بفعل الاكتشافات
الاخيرة والنظريات الجديدة . لقد اصبحت علماً كيمياً وتفسيرياً بعد ان
كانت علماً نوعياً ووصفياً في الدرجة الاولى . فان النظريات الفيزيائية وطرائق الفيزيائيين
الاختبارية قد حملت الكيميائيين على تقويم مفاهيمهم النوعية القديمة وطريقتهم الاختبارية ؛

واخيراً باثت الكيمياء اكثر تعقيداً بدورها اجساماً مركبة متزايدة التقلقل . وقد اضيفت الى الاشعة X التي استخدمت في درس تركيب الجسيمات البالغة الصغر والاجسام البلورية ، مراقبة انكسار الكهبريات ، والمجهر المتباين الالوان ، والمجهر الالكتروني ، التي اتاحت كلها درس حركات الجسيمات والتموجات ، وحساب قواها (وهكذا فسر الفيزيائي الهندي رامان ، في السنة ١٩٢٨ ، لون السماء الازرق) . واتاحت معرفة الذرة الجديدة تفسير الكيمياء العضوية تفسيراً جديداً ، وتفسير خاصيات الاجسام المركبة واسباب تكونها . وهي نظرية الكميات الصغرى ما افضت الى تقدم آخر في النظرية الكيميائية باثاحتها تقسم العناصر تقسيماً جديداً الى غازات نادرة (تبقى الكهبريات فيها مرتبطة بالذرة) ، ومعادن (تكثر فيها الكهبريات) ، وغير معادن (تنقص فيها الكهبريات) ، واملاح (حدثت فيها مبادلات بين ذوالف المعدن وغير المعدن) .

افضى تحليل الخوالد بواسطة اشعة X الى ولادة الكيمياء الارضية التي اتاحت ادراك توزيع عناصر الخوالد، واتحاد بعض النظام من ثم في الخواء البادي في العالم المعدني ؛ واتيح كذلك تفسير خاصيات المعادن الطبيعية ، ومن ثم معرفة طريقة معالجتها معرفة فضلى ؛ وهكذا اصبحت الصناعة اقل اختبارية ، واكثر مطابقة للعقل .

فيزياء الفلك
وفيزياء الارض
دفع بعلم الفلك الى الامام بفضل نظريات اينشتاين حين كان باستطاعته الاستفادة من تحسين الآلات البصرية وطرائق التصوير الشمسي والتنافس الذي قام بين مختلف البلدان من اجل انشاء مراقب متزايدة القوة يوماً بعد يوم (كالمراقب ذي المراة المدسية الشكل البالغ قطره ٢٠٥ م الذي اقيم في السنة ١٩١٨ على جبل « ولسون » ، ومراقب جبل بالومار (كاليفورنيا) البالغ قطره خمسة امتار الذي ثبت في مكانه في السنة ١٩٤٧ ، ومراقب فور كالكييه الالكتروني الذي انشئ في السنة ١٩٥٥ . وتكاملت المراقبة المرقية بما سجلته ونقلته الاجهزة الفضائية ، من صواريخ واقمار صناعية ، وبتحليل اشعة ما وراء البنفسجي الصادرة عن الكواكب . فمرفت الكواكب والفضاءات الفاصلة بينها والاشعة المرئية واشعة « غاما » والكواكب السيارة (المريخ ، الزهرة ، وحتى المشتري) والقمر والعالم الشمسي معرفة فضلى . وهكذا ولدت فيزياء الفلك التي لم تكتف بالجرد والوصف ، بل انتقلت الى مرحلة التفسير .

منذ السنة ١٩١٨ ، اكتشف ان للمجرة شكل اسطوانة تحتوي على زهاء اربعين مليار كوكب ، وفي السنة ١٩٢٥ ، اكتشف ان هذه الاسطوانة تتحرك على نفسها حركة تجعلها تدور دورة كاملة كل ٢٠٠ مليون سنة . وبصورة خاصة اتاحت دقة وقوة المراقب الجديدة درس السحب النجوم اللولبية الموجودة خارج المجرة ، وتحقيق كون هذه السحب نفسها مجرات اخرى مسافة اقربها الى الارض ٨٠٠ ٠٠٠ سنة ضوئية ؛ واخيراً امكن التحقيق في السنة ١٩٢٩ ان كل هذه السحب تتباعد تباعداً مطرداً . وهكذا فان الكون المؤلف من ملايين السحب هذه

ليس نظاماً ساكناً ، بل يمتد شيئاً فشيئاً . فقدت هذه الاكتشافات الفلكيين وفيزيائيي الفلك الى الطلوع بنظريات حول تكون العالم ، كنظرية اينشتاين في السنة ١٩١٧ الذي يرى ان الكون حجماً متناهِياً وحدوداً غير متناهية ، ونظريات ميلين وادنتون والسوفيائي لاندو اللذين ارقاوا ان جزءاً صغيراً جداً من حجم الكون مادة غير مرئية ولا سياً في الفضاءات الفاصلة بين الكواكب ، وخصوصاً نظرية البلجيكى « لومتر » الذي ارقأى ان العالم كله انبثق من ذرة اصلية بعد انفجار رهيب . فهو قد لاحظ ان سحب النجوم البعيدة تبعد عنا وان « كل شيء يجري كما لو كانت السحب الكثيرة التي تؤلف كوننا قد تشتتت بعد ان كانت مجتمعة في البداية في ما هو شبه بذرة كبرى » ، وان الكون من ثم يمتد امتداداً دائماً : هذه هي نظرية الكون الآخذ في الامتداد التي يتبناها اليوم عدد من العلماء . اما اكتشاف الاشعة الكونية المتكونة من انطلاق جسيمات مختلفة من الشمس تفوق قوة نفوذها قوة اشعة « غاما » الى حد بعيد ، فان درسها الذي ما زال في منطلقه ينبىء باكتشافات لن تقل اهمية عن اكتشافات اواخر القرن السابق . وان معرفة الاجواء العليا والفضاءات الفاصلة بين السيارات مدعوة اخيراً لان تزداد بسرعة بفضل الاقمار الاصطناعية المقذوفة بواسطة الصواريخ . فان سبوتنيك ٢ الذي يزن ٥٠٠ كيلوغرام ، والذي قذف بسرعة ٢٩ ٠٠٠ كيلومتر في الساعة قد افاح بصورة خاصة درس سلوك كائن حي حيث تتعدم الجاذبية ظاهرياً ، وافاح سبوتنيك ٣ درس الاشعة الكونية ، واستطاع « ماس » تصوير وجه القمر غير المرئي من الارض ، وبلغت عدة صواريخ سوفياتية واميركية القمر منذ ١٤ ايلول ١٩٥٩ .

اما علم طبقات الارض (جيولوجيا) فان مبادئه لم تخضع لثورة ولم تتجدد كلياً ، ولكنه وسع نطاقه بسبب الحاجة المتزايدة الى المعادن والبتروول والمهروقات ؛ فقد تأسست فيزياء الارض التي تدرس - بواسطة الاشعاع بنوع خاص - طبيعة طبقات الارض على عمق كبير جداً ، وتساعد اعمال البحث عن الموارد الباطنية مساعدة مجدية جلى . ومنذ التخلي عن نظرية لابلاس القديمة التي فسرت تكون الجبال بتقلص قشرة الارض ، ظهرت نظرية توازن اقسام قشرة الارض توازناً نسبياً بفعل اختلافات الثقل النوعي في مواد تركيبها ، ونظرية جنوح القارات لـ « فجندر » التي كانت موضوع نقاش حاد وانكرت بقوة ؛ وفي السنة ١٩٣٥ ، نظرية « برين » الذي رأى في العوامل الطبيعية السبب الرئيسي لتفجضات القشرة الارضية ، وفي السنة ١٩٣٩ ، نظرية « غرينفيلد » الذي عزا اصل النواتج الى توازن اقسام قشرة الارض وتيارات حارة في وسط شبه لزج .

الفصل الثاني

توسع علم الحياة وثورة الطب

ان المواضيع التي يتناولها علم الحياة اكثر تعقيداً الى حد بعيد من المواضيع التي تتناولها الفيزياء ؛ فالعمل المختبري هنا يرقدي طابعاً جماعياً اكثر من الاعمال المختبرية الاخرى ، وبالتالي طابعاً شبه غفل ، ويرقدي بالنسبة لكل باحث طابعاً اكثر تخصصاً . لذلك فاننا نرى في النصف الاول من القرن العشرين تكاثر فروع وتكاثر المؤتمرات الدولية التي تجمع ممثلها دورياً : الكيمياء الاحيائية ، الفيزياء الاحيائية ، علم تركيب الخلايا ووظائفها ، الخ . اجل لقد احدثت اكتشافات الآونة المعاصرة ، في مجموعها ، انقلاباً في العلم الاحيائي والتطبيقات المتفرعة عنه (طب ، علم حفظ الصحة ، زراعة) ولكن كلا منها جزئي ولم يؤد الى تلك الانقلابات النظرية التي عرفت الفيزياء في الآونة نفسها . فقد احرزت تقدمات كبرى ، ولكن استمرارها لا يسمح قط بتعدد معالمها الاساسية . يضاف الى ذلك ان الاكتشاف هو في معظم الاحيان ثمرة ملاحظات طويلة ، واختبارات كثيرة تجري طيلة سنوات عديدة ، مما يستحيل معه عملياً تعيين تاريخ لمعظم المعارف الاحيائية .

الا ان علم الحياة ما زال مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتوسع العلوم الاخرى ولا سيما الفيزياء والكيمياء ، والسيكولوجيا وعلم الاجتماع ايضاً ، من جهة ، وباحداث التاريخ العام الكبرى من جهة ثانية . فهي الازمة الكبرى ما انهضت الابحاث المتعلقة بالتغذية والفيتامينات ؛ وهي الحرب العالمية الثانية ما دفعت الى انتاج البنسيلين ومادة الـ د. د. ت. بكتيات كبرى وساعدت على لمجاحات الجراحة المدهشة .

اتقن العالم الاحيائي ادواته وطرائق معالجة مواضيع دراسته
تقانة
ادوات العالم الاحيائي
بمساعدة الفيزيائي والكيميائي ، اما باقتباسه تقنياتها نفسها ،
واما باستخدامه اكتشافاتها من اجل تطوير ادواته : وهكذا
فان المجرى الالكتروني الذي احكه « كتول » و « روزكا » في السنة ١٩٣٢ قد جعل من اجزاء

الجسم الصغرى ، التي افترض افتراضاً من قبل انها عناصر تركيب الكائن الحي ، واقعاً ملموساً ؛ كما جعل من الخثات و د اكتالات الجراثيم ، واقعاً ملموساً ايضاً . وتكامل المجهر المادي نفسه ، وبرز المجهر المضاء بعض عناصر تركيب الخلايا التي لم تكن معروفة من قبل . وفي الوقت الذي تزايدت فيه طاقة حاسة النظر ، اصبحت ادوات العمل والقياس اكثر دقة . فقد اتاحت بعض الاجهزة الصغرى للفيزيولوجي اجراء ملاحظات دقيقة على الخلية ، فاستطاع منذئذ اكتشاف ظواهر كهربائية لا تتجاوز طاقتها الميكروفولت واجراء حساباته بـ $1/1000$ من الثانية او من الميليغرام . ووفرت طرائق التحليل الكيميائي الجديدة كذلك دقة بالغة في معرفة تركيب العناصر الكيميائي . وأتاح استخدام العناصر المشعة ومتشابهات الخواص « المحددة » ، للمرة الاولى ، درس الحياة في ذاتها خلال تجلياتها المختلفة ، فأظهرت متشابهات الخواص هذه حركة جزئيات الذرات داخل الجسم وأتاحت درس التركيب والتلف اللذين يتعاقبان في الانسجة درساً دقيقاً . ومن جهة ثانية استفاد علم الحياة ، عند حده الآخر الذي يتأخم السيكلوجيا وعلم الاجتماع ، من تقانة الجراحة ، ولا سيما من امكانيات اجراء العمليات في المراكز العصبية العليا . وهو مدين كذلك لمختبرات السيكلوجيا ، وتقنيات تسجيل وملاحظة وقياس السلوك الحيواني والبشري ، التي تجعل الحد بين علم الحياة والسيكلوجيا غير واضح تماماً .

ومع هذا تعين اتجاهان كبيران للبحث بالنسبة لعلم الحياة في القرن العشرين ، الاتجاهان متقابلان ، ولكنها مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً ، ويختصان بالنظرية الاحيائية والعمل الطبي والجراحي على السواء : كلما توغلنا في تركيب عناصر الكائن الحي ، نرانا مجرورين الى ان نأخذ بعين الاعتبار تركيب المجموع الذي ينتمي اليه ، اي تركيب الجسم الذي هو جزء منه ؛ ويتكشف هذا التركيب الاخير بدوره عن انه ملازم للتركيب جديد تشترك فيه نماذج اجسام مختلفة والمادة غير العضوية .

ان الكيمياء الاحيائية التي ولدت في القرن العشرين تتميز عن الكيمياء العضوية التي ملكت سعيده في القرن السابق ودرست منتجات الحياة : انها تدرس العناصر الكيميائية الاساسية اللازمة للنشاط الحيوي نفسه ، وطرائق عملها ، وكانت نتيجة هذا الاكتشاف : يستلزم حديث معظم المبادلات الحيوية مواد كيميائية غير حية يعدها الكائن الحي إعداداً فقط .

جاء اكتشاف الدياستاز اولاً يضع حداً لمجادلة حصلت في القرن التاسع عشر بين باستور وليبينغ ، حين اراد الاول ان يحل من الاختار ظاهرة حيوية ، وزعم الثاني ان الاختار مرده الى جسم كيميائي : ان الاختار يرد في الواقع الى جسم كيميائي ، هو الدياستاز ، ولكن الدياستاز جسم كيميائي خاص بالكائن الحي . ففي السنة ١٨٩٧ لاحظ د. ا. بوشنر ، اختار السكر تحت تأثير الخمير المسحوق ، ولكن طريقة تأثير الدياستازات في التطورات الحيوية الاساسية (اختار ، تأكيد ، تأليف) لم تدرك الا في الآونة الاخيرة . لقد جرت ابحاث غاية في

التعقيد والتنوع لم تؤد فقط الى ادراك حقيقة دور الدياتازات التي تبين ان عددها كبير جداً، بل الى تعيين عدة فئات اخرى من الاجسام الكيميائية الضرورية للتطورات الحيوية. والدياتازات بروتينات في أغليبتها او تحتوي على بعض البروتينات على الاقل ، ولكل منها عملها الخاص : في كل تطور تدخل عدة دياتازات ، ويعمل كل منها في مرحلة خاصة مسبباً تفاعلاً جزئياً معيناً. وبالإضافة الى البروتينات تحتوي الدياتازات على نسبة ضئيلة من مادة غير بروتينية ، تدعى كوازيم ، معدة لاشراك الجزئيات الصغرى (البروتينات جزئيات كبرى) في سلسلة التفاعلات التي تشكل التطور العام . اما المعادن الضرورية للحياة فتوجد في الجزئيات بحالة « آثار » ، اعتبرت مهمة (« العناصر القليلة ») من ذي قبل ، ولكنها ضرورية جداً : فان فقدان الكوبالت في تربة المراعي مثلاً قد يتسبب في سقم الماشية . فلاكتشاف « العناصر القليلة » من ثم أهمية اولية في معالجة بعض الامراض ، وفي ايجاد نظام متوازن وكامل توازنه وكماله في الزراعة .

هناك مواد غير حية ضرورية للحياة ، اكتشفت في القرن العشرين ، سوف يكون لها شأن عملي كبير : الفيتامينات . ويبدو انها تعمل على غرار الكوازيم ، اذ ان بعضها معقد التركيب جداً ، كالفيتامين ب التي تحتوي على ١٥ مادة على الاقل . وبينما مال العلماء في القرن التاسع عشر الى الاعتقاد بأن كل مرض جرثومي المنشأ ، فقد برزت اليوم مرة اخرى فكرة المرض المتسبب عن النقص والحاجة (داء الحفر ، داء الذرة ، الحراة) ، فركبت في المختبرات الفيتامينات الضرورية لمعالجة هذه الامراض. وفي الوقت نفسه ، اتاحت معرفة الفيتامينات تعيين نظام غذائي معقول . وقد تولت حكومات الدول المتعاصرة ، اثناء الحرب العالمية الثانية ، تأمين الفيتامينات الضرورية للسكان ، فوفر انتظام توزيع العناصر الفيتامينية اللازمة ، لسكان بريطانيا ، حالة صحية دونها حالتهم الصحية في فترة ما قبل الحرب .

ولكن الجسم الحي يحتاج كذلك ، بالإضافة الى المواد التي يحدها في الغذاء (اي تلك التي اعدتها اجسام اخرى) الى مواد اخرى ينتجها هو نفسه بواسطة الفساد الصماء التي لم تعرف وظيفتها حتى القرن العشرين ، اعني بها الاتوار (الهرمونات) . فان الاهمية التي أعيرتها الاتوار هي احد مميزات علم الحياة المعاصر ، لأن دورها يبرز في معظم الحالات الفيزيولوجية كنمو الحيوانات والنباتات ، او في عمل الاعضاء ؛ يفرزها احد هذه الاخيرة فتبعث النشاط في عضو آخر ، كما هي حال التور الذي يفرزه المفج (فيتسبب بدوره بالافراز البنكرياسي) ، والادرينالين ، والانسولين البنكرياسي ، والاتوار الدرقية ... ويتضح يوماً بعد يوم الدور الكبير الذي تقوم به الاتوار الجنسية في تحديد المميزات الجنسية الثانوية عند الحيوانات وللتفريق بين الاجهزة التناسلية . والى جانب الاتوار الحيوانية ، درست الاتوار التي تؤثر في نمو النباتات . واذا لم يتوصل العلماء بعد الى تركيب الاتوار ، النباتية او الحيوانية ، فقد بات بالإمكان منذ اليوم انتاج مواد صناعية تحدث مفاعيل كيميائية مماثلة وتجد لها تطبيقات عديدة

في الزراعة . وبلغ اليوم من معرفتنا لتحول المواد الغذائية في جسم الانسان انه بات بمقدورنا التعبير عنه بصيغ كيميائية .

تبرز كافة هذه الاكتشافات اختصاص ونشاط الجزئيات البروتينية في الجسم الحي . ويتقدم درس تركيب هذه الجزئيات الكبرى بصورة خاصة بفضل امكانية بلورتها وتحليلها بعد ذلك بالأشعة X .

تواصل درس الحياة في الخلايا من ثم في نطاق الجزئيات والنطاق الذري . وكان للنجاحات المحرزة في هذا المضمار ، بالإضافة الى التطبيقات الطبية الكثيرة التي أتاحتها ، أهمية نظرية كبرى بالنسبة لمعرفة الحياة نفسها ولالقاء النور على منشأها في الارض . فتبدو الحياة اليوم وكأنها مجموع تطورات كيميائية في ظل حرارة منخفضة ؛ اجل لقد تحققت معرفة عشرات الالوف من الجزئيات المختلفة ، ولكن ثبات تركيب المادة الحية يلفت الانتباه ، اذ ان جزئيات بعض الاجناس تضم عدداً من الذرات يكاد يكون ثابتاً ، وتبقى على حالها دون تغير بعد سلسلة من المبادلات الكيميائية ؛ وليس تركيبها ما يبقى واحداً فحسب ، بل ان حرارة الخلايا تتبدل في حدود ضيقة جداً ايضاً . ومن جهة ثانية يرافق ديمومة التركيب هذه تبدل دائم في المادة ، اذ ان استمرار التطورات الكيميائية يستلزم تحول الكهروبات (الذي يمكن ملاحظته بواسطة مواد ملونة) في الخلية وفي الجسم الذي هي جزء منه .

كلما وقفنا على اسرار حياة الخلية - التي المحصرت فيها مادة علم الخلايا الجهازي الحي والاجهزة الحية في القرن العشرين - اضطررنا في الوقت نفسه لأن ننظر اليها ، اكثر فأكثر ، كجزء ملازم للجهاز العضوي . فمنذ اوائل القرن (١٩١٠) تحقق زرع بعض الانسجة المفصولة عن جهازها الحي ، كما ان طيبب الميون السوفياتي « فيلاتوف » الذي اشتهر بزرع القرنية قد استعمل منذ السنة ١٩٣٣ انسجة مبردة اما لتسكين بعض الاضطرابات الوظيفية ، واما لاستعمال اندمال بعض القروح المستعصية ، وخلص من ذلك الى وضع قاعدة تطبق على كافة الاجهزة الحية ، يستمر بموجبها النسيج - النباتي او الحيواني - المفصول عن الجهاز الحي ، في الحياة في ظل حرارة منخفضة ، ويتكيف وفاقسا لعزلته بتغيير تركيبه وابعاد عناصر حية . فاحكمت من ثم زراعة الانسجة وشملت كافة الانسجة المختلفة ، وفي السنة ١٩٣٧ شملت الانسجة النباتية نفسها . لا بل امكن حفظ بعض الاعضاء : في السنة ١٩٣٦ توفق كاريل ولندبرغ الى حفظ الحياة والحركة ، طيلة اسابيع عدة ، في اعضاء بعض الضرعيات (مبيض الحررة وغدها الدرقية) . وامكن كذلك حفظ اعضاء غير متكاملة واجراء اختبارات عليها تهدف الى تغيير تطورها صنعياً .

تستمر هذه الانسجة في الحياة ، لا بل غالباً ما تحدث فيها مبادلات اكثر نشاطاً منها في داخل الجهاز الحي ، وقد تدوم حياتها اكثر من حياة الجهاز الحي كله . الا ان الخلايا المفصولة هذه تخضع في اغلب الاحيان لتطور يميزها عن سواها دون ان تتوصل الى تكوين جهاز حي

جديد يتمتع بحياة مستقلة . فالخلية من ثم مقيدة بنظام عضوي لا يمكن تغييره بمجرد رغبة في تغييره .

قاد علم الاجتة الى استنتاجات، مثلة، لا بل انه بحث في اواخر القرن التاسع عشر المجادلة القديمة بين الحيويين والالين (د دريش ، و د لوب) . فحوالي السنة ١٩٣٠ ، اثبت علماء الحياة « سيمن » و « هولتفرت » و « مانغولو » و « دالك » ان بعض المنبهات الكيميائية او الآليات ، اذا ما سلطت على بيضة غير مكتملة ، قد تجعلها تكون جهازا حيا كاملا ، بينما قد تؤدي منبهات اخرى ، تسلط على البيضة في مرحلة لاحقة من مراحل نموها ، الى انهاء بعض اجزاء الجهاز الحي ، لا بل الى انهاء اجزاء اضافية ايضا (عين ثالثة ، الخ .) . ولما كان ذلك قد فسر الاختبارات السابقة تفسيراً آليا ، اي فيزيائيا وكيميائيا ، فانه قد افترض وجود مادة كيميائية غير معروفة قد تكون مسبب تحول البيضة الى جهاز حي .

قد تكون في الجهاز الحي من ثم طاقة ذاتية تتبع لنا ان نميز، بالاضافة الى الامراض المتسببة عن الاجهزة الحية الصفري (الجراثيم) والامراض المتسببة عن الحاجة الى بعض الضروريات ، امراضا قد تنجم عن زوال هذا النظام في جزء معين من اجزاء الجهاز الحي ؛ وقد تكون هذه حال السرطان الذي يبدو اليوم وكأنه نمو غير طبيعي في نسيج معين . ويبدو ان نموه تساعده بعض المواد ، ولكن العلماء لما يتوصلوا الى اكتشاف تطور هذا النمو او اكتشاف علاج ناجع ، غير العملية الجراحية ، قبل فوات الاوان .

افاد درسها افادة كبرى ، خلال القرن العشرين ، من قوة المجاهر الجديدة التي نحن مدينون لها باكتشاف الفيروسات الآكلة الجراثيم (على يد ميريل في السنة ١٩١٨) والفيروسات الواكفة (على يد ستانلي في السنة ١٩٣٧) . وان هذه الكائنات لكائنات حية (بالرغم من تحقيق بلورة فيروس « فيفساء التبغ » في السنة ١٩٣٥ ، ومن نجاح « ج. بوشيان » في زرع الفيروسات الواكفة في اوساط صناعية) ، لانها تتوالد وتعيش على حساب الوسط الذي توجد فيه . وتبدو الفيروسات ، المفتقرة الى تعضية داخلية ، وكأنها مجرد جزئيات بروتينية لا تتغذى بمواد اقل منها اعداداً وتعيش عيشة الطفيليات . فطابعها العضوي اصبح اليوم موضوع اخذ ورد ، بينما مال العلماء في البداية الى ان يروا فيها مرحلة وسيطة بين المادة العادمة الحية والكائن الحي . اما الجراثيم ، البسيطة التركيب في الظاهر ، فقد اثبت المجهر الالكتروني ان تركيبها ليس على شيء من البساطة . ولعل الجراثيم ذات التغذية الذاتية قريبة جداً من الاشكال الاولى التي ظهرت فيها الحياة على وجه الكرة الارضية (لا بل ان بعضها لا يحتاج الى الاوكسجين) ، اذ ان بوسعها العيش في اوساط غير عضوية ، فهي قادرة من ثم على تحقيق الاعمال التأليفية الاساسية التي تضمن الانتقال من مرحلة غير عضوية الى مرحلة عضوية . وبلغت طاعتنا الحدس في ان الارض تزخر بمثل هذه الجراثيم وان الحياة كلها ، في النديجة ، ترتكز اليها على وجه الكرة الارضية . فالاجهزة الحية

العلماء مرتبطة بالفعل بأجهزة حية دنيا توفر لها غذاء معداً بعض الأعداد بقيامها بالعمليات التآلفية الأولى التي ما عادت هي لتستطيع القيام بها .

ان درس هذه الأجهزة الحية الدنيا والتطورات الكيميائية الخاصة بها ، وعلم تكون الصخور والمعادن ، قد اتاحا تحديد بعض شروط ظهور الحياة (كضرورة وجود بعض المركبات الكيميائية مثلا) واخراج نظريات تتعلق بتاريخ وطريقة تكون الأجهزة الحية الأولى ... كنظريتي الانكليزي « ج . ب . س . هالداين » في السنة ١٩٢٩ ؛ والاميركي « ا . اوبارين » في السنة ١٩٣٨ .

بالإضافة الى الأهمية التي قد ينطوي عليها - أقله للمستقبل - درس هذه التآلفات الحيوية الأولى بالنسبة لتكوين بعضها صناعياً ، وربما بالنسبة لحل جزئي لمسألة غذاء البشرية ، تركت معرفة الأجهزة الحية الصغرى ، منذ اليوم ، انعكاسات هامة على علم معالجة الأمراض الجرثومية بفضل اكتشاف ادوية محاربة الجراثيم الذي اتاحته . اجل لقد اتاح التلقيح من قبل انتقاء بعض الأمراض ، ولكن العلماء بحثوا عن وسيلة لبلوغ الجراثيم في داخل الجسم المريض وللقضاء عليها بواسطة مادة كيميائية غير مضرّة بالجسم : فتحقق أولاً ، في السنة ١٩٣٢ ، على يد « درماك » ، اكتشاف المركبات العضوية الأزوتية والكبريتية التي لا تقتل الجراثيم بل تحول دون تكاثرها ، ثم اكتشاف البنسلين المستخرج من نوع من الفطر ، الذي لاحظته العالم الانكليزي « فلينغ » منذ السنة ١٩٢٨ ، ولم يستفد منه طيلة عشر سنوات . فعين « راي » « فلوري » و « تشاين » وعلماء الأبحاث في معهد او كسفورد نجاح المركبات العضوية الأزوتية والكبريتية ، قاموا في السنة ١٩٣٨ بأبحاث منظمة تناولت ادوية محاربة الجراثيم المشتقة من انواع الفطر وعادوا الى ملاحظة « فلينغ » ، وفي السنة ١٩٤٢ ، احكوا العلاج وشفوا به احد المصابين بالتهاب السحايا . ثم انتج البنسلين صناعياً منذ ذاك التاريخ . واكتشفت بعد ذلك ، على يد « واكسن » بصورة خاصة ، أعداد كبرى من ادوية محاربة الجراثيم استخرجت كلها من عفونات مختلفة : ستربتوميسين (١٩٤٤) ، اوريوميسين ، كلوروميسين .

اسهمت اكتشافات الكيميائيين الاحيائيين خلال القرن العشرين في تقدم المعارف في هذا الحقل بفضل المواد الكيميائية الجديدة التي توصلت اليها وعملية المبادلات بين الخلايا التي اوضحتها . ولكن

الاعضاء المنظمة
في الجهاز الحي الاعلى

اكتشاف اعضاء تنظيم حركة الدم ، والضغط الشرياني ، والحرارة ... قد حل على القول ان كل ما في الجهاز الحي مترابط ، وان تغييراً محلياً يستتبع تغييراً في المجموع . فانطلاقاً من ذلك ، وخصوصاً منذ الحرب العالمية الأولى ، اوجبت التقنيات الجديدة (الطائرات ، الغواصات ...) وظروف الحياة غير العادية التي اوجدتها بالنسبة لبعض الافراد ، تحديد طاقة الانسان على مقاومة الضغوط والسرعة والارتفاع في الجو ، الخ . وهكذا اظهرت ابحاث « هالداين » الاب و « هالداين » الابن في انكلترا - التي استخدم فيها احدهما الآخر كأرنب هندي لدرس حدود

مقاومة الانسان في ظروف مختلفة - ان تغيرات تركيز بعض الغازات تستتبع تغيرات في الجسم كله : رثين ، قلب ، اعصاب ، دماغ ... وانا لنجد هنا مظهراً غوذجياً للنازعة بين الحيوية والآلية اذ ان ج. ب. س. هالداين الاب الذي توفي في السنة ١٩٣٦ ، قد اعتقد بوجود الاستماعة بما يشبه قوة فائقة الطبيعة لتفسير التناسق العجيب بين اجزاء الجسم العضوي في مطابقة هذا الاخير لظروف الحياة غير العادية بينما تمسك ابنه الماركسي ، مراعاة منه لطبيعة هذه المطابقة الكيميائية ، بنظرته الآلية والمادية .

بيد ان الدرس تناول كذلك الاعضاء نفسها التي تؤمن هذا الترابط بين اكثر الاجزاء بعداً في الجسم الحي ، وفي هذا الحقل بالذات اسهم علم الحياة في القرن العشرين اسهاماً مميزاً بواسطة درس نمو الغدد الصماء ووظائفها وامراضها ، وهو علم جديد يتطور تطوراً مطرداً (فالغدة النخامية مثلاً ، وما تفرزه من اتوار معقدة التركيب ، لما تدرس درساً كافياً) . وتخضع الغدد الصماء نفسها ، التي تؤمن بافرازاتها تنظيم الجسم كيميائياً ، لتأثير بعض المواد الكيميائية وتأثير الأعصاب . فليست هي من ثم - مهما كان من شأن دورها - منطلق عمل رقابة الجسم وتنظيمه ، لانه تدخل في حلقة تخضع هي لتأثيرها . ويبدو من جهة ثانية انها تؤلف فيما بينها نظاماً ، كاملاً تشرف عليه الغدة النخامية ويكون فيه لكل غدة ، بالإضافة الى عملها النوعي ، تأثير على عمل الغدد الاخرى . اما خبير ما عرف منها حتى اليوم فهو الغدة الفظرية والغدد التناسلية والغدة الدرقية . وقد امكن كذلك ابراز الارتباط بين الغدد الصماء والجهاز الكبير الآخر المنظم للجسم اعني به الجهاز العصبي ؛ وقد عرف بصورة خاصة دور الاقوار في الاضطرابات والتأثيرات .

بيد ان معرفة الجهاز العصبي اقدم عهداً . ففي القرن التاسع عشر ، وتحمت تأثير مذهب الارتقاء بصورة خاصة ، توسعت هذه المعرفة توسعاً كبيراً ، ولكن معرفة طبيعة « السائل العصبي » قد احرزت تقدماً حاسماً في القرن العشرين . لقد اثبت « اويان » بشكل نهائي ، منذ السنة ١٩٢٦ ، انه كهربائي الطبيعة ، يتميز بطاقة معينة تواترها نسي للنبه الاصلي الداخلي او الخارجي . ومن الناحية الكمية ، اتاح استعمال الاجهزة المجسمة الالكترونية قياس الموجات الكهربائية قياساً دقيقاً جداً في المراكز العصبية ، واستخدم تصوير الرأس بصورة خاصة لتشخيص الامراض ، كمرض الصرع مثلاً . ومن جهة ثانية اتاحت ابحاث بافلوف ومدرسته حول الحركات الانعكاسية الظرفية معرفة العلاقات بين النشاط الواعي والحركات العصبية التي لا تبلغ الوعي قط او لم تعد تبلغ الوعي . فالارتباط بين هذا الاخير والنشاط العصبي غير الواعي هو لعمري ارتباط دائم ووثيق . وانا وسع بعض العلماء السوفيات تقنية التوليد بدون الاستناد الى استنباطات اختبارية من هذا النوع .

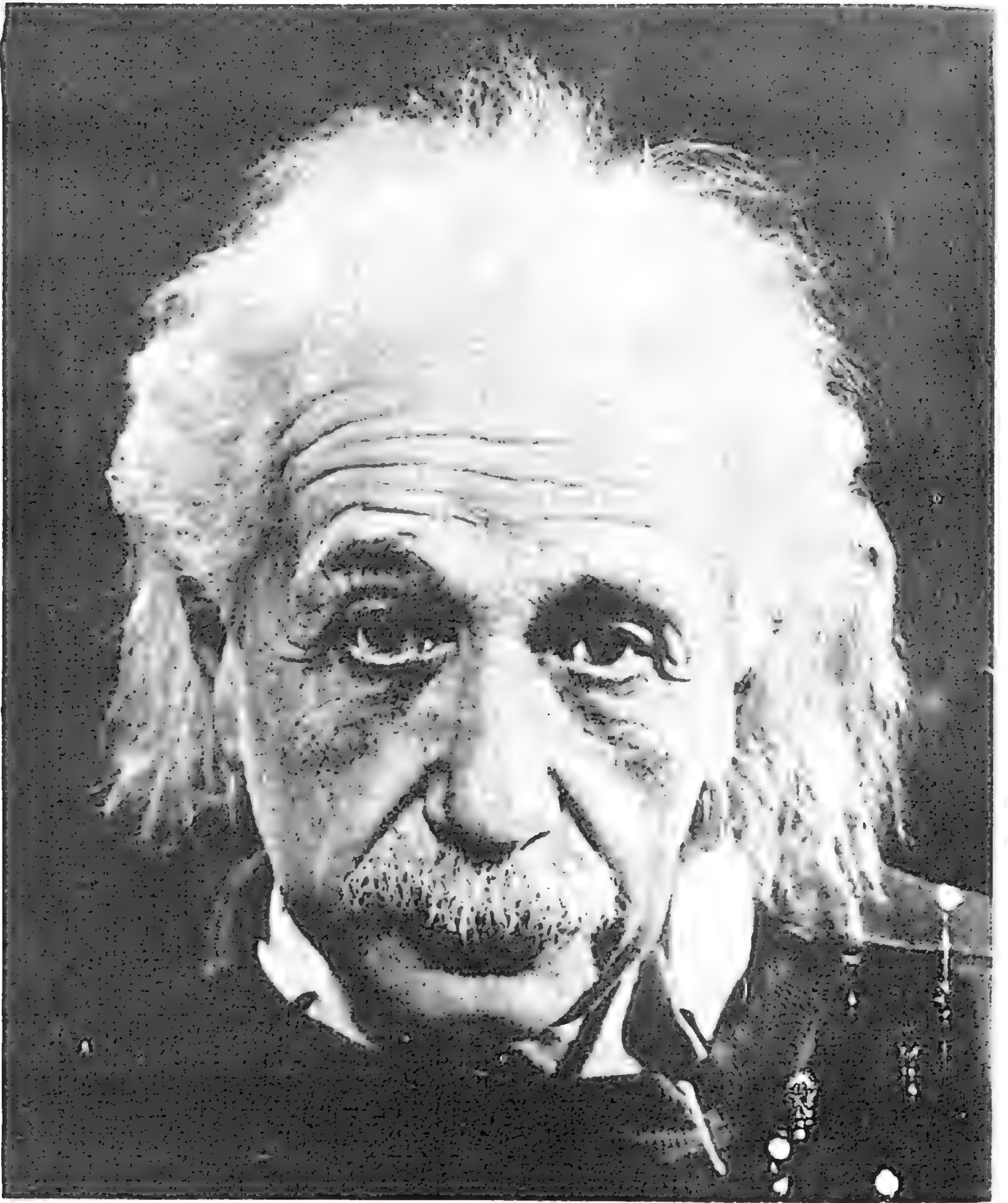
اسهمت سيكولوجيا القرن العشرين هنا مع علم الوظائف في معرفة النشاط العصبي . فقدمت له نتيجة الاختبارات الجذرة على سلوك الكائنات الحية (« واطسون » في الولايات المتحدة



٣٣ - براريليا : المجلس الأعلى .



۳۱ - جون ريجو و خايطو م. كويبا گنا



٣٥ - ايفشتاين في مكتبه في جامعة برنستون ، قبل وفاته .

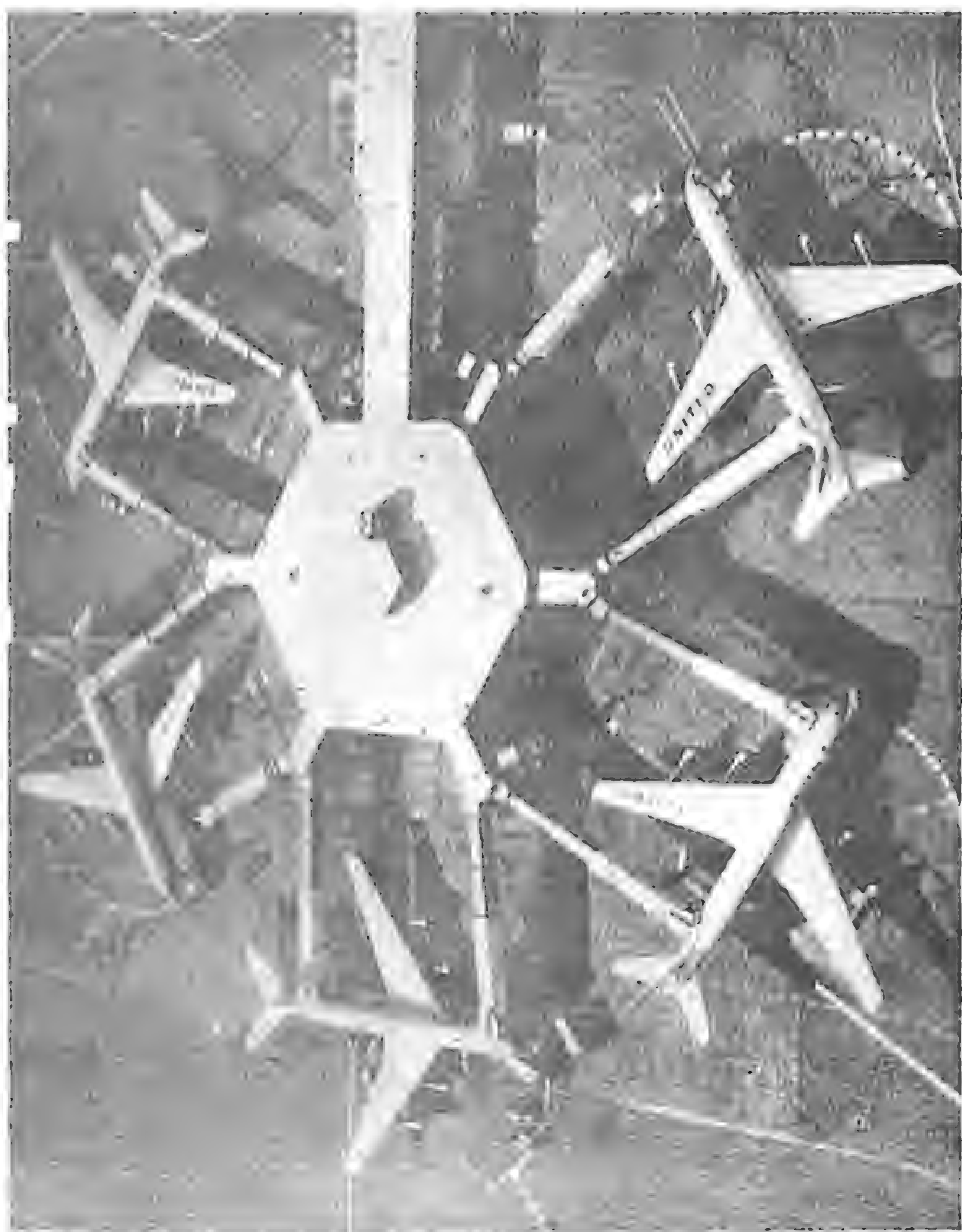


٣٦ - قبة مرصد جبل بالومار في الولايات المتحدة .



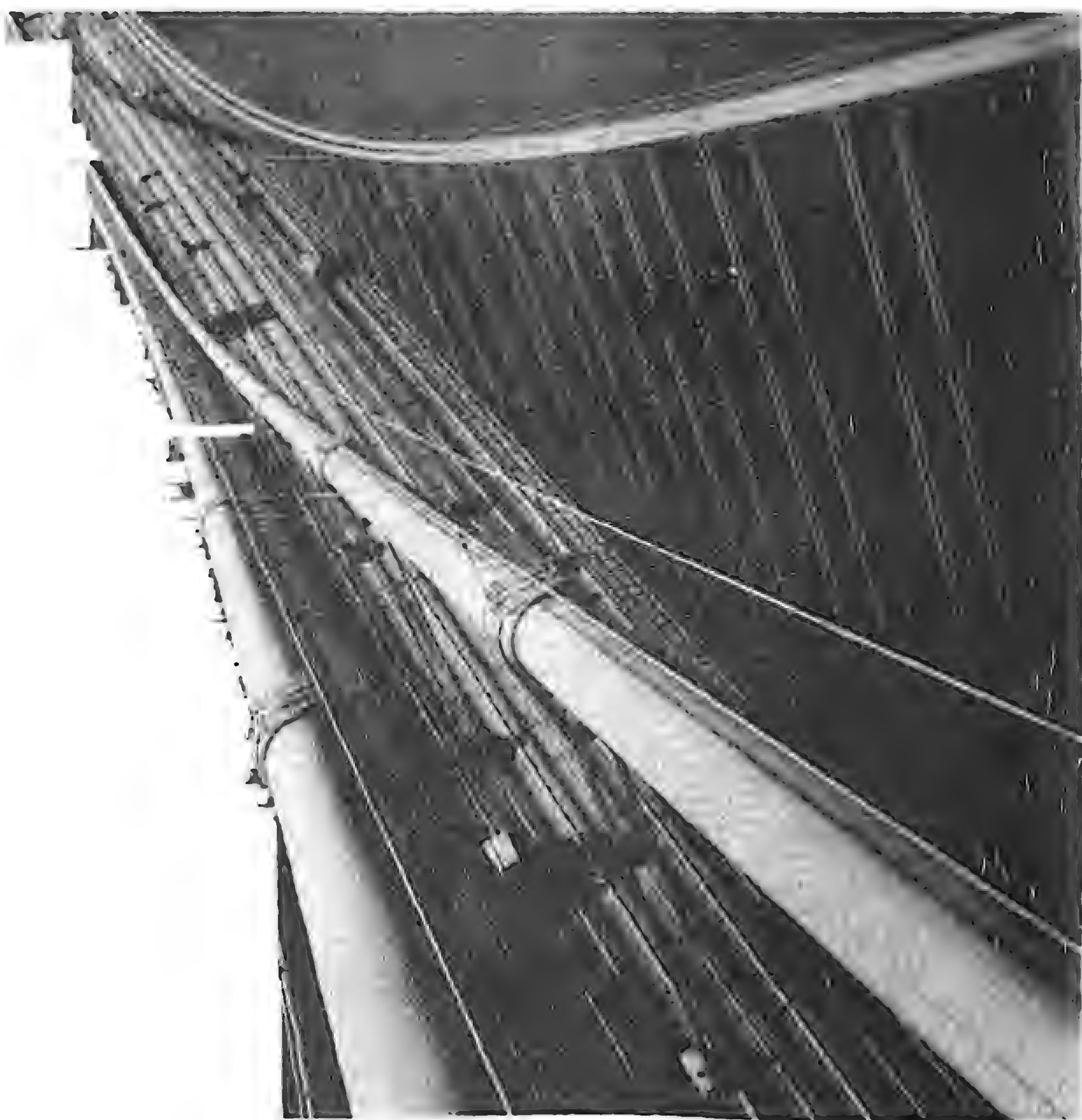
٣١ - قاطرة كهربائية فرنسية تضرب رقما قياسيا عالميا في سرعة السير على الخط الحديدي



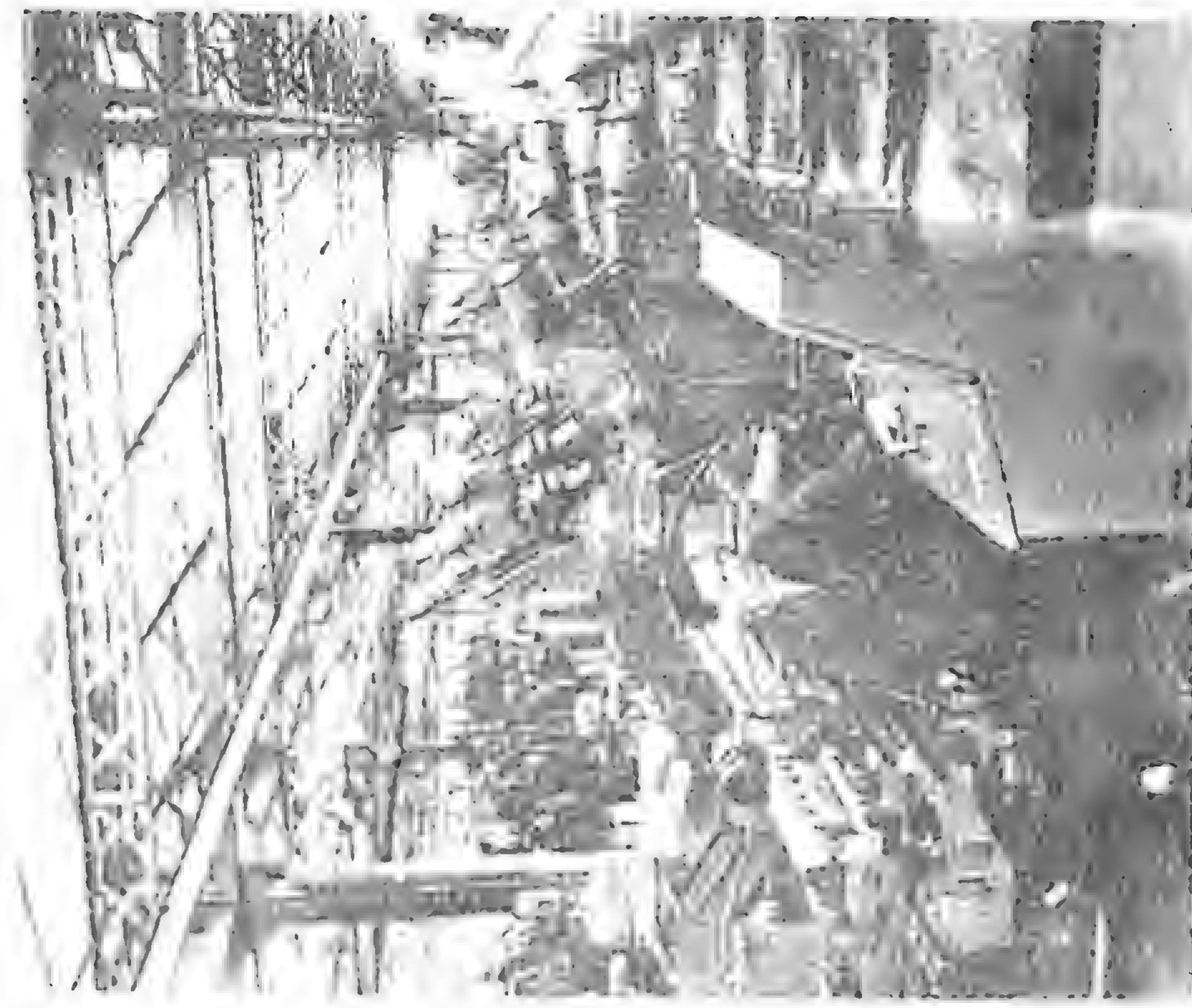
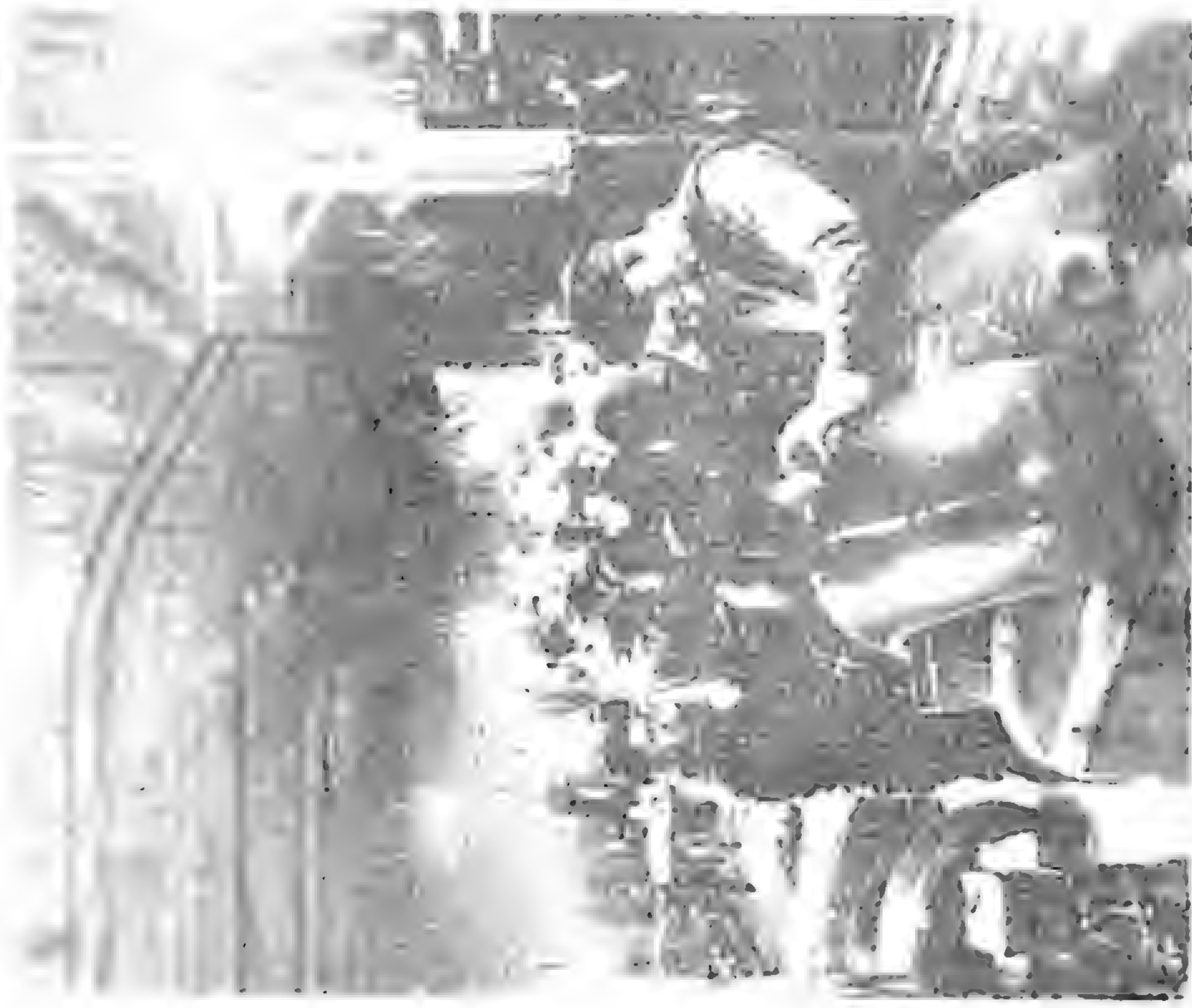


٢٩ - مطار سالونيك



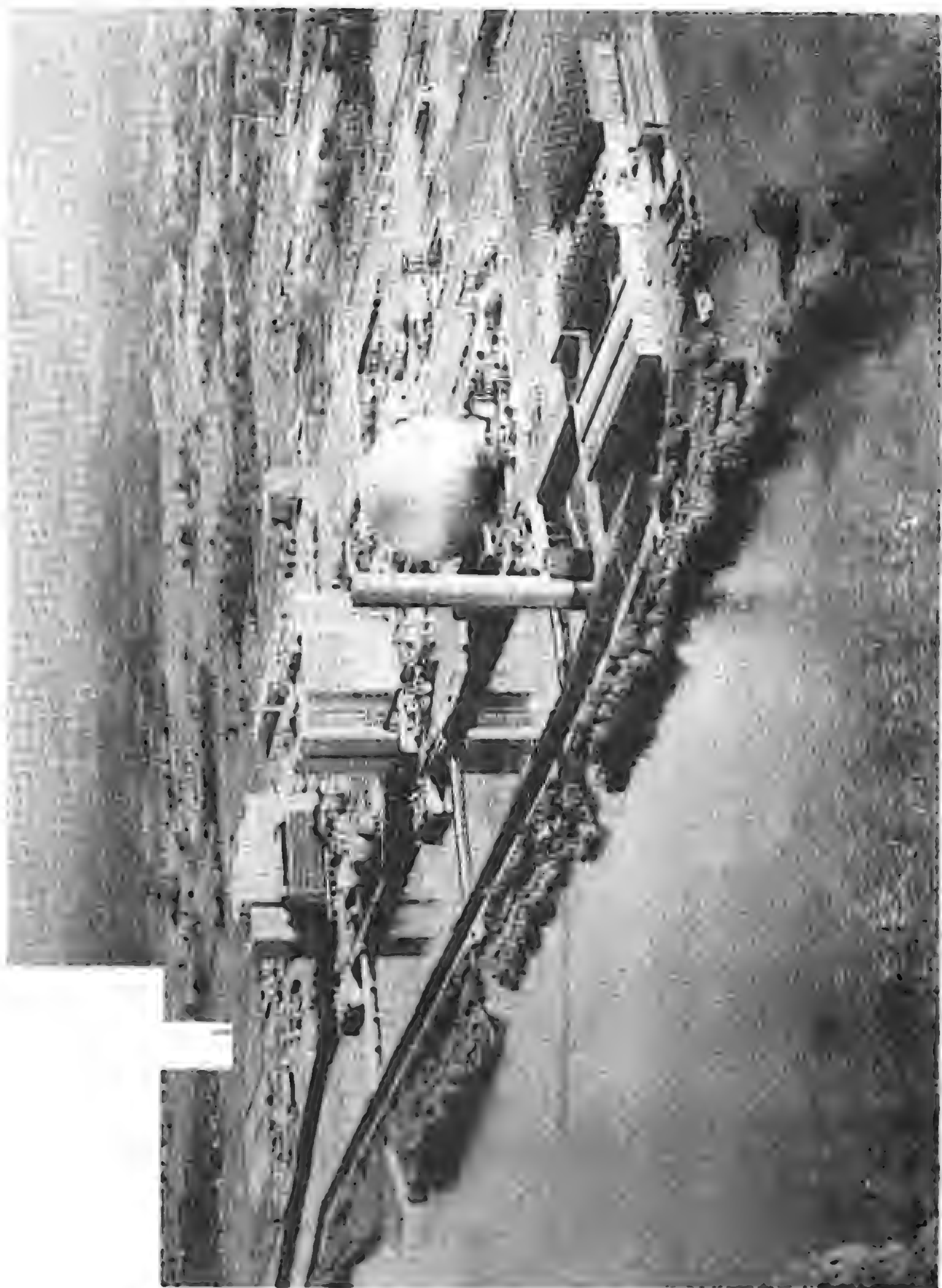


٤١ - جسر جورج واشنطن في نيويورك

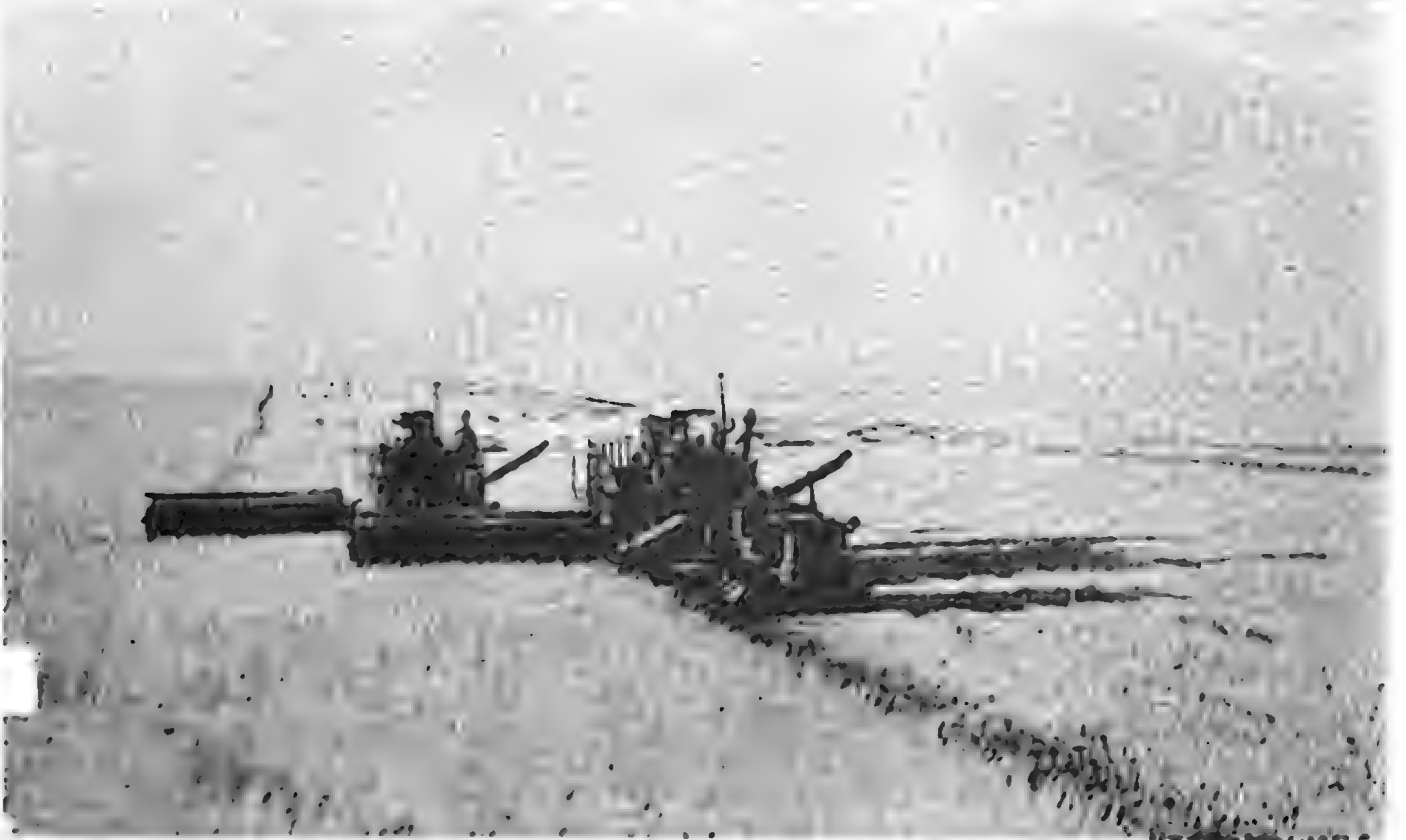
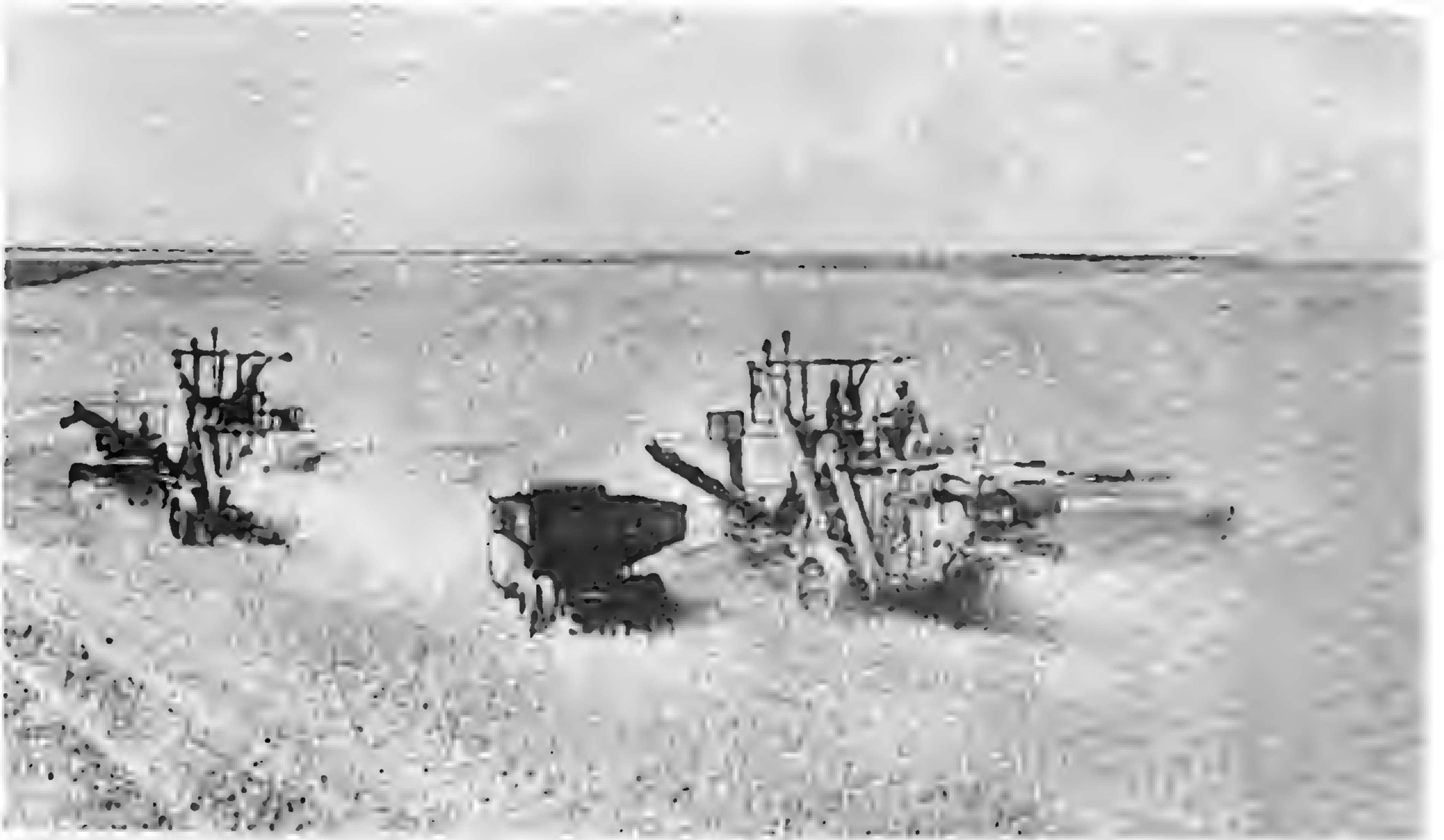


٤٢ - التقدم الصناعي : الآلة نخل بجل الاسان -





١١ - مصانع (شيلون) التورية -



٤٥ - حصاد الحمطة في احدى مزارع العرب الاميركي الاوسط واحدى المزارع التعاونية السوفييتية .







وكوهلر في المانيا) ولا سيما تلك المتعلقة بقابلية الحيوانات لتعود حركة انعكاسية معينة في وضع اختباري معين ؛ ولكن علم الوظائف هو ما يقدم مساعدته للسيكولوجيا في الحقل العملي بإقناعه المعالجة الكهربائية بـ « الصدمة الكهربائية » او العملية الجراحية باستئصال بعض فلفلات الدماغ او الرئة من اجل شفاء بعض الاضطرابات العقلية .

علم الوراثة في اواخر القرن التاسع عشر كانت المجددة حول مذهب الارتقاء آخذة في الهدوء . ولا يعني ذلك ان صعوبات النظرية قد ذلت ، او ان العلماء ادركوا كيفية انتقال العملية التطورية التي افضت الى الانواع الحالية من حلقة الى اخرى . ولكن التطور توطد منذئذ لا كنظرية عمل فحسب ، بل كواقع ايضا ، بالرغم من فقدان بعض الحلقات في تسلسل الحيوانات المتحجرة التي تعين مراحل الحياة الكبرى . فان الفيلسوف برغسون ، الذي قلما يهتم بالمادية ، قد جعل منه ، في « التطور الخلاق » ، احدى ركائز فلسفته الهامة . ولذلك لم يعد مثار الاهتمام فكرة التطور بالذات ، بل طريقة - او طرائق - حدوث هذا التطور . فان الوراثة ، اي انتقال المميزات النوعية للنوع والسلالة ، بالإضافة الى انتقال المميزات الثانوية كلون الشعر او العينين ، قد اصبحت منذئذ مسألة العالم الاحيائي الرئيسية ، وسوف يتقدم علم الوراثة ويتسع لمحاولة تفسير استمرار الانواع وتحول بعضها الى البعض الآخر . وكان ان العالم الاحيائي الاميركي د. ت. ه. مورغان ، قد تعمق في درس وتفسير ملاحظات مندل ، حول استمرار المميزات المنقولة ، وانتهى الى نظرية عناصر النواة الملونة في الوراثة ، التي تربط كافة المميزات الموروثة بعناصر نويات الخلايا بهذه القابلة الانقسام الى اجزاء ، او « مولدات » ، ينقل كل منها احدى المميزات .

ولكن سبق لـ « دي فري » ان لاحظ في السنة ١٩٠٠ وجود تحولات فجائية قابلة الانتقال بدا وكأنها تشير الى بعض عدم القرار في « المولدات » . وقد تظهر التحولات - بصورة لا تخضع للمراقبة - تحت تأثير عوامل خارجية ، هي اشعة X ، كما ابان « مولر » ذلك في السنة ١٩٢٧ ، وبعض الاجسام الكيميائية . فتوجب عن ثم تلطيف صفة الجود المفترضة في « المولدات » ، وهي مفترضة لانها لم تشاهد قط في العناصر الملونة (؛ لذلك فان مقابلة النظرية القائلة بوجود هذه العناصر ونظرية التحولات الفجائية قد قادت علم الوراثة الغربي الى مفهوم تطوري شبيه بذلك الذي انطوى عليه تعليم « فيشر » و « هالداين » في انكلترا : قد يكون سبب التطور تحولات تحدث اتفاقاً (وتكون مناسبة او غير مناسبة) ؛ وقد تكون المطابقة الطبيعية ما ضمن لبعضها الاستمرار والاعقاب . الا ان هذه النظرية مستحيلة التحقيق اطلاقاً بالنظر الى المدة التي يتطلبها استتبابها ، فاهيك عن ان سلسلة هذه الاتفاقات الناجحة ، تجعل تطورا على مثل اتساع التطور الذي حدث فعلاً امراً قليل الاحتمال جداً . وفي مثل هذه الظروف يبقى عمل الانتقاء خاضعاً لاختبارية معينة ، وسوف يمكن احداث تحولات بواسطة هذا المنبه الخارجي او ذاك ، وانما لن يمكن قط اجراء رقابة حقيقية على النتيجة .

إلا أن علم الوراثة في الاتحاد السوفياتي قد سلك في تقدمه طرقاً أخرى ، أكثر طابعاً عملياً ،
أن لم تكن اختبارية بحتة ، افضت الى نتائج مضادة وأثارت في فترة الحرب الباردة مجادلة عالمية
عنيفة بين علماء الوراثة . اضيف الى ذلك أن علم الوراثة الروسي لا يرتبط بثورة تشرين الأول ،
أذ أن « متشورين » قد تجرد منذ السنة ١٨٨٨ لاختبارات دقيقة على النباتات ، ولا سيما على
الاشجار المثمرة ، التي حسنها ونوع اصنافها بالتهجين والإبر . ولحكنه لاحظ أن نجاح طرائقه
مرتبط بقابلية النباتات المتفاوتة للتأثيرات الخارجية وأن الفسيلة اسرع تأثيراً بمثل هذه العوامل
من الفرس الكبير . ثم قبنى العالم الاحيائي السوفياتي « ليسنكو » آراء « متشورين » وواصل
تجاربه واجراها على الحبوب بغية الحصول على حصائد ربيعية عوضاً عن الحصائد الشتوية ،
والعكس بالعكس . فخلص من النتائج المحققة الى نظرية وراثية جديدة ما لها ان ليس هناك من
براهين لوجود « المولدات » ؛ وسلم « ليسنكو » بوجود علاقات بين الوراثة والعناصر الملونة
ولحكنه أبان أن الوراثة لا تتحقق في أي عضو خاص ، لا في المولدات ولا في العناصر الملونة ،
وانها انما تتحقق في الجسم بكليته . فالبيئة بالنسبة للنباتات لا تقل شأنًا عن الغذاء بالنسبة
للحيوانات ؛ انها تؤثر على « سيتوبلازما » الخلايا الذي يلعب كذلك دوره في الوراثة ، مما
يستتبع انتقال بعض الصفات المكتسبة .

انطلاقاً من هذه النظرية الوراثية ، انكرت النظرية التطورية السوفياتية دور الاتفاق الذي
قال به الفرييون (الداروينيون - الجدد) في التحولات ونجاحها ، وعزت للبيئة دوراً حاسماً .
وفي رأي العلماء السوفيات أن التحولات الناجمة عنها تكون مناسبة دفعة واحدة . ولكن هذه
النظرية تنطوي كذلك على صعوبات نظرية كثيرة .

ويبدو أخيراً أن اتجاه « جاك بنوا » وتلامذته ، بإحداثها تحولات في مميزات البط
العنصرية ، سوف تعير نظريتي « مندل » و « مورغان » أهمية جديدة ، وربما كان من شأنها
الدفع بعلم الوراثة الى الامام دفعة حاسماً .

حدثت بسرعة متزايدة ، وارتفع عدد الاكتشافات ارتفاعاً كبيراً مطرداً ،
فما جعل بعضهم يقول أن « تقدم الطب منذ السنة ١٩٢٥ يفوق تقدمه منذ بدء
العالم » . فقد أتاحَت المعالجة بالمواد الكيميائية استنباط مواد لم تكن موجودة في الطبيعة ،
ولكنها قادرة على التأثير على بعض الامراض تأثيراً نوعياً ؛ وانبثقت عن علم الحياة آراء جديدة
حول طبيعة الامراض ، مما جعل الطبيب « لوريش » يقول : « لن يبقى شيء من الاساليب
الابيقراطية بعد قواري أجيال ما فوق الستين سنة » .

أن تقنيات جديدة كثيرة وتكامل اساليب البحث والادوات قد وضعت في خدمة
الطبيب وسائل فحص المريض فحصاً دقيقاً كان متعذراً من ذي قبل ؛ وفي الوقت نفسه ، أتاح
الاختبار على الحيوانات ، الذي أصبح شاملاً ، درس سلوك الجراثيم في هذا المرض أو ذاك
والاستفادة من ذلك في معالجة الانسان ، ومراقبة نتائج هذه العملية أو ذاك النظام الغذائي

او تلك المعالجة . وأتاح تصوير القلب منذ السنة ١٩٠٣ وإدخال المجس فيه منذ السنة ١٩٤١ ، معرفة حركة العضل القلي معرفة فضلى ، كما اتاح تلوين الدم الشرياني وتكثيف الدم الوريدي ، درس الدورة الدموية الشريانية والوريدية درساً دقيقاً . وسهل استكشاف شعب الرقتين بجهاز خاص رؤية هذه الشعب رؤية مباشرة ، كما سهل جهاز خاص آخر فحص المسالك البولية ؛ وأتاح تصوير الرأس ، الذي ابتكره « هانس برجر » في السنة ١٩٢٤ ، والذي يسجل المجاري الكهربائية الصادرة عن الخلايا الدماغية تحديد مركز المرض بدقة ، ومعالجة داء الصرع وداء التهاب السحايا ، كما اتاح تصوير الرأس درس الدماغ بواسطة الاشعة بإيجاد اماكن ثقافة بحقن الغاز في الجمجمة . وساعدت الاختبارات المجراة بواسطة السائل المستخرج من انبوبيات كوخ على كشف الاصابة الاولى بالجرثومة المعدية ، الخ .

ظهرت مفاهيم طبية جديدة اثبتت إخصايها وإثمارها . فان الابحاث المفاهيم والتقنيات
الاختبارية التي تولاهما « ريلي » بين السنة ١٩٣٣ والسنة ١٩٤٢ قد أبرزت الطبية الجديدة
أهمية العامل الوظيفي بالنسبة للعامل التشريحي في المرض ؛ فهو تهيج الاعصاب الاشتراكية ما يسبق التقرح وينتهي الى احداثه . وان هذا الدور الرئيسي للأعصاب الاشتراكية كمسبب لكافة امراض الانسجة قد دفع الى اعتماد الطريقة القاضية بشل جهاز العقد العصبية الاشتراكية مثلاً موضعياً بحيث يتبدل سلوك الانسجة الوظيفي اثناء المعالجة .
ويصح القول نفسه في الدور الهام المعزوف في الامراض النفسانية للاضطرابات التأثيرية القادرة على التسبب في امراض عضوية ، « فان عدداً كبيراً من الامراض ربما يرد الى تفاعلات ناجمة عن القلق ومنازعات نفسانية بين الفرد ونفسه » (الطبيب لوريش) .

كلما درست الامراض درساً يتصف بمزيد من التنظيم والدقة ، تكون الرأي بأنها ناجمة عن سلوك الخلايا سلوكاً كيميائياً وحيوياً يشوش تحول الجزئيات الذي تقوم فيه الحياة كما سبق ورأينا ؛ فيعتبر الجسم او العضو من ثم مريضين حين ينقصها مادة كيميائية ما يحتاجان اليها ، او اذا دخلتها مادة تشوش سيرها . فقد عرفت بعض الامراض القديمة معرفة فضلى وعرفت حديثاً هوية امراض اخرى بفضل الفحوص المختبرية واتقان طرائق الفحص الطبي . وعولجت كلها بحسب الاصول الطبية وبمزيد من النجاح بفضل المواد التي وضعتها الكيمياء الاحيائية تحت تصرف الاطباء : المصول ، المركبات الكبريتية ، ادوية مكافحة الجراثيم ، الاثوار ، وبفضل استخدام متشابهات الخواص المشعة (في حالة سرطان الدم) ومادة الهيارين (وقد عزلت بين ١٩٣٣ و ١٩٣٧) التي تفرزها الكبد وتمنع تخثر الدم وتستعمل في معالجة الامراض الوريدية ، والذبحة القلبية ، الخ . ودرس « لندستاينر » و « وينر » الفئات الدموية المكتشفة في السنة ١٩٠١ ، فاكتشفا في السنة ١٩٤١ « هامل ريزوس » ، وبيننا ان الحوادث الناجمة عن عمليات نقل الدم او عن بعض امراض الولادة ترد الى ان بروتينات بعض فئات الدم تقضي الى رسوب خلايا بعض الفئات الاخرى . ولما كانت بروتينات الدم كلية النوعية ، فقد امكن توزيع

الأفراد على فئات مختلفة (ريزوس سلي ، ريزوس ايجاي) ، مما أتاح مراقبة عملية نقل الدم وتلافي حوادث الحبل الناتجة عن عدم موافقة الدم بين الزوجين . أما الكهرباء فقد استخدمت بصورة خاصة في معالجة الأمراض العقلية ، وقد شفت الصدمة الكهربائية التي اعتمدها مرتني من الانبيارات السوداوية والأمراض العقلية العاطفية ، كما استخدمت الاهتزازات الآلية للسكين بعض الآلام (لأنها تشل الجهاز العصبي الاشتراكي) ولمعالجة بعض الأمراض التشنجية الطابع ولازالة الانسجة الليفية غير الطبيعية . وهناك طريقة علاجية أخرى ولدت في السنة ١٨٩٠ ، واهيد لها اعتبارها منذ السنة ١٩٤٣ بفضل تلامذة بافلوف ، هي « المعالجة بالنوم » ، التي بموجبها يقتل النوم ويُطال كيميائياً ، فيوقف التطورات الامتصاصية التي تحدث أو تطيل عوارض الام المثيرة للقلق .

واتاح علم الغدد شفاء عدد من الأمراض الخطيرة الناتجة عن تقصير غدد الجسم البشري المختلفة في القيام بوظيفتها . ففي السنة ١٩٢٢ اكتشف « بانتنغ » و « بست » دواء الانسولين الناجع في معالجة الداء السكري ، وفي السنة ١٩٣٩ عالج « دينسلي » و « باركس » مرض اديسون بحقن الجسم بخلاصة الغدد الكظرية التي حل اليوم محلها الحقن بالاقوار ؛ وفي السنة ١٩٤٢ اكتشف « ايفانس » دواء يساعد الغدد الكظرية على الافراز (A. C. T. H.) . والحال ان الكورتيزون (١٩٤٦) احد ام الاقوار التي تفرزها ، وان دوره رئيسي في توزيع السكر والزلال في الجسم . وهو يركب تركيباً ويستعمل مع الـ A. C. T. H. لمعالجة داء المفاصل والحروق الخطيرة والربو والقوباء (اكزيما) . اما الامراض التي تنتج عن نقص الفيتامينات في التغذية والتي تتجلى بتوقف النمو ، والحراة وضعف النظر ، الخ . ، والتي استرعت الانتباه خلال الازمة العسكرية بنوع خاص ، فقد استفادت من الابحاث التي افضت الى اكتشاف الفيتامينات : فشفي داء الذرة بالفيتامين P.P. ، وداء الحفر بالفيتامين C ، والحراة بالفيتامين D ، وفقر الدم بالفيتامين B^{١٢} ، ...

كوفعت معظم الامراض الممدية بنجاح في البلدان المتطورة ،
مكافحة الامراض الممدية
وهي تكافح في البلدان غير النامية حيث تتراجع شيئاً فشيئاً .
وهذه المكافحة هي نتيجة علم التحصن ضد الامراض الذي يدرس كيفية مقاومة اجزاء الجسم الصغرى لبعض الجراثيم ؛ وقد أتاححت هذه النجاحات تعميم التلقيح الوقائي الذي اصبح إلزامياً في بعض البلدان ، والمعالجة بواسطة المصل الحيواني او البشرية ؛ اما المركبات الكيميائية وأدوية مكافحة الجراثيم ، فان استخدامها قد بدلت تطور هذه الامراض تبديلاً جذرياً وخفض نسبة الوفيات الناتجة عنها . فخلال الحرب العالمية الاولى صينت الجيوش المتعاربة على الجبهة الغربية من الاوبئة . اما السكان المدنيون فقد تعرضوا تعرضاً قاسياً لوباء النزلة الوافدة ؛ وخلال الحرب العالمية الثانية صينت الجيوش الهامة المدعوة للمعاربة والاقامة في المناطق الحارة بفعل تدابير فعالة ضد الاوبئة .

منذ اكتشاف اللقاح ضد الذئاج على يد « ج. رامون » وإتقانه على يد الطبيب « رو » في السنة ١٩٢٤ ، زال وباء الذئاج عملياً من البلدان المتطورة ؛ أما الأوبئة الأخرى كالحمى الصفراء (منذ السنة ١٩٢٧) ، والتقرح الجلدي ، والطاعون ، والتدرن الرئوي ، والكزاز (لقاح رامون) الذي لم يؤد الجيش الأميركي البتة بينا هو أنزل خسائر كبرى في الجيش الألماني ، والسعال الديكي ، فقد كوفحت كلها بنجاح بواسطة التلقيح ، وإذا لم يكتشف حتى الآن لقاح فعال ضد الحصبة ، فقد أمكن تأمين وقاية مؤقتة على الأقل أو تخفيف الداء في حال انتشاره . وشفي من التهاب السحايا التدريجي بنسبة ٨٠ إلى ٩٠ بالمائة بفضل حمض (P. A. S.) الطبيب ليهان (١٩٤٦) والد I. N. H. اللذين استعملتا مع الساربتوميسين ؛ وشفي من الملاريا بواسطة الكلوروكينين ، والبنتاغوين الذي اكتشف في السنة ١٩٤١ ، والبالودرين الذي استعمل في السنة ١٩٤٥ . وفي السنة ١٩٦٣ ، أدت أبحاث ثلاثة أطباء سويسريين ، بفضل أحد مشتقات الـ « نيوتريازول » إلى إحكام وسيلة الشفاء من داء البلهارسيا المتفشي في كافة المناطق الحارة .

كوفحت الأمراض المتسببة عن جراثيم لا تعمل فيها المصول بواسطة المركبات الكبريتية وادوية مكافحة الجراثيم : فشفت الأولى من الحمرة ، والتهاب الرئة ، والتهاب السحايا ، والأمراض المتسببة عن جرثومة السيلان ، والبرص . واثبتت الثانية أنها قادرة على التغلب على أخطر الالتهابات : السل ، السفلس ، تعفن الدم ، التيفوس ، الحمى التيفية ، الخ . إلا أن مقاومة الجراثيم الناتجة عن « تيلدها » ، لا سيما بالنسبة للساربتوميسين الذي ضعف مفعوله الشفائي ، قد أرغمت على استعمال هذا الأخير مع الـ P. A. S. .

استخدمت مع اللقاحات والادوية الجديدة أسلحة قوية اتاحت القضاء على بقايا الجراثيم نفسها في مساحات كبرى : ويأتي في طليعتها ، منذ السنة ١٩٣٣ ، مادة الـ د. د. ت. التي اكتشفها الطبيب السويسري « بول مولر » .

« معجزات » الجراحة : افادت الجراحة ، على غرار الطب ، من تقانة الأدوات ومن الاهتمام الذي أعير المرض بعد إجراء العملية ، لا سيما بعد السنة ١٩٣٣ . فإن كون كل عملية جراحية تحدث في الجسم - بفعل فظاظتها بالذات - اختلالاً وردود فعل غير مرتقبة غالباً ما تكون نتيجتها وفاة المريض قد حمل الجراحين على إكمال العملية بسلسلة من الاحتياطات التي تسبقها أو تليها : تسند إزالة الأحساس (التبنيج) إلى اختصاصي يراقب ردود فعل المريض ويحرص على أن لا تتخطى حدود احتمال جسمه : استعمال مكثات بواسطة جهاز يتيح إعطاؤها مع الأكسيجين ، حقن الأوردة بمواد تزيد كل تقلص عضلي ، منع حركة شعب الرئتين والحجاب الحاجز ، وحتى توقيف التنفس مؤقتاً وحجر الجهاز العصبي - الغدائي ، قبل وبعد العملية ، انعاش بواسطة نقل الدم . وقد انتشرت هذه الطريقة الأخيرة انتشاراً عظيماً ، وباتت تستعمل على نطاق واسع ، فيؤخذ الدم من « واهبين » اختياريين أحياء ، أو

حق من جثث الموتى في بعض البلدان ، بعد ان اكتشف « جودينييه » ان دم الجثث يبقى حياً زهاء اثني عشرة ساعة بعد الوفاة وانه يمكن حقنه في اورددة الاحياء . كما ان اكتشاف فيلاتوف المتعلق بحفظ اعضاء وانسجة الجثث في مكان بارد ، قد سهل شق الفراع الابارات مع استخدام الاعضاء والانسجة المأخوذة من الكائنات الحية ؛ فانضافت من ثم الى « مصارف الدم » « مصارف العين » ، وعظام ، وانسجة ، وشرابين ، الخ .

واخيراً وسعت الجراحة نطاقها الذي شمل كافة الاعضاء ونجحت في اجراء عمليات غاية في الجساسة : في الرئتين ، والدماغ ، والقلب ، والشرابين ، والمروق ، والجهاز الهضمي ، والمسالك البولية ، والمعظم ...

ان هذه الاكتشافات ، وتحسينات التقنيات العلاجية والجراحية ، وتقدم وسائل النقل الذي اتاح المعالجة بسرعة ، وتنظيم اتقاء وكشف الامراض ، لم تخفف آلام المرض وتحسن مصير ملايين البشر فحسب ، بل اتاحت اطالة معدل عمر الانسان ويسرت من ثم ارتفاع سكان الكرة الارضية ارتفاعاً كثيفاً .

الفصل الثالث

انطلاقة التقنيات

ان كلمة « التقنية » ، المرتبطة تقليدياً بالآلة ، قد رأت معناها ، منذ القرن العشرين ، يتسع حتى يشمل تنظيم العلاقات البشرية ، السياسية والثقافية والاقتصادية نفسها ؛ والمقصود بذلك ، إن لم يكن مكنته العالم ، تنظيم المشاريع الاجتماعية على الأقل : فهناك تقنية الاعلان والدعاوة ، كما ان هناك تقنيات تتعلق بالنظام الاجتماعي للمشاريع الاقتصادية ، وتقنين اختصاصيين بالشؤون الألمانية او الروسية . وما ذلك سوى نتيجة ترايد التخصص الصارم وتعاظم شأن التعليم المهني الذين قسموا النشاط البشري الى حقول لا يتعدى حدودها اختصاصيو الحقول المجاورة ، ونتيجة اتساع المنجزات التقنية في الحقل الصناعي اتساعاً غريباً ايضاً .

١ - التقنيات الصناعية

التقى العلم والتقنية في المصنع حيث اصبحا اشد ارتباطاً وثيقاً ، وحيث كرسست الصناعة اعتمادات متزايدة الاهمية لتعهد مخبرات الابحاث ومستخدميها الكثيرين . وقد نما ترابطها نمواً مطرداً ، فتقدم العلم التقنية فارة وتاخر عنها فارة اخرى ، ولكن نجاحات احد الحقلين كانت شرطاً لنجاحات الحقل الآخر . وبصورة عامة تأثرت التقنيات الصناعية بالاكتشافات التي قلبت المعارف المتسلطة على الفيزياء المعاصرة ، وبمتطلبات الاقتصاد ايضاً . وغالباً ما كانت ظروف السوق والمزاومة والكسب باعثاً للاستعدادات الهامة في الحقل التقني ولتقدمه : وهكذا فان « امامة » المواد الدهنية التي حلت حلاً صحيحاً على الصيد التقني لم تعرف بمقد معرفة جيدة على الصيد العلمي .

عمل العلم والتقنية معاً على اتقان انتاج المصنوعات بالجملة ، وخفض اسعار كلفتها بانقاص حجم النفايات واستخدام مشتقات المادة المصنوعة ، وزيادة انتاج العمال بالمكنته والحركة الذاتية . وتسارع الانتباه هنا الصناعات التي لم تحدث فيها الاكتشافات الهامة تحولاً كبيراً . فالرجل

البخاري مثلاً يخضع ابداً للمبادئ القديمة نفسها ولكنه أصبح أكبر قياساً وأوفر انتاجاً ؛ وارتفع الضغط من ١٢ - ١٥ كيلوغراماً في السنتيمتر المربع الى ١٢٠ وحتى ١٧٥ ، وارتفعت الحرارة القصوى من ٢٥٠° - ٣٠٠° الى ٥٠٠° - ٥٢٥° . وقامت من جهة ثانية صلة وثقى بين الصناعات المستقلة نسبياً حتى ذلك التاريخ ، لا على الصعيد التجاري كما في السابق ، وفي الملائق بين الميآر والزبائن ، بل على صعيد الانتاج نفسه ، اذ ان الوقود قد أصبح مادة اولية لعدد كبير من الصناعات ومصدر طاقة على السواء ؛ او ليست مصافي البترول بعد اليوم مراكز صناعة كبرى تتركب فيها ، بفضل جمع الغازات الناجمة عن الحرارة ، الجزئيات المختلفة ، ابتداء من الحوامض العضوية حتى انواع المطاط التركيبي ؟

وفي المناجم زادت طاقة العامل الاستخراجية والانتاجية باستخدام الطرائق الآلية ، وتنظيم وسائل التنقية في المنجم نفسه ، وشبكة خطوط موصلات مع اجهزة للسحب الكهربائي او بالهواء المضغوط ، وتوسيع الاروقة وقطر الآبار ، وبناء التجهيزات بالفولاذ والاسمنت المسلح فوق البئر ، وتحسين الآفارة ، واستخدام مراوح ومضاغط هوائية قوية ... حكماً ان الفحم الحجري حوّل الى غاز في مصانع كبرى تتيح توفير نقل الغاز الباهظ الأكلاف والاستفادة من المواد الناجمة عن التحويل . فمنذ السنة ١٩٢٠ وزّع الغاز في رينانيا ، فوفرته منطقة الرور لششرة ملايين مستهلك ، وحدث الشيء نفسه في بلجيكا حيث وفرته ثلاثة مصانع بين « مون » وتورنيه لمنطقة كبرى من البلاد ، وفي فرنسا حيث سدت محطتا « دويل - مالميزون » مسدّ مصانع صغرى كثيرة في المنطقة الباريسية .

عرفت بعض الصناعات نمواً كبيراً جداً ، كصناعة التبريد التي جدت منذ السنة ١٩٢٠ تجارة المواد الغذائية ، والتي لم تقتصر بعد اليوم على الشؤون الغذائية وعلى انطلاقة البرادات المنزلية ؛ فقد شملت تبريد قاعات السينما وغرف العمليات ، وأجهزة تكييف الهواء ، ومصانع الافلام الفوتوغرافية ، والصناعات التي تحتاج الى استخدام الآزوت ، وحفر الآبار بتجديد التربة بغية الاستغناء عن الهياكل الخشبية الباهظة الأكلاف ... وباتت صناعة الكهرباء أهم مصدر للطاقة ، فحققت تقدماً مشهوداً نادراً ، وتقدمت معها الصناعات الكيميائية التي يبدو انها ستصبح اولى صناعات الحضارة المعاصرة بضمها اليها نشاطات اساسية أقدم عهداً : النسيج ، الانسجة ، المطاط ، الصهر ، وحتى الزراعة ، بواسطة الأسمدة ، لانها تشرف أكثر فأكثر على الخامات التي تستخدمها كافة هذه النشاطات . وهي قد وسّعت نطاقها توسيماً كبيراً في حفل التركيب والمنتجات البديلة بصورة خاصة ، فحققت في بعض الاحيان ثورات حقيقية كانت انعكاساتها عميقة جداً على حياة الانسان اليومية .

نشأت في القرن العشرين مع انتاج المواد التلوينية والعطور والمواد الصيدلانية انطلاقاً من الهيدروكربور ، ثم جرت في انطلاقتها الصناعة الكيميائية المعدنية القديمة . وبعد السنة ١٩٢٠ ، عززت الابحاث والصناعات التركيبية ،

الصناعة التركيبية

ولاً سبباً على أيدي الألمان الذين حققوا تقدماً كبيراً في هذا المجال منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وعلى أيدي انكلترا والولايات المتحدة التي انتقلت فيها طرائق اوروبية كثيرة الى الصعيد الصناعي : كصناعة المطاط التركيبي ، وانواع الصابون المختلفة ... وقد تحققت المواد التلوينية المختلفة منذ السنة ١٩٠٠ بفضل المواد التلوينية المناهزة المثة عدداً التي كانت تنتج في ذلك التاريخ . واتجهت الابحاث الى ضمان ثبات الالوان ومطابقتها للمسوحات التركيبية الجديدة : نيلون ، برون ، روفيل ، اورلون ، التي استلزمت الواناً جديدة .

تحققت التطور التركيبية في المختبر في اوائل القرن ، ثم بلغت مرحلة الانتاج الصناعي ، وحلت محل مواد التجميل القديمة الدهنية المنشأ مواد اخرى عضوية المنشأ (ارز) ، كالورفولين ، وحلت محل الدوائر النشوية فرائر كيميائية المنشأ (ستيارات الزنك واوكسيد التيتان) .

الا ان ام تطور هو ذلك الذي طرأ على الصناعة الصيدلانية (في ١٩٥٠ : ١٨٠٢ طلب تأخير في فرنسا وحدها) . فقد ظهرت كميات كبرى من العلاجات الجديدة التركيبية : مزيلات الاحساس (اثير ، بنج) ، مزيلات الشعور بالالم ، مخدرات (مورفين) ، منومات ، مسكنات الاعصاب ، مزيلات الحرارة (اسبيرين) ، مطهرات ومزيلات العفونة (فينول ، مركوروكروم) . ادوية تركيبية لمكافحة الجراثيم (اكثر من ١٢٠ في السنة ١٩٥٠) ، واخيراً مبيدات حشرات تركيبية كثيرة كالـ د. د. ت. . . وظهرت كذلك منتجات تركيبية على جانب كبير من الأهمية : النشادر الذي انتج بحسب طريقة هابر - بوش منذ السنة ١٩١٣ ، البولة التركيبية (التي تستخدم في الزجاج المتنع الكسر ، ايضاً) ، والميتانول (انتج في السنة ١٩٢٣ مركباً من اوكسيد الكربون والهيدروجين) الكثير الاستعمال في الصناعة ، والبترين التركيبية الذي انتج بتكرير الفحم الحجري والخشب المتفحم والقار .

هذه هي الصناعة التي تميز القرن العشرين بسبب نموها الحديث المدهش المواد المعينية وارتباطها الوثيق بالبحث العلمي النظري . فنحن هنا امام مواد تركيبية تحل محل المواد الاولية الطبيعية وقد تفضلها نوعياً . ومنذ تحقيق السلوبيد في السنة ١٩٦٣ ، ثم الغالاليت المصنوعة من الفورمول وكازيين الحليب ، والباكليت (وقد حملت اسم مبتكرها - باكلند ، في السنة ١٩٣٦) ، ارتفع عددها ارتفاعاً كبيراً حتى تاهز الالف . وهي قابلة الافراغ في القوالب والتلوين وتقبل الاشكال المرغوبة ، وقد صنعت بصورة خاصة في البلدان الغنية بالفحم الحجري والكهرباء (التي توفر الطاقة) ، اي في الولايات المتحدة وانكلترا والمانيا وفرنسا وايطاليا والاتحاد السوفياتي ، وحيث توجد شركات قوية باستطاعتها توظيف اموال طائلة في الابحاث المختبرية (د. ا. ج. فارين ، التي تنتج الـ د. بونا ، د. ديون دي غور ، التي تنتج النيلون ، و. د. رون - بولنك ، التي تنتج اسيتات السلوز ...) . وسواء كانت المواد حيوانية المنشأ (كازيين الحليب) ، ام نباتية المنشأ (القطن والخشب اللذان تصنع منهما السلوز) ، ام معدنية المنشأ (باخضاع الفحم الحجري للحرارة ، وتكرير القار او البترول لانتاج الاثيلين

الذي تستخرج منه المواد العجينية الفيليلية) ، فان كافة هذه المواد العجينية تصبح مواد اولية يمكن استخدامها في صناعات اخرى . بيد ان ثلاثة اربعها تستخدم في التطبيقات التقنية للكهرباء ، فمصنوعات الفينول تسد سد المصنوعات الصينية في صناعة الاسناد المعازلة ، والبوليستيرين يعزل الاسلاك البحرية ويعطي اسلاك التلفزة والاسطوانات المنتمية الكسر ، والصمغ الفيليلية انزلت المطاط عن عرشه ، بينما حلت الصمغ الميثاكريلية محل الزجاج في الادوات البصرية ، وسد امينات السلولوز سد النيتروسلولوز القابل للاشتعال في الصناعة السيتائية ، وسد البلكسيفلاس سد الزجاج في السيارة والطائرة .

وحلت محل المنسوجات الاصطناعية التي تحققت منذ اواخر القرن التاسع عشر بتحويل مادة اولية طبيعية : الحرائر الفيسكوزية ، واللاتيتال الكازيني (١٩٣٥) وكافة المصنوعات المماثلة المصنوعة في مختلف البلدان (اللاكتوفيل الهولندي ، والبولان البولوني ، والتيلان الالماني ...) ، منسوجات عجينية تحققت باستخدام بعض عناصر قار البترول والغازات الناتجة عن احساء البترول : الفينيون المصنوع من المشتقات الفيليلية ، والتيلون المتين الذي تحقق في المختبر ايضاً ، في السنة ١٩٣٥ واصبح مادة تجارية منذ السنة ١٩٣٨ ، والروفل الذي صنعه « رودياسيتا » في السنة ١٩٤٥ ، والترغال (١٩٥٠) والريلسان (١٩٥٢) .

يشكل المطاط التركيبي اليوم منافساً غنياً لمطاط الفارس . فقد انتج بسعر مرقع جداً (ثلاثة او اربعة اضعاف سعر المطاط الطبيعي) خلال الحرب العالمية الاولى في المانيا المحاصرة من قبل الحلفاء ، ثم تقدم انتاجه الى ان بلغ سعر كلفة راجحاً ، كما ثبت ذلك في الآونة الاخيرة انتقال المصانع التي انشأتها الحكومة الاميركية الى الصناعة الخاصة ، وفي السنة ١٩٥٥ بلغ انتاجه ثلث الانتاج العالمي ، في حين ان مفارص جنوبي شرقي آسيا قد تهيأت لتقهرقاً بعبداً . وهو يصنع من البوتان والاسيتلين والكحول ، ويوجد منه انواع مختلفة : الـ « بوتا » ، ٨٥ ، والـ « بوتا » ، ١١٥ ، والـ « بروبوتام » ، وهي المانبة ، والدوبرين والتيوبرين وهما اميركيان ، والـ S. K. A. والـ S. K. B. الصوفيانيان ... وخصوصاً الـ « بوتا S » الذي اصبح المطاط الاميركي النموذجي خلال الحرب العالمية .

لم يحدث القرن العشرون ثورة في تقنيات الصناعة الكهربائية الكيميائية - كانت معظم مبادئ طرائق تحليل المواد واعداد المعادن وتنقيتها بالجرى الكهربائي مكتشفة من ذي قبل - ولكنه وسعها توسيعاً كبيراً . فان الحاجة الى الهيدروجين الخالص اللازم لتركيب النشادر ، والاسمدة ، وللخشين الزيوت ... ، قد اوجب زيادة انتاج الهيدروجين المعروف بالتخليق وانتاج الاوكسيجين التحليلي ايضاً المستخدم في اكسدة المركبات العضوية وتحليلها . وهكذا تم تحويل انواع السكر بالتيار الكهربائي الى حالة اجسام كحولية الوظائف من اجل الحصول على الـ « سوريبت » ، وخصوصاً الـ « المانيت » الذي يدخل في صناعة المتفجرات ، واعداد اليودوفورم والحض الكبريتي ، النخ . وحين اكتشف « اوري » ومعاونوه الهيدروجين الثقيل في السنة ١٩٣٢

بتكرير الهيدروجين السائل على مراحل ، حصل بطريقة التحليل بالمجهرى الكهربائي على الماء الثقيل الضروري لمولد الطاقة الذرية . واتاحت الطريقة نفسها انتاج الكلور والهيوكلوريت وخصوصاً الكلورات والبركلورات المستخدمة في المتفجرات .

الصناعات المعدنية تطورت هذه الصناعات نحو انتاج معادن اكثر نقاوة يوماً بعد يوم ، وتوصلت مثلاً - بواسطة مصعدات من رصاص ومهايط من الومينيوم محصن - الى تحقيق وزنك تحليلي تجاوز نقاوته ٩٩,٩٩٪ . فقد توجب اكتشاف تقنيات جديدة بغية تحقيق معادن مزجية تتصف بخصائص آلية وفيزيائية - كيميائية معينة : معادن مزجية خفيفة جداً (مغنيزيوم ووزنك وزركونيوم) معدة لحركات الطائرة تتصف بمقاومة آلية كبرى؛ انواع فولاذ خاصة تنتج بمزج الحديد بالنيكل ، او الكروم ، او الكوبالت ، او التونغستين ، او المولبدن ، او النافاديوم ، لا تصدأ ، وتقاوم التآكل ؛ اعداد معادن قادرة خالصة اعداداً صناعياً .

اما التقنيات المكتسبة سابقاً كالصهر ، والتحويل ، والمعادن غير الحديدية ، فقد قام تحسينها باستخدام المزيد من الآلات ورفع الانتاج : زيدت قياسات المصاهر والافران الكهربائية زيادة كبرى ، كما زيدت قياسات المحولات والمراجل . 'حسن انتاج الوقود المعدني . لم ينقل المعدن السائل بعد اليوم الا بالانابيب او بالهواء المضغوط ، وزيدت قياسات اجهزة التحويل ، وبرز اتجاه عام نحو الحركة الذاتية الميكانيكية .

تناولت التقنيات صناعة الفولاذ ايضاً : إسالة غير منقطعة للفولاذ ، تصفيح غير منقطع للطاقل ، مكابس للتطريق تبلغ ٢٠.٠٠٠ طن وتحمل محل المطارق العالقة . وكانت التفاعلات الكيميائية في المعادن السائلة ، اي المرتفعة الحرارة ، وتوازنها حين تكون جامدة ، موضوع دروس مختبرية اتاحت معرفة تركيب المعادن معرفة فضلى . وقد استخدم علم المعادن لهذه الغاية كسر اشعة X الذي اكتشفه 'فون لو' ، والكسر الالكتروني الذي اكتشفه دافيسون وجرمر في السنة ١٩٢٧ . وتحسنت النتائج بعد ذلك بفضل كسر جزئيات النواة الخالية من الشحنة الكهربائية . وبفضل المحول الذري والمولد الذري اخيراً ، اتاح الاشعاع الاصطناعي كشف الاجسام الغريبة في المعادن ، التي لم تتوصل الطرائق الكيميائية او المطيافية الى تعيين كيتها .

من مميزات التقنية العصرية كذلك استمرار زيادة سرعة وسائل النقل ، وقد تحققت هذه النتيجة ، هنا ايضاً ، بفضل تعاون وثيق بين العلم والتقنية الصناعية ، وادخلت على الحياة اليومية تغييرات عميقة . فان علماً جديداً ، هو علم درس الظواهر التي ترافق حركة الاجسام في الهواء ، يبحث ، من اجل خدمة كافة وسائل النقل ، عن اجدى الاحتياطات والاشكال للحد من مقاومة الهواء للحركة . وقد استفاد من تقدم طاقة الحركات وانتاجها ، فانتاج تحقيق سرعة ما كانت لتدخل ببال احد منذ نصف قرن . فان سرعة السيارة القصوى التي بلغت ٢١٢ كلم في السنة ١٩١١ و ٢٢٩ في

السنة ١٩٢٣ ، قد بلغت ٦٣٥ كلم في الساعة في السنة ١٩٤٧ . وهي تقانة الآلة البخارية ولا سيما تقانة القاطرة الكهربائية ما اتاحنا للقطار بلوغ سرعة ١٠٣ كلم في الساعة في السنة ١٩٣٢ وسرعة ٣٣١ كلم في الساعة في السنة ١٩٥٥ ، في حين ان وزن المقطورات قد ارتفع ارتفاعاً كبيراً .

الا ان الطيران هو ما عرف اعظم تقدم : ٢٤٧ كلم في السنة ١٩١٩ ، و ٣٣٠ منذ السنة ١٩٢١ ، و ٤٠٠ كلم في السنة ١٩٢٣ ، و ٤٤٨ كلم في السنة ١٩٢٤ ، و ٥٤٨ كلم في السنة ١٩٣١ ، و ٧٠٩ بطائرة مائية في السنة ١٩٣٤ ، و ٧٥٥ بطائرة من طراز مسر شيمدت في السنة ١٩٣٩ . وقد تحققت هذه النتائج بزيادة قوة المحركات : من ٣٠٠ حصان بخاري في السنة ١٩١٩ الى ٤٦٣ في السنة ١٩٢٣ ، و ٦٠٠ في السنة ١٩٢٤ ، ثم ١٠٠٠ . وفي الوقت نفسه اطيل مدى الطيران بفضل ازدياد طاقة المحركات على تحمل الحرارة والتروود بالوقود في الجو (منذ السنة ١٩٣٠) ، وارتفعت ارقام الارتفاع القياسية من ٣٠٠٠ متر في السنة ١٩١٩ الى ١١٠٠٠ في السنة ١٩٢٠ ، و ١٧٠٠٠ في السنة ١٩٣٠ .

وهكذا امكن تحقيق رحلات جوية بين القارات المختلفة : بين الارض الجديدة والاسور ، ثم بين الارض الجديدة وبريطانيا العظمى ، منذ شهر ايار ١٩١٩ ؛ بين لشبونه وريو دي جانيرو في السنة ١٩٢٢ . وفي السنة ١٩٢٧ اخيراً ، اجتاز لندبرغ الاطلسي الشبالي بين نيويورك وباريس في ٣٥ ساعة على طائرة قوة محركها ٢٢٠ حصاناً . وفي السنة ١٩٢٨ ، اجتازت الاطلسي الشبالي من الشرق الى الغرب ، في ٣٦ ساعة ، طائرة من طراز جونكر . وتكررت بعد ذلك الرحلات الجوية عبر الاطلسي : في السنة ١٩٣٨ اجتازت طائرة المانية المسافة بين برلين ونيويورك ذهاباً وإياباً . وفي السنة ١٩٣٤ ، قطعت المسافة بين سان فرانسيسكو وهونولولو . وفي السنة ١٩٣١ تحققت الجولة حول العالم في أربعة ايام . وارتفعت ارقام الطيران القياسية فوق البحار والقارات من ٢٠٠٠ كلم في السنة ١٩٢٠ الى ٥٣٩٦ في السنة ١٩٢٦ ، و ٧٩٠٠ في السنة ١٩٣٠ ، و ١٠٠٠٠ في السنة ١٩٣٥ .

حين تقدمت الراحة والسلامة متوازيتين ، أتاح تعاظم حجم الطائرات واستخدام معادن أقل وزناً وأكثر مقاومة يوماً بعد يوم ، استعمال الطائرة للنفايات التجارية استعمالاً متزايداً . فبعد ان استعملت لنقل البريد ، استعملت لنقل السلع والمسافرين . وأنشئت خطوط منتظمة بين المدن الكبرى . ١٩١٩ : لندن - باريس . ١٩٢٠ : تولوز - كازابلانكا . ومنذ السنة ١٩٣١ ، نقل ٤٧٠٠٠٠ مسافر و ٤٠٠٠ طن من البريد عن طريق الجو الى الولايات المتحدة .

ان البحث عن مزيد من السرعة حمل صانعي الطائرات على التفكير بالدفع العكسي الى الامام الذي يغني عن مروحة لم يعد من مجال لتحسين انتاجها . ومنذ السنة ١٩٢٦ أحكم محرك ينفث غازاً خارق السرعة ويدفع بالطائرة عكسياً الى الامام بواسطة حنقبة غازية ومروحة ، ولكن الطائرة النفثة الاولى التي استخدمت محركاً يدفع بالطائرة عكسياً الى الامام بواسطة

عنفة غازية دون مروحة ، قد صنعت في السنة ١٩٢٩ ، وكانت من طراز هتكل . وفي السنة ١٩٤٠ استخدم الانكليز محرك الدفع العكسي « هوتيل » . ومنذ السنة ١٩٤٣ توفرت لأسلحة الطيران المتجاوبة كلها طائرات تفائة . ثم ظهرت محركات الدفع العكسي (١٩٤٩) المرتكزة الى نظرية الانبوب التي وضعها رنيه لويس منذ السنة ١٩١٣ وُمنح « رنيه » له دوك ، شهادة باستثمارها في السنة ١٩٣٦ . فانه بفضل بساطته وخفته يتيح بلوغ سرعة تقراوح بين ٢٠٠٠ و ٤٠٠٠ كلم في الساعة ، اي سرعة تقارب السرعة الصوتية (بين ٩٠٠ و ١٤٠٠ كلم في الساعة) وتجاوزها (اكثر من ١٤٠٠ كلم في الساعة) . وقد تحققت بالفعل سرعة تليح اختراق « جدار الصوت » (١٢٢٧ كلم في الساعة في السنة ١٩٥٢) ، وفي السنة ١٩٥٣ حققت طائرة اختبارية اميركية ارضيت على ارتفاع كبير جداً سرعة ٢١٣٥ كلم في الساعة . وبلغ «شارل جاجر» سرعة ٢٦٠٠ كلم في الساعة على طائرة من طراز « بل ١ . X » ، بينما تجاوزت طائرة اخرى من طراز بل ٢ . X ارتفاع ٣٨٠٠٠ متر . وأتاحت سرعة ال ٧٠٠ كلم التجاربية ، بواسطة الحكومت ١ التي تنقل زهاء ٤٠ مسافراً ، قطع المسافة بين لندن وطوكيو في ٣٦ ساعة ، وبين نيويورك ولندن في أقل من ٨ ساعات في السنة ١٩٥١ ، وبين لندن وكندا في ١١ ساعة ، وبين لندن والرأس في ١٢ ساعة و ٣١ دقيقة ، بمعدل ٧٨٢ كلم ، في السنة ١٩٥٣ ، وقطعت ال ١٠٤ T. U. السوفياتية في ٣ ساعات ونصف الساعة المسافة بين موسكو وباريس بمعدل ٨٠٠ كلم في الساعة وحطت على مسافة ٧٠٠ متر (١٩٥٦) ، وفي السنة ١٩٥٨ اخيراً ، قطعت الحكومت ٤ المسافة بين لندن والقاهرة (٣٥٢٠ كلم) في ٤ ساعات ونصف الساعة . وفي السنة ١٩٥٣ انشئ عبر القطب خط جوي بين اوسلو وطوكيو على مسافة ١٢٠٠٠ كلم اقصى الى توفير ٥٠٠٠ كلم بالنسبة للخطوط العادية . فقد ابرز الطيران الذي تجاوزت سرعته سرعة الصوت الامة القصوى للمناطق القطبية . ففيها تمر الخطوط الدائرية المبائرة التي تؤمن مواصلات سريعة بين أم مراكز الحضارة المعاصرة ، الموجودة في اميركا الشمالية واوراسيا الشمالية الى الشمال من خط العرض الاربعين . وقد استتبع تحقيق هذه السرعة الكبرى تحويلاً هاماً في شكل الطائرة التي بات جسمها اصغر حجماً يوماً بعد يوم ، ونقل جناحها اكثر فأكثر باتجاه المؤخرة وأعطيت شكل السهم وحتى شكل المثلث (اجنحة بشكل الدلتا) . وهكذا مهدت الطريق لولادة علم الطيران عبر الفضاء بواسطة الصواريخ كالم «سبوتنيك» السوفياتي (٣) والد « اكسبلورر » الاميركي ؛ فقد بلغ السبوتنيك الاول ارتفاع ٩٤٧ كلم ولم يبط الا بعد ٩٢ يوماً ، اما الثالث الذي كان وزنه ١٣٢٧ كيلوغراماً ، فقد بلغ ارتفاع ١٨٨٠ كلم ، كما ان « السفينة القمر » (٤٥٤٠ كيلوغراماً) التي اطلقت في ايار ١٩٦٠ ، وارسال صاروخ ، بعد ذلك بقليل ، وزن ٢١٠٠ كيلوغرام ، ويحمل حيوانات يمكنه اعادتها الى نقطة معينة ، قد حلا مسألة العودة الى الارض ومهدا الطريق لرحلات بشر الى الفضاء قام بأولها السوفياتي غاغارين في شهر نيسان ١٩٦١ ، فكانت رحلته فائحة سلسلة من الرحلات (١٧ بتاريخ كانون الاول

١٩٦٥) المتزايدة الطول مرة بعد اخرى التي قام بها رجلان وحتى ثلاثة رجال في اجهزة مرتفعة الوزن ارتفاعاً مطرداً (حتى ١٤ طناً) قادرون على تغيير مدارها وعلى الخروج منها في الفضاء . وكان آخر طيران اثار المزيد من الاهتمام طيران الامير كين وولتر شيرا وطوماس ستافورد الذين اقتربا ، في « جيمني ٤ » ، حتى مترين او ثلاثة امتار من الكبسولة « جيمني ٧ » التي كان فرانك بورمن وجومز لول يدوران فيها حول الارض منذ اثني عشر يوماً .

هندسة العمارة المعاصرة
لعل الحرص على الافادة من التقنيات والمواد الجديدة ، واستحداث اطار حياة للبشر مناسباً للظروف التي أرغمتهم الحضارة المعاصرة على العيش فيها ، تجلى تجلياً عظيماً في حقل هندسة العمارة . فالمطلوب من التنظيم المدني المعاصر إعادة الانسان الى الطبيعة ، والسماح لابن المدينة بالتخلص من المدينة العادمة الانسانية والحصول في « المدينة المشعة » على خير اتران وظروف مريحة . لذلك يجب ان تضم عدداً من الاحياء يتألف كل منها من عدد معين من « الكتل » ، المبنية بشكل صليب و Y ، بغية توفير المزيد من الهواء والنور للسكان ، يلنى فيها طبعاً كل فناء داخلي . وبفضل ارتفاع البناء ، يمكن الاحتفاظ بمساحات كبرى غير مبنية - ١/٤ المساحة العامة - تنشأ فيها الساحات والملاعب الرياضية ، الخ . وتنشأ ، في كل مجموعة « كتل » ، المدارس والمنتديات وقاعات الاجتماع الكبرى والمحلات التجارية ، الخ . اما موحى هذه الآراء فهو « له كوربوزيه » الذي نشط تلامذته ، اتساء الحرب ، في اميركا الجنوبية (اوسكار نيباير بنى جامعة ريو ، وخصوصاً العاصمة الجديدة برازيليا) ، ومنذ السنة ١٩٤٥ في اوروبا (قصر اوليفتي في ميلانو ، ١٩٥٤) . وارن خير تحقيق مميّز لافكاره هو ، بالاضافة الى قصر العدل في شنديغار ، في البنجاب (١٩٥٦) ، كنيسة « نوتردام - له - هو » في « رونشان » ، وبناء يضم ١٦ دوراً في مرسيليا ، معد لايواء ١٦٠٠ نسمة بحسب مبدأ « الوحدة السكنية » ، حيث تطل المساكن المصونة من اصدااء الاصوات والضجة على البحر والجبل وتتوفر فيها الشرفات الداخلية الواقية من الشمس ، والزجاج المزدوج ، والهواء المكيف ... والخدمات المشتركة المعدة لتسهيل معيشة السكان : مخازن التموين ، والملاجىء النهارية للاطفال ، والملاعب ، والمفصلة الجماعية ، ومركز البرق والهريد والهاتف ، وغرف الاصدقاء التي تؤاف الفندق ، الخ .

ساعدت حاجات الانهاض الكبرى على تصنيع البناء ، وتقدم انتاج اجزاء البناء الجاهزة : قبات المصنع ينتج الجدران والسقوف والجبهات والسلام ، وأدخلت قساطل الماء والتدفئة المركزية في الاجزاء الجاهزة عند صنعها . ولم يتناف هذا الانتاج المسبق وتنوع الابنية وجمالها كما يتضح ذلك من مجموعة الابنية المدرسية في هرتفور شاير ، حيث يتفق تنسيق الابنية اتفاقاً مدهشاً والمنظر العام وطبيعة الارض . والى جانب المواد الجديدة التي تحققت في اوائل القرن : الفولاذ ، والاسمنت المسلح (نذكر هنا نجاحات « تري » و « جيو بونتي » : ملعب فلامينيو في روما ، قاعة المؤتمرات في الاونسكو في باريس) ، والزجاج ، تقدمت المصنوعات المعجينية

والألومينيوم (بناء شركة مونتسكاتيني في ميلانو ، ١٩٥١) والاختاب المعدة لوحات من الالياف
او لوحات مضغوطة او مفرغة في قوالب تحمل عمل الاختاب المنشورة .

اذن دخلت الآلة كافة فروع النشاط الانساني ؛ فالمناجم استثمرت
مكتنة وحركة ذاتية آلياً اكثر فأكثر سنة بعد سنة ، والارض استصلحت بواسطة
الجرافات ، وصناعة البناء استخدمت الرقوش الآلية لحفر الاساس ، والسفن والشاحنات حملت
بواسطة الرافعات الآلية ، واجريت عمليات الحساب المعقدة واعمال حفظ الاوراق في الادارات
بواسطة الآلات الالكترونية . لقد باتت قليلة العدد جداً الحرف التي تستلزم عملاً فردياً لا
يحتاج الى مكتنة .

نجم عن كل ذلك تطور عميق في ظروف عمل العمال وحتى في ظروف حياتهم . فان تقسيم
العمل داخل المشغل ، ومكتنته بعد ذلك ، كانا قد افضيا ، اقله في الانتاج بالجملة ، الى تفكيك
العمل وتجزئته ، واسناده على هذا الشكل الى آلات بسيطة ، دقيقة ، تقوم طيلة ايام السنة
بالعملية نفسها ، ويديرها عمال يكلفون ضبط سيرها ويتحكمون من ثم تحكماً متفاوتاً بنسقتها .
ومن جهة ثانية كانت « الادارة العلمية » التي ادخلها المذهب التايلوري ، قد نظمت العمل الفردي
وفرضت بعض الحركات الخاصة ، بعض الايقاعات المحددة « علمياً » بعد دروس منظمة وقياسات
زمنية مدققة ، فأتاح بذلك زيادة انتاج الادوات واليد العاملة . وفي المرحلة التالية ، جمعت هذه
الآلات المخصصة بعمل معين جمعاً متسلسلاً ، بحيث يقوم العامل ابدأ بالعملية نفسها ، وانما وفقاً
للتساق الذي تفرضه الآلة . فأفضى العمل الجزأ هنا ايضاً الى « هباء من العمليات الاولى »
بعيث ان عاملاً يضع المسار اللولبي في مكانه وآخر يدخل فيه الحلزونة وآخر يثبت . اما في
المرحلة الحالية فتتجمع هذه العمليات كلها بواسطة آلات ذاتية الحركة تعمل فيها عدة ادوات
في آن واحد دون تدخل العامل ، كالخرطة ذات اللوحة الاسطوانية ، وخصوصاً « الآلة -
الناقلة » التي تتيح اجراء عمليات مختلفة في القطعة نفسها ، بفضل انتقال القطعة انتقالاً ذاتياً من
مركز عمل الى آخر . ففي مصنع « ناش » مثلاً ١٤ وحدة متسلسلة تقوم بـ ١٧٩ عملية (وتوفر
٨٠ ٪ من اليد العاملة) ؛ وفي مصانع فورد في « كليفلند » ، استطاع المدير ان يقول :
« مسابكننا هي الوحيدة في العالم التي لا تمس فيها يد انسان الرمل المعد لصنع القوالب » ، ما لم
يكن مسه من قبيل الفضول . لا بل ان الرقابة الالكترونية تصبح اكثر شمولاً يوماً بعد يوم :
اجهزة تراقب ، ذاتياً ، دخول السوائل في العنفات ، وسحاكة الصفائح المعدنية الخارجة من آلة
التصفيح ؛ واجهزة تصحيح ذاتي توقف الآلة في حال الخطأ ، لا بل تصحيح الخطأ ، وتقني
عن العامل الذي كان يراقب الآلة الذاتية الحركة . وفي ولاية اوهايو اقليم تبلغ مساحته ٩٠٠٠
ميل مربع تزوده بالتيار الكهربائي تسعة معامل يؤمن انتاجها وتوزيع التيار تأميناً آلياً جهاز
واحد من طراز « جيداً » .

ويصح القول نفسه في صناعة المنسوجات حيث نرى الانوال العاملة ذاتياً ، التي حلت محل

الانوال البسيطة الاولى التناوبية ، تتخلى عن مكانها ، بدورها ، للانوال المتصلة الذاتية الحركة كلياً ، التي يتم فيها الافتتال والالتفاف في آن واحد ، والتي تتوقف آلياً حين تنقطع اللحمة او السدى . كما ان الآلات ، في اعمال التوضيب ، تتولى الحساب ، والوزن ، وايداع السلع والصناديق ، والتخزين ، الخ . دون أية حاجة لعمل الانسان .

٢ - التقنيات الزراعية

ان ظروف الانتاج الزراعي ، على غرار ظروف الانتاج الصناعي ، آخذة بالتبدل تحت تأثير العلم المعين .

احدثت الآلات والمحركات ، بموازاة تقدم الصناعات الكيميائية وعلم الحياة ، آلات ومحركات ثورة حقيقية في هذا الحقل كما في الحقول الاخرى . فقد ابتدأت هذه الثورة في القرن الثامن عشر ، وأخذت تمتد بخطى واسعة منذ ثلاثين سنة بفضل محرك الانفجار الذي انقصر أهمية الجر الحيواني ، والمحرك الكهربائي الذي وفرت مرونته واستخداماته المختلفة تبعاً مضياً وبدأ عاملة كثيرة في اعمال المزرعة (قاطعات جذور ، معالف ومناهل آلية ، مقطعات قش ، رافعات أثقال ، أجهزة لدق الحبوب واختيارها ، وتجفيف الاعلاف ، والحلب بواسطة الكهرباء ، الخ .) . وأضيفت الى المحاريث والآلات الحاصدة ، وأمشاط تجفيف الاعشاب ، والآلات المطردة الالتفان التي تجمع السنابل وتدقها حيث تجمعها ، آلات تجمع « عرانييس النرة » وتفرّكها ، وتزرع البطاطا وتقلبها وتقتلعها وتضعها في اكياس . وآلات اخرى تقتلع الشمندر وتنظفه . واكتملت هذه المكننة بظهور الجرارة التي اختلفت نماذجها باختلاف طبيعة الارض والتربة ومساحات الاستثمارات . وهي الآلة - والطائرة احياناً - ما وزعت الاسمدة وفرت مواد اباداة الحشرات ومكافحة الامراض الفطرية في الكروم والحدائق والحقول . واقاحت الطائرة كذلك بذور الحبوب في مساحات واسعة وفي وقت قصير جداً واسقاط الامطار الاصطناعية (شيفر ، في السنة ١٩٤٦) . ولكن الآلة لم توفر كسباً في الوقت واقتصاداً في العمل المضني فحسب ، بل انتظاماً وسرعة في العمل ايضاً . كما مكنت من توسيع حقول المزروعات في البلدان الجديدة . فبين السنة ١٩٣٠ والسنة ١٩٥٠ ارتفع عدد الجرارات الى ثلاثة اضعافه في العالم : في الولايات المتحدة ، ٥ ملايين مقابل مليون بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ . وفي بريطانيا العظمى ٤٠٠ ٠٠٠ مقابل ٢٠ ٠٠٠ في ١٩٣٠ و ٦٠ ٠٠٠ في ١٩٣٩ . وفي المانيا الاتحادية ، ٣٠٠ ٠٠٠ مقابل ٢٠ ٠٠٠ في ١٩٣٩ . وفي تركيا ٤٠ ٠٠٠ مقابل ١٠٠٠ في ١٩٣٩ . وارتفع عدد الآلات الأخرى ، ولا سيما الآلات الحاصدة - الدارسة ، ارتفاعاً كبيراً جداً ايضاً . وهكذا فان معظم الاعمال الزراعية في البلدان التي اعتمدت المكننة ، قد نفذت بواسطة الآلات : ٩٥ ٪ من الحبوب في الولايات المتحدة لجميع بواسطة الآلات الحاصدة - الداقة ، و ٣/٤

الذرة الصفراء بواسطة الفاطفات الآلية ، و ١/٤ القطن في بعض المناطق . وفي الولايات المتحدة كما في الاتحاد السوفياتي تنفذ اليوم اعمال الحرثة بالجرارات . وفي زيلندا الجديدة تحلب بالآلة كافة الابقار تقريباً .

الكيمياء الزراعية وعلم الحياة
اصبح استخدام الاسمدة الكيميائية عاماً - نترات الكلثس ، سوبر فوسفات البوتاس ، الاسمدة المركبة ، بمزج البوتاس والفوسفور والآزوت بحسب حاجة التربة والمناخ . واصبح عاماً كذلك استخدام بعض المواد كالمغنيز والبور الذين يزيدان من مقاومة الاشجار المثمرة للبرد ، والزنك وارسنيات الرصاص الذين يستعملان ينوع الاثمار ، ومبيدات الحشرات الفعالة ، كال د. د. ت. ، التي تقى المزروعات وتيسر نمو تربية المواشي بقضائها على البعوض في مناطق واسعة من بورات المناطق الحارة . وهو علم الوراثة المصري ما افاح الحصول على انواع مختلفة من نباتات بسيطة جداً قادرة على الحياة بمحد أدنى من الحرارة ونور الشمس ، وعلى تحمل فصول امطار قاسية جداً ، وعلى الإثمار في فصل صيف قصير جداً ، فسمحت بذلك زراعة مناطق شاسعة من الاراضي الشمالية الباردة في كندا وروسيا وسبيرييا ، وبفضل التهجين ، خلقت نباتات جديدة حقيقية ، وبفضل الاخصاب الاصطناعي امكن الاكثار من أنسال الفعل الواحد والحصول على أنسال اوفر صحة .

النتائج الاقتصادية
لم تعتمد هذه الطرائق المحسنة على نطاق واسع الا في الولايات المتحدة وكندا والاتحاد السوفياتي وبعض مناطق اوروبا واميركا واوسترالاسيا ، ولا يزال اكثر من مليار فلاح يستخدمون الطرائق التقليدية . ولكن هذه التحسينات ، حيثما دخلت ، زدت الانتاجية وخفضت اليد العاملة الريفية ودفعت الى التخلي عن تنويع الاصناف المزروعة والاكتفاء بزراعة صنف واحد .

اذن ارتفعت الانتاجية ، فبلغت انتاجية العامل الاميركي اكثر من ثلاثة اضعافها منذ السنة ١٩٣٠ ، وبلغت ضعفيها في اوستراليا وزيلندا الجديدة خلال ٣٠ سنة ، وبلغت نسبة ارتفاعها ٥٠ بالمائة في انكلترا منذ السنة ١٩٣٩ واتاحت اقتصاد يد عاملة وفيرة . وهو العامل اليدوي ، بصورة عامة ، ما اغنت عنه الآلة في بعض مناطق الاملاك الكبرى : جنوبي الولايات المتحدة ، الهند ، تركيا ، وهم المزارعون والشركاء من تضرروا ، لان استخدام العمال المهاجرين استخداماً مباشراً اقل كلفة . وتحول العامل الزراعي ، حيثما استبقى ، الى مسير آلات لا يحتاج الى خبرة زراعية كبرى كما في السابق ، وكاد لا يتميز عن عامل المصنع . وفي بلدان الاقتصاد الرأسمالي ، اصبحت الاستثمارات الصغرى اقل ايراداً او دون ايراد ، كلما سيطرت الآلة ، وغالباً ما تجمعت الاستثمارات والاملاك لان « الاملاك الكبرى وحدها تكون في وضع مؤات بالنسبة للآلة » (د. قوشيه) ، فارتفع معدل مساحة المزرعة الاميركية من ٥٠ هكتاراً في السنة ١٨٩٠ الى ١٠٠ هكتار في السنة ١٩٥٥ . واذا بات الفلاح اخيراً اقل

تأثراً بالظروف الجوية واقل عياء بعمل مضن، وحتى اذا حدث ان لا يقيم بالقرب من استثماره، فانه بات اكثر تأثراً بالسوق، الوطنية والدولية، وذاق الامر من عواقب كافة الازمات. وهو قد امسى، بفعل مشاغله، متمهداً او تاجراً مضطراً لان يخضع للتخطيط، وان يتخلى من ثم عن فرديته التقليدية.

زادت المكتنة من ارتباط الزراعة بالصناعة والقطاعات الاخرى غير الصناعية في الاقتصاد التي توفر لها الجرار والوقود. واكسبت القطاع الزراعي مساحات واسعة خصصت من قبل للزراعات الملقية الضرورية لحيوانات الجر، وخصصت منذئذ للزراعات التجارية، فارتفع من ثم الانتاج الزراعي، وانجزت الاعمال بمزيد من المرونة، فأتاح ذلك، طيلة ايام السنة، استخدام الآلات وبدأ عامة غير هامة نسبياً. وفي مناطق الحدود الاميركية الجنوبية الشرقية، اتاحت المكتنة للمزارع المتقل، ان يأتي بآلاته ويحاول عمل الحراثة والبذر في الحريف ولا يعود الا في الصيف التالي مع آله الحاصدة - الداقة لجمع الحصاد. وحسنت ظروف العمل الزراعي الذي بات اقل اعياء واملاً. فان استخدام الطاقة الآلية، وكهربة الارياض، والهاقف، والسيارة، قد قلبت الحياة الريفية رأساً على عقب واسهمت في تقرب ظروف حياة الفلاح من ظروف حياة ابن المدينة.

على نقيض ذلك زادت المكتنة من خطورة البؤس في البلدان غير النامية التي تنتشر فيها البطالة ولا يتوفر فيها العمل الزراعي طيلة ايام السنة لكافة الاهالي، اذ ان العمال المحرومين بسببها من سبل العيش لم يجدوا عملاً لهم في المناطق الاخرى. فلم يستفد منها سوى كبار الملاكين وكبار المزارعين، القادرين وحدهم على اقتناء المعدات الجديدة، وكانت النتيجة اتساع الهوة بين الاثرياء والفقراء. وسوف نرى ذلك جيداً في الشرق الاوسط.

٣ - النتائج الاجتماعية

تطور ظروف العمل
ان زيادة الايرادات، التي باتت ممكنة بتطور تقنيات الانتاج، قد بدلت ظروف معيشة الانسان المعاصر تبديلاً عميقاً في عمله وحياته اليومية على السواء.

حدثت الآلة من الجهد العضلي بتنفيذها الاعمال اليدوية الكبرى. و«حررت» من جهة ثانية، كما سبق ورأينا، شطراً كبيراً من اليد العاملة، اي انها خلقت ظروفاً مؤاتية لتخفيض عدد العمال (اتاحت الآلات الذاتية الحركة في مصانع فورد تخفيض اليد العاملة العمالية بنسبة ٩٠٪ ومضاعفة الانتاج) وعدد ساعات العمل في اليوم. ومن البديهي ان النقابات العمالية سعت وراء فرض هذا الحل الاخير، بالتفضيل على تخفيض عدد العمال تخفيضاً كبيراً، اي على البطالة: فان اسبوع الستين ساعة، الذي اعتمد اعتماداً شبه شامل في الصناعة الاوروبية حوالي السنة ١٩٠٠،

مع بعض الاختلافات بحسب المهن ، قد هبط الى ٤٨ ساعة في ١٩٢١ ، و ٤٠ ساعة في ١٩٣٧ . كما هبط يوم عمل القاصر من ٧،٤٥ ساعة في ١٩١٣ الى ٦،٢٠ ساعة في ١٩٣٧ . الا ان هذا الاتجاه توقف منذ السنة ١٩٤٥ وتميز بحركة صاعدة بطيئة : ٤٤ ساعة في ١٩٤٤ ، و ٤٧ في ١٩٥٣ ، و ٤٦ في ١٩٥٧ ، و ٤٧ ، مرة أخرى في اواخر ١٩٦٣ . اما في الزراعة فيقدر ان ساعات عمل المستثمر قد انخفضت بنسبة ١٠٪ ، وساعات عمل الاجراء بنسبة ٢٥٪ . وان اخطار التسريع بالجملة ، التي انطوت عليها المكثنة ، حلت النقابات العمالية على ان تدون في برامجها المطالبة باسبوع الثلاثين ساعة .

في الوقت الذي ارتدت فيه الآلة هذه الأهمية المتعظمة ، انقلبت الكفاءات ايضاً . فلم يعد هناك ما يبرر العمل التخصصي اذ ان نسق العمل بات منوطاً بالآلة لا بالعامل . وطراً من جهة ثانية تدن حقيقي على المهارة المهنية . فلا حاجة بعد اليوم لحرفي خبير قادر على ان يصنع أداة كاملة او يصلحها ، او واقف على حيل صناعية اكتسبها بمزاولته المهنة واختباره المواد ، او على « اسرار تقنية » انتقلت اليه من والده . فمن شأن بعض العمال اليدويين والعمال الاختصاصيين (دون اعداد مهني حقيقي) ان يقوموا بالعمل دون سواهم . ومنذ السنة ١٩٢٦ امكن اطلاق ٨٥٪ من عمال مصانع فورد ، في اقل من اسبوعين ، على العمل الواجب تأديته ، و ٧٩ بالمائة منهم في اقل من ثمانية ايام . وفي مصانع الزجاج يُدرّب ٦٠ بالمائة من العمال خلال اسبوعين . وقد تدنى دور العمال بفعل بعض الآلات التي تقوم بأعمال كثيرة ، بصورة خاصة . لقد حدث ما يشبه تقطيع اوصال العمل تقطيعاً حقيقياً . فقد وضع العامل امام « اجهزة تتجه نحو الحلول محل نشاطه الشخصي » وحدثت مبادهة المهندس من مبادهته حداثاً مطرداً ، ومكاتب الدروس فرضت عليه حركات ونسق عمله الذي لم يعد ليذكر معناه ، لا بل بات يحمل المادة التي يطلب اليه تحويلها .

كانت النتيجة الطبيعية المقابلة لهذا التدني النسبي في الاعمال اليدوية ، التي يقوم بها اليوم عمال يدويون يختلفون تخصصاً ، ظهور « طبقة جديدة من الصناعيين اليدويين » تألفت من العمال المكلفين صيانة واصلاح المعدات والادوات ، ومن اولئك الذين يسيرون الآلات الجديدة ويحكمون انتاج الامثلة الاولى والذين فرض فيهم تحصيل تقني اكثر اتساعاً من ذي قبل . وكانت كذلك تعدد المكاتب التي استلزمت عمل « الفنيين » : مكاتب الشؤون القضائية ، والمالية ، والتجارية ، ومكاتب الدروس حيث يصمم المهندسون المعدات ، ويعينون الطرائق الصوابية التي تتبع الانتاج في افضل الظروف ، ويتمخضون بالمصنوعات الجديدة في عقولهم . ففي الزراعة كما في الصناعة افضى استخدام الآلات من ثم الى رفع عدد الميكانيكيين والمصلحين ، كما افضى الطابع العلمي الذي ارتدته الطرائق الى رفع عدد المختبرات والمحطات الاختبارية ، ولكن عددها ابعد من ان يفيض من انخفاض اليد العاملة السابقة . اصف الى ذلك ان التحسينات التقنية الجديدة قد زادت في تقسيم العمل وفي القطيعة بين منفذي العمل والمسؤولين ، الذين استلشفوا منذ زمن

بميسد واصبحا اليوم كاملين . وهكذا فان العامل قد وضع في بيئة جديدة ، متعسنة من بعض الأوجه ، اذ ان المصنع الداوي الذي تتشابه فيه سيور نقل الحركة ، وتكثر فيه حركة العمال حول آلات ضاجة ، يفسح المكان شيئاً فشيئاً للمصنع الذي زالت منه الاعمال القذرة والذي لا يظهر فيه سوى بعض قنين يراقبون سير الآلات المخفاة في شبه خزائن معدنية .

ليس العامل وحده من عمل في الظروف الجديدة التي فرضت عليه الآلة فيها نظاماً صارماً جداً . فمستخدم المكتب كذلك قد « قيد بدوام ملزم » ، وانجرف في « سباق غير منتظم في وسط جمهور يتسلط عليه الخوف من التأخر » (ج . فريدمان) وعمل في بيئة حولتها الآلة . ففي المكتب كما في المصنع حلت الآلة محل الكائن البشري : لقد قامت مقام دائرة استلام البريد وارساله الات تقض الغلافات وتوزعها ، وآلات تدخل الاوراق في الغلافات ، وتلصق الغلافات والطوايع . وباتت دائرة امانة السر ، وامين السر الخاص ، والمختلون الضاربون على الآلة الكاتبة ، دونها فائدة بفعل جهاز تسجيل الصوت لاملأ البريد والجهاز التلفزيوني لتسجيل الاحرف مباشرة ، « واتحاد الضاربين على الآلة الكاتبة الذين لم يعودوا يتصلون اتصالاً مباشراً بواضع النص الواجب استكنايه . اصف الى ذلك ان الآلات الالكترونية التي تحول الى ثقب المعلومات التي توفرها اسئلة مطروحة ، والحافظ الالكتروني الذي يصنف البطاقات المثقوبة على هذا الشكل في الترتيب المطلوب (١٩٦٠ في الدقيقة ، بواسطة المصنفة « بوروز ») ، بينما تتولى آلات اخرى ، « تشمر » بهذه الثقوب ، اعادة نقلها الى احرف وارقام بواسطة جهاز تلفزيوني يطبع الاحرف ذاتياً ، والآلات الحاسبة ، والآلات الاحصائية ذات البطاقات المثقوبة والآلات الالكترونية القادرة على الحساب والتوفيق بسرعة يعجز عنها دماغ بشري ، قد بدلت ظروف عمل المكاتب والادارات كلياً . واستخدمت شركة « ميشيفن بيل للتلفون » آلات ذاتية الحركة لحساب المخبرات تسجل اشراطها المثقوبة الجهاز الطالب والجهاز المطلوب وأوان بدء المخبرة وأوان انتهائها وتجمع هذه المعلومات لكل مشترك . وان الاشرطة المغنطيسية التي كانت تسجل ، اي « تقرأ » او « تكتب » بين ١٢٠٠٠ و ١٥٠٠٠ حرف في الثانية في السنة ١٩٥٢ ، باتت تسجل اليوم ٠٠٠ ، ٢٠٠ حرف او رقم .

التنسيق الاجتماعي
التنسيق الآلي
ان التنسيق الآلي اخذ في ترك نتائجه الاجتماعية وفي تطوير ظروف الحياة المهنية نفسها تطويراً عظيماً . فهو قد قرب ، بدون اي شك ، بين ظروف عمل العمال والمستخدمين ، ولكنه تسبب في إلغاء اشغال كثيرة . وقد انخفض عدد العمال الاختصاصيين والعمال اليدويين في التنظيم التقليدي ، في حال ان عدد الاشغال الجديدة التي استلزمها الآلات اقل شأماً الى حد بعيد من الاشغال الملقاة . زد على ذلك ان تحول العامل اليدوي الى مستخدم فني مستحيل عملياً . وكان نقص المستخدمين في المكاتب اقل ظهوراً بسبب استخدام العديد من افراد الجنس اللطيف الذين كثيراً ما يتركون العمل

بسبب الزواج والتقاعد المبكر والامومة . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان استلام عمل جديد في بعض النشاطات الاخرى اسهل منالاً. اما الموظفون المتوسطون المكلفون اجراء الاحصاءات واعطاء المعلومات ، فقد بدا الدماغ الالكتروني منافسا رهيبا بالنسبة لهم لانه قادر ، في وقت قصير جداً ، على اعطاء معلومات او فر عدداً الى حد بعيد مما يستطيع اعطاءه الدماغ البشري . وهي المصارف وشركات الضمان بصورة خاصة ، والمشاريع الصناعية الكبرى ، كما هو طبيعي ، ما استخدمت الاجهزة الالكترونية استخداماً واسعاً .

يحذر بنا ان نضيف الى خطر البطالة هذا ، الذي يهدد الولايات المتحدة منذ اليوم تهديداً دائماً ، زوال تسلسل الاجور الذي كان معمولاً به من ذي قبل : فان موظفي رقابة وصيانة الاجهزة الالكترونية الذين يتحلون ، بالإضافة الى الخبرة ، بثقافة تقنية واسعة وشاملة ، يتقاضون اجوراً مرتفعة . ولكن ارتفاع كلفة الآلات يستلزم استخدامها دون انقطاع (بتناوب ٣ او ٤ فرقاء في ال ٢٤ ساعة) وتخطيط عمل دقيقاً (مما احدث تبديلاً هاماً بالنسبة لموظفي المكاتب الذين لم يألوا العمل التسلسلي) ، وامام قدي أهمية العمل الفردي ، اخذت مكافأة المسؤولية محل شيئاً فشيئاً محل مكافأة الانتاج .

اوجبت نتائج انتشار التنسيق الآلي هذه - كما أبان ذلك جورج فريدمان - رقابة الانتاج واحداث اجهزة منظمة ومكيفة ، اي « أن التنسيق الآلي والتخطيط بالامترابطين » . اذ ان تقنيات التخطيط لا يمكن ان تكون ذات فاعلية الا باللجوء الى الاقتصاد الرياضي والآلات الالكترونية من أجل التقدير الاقتصادي المتنوع الاشكال ، (ب . منديس - فرانس) .

ليس من شك في ان تزايد انتاج المواد الزهيدة الكلفة والمدروسة تطور الحياة اليومية درساً صوابياً قد أتاح في بعض البلدان رفع مستوى الحياة المادية بنسبة كبرى : ففي الولايات المتحدة ، حيث قدر معدل أجر ساعة العامل بـ ٨ و ٥ كيلو حنطة في السنة ١٩١٠ ، و ٢٢ في ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، اصبح هذا المعدل ٢٠ في السنة ١٩٤٦ . وكان هذا الارتفاع أقل بروزاً الى حد بعيد في فرنسا ، حيث يبدو ، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأجر غير المباشر (التعويضات العائلية ، الضمان الاجتماعي ...) ، ان الاجور الحقيقية التي يتقاضاها ارباب العائلات هي وحدها ما زادت منذ السنة ١٩١٨ ، بينما قدنت بعض الشيء أجور العمال العزاب . يضاف الى ذلك أن انتشار العمل النسائي قد اسهم في رفع مستوى المعيشة بينما خففت تحسينات الفنون المنزلية ومكتنة العديد من الاعمال البيتية من عبء عمل الامهات وأطاحت تحقق رفاهية لم تكن معروفة منذ سنوات قليلة ، ولا سيما وقد زالت الخدمات الشخصية الا بالنسبة لليسورين .

اذا كان العمل لا يستلزم اليوم الجهد الجسدي الذي استلزمه من ذي قبل ، فان تور الاغصاب قد اصبح بالمقابل اشد منه في أي وقت مضى ، فان الآلة تفرغ على من يخدمونها جهداً ثابتاً قد

يتعذر احتمالُه يُبدل على كل حال التعب الجسدي السابق بنهكة عامة معنية ربما كانت أسرع حدوثاً منها في السابق . ولذلك فإن « النسق الجهنمي » ليس تعبيراً للمطالبة فحسب ، بل هو حقيقة راهنة في أغلب الأحيان ؛ وربما خفت وطأة « العبودية » الجسدية ، ولكنها أبدلت بـ « عبودية عقلية » مخيلة : فالضعف العقلي ، والانهيار العصبي ، وسرعة التأثر ، أمراض غالباً ما يشخصها أطباء العمل في العمال . وغالباً ما أدى العمل المبالغ فيه أخيراً إلى تزايد عظيم في عدد الحوادث الخطيرة والاضطرابات العقلية (من ٠,٣ ٪ في ١٩٣٥ إلى ٣ ٪ في ١٩٥٥ في فرنسا) .

إن هذا العمل ، الذي يتسبب في تعب الأعصاب قد أصبح في الوقت نفسه مملاً لأنه خلو من أية فائدة عقلية أو تقنية ومقتصر على بعض العمليات البسيطة المتكررة أبداً . وكما لاحظ ذلك ج . فريدمان ، شعر العامل بامتهان كرامته بفعل نظام بطاقات التعليمات وتقييده بالوقت ووجود المفتشين والمراقبين ، فقام بعمله مرغماً ، لا سيما وإن التحصيل التقني العالي المطلوب لتولي مراكز القيادة أو التصميم يحول أكثر من أي وقت مضى دون ارتقائه الاجتماعي ؛ ونجم عن ذلك شعور « بجرمان حق مهني يستتبع نشاطات بديلة » : يحاول الإنسان الهرب لأن « حياته » ليست بعد اليوم في عمله ؛ وهو يقوم بمحاولته هذه بتكريس أوقات فراغه لنشاطات مختلفة ، كالعمل في الحديقة والنشاط الفني والرياضة - الضرورية لاستعادة التوازن الجسدي المختل في المصنع ، والمربطة ارتباطاً وثيقاً بحياة المدينة والمصنع على الرغم من انتشارها بين سكان الأرياف - والسياحة والتلهي بالراديو والتلفزة أو السينما .

وفي الوقت نفسه يقاوم العامل نظاماً « يحول الكائنات البشرية إلى مجرد آلات » . ومن أجل مقاومة هذا « التنظيم الارهاقي » ، والأخطار التي تهدده بها المكنتة ، والبطالة ، وانخفاض الأجور النسبي ، يلجأ إلى الاضراب ، ولا سيما إلى انقاص إنتاجه انقاصاً مقصوداً .

لا شك في أن طبقة اجراء الشركات الصناعية قد فقدت التجانس الذي تميزت به في أوائل القرن ؛ فإن التمييز الذي نجم عن تطور التقنيات قد أفضى إلى تعدد فئات الأجور : أجور ذكور وأجور أمهات ، أجور زراعية وأجور صناعية ، قطاع عام وقطاع خاص ، أجور وطنيين وأجور أجانب ؛ واستتبع الاختلافات بين المستخدمين والعمال اختلافات في السلوك ومستوى المعيشة ، ووعياً طبقياً متفاوتاً للتباينات الاجتماعية التي تقسم العمل النقابي وتشله أحياناً . وإذا كانت نظرية افكار الطبقة العمالية « افكاراً مطلقاً لا يمكن إثباتها أو نفيها بصورة علمية » ، كما يعتقد « ف . سليه » و « ا . تيانو » ، اللذان يميلان إلى إثباتها ، فإن « الافكار النسبية » واقع رامن .

كانت « الآلة العديمة الشعور » موضوعاً مفضلاً طرقه العديد من كتاب
الخلاصة وعلماء الاخلاق . فقد جعلت التقنيات الصناعية مسؤولية عن اطراد الحياة
العصرية وقبحها وزوال كل هوى وذوق ، وفقدان « حرية » الفرد . ولكن هذه الانتقادات

يجب ان توجه لاستعمال الآلات لا للآلات نفسها ، كما كتب كارل ماركس ، ولنظام انتاج
فوضوي ، لا الى التقنية كما يكتب ج . فريدمان . فبال تقدم التقني وحده يمكن ارجاء
« تكبير الطبيعة بالنسبة للانسان » ، وتغذية الجماهير السريعة التنازل ، واييجاد اوقات الفراغ
والاموال التي تسمح ماديا بالتمتع بها ، واذا لم يستطع الجميع الاستفادة منها ، فليس هو سبب
عدم الاستطاعة هذا ، بل نظام التوزيع .

الفصل الرابع

مسألة القرن العشرين الكبرى تغذية سكان يتزايدون تزايداً سريعاً

ان التقدم المدهش الذي أحرزته العلوم والتقنيات والذي أوجزناه في الفصول السابقة قد يستر ، منذ القرن التاسع عشر ، تزايداً عظيماً في حجم الثروات المنتجة في العالم وفي عدد السكان . وكانت إحدى نتائجها الأخرى تفاقم داء عدم المساواة : عدم مساواة بين الطبقات الاجتماعية وعدم مساواة بين الشعوب ، أقلية من الناس في كل أمة وأقلية من الشعوب في العالم تستفيدان من معظم هذه التحسينات ، بينما يعاني العدد الأكبر من البؤس وحتى من المجاعة ، وغالباً ما يرافق هذا التمييز بين شعوب «غنية» وشعوب «فقيرة» تمييز عنصري أيضاً .

يُتَصف نسق ارتفاع سكان الكرة الأرضية بمزيد من السرعة . لقد
قدروا بـ ٥٠٠ مليون تقريباً في منتصف القرن السابع عشر وبـ ٧٠٠
مليون في منتصف القرن التالي ، فكاد عددهم يتضاعف بين ١٨٥٠
و ١٩٥١ ، منتقلاً من ١٢٠٠ مليون إلى ٢٣٦٠ . أي ان هذا العدد قد ارتفع إلى أكثر من أربعة
أضعافه خلال ثلاثة قرون ، وزاد ٦٣ مليوناً في ١٩٦٢ ، وسوف يبلغ ٣٣٠٠ مليون حوالي
السنة ٢٠٠٠ . ونسق الزيادة هذا هو نسق الزيادة في آسيا التي يقدر ان عدد سكانها ربما ارتفع
من ٣٠٠ مليون إلى ١٢٨٣ مليوناً ، بينما يقدر ان عدد سكان أوروبا قد ارتفع إلى خمسة
أضعافه ، وسجلت القارة الأميركية ، كما هو طبيعي ، أعظم زيادة إذ ان عدد سكان أميركا
الشمالية ارتفع من ٦ ملايين تقريباً قبل قرنين إلى ٢٠٥ ملايين ، وارتفع عدد سكان أميركا
الجنوبية إلى ٢٠٠ مليون . وقد اختلف معدل الزيادة اختلافاً كبيراً في الزمان والمكان ، وهو
هذا الاختلاف وهذه السرعة في الزيادة في بعض اجزاء الكرة الأرضية ما خلغلا التوازن
السياسي والاقتصادي في العالم وجعلنا الأطر التقليدية تتفكك وتتدهأ .

ان أوروبا هي القارة التي بلغ عدد سكانها اعظم ارتفاع خلال القرن التاسع عشر ، ولكن

هذه الانطلاقة الديموغرافية قد حدثت تدريجياً ، كلما تحسنت ظروف المعيشة . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان انخفاض نسبة الوفيات قد سبى انخفاض نسبة الولادات وحدث ببطء ، فأدى هذا البطء وامتداد تدرج الزيادة على فترة طويلة الى الحد نسبياً من اختلال التوازن . اما اليوم فان جدوى مكافحة الموت قد خفضت نسبة الوفيات تخفيضاً بيناً وأفضت الى ارتفاع ملحوظ في عدد السكان القليلي التوالد وارتفاع كبير جداً في عدد السكان الكثيري التناسل . وهو هذا التدني في نسبة الوفيات ما يشكل الحدث الاساسي في أيامنا هذه وما تزيد سرعته من نتائج . « ان الثورة الديموغرافية ، التي امتدت على قرن كامل بالنسبة لتدني الوفيات ، قد انحصرت هنا في عقود محدودة » (ل . شفالييه) . وبينما كان الاتجاه من جهة ثانية ، في السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، نحو تخفيض نسبة الوفيات ونسبة الولادات معاً ، فبذلك سنة ١٩٤٠ ، وتحت تأثير التدابير الهادفة الى تشجيع العائلات والامل المعلق على استخدام ثابت وعلى بعض التغيير في الذهنية ، ارتفع معدل الولادات في بعض البلدان الاوروبية ولا يزال آخذاً في الارتفاع ، بينما لا يزال معدل الوفيات آخذاً في التدني . الا ان الفارق في الحضارات القديمة الغربية الطراز ما زال قليلاً على الرغم من الارتفاع ، بينما هو يصبح اكبر فأكبر يوماً بعد يوم في البلدان ذات الحضارة البدائية التي انخفضت فيها نسبة الوفيات فجأة وبقيت فيها نسبة الولادات مرتفعة جداً . وهذه هي حال معظم البلدان الحارة في الشرق الاقصى . وحدث في بعض بلدان اميركا اللاتينية ومنطقة الكرايبس وافريقيا كذلك ، خلال سنوات قليلة ، تدن ملموس في معدل الوفيات بفضل اعتماد الطرائق المصرية في مكافحة الامراض (تطهير المياه ، ادوية مكافحة الجراثيم ، د.د.ت) . فان استعمال الـ « د.د.ت » في ضواحي جورجيتون في غويانا الانكليزية مثلاً قد خفض نسبة الوفيات بين الاطفال من ٣٥٠ الى ٦٧ ٪ خلال سنتين ، اي بين ١٩٤٧ و ١٩٤٩ . وهبط معدل الوفيات من ٢١٠٥ ٪ في ١٩٣٢ الى ٩ ٪ في ١٩٦١ في سيلان ؛ ومن ١٧٠٨ ٪ الى ٧٠٤ ٪ في اليابان ؛ ومن ٢٥٠٢ ٪ الى ١١٠٩ ٪ في الشيلي ؛ ومن ٢٥٠٢ ٪ الى ١٦٠٧ ٪ في المكسيك ؛ ومن ١١٠٤ ٪ الى ٦٠٧ ٪ في بورتوريكو ، الخ .

ارتفع عدد السكان من ثم ، في كافة بلدان اوروبا ، ارتفاعاً متبايناً ، وضيقاً على كل حال . فان اوروبا الحرة الغربية تسجل زيادة مليونين في السنة . وقد ارتفع عدد سكان بريطانيا العظمى ، بين ١٩٣٢ و ١٩٤٩ ، من ٤٦٣٠٠ ٠٠٠ الى ٥٠ ٤٠٠ ٠٠٠ . وعدد سكان بلجيكا من ٨ ١٠٠ ٠٠٠ الى ٨ ٦٠٠ ٠٠٠ . وارتفع عدد سكان هولندا وحدها ، حيث نجد أدنى نسبة وفيات وأعلى نسبة ولادات في اوروبا ، من ٨ ١٠٠ ٠٠٠ الى ١٠ ملايين . اما ايطاليا فقد ارتفع عدد سكانها بنسبة ١٢ ٪ ، ولكن سكانها « يطعنون في السن » : في السنة ١٩٥٠ ، بلغ اليافعون والمعايير ٥٤ ٪ . ويرتفع عدد سكان اوروبا الشرقية ارتفاعاً اكثر سرعة ، ويتميز السكان بنسبة كبرى من الشباب . اما سكان بعض البلدان كـ افريقيا الجنوبية واورستراليا وكندا والولايات المتحدة فقد ارتفع عددهم ارتفاعاً كبيراً ايضاً . فانتقلت الولايات المتحدة

من ٨٠٠ ٠٠٠ ١٢٤ في ١٩٣٣ الى ١٩٠ مليوناً في ١٩٦٣ . وتحفظ الدول الجديدة غير النامية الآخذة في التصنيع في اميركا اللاتينية ، واليابان ، بنسبة ولادات مرتفعة بينما تقترب نسبة الوفيات فيها منها في البلدان الاوروبية . الا ان اليابان قد توقفت (« برقابة الولادة ») الى تخفيض معدل الولادات من ١٠٩٪ في ١٩٥٠ الى ٦٨٪ في ١٩٦٤ . اما البلدان التي يحدث فيها أعلى ارتفاع فهي البلدان الحارة في الشرق والشرق الاقصى : فقد ارتفع عدد سكان الهند (وباكستان) من ٣٤٥ الى ٤٢١ مليوناً ، وسكان مصر من ١٥ الى ١٩ مليوناً وبلغ معدل الزيادة السنوية ٢٣٪ . وبلغ معدل الزيادة السنوية ٢٧٪ في سيلان بعد القضاء على الملايا بواسطة الـ د.د.ت . ، ويتميز سكان كافة البلدان غير النامية بالشباب ، اذ ان نسبة من هم دون الـ ١٥ سنة تبلغ ٤٠ بالمائة في مدغشقر واندونيسيا وماليزيا وروديزيا الجنوبية والجزائر ، الخ . ، بالرغم من نسبة الوفيات المرتفعة بين الاطفال .

كان من نتائج الطب الوقائي واكتشاف الامراض والتجديدات
الصحية اطالة معدل امد الحياة في البلدان المتطورة ، ومن
ثم اطالة امد الحياة « المنتجة » ، اطالة ذات قيمة . فان امل
الحياة عند الولادة الذي كان ٦١ سنة في كندا في ١٩٣٠ انتقل الى ٦٧ سنة في ١٩٤٩ . وانتقل
هذا الامل في الولايات المتحدة من ٦٢ ، ٦ الى ٦٨ ، ٧ بين البيض ومن ٥٠ ، ٨ الى ٦٠ ، ٨
بين الملونين ، وفي اليابان من ٤٨ ، ٣ الى ٥٧ ، ٩ . وفي فرنسا من ٥٨ ، ٩ الى ٦٤ ، ٧ . وفي
ايطاليا من ٥٤ ، ٩ الى ٦٣ ، ٧ . وفي هولندا من ٦٦ ، ٤ الى ٧٠ ، ٥ . وفي المملكة المتحدة
من ٦٠ ، ٨ الى ٦٨ ، ٩ . ولكنه ما زال ٤٤ في مصر ، و ٣٢ في الهند ، ودون هذه الممدلات
الى حد بعيد في الصين واندونيسيا كما ترجح . ولكل ثلاثة اولاد من اصل اربعة يرون النور في
هولندا الحظ في العيش حتى ٦٠ سنة ، بينما لا يتوفر هذا الحظ لواحد من اصل اثنين في الهند .
وهناك ٤٧ شخصاً من اصل ١٠٠ ، ٠٠٠ يموتون بالتدريج الرئوي في الولايات المتحدة ، و ٦٢
في بريطانيا العظمى ، و ٣٠٠ في الهند ، و ٤٥٠ في الصين واندونيسيا . وهكذا فلا امل
للبلدان المأهولة بسكان « متقدمين » في السن ، بانخفاض نسبة الوفيات فيها ، بينما يزداد سكان
المناطق الاخرى المخصبة تزايداً مطرداً ، ويزداد في الوقت نفسه اختلال التوازن بين البلدان
التميزة بطاقة ديموغرافية كبرى ، وهي البلدان المتدنية الدخول جداً ، وبين « الاقلية المتعصم
عليها » التي يزداد سكانها ببطء او لا يتزايدون البتة ، بين آسيا مثلاً التي لا تحصل سوى ١١٪
من الدخل العالمي مع ان سكانها يحاوزون ٥٠ بالمائة من سكان الكرة الارضية ، وبين اميركا
الشمالية التي يبلغ سكانها ٧ بالمائة من سكان الكرة الارضية وتقتطع ٣٥ بالمائة من الدخل
العالمي .

يلاحظ عدم المساواة امام الموت بين الطبقات الاجتماعية وبين الشعوب على السواء . وان
الفارق في نسبة الوفيات بين الاحياء الميسورة والاحياء الفقيرة في باريس يبلغ ٢٦ بالمائة ، ويبلغ

النسبة نفسها بين الحرف . ففي بريطانيا العظمى يبلغ معدل الوفيات ١١ ، ١ بالآلاف بين العمال غير الاختصاصيين بينما هو لا يبلغ سوى ٨ ، ٢ بالآلاف بين الموظفين المسؤولين عن هؤلاء العمال . ويبلغ ١٤ ، ٥ بالآلاف في الولايات المتحدة بين العمال غير الاختصاصيين و ٦ ، ٧ بالآلاف فقط بين مزاولي المهن الحرة . وإذا ما نظرنا في فرنسا الى نسبة وفيات الاطفال بين شهر واثني عشر شهرا لرأينا انها تبلغ ١٧ ، ١ بالآلاف في عائلات المحاسين ، و ٦٢ ، ٣ في عائلات عمال الطرقات و ٩٦ ، ٤ في عائلات عمال المناجم . وتبلغ في انكلترا ٨ ، ٢ بالآلاف بين اولاد اصحاب المهن الحرة و ٧٥ ، ٤ بالآلاف بين اولاد العمال .

اظهرت ابحاث الـ « فار » (منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة) نتائج هذا الوضع في حقل التغذية ان ثلث البشر فقط كانوا يتصرفون في ٢٧٥٠ وحدة حرارية في اليوم وان نصفهم كانوا يتصرفون في أقل من ٢٢٥٠ وحدة ، وهو الحد الأدنى الذي يعتبره الفيزيولوجيون ضروريا للمحافظة على الصحة . وكان استهلاك البروتينات الحيوانية في اليوم يتراوح بين ١٢ غراما في اليابان و ٦١ غراما في زيلندا الجديدة . وهي الدول المأهولة بالسكان البيض في اميركا الشمالية ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، والدول السكندنافية ، والمانيا ، ما توفرت لها ، غداة الحرب ، تغذية معقولة وكافية ، وإنما لوحظ ، حتى في بريطانيا العظمى ، ان استهلاك اللحوم والاسماك قد تراوح بين ١ و ٢ بحسب الفئات الاجتماعية ، وان ٢٠٪ من السكان كانوا مفتقرين الى الفيتامينات والاملاح المعدنية . ثم جاءت الحرب تريد من خطورة الوضع . ففي البلدان الخاضعة للاستعمار الالمانى ، تسببت في ظهور المجاعة مرة أخرى والأمراض الناجمة عن الحاجة ، التي كانت قد آلت الى الزوال ، ثم تحسن الوضع تحسنا بطيئا متباينا ؛ ولكن هذا الوضع قد ازداد خطورة في كل مكان آخر ، لأن انتاج المواد الغذائية لم يواز قط ارتفاع عدد السكان . ولم يكن تقاوم خطورة الحاجة هذا سوى مناسبة لوهي آفة كانت قديمة في الواقع ، فلم تتمكن قط سوى أقلية ضئيلة من البشر من اشباع حاجاتها الغذائية ، بينما عاش سكان الكرة الارضية الآخرون حياة غير ثابتة « على هامش سوء التغذية » .

« يعيش ثلثا البشرية في حالة جوع دائمة » : وفادرا ما يقصد بذلك المجاعة بحصر سوء التغذية معناها ، أي فقدان الغذاء او الحاجة الكلية اليه ، اللذين يتسببان بالخور والموت ثلثي البشرية العاجل ، بل « الجوع الحفي » بصورة خاصة ، أي الأمراض الناجمة عن نقص بعض العناصر الضرورية للتوازن الفيزيولوجي في الكائن البشري : اعني به نقص الفيتامين D الذي يسبب بالحراة عند الطفل ولين العظام عند اليافع ، ونقص الاملاح المعدنية ، والحديد والفوسفور والكالسيوم ، التي تلعب دورا كبيرا في تركيب الهيكل العظمي ، ونقص البروتينات الذي يؤخر النمو ويضعف الجسم ، الخ . ، ويفضي الى ظهور الأمراض التي ترافق القاقاة والشقاء : سوء شفاف قرنية العين ، داء الذرة ، داء الحفر .

وقد وضع « جوزويه دي كاسترو » بعد ابحاث دقيقة قام بها ، جدولا مفصلا بـ « مناطق

سوء التغذية ، هذه التي يمكن حصرها في المناطق غير النامية حيث نرى ان نظام الملكية والاستثمار في سبيل المزاروعات التجارية ، وتبذير الموارد الطبيعية ، قد خربا البيئة الطبيعية دونما شفقة على طريقة قتل البانزر .

بيد ان الطبقات الفقيرة في البلدان النامية لا تتجوز دائما من هذه الامراض الناجمة عن سوء التغذية . ففي السنة ١٩٤٠ ، شكا ٢٥٪ من سكان الولايات المتحدة و ١٥٪ من سكان بريطانيا العظمى من سوء التغذية ؛ وفي نيويورك ، بدت ظواهر الخراعة على ٢/٣ الطوائف السوداء والاطالية . وينتشر داء الذرة اليوم انتشاراً دائماً في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة . ومنذ السنة ١٩٣٦ كان هذا الداء موضعياً في اوروبا (غاليسيا واستوريا) ثم انتشر انتشاراً يدعو الى القلق في كافة الحما اسبانيا بعد الحرب الاهلية (٣٠.٠٠٠ حادث في مدريد) . وفي ايطاليا الجنوبية ، وبولونيا ، ورومانيا ، حيث تكثر الاملاك الكبرى والبروليتاريا الريفية البائسة ، لم تكن الخراعة ، وسوء شغوف القرنية ، والوذمة المتسببة عن الجوع ، وحاجة الجسم الى الكالسيوم ، امراضاً نادرة .

في اميركا اللاتينية ، قدر في السنة ١٩٤٦ بأكثر من ٩٠ مليوناً ، اي ٢/٣ السكان ، عدد الاشخاص المقتدرين الى التغذية الكافية . وقدر معدل نظام الاغتذاء اليومي للفرد في بوليفيا بـ ١٢٠٠ وحدة حرارية . وفي الشيلي يتوفر لـ ٥٠ بالمائة من السكان أقل من ٢٤٠٠ وحدة حرارية في اليوم ولـ ١٠ بالمائة أقل من ١٥٠٠ . وفي شمالي مرقى البرازيل وفي أمازونيا يتوفر للفرد بين ١٧٠٠ و ١٨٠٠ وحدة . وهناك النقص النوعي الذي هو أشد خطراً من النقص الكمي . فان تغذية تعتمد قبل اي شيء آخر على الذرة الصفراء واللوبياء وبعض انواع البطاطا والجذامير وحساء الذرة الصفراء ، والمفتقرة كلها الى البروتينات والاملاح المعدنية والفيتامينات ، تولد دغلة المناطق الحارة الشهيرة ، وفقدان القابلية عند الجوع (التي يجب تحريكها بالفلفل او المشروبات الروحية) ، والبلادة التي يعززون اليها ضعف الانتاج بينما ليس هناك سوى ضعف ناتج عن الجوع . اما نصيب الفرد من الخضار ، والثمار ، واللحوم (معدل ١٤ كيلوغراماً في السنة في البيرو ، و ١٨ في الاكوادور ، مقابل ٦٠ في كندا) ، والحليب (١١ ليتراً في السنة في البيرو ، و ١٤ في الشيلي ، مقابل ١١٠ في الولايات المتحدة ، وهناك ٥٠٪ من المناطق الريفية في اواسط فنزويلا لا تستهلك حليباً البتة) ، فقير كاف إطلاقاً . واما في آسيا ، وارض الجوع بالذات ، فقوام نظام الاغتذاء نباتي ، بحيث ان ٢ او ٣ بالمائة فقط من مجموع الوحدات الحرارية تنتجها أغذية من اصل حيواني (في الولايات المتحدة ، ٣٩ بالمائة) . وفي الصين يستند نظام الاغتذاء الى الارز ، والحنطة ، والذرة البيضاء ، ولا يربى للتغذية سوى حيوان واحد هو الخنزير ؛ ولذلك ، ففي كافة مناطق الجنوب (حيث الارز هو قوام التغذية) ، ينتشر الجوع الزم الكمي - كما يتضح ذلك من ضعف الاشخاص وبطء الانتاج وضآلته (١٤ مرة اقل من انتاج الفلاح الاميركي) - والنوعي ، الذي يزيد من خطورته المرض الدودي وفقر

الدم المتولد عن الديدان الطفيلية ، اللذان يصاب بها ٩٠ بالمائة من سكان الارياض وينتشران بسبب استعمال الدمال البشري ، ويضيفان اضرارهما الى اضرار الامراض الناجمة عن الحاجة واضرار المجاعات المتسببة عن الفيضانات والجفاف . وهو سوء التغذية في الهند كذلك ما يسبب الوفيات الرهيبة الكثيرة بين السكان قبل سن العشرين ، بحيث ان ٥٠ بالمائة من الهنود « يولدون ليتناولوا طعاماً غير كاف ويموتوا قبل بلوغ سن الانتاج » ، وما يترك السكان دون مقاومة امام الاوبئة : تسببت النزلة الوافدة ، في السنة ١٩١٨ ، بوفاة ١٥ - ٢٠ مليون شخص ، والمجاعة ، في ١٩٤٢ و ١٩٤٣ ، بوفاة ملايين الضحايا ، وبين ١٠٠ و ٢٠٠ مليون هندي يصابون بالحمى الاجمية ، وعشرات الملايين بالزحار والتدرن الرئوي والكوليرا والمرض الدودي . وحتى في اليابان ، حيث نجحت الزراعة الحديثة في زيادة الانتاج ، أفضى استخدام الأسمدة بكيات كبرى الى ملاءة المجاعات ، ولكن نظام الاغذاء ما زال دونياً . وتعاني افريقيا من النقص نفسه : فإن الفلاح المصري وفلاح بلدان افريقيا الشمالية ضحيتان للنقص الغذائي نفسه الذي يعاني منه الافريقي الاسود . وقد بلغ من قهتي عدد السكان ، بعد الحرب العالمية الاولى (٢٥ بالمائة في الكونغو البلجيكي) بسبب المغارس والاقتصاد الجديد ان الحاكم العام « كارد » نادى في افريقيا الاستوائية الفرنسية بـ « سياسة البطن الملائن » من اجل « الإحتكار من الزوج » .

والحال كان من الواجب ان يرتفع الانتاج الغذائي بنسبة ٢ بالمائة في السنة كي لا يبقى ارتفاع الانتاج دون الحاجات التي يخلقها النمو الديموغرافي ، والا فهي سوف تتفاقم أكثر فأكثر . وقد كتب احدهم في السنة ١٩٤٩ : « يجب ان يزداد الانتاج الزراعي منذ اليوم حتى ١٩٦٠ بنسبة ٩٠ بالمائة في كافة أنحاء العالم لكي لا تسوء تغذية الشعب عن حالها الحاضرة » .

يرتبط بسوء التغذية وجود الامراض الجاهيرية المعدية لان « جغرافية الصحة السيئة هي جغرافية الجوع والجهل ايضا » . فهو المرض الجلدي في المناطق الحارة ما يولد الضعف والسقم ، وهي الحمى الاجمية ما تصيب ٣٠٠ مليون شخص في العالم كله ، يموت منهم ٣ ملايين في السنة ، وهناك خصوصاً بالهرمية المنتشرة في افريقيا والشرق الاوسط واميركا الجنوبية والصين ، وفقر الدم المتسبب عن دودة طفيلية ، والتدرن الرئوي الذي تفوق ضحاياه ضحايا الحمى الاجمية والذي هو اوسع انتشاراً منها في العالم ، والتهاب الملتحمة (تراخوما) المتكاثر في الهند والهند الصينية وافريقيا الشمالية ، والسفلس ، وامراض المعدة والامعاء كالزحار والكوليرا والحمى التيفية ، والامراض الناجمة عن الحاجة الى الغذاء كالد « بريدي » ، وداء الذرة ، وداء الحفر ، والحراة والد « كواشوركور » ...

لقد لاحظنا تكراراً في الصفحات السابقة ان الجهل والبؤس تفاوت مستويات المعيشة والجوع والامراض موزعة توزيعاً متفاوتاً جداً بين مختلف سكان العالم - وبين مختلف الطبقات الاجتماعية ايضا .

فعل صعيد العلم ، لا تراجع آفة الجهل الا ببطء . اجل لقد نجحت بعض البلدان في تخفيض عدد الاميين من ابنائها تخفيضاً كبيراً ، ولا سيما في المدن : ولكن اذا اختلف الى المدرسة الابتدائية ٨٠ - ١٠٠٪ من الاولاد في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وهولندا وايرلندا وبلجيكا وزيلندا الجديدة ، فان النسبة تهبط الى ٦٠ - ٨٠ بالمائة في معظم بلدان اوروبا الوسطى والغربية واليابان ، والى ٤٠ - ٦٠ بالمائة في البرتغال والمكسيك ، والى ٢٥ - ٣٠ بالمائة في بلدان اميركا الجنوبية ، والى اقل من ٢٠ بالمائة في افريقيا والشرقين الاقصى والاقصى . وبالرغم من ان ارتفاع عدد التلامذة في كافة مستويات العلم هو احد مميزات العالم المعاصر ، فلا يزال هنالك مناطق شاسعة وجماهير غفيرة يخيم عليها الجهل .

اما بالنسبة لمستوى المعيشة على الصعيد المادي ، فهو دخل الفرد ما يوفر افضل قاعدة للتقدير . فان الدراسة التي قامت بها منظمة الامم المتحدة في ١٩٤٩ قد اظهرت آنذاك ان معدل الدخل السنوي الفردي هو اقل من ٥٠ دولاراً بالنسبة لـ ٦٥٠ مليون نسمة من سكان الكرة الارضية ، وبين ٥٠ و ١٠٠ دولار بالنسبة لـ ١٧٥ مليوناً ، وبين ١٠٠ و ٢٠٠ دولار بالنسبة لـ ٢٥٠ مليوناً ، وبين ٢٠٠ و ٤٠٠ دولار بالنسبة لـ ٣٩٥ مليوناً (المانيا ، الاتحاد السوفياتي ، ايطاليا ...) ، وبين ٤٠٠ و ٦٠٠ دولار بالنسبة لـ ٦٥ مليوناً (ايرلندا ، فرنسا ، بنلوكس ، النروج) ، وبين ٦٠٠ و ٩٠٠ دولار بالنسبة لـ ١١٠ ملايين (الدانمارك ، المملوكة المتحدة ، كندا ، زيلندا الجديدة ، السويد ، سويسرا) ؛ وكان هذا الدخل ١٤٧٦ دولاراً في الولايات المتحدة ، و ٨٧٠ دولاراً في كندا . وجلي ان هذه المعدلات لا تعطي سوى صورة ناقصة جداً عن مستويات المعيشة التي يحدر ايضاحها بدراس توزيع الدخول في داخل كل بلاد على حدة . ولكنها ، على كل حال ، معدلات تجاوز معدلات دخول الطبقات الفقيرة مجاوزة كبيرة جداً .

التباين كبير كذلك في مكافحة الامراض الجاهيرية لأن فاعلية هذه المكافحة تابعة للتجهيز الطبي والصحي ؛ والحال يختلف هذا التجهيز اختلافاً كبيراً جداً . فان عدد الاطباء بالنسبة للسكان متفاوت جداً : ١ مقابل ١٠٠٠ في الولايات المتحدة في ١٩٣٨ ، و ١ مقابل ٧٧٥ في ١٩٤٦ ، و ١ مقابل ٧٠٠ في ١٩٥٥ . في سويسرا ١ مقابل ١١٣٥ في ١٩٤٩ . في المانيا وفرنسا ، ١ مقابل ١٤٥٣ و ١٤٨٠ في ١٩٣٩ ، أما في بولونيا فـ ١ مقابل ٣٠٢٠ في ١٩٤٧ . في مصر ١ مقابل ٤٥٠٠ . وهناك طبيب مقابل ٥ - ١٠ آلاف نسمة في افريقيا الشمالية وسيلان والمراق ... ، وطبيب مقابل ١٠ - ٥٠ ألفاً في الكونغو البلجيكي و افريقيا الاستوائية الفرنسية واثيوبيا ونيجيريا وغينيا الجديدة والهند الصينية واندونيسيا ... وان نسبة الممرضات والممرضين لأدنى من نسبة الاطباء ايضاً . ومن الطبيعي ان كثافة الاطباء ترتفع في المناطق القنية (تتراوح في الولايات المتحدة بين ٤ ، اذا كان معدل الدخول في المنطقة ٦٠٠ دولار ، و ١ اذا كان هذا المعدل ادنى من ١٠٠ دولار) . اما عدد الأسرة في المستشفيات فهو ١ مقابل ٧٥ - ١٠٠

نسمة في البلدان المتطورة (بريطانيا العظمى ، فرنسا ، الدانمارك ، ألمانيا) ، ويهبط الى ١ مقابل ٨٧٥ نسمة في مصر ، ومقابل ١٥٠٠ في تركيا ، ومقابل ٥٠٠٠ في الهند .

هنالك من ثم بشرّيتان ، او مجتمعان يتقاسمان سكان الكرة الارضية على غير تساو . ففي السنة ١٩٥٧ ، عاش ثلثا البشرية في بلدان لم يبلغ الدخل القومي فيها ، على اساس عدد السكان ، ٣٠٠ دولار في السنة للشخص الواحد . وبالنسبة لـ ٦٨٪ من بينهم كان هذا الدخل أقل من ١٠٠ دولار . ولذلك كانت مستويات المعيشة متباينة جداً بين الدول الغنية (١/٦ سكان العالم غير السوفيياتي) التي تتوفر لها ثروات طائلة من المواد الاولية ، وصناعة قوية متقدمة تحولها الى مواد استهلاكية ، وفنيون كثيرون ، وبين البلدان الفقيرة ، المكتظة بالسكان في أغلب الاحيان ، المفتقرة الى رؤوس الاموال والفنيين . وتطابق خريطة هذه البلدان ، بالضبط ، خريطة مناطق التخلف ، والامية ، والتوسع الديموغرافي السريع . ولا ينتج ثلثا السكان المتخلفين سوى ثلث الانتاج الزراعي العالمي . اجل ليس وجود السكان الفقراء بالشيء الجديد ، ولكن الفقر الحالي ، كما يوضح ذلك « ايف لاكوست » ليس « متعادلاً » على غرار الفقر في الايام الغابرة ، حين كان عدد البؤساء ثابتاً . أما الشيء الجديد فهو ان فقر التخلف « يوافق اختلافاً تجسيمياً في التعادل » : ان ارتفاع عدد السكان الكبير والسريع لا يعادله ارتفاع الانتاج الزراعي العالمي . فمنذ السنة ١٩٥٩ ، اذ كان معدل النمو الديموغرافي ١,٦٪ ومعدل الانتاج ١ بالمائة فقط ، برز اختلال التعادل اكثر فاكثر ، وبرز الفارق بين البلدان المصنعة والبلدان غير النامية ، وارتفع عدد الجياع ارتفاعاً لم يعرف قط من ذي قبل . ولذلك فان اختلال التوازن الداخلي الذي ينجم عن ذلك ، والمقارنات التي يجريها ، في داخل كل دولة ، سكان البلدان غير النامية بين مستوى معيشتهم ومستوى معيشة الأقلية الممتازة ، تجعلهم يعون ان « السلطات المفرطة » التي يتمتع بها هؤلاء الممتازون ، من وطنيين وأجانب ، هي « العقبة الكبرى التي تحول دون انطلاقة انمائية حقيقية والعائق الذي يمكن ازالته بأسرع وقت » (ا . ل . كوست) . فالمسألة من ثم مسألة سياسية اولاً ، لأن وسائل إيجاد حل لها متوفرة على الصعيد التقني .

لقد اثبتت نجاحات العلوم والتقنيات امكانية زيادة انتاج الاغذية والطاقة
مكافحة الجوع
زيادة تكاد تكون لا محدودة . فان تقنيات التخطيط ، التي اعتمدت في روسيا اولاً ، ثم بات العمل بها شاملاً ، قد قدمت الدليل على امكانية تنظيم البحث العلمي تنظيمياً فعالاً جداً - وقد اعطت الولايات المتحدة غير مثل على ذلك خلال الحرب الاخيرة وبعدها - وتحقيق الاكتشافات المخترية تحقيقاً عملياً في وقت قصير جداً . فبات ممكناً من ثم ، من الناحية التقنية ، تحسين مصير الانسانية وتحفيز المثال السانسيوني لاستثمار الارض استثماراً منظماً وصوابياً ، وازالة بؤس البشر ، في ظروف لم يحلم بها احد من قبل . ووضع حد للاخطار التي المح اليها ف . د . روزفلت في برنامج الحرب : القضاء على الخوف ، والبؤس ، والمرض .

امام سرعة تزايد السكان وقفت الامم المسيطرة بعزم الى جانب تحديد النسل ؛ فكما ان

الطبقات الحاكمة رأت مع « مالتوس » في اوائل القرن السابق ان تحديد النسل هو العلاج الوحيد لبؤس الطبقات الفقيرة ، كذلك نصحت هذه الامم بـ « رقابة الولادة » الى الشعوب الآسيوية غير النامية المتكاثرة بسرعة ؛ فأقرتها اليابان ، والهند ، والصين (ربما مؤقتاً) اقراراً رسمياً . اما الموقف التفاؤلي المناهض لتحديد النسل فقد دافعت عنه الاديان الوفية لموقفها التقليدي ، وكافة المقتنعين بأن الجوع مرده الى عوامل اقتصادية اكثر منها جغرافية وبأنه « يمكن مواجهة كل ارتفاع في عدد السكان بتنظيم اجتماعي مناسب » ؛ والقائلين مع « جوزويه دي كاسترو » ان « الجوع الجماعي ظاهرة اجتماعية الطابع ترد بصورة عامة الى سوء استخدام الامكانيات والموارد الطبيعية وتوزيع المواد الاستهلاكية توزيعاً يرضى له » . فمن اصل الـ ٥٠٪ من مساحة الاراضي الصالحة للزراعة ، لا يستثمر اليوم سوى ١٠ بالمائة فقط ، وهناك مساحات كبرى يمكن من ثم استثمارها زراعياً . ولا تتيح التقنيات الزراعية المحككة زيادة انتاج الاراضي المستثمرة حالياً في المنطقة المعتدلة فحسب ، بل استثمار اراض جديدة املت حتى هذا التاريخ لانها مجدبة نسبياً ، كأراضي المناطق القريبة من القطب الشمالي وبورات آسيا الوسطى والاراضي الحمرء في المناطق الحارة والاراضي التي عملت بفعل زراعة واحدة متكررة وغير صوابية . ومن شأن ادراج الانواع النباتية الجديدة الغنية جداً بالكالسيوم والفيتامينات ، التي درست مؤخراً في اميركا الوسطى والبرازيل ، وانعاء صيد الاسماك (المحصور اليوم بنسبة ٩٨ بالمائة في نصف الكرة الشمالي) وتربيتها ، ان يزيدا كذلك كمية الاغذية المتوفرة ، كما ان من حقنا ارتفاع نتائج جلي من اكتشافات علم الحياة وتطبيقات الطاقة الذرية . وقد تحقق منذ اليوم في المختبرات اعداد مواد حية بفضل الطاقة الضوئية ، وتعد منذ اليوم كذلك زراعة بعض انواع الاشنة البحرية الغنية بالبروتينيات والسكر القابل التمثيل ، التي من شأنها انتاج طاقة مرققة . وهذه حال الـ « كلوريل » ، اشنة المياه العذبة ، التي قد توفر زراعتها في احواس كبرى ٢٠ طناً في الهكتار سنوياً ، وقد لا تستلزم المياه التي تستلزمها المزروعات المروية الكلاسيكية في البلدان القريبة من المناطق الحارة حيث تتعرض النباتات لاشعة الشمس المحرقة . ويوجد علم الوراثة انواعاً نباتية أشد تحملاً واسرع نمواً ، وربما انواعاً جديدة ايضاً ، وتستعمل الاشعاعات الذرية تطورها وتقضي على الجراثيم والحشرات ؛ وهكذا يصبح بالامكان تجنب كل خوف من المجاعة تجنباً نهائياً .

يقال القول نفسه عن انتاج المواد الاستهلاكية الصناعية ، وفي الدرجة الاولى عن الطاقة التي هي شرط كل انتاج ضخم وكل مكتنة . فان بعض مصادر الطاقة لا تتجدد وينتظر استنزافها في مواعيد قريبة ، كالنفط الحجري الذي يتراجع امام تقدم البترول والكهرباء ، والبترول نفسه ، والغاز الطبيعي . ولكن الكهرباء ، التي تنتجها مصانع حرارية ومصانع مائية - كهربائية ، هي منذ اليوم المصدر الرئيسي للطاقة المستخدمة بسبب مرونتها وحسن تطبيقاتها الواسع ، فان استهلاكها

الثورة الصناعية
الجديدة

يتضاعف كل عشر سنوات في البلدان الصناعية . ويواجه انتاجها بواسطة مصادر لا ينضب معينها : المصانع التي تستخدم طاقة المد والجزر المحركة (حيث ترتفع المياه وتنخفض كثيراً فقط : مصب الـ « رانس » ، جون « مون - سان - ميشال ») ، وطاقة الريح الذي يسير محركات ذات قطر كبير (كمحطة « بالا كلافا » في القرم) ، وطاقة البراكين (كالنفثات التي يسيرها في توسكانا بخار يتصاعد من جوف الارض وتبلغ حرارته ٢٠٠ درجة مئوية) ، واستخدام الطاقة الشمسية القادرة على تحويل صحاري المناطق الحارة الى مصادر عالمية غنية بالطاقة (مصنع وادي ارارات في ارمينيا مع مراياه الـ ١٢٩٣) ، وخصوصاً بإنشاء المصانع الكهربائية الذرية . ولا يزال هنالك لمعري مصادر اخرى تطرح جانباً كل خوف من الحاجة الى الطاقة : ان كميات الاورانيوم والتوريوم المعروفة في العالم تسمح بالاعتقاد بأنها تمثل مصدر طاقة اعظم شأناً الى حد بعيد من احتياطي البترول والفحم الحجري ، وبأنها لا محدودة عملياً . فبعد ثورة الآلة البخارية وثورة الكهرباء ، يشكل استخدام الطاقة الذرية والرقابات الآلية التي توفرها الاجهزة الالكترونية ثورة ثالثة نشاهد انطلاقها امام أعيننا . وقد اصبح استخدام هذه الطاقة منذ الآن منوعاً واسماً ؛ فان تحويلها الى كهرباء واستخدامها في دفع السفن والطائرات والقاطرات قد اصبحا قابلي التحقيق تقنياً ، واستخدامها للتدفئة كذلك . فان مولداً ذرياً ينتج ١٠٠ ٠٠٠ كيلوات في الساعة ، اي ما يكفي لاستهلاك مدينة تضم ١٠٠٠٠٠ نسمة ، لن يستخدم سوى ١٥٠ كيلوغراماً من مركب الاورانيوم - ٢٣٥ الغني بالاورانيوم ؛ وان الفواصة « نوتيلوس » قد قطعت مسافة ٣٥ ٠٠٠ ميل ولم يستهلك محركها الذري سوى ٦٠٠ غرام من الاورانيوم !

منذ اليوم اخذت بعض الآلات الجديدة الفائقة القوة تحدث ثورة في توزيع المراكز الصناعية جغرافياً : آلات تسوية الارض التي تقوم كل يوم بعمل الوف العمال كرافعات الانقاض التي تستخرج ١٥٠٠ متر مكعب في الساعة ، والرفوش الآلية التي تنزع ٦٠٠ متر مكعب في الوقت عينه ، والمثاقب الفولاذية الآلية القادرة على حفر اروقة يبلغ قطعها اربعين متراً مربعاً ، والرافعات الآلية القادرة على رفع كتل صخرية تزن ٦٠ طناً ، والمهدرات الرافعة القادرة على رفع ٣٠ متراً مكعباً في الدقيقة ، والرفوش الكهربائية المزودة بالقواديس التي تستخرج ٣٥٠٠ طن من المعدن غير الخالص في ثماني ساعات ، والناقلات الآلية ذات السيور التي جعلت الاستثمار المنجمي من على وجه الارض أوفر انتاجاً من الاستثمار داخل الارض وسهلت بناء الخطوط الحديدية والطرق ، وأتاح الجر الكهربائي والجر بواسطة محركات ديزل اجتياز الصحاري بسهولة ، كما ان الطوافات ، والطائرات الشاحنة ، وأغيب نقل البترول قد طورت ظروف النقل . وقد اتاحت كل هذه التحسينات امكانية استثمار موارد البلدان القاحلة كالصحاري القطبية مثلاً : مناجم الحديد في « لابرادور » ، مناجم الرصاص في « غرينلند » ، موارد المناطق الباردة السوفياتية ، بينما استخدمت تجهيزات الانهر الافريقية (مصنع آديا على

الد سافاغا ، ، وقريبا سدّ د كوناكوريه ، في غينيا ، وسدّ مكويلاو في الغابون (لتنقيصة
البوكسيت المحلي والاوروبي . وهكذا اخذت تتوفر كافة الظروف التي سوف تتيح وضع كافة
موارد الكرة الارضية في خدمة البشرية . وهكذا سوف يزول النمو الاقتصادي المتفاوت
في مناطق المسالم المختلفة ويزول معه عدم التساوي في علائق القوة الذي افضى الى وجود
سائد ومسود .

الخلاصة

« لا (في حضارات الماضي الجماعية) ولا في عهد النظام الحر ، لم يكن البشر أحراراً حقاً ... قات فترة النظام الحر القصيرة جداً ، التي بلغت اليوم اجملها ، لم تكرر يوماً ، حتى لاقلية من سكان العالم ، سوى حرية قضائية ، نظرية في اغلب الاحيان ، زادت في كثير من الحالات من خطورة الاقتتارات الاقتصادية » .

(ب . لادوك)

ان نصف القرن هذا قد قلب نظام المراتب بين القارات والدول بوضعه حداً لهيمنة اوروبا السياسية والاقتصادية . إلا ان هذه الاخيرة ، ما زالت ، على الصعيد العقلي ، « معطلة العالم » والمركز الرئيسي لانضاج الأفكار وأشكال الفن ، كما ان العلم الاوروبي ما زال يلعب دوراً أولياً في حقلي البحث والاكتشاف . فعملها الخلاق لم يستنزف قط ، وليست المراكز الجديدة التي تجارها في البقاع الاخرى من الكرة الأرضية ، سوى ابناءها ومواصلات نشاطها . وما زالت هذه المراكز تستوحيها وتقليب من طرائقها وتستعين ببعض علمائها . يضاف الى ذلك ان الـ « اوروبتين » ، الحرية والماركسية ، تنتشران كلتاهما مثلاً اوروبية المنشأ . وبديل نصف القرن هذا كذلك نظام الاقتصاد والمجتمعات نفسه ، وجدد مبادئ العلم والفن وطرح كافة المسائل تقريباً بعبارات جديدة ، وولدت بذلك في الاجيال التي بلغت سن الرشد بعد السنة ١٩٠٠ شعوراً فاصباً بعدم الاطمئنان وبقرب نهاية العالم عبر عنه العديد من الادباء ورجال الدولة المعاصرين في تصريحاتهم اللشائمية .

لقد تزلت بالنظام الاقتصادي القديم أضرار جسيمة . وفقدت الرأسمالية من جهة ثانية جزءاً كبيراً من الكرة الأرضية ، واكثر من ثلث سكانها الذين انضموا الى الكتلة الشيوعية حيث لم يعد الانتاج خاضعاً لسنة الكسب بل خطط تخطيطاً كلياً . يضاف الى ذلك انها شوهت تشويهاً خطيراً حيث لم تزل هي النظام السائد في الاجزاء الاخرى من العالم . فان عجزها عن التوفيق بين الانتاج والاستهلاك ، وابعاد الاسواق لتصريف انتاج عادم النظام واشباع حاجات الجماهير الحقيقية في وقت واحد ، والتوقيفات الفجائية التي تنجم عنه في نمو الاقتصاد ، قد اوجبت تدخل

الدولة تدخلا متزايد النشاط . فقام من ثم اقتصاد موجه أصبحت فيه الدولة الرأسمالية العامل الرئيسي في الحياة الاقتصادية . وان الضرائب التي تقتطعها السلطة من الدخول ، وطبيعة نفقاتها (ولا سيما نفقات التسليح التي أصبحت « الميزة الثابتة لنظامنا الاقتصادي ») ، ونداءاتها من أجل التوفير ، وتدخلها في حقل التسليف ، قد أفلحت لها رقابة التوزيع ، وتنظيم توظيف الأموال ، وتحديد الأسعار ، وتوجيه الإنتاج ، وتشجيع هذا النشاط أو ذاك أو عدم تشجيعها وقمديل توزيع الدخول بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، واستلام زمام الاقتصاد كله . فكان ان هذا التدخل شبه الدائم اعطى الرأسمالية وجهاً جديداً ما كان احد يلحظ به في السنة ١٩٠٠ . وهو قد استلبح ، لا إلغاء حق الملكية الخاصة وحرية العمل ، بل تحديدتهما على كل حال . ومنذ عشرين سنة تقريباً ، نرى ان الولايات المتحدة - بلاد الرأسمالية الكبرى بالذات - قد سلكت هذه الطريق .

ان ازمة الرأسمالية هذه ، واعني بها « شعورها بوقتيته » منذ الازمة الكبرى ، والصفة التي تبدو ملازمة للتدابير التي تحولها تحويلاً عميقاً جداً ، قد طرحت بصورة حتمية مسألة مدى حياتها وموتها ، و « افلاسها » ، و « فسادها » . فعول هذه المسألة تتجابه الايديولوجيتان المتزاحمتان اللتان تقاسمان العالم : هل الرأسمالية قادرة على التحسن وحتى على البقاء ؟ ان الجواب الماركسي معروف تمام المعرفة : ان الرأسمالية صائرة حتماً الى الزوال بسبب حركة التاريخ الديالكتيكية التي يتوجب على البروليتاريا بموجبها القضاء على النظام الذي كان سبب نشأتها . وكل ما هنالك ، كما يرد في الجواب ، يثبت هذا التطور : تمادي واتساع الازمة الكبرى ، النجاحات التقنية المظيمة المتحققة ، كون جزء كبير من اوروبا وآسيا قد انتزع منها ، منذ الحرب العالمية الثانية ، اسواقاً هامة ودورها القيادي في حياة البلدان الجديدة . ولن تغلب الرأسمالية على الصعوبات التي تتخبط فيها الا باللجوء الى حيل مؤقتة ، ولكن لا مناص من ازمات كبرى متزايدة الامة ، ترافقها حروب من اجل فتح الاسواق ، سوف تستعجل القضاء عليها .

سلم عدد من الاقتصاديين والكتاب الاحرار مع ماركس ، دون التسليم بهذه الآراء الجذرية ، بأن الرأسمالية ليست « جزءاً من اطار الطبيعة الأزلي » . نذكر منهم « ج. شومبتر » الذي تكلم في كتابه « الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية » (١٩٤٢) عن قبس الرأسمالية والمخطاطها التاريخي . وقد ارتقب ، آسفاً ، انتصار الاشتراكية الحتمي . ونذكر « جايس بورنهام » الذي ارتقب في كتابه : « عهد المنظمين » ، الصادر في السنة نفسها ، زوال النظام الحالي الذي لن تخلفه الاشتراكية بل رأسمالية دولة في ايدي بعض الفنين . وهنالك عدد آخر ممن لم يبدوا رأياً جازماً ، بل وقفوا موقفاً متحفظاً من مستقبل النظام . فرأى بعضهم كالاميركيين « هانسن » و « هيجتز » ان الاقتصاد الغربي قد بلغ نقطة « نضج » ، نستلبح ركوداً نسبياً ، اي تمهلاً في نسق نموه بشكل ظاهرة تشير الى انقراضه . وهذا كان كذلك رأي كولن كلارك الذي ذاع صيته في العالم بفضل كتابه « شروط التقدم الاقتصادي » (١٩٤٠) : ان

التقدم الاقتصادي الذي يقوم بنمو القطاع الثالث ، صائر حتما الى التمهّل لأن معدل زيادة الانتاجية في هذا القطاع ادنى معدل ممكن . اضيف الى ذلك اخيراً ان ظواهر التضخم في كافة البلدان تؤلف خطراً مميّناً بالنسبة للمجتمع الرأسمالي لأنها سوف تقتضي الى زعزعة اطره وخلق وضع يكون من شأنه حمل الرأي العام ، كما يؤكد ذلك شومبتر ، على اعتبار «التخطيط الكامل اخف الشرور الممكنة» . ويخلص الكاتب الى القول : «لقد اخطأ ماركس في تقديره لكيفيات انهيار المجتمع الرأسمالي ، ولكنه لم يخطئ في ارتقابه انهياره نهائياً» .

والحال عاش الاقتصاد الرأسمالي ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، في جو حرب حامية او باردة ، ومنافسة قوية بين مكنلتين من الدول ، وفي الوقت نفسه في جو تحسينات تقنية عظيمة حدثت به الى شحذ عزيمته وتجديد معداته الصناعية ، وسحب من سوق العمل ملايين الشبان المدعويين لخدمة العلم ، ولكنه انتهى كذلك ، كما هو طبيعي ، الى تنفيذ الاتجاه الشامل الى التضخم افليست « المثبتات الآلية » ، التي احكمها علماء الاقتصاد منذ السنة ١٩٢٩ ، سوى مجرد حيل من شأنها تأخير ازمة آخذة بالنضج ليس تأخر اقتصاد اميركا في السنة ١٩٥٧ - بعد تأخيرين اقل خطورة في ١٩٤٨ - ١٩٤٩ وفي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ - سوى احدى ظواهرها المثيرة للقلق ؟ فاذا كان التقدم الذي تحقق لم يتحقق الا بفضل سلوك « طريق التضخم الخطرة » ، هل يتوجب علينا ان نقول مع « الفرد سوفي » ان « الرأسمالية لم تحلّ تناقضها الاساسي . لقد نجحت في تخفيف شدة الهزات دون ان تنجح مع ذلك في استعمال نسقها » ؟

الا ان عدم حدوث ازمة عالمية جديدة كبرى منذ السنة ١٩٢٩ ، ونهضة التوسع الاقتصادي الهامة التي برزت في العالم الرأسمالي منذ السنة ١٩٥٣ ، قد اعاد له الثقة في المستقبل . وان في ذلك لدليلاً - كما يعتقد البعض - على ان الوسائل التقنية المستوحاة من « كينز » مجدية لتوقي الازمات اذا جرى التدخل في الوقت المناسب . وان مرونة النظام التي تتيح له التكيف بحسب الظروف الجديدة لدليل على قوته . او لم يؤكد اندريه مارشال - في سياق درسه « اشكال نظام الرأسمالية » - انها تتفق وعدة امثلة من النظم السياسية والقضائية والاجتماعية ، وانها تنطوي على اشكال كثيرة تبدىء بالمثل « الحر » وتنتهي بمثال مشوه جداً هو مثال الاقتصاد المخطط تخطيطاً جزئياً .

« ان الرأسمالية تتفق والمساواة بين الدخول ، ولكنها تتفق كذلك واختلافها البالغ » .
مهما يكن من الامر ، فان تراجع التناقض الكلاسيكي اصبح عاباً ، وهو يقاس بتقدم سياسة التدخل وبشبه شمول اقتصاد متباين التوجيه والتخطيط ، غالباً ما يطالب به المتعهدون انفسهم ، رغبة منهم في ان تقيم الدولة شر التقلبات الفجائية في النشاط الاقتصادي .



بموازاة تطور الرأسمالية هذا ، وعلى علاقة وثيقة معه ، لوحظ تلهف سريع في مذهب « الدولية » وليس المقصود هنا « الدولية الاشتراكية » التي كانت لا تزال ناشطة جداً بعد

الحرب العالمية الاولى والتي نرى في ضعف الحركة العمالية الاشتراكية الراهن اوضح ظواهرها فحسب . بل المقصود ، كما اثبت ذلك « ميردال » ، رفض احترام مجموع القواعد القانونية الموضوعة تدريجياً والمقبولة عموماً التي كانت تنظم العلاقات بين الدول : رفض مواجهة المسائل من وجهة نظر مصالح البشرية العامة لا من وجهة نظر قومية ضيقة . فلاحية الا للدفاع عن المصالح القومية المستعجلة ، وتحذر الدول الجديدة غير النامية ، في هذا المضمار ، حذر الدول الكبرى في علاقتها المتبادلة وفي علاقتها بالاقاليم التي كانت خاضعة لها من ذي قبل . والمقصود كذلك الانتهاكات الخطيرة لحزمة الحق الدولي الذي كان يضمن ، في ايام الحرب ، حدا ادنى من الرفق واحترام الشخص البشري ، اذ ان « الحرب الشاملة » قد ادت الى قاعدة مخالفة الحقوق التي اعترفت بها اتفاقية جنيف ولاهاي لمدنيي الدول المتعاربة وامرئ الحرب وسكان البلدان المحتلة من قبل جيش عدو . وبصورة خاصة انقسم العالم الى عدد متزايد من الاطر السياسية المستقلة التي تسيطر عليها قومية اقتصادية ذات اتجاه استكفائي يكثر من الحواجز ويحول دون انتقال المواد والاشخاص ورؤوس الاموال . ومن التناقض ان يصطدم التوفيق بين التبعية الاقتصادية والاستقلال السياسي بصعوبات يتعذر تذليلها في الظاهر ، في الوقت الذي نشاهد فيه « تطوراً نحو توحيد الكرة الارضية تقنيا وصناعيا » (ر . آرون) ، ويبرز فيه بوضوح عجز الفرد عن ان يكفي نفسه بنفسه ، وتأييد فيه ضرورة قيام تعاون دولي . فان الأمم المتطورة لم تقم بشيء عملياً من اجل تثبيت سعر المواد الاولية والمنتجات الزراعية التي هي المورد الوحيد للبلدان غير النامية ، ومن اجل مساعدتها على تنويع انتاجاتها وانشاء صناعات تحويلية فيها ، وهي الوسيلة الوحيدة لوضع حد لفقدان التوازن الذي تعاني منه ، ومن اجل معالجة البؤس الفظيع الذي تزيد انطلاقها الديموغرافية من خطورته يوماً بعد يوم . واذا ما استثنينا بعض الحالات النادرة ، فان البلدان المصنعة تصنيماً متقدماً هي وحدها تقريباً ما افادت من ازدياد الطاقة الصناعية ازدياداً عظيماً خلال السنوات العشرين الاخيرة .



من الميزات البارزة التي تستخلص من انعام النظر في مجتمعات القرن العشرين التفاوت الكبير السائد بين البشر . فان القسم الاكبر من الممتلكات العقارية في ايدي عدد ضئيل من كبار الملاكين . وفي البلدان التي تكثر فيها الممتلكات الصغرى ، ييسر التطور الاقتصادي وتقدم المكننة جمع الاملاك الصغرى والاستثمارات في وحدات اكثر اتساعاً وفي الصناعة كذلك تتغلب ظاهرة التجميع نفسها . وحتى اذا كان الرؤساء والمديرون قتيين يتقاضون مرتبات لا ملاكين ، فانهم يتمتعون بدخول كبرى ويتفوق عظيم . وان هذا التفاوت السائد بين طبقات الامة الواحدة ، يسود كذلك على مستوى الشعوب . وهي اقلية هنا ايضاً ما تستفيد من كافة منافع الاقتصاد المعاصر - ١٥ بالمائة من سكان العالم غير السوفيياتي يستأثرون بـ ٦٢ بالمائة من الدخل العالمي - بينما تقتصر الاكثية الساحقة الى ضروريات الحياة . وان هذا التفاوت يزداد خطورة ، وليس ما

يشير الى ان وطأه ستغف في وقت قريب . فان الازدهار الاقتصادي الكبير الذي استفادت منه الدول المتطورة قد اتاح لها انماء ثروتها وتحقيق بداية وحيدة قومية بتوزيع الاخطار الاقتصادية بين مواطنيها توزيعاً اكثر انصافاً . اما الدول غير النامية المكتظة بالسكان فقد بقيت في حالة ركود يرثى لها ، او تأخرت احياناً . « بالنسبة للبشرية كـمجموع ، ليس في الواقع من تقدم ، ... » فالدخل القومي الحقيقي ومستوى الحياة المتوسط ادنى اليوم منها منذ عشرين سنة في الأرجح ، وربما كانا ادنى منها في السنة ١٩٠٠ ، (ج . ميردال) .

هو هذا التفاوت المزدوج ما قاومه وحاربه نصف القرن الاخير . فمن المميزات الجديدة للعهد المعاصر ظهور حالة نفسية جديدة بين الجماهير التي كانت حتى هذا التاريخ خاضعة لرؤسائها التقليديين . اجل لقد تخللت تاريخ البشرية ثورات دفع اليها البؤس ، او وضع محلي لا يطاق ، او الاستبداد ، او شدة الآلام ، ولكن الخضوع للتفاوت الاجتماعي ، وعدم الاطمئنان ، والفقر ، والبؤس ، والآفات الطبيعية لم يعترض عليه قط اعتراضاً جدياً . فسواء بشرت به الاديان السائدة أم إيديولوجية الطبقات الحاكمة ، فان مبدأ التسليم بنظام معترف بديمومته قد عرف انتشاراً شاملاً حتى بين العناصر المطالبة بالاصلاح . وكل ما بدا ممكناً في هذا الصدد هو تخفيف وطأة نتائجه بالتعاون الذي تحقق على الصعيد الوطني والصعيد الدولي ، وممارسة المحبة ، والمساعدة الاخوية ، والمعدالة الاجتماعية ، والادخار الذي يتيح لكل فرد - كما علم بعضهم - الارتقاء في السلم الاجتماعي بالخروج من الحالة « البروليتارية » .

قبل الحرب العالمية الاولى ، اخذت الاشتراكية تعلم في أوساط العناصر المتطورة في الطبقة العمالية - وهي أقلية ضئيلة ، كما سبق ورأينا - ان مصير المحرومين لا يمكن ان يتحسن تحسناً حاسماً على الصعيد الفردي ، بل بتبديل الحالة العمالية . وقد يستر حوادث نصف القرن الاخير : الحربان العالميتان ، وعدم استقرار النقد ، والازمة الكبرى ، انتشار هذه الآراء انتشاراً واسعاً ، ولم يزل موقف الاستسلام والخضوع القديم بين الافراد وفي وسط الطبقات الشعبية فحسب ، بل بين الشعوب المسودة ايضاً ، وحل محله توق شامل لحياة أفضل . « لن نرضى اية طبقة بعد اليوم بأن تنمت بالدنيا . ولن نعترف أية طبقة بتفوق طبقة اخرى » . وساد الاعتقاد من جهة ثانية بأن الحريات السياسية المدرجة في الدساتير الغربية ليست في نظر أكتارية البشر سوى حريات شكلية ونظرية ؛ ولن تصبح فعلية الا اذا نعت الجماهير بمستوى معيشة كاف ، الا اذا تحققت الديمقراطية الاقتصادية . فمن هذا التضاد بين المساواة السياسية والقضائية من جهة ، والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي من جهة ثانية ، نشأ الشعور بأن النظام الاجتماعي ينطوي على ظلم لا يطاق .

اما ما استعجل هذا الوعي فهو مثل الثورة الروسية التي قدمت ، بتعقيبها مجتمعات بدون طبقات ، مرتكزاً الى إلغاء الملكية الخاصة .

« الدليل على ان نظاما اقتصاديا غير الرأسمالية يمكن ان يسير بصورة دالة، بينما كانت البلدان الرأسمالية فريضة بطلاة بدت وكأنها انتشرت انتشاراً دائماً » .
(اندريه مارشال)

ان المثل الروسي علم الطبقات والشعوب المسودة - « البروليتاريا الداخلية » و « البروليتاريا الخارجية » بحسب تعبير « ج. بالتدييه » - ان تبديل ظروف الاقتصاد امر ممكن، وان ليس من حتميات اقتصادية وتفاوتات لا دواء لها ، وان السلطة العامة قادرة على تبديل النظام القديم ، ويكفيها ، لبلوغ هذه الغاية ، استخدام الموارد التي وضعها العلم والتقنية بتصرفها .

على غرار دول اوروبا الوسطى والشرقية التي فازت باستقلالها في القرن التاسع عشر ، طالبت شعوب المستعمرات بحق حكم ذاتها ، وبانشاء دولتها القومية بدالة تقاليدها لا باقتباس مؤسسات الغرب اقتباساً اعمى ، وباعتماد اقتصاد مستقل لن يخضع بعد اليوم لموافقات الدول الصناعية الكبرى . ومن يريد منها بلوغ هذه النتيجة لا يتوجه الى « النظام الحر » الاضيق الحاجة ، خشية من الاضطرار الى القبول بشروط قد تحد من استقلالها الحديث العهد . بل يلجأ الى تخطيط متفاوت الأدة يشدد على الوقائع الاقتصادية والاجتماعية يستطيع وحده ان يوفر لها القاعدة التي تفتقر هي اليها والتي لا تعطي دخولا فورية .

أما في البلدان الرأسمالية ، فخوفا من الاعداء الثوري ، انتهجت الحكومات - منذ أزمة السنة ١٩٢٩ ، بصورة خاصة - في الحقل الصناعي سياسة التدخل نفسها التي انتهجتها في الحقل الاقتصادي . فأمام الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية ، حيث شمل الضمان الاجتماعي ، كما سبق ورأينا ، كافة حاجات العمال ، وحيث اتجه الاجر الاجتماعي المتزايد الى ابتسلاع كافة الاجر ، عمت هذه البلدان بعد السنة ١٩٤٥ التدابير التي سبق اعتمادها في البلدان الانكلوساكسونية قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها . لقد امتدت « دولة الازدهار » احد العناصر الاساسية للتوازن الاقتصادي والسياسي في كافة الدول تقريبا ، فهي في حقل الصحة العامة والاستخدام الشامل من جهة ، تعوض من الاخطار الاجتماعية وتقي منها الى حد ما ، ومن جهة ثانية تصبح وسيلة ، لا تزال محدودة جداً ، لاعادة توزيع الدخول ، اذ انها تخصص الرسوم المستوفاة على اكثرها ارتفاعا النفقات الاجتماعية التي تهم الجماعة كلها . لقد نجم عن ذلك ان الفارق بين الحالات المتوسطة والحالات الدنيا قد تضاعف في بعض البلدان كالولايات المتحدة والسويد وبريطانيا العظمى . وانما ما زال هنالك ، في هذا الحقل ، تفاوت كبير جداً هو الدليل على افتقار الاجراء افتقارا نسبيا . فهنا ، كما بين الدول الفتية والدول غير النامية ، يتعاظم التفاوت بين الاغنياء والاجراء ، حق المتوسطين ، بدلا من ان يتضائل ، وترقع الاجور اقل من الارباح الى حد بعيد ، بينما يعزز التطور التقني الطبقة الممتازة بتعمير الارتقاء الاجتماعي ووصول وضعا الاصل الى الوظائف القيادية . ويمتلك المشاريع الكبرى ابداً ، حق المغفلة منها والمدارة من قبل « مديري ادارة » ، عدد محدود من الارباب الذين يستمرون في التمتع بنفوذ ، لم يعد حصريا ، ولكنهما زال مسيطراً على السلطة . ولذلك فان سيطرة الرأسماليين على غير الرأسماليين « ما زالت

تشكل المرنكز الاساسي للدول الغربية. وما زال الصراع الطبقي قائماً ، ولكنه يرندى اشكالا
أقل جفافا ، (موريس دوفرليه) .



اصبح تدخل السلطة العامة من ثم عاماً - حتى في البلدان التي تسيطر عليها تقاليد الامة
الفردية - ؛ وقد فرضته اعتبارات اقتصادية واعتبارات اجتماعية الطابع من اجل تأمين توازن
افضل بين قوى الانتاج والتوزيع وضمن السلم الداخلي . ولكن النظام الحر ليس آخذاً في
التراجع من هذا القبيل فحسب . فبينما وقفت الدول ، التي لم تشعر بأن البناء الاجتماعي
مهدد بخطر جسم ، موقفاً متساهلاً من الجرم السياسي ، خلال مرحلة النظام الحر ، فان التآزم
الاجتماعي الذي حركته ثورة تشرين الأول في كافة البلدان ، قد افضى منذ السنة ١٩١٧ الى
تصلب الحكام : دكتاتورية في البلدان المتقلة الى الشيوعية بنية محاربة محاولات مناهضة الثورة ،
فاشستية او اقله نظام بوليسي ، وحد من الشرعية وتجاوزها في « العالم الحر » . ففي كافة بلدان
العالم دون استثناء يمكن وضع قائمة طويلة باعمال العنف ، والتوقيفات التعسفية ، ومعاملة
السجناء والمتهمين بفظاظة ، والاستجوابات تحت تأثير التعذيب ، والرقابات الاستقصائية التي
تضرب عرض الحائط بسر المراسلة والمخابرات الهاتفية ، التي تؤيد كلها ان المثل الانساني الأعلى
لفلاسفة القرن الثامن عشر وخلفائهم في القرن التاسع عشر آخذ في التراجع . وزادت من خطورة
هذا التراجع قوة وسائل اقناع الجماهير الشعبية : الاذاعة ، التلفزة ، الصحافة الكبرى في ايدي
المصالح الكبرى ، التي تنشر كلها ايديولوجية « مذهب محافظ جديد مستنير » (ج. مينو)^(١)
يهدف الى ابعاد السياسة عن الرأي العام واخفاء هذه الحقيقة عنه : من شأن النضال السياسي
وحده الانتهاء الى اعادة توزيع السلطة لمصلحة المحرومين والمظلومين . اذن نحن امام تراجع
النظام الحر ، الذي قابل المخطاط الرأسمالية الكلاسيكية ، او اقله تطورها ، ذاك النظام الحر ،
الذي كان عمده الحلو - والحق يقال - قصير الامد ، والذي لم يستفد منه استفادة كاملة سوى
شطر زهيد من البشرية ، هو ذاك الذي استفاد من امتياز الثروة .



يختلف الوضع ، كما يتضح ذلك ، اختلافاً كلياً عنه في السنة ١٩١٤ . وان العالم ، كما كان في
هذا التاريخ ، قد زال معظمه منذ اليوم ، وانقلب توزيع القوى انقلاباً تاماً . فقد حل محل
الوحدة الفكرية والمادية التي فرضتها هيمنة اوربا انقسام الى ثلاث مجموعات . فهناك العالم
الرأسمالي والحر والعالم الشيوعي . تسيطر على الاول ، ثروة وقوة ، الولايات المتحدة التي يقتبس هو
عنها المؤسسات والاخلاق السياسية وينخضع لتوجيهها في الحقل السياسي والاقتصادي . وهو يتألف
من دول كانت مسيطرة من ذي قبل ، فأضعفتها حركات استقلال الشعوب في المستعمرات وشبه

تتم به طبقاتها المتوسطة والعمال الميسورون في صناعاتها ، وعلى بلذخ طبقاتها الحاكمة . وتوجب عليها اعادة التوفيق بين جهاز انتاجها والظروف الجديدة الناشئة عن تحرر رعاياها السابقين ومناقشة الولايات المتحدة الساحقة في آت واحد . اما الثاني الذي يمتد من الالب الى المستعمرات ، وباتت تبحث عن اسواق جديدة بغية المحافظة على مستوى المعيشة المرتفع نسبياً الذي الباسيفيكي فينعم بظروف شبيهة بتلك التي عرفتها الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر : سوق كبرى تبدو امكانات توسعها وكأنها لا محدودة ، ويمكن ان تعتمد فيها ، على نطاق واسع ، تقنيات توحيد المنتجات والانتاج بالجملة ، وأزال اصلاح النظام الاجتماعي فيها العقبات التقليدية التي حالت دون النهضة الاقتصادية ، وتحسن فيها تدريجياً ظروف معيشة سكانها .

بين هذين المثالين لحضارات متناقضة ، بنظرتها الى العالم وبنظامها الاقتصادي والاجتماعي على السواء ، ظهرت منذ السنة ١٩٤٥ مجموعة ثالثة تضم البلدان غير النامية التي فازت باستقلالها السياسي حديثاً او تسعى الى الفوز به . فأمام مجموعة البلدان الاطلسية المتقدمة تقنياً - التي يتجاوز معدل الدخل الفردي فيها ٥٠٠ دولار - والمجموعة الشيوعية التي ما زال معدل الدخل يتراوح فيها بين ١٠٠ و ٤٠٠ دولار ، اللتين تمثلان معاً أقل من نصف البشرية ، توجد كتلة قوية بعدد السكان ، والثروة ، والموارد ، وأهمية الدور الذي يقوم به بعض شعوبها في السياسة الدولية - الهند في عهد نهرو ، وكتلة الدول العربية ولا سيما مصر - ولكن القسم الاكبر منها يعيش في البؤس وعلى حدود المجاعة . وتتنازعها الكتلتان الكبريان على الصميد الايديولوجي ، ومنذ السنة ١٩٥٤ ، على الصميد الاقتصادي ايضاً . فبينما كانت الدول الغربية وحدها - والولايات المتحدة في الدرجة الاولى - قادرة حتى هذا التاريخ على تقديم الفنين ورؤوس الاموال لها ، يعرض الاتحاد السوفياتي والصين اليوم عليها مساعدتها التقنية . وهكذا فان افغانستان تتلقى من الاتحاد السوفياتي القسم الاكبر من الاعتمادات التي يستلزمها تنفيذ الخطة الخمسية للانماء الاقتصادي ، والاتحاد السوفياتي يساعد الهند على بناء مصانع فولاذية ضخمة تنتج مليون طن من الفولاذ غير المصنوع ، ويعقد اتفاقات اقتصادية مع بورما ومصر وسوريا وباكستان . وعقدت عدة ديموقراطيات شعبية اتفاقات بمائة مع الهند واندونيسيا وبورما . وفي المؤتمر الافريقي الآسيوي المنعقد في القاهرة (١٩٥٧) ، وعد ممثل الاتحاد السوفياتي كافة الدول غير النامية ، دون شروط سياسية ودون تمييز ، بمساعدة بلاده المالية والصناعية والتقنية . ولا ريب في ان الدول غير النامية هي ما يستفيد من هذه المناقشة - لا بل من هذه المزايدة .

ابرز مؤتمر باندونغ شأن هذه الكتلة ورغبتها في الوقوف على الحياد . ولكن هذا الحياد لا يمكن ان يدوم الى ما لا نهاية له . لذلك فان كل كتلة تسعى جاهدة لاجتذاب هذه الدول الى مدارها . وهي قدرة كل من شكلي الحضارة على سد حاجات الشعوب غير النامية مادياً وفكرياً ، ومحاربة الجوع والبؤس محاربة أجدى ، ما سوف يلبى عليها الموقف الذي يجب ان تلقه ، وما سوف يرجع كفة الميزان لمصلحة هذا المعسكر او ذاك .

التوجيه البليوغرافي

مؤلفات عامة

- DAVID THOMSON, *The era of violence, 1898 - 1945*, Cambridge University Press, 1960 (t. XII de la «New Cambridge Modern history»)
- JACQUES PIRENNE, *Les grands courants de l'histoire universelle* : t. VI, De 1904 à 1939 et VII : De 1939 à nos jours, Neuchâtel, Ed. de la Baconnière, et Paris, Albin Michel, 1955 - 1956.
- R. GROUSSET et E. - G. LEONARD, *Histoire universelle*; t. III : De la renaissance à nos jours, Gallimard, 1958 (Encyclopédie de la Pléiade).
- MAXIME MOURIN, *Histoire des nations européennes (1918 - 1962)*, Payot, 3 vol., 1962.
- LUIGI SALVATORELLI, *Storia del Novecento*, 3e éd. revue et mise à jour, Milan, Mondadori, 1964.
- G. BARRACLOUGH, *An introduction to contemporary history*, Londres, Watts, 1964.
- PIERRE GEORGE, *Panorama du monde actuel*, P. U. F., 1965.
- FELIX PONTELL, *Histoire générale contemporaine du milieu du XVIIIe siècle à la deuxième guerre mondiale*, 3e éd., Dalloz, 1963.
- JEAN-BAPTISTE DUROSELLE, *L'Europe de 1815 à nos jours*.
- BERNARD ISSELIN, *Histoire du monde contemporain*, F. Nathan, 1965 (depuis 1929).
- ALFRED VAGTS, *A history of militarism civilian and military*, New York, Méridian books, 1959.
- A. SIEGFRIED, *La crise de l'Europe*, Calmann - Lévy, 1935.
- HAROLD LASKI, *Réflexions sur la révolution de notre temps*, trad. fr., Ed. du Seuil, 1946.
- TIBOR MENDE, *Regards sur l'histoire de demain, les nouveaux centres de gravité du monde*, trad. fr., ibid., 1954.
- JOHN STRACHEY, *La fin de l'impérialisme*, trad., Laffont, 1961.
- FR. PERROUX, *L'Europe sans rivages*, Paris, P.U.F., 1954.
- W. S. et E. S. WOYTINSKY, *World population and productions*, New York, The Twentieth century fund, 1953.

المسائل الديموغرافية

- MARCEL-R. REINHARD et ANDRE ARMENGAUD, *Histoire générale de la population mondiale*, Ed. Montchrestien, 1961
- ALFRED SAUVY, *Théorie générale de la population*, 2 vol., P.U.F., 3e éd., 1963.
- LOUIS CHEVALIER, *Démographie générale*, Paris Dalloz, 1954, coll. «Etudes politiques, économiques et sociales».
- P. GEORGE, *Questions de géographie de la population*, P.U.F., 1959.
- MAX SORRE, *Les migrations des peuples*, Flammarion, 1955.
- EUGENE M. KULISCHER, *Europe on the move, war and population changes (1917) - 1947*, New York, Columbia U.P., 1948.

- JOSUE DE CASTRO**, Géopolitique de la faim, Les Ed. ouvrières, nouv. éd. 1965.
- ANDRE ARMENGAUD**, La population française au XXe siècle P. U. F., 1965.

الحياة الاقتصادية

- H. J. HABAKKUK et M. POSTAN**, The industrial revolutions and after : incomes, population and technological change, 2 vol., Cambridge economic history of Europe).
- J. A. LESOURD et C. GERARD**, Histoire économique (XIXe - XXe siècle), 2 vol., Colin, 1963 (coll. «U»)
- COLIN CLARK**, Les conditions du progrès économique, trad. fr., P. U. F., 1960
- JEAN WEILER**, La croissance de l'industrie mondiale (1938 - 1961), New York, Nations Unies, 1963.
- FR. PERROUX**, Le capitalisme, P. U. F., 1962.
- G. PIROU**, Néolibéralisme, néocorporatisme, néosocialisme, Gallimard, 1939.
- FRITZ STERNBERG**, Le destin du monde, trad. fr., Ed. du Seuil, 1958.
- ROGER ORSINGER**, Les banques dans le monde, Payot, 1964.
- DANIEL DURAND**, La politique pétrolière internationale, P. U. F., 1962.
- J. LESCURE**, Les crises générale et périodiques de surproduction, Domat, 1938.
- R. LEWINSOHN**, Histoire de la crise économique (1929 - 1934), Payot, 1938.
- LUCIEN DE SAINTE - LORETTE**, Le Marché Commun, 3e éd., A. Colin, 1963.
- MICHEL CROZIER**, Rapport préliminaire sur la situation sociale dans le monde, Genève, Nations Unies, 1952.
- RIVERO et JEAN SAVATIER**, Droit du Travail, 3e éd., P. U. F., 1964 (coll. «Thémis»).
- ALEC MELLOR**, La torture, son histoire, son abolition, sa réapparition au XXe siècle, Ed. Domat - Montchrestien, 1949.

الحركة العلمية

- L. LEPRINCE - RINGUET**, La science contemporaine, les sciences physiques et leurs applications, 2 vol., Larousse, 1963.
- MAURICE DAUMAS**, Histoire de la science. Des Origines au XXe siècle, Encyclopédie de la Pléiade, t. V., N. R. F., 1957.
- PIERRE AUGER**, Tendances actuelles de la recherche scientifique, Paris, Unesco, 1961.
- G. CANGUILHEM**, La connaissance de la vie, Hachette, 1954.
- ROBERT BROCA**, Cinquante ans de conquêtes médicales, Hachette, 1955.
- RENE LERICHE**, Cahiers d'actualité et de synthèse de l'Encyclopédie française, Larousse, 1954.
- JEAN AUVERT**, La chirurgie d'aujourd'hui, Seghers, 1965.

التقنيات

- P. ROUSSEAU**, Histoire des techniques, Fayard, 1956.

- RICHTIE CALDER**, L'homme et ses technique de la préhistoire à nos jours, trad. de l'anglais par H. Delgove, Payot, 1963.
- CHAMBE** Histoire de l'aviation, Flammarion, 1949.
- DANIEL FAUCHER**, Le paysan et la machine, Ed. de Minuit, 1954.
- ROBERT JUNGK**, Le futur a déjà commencé. trad. fr., Arthaud,
- G. FRIEDMANN**, Où va le travail humain ?, Ibid., nouv. éd., 1962.

الحركة الفلسفية والادبية

- GAETAN PICON** et coll., Panorama des idées contemporaines, Gallimard, 1957.
- G. GURVITCH**, La sociologie au XXe siècle, 2 vol., Ibid., 1947
- JEAN TOUCHARD** et collab., Histoire des idées politiques, t. II du XVIIIe siècle à nos jours, P.U.F., 1965 (coll. «Thémis»).

الادب

- RENE LALOU**, Histoire de la littérature française contemporaine, 2 vol., P.U.F., 2e éd., 1953.
- PIERRE DE BOISDEFFRE**, Dictionnaire de littérature française contemporaine, Ed. Universitaires, 1962.
- MAURICE NADEAU**, Histoire du surréalisme, 2 vol., Ibid., 1945 - 1948
- FREDERIC TOWARNICKI** et **GILLES QUEANT**, Encyclopédie du théâtre contemporain, vol. II : 1914 - 1950, Perrin, 1959.
- ARAGON**, Littératures soviétiques, Denoël, 1955.
- MARCELLE EHRHARD**, La littérature russe, 4e éd., P.U.F., 1962.
- FERNAND MOSSE** et collab., Histoire de la littérature allemande, Aubier, 1959.
- DONALD HAYMAN**, Situation de la littérature anglaise d'après - guerre, Cahier des Lettres modernes, 1955.
- ALFRED CAZIN**, Panorama littéraire des Etats - Unis de 1890 à nos jours, trad. fr., Robert Martin. édit., 1952.
- P. ARRIGHI**, La littérature italienne, P.U.F., 1961.
- K. AMIS**, L'univers de la science - fiction, trad. par E. Gille, Payot, 1962.

الحركة الفنية

- BERNARD DORIVAL**, Les peintres du XXe siècle, t. II : Du cubisme à l'abstraction 1915 - 1957, Ed. Tisné, 1957.
- PIERRE FRANCASTEL**, Peinture et société, Lyon, Audin, 1951.
- HENRI PERRUCHOT**, L'art moderne à travers le monde, Hachette, 1963.
- GEORGES SADOUL**, Le cinéma, son art, sa technique, son économie; Edit. fr, réunis 1984.
- R. DUMESNIL**, Histoire de la musique, t. V. : La première moitié du XXe siècle, A. Colin, 1960
- KENNETH SCOTT LATOURETTE**, Christianity in a revolutionary age, vol. IV et V, Londres, Eyre and Spottisworode, 1962 et 1963.
- ADRIEN DANSETTE**, L'église catholique dans la mêlée politique et sociale, nouv. éd., Flammarion, 1965.
- GEORGES GUY-GRAND** et collab., La Renaissance religieuse, Alcan 1928.
- H. MARC-BONNET**, La Papauté contemporaine, P.U.F., 1953.

- A. LATREILLE et A. SIEGFRIED, *Les forces religieuses et la vie politique*, colln, 1951.
- FR. BOULARD, *Essor ou déclin du clergé français*, ibid., 1950.
- YVON DANIEL et HENRI GODIN, *Sociologie religieuse et sciences sociales*, Actes du IV^e Congrès international. ibid., 1955.
- P. SCHMITT-EGLIN, *Le mécanisme de la déchristianisation*, Ed. Alsatia. 1952.
- ABBE DESPONT, *Nouvel atlas des missions*, Paris et Lyon, Oeuvres de la Propagation de la foi. 1951.
- ANTOINE FREITAG, S.V.D. *Atlas du monde chrétien*, Ed. Elsevier, 1959.
- E. - G. LEONARD, *Histoire générale du protestantisme*, t. III : *Déclin et renouveau (XVIII - XX^e siècle)*, P.U.F., 1964.
- PIERRE GEYRAUD, *Sectes et rites, petites églises, religions nouvelles, sociétés secrètes de Paris*, Emile Paul, 1954.

الاعلام

- FRANCIS WILLIAMS, *La transmissions des informations*, Genève Unesco. 1953.
- B. VOYENNE, *La presse dans la société contemporaine*, colln, 1963 (coll. «U»).
- ALFRED GROSSER, *Hitler, La presse et la naissance d'une dictature*, ibid., 1959.

الحروب

- J. F. C. FULLER, *La conduite de la guerre de 1789 à nos jours*, Payot, 1963.
- B.H. LIDDELL HART, *Histoire mondiale de la stratégie*, trad. par Lucien Poirier, Plon. 1962.
- JEAN PIERRE, *Les mutations de la guerre moderne (1892 - 1962)*, 2 vol., Pavot, 1962.
- R. DE BELOT et A. REUSSNER, *La puissance navale dans l'histoire*, t. III : *De 1914 à 1959*. Ed. maritimes et d'outre-mer. 1960.
- AMIRAL BARJOT, *Histoire de la guerre aéronavale*, Flammarion, 1961.

الحرب العالمية الأولى

- F. DEBYSER, *Chronologie de la guerre mondiale. De Sarajevo à Versailles (28 juin 1914-28 juin 1919)*. Payot, 1938.
- Général YOURI DANILOV, *La Russie dans la guerre mondiale*, ibid., 1927.
- Amiral M. W. W. P. CONSETT, *Le triomphe des forces économiques*, Société d'Éditions géographiques, maritimes et coloniales, 1924.
- K. L. NOWAK, *Les dessous de la défaite*, trad. fr., Payot; 1925.
- E. DELAGE, *La guerre sous les mers*. Grasset, 1934.
- JACQUES MEYER et GABRIEL PERREUX, *Vie et mort du Français 1914 - 1918*. Hachette, 1959.

الحرب العالمية الثانية

- MARC BLOCH, *L'étrange défaite. Témoignage écrit en 1940*, nouv. éd., A. MICHEL, 1957.

- Général BEAUFFRE, *Le drame de 1940*, Plon, 1965.
 Général L. - M. CHASSIN, *La seconde guerre mondiale*, Larousse, 1951.
 ROBERT JARS, *La campagne de Pologne (Septembre 1939)*, Payot, 1949.
 Commandant P. LYET, *La bataille de France (mai-juin 1940)*, Payot, 1947.
 ROBERT JARS, *La campagne d'Italie (1943-1945)*, ibld., 1954.
 CHESTER WILMOT, *La lutte pour l'Europe*, trad. fr., Fayard, 1953.
 KENNETH EDWARDS, *L'opération Neptune*, trad. fr., La Jeune Par-
 que, 1947.
 HANS SPEIDEL, *Invasion 1944*, trad. fr., Berger-Levrault, 1950.
 HAROLD BUSCH, *Meutes sous-marines*, trad. fr., Ed. France-Empire, 1952.
 Capitaine de vaisseau ANDRIEU D'ALBAS, *Marine impériale (1941-1945)*.
 Lieutenant-colonel F. O. MIKSCHÉ, *Les erreurs stratégiques de Hitler*, Payot, 1945.
 GERT BUCHEIT, *Hitler chef de guerre. L'armée allemande sous le III Reich*, trad. par J. Mordal, Arthaud, 1961.
 TREVOR ROPER, *Les derniers Jours de Hitler*, trad. fr., Calmann-Lévy, 1964.
 GEORGE KIRK, *The middle east in war*, Londres, Oxford University Press, 1951.
 F. C. JONES, HUGH BOSTON, et B. P. PEARN, *Survey of International affairs 1939 - 1946. The Far East 1942 - 1946*, ibld., 1955.

احتلال، تعاون، مقاومة، نفي

- JEAN VIDALENC, *L'exode de mai-juin 1940*, P. U. F., 1957.
 H. MICHEL et collab., *La France sous l'occupation*, ibld, 1959.
 PIERRE ARNOLD, *Les finances de la France et l'occupation allemande (1940 - 1944)*, P. U. F., 1951.
 HENRI MICHEL, *Les mouvements clandestins en Europe (1930 - 1945)*, P. U. F., 1965 (coll. «Que sais-je?»).
 EUGENE KOGON, *Tragédie de la déportation (1940-1945)*, témoignages de survivants choisis et présentés par Olga Wurmser et Henri Michel, Hachette, 1954.

الأسلحة منذ ١٩٤٥

- F. M. BLACKETT, *Les conséquences militaires et politiques de l'énergie atomique*, trad. fr. A. Michel, 1949.
 Lt. Cel. F. O. MIKSCHÉ, *Tactique de la guerre atomique*, Payot, 1955.
 CLAUDE DELMAS, *La stratégie nucléaire*, P. U. F., 1963.
 CAMILLE ROUGERON, *La guerre nucléaire, armes et parades*, Calmann-Lévy, 1962.

الطائفة الدولية

- RAYMOND ARON, *Paix et guerre entre les nations*, Calmann - Lévy, 1962.
 PIERRE RENOUVIN, *Histoire des relations internationales. T. VII : Les crises du XXe siècle. I : De 1915 à 1929; II : De 1929 à 1945*, Hachette, 1963 et 1965.

- V. POTIEMKINE (sous la direction de), *Histoire de la diplomatie*, t. II (1872 - 1919) et III (1919 - 1939), Lib. de Médicis; 1946-1947.
- WILLIAM E. SCOTT, *Le pacte franco - soviétique. Alliance contre Hitler*, trad. par J. Métodler, Payot, 1965.
- F. W. DEAKIN, *L'Axe brisé, L'amitié brutale d'Hitler et Mussolini*; trad. fr.; Stock, 1964.
- MAXIME MOURIN, *Les tentatives de paix dans la seconde guerre mondiale (1939 - 1945)*, Payot, 1949.
- JACQUES FREMONT, *De Roosevelt à Eisenhower. La politique étrangère américaine (1945 - 1952)*, Genève. Droz, 1953.
- HENRI AZEAU, *Le piège de Suez (5 novembre 1956)*, R. Laffont, 1964.
- JEAN KLEIN, *L'entreprise du désarmement (1945 - 1964)*, Ed. Cujas, 1964.
- FRANCOIS NOURRISSIER, *L'homme humilié, sort des réfugiés et «personnes déplacées» (1912 - 1950)*.
- JEAN DE LA ROBRIE, *Exodes, transports, esclavage*; Gallimard; 1950.

المسائل الدستورية والحياة السياسية

- GEORGES BURDEAU, *Traité de science politique*, 7 Vol., Lib. Gén. de Droit et de Jurisprudence, 1949 - 1957.
- MAURICE DUVERGER, *Droit constitutionnel et institutions politiques*. P. U. F., 8e Ed., 1965 (coll. «Thémis»).
- S. M. LIPSET, *L'homme et la politique*, trad. fr., Ed. du Seuil, 1963.
- BOYD C. SHAFER, *Le nationalisme, Mythe et réalité*, Payot, 1964.
- MICHEL DRANCOURT, *Les clés du pouvoir*, Fayard, 1964.
- A. DELEMER, *Le bilan de l'étatisme*, Payot, 1922.
- S. STELLING - MICHAUD, *La gauche, numéro spécial des temps modernes*, nos. 112 - 113, 1955.
- VIDAL - NAQUET, *La raison d'Etat. La répression de 1954 à 1962*. Ed. de Minuit. 1962.
- LOUIS DE VILLEFOSSE, *Géographie de la liberté. Les droits de l'homme dans le monde (1953-1964)*, Laffont. 1965.
- LEO VALIANI, *Histoire du socialisme au XXe siècle*, Nagel, 1945.
- GEORGES LEFRANC, *Le syndicalisme dans le monde*, nouv. éd., P.U.F., 1963.
- JOSEPH SCHUMPETER, *Capitalisme, socialisme et démocratie*, trad. fr., Payot, 1951.
- JEAN SALOMON, *La laïcité*, P. U. F., 1960.

الولايات المتحدة

- CHARLES et MARY BEARD, *Histoire des Etats-Unis*, trad. fr., Hachette, 1952.
- CLAUDE JULIEN, *Le nouveau Nouveau Monde*, Julliard, 1960.
- CHARLES MELCHIOR DE MOLENES, *La carrière du Président Kennedy et la vie politique américaine*. Ed. Cujas, 1964.
- F. ROZ, *Roosevelt*, Dunod, 1948.
- MAX LERNER, *La civilisation américaine*, trad. par Magdeleine Paz. Seuil, 1961.
- FRANCOISE BOURIEZ-GREGG, *Les classes sociales aux Etats-Unis*, Colin. 1954.
- C. WRIGHT MILLS, *The power elite*, New York; Oxford Univ. Press; 1957.

JEAN DARIDAN, De Lincoln à Johnson, Noirs et Blancs. Calmann - Lévy, 1965.

بريطانيا العظمى

CHARLES LOCH MOWAT, Britain between the wars 1918-1940, Londres, Methuen, 1955.

G. P. H. COLE et RAYMOND POSTGATE, The common people 1746-1946, Londres, Methuen, 1946.

JACQUES CADRAT, Régime électoral et régime parlementaire en Grande-Bretagne, Colin, 1948.

YVES HERISSET, La monarchie britannique au XXe siècle, Ed. Celse, 1961.

JEAN BLONDEL, La société politique britannique, A. Colin, 1964.

KEITH HUTCHINSON, The decline and fall british capitalism, Londres, Cape, 1951.

ايرلندا ، كندا ، اوستراليا

A. RIVOALLAN, L'Irlande, Colin, 1934.

ANDRE SIEGFRIED, Le Canada, puissance mondiale, Colin, 1937.

ARTHUR W. JOSE, Histoire de l'Australie, trad. fr., Payot, 1930.

فرنسا

MARCEL REINHARD, Histoire de France, 2 vol., Larousse, 1954.

DAVID THOMSON, La démocratie en France. La IIIe République, trad. fr., sur la 1ère éd. anglaise, Nizet, 1955.

JACQUES CHASTENET, Histoire du peuple français, publ. sous la dir. de L. - H. PARIAS, vol. V : Cent ans d'esprit républicain, par J. - M. Mayeur, François Bedarida, Antoine Prost, Jean-Louis Monneron, Nouv. Lib. de France, 1964.

FRANCOIS GOGUEL et ALFRED GROSSER, La politique en France, A. Colin, 1964 (coll. «U»).

M. DUVERGER, Partis politiques et classes sociales en France, Colin, 1955.

FRANCOIS GOGUEL, Le régime politique français. Les mécanismes de la démocratie parlementaire, Ed. du Seuil, 1955.

JACQUES FAUET, La France déchirée, A. Fayard, 1957.

J. - M. JEANNENEY, Forces et faiblesses de l'économie française (1945 - 1959), 2e éd., Colin, 1959.

GEORGES DUPEUX, La société française (1789 - 1960), A. Colin, 1964 (coll. «U»).

FRANCOIS JACQUIN, Les cadres de l'industrie et du commerce en France, A. Colin, 1955.

DANIEL LIGOU, Histoire du socialisme en France (1871 - 1961); P.U.F. 1962.

JACQUES FAUVET, Histoire du parti communiste français, 2 vol., A. Fayard, 1964 - 1965.

GEORGES LEFRANC, Le syndicalisme en France, nouv. éd., P.U.F., 1964.

JEAN MEYNAUD, La révolte paysanne, Payot, 1963.

ALFRED ROSMER, Le mouvement ouvrier pendant la première guerre mondiale, t. I : De l'Union sacrée à Zimmerwald, Lib. de Travail, 1936; t. II : De Zimmerwald à la Révolution russe, La Haye, Mouton, 1959.

PAUL - MARIE DE LA GORGE, De Gaule entre deux mondes. Une vie et une époque, ibid., 1964.

ألمانيا

- E. VERMEIL, L'Allemagne, essai d'explication, 9e éd. Gallimard, 1945.**
ROBERT MINDER, Allemagne et Allemands, t. I, Ed. du Seuil, 1948.
Colonel E. CARRIAS, La pensée militaire allemande, P.U.F., 1948.
CLAUDE DAVID, L'Allemagne de Hitler, P.U.F. nouv. éd. 1963.
JOSEPH ROVAN, Histoire de la démocratie chrétienne: II. Le catholicisme politique en Allemagne, Ed. du Seuil, 1965.
JOHN W. WHEELER - BENNETT, Le drame de l'armée allemande, trad. fr., Gallimard, 1955.
MAXIME MOURIN, Les complots contre Hitler (1938 - 1945), Payot 1948.
GEORGES CASTELLAN D. D. R. Allemagne de l'Est, Ed. du Seuil, 1955.
G. - N. GILBERT, Le problème allemand, cahier 1 de la Nef, décembre, 1952.

إيطاليا

- MAURICE VAUSSARD, Histoire de l'Italie contemporaine (1870-1946), Hachette, 1950.**
MAX GALLO, L'Italie de Mussolini, Lib. Acad. Perrin, 1964.
MURIEL GRINDROD, The rebuilding of Italy. Politics and economics 1945 - 1955, Londres, Oxford U. P., 1955 (Royal Instit. of Intern. affairs).
GAETANO SALVEMINI, Mussolini diplomate, Grasset, 1932.
JEAN MEYNAUD, Les partis politiques en Italie, P.U.F., 1965.

الدول الأخرى

- RAYMOND FUSILIER, Les monarchies parlementaires. Etude sur les systèmes de gouvernement (Suède) Norvège, Luxembourg, Belgique, Pays-Bas, Danemark), Les Editions ouvrières, 1960.**
FRANS VAN KALKEN, Entre deux guerres. Esquisse de la vie politique en Belgique de 1918 à 1940, 2e éd., Bruxelles. Office de Publicité, 1945.
PIERRE VILAR, Histoire de l'Espagne, P.U.F., 6e éd. 1965.
PIERRE BROUE et EMILE TEMIME, La révolution et la guerre d'Espagne, Ed. de Minuit, 1961.
P. JEANNIN, Histoire des pays scandinaves, P. U. F., 2e éd. 1965.
JEAN MEUVRET, Histoire des pays baltiques : Lithuanie, Lettonie, Estonie, Finlande, Colin. 1934.
CLAUDE-JOSEPH GIGNOUX, La Suisse, Lib. Géraudel de Droit et de Jurisprudence, 1960 (Comment ils sont gouvernés) .

الاتحاد السوفياتي

- EDWARD HALLET - CARR, A history of Soviet Russia, 5 vol. (jusqu'en 1962). Londres, Macmillan, 1951 - 1958.**
FERNAND GRECARD, La Révolution russe, Colin, 1933.
FRANK LORIMER, The population of the Soviet Union, Genève, S.D. N., 1946.
ALEC NOVE, L'économie soviétique, trad. fr., Plon, 1963.

- PIERRE GEORGE**, L'économie de l'U.R.S.S., 10e éd., P.U.F., 1966.
WALTER KOLARZ, La Russie et ses colonies, trad. fr., Fasquelle, 1954.
JEAN BRUHAT, Histoire de l'U.R.S.S., P.U.F., 5e éd., 1958.
MOUSKHELY (dir.), L'U.R.S.S.; droit, économie, sociologie, politique; culture, t. I, Sirey, 1962.
L. VOLPICELLI, L'évolution de la pédagogie soviétique, trad. fr., Neuchâtel, Delachaux & Niestlé, 1954.
PIERRE SORLIN, La société soviétique (1917-1964), A. Colin, 1964. (coll. «U»)
CONSTANTIN DE GRUNWALD, La vie religieuse en U.R.S.S., Plon, 1961.

اوربا الوسطى والشرقية

- HUGH SETON - WATSON**, Eastern Europe between the wars 1881 - 1941, Cambridge University Press, 1945.
JACQUES DROZ, L'Europe centrale. Evolution de l'idée de «Mitteleuropes», Payot, 1960.
A. TIBAL, La Roumanie. Rieder, 1930.
L. EISENMANN, La Tchécoslovaquie, ibid., 1921
HUGH SETON - WATSON, The East european revolution, Londres. Methuen, 1950.
P. GEORGE, Les démocraties populaires, Ed. sociales, 1952.
C. BOBROWSKI, La Yougoslavie socialiste, Colin, 1956.
ISTVAN AGOSTON, Le Marché Commun communiste. Principes et pratiques du Conecon, Genève, Droz, 1964.

اميركا اللاتينية

- JACQUES LAMBERT**, Amérique latine, P. U. F., 1963 (coll. «Thémis»)
EUGENE PEPIN, Le panaméricanisme, Colin, 1938.
CHARLES V. AUBRUN, l'Amérique centrale, nouv. éd., P. U. F., 1962.
JACQUES LAMBERT, Le Brésil, structure sociale et institutions politiques Colin, 1953.
RAYMOND AVALOS, Le Chili, 2e éd., P.U.F., 1963.
TOUCHARD, La République argentine, P.U.F., 1966. ...
CLAUDE JULIEN, La révolution cubaine, Julliard, 1961.

مسائل الاستعمار وازالة الاستعمار

- RENE SEDILLOT**, Histoire des colonisations, A. Fayard, 1958.
P. GOUROU, Les pays tropicaux, P.U.F., 3e éd., 1953.
HUBERT DESCHAMPS, Peuples et nations d'outre-mer : Afrique, Islam, Asie du Sud, Dalloz, 1954 (études politiques; économiques et sociales).
PAUL MUS, Le destin de l'Union française. De l'Indochine à l'Afrique, Ed. du Seuil, 1954.
TIBOR MENDES, La révolte de l'Asie, P.U.F., 1951.
RENE VIARD, La fin de l'Empire colonial français, G. - P. Maisonneuve et Larose, 1963.
J. MEYRIAT (sous la dir. de), La Communauté internationale face aux jeunes Etats, Colin, 1964.
RENE GENDARME, La pauvreté des nations, Ed. Cujas, 1963.
YVES LACOSTE, Les pays sous-développés, P.U.F., nouv. éd.; 1963.

مبائل البلدان لاسلامية

- LOTHROP STODDARD, *Le nouveau monde de l'Islam*, Payot, 1923.
1949.
JACQUES BERQUE, *Les Arabes d'hier et de demain*, Ed. du Seuil,
GIBB, *Les tendances modernes de l'Islam*, trad., fr.; Maisonneuve;
1960.
WILFRED CANTWELL SMITH, *L'Islam dans le monde moderne*,
trad. par A. Guimbretière, Payot, 1962.

الشرق الادنى

- SIR READER BULLARD, *The Middle East, a political and economic survey*; 3e éd., Londres, Oxford University Press; 1958.
P. KELLER, *La question arabe*, P.U.F.; 1948.
P. MONTAGNE, *La civilisation du désert*, Hachette, 1947.
M. CLERGET, *La Turquie, passé et présent*, Colin; 1947.
MARCEL COLOMBE, *L'évolution de l'Egypte (1924-1950)*, Maisonneuve, 1951.
...
FREDY BEMONT, *L'Iran devant le progrès*, P.U.F., 1964 (coll. «Tiers Monde»).

اسرائيل

- ANDRE FALK, *Israël, terre deux fois promise*, Ed. du Seuil; 1954.
ARTHUR KOESTLER, *Analyse d'un miracle*, trad. fr., Calmann - Lévy; 1949.

افريقيا الشمالية

- DESPOIS, *L'Afrique du Nord*, 3e éd., P.U.F.; 1964.
CH. - A. JULIEN, *Maroc et Tunisie. Le problème du protectorat*, cahier no. 2 de la Nef, mars, 1953.
ROBERT MONTAGNE, *Révolution au Maroc*, Ed. France - Empire; 1953.
CHARLES - HENRI FAVROD, *Le F.L.N. et l'Algérie*, Plon, 1962.
ANDRE NOUSCHI, *La naissance du nationalisme algérien (1914 - 1954)*, Ed. de Minuit, 1962.
THOMAS OPPERMAN, *Le problème algérien*; Maspero, 1961.
YVES-MAXIME DANAN, *La vie politique à Alger de 1940 à 1944*, Lib. Gén. de Droit et de Jurisprudence, 1963.

افريقيا السوداء

- ROBERT et M. CORNEVIN, *Histoire de l'Afrique*, Petite Bibliothèque Payot, 1964.
JEAN SURET - CANALE, *Afrique Noire. t. II : l'ère coloniale (1900 - 1945)*, Ed. Sociales, 1964.
JACQUES WEULERSSE, *Noirs et blancs*, Colin; 1931.
HUBERT DESCHAMPS, *Les institutions politiques de l'Afrique noire*, nouv. éd. P.U.F., 1965.
B. HOLAS, *Le séparatisme religieux en Afrique Noire*, P.U.F., 1965.
GEORGE PADMORE, *Panafricanisme ou communisme*, trad. de l'anglais, Présence africaine, 1961.

- MAMADOU DIA, L'économie africaine. Etudes et problèmes nouveaux, ibid., 1957.**
J. BOYON, Naissance d'un Etat africain : Le Ghana, A. Colin, 1958.
HUBERT DESCHAMPS, Histoire de Madagascar, Berger - Levrault, 1960.
LEO MARQUAND, The people and politics of South Africa, 3e éd., Londres, Oxford Univ. Press, 1962.

الشرق الاقصى

- P. RENOUVIN, La question d'Extrême - Orient, Hachette, 3e éd. 1953.**
PIERRE FISTIE, Le reveil de l'Extrême - Orient. Guerres et révolutions (1834 - 1954), Les Presses universelles, 1956.
W. MACMAHON BALL, Nationalism and communism in East Asia, Melbourne, University Press, 1952.
HELENE CARRERE D'ENCAUSSE et STUART SCRAM, Le marxisme et l'Asie (1853-1964), A. Colin, 1965.

الصين

- GEORGES MASPERO, La chine, t. II, Delagrave, 1925.**
J. - J. BRIEUX, La Chine du nationalisme au communisme, Ed. du Seuil, 1950.
E. - R. HUGHES, L'invasion de la Chine par l'Occident, trad. fr., ibid., 1938.
JACQUES GUILLERMAZ, La Chine populaire, nouv. éd. Paris, P. U. F., 1964.
RENE DUMONT, Révolution dans les campagnes chinoises, Ed. du Seuil, 1957.
TIBOR MENDE, La Chine et son ombre, trad. fr., Ed. du Seuil; 1960.

اليابان

- AYANORI OKASAKI, Histoire de japon : l'économie et la population, Cahier 32 de l'Institut national d'Etudes démographiques, P. U. F., 1958.**
ROBERT GUILLAIN, Le peuple japonais et la guerre. Choses vues (1939) - 1946), Julliard, 1949.
J. - F. BARRET, L'évolution du capitalisme japonais, 3 vol., Ed. sociales, 1945 - 1947.
JOHN M. MAKI, Government and politics in Japan. The road to democracy, New York, Praeger, 1962.

الفيتنام

- LE THANH KHOI, Le Viet-Nam. Histoire et civilisation, I, Ed. de Minuit, 1955.**
JULES ROY, La bataille de Dien-Bien-Phu, Julliard, 1963.
JEAN LACOUTURE, Le Viet-Nam entre deux paix, Ed. du Seuil. 1965.

الهند

- MARIE - SIMONE RENOU, L'économie de l'Inde, P. U. F., nouv. éd., 1964.**

... ..

ETIENNE GILBERT, L'Inde, Genève, Droz, 1956.
CHARLES BETTELHEM, L'Inde indépendante, Colin, 1962.

آسيا الجنوبية الشرقية

TIBOR MENDE, L'Asie du Sud - Est entre deux mondes, Ed. du Seuil, 1954.
PIERRE FISTIE, Singapour et la Malaisie, P. U. F., 1960.
GEORGE MCTURNAN KAHN, Governments and politics of South-East Asia, Cornell «U.P.», 1965. ...
CLAUDE - ALBERT COLLIARD, La question d'Indonésie, Lib. Gén. de Droit et de Jurisprudence, 1950.
W. F. WERTHEIM, Indonesian society in transition, La Haye, W. Van Hoeve, 1956.

مراجع عربية

استكمالاً لهذه المراجع الببليوغرافية ، رأت « دار منشورات عويدات » ، في بيروت ان تكلف الاستاذ يوسف اسعد داغر الاختصاصي بفن المكتبات والخير العالمي بالببليوغرافيا الشرقية والتوثيق العلمي ، وأحد المترجمين لهذه الموسوعة التاريخية إعداد قائمة بالمراجع والمصادر التاريخية العربية التي تتعلق بأهم مواد هذا الجزء ، وقد نزل الاستاذ داغر عند رغبتنا هذه فأعد هذه القائمة خدمة منه للبحث العلمي وتيسيراً لأسبابه وللباحثين في الدراسات التاريخية العائدة لهذه الحقبة من التاريخ العام .

فمضى ان يجد الباحثون في هذه القوائم المختارة ما يقني بعض الشيء عن جهد التقصي ومثقة التعميش .
الناشر

الحرب العالمية

الحرب الاوروبية ١٩١٤ - ١٩١٨

- توماس لوبل - لورانس في بلاد العرب . تمريب كامل صموئيل مسيحية - الشويفات ومطبعة الكلية الوطنية ١٩٣٣ ، ص ٢٦٧ - صور - خرائط .
- الديرأوي ، عمر محمد - الحرب العالمية الأولى - بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٤ ، ص ٥٧٦ - خرائط - مصور
- لوبون ، غوستاف - الحرب الاوروبية ، ترجمة اميل زيدان - القاهرة ، مطبعة الهلال ، ١٩١٦ ، ص ١٨٢ .
- المقدسي ، جرجس الحوري - اعظم حرب في التاريخ وكيف مرت ايامها - بيروت ، المطبعة العلمية ، ١٩٢٧ ، ص ١٢٨ .
- بيشون ، جان - بواعث الحرب العالمية في الشرق الادنى وموجز لتاريخ حلول اميركا في هذا الشرق . ترجمة محمد عزة دروزة - بيروت ، مطبعة الكشاف ، ١٩٤٦ ، ص ١٤٩ .
- روقاتيل ، الحوري بطرس - اعمال المرأة في الحرب الكبرى - بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٣٣ ، ص ١٧٠ .

- مجة للعالم الفرنسي - المسلمون الفرنسيون في الحرب - باريس ، لير ، ١٩١٤ ، ص ٣٨٩ .
- حسين ، فاضل - محاضرات عن مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية - القاهرة ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨ ، ص ٧٠٧ .
- ميور ، رامزي - النتائج السياسية للحرب العظمى ، ترجمة محمد بدران - القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٣٦ ، ص ٣٧٥ .
- الحرب بين بريطانيا العظمى وتركيا والكتاب الابيض الانكليزي . وهو يتضمن المراسلات الانكليزية الرسمية البريطانية والعثمانية قبل وقوع الحرب بين الحلفاء وتركيا - القاهرة ، دار المقطم ، ١٩١٤ .
- تاريخ الحرب العظمى ١٩١٤ - ١٩١٨ ، ج ١ - ٢ - بيروت ، المكتبة الاهلية ١٩٣٨ ، مجلدان - صور - خرائط .
- رؤوف ، احمد - كيف دخلت تركيا الحرب العالمية . تعريب فؤاد ميداني ، بيروت ١٩٣٣ ، ص ٨٤ .
- عزيز بك - سوريا ولبنان في الحرب العالمية . ترجمة فؤاد ميداني ، بيروت ١٩٣٣ ، ص ٣٨٤ .
- القصين ، فايز - مذكراتي عن الثورة العربية . دمشق ، مطبعة ابن زيدون ١٩٣٩ ، ص ٢٧٢ .
- السعيد ، نوري - محاضرات عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز وسوريا ١٩١٦ - ١٩١٨ . بغداد ، مطبعة الجيش ، ١٩٤٧ ، ٤٨ ورقة - خرائط .
- الفاضل البصري - الكتاب الاسود . يحتوي على مداخلة ابن السعود مع الانكليز ومحاربة ابن الرشيد ابن السعود من اجل ذلك ، ١٩١٥ ، ص ٣١ .
- موسى ، سليمان - الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى . عمان ، دار النشر والتوزيع ، ١٩٥٧ ، ص ٢٦٣ . صور - خرائط .
- العصري ، محمد امين - تاريخ حرب العراق خلال الحرب العظمى سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ . بغداد ، المطبعة العربية ، ١٩٣٥ ، ٣ اجزاء - خرائط .
- نديم ، شكري محمود - الجيش الروسي في حرب العراق ١٩١٤ - ١٩١٧ . بغداد ، ١٩٦٧ ، ص ٤٩ - خرائط .
- البواري ، بشارة - اربع سنين الحرب . نيويورك ، مطبعة جريدة الهدى ١٩٣٦ ، ص ٤٨٣ .
- داغر ، اسعد خليل - تاريخ الحرب الكبرى شعراً - القاهرة ، مطبعة الهلال ، ١٩١٩ ، ص ١١٧ .

انطونيوس ، جورج - يقطعة العرب . ترجمة كمال حيدر ، الركابي ، . دمشق ، مطبعة
الترقي ، ١٩٤٦ ، ص ٤٦٣ .

سميد ، امين محمد - اسرار الثورة العربية الكبرى ومأساة الشريف حسين - بيروت ، دار
الكاتب العربي ، ص ٣٩٩ .

تشرشل ، ونستون - تشرشل يتكلم عن الشرق . اقتباس باسيل دقاق - بيروت ، مكتبة
بيروت ، ١٩٥١ ، ص ٩٥ .

الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥

فرج ، السيد - بعد الهدنة - القاهرة ، مطبعة التوكل ، ١٩٤٥ ، ص ١١٨ .
كار ، ادوارد هاليت - دعائم السلام ، تعريب محمد فريد ابوحديد - القاهرة ، لجنة التأليف
والترجمة والنشر ، ص ٢١٢ .

فرج ، السيد - حرب الصحراء المصرية . قصة الحرب في صحراء مصر وشمال افريقيا ،
يونيو ١٩٤٥ - ديسمبر ١٩٤٢ - القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٩٥٤ ، ص ١٢٦ - خرائط .

كارتييه ، ريمون - الحرب العالمية الثانية . ترجمة سهيل سماعة وانطون مسعود - بيروت
مؤسسة نوفل للطباعة ، ١٩٦١ .

لاوند ، رمضان - الحرب العالمية الثانية - بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٦ ، ص ٥٩٢ -
صور .

عمر ، حسين - الاقتصاد القومي في الحرب والسلام - القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ،
١٩٦٦ ، ص ٢٣٠ .

نصر ، صلاح - الحرب النفسية : معركة الكلمة والمعتقد - القاهرة ، دار القاهرة للطباعة
والنشر ، ١٩٦٦ .

الحرب الاسرائيلية العربية

حرب ١٩٤٨

الحطيب ، محمد نمر - احداث النكبة أو نكبة فلسطين - بيروت ، دار مكتبة الحياة ،
١٩٦٧ ، ص ٣٦٨ - صور .

ابوقاضل ، منير - حرب فلسطين لم تزد - بيروت ، دار الكاتب العربي ، ١٩٥٣ ، ص ٤٤ ، صور .
مونتغمري ، فيكونت - مذكرات المارشال مونتغمري ، فيكونت العلمين ، ترجمة
فريد جبر ، بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٢ ، ص ٢٧٨ .

القصري ، محمد فايز - الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦١ ج ١ - ٢٢٢ ص . خريطتان .

عبد المنعم ، محمد فيصل - اسرار ١٩٤٨ . تقديم انيس منصور - القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٨ ، ص ٨٠٢ ، صور . خرائط .

الجمالي ، محمد فاضل - ذكريات وعبر : كارثة فلسطين وأثرها في الواقع العربي . بيروت ، طبعة اولى ١٩٦٤ ، ص ٢٤٢ ، طبعة جديدة ١٩٦٥ ، ص ٢٧٢ .

التل ، عبدالله - كارثة فلسطين : مذكرات عبدالله التل ، قائد معركة القدس . القاهرة ، دار القلم ١٩٥٦ ، ج ١ - خرائط - وثائق مصورة .

الافريقي ، محمد طارق - المجاهدون في معارك فلسطين ، ١٩٤٨ . دمشق ، دار البيضة العربية ١٩٥١ ، ص ١٨١ . صور .

إتفاقيات الهدنة العربية الاسرائيلية ، شباط - تموز ١٩٤٩ ، نصوص الأمم المتحدة وملحقاتها . بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٦٩ ، ص ٩١ . خرائط .

ابو النصر ، عمر - معركة العرب خلال الاستعمار والصهيونية ١٩٤٨ - ١٩٦٧ . بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٧٩٦ . صور ، خريطة .

البيطار ، نديم - من النكسة الى الثورة . بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٨ ، ص ٣٠٣ .

حاماتي ، هنري - جماهير وكوارث . بيروت ، قدموس ، ١٩٦٨ ، ص ٣١٠ .

حسن ، فيصل - خسرتها معركة فلنربحها حرباً . بغداد ، دار الجمهورية ، ١٩٦٧ ، ص ٨٠ . صور - خريطة .

حسين ، الملك - حريتنا مع اسرائيل . بيروت ، دار النهار للنشر ، ١٩٦٨ ، ص ١٢٨ .

الحلو ، ابراهيم - حرب هـ حزيران كما نراها وكما يراها العالم . بيروت ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٨ ، ص ٢٠٨ .

خطاب ، محمد شيت - الايام الحاسمة قبل معركة المصير . بغداد ، وزارة الثقافة والارشاد ، ١٩٦٧ ، ص ١٦٧ . خريطة .

سجل الآراء . حول الوقائع السياسية في البلاد العربية . الحرب العربية الاسرائيلية هـ حزيران . بيروت ، دار الابحاث ، ١٩٦٧ ، ج ١ .

شامية ، جبران - مراحل الهزيمة وتطوراتها . بيروت ، دار الابحاث والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ١٧٢ .

العظيم ، صادق جلال - النقد الذاتي بعد الهزيمة . بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦٨ ، ص ١٧٣ .

قباثي ، نزار - هوامش على دفتر النكسة : قصيدة طويلة . بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٣١ .
القصاص ، فؤاد - اسرار حرب حزيران ، معارك سيناء ، معارك الاردن ، معارك سوريا ،
مع عشرات الصور والوثائق للأسلحة والقوات والمعارك . بيروت ، لا.ت. ، ١٩٦٧ ، ص ١٦٢ .
المنجد ، صلاح الدين - أعمدة النكبة . بحث علمي في أسباب هزيمة ٥ حزيران . بيروت ،
دار الكتاب الجديد ، ١٩٦٧ ، ص ١٩٩ .
نصور ، اديب - النكسة والخطأ . الاخطاء الفكرية والمقائدية التي أدت الى العكازة .
بيروت ، دار الكاتب العربي ، ١٩٦٨ ، ص ١٧٥ .

العالم العربي

تونس

دار الكتب المصرية - قائمة بالكتب والمراجع عن تونس . القاهرة ، دار الكتب المصرية ،
١٩٦١ ، ٢٥ + ٤٢ ص .
البنيلي ، عمر بن عمر - هذه هي تونس المجاهدة . القدس ، مكتب المغرب العربي ، ١٩٥٥ ،
ص ١٢٤ .
البيضاوي ، خيرات - وميض النار في المغرب العربي . بيروت ، مطبعة دار الكتب ،
لا.ت. ، ٤٠٤ ص . صور ، خريطة .
حقي ، إحسان - تونس العربية . بيروت ، دار الثقافة . لا.ت. ، ٣٠٠ صفحة ، صور .
درمونة ، يونس - تونس بين الاتجاهات . القاهرة ، دار الكتاب العربي ، ١٩٥٣ ، ص ٢١٩ .
درمونة ، يونس - تونس بين الحماية والاحتلال . القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ص ١٥١ .
الركباني ، عمر - كتاب نبراس الحرية في تاريخ الحركة القومية التونسية . تونس ،
مطبعة العمل . لا.ت. ، ٥٧ ص .
زيادة ، نقولا عبده - تونس في عهد الحماية ١٨٨١ - ١٩٣٤ . محاضرات ، القاهرة ، معهد
الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٣ .
الجمهورية التونسية - تونس اليوم - تونس ، ٢٠٤ ص ، خرائط - صور .

الجزائر

الشقيري ، احمد - دفاعاً عن فلسطين والجزائر - تعريب خيرى حماد - بيروت ، المكتب
التجاري ، ١٩٦٢ ، ٢١٠ ص - صور .

البجاوي ، محمد - الثورة الجزائرية والقانون . ترجمة علي الحنّس - دمشق ، دار البقطة
١٩٦٥ ، ٤١٤ ص .

بو عزيز ، يحيى - بطل الكفاح الأمير عبد القادر الجزائري ، عام ١٩٥٧ - تونس ،
المكتبة الشرقية ، ١٣٧٦ هـ ، ٢٦٧ ص - صور .

بو عزيز ، يحيى - الموجز في تاريخ الجزائر - وهران ، المطبوعات الوطنية الجزائرية ، ١٩٦٥ ، ج ١
البيضاوي ، خيرات - وهب النور في المغرب العربي - بيروت ، مطبعة دار الكتب .
لا . ت . ١٠٤ ص ، صور - خريطة .

الجزائري ، مسعود مجاهد - تاريخ الجزائر - القدس ، مطابع دار الإيتام الإسلامية ، ١٩٦٥
٢٨٣ ص ، صور - خريطة .

جلال ، عبد العاطي - فرنسا في الجزائر - القاهرة ، المطبعة العلمية للطبع والنشر ، ١٩٥٦
١٤٤ ص ، صور .

جلي ، جوان - الجزائر الثائرة ، ترجمة خيري حماد ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٦١ ،
٢٣٩ ص .

الجيلاني ، عبد الرحمن بن محمد - تاريخ الجزائر العام ، الجزائر ، المطبعة العربية ، ١٩٥٣ -
١٩٥٥ ، جزآن ، خرائط - لوحات .

حافظ ، حمدي - الجزائر بين الأمن والفساد ، القاهرة المؤسسة المصرية العامة للبناء
والنشر ، ١٤٤ ص .

الحص ، عبد الرحمن محمود - الجزائر في معركة البناء ، بيروت ، دار نشر الآداب ، ١٩٦٣
١١٢ ص .

حقي ، إحسان - الجزائر العربية ، أرض الكفاح المجيد ، بيروت ، المكتب التجاربي ،
١٩٦١ ، ٣١١ ص .

الشفاني ، علي - ثورة الجزائر ، القاهرة ، دار النديم ، ١٩٥٦ ، ٢٤٨ ص .

العقّاد ، صلاح - محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية في الجزائر ، القاهرة ، معهد
الدراسات العربية العالية ، ١٩٦٠ ، ١١٣ ص .

عودة ، محمد ورفاقه - الجزائر : أرض اللهب والدم ، القاهرة ، المكتب الدولي للترجمة
والنشر ، لا . ت . ١٢٣ ص .

فؤاد ، سعد زغلول - هشت مع ثوار الجزائر ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٠ ،
٣٢٠ ص .

المدني ، احمد توفيق - هذه هي الجزائر ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ ، ص ٢٤٧ ، خريطة .

مرقضى ، محمد عبد المنعم - الجزائر المنتصرة ، القاهرة ، دار القومية ، لا . ت . ص ١١٩ .
النقاش ، رجاء - ثورة الفقراء ، بيروت ، دار الآداب ، ١٩٦٤ ، ص ٣٩ .
الورتلاني ، الفضيل - الجزائر الثائرة ، بيروت ، عباد الرحمن ، ٥٢٦ ص .
يحيى ، جلال - السياسة الفرنسية في الجزائر من سنة ١٩٣٠ - ١٩٥٩ ، القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ ، ص ٣٨٣ .

السودان

داغر ، يوسف اسعد - الاصول العربية للدراسات السودانية . بيروت ، دار النجوى ، ١٩٦٨ ، ص ١٨٥ صفحة . كشف خاص بالمصادر والمراجع العربية الخاصة بالسودان والسودانيين ووادي النيل ، ضمّ نحواً من ٢٠٠٠ مصدر بين مكتب خاصة وابحاث صدرت عن السودان او حول السودان بين ١٨٧٤ - ١٩٦٨ .

دار الكتب المصرية ، قسم الإرشاد - قائمة بالكتب والمراجع عن السودان ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٦١ ، ٤١ ص بالعربية و ٦٧ باللغات الاجنبية ، ضمت ١٧٥ مصدراً باللغة العربية ، و ٣٨٩ باللغات الاجنبية .

ليبيا

دار الكتب المصرية . قسم الارشاد - قائمة بالكتب والمراجع عن ليبيا - القاهرة ، مطبعة دار الكتب ، ١٩٦١ ، ص ٢١ + ٣٠ .

طرابلس الغرب وبرقة في برائن الاستعمار الايطالي . صحائف سود . دار المستقبل ، لا . ت . ص ١٦٠ .

الاشهب ، محمد الطيب - برقة العربية امس واليوم . القاهرة ، مطبعة الحواري ، ١٩٤٧ ، ص ٧٢٠ ، صور ، خريطة .

- - - - - عمر المختار - القاهرة ، مكتب القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٢١٢ .

- - - - - ابراهيم احمد الخلمي - القاهرة ، مطبعة الخانجي ، ١٩٥٦ ، ص ١٤٣ .

الباروني ، زعيمة سليمان - صفحات خالدة من الجهاد . القاهرة ، مطابع الاستقلال الكبرى مجلدات .

البراي ، راشد - ليبيا والمؤامرة البريطانية . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٣ ، ص ٧٧ .

رشدي ، راسم . طرابلس الغرب في الماضي والحاضر . طرابلس ١٩٥٣ ، ص ٢٧٣ - صور - لوحات

الراوي ، الطاهر احمد - تاريخ الفتح العربي في ليبيا . القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٤ ، ص ٢٩٦ .

شكري ، محمد فؤاد ، السنوية دين ودولة - مصر ، دار الفكر العربي ، ١٩٤٨ ، ص ٤٢٣
شليبي ، محمود - عمر المختار طغية الاسماح الوحشي ، القاهرة ، المكتبة العلمية ١٩٥٨ ، ص ١٣٢ .

الشنيطي ، محمود - قضية ليبيا . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥١ ، ص ٣٥٦ - صور .

عباس ، احسان رشيد . تاريخ ليبيا منذ الفتح العربي حتى مطلع القرن التاسع الهجري . بنغازي ، دار ليبيا للنشر والتوزيع ، ١٩٦٧ ، ص ٢٦٩ .

قبعين ، سليم . تاريخ الحرب العثمانية الابطالية . القاهرة ، مطبعة التقدم .

محمود ، حسن سليمان . ليبيا بين الماضي والحاضر . القاهرة مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٢ ، ص ٤٣٧ .

شكري ، محمود فؤاد . ميلاد دولة ليبيا الحديثة . وثائق تحريرها واستقلالها - القاهرة ، مطبعة الاعتماد ، ١٩٥٧ .

زيادة ، نقولا عبده . ليبيا في المصور الحديثة . محاضرات القيت على طلبة قسم الدراسات التاريخية والقانونية . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٧٣ .

— — — محاضرات في تاريخ ليبيا من الاستعمار الايطالي الى الاستقلال ، القاهرة ، معهد الدراسات العربية المالية ، ١٩٥٨ ، ص ٢٧٣ .

خدوري ، مجيد . ليبيا الحديثة : دراسة في تطورها السياسي ، ترجمة نقولا زيادة - بيروت ، دار الثقافة ، ١٩٦٦ ، ص ٥٥٠ .

ليبيا سنة ١٩٤٨ (وثيقة رسمية قدم لها واعدها للنشر نقولا زيادة) بيروت ، الجامعة الاميركية ، ١٩٦٩ ، ص ٢٠٥ .

المغرب

البليوغرافيا المغربية لسنة ١٩٥٦ - تطوان ، دار الطباعة المغربية ١٩٥٦ ، ٥٨ ورقة .

دار الكتب المصرية - قسم الارشاد ، قائمة بالكتب والمراجع عن المغرب ، القاهرة ، مطبعة
دار الكتب المصرية ١٩٦١ ، ص ٣٦ + ٦٦ .

ابن جلول ، عبد الحميد - هذه مراکش - القاهرة ، مكتبة المغرب العربي ، ١٩٤٩ ، ص
٧٢٦ .

ابن عبود ، محمد بن عبد السلام - تاريخ المغرب ، تطوان ، المطبعة المهدية ، ١٩٥١ .
جلال ، محمد عبد الباطي - الاستعمار الفرنسي في مراکش (المغرب الاقصى) ، القاهرة
مكتبة النهضة ، ١٩٥٤ ص ١٨١ .

الفاسي ، علال - الحركات الاستقلالية في المغرب العربي ، القاهرة ، مطبعة الرسالة ،
١٩٤٨ ص ٥٦٠ .

فروخ ، عمر - وثيقة المغرب ، بيروت ، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني ، ١٩٦١ ،
ص ٣٣٩ .

القبلاي ، عبد الكريم - المغرب ملكاً وشعباً ، القاهرة ، دار الطباعة الحديثة ١٩٥٧ ،
ص ٢٤٦ .

- - - دروس تاريخ المغرب - الدار البيضاء ، ١٩٦١ ، ص ٣٠٤ .

كرو ، ابو القاسم محمد - مآسي شهر الدماء والدموع في المغرب العربي ، تونس ، مطبعة
الترقى ، ١٩٥٦ ، ص ٩٥ .

لاندموم ، روم ، ترجمة نقولا زيادة - تاريخ المغرب في القرن العشرين ، بيروت دار الثقافة ،
١٩٦٣ ، ص ١٣٨ .

- - - مراکش بعد الاستعمار ، تعريب خيرى حماد - بيروت ، دار الطليعة ١٩٦١
ص ٣٥٠ .

ابو النصر ، عمر - بطل الريف الامير عبد الكريم ، بيروت ، المكتبة الاهلية ، ١٩٣٤ ،
ص ٢٣٦ .

محمد الخامس ، ملك المغرب - إنبيعات أمة : اقوال وأفعال . الرباط ، المطبعة الملكية ،
١٩٥٦ - ١٩٦٤ .

افريقيا

ابو الجهد ، صبري - ثورة افريقيا . القاهرة ، الشركة العربية ، ١٩٦٠ ص ٢٩٨ .

رياض ، زاهر - استثمار افريقيا . القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ٢٦١ صور ، خرائط .

— — — استثمار القارة الافريقية واستقلالها . القاهرة ، دار المعرفة ، ١٩٦٦ ، ص ٣٣٣ ، خرائط .

عودة ، عبد الملك - السياسة والحكم في افريقيا . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ٥٧٧ .

حشيمة ، عبدالله - في افريقيا السوداء . بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٦٢ ، ص ١٥٠ .
حلي ، ابيمان - افريقيا الحرة . بلاد الأمل والرجاء ، بيروت ، المكتب التجاربي ، ١٩٦٢ ، ص ٢٠٠ ، خريطة .

خلف الله ، عبد الغني عبدالله - مستقبل افريقيا السياسي . تاريخ شعوب القارة الحديث وواجه التطور المحتملة فيه ، القاهرة ، مطبعة مصر ، ١٩٥٧ ، ص ٥٠١ ، خريطة .

صبري ، صلاح - افريقيا وراء الصحراء . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٠ ، ٣ اجزاء في واحد .

طاهر ، احمد - افريقيا في مفارق الطرق . القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ٤٩٩ .

غرايبه ، عبد الكريم محمود - دراسات في تاريخ افريقيا العربية ١٩١٨ - ١٩٥٨ ، دمشق ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٠ ، ص ٢٩٦ .

قلمجي ، قدرى - لومومبا . بيروت ، دار الكتاب العربي ، ١٩٦١ ، ص ١٧٩ ، صور خرائط .

الجل ، شوقي عطا الله - الوحدة الافريقية ومراحل تطورها من مؤتمر اكرا ١٩٥٨ حتى مؤتمر تنمية الصناعة الافريقي الاول بالقاهرة ١٩٦٥ ، القاهرة ، دار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ ، ص ١٧٠ .

بدوي ، عبده - شخصيات افريقية . القاهرة ، وزارة الثقافة والارشاد القومي . لا . ت ١٦٧ ص .

زغاتي ، محمود سلام - النظم القانونية الافريقية وتطورها . القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٦ ، ص ٤٩١ .

عنبر ، محمد عبد الرحيم - التمييز العنصري في افريقيا . القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٢٢ ، خرائط .

- نكروما ، كوامي - الوجدانية : فلسفة وعقيدة للتحرر والتطور خصوصاً بالنسبة للثورة
الافريقية . ترجمة كريم عزقول ، بيروت ، دار الثقافة ١٩٦٤ ، ص ٢١٩ .
- الامم المتحدة - ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . دراسة الحالة الاقتصادية في افريقيا
منذ عام ١٩٥٠ ، نيويورك ، الامم المتحدة ، ١٩٦١ ص ٥٦٥ ، خريطتان .
- غبريال ، وهي - افريقيا والتكتلات الرأسمالية الاوروبية . القاهرة ، الدار القومية
للطباعة والنشر ، لا . ت ص ٨١ .
- نفس ، محمد - السوق الافريقية المشتركة . القاهرة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٢ ،
ص ٥٦ ، خريطة .
- رفلة ، فليب - الجغرافيا السياسية لافريقيا مع دراسة شاملة للدول الافريقية سياسياً
واقتصادياً وطبيعياً . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٦ ، ص ٦٢٣ ، خرائط .
- البراوي ، راشد - التطور الاقتصادي الحديث في افريقيا . القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية
١٩٦١ ، ص ٢١٠ ، خرائط .
- قونس . كتابة الدولة للثقافة والاخبار - افريقيا الجديدة . قونس ١٩٦٢ ، ص ٢٣١ ، مصور
مؤتمر الدار البيضاء ٣ - ٧ كانون الثاني ١٩٦١ . بيروت ، المكتب التجاري ١٩٦١ ،
ص ٦٨ .

الاستعمار

- بن نبي ، ملك - الصراع الفكري في البلاد المستعمرة . القاهرة ، دار العروبة ، ١٩٦٠ ص
١٨٢ .
- بيهم ، محمد جميل - عالم حر جديد في آسيا وافريقيا والوطن العربي . بيروت ، مؤسسة
المنار ١٩٦٤ ، ص ٣٩٠ ، خرائط .
- الجمسي ، محمد عبد الفتي - افريقيا للافريقيين . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، لا . ت
ص ٩٠ .
- حمدان ، محمد صباح - الاستعمار والصهيونية العالمية . صيدا ، المكتبة المصرية ، ١٩٦٧
ص ٢٩٦ ، صور ، خرائط .
- خالد ، خالد محمد - مواطنون ورعايا . القاهرة ، الحانجي ، ١٩٥٨ ، ص ٢١٣ .
- خالدي ، الدكتور مصطفى وعمر فروخ - التبشير والاستعمار في البلاد العربية . عرض لجهود
المبشرين التي ترمي الى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي بيروت ، ١٩٥٣ ، ص ٢٢٦ .
- زنيبر ، محمد - قراقرق قانون او معركة الشعوب المتخلفة . المغرب ، دار الكتاب ص ١٣١ .

الشهابي ، الامير مصطفى - محاضرات في الاستعمار . القاهرة ، معهد الدراسات العربية
العالي ، ١٩٥٦ جزآن .

صبري ، محمد - تاريخ العصر الحديث . نصر الولايات المتحدة . الاستعمار الجديد ، القاهرة
دار الكتب المصرية ، ١٩٢٦ من ٣١٣ ، صور ، خرائط .

عبده ، علي ابراهيم - المناقصة الدولية في اعالي النيل ١٨٨٠ - ١٩٠٦ . القاهرة ، مكتبة
الانجلو المصرية ١٩٥٨ ، ص ٢٩٨ .

الريان ، محمد سعيد - قصة الكفاح بين العرب والاستعمار . القاهرة ، دار المعارف ،
١٩٦٠ ، ص ٣٥٢ .

الفتيت ، محمد علي - الغرب والشرق من الحروب الصليبية الى حرب السويس . ثورات
العرب في سنة ١٩١٩ . القاهرة ، الدار القومية ، جزآن .

الغزالي ، محمد - الاستعمار : احقاد واطماع . القاهرة ، الخانجي ١٩٥٧ ، ص ٢١٠ .

فهمي ، عبد العزيز - الاستعمار عدو الشعوب . القاهرة ، مكتبة النهضة ، ١٨٩٢ .

لينين - الاستعمار اعلى مراحل الرأسمالية . ترجمة راشد براني . مصر ، مكتبة النهضة
المصر ، ١٩٤٥ ، ص ٢٠٨ .

نكروما ، كوامي - الاستعمار الجديد : آخر مراحل الامبريالية . ترجمة عبد الحميد حمدي ،
القاهرة ، دار القاهرة للطباعة والنشر ، ١٩٦٦ ، ص ٣١١ .

الشمي ، قحطان محمد - الاستعمار البريطاني وممركتنا العربية في جنوب اليمن عدن
والامارات . القاهرة ، دار النشر للطباعة والنشر والاعلان . ١٩٦٢ ، ص ٢٦٠ ، خارطة .

الدكتاتورية - الفاشية

داغر ، يوسف اسعد - الديمقراطية في المكتبة العربية : مصادر ومراجع . بيروت ،
١٩٥٩ ، ص ٧٥ ، (ضم اكثر من ٧٥٠ مرجعاً عربياً حول الديمقراطية والنظم السياسية) .

دوفرجيه ، موريس - في الدكتاتورية ، ترجمة هشام متولي . بيروت ، عوידات ١٩٦٥ ،
ص ١٨٣ .

بياجي ، برونو - دولة التعاون باندماج الجمعيات ، ترجمة سعيد الشرتوني . بكفيا مطبعة
مجلة المرائس ١٩٣٠ ، ص ٨٤ .

خياطة ، سليم - حيات في الغرب . بيروت ، لا . ت . ج .

ديمتروف ، جورج - الفاشية عدوة الشعب او وحدة الطبقة العاملة في النضال ضد الفاشية ،
ترجمة نقولا لاشاوي ، مع مقدمة لخالد بكداش . دمشق ١٩٣٧ ، ص ١٢٤ .

عنان ، محمد عبدالله - المذاهب الاجتماعية الحديثة . القاهرة ، ١٩٤٥ ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٤ ، ص ١٨٧ .

الميلي ، محمد مبارك - الفاشية العالمية الحديثة . بيروت ، دار الآداب ، ١٩٦٣ ، ص ١١٢ .

رشاد ، علي - الفاشيزم او النهضة الايطالية الحديثة ، تعريب محمد محفوظ الكردي ، حلب ، مطبعة النهضة العربية ، ١٩٢٦ ، ص ١٤٣ .

مخلاف ، فريد - ايطاليا والقضية العربية . بيروت ، ١٩٣٢ ، ص ٧٩ .

الصهيونية

ابو صادق - الماسونية بلا قناع . بغداد ، دار البصري ، ١٩٦٧ ، ص ٢٦٤ ، صور .

البارودي ، فخري - كارثة فلسطين العظمى . دمشق ، مطابع ابن زيدون ، ١٩٥٠ ، ص ٦١ .

بروتوكولات حكماء صهيون وتعاليم ، ترجمة شوقي عبد الناصر . القاهرة ، مطابع دار التعاون للطبع والنشر . لا . ت . ص ٢٢٣ .

برّي ، عبدالله - القومية العربية والقومية اليهودية . بيروت ، دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٠ ، ص ٦٣ .

بسيو ، سعدي - الصهيونية : نقد وتحليل . القدس ، المطبعة التجارية ، ١٩٤٥ ، ص ٢٢٧ .

بيهم ، محمد جميل - فلسطين اندلس الشرق . بيروت ، مطابع صادر ريمحاني ، ١٩٤٦ ، ص ٢٨٢ .

تارو ، جيروم وجان - اذا ملك اسرائيل ، تعريب انطون عيين . بيروت ، ١٩٣٢ ، ص ١٥٥ .

تلحوق ، وديع - الصليبية الجديدة في فلسطين . دمشق ، مكتبة النوري ، ١٩٤٨ ، ص ١٦٣ .

التونسي ، محمد خليفة - الخطر اليهودي . بروتوكولات حكماء صهيون . القاهرة ، مطبعة الكتاب العربي ، ١٩٥٠ ، ص ١٨٠ .

الحاج ، يوسف - في سبيل الحق . هيكمل سليمان او الوطن القومي لليهود . بيروت ، ١٩٣٤ ، ص ٢٣٩ .

حرب ، اميل الخوري - مؤامرة اليهود على المسيحية . بيروت دار العلم للملايين ، ١٩٤٧ ، ص ٨٤ .

نويض ، عجاج - بروتوكولات حكماء صهيون . جزآن ، بيروت ١٩٦٧ . الجزء الاول يبحث في ظهورها واسباب غفلة العرب عنها مع تراجم رؤسائها ، الخ ، ٣٢٢ ص . الجزء الثاني : في

- التوراة واسفارها ورب المعالفة ، ص ٣٢٠ .
- حسن ، قاسم - لمحات في تاريخ التطورات الاجتماعية في الغرب ، وظهور المشكلة اليهودية ، وقيام اسرائيل - بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٥٨ .
- الحسيني ، محمد امين - حقائق عن قضية فلسطين: تصريحات واحاديث للسيد محمد امين الحسيني كشف بها الستار عن اسباب كارثة فلسطين وعلاقتها بالامارات اليهودية . القاهرة ، مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين ١٩٥٧ ، ص ٢٥٠ .
- حداد ، محمد مصباح - الاستعمار والصهيونية العالمية . صيدا ، المكتبة المصرية ، ١٩٦٧ - ص ٢٩٦ . صور . خرائط .
- خطاب ، محمود شيت - حقيقة اسرائيل محاضرات . القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية العالية ١٩٧٦ ، ص ١٠٨ .
- رزوق ، اسعد - اسرائيل كبر . دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني . بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٨ ، ص ٩٦٣ . خرائط .
- رشدي ، عمر - الصهيونية وربيتها اسرائيل . القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٥ ، ص ٤٣٧ ، خرائط .
- الرشيدات ، شفيق - فلسطين : تاريخاً وعبرة ومصيراً . القاهرة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ، ص ٤٧٨ .
- الرملي ، محمود فتحي - الصهيونية اعلى مراحل الاستعمار . القاهرة ، وكالة الصحافة العربية ، ١٩٥٦ ، ص ٢٥٥ .
- زعتر ، أمكرم - القضية الفلسطينية - القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٥ ، ص ٣١٩ خرائط .
- شميس ، عبد المنعم - اسرار الصهيونية - القاهرة ، دار القاهرة للطباعة ١٩٤٩ ، ص ٥١٠ .
- صايغ ، فايز - الاستعمار الصهيوني في فلسطين ، تعريب عبد الوهاب كياتي - بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ٧٠ + ٧ .
- - - الديبلوماسية الصهيونية - بيروت . منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٧ ص ٢٢٤ .
- صفوة ، نجدة فتحي - اليهود والصهيونية في علاقات الدول الكبرى . بن - داد ، مطبعة الحكومة ١٩٦٧ ، ص ٥٨ .
- القصري ، محمد فايز - الصراع السياسي بين الصهيونية والعرب . القاهرة ، ١٩٦١ ص ٢٢٣ ، خريطتان .
- كيالي ، عبد الوهاب - المطامع الصهيونية التوسعية . بيروت ، مطبعة التحرير الفلسطينية ١٩٦٦ ، ص ١٣٦ .

موجز الحوادث العالمية

(من الحرب العالمية الاولى حتى ٣١ كانون الاول ١٩٦٥)

١٩١٤

حزيران : مقتل الارشيدوق فرنسوا - فردينان في سراييفو (٢٨) . تموز : اندار نمساوي الى صربيا (٢٢) - اعلان الحرب (٢٨) - تعبئة روسية عامة (٣١) - اندار الماني الى روسيا وفرنسا (٣١) .
آب : تعبئة عامة في فرنسا (١) - اعلان المانيا الحرب على روسيا (١) - اندار الماني الى بلجيكا (٢) - مقد تحالف الماني - تركي (٢) - اعلان المانيا الحرب على فرنسا واطلاق انكلترا الحرب على المانيا (٤) - فتح قناة باناما (١٥) - معارك الحدود (٢٢ - ٢٥) ، ومورانسج (٢٦) وتانبرغ (٢٧ - ٣٠) ، ولبرغ (٢٩ - ٣٠ ايلول) . ايلول : معارك المارن (٥ - ١٠) وبحيرات مازوريا (٩ - ١٤) ، تشرين الاول : معركة الايزير (١٩ - ١٧ تشرين الثاني) - انكلترا وفرنسا تقران محاصرة المانيا اقتصاديا . تشرين الثاني : استيلاء اليابانيين على كياو تشيو (٧) - اعلان تركيا الحرب على الحلفاء (١٢) . م . بروس : البحث عن الحلفاء وايطاليا (٢٦) . ايار : هجوم حليف في اوتوا الفاتيكان .

١٩١٥

كانون الثاني : معركة دوغر بانك (٢٤) . شباط : هجوم حليف على اللوردنيل (١٦) - هجوم فرنسي في شمبانيا (٢٦) . نيسان : الانسان يستخلصون الفلزات السامة للمرة الاولى (٢٢) - نزول الحلفاء في غاليبولي (٢٥) - معاهدة لندن بين الحلفاء وايطاليا (٢٦) . ايار : هجوم حليف في اوتوا - هجوم نمساوي الماني في غاليسيا ينتهي الى استرداد برزيميسل في حزيران - اعلان ايطاليا الحرب على النمسا (٢٣) . تموز : هجوم ايطالي في كارسو .

آب : استيلاء الالمان على فارصوليا وكوفتو وبرست - ليتوفسك - اضطراب الصين الى القبول بطلبات اليابانيين الواحد والعشرين (٧) . ايلول : هجوم حليف في شمبانيا - بلغاريا تحالف المانيا والنمسا (٦) - مؤتمر اشترافي في زيمرولد - استيلاء الالمان على فيلغا . تشرين الاول : نزول الحلفاء في سالونيك (٥) - هجوم بلغاريا والنمسا على صربيا واستيلائهما على بلغراد ونيش - هجوم ايطالي في غورييا . تشرين الثاني : انسحاب الجيش الصربي الى البانيا . ابحاث انشتاين حول النسبية الشاملة - رومان رولان : فوق المعركة - بيكاسو : ارلكين - دي قالا : الحب الساحر .

١٩١٦

كانون الثاني : جلاء الحلفاء عن غاليبولي (٦ - ٨) . شباط : فرض الخطة العسكرية الالزامية في بريطانيا العظمى (٣) - بدء معركة فردون (٢١) - استيلاء الالمان على دوامون (٢٥) . آذار : انشاء « عصابة سبارتاكوس » (٢٤) . نيسان : ثورة الفصح في ايرلندا (٢٢) - استسلام البريطانيين في شط المماره (٢٩) . ايار : بيان كينتال الاشتراكي (١) - هجوم النمساويين على ايطاليا في اسياغو (١٥) - معركة جتلند البحرية (٣١) . حزيران : هجوم بروسيلوف (٤ - ١٥ آب) - ثورة الحجاز - الالمان يوقفون معركة فردون (٢٤) . تموز : هجوم حليف على السوم (حتى ٢٢ تشرين الاول) . آب : هجوم ايطالي على الايسونزو (٦) - دخول رومانيا الحرب الى جانب الحلفاء (٢٨) . ايلول : استخدام القنابل للمرة الاولى (١٥) - هجوم الماني بلغاري ونمساوي الماني على رومانيا . تشرين الاول : الفرنسيون يستردون حصن دوامون (٢٤) . تشرين الثاني :

استرداد حصن فو (١) . كانون الاول : قانون الخفنة الوطنية في ألمانيا (٢) - استيلاء دول اودويا الوسطى على بوخارست (٦) - مقتل راسبوتين (٢٦) .
 - باربوس : النار - اكتشاف الهيبيريس -
 فرويد : مدخل الى التحليل النفسي .

١٩١٧

كانون الثاني : ألمانيا تعلن حرب خواصات لا هوادة فيها (١) . شباط : قطع العلاقات الدبلوماسية الألمانية الأميركية (٢) . آذار : اوتل الثورة الروسية في بتروفرا (٨) - استقالة تفولا الثاني (١٥) . نيسان : اعلان الولايات المتحدة الحرب على ألمانيا (٢) - هجوم انكليزي في اوتوا (٩) ، وفرنسي في شعبانيا (١٦ - ١٩) لينين في روسيا (١٦) . ايار : حركات تمرد عسكري في فرنسا واضرابات في باريس - هجوم ايطالي في كارسو . حزيران : هجوم نمساوي معاكس على ايطاليا وهجوم روسي في غاليسيا . ايلول : استيلاء الالمان على ريفا (١ - ٥) - محاولة انقلاب على يد كوتيلوف . تشرين الاول : تراجع ايطالي في كابوويتو (٢٤) . تشرين الثاني : اعلان بلفور حول الصهيونية (٢) - استيلاء السوفييات على السلطة (١٤) - وزارة كليمنصو (١٧) - السوفييات يطلبون الهدنة من ألمانيا (٢٦) . كانون الاول : استيلاء الانكليز على القدس (٩) - مفاوضات برست - ليتوفسك (٢٠) - بول فاليري : الباركية الفنية - ج. كوتراد : خط الظل - بيرندلو : لكل حقيقته - ج. دوهامل : حياة الشهداء - موندريان : الواقع الطبيعي والواقع الجرد .

١٩١٨

كانون الثاني : نقاط ولسون ال ١٤ (٨) - منح النساء حق التصويت في انكلترا - اضراب عام في فينا (١٦) . شباط : معاهدة صلح نمساوية المانية مع اوكرانيا (٩) - توقف مفاوضات برست - ليتوفسك (١٠) - هدنة جديدة بين الروس والالمان (٢٦) - اضراب عام في ألمانيا (٢٨) - تعليم يتابع البرول في المكسيك . آذار : استيلاء الالمان على كييف (١) - معاهدة برست - ليتوفسك (٢) - انهيار الجبهة الانكليزية (٢١) - مؤتمر فرنسي بريطاني في دولنس : فوش قائد اطي (٢٦) . نيسان : الالمان يفرون فنلندا (٤) - اليابانيون يستولون على قلايفوستوك (٥) - هجوم الماني في الفلاند (٦) -

لتونيا (٩) واستونيا (١٠) فملتان استقلالهما - انشاء جيش دنيا - استيلاء الالمان على جبل « كمل » (٢٥) . ايار : معاهدة بوخارست (٧) - هجوم الماني على « طريق السيدات » (٢٧) - احتلال سواسون (٢٩) ودورمان وشانو - تيري (٢١) . حزيران : القطيعة بين الحلفاء والسوفييات (٢٠) . تموز : هجوم الماني على المارن (١٥) - هجوم فرنسي معاكس في فيليه - كوتريه (١٨) - تخلي الالمان عن خط المارن (٢١) - آب : هجوم فرنسي انكليزي على السوم (٨) وهجوم فرنسي على الاين (٢٠) وهجوم انكليزي على كمبريه (٢١) . ايلول : انسحاب الماني عام الى خط هندنبورغ (٤) - النمسا تلتصق الصلح (١٤) - هجوم اميركي على سان - ميشال (١٥) وهجوم فرانسيديسيري في مقلونيا (١٥) والليبي في فلسطين (١٦) وهجوم فرنسي اميركي في الارغون ، وهجوم انكليزي على السوم وفي الفلاند - بلغاريا تطلب الهدنة (٢٦) التي وقعت في ٢٩ - دخول طبريا دمشق (٢٠) . تشرين الاول : ماكس دي باد يصبح مستشارا (١) - مفاوضات غلبوم الثاني مع ولسون (١٤) - اعلان استقلال التشيك (١٤) والهنغاريين (٢٤) والكرواتيين والسلوفينيين (٢٩) - تعديل الدستور الألماني (٢٢) - ألمانيا تسلم بنقاط ولسون ال ١٤ (٢٧) - هدنة مودروس (٢٠) - انتصار ايطاليا في فيتوريو فينتو (٢٠) . تشرين الثاني : هدنة فيلاجيوشي (٢) حركات تمرد في كيبيل (٢) - انسحاب الالمان الى خط انفرس - الوز (٤) - ألمانيا تطلب الهدنة (٦) - فتنة في هانوفر (٧) ومونيخ (٨) - اعلان استقلال بولونيا (٧) - اعلان الجمهورية في برلين - هدنة رتوند (١١) - شارل الاول يتخلى عن السلطة (١٢) - انقلاب على يد الاميرال كولنشاك (١٨) . كانون الاول : انزال جيوش فرنسية في اوديسا والقرم - استيلاء البولشفيك على استونيا وليتوانيا ولتونيا - اعلان الجمهورية في هنغاريا - القطيعة بين الاشتراكيين والسيبارياكيين في برلين (٢٨) - انتخابات « كاتي » في بريطانيا العظمى .

ب. كلوديل : الخبز المسير - كريستان تزارا : بيان دادا - اوسوالد سنفلر : تفهقر الغرب، المجلد الاول (المجلد الثاني في ١٩٢٠) - ج. دوهامل : حضارة .

١٩١٩

كانون الثاني : « اسبوع احمر » في برلين (٦ - ١١) - افتتاح مؤتمر الصلح (١٨) - اندلاع الثورة الاحلية في ايرلندا - كولنشاك يستولي على برم . شباط : حملة « فون در فولتز في البطيخ »

(١) - الثامن مجلس لومبار - انتخاب ابيوت
 رئيسا (١١) - مقتل كورت ايسر (٢١) - اذار :
 تأسيس الدولة الثالثة (٤) - جلاء الجيوش الفرنسية
 من اوديسا - اعلان الجمهورية السوفياتية في هنغاريا
 (٢١) - كولتشاك يستولي على اوفا واورنبورغ -
 توقف التضامن النقدي بين الحلفاء - نيسان :
 البولونيون يستردون فيلنا - فنتة في امريتشسار
 (١٢) - ايار : الايطاليون يحتلون اضايا ، واليونان
 ازمبر - بولونيا تحتل غاليسيا - هزيمة دنكيين في
 روسيا الوسطى - هجوم يوديتش باتجاه بتروغراد -
 حزيران : توقيع معاهدة فرساي (٢٨) - البولشفيك
 يستردون اوفا - تموز : الرومانيون يحقون بيلكون -
 آب : هزيمة كولتشاك نهائيا - استيلاء الرومانيين
 على بودابست (٣) والبولونيين على منسك - ثورة
 مصطفى كمال على السلطان (٥) - ايلول : استيلاء
 ج. دانونزو على فيومه (١٢) - معاهدة سان - جرمان
 (١٩) - تشرين الاول : هزيمة يوديتش امام بتروغراد
 (٢١) - قانون التحريم في الولايات المتحدة (٢٨) -
 تشرين الثاني : مجلس الشيوخ الاميركي يرفض
 معاهدة فرساي - معاهدة نوي (٢٧) - البولشفيك
 يستردون اومسك - كانون الاول : المراحل الاخيرة
 لجلاء الالمان عن الدول البلطيقية -
 روزو فورد يحتل الليرة - ه. باربوس : ضياء -
 ا. جيد : السفونية الراحوية - ا. جونجر : مواصف
 فولاذية - تأسيس الـ « بوهوس » (في فيمار ، ثم
 في دسو) -

١٩٢٠

كانون الثاني : رفض مجلس الشيوخ الاميركي
 السماح للولايات المتحدة بالانضمام الى جمعية الامم
 (١٦) - شباط : البولشفيك يستردون اركوتسك
 واوديسا - اذار : فيصل ملكا على سوريا ، وعبدالله
 ملكا على العراق ، والاميرال هورني وصيا في هنغاريا -
 نيسان : فرنسا تحتل دارمستات وفرتكفورت -
 مؤتمر سان ريمو - حركات شيوعية في السرور -
 البولشفيك يستردون اذربيجان - اتفاق البولونيين
 وتبليورا وغزوهم اوكرانيا واستيلاؤهم على كييف
 (٦ ايار) - حزيران : معاهدة تريانون (٤) - هزيمة
 البولونيين واقصاؤهم من اوكرانيا - تموز : فرنسا
 تحتل دمشق - آب : معاهدة سيفر (١٠) - معركة
 فارصوفيا (١٥) - اليونانيون يتولون على اندرينوبل -
 ايلول : اضراب عام في لومبارديا والبيمون - تشرين
 الاول : مقدمات الصلح بين روسيا وبولونيا (١٢) -
 كانون الاول : معاهدة الصلح بين الروس والفنلنديين
 (١٤) - مؤتمر تور (٢٥ - ٣٠) -

كايتز : نتائج الصلح الاقتصادية - ه. برغسون :
 الطاقة الروحية - كوليت : عزير - ب. كلوديل :
 الوالد المثل - ه. دي مونترلان : مناوبة الصباح -
 ستكلرلويس : الشارع الرئيسي -

١٩٢١

كانون الثاني : انتصار مصطفى كمال على
 اليونانيين في ايتونو (٧) - مؤتمر التويضات في
 باريس (٢٤ - ٢٩) ولندن (٢٧ شباط - ٢ اذار) -
 اذار : ثورة بحارة كرونستات (١٧٠٧) - معاهدة
 ريفا (١٢) - اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة
 (١٢) - المعاهدة الروسية التركية (١٦) - الاستفتاء
 في سيليزيا العليا (٢٠) - الفرنسيون يحتلون
 دوسلفورف وورودوت ودويسبورغ - رضا خان
 يستولي على السلطة في ايران - نيسان : اضراب
 عمال المناجم البريطانيين (حتى حزيران) - ايساو :
 ثورة بولوتية في سيليزيا العليا (٢) - تموز : كلثة
 اسبانية في مراكش في اتوال (٢١) - اتفاق ويسبادن
 بين الفرنسيين والالمان (٢٧) - آب : صلح منفرد
 بين الالمان والاميركيين (٢٥) - مقتل اوزبرجر (٢٦) -
 تشرين الاول : جمعية الامم تقسم سيليزيا
 العليا (٢٠) -

اندرية بريتون وفيليب سوبو : الحقول
 المنطيسية - ب. فالري : محاسن - ج. جيرودو :
 سوسان والباسيفيكي - ميترلك : اريان ويارب
 - بلو - ج. رومان : السيد له تروهاديك الدامر
 - س. جورج : ثلاث اناشيد - م. بيرندلو :
 ستة اشخاص يبحثون عن مؤلف - ا. سفيغو :
 فمبر زينون - جون دوس ياسوس : ثلاثة جنود -
 اوبرا البان برغ : فوسزيك -

١٩٢٢

شباط : انكلترا تطلب ايقاف العمل بمعاهدة
 التحالف مع اليابان (٦) - اتفاق واشنطن البحري
 (٦) - معاهدة الدول التسع مع الصين (٦) -
 معاهدة انكليزية مصرية : نهاية الحماية (٢٨) -
 اذار : اتفاق مينني ياباتي - سحب الطلبات الـ ٢١
 (٢٨) - نيسان : مؤتمر جنوى (١٠ حتى ١٩ ايار)
 - اتفاق الاشتراكيين والشيوعيين في الاتحاد
 الفرنسي العام للعمل - آب : اضراب عام في ايطاليا
 يقمه موسولينبي (١) - انتصار الاميركيين على
 اليونانيين في هافيون قره حصار (٢٦) - ايلول :

الامراء يستولون على الزمير (٨) . تشرين الاول :
هدنة يونانية تركية في مودانيا (١١) - انتخابات
بريطانية محافظة (١٥) - استدعاء موسوليني لتولي
السلطة (٢٩) - اليابانيون يجلون مر فلاديفوستوك .
تشرين الثاني : مصطفى كمال يستولي على السلطة
في تركيا (٢) . كانون الاول : روسيا تصبح «الاتحاد
السوفييتي» (٣٠) .

هانس برجر يكشف الموجات اللعافية -
بانتنغ ويست يكتشفان الانسولين - هـ - برغسون :
ديمومة وآلية - فـ . موريك : قبيل الابرس - جـ .
جيرودو : سيفريد والليموزين - جـ . جويس :
اوليس - تـ . سـ . اليوت : الارض الفسزوة -
غالوورتي : فورسايت ساغا - مـ . لويس :
بابيت - جـ . ميسترال : الخراب الكامل - جـ . دـ .
جيمنز : قصائد (١٩٢٢ - ١٩٤٠) - بومبون :
الدب الابيض - اول تحقيق هنديسي لـ « لـ لـ لـ
كوبوزيه » .

١٩٢٣

كانون الثاني : الليتوانيون يستولون على
ممل (١٠) - الفرنسيون والبلجيكيون يحتلون الرور
(١١) - مقاومة سلمية - اذار : لينين يعتزل الحكم -
حزيران : نزاع ايطالي يوناني : الايطاليون في
كورفو (١٢ - ٢٧) . تموز : معاهدة لوزان بين
اليونانيين والأتراك (٢٤) . آب : سترسم وزير
الشؤون الخارجية (٦) . ايلول : قيام بريمو دي
ريفيرا بانقلاب في اسبانيا (١٢) - انتهاء المقاومة
السلمية في الرور (٢٠) . تشرين الثاني : اجتماع
لجنة داووز (٣٠) .

لويس دي برويل يضع مبادئ الآلية التمجيدية
- استخدام ال - للمرة الاولى في معالجة
التلون الرئوي . بـ . شو : القديسة حنه - جـ .
كونراد : القرصان - وـ . سـ . ويلك : مراني دونيو
- فـ . موريك : نهر النصار ، جنيتريكس -
فورمانوف : تشاباييف .

١٩٢٤

كانون الثاني : وفاة لينين (٢١) - وزارة ملك
دونالد العمالية (٢٢) - تحالف فرنسي تشيكوسلوفاكي
(٢٥) - اتفاق ايطالي يوغوسلافي : ايطاليا تستعيد
فيومه (٢٧) . شباط : انكلترا تعترف بالاتحاد
السوفييتي (١) . اذار : الغاء الخلافة في تركيا

(٤) . نيسان : انتخاب كتل احزاب اليسار في فرنسا
(٤) . ايار : اعلان الجمهورية اليونانية بصد
استفتاء (٢٤) . حزيران : مقتل ماتيوني (١٠) -
وزارة هريو في فرنسا (١٥) . تموز : مؤتمر
لندن . بدء العمل بخطة داووز (١٦) . تشرين الاول :
انتصار المحافظين البريطانيين في الانتخابات (٢٦) -
فرنسا تعترف بالاتحاد السوفييتي (٢٩) - ابن سعود
يستولي على مكة .

وامون يحكم القساح الوقائي ضد اللداح
والتيثانوس - مبدأ هايزنبرغ حول عدم التحتمية -
بـ . فاليري : النفس والرفق - اوبالينوس -
جـ . جيرودو : جوليت في بلاد البشر - جـ . رومان :
نوك - اونيل : ابتغاء تحت شجر البق - تـ . مان :
الجيل المسحور - بريتون : بيسان السريالية -
فلادكوف : الاسمنت - ميكيل دي اولسونو :
احتضار المسحية - مـ . فورستر : مصر الى
الهند - مـ . موس : محاولة في المطاء - فيلم
ايزنستين : المدرسة بوتكين .

١٩٢٥

كانون الثاني : الفاشية تصبح حزبا وحيدا
(٢) - تولسكي يمضي من مهامه كمفوض للشعب -
احمد زوغو رئيسا للجمهورية الالبانية (٣) .
شباط : وفاة ايبيرت (٢٨) . اذار : وفاة سن يات
سن (١٢) - اقتراح عام في اليابان . نيسان :
سقوط وزارة هريو (١٠) - عبد الكريم يفسزو
مراكش الفرنسية (٢٢) - انتخاب هندنبورغ (٢٦) .
آب : مؤتمر مسكوبي بروستنتي في ستوكهولم
(١٩ - ٢٩) . تشرين الاول : مؤتمر ومعاهدة
لوكارنو (٥ - ١٦) - رضا خان يصبح شاه ايران
(٣١) .

ميليكان يكتشف الاشعة الكونية - اـ . جيد :
مزيغو النقد - اوريفيا اي غاسبه : تجريد الفن
من الانسانية - معرض الفنون التزيينية في باريس
- مـ . رافيل : الولد واضرار البحر - شـ . شابلن :
الاندفاع وراء الذهب .

١٩٢٦

كانون الثاني : ابن سعود ملك الحجاز (٨) -
الجلء عن منطقة كولونيا (٣١) - دكتورية باتغالوس
في اليونان (٢١ حتى آب) . نيسان : تجديد
معاهدة رايالو بين الالمان والروس (٢٤) . ايار :
بلسودسكي يقوم بانقلاب (١٢ - ١٤) تسليم

مبدالكريم (٢٦) - غوميز دا كوستا يقوم بانقلاب
في البرتغال (٢٨) .

تموز : اقصى هبوط للفرنك الفرنسي (٢٠) -
كارمون يحل محل غوميز دا كوستا (٩) - زلولة
بوانكاريه (٢٢) - ايلول : دخول المانيا جمعية الامم
(٨) - لقاء تواردي - تشانغ كاي شك يستولي على
هانكيو - كانون الاول : فوللماراس يقوم بانقلاب
في ليتوانيا (١٧) .

براءة « ادارة شؤون الكنيسة » (القاضية
بانشاء الكيروس بلدي) ب - ايلول : عاصمة الالم
- ميترنك : حياة الارضة - ج - جيرودو : بلا -
ج - برناتوس : تحت شمس الشيطان - ف -
موريك : تيريز ديكيرو - ا - جيد : لو ان الحبة
لا تموت - آلين : المواطن ضد السلطة - فيلم
رنوار : نانا ، وفيلم فريتز لانغ : متروبوليس .

١٩٢٧

كانون الثاني : نهاية الرقابة العسكرية في
المانيا (٢١) - اذار : تشانغ كاي شك يستولي على
شنغاي ونانكين - نيسان : قانون العمل الايطالي
(٢١) - ايار : المؤتمر الاقتصادي الدولي في جنيف
(٤ - ٢٢) - لندبرغ يجتاق الاطلسي الشمالي .
تموز : القطيعة بين تشانغ كاي شك والشيوعيين
الصينيين - كانون الاول : قطع العلاقات الدبلوماسية
بين الصين والاتحاد السوفياتي (١٤) .

الاب لومتر يوجز نظرية توسع الكون - م -
هايدجر : الوجود والزمن - ج - دوهميل : يوميات
سلافين - ج - كوكتو : اورفيه - ا - سنكلير :
البتروول : روح النساء - فادييف : الهزيمة -
روزامون لهن : غبار - « مفتي الجاز » ، اول
فيلم ناطق .

١٩٢٨

كانون الثاني : اقضاء تروتسكي الى آسيا .
نيسان : سالازار وزير المال في البرتغال .
حزيران : تثبيت الفريزر في روسيا - اب -
ميناك بريان - كلرغ (٢٧) - ايلول : احمد زوغو
يصبح زوج الاول ملك البانيا (١) - تشرين الاول :
البدء بتنفيذ الخطة الخمسية الاولى في الاتحاد
السوفياتي - كانون الاول : اجتماع خبراء لجنة
يانغ للتمويضات (٢٢) .

ا - برتون : نجا - ا - مالرو : الفاتحون - ا -
م - رمارك : لا جديد في الغرب - ستفان جورج :

الامبراطورية الجديدة - ارنست فلاسر : مجلدو
السنة ٢٢ - مارسيل باتيول : زبرجد - ارافون :
بحث في الانشاء - ا - هوكسلي : طباق - د - ه -
لورنس : خليل السيدة شاترلي - م - رافيل :
بولرو - اول فيلم بالرسم المتحركة : ميكي ماوس
ل - وولت ديسني « - فيلم يونويل : الكلب
الاندلسي .

١٩٢٩

كانون الثاني : نفي تروتسكي (٢١) - دكتانورية
اسكندر في يوغوسلافيا (٥) - شباط : اتفاق
لاتران : انشاء دولة الفاتيكان (١١) - ايار : انتخابات
عمالية في انكلترا (٢٠) - حزيران : خطة يانغ -
وزارة ماك دونالد الثانية في انكلترا (٥) - ايلول :
سقوط فوللماراس في ليتوانيا - تشرين الاول :
كارثة مالية في مصفق نيويورك (٢٤) - تشرين
الثاني : تأسيس مصرف التسويات الدولية (١٢) .
اكتشاف البنسلين على يد الكسندر فلتغ -
م - هايدجر : ما هو علم ما وراء الطبيعة ؟ - ج -
جيرودو : امفيثيون ٢٨ - ب - كلوديل : الحذاء
الاطلسي - ا - دويلن : ساحة الكسندر في برلين
- اورتيجا اي غاسيه : ثورة الجماهير - ا - مورافيا :
الامبالون - بيان السريالية الثاني - همنغواي :
وداعا ايتما الاسلحة - ج - كوكتو : الاولاد المخيفون
- تأسيس متحف الفن المصري في نيويورك - فيلم
كنغ فيدور : الوجه .

١٩٣٠

كانون الثاني : نشر مذكرة كلارك بالتخلي عن
سياسة « القضيبة الكبير » - الفونس الثالث
عشر بطريرك بريمو دي ريفيرا (٢٨) - شباط :
هجوم على الحامية الفرنسية في « بن باي »
اذار : استقالة شباخت (٧) - نيسان : وزارة
بروننغ (١) - اتفاق لندن البحري بين انكلترا
والولايات المتحدة (٢٢٤) - فنتة في بشاور
(٢٢) - حزيران : كارول الثاني يستعيد عرش
رومانيا (٦) - الجلام نهائيا عن المانيا (٢٠) - انكلترا
تتصرف باستقلال العراق (٣٠) - ايلول : انتخابات
عامة في المانيا : فوز نازي (١٤) - تشرين الاول :
مؤتمر امبراطوري بريطاني : نظام وستمنستر (ا
حتى ١٤ تشرين الثاني) - الصين تحصل على
استقلالها الجبركي - انكلترا تجلو عن واي هاي
واي (١) - كانون الاول : انتهاء المؤتمر التمهيدي

نزاع الأسلحة (٩) .

تحقيق اول مفكك ثري - اختصار ج. كلود
وبوشرو على طاقة البحار الحرارية - مالرو :
الطريق الملكية - ا. فون صلمون : الهلكى - ه.
هي : نارسيس وغولدموند - موزيل : الانسان
الخالي من الصفات - جون دوس ياسوس : خط
المرض ال ٤٢ - اوجين دابيت : فندق الشمال
- جان جيوتو : كسب بمد خسارة - ج. دوهايل :
مشاهد من حياة المستقبل - ر. لند : مدلتون -
م. واقيل : موسيقى لليد اليسرى .

١٩٣١

اذا ر : مشروع وحدة جمركية نمساوية المانية
(٢١) . نيسان : انتخابات جمهورية في اسبانيا
(١٢) - اعلان الجمهورية في برشلونة وذهب الملك
(١٤) . ايار : افلاس ال « كريتانتالت » في
فيينا (١١) - براءة « السمعة الاربعون » (١٥)
حزيران : هوفر يؤجل الدفع (٢٠) - انتخابات
مجلس الكورتيس التأسيسي (٢٨) - تموز : اقبال
المصارف في المانيا (١٣) - الامان يوقفون مدفوعاتهم
الدولية . اب : تشكيل حكومة اتحاد وطني
برئاسة ماك دونالد في انكلترا (٢٤) . ايلسول :
الدستور اليوفوسلافي الجديد - اليابانيون يحتلون
منشوريا (١٩) - انكلترا تتخلي عن قاعدة الذهب
(٢١) تشرين الاول : تحالف هاندزبورغ بين هتلر
والمحافظين (١١) - انتخابات محافظة في انكلترا
(٢٧) . كانون الاول : اعلان الدستور الجمهوري
الاسباني رسميا (٩) .

اندوسون يكتشف الكبريت السليبي - ب.
فاليري : نظرات الى العالم الحالي - ج. رومان :
دونوغو - ا. دي سانت - اكسوبري : طيران ليلي
- هرمان بروش : المروبعون .

١٩٣٢

كانون الثاني : اليابانيون يؤسسون ال « منشوكو »
(٢) - حل جمعية اليسوعيين في اسبانيا . شباط :
افتتاح مؤتمر نزع السلاح (٢) . اذار : تخلي
انكلترا عن نظام المقايضة الحرة (١) . نيسان :
اعادة انتخاب هاندزبورغ (١٠) . ايار : وزارة هريو
في فرنسا (٤) . حزيران : وزارة فون باين (١) -
مؤتمر اقتصادي في لوزان : التخلي عن التعميمات
(١٦ حتى ٩ تموز) . تموز : سالازار رئيس مجلس
الوزراء في البرتغال - مؤتمر اوتاوا الامبراطوري

(٢١ حتى ٢٠ اب) - اندلاع حرب شاكو بين
البواقواي وبوليفيا (٢١) . اب : ثورة سان جورج
في اشبيلية (١٠ - ١٢) - لقاء هاندزبورغ وهتلر
(١٢) . ايلول : مؤتمر ستريزا (٥ - ٢٠) . تشرين
الثاني : انتخاب ف.د. روزفلت رئيسا (٨) - ميثاق
عدم اعتداء بين فرنسا وروسيا (٢٩) - بك وزير
الشؤون الخارجية في بولونيا . كانون الاول :
وزارة فون شليختر (٤) - اليابانيون يحتلون جيهول
(٩) - الاعتراف لمانيا بمساواة الحقوق (١١) - ه.
برقسون : مصدرا الاخلاق والدين - ف. موريك :
مقدمة الثمانين - ل. ف. ميلين : رحلة الى اخر
الليل - اللوس هوكسلي : العالم الجديد الشجاع
- اوستروفسكي : وسقي الفولاذ - شولوكوف :
الدون الهادي .

١٩٣٣

كانون الثاني : روزفلت ينادي بسياسة
« حسن الجوار » - هتلر مستشار (٢٠) . شباط :
اتشاء المجلس الدائم للتحالف الصغير (١٦) - حريق
الريخستاغ (٢٧) - غزو هو - باي وسير اليابانيين
على بكين : اذار : تأجيل المدفوعات للمصارف في
الولايات المتحدة (٩) - دكتاتورية دولفوس في
النمسا (١٥) - هتلر يحصل على سلطات مطلقة
(٢٤) - اليابان تنسحب من جمعية الامم (٢٧) -
تعديل الدستور في الهند . نيسان : تخفيض
سعر الدولار (١٢) - الولايات المتحدة تتخلي عن
قاعدة الذهب . ايار : وثيقة اصلاح الزراعي
(١٢) . حزيران : « الميثاق الرباعي » (٧) - مؤتمر
اقتصادي ونقدي في لندن (١٢ حتى ٢٧ اب) .
تموز : الاشتراكية الوطنية حزب وحيد (١٤) -
معاهدة بين الفاتيكان ومانيا (٢٠) . تشرين الاول :
المانيا تنسحب من مؤتمر نزع السلاح ومن جمعية
الامم (١٤) . تشرين الثاني : انتخابات معتدلة في
اسبانيا (١٩) . كانون الاول : مؤتمر الدول الاميركية
في مونتفيدو .

جوليو - كوري يحقق الاشعاع الاصطناعي -
ا. مالرو : الوضع البشري - ج. جيرونو :
استراحة - ا. سيلون : غونتامرا - غارسيا
لوركا : عرس الدم .

١٩٣٤

كانون الثاني : قانون تنظيم العمل في المانيا
(٢٠) - اتفاق عدم اعتداء بين المانيا وبولونيا (٢٦)

- بوانر لفصحمة ستاليسكي في فرنسا ، وزارة
 دالاديه (٢٠) - شباط : مقتل كيروف (١) - قمع
 الفتنة الاشتراكية في فينا ، وحل الحرب الاشتراكي
 (١ - ١٦) - الغاء النقابات في ألمانيا - تنظيم
 التعاونيات في إيطاليا (٥) - فتنة ساحة الكونكوردي
 (٦) - وزارة دوميرغ (٦) - اذار : دكتاتورية لادونر
 في استونيا (١٢) - الولايات المتحدة تعترف
 باستقلال الفلبين (ابتداء من ١٩٤٦) (٢٤) .
 ايار : دكتاتورية اولمانييس في لتونيا (١٥) - انقلاب
 عسكري في بلغاريا (١٦) - حزيران : لقاء هتلر
 وموسوليني في البندقية (١٤ - ١٥) - مقتل روهم
 (٢٠) - تموز : شاخت وزير الاقتصاد الوطني (٢) -
 مقتل المستشار دولفوس وحلول شوشنيغ محله
 (٢٥) - اب : هتلر قومهو الرابع - وفاة هدينبورغ
 (١) - ايلول : قبول الاتحاد السوفياتي في جمعية
 الامم (١٨) - تشرين الاول : مقتل الكسندر ملك
 يوغوسلافيا و ل - باديو (٦) - ثورة في كاتالونيا
 واستوريا قمع بصرامة (٦ - ١٢) - انشاء جبهة
 العمل في ألمانيا (٢٤) - كانون الاول : حادث بين
 ايطاليا واثيوبيا في وال - وال (٥) .

شادويك يكتشف ال « نوترون » - فحص
 المواد العنوية بالمجهر الكهربائي للمرة الاولى - هـ -
 برغسون : الفكر والحركة - اراغون : نوايس بال
 - ج - دوس باسوس : ١٩١٩ - هـ - ملر : خطر
 السرطان .

١٩٣٥

كانون الثاني : اتفاق روما بين فرنسا وايطاليا
 (٦) - بوانر الخلاف بين روزفلت والمحكمة العليا
 حول « النهج الجديد » (٧) - استفتاء في السار
 (١٢) - اذار : اعادة الخدمة العسكرية الالزامية في
 ألمانيا (١٦) - نيسان : اتفاق ستريزا بين فرنسا
 وانكلترا وايطاليا (١٤) - ايار : معاهدة المساعدة
 المتبادلة بين فرنسا والاتحاد السوفياتي (٢) وتشيكو
 سلوفاكيا والاتحاد السوفياتي (١٦) - وفاة
 بلسودسكي (١٢) - حزيران : ~~مظاهرات~~ مظف بهار
 دونالد (٧) - نهاية حرب شاكو (١٢) - اتفاق بحري
 انكليزي الماني (١٨) - اب : بدء الحركة الستاكتوفية
 في الاتحاد السوفياتي - « وثيقة الحياه الاميركية »
 ايلول : قوانين نورميرغ - تشرين الاول : ايطاليا
 تهاجم اثيوبيا (٢) - استعادة جورج الثاني الى
 اليونان (١٠) - تشرين الثاني : انتخابات عامة
 محافظة في انكلترا (١٤) - جمعية الامم تفرض
 عقوبات على ايطاليا (١٨) - كانون الاول : تشانغ
 كاي شك رئيس الجمهورية الصينية (١) - استقالة

مارتاريك وحلول بنيس مطة (١٨) - ايلن وزير
 الشؤون الخارجية (٢٢) .
 فرمي يفتك الذرة - اختبارات الرادار الاولى
 - اكتشاف ال « ميزون » على يد يوكاوا - اكتشاف
 المستحضرات الكبريتية - ظهور التيلسون الاول -
 ج - جيرودو : حرب طرواده لن تحدث - فـ
 جاسبرز : نيتشه - اليرتو مورافيا : الاطماع الخائبة
 - ت.س. اليوت : جريمة قتل في الكالترائية -
 ا. سالاكرو : مجهولة اراس .

١٩٣٦

كانون الثاني : وفاة جورج الخامس (٢٠) -
 معاهدة صلح بين بوليفيا والبلواغواي (٢١) .
 شباط : انتخاب الجبهة الشعبية في اسبانيا (١٦)
 - انتخابات حرة واشتراكية في اليابان (٢٠) -
 محاولة انقلاب عسكري في اليابان (٢٦) - اذار :
 هتلر يرفض اتفاقات لوكارنو ويحتل رينانيا (٧) .
 ايار : سقوط اديس ابابا في ايدي الايطاليين (٥)
 ازاناء ، رئيس الجمهورية الاسبانية (١٠) - انتخاب
 الجبهة الشعبية في فرنسا - حزيران : وزارة بلوم
 (٤) - اتفاقات مالتينبون (٦) - تموز : لقاء قرضي
 العقوبات على ايطاليا (١٥) - ثورة فرنكو في مراكش
 الاسبانية (١٧) - مؤتمر مونترو حول المضايق
 (٢٠) - اب : ميتاكاس يستولي على السلطة في
 اليونان (٤) - تمركز الايطاليين في ماجورك - امدام
 كاتيف وزينوفييف (٢٥) - اتفاق لندن بين انكلترا
 ومصر (٢٦) - ايلول تخفيض سعر الفرنك الفرنسي
 - اجتماع لجنة عدم التدخل في اسبانيا (٦) .
 تشرين الاول : ليبولد الثالث يعلن عودة بلجيكا الى
 الحياد - تشرين الثاني : ميثاق الماني بولوني ضد
 الشيوعية (٢٥) - اخفاق فرنكو امام مدريد - كانون
 الاول : دستور سوفياتي جديد (٥) - حادث سيان
 ووقوع تشانغ كاي شك اسيرا في ايدي تشانغ -
 سو - ليانغ . ا. جيد : عودة الاتحاد السوفياتي
 - ج - برنانوس : يوميات كاهن ريفي - اراغون :
 الاحياء الجميلة - ا. سالاكرو : رجل كثيره من
 الرجال - و. هـ. اودن : اسبانيا - ج. دوس
 باسوس : الظلمة الكبرى - ف. غ. لوركا : بيت
 برنلرذا - شولوكوف : اراض مستصلحة - ج. م.
 كيتز : نظرية عامة في الاستخدام والفائدة والنقد .

١٩٣٧

كانون الثاني : اتفاق فرنسي تركسي حول

الاسكتلنديون (٢٤) - أدانة بيانكوف وسوكولنيكوف
وراند في الاتحاد السوفياتي (٣٠) - اذار : ميثاق
ابطالي يوغوسلافي (٢٥) - توجيه برادة الى الامان .
نيسان : العمل بالدستور الهندي الجديد (١) -
ادخال تعديل « ادفع وانتقل » على قانون الحياد -
هزيمة الحزب العسكري في الانتخابات اليابانية
(٣٠) - ايار : هزيمة فرنكو في غوادالاجارا (١٨) .
حزيران : اعدام توشاتشفسكي (١٢) - استيلاء
الوطنيين على بلباو (١٦) - ألمانيا وإيطاليا تنحيان
من لجنة عدم التدخل (٢٢) - تخفيض سعر الفرنك
الفرنسي مرة أخرى (٢٠) - تموز : ميثاق سمند باد
بين دول الشرق الأدنى (٨) - اب : اليابانيون
يحتلون بكين (٨) - ميثاق عدم اعتداء بين الصين
والاتحاد السوفياتي (٢١) - تشرين الاول : اليابانيون
يحتلون شانغونغ - الوطنيون يستولون على جيجون
(٢٠) - تشرين الثاني : إيطاليا تنضم الى ميثاق
مكافحة الشيوعية (٦) - اليابانيون يحتلون شنغاي
(٩) - كانون الاول : إيطاليا تنسحب من جمعية الامم
- اليابانيون يحتلون نانكين (١٣) - ظهور اول محرك
نفاث (محرك ويتل) - ستانلي يتوفى الى بلورة
فيروس فسيفساء التبغ - معرض الفنون والتقنيات
في الحياة المصرية في باريس - بناء قصر شايو
- ج . ستاينبك : الفئران والبشر بيكاسو :
غريكسا .

١٩٣٨

كانون الثاني : هتلر يستلم قيادة الجيش
(٤) - شباط : اللورد هاليفاكس يصل محل ايدن
في وزارة الشؤون الخارجية (٢٥) - اذار : هتلر
يحتل النمسا (١١) - اعدام بوخارين وريكوف
وجاغودا - نيسان : برنامج حزب السوديت :
نقاط كارلسباد ال ٨ (٢٤) - ايار : تخفيض سعر
الفرنك الفرنسي للمصرة الثالثة - اب : بعثة
راسمان الى تشيكوسلوفاكيا (٣) - ايلول :
القطيعة بين حزب السوديت والحكومة التشيكو
سلوفاكية (١٣) - لقاء برنسفان (١٥) وغودسبرغ
(٢٧) - تحكيم موسولينى (٢٨) - اتفاق مونيخ
(٣٠) - تشرين الاول : اليابانيون يستولون على
كانتون - تشرين الثاني : تحكيم فينا : بلغاريا
تحصل على اراض سلوفاكية (٢) - قوانين مناهضة
السامية في إيطاليا (١٠) - وفاة كمال اتاتورك (١٥)
الذي خلفه عصمت اينونو - كانون الاول : بيان
فرنسي الماني (٦) - إيطاليا تعلن ابطال اتفاقات
روما بين فرنسا وإيطاليا (٢٢) .

هوارد آكن يبنى اول آلة الكترونية حاسبة

(استغلتمت في ١٩٤٤) - ا . مالرو : الأمل - ج .
ب . سارتر : الفئران - ج . برنانوس : المقابر الكبرى
تحت القمر - ليجيه : قتل القوى - مايول :
الحروب الثلاث .

١٩٣٩

كانون الثاني : فرنكو يستولي على برشلونة
(٢٦) - اذار : انتخاب بيوس الثاني عشر (٢) -
الطيران يسو يعلن استقلال سلوفاكيا (١٤) - هتلر
يحتل تشيكوسلوفاكيا (١٥) - ضمانات انكليزية
لرومانيا (١٩) - ليتوانيا ترفع على التخلي عن محل
لألمانيا (٢٢) - فرنكو يستولي على مدريد (٢٨) ضمانات
انكليزية لبولونيا (٣١) - نيسان : انتخابات
بلجيكية عامة : هزيمة الملكية (٢) - ضمانات انكليزية
للليونان (١٣) - هتلر يعلن ابطال الاتفاق البحري
الانكليزي الألماني والاتفاق الألماني البولوني (٢٨) .
ايار : اتفاق انكليزي تركي (١٢) - تحالف عسكري
ايطالي الماني (٢٢) - تموز : الولايات المتحدة تعلن
ابطال المعاهدة التجارية اليابانية الاميركية - بعثة
عسكرية فرنسية انكليزية الى موسكو - اب : تشكيل
حكومة موالية لليابان في نانكين برئاسة وانغ نينغ
واي - ميثاق عدم اعتداء الماني سوفياني (٢٢) .
ايلول : هتلر يغزو بولونيا (١) - إيطاليا لا تدخل
الحرب (١) - انكلترا وفرنسا تعلنان الحرب على
ألمانيا (٢) - دخول الروس الى بولونيا (١٧) -
استسلام بولونيا (٢٧) - قمة بولونيا بين ألمانيا
والاتحاد السوفياتي (٢٨) - تشرين الاول : معاهدة
فرنسية انكليزية تركية (١٩) - مفاوضات روسية
فنلندية (٢١) - تشرين الثاني : قانون الحياد
الاميركي (٤) - دخول الروس الى فنلندا (٣٠) .
طيران الطائرة الثقاة الاولى ، من طراز هنكل
- التطبيقات العملية الاولى لك دودات . على يد
بول مولر - ا . جيد : يوميات - ب . ايلسوار :
اغنية كاملة - جون ستاينبك : عناقيد الغضب -
فيليب هيريا : الاولاد المدللون - ا . دي سانت
اكسوبري : ارض الرجال - ج . ب . سارتر :
الجدار .

١٩٤٠

معاهدة صلح روسية فنلندية (١٢) - حكومة بول
رينو (٢٠) - نيسان : ألمانيا تغزو الدانمارك والنرويج
(٩) - هزيمة الحلفاء في ليلهامر (٢٤) - ايار : غزو
بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ (١٠) - حكومة برئاسة

ونستون تشرشل في انكلترا (١٠) - انهيار الجبهة الفرنسية في سيدان (١٤) - استسلام الجيش الهولندي (١٥) - احتلال بروكسل وانفريس وسمان وكانتين (١٨) واميان واراس (٢١) - استسلام بلجيكا (٢٨) - معركة دنكرك (٢٨ حتى ٢ حزيران) .
 حزيران : انهيار جبهة السوم (٦) - احتلال روان (٩) - انتهاء المقاومة النرويجية (٩) - ايطاليا تهاجم فرنسا (١٠) - احتلال باريس (١٤) - استقالة بول رينو ، بيتان يطلب الهدنة (١٦) - نداء الجنرال ديفول الى الفرنسيين (١٨) - احتلال ليون وفيينا (٢١) - هدنة فرنسية المانية (٢٢) وهدنة فرنسية ايطالية (٢٣) - اعتراف الحكومة البريطانية بالجنرال ديفول قائدا للقوات الفرنسية الحرة (٢٨) . تموز : الاتحاد السوفياتي يحتل بساراييا وبوكوفينا (٢) - حادث مرسى الكبير (٣) - هجوم انكليزي على دكار (٨) - الجمعية العمومية تعطي بيتان حق التشريع (١٠) .
 استونيا ولتونيا وليتوانيا تصبح جمهوريات سوفياتية (٦-٣) - افريقيا الاستوائية الفرنسية تنضم الى ديفول (٢٨) - تحكيم فينا (٢٩) - بدء معركة انكلترا (٨ حتى ٥ تشرين الاول) . ايلول : انطونسكبو يستولي على السلطة في رومانيا ، كارول الثاني يستقيل ، ويحل ميشال محله (٦) - هجوم ايطالي في ليبيا (٤) - فرض الخدمة العسكرية الاقسامية في الولايات المتحدة (١٦) - هجوم ياباني (٢٣) وهجوم تايلندي (٢٨) على الهند الصينية - هجوم انكليزي آخر على دكار (٢٣ - ٢٥) - لقاء مونتوار (٢٤) - الميثاق الثلاثي (٢٧) - هجوم ايطالي على اليونان (٢٨) . تشرين الاول : صدور قانون ينظم حياة اليهود في فرنسا (٣) . تشرين الثاني : اعادة انتخاب روزفلت (٥) . كانون الاول : هيئة النساء في انكلترا (٤) - انتصارات يونانية في سانتى كوارانتا (٦) وارجيرو كاسترو (٩) - انتصار انكليزي في سيدي براني في ليبيا (١٢) .

اكتشاف عامل ويزوس على يد لند ستاليز ووينر . استخدام المستحضرات الكبريتية في معالجة الجذام - ريتشارد رايت : الابن الطيمسي - همنغواي : لن تفرغ النواقيس .

١٩٤١

كانون الثاني : معركة مضيق صقليا (١٠) - الاستيلاء على طبرق (٢٢) - وفاة ميتاكاس (٢٩) . شباط : دارلان ، نائب رئيس مجلس الوزراء الفرنسي (٩) - احتلال انكلترا لبنغازي وموقاديشيو (٢٦) . اذار : الالمان يدخلون بلغاريا (٢) - نشر قانون الاميرة والتاجير (٩) - بطرس الثاني يقوم

بانقلاب في يوغوسلافيا (٢٧) - معركة واس منلبان (٢٨) . نيسان : رومل يسترد بنغازي وبلوديا (٣ و ١٢) - ميثاق روسي يوغوسلافي (٥) - المانيا تقزو يوغوسلافيا واليونان (٦) - احتلال سالونيك (٨) - استقلال كروايا (١٠) - نهاية المقاومة اليوغوسلافية (١٨) - معاهدة روسية يابانية (١٣) - احتلال البنا (٢٧) . ايار : احتلال البلوبونيز (٢) وكريت (٢٠ - ٢١) - الانكليز يحتلون اديس - ابابا (٥) - لقاء هتلر - دارلان في برستفادن (١١ - ١٢) - حرب رودولف صبي (١١) - معركة سيجير الجوية البحرية (٢٢) - حادث ال « بسمارك » (٢٤ - ٢٧) - ثورة (٢) وهزيمة رشيد عالي في العراق (٣١) . حزيران : الانكليز يحتلون سوريا (٨) - انشاء محاكم خاصة ضد الشيوعيين في فرنسا (١٤) - هدنة عكا (١٤) - هتلر يهاجم روسيا (٢٢) . تموز : معركة خط خط ستالين (١٥ حتى ٧ آب) . آب : توقيع ميثاق الاطلسي (١٤) - الانكليز والروس يدخلون ايران (٢٥) . ايلول : بدء حصار لينينغراد (٩) - استقالة رضا بهلوي ، شاهرور محمد يصبح شاه ايران (١٦) - احتلال كييف (١٦) - نهاية المقاومة الايطالية في اثيوبيا (٢٧) . تشرين الاول : قانون العمل في فرنسا (٤) - وزارة طوجو في اليابان (١٨) - ستالين قائد (٢٢) - اعدام دهاتن غلاوبريان ونات وبردو (٢٢) . تشرين الثاني : معركة موسكو (١٦ حتى ٥ كانون الاول) - هجوم بريطاني في ليبيا (١٨) - استيلاء الالمان على روستوف (٢٢) وجلاؤهم عنها في ٢٩ . كانون الاول : لقاء بيتان - غورنغ في سان كلورنتين (١) - بيرل هاربور ، نزول الجيوش اليابانية في ماليزيا وبورنيو (٧) - اعلان اليابان الحرب على انكلترا والولايات المتحدة (١١) - نزول الجيوش اليابانية في هونغ-كونغ (١٩) والفيلبين (٢٢) - الروس يستردون كالينين وموجايسك وكالوغا (٢٠) - استيلاء الانكليز على بنغازي (٢٤) . استخدام الكورتيزون للمرة الاولى - جايمس بونهام : عهد المنظمين - برخت : الام البسالة .

١٩٤٢

كانون الثاني : استيلاء اليابانيين على ماتيل (٢) . شباط الاستيلاء على سنغافورة (١٥) - اذار : هيئة الملنيين في ايطاليا (١) - استسلام جاوا (٨) . نيسان : فشل بعثة ستافورد كريس في الهند (١٢) - لافال يعود الى الحكم في فيشي (١٨) . ايار : اليابانيون يحتلون طريق بورما (١) - الاميرال ليهي يقادر فيشي (١) - البريطانيون يحتلون مدغشقر (٥) - معركة بحر المرجان (٧ - ٩) - قانون الاعلوة

والتاجير يشمل الاتحاد السوفياتي (١١) - هجوم روسي في قطاع خاركوف (١٢) - تحالف انكليزي روسي (٢٦) - مقتل هايدويخ في سراغ (٢٧) - حزيران : هجوم الماني على سيبياستوبول (٤) - معركة مدواي (٤) - نهاية معركة بير حكيم (١١) - سقوط طبرق (٢١) - تموز : هجوم الماني على قورونيج (١٢) - آب : المؤتمر الهندي يطالب بالاستقلال التام (٨) - المانيا تظم لوكسمبورغ الى اراضيها (٣٠) - ايلول : بدء معركة ستالينغراد والقفقاس (٤) - تشرين الاول : هجوم مونتغمري في مصر (٢٣) - تشرين الثاني : اتفاق جيرو - مورفي (٢) - نزول الجيوش الحليفة في افرقيا الشمالية (٨) - لقاء هتلر - لاغال في برشتفان (٦ - ١١) - نزول الجيوش الالمانية في تونس (١٤) - نشر مشروع بفردج (٢٠) - اتفاق كلارك-دارلان (٢٢) - كانون الاول : الروس يفكون الحصار عن لينينغراد - مقتل دارلان (٢٤) - ابطال الاسبوع الانكليزي ويوم ويوم الساعات الثماني في الولايات المتحدة (٢٥) - البير كامو : القريب ، اسطورة سيريف - فركور : سمت البحر - برخت : غاليليو غاليلي .

١٩٤٣

كانون الثاني : مؤتمر كازابلانكا (١٤ - ٢٧) - استيلاء الانكليز على طرابلس (٢٣) - معبنة المدنيين رجالا ونساء في المانيا (٢٨) - شباط : استسلام الالمان في ستالينغراد (٢) - جلاء اليابانيين من غوادلكنال - للمير ال « شارنهورست » (١٤) - تحرير القفقاس (٢ - ٢٨) - قانون العمل الالزامي في فرنسا (١٦) - اذار : الروس يستردون خاركوف - معركة خط عاريت (١٦ - ٢٩) - لقاء ديفول - جيرو في كازابلانكا (٢٤) - نيسان : ثورة يهود فرسوقيا (١٩) - ايار : تحرير بنزوت وتونس (٧) - نهاية معركة تونس (١٣) - انشاء المجلس الوطني للقائمة في فرنسا (١٥) - ديفول في الجزائر (٣) - مؤتمر هوت سبرنغز - انشاء وكالة غوث اللاجئين (١٨ حتى ١ حزيران) - حزيران : انشاء اللجنة الفرنسية للتحرير الوطنية (٣) - راميريز يقوم بانقلاب في الارجنتين (٤) - حل الكومنثرون (١٠) - تموز : هجوم الماني على كورسك (٥ - ١٦) - نزول الحلفاء في صقلية - والاستيلاء على سيراكوزا (١٠) - وانا (٢١) وبارمو (٢٢) - تشكيل لجنة المانيا الحرة في موسكو (١٤) - الاكثرية ضد موسوليني في المجلس الفاشستي الاعلى (٢٤ - ٢٥) - توقيفه (٢٥) - حل الحزب الفاشستي (٢٨) - آب : اليابانيون يملتون استقلال بورما (١) - الاستيلاء على قنطا (٥) -

ومسينا (١٧) - الروس في اوديل (٥) والاميركيون في كيسكا (١٥) - مؤتمر كيبك (١١ - ٢٤) - مفاوضات مع ايطاليا (١٥) - ايلول : نزول الحلفاء في ايطاليا (٤) - الاستيلاء على ستالينو وحوض الدونتر (٥) - نشر الهدنة الإيطالية (٨) - نزول الحلفاء في سالرنو (٩) - تحرير كورسكا (١٠) حتى ٥ تشرين الاول - احتلال الالمان لاطاليا الشمالية وروما (١٠) - فرار موسوليني (١٢) - انشاء الجمعية الاستشارية المؤقتة في الجزائر (١٧) - اقامة الجمهورية الاجتماعية الإيطالية (٢٢) - استرداد بريانسك (١٤) وسمولنسك (٢٥) - تشرين الاول : الاستيلاء على قابولي (١) - مؤتمر موسكو (١٦ - ٣٠) - استرداد دنيبرو بتروفسك (٢٥) - تشرين الثاني : استرداد كييف (٦) - اعلان ايطاليا الحرب على المانيا (١٣) - مؤتمر القاهرة (٢٢ - ٢٦) - اعادة الحقوق الدستورية الى ايطاليا (٢٧) - نزول الاميركيين في تاراوا (٢٠) - كانون الاول : مؤتمر طهران (١ - ٢٤) - تشكيل حكومة بيتو (٤) - نزول الاميركيين في بريطانيا الجديدة (١٦) - فرنسا تنقل سلطاتها الى سوريا ولبنان (٢٢) - يتو يقضي على السلطة الملكية (٢٣) - تأسيس «الاستقلال» (٢٣) .

ماهومي يستخدم البنسلين في معالجة السفلس ايلزا تريوليه : الحصان الابيض - ج.ب. سوتر : اللباب ، الوجود والعدم - ه. هس : لعبة اللاليه الزجاجية .

١٩٤٤

كانون الثاني : اعدام شيانو ودي بونو (١٢) - افتتاح مؤتمر برازافيل الاستعماري (٣٠) - نزول الاميركيين في جزر مارشال (٣١) - شباط : بدء العمليات ضد قوات المقاومة في الساقوا (١) - تحرير حوض الدون - اذار : الالمان يحتلون هتغوليا (١٩) - الاستيلاء على سرنوفت (٢٧) - اضرابات في ايطاليا الشمالية (٢ - ٩) - حادث مضبة ال « غليير » (٢٥) - نيسان : مجزرة اسك (١) - الاستيلاء على تارنوبول (١) - تحرير القرم - استقالة فكتور امانويل (١٢) - استقالة جيرو (٢١) - تمرد الاسطول اليوناني (٢٨ - ٣٠) - ايار : هجوم حليف في ايطاليا - اسبانيا تتعهد بالتقيد بقيادة تاما سياسة الحياد (٢) - اسلندا تعلن استقلالها (١٨) - نزول الجيوش في غينيا الجديدة (٢٧) - حزيران : الاستيلاء على روما (٤) - نزول الحلفاء في نورمنديا (٦) - يونومي يحل محل بادوليو (١٠) - بدء استعمال الصواريخ ٦ (١٢) - نزول الجيوش في سايبان (١٤) - استيلاء الروس على فيبورغ

(٢٠) - تحرير شربورغ (٢٧) - الاستيلاء على فيتبسك
(٣٠) - تموز : مؤتمر بريتون وودز (١ - ٢٢) -
الاستيلاء على سينا (٣) ومنسك (٥) وكان (٩) وغرودنو
(١٧) ولوبلين (٢٧) وبيالستوك وبرسك ليتوفسك -
ولفوف (٢٩) - محاولة اغتيال هتلر (٢٠) - احتلال
غوام (٢١) - انهيار خط الدفاع الألماني في افراتش
(٣٠) - آب : نزول الحلفاء في بروكسنا (١٥) -
معركة فاليز (١٧) - الاستيلاء على فلورنسا (٢٢) -
تحرير مرسيليا وغرنوبل (٢٢) وباريس (٢٥) - الروس
يحتلون ضفة القسطنطينية ويدخلون بوخارست
(٣١) - ايلول : تحرير بروكسل (٥) وانقرس وبريدا
(٥) - هدنة روسية بلغارية - تحرير ليون (١١) -
اتصال جيوش الحلفاء في فرنسا (١٢) - الاستيلاء
على صوفيا (١٨) - انزال جيوش في لايت (٢٠) -
معركة ارنهايم ، وقف الهجوم البريطاني (١٩-٢٨) .
تشرين الاول : فنلندا تقاطع ألمانيا (٢) - تصويت
النساء في فرنسا (٥) اختيار غوت النقيدي في بلجيكا
(٧) - الاستيلاء على سجد وكلوج (١٢) واثينا (١٣)
ويتسامو (١٧) وبلغراد (٢١) - طلب هنغاريا الهدنة
(١٥) - استسلام اكس - لا - شابيل (٢١) - معركة
الفيلين (٢٢-٢٥) - تشرين الثاني : الاستيلاء على
موناستير (٦) وتيرانا (١٨) وبلغور (٢٠) وميلوز
(٢١) وستراسبورغ (٢٢) وسالونيك (٣٠) - امادة
انتخاب رورفلت (٧) - تدمير آل « تريبيز » (١١) -
سوالاسي يقوم بانقلاب (١٦) - تشكيل الحكومة
الهنغارية المؤقتة ديركزن (٢٤) - كانون الاول :
الاستيلاء على رافنا (٥) - ميثاق فرنسي سوفياتي
(١٠) - نزول الاميركيين في مندورو (١٥) - هجوم
الماني في اللوكسمبورغ (١٧ - ٢٨) - تطويق
بودابست (٢٤) - لجنة لوبلين تملن نفسها حكومة
بولونية مؤقتة (٣١) - واكسمان يكتشف
الستريتميسين - اراغون : اورليانوس - ج - ب -
سارتر : الابواب مغلقة ، سبل الحرية .

١٩٤٥

كانون الثاني : هجوم الماني في اللورين (١) -
مؤتمر يالطا (٢ - ١٢) - نزول الاميركيين في لوسون
(٩) - هجوم الشتاء الروسي (١٢) - الاستيلاء على
كيلسي (١٥) وفرصوفيا (١٧) وكراكوفيا ولونز (١٩) -
انكفاء الالمان في الاردن (٢٠) - هدنة هنغارية (٢٠)
- اعادة فتح طريق بورما (٢٢) - الاستيلاء على
برسلو (٣٠) - شياط : الاستيلاء على كولمار (٢)
(٢) والبنج (٦) وكليف (١٢) وبوزنان (٢٤) - نزول
الاميركيين في كوريجيلدور (١٦) - معركة ايرو-جيما
(١٨ حتى ١٤ آذار) ، الاستيلاء على حانيل (٢٤) -

اتفاق فاويزكا بين الحكومة اليونانية ومنظمة « ايام »
(١٢) - آذار : استسلام كوريجيلدور (١) - فنلندا
تملن الحرب على ألمانيا (٣) - وثيقة شابولتيك (٤)
- الحلفاء على الرين (٤) - الاستيلاء على كولونيا (٧)
وجبر وماجن (٩) - هجوم اليابانيين على الجيوش
الفرنسية في الهند الصينية (٩) ، الروس في
كسترين (١٢) ، الحلفاء في ماينس ، وسير (٢٢) ،
وفرتكفورت (٢٦) - تأسيس الجامعة العربية في
القاهرة (٢٢) - الروس في داتريغ (٣٠) وفينر
نوستادت (٣١) - تطويق الرور (٢١) - موت هتلر
(٣٠) - نيسان : الاستيلاء على كاسل وكارلسروه (٤)
وكونفربرغ (١٠) ومغديبورغ (١١) واينا (١٢) وفينا
(١٣) وكهل (١٥) وليبنز (١٩) وشترنفات (٢٢)
واولم (٢٤) - الاتصال بين الاميركيين والروس (٢٥)
- وفاة ف. د. روزفلت (١٢) - مؤتمر سان
فرنسيسكو (٢٥ حتى ٢٦ حزيران) - توقيف
موسوليني وموته (٢٨) - ايار : يتو يحتل تريستا
(١) - استسلام القوات الألمانية في ايطاليا (٢) -
استيلاء الروس على برلين (٢) - استسلام القوات
الألمانية استسلاما عاما (٨) - الاميركيون في رانفون
(٣) والصينيون في نانغ (٢٧) - خلاف فرنسي
بريطاني في سوريا ولبنان اللتين اوغم الفرنسيون
على الانسحاب منهما - انتخابات فرنسية ذات اتجاه
يساري (٢٩ نيسان و ١٣ ايار) (١٢) - حزيران :
مؤتمر سملا (٢٥ حتى ١٤ تموز) - تموز : فوز
عمالي في الانتخابات البريطانية (٧) - نصف اليابان
من البحر للمرة الاولى (١٤) - ليوبولد الثالث يرفض
التخلي عن العرش (١٦) - مؤتمر بوتسدام (١٧ حتى
اول آب) - محاكمة بيتان (٢٢ حتى ٤ آب) -
تأسيس دولة فيتنام (٢٦) - تشكيل وزارة اتلي
(٢٧) - آب : تحرير بورما باكملها (٢) - لقاء قتلة
لرية على هيروشبا (٦) - الاتحاد السوفياتي يملن
الحرب على اليابان (٨) - اليابان تعرض الاستسلام
(١٢) - احتلال خربين وموكدن (١٩) ودارن وبسورت
ارثور (٢٢) وسالكالين (٢٨) - نهاية العمل بقانون
الاعادة والتأجير (٢١) - ايلول : استسلام اليابان
(٢) - تأليف حكومة هو - شي - منه في فيتنام
(١٥) - تشرين الاول : ثورة عسكرية في الارجننتين
(٨) - توقيف الكولونيل بيروس وتخليصه (١٢-١٧)
- فتح دعوى نورمبرغ (١٨) - انتخابات عامة في
فرنسا (٢١) - تشرين الثاني : مؤتمر باريس حول
التعويضات (٩ حتى ٢١ كانون الاول) - ونفى
الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وكندا تسليم سر
القتلة اللرية (١٥) - اعلان الجمهورية اليوغوسلافية
(٢٦) - كانون الاول : مؤتمر ستغافوره حول أحداث
الهند الصينية واندونيسيا (٥) -
بول ايلوار : الموعد الألماني - ج.ب. سارتر :

سن الرشد - أرست وشرت : اولاد جيرونيو -
١. كامو : سوء التفاهم - كارلو ليفي : المسيح
توقف في ايبولي .

١٩٤٦

كانون الثاني : استقالة الجنرال ديفول (٢٠) .
شباط : تمرد الاسطول الهندي (٢١) . آذار : نزول
الجيش الفرنسية في تونكين (٨) - اعتراف اكلترا
باستقلال شرقي الاردن . نيسان : التصويت على
دستور فرنسي اول (١٩) . ايار : استفتاء عدائي
(٥) - استقالة فكتور امانويل الثاني وحلول همبرتو
الثاني محله (٩) - انتخابات يسلوية الاتحاد في
تشيكوسلوفاكيا (٢٦) . حزيران : انتخابات جديدة
في فرنسا (٢) - انتخاب بيرون رئيسا للجمهورية
الارجنتينية (٤) - اعلان الجمهورية الإيطالية (١٨) -
وزارة ج. بيدو في فرنسا (٢٢) . تموز : اول تجربة
ذرية في بيكيني (١) - اعلان استقلال الفلبين
(٣) - مؤتمر الصلح في باريس (٢٩) حتى ١٥ تشرين
الاول () . آب : فشل المفاوضات الفرنسية
الفيتنامية في فونتينبلو (١) - الاتحاد السوفياتي
يطلب باعادة النظر في اتفاقات مونترال حول المضائق
(١٢) . ايلول : اتفاق هايش فرنسي فيتنامي (١٤)
- بدء الحرب الاهلية في اليونان . تشرين الاول :
صدور حكم محكمة نورمبرغ (١) . تشرين الثاني :
انتخابات ذات الجاه جمهوري في الولايات المتحدة
(٥) - اتفاق هولندي اندونيسي (١٥) . كانون الاول :
وزارة اشتراكية متجانسة في فرنسا برئاسة ليون
تلوم (١٦) - ثورة عامة في تونكين (٢٠) .

جاء بريغو : كلمات - ١ . مونبيه : ما هو
مذهب الشخصية ؟ ج - ب . سارتر : موتى دون
دفن ، البغية الروحية الاحترام ، هل الوجودية مذهب
انساني ؟

١٩٤٧

كانون الثاني : انشقاق الحزب الاشتراكي
الاطالي (١٠) - وزارة راماديه في فرنسا (٢٢) .
شباط : معاهدات الصلح في باريس مع ايطاليا
وهنغاريا ورومانيا وبلغاريا وفنلندا (١٠) . آذار :
القانون العرفي في فلسطين (١) بداية الثورة في
مدغشقر (٣٠) - معاهدة تحالف فرنسي بريطاني في
دنكرك (٤) - الشيوعيون لا يدخلون الحكومة
البلجيكية (١٢) . نيسان : انشاء التجمع الشعبي

الفرنسي (١٤) - منع الحزب الشيوعي في ولاية
نيويورك (٧) . ايار : تأميم الصناعات الثقيلة في
بريطانيا العظمى (١) - الشيوعيون يقصون عن
الحكومة الفرنسية (٥) - منع الحزب الشيوعي في
البرازيل (٧) - الكونغرس يقر قانون مساعدة
اليونان وتركيا (١٥) حزيران : اقتراح مشرّف
مارشال (٥) - قانون كافيت - هارلي حول الاضرابات
(٢٢) . تموز : رفض الاتحاد السوفياتي (٢)
وتشييكوسلوفاكيا (١٠) الاشتراك في مشروع مارشال
- هجوم الهولنديين الذين يستولون على بانافيا
(٢٠) - حل حزب الفلاحين وتوقيف مانيو في
رومانيا (٢٥ - ٢٩) . آب : نهاية العمليات العسكرية
في جاوا (٤) - برنامج تقني في بريطانيا العظمى
(٦) - استقلال الهند وباكستان (١٥) - منع حزب
المزارعين في بلغاريا (٢٥) - التصويت على نظام
الجزائر الاساسي (٢٧) ايلول : ميثاق الدفاع بين
الدول الاميركية في ريو (٢) . تشرين الاول :
انتخابات في السار تعرب عن الرغبة في الارتباط
بفرنسا اقتصاديا (٥) - تأسيس الكومنغورم (٥) -
هجوم فرنسي في تونكين (٩) . تشرين الثاني : نزاع
سلح في كشمير بين الهند وباكستان - الشيوعيون
يقصون عن الحكومة النمساوية (١٩) - مقاومة
مشروع التقسيم ، الذي وافقه عليه منظمة الامم ،
في فلسطين (٣٠) . كانون الاول : بريطانيا العظمى
تترف باستقلال بورما (١٠) - نهاية التقنين في
الاتحاد السوفياتي (١٤) - انشقاق اتحاد العمل
العام والجهة المالية في فرنسا (١٩) - منع
الحزب الشيوعي في اليونان (٢٧) - تخلي ميشال
ملك رومانيا عن العرش (٣٠) .

فيليب هيريا : عائلة « يوسارديل » - ١ . كامو :
الطاعون - كارلو كوشيوالي : العمل العسير -
فاسكو براتوليني : يوميات العشاق المساكين -
ناتالي ساروت : وصف مجهول - ب. ا. سوروكين :
المجتمع والثقافة والشخصية .

١٩٤٨

كانون الثاني : تأميم السكك الحديدية
البريطانية (١) - هدنة هولندية اندونيسية - تحالف
نييني والحزب الشيوعي الايطالي (٢٣) - تخفيض
سعر الفرنك الفرنسي (٢٤) - مقتل غاندي (٣٠) .
شباط : سيلان تمنح تام الممتلكات (٤) - استقالة
الوزراء التشيكوسلوفاكيين غير الشيوعيين (٢٠) -
تشكيل وزارة شيوعية (٢٥) . آذار : هجوم شعبي
على نانكين (٢١) - بدء حصار السوقيات لبرلين
(٣١) . نيسان : تأميم الكهرباء في بريطانيا العظمى

(١) - أكثرية مطلقة للحزب الديمقراطي المسيحي
الابطالي (١٨) - ايار : دخول الجيوش العربية
والمصرية الى اسرائيل (١٤) - نهاية الانتداب
البريطاني في فلسطين (١٥) - حزيران : وزارة
مالان في افريقيا الجنوبية (٣) - اتفاقات جون
الونج (٥) - اصلاح نقدي في المانيا الغربية (٢٠)
- خلاف بين تيتو والكومنفورم (٢٨) - تموز :
اتضاء يوغوسلافيا عن الكومنفورم (٤) - انشقاق
اتحاد العمل العام الايطالي (٢٦) - اب : هزيمة
المصابات اليونانية في جبل غراموس (٢٠) - مؤتمر
مكوني بروستنتي في امستردام (٢٢) - ايلول :
تخلي الملكة ولهمينا عن العرش (٤) - فتنة فسي
برلين الشرقية (٩) - استيلاء الشيوعيين الصينيين
على تسي - نان (٢٦) - تشرين الاول : سقوط
موكدن في ايدي الشيوعيين (٣١) - تشرين الثاني :
اعادة انتخاب ترومان رئيسا للولايات المتحدة
الاميركية (٢) - كانون الاول : سقوط سو - تشيو
في ايدي الشيوعيين (٢) - « عملية بوليسية »
هولندية ثانية ضد جاكارتا ، القبض على اعضاء
الحكومة الاندونيسية (١٩) - توقيف الكردينال
منفونتي في هنغاريا (٢٧) - وقف العميات العسكرية
في جاوا (٢٩) .

اراغون : الكرب الشديد الجديد - ج - ب .
سوتر : الايدي القلقة - ا . كامو : الحكم العرفي
- فاسكوير توليني : بطل معاصر .

١٩٤٩

كانون الثاني : استقالة تشانغ كاي شك (٢١) -
- الشيوعيون في بكين (٢٢) - شباط : توحيد
جمركي بين قطاعات الاحتلال في المانيا الغربية (١٦)
- اتفاق رودس على وقف اطلاق النار بين اسرائيل
ومصر (٢٤) - نيسان : توقيع معاهدة الاطلسي
الشمالي في واشنطن (٤) - دخول الشيوعيين الى
نانكين (٢٢) - ايار : دستور المانيا الغربية (٨) -
نهاية حصار برلين (١٢) - سقوط هانكيو (١٦)
وشنغهاي (٢٥) في ايدي الشيوعيين - حزيران :
الغاء المحاكم المختلطة في مصر (٢٥) - الهولنديون
يجلون من جاكارتا (٢٩) - تموز : حرم الشيوعيين
والشيوعيين اليول (١٢) - مشروع تقشفي جديد
للمر ستافورد كريس (١٤) - آب : مجلس اوروبا
يعقد جلسته الاولى (٨) - ايلول : اديناور مستشار
(١٥) - تخفيض سعر الليرة (١٨) - تخفيض سعر
الفرنك الفرنسي مرة اخرى (١٩) - انفجار نري
في الاتحاد السوفياتي (٢٢) - اعلان الجمهورية
الشمبية في الصين (٢١) - تشرين الاول : سقوط

كانتون في ايدي الشيوعيين (١٢) - تشرين الثاني :
تأميم الصناعة الفولاذية الانكليزية (٢٤) - كانون
الاول : استقرار الوطنيين الصينيين في فورموزا
(٨) - منظمة الامم المتحدة تقرر تدويل القدس (٩) .
تحقيق الترانزستور على يد وليم شوكلسي -
اراغون : الشيوعيون - سيمون دي بوفوار : الجنس
الثاني - ج باشلار : مذهب العقليين التطبيقي .

١٩٥٠

كانون الثاني : هيجان المزارعين في سهل البو
(٤) - اعتراف بريطانيا العظمى بالحكومة الشيوعية
الصينية (٦) - الرئيس ترومان يصدر امرا بمنع
القبلة الهيدروجينية (٣١) - اذار : استفتاء حول
المسألة الملكية في بلجيكا (١٢) - اضطرابات قروية
في البوي (٢٢) - نيسان : الاردن تضم فلسطين
العربية اليها (٢٤) - ايار : ر - شومان يقترح قيام
وحدة اوروبية للفحم الحجري والفولاذ (٩) - فوز
المعارضة في الانتخابات التركية (١٤) - حزيران :
فوز المسيحيين الاشتراكيين البلجيكيين في الانتخابات
(٤) - رفض بريطانيا العظمى الانضمام الى وحدة
الفحم الحجري والفولاذ (٣) - اتفاق الجمهورية
الديمقراطية الالمانية وبولونيا على حدود الاودر -
نيس (٧) - مجلس الامن يقر عقوبات ضد كوريا
الشمالية ، تدخل الولايات المتحدة (٢٧) - تموز :
الكوريون الشماليون يلفون اقصى جنوبي كوريا
وانغرس (٢٩) - وعد ليوبولد الثالث بالتخلي عن
اضراب عام في لياج وشالولوا (٢٦) وبيروكسل (٢٨)
وانغرس (٢٩) - وعد ليوبولد الثالث بالتخلي عن
العرش بعد بلوغ ابنه سن الرشد (٣١) - اب :
انشاء الوحدة الاوروبية للمدفوعات (١٩) - ايلول :
نزول الاميركيين في انشون (١٥) والاستيلاء على
سيول (٢٦) - اقرار القانون حول النشاطات
المعادية للاميركيين (٢٢) - تشرين الاول : انتخاب
ج - فاوغاس رئيسا للبرازيل (٣) - منظمة الامم
المتحدة تسمح باجتياز خط العرض ال ٢٨ (٧) -
ابادة الجيوش الفرنسية التي جلت عن كاويانسغ
(١٠) - الجلاء عن لنغ - سون (١٨) - الاستيلاء
على بيونغ - يانغ (١٨) - بلوغ اليالو (٢٦) تشرين
الثاني : الجلاء عن لاو - كاي (٢) وهوا - بنه (٤)
- تدخل صيني في كوريا (٢١) - كانون الاول : جلاء
الاميركيين عن بيونغ - يانغ (٤) - الجنرال دي
لاتر مفوض سام في الهند الصينية (٦) - الصينيون
يجتازون خط العرض ال ٢٨ (٢٤) .

(٢٣) - تخلي الملك فاروق عن العرش (٢٦) مصلق
يحد من سلطات الشاه الشاه (٣١) - ايلول : أزمة
سياسية في لبنان (١٨) - تشرين الاول : لسوز
الاحرار في الانتخابات اليابانية (١) - تفجير اول
قنبلة لوية بريطانية (٣) - حالة تأهب ضد الماوماو
في كينيا (٢٠) - قطع العلاقات الدبلوماسية بين
ايران وبريطانيا المظنى (٢٢) - تشرين الثاني :
انتخاب الينهور رئيسا (٤) - فوز المرشال بابافوس
في الانتخابات اليونانية (١٦) - الجلاء عن سون لا
(٢٢) - كانون الاول : فتنة في كازابلانكا (٨) -
روبير موسيل : الانسان العادم الصفات -
لويس دي برويل : هل سيبقى علم الطبيعة الكمي
غير حتي ؟

١٩٥٣

كانون الثاني : حل الاحزاب السياسية في مصر
(١٦) - هجوم الفيتنة في انام (١٩) - شباط :
معاهدة صداقة بين اليونان وتركيا ويوغوسلافيا
(٢٨) - نزاع بين الشاه ومصلق (٢٨) - اذار :
وفاة ستالين (٥) - ابطال تأميم الصناعات
التحدينية في انكلترا (١٧) - انخفاض جديد في
الاسعار في الاتحاد السوفياتي (٣١) - نيسان :
هجوم الفيتنة في لاوس (١٢) - ايار : هريفة
القادة ضد السلطان في مراكش (٢١) - تفجير اول
قذيفة ذرية اميركية (٢٥) - حزيران : وزارة لانيل
(٢٦) - تراجع الديمقراطيين المسيحيين الايطاليين
في الانتخابات (٧) - اعلان الجمهورية في مصر
(١٨) - اعدام ووزنبرغ (١٩) - تموز : وقف اطلاق
النار في كوريا (٢٧) - ناجي يحل محل واكوزي
في هنغاريا (٤) - عزل بيريا في الاتحاد السوفياتي
(٩) - اضطرابات في برلين (١٦-١٩) - اب :
مالكوف يعلن ان الاتحاد السوفياتي يمتلك القنبلة
الهيدروجينية (٥) - الجلاء عن ناسا (١١) - ثورة
الفلاوي على السلطان (١٥) - الشاه يلجأ الى
بغداد (١٦) - اضطرابات في المدن المراكشية
(١٦) - اسقاط سلطان مراكش (٢٠) - ايلول :
مساعدة مالية اميركية لايران (٢) - فوز الميحيين
الديمقراطيين في الانتخابات في ألمانيا الغربية
(٦) - رفض منظمة الامم المتحدة عضوية الصين
الشيوعية (١٥) - تشرين الثاني : وفاة ابن سمود
ملك المملكة العربية (٩) - كانون الاول : مؤتمر
برمودا (٤-٨) - استئناف العلاقات الانكليزية
الايرائية (٥) - جلاء الفرنسيين عن لاي شو (١١)
- اعدام بيريا -

اليزا تريولييه : الحصان الاشقر - صموئيل

كانون الثاني : بدء الهجوم الاميركي الماكس
في كوريا (١٥) - منظمة الامم المتحدة تدين الصين
كمعدية (٣٠) - شباط : انخفاض جديد في
الاسعار في الاتحاد السوفياتي (٢٨) - اذار :
الكوريون الجنوبيون يستردون سيول (١٤) - تلميم
اليترو في ايران (١٥) - نيسان : ملك آرثر يعفى
من قيادته (١١) - وزارة مصلق في ايران (٢٧) -
ايار : هجوم اميركي ظافر شمالي خط العرض الـ
٢٨ (٢٧ حتى ١٤ حزيران) - حزيران : انتخابات
عامة في فرنسا : تراجع الشيوعيين والحركة
الجمهورية الشعبية (١٧) - ايران تضع يدها على
مشتات مبادان (٢٠) - تموز : بدء مفاوضات
الهدنة في كيسونغ (٨) - مقتل عبد الله ملك
الاردن (٢٠) - ايلول : ميثاق الـ « انزوس » يوقع
عليه في سان فرانسيسكو (١) - معاهدة الصلح في
سان فرانسيسكو مع اليابان ، تحالف ياباني اميركي
(٨) - دعوة الى اليونان وتركيا للانضمام الى الحلف
الاطلسي (٢٠) - قانون بارنجه بتقديم المساعدات
المالية للتعليم الخاص (٢١) - تشرين الاول : مصر
تلن ابطال المعاهدة الانكليزية المصرية الموقع عليها
في ١٩٣٦ ، فاروق ملك السودان (٨) - تجديد
المفاوضات في بانموجوم (١٠) - نجاح المحاقطين
في الانتخابات العامة البريطانية (٢٥) - وزارة
شرشل (٢٧) - تشرين الثاني : فتنة في كازابلانكا
(١) - فوز بيرون في الانتخابات الارجنينية (١١)
- الشيشكي يقوم بانقلاب في سوريا (٢٨) - فتنة
مناوة للانكليز في منطقة القناة - كانون الاول :
استقلال ليبيا (٢٤) -
ج - ب - سلوتر : الشيطان والله - ا - كامو :
الانسان المتورد -

١٩٥٢

كانون الثاني : فتح بريطاني صارم في منطقة
القناة (٤-١٦) - فتنة دامية في بنزوت (١٧) -
اضراب عام في تونس (١٨) - اعمال شغب في
سوسا وقبروان (٢٢-٢٤) - اضطرابات دامية
في القاهرة (٢٦) - شباط : وفاة جورج السادس ،
اليزابث الثانية (٦) - الجلاء عن هوا - بنه (٢٤) -
اذار : وزارة بيناي (١١) - توقيف الوزراء التونسيين
وزعماء الدستور الجديد والشيوعيين ، وزارة
يكوش (٢٨) - ايار : اتفاق بون بين الحلفاء والماتيا
الغربية (٢٦) - حزيران : قانون ملك كاران (٢٧) -
تموز الجنرال نجيب يستولي على السلطة في مصر

بكت : غير قابل التسمية - البين دويغريسيه :
الصموغ - ج باشلاز : المادية العقلية .

١٩٥٤

كانون الثاني : رفض اميان المغرب الاسباني
الاعتراف بالسلطان بن عرفة (٢١) - مؤتمر الاربعة
في برلين (٢١ حتى ١٨ شباط) - شباط : معركة
ديان بيان نو (٣ حتى ٧ ايار) - نهاية دكتاتورية
النشيشكلي العسكرية في سورية (٢٥) - نيسان :
وزارة اشتراكيين واحرار برئاسة فان آكر فسي
بلجيكا (٢٢) في اعقاب انتخابات خسر فيها
المسيحيون الاشتراكيون - ناصر رئيس مجلس
الوزراء في مصر (١٨) - مؤتمر كولومبو (٢٨ حتى
٢ ايار) - ايار : مؤتمر جنيف حول الهند
الصينية (٨ حتى ٢١ تموز) - حزيران : حرب
اهلية في قواتملا ، فوز الثوار على الرئيس
ارينز (١٨ حتى ٢ تمز) - حكومة منديس فرانس
(١٩) - تموز : اتفاقات جنيف (٢٠) - اتفاق
انكليزي مصري حول قناة السويس (٢٧) - العمل
باتفاق وقف اطلاق النار في تونكين (٢٧) - الاعتراف
بمبدأ الاستقلال التونسي الذاتي الداخلي (٣١) -
آب : لقاء الاتحاد الهولندي الاندونيسي (١٠) مؤتمر
بروكسل (١٩ - ٢٢) - استقالة فارغاس وانتحاره
(٢٤) - ايلول : بدء المفاوضات الفرنسية التونسية
(٤) - مؤتمر مانيلا حول جنوب شرقي اسيا (٦ - ٨)
تشرين الاول . اتفاق لندن بين ايطاليا ووغوسلافيا
حول تريستا (٥) - الجلاء عن هانوي (٩) - اتفاق
فرنسي الماني في باريس حول السار ، ايطاليا
والمانيا تنضم الى ميثاق بروكسل (٢٣) - تشرين
الثاني : بدء ثورة الادرسي (١) - عزل نجيب في
مصر (١٤) بدء حملة بيرون على الاكليروس
(٢٥) - كانون الاول : ميثاق الامن بين الولايات
المتحدة وفورموزا (٢) - استقلال دول الهند الصينية
استقلالاً تاماً (٢٩) - فرنسا ترم اتفاقات باريس
(٣٠) - س . ب . ت : بانتظار « غورو » .

١٩٥٥

شباط : سقوط وزارة منديس فرانس (٦)
وحلول ادغار فور محله (٢٤) - مالنكوف يستقبل
بالمارشال بولغاين في رئاسة الوزراء في الاتحاد
السوفياتي - معاهدة تحالف بين تركيا وايران تمقد
في بغداد (٢٥) - نيسان : تشرشل يقدم استقالته
من رئاسة الوزارة (٥) - مؤتمر الدول الاقسرو

اسوية في باتدونغ (١٨ - ٢٤) - ايار : انضمام
انكلترا الى ميثاق بغداد (٢) - اعادة السيادة الى
المانيا (٥) - المانيا الاتحادية تنضم الى الحلف
الاطلسي (٩) - انتخابات عامة في انكلترا جات
مؤيدة لحزب المحافظين (٢٦) - رحلة بولغاين
وخروشيف الى بلغراد (٢٦ - ٣ حزيران) - انكلترا
تتخلى عن مواقعها على قناة السويس (١٨) -
انضمام الباكستان الى ميثاق بغداد (١) - اعادة
السيادة الى النمسا (٢٧) - آب : قطع العلاقات
الدبلوماسية بين الهند والبرتغال حول غوا (٢٠) .
ايلول : سقوط الرئيس بيرون في الأرجنتين
(١٩) واستبداله بحكومة يرئسها الجنرال ليونارد
(٢١) - ارجاع الاتحاد السوفياتي مدينة بورخالا
لفنلندا (٢٠) تشرين الاول : اعلان استقلال
جمهورية فيتنام الجنوبية (٢٦) - اضطرابات عنيفة
في قبرص (٢٨) - تشرين الثاني : اعادة محمد
الخامس الى عرشه في المغرب (٥) - اعلان استقلال
المغرب (٦) - حل الجمعية الوطنية الفرنسية
(٣٠) - كانون الاول : رحلة بولغاين وخروشيف
الى بورما (١ - ٧) انصار نقابة العمال
الاميركيين ومنظمة العمل في اتحاد واحد (٢) -
تشكيل الجبهة الجمهورية في فرنسا استعدادا
للانتخابات النيابية (٦) - اعلان استقلال جمهورية
السودان (١٩) .

ف . براتوليني : ميثللو - : افلام بلردن : موت
راكب الدراجة ، وفيلم س . واي : الاب بنشالي .

١٩٥٦

كانون الثاني : استقلال السودان (١) - تشرين
خط بكين موسكو (٤) - تأليف غي مولييه للوزارة
في فرنسا (٢٩) - شباط : مظاهرات في مدينة
الجزائر ضد زيارة رئيس مجلس الوزراء - واستقالة
المقيم العام الجنرال كاترو (٦) - تأسيس المنظمة
الاوروبية للطاقة الذرية (اوراتون) من قبل الدول
الست (١١) - افتتاح المؤتمر العشرين للحزب
الشيوعي في الاتحاد السوفياتي (١٤) وخطبات
خروشوف وميكويان ضد عبادة الشخصية . اذار
غلوب باشا قائد الجيش العربي يطرد من الاردن
(١) - اقرار القانون - الجلاء للاقطار الواقعة عبر
البحار (٢٣) - اعادة الاعتبار الى لازلو راجيك
في هنغاريا (٢٩) - نيسان : بورقيبة يؤلف اول
وزارة في تونس (١٤) - حل منظمة الكومنثورم
(١٧) - زيارة بولغاين وخروشيف لبريطانيا
العظمى (١٨ - ٢٧) - ايار : معاهدة بين فرنسا
والهند تتخلى فرنسا عن مستعمراتها في الهند

لاتحاد الهند (٢٨) . حزيران : المارشال تيتو يقوم
 برحلة الى الاتحاد السوفياتي (٢ - ٢٠) - اغراب
 عام واضطرابات دامية في بوزنان (٢٨) . تموز :
 لقاء ناصر نهرود-تيتو في بريتوني لوضع اسس
 الحياد الإيجابي (١٧ - ٢٩) - الولايات المتحدة
 الأميركية تسحب عرضها بتمويل الد المالى
 (٢٦) . اب : اعادة الاعتبار الى غومولكا (٤) واعادة
 مضمونه في اللجنة المركزية للحزب السالى البولوني
 الموحد (١٩) . تشرين الاول : احلال « ميثاق
 تشاور » محل ميثاق وحدة العمل المقود عام
 ١٩٤٦ بين الحزب الشيوعي الايطالي والحزب
 الاشتراكي الايطالي (٤) - معاهدة سلم تمتد بين
 اليابان والاتحاد السوفياتي (١٩) - ايمري ناجي
 يرأس حكومة هنغاريا (٢٤) - الثورة في هنغاريا
 (٢٥ - ٢٨) - اسرائيل تهاجم مصر (٢٦) - فرنسا
 وانكلترا تنلوان مصر لوقف القتال مع اسرائيل
 (٣٠) . تشرين الثاني : تأليف حكومة اتحاد وطني
 في هنغاريا (٢) - تدخل القوات السوفياتية (٤)
 - هبوط المظليين الفرنسيين والآنكلز في مصر
 وانزال جيوش في بور سعيد - اعادة انتخاب الرئيس
 ايزنهاور (٦) - انطوني ايلن يتخلى عن وزارة
 الشؤون الخارجية لبطلر (٢٠) كانون الثاني : فرنسا
 وانكلترا تسحبان قواتهما من مصر (٢٤) - مبدأ
 ايزنهاور (٢١) .

افلام اوتان - لارا : اجتياز باريس ، وكوتوومال
 عالم الصمت ، لاموريس النطصاد الاحمر ،

١٩٥٧

كانون الثاني : هارولد مكميلان يؤلف الوزارة
 البريطانية (١٠) - مصر تؤمم المصارف وشركات التأمين
 والشركات التجارية الكبرى (١٥) - انتخابات عامة
 في بولونيا موالية للرئيس غومولكا (٢٠) - مارس -
 الشاطيء الذهبى ينال استقلاله باسم «غانا» (٥) -
 فوز الشيوعيين في ولاية كيرا في الهند (١٤) -
 انضمام الولايات المتحدة الاميركية لمضوية اللجنة
 العسكرية في حلف بغداد (٢٣) - فوز الحزب ر.د.ا.
 في الانتخابات العامة في افريقيا الفرنسية وفي
 مقاطعة افريقيا الشرقية الفرنسية وفوز الوطنيين
 في مدغشكر (٣١) - نيسان : اعادة فتح ترعة
 السويس للملاحة الدولية (٨) - البابا بيوس الثاني
 عشر يعلن معارضته للتعذيب (١٢) - انقلاب في الاردن
 موال للغرب ، والملك حسين يفرغ دكتاتوريته
 (٢٨-٢٢) . ايار : سقوط حكومة غي مولييه (٣١) .
 حزيران : اخراج مولوتوف ، ومالكوف وكراماتوفتش
 وشبيليف من مضوية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

٨٨٤

الروسي (٢٢-٢٩) . تموز : اميركا تقدم للاردن
 مساعدات اقتصادية وعسكرية (١) - اعلان استقلال
 تونس وانتخابات بوزريعة رئيسا للبلاد (٢٥) .
 آب : تخفيض قيمة الفرنك ٢٠٪ (١٢) - اعلان
 استقلال ماليزيا (٢٦) . ايلول : اضطرابات عنصرية
 ضد الزواج في ليتل روك (اركنصو) (٤) - المارشال
 تيتو يعترف بحدود الادير - الناييس (١١) - فوز
 الحزب الديمقراطي المسيحي بأكثرية المقاعد في
 الانتخابات العامة في ألمانيا الغربية (١٦) . تشرين
 الاول : اطلاق القمر السوفياتي سبوتنيك (٤) -
 تشرين الثاني : اطلاق القمر سبوتنيك الثاني -
 الاشتراكيون الديمقراطيون يفوزون بأكثرية المطلقة
 في مجلس هملبورج (١٠) - محمد الخامس وبورقية
 يبرهان خدامتهما لحل قضية الجزائر (٢٢) - اقرار
 القانون - الاطار للجزائر في الجمعية الوطنية (٢٩)
 - فوز حزب العمال في انتخابات نيوزيلاندا (٣٠) .
 كانون الاول : مشروع رابانسي يرمي لانشاء منطقة
 عزلاء من الطاقة الذرية في اوروبا الوسطى (٩) -
 مؤتمر القاهرة الرسمي للتضامن الافرو اسيوي
 (٢٦ - ٢٤) .

فيلم رينه كبير : باب الليكي ، وفيلم فجدا :
 كمال - وفيلم انجمار برغمان : الفراولة البرية ،
 وفيلم كالاتوزوف : عندما تمر اللقائى .

١٩٥٨

كانون الثاني : انشاء حلف الهند الغربية (٢)
 - السير ادموند هيلاري يبلغ القطب الجنوبي (٣) -
 حادث ساقية سيدي يوسف : دخول دورية فرنسية
 الاراضي التونسية فتقتل ١٤ قتيلا و٤ مفقودين (١١)
 - مريضة مرفوعة الى الامم المتحدة ضد التجارب
 الذرية يوقها ٩٩٢٥ عالا (١٣) - ثورة في فنزويلا
 تطلع بيريس خيمنس (١٤) - شباط : اعلان الوحدة
 بين سوريا ومصر تنضم اليها اليمن في ٨ (١) -
 الطيران الفرنسي يقصف من الجو ساقية سيدي
 يوسف (٨) - تشكل الحلف العربي من العراق
 والاردن (١٤) . اذار : اطلاق الصاروخ الاميركي
 فنفلود الاول (١٧) - ثورة فيدل كاسترو في كوبا
 ضد دكتاتورية الرئيس باتستا (١٧) - الملك ابن
 السعود يتنازل عن الملك لاخته الامير فيصل الوالي
 لمصر (٢٢) - توقف الاتحاد السوفياتي عن تجاربه
 الذرية وانتاج الاسلحة الذرية المدمرة (٢١) .
 نيسان : قبول الحكومة الفرنسية بتتائج مهمة مولوي
 - بيلي وخدماتها (١٢) - مؤتمر اكرا لحدول
 افريقيا (١٥ - ٢٢) - مؤتمر الغرب في طنجة
 (٢٧ - ٣٠) . ايار : بدء الاضطرابات الدامية في

لبنان (١٠) - ثورة قواد الجيش والمعمرين في مدينة الجزائر ضد حكومة فللمن (١٢) - الروس يطلقون ثالث قمر اسطناعي وزنه ١٢٢٧ كيلو غراما في مدار الارض (١٥) - وزارة فللمن تقدم استقالتها (٢٨) - تأليف لجنة السلامة العامة في الجزائر للحفاظ على الجزائر والمصحراء (٢٣) - حزيران : الجنرال ديفول يتولى الحكم في فرنسا (١) - اقرار المجلس الوطني للسلطات المعلقة والقانون الدستوري (٢) - القضاء الاتحاد السوفياتي لفرض تسليم الكولخوزات للدولة (١٧-١٨) - الاسكا تصبح الولاية التاسعة والاربعين في الولايات المتحدة الاميركية (٣٠) - تموز : نشوب الثورة في العراق وعلان الجمهورية (١٤) - آب : الفواصة اللرية الاميركية تقوم برحلة تحت الجليد عبر المتجمد الشمالي من المحيط الهادي الى المحيط الاطلسي (٧) - بدء الهجوم الكبير الذي قام به فيدل كاسترو في كوبا (١٢) - ايلول : تشكيل الحزب الاشتراكي المستقل في باريس (١٥) - تشكيل حكومة الجزائر الحرة في القاهرة (١٩) - استفتاء في فرنسا حول تعديل الدستور (نعم ٧٩,٢٥٪ لا ٢٠,٧٥٪) - الفينة تقترح « لا » (٢٨) - تشرين الاول : اعلان جمهورية ملغاش (١٤) - الكويت تنضم الى عضوية الجامعة العربية (٢٩) - تشرين الثاني : الانتخابات النيابية في فرنسا (٢٣ - ٣٠) - اعلان جمهوريات السودان والكونغو والسنتال والتشاد والفابون وموريتانيا اعضاء في الوحدة الفرنسية (٢٤-٢٦) - انقلاب عسكري يقوم به اللواء عبود في السودان (١٧) - كانون الاول : اعلان استقلال جمهورية افريقيا الوسطى (اوبنفي - تشاري) ، وجمهوريات الشاطئ الذهبي والداهومي وفولطا العليا اعضاء في الوحدة الفرنسية (١ ، ٤ ، ١١) .

سيمون دي بوفوار تنشر كتابها : مذكرات فتاة منتظمة - وتوماسي دي لمبوسا : الفهد ، ومرغريت دوراس : موديراتو كتنابيله ، ولورانس دوريل : بلطازار ، وبسترناك : الدكتور زيفاكو - افلام بوندارتشوك : عندما تمر اللقائ ، وميشال كرتيه : الفشاشون ، ولويس مال : الشاق .

١٩٥٩

١٩٦٠

(١٧) - الاتحاد الجمركي بين الدول الاربعة التي الفت من قبل افريقيا الاستوائية الفرنسية - الانفصالي الانكليزي التركي اليوناني حول استقلال قبرص (١٩) - اضطرابات وفلاقل في روديسيا الجنوبية (٢٦) . اذار : جزر هاواي تؤلف الولاية الاميركية الخمسين (١٢) - تدخل الصين في التيبب ولجوء الدالاي لاما الى الهند (١٩ - ٢٣) - ايار : اجتماع لجنة دول الاتفاق المؤلفة من الشاطئ الذهبي والنيجر وفولطا العليا والداهومي (٦ - ٧) - حزيران : نجاح العناصر اليسارية للديمقراطية المسيحية في صقليا (٧) - جمهورية الارجننتين تدشن سياسة تقشف اقتصادي (٢٤) - تموز : اطلاق صاروخ سوفياتي جديد يحمل كلبين وارنب واعادته (٢) - تشكيل جمعية اوروبية للتبادل التجاري الحر (٧ دول ستوكهولم) تتألف من بريطانيا العظمى وسويسرا والنمسا والدنمارك والسويد والنرويج والبرتغال (٢١) - آب : مؤتمر سبع دول افريقية مستقلة في مونروفا (٢٨-٢٩) - ايلول : صاروخ سوفياتي يهبط على سطح القمر (١٢) - رحلة خروتشيف الى الولايات المتحدة (١٥-٢٨) - اعتراف الجنرال ديفول بحق الجزائريين بتقرير مصيرهم (١٦) - تشرين الاول : اطلاق لونيكا الثالث في ٣ منه الذي يدور حول القمر وبأخذ صوراً للجانب المظلم منه (٧) - انتصار حزب المحافظين في الانتخابات النيابية البريطانية (٨) - اطلاق الصاروخ الاميركي اكسلورد ٧ (١٢) - الحكومة البلجيكية تعد باقامة حكومة مستقلة في الكونغو عام ١٩٦٠ (١٦) - حادث الحدود بين الهند والصين في لاداخ (٢١) - تشرين الثاني : المؤتمر الاشتراكي الالمانى يمدل عن الاصلاحات الدستورية وفصل الكنيسة عن الدولة (١٢) - كانون الاول : اقرار المجلس الوطني للقانون الذي ينص على مساعدة المدارس الخاصة في فرنسا (٣٠) .

جان ب. سارتر ينشر كتابه : محجوزو التونا - والين روب غريليه : التيه - ول. دوريل : جبل الزيتون - وتالي سالانت : البلايتاريوم - و. او. جونسون : الحدود - ومارسل كامو : سطي فيلمه المعنون : اورفن نيفرو - وجان روس : انا زنجي .

كانون الثاني : انتصار الثورة التي اعلنتها فيدل كاسترو في كوبا - اطلاق اول صاروخ روسي باتجاه القمر - اضطرابات دامية في ليوبولدفيل (٣) - تسليم الجنرال ديفول سلطانه الدستورية ورئيسا للجمهورية وتسلم ميشال دوبريه رئاسة الوزارة (٨) - تأليف الداومي وفولطا العليا (التي انسحبت فيما بعد في اذار) والسنتال والسودان لاتحاد مالي

ثورة يقوم بها الفالون في مدينة الجزائر (٢٤) -
 طاولة مستديرة في بروكسل حول الكونغو (١/٢٥ -
 ٢/٢٥) - مؤتمر الدول الأفريقية الثاني عقد في
 تونس (٢٥) - شباط : استسلام المتعدين في الجزائر
 (١) - المجلس الوطني يقر السلطات المطلقة لحكومة
 دويريه (٣) - آذار : القمع بعنف لمظاهرات الزنوج
 في اتحاد جنوبي افريقيا (٢١) - فشل حكومة
 فرونديزي في الانتخابات العامة في الأرجنتين (٢٧) -
 نيسان : اطلاق الصاروخ بيروس الاول الذي يقوم
 بتصوير الارض من الجو (١) - المؤتمر الافرو اسيوي
 في كوناكري (١ - ١٥) - اضطرابات في كوريا
 الجنوبية رغم سيفمان ري على الاستقالة (١١-١٧)
 - استقلال الطوغو (٢٧) - أزمة سياسية في تركيا
 و انقلاب عسكري (٢٧ - ٣٠) - ايار : السوفييت
 يسقطون طائرة تجسس اميركية يو ٢ فوق اراضي
 الاتحاد السوفياتي (١) - ملك المغرب يستلم الحكم
 ويؤلف وزارة برئاسته (٢٦) - اطلاق سبوتنيك
 الرابع (١٥) - فشل مؤتمر الليرة (١٧) - حزيران :
 مظاهرات معادية للاميركيين في اليابان ، والغاء رحلة
 الرئيس اينهاور اليها (٦ - ١٦) - مؤتمر الدول
 الافريقية المستقلة في اديس ابابا (١٤ - ٢٤) -
 الاتفاق التجاري الطويل الامد المقود بين كوبا والاتحاد
 السوفياتي (١٨) - استقلال مالي (٢) - مفاوضات
 ميلون مع ممثلي لوار الجزائر وفشلها (٢٥ - ٢٨)
 - استقلال مدغشقر والصومال (٢٦) والكونغو البلجيكي
 (٣٠) - تموز : اطلاق واعادة صاروخ روسي حجمه
 ٢١٠٠ كيلوغرام يحمل حيوانات (٤) - بدء الاضطرابات
 الدامية في الكونغو البلجيكي القديم (٦) - وتدخل
 القوات البلجيكية (٩) - انفصال كاتنغا (١١) - تدخل
 الامم المتحدة (١٤) اضطرابات في روديسيا الشمالية
 (٣) وفولطا العليا (٥) - وشاطيه الحاج (٧) والتشاد
 بلجيكا الى سحب قواتها في الحال من الكونغو (٩) -
 الاتحاد السوفياتي يطلق صاروخا جديدا لريادة الفضاء
 (١٩) - انفصال مالي (١٩ - ٢٠) - حكومة الجزائر
 الموقرة تقترح القيام باستفتاء شعبي تحت اشراف
 الامم المتحدة (٢٢) - اتفاق تعاون اقتصادي وتقني
 وعقد اتفاق تجاري بين لانا والاتحاد السوفياتي
 (٢٨) - تشرين الاول : استقلال اتحاد نيجيريا (١) -
 نشوب ازمات سياسية في كسل من فيكاراامواي
 وكولبيا ونزويلا وكوستا ريكا والسلفادور وغواتيمالا
 - اضطرابات في البرازيل وفي الأرجنتين والنيلس
 تستمر حتى تشرين الثاني - تشرين الثاني : الجنرال
 ديفول يتكلم عن « الجمهورية الجزائرية » (٤) -
 فوز كندي مرشح الحزب الديمقراطي في انتخابات
 الرئاسة في الولايات المتحدة الاميركية (١١) - محاولة
 القيام بثورة عسكرية في ليتنام الجنوبية (١١-١٢) -
 كانون الاول : فشل الثورة في ليبيا (١٤ - ١٦)

لورانس فويريل ينشر كتابه : كالايا ، وارنست
 فنون سلمون : مصير ١٠٠٠ - فيلم جان لون
 غودار : على آخر نفس ، وفيلم فريديريكو غاليني :
 الحياة الهنيئة ، وفيلم انطونيوني : القامرة ، وفيلم
 ج. تشوكراي : انشودة الجندي .

١٩٦١

كانون الثاني : استفتاء فرنسي يؤيد سياسة
 ديفول تجاه الجزائر (٨) - جانيو كوادروس ينتخب
 رئيسا للبرازيل (٣١) - شباط : اطلاق صاروخ
 سبوتنيك روسي وزنه ٦٤٥ اطنان وقمر اصطناعي
 روسي (١١) - ثبوت مقتل لومومبا (١٢) - نيسان :
 بدء قضية ادولف ايخمان (١١) - يوري غاغارين
 يسبح في الجو لأول مرة لمدة ٨٩ دقيقة (١٢) - محاولة
 نزول فاشلة في خليج كوشون في كوريا (١٧) -
 حركة انقلاب عسكري في مدينة الجزائر تصرف بحركة
 القواد الاربعة (٢٢ - ٢٥) واطلاق حالة الطوارئ
 والاضراب العام (٢٤) واستسلام الجنرال شال -
 اتحاد جنوبي افريقيا يخرج من رابطة التسعوب
 البريطانية (٣٠) - ايار : رائد الفضاء الاميركي آلن
 شبيرت يقوم بأول محاولة طيران عبر الفضاء (٥) -
 بدء المفاوضات في ابنيان (٢٠) بين الحكومة
 الفرنسية والحكومة الجزائرية وتأجيلها الى ١٢
 حزيران - قتل رافايل تروخولو (٣٠) - حزيران :
 استقلال الكويت (١٩) - تموز : اشتباكات دامية
 مع تونس بشأن بنزوت (٤ - ٢٣) - استئناف
 المفاوضات بين فرنسا ومندوبي حكومة الجزائر في
 لوغرين (٢٠ - ٢٨) - آب : الطيار الروسي
 ليتوف يرسم ١٧ دورة حول القمر في عربته الفضائية
 فوستوك ٢ (٧) - المباشرة باقامة « جدار » برلين
 (١٢) - استقالة جانيو كوادروس (٢٥) واستبداله
 بـ جو غولار (٨ ايلول) - ايلول : محاولة اعتداء
 فاشلة ضد الجنرال ديفول (٨) - الغاء الوحدة بين
 سوريا ومصر (٢٨) - تشرين الاول : فوز حزب
 العدالة في تركيا (١٥) - تشرين الثاني : انقلاب
 عسكري في جمهورية الكوادور (٧) - الحكومة
 التركية الجديدة برئاسة عصمت اينونو (٢٠) - كانون
 الاول : استيلاء القوات الهندية على الممتلكات
 البرتغالية : غوا وداماو وديو في الهند (١٧) .

اقلام ا. رسنه : السنة الماضية في مارتينباد ،
 وفيلم د. وايز وروينز : قصة وست سايد ، و ل.
 يونويل : فيريديانا .

الثالث والمثرون يستقبل أدجوباسي ، شهر خروتشيف في مقابلة خاصة (٧) . نيسان : محاولة قيام ثورة عسكرية في الأرجنتين (٢) - نشر البراءة البابوية : « السلام على الأرض » (١٠) - إيسار : ضم ايربان الشرقية رسميا الى جمهورية اندونيسيا (١) - مظاهرات البوذيين في فيتنام الجنوبية ضد حكومة ديم (٦) - نجاح عملية طيران غوردون كوبر بعد ان قام بـ ٢٢ دورة حول الأرض (١٥ - ٢٧) - حزيران : فوستوك ٥ وفوستوك ٦ وعلى هذا الأخير رائدة الفضاء فالتينا تروشكوف بمودان تلالرض بعد قضاء ١١٩ ساعة في الفضاء (١٤) - انتخاب بولس السادس بابا (٢١) . آب : محاولة انقلاب ضد فولبرت بولو رئيس جمهورية الكونغو (١٤) . ايلول : استقلال ماليزيا (١٦) . الجيش يستلم الحكم في الجمهورية الدومنيكية (٢٥) - بدء الدورة الثانية للمجمع الفاتيكاني الثاني (٢٦) . تشرين الاول : انقلاب عسكري في جمهورية هوندوراس (٢) - الحرب بين القوات الجزائرية والقوات المغربية بشأن الحدود (من ٨ - ٢٠ ت ٢) - انفصال القبيلة عن حكومة بن بيل (١٠ - ٢٠) . تشرين الثاني : انقلاب عسكري في صايغون يفضي الى مقتل الرئيس ديم واخيه (١) - جورج بابندوبو يشكل حكومته في اثينا (٧) - مقتل الرئيس كندي في دالاس (٢٢) . كانون الاول : تشكيل حكومة من القلب واليسار يدخل فيها مورو ونني ، قسي ايطاليا - استقلال زنجبار (١٠) وكينيا (١٢) - سيمون دي بوفوار تنشر : قوة الاشياء .

كانون الثاني : حوادث دامية في بناما تؤدي الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الاميركية (٩) - حركات تمرد في تنغانيكا وكينيا تضطر معها القوات البريطانية للتدخل (٢٤) - شياط : انقلاب عسكري في الفايون يضطر القوات الفرنسية للتدخل في الامر (١٨) . نيسان : الرئيس غولار واضطراره الى اعتزال الحكم امام معارضة اليمين في البرازيل . تموز : استقلال مسلاوي (قديما نياسلاند) (٦) - اطلاق الصاروخ الاميركي راينجر ٢ الذي اخذ ٤٢١٦ صورة قبل ان يتحطم على سطح القمر (٢١) . ايلول : انتخاب ادورد فراي من حزب الديمقراطيين المسيحيين رئيسا لجمهورية الشيلي (٤) - الدورة الثالثة للمجمع الفاتيكاني الثاني (١٤) - استقلال مالطا (٢١) - اطلاق الروس للمريسة الفضائية فوسكود حاملة ثلاثة رواد (١٢) - عزل خروتشيف واستبداله بيريجنيف وكوسيفين (١٥) -

كانون الثاني : مؤتمر المنظمة الاميركية الاقتصادية في بونتادل ايسن (٢٢ - ٢١) . اذار : اطلاق الصاروخ الاميركي تيتان الثاني الذي يبلغ مداه ٨٠٠٠ كلم (١٥) - عقد اتفاقات ايفيان مع حكومة الجزائر (١٨) - والتوقف عن القتال يصبح نهائيا (١٩) - انقلاب عسكري يجبر الرئيس فرديري في الأرجنتين وحكومته على الاستقالة (٢٠ - ٢٨) . نيسان : استفتاء حول سياسة الحكومة في الجزائر وتأيد الشعب الفرنسي لها بنسبة ٩٠,٧٪ من اصوات المقتربين (٨) - تعيين السيد بومبيدو رئيسا للوزارة (١٤) - الصاروخ الاميركي راينجر الرابع يصطدم بوجه القمر الظلم (٢٦) . تموز : استفتاء الشعب في الجزائر حول الاستقلال يؤيده ٩٩,٤٠٠٠ من اصل ٦٤٠,٢٤٠,٠٠٠ (١) - اطلاق القمر الصناعي الاميركي تلسار من كاب كانا فيرال ينبح لاوروبا التقاط الاشارات المرسلة من الولايات المتحدة (١٠) - الطيارة الصاروخية ١٥ - x ترتفع في الجو الى علو ٩٢٤٠٠٠ متر (١٧) - انقلاب عسكري في البيرو (١٨) . آب : استقلال جامايكا (٦) - اطلاق فوستوك ٢ وفوستوك ٤ (١١) - فشل محاولة قتل ضد الجنرال ديزول في بتي كلامار (٢٢) - استقلال التريتني وطوبوغو (٢١) . ايلول : رحلة الجنرال ديفول الى المانيا (٤ - ٩) . تشرين الاول : افتتاح المجمع الفاتيكاني الثاني (١١) - هجوم الصينيين على المواقع الهندية ، الواقعة على حدود القطاع الشرقي (٢٠) - حصار بحري حول كوبا حيث ركزت قواعد لاطلاق الصواريخ السوفياتية (٢٣) - خروتشيف يأمر بسحب كل الاسلحة الهجومية من كوبا (٢٧) - اعلان الجمهورية في اليمن وانتخاب الجنرال سلال رئيسا لها . تشرين الثاني : فوز الاتحاد الوطني الجمهوري في الانتخابات النيابية ، وامتناع عدد كبير من التصويت (١٨ و ٢٥) - رفع الحصار الاميركي عن كوبا (٢٠) .

فيلم اغنيس فاردا : كليومن ٥ - ٧ .

كانون الثاني : مؤتمر صحفي للجنرال ديزول : على انكلترا ان تنضم الى معاهدة روما بدون اي تحفظ (١٤) - تأجيل الى اجل غير مسمى المفاوضات بين بريطانيا ودول السوق المشتركة (٢٨) . شياط : انقلاب عسكري في العراق وقتل اللواء قاسم (٨) . اذار : اضراب عام لعمال المناجم في الشمال وفي اللودين بالرغم من امر المصادرة (١) - البابا يوحنا

اتحاد لعموم يحققه حزب العمال في انكلترا يؤدي الى حكومة ولسن - انشاء جمهورية تنزانيا من دمج تنزانيا وزنجبار (٢٩) - تشرين الثاني : انتخاب لنون جونسون رئيسا للولايات المتحدة الاميركية (٣) - ثورة عسكرية في بوليفيا (٣) - اطلاق الولايات المتحدة الصاروخ زوند ٢ نحو المريخ (٣٠) .

١٩٦٥

كانون الثاني : تأجيل المؤتمر الافرو اسىوي المقرر عقده في مدينة الجزائر مرتين (الاولى في ١٢ والثانية في ٢٥ لاجل شهر صيفي) - انسحاب اندونيسيا من عضوية الامم المتحدة (٢١) - وفاة السير ونستون تشرشل (٢٤) - انقلاب عسكري في فيتنام الجنوبية (٢٧) - فيلاد : خروج فرنسا وحلما من قاعدة اللصب (١١) - اطلاق راينجر ٨ الذي يتخطى على القمر في ٢٠ (١٧) - استقلال نمبيا (١٨) - انقلابات عسكرية متوالية في صايغون (١٩ - ٢٢) - مظاهرات ضد كبر من الطلاب في مدريد (٢٤) - الار : فوز الحزب الديمقراطي المسيحي في الانتخابات العامة في النمسا (٧) - فوز اتحاد يهرون والحزب المنصر بالانتخابات العامة في الأرجنتين - مقتل الجنرال دلفادو رئيس المعارضة في البرغزال (١٤) - رائد الفضاء الروسي ليونيد يجر من مريته فوسكود ٢ وهو طائر في الفضاء (١٨ - ١٩) - الاميركيون يخطون بقصف فيتنام الشمالية يومها (١٩) - فوز المعارضة في الانتخابات البلدية في فرنسا (١٤ و ٢٢) - هياج في الدار البيضاء والرباط وفاس (٢٢ - ٢٣) - اطلاق العربية جيميني الثانية وعلى متنها رائدان فضائيان (٢٣) - نيسان : زيارة بيترولينى للبابا (١٢) - ثورة عسكرية في سان دومينك سابقها القوات الاميركية (٢٤) - ايلر : فوز الجبهة الروديكية في الانتخابات العامة (٧) - غامبون دبليو يقترح انشاء تحالف يشمل الاشتراكيين والمسيحيين الديمقراطيين (٨) - اطلاق الروس للعربة الفضائية لونا ٤ التي تنظم على سطح القمر في بحر الفيوم (٩) - هجير القبلة الليرة الصينية الثانية (١٤) - بريطانيا الملحق تأخذ بالنظام الثري (٢٤) - تحية لسة نواد في صايغون

(٢٥) - مجلس الشيوخ الاميركي يقر قانون حق الاقتراع للزواج (٢٦) - حزيران : رائدا فضاء اميركيان يخرجون في الهواء من كبسولة جيميني (٢ - ٧) - انقلاب عسكري جديد في فيتنام الجنوبية : الجنرال كي يؤلف الحكومة (١٢) - حول « تمويل اودويا الخضراء » (٣٠) - تموز : مربة الفضاء الاميركية مارينر ٤ ترسل صوراً من المريخ الى الارض - ملك اليونان يجبر بانفريو على تقديم استقالته (١٥) - العربية الفضائية زوند ٢ هواي يومدين يقلب بن بيلا ويستولي على الحكم (١٩) - فشل المفاوضات التي دارت في بروكسيل تأخذ صوراً لوجه القمر الملثم (١٨) - آب : دولة ستافورا تنسحب من اتحاد ماليزيا - انسحاب الحرب بين الهند والباكستان حول قضية كشمير (٩) - اضطرابات عنصرية في لوس انجلس (١١ - ١٨) - الرائدان الفضائيان غوردون كوبير وتشولتز كونراد يضربان رقماً قياسياً في مدى الطيران على متن العربية جيميني ٥ (٢١-٢٦) - ايلول : دخول القوات الهندية باكستان (٦) - فرنسوا ميتران يرشح نفسه لاليزه (٩) - الحرب الاشراكي التروجي يتخلى من الحكم في البلاد بعد ان احتفظ به ٢٠ سنة (١٢) - اعلان وقف اطلاق النار في باكستان (٢٢) - تشرين الاول : مؤامرة في اندونيسيا ضد الرئيس سوكارنو (١) - تشومي يترك رئاسة الوزارة في الكونغو لكيا (١٢) - السماح للكنيسة العمل في المصانع في شروط معينة (٢٣) - دكتاتورية المارشال كستلو برتكو في البرازيل (٢٧) - خلف مهدي بن بركة في باريس (٢٩) - تشرين الثاني : روديسيا تعلن استقلالها من جانب واحد على يد ايان سميث وانكلترا تفرض ضلماً عقوبات ادارية واقتصادية (١١) - الجنرال مويولا يستولي على الحكم في كوتنغو ليوبولدفيل (١٤) - كانون الاول : القمر الصناعي لونا ٨ تنظم على سطح القمر - نجاح تجربة الطيران المزدوج لجيميني ٦ وجيميني ٧ (١٥) - صائل الاصوات في انتخابات الرئاسة : لم ينسج الجنرال ديغول سوى ٤٤٤٦٤ من اصوات الناخبين (٥) - اعادة انتخاب الجنرال ديغول بمعدل ٥٥٤١٩ من الاصوات مقابل ٤٤٨٠ لفرنسوا ميتران (١٩) - انقلاب عسكري في الداهومي (٢٢) وفي جمهورية افريقيا الوسطى (٣١) وآخر في لوطا العليا في ٢ ٢٤ ١٩٦٦ - ارافون ينشر رواية تنفيذ الامدام .

جدول الاعلام

الاتحاد المقدس ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٥٣	آ
الاتروسك ١١٦	آرال ، بحيرة ٥١٩
اثينا غوراس ، البطريك ٣١٥	آدب ، هانز ١٢١ ، ١٢٣
اثيوبيا ٧١٣ ، ٨٣٠ (انظر ايضا : الحبشة)	آسيا ٤٢٣ ، ٤٤٣ ، ٥٧١ ، ٦٠٠ ، ٦١٨ ،
احمد آباد ٦٣٦	٦١٩ ، ٦٢٢ ، ٦٥٤ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٧٣١ ،
احمد ماهر ٦٨٨	٧٦٩ ، ٨٢٤ ، ٨٢٦ .
ادرنة ٦٧٥	آسيا الجنوبية الشرقية ٣٥٨ ، ٤٠٨ ،
ادلر ٤٨٩	٦٣١ ، ٦٤١ ، ٧١٣ .
اديس ابابا ٧٦٣ ، ٧٦٩	آسيا الصغرى ٦٨ ، ٦٧٥ ، ٧٤١
الاذاعة والتلفزيون ٤٧٤ - ٤٧٥	آسيا الوسطى ٤٤٥ ، ٥١٨
اذربيجان ٢٧٢ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨	آلاسكا ٤٠٨
اراغون ١٢١	الامود ٢٦٨
ارامكو ٦٨٣ ، ٦٨٤	ابن باديس ٧٠٧
الارجنتين ١٤ ، ١٩ ، ٥٦ ، ٦١ : ٦٦ ،	ابن السعود ، الملك ٦٧٩
٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٥	ابن عرفة ٧٠٩
١٥٩ ، ١٦١ ، ١٨٦ ، ٢٤١ ، ٤٢٣ ، ٤٤٩	ايدجان ٧٢٥
٤٥٤ ، ٤٦٥ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٩١ ، ٥٩٢	اتحاد جنوبي افريقيا ٦٢ ، ١٣٥ ، ٧٢٠ ،
٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٦	٧٢٥ ، ٧٢٨ ، ٧٢٨ ، ٧٥٦ ، ٧٥٨
٦١٦ ، ٦١٧ .	الاتحاد السوفياتي ٦٨ ، ١٣٦ ، ١٨٠ ،
الاردن ٦٢٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥	١٩٣ ، ٢٠٦ ، ٢٤٣ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٧ ،
ارزيرجر ٣٣	٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٨ ، ٢٨٧ ، ٢٩٤ ،
ارلندا ١٢ ، ٢١١ ، ٢٥١ ، ٦٣٧ ، ٨٣٠	٣١٤ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٥٣ ،
ارقوت ، برنامج ١٠٣	٣٦٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٣٩٥ ،
اركنجالسك ٤٢ ، ٢٥٠ ، ٢٦٨	٤٠٤ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ،
ارمسترونج ١٢٤	٤٢٢ ، ٤٤٤ ، ٤٦٢ ، ٤٦٦ ، ٤٧١ ، ٤٧٥ ،
ارمينيا ٢٧٥ ، ٢٩٥	٤٨٧ ، ٥٠٦ ، ٥١٣ ، ٥١٦ ، ٥٢٨ ، ٥٣٣ ،
ارنيم ، الجشال فون ٤٠٤	٥٣٤ ، ٥٣٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٧ ، ٥٥١ ، ٥٥٣ ،
ازبكستان ٢٧٥	٥٥٥ ، ٥٦٤ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ،
الازمة الاقتصادية الكبرى ٨ - انفجارها	٦٠٢ ، ٦١٢ ، ٦١٧ ، ٦٢٥ ، ٦٤٣ ، ٦٤٨ ،
وامتدادها ١٣٠ - مظاهرها ١٣٦ -	٦٧٨ ، ٦٨٣ ، ٧٨٥ ، ٨٠٩ ، ٨١٧ ، ٨٣٠ .
نتائجها ١٤٤ - دورة الازمات الاقتصادية	الاتحاد السوفياتي والازمة الاقتصادية
١٣٠ - ١٣١ - نتائجها الفكرية والاجتماعية	٢٨٥ - ٢٨٦
١٨٣ - ١٩٢ - نتائجها السياسية ٢٠٩ -	الاتحاد السوفياتي ونظامه السياسي ٢٩٤
٢١٤ - الازمة الزراعية ٧٥ - ٧٦	الازمة الاقتصادية ٢٨٥ - ٢٨٦
ازمة (سنة ١٩٢٠) ٥٥	نظامه السياسي ٢٩٠ - ٢٠٤
ازمير ٦٨ ، ٦٧٥	الاتحاد الفرنسي ٧٤٩ - ٧٥٠
ازيكويه ٥٢٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٩	

اسبانيا ٤٢ ، ٧١ ، ١٣٦ ، ١٤٥ ، ١٨٧ ،
١٨٨ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢١٥ ، ٢٢٢ ،
٢٢٣ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٤٠٨ ، ٨٢٢ ، ٤٤٩ ،
٤٥٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٥٠٨ ، ٥٦٠ ، ٥٩٢ ،
٦٧٥ ، ٧٠٧

استانبول ٦٧٥

الاستعمار ١٩ — ٢٠ — الفاؤه ٧٦٤ — ٧٦٦
استنسورو ٥٨٦ ، ٥٩٦ ، ٦٠٩ ، ٦١٤

استونيا ٤٥ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٢٣٨

اسحاقيان ٢٩٧

اسكندر ، الملك ٢٣٧

الاسكندرية ٦٨٢ ، ٦٨٤

الاشتراكية : احزابها ١٠٢ — ١٠٧ تشر ب
افكارها ١٩٥ — ١٩٧ تطورها ١٩٧ — ١٩٨

تطورها ١٩٧ — ١٩٨

اشكباد ٢٥٠

الاضرابات الكبرى ١٢ ، ٢٣ — ٢٤ ، ٢٨ ،
١٠٨

اطلس ، جبال ٧٠٦

الافريقانية ٧٧٣ (انظر كذلك الزنجانية)

افريقيا ، ١٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٣٩١ ، ٤٤٣ ،
٤٥٦ ، ٦١٨ ، ٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ،
٧٢٦ ، ٧٣١ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ،
٧٤٨ ، ٧٥٦ ، ٧٦٠ ، ٧٦٩ ، ٧٧٥ ، ٨٢٥ ،
٨٢٩

افريقيا البرتغالية ٧٤٧ — ٧٤٨

افريقيا الشمالية ٣٦٣ ، ٥٠١

افريقيا الشرقية ٢٠ ، ٧١٣

افريقيا السوداء : تطورها ٧١٣ ، ٧٢٠

افريقيا الغربية الفرنسية ٧١٣ ، ٧١٨ ،
٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣٣ ، ٢٤ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ،
٧٥٠

افغانستان ٢٦١ ، ٦٧٥ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠

افيون (مركبة) ٦٧٥

اقبال ، محمد ٦٧٣

اقليدس ١١٢

اكر ٧٢٥ ، ٧٥٥ ، ٧٦٩

الاكسيون فرنسي ٢١٢

الاكوادور ٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٩ ، ٥٩٦ ،
٦٠٩ ، ٦١٣ ، ٦١٦

البانيا ١٨٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٤ ، ٢٩٤ ، ٥٣١ ، ٥٣٥ ،
٥٧٨

التا ، جبال ٢٧٢

اللزاس واللورين ٢٢ ، ٤٥٦ ، ٦٨ ، ٢٧٤ ،
٤٤٤

الالكترونيات ٧٨٨ — ٧٩١

الكسيف ٢٥٠ ، ٢٥١

النبي ، الجنرال ٢٥ ، ٦٧٤

المانيا ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٦ ،
٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ،

٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ،
٤٨ ، ٥٣ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ،
٧٢ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٣ ،

٨٦ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٥ ، ١١٣ ، ١١٤ ،
١٢١ ، ١٢٨ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٨ ،
١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ،

١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٦٨ ،
١٧٧ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ،
١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ،

١٩٨ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ،
٢١١ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ،
٢٢١ ، ٢٢٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ،

٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ،
٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،
٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ، ٢٨٧ ،

الملكيات الكبيرة فيها ٥٨٢ - ٥٨٣
اميركا والولايات المتحدة ٥٩٧ - ٦٠٠
اميركا الملكيات الكبيرة فيها ٥٨٢ - ٥٨٣
الاندس : جبال ٥٨٥ ، ٦٠٣
اندونيسيا ٤٠٨ ، ٤١٢ ، ٤٤٢ ، ٤٧٧ ،
٤٩٨ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٨ ،
٦٣٠ ، ٦٤٨ ، ٦٥٥ ، ٦٦١ ، ٦٦٧ ، ٦٧١ ،
٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٧٧١ ، ٨٢٦ ، ٨٣٠

اتزيو ٣٦٠

اتسادا ، نهر ٥٨

انغولا ، ٧١٢ ، ٧٤٨ ، ٧٥٦ ، ٧٥٨

انقره ٦٧٥

انكلترا او بريطانيا العظمى ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ،
٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ،
٣٢ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٢ ،
٥٧ ، ٦١ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٤ ،
٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٩ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١٠٥ ،
١١٠ ، ١٢١ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ،
١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ،
١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ،
١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ،
١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٦ ،
١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢٤٣ ،
٢٤٤ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢١٥ ،
٢٣٠ ، ٢٤٣ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٦٠ ، ٣٦٩ ،
٣٧٢ ، ٣٩١ ، ٤٠٦ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ،
٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٤٦ ، ٤٥٠ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ،
٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ،
٤٧٦ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٥٠٢ ، ٥١٠ ، ٥١١ ،
٥٦١ ، ٥٧٤ ، ٥٩٨ ، ٦٠٦ ، ٦٢٥ ، ٦٢٧ ،
٦٢٨ ، ٦٣١ ، ٦٣٤ ، ٦٣٧ ، ٦٤٧ ، ٦٦٢ ،
٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٣ ، ٦٨٨ ،
٧٤٠ ، ٧٤٦ ، ٧٥٢ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ،
٧٦٠

انوال (معركة) ٧٠٧

انور خوجه ٣٦٤

اهرنبورغ ، ايليا ٥٢١

الوب (نهر) ٢٧٦

اوبارين ٧٩٩

اوتوا (اتفاق) ١٥٣

اوديسا ٢٥٠ ، ٣٦٥

الاوراس (جبال) ٧١٠

الاورال (جبال) ١٤ ، ٢٢٦ ، ٢٧٤ ، ٣٠٥ ،

٥١٧

اورنبورغ ٢٩٥

اوروبيا ، عامة ٧ ، ٨ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ،

١٩ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٤٦ ،

٥١ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٥ ، ٦٧ ،
٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ،
٧٨ ، ٨٧ ، ١١١ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ٢٦٩ ،
٢٧١ ، ٢٢١ ، ٢٥١ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٧١ ،
٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٨٢ ، ٢٢٢ ، ٢٦٧ ،
٧١٢ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٨٢ ، ٤٠٩ ،
٤١٧ ، ٤٢٣ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ، ٥٠٦ ،
٥٧٩ ، ٦١٨ ، ٦٢٥ ، ٦٣٥ ، ٦٧٢ ، ٦٨٠ ،
٧١٢ ، ٧٢٨ ، ٧٣١ ، ٧٧٠ ، ٨١٤ ، ٨٠٩ ،
٨١٦

تضخم سكانها ١٤ - طاقتها الصنافية

والتجارية ١٥ - طاقتها المالية ١٥

سيطرته ١٧ - تفوقها في العلم والتقنية

٢١ - انحسارها الاقتصادي ١٧٩ - ١٨٠

مشاريع توحيدها ٤٦٢ - ٤٦٤

السوق الأوروبية ٤٦٣ - ٤٦٥

اوروبيا الشرقية ٤١٧ ، ٤٤٤ ، ٤٤٧ ، ٤٥٣ ، ٨٥٠

١٠٠ ، ١٢٣ ، ١٦١ ، ١٧٥ ، ١٨٩ ، ٢٤٤ ،

٤٤٢ ، ٤٥١ ، ٤٦١ ، ٤٨٦ ، ٥١٦ ، ٥٢١ ،

٥٤٥ ، ٧٦٥ ، ٨٢٥ ، ٨٤٠

اوروبيا الشمالية ١٣١ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ٣٩١ ،

٣٩١

اوروبيا الجنوبية الشرقية ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٤٦٥

اوروبيا الغربية ١٥٠ ، ١٦ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ١٣١ ،

١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٩٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ،

٢٦٩ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٤٤٢ ،

٤٤٨ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٦ ،

٤٨٠ ، ٤٨٦ ، ٤٩٧ ، ٥١٦

اوروبيا الوسطى ١٧ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٧ ،

٧١ ، ٨٥ ، ١٠٠ ، ١٣٣ ، ١٤٢ ، ١٦١ ،

١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٩ ، ٢٣٥ ، ٢٤٤ ، ٢٩٥ ،

٤٢٢ ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٥٠٦ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ،

٥٣١ ، ٥٤٥ ، ٥٥١ ، ٧٦٥ ، ٨٤٠

الاوروغواي ١٩ ، ١٨٦ ، ٥٨١ ، ٥٨٢

الايرنوك (نهر) ٥٨١

اوديول ، فنسان ٩٨

اوسترايا ٦٢ ، ٦٦ ، ٧١ ، ٨٥ ، ١٣٥ ،

٤٠٨ ، ٤٤٨ ، ٤٤٥ ، ٦٠٦ ، ٦٢٨ ، ٨١٧ ،

٨٢٥

اوسلو ٤٠٠

اوغندا اويوغندا ٧٤١ ، ٧٥٦

اوقيانيا ٦١

اوكرانيا ٤٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ،

٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٩٥ ، ٢٢١ ، ٢٦٨ ، ٢٧٢ ،

٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٩٥ ، ٤٤٥

اوكيناوا ٣٦٨

اولبرخت ٤٠٣

باتيست ٥٩٢ ، ٦١٢
 باتينو سيمون (اغنى اغنياء اميركا اللاتينية)
 ٥٨٣
 بادوليو ، ترأسه الحكم بعد اعتقال
 موسولينى ٤١٧
 بارت ١١٤
 باريس ١٧ ، ٣٤ ، ٣٩ ، ٧٧ ، ١٢٠ ، ١٣٤
 ١٩٤ ، ٢٣٤ ، ٢٤٠ ، ٢٨٤ ، ٣٦٩ ، ٣٨٤
 ٣٩٦ ، ٤٩٤ ، ٥٠٨ ، ٥٣٠ ، ٦٧١ ، ٧٧٢
 ٨١٢ ، ٨١٤
 باريتو ١١٥
 بارنز ٦٧٤
 بازوتولاند ٧٥٧
 باسترناك ٥٢٤
 باسوس ، دوس ٢٠١ ، ٥٠١
 باشلا ، جورج ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢
 بافاري ٣٥ ، ٤٨ ، ٨٦
 بافلوف ١١٤
 الباكستان تركيبها الاجتماعي والسياسي
 ٦٣٨ ، ٦٣٩
 ٦٣٠ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤٠ ، ٦٤٣ ، ٦٤٧
 ٦٥٤ ، ٧٣٤ ، ٧٧٢
 تركيبها الاجتماعي والسياسي ٦٣٨ ، ٦٣٩
 باكو ٢٥٠ ، ٢٧٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨
 باتشغ ٨٠٤
 بالبو المارشال ٦٨١
 باندونغ ، مؤتمر ٦٥٠ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩
 باولوس ، المارشال فون ٤٠٣
 بايكال ٢٦٨
 بتروغراد ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩
 بتروف ٣١٠
 بتشوانالاند ٧٥٧
 بتلهام ٢٨٨
 بثن ، الكونت ٣٨ ، ٢٣٧
 البحر : البحر الاحمر ٦٧٩
 البحر الاسود ٢٥٠ ، ٢٧٣ ، ٤٤٦
 البحر التيريني ٢٣٤
 البحر الكرايبي ٥٨٥ ، ٦٠٠ ، ٦٣٦
 البحر الابيض المتوسط ٢١ ، ٢٧٦ ، ٦٧٩
 ٧٤١
 بحر قزوين ٢٥٠ ، ٥١٨
 بحر المرجان ٢٥٨
 بحيرة بلكاش ٢٧٤ ، ٢٧٥
 بخارست او بوخارست ٢٣٦
 برادا ، ماتويل غونزالس ٥٨٨
 برازافيل ٧٢٠ ، ٧٢٥
 البرازيل ١٤ ، ١٩ ، ٥٦ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٢

اوليفر ، كنتغ ١٢٤
 الاوماتيه (جريدة) ١٠٣
 اومك ٢٥١ ، ٢٦٨ ، ٥١٨
 اونامونو ١١٣ ، ١٣٩
 اوناييل ، اوجين ٢٠٠
 اويان ٨٠٠
 الاونسكو ٤١٨ ، ٨٢٦
 ايبارا - فلاسكو ٥٩٦ ، ٩٠٩
 ايبانيز ، الجنرال ٥٩٢ ، ٥٩٧ ، ٦٠٩
 ايسرت ٢٧ ، ٩٩
 الايبو ٧٧١
 ايبويه ، فليكس ٧٤٩
 ايران ٧٢ ، ٢٦١ ، ٤٢٠ ، ٤٦٨ ، ٦٢٣ ، ٦٧٥ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤
 ايران استبدال اسم المعجم باسم ايران ٦٨٠
 ايراوادي (نهر) ٦٥٨
 ايربان اوغينيا الجديدة ٦٥٢ ، ٦٥٤
 ايزنهاور ٤١٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩
 ايسر لنتن ٧٤٠
 ايطاليا ٢٢ ، ٣٩ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٨ ، ١٠٤ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٣١٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٨٠ ، ٣٨٣ ، ٤٠١ ، ٤٢٨ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٤٩ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٨ ، ٥١٦ ، ٥٣٥ ، ٥٦١ ، ٦٧٥ ، ٦٨١ ، ٨٠٩ ، ٨٢٥ ، ٨٣٠
 ايطاليا احتلالها الحبشة (١٩٣٥) ٦٨١
 افغان الهائل ٥٢١
 افغان (مفاوضات) ٧١١
 ايلواد ١٢١
 اينسكو ، جورج ١١٧
 اينشتاين ١١٢ ، ٢٢٧ ، ٧٨٦ ، ٧٩٣
 ايوب خان ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٧٧٣

ب

بابن ، فون ٢٢٤
 بابوف ٢٩٩
 باتون ، الجنرال ٢٥٢

٢١٤ ، ٢٣٤ ، ٣٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦
٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٤ ، ٣٩٧ ، ٤٢٠
٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٤
٤٦٦ ، ٤٧٥ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥٨٢ ، ٧٦٠
٨٠٨ ، ٨٢٥ ، ٨٣٠

الشيفبة ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، توطيد الكتلة
الشيوعية ٥٣٩ .

البليطيق ، دول ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٤٤٤
بلغاريا ٤٥ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ١٢٦ ، ١٥٦ ، ٢١٥
٢٣٨ ، ٢٥٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٩٧ ، ٥٣١
٥٣٦ ، ٥٣٩ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ .

بلغور ٨٠ ، ٦٧٤
البلقان ٣٣٠ ، ٣٦٤ ، ٥٥١
بلوشر ٢١٨
بلوك ، مارك ١١٦
بلوم ، ليون ١٠٣ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٩٨ ،
٤٦٢ ، ٧٠٨ .

بلانك ، ماكس ٧٨٦
بمباي ٦٣٦ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٧٢٥
بن بلا ٧١٢

بناما ٢٢١ ، ٥٩٦ ، ٦١٣
البنجاب ٦٣٣ ، ٦٣٥ ، ٦٣٨
بندا ، الدكتور ، رئيس ملاوي ٧٥٩
البندقية ٣٦٦
بندكت ٤٩٢

بندكتوس الخامس عشر ، البابا ٢٤
البنغال ٦٣٦

البنلوكس ، دول ٤٣٠ ، ٤٦٣
بنروز ، رولاند ٢٠١

بنغازي ٣٦٢
بنيل ، روخانس ٦١٥

بوانكاريه ٨٣ ، ٩٠
بوانكاريه ، هنري ١١٢ ، ١١٣

بواني ، هوفويه ٧٥٣ ، ٧٥٩
بوتسدام ، مؤتمر ٤٤٥ ، ٦٢٩

بوتو بوتو ٧٢٥
بوخارين ٢٢٠ ، ٢٢١

بودابست ٣٨ ، ١٩٠ ، ٥٤٤
بوديني ٢١٨

بورت اليزابت ٧٤٠
بورت دارون ٦٥٣

البورصة ، لندن ١٢٢
بورقية ٦٢١ ، ٧٠٨

بورما ٣٦٩ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤٩٨
٥٧٤ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٨ ، ٦٥٨

٦٥٩ ، ٦٦٧ ، ٦٦٩ ، ٧١٣ ، ٧٧٠ ، ٧٧١
بورنهام ٤٨٦

٧٣ ، ١٣٥ ، ١٤٥ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ،
١٨١ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢٤١ ، ٤٢٢ ، ٤٤٩
٥١٢ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٧
٥٨٨ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩
٦٠٢ ، ٦٠٤ ، ٦٠٧ ، ٦١٠ ، ٦١٣ ، ٦١٦
٧٤٨ ، ٨٢٨

براغ ١٣٤ ، ٥٤٥ ، ٥٥٠
براغواي ٥٨٥ ، ٦٠٩ ، ٦١٦

البرتغال ٥٢ ، ٨٧ ، ١٩٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٢
٢٣٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩

٥٠٨ ، ٥٦١
افريقيا البرتغالية ٧٤٧ ، ٧٤٨

بوجو ، هانس ٨٠٣
برتوك ، بيلا ، ١١٦ ، ١٢٤

برست - ليتوفسك ٢٤٩
برشلونا ٢٤٠

برغ - البان ١٢٤
برغسون ١١٣ ، ٢٠٢ ، ٨٠١

برلين ٣٤ ، ٣٧ ، ١٩٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٠ ،
٤١٧ ، ٥١٥ ، ٨١٢

برمان ، هارولد ج ٣١٠
برناتوس ١١٩

بروست ، مارسيل ١١٨
بروسيا ٢١٨ ، ٥٣٢

بروسيلوف ٢٥٢
بروكسل ، حلف ٤٢٠

بروكوفيا ٥٢١
بروموتيه الجديد ٢٠٣

برونفغ ، المستشار ١٣٣ ، ١٧٢ ، ١٩٩
بروني ، مقاطعة ٦٦٢

بروهل ، ليفي ١١٥
برويل ، لويس دي ٧٨٦ ، ٧٧٨

بريان ٣٣
بريتوريا ١٣٥

بريتون ١٢١
بريمن ٣٥

بريمودي ريفادا ، الجنرال ٢١٥ ، ٢٣٩ ،
٢٤٠

لسادايا ٤٥ ، ٤٩ ، ٣٧٦ ، ٤٤٥
بست ٨٠٤

بسمارك ٢١
البطالة ١٥٠ ، ١٥١

بطرس الاكبر ٥٢١
بفردج ٤٤٣ ، ٤٧١

بلدسكي ٢١٥ ، ٢٣٧
بلجكا ١٦ ، ٢٠ ، ٢٨ ، ٤٧ ، ٥٢ ، ١٣٦ ،

١٢٨ ، ١٦١ ، ١٧٠ ، ١٨٠ ، ١٩٩ ، ٢١٠

بيهار ٦٤٥
بيلاكون ٣٧
البيمونت ٣٦٦ ، ٣٦٧
بيوس الحادي عشر ، البابا ٨٦ ، ٢٣٣
بييلوروسيا ٣٧٢

بورينو ٤٠٨ ، ٦٥٣
بوريس الملك ٢٣٨
البوسنه ٤٩
بوسنيا ٥٥١ ، ٥٥٣
بوشيان ٧٦٨
بوغوتا ٦٠٢
كوبوفينا ٤٤٥

بولس السادس ، البابا ٥١٠ ، ٥١٣
بولونيا ٢٢ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٢ ،
٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٥٨ ، ٨٦ ، ١٣٦ ،
١٢٧ ، ١٤٠ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ،
١٨٧ ، ٢٠٤ ، ٢١٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٤٨ ،
٢٥١ ، ٢٥١ ، ٢٦٤ ، ٢٧٣ ، ٢٨٢ ، ٢٩٥ ،
٢٩٧ ، ٤٠٥ ، ٤٢١ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٩٧ ،
٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٥ ،
٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ، ٦١٧ ، ٨٣٠ ،
بوليفيا ١٥٦ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٦ ،
٥٨٩ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٦٠٢ ، ٦٠٩ ، ٦١٣ ،
٦١٧

بونديشري ٦٦٢
بونس ايريس ٥٨٢ ، ٥٨٧
بوهر ، نيلز ٧٨٧
بوهيميا - مورافيا ، محمية ٣٧٤ ، ٣٨٠
البويرز ٧٣٨
بوتكور ، بول ١٠٣
بونين ٣٠٨
بونه ، جورج ٩٨
البوهاوس ١٢٥ - ١٢٦
بوهر ، نيلز ١١١
بوهم ٤٩١
بيتان ، المارشال ٢١٢ : ٣٤٣ ، ٣٨٩ ،
٣٩٠ ، ٣٩١
بيتانكور ، رومولسو ٥٩٦ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ،
٦١٦

بيتوف ١٢٠
بيراندلو ١١٨ ، ١٢٠
بيرل هاربر ٣٥٨ ، ٤٠٦
بيرو ، فرنسوا ١٦ ، ٥٥٤ ، ٥٨٢ ، ٥٨٤ ،
البيرو ١٩ ، ١٥٦ ، ١٩٦ ، ٢٤١ ، ٥٨٤ ،
٥٨٩ ، ٥٩٦ ، ٥٩٩ ، ٦١٣
بيرون ، جورج ٢٢٢
بيرون ، الرئيس ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ،
٦١٠
بيشو ٣٩١
بيكايا ، فرنسيس ١٢٠
بيكاسو ٢٠٠ ، ٢٠٩ ، ٤٩٥
بيل ، قانون ٦٥٧

التأميمات ٤٦٨ - ٤٦٩ ، ٥٣٦ - ٥٣٧
التأميمات في الصين ٥٦٩ - ٥٧٠
تاجيكستان ٢٧٥ ، ٢٩٥
تايلاند (السيام) ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٩٨ ،
٦١٨ ، ٦٣١ ، ٧٧٣ ،
ترافيا الشرقية ٦٨ ، ٦٧٥
تركيا ١٨ ، ٢١ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٦٨ ، ١٥٦ ،
١٧٥ ، ٢٦١ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٨ ،
٤٨٠ ، ٤٩٨ ، ٥٥٤ ، ٦٤٧ ، ٦٧١ ، ٦٧٥ ،
٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨٤ ، ٦٨٦ ، ٨١٦ ،
تركيا والحركة الاصلاحية ٦٧٥ - ٦٧٧
تروخولو ، الدكتاتور ٥٨٣
ترانسلفانيا ٤٤٤ ، ٤٤٥
تريينتز ، الاميرال فون ٤٠٣
التركستان ٢٥٠
تركمانستان ٢٧٥ ، ٢٩٥
تروتسكي ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٩
ترومان ٤١٨ ، ٤٣٤ ، ٦٢٩
تريستا ٨١
تزارا ، تربستان ١٢٠
تسانكوف ٢١٥
تشاد ٥٤٩ ، ٧٥٠
تشاكو ٥٩٦
تشرشل ٢١١ ، ٤١٧ ، ٤٦٢ ، ٦٢٢
تشمبرلن ١٦٥
تشومبي ، موييز ٧٥٩ ، ٧٦٠
تشيكوسلوفاكيا ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ،
٥١ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٨٦ ، ١٣٤ ،
١٤٠ ، ١٩١ ، ٢١٠ ، ٢٣٥ ، ٢٥٣ ، ٣٦٤ ،
٤٤٥ ، ٤٧٥ ، ٤٩١ ، ٥١٥ ، ٥٣١ ، ٥٣٣ ،
٥٣٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٦١٧
تشيليا بنسك ٥١٨
تفليس ٢٧٤ ، ٢٩٧
تلمسان ٧٠٦
تنزانيا ٧٥٩
تنسي ، مشروع ١٥٣
تنغايكا او تنزانيا ٦٧٤ ، ٧٢٤ ، ٧٣١ ،
٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٥٦ ، ٧٦٢

جناح رئيس العصبة الاسلامية ٦٢١
جنتيلي ، جيوفاني ٢٣٠
جنيف ٣٩٦ ، ٤٢١ ، ٦٦٨ ، ٨٢٨
جنيف ، اتفاق ... (سنة ١٩٥٤) ٦٦٨
جوريس ١٠٣
جوفيه ١٢٠
جنوى ٣٩ ، ٣٦٧ ، ٤٠١
جونسون ليندن ٤٣٨ ، ٦١٥
جوهنسبرج ٧٢٠ ، ٧٢٥
جيد ، اندريه ١١٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ، ٢٢٧ ، ٥٠٠
جيرودو ١١٩ ، ١٢٠ ، ٢٠١
جيلبرت ، جزر ٣٦٠
جيمني ، صاروخ ٨١٤
جيورجيا ٢٥١ ، ٢٧٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨
جيورجيف ، الجنرال ٢٣٨

ح

الحبشة ٢٠ ، ١٥٦ ، ٢١٢ ، ٢٢٣
حنا ٦٥١
الحجاز ١٨ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩
الحرب العالمية الاولى ٨ ، ٢٣ ، ٢٢ -
رصيدها ٤٩ - تكاليفها ٢٩ - فن الحرب
والعدد الحربية خلال الحرب العالمية
الاولى ٢٣٠ - ٢٣٣
الحرب العالمية الثانية ٨ ، ٢٢٧ - ٢٢٨
فن الحرب ٢٤٢ - ٣٤٥ ، تطورات التسليح
واستحداثات فن الحرب ٣٥٠ - ٣٥٣ -
الحرب البحرية ٣٥٤ - ٣٥٦ - اعمال
المقاومة ضد الالمان ٣٩٤ - ٣٩٦ - المقاومة
في اوروبا الشمالية الغربية ٣٩٧ - ٣٩٨
- المقاومة في اوروبا الشرقية والجنوبية
٤٠٠ - ٤٠١ - المقاومة الايطالية ٤٠١ -
٤٠٢ - نتائجها ٦٨١ - ٦٨٤
الحرب الباردة ٤١٧ ، ٤١٨
حرب اليوكسر ١٨
حرب كوريا ٤٧٨
الحرفية الجديدة ٢٠٢ - ٢٠٤ - تمجيدها
٢٠٤ - ٢٠٥
حزب الدستور (تونس) ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧١٠
حزب المؤتمر (في الهند) ٦٢٢ ، ٦٤٨
حزب الوفد المصري ٦٧٨
حسني الزعيم ٦٨٨
حيدر آباد ٦٤٥

تورينو ٣٦٧ ، ٤٠٢
التوغو ٧٢٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥٢ ، ٧٥٨
توكاتشفسكي - المارشال ٣٢١
تولستوي ٥٢١
تونس ٦٢١ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩
٧١٠ ، ٧٦٩
التوتكين ٤١٢ ، ٦٦٤ ، ٦٦٨
توينبي ٤٣٧
تيبور ، ماند ٦٤٧
تيلسور ٦٤
تياد دي شاردن ، الاب ٥٠٧
التيبب ٥٧٣
تيتو ٣٦٤ ، ٤٠١ ، ٥٥١ ، ٥٥٦
تبخون ، البطريك ٣٢٠
التيمس ، جريدة ٩١ ، ٩٢
تيموشنكو ٣١٨

ث

تلمان ٩٩
الثورة الروسية ٣٣ ، ٣٥ ، ٩١ - ٩٢ ،
٢٤٣ - ٢٥٤
الثورة في المانيا ٣٦ - ٣٧
الثورة في هنغاريا ٣٧

ج

الجاز ، موسيقاه ١٢٤
جاكارتا ٦٥٢
جاوا ٢٠ ، ٦٤٨ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٦٤
جايمس ١١٢
جب ، المستشرق ٦٧٣
الجبل الاسود ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦
جبل طارق ٢٤٠
جتلند ، معركة ٣٥٤ ، ٣٦٤
جدانوف ٥٢٤
جربا ٧٠٦
جرشوين ١٢٤
الجزائر ٢٠٥ ، ٥٠٧ ، ٦٢١ ، ٧٠٥ ، ٧٠٨ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٨٢٦
الجزيرة العربية ٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٩
جمال الدين الافغاني ٦٧١ ، ٦٧٢
الجمعية التجارية الاسلامية ٦٤٩

الدولية الثالثة : تأليفها عام ١٩١٩ - ٨٢ ،

٨٣ ، ١٠٩

الدوريكاتيز ، جزر ٨٤ ، ٣٦٦

دوركهايم ١١٥

دوسلدورف ٣٤

دوشان ، مارسيل ١٢٠

دوو فالبيه ، فرنسوا ٦١٥

دومر ٦٦٣

دومرغ ١٦٧ ، ٢١٢

دولان ١٢٠

الدومنيك ٥٨٣ ، ٥٩١ ، ٦٠٠ ، ٦١٣ ،

٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧

الدومنيون ١٤ ، ٧١ ، ١٤٦ ، ١٥٣ ، ٤١٠ ،

الدون ، نهن ٥١٨

دوهامل ، جورج ٢٠٣ ، ٢٠٤

ديان - بيان - فو ٦٦٨

دي فري ٨٠١

ديب ٣٥٩

ديكو - الاميرال ٦٦٦

الديمقراطية : ازمتها في اوروبا الوسطى

١٠٠ - ١٠٢ ، الديمقراطية السوفياتية

٣١٣ - ٣١٤ ، الديمقراطيات الشعبية في

اوروبا الوسطى والشرقية ٥٣١ - ٥٤٠ ،

توحيد الديمقراطيات الشعبية ٥٣٨ - ٥٣٩

الديموغرافية ، الحركة ١٨٣ - ١٨٨ ،

و ٨٢٤ - ٨٣٠

دين اتشيسون ٤١٨

دي برويل ١١١

ديبوسي ١٢٤

ديترويت ٤٣٨

دي غرانميزون ، الكولونيل ٣٣٢

دي غول ٣٤٤ ، ٣٩٦

دي فلا ، الموسيقى ٢٣٩

دي لاتور دي بان ٢٠٤

دي مان ، هنري ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩

ديات ١٩٨

ر

الراي العام والانتخابات ٩٠ - ٩٦

رابالو ، معاهدة (١٩٢٢) ٢٦١

الراسمالية : مناهضتها ١٩٤ - ١٩٥

الرابطة الاسلامية في الهند ٦٣٤ ، ٦٣٧ ،

٦٢٨

راتينوهو ٢٦

راديك ٢٢١

خاركوف ٢٧١

الخانات ١٨٠ - ١٨٢

خاي دمنه ، الامبراطور ٦٦٣

خروتشوف ٥٢٥ ، ٥٣٠ ، ٥٤٤

الخليج العربي ٦٧٥

خيمنس ، بيريس ٦١٤ ، ٦١٥

خيمنس ، خوان رامون ٢٣٩

د

الدادية ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٥

الدار البيضاء ٧٠٦ ، ٧٢٥ ، ٧٦٢

دارجنليو ، الاميرال ٦٦٧

دارنان ٣٩١

داريه ٢٢٣

دافال ، مانويل ١١٧

دافيسون ٨١٠

دالس ، جون فوستر ٤٢٢

دانتزيغ ٤٥ ، ٥٢

اللانمارك ١٤٠ ، ١٩٦ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ،

٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٤٦٥ ،

٥٦١ ، ٥٨٢

الدانمرك المحمية النموذجية ٢٨٤

دانوتزيو ، غبريل ٨٤

دانوب ٣٥ ، ٥١ ، ٤١٧

داني - كليمانس ١١٩

الداهومي ٧١٩ ، ٧٢٤ ، ٧٥٩ ، ٧٦٢

داوز (مشروعه) ٢٦٢

درايزر ١١٩

درايفوس ٨٦

الدردنيل ٢٠ ، ٣٥٩

درسدن ٣٧٠

دغريل ٢٩٤

دغريل ، ليون ٢١٤

دكر ٧٢٦ ، ٧٢٨ ، ٧٣٠

دلتي ١١٥

دلفوس ، المستشار ٢٠٤ ، ٢٣٦

دلمايا ٨٤ ، ٤٠١

دهلي ٦٣٤

دمشق ٦٧٩ ، ٦٨٨

دنيبر ٢٦٧ ، ٢٦٩ ، ٥١٨

دنيكين ٢٥٤ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣

دوتروا ، الجنرال ٦١١

الدولية الثانية ٢٢ ، ١٠٣ ، ١٠٩

٢٧٨ ، ٤٤٤ ، ٥١٥ ، ٥٢١ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥
 ٥٢٩ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ، ٨١٤ .
 رومل ٣٦٢ ، ٤٠٣ ، ٦٨٢
 روموف ، ج ٢٩٢ ، ٢٩٣
 الروهر ٢٧ ، ٥٨ ، ٦٥ ، ١٠٥ ، ٨٠٨
 روهم ٢٢٥
 ريفا ١٣٤ ، ٢٥١
 الريف ٥٠٦
 ريكماتس ٧٤٤
 ريكوف ٣٢١
 ريمارك ٢٢٧
 الرين ، نهر ٤٥ ، ٥١ ، ٣٥ ، ٢٥٤
 رينو ، بول ٩٨ ، ١٦٩
 رينوديل ١٠٣ ، ١٦٨
 الريو ١٨٦ ، ٥٨١ ، ٨١٢

ز

زارا ، مدينة ٤٤
 زوفاس ٣٩٥
 زغلول باشا ٦٧٨
 زمستوف ، اتحاد ٣٣
 زمبيا ٧٥٦
 زنجبار ٧٥١
 الزنجية ٧٦١ - ٧٦٢
 زولا ١١٦
 زيمروالد ٣٣
 زيمونيايف ٣١٩ ، ٣٢١

س

ساتي ، اريك ١٢٤
 السار ٣٧ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٦٥ ، ٦٧
 ساراتوف ٥١٨
 سارتر ٢٠٢ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢
 ٤٩٩ ، ٥٠٠
 ساقية سيدي يوسف ٧١٠
 الساكن ٣٥ ، ٣٧
 سلازار ٨٧ ، ٢٠٤ ، ٢٢٨ ، ٦٠٧
 سالرفو ٣٦٠
 سالو ، حكومة ٣٦٦
 سمارا ٣٥٠
 سانت اتين ٢٤
 سانت اكسويري ١١٩
 سان - جوست ٢٩٩

راتجل ٢٥٣
 رافل ١٢٤
 رامون ٨٠٥
 راونلي اورندي ٥٢ ، ٧٣١ ، ٧٣٤
 رايت ، رتشر ٢٠١
 الرباط ، مدينة ٧٠٩
 الرايشستاخ ، مجلس ٢٨
 رستوف ٥١٨
 رشيد رضا ، محمد ٦٧٢
 رضا خان بهلوي ٦٨٠
 روالبندي ٦٣٩
 روبلس ، جبل ٢٤٠
 روتردام ٣١
 رودفورد ٧٨٧ ، ٧٨٨
 روديسيا الشمالية ٧١٣ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ،
 ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٩ ، ٧٣٢ ، ٧٣٧
 ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٦٦
 روديسيا الجنوبية ٧١٧ ، ٧٢٤ ، ٧٣٦ ،
 ٧٤٠ ، ٧٥٧ ، ٧٦٢
 روزا لكسمبورج ٣٧
 روزفلت الرئيس ٩١ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ،
 ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ٢٠٥
 ٢١٠ ، ٣١٤ ، ٤٣٣ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨
 ٤٩٣ ، ٥٩٩ ، ٦٢٢
 روزكا ٧٩٤
 روزنبرغ ٢٩ ، ٢٢٢ ، ٢٧٣
 روستوف ٢٦٦
 روسلي ٢٣٤
 روستنغ ٣٧٥
 روسو ، جان جاك ٢٩٩
 روسيا ٢٠ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٣٠ ،
 ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٥٤ ، ٤٦ ،
 ٤٩ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٧٤ ، ٨١ ،
 ١٤١ ، ٢٢٣ ، ٢٤٨ ، ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ،
 ٢٢٢ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٨ ، ٢٩٤ ،
 ٢٩٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ،
 ٣٩١ ، ٤٤٢ ، ٥٢١ ، ٥٢١ ، ٥٢٣ ، ٥٦٠ ،
 ٥٧٤ ، ٦٢١
 روسيا البيضاء جمهورية ٢٩٥ ، ٣٧٣ ،
 ٤٤٤ ، ٣٨٠
 روسيل ١٢٤
 روكفلر ٩٤
 روما ٨٦ ، ٢١٦ ، ٥٣٠ ، ٧٣٤
 رومان ، جول ٢٠٢
 رومان رولان ١١٩ ، ١٩٩
 رومانيا ٤٤ ، ٤٩ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٠١ ، ١٠٦ ،
 ١٣٤ ، ١٣٧ ، ١٥٦ ، ١٧٥ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦

سوريا ٥٢ ، ٤٨١ ، ٦٢٣ ، ٦٨٥ ، ٦٨٨
 السويد ٦٥ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ،
 ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٨٣ ، ١٩٦ ، ٢٧٥ ، ٤٠٠ ،
 ٤٢٢ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٦ ، ٤٧١ ،
 ٥٣٩ ، ٥٧٤ ، ٨٤٠
 ستفمان ري ٦٢٩ ، ٧٦٥
 ستغور ، ليوبولدسين ٧٥٢ ، ٧٥٩ ، ٧٦١
 س - يات - سن ٥٦٠ ، ٥٦١
 سنكلر ٢٠٠
 ستون ٢٣ ، ١٠٤ ، ١٦٥
 سواسون ٣٤
 السويد ٢١٤
 سوراكارنا ٦٤٨
 سوركوف ٥٢١
 سوروكين ٢١٥ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣
 سوق الأهراس ٧١٠
 السوق الأوروبية انشائها بموجب معاهدة
 روما (١٩٥٧) ٤٦٥ ، ٥٤٩
 سوكارنو ٢٦١ ، ٦٢٨ ، ٦٢٨ ، ٦٥١ ،
 ٦٥٤
 سومترو ٦٥٣
 السويس : قناة ١٨ ، ٤٢١
 سويسرا ١٦ ، ٣٢ ، ٤٨ ، ٦٥ ، ٦٩ ،
 ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٨٣ ،
 ١٩١ ، ١٩٦ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ،
 ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٥ ، ٤٧٠ ، ٤٨٢ ، ٥٠٢ ،
 ٥٧٤ ، ٨٣٠
 سيبيريا ٢٠ ، ٤٢ ، ٤٧ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ،
 ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٣٠٥ ،
 ٣١٩ ، ٥١٥ ، ٥٢٨
 سيتروين ٦٥
 سيدني براني ٣٦٢ ، ٧٦٩
 سيراليون ٧٢٧ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥
 سيزان ٢٢٧
 سيفريد ٩٣
 سيفر ، معاهدة ٦٧٥
 سيكوتوريه ، الرئيس ٧٥٩
 سيمونوف ٥٢١
 سيميان ، فرنسوا ١١٦
 السينما ١٢٦ - ١٢٩ - السينما بعد
 الحرب العالمية الثانية ٤٩٣ - ٤٩٥
 سيلان ٦٢٨
 سيليزيا ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٦٥ ، ٣٧٥

ش

شاخت ، الدكتور ١٨١

سانت لويس ، مدينة ٧٢٥
 سان سلفادور ٥٨٥ ، ٥٩١ ، ٦١٣ ، ٦١٧
 سان فرنسيسكو ٤١٧ ، ٥٠٣ ، ٦٨٢
 ساو باولو ٤٨٦ ، ٥٨١ ، ٥٨٧ ، ٦١٠ ،
 ٦١٥
 سايفون ٦٦٨
 سايكس - بيكو (اتفاقات) ٦٧٤
 سبارتاكوس بوند ٢٣
 سبلك ١٩٩ ، ٤٦٢
 سينسر ، هيربرت ١١٤
 ستافسكي ٢١٢
 ستالين ٢٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٧٨ ، ٢٨٧ ،
 ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٣١٤ ، ٣١٦ ،
 ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٦٥ ، ٣٨٨ ، ٤١٧ ،
 ٤٢١ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٧٤
 ستالينغراد ٣٠٥ ، ٣٦١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ ،
 ٤٠٤ ، ٥٢١
 ستانليفل ٧٤٦ ، ٧٦١
 ستراسبورغ ٣٦٩ ، ٤٦٣
 ستراسمان ٧٨٨
 سترافنسكي ١٢٤ ، ٤٩٥
 ستوب ١٥٩
 ستورنرو ، دون لويجي ٩٨
 ستوفتبرغ ، الكولونيل ٤٠٤
 ستيوار ، هوستن ٢٢٢
 ستوكهولم ٥١٢
 سجناس شندربوز ٦٣٣ ، ٦٣٦
 سراغات ، جيوزب ٢٣٤ ، ٢٩٦
 سراواك ، مقاطعة ٦٦٢
 سردينيا ٣٦٦
 سفرد لوفسك ٥١٨
 سفورزا ، الكونت ٢٣٤ ، ٢٩٦
 سكندنافية ، اللبدان ٢١٠ ، ٢٤٣ ، ٢٨٠ ،
 ٤٨١ ، ٤٩٤
 سكودا ، معامل ٢٨٠
 سلوفينيا ٥١ ، ٥٥١ ، ٥٥٢
 سليبس ، جزيرة ٦٥٣
 سمات ، ورنر ٨٤
 سليمان ، جور ٣٦٠ ، ٤٠٨
 سمرقند ٢٩٨ ، ٥١٧
 سمطس ، الجنرال ١٤٥ ، ٦٢٠
 ستيافو ، مؤتمر ٦٠٢
 سنفافورا ٦٢٢ ، ٦٥٣ ، ٤٥٨ ، ٥٦٢ ،
 ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢
 الستفال ٧٣٤ ، ٧٥٠
 السودان ، جمهورية ١٠٤ ، ١٧٨ ، ٦٨٨ ،
 ٧٣٢ ، ٧٥٨

شار، رينه ١٢١
شاريت ، المارشال ٧٧٢
الشاطيء الذهبى ٧١٩ ، ٧٢١ ، ٧٢٥ ،
٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٣ ، ٧٣٧ ، ٧٤٨ ،
٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٦١ ،
شاطيء العاج ٧٣٤ ، ٧٣٦ ، ٧٦٠ .
شاتغالي ، مارك ٢٠٠
شاتغ - كاي - شك ٩٥ ، ٢٦٢ ، ٤٢٠ ،
٥٠٦ ، ٥٦١ ، حكومته منه سنة (١٩٣٧)
٥٦٢ - ٥٦٤ ، ٥٦٧ ، ٥٧٤ ، ٦٢٩
شينغلر ، اوزوالد ٨٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٣
شتاينبك ٢٠١
شترسمان ١٠٠
شتوتفارت ٢٧٠
الشرق الادنى ١٨ ، ٤٩ ، ٤٧٢ ، ٤٩٤ ،
٤٩٧ ، ٦٧٤ ، ٦٧٨ ، ٦٨١ ، ٦٨٦ ، ٧٢١ ،
الشرق الاوسط ٤٢١ ، ٤٤٣ ، ٦٤٢ ،
٦٨٣
الشرق الاقصى ٦٠ ، ٦٨ ، ٥٣١ ، ٦٢٥ ،
٧٤١ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦
الشركة الاميركية للانمار ٦٠٠ - ٦٠١
شرودنجر ٧٨٧
الشريف حسين ٦٧٨
شلبا ٤٧٥
شليفن ٣٣٠
شنغاي ٥٥٩ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧
شهير ٦٥١
شولر ١١٢
شولوكوف ٥٢١
شومان ، (خطة) ٤٦٣
شونبرغ ١٢٤
شوتان ١٦٩
شوشنيغ ٢٣٦ ، ٢٣٧
شويتزر ١٢١
شيانو ٤٠١
شير - ولتر ٨١٤
الشيشكلي ٦٨٨
شيكافو ٤٩٣
الشيلي ١٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٥٦ ، ١٧٥ ،
١٧٦ ، ١٩٦ ، ٢٤١ ، ٤٢٢ ، ٤٤٩ ، ٥٨١ ،
٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٩١ ، ٥٩٤ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ،
٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٩ ، ٦١٣ ، ٦١٧
الشيوعية . ضعف احزابها ١.٢ - ١.٨ ،
تسربها ١٩٥ - ١٩٧ - الشيوعية الحرية
والسياسية ٢٥٤ - الحزب الشيوعي في
روسيا ٣.١ - ٣.٢ - تطور الاحزاب
الشيوعية ٥٣٣ - قيام النظام الشيوعي

ص
صباح ، مقاطعة ٦٦٢
الصحافة ٩٠ - ٩٣ ، و ٤٧٣ - ٤٧٤
صربيا ٣٨٠ ، ٣٨٨ ، ٤٠١ ، ٥٥١ ، ٥٥٢
صقلية ٣٥ ، ٣٥٣ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٦٠
صون يات سن ١٧ ، ٢٥٧
الصين ١٧ ، ١٨ . فتحها لاسواق اوروبا
١٧ ، ١٨ ، ٢١ ، ٤٧ ، ٦٢ ، ٧١ ، ١٤١ ،
١٤٥ ، ١٥٧ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ،
٢٥٣ ، ٣٦٣ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٨ ،
٤٢١ ، ٤٢٧ ، ٤٤٢ ، ٤٩٨ ، ٥٠٦ ، الصين
تمسي شيوعية ٥٥٨ - ٥٦٨ ، الحزب
الشيوعي الصيني ٥٦٤ - ٥٦٦ - الحرب
الاهلية فيها (١٩٤٥) ٥٦٧ - ٥٦٨ ،
الصين الجديدة ٥٦٨ - وحدتها ٥٧٣ -
٥٧٤ - الطريقة الصينية ٥٧٤ ، ٥٧٥ ،
٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٠٥ ، ٦٢٩ ،
٦٣١ ، ٦٤٣ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٦٠ ، ٦٦٧ ،
٦٦٨ ، ٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٧٥٩ ، ٨٢٦ ، ٨٢٨

ط
طبرق ٣٦٢
طرازاز ، الجنرال ٥٨٢
طرابلس الغرب ٥٢
طشقند ٢٧٥ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٥٥٧
طفلياني ١.٤
طنجة ٢٤٠ ، ٧١٠
طوراني ، فيليب ٢٣٤
طهران ٦٨٤
طوكيو ٣٦٠ ، ٣٧٠ ، ٨١٣

ع

عبد الحميد ، السلطان ٦٧٢
عبد الخالق الطريس ٦٨١
عبد الكريم ٧.٧
عبد الله بن الحسين ، الامير ٦٧٩ ، ٦٨٨
عبد ، محمد ٦٧١ ، ٦٧٢
عبود ، اللواء ٧٧٢

النسيلي ١٩ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ١٥٦ ، ١٧٥ ،
١٧٦ ، ١٩٦ ، ٢٤١ ، ٤٢٢ ، ٤٤٩ ، ٥٨١ ،
٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٩١ ، ٥٩٤ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ،
٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٩ ، ٦١٣ ، ٦١٧
الشيوعية . ضعف احزابها ١.٢ - ١.٨ ،
تسربها ١٩٥ - ١٩٧ - الشيوعية الحرية
والسياسية ٢٥٤ - الحزب الشيوعي في
روسيا ٣.١ - ٣.٢ - تطور الاحزاب
الشيوعية ٥٣٣ - قيام النظام الشيوعي

مدن ٦٨٨
 المدلانية او النظام المدلاني ٦.٧ - ٦.٨ ،
 ٦١.
 المراق ٣٥ ، ٦٢٣ ، ٦٤٧ ، ٦٧٥ ، ٦٧٨ ،
 ٦٧٩ ، ٦٨١ ، ٦٨٤
 العلمين ٣٦٢
 العمل والعمال : اضطراباتهم ٢٨ - ٢٩ -
 حرب العمال في انكلترا ١.٢ - ١.٥ ،
 و ١٢٨ - ١٢٩ - الحركات والاضرابات
 العمالية ١٩٠ - ١٩٣ - العمل الاتوامي
 في الحرب الثانية ٢٨٤ - ٢٨٥ - ضعف
 الطبقة العمالية في الولايات المتحدة
 الاميركية ٤٣٣ - ٤٣٤
 عنابة ٧.٦
 المنصرية ٨٥ - ٨٦ ، و ٢٧١ - ٢٧٤

غ

الغايون ٧١٩ ، ٧٢٣ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٦٠ ،
 غارسيا ، فريدريكو ٢٣٩
 غافارين ٨١٣
 غاسبري ٤٦٢ ، ٤٧٥
 غال ، الكونت ٤.٣
 غانا ٧٥٤ - دساييرها المدينة ٧٥٥ ،
 ٧٥٦ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٢ ، ٧٧١
 غرامشي ١.٤ ، ٢٢٤
 غاندي ٢٠ ، ١٩٩ ، ٦٣١ ، ٦٣٣ ، ٦٣٧ ،
 ٦٤٦ ، ٦٣٨
 غراندي ٤.١
 غروبيوس ، وولتر ١٢٥
 غروزل ، جورج ١٢١
 غريفر ٧٩٣
 غستابو ٤.٥
 غسكوني ، دافيد ٢.١
 غلوب باشا ٦٧٩
 غمبيا ٧٣٤ ، ٧٣٧ ، ٧٥٤
 غواتيمالا ١٥٦ ، ٥٨٢ ، ٥٨٥ ، ٥٩١ ،
 ٥٩٦ ، ٧٥٩ ، ٦.١ ، ٦.٢ ، ٦١٥ ، ٦١٧
 غوام ٤.٨
 غويلز ٢١٨ ، ٢٢٤ ، ٢٨٦
 غودريان ٣٤٣
 غوينو ٢٢٢
 غوركي ٣.٩ ، ٣١٠
 غولد ووتر ، بلوي ٤٣٨
 غولار ٦١١ ، ٦١٥
 غومولكا ٥٤٧

الغويان ٥٨٥ ، ٦٢٣
 غورنغ ١٥٤ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ٤.٤
 وغوميز دي كوستا ٢١٥
 غيرارد ١٦٤
 غيلين ، روبرت ٥٧٧
 الغينية ٧٥٠ ، ٧٥٩ ، ٧٦٢
 الغينية البرتغالية ٧٣٤
 غينيا الجديدة او ايريان ٣٦٠ ، ٤.٨ ، ٥٧٨
 ٦٥٢ ، ٧١٩



الغايكان ٤.٨ ، المجمع الغايكاني ٥١٠ -
 ٥١١ ، ٥١٣
 فاروق ، الملك ٦٨٨
 فارين ، الكسندر ٦٦٥
 فاس ، مدينة ٧.٩
 فاسكونسلوس ٦.٤
 الفاشية ٨ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ،
 الدكتاتوريات الفاشية ٢١٥ - ٢١٨ ،
 اصولها ٢١٥ - القوى ٢١٦ - ظروف
 وصولها للحكم ٢١٩ - عقيدتها ٢١٩ ، ٢٢٠
 انتهازية الفاشية الابطالية ٢٣٠ - نفوذها
 ٢٣٢ - ٢٣٤ - الاحزاب الفاشية في اوروبا
 ٢٣٦ - النظام السوفياتي والفاشية ٣١٢
 ٣١٤ ، ٤.٢ ، ٤٦٦
 فالكلند ، جزر ٣٥٥
 فالكنهاين ٣٣٦
 فالوا ، جورج (عصيته) ٢١١
 فاليري ، بول ١١٩ ، ١٢٠ ، ٤٩٥
 فان در روه ١٢٥
 فان دن بروك ، مولر ٨٤ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣
 فان زيلاند ١٩٩
 فان غوغ ٢٢٧
 فاير ستون ٩٤
 فتزجيرالد ، سكوت ١١٩
 فدرزوني ٢٣٠
 فراي ، الرئيس ادوارد ٦١٧
 فرائك (حاكم عام بولونيا) ٤.٥
 فرانكفورت ٣٥٢
 فرجينيا ١١٩
 فردان ٢٩ : ٢٣٦ ، ٢٣٨
 فرحات عباس ٦٢١ ، ٧.٨
 فرصونيا ٤٩ ، ١٩٠ ، ٢٥١ ، ٣٦٤ ، ٥٤٤
 فرغاس ٦١٠ ، ٦١١
 فرمي ٧٨٨ ، ٧٨٩

فولتير ٢٠١
 فولوفراد ٥١٨
 فلاديفوستوك ٤٢ ، ٢٧٦
 فلاسوف ، الجنرال ٢٨٨
 فلاننان ٢٠٥ ، ٢١٢
 الفيتكونغ ٦٦٦ ، ٦٧٠
 الفيتنام ٦٢٣ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩
 فيشر ٨٠١
 فيجيه ٤٩١
 فيشي ، حكومة ٢٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٤
 ٣١٧
 فيصل ، الملك ٦٧٤ ، ٦٧٩
 فيفر ، لوسيان ٣١٨
 فيلي ، سان جون ٦٧٨
 فيلاتوف ٨٠٦
 الفيلبين ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٧ ، ٤٢٣
 ٦٢٤ ، ٦٥٣ ، ٦٥٥ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٧
 ٧٧١
 فيلتا ٥١
 فيومي ٤٤ ، ٥١
 فيينا ١٨٤ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠



قازاخستان ٢٧٥ ، ٢٩٥ ، ٢٩٨ ، ٥١٧ ، ٥٢٨
 قازان ٢٥٠
 قاسم ، اللواء ٧٧٢
 القاهرة ٦٧٧ ، ٦٨٤
 قراخوم ٥١٨
 القرم ٢٥٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ ، ٤٥٥ ، ٤٥١
 القسطنطينية ٥٢
 القصة بعد الحرب الثانية ٤٩٩ - ٥٠٤
 القفاس ٢٥٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٢١ ، ٢٦١
 ٢٧٨ ، ٢٧٢
 قولا ٢٢٥
 القومية ٨٢ ، ٨٥ - مطالب الحركات
 القومية ٦٢٥ - ٦٢٨



الديك ٧٢٠ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠
 ديك : انقلابه في ألمانيا ١٠٦
 ديبوريتو ، هزيمة ٤٢

فرنسا ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٣٨ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٥٨ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٢ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٩٠ ، ٩٥ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٢٣ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٦٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٣٠٥ ، ٣٢٢ ، ٣٤٢ ، ٣٦٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، فرنسا فيشي ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٨ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٩ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٣ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٨١ ، ٤٩٤ ، ٤٩٩ ، ٥٠٢ ، ٥٠٧ ، ٥١٠ ، ٥٢٣ ، ٥٧٤ ، ٦٢٨ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٧٤ ، ٦٧٩ ، ٦٨١ ، ٦٨٨ ، ٦٧٠ ، ٧٠٧ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧٤٦ ، ٧٥٠ ، ٧٥٢ ، ٧٨٥ ، ٧٨٩ ، ٨٠٨ ، ٨٢٢ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٣١ ، فرنكو ، الجنرال ٨٧ ، ١٨٧ ، ١٩٤ ، ٢١٢ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٥٩٢ ، ٦٠٦ ، ٦٨١ ، فرونديزي ٦١٥ ، ٦١٦ ، فرويد ١١٤ ، ٢٢٧ ، ٤٨٩ ، فريتون ٧٢٠ ، فلسطين ٢٥ ، ١٨٧ ، هجرة اليهود إليها ١٨٧ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٩ ، ٦٨١ ، فريد مان ٨٢٠ ، ٨٢١ ، فنزويلا ١٩ ، ١٥٦ ، ٤٤٩ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٩ ، ٦٠٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٨٢٨ ، فنزيلوس ٢٣٨ ، فنلندا ٢٢ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ١٧٥ ، ١٩٦ ، ٢١٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٤٤٤ ، ٤٦٩ ، فور ، ادغار ٤٨٢ ، فورد ٦٤ ، ١٢٣ ، ٨١٩ ، فورموزا ٤٣١ ، ٥٧٣ ، ٦٢٩ ، فوروشيلوف ٣١٨ ، فوش ٢٣٢ ، فولبرت بولون ، الاب ٧٥٨ ، فولتا العليا ٥٦٢ ، الفولفا ٢٥١ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٨ ، ٤٤٥ ، ٥١٧ ، ٥١٨

٨٢٦ ، ٨١٧ ، ٦٠٦ ، ٥٨١ ، ٤٥٢ ، ٤٤٨
 ٨٢٨
 كندي ، الرئيس ٦١٤ ، ٤٤٤ ، ٤٣٧ ، ٤٣٤
 كندي ، مارغريت ١١٩
 الكنائس السوداء ٧٣٦ - ٧٣٤
 الكنيسة الافريقية الارثوذكسية ٧٢٩
 الكنيسة المخلصية ٥٢٩
 الكنائس الانثوية الصهيونية ٧٢٩
 كنيسة القلب الاقدس ٧٢٩
 كنيسة البرج ٧٣٦
 كنيانا ، جومو ٧٤٢
 كوامبرا ، جامعة ٢٢٨
 اكلوانريم ٧٩٦
 كوبا ١٩ ، ١٩٦ ، ٤٢٢ ، ٥٧٨ ، ٥٨٢ ،
 ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٥ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠ ، ٦٠٤
 نورثا ٦١٢ - ٦١٤ ، ٦١٧
 كوبان ٥٧٢
 كوبتشيك ٦١٥
 كوخ ، اريك ٣٧٢ ، ٣٧٤
 كوراديني ٢٣٠
 كوربوزيه ١٢٥ ، ١٢٦
 كورت ايستر ٣٥ ، ٣٧
 كورزون ، اللورد ٦٧٩
 كورسك ٢٧٤
 كورسكا ٣٦٦
 كورنيلوف ٢٥٠
 كورفو ٣٦٦
 كوري ، بيير وماري ١١١ ، ٧٨٨
 كوريا ٤٠٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٥٥٦ ، ٦٢٥ ،
 ٦٧٠
 - حرب كوريا ٦٢٩ - ٦٣٠
 كوزباس ٥١٧
 كوستاريكا ١٩٦ ، ٥٨٢ ، ٥٩٣ ، ٦٠٠ ،
 ٦١٢ ، ٦٠٢
 كوسون ٢١
 الكوششين ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٨
 كوكتو ١١٨ ، ١٢٠
 كوكلوس كلان ٨٢
 كوكوشكا ، الرسام ٢٠٠ ، ٢٢٧
 كولا ، شبه جزيرة ٢٧٦
 كولديج ، الرئيس ٦٠٢
 كولاك ٣١٩
 كولشاك ٢٥٣
 كولبو ، مشروع ٧٦٥ ، ٧٦٧ - ٧٦٨
 كولبوس ١١٦ ، ٥٨٩
 كوليبا ١٩ ، ٢٤١ ، ٥٨٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٩
 ٦٠١ ، ٦١٣ ، ٦٥١

كابول ٦٨٠
 كارمونا ، الجنرال ٢١٥ ، ٢٢٨
 كاتفا ٧١٤ ، ٧١٩ ، ٧٢١ ، ٧٢٤ ، ٧٥٦ ،
 ٧٥٧ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠
 كارولي ، الكونت ٢٣ ، ٢٧
 كاسافويو ٧٦٠
 كاساي ، ولايته ٧٤٥ ، ٧٤٦
 كاسترو ، فيدال ٦١٢
 كافور ٢١
 الكاكية ، الحركة ٧٣٦
 الكالوك ٢٧٢
 كامنياف ٣١٩ ، ٣٢١
 كانري ، جزر ٤٠٣
 كانتون ٥٦٤
 كانو ٤٩٠ ، ٤٩٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢٠ ، ٧٥٥
 كانوسا ٥١٣
 كاوندلا ، كينيت ٧٥٩
 كايو ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٤
 كتلونيا ٤٢ ، ١٨٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤
 كراتشي ٦٣٦ ، ٦٤٧
 كراستوفودسك ٥١٨
 كراكاس ٦٠٣
 الكريبات ٤٤٦
 كرتش ، شبه جزيرة ٢٧٤
 كرديناس ٦٠٤ ، ٦٠٥
 الكرفيز ٢٧٢
 كرفيزيا ، جمهورية ٢٩٥
 كرنسكي ٢٤٨
 كرواثيا ٥٤٥ ، ٥٥١
 كروتشيه ٢٣٤
 كريت ، جزيرة ٣٥٣ ، ٣٥٤
 كشمير ٦٤٧
 كفاحي (كتاب) ٨٤ ، ١٩٤ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣
 ٣٧١
 كلوكوا ٦٣٦
 كلوديل ١٢٠
 كليمنصو ٢٢
 الكمرون ٦٧٤ ، ٧٢٢ ، ٧٢٥ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤
 ٧٤٥ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥٣
 كمبرلي ٥٤٠
 الكمبانية ، الحركة ٧٣٥ ، ٧٣٦
 كمبوس ، الجنرال ٢٢٧
 كنت ١١٣
 كتون ٦٦٦
 كندا ٢٧ ، ٥٦ ، ٦٢ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ١٣٦ ،
 ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٧٧ ، ١٩١ ، ١٩٥

الكوميكون ٥٢٨ ، ٥٩٩
 الكومنتانغ ٥٥٨ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، اصلاحاتها
 ٥٦١ ، ٥٦٢ ، مصيرها ٥٦٢ ، ٥٦٤ ،
 ٥٧٣ ، ٥٦٨
 الكومنترون ١٩٦
 الكومنفورم ٥٢٨
 كونت ١١١
 الكومسومول ٣٠٣ - ٣٠٥ ، ٣٦٥
 كونغو - برازافيل او البلجيكي ٦٤٨ ، ٦٧٤
 ٧١٣ ، ٧١٥ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢٤
 ٧٢٥ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣
 ٧٣٤ ، ٧٣٦ ، ٧٤٢ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٥٨
 - ٧٥٩ ، ٧٦٦ ، ٧٧٢
 كونغو ليوبولدفيل ٧٥٩ - ٧٦٠ ، ٧٦٢
 كوهلر ٨٠٠
 الكويت ٦٨٥
 كويسلنغ ٢١٤ ، ٢٨٨ ، ٤٠٩
 كيركفارد ١١١ ، ١١٣ ، ٥١٢
 كيتل ٤٠٥
 كيروف ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٢١
 كيلوغ ، اتفاق ٦٠٢
 كينز ، ج. م. ٧٠٢ ، ٢١ ، ٤٥ ، ١٦٣ ، ١٦٦
 ٢٠٧ - ٢٠٨
 كينيا ٦٢٥ ، ٧١٧ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٣٦ ،
 ٧٣٧ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٧٢ ، ٧٥٦
 كينيا ، جومو ، ٧٥٩
 كيف ٢٥١ ، ٢٩٧ ، ٣٢١ ، ٣٧٣
 كييل ، مرقا ٣٥

ن

لبنان ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٨
 لتونيا ٤٩ ، ٨٦ ، ٢٣٨
 لشبونة ٢١٥ ، ٧٤٧ ، ٨١٢
 لنوف ، الامير ٢٤٨
 الكسمبورج ٢٨ ، ٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ،
 ٣٩٣
 لبث ، مؤتمر ١٨٦
 لنديرغ ٥١٢
 لبرت ، جاك ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٩٢ ، ٥٩٥
 لندن ، جاك ٢٢٧
 لندن ١٦ ، ٦١ ، ٧١ ، ١٦٦ ، ١٨٥ ، ٢٨٤
 ٣٦٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٤٠٥ ، ٥٣١ ، ٧٢٤
 ٨١٢
 لوبيكه ٣٥ ، ٣٧
 لوبوس ، فيلا ١١٦

لودندورف ٣٢٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠
 لورانس ٦٧٨
 لوركا ، فريدريكو غارسيا ١٢١ ، ٢٣٩
 لوزان ٥١٢
 لوسون ، جزيرة ٦٥٧
 لوفيفر ٢١٠
 لوفين ، جامعة ٥٣٠ ، ٧٤٦
 لوكارنو ، اتفاق ٢٦٢
 لومومبا ، باتريس ٧٥٥ ، ٧٦٠
 لويس ، سنكلر ١١٩
 لابون ٧٩
 لاتوريه ، هايادي ٥٨٨
 لاغوس ٧٦٢
 لاوس ٧٧٢
 لاهاي ٨٢٨
 لاهور ، مؤتمر ٦٣٤
 لويد جورج ٢٥ ، ٢٢ ، ٨٩ ، ٩٤ ، ٩٥
 ليبخنخت ٣٣ ، ٣٧
 ليزينغ ٢٤
 ليبمان ، ولتر ٢٠٦
 ليبيا ٣٦١ ، ٦٧٥
 ليبيريا ٧١٦ ، ٧٣٠
 ليتوانيا ٤٥ ، ٤٩ ، ٨٦ ، ٢٨٠
 ليديس ، مجزرة ٤٠٤
 لينين ٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٤ ،
 ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٧ ، ٢٨٧
 ٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦
 ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٥٢٥ ، ٥٧٤
 لينيفراد ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٢
 ليوبولدفيل ٧٢٠ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦
 ليوتيه ٥٢٥
 ليون ، مدينة ٣٩
 ليونوف ٥٢١
 ليوني ٥٣٧

م

ماتينون ، اتفاقات (١٩٣٦) ١٦٨
 ماتيوئي ١٠٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤
 ماتيس ٢٠٩
 مادورا ٦٤٨ ، ٦٥٢
 مارتن دي غاد ، روجيه ١١٩ ، ٢٠١
 مارسيل ، غبريل ٢٠٢
 مارشال ، جزر ٣٦٠
 مارشال ، مشروع ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٩ ،
 ٤٣٠ ، ٤٥٣ ، ٤٥٥ ، ٤٨٦ ، ٥٢٨ ، ٥٣٩
 ٥٤٩ .

مصدق ٦٨٤
 مصر ١٨ ، ٧٣ ، ١٠٤ ، ١٦٥ ، ٣٥٣ ،
 ٤٩٧ ، ٥٨١ ، ٦١٩ ، ٦٢٣ ، ٦٢٥ ، ٦٧٢ ،
 ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٨١ ، ٦٨٤ ،
 ٦٨٦ ، ٧٣٤ ، ٨٣١
 مصطفى كامل ٦٧٢ ، ٦٧٥
 معاهدات (١٩١٩ - ١٩٢٠) ٤٣ - ٤٤ ،
 ١٥٢ - ١٥٣
 معاهدة برست ليتوفسك ٢٤٩
 معاهدة فرساي ٢٢٣
 معاهدة رابالو (١٩٢٢) ٢٦١
 معاهدة ديتية ٨٦ - ٨٧
 المغرب ٦٨١ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ،
 مقدونية ٦٨ ، ٤٤٥ ، ٥٥٣ ، ٥٥٦ ،
 مكدونالد ٢٣ ، ١٠٤ ، ١٤٥ ، ١٩٨ ،
 المكسيك ١٥٦ ، ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٤١ ، ٥٨١ ،
 ٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٥٨٩ ، ٥٩١ ، ٥٩٣ ، ٥٩٥ ،
 ٥٩٨ ، ٦٠٢ ، ٦٠٤ ،
 مكسيكو ٥٨١
 مكة والمدينة ٦٧٩
 ملتر ، اللورد ٦٧٨
 المنار ، مجلة ٦٧٢
 منشانيون ٢٩٨
 مندريس فرانس ٤٨٢ ، ٧١٠
 مندوزي ، الكردينال ٥٤٥
 منسك ٢٩٧
 منسيو ١٧٤
 منشوريا او منشوكو ١٥٧ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ،
 ٢٥٢ ، ٢٣٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ،
 ٥٦٧
 منظمة التعاون الاقتصادي الاوروبي ٤٢٩
 منغوليا الداخلية ٥٧٣
 المهازيها ٦٤٧
 مويوتو ، الجنرال ٧٦٠
 موراس ، شارل ٢٣٨
 مورغان ٨٠١
 مورمانسك ٤٢ ، ٢٥٠ ، ٢٠ ، ٢٧٦ ،
 موريالك ، فرنسوا ١١٩
 موريتانيا ٧١٨ ، ٧٤٩ ، ٧٤٨ ،
 مورينو ، ج. ل. ١١٥
 الموزمبيق ٧١٩ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ،
 موس ١١٥ ، ٤٩٢
 موسكو ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ،
 ٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٨٣ ،
 ٢٩٥ ، ٣٠٤ ، ٥٢١ ، ٥٢٦ ، ٥٣١ ، ٥٦٠ ،
 ٦٢٢
 موسلي ٢١٤

ماركس ، كارل ١٠٣ ، ١١٥ ، ١٩٦ ، ٢٢٣ ،
 ٤٩٠ ، ٥٣٤ ، ٨٣١ ، ٨٣٧
 الماركسية وتجديد المقلانية ٢٠٢
 ماركوس ٥٥٤
 ماركيه ١٩٨
 المارن ، معركة ٢٣٤
 ماريان ، جزر ٣٦٠
 ماکاو ٥٧٣
 مالك كارني ٤٢٢
 ماركوتكو ، المربي السوفياتي ٣٠٧
 مالرو ١١٩ ، ٢٠١
 مالتكوف ٥٤٦
 مالي ٥٧٨ ، ٧٦٢
 ملان ، الدكتور ٢٣٩
 ماليزيا ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٢٢ ، ٥٥٩ ، ٥٧٨ ،
 ٦٢١ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٥٩ ، ٦٦٢ ، ٦٦٤ ،
 ٦٧٥ ، ٨٢٦
 مالين ٨٦
 مان ، توماس ٢٢٧
 ماندريس ٦٢٩
 مانرهايم ٢٤٩
 ماو - تسي - تونغ ٤١٦ ، ٥١٥ ، ٥٦٤ ،
 ٥٦٥ ، ٥٦٨ ، ٥٧٤ ، ٦٢٣ ، ٦٦٧
 الماو ماو ، حركة ٧٤٢ ، ٧٤٣
 ماياكوفسكي ٣٠٧ ، ٣٠٨
 متسويسي ، تروست ١٥٨
 متسوي ، اندريه ، مؤسس الحركة
 الاميكالية ٧٣٥ ، ٧٣٦
 متسوي ، اتحاد ١٥٨
 منشورين ٨٠٢
 مجد بورج ٢٧
 مجلس الامن ٤١٨
 محمد بن يوسف السلطان ٧٠٩
 المحيط الاطلسي ٣٥٦ - الميثاق الاطلسي
 (١٩٥٢) ٤٢٠
 احليط الهادي ٢٦٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ،
 ٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٦٢٥ ، ٦٢٩ ، ٦٦٢ ،
 المحيط الهندي ٦٦٢ ، ٧٤١
 ملداس ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٤٢
 ملديك ٢٤٠
 ملغشكر او ملاغاشي ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٥ ،
 ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٤٨ ، ٧٥١ ، ٨٢٨ ،
 مدواي ٢٥٨ ، ٣٦٠ ، ٤٠٨
 مرسيلى ٣٩
 مزيني ٢١
 مسترال ، فبريل ٦٠٣
 المسكونية ، الحركة ٥١٢ ، ٥١٦

موسولينى ٨٤ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ،
 ١٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ،
 ٢٨٤ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ،
 موسير ٢٩٤
 مؤتمرات : جنوى (١٩٢٢) ٥٩
 مؤتمرات جنيف اللولية (١٩٢٧) ٥٠
 مؤتمرات جنيف (١٩٥٤) ٤٢١
 مؤتمرات روما (١٩٢١) ٢١٦
 مؤتمرات لبت (١٩٣٠) ١٨٤
 مؤتمرات واشنطن ٤٦ - ٤٧
 مؤتمرات سان فرانسيسكو (١٩٤٥) ٤١٧
 موكلن ٥٦٧
 مولتكه ٢٣٠
 مولر ، آدم ٢٠٤
 مولوتوف ٢١٦ ، ٥٣٨
 المولوسك ، جزيرة ٧٧١
 مونتاغو ٦٢٣
 مونترلان ، هنري دي ١١٨
 مونتيديو ٦١٧
 مونروفيا ٧٦٢
 مونينج ١٩٣ ، ١٩٨ ، ٣٧٠
 مونييه ، جان ٤٦٩
 موير ، رمزي ٩٠
 ميخالوفتش ٣٩٥ ، ٤٠٠ ، ٥٠١
 ميرهايم ٢٣
 ميرون ، كريستيا ، البطريك ٢٢٨
 ميشادو ، جيرارد ٥٩٢
 الميكونج ، نهر ٦٦٨
 ميكيويان ٢٧٣ ، ٥٤٦
 ميلو ، هنري ١١٩
 ميلانو ٣٩ ، ٣٦٧ ، ٤٠١ ، ٨١٥

ن

نابولي ٣٩
 نابوليون ٣٦٣
 نادر خان ٦٨٠
 ناديك ، الجنرال ٢٨٨ ، ٤٠١
 النازية او الهتلرية ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ ،
 ٢٢٣ - بين النازية والمسيحية ٢٢٦ ، ٢٢٧ ،
 - النازية والحياة الفكرية ٢٢٦ ، ٢٢٧ ،
 ٢٨٦ ، ٣٧٤ - سياسة الإبادة فيها ٣٧٥ ،
 ٣٧٦ - محاربتها ٤٨٨
 ناغازاكي ٣٦ ، ٣٧٠ ، ٧٨٥ ، ٧٨٩
 نانكين ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٧
 النرويج ٢٢ ، ٣٥ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٩٦ ،

٢٥٦ ، ٧٣٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٣ ، ٤٠٠ ، ٤٦٥ ،
 ٤٦٦ ، ٥٣٩ ، ٨٣٠ ،
 تقوين اي كو ٦٦١ ، ٦٦٢
 تقوين دنه نييم ٦٦٧
 النقاية ٢٣٠ ، ٢٣١
 النقد المالى : هبوطه ٥٦ - تضخمه ٥٧ ،
 ٥٩ ، و ١٦٥ ، ١٧٥
 التقراشي باشا ٦٨٨
 النقطة الرابعة ، مشروع ٧٦٨ ، ٧٦٥
 نكروما ٦٢١ ، ٧٣٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٨
 النمسا ٤٥ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ١٢٤ ،
 ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٩١ ، ٢١٤ ،
 ٢٣٦ ، ٢٤٨ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٥٧ ، ٤٦٥ ،
 ٤٦٧ ، ٥٤٥ ،
 النمسا والجر ٢٨ ، ٣١ ، ٣٢ ، ٤٤ ، ٥٣ ،
 ٥٤ ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٢٤٢ ،
 نهرو ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٦ ، ٦٣٧ ، ٦٤٦ ،
 نورثكليف ، جرائده ٩١ ، ٩٣
 نورمبرغ ، قوانين ٢٢١ ، ٢٧٥
 نورمنديا ٢٥٢ ، ٢٥٤ ، ٢٥٩ ، ٣٦٠ ،
 ٣٦٢ ، ٣٩١ ، ٤٠٥ ،
 نوري السعيد ٦٢٩
 نياسلاند او ملاوي ٧١ ، ٧٢١ ، ٧٢٦ ،
 ٧٤٠ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٦٢ ،
 نيتشه ١١١ ، ٢٣٠ ،
 نيجر ٧٢٤ ، ٧٥٨ ،
 نيجيريا ٦٢٧ ، ٦٧٤ ، ٧١٩ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ،
 ٧٢٣ ، ٧٣٧ ، ٧٤٥ ، ٧٤٨ ، ٧٥٤ ، ٧٥٦ ،
 ٧٧٠ ، ٧٥٧
 نيروبي ٧٢٠
 نيرودا ، بابلو ١١٩ ، ٦٠٢
 نبفل ، الجنرال ٢٤
 نيقولا الثاني ، الامبراطور ٢٤٧
 نيكاراغوي ٥٨٢ ، ٥٩١ ، ٦٠٠ ، ٦١٦ ،
 نيكسون : زيارته لاميركا اللاتينية ٦١٤
 نيوتن ١١٢
 نيوزيلاند ٦٢ ، ٨٥ ، ١٣٥ ، ١٩١ ،
 نيويورك ١٥ ، ٦١ ، ٨١ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ،
 ١٣٥ ، ٢٩٦ ، ٦٠٧ ، ٨١٢ ،
 نيري ، يوليوس ٧٥٩



هاردنغ ، الرئيس ٦٠٢
 هارلم ٤٣٨
 هاريمان ١٤٤

هوفر ، الرئيس ٩٤ ، ١٣٣ ، ١٦٢ ، ٤٣٢
 هولندا ١٦ ، ٢٠ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، ١٧٠ ،
 ١٨٠ ، ٢٤٤ ، ٢٥٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ،
 ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٧ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٢٠ ،
 ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٦ ، ٤٦٩ ،
 ٥٨٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٤ ، ٦٧٥ ،
 ٨٢٥
 هوليوود ٤٦٨
 هونان ٥٦٤
 هوندوراس ٥٨٢ ، ٥٩١ ، ٦٠٠ ، ٦١٣ ،
 هونغ كونغ ٤٠٨ ، ٥٦٢ ، ٥٧٣ ،
 هونغ - هو ٥٥٨ ، ٥٧١
 هيروشيما : (انهاء القنبلة الذرية عليها في
 ٦ - ٨ - ١٩٤٥) ٢٦٠ ، ٢٧٠ ، ٧٨٥ ،
 ٧٨٩
 هيزنبرغ ١١٢ ، ٧٨٧ ، ٧٨٩
 هيرست ٩٢

و

واسرمان ٢٢٧
 واطسون ٨٠٠
 واشنطن ١٧٥ ، ٥٣١ ، ٥٦٠ ،
 واينر ، نوربرت ٧٩١
 الوجودية ١١٣ ، ٢٠٢ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ،
 الوراثة (علم) ٨٠١ ، ٨٠٢
 ولتر ، بروتو ٢٢٧
 ولكي ، وتل ٣١٤
 ولسون ، الرئيس ٣٦ ، ٢٨ ، ٤٣ ، مبادؤه
 الاربعة عشر ٤٣ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٢٥١ ،
 ٦٢٠
 وهران ٧٠٥
 الولايات المتحدة الاميركية ٧ ، ٩ ، ١٤ ،
 ١٥ ، ١٦ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٤٢ ،
 ٤٧ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٦ - ازدهارها
 ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ،
 ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ،
 ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٣ ، ١٠٠ ،
 ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ،
 ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ،
 ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ ،
 ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، النظام الجديد ١٦٢
 ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ،
 ١٨٠ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٨٨٨ ، ١٨٩ ،
 ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ،
 ٢١٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ،

هاملن ٢١٦
 هالدين ٧٩٩ ، ٨٠٠
 هان ٧٨٨
 هانس ، الفن ١٦٣
 هانكيو ٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ،
 هايتي ٥٨٥ ، ٥٩١ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦١٣ ،
 ٦١٥ ، ٦١٦
 هايدغر ١١٣ ، ١١٤ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ،
 هتلر ١١٣ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٠ ،
 ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، سلطته ٢٢٦
 ٢٣٠ ، ٢٤٣ ، ٢٨٦ ، ٣٧٢ ، ٣٧٥ -
 اجتماعه بالارشال بيتان في مونتوار ٣٩٠
 ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٤٤٤ ، ٤٥٠ ، ٦٨٢
 الهلرية او النازية ١٩٥ ، ١٩٧
 الهجرة : تياراتها في اوربا ٦٧ - ٦٩ و
 ١٨٦ - ١٨٨ - النزوحات البشرية في
 اوربا ٤٤٤ - ٤٤٨
 هريو ٩٨
 هكسلي ، الدوس ١٤٨ ، ٢٠١
 همبورج ٣٥ ، ١٠٥
 همبر ٢٢٣ ، ٣٧٤ ، ٣٨٤ ، ٤٠٥ ،
 همنغواي ١١٩ ، ٢٠١ ، ٥٠٠
 الهند الصينية ٢٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ،
 ٤١٢ ، ٤٦٢ ، ٥٧٨ ، ٦١٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٨ ،
 ٦٥٩ ، ٦٦٢ ، ٦٦٤ ، ٦٦٦ ، ٦٧٠ ، ٨٢٩ ،
 الهند ٢٠ ، ٦١ ، ٦٢ ، ٧١ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ،
 ١٥٧ ، ١٦٥ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٦ ، ١٩١ ،
 ٢٤٤ ، ٢٥١ ، ٢٩٩ ، ٤٤٢ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ،
 ٤٩٨ ، ٥٠٦ ، ٥٧٤ ، ٦٣٢ ، ٦٣٥ ، ٦٣٨ ،
 ٦٣٠ ، ٦٣١ ، الحركة الوطنية فيها ٦٣١ ،
 ٤٣ - المجتمع الهندي ٦٣٤ ، ٦٣٧ -
 استقلالها ٦٣٧ ، ٦٣٩ - مشكلاتها ٦٤٠
 ٦٤٢ - جمود الهند ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٧ ،
 ٦٥٤ ، ٦٦٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٥ ، ٧٧٠ ، ٨٢٦ ،
 ٨٢٩
 هندنبرغ ٩٩ ، ١٠٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤ ،
 هنغاريا ٣٨ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٢ ، ٦٨ ،
 ٧١ ، ١٠٦ ، ١٢٧ ، ١٥٦ ، ١٧٥ ، ١٩١ ،
 ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٥١ ، ٢٨٢ ، ٤٢١ ، ٤٤٤ ،
 ٤٤٥ ، ٤٩٧ ، ٥١٥ ، ٥٣١ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥ ،
 ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩
 هواري ابو مدين ٧١١
 هوباخ ، تيودور ٤٠٤
 هوبكنز ، هاري ١٥٠
 هوجنبرغ ٢٢٤
 هورتي ، الاميرال ٢٨ ، ٥٤٤
 هوسر ١١٣

٢٨٧ ، ٣١٥ ، ٣٢٣ ، ٣٧٢ ، ٤٠٦ ، ٤١٣ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ - الفقر فيها ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥ ، ٤٧١ ، ٤٧٤ ، ٤٨٢ ، ٤٨٦ ، ٤٩٤ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥١١ ، ٥٢٠ ، ٥٢٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٩ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ ، ٥٧٣ ، ٥٧٨ ، ٥٨٦ ، ٥٩٣ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١٢ ، ٦١٤ ، ٦٢٣ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٤٢ ، ٦٤٧ ، ٦٥٥ ، ٦٥٧ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٧٠ ، ٦٨٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٨٥ ، ٧٨٩ ، ٨٠٩ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨٢١ ، ٨٢٥ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨

دولف ١١٩

ويبا ، ٢٠٦ ، ٢١١

ويبر ، ماكس ١١٥

ويماد ، جمهورية ٨٤ ، ٩٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، وينر ٨٠٢

لا

لاسكي ، هارولا ٨٨ ، ٢٤٤ ، ٤٤٦ ، ٢٩٩ ، ٣٠٦ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، لا غارد ، بول دي ٢٢٣ ، لا فال ، بير ١١٢ ، ١٦٨ ، ٢٩١ ، لا ندسون ، اللورد ٢٣ ، لا نبال ٤٨٢

لا

اليابان ٧ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ،

٥٢ - اودمارغا ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٧٢ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ١٠٥ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٤٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٨٧ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤٢٨ ، ٤٤٢ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، تطورها ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٥١٥ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٦١٨ ، ٦٢٠ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٥١ ، ٦٥٤ ، ٦٦٠ ، ٦٦٢ ، ٦٦٦ ، ٦٧١ ، ٦٧٤ ، ٨٢٦ ، ٨٢٠

- النظام الياباني الجديد ٤٠٦

ياسيرس ١١٤

بالطا ٤١٧ ، ٦٢٩

يانغ - تسي ٥٥٨ ، ٥٧١

اليمين ٦٧٥ ، ٦٧٩

ينساوي ، نهر ٢٧٦

اليهود - الاسلامية ٨٥ ، هجرتهم الى فلسطين ١٨٧ ، ١٩٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ - اسقاط حقوقهم المدنية ٢٢٥ ، ٢٣٦ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٨٤ - معاملتهم في عهد حكومة فيشي ٢٩٠ - ٢٩٧ ، ٤٤٤ ، ٤٤٩ ، ٥٣٦ ، ٦٧٤ ، ٦٧٩ ، الوطن القومي ٦٨٠ ، ٦٨٧

يوحنا الثالث والعشرون ، البابا ٥١٠ ، يوغوسلافيا ٤٤ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥١ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٨٦ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٥٦ ، ٢٢٧ ، ٢٥٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٤٠١ ، ٤١٧ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٦٦ ، ٥١٥ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٥ ، ٥٥١ ، ٥٥٧

يونغ ٤٨٩

اليونان ٤٤ ، ٦٨ ، ١٥٦ ، ٧٥ ، ٢١٥ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٢٦٤ ، ٢٨٠ ، ٢٨٨ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٤٠١ ، ٤١٧ ، ٤٢٠ ، ٤٢٨ ، ٤٥٦ ، ٤٦٦

فهرست الصّور

- ١ - لينين يتكلم الى الشعب في ١٩١٧ من على منبر مقام في ساحة بتروغراد .
- ٢ - خندق في ١٩١٧ .
- ٣ - قمع الفتنة السباراكية في برلين في السنة ١٩١٨ .
- ٤ - توقيع معاهدة باريس مع ألمانيا في قصر فرساي ، في ٢٨ حزيران ١٩١٩ .
- ٥ - مصفق باريس . جلسة المحرق اليومية للاموال المنقولة .
- ٦ - بيكاسو ، « غرينكا » .
- ٧ - مهرجان تازي في نورمبرغ . مؤتمر الحركة الوطني في ١٩٣٨ .
- ٨ - حارسان من الـ « باليلا » في روما . نموذج من الروح العسكرية التي خلقتها الفاشية في الشبيبة .
- ٩ - ممسكرا الابداء في « بوكنولد » كما اكتشفته الجيوش الحليفة الظافرة .
- ١٠ - المرفأ الصناعي لانزال الجيوش في « ارّومانش » .
- ١١ - الدبابات الكندية تهاجم اسلحة مدرعة المانية مطوقة في منطقة آلتسون ، في آب ١٩٤٤ .
- ١٢ - مرفأ « الحافر » الذي دمرته القارات الجوية في ١٩٤٤ .
- ١٣ - تحرير باريس . آب ١٩٤٤ .
- ١٤ - مؤتمر بالطا : روزفلت ، وشرشل ، وستالين ، مجتمعون في القرم ، في ١١ شباط ١٩٤٥ .
- ١٥ - اقتبصار قنبلة ذرية في بيكيني . حزيران ١٩٤٦ .
- ١٦ - قصر منظمة الامم المتحدة في مانهاتن (نيويورك) .
- ١٧ - مركز رو كفلر في نيويورك .
- ١٨ - الباخرة فرنسا التي انزلت الى البحر في السنة ١٩٦٠ .
- ١٩ - مخزن اميركي كبير على مقربة من « ديترويت » .
- ٢٠ - شبكة طرقات عصرية في لوس المجلوس : هاربور فريواي .
- ٢١ - الساحة المهرله في موسكو ١٩٥٤ . في الوسط ضريح لينين .
- ٢٢ - جامعة موسكو . منظر لموسكو التي يشرف عليها بناء الجامعة الرائع .

- ٢٣ - مجاعة ١٩٥٣ في الهند .
- ٢٤ - المهاتما غاندي يحيط به قلاميذه .
- ٢٥ - ماوتسي - تونغ يخطب في جيوشه .
- ٢٦ - شنقاي : مدرسة في الهواء الطلق . الحزب الشيوعية .
- ٢٧ - عرض الجواهر امام امبراطور اليابان بمناسبة رأس السنة .
- ٢٨ - عيد الحصاد في مزرعة جماعية .
- ٢٩ - مرقاً باتروني في العراق .
- ٣٠ - رباط : المدينة الاوروبية والمدينة البلدية .
- ٣١ - ارلكين وكولومبين ، بريشة بايلوبيكاسو . متحف لينينغراد .
- ٣٢ - قلامدة في « طوغو » . التعليم مفتاح التقدم .
- ٣٣ - برازيليا : المجلس الأعلى .
- ٣٤ - جون ريو وشاطيء كوبا كبا .
- ٣٥ - اينشتاين في مكتبه في جامعة برنستون ، قبيل وفاته .
- ٣٦ - قبة مرصد جبل بالومار في الولايات المتحدة .
- ٣٧ - قاطرة كهربائية فرنسية تضرب رقماً قياسياً عالمياً في سرعة السير على الخط الحديدي .
- ٣٨ - طيران ولبور رايت في معسكر اوفور في ١٩٠٨ .
- ٣٩ - مطار سان فرانسيسكو .
- ٤٠ - تصميم طائرة ال « كونكورد » .
- ٤١ - جسر جورج واشنطن في نيويورك .
- ٤٢ - التقدم الصناعي : الآلة تحمل عمل الانسان .
- ٤٣ - مصنع ال « رانس » لاستثمار طاقة المد والجزر .
- ٤٤ - مصانع (شينون) النووية .
- ٤٥ - حصاد الحنطة في احدى مزارع الغرب الاميركي الاوسط واحدى المزارع التعاونية السوفياتية .
- ٤٦ - حصاد الارز في كمبوديا .
- ٤٧ - مجمع الفاتيكان الثاني .
- ٤٨ - اختبار جيميبي ٤ : الاميركي ادوارد هوايت يمشي في الفضاء .

فهرست الخرائط والنصاميم

- ١ - الحدود الجديدة والمقاطعات المتنازع عليها بعد الحرب العالمية الاولى ٤٠ - ٤١.
- ٢ - مراكز البطالة في انكلترا عام ١٩٢٨ ٧٩
- ٣ - عدد ممثلي الاحزاب في مجلس الرايشتاغ ١٠١
- ٤ - الانتاج الصناعي والبطالة في العالم بين ١٩٢٩ - ١٩٣٤ ١٤٠
- ٥ - سعر الاحتكار وسعر المنافسة في المانيا بين ١٩٢٨ - ١٩٣٩ ١٤٧
- ٦ - التغيرات الطارئة على حركة البطالة في بريطانيا بين ١٩٢٠ - ١٩٤٠ ١٦٢
- ٧ - الدخل القومي للفرد في المملكة المتحدة ، المانيا ، فرنسا ، السويد ، الولايات المتحدة ١٧٠
- ٨ - كشف بياني مقارن بازدهار وتطور الحزب الوطني الاشتراكي الالمانى مع تطورات الازمة الاقتصادية حسبما تعبر عنها ارقام البطالة ٢١٨
- ٩ - توزيع الالمان في تشيكوسلوفاكيا بين ١٩١٨ و ١٩٣٩ ٢٣١
- ١٠ - التغيرات الاقليمية في اوروبا بين ١٩٣٣ و ١٩٣٩ ٢٣٣
- ١١ - الجبهة الشرقية ، ١٩١٤ - ١٩١٨ ٢٣٥
- ١٢ - الجبهة الغربية بين ١٩١٥ - ١٩١٨ ٢٤١
- ١٣ - الحرب في الغرب في السنة ١٩١٠ ٢٤٩
- ١٤ - الحرب في الغرب : حروب ١٩١٤ - ايار ١٩٤٥ ٢٦٠ - ٢٦١
- ١٥ - توزيع السفن التجارية المفرقة في الاطلسي ٢٧٦ - ٢٧٧
- ١٦ - مناطق تحت سيطرة العصابات وراء الجيوش الالمانية ٢٨١
- ١٧ - الحرب في الشرق ١٩٤١ - ١٩٤٥ ٢٨٧ - ٢٨٦
- ١٨ - اهم التغيرات الاقليمية الطارئة بين ايلول ١٩٣٩ و ١٩٤١ ٢٩٢ - ٢٩٣
- ١٩ - اوروبا المحتلة ٢٩٨ - ٢٩٩
- ٢٠ - الحرب في الشرق الاقصى ٤٠٦ - ٤٠٧
- ٢١ - اوروبا في السنة ١٩٦٥ ٤١٠ - ٤١١
- ٢٢ - اوروبا المقسمة ٤١٩

- ٢٣ - التفروحات الأوروبية بين ١٩١٨ و ١٩٥٠ ٤٤٦ - ٤٤٧
- ٢٤ - خريطة الاتفاقات الغربية في سبيل المعاهدة المتبادلة في السنة ١٩٥٥ ٤٨٤ - ٤٨٥
- ٢٥ - نمو المدن في الاتحاد السوفياتي ١٩٢٦ - ١٩٥٩ ٥٢٢ - ٥٢٣
- ٢٦ - انتاج الفولاذ الخام في الاتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة بين ١٩١٣ و ١٩٥٥ . ٥٢٥
- ٢٧ - مسيرة ماوتسي تونغ الطويلة (٢١ تشرين الاول ١٩٣٤ - ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٥) . ٥٦٥

١٩٨٥ - ١٩٩٢

من التوازن الأميركي - السوفياتي

إلى الفوضى العالمية

سيُتَبَيَّن لمؤرّخي العقود المقبلة أنّ ثمانينات هذا القرن قد شهدت نهاية حقبة بدأت في آب/أغسطس ١٩١٤.

فقد دُمّرت حربان القارة القديمة التي كانت تحكم العالم. وابتداءً من ١٩٤٧ فرض نظام ذو قطبين، انبثق من التعارض السياسي والعقائدي بين الغرب والشرق، نفسه لخمسين سنة تقريباً.

من الحرب الباردة إلى «الاسترخاء» مروراً «بالتعايش» السلمي، بقي واشنطن وموسكو كان يتقرر مصير عالم «جمّده» توازن الرعب النووي. ووجدت الأمم الجديدة التي رأت النور على أثر التحرر من الإستعمار، نفسها مرغمة على التحيّر لهذا المعسكر أو ذاك من دون أن تتمتع بحرية تحرك خاصة.

ومنذ بضع سنوات أعيد النظر في تلك الهيمنة المزدوجة على أثر بروز قوى جديدة: فالصين تحوّلت إلى اقتصاد السوق وبدأ أن العالم الإسلامي شريك في اللعبة العالمية الكبرى؛ وأصبحت ألمانيا واليابان وهما المفلوحتان سنة ١٩٤٥ عملاقين إقتصاديّين قادرين على التساوي مع الولايات المتحدة. وأخيراً انهارت كتلة أوروبا الشرقية، التي بناها ستالين، في بضعة أشهر ولحق بها الإتحاد السوفياتي.

فقد زال إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وقد كان قوة عظمى لا تُقهر قبل عشر سنوات، تحت وطأة فشل اقتصادي ذريع واحتجاجات انفصالية أيقظها الانفتاح الليبرالي الذي باشره ميخائيل غورباتشوف.

ومع أنّ هذا الأخير نال جائزة نوبل للسلام لأنّه وضع حدّاً للحرب الباردة فإنه لم يتمكن من ضبط عملية الإصلاح التي كان قد باشرها منذ ١٩٨٧.

وهكذا تفتّحت التسعينات على شكوك كبيرة: يبدو أنّ البناء الأوروبي يلهث وأنّ القوة الأميركية على الرغم من النجاح الباهر الذي حقّقه حملتها على العراق سنة ١٩٩١ تنجرف في دوامة انهيار وتكثر يؤر التوتر؛ وقد يشكل تزايد عدد الفقراء على المستوى العالمي قبلة مؤقتة مخيفة.

الإتحاد السوفياتي

مجد قوة عظمى وانحطاطها

إنّ تطوّر الإتحاد السوفياتي ومن ثم زواله هما في أساس «الإنقلاب» الذي يشهده العالم منذ ١٩٨٥.

لكنّ السبعينات شهدت تزايد نفوذ الإمبراطورية السوفياتية. وكانت اتفاقيات هلسنكي سنة ١٩٧٥ قد جمّدت، لصالح هذه الإمبراطورية، الوضع الناشيء عن الحرب العالمية الثانية؛ فلم تكن

إدارة بريجنيف تحترم توقيعها في مجال التبادل الحرّ للأفكار أو للأشخاص.

ومن جهة ثانية كان تطوّر القوة العسكرية التقليدية والنووية مستمراً مع نشر صواريخ الـ SS 20 سنة ١٩٧٧.

وكانت هذه الصواريخ قادرة على هزّ أوروبا الغربية كلّها فتشكّل للحال كلّ دفاع أوروبي من دون أن تهدد الأراضي الأميركية فتبرز على الصعيد الاستراتيجي ردّاً انتحارياً متبادلاً.

واعترف بعض القياديين في واشنطن، لا سيّما السيد هنري كيسنجر، بأنهم لن يجازفوا بنيويورك في سبيل هامبورغ.

فكان الكرملن إذا قادراً على «حلّ» التحالف الأوروبي - الأميركي وعلى فرض هيمنته على جيرانه الغربيين.

وقد كان للإتحاد السوفياتي على عهد بريجنيف قوة بحرية لا مثيل لها: فكانت سفن الأدميرال غورشكوف تجوب المسافة بين شمالي الأطلسي ومرفأ اللاذقية (في سوريا).

وبين بيترولياقلوك وقاعدة كام ران الفيتنامية. ولذلك الحين كان الوجود السوفياتي معلوماً «تقريباً» في أفريقيا؛ لكن ما لبث أن فرض نفسه في أنغولا والموزامبيق والقرن الأفريقي بواسطة نزاع الاستعمار عن أراضي البرتغال وكذلك بواسطة الثورة الإثيوبية.

وكان التوجّه الماركسي الذي طبع دولاً كالكونغو والبنين ومدغشقر يهدّد بأن تصبح القارة السوداء مسرحاً جديداً للنزاع غير المباشر بين الجبارين.

كذلك فإنّ سقوط سايفون في آسيا لصالح فيتنام الشمالية سنة ١٩٧٥ ومن ثمّ تدخل جيش هانوي في كامبوديا بدعم سوفياتي في سنة ١٩٧٨. قد أتاحا لزعماء موسكو أن يستجّلوا نقاطاً هامة في نزاعهم مع الصين في المرحلة التي تلت ماو.

وفيما كانت الولايات المتحدة في عهد جيمي كارتر، وقد أضعفتها فضيحة ووترغيت وهزيمتها في الفيتنام، على وشك أن تخسر إيران في عهد الشاه، ورقتها الرابعة الفضلى في الشرق الأوسط، كان الاتحاد السوفياتي في أوج قوته.

لكن بعد بضع سنوات شهد العالم، مدهوشاً، إنهيار الامبراطورية التي رأت النور على أثر ثورة أكتوبر ومعها انهيار الأوهام الأخيرة التي كان البعض يغذيها عن العقيدة الشيوعية.

الإمبراطورية تصدّع

بدا وكأنّ النفوذ السوفياتي لا يقاوم عندما حضرت إلى كابول في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ بعثة عسكرية لتفصل بين الحزبين الشيوعيين اللذين كانا قد استوليا على السلطة في ربيع السنة السابقة.

ولم تكن مجموعة صغيرة من المجاهدين قادرة على تخويف جيش أحمر يتحكم بالوضع تحكماً تاماً ويملك وسائل ممكنة ومصنّعة.

فضلاً عن ذلك فإنّ الأفغانستان كانت تحير «منطقة رمادية» بين الشرق والغرب.
لكن هذا التدخل سيوقف الولايات المتحدة التي أرهقها فشلها في القيتام وغلّرتها أوهام
الاسترخاء.

كما أنه سيثير استككاراً شاملاً في مجمل العالم الإسلامي من الباكستان مروراً بإيران التي أصبحت
تحت سلطة آية الله الخميني وأتباعه.

وهذا التدخل سيضايق أيضاً الصين المستاءة من الدعم السوفياتي الذي حصل عليه القيتاميون
عندما تواجهوا في السنة السابقة مع الجيش الصيني في كمبوديا.

وتخوّف الغرب من نشر صواريخ الـ SS 20 ومن أن يطال الطيران السوفياتي مضيق هرمز انطلاقاً
من القواعد الأفغانية؛ وكانت الفوضى الإيرانية تعطي موسكو ذرائع عديدة للتدخل في هذه المنطقة
الحساسة من العالم.

لكنّ الحظر على الحبوب الذي أعلنته واشنطن لم يقلق موسكو. وفي السنة الثالثة برزت ثورة
توتر ثانية: فقد هزّ النظام الشيوعي البولوني، ظهور حزب التضامن غير المتوقع.

ولم يعد تجديد التدخل الذي جرى في بودابست سنة ١٩٥٦ وفي براغ سنة ١٩٦٨، في
وارسو في متاول إتحاد سوفياتي كانت صورته تتراجع بسرعة في نظر الرأي العالمي.

ولم تعد «دولة العمال» سوى دولة كغيرها تمارس سياسة مصالحها ولذلك لم يتردّد الإتحاد
السوفياتي في التزوّد بالحبوب من الأرجنتين الخاضعة للديكتاتورية عسكرية أو جنوب إفريقيا المنعزلة
بسبب التمييز العنصري.

لكن الأهمية السياسية والاستراتيجية التي ميّزت الرهان البولوني بلغت مستوى حداً بموسكو إلى
الإمساك بالوضع.

وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ أعلن الجنرال ياروزلسكي حالة الطوارئ وأمر بقمع
الحركة الشعبية.

وأمام عوارض الإضطرابات الأولى هذه أبدى الإتحاد السوفياتي رغبته في الهيمنة وفي الحؤول
دون إعادة النظر في حدود الإمبراطورية.

إقتصاد متأرجح

في الواقع، منذ تلك الحقبة بدأ يظهر ضعف في الجهاز الإقتصادي السوفياتي وبرز عجز النظام
عن معالجته.

استطاع الإتحاد السوفياتي وبفضل وفرة موارده الطبيعية ودينامية ديموغرافيته الاستفادة من عملية
إعادة الإعمار التي تلت الحرب فبذل جهداً كبيراً في التجهيز.

وتمكّن بهذه الطريقة من منافسة الغرب، على الأقل، في مجال الصناعة الثقيلة والبحث العلمي

والإنتاج الحربي.

لكن بعد ثلاثة عقود من النمو المذهل تأثرت الكتلة الشرقية، وقد سبقها الغرب في مجال الإنتاجية والاكتشاف التقني، بالأزمات النفطيتين.

ومن شأن تلك الحقبة التي وصفها الإصلاحيون المحيطون بمخائيل غورباتشوف بسنوات الجمود أن تؤثر سلباً على الصعوبات التي سيواجهها النظام.

فعلى الرغم من الموارد الوفيرة تبقى النتائج الاقتصادية رديئة: وأصبح الاتحاد السوفياتي مرتبطاً أكثر فأكثر بالتقنيات الغربية ويعاني المشاكل في مجال الزراعة. بالإضافة الى ذلك وجد نفسه مرغماً على تصدير المزيد من النفط والغاز قبلما في بداية الثمانينات دولة «في طور التخلف». زد على ذلك أن تأثير القوة المتنامية جر على الخزينة مصاريف باهظة أرهقتها فأصبح الاتحاد السوفياتي في وضع لا يحتمل، قوة مسلحة فقدت الوسائل التي تخولها تحقيق طموحها.

وكانت وفاة ليونيد بريجنيف في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢ نهاية حقبة ركود.

فخلال السنوات الثماني عشرة التي حكم فيها، تعزز نظام حكم المسنين الذي لا يهتم بسوى المحافظة على مكاسب الطبقة الحاكمة المنبثقة من السلطة السياسية العسكرية ومن الاقتصاد التابع للدولة.

وخلف يوري أندروبوف بريجنيف. فقدّر رئيس جهاز الاستخبارات الروسية السابقة هذا والمنفتح على الحقائق الخارجية طبيعة الأزمة وفلاحتها. واجتاحه رغبة حقيقية في التغيير فحارب الفساد المستشري في النظام، لكنّ المرض الذي أودى بحياته في شباط/ فبراير ١٩٨٤ منعه من إنجاز مهمته.

واختر الحزب قسطنطين تشيرنينكو خلفاً له وقد كان رجلاً مستأ ومريضاً وبدا تشيرنينكو للجميع حلاً وسطاً بين متطلبات الطبقة الحاكمة المتعلقة بالوضع الراهن وطموح الجيل الجديد إلى التجديد.

وهذا الجيل يرغب في تطبيق الإصلاحات التي تصوّرها أندروبوف بهدف السماح للإتحاد السوفياتي بالتنافس إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً مع الكتلة الغربية.

مُصلح على رأس السلطة

كانت وفاة تشيرنينكو المتطرة في آذار/ مارس ١٩٨٥: وأصبح ميخائيل غورباتشوف الرجل القوي في السلطة السوفياتية.

فهو ينتمي إلى جيل من التقنوقراطيين الذين لم يضطلعوا بأي مسؤولية في عهد ستالين فأراد تطبيق طريقة جديدة في معالجة شؤون البلاد.

في الواقع، فإن ضعف السلطات الإنتقالية التي كانت خلال الستين السابقتين سمح للغرب باستئناف المبادرة وهزل الإتحاد السوفياتي أكثر فأكثر.

قد تَوَزَّط الجيش الأحمر في أفغانستان. ولم يتمكن سوى من إدارة المراكز المدنية الكبرى والطرق الأساسية فيما بقي الجزء الآخر من البلاد في يد المقاومة الإسلامية.

وفي الغرب تعرَّض يوري أندروبوف لضربة قاضية سنة ١٩٨٣ عندما نشرت منظمة حلف شمال الأطلسي الصواريخ الأوروبية التي من شأنها أن تقابل صواريخ الـ SS 20 لكنها خلافاً لهذه الأخيرة قادرة على إصابة أهداف استراتيجية على الأراضي السوفياتية.

وفي السنة نفسها، ساهم تدمير طائرة بوينغ تابعة لكوريا الجنوبية على مقربة من شواطئ جزيرة سخالين السوفياتية، في تشويه صورة الاتحاد السوفياتي أكثر فأكثر.

وعن الاتحاد السوفياتي قال رئيس الولايات المتحدة رونالد ريغان الذي فاز على جيمي كارتر سنة ١٩٨٠ إنه «امبراطورية الشر».

وأطلق في أوائل سنة ١٩٨٣ «مبادرة الدفاع الاستراتيجي» التي عرفها الجميع باسم «حرب النجوم».

وتقوم هذه المبادرة على استعمال موارد التكنولوجيا الأكثر تطوراً في مجال الصواريخ واللايزر والمعلوماتية فتشكل فوق أميركا الشمالية «درعاً فضائياً» تُبطل ترسانة الصواريخ الاستراتيجية السوفياتية. وبدأ أن أميركا عازمة على المضي في سياسة عسكرية من شأنها أن تمنحها تفوقاً حاسماً على الاتحاد السوفياتي (فتصبح قادرة على ضرب العدو من دون أن يردَّ عليها على المستوى نفسه).

لا يستطيع زعماء الكرملن مواجهة هذا التحدي الأخير. فمنذ سنوات عديدة يهتمون بالصناعة الحربية على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية. وعرف غورباتشوف والزعماء الجدد أن الشعب السوفياتي ولو اعتر بدور القوة العظمى الذي يضطلع به الاتحاد السوفياتي فهو يأمل في أن يتحسن مصيره ويتمتع بمستوى معيشة الغربيين. ومن شأن سباق جديد إلى التسلح، بهدف التنافس مع الولايات المتحدة في المجال الجديد «لحرب النجوم»، أن يشير الاستياء العام.

ولهذا السبب كان على خليفة تشيرنينكو أن يسعى إلى حلّ وسط مع المحافظة على مكانة الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى، وهذا الحلّ سيسمح له بالاستفادة من التقنيات ورؤوس الأموال الغربية لإجراء التغييرات التي أصبحت ضرورية.

وستكون بضع سنوات كافية لغورباتشوف ليفرض على السياسة السوفياتية مجرى جديداً.

بالاستناد إلى الثورة «الشفافية» (Glasnost) وإلى حرية الإعلام الذي كان لغاية تلك الفترة مكموم الفم سيطبق تدريجياً عملية إعادة هيكلة سياسية واقتصادية وهي البيريسترويكا.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ شجَّح لاندري ساخاروف، وهو إحدى الشخصيات الرمزية في المعارضة وقد وضع منذ بضع سنوات في الإقامة الجبرية في غوركوي، أن يعود إلى موسكو.

ونظر الغرب وجهاز الاستخبارات الروسية إيجاباً إلى هذا الإجراء لكنه لم يعن الشعب.

وأكد إطلاق الأسرى السياسيين وإدانة «سنوات الجمود» التي شهدتها عهد بريجنيف إستهلال

عهد جديد لم يكن لصالح «المحافظين» الشيوعيين الذين خافوا على امتيازاتهم ودخلهم.

وفي الوقت الذي برزت فيه الرغبة في التحرر هذه، عمل غورباتشوف على إيجاد تسوية في أفغانستان. وبعد ثماني سنوات من تدخل الجيش الأحمر أخلت القوات السوفياتية البلاد تاركة في كابول سلطة شيوعية يهتددها تحالف جماعات المقاومة الإسلامية.

وبعد أن تحرر الاتحاد السوفياتي من «الحرب القذرة» التي تورط فيها على حدوده في آسيا الوسطى أعطى الغربيين برهاناً عن نيته السلمية: ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ وقع غورباتشوف وريغان اللذان كانا قد التقيا قبل ذلك في قمبي جنيف وريكيافيك في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥ وفي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦، في واشنطن على معاهدة تفكيك القوى النووية المتوسطة المدى. وأتاحت هذه الخطوة الحاسمة، على طريق نزع السلاح، للاتحاد السوفياتي، فرصة إظهار حسن نيته وجنّبه ضرورة السير في سباق جديد إلى التسلّح.

ومن شأن هذه الخطوة أن تلغي من الأراضي الأوروبية القوى النووية غير الوطنية بصورة شبه تامة.

وقد سُحبت الصواريخ الأخيرة نهاية ١٩٩١. وبعد التوقيع على معاهدة تفكيك بفترة قصيرة، ظهرت قوانين جديدة تتعلق هذه المرة بتخفيض الأسلحة التقليدية (غير النووية وغير الكيميائية). وفي هذه المناسبة قدّم الاتحاد السوفياتي تنازلات هامة. فأعلن في تموز/ يوليو ١٩٨٨ تخفيضاً من طرف واحد للقوى (الطائرات والدبابات) وللموازنة الحربية. ورأى كثيرون في هذا التدبير رغبة السوفيات في إعادة هيكلة وحداتهم الكبرى في تحديث معدّاتهم.

أما غورباتشوف الذي تصوّر بناء «بيت أوروبي مشترك» فأمل من خلال هذه التدابير الحفاظ على الزعامة السوفياتية في أوروبا.

وسنة ١٩٨٩ أدى الإنهيار السريع وغير المتوقع للنموذج السوفياتي في أوروبا الشرقية إلى تسريع عملية التفاوض بين «المعسكرين» وقد كان أحدهما في طور الانحلال.

مثل خطر الأسلحة الكيميائية الذي تقرّر في باريس، افتتاح مؤتمر في فينا خُصّص لنزع الأسلحة التقليدية.

وفي أيلول/ سبتمبر رفض الاتحاد السوفياتي استئناف المفاوضات بشأن اتفاقية تخفيض الأسلحة الاستراتيجية المتعلقة بنزع السلاح الاستراتيجي وتخلت الولايات المتحدة عن برنامج «حرب النجوم».

وفي الشهر نفسه، فتح رسمياً الستار الحديدي على الحدود النمساوية - المجرية.

وفي ١٠ كانون الأول/ ديسمبر زال الرمز الأخير للحرب الباردة مع سقوط جدار برلين.

ونجماً لتلك السنة «الرائعة» أكد اللقاء الذي جمع في مالطة بين ميخائيل غورباتشوف وجورج بوش في ٢ و ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، رغبة الجارين في نزع السلاح وشهد دخول الاتحاد السوفياتي مجموعة القوى الغربية الكبرى حيث دُعي ميخائيل غورباتشوف الى المشاركة كمراقب في أعمال مجموعة ال ٧ وهي مجموعة تضم الدول الصناعية السبع الأغنى في العالم.

عندما يصبح الإصلاح ثورة

خلدت سنة ١٩٩٠ ميخائيل غورباتشوف على الصعيد الدولي بمنحه جائزة نوبل للسلام. وشارك الاتحاد السوفياتي في أحداث الساعة التي شهدتها العالم فأرهِف حَسَّ الغرب. وفي تموز/ يوليو منح أعضاء مجموعة السبعة المجتمعون في هيوستون الاتحاد السوفياتي المساعدة الاقتصادية التي طالب بها غورباتشوف.

وفي الشهر نفسه نتجت عن زيارة المستشار كول للإتحاد السوفياتي «اتفاقية القوقاز» التي سمحت لألمانيا الموحدة بالبقاء عضواً في حلف شمالي الأطلسي. وبعد شهرين، أي في أيلول/ سبتمبر سَوّت الاتفاقات التي أبرمت في موسكو بين المتصيرين الأربعة في الحرب العالمية الثانية والألمانيتين مسألة إعادة التوحيد. مع ذلك كان غورباتشوف قد توقع في السنة السابقة أنه في حال «توحدت الألمانية» يحلّ محله مارشال سوفياتي...».

وتمت إعادة دمج الاتحاد السوفياتي في صفّ القوى العظمى في حرب الخليج عندما تركت موسكو حليفها العراقي وانحازت لصف مجلس الأمن في الأمم المتحدة. في المقابل لم يتمكن غورباتشوف على الصعيد الداخلي من ضبط سير الأحداث التي ولدتها رغبته في الإصلاح وكذلك لم يتمكن من ضبط القوى المركزية التي كانت تهدّد بانهيار الإتحاد.

وفي شهر تموز/ يوليو وخلال مؤتمر الحزب الثامن والعشرين استقال بوريس يلتسين وعدّة أعضاء إصلاحيين.

وأخذ على غورباتشوف وقف عملية الإصلاح لمراعاة جانب المحافظين الشيوعيين. فيما اتهمه هؤلاء وعلى رأسهم «ليغور ليغاتشيف» «بالاستسلام للغرب».

فضلاً عن ذلك فإنّ تدهور الحالة الاقتصادية وبروز المطالب الاجتماعية زادا في صعوبة مهمته. وبهذا منذ ذلك الحين عجزه عن التحكم بوضع البلاد السائر نحو الهاوية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠، طرح مشروع اتحاد محدّد تمت تسميته «اتحاد الجمهوريات السوفياتية المستقلة» وهي تسمية ألغيت فيها للمرة الأولى كلمة «إشراكية».

لكن بعد شهر من ذلك أوقف غورباتشوف الإصلاحات ليعيد خطر الفوضى. فاستقال إدوارد شيفارنادزه وزير الخارجية وأدان المحاولة الفاشلة لمتابعة العملية الديمقراطية.

وخفّضت جمهورية روسيا مساهمتها في مولّنة الاتحاد بنسبة ٨٠٪.

سنة النهاية

في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ تفاقم الوضع بسرعة في دول البلطيق ففي ريجا (ليتوانيا) وفيلنيوس (ليتوانيا) أدى التدخل الوحشي الذي مارسته قوات وزارة الداخلية السوفياتية إلى موت الكثير من المناضلين القوميين.

وفي شباط/ فبراير وآذار/ مارس نُظمت في دول البلطيق الثلاث استفتاءات بشأن الاستقلال. وأيدت غالبية السكّان الاستقلال. إلا أنّ السلطات المحلية، لا سيّما الرئيس الليتواني لاند سبيرجيس، أملت في أن تتوصّل إلى الاستقلال عن طريق التفاوض.

وفي نهاية شهر شباط/ فبراير، اتفق الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية السابقة على حلّ البنّاعين، الاقتصادي والعسكري! اللذين كانا يضمّنان وحدة الكتلة الشرقية وهما: مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة وحلف وارسو.

وفي ١٧ آذار/مارس حقّق الاستفتاء الذي نظّمه ميخائيل غورباتشوف حول بقاء الإتحاد نجاحاً ساحقاً: فقد أيد السوفيّات بنسبة ٧٦٪ قيام اتحاد مجلّد.

لكنّ خمس جمهوريات هي أرمينيا وجورجيا ودول البلطيق الثلاث رفضت المشاركة في هذا الاستفتاء.

وبعد انتخاب القومي غامساخورديا رئيساً لجورجيا، أُنتخب بوريس يلتسين في ١٥ حزيران/ يونيو رئيساً لاتحاد روسيا بنسبة ٦٠٪ من الأصوات، وضدّ خمسة مرشحين.

وفي موسكو تعدّت الأصوات نسبة الـ ٧٠٪.

وفي اليوم نفسه استعادت لينينغراد اسم سان بطرسبورغ بفضل تصويت سكّانها.

وقُضي على مناصري النظام الشيوعي في كل مكان. وحصل أناتولي سوبتشاك وغرافيل بوبوف على التوالي، وهما يتّميّان إلى التيار نفسه الذي يتّميّ إليه يلتسين، على عمديّة سان بطرسبورغ وموسكو.

وأقلقت هذه النتائج غورباتشوف الذي أمل في إمكانية تطوير النظام الاشتراكي وتحسينه. أمّا يلتسين وأصدقائه فجنّدوا الأمل في انفصال جذري عن ماضٍ كرهه الجميع. وتمتّع يلتسين بالشرعية التي منحها إياه الاقتراع العام وبدا الملاذ الوحيد خلال محاولة الإطاحة بميخائيل غورباتشوف. فمتّقنو هذه المحاولة قاموا في ١٩ آب/ أغسطس بانقلاب فشل بعد ٣٦ ساعة. وتسارعت الأحداث بصورة مذهشة.

وعلى اثر النداء الذي أطلقه يلتسين أفضل متظاهرون مؤيدون للديمقراطية محاولة الانقلاب هذه. فألّف الحزب الشيوعي. وقضي على رموز النظام الحق كتمثال دجيزينسكي مؤسس «التشيكاء» (الاسم السابق للشرطة السوفياتية).

وفي غضون بضعة أيام قطعت روسيا علاقاتها بثورة أكتوبر. وفي ٨ كانون الأول/ ديسمبر تشكلت في مينسك مجموعة دول مستقلة ضمت جمهوريات روسيا السلافية الثلاث وكذلك جمهوريات اوكرانيا وروسيا البيضاء.

ودعا يلتسين وكراتشوك وشوشكيفتش جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق الاخرى الى الانضمام الى هذه المجموعة.

وعن ذلك قال ميخائيل غورباتشوف: إنه انقلاب جديد، فهو لم يعد يدير سوء بناء شيح. وفي ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر استقال ورغرف العلم الاحمر للمرة الاخيرة فوق الكرملين. وانتهت اربع وسبعون سنة من النظام الشيوعي.

في ذلك الوقت خلال مؤتمر ألما - أتا انضمت الجمهوريات الثماني الأخرى الى مجموعة الدول المستقلة: لكن الصعوبات ظهرت، فرفضت الجمهورية «النووية» القيادة العسكرية الموحدة التي اقترحها بوريس يلتسين. فإذا كان هذا الاخير قد طمأن الغربيين واكتسب مكانة دولية فإن المشاكل الداخلية التي تواجهها روسيا، هددت امكانيات نجاح النظام الجديد.

الاقتصاد «الاشتراكي»: ميراث مزعج

لقد فشل غورباتشوف لأنه وجد نفسه عاجزا عن إصلاح البنى الاقتصادية الموروثة عن ستين سنة من التخطيط المتسلط.

وعندما كان لا بد من اعادة البناء ومن توليد الطاقة وتجهيز البلاد بالمعدات الضخمة كان الاقتصاد السوفياتي في حالة جيدة تأقلم وحاجات السلطة العسكرية.

لكن هذا الاقتصاد فضح مدى ضعفه البنيوي في ما يتعلق بتأمين سلع الاستهلاك للمواطن السوفياتي.

وجاء عبء البيروقراطية والمركزية المفرطة وكذلك فشل الاصلاحات اللامركزية التي بوشرت في عهد خروتشيف لتقضي على النموذج الاقتصادي الموروث عن ستالين.

ولم يكن زعماء عهد بريجنيف المتعلقون بعقيدة شيوعية أمنت لهم ما يشبه الشرعية ينوون اعادة النظر في ذلك النظام.

وكان من شأن دخول المنافسة والربح وبعض أشكال الملكية الخاصة أن تؤدي الى رفض العقيدة الرسمية رفضا شاملا.

وكانت النتيجة انطلاق السوق السوداء التي تسمح بها الاجهزة المحلية وتشجع عليها كما هي الحال في اوزبكستان منذ السبعينات.

وكان تغيير النظام تحديا عجز ميخائيل غورباتشوف عن رفعه.

البيروسترويكا: الرهان

إذا كانت التعاونيات قد استفادت بعض الشيء من الإصلاحات الاقتصادية فإن القطاعات الأخرى قد نكبت في عهد غورباتشوف.

وساهمت في تلك النكبة المقاومة التي أبدتها البيروقراطية القائمة. لكنّ هذا غير كاف لتفسير عجز النظام عن إصلاح الإدارات.

مما لا شك فيه أن العمال السوفييات لم يتمتعوا من قبل بمستوى معيشي متواضع، لكن حدا أدنى من الضمان تأمين لهم ولم يطلب منهم سوى انتاجية ضئيلة.

وكان إصلاح الاقتصاد السوفيياتي يتم بصرف عدد كبير من العمال والموظفين في القطاعات كافة وبفرض مجهود انتاجي اضافي.

وكان على الآلة الاقتصادية أن تحرز نتائج مرضية خلافا لما انتجته سنوات الجمود. وهذا ما حتم تضحيات جديدة ويقدمها شعب عانى الكثير، وللأسف سيعم الشقاء والحرمان الاجتماعي السنوات التالية.

وحدها معالجة الاقتصاد والمجتمع السوفيياتي كان بإمكانها أن تعيد الاتحاد السوفيياتي الى مستوى الدول الغربية.

لكنّ غورباتشوف لم يمنح نفسه قطّ الوسائل السياسية للقيام بهذه المعالجة. فبرز عجز النظام في مجال البنى الزراعية الجديدة.

فجميع يعرفون النتيجة الفاجعة لنظام الاستغلال الجماعي: فقد كان الاتحاد السوفيياتي يحصل على نتائج لا علاقة بها بالمقدرات الهائلة التي كان يملكها.

على كل حال فإنّ تجربة «المزارعين الملاكين الصغار» التي كانت سائدة قبل ١٩١٤ وخلال «السياسة الاقتصادية الجديدة» التي اعتمدها لينين ومن ثمّ تجربة «قطعة الأرض الفردية» التي منحت للكولنموزيين قد برهنت أنّ السياسة الزراعية المستقلة والملاكة وحدها قادرة على منح الاتحاد السوفيياتي إنتاجاً زراعياً مناسباً.

لكنّ عندما أدخل مؤيدو الإصلاح شروطاً قانونية جديدة تهدف إلى القضاء على النظام الجماعي، واجهوا جمود المعينين.

فالمزارعون المتأثرون بتجارب أسلافهم التعمية أبدوا رفضاً للتخلي عن ضمان الكولخوز للانطلاق في مغامرة المبادرة الفردية.

إذا لم يسوّ أي شيء في هذا المجال في ظل إدارة غورباتشوف، ووحدها المجموعة العسكرية - الصناعية كانت قد توصلت حتى ذلك الحين إلى نتائج شبه مرضية وبقي القسم الأكبر من العمل لسنة ١٩٩٢: فالتحرير الذي أراده بوريس يلتسين وفقاً للنموذج البولوني كان سبب شقاء ثلاثة أرباع الروس.

وفيما كان الاقتصاد الموازي يزدهر أصبحت سوق السلع القديمة الرخيصة وكذلك الدعارة موارد دخل متشرة.

إنه وضع لا يطاق ويحمل أخطاراً جسيمة؛ فمجرى الأحداث الجديد جرد الروس من العزة التي كان يؤمنها لهم وضعهم كقوة عظمى في الاتحاد فزاد حدة مشاكلهم المعيشية المادية.

يقظة القوميات

لقد سهّلت حرية الكلام التي عادت مع الهيرسترويكا والفلامستوست بروز حركات قومية أو انفصالية عديدة.

وهذه الحركات أكثر من استغلال وسائل التعبير التي حظرها منذ زمن طويل النظام القيصري وذلك المنبثق من ثورة ١٩١٧ على حدّ سواء. ما لا شك فيه أنّ غورباتشوف لم يقدر حق التقدير قوة حلّ هذه الحركات كلّها.

وقد توقّعت هيلين كارير دانكوس في كتابها (L' Empire éclaté) الصادر سنة ١٩٧٨ ظهور المطالب القومية في الاتحاد السوفياتي.

لكنها رأت أنّ هذه المشاكل ستبرز أولاً لدى شعوب آسيا الوسطى الإسلامية، هذه الشعوب التي توصلت إلى المحافظة على هوية قومية وثقافية ودينية قوية. لكنّ المشاكل برزت في القسم الأوروبي من الاتحاد.

وكان التجنّد الديني قد سهّل المطالب القومية لدول البلطيق.

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٨٩ أعلنت اللغات الإستونية والليتونية والليتوانية لغات رسمية. وفي آب/ أغسطس كان الاحتفال بذكرى المعاهدة الألمانية - السوفياتية ذريعة لتظاهرات عديدة تدعو إلى قيام الحكم الذاتي.

وفي ١١ آذار/ مارس ١٩٩٠ أعلنت ليتوانيا إستقلالها وتبعها ليتوانيا وإستونيا. ولكنّ غورباتشوف أعلن أنّ هذا الاستقلال غير شرعي. وفي ليل ١٢ - ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١، اقتحمت قوات وزارة الداخلية السوفياتية فيلتوس مودية بحياة أربعة عشر شخصاً. وتكرّر السيناريو نفسه بعد أسبوع من ذلك في ريغا وأوشكت إستونيا على الوقوع في المشكلة نفسها.

لكن الصدامات الدامية قوّت رغبة الجمهوريات الثلاث في الاستقلال. وخلال الاستفتاءات التي نظّمت في شباط/ فبراير (في ليتوانيا) وفي آذار/ مارس (في إستونيا ولتوانيا) صوّت السكّان بغالبيتهم لصالح الاستقلال الشامل الذي أصبح فعلياً بعد فشل انقلاب آب/ أغسطس ١٩٩١.

فهذه الجمهوريات رفضت الانضمام الى مجموعة الدول المستقلة واختارت التوجه نحو الغرب لا سيما نحو ألمانيا والدول السكندنافية.

ونالت روسيا البيضاء استقلالها في ٢٥ آب/ أغسطس ١٩٩١.

وعلى الرغم من وجود أقلية روسية في شرقي أوكرانيا بدت هذه الأخيرة يسكنها البالغ عددهم خمسين مليوناً وبمساحتها البالغة ٦٠٠,٠٠٠ كلم^٢ قوة تتمتع بمؤهلات إقتصادية كبيرة.

فقد تخلّت عن القوة النووية بسبب انفجار محطة تشيرنوبيل سنة ١٩٨٦.

وكان من مسألة وضع الأسطول السوفياتي في البحر الأسود، هذا الأسطول الذي أراد مجلس القيادة الروسي إبقاءه تحت سيطرته.

وكذلك من مصير جزيرة القرم التي ضمتها خروتشوف إلى أوكرانيا فيما تسكنها غالبية روسية، أن وثراً علاقة أوكرانيا بروسيا.

فحالة القرم معقدة لا سيما وأنّ الذين هجّروا إلى آسيا الوسطى خلال الحرب العالمية الثانية، يرغبون في استرجاع أرض أجدادهم، وهذا ما لا تقبل به روسيا وأوكرانيا.

وفي مولداقيا الوضع أسوأ. فتحت ضغط الجبهة الشعبية المولداقية الراغبة في ضمّ البلاد إلى «رومانيا الكبرى»، أعلن البرلمان سيادة الجمهورية في تموز/ يوليو ١٩٩٠.

لكنّ السكان الناطقين باللغة الرومانية لا يشكلون سوى ثلثي المولداقيين وعارضت الأقليات الناطقة باللغتين الروسية والتركية ضمّ البلاد إلى رومانيا.

ومنذ ذلك الحين، زادت حدّة التوتر واندمجت حرب أهلية على ضفاف الدنيستر خلال شتاء ١٩٩١ - ١٩٩٢.

مأزق القوقاز

يشكّل القوقاز الحالة المثالية عن منطقة اتخذت فيها المواجهات الانفصالية بعداً مخيفاً.

فيقطة القومية الأرمنية وقد تلت الزلزال العنيف الذي ضرب هذه المنطقة، قد أدّت للحال إلى اندلاع نزاع ملّح في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٠ بين الأرمن والأذريين، على التحكم بمنطقة الكاراباخ الأرمنية الواقعة داخل الأراضي الأذرية.

وتضاف هذه المواجهة القومية إلى نزاع دهنّي قديم بين المسيحيين والمسلمين. وكان وضع الكاراباخ نسخة مطابقة لمنطقة ناكيتشيفان الإسلامية الواقعة في جنوبي أرمينيا.

أمّا جورجيا المجاورة فلم تخلُ من النزاعات إذ عاشت أزمة داخلية خطيرة سببها رحيل الرئيس المنتخب غامساخورديا وكان عليها مواجهة رغبة الأبخازيين في الانفصال.

أمّا أوسيتيو الجنوب المتعلقون إدارياً بجورجيا منذ عهد ستالين فطالبوا بحقوقهم في الانضمام إلى أوسيتيي الشمال المتعلقين بروسيا.

إنّ وضع معقّد لا سيما وأنّ الروس بعد أن ذاقوا الأمرين من تجربتهم في أفغانستان رفضوا القيام بدور الحكم والتورّط في المسألة.

ومن شأن انفصال الشعب الإتحادي هذا أن يحمل عواقب جسيمة. فبدأت إيران وتركيا

المجاورتان لأرمينيا وأذربيجان معركة نفوذ قوية.

أما تركمانستان وأوزبكستان فبقينا هادئين باستثناء بعض التزايدات الإثنية المحلية.

في المقابل قام بين كيرغيزستان وطاجيكستان معركة شرسة في سبيل السلطة بين مؤيدي النظام الشيوعي والحركات الإسلامية.

وبدا أن كازاخستان الممتدة على مساحة مليونين ونصف المليون كلم^٢ والتي تتألف غالبية سكّانها من الروس، تريد البقاء في كنف مجموعة الدول المستقلة.

أما جمهورية روسيا الاتحادية فقد شهدت الرفض الأكبر للاتحاد. فبالنسبة للكثير من الروس، إن النظام الإتحادي السوفياتي المنبثق من إمبراطورية القيصرية السابقة، كان لصالح الجمهوريات البعيدة عن المركز وقد فرض على جمهورية روسيا تضحيات هائلة.

وتبدو روسيا بسكّانها البالغ عددهم مئة وخمسين مليوناً وبموارد المساحة السييرية الضخمة، وقد ورثت عن الاتحاد السوفياتي السابق صلاحياته الدولية وترساته النووية، القوة الكبرى الكامنة وهذا ما سيثير مخاوف شركائها السابقين القلقين على استقلالهم الجديد...

ومن الصعب اليوم التنبؤ بمستقبل السلطة السوفياتية السابقة. فعلى هذه السلطة التي زعزعتها بؤر التوتر من المتوسط الشرقي إلى آسيا الوسطى، مواجهة شكوك التطور السياسي لجمهورية روسيا التي تعاني مشاكل اقتصادية واجتماعية.

الاضطرابات الأولى في أوروبا الشرقية: بروز حزب التضامن

لقد شهدت سنوات البيريسترويكا أيضاً تفكك الكتلة التي شكّلتها في الشرق الديمقراطيات الشعبية.

وكان ستالين يرى أن هذه الكتلة متشكّلة تقدماً نحو ألمانيا وأوروبا الغربية، أما خلفاؤه فرأوا أنها ستساهم في أمن الملاذ السوفياتي.

فإن ثورة برلين سنة ١٩٥٣ والقضاء على الثورة الشعبية البولونية في بوزنان وكذلك الثورة المجرية سنة ١٩٥٦ وبناء جدار برلين سنة ١٩٦١ و«التسوية» التي برزت في براغ سنة ١٩٦٨ بعد «الربيع التشيكوي» وكذلك قمع التظاهرات العقالية سنة ١٩٧٠ في البلطيق، كلّها برهنت على أن الاتحاد السوفياتي وشركاءه المحليين لا ينوون إعادة النظر في الحالة الراهنة التي سادت بعيد الحرب العالمية الثانية وخلال الحرب الباردة.

فبالنسبة لهذه الدول كافة ستكون الثمانينات فترة مسيرة شاقة، لا تقاوم، نحو الحرية.

بدأ كل شيء في بولونيا في صيف ١٩٨٠، وقبل سنتين من ذلك، أنتخب كورال وجتيلو Koral Wojtyla بابا تحت إسم يوحنا بولس الثاني.

وسيكون هذا الانتخاب الذي تلت زيارته الحبر الأعظم لوطنه الأم، بداية طلاق بين الجهاز الحاكم والمجتمع المدني الذي أمنت له الكنيسة الكاثوليكية لمدة جيلين الإطار الطبيعي لمقاومة

النظام الشيوعي مقاومة سلبية.

وخلال صيف ١٩٨٠ اكتشف العالم بذهول أنّ عاملاً بسيطاً يدعى ليش قاليسا وقد أصبح رئيس حزب التضامن، قادر على قلب نظام ظنّ الجميع أنّه لا يُقهر.

ووجدت السلطة نفسها مجبرة على الاعتراف بوجود حزب غير رسمي. وتحطم حلم التحرّر التدريجي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ عندما تحكّم الجيش البولوني نفسه بالوضع وفرض حالة الطوارئ.

فهل دل ذلك على رغبة الجهاز الحاكم في البقاء أو على تفادي تدخّل الجيش الأحمر الدامي؟ على أيّ حال فإنّ ضربة الجنرال ياروزلسكي هذه لم تكن لتعطي بولونيا الردّ السياسي الذي تنتظره.

ولا يمكن للقمع إسكات القوى المعارضة التي يؤيدها الرأي الغربي الذي كان لا يزال متأثراً باستشهاد الأب پوپلوسكو Pople'uszko.

حزب التضامن ومنافسوه

كان العفو العام سنة ١٩٨٦ صورة عن علاقات القوى بين السلطة العسكرية المجردة من قاعدة اجتماعية كافية لجعلها شرعية، والكنيسة الكاثوليكية الناطقة باسم تطلّعات البلاد.

وأدرك ياروزلسكي أنّ الأسقفية مستعدة للتسوية لتجنب الأسوأ وعرض على البولونيين أن يعبروا عن رأيهم باستفتاء حول خطة الإصلاح الاقتصادي التي أعدها.

لم يصوّت حزب التضامن؛ لكن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ تنصّل الناخبون من السلطة وأقروا بفشل «التسوية» التي سعت إليها حكومة ياروزلسكي.

ورفعت تشيكوسلوفاكيا التي خضعت للتسوية منذ القضاء على ربيع براغ سنة ١٩٦٨ رأسها أولاً باسم الحرية الدينية بمناسبة الاحتفال الألفي بعيد القديسين كيرلوس وميثود مبشري السلافيين ثم باسم الحرية، وتكتل المفكّرون وغالبية أفراد المجتمع المدني تحت لواء معارضة النظام السلمية.

أمّا المجر التي يحكمها جانوس كادار منذ القضاء على ثورة ١٩٥٦، فقد كانت تتميّز عن الديمقراطيات الشعبية الأخرى بتحرّر اقتصادي نسبي وبحرية تعبير أكبر من تلك التي تتمتع بها الدول المجاورة.

لكن في أيار/ مايو في سنة ١٩٨٨ أطيح جانوس كادار. وأبعد مناصروه أيضاً عن أجهزة الحزب الحاكم وتوجّهت البلاد أخيراً نحو تحرّر سياسي سبق تحرّر «الدول الشقيقة» الذي سيتم في السنة التالية.

وبرز الحسّ الوطني الذي تحقّق لمدة ثلاثين سنة من خلال تكريم شهداء ١٩٥٦ أو من خلال التضامن مع الأقلية المجرية في رومانيا.

ومع البيروسترويكما السوفياتية، تسارعت الأحداث.

١٩٨٩ أو الحرية المُستعادة

في آذار/ مارس ١٩٨٩، في فيينا، أكد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المنبثق من اتفاقات هلسنكي سنة ١٩٧٥ الاتجاهات التحررية الجديدة لأنظمة الشرق في مجال حقوق الإنسان وتنقل الأشخاص الحرّ.

وبعد بضعة أسابيع نُظِّمت في بولونيا انتخابات على أثر «اتفاق المائدة المستديرة» الذي أبرم في شباط/ فبراير بين السلطة وممثلي المعارضة.

وشهدت هذه الانتخابات هزيمة المرشحين الشيوعيين وفوز مؤيدي حزب التضامن.

وشكّلت حكومة وضعت تحت مراقبة غالبية غير شيوعية.

خلال صيف ١٩٨٩، تسارعت عملية زوال الدول الشيوعية المرتبطة بموسكو. وفي ٢ حزيران/ يونيو فتح المجر حدوده مع النمسا.

واستغلّ آلاف الألمانين الشرقيين الذين ذهبوا لقضاء العطلة في المجر وجود هذه الثغرة في «الستار الحديدي». فدخلوا المانيا الغربية.

وكان لهذا الحدث عواقب وخيمة. قامت التظاهرات في تشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية للمطالبة باصلاحات اقتصادية.

ووجدت الأنظمة القائمة نفسها ضعيفة في وجه اتّساع المعارضة لا سيّما وأنها لم تعد تعتمد على الأخ «السوفياتي الكبير».

وتخلّى هونيكّر (في ألمانيا الشرقية) وجيفكوف (في بلغاريا) عن السلطة لصالح هانس مودرو وبيتمار ملادينوف.

وفي تشيكوسلوفاكيا حملت «الثورة المخملية» الكاتب والمعارض فاكلاف هافل إلى رئاسة البلاد.

ويلخّص سقوط جدار برلين في تشرين الثاني/ نوفمبر أحداث الشهور السابقة. وأعلنت الانتخابات العامة في كل مكان في الربيع التالي.

وفي العملية الديمقراطية هذه برزت رومانيا حالة خاصة. فقد أطاحت جبهة الإنقاذ الوطني نيكولاو تشاوتشيسكو.

وفي نهاية السنة لم يبق في أوروبا الشيوعية السابقة سوى يوغوسلافيا التي تعاني الأزمات وألبانيا التي سيختفي فيها خلفاء أنور خوجا في نهاية «الإشتراكية العلمية».

وإذا كانت سنة ١٩٨٩ قد شهدت على مدى بضعة أشهر نهاية حقبة قديمة تعود إلى حوالي نصف قرن، فإنّ السنتين التاليتين حفلتا أيضاً بالأحداث.

فقد بدأت بولونيا التي انتخبت ليش فاليسا رئيساً لها سنة ١٩٩١، عملية إصلاح اقتصادي من شأنه أن يسمح لها بالتخلص من ديونها.

أما تشيكوسلوفاكيا فالتجّهت نحو الغرب. وخلال سنة ١٩٩٢ توصل التشيك والسلوفاك إلى مشروع طلاق وديّ يضمن لسلوفاكيا وليوهميا سيادة كلّ منهما.

وسنة ١٩٩٠ أيضاً توحدت ألمانيا بباركة الغربيين والسوقيات. وخرج المسيحيون - انديمقراطيون التابعون للمستشار كول متصربين في الانتخابات التشريعية الأولى التي نُظمت على أنبني الدولة الجديدة كافة.

ولم تتم إعادة إنعاش ألمانيا الديمقراطية السابقة بسهولة لا سيما بوجود معدل تضخم غير عادي.

وكانت تصفية الميراث الشيوعي سريعة وأعيد شراء غالبية المؤسسات، لكن إعادة البناء وأرباح الإنتاج خلفت بطالة واسعة تبقى شغل الزعماء ما وراء الراين الشاغل.

وقد المستشار كول منصبه في الانتخابات التالية.

أخيراً في المجر وبوهميا وبولونيا وفي ألمانيا الديمقراطية السابقة، فاز اليمين المعتدل في الانتخابات: وهو يسعى إلى الانفتاح على الغرب فيما يُخلي جنود الجيش الأحمر «الدول الشقيقة السابقة».

وأصبحت مسألة الأقليات المجرية في سلوفاكيا والثويفودين الصرب رهاناً سياسياً هاماً، وفي هذا السياق برز الحذر الناتج عن تقسيم الأراضي تقسيماً عشوائياً على أثر الحربين العالميتين.

برميل البارود اليوغوسلافي

لم تتمتع يوغوسلافيا التي برزت بعيد الحرب العالمية الأولى قط، بقاعدة وطنية متجانسة، ووحدها ديكتاتورية تيتو حافظت لغاية الثمانينات على وحدة معينة.

فقد توصل تيتو وهو كرواتي إلى إعادة السلطة إلى الكرواتيين مراعيّاً الحساسية الصربية.

وبعد وفاته سنة ١٩٨٠، تزعزع هذا التوازن من جديد. وزادت حدة التوتر تدريجياً وأدت رغبة الجمهوريتين الأقوى في الاتحاد، إلى إشعال حرب الانفصال.

ففي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ في سلوفينيا وفي أيار/ مايو ١٩٩١ في كرواتيا أقرت الاستفتاءات بفوز القوميات.

ومنذ نهاية شهر شباط/ فبراير من سنة ١٩٩١، أعلن البرلمان السلوفيني والبرلمان الكرواتي استقلال جمهوريتهما.

وتدهور الوضع عند انتهاء عهد الصربي جوفيك. وحسب التناوب، فإن الرئيس الجديد سيكون كرواتياً.

لكن الصرب الذين تخوفوا من أن يشجع رئيس كرواتي رغبة الكرواتيين في الانفصال، رفضوا ذلك.

وفي ٢٥ حزيران/ يونيو يوم إعلان استقلال سلوفينيا وكرواتيا، أمر رئيس وزراء الاتحاد ماركوفيك الجيش اليوغوسلافي بفرض احترام قوانين الاتحاد.

وتوصلت سلوفينيا إلى استقلالها من دون أي صدمات. في المقابل، بدأ النزاع في كرواتيا، فرفضت الأقليات الصربية في سلافونيا (شرقي كرواتيا) وفي كراجينا (جنوبي غربي كرواتيا) العيش تحت السلطة الكرواتية وأعلنت رغبتها في الانضمام إلى صربيا.

وفي هذا الوقت انجزت صربيا توحيدها بإصدار دستور يلغي استقلال مقاطعتي الكوسوفو والقوييفودين.

أما البوسنة - الهرسك التي تسكنها ثلاث قوميات مختلفة، المسلمون والصرب والكرواتيون فتخوفت من تشكيل صربيا الكبرى ومن التورط في حرب صربية - كرواتية. وأعلنت استقلالها في الأول من آذار/ مارس ١٩٩٢ على أثر استفتاء قاطعه ثلث السكان الصربيين.

وشجع رفض المسلمين تصور نظام كونفدرالي واسع، الطرفين الآخرين على تملك الأراضي التي ستضم إلى صربيا الكبرى وإلى كرواتيا الكبرى.

وأعلنت ماسيدونيا من جهتها استقلالها في أيلول/ سبتمبر ١٩٩١.

وهكذا ففي أواسط ١٩٩٢ برزت خمس دول على أنقاض يوغوسلافيا السابقة: كرواتيا، سلوفينيا، البوسنة والهرسك، ماسيدونيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المؤلفة من صربيا والمونتينيغرو (الجبل الأسود).

ولم تعترف الأسرة الدولية بسوى الدول الثلاث الأولى. فمنذ الحرب العالمية الثانية لم يتج عن أي نزاع موجة لاجئين مماثلة. أكثر من ثلثي هؤلاء اللاجئين من البوسنة والهرسك.

وفي حزيران/ يونيو ١٩٩٢، أحصى في البوسنة والهرسك ٣٠,٠٠٠ قتيل ومفقود.

وقد انتهكت اتفاقات وقف إطلاق النار كلها التي تمت برعاية المجموعة الأوروبية أو الأمم المتحدة، وبدا عجز أوروبا عن تصور سياسة مشتركة أمام اليقظة غير المتوقعة في البلقان.

أما تضامن اليونان مع صربيا ومساعدات الأمم المتحدة الإنسانية وكذلك الأطماع التركية واهتمام الدول الإسلامية بالضحايا المسلمين، حوّل هذا النزاع إلى صاعق مخيف.

الصين: نحو تحررية من دون حرية

خلافًا للاتحاد السوفياتي السائر في عملية تحرر سياسي ولكنه غير قادر على إتمام إصلاح اقتصادي واسع يسمح له بمواجهة التنافس العالمي، حققت الصين الشيوعية تغييرات هامة وشهدت نتائج اقتصادية مشجعة.

في المقابل، قمع النظام السياسي المتطلب المعارضة السياسية في حزيران/ يونيو ١٩٨٩.

وبالنسبة للصين فإن النقطة الحاسمة كانت سنة ١٩٧٨ بعد سنتين من وفاة ماو وقيام السلطة الانتقالية.

وتوصل دينغ هسياو بينغ إلى فرض نفسه رئيساً على البلاد. ومن دون محو «سياسة ماو» محواً رسمياً، تمت تصفية عواقب سياسة ماو و «الثورة الثقافية» ومحاكمة عصابة الأربعة». ومنذ ذلك الحين استطاعت الصين سلوك طريق «التحديثات الأربعة» التي يطالب بها دينغ هسياو بينغ.

وقد خرجت من عزلتها وتقربت من الغرب. وتخلّت عن التفكير الثوري الذي ساد عهد ماو لتتّكّب على التحوّل إلى قوة إقليمية عظمى.

وستؤكد الثمانينات هذا الميل إلى الانفتاح والتحديث. ويشهد جنوب البلاد قيام مناطق اقتصادية خاصّة منفتحة على رؤوس الأموال الأجنبية.

وتخلّت المجالس الشعبية، وهي وحدات إنتاجية أساسية في الصين في عهد ماو. وتمّ أيضاً تجريد الزراعة من طابعها المشترك على مراحل ومنحت عدة مؤسسات حرفية بعض الحرية.

وتبدّل المجتمع الصيني مبتعداً عن المساواة وهي عزيزة على قلب مؤيدي «الثورة الثقافية». ومع أن الصين لا تزال تعاني البؤس فهي قد حققت تقدماً ثابتاً ومتظماً يرافقه نمو مذهش بنسبة ١٠٪ سنوياً.

وعلى غرار دول آسيوية أخرى بقيت متخلّفة لمدة طويلة، انضمت الصين الى تيارات التبادل العالمي.

لكنّ هذا التطور الاقتصادي يؤدي إلى شقّ الشعب الصيني من جديد. وكان التنوّع الذي أصاب المجتمع وتطوّر «الحس العام» الذي سهّله الاتصال بهونغ كونغ وتايوان، يؤديان إلى تحرر سياسي.

لكنّ ذلك لمّا يحدث لأنّ الإدارة الصينية تخشى القوى التي من شأنها أن تعيد النظر في وحدة البلاد.

وإذا ما تمت الموافقة على ضرورة النمو والتحوّل إلى بعض مبادئ التحرر الاقتصادي فإنّ إقامة نظام سياسي ديمقراطي ليس على جدول الأعمال. وتشهد على ذلك الأحداث المأساوية التي طبعته «ربيع بيكين» سنة ١٩٨٩.

فقد تجمع الطلاب في ١٥ أيار/ مايو في ساحة تيان آن مين وشجبوا الفساد والدكتاتورية مطالبين بإصلاحات وبحرية التعبير.

وفي ٢٠ أيار/ مايو أعلن الحكم، بعد أن تأكد من أن الشعب لن يساند المعارضة الطلابية، القانون العرفي في بيكين.

وفي ٤ حزيران/ يونيو استعاد الجيش ساحة تيان آن مين بعد أن رواها بدماء الطلاب.
وعلى أثر سياسة القمع هذه، غُزلت الصين عن الساحة الدولية لكنها ما لبثت أن استعادت
مكاتها.

وقد غطت سياسة الامتناع عن التصويت التي اعتمدتها في مجلس الأمن خلال حرب الخليج
عدم احترامها حقوق الإنسان.

فإذا كان مصير الصين السياسي غير مؤكد فإن متابعة الإنفتاح على اقتصاد السوق يتحمل
علامات نمو لا بأس به في دولة استطاعت التحكم بتزايد سكاني بدأ لا يقاوم.

وتستمر المعجزة اليابانية

تابع عملاق آسيا الشرقية الآخر، اليابان، تطوره المذهل، وقد دلّ معرض تسوكوباا التقني سنة
١٩٨٥ وكذلك تزايد صادراته على نوعية النتائج التي حقّتها.

أما أسباب نجاح «النموذج الياباني» فمعروفة: طاقة عمل منتظمة، دمج اجتماعي متطور، المكانة
العظيمة التي تميز البحث والتجديد التقني. نضيف إلى هذه الأسباب استراتيجية عالمية فعلية تطبقها
وزارة التجارة الخارجية والصناعة لغزو الأسواق أو لشراء المؤسسات التي تعاني مشاكل في الولايات
المتحدة أو في أوروبا وذلك لتحسين أدائها.

وهكذا تملك اليابان احتياطات إذخار هائلة ويحتفظ الين بمكانة حسنة أمام الدولار.

وأصبحت اليابان بعد بقائها شريكاً فعالاً في مجموعة الدول الصناعية الكبرى القوة الاقتصادية
العالمية الثانية بعد الولايات المتحدة. اليابان عملاق اقتصادي لكنها قزم سياسي لذلك فهي عازمة على
إبراز آرائها على الساحة الدولية.

فهي تطالب بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن ذاكراً أهمية المساهمة التي تمنحها للمنظمة.
وقد انتقدت على اكتفائها بالمشاركة في تمويل حرب الخليج من دون أن ترسل جنوداً إلى
العربية السعودية فقررت للمرة الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إرسال وحدة عسكرية إلى
كمبوديا.

وأقلق تدخل القوة اليابانية للدفاع الذاتي بعض الدول الآسيوية التي عانت في الماضي
الإمبريالية اليابانية.

وطبعت وفاة الإمبراطور هيروهيتو الذي خلفه ابنه اكيهيتو نهاية حقبة. فاليابان أكيدة من قدراتها
وفخورة بما حقته من نتائج لذلك فهي تستعد للاضطلاع بدور القوة الإقليمية التي تدلّ عليه النتائج
الاقتصادية.

آسيا الشرقية في تبدل

شهدت دول آسيوية أخرى تغيرات هامة في تلك الحقبة. فقد انضمت تايلندا وماليزيا وأندونيسيا

إلى كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة.

ومما لا شك فيه أن كمبوديا والفيتنام لن تلبثا أن تلتحقا بهذه الدول.

فمع الصين التي تشهد نمواً مذهلاً ستحوّل هذه الدول في هذه المنطقة إلى أكثر مناطق العالم نشاطاً على مشارف القرن الحادي والعشرين.

لكنّ ذلك يبدو صعباً بالنسبة للفيليبين حيث أتاح رحيل فردينان ماركوس سنة ١٩٨٦ وانتخاب كورازون اكينو التي حلّ محلّها فيدل راموس في حزيران/ يونيو ١٩٩٢ قيام ديمقراطية برلمانية هشة لا تفتح الطريق أمام التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

وفي برمانيا يبدو الحكم العسكري عازماً على البقاء في السلطة بواسطة القمع، إلا أنّ منح عضو المعارضة أونغ سان سوو Aung San Suu جائزة نوبل للسلام سنة ١٩٩١ أعادها إلى الواجهة وأضعف ضغط الدول الغربية دور الديكتاتورية.

أما الهند الصينية فتستعيد السلام ولو بوجود بعض الشكوك في كمبوديا حول موقف الخمير الحمر في المستقبل.

أعمال العنف في الهند

منذ عودة أنديرا غاندي إلى السلطة سنة ١٩٨٠ تشهد الهند قيام حركات انفصالية لا تتورّع عن اللجوء إلى العنف والاختيالات. وقد كانت دول الأسام والبنجاب وكشمير ساحة اضطرابات دامية. وقد ضربت الأزمة في البنجاب قلب السلطة المركزية. وسنة ١٩٨٤ قضى الجيش على الوطنيين السيخ بمهاجمة المعبد الذهبي.

وبعد بضعة أشهر اغتيلت رئيسة الوزراء على يد حراسها السيخ. وخلفها ابنها راجيف. وكان عليه مواجهة الأصوليين المسلمين والهندوس. لكن تحالفاً ضمّ متطرفين هندوس أبعدته عن السلطة سنة ١٩٨٩ واغتيل سنة ١٩٩١ أثناء الحملة الانتخابية فيما كان يحمل آمال حزب المؤتمر.

ونسب الاغتيال إلى «غور» التامول الذين واجهتهم الهند في سريلنكا. لكنّ هذه الاضطرابات لم تخف التقدم الاقتصادي الذي أحرزته البلاد العازمة على الاضطلاع بدور بحري هام في المحيط الهندي وعلى الصعيد الدولي ساندت الهند التي كانت لمدة طويلة مقربة من الاتحاد السوفياتي، تدخل موسكو في أفغانستان وهي معزولة منذ انهيار الكتلة السوفياتية.

أطماع باكستان

إذا كانت بنغلادش لا تزال تتخبط في مشاكل التنمية التي لا حلّ لها فإنّ باكستان مستمرة في التطوّر إلى أن تصبح الدولة الإسلامية الأولى التي تملك سلاحاً نووياً.

وقد قاتل رؤساء إسلام آباد جارهم الهندي ثلاث مرّات بسبب منطقة كشمير.

وتنوي الباكستان البروز كحكم في المنطقة وهي تتابع عن قرب تطوّر الوضع في أفغانستان وكذلك في الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى التي تسلمت مصيرها بيدها بعد تفكك الإمبراطورية السوفياتية.

على الصعيد الداخلي شهدت نهاية الثمانيات انتخاب بنازير بوتو. وقد أتاح موت الجنرال ضياء الحق الذي أطاح علي بوتو وأعلمه، لابنة هذا الأخير فرصة الانتقام لكن هذه الفرصة كانت قصيرة. فتمكن الحزب الوطني الإسلامي مستنداً إلى الجهاز العسكري من التحكم بوضع البلاد. وبعد أن كانت الباكستان حليفة الولايات المتحدة خلال مواجهتها الإقليمية مع الهند، أقامت علاقات باردة مع إدارة بوش التي تخوّفت من أطماعه النووية. وقد انضمت الباكستان إلى التحالف المعادي للعراق سنة ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

أفغانستان في حربها الأهلية

لم تخرج أفغانستان من الحرب بانتهاء الاحتلال السوفياتي. فمنذ رحيل الدبابة السوفياتية الأخيرة في شباط/ فبراير ١٩٨٩ يقاتل المجاهدون الحكم الشيوعي الذي أقامه الاتحاد السوفياتي. وبعد أن استولوا على موقع خوست في نيسان/ أبريل سنة ١٩٩١، سيطروا في السنة التالية على مزار شريف في الشمال وقندهار في الجنوب.

وفي نيسان/ أبريل سقطت كابول ومعها النظام الشيوعي الذي كان يترأسه نجيب الله. ولم تتمكن أي حكومة ثابتة من الحلول محل نجيب الله على رئاسة البلاد المنقسمة إلى فئات اتنية ودينية.

في الواقع فإن جيش المجاهدين الذي يقوده الشاه مسعود لا يمثل المقاومة الأفغانية كلها. فهو تحالف خليط يضم الطاجيك والشيعية والميليشيات الأوزبكية التي كان يعتمد عليها النظام الشيوعي البائد.

بعد ذلك واجه مسعود معارضة الحزب الإسلامي الراديكالي يترأسه حكمتيار ويسانده الباكستان.

وأزكى التنوع القبلي والمنافسة بين الرؤساء نار الحرب الأهلية. وأصبحت أفغانستان بؤرة توتر وعدم استقرار.

وقد كشفت الأزمة الأفغانية التي ظهرت على أثر التدخل السوفياتي سنة ١٩٧٩، عن المقاومة التي قد تبديها الأصولية الإسلامية في وجه قوة عظمى.

وباسم التضامن الإسلامي ساندت كل من الباكستان وإيران والعربية السعودية ومصر المقاومة الأفغانية وانضم عدة متطوعين، لا سيّما من الجزائريين، إلى صفوف المجاهدين.

وهذه ردة فعل لم تكن واردة قبل خمس عشرة سنة: عندما كان معظم الدول الإسلامية منغمسة

في تجارب مستوحاة من القومية العلمانية كالمثال التركي أيام مصطفى كمال والبعث العراقي والسوري أيام ميشال عفلق وكذلك الناصرية في مصر.

النهضة الإسلامية

في نهاية السبعينات عاد التيار الاسلامي الى ايران والدليل على ذلك انتصار الثورة الإيرانية التي قادها آية الله الخميني وقيام جمهورية إسلامية . وفي الفترة نفسها أعادت باكستان في عهد ضياء الحق والسودان العمل بالشرعية الإسلامية.

وبعد ذلك بقليل، اغتيل الرئيس المصري أنور السادات على أيدي «الإخوان المسلمين» وفي السنوات التالية دلّ دور حزب الله في لبنان وتطوّر الأصولية الإسلامية في قلب المقاومة الفلسطينية وكذلك النجاح الانتخابي الذي حققته الجبهات الإسلامية في المشرق والمغرب، على أنّ العالم العربي المسلم متأثر بأكمله بعودة النزعة الدينية.

وهذه النزعة سهّلت قيامها خيالات الأمل التي بدت بعد الفرغ بالتخلص من الاستعمار.

ولم تتم التنمية الاقتصادية المتوقعة.

ويجد الإسلام للصعوبات الناتجة عن تنمية مستحيلة، أجوبة بسيطة فيعرض على الشعب إيماناً محرّكاً وشروطاً أخلاقية تلقى صدىً قوياً في المجتمعات التي تعاني الفساد أو تتسم بالطابع الغربي. وتشكل النهضة الإسلامية اليوم عامل عدم استقرار قوي وغير متوقّع إذ إنّها تعارض الماركسية السوفياتية والغرب الذي يمارس سياسة لصالح إسرائيل.

وكان العالم منقسماً بين الديمقراطية الليبرالية للدول الرأسمالية العظمى والأنظمة الشيوعية وهما صيغتان مستوحاتان من العقيدة الغربية السائدة منذ نهاية القرن الماضي.

وتنحو هذه النهضة الدينية والسياسية باللائمة على ادّعاءات الغربيين حول المحافظة على حقوق الإنسان وكذلك رغبتهم في تجميد الوضع العالمي لصالحهم (بالبقاء على الوضع الراهن في الشرق الأوسط).

لقد أبعدت الجمهورية الإيرانية الإسلامية التي انبثقت من سقوط النظام الإمبراطوري خلفاءها الشيوعيين أو «المجاهدين» عن الحكم.

وبإدارة آية الله الخميني قبلت إيران اختبار القوة الذي نجم عن الهجوم العراقي في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠.

وقد استمرت الحرب بين البلدين ثماني سنوات. وسرعان ما تمّ الاتفاق على هدنة. وأتاح موت الخميني لرفسنجاني فرصة الوصول إلى الرئاسة في صيف ١٩٨٩.

وخلال حرب الخليج الثانية اتخذت طهران موقفاً محايداً وتمكنت من العودة الى الساحة الدولية.

فضلاً عن سياسة الانفتاح على الغرب التي بدأت تنبجها اهتمت طهران بتطور الوضع في أفغانستان وفي أفريجان وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية لا سيما في طاجيكستان.

وأما علاقة العراق بالدول الغربية فهي جيدة إذ يستفيد منها سواء في المجال الزراعي أو في مجال المعدات المدنية والحربية.

وبضغط أميركي قبلت إسرائيل البدء بمفاوضات شاملة مع الفلسطينيين أثناء مؤتمر مدريد في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١.

وسنة ١٩٩٢ فتح فوز حزب العمال بزعامة إسحق رابين في الانتخابات العامة أبعاداً جديدة. فقد ولّى زمن التصلّب الذي جسّده إسحق شامير والغالبية اليمينية في حزب الليكود الذي كان يرفض أي تسوية تتعلق بالتخلّي عن الأراضي المحتلة.

أما منظمة التحرير الفلسطينية التي ساندت العراق أثناء النزاع فقد فقدت اعتبارها مؤقتاً على الساحة الدولية.

لكنّ منظمة التحرير التي شاركت في مفاوضات السلام في مدريد توصلت إلى استعادة دورها كمحاور.

أما هامش تحركها فضيّق لا سيما وأن حركة المقاومة الإسلامية حماس قد أحكمت قبضتها على سكان الأراضي المحتلة فأضعفت شرعيتها.



هل أفريقيا محكوم عليها بالفوضى؟

موجات جفاف متلفة، جمود زراعي، سكان في تزايد، تراجع صناعي، ديون خارجية ضخمة، مشاكل صحية خطيرة، مرض السيدا يصيب ثلث السكان في بعض الدول: مآسٍ بلا حلول ضربت أفريقيا.

قد بدأت الأزمة التي تتخبط فيها القارة السوداء في أواسط السبعينات لتبلغ ذروتها في نهاية الثمانينات.

وُتسبب هذه الأزمة إلى الحكومات الأفريقية التي تعيش في الفساد وكذلك إلى المحيط الدولي.

في الواقع فإن أفريقيا كانت رهاناً حاسماً بالنظر إلى مواردها المنجمية ومسرح مواجهة بين المعسكرين خلال الحرب الباردة وهي اليوم موضوعة على الهامش في ما يتعلق بالمقايضات العالمية. فدلها الاثنان والخمسون لم تعد تمثل سوى ٤٪ من التجارة الخارجية للمجموعة الأوروبية. وإضافة إلى تراجع حجم الصادرات كان تراجع أسعار المواد الأولية (القطن والكافور والبن). ومع تفكك المعسكر الشيوعي تحولت الاعتمادات المصرفية للتصدير وكذلك الاستثمارات الأجنبية الخاصة من أفريقيا لصالح دول أوروبا الشرقية، وبسبب هذا الإفلاس الاقتصادي والمالي، عصفت رياح التحرر السياسي في القارة. فاضطرت دول عديدة كانت خاضعة منذ ثلاثين سنة لنظام الحزب المنفرد إلى المباشرة بتجربة التعددية.

وفي بادئ الأمر مارست القوى الغربية بعض الضغوط، فأعلنت فرنسا في قمة بول في حزيران/يونيو أن مساعدتها مرتبطة بالمضي بمسيرة الديمقراطية في دول أفريقيا. كما أن خطط التصحيح البيوي التي أعلنها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ارتبطت باعتماد تدابير التحرر.

وبهدف إعادة التوازنات الكبرى فرضت هذه الخطط تدابير تقشف لم تعتد عليها الأنظمة الأفريقية.

وتعرض الرؤساء الأفريقيون لضغط المنظمات الدولية فعزلوا وأضعفوا فلم يتمكنوا من مقاومة المعارضة الشعبية التي زاد من حدتها تراجع الأحوال المعيشية، لذلك اضطروا إلى تقديم الضمانات للمعارضة.

وكان لانهايار الاتحاد السوفياتي والدول التابعة له مضاعفات على أفريقيا مع تخلي الاتحاد السوفياتي عن تقديم المساعدة المالية للأنظمة الماركسية كأنظمة أنغولا أو إثيوبيا.

فتظمت البينين سنة ١٩٨٩ «مؤتمراً» يضم أصحاب الميول الاجتماعية والسياسية القائمة في البلاد وسارت على خطاها غينيا وزامبيا والفايون.

لكن هذا «التأرب» الهاديء كان فريداً. ففي دول أخرى كانت مسيرة الديمقراطية مليئة بالعنف. أوقف الانتقال الذي باشره الكونغو، وغرقت توغو وزائير في الفوضى والقمع. وكان من سقوط منغستو في الصومال وسياد بري في إثيوبيا أن أغرق البلدين في الحرب الأهلية. وغالباً ما أدى الانفتاح الديمقراطي إلى اضطراب شديد مع ظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية.

تفتقر أفريقيا الى الثقافة الديمقراطية فمفاهيم المسؤولية والشرعية معدومة في هذه المجتمعات التي تسودها سيطرة القائد.

فخبرة الديمقراطية هي إذاً خطيرة لا سيما وأن الأحوال الاقتصادية في تراجع. وقد أكد فرانسوا ميتران في القمة التي عقدت في بون: «لا ديمقراطية من دون تنمية، ولا تنمية من دون ديمقراطية».

إنها في الواقع استحالة تواجهها اليوم القارة الأفريقية.

المصير الغامض لأفريقيا السوداء

في هذا الجؤ القائم رأى الكثيرون بصيص أمل في التحرر الذي حصل في جنوب أفريقيا. فبعد أربعين سنة من التمييز العنصري قرّر حكم البيض الذي جسده فريدريك دو كلير إرساء أسس دولة تخلّت عن التمييز العنصري، دولة تمنح الغالبية السوداء الحقوق السياسية نفسها التي تتمتع بها الفئات الأخرى. وكان إطلاق نيلسون مانديلا سنة ١٩٩٠ وبداء المفاوضات مع المؤتمر الوطني الأفريقي المراحل الأساسية لهذه العملية.

لكن هذه العملية واجهت خطر المواجهات العرقية التي تعود إلى تنوع السكان السود في جنوب أفريقيا:

فالزولو لا يقبلون بأن يحكم المؤتمر الوطني الإفريقي وهو يضم عرق Xhosa الذي ينتمي إليه كما أنّ اليمين الأبيض يفرض إقامة نظام كونفدرالي يضمن سيادة الفئات المختلفة.

وبعد فترة من التفاوض، نلاحظ أنّ مسألة جنوب أفريقيا لمّا تسوّ بعد. وهذا أمر مؤسف لا سيما وأنّ القوة الاقتصادية الأولى في القارة قد تضطلع بدور لا يستهان به لصالح التنمية.

في الواقع فإنّ جنوب أفريقيا قد يشكل قطعاً حافزاً لجيرانه، لناميبيا، للموزاميك أو لأنغولا. فبعد أكثر من خمس عشرة سنة من الحرب الأهلية توصلت هذه الدولة الى تسوية هشة بين حكومة لواندا التي كانت تحصل على دعم الاتحاد السوفياتي وكوبا والمقاومة التي يرأسها جوناس سافيمبي والتي كانت تستفيد من مساعدة الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا.

هل أوروبا هي الأمل؟

من عالم زعره زوال النظام الثنائي القطب يبدو البناء الأوروبي عنصر توازن ضروري. وإذا كانت المجموعة الأوروبية تفرض نفسها اليوم كقوة اقتصادية كبرى فهي لمّا تتوصل إلى تثبيت نفسها ككيان سياسي قادر على ممارسة دور فعال على الساحة الدولية.

فمنذ معاهدة روما سنة ١٩٥٧ لم تكفّ المجموعة الأوروبية عن التوسّع والتوطّد. وبعد دخول البرتغال وإسبانيا سنة ١٩٨٦ ودمج ألمانيا الديمقراطية السابقة أصبحت الوحدة الأوروبية القوة التجارية الأولى في العالم.

لكنها كانت عاجزة عن تقديم ردّ مشترك على النزاع اليوغوسلافي وذلك قبل سنة من وقوفها إلى جانب الولايات المتحدة أثناء حرب الخليج.

ولن يحرك الأميركيون ساكناً لتسهيل بروز دبلوماسية وسياسة دفاع أوروبية ترتبطان بمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وانقسمت أوروبا بين الأطلسيين التقليديين وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا التي تخلّت عن قيادة الحلف العسكرية في عهد ديغول وهي لا تملك اليوم جيشاً ومجلس قيادة. وهي اليوم تواجه تحدياً جغرافياً سياسياً خطراً فبعد سقوط جدار برلين سنة ١٩٨٩ ودمج ألمانيا الموحدة في المجموعة الأوروبية، على الاثني عشر أن يردّوا اليوم على طلبات الانضمام التي تتكاثر منذ تفكك الكتلة الشرقية. ففضلاً عن دول المجموعة الأوروبية للتبادل الحرّ كالسويد وفنلندا والنمسا وهي دول مرشحة رسمياً لدخول الوحدة سنة ١٩٩٥ فإنّ بولونيا والمجر تتمتعان باتفاقات انضمام تفتح لها السوق. وبالنسبة لدول الكتلة الأخرى ولجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ستكون طريق الانضمام بالنسبة إليها أطول.

فمشروع «الكونفدرالية الأوروبية» الممتدة من دبلن إلى فلاديفوستوك والذي ذكره فرانسوا ميتران في براغ ليس قريب التحقيق.

وتعني المضاعفة المرتقبة للدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية على مشارف سنة ٢٠٠٠ أن يعيد الأثنا عشر النظر في هيكلية المجموعة بتصور فدرالي، ولذلك وقّعت في ماستريخت في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٢ معاهدة الوحدة الأوروبية التي تتضمن جانبيين سياسياً واقتصادياً. فبعد تحرير رؤوس الأموال سنة ١٩٩٠ وفتح السوق الداخلية سنة ١٩٩٣ ستؤدي مراحل وسيطة إلى اعتماد نقد واحد يديره مصرف مركزي أوروبي.

ولتسهيل هذا الانتقال، على الاثني عشر تحويل سياساتهم الاقتصادية. لكنّ النمو الذي كان يدعو إلى التفاؤل في بداية العقد حلّ محله الكساد؛ فيكبر التباين ويزر الشك.

وقد استفادت بريطانيا من بند استثنائي وتمّت الموافقة على مبدأ أوروبا النقدية بسرعة.

وهكذا فإن معاهدة ماستريخت التي وقّعت ردّاً على انهيار الكتلة الشرقية وتأكيداً على الوحدة الأوروبية كشفت عن مخاوف الرأي العام بشأن الوحدة الأوروبية كما تم تصوّرها في بروكسل فقد خضع المشروع للموافقة الشعبية عن طريق الاستفتاء فرفضه الدانماركيون ووافق عليه الأيرلنديون.

وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ صوّتت نسبة ضئيلة من الفرنسيين للمشروع.

وأما الدول الأخرى فتصوّت على المعاهدة بالطريقة البرلمانية.

وقد مهّدت المفاوضات مع الدانمارك التي قرّرت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ أثناء المجلس الأوروبي في أدنبره لاستفتاء جديد سنة ١٩٩٣.

وإزاء الطلبات الملحة لدول الشرق ومخاوف الرأي العام، على مؤيدي الدمج الأوروبي مواجهة

تحدي مزدوج، خارجي وداخلي لجعل أوروبا قوة لإعادة التوازن، الذي يفتقر إليها العالم.

مشاكل قومية مستمرة

فضلاً عن المشاكل التي يواجهها البناء الأوروبي فإنّ معظم دول المجموعة الأوروبية يعاني مشاكل داخلية خطيرة.

فبعد فشل «المشروع الاشتراكي» الذي تم تصوّره سنة ١٩٨١ تحوّل اليسار الفرنسي إلى الصعوبات الإدارية لسياسة التحرر.

فمع نسبة ضئيلة من التضخم وعملة قوية، تدلّ ميزانية فرنسا على جوانب مشجعة لكنّ تزايد البطالة والجمود الاقتصادي وكذلك التراجع الصناعي، عوامل تهدّد البلاد.

فالاشتراكيون لا يتمتعون باعتبار قوي لا سيّما بعد انكشاف فضائحهم، منها مسألة الدم الملوّث.

وخلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية سنة ١٩٨٨ ارتفع حزب الخضر والجيبة الوطنية الى صفّ القوى السياسية التي تضمّ التيارات الأربعة التي تشغل الساحة السياسية منذ بداية الجمهورية الخامسة.

وقد تأكد هذا الأمر أثناء الانتخابات الأوروبية والإقليمية. فقد برزت في هذه الانتخابات أصوات لصالح دعاة الحفاظ على البيئة واليمين المتطرف.

وقد دلت نسب الامتناع عن التصويت على كره الفرنسيين للأحزاب التقليدية. وفي هذا الجو القائم الذي سيطر على التمثيل السياسي، تزايدت التطلعات إلى التغيير وكثرت المعارضة في الشارع أكثر منها في مكاتب الاقتراع.

وفي هذا المجال نذكر تظاهرات المتضرّبات والمزارعين.

وأما في بريطانيا فقد توصل المحافظون إلى الاحتفاظ بالأغلبية الغالبة في مجلس العموم، وخلف جون مايجور مارغريت تاتشر لكنّ أزمة اجتماعية ضربت البلاد لا سيّما المناطق الصناعية في الوسط والشمال.

وفي بلجيكا لا نستبعد احتمال نشوب نزاع (على النموذج التشيكوسلوفاكي) إذ إنّ نجاح الكتلة الفلمنكية ساهم في زيادة التطرف لدى الأحزاب الفلمنكية في وجه الدولة البلجيكية التي تهزّها فضائح كبيرة.

أما ألمانيا التي عليها دفع ثمن إعادة توحيدها فتبقى معدلات الفائدة مرتفعة لكنّها تضائق شركاءها الذين يحتاجون إلى نموّ قوي.

كما أنّ انهيار الشيوعية حمل إلى ألمانيا الكثير من اللاجئين السياسيين الذين يشجعون الشعب على أعمال العنف.

وإذا كانت اليونان تتخبط هي أيضاً في مشاكل اجتماعية صعبة، فإنّ إيطاليا هي التي تبدو ورجل

أوروبا المريض».

فهي عاجزة عن مواجهة المافيا والفساد، لذلك فإن الدولة تبتعد عن الشعب. وقد يؤدي نجاح الأحزاب الداعية إلى الاستقلال في شمالي البلاد إلى إعادة النظر في وحدتها.

الشكوك الأميركية

في هذا العالم الذي زعزعه انهيار الكتلة السوفياتية، هل تبقى الولايات المتحدة «القوة العظمى» التي وصفت أثناء حرب الخليج؟

ليس من أمرٍ مؤكد. فقد خسر الاتحاد السوفياتي والشيوعية الحرب الباردة لكن من الصعب القول من ربحها.

من المؤكد أن التطور السياسي للنصف الغربي في الكرة الأرضية وتحول عدد كبير من دول أميركا اللاتينية إلى الديمقراطية قد حققا أمنيات البيت الأبيض.

فنهاية الديكتاتورية العسكرية في التشيلي وسقوط الجنرال ستروسنر في الباراغواي وعودة البرازيل والأرجنتين إلى معسكر الديمقراطيات البرلمانية وكذلك توقف الحرب الأهلية في نيكاراغوا، كانت مشجعة.

فقد انضمت الأرجنتين إلى الحزب الأميركي بعد أن جشدت لمدة طويلة المقاومة الوطنية اللاتينية.

ويدعو النظام الكوبي معزولاً.

لكن يجب التنويه بأن التجربة الديمقراطية التي قادها الأب أريستيد في هايتي كانت قصيرة وبأن الحالة في بعض الدول كالبيرو التي تعيش حرباً أهلية وكولومبيا الغارقة في المخدرات، تدعو إلى القلق. وتحاول الولايات المتحدة تشكيل سوق واسعة من شأنها التصدي للوحدة الأوروبية التي هي في طريق التكوّن.

وفي ١٢ آب/ أغسطس ١٩٩٢ أبرمت مع كندا والمكسيك اتفاقية التبادل الحر في أميركا الشمالية التي انبثقت عنها منطقة تجارية.

لكن على الرغم من زعامة الولايات المتحدة الإقليمية فهي لا تملك وسائل الاضطلاع بدور القوة العظمى وقد مُنحت على أثر الحرب الباردة.

فقد اضعفتها ديون هائلة وهي تشهد مشاكل اجتماعية نتجت عن ازدياد الفقر.

وما لا شك فيه أن هذه الكارثة الاقتصادية والاجتماعية أخرجت الجمهوريين من البيت الأبيض أثناء الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢.

فقد أقل نجم جورج بوش بعدها.... إذ يحس المواطن الأميركي من استمرار الأزمة التي يتخبط فيها منذ سنوات عديدة.

فقد أراد «المتنصر في الحرب الباردة» أن يكون مبشراً بـ «النظام العالمي الجديد» الذي تخلص من شبح المواجهة النووية لكنه لم يع مشاعر الأجيال الجديدة وتطلعاتها.

فقد كان يجتهد أميركا الواثقة من نفسها ومن قيمها لكنها أهملت مواطن الحساسية التي تركتها الحرب القيتامية.

وفي الجانب الآخر كان بات بوتشانان وروس بيروت، لقد حصل هذا الأخير على ١٨٪ من الأصوات، وكان يدين النظام السياسي الإعلامي منادياً بعودة أميركا الخمسينات.

لكن بعد أن حصل لعدة أسابيع على نسبة عالية من الأصوات، أخطأ في الانسحاب من المنافسة الانتخابية.

ولم يتمكن بوش من التغلب على خصمه الديمقراطي بيل كلينتون. فقد استطاع حاكم أركنساس جمع المستأجرين من النظام في ائتلاف خليط.

وهو اليوم على رأس دولة تضم ٤٠ مليون نسمة تعيش تحت عتبة الفقر. إن نجاح سياسة جورج بوش الخارجية وقر له شعبية لبعض الوقت.

لكن في سنة ١٩٩٢ اكتشفت أميركا، على أثر الاضطرابات العنصرية والاجتماعية في لوس انجلوس، حقائق البؤس واليأس اللذين تعانيهما بعض الأقليات.

لكن هل سيكون لنجاح بيل كلينتون في الانتخابات وفوز الديمقراطيين في انتخابات الكونغرس حلاً للمشاكل التي تعانيها أميركا؟

لقد ولّت الأيام التي كان نمو الاقتصاد الأميركي يتيح لها مضاعفة الدخل الفردي كل عشرين سنة.

فبعد الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة تؤمن وحدها ٤٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي.

أما اليوم فهي تتنافس واليابان وكذلك والمجموعة الأوروبية. هذه المجموعة تضم قدرات هامة خاصة إذا توسعت نحو الشرق باتجاه العالم السوفييتي السابق الغني بالموارد.

إذا المهمة شاقة بالنسبة لبيل كلينتون الذي أطلق وعداً كثيرة ويطتظر منه الأميركيون تحسناً سريعاً.

فهل سيكون روزفلت الذي أراد البعث أو كارتر الذي أعلنه خصومه؟ ترك الحكم للسنوات التالية. لكن يتضح لنا أن الولايات المتحدة لن تستطيع المحافظة على زعامتها العالمية.

فالحلم الأميركي بـ «النظام العالمي الجديد» لن يتحقق غداً فأمركا الغنية بالموارد والمشاكل أيضاً لا تملك وسائل فرض سلطاتها.

فمفتاح مصيرها هو اليوم بين يدي ممثل أكثر ولاياتها حرماناً

ملحق

رأينا من المناسب أن ندرج في نهاية هذا السفر النفيس، النصّ الحرفي «لاتفاق الحكم الذاتي» بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية، لاعتقادنا أن هذه الوثيقة تشكّل فاصلاً تاريخياً خطيراً، وقد تم التوصل إليها بعد صراع طويل دام ومحادثات مثيرة ومضنية. وقد تقرّر مصير الشعبين الفلسطيني واليهودي بل ومصير منطقة الشرق الأوسط برمتها، إلى مدى بعيد.

الناشر

اتفاق الحكم الذاتي

الترجمة الرسمية للمسودة النقائية

هنا الترجمة الرسمية التي وزعتها وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» للمسودة النهائية لاتفاق الحكم الذاتي الذي وقّعه منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في واشنطن كما أوردتها وكالة «رويتر»:
«المسودة النهائية المتفق عليها في تاريخ ١٩ أغسطس/آب ١٩٩٣.

إعلان مبادئ

حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية

ان حكومة دولة إسرائيل والفريق الفلسطيني/ في الوفد الأردني الفلسطيني الى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط/.../الوفد الفلسطيني/ ممثلاً الشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والتزاع والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل/ تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين وتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها.

وعليه فان الطرفين يتفقان على المبادئ التالية:

المادة ١

هدف المفاوضات

ان هدف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط هو من بين أمور أخرى إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية... المجلس المنتخب /المجلس/... للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي الى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

من المفهوم ان الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها وان المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي الى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

المادة ٢

إطار الفترة الانتقالية

ان الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في اعلان المبادئ هذا.

المادة ٣

الانتخابات

١ - من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرّة للمجلس في إشراف ومراقبة دولية متفق عليهما بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

٢ - سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق كملحق ١ بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

٣ - هذه الانتخابات تشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

المادة ٤

الولاية

سوف تغطي ولاية المجلس أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة ترابية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

المادة ٥

الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

- ١ - تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية فور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.
- ٢ - سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.
- ٣ - من المفهوم ان هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس واللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.
- ٤ - يتفق الطرفان على أن لا تجحف أو تخل اتفاقات المرحلة الانتقالية بنتيجة مفاوضات الوضع الدائم.

المادة ٦

النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات

- ١ - فور دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ و/أو الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا سيبدأ نقل للسلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين هذه المهمة كما هو مفصل هنا. سيكون هذا النقل للسلطة ذا طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.
- ٢ - مباشرة بعد دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا

وبقصد النهوض بالتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة. سيشرع الجانب الفلسطيني في بناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق وإلى أن يتم تنصيب المجلس يمكن الطرفين ان يتفاوضا على نقل لصلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

المادة ٧

الاتفاق الانتقالي

١ - سوف يتفاوض الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية/ الاتفاق الانتقالي/.

٢ - سوف يحدد الاتفاق الانتقالي من بين أشياء أخرى هيكلية المجلس وعدد أعضائه ونقل الصلاحيات والمسؤوليات من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية الى المجلس. وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي ايضاً سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقاً للمادة ٩ المذكورة ادناه والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

٣ - سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها اليه سابقا وفقاً للمادة ٦ المذكورة أعلاه.

٤ - من أجل تمكين المجلس من النهوض بالنمو الاقتصادي سيقوم المجلس فور تنصيبه إضافة إلى أمور أخرى بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء وسلطة ميناء غزة البحري وبنك فلسطيني للتنمية ومجلس فلسطيني لتشجيع الصادرات وسلطة فلسطينية للبيئة وسلطة فلسطينية للأراضي وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

٥ - بعد تنصيب المجلس سيتم حل الإدارة المدنية وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

المادة ٨

النظام العام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة سينشئ المجلس قوة شرطة قوية بينما يستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام.

المادة ٩

القوانين والأوامر العسكرية

١ - سيخول المجلس سلطة التشريع وفقاً للاتفاق الانتقالي في مجال جميع السلطات المنقولة

إليه.

٢ - سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات

المتبقية.

المادة ١٠

لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية.

من أجل تأمين تطبيق هادئ لاعلان المبادئ هذا ولاية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية متشكّل فور دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ لجنة ارتباط مشتركة اسرائيلية فلسطينية من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك والمنازعات.

المادة ١١

التعاون الاسرائيلي الفلسطيني في المجالات الاقتصادية.

اقرار بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل النهوض بتطور الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل سيتم انشاء لجنة اقتصادية اسرائيلية فلسطينية من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة كملحق ٣ وملحق ٤ بأسلوب تعاوني وذلك فور دخول اعلان المبادئ حيز التنفيذ.

المادة ١٢

الارتباط والتعاون مع الاردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الاردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة اسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة وحكومتَي الاردن ومصر من جهة أخرى للنهوض بالتعاون بينهم. وستضمن هذه الترتيبات انشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق الاشكال للسماح للأشخاص المرحلين من الضفة الغربية وقطاع غزة في ١٩٦٧ بالتوافق مع الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والاخلال بالنظام. وستعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

المادة ١٣

اعادة تموضع القوات الاسرائيلية

١ - بعد دخول اعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس سيتم اعادة تموضع القوات العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالإضافة إلى انسحاب القوات الاسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقا للمادة ١٤ .

٢ - عند اعادة موضوعة قواتها العسكرية مستترشد اسرائيل بمبدأ وجوب إعادة تموضع قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

٣ - وسيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة التوزيع في مواقع محددة بالتناسب مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقا للمادة ٨ أعلاه.

المادة ١٤

الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة اريحا.

ستسحب اسرائيل من قطاع غزة ومنطقة اريحا كما هو مبين في البروتوكول المرفق في الملحق الثاني.

المادة ١٥

تسوية المنازعات

١ - ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير اعلان المبادئ هذا أو أي اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستشكل وفقاً للمادة العاشرة أعلاه.

٢ - ان المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن ان تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

٣ - للطرفين ان يتفقا على عرض المنازعات المتعلقة بالفترة الانتقالية والتي لا يمكن تسويتها من خلال التوفيق على التحكيم ومن أجل هذا الغرض وبناء على اتفاق الطرفين سينشئ الطرفان لجنة تحكيم.

المادة ١٦

التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في ما يتعلق بالبرامج اقليمية.

يرى الطرفان ان مجموعات العمل في المتعددة اداة ملائمة للنهوض «بخطة مارشال» وبرامج اقليمية وبرامج أخرى بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق الرابع.

المادة ١٧

بنود مفرقة

١ . يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

٢ . جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ هذا والمحضر المتفق عليه المتعلق به سيتم اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

أبرم في واشنطن يوم... ١٩٩٣.

عن الوفد الفلسطيني

عن حكومة اسرائيل

الشاهدان

الأمين العام للأمم المتحدة

الولايات المتحدة

الملحق الأول

بروتوكول حول صيغة الانتخابات وشروطها

- ١ - فلسطينيو القدس الذين يعيشون فيها سيكون لهم الحق في المشاركة في العملية الانتخابية وفقاً لاتفاق بين الطرفين.
- ٢ - وبالإضافة يجب أن يغطي الاتفاق حول الانتخابات القضايا التالية من بين أمور أخرى.
 - أ - النظام الانتخابي.

ب - صيغة الاشراف والمراقبة الدولية المتفق عليها وتركيبها الفردية.

ج - الأحكام والنظم المتعلقة بالحملة الانتخابية بما فيها ترتيبات متفق عليها لتنظيم الاعلام وإمكان الترخيص لمحطة بث اذاعي وتلفزيوني.

٣ - لن يتم الاجحاف بالوضع المستقبلي للفلسطينيين المرحلين «النازحين» الذين كانوا مسجلين يوم ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بسبب عدم تمكنهم من المشاركة في العملية الانتخابية لاسباب عملية.

المرحلون/ النازحون/ تعني كل من اضطر أو أجبر على المغادرة نتيجة حرب أو نزاع يقصد بها في السياق الفلسطيني/ النازحون/ بالإضافة إلى كل من أبعد أو رحل أو منع من العودة إلى الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وكان اسمه مسجلاً في قيود سكان الضفة الغربية وقطاع غزة بتاريخ ٤ حزيران/ ١٩٦٧/ المترجم.

الملحق الثاني

بروتوكول حول انسحاب القوات الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا

١ - سيعقد الطرفان اتفاقاً ووقعانه خلال شهرين من تاريخ دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ حول انسحاب القوات العسكرية الاسرائيلية من قطاع غزة ومنطقة اريحا على أثر الانسحاب الاسرائيلي.

٢ - ستنفذ اسرائيل انسحاباً مجدولاً وبسرعة متصاعدة لقواتها العسكرية من قطاع غزة ومنطقة اريحا يبدأ فوراً مع توقيع الاتفاق حول قطاع غزة ومنطقة اريحا ويتم استكمالها خلال فترة لا تتعدى الاربعة أشهر بعد توقيع هذا الاتفاق.

٣ - سيتضمن الاتفاق المذكور أعلاه من جملة أمور أخرى:

أ - ترتيبات لنقل هادىء وسلمي للسلطة من الحكومة العسكرية الاسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الممثلين الفلسطينيين.

ب - بنية السلطة الفلسطينية وصلاحياتها ومسؤولياتها في هذه المجالات في ما عدا الأمن الخارجي والمستوطنات والاسرائيليين والعلاقات الخارجية ومسائل أخرى متفق عليها بشكل مشترك.

ج - ترتيبات لتولي الأمن الداخلي والنظام العام من قبل قوة الشرطة الفلسطينية التي تشكل من ضباط الشرطة المجندين محليا ومن الخارج/ حاملي جوازات السفر الاردنية والوثائق الفلسطينية الصادرة من مصر/ ان الذين سيشاركون في قوة الشرطة الفلسطينية القادمين من الخارج يجب أن يكونوا مدربين كشرطة وضباط شرطة.

د - حضور دولي أو أجنبي مؤقت وفقا لما يتفق عليه.

هـ - اقامة لجنة تعاون وتنسيق فلسطينية اسرائيلية مشتركة لأغراض الأمن المتبادل.

و - برنامج للتنمية والاستقرار الاقتصادي يشمل إقامة صندوق طوارئ لتشجيع الاستثمار الأجنبي والدعم المالي والاقتصادي.

وسيقوم الطرفان بالتعاون والتنسيق بشكل مشترك وبشكل منفرد مع الأطراف الاقليمية والدوليين لدعم هذه الأهداف.

ز - ترتيبات لممر آمن للأفراد وللتنقل بين قطاع غزة ومنطقة أريحا.

٤ - الاتفاق أعلاه سيتضمن ترتيبات من أجل التنسيق بين الطرفين في ما يتعلق بمعايير:

أ - غزة - مصر.

ب - أريحا - الأردن.

٥ - المكاتب المسؤولة عن الاضطلاع بصلاحيات السلطة الفلسطينية ومسؤولياتها حسب هذا المحلق الرقم ٢ والمادة ٦ من اعلان المبادئ سيكون موقعها في قطاع غزة ومنطقة اريحا في انتظار تنصيب المجلس.

٦ - باستثناء هذه الترتيبات المتفق عليها يبقى وضع قطاع غزة ومنطقة اريحا جزءا لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولن يتغير خلال الفترة الانتقالية.

الملحق الثالث

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنمية.

يتفق الجانبان على اقامة لجنة مستمرة اسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادي تركز بين أمور أخرى على التالي:

١ - التعاون في مجال المياه بما في ذلك مشروع تطوير المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة وسيتضمن مقترحات للدراسات وخططا حول حقوق المياه لكل طرف وكذلك حول الاستخدام المنصف لموارد المياه المشتركة وذلك للتنفيذ خلال الفترة الانتقالية وما بعدها.

٢ - التعاون في مجال الكهرباء بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة الكهربائية والذي سيحدد

كذلك شكل التعاون لانتاج الموارد الكهربائية وصيانتها وشرائها وبيعها.

٣ - التعاون في مجال الطاقة بما في ذلك برنامج لتطوير الطاقة يأخذ في الاعتبار استغلال النفط والغاز لأغراض صناعية خاصة في قطاع غزة والنقب وسيشجع المزيد من الاستغلال المشترك لموارد الطاقة الأخرى. وسيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار كذلك بناء مركب صناعي بتروكيميائي في قطاع غزة وكذلك تمديد انابيب لنقل النفط والغاز.

٤ - التعاون في مجال التمويل بما في ذلك برنامج تطوير وعمل مالي لتشجيع الاستثمار الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي اسرائيل وكذلك إقامة بنك تنمية فلسطيني.

٥ - التعاون في مجال النقل والاتصالات بما في ذلك برنامج يحدد الخطوط العامة لإنشاء منطقة ميناء بحري في غزة يأخذ في الاعتبار إنشاء خطوط نقل واتصالات من الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل وإلى بلدان أخرى وإليهما. بالإضافة سيأخذ هذا البرنامج في الاعتبار تنفيذ بناء الطرقات اللازمة والسكك الحديدية وخطوط الاتصالات... الخ.

٦ - التعاون في مجال التجارة بما في ذلك الدراسات وبرامج النهوض بالتجارة بما يشجع التجارة الداخلية والإقليمية وما بين الإقليمية وكذلك دراسة جدوى إنشاء مناطق تجارة حرة في قطاع غزة وفي اسرائيل وحرية الوصول المتبادل إلى هذه المناطق والتعاون في مجالات أخرى تتعلق بالتجارة.

٧ - التعاون في مجال الصناعة بما في ذلك برامج التطوير الصناعي الذي سيوفر مراكز البحث والتطوير الصناعي الإسرائيلي الفلسطيني المشترك والذي سيشجع المشاريع المشتركة الفلسطينية الإسرائيلية ويضع الخطوط العامة للتعاون في صناعات النسيج والمنتجات الغذائية والأدوية والالكترونيات والألماس والصناعات القائمة الى الكمبيوتر والعلوم.

٨ - برنامج للتعاون وتنظيم علاقات العمل والتعاون في مسائل الخدمات الاجتماعية.

٩ - خطة لتنمية الموارد البشرية والتعاون حولها تأخذ في الاعتبار ورش عمل وندوات اسرائيلية فلسطينية مشتركة وإقامة مراكز تأهيل مهني ومراكز أبحاث وبنوك معلومات مشتركة.

١٠ - خطة لحماية البيئة تأخذ في الاعتبار اجراءات مشتركة و/أو منسقة في هذا المجال.

١١ - برنامج لتطوير التنسيق والتعاون في مجال الاتصالات ووسائل الإعلام.

١٢ - أية برامج أخرى ذات مصلحة مشتركة.

الملحق الرابع

بروتوكول حول التعاون الإسرائيلي الفلسطيني حول برنامج التنمية الإقليمية

(١) سوف يتعاون الجانبان في سياق مسمى السلام المتعدد الأطراف للنهوض ببرنامج تنمية للمنطقة بما فيها الضفة الغربية وقطاع غزة تبادر إليه الدول السبع الكبرى. سيطلب الطرفان من السبعة الكبار السعي إلى إشراك دول أخرى مهتمة بهذا البرنامج مثل أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ودول ومؤسسات عربية إقليمية وكذلك أعضاء من القطاع الخاص.

(٢) سوف يتشكل برنامج التنمية من عنصرين:

أ - برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة.

ب - برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي.

أ - برنامج التنمية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة سيتشكل من العناصر التالية:

١ - برنامج لإعادة التأهيل الاجتماعي بما في ذلك برنامج للإسكان والبناء.

٢ - خطة لتنمية المشاريع الاقتصادية الصغرى والمتوسطة.

٣ - برنامج لتنمية البنية التحتية/ المياه والكهرباء والنقل والاتصالات... الخ.

٤ - خطة للموارد البشرية.

٥ - برامج أخرى.

ب - ويمكن أن يتشكل برنامج التنمية الاقتصادية الإقليمي من العناصر التالية:

١ - إقامة صندوق تنمية للشرق الأوسط كخطوة أولى وبنك تنمية للشرق الأوسط كخطوة ثانية.

٢ - تطوير خطة اسرائيلية فلسطينية اردنية مشتركة لتنسيق استغلال منطقة البحر الميت.

٣ - قناة البحر المتوسط/ غزة/ البحر الميت.

٤ - تحلية المياه إقليمي ومشاريع تطوير أخرى للمياه.

٥ - خطة اقليمية للتنمية الزراعية تتضمن مسمى اقليميا للوقاية من التصحر.

٦ - ربط الشبكات الكهربائية في ما بينها.

٧ - التعاون الإقليمي من أجل نقل الغاز والنفط وموارد الطاقة الأخرى وتوزيعه واستغلاله صناعيا.

٨ - خطة تنمية اقليمية للمباحة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٩ - التعاون الإقليمي في مجالات أخرى.

(٣) سيعمل الطرفان على تشجيع مجموعات العمل المتعددة الأطراف وسينسق بهدف

انجاحها. كما سيشجع الطرفان النشاطات الواقعة ما بين /اجتماعات، مجموعات العمل/ وكذلك

دراسات الجدوى والدراسات التمهيدية لها ضمن مجموعات العمل المتعددة الأطراف المختلفة.

المحضر المتفق عليه

إعلان المبادئ حول ترتيبات حكم الذات الانتقالية

(أ) - تفاهات واتفاقات عامة.

أية صلاحيات ومسؤوليات يتم نقلها الى الفلسطينيين وفقا لاعلان المبادئ قبل تنصيب

المجلس ستخضع للمبادئ نفسها المتعلقة بالمادة الرابعة كما هو مبين في المحضر المتفق عليه

أدناه.

(ب) - تفاهات واتفاقات محددة.

المادة الرابعة

من المفهوم ان:

- ١ - ولاية المجلس ستمتد على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء تلك المسائل التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم: القدس والمستوطنات والمواقع العسكرية والاسرائيليين.
- ٢ - ستسري ولاية المجلس في ما يخص الصلاحيات والمسؤوليات والمجالات والسلطات المنقولة اليه المتفق عليها.

المادة السادسة

من المتفق عليه ان يكون نقل السلطة كما يلي:

- ١ - يقوم الجانب الفلسطيني بإبلاغ الجانب الاسرائيلي اسماء الفلسطينيين المفوضين الذين سيتولون الصلاحيات والسلطات والمسؤوليات التي ستقل الى الفلسطينيين وفقا لاعلان المبادئ في المجالات التالية: التعليم والثقافة والصحة والشؤون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة واية سلطات أخرى متفق عليها.
- ٢ - من المفهوم ان حقوق هذه المناصب والتزاماتها لن تتأثر.
- ٣ - ستستمر كل من المجالات الموصوفة أعلاه في التمتع بالتخصيصات الموجودة في الموازنة وفقا لترتيبات يتم الاتفاق عليها من الطرفين. وستأخذ هذه الترتيبات في الاعتبار التعديلات الضرورية المطلوبة من أجل تضمين الضرائب التي تتم جبايتها من مكتب الضرائب المباشرة.
- ٤ - فور تنفيذ إعلان المبادئ سيأشر الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني مفاوضات حول خطة مفصلة لنقل السلطة على المناصب السابقة وفقاً للتفاهات المذكورة أعلاه.

المادة السابعة

كما سيتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات للتنسيق والتعاون.

المادة الثامنة

انسحاب الحكومة العسكرية لن يحول دون ممارسة اسرائيل الصلاحيات والمسؤوليات غير المنقولة الى المجلس.

المادة التاسعة

من المفهوم ان الاتفاق الانتقالي سيتضمن ترتيبات للتعاون والتنسيق في هذا الخصوص. كما انه من المتفق عليه ان يتم انجاز نقل الصلاحيات والمسؤوليات الى الشرطة الفلسطينية بطريقة مرحلة كما هو متفق عليه في الاتفاق الانتقالي.

المادة العاشرة

من المتفق عليه انه فور دخول اعلان المبادئ حيز التنفيذ سيقوم الوفدان الاسرائيلي والفلسطيني

بتبادل أسماء الأفراد المعينين من الطرفين كأعضاء في لجنة الارتباط الاسرائيلية - الفلسطينية المشتركة. كما أنه من المتفق عليه ان يكون لكل طرف عدد متساو من الأعضاء في اللجنة المشتركة وستتخذ اللجنة المشتركة قراراتها بالاتفاق ويمكن اللجنة المشتركة ان تضيف تقنيين وخبراء آخرين حسب الضرورة ومستقر اللجنة المشتركة وتيرة اجتماعاتها ومكان أو أماكن عقدتها.

الملحق الثاني

من المفهوم انه لاحقا للاتسحاب الإسرائيلي ستستمر اسرائيل في مسؤولياتها عن الأمن الخارجي وعن الأمن الداخلي والنظام العام للمستوطنات والإسرائيليين. ويمكن القوات العسكرية والمدنيين الإسرائيليين ان يستمروا في استخدام الطرقات بحرية داخل قطاع غزة ومنطقة أريحا.

أبرم في واشنطن العاصمة في تاريخ... ١٩٩٣.

عن الوفد الفلسطيني

عن حكومة اسرائيل

الشاهدان

الفيديريالية الروسية.

الولايات المتحدة الأميركية

• نفت منظمة التحرير الفلسطينية في بيان أصدرته وجود أي ملاحق سرية للاتفاق .

فهرست

مدخل ٧

القِسْمُ الأول

اقول أوروبا

الكتاب الأول

أوروبا تفقد وضعها الممتاز

الفصل الأول . - السيطرة الأوروبية قبيل الحرب العالمية الأولى ١٤

تضخم السكان في أوروبا - طاقة أوروبا الصناعية والتجارية - طاقة أوروبا المالية - أوروبا ذات
السيادة - أوروبا السوداء - العالم الواقع تحت السيطرة الأوروبية - الصين - الشرق الأدنى -
أمريكا اللاتينية - المستعمرات الأوروبية - الهند - تفوق أوروبا في العلم والتقنية - الاخطار
التي تهدد السيادة الأوروبية - الاضطراب الاجتماعي

الفصل الثاني . - الحرب العالمية الأولى تُزعزع اركان البناء ٢٣

١ - تنظيم الاقتصاد الحربي ٢٤

مشكلة التجهيز - تزويد الجيوش بالسلحة والاعدة الحربية - مشكلة اليد العاملة - الدولة
تتولى بنفسها ادارة الاقتصاد الوطني - المشاكل المالية - مشكلة الغذاء

٢ - المشكلات السياسية والاجتماعية خلال الحرب ٢٨

الاتحاد المقدس - اللؤخرة - تقييد الحريات العامة - نهاية الاتحاد المقدس - اضطرابات
وحركات تمرد

الفصل الثالث . - عملية ترسيخ صعبة وقلقة (١٩١٩ - ١٩٢٠) ٣٦

١ - الاضطراب السياسي والاعمال العسكرية الجديدة ٣٦

الثورة في ألمانيا - الثورة في متغاريا - الاضطرابات الاجتماعية - التدخل ضد روسيا

٢ - اعادة السلام ٤٢

البابى العامة - معاهدات ١٩١٩، ١٩٢٠ - عصبة الامم وحماية الاقليات - مؤتمر واشنطن.

٤٧	٣ - اعادة النظام - الاصلاحات السياسية والاجتماعية
	الاصلاحات السياسية - الاصلاحات الاجتماعية - قوانين الاصلاح الزراعي في اوربوا الوسطى واوربوا الشرقية
٤٩	٤ - رصيد الحرب
	الخسائر البشرية والمادية - تحول التجارة الاوروبية والدولية - اوربوا المستضعفة والمتهمنة على نفسها - ازدهار الولايات المتحدة الاميركية - الثورة الروسية - تداعي المنظمات الاشتراكية - خلخلة الليبرالية الاقتصادية والسياسية
٥٥	الفصل الرابع . - فشل محاولة اعادة الاستقرار الاقتصادي
٥٥	١ - ازمة عام ١٩٢٠ واضطراب النقد
	ازمة عام ١٩٢٠ التضخم المالي والقروض النقدية - التضخم المالي ونتائجه المستمرة
٥٩	٢ - ازدهار الدول الواقعة عبر البحار
	الولايات المتحدة الاميركية - اليابان - تصنيع البلدان الجديدة
٦٢	٣ - الثورة الصناعية الثانية والتطور الاقتصادي
	الكهرباء وعمرق الاحتراق الداخلي - التطورات الاقتصادية - بين القارية والتعميد - الاتفاقات الوطنية والدولية - التفاوت في الانتاج
٦٧	٤ - بلبلة الاقتصاد العالمي
	مشكلات الناس وقضاياهم - تيارات الهجرة بين الدول الاوروبية - توقف الهجرة الى ما وراء البحار - العراقيل في وجه التبادل التجاري : القومية الاقتصادية - الجديد في توزيع الاستثمارات في الخارج - التباينات التجارية الجديدة
٧٣	٥ - الهبوط المستمر
	انكفاء النظم الاقتصادية - مثل ألمانيا - الازمة الزراعية - مثل فرنسا - الفائض من اليد العاملة - ضعف النظام الاقتصادي
٨١	الفصل الخامس . - البحث السياسي والاجتماعي
٨١	١ - القوى المحافظة
	الارثورية الروسية - الروح القومية - العنصرية او العرقية - دور الكنائس - أزمة الديمقراطية الليبرالية - تقوية شؤون المشروعات الكبرى - الادارة العامة ونفوقها المتصاعد - الرأي العام والصحافة - في الولايات المتحدة - في بريطانيا - في فرنسا - إيطاليا تستعين بمسدم الشرعية - في ألمانيا - أزمة الديمقراطية في اوربوا الوسطى واوربوا الشرقية
١٠٢	٢ - ضعف الاحزاب الاشتراكية والشيوعية المعارضة
	الانشقاق - الاحزاب الاشتراكية - الاحزاب الشيوعية - الانقسام النقابي - المنظمات الدولية - الحلحلة
١١١	الفصل السادس . - بحث الحياة الفكرية والفنية

- ١ - الجو الفكري الجديد ١١٢
- الثورة في العلوم الفيزيائية - الثورة في الفلسفة - هايدغر - أزمة العلوم البشرية : الميكولوجيا
وعلم الاجتماع
- ٢ - الثورة الادبية والفنية ١١٦
- المنامخ الجديد - الحرب وما بعد الحرب - عند التنصيرين - المسرح - حول الدادية - السورريالية -
وضع الامم لدى الفيلسوفين على امرم - الرسم - الموسيقى - الهندسة الجديدة - السينما
ومقتضياتها الاقتصادية والتقنية - بعض الانجازات للمثارة

الكتاب الثاني

الانهيار الاقتصادي ونتائجه

- الفصل الأول . - الانهيار الاقتصادي ١٣٠
- ١ - انفجار الأزمة وامتدادها الى اقصى المعمور ١٣٠
- دورة الازمات الاقتصادية - لازمة ١٩٢٩ من الاتساع والشمول ما ليس له مثيل - نقطة
انطلاق الأزمة : الولايات المتحدة - الأزمة تبلغ اوربا وكل ارجاء العالم - الأزمة في
الدول الجديدة
- ٢ - مظاهر الأزمة ١٣٦
- الأزمة الصناعية - المزارعون والوضع الحرج الذي تخبطوا فيه - اجور وبطالة - الجوانب
التقنية - الاقتصاد العالمي يتكبح في فرضى ممزقة
- الفصل الثاني . - تدخل الدولة ونتائج الأزمة الاقتصادية ١٤٤
- تدخل الدولة يفرض نفسه بنفسه - سياسة الحماية الجمركية - سياسة الانكماش المالي - عملية انقاذ
المشروعات التي تعاني الضيق - سياسة للمساعدات المالية والتوظيف - ممتلكات الحكومة بشأن
الاسعار والاجور - معالجة البطالة - تنظيم الاقتصاد - تطور القطاع العام - سياسة الاكتفاء
الذاتي - التجارة الخارجية في البلدان المعتمدة سياسة الاكتفاء الذاتي - تركيز الاستثمارات
وجميعها - النتائج
- الفصل الثالث . - الدول وجها لوجه مع الأزمة ١٦٢
- ١ - الحلول الوطنية المختلفة ١٦٢
- الولايات المتحدة الاميركية : النظام الجديد - النتائج - بريطانيا العظمى - فرنسا - الجبهة
الوطنية - ألمانيا - اليابان - البلدان ذات الاقتصاد الزراعي

١٧٦	٢ - الوضع الاقتصادي بين ١٩٣٧ - ١٩٣٩
	ضف الايلال ورمته - النكسة والتسلح - الاقتصاد العالمي والقلق الذي يعانيه - الاقبال على الاتفاقات الثنائية - انحرار اوروبا - قضايا الحامات والاسواق التجارية - النتيجة . . .
١٨٣	الفصل الرابع . - الازمة ونتائجها الفكرية والاجتماعية
١٨٣	١ - نتائج الديموغرافيا
	السكان - نحو تشجيع الانجاب - تباطؤ مركزية المدن - الهجرات
١٨٨	٢ - تأثير الازمة في البنيان الاجتماعي
	بين طبقات عليا وطبقات دنيا - بين المزارعين والعمال
١٩٠	٣ - الحركات والاحزاب العمالية
	الحركة العمالية خلال الازمة - الولايات المتحدة الاميركية - في فرنسا - مناضة الرأسمالية - تسرب الافكار الاشتراكية والشيوعية وتغلغلها - تطور الاشتراكية - اسباب هذا التطور الاصلاحي
١٩٩	٤ - الازمة الاقتصادية وتأثيرها على الفكر
	الجو الجديد - الرواية الاميركية وتأثيرها - الماركسية وتجديد العقلانية - فقد العلم وفكرة الرقي - الحرفية الجديدة - تجيد الحرفية - اعادة النظر في الايدولوجيا الاقتصادية - ج. م. كينز - التمرض بالاذى لبعض المبادئ الليبرالية التقليدية
٢٠٩	الفصل الخامس . - الازمة ونتائجها السياسية
٢٠٩	١ - تقهقر الليبرالية وازمة الديمقراطية البرلمانية
	تقوية مقام الرئاسة في الولايات المتحدة الاميركية - في بريطانيا العظمى - في فرنسا - الدول الليبرالية الاخرى
٢١٥	٢ - الدكتاتوريات الفاشية
	الفاشية - اصولها - القوى - الدعاية وشعاراتها - ظروف وصولها للحكم - العقيدة - الحزب ودوره الرئيسي - افراغ الشيبة وقبوليتها - آراء هتلر ونظرياته - وصوله الى السلطة - النظام الجديد - التوحيد والمركزية - بين النازية والمسيحية - النازية والحياة الفكرية - العمل الاقتصادي - طبقة الفلاحين - الصناعة - انتهازية الفاشية الايطالية - الدولة القلانية - السياسة الاقتصادية والاجتماعية - مدى نفوذ الفاشية وحدودها - المعارضة في الداخل والخارج .
٢٣٥	٣ - انتشار الانظمة الدكتاتورية في انحاء اوروبا
	في اوروبا الوسطى - الاحزاب الفاشية - النظام الدكتاتوري في النمسا - في بولونيا وهنغاريا - في اوروبا الجنوبية الشرقية والشمالية - في اوروبا الجنوبية : برتغال مالاوار - اسبانيا - في باقي انحاء العالم
٢٤٢	العالم الرأسمالي عام ١٩٣٩
	القوى السياسية كما نراها موزعة

القسم الثاني

العالم السوفياتي

٢٤٧ الفصل الاول . - الثورة الروسية

٢٤٧ ١ - النار في البيت

للازمات الاجتماعية والقومية - الحكومة المؤقتة والبرجوازية - طليعة اعمال الحكومة البلشفية - بؤر التدخل الاجنبي - الحكومات المناهضة للحكومة البلشفية - فشل التدخل - مزيج الثورة للماكرة - نتائج التدخل والحرب الاهلية .

٢٥٤ ٢ - الشيوعية الحربية والسياسة الاقتصادية الجديدة ١٩٢١ - ١٩٢٤

ممرجة الانتقال التي تكلم عنها لينين - شيوعية الحرب - السياسة الاقتصادية الجديدة - النتائج - ازمة القمح - « السياسة الاقتصادية الجديدة » - الدبلوماسية - تحطية السياسة الاقتصادية الجديدة .

الفصل الثاني . - الارتقاء الى مصاف الدول الاقتصادية الكبرى - الانكماش

٢٦٤ والتنظيم الاقتصادي الجديد

٢٦٤ ١ - الخطط الخمسية

اعداد الخطة - الخطة الخمسية الاولى ١٩٢٨ ، ١٩٣٣ - تحقيقها - الخطتان الخمستان الثانية والثالثة - النتائج في السنة ١٩٤٠ - الميزات الجديدة لهذه الانطلاقة الصناعية .

٢٧٠ ٢ - تحول قارة

الانطلاقة الديموغرافية - حركات انتقال السكان - الاموار - تحول مظهر البلاد - نظام الصناعة - تحول مراكز الانتاج - آسيا السوفياتية - بلدان النطفة المتجمدة .

٢٧٧ الفصل الثالث . - قلب الانظمة

٢٧٧ ١ - النظام الاقتصادي الجديد

الملكية الاشتراكية والملكية الفردية - تأميم الارياض - تنظيم التعاونيات - التنظيم الصناعي - اعداد الخطة - سير الخطة - التنظيم التجاري - التقنين - التجارة الخارجية - صوبات التطبيق - الاتحاد السوفياتي في الازمة الاقتصادية العالمية - عبء التسليح - الدخل القومي .

٢٨٧ ٢ - النظام الاجتماعي الجديد

تعدد الاجور - عناصر الاجر - الفئات الاجتماعية - مستويات المعيشة .

٢٩٤ الفصل الرابع . - النظام السياسي الجديد

٢٩٤ ١ - الاطار السياسي

الدولة المتعددة القوميات - دولة اتحادية ولكنها على كثير من المركزية - انطلاقة القوميات - حل المسألة الاستعمارية - تطور النظام السياسي - الحزب الشيوعي - تنظيمه - الكومسومول والرواد .

- ٢ - «الانسان أحرز أعماله»
 الصحة العامة - العائلة وتحرر المرأة - تنظيم - الثقافة الجديدة : الواقعية الاشتراكية - القضاء.
 ٣٠٥
- ٣ - الديمقراطية الحرة والديموقراطية السوفياتية
 الرأي الحر والنظام السوفياتي - النظام السوفياتي والفاشية - الديمقراطية السوفياتية .
 ٣١١
- ٤ - قوة النظام والمعارضة
 الانسان الجديد - الجيش الاحمر - الشرطة والقضاء السياسي - المعارضة - المعارضة في داخل
 الحزب - المقاومة الدولية والقومية - الدعوى الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٨) .
 ٣١٦
- المحلاصة
 ٣٢٣

القسم الثالث

العالم المنقسم

تأثر الامبراطوريات الاستعمارية

الكتاب الاول

الحرب العالمية الثانية

- ٣٢٧
- الفصل الاول . - الحربان العالميتان
 ٣٢٩
- ١ - فن الحرب والمؤد الحربية خلال الحرب العالمية الاولى
 ٣٣٠
- مفهوم المعركة في السنة ١٩١٤ - قواعد استخدام الاسلحة - المبادعة في ايدي الالمان - الشكل
 الجديد للحرب في الغرب ، الخنادق - محاولات الهجوم في الغرب في السنوات ١٩١٥
 و ١٩١٦ و ١٩١٧ - تقدم الاسلحة الجديدة - معركة السنة ١٩١٨ .
- ٢ - المفاهيم الاستراتيجية وفن الحرب اثناء الحرب العالمية الثانية
 ٣٤٢
- المذاهب الاستراتيجية بين الحربين - المذهب الفرنسي - المذهب الالمانى - المفهوم الفرنسي
 لاستخدام المدرعات - القوات المتقابلة في ايار ١٩٤٠ .
- ٣ - تطور التسليح والاستعدادات في فن الحرب
 ٣٤٥
- تطور الاسلحة المختلفة - الدبابة - المخطاط الدبابية - الطائرات - الغازات الجوية الاستراتيجية -
 الطيران التكتيكي - الجيوش المتحركة جواً - الاسلحة الذاتية الانفجار - الحرب البحرية
 منذ ١٩١٤ حتى ١٩١٨ - معركة الاطلسي - المعركة في المحيط الهادي - العمليات
 البرمائية - نقل الجيوش وتزويدها - حرب العصابات - في البلقان وبولونيا - في روسيا -
 في فرنسا - ايطاليا - ل « ديمروولف » - بعض مظاهر الحرب الخاصة ، الحرب في روسيا -
 في الشرق الاقصى - الحرب ضد المدنيين .

٣٧١ الفصل الثاني . - النظام الاوروبي والاسيوي الجديد

٣٧١ ١ - النظام الالماني الجديد

النظام الجديد - نجاح المنصرية - امبراطورية S. S. - الابداء - مصكرات اللوت - استثمار البلدان المحتلة - الصناعة - الاستيلاء على المصارف - رقابة الزراعة - العمل الاكراهي - الاستثمار المالي - الحكومات التابعة ، التعاون - فرنسا فيشي - « الثورة القومية » - تطور النظام - الدول المحتلة الاخرى .

٣٩٤ ٢ - المقاومة

المقاومة - حكومات النفي - المقاومة في اوربا الشمالية الغربية - في اوربا الشرقية والجنوبية الشرقية - المقاومة الايطالية - المقاومة الالمانية - الفصح الالمني .

٤٠٦ ٣ - النظام الياباني الجديد

النظام الياباني الجديد - آسيا الشرقية الكبرى - حكومات الشعوب الخضعة - المقاومة - الهند الصينية .

٤١٣ الخلاصة

الكتاب الثاني

العالم الحر الجديد

٤١٦ الفصل الاول . - انقسام العالم واختلال توازنه

فقدان الثقة بين الحلفاء - تأسيس الامم المتحدة - الحرب الباردة - الميثاق الاطلسي - ذروة الحرب الباردة - الاستراحة للريسة الزوال - ظروف الحرب الجديدة - اشتداد اختلال التوازن الاقتصادي والسياسي في العالم .

٤٢٥ الفصل الثاني . - الولايات المتحدة

زايد الانتاج - العودة الى احوال ما قبل الحرب - خطر الامة ١٩٤٩ - التدابير المتخذة لابقائه - التوسع الاميركي - مشروع مارشال - الازمة الزراعية - تدخل الدولة المتزايد - نظام المجتمع : ضعف الطبقة العمالية - اميركا الاخرى - التطور المحافظ المتزايد - الحياة السياسية - المبرط الاقتصادي الاخير والتوسع الجديد .

٤٤٢ الفصل الثالث . - اوروا الغربية واليابان

الحاجات المتناقضة .

٤٤٤ ١ - التطور الاجتماعي

التزوحات البشرية في اوروا - مسألة الهجرة الاوروبية - النظام الاجتماعي - الطلاقة القطاعين الثاني والثالث .

٤٥٣ ٢ - التطور الاقتصادي

التطور العام - العوامل الجديدة - اعادة البناء - تقدم الانتاج الصناعي - الوضع الزراعي - الاستخدام - الانبعاث التجاري - « حوة الدولار » - مشاريع توحيد اوروا الغربية - خطة شومان ، السوق المشتركة والاوراقوم .

٣ - راجع الديمقراطية الكلاسيكية

٤٦٥

المساير الجديدة - اتساع دور الدولة في الحقل الاقتصادي - التأمينات - الخطط - توظيف
الاموال - مثل سويسرا - اتساع الوظيفة العامة - تدخل الدولة في الحقل الاجتماعي -
سياسة الاذمار والرفعية - التطعيم - شروط نشر الفكر والاعلان - وكالات الاعلام -
الاذاعة والتلفزة - العودة الى الماضي - رجحان تفوق المحافظين - تطور ألمانيا - تطور
اليابان - ازمة النظام الحر - سلطة الاختصاصيين - استمرار تدني الرقابة البرلمانية -
تجديد السلطة .

الخلاصة

٤٦٦

الفصل الرابع . - الفكر والفن والحياة الدينية في فترة ما بعد الحرب الثانية

٤٦٨

١ - الفكر وفنون الادب

٤٦٨

ج. ب. سارتر - النسبية والعقل - التغلب على ازمة الحتمية - المدلول الجدلي للم - علم الاجتماع -
السيكولوجيا و « الملائق البشرية » - المميزات الجديدة للابداع الفني - الفنون التصويرية -
الموسيقى - السينما بعد الحرب - القصة في فرنسا - القصة الأميركية - القصة الإيطالية -
انكلترا ومحاولات التجديد في البلدان الانكلوساكسونية - ألمانيا .

٢ - الحياة الدينية

٥٠٤

تكاثر الشيع - الكنيسة الكاثوليكية - الكنيسة والمجتمع - الحيوية الدينية - مجمع الفاتيكان
الثاني - البلدان البروتستانتية - الحركة للمسكونية .

الكتاب الثالث

العالم الشيوعي

الفصل الأول . - الاتحاد السوفياتي

٥١٦

ظروف اعادة البناء والانطلاقة الاقتصادية - الخطط الخمسية الاخيرة - الزراعة - مستوى
المعيشة - مقاومة البلدان الرأسمالية - الحياة الفكرية - الاتحاد السوفياتي منذ المؤتمر
العشرين - المؤسسات - اصلاح الاقتصاد - الخطة السبعية (١٩٥٩ - ١٩٦٥) .

الفصل الثاني . - الديمقراطيات الشعبية في اوروبا الوسطى والشرقية

٥٣١

الوضع في السنة ١٩٤٥ - حكومات الاحزاب المتحدة - قيام النظام الشيوعي تدريجياً -
الجمهورية الديمقراطية الألمانية : اصلاح الزراعي في الديمقراطيات الشعبية - التأمينات -
التشروع في التخطيط - توحيد الديمقراطيات الشعبية - الخطط الطويلة الاجل وتوظيف
الكتلة الشيوعية - المجتمع الجديد - الفلاحون - العمال - العمل المعتمد للمقاتل الوطني -
التنظيم المدني الجديد - تحول السنة ١٩٥٣ - ازمة تشرين الأول ١٩٥٦ في بولونيا
ومغاريا - الوضع في السنة ١٩٦٦ - الكومبيكونت .

الفصل الثالث . - يوغوسلافيا

٥٥١

النظام السياسي الجديد - النهضة المادية - عزلة يوغوسلافيا - الطريقة اليوغوسلافية - الازمة الاقتصادية الراحنة .

الفصل الرابع . - الصين تسمى شيوعية

٥٥٨

الحرب الأهلية - الصين الجديدة - العمال - البورجوازية الوطنية - الثورة الثقافية - الحركة الوطنية - ارتدادها طابع العداء المسيحية - اصلاحات الكومنتانغ .

١ - مصير الكومنتانغ

٥٦٢

حكومة تشانغ كاي شك منذ ١٩٣٧ - وضع الحزب الشيوعي بين ١٩٢٨ و ١٩٣٥ - « الديمقراطية الجديدة » - الحرب الأهلية (١٩٤٥ - ١٩٤٩) .

٢ - الصين الجديدة

٥٦٨

النظام الاقتصادي الجديد - الاملاح الزراعي - التأمينات - القطاع التعاوني - ظروف الحياة الجديدة - وحدة الصين - توحيد الكتلة الصينية السوفياتية - « الطريقة الصينية » - القفزة الكبرى الى الامام - الميزان الاقتصادي والاجتماعي .

الخلاصة

٥٧٨

المكتاب الرابع

حول البلدان التابعة والبلدان الخاضعة للاستعمار

الفصل الأول . - اقطار اميركا اللاتينية

٥٨٠

١ - المشكلات الاجتماعية والاقتصادية

٥٨٠

للشكلات المكانية والتمدينية - الملكيات الكبرى - مشكلة المخدرات - مشكلة الزواج - الطبقات الاجتماعية الجديدة - الصراع الطبقي والعنصري - الحركة الوطنية - الاندفاع نحو التصنيع .

٢ - الحياة السياسية

٥٩٠

عدم الاستقرار السياسي - الازمة وتأثيرها على الحياة السياسية - الحياة السياسية وادائها الجديدة - دور الجيش - الحياة السياسية منذ ١٩٤٠ - دور الاحزاب الشيوعية .

٣ - الصراع في سبيل الاستقلال

٥٩٧

التبعية الاقتصادية والمالية - التبعية السياسية - في سبيل التحرر - للزعنة الاميركية الاسبانية - ثورة المكسيك - ارجنتين بيرون - « المدلانية » - برازيل فرغاس .

٤ - وضع القارة بعد ثورة كوبا

٦١٢

ثورة الكوبية وتأثيرها - المشكلة الزراعية - سياسة الولايات المتحدة الاميركية - فشل الحكومة الليبرالية - وضع القارة عام ١٩٦٦ .

تأثير الحرب العالمية الأولى - صيغة الانتداب - الغرب وتأثيره الثوري - الحرب العالمية الثانية وإرها - أوروبا وحيزها المقدم منذ ١٩٤٥ - أوروبا واقتصاداتها - مطالب الحركات القومية وظلاماتها - سياسات الدول المستعمرة - تأثير حرب كوريا - سياسة التدخل لدى الدول الجديدة .

الحركة الوطنية في الهند - التطور الجذري - سائدة انكلترا - المجتمع الهندي - يؤس الفلاحين وشغلاوم - الميل - استقلال الهند واقتصادها - التركيب الاجتماعي والسياسي في الباكستان - الانقلاب العسكري عام ١٩٥٨ - الاتحاد الهندي ومشكلاته - المشكلات الاقتصادية - جمود الهند - الاضطراب الاجتماعي ومطله - الهند إحدى دول العالم الكبرى .

حول اندونيسيا - التركيب الاجتماعي - الحركة القومية - صلاية النظام - الاستقلال - مصاعب اندونيسيا في عهد الاستقلال - الفلبين - استقلال الفلبين - بورما - ماليزيا - فشل المحاولات البريطانية في إعادة حكمهم على البلاد - الهند الصينية الفرنسية قبل ١٩٤٥ - ازدياد اليأس والشقاء - الحركة القومية - تأثير الفتح الياباني - المقاومة الفيتنامية - اتساع نطاق الحرب - خطراً فيتنام .

البحث العربي - عصنة الاسلام - انتشار الاسلام .

العالم الاسلامي مجزأ ومزود - الحركة اصلاحية في تركيا - تغيير الوضع الاقتصادي - مصر - السيطرة البريطانية في الشرق الأدنى - ايران و افغانستان - تأثير الأزمة الاقتصادية الكبرى .

التعط والره - نظام الملكيات الكبيرة واليوس الاجتماعي في الشرق - القلق الاجتماعي ونتائجه السياسية - أهمية العامل الديني - تطور المجتمع الاسلامي - الحركة الرجعية ضد الكمالية في تركيا - اعلان الجمهورية في مصر - الشرق منذ « حادثة السويس » .

من الوطن القومي الى دولة ذات سيادة - الحركة السكانية الجديدة - لتنظيم الاقتصادي في البلاد .

الاجتماعان التجاريان : المجتمع الاوربي - المجتمع الوطني - الشبكة الديموغرافية ونتائجها - اليوس بين ابناء البلاد - للتنظيمات الاجتماعية الجديدة - بوليتاريا الدن - نجاح الحركات الوطنية - استقلال تونس والمغرب - افريقيا الشمالية منذ الاستقلال .

٧١٣	الفصل الخامس . - تطور افريقيا السوداء
٧١٣	١ - تطور الاقتصاد والمجتمع
	طرق المواصلات والزما - الاقتصاد القائم على التقل - تأزم وضع ابناء البلاد - نظام الاراضي المحفوظة والعمل الاجباري - تقل السكان - التزوح من الريف والافكار المدن - خلقة التركيب الاجتماعي القديم - المجتمع الجديد : التطورون - بروتيتارية المدن .
٧٢٦	٢ - التور الاجتماعي
	« المجتمع الاستعماري » - موقف المستعمرين - ردة الفعل بين الدول المستعمرة - الخطط والاستثمارات تريد من حدة التبعية - ردة فعل ابناء البلاد - بين الاسلام والمسيحية - الكنائس السوداء .
٧٣٧	٣ - السياسات الاستعمارية المتباينة الانحاء
	سياسات بريطانيا - افريقيا الشرقية البريطانية - الكونغو البلجيكي - نظام اموي - القتل القرمح - افريقيا البرتغالية - فرنسا في افريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية ومدغشقر - الاتحاد الفرنسي - الحركات الوطنية - ابلاد الاستقلال - افريقيا الغربية البريطانية .
٧٥٦	افريقيتان وجهاً لوجه
	افريقيا الاستعمارية - الحياة السيلية لدى هذه الدول المستقلة - كونغو ليوبولدفيل - افريقيا المستقلة مبلقة - محاولات التجميع والافراغ .
٧٦٤	الفصل السادس . - الغاء الاستعمار والاستعمار الجديد
٧٦٤	الغاء الاستعمار
	السياسة الاستعمارية الجديدة - النقطة الرابعة ومساعدة الدول المتخلفة - مشروع كولبو - مؤتمر بانديونغ .
٧٦٩	التطور العام الذي اخذت بأسبابه الدول الجديدة
	مشكلة الدمج والانصهار - عجز الاعتمادات التي قدمها الغرب - الروح القومية - الانظمة الجديدة .
٧٧٤	مشكلة الاستقلال الاقتصادي
	روابط التبعية - الاستعمار الجديد - اتصالات متعددة الاطراف افرواروروية .
٧٧٩	النتيجة

القسم الرابع

انطلاقة العلوم والتقنيات

٧٨٣ الفصل الاول . - ثورة العلوم الطبيعية

٧٨٣ ١ - الظروف الطبيعية للبحث العلمي والنظري

المركز الجديد للعلم والتقنيات في حياة المجتمع - امتحان العلم .

٧٨٦ ٢ - ثورة العلوم الطبيعية

التنظريات الفيزيائية الجديدة - انطلاقة الفيزيائية الذرية - الموجات والعلم الالكتروني - تجديد الكيمياء - فيزياء الفلك وفيزياء الارض .

٧٩٤ الفصل الثاني . - توسع علم الحياة وثورة الطب

ثقافة ادوات العالم الاحيائي - ظواهر عناصر الحياة - الجهاز الحي والاجهزة الحية - الاجهزة الحية الصغرى - الاعضاء المنظمة في الجهاز الحي الاعلى - علم الوراثة - ثورة الطب - المفاهيم والتقنيات الطبية الجديدة - مكافحة الامراض المعدية - « معجزات » الجراحة .

٨٠٧ الفصل الثالث . - انطلاقة التقنيات

٨٠٧ ١ - التقنيات الصناعية

الصناعة التركيبية - المواد المصنعية - الصناعات التعمدية - زيادة سرعة وسائل النقل - هندسة العمارة المعاصرة - مكتنة وحركة فائقة .

٨١٦ ٢ - التقنيات الزراعية

آلات ومحركات - الكيمياء الزراعية وعلم الحياة - لنتائج الاقتصادية .

٨١٨ ٣ - النتائج الاجتماعية

تطور ظروف العمل - النتائج الاجتماعية لتنسيق الآلي - تطور الحياة اليومية - الخلاصة

٨٢٤ الفصل الرابع . - مسألة القرن العشرين الكبرى ، تغذية سكان يتزايدون رويداً رويداً

الثورة الديموغرافية في القرن العشرين - احالة امد الحياة ، عدم المساواة امام الموت - نتائج هذا الوضع في حقل التغذية - سوء تغذية ثلثي البشرية - تفاوت مستويات المعيشة - مكافحة الجوع - الثورة الصناعية الجديدة .

٨٣٥ الخلاصة

٨٤٣ التوجيه البيولوجرافي

٨٥٥	مراجع عربية
٨٦٩	موجز الحوليات العالمية
٨٨٩	جدول الاعلام
٩٠٨	فهرست الصور
٩١٠	فهرست الخرائط والتصاميم
٩١٢	١٩٨٥ - ١٩٩٢ من التوازن الاميركي - السوفياني الى الفوضى العالمية
٩٤١	ملحق اتفاق الحكم الذاتي (غزة - أريحا)
٩٥٢	فهرست عام

انتهى المجلد السابع والاخير

مشورات حیدرات ۱۹۸۷/۹۲۴

HISTOIRE GÉNÉRALE DES CIVILISATIONS

publiée sous la direction de
MAURICE CROUZET
Inspecteur général de l'Instruction publique

TOME VII

L'ÉPOQUE CONTEMPORAINE

**A LA RECHERCHE
D'UNE CIVILISATION NOUVELLE**

(CINQUIÈME ÉDITION REVUE ET AUGMENTÉE)

par

MAURICE CROUZET
Inspecteur général de l'Instruction publique

Texte traduit en arabe

Par

Youssef A. DAGHER & Farid M. DAGHER

EDITIONS OUEIDAT

Beyrouth — Paris

موسوعة
تاريخ الحضارات العام
٧
العهد المعاصر
تأليف

موريس كروزيه

مفتش المعارف العام في فرنسا

يحتوي هذا المجلد أربعة أقسام، يتصنرها مدخل توضيحي.

القسم الأول من جزئين، وهو يتحدث عن أقول أوروبا.

الجزء الأول من ستة فصول، حول السيطرة الأوروبية قبل الحرب العالمية الأولى، ثم كان من ترعزع ناجم عن تلك الحرب، فعملية الترسخ، وفشل محاولة إعادة الإستقرار الإقتصادي، فالبعث السياسي والاجتماعي، فبعث الحياة الفكرية والفنية. أما الجزء الثاني فمن خمسة فصول، ويتناول الانهيار الإقتصادي، وتدخل الدول، ومواجهة الدول، ونتائج الأزمة في الفكر والاجتماع، ثم نتائجها السياسية.

القسم الثاني، يبحث في العالم السوفيياتي مدى أربعة فصول، حول الثورة الروسية، والإرتقاء إلى مصاف الدول الإقتصادية الكبرى، ثم قلب الأنظمة، فقيام النظام السياسي الجديد.

القسم الثالث في جزئين، أولهما في فصلين: الحريان للعالمين، والنظام الأوروبي الآسيوي الجديد، والآخر في أربعة فصول: انقسام العالم واختلال توازنه، الولايات المتحدة، أوروبا الغربية واليابان، ثم الفكر والفن والحياة الدينية بعد الحرب الثانية.

والقسم الثالث ملحق في جزئين كذلك، أولهما أربعة فصول: الإتحاد السوفيياتي، الديمقراطية الشعبية في أوروبا الوسطى والشرقية، يوغوسلافيا، الصين تتحول شيوعية، والآخر في ستة فصول: أقطار اميركا اللاتينية، ثورة الشعوب المستعبدة، آسيا الجنوبية وآسيا الشرق الأقصى، البلدان الإسلامية في الشرق وشمال أفريقيا، تطور أفريقيا السوداء، والقضاء الإستعمار وقيام الإستعمار الجديد.

والقسم الرابع والآخر من أربعة فصول: ثورة العلوم الطبيعية، توسع علم الحياة وثورة الطب، انطلاقة التقنيات، ومسألة القرن العشرين الكبرى: تغذية السكان الآخذين في الزيادة.

يقع هذا المجلد في ما يزيد عن ١٠٠٠ صفحة من القطع الكبير، مجلد بالقماش الفاخر، وفيه ٢٧ رسماً وخريطة بيانية إلى جانب ٤٨ لوحة ترافق النص وجدول زمني مقارن وجدول بالأعلام والأماكن مع ملحق خاص لهذه الطبعة حتى أيامنا.

منشورات عويدات - بيروت - بباريس



تاريخ الحضارات العام

منشورات عويدات - بيروت - بَاريس